

حَوَاشِي الشَّرْحِ وَالْعَبَّادِي

عَلَى

تُحْفَةِ الْمُجْتَاجِ بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ

تَأليفُ

السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ السَّرْدِ فِي السَّيِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ وَاسِعٍ الْعَبَّادِي
١٣٠١ هـ ٩٩٢ هـ

شَرْحُ كِتَابِ الْمُنْهَاجِ

الْإِمَامِ شَهَابِ الدِّينِ بْنِ حُجْرٍ الْهَيْثَمِيِّ

٩٧٣ هـ

اعْتَنَى بِهِ وَرَافَقَهُ

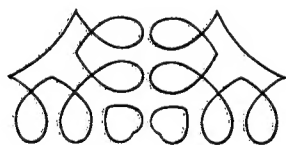
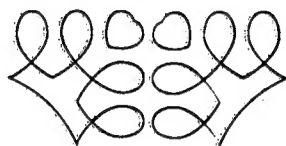
الدُّكْتُورُ أَنَسُ الشَّامِي

كَلِمَةُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ

المجلد الأول



القاهرة



خَوَّاشِي الشَّرِّ اذِي الْعِبَادِي
عَلَى
تُحَفِّتُ الْمَجْتَاحِ بِشَرِّ الْمَنَاجِ

جميع حقوق الطبع محفوظة للناسر

اسم الكتاب : **بَحْثُ أَشْيَاءَ الشَّرْعِ فِي الدِّينِ الْعَبَّاسِيِّ**

مَجْمَعَةُ الْمَجْلَدِ وَبَحْثُ الْمَتْنِ

اسم المؤلف : **السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْوَيْثَانِ**

السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْوَيْثَانِ

اسم المحقق : **الدُّكْتُورُ أَسْنُ الشَّامِي**

القطع : **١٧ × ٢٤ سم**

عدد الصفحات : **٧٥٩ صفحة**

عدد المجلدات : **١٢ مجلد - المجلد الأول**

سنة الطبع : **١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م**

رقم الايداع : **٥٠٥١ / ٢٠١٦**

الترقيم الدولي : **٩٧٨-٩٧٧-٣٠٠-٥١-٩١**

الباركود الدولي : **٦٢٢٢٠٠٧٧٠٤٤٨٢**

طبع . نشر . توزيع



١٤٠ شارع جوهري القنصل أمام جامعة الأزهر تليفون: ٢٥٨٩٩٤٠٩ / ٢٥٩١٨٧١٩ / ٢٥٩١٩٦٩٧ - فاكس : ٢٥٩١٩٦٩٧

www.darehadith.com

E-mail: info@darehadith.com



مقدمة الناشر

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢] .

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧١﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١] .

وبعد: فهذه حُلة جديدة لحاشيتي الشرواني والعبادي على شرح الإمام ابن حجر الهيتمي المسمى (تحفة المحتاج) على متن (منهاج الطالبين) للإمام النووي، الذي اختصره من كتاب (المحرر) للإمام الرافعي - رحمهم الله تعالى - ومن المعلوم ما لكتاب المنهاج من المنزلة العالية بين كتب الفقه الشافعي؛ وذلك أن الإمام النووي - في هذا الكتاب وغيره من كتبه - قد حرر المذهب، وبَيَّن القول الراجح من القول المرجوح، ومن ثَمَّ فالقول المعمول به عند الشافعية ما اتفق عليه النووي والرافعي، فإذا اختلفا فالمُعَوَّل عليه هو كلام النووي.

ومن جانبنا فقد أولينا الكتاب عناية بحسب ما يَسَّره الله تعالى لنا - وله الحمد والمِنَّة - وبه التوفيق والعصمة - وكان عملنا في الكتاب كالتالي:

١- اعتنينا بضبط النص حتى كاد يكون مشكولاً شِبْه تام.

٢- عزو الآيات.

٣- وضعنا بأعلى الصفحة (تحفة المحتاج) ووضعنا ضمنه بين قوسين مميزًا باللون الأسود الغامق نص (منهاج الطالبين).

٤- وضعنا في وسط الصفحة حاشية الشرواني ويليه في أسفل الصفحة حاشية العبادي

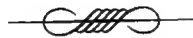
٥- وضعنا مربع صغير باللون الأسود الغامق (■) ميزنا به كلام (التحفة) عن كلام الشرواني وعبادي.

وقد اكتفينا بذلك حتى لا يكبر حجم الكتاب.

تنبيه: قد جاءت حاشية العبادي فيما وقفنا عليه من طبعات الكتاب بعد حاشية الشرواني، وقد أبقينا عليها كما هي في هذه الطبعة، هذا مع أن العبادي قد توفي قبل الشرواني.

لكن يبدو أن تقديم حاشية الشرواني على حاشية العبادي لكونها أكثر فوائد واستيعابًا من حاشية العبادي، والله أعلم.

ونسأل الله تَعَالَى أن يغفر لنا ذنوبنا وأن يُيِّمَ علينا سِرَّهُ في الدنيا والآخرة.



التعريف بكتاب منهاج الطالبين

وكتاب (منهاج الطالبين) هو مختصر لكتاب المحرر في فروع الشافعية للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني المتوفى سنة (٦٢٣هـ) وقد أثنى حاجي خليفة على هذا الكتاب فقال: (وهو كتاب معتبر مشهور بينهم)^(١).

وقد قال عنه الإمام النووي (٦٧٦هـ): (ومتن مختصر المحرر كثير الفوائد عمدة في تحقيق المذهب وقد التزم مصنفه أن ينص على ما صححه معظم الأصحاب لكن في حجمه كبر عن حفظ أكثر أهل العصر فرأيت اختصاره في نحو نصف حجمه مع ما أضمه إليه من النفائس)^(٢).

وقد قال حاجي خليفة عن كتاب (منهاج الطالبين): (وهو كتاب مشهور متداول بينهم اعتنى بشأنه جماعة من الشافعية).

وله شروح مشهورة غير شرح (تحفة المحتاج) لابن حجر الهيتمي منها (مغني المحتاج) للخطيب الشربيني و(نهاية المحتاج) للرملي وشروح أخرى كثيرة تدل على أهمية هذا الكتاب في مجال العلم.

وقد استفاد من الشرحين السابقين الشرواني والعبادي في حاشيتهما.

ومن أفضل شروح (منهاج الطالبين): (تحفة المحتاج بشرح المنهاج) لابن حجر الهيتمي المتوفى سنة (٩٧٤هـ).

وعلى ذلك الشرح حاشيتين عظيمتين الأولى لعبد الحميد بن الحسيني الداغستاني الشرواني المتوفى سنة (١٣٠١هـ) وقد قيل عن حاشيته: بأنها في مجلدات ضخمة مشحونة بفرائد التحقيقات وشوارد التدقيقات والثانية لشهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي (٩٩٤هـ).

وينبغي أن ننبه على أهم الرموز التي وردت في الحاشيتين وهي كالاتي:

م ر (م): يرمز للشمس الرملي.

سم: يرمز لابن قاسم العبادي.

(١) كشف الظنون (١٦١٢، ١٦١٣).

(٢) المرجع السابق (١٨٧٣).

ع ش : يرمز للشبراملسي .

حج (ح) : يرمز لابن حجر الهيتمي .

ع ب : يرمز لابن حجر الهيتمي في العباب .

رش : يرمز لأحمد بن عبد الرزاق بن محمد الرشيد الشافعي .



ترجمة ابن قاسم العبادي^(١)

اسمه ونسبه :

هو أحمد بن قاسم العبادي شهاب الدين، من أهل القاهرة، فقيه شافعي إمام، برع وصاد وفاق الأقران .

شيوخه :

الشيخ ناصر الدين اللقاني، وشهاب الدين البرلسي المعروف بـ(عميرة)، وقطب الدين عيس الصفوي .

تلاميذه :

الشيخ محمد بن دواد المقدسي، وغيره .

وفاته :

توفي بالمدينة المنورة عائداً من الحج سنة (٦٩٤ هـ) .

من تصانيفه :

حاشية (الآيات البينات) علي شرح جمع الجوامع، وشرح لشرح الورقات، وحاشية على شرح المنهج وأخرى على تحفة المحتاج .



(١) انظر : شذرات الذهب (٨/ ٤٣٤)، ومعجم المؤلفين (٢/ ٤٨) ومقدمة حاشية على تحفة المنهاج المطبوعة في المطبعة الميمنية .

ترجمة الشرواني^(١)

اسمه ونسبه :

عبد الحميد بن الحسين الداغستاني الشرواني ثم المكيّ .

حصل العلوم في بلاده ثم رحل إلى البلاد الإسلامية وقدم استانبول ومصر وأخذ فيهما عن العلماء الأجلاء، مثل: الشيخ مصطفى الوديني استاذ الكلّ، والشيخ إبراهيم الباجوري فبلغ من العلوم ذروتها .

قدم مكة المكرمة واستوطن بها واشتغل بالتدريس والإفادة والتأليف حتى ألف هنالك حواشيه على (التحفة شرح المنهاج) لابن حجر في مجلدات ضخمة وطبعوه في مصر وهي مشحونة بفرائد التحقيقات وشوارد التدقيقات .

كان عالمًا بالألسن الثلاثة العربية والفارسية والتركية وأخذ الطريقة النقشبندية عن الشيخ (محمد مظهر) قدس سره وله منه إجازة وصحبة .

كان رحمه الله وقورًا مهيبًا حسن السمات كثير الصمت وكان في آخر عمره مشغولاً بالتدريس، وكان بعد حلقة الصبح يشتغل بدرس التحفة وكان شافعي المذهب شديد الصلابة فيه، وكان يحب الخلوة ويكثر العزلة، وكان بعد أكل غدائه يذهب إلى حجرته في المدرسة السليمانية ويقعد فيها إلى العصر مشغولاً بوظائفه من الأوراد والمراقبات لا يأذن لأحد أن يدخل عليه غير أولاده في غير يوم الجمعة والثلاثاء فمن كان له حاجة إليه كان يعرضها عليه في هذين اليومين .

وكان محافظًا على أوائل أوقات الصلوات ومتحرّيًا الاحتياط وكان في تربية إخوانه سالكا مسلك الاقتصاد مثل مشائخه إلا أنه كانت النسبة العلمية غالبية عليه ولذلك كان لا يُرى في خلوته إلا ويطلع الكتب ولاسيما كان يصحّح حاشيته على التحفة وكان قد عيّنه استاذة محمد مظهر للجلوس مكانه بعده .

وفاته :

توفي ليلة الخميس من (٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٠١هـ) ودفن في المعلى أمام قبة سيّدتنا خديجة الكبرى رضي الله عنها وكانت جنازته عظيمة جدًا ولمّا توفي رثاه الأدباء ومنهم

(١) انظر كتاب: (نزّه الأذهان في تراجم علماء داغستان) للشيخ نذير بن الحاج الدركيلي الشافعي .

الشيخ محمد مُراد القزائى المكيّ قال يرثي:

لقد حلّ في دار القرار وحيد عصره	شيخنا عبد الحميد وخيما
وأثر ما عند المهيمن تاركا	على شاننا شهر الفتوح محرّما
وأخلفنا كلّ الرّزية بعد ما	أذاق لنا كأس الهنا وأطعمنا
وأخلف كلّ العالمين بحسرة	وأحرق سوداء الفؤاد وأضرّما
فأضحى لنا باب الزيادة مغلقا	وباب الصفا طرّا وضاقا وأظلما
أعيني جودًا بالذي قد بخلتما	بأنواعه درّا عقيقا وعندما
بأطلال من كانت رياضًا بفيضه	فعادت قفارًا مذ قلاها وأتھما
فيا ربّ عامله بما أنت أهله	وأسكنه في أعلى الجّئات تكْرّما



ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي^(١)

اسمه ونسبه :

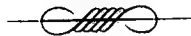
هو أحمد بن محمد بن عليّ بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس: فقيه باحث مصري، والسعدي نسبة إلى بني سعد من عرب الشرقية (بمصر) تلقى العلم في الأزهر.

مولده ووفاته :

مولده في محلة أبي الهيثم (من إقليم الغربية بمصر) سنة (٩٠٩هـ) وإليها نسبته. ومات بمكة (٩٧٤ هـ).

له تصانيف كثيرة، منها:

(مبلغ الأرب في فضائل العرب) و(الجواهر المنظم) رحلة إلى المدينة، و(الصواعق المحرقة على أهل البدع والضلالة والزندقة) و(تحفة المحتاج لشرح المنهاج) في فقه الشافعي (وهو كتابنا هذا)، و(الخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان) و(الفتاوى الهيتمية) أربع مجلدات، و(شرح مشكاة المصابيح للتبريزي) و(الإيعاب في شرح العباب) و(الإمداد في شرح الإرشاد للمقري) و(شرح الأربعين النووية) و(نصيحة الملوك) و(تحرير المقال في آداب وأحكام يحتاج إليها مؤدبو الأطفال) و(أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل) و(خلاصة الأئمة الأربعة) في دمشق ١٤ ورقة و(المنح المكية) في شرح همزية البوصيري، في مكتبة الفاتيكان (١٥٧٤ عربي) و(المنهج القويم في مسائل التعليم) شرح لمقدمة الفقيه عبد الله بن عبد الرحمن بن فضل الحضرمي، و(الدرر الزاهرة في كشف بيان الآخرة) و(كف الرعاع عن استماع آلات السماع) و(الزواج عن اقتراف الكبائر) و(تحذير الثقات من أكل الكفتة والقات) رسالة لطيفة كتبت سنة ٩٥٠ في الرباط (آخر المجموع ٢٢٦٢ كتاني).



ترجمة الإمام النووي^(١)

اسمه ونسبه :

هو يحيى بن شرف بن حسن بن حسين بن جمعة بن حزام الحازمي ، أبو زكريا محيي الدين النووي ، أو النواوي ، نسبة إلى (نوى) من قرى حوران بسورية ، وإليها نسبته .

مولده :

ولد سنة (٦٣١ هـ) .

درس على شيوخ دمشق وسمع الحديث منهم ، فحاز قصب السبق في العلم والعمل ، وكان مع علمه رأساً في الزهد وقدة في الورع ، عديم المثل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

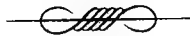
ويذكر بعض المؤرخين موقفه من الملك الظاهر بيبرس فقد أراد هذا الملك مطالبة أصحاب العقارات بمستندات تشهد لهم بالملك وإلا انتزعها منهم فتصدى له الإمام النووي وأعلمه أن هذا مخالف للشرع وأنه لا يحل أن ينتزع ما في أيدي الناس ، فمن كان في يده شيء فهو ملكه وإن لم يعرف من انتقل إليه منه ولا يكلف بيينة عملاً باليد الظاهرة أنها وضعت بحق ، وأخذ يعظ السلطان إلى أن كف عن ذلك .

ولي مشيخة دار الحديث ، وكان لا يتناول أجراً .

من تصانيفه : (منهاج الطالبين) وهو كتابنا هذا و(رياض الصالحين) و(المنهاج في شرح صحيح مسلم) و(التقريب والتيسير) في مصطلح الحديث ، و(الأربعون حديثاً النووية) وغير ذلك .

وفاته :

توفي في نوى عن ٤٥ عاماً سنة (٦٧٦) .



(١) انظر في ترجمته : البداية والنهاية (١٣ / ٢٧٨) ، النجوم الزاهرة (٧ / ٢٧٨) ، كشف الظنون (٢ / ١٨٧٣ - ١٨٧٦) ، الأعلام (٨ / ١٤٩) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خطبة الكتاب

الحمد لله الذي جعل لكل أمة شريعة ومنهاجا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .
قوله: (لكل أمة) أي جماعة، فإن كل أمة جماعة لينبيهم، والنبي إمامهم . قوله: (شريعة ومنهاجا) الأول الطريق إلى الماء، والثاني مطلق الطريق الواضح شبه به الدين؛ لأنه سبب الحياة الأبدية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي وفق أئمة كل عصر لتحرير الأحكام، وفقه في دينه القويم من أراد من الأنام، وسلك بمن شاء المنهاج المستقيم فلا يحيد عن منهج الصواب، وأفضل الصلاة والسلام على من أوتي الحكمة وأفضل الخطاب، وعلى آله الأتجاب وأصحابه النجوم وتابعيهم إلى يوم المآب .
(وبعد):

فيقول العبد الفقير إلى الله سبحانه وتعالى منصور سبط الشيخ الطبلاوي الشافعي وفقه الله لحسن العمل وعفّر له ما كان من الزلل هذه حواش رقيقة ونكات دقيقة وتحريرات شريفة وتنبيهات مهمة وفروع مسلمة لم يسبق لإغالبها رسم في الدفاتير، ولم تسمع بها قبل ذلك الخواطر جمعتها من خط محررها ورسم مخبرها مولانا وشيخنا خاتمة من حقق وجهه من دقق إمام التحقيق والتحرير المجمع على أنه عالم العصر الأخير فخر الأئمة شيخ الإسلام أحمد بن قاسم العبادي الأزهرى أحله الله دار الإكرام وجعلنا معه من الفائزين في موطن السعادة والسلام على شرح المنهاج لخاتمة أهل التصنيف وخطيب ذوي التأليف إمام العلماء المحققين ولسان الفقهاء المدققين مولانا شيخ مشايخ الإسلام والمسلمين عالم الحرم الأمين شهاب الملة والدين ابن حجر الهيتمي ثم المكي قدس الله روحه ونور ضريحه واعلم أنه حيث رمز بقوله م ر فمأاده شيخنا شيخ الإسلام، وأحد الأعلام محمد شمس الدين ابن شيخه خاتمة الفقهاء العظام شيخ مشايخ الأعلام أحمد الزملي الأنصاري سقى الله ثراه وجعل الجنة مأواه .

وخصَّ هذه الأمة بأوضحهما أحكاماً وججاجاً، وهداهم إلى ما آثرهم به على من سواهم من تمهيد الأصول والفروع وتحرير المتن والشروح لتستنتج منها العويصات استنتاجاً وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الذي ميّزه الله على خواص رُسليه مُعجزةً وخصائص ومِعراجاً صَلَّى الله وسلَّم عليه وعلى آله وصحبه الذين فطّموا أعداء الدين القويم عن أن يُلجِحُوا بشيءٍ من مقاصده أو مبادئه شبهةً أو اعوجاجاً صلاةً وسلاماً دائمين بدوام جوده الذي لا يزال هطالاً نجاجاً.

(وبعد) فإنه طالما يخطر لي أن أتبرّك بخدمة شيءٍ من كُتُب الفقه للقطب الرباني والعالم الصمداني ولي الله بلا نزاع ومُحرّر المذهب بلا دِفاع أبي زكريّا يحيى النواوي قدس الله

وموصل إليها وفي كُلِّ مِنْهُمَا بَراعةُ الاستِهلال. □ فوَدَ: (وخصَّ هذه الأمة) أي أمة الإجابة.

□ فوَدَ: (بأوضحها) الباء داخلَةٌ على المفصّل فهي على حقيقتها، وإنما التّأويلُ في مادّة الخُصوص بِحَمْلِها على معنى التّمييز أو بضمينه لها، والضميرُ للشرائع. □ فوَدَ: (أحكاماً وججاجاً) تمييزٌ من النّسبة، والمرادُ بالأوّل النّسبُ التّامةُ المأخوذة من الشرائع مُطلقاً أو المتعلّقة بِخُصوص كَيْفِيَةِ العملِ وبِالتّاني أدلّتها مُطلقاً أو خُصوص أدلّة الفقه. □ فوَدَ: (وهذاهم) أي أرشدَهم وأوصلَهُم. □ فوَدَ: (من تمهيد الأصول) أي أصول الدين والفقه الإجماليّة والتفصيليّة أو المرادُ خُصوصُ أصول الفقه أي أدلّته التفصيليّة، ويُرجّحُه عطفُ الفروع عليها المرادُ بها الفقه. □ فوَدَ: (لتستنتج منها) أي لتخرج من الأربعَةِ المذكورة بالنّظر والفكر.

□ فوَدَ: (العويصات) جَمْعُ عويص على وزن أمير أي المسائل الصّعبة. □ فوَدَ: (مُعجزة إلخ) لَعَلَّه منصوبٌ بترج الخافض أي الباء؛ لأنّه وإن كان سماعياً لكنّه مُلحَقٌ بالقياسي في كلام المؤلّفين، وسهّلَه رِعايةُ القافية. □ فوَدَ: (فطّموا) أي منَعوا ودَفَعوا. □ فوَدَ: (القويم) أي المُستقيم. □ فوَدَ: (من مقاصده أو مبادئه) لَعَلَّ المرادُ بِمقاصد الدين مسائلُ عِلْمي التّوحيد والفقه وبِمبادئه أدلّتهم.

□ فوَدَ: (أو اعوجاجاً) إنّما أخّره عن الشّبهة للسنج، وإلّا فحقّ التّرقّي التّقديم. □ فوَدَ: (هطالاً نجاجاً) كشداد يُقال: هطل المطر إذا نزل مُتتابعاً مُتفرّقاً عَظِيم القَطَر، وَبُجّ الماء إذا سالَ كذا في القاموس، والمرادُ بهما هُنا المُبالغةُ في الكَمِّ والكثيَب. □ فوَدَ: (طال ما) ما هُنا زائدةُ كافّة عن عملِ الرّفْع فحقّها أن يُكتَبَ مُتّصلاً بالفعل كما في نُسْخة الطّبع. □ فوَدَ: (القطب) أي المُشبح عِلْماً وعملاً.

□ فوَدَ: (الرباني) أي المُتألّه والعارِفُ بالله تعالى اه مُختارٌ، وقال شيخ الإسلام في شرح الرّسالة القُشيريّة أي المنسوب إلى الرّب أي المالِك اه فقول ابن حجرٍ في شرح الأربعين هو من أفيضت عليه المعارِف الإلهيّة فعرّف ربّه وربّى الناس بعلمه اه مُبينٌ للمراد بالنّسبة إلى الرّب. □ فوَدَ: (والعالم الصمداني) أي المنسوب إلى الصّمد أي المَفْصود في الحوائج قاله شيخ الإسلام في الكتاب المذكور، ولَعَلَّ المراد بالنّسبة هُنا أنّه يَعتَمِدُ في أموره كُلّها على الله بحيث لا يَلْتَجئُ إلى غيرِه تعالى في أمرٍ ما ع ش. □ فوَدَ: (النواوي) نسبةٌ إلى نَوَى قَرْيَةٍ مِنْ قُرَى الشّام والألفُ مَزِيّدة في النّسبة.

رُوحَهُ وَنَوَّرَ ضَرِيحَهُ إِلَى أَنْ عَزَمْتَ ثَانِي عَشَرَ مُحَرَّمِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَتَسْعِمَانِيَّةٍ عَلَى خِدْمَةِ
مِنْهَاجِهِ الْوَاضِحِ ظَاهِرُهُ الْكَثِيرَةُ كُنُوزُهُ وَذَخَائِرُهُ مُلَخَّصًا مُعْتَمِدًا شُرُوحَهُ الْمُتَدَاوِلَةَ وَمُجِيبًا عَمَّا
فِيهَا مِنَ الْإِيرَادَاتِ الْمُتَطَاوِلَةِ طَاوِيًا بَسْطَ الْكَلَامِ عَلَى الدَّلِيلِ وَمَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ وَالتَّعْلِيلِ
وَعَلَى عَزْوِ الْمَقَالَاتِ وَالْأَبْحَاثِ لِأَرْبَابِهَا لِتَعَطُّلِ الْهَيْمِ عَنْ التَّحْقِيقَاتِ فَكَيْفَ يَاطْنَابُهَا وَمُشِيرًا
إِلَى الْمُقَابِلِ بِرَدِّ قِيَاسِهِ أَوْ عَلِيَّتِهِ وَإِلَى مَا تَمَيَّزَ بِهِ أَصْلُهُ لِقَلَّتِيهِ فَشَرَعْتَ فِي ذَلِكَ مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ
وَمُتَوَكِّلًا عَلَيْهِ وَمَاذَا أَكْفَتْ الضَّرَاعَةَ وَالْإِفْتِقَارَ إِلَيْهِ أَنْ يُسَبِّحَ عَلَيَّ وَاسِعَ جُودِهِ وَكَرَمِهِ وَأَنْ لَا
يُعَايِلَنِي فِيهِ بِمَا قَصُرَتْ فِي خِدْمِهِ لَا سِيَّمَا فِي أَمْنِهِ وَحَرَمِهِ إِنَّهُ الْجَوَادُ الْكَرِيمُ الرَّءُوفُ الرَّحِيمُ
(وَسَمَّيْتُهُ تَحْفَةً الْمُنْتَاجِ بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ).

قال المؤلف رحمه الله تعالى (بِسْمِ) أَيِ أَوْلَفُ أَوْ أَفْتَحُ تَأْلِيْفِي

☐ فَوَدَّ: (ثَانِي عَشَرَ مُحَرَّمِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ الْخ) وَنُقِلَ عَنْهُ أَنَّهُ قَرَعَ مِنْ تَسْوِيدِ هَذَا الشَّرْحِ عَشِيَّةَ
خَمِيسٍ لَيْلَةَ السَّابِعِ وَالْعَشْرِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَتَسْعِمَانِيَّةٍ أَهْ وَقَالَ الْخَطِيبُ الشَّرِيفِيُّ
إِنَّهُ شَرَعَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَاجِ عَامَ تَسْعِمَانِيَّةٍ وَتَسْعَةِ وَخَمْسِينَ أَهْ وَنُقِلَ عَنْهُ أَنَّهُ قَرَعَ مِنْهُ سَابِعَ عَشَرَ جُمَادَى
الْآخِرَةِ عَامَ ثَلَاثَةِ وَسِتِّينَ وَتَسْعِمَانِيَّةٍ أَهْ وَقَالَ الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ إِنَّهُ شَرَعَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَاجِ فِي شَهْرِ ذِي
الْقَعْدَةِ سَنَةِ ثَلَاثِ وَسِتِّينَ وَتَسْعِمَانِيَّةٍ أَهْ وَنُقِلَ عَنْهُ أَنَّهُ قَرَعَ مِنْهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ تَاثِيَةَ عَشَرَ جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةِ
ثَلَاثِ وَسَبْعِينَ وَتَسْعِمَانِيَّةٍ أَهْ وَعُلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ تَأْلِيْفَ النِّهَايَةِ مُتَأَخَّرٌ عَنْ تَأْلِيْفِ التَّحْفَةِ وَالْمُغْنِي كَمَا نَصَّ
عَلَيْهِ ش وَأَنَّ تَأْلِيْفَ الْمُغْنِي مُتَأَخَّرٌ عَنْ تَأْلِيْفِ التَّحْفَةِ. ☐ فَوَدَّ: (مُلَخَّصًا) حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ عَزَمْتَ أَيِ مَرِيدٌ
لِلتَّلْخِصِ وَالتَّنْقِيَةِ. ☐ فَوَدَّ: (وَمَا فِيهِ) أَيِ فِي الدَّلِيلِ. ☐ فَوَدَّ: (وَالْتَّغْلِيلِ) أَيِ الْإِغْرَاضِ غُطِفَ عَلَى
الْخِلَافِ. ☐ فَوَدَّ: (وَعَلَى عَزْوِ الْمَقَالَاتِ الْخ) غُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ عَلَى الدَّلِيلِ. ☐ فَوَدَّ: (وَالْأَبْحَاثِ) يَظْهَرُ
أَنَّهُ غُطِفَ تَفْسِيرِ. ☐ فَوَدَّ: (لِتَعَطُّلِ الْهَيْمِ) أَيِ ضَعْفِهَا عِلَّةً لِلطَّيِّ. ☐ فَوَدَّ: (عَنِ التَّحْقِيقَاتِ) أَيِ عَنِ
تَخْصِيلِ أدِلَّةِ الْأَحْكَامِ. ☐ فَوَدَّ: (بَاطِنًا بِهَا) أَيِ الْأَدِلَّةِ. ☐ فَوَدَّ: (أَوْ مُشِيرًا) غُطِفَ عَلَى طَاوِيًا أَوْ مُلَخَّصًا.
☐ فَوَدَّ: (إِلَى الْمُقَابِلِ) أَيِ مُقَابِلِ الْمُعْتَمَدِ. ☐ فَوَدَّ: (أَوْ عَلِيَّتِهِ) أَيِ الْقِيَاسِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ دَلِيلَ الْمُقَابِلِ
مُطْلَقًا وَهُوَ أَفِيدَ لَكِنْ كَانَ يَنْبَغِي عَلَيْهِ الْعُطْفُ بِالْوَاوِ، وَإِنَّ غُطْفَ الْعَامِّ مَخْصُوصٌ بِهِ كَمَا قُرِّرَ فِي مَحَلِّهِ.
☐ فَوَدَّ: (أَصْلُهُ) أَيِ الْقِيَاسِ وَالْإِضَافَةُ بِمَعْنَى فِي قَوْلِهِ: (لِقَلَّتِيهِ) أَيِ مَا تَمَيَّزَ بِهِ الْأَصْلُ. ☐ فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ)
أَيِ فِي خِدْمَةِ الْمُنْهَاجِ وَشَرْحِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ. ☐ فَوَدَّ: (وَالْإِفْتِقَارِ) غُطِفَ تَفْسِيرِ. ☐ فَوَدَّ: (إِلَيْهِ)
مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ مَاذَا. ☐ فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيِ فِي تَأْلِيْفِ ذَلِكَ الشَّرْحِ. ☐ فَوَدَّ: (بِمَا قَصُرَتْ فِي خِدْمِهِ) جَمْعُ خِدْمَةٍ
كَكُسْرَةٍ وَكُسْرٍ وَالضَّمِيرُ لِلْمُنْهَاجِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لِلَّهِ تَعَالَى أَيِ بِمُكَافَأَةِ التَّقْصِيرِ الصَّادِرِ مِنِّي فِي خِدْمِ
الْمُنْهَاجِ. ☐ فَوَدَّ: (أَنَّهُ الْجَوَادُ الْخ) عِلَّةٌ لِلْإِسْتِعَانَةِ وَمَا غُطِفَ عَلَيْهَا. ☐ فَوَدَّ: (وَسَمَّيْتُهُ) أَيِ الشَّرْحِ
الْمُسْتَحْضَرِ فِي الذَّهْنِ، إِذْ ظَاهِرُ صَنْيَعِهِ أَنَّ الْخُطْبَةَ سَابِقَةٌ عَلَى التَّأْلِيْفِ. ☐ فَوَدَّ: (بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ) مُتَعَلِّقٌ
بِالْمُحْتَاجِ فِي الْأَصْلِ، وَأَمَّا بَعْدُ الْعِلْمِيَّةِ فَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ جُزْءٌ مِنَ الْعِلْمِ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ.
☐ فَوَدَّ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) إِلَى آخِرِ الْكِتَابِ مَقُولُ قَالَ. ☐ فَوَدَّ: (أَيِ أَوْلَفُ الْخ) بَيَانٌ لِمُتَعَلِّقِ الْبَاءِ

والباء للمصاحبة، ويصح كونها للاستعانة نظراً إلى أنّ ذلك الأمر المبدوء باسمه تعالى لا يتم شرعاً بدونه، وأصل اسم سيمو

بناءً على أنها أصلية وقيل: زائدة فلا تتعلّق بشيء فمدّخولها مبتدأ، والخبر محذوف أو بالعكس وعلى الأول الأصحّ فالمتعلّق إما فعل أو اسم وعلى كلّ إما خاص أو عام وعلى كلّ إما مقدّم أو مؤخّر، وأولى هذه الاحتمالات الثمانية أن يكون فعلاً لأنّه الأصل في العمل ولقلة الحذف عليه ولكثرة التصريح بالمتعلّق فعلاً وأن يكون خاصاً؛ لأنّ الشارع في شيء إنما يضمن في نفسه لفظ ما جعل التسمية مبتدأ له، فالمبسمل المسافر يلاحظ أسافر والأكل يلاحظ أكل وهكذا، وأن يكون مؤخراً ليوافق الوجود الذكري للوجود الخارجي وليفد القصر كما في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] وإنما قدّم في قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]؛ لأنّه مقام ابتداء القراءة وتعليمها؛ لأنّه أوّل ما نزل فكان الأمر بالقراءة أهمّ باختيار هذا العارض وكثيراً ما ترجّح في البلاغة الأهميّة العرضيّة على الأهميّة الذاتيّة إذا اقتضى الحال ذلك كما هنا، ولم يقتصر الشارح على أوّل مع أنّه أوّل ما مرّ، ولتعمّ البركة جميع التاليف بخلاف مادة الافتتاح مثلاً فإن البركة خاصّة بالابتداء للإشارة إلى جواز تقديره عامّاً، وإن كان الأولى تقديره خاصاً. ۞ قوله: (والباء للمصاحبة) أي على وجه التبرك. ۞ قوله: (ويصح) أي باتفاق، وإنما الخلاف في الرجحان. ۞ قوله: (كونها للاستعانة) رجّحه البيضاوي، ورجّح الزمخشري المصاحبة وإلّيه ميل كلام الشارح وأطال المحشون لهما في الترجيح بينهما بوجوه طويلة فراجع حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي. ۞ قوله: (نظراً إلى أنّ ذلك الأمر إلخ) قال شيخ زاده في حواشي البيضاوي لَمَّا وَرَدَ عَلَيْهِ أَنَّ الْآيَةَ تَقْضِي التَّبَعِيَّةَ وَالْإِيتِدَالَ فَهِيَ تُنَافِي التَّعْظِيمَ وَالْإِجْلَالَ دَفَعَهُ بِقَوْلِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْفِعْلَ لَا يُعْتَدُّ بِهِ شَرْعاً مَا لَمْ يَصُدَّرْ بِاسْمِهِ تَعَالَى فَإِنَّ لِلْآيَةِ جِهَتَيْنِ جِهَةَ التَّبَعِيَّةِ وَتَوَقَّفَ نَفْسِ الْفِعْلِ أَوْ كَمَالِهِ عَلَيْهَا، وَقَدْ لَوِحَظَ هُنَا الْجِهَةُ الثَّانِيَةُ دُونَ الْأُولَى أَهْ، وَرَدَّهُ الصَّبَّانُ فِي رِسَالَتِهِ الْكُبْرَى عَلَى الْبَسْمَلَةِ بِأَنَّ هَذَا لَا يَدْفَعُ الْإِغْتِرَاضَ لِقِيَاءِ إِيْهَامِ أَنَّ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرُ مَقْصُودٍ لِذَاتِهِ أَهْ. ۞ قوله: (لا يتم شرعاً) لعل المراد بركة أو كمالاً، وإلا أشكل سم وفيه أن قول الشارح شرعاً كالتصّ في ذلك المراد فلا موقع لقوله لعلّ، وقوله وإلا أشكل عبارة الصّبّان ووجه الأول أي الاستعانة بأنّ فيه دلالة على توقّف وجود الأمر على اسم الله تعالى وآته إذا لم يصدّر به لا يوجد؛ لأنّ ذلك شأن الآلة فيكون فيه تنزّل توقّف الكمال منزلة توقّف الوجود وتنزّل الموجود الذي لم يكمل شرعاً منزلة المعلوم، وذلك يعدّ من المحسنات أه. ۞ قوله: (بدونه) أي البدء باسمه تعالى.

۞ قوله: (وأصل اسم سيمو) أي بكسر أو ضمّ فسكون هذا مذهب البصريين، ويشهد له جمعه على أسماء وجمع جمعه على أسام وتضعيره على سمي وقولهم في فعله سميت وأسمنت وتسميت صبان وفي النهاية ما يوافقه قال الرّشيد في قوله م ر على أسماء أي فإن أضله أسماء ووقعت الواو متطرفة إثر

قال قدّس الله سرّه: ۞ قوله: (ويصح كونها للاستعانة) في جواز هذا الإطلاق في كلام الله تعالى نظراً. ۞ قوله: (لا يتم) لعلّ المراد بركة أو كمالاً وإلا أشكل.

من السُّمُو، وهو الارتفاعُ حَذَفَ عَجْزُهُ وَعَوَّضَ عَنْهُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ فَوَزَّنُهُ أَفْعَ وَقِيلَ أَفْلٌ مِنَ السُّيْمَا وَقِيلَ أَفْلٌ مِنَ الْوَسْمِ وَطَوَّلَتِ الْبَاءُ لِتَكُونَ عَوَّضًا عَنْ حَذْفِهَا،

ألف زائدة فَقُلِبَتْ هَمْزَةُ قَوْلِهِ عَلَى سُمِّيَّ أَيِ فَإِنَّ أَضْلَهُ سُمِيَّوُ اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْبَاءُ وَسُبِقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ فَقُلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً وَالتَّكْسِيرُ وَالتَّضْغِيرُ يَزِدَانِ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا، وَقَوْلُهُ سَمِيَّتِ الْخُ لِبَيَانِ حَذْفِ مُطْلَقِ الْعَجْزِ، وَإِلَّا فَهَذَا التَّضْغِيرُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَأْتِي اهـ. □ قَوْلُهُ: (مِنَ السُّمُو الْخُ) كَالْعَلُوْ وَزَنَا وَمَعْنَى أَيْ؛ لِأَنَّهُ يُعْلِي مُسَمَّاهُ وَيُظْهِرُهُ صَبَانًا. □ قَوْلُهُ: (حَذَفَ عَجْزُهُ) عِبَارَةُ الصَّبَانِ فَخَفَّفَ لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ بِحَذْفِ عَجْزِهِ وَحَرَكَةِ صَدْرِهِ فَوَقَعَ التَّخْفِيفُ فِي طَرَفَيْهِ، وَأَتَى بِهِمْزَةُ الْوَصْلِ تَغْوِيضًا عَنِ اللَّامِ، وَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ حَذْفَ الْوَاوِ اغْتِيَاظِي لَا لِغَلَّةٍ تَضْرِيغِيَّةٍ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَقِيلَ أَفْلٌ الْخُ) مُسْتَأْنَفٌ أَوْ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ وَأَضْلُ اسْمِ سُمُو الْخُ وَلَا يَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَى مَذْخُولِ الْفَاءِ وَإِنْ أَوْهَمَهُ صَنِيعُهُ؛ لِأَنَّ حَذْفَ الْعَجْزِ لَا يَتَفَرَّغُ عَلَيْهِ أَنَّ الْوَزْنَ أَفْلٌ أَوْ أَغْلٌ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَقِيلَ أَغْلٌ الْخُ) عِبَارَةُ الصَّبَانِ وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ مِنْ وَسِمَ بِمَعْنَى عَلَّمَ بِعَلَامَةٍ؛ لِأَنَّهُ عَلَامَةٌ عَلَى مُسَمَّاهُ، وَأَضْلَهُ الْإِغْلَالِي وَسِمَ بِفَتْحِ الْوَاوِ وَسُكُونِ السِّينِ فَخَفَّفَ بِحَذْفِ صَدْرِهِ لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ، وَأَتَى بِهِمْزَةً لِمَا مَرَّ، وَإِنَّمَا قُلْنَا مِنْ وَسِمَ؛ لِأَنَّهُ الْمُنَاسِبُ لِتَقْرِيرِ مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ لِجَعْلِهِمُ الْفِعْلَ الْمَاضِي أَضْلًا يُشْتَقُّ مِنْهُ غَيْرُهُ وَلِسَلَامَتِهِ مِنْ لُزُومِ اشْتِقَاقِ الشَّيْءِ مِنْ نَفْسِهِ بِحَسَبِ الْأَضْلِ الْوَارِدِ عَلَى مَنْ قَالَ مِنَ الْوَسْمِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَطَوَّلَتِ الْبَاءُ الْخُ) عِبَارَةُ الصَّبَانِ وَطَوَّلَ رَأْسُهَا بَنَحُو مِنْ يَضْفِ أَلِفٌ قِيلَ تَغْظِيمًا لِلْحَرْفِ الَّذِي ابْتَدَأَ بِهِ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى ثُمَّ طَرَدَ التَّطْوِيلَ فِي بَسْمَلَةِ غَيْرِهِ وَقِيلَ تَغْوِيضًا عَنْ أَلِفِ اسْمِ الْمَحْذُوفَةِ مِنْهُ بَنَحُو مِنْ يَضْفِهَا، وَلِإِنْفَاءِ التَّكْتِيبِ فِي نَحْوِ بِاسْمِ رَبِّكَ لَمْ يُطَوَّلْ رَأْسُ بَائِهِ وَبَقُولِنَا: بَنَحُو مِنْ يَضْفِهَا يَتَدَفَّعُ مَا يُقَالُ التَّغْوِيضُ عَنْ الْأَلِفِ يُنَافِي التَّخْفِيفَ بِحَذْفِهَا. ثُمَّ قَالَ وَحَذَفْتُ أَلْفَهُ خَطًا مَعَ أَنَّ الْأَضْلَ فِي كُلِّ كَلِمَةٍ أَنْ تُكْتَبَ عَلَى صَوْرَةِ لَفْظِهَا بِتَقْدِيرِ الْإِتْدَاءِ بِهَا وَالْوُقُوفِ عَلَيْهَا لِمَجْمُوعِ أَمْرَيْنِ كَثْرَةِ الْكِتَابَةِ وَشِدَّةِ اتِّصَالِ الْبَاءِ بِاسْمِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (عَوَّضًا عَنْ حَذْفِهَا) إِنْ أُرِيدَ أَنَّ تَطْوِيلَ الْبَاءِ خَطًا عَوَّضَ عَنْ خَطِّ الْهَمْزَةِ فَظَاهِرٌ أَوْ عَنْ لَفْظِهَا فَمُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ تَطْوِيلَ الْبَاءِ غَيْرُ لَفْظِي فَجَعَلَهُ عَوَّضًا عَنِ اللَّفْظِيِّ بَعِيدٌ وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَقَوْلُهُ عَنْ حَذْفِهَا مُشْكِلٌ إِذَا الْحَذْفُ غَيْرُ مُعَوَّضٍ عَنْهُ كَيْفَ وَهُوَ مَوْجُودٌ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَحْمَلَ عَنِ التَّغْلِيلِ، وَلَا يَخْفَى

□ قَوْلُهُ: (وَقِيلَ أَفْلٌ) قَدْ يَدُلُّ ظَاهِرُ الصَّنِيعِ أَنَّهُ فِي حَيْزِ التَّفْرِيعِ عَلَى قَوْلِهِ حَذَفَ عَجْزُهُ الْخُ مَعَ مَا قَبْلَهُ مَعَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَصِحُّ إِذَا حَذَفَ الْعَجْزُ لَا يَتَفَرَّغُ عَلَيْهِ أَنَّ الْوَزْنَ أَفْلٌ أَوْ أَغْلٌ فَلْيُجْعَلْ مُسْتَأْنَفًا أَوْ يُعْطَفُ عَلَى قَوْلِهِ وَأَضْلُ اسْمِ سُمُو الْخُ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (وَطَوَّلَتِ) أَيِ خَطًا، □ وَقَوْلُهُ: (عَوَّضًا عَنْ حَذْفِهَا) قَدْ يُقَالُ: لَا عِلَّةَ لِحَذْفِهَا إِلَّا التَّخْفِيفُ وَالتَّغْوِيضُ يُنَافِيهِ إِذَا لَا تَخْفِيفَ مَعَهُ، وَيُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهَا تَطُولُ دُونَ الْأَوَّلِ فَلَا يُنَافِي التَّخْفِيفَ بَقِيَ أَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ أَنَّ تَطْوِيلَ الْبَاءِ عَوَّضَ عَنْ خَطِّ الْهَمْزَةِ فَظَاهِرٌ أَوْ عَنْ لَفْظِهَا فَمُشْكِلٌ لِأَنَّ تَطْوِيلَ الْبَاءِ غَيْرُ لَفْظِي فَجَعَلَهُ عَوَّضًا عَنِ اللَّفْظِيِّ بَعِيدٌ وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَقَوْلُهُ عَنْ حَذْفِهَا مُشْكِلٌ، إِذَا الْحَذْفُ غَيْرُ مُعَوَّضٍ عَنْهُ وَكَيْفَ وَهُوَ مَوْجُودٌ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تُحْمَلَ عَنِ التَّغْلِيلِ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ تَعَسَّفَ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وهو إن أُريدَ به اللفظُ غيرُ المُسمَّى إجماعاً أو الذاتُ عَيْنُهُ كما لو أُطلقَ لأنَّ من قَوَاعِدِهِمْ أَنَّ كُلَّ حَكَمٍ وَرَدَ عَلَى اسْمٍ فَهُوَ عَلَى مَذْلُولِهِ أَوْ الصِّفَةِ كَانَ تَارَةً غَيْرًا كَالْخَالِقِ

أَنَّهُ تَعَسَّفَ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ وَلَكَ أَنْ تَجْعَلَهُ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى مَوْصُوفِهَا . هـ فُودُ: (وَهُوَ إِنْ أُريدَ الْخ) أَي كُلُّ فُودٍ مِنْ أَفْرَادِ الْإِسْمِ كَزَيْدٍ إِنْ أُريدَ بِهِ لَفْظُهُ كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ ثَلَاثِيٌّ فَهُوَ غَيْرُ الْمُسَمَّى أَوْ الذَّاتِ كَقَوْلِنَا زَيْدٌ طَوِيلٌ أَوْ أَسْوَدٌ فَهُوَ عَيْنُ الْمُسَمَّى، وَكَذَا لَوْ أُطْلِقَ بَأَن لَمْ يَرُدَّ بِهِ لَفْظٌ وَلَا ذَاتٌ لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ مَحَلُّ حَمْلِهِ حَيْثُ يُذَكَّرُ عَلَى الذَّاتِ مَا إِذَا صَلَحَتْ لِلِاتِّصَافِ بِالمَحْمُولِ كَقَوْلِنَا زَيْدٌ مُوجُودٌ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْإِسْمِ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ وَهُوَ الْخ لَفْظُ الْإِسْمِ أَيِ الْمُرَكَّبِ مِنَ الْهَمْزَةِ وَالسَّيْنِ وَالْمِيمِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَحَيْثُيَّةٌ فَلَا وَرُودَ لِمَا أَوْرَدَهُ عَلَيْهِ الْفَاضِلُ الْمُحَشِّي سَمِ هُنَا سَيِّدُ عَمَرِ الْبَصْرِيِّ وَع ش. هـ فُودُ: (غَيْرُ الْمُسَمَّى) الْأَوَّلَى هُنَا وَفِي نَظَائِرِهِ الْآتِيَةِ الْإِقْتِرَانُ بِالْفَاءِ كَمَا فِي كَلَامِ غَيْرِهِ.

هـ فُودُ: (إِجْمَاعًا) أَي قَطْعًا؛ لِأَنَّهُ يَتَأَلَّفُ مِنْ أَصْوَابٍ مُقَطَّعَةٍ غَيْرِ قَادِرَةٍ، وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَسْمِ وَالْأَعْصَابِ، وَيَتَعَدَّدُ تَارَةً وَيَتَّحِدُ أُخْرَى وَالْمُسَمَّى لَا يَكُونُ كَذَلِكَ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. هـ فُودُ: (أَوْ الذَّاتِ الْخ) لَكَيْتَهُ لَمْ يَشْتَهَرْ بِهَذَا الْمَعْنَى نِهَآيَةً وَمُعْنَى أَي فِيمَا إِذَا لَمْ يُسْتَعْمَلْ مَعَ عَامِلٍ كَانَ يُقَالُ لَفْظٌ كَذَا مُرَادًا بِهِ الذَّاتُ الْمَخْصُوصَةُ فَلَا يُنَافِي هَذَا مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ ابْنِ حَجَرٍ مِنْ كَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ بِمَعْنَى الذَّاتِ فَإِنَّهُ فِيمَا إِذَا كَانَ مُرَكَّبًا مَعَ الْعَامِلِ كَقَوْلِكَ: اللَّهُ الْهَادِي وَمُحَمَّدٌ الشَّفِيعُ وَقَدْ بَيَّضَرَحَ بِذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ حَجَرٍ كَمَا لَوْ أُطْلِقَ ع ش. هـ فُودُ: (فَهُوَ عَلَى مَذْلُولِهِ) أَي إِلَّا لِإِصْرَافٍ كَزَيْدٍ اسْمٌ. هـ فُودُ: (أَوْ الصِّفَةِ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ وَإِنْ أُريدَ بِهِ الصِّفَةُ كَمَا هُوَ رَأْيُ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ انْقِسَامُ الصِّفَةِ عِنْدَهُ إِلَى مَا هُوَ نَفْسُ الْمُسَمَّى كَالوَاحِدِ وَالْقَدِيمِ وَإِلَى مَا هُوَ غَيْرُهُ كَالْخَالِقِ وَالزَّارِقِ وَإِلَى مَا هُوَ لَيْسَ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ كَالْحَيِّ وَالْعَلِيمِ وَالْقَادِرِ وَالْمُرِيدِ وَالْمُتَكَلِّمِ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ اهـ. وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا أَنَّهُ تَسَمَّحٌ، وَعَبَّرَ فِي الْقِسْمِ الْأَخِيرِ بِالمَصَادِرِ، وَعِبَارَةُ الصَّبَاحِ، ثُمَّ الْإِسْمُ إِنْ أُريدَ بِهِ الْفَلَفْظُ الدَّالُّ عَلَى الْمُسَمَّى كَلَفْظُ زَيْدٍ الدَّالُّ عَلَى ذَاتٍ مُشَخَّصَةٍ فَغَيْرُ الْمُسَمَّى قَطْعًا، وَإِنْ أُريدَ بِهِ الْمَذْلُولُ مَجَازً وَالعِلَاقَةُ الْمُحَلِّيَّةُ أَوْ السَّبَبِيَّةُ بِأَغْيَارٍ فَهَمِ الْمَذْلُولِ مِنَ الدَّالِّ، فَعَيْنُهُ إِنْ كَانَ جَامِدًا كَاللَّهِ وَغَيْرِهِ إِنْ كَانَ مُشْتَقًّا مِنْ صِفَةٍ فَعَمِلَ كَالْخَالِقِ وَلَا عَيْنَهُ وَلَا غَيْرِهِ إِنْ كَانَ مُشْتَقًّا مِنْ صِفَةٍ ذَاتِ كَالْعَالِمِ قَالَ السَّعْدِيُّ فِي شَرْحِ الْمَقَاصِدِ الْأَصْحَابِ اعْتَبَرُوا الْمَذْلُولَ

هـ فُودُ: (وَهُوَ إِنْ أُريدَ بِهِ الْفَلَفْظُ) ظَاهِرُهُ جَوَازُ إِرَادَةِ كُلِّ مِنَ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ فِي هَذَا الْمَقَامِ وَقَدْ يُقَالُ عَلَى تَقْدِيرِ إِرَادَةِ الذَّاتِ يَوْهَمُ الْقِسْمَ مَعَ أَنَّهُ حَذَرَ عَنْ إِيهَامِهِ، وَأَيْضًا لَا يَأْتِي قَوْلُهُ: (وَلَيْعَمُ الْخ) فَلْيَتَأَمَّلْ.

هـ فُودُ: (لِأَنَّ مِنْ قَوَاعِدِهِمْ الْخ) قَدْ يُقَالُ: لَا دَلَالَةَ فِي هَذَا الدَّلِيلِ عَلَى الْمَطْلُوبِ لِأَنَّ مَذْلُولَ لَفْظِ الْإِسْمِ الْأَسْمَاءُ كَلَفْظِ اللَّهِ وَلَفْظِ الرَّحْمَنِ لَا نَفْسُ الذَّاتِ فَتَأَمَّلُهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرَادَ أَنَّ الذَّاتَ مَذْلُولٌ بِالْوَاسِطَةِ فَإِنَّهَا مَذْلُولُ الْمَذْلُولِ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ فُودُ: (أَوْ الصِّفَةِ) قَالَ ع ش: وَأَنَا أَقُولُ الْمُرَادُ بِالصِّفَةِ عِنْدَ الشَّيْخِ الْأَمْرِ الْمَحْمُولِ عَلَى الذَّاتِ بِحَمْلِ الْإِشْتِقَاقِ كَمَا يُسْتَفَادُ مِنْ كَلَامِ السَّيِّدِ فِي شَرْحِ الْمَوَاقِفِ حَيْثُ قَالَ ذَهَبَ الشَّيْخُ وَعَامَّةُ الْأَصْحَابِ إِلَى أَنَّ مِنَ الصِّفَاتِ مَا هُوَ عَيْنُ الْمَوْصُوفِ كَالْوُجُودِ إِلَى قَوْلِهِ كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَعِنْدَ هَذَا يَظْهَرُ بَعْدَ أَنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ انْقِسَامُ الصِّفَةِ إِلَى الْعَيْنِ وَإِلَى مَا هُوَ غَيْرُ وَإِلَى مَا هُوَ

وتارة عَيْنَا كَاللَّهِ وَتَارَةً لَا وَلَا كَالْعَالِمِ، وَلَمْ يَقُلْ بِاللَّهِ حَذَرًا مِنْ إِيْهَامِ الْقَسَمِ

المُطَابِقِي فَأُطْلِقُوا الْقَوْلَ بِأَن مَذْلُولَ الْخَالِقِ شَيْءٌ مَا لَهُ الْخَلْقُ لَا نَفْسُ الْخَلْقِ وَمَذْلُولَ الْعَالِمِ شَيْءٌ مَا لَهُ الْعِلْمُ لَا نَفْسُ الْعِلْمِ وَالْأَشْعَرِي أَخَذَ الْمَذْلُولَ الْأَعَمَّ وَاعْتَبَرَ فِي أَسْمَاءِ الصِّفَاتِ الْمَعَانِي الْمَقْصُودَةَ فَزَعَمَ أَنَّ مَذْلُولَ الْخَالِقِ الْخَلْقُ، وَهُوَ غَيْرُ الذَّاتِ وَمَذْلُولَ الْعَالِمِ الْعِلْمُ وَهُوَ لَا عَيْنَ وَلَا غَيْرَ اهـ. فَتَحَصَّلَ مِمَّا ذَكَرَ أَنَّ الْإِسْمَ بِمَعْنَى اللَّفْظِ الدَّالُّ غَيْرُ الْمُسَمَّى قِطْعًا وَبِمَعْنَى الْمَذْلُولِ الْمُطَابِقِي عَيْنُهُ قِطْعًا وَبِمَعْنَى مُطْلَقِ الْمَذْلُولِ تَارَةً يَكُونُ غَيْرَهُ وَتَارَةً يَكُونُ عَيْنَهُ وَتَارَةً يَكُونُ لَا غَيْرَهُ وَلَا عَيْنَهُ، فَلِهَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ لَا مَعْنَى لِلْخِلَافِ فِي أَنَّ الْإِسْمَ غَيْرُ الْمُسَمَّى أَوْ عَيْنُهُ وَالْغَيْرُ الْمُنْفِي فِي قَوْلِهِمْ صِفَةُ الذَّاتِ لَيْسَتْ غَيْرَ الْغَيْرِ الْمُتَّفَكِّ لَا مُطْلَقَ الْغَيْرِ لِلْقَطْعِ بِأَنَّ الصِّفَةَ غَيْرُ الْمُوصُوفِ، وَإِنْ لَزِمَتْهُ أَمَّا التَّسْمِيَةُ فَتُطْلَقُ عَلَى وَضْعِ الْإِسْمِ لِلْمُسَمَّى وَعَلَى ذِكْرِ الْمُسَمَّى بِاسْمِهِ فَهِيَ غَيْرُ الْمُسَمَّى وَغَيْرُ الْإِسْمِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (كَاللَّهِ) مَثَلٌ بِهِ فِي الْمَوَاقِفِ لِلِإِسْمِ الَّذِي مَذْلُولُهُ عَيْنُ الذَّاتِ، وَالْكَلَامُ هُنَا فِي الْإِسْمِ بِمَعْنَى الصِّفَةِ فَالتَّمَثِيلُ فِي الْحَقِيقَةِ لِلصِّفَةِ فَكَيْفَ يُمَثَّلُ لَهَا بِقَوْلِهِ اللَّهُ سَمِ أَيَّ فَكَانَ يَتَّبَعِي أَنْ يُمَثَّلَ بِالْوَاحِدِ وَنَحْوِهِ كَمَا مَرَّ عَنْ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي، وَأَجَابَ عَنْهُ الْكَزْزَدِيُّ بِمَا نَصَّهُ. قَالَ فِي شَرْحِ الْمَقَاصِدِ قَدْ يُرَادُ بِاللَّهِ الْوُجُودُ؛ لِأَنَّهُ لَنَا كَانَ عَيْنُ الذَّاتِ فَالدَّالُّ عَلَى الذَّاتِ دَالٌّ عَلَيْهِ لَكِنْ لَمَّا كَانَا مُخْتَلِفَيْنِ بِالِاخْتِيَارِ فَالدَّالُّ عَلَيْهِ بِاخْتِيَارِ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى الذَّاتِ عَلِمَ وَبِاخْتِيَارِ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى الْوُجُودِ صِفَةً، وَهَكَذَا كُلُّ عَلَمٍ مَعَ الذَّاتِ؛ لِأَنَّ وُجُودَ كُلِّ شَيْءٍ عَيْنُهُ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ فَهُوَ بِهَذَا الْإِخْتِيَارِ الثَّانِي صِفَةً وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا اهـ وَفِيهِ تَكَلُّفٌ لَا يَخْفَى.

هـ فَوَدَّ: (حَذَرًا الْخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ بِسْمِ اللَّهِ لَا يَحْتَمِلُ الْقَسَمَ وَفِيهِ كَلَامٌ فِي الْإِيمَانِ سَمٍ وَحَاصِلُهُ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّهَابُ الْحِجَازِيُّ فِي مُخْتَصَرِ الرُّوضَةِ أَنَّهُ يَمِينٌ عَشْرُ عِبَارَةِ الصَّبَاحِ وَإِنَّمَا قِيلَ بِسْمِ اللَّهِ وَلَمْ يَقُلْ بِاللَّهِ مَعَ أَنَّ ابْتِدَاءَ الْأَمْرِ بِاسْمِ اللَّهِ حَاصِلٌ بِقَوْلِي بِاللَّهِ مُبَالَعَةً فِي التَّعْظِيمِ وَالْأَدَبِ فَهُوَ كَقَوْلِهِمْ سَلَامٌ عَلَى الْمَجْلِسِ الْعَالِي، وَلِأَنَّهُ أَبْعَدُ عَنْ إِيْهَامِ الْقَسَمِ مِنْ بِاللَّهِ وَلِإِشْعَارِهِ أَنَّ الْإِسْتِعَانَةَ وَالتَّيَرُّكَ يَكُونَانِ بِاسْمِهِ كَمَا بَدَاثِهِ وَإِلِفَادَةُ الْعُمُومِ إِنَّ قُلْنَا الْإِضَافَةَ اسْتِغْرَاقِيَّةً أَوْ جِنْسِيَّةً وَإِعْمَالُ نَفْسِ السَّامِعِ فِي تَغْيِينِ الْمَغْهُودِ إِنَّ قُلْنَا عَهْدِيَّةً وَالْإِجْمَالَ ثُمَّ التَّفْصِيلُ إِنَّ قُلْنَا لِلْيَنَانِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِنَا وَلِأَنَّهُ أَبْعَدُ عَنْ إِيْهَامِ الْقَسَمِ مِنْ بِاللَّهِ أَنَّ بِسْمِ اللَّهِ يَصْلُحُ قَسَمًا، وَإِنَّ الْقَائِلَ بِسْمِ اللَّهِ حَالِفًا تَتَعَقَّدُ بِمَعْنَاهُ، وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ أَرَادَ اللَّفْظُ كَلْفَظَ اللَّهِ

لَا عَيْنَ وَلَا غَيْرَ فَايْدُ إِذِ الصِّفَةُ هُوَ الْأَمْرُ الْخَارِجُ أَوْ الزَّائِدُ عَلَى الذَّاتِ فَلَا يَحْتَمِلُ الْعَيْنِيَّةَ وَلَا حَاجَةَ إِلَى مَا ارْتُكِبَ مِنَ التَّمَحَلَّاتِ انْتَهَى.

هـ فَوَدَّ: (وَتَارَةً عَيْنًا) عِبَارَةُ الْبِيضَاوِيِّ إِلَى مَا هُوَ نَفْسُ الْمُسَمَّى قَالَ عَشْرُ كَالْوُجُودِ عِنْدَ الشَّيْخِ مُطْلَقًا وَفِي الْوَاجِبِ عِنْدَ الْحُكَمَاءِ أَيْضًا انْتَهَى. هـ فَوَدَّ: (كَاللَّهِ) مَثَلٌ بِهِ فِي الْمَوَاقِفِ لِلِإِسْمِ الَّذِي مَذْلُولُهُ عَيْنُ الذَّاتِ وَالْكَلَامُ هُنَا فِي الْإِسْمِ بِمَعْنَى الصِّفَةِ فَالتَّمَثِيلُ فِي الْحَقِيقَةِ لِلصِّفَةِ فَكَيْفَ يُمَثَّلُ لَهَا بِقَوْلِهِ كَاللَّهِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ التَّمَثِيلُ بِاخْتِيَارِ أَضْلِهِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَن أَضْلَهُ إِلَهٌ بِمَعْنَى مَغْبُودٍ أَوْ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْإِلَهَ صِفَةٌ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ عَلَيْهِمَا لَيْسَ عَيْنًا بَلْ هُوَ كَالْخَالِقِ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ إِذَا أُريدَ بِالصِّفَةِ الْأَمْرُ الْمَحْمُولُ بِحَمْلِ الْإِسْتِيقَاقِ صَحَّ التَّمَثِيلُ بِقَوْلِهِ اللَّهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ. هـ فَوَدَّ: (حَذَرًا الْخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ بِسْمِ اللَّهِ لَا

وَلْيَعْمَ جَمِيعَ أَسْمَائِهِ تَعَالَى.

(اللَّهُ) هُوَ عَلَى عِلْمِ الذَّاتِ الْوَاجِبِ الْوُجُودِ الْمُسْتَحَقِّ لِجَمِيعِ الْكَمَالَاتِ لِذَاتِهِ

إِنْ قُصِدَ اللَّفْظُ الثَّابِتُ فِي الْقُرْآنِ لِمَا صُرِّحَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ بِكِتَابِ اللَّهِ أَوْ بِالْمُضْحَفِ أَوْ بِالْمَكْتُوبِ فِيهِ أَوْ بِالْقُرْآنِ فَيَمِينُ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَلْيَعْمَ جَمِيعَ أَسْمَائِهِ تَعَالَى) أَيُّ عُمُومًا شُمُولِيًّا إِذَا كَانَتْ الْإِضَافَةُ اسْتِغْرَاقِيَّةً وَبَدَلِيًّا إِذَا كَانَتْ جِنْسِيَّةً صَبَّانًا. هـ قَوْلُهُ: (هُوَ عَلَّمَ عَلَى الذَّاتِ) وَاعْلَمْ أَنَّهُ كَمَا تَحَيَّرَتْ الْعُقُولُ فِي الْمُسَمَّى تَحَيَّرَتْ فِي الْإِسْمِ فَاخْتَلَفَ فِيهِ اخْتِلَافَاتٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا اخْتِلَافُهُمْ فِي كَوْنِهِ عَلَمًا أَوْ وَضْفًا أَوْ اسْمَ جِنْسٍ فَقَالَ الْجُمْهُورُ إِنَّهُ عَلَّمَ لِلذَّاتِ الْوَاجِبِ الْوُجُودِ الْمُسْتَحَقِّ لِجَمِيعِ الْمَحَامِدِ وَالْوُصْفَانِ الْمَذْكُورَيْنِ لِإِضْوَاحِ الْمُسَمَّى لَا لِاعْتِبَارِهِمَا فِي الْمُسَمَّى، وَالْأَلِفُ لِكَانِ الْمُسَمَّى مَجْمُوعِ الذَّاتِ وَالصِّفَةِ مَعَ أَنَّهُ الذَّاتُ فَقَطْ، وَاسْتَدَلُّوا بِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: الْأَوَّلُ أَنَّهُ يَوْصَفُ وَلَا يَوْصَفُ بِهِ الثَّانِي أَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ تَعَالَى مِنْ اسْمٍ تَجْرِي عَلَيْهِ صِفَاتُهُ وَلَا يَضْلُحُ لَهُ مِمَّا يُطْلَقُ عَلَيْهِ سِوَاهُ لِظُهُورِ مَعْنَى الْوُضُفِيَّةِ فِي غَيْرِهِ بِخِلَافِهِ، الثَّالِثُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَمًا بَانَ كَانَتْ صِفَةً أَوْ اسْمَ جِنْسٍ لَكَانَ كُلُّيًّا فَلَا يَكُونُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَوْحِيدًا مَعَ أَنَّهُ تَوْحِيدٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَقَالَ الْبِيضَاوِيُّ الْأَظْهَرُ أَنَّهُ وَضَفٌ فِي أَضْلِهِ لَكَيْتَهُ لَمَّا غَلَبَ عَلَيْهِ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِحَيْثُ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ وَصَارَ عَلَمًا مِثْلَ الثَّرَيَّا وَالصَّبْعِي أَجْرِي كَالْعَلَمِ فِي إِجْرَاءِ الْأَوْصَافِ عَلَيْهِ وَامْتِنَاعِ الْوُضْفِ بِهِ وَعَدَمِ تَطَرُّقِ احْتِمَالِ الشَّرَكَةِ اهـ. وَقَوْلُهُ: (لَكَيْتَهُ لَمَّا غَلَبَ الْإِلَاحُ) دَفْعٌ لِلْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ فِي كَوْنِهِ عَلَمًا وَضْعِيًّا لِذَاتِهِ الْمَخْصُوصَةِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ زَادَهُ أَنَّهُ عِنْدَ الْبِيضَاوِيِّ صَارَ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ، وَيُشِيرُ بِهِ قَوْلُ الْبِيضَاوِيِّ وَضَفٌ فِي أَضْلِهِ وَسَيَأْتِي التَّضْرِيحُ بِهِ فِي كَلَامِ الشَّيْخِ الشَّرْوَانِيِّ أَيْضًا فَهُوَ إِنَّمَا يُنْكَرُ كَوْنَهُ عَلَمًا وَضْعِيًّا، ثُمَّ اسْتَدَلَّ الْبِيضَاوِيُّ عَلَى مُخْتَارِهِ بِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: الْأَوَّلُ أَنَّ ذَاتَهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ بِلاَ اعْتِبَارِ أَمْرٍ آخَرَ مَعَهُ حَقِيقِي كَالْعَلَمِ وَالْقُدْرَةِ أَوْ غَيْرِ حَقِيقِي كَكَوْنِهِ مَعْبُودًا وَرَازِقًا غَيْرُ مَعْقُولٍ لِلْبَشَرِ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهَا بَلَفِظِ الثَّانِي أَنَّ الْإِسْمَ الْكَرِيمَ لَوْ دَلَّ عَلَى مُجَرَّدِ ذَاتِهِ الْمَخْصُوصَةِ لَمَّا أَثَادَ ظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [الأنعام: ٣] إِلَاحٌ مَعْنَى صَحِيحًا. الثَّالِثُ أَنَّ مَعْنَى الْإِشْتِقَاقِ هُوَ كَوْنُ أَحَدِ اللَّفْظَيْنِ مُشَارِكًا لِلْآخَرِ فِي الْمَعْنَى وَالتَّزَكُّيبِ وَهُوَ حَاصِلُ بَيْنَ لَفْظِ الْجَلَالَةِ وَالْأَصُولِ الَّتِي تُذَكَّرُ لَهُ أَيُّ فَهُوَ مُشْتَقٌّ فَيَكُونُ وَضْفًا، وَأَجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ التَّعَقُّلَ الَّذِي لَمْ يَخْضُلْ لِلْبَشَرِ هُوَ التَّعَقُّلُ بِالْكُنْهِ، وَأَمَّا التَّعَقُّلُ بِوَجْهِ مُخْتَصٍّ فَحَاصِلُ لَهُمْ وَهُوَ كَافٍ فِي فَهْمِهِمِ الْمَعْنَى مِنَ اللَّفْظِ الَّذِي هُوَ حِكْمَةُ الْوَضْعِ إِنْ قُلْنَا الْوَاضِعُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى وَفِي إِمْكَانٍ وَضَعَهُمْ إِنْ قُلْنَا الْوَاضِعُ هُمُ بَدِيلُ وَضْعِ الْأَبِ عَلَمًا لَوْلَا قَبْلُ رُؤْيَاهُ وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّ تَعَلُّقَهُ بِالْإِسْمِ الْكَرِيمِ لَا يَقْتَضِي وَضْعِيَّةَ لِحْوَازِ أَنْ يَكُونَ تَعَلُّقُهُ بِهِ بِاعْتِبَارِ مِلَاحِظَةِ الْمَعْنَى الْوُضْعِي الْخَارِجِ عَنْهُ الْمَفْهُومَ مِنْ أَصْلِ اسْتِثْقَائِهِ أَوْ الْمَشْهُورِ بِهِ مُسَمَّاهُ كَمَا فِي قَوْلِهِ: (أَسَدٌ عَلَيَّ وَفِي الْحُرُوبِ نَعَامَةٌ) وَعَنِ الثَّالِثِ بِأَنَّ كَوْنَهُ مُشْتَقًّا لَا يَقْتَضِي كَوْنَهُ وَضْفًا فِي الْأَصْلِ، وَإِنَّمَا يَقْتَضِيهِ لَوْ وَجَبَ كَوْنُ الْمُسْتَقِّ مَوْضُوعًا لِذَاتٍ مُبْهَمَةٍ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّ أَسْمَاءَ الزَّمَانِ

يَخْتَمِلُ الْقَسَمَ وَفِيهِ كَلَامٌ فِي هَامِشِ الْإِيمَانِ.

ولم يُسمَّ به غيره تعالى ولو تعنتنا في الكفر بخلاف الرحمن على نزاع فيه، وأصله إله حُذِفَتْ
هَمْزُهُ وَعَوَّضَ عنها أَل وهو اسمُ جنسٍ لِكُلِّ معبودٍ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ في المَعْبُودِ بِحَقِّ فَقَطْ فَوُصِفَ

والمكانِ والآلةِ مُشْتَقَّاتٌ، وَلَيْسَتْ بِصِفَاتٍ لِدَلَالَتِهَا عَلَى ذَوَاتٍ مُعَيَّنَةٍ بَنُوعٍ تَعْيِينٍ صَبَّانٍ وَسَيَّانِي مِنْهُ إِنْ
شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بَيَانُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ الْخُ وَكَلَامُ النَّهْيَةِ يَمِيلُ إِلَى
تَرْجِيحِ مَا قَالَهُ الْبَيضَاوِيُّ وَكَلَامُ الشَّارِحِ الْآتِي كَالصَّرِيحِ فِي اخْتِيَارِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ وَبِهِ جَزَمَ الْمُغْنِي كَمَا
يَأْتِي وَكَذَا الْبُجَيْرِيُّ وَشَبَّخْنَا حَيْثُ قَالَا وَاللَّفْظُ الثَّانِي قَوْلُهُ وَاللَّهُ اسْمٌ لِلذَّاتِ أَيْ بَوْضُوعِهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ هُوَ
الَّذِي سَمَّى نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَّمَهُ لِعِبَادِهِ فَهُوَ عَلَّمَ شَخْصِيَّ جُزْئِيٍّ وَإِنْ كَانَ لَا يُقَالُ ذَلِكَ إِلَّا فِي مَقَامِ
التَّعْلِيمِ، وَلَيْسَ فِيهِ غَلَبَةٌ أَضْلًا لَا تَحْقِيقِيَّةٌ وَلَا تَقْدِيرِيَّةٌ فَلَاوَلَى أَنْ يَسْبِقَ لِلْكُلِّيِّ اسْتِعْمَالٌ فِي غَيْرِ الْفَرْدِ
الَّذِي غَلَبَ عَلَيْهِ كَالْتَجَمُّ فَإِنَّهُ اسْمٌ لِكُلِّ كَوْكَبٍ لَيْلِيٍّ، ثُمَّ غَلَبَ عَلَى الثَّرَيَّا بَعْدَ سَبْقِ اسْتِعْمَالِهِ فِي غَيْرِهَا.
وَالثَّانِيَةُ أَنْ لَا يَسْبِقَ لِلْكُلِّيِّ اسْتِعْمَالٌ فِي غَيْرِ الْفَرْدِ الَّذِي غَلَبَ عَلَيْهِ لَكِنْ يُقَدَّرُ ذَلِكَ كَالِإِلَهِ الْمَعْرُوفِ بِأَل
فَإِنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي غَيْرِهِ تَعَالَى ثُمَّ غَلَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى بَعْدَ تَقْدِيرِ اسْتِعْمَالِهِ فِي غَيْرِهِ، وَأَمَّا لَفْظُ الْجَلَالَةِ
فَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى التَّحْقِيقِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَلَمْ يُسَمَّ بِهِ غَيْرُهُ تَعَالَى) وَعِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ
أَنَّهُ اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ وَقَدْ ذُكِرَ فِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ فِي الْفَيْنِ وَتَلْثِمَاتِهِ وَسِتِّينَ مَوْضِعًا، وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ تَبَعًا
لِجَمَاعَةٍ أَنَّهُ الْحَيُّ الْقَيُّومُ قَالَ، وَلِلَّذَلِكَ لَمْ يُذَكَّرْ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ فِي الْبَقَرَةِ وَأَلِ عِمْرَانَ وَطِهَ
مُغْنِي، وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَاخْتَارَ الْخُ، وَعِبَارَةُ الشَّارِحِ فِي شَرْحِ بَافْضِلٍ وَهُوَ أَيْ اللَّهُ الْإِسْمُ
الْأَعْظَمُ وَعَدَمُ الْإِسْتِجَابَةِ لِأَكْثَرِ النَّاسِ مَعَ الدَّعَاءِ بِهِ لِعَدَمِ اسْتِجْمَاعِهِمْ لِشَرَايِطِ الدَّعَاءِ اهـ. أَيْ الَّتِي مِنْهَا
أَكُلُّ الْحَلَالِ. □ فَوَدَّ: (حُذِفَتْ هَمْزُهُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَأَصْلُهُ إِلَهَ قَالَ الرَّافِعِيُّ كَأَمَامَ، ثُمَّ أَذْخَلُوا عَلَيْهِ
الْأَلِفَ وَاللَّامَ، ثُمَّ حُذِفَتْ الْهَمْزَةُ طَلَبًا لِلخَفَةِ، وَنُقِلَتْ حَرَكَتُهَا إِلَى اللَّامِ فَصَارَ إِلَهِ بِلَامَيْنِ مُتَحَرِّكَتَيْنِ،
ثُمَّ سَكُنَتِ الْأَوَّلَى وَأُذْغِمَتْ فِي الثَّانِيَةِ لِلتَّسْهِيلِ انْتَهَى وَقِيلَ حُذِفَتْ هَمْزُهُ وَعَوَّضَ عَنْهَا حَرْفُ
التَّعْرِيفِ، ثُمَّ جُعِلَ عَلَمًا وَالْإِلَهَ فِي الْأَصْلِ أَيْ قَبْلَ دُخُولِ أَلٍ يَقَعُ عَلَى كُلِّ مَعْبُودٍ بِحَقِّ أَوْ بَاطِلٍ، ثُمَّ
غَلَبَ عَلَى الْمَعْبُودِ بِحَقِّ كَمَا أَنَّ التَّجَمُّ اسْمٌ لِكُلِّ كَوْكَبٍ، ثُمَّ غَلَبَ عَلَى الثَّرَيَّا، وَهَلْ هُوَ مُشْتَقٌّ أَوْ
مُرْتَجَّلٌ فِيهِ خِلَافٌ وَالْحَقُّ أَنَّهُ أَضَلُّ بِنَفْسِهِ غَيْرُ مَاخُودٍ مِنْ شَيْءٍ بَلْ وَضِعَ عَلَمًا ابْتِدَاءً فَكَمَا أَنَّ ذَاتَهُ لَا
يُحِيطُ بِهَا شَيْءٌ وَلَا تَرْجِعُ إِلَى شَيْءٍ فَكَذَلِكَ اسْمُهُ تَعَالَى اهـ أَيْ لَا يَرْجِعُ إِلَى شَيْءٍ يُشْتَقُّ مِنْهُ. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ
اسْتَعْمِلَ الْخُ) أَيْ بِالْغَلَبَةِ التَّحْقِيقِيَّةِ قَبْلَ حَذْفِ الْهَمْزَةِ وَتَغْوِيضِ أَلٍ أَيْ إِلَهَ وَالتَّحْقِيرِيَّةِ بَعْدَ ذَلِكَ أَيْ الْإِلَهَ،
وَأَمَّا اللَّهُ فَلَيْسَ فِيهِ غَلَبَةٌ أَضْلًا بِجَيْرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (فَوُصِفَ الْخُ) تَغْلِيلٌ لِقَوْلِهِ وَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ الْخُ عِبَارَةُ
الصَّبَّانِ اخْتَلَفَ فِي إِلَهَ الَّذِي هُوَ أَضَلُّ الْجَلَالَةِ عَلَى الْأَصَحِّ فَقَالَ الْبَيضَاوِيُّ إِنَّهُ وَصَفَ وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ
إِنَّهُ اسْمٌ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ يَوْصَفُ وَلَا يَوْصَفُ بِهِ لَا تَقُولُ شَيْءٌ إِلَهَ وَتَقُولُ إِلَهَ وَاحِدًا اهـ. أَوْ لِقَوْلِهِ هُوَ عَلَّمَ عَلَى
الذَّاتِ الْخُ كَمَا هُوَ صَرِيحُ النَّهْيَةِ وَمَا قَدَّمْنَاهُ عَنِ الصَّبَّانِ فِي حَاشِيَّتِهِ هُوَ عَلَّمَ عَلَى الذَّاتِ الْخُ أَوْ
تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ الْخُ عَلَى التَّفْسِيرِ الْمُتَقَدِّمِ عَنِ الْبُجَيْرِيِّ.

□ فَوَدَّ: (فَوُصِفَ) يَتَأَمَّلُ هَذَا التَّفْرِيعُ الْوَاجِبُ الْوُجُودَ.

ولم يُوصَف به وعليه فمفهومُ الجلالة بالنظر لأصله كُلِّي وبالنظر إليه جزئيٌّ ومن ثَمَّ كان من الأعلامِ الخاصَّة من حيثُ إنَّه لم يُسمَّ به غيره تعالى ومن الغالية من حيثُ إنَّ أصله الإله بالنظر لاستعماله في المعبود بِحقِّ فقط، وكان قولُ لا إلهَ إلا الله كلمةً توحيد أي لا معبودَ بِحقِّ إلا ذلك الواجدُ الحقُّ ومن زعمَ أنَّه اسمٌ لمفهوم الواجبِ الوجودِ لذاته أو المُستحقُّ للمعبودية، وكلُّ منهما كُلِّي انحصَر في فردٍ فلا يكونُ علماً لأنَّ مفهومَ العلمِ جزئيٌّ فقد سها ولزمه أن لا إلهَ إلا الله لا تُفيدُ توحيداً كما بيَّنته في شرح الإرشاد من إله بِكسر عينه

☐ قوله: (وعليه) أي على أنَّه اسمٌ جنسٍ لكلِّ معبودٍ إلخ. ☐ قوله: (لأصله) أي الأول وهو إله أو الثاني وهو الإله ويُؤيِّده قوله الآتي من حيثُ إنَّ أصله الإله. ☐ قوله: (وبالنظر إليه) أي إلى حالته الزاهية وهي الله. ☐ قوله: (ومن ثَمَّ) أي لِأجل التفصيل المذكور في قوله فمفهومُ الجلالة بالنظر لأصله كُلِّي إلخ. ☐ قوله: (كان) أي لفظُ الجلالة. ☐ قوله: (ومن الغالية) أي غلبةً تقديريةً كما مرَّ عن البجيرمي ويُفيدُه أيضًا قولُ الشارح الآتي فقط. ☐ قوله: (وكان قولُ إلخ) عطفٌ على قوله كان من الأعلامِ إلخ وقوله ومن زعمَ إلخ عبارةُ الصَّبان وقيل: إنَّه اسمٌ لمفهوم الواجبِ الوجودِ إلخ ورُدَّ بأمرين أحدهما إجماعهم أن لا إلهَ إلا الله تُفيدُ التَّوحيد ولو كان اسماً لمفهوم كُلِّي لم تُفدِه لأنَّ الكلِّي من حيثُ هو يَحتمِلُ الكثرة. ثانيهما أنَّه لو كان اسماً لمفهوم الكلِّي لزم استثناء الشيء من نفسه في كلمة التَّوحيد إنَّ أريدَ بإله فيها المعبودُ بِحقِّ والكذب إنَّ أريدَ به مُطلقُ المعبود لِكَثرةِ المعبوداتِ الباطلة فوجبَ أن يكونَ إله فيها بمعنى المعبود بِحقِّ، والله علماً وضيعاً لِلْفردِ الموجودِ منه. أقول الظاهر أن صاحبَ هذا القولِ يَعرِفُ بأنَّه صارَ علماً بالغلبة على هذا الفردِ المُنحصِر فيه الكلِّي إذ لا يسعُه إنكارُ ذلك، وقد نقلَ الشَّرواني عن الخليل أنَّه قال أَطَبَقَ جَمِيعُ الخلائقِ على أن قولنا الله مَخصوصٌ به تعالى أي إمَّا بطريقِ الوضع أو الغلبة، ثم رأيتُ لِلْعَلامةِ سم في حواشيه على مُختَصِرِ السَّعد ما يَرشحه حيثُ كَتَبَ على قوله فلا يكونُ علماً ما نصَّه أي بالأصالة فلا يُنافي أنَّه على هذا قد يُجعلُ علماً بالغلبة اه وحيثُ يَندفعُ الأمران المذكورانِ وعلى هذا وما سَبَقَ في تقريرِ كلامِ البيضاوي يكونُ اسمُ الجلالة في الحالة الزاهية علماً باتِّفاقِ الأقوالِ الثلاثة فيهِ إلا أنَّ عَلمِيَّته على القولِ الأوَّلِ مُتأصِّلةٌ وُضعيةٌ وعلى الأخيرين غَلبيةٌ طارئةٌ اه. ☐ وقوله: (فلا يكونُ علماً) أي بل هو اسمٌ جنسٍ صَبَّان. ☐ قوله: (فقد سها كما بيَّنته في شرح الإرشاد) الذي بيَّنه السَّعد سم وقد مرَّ عن الصَّبان أنَّها بيَّنه بأمرين، ثم رَدَّهما. ☐ قوله: (من إله) راجعٌ إلى قوله: (وأصله إله إلخ) عبارةُ الصَّبان وأما على القولِ بأنَّه علَمٌ بالوضع فاختلَفَ أيضًا فيه فقليلٌ إنَّه منقولٌ أي مأخوذٌ من أصلٍ بَنوعٍ تَصَرَّفَ قال الشَّيخُ زاده وهو المرادُ بالمُشتقِّ في عبارة من عَبَّرَ به لا مُقابلُ الأعلامِ وأسماءِ الأجناسِ من الوصفِ اه ونُسِبَ هذا القولُ إلى الجمهورِ غيرِ واحدٍ كالشَّرواني في حواشي البيضاوي وقيل: مُرتَجَلٌ لا أصلَ له ولا اشتقاقٌ بل هو اسمٌ مَوْضوعٌ ابتداءً لذاته المَخصوصة، وإليه

☐ قوله: (وبالنظر إليه جزئي) أين مَرَجعُ هذا الضمير. ☐ قوله: (كما بيَّنته) الذي بيَّنه السَّعد.

إِذَا تَحَيَّرَ لِتَحْيِيرِ الْخَلْقِ فِي مَعْرِفَتِهِ أَوْ يَفْتَحِهَا إِذَا عَبْدَ أَوْ مِنْ لَاهُ إِذَا ارْتَفَعَ أَوْ إِذَا احْتَجَبَ، وَهَذَا لِكُونِهِ نَظَرًا لِأَصْلِهِ قَبْلَ الْعِلْمِيَّةِ لَا يُنَافِي عِلْمِيَّتَهُ وَهُوَ عَرَبِيٌّ وَوُزُوْدُهُ فِي غَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ تَوَافُقِ اللُّغَاتِ كَمَا أَنَّ الْحَقَّ وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ وَالْأَكْثَرِينَ أَنَّ كُلَّ مَا قِيلَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِ الْأَعْلَامِ أَنَّهُ مُعَرَّبٌ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ عَرَبِيٌّ تَوَافَقَتْ فِيهِ اللُّغَاتُ وَلَا بَدَعَ أَنْ يَخْفَى عَلَى مِثْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ كَوْنُهُ عَرَبِيًّا كَمَا خَفِيَ عَلَيْهِ مَعْنَى فَاطِرٍ وَفَاتِحٍ، وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يُحِيطُ بِاللُّغَةِ إِلَّا نَبِيٌّ وَمُشْتَقٌّ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ وَقَوْلُ أَبِي حَيَّانَ فِي نَهْرِهِ لَيْسَ مُشْتَقًّا عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ لَعَلَّهُ أَرَادَ مِنَ التَّحَاةِ وَأَعْرَفَ الْمَعَارِفِ وَإِنْ كَانَ عَلَمًا. (الرَّحْمَنُ) هُوَ صِفَةٌ فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى كَثِيرِ الرَّحْمَةِ جِدًّا....

ذَهَبَ الْخَلِيلُ وَالْخَارِجِيُّ وَاخْتَارَهُ الْإِمَامُ وَنَسَبَهُ إِلَى سَبِيحَتِهِ وَأَكْثَرَ الْأَصُولِيِّينَ وَالْفُقَهَاءِ كَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيَّ كَمَا فِي حَوَاشِي الْبَيْضَاوِيِّ عَلَى أَنَّهُ مَنقُولٌ قَلِيلٌ إِنَّهُ مَنقُولٌ مِنْ أَصْلٍ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، وَقِيلَ: مِنْ لَاهُ يَلُوهُ لَوْهَا إِذَا خَلَقَ، وَقِيلَ: مِنْ لَاهُ يَلُوهُ لَيْهَا إِذَا احْتَجَبَ أَوْ ارْتَفَعَ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِ أَقْوَالٍ أُخَرَ وَأَرْجَحَ الْأَقْوَالَ أَنَّهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا عُبدَ وَأَصْلُهُ إِلَهٌ كَفَعَالٍ وَالَّذِي رَجَّحَهُ عَلَى غَيْرِهِ كَمَا قَالَ السَّعْدُ التَّقْتَانَانِيُّ كَثْرَةُ دَوْرَانِ إِلَهٍ كَفَعَالٍ وَاسْتِعْمَالُهُ فِي الْمَعْبُودِ بِحَقٍّ وَإِطْلَاقُهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى اهـ. عِبَارَةُ النَّهَايَةِ مُتَّفَرِّعًا عَلَى عِلْمِيَّتِهِ فَهُوَ مُزْتَجَلٌ لَا اشْتِقَاقَ لَهُ، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ وَنُقِلَ عَنِ الْخَلِيلِ وَسَبِيحَتِهِ أَيْضًا وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ إِلَهٍ أَيْ بِكُسْرِ اللَّامِ بِمَعْنَى تَحْيِيرِ الْخ.

■ فَوَدَّ: (إِذَا تَحَيَّرَ الْخ) فَإِنَّهُ بِمَعْنَى مَالُوهُ فِيهِ وَقَوْلُهُ إِذَا عُبدَ فَإِنَّهُ بِمَعْنَى مَالُوهُ كَكِتَابٍ بِمَعْنَى مَكْتُوبٍ صَبَّانٌ. ■ فَوَدَّ: (إِذَا ارْتَفَعَ الْخ) أَيْ فَإِنَّهُ بِمَعْنَى إِلَهٍ اسْمٌ فَاعِلٍ. ■ فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَيْ الْأَخْذُ وَمِمَّا ذُكِرَ. ■ فَوَدَّ: (نَظَرًا لِخ) عِلَّةٌ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ طَرَفَيْ الْمُدَّعَى. ■ فَوَدَّ: (لِأَصْلِهِ) أَيْ أَصْلُ اللَّهِ وَهُوَ إِلَهٌ. ■ فَوَدَّ: (وَهُوَ عَرَبِيٌّ) خِلَافًا لِلْبَلْخِيِّ حَيْثُ زَعَمَ أَنَّهُ مُعَرَّبٌ نِهَائِيَّةٌ عِبَارَةُ الصَّبَّانِ، وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّ الْإِسْمَ الْكَرِيمَ عَرَبِيٌّ وَضَعًا وَقِيلَ: عَجَمِيٌّ وَضَعًا، وَأَصْلُهُ قِيلَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ وَقِيلَ بِالسُّرْيَانِيَّةِ لَاهَا فَتُرَبَّ بِحَذْفِ الْأَلِفِ الْأَخِيرَةِ وَإِذْخَالِ أَلٍ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَانِيِّينَ أَوْ السُّرْيَانِيِّينَ يَقُولُونَ لَاهَا كَثِيرًا وَمَعْنَاهُ مَنْ لَهُ الْقُدْرَةُ اهـ. ■ فَوَدَّ: (كَوْنُهُ الْخ) أَيْ مَا قِيلَ فِي الْقُرْآنِ الْخ. ■ فَوَدَّ: (وَقَدْ قَالَ الْخ) تَأْيِيدٌ لِقَوْلِهِ وَلَا بَدَعَ الْخ. ■ فَوَدَّ: (وَمُشْتَقٌّ الْخ) كَانَ حَقُّهُ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَى قَوْلِهِ وَهُوَ عَرَبِيٌّ لِمَا قَدَّمْنَا عَنْ الصَّبَّانِ عَنِ الشَّيْخِ زَادَةَ. ■ فَوَدَّ: (وَأَعْرَفَ الْمَعَارِفِ الْخ) فَقَدْ حُكِيَ أَنَّ سَبِيحَتَهُ رُئِيَ فِي الْمَنَامِ قَلِيلٌ لَهُ مَا فَعَلَ اللَّهُ بِكَ فَقَالَ خَيْرًا كَثِيرًا لِيَجْعَلَ اسْمَهُ أَعْرَفَ الْمَعَارِفِ نِهَائِيَّةً. ■ فَوَدَّ: (بِمَعْنَى كَثِيرِ الرَّحْمَةِ جِدًّا) اعْلَمْ أَنَّهُمْ عَبَّرُوا بِأَنَّ

■ فَوَدَّ: (بِمَعْنَى كَثِيرِ الرَّحْمَةِ) اعْلَمْ أَنَّهُمْ عَبَّرُوا بِأَنَّ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ اسْمَانِ بُنِيَ لِلْمُبَالَاغَةِ، وَقَدْ تَوَهَّمْ إِشْكَالَهُ بِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ أُمْلَةٍ الْمُبَالَاغَةِ الْخَمْسَةِ وَلَا إِشْكَالٍ لِأَنَّ مَا يَنْحَصِرُ فِي الْخَمْسَةِ هُوَ مَا يُفِيدُ الْمُبَالَاغَةَ بِالصِّغَةِ وَمَا هُنَا وَمِمَّا يُفِيدُهَا بِالْمَادَّةِ كَالْجَوَادِ وَنَحْوِهِ. (فَإِنْ قُلْتَ): قَدْ يُشْكَلُ الْحَضَرُ فِي الْخَمْسَةِ بِقَوْلِهِمْ: إِنْ نَحَوُ التَّزْحَالِ وَالتَّحَوَالِ وَالتَّزَادِ بِفَتْحِ التَّاءِ فِي الْجَمْعِ مَصَادِرُ لِلْمُبَالَاغَةِ وَالتَّكْثِيرِ. (قُلْتَ): لَا إِشْكَالَ لِأَنَّ تِلْكَ الْخَمْسَةَ لِأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ لَا مُطْلَقًا فَلْيَتَأَمَّلْ.

ثُمَّ غَلَبَ عَلَى الْبَالِغِ فِي الرَّحْمَةِ وَالْإِنْعَامِ بَحِثٌ لَمْ يُسَمَّ بِهِ غَيْرُهُ تَعَالَى وَعَلَبَهُ عِلْمِيهِ الْمُقْتَضِيَةُ
لِإِعْرَابِهِ بَدَلًا هُنَا لَا تَمْنَعُ اعْتِبَارَ وَصْفِيَّتِهِ فَيَجُوزُ كَوْنُهُ نَعْتًا بِاعْتِبَارِهَا لَوْ قُوعِهِ صِفَةً وَلِكُونِهِ بِإِزَاءِ
الْمَعْنَى وَمَجِيئِهِ غَيْرَ تَابِعٍ

الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ اسْمَانِ بُنِيَا لِلْمُبَالَغَةِ وَقَدْ تَوَهَّم إِشْكَالُهُمَا لَيْسَا مِنْ أَمْثِلَةِ الْمُبَالَغَةِ الْخَمْسَةِ وَلَا
إِشْكَالٍ؛ لِأَنَّ مَا يَنْحَصِرُ فِي الْخَمْسَةِ هُوَ مَا يُفِيدُ الْمُبَالَغَةَ بِالْضَيْغَةِ، وَمَا هُنَا مِمَّا يُفِيدُهَا بِالْمَادَةِ، فَإِنْ
قُلْتُ: قَدْ يُشْكَلُ الْحَضَرُ فِي الْخَمْسَةِ بِقَوْلِهِمْ إِنَّ نَحْوَ التَّرْحَالِ وَالتَّخَوَالِ وَالتَّرْدَادِ بَفَتْحِ التَّاءِ فِي الْجَمِيعِ
مَصَادِرُ لِلْمُبَالَغَةِ وَالتَّكْثِيرِ، قُلْتُ: لَا إِشْكَالَ لِأَنَّ تِلْكَ الْخَمْسَةَ لِأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ لَا مُطْلَقًا فَلَيَتَأَمَّلُ سَمِ
عِبَارَةُ الصَّبَّانِ وَأُورِدَ عَلَى قَوْلِهِمْ مَوْضُوعَتَانِ لِلْمُبَالَغَةِ أُمُورٌ: الْأَوَّلُ أَنَّ صَيَغَ الْمُبَالَغَةِ مَحْصُورَةٌ فِي خَمْسِ
فَعَالٍ وَمِفْعَالٍ وَقَعُولٍ وَقَعِيلٍ وَقَعِيلِ الْعَامِلِ نَضْبًا وَالصَّفَتَانِ الْمَذْكُورَتَانِ لَيْسَتَا مِنْهَا أَمَّا الرَّحْمَنُ فَظَاهِرٌ وَأَمَّا
الرَّحِيمُ فَلَا تَهْ هُنَا غَيْرُ عَامِلٍ نَضْبًا، وَأُجِيبُ بِأَنَّ الْمَحْصُورَ فِي الْخَمْسَةِ مَا يُفِيدُ الْمُبَالَغَةَ إِلَخَ عَلَى أَنَّهُ قَدْ
يُمْنَعُ كَوْنُهُمْ قَصْدُوا الْحَضَرُ فِي الْخَمْسِ الثَّانِي أَنَّ الْمُبَالَغَةَ هِيَ أَنْ تَنْسِبَ لِلشَّيْءِ أَكْثَرَ مِمَّا هُوَ لَهُ، وَهَذَا لَا
يَتَأْتِي فِي صِفَاتِهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ فِي نِهَآيَةِ الْكَمَالِ وَأُجِيبُ بِأَنَّ الْمُبَالَغَةَ الْمُفَسَّرَةَ بِمَا ذُكِرَ هِيَ الْمُبَالَغَةُ الْبَيَانِيَّةُ
وَلَيْسَتْ مُرَادَةً هُنَا حَتَّى يَتَوَجَّهَ الْإِعْتِرَاضُ بَلِ الْمُرَادُ بِالْمُبَالَغَةِ هُنَا قُوَّةُ الْمَعْنَى أَوْ كَثْرَةُ أَفْرَادِهِ. الثَّالِثُ أَنَّ
وَضَعُهُمَا لِلْمُبَالَغَةِ يُنَافِي كَوْنَهُمَا صِفَتَيْنِ مُشَبَّهَتَيْنِ لِأَنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ لِلدَّوَامِ وَالْمُبَالَغَةُ كَثْرَةُ الْأَفْرَادِ
الْمُتَجَدِّدَةِ أَقُولُ يُمَكِّنُ دَفْعُهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِكَوْنِهِمَا صِفَتَيْنِ مُشَبَّهَتَيْنِ أَنَّهُمَا عَلَى صُورَةِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ، وَبِأَنَّهُ
لَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يُرَادَ بِالذَّوَامِ الْمُسْتَفَادِ مِنَ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِطَرِيقِ غَلَبَةِ الْإِسْتِعْمَالِ مَا يَشْمَلُ دَوَامَ تَجَدُّدِ
الْأَفْرَادِ، وَقَدْ رَجَّحَ الشَّهَابُ أَيَّ الْخَفَاجِيِّ كَوْنَهُمَا مِنْ أُنْبِيَةِ الْمُبَالَغَةِ وَضَعَفَ كَوْنَهُمَا مِنَ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ
حَقِيقَةً بِمَا يَطُولُ فَاظْطَرُّهُ فِي حَوَاشِيهِ اهـ.

□ قَوْلُهُ: (ثُمَّ غَلَبَ إِلَخَ) أَيَّ غَلَبَهُ تَقْدِيرِيَّةً. □ قَوْلُهُ: (عَلَى الْبَالِغِ فِي الرَّحْمَةِ) أَيَّ بِجَلَالِ النِّعَمِ فِي الدُّنْيَا
وَالْآخِرَةِ غَايَتُهَا. □ قَوْلُهُ: (بَحِثٌ لَمْ يُسَمَّ بِهِ غَيْرُهُ تَعَالَى) أَيَّ وَتَسْمِيَةُ أَهْلِ الْيَمَامَةِ مُسَلِّمَةً بِهِ تَعَنَّتْ فِي
الْكُفْرِ فَخَرَجُوا بِمُبَالَغَتِهِمْ فِي الْكُفْرِ عَنْ مَنَهِجِ اللَّغَةِ حَتَّى اسْتَعْمَلُوا الْمُخْتَصَّ بِاللَّهِ تَعَالَى فِي غَيْرِهِ، وَقِيلَ
إِنَّهُ شَادَّ لَا اِعْتِدَادَ بِهِ، وَقِيلَ الْمُخْتَصَّ بِاللَّهِ تَعَالَى الْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ وَمَذْهَبُ الْعِزِّ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّهُ مُخْتَصَّ
بِهِ تَعَالَى شَرْعًا قَالَ الصَّبَّانُ: وَهُوَ الرَّاجِحُ عِنْدِي؛ لِأَنَّهُ لَا إِشْكَالَ عَلَيْهِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَبَهُ عِلْمِيَّتِهِ) مُبْتَدَأٌ
وَقَوْلُهُ الْمُقْتَضِيَةُ صِفَتُهُ وَقَوْلُهُ لَا تَمْنَعُ إِلَخَ خَبَرُهُ. □ قَوْلُهُ: (بَدَلًا) أَيَّ أَوْ بَيَانًا صَبَّانًا. □ قَوْلُهُ: (اعْتِبَارَ
وَضَفِيَّتِهِ) أَيَّ الْأَصْلِيَّةِ. □ قَوْلُهُ: (لَوْ قُوعِهِ صِفَةً إِلَخَ) عِلَّةُ لِقَوْلِهِ هُوَ صِفَةٌ فِي الْأَصْلِ عِبَارَةُ الصَّبَّانِ وَكَوْنُ
الرَّحْمَنِ صِفَةً هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ لَوْ قُوعِهِ نَعْتًا، وَلِأَنَّ مَعْنَاهُ الْبَالِغُ فِي الرَّحْمَةِ لَا الذَّاتُ
الْمَخْصُوصَةُ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَمًا لَأَفَادَ لَا إِلَهَ إِلَّا الرَّحْمَنُ التَّوْحِيدَ صَرِيحًا كَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَذَهَبَ
الْأَعْلَمُ وَابْنُ مَالِكٍ وَابْنُ هِشَامٍ إِلَى أَنَّهُ عَلَّمَ أَيَّ بِالْغَلَبَةِ كَمَا فِي ابْنِ عَبْدِ الْحَقِّ وَاسْتَدَلُّوا بِمَجِيئِهِ كَثِيرًا غَيْرَ
تَابِعٍ كَمَا فِي: ﴿الرَّحْمَنُ ۝ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ [الرحمن: ١-٢] ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ [الإسراء: ١١٠] ﴿وَإِذَا
قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ﴾ [الفرقان: ٦٠] وَرَدَّ بِأَنَّهُ يُنْتِجُ أَعَمَّ مِنَ الْمُدْعَى وَلَا يُنْتِجُ الْمُدْعَى إِلَّا بِمَعُونَةِ اللَّهِ لَا

لِلْعَلَمِ بِحَذْفِ مَوْصُوفِهِ، وَيَجُوزُ صَرْفُهُ وَعَدَمُهُ لِنِعَازِضِ سَبَبِيهِمَا.
(الرَّحِيمِ) أَيِ ذِي الرَّحْمَةِ الْكَثِيرَةِ فَالرَّحْمَنُ أَبْلَغُ مِنْهُ بِشَهَادَةِ الْإِسْتِعْمَالِ وَلَا يُعَارِضُهُ الْحَدِيثُ
الصَّحِيحُ «يَا رَحْمَنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَرَحِيمَهُمَا» وَالْقِيَاسُ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْبِنَاءِ تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْمَعْنَى

قَائِلٌ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَلَمٍ وَلَا صِفَةٍ مَعَ أَنَّ كَلَامَ الرِّصَاعِ يُفِيدُ أَنَّهُ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي غَلَبَ عَلَيْهَا الْإِسْمِيَّةُ، وَلَيْسَ
بِعَلَمٍ كَأَبْطَحَ وَأَجْرَعَ وَالتَّغْتُ بِهِ بَاغْتِيَارُ وَضْفِيَّتِهِ الْأَصْلِيَّةِ، وَأَمَّا رَدُّ اسْتِدْلَالِهِمْ بِجَوَازِ تَبَعِيَّتِهِ فِي مِثْلِ هَذِهِ
الْآيَاتِ لِمَوْصُوفٍ مُقَدَّرٍ لِحُجُوزِ حَذْفِ الْمَوْصُوفِ إِذَا عَلِمَ فَضَعْفَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ حَذْفُ الْمَوْصُوفِ قَلِيلٌ
بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذِكْرِهِ وَاسْتِدْلَالُهُمْ إِنَّمَا هُوَ بِكَثْرَةِ مَجِيئِهِ غَيْرِ تَابِعٍ أَهْوَ وَعِلْمٌ بِذَلِكَ أَنَّ مَجِيءَ الرَّحْمَنِ غَيْرُ تَابِعٍ
دَلِيلٌ وَمُقَوِّمٌ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَعْلَمُ وَمَنْ مَعَهُ الَّذِي إِلَيْهِ مِثْلُ كَلَامِ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. وَكَلَامُ الشَّارِحِ صَرِيحٌ
فِي أَنَّهُ عَلِمَ بِالْغَلْبَةِ فَرَدُّ الشَّارِحِ لَهُ بِأَنَّهُ لِلْعَلَمِ بِحَذْفِ مَوْصُوفِهِ لَوْ سَلَّمَ عَلَيْهِ لَا لَهُ.

☐ قَوْلُهُ: (لِلْعَلَمِ بِحَذْفِ مَوْصُوفِهِ) أَقُولُ أَوْ بِالنَّظَرِ لِعِلْمِيَّتِهِ الْغَالِيَةِ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ صَرْفُهُ وَعَدَمُهُ) هُمَا
قَوْلَانِ سَم فَمَنْ يَقُولُ إِنَّ شَرْطَ الْأَلْفِ وَالتَّوْنِ فِي الصِّفَةِ انْتِفَاءً فَعَلَانَةً يَمْنَعُ صَرْفَهُ وَمَنْ يَقُولُ إِنَّهُ وُجُودُ
فَعْلَى يَصْرِفُهُ قَالَ الصَّبَّانُ، وَالتَّحْقِيقُ الَّذِي اخْتَارَهُ الرَّمُخْشَرِيُّ وَالْبِيضَاوِيُّ أَنَّ رَحْمَنَ مُجَرَّدًا مِنْ أَلٍ
مَمْنُوعٍ مِنَ الصَّرْفِ إلْحَاقًا لَهُ بِالْغَالِبِ فِي بَابِهِ قَالَ الشُّيُوطِيُّ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِمَّا تَعَارَضَ فِيهِ الْأَصْلُ
وَالْغَالِبُ فِي التَّخْوِ، وَمَالَ السَّعْدُ إِلَى جَوَازِ صَرْفِهِ وَعَدَمِهِ عَمَلًا بِالْأَمْرَيْنِ قَالَ الْعَصَامُ فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ
اشْتَبَهَ حَالُ رَحْمَنٍ عَلَى هَؤُلَاءِ الْأَعْلَامِ مِنْ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ وَالتَّخْوِ وَالْبَيَانِ حَتَّى بَنَوْا أَمْرَهُمْ فِيهِ عَلَى
الْمَعْقُولِ، وَلَمْ يَعْثُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى الْمُنْقُولِ، وَلَمْ يَكْشِفْ عَنِ الْمَعْمُولِ عِنْدَ الْبَلْغَاءِ قُلْتَ كَانَهُمْ لَمْ
يَجِدُوهُ مُسْتَعْمَلًا فِيمَا نُقِلَ عَنِ الْعَرَبِ إِلَّا مُعَرَّفًا بِاللَّامِ أَوْ مُضَافًا أَوْ مُنَادَى أَهْ. وَأَمَّا وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لَا
زِلْتَ رَحْمَانًا فَلَا شَاهِدَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْمَنْعَ فَتَكُونُ أَلْفُهُ لِلْإِطْلَاقِ وَالصَّرْفِ فَتَكُونُ أَلْفُهُ بَدَلًا مِنْ
التَّوْنِ أَهْ. ☐ قَوْلُهُ: (فَالرَّحْمَنُ أَبْلَغُ الْإِنِّ) مُتَقَرَّرٌ عَلَى إِطْلَاقِ تَفْسِيرِ الرَّحِيمِ وَتَقْيِيدِ تَفْسِيرِ الرَّحْمَنِ بِقَوْلِهِ
جِدًّا، وَلَكِنَّ الْمُنَاسِبَ لِقَوْلِهِ بِشَهَادَةِ الْإِنِّ الْوَاوُ بَدَلُ الْفَاءِ كَمَا فِي غَيْرِهِ لِثَلَاثِ تَوَارِدِ عِلَّتَانِ عَلَى مَعْلُولٍ
وَاحِدٍ بِلَا تَبَعِيَّةٍ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يُعَارِضُهُ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ الْإِنِّ) أَيُّ؛ لِأَنَّ اسْتِوَاءَهُمَا فِي تَعَلُّقِ كُلِّ مِنْهُمَا
بِالذَّارَيْنِ لَا يُنَافِي أَنْ أَحَدَهُمَا أَبْلَغُ وَأَزِيدُ مَعْنَى سَم عِبَارَةُ الصَّبَّانِ لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ أَبْلَغِيَّةُ الرَّحْمَنِ
بَاغْتِيَارِ الْكِفِّ فَقَطُّ، وَأَنَّهُ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ إِنْعَامُهُ بِالنِّعَمِ الْعَظِيمَةِ رَحْمَنٌ، وَمِنْ حَيْثُ إِنْعَامُهُ بِمَا دُونَهَا
رَحِيمٌ وَيُؤَيِّدُهُ تَفْسِيرُ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ الرَّحْمَنِ بِالْمُنْعِمِ بِجَلَالِ النِّعَمِ وَالرَّحِيمِ بِالْمُنْعِمِ بِدَقَائِقِهَا وَبَعْضُهُمْ
الرَّحْمَنَ بِالْمُنْعِمِ بِمَا لَا يَتَصَوَّرُ جَنْسُهُ مِنَ الْعِبَادِ وَالرَّحِيمَ بِالْمُنْعِمِ بِمَا يَتَصَوَّرُ جَنْسُهُ مِنْهُمْ أَهْ.

☐ قَوْلُهُ: (وَالْقِيَاسُ) أَشَارَ بِالتَّضْيِيبِ إِلَى أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى الْإِسْتِعْمَالِ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (لِإِنَّ زِيَادَةَ الْبِنَاءِ الْإِنِّ)
هَذِهِ الْقَاعِدَةُ مَشْرُوطَةٌ بِشَرْوِثِ ثَلَاثَةِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الصِّفَاتِ الْجَبَلِيَّةِ فَخَرَجَ نَحْوُ شَرِّهِ وَنَهْمٍ، وَأَنَّ

☐ قَوْلُهُ: (لِلْعَلَمِ بِحَذْفِ مَوْصُوفِهِ) أَقُولُ أَوْ بِالنَّظَرِ لِعِلْمِيَّتِهِ الْغَالِيَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ صَرْفُهُ وَعَدَمُهُ) هُمَا
قَوْلَانِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يُعَارِضُهُ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ) أَيِ لِأَنَّ اسْتِوَاءَهُمَا فِي تَعَلُّقِ كُلِّ مِنْهُمَا بِالذَّارَيْنِ لَا يُنَافِي
أَنْ أَحَدَهُمَا أَبْلَغُ وَأَزِيدُ مَعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْقِيَاسُ) أَشَارَ بِالتَّضْيِيبِ إِلَى أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى الْإِسْتِعْمَالِ.

غَالِبًا وَجُعِلَ كَالْتِيَمَةِ لِمَا دَلَّ عَلَى جَلَالِ الرَّحْمَةِ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ لِئَلَّا يُغْفَلَ عَمَّا دَلَّ عَلَيْهِ مِنْ دَقَائِقِهَا فَلَا يُسْأَلُ وَلَا يُعْطَى وَمِنْ حَيْزِ التَّدْلِي لِأَنَّ الْأَوَّلَ صَارَ كَالْعَلَمِ كَمَا تَقَرَّرَ

يَتَّحِدُ اللَّفْظَانِ فِي التَّوَعُّعِ فَخَرَجَ حَذِرٌ وَحَازِرٌ، وَأَنْ يَتَّحِدَا فِي الْإِشْتِقَاقِ فَخَرَجَ زَمَنٌ وَزَمَانٌ إِذْ لَا إِشْتِقَاقَ فِيهِمَا بُحَيْرِمِيٌّ.

☐ قَوْلُهُ: (غَالِبٌ) احْتَرَزَ بِهِ عَنْ نَحْوِ حَذِرٍ وَحَازِرٍ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ صِفَةُ مُشَبَّهَةٌ تَدُلُّ عَلَى الدَّوَامِ وَالِاسْتِمْرَارِ أَوْ صِغَةُ مُبَالَعَةٍ، وَالثَّانِي اسْمٌ فَاعِلٌ لَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى الْإِتِّصَافِ بِمَضْمُونِهِ وَلَوْ مَرَّةً. ☐ قَوْلُهُ: (وَجُعِلَ الْإِنْفُ) جَوَابٌ عَمَّا قِيلَ: لِمَ قُدِّمَ الرَّحْمَنُ عَلَى الرَّحِيمِ وَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي التَّرْقِيَّ مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَقُدِّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُ اسْمُ ذَاتٍ وَهُمَا اسْمَا صِفَةٍ وَالرَّحْمَنُ عَلَى الرَّحِيمِ؛ لِأَنَّهُ خَاصٌّ إِذْ لَا يُقَالُ لِغَيْرِ اللَّهِ بِخِلَافِ الرَّحِيمِ وَالْخَاصُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَامِّ، وَإِنَّمَا قُدِّمَ الْقِيَاسُ يَقْتَضِي التَّرْقِيَّ مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى كَقَوْلِهِمْ: عَالِمٌ يُخْرِجُ لِأَنَّهُ صَارَ كَالْعَلَمِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يوصَفُ بِهِ غَيْرُهُ تَعَالَى لِأَنَّهُ مَغْنَاهُ الْمُنْعَمُ الْحَقِيقِيُّ الْبَالِغُ فِي الرَّحْمَةِ غَايَتِهَا، وَذَلِكَ لَا يَصْدُقُ عَلَى غَيْرِهِ تَعَالَى وَلِذَلِكَ رَجَّحَ جَمَاعَةٌ أَنَّهُ عَلَّمَ وَلِأَنَّهُ لَمَّا دَلَّ عَلَى جَلَالِ النُّعْمِ وَأَصُولِهَا ذَكَرَ الرَّحِيمَ كَالتَّابِعِ وَالتَّيَمُّةَ لِيَتَنَاوَلَ مَا دَقَّ مِنْهَا وَلَطَفَ فَلَيْسَ مِنْ بَابِ التَّرْقِيِّ بَلْ مِنْ بَابِ التَّعْمِيمِ وَالتَّكْمِيلِ وَلِلْمُحَافَظَةِ عَلَى رُءُوسِ الْآيِ.

(فَالِئِدَةُ): قَالَ التَّسْفِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ قِيلَ الْكُتُبُ الْمُتَرَّلَةُ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الدُّنْيَا مِائَةً وَأَرْبَعَةٌ صُحُفٌ شِبْثُ سِتُونَ وَصُحُفٌ إِبْرَاهِيمَ ثَلَاثُونَ وَصُحُفٌ مُوسَى قَبْلَ التَّوْرَةِ عَشْرَةٌ وَالتَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ وَالزَّبُورُ وَالْفُرْقَانُ وَمَعَانِي كُلِّ الْكُتُبِ أَيْ غَيْرِ الْقُرْآنِ مَجْمُوعَةٌ فِي الْقُرْآنِ وَمَعَانِي كُلِّ الْقُرْآنِ مَجْمُوعَةٌ فِي الْفَاتِحَةِ وَمَعَانِي الْفَاتِحَةِ مَجْمُوعَةٌ فِي الْبِسْمَلَةِ وَمَعَانِي الْبِسْمَلَةِ مَجْمُوعَةٌ فِي بَائِهَا وَمَعْنَاهَا أَيْ الْإِشَارِيُّ بِي كَانَ مَا كَانَ وَبِي يَكُونُ مَا يَكُونُ زَادَ بَعْضُهُمْ وَمَعَانِي الْبَاءِ فِي نَقْطَتِهَا أَهْ قَالَ شَيْخُنَا، وَالْمُرَادُ بِهَا أَوَّلُ نَقْطَةِ تَنَزُّلٍ مِنَ الْقَلَمِ الَّتِي يُسْتَمَدُّ مِنْهَا الْخَطُّ لَا النُّقْطَةُ الَّتِي تَحْتَ الْبَاءِ خِلَافًا لِمَنْ تَوَقَّعَهُ وَمَعْنَاهَا الْإِشَارِيُّ أَنَّ ذَاتَهُ تَعَالَى نَقْطَةُ الْوُجُودِ الْمُسْتَمَدُّ مِنْهَا كُلُّ مَوْجُودٍ أَهْ. ☐ قَوْلُهُ: (لِمَا دَلَّ الْإِنْفُ) اللَّامُ مُتَعَلِّقٌ بِالتَّيَمُّةِ وَمَا كِنَايَةٌ عَنْ الرَّحْمَنِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَمِنْ التَّدْلِي) أَشَارَ بِالتَّضْيِيبِ إِلَى أَنَّهُ عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ كَالْتِيَمَةِ سَمَ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالتَّدْلِي هُنَا مُقَابِلُ التَّرْقِيِّ أَيْ التَّنَزُّلُ مِنَ الْأَعْلَى إِلَى الْأَدْنَى، وَقَالَ الْكُرْدِيُّ قَوْلُهُ وَمِنْ حَيْزِ التَّدْلِي وَهُوَ أَيْ التَّدْلِي الْقُرْبُ وَالْمُقَارَنَةُ، أَيْ وَلِئَلَّا يُغْفَلَ عَنْ مَكَانِ الْمُقَارَنَةِ بَيْنَ الْمُتَنَاسِبِينَ فَهُوَ دَلِيلٌ ثَانٍ لِتَأْخِيرِ الرَّحِيمِ وَجَعْلِهِ كَالْتِيَمَةِ لِلرَّحْمَنِ، وَالْمُرَادُ آخَرَهُ لِيُقَارَنَ التَّظْيِيرُ وَهُوَ لَفْظُ الرَّحْمَنِ بِالتَّظْيِيرِ، وَهُوَ لَفْظُ اللَّهِ وَإِلَّا فَالْقِيَاسُ تَقْدِيمُهُ لِلتَّرْقِيِّ مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى أَهْ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ وَمِنْ حَيْزِ التَّدْلِي عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْإِنْفُ قَدْ تَقَدَّمَ خِلَافَهُ عَنْ سَمَ عَنِ الشَّارِحِ. ☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْأَوَّلَ الْإِنْفُ) أَقُولُ وَلِرِعَايَةِ الْفَوَاصِلِ بِإِغْتِبَارِ كَوْنِهَا فِي الْفَاتِحَةِ، ثُمَّ طُرِدَ فِي غَيْرِهَا سَمَ. ☐ قَوْلُهُ: (كَالْعَلَمِ) أَيْ بِالْوَضْعِ، وَإِلَّا فَقَدْ قُدِّمَ أَنَّهُ عَلَّمَ بِالْغَلْبَةِ.

☐ قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ مِنْ دَقَائِقِهَا) مُقَابَلَتُهُ بِالْجَلَالِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ الْجَلَالِ، وَقَوْلُهُ وَمِنْ حَيْزِ التَّدْلِي أَشَارَ بِالتَّضْيِيبِ إِلَى أَنَّهُ عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ كَالْتِيَمَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْأَوَّلَ الْإِنْفُ) أَقُولُ: وَلِرِعَايَةِ الْفَوَاصِلِ بِإِغْتِبَارِ

وِكِلَاهُمَا صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ مِنْ رَحِمٍ يَكْسِرُ عَيْنَهُ بَعْدَ نَقْلِهِ إِلَى رَحْمٍ يَضُمُّهَا أَوْ تَنْزِيلِهِ مَنْزِلَتَهُ وَالرَّحْمَةُ
مِثْلُ نَفْسَانِي أُرِيدُ بِهَا

☐ فَوَدَّ: (مِنْ رَحِمٍ الْخ) أَي مِنْ مَصْدَرِهِ، وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِالْفِعْلِ تَقْرِيْبًا وَلِضِيْقِ الْعِبَارَةِ إِذْ لَيْسَ لَهُ مَصْدَرٌ وَاحِدٌ حَتَّى يُعَوَّلَ عَلَيْهِ فَلَيْسَ مَبْنِيًّا عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ مِنْ أَنَّ الْإِشْتِقَاقَ مِنَ الْفِعْلِ رَشِيدِيٌّ. ☐ فَوَدَّ: (بَعْدَ نَقْلِهِ الْخ) أَي لَا طَرَادَ نَقْلُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي إِلَى فَعْلٍ بِالضَّمِّ فِي بَابِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ صَبَاتٌ. ☐ فَوَدَّ: (أَوْ تَنْزِيلُهُ الْخ) عُطِفَ عَلَى نَقْلِهِ الْخ. ☐ فَوَدَّ: (مَنْزِلَتُهُ) أَي فِي اللَّزُومِ بَأَنَّ لَا يُعْتَبَرُ تَعَلُّقُهُ بِمَفْعُولٍ لَا لَفْظًا وَلَا تَقْدِيرًا كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ يُعْطِي أَي يَصْدُرُ مِنْهُ الْإِعْطَاءُ قَاصِدًا الرَّدَّ عَلَى مَنْ نَفَى عَنْهُ أَضْلَ الْإِعْطَاءِ صَبَاتٌ.

☐ فَوَدَّ: (مِثْلُ نَفْسَانِي الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالنَّهْايَةُ رَقَّةٌ فِي الْقَلْبِ تَقْتَضِي التَّفَضُّلَ وَالْإِحْسَانَ، فَالتَّفَضُّلُ غَايَتُهَا وَأَسْمَاءُ اللَّهِ تَعَالَى الْمَأْخُوذَةُ مِنْ نَحْوِ ذَلِكَ إِنَّمَا تُؤْخَذُ بِأَعْيَارِ الْغَايَاتِ دُونَ الْعِبَادِيَّاتِ الَّتِي تَكُونُ انْفِعَالَاتٍ، فَرَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى إِرَادَةٌ إِيصَالِ الْفَضْلِ وَالْإِحْسَانِ أَوْ نَفْسُ إِيصَالِ ذَلِكَ فَهِيَ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ عَلَى الْأَوَّلِ وَمِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ عَلَى الثَّانِي اهـ، زَادَ الصَّبَاتُ أَي فَهِيَ مَجَازٌ مُرْسَلٌ مِنْ إِبْرَاهِيمَ الْكُرْدِيُّ، ثُمَّ السَّبَبُ فِي الْمُسَبَّبِ الْقَرِيبِ أَوْ الْبَعِيدِ أَوْ اسْمُ الْمَلْزُومِ فِي اللَّازِمِ الْقَرِيبِ أَوْ الْبَعِيدِ هَذَا أَي مَجَازِيَّتُهُ وَضَفَهُ تَعَالَى بِالرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هُوَ بِحَسَبِ اللَّغَةِ أَمَّا وَضَفَهُ تَعَالَى بِهِمَا بِحَسَبِ الشَّرْعِ فَقَالَ الْأُسْتَاذُ الصَّفْوِيُّ الْأَقْرَبُ أَنَّهُ حَقِيقَةُ شَرْعِيَّةٍ فِي الْإِحْسَانِ أَوْ إِرَادَتِهِ اهـ. عَلَى أَنَّ الْخَادِمِيَّ نَقَلَ عَنْ بَعْضِ أَنَّ مِنْ مَعَانِيهَا اللَّغَوِيَّةُ إِرَادَةُ الْخَيْرِ وَعَنْ بَعْضٍ آخَرَ أَنَّ مِنْهَا الْإِحْسَانَ فَعَلَى هَذَيْنِ لَا تَجُوزُ أَضْلًا فَاحْفَظْهُ اهـ كَلَامُ الصَّبَاتِ عِبَارَةٌ عَنِ الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ هُوَ حَقِيقَةُ شَرْعِيَّةٍ فِيمَا ذُكِرَ مِنَ الْإِحْسَانِ أَوْ إِرَادَتِهِ فَقَوْلُ مَرَامًا مَجَازٌ الْخ مَعْنَاهُ بِحَسَبِ أَضْلِهِ قَبْلَ اسْتِثْنَائِهِ شَرْعًا فِيمَا ذُكِرَ مِنَ الْغَايَاتِ اهـ وَعِبَارَةُ الثَّمَلَا إِبْرَاهِيمَ الْكُرْدِيُّ، ثُمَّ الْمَدْنِيُّ وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ إِنَّ الرَّحْمَةَ الَّتِي هِيَ مِنَ الْأَعْرَاضِ التَّنَفُّسِيَّةِ هِيَ الرَّحْمَةُ الْقَائِمَةُ بِنَا وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مُطْلَقُ الرَّحْمَةِ كَذَلِكَ حَتَّى يَلْزَمَ مِنْهُ كَوْنُ الرَّحْمَةِ الَّتِي وَصِفَ بِهَا الْحَقُّ سُبْحَانَهُ مَجَازًا، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعِلْمَ الْقَائِمَ بِنَا مِنَ الْأَعْرَاضِ التَّنَفُّسِيَّةِ وَقَدْ وَصِفَ الْحَقُّ بِالْعِلْمِ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ إِنَّ الْعِلْمَ الَّذِي وَصِفَ بِهِ الْحَقُّ مَجَازٌ مَعَ أَنَّ عِلْمَ الْحَقِّ ذَاتِيٌّ أَزَلِيٌّ حُضُورِيٌّ مُحِيطٌ بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ وَعِلْمُنَا مَجْعُولٌ حَادِثٌ حُصُولِيٌّ غَيْرٌ مُحِيطٌ، وَكَذَلِكَ الْقُدْرَةُ الْقَائِمَةُ بِنَا مِنَ الْأَعْرَاضِ التَّنَفُّسِيَّةِ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ إِنَّ وَضَفَ الْحَقُّ بِالْقُدْرَةِ مَجَازٌ مَعَ أَنَّ قُدْرَتَهُ تَعَالَى ذَاتِيَّةٌ أَزَلِيَّةٌ شَامِلَةٌ لِجَمِيعِ الْمُمَكِّنَاتِ وَقُدْرَتُنَا مَجْعُولَةٌ حَادِثَةٌ غَيْرُ شَامِلَةٍ وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ الْإِرَادَةُ وَغَيْرُهَا فَلَيْمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الرَّحْمَةُ حَقِيقَةً وَاحِدَةً هِيَ الْعُطْفُ، ثُمَّ الْعُطْفُ تَخْتَلِفُ وَجُوهُهُ وَأَنْوَاعُهُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْمُوصُوفِينَ بِهِ فَإِذَا نُسِبَ إِلَيْنَا كَانَ كَيْفِيَّةً نَفْسَانِيَّةً وَإِذَا نُسِبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى كَانَ عَلَى حَسَبِ مَا يَلِيْقُ بِجَلَالِ ذَاتِهِ مِنْ نَحْوِ الْإِنْعَامِ أَوْ إِرَادَتِهِ، كَمَا أَنَّ الْعِلْمَ وَنَحْوَهُ حَقِيقَةً وَاحِدَةً إِذَا نُسِبَتْ إِلَيْنَا كَانَتْ كَيْفِيَّةً نَفْسَانِيَّةً، وَإِذَا نُسِبَتْ إِلَى الْحَقِّ كَانَتْ كَمَا تَلِيْقُ بِجَلَالِ ذَاتِهِ. وَيُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ الْأَضْلَ فِي الْإِبْرَاقِ الْحَقِيقَةُ وَلَا يُصَارُ إِلَى الْمَجَازِ إِلَّا إِذَا تَعَدَّرَتِ الْحَقِيقَةُ وَلَا تَتَعَدَّرُ إِلَّا إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرَّحْمَةَ مُطْلَقًا مُنْحَصِرَةً فِي الْكَيْفِيَّةِ التَّنَفُّسِيَّةِ وَضَعًا وَدُونَهُ خَرَطُ الْقِتَادِ، وَهَذِهِ

كُونُهَا فِي الْفَاتِحَةِ ثُمَّ طَرَدَ فِي غَيْرِهَا .. فَوَدَّ: (مَنْزِلَتُهُ) أَي فِي اللَّزُومِ.

لَا سِتِحَالَتِهَا فِي حَقِّهِ تَعَالَى غَايَتُهَا مِنَ الْإِنْعَامِ أَوْ إِرَادَتُهُ وَكَذَا كُلُّ صِفَةٍ اسْتِحَالَ مَعْنَاهَا فِي حَقِّهِ تَعَالَى. (الْحَمْدُ) الَّذِي هُوَ لُغَةٌ الْوَصْفُ بِالْجَمِيلِ وَغَرَفًا فِعْلٌ يُنْبِئُ عَنْ تَعْظِيمِ الْمُنْعِمِ لِإِنْعَامِهِ وَهَذَا هُوَ الشُّكْرُ لُغَةً. وَأَمَّا اصْطِلَاحًا فَهُوَ صَرَفُ الْعَبْدِ جَمِيعَ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِ إِلَى مَا خُلِقَ لِأَجْلِهِ

نُكْتَةٌ مَنْ تَنَبَّهَ لَهَا لَمْ يَخْتَجِ إِلَى التَّكَلُّفَاتِ فِي تَأْوِيلِ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى مِمَّا وَرَدَ إِطْلَاقُهَا عَلَى اللَّهِ فِي كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ قَوْلٍ: (لَا سِتِحَالَتِهَا) أَيُ بِهِذَا الْمَعْنَى سَم. □ قَوْلُهُ: (وَكَذَا كُلُّ صِفَةٍ اسْتِحَالَ لِلْخ) أَيُ كَالْغَضَبِ وَالرَّضَا وَالْمَحَبَّةِ وَالْحَيَاءِ وَالْفَرَحِ وَالْحُزْنَ وَالْمَكْرَ وَالْخِدَاعِ وَالِاسْتِهْزَاءِ إِنَّمَا تُؤْخَذُ بِاِغْتِيَارِ الْغَايَةِ ش وَصَبَاتٍ. □ قَوْلُهُ: (لُغَةً) مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ أَيُ حَالِ كَوْنِهِ مُتَدَرِّجًا فِي الْأَلْفَاظِ الْعَرَبِيَّةِ أَوْ عَلَى التَّمْيِيزِ أَوْ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ وَهَذَا الْأَخِيرُ أَوْلَى مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَهُوَ وَإِنْ كَانَ سَمَاعِيًّا مُلْحَقًا بِالْقِيَاسِيِّ لِكَثْرَتِهِ فِي كَلَامِهِمْ بِجَيْرِمِيٍّ، وَقَوْلُهُ أَوْ عَلَى التَّمْيِيزِ فِيهِ نَظَرٌ رَاجِعٌ عِلْمُ التَّخْو. □ قَوْلُهُ: (بِالْجَمِيلِ) إِنْ كَانَتْ الْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ كَانَ بَيَانًا لِلْمَخْمُودِ بِهِ وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ اخْتِيَارِيًّا، وَإِنْ كَانَتْ لِلْسَّبِيَةِ أَوْ بِمَعْنَى عَلَى كَانَ بَيَانًا لِلْمَخْمُودِ عَلَيْهِ، وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ اخْتِيَارِيًّا وَلَوْ حُكْمًا أَيُ بَأْنَ لَا يَكُونُ بِطَرِيقِ الْقَهْرِ فَيَشْمَلُ ذَاتَهُ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ، أَوْ بَأْنَ كَانَ مَنْشَأً لِأَفْعَالِ اخْتِيَارِيَّةِ كَذَاتِهِ تَعَالَى وَصِفَاتِ التَّائِيْرِ كَالْقُدْرَةِ أَوْ مُلَازِمًا لِلْمَنْشَأِ كَبَقِيَّةِ الصَّفَاتِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْجَمِيلُ الْمَخْمُودُ عَلَيْهِ مِنَ الْفَضَائِلِ وَهِيَ الْمَزَايَا الْقَاصِرَةُ الَّتِي لَا يَتَوَقَّفُ الْإِتِّصَافُ بِهَا عَلَى تَعَدِّي أَثَرِهَا لِلْغَيْرِ كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ أَوْ مِنَ الْفَوَاضِلِ وَهِيَ الْمَزَايَا الَّتِي يَتَوَقَّفُ الْإِتِّصَافُ بِهَا عَلَى تَعَدِّي أَثَرِهَا لِلْغَيْرِ كَالْإِنْعَامِ وَالشَّجَاعَةِ، ثُمَّ الْمُرَادُ الْجَمِيلُ عِنْدَ الْحَامِدِ أَوْ الْمَخْمُودِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَمِيلًا فِي الشَّرْعِ فَيَشْمَلُ الثَّنَاءَ عَلَى الْقَتْلِ، وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ ذَلِكَ الْوَصْفِ عَلَى جِهَةِ التَّعْظِيمِ وَلَوْ ظَاهِرًا بَأْنَ لَا يَصُدَّرُ عَنِ الْحَامِدِ مَا يُخَالِفُهُ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْحَلَبِيُّ وَوَاقَفَهُ الْبُجَيْرِمِيُّ وَشَيْخُنَا وَاشْتَرَطَ الْمُغْنِي مَوَافَقَةَ الْبَاطِنِ لِلظَّاهِرِ وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ النِّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَغَرَفًا فِعْلٌ لِلْخ) أَيُ سَوَاءٌ كَانَ ذِكْرًا بِاللِّسَانِ أَوْ اِغْتِقَادًا وَمَحَبَّةً بِالْجَنَانِ أَوْ عَمَلًا وَخِدْمَةً بِالْأَرْكَانِ فَمَوْرِدُ اللَّغْوِيِّ هُوَ اللَّسَانُ وَخَدَهُ وَمُتَعَلِّقُهُ يَعْمُ النَّعْمَةُ وَغَيْرُهَا وَمَوْرِدُ الْعُرْفِيِّ يَعْمُ اللَّسَانُ وَغَيْرُهُ وَمُتَعَلِّقُهُ النَّعْمَةُ وَخَدَهَا فَاللَّغْوِيُّ أَعَمُّ بِاِغْتِيَارِ الْمُتَعَلِّقِ وَأَخْصَصُ بِاِغْتِيَارِ الْمَوْرِدِ وَالْعُرْفِيُّ بِالْعَكْسِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (لِإِنْعَامِهِ) أَيُ عَلَى الْحَامِدِ أَوْ غَيْرِهِ مُغْنِي سَوَاءٌ كَانَ لِلْغَيْرِ خُصُوصِيَّةً بِالْحَامِدِ كَوَلَدِهِ وَصَدِيقِهِ أَوْ لَا وَلَوْ كَافِرًا ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَهَذَا هُوَ الشُّكْرُ لُغَةً) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي، وَقَالَ النِّهَايَةُ وَالشُّكْرُ لُغَةً فِعْلٌ يُنْبِئُ عَنْ تَعْظِيمِ الْمُنْعِمِ لِكَوْنِهِ مُنْعِمًا عَلَى الشَّاكِرِ أَه وَيَأْتِي عَنِ النَّتَاجِ وَتُخَفَةِ الرَّشِيدِيِّ مِثْلُهُ بَلْ هُوَ مَا جَرَى عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ. □ قَوْلُهُ: (صَرَفَ الْعَبْدَ لِلْخ) أَيُ أَنْ يَسْتَعْمِلَ الْعَبْدُ أَعْضَاءَهُ وَمَعَانِيَهُ فِيمَا طَلَّبَ الشَّارِعُ اسْتِعْمَالَهَا فِيهِ مِنْ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ وَسَمَاعٍ نَحْوِ عِلْمٍ وَهَكَذَا سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ أَوْ فِي أَوْقَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ فَلْيُؤَيِّ قَالِ سَم إِذَا صَرَفَ الْعَبْدَ جَمِيعَ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِ فِي آتٍ وَاحِدٍ سَمِيَّ شُكْرًا قَالِ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشُّكُورُ﴾ [سبَا: ١٣] وَإِذَا صَرَفَهَا فِي أَوْقَاتٍ مُّخْتَلِفَةٍ سَمِيَّ شَاكِرًا قَالِ شَيْخُنَا ع ش وَيُمْكِنُ تَصْوِيرُ صَرَفِهَا كُلِّهَا فِي آتٍ وَاحِدٍ بِمَنْ

□ قَوْلُهُ: (لَا سِتِحَالَتِهَا) أَيُ بِهِذَا الْمَعْنَى. □ قَوْلُهُ: (فَهُوَ صَرَفَ الْعَبْدَ جَمِيعَ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِ إِلَى مَا خُلِقَ لِأَجْلِهِ) فِي حَوَاشِي سَرَحِ الْمَطَالِعِ لِلدَّوَانِي كَلَامٌ طَوِيلٌ فِي هَذَا الْمَقَامِ مِنْ جُمْلَتِهِ قَوْلُهُ: بَلِ الْأَوَّلَى فِي

فهو أَخْصُ مُطْلَقًا مِنَ الثَّلَاثَةِ - قَبْلَهُ أَيِ مَا هِيَئُهُ إِنْ جُعِلَتْ أَلٌ لِلْجِنْسِ وَهُوَ الْأَصْلُ أَوْ جَمِيعُ أَفْرَادِهِ إِنْ جُعِلَتْ لِلْإِسْتِغْرَاقِ وَهُوَ أَبْلَغُ.....

حَمَلَ جِنَازَةً مُتَّفَكِّرًا فِي مَصْنُوعَاتِهِ عَزَّ وَجَلَّ نَاطِرًا بَيْنَ يَدَيْهِ لِثَلَا يَزَلَّ بِالْمَيِّتِ مَا شَاءَ بِرَجُلِهِ إِلَى الْقَبْرِ شَاغِلًا لِسَانَهُ بِالذِّكْرِ وَأَذَنَّهُ بِاسْتِمَاعِ مَا فِيهِ ثَوَابٌ كَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّهْنِئَةِ عَنِ الْمُتَكَبِّرِ إِنْطِفَاحِيٍّ أَه. هـ. بُجَيْرِمِي.

هـ. قَوْلُهُ: (فَهُوَ أَخْصُ الْإِلَاحِ) يَعْنِي أَنَّ الشُّكْرَ الْعُرْفِيَّ أَخْصُ مُطْلَقًا مِنَ الْحَمْدَيْنِ وَالشُّكْرِ اللَّغَوِيِّ أَيِ بَيْنَ الشُّكْرِ اللَّغَوِيِّ وَالْحَمْدِ الْعُرْفِيِّ تَرَادُفٌ وَبَيْنَ الْحَمْدِ وَالشُّكْرِ اللَّغَوِيِّينِ الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ الْوَجْهِيَّ يَجْتَمِعَانِ فِي ثَنَاءِ بِلْسَانٍ فِي مُقَابَلَةِ إِحْسَانٍ، وَيَتَفَرَّدُ الْحَمْدُ اللَّغَوِيُّ فِي ثَنَاءِ بِلْسَانٍ لَا فِي مُقَابَلَةِ إِحْسَانٍ، وَيَتَفَرَّدُ الشُّكْرُ اللَّغَوِيُّ فِي ثَنَاءِ بَغِيرِ لِسَانٍ فِي مُقَابَلَةِ إِحْسَانٍ بُجَيْرِمِي عِبَارَةٌ تُخَفِّفُ الرَّشِيدِيَّ وَالتَّنَائِيحَ الْحَمْدُ لَهُ مَعْنَى لَعُوِّي وَهُوَ الْوَصْفُ بِالْجَمِيلِ تَعْظِيمًا عَلَى الْجَمِيلِ الْإِخْتِيَارِيِّ مُطْلَقًا وَعُرْفِيٌّ وَهُوَ فِعْلٌ يُشْعِرُ بِتَعْظِيمِ الْمُنْعِمِ قَصْدًا لِإِنْعَامِهِ مُطْلَقًا، وَلِلشُّكْرِ أَيْضًا مَعْنَى لَعُوِّي وَهُوَ فِعْلٌ يُنبِئُ عَنِ تَعْظِيمِ الْمُنْعِمِ قَصْدًا لِإِنْعَامِهِ عَلَى الشَّاكِرِ وَعُرْفِيٌّ وَهُوَ صَرْفُ الْعَبْدِ الْإِلَاحِ وَالْمَذْحُ هُوَ الْوَصْفُ بِالْجَمِيلِ تَعْظِيمًا عَلَى الْجَمِيلِ مُطْلَقًا أَيِ اخْتِيَارِيًّا أَوْ لَا، وَالْقَنَاءُ فِعْلٌ يُشْعِرُ بِالتَّعْظِيمِ فَهُوَ أَعَمُّ مُطْلَقًا مِنَ الْكُلِّ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ بِاللِّسَانِ وَغَيْرِهِ وَبِمُقَابَلَةِ الْإِنْعَامِ وَغَيْرِهِ اخْتِيَارِيًّا وَغَيْرِهِ وَالْحَمْدُ اللَّغَوِيُّ أَخْصُ مُطْلَقًا مِنَ الْمَذْحِ وَمِنْ وَجْهِ مِنَ الْحَمْدِ الْعُرْفِيِّ وَالشُّكْرِ اللَّغَوِيِّ وَمُبَايِنٌ لِلشُّكْرِ الْعُرْفِيِّ بِحَسَبِ الْحَمْلِ إِذِ الْوَصْفُ الْمَذْكُورُ جُزْءٌ مِنَ الصَّرْفِ الْمَذْكُورِ وَالْجُزْءُ مُبَايِنٌ لِلْكُلِّ وَأَعَمُّ مُطْلَقًا مِنْهُ بِحَسَبِ الْوُجُودِ، وَالْحَمْدُ الْعُرْفِيٌّ أَعَمُّ مُطْلَقًا مِنَ الشُّكْرِ اللَّغَوِيِّ وَالْعُرْفِيِّ وَمِنْ وَجْهِ مِنَ الْمَذْحِ وَالشُّكْرِ الْعُرْفِيِّ مُبَايِنٌ لِلْمَذْحِ بِحَسَبِ الْحَمْلِ عَلَى مَا مَرَّ وَجْهَهُ فِي الْحَمْدِ اللَّغَوِيِّ، وَأَخْصُ مِنْهُ مُطْلَقًا بِحَسَبِ الْوُجُودِ أَه. هـ. قَوْلُهُ: (أَيِ مَا هِيَئُهُ) رَاجِعٌ لِلْمَثْنِ سَم.

هـ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْأَصْلُ) فَإِنَّ حَرْفَ التَّعْرِيفِ مَوْضُوعٌ لِلْإِشَارَةِ إِلَى مَعْنَى أَوْ إِلَى نَفْسِ الْحَقِيقَةِ فَهُوَ مُشْتَرَكٌ لَفْظِيًّا بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا الْإِسْتِغْرَاقُ وَالْعَهْدُ الذَّهْنِيُّ فَمِنْ مُتَّفَرِّعَاتِ الثَّانِي فَالْمَعْرُوفُ بِلَامِ الْجِنْسِ لَا يُطْلَقُ عَلَى الْفَرْدِ الذَّهْنِيِّ أَوْ جَمِيعِ الْأَفْرَادِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ، وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّكَاكِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ أَوْ مَوْضُوعٌ لِلْإِشَارَةِ إِلَى نَفْسِ الْحَقِيقَةِ فَقَطْ، وَأَمَّا الْإِسْتِغْرَاقُ وَالْعَهْدَانِ فَمِنْ مُتَّفَرِّعَاتِهَا فإِطْلَاقُهُ عَلَى كُلِّ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ إِنَّمَا هُوَ بِالْقَرِينَةِ فَهُوَ مُشْتَرَكٌ مَعْنَوِيٌّ عَلَى هَذَا وَهُوَ مُخْتَارُ الْمُحَقِّقِينَ وَهَذَا قَوْلَانِ آخَرَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَشْتَرِكُ لَفْظًا بَيْنَ الْجِنْسِ وَالْعَهْدِ الْخَارِجِيِّ وَالْإِسْتِغْرَاقِ وَالْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ مُتَّفَرِّعٌ عَلَى الْجِنْسِ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَشْتَرِكُ لَفْظًا بَيْنَ الْأَرْبَعَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَبْلَغُ) اخْتَارَهُ الْعَلَامَةُ الْبِرْكَوِيُّ أَيْضًا فَقَالَ لَظْهُورُهُ فِي آدَاءِ الْمَرَامِ، وَإِلَّا مَعْنَى الْإِسْتِغْرَاقِ يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ الْمُحَامِيدِ وَحُصُولِهَا لَهُ تَعَالَى بِخِلَافِ مَعْنَى الْجِنْسِ إِذْ لَا وُجُودَ

الْجَوَابِ أَنْ يُقَالَ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ مَنْ صَرَفَ الْجَمِيعَ فِيمَا خُلِقَ لِأَجْلِهِ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ دُونَ وَقْتِ آخَرَ لَيْسَ شَاكِرًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ الَّذِي تَحَقَّقَ فِيهِ صَرْفُ الْجَمِيعِ بَلْ هُوَ شَاكِرٌ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَاكِرًا فِي وَقْتِ آخَرَ فَإِنَّ عُمُومَ الْأَوْقَاتِ لَا يُعْتَبَرُ فِي التَّعْرِيفِ الْإِلَاحِ انْتَهَى. هـ. قَوْلُهُ: (أَيِ مَا هِيَئُهُ) رَاجِعٌ لِلْمَثْنِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَبْلَغُ) فِيهِ بَحْثٌ لِأَنَّ الْجِنْسَ يَسْتَلْزِمُ الْإِسْتِغْرَاقَ وَفِي الْحَمْلِ عَلَيْهِ سُلُوكُ طَرِيقِ الْبُرْهَانِ كَمَا قَرَّرَهُ السَّيِّدُ فِي تَوْجِيهِ تَرْجِيحِ صَاحِبِ الْكَشَافِ الْحَمْلَ عَلَى الْجِنْسِ.

مملوك أو مُسْتَحَقُّ (لله) أي لِدَايَةِه وإن انتَقَمَ فلا مَرَدُّ منه لِغَيْرِهِ تعالى بِالْحَقِيقَةِ وَالْجُمْلَةِ خَبَرِيَّةٌ لَفْظًا إِنشَائِيَّةٌ مَعْنَى إِذِ الْقَصْدُ بِهَا الشَّاءُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِمَضْمُونِهَا الْمَذْكُورِ

له في الخارج فَيَكُونُ في الإِفَادَةِ أَوْفَى وَبِمَقَامِ الشَّاءِ أُخْرَى اهـ وَرَجَّحَ الْمُغْنِي وَالتَّهَائِي مَعْنَى الْجِنْسِ عِبَارَتَهُمَا، وَالْحَمْدُ مُخْتَصٌّ بِاللَّهِ تَعَالَى كَمَا أَفَادَتْهُ الْجُمْلَةُ سَوَاءً أَجْعَلْتُ فِيهِ أَلَّ لِلِاسْتِغْرَاقِ كَمَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَمْ لِلْجِنْسِ كَمَا عَلَيْهِ الرَّمْخَسَرِيُّ ؛ لِأَنَّ لَامَ لِلَّهِ لِلِاخْتِصَاصِ فَلَا فَرْدَ مِنْهُ لِغَيْرِهِ تَعَالَى وَإِلَّا فَلَا اخْتِصَاصَ لِتَحَقُّقِ الْجِنْسِ فِي الْفَرْدِ الثَّابِتِ لِغَيْرِهِ أَمْ لِلْعَهْدِ كَالْتِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِذْ هُمَا فِي الْفَكَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَأَجَازَهُ الْوَاحِدِيُّ عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْحَمْدَ الَّذِي حَمِدَ اللَّهُ بِهِ فِي نَفْسِهِ وَحَمِدَهُ بِهِ أَنْبِيَآؤُهُ وَأَوْلِيَآؤُهُ مُخْتَصٌّ بِهِ تَعَالَى وَالْعِبْرَةُ بِحَمْدِ مَنْ ذُكِرَ فَلَا مَرَدُّ مِنْهُ لِغَيْرِهِ وَأَوَّلَى الثَّلَاثَةِ الْجِنْسُ اهـ. زَادَ الثَّانِي وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ثَمَانِيَةُ أَحْرَابٍ وَأَبْوَابُ الْجَنَّةِ ثَمَانِيَةٌ فَمَنْ قَالَهَا عَنْ صَفَاءِ قَلْبِهِ اسْتَحَقَّ ثَمَانِيَةَ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ اهـ أَيْ اسْتَحَقَّ أَنْ يَدْخُلَ مِنْ أَيُّهَا شَاءَ، فَيُخَيَّرُ إِكْرَامًا وَإِنَّمَا يَخْتَارُ مَا سَبَقَ فِي عِلْمِ اللَّهِ أَنَّهُ يَدْخُلُ مِنْهُ عَشْرٌ وَقَوْلُهُمَا لِلِاخْتِصَاصِ أَيْ لِتَوْكِيدِهِ، وَإِلَّا فَلَا اخْتِصَاصَ مُسْتَفَادَ مِنَ الْجُمْلَةِ بِوَاسِطَةِ تَعْرِيفِ الْمُبْتَدَأِ فِيهَا كَمَا فِي التَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ وَالْكَرَمِ فِي الْعَرَبِ عَشْرٌ وَبُجَيْرِمِيٌّ وَقَوْلُهُمَا وَالْعِبْرَةُ بِحَمْدِ مَنْ ذُكِرَ أَمَّا حَمْدُ غَيْرِهِمْ فَكَالْعَدِيمِ فَإِذَا صَدَرَ مِنْهُمْ حَمْدٌ لِغَيْرِهِ تَعَالَى لَا يَقُوتُ اخْتِصَاصُ الْحَمْدِ بِهِ تَعَالَى عَشْرٌ وَقَوْلُهُمَا وَأَوَّلَى الثَّلَاثَةِ الْجِنْسُ أَيْ ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ بِالْإِلْتِزَامِ عَلَى ثُبُوتِ جَمِيعِ الْمَحَامِدِ لَهُ تَعَالَى فَهُوَ اسْتِدْلَالٌ بُرْهَانِي فَإِنَّهُ فِي قُوَّةٍ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ الْأَفْرَادَ مُخْتَصَّةٌ بِاللَّهِ تَعَالَى بِدَلِيلِ اخْتِصَاصِ الْجِنْسِ بِهِ سَمْعٌ وَشَيْخُنَا. هـ قَوْلُهُ: (مَمْلُوكٌ أَوْ مُسْتَحَقُّ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ اللَّامَ لِلْمِلْكِ أَوْ لِلِاسْتِحْقَاقِ أَيْ لَا لِلِاخْتِصَاصِ عِنْدَ مَنْ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا بَأَنَّ الْإِسْتِحْقَاقَ يُعْتَبَرُ بَيْنَ الذَّاتِ وَالصِّفَةِ نَحْوُ الْعِزَّةِ لِلَّهِ وَالِاخْتِصَاصُ بِالذَّاتَيْنِ نَحْوُ الْجَنَّةِ لِلْمُؤْمِنِينَ أَوْ لِلِاخْتِصَاصِ عِنْدَ مَنْ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا، وَعَمَّمَ الثَّانِي لِلأَوَّلِ وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ هِشَامٍ لِمَا فِيهِ مِنْ تَقْلِيلِ الْإِشْتِرَاكِ، وَاخْتَارَهُ الْعَلَامَةُ الْبِرْكَوِيُّ فِي الْإِمْعَانِ نَتَائِجَ.

هـ قَوْلُهُ: (أَيْ لِدَايَةِه) وَلَمَّا كَانَ اسْتِحْقَاقُهُ لَجَمِيعِ الْمَحَامِدِ لِدَايَةِه لَمْ يَقُلْ الْحَمْدُ لِلْخَالِقِ أَوْ لِلرَّازِقِ أَوْ نَحْوِهِ لِقَلَّ يَوْهَمُ أَنَّ اسْتِحْقَاقَهُ لِلْحَمْدِ لِذَلِكَ الْوَصْفِ نِهَآيَةُ أَيْ لَمْ يَقُلْ نَحْوُ لِلْخَالِقِ ابْتِدَاءً فَلَا يُنَافِيهِ أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ الْبَرُّ الْجَوَادُ الْخُ. وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِهَذَا الصَّنِيعِ إِلَى اسْتِحْقَاقِهِ تَعَالَى لِلْحَمْدِ لِدَايَةِه أَوَّلًا وَبِالذَّاتِ وَلِصِفَاتِهِ ثَانِيًا وَبِالْعَرَضِ رَشِيدِي. هـ قَوْلُهُ: (فَلَا مَرَدُّ مِنْهُ الْخُ) مُفَرَّغٌ عَلَى كُلِّ مِنْ اِحْتِمَالِي الْجِنْسِ وَالِاسْتِغْرَاقِ كَمَا مَرَّ التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ عَنِ التَّهَائِي وَالْمُغْنِي وَكَذَا صَرَّحَ بِهِ النَّتَائِجُ، ثُمَّ قَالَ فَإِنْ قُلْتُ فِي أَيْ مَعْنَى الْحَمْدِ اعْتَبَرُ الْجِنْسُ أَوْ الْإِسْتِغْرَاقُ يَكُونُ بَعْضُ أَفْرَادِ الْآخَرِ خَارِجًا عَنِ التَّخْصِصِ الَّذِي يُفِيدُهُ تَعْرِيفُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِاللَّامِ فَلَا يَكُونُ حَمْدُ الْمُخْصَصِ عَلَى وَجْهِ أَكْمَلٍ؟ قُلْتُ: فَإِنْ أَرَدْتَ الْإِكْمَالَ فَعَلَيْكَ بِعُمُومِ الْمَجَازِ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (لِغَيْرِهِ تَعَالَى الْخُ) أَيْ وَمَا وَقَعَ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الظَّاهِرِ فَرَاجِعٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي الْحَقِيقَةِ نَتَائِجُ وَأَيْضًا الْوُقُوعُ لِلْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْقَاقٍ لَا يُنَافِي اسْتِحْقَاقَ الْكُلِّ لِلَّهِ إِذِ الْإِسْتِحْقَاقُ لَا يَسْتَلْزِمُ الْوُقُوعَ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ عَبْدُ الْحَكِيمِ. هـ قَوْلُهُ: (خَبَرِيَّةٌ لَفْظًا إِنشَائِيَّةٌ مَعْنَى) وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْضُوعَةً شَرْعًا لِلْإِنشَاءِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَهَذَا قَوْلٌ آخَرُ عَشْرٌ وَقَالَ شَيْخُنَا، وَيَصِحُّ أَنْ تَكُونَ خَبَرِيَّةٌ

من اتصافه تعالى بصفات ذاته وأفعاله الجميلة وملكوته واستحقاقه لجميع الحمد من الخلق. قيل: ويرادفه المدح، وزجج واعترض وقيل بينهما فرق وفي تحقيقه أقوال وجمع بين الابتداءين الحقيقي بالبسملة والإضافي بالحمدلة اقتداء بالكتاب العزيز وعملاً بالخبر الصحيح «كل أمر ذي بال» أي حال يهتّم به أي وليس بمحرّم ولا مكروه.....

لفظاً ومعنى لأن الإخبار بالحمد حمد فيحصل الحمد بها وإن قصد بها الإخبار اهـ.

☐ قوله: (من اتصافه إلخ) بيان للمضمون. ☐ قوله: (بصفات ذاته إلخ) وجه إدخال هذا في مضمون الجملة أن مضمونها يستلزمه إذ إثبات الثناء بالجميل له يستلزم إثبات الجميل له فلي تأمل سم.

☐ قوله: (وملكه إلخ) عطف على اتصافه إلخ أو صفات ذاته سم. ☐ قوله: (واستحقاقه إلخ) الواو بمعنى أو أخذاً من أول كلامه إلا أن يشير به هنا إلى جواز إرادتهما معاً بعموم المشتراك كما جوزه الشافعي، واختاره المحققون أو بعموم المجاز على ما جرى عليه الجمهور من منع ذلك. ☐ قوله: (قيل ويرادفه المدح) وهو رأي الزمخشري حيث لم يشترط كون المحمود عليه اختيارياً شيئاً. ☐ قوله: (وقيل بينهما فرق) وهو رأي الجمهور فيشترطون كون المحمود عليه اختيارياً دون الممدوح عليه كمدحت اللؤلؤ لصفاته. ☐ قوله: (وفي تحقيقه أقوال) والراجح منها ما قدمناه عن النتائج وتخفة الرشيدي.

☐ قوله: (الحسني) كذا في أصله رحمه الله تعالى وفي بعض النسخ الحقيقي سيدي عمر والابتداء الحقيقي جعل الشيء أولاً غير منبوق بشيء آخر أصلاً، والابتداء الإضافي ويسمى العرفي أيضاً جعل الشيء أولاً بالإضافة إلى المقصود بالذات سواء سبقه شيء أم لا فهو أعم مطلقاً من الحقيقي صبان وع ش. ☐ قوله: (اقتداء بالكتاب العزيز) أي بأسلوبه وهذا علة للجمع بين البسملة والحمدلة ولتقديم الأولى على الثانية. ☐ قوله: (وعملاً بالخبر إلخ) أي وإشارة إلى أنه لا تنافي بين الحديثين بحمل حديث البسملة على البدء الحقيقي وحديث الحمدلة على البدء الإضافي هذا هو المشهور في دفع التنافي بينهما وهناك أوجه أخر لدفع التنافي بينهما مذكورة في المطولات شيئاً وعبر في جانب الكتاب بالابتداء وفي جانب الحديث بالعمل إذ ليس في القرآن أمر بذلك لا نصريحاً ولا ضمناً، وإنما نزل بذلك الأسلوب فافتدى به، والحديث متضمن للأمر كانه يقول ابدءوا بالبسملة في كل أمر ذي بال.

☐ قوله: (وليس بمحرّم) أي لذاته ولا مكروه أي كذلك ولا من سفايف الأمور أي محقراتها فتحرّم على المحرّم لذاته كالزنا وتكرهه على المكروه لذاته كالتظير للفرج بلا حاجة بخلاف المكروه لعارض كأكّل البصل ولا تطلب على محقرات الأمور ككنس زبل صوناً لاسمه تعالى عن افتراءه بالمحقرات وتخفيفاً على العباد شيئاً، وكذا في البجيزمي إلا أنه جعل أكل البصل من المكروه لذاته فتكرهه عليه

☐ قوله: (بصفات ذاته وأفعاله الجميلة) وجه إدخال هذا في مضمون الجملة أن مضمونها يستلزمه لأن إثبات الثناء بالجميل له يستلزم إثبات الجميل له فلي تأمل. ☐ قوله: (وملكه) عطف على اتصافه أو صفات ذاته. ☐ قوله: (اقتداء بالكتاب العزيز) توهم بعضهم أن التعليل بذلك إنما يأتي على القول بأن البسملة من القرآن وليس كذلك لا ابتداء القرآن بها، وإن قلنا ليست منه.

وقد يخرُجانِ يذِي البَالِ؛ لأنَّ الظاهرَ أنَّ المرادَ ذُوهُ شرعاً لا عرفاً ولا ذِكْرَ محضٍ ولا جعلَ الشارِعِ له ابتداءً بِغيرِ البِسْمَلَةِ كالصلاةِ بالتكبيرِ لا يُبدأُ فيه بالحمدِ لله. وفي روايةٍ «بِحَمْدِ الله فهو أَجْذَمُ» بِجِمْ فمُعْجَمَةٌ وفي روايةٍ «أَقْطَعُ» وفي أُخرى «أَبْتَرُ» أَي قَلِيلُ البركةِ، وقِيلَ مَقْطُوعُهَا وفي روايةٍ «يَبْسُمُ الله الرحمن الرحيمُ» وفي أُخرى «يَذْكُرُ الله» وهي مَبْنِيَّةٌ لِلْمُرَادِ

وَمَثَلٌ لِلْمَكْرُوهِ لِعَارِضٍ بِالْوُضُوءِ بِالماءِ المُشْمِسِ، وزادَ وبِخِلَافِ المُحَرَّمِ لا لِذَاتِهِ كَالْوُضُوءِ بِماءٍ مَغْصُوبٍ فَتَسَنُّ اهـ. هـ فَوَدُ: (وَقَدْ يَخْرُجَانِ) أَي المُحَرَّمُ والمَكْرُوهُ. هـ فَوَدُ: (أَنَّ المُرَادَ ذُوهُ) فيه إِضافةٌ ذُو إلى المُضْمَرِ، وأَكْثَرُ النَّحَاةِ على مَنعِهَا عبارةً الكافية: وذو لا يُضافُ إلى مُضْمَرٍ، وقال شُرَاحُهُ وقد أَضِيفَ إِلَيْهِ على سَبِيلِ الشَّدُوذِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

إِنَّمَا يَغْرِفُ ذَا الْفَضْلِ ذُوهُ

اهـ. هـ فَوَدُ: (وَلَا ذِكْرَ مَخْضٍ) أشارَ بِالتَّضْيِيبِ إلى أَنَّهُ مَغْطُوفٌ على مُحَرَّمٍ سَمِ أَي بَأَنَّ لَمْ يَكُنْ ذِكْرُ أَضْلًا أَوْ كَانَ ذِكْرًا غَيْرَ مَخْضٍ كَالْقُرْآنِ فَتَسَنُّ التَّسْمِيَةَ فيه بِخِلَافِ الذِّكْرِ المَخْضِ كَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ شَيْخُنَا زادَ الجُيَرِيُّ فَإِنْ قُلْتَ وَمِنَ الْأُمُورِ ذِي البَالِ البِسْمَلَةُ فَتَحْتَاجُ في تَحْصِيلِ البركةِ فيها إلى سَبْقِ مِثْلِهَا، وَيَتَسَلَّلُ قُلْتَ هِيَ مُحْصَلَةُ لِلْبَركةِ فيها وفي غَيْرِهَا كَالشَّاةِ مِنَ الْأَرْبَعِينَ تَرْكِي نَفْسَهَا وَغَيْرِهَا فَهِيَ مُسْتَثْنَاءٌ مِنْ عُمُومِ الْأَمْرِ ذِي البَالِ في الْحَدِيثِ اهـ. عبدُ الحَقِّ وَأَجابَ المَدَائِغِي بِتَفْيِيدِ الْأَمْرِ ذِي البَالِ أَيْضًا بِأَنَّ لَا يَكُونُ وَسِيلَةً إلى الْمَقْصُودِ فَلَا يَرُدُّ أَنَّ البِسْمَلَةَ أَمْرٌ ذُو بَالٍ فَتَحْتَاجُ إلى سَبْقِ مِثْلِهَا وَيَتَسَلَّلُ اهـ.

هـ فَوَدُ: (بِالْحَمْدِ لِلَّهِ) أَي بِالرَّفْعِ فَإِنَّ التَّعَارُضَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِشُرُوطِ خَمْسَةٍ رَفَعَ الْحَمْدُ وَتَسَاوَى الرِّوَايَتَيْنِ وَكَوْنُ رِوَايَةِ البِسْمَلَةِ بِيَاءَيْنِ، وَأَنْ يُرَادَ بِالْإِبْتِدَاءِ فِيهِمَا الْإِبْتِدَاءُ الْحَقِيقِيُّ وَكَوْنُ الْبَاءِ صِلَةً يُبْدَأُ فَإِنْ جُعِلَتْ لِلْإِسْتِعَانَةِ فَلَا تَعَارُضَ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِعَانَةَ بِشَيْءٍ لَا تَنَافِي الْإِسْتِعَانَةَ بِآخَرٍ، وَكَذَا إِنْ جُعِلَتْ لِلْمُلَابَسَةِ بِجُيَرِيٍّ. هـ فَوَدُ: (كَالصَّلَاةِ إلَخ) أَي كَابْتِدَائِهَا. هـ فَوَدُ: (وَفِي رِوَايَةِ بِحَمْدِ اللَّهِ) التَّكْنِةُ فِي ذِكْرِهَا إِفَادَةٌ عَدَمِ اشْتِرَاطِ لَفْظِ الْحَمْدِ لِلَّهِ الَّذِي أَفَادَتْ اشْتِرَاطُهُ الرِّوَايَةَ الْأُولَى رَشِيدِي.

هـ فَوَدُ: (فَهُوَ أَجْذَمُ إلَخ) الْمَقْطُوعُ الْيَدِ أَوِ الذَّاهِبُ الْأَنَامِلِ قَامُوسٌ وَهَذَا التَّرْكِيبُ وَنَحْوُهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ التَّشْبِيهِ الْبَلِغِ بِحَذْفِ الْأَدَاةِ وَوَجْهِ التَّشْبِهِ وَالْأَضْلُ فَهُوَ كَالْأَجْذَمِ فِي عَدَمِ حُصُولِ الْمَقْصُودِ مِنْهُ وَأَنْ يَكُونَ مِنَ الْإِسْتِعَارَةِ وَلَا يَضُرُّ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمُشَبَّهِ وَالْمُشَبَّهِ بِهِ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَمْتَنِعُ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ يُنْبِئُ عَنِ التَّشْبِيهِ لَا مُطْلَقًا لِتَضَرِّيهِمْ بِكَوْنِ نَحْوِ قَدْ زَرَّ أَزْرَارَهُ عَلَى الْقَمَرِ اسْتِعَارَةٌ عَلَى أَنَّ الْمُشَبَّهَ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ مَحْذُوفٌ أَي هُوَ نَاقِصٌ كَالْأَجْذَمِ فَحَذْفُ الْمُشَبَّهِ وَهُوَ النَّاقِصُ وَغَبَّرَ عَنْهُ بِاسْمِ الْمُشَبَّهِ بِهِ فَصَارَ الْمُرَادُ مِنَ الْأَجْذَمِ النَّاقِصِ فَلَيْسَ هُنَا جَمْعٌ بَيْنَ طَرَفَيْ التَّشْبِيهِ، وَإِنَّمَا الْمَذْكُورُ اسْمُ الْمُشَبَّهِ بِهِ فَقَطْ ع. ش. هـ فَوَدُ: (مَبْنِيَّةٌ لِلْمُرَادِ) يَعْنِي أَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ تُبَيِّنُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَمْدِ وَالتَّسْمِيَةِ فِي رِوَايَتَيْهِمَا مَجْرَدُ الذِّكْرِ لَا وَاحِدٌ مِنْهُمَا بَعَيْنُهُ، وَإِلَّا يَلْزَمُ التَّعَارُضُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ؛ لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ بِأَحَدِهِمَا يَمْنَعُ الْإِبْتِدَاءَ بِالْآخَرِ، وَذَلِكَ إِنْ أُريدَ بِالْإِبْتِدَاءِ فِيهِمَا الْإِبْتِدَاءُ الْحَقِيقِيُّ، وَأَمَّا إِنْ أُريدَ بِهِ الْأَعْمُ مِنْهُ وَمِنَ الْإِضَافِي فَلَا

هـ فَوَدُ: (وَلَا ذِكْرَ مَخْضٍ) أشارَ بِالتَّضْيِيبِ إلى أَنَّهُ مَغْطُوفٌ على مُحَرَّمٍ.

وَعَدَمُ التَّعَارُضِ بِفَرْضِ إِرَادَةِ الْإِبْتِدَاءِ الْحَقِيقِيِّ فِيهِمَا وَفِي أُخْرَى سَنَدُهَا ضَعِيفٌ «لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيَّ فَهُوَ أَبْتَرُ مِمَّ حَقٌّ مِنْ كُلِّ بَرَكَةٍ»، ثُمَّ لَمَّا كَانَ غَادَةُ الْبُلْغَاءِ تَحْسِينِ مَا يُكْسِبُ الْكَلَامَ رَوْنَقًا وَطَلَاوَةً لَا سَيِّمًا الْإِبْتِدَاءُ ثَنَى بِمَا فِيهِ بَرَاعَةُ الْاسْتِهْلَالِ إِمَارَةً إِلَى أَنَّ تَيْسِيرَ هَذَا الْكِتَابِ الَّذِي لَهُ هُوَ نِعْمَةٌ أَيْ نِعْمَةٌ إِنَّمَا هُوَ مِنْ مُحَضِّ بِرِّ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ لَهُ وَجُودِهِ عَلَيْهِ وَلُطْفِهِ بِهِ. فَقَالَ: (البرُّ) أَيِ الْمُحْسِنِينَ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اسْتِثْقَاؤُهُ مِنَ الْبِرِّ بِسَائِرِ مَوَادِّه لِأَنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى الْإِحْسَانِ كَبِيرٍ فِي يَمِينِهِ أَيْ صَدَقَ لِأَنَّ الصَّدَقَ إِحْسَانٌ فِي ذَاتِهِ، وَيَلْزَمُهُ الْإِحْسَانُ لِلغَيْرِ وَأَبْرَ اللَّهُ حُجَّهُ أَيْ قَبْلَهُ لِأَنَّ الْقَبُولَ إِحْسَانٌ وَزِيَادَةٌ، وَأَبْرُ فَلَانٌ عَلَى أَصْحَابِهِ أَيْ عَلاَهُمْ لِأَنَّهُ غَالِبًا يَنْشَأُ عَنِ الْإِحْسَانِ لَهُمْ فَتَفْسِيرُهُ بِاللُّطِيفِ أَوْ الْعَالِيِّ فِي صِفَاتِهِ أَوْ خَالِقِ الْبِرِّ أَوْ الصَّادِقِ فِيمَا وَعَدَ

تَعَارُضَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَوَّلًا كُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَعَدَمُ التَّعَارُضِ) عَطَفَ عَلَى الْمُرَادِ. □ فَوَدَّ: (بِفَرْضِ إِرَادَةِ الْإِبْتِدَاءِ الْحَقِيقِيِّ الْإِلَخْ) أَيِ مَعَ فَرْضِ وَجُودِ بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ الْخَمْسَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَنِ الْبَحِيرِ مَيِّ. □ فَوَدَّ: (رَوْنَقًا) أَيِ حُسْنًا. □ فَوَدَّ: (وَطَلَاوَةً) عَطَفَ تَفْسِيرَ. □ فَوَدَّ: (لَا سَيِّمًا الْإِبْتِدَاءِ) أَيِ الْمُبْتَدَأِ بِهِ. □ فَوَدَّ: (ثَنَى بِمَا فِيهِ بَرَاعَةُ الْاسْتِهْلَالِ) هِيَ أَنْ يُوْرِدَ مُصَنَّفٌ أَوْ شَاعِرٌ أَوْ خَطِيبٌ فِي أَوَّلِ كَلَامِهِ عِبَارَةً تَدُلُّ عَلَى الْمَقْصُودِ مِنْهُ وَالْمُرَادُ هُنَا حُصُولُ بَرَاعَةِ الْاسْتِهْلَالِ لِلْخُطْبَةِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مَقْصُودُ الْخُطْبَةِ، وَأَمَّا بَرَاعَةُ الْاسْتِهْلَالِ لِلْكِتَابِ فَقِي قَوْلُهُ الْآتِي الْمَوْفَّقُ لِلتَّقَهُ فِي الدِّينِ لِأَنَّ الْكِتَابَ فِي عِلْمِ الْفَقْهِ قَالَهُ الْكُرْدِيُّ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ فَإِنَّ مَا فِي قَوْلِ الشَّارِحِ بِمَا فِيهِ الْإِلَخْ وَاقِعَةٌ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْبِرُّ إِلَى قَوْلِهِ أَحْمَدُهُ الْإِلَخْ فَيَشْمَلُ قَوْلُهُ الْمَوْفَّقُ لِلتَّقَهُ فِي الدِّينِ، وَأَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ إِمَارَةً الْإِلَخْ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ ثَنَى بِمَعْنَى مُشِيرًا، وَلَيْسَ بَيَانًا لِلْمَقْصُودِ بِمَا فِيهِ الْبَرَاعَةُ. □ فَوَدَّ: (إِمَارَةُ الْإِلَخْ) أَشَارَ بِالتَّضْيِيبِ إِلَى رُجُوعِهِ لِقَوْلِهِ ثَنَى الْإِلَخْ عَلَى كَوْنِهِ مَفْعُولًا لِأَجْلِهِ لَهُ مَثَلًا سَمِ الْأَوَّلَى جَعَلَهُ حَالًا مِنْ فَاعِلٍ ثَنَى لَا مَفْعُولًا لِأَجْلِهِ لَهُ لِقَوْلِهِ تَتَوَارَدَ عِلَّتَانِ عَلَى مَعْلُولٍ وَاحِدٍ فَتَأَمَّلْ.

□ فَوَدَّ (سُنِّي): (البرُّ) بَفَتْحِ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ مُغْنَى. □ فَوَدَّ: (أَيِ الْمُحْسِنِينَ) أَيِ بَكْثَرَةٍ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي فِي شَرْحِ الَّذِي جَلَّتْ. □ فَوَدَّ: (كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى أَنَّ الْبِرَّ بِمَعْنَى الْمُحْسِنِينَ اسْتِثْقَاؤُهُ مِنَ الْبِرِّ أَيِ اسْتِثْقَاؤُ الْبِرِّ بِفَتْحِ الْبَاءِ مِنَ الْبِرِّ بِكُسْرِهَا بِمَعْنَى الْإِحْسَانِ. □ فَوَدَّ: (بِسَائِرِ مَوَادِّهِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْإِسْتِثْقَاوِ وَالضَّمِيرُ لِلْبِرِّ بِفَتْحِ الْبَاءِ. □ فَوَدَّ: (لِإِنِّهَا) أَيِ مَوَادِّهِ الْبَاقِيَةُ يَعْني تَفَاسِيرُهَا. □ فَوَدَّ: (تَرْجِعُ إِلَى الْإِحْسَانِ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ رُجُوعَهَا إِلَيْهِ لَا يَقْتَضِي أَنَّهُ الْمَذْلُومُ لِجَوَازِ أَنَّهَا الْمَذْلُومُ مِنْ حَيْثُ خُصُوصُهَا بَلْ ظَاهِرُ الْكَلَامِ ذَلِكَ فَتَأَمَّلْهُ سَمِ وَقَدْ يَدْعِي الْإِقْتِضَاءُ بَوَسْطِ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِسْتِثْقَاوِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيِ الْعُلُوفُ عَلَى الْأَصْحَابِ. □ فَوَدَّ: (فَتَفْسِيرُهُ) أَيِ الْبِرِّ بِفَتْحِ الْبَاءِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ خَالِقِ الْبِرِّ) بِكُسْرِ الْبَاءِ الَّذِي هُوَ اسْمٌ جَامِعٌ لِلْخَيْرِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى وَلِذَا حُكِيَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى هَذِهِ التَّفَاسِيرُ يَقْبَلُ.

□ فَوَدَّ: (إِمَارَةُ الْإِلَخْ) أَشَارَ بِالتَّضْيِيبِ إِلَى رُجُوعِهِ لِقَوْلِهِ ثَنَى عَلَى كَوْنِهِ مَفْعُولًا لِأَجْلِهِ مَثَلًا. □ فَوَدَّ: (لِإِنِّهَا تَرْجِعُ الْإِلَخْ) فِيهِ بَحْثٌ لِأَنَّ رُجُوعَهَا إِلَيْهِ لَا يَقْتَضِي أَنَّهَا الْمَذْلُومُ لِجَوَازِ أَنَّهَا الْمَذْلُومُ مِنْ حَيْثُ خُصُوصُهَا بَلْ ظَاهِرُ الْكَلَامِ ذَلِكَ فَتَأَمَّلْهُ.

أولياءه بعيداً إلا أن يُرادَ بعضُ ماصدقاتٍ أو غاياتِ ذلك البرِّ.
 (الجواد) بالتخفيف أي كثيرُ الجود أي العطاءِ واعترضَ بأنه ليس فيه توقيفٌ أي وأسماءُه تعالى
 توقيفيةٌ على الأصحِّ فلا يجوزُ اختراعُ اسمٍ أو صفةٍ له تعالى إلا بقرآنٍ أو خبرٍ صحيحٍ وإن لم
 يتواترَ كما صحَّحه المصنِّفُ في الجميلِ يل صَوَّبَهُ خلافاً لجمع لأنَّ هذا من العمليَّاتِ التي
 يكفي فيها الظنُّ لا الاعتقاديَّاتُ مُصرَّحٌ به لا بأصله الذي اشتقَّ منه فحسبُ أي وبشرطٍ أن لا
 يكونَ ذكرُه لمُقابلةٍ كما هو ظاهرُ نحو ﴿أَمْ نَحْنُ الزَّالِمُونَ﴾ [الواقعة: ٦٤] ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ الْمُنْكَرِينَ﴾ [ال
 صافات: ٥٤]. وقولُ الحلبيِّ: يُستحبُّ لِمَن ألقى بذراً في أرضٍ أن يقولَ: (الله الزارعُ والمُنبتُ
 والمُبلِّغُ) إنَّما يأتي في الثلاثة على المرجوحِ أنَّه لا يُشترطُ فيما صحَّ معناه توقيفٌ فإن قلتَ

□ فوَدُ: (إلا أن يُرادَ) أي بالتفسيرِ بما ذُكِرَ، ولا يخفى أنَّ هذا الاستثناء لا يظْهَرُ بالنسبةِ إلى العاليي في
 صفاته. □ فوَدُ: (أو غاياتِ إلخ) عَطَفَ على ماصدقاتٍ. □ فوَدُ: (ذلك البرِّ) أي المُحسِنِ، ويظْهَرُ أنَّ
 التفسيرَ بالعالي في صفاته من التفسيرِ بالملزوم أو السببِ، والتفسيرُ بغيره من التفسيرِ بالماصدقِ.
 □ فوَدُ: (أي كثيرُ الجود) تقدَّم عن سم أنَّ الجوادَ وما يُعْطَى المُبالغةُ بالمادة لا الهيئة. □ فوَدُ: (أي العطاءِ)
 فسَّرَ ع ش شَيْخُنَا بالإعطاءِ أي؛ لأنَّ العطاءَ الشَّيْءُ المُعْطَى والقضدُ وضفَّ اللهُ تعالى بكثرةِ الإساءِ
 والإعطاءِ فالله سبحانه وتعالى كثيرُ البذلِّ والإعطاءِ لا يَنْقُطُ إعطاؤه في وقتٍ ويُعْطِي القليلَ والكثيرَ،
 وليسَ القضاءُ أنَّه إذا أعطى لا يُعْطِي إلا كثيرُ الصادقِ بالإعطاءِ مرَّةً واحدةً؛ لأنَّه خلافُ الواقعِ على أنَّه
 في نسخِ أي لِلنَّهايةِ أي الإعطاءِ، ثم لا بُدَّ من تقييدِ الجودِ بأنَّه إعطاءٌ ما يَنْبَغِي لِمَن يَنْبَغِي كما فسَّروه به
 رشيدِي. □ فوَدُ: (بأنَّه ليس فيه توقيفٌ) أي لم يَرِدْ إذنُ الشارعِ بإطلاقِ الجوادِ عليه تعالى.
 □ فوَدُ: (توقيفيةٌ) أي مَوْقُوفَةٌ على إذنِ الشارعِ بإطلاقِها. □ فوَدُ: (فلا يجوزُ اختراعُ اسمٍ أو وصفٍ له
 تعالى) ومثله النَّبِيُّ ﷺ فلا يجوزُ لنا أن نُسَمِّيَه باسمٍ لم يُسمَّ به أبوه ولا سُمِّيَ به نفسه كذا نُقِلَ عن سيرةِ
 الشَّاميِّ ومُرادُه بأبيه جدُّه عبدُ المُطَّلِبِ لِمَوْتِ أبيه قَبْلَ ولادَتِه ع ش. □ فوَدُ: (أو خبرٍ صحيحٍ) أي أو
 حَسَنٍ كما قاله الشَّهابُ ابنُ حَجَرٍ في شَرْحِ الأربَعيْنَ ع ش ورشيدِي. □ فوَدُ: (كما صحَّحه المصنِّفُ في
 الجميلِ) يَغْنِي صَحَّحَ المصنِّفُ التَّوقيفَ في لَفْظِ الجميلِ بالحديثِ الصحيحِ الغيرِ المُتواتِرِ أي الذي
 يَأْتِي قَرِيباً. □ فوَدُ: (لأنَّ هذا إلخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ وإن لم يتواترَ يَغْنِي أنَّ هذا الاختراعُ والإطلاقُ من الأحكامِ
 الفُقهِيَّةِ العمليَّةِ فيُكْفِي في ثبوته الحديثُ الصحيحُ المُفيدُ لِلظَّنِّ كُرْدِي. □ فوَدُ: (مُصرَّحٌ) نَعَتْ قُرْآنٍ أو
 خَبَرٍ سم أي وإنَّما أفرَدَه لأنَّ العطفَ بأو. □ فوَدُ: (لا بأصله) أشارَ في بابِ الرَّدَّةِ إلى خِلافٍ في الإكتفاءِ
 بالأصلِ سم. □ فوَدُ: (وبشرطِ إلخ) عَطَفَ على مُصرَّحٍ به بالنظرِ لِلْمَعْنَى إذ مَعْنَاهُ بِشَرَطٍ أن يكونَ
 مُصرَّحاً به. □ فوَدُ: (ذِكْرُه) أي ذِكْرُ الاسمِ أو الوصفِ. □ فوَدُ: (نَحْوُ ﴿أَمْ نَحْنُ الزَّالِمُونَ﴾ إلخ) مِنْ أَمْثِلَةِ
 الذِّكْرِ لِلْمُقَابَلَةِ. □ فوَدُ: (على المَرْجُوحِ إلخ) عبارةٌ شَيْخُنَا في حاشِيَةِ الجَوْهَرَةِ واختارَ جُنْهُورُ أَهْلِ السُّنَّةِ

□ فوَدُ: (بعيدٌ) فيه بحثٌ أَشْرَنَا إِلَيْهِ. □ فوَدُ: (مُصرَّحٌ به) نَعَتْ قُرْآنٍ أو خَبَرٍ. □ فوَدُ: (لا بأصله) أشارَ في

الجميلُ ذِكْرٌ لِلْمُقَابِلَةِ أَيْضًا إِذْ لَفْظُ الْحَدِيثِ: «لِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ» فَجَعَلَ الْمُصَنِّفُ
 لَهُ مِنَ التَّوْقِيفِي يُلْغِي اعْتِبَارَ قَيْدِ الْمُقَابِلَةِ. قُلْتُ: الْمُقَابِلَةُ إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهَا عِنْدَ اسْتِحَالَةِ الْمَعْنَى
 الْمَوْضُوعِ لَهُ اللَّفْظُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى وَلَيْسَ الْجَمَالُ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى إِبْدَاعِ الشَّيْءِ عَلَى آتَقِ
 وَجْهِ وَأَحْسَنِهِ وَسَيَّاتِي فِي الرَّدَّةِ زِيَادَةٌ عَلَى ذَلِكَ، وَأُجِيبُ عَنْهُ بِأَنَّهُ فِيهِ مُرْسَلًا اعْتَصِدَ بِمُسْتَدِلٍّ بَلْ
 رَوَى أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ حَدِيثًا طَوِيلًا فِيهِ «ذَلِكَ بِأَنِّي جَوَادٌ مَاجِدٌ»، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ
 الْمُنْكَرِ وَالْمَعْرُوفِ لِأَنَّ تَعْرِيفَ الْمُنْكَرِ لَا يُغَيِّرُ مَعْنَاهُ كَمَا يَأْتِي فِي اللَّهِ الْأَكْبَرِ وَبِالْإِجْمَاعِ التَّطْقِيقِ
 الْمُسْتَلْزِمِ لِمَتَلَفِّي ذَلِكَ الْمُرْسَلِ بِالْقَبُولِ وَالْإِشْعَارِ الْعَاطِفِ

أَنَّ أَسْمَاءَ تَعَالَى تَوْقِيفِيَّةٌ وَكَذَا صِفَاتُهُ فَلَا تُثَبَّتُ لِلَّهِ اسْمًا وَلَا صِفَةً إِلَّا إِذَا وَرَدَ بِذَلِكَ تَوْقِيفٌ مِنَ الشَّارِعِ،
 وَذَهَبَتِ الْمُعْتَرِزَةُ إِلَى جَوَازِ إِثْبَاتِ مَا كَانَ مُتَّصِفًا بِمَعْنَاهُ وَلَمْ يَوْهَمِ نَقْصًا وَإِنْ لَمْ يَرِدْ بِهِ تَوْقِيفٌ مِنَ
 الشَّارِعِ، وَمَالَ إِلَيْهِ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ وَتَوَقَّفَ فِيهِ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، وَفَصَّلَ الْغَزَالِيُّ فَجَوَّزَ إِطْلَاقَ
 الصِّفَةِ وَهِيَ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى الذَّاتِ وَمَتَّعَ إِطْلَاقَ الْإِسْمِ وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى نَفْسِ الذَّاتِ اهـ.
 وَمَالَ الْجَلَالُ الدَّوَانِيُّ فِي شَرْحِ الْعَقَائِدِ الْعَصْدِيَّةِ إِلَى مَا قَالَهُ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ. □ فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَيِ كَالزَّوَارِعِ
 وَالْمَاكِرِ. □ فَوَدَّ: (فَجَعَلَ الْمُصَنِّفُ لَهُ) أَيِ لِلْجَمِيلِ مُبْتَدَأً خَبَرَهُ قَوْلُهُ يُلْغِي اعْتِبَارَ الْخ. □ فَوَدَّ: (قَيْدُ
 الْمُقَابِلَةِ) أَيِ عَدَمًا. □ فَوَدَّ: (قُلْتُ الْمُقَابِلَةَ الْخ) قَدْ يُنْتَعَمُ وَجُودُ الْمُقَابِلَةِ هُنَا وَيُدَّعَى أَنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ عِنْدَ
 نِسْبَةِ ذَلِكَ الْمَعْنَى لِلْغَيْرِ سَم. □ فَوَدَّ: (إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهَا عِنْدَ اسْتِحَالَةِ الْمَعْنَى الْخ) حَاصِلُهُ أَنَّهُ حِينَئِذٍ وَرَدَ
 إِطْلَاقُ اسْمٍ عَلَيْهِ تَعَالَى وَلَمْ يَسْتَحِلْ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيُّ فِي حَقِّهِ تَعَالَى وَجَبَ حَمْلُهُ عَلَيْهِ وَصَحَّ اسْتِعْمَالُهُ فِيهِ
 وَإِنْ اتَّفَقَ أَنَّهُ حِينَ أُطْلِقَ عَلَيْهِ كَانَ مَعَهُ مَا يُقَابَلُهُ. وَأَمَّا إِذَا اسْتَحَالَ مَعْنَاهُ عَلَيْهِ تَوَقَّفَ صِحَّةُ الْإِطْلَاقِ عَلَيْهِ
 عَلَى مُسَوِّغٍ فَإِذَا اتَّفَقَ وَقَوَّعَ مَا يُقَابَلُهُ مَعَهُ كَانَ ذَلِكَ مُسَوِّغًا لِإِطْلَاقِهِ عَلَيْهِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (عَلَى آتَقِ وَجْهِ)
 بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالتَّوْنِ بَعْدَهَا قَاف. □ فَوَدَّ: (وَأَحْسَنِهِ) عَطَفَ تَفْسِيرِهِ. □ فَوَدَّ: (وَأُجِيبُ عَنْهُ) أَشَارَ بِالتَّضْيِيبِ
 إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي عَنْهُ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَاعْتَرَضَ الْخ أَيِ لِلْإِعْتِرَاضِ الْمَفْهُومِ مِنْهُ سَم. □ فَوَدَّ: (حَدِيثًا طَوِيلًا
 الْخ) عِبَارَةٌ الْمَعْنَى حَدِيثًا مَرْفُوعًا ذُكِرَ فِيهِ عَنِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: «إِنِّي جَوَادٌ مَاجِدٌ» اهـ.
 □ فَوَدَّ: (ذَلِكَ) يُحْتَمَلُ أَنَّهُ فَاعِلٌ قَوْلِهِ فِيهِ فَالْإِشَارَةُ إِلَى لَفْظِ الْجَوَادِ وَقَوْلِهِ بِأَنِّي جَوَادٌ مَاجِدٌ بَدَلٌ مِنْهُ،
 وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمَجْمُوعَ هُوَ الْفَاعِلُ وَلَفْظُ ذَلِكَ مِنَ الْحَدِيثِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ فَلْيُرَاجَعْ. □ فَوَدَّ: (وَلَا فَرْقَ الْخ)
 جَوَابُ سَوَالٍ غَنِيٍّ عَنِ الْبَيَانِ. □ فَوَدَّ: (وَبِالْإِجْمَاعِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِمُسْتَدِلٍّ. □ فَوَدَّ: (الْمُسْتَلْزِمُ الْخ) فِيهِ
 نَظَرٌ سَم أَيِ لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ لِلْإِجْمَاعِ مُسْتَدَدٌ آخَرُ. □ فَوَدَّ: (وَالْإِشْعَارِ الْعَاطِفِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ الْآتِي

بَابِ الرَّدَّةِ إِلَى خِلَافٍ فِي الْإِكْتِفَاءِ بِالْأَصْلِ. □ فَوَدَّ: (قُلْتُ الْمُقَابِلَةَ الْخ) قَدْ يُنْتَعَمُ وَجُودُ الْمُقَابِلَةِ وَيُدَّعَى
 أَنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ عِنْدَ نِسْبَةِ ذَلِكَ الْمَعْنَى لِلْغَيْرِ. □ فَوَدَّ: (وَأُجِيبُ عَنْهُ) أَشَارَ بِالتَّضْيِيبِ إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي
 عَنْهُ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَاعْتَرَضَ أَيِ لِلْإِعْتِرَاضِ الْمَفْهُومِ مِنْهُ عَاطِفٌ. □ فَوَدَّ: (الْمُسْتَلْزِمُ الْخ) فِيهِ نَظَرٌ.
 □ فَوَدَّ: (وَالْإِشْعَارِ الْعَاطِفِ) بَوَاحٍ تَرْكُ الْعَاطِفِ أَيْضًا بِأَنَّهُ فِي تَرْكِهِ يَكُونُ كُلُّ وَضْفٍ مَنَسُوبًا اسْتِفْلَالًا لَا

بالتغاير الحقيقي أو المُنزَّل منزَّلته حذِفَ هنا كقوله تعالى ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾ [الحشر: ٢٣] ﴿مُسَلِّمَتٌ مُّؤَمِّنَتٌ﴾ [النحریم: ٥] ﴿الشَّيْخُونَ الْعَبِيدُونَ﴾ [النوبة: ١١٢] الآيات وأُتِيَ به في نحو ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣] ﴿ثَبَّتَتْ وَأَبْكَرًا﴾ [النحریم: ٥] ﴿الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّكَاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [النوبة: ١١٢]، (الذي) لكثرة بَرِّه وسعة جوده فلذا أُخِرَ عن ذِيْنِكَ (جَلَّتْ) عَظُمَتْ ولا سِتْقَارِ هذه الصَّلَةِ في النُّفُوسِ وإذْعَانِهَا لَهَا عُدِلَ

حُذِفَ مِنْهَا قال سم ويوجّه تَرْكُ العاطِفِ أَيْضًا بَأَنَ فِي تَرْكِهِ يَكُونُ كُلُّ وَصْفٍ مَنْسُوبًا اسْتِغْلَالًا لا على وَجْه التَّبَعِيَّةِ، وَذَلِكَ أَبْلَغُ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. □ فَوَدَّ: (بِالتَّغَايُرِ الْحَقِيقِيِّ) لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ إِنْ أُرِيدَ التَّغَايُرُ الْحَقِيقِيُّ وَلَوْ بِاِغْتِيَارِ الْمَفْهُومِ فَهُوَ ثَابِتٌ فِي الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ، وَإِنْ أُرِيدَ بِاِغْتِيَارِ الذَّاتِ فَهُوَ مَنْفِيٌّ فِي هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ سَم وَقَدْ يُجَابُ بِاخْتِيَارِ الْأَوَّلِ وَحُجْمِ التَّغَايُرِ عَلَى التَّنَافِي فِي التَّحَقُّقِ فِي ذَاتٍ وَاحِدَةٍ فِي زَمَنِ وَاحِدٍ وَوُجُودُهُ فِي نَحْوِ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ دُونَ نَحْوِ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ ظَاهِرٌ. □ فَوَدَّ: (وَأَتَى بِهِ) أَيِ بِالْعَاطِفِ مَعْطُوفٍ عَلَى قَوْلِهِ حُذِفَ يَعْنِي حُذِفَ فِي الْأَوْصَافِ الْمُتَّحِدَةِ فِي التَّحَقُّقِ فِي زَمَنِ لِيَتَلَا يَوْهَمَ الْإِخْتِلَافَ فِيهِ، وَأَتَى بِهِ فِي الْمُخْتَلِفَةِ فِيهِ لِيَتَلَا يَوْهَمَ الْإِتِّحَادَ فِيهِ.

□ فَوَدَّ (لِسِي): (الَّذِي جَلَّتْ نِعْمُهُ) اَعْلَمْ أَنَّ لَفْظَةَ الَّذِي وَإِقْعَةً عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَعِبَارَةٌ عَنْهُ فَالتَّذْكِيرُ فِيهَا وَاجِبٌ وَإِنْ كَانَتْ صِلَتُهَا سَبَبِيَّةً وَلَا يَلْزَمُ مِنْ سَبَبِيَّةِ صِلَتِهَا وَإِسْنَادِ الْفِعْلِ فِيهَا إِلَى النِّعَمِ أَنَّ الْمَوْصُولَ وَاقِعٌ عَلَى النِّعَمِ، وَقَدْ تَوَهَّمُ بَعْضُ الطَّلَبَةِ وَجُوبَ تَأْنِيثِ الْمَوْصُولِ هُنَا وَبَعْضُهُمْ جَوَّازَهُ يَقُولُ الَّتِي جَلَّتْ نِعْمُهُ، وَذَلِكَ خَطَأً وَاضِحٌ سَم. □ فَوَدَّ: (لِكثْرَةِ بَرِّهِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ جَلَّتْ الْمُتَضَمِّنُ لِمَعْنَى امْتَنَعَتْ لِيَصِحَّ تَعَلُّقُ قَوْلِهِ عَنِ الْإِخْصَاءِ بِهِ كُرْدِيٌّ. □ فَوَدَّ: (فَلِذَا أُخِرَ عَنْ ذِيْنِكَ) أَيِ فَإِنَّهُ كَالْتَّيْجَةِ لَهَا سَم أَيِ لِلْبَرِّ وَالْجَوَادِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا سِتْقَارِ هَذِهِ الصَّلَةِ الْخ) يَتَأَمَّلُ هَذَا التَّوْجِيهَ وَكَوْنُ الْجَلِيلَةِ نِعْمَةً لَا يُنَاسِبُ الْمَعْدُولَ لَهُ سَم. □ فَوَدَّ: (عُدِلَ الْخ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ الْجَلِيلَةَ نِعْمَةً مِنْ قَبِيلِ الْمَوْصُولِ وَالصَّلَةِ عَلَى قَوْلٍ، وَلِأَنَّ اسِتْقَارَ هَذِهِ الصَّلَةِ فِي النُّفُوسِ لَا تَقْتَضِي تَرْجِيحَ طَرِيقِ الْمَوْصُولِيَّةِ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنَّهُ يَصَحُّحُهُ، وَالكَلَامُ فِي التَّرْجِيحِ لَا فِي التَّضْحِيحِ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَقَدْ يُوْجَّهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ بِأَنَّهُ أَرَادَ النِّعَمَ الْحَادِثَةَ الْوَاصِلَةَ لِخَلْقِهِ شَيْئًا فَشَيْئًا فَعَبَّرَ بِالْفِعْلِ الدَّالِّ عَلَى حُدُوثِ الْعِظَمِ الْمُسْتَلْزَمِ لِحُدُوثِ النِّعَمِ وَوُصُولِهَا سَم، وَدَفَعَ

عَلَى وَجْهِ التَّبَعِيَّةِ، وَذَلِكَ أَبْلَغُ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (بِالتَّغَايُرِ الْحَقِيقِيِّ) لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ إِنْ أُرِيدَ التَّغَايُرُ الْحَقِيقِيُّ وَلَوْ بِاِغْتِيَارِ الْمَفْهُومِ فَهُوَ ثَابِتٌ فِي الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ وَإِنْ أُرِيدَ بِاِغْتِيَارِ الذَّاتِ فَهُوَ مَنْفِيٌّ فِي الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ. □ فَوَدَّ: (الَّذِي جَلَّتْ نِعْمُهُ) اَعْلَمْ أَنَّ لَفْظَةَ الَّذِي وَإِقْعَةً عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَعِبَارَةٌ عَنْهُ فَالتَّذْكِيرُ فِيهَا وَاجِبٌ وَإِنْ كَانَتْ صِلَتُهَا سَبَبِيَّةً وَلَا يَلْزَمُ مِنْ سَبَبِيَّةِ صِلَتِهَا وَإِسْنَادِ الْفِعْلِ فِيهَا إِلَى النِّعَمِ أَنَّ الْمَوْصُولَ كَذَلِكَ وَأَنَّهُ وَاقِعٌ عَلَى النِّعَمِ وَقَدْ تَوَهَّمُ بَعْضُ الطَّلَبَةِ وَجُوبَ تَأْنِيثِ الْمَوْصُولِ هُنَا يَقُولُ الَّتِي جَلَّتْ نِعْمُهُ وَبَعْضُهُمْ جَوَّزَ التَّأْنِيثَ وَذَلِكَ خَطَأً وَاضِحٌ وَلَا يُؤَيِّدُ مَا تَوَهَّمُوهُ جَاءَ رَجُلٌ قَائِمَةٌ أُمُّهُ لِأَنَّ هَذَا نَعْتُ سَبَبِيٍّ نَظِيرُ الصَّلَةِ هُنَا بَلْ نَعْتِيَّتُهُ بِالتَّأْوِيلِ أَيِ قَائِمِ الْأُمِّ. □ فَوَدَّ: (فَلِذَا أُخِرَ عَنْ ذِيْنِكَ) أَيِ فَإِنَّهُ كَالْتَّيْجَةِ لَهَا. □ فَوَدَّ: (عُدِلَ

لذلك عن الجليلة نَعْمُهُ عن الإحصاء وإن كان صحيحًا فاندفع ما قيل إنه إنما أتى بالموصول هنا لقاعدة هي أنه يتوصل بالذي يوصفه تعالى بما ثبت له ولم يرد به توقيف وكان قائله فهم أن هذا لا يؤدي إلا بوصف له تعالى وقد علمت تأديته بوصف النعم بما ذكر وهو لا يحتاج لتوقيف (نعمه) فيه إيهام أن سبب عدم حصرها جمعها المنافي ﴿وإن تعدوا نعمت الله﴾ [إبراهيم: ٣٤] أي تريدوا عدد أو تشرعوا في عدد كل فرد فرد من أفراد نعمه كما يعلم من أن مدلول

الكردى قول سم ولأن استقرار إلخ بما نصه قوله عدل لذلك اللام بمعنى إلى أي عدل إلى تركيب الذي جلت إلخ عن تركيب الجليلة إلخ لأن استقرار الفعلية أقوى من الاسمية اهـ. ☐ قوله: (عن الجليلة نعمه) أي والجليل النعم بالإضافة سم. ☐ قوله: (بما ثبت له) وهو هنا جلالة نعمه عن الإحصاء. ☐ قوله: (ولم يرد به) أي بوصفه تعالى بذلك. ☐ قوله: (إن هذا) أي ثبوت جلالة النعم عن الإحصاء له تعالى وقال الكردى أي ثبوت معنى جلت له تعالى اهـ. ☐ قوله: (لا يؤدي) ببناء المفعول. ☐ قوله: (لا بوصف له) أي بجعله وصفًا وحالًا له تعالى كردى. ☐ قوله: (وقد علمت إلخ) جملة حالية في معنى التعليل أي وليس كما فهم؛ لأنك قد علمت إلخ أي من قولنا وإن كان صحيحًا، ويصح كون علمت ببناء المفعول أيضًا. ☐ قوله: (بوصف النعم بما ذكر) أي بجعل الجلالة صفة للنعم وإسنادها إليها. ☐ قوله: (وهو إلخ) أي وصف النعم بما ذكر.

☐ قول (سني): (نعمه) جمع نعمة بكسر التون بمعنى إتمام وهو الإحسان. وأما النعمة بفتح التون فهي التَّعْمُ وبضمها المسرة نهاية زاد المعنى وفي بعض النسخ نعمته بالأفراد وهو الموافق لقوله تعالى: ﴿وإن تعدوا نعمت الله لا تحصوها﴾ [إبراهيم: ٣٤] وأبلغ في المعنى اهـ قال الرشيدى قوله م ر بمعنى إتمام لم يبقه على ظاهره لما فيه من إيهام أن سبب عدم حصرها جمعها فينافي صريحًا ﴿وإن تعدوا نعمت الله لا تحصوها﴾ [إبراهيم: ٣٤] مقتضى انقضاء الإحصاء عن كل فرد فرد من النعم أي باغتيال المتعلقات فالحمد لله على الإتمام وإن أوهم أن عدم الإحصاء بسبب جمعيته أيضًا إلا أنه ليس فيه منافاة صريحة للآية، وهذا ما أشار إليه الشهاب ابن حجر اهـ. ☐ قوله: (المنافي) يتبني أنه نعت أن سبب إلخ إذ لا منافاة بين مجرد الجمع والآية فتأمل سم. ☐ قوله: (من أفراد نعمه) أي إنعاماته، وإنما عبر بالجمع تقريبًا لتعبير المصنف مما في الآية وإلا فكان الظاهر أن يقول من أفراد نعمته بالأفراد. ☐ قوله: (كما يعلم إلخ) علة لحمل الآية على الاستغراق.

لذلك عن الجليلة نعمه) فيه بحث لأن الجليلة نعمه من قبيل الموصول والصلة على قول، ولأن استقرار هذه الصلة في الثبوت لا يقتضي ترجيح طريق الموصولية غاية الأمر أنه يصححه والكلام في الترجيح لا في التصحيح فليتأمل، وقد يوجه كلام المصنف بأنه أراد النعم الحادثة الواصلة لخلقها شيئًا فشيئًا فعبّر بالفعل الدال على حدوث العظم المستلزم لحدوث النعم ووصولها. ☐ قوله: (عن الجليلة نعمه) أي والجليل النعم بالإضافة. ☐ قوله: (المنافي) يتبني أنه نعت أن سبب إذ لا منافاة بين مجرد الجمع والآية فتأمل.

العالم كالمفرد المضاف هنا كُليَّة ﴿لَا تُحْصَوْهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤] أي لا تحصرها فتعني أنه جمع
نعمة بمعنى أنعام وجمعه لا إيهام فيه أي جلّت أنعماته أي باعتبار كل أثر من آثارها عن أن
تحدّ فيشمل القليل أيضًا ومع هذا التعبير بنعمة موافقة للفظ الآية أولى ومن ثمّ أصلح في
نسخة وكلّ نعمة وإن سلّم حصرها هو باعتبار ذاتها لا متعلقاتها مع دوامها معاشًا ومعادًا وهي
أي حقيقة كلّ ملائم تُحمد عاقبته. ومن ثمّ قالوا: لا نعمة لله على كافر، وإنما ملاذّه استدرج
فإن قلت هذا لا يوافق تفسير النعمة لغة من أنها مطلق الملائم وهو الموافق للاستعمال في

□ فؤد: (كالمفرد المضاف هنا) أي نعمة الله وهو مثال للعالم. □ فؤد: (كليّة) أي الحكم على كل فرد
فرد. □ فؤد: (فتعين) أي لدفع الإيهام أنه جمع نعمة بفتح التّون بمعنى إنعام والنعمة بالكسر أثرها
كزدي. □ فؤد: (لدفع الإيهام) الأولى لدفع المنافة وقوله بفتح إلخ مخالفت لِمَا مرّ أنّها عن المعنى
والنهاية. □ فؤد: (وجمعه) أي لفظ نعمة بهذا المعنى. □ فؤد: (لا إيهام فيه) فيه توقّف ولو قال لا منافاة
فيه لظهر. □ فؤد: (إني جلّت إنعماته أي إلخ) تفسير للمتنّ على ما قرّره بقوله: (فتعين) وفي المعنى علة
لتفي الإيهام بل لتفي المنافة كما مرّ. □ فؤد: (باعتبار كل أثر من آثارها) لقائل أن يقول إن أريد
الإنعامات بالإمكان فهي نفسها لا تخصّ من غير حاجة إلى اعتبار آثارها ضرورة عدم تناهيها، وإن
أريد الإنعامات بالفعل فهي وآثارها مخصصة معدودة قطعًا ضرورة أنها متناهية ضرورة أن كلّ ما دخل في
الوجود متناهٍ وكلّ متناهٍ مخصّص معدود فليتملّ سم وأجاب ع ش بأنّ كلام الشارح في إحصاء الآثار
وآثار إنعماته تعالى وإن كانت مخصصة في نفس الأمر لكن لا قدرة للبشر على عدّها وإحصائها اهـ.
□ فؤد: (فتشمل إلخ) متفرّع على اعتبار أثر الإنعام يعني لِمَا كان قوله نعمة بمعنى الإنعامات، وكان
عدم إحصائها باعتبار كل فرد من آثارها فيشمل ذلك القول قليل الإنعامات كما يشمل جميعها كزدي.
□ فؤد: (ومع هذا) أي التّوجيه الدافع للإيهام بل للمنافاة. □ فؤد: (موافقة) مفعول له لقوله أولى أو حال
من نعمة وقوله أولى خير لتعبير. □ فؤد: (أصلح) أي المصنّف، ويحتمل أنه بيناء المفعول فالمصليح
غيره. □ فؤد: (وكلّ نعمة) مبتدأ سم أي بمعنى الإنعام عبارة الكزدي هو جواب سؤال، كأن قائلًا
يقول: إن الفرد لا يكون إلا مخصورًا فكيف يقال كلّ فرد مُمتنع عن الإحصاء اهـ. □ فؤد: (وإن سلّم
حصرها) لعلّ الواو حالية لا غائيّة. □ فؤد: (هو إلخ) أي الحضر. □ فؤد: (مع دوامها) أي متعلقاتها.
□ فؤد: (وهي) أي النعمة وقوله أي حقيقة أي بمعنى الأثر الحاصل بالإنعام ع ش. □ فؤد: (كلّ ملائم
إلخ) الأولى حذف لفظه كلّ. □ فؤد: (تُحمد عاقبته) فهذا يُخرج الحرام سم وكذا يُخرج المكروه.

□ فؤد: (باعتبار كل أثر من آثارها) لقائل أن يقول إن أريد الإنعامات بالإمكان فهي نفسها لا تخصّ من
غير حاجة إلى اعتبار آثارها ضرورة عدم تناهيها وإن أريد الإنعامات بالفعل فهي وآثارها مخصصة
معدودة قطعًا ضرورة أنها متناهية ضرورة أن كلّ ما دخل في الوجود متناهٍ وكلّ متناهٍ مخصّص معدود
فليتملّ. □ فؤد: (وكلّ نعمة) مبتدأ. □ فؤد: (تُحمد عاقبته) هذا يُخرج الحرام.

أَكْثَرُ التَّصَوُّصِ فَمَا حِكْمَتُهُ قُلْتُ شَأْنُ الْمُصْطَلَحَاتِ الْغُرَفِيَّةِ مُخَالَفَتُهَا لِلْحَقَائِقِ اللَّغَوِيَّةِ وَكَوْنُهَا أَخْصَصَ مِنْهَا كَالْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ غُرْفًا وَيَأْتِي فِي تَفْسِيرِ الْعَبْدِ مَا يُوضَّحُ ذَلِكَ وَفَائِدَتُهَا هُنَا بَيَانُ مَا هُوَ نِعْمَةٌ بِالْحَقِيقَةِ لَا بِالصُّورَةِ الَّتِي اكْتَفَى بِهَا أَهْلُ اللَّغَةِ وَالرِّزْقُ أَعْمٌ مِنْهَا لِأَنَّهُ مَا يُنْتَفَعُ بِهِ وَلَوْ حَرَامًا خِلَافًا لِلْمُعْتَرَلَةِ (عَنِ الْإِحْصَاءِ) بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَبِالْمَدِّ أَيْ الضَّبِطِ وَهُوَ الْحَصْرُ وَقُسْرُ بِالْعَدِّ، وَهُوَ الْفِعْلُ فَهُوَ غَيْرُ الْعَدِّ فِي (بِالْأَعْدَادِ) أَيْ بِكُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ مِنْهَا لَا بِقَيْدِ الْقِلَّةِ الَّتِي أَوْهَمَتْهَا الْعِبَارَةُ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْجَمْعُ الْمُحَلَّى بِأَلٍ بِقَرْنَةِ الْمَقَامِ

☐ قَوْلُهُ: (فَمَا حِكْمَتُهُ) أَيْ الْمُخَالَفَةُ بِالتَّشْيِيدِ بِتُحْمَدُ عَاقِبَتُهُ. ☐ قَوْلُهُ: (شَأْنُ الْمُصْطَلَحَاتِ) أَيْ الْغَالِبُ فِيهَا.
 ☐ قَوْلُهُ: (وَكَوْنُهَا الْإِلْخ) عَطَفُ تَفْسِيرٍ لِقَوْلِهِ مُخَالَفَتُهَا الْإِلْخُ كُرْدِيٌّ. ☐ قَوْلُهُ: (أَخْصَصَ مِنْهَا) إِنْ أَرَادَ أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ كَذَلِكَ أَيْ قَسَمْتُ أَوْ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا كَذَلِكَ فَمَمْنُوعٌ يُؤَيِّدُ الْمَنْعَ أَنَّ الزَّكَاةَ لَعْمَانٍ كَالْتِمَاءِ لَا تُصَدَّقُ عَلَى الْمَعْنَى الْمُصْطَلَحِ عَلَيْهِ أَيْ الْقَدْرِ الْمُخْرَجِ سَمٍ وَمَرَّ أَنْ مَعْنَى الْعَلْبَةِ هُوَ الثَّرَاءُ هُنَا فَلَا اغْتِرَاضَ.
 ☐ قَوْلُهُ: (وَفَائِدَتُهَا) أَيْ الْمُخَالَفَةُ وَرَجَعَ الْكُرْدِيُّ الضَّمِيرُ إِلَى الْمُصْطَلَحَاتِ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (وَالرِّزْقُ أَعْمٌ) قَدْ يُشْكِلُ عَلَى الْأَعْمِيَّةِ أَنَّهُ يَتَبَادَرُ أَنَّ نَحْوَ هَلَاكِ الْعَدْوِ نِعْمَةٌ لَا رِزْقٌ وَقَوْلُهُ وَلَوْ حَرَامًا أَيْ وَالْحَرَامُ لَا تُحْمَدُ عَاقِبَتُهُ سَمٍ وَقَدْ يُمْنَعُ قَوْلُهُ لَا رِزْقٌ وَلَوْ سَلِمَ فَيُحْمَلُ الْعُمُومُ عَلَى الْوَجْهِيِّ كَمَا تَرَجَّاهُ الْبُضْرِيُّ.
 ☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْحَصْرُ) أَيْ الْإِحْطَاةُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَقُسْرُ) أَيْ الْإِحْصَاءُ.

☐ قَوْلُهُ (سَمٍ): (بِالْأَعْدَادِ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ جَمْعٌ عَدَدٍ مُعْنَى زَادَ النِّهَايَةَ وَالْبَاءُ لِلِاسْتِعَانَةِ أَوْ الْمُصَاحَبَةِ.
 ☐ قَوْلُهُ: (لَا بِقَيْدِ الْقِلَّةِ الْإِلْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالنِّهَايَةُ فَإِنْ قِيلَ الْأَعْدَادُ جَمْعٌ قِلَّةٍ وَالشَّيْءُ قَدْ لَا يَضْبِطُهُ الْعَدَدُ الْقَلِيلُ وَيَضْبِطُهُ الْكَثِيرُ وَلِذَا قِيلَ لَوْ عَبَّرَ بِالتَّعْدَادِ الَّذِي هُوَ مُضَدُّ عَدَدٍ لَكَانَ أَوَّلَى أَجِيبَ بَأَنَّ جَمْعَ الْقِلَّةِ الْمُحَلَّى بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ يَقِيدُ الْعُمُومَ اهـ. أَيْ: لِأَنَّ أَلٍ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْجَمْعِ أَبْطَلَتْ مِنْهُ مَعْنَى الْجَمْعِيَّةِ وَصَيَّرَتْ أَفْرَادَهُ أَحَادًا عَلَى الصَّحِيحِ رَشِيدِيٍّ. ☐ قَوْلُهُ: (الَّتِي أَوْهَمَتْهَا الْعِبَارَةُ) أَيْ قَبْلَ التَّأَمُّلِ وَالْأَفَالِصِيغَةُ مَعَ أَلٍ لِلْكَثْرَةِ سَمٍ. ☐ قَوْلُهُ: (كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى اسْتِغْرَاقِ جَمِيعِ الْأَفْرَادِ الْجَمْعِ الْمُحَلَّى بِأَلٍ أَيْ كَمَا صَرَّحُوا بِأَنَّ الْحُكْمَ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمَاهِيَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ بَلْ مِنْ حَيْثُ الْوُجُودُ وَلَمْ يَكُنْ قَرْنَةً الْبَغْضِيَّةِ، وَكَانَ الْمَقَامُ خَطَئِيًّا يُحْمَلُ عَلَى الْإِسْتِغْرَاقِ لِئَلَّا يُلْزَمَ التَّرْجِيحُ بِلَا مُرْجِعٍ عَبْدُ الْحَكِيمِ عَلَى الْمُطَوَّلِ.

☐ قَوْلُهُ: (بِقَرْنَةِ الْمَقَامِ) أَيْ لِمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَنَّ اللَّامَ مُوَضَّرٌ لِلْجِنْسِ وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ مُوَضَّرٌ لِلِاسْتِغْرَاقِ وَهَمَّ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُسْتَفَادُ بِمَعُونَةِ الْقَرَائِنِ عَبْدُ الْحَكِيمِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ قَوْلُ ع ش أَنَّ الْمَعْرِفَ بِاللَّامِ مُفْرَدًا كَانَ أَوْ جَمْعًا لِلِاسْتِغْرَاقِ إِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ عَهْدٌ فِإِفَادَتُهَا لِلِاسْتِغْرَاقِ وَضَعِي لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى قَرْنَةِ فَقَوْلُ

☐ قَوْلُهُ: (وَكَوْنُهَا أَخْصَصَ) إِنْ أَرَادَ أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ كَذَلِكَ فَكَذَلِكَ أَوْ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا كَذَلِكَ فَمَمْنُوعٌ يُؤَيِّدُ الْمَنْعَ أَنَّ الزَّكَاةَ لَعْمَانٍ كَالْتِمَاءِ لَا تُصَدَّقُ عَلَى الْمَعْنَى الْمُصْطَلَحِ عَلَيْهِ أَيْ الْقَدْرِ الْمُخْرَجِ.
 ☐ قَوْلُهُ: (وَالرِّزْقُ أَعْمٌ) قَدْ يُشْكِلُ عَلَى الْأَعْمِيَّةِ أَنَّهُ يَتَبَادَرُ أَنَّ نَحْوَ هَلَاكِ الْعَدْوِ نِعْمَةٌ لَا رِزْقٌ وَقَوْلُهُ وَلَوْ حَرَامًا أَيْ وَالْحَرَامُ لَا تُحْمَدُ عَاقِبَتُهُ. ☐ قَوْلُهُ: (الَّتِي أَوْهَمَتْهَا الْعِبَارَةُ) أَيْ قَبْلَ التَّأَمُّلِ وَالْأَفَالِصِيغَةُ مَعَ أَلٍ لِلْكَثْرَةِ.

أَيَّ عَظُمَتْ عَنْ أَنْ تُحْصَرَ أَوْ تُعَدَّ بِعَدَدٍ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ وَمَعْنَى ﴿وَأَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٨] عَلِمَهُ مِنْ جِهَةِ الْعَدَدِ وَمِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى الْمُحْصِي أَيَّ الْعَالِمِ أَوْ الْقَوِي أَوْ الْعَادُّ أَقْوَالَ

ابن حجرٍ بِقَرِينَةِ الْمَقَامِ فِيهِ نَظَرٌ اهـ. ٥ قوله: (أَيَّ عَظُمَتْ عَنْ أَنْ تُحْصَرَ إلخ) وَنِعَمَ اللَّهُ تَعَالَى وَإِنْ كَانَتْ لَا تُخْصَى تَنْحَصِرُ فِي جَنْسَيْنِ دُنْيَوِيٍّ وَأُخْرَوِيٍّ، وَالْأَوَّلُ قِسْمَانِ مَوْهَبِيٍّ وَكَسْبِيٍّ وَالْمَوْهَبِيُّ قِسْمَانِ رُوحَانِيٍّ كَتَخْلُيقِ الرُّوحِ فِيهِ وَإِشْرَاقِهِ بِالْعَقْلِ وَمَا يَتَّبِعُهُ مِنَ الْقَوَى كَالْفِكْرِ وَالْفَهْمِ وَالتَّنْقِيهِ وَجُسْمَانِيٍّ كَتَخْلُيقِ الْبَدَنِ وَالْقَوَى الْحَالَةِ فِيهِ وَالْهَيْئَاتِ الْعَارِضَةِ لَهُ مِنَ الصَّحَةِ وَكَمَالِ الْأَغْضَاءِ، وَالْكَسْبِيُّ تَرْكِيبُ النَّفْسِ عَنْ الرَّذَائِلِ وَتَحْلِيلُهَا بِالْأَخْلَاقِ وَالْمَلَكَاتِ الْفَاضِلَةِ وَتَرْبِيَةُ الْبَدَنِ بِالْهَيْئَاتِ الْمَطْبُوعَةِ وَالْحُلِيِّ الْمُسْتَحْسَنَةِ وَحُصُولُ الْجَاهِ وَالْمَالِ وَالثَّانِي أَيُّ الْأُخْرَوِيٍّ أَنْ يَغْفُوَ عَمَّا فَرَطَ مِنْهُ وَيَرْضَى عَنْهُ وَيُؤَوِّثَهُ فِي أَعْلَى عِلِّيَّينَ مَعَ الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ نِهَازَةً. ٥ قوله: (كَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الْآيَةُ) أَيُّ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي شَرْحِ نِعَمِهِ. ٥ قوله: (وَمَعْنَى ﴿وَأَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ إلخ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ قَوْلِهِ عَلِمَهُ مِنْ جِهَةِ الْعَدَدِ أَنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ عَلِمَ عَدَدَهُ وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمُتَنَاهِيَّاتِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ لَفْظُ الشَّيْءِ لِأَنَّهُ عِنْدَنَا هُوَ الْمَوْجُودَاتُ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الْإِمَامُ فِي تَفْسِيرِهِ وَحَيْثُ فَلْيَنْظُرْ مَا مَوْقِعُ كَلَامِهِ هَذَا فِي هَذَا الْمَحَلِّ فَإِنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِهِ دَفْعَ اغْتِرَاضِ يَرُدُّ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (الَّذِي جَلَّتْ نِعَمُهُ إلخ) بِأَنْ يُقَالَ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْلَمُ عَدَدَ الْأَشْيَاءِ، وَمِنْهَا النَّعْمُ كَانَ اللَّائِقُ فِي دَفْعِهِ أَنْ يَقُولَ هَكَذَا وَلَا يَرُدُّ قَوْلُهُ وَأَخْصَى إلخ؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَوْجُودَاتِ وَالْمُرَادُ هُنَا بِالنَّعْمِ أَعْمٌ. وَأَمَّا مُجَرَّدُ مَا ذَكَرَهُ فَلَا يَتَّبِعُهُ مِنْهُ الدَّفْعُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَّ بِحَذْفٍ، وَأَشَارَ الْكُرْدِيُّ إِلَى دَفْعِ اغْتِرَاضِ سَمِّ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ وَمَعْنَى أَخْصَى إلخ هَذَا جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ كَيْفَ عَظُمَتْ عَنْ أَنْ تُعَدَّ بِدَلِيلِ تِلْكَ الْآيَةِ وَهَذِهِ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّهَا تُعَدُّ لِأَنَّهُ تَعَالَى عَادُّ لِكُلِّ شَيْءٍ وَمِنْ الْأَشْيَاءِ النَّعْمُ فَأَجَابَ بِأَنْ مَعْنَى الْإِخْصَاءِ فِيهَا الْعِلْمُ مِنْ حَيْثُ الْعَدَدُ وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْعِلْمِ مِنْ تِلْكَ الْحَيْثِيَّةِ الْعَدُّ اهـ. وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ وَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ الْمُرَادَ بِمَا فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ الْعَدُّ فَلَا مُنَافَاةَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِمَا فِي الْمَثْنِ عَدُّ الْخَلْقِ كَمَا مَرَّ عَنْ ع. ش. ٥ قوله: (وَمِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى إلخ) تَقْوِيَةٌ لِهَذَا الْمَعْنَى كُرْدِيٌّ. ٥ قوله: (أَقْوَالَ) أَيُّ هَذِهِ التَّفَاسِيرُ

٥ قوله: (وَمَعْنَى ﴿وَأَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ إلخ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ قَوْلِهِ عَلِمَهُ مِنْ جِهَةِ الْعَدَدِ أَنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ عَلِمَ عَدَدَهُ وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمُتَنَاهِيَّاتِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ لَفْظُ الشَّيْءِ لِأَنَّهُ عِنْدَنَا هُوَ الْمَوْجُودَاتُ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الْإِمَامُ فِي تَفْسِيرِهِ مَا نَصَّهُ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَأَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ فَيَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ عَالِمًا بِجَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ فَإِنْ قِيلَ إِنْ إِخْصَاءَ الْعَدَدِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمُتَنَاهِيَّاتِ، وَأَمَّا لَفْظُهُ كُلُّ شَيْءٍ فَيَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ غَيْرَ مُتَنَاهٍ فَيَلْزَمُ وَقُوعُ التَّنَاقُضِ فِي الْآيَةِ قُلْنَا لَا شَكَّ أَنَّ إِخْصَاءَ الْعَدَدِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمُتَنَاهِيَّاتِ، وَأَمَّا لَفْظُهُ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ﴾ فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ غَيْرَ مُتَنَاهٍ لِأَنَّ الشَّيْءَ عِنْدَنَا هُوَ الْمَوْجُودَاتُ وَالْمَوْجُودَاتُ مُتَنَاهِيَّةٌ فِي الْعَدَدِ وَهَذِهِ الْآيَةُ أَحَدُ مَا يُحْتَجُّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْمَعْدُومَ لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْدُومَ لَوْ كَانَ شَيْئًا لَكَانَتْ الْأَشْيَاءُ غَيْرَ مُتَنَاهِيَّةٍ وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ يَقْتَضِي كَوْنَ تِلْكَ الْمُحْصِيَّاتِ مُتَنَاهِيَّةً فَيَلْزَمُ الْجَمْعُ بَيْنَ كَوْنِهَا مُتَنَاهِيَّةً وَغَيْرَ مُتَنَاهِيَّةٍ، وَذَلِكَ مُحَالٌ يَوْجِبُ الْقَطْعَ بِأَنَّ الْمَعْدُومَ لَيْسَ بِشَيْءٍ حَتَّى

نعم في الأخير إيهام أن علمه بكل شيء متوقف على عده، وليس كذلك.
(المان) من النعمة وهي النعمة مطلقاً أو يقيد كونها ثقيلة مبتدأة من غير مقابل يوجبها فينعمه تعالى من محض فضله إذ لا يجب لأحد عليه شيء خلافاً لزعم المعتزلة وجوب الأصلح عليه تعالى الله عن ذلك (باللطف) وهو ما يقع به صلاح العبد آخره ويساويه التوفيق الذي هو خلق قدرة الطاعة في العبد ماصداً لا مفهوماً ولعزته لم يذكر في القرآن إلا مرة في هود وليس منه إلا إحساناً وتوفيقاً يوفق الله بينهما لأنهما من الوفاق الذي هو ضد الخلاف وقد يطلق التوفيق

الثلاثة أقوال لكل منها قائل. □ قوله: (نعم في الأخير إيهام) قد يتوقف في هذا الإيهام بصري والإيهام ظاهر لا مجال إنكاره. □ قوله: (مطلقاً) أي ثقيلة كانت أو لا. □ قوله: (مبتدأة إلخ) حال من النعمة بقسميه أي حال كون النعمة الثقيلة وغيرها مبتدأة إلخ فيصح التفرع الآتي كزدي أي فيسقط ما لمس هنا من استشكله. □ قوله: (أخرة) بفتح الهزرة والخاء والراء في شرح اللب أي آخر عمره البصري عبارة ع ش أي في آخر أمره وهو بوزن درجة ويظهر أنه ظرف لصلاح إلخ، وقال الكزدي ليقع اه.
□ قوله: (ويساويه إلخ) عبارة المغني عقب المتن بضم اللام وسكون الطاء أي الرافة والرفق وهو من الله تعالى التوفيق والعزيمة بأن يخلق قدرة الطاعة في العبد، قال المصنف في شرح مسلم فتحكما لغة فيه.

(فائدة): قال السهيلي لما جاء البشير إلى يعقوب أعطاه في البشارة كلمات كان يزويها عن أبيه عن جدّه عليهم الصلاة والسلام وهي يا لطيفاً فوق كل لطيف الطف بي في أموري كلها كما أحب ورضني في دنيائي وآخرتي اه. □ قوله: (خلق قدرة الطاعة إلخ) أي سواء كانت فعل مطلوب أو ترك مغصية ع ش.
□ قوله: (ولعزته) أي ندرة التوفيق في الإنسان كزدي. □ قوله: (إلا مرة في هود) أي في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [هود: ٨٨] وفي الحديث: «لا يتوفّق عبدٌ حتّى يوفّقه الله تعالى» وفي أوائل الإحياء أن النبي ﷺ قال: «قليل من التوفيق خَيْرٌ مِنْ كثير من العلم» نهاية أي الخالي عن التوفيق ع ش.
□ قوله: (وليس منه) أي من التوفيق بالمعنى المذكور. □ قوله: (لأنهما) أي الآيتين الأخيرتين نهاية.

يتدفع التناقض، والله تعالى أعلم انتهى. وحيث قلنا فنظر ما موقع كلام الشيخ الشارح هذا أغني قوله: (ومعنى إلخ) في هذا المحل فإنه إن أراد به دفع اعتراض يرد على قوله الذي جلت نعمته عن الإحصاء بالأعداد بأن يقال يرد عليه أن الله تعالى يعلم عدد الأشياء ومنها النعم فكان اللائق في دفعه أن يقول هكذا ولا يرد قوله وأخصى إلخ؛ لأنه في الموجودات، والمراد هنا بالنعم أعم. وأما مجرد ما ذكره فلا يتجه منه الدفع فليأمل. □ قوله: (فينعمه تعالى إلخ) إن كان هذا التفرع أيضاً على الأول الشامل لما إذا كانت النعمة غير المبتدأة بل في مقابلة ما يوجبها فالمراد بالموجب حيث يتدفع مقتضى بقضية الفضل فلا ينافي قوله إذ لا يجب إلخ، وإن اقتص بالثاني أشكل الأول حيث اقتضى أنها ليست بمخص الفضل فليأمل فإنه قد يمنع شمول الأول لغير المبتدأة بناء على أن قوله مبتدأة راجع للأول أيضاً.

على أَحَصَّ من ذلك، ومن ثَمَّ قال الْمُتَكَلِّمُونَ اللَّطْفُ ما يَحِيلُ الْمُكَلَّفَ على الطَّاعَةِ ثُمَّ إِنَّ حَمِلَ على فِعْلِ الْمَطْلُوبِ سُمِّيَ تَوْفِيقًا أَوْ تَرْكَ الْقَبِيحِ سُمِّيَ عِصْمَةً، وَصَرَّحَ أَهْلُ الشُّنَّةِ فِي بَحْثِ خَلْقِ الْأَفْعَالِ بِأَنَّ لِلَّهِ تَعَالَى لُطْفًا لَوْ فَعَلَهُ بِالْكَفَّارِ لَأَمَّنُوا اخْتِيَارًا غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ وَهُوَ فِي فِعْلِهِ مُتَّفَضِّلٌ وَفِي تَرْكِهِ عَادِلٌ (وَالْإِرْشَادُ) أَيِ الدَّلَالَةِ عَلَى سَبِيلِ الْخَيْرِ أَوْ الْإِيصَالِ إِلَيْهَا (الْهَادِي) أَيِ الدَّالِّ أَوْ الْمَوْصِلِ (إِلَى سَبِيلِ) أَيِ طَرِيقِ (الرَّشَادِ) وَهُوَ كَالرُّشْدِ ضِدُّ الْغَيِّ وَمِنْ أَعْظَمِ طُرُقِهِ وَأَفْضَلِهَا التَّفَقُّهُ فَلِذَا أَعَقَبَهُ بِقَوْلِهِ: (الْمَوْفِقُ) أَيِ الْمُقَدِّرِ وَهُوَ جَرِيٌّ عَلَى مَنْ يُجِيرُ غَيْرَ التَّوْقِيفِيَّةِ إِذَا لَوْ يُوْهِمُ نَقْصًا.

□ فَوَدَّ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ مِنَ اللَّطْفِ أَوْ مِنْ مَعْنَى التَّوْفِيقِ الْمُتَقَدِّمِ فِي قَوْلِهِ الَّذِي هُوَ الْخُ. □ فَوَدَّ: (عَلَى الطَّاعَةِ) أَيِ سِوَاءِ كَانَتْ فِعْلٌ مَطْلُوبٌ أَوْ تَرْكٌ مَعْصِيَةٌ (قَوْلُهُ وَصَرَّحَ أَهْلُ الشُّنَّةِ) أَيِ اتِّمَّتْهُمْ وَعُلِمَاؤُهُمْ.

□ فَوَدَّ: (لُطْفًا) أَيِ نَوْعًا مِنَ اللَّطْفِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ الْإِيصَالِ إِلَيْهَا) أَيِ إِلَى سَبِيلِ الْخَيْرِ وَهُوَ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ وَاسْتَحْسَنَ الرَّشِيدِيُّ حَمَلَ الْإِرْشَادِ عَلَى مَعْنَى الْإِيصَالِ وَالْهَادِي عَلَى مَعْنَى الدَّالِّ فِرَارًا عَنِ التَّكْرَارِ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامَ الْإِطْنَابِ وَلَا يُعَابُ فِيهِ بِتَكَرُّرِ نَحْوِ الْأَلْفَاظِ الْمُتَرَادِفَةِ.

□ فَوَدَّ: (كَالرُّشْدِ) بِضَمِّ الرَّاءِ وَسُكُونِ الشَّيْنِ وَبِفَتْحِهِمَا نِهَايَةً وَمَعْنَى. □ فَوَدَّ: (ضِدُّ الْغَيِّ) وَهُوَ الْهُدَى وَالْإِسْتِقَامَةُ وَهَدَايَةُ اللَّهِ تَعَالَى تَنْتَوِعُ أَنْوَاعًا لَا يُحْصِيهَا عَدٌّ لِكَيْتَهَا تَنْحَصِرُ فِي أَجْنَاسٍ مُتَرْتِبَةٍ الْأَوَّلُ إِفَاضَةُ الْقَوَى الَّتِي يَتِمَكَّنُ بِهَا مِنَ الْإِهْتِدَاءِ إِلَى مَصَالِحِهِ كَالْقُوَّةِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْحَوَاسِّ الْبَاطِنَةِ وَالثَّانِي نَضْبُ الدَّلَائِلِ الْفَارِقَةِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ وَالصَّلَاحِ وَالْفَسَادِ، وَالثَّالِثُ الْهَدَايَةُ بِأَرْسَالِ الرُّسُلِ وَإِنْزَالِ الْكُتُبِ، وَالرَّابِعُ أَنْ يَكْشِفَ عَلَى قُلُوبِهِمُ السَّرَائِرَ وَيُرِيَهُمُ الْأَشْيَاءَ كَمَا هِيَ بِالْوَخِيِّ أَوْ الْإِلْهَامِ أَوْ الْمَنَامَاتِ الصَّادِقَةِ وَهَذَا قِسْمٌ يَخْتَصُّ بِنَبِيِّهِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ نِهَايَةً قَالَ الرَّشِيدِيُّ لَا يَظْهَرُ تَرْتُّبُ الرَّابِعِ عَلَى مَا قُبِيلَهُ؛ لِأَنَّهُ قِسْمٌ بِرَأْسِهِ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ تَرْتُّبُهُ عَلَى الْأَوَّلِ فَلَعَلَّ قَوْلَهُ مُتَرْتِبَةً أَيِ فِي الْجُمْلَةِ اهـ. □ فَوَدَّ: (أَعَقَبَهُ) كَذَا فِي النُّسخَةِ الْمُقَابِلَةِ عَلَى أَصْلِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِرَارًا مِنَ التَّعْقِيبِ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ أَعَقَبَهُ مِنَ الْأَفْعَالِ وَلَعَلَّهُ مِنْ تَخْرِيفِ التَّاسِيخِ. □ فَوَدَّ: (أَيِ الْمُقَدَّرِ) مِنَ الْإِفْدَارِ بِمَعْنَى خَلْقِ الْقُدْرَةِ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ إِطْلَاقِ الْمَوْفِقِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَنْ الْخُ) أَيِ عَلَى مَذْهَبٍ مَنِ الْخُ. □ فَوَدَّ: (إِذَا لَمْ تَوْهِمُ) أَيِ الصِّفَةِ الْغَيْرِ التَّوْقِيفِيَّةِ. □ فَوَدَّ: (وَأَخِذَ الْفَقْهَ الْخُ) عَطْفٌ تَفْسِيرٌ لِلتَّفَقُّهِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ التَّفَقُّهَ وَإِنْ كَانَ فِي اللُّغَةِ بِمَعْنَى مُطْلَقِ التَّفَقُّهِ لَكِنَّ الْمُرَادَ بِهِ هُنَا التَّفَقُّهُ الْمُتَعَلِّقُ بِخُصُوصِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ فَيَصِيرُ الْمَعْنَى الْمَوْفِقُ لِتَحْصِيلِ عِلْمِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ كُرْدِيٍّ بِزِيَادَةِ إِضْحَاحِ أَيِ فَيَنْدَفِعُ بِهِ مَا لَسَمَ هُنَا. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَاسْتِمْدَادُهُ فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى الْمُثْنِ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ مِنْ فِقْهِ إِلَى وَاضْطِلَاحًا وَقَوْلُهُ وَمَسَائِلُهُ إِلَى وَغَايَتِهِ.

(لِلتَّفَقُّهِ) أَيِ التَّفَهُّمِ وَأَخَذَ الْفَقْهَ تَدْرِيجًا وَهُوَ أَعْنَى الْفَقْهَ لُغَةً الْفَهْمُ مِنْ فَقِهَ بِكَسْرِ عَيْنِهِ فَإِنْ صَارَ الْفَقْهَ سَجِيَّةً لَهُ قِيلَ فَقْهٌ بَضْمًا، وَاصْطِلَاحًا الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ النَّاشِئَةِ عَنِ الْجَاهِدِ وَمَوْضُوعُهُ فِعْلُ الْمُكْلَفِ مِنْ حَيْثُ تَعَاوَزَتْ تِلْكَ الْأَحْكَامُ عَلَيْهِ وَاسْتِمْدَادُهُ مِنَ الْأَدِلَّةِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَالْقِيَاسُ وَالْمُخْتَلَفُ فِيهَا كَالِاسْتِصْحَابِ وَمَسَائِلِهِ كُلُّ مَطْلُوبٍ خَبَرِيٌّ يُبَيِّنُ عَلَيْهِ فِي الْعِلْمِ وَفَائِدَتُهُ امْتِنَالُ الْأَوَامِرِ وَاجْتِنَابُ النَّوَاهِي وَغَايَتُهُ انْتِظَامُ أَمْرِ الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ مَعَ الْفَوْزِ بِكُلِّ خَيْرٍ دُنْيَوِيٍّ وَأُخْرَوِيٍّ.

(فِي الدِّينِ) وَهُوَ عُرْفًا وَضَعُ الْإِلَهِيِّ سَائِقٌ لِدُرِيِّ الْعُقُولِ بِاخْتِيَارِهِمُ الْمُحْمُودَ إِلَى مَا هُوَ خَيْرٌ لَهُمْ

☐ قَوْلُهُ: (بِكَسْرِ عَيْنِهِ) كَفَرَحَ يَفْرَحُ قَرَحًا نِهَايَةً. ☐ قَوْلُهُ: (قِيلَ فَقْهٌ بَضْمًا) وَإِذَا سَبَقَ غَيْرَهُ إِلَى الْفَهْمِ يُقَالُ فَقْهٌ بِالْفَتْحِ نِهَايَةً. ☐ قَوْلُهُ: (وَاصْطِلَاحًا الْعِلْمُ الْإِنْخ) يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ شَامِلٌ لِلْعِلْمِ الْمُقَلَّدِ بِالْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فَقْهًا كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي الْأَصُولِ فَلَوْ عَبَّرَ بِقَوْلِهِ النَّاشِئِ لَيَكُونُ صِفَةً لِلْعِلْمِ بِدَلِّ النَّاشِئَةِ الْوَاقِعِ صِفَةً لِلْأَحْكَامِ خَرَجَ عِلْمُ الْمُقَلَّدِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ هَذَا التَّعْرِيفُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْفُقَهَاءَ قَدْ يُطْلَقُونَ الْفَقْهَ عَلَى مَا يَشْمَلُ عِلْمَ الْمُقَلَّدِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ وَأَبْدَلِ النَّهَايَةَ وَالْمَعْنَى عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ النَّاشِئَةِ الْإِنْخ بِالْمُكْتَسَبِ مِنْ أَدِلَّتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ اهـ. وَلَكَ أَنْ تُجِيبَ عَنِ الشَّارِحِ بِمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ مِنْ أَنْ تَرْتَّبَ الْحُكْمَ عَلَى الْمُشْتَقِّ مُشْعِرًا بِعِلِّيَّةِ مَا أَخَذَ الْإِشْتِقَاقُ فَكَانَتْ قَالِ الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ مِنْ حَيْثُ نَشَأَتْهَا عَنِ الْجَاهِدِ.

☐ قَوْلُهُ: (الْعَمَلِيَّةِ) أَيِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِكَيْفِيَّةِ الْعَمَلِ كَوُجُوبِ الصَّلَاةِ وَالتَّيَّةِ وَمِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَمَلِ مَا يَشْمَلُ عَمَلَ الْقَلْبِ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (فِعْلُ الْمُكْلَفِ) أَيِ بِالْمَعْنَى الشَّامِلِ لِقَوْلِهِ بَلْ وَنَيْتِهِ وَاعْتِقَادِهِ سَمِ.

☐ قَوْلُهُ: (مِنْ حَيْثُ تَعَاوَزَتْ تِلْكَ الْأَحْكَامُ) أَيِ عُرُوضِهَا مُعْنَى.

☐ قَوْلُ (الْسُّنَنِ): (فِي الدِّينِ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّفَقُّهِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يُرَادُ بِهِ مُجَرَّدُ التَّفَهُّمِ لَا كَمَا يَقْتَضِيهِ تَفْسِيرُ الشَّارِحِ لِتَلَا يَلْزَمَ التَّكَرُّارُ؛ لِأَنَّ الْفَقْهَ مِنَ الدِّينِ سَمِ أَيْ وَلِذَلِكَ اقْتَصَرَ الْمَحَلِّيُّ وَالْمَعْنَى عَلَى التَّفْسِيرِ بِالتَّفَهُّمِ.

☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا لَفْظَةً عُرْفًا وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَضَعُ الْإِلَهِيِّ الْإِنْخ) عِبَارَةُ السَّيِّدِ

☐ قَوْلُهُ: (أَيِ التَّفَهُّمِ الْإِنْخ) الْمُتَبَادِرُ مِنْهُ حَمْلُ التَّفَقُّهِ عَلَى مَعْنَى تَفَهُّمِ الْفَقْهَ فَلَا يُنَاسِبُ مَا ذَكَرَهُ مِنْ تَفْسِيرِهِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا إِذْ لَا يَقْتَضِيهِمُ الْفَهْمُ وَلَا الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ بَلْ نَفْسُ الْأَحْكَامِ.

☐ قَوْلُهُ: (وَاصْطِلَاحًا الْعِلْمُ الْإِنْخ) يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ شَامِلٌ لِلْعِلْمِ الْمُقَلَّدِ بِالْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فَقْهًا كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي الْأَصُولِ فَلَوْ عَبَّرَ بِقَوْلِهِ النَّاشِئِ لَيَكُونُ صِفَةً لِلْعِلْمِ بِدَلِّ النَّاشِئَةِ الْوَاقِعِ صِفَةً لِلْأَحْكَامِ لَخَرَجَ عِلْمُ الْمُقَلَّدِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ هَذَا التَّعْرِيفُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْفُقَهَاءَ قَدْ يُطْلَقُونَ الْفَقْهَ عَلَى مَا يَشْمَلُ عِلْمَ الْمُقَلَّدِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ☐ قَوْلُهُ: (فِعْلُ الْمُكْلَفِ) أَيِ بِالْمَعْنَى الشَّامِلِ لِقَوْلِهِ بَلْ وَنَيْتِهِ وَاعْتِقَادِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي الدِّينِ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّفَقُّهِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يُرَادُ بِهِ مُجَرَّدُ التَّفَهُّمِ كَمَا يَقْتَضِيهِ تَفْسِيرُ الشَّارِحِ لِتَلَا يَلْزَمَ التَّكَرُّارُ لِأَنَّ الْفَقْهَ مِنَ الدِّينِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ عُرْفًا وَضَعُ الْإِنْخ) عِبَارَةُ السَّيِّدِ فِي حَوَاشِي الْعَصْدِ وَأَمَّا الدِّينُ فَهُوَ وَضَعُ الْإِلَهِيِّ سَائِقٌ لِأُولَى الْأَلْبَابِ بِاخْتِيَارِهِمُ الْمُحْمُودَ إِلَى الْخَيْرِ بِالذَّاتِ وَيَتَنَاوَلُ الْأَصُولُ وَالْفُرُوعُ وَقَدْ يَخُصُّ بِالْفُرُوعِ وَالْإِسْلَامُ هُوَ هَذَا الدِّينُ الْمُنْسُوبُ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ الْمُشْتَمِلُ عَلَى الْعَقَائِدِ الصَّحِيحَةِ وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ وَفِي بَعْضِ الْحَوَاشِي عَلَيْهَا لِبَعْضِهِمْ احْتِرَازٌ بِقَوْلِهِ: (إِلَهِي) عَنِ الْأَوْضَاعِ الْبَشَرِيَّةِ نَحْوِ الرُّسُومِ السِّيَاسِيَّةِ

بالذات، وقد يُفسَّرُ بما شرع من الأحكام ويُساويه المِلَّةُ ماصِدَقًا كالشريعة لأنَّها من حيث إنَّها يُدانُ أي يُخضَعُ لها تُسمَّى دينًا ومن حيث إنَّها يُجتمَعُ عليها وتُملَى أحكامها تُسمَّى مِلَّةً ومن حيث إنَّها تُفصَّدُ لإنفاذِ النفوس من مَهْلِكَاتها تُسمَّى شريعة (من) مفعولٌ أوَّلٌ للمُوفِّقِ المُتَعَدِّي للثاني باللام (لَطَفَ به) أي أَرَادَ له الخيرَ وسَهَّلَه عليه لِكُونِه منَّ عليه بِفَهْمٍ تامٍّ ومُعَلِّمٍ

في حواشي العُضدِ، وأما الدِّينُ فَهوَ وَضَعُ إِلَهِيٍّ سَائِقٍ لِأُولَى الْأَلْبَابِ بِاخْتِيَارِهِم المَخْمُودِ إِلَى الْخَيْرِ بِالذَّاتِ، وَيَتَنَاوَلُ الْأَصُولَ وَالْفُرُوعَ وَقَدْ يُخَصُّ بِالْفُرُوعِ وَالْإِسْلَامُ هُوَ هَذَا الدِّينُ الْمُنْسُوبُ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ الْمُشْتَمِلُ عَلَى الْعَقَائِدِ الصَّحِيحَةِ وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ انْتَهَتْ، وَفِي بَعْضِ الْحَوَاشِي عَلَيْهَا لِبَعْضِهِمْ احْتِرَازٌ بِقَوْلِهِ: إِلَهِيٌّ عَنِ الْأَوْضَاعِ الْبَشَرِيَّةِ نَحْوِ الرُّسُومِ السِّيَاسِيَّةِ وَالتَّذْيِيرَاتِ الْمَعَاشِيَّةِ، وَقَوْلُهُ: سَائِقٌ لِأُولَى الْأَلْبَابِ احْتِرَازٌ عَنِ الْأَوْضَاعِ الطَّبِيعِيَّةِ الَّتِي يَهْتَدِي بِهَا الْحَيَوَانَاتُ لِخَصَائِصِ مَنَافِعِهَا وَمَضَارِّهَا، وَقَوْلُهُ: بِاخْتِيَارِهِم المَخْمُودِ عَنِ الْمَعَانِي الْإِتِّفَاقِيَّةِ وَالْأَوْضَاعِ الْقُسْرِيَّةِ، وَقَوْلُهُ: إِلَى مَا هُوَ خَيْرٌ لَهُم بِالذَّاتِ عَنِ نَحْوِ صِنَاعَتِي الطَّبِّ وَالْفِلَاحَةِ فَإِنَّهُمَا وَإِنْ تَعَلَّقْنَا بِالْوَضْعِ الْإِلَهِيِّ أَغْنَى تَأْثِيرَ الْأَجْسَامِ الْعُلُويَّةِ وَالسُّفُلِيَّةِ وَكَانَتْ سَائِقَتَيْنِ لِأُولَى الْأَلْبَابِ بِاخْتِيَارِهِم المَخْمُودِ إِلَى صِنْفٍ مِنَ الْخَيْرِ فَلَيْسَتْ تَوْدِيَانِهِمْ إِلَى الْخَيْرِ الْمُطْلَقِ الذَّاتِيِّ أَغْنَى مَا يَكُونُ خَيْرًا بِالْقِيَاسِ إِلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَهُوَ السَّعَادَةُ الْأَبَدِيَّةُ وَالْقُرْبُ إِلَى خَالِقِ الْبَرِيَّةِ انْتَهَى اهـ. سـ. □ فَوَدَّ: (وَقَدْ يُفَسَّرُ بِالْخ) فَالذِّينُ بِالتَّفْسِيرِ الْأَوَّلِ شَرَعُ الْأَحْكَامِ وَبِالْثَّانِي نَفْسُ الْأَحْكَامِ كُرْدِيٌّ وَفِيهِ تَوَقُّفٌ؛ لِأَنَّ الْوَضْعَ فِي الْأَوَّلِ بِمَعْنَى الْمَوْضُوعِ كَمَا نَبَّهُوا عَلَيْهِ بَلْ قَوْلُ النَّهَايَةِ وَالدِّينُ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ مِنَ الْأَحْكَامِ وَهُوَ وَضَعُ الْخِ صَرِيحٌ فِي الْإِتِّحَادِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا) أَيِ الْأَحْكَامِ الْمَشْرُوعَةِ. □ فَوَدَّ: (مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تُفَصَّدُ بِالْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَمِنْ حَيْثُ إِظْهَارُ الشَّارِعِ لَهَا شَرْعًا وَشَرِيعَةً اهـ أَيِ كَمَا أَنَّ الشَّرِيعَةَ مَشْرَعَةُ الْمَاءِ، وَهِيَ مَوْرِدُ الشَّارِبِ عَ ش. □ فَوَدَّ: (لِلثَّانِي) وَهُوَ لِلتَّفَقُّهِ سَمَ وَكُرْدِيٌّ. □ فَوَدَّ: (وَسَهَّلَهُ عَلَيْهِ) قَدْ يَنْبَغِي تَرْكُهُ سَمَ وَلَعَلَّهُ لِعَدَمِ مُنَاسَبَتِهِ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْمُقَدَّرِ لِلتَّفَقُّهِ. □ فَوَدَّ: (لِكُونِهِ مَنْ عَلَيْهِ) الْأَخْصَرُ الْأَوَّلَى بِأَنَّ مَنْ الْخِ. □ فَوَدَّ: (بِفَهْمٍ تَامٍ بِالْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالنَّهَايَةِ قَالَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ وَالتَّوْفِيقُ الْمُخْتَصُّ بِالْمُتَعَلِّمِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ شِدَّةُ الْعِنَايَةِ وَمُعَلِّمٌ ذُو نَصِيحَةٍ وَذَكَاءُ الْقَرِيحَةِ وَاسْتِوَاءُ الطَّبِيعَةِ أَيِ خُلُوقِهَا مِنَ الْمِيلِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ اهـ. وَالْمُرَادُ بِالتَّوْفِيقِ الْمَذْكُورِ تَيْسِيرُ الْأَسْبَابِ الْمَوَاقِفَةِ لِلْمَقْصُودِ وَالْمُحْصَلَةُ لَهُ ع ش.

والتَّذْيِيرَاتِ الْمَعَاشِيَّةِ، وَقَوْلُهُ سَائِقٌ لِذَوِي الْأَلْبَابِ احْتِرَازٌ عَنِ الْأَوْضَاعِ الطَّبِيعِيَّةِ الَّتِي يَهْتَدِي بِهَا الْحَيَوَانَاتُ لِخَصَائِصِ مَنَافِعِهَا وَمَضَارِّهَا، وَقَوْلُهُ: بِاخْتِيَارِهِم المَخْمُودِ عَنِ الْمَعَانِي الْإِتِّفَاقِيَّةِ وَالْأَوْضَاعِ الْقُسْرِيَّةِ، وَقَوْلُهُ: إِلَى مَا هُوَ خَيْرٌ لَهُم بِالذَّاتِ عَنِ نَحْوِ صِنَاعَتِي الطَّبِّ وَالْفِلَاحَةِ فَإِنَّهُمَا وَإِنْ تَعَلَّقْنَا بِالْوَضْعِ الْإِلَهِيِّ أَغْنَى تَأْثِيرَ الْأَجْسَامِ الْعُلُويَّةِ وَالسُّفُلِيَّةِ وَكَانَتْ سَائِقَتَيْنِ لِأُولَى الْأَلْبَابِ بِاخْتِيَارِهِم المَخْمُودِ إِلَى صِنْفٍ مِنَ الْخَيْرِ فَلَيْسَتْ تَوْدِيَانِهِمْ إِلَى الْخَيْرِ الْمُطْلَقِ الذَّاتِيِّ أَغْنَى مَا يَكُونُ خَيْرًا بِالْقِيَاسِ إِلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَهُوَ السَّعَادَةُ الْأَبَدِيَّةُ وَالْقُرْبُ إِلَى خَالِقِ الْبَرِيَّةِ انْتَهَى.

□ فَوَدَّ: (الْمُتَعَدِّي لِلثَّانِي) أَغْنَى التَّفَقُّهُ. □ فَوَدَّ: (وَسَهَّلَهُ) قَدْ يَنْبَغِي تَرْكُهُ فَلَيْتَأَمَّلْ.

نَاصِحٌ وَشِدَّةُ الْعِتَابِ بِالطَّلَبِ وَدَوَامِهِ (وَاخْتَارَهُ) أَيِ انْتَقَاهُ لِلطَّيْفَةِ وَتَوْفِيقِهِ (مِنَ الْعِبَادِ) يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ بَيَانًا لِمَنْ قَالَ فِيهِ لِلْعَهْدِ وَالْمَعْهُودِ ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢]، وَشَاهِدُ ذَلِكَ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا - أَيِ عَظِيمًا - يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ» وَفِي رِوَايَةٍ: «وَيُلْهِمُهُ رُشْدَهُ» وَمَفْعُولًا ثَانِيًا لاختَارَ قَالَ فِيهِ لِلْجِنْسِ وَالْعَبْدُ لُغَةُ الْإِنْسَانِ وَاصْطِلَاحًا الْمُكَلَّفُ وَلَوْ مَلَكًا أَوْ جَنِّيًّا.

(أَحْمَدُهُ) أَيِ أَصَفَهُ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ إِذْ كُلُّ مِنْهَا جَمِيلٌ وَرِعَايَةُ جَمِيعِهَا أَبْلَغُ فِي التَّعْظِيمِ وَمَعَ هَذَا التَّحْقِيقِ أَنَّ الْحَمْدَ الْأَوَّلَ أَبْلَغُ وَأَفْضَلُ وَمِنْ ثَمَّ قُدِّمَ بَلْ أَخَذَ الْبُلْقِينِيُّ مِنْ إِثَارِ الْقُرْآنِ ﴿الْحَمْدُ

قَوْلُهُ: (لِلطَّيْفَةِ الْإِلَهِ) أَيِ أَوْ لِلتَّفَقُّهِ سَم. قَوْلُهُ: (وَشَاهِدُ ذَلِكَ - إِلَى قَوْلِهِ - وَمَفْعُولًا لِلْإِلَهِ) كَانَ الْمُنَاسِبُ إِمَّا تَأْخِيرُهُ عَنِ بَيَانِ الْإِعْرَابِ وَأَلْ كَمَا فِي النِّهَايَةِ أَوْ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ كَمَا فِي الْمُغْنِي حَيْثُ قَالَ عَقِبَ مِنَ الْعِبَادِ أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ» أَيِ وَيُلْهِمُهُ الْعَمَلَ بِهِ اه. قَوْلُهُ: (قَالَ فِيهِ الْإِلَهِ) أَيِ وَمِنْ اللَّتَبْعِيضِ سَم. قَوْلُهُ: (لِلْجِنْسِ) أَوْ لِلِاسْتِغْرَاقِ أَوْ لِلْعَهْدِ نِهَائِيَّةً. قَوْلُهُ: (أَيِ أَصَفَهُ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ) لَمْ يُرِدِ الشَّارِحُ أَنَّ هَذَا مَذْلُولُ أَحْمَدُهُ إِذِ الَّذِي يَدُلُّ هُوَ عَلَيْهِ أَصَفَهُ بِالْجَمِيلِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ يُؤْخَذُ مِنْ مُقَدِّمَتَيْنِ خَارِجَتَيْنِ أَشَارَ إِلَى أَوَّلَاهُمَا بِقَوْلِهِ إِذْ كُلُّ مِنْهَا جَمِيلٌ وَإِلَى ثَانِيَتَيْهِمَا بِقَوْلِهِ وَرِعَايَةُ جَمِيعِهَا الْإِلَهِ بُنَانِي عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ. قَوْلُهُ: (أَبْلَغُ فِي التَّعْظِيمِ) أَيِ الْمُرَادُ بِمَا ذُكِرَ إِذِ الْمُرَادُ بِهِ إِيْجَادُ الْحَمْدِ لَا الْإِنْخِبَارُ بَأَنَّهُ سَيُوجَدُ نِهَائِيَّةً وَشَرْحُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ. قَوْلُهُ: (التَّحْقِيقُ أَنَّ الْحَمْدَ الْأَوَّلَ أَبْلَغُ الْإِلَهِ) خَالَفَ الشَّارِحُ الْمُحَقِّقُ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَبَيَّنَ أَنَّ الثَّانِيَّ أَبْلَغُ، وَبَسَطْنَا فِي كِتَابِنَا الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ تَأْيِيدَهُ وَرَدَّ خِلَافَهُ، وَمَا اغْتَرَضُوا بِهِ عَلَيْهِ مِمَّا لَا يَمْتَرِي فِيهِ الْعَاقِلُ الْفَاضِلُ بَلْ يَتَحَقَّقُ لَهُ مِنْهُ أَنَّ زَعْمَ الْبُلْغِيَّةِ الْأَوَّلِ مُنْشِؤُهُ عَدَمُ إِمْعَانِ التَّأَمُّلِ وَعَدَمُ فَهْمِ مَعْنَى الْحَمْدَيْنِ عَلَى وَجْهِهِ فَرَاغَهُ سَم وَكَذَا وَافَقَ النِّهَايَةَ وَالْمُغْنِي لِلشَّارِحِ الْمُحَقِّقِ عِبَارَتَهُمَا وَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ حَمْدِهِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ حَمْدٌ بِجَمِيعِ الصِّفَاتِ بِرِعَايَةِ الْأَبْلَغِيَّةِ وَذَلِكَ بِوَاحِدَةٍ مِنْهَا وَهِيَ الْمَالِكِيَّةُ أَيِ لِجَمِيعِ الْمُحَامِدِ وَإِنْ لَمْ تُرَاعَ الْأَبْلَغِيَّةُ بَأَنَّهُ يُرَادُ الثَّنَاءُ بِبَعْضِ الصِّفَاتِ فَذَلِكَ الْبَعْضُ أَعَمُّ مِنْ هَذِهِ الْوَاحِدَةِ لِصِدْقِهِ بِهَا وَبِغَيْرِهَا الْكَثِيرِ فَالثَّنَاءُ بِهَا أَبْلَغُ فِي الْجُمْلَةِ أَيْضًا نَعَمَ الثَّنَاءُ بِالْأَوَّلِ مِنْ حَيْثُ تَفْصِيلُهُ أَيِ تَغْيِيثُهُ أَوْقَعُ فِي النَّفْسِ مِنْ هَذَا. اه. وَزَادَ الثَّانِي فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ يَكُونُ أَبْلَغُ مَعَ أَنَّ الْأَوَّلَ أَفْتَحَ بِهِ الْكِتَابَ أُجِيبَ بَأَنَّهُ الْحَمْدُ فِيهِ لِمَقَامِ التَّعْلِيمِ وَالتَّغْيِينِ لَهُ أَوَّلَى اه. قَوْلُهُ: (بَلْ أَخَذَ الْبُلْقِينِيُّ الْإِلَهِ) مَرْجُوءًا بِهِ عَنِ الْمُغْنِي آتِفًا.

قَوْلُهُ: (أَيِ انْتَقَاهُ لِلطَّيْفَةِ) أَيِ أَوْ لِلتَّفَقُّهِ. قَوْلُهُ: (قَالَ فِيهِ لِلْجِنْسِ) أَيِ وَمِنْ اللَّتَبْعِيضِ. قَوْلُهُ: (التَّحْقِيقُ أَنَّ الْحَمْدَ الْأَوَّلَ أَبْلَغُ الْإِلَهِ) خَالَفَهُ الشَّارِحُ الْمُحَقِّقُ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ، وَبَيَّنَ أَنَّ الثَّانِيَّ أَبْلَغُ وَبَسَطْنَا فِي كِتَابِنَا الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ تَأْيِيدَهُ وَرَدَّ خِلَافَهُ وَمَا اغْتَرَضُوا بِهِ عَلَيْهِ بِمَا لَا يَمْتَرِي فِيهِ الْعَاقِلُ الْفَاضِلُ بَلْ يَتَحَقَّقُ لَهُ مِنْهُ أَنَّ زَعْمَ الْبُلْغِيَّةِ الْأَوَّلِ مُنْشِؤُهُ عَدَمُ إِمْعَانِ التَّأَمُّلِ وَعَدَمُ فَهْمِ مَعْنَى الْحَمْدَيْنِ عَلَى وَجْهِهِ فَرَاغَهُ.

لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] بِالْإِتِّدَاءِ بِهِ أَنَّهُ أَبْلَغُ صَبْغِ الْحَمْدِ وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا تَأْسِيًا بِحَدِيثِ «إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمُدُهُ» وَلِيَجْمَعَ بَيْنَ مَا يَدُلُّ عَلَى دَوَامِهِ وَاسْتِمْرَارِهِ، وَهُوَ الْأَوَّلُ وَعَلَى تَجَدُّدِهِ وَخُدُوثِهِ وَهُوَ الثَّانِي (أَبْلَغُ حَمْدٍ) أَيِ أَنْهَاءٍ مِنْ حَيْثُ الْإِجْمَالُ لَا التَّفْصِيلُ لِعَجْزِ الْخَلْقِ عَنْهُ حَتَّى الرُّسُلِ حَتَّى أَكْمَلَهُمْ نَبِيًّا ﷺ حَيْثُ قَالَ «لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ» (وَأَكْمَلَهُ) أَيِ أَتَمَّهُ وَرَدُّ بَأَنَّهُ إِطْنَابٌ فَقَطْ كَالَّذِي بَعْدَهُ وَبَأَنَّ التَّمَامَ غَيْرُ الْكَمَالِ كَمَا يُؤْمَرُ إِلَيْهِ «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي» [المائدة: ٣] فَالْإِتِّمَامُ لِإِزَالَةِ نَقْصِ الْأَصْلِ وَالْإِكْمَالُ لِإِزَالَةِ نَقْصِ الْعَوَارِضِ مَعَ تَمَامِ الْأَصْلِ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ تَعَالَى «تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ» [البقرة: ١٩٦] لِأَنَّ التَّمَامَ فِي الْعَدَدِ

□ قَوْلُهُ: (وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا) يَغْنِي جَمَعَ الْمُصَنَّفُ بَيْنَ الْحَمْدِ بِالْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ وَالْحَمْدِ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، وَقَدْ أَمَّا الْأَوَّلُ عَلَى الثَّانِي فَقَوْلُهُ نَاسِيًا لِخِ عِلَّةٍ لِكُلِّ مِنَ الدَّغَوِيَّتَيْنِ وَلِذَا قَدَّمَهُ. □ قَوْلُهُ: (وَلِيَجْمَعَ الْخِ) عِلَّةٌ لِلْأَوَّلَى فَقَطْ. □ قَوْلُهُ: (وَخُدُوثُهُ) مِنْ عَطْفِ الْإِزْمِ وَلَوْ عَكْسَ الْعَطْفِ كَانَ أَوَّلَى.

□ قَوْلُهُ (سُنْ): (أَبْلَغُ حَمْدٍ) يَتَّبِعِي أَنَّهُ عَلَى وَجْهِ الْمُبَالَغَةِ، وَإِلَّا فَإِنَّ أَرَادَ أَبْلَغُ الْحَمْدِ مُطْلَقًا فَهُوَ غَيْرُ مُطَابِقٍ لِلْوَاقِعِ إِذْ حَمْدُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ حَيْثُ الْإِجْمَالُ خُصُوصًا حَمْدُ سَيِّدِهِمْ صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ أَتَمُّ مِنْ حَمْدِ الْمُصَنَّفِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقْدِرُونَ مِنْ إِجْمَالَاتِ الْحَمْدِ عَلَى مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْمُصَنَّفُ، وَإِنْ أَرَادَ حَمْدًا مَا أَبْلَغَ مِنْ حَمْدٍ مَا فَلَيْسَ فِيهِ كَبِيرُ أَمْرٍ فَتَأَمَّلْهُ سَم. □ قَوْلُهُ: (مِنْ حَيْثُ الْإِجْمَالُ الْخِ) جَوَابُ سُؤَالٍ عِبَارَةٌ الْمُغْنَى وَالنَّهْيُ فَإِنَّ قِيلَ: كَيْفَ يَتَصَوَّرُ أَنْ يَصْدُرَ مِنْهُ عُمُومُ الْحَمْدِ مَعَ أَنَّ بَعْضَ الْمَحْمُودِ عَلَيْهِ وَهُوَ التَّعَمُّ لَا يَتَصَوَّرُ حَضْرًا كَمَا مَرَّ أُجِيبَ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ يُنْسَبَ عُمُومُ الْمَحَامِدِ إِلَيْهِ تَعَالَى عَلَى جِهَةِ الْإِجْمَالِ بِأَنَّ يَغْتَرِفَ مَثَلًا بِاشْتِمَالِهِ عَلَى جَمِيعِ صِفَاتِ الْكَمَالِ الْجَلَالِيَّةِ وَالْجَمَالِيَّةِ وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ حَدُّ الْحَمْدِ الْمَذْكُورِ أَهْ قَالَ الرَّشِيدِيُّ: وَمَعَ ذَلِكَ لَا بُدَّ مِنْ ادِّعَاءِ إِرَادَةِ الْمُصَنَّفِ الْمُبَالَغَةَ؛ لِأَنَّ حَمْدَهُ وَلَوْ عَلَى وَجْهِ الْإِجْمَالِ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ دُونَ حَمْدِ الْأَنْبِيَاءِ، وَلَوْ إِجْمَالِيًّا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ قَاسِمٍ أَه.

□ قَوْلُهُ: (وَرَدُّ) أَيِ تَفْسِيرِ الْكَمَالِ بِالتَّمَامِ سَم. □ قَوْلُهُ: (بَأَنَّهُ إِطْنَابٌ فَقَطْ) يَغْنِي أَنَّ مُرَادَ الْمُصَنَّفِ بِقَوْلِهِ وَأَكْمَلَهُ مُجَرَّدُ إِطْنَابٍ فَالْمُرَادُ بِهِ عَيْنُ الْمُرَادِ بِقَوْلِهِ أَبْلَغُ حَمْدٍ وَتَفْسِيرُ الْكَمَالِ بِالتَّمَامِ يَقْتَضِي الْمُبَايَرَةَ وَعَدَمَ الْإِطْنَابِ هَذَا مَا ظَهَرَ لِي وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ كَالَّذِي بَعْدَهُ أَيِ قَوْلِهِ وَأَزْكَاهُ وَأَشْمَلُهُ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ قَوْلُهُ وَرَدُّ بَأَنَّهُ إِطْنَابٌ أُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ اسْتِعْمَالَ الْأَلْفَاظِ الْمُتَرَادِفَةِ وَنَحْوِهَا شَائِعٌ فِي الْخُطْبِ أَه وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى ضِدِّ مَا قُلْتُهُ وَيُرَدُّهُ قَوْلُ الشَّارِحِ وَبِأَنَّ التَّمَامَ الْخِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ الْمَرَامِ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا بِذَلِكَ.

□ قَوْلُهُ: (أَبْلَغُ حَمْدٍ) يَتَّبِعِي أَنَّهُ عَلَى وَجْهِ الْمُبَالَغَةِ وَإِلَّا فَإِنَّ أَرَادَ أَبْلَغُ الْحَمْدِ مُطْلَقًا فَهُوَ غَيْرُ مُطَابِقٍ لِلْوَاقِعِ إِذْ حَمْدُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ حَيْثُ الْإِجْمَالُ خُصُوصًا حَمْدُ سَيِّدِهِمْ ﷺ وَعَلَيْهِمْ أَتَمُّ مِنْ حَمْدِ الْمُصَنَّفِ لِأَنَّهُمْ يَقْدِرُونَ مِنْ إِجْمَالَاتِ الْحَمْدِ عَلَى مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْمُصَنَّفُ، وَإِنْ أَرَادَ حَمْدًا مَا فَلَيْسَ فِيهِ كَبِيرُ أَمْرٍ فَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (وَرَدُّ) أَيِ تَفْسِيرِ الْكَمَالِ بِالتَّمَامِ.

قد عَلِمَ وَإِنَّمَا بَقِيَ احْتِمَالُ نَقْصِ بَعْضِ صِفَاتِهِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ فِي الْمَاهِيَّاتِ الْحِسِّيَّةِ لَا الْاِعْتِبَارِيَّةِ كَمَا هِيَ الْحَمْدُ وَبِأَنَّ الْإِكْمَالَ فِي الْآيَةِ لِلدِّينِ وَالْإِثْمَامِ لِلتَّعْمَةِ الَّتِي مِنْ جُمْلَتِهَا ذَلِكَ الْإِكْمَالُ وَالنَّصْرُ الْعَامُّ عَلَى كُلِّ مُنَافِقٍ وَمُعَانِدٍ فَلَمْ يَتَعَاوَرَ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ فَاتَّجَهَ أَتَاهُمَا فِيهِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَبِأَنَّ التَّمَامَ يُشْعِرُ بِسَبْقِ نَقْصِ بَخْلَافِ الْكَمَالِ، وَيُرَدُّ بِفَرْضِ تَسْلِيمِهِ بِنَحْوِ مَا قَبْلَهُ (وَأَزْكَاهُ) أَتَاهُ (وَأَشْمَلَهُ) أَعْمَهُ. (وَأَشْهَدُ) أَعْلَمُ أَتَى بِهِ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشْهَدُ فَهِيَ كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ»

□ فَوَدَّ: (قَدْ عَلِمَ) أَي مِنْ لَفْظَةِ عَشْرَةٍ. □ فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ) أَي الرَّدُّ الثَّانِي. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّ هَذَا) أَي الْفَرْقَ الْمَذْكُورَ. □ فَوَدَّ: (إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ فِي الْمَاهِيَّاتِ الْحِسِّيَّةِ الْخ) قَالَ سَمَّ لَكَ مَنَعَ هَذَا الْحَضَرَ، ثُمَّ أَطَالَ فِي رَدِّ كَلَامِ الشَّارِحِ وَجَعَلَهُ مَاهِيَّةَ الْحَمْدِ اِعْتِبَارِيَّةً رَاجِعُهُ. □ فَوَدَّ: (وَمُعَانِدٍ) عَطَفَ تَفْسِيرَ لَمِنَا وَكُرْدِي. □ فَوَدَّ: (فَلَمْ يَتَعَاوَرَ) أَي لَمْ يَتَوَارَدِ الْإِكْمَالُ وَالْإِثْمَامُ فِي الْآيَةِ قَالَ سَمَّ هَذَا قَدْ لَا يَمْنَعُ مَا ذُكِرَ أَه. وَأَقُولُ: إِنَّ مُرَادَ الشَّارِحِ بِذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ رَدُّ الْإِسْتِدْلَالِ بِالْآيَةِ لِمَا ذُكِرَ لَا مَنَعُهُ فَلَا إِشْكَالَ. □ فَوَدَّ: (فِيهِ) أَي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] الْخ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ: الضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى الْمُتَعَاوِرِ أَي فِي الْمُتَعَاوِرِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ كَالْحَمْدِ أَه وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ سَمَّ قَوْلُهُ فَاتَّجَهَ أَتَاهُمَا فِيهِ كَانَ الْمُرَادُ فِي الْمَذْكُورِ مِنَ الْآيَةِ أَه فَرَجَعَ الضَّمِيرُ إِلَى الْآيَةِ بِتَأْوِيلِ الْمَذْكُورِ. □ فَوَدَّ: (وَبِأَنَّ التَّمَامَ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِأَنَّهُ إِطْنَابُ الْخ. □ فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ بِفَرْضِ الْخ) فِيهِ مَا فِيهِ سَمَّ. □ فَوَدَّ: (بِنَحْوِ مَا قَبْلَهُ) يَعْنِي أَنَّ هَذَا فِي الْمَاهِيَّاتِ الْحِسِّيَّةِ كُرْدِي

□ فَوَدَّ (سَمَّ): (وَأَشْهَدُ) قَالَ الشَّهَابُ الْأَشْبِيْطِيُّ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى الْخُطْبَةِ مَعْنَاهَا هُنَا أَعْلَمُ ذَلِكَ بِقَلْبِي وَأُبَيِّنُهُ بِلِسَانِي قَاصِدًا بِهِ الْإِنْشَاءَ حَالِ تَلَفُّظِهِ، وَكَذَا سَائِرُ الْأَذْكَارِ وَالتَّنْزِيهَاتِ انْتَهَى سَمَّ. □ فَوَدَّ: (أَعْلَمُ) هَلْ هُوَ

□ فَوَدَّ: (إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ فِي الْمَاهِيَّاتِ الْحِسِّيَّةِ) لَكَ مَنَعَ هَذَا الْحَضَرَ ثُمَّ إِنَّ أَرَادَ بِحِسِّيَّةِ الْمَاهِيَّاتِ حِسِّيَّتِهَا فِي نَفْسِهَا فَلَا شَيْءَ مِنْهَا بِحِسِّيٍّ؛ لِأَنَّهَا كَلِمَاتٌ وَالْكَلِمَاتُ لَا تُحَسُّ وَإِنْ أَرَادَ بِهِ حِسِّيَّتِهَا بِحِسِّيَّةِ أَفْرَادِهَا الْمَوْجُودَةِ هِيَ فِيهَا فِي الْخَارِجِ فَمَا هِيَ الْحَمْدُ كَذَلِكَ لِأَنَّ لَهُ أَفْرَادًا فِي الْخَارِجِ فَإِنْ كَانَتْ أَقْوَالًا فَهِيَ مَخْسُوسَةٌ بِالسَّمْعِ أَوْ أَفْعَالًا بِالْبَصَرِ، وَأَيْضًا إِنْ أَرَادَ بِالْاِعْتِبَارِيِّ الْاِضْطِلَاحِيَّ فَالْاِضْطِلَاحِيَّ لَا يُنَافِي الْمَخْسُوسَ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ مَا لَهُ تَحَقُّقٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ اِعْتِبَارِ مُغْتَبَرٍ لَكِنَّهُ لَيْسَ لَهُ وَجُودٌ فِي الْخَارِجِ أَوْ مَا يَكُونُ تَحَقُّقُهُ بِاِعْتِبَارِنَا وَلَوْ قَطَعَ النَّظَرُ عَنْ اِعْتِبَارِنَا لَا يَكُونُ لَهُ تَحَقُّقٌ فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ مَاهِيَّةَ الْحَمْدِ كَذَلِكَ أَمَا عَلَى الثَّانِي فَظَاهِرٌ، وَأَمَا عَلَى الْأَوَّلِ فَلَتَحَقُّقُهَا فِي الْخَارِجِ بِتَحَقُّقِ أَفْرَادِهَا. □ فَوَدَّ: (فَلَمْ يَتَعَاوَرَ) هَذَا قَدْ لَا يَمْنَعُ مَا ذُكِرَ وَقَوْلُهُ فَاتَّجَهَ أَتَاهُمَا فِيهِ كَانَ. الْمُرَادُ فِي الْمَذْكُورِ مِنَ الْآيَةِ، وَقَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بِفَرْضِ الْخ) فِيهِ مَا فِيهِ. □ فَوَدَّ: (وَأَشْهَدُ) قَالَ الشَّهَابُ الْأَشْبِيْطِيُّ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى الْخُطْبَةِ: مَعْنَاهَا هُنَا أَعْلَمُ ذَلِكَ بِقَلْبِي وَأُبَيِّنُهُ بِلِسَانِي قَاصِدًا بِهِ الْإِنْشَاءَ حَالِ تَلَفُّظِهِ، وَكَذَا سَائِرُ الْأَذْكَارِ وَالتَّنْزِيهَاتِ أَه. □ فَوَدَّ: (أَعْلَمُ) هَلْ هُوَ بَضْمُ الْهَمْزَةِ وَكُسْرُ اللَّامِ كَمَا هُوَ مُنَاسِبٌ لِمَعْنَى الشَّهَادَةِ أَوْ لَا.

أي القليلة البركة (أن لا إله) أي لا معبود بحق (إلا الله) وفي نسخة زيادة: (وحده لا شريك له) وحينئذ فوحده تأكيد لتوحيد الذات وما بعده تأكيد لتوحيد الأفعال ردًا على نحو المعتزلة (الواحد) في ذاته فلا تعدد له بوجه وصفاته فلا نظير له بوجه وأفعاله فلا شريك له بوجه ولما نظر إلى حقائقها وما يليق بها حجة الإسلام الغزالي رحمه الله تعالى قال:

بضم الهَمْزَةِ وكسر اللّام كما هو مُناسِبٌ لِمَعْنَى الشَّهَادَةِ أو لا سم على حَجٍّ أقول قَضِيَّةٌ ما قَدَّمَهُ عَنْ الشَّهَابِ الْأَشْبِيطِيِّ ضَبَطَهُ بِالضَّمِّ فَإِنَّ قَوْلَهُ وَأَبْيَنُهُ بِلِسَانِي الْخَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ بَضَمَ الْهَمْزَةَ وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِمَعْنَى الشَّهَادَةِ قَبْلَهُ، وَتَجَوُّزُ قِرَاءَتِهِ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَاللّامِ ع ش عبارة الرّشيدِيّ هُوَ بَضَمُ أَوَّلِهِ كَمَا ضَبَطَهُ الْمُصَنِّفُ فِي تَحْرِيرِ التَّنْبِيهِ فِي بَابِ الْأَذَانِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَمَا هُنَا بَأَنَّ الْأَذَانَ الْقَصْدُ مِنْهُ الْإِعْلَامُ اه قول الشَّهَابِ الْأَشْبِيطِيِّ الْمَارُّ بِقَلْبِي صَرِيحٌ فِي الْفَتْحِ وَأَصْرَحُ مِنْهُ قَوْلُ الْبُخَيْرِيِّ أَيِ أَعْلَمُ وَأُذِنُ فَلَ يَكْفِي الْعِلْمُ مِنْ غَيْرِ إِذْعَانٍ وَهُوَ تَسْلِيمُ الْقَلْبِ حَقِيقَةً مَا عَلِمَهُ اه. □ فَوَدَّ: (أَيِ لَا مَعْبُودَ بِحَقٍّ) أَيِ فِي الْوُجُودِ نِهَائَةً وَمُعْنَى.

□ فَوَدَّ (إِلَّا اللَّهُ): أَيِ الْوَاجِبُ الْوُجُودُ قَالَ ﷺ: «مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَفِي الْبُخَارِيِّ: قِيلَ لَوْهَبٍ: أَلَيْسَ مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنْ لَيْسَ مِفْتَاحُ إِلَّا وَلَهُ أَسْنَانٌ فَإِنْ جِئْتَ بِمِفْتَاحٍ لَهُ أَسْنَانٌ فَتُحَّ لَكَ أَيِ مَعَ السَّابِقِينَ فَإِنَّ مَنْ مَاتَ مُسْلِمًا لَا بُدَّ مِنْ دُخُولِهِ الْجَنَّةِ. وَذَكَرَ لَابِنُ عَبَّاسٍ قَوْلَ وَهَبٍ فَقَالَ: صَدَقَ وَأَنَا أَخْبِرُكُمْ عَنْ الْأَسْنَانِ مَا هِيَ فَذَكَرَ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَشَرَائِعَ الْإِسْلَامِ مُعْنَى.

□ فَوَدَّ: (تَأْكِيدٌ لِتَوْحِيدِ الذَّاتِ) قَدْ يُقَالُ تَأْكِيدٌ لاختصاص الألوهية بالله الذي أفاده التثني والإثبات سم. □ فَوَدَّ: (لِتَوْحِيدِ الذَّاتِ) أَيِ وَالصِّفَاتِ. □ فَوَدَّ: (وَمَا بَعْدَهُ) أَيِ قَوْلُهُ لَا شَرِيكَ لَهُ. □ فَوَدَّ: (عَلَى نَحْوِ الْمُعْتَزَلَةِ) أَيِ مِمَّا يُقَالُ عَنْ بَعْضِ الْأَشَاعِرَةِ لَوْ صَحَّ مِنْ أَنَّهَا بِالْقُدْرَتَيْنِ أَيِ قُدْرَتِهِ تَعَالَى وَقُدْرَةِ الْعَبْدِ.

□ فَوَدَّ: (فَلَا تَعَدُّدَ لَهُ بِوَجْهِ) أَيِ لَا تَعَدُّدَ اتِّصَالٍ بَأَنَّ يَتَرَكَّبُ مِنْ أَجْزَاءٍ وَلَا تَعَدُّدَ انْفِصَالٍ بَأَنَّ يَكُونُ إِلَهٌ آخَرُ. □ فَوَدَّ: (فَلَا شَرِيكَ لَهُ) وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْوَحْدَةَ الشَّامِلَةَ لَوَحْدَةِ الذَّاتِ وَوَحْدَةِ الصِّفَاتِ وَوَحْدَةِ الْأَفْعَالِ تَنْفِي كُومًا خَمْسَةً: الْكَمُّ الْمُتَّصِلُ فِي الذَّاتِ، وَهُوَ تَرَكُّبُهَا مِنْ أَجْزَاءٍ، وَالْكَمُّ الْمُتَفَصِّلُ فِيهَا وَهُوَ تَعَدُّدُهَا بَأَنَّ يَكُونُ هُنَاكَ لَهُ ثَانٍ فَأَكْثَرُ وَهَذَا مِنْفَتَانِ بَوَحْدَةِ الذَّاتِ، وَالْكَمُّ الْمُتَّصِلُ فِي الصِّفَاتِ وَهُوَ تَعَدُّدُهَا بَأَنَّ يَكُونُ لَهُ صِفَتَانِ فَأَكْثَرُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ كَقُدْرَتَيْنِ فَأَكْثَرُ، وَالْكَمُّ الْمُتَفَصِّلُ فِيهَا وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لِغَيْرِهِ تَعَالَى صِفَةٌ تُشَبِّهِ صِفَتَهُ تَعَالَى كَأَنَّ يَكُونُ لَزَيْدٍ قُدْرَةٌ يَوْجِدُ بِهَا وَيُعْذِمُ كَقُدْرَتِهِ تَعَالَى وَهَذَا مِنْفَتَانِ بَوَحْدَةِ الصِّفَاتِ. وَالْخَامِسُ الْكَمُّ الْمُتَفَصِّلُ فِي الْأَفْعَالِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى فِعْلٌ مِنَ الْأَفْعَالِ عَلَى وَجْهِ الْإِبْجَادِ وَهُوَ مِنْفَتَانِ بَوَحْدَةِ الْأَفْعَالِ أَيِ وَإِنْ كَانَ نَفْيُهُ لَزِمًا مِنْ وَحْدَةِ الصِّفَاتِ شَيْخُنَا فِي حَاشِيَةِ الْجَوْهَرَةِ وَفِي تَصْوِيرِهِ الْكَمُّ الْمُتَّصِلُ فِي الصِّفَاتِ تَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (إِلَى حَقَائِقِهَا) أَيِ حَقَائِقِ ذَاتِهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ وَلَا يَلْزَمُ مِنَ التَّنَظُّرِ فِيهَا عِلْمُهَا بِكُنْهَافِهَا، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الضَّمِيرَ لِلْأَفْعَالِ فَقَطْ.

□ فَوَدَّ: (تَأْكِيدٌ لِتَوْحِيدِ الذَّاتِ) قَدْ يُقَالُ بَلْ هُوَ تَأْكِيدٌ لاختصاص الألوهية بالله الذي أفاده التثني والإثبات.

ليس في الإمكان أبدع مما كان، أي كُلُّ كائِنٍ إلى الأبد متى دَخَلَ في حَيِّرٍ كان لا أبدع منه من حيث إنَّ العِلْمَ أثَقَنَهُ والإرادةُ خَصَّصَتْهُ والقُدرةُ أَرْزَتْهُ ولا نقص في هذه الثلاثة فكان بُرُوزُهُ على أبدع وجهٍ وأكَمَلِهِ ولم يَتَفَاوَتْ بالنسبةِ لِجَارِيَةِ ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ﴾ [المك: ٣] بل لِدَوَاتِهِ باعتبارِ الأحكامِ فاعتراضُهُ باستلزامِ ذلك عَجَزُ المُحَدِّثِ لهذا العالمِ عن إيجادِ أبدع منه أو بُخْلُهُ به أو وُجُوبُ فعلِ الأصلحِ عليه

☞ فَوَدَّ: (مِمَّا كَانَ) أي مِمَّا أَوْجَدَهُ اللَّهُ تعالى أي مِنْ هَذَا الْعَالَمِ. ☞ فَوَدَّ: (فِي حَيِّرٍ كَانَ) أي وَجَدَ.
 ☞ فَوَدَّ: (مِنْهُ) أي مِمَّا كَانَ. ☞ فَوَدَّ: (فَكَانَ بُرُوزُهُ إلَخ) هَذَا التَّفْرِيعُ يَتَوَقَّفُ عَلَى إِبْطَالِ أَنَّ الْعِلْمَ لَا يَتَقَيَّنُ إِلَّا الْأَبْدَعَ وَالْإِرَادَةُ لَا تُخَصِّصُ إِلَّا الْأَبْدَعَ وَالْقُدْرَةُ لَا تُبْرَزُ إِلَّا الْأَبْدَعَ وَمَا ذَكَرَهُ لَا يُثْبِتُ ذَلِكَ سَم.
 ☞ فَوَدَّ: (وَمَا ذَكَرَهُ إلَخ) يَمْتَنِعُ مَا حَكَاهُ الْجَلَالُ السُّيُوطِيُّ عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ فِي جَوَابِهِ نَفْسَهُ عَنِ السُّؤَالِ عَنْهُ عَنِ كَلِمَتِهِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ أَنَّهُ تَعَالَى إِذَا فَعَلَ فَلَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ أَي فَضْلًا مِنْهُ وَمَنَالًا وَجُوبًا تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ أَنْ يَفْعَلَ إِلَّا نِهَايَةً مَا تَقْتَضِيهِ الْحِكْمَةُ فَكُلُّ مَا قَضَاهُ وَيَقْضِيهِ مِنْ خَلْقِهِ بِعِلْمِهِ وَإِرَادَتِهِ وَقُدْرَتِهِ عَلَى غَايَةِ الْحِكْمَةِ وَنِهَايَةِ الْإِتْقَانِ وَمَبْلَغُ جُودَةِ الصَّنْعِ اهـ. ثُمَّ قَالَ الْجَلَالُ: وَالْحَاصِلُ أَنَا نَقُولُ: كُلُّ مَوْجُودٍ عَلَى وَجْهِ يُمَكِّنُ إِيجَادَهُ عَلَى عِدَّةٍ أَوْجِهٍ أُخْرَى، وَأَنَّ الْقُدْرَةَ صَالِحَةٌ لِذَلِكَ غَيْرَ أَنَّ الْوَجْهَ الَّذِي أَوْجَدَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ أَبْدَعَهَا لِعِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى بِوَجْهِ الْحِكْمَةِ فِيهِ، وَإِيجَادُهُ وَلَا تَنْفِي أَنْ يَوْجِدَ بَعْدَهُ ضِدَّهُ وَنَقُولُ إِنَّهُ إِذَا أَوْجَدَ ضِدَّهُ فِي الزَّمَنِ الثَّانِي كَانَ ذَلِكَ الضَّدُّ فِي الزَّمَنِ الثَّانِي أَبْدَعَ مِنَ الضَّدِّ الْأَوَّلِ فَكُلُّ مَوْجُودٍ أَبْدَعَ فِي وَقْتِهِ مِنْ خِلَافِهِ اهـ. ☞ فَوَدَّ: (فَاعْتِرَاضُهُ) أَي قَوْلُ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ الْمَذْكُورِ وَلِجَلَالِ الدِّينِ السُّيُوطِيِّ رِسَالَتَهُ سَمَّاها بِتَشْيِيدِ الْأَرْكَانِ مِنْ لَا أَبْدَعَ فِي الْإِمْكَانِ مِمَّا كَانَ بَسَطَ فِيهَا بَيَانَ مَقْصِدِ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ مِنْ قَوْلِهِ الْمَذْكُورِ وَحَقَّقَهُ بِأَدْلَةٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَيَّدَهُ بِكَلَامِ الْمُفَسِّرِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَالصُّوفِيِّينَ، وَدَفَعَ الْإِعْتِرَاضَاتِ الْمُرَدَّةَ عَلَيْهِ بِوُجُوهٍ عَدِيدَةٍ تَقْلِيَّةٍ وَعَقْلِيَّةٍ رَاجِعَهَا. ☞ فَوَدَّ: (عَنْ إِيجَادِ إلَخ) أَي إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ. ☞ فَوَدَّ: (أَوْ بُخْلُهُ بِهِ) أَي إِنْ أَقْتَدَرَ عَلَيْهِ. ☞ فَوَدَّ: (أَوْ وَجُوبُ فَعَلِ الْأَصْلَحِ) أَي كَمَا يَقُولُ بِهِ الْمُعْتَزِلَةُ.

☞ فَوَدَّ: (لَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ أَبْدَعَ مِمَّا كَانَ) صَرِيحٌ فِي إِمْكَانِ غَيْرِ مَا كَانَ، وَإِلَّا لَقَالَ لَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ إِلَّا مَا كَانَ وَإِمْكَانُ غَيْرِ مَا كَانَ مَعَ التَّزَامِ أَنَّ مَا كَانَ هُوَ الْأَبْدَعَ يَسْتَلْزِمُ إِمْكَانَ غَيْرِ الْأَبْدَعَ وَإِذَا كَانَ غَيْرُ الْأَبْدَعَ مُمَكِّنًا فَمِنْ أَيْنَ أَنَّ مَا كَانَ هُوَ الْأَبْدَعَ بَلْ جَازَ أَنْ لَا يَكُونَ هُوَ الْأَبْدَعَ لِأَنَّ غَيْرَ الْأَبْدَعَ مُمَكِّنٌ أَيْضًا فَمَأْمُلُهُ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ غَيْرَ الْأَبْدَعَ إِنْ كَانَ مُمَكِّنًا جَازَ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْوَاقِعُ وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ مُمَكِّنًا فَمِنْ أَيْنَ أَنَّ الْوَاقِعَ هُوَ الْأَبْدَعَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُمَكِّنًا فَلَا يَقَالُ لَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ أَبْدَعَ مِمَّا كَانَ بَلْ يَقَالُ: لَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ إِلَّا مَا كَانَ، وَيُمَكِّنُ أَنْ يُجَابَ بِاخْتِيَارِ الْأَوَّلِ لَكِنَّ الْمُمَكِّنَ بِالذَّاتِ قَدْ يَمْتَنِعُ بِالْغَيْرِ فَجَازَ أَنْ يَمْتَنِعَ وَقُوعُ غَيْرِ الْأَبْدَعَ لِتَرْجِيحِ وَقُوعِ الْأَبْدَعَ بِتَعَلُّقِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ بِهِ لِأَنَّ الْحِكْمَةَ فِيهِ. ☞ فَوَدَّ: (فَكَانَ بُرُوزُهُ) هَذَا التَّفْرِيعُ يَتَوَقَّفُ عَلَى إِبْطَالِ أَنَّ الْعِلْمَ لَا يَتَقَيَّنُ إِلَّا الْأَبْدَعَ وَالْإِرَادَةُ لَا تُخَصِّصُ إِلَّا الْأَبْدَعَ وَالْقُدْرَةُ لَا تُبْرَزُ إِلَّا الْأَبْدَعَ، وَمَا ذَكَرَهُ لَا يُثْبِتُ ذَلِكَ أَنْتَهَى. ☞ فَوَدَّ: (عَنْ إِيجَادِ أَبْدَعَ مِنْهُ) امْتِنَاعُ إِيجَادِ أَبْدَعَ مِنْهُ لِكُونِهِ لَا أَبْدَعَ مِنْهُ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْعَجْزِ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا ذَكَرَ.

أَوْ أَنَّهُ مُوجِبٌ بِالذَّاتِ هُوَ عَيْنُ الْحُمُقِ وَالْجَهْلِ عَلَى أَنَّهُ لَوْ أَمَكْنَ أَبَدُ مِنْهُ بِأَن تَتَعَلَّقَ الْقُدْرَةُ بِإِعْدَامِهِ حَالٌ وَجُودُهُ لَزِمَ اجْتِمَاعُ الضَّدَّتَيْنِ وَهُوَ مُحَالٌ لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الْقُدْرَةُ فَلَمْ يُنَافِ ذَلِكَ صَلُوحُ الْقُدْرَةِ لِلطَّرَفَيْنِ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ بِأَن تَتَعَلَّقَ بِكُلِّ مِنْهُمَا بَدَلًا عَنِ الْآخَرِ ثُمَّ الْإِعْتِرَاضُ إِنَّمَا يُتَوَهَّمُ حَيْثُ لَمْ تُجْعَلْ مَا مَصْدَرِيَّةٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ (الْغَفَّارِ) أَيِ السَّتَارِ لِذُنُوبٍ مِنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ فَلَا يُؤَاخِذُهُمْ بِهَا وَلَمَّا كَانَ مِنْ شَأْنِ الْوَاحِدِ الْقَهْرُ آثَرَهُ عَلَى الْقَهَّارِ لِقَلَّا تَنْزَعِجَ الْقُلُوبُ مِنْ تَوَالِيهِمَا وَلِيَسِّمَ لَهُ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الطَّبَاقِ الْمَعْنَوِيِّ لِإِشَارَةِ الْأَوَّلِ لِمَقَامِ الْخَوْفِ وَالثَّانِي لِضِدِّهِ.

(نَبِيَّةٌ) فَرَّقُوا بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْأَحَدِ وَأَصْلُهُ وَجَدَ

□ قَوْلُهُ: (أَوْ أَنَّهُ مُوجِبٌ لِلْخ) أَيِ كَمَا يَقُولُ بِهِ الْفَلَاسِيفَةُ وَرَدَّ سَمِ دَعْوَى الْإِسْتِزَامِ الْمَذْكُورِ بِمَا نَصَّهُ امْتِنَاعُ إِيجَادِ أَبَدٍ مِنْهُ لِيَكُونَ لَا أَبَدَ مِنْهُ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْعَنْزِ أَوْ غَيْرِهِ وَمِمَّا ذُكِرَ أَه. □ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ لَوْ أَمَكْنَ لِلْخ) هَذِهِ الْعِلَاوَةُ فَرَعٌ أَنَّ الْوَاقِعَ هُوَ الْأَبَدُ، وَلَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ كَمَا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ آيْنَا سَمِ وَقَدْ مَرَّ هُنَاكَ مِنْهُ.

□ قَوْلُهُ: (حَالٌ وَجُودُهُ) التَّقْيِيدُ بِهِ غَيْرُ لَازِمٍ فِي الْإِيرَادِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ بَلْ لِلْمُورِدِ أَنْ يُعْبَرَ هَكَذَا يُمَكِّنُ أَبَدُ مِنَ الْمَوْجُودِ بِأَن يُعْدِمَهُ وَيُوجِدَ بَدَلَهُ أَبَدٌ مِنْهُ أَوْ بِأَن يُوْجِدَ الْأَبَدُ ابْتِدَاءً فَلَا يَلْزَمُهُ مَا أَلْزَمَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ.

□ قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَمْ تُجْعَلْ مَا مَصْدَرِيَّةٌ) يَتَأَمَّلُ الْمَعْنَى عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ سَمِ أَقُولُ الْمَعْنَى عَلَيْهَا كَمَا فِي تَشْيِيدِ الْأَرَاكِانِ عَنِ الزَّرْكَاشِيِّ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ أَبَدٌ مِنْ وَجُودِ هَذَا الْعَالَمِ فَإِنَّهُ مُمَكِّنٌ فِي نَفْسِهِ، وَلَا يَخْصُلُ لِلْمُمَكِّنِ مِنَ الْحَقِّ سِوَى الْوُجُودِ وَقَدْ حَصَلَ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ) يَقْتَضِي أَنَّ الْكَافِرَ لَا يُغْفَرُ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَعَاصِي الزَّائِدَةِ عَلَى الْكُفْرِ وَهُوَ ظَاهِرٌ عَمِيرَةٌ وَيُؤَافِقُهُ تَضَرُّيْهِمْ فِي الْجَنَائِزِ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الدُّعَاءُ بِالْمَغْفِرَةِ لِلْكَافِرِ وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَغْفَرَ لَهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَا عَدَا الشُّرْكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْجَوَازِ الْوُقُوعُ الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (فَلَا يُؤَاخِذُهُمْ بِهَا) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ فَلَا يُظْهِرُهَا بِالْعِقَابِ عَلَيْهَا. □ قَوْلُهُ: (مِنْ شَأْنِ الْوَاحِدِ لِلْخ) أَيِ فِي مِلْكِهِ مَحَلِّي. □ قَوْلُهُ: (آثَرُهُ) أَيِ الْغَفَّارِ وَقَوْلُهُ مِنْ تَوَالِيهِمَا أَيِ الْقَهَّارِ وَالْوَاحِدِ. □ قَوْلُهُ: (مَا بَيْنَهُمَا) أَيِ الْوَاحِدِ وَالْغَفَّارِ فِي تَعْبِيرِهِ تَشْيِيدٌ لِلضَّمَاثِرِ بَصْرِيٌّ.

□ قَوْلُهُ: (لِقَلَّا تَنْزَعِجَ لِلْخ) لَا يُقَالُ هُوَ مُعَارَضٌ بِمَا فِي التَّنْزِيلِ لِأَنَّا نَقُولُ الْمَقَامُ هُنَا مَقَامُ الْوَصْفِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الرَّحْمَةِ وَالْإِنْعَامِ فَكَانَ ذِكْرُ الْغَفَّارِ هُنَا أَنْسَبَ عَمِيرَةً. □ قَوْلُهُ: (مِنْ الطَّبَاقِ الْمَعْنَوِيِّ) وَهُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ مَعْنَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ فِي الْجُمْلَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَأَصْلُهُ وَحْدٌ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ أَوْ وَحْدٌ بَدَلٌ مِنْ أَصْلِهِ بِالْجَرِّ عَظُفٌ عَلَى الْوَاحِدِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ قَالَ الْكُرْدِيُّ وَوَحْدٌ بِمَعْنَى وَاحِدٌ أَه. وَفِي كَلِمَاتِ أَبِي الْبَقَاءِ مَا نَصَّهُ وَهَمَزُهُ أَيِ الْأَحَدِ إِمَّا أَصْلِيَّةٌ وَإِمَّا مُتَقَلِّبَةٌ عَنِ الْوَاحِدِ وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ وَحْدٌ وَعَلَى كُلِّ مِنَ الْوَجْهَيْنِ يُرَادُ

□ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ لَوْ أَمَكْنَ) هَذِهِ الْعِلَاوَةُ فَرَعٌ أَنَّ الْوَاقِعَ هُوَ الْأَبَدُ وَلَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ كَمَا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ آيْنَا.

□ قَوْلُهُ: (حَالٌ وَجُودُهُ) التَّقْيِيدُ بِقَوْلِهِ حَالٌ وَجُودُهُ غَيْرُ لَازِمٍ فِي الْإِيرَادِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ بَلْ لِلْمُورِدِ أَنْ يُعْبَرَ هَكَذَا يُمَكِّنُ أَبَدُ مِنَ الْمَوْجُودِ بِأَن يُعْدِمَهُ وَيُوجِدَ بَدَلَهُ أَبَدٌ مِنْهُ أَوْ بِأَن يُوْجِدَ الْأَبَدُ ابْتِدَاءً فَلَا يَلْزَمُ مَا أَلْزَمَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَمْ تُجْعَلْ مَا مَصْدَرِيَّةٌ) يَتَأَمَّلُ الْمَعْنَى عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ.

بأنَّ أَحَدًا يَخْتَصُّ بأولي العِلْمِ وبالنفي إلا إنَّ أريدَ به الواحدُ أو الأوَّل كما في الآية وَوصفًا بالله دونَ واحدٍ ووحيدٍ وبأنَّ نفيَه نفيٌّ للماهية بخلافٍ في الواحدِ إذ لا ينفي الاثنينَ فأكثر، وبأنَّه يُستعملُ للمؤنثِ أيضًا نحو ﴿لَسْتَُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢] والمفردُ والجمعُ نحو ﴿مَنْ أَمَدَّ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧] وبأنَّ له جمعًا من لفظه وهو الأحدون والآحادُ وقولُ أبي عُبيدٍ بِترادُفِهما وَلَكِنَّ الغالبَ استعمالُ أحدٍ بعدَ النفي اختيارًا له. (وأشهدُ أن مُحَمَّدًا) عَلَّمَ مَنقولٌ من اسمِ مفعولِ الْمُضْعَفِ سُمِّيَ به نبيُّنا ﷺ مع أَنَّهُ لم يُؤلفَ قَبْلَ أو أَنَّ ظُهُورَه بِإِلْهامٍ من

بِالأحدِ ما يكونُ واحدًا مِنْ جَمِيعِ الوجوهِ ولأنَّ الأحديَّةَ هي البساطةُ الصَّرفةُ عَنْ جَمِيعِ انْتِفاءِ التَّعَدُّ عَدَدِيًّا أو تَرْكِيبيًّا أو تَحْلِيلِيًّا فَاسْتَهْلَكَتْ الكثرةُ النَّسَبِيَّةُ الوجودِيَّةُ في أَحَدِيَّةِ الذَّاتِ. ولهذا رَجَعَ على الواحدِ في مقامِ التَّنْزِيهِ لأنَّ الواحدِيَّةَ عبارةٌ عَنْ انْتِفاءِ التَّعَدُّ العَدَدِيِّ فَالكثرةُ العينيةُ وإنْ كَانَتْ مُتَنَبِّئةً في الواحدِيَّةِ إلا أَنَّ الكثرةَ النَّسَبِيَّةَ مُتَعَقِّلٌ فيها اه. □ فَوَدَّ: (بأنَّ أَحَدًا) كَانَهُ على الحِكَايَةِ على أوَّلِ أحوَالِهِ بِصُرِّيٍّ اه. □ فَوَدَّ: (وبالنفي إلخ) عبارةُ الكَلِّيَّاتِ الأَحَدُ بِمَعْنَى الواحدِ وَيَوْمَ مِنَ الأَيَّامِ واسمٌ لِمَنْ يَصْلُحُ أَنْ يُخَاطَبَ مَوْضُوعٌ لِلْعُمومِ في النَّفْيِ مُخْتَصٌّ بِتَعَدِّي نَفْيِ مَنْحَصٍ نَحْوُ: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإعلاص: ٤] أو نَهْيِ نَحْوُ: ﴿وَلَا يَلْفِيفُ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ [مريم: ٨١] أو اسْتِثْنَاءِ يُشَبِّهُهُمَا نَحْوُ: ﴿هَلْ تُحِشُّ بِتَنَهُمُ مِنْ أَحَدٍ﴾ [مريم: ٩٨] ولا يَقَعُ في الإثباتِ إلا بَعْدَ كُلِّ وَيَأْتِي في كَلَامِ الْعَرَبِ بِمَعْنَى الأوَّلِ كَيَوْمِ الأَحَدِ وَمِنْهُ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإعلاص: ١٠] في أَحَدِ القَوْلَيْنِ وَبِمَعْنَى الواحدِ اه. □ فَوَدَّ: (وَوَضْعًا) أَي وَيَخْتَصُّ وَضْفًا فَهُوَ حَالٌ سَمِ عبارةُ الكَلِّيَّاتِ قال الأَزْهَرِيُّ هُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى اسْتَأْثَرَتْ بِهَا فَلَا يَشْتَرِكُ فِيهَا شَيْءٌ اه. □ فَوَدَّ: (إِذْ لَا يَنْفِي) أَي نَفْيِ الواحدِ. □ فَوَدَّ: (وبَيَّانُهُ يُسْتَفْعَلُ إلخ) عبارةُ الكَلِّيَّاتِ يَسْتَوِي فِيهِ الواحدُ والمُثَنَّى والمَجْمُوعُ والمَذَكَّرُ والمُؤنثُ وَحِينَ أَضِيفَ إِلَيْهِ أو أُعِيدَ إِلَيْهِ ضَمِيرُ الْجَمْعِ أو نَحْوُ ذَلِكَ يُرَادُّ بِهِ جَمْعٌ مِنَ الْجِنْسِ الَّذِي يَدُلُّ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فَمَعْنَى ﴿لَا تَفَرِّقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] أَي بَيْنَ جَمْعٍ مِنَ الرُّسُلِ، وَمَعْنَى ﴿فَمَا يَنْكُرُ مِنْ أَحَدٍ﴾ [الحاقة: ٤٧] أَي مِنْ جَمَاعَةٍ، وَمَعْنَى ﴿لَسْتَُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢] أَي كَجَمَاعَةٍ مِنْ جَمَاعَةِ النِّسَاءِ اه. □ فَوَدَّ: (نَحْوُ) ﴿مَنْ أَمَدَّ عَنْهُ﴾ إلخ) مِثَالٌ لِلْجَمْعِ. □ فَوَدَّ: (بِتَرَادُفِهما) أَي الواحدِ والأَحَدِ. □ فَوَدَّ: (اخْتِيَارًا لَهُ) خَبَرٌ وَقَوْلُ إلخِ والضَّمِيرُ لِأَبِي عُبَيْدٍ. □ فَوَدَّ: (مِنْ اسمِ مَفْعُولِ الْمُضْعَفِ) بِالإِضَافَةِ. □ فَوَدَّ: (الْمُضْعَفِ) أَي مُكَرَّرِ الْعَيْنِ وَلَيْسَ هُوَ مِنَ التَّضْعِيفِ الْمُضْطَلَحِ عَلَيْهِ عِنْدَ الصَّرْفِيِّينَ وَهُوَ فِي الثَّلَاثِيِّ مَا كَانَتْ عَيْنُهُ وَلاهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ كَمَدَّ وَفِي الرُّبَاعِيِّ مَا كَانَتْ فَاؤُهُ وَلاهُ الأوَّلَى مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ وَعَيْنُهُ وَلاهُ الثَّانِيَّةُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ كَرَزَلَّ ع ش.

□ فَوَدَّ: (سُمِّيَ به نَبِيُّنا إلخ) وَلَمْ يُسَمَّ أَحَدٌ بِمُحَمَّدٍ قَبْلَهُ ﷺ لَكِنْ لَمَّا قَرُبَ رَمَتُهُ ﷺ وَنَشَرَ أَهْلُ الْكِتَابِ نَعْتَهُ سَمَّى قَوْمٌ أَوْلَادَهُمْ به رَجَاءَ الثَّبُوتِ لَهُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ وَهُمْ خَمْسَةٌ عَشَرَ نَفْسًا كُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (بِإِلْهامٍ) مُتَعَلِّقٌ بِسُمِّيَ.

□ فَوَدَّ: (وَوَضْعًا) أَي وَيَخْتَصُّ وَضْفًا فَهُوَ حَالٌ.

الله لِحَجْدِهِ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ إِشَارَةً إِلَى كَثْرَةِ خِصَالِهِ الْمُحْمُودَةِ وَرَجَاءُ أَنْ يَحْمَدَهُ أَهْلُ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا سِيَّمَا إِنْ صَحَّ مَا نُقِلَ عَنْ جَدِّهِ أَنَّهُ رَأَى سِلْسِلَةً تَبْقِضَاءَ خَرَجَتْ مِنْهُ أَضَاءٌ لَهَا الْعَالَمُ فَأَوَّلَتْ بِوَلَدٍ يَخْرُجُ مِنْهُ يَكُونُ كَذَلِكَ (عَبْدُهُ) قُدَّمَ لِأَنَّ وَصْفَ الْعِبُودِيَّةِ أَشْرَفُ الْأَوْصَافِ وَمِنْ ثَمَّ ذُكِرَ فِي أَفْخَمِ مَقَامَاتِهِ ﴿أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١٠] ﴿نَزَلَ الْفُرْقَانُ عَلَى عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١] ﴿فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا﴾ [النجم: ١٠٠] (وَرَسُولُهُ) لِكَاثَةِ الثَّقَلَيْنِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ إِجْمَاعًا مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ فَيَكْفُرُ مُنْكَرُهُ وَكَذَا الْمَلَائِكَةُ كَمَا رَجَحَهُ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ كَالشُّبْكِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ وَرَدُّوا عَلَى مَنْ خَالَفَ ذَلِكَ وَصَرِيحُ آيَةِ ﴿لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١] إِذِ الْعَالَمُ مَا سِوَى اللَّهِ وَخَبَرُ مُسْلِمٍ «وَأُرْسِلَتْ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً» يُؤَيِّدُ ذَلِكَ بَلْ قَالَ الْبَارِزِيُّ أَنَّهُ أُرْسِلَ حَتَّى لِلْجَمَادَاتِ بَعْدَ جَعْلِهَا مُدِيرَةً وَفَائِدَةُ الْإِرْسَالِ لِلْمَعْصُومِ وَغَيْرِ الْمُكَلَّفِ طَلَبُ إِذْعَانِيهِمَا لِشَرَفِهِ وَدُخُولُهُمَا تَحْتَ دَعْوَتِهِ وَاتِّبَاعِهِ تَشْرِيفًا لَهُ عَلَى سَائِرِ الْمُرْسَلِينَ وَالرُّسُولُ مِنَ الْبَشَرِ ذَكَرَ خُرْ أَكْمَلُ مُعَاصِرِهِ غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ عَقْلًا وَفِطْنَةً وَقُوَّةَ رَأْيٍ وَخَلْقًا بِالْفَتْحِ وَعُقْدَةً مُوسَى أُزِيلَتْ بِدَعْوَتِهِ عِنْدَ

☐ فَوَدَّ: (إِشَارَةُ الْإِنِّ) مَفْعُولٌ لَهُ لِسْمِي الْمُقَيَّدِ بِقَوْلِهِ: (بِالْهَامِ الْإِنِّ) وَقَوْلُهُ: (وَرَجَاءُ الْإِنِّ) عُطِفَ عَلَيْهِ لَكِنْ بِدُونِ اخْتِيَارٍ تَقْيِيدٍ عَامِلِهِ أَيْ سَمِي بِالْإِلْهَامِ فَتَأَمَّلْ عِبَارَةَ الْمُغْنِي سَمِي بِهِ الْإِلْهَامُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِأَنَّهُ يَكْثُرُ حَمْدُ الْخَلْقِ لَهُ لِكَثْرَةِ خِصَالِهِ الْجَمِيلَةِ كَمَا رَوَى فِي السِّيَرِ أَنَّهُ قِيلَ لِحَجْدِهِ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ وَقَدْ سَمَاهُ فِي سَابِعِ وَلَادَتِهِ لِمَوْتِ أَبِيهِ قَبْلُهَا لَمْ سَمَّيْتُ ابْنَكَ مُحَمَّدًا وَلَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ آبَائِكَ وَلَا قَوْمِكَ قَالَ رَجَوْتُ أَنْ يُحَمَّدَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَقَدْ حَقَّقَ اللَّهُ رَجَاءَهُ كَمَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ. قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ لِلَّهِ تَعَالَى أَلْفُ اسْمٍ وَلِئَنِّي كَذَلِكَ أَه. ☐ فَوَدَّ: (إِنَّهُ رَأَى الْإِنِّ) أَيْ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ. ☐ فَوَدَّ: (مَغْلُومًا الْإِنِّ) الْأَوَّلَى الْعُطْفُ.

☐ فَوَدَّ: (وَكَذَا الْمَلَائِكَةُ الْإِنِّ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وَقَوْلُ الشَّارِحِ أَيْ فِي شَرْحِ الْمُخْتَارِ مِنَ النَّاسِ لِيَذْعُوهُمْ فِيهِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَمْ يُبْعَثْ إِلَى الْمَلَائِكَةِ وَهُوَ الرَّاجِحُ كَمَا أَوْضَحَهُ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي قِتَابِهِ أَه وَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِي مَا يُشِيرُ إِلَى مَا اخْتَارَهُ الشَّارِحُ مِنْ بَعْثِهِ إِلَى الْمَلَائِكَةِ. ☐ فَوَدَّ: (إِذِ الْعَالَمُ الْإِنِّ) عِلَّةٌ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ طَرَفَيْ الْمُدَّعِي. ☐ فَوَدَّ: (وَصَرِيحُ الْإِنِّ) الْأَوَّلَى وَظَاهِرُ آيَةِ الْإِنِّ. ☐ فَوَدَّ: (وَخَبَرُ مُسْلِمٍ الْإِنِّ) عُطِفَ عَلَى آيَةِ الْإِنِّ. ☐ فَوَدَّ: (يُؤَيِّدُ الْإِنِّ) خَبَرٌ وَصَرِيحُ الْإِنِّ. ☐ فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيْ بَعْثُهُ إِلَى الْمَلَائِكَةِ.

☐ فَوَدَّ: (بَلْ قَوْلُ الْبَارِزِيِّ الْإِنِّ) عُطِفَ عَلَى ذَلِكَ عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْأَرْبَعِينَ لِلْمُصَنِّفِ بَلْ أَخَذَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ بِمُؤَمِّهِ حَتَّى لِلْجَمَادَاتِ بِأَنْ رَكَّبَ فِيهَا عَقْلٌ حَتَّى أَمَنَتْ بِهِ أَه. ☐ فَوَدَّ: (وَفَائِدَةُ الْإِرْسَالِ الْإِنِّ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْأَرْبَعِينَ، فَإِنْ قُلْتُ: تَكْلِيفُ الْمَلَائِكَةِ مِنْ أَضْلِهِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ قُلْتُ الْحَقُّ تَكْلِيفُهُمْ بِالطَّاعَاتِ الْعَمَلِيَّةِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم: ٦] بِخِلَافِ نَحْوِ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّهُ ضَرُورِيٌّ فِيهِمْ فَالتَّكْلِيفُ بِهِ تَخْصِيلُ الْحَاصِلِ فَهُوَ مُحَالٌ أَه. ☐ فَوَدَّ: (مِنْ الْبَشَرِ) يُخْرِجُ الرَّسُولَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ فَإِنَّ الْإِرْسَالَ مِنْهُمْ هُوَ بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيِّ الَّذِي هُوَ مُطْلَقُ السَّفَارَةِ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً شَبَّحْنَا وَمَعْنَى كَوْنِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أَنَّهُمْ وَاسِطَةٌ بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ الْخَلْقِ مِنَ الْبَشَرِ أَه. ☐ فَوَدَّ: (وَخَلْقًا) الْمُرَادُ بِهِ مَا يَشْمَلُ الْكَلَامَ بِقَرِينَةٍ مَا بَعْدَهُ.

الإرسال كما في الآية معصوم ولو من صغيرة سهوا قبل النبوة على الأصح سليم من ذنابة أب وخنى أم وإن عليا ومن متفكر كعمى وبرص ومجذام ولا يرد علينا نحو بلاء أيوب وعمى نحو يعقوب بناء على أنه حقيقى لطروءه بعد الأنبياء والكلام فيما قارنه والفرق أن هذا متفكر بخلافه فيمن استقرت نبوته ومن قلة مروة كأكل بطريق ومن ذنابة صنعة كحجامة أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه وإن لم يكن له كتاب ولا نسخ كيشوع فإن لم يؤمر فنبي فحسب وهو أفضل من النبي إجماعا لتمييزه بالرسالة التي هي على الأصح خلافا لابن عبد السلام أفضل من النبوة فيه وزعم تعلقها بالحق يؤده أن الرسالة فيها ذلك مع التعلق بالخلق

☐ فؤد: (ولو من صغيرة سهوا) محله ما لم يترتب على ذلك تشريع. وأما السهو المترتب عليه ذلك فجائز كما وقع له ﷺ من قيامه من ركعتين وسلم معتقدا التمام بثنائي. ☐ فؤد: (على الأصح) راجع لكل من الغايات الثلاثة. ☐ فؤد: (وخنى أم) أي بالقصر أي فحشها وزناها. ☐ فؤد: (وعمى) وفي كلام البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَرُّكَ إِنَّمَا ضَعِيفًا﴾ [مود: ٩١] ما يصرخ بعدم اشتراط فقد العمى وأقره عليه شيخ الإسلام في حاشيته بضري. ☐ فؤد: (نحو يعقوب) كشعيب. ☐ فؤد: (بناء على أنه) أي عمى نحو يعقوب. ☐ فؤد: (لطروءه) أي ما ذكر من البلاء والعمى. ☐ فؤد: (أن هذا) أي المقارن.

☐ فؤد: (بخلافه) أي الطاري. ☐ فؤد: (ومن قلة إلخ) عطف على من ذنابة أب. ☐ فؤد: (أوحى إليه إلخ) نعت خامس لذكر. ☐ فؤد: (على الأصح إلخ) والكلام في نبوة رسول ورسالته والآ فالرسول أفضل من النبي قطعا والنبوة أفضل من الولاية سواء كانت الولاية لنبى أو غيره شيخنا. ☐ فؤد: (خلافا لابن عبد السلام إلخ) فيه أن تعليقه فيه إشعار بأنه لم يرد بالنبوة المعنى المتعارف وهو الإيحاء إلى شخص بتشريع خاص به وبالرسالة الإيحاء بتشريع له ولغيره أو بنحو ما ذكر من الفرق بينهما على التفاسير المشهورة إذ من البين أن النبوة بكل هذه المعاني لها تعلق بالخلق أيضا باختيار أن متعلقها فعل مكلف كما أن الرسالة كذلك وإن اختلفت كيفية التعلق ولكل منهما تعلق بالحق أيضا باختيار صدورهما عنه، وهذا البيان لا يخفى مثله على غير مثله فكيف به وقد شرف بالتلقيب بسلاطين العلماء من سيد المرسلين عليه أفضل الصلاة والتسليم فيحوز أن يكون مراده بالنبوة باطنها الذي هو حقيقة الولاية وهي الإيحاء بما يتعلق بالذات والصفات، وما يلائمه مما يتعلق بأسرار الموجودات ومعرفة ما هي عليه وأحوال الشأنة الدنيوية والأخروية والبرزخية وبالرسالة ظاهر النبوة الذي هو الإيحاء بالتشريع الخاص أو العام إذ الأول متعلق بالحق تعالى والثاني متعلق بالخلق أي بتكميلهم ليتهيأوا لإفاضة شيء ما من انعكاس أنوار باطن النبوة المشار إليه أما توجيه كون الثاني متعلقا بالخلق فظاهر وكذا توجيه تعلق الأول بالحق بالنسبة لما يتعلق بالذات والصفات. وأما بالنسبة لما ذكر معها فلا أن الوقوف على حقائق الموجودات واختلاف التشآت وأسرار الموجودات من أقوى الأسباب الباعثة على تأكد التصديق بكمال الذات واتصافها بسني الصفات، وهذا حقيقة ما قاله بعض كمل العارفين من أن ولاية النبي أكمل من نبوته بضري. ☐ فؤد: (وزعم تعلقها إلخ) من إضافة المضدر إلى مفعوله أي وزعم ابن عبد السلام تعلق النبوة بالحق وتعلق الرسالة بالخلق.

فهو زيادة كمال فيها، وصَحَّ خَبَرُ أَنْ «عَدَدَ الْأَنْبِيَاءِ مِائَةً وَأَلْفٌ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا» وَخَبَرُ أَنْ «عَدَدَ الرُّسُلِ ثَلَاثُمِائَةٍ وَخَمْسَةَ عَشَرَ»، وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى عَدِّهِمَا فَمِنْ سِنْدٍ لِهَ ضَعِيفٍ وَفِي آخَرٍ مُخْتَلِطٌ لَكِنَّهُ أَنْجَبَرُ بِتَعَدُّهِ فَصَارَ حَسَنًا لِغَيْرِهِ وَهُوَ حُجَّةٌ، وَمِمَّا يُقَوِّيه تَكَرُّرُ رِوَايَةِ أَحْمَدَ لَهُ فِي مُسْنَدِهِ وَقَدْ قَوَّزُوا أَنَّ مَا فِيهِ مِنَ الضَّعِيفِ فِي مَرْتَبَةِ الْحَسَنِ وَبِمَا ذَكَرَ الصَّرِيحُ فِي تَغَايِرِ النَّبِيِّ وَالرُّسُولِ يَتَبَيَّنُ غَلَطُ مَنْ زَعَمَ اتِّحَادَهُمَا فِي اسْتِثْرَاطِ التَّبْلِيغِ وَاسْتِزْوَاحِ ابْنِ الْهَمَامِ مَعَ تَحْقِيقِهِ فِي نِسْبَتِهِ ذَلِكَ الْغَلَطُ لِلْمُحَقِّقِينَ وَقَدْ صَرَّحَ قَبْلُ بِأَنَّ الْخَبَرَ إِنْ صَحَّ بِعَدِّهِمَا الْمَذْكُورَ وَجِبَ ظَنُّا اعتِقَادُهُ عَلَى أَنَّ الَّذِي فِي كَلَامِ مُحَقِّقِي أَئِمَّةِ الْأَصْلِينَ وَغَيْرِهِمَا خِلَافُ ذَلِكَ الْإِتِّحَادِ، وَأَيُّ مُحَقِّقِينَ خِلَافُ هَؤُلَاءِ ثُمَّ رَأَيْتَ تَلْمِيزَهُ الْكَمَالَ بْنَ أَبِي شَرِيفٍ أَشَارَ لِلرُّوْدِ عَلَيْهِ بِبَعْضِ مَا ذَكَرْتَهُ وَوَقَعَ فِي بَعْضِ كُتُبِ التَّوَارِيخِ وَالتَّفْسِيرِ مَا يُنَافِي مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الشُّرُوطِ، وَهُوَ تَقُولُ لَا أَصْلَ لَهُ فَوَجِبَ اعتِقَادُ خِلَافِهِ.

- فَوَدَّ: (فَهُوَ) أَيِ التَّعَلُّقِ بِالْخَلْقِ. □ فَوَدَّ: (إِنْ عَدَدَ الرُّسُلِ ثَلَاثُمِائَةٍ إلخ).
- (فَائِدَةٌ) اسْتَنْبَطَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ مُحَمَّدٍ ثَلَاثُمِائَةٍ وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ رَسُولًا فَقَالَ فِيهِ ثَلَاثُ مِمَاتٍ وَإِذَا بَسَطْتَ كُلًّا مِنْهَا قُلْتَ فِيهِ م ي م ي م وَعَدَّدْتَهَا بِحِسَابِ الْجَمَلِ الْكَبِيرِ تَسْعُونَ فَيَخْصُلُ مِنْهَا مِائَتَانِ وَسَبْعُونَ وَإِذَا بَسَّطْتَ الْحَاءَ وَالذَّالَ قُلْتَ دَالٌ بِخَمْسَةِ وَثَلَاثِينَ وَحَاءٌ بِتِسْعَةِ الْجُمْلَةِ مَا ذَكَرَ وَالْإِسْمُ وَاحِدٌ فَتَمَّ عَدَدُ الرُّسُلِ كَمَا قَبْلُ: إِنَّهُمْ ثَلَاثُمِائَةٍ وَخَمْسَةَ عَشَرَ وَأَوَّلُو الْعِزْمِ مِنْهُمْ خَمْسَةٌ كَمَا قَبْلُ فِيهِمْ: مُحَمَّدٌ إِبْرَاهِيمُ مُوسَى كَلِيمُهُ. فَعَيْسَى فَنُوحٌ هُمُ أَوَّلُو الْعِزْمِ فَاعْلَمْ مُغْنِي وَتَرْتِيبُهُمْ فِي الْأَفْضَلِيَّةِ عَلَى مَا فِي هَذَا الْبَيْتِ ع ش وَبُخَيْرِمِي. □ فَوَدَّ: (وَخَمْسَةَ عَشَرَ) أَوْ وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ أَوْ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ أَقْوَالٌ شَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (وَأَمَّا الْحَدِيثُ إلخ) أَيِ الْوَاحِدِ. □ فَوَدَّ: (ضَعِيفٌ) أَيِ رَاوٍ ضَعِيفٌ. □ فَوَدَّ: (وَفِي آخَرٍ) أَيِ سِنْدٍ آخَرَ. □ فَوَدَّ: (لَكِنَّهُ أَنْجَبَرُ) أَيِ الْحَدِيثِ الْمُشْتَمِلِ إلخ. □ فَوَدَّ: (بِتَعَدُّهِ) أَيِ السَّنَدِ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ الْحَسَنِ لِغَيْرِهِ.
- فَوَدَّ: (أَنَّ مَا فِيهِ) أَيِ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ. □ فَوَدَّ: (يَتَبَيَّنُ غَلَطُ مَنْ زَعَمَ اتِّحَادَهُمَا وَهُمَا إلخ) أَقُولُ هَذَا الْقَوْلُ مُحْكَمٌ فِي أَكْثَرِ الْكُتُبِ عَلَى أَنَّهُ مَرْجُوحٌ لَا غَلَطَ وَمِنْهَا النَّهْيَةُ وَفِي ع ش بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ الشَّارِحِ مَا نَصَّهُ فَلْيُرَاجَعْ فَإِنَّ مُجَرَّدَ مَا عُلِّلَ بِهِ وَمِنْهُ وَرُودُ الْخَبَرِ بِعَدَدِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ لَا يَقْتَضِي التَّغْلِيطَ أَه.
- فَوَدَّ: (وَاسْتِزْوَاحُ إلخ) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ غَلَطَ إلخ وَالِاسْتِزْوَاحُ أَخَذُ الشَّيْءِ بِلا تَعَبٍ تَأَمَّلْ.
- فَوَدَّ: (فِي نِسْبَةِ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِالِاسْتِزْوَاحِ. □ فَوَدَّ: (مَعَ تَحْقِيقِهِ) أَيِ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ التَّحْقِيقِ.
- فَوَدَّ: (لِلْمُحَقِّقِينَ إلخ) فِي شَرْحِ الْهَمْزِيَّةِ لِلشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَ قَوْلِ الْمُتَنِّ كَيْفَ تَرَقَّى إلخ مَا يُفْهَمُ مِنْهُ مَوَافَقَتُهُ لِمَا نَقَلَ عَنِ الْمُحَقِّقِينَ، ثُمَّ قَالَ عَلَى أَنَّ الْمُحَقِّقَ ابْنَ الْهَمَامِ نَقَلَ أَنَّ الْمُحَقِّقِينَ عَلَى تَرَادُفِهِمَا، وَإِنْ كُنْتُ رَدَدْتُهُ فِي شَرْحِ الْمِنْهَاجِ بِصُرِّي. □ فَوَدَّ: (وَقَدْ صَرَّحَ إلخ) أَيِ ابْنِ الْهَمَامِ جُمْلَةً حَالِيَةً مُؤَيَّدَةً لِلِاسْتِزْوَاحِ.
- فَوَدَّ: (الْأَصْلِينَ) أَيِ أَصُولِ الْفِقْهِ وَأَصُولِ الدِّينِ. □ فَوَدَّ: (وَأَيُّ مُحَقِّقِينَ إلخ) اسْتِفْهَامٌ إِنْكَارِيٌّ.
- فَوَدَّ: (تَلْمِيزُهُ) أَيِ ابْنِ الْهَمَامِ. □ فَوَدَّ: (مِنْ الشُّرُوطِ) أَيِ فِي الرُّسُولِ.

(المُصْطَفَى) أَي الْمُسْتَخْلَص من الصفوة (المُخْتَار) من العالمين لِدُعَائِهِمْ إِلَى رَبِّهِمْ فَهُوَ أَفْضَلُهُمْ يَنْصُ ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [الممران: ١١٠] إِذْ كَمَالُ الْأُمَّةِ تَابِعٌ لِكَمَالِ نَبِيِّهَا ﴿فِيهِدْلَهُمْ أَقْسَدَهُ﴾ [الانعام: ٩٠] إِذْ لَا يَكُونُ مُمْتَلِئًا لَهُ إِلَّا إِنْ حَوَى جَمِيعَ كَمَالَاتِهِمْ «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ آدَمَ وَمَنْ دُونَهُ تَحْتَ لِيَوَائِي» وَنَهَيْهِ عَنِ التَّفْضِيلِ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ وَعَنِ تَفْضِيلِهِ عَلَيْهِمْ مَحَلَّهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] فِيمَا يُؤْذِي لِحُصُومَةٍ أَوْ تَنْقِصَ بَعْضُهُمْ أَوْ هُوَ تَوَاضَعَ أَوْ قَبِلَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ الْأَفْضَلُ (ﷺ) مِنَ (الصَّلَاةِ) وَهِيَ مِنَ اللَّهِ الرَّحْمَةُ الْمَقْرُونَةُ بِالتَّعْظِيمِ وَخُصَّ الْأَنْبِيَاءُ بِلَفْظِهَا فَلَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِمْ إِلَّا تَبَعًا تَمَيِّزًا لِمَرَاتِبِهِمُ الرَّفِيعَةِ وَالْحَقُّ بِهِمُ الْمَلَائِكَةُ لِمُشَارَكَتِهِمْ لَهُمْ فِي الْعِصْمَةِ وَإِنْ كَانَ الْأَنْبِيَاءُ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِهِمْ وَمَنْ عَدَاهُمْ مِنَ الصُّلَحَاءِ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِ خَوَاصِّهِمْ

«قَوْلُ (سُبْحَانَكَ) (المُصْطَفَى) اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنَ الصَّفْوَةِ وَهِيَ الْخُلُوصُ رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ وَائِلَةَ بِنِ الْأَسْقَعِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ» الْمُخْتَارُ اسْمٌ مَفْعُولٌ أَضْلُهُ مُخْتِيرُ اخْتَارَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى سَائِرِ خَلْقِهِ لِيَدْعُوَهُمْ إِلَى دِينِ الْإِسْلَامِ، وَحَذَفَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْمُفْضَّلَ عَلَيْهِ إِذَا نَأَى عَنْهُ بِأَنَّهُ أَفْضَلُ الْمَخْلُوقَاتِ مِنْ إِنْسٍ وَجِنٍّ وَمَلَكَ وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ حَذَفَ الْمَعْمُولَ يُؤْذَنُ بِالْعُمُومِ مُغْنِي.

«قَوْلُهُ: (وَحَذَفَ الْخ) فِي النَّهَايَةِ مِثْلُهُ. «قَوْلُهُ: (فَهُوَ أَفْضَلُهُمْ) وَقَدْ حَكَى الرَّازِيُّ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهُ مُفْضَّلٌ عَلَى جَمِيعِ الْعَالَمِينَ نِهَايَةً. «قَوْلُهُ: (إِذْ كَمَالُ الْأُمَّةِ الْخ) بَيَانٌ لَوَجْهِ دَلَالَةِ الْآيَةِ عَلَى مُدْعَاهِ وَكَذَا قَوْلُهُ إِذْ لَا يَكُونُ الْخ بَيَانٌ لَوَجْهِ الدَّلَالَةِ. «قَوْلُهُ: (مُمْتَلِئًا لَهُ) أَي لِهَذَا الْأَمْرِ. «قَوْلُهُ: (وَنَهَيْهِ الْخ) جَوَابُ سُؤَالِ ظَاهِرِ الْبَيَانِ. «قَوْلُهُ: (مَحَلَّهُ) مُبْتَدَأُ ثَانٍ. «قَوْلُهُ: (فِيمَا يُؤْذِي الْخ) خَبَرُهُ وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ وَنَهْيُهُ الْخ.

«قَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِ تَعَالَى الْخ) عِلَّةٌ مَتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ طَرَفَيْ الْمُدْعَى. «قَوْلُهُ: (فِيمَا يُؤْذِي الْخ) أَوْ فِي نَفْسِ النَّبِيِّ الَّتِي لَا تَتَفَاوَتُ إِلَّا فِي ذَوَاتِ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَفَاوِتِينَ بِالْخَصَائِصِ نِهَايَةً. «قَوْلُهُ: (أَوْ تَنْقِصُ بَعْضُهُمْ) أَي فَإِنْ ذَلِكَ كُفِّرَ نِهَايَةً.

«قَوْلُ (سُبْحَانَكَ) ﷺ قَرَنَ الثَّنَاءَ عَلَى اللَّهِ بِالثَّنَاءِ عَلَى نَبِيِّهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤] أَي لَا أَذْكَرُ إِلَّا وَتَذَكَّرْ مَعِيَ كَمَا فِي صَحِيحِ ابْنِ حِبَّانَ وَلِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحَبُّ أَنْ يُقَدَّمَ الْمَرْءُ بَيْنَ يَدَيْ خَطِيئَتِهِ أَوْ بِكُسْرِ الْخَاءِ وَكُلُّ أَمْرٍ طَلَبَهُ غَيْرُهَا حَمْدُ اللَّهِ وَالثَّنَاءُ عَلَيْهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مُغْنِي.

«قَوْلُهُ: (إِلَّا تَبَعًا الْخ) وَفِي الشَّبْرَحِيَّتِي عَلَى الْأَرْبَعِينَ مَا نَصَّهُ تَبَعَةً فِي مَنْعِ الصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ اسْتِغْلَالًا وَكَرَاهِيَةً وَكَوْنُهَا خِلَافَ الْأَوَّلَى خِلَافٌ وَالْأَصَحُّ الْكَرَاهَةُ، وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى فَهُوَ مِنْ خَصَائِصِهِ يُجَبِّرُ مَيِّ. «قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ الْأَنْبِيَاءُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ قَالُوا أَيِ أَهْلِ السُّنَّةِ إِنَّ التَّنَوُّعَ الْإِنْسَانِيَّ أَفْضَلُ مِنْ نَوْعِ الْمَلَائِكَةِ، وَإِنْ خَوَاصُّ بَنِي آدَمَ وَهُمْ الْأَنْبِيَاءُ أَفْضَلُ مِنْ خَوَاصِّ الْمَلَائِكَةِ وَهُمْ الرُّسُلُ مِنْهُمْ وَإِنْ عَوَامُّ بَنِي آدَمَ وَهُمْ الْأَتَقِيَاءُ الْأَوْلِيَاءُ أَفْضَلُ مِنْ عَوَامِّ الْمَلَائِكَةِ كَالسِّيَاحِينَ أَه.

والسلام وهو التسليم من الآفات المنافية لإغايات الكمالات وجمع بينهما لينقله عن العلماء كراهية أفراد أحدهما عن الآخر أي لفظاً لا خطاً خلافاً لمن عمم قيل والإفراد إنما يتحقق إن اختلف المجلس أو الكتاب أي بناء على التعميم، وكان ينبغي وعلى آله لأنها مستحبة عليهم بالنص وصحبه لأنهم ملحقون بهم بقياس أولى لأنهم أفضل من آل لا ضجة لهم والنظر لما فيهم من البضعة الكريمة إنما يقتضي الشرف من حيث الذات. وكلامنا في وصف يقتضي أكثرية العلوم والمعارف (وزاده فضلاً وشرفاً) الظاهر ترادفهما فالجمع للإطناب، ويحتمل الفرق بأن الأول يطلب زيادة العلوم والمعارف الباطنية والثاني يطلب زيادة الأخلاق الكريمة الظاهرة ثم رأيت من فوق بأن الأول ضد النقص والثاني علو المجدي، وهو أميل إلى الترادف

☞ قوله: (والسلام) أشار بالتضبيب إلى أنه معطوف على الصلاة سم. ☞ قوله: (وجمع - إلى قوله: - أي لفظاً) في النهاية والمغني. ☞ قوله: (لا خطاً) بقي ما لو أتى بأحدهما لفظاً وبالأخر خطاً أو بهما معاً خطاً هل تنتفي الكراهة أو لا وهل الأفراد مكروهة في حق بقية الأنبياء أيضاً أو لا؛ لأن طلب الجمع بينهما إنما ورد في حقهم ﷺ دون بقية الأنبياء أيضاً فيه نظر فليراجع وكتب البجيرمي على قول الإقناع أتى بها لفظاً وأسقطها خطاً، ويخرج بذلك عن الكراهة ما نصه هذا وجه والراجح خلافه فلا يخرج عن الكراهة إلا إذا أتى بهما لفظاً وخطاً لمن أراد الجمع بين اللفظ والخط فصور الأفراد المكروه خمسة أن يتلفظ بإحداهما فقط أو يكتب إحداهما فقط أو يتلفظ بإحداهما ويكتب الأخرى أو يتلفظ بهما معاً ويكتب إحداهما فقط أو يكتبهما معاً ويتلفظ بإحداهما فقط، وصور القرن الخالي عن الكراهة ثلاث أن يتلفظ بهما معاً من غير كتابة أو يكتبهما معاً من غير لفظ أو يتلفظ بهما معاً ويكتبهما معاً كذلك اهـ.

☞ قوله: (أي بناء على التعميم) راجع للمعطوف فقط وفي سم ما نصه أشار بالتضبيب إلى التعميم في قوله خلافاً لمن عمم اهـ. ☞ قوله: (وكان ينبغي وعلى آله) قد يجاب بأنه ترك الصلاة على الآل والصحب إشارة إلى أنه لا حرج في ذلك ولا كراهة سم (قوله: لأنهم) أي أصحابه ﷺ. ☞ قوله: (من البضعة) وهي القطعة من اللحم يعني أنهم قطعة منه كزدي. ☞ قوله: (الظاهر) إلى المتن في النهاية. ☞ قوله: (وهو أميل إلى الترادف) فيه نظر سم على حج ولعله أن انتفاء النقص لا يحصل مجداً ولا رفعة مثلاً كفعل المباحات، والمجد فوق ذلك كالسخاوة وعلو الهمة في العبادات وغير ذلك ع ش.

☞ قوله: (والسلام) أشار بالتضبيب إلى أنه معطوف على الصلاة. ☞ قوله: (لفظاً لا خطاً) بقي ما لو أتى بأحدهما لفظاً وبالأخر خطاً أو بهما معاً خطاً هل تنتفي الكراهة أو لا وهل الأفراد مكروهة في حق بقية الأنبياء أيضاً أو لا لأن طلب الجمع بينهما إنما ورد في حقهم ﷺ دون بقية الأنبياء فيه نظر فليراجع. ☞ قوله: (أي بناء على التعميم) أشار بالتضبيب إلى التعميم في قوله خلافاً لمن عمم. ☞ قوله: (وكان ينبغي وعلى آله) قد يجاب بأنه ترك الصلاة على الآل والصحب إشارة إلى أنه لا حرج في ذلك ولا كراهة. ☞ قوله: (وهو أميل إلى الترادف) فيه نظر.

(لَدَيْهِ) أَي عِنْدَهُ وَسُؤَالُ الزِّيَادَةِ لَا يُشْعِرُ بِسَبْقِ نَقْصٍ؛ لِأَنَّ الْكَامِلَ يَقْبَلُ زِيَادَةَ التَّرْقِي فِي غَايَاتِ الْكَامِلِ فَانْدَفَعَ زَعْمُ جَمْعِ امْتِنَاعِ الدُّعَاءِ لَهُ ﷺ عَقِبَ نَحْوِ خَتَمِ الْقُرْآنِ بِاللَّهُمَّ اجْعَلْ ثَوَابَ ذَلِكَ زِيَادَةً فِي شَرَفِهِ ﷺ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ أَعْمَالِ أُمَّتِهِ يَتَضَاعَفُ لَهُ نَظِيرُهَا؛ لِأَنَّهُ السَّبَبُ فِيهَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً لَا تُحْصَى فَهِيَ زِيَادَةٌ فِي شَرَفِهِ وَإِنْ لَمْ يُسَأَلْ لَهُ ذَلِكَ فَسُؤَالُهُ تَصْرِيحٌ بِالْمَعْلُومِ.

(أَمَّا بَعْدُ) بِالْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ لِحَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَنِيَّةٍ مَعْنَاهُ فَإِنْ لَمْ يَنْوَ شَيْءٌ نَوْتُ وَإِنْ نَوِيَ لَفْظُهُ نُصِبَتْ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ أَوْ جُرُثَ بِمَنْ وَهِيَ لِلانْتِقَالِ مِنْ أَسْلُوبٍ إِلَى آخَرَ. وَكَانَ ﷺ يَأْتِي بِهَا فِي خُطْبِهِ فَهِيَ سُنَّةٌ قِيلَ وَأَوَّلُ مَنْ قَالَهَا دَاوُدُ ﷺ، وَرُجِّحَ.....

☐ قَوْلُهُ: (بِالْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ الْخ) مَحَلُّهُ إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرُفَةً أَمَّا إِذَا كَانَ نَكْرَةً فَتُغَرَّبُ نَوْيٌ مَعْنَاهُ أَوْ لَا كَمَا فِي التَّصْرِيحِ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ الْمَعْرُفَةَ جُزْئِيٌّ فَيَكُونُ حَيْثُ شَبَّهَ بِالْحَرْفِ فِي الْإِحْتِيَاجِ إِلَى الْجُزْئِيِّ بِخِلَافِ النَّكْرَةِ فَضَعُفَتِ الْمُشَابَهَةُ فَبَقِيَ عَلَى الْأَصْلِ فِي الْأَسْمَاءِ مِنَ الْإِغْرَابِ ع ش.

☐ قَوْلُهُ: (لِحَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّ سَبَبَ بِنَائِهَا الْمُشَابَهَةَ بِالْحَرْفِ فِي الْإِفْتِقَارِ وَرَدُّ بَأَنَّ الْإِفْتِقَارَ الْمَوْجِبَ لِلْبِنَاءِ إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ جُمْلَةً وَهُوَ هُنَا مُفْرَدٌ فَعَلَّهُ بِنَائِهَا شَبَّهَهَا بِأَحْرَفِ الْجَوَابِ كَنَعَمَ فِي الْإِسْتِغْنَاءِ بِهَا عَمَّا بَعْدَهَا فَاللَّامُ لِلتَّوْقِيتِ لَا لِلتَّعْلِيلِ. ☐ قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَنْوَ شَيْءٌ نَوْتُ) أَي بِالتَّصْبِ وَالرَّفْعِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَرَوِيَ تَثْوِيهَا مَرْفُوعَةً وَمَنْصُوبَةً لِعَدَمِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا اهـ.

☐ قَوْلُهُ: (أَوْ جُرُثَ بِمَنْ) لَعَلَّ هَذَا بَاغِتْيَارَهَا فِي الْجُمْلَةِ لَا فِي خُصُوصِ هَذَا التَّرْكِيبِ سَمِ أَقُولُ وَكَذَا قَوْلُهُ فَإِنْ لَمْ يَنْوَ شَيْءٌ نَوْتُ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ بِهَذَا التَّرْكِيبِ هُنَا وَهُوَ كَمَا فِي الْأَطُولِ تَذَكِيرًا ابْتِدَاءً تَأْلِيْفَهُ بِهِذِهِ الْأُمُورِ الْمُتَبَرِّكُ بِهَا لِيَكُونَ أَنَّ الشُّرُوعَ فِيهَا بَعْدَهَا غَيْرَ ذَاهِلٍ عَنْهَا فَيَزِيدُ فِي التَّبَرُّكِ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِمُلَاحَظَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ. ☐ قَوْلُهُ: (لِلانْتِقَالِ مِنْ أَسْلُوبٍ إِلَى آخَرَ) أَي بِقَصْدِ نَوْعٍ مِنَ الرِّبْطِ فَإِنَّ أَمَّا بَعْدُ لَمَّا كَانَ مَعْنَاهُ مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَكَذَا وَكَذَا أَفَادَ أَنَّ ذَلِكَ الْكَذَا مَرْبُوطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَوَاقِعٌ عَلَى وَجْهِ اللَّزُومِ بِالذَّغْوِ بَعْدَ الْحَمْدِ وَالثَّنَاءِ فَأَفَادَ رَبَّنَا بِمَا قِيلَ بَأَنَّهُ وَاقِعٌ بَعْدَهُ وَلَا بُدَّ ابْنِ يَغُوبُ قَالَ الْمُغْنِي وَلَا يَجُوزُ الْإِنْيَانُ بِهِ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ اهـ أَي صِنَاعَةً وَلاَ فَيَجُوزُ شَرْعًا أَوْ الْمُرَادُ لَا يُسْتَحْسَنُ بُجَيْرِمِي. ☐ قَوْلُهُ: (فَهِيَ سُنَّةٌ) أَي فِي الْخُطْبِ وَالْمَكَاتِبَاتِ مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَوَّلُ مَنْ قَالَهَا دَاوُدُ الْخ) وَهُوَ أَشْبَهَ نِهَآيَةَ أَي أَقْرَبَ لِلصَّحَّةِ مِنْ جِهَةِ الثَّقَلِ ع ش عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِي وَهُوَ الْأَشْهَرُ وَهِيَ فَضْلُ الْخُطَابِ الَّذِي أَوْتِيَتْ لِأَنَّهَا تَقْصِلُ بَيْنَ الْمُقَدَّمَاتِ وَالْمَقَاصِدِ وَالْخُطْبِ وَالْمَوَاعِظِ اهـ.

☐ قَوْلُهُ: (بِالْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ) وَتَرْفَعُ أَي تَثْوِينِ عَلَى عَدَمِ نِيَّةِ ثُبُوتِ شَيْءٍ، فَالرَّفْعُ عَلَى أَصْلِ الْمُتَبَدَّلِ بِكُرِّي قَالَ الشَّيْخُ خَالِدٌ فِي شَرْحِ التَّوْضِيحِ وَقَالَ الْحَوْفِيُّ وَإِنَّمَا يَبْنِيَانِ أَي قَبْلَ وَبَعْدَ عَلَى الضَّمِّ إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرُفَةً أَمَّا إِذَا كَانَ نَكْرَةً فَاتَّهَمَا يُعْرَبَانِ سَوَاءً نَوِيَتْ مَعْنَاهُ أَوْ لَا اهـ وَمِثْلُهُ فِي كَثَرِ الْأُسْتَاذِ الْبَكْرِيِّ وَشَرْحِ الْمُبَابِ لِلشَّارِحِ. ☐ قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَنْوَ شَيْءٌ نَوْتُ) لَمْ يُبَيَّنْ أَنَّ التَّثْوِينَ مَعَ التَّصْبِ كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ حَيْثُ يُذِ أَوْ مَعَ الضَّمِّ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ جُرُثَ بِمَنْ) لَعَلَّ هَذَا بَاغِتْيَارَهَا فِي الْجُمْلَةِ لَا فِي خُصُوصِ هَذَا التَّرْكِيبِ.

والحديث والفقه والآثار واختصاصه بالثلاثة الأول عُرف خاصٌ بِنَحْوِ الوصية (من أفضل الطاعات) ففرض عينه أفضل الفروض العينية لِتَفَرُّعِهَا عليه وأفضله معرفة الله تعالى لأنَّ العلمَ يشرفُ بِشَرَفِ معلومه وهي واجبةٌ إجماعاً وكذا النظرُ المؤدِّي إليها ووجوبُهما بالشرع عند أكثر الأشاعرة إذ لا حكمَ قبل الشرع وعند بعضٍ منَّا والمُعْتَرِلة بالعقل وبسطُ ذلك يطول قيل وَكُلُّ منهما يلزمه دَوْرٌ لا محيدَ عنه اهـ. وليس كذلك،

في قوله في الدين أو لاستغراق أفراد العلم المشروع أي الذي يسوغُ تعلُّمه شرعاً قال بعضهم وعدته تزيد على المائة اهـ. قال ع ش قوله تزيد على المائة هذا لا يبين ما هو المشهورُ بَيَانًا كَلِمًا بل الفقه مثلاً يَجْمَعُ أنواعاً كُلُّ منها مسمًى باسم عند من اعتبرها بذلك العد اهـ. □ قوله: (والآثار) عطف على قوله التفسير. □ قوله: (واختصاصه إلخ) هذا صريح في خروج الآلات عن الوصية سم أي كما صرح به الشارح هناك. □ قوله: (بنحو الوصية) أي كالوقف. □ قوله: (فقرض عينه) ما وجه التفرع إلا أن تجعل الفاء للتفسير. □ قوله: (أفضل الفروض إلخ) قضيته أنه أفضل من نحو الصلاة المفروضة سم.

□ قوله: (وأفضله) أي فرض عين العلم معرفة الله تعالى مُقتضاه أن المراد بالعلم هنا ما يشمل علم التوحيد، وقد ينافيه قوله السابق، وهو التفسير إلخ ولو زاد هناك قوله أو جنس العلم أو كل علم يسوغُ تعلُّمه نظير ما مرَّ عن النهاية لكان أظهر وأسلم. □ قوله: (وكل منهما) أي من الوجوب بالشرع والوجوب بالعقل. □ قوله: (يلزمه دور إلخ) قال في المواقف احتجَّ المُعْتَرِلة بأنه لو لم يجب إلا بالشرع لزم إفحامُ الأنبياء إذ يقول المُكَلَّفُ لا أنظر ما لم يجب أي النظر ولا يجب ما لم يثبت الشرع ولا يثبت الشرع ما لم أنظر وأجيب عنه بوجهين: أحدهما: أنه مُشْتَرَكُ الإلزام إذ لو وجب النظر بالعقل فبالنظر اتفاقاً فيقول: لا أنظر ما لم يجب ولا يجب ما لم أنظر إلى أن قال في المواقف وشرجه الثاني الحل، وهو أن قولك لا يجب النظر على ما لم يثبت الشرع عندي قلنا، هذا إنما يصح لو كان الوجوب عليه بحسب نفس الأمر موقوفاً على العلم بالوجوب المُستفاد من العلم بثبوت الشرع لكنه لا يتوقف الوجوب في نفس الأمر على العلم به إذ العلم بالوجوب موقوف على الوجوب، ولو توقف الوجوب على العلم بالوجوب لزم الدور ولزم أيضاً أن لا يجب شيء على الكافر بل نقول الوجوب في نفس الأمر يتوقف على ثبوت الشرع في نفس الأمر، والشرع ثابت في نفس الأمر عِلْمُ المُكَلَّفِ ثبوته أو لم يعلم نظر فيه أو لم ينظر، وكذلك الوجوب أي ثابت في نفس الأمر مطلقاً وليس يلزم من هذا تكليف الغافل؛ لأن الغافل من لم يتصور التكليف لا من لم يصدق به، وهذا معنى ما قيل إن شرط التكليف هو التمكن من العلم به لا العلم به، وبهذا الحل أيضاً يتدفع الإشكال عن المُعْتَرِلة فيقال قولك لا يجب النظر علي ما لم أنظر باطل؛ لأن الوجوب ثابت بالعقل في نفس الأمر لا يتوقف على علم المُكَلَّفِ بالوجوب والنظر فيه اهـ. وبه يتضح الدور والجواب عنه سم. □ قوله: (لا محيد عنه) أي لا مخلص عنه

□ قوله: (واختصاصه إلخ) هذا صريح في اختصاص الآلات عن الوصية. □ قوله: (فقرض عينه) ما وجه التفرع إلا أن تجعل الفاء للتفسير، وقوله أفضل الفروض قضيته أنه أفضل من نحو الصلاة المفروضة. □ قوله: (يلزمه دور لا محيد عنه) قال في المواقف احتجَّ المُعْتَرِلة بأنه لو لم يجب إلا بالشرع لزم إفحام

وَقَرُّصُ الْكِفَايَةِ مِنْهُ أَفْضَلُ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ وَتَفْلُهُ أَفْضَلُ مِنْ بَقِيَّةِ النِّوَافِلِ وَكَوْنُ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَفْضَلَ مُطْلَقًا ثُمَّ بَقِيَّةُ الْعُلُومِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ مِنَ التَّفْصِيلِ لَا يُنَافِي غَدَّ ذَلِكَ مِنَ الْأَفْضَلِ إِذْ بَعْضُ الْأَفْضَلِ قَدْ يَكُونُ أَفْضَلَ بَقِيَّةِ أَفْرَادِهِ، وَقَدْ لَا فَرَعُهُمْ خُرُوجِ الْمَعْرِفَةِ أَوْ إِيْرَادِهَا غَيْرُ صَحِيحٍ وَحَيْثُذِ فَاوْلَى مَعْطُوفٌ عَلَى أَفْضَلٍ كَمَا يَأْتِي،

وَيَأْتِي بَيَانُ الدَّوْرِ وَالْجَوَابُ عَنْهُ فِي فَضْلِ إِنْمَا تَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ كُرْدِيٍّ وَمَرَّ أَنْفَا عَنْ سَمِّ بَيَانَهُمَا. □ فَوَدَّ: (وَقَرُّصُ الْكِفَايَةِ مِنْهُ) الْأَوَّلَى وَقَرُّصُ كِفَايَتِهِ. □ فَوَدَّ: (وَكَوْنُ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى الْخُ) جَوَابُ سَوَالٍ نَشَأَ مِنْ إِدْخَالِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْعِلْمِ بِقَوْلِهِ وَأَفْضَلُهُ مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى.

□ فَوَدَّ: (عَدَّ ذَلِكَ) أَيِ الْعِلْمِ كُرْدِيٍّ أَيِ الشَّامِلِ عَلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ. □ فَوَدَّ: (إِذْ بَعْضُ الْأَفْضَلِ قَدْ يَكُونُ الْخُ) يَغْنِي أَنَّ الْأَفْضَلَ فِي ذَاتِهِ مُتَفَاوِتُ الرُّتَبِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الشَّيْءِ بَعْضُ الْأَفْضَلِ أَنْ لَا يَكُونُ أَفْضَلَ كَالنَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهُ بَعْضُ الْأَفْضَلِ الَّذِينَ هُمْ الْأَنْبِيَاءُ مَعَ أَنَّهُ أَفْضَلُهُمْ عَمِيرَةً.

□ فَوَدَّ: (أَفْضَلَ بَقِيَّةِ أَفْرَادِهِ) الْمُرَادُ بِالْأَفْرَادِ هُنَا مَا يَشْمَلُ الْإِضَافِيَّةَ. □ فَوَدَّ: (فَرَعَهُمْ خُرُوجِ الْمَعْرِفَةِ) أَيِ عَدَمِ أَنْدِرَاجِهَا فِي الْعِلْمِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْمَحَلِّيِّ وَصَرِيحُ الْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (أَوْ إِيْرَادِهَا) أَيِ إِيْرَادِ الْمَعْرِفَةِ بِزَعْمِ الْمُنَافَاةِ بَيْنَ كَوْنِهَا أَفْضَلَ مُطْلَقًا وَكَوْنِهَا مِنَ الْأَفْضَلِ، وَيَجُوزُ إِزْجَاعُ الضَّمِيرِ إِلَى الْمُنَافَاةِ. □ فَوَدَّ: (وَحَيْثُذِ) أَيِ حِينَ إِذْ دَخَلَ الْمَعْرِفَةُ فِي الْعِلْمِ هُنَا. □ فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ مِنْ تَقْدِيرٍ مِنْ.

الْأَنْبِيَاءُ؛ إِذْ يَقُولُ الْمُكَلَّفُ لَا أَنْظُرُ مَا لَمْ يَجِبْ أَيِ النَّظَرُ وَلَا يَجِبُ مَا لَمْ يَثْبُتِ الشَّرْعُ وَلَا يَثْبُتُ الشَّرْعُ مَا لَمْ أَنْظُرْ، وَأَجِيبَ عَنْهُ بِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ مُشْتَرَكُ الْإِزْجَاعِ إِذْ لَوْ وَجِبَ النَّظَرُ بِالْعَقْلِ فَبِالنَّظَرِ أَنْفَاقًا فَيَقُولُ: لَا أَنْظُرُ مَا لَمْ يَجِبْ وَلَا يَجِبُ مَا لَمْ أَنْظُرْ إِلَى أَنْ قَالَ فِي الْمَوَاقِفِ وَشَرْحِهِ الثَّانِي الْحُلُّ وَهُوَ أَنَّ قَوْلَكَ لَا يَجِبُ النَّظَرُ عَلَى مَا لَمْ يَثْبُتِ الشَّرْعُ عِنْدِي قُلْنَا: هَذَا إِنْمَا يَصِحُّ لَوْ كَانَ الْوُجُوبُ عَيْنَهُ بِحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ مَوْقُوفًا عَلَى الْعِلْمِ بِالْوُجُوبِ الْمُسْتَفَادِ مِنَ الْعِلْمِ بِثُبُوتِ الشَّرْعِ لَكِنِّهِ لَا يَتَوَقَّفُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ عَلَى الْعِلْمِ بِهِ إِذْ الْعِلْمُ بِالْوُجُوبِ مَوْقُوفٌ عَلَى الْوُجُوبِ فَلَوْ تَوَقَّفَ الْوُجُوبُ عَلَى الْعِلْمِ بِالْوُجُوبِ لَزِمَ الدَّوْرُ وَلَزِمَ أَيْضًا أَنْ لَا يَجِبُ شَيْءٌ عَلَى الْكَافِرِ بَلْ نَقُولُ الْوُجُوبُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ يَتَوَقَّفُ عَلَى ثُبُوتِ الشَّرْعِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَالشَّرْعُ ثَابِتٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ عِلْمُ الْمُكَلَّفِ بِثُبُوتِهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ نَظَرٌ فِيهِ أَوْ لَمْ يَنْظُرْ، وَكَذَلِكَ الْوُجُوبُ أَيِ ثَابِتٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مُطْلَقًا وَلَيْسَ يَلْزَمُ مِنْ هَذَا تَكْلِيفُ الْغَافِلِ لِأَنَّ الْغَافِلَ مَنْ لَمْ يَتَصَوَّرِ التَّكْلِيفَ لَا مَنْ لَمْ يُصَدِّقْ بِهِ وَهَذَا مَعْنَى مَا قِيلَ إِنَّ شَرْطَ التَّكْلِيفِ هُوَ التَّمَكُّنُ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ لَا الْعِلْمُ بِهِ وَبِهَذَا الْحُلِّ أَيْضًا يَنْدَفِعُ الْإِشْكَالُ عَنِ الْمُعْتَزَلَةِ فَيَقَالُ قَوْلُكَ لَا يَجِبُ النَّظَرُ عَلَيَّ مَا لَمْ أَنْظُرْ بَاطِلٌ لِأَنَّ الْوُجُوبَ ثَابِتٌ بِالْعَقْلِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى عِلْمِ الْمُكَلَّفِ بِالْوُجُوبِ وَالنَّظَرِ فِيهِ أَه. وَبِهِ يَتَضَحُّ الدَّوْرُ وَالْجَوَابُ عَنْهُ.

وَيَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَى مَنْ أَفْضَلَ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ كَوْنَهُ أَفْضَلَ لَا يُنَافِي أَنَّهُ مِنَ الْأَفْضَلِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا صَحَّ عَنْ أَنَسٍ «كَانَ ﷺ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ خُلُقًا» فَأَتَى هُنَا بِمَنْ مَعَ أَنَّهُ ﷺ أَحْسَنُ النَّاسِ خُلُقًا إجماعًا فَفَتَحَ أَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ مِنَ الْأَفْضَلِ لَا يُنَافِي كَوْنَهُ أَفْضَلَ بِنَصِّ كَلَامِ أَنَسٍ الَّذِي هُوَ أَقْوَى حُجَّةً فِي مِثْلِ ذَلِكَ، وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَمَا صَحَّ عَنْهَا أَيْضًا «إِذَا انْتَهَكَ مِنْ مُحَارِمِ اللَّهِ تَعَالَى شَيْءٌ كَانَ مِنْ أَشَدِّهِمْ فِي ذَلِكَ غَضَبًا» فَأَتَتْ بِمَنْ مَعَ أَنَّهُ أَشَدُّهُمْ وَزَعَمَ بَعْضُ مَنْ لَا تَحْقِيقَ عِنْدَهُ أَنَّ مِنْ هُنَا زَائِدَةٌ بِخِلَافِهَا فِي كَلَامِ أَنَسٍ. فَإِنْ قُلْتَ: إِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْإِشْتِغَالَ بِالْعِلْمِ أَفْضَلُ الطَّاعَاتِ فَمَا فَائِدَةُ مِنَ الْمُوْهِمَةِ خِلَافَ ذَلِكَ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادُّرُ مِنْهَا قُلْتَ فَائِدَتُهَا الْإِشَارَةُ إِلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرْتَهُ وَهُوَ أَنَّ كُلًّا مِنَ الْعُلُومِ الثَّلَاثَةِ أَفْضَلُ بَقِيَّةِ أَفْرَادِ نَوْعِهِ

فَوَدَّ: (وَيَصِحُّ الْإِنْخ) أَيِ خِلَافًا لِلْمَحَلِّيِّ وَالتَّهَابِيَةِ وَالْمُعْنِي عِبَارَتُهُ قَالَ الشَّارِحُ وَلَا يَصِحُّ عَطْفُ أَوَّلَى عَلَى مَنْ أَفْضَلَ لِلتَّنَافِي بَيْنَهُمَا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ أَيْ لَوْ قُدِّرَ عَطْفُ أَوَّلَى عَلَى مَنْ أَفْضَلَ كَانَ كَوْنُهُ أَوَّلَى مَا اتَّفَقَتْ الْإِنْخُ مُنَافِيًا لِكَوْنِهِ مِنَ الْأَفْضَلِ الطَّاعَاتِ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ أَوَّلَى يَسْتَلْزِمُ كَوْنَهُ أَفْضَلَ، وَكَوْنُهُ مِنَ الْأَفْضَلِ يَسْتَلْزِمُ كَوْنَهُ مِنْ أَوَّلَى لَا كَوْنَهُ أَوَّلَى فَالْإِشَارَةُ بِهَذَا التَّقْدِيرِ إِلَى تَقْدِيرِ عَطْفِ أَوَّلَى عَلَى مَنْ أَفْضَلَ اهـ. فَوَدَّ: (عَطْفُهُ عَلَى مَنْ أَفْضَلَ) أَيْ فَالْإِشْتِغَالَ بِالْعِلْمِ الشَّامِلِ لِمَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَفْضَلُ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَهُوَ بَعْضُ فُرُوضِ الْعَيْنِ الَّتِي هِيَ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهَا بَقِيَ شَيْءٌ آخَرُ وَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنَّ الْمُصَنِّفَ أَرَادَ بِالْعِلْمِ مَا عَدَا مَعْرِفَةَ اللَّهِ تَعَالَى بَلْ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَحَيْثُيَّةٌ (مَنْ) لَا بُدَّ مِنْهَا وَيَمْتَنِعُ عَطْفُ أَوَّلَى عَلَى مَنْ أَفْضَلَ، وَيُحْمَلُ عَلَى هَذَا كَلَامُ الْمَحَلِّيِّ سَمِ أَيْ فَالتَّرَاعُ لَفْظِيٌّ وَكَلَامُ الْمَحَلِّيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ شُمُولِ الْعِلْمِ فِي الْمَتْنِ لِلْمَعْرِفَةِ وَكَلَامُ الشَّارِحِ عَلَى الشُّمُولِ.

فَوَدَّ: (إِنْ كَوْنَهُ) أَيِ الشَّيْءِ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ أَيْ الْعِلْمُ. فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ مَا تَقَرَّرَ مِنْ عَدَمِ الْمُتَنَافَاةِ. فَوَدَّ: (فَأَتَى الْإِنْخ) أَيِ أَنَسٍ وَالْفَاءُ لِلتَّعْلِيلِ. فَوَدَّ: (فَتَنَجَّ) أَيِ ثَبَّتَ. فَوَدَّ: (هَذَا) نَعَتْ لِكَلَامِ أَنَسٍ وَقَوْلُهُ الَّذِي الْإِنْخُ نَعَتْ لِهَذَا. فَوَدَّ: (وَقَالَتْ عَائِشَةُ كَمَا صَحَّ الْإِنْخ) هَلَا قَالَ وَمَا صَحَّ عَنْ عَائِشَةَ أَيْضًا الْإِنْخُ. فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَيِ كَحَدِيثِ أَنَسٍ. فَوَدَّ: (إِنَّ مِنْ هُنَا الْإِنْخ) أَيِ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ. فَوَدَّ: (الْمُوْهِمَةُ خِلَافَ ذَلِكَ) أَيِ مُسَاوَاتِهِ لِبَقِيَّةِ أَفْرَادِ الْأَفْضَلِ. فَوَدَّ: (كَمَا هُوَ) أَيِ الْخِلَافُ. فَوَدَّ: (فَائِدَتُهَا الْإِشَارَةُ

فَوَدَّ: (وَيَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَى مَنْ أَفْضَلَ) أَيْ فَالْإِشْتِغَالَ بِالْعِلْمِ الشَّامِلِ لِمَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَفْضَلُ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَهُوَ بَعْضُ فُرُوضِ الْعَيْنِ الَّتِي هِيَ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهَا. فَوَدَّ: (الْإِشَارَةُ الْإِنْخ) فِي إِفَادَتِهَا الْإِشَارَةُ إِلَى مَا ذَكَرَ نَظَرَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ كَوْنَهُ بَعْضُ الْأَفْضَلِ صَادِقٌ مَعَ مُسَاوَاتِهِ لِبَقِيَّةِ أَفْرَادِ الْأَفْضَلِ بَقِيَ شَيْءٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنَّ الْمُصَنِّفَ أَرَادَ بِالْعِلْمِ مَا عَدَا مَعْرِفَةَ اللَّهِ تَعَالَى بَلْ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَحَيْثُيَّةٌ فَمَنْ لَا بُدَّ مِنْهَا وَيَمْتَنِعُ عَطْفُ أَوَّلَى عَلَى مَنْ أَفْضَلَ، وَيُحْمَلُ عَلَى هَذَا كَلَامُ الْمَحَلِّيِّ وَقَوْلُهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ أَيْ مَعَ مُرَاعَاةِ مُطَابَقَةِ مَا أَفَادَهُ مِنْ أَنَّهُ بَعْضُ الْأَفْضَلِ لَا الْأَفْضَلُ لِلْوَاقِعِ فَلْيَتَأَمَّلْ بَلْ بَعْضُ الطَّاعَاتِ غَيْرُ الْمَعْرِفَةِ أَفْضَلُ مِنَ الْإِشْتِغَالِ بِالْعِلْمِ حَتَّى مِنْ فَرَضِ الْعَيْنِ مِنْهُ فَإِنَّهُ لَوْ تَعَارَضَ مَعَ صَلَاةِ الْفَرَضِ فِي وَفْقِهَا إِنْقَادُ نَبِيِّ

وَمَفْضُولٌ بِالنِّسْبَةِ لِتَوَعُّدٍ آخَرَ أَعْلَى مِنْهُ أَلَا تَرَى أَنَّ فَرَضَ الْكِفَايَةِ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ أَفْضَلُ بَقِيَّةٍ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ وَالنَّوَافِلِ وَعَلَيْهِ حُجْلٌ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ الْإِشْتَغَالُ بِالْعِلْمِ أَيْ الَّذِي هُوَ فَرَضُ كِفَايَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ النَّافِلَةِ هُوَ مَفْضُولٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْفُرُوضِ الْعَيْنِيَّةِ غَيْرِ الْعِلْمِ وَنَفْلُهُ أَفْضَلُ النَّوَافِلِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ إِذْ حَمَلَهُ الْمَذْكُورُ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ فَرَضَ الْكِفَايَةِ مِنَ الْعِلْمِ وَغَيْرِهِ أَفْضَلُ مِنْ نَفْلِ الصَّلَاةِ فَلَا خُصُوصِيَّةَ لِلْعِلْمِ حِينَئِذٍ وَلَا بَدْعٌ أَنْ يُخَصَّ قَوْلُهُمْ أَفْضَلُ عِبَادَةِ الْبَدَنِ الصَّلَاةَ بِغَيْرِ ذَلِكَ وَمَفْضُولٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْفُرُوضِ الْكِفَايَةِ وَالْعَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْعِلْمِ فَلَمْ يَصِحَّ حَذْفُ مِنْ لِهَذَا الْإِغْتِيَارِ لِأَنَّ يُوْهِمُ أَنَّهُ أَفْضَلُ.....

إِلَخ) فِي إِفَادَتِهَا الْإِشَارَةَ إِلَى مَا ذُكِرَ نَظَرُ ظَاهِرٍ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ بَعْضُ الْأَفْضَلِ صَادِقٌ مَعَ مُسَاوَاتِهِ لِقِيَّةِ أَفْرَادِ الْأَفْضَلِ بَلْ بَعْضُ الطَّاعَاتِ غَيْرُ الْمَعْرِفَةِ أَفْضَلُ مِنَ الْإِشْتَغَالِ بِالْعِلْمِ حَتَّى مِنْ فَرَضِ الْعَيْنِ مِنْهُ فَإِنَّهُ لَوْ تَعَارَضَ مَعَ صَلَاةِ الْفَرَضِ فِي وَقْتِهَا إِنْقَادُ نَبِيِّ بَلْ أَوْ غَيْرِ نَبِيِّ مِنَ الْهَلَاكِ تَعَيَّنَ تَقْدِيمُ الْإِنْقَادِ وَكَانَ أَفْضَلُ مِنْ فِعْلِ الصَّلَاةِ فِي وَقْتِهَا سَمَ وَقَوْلُهُ فَإِنَّهُ لَوْ تَعَارَضَ مَعَ صَلَاةِ الْفَرَضِ إِلَخَ لَعَلَّهُ تَغْلِيلٌ لِمَا قَبْلَهُ عَلَى طَرِيقِ الْمُقَابَسَةِ فَلَا يَرَدُ أَنَّ حَقَّ التَّقْرِيبِ أَنْ يَقُولَ مَعَ الْإِشْتَغَالِ بِفَرَضِ عَيْنِ الْعِلْمِ كَعِلْمِ كَيْفِيَّةِ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ عَيْنًا. وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ عَنْ اخْتِرَاضِ سَمَ بِأَنْ مُرَادَ التَّخْفَةِ أَنَّ كُلًّا مِنَ الْمَعْلُومِ الثَّلَاثَةِ أَيْ فَرَضِ عَيْنِ الْعِلْمِ وَفَرَضِ كِفَايَتِهِ وَنَفْلِهِ أَفْضَلُ بَقِيَّةِ أَفْرَادِ نَوْعِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ طَاعَةٌ لِدُخُولِهِ تَحْتَهَا أَيْ وَلَيْسَ غَيْرُ الْإِنْقَادِ فِي صُورَةِ الْمُعَارَضَةِ الْمَذْكُورَةِ مِنَ الْإِشْتَغَالِ بِغَيْرِ الْمَعْرِفَةِ طَاعَةً. □ فَوُدَّ: (وَمَفْضُولٌ بِالنِّسْبَةِ لِتَوَعُّدٍ آخَرَ إِلَخ) وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَتَأْتَى فِي فَرَضِ عَيْنِ الْعِلْمِ وَلِذَا تَرَكَهُ فِي التَّفْصِيلِ الْآتِي أَنْفًا. □ فَوُدَّ: (إِنْ فَرَضَ الْكِفَايَةِ مِنْهُ) أَيْ مِنَ الْعِلْمِ. □ فَوُدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَيْ فَرَضِ الْكِفَايَةِ. □ فَوُدَّ: (هُوَ مَفْضُولٌ إِلَخ) خَبَرٌ إِنَّ فَرَضَ إِلَخ.

□ فَوُدَّ: (وَنَفْلُهُ أَفْضَلُ إِلَخ) عَطَفَ عَلَى اسْمِ أَنْ وَخَبَرُهُ. □ فَوُدَّ: (وَحَمَلَهُ الْمَذْكُورُ) أَيْ عَلَى فَرَضِ الْكِفَايَةِ. □ فَوُدَّ: (وَلَا بَدْعٌ إِلَخ) جَوَابُ سُؤَالٍ نَشَأَ عَنْ قَوْلِهِ، وَنَفْلُهُ أَفْضَلُ النَّوَافِلِ إِلَخ. □ فَوُدَّ: (بِغَيْرِ ذَلِكَ) أَيْ بِغَيْرِ الْعِلْمِ، وَقَدْ يُسْتَفْتَى عَنْ التَّخْصِصِ بِإِدْعَاءِ عَدَمِ انْتِدَاجِ الْعِلْمِ فِي عِبَادَةِ الْبَدَنِ إِذَا الْمُتَبَادَرُ مِنْهَا أَعْمَالُ الْجَوَارِحِ دُونَ الْقَلْبِ. □ فَوُدَّ: (وَمَفْضُولٌ إِلَخ) عَطَفَ عَلَى أَفْضَلِ النَّوَافِلِ. □ فَوُدَّ: (فَلَمْ يَصِحَّ حَذْفُ مِنْ إِلَخ) أَقُولُ إِذَا لَمْ يَصِحَّ حَذْفُ مِنْ بِهَذَا الْإِغْتِيَارِ لَمْ يَصِحَّ عَطْفُ أَوَّلَى عَلَى مِنْ أَفْضَلِ بِهَذَا

أَوْ غَيْرِ نَبِيِّ مِنَ الْهَلَاكِ تَعَيَّنَ تَقْدِيمُ الْإِنْقَادِ، وَكَانَ أَفْضَلُ مِنْ فِعْلِ الصَّلَاةِ الْفَرَضِ فِي وَقْتِهَا.

□ فَوُدَّ: (فَلَمْ يَصِحَّ حَذْفُ مِنْ) أَقُولُ إِذَا لَمْ يَصِحَّ حَذْفُ مِنْ بِهَذَا الْإِغْتِيَارِ لَمْ يَصِحَّ عَطْفُ أَوَّلَى عَلَى مِنْ أَفْضَلِ بِهَذَا الْإِغْتِيَارِ، وَلَا لَصَحَّ حَذْفُ مِنْ وَالْمَقَرَّرُ خِلَافُهُ وَحِينَئِذٍ فَهَذَا يُنَافِي قَوْلَهُ السَّابِقَ وَيَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَى مِنْ أَفْضَلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِبَعْضِ الْإِغْتِيَارَاتِ نَعَمْ لَنَا أَنْ لَا نَنْظُرَ إِلَى أَفْرَادِ الْعِلْمِ وَلَا إِلَى أَصْنَافِهِ وَيُحْمَلُ الْكَلَامُ عَلَى نَوْعِهِ فَيَصِحُّ لَنَا أَنَّ نَوْعَ الْإِشْتَغَالِ بِالْعِلْمِ أَفْضَلُ عَلَى الْإِطْلَاقِ مِنْ نَوْعِ الْإِشْتَغَالِ بِغَيْرِهِ وَيَصِحُّ حِينَئِذٍ عَطْفُ أَوَّلَى عَلَى مِنْ أَفْضَلِ، وَيَصِحُّ أَيْضًا حَذْفُ مِنْ، وَإِنَّمَا أَتَى بِهَا إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ يَكْفِي فِي حَمْلِ الْعَاقِلِ عَلَى الْإِشْتَغَالِ بِهِ كَوْنُهُ بَعْضُ الْأَفْضَلِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَفْضَلُ وَلَا يُنَافِي أَفْضَلِيَّتَهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ كَوْنُ بَعْضِ أَفْرَادِهِ مَفْضُولًا كَمَا عَلِمَ مِنْ تَفْصِيلِهِ الَّذِي ذَكَرَهُ كَمَا أَنَّ نَوْعَ الْإِنْسَانِ أَفْضَلُ

من غيره وإن اختلف الجنس فتأمل، ثم فضله الوارد فيه من الآيات والأخبار ما يحيل من له أدنى نظر إلى كمال استيفار الوُسع في تحصيله مع الإخلاص فيه إنَّما هو لمن عَمِلَ بما عَلِمَ حتى يتحقَّق فيه وراثَةُ الأنبياء وحيازةُ فضيلةِ الصالحين القائمين بما تحتم عليهم من حقوقِ الله تعالى وحقوقِ خلقه. ويظهرُ حصولُ أدنى مراتبِ ذلك بالتَّصايفِ بوصفِ العدالةِ الآتي في بابِ الشهادات. (و) من (أولى ما أنفقَتْ) أثره لأنَّه لا يُقالُ إلا فيما صُرِفَ في خيرٍ وما عَداه ولو في مكروهٍ يُقالُ فيه ضيِّعَ وخسِرَ وغَرِمَ وبتَّاه للمجهولِ للعلمِ بفاعلهِ ولكونِ غِيْثِهِ غيرَ منظُورٍ

الإِعتبارِ فهذا يُنافي قوله السابق، ويصحُّ عطفُه إلخ إلا أن يكونَ ذلك باعْتِبارِ آخرَ وهو أن لا ينظرَ إلى أفرادِ العلمِ ولا إلى أصنافه، ويَحْمَلُ الكلامُ على نَوْعِهِ فيصحُّ أن نَوْعَ الإِشتغالِ بالعلمِ أَفْضَلُ على الإطلاقِ مِنْ نَوْعِ الإِشتغالِ بغيره، ويصحُّ حَيْثُ عَطِفَ أَوَّلَى على مِنْ أَفْضَلٍ وحَذَفُ مِنْ وإِنَّمَا أتى بها إشارةً إلى أَنَّهُ يَكْفِي في حَمْلِ العاقلِ على الإِشتغالِ به كَوْنُهُ بعضَ الأَفْضَلِ وإن لم يكنْ أَفْضَلُ على الإطلاقِ ولا يُنافي أَفْضَلِيَّتَهُ على هذا التَّقْدِيرِ كَوْنُ بعضِ أَفْرَادِهِ مَفْضُولًا كَمَا عَلِمَ مِنْ تَفْصِيلِهِ الَّذِي ذَكَرَهُ كَمَا أَنَّ نَوْعَ الإِنْسَانِ أَفْضَلُ مِنْ نَوْعِ الْمَلِكِ، وإن كَانَ بعضُ أَفْرَادِ الْمَلِكِ أَفْضَلُ مِنْ بعضِ أَفْرَادِهِ سَمَ بِحَذَفٍ. □ فَوَدَّ: (الْجِنْسُ) الْأَنْسَبُ لِسَابِقِهِ التَّنَوُّعِ. □ فَوَدَّ: (مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ) أَوْرَدَ النَّهَايَةَ جُمْلَةً مِنْهُمَا وَالْمُعْنَى جُمْلًا كَثِيرَةً مِنْهُمَا وَمِنَ الْأَثَارِ وَقَوْلُهُ مَا يُحْمَلُ فَاعِلُ الْوَارِدِ. □ فَوَدَّ: (إِلَى كَمَالٍ) مُتَعَلِّقٌ بِنَظَرٍ.

□ فَوَدَّ: (عَلَى اسْتِيفَارِ الْإِلْخِ) مُتَعَلِّقٌ بِيُحْمَلُ. □ فَوَدَّ: (مَعَ الْإِخْلَاصِ فِيهِ الْإِلْخِ) الْأَوَّلَى إِنَّمَا هُوَ فِيمَنْ أَخْلَصَ فِيهِ، وَعَمِلَ بِعِلْمِهِ حَتَّى الْإِلْخِ عِبَارَةٌ الْمُعْنَى. ثم اعْلَمْ أَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي فَضْلِ الْعِلْمِ إِنَّمَا هُوَ فِيمَنْ طَلَبَهُ مُرِيدًا بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى فَمَنْ أَرَادَهُ لِيَعْرِضَ دُيُورِي كَمَالٍ أَوْ رِيَاسَةً أَوْ مَنَصِبًا أَوْ جَاءَ أَوْ شُهْرَةً أَوْ اسْتِمَالَةً النَّاسِ إِلَيْهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَهُوَ مَذْمُومٌ، ثُمَّ ذَكَرَ آيَةً وَأَخْبَارًا وَأَثَارًا وَارِدَةً فِي دَمِّهِ وَالتَّشْدِيدِ عَلَيْهِ.

□ فَوَدَّ: (الْقَائِمِينَ الْإِلْخِ) صِفَةً كَاشِفَةً لِلصَّالِحِينَ. □ فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيِ الْعَمَلِ أَوْ الصَّلَاحِ. قولُ الْمُتَنِّ: (مَا أَنْفَقَتْ الْإِلْخِ) وَهُوَ الْعِبَادَاتُ نِهَائَةً وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي تَعَلُّمًا الْإِلْخِ أَنَّ مَا وَاقِعَةٌ عَلَى مُطْلَقِ عِلْمٍ وَلَعَلَّ مَا فِي النَّهَايَةِ أَحْسَنُ مِنْهُ. □ فَوَدَّ: (أَثَرُهُ) أَيِ عَلَى نَحْوِ صُرِفَتْ سَم. □ فَوَدَّ: (لأنَّه لا يُقالُ الْإِلْخِ) قَالَ فِي الدَّقَائِقِ يُقالُ فِي الْخَيْرِ أَنْفَقَتْ وَفِي الْبَاطِلِ ضَيَّعَتْ وَخَسِرَتْ وَغَرِمَتْ مُعْنَى وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ الْأَفْعَالَ الثَّلَاثَةَ فِي الشَّرْحِ بِنَاءُ الْفَاعِلِ وَيَجُوزُ كَوْنُهَا بِنَاءُ الْمَفْعُولِ أَيْضًا عَلَى وَفْقِ مَا فِي الْمُتَنِّ. □ فَوَدَّ: (فِي خَيْرٍ) الْمُرَادُ بِهِ مَا يَشْمَلُ الْمُبَاحَ بِقَرِينَةٍ مَا بَعْدَهُ. □ فَوَدَّ: (لِلْعِلْمِ بِفَاعِلِهِ) أَيِ أَنَّهُ الْمُكَلَّفُ أَوْ طَالِبُ الْعِلْمِ.

مِنْ نَوْعِ الْمَلِكِ وَإِنْ كَانَ بَعْضُ أَفْرَادِ الْمَلِكِ أَفْضَلَ مِنْ بَعْضِ أَفْرَادِهِ، وَكَمَا أَنَّ نَوْعَ الرَّجُلِ أَفْضَلُ مِنْ نَوْعِ الْمَرْأَةِ وَإِنْ كَانَ بَعْضُ أَفْرَادِ الْمَرْأَةِ أَفْضَلَ مِنْ بَعْضِ أَفْرَادِ الرَّجُلِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(فَإِنْ قُلْتَ): يُمَكِّنُ حَمْلَ كَلَامِ الشَّارِحِ عَلَى ذَلِكَ فَيَكُونُ هَذَا مُحْتَزَّرَ قَوْلِهِ بِهَذَا الْإِعتِبَارِ. (قُلْتَ): لَا مَانِعَ، وَقَدْ يُقالُ هَذَا الْإِعتِبَارُ إِنْ كَانَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ لَمْ يَصِحَّ غَيْرُهُ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ تَوْجِيهِ كَلَامِهِ بِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (أَثَرُهُ) أَيِ عَلَى نَحْوِ صُرِفَتْ.

إليها بِخُصُوصِهَا وَلِيُعَمَّ (فيه) تَعَلَّمَا وتعلِيمَا (نَفَائِسُ الْأَوْقَاتِ) من إِضَافَةِ الْأَعْمَ إِلَى الْأَخْصِ أَوْ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ أَوْ هِيَ بَيَانِيَّةٌ وَمُفْرَدُ نَفَائِسٍ نَفِيسَةٌ لَا نَفِيسٌ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ الْآتِي مِنَ النَفَائِسِ الْمُسْتَجَادَاتِ إِذْ فَعَائِلٌ إِنَّمَا تَكُونُ جَمْعًا لِفَعِيلَةٍ فإِضَافَتُهَا لِلأَوْقَاتِ الَّتِي هِيَ جَمْعٌ مُذَكَّرٌ لِتَأْوِيلِهَا بِالسَّاعَاتِ شَبَهَ شُغْلِ الْأَوْقَاتِ بِالْعُلُومِ بِصَرْفِ الْمَالِ فِي الْخَبَرِ الْمُكْنَى عَنْهُ بِالْإِنْفَاقِ، وَوَصَفُهَا بِالنَّفَاسَةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِحَظَرِ الْقَدْرِ وَعِزَّةِ النُّظِيرِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ فَائِثَتَهَا بِلَا خَيْرٍ لَا يُمَكِّنُ تَعْوِضُهُ وَمَنْ ثَمَّ قِيلَ الْوَقْتُ سَيُفِّتُ إِنْ لَمْ تَقْطَعْهُ قَطَعَكَ.

¶ فُودُ: (وَلِيُعَمَّ) أَي مَعَ الْإِخْتِصَارِ. ¶ فُودُ: (تَعَلَّمَا إِلَخْ) تَمَيِّزٌ مُحَوَّلٌ عَنِ الْمُضَافِ. ¶ فُودُ: (مِنْ إِضَافَةِ الْأَعْمَ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا أَفَادَهُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. ¶ فُودُ: (مِنْ إِضَافَةِ الْأَعْمَ إِلَى الْأَخْصِ) أَي كَمَسْجِدِ الْجَامِعِ. ¶ فُودُ: (أَوِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ) أَي كَجَزْدِ قُطَيْفَةٍ أَوْ قُطَيْفَةٍ مَجْرُودَةٍ إِذِ الْأَوْقَاتُ كُلُّهَا نَفِيسَةٌ. ¶ فُودُ: (أَوْ هِيَ بَيَانِيَّةٌ) أَي، وَالْمُرَادُ بِنَفَائِسِ الْأَوْقَاتِ أَزْمَنَةُ الصَّحَّةِ وَالْفَرَاغِ مُعْنَى عِبَارَةِ النَّهَايَةِ وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ إِضَافَتُهُ بَيَانِيَّةٌ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ الْبَيَانِيَّةَ عَلَى تَقْدِيرِ مِنَ الْبَيَانِيَّةِ أَوْ التَّبَعِيَّةِ أَوْ الْإِنْتِدَائِيَّةِ. وَالْكُلُّ مُمَكِّنٌ هُنَا؛ لِأَنَّ الْأَوْقَاتَ وَإِنْ كَانَتْ نَفِيسَةً كُلُّهَا فِي الْحَقِيقَةِ لَكِنْ بَعْضُهَا يُعَدُّ فِي الْعُرْفِ نَفِيسًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى بَعْضٍ آخَرَ، وَقَدْ جَاءَ الشَّرْعُ بِتَفْضِيلِ بَعْضِهَا أَمَّا قَالَ الرَّشِيدِيُّ وَالرَّاجِحُ أَنَّ الْإِضَافَةَ الْبَيَانِيَّةَ هِيَ الَّتِي تَكُونُ عَلَى مَعْنَى مِنَ الْمُبَيِّنَةِ لِلْجِنْسِ لَا مُطْلَقًا فَلَعَلَّ مَا ذَكَرَهُ طَرِيقَةٌ أَوْ أَنَّ مُرَادَهُ حِكَايَةُ أَقْوَالٍ فِي الْمَسْأَلَةِ أَمَّا. ¶ فُودُ: (كَمَا أَفَادَهُ إِلَخْ) كَانَ وَجْهُ الْإِفَادَةِ أَنَّ الْوَصْفَ بِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ أَغْنَى الْمُسْتَجَادَاتِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَوْصُوفَهُ جَمْعٌ نَفِيسَةٌ سَم. ¶ فُودُ: (إِذْ فَعَائِلٌ إِلَخْ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ جَمْعًا لِنَفِيسٍ، وَإِنَّمَا هُوَ جَمْعٌ لِكُلِّ رُبَاعِيٍّ مُؤَنَّثٍ بِمَدَّةٍ قَبْلَ آخِرِهِ مَخْتُومًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا عَنْهَا أَمَّا. ¶ فُودُ: (فَإِضَافَتُهَا) أَي نِسْبَتُهَا. ¶ فُودُ: (لِتَأْوِيلِهَا بِالسَّاعَاتِ) أَوْ كَانَ الْمُصَنَّفُ قَدْ وَصَفَ الْأَوْقَاتِ بِالنَّفِيسَةِ، ثُمَّ جَمَعَ النَّفِيسَةَ عَلَى النَّفَائِسِ مُعْنَى. ¶ فُودُ: (شَبَهَ شُغْلَ الْأَوْقَاتِ إِلَخْ) هَلَّا قَالَ شَبَهَ الْأَوْقَاتِ بِالْأَمْوَالِ وَأَسْتَدَّ إِلَيْهَا الْإِنْفَاقَ عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِعَارَةِ بِالْكِنَايَةِ. ¶ فُودُ: (الْمُكْنَى عَنْهُ إِلَخْ) أَي الْمُعَبَّرُ عَنْهُ بِالْإِنْفَاقِ مَجَازًا مُعْنَى وَنَهَايَةُ أَيِ اسْتِعَارَةِ رَشِيدِيٍّ. ¶ فُودُ: (وَوَصَفُهَا بِالنَّفَاسَةِ إِلَخْ) أَي أَضَافَ إِلَيْهَا صِفَتَهَا لِلسَّجْعِ نَهَايَةً وَمُعْنَى. ¶ فُودُ: (بِلَا خَيْرٍ) أَي عِبَادَةٌ نَهَايَةً. ¶ فُودُ: (إِنْ لَمْ تَقْطَعْهُ قَطَعَكَ) أَي إِنْ لَمْ تُشْغَلْهُ بِالْعِبَادَةِ فَاتَكَ.

¶ فُودُ: (كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ الْآتِي مِنَ النَّفَائِسِ) فِيهِ بَحْثٌ إِذْ يُحْتَمَلُ أَنْ كَلَّمَ مِنْ نَفِيسٍ وَنَفِيسَةٍ يُجْمَعُ عَلَى فَعَائِلٍ. ¶ فُودُ: (كَمَا أَفَادَهُ إِلَخْ) كَانَ وَجْهُ الْإِفَادَةِ أَنَّ الْوَصْفَ بِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ أَغْنَى الْمُسْتَجَادَاتِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَوْصُوفَهُ جَمْعٌ نَفِيسَةٌ وَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ فَعَائِلٌ لِكُلِّ مِنْ نَفِيسٍ وَنَفِيسَةٍ بَلْ عِبَارَةُ الْأَلْفِيَّةِ تَقْتَضِي ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُمْ قَيَّدُوا فَعِيلًا فِيهَا بِمَا يُخْرِجُ مَا نَحْنُ فِيهِ، وَحَيْثُ فَلَا دَلَالَةَ لِمَا يَأْتِي عَلَى أَنَّ نَفَائِسَ هُنَا جَمْعٌ نَفِيسَةٌ. ¶ فُودُ: (إِنَّمَا يَكُونُ جَمْعًا لِفَعِيلَةٍ) فِيهِ قُصُورٌ، وَلِذَا قَالَ فِي الْأَلْفِيَّةِ

وَبِفَعَائِلٍ أَجْمَعْنَ فَعَالَهُ وَشَبَّهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهُ

أَمَّا؛ لَكِنْ قَيَّدُوا الْمُزَالَ وَمِنْهُ فَعِيلٌ بِمَا يُخْرِجُ مَا نَحْنُ فِيهِ. ¶ فُودُ: (فَإِضَافَتُهَا لِلأَوْقَاتِ إِلَخْ) فِي ابْنِ شُهَبَةَ الصَّغِيرِ الْإِشَارَةُ إِلَى جَوَابِ آخَرَ حَيْثُ قَالَ وَنَفَائِسُ جَمْعٌ نَفِيسَةٌ فَكَانَ الْمُصَنَّفُ قَدْ وَصَفَ الْأَوْقَاتَ

(وقد) للتحقيق هنا (أكثر أصحابنا) الذين نظمنا وإياهم سلك أتباع الشافعي رضي الله عنه تشبيهاً بالمجتمعين في العشرة بجامع الموافقة وشدة الارتباط وهو جمعٌ صاحب الذي هو اسم جمع لصاحب لأن أفعالا لا يكون جمعا لفاعل (رحمهم الله) تعالى أبلغ من اللهم ارحمهم لإشعاره بتحقيق الوقوع تفاؤلا وفيه اقتداء بمن أثنى الله عليهم بقوله عز قائلًا ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [العنبر: ١٠] الآية.

فإن قلت: لم لم يُعبر بما في الآية؟ قلت: إشارة إلى حصول المقصود بكل دعاء أخرروي على

قوله: (للتحقيق هنا) أي لا للتكثير وقال الشيخ عميرة إنها لهما معاً، ويراد عليه أن التكثير مستفاد من قوله وأكثر وجعلها للتكثير يصير المعنى وكثر أكثر أصحابنا وهو غير مراد ع ش.

قوله (سني): (أكثر أصحابنا) أي مجموعهم لا كل فرد فرد منهم عميرة. قوله: (الذين نظمنا إلخ) عبارة المغني أي أتباع الشافعي رضي الله تعالى عنه فالصحة منها الاجتماع في اتباع الإمام المجتهد فيما يراه من الأحكام فهو مجاز سببه الموافقة بينهم وشدة ارتباط بعضهم ببعض كالصاحب حقيقة اه.

قوله: (اتباع الشافعي) من الإفعال. قوله: (تشبيها) أي لاتباع الشافعي بفتح الهمزة. قوله: (بجامع الموافقة إلخ) الإضافة للبيان. قوله: (وشدة الارتباط) ولهذا قال الشافعي العلم بين أهل العلم رحم متصلة نهاية. قوله: (لأن أفعالا إلخ) أي وليس الأصحاب جمع صاحب لأن إلخ. قوله: (لا يكون جمعا لفاعل) أقول ولا لفعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنة إلا شذوذاً كما في التوضيح فإن أراد أنه لا يكون جمعا لفاعل مطلقا أي لا قياسا ولا شذوذاً يراد عليه أنه يكون جمع فاعل شذوذاً نحو جاهل وإجهال فإن ثبت له دليل على أنه جمع صاحب شذوذاً فيها، وإلا أمكن أن يكون جمع صاحب شذوذاً فتخصيص الأول تحكّم فليتأمل سم. قوله: (بتحقيق الوقوع) من إضافة المضدر المبني للمفعول إلى نائب فاعله ولو قال بتحقيق الوقوع من باب التفعّل كان أولى. قوله: (وفيه) أي في دعائه للأصحاب. قوله: (اقتداء بمن إلخ) أي بجامع الدعاء للسابق سم. قوله: (إشارة إلخ) ولأن الرحمة أعم من المغفرة سم.

بالقيسة ثم جمع القيسة على التفائس اه. وحاصله أن مفرد تفائس نفيسة بمعنى الأوقات لا بمعنى الوقت فليتأمل. قوله: (لأن أفعالا لا يكون جمعا لفاعل) أقول ولا لفعل كما قال في التوضيح كما شد أي أفعالا في فعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنة اه.

(فإن قلت) أراد أنه لا يكون جمعا لفاعل مطلقا أي لا قياسا ولا شذوذاً بخلاف فعل فإنه يكون جمعا له شذوذاً. (قلت): وهو جمع لفاعل شذوذاً فإنهم صرحوا بأن أفعالا مِمَّا حُفِظَ في فاعل نحو جاهل وأجهال فإن ثبت له دليل على أنه جمع صاحب شذوذاً وإلا أمكن أن يكون جمع صاحب شذوذاً فتخصيص الأول تحكّم فليتأمل. قوله: (وفيه اقتداء) أي بجامع الدعاء السابق. قوله: (قلت: إشارة إلى حصول المقصود إلخ) قد يقال أيضا: الرحمة أعم من المغفرة.

أَنَّ فِي إِثَارِ لَفْظِ الرَّحْمَةِ تَأْسِيًا بِقَوْلِهِ ﷺ «رَحِمَ اللَّهُ أَخِي مُوسَى» (من) الظاهر أنها زائدة لِصِحَّةِ المعنى بدونها وقيل من بمعنى في كما إذا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ من يومِ الْجُمُعَةِ وفيه تَعَسُّفٌ والفرقُ ظاهرٌ وقيل لِلْمُجَاوِزَةِ كما في زَيْدٌ أَفْضَلُ من عَمْرٍو أي جَاوَزَهُ في الفضل كما أنَّهم هنا جَاوَزُوا الإكْثَارَ في (التصنيف) وهو جعلُ الشيءِ أَصْنَافًا مُتَمَيِّزَةً وَأَخْصَصَ منه التَّأْلِيفَ لاسْتِدْعَائِهِ زِيَادَةً هي إيقاعُ الألفِ بين الأنواعِ الْمُتَمَيِّزَةِ وَكُتِبَ الْأَصْحَابُ من ذلك فَالتصنيفُ هنا بِمَعْنَى التَّأْلِيفِ وهو في العلومِ الْوَاجِبَةُ لَا الْمُنْدُوبَةُ كَالْعُرُوضِ خِلَافًا لِمَنْ عَدَّهُ من مُجْمَلَةٍ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ من الْبَدْعِ الْوَاجِبَةِ.....

قَوْلُ الْمُتَن: (من التَّصْنِيفِ) يَسْبِقُ لِلْفَهْمِ أَنَّهَا صِلَةٌ أَكْثَرُ سَم. □ قَوْلُهُ: (الظَّاهِرُ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَخْصَصَ فِي الْتَهْمَاةِ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهَا زَائِدَةٌ) أَي فِي الْإِثْبَاتِ سَم عَلَى حَجٍّ أَي عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ الْمُجِيزِ لِزِيَادَتِهَا فِي الْإِثْبَاتِ لَكِنَّ الْأَخْفَشَ يوافقُ الْجُمْهُورَ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَحْرُورُهَا نَكْرَةً وَمَا هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ رَشِيدِي وَقَدْ يُتَكَلَّفُ قَبْجَابٌ بِأَن قَوْلَهُ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا فِي قُوَّةٍ مَا قَصَّرُوا فِي الْإِكْثَارِ فَهُوَ نَقِيٌّ فِي الْمَعْنَى، وَيَأْنِ الْأَ فِي التَّصْنِيفِ لِلْجَنَسِ فَهُوَ نَكْرَةٌ فِي الْمَعْنَى. □ قَوْلُهُ: (لِصِحَّةِ الْمَعْنَى الْإِنْخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ كُلَّ مَا يَصِحُّ الْمَعْنَى بِدُونِهِ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ زَائِدًا وَيَرُدُّ عَلَيْهِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِلَّهِ الْأَسْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] وقوله تعالى: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٢٥].. وَقَدْ يُقَالُ مَا الْمَانِعُ مِنْ جَعْلِي مِنْ هُنَا لِلتَّقْوِيَةِ وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَاحْتِيجُ إِلَيْهِ لِضَعْفِ الْعَامِلِ بِفَضْلِهِ بِالْمُجْمَلَةِ الدَّعَائِيَّةِ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ تَعَسُّفٌ) وَهُوَ الْخُرُوجُ عَنِ الطَّرِيقِ الظَّاهِرِ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ) أَي؛ لِأَنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ظَرْفٌ لِلدَّاءِ وَالتَّصْنِيفُ لَيْسَ ظَرْفًا لِلْإِكْثَارِ رَشِيدِي وَع. ش. وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ التَّصْنِيفَ مَكَانَ مَعْنَوِيٍّ لِلْكَثَرَةِ. □ قَوْلُهُ: (جَاوَزُوا الْإِكْثَارَ الْإِنْخ) فِيهِ تَأْمُلٌ سَم وَلَعَلَّ وَجْهَ أَمْرِهِ بِالتَّأْمُلِ أَنَّ حَلَّهُ لِلْمَتْنِ حَيْثُ لَيْسَ عَلَى تَظْهِيرِ حَلِّهِ لِلِإِمَّاثَالِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ عُمَرَا الَّذِي هُوَ مَدْخُولٌ مِنْ فِيهِ مَفْعُولًا فَتَظْهِرُهُ فِي الْمَتْنِ أَنْ يُقَالَ تَجَاوَزُوا التَّصْنِيفَ فِي الْإِكْثَارِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يُنْظَرُ فِي مَعْنَاهُ فَإِنَّهُ لَا يَظْهَرُ لَهُ مَعْنَى هُنَا رَشِيدِي، وَيُحْتَمَلُ أَنْ مِنْ وَجُوهِهِ أَنَّ الْإِكْثَارَ لَا حَدَّ لَهُ يَقِفُ عِنْدَهُ فَلَا يُتَصَوَّرُ الْمُجَاوِزَةُ عَنْهُ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ جَعْلُ الشَّيْءِ أَصْنَافًا مُتَمَيِّزَةً) أَي بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ فَمُؤَلَّفُ الْكِتَابِ يُفَرِّدُ الصَّنَفَ الَّذِي هُوَ فِيهِ عَنْ غَيْرِهِ وَيُفَرِّدُ كُلَّ صِنْفٍ بِمَا هُوَ فِيهِ عَنِ الْآخِرَةِ فَالْفَقِيهِ يُفَرِّدُ مَثَلًا الْعِبَادَاتِ عَنِ الْمُعَامَلَاتِ وَنَحْوِهَا وَكَذَا الْأَبْوَابُ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَي التَّصْنِيفُ مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ مِنَ الْبَدْعِ الْإِنْخَ خَبَرٌ. □ قَوْلُهُ: (فِي الْعُلُومِ الْوَاجِبَةِ) أَي عَيْنًا أَوْ كِفَايَةً. □ قَوْلُهُ: (مَنْ عَدَّهُ) أَي عِلْمُ الْعُرُوضِ. □ قَوْلُهُ: (مِنَ الْبَدْعِ الْوَاجِبَةِ) لَعَلَّ مَحَلَّ الْوُجُوبِ إِذَا تَوَقَّفَ عَلَيْهِ حِفْظُ الْعِلْمِ عَنِ الضِّياعِ وَفِي الْكَثَرِ لِلْأَسْتَاذِ الْبَكْرِيِّ وَتَصْنِيفِ الْعِلْمِ مُسْتَحَبٌّ سَم.

□ قَوْلُهُ: (من التَّصْنِيفِ) يَسْبِقُ لِلْفَهْمِ أَنَّهَا صِلَةٌ أَكْثَرُ. □ قَوْلُهُ: (زَائِدَةٌ) أَي فِي الْإِثْبَاتِ. □ قَوْلُهُ: (جَاوَزُوا الْإِكْثَارَ) فِيهِ تَأْمُلٌ. □ قَوْلُهُ: (مِنَ الْبَدْعِ الْوَاجِبَةِ) لَعَلَّ مَحَلَّ الْوُجُوبِ إِذَا تَوَقَّفَ عَلَيْهِ حِفْظُ الْعِلْمِ عَنِ الضِّياعِ وَفِي الْكَثَرِ لِلْأَسْتَاذِ الْبَكْرِيِّ وَتَصْنِيفِ الْعِلْمِ مُسْتَحَبٌّ.

التي حَدَّثَتْ بعدَ عَصْرِ الصحابةِ واختَلَفُوا في أَوَّلِ مَنْ اخْتَرَعَهُ فَقِيلَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ جُرَيْجٍ شَيْخُ شَيْخِ الشَّافِعِيِّ وَقِيلَ غَيْرُهُ وَكِتَابَةُ الْعِلْمِ مُسْتَحَبَّةٌ وَقِيلَ وَاجِبَةٌ وَهُوَ وَجِيهَةٌ فِي الْأَزْمِنَةِ الْمُتَأَخِّرَةِ وَلَا لُصَاحَ الْعِلْمِ وَإِذَا وَجِبَتْ كِتَابَةُ الْوُثَائِقِ لِحِفْظِ الْحَقُوقِ فَالْعِلْمُ أَوَّلَى (مَنْ) قِيلَ بَيَانِيَّةٌ وَفِيهِ إِنْ لَمْ يُجْعَلِ الْمَصْدَرُ بِمَعْنَى اسْمٍ مَفْعُولٍ نَظَرٌ لِأَنَّ التَّصْنِيفَ غَيْرَ الْمَبْسُوطِ وَالْمُخْتَصَرِ فَالْوَجْهَ أَنَّهُ بَدَلُ اسْتِمَالٍ بِإِعَادَةِ الْجَارِ، وَالْأَصْلُ وَقَدْ أَكْثَرَ أَصْحَابُنَا الْمُصَنِّفَاتِ (الْمَبْسُوطَاتِ) هِيَ مَا كَثُرَ لَفْظُهَا وَمَعْنَاهَا (وَالْمُخْتَصَرَاتِ) هِيَ مَا قَلَّ لَفْظُهَا وَكَثُرَ مَعْنَاهَا قِيلَ وَالْإِيجَازُ لِكَوْنِهِ حَذْفَ طُولِ الْكَلَامِ وَهُوَ الْإِطْنَابُ غَيْرُ الْإِخْتِصَارِ؛ لِأَنَّهُ حَذْفُ تَكَرُّرِهِ مَعَ اتِّحَادِ الْمَعْنَى وَيَشْهَدُ لَهُ ﴿فَدُّوْا دُعَاءَ عَرِيضٍ﴾ [فمك: ٥١] وَفِيهِ تَحَكُّمٌ وَاسْتِدْلَالٌ بِمَا لَا يَدُلُّ إِذْ لَيْسَ فِي الْآيَةِ حَذْفُ ذَلِكَ الْعَرَضِ

قوله: (التي حَدَّثَتْ إلخ) قَضَيْتُهُ أَنَّ تَفْسِيرَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا لَا يُعَدُّ تَصْنِيفًا.
 قوله: (فَقِيلَ عَبْدُ الْمَلِكِ إلخ) وَقِيلَ الرَّيْبِيُّ بْنُ صَبِيحٍ وَقِيلَ سَعْدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ مُعْنَى. قوله: (وَقِيلَ وَاجِبَةٌ) أَيُ كِفَايَةً كُرْدِيٍّ. قوله: (لِحِفْظِ الْحَقُوقِ) لَعَلَّ الْوُجُوبَ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا إِذَا كَانَتْ لِتَحْرِيمِ الْبَيْتِمْ قَلْبَرِاجَعٍ. قوله: (قِيلَ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْإِيجَازُ فِي النَّهَائَةِ. قوله: (وَفِيهِ إِنْ لَمْ يُجْعَلِ إلخ) وَيُجَابُ بِحَذْفِ الْمُضَافِ أَيُ مِنْ تَصْنِيفِ الْمَبْسُوطَاتِ سَم. قوله: (فَالْوَجْهَ أَنَّهُ بَدَلُ اسْتِمَالٍ) فِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهِ تَعْلَمُ مِنْ مُرَاجَعَةِ كَلَامِ التَّحَاةِ فِي بَدَلِ الْإِسْتِمَالِ وَتَبَّهَ عَلَى بَعْضِهَا هُنَا الشَّهَابُ بْنُ قَاسِمٍ رَشِيدِيٍّ عِبَارَةُ سَم وَفِي كَوْنِهِ لِلْإِسْتِمَالِ نَظَرٌ إِذْ بَدَلُ الْإِسْتِمَالِ يَحْتَاجُ إِلَى ضَمِيرٍ فَالْوَجْهَ أَنَّهُ بَدَلُ كُلِّ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ إِنْ لَمْ يُؤَوَّلِ التَّصْنِيفُ بِالْمُصَنِّفِ اهـ. قوله: (وَالْأَصْلُ إلخ) أَيُ الْمُرَادُ مِنَ الْعِبَارَةِ لَا أَنَّهُ كَانَ صِفَةً فِي الْأَصْلِ، ثُمَّ صَارَ بَدَلًا ع ش.

قولُ المَثْنِ: (مِنْ الْمَبْسُوطَاتِ إلخ) أَيُ فِي الْفِقْهِ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى. قوله: (هِيَ مَا كَثُرَ إلخ) الْأَوَّلَى هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي تَذْكِيرُ الضَّمِيرِ. قوله: (هِيَ مَا قَلَّ لَفْظُهَا إلخ) بَقِيَ قِسْمٌ آخَرُ مَوْجُودٌ قَطْعًا وَهُوَ مَا قَلَّ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ فَكَانَ الْوَجْهَ أَنْ يَقُولَ مَا قَلَّ لَفْظُهُ سَوَاءً كَثُرَ مَعْنَاهُ أَوْ لَا سَم وَع ش. قوله: (وَالْإِيجَازُ) مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ غَيْرُ الْإِخْتِصَارِ خَبَرُهُ. قوله: (لِكَوْنِهِ إلخ) عِلَّةٌ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ طَرَفَيْ الْمُدَّعَى. قوله: (وَهُوَ) أَيُ طُولُ الْكَلَامِ الْإِطْنَابُ جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ. قوله: (لِأَنَّهُ) أَيُ الْإِخْتِصَارُ. قوله: (وَيَشْهَدُ لَهُ) أَيُ لِتَفْسِيرِ الْإِخْتِصَارِ بِذَلِكَ. قوله: (إِذْ لَيْسَ فِي الْآيَةِ إلخ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ هَذَا الْقَائِلَ يَجْعَلُ الْإِخْتِصَارَ حَذْفَ عَرَضٍ الْكَلَامِ، وَإِنَّ عَرَضَهُ هُوَ تَكَرُّرُهُ سَم.

قوله: (وَفِيهِ إِنْ لَمْ يُجْعَلِ إلخ) يُجَابُ بِحَذْفِ الْمُضَافِ أَيُ مِنْ تَصْنِيفِ الْمَبْسُوطَاتِ إلخ. قوله: (أَنَّهُ بَدَلُ اسْتِمَالٍ) أَيُ أَوْ بَدَلُ كُلِّ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيُ مِنْ تَصْنِيفِ إلخ، وَفِي كَوْنِهِ لِلْإِسْتِمَالِ أَنَّ بَدَلُ الْإِسْتِمَالِ يَحْتَاجُ إِلَى ضَمِيرٍ فَالْوَجْهَ أَنَّهُ بَدَلُ كُلِّ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ إِنْ لَمْ يُؤَوَّلِ التَّصْنِيفُ بِالْمُصَنِّفِ.
 قوله: (هِيَ مَا قَلَّ لَفْظُهَا) بَقِيَ قِسْمٌ آخَرُ مَوْجُودٌ قَطْعًا، وَهُوَ مَا قَلَّ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ فَالْوَجْهَ تَفْسِيرُ الْمُخْتَصَرِ بِمَا يَشْمَلُهُ كَأَنَّ يُقَالُ: مَا قَلَّ لَفْظُهُ سَوَاءً كَثُرَ مَعْنَاهُ أَوْ لَا. قوله: (إِذْ لَيْسَ فِي الْآيَةِ إلخ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ

فضلاً عن تسميته فالحق تراءفهما كما في الصّحاح. (وَأَتَقَنَ) أَحَكَمَ كُلَّ (مُخْتَصِرٍ) من الْمُخْتَصِرَاتِ فيه تفضيلٌ مُسَوِّغٌ لِلإِبْتِدَاءِ بالنكرة وهذا مبنيٌّ على مذهبِ سيبويه أَنَّهُ يُسْتَنْتَى من قاعدة إِذَا اجْتَمَعَتْ معرفةٌ ونكرةٌ تَعَيَّنَ كَوْنُ المعرفةِ الْمُبتَدَأِ عندَ الجُمهورِ، وقال سيبويه محلّها في نكرةٍ غيرِ اسمِ استفهامٍ نحوُ كم مالُكَ وغيرُ أَفْعَلِ التفضيلِ نحوُ خَيْرُكَ منك زَيْدٌ ففي هَذَيْنِ يَتَعَيَّنُ عنده أَنَّ الْمُبتَدَأَ النكرةُ وقال ابنُ هشامٍ يجوزُ كُلُّ من الوجهَيْنِ لِتَعَارُضِ دَلِيلِي الجُمهورِ وسيبويه. وَذَكَرَ السَّيِّدُ في شرحِ المِفْتَاحِ أَنَّ كَوْنَ النكرةِ الْمُبتَدَأَ أَي في غيرِ صُورَتَيْنِ سيبويه كثيرٌ في كلامِ الفُصَحَاءِ ولا يَرِدُ على الجُمهورِ؛ لأنَّهُ من بابِ القَلْبِ المُجَوِّزِ لِلْحُكْمِ على كُلِّ منهما بما لِلآخِرِ وعليه فهو لا يُخَالِفُ قولَ ابنِ هشامٍ إِلا من حيثِ المُسَوِّغُ فهو عند ابنِ هشامٍ تَعَارُضُ الدليلَيْنِ وعلى ما ذَكَرَهُ السَّيِّدُ اعتِبَارُ القَلْبِ فَإِن قُلْتَ خَصَّ الرضِي وَمَنْ تَبِعَهُ كَوْنَ أَفْعَلِ الْمُبتَدَأِ عند سيبويه بما إِذَا وَقَعَ جزءاً لِجُمْلَةٍ وَقَعَتْ صِفَةٌ لِلنكرةِ كَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ قُلْتُ هذا استِرواحٌ تَوَهُّمُهُ من هذا المِثَالِ وَغَفَلُوا عن كَوْنِ سيبويه مِثْلَ بِخَيْرٍ منك زَيْدٌ كما رأيتَ في كتابه وهذا يُبْطِلُ ما اشْتَرَطُوهُ وَلَمَّا كانَ المُحَقِّقُونَ كابنِ هشامٍ وغيره

□ فَوَدَّ: (عَنْ تَسْمِيَّتِهِ) أَي تَسْمِيَةِ ذَلِكَ الحَذْفِ بِاسْمِ هُوَ الإِخْتِصَارُ دُونَ اسْمِ هُوَ الإِيجَازُ كُرْدِيٌّ.
 □ فَوَدَّ: (مِنَ الْمُخْتَصِرَاتِ) أَي المَذْكُورَةِ عَمِيرَةً. □ فَوَدَّ: (فَقِيهِ) أَي في قولِ المُصَنِّفِ (وَأَتَقَنَ مُخْتَصِرٌ) تَفْضِيلٌ أَي نَوْعٌ تَفْضِيلٍ وَهُوَ التَّفْضِيلُ على سَبِيلِ العُمومِ. □ فَوَدَّ: (مُسَوِّغٌ لِلإِبْتِدَاءِ) (إِلخ) لا حاجةَ إِلى جَعْلِ أَتَقَنَ مُبتَدَأَ لِجَوَازِ كَوْنِهِ خَبَرًا، وَالْمُبتَدَأُ هُوَ المُحَرَّرُ بَلْ هُوَ المُتَبَادِرُ، وإيضاً الإِضَافَةُ مُسَوِّغَةٌ لِلإِبْتِدَاءِ سَم. □ فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَي كَوْنُ أَتَقَنَ مُبتَدَأَ مَعَ كَوْنِ الخَبَرِ مَعْرِفَةً كُرْدِيٌّ. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ يُسْتَنْتَى) (إِلخ) أَي نَحْوُ تَرْكِيبِ المُصَنِّفِ مِمَّا اشْتَمَلَ على أَفْعَلِ المُتَنَكَّرِ مَعْرِفَةً. □ فَوَدَّ: (مَحَلُّهَا) أَي القاعدةُ المَذْكُورَةُ.
 □ فَوَدَّ: (وَلَا يَرِدُ) أَي ما ذَكَرَهُ السَّيِّدُ. □ فَوَدَّ: (مِنَ بابِ القَلْبِ) أَي قَلْبِ المَعْنَى بِأَن جَعَلَ مَعْنَى أَحَدِهِمَا مَحْكُومًا عليه وَالآخِرُ حُكْمًا وَيَعْكِسُ كُرْدِيٌّ عِبَارَةٌ سَم على مُخْتَصِرِ السَّعْدِ بِأَن يُثَبِّتَ لِأَحَدِ الجُزْأَيْنِ حُكْمَ الجُزْءِ الْآخِرِ وَعَكْسَهُ اه. □ فَوَدَّ: (وَعَلِيهِ) أَي كَوْنُ ما ذَكَرَهُ السَّيِّدُ مِنْ بابِ القَلْبِ، وَقَوْلُهُ فَهُوَ أَي ما ذَكَرَهُ السَّيِّدُ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا مِنْ حَيْثُ المُسَوِّغُ) أَي الإِبْتِدَاءُ بِالنكرةِ. □ فَوَدَّ: (قُلْتُ هَذَا) أَي التَّخْصِيصُ المَذْكُورُ أَقولُ يَنْبَغُ كُلُّ بَعْدِ اسْتِرواحِ هَؤُلَاءِ الأَعْلَامِ بِرُمُوثِهِمْ، ثم لا يُنَاسِبُ مَقَامَ الشَّارِحِ نَسْبَتُهُمْ إِلى الخَطِّ بِمُجَرَّدِ رُؤْيَةِ المِثَالِ المَذْكُورِ في كتابِ سيبويه مَعَ اِحْتِمَالِ عَذْرِ تَعَدُّدِ كِتَابِهِ أَوْ نَسْخِهِ أَوْ مَوْضِعِ ذِكْرِ المسألةِ وَتَضَرُّجِهِ في بَعْضِهَا بِاشْتِرَاطِ ما ذَكَرُوهُ وَاِحْتِمَالِ أَن يَكُونَ لَهُ في المسألةِ قولانِ وَقَوْلُهُ تَوَهُّمُهُ أَي الرَضِي وَمَنْ تَبِعَهُ والجَمْعُ نَظَرًا لِمَعْنَى مِنَ المُوصُولَةِ. □ فَوَدَّ: (ما اشْتَرَطُوهُ) أَي مِنْ وَقُوعِ أَفْعَلِ جُزْءٍ

هَذَا القَائِلِ يَجْعَلُ الإِخْتِصَارَ حَذْفَ عَرَضِ الكلامِ وَأَن عَرَضَهُ هُوَ تَكْرِيرُهُ. □ فَوَدَّ: (مُسَوِّغٌ لِلإِبْتِدَاءِ بِالنكرةِ) لا حاجةَ إِلى جَعْلِ أَتَقَنَ مُبتَدَأَ لِجَوَازِ كَوْنِهِ خَبَرًا وَالْمُبتَدَأُ هُوَ المُحَرَّرُ بَلْ هُوَ المُتَبَادِرُ، وإيضاً لِلإِضَافَةِ مُسَوِّغَةٌ لِلإِبْتِدَاءِ.

مُسْتَحْضِرِينَ لِكَلَامِهِ مَثَلُوا بِمِثَالِهِ هَذَا وَأَعْرَضُوا عَنْ ذَلِكَ الْاِشْتِرَاطِ الَّذِي رَعَمَهُ هَؤُلَاءِ، وَقَدْ سَمِعْنَا مِنْ مُحَقِّقِي مَشَايِخِنَا أَنَّ نَقْلَ هَؤُلَاءِ مُقَدَّمٌ عَلَى نَقْلِ الْعَجَمِ لِاسْتِزْوَاجِهِمْ فِيهِ كَثِيرًا وَتَعْوِيلُهُمْ عَلَى التَّقْيِيدِ بِالْمَعْقُولِ أَكْثَرُ مِنَ الْمَثْقُولِ. فَإِنْ قُلْتُ: الْمُنَاسِبُ لِلْسِّيَاقِ الْمَقْصُودُ مِنْهُ مَدْحُ الْمُحَرَّرِ وَصَلَةُ لِمَدْحِ كِتَابِهِ كَوْنُ الْمُحَرَّرِ هُوَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ بِالْاِثْنَيْنِ فَلِمَ عَكَسْتَهُ؟ قُلْتُ: لِأَنَّ تَخْرِيجَهُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَسْلُوبِ الْحَكِيمِ الْأَبْلَغِ اقْتَضَى ذَلِكَ وَالتَّقْدِيرُ إِذَا أَكْثَرُوا مِنَ الْمُخْتَصَّرَاتِ فَلَا حَاجَةَ لِلْمُحَرَّرِ وَلَا لِكِتَابِكَ فَأَجَابَ بِأَنَّهَا مَعَ كَثَرَتِهَا مُتَّفَاوِتَةٌ فِي الْاِثْنَيْنِ وَأَثْنَتُهَا هُوَ الْمُحَرَّرُ فَاحْتِيجَ إِلَيْهِ لِهَذِهِ الْاِثْنَيْنِ الْمُحْضُورَةِ فِيهِ دُونَ غَيْرِهِ وَحِينَئِذٍ تَعَيَّنَ ذَلِكَ الْإِعْرَابُ لِهَذَا الْغَرَضِ الْعَارِضِ؛ لِأَنَّ غَرَضَ الْأَبْلَغِيَّةِ يُحَوِّجُ لَذَلِكَ كَمَا يُعْرِضُ مِنْ أَسَالِبِ الْبُلْغَاءِ (الْمُحَرَّرِ) الْمُهَذَّبِ الْمُتَّقَى وَلَا مَانِعَ مِنْ كَوْنِ الْوَصْفِ فِي الْأَصْلِ يُجْعَلُ عَلَمَ جِنْسٍ أَوْ شَخْصٍ أَوْ بِالْغَلْبَةِ، وَقَدْ يَجْتَمِعَانِ بِأَنْ يُسَمَّى بِهِ أَشْيَاءٌ ثُمَّ يَغْلِبُ عَلَى بَعْضِهَا وَتَسْمِيَّتُهُ مُخْتَصَرًا لِقِلَّةِ لَفْظِهِ لَا لِكَوْنِهِ مُلْخَصًا مِنْ كِتَابٍ بِعَيْنِهِ.

(تَنْبِيْهٌ): التَّحْقِيقُ أَنَّ أَسْمَاءَ الْكُتُبِ مِنْ حَيْزِ عَلَمِ الْجِنْسِ لَا اسْمِهِ وَإِنْ صَحَّ اعْتِبَارُهُ وَلَا عَلَمٌ

جُمْلَةً صِفَةً لِنَكْرَةٍ. □ فَوَدَّ: (إِنْ نَقَلَ هَؤُلَاءِ) أَيِ عُلَمَاءِ الْعَرَبِ (قَوْلُهُ عَلَى التَّقْيِيدِ) مَصْدَرٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ. □ فَوَدَّ: (قُلْتُ: لِأَنَّ تَخْرِيجَهُ إِلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ هَذَا الْمَعْنَى حَاصِلٌ مَعَ كَوْنِ الْمُحَرَّرِ هُوَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ قَالَهُ سَمِ وَقَدْ يُنْتَعَى بِأَنْ مُرَادَ الشَّارِحِ بِأَسْلُوبِ الْحَكِيمِ جَعَلَ الْأَهَمَّ لِعَارِضِ الْمَقَامِ أَضْلًا مَخْكُومًا عَلَيْهِ وَغَيْرِهِ مُسْتَنَدًا مَطْلُوبًا لِأَجْلِهِ. □ فَوَدَّ: (اقْتَضَى ذَلِكَ) أَيِ اخْتِيَارِ الْعَكْسِ. □ فَوَدَّ: (فَأَجَابَ إِلَيْهِ) أَيِ الْمُصَنِّفِ. □ فَوَدَّ: (فَاحْتِيجَ إِلَيْهِ لِهَذِهِ الْاِثْنَيْنِ) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ فِي تَحْصِيلِ هَذَا الْمَعْنَى إِلَى الْاِثْنَيْنِ بِصُورَةِ الْحَضَرِ؛ لِأَنَّ مَذْلُولَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ الزِّيَادَةُ عَلَى كُلِّ مَا عَدَاهُ مِمَّا يُشَارِكُهُ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى فَلَا يَتَصَوَّرُ مَعَهُ مُشَارِكٌ وَلَا أَتْبَلُغُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِضَرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (الْمُهَذَّبُ الْمُتَّقَى) تَفْسِيرٌ لِلْمُحَرَّرِ بِاعْتِبَارِ أَصْلِهِ لَا بِالنَّظَرِ لِحَالِ الْعِلْمِيَّةِ رَشِيدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَلَا مَانِعَ مِنْ كَوْنِ إِلَيْهِ) يَغْنِي أَنَّ هَذَا مَعْنَاهُ الْأَصْلِيُّ وَهُوَ هُنَا عَلَمٌ لِلِكِتَابِ وَلَا مَانِعَ إِلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (يُجْعَلُ عَلَمَ جِنْسٍ) أَيِ بِالْوَضْعِ فَقَوْلُهُ أَوْ بِالْغَلْبَةِ عُطِفَ عَلَى هَذَا الْمُقَدَّرِ. □ فَوَدَّ: (وَقَدْ يَجْتَمِعَانِ) أَيِ كَوْنِ الْاسْمِ عَلَمًا لِجِنْسٍ أَوْ شَخْصٍ بِالْوَضْعِ وَكَوْنُهُ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ، وَنَظَرَ فِيهِ الْبَضْرِيُّ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ وَقَدْ يَجْتَمِعَانِ أَيِ الْعَلَمُ بِالْغَلْبَةِ مَعَ أَحَدِ الْأَوَّلَيْنِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْعِلْمِيَّةَ فِيمَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ بِأَنْ يُسَمَّى إِلَيْهِ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْوَضْعِ لَا مِنَ الْغَلْبَةِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه. □ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنْ مُرَادَ الشَّارِحِ بِالْغَلْبَةِ هُنَا الْمَعْنَى اللَّغَوِيُّ لَا الْعُرْفِيُّ الْمُقْتَضِي سَبْقَ الْوَضْعِ لِمَقْهُومِ كُلِّيٍّ. □ فَوَدَّ: (بِأَنْ يُسَمَّى بِهِ أَشْيَاءٌ) أَيِ أَجْنَاسٍ أَوْ أَشْخَاصٍ.

□ فَوَدَّ: (قُلْتُ لِأَنَّ تَخْرِيجَهُ إِلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ: هَذَا الْمَعْنَى حَاصِلٌ مَعَ كَوْنِ الْمُحَرَّرِ هُوَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (تَنْبِيْهُ التَّحْقِيقِ إِلَيْهِ) فِي شَرْحِ الْفَوَائِدِ الْغِيَاثِيَّةِ لِشَيْخِنَا الشَّرِيفِ عَيْسَى الصَّفْوِيِّ وَاعْلَمْ أَنَّ أَسْمَاءَ الْعُلُومِ كَأَسْمَاءِ الْكُتُبِ أَغْلَامُ أَجْنَاسٍ عِنْدَ التَّحْقِيقِ وَضِعَتْ لِأَنْوَاعِ أَغْرَاضٍ تَتَعَدَّدُ أَفْرَادُهَا بِتَعَدُّدِ الْمَحَلِّ

الشخص خلافاً لِمَنْ زَعَمَهُ وَإِنْ أُلْفَ فيه بما يحتاجُ رُدُّه إلى بَسْطِ ليس هذا محلُّه، وأنَّ أسماءَ العلومِ من حَيَزَ عِلْمَ الشخصِ (للإمام) هو مَنْ يُقْتَدَى به في الدِّينِ (أبي القاسم) إمام الدِّينِ عبد الكريم قَيْلَ وهذه التكنيةُ لا توافِقُ ما صَحَّحَهُ من حُرْمَتِهَا مُطْلَقاً بل ما اختاره من تخصيصِ المنعِ بِزَمَنِهِ ﷺ أو ما صَحَّحَهُ الرافعيُّ من حُرْمَتِهَا فَيَمْنُ اسْمُهُ مُحْكَمٌ فقط اهـ وَيُرَدُّ بأنَّ من الواضح أنَّ محلَّ الخلافِ إنَّما هو وضعُها أَوَّلًا، وأمَّا إذا وُضِعَتْ لِلنَّاسِ واشتَهَرَ بها فلا يحُرِّمُ ذلك؛ لأنَّ النهيَ لا يشمَلُهُ وللحاجةِ كما اغْتَفَرُوا التلقيبَ بِنَحْوِ الأعمشِ لذلك ثُمَّ رأيت بعضهم أشارَ إلى ذلك وَيُرَدُّ الأخيرينِ القاعدةُ المُقرَّرةُ في الأصولِ أنَّ العبرةَ بِعُمومِ اللفظِ في

هـ قوله: (وَإِنْ أَسْمَاءُ الْعُلُومِ مِنْ حَيَزَ عِلْمَ الشَّخْصِ) وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ كُلًّا مِنْ أَسْمَاءِ الْعُلُومِ وَأَسْمَاءِ الْكُتُبِ مِنْ حَيَزَ عِلْمَ الْجِنْسِ لَا تَفَاقُ الْحُكْمَاءُ وَالْمُتَكَلِّمِينَ عَلَى أَنَّ لِمَحَالِ الْأَعْرَاضِ مَذْخَلًا فِي تَشْخِصِهَا، وَلِذَا لَمْ يُجَوِّزُوا انْتِقَالَه مِنْ مَحَلٍّ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ فَكَيْفَ يَكُونُ الصَّوْتُ الْقَائِمُ بِهَذَا الْهَوَاءِ وَاللَّوْنُ الْقَائِمُ بِهَذِهِ الْوَرَقَةِ وَالْمَعْلُومُ الْقَائِمُ بِهَذَا الذَّهْنِ عَيْنَ الْقَائِمِ بِآخَرَ بِالشَّخْصِ كَالْتَّبَوِّي، وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ نَحْوِهِ عَنْ الْفَوَائِدِ الْغِيَاثِيَّةِ مَا نَصَّه، ثُمَّ سَيَاتِي أَوَّلُ كِتَابِ الطَّهَّارَةِ تَفْسِيرُ الْكِتَابِ وَالْبَابِ وَالْفَضْلِ الَّتِي هِيَ أَجْزَاءُ الْكُتُبِ بِجُمْلَةٍ مِنَ الْعِلْمِ فَمُسَمَّى الْكُتُبِ الْمَسَائِلُ كَالْعُلُومِ فَجَعَلَ أَسْمَاءَ الْعُلُومِ مِنْ حَيَزَ عِلْمَ الشَّخْصِ وَأَسْمَاءَ الْكُتُبِ مِنْ حَيَزَ عِلْمَ الْجِنْسِ تَحْكُمُ اهـ هـ قوله: (قِيلَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ فِي الْمَعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ وَيُرَدُّ الْأَخِيرَيْنِ فِي النَّهَايَةِ. هـ قوله: (وَهَذِهِ التَّكْنِيَةُ) أَيِ تَكْنِيَةِ الْمُصَنِّفِ لِلرَّافِعِيِّ بِأَبِي الْقَاسِمِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. هـ قوله: (مَا صَحَّحَهُ) أَيِ الْمُصَنِّفُ مِنْ حَيْثُ الثَّقُلُ عَنِ الشَّافِعِيِّ. هـ قوله: (مِنْ حُرْمَتِهَا مُطْلَقًا) أَيِ وَلَوْ لِغَيْرِ مَنْ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي زَمَنِهِ ﷺ وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ مُعْنَى وَنِهَايَةً. هـ قوله: (وَيُرَدُّ) أَيِ الْإِغْتِرَاضُ الْمَذْكُورُ بِقَوْلِهِ وَقِيلَ الْخ. هـ قوله: (فَلَا يَحْرُمُ ذَلِكَ) أَيِ التَّكْنِيَةُ. هـ قوله: (إِلَى ذَلِكَ) أَيِ إِلَى أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ الْخ. هـ قوله: (وَيُرَدُّ الْأَخِيرَيْنِ الْخ) رَدُّ الْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ لِمُصَحِّحِ الْإِمَامِ الرَّافِعِيِّ مَحَلُّ تَأْمُلٍ لِعَدَمِ مُنَافَاتِهِ لَهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِضَرْيِّ أَقُولُ الْمُنَافَاةُ ظَاهِرَةٌ إِذِ انْتَهَى الْآتِي شَامِلٌ لِمَنْ سَمِيَ بِغَيْرِ مُحَمَّدٍ أَيْضًا.

كَالْقَائِمِ بِزَيْدٍ وَيَعْمَرٍ، وَقَدْ تُجَعَلُ أَعْلَامُ أَشْخَاصٍ بِإِغْتِيَابِ أَنَّ الْمُتَعَدَّدَ بِإِغْتِيَابِ الْمَحَلِّ يُعَدُّ عُرْفًا وَاحِدًا وَهَذَا إِنَّمَا يَتِمُّ إِنْ لَمْ تَكُنْ مَوْضُوعَةً لِلْمَفْهُومِ الْإِجْمَالِيِّ كَمَا مَرَّ اهـ. وَقَالَ قَبْلَ ذَلِكَ ثُمَّ إِنَّ الْمُحَقِّقَ قَالَ اسْمُ كُلِّ عِلْمٍ مَوْضُوعٌ بِإِزَاءِ مَفْهُومٍ إِجْمَالِيِّ هُوَ حَدُّهُ الْإِسْمِيُّ اهـ. وَلِلْسَّبَبِ وَغَيْرِهِ فِي ذَلِكَ كَلَامٌ فَرَاغَهُ. هـ قوله: (وَإِنْ أَسْمَاءُ الْعُلُومِ الْخ) سَيَاتِي أَوَّلُ كِتَابِ الطَّهَّارَةِ تَفْسِيرُ الْكِتَابِ وَالْبَابِ وَالْفَضْلِ الَّتِي هِيَ أَجْزَاءُ الْكُتُبِ بِجُمْلَةٍ مِنَ الْعِلْمِ فَمُسَمَّى الْكُتُبِ الْمَسَائِلُ كَالْعُلُومِ فَجَعَلَ أَسْمَاءَ الْعُلُومِ مِنْ حَيَزَ عِلْمَ الشَّخْصِ وَأَسْمَاءَ الْكُتُبِ مِنْ حَيَزَ عِلْمَ الْجِنْسِ تَحْكُمُ. هـ قوله: (وَيُرَدُّ الْأَخِيرَيْنِ الْقَاعِدَةُ الْمُقرَّرةُ) وَمِمَّا يُؤَيِّدُ الْمَذْهَبَ مَا فِي الْخَصَائِصِ لِلشَّيْطَانِيِّ مِمَّا نَصَّه وَأَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ قَالَ: وَقَعَ بَيْنَ عَلِيٍّ وَطَلْحَةَ، فَقَالَ لَهُ: لَا كَجَزَائِكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَمِيتَ بِاسْمِهِ وَكُنِيتَ بِكُنْيَتِهِ وَقَدْ نَهَى

«لا تَكُنُوا بِكُنْيَتِي» لا بِخُصُوصِ السَّبَبِ نَعَمْ صَحَّ خَبَرُ «مَنْ تَسَمَّى بِاسْمِي فَلَا يَكْتَنِي بِكُنْيَتِي وَمَنْ اكْتَنَى بِكُنْيَتِي فَلَا يَتَسَمَّى بِاسْمِي» وهو صَرِيحٌ فِي الْأَخِيرِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْأَوَّلَ أَصَحُّ فَقَدْ مَ لَ ذَ لِكَ. ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ أَشَارَ لِذَلِكَ (الرَّافِعِيُّ) نِسْبَةً لِرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ الصَّحَابِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا حُكِيَ عَنْ خَطِّ الرَّافِعِيِّ نَفْسِهِ وَقَوْلِ الْمُصَنِّفِ لِرَافِعَانَ بَلَدَةً مِنْ بِلَادِ قَزْوِينَ اعْتَرَضُوهُ (رَحِمَهُ اللَّهُ) نَظِيرُ مَا مَرَّ (ذِي) أَيِ صَاحِبٍ وَأَثَرُهَا عَلَى صَاحِبٍ لَا قِصَابَ لَهَا تَعْظِيمُ الْمُضَافِ إِلَيْهَا وَالْمَوْصُوفِ بِهَا بِخِلَافِهِ وَمَنْ ثُمَّ قَالَ تَعَالَى فِي مَعْرِضِ مَدْحِ يُونُسَ ﴿وَذَا النُّونُ﴾ [الأنبياء: ٨٧] وَالنَّهْيِ عَنْ اتِّبَاعِهِ كَصَاحِبِ الْحَوْتِ إِذِ الثُّونُ لِيَكُونَ جُعِلَ فَاتِحَةً سُورَةِ أَفْحَمُ وَأَشْرَفُ مِنْ لَفْظِ الْحَوْتِ، وَيَأْتِي فِي الْجُمُعَةِ صِحَّةٌ إِضَافَتُهَا لِلْمَعْرِفَةِ بِمَا فِيهِ (التَّحْقِيقَاتُ) فِي الْعِلْمِ جَمْعُ تَحْقِيقَةٍ وَهِيَ الْمَرَّةُ مِنَ التَّحْقِيقِ وَهُوَ إِثْبَاتُ الْمَسْأَلَةِ بِدَلِيلِهَا أَوْ عِلَّتِهَا مَعَ رَدِّ قَوَادِحِهَا.....

■ قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُجَابَ الْإِنْخ) يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ أَصَحَّ الْأَوَّلِ إِنَّمَا تَوَجَّبَ تَقْدِيمُهُ إِنْ لَمْ يُمَكِّنِ الْجَمْعُ وَهُوَ مُمَكِّنٌ بِحَمْلِ الْأَوَّلِ عَلَى هَذَا عَلَى وَجْهِ التَّخْصِصِ أَوْ التَّقْيِيدِ سَمِ عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ فِيهِ أَنَّهُ لَا يُعَدَّلُ إِلَى التَّرْجِيحِ إِلَّا مَعَ عَدَمِ امْتِكَانِ الْجَمْعِ وَهُوَ هُنَا مُتَأَثِّ بِحَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ وَفِيهِ إِعْمَالُهُمَا اهـ.

■ قَوْلُهُ: (نِسْبَةً) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. ■ قَوْلُهُ: (وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى قَالَ فِي الدَّقَائِقِ هُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى رَافِعَانَ بَلَدَةٍ مَعْرُوفَةٍ مِنْ بِلَادِ قَزْوِينَ وَاعْتَرَضَهُ قَاضِي الْقَضَاءِ جَلَالُ الدِّينِ الْقَزْوِينِيُّ بِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ بِبِلَادِ قَزْوِينَ بَلَدَةً يُقَالُ لَهَا رَافِعَانَ بَلٌ هُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى جَدٍّ مِنْ أَجْدَادِهِ اهـ.

■ قَوْلُهُ: (وَأَثَرُهَا) أَيِ لَفْظَةِ ذِي عَلَى صَاحِبٍ سَم. ■ قَوْلُهُ: (تَعْظِيمُ الْمُضَافِ إِلَيْهَا) يَعْنِي مَا تُضَافُ هِيَ إِلَيْهِ. ■ قَوْلُهُ: (وَالنَّهْيُ) عَطُفٌ عَلَى مَدْحِ سَم. ■ قَوْلُهُ: (ذَا النُّونِ الْإِنْخ) هَذَا تَعْلِيلٌ لَاسْتِدْعَاءِ ذِي لِتَعْظِيمِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا، وَأَمَّا اسْتِدْعَاؤُهَا لِتَعْظِيمِ الْمُوصُوفِ بِهَا فَظَاهِرٌ مِنْ كَوْنِ الْأَوَّلِ فِي الْمَدْحِ وَالْقَانِي فِي النَّهْيِ. ■ قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي فِي الْجُمُعَةِ الْإِنْخ) أَيِ فِي شَرْحِ وَيَحْرُمُ عَلَى ذِي الْجُمُعَةِ التَّشَاغُلُ بِالْبَيْعِ الْإِنْخ، وَيَأْتِي بِهِامِشُهُ رَدُّهُ سَم. ■ قَوْلُهُ: (مَعَ رَدِّ قَوَادِحِهَا) أَيِ قَوَادِحِ الدَّلِيلِ الْمُبَيِّنَةِ فِي عِلْمِ الْمُنَاطَرَةِ وَقَوَادِحِ الْعِلَّةِ الْمُبَيِّنَةِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَجْمَعَهَا أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِهِ بَعْدَهُ فَدَعَا عَلِيٌّ بِتَفَرُّقِهَا: نَشَهِدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّهُ سَيُولَدُ لَكَ بَغْدِي غُلَامٌ فَقَدْ نَحَلْتَهُ اسْمِي وَكُنْيَتِي وَلَا يَجِلُّ لِأَحَدٍ مِنْ أُمَّتِي بَعْدَهُ» اهـ. ثُمَّ نَقَلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَقَنِيِّ مَا يُوَافِقُ ذَلِكَ فَهَذَا صَرِيحٌ فِي عَدَمِ الْإِخْتِصَاصِ بِزَمَانِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لَكِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ الْمَنْعَ مُخْتَصٌّ بِجَمْعِ الْأِسْمِ مَعَ الْكُنْيَةِ فَلَيْتَأَمَّلْ. ■ قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُجَابَ الْإِنْخ) يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ أَصَحَّ الْأَوَّلِ إِنَّمَا تَوَجَّبَ تَقْدِيمُهُ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْجَمْعُ وَهُوَ مُمَكِّنٌ بِحَمْلِ الْأَوَّلِ عَلَى وَجْهِ التَّخْصِصِ أَوْ التَّقْيِيدِ فَلَيْتَأَمَّلْ. ■ قَوْلُهُ: (وَأَثَرُهَا) أَيِ عَلَى صَاحِبٍ، ■ قَوْلُهُ: (وَالنَّهْيُ) أَشَارَ بِالتَّضْيِيبِ إِلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَدْحِ. ■ قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي فِي الْجُمُعَةِ صِحَّةٌ إِضَافَتُهَا لِلْمَعْرِفَةِ بِمَا فِيهِ) أَيِ عِنْدَ قَوْلِهِ فِي الْجُمُعَةِ وَيَحْرُمُ عَلَى ذِي الْجُمُعَةِ التَّشَاغُلُ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ وَعِبَارَتُهُ هُنَاكَ، فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ أَضَافَ ذِي بِمَعْنَى صَاحِبٍ إِلَى مَعْرِفَةِ

وَحَقِيقَةُ الشَّيْءِ وَمَاهِيَّتُهُ مَا بِهِ الشَّيْءُ هُوَ هُوَ كَالْحَيَوَانِ النَّاطِقِ لِلْإِنْسَانِ، وَقَدْ يَفْتَرِقَانِ اعْتِبَارًا وَكَوْنُ الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ مَاهِيَّةً حَقِيقَةً جَعَلِيَّةً خَارِجِيَّةً هُوَ الصَّوَابُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَاهِيَّةَ يَجْعَلُ الْجَاعِلُ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْمُتَكَلِّمِينَ وَعَلَى أَنَّهَا لَا بِشَرْطِ شَيْءٍ مَوْجُودٍ خَارِجًا كَمَا هُوَ

﴿قَوْلُهُ: (وَحَقِيقَةُ الشَّيْءِ الْإِلَخ) اسْتَطْرَادِيٍّ لِمُجَرَّدِ مُشَارَكَتِهِ لِلْحَقِيقَةِ فِي الْمَادَّةِ. ﴿قَوْلُهُ: (وَقَدْ يَفْتَرِقَانِ) الْأَوَّلَى التَّائِيثُ. ﴿قَوْلُهُ: (اِغْتِيَارٌ) عِبَارَةٌ السَّعْدُ، وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ مَا بِهِ الشَّيْءُ هُوَ هُوَ بِاِغْتِيَارٍ تَحَقُّقِهِ حَقِيقَةً وَبِاِغْتِيَارٍ تَشَخُّصِهِ هَوِيَّةً اهـ وَعِبَارَةٌ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ اِغْلَمَ أَنَّ الصُّورَةَ فِي الْعَقْلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تُقْصَدُ بِاللَّفْظِ تُسَمَّى مَعْنَى وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تَحْصُلُ مِنَ اللَّفْظِ تُسَمَّى مَفْهُومًا وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَقُولٌ فِي جَوَابِ مَا هُوَ تُسَمَّى مَاهِيَّةً وَمِنْ حَيْثُ ثُبُوتُهُ فِي الْخَارِجِ تُسَمَّى حَقِيقَةً، وَمِنْ حَيْثُ اِمْتِيَازُهُ عَنِ الْأَغْيَارِ تُسَمَّى هَوِيَّةً فَالذَّاتُ وَاحِدَةٌ وَاخْتِلَافُ الْعِبَارَاتِ بِاخْتِلَافِ الْاِغْتِيَارَاتِ اهـ. ﴿قَوْلُهُ: (وَكَوْنُ الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ مَاهِيَّةً الْإِلَخ) لَيْسَ فِي هَذَا الْكَلَامِ تَحْرِيرٌ مَعْنَى جَعَلِيَّةِ الْمَاهِيَّاتِ بَلْ يَوْهَمُ أَنَّهَا فِي نَفْسِهَا جَعَلِيَّةٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَتَحْرِيرُ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْمَوَاقِفِ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ لَخَّصَهُ الْكَمَالُ فِي حَاشِيَةِ شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ سَمِ عِبَارَةٌ شَرْحِ الْمَوَاقِفِ، وَالصَّوَابُ أَنَّ يُقَالُ مَعْنَى قَوْلِهِمُ الْمَاهِيَّةُ لَيْسَتْ مَجْعُولَةٌ أَنَّهَا فِي حَدِّ أَنْفُسِهَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا جَعْلٌ جَاعِلٌ وَتَأْتِيرٌ مُؤْتِرٌ، فَإِنَّكَ إِذَا لَاحَظْتَ مَاهِيَّةَ السَّوَادِ، وَلَمْ تَلَاظِطْ مَعَهَا مَفْهُومًا سِوَاهَا لَمْ يُعْقَلْ هُنَاكَ جَعْلٌ إِذْ لَا مُغَايِرَةَ بَيْنَ الْمَاهِيَّةِ وَنَفْسِهَا حَتَّى يُتَصَوَّرَ تَوْسُطُ جَعْلٍ بَيْنَهُمَا فَتَكُونُ إِحْدَاهُمَا مَجْعُولَةٌ تِلْكَ الْأُخْرَى. وَكَذَا لَا يُتَصَوَّرُ تَأْتِيرُ الْفَاعِلِ فِي الْوُجُودِ بِمَعْنَى جَعْلِ الْوُجُودِ وَجُودًا بَلْ تَأْتِيرُهُ فِي الْمَاهِيَّةِ بِاِغْتِيَارِ الْوُجُودِ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَجْعَلُهَا مُتَصِفَةً بِالْوُجُودِ لَا بِمَعْنَى أَنَّهُ يَجْعَلُ اتِّصَافَهَا مَوْجُودًا مُتَحَقِّقًا فِي الْخَارِجِ فَإِنَّ الصَّبَاحَ إِذَا صَبَغَ ثَوْبًا لَا يُجْعَلُ الثَّوْبُ ثَوْبًا وَلَا الصَّبْغُ صَبْغًا بَلْ يُجْعَلُ الثَّوْبُ مُتَّصِفًا بِالصَّبْغِ فِي الْخَارِجِ، وَإِنْ لَمْ يُجْعَلْ اتِّصَافُهُ بِمَوْجُودًا ثَابِتًا فِي الْخَارِجِ فَلَيْسَتْ الْمَاهِيَّاتُ فِي أَنْفُسِهَا مَجْعُولَةٌ وَلَا وَجُودَاتُهَا أَيْضًا فِي أَنْفُسِهَا مَجْعُولَةٌ بَلِ الْمَاهِيَّاتُ فِي كَوْنِهَا مَوْجُودَةٌ مَجْعُولَةٌ يَعْنِي أَنَّهَا بِالنَّظَرِ إِلَى اتِّصَافِهَا بِالْوُجُودِ مَجْعُولَةٌ، وَهَذَا الْمَعْنَى مِمَّا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُنَازَعَ فِيهِ وَلَا مُنَافَاةً بَيْنَ نَفْيِ الْمَجْعُولِيَّةِ عَنِ الْمَاهِيَّاتِ بِالْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا وَبَيْنَ إِثْبَاتِهَا لَهَا بِمَا يَبَيِّنُ أَنَّهُ الْحَقُّ الَّذِي لَا يَتَوَهَّمُ بَطْلَانُهُ فَالْقَوْلُ بِنَفْيِ الْمَجْعُولِيَّةِ مُطْلَقًا وَإِثْبَاتِهَا مُطْلَقًا كِلَاهُمَا صَحِيحٌ إِذَا حُمِلَا عَلَى مَا صَوَّرْنَاهُ اهـ. أَيِ لِعَدَمِ تَوَارُؤِهِمَا عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ. ﴿قَوْلُهُ: (وَعَلَى أَنَّهَا لَا بِشَرْطِ شَيْءٍ مَوْجُودٍ خَارِجًا الْإِلَخ) هَذَا خِلَافُ التَّحْقِيقِ كَمَا فِي

قُلْنَا أَنْ يَصِحَّ أَنْ تَكُونَ لِلْجِنْسِ أَوْ الْعَهْدِ الذَّهْنِيَّ وَكُلُّ مِنْهُمَا فِي مَعْنَى التَّكْرَرِ فَصَحَّتِ الْإِضَافَةُ لِذَلِكَ الْإِلَخ اهـ وَقَدْ يَبَيَّنُ بِهَامِشِهِ هُنَاكَ أَنَّ هَذَا كُلَّهُ وَهُمْ فَقَدْ قَالَ الدَّمَامِينِيُّ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ مَا نَصَّه: وَقَدْ تَوَهَّمُ بَعْضُ أَنَّ الْمُرَادَ بِاسْمِ الْجِنْسِ أَيِ فِي قَوْلِهِمْ أَنَّ ذُو لَا تُضَافُ إِلَّا لاسْمِ الْجِنْسِ التَّكْرَرُ فَاسْتَشْكَلَ سَبَبُ هَذَا الْوَهْمِ الْفَاسِدُ مَا وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ: «أَنْ تَصِلَ ذَا رَحِمِكَ» وَغَابَ عَنْهُ مَوَاضِعُ فِي التَّنْزِيلِ ﴿وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [البقرة: ١١٠] ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥٠] ﴿ذِي الْأَطْوَالِ﴾ [انعام: ٣] ﴿ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] اهـ، أَيِ بَلِ الْمُرَادُ بِاسْمِ الْجِنْسِ مَا يُقَابِلُ الصِّفَةَ. ﴿قَوْلُهُ: (وَحَقِيقَةُ الشَّيْءِ وَمَاهِيَّتُهُ الْإِلَخ) لَيْسَ

المشهور عندهم. والتدقيق إثبات الدليل بدليل آخر.

شرح المواقف وغيره عبارة البُرْهَانِ لِلْفَاضِلِ الْكَلْبُوتِيِّ وَلَا شَيْءَ مِنْ هَذِهِ الْكَلَيَاتِ أَيْ الْمُنْطِقِيِّ وَالْعَقْلِيِّ وَالطَّبِيعِيِّ بِمَوْجُودٍ فِي الْخَارِجِ لَا سِتِحَالَةٍ الْوُجُودِ بِدُونِ التَّشْخِصِ بِدَاهِيَةٍ، وَإِنْ ذَهَبَ الْبَعْضُ إِلَى وُجُودِ الْمُنْطِقِيِّ وَالْعَقْلِيِّ وَالْكَثِيرِ إِلَى وُجُودِ الطَّبِيعِيِّ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ أَيْ الطَّبِيعِيُّ جُزْءُ الْمَوْجُودِ فِي الْخَارِجِ وَهُوَ الْفَرْدُ الْمُرَكَّبُ مِنْهُ وَمِنْ الْمُشْخَصَاتِ كَزَيْدِ الْمُرَكَّبِ مِنَ الْإِنْسَانِ وَالْمُشْخَصَاتِ لَكِنَّهُ أَيْ الطَّبِيعِيُّ جُزْءُ عَقْلِيٍّ مِنَ الْمَوْجُودِ فِي الْخَارِجِ لَا جُزْءَ خَارِجِيٍّ مِنْهُ فِي مَذْهَبِ التَّحْقِيقِ فَالْحَقُّ أَنَّ وُجُودَهُ أَيْ الطَّبِيعِيِّ عِبَارَةٌ عَنْ وُجُودِ أَفْرَادِهِ وَأَشْخَاصِهِ لَا أَنَّ نَفْسَهُ مَعَ كَوْنِهِ مَعْرُوضًا لِقَابِلِيَّةِ التَّكْثُرِ مَوْجُودٌ فِيهِ أَيْ فِي الْخَارِجِ، وَلِذَا جَعَلُوا الْكَلِيَّةَ وَأَقْسَامَهَا مِنَ الْعَوَارِضِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْوُجُودِ الذَّهْنِيِّ لَا مِنَ الْعَوَارِضِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ، وَأَمَّا الْكَلِيَّةُ الْمُنْطِقِيَّةُ وَالْعَقْلِيَّةُ فَكَمَا لَا وُجُودَ لِأَنْفُسِهِمَا فِي الْخَارِجِ لَا وُجُودَ لِأَفْرَادِهِمَا فِيهِ أَه. زَادَ عَلَيْهَا الرَّشِيدِيُّ مَا نَصَّهُ، وَقَالَ الْإِمَامُ الْبِرْكَاتِيُّ فِي الْإِمْعَانِ وُجُودَ الْكَلِيَّةِ الطَّبِيعِيِّ فِي الْأَشْخَاصِ بِمَعْنَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ جُزْئِيٍّ مَعْنَى كَلْمٍ حَاصِلٍ فِي الْعَقْلِ بِتَجَرِيدِهِ عَنِ الْمُشْخَصَاتِ إِذِ الْكَلْمُ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الْخَارِجِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ إِذْ يَلْزَمُ حَيْثُذُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ مَوْجُودًا فِي امْكِتَةِ مُتَعَدِّدَةٍ، وَذَلِكَ بَيْنَ الْإِسْتِحَالَةِ وَإِنْ قَالَ أَكْثَرُ النَّاسِ إِنَّهُ مَوْجُودٌ فِي ضَمَنِ الْأَشْخَاصِ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْهَا أَه. وَعِبَارَةٌ تَهْذِيبِ السَّعْدِ وَتُؤْخَذُ بِشَرْطِ شَيْءٍ، وَتُسَمَّى مَخْلُوطَةً وَلَا خَفَاءَ فِي وُجُودِهَا وَبِشَرْطِ لَا شَيْءَ تُسَمَّى مُجَرَّدَةً وَلَا تَوْجَدُ فِي الْأَذْهَانِ فَضْلًا عَنِ الْأَعْيَانِ وَلَا بِشَرْطِ شَيْءٍ وَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الْمَخْلُوطَةِ فَتَوْجَدُ لِكَوْنِهَا نَفْسَهَا فِي الْخَارِجِ لَا جُزْءًا مِنْهَا لِعَدَمِ التَّمَايُزِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْعَقْلِ أَه. وَقَالَ مُحَشِّيه عَبْدُ اللَّهِ الْيَزْدِيُّ: الْمَاهِيَّةُ لَهَا اغْتِيَارَاتٌ ثَلَاثَةٌ أَوَّلُهَا أَنَّهَا تُؤْخَذُ مَعَ شَيْءٍ مِنَ الْعَوَارِضِ وَحَيْثُذُ تُسَمَّى تِلْكَ الْمَاهِيَّةُ مَاهِيَّةً مَخْلُوطَةً وَمَاهِيَّةً بِشَرْطِ شَيْءٍ، وَلَا خَفَاءَ فِي وُجُودِهَا، وَثَانِيهَا أَنَّهَا تُؤْخَذُ بِشَرْطِ الْخُلُوعِ عَنِ جَمِيعِ اللَّوَاحِقِ، وَهَذِهِ تُسَمَّى مَاهِيَّةً مُجَرَّدَةً وَمَاهِيَّةً بِشَرْطِ لَا شَيْءٍ، وَهَذِهِ لَا تَوْجَدُ فِي الْأَذْهَانِ فَضْلًا عَنِ الْأَعْيَانِ، وَثَالِثُهَا أَنَّهَا تُؤْخَذُ مِنْ حَيْثُ هِيَ أَيْ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْغَيْرِ إِبْتِائًا وَنَفْيًا وَهَذِهِ تُسَمَّى مَاهِيَّةً مُطْلَقَةً وَمَاهِيَّةً لَا بِشَرْطِ شَيْءٍ وَالْأَوَّلِيَّانِ نَوْعَانِ مِنَ الثَّلَاثَةِ فَهِيَ أَعَمُّ مِنْهُمَا وَمَوْجُودَةٌ فِي الْخَارِجِ أَمَّا عِنْدَ التَّانِي لَوْجُودِ الطَّبَائِعِ فَوْجُودُهَا بِوُجُودِ الْمَاهِيَةِ الْمَخْلُوطَةِ كَوُجُودِ الْكَلَيَاتِ بِوُجُودِ الْأَشْخَاصِ وَعِنْدَ الْقَائِلِ بِوُجُودِهَا هِيَ مَوْجُودَةٌ بِنَفْسِهَا بِوُجُودِ مُغَايِرِ كَالْجِسْمِ الْأَبْيَضِ الْمَوْجُودِ بِوُجُودِ غَيْرِ وُجُودِ الْبَيَاضِ وَالْمُصَنَّفُ اخْتَارَ الْأَوَّلَ وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ لَا جُزْءًا مِنْهَا إِلَى حُجَّةِ الْمُخَالَفِينَ، وَرَدَّهَا قَائِلُهُمْ قَالُوا الْمَاهِيَّةُ لَا بِشَرْطِ شَيْءٍ مَوْجُودَةٌ فِي الْخَارِجِ؛ لِأَنَّهَا جُزْءُ الْمَخْلُوطَةِ الْمَوْجُودَةِ فِيهِ وَجُزْءُ الْمَوْجُودِ مَوْجُودٌ وَهُوَ مَرْدُودٌ بِأَنَّهَا لَيْسَتْ جُزْءًا خَارِجِيًّا لِعَدَمِ التَّمَايُزِ بَلْ جُزْءٌ عَقْلِيٌّ وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا فِي الْخَارِجِ أَه. بِاخْتِصَارٍ. ه. قَوْلُهُ: (وَالْتَدْقِيقُ الْإِلْحَ) زَادَ الْمُغْنِي وَالتَّعْبِيرُ عَنْهَا

فِي هَذَا الْكَلَامِ تَحْرِيرُ مَعْنَى جَعْلِيَّةِ الْمَاهِيَاتِ بَلْ يَوْهَمُ أَنَّهَا فِي نَفْسِهَا جَعْلِيَّةٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَتَحْرِيرُ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْمَوَاقِفِ وَغَيْرِهِ وَقَدْ لَخَّصَهُ الْكَمَالُ فِي حَاشِيَةِ شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ.

فَإِنْ قُلْتُ: جَمْعُ السَّلَامَةِ لِلْقِلَّةِ بِاتِّفَاقِ الثُّحَاةِ وَمَدْلُولُ جُمُوعِ الْقِلَّةِ الْعَشْرَةُ فَمَا دُونَهَا وَلَا مَدْحُ فِي ذَلِكَ. قُلْتُ: «أَلْ» فِي مِثْلِ هَذَا تُفِيدُ الْعُمُومَ إِذَا الْأَصَحُّ أَنَّ الْجَمْعَ الْمَعْرُوفَ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ أَوْ الْإِضَافَةِ لِلْعُمُومِ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ عَهْدٌ وَلَا مُنَافَاةٌ بَيْنَ هَذَا وَمَا ذُكِرَ عَنِ الثُّحَاةِ، إِنَّمَا لِأَنَّ كَلَامَهُمْ فِي جَمْعِ السَّلَامَةِ الْمُنْكَرَ وَكَلَامُ الْأَصُولِيِّينَ فِي الْمَعْرُوفِ كَمَا قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَتَوْضِيحُهُ أَنَّ مُفِيدَ الْعُمُومِ كَأَنَّ لَمَّا دَخَلَ عَلَى الْجَمْعِ. فَإِنْ قُلْنَا بِمَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ: إِنَّ أَفْرَادَهُ الَّتِي عَمَّهَا وَحَدَّاهُ فَقَدْ ذَهَبَ اعْتِبَارُ الْجَمْعِيَّةِ مِنْ أَصْلِهَا الْمُسْتَلَزِمِ لِلنَّظَرِ إِلَى كَوْنِ أَحَادِهِ عَشْرَةً فَأَقْلَ، وَإِنْ قُلْنَا بِمَا عَلَيْهِ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ: إِنَّ أَفْرَادَهُ جُمُوعٌ فَلَا تَنَافِي بَيْنَ اسْتِغْرَاقِ كُلِّ جَمْعٍ جَمِيعٍ وَكَوْنِ تِلْكَ الْجُمُوعِ لِكُلِّ جَمْعٍ مِنْهَا عَدَدٌ مُعَيَّنٌ، وَأَمَّا لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ وَضْعِ جَمْعِ السَّلَامَةِ لِلْقِلَّةِ وَغَلَبَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْعُمُومِ لِعَرَفٍ أَوْ شَرَعٍ فَتَنْظَرُ الثُّحَاةُ لِأَصْلِ الْوَضْعِ وَالْأَصُولِيِّينَ لِعَلْبَةِ الْاسْتِعْمَالِ فِيهِ. تَوْفِي سَنَةِ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَسِتِّمِائَةٍ عَنْ نَيْفٍ وَسِتِّينَ سَنَةً، وَلَهُ كَرَامَاتٌ مِنْهَا أَنَّ شَجَرَةَ عَنَبٍ أَضَاءَتْ لَهُ لِفَقْدِ مَا يُسْرِجُهُ وَقَتَ التَّصْنِيفِ، وَوُلِدَ الْمُصَنِّفُ بَعْدَ وَفَاتِهِ بِنَحْوِ سَبْعِ سِنِينَ بَنَوِي مِنْ قُرَى دِمَشْقَ وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ سِتٍّ وَسَبْعِينَ وَسِتِّمِائَةٍ عَنْ نَحْوِ سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ سَنَةً. وَذَكَرَ تَلْمِيزُهُ الْإِمَامَ ابْنَ الْعَطَّارِ أَنَّ بَعْضَ الصَّالِحِينَ رَأَى أَنَّهُ قُطِبٌ، وَأَنَّ الشَّيْخَ كَاشَفَهُ بِذَلِكَ وَاسْتَكْتَمَهُ وَكَشَفَ لِبَعْضِ الصَّالِحِينَ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ أَنَّهُ وَقَعَ لَهُ حَظٌّ وَافٍ مِنْ تَجَلِّيِ اللَّهِ عَلَيْهِ بِرِضَاهُ وَعَظْفِهِ فَسَأَلَ اللَّهَ عَوْدَ بَعْضِهِ عَلَى كُتْبِهِ فَعَادَ فَعَمَّ النِّفْعَ بِهَا شَرْقًا وَغَرْبًا لِلشَّافِعِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ.

بِفَاتِحِ الْعِبَارَةِ الْحُلُوةِ تَرْفِيقٌ وَبِمُرَاعَاةِ عِلْمِ الْمَعْنَى وَالْبَدِيعِ تَتْمِيقٌ وَالسَّلَامَةُ فِيهَا مِنْ اغْتِرَاضِ الشَّرْعِ تَوْفِيقٌ اهـ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ قُلْتُ) إِلَى قَوْلِهِ إِذَا الْأَصَحُّ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَلَا مَدْحُ فِي ذَلِكَ) أَيِ فِي تَغْيِيرِ الْمُصَنِّفِ بِجَمْعِ الْقِلَّةِ فَلَوْ عُدِلَ إِلَى جَمْعِ الْكَثْرَةِ لَكَانَ أَنْسَبَ نِهَايَةً. □ قَوْلُهُ: (إِنَّ الْجَمْعَ الْمَعْرُوفَ إِلَخَ) أَيِ مُطْلَقًا. □ قَوْلُهُ: (بَيْنَ هَذَا) أَيِ الْأَصَحِّ الْمَذْكُورِ. □ قَوْلُهُ: (فِي جَمْعِ السَّلَامَةِ) الْأَوَّلَى فِي جَمْعِ الْقِلَّةِ؛ لِأَنَّهُ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ. □ قَوْلُهُ: (لَمَّا دَخَلَ) الْأَوَّلَى إِذَا دَخَلَ إِلَخَ. □ قَوْلُهُ: (وَحَدَّاهُ) بِضَمِّ الْوَاوِ أَيِ أَحَادَ كَالْمُفْرَدِ الْعَامِّ. □ قَوْلُهُ: (الْمُسْتَلَزِمُ إِلَخَ) صِفَةُ لَاغْتِبَارِ إِلَخَ. □ قَوْلُهُ: (لِكُلِّ جَمْعٍ مِنْهَا) حَاجَةٌ إِلَى جَمْعٍ.

□ قَوْلُهُ: (فَتَنْظَرُ الثُّحَاةُ) فَعْلٌ وَفَاعِلٌ. □ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا لِأَنَّهُ إِلَخَ) عَظْفٌ عَلَى قَوْلِهِ أَمَّا؛ لِأَنَّ إِلَخَ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ وَضْعِ جَمْعِ السَّلَامَةِ) أَيِ مُطْلَقًا. □ قَوْلُهُ: (وَوَلَدَ الْمُصَنِّفَ) أَيِ إِذَا عُرِفَ فِيهِ كَلَامُهُ اسْتِخْدَامًا. □ قَوْلُهُ: (وَتَوْفَى) إِلَى قَوْلِهِ وَوُلِدَ الْمُصَنِّفُ فِي الْمَغْنَى. □ قَوْلُهُ: (عَنْ نَيْفٍ إِلَخَ) عِبَارَةُ الْمَغْنَى وَهُوَ ابْنُ سِتٍّ وَسِتِّينَ سَنَةً، وَكَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ أَضَاءَتْ لَهُ الْكُرُومُ وَحُكِيَ أَنَّ شَجَرَةَ أَضَاءَتْ عَلَيْهِ لَمَّا فَقَدَ عِنْدَ التَّصْنِيفِ مَا يُسْرِجُهُ عَلَيْهِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَوُلِدَ الْمُصَنِّفُ إِلَخَ) ذَكَرَ الْمَغْنَى طَرَفًا مِنْ أَحْوَالِ الْمُصَنِّفِ قُبَيْلَ كِتَابِ الطَّهَارَةِ فَتَذَكَّرَهُ هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. □ قَوْلُهُ: (إِنَّهُ قُطِبٌ) أَيِ الْمُصَنِّفِ. □ قَوْلُهُ: (وَأَنَّ الشَّيْخَ) أَيِ الْمُصَنِّفِ عَظْفَ عَلَى أَنْ بَعْضُ إِلَخَ. □ قَوْلُهُ: (كَاشَفَهُ بِذَلِكَ) أَيِ

(وهو) أي المحرر ومدحه بما يأتي مدح لكتابته لاشتماله عليه مع ما تميّز به، وليس مدح الأئمة لكتبهم فخرًا بل هو حث على تحري الأولى والأكمل مبالغة في النصح للمسلمين (كثير الفوائد) التي ابتدعتها مؤلفه ولم يعثر عليها من قبله جمع فائدة وهي ما يرغب في استفادته من الفوائد؛ لأنها تعقل به فترد عليه استفادة، ومنه إفادة وعرفت بكل نافع ديني أو دنيوي من فاد أتى ينفع (عمدة في تحقيق المذهب) أي بيان الراجح وإيضاح المشتبه منه، وأصله مكان الذهاب ثم استعير لما يذهب إليه من الأحكام تشبيهًا للمعقول بالمحسوس ثم غلب على الراجح ومنه قولهم المذهب في المسألة كذا (مُعْتَمَد) ترق؛ لأنه أبلغ من عمدة فهو مُعْن عنه لولا غرض الإطناب في المدح.....

أخبره بذلك أي بعلمه بقطبيته في القاموس كاشفه بالعداوة: بادأه بها اه. □ فؤد: (التي ابتدعتها إلخ) في كون ما في المحرر كذلك نظر ظاهر سم. □ فؤد: (ما يرغب إلخ) عبارة المغني ما استفيد من علم أو مال اه. □ فؤد: (من الفوائد) أي مأخوذ من الفوائد وهو القلب. □ فؤد: (ومنه) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَلَيْهِ سَم. □ فؤل (الشي): (عمدة) خبر ثانٍ عميرة أي يُعْتَمَدُ عليه مغني. □ فؤد: (أي بيان إلخ) تفسير للمُضَاف والمُضَاف إِلَيْهِ مَعًا عَلَى الثَّانِي. □ فؤد: (وإيضاح المشتبه) بكسر الباءِ وفتحها. □ فؤد: (ومنه) أي من المذهب تنازع فيه الراجح والمُشْتَبَه. □ فؤد: (وأصله إلخ) عبارة البُجَيْرِمِي والمذهب لغة: مكان الذهاب وهو الطريق، واضطلاحًا الأحكام التي اشتملت عليها المسائل شُبّهَتْ بِمَكَانِ الذَّهَابِ بِجَمَاعِ أَنْ الطَّرِيقَ يَوْصَلُ إِلَى الْمَعَاشِ، وَتِلْكَ الْأَحْكَامُ تَوْصَلُ إِلَى الْمَعَادِ أَوْ بِجَمَاعِ أَنَّ الْأَجْسَامَ تَتَرَدَّدُ فِي الطَّرِيقِ، وَالْأَفْكَارُ تَتَرَدَّدُ فِي تِلْكَ الْأَحْكَامِ، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَيْهَا الْمَذْهَبُ اسْتِعَارَةً مُصَرَّحَةً وَهَلْ هِيَ أَصْلِيَّةٌ أَوْ تَبَعِيَّةٌ قَوْلَانِ الْأَرْجَحُ مِنْهُمَا الثَّانِي اه. □ فؤد: (ثم استعير إلخ) أي استعارة تَصْرِيحِيَّةٌ تَبَعِيَّةٌ بَأَنَّ شُبّهَ اخْتِيَارِ الْأَحْكَامِ بِمَعْنَى الذَّهَابِ وَاسْتَعِيرَ الذَّهَابَ لِاخْتِيَارِ الْأَحْكَامِ، وَاشْتَقَّ مِنْهُ مَذْهَبٌ بِمَعْنَى أَحْكَامٍ مُخْتَارَةٍ، ثُمَّ صَارَ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً شَيْخُنَا وَبُجَيْرِمِي. □ فؤد: (ومنه) أي من المذهب قول المتن مُعْتَمَدٌ خَبَرٌ ثَالِثٌ عَمِيرَةٌ. □ فؤد: (ترق) أي هذا ترق في المدح كُرْدِي. □ فؤد: (فهو مغن عنه) قد يَمْنَعُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا أَفَادَهُ الْأَوَّلُ مِنْ أَنَّ عَمْدِيَّتَهُ فِي تَحْقِيقِ خُصُوصِ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ لَا يُسْتَفَادُ مِنَ الثَّانِي، بَلِ الثَّانِي أَعَمُّ كَمَا أَنَّ مَا فِي الثَّانِي مِنَ التَّفْصِيلِ لَيْسَ فِي الْأَوَّلِ فَلْيَتَأَمَّلْ فِي الْأَوَّلِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم، وَفِيهِ نَظَرٌ.

□ فؤد: (التي ابتدعتها إلخ) في كون ما في المحرر كذلك نظر ظاهر. □ فؤد: (فترد عليه) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَمِنْهُ. □ فؤد: (فهو مغن عنه) قد يَمْنَعُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا أَفَادَهُ الْأَوَّلُ مِنْ أَنَّ عَمْدِيَّتَهُ فِي تَحْقِيقِ خُصُوصِ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ كَمَا هُوَ الْمُرَادُ لَا يُسْتَفَادُ مِنَ الثَّانِي بَلِ الثَّانِي أَعَمُّ كَمَا أَنَّ مَا فِي الثَّانِي مِنَ التَّفْصِيلِ لَيْسَ فِي الْأَوَّلِ فَلْيَتَأَمَّلْ لَا يُقَالُ يَلْزَمُ مِنْ أَنَّهُ مُعْتَمَدٌ لِلْمُفْتَى وَغَيْرِهِ أَنَّهُ عُمْدَةٌ فِي تَحْقِيقِ الْمَذْهَبِ الْمَخْصُوصِ؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ لِأَنَّ الْكُونَ مُعْتَمَدًا لِلْمُفْتَى وَغَيْرِهِ قَدْ يَكُونُ بِتَخْرِيرِ مَذْهَبٍ آخَرَ أَوْ دَلِيلٍ يَصِحُّ الْإِعْتِمَادُ عَلَيْهِ وَالْأَخْذُ بِهِ.

(للمفتي) أي المَجِيب في الحوادث بما يَسْتَنْبِطُهُ أو يُرَجِّحُهُ ولِحدوث جوابه وَقُوَّتُهُ شُبَّةٌ بِالْفَتْى في السَّنِّ من فتي يفتى كَعَلِمَ يَعْلَمُ ثُمَّ اسْتَعِيرَ لَهُ لفظا الفتوى بِالْفَتْحِ أو الفَتْى بِالضَّمِّ (وغيره) وهو المُسْتَفِيدُ لِنَفْسِهِ أو لِإِفَادَةِ غَيْرِهِ (من) بَيَانِيَّةٌ (أولى) أَصْحَابُ (الرَّغَبَاتِ) بِفَتْحِ الْغَيْنِ جَمْعُ رَغْبَةٍ بِشَكُونِهَا وهي الانْهَمَاكُ على الْخَيْرِ طَلَبًا لِحَيَاةٍ مَعَالِيهِ.

قول المتن: (للمفتي) بِشَكُونِ الْبَاءِ كَمَا هُوَ الْقِيَاسُ وَيَجُوزُ تَشْدِيدُهَا مَعَ كَسْرِهَا عَلَى أَنَّهُ نِسْبَةٌ إِلَى السَّاكِنِ الْبَاءِ نِسْبَةُ الْجُزْئِيِّ إِلَى الْكُلِّ، ثُمَّ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ لَا مَعْنَى لِكَوْنِ الْمُحَرَّرِ مُعْتَمِدًا لِلْمُفْتِي إِلَّا أَنَّ الْمُفْتِيَّ يُجِيبُ بِمَا فِيهِ، وَيَسْتَنْدُ فِي جَوَابِهِ لِتَقْرِيرِهِ وَتَرْجِيحِهِ، فَكَيْفَ يَقْيِدُ الْمُفْتِيَّ بِقَوْلِهِ بِمَا يَسْتَنْبِطُهُ أَوْ يُرَجِّحُهُ؛ لِأَنَّ مَنْ أَجَابَ بِمَا يَسْتَنْبِطُهُ أَوْ يُرَجِّحُهُ لَمْ يَعْتَمِدْ فِي جَوَابِهِ عَلَى الْمُحَرَّرِ فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ مَنْ هَذَا شَأْنُهُ يَتْرَكَ شَأْنَهُ وَيَعَوَّلُ عَلَيْهِ وَفِيهِ نَظَرٌ سَم، وَقَدْ يُقَالُ: الْقَصْدُ بِاعْتِمَادِهِ عَلَيْهِ جَعَلَهُ أَضْلًا لَا اسْتِثْبَاطَهُ وَتَرْجِيحَهُ بَضْرِي. □ فَوَلَهُ: (بِمَا يَسْتَنْبِطُهُ الْخ) بَقِيَ مَا لَا اسْتِثْبَاطَ فِيهِ وَلَا تَرْجِيحَ بَلْ هُوَ نَقْلٌ مَخْصُصٌ فَقَضِيَّتُهُ خُرُوجُ الْمُجِيبِ بِهِ عَنِ الْمُفْتِيِّ سَم أَي فَهَذَا التَّعْرِيفُ غَيْرُ جَامِعٍ. □ فَوَلَهُ: (شُبَّةٌ) أَي جَوَابُهُ بِدَلِيلٍ، ثُمَّ اسْتَعِيرَ الْخُ سَم. □ فَوَلَهُ: (بِالْفَتْى) كَالْعَصَا الشَّابِّ. □ فَوَلَهُ: (وَهُوَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي مِمَّنْ يُصَنَّفُ أَوْ يُدْرَسُ اهـ وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَالْقَاضِي وَالْمُدْرَسِ اهـ. □ فَوَلَهُ: (أَوْ لِإِفَادَةِ غَيْرِهِ) يُمَكِّنُ أَنْ يَشْمَلَ الْقَاضِيَّ كَالْمُصَنَّفِ سَم. □ فَوَلَهُ: (بَيَانِيَّةٌ) كَانَ الْمُبَيَّنُّ قَوْلَهُ غَيْرَهُ أَوْ وَمَا قَبْلَهُ، وَيُمْكِنُ أَنْ مِنْ لِلتَّبْعِيضِ بِأَنْ يُرَادَ بِالرَّغَبَاتِ أَعْمٌ مِنَ الرَّغَبَاتِ فِي الْفِقْهِ وَالْعِلْمِ سَم عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَهُوَ بَيَانٌ لِغَيْرِهِ وَلِكُلِّ مَنْ سَابَقِيهِ اهـ.

□ فَوَلَهُ (لِسُنٍّ): (مِنْ أُولَى الرَّغَبَاتِ) كَانَ وَجْهَ هَذَا التَّقْيِيدِ أَنَّ الْوَصْفَ حَيْثُ أَقْوَى وَأَمْدَحُ، وَإِلَّا فَهُوَ مُعْتَمِدٌ لِغَيْرِ أُولَى الرَّغَبَاتِ أَيْضًا إِذْ لَهُمْ وَيَصِحُّ مِنْهُمْ أَنْ يَعْتَمِدُوا عَلَيْهِ سَم. □ فَوَلَهُ: (وَهِيَ الْإِنْهَمَاكُ عَلَى الْخَيْرِ الْخُ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ الْإِنْهَمَاكُ عَلَى غَيْرِ الْخَيْرِ لَا يُسَمَّى رَغْبَةً وَلَيْسَ بِمُرَادٍ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بَيَانُ الْمُرَادِ بِالرَّغْبَةِ هُنَا س.

□ فَوَلَهُ: (لِلْمُفْتِي) بِشَكُونِ الْبَاءِ كَمَا هُوَ الْقِيَاسُ، وَيَجُوزُ تَشْدِيدُهَا مَعَ كَسْرِهَا عَلَى أَنَّهُ نِسْبَةٌ إِلَى السَّاكِنِ الْبَاءِ نِسْبَةُ الْجُزْئِيِّ إِلَى الْكُلِّيِّ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ لَا مَعْنَى لِقَوْلِهِ مُعْتَمِدٌ لِلْمُفْتِي إِلَّا أَنَّ الْمُفْتِيَّ يُجِيبُ بِمَا فِيهِ، وَيَسْتَنْدُ فِي جَوَابِهِ لِتَقْرِيرِ الْمُحَرَّرِ وَتَرْجِيحِهِ فَكَيْفَ يَقْيِدُ الْمُفْتِيَّ بِقَوْلِهِ بِمَا يَسْتَنْبِطُهُ أَوْ يُرَجِّحُهُ لِأَنَّ مَنْ أَجَابَ بِمَا يَسْتَنْبِطُهُ أَوْ يُرَجِّحُهُ لَمْ يَعْتَمِدْ فِي جَوَابِهِ عَلَى الْمُحَرَّرِ فَلْيَتَأَمَّلْ، إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمُرَادَ مَنْ هَذَا شَأْنُهُ يَتْرَكَ شَأْنَهُ وَيَعَوَّلُ عَلَيْهِ وَفِيهِ نَظَرٌ. □ فَوَلَهُ: (بِمَا يَسْتَنْبِطُهُ) بَقِيَ مَا لَا اسْتِثْبَاطَ فِيهِ وَلَا تَرْجِيحَ بَلْ هُوَ نَقْلٌ مَخْصُصٌ فَقَضِيَّتُهُ خُرُوجُ الْمُجِيبِ بِهِ عَنِ الْمُفْتِيِّ. □ فَوَلَهُ: (مُشَبَّهٌ) أَي جَوَابُهُ بِدَلِيلٍ ثُمَّ اسْتَعِيرَ الْخُ. □ فَوَلَهُ: (أَوْ لِإِفَادَةِ غَيْرِهِ) يُمَكِّنُ أَنْ يَشْمَلَ الْقَاضِيَّ كَالْمُصَنَّفِ. □ فَوَلَهُ: (بَيَانِيَّةٌ) كَانَ الْمُبَيَّنُّ قَوْلَهُ وَغَيْرَهُ أَوْ وَمَا قَبْلَهُ وَيُمْكِنُ أَنْ مِنْ لِلتَّبْعِيضِ بِأَنْ يُرَادَ بِالرَّغَبَاتِ أَعْمٌ مِنَ الرَّغَبَاتِ فِي الْفِقْهِ وَالْعِلْمِ. □ فَوَلَهُ: (مِنْ أُولَى الرَّغَبَاتِ) كَانَ وَجْهَ هَذَا التَّقْيِيدِ أَنَّ الْوَصْفَ حَيْثُ أَقْوَى وَأَمْدَحُ وَإِلَّا فَهُوَ مُعْتَمِدٌ لِغَيْرِ أُولَى الرَّغَبَاتِ أَيْضًا

(تنبيه) ما أفهمه كلامه من جواز النقل من الكتب المعتمدة ونسبة ما فيها لمؤلفيها مجمع عليه وإن لم يتصل سند الناقل بمؤلفيها نعم النقل من نسخة كتاب لا يجوز إلا إن وثق بصحتها أو تعددت تعددا يغلب على الظن صحتها أو رأى لفظها منتظما وهو خبير فطن يدرك السقط والتحريف فإن انتفى ذلك قال وجدت كذا أو نحوه ومن جواز اعتماد المفتي ما يراه في كتاب معتمد فيه تفصيل لا بد منه، ودل عليه كلام المجموع وغيره وهو أن الكتب المتقدمة على الشيخين لا يعتمد شيء منها إلا بعد مزيد الفحص والتحري حتى يغلب على الظن أنه المذهب ولا يُعْتَرَّ بِتَائِعِ كُتُبٍ مُتَعَدِّدَةٍ عَلَى حُكْمٍ وَاحِدٍ فَإِنَّ هَذِهِ الْكَثْرَةَ قَدْ تَنْتَهَى إِلَى وَاحِدٍ أَلَا تَرَى أَنَّ أَصْحَابَ الْقُقَالِ أَوْ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ مَعَ كَثْرَتِهِمْ لَا يُفْرَعُونَ وَيُؤْصَلُونَ إِلَّا عَلَى طَرِيقَتِهِ غَالِبًا، وَإِنْ خَالَفَتْ سَائِرُ الْأَصْحَابِ فَتَعَيَّنَ سَبَرُ كُتُبِهِمْ هَذَا كُلُّهُ فِي حُكْمٍ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ الشَّيْخَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا، وَإِلَّا فَالَّذِي أَطْبَقَ عَلَيْهِ مُحَقِّقُو الْمُتَأَخِّرِينَ وَلَمْ تَزَلْ مَشَائِخُنَا يُؤْصَلُونَ بِهِ وَيُنْقَلُونَهُ عَنْ مَشَائِخِهِمْ وَهُمْ عَمَّنْ قَبْلَهُمْ. وَهَكَذَا أَنَّ الْمُعْتَمَدَ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَيُّ مَا لَمْ يُجْمَعِ مُتَعَقِّبُو كَلَامِهِمَا عَلَى أَنَّهُ سَهْوٌ وَأَنِّي بِهِ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ كَادُوا يُجْمَعُونَ عَلَيْهِ فِي إِجَابِهِمَا النِّفَقَةَ يَفْرُضُ الْقَاضِي وَمَعَ ذَلِكَ بَالِغَتْ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ كَبَعْضِ الْمُحَقِّقِينَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ فَإِنْ اخْتَلَفَا فَالْمُصَنَّفُ فَإِنْ وَجَدَ لِلرَّافِعِيِّ تَرْجِيحَ دَوْنَهُ فَهُوَ، وَقَدْ بَيَّنْتُ سَبَبَ إِثَارِهِمَا وَإِنْ خَالَفَا

☐ قوله: (مجمع عليه إلخ) خبر ما أفهمه إلخ. ☐ قوله: (ومن جواز اعتماد المفتي) أشار بالتضييب إلى أنه معطوف على من جواز النقل إلخ أي ما أفهم كلامه من جواز إلخ سم أي وقوله: فيه تفصيل إلخ معطوف على قوله: مجمع عليه. ☐ قوله: (ودل عليه) أي على التفصيل. ☐ قوله: (وهو) أي التفصيل. ☐ قوله: (ويؤصلون) من التاصيل. ☐ قوله: (على طريقته) أي طريقة القفال أو الشيخ أبي حامد على التوزيع. ☐ قوله: (سبر كتبهم) أي كتب المتقدمين على الشيخين والإفتاء بما في الأكثر. ☐ قوله: (أو أحدهما) الأولى ولا واحد منهما. ☐ قوله: (أن المعتمد إلخ) خبر فالذي أطبق إلخ. ☐ قوله: (وأنني به) أي بالإجماع على سهو ما اتفقا عليه فإنه بعيد جدا ورجع الكردني الضمير إلى وقوع السهو عنهما. ☐ قوله: (يجمعون عليه) أي على سهوهما. ☐ قوله: (في إجابتهما النفقة إلخ) أي للأقارب. ☐ قوله: (فإن اختلفا فالمصنف) يتبني أن يقال: غالياً ولا فقد اعتمد بعض مشايخنا ممن له غاية الإغتناء بهما ما قاله الرافعي في نظر الأمر سم.

إذ لهم، ويصح منهم أن يعتمدوا عليه. ☐ قوله: (ومن جواز اعتماد المفتي) أي ما أفهم كلامه (من جواز إلخ) فقد أشار بالتضييب إلى أنه معطوف على من جواز النقل. ☐ قوله: (فإن اختلفا فالمصنف) يتبني أن يقال غالياً، ولا فقد اعتمد بعض مشايخنا ممن له غاية الإغتناء بهما ما قاله الرافعي في نظر الأمر.

الأكثرين في خطبة شرح العباب بما لا يُستغنى عن مراجعته ومن أن هذا الكتاب مُقدّم على بَقِيَّةِ كُتُبِهِ ليس على إطلاقه أيضًا بل الغالبُ تقديم ما هو مُتَّبَعٌ فيه كالتحقيق فالمجموع فالتنقيح ثُمَّ ما هو مُختَصَرٌ فيه كالروضة فالمنهاج ونحو فتاواه فشرح مُسلم فتصحيح التنبيه ونُكْتِهِ من أوائل تأليفه فهي مُؤخِّرةٌ عَمَّا ذَكَرَ وهذا تقريب، وإلا فالواجبُ في الحقيقة عند تعارض هذه الكتبِ مُراجعةُ كلام مُعْتَمِدِي المُتَأَخِّرِينَ وأتباع ما رجَّحوه منها. (وقد أُلْزِمَ) استيفاءً أو حالًا فقد حينئذٍ واجبةُ الذِّكْرِ أو التقدير عند البصريين لِتَشَرُّبِ الماضي من الحال واعتراضهم السيّد الجرجاني وَمَنْ تَبِعَهُ بِمَا رَدَّدْتَهُ عَلَيْهِمْ فِي شَرْحِ الْهَمْزِيَّةِ فإِنَّهُ مُهْمٌ. (مُصَنَّفُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ) بِحَسَبِ مَا يَظْهَرُ مِنْ قَوْلِهِ فِي خُطْبَتِهِ نَاصٌّ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْمُعْظَمُ.....

قوله: (وَمِنْ أَنْ هَذَا الْكِتَابُ الْخُ) أشارَ بالتَّضْيِيبِ إِلَى أَنَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى مِنْ جَوَازِ التَّفْطِيلِ الْخُ أَيِ مَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ مِنْ أَنَّ هَذَا الْخُ سَمِىَ أَيِ وَقَوْلُهُ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ الْخُ مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: مُجْمَعٌ عَلَيْهِ. قوله: (هَذَا الْكِتَابُ) أَيِ الْمُنْهَاجِ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ. قوله: (وَنَحْوُ فَتَاوَاهُ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ مِنْ أَوَائِلِ الْخُ بَصْرِيٌّ. قوله: (فَتُشْرَحُ مُسْلِمٌ) عُطِفَ عَلَى نَحْوِ الْخُ وَقَوْلُهُ فَتُصَحِّحُ الْخُ عَلَى شَرْحِ مُسْلِمٍ وَقَوْلُهُ وَنُكْتِهِ أَيِ التَّنْبِيهِ عَلَى تَصْحِيحِ الْخُ. قوله: (بِمَا رَدَّدْتَهُ عَلَيْهِمْ فِي شَرْحِ الْهَمْزِيَّةِ الْخُ) ذَكَرَ سَمِىَ بَعْدَ سَرْدِ عِبَارَتِهِ وَرَدَّهَا جَوَابُ نَفْسِ السَّيِّدِ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْمُتَوَسِّطِ وَالْمُطَوَّلِ عَنْ اغْتِرَاضِهِ وَاسْتِخْصَانِهِ، ثُمَّ قَالَ وَلَوْ أَطْلَعَ الشَّارِحُ عَلَى حَاشِيَةِ الْمُطَوَّلِ أَوْ حَاشِيَةِ الْمُتَوَسِّطِ كَانَ الْأَوَّلَى بِهِ الْإِقْصَارَ عَلَى مَا فِيهِمَا اهْ رَاجِعُهُ. قوله: (بِحَسَبِ مَا يَظْهَرُ الْخُ) يَغْنِي أَنَّ ادِّعَاءَ الْمُصَنِّفِ التَّزَامَ الرَّافِعِيَّ مَا يَأْتِي إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ مَا ظَهَرَ لَهُ مِنْ قَوْلِ الرَّافِعِيِّ فِي خُطْبَةِ الْمُحَرَّرِ نَاصٌّ الْخُ.

قوله: (وَمِنْ أَنْ هَذَا الْكِتَابُ) أشارَ بالتَّضْيِيبِ إِلَى أَنَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى مِنْ جَوَازِ التَّفْطِيلِ أَيِ وَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ (مِنْ أَنَّ الْخُ). قوله: (بِمَا رَدَّدْتَهُ عَلَيْهِمْ فِي شَرْحِ الْهَمْزِيَّةِ) مِنْ تَأَمَّلَ مَا أَجَابَ بِهِ فِي شَرْحِ الْهَمْزِيَّةِ أَذْنَى تَأَمَّلَ عَجَبٌ مِنْ قَوْلِهِ رَدَّدْتَهُ عَلَيْهِمْ، وَقَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ مُهْمٌ) وَعِبَارَةُ ذَلِكَ الشَّرْحِ مَا نُصِّهَ وَاعْتَرَضَهُمُ الْمُحَقِّقُ السَّيِّدُ الْجَرْجَانِيُّ وَتَبِعَهُ الْمُحَقِّقُ الْكَافِي جِي وَغَيْرُهُ بِأَنَّ هَذَا غَلَطٌ مِنْهُمْ سَبَبُهُ اشْتِيَائُهُ لَفْظِ الْحَالِ عَلَيْهِمْ فَإِنَّ الْحَالَ الَّذِي تُقَرَّبُهُ قَدْ حَالَ الزَّمَانُ وَالْحَالُ الْمُسَيَّنُّ لِلْهَيْئَةِ حَالُ الصِّفَاتِ وَلَكَ رَدُّهُ بِأَنَّهُمَا وَإِنْ تَغَايَرَا لِكَيْتُمَا مُتَغَايَرَانِ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْحَالِ وَعَامِلِيهَا وَحِينَئِذٍ لَزِمَ مِنْ تَقْرِيْبِ الْأَوَّلَى تَقْرِيْبُ الثَّانِيَةِ الْمُقَارَنَةِ لَهَا فِي الزَّمَنِ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ مُهْمٌ إِذْ تَغْلِيظُ هَؤُلَاءِ الْأَيِّمَةِ الَّذِينَ لَا يَتَخَصَّرُونَ مَعَ إِمْكَانِ تَأْوِيلِ كَلَامِهِمْ تَسَاهُلًا اهْ فَتَأَمَّلْ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ وَأَعْجَبَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فَإِنَّهُ مُهْمٌ هَذَا وَالسَّيِّدُ إِنَّمَا نَقَلَ فِي حَاشِيَةِ الْمُطَوَّلِ بَعْدَ أَنْ أَوْرَدَ فِي الْإِعْتِرَاضِ بِلَفْظٍ قِيلَ ثُمَّ أَجَابَ عَنْهُ بِجَوَابٍ حَسَنٍ أَجَابَ بِهِ أَيْضًا فِي حَاشِيَةِ الْمُطَوَّلِ بَعْدَ أَنْ أَوْرَدَ فِي الْمُطَوَّلِ مَضمُونُ ذَلِكَ الْإِعْتِرَاضِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِنِسْبَةِ الْإِشْتِيَائِ الْمَذْكُورِ إِلَيْهِمْ، وَأَجَابَ عَنْهُ بِمَا لَمْ يَرْضَهُ السَّيِّدُ وَعِبَارَةُ حَاشِيَةِ الْمُطَوَّلِ فِي الْجَوَابِ مَا نُصِّهَ. وَالصَّوَابُ أَنَّ الْأَفْعَالَ إِذَا وَقَعَتْ قِيُودًا لِمَا لَهُ اخْتِصَاصٌ بِأَحَدٍ الْأَزْمِنَةِ فَهِيَ مِنْهَا اسْتِقْبَالِيَّتُهَا أَوْ حَالِيَّتُهَا وَمَا ضَرِيَّتُهَا بِالْقِيَاسِ إِلَى ذَلِكَ الْمُقَيَّدِ لَا بِالْقِيَاسِ

فَقُولُ السُّبْكِيِّ أَنَّ هَذَا لَا يَفْهَمُ التِّزَامًا مُرَادُهُ أَنَّهُ لَا يُصْرَحُ بِهِ (أَنْ يُصَّ) فِيمَا فِيهِ خِلَافًا أَيْ غَالِيًا (عَلَى مَا صَحَّحَهُ) فِيهِ (مُعْظَمُ الْأَصْحَابِ)؛ لِأَنَّ الْخَطَأَ إِلَى الْقَلِيلِ أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى الْكَثِيرِ، وَهَذَا حَيْثُ لَا دَلِيلَ يُعْضَدُ مَا عَلَيْهِ الْأَقْلُونَ وَلَا اتَّبِعُوا وَمِنْ ثَمَّ وَقَعَ لَهَا أَعْنِي الشَّيْخَيْنِ تَرْجِيحُ مَا عَلَيْهِ الْأَقْلُ وَلَوْ وَاحِدًا فِي مُقَابَلَةِ الْأَصْحَابِ وَاعْتَرَضَهُمَا الْمُتَأَخَّرُونَ بِمَا رَدَدَتْهُ عَلَيْهِمْ فِي خُطْبَةِ شَرْحِ الْعُبَابِ وَأَشْرَتْ إِلَيْهِ فِيمَا مَرَّ آتِفًا، وَبِمَا قَرَّرْتَهُ يَنْدَفِعُ الِاعْتِرَاضُ عَلَى الرَّافِعِيِّ بِأَنَّهُ قَدْ يَجْزِمُ

□ فَوَدَّ: (فَقُولُ السُّبْكِيِّ الْخُ) أَقُولُ: قَوْلُهُ: نَاصٌّ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْمُعْظَمُ لَا يَخْفَى أَنَّهُ فِي سِيَاقِ الْمَذْهِبِ لِكِتَابِهِ، وَمِنْ لَازِمِ ذَلِكَ أَنَّهُ مُلْتَزِمٌ لَهُ، وَإِلَّا فَلَا مَعْنَى لِلْمَذْهِبِ بِهَذَا قِتَامُهُ سَم. □ قَوْلُ الرَّسْخِيِّ: (عَلَى مَا صَحَّحَهُ مُعْظَمُ الْأَصْحَابِ) أَيْ مَا رَجَّحَهُ أَكْثَرُهُمْ. □ فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيْ فِي مَحَلِّ الْخِلَافِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْخَطَأَ الْخُ) عِلَّةٌ لِلتِّزَامِ الرَّافِعِيِّ مَا ذَكَرَ أَوْ لِنَصِّهِ عَلَيْهِ وَتَرْجِيحِهِ. □ فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَيْ اتِّبَاعُ مَا ذَكَرَهُ الْمُعْظَمُ وَتَرْجِيحُهُ. □ فَوَدَّ: (حَيْثُ لَا دَلِيلَ الْخُ) فَإِنْ قُلْتُ: لَا حَاجَةَ لِذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّصَّ عَلَى مَا صَحَّحَهُ الْمُعْظَمُ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ تَرْجِيحُهُ وَاعْتِمَادُهُ، قُلْتُ: سَوَوْهُ ذَلِكَ مُسَاقِ الْمَذْهِبِ بِهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ إِنَّمَا يَذْكُرُهُ لِلْإِعْتِمَادِ وَالتَّجْزِيعِ سَم. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) الْمُشَارُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: وَلَا اتَّبِعُوا. □ فَوَدَّ: (فِيمَا مَرَّ آتِفًا) أَيْ فِي قَوْلِهِ: وَمَعَ ذَلِكَ بَالِغْتُ الْخُ. □ فَوَدَّ: (وَبِمَا قَرَّرْتَهُ) أَيْ مِنْ قَوْلِهِ غَالِيًا وَقَوْلُهُ وَهَذَا حَيْثُ الْخُ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُلْتَزِمَ النَّصَّ عَلَى مَا صَحَّحَهُ الْمُعْظَمُ فِيمَا فِيهِ تَضَحِيحٌ لِلْمُعْظَمِ فَجَزَمَ الرَّافِعِيُّ بِبَحْثِ

إِلَى زَمَانِ التَّكَلُّمِ كَمَا فِي مَعَانِيهَا الْحَقِيقِيَّةِ إِلَى أَنْ قَالَ فَإِذَا قُلْتُ جَاءَنِي زَيْدٌ رَكِبَ كَانَ الْمَفْهُومُ مِنْهُ كَوْنُ الرُّكُوبِ مَاضِيًا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَجِيءِ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ فَلَا تَحْصُلُ مُقَارَنَةُ الْحَالِ لِعَامِلِهَا، وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ قَرْبَتُهُ مِنْ زَمَانِ الْمَجِيءِ وَتَفَهَّمُ الْمُقَارَنَةُ بَيْنَهُمَا فَكَانَ ابْتِدَاءُ الرُّكُوبِ مُتَقَدِّمًا عَلَى الْمَجِيءِ لِكَيْتَهُ قَارَنَهُ دَوَامًا، وَإِذَا قُلْتُ جَاءَنِي زَيْدٌ يَرْكَبُ دَلَّ عَلَى كَوْنِ الرُّكُوبِ فِي حَالِ الْمَجِيءِ وَحَيْثُ يَذْهَبُ يَظْهَرُ صِحَّةُ كَلَامِهِمْ فِي هَذَا الْمَقَامِ اه. وَقَدْ عَقَّبَ الْجَوَابُ فِي حَاشِيَةِ الْمُتَوَسِّطِ بِقَوْلِهِ قِتَامُ أَهْ قِيلَ وَجْهَ التَّأَمُّلِ أَنَّ قَدْ فِي الْأَصْلِ لِتَقْرِيبِ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ وَلَزِمَ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ أَنْ تَكُونَ لِتَقْرِيبِ الْمَاضِي مِنَ الْمَاضِي، وَالْجَوَابُ أَنَّ قَدْ وَضِعَ وَضْعًا عَامًّا صَالِحًا لِتَقْرِيبِ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ وَلِتَقْرِيبِهِ مِنَ الْمَاضِي اه. وَلَوْ أُطْلِعَ الشَّارِحُ عَلَى حَاشِيَةِ الْمُطَوَّلِ أَوْ حَاشِيَةِ الْمُتَوَسِّطِ كَانَ الْأَوَّلَى بِهِ الْإِقْتِصَارُ عَلَى مَا فِيهَا. □ فَوَدَّ: (فَقُولُ السُّبْكِيِّ أَنَّ هَذَا لَا يَفْهَمُ التِّزَامًا الْخُ) أَقُولُ قَوْلُهُ نَاصٌّ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْمُعْظَمُ لَا يَخْفَى أَنَّهُ فِي سِيَاقِ الْمَذْهِبِ لِكِتَابِهِ وَمِنْ لَازِمِ ذَلِكَ أَنَّهُ مُلْتَزِمٌ لَهُ، وَإِلَّا فَلَا مَعْنَى لِلْمَذْهِبِ بِهَذَا قِتَامُهُ وَبِطَرِيقٍ آخَرَ مَا عَلَيْهِ الْمُعْظَمُ إِنَّمَا أَرْجَحُ أَوْ لَا إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَلَا مَعْنَى لِلتِّزَامِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ دُونَ بَعْضٍ فَتَعَيَّنَ أَنَّ الْمُرَادَ لِلتِّزَامِ وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَلَا مَعْنَى لِلْمَذْهِبِ بِهِ. □ فَوَدَّ: (وَهَذَا حَيْثُ لَا دَلِيلَ يُعْضَدُ مَا عَلَيْهِ الْأَقْلُونَ) فَإِنْ قُلْتُ لَا حَاجَةَ لِذَلِكَ لِأَنَّ النَّصَّ عَلَى مَا صَحَّحَهُ الْمُعْظَمُ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ تَرْجِيحُهُ وَاعْتِمَادُهُ.

(قُلْتُ): سَوَوْهُ ذَلِكَ مُسَاقِ الْمَذْهِبِ بِهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ إِنَّمَا يَذْكُرُهُ لِلْإِعْتِمَادِ وَالتَّجْزِيعِ إِذْ لَا مَذْهَبَ بِمُجَرَّدِ ذِكْرِ مَا صَحَّحَهُ الْمُعْظَمُ مَعَ اعْتِقَادِ ضَعْفِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (وَبِمَا قَرَّرْتَهُ) أَيْ مِنْ قَوْلِهِ غَالِيًا، وَقَوْلُهُ: (وَهَذَا

يَبْحِثُ لِلإِمَامِ أَوْ غَيْرِهِ. وَالْجَوَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يُفَعَّلُ ذَلِكَ فِيهِ تَقْيِيدٌ لِمَا أُطْلِقُوهُ وَرَدَّهُ بِأَنَّ هَذَا لَا يَطْرُدُ فِي كَلَامِهِ عَلَى أَنَّ الَّذِي فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ أَنَّ مَا دَخَلَ فِي إِطْلَاقِ الْأَصْحَابِ مُنْزَلٌ مُنْزِلَةٌ تَصْرِيحُهُمْ بِهِ فَلَعَلَّ الرَّافِعِيَّ فِيهِمْ فِيمَا انْفَرَدَ بِهِ وَاحِدٌ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِإِطْلَاقِهِمْ فَتَنْزِلُهُ مُنْزِلَةٌ تَصْرِيحُهُمْ بِهِ (وَوَفَّى) بِالْتَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ أَيْ الرَّافِعِيَّ وَيَصِحُّ عَلَى بُعْدِ عَوْدِهِ لِلْمُحَرَّرِ (بِمَا التَّرَمَّهُ) حَسْبَمَا ظَهَرَ لَهُ أَوْ أَطْلَعَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فَلَا يُنَافِي اسْتِدْرَاكَهُ عَلَيْهِ فِيمَا يَأْتِي (وَهُوَ)

الإمام أو غيره أما فيما ليس فيه تَصْحِيحٌ لِلْمُعْظَمِ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ، وَأَمَّا فِيمَا فِيهِ تَصْحِيحٌ لَهُمْ فَأَمَّا عَنْ قَصْدِ وَإِمَّا لِعَدَمِ إِطْلَاعِهِ عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَأَمَّا حَيْثُ يُمَكِّنُ حَمْلُ كَلَامِهِمْ عَلَيْهِ فَلَا يَرُدُّ إِذْ لَمْ يُخَالِفْ مَا صَحَّحُوهُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِمَّا حَيْثُ لَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ فَلَا يَرُدُّ أَيْضًا؛ لِأَنَّ مُرَادَهُ النَّصُّ عَلَى ذَلِكَ غَالِيًا، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَلَا يَرُدُّ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ التِّزَامُ النَّصُّ عَلَى ذَلِكَ حَيْثُ أَطْلَعَ عَلَيْهِ سَم.

قوله: (والجواب إلخ) عُطِفَ عَلَى الْإِغْتِرَاضِ. وَكَذَا قَوْلُهُ: وَرَدَّهُ الْإِلْخُ عُطِفَ عَلَيْهِ وَلَعَلَّ مُرَادَهُ بَانْدِفاع الرَّدِّ عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ هَذَا لَا يَطْرُدُ) أَيْ وَقَدْ يُفَعَّلُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَقَامِ التَّقْيِيدِ. قَوْلُهُ: (فِيمَا انْفَرَدَ بِهِ وَاحِدٌ) إِنْ أَرَادَ بِانْفِرَادِهِ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُعْظَمِ تَصْحِيحٌ هُنَاكَ فَلَا حَاجَةَ لِلْجَوَابِ عَنْ هَذَا لِخُرُوجِهِ عَنْ الْمُلتَزِمِ، أَوْ أَنَّ لَهُمْ فِيهِ تَصْحِيحًا فَإِنْ كَانَ مُنَافِيًا لِذَلِكَ الْإِنْفِرَادِ لَمْ يَتَأَتَّ قَوْلُهُ إِنَّهُ مُوَافِقٌ لِإِطْلَاقِهِمْ الْإِلْخُ فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يُرِيدَ أَنَّ لَهُمْ تَصْحِيحًا يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى ذَلِكَ الْإِنْفِرَادِ سَم. قَوْلُهُ: (بِالْتَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ) قَالَ ابْنُ شُهَبَةَ: الصَّغِيرُ وَأَوْفَى بِالْهَمْزِ أَيْضًا سَم. قَوْلُهُ: (عَوْدُهُ لِلْمُحَرَّرِ) الْمُنَاسِبُ عَلَى هَذَا عَوْدُ هَاءِ التَّرَمَّهُ لِلرَّافِعِيِّ سَم وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْمُنَاسِبِ الْأَنْسَبَ. قَوْلُهُ: (حَسْبَمَا ظَهَرَ لَهُ الْإِلْخُ) لَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ مَعَ مَا قَدَّرَهُ سَابِقًا أَغْنَى قَوْلُهُ غَالِيًا فَتَأَمَّلْهُ بَصْرِيٌّ. قَوْلُهُ: (حَسْبَمَا الْإِلْخُ) صِفَةٌ لِمَصْدَرٍ مَخْذُوفٍ أَيْ وَفَاءً حَسْبَمَا الْإِلْخُ عَمِيرَةٌ. قَوْلُهُ: (ذَلِكَ الْوَقْتِ) أَيْ وَقْتُ تَأْلِيفِ الْمُحَرَّرِ. قَوْلُهُ: (فَلَا يُنَافِي) أَيْ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَوَفَّى بِمَا التَّرَمَّهُ.

حَيْثُ الْإِلْخُ) وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُلتَزِمَ النَّصُّ عَلَى مَا صَحَّحَهُ الْمُعْظَمُ فِيمَا فِيهِ تَصْحِيحٌ لِلْمُعْظَمِ فَجَزَمَ الرَّافِعِيُّ بِبَحْثِ الإِمَامِ وَغَيْرِهِ أَمَّا فِيمَا لَيْسَ فِيهِ تَصْحِيحٌ لِلْمُعْظَمِ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ، وَأَمَّا فِيمَا فِيهِ تَصْحِيحٌ لَهُمْ فَأَمَّا عَنْ قَصْدِ وَإِمَّا لِعَدَمِ إِطْلَاعِهِ عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَأَمَّا حَيْثُ يُمَكِّنُ حَمْلُ كَلَامِهِمْ عَلَيْهِ فَلَا يَرُدُّ إِذْ لَمْ يُخَالِفْ مَا صَحَّحُوهُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِمَّا حَيْثُ لَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ فَلَا يَرُدُّ أَيْضًا؛ لِأَنَّ مُرَادَهُ التِّزَامُ النَّصُّ عَلَى ذَلِكَ غَالِيًا وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَلَا يَرُدُّ لِأَنَّ الْمُرَادَ التِّزَامُ النَّصُّ عَلَى ذَلِكَ حَيْثُ أَطْلَعَ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (فِيمَا انْفَرَدَ بِهِ وَاحِدٌ) إِنْ أَرَادَ بِانْفِرَادِهِ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُعْظَمِ تَصْحِيحٌ هُنَاكَ فَلَا حَاجَةَ لِلْجَوَابِ عَنْ هَذَا لِخُرُوجِهِ عَنْ الْمُلتَزِمِ لِأَنَّ فَرْضَهُ فِيمَا لِلْمُعْظَمِ فِيهِ تَصْحِيحٌ أَوْ أَنَّ لَهُمْ فِيهِ تَصْحِيحًا فَإِنْ كَانَ مُنَافِيًا لِذَلِكَ الْإِنْفِرَادِ لَمْ يَتَأَتَّ قَوْلُهُ مُوَافِقٌ لِإِطْلَاقِهِمْ الْإِلْخُ فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يُرِيدَ أَنَّ لَهُمْ تَصْحِيحًا يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى ذَلِكَ الْإِنْفِرَادِ. قَوْلُهُ: (بِالْتَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ) قَالَ ابْنُ شُهَبَةَ الصَّغِيرُ وَأَوْفَى بِالْهَمْزِ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (عَوْدُهُ لِلْمُحَرَّرِ) وَالْمُنَاسِبُ عَلَى هَذَا عَوْدُ مَا إِلَى مَا التَّرَمَّهُ الرَّافِعِيُّ.

أَيَّ مَا التَّرَمَّه (مَنْ أَهَمُّ) الْمَطْلُوبَاتِ (أَوْ) أَيُّ بَلِّ هُوَ (أَهَمُّ) وَجَرُّهُ مُفْسِدٌ لِّلْمَعْنَى (الْمَطْلُوبَاتِ) لِمَنْ يُرِيدُ مَعْرِفَةَ الرَّاجِحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَيَصِيحُّ كَوْنُ أَوْ لِّلْتَرْدِيدِ إِبْهَامًا عَلَى السَّامِعِ وَتَنْشِيطًا لَهُ إِلَى الْبَحْثِ عَنْ ذَلِكَ وَلِلتَّنَوُّعِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ مَعْرِفَةَ الرَّاجِحِ مَذْهَبًا مِنَ الْأَهَمِّ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ يُرِيدُ الْإِحَاطَةَ بِالْمَدَارِكِ وَهِيَ الْأَهَمُّ لِمَنْ يُرِيدُ مُجَرَّدَ الْإِفْتَاءِ أَوْ الْعَمَلِ، وَمُدْرَكًا بِالْعَكْسِ بَلِّ فِي الْحَقِيقَةِ هِيَ الْأَهَمُّ مُطْلَقًا وَإِنْ قُلْنَا نَائِلُوهَا وَمِنْ ثَمَّ خَالَفَ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءِ. (لَكِنْ) جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ إِذَا كَانَ بِهَذِهِ الْكَمَالَاتِ فَلِمَ اخْتَصَرْتَهُ وَاعْتَرَضْتَهُ بِإِبْدَاءِ عُذْرَيْنِ ثَانِيَهُمَا يُعَلِّمُ مِنْ قَوْلِهِ مِنْهَا التَّنْبِيهَ إِلَى آخِرِهِ وَأَوَّلُهُمَا هُوَ أَنَّهُ وَقَعَ (فِي حُجَّتِهِ) وَحُجْمِ

قَوْلُهُ: (وَجَرُّهُ مُفْسِدٌ لِّلْمَعْنَى) يَغْنِي يُلْزَمُ عَلَيْهِ اتِّحَادُ الْإِضْرَابِ مَعَ مَا قَبْلَهُ سَم. قَوْلُهُ: (لِمَنْ يُرِيدُ الْإِنِّح) مُتَعَلِّقٌ بِأَهَمِّ الْإِنِّح. قَوْلُهُ: (عَنْ ذَلِكَ) أَيُّ عَنْ أَنَّ مَا التَّرَمَّه أَهَمُّ عَلَى الْإِطْلَاقِ أَوْ بَعْضُ الْأَهَمِّ. قَوْلُهُ: (لِمَنْ يُرِيدُ الْإِحَاطَةَ الْإِنِّح) أَيُّ وَالْإِفْتَاءِ أَوْ الْعَمَلِ أَيْضًا بِقَرِينَةٍ مَا بَعْدَهُ. قَوْلُهُ: (بِالْمَدَارِكِ) هِيَ الْأَوَّلَةُ التَّفْصِيلِيَّةُ كُرْدِي. قَوْلُهُ: (وَمُدْرَكًا) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ مَذْهَبًا الْإِنِّح وَقَوْلُهُ بِالْعَكْسِ يَغْنِي أَنَّ مَعْرِفَةَ الرَّاجِحِ مُدْرَكًا مِنَ الْأَهَمِّ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ يُرِيدُ مُجَرَّدَ الْإِفْتَاءِ أَوْ الْعَمَلِ، وَهِيَ الْأَهَمُّ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ يُرِيدُ الْإِحَاطَةَ بِالْمَدَارِكِ أَيْضًا، وَبِذَلِكَ يَتَدَفَّعُ مَا فِي سَم مِنْ دَعْوَى الْمُنَافَاةِ بَيْنَ كَلَامِي الشَّارِحِ. قَوْلُهُ: (هِيَ الْأَهَمُّ) أَيُّ مَعْرِفَةُ الرَّاجِحِ مُدْرَكًا، وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا أَيُّ لِمُرِيدِ الْإِحَاطَةَ بِالْمَدَارِكِ وَمُرِيدِ مُجَرَّدِ الْإِفْتَاءِ أَوْ الْعَمَلِ أَوْ الْقَضَاءِ أَوْ التَّدْرِيسِ أَوْ التَّصْنِيفِ. قَوْلُهُ: (نَائِلُوهَا) أَيُّ مَعْرِفَةُ الرَّاجِحِ مُدْرَكًا. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيُّ مِنْ أَجْلِ قَلَّةِ مَنْ ذَكَرَ. قَوْلُهُ: (الشَّافِعِيُّ الْإِنِّح) مَفْعُولٌ خَالَفَ وَقَوْلُهُ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءِ فَاعِلُهُ يَغْنِي أَنَّ مُخَالَفَةَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ لِلشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ لَعَدَمَ عَلَيْهِمُ الْمَدَارِكِ الرَّاجِحَةَ فِي تِلْكَ الْمَسَائِلِ الَّتِي أَدْرَكَهَا الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ. قَوْلُهُ: (إِذَا كَانَ) أَيُّ الْمُحَرَّرُ. قَوْلُهُ: (وَاعْتَرَضْتَهُ) أَيُّ بِذِكْرِ الْقِيُودِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ وَالْمُخَالَفَةِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ وَالْإِبْدَالِ فِي بَعْضِ الْأَلْفَافِ. قَوْلُهُ: (بِإِبْدَاءِ الْإِنِّح) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ جَوَابُ الْإِنِّح سَم.

قَوْلُهُ: (أَيُّ بَلِّ هُوَ) أَقُولُ لَا يَتَعَيَّنُ أَنَّ بَلِّ لِّلْإِضْرَابِ بَلِّ يَجُوزُ كَوْنُهَا لِمُطْلَقِ التَّرْدِيدِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ يَكْفِي فِي الْمَذْهَبِ كَوْنُهُ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ أَوْ احْتِمَالُ كَوْنِهِ الْأَهَمُّ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ هَذَا غَيْرُ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ وَيَصِيحُّ الْإِنِّح فَتَأَمَّلْهُ. قَوْلُهُ: (وَجَرُّهُ مُفْسِدٌ لِّلْمَعْنَى) لَا يَخْفَى أَنَّ الْجَرَّ يُلْزَمُ عَلَيْهِ اتِّحَادُ الْإِضْرَابِ مَعَ مَا قَبْلَهُ فَهَذَا مُرَادُهُ بِفَسَادِ الْمَعْنَى. قَوْلُهُ: (وَمُدْرَكًا بِالْعَكْسِ) هَذَا مُنَافٍ لِمَا قَبْلَهُ لِأَنَّ مَعْنَى هَذَا أَنَّ مَعْرِفَةَ الرَّاجِحِ مُدْرَكًا مِنَ الْأَهَمِّ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ يُرِيدُ مُجَرَّدَ الْإِفْتَاءِ أَوْ الْعَمَلِ وَهَذَا مُنَافٍ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مَذْهَبًا وَهِيَ الْأَهَمُّ لِمَنْ يُرِيدُ مُجَرَّدَ الْإِفْتَاءِ وَالْعَمَلِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ هِيَ الْأَهَمُّ لَهُ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهَا أَهَمًّا لَهُ وَلَا يَطْلُ هَذَا الْحَضَرُ وَأَنَّ مَعْرِفَةَ الرَّاجِحِ مُدْرَكًا هِيَ الْأَهَمُّ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ يُرِيدُ الْإِحَاطَةَ بِالْمَدَارِكِ لِأَنَّ كَوْنَهَا مِنَ الْأَهَمِّ بِالنِّسْبَةِ لَهُ يُنَافِي انْحِصَارَ الْأَهَمِّيَّةِ بِالنِّسْبَةِ لَهُ فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مُدْرَكًا فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (جَوَابُ) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: (بِإِبْدَاءِ الْإِنِّح).

الشيء جُرمُهُ النَّاتِيُ مِنَ الْأَرْضِ (كَبَر) اقْتَضَى بُعْدَهُ (عَنْ حِفْظِ أَكْثَرِ أَهْلِ) أَيِ جَمَاعَةِ (العصر) الراغِبِينَ فِيمَا هُوَ الْأَحْرَى لِلْمُتَّفَقِ مِنْ حِفْظِ مُخْتَصَرٍ فِي الْفِقْهِ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ وَالْعَصْرِ يَفْتَحُ أَوْ ضَمٌّ فَشَكُونٌ وَيَضْمَتَيْنِ وَأَلْ فِيهِ لِلْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ وَهُوَ هُنَا الزَّمَنُ الْحَاضِرُ وَفِي الْآيَةِ كُلُّ الزَّمَنِ (إِلَّا بَعْضُ أَهْلِ) أَيِ أَصْحَابِ (الْعِنَايَاتِ) مِنْهُمْ وَهُوَ مَنْ أَتَحِفَ بِخَارِقِ الْعَادَةِ فِي حِفْظِهِ فَلَا يَكْبُرُ أَيِ يَعْظُمُ عَلَيْهِمْ حِفْظُ أَبَسَطَ مِنْهُ فَضْلًا عَنْهُ، ثُمَّ الْإِسْتِثْنَاءُ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ لَزِمَ أَنَّهُ مُسْتَذْرَكٌ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَغْنَى عَنْهُ فَإِنَّهُ عَلِمَ مِنْ مَفْهُومِ أَكْثَرٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَرَّحَ بِهِ لِإِفَادَةِ وَصْفِ الْأَقْلِ الَّذِينَ يَحْفَظُونَهُ بِكَوْنِهِمْ مِنْ ذَوِي الْعِنَايَاتِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَكْثَرٍ لَزِمَ ذَلِكَ أَيْضًا إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنْ فِيهِ فَائِدَةٌ

☐ قَوْلُهُ: (جُزْمُهُ النَّاتِيُ مِنَ الْأَرْضِ) عِبَارَةُ الْمُخْتَارِ نَتَأَ فَهُوَ نَاتِيٌّ اِزْتَفَعَ وَبَابُهُ قَطَعَ وَخَضَعَ اهْ قَوْلُهُ: مِنْ الْأَرْضِ لَيْسَ بِقَيِّدٍ بَلِ الْمُرَادُ جِزْمُ الشَّيْءِ النَّاتِيُ مِنْهُ ع ش . ☐ قَوْلُهُ: (اقْتَضَى بُعْدَهُ) إِشَارَةٌ لِتَضْمِينِ الْعَامِلِ سَمِ أَيِ تَضْمِينِ كَبَرٍ مَعْنَى بَعْدَ . ☐ قَوْلُهُ: (لِلْمُتَّفَقِ) أَيِ طَالِبِ الْفِقْهِ . ☐ قَوْلُهُ: (يَفْتَحُ الْخ) عِبَارَةُ الْقَامُوسِ وَالْعَصْرِ مُثَلَّثَةٌ وَيَضْمَتَيْنِ الدَّهْرُ جُ أَغْصَارُ وَغُصُورٌ وَغُصْرٌ اهْ . ☐ قَوْلُهُ: (لِلْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ) أَيِ بِالْإِصْطِلَاحِ التَّخْوِيِّ سَمِ أَيِ وَلِلْعَهْدِ الْخَارِجِيِّ فِي إِصْطِلَاحِ الْمَعَانِيَيْنِ . ☐ قَوْلُهُ: (الزَّمَنُ الْحَاضِرُ) أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُصَنَّفِ سَمِ . ☐ قَوْلُهُ: (وَفِي الْآيَةِ) أَيِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْعَصْرِ﴾ [المصر: ١٠] الْخ . ☐ قَوْلُهُ: (كُلُّ الزَّمَنِ) عِبَارَةُ الْجَلَالِيِّنَ الدَّهْرُ أَوْ مَا بَعْدَ الزَّوَالِ إِلَى الْغُرُوبِ أَوْ صَلَاةِ الْعَصْرِ اهْ . وَفِي الْقَامُوسِ الدَّهْرُ: الزَّمَانُ اهْ . وَمُقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ لَفْظَةَ كُلِّ هُنَا مَقْحَمَةٌ .

☐ قَوْلُهُ (لِسِي): (إِلَّا بَعْضُ أَهْلِ الْعِنَايَاتِ) يَجُوزُ كَوْنُ إِضَافَتِهِ بَيَانِيَّةً سَمِ . ☐ قَوْلُهُ: (مِنْهُمْ) أَيِ مِنْ أَهْلِ الْعَصْرِ مُعْنَى وَعَمِيرَةٌ هَذَا عَلَى أَوَّلِ الْإِحْتِمَالَيْنِ الْآتِيَيْنِ، وَأَمَّا عَلَى ثَانِيهِمَا فَالضَّمِيرُ لِلْأَكْثَرِ . ☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) وَقَوْلُهُ عَلَيْهِمُ الضَّمِيرُ فِيهِمَا لِلْبَعْضِ الْأَوَّلِ نَظَرًا لِلْفُظِّ وَالثَّانِي نَظَرًا لِلْمَعْنَى . ☐ قَوْلُهُ: (لَزِمَ أَنَّهُ مُسْتَذْرَكُ الْخ) لَكَ مَنَعَ الْإِسْتِذْرَاكِ بَأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ أَفَادَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَقْلِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِنَايَاتِ لَا جَمِيعُهُمْ، وَلَوْلَاهُ لَتَوَهَّمَ أَنَّ الْمُرَادَ جَمِيعُهُمْ . سَمِ . ☐ قَوْلُهُ: (وَصُفِّ الْأَقْلُ) أَيِ الْمُقَابِلِ لِلْأَكْثَرِ عَمِيرَةٌ . ☐ قَوْلُهُ: (لَزِمَ ذَلِكَ أَيْضًا) أَيِ

☐ قَوْلُهُ: (اقْتَضَى بُعْدَهُ) فِيهِ إِشَارَةٌ لِتَضْمِينِ الْعَامِلِ . ☐ قَوْلُهُ: (لِلْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ) أَيِ بِالْإِصْطِلَاحِ التَّخْوِيِّ، وَقَوْلُهُ: (الزَّمَنُ الْحَاضِرُ) أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُصَنَّفِ . ☐ قَوْلُهُ: (إِلَّا بَعْضُ أَهْلِ الْعِنَايَاتِ) يَجُوزُ كَوْنُ إِضَافَتِهِ بَيَانِيَّةً . ☐ قَوْلُهُ: (لَزِمَ أَنَّهُ مُسْتَذْرَكُ الْخ) أَقُولُ هَذَا مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّهُ مَعَ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ أَهْلِ يَصْدُقُ الْكَلَامُ مَعَ كَوْنِ مَنْ لَا يَعْجُزُ عَنْ حِفْظِهِ نِصْفُ أَهْلِ الْعَصْرِ لِإِضَافَةِ الْأَكْثَرِ إِلَى الْأَهْلِ بَعْدَ إِخْرَاجِ بَعْضِ أَهْلِ الْعِنَايَاتِ مِنْهُمْ وَهَذَا صَادِقٌ مَعَ كَوْنِ ذَلِكَ الْبَعْضِ مَعَ الْأَقْلِ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ نِصْفَ الْجُمْلَةِ مَثَلًا الْجُمْلَةُ أَلْفٌ وَالْبَعْضُ مِائَتَانِ فَالْبَاقِي ثَمَانِمِائَةٌ وَأَكْثَرُهَا صَادِقٌ بِخَمْسِمِائَةٍ وَالْبَاقِي مِنْهَا مَعَ ذَلِكَ الْبَعْضِ خَمْسِمِائَةٌ بِخِلَافِهِ مَعَ تَرْكِ الْإِسْتِثْنَاءِ فَإِنَّ مَذْلُولَ الْكَلَامِ حَتِيذٌ أَنْ مَنْ لَا يُحْفَظُ دُونَ النُّصْفِ فَتَأَمَّلْهُ وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى قَالَ لَكَ مَنَعَ الْإِسْتِذْرَاكِ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ أَفَادَ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْأَقْلِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِنَايَاتِ لَا جَمِيعُهُمْ وَلَوْلَاهُ تَوَهَّمَ أَنَّ الْمُرَادَ جَمِيعُهُمْ فَتَأَمَّلْ . ☐ قَوْلُهُ: (لَزِمَ ذَلِكَ أَيْضًا) أَيِ أَنَّهُ مُسْتَذْرَكٌ، وَأَقُولُ هَذَا مَمْنُوعٌ أَيْضًا لِغَمَلٍ مَا يَبَيِّنُهُ مَنَعَ مَا

هي إفادة أن الأقلين لا يعظم عليهم حفظه لِيَحْمِلُهُمْ مَشَقَّتَهُ. وبعض الأكثر لا يعظم عليهم حفظه لِيَكُونَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِنَايَاتِ فَالْمُفَادُ مِنْ مَفْهُومِ الْأَكْثَرِ غَيْرُ الْمُفَادِ بِالِاسْتِثْنَاءِ فَتَأْمَلُهُ (فَرَأَيْتَ) مِنَ الرَّأْيِ فِي الْأُمُورِ الْمُهِمَّةِ أَيْ فَيَسَبِّبُ عَجْزَ الْأَكْثَرِ عَنْ حِفْظِهِ أَرَدَتْ بَعْدَ التَّرْوِيِ وَأَنْضَاحِ طَرِيقِ الْإِقْدَامِ (اخْتِصَارُهُ) مُسْتَوْعِبًا لِمَقَاصِدِهِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ أَوْ غَالِبًا فَلَا يَرُدُّ مَا حَذَفَهُ مِنْهُ سَهْوًا أَوْ لَأَخْذَهُ مِنْ نَظِيرِهِ (فِي نَحْوِ نَصْفِ) بِتَثْلِيثِ أَوَّلِهِ (حَجْمِهِ) أَيْ قُرْبِهِ بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ فَلَا يُنَافِي زِيَادَتَهُ عَلَى النِّصْفِ؛ لِأَنَّهُ مَعَ مَا زَادَهُ عَلَيْهِ لَمْ يَلْغُ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ (لِيسْهُلَ) عِلَّةٌ لِمَا مَهَّدَهُ مِنْ تَقْلِيلِهِ لَفْظَ الْمُحَرَّرِ إِلَى أَنْ صَارَ فِي ذَلِكَ الْحَجْمِ (حِفْظُهُ) أَيْ الْمُخْتَصَرِ لِمَنْ يَرْغَبُ فِي حِفْظِ

أَنَّهُ مُسْتَذْرَكٌ وَهَذَا مَمْنُوعٌ أَيْضًا بِمِثْلِ مَا تَقَدَّمَ أَيْفَا سَمِ. ٥ قَوْلُهُ: (أَنَّ الْأَقْلَى الْإِنِّ) هَذَا مَفْهُومُ الْأَكْثَرِ.

٥ قَوْلُهُ: (وَبَعْضُ الْأَكْثَرِ الْإِنِّ) هَذَا مُفَادُ الْإِسْتِثْنَاءِ. ٥ قَوْلُهُ: (مِنْ الرَّأْيِ الْإِنِّ) أَيْ لَا مِنَ الرُّؤْيَةِ مُغْنِي.

٥ قَوْلُهُ: (أَيْ فَيَسَبِّبُ عَجْزَ الْأَكْثَرِ الْإِنِّ) هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنَ الْأَقْلَى لَا مِنَ الْأَكْثَرِ. ٥ قَوْلُهُ: (فَلَا يَرُدُّ الْإِنِّ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ: بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ الْإِنِّ. ٥ قَوْلُهُ: (بِتَثْلِيثِ أَوَّلِهِ) وَفِيهِ لُغَةٌ رَابِعَةٌ نَصِيفٌ بِزِيَادَةِ يَاءٍ وَفَتْحُ أَوَّلِهِ مُغْنِي وَنَهَايَةٌ. ٥ قَوْلُهُ: (أَيْ قُرْبَهُ) تَفْسِيرٌ نَحْوِ نِصْفِهِ سَمِ. ٥ قَوْلُهُ: (بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ الْإِنِّ) فَإِنَّ نَحْوَ الشَّيْءِ يُطْلَقُ عَلَى مَا سَاوَاهُ أَوْ قَارَبَهُ مَعَ زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ نَهَايَةٌ. ٥ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ مَعَ مَا زَادَهُ الْإِنِّ) يُشْعِرُ بِأَنَّهُ لَوْ بَلَغَ مَا ذَكَّرْنَا فِيهِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي اخْتِصَارِ الْأَصْلِ سَمِ وَتُمْكِنُ مَعَهُ وَادْعَاءُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمَجْمُوعِ كَمَا مَالَ إِلَيْهِ الْمُغْنِي بِمَا نَصَّهُ هُوَ أَيْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ نَحْوِ نِصْفِ حَجْمِهِ صَادِقٌ بِمَا وَقَعَ فِي الْخَارِجِ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَى النِّصْفِ بَيَّسِيرَ بَلْ هُوَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِهِ أَقْرَبُ كَمَا قِيلَ وَلَعَلَّهُ ظَنَّ ذَلِكَ حِينَ شَرَعَ فِي اخْتِصَارِهِ، ثُمَّ احْتِاجَ إِلَى زِيَادَةٍ، وَقِيلَ: إِنَّ مُرَادَهُ بِذَلِكَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُحَرَّرِ دُونَ الزَّوَائِدِ أَمْ. وَلَعَلَّ ذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى جَعْلِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي نَحْوِ نِصْفِ الْإِنِّ أَوْ قَوْلِهِ مَعَ مَا أَضْمَهُ الْإِنِّ حَالًا مِنْ قَوْلِهِ اخْتِصَارُهُ مُرَادًا بِهِ الْمَجْمُوعُ عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِخْدَامِ.

قَوْلُ الْمُتَنِّ: (لِيسْهُلَ الْإِنِّ) قَالَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ: الْكِتَابُ يُخْتَصَرُ لِيَحْفَظَ وَيُبَسِّطَ لِيُفْهَمَ نَهَايَةٌ وَمُغْنِي قَوْلُهُ مَعَ مَا أَضْمَهُ الْإِنِّ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى سَبْقِ الْخُطْبَةِ عَمِيرَةً.

تَقَدَّمَ فِي الْحَاشِيَةِ الْأُخْرَى، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعَ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ أَكْثَرِ يَصْدُقُ الْكَلَامُ مَعَ كَوْنِ مَنْ لَا يَعْجِزُ عَنْ حِفْظِهِ وَهُوَ الْأَقْلَى الْمَفْهُومُ مِنْ أَكْثَرِ وَالْمُسْتَشْيَى وَهُوَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِنَايَاتِ قَدَرُ النِّصْفِ مَثَلًا الْجُمْلَةُ أَلْفٌ وَأَكْثَرُهَا سَبْعُمِائَةٌ وَالْأَقْلَى مِائَتَانِ وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِنَايَاتِ ثَلَاثُمِائَةٌ وَالْجُمْلَةُ خَمْسُمِائَةٌ ذَلِكَ الْكَلَامُ عَلَى أَنَّهَا لَا تَعْجِزُ عَنْ حِفْظِهِ إِذْ ذَلِكَ الْإِسْتِثْنَاءُ عَلَى عَدَمِ عَجْزِ الثَّلَاثُمِائَةِ، وَمَفْهُومُ أَكْثَرِ عَلَى عَدَمِ عَجْزِ الْمِائَتَيْنِ وَلَوْ تَرَكَ الْإِسْتِثْنَاءُ أَفَادَ الْكَلَامُ أَنَّ مَنْ لَا يَعْجِزُ لَيْسَ الْأَقْلَى مِنَ النِّصْفِ فَتَأْمَلُهُ. ٥ قَوْلُهُ: (أَيْ قُرْبَهُ) تَفْسِيرٌ نَحْوِ نِصْفِهِ. ٥ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ مَعَ مَا زَادَهُ الْإِنِّ) يُشْعِرُ بِأَنَّهُ لَوْ بَلَغَ مَا ذَكَّرْنَا فِيهِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي اخْتِصَارِ الْأَصْلِ.

٥ قَوْلُهُ: (لِيسْهُلَ) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اخْتِصَارِهِ.

مُخْتَصَرٍ (مع ما) حالٌ من المجزورِ أي مصحوبًا بما (أضُمُّه إليه إن شاء الله تعالى) للتَّبَرُّكِ راجِعٌ لِمَا بَعْدَ رَأَيْتَ امْتِثَالًا لقوله تعالى ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ﴾ [الكهف: ٢٣] الآية. والإسنادُ لِفِعْلِ الْغَيْرِ كهُوَ لِفِعْلِ النَّفْسِ (من) بَيَانٌ لِمَا (النَّفَائِسِ الْمُسْتَجَادَاتِ) أي المَعْدَاتِ جِيَادًا لِبُلُوغِهَا أَقْصَى الْحُسْنِ (منها) أي تلك النَّفَائِسِ (التَّبِيهِ) من التُّبِّهِ بِضَمٍّ فَسُكُونٍ وَهِيَ الْفِطْنَةُ (على قِيُودٍ) جَمْعُ قَيْدٍ وَهُوَ اصْطِلَاحًا مَا جِيءَ بِهِ لِجَمْعٍ أَوْ مَنَعَ أَوْ بَيَانٍ وَاقِعٌ أَذْكَرُهَا (في بَعْضِ الْمَسَائِلِ) أي قَلِيلٌ مِنْهَا كَمَا أَشْعَرَ بِهِ ذِكْرُ بَعْضٍ قَلِيلٍ وَهِيَ عَشْرٌ وَسَيَأْتِي تَعْرِيفُ الْمَسْأَلَةِ (هِيَ مِنَ الْأَصْلِ) أي الْمُخَوَّرِ (مَحْدُوفَاتٍ) سَهَوًا أَوْ اتِّكَالًا عَلَى الْمُطَوَّلَاتِ أَوْ اخْتِصَارًا مَعَ كَوْنِهَا مُرَادَةً.....

☐ فَوَدَّ: (حالٌ مِنَ الْمَجْزُورِ) أي بِالْمُضَافِ وَهُوَ هَاءُ حِفْظِهِ سَمَ وَيُمْكِنُ كَوْنُهُ حَالًا مِنْ اخْتِصَارِهِ كَمَا مَرَّ.
 ☐ فَوَدَّ: (لِلتَّبَرُّكِ) مَا الْمَانِعُ مِنَ التَّعْلِيْقِ سَمَ.
 ☐ فَوَدَّ: (لِمَا بَعْدَ رَأَيْتَ) يَشْمَلُ الْإِخْتِصَارَ عَلَى الْوَجْهِ الْخَاصِّ وَسُهُولَةَ حِفْظِهِ سَمَ وَالْمُبَادِرُ اخْتِصَارَهُ بِالضَّمِّ. ☐ فَوَدَّ: (وَالْإِسْنَادُ الْإِلْحَ) كَأَنَّهُ تَوَجُّعٌ لِرُجُوعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِقَوْلِهِ لِيَسْهَلْ حِفْظُهُ سَمَ. ☐ فَوَدَّ: (لِفِعْلِ الْغَيْرِ) أي كَسُهُولَةِ الْحِفْظِ فَإِنَّهُ مِنْ جُمْلَةٍ مَا بَعْدَ رَأَيْتَ بَصْرِيٍّ. ☐ فَوَدَّ: (بَيَانٌ لِمَا) أي سَوَاءٌ أَجْعَلْتُ مَوْصُولًا أَسْمِيًّا أَوْ نَكِيرَةً مَوْصُوفَةً نِهَائَةً. ☐ فَوَدَّ: (الْمُعْدَاتِ) الْمُنَاسِبِ لِلْسِّينِ الْمَعْدُودَاتِ.
 ☐ فَوَدَّ: (لِبُلُوغِهَا الْإِلْحَ) عَدُّهَا جِيَادًا لَا يَفْتَضِي بُلُوغَهَا أَقْصَى الْحُسْنِ إِلَّا أَنْ يُدْعَى أَنَّ الْعَادَةَ فِي الْعَدِّ ذَلِكَ سَمَ. ☐ فَوَدَّ: (وَهُوَ الْفِطْنَةُ) بِالْكَسْرِ الْحَذْفُ وَالْمُرَادُ بِالتَّبِيهِ هُنَا تَوْقِيفُ النَّاطِرِ فِيهِ عَلَى تِلْكَ الْقِيُودِ شَ.
 ☐ فَوَدَّ: (أَوْ بَيَانٌ وَاقِعٌ) وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي الْقِيُودِ كَمَا قَالَ السَّعْدُ التَّقَنَّاظِيُّ عَ شَ.
 ☐ فَوَدَّ: (أَذْكَرُهَا) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ التَّبِيَةَ هُنَا بِمَعْنَى الذَّخْرِ شَ.
 ☐ فَوَدَّ: (كَمَا أَشْعَرَ بِهِ ذِكْرُ بَعْضٍ) أي بِحَسَبِ اسْتِعْمَالِهِمْ وَبِهِ يَنْدَفِعُ قَوْلُ الْبَصْرِيِّ قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ أَيُّ الْبُغْضِ يَصْدُقُ بِالْأَكْثَرِ فَتَدَبَّرْ أَهَ.
 ☐ فَوَدَّ: (وَسَيَأْتِي تَعْرِيفُ الْمَسْأَلَةِ) أَي فِي شَرْحٍ وَمِنْهَا مَسَائِلُ نَفِيسَةٌ بِزِيَادَةِ بَسْطِ، وَإِلَّا فَقَدْ مَرَّ فِي شَرْحِ الْمَوْقِفِ لِلتَّقَفُّهِ.
 قَوْلُ الْمُتَنِّ: (مَحْدُوفَاتٍ) قَالَ الْمَحَلِّيُّ أَي مَثْرُوكَاتٍ انْتَهَى، وَأَشَارَ بِهَذَا التَّفْسِيرِ إِلَى دَفْعِ مَا يَتَوَقَّفُ مِنْ أَنَّ الْحَذْفَ إِسْقَاطُهَا بَعْدَ وُجُودِهَا، وَإِنَّمَا عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بِالْحَذْفِ دُونَ التَّرْكِ إِشَارَةً إِلَى إِرَادَتِهَا دُعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا حَتَّى كَأَنَّهُمَا مَا تَرَكْتَ إِلَّا بَعْدَ وُجُودِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ. ☐ فَوَدَّ: (عَلَى الْمُطَوَّلَاتِ) أَي لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ عَمِيرَةٌ.

☐ فَوَدَّ: (حالٌ مِنَ الْمَجْزُورِ) أي بِالْمُضَافِ وَهُوَ هَاءُ حِفْظِهِ. ☐ فَوَدَّ: (لِلتَّبَرُّكِ) مَا الْمَانِعُ مِنَ التَّعْلِيْقِ.
 ☐ فَوَدَّ: (لِمَا بَعْدَ رَأَيْتَ) يَشْمَلُ الْإِخْتِصَارَ عَلَى الْوَجْهِ الْخَاصِّ وَسُهُولَةَ حِفْظِهِ. ☐ فَوَدَّ: (وَالْإِسْنَادُ) كَأَنَّهُ تَوَجُّعٌ لِرُجُوعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِقَوْلِهِ لِيَسْهَلْ حِفْظُهُ. ☐ فَوَدَّ: (لِبُلُوغِهَا أَقْصَى الْحُسْنِ) عَدُّهَا جِيَادًا لَا يَفْتَضِي بُلُوغَهَا أَقْصَى الْحُسْنِ إِلَّا أَنْ يُدْعَى أَنَّ الْعَادَةَ فِي الْعَدِّ ذَلِكَ. ☐ فَوَدَّ: (مَحْدُوفَاتٍ) قَالَ الْمَحَلِّيُّ أَي مَثْرُوكَاتٍ انْتَهَى. وَأَشَارَ بِهَذَا التَّفْسِيرِ إِلَى دَفْعِ مَا يَتَوَقَّفُ مِنَ الْحَذْفِ مِنْ إِسْقَاطِهَا بَعْدَ وُجُودِهَا، وَإِنَّمَا عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بِالْحَذْفِ دُونَ التَّرْكِ إِشَارَةً إِلَى إِرَادَتِهَا دُعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا حَتَّى كَأَنَّهُمَا مَا تَرَكْتَ إِلَّا بَعْدَ

قِيلَ وفي إشارِ الحَذْفِ على التَّركِ ما يُرْجَحُ الأَخِيرَ وفيه ما فيه (ومنها مواضعٌ يسيرةٌ) نحوُ الخمسين (ذَكَرَها) أي أَتَيْتَها (في المُحَرَّرِ) لم يُعَبَّرَ عنه بالأصلِ هنا تَفْتَنًا، وَلَقَلَّ يَنْقُلُ لِقُرْبِهِ (على) خِلافِ المُخْتَارِ أي الرَّاجِحِ (في المَذْهَبِ) أَذْكَرُهُ فيها كما دَلَّ عليه قولُهُ (كما سَتَرَاها) نفسه لِتَأْخُرِ الرُّؤْيَا قَلِيلًا عن هذا المَحَلِّ (إِنْ شاءَ اللهُ تَعَالَى) احتِجَاجٌ إليه مع إسناده فَعَلَ الرُّؤْيَا لِغَيْرِهِ لِمَا مرَّ أَنَّهُ كَفَعِلُهُ إِذْ لا يَدْرِي هَلْ يَرَاهَا أَوْ لا أَوْ لِيَتَضَمَّنِيهِ فَعَلًا لِنَفْسِهِ هُوَ إِثْبَاتُهُ بِهَا كَذَلِكَ، وَكَمَا نَعَتْ لِذِكْرِ المَحْذُوفِ أَوْ حَالٍ وَالتَّقْدِيرُ أَذْكَرُ الرَّاجِحِ فيها ذِكْرًا وَاضِحًا مِثْلَ الوُضُوحِ الَّذِي سَتَرَاها عليه وَتَخَالَفُ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ بِاعْتِبَارَيْنِ سَائِغٌ كَمَا فِي:

أَنَا أَبُو النِّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي

(تَبِيئَةٌ) زَعَمَ فِي الكَشَافِ أَنَّ هَذِهِ السُّنِينَ تُفِيدُ القَطْعَ بِوُقُوعِ مَدْخُولِهَا كَمَا فِي ﴿سَبِّكَهُمْ اللهُ﴾ [البقرة: ١٣٧] ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللهُ﴾ [التوبة: ٧١] سَأَتَقِيمُ مِنْكَ وَبُرْدٌ بَأَنَّ القَطْعَ هُنَا لِقَرِينَةِ المَقَامِ لَا

قوله: (قِيلَ وفي إشارِهِ إلخ) هَذَا كَلَامٌ وَجِيهٌ، وَإِنْ قَالَ الشَّارِحُ: وفيه ما فيه بَضْرِيٍّ وَتَعَلَّمُ وَجَاهَتُهُ مِمَّا مرَّ عَنْ سَمِ أَنْفًا.

❑ قولُ (سُئِلَ): (وَمِنْهَا إلخ) مَغْطُوفٌ عَلَى مِنْهَا التَّنْبِيهُ عَمِيرَةٌ.

❑ قولُ (سُئِلَ): (مَوَاضِعُ إلخ) يَجُوزُ كَوْنُهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ مَفْهُومٍ مِنَ السِّيَاقِ أَيْ تَحْقِيقِ مَوَاضِعٍ فَيُظْهِرُ صِحَّةَ الحَمْلِ سَمِ، وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ وَعَنْ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى تَوْجِيهٌ آخَرُ. ❑ قوله: (بِالأَصْلِ إلخ) أَيْ وَلَا بِالضَّمِيرِ بَأَنَّ يَقُولَ فِيهِ قَضْدًا لِلإيضاحِ سَمِ. ❑ قوله: (أَذْكَرُهُ فيها) عِبَارَةٌ الْمُغْنَى عَقِبَ قولِ المَثْنِ وَاضِحَاتٍ أَذْكَرُهَا عَلَى المُخْتَارِ اهْ وَعِبَارَةٌ النِّهَايَةِ عَقِبَ قولِ المُصَنِّفِ مَوَاضِعُ يَسِيرَةٌ بَأَنَّ أُبَيِّنَ فيها أَنَّ المُخْتَارَ فِي المَذْهَبِ خِلافُ مَا فِيهِ فَصَارَ حَاصِلُ كَلَامِهِ أَيْ المُصَنِّفِ، وَمِنْهَا ذِكْرُ المُخْتَارِ فِي المَذْهَبِ فِي مَوَاضِعٍ يَسِيرَةٍ ذَكَرَهَا فِي المُحَرَّرِ عَلَى خِلَافِهِ اهْ. ❑ قوله: (كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى التَّقْدِيرِ.

❑ قوله: (نَفْسُهُ) أَيْ آخَرَهُ بِالسُّنَنِ فَإِنَّ السُّنِينَ كَمَا يُسَمَّى حَرْفَ الإِسْتِقْبَالِ كَذَلِكَ يُسَمَّى حَرْفَ التَّنْفِيسِ أَيْ التَّأْخِيرِ كُرْدِيٍّ. ❑ قوله: (لِمَا مرَّ أَنَّهُ) أَيْ فَعَلَ الْغَيْرِ. ❑ قوله: (أَوْ لِيَتَضَمَّنِيهِ) عُطِفَ عَلَى لِمَا مرَّ وَالضَّمِيرُ لِفَعْلِ الْغَيْرِ. ❑ قوله: (كَذَلِكَ) أَيْ عَلَى المُخْتَارِ. ❑ قوله: (أَوْ حَالٍ) أَيْ وَالتَّقْدِيرُ أَذْكَرُهَا عَلَى المُخْتَارِ وَاضِحَاتٍ وَضُوحًا مِثْلَ الوُضُوحِ إلخ. وَيُحْتَمَلُ أَنَّ قولَهُ وَالتَّقْدِيرُ رَاجِعٌ لِلْحَالِ أَيْضًا وَمِثْلُ بَمَعْنَى المُمَائِلِ.

❑ قوله: (وَاضِحًا إلخ) قَدْ يَتَكَرَّرُ مَعَ قولِ المُصَنِّفِ وَاضِحَاتٍ. ❑ قوله: (وَتَخَالَفُ الشَّيْءِ إلخ) جَوَابُ سَوَالٍ نَشَأَ مِنَ التَّقْدِيرِ الْمَذْكَورِ. ❑ قوله: (وَشِعْرِي شِعْرِي) أَيْ شِعْرِي الْآنَ هُوَ شِعْرِي فِيمَا مَضَى كُرْدِيٍّ. ❑ قوله: (وَبُرْدٌ إلخ) لَا مَعْنَى لِرَدِّ الثَّقَلِ عَنِ اللُّغَةِ سَمِ.

وَجُودَهَا فَلْيَتَأَمَّلْ. ❑ قوله: (وَمِنْهَا مَوَاضِعُ) يَجُوزُ كَوْنُهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ مَفْهُومٍ مِنَ السِّيَاقِ أَيْ تَحْقِيقِ مَوَاضِعٍ فَيُظْهِرُ صِحَّةَ الحَمْلِ. ❑ قوله: (لَمْ يُعَبَّرَ عَنْهُ إلخ) أَيْ وَلَا بِالضَّمِيرِ بَأَنَّ يَقُولَ ذَكَرَهَا فِيهِ قَضْدًا لِلإيضاحِ. ❑ قوله: (وَبُرْدٌ بَأَنَّ القَطْعَ إلخ) لَا مَعْنَى لِرَدِّ الثَّقَلِ عَنِ اللُّغَةِ.

من موضوع السنين على أنه وطأ به لِمَذْهَبِهِ الفاسد من تحثم الجزاء فتوجيه بعض المحققين له غفلة عن هذه الدسيسة الاعترائية (واضحات) مفعول ثانٍ لَتَرَى العلمية وكونه وفى بالتزامه النص على ما صححه المعظم لا ينافي ترجيح خلافه لما مرّ أنهم قد يرجحون ما عليه الأقل (ومنها إبدال ما) هي من صيغ العموم. ومع ذلك لا يعتزض بقوله ذو يازده خلافاً لِمَنْ رَعَمَهُ؛ لأنّ وقوعها في ألسنة السلف ثمّ الخلف كما يأتي أخرجه عن الغرابية (كان من ألفاظه غريباً) لا يؤلف كالباغ (أو مؤهلاً) أي موقفاً في الوهم أي الذهن (خلاف الصواب) بأن كان معناه المتبادر منه غير مراد أو استوى معناه فلا يدري المراد، وإن كان ذلك اللفظ ممّا يؤلف فلا

□ فؤد: (على أنه وطأ به إلخ) لك أن تقول التوطئة بذلك لِمَذْهَبِهِ لا تقتضي بطلان ذلك لغة فتوجيه ذلك إنما هو للمعنى اللغوي، وقصد التوطئة أمرٌ مُفَصَّلٌ عنه فليتأمل سم. □ فؤد: (من تحثم الجزاء) أي وجوب جزاء الأعمال في الآخرة على الله تعالى كزدي. □ فؤد: (غفلة إلخ) حاشاه سم. □ فؤد: (عن هذه الدسيسة إلخ) الدسيسة الرائحة الكريهة التي لا تتدفع بدواء كزدي. □ فؤد: (لما مرّ) ويجاب أيضاً بما قدّمه في شرح قول المصنّف، ووفى بما التزمه من قوله بحسب ما ظهر له أو اطلع عليه في ذلك سم. □ فؤد: (أنهم قد يرجحون) أي المتأخرون كالشيخين. □ فؤد: (لأن وقوعها إلخ) قد يقال لفظ الباغ كذلك سم. □ فؤد: (أخرجها إلخ) وقد يجاب أيضاً بأن إبدال الغريب مخصوص بعمد الحاجة إلى ذكره ليبان حكمه كما في ذو يازده فإنه ذكره ليبين مساواته لقوله ذرهم لكل عشرة سم. □ فؤد: (بأن كان مغناه المتبادر منه غير مراد إلخ) أي بخلاف ما إذا كان المعنى المراد ظاهراً منه، وإن لم يكن صريحاً فيه سم. □ فؤد: (أو استوى إلخ) وهو إجمال وما قبله للبأس.

□ فؤد: (على أنه وطأ به) لك أن تقول التوطئة بذلك لِمَذْهَبِهِ لا تقتضي بطلان ذلك لغة وتوجيه ذلك البعض إنما هو للمعنى اللغوي وقصد التوطئة أمرٌ مُفَصَّلٌ عنه فليتأمل فإن رَعَمَ الغفلة على الأئمة من غير لزومها ممّا لا يليق ولا يلتفت إليه ولا منشأ له إلا الوهم أو جَب الإغتراض على الأئمة وانظر هذا الكلام منه مع ما تقدّم في الهامش عن شرح الهمزية. □ فؤد: (غفلة) حاشاه. □ فؤد: (لما مرّ أنهم قد يرجحون ما عليه الأقل) ويجاب أيضاً بما قدّمه في قول المصنّف ووفى بما التزمه من قوله حسماً ظهر له أو اطلع عليه في ذلك الوقت. وأما الجواب بأنه لا يلزم من النص على ما صححه المعظم ترجيحه واغتماده فمشكل لأن السياق قاطع بأن سبب التزام ذلك النص كون ذلك المنصوص عليه أمراً راجحاً مقدّماً على غيره وإلا فلا وجه لالتزام ما لا يكون كذلك إذ لا فائدة فيه. □ فؤد: (لأن وقوعها إلخ) قد يقال نفس لفظ الباغ كذلك إلا أن يجاب بالمنع وفيه ما فيه. □ فؤد: (أخرجها عن الغرابية) قد يجاب أيضاً بأن إبدال الغريب مخصوص بعمد الحاجة إلى ذكره ليبان حكمه كما في ده ياز فإنه ذكر ليبين مساواته لقوله ذرهم لكل عشرة في حكمه. □ فؤد: (أي الذهن) هذا شامل لما له ظاهر متبادر منه هو المراد لإثباته يوقع في الذهن المعنى المزجج لكن الظاهر عدم إرادة هذا ولا لزوم أن لا يذكر إلا النصوص، وليس

يَتَّحِدُ هذا مع الغريب؛ لأنَّ ذاك فيه عَدَمُ الْإِثْبَاتِ ولو بلا إيهام وهذا فيه إيهام ولو مع إلفٍ فبينهما غُمُومٌ وَخُصُوصٌ من وجهٍ وما هما كذلك لا يُغْنِي أَحَدُهُمَا عن الآخرِ وَبِفَرَضِ إِغْنَاءِ الْخَفِيِّ عَنْهُمَا كَأَن يَقُولَ إِبْدَالُهُ الْخَفِيِّ بِالْأَوْضَحِ وَالْأَخْصَرِ لا يكفي في التنصيصِ على أَنَّ الْمُحَرَّرَ ارْتَكَبَ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ الْحَقِيقَيْنِ بِالْتَرَكِ والطرح (بأوضح) منه لإلْفِ الناسِ له وسلامته من الإيهام (و) مع ذلك يكونُ بِلَفْظٍ (أَخْصَرَ مِنْهُ بِعِبَارَاتٍ) بَدَلٌ مِمَّا قَبْلَهُ بِإِعَادَةِ الْجَارِ جَمْعُ عِبَارَةٍ وَعِبْرَةٌ بِفَتْحٍ أَوَّلُهُ وهي ما يُعَبَّرُ بِهِ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ أَي يُعَرَّبُ بِهِ عَنْهُ (جَلِيَّاتٍ) فِي أَدَاءِ الْمُرَادِ لِيُخْلَوْهَا عَنِ الْغَرَابَةِ وَالْإِيهَامِ وَاسْتِمَالِهَا عَلَى حُسْنِ السَّبكِ وَرِصَانَةِ الْمَعْنَى أَي غَالِيًا أَوْ بِحَسَبِ ظَنِّهِ فَلَا يُنَافِي الْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ فِي بَعْضِهَا، وَإِدْخَالُ الْبَاءِ فِي حَيِّزِ الْإِبْدَالِ عَلَى الْمَأْخُودِ فِي حَيِّزِ بَدَلٍ، وَالتَّبَدُّلُ وَالِاسْتِبْدَالُ عَلَى الْمُثْرُوكِ هُوَ الْفَصِيحُ وَخَفِيَ هَذَا التَّفْصِيلُ عَلَى مَنْ اعْتَرَضَ الْمَثَنَ بِآيَةِ ﴿وَيَذَلُّهُمْ بِحَنَّتَيْنِ﴾ [سبا: ١٦] ﴿وَمَنْ يَتَّبَدَّلِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ﴾ [البقرة: ١٧٨] وَقَدْ تَدَخَّلَ فِي حَيِّزِ بَدَلٍ وَنَحْوِهِ عَلَى الْمَأْخُودِ كَمَا فِي قَوْلِهِ:

قوله: (الْخَفِيُّ) أَي لَفْظُ الْخَفِيِّ عَنْهُمَا أَي الْغَرِيبُ وَالْمَوْهَمُ . قوله: (لا يَخْفَى) أَي الْخَفِيُّ، قَوْلُ الْمَثَنِ بِأَوْضَحِ قَضِيَّتِهِ أَنَّ الْأَوَّلَ فِيهِ إِضْاحٌ عَمِيرَةٌ (قوله بَدَلٌ مِمَّا قَبْلَهُ الْخُ) هُوَ غَيْرُ مُتَعَيَّنٍ، بَلْ يَجُوزُ كَوْنُ الْبَاءِ بِمَعْنَى فِي مُتَعَلِّقَةٍ بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ بِأَوْضَحٍ أَوْ حَالٍ مِنْ أَوْضَحِ سَمِ، أَقُولُ: لَا يَظْهَرُ كَوْنُ الْبَاءِ بِمَعْنَى فِي إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِهِ السَّبَبِيَّةُ فَيُؤَافِقُ كَلَامَهُ حَيْثُ يَقُولُ عَمِيرَةُ الْبَاءِ إِمَّا سَبَبِيَّةٌ أَوْ لِلْمُلَابَسَةِ اهـ . قوله: (بِفَتْحٍ أَوَّلُهُ) أَي وَسُكُونِ ثَانِيهِ . قوله: (أَي يُعَرَّبُ) بِنَاءُ الْمَفْعُولِ مِنَ الْإِغْرَابِ أَي الْإِفْصَاحِ . قوله: (عليه) أَي الْمُصَنَّفُ فِي بَعْضِهَا أَي عِبَارَتُهُ . قوله: (وَإِبْدَالُ الْبَاءِ الْخُ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ نَقْلًا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ الشُّمُسُ الْقَايَاتِي أَنَّهُمَا إِذَا تَدَخَّلَ عَلَى الْمَأْخُودِ فِي الْإِبْدَالِ مُطْلَقًا وَفِي التَّبَدُّلِ إِنْ لَمْ يُذَكَّرْ مَعَ الْمُثْرُوكِ وَالْمَأْخُودِ غَيْرُهُمَا، أَمَّا إِذَا ذُكِرَ مَعَهُمَا غَيْرُهُمَا، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَذَلُّهُمْ بِحَنَّتَيْنِ﴾ [سبا: ١٦] وَكَمَا فِي قَوْلِكَ: بَدَلَهُ بِخَوْفِهِ أَمَّا فَدْخُولُهَا حَيْثُ يَقُولُ عَلَى الْمُثْرُوكِ كَمَا فِي الْإِسْتِبْدَالِ وَالتَّبَدُّلِ اهـ . وَفِي ع ش عَنْ شَرْحِ الْفَيْهِ الْحَدِيثِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ مَا يُوَافِقُهُ مَعَ التَّضْرِيحِ بَأَن فِي الْإِسْتِبْدَالِ وَالتَّبَدُّلِ التَّفْصِيلُ الْمُتَقَدِّمُ فِي التَّبَدُّلِ، وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَذَلُّهُمْ﴾ [سبا: ١٦] الْخُ أَي فَإِنَّهُ ذَكَرَ مَعَهُمَا الْمَفْعُولَ الَّذِي هُوَ الضَّمِيرُ اهـ . قوله: (عَلَى الْمَأْخُودِ) أَي كَمَا هُنَا سَمِ . قوله: (هُوَ الْفَصِيحُ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَجُوزُ دُخُولُهَا فِي حَيِّزِ كُلِّ عَلَى الْمَأْخُودِ وَالمُثْرُوكِ، وَإِنَّمَا التَّفَرُّقُ بَيْنَهُمَا بِالنِّسْبَةِ لِلْفَصِيحِ فَقَطْ، وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يُذَكَّرَ مَعَ الْمُثْرُوكِ وَالْمَأْخُودِ غَيْرُهُمَا أَوْ لَا ع ش . قوله: (وَفِي حَيِّزِ بَدَلٍ) لَمْ يَظْهَرْ نُكْتَةُ التَّغْيِيرِ فِيهِ بِالْفِعْلِ وَفِي أَخَوَيْهِ بِالْمُضَدِّ بِضَرِّي . قوله: (وَنَحْوُهُ) أَي مِنَ التَّبَدُّلِ وَالِاسْتِبْدَالِ .

كَذَلِكَ فَالْمُرَادُ مَوْهَمًا أَيْهَا مَا قَوَّيَا . قوله: (بَدَلٌ مِمَّا قَبْلَهُ) هُوَ غَيْرُ مُتَعَيَّنٍ بَلْ يَجُوزُ كَوْنُ الْبَاءِ بِمَعْنَى فِي مُتَعَلِّقَةٍ بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ بِأَوْضَحٍ أَوْ حَالٍ مِنْ أَوْضَحِ . قوله: (وَعِبْرَةٌ) أَي كِبْدَرَةٌ . قوله: (عَلَى الْمَأْخُودِ) أَي

وَبَدَّلَ طَالِعِي نَحْسِي بِسَعْدِي

على أَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يُتَعَاوَرُ عَلَيْهِ الْأَخْذُ وَالْتِرْكُ بِاعْتِبَارَيْنِ فَيُتَعَاوَرُ عَلَيْهِ أَيْدَلُ وَمُقَابِلُهُ رِعَايَةُ لِهَمَّا.
(ومنها بَيَانُ الْقَوْلَيْنِ) أَوِ الْأَقْوَالِ لِلشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قِيلَ ذَكَرَ الْمُجْتَهِدُ لَهَا لِإِفَادَةِ إِبْطَالِ مَا زَادَ لَا لِلْعَمَلِ بِكُلِّ انْتَهَى، وَلَا يَنْحَصِرُ فِي ذَلِكَ بَلْ مِنْ فَوَائِدِهِ بَيَانُ الْمَذْرُوكِ، وَأَنَّ مَنْ رَجَّحَ أَحَدَهَا مِنْ مُجْتَهِدِي الْمَذْهَبِ لَا يُعَدُّ خَارِجًا عَنْهُ وَأَنَّ الْخِلَافَ.....

☐ قَوْلُهُ: (وَيَبْدُلُ) بِصِيغَةِ الْأَمْرِ. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّ الْخ) خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ أَيْ وَالتَّحْقِيقُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْخ، وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ وَلِتَجُزَّ عَلَى أَنَّ الْخ، وَقَوْلُ الْكُرْدِيِّ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِقَدْ تَدْخُلُ الْخ فِيهِ مَا فِيهِ. ☐ قَوْلُهُ: (قَدْ يُتَعَاوَرُ عَلَيْهِ الْخ) قَالَ الْكُرْدِيُّ: كَسَعْدِي فِي الْبَيْتِ الْمَذْكُورِ فَإِنَّهُ مَثْرُوكٌ بِاعْتِبَارٍ مَا كَانَ وَمَأْخُودٌ بِاعْتِبَارٍ مَا سَيَكُونُ لِأَنَّ الطَّالِعَ فِيهِ نَحْسٌ الْآنَ يَدْعُو لِحُصُولِ السَّعْدِ لَهُ أَه. وَفِيهِ نَظَرٌ، وَقَالَ الشَّهَابُ الْخَفَاجِيُّ فِي رِسَالَتِهِ فِي الْإِبْدَالِ فَإِنْ ذَكَرْتَ أَحَدَ الْجَانِبَيْنِ الْمُعْوَضَ أَوِ الْمُعْوَضَ عَنْهُ قَبَاءُ الْمُقَابَلَةِ تَصْلُحُ لِلْمَأْخُودِ وَالْمَثْرُوكِ فَاعْتَبَرَهُ بِقَوْلِكَ بَعَثَ هَذَا بِدِرْهَمٍ وَجَوَابُ مُخَاطَبِكَ اشْتَرَيْتَهُ بِهِ، فَالذَّرْهَمُ مَأْخُودُكَ وَمَثْرُوكُ صَاحِبِكَ أَه. وَهُوَ حَسَنٌ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوِ الْأَقْوَالِ) أَيْ بِدَلِيلٍ فَمِنْ الْقَوْلَيْنِ أَوِ الْأَقْوَالِ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (لِلشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ) اسْتِعْمَالُ التَّرَضِّي فِي غَيْرِ الصَّحَابَةِ جَائِزٌ كَمَا هُنَا، وَإِنْ كَانَ الْكَثِيرُ اسْتِعْمَالُ التَّرَضِّي فِي الصَّحَابَةِ وَالتَّرَحُّمُ فِي غَيْرِهِمْ، ثُمَّ رَأَيْتَ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ م ر قُبِيلَ زَكَاةِ النَّاسِ مَا نَصَّهُ، وَيُسَنُّ التَّرَضِّي وَالتَّرَحُّمُ عَلَى غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ مِنَ الْأَخْيَارِ، قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ، وَمَا قَالَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَنَّ التَّرَضِّيَ مُخْتَصٌّ بِالصَّحَابَةِ وَالتَّرَحُّمُ بِغَيْرِهِمْ ضَعِيفٌ انْتَهَى أَه. ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (ذَكَرَ الْمُجْتَهِدُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَزَعَمَ أَنَّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَأَنَّ الْخِلَافَ إِلَى، ثُمَّ الرَّاجِحُ وَمَا أَنَبَهُ عَلَيْهِ. ☐ قَوْلُهُ: (ذَكَرَ الْمُجْتَهِدُ الْخ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْمُجْتَهِدِ الْمُجْتَهِدُ الْمَذْهَبِ النَّاقِلُ لِأَقْوَالِ الْإِمَامِ أَوْ أَنَّ فِي الْعِبَارَةِ مُسَامَحَةً إِذْ لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ صَاحِبَ الْمَذْهَبِ يَقُولُ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلًا مِثْلًا الَّذِي هُوَ ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ كَمَا لَا يَخْفَى فَحَقُّ الْعِبَارَةِ نَقْلُ الْأَصْحَابِ لِأَقْوَالِ الْمُجْتَهِدِ مُطْلِقِينَ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ لِإِفَادَةِ الْخ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي يَنْتَزَلُ عَلَيْهِ التَّفْصِيلُ الْآتِي الَّذِي مِنْ جُمْلَتِهِ قَوْلُهُ، ثُمَّ الرَّاجِحُ مِنْهُمَا الْخ وَعِبَارَةُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَإِنْ نُقِلَ عَنْ مُجْتَهِدٍ قَوْلَانِ مُتَعَايِنَانِ فَالْمَتَأَخَّرُ قَوْلُهُ الْخ رَشِيدِي. ☐ قَوْلُهُ: (مَا زَادَ) أَيْ عَلَى الْإِطْلَاقِ بِحَيْثُ لَا يَكُونُ وَاحِدًا مِنْهَا وَلَا مُرَكَّبًا مِنْهَا سَم أَيْ كَمَا يَأْتِي فِي الشَّارِحِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يَنْحَصِرُ) أَيْ فَائِدَةُ الذِّكْرِ وَتَذْكِيرُ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَنْفَكُ عَنِ النَّاءِ كَالْمَعْرِفَةِ وَالتَّكْرَرِ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْعَصَامُ. ☐ قَوْلُهُ: (بَيَانُ الْمَذْرُوكِ) بِضَمِّ الْمِيمِ أَيْ مَوْضِعُ الْإِذْرَاكِ وَمَذَارِكُ الشَّرْعِ مَوَاضِعُ طَلَبِ الْأَحْكَامِ، وَالْفُقَهَاءُ يَقُولُونَ فِي الْوَاحِدِ مَذْرُوكٌ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَلَيْسَ لِتَخْرِيجِهِ وَجْهٌ قَالَهُ فِي الْمِضْبَاحِ لَكِنْ فِي حَوَاشِي الشَّنَوَانِيِّ عَلَى شَرْحِ الشَّافِيَةِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْغَزَّيِّ عَلَى الْجَازِزِيِّ أَنَّ الْمَذْرُوكَ بِفَتْحِ الْمِيمِ أَه. ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَنَّ مَنْ رَجَّحَ الْخ) عُطِفَ عَلَى بَيَانِ الْمَذْرُوكِ.

كَمَا هُنَا. ☐ قَوْلُهُ: (أَوِ الْأَقْوَالِ) أَيْ بِدَلِيلٍ فَمِنْ الْقَوْلَيْنِ أَوِ الْأَقْوَالِ. ☐ قَوْلُهُ: (مَا زَادَ) أَيْ عَلَى الْإِطْلَاقِ بِحَيْثُ لَا يَكُونُ وَاحِدًا مِنْهَا وَلَا مُرَكَّبًا مِنْهَا.

لم ينحصر فيها حتى يُمنع الزائد بمَعُونَةٍ ما هو مَقَرَّرٌ في الأصول أَنَّهُمْ إِذَا أَجْمَعُوا عَلَى قَوْلَيْنِ لَمْ يَجْزِ إِحْدَاثُ ثَالِثٍ إِلَّا إِنْ كَانَ مُرَكَّبًا مِنْهُمَا بِأَنْ يَكُونَ مُفَصَّلًا، وَكُلٌّ مِنْ شِقَّيْهِ قَالَ بِهِ أَحَدُهُمَا ثُمَّ الرَّاجِحُ مِنْهُمَا مَا تَأَخَّرَ إِنْ عَلِمَ، وَإِلَّا فَمَا نَصَّ عَلَى رُجْحَانِهِ وَإِلَّا فَمَا قُرِعَ عَلَيْهِ وَحْدَهُ.....

☐ قَوْلُهُ: (لَمْ يَنْحَصِرْ فِيهَا) كَذَا فِيمَا رَأَيْتَ وَيَتَوَجَّهَ عَلَيْهِ أَنَّ عَدَمَ الْإِنْحِصَارِ لَا يُفْهَمُ مِنْ ذِكْرِهَا حَتَّى يَكُونَ مِنْ قَوَائِدِهَا، وَأَنَّ عَدَمَ الْإِنْحِصَارِ مُنَافٍ لِمَا نَقَلَهُ مِنْ قَوْلِهِ إِبْطَالُ مَا زَادَ وَلَوْ كَانَتْ الْعِبَارَةُ هَكَذَا وَأَنَّ الْخِلَافَ انْتَحَصَرَ فِيهَا لَمْ يَكُنْ زَائِدًا عَلَى مَا نَقَلَهُ بِقَوْلِهِ إِبْطَالُ مَا زَادَ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْعِبَارَةَ هِيَ مَا رَأَيْتَ وَمَعْنَاهَا أَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ ذِكْرِ الْأَقْوَالِ بِمَعُونَةٍ مَا فِي الْأَصُولِ أَنَّ الْخِلَافَ لَمْ يَنْحَصِرْ فِيهَا بَلْ يَجُوزُ إِحْدَاثُ قَوْلٍ زَائِدٍ عَلَيْهَا بِحَيْثُ لَا يَكُونُ خَارِجًا عَنْهَا بَلْ مُرَكَّبًا مِنْهَا فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْإِشْكَالَ قَوِيًّا، وَالْجَوَابُ ضَعِيفٌ وَلِذَا اسْتَقَطَ النَّهَايَةُ هَذِهِ الْفَائِدَةُ. ☐ قَوْلُهُ: (حَتَّى يَمْنَعُ الْإِنْخ) تَفْرِيعٌ عَلَى الْمُنْفِيِّ فَالضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ لِلْحَصْرِ. ☐ قَوْلُهُ: (مُفَصَّلًا) اسْمٌ فَاعِلٌ. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ شِقَّيْهِ) أَيِ التَّفْصِيلِ. ☐ قَوْلُهُ: (مَا تَأَخَّرَ الْإِنْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ مَا نَصَّ عَلَى رُجْحَانِهِ وَإِلَّا فَمَا عَلِمَ تَأَخُّرَهُ وَإِلَّا الْإِنْخ.

☐ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا فَمَا نَصَّ عَلَى رُجْحَانِهِ) يَقْتَضِي أَنَّ الرَّاجِحَ مَا تَأَخَّرَ إِنْ عَلِمَ وَإِنْ نَصَّ عَلَى رُجْحَانِ الْأَوَّلِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ قَطْعًا فَلَوْ عَكَسَ فَقَالَ: ثُمَّ الرَّاجِحُ مَا نَصَّ عَلَى رُجْحَانِهِ وَإِلَّا فَمَا تَأَخَّرَ إِنْ عَلِمَ أَصَابَ، قَالَه ابْنُ قَاسِمٍ وَهُوَ مَزْدُودٌ ثَقَلًا وَمَعْنَى أَمَّا ثَقَلًا فَلِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ الشَّهَابُ ابْنُ حَجَرَ هُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي كُتُبِ الْمَذْهَبِ كَالرُّوضِ وَغَيْرِهِ وَكُتِبَ الْأَصُولُ كَجَمْعِ الْجَوَامِعِ وَغَيْرِهِ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَكَيْفَ يَقُولُ: وَلَيْسَ كَذَلِكَ قَطْعًا. وَأَمَّا مَعْنَى فَلِأَنَّ الْمُتَأَخَّرَ أَقْوَى مِنَ التَّرْجِيحِ؛ لِأَنَّ الْمُجْتَهِدَ إِنَّمَا رَجَّحَ الْأَوَّلَ بِحَسَبِ مَا ظَهَرَ لَهُ وَمَا ذَكَرَهُ ثَانِيًا كَالنَّاسِخِ لِلْأَوَّلِ بِتَرْجِيحِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُتَأَخَّرَ مِنْ أَقْوَالِهِ ﷺ نَاسِخٌ لِلْمُتَقَدِّمِ مُطْلَقًا وَإِنْ قَالَ فِي الْمُتَقَدِّمِ إِنَّهُ وَاجِبٌ مُسْتَمِرٌّ أَبَدًا كَمَا هُوَ مَقَرَّرٌ فِي الْأَصُولِ فَعَلِمَ أَنَّ الصَّوَابَ مَا صَنَعَهُ الشَّهَابُ ابْنُ حَجَرَ لَا مَا صَنَعَهُ الشَّارِحُ مَرَّ الْمَوَافِقُ لَاغْتِرَاضِ ابْنِ قَاسِمٍ رَشِيدِيٍّ أَقُولُ: وَكَذَا صَنَعَ الْمُغْنِيَّ مَوَافِقٌ لِصَنِيعِ التَّحْفَةِ كَمَا يَأْتِي لَكِنْ قَوْلُهُ أَيِ الرَّشِيدِيٍّ، وَأَمَّا مَعْنَى الْإِنْخ فِيهِ نَظَرٌ فَإِنَّهُ لَا يِلَاقِي لَاغْتِرَاضِ سَمِ إِذْ مُرَادُهُ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ الْمُتَبَادِرُ مِنْ سِيَاقِهِ أَنَّ الْمُتَأَخَّرَ الْمَعْلُومَ تَأَخَّرَهُ إِذَا نَصَّ عَنْهُ أَوْ بَعْدَهُ عَلَى رُجْحَانِ الْأَوَّلِ لَا يَقْدَمُ عَلَى الْأَوَّلِ قَطْعًا خِلَافًا لِمَا يَقْتَضِيهِ صَنِيعُ الشَّارِحِ. ☐ قَوْلُهُ: (فَمَا نَصَّ) أَيِ الشَّافِعِيِّ ع ش.

☐ قَوْلُهُ: (لَمْ يَنْحَصِرْ فِيهَا) كَذَا فِيمَا رَأَيْتَ وَيَتَوَجَّهَ عَلَيْهِ أَنَّ عَدَمَ الْإِنْحِصَارِ لَا يُفْهَمُ مِنْ ذِكْرِهَا حَتَّى يَكُونَ مِنْ قَوَائِدِهَا وَإِنَّ عَدَمَ الْإِنْحِصَارِ مُنَافٍ لِمَا نَقَلَهُ مِنْ قَوْلِهِ إِبْطَالُ مَا زَادَ وَلَوْ كَانَتْ الْعِبَارَةُ هَكَذَا وَإِنَّ الْخِلَافَ انْتَحَصَرَ فِيهَا لَمْ يَكُنْ زَائِدًا عَلَى مَا نَقَلَهُ بِقَوْلِهِ إِبْطَالُ مَا زَادَ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْعِبَارَةَ هِيَ مَا رَأَيْتَ وَمَعْنَاهَا أَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ ذِكْرِ الْأَقْوَالِ بِمَعُونَةٍ مَا فِي الْأَصُولِ أَنَّ الْخِلَافَ لَمْ يَنْحَصِرْ فِيهَا بَلْ يَجُوزُ إِحْدَاثُ قَوْلٍ زَائِدٍ عَلَيْهَا بِحَيْثُ لَا يَكُونُ خَارِجًا عَنْهَا بَلْ مُرَكَّبًا مِنْهَا فَلْيَتَأَمَّلْ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا فَمَا نَصَّ عَلَى رُجْحَانِهِ) يَقْتَضِي أَنَّ الرَّاجِحَ مَا تَأَخَّرَ إِنْ عَلِمَ وَإِنْ نَصَّ عَلَى رُجْحَانِ الْأَوَّلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ قَطْعًا فَلَوْ عَكَسَ فَقَالَ: ثُمَّ الرَّاجِحُ مَا نَصَّ عَلَى رُجْحَانِهِ وَإِلَّا فَمَا تَأَخَّرَ إِنْ عَلِمَ أَصَابَ، وَقَدْ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ قَوْلَهُ وَإِلَّا مَعْنَاهُ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمَ تَأَخُّرُهُ وَهُوَ لَا يَخْلُصُ فَنَتَأَمَّلُ.

وإلا فما قال عن مُقابله مدخولٌ أو يلزمه فسادٌ، وإلا فما أفرده في محلٍّ أو جوابٍ وإلا فما وافقَ مذهبَ مُجتهدٍ لِثَقْوِهِ به فإنَّ خلا عن ذلك كُلُّهُ فهو لِتَكاوُفِ نَظَرِيهِ وهو يَدُلُّ على سَعَةِ العِلْمِ ودِقَّةِ الورعِ حَذَرٌ من ورطةٍ هُجُومٍ على تَرجيحٍ من غيرِ اتِّصاحٍ دَلِيلٍ، ورَعْمٌ أَنَّ صُدُورَ

☐ قَوْلُهُ: (وَالأَ مَا قَالَ إلخ) قَضِيَّةُ هَذَا الصَّنِيعِ أَنَّهُ إِذَا قَرَعَ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، ثُمَّ قَالَ عَنْهُ إِنَّهُ مَدْخُولٌ أَوْ يَلْزَمُهُ فَسَادٌ أَنَّهُ يَقْدَمُ، وَظَاهِرٌ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّهَابَ ابْنَ قَاسِمٍ سَبَقَ إِلَى ذَلِكَ رَشِيدِي.
☐ قَوْلُهُ: (مَدْخُولٌ) أَيِ فِيهِ دَخَلَ أَيِ نَظَرٌ عَ ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَالأَ مَا وَافَقَ إلخ) عِبَارَةُ كَنْزِ الْبَكْرِيِّ وَلَوْ وَافَقَ أَحَدُ قَوْلَيْهِ الْمُطْلَقَيْنِ مَذْهَبَ مُجْتَهِدٍ كَانَ مُرْجَّحًا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَقْلَدِ انْتَهَى. وَعِبَارَةُ الْمَجْمُوعِ وَحَكَى الْقَاضِي الْحُسَيْنُ فِيمَا إِذَا كَانَ لِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا مُوَافِقٌ أَبَا حَنِيفَةَ وَجَوَّهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الْقَوْلَ الْمُخَالَفَ أَوَّلِي، وَهَذَا قَوْلُ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ الْإِسْفَرَايِينِيِّ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِنَّمَا خَالَفَهُ لِأَطْلَاعِهِ عَلَى مُوجِبِ الْمُخَالَفَةِ، وَالثَّانِي الْقَوْلُ الْمُوَافِقُ أَوَّلِي وَهَذَا قَوْلُ الْقَفَّالِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ وَالْمَسْأَلَةُ مَفْرُوضَةٌ فِيمَا إِذَا لَمْ يَجِدْ مُرْجَّحًا مِمَّا سَبَقَ انْتَهَى، وَيَنْبَغِي حَمْلُ تَصْحِيحِهِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَدُلَّ النَّظَرُ الْمُوَافِقُ لِقَوَاعِدِ الشَّافِعِيِّ عَلَى رُجْحَانِ الْمُخَالَفِ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَقَدْ يُوَافِقُ كُلُّ مِنْهُمَا مَذْهَبَ مُجْتَهِدٍ سَمِ بِحَذْفٍ. ☐ قَوْلُهُ: (فَهُوَ لِتَكاوُفِ نَظَرِيهِ) الْجُمْلَةُ جَوَابٌ فَإِنَّ خَلَا إلخ. ☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ يَدُلُّ إلخ) أَيِ ذَكَرْتُ قَوْلَيْنِ مُتَكَافِئَيْنِ عَ ش.
☐ قَوْلُهُ: (حَذَرًا إلخ) لَعَلَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ لِيَدُلَّ عَلَى دِقَّةِ الْوَرَعِ، وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَحَذَرًا إلخ بِالْوَاوِ وَالْعَاطِفَةِ عَلَى لِتَكاوُفِ نَظَرِيهِ اهـ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ وَرْطَةٍ هُجُومٍ) أَيِ مِنْ مَفْسَدَةٍ هُجُومٍ، وَالْوَرْطَةُ لُغَةٌ: الْهَلَاكُ عَ ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَرَعْمٌ إلخ) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ غَلَطَ وَيُصَرِّحُ بِالْجَوَازِ أَيْضًا قَوْلُ الْمُغْنِي مَا نَصَّهُ وَإِنْ كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ جَدِيدَانِ فَالْعَمَلُ بِأَخْرِهِمَا، فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ فِيمَا رَجَّحَهُ الشَّافِعِيُّ فَإِنْ قَالَهُمَا فِي وَفْتٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ عَمِلَ بِأَحَدَهُمَا كَانَ إِبْطَالًا لِلْآخَرِ عِنْدَ الْمُزْنِيِّ، وَقَالَ غَيْرُهُ: لَا يَكُونُ إِبْطَالًا بَلْ تَرْجِيحًا، وَهَذَا أَوَّلِي، وَاتَّفَقَ ذَلِكَ لِلشَّافِعِيِّ فِي نَحْوِ سِتِّ عَشْرَةِ مَسْأَلَةٍ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ هَلْ قَالَهُمَا مَعًا أَوْ مُرْتَبَأًا لَزِمَ الْبَحْثُ عَنْ أَرْجَحِيهِمَا بِشَرْطِ الْأَهْلِيَّةِ فَإِنْ أَشْكَلَ تَوَقَّفَ فِيهِ اهـ.

☐ قَوْلُهُ: (وَالأَ مَا قَالَ) ظَاهِرُهُ تَقْدِيمُ مَا قُرِعَ عَلَيْهِ وَإِنْ قَالَ عَنْهُ يَلْزَمُهُ فَسَادٌ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُرَادًا.
☐ قَوْلُهُ: (وَالأَ مَا وَافَقَ مَذْهَبَ مُجْتَهِدٍ) عِبَارَةُ كَنْزِ مَوْلَانَا الْبَكْرِيِّ وَلَوْ وَافَقَ أَحَدُ قَوْلَيْهِ الْمُطْلَقَيْنِ مَذْهَبَ مُجْتَهِدٍ كَانَ مُرْجَّحًا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَقْلَدِ لِأَنَّ الْقَوْلَ فِي الْجَمَاعَةِ أَحَبُّ مِنَ الْقَوْلِ فِي غَيْرِهَا وَالْمُوَافِقُ زَادَتْ بِهِ قُوَّةُ ذَلِكَ الْقَوْلِ انْتَهَى وَعِبَارَةُ الْمَجْمُوعِ وَحَكَى الْقَاضِي الْحُسَيْنُ فِيمَا إِذَا كَانَ لِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا وَافَقَ أَبَا حَنِيفَةَ وَجَوَّهَيْنِ لِأَصْحَابِنَا أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْقَوْلَ الْمُخَالَفَ أَوَّلِي وَهَذَا قَوْلُ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ الْإِسْفَرَايِينِيِّ قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا خَالَفَهُ لِأَطْلَاعِهِ عَلَى مُوجِبِ الْمُخَالَفَةِ. وَالثَّانِي: الْقَوْلُ الْمُوَافِقُ أَوَّلِي وَهُوَ قَوْلُ الْقَفَّالِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَالْمَسْأَلَةُ مَفْرُوضَةٌ فِيمَا إِذَا لَمْ يَجِدْ مُرْجَّحًا مِمَّا سَبَقَ انْتَهَى، وَعِبَارَةُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ مُخَالَفُ أَبِي حَنِيفَةَ أَرْجَحُ مِنْ مُوَافِقِهِ وَعَكْسَ الْقَفَّالِ وَالْأَصَحُّ التَّرجيحُ بِالنَّظَرِ فَإِنْ وَقَفَ فَالْوَقْفُ انْتَهَى وَيَنْبَغِي حَمْلُ تَصْحِيحِ الْمَجْمُوعِ السَّابِقِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَدُلَّ النَّظَرُ الْمُوَافِقُ

قولين معاً في مسألة واحدة كفيها قولان لا يجوز إجماعاً غلط أفرد رده وإن الإجماع على جوازه ووقوعه من الصحابة فمن بعدهم يتألف حسن قال الإمام ووقع ذلك للشافعي رضي الله عنه في ثمانية عشر موضعاً. ونقل القرافي الإجماع على تخير المقلد بين قولي إماميه أي على جهة البديل لا الجمع إذا لم يظهر ترجيح أحدهما، وكأنه أراد إجماع أئمة

☐ قوله: (رده) ضبب بينه وبين قوله وإن الإجماع إلخ سم. ☐ قوله: (بتأليف إلخ) متعلق بأفرد.
 ☐ قوله: (ونقل القرافي) إلى المتن في النهاية لا قوله وهو وجيه وقوله وكان أخذ إلى؛ لأن كلاً وما أتبه عليه. ☐ قوله: (ونقل القرافي إلخ) أي المالكي ع ش. ☐ قوله: (الإجماع على تخير المقلد إلخ) هل يجري ما ذكر في الوجهين سم. ☐ قوله: (إذا لم يظهر ترجيح إلخ) أي أما إذا ظهر ترجيح أحدهما فيجب العمل به، وهو موافق في ذلك لقولهم: العمل بالراجح واجب فما اشتهر من أنه يجوز العمل لنفسه بالأوجه الضعيفة كمقابل الأصح غير صحيح هكذا في حاشية شيخنا ع ش وفيه أمران: الأول أن فرض المسألة في قولين لمجتهد واحد فلا يثبت أن الوجهين إذا تعدد قائلهما كذلك فقوله فما اشتهر إلخ تقريراً على ما هنا في مقام المنع. وقولهم العمل بالراجح واجب إنما هو في قولين لإمام واحد كما يعلم من جمع الجوامع الذي هي عبارته كغيره على أن المراد بالعمل في قولهم المذكور ليس هو خصوص العمل لنفس بل المراد كونه المعمول به مطلقاً كما لا يخفى الأمر الثاني أن قوله فما اشتهر إلخ كالصريح في أن هذه الشهرة ليس لها أصل، وليس كذلك ففي فتاوى العلامة ابن حجر رحمه الله تعالى ما ملخصه بعد كلام أسلفه، ثم مقتضى قول الروضة وإذا اختلف متبهران في مذهب إلخ أنه يجوز تقليد الوجه الضعيف في العمل ويؤيده إفتاء البلقيني بجواز تقليد ابن سريج في الدور، وإن ذلك ينفع عند الله ويؤيده أيضاً قول السبكي في الوقف في فتاويه: يجوز تقليد الوجه الضعيف في نفس الأمر بالنسبة للعمل في حق نفسه لا الفتوى والحكم فقد نقل ابن الصلاح الإجماع على أنه يجوز اهتداء الروضة السابق أي الموافق لما في الشرح هنا مع زيادة التصريح بالوجهين مخمولاً بالنسبة للعمل الوجهين على وجهين لقائل واحد أو شك في كونهما لقائل أو قائلين كما في قولي الإمام؛ لأن المذهب منهما لم يتحرز للمقلد بطريق يعتمد، أما إذا تحقق كونهما من اثنين خرج كل واحد منهما من هو أهل للترجيح فيجوز تقليد أحدهما إلى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى ونفعا به فتأمله حق التأمل وانظر إلى فرق آخر بين الوجهين لقائل واحد والوجهين لقائلين تعلم ما في تقرير شيخنا الذي قدمناه، ثم رأيت العلامة المذكور بسط الكلام في ذلك في شرحه في كتاب القضاء أتم بسط بما يوافق ما في فتاويه فراجع رشدي أقول ما نقله عن فتاوى الشارح وغيرها لا ينافي مقالة ع ش فإنه مطلق فيحصل على ما إذا لم يكن العاقل من أهل ترجيح ظهر له ترجيح أحد الوجهين مثلاً، وأما ما ذكره أولاً من أن

لقواعيد الشافعي على ربحان المخالف فلي تأمل، وقد يوافق كل منهما مذهب مجتهد. ☐ قوله: (أفرد رده) ضبب بينه وبين قوله وإن الإجماع إلخ. ☐ قوله: (ونقل القرافي إلخ) هل يجري ما ذكر في

مذهبه كيفَ ومقتضى مذهبنا كما قاله الشبكي منع ذلك في القضاء والإفتاء دون العمل
لنفسه وبه يُجمع بين قول الماوردي يجوز عندنا وانتصر له الغزالي كما يجوز لمن أذاه
اجتهاده إلى تساوي جهتين أن يُصلي إلى أيهما شاء إجماعاً وقول الإمام يمتنع إن كانا في
حكمين متضادين كإيجاب وتحريم بخلاف نحو خصال الكفارة. وأجرى الشبكي ذلك
وتبعوه في العمل بخلاف المذاهب الأربعة أي مما علمت نسبته لمن يجوز تقليده، وجميع
شروطه عنده وحمل على ذلك قول ابن الصلاح لا يجوز تقليد غير الأئمة الأربعة أي في
قضاء أو إفتاء ومحل ذلك وغيره من سائر صور التقليد ما لم يتتبع الرخص بحيث تنحل رتبة
التكليف من غنقه، وإلا أثم به بل قيل فسق وهو وجبة قيل ومحل ضعفه أن تتبعها من
المذاهب المدونة وإلا فسق قطعاً ولا ينافي ذلك قول ابن الحاجب كالأمدى من عمل في
مسألة يقول إمام لا يجوز له العمل فيها بقول غيره اتفاقاً لتعني حمليه على ما إذا بقي من آثار

فرض المسألة في قولين لمجتهد واحد فلا يتيح إلخ فيجيب عنه بأن حكم تعدد الوجوه يعلم من حكم
تعدد الأقوال بطريق الأولى. □ قوله: (منع ذلك) أي التخيير ع ش. □ قوله: (دون العمل لنفسه) أي مما
يُحفظ سم. □ قوله: (وبه يُجمع) أي بالمنع في القضاء والإفتاء والجواز في العمل لنفسه. □ قوله: (يجوز
إلخ) أي التخيير. □ قوله: (وأجرى الشبكي ذلك) أي التفصيل، وقوله في العمل متعلق بأجرى إلخ
وقوله بخلاف المذاهب الأربعة أي بغير المذاهب إلخ متعلق بالعمل ع ش. □ قوله: (أي مما علمت
إلخ) قد يشكل مع فرض علم النسبة وجميع الشروط الفرق بين المذاهب الأربعة وغيرها في تقييد
غيرها بغير القضاء والإفتاء كما هو قضية هذا الكلام سم. □ قوله: (لمن يجوز تقليده) وهو المجتهد
كردى. □ قوله: (وجميع شروطه) عطف على نسبته وضمير عنده يرجع إلى العامل كردى والأصوب
إلى من يجوز تقليده. □ قوله: (على ذلك) أي التفصيل المتضمن للمنع في القضاء والإفتاء. □ قوله: (أي
في قضاء أو إفتاء) أي دون العمل لنفسه كردى. □ قوله: (ومحل ذلك) أي التفصيل المتضمن للجواز في
العمل لنفسه عبارة الكردى أي التقليد في العمل لنفسه اه. □ قوله: (ما لم يتتبع الرخص) أي بأن يأخذ
من كل مذهب بالأسهل منه. □ قوله: (ورتبة التكليف) أي رباطه. □ قوله: (بل قيل فسق) والأوجه خلافه
نهاية وسم أي فلا يكون فسقاً وإن كان حراماً ولا يلزم من الحرمة الفسق ع ش. □ قوله: (ومحل ضعفه)
أي القول بالفسق عبارة النهاية محل الخلاف اه. □ قوله: (ولا ينافي ذلك) أي ما تضمنته قوله ومحل
ذلك وغيره إلخ من جواز التقليد لإمام في مسألة بعد العمل فيها بقول إمام آخر. □ قوله: (لتعني حمليه
إلخ) علة لعدم المنافاة والضمير لما قاله الأمدى وابن الحاجب.

الوجهين. □ قوله: (دون العمل لنفسه) أي مما يُحفظ. □ قوله: (أي مما علمت إلخ) قد يشكل مع فرض
علم النسبة وجميع الشروط الفرق بين المذاهب الأربعة وغيرها في تقييد غيرها بغير القضاء والإفتاء
كما هو قضية هذا الكلام. □ قوله: (بل قيل فسق إلخ) الوجه خلافه.

العمل الأول ما يلزم عليه مع الثاني تركب حقيقة لا يقول بها كل من الإمامين كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس ومالك في طهارة الكلب في صلاة واحدة. ثم رأيت الشبكي في الصلاة من فتاويه ذكر نحو ذلك مع زيادة بسط فيه وتبعه عليه جمع فقالوا إنما يمتنع تقليد الغير بعد العمل في تلك الحادثة نفسها لا مثلها خلافاً للجلال المحلي كأن أفتى بينونة زوجته في نحو تعليق فنكح أختها، ثم أفتى بأن لا بينونة فأراد أن يرجع للأولى ويعرض عن الثانية من غير إبانيتها، وكان أخذ بشفعة الجوار تقليداً لأبي حنيفة ثم استحققت عليه فأراد

☐ فؤد: (تركب حقيقة إلخ) وأما في مسألة بتمامها بجميع معتبراتها فيجوز ولو بعد العمل كأن أدى عبادته صحيحة عند بعض الأربعة دون غيره فله تقليده فيها حتى لا يلزم قضاؤها دبري اهـ. بـجبرمي.
☐ فؤد: (نحو ذلك) أي نحو الحمل المذكور. ☐ فؤد: (خلافاً للجلال المحلي) أي في شرح جمع الجوامع ع ش أي حيث رجح الإمتناع مطلقاً في نفس الحادثة ومثلها وحمل قول الأودي وابن الحاجب عليه. ☐ فؤد: (كأن أفتى إلخ) عبارة النهاية كأن أفتى شخص بينونة زوجته بطلاقها مكرهاً، ثم نكح بعد انقضاء عدتها أختها مقلداً أبا حنيفة في طلاق المكره، ثم أفتاه شافعي بعدم الحث فيمتنع عليه أن يطأ الأولى مقلداً للشافعي وأن يطأ الثانية مقلداً للحنفي؛ لأن كلا من الإمامين لا يقول به حيثئذ كما أوضح ذلك الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه راداً على من زعم خلافه مغترّاً بظاهر ما مرّ اهـ قال الرشيدي: قوله فيمتنع عليه أن يطأ الأولى، وأن يطأ الثانية إلخ أي جامعاً بينهما كما في صريح فتاوى والده بخلاف ما إذا عرض عن الثانية أي وإن لم يئنها فإن له وطء الأولى تقليداً للشافعي كما نبّه عليه الشهاب ابن قاسم راداً على الشهاب ابن حجر اهـ. ☐ فؤد: (ثم أفتى إلخ) فيه نظر سيظهر سم.
☐ فؤد: (فأراد أن يرجع للأولى إلخ) كون هذه يلزم فيها تركب قول لا يقول به كل منهما محل تأمل نعم لو قيل ببقائه معهما كان واضحاً بصرى وتقدّم عن الرشيدي ويأتي عن سم ما يوافقه. ☐ فؤد: (ثم استحققت عليه) كأن باع ما أخذه بشفعة الجوار، ثم اشتراه، ولا يصح تصوير ذلك بما لو كان له داران فبيعت دار تجاور إحداهما فأخذها بشفعة الجوار، ثم أراد هو بيع داره الأخرى وأراد تقليد الشافعي في

☐ فؤد: (كأن أفتى إلخ) في شرح م ر كأن أفتى شخص بينونة زوجته بطلاقها مكرهاً ثم نكح بعد انقضاء عدتها أختها مقلداً أبا حنيفة بطلاق المكره ثم أفتاه شافعي بعدم الحث فيمتنع عليه أن يطأ الأولى مقلداً للشافعي وأن يطأ الثانية مقلداً للحنفي لأن كلا من الإمامين لا يقول به حيثئذ كما أوضح ذلك شيخنا الرملي رحمه الله تعالى في فتاويه راداً على من زعم خلافه مغترّاً بظاهر ما مرّ. ☐ فؤد: (ثم أفتى إلخ) في هذا المثال نظر سيظهر.

☐ فؤد: (ثم استحققت عليه) أي كأن باع ما أخذه بشفعة الجوار ثم اشتراه ولا يصح تصوير ذلك بما لو كان له داران فبيعت دار تجاور إحداهما فأخذها بشفعة الجوار ثم أراد هو بيع داره الأخرى وأراد تقليد الشافعي في منع أخذ جاره لها فله ذلك؛ لأن هذه قضية أخرى كما يجوز أخذ جاره لها تقليداً لأبي

تقليد الشافعي في تركها فيمتنع فيهما؛ لأن كلاً من الإمامين لا يقول به حينئذ فاعلم ذلك فإنه مهم ولا تغتر بمن أخذ بظاهر ما مر. (والوجهين) أو الأوجه للأصحاب خرّجوها على قواعده أو نصوصه، وقد يشذون عنهما كالمزني وأبي ثور فتنسب لهما ولا تعدّ وجوها في المذهب (والطريقين) أو الطرق وهي اختلافهم في حكاية المذهب فيحكي بعضهم نصين وبعضهم نصوصاً وبعضهم بعضها أو مفايرها حقيقة كأوجه بدل أقوال أو عكسه أو باعتبار كتحصيل في مقابلة إطلاق وعكسه فهذا كثرت الطرق في كثير من المسائل (والنص).....

منع أخذ جاره لها فله ذلك؛ لأن هذه قضية أخرى سم. □ فؤد: (فيمتنع فيهما) أي يمتنع التقليد في مسألة الزوجة ومسألة الشفعة. □ فؤد: (لأن كلاً من الإمامين إلخ) فيه نظر في الأولى؛ إذ قضية قول الثاني فيها أن الزوجة الأولى باقية في عصمته، وأن الثانية لم تدخل في عصمته فالرجوع للأولى والإعراض عن الثانية من غير إبانة موافق لقوله فليتأمل سم على حجج اه ع ش وتقدم عن الرشيدى اغيماده وعن البصري ما يوافقه. □ فؤد: (لا يقول به) أي بكل من جواز الأخذ بشفعة وعدمه ومن حلّ إحدى الأختين مع حلّ الأخرى كزدي. □ فؤد: (بظاهر ما مر) أي من جواز العمل لنفسه ع ش. □ فؤد: (أو الأوجه) أي بدليل فمن الوجهين أو الأوجه سم. □ فؤد: (خرّجوها) أي استنبطوها. □ فؤد: (على قواعده إلخ) أي الشافعي. □ فؤد: (وقد يشذون عنهما) أي يخرجون عن قواعيد الشافعي ونصوصه ويختهدون في مسألة من غير أخذ منهما بل على خلافهما. □ فؤد: (فتنسب لهما) أي تلك الوجوه للمزني وأبي ثور، ولو قال لهم لكان أولى. □ فؤد: (في المذهب) أي مذهب الشافعي ع ش. □ فؤد: (أو الطريق) أي بدليل فمن الطريقين أو الطرق سم. □ فؤد: (وهي) أي الطرق سم. □ فؤد: (اختلافهم) أي أثره أو لازمه سم عبارة عميرة الظاهر أن مسمى الطريقة نفس الحكاية المذكورة، وقد جعلها الشارح أسماء للاختلاف اللازم لحكاية الأصحاب اه. □ فؤد: (في حكاية المذهب) أي الراجح قاله الكزدي وفيه نظر، بل المراد بالمذهب هنا كما يعلم مما بعده مجرد ما في المسألة من القول والوجه واحداً أو متعدداً راجحاً أو مرجوحاً. □ فؤد: (فيحكي إلخ) تفسير للاختلاف عبارة غيره كأن يحكي إلخ. □ فؤد: (بعضهم نصين) لعل هنا حدفاً يعلم مما بعده أي وبعضهم بعضها أو مفايرها حقيقة ولا فيغني عن قوله: وبعضهم بعضها ما قبله. □ فؤد: (أو عكسه) يعني عنه كاف كآوجه وبمعنى الواو إلخ. □ فؤد: (أو باعتبار) عطف على حقيقة. □ فؤد: (وعكسه) مر ما فيه. □ فؤد: (فلهذا) أي لكثرة أنواع الاختلاف هذا ما يظهر لي لكن فيه تغليل الشيء بنفسه فتأمل.

خيفة. □ فؤد: (لأن كلاً من الإمامين إلخ) فيه نظر في الأولى إذ قضية قول الثاني فيها أن الزوجة الأولى باقية في عصمته، وأن الثانية لم تدخل في عصمته فالرجوع للأولى والإعراض عن الثانية من غير إبانة موافق لقوله فليتأمل. □ فؤد: (أو الأوجه) أي بدليل قوله فمن الوجهين أو الأوجه. □ فؤد: (أو الطريق) أي بدليل فمن الطريقين أو الطرق. □ فؤد: (وهي اختلافهم) أي أثره أو لازمه.

أي المنصوص للشافعي رحمته الله من نص الشيء رفعه وأظهره؛ لأنه لما نُسب إليه من غير معارض كان ظاهرًا مرفوع الرتبة على غيره (ومراتب الخلاف) قوة وضعفاً حيث ذكر (في جميع الحالات) غالباً لما يأتي والمحرور قد يُبين وقد لا ولا يُنافيه جزؤه بمسائل فيها خلاف؛ لأنه لم يلتزم ذكر كل خلاف فيما ذكر بل إنه حيث ذكر خلافاً بين مرتبته أو فيها نص من غير ذكر له؛ لأن قضية سياقه الآتي أنه إنما يذكر.....

☐ فوه: (أي المنصوص إلخ) أي فهو من إطلاق المضدر على المفعول. ☐ فوه: (لأنه لما نُسب إليه إلخ) عبارة المُعني وسمي ما قاله نصاً؛ لأنه مرفوع القدر لتخصيص الإمام عليه أو لأنه مرفوع إلى الإمام من قولك: نصصت إلى فلان إذا رفعت إليه اه. ☐ فوه: (حيث ذكر) أي الخلاف وهذا تمهيد لقوله الآتي ولا يُنافيه إلخ.

☐ قول (لشي): (في جميع الحالات) أي حالات الخلاف من كونه أقوالاً أو وجوهاً فلا تنافي بين قول الشارح غالباً وقول المصنف جميع إلخ كما هو ظاهر للمتدبر. ولعل هذا ما أشار إليه الفاضل المحشي سم بقوله فتأمل ففيه دقة بضري وعبارة الكزدي قوله في جميع الحالات أي حالات الأقوال أو الأوجه أو غير ذلك، وقوله غالباً أي بيان مراتب الخلاف غالباً اه. وعبارة سم قوله غالباً قد يقال هذا القيد لا يتصور مع قول المصنف بأن قوله فحيث إلخ تفسير للحالات التي بين فيها مراتب الخلاف، فالمعنى في جميع الحالات التي أقول فيها شيئاً من هذه الصيغ فهو من العام المخصوص والفاء للتفسير اه. وقوله: وقد يجاب أيضاً إلخ هذا الجواب اقتصر عليه النهاية وزاد المُعني ما أشار إليه الشارح بقوله غالباً بما نصه أو أن مراده في أغلب الأحوال بحسب طاقته، وربما يكون هذا أولى اه. أي من الجواب بأنه من العام المخصوص. ☐ فوه: (لما يأتي) أي في شرح قوله وحيث أقول وقيل كذا إلخ كزدي.

☐ فوه: (قد يُبين) أي نحو أصح القولين وأظهر الوجهين وقوله وقد لا أي نحو الأصح والأظهر مُعني. ☐ فوه: (ولا يُنافيه إلخ) أي كما علم من قوله حيث ذكر، ولعله لم يفرغه عليه نظراً لطيف قوله أو فيها نص إلخ على قوله: فيها خلاف؛ لأنه لا يعلم من ذلك. ☐ فوه: (لأنه لم يلتزم إلخ) هذا يدل على عدم إرجاع قوله في جميع الحالات لجميع ما تقدم فلي تأمل بل قضيته اختصاص قوله في جميع الحالات بقوله ومراتب الخلاف، وبه ينهل الحال جداً سم وقد يغني عن التعليل المذكور وعن قوله الآتي؛ لأن قضيته إلخ قوله غالباً تأمل. ☐ فوه: (سياقه الآتي) أي بقوله: وحيث أقول النص إلخ كزدي.

☐ فوه: (غالباً) قد يقال هذا القيد لا يتصور مع قوله في جميع الحالات فتأمل ففيه دقة وقد يجاب أيضاً أي عن المصنف بأن قوله الآتي فحيث إلخ تفسير للحالات التي بين فيها مراتب الخلاف فالمعنى في جميع الحالات التي أقول فيها شيئاً من هذه الصيغ فهو من العام المخصوص، والفاء للتفسير وبأنه لم يعتد بالقليل مُبالغة في مقام المذح والخطابة. ☐ فوه: (لأنه لم يلتزم إلخ) هذا يدل على عدم إرجاع قوله في جميع الحالات لجميع ما تقدم فلي تأمل بل قضيته اختصاص قوله في جميع الحالات بقوله ومراتب

نَصًّا يُقَابِلُهُ وَجْهٌ أَوْ تَخْرِيجٌ، وَأَنَّهُ لَا يَذْكُرُ كُلُّ نَصٍّ كَذَلِكَ بَلْ إِنَّ مَا ذَكَرَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا كَذَلِكَ فَتَأَمَّلْهُ. (فَحَيْثُ) بِالضَّمِّ وَيجوزُ الفَتْحُ والكسْرُ مع إبدالِ يائه وَاوًا أو أَلِفًا وهي دالَّةٌ على المكانِ حقيقةً أو مجازًا كما في ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] بِتَضْمِينِ أَعْلَمُ مَعْنَى مَا يَتَعَدَّى إِلَى الظَّرْفِ أَيِ «اللَّهُ» أَنْفَعُ عِلْمًا حَيْثُ يَجْعَلُ أَيِ هُوَ نَافِعُ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ يَتَعَيَّنُ أَنَّهَا مَفْعُولٌ بِهِ عَلَى السَّعَةِ؛ لِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ لَا يَنْصِبُهُ لَا ظَرْفٌ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَا يَكُونُ فِي مَكَانٍ أَعْلَمَ مِنْهُ فِي مَكَانٍ، وَلِأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ يَعْلَمُ نَفْسَ الْمَكَانِ الْمُسْتَحَقَّ لِيُوضَعَ الرِّسَالَةُ لَا شَيْئًا فِي الْمَكَانِ قِيلَ وَكَمَا هُنَا.....

قوله: (نَصًّا يُقَابِلُهُ وَجْهٌ أَوْ تَخْرِيجٌ) أَيِ بِحَسَبِ أَطْلَاعِهِ فَلَا يَرِدُ مَا عَسَاهُ يُفَرِّضُ مِنْ تَرْكِه نَصًّا يُقَابِلُهُ مَا ذَكَرَ فَلَعَلَّهُ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ أَقُولُ: يُغْنِي عَمَّا قَدَّرَهُ قَوْلُ الشَّارِحِ، وَأَنَّهُ لَا يَذْكُرُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّ مَا قَدَّرَهُ يُغْنِي عَنْ قَوْلِ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ. قوله: (وَأَنَّهُ لَا يَذْكُرُ كُلُّ نَصٍّ إِلَّا) وَقَدْ يُقَالُ فَمَا الْمُرْجِعُ حَيْثُ لِيُتَخَصِّصَ الْبَغْضُ بِالذِّكْرِ مَعَ اتِّحَادِ التَّنْوِيعِ. قوله: (أَيِ اللَّهُ أَنْفَعُ إِلَّا) تَأْوِيلُ أَعْلَمُ بِأَنْفَعُ لَا يَخْلُصُ فَإِنْ أَوَّلَ أَنْفَعُ بِأَصْلِ الْفِعْلِ فَيُمْكِنُ تَأْوِيلُ أَعْلَمُ بِهِ فَلَا حَاجَةَ لِذِكْرِ التَّنْوِيعِ، وَقَوْلُهُ أَيِ هُوَ نَافِعُ يَفْتَضِي صَرْفَ أَعْلَمَ عَنِ التَّفْضِيلِ سَمِ، وَلَكِ مَنَعَ أَوَّلَ كَلَامِهِ بِأَنَّ تَأْوِيلَ أَعْلَمُ بِأَنْفَعُ لِيُتَخَصِّصَ مَا يَتَعَدَّى إِلَى الظَّرْفِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ أَيِ هُوَ نَافِعُ الْعِلْمِ الْمُفْتَضِي لِمَا ذَكَرَ فَلِلْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ عِلْمَهُ تَعَالَى بَلْ جَمِيعَ صِفَاتِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُتَعَلِّقَاتِهِ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ التَّفْضِيلُ. قوله: (فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ إِنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ) صَرَّحَ ابْنُ هِشَامٍ بِأَنَّ حَيْثُ فِي الْآيَةِ مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ أَيِ يَعْلَمُ سَمِ وَكَذَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الرَّضِيُّ (قَوْلُهُ لِأَنَّ أَفْعَلَ إِلَّا) مُتَعَلِّقٌ بِعَلَى السَّعَةِ كُرْدِيٍّ. قوله: (لَا يَنْصِبُهُ) لَمْ يَقُلْ لَا يَعْمَلُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَعْمَلُ فِيهِ بِحَرْفِ التَّنْوِيعِ فَيُقَالُ: أَنَا أَضْرَبُ مِنْكَ لِرَبِّدٍ وَأَعْرِفُ مِنْكَ بِرَبِّدٍ عَصَامَ. قوله: (لَا ظَرْفٌ) ضَبَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَفْعُولٍ بِهِ سَمِ. قوله: (لِأَنَّهُ تَعَالَى إِلَّا) عِلَّةٌ لِلْأَظْهَرِ، وَقَوْلُهُ وَلِأَنَّ الْمَعْنَى إِلَّا عَطَفَ عَلَيْهِ. قوله: (وَكَمَا هُنَا) كَأَنَّهُ

الْخِلَافُ بِهِ يَسْهُلُ الْحَالُ جِدًّا. قوله: (نَصًّا يُقَابِلُهُ وَجْهٌ أَوْ تَخْرِيجٌ) أَيِ بِحَسَبِ أَطْلَاعِهِ فَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ مَا عَسَاهُ يُفَرِّضُ مِنْ تَرْكِه نَصًّا يُقَابِلُهُ مَا ذَكَرَ فَلَعَلَّهُ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ، أَوْ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (أَيِ اللَّهُ أَنْفَعُ) تَأْوِيلُ أَعْلَمُ بِأَنْفَعُ لَا يَخْلُصُ فَإِنْ أَوَّلَ أَنْفَعُ بِأَصْلِ الْفِعْلِ فَيُمْكِنُ تَأْوِيلُ أَعْلَمُ بِهِ فَلَا وَجْهَ لِذِكْرِ التَّنْوِيعِ، وَقَوْلُهُ أَيِ هُوَ نَافِعُ يَفْتَضِي صَرْفَ أَعْلَمَ عَنِ التَّفْضِيلِ. قوله: (فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ يَتَعَيَّنُ أَنَّهَا مَفْعُولٌ بِهِ) صَرَّحَ بِهِ ابْنُ هِشَامٍ بِأَنَّ حَيْثُ فِي الْآيَةِ مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ أَيِ يَعْلَمُ. قوله: (لَا ظَرْفٌ) ضَبَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَفْعُولٍ بِهِ. قوله: (قِيلَ وَكَمَا هُنَا) كَانَ قَوْلُهُ وَكَمَا هُنَا عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ كَمَا فِي ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾، وَقَوْلُهُ: (إِذِ التَّقْدِيرُ إِلَّا) كَأَنَّهُ رَدٌّ عَلَى مَا فِي هَذَا الْقِيلِ مِنْ أَنَّ مَا هُنَا مِنَ الْمَكَانِ الْمَجَازِيِّ بِأَنَّ مَا هُنَا مَكَانٌ حَقِيقِيٌّ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ أَجْزَاءَ الْكِتَابِ سَوَاءٌ جُعِلَ بِمَعْنَى الْأَلْفَاظِ أَوْ التَّنْوِشِ أَوْ الْمَعَانِي أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا فَصَّلَ فِي مَحَلِّهِ لَيْسَتْ أَمَّا كَيْنَ حَقِيقَةً لِلْقَوْلِ الْمَذْكُورِ سَوَاءً أَرَدْنَا بِالْمَكَانِ لُغَةً أَوْ الْمَكَانِ اضْطِلَاحًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِمَنْ تَأَمَّلَ مَعْنَى الْمَكَانِ لُغَةً وَاضْطِلَاحًا، وَنِسْبَةُ الْقَوْلِ الْمَذْكُورِ إِلَيْهِ فَتَأَمَّلْ.

وهو عجيب إذ التقدير فكل مكان من هذا الكتاب (أقول) فيه. وزعم الأحمش أنها ترد للزمان (الأظهر أو المشهور فمن) متعلق بالأظهر أو المشهور لكونه كالوصف له أي فأحدهما كائناً من جملة (القولين أو الأقوال فإن قوي الخلاف) لقوة مدرك غير الراجح منه بظهور دليله وعدم شدوده وتكافؤ دليلهما في أصل الظهور، ويمتاز الراجح بأن عليه المعظم أو.....

عُطِفَ على كما في الله أعلم حيث إلخ، وقوله إذ التقدير إلخ كأنه رد على ما في هذا القيل من أن ما هنا من المكان المجازي بأن ما هنا مكان حقيقي وفيه نظر لأن أجزاء الكتاب سواء جعل بمعنى الألفاظ أو التوش أو المعاني أو غير ذلك مما فصل في محله ليست أماكناً حقيقية للقول المذكور سواء أردنا بالمكان المكان لغة أو المكان اصطلاحاً كما هو ظاهر فقوله وهو عجيب إنما العجيب التعجب منه سم. قوله: (أنها ترد) أي لفظة حيث.

قوله (س): (الأظهر أو المشهور) أي هذا اللفظ وهو مرفوع على الحكاية لحالة رفعه، ويجوز غير الرفع أيضاً كما هو ظاهر وقوله: (فمن القولين أو الأقوال) أي فمرادي بلفظ الأظهر أو الأشهر القول الأظهر أو الأشهر من القولين أو الأقوال، فالأظهر أو المشهور المذكور في المتن المراد به اللفظ والمقدر الذي تعلق به من المراد به القول لا اللفظ، وحاصل المراد وحيث أذكر هذا اللفظ فقد أردت به القول الأظهر أو المشهور من القولين إلخ، وقس على ذلك نظائره الآتية سم. قوله: (متعلق بالأظهر إلخ) أراد بالتعلق بذلك الحمل عليه لا تعلق الجار؛ لأن ذلك التعلق مع كائني الآتي، والمحمول على الشيء يكون وصفاً له لكن لما لم يكن الظرف وصفاً له حقيقة بل وصفه الحقيقي متعلق الظرف قال: لكونه كالوصف له كزدي عبارة البصري لعل مراده التعلق المغنوي لئلا يمت قوله أي فأحدهما كائناً إلخ اه. قوله: (لكونه) أي من القولين أو الأقوال كالوصف له أي للأظهر أو المشهور. قوله: (فأحدهما) الأولى فهو.

قول المتن: (فإن قوي الخلاف) أي المخالف عميرة. قوله: (لقوة مدرك غير الراجح منه) أي من

قوله: (وهو عجيب) إنما العجيب التعجب منه. قوله: (فحيث أقول الأظهر أو المشهور) المراد بالأظهر أو المشهور اللفظ أي وحيث أقول هذا اللفظ وهو مرفوع على الحكاية لحالة رفعه، ويجوز غير الرفع أيضاً كما هو ظاهر، وقوله: (فمن القولين) أي فمرادي بالأظهر أو المشهور أي بهذا اللفظ هو الأظهر أو المشهور من القولين أو الأقوال أي القول الأظهر أو المشهور ومنهما أو منها فالأظهر أو المشهور المذكور في المتن المراد به اللفظ والمقدر الذي تعلق به من المراد به القول لا اللفظ فتأمله وقس على ذلك نظائره الآتية. والحاصل أن حاصل المراد وحيث أذكر هذا اللفظ فقد أردت به وعبرت عن القول الأظهر أو المشهور من القولين إلخ. قوله: (متعلق بالأظهر أو المشهور) قد يتوهم إرادة لفظ الأظهر أو المشهور المذكور وفيه نظر بل لا معنى له والوجه تعلقه بمخدوف، والتقدير فهو الأظهر أو المشهور من القولين إلخ فتأمل. قوله: (القولين أو الأقوال) المراد المعنى وقوله قبله الأظهر أو

يَكُونُ دَلِيلَهُ أَوْضَحَ، وَقَدْ لَا يَقَعُ تَمْيِيزٌ. (قُلْتُ الْأَظْهَرُ) لِإِشْعَارِهِ بِظُهُورِ مُقَابِلِهِ (وَالَا) يَقَعُ مُدْرِكُهُ (فَالْمَشْهُورُ) هُوَ الَّذِي أُعْزِزَ بِهِ لِإِشْعَارِهِ بِخَفَاءِ مُقَابِلِهِ، وَيَقَعُ لِلْمُؤَلَّفِ تَنَاقُضٌ بَيْنَ كُتْبِهِ فِي التَّرْجِيحِ يَنْشَأُ عَنْ تَغْيِيرِ اجْتِهَادِهِ فَلْيَعْتَنِ بِتَحْرِيرِ ذَلِكَ مَنْ يُرِيدُ تَحْقِيقَ الْأَشْيَاءِ عَلَى وَجْهِهَا (وَحَيْثُ أَقُولُ الْأَصَحُّ أَوِ الصَّحِيحُ فَمِنَ الْوَجْهَيْنِ أَوِ الْأَوْجِهَةِ) ثُمَّ إِنْ كَانَتْ مِنْ وَاحِدٍ فَالتَّرْجِيحُ بِمَا مَرَّ فِي الْأَقْوَالِ أَوْ مِنْ أَكْثَرٍ فَهُوَ بِتَرْجِيحِ مُجْتَهِدٍ آخَرَ.

الْخِلَافُ بِالْمَعْنَى الْمُضْطَرِي، وَعِبَارَةٌ غَيْرُهُ وَهِيَ لِقَوَّةُ مُدْرِكِهِ أَيْ الْخِلَافُ بِمَعْنَى الْمُخَالَفِ أَخْصَرَ وَأَوْضَحَ. □ فَوَدَّ: (بِكَوْنِ دَلِيلِهِ الْإِنْخ) فِي بَعْضِ النَّسَخِ بِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ بِصِغَةِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ: بَأَنَّ عَلَيْهِ الْإِنْخ وَفِي بَعْضِهَا بِالْيَاءِ الْمُثَنَّاَةِ بِصِغَةِ الْمُضَارِعِ الْمُنْصُوبِ عَطْفًا عَلَى أَنَّ عَلَيْهِ الْإِنْخ. □ فَوَدَّ: (وَقَدْ لَا يَقَعُ الْإِنْخ) أَيْ بِحَسَبِ مَا يَظْهَرُ لَنَا وَإِلَّا فَالتَّرْجِيحُ تَحَكُّمٌ بَحْثٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْفَاضِلَ الْمُحْسَنِي سَمَّ قَالَ: مَا نَصُّهُ قَدْ يُقَالُ لَا بُدَّ مِنْ تَمْيِيزٍ عِنْدَ الْمُرْجِحِ، وَإِلَّا لَمْ يَتَّصِرْ تَرْجِيحٌ انْتَهَى بِضَرِي. □ فَوَدَّ (لِسِي): (قُلْتُ الْأَظْهَرُ) يَجُوزُ أَنْ قُلْتُ بِمَعْنَى ذَكَرْتُ فَلَمْ يَخْتِجْ إِلَى جُمْلَةٍ أَوْ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ لِأَنَّهُ أُرِيدَ بِالْأَظْهَرِ لَفْظُهُ، ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنْ لَفْظَ الْأَظْهَرِ مَرْفُوعٌ حِكَايَةً لَهُ بِاغْتِيَابِ بَعْضِ أَحْوَالِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ فِي كَلَامِهِ يَقَعُ غَيْرَ مَرْفُوعٍ وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ نَصُّهُ وَجَرُّهُ حِكَايَةً لَهُمَا بِاغْتِيَابِ بَعْضِ الْأَحْوَالِ وَكَذَا يُقَالُ فِي الْأَصَحِّ أَوِ الصَّحِيحِ مِنْ قَوْلِهِ وَحَيْثُ أَقُولُ الْأَصَحُّ أَوِ الصَّحِيحِ وَمِنْ قَوْلِهِ قُلْتُ الْأَصَحُّ وَإِلَّا فَالصَّحِيحُ سَمَّ. □ فَوَدَّ (لِسِي): (فَالْمَشْهُورُ) يَجُوزُ أَنْ تَقْدِيرُهُ: فَمَقُولِي أَوْ مَذْكُورِي الْمَشْهُورُ أَوْ فَالْمَشْهُورُ مَقُولِي أَوْ مَذْكُورِي سَمَّ. □ فَوَدَّ: (بِمَا مَرَّ) أَيْ مِنْ مُوَافَقَةِ الْمُعْظَمِ أَوْ أَوْضَحِيَّةِ الدَّلِيلِ هَذَا ظَاهِرٌ صَنِيعِهِ لَكِنْ فِي الشَّقِّ الْأَوَّلِ وَفَقَّةً إِلَّا أَنْ يُصَوَّرَ بِمَا إِذَا كَانَ لِصَاحِبِ الْوَجْهِ أَصْحَابٌ وَتَلَامِيذُهُ مُرْجِحُونَ. □ فَوَدَّ: (فَهُوَ بِتَرْجِيحِ مُجْتَهِدٍ آخَرَ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ هُنَا مُوَافَقَةُ مَذْهَبِ مُجْتَهِدٍ أَيْ مُطْلَقٍ كَمَا هُوَ الْمُرَادُ هُنَاكَ وَلَا تَرْجِيحُ صَاحِبِ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ أَوِ الْأَوْجِهَةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ أَظُنُّ الْوَاقِعَ بِخِلَافِهِ سَمَّ. □ فَوَدَّ: (وَلَا تَرْجِيحُ الْإِنْخ) يَتَأَمَّلُ فِيهِ، ثُمَّ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِتَرْجِيحِ مُجْتَهِدٍ آخَرَ مُوَافَقَتَهُ.

الْمَشْهُورُ الْمُرَادُ اللَّفْظُ أَيْ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ. □ فَوَدَّ: (وَقَدْ لَا يَقَعُ تَمْيِيزٌ) قَدْ يُقَالُ لَا بُدَّ مِنْ تَمْيِيزٍ عِنْدَ الرَّاجِحِ وَإِلَّا لَمْ يَتَّصِرْ تَرْجِيحٌ. □ فَوَدَّ: (قُلْتُ الْأَظْهَرُ) يَجُوزُ أَنْ قُلْتُ بِمَعْنَى ذَكَرْتُ فَلَمْ يَخْتِجْ إِلَى حَفْلِهِ أَوْ عَلَى ظَاهِرِهِ لِأَنَّهُ أُرِيدَ بِالْأَظْهَرِ لَفْظُهُ ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنْ لَفْظَ الْأَظْهَرِ مَرْفُوعٌ حِكَايَةً لَهُ بِاغْتِيَابِ بَعْضِ أَحْوَالِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ فِي كَلَامِهِ يَقَعُ غَيْرَ مَرْفُوعٍ وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ نَصُّهُ وَجَرُّهُ حِكَايَةً لَهُمَا بِاغْتِيَابِ بَعْضِ الْأَحْوَالِ. وَكَذَا يُقَالُ فِي الْأَصَحِّ أَوِ الصَّحِيحِ مِنْ قَوْلِهِ وَحَيْثُ أَقُولُ الْأَصَحُّ أَوِ الصَّحِيحِ وَمِنْ قَوْلِهِ قُلْتُ الْأَصَحُّ أَوِ الصَّحِيحِ. □ فَوَدَّ: (فَالْمَشْهُورُ) يَجُوزُ أَنْ تَقْدِيرُهُ فَمَقُولِي أَوْ مَذْكُورِي الْمَشْهُورُ أَوْ فَالْمَشْهُورُ مَقُولِي أَوْ مَذْكُورِي ثُمَّ الْمُرَادُ بِالْمَشْهُورِ لَفْظُهُ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ حِكَايَةً لِبَعْضِ أَحْوَالِهِ فَإِنَّهُ يَقَعُ غَيْرَ مَرْفُوعٍ أَيْضًا انْتَهَى. □ فَوَدَّ: (فَهُوَ بِتَرْجِيحِ مُجْتَهِدٍ آخَرَ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ هُنَا مُوَافَقَةُ مَذْهَبِ مُجْتَهِدٍ أَيْ مُطْلَقٍ كَمَا هُوَ الْمَتَّبَعُ هُنَاكَ وَلَا تَرْجِيحُ صَاحِبِ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ أَوِ الْأَوْجِهَةِ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ أَظُنُّ الْوَاقِعَ بِخِلَافِهِ.

(فإن قَوِيَّ الخلاف) يَنْظِيرُ ما مرَّ في الأقوال (قُلْتُ: الأصَحُّ) لِإِشْعَارِهِ بِصِحَّةِ مُقَابِلِهِ وَكَانَ الْمُرَادُ بِصِحَّتِهِ مَعَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالضَعْفِ وَمَعَ اسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ حُكْمَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ عَلَى مَوْضُوعٍ وَاحِدٍ فِي آيٍ وَاحِدٍ أَنْ مُدْرِكَهُ لَهُ حِظٌّ مِنَ النَّظَرِ بِحَيْثُ يَحْتَاجُ فِي رَدِّهِ إِلَى غَوْصٍ عَلَى الْمَعَانِي الدَّقِيقَةِ وَالْأَدِلَّةِ الْخَفِيَّةِ بِخِلَافِ مُقَابِلِ الصَّحِيحِ الْآتِي فَإِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ يَرُدُّهُ النَّاطِرُ وَيَسْتَهْجِنُهُ مِنْ أَوَّلِ وَهْلَةٍ فَكَانَ ذَلِكَ صَحِيحًا بِالاعتبارِ الْمَذْكُورِ، وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا بِالْحَقِيقَةِ لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ فَلَمْ يَجْتَمِعْ حُكْمَانِ كَمَا ذُكِرَ فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ وَأَعْرِضْ عَمَّا وَقَعَ هُنَا مِنْ إِشْكَالَاتٍ وَأَجُوبَةٍ لَا تُرْضِي. وَقَدْ يَقَعُ لِلْمُصَنِّفِ أَنَّهُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ يُعَبِّرُ بِالْأَظْهَرِ وَفِي بَعْضِهَا يُعَبِّرُ عَنْ ذَلِكَ بِالْأَصَحِّ فَإِنْ عَرَفَ أَنَّ الْخِلَافَ أَقْوَالٌ أَوْ أَوْجُهُ فَوَاضِحٌ، وَالْأَرْجَحُ الدَّالُّ عَلَى أَنَّهُ أَقْوَالٌ؛ لِأَنَّ مَعَ قَائِلِهِ زِيَادَةً عِلْمٌ يَنْقِلُهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِخِلَافِ نَافِيهِ عَنْهُ (وَالَا) يَقَوُّ (فَالصَّحِيحُ) هُوَ الَّذِي أَعْبَرُ بِهِ لِإِشْعَارِهِ بِانْتِفَاءِ اعْتِبَارَاتِ الصَّحَّةِ عَنْ مُقَابِلِهِ، وَأَنَّهُ فَاسِدٌ وَلَمْ يُعَبِّرْ بِنَظِيرِهِ فِي الْأَقْوَالِ بَلْ

فَوَدَّ: (وَكَانَ الْمُرَادُ الْإِنْفِخَ) وَقَدْ يُقَالُ فِي الْجَوَابِ إِنَّ الْمُرَادَ بِالصَّحَّةِ هِيَ الصَّحَّةُ بِحَسَبِ التَّخِيلِ وَالْقِرَائِنِ الْمُنَاسِبَةِ لَهَا لَا بِحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ، وَأَمَّا الْجَوَابُ بِنَاءً ذَلِكَ عَلَى أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ فَلَا يَظْهَرُ فِي الْقَوْلَيْنِ وَلَا فِي الْوَجْهَيْنِ إِذَا كَانَا الْوَاحِدَ سَمِ الْقَوْلِ: وَأَيْضًا إِنَّ الشَّارِحَ أَشَارَ إِلَى رَدِّ ذَلِكَ الْجَوَابِ بِقَوْلِهِ وَمَعَ اسْتِحَالَةِ الْإِنْفِخِ. فَوَدَّ: (فَكَانَ ذَلِكَ) أَيِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ. فَوَدَّ: (لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ) أَيِ فِي الْقَضَاءِ وَالْإِفْتَاءِ دُونَ الْعَمَلِ لِنَفْسِهِ كَمَا مَرَّ عَنِ الرَّشِيدِيِّ عَنِ الشَّارِحِ. فَوَدَّ: (عَنِ ذَلِكَ) أَيِ عَمَّا عَبَّرَ عَنْهُ بِالْأَظْهَرِ. فَوَدَّ: (فَوَاضِحٌ) يَعْنِي يُرْجَحُ مَا يُطَابِقُ الْمَعْرُوفَ كُرْدِيَّ. فَوَدَّ: (لِأَنَّ مَعَ قَائِلِهِ الْإِنْفِخَ) هَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ لَوْ أُطْلِقَ مُقَابِلُهُ وَلَمْ يَنْسُبْهُ إِلَى مُعَيَّنٍ مِنَ الْأَصْحَابِ وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى التَّغْلِيلُ بِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَالْغَالِبُ.

فَوَدَّ: (بِنَظِيرِهِ) أَيِ بِنَظِيرِ الْفَاسِدِ يَعْنِي لَمْ يُعَبِّرْ بِعِبَارَةٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُقَابِلَ فَاسِدٌ كُرْدِيٌّ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّكَلُّفِ وَعِبَارَةٌ غَيْرُ الشَّارِحِ وَهِيَ وَلَمْ يُعَبِّرْ بِذَلِكَ أَيِ بِالْأَصَحِّ وَالصَّحِيحِ فِي الْأَقْوَالِ تَأْدُبًا مَعَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ كَمَا قَالَ: فَإِنَّ الصَّحِيحَ مِنْهُ مُشْعِرٌ بِفَسَادِ مُقَابِلِهِ اهـ. أَخْصَرُ وَأَوْضَحُ.

فَوَدَّ: (وَكَانَ الْمُرَادُ بِصِحَّتِهِ الْإِنْفِخَ) قَدْ يُقَالُ فِي الْجَوَابِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالصَّحَّةِ هِيَ الصَّحَّةُ بِحَسَبِ التَّخِيلِ وَالْقِرَائِنِ الْمُنَاسِبَةِ لَهَا لَا بِحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ، وَأَمَّا الْجَوَابُ بِنَاءً ذَلِكَ عَلَى أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ فَلَا يَظْهَرُ فِي الْقَوْلَيْنِ وَلَا فِي الْوَجْهَيْنِ إِذَا كَانَا لِوَاحِدٍ فَإِنْ قِيلَ وَلَا إِذَا كَانَا لِاثْنَيْنِ لِآتِهِ إِذَا كَانَ كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبًا فَالْحَقُّ مُتَعَدِّدٌ بِتَعَدُّ الْمُجْتَهِدِينَ فَلَا مَزِيَّةَ لِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ أَوْ الْوَجْهَيْنِ عَلَى الْآخَرِ حَتَّى يُرَادَ ظُهُورُهُ أَوْ صِحَّتُهُ عَلَى ظُهُورِ أَوْ صِحَّةِ الْآخَرِ لِيَصِحَّ وَضْفُهُ بِأَنَّهُ أَظْهَرُ أَوْ أَصَحُّ. قُلْتُ: قَدْ يَكُونُ أَحَدُهُمَا وَإِنْ كَانَ كُلُّ حَقًّا أَرْجَحَ لَزِيَادَةِ مَضْلَحَتِهِ أَوْ كَوْنِهِ أَذْخَلَ فِي الْخِدْمَةِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ أَلَا تَرَى أَنَّ خِصَالَ الْمُخَيَّرِ كُلُّ مِنْهُمَا حَقٌّ مَعَ أَنَّ بَعْضَهَا أَرْجَحُ لَزِيَادَةِ مَضْلَحَتِهِ فَقَدْ يَتَصَوَّرُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْحَقِّ بِتَعَدُّدِ الْمُجْتَهِدِينَ فَيُوصَفُ بِنَحْوِ الْأَظْهَرِيَّةِ أَوْ الْأَصَحِّيَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

أُثْبِتَ لِنَظِيرِهِ الْخَفَاءَ، وَأَنَّ الْقُصُورَ فِي فَهْمِهِ إِنَّمَا هُوَ مِثْلًا فَحَسِبْتُ تَأْدُبًا مَعَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ كَمَا قَالَ وَفَرَقًا بَيْنَ مَقَامِ الْمُجْتَهِدِ الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ. فَإِن قُلْتُ: إطباقهم هنا على أَنَّ التَّعْيِيرَ بِالصَّحِيحِ قَاضٍ بِفَسَادٍ مُقَابِلِهِ يَقْتَضِي أَنَّ كُلَّ مَا عُبِّرَ فِيهِ بِهِ لَا يُسْنُ الْخُرُوجُ مِنْ خِلَافِهِ لِأَنَّ شَرْطَ الْخُرُوجِ وَمِنْهُ عَدَمُ فُسَادِهِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ وَقَدْ صَرَّحُوا فِي مَسَائِلَ عُبِّرُوا فِيهَا بِالصَّحِيحِ بِسُنِّ الْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ فِيهَا. قُلْتُ: يُجَابُ بِأَنَّ الْفُسَادَ قَدْ يَكُونُ مِنْ حَيْثُ الِاسْتِدْلَالُ الَّذِي اسْتَدَّلَ بِهِ لَا مُطْلَقًا فَهُوَ فُسَادُ اعْتِبَارِيٍّ وَبِفَرْضِ أَنَّهُ حَقِيقِيٌّ قَدْ يَكُونُ بِالنِّسْبَةِ لِقَوَاعِدِنَا دُونَ قَوَاعِدِ غَيْرِنَا وَلِمَا ظَهَرَ لِلْمُصَنِّفِ مَثَلًا وَالَّذِي ظَهَرَ لِغَيْرِهِ قُوَّتُهُ فَتَدْبِ الْخُرُوجُ مِنْهُ. (وَحَيْثُ أَقُولُ الْمَذْهَبَ فَمِنَ الطَّرِيقَيْنِ أَوْ الطَّرِيقِ) كَأَنَّ يَحْكِي بَعْضَ الْقَطْعِ أَيَّ أَنَّهُ لَا نَصَّ سِوَاهُ وَبَعْضُ قَوْلًا أَوْ وَجْهًا أَوْ أَكْثَرَ،.....

□ فَوَدَّ: (كَمَا قَالَ) أَيَّ قَالَ فِي إِشَارَاتِ الرُّوضَةِ ع ش. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ شَرْطَ الْخُرُوجِ الْخُ) أَيَّ سُنِّ الْخُرُوجِ. □ فَوَدَّ: (قُلْتُ يُجَابُ الْخُ) قَدْ يُقَالُ فُسَادُ اسْتِدْلَالٍ خَاصٌّ مَعَ وُجُودِ اسْتِدْلَالٍ صَحِيحٍ آخَرَ لَا يَقْتَضِي التَّعْيِيرَ بِالصَّحِيحِ بَلْ بِالْأَصَحِّ، كَمَا لَا يَخْفَى إِذْ صِحَّةُ الْقَوْلِ وَعَدَمُ فُسَادِهِ لَا يَتَوَقَّفَانِ عَلَى صِحَّةِ جَمِيعِ أَدْلِيَّتِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَيَتَّجِهُ أَنَّ يُجَابُ عَنِ الْإِشْكَالِ الْمَذْكُورِ بِأَنَّ الْمَوَاضِعَ الَّتِي رَاعَوْا فِيهَا الْخِلَافَ تَبَيَّنَ أَنَّهُا لَمْ تَكُنْ مِنْ بَابِ الصَّحِيحِ بَلْ مِنْ بَابِ الْأَصَحِّ، وَإِنَّمَا وَقَعَ التَّعْيِيرُ بِالصَّحِيحِ لِنَحْوِ اجْتِهَادِ بَانَ خِلَافَهُ أَوْ مِمَّنْ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْأَصَحِّ وَالصَّحِيحِ فَإِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا اضْطِلَاحٌ لِلْمُصَنِّفِ وَمَنْ وَافَقَهُ لَا لِجَمِيعِ الْأَصْحَابِ سَم. □ فَوَدَّ: (مِنْ حَيْثُ الِاسْتِدْلَالُ الْخُ) أَيَّ مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلُ الَّذِي الْخُ. وَقَوْلُهُ: لَا مُطْلَقًا أَيَّ لَا مِنْ حَيْثُ جَمِيعُ أَدْلِيَّتِهِ. □ فَوَدَّ: (إِنَّهُ حَقِيقِيٌّ) أَيَّ أَنَّ الْفُسَادَ مِنْ حَيْثُ جَمِيعُ الْأَدْلَةِ. □ فَوَدَّ: (بِالنِّسْبَةِ لِقَوَاعِدِنَا الْخُ) فِي هَذَا الْوَجْهِ الثَّانِي نَظَرٌ؛ إِذْ لَا عِبْرَةَ عِنْدَنَا بِقَوَاعِدِ غَيْرِنَا الْمُخَالَفَةِ لِقَوَاعِدِنَا إِلَّا أَنْ تُقَيَّدَ قَوَاعِدُ غَيْرِنَا بِمَا قَوِيَ دَلِيلُهَا فَلْيَتَأَمَّلْ سَم.

□ فَوَدَّ (سَم): (الْمَذْهَبُ) أَيَّ هَذَا اللَّفْظُ وَالظَّاهِرُ رَفَعَهُ عَلَى الْحِكَايَةِ بِاعْتِبَارِ بَعْضِ أَحْوَالِهِ وَيَجُوزُ غَيْرُ الرِّفْعِ أَيْضًا بِاعْتِبَارِ الْبَاقِي سَم. □ فَوَدَّ: (وَبَعْضُ قَوْلًا) أَيَّ سِوَاهُ أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (أَوْ وَجْهًا الْخُ) عَطُفَ عَلَى

□ فَوَدَّ: (قُلْتُ يُجَابُ بِأَنَّ الْفُسَادَ الْخُ) قَدْ يُقَالُ فُسَادُ اسْتِدْلَالٍ خَاصٌّ مَعَ وُجُودِ اسْتِدْلَالٍ صَحِيحٍ آخَرَ لَا يَقْتَضِي التَّعْيِيرَ بِالصَّحِيحِ بَلْ بِالْأَصَحِّ كَمَا لَا يَخْفَى إِذْ صِحَّةُ الْقَوْلِ وَعَدَمُ فُسَادِهِ لَا يَتَوَقَّفَانِ عَلَى صِحَّةِ جَمِيعِ أَدْلِيَّتِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيَتَّجِهُ أَنَّ يُجَابُ عَنِ الْإِشْكَالِ الْمَذْكُورِ بِأَنَّ الْمَوَاضِعَ الَّتِي رَاعَوْا فِيهَا الْخِلَافَ تَبَيَّنَ أَنَّهُا لَمْ تَكُنْ مِنْ بَابِ الصَّحِيحِ بَلْ مِنْ بَابِ الْأَصَحِّ، وَإِنَّمَا وَقَعَ التَّعْيِيرُ بِالصَّحِيحِ لِنَحْوِ اجْتِهَادِ بَانَ خِلَافَهُ أَوْ مِمَّنْ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْأَصَحِّ وَالصَّحِيحِ فَإِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا اضْطِلَاحٌ لِلْمُصَنِّفِ وَمَنْ وَافَقَهُ لَا لِجَمِيعِ الْأَصْحَابِ. □ فَوَدَّ: (قَدْ يَكُونُ بِالنِّسْبَةِ الْخُ) فِي هَذَا الْوَجْهِ الثَّانِي نَظَرٌ إِذْ لَا عِبْرَةَ عِنْدَنَا بِقَوَاعِدِ غَيْرِنَا الْمُخَالَفَةِ لِقَوَاعِدِنَا إِلَّا أَنْ تُقَيَّدَ قَوَاعِدُ غَيْرِنَا بِمَا قَوِيَ دَلِيلُهَا فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (أَقُولُ الْمَذْهَبُ) أَيَّ هَذَا اللَّفْظُ وَالظَّاهِرُ رَفَعَ الْمَذْهَبَ عَلَى الْحِكَايَةِ بِاعْتِبَارِ بَعْضِ أَحْوَالِهِ لِأَنَّ الْمُرَادَ لَفْظُهُ، وَيَجُوزُ غَيْرُ الرِّفْعِ

وبعض ذلك أو بعضه أو غيره مطلقاً أو باعتبار كما مرُّ ثمَّ الراجح المُعَبَّرُ عنه بالمذهب قد يكون طريق القطع أو موافقها من طريق الخلاف أو مخالفتها، لكن قيل الغالب أنه الموافق والاستقراء الناقص المفيد للظن يؤيِّده. ووثماً وقع للمجموع كالعزيز استيعمال الطريقين موضع الوجهين وعكسه. (وحيث أقول النص فهو نص) الإمام القرشي المطلبي الملتقي مع النبي ﷺ في جده الرابع عبد مناف مُحَمَّد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف (الشافعي) نسبة.....

القطع. □ فؤد: (وبعض ذلك) انظر مبانيه لما قبله سم، وللكردّي هنا ما لا يدفع الإشكال لكونه داخلاً فيما قبله، ويُمكن أن يقال إن اسم الإشارة راجع إلى النص وضمير أو بعضه راجع إلى الأكثر، وضمير أو غيره راجع إلى قوله وجهاً أو أكثر. □ فؤد: (أو بعضه) صَبَّ بينه وبين ذلك سم عبارة الكردّي أي يخكي بعض الأكثر في مقابلة الأكثر اه. □ فؤد: (كما مر) أي في شرح والطريقين. □ فؤد: (قيل الغالب أنه الموافق) هذا ممنوع نهاية، قال الرشيدّي: والقائل بذلك الإسوي والزركشي اه. □ فؤد: (يؤيِّده) أي ما قيل. □ فؤد: (استيعمال الطريقين إلخ) أي تجوُّزاع ش.

□ فؤد (لش): (وحيث أقول النص) أي هذا اللفظ، والظاهر أنه مرفوع باعتبار حكاية بعض أحواله، ويجوز غيره سم. □ فؤد: (في جده الرابع إلخ) فيه تسمُّع فإنَّ عبد مناف ثالث جدوده ﷺ؛ لأنَّه ﷺ مُحَمَّد بن عبد اللّه بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف. □ فؤد: (محمد إلخ) بدّل من الإمام.

□ فؤد: (ابن عبد يزيد) كذا في النهاية والمعني وغيرهما وفي بعض نسخ الشرح ابن يزيد بإسقاط عبد، ولعله من قلم الناسخ. □ فؤد: (ابن إدريس إلخ) وأمَّ الإمام فاطمة بنت عبد اللّه بن الحسن بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنهم بجيرمي. □ فؤد: (هاشم إلخ) هو غير هاشم الذي هو أخو المطلب وجده ﷺ؛ لأنَّه ﷺ مُحَمَّد بن عبد اللّه بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف وهاشم المذكور في نسب الشافعي هو ابن المطلب أخو هاشم جدّ النبي ﷺ فالحاصل أن المطلب بن عبد مناف له أخ اسمه هاشم هو جدّ النبي ﷺ وابن يُسمّى هاشمًا أيضًا هو جدّ الشافعي، والشافعي إنما يجتمع مع النبي ﷺ في عبد مناف رشيدّي فهاشم الذي في نسبه ﷺ هو عمّ هاشم الذي في نسب الشافعي رضي الله عنه والمطلب في نسب الإمام عمّ عبد المطلب جدّه ﷺ. □ فؤد: (نسب لشافع) والنسبة إلى الشافعي شافعي لا شفعوي كما قيل به؛ لأنَّ القاعدة أن المنسوب للمنسوب يؤتى به على

أيضاً باعتبار الباقي. □ فؤد: (وبعض ذلك) انظر مبانيه لما قبله. □ فؤد: (أو بعضه) صَبَّ بينه وبين ذلك. □ فؤد: (أو موافقها إلخ) هل يصدق على الموافق المذكور أو المخالف المذكور قولنا فهو المذهب من الطريقين أو الطريقي الذي هو تقدير قوله فمن الطريقين أو الطريقي وأقول نعم يصدق؛ لأنَّ الموافق أو المخالف الذي هو بعض إحدى الطريقين أو الطريقي من الطريقين أو الطريقي. □ فؤد: (وحيث أقول النص) أي هذا اللفظ والظاهر أنه مرفوع باعتبار حكاية بعض أحواله ويجوز غيره.

لِشَافِعِ الْمَذْكُورِ، وَشَافِعُ هَذَا أَسْلَمَ هُوَ وَأَبُوهُ السَّائِبُ صَاحِبُ رَايَةِ قُرَيْشٍ يَوْمَ بَدْرٍ (رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ) إِمَامٌ الْأَيْمَةُ عِلْمًا وَعَمَلًا وَزَعَا وَزُهْدًا وَمَعْرِفَةً وَذِكَاءً وَحِفْظًا وَنَسَبًا فَإِنَّهُ بَرَعَ فِي كُلِّ مِمَّا ذُكِرَ وَفَاقَ فِيهِ أَكْثَرَ مَنْ سَبَقَهُ لَا سِيَّما مَشَايِخَهُ كَمَالِكَ وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ وَمَشَايِخَهُمْ، وَاجْتَمَعَ لَهُ مِنْ تِلْكَ الْأَنْوَاعِ وَكَثْرَةِ الْأَتْبَاعِ فِي أَكْثَرِ أَقْطَارِ الْأَرْضِ. وَتَقَدَّمَ مَذْهَبُهُ وَأَهْلُهُ فِيهَا لَا سِيَّما فِي الْحَرَمَيْنِ وَالْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ وَأَهْلُهَا أَفْضَلُ الْأَرْضِ وَأَهْلُهَا مَا لَمْ يَجْتَمِعْ لغيرِهِ وَهَذَا هُوَ حِكْمَةُ تَخْصِيصِهِ فِي الْحَدِيثِ الْمَعْمُولِ بِهِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ، وَزَعَمَ وَضِعَهُ حَسَدًا أَوْ غِلَطًا فَاجْتَشَّ وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ «عَالِمٌ قُرَيْشٍ يَمْلَأُ طَبَاقَ الْأَرْضِ عِلْمًا» قَالَ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ مِنْ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ: نَرَاهُ الشَّافِعِيَّ أَيْ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ لِقُرَشِيٍّ مِنَ الشُّهُرَةِ كَمَا ذُكِرَ مَا اجْتَمَعَ لَهُ فَلَمْ يَنْزِلِ الْحَدِيثُ إِلَّا عَلَيْهِ وَكَاشَفَ أَصْحَابَهُ بِوَقَائِعٍ وَقَعَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ كَمَا أَخْبَرَ وَرَأَى النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ أَعْطَاهُ مِيزَانًا فَأَوَّلَتْ لَهُ بِأَنَّ مَذْهَبَهُ أَعْدَلُ الْمَذَاهِبِ وَأَوْفَقُهَا لِلشُّنَّةِ الْغُرَاءِ الَّتِي هِيَ أَعْدَلُ

صورة المنسوب إليه لَكِنْ بَعْدَ حَذْفِ الْبَاءِ مِنَ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ وَاثْبَاتِ بَدَلِهَا فِي الْمُنْسُوبِ ع ش .

☐ فَوَدَّ: (لِشَافِعِ الْمَذْكُورِ الْخ) وَإِنَّمَا نُسِبَ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ صَاحِبُ ابْنِ صَحَابِيٍّ وَلِلتَّفَاوُلِ بِالشَّفَاعَةِ شَيْئُهَا .

☐ فَوَدَّ: (وَشَافِعُ هَذَا الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَشَافِعُ بْنُ سَائِبٍ هُوَ الَّذِي يُنْسَبُ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مُتَرَعِّغٌ وَأَسْلَمَ أَبُوهُ السَّائِبُ يَوْمَ بَدْرٍ فَإِنَّهُ كَانَ صَاحِبَ رَايَةِ بَنِي هَاشِمٍ فَأَمِيرٌ فِي جُمْلَةٍ مِنْ أَمِيرٍ وَفَدَى نَفْسَهُ، ثُمَّ أَسْلَمَ أ. هـ. ☐ فَوَدَّ: (وَفَاقَ الْخ) فَإِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ، وَأَوَّلُ مَنْ قَرَّرَ نَاسِخَ الْأَحَادِيثِ وَمَنْسُوخَهَا، وَأَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي أَبْوَابِ كَثِيرَةٍ مِنَ الْفِقْهِ مَعْرُوفَةٌ مُغْنِي . ☐ فَوَدَّ: (وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْخ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ. ☐ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَجْتَمِعِ الْخ) فَاعِلٌ وَاجْتَمَعَ. ☐ فَوَدَّ: (فِي الْحَدِيثِ الْمَعْمُولِ بِهِ الْخ) يُرِيدُ أَنَّ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ يُعْمَلُ بِهِ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ كُرْدِيٍّ. ☐ فَوَدَّ: (فِي مِثْلِ ذَلِكَ) يَعْني فِي الْمُنَاقِبِ بَضْرِيٍّ. ☐ فَوَدَّ: (كَمَا ذُكِرَ) أَيْ فِي الْحَدِيثِ مِنْ كَوْنِهِ يَمْلَأُ طَبَاقَ الْأَرْضِ عِلْمًا. ☐ فَوَدَّ: (وَكَاشَفَ أَصْحَابَهُ الْخ) قَالَ لِلرَّبِيعِ: أَنْتَ زَاوِيَةُ كُتُبِي فَعَاشَ بَعْدَهُ قَرِيبًا مِنْ سَبْعِينَ سَنَةً حَتَّى صَارَتْ الزَّوَاجِلُ تُشَدُّ إِلَيْهِ مِنْ أَقْطَارِ الْأَرْضِ لِسَمَاعِ كُتُبِ الشَّافِعِيِّ وَمَعَ هَذَا قَالَ: أَيْ الشَّافِعِيُّ: وَوَدَّتْ أَنْ لَوْ أُخِذَ عَنِّي هَذَا الْعِلْمُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيَّ مِنْهُ شَيْءٌ، وَكَانَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مُجَابِ الدَّعْوَةِ لَا تُعْرِفُ لَهُ كَبِيرَةٌ وَلَا صَبُوءَةٌ وَمِنْ كَلَامِهِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ -

فَإِنَّ النَّفْسَ مَا طَمِعَتْ تَهُونَ
فَفِي إِخْيَائِهِ عِزُّضِي مَصُونٌ
عَلَّيْهِ مَهَانَةٌ وَعَلَاهُ هُونٌ

أَمْتُ مَطَامِعِي فَأَزَحْتُ نَفْسِي
وَأَخْيَيْتُ الْقُنُوعَ وَكَانَ مَيْتًا
إِذَا طَمَعَ يَحِلُّ بِقَلْبِ عَبْدٍ
وَلَهُ أَيْضًا:

فَتَوَلَّ أَنْتَ جَمِيعَ أَمْرِكَ
فَأَقْصِدْ لِمُعْتَرِفٍ بِقَدْرِكَ

مَا حَكَ جِلْدَكَ مِثْلُ ظُفْرِكَ
وَإِذَا قَصَدْتَ لِحَاجَةٍ

الْمَلِّ وَأَوْفَقَهَا لِلْحِكْمَةِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ وَلِدَ بِغَزَّةَ عَلَى الْأَصْحَ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِائَةٍ ثُمَّ أُجِيزَ بِالْإِفْتَاءِ وَهُوَ ابْنُ نَحْوِ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةً، ثُمَّ رَحَلَ لِمَالِكٍ فَأَقَامَ عِنْدَهُ مَدَّةً ثُمَّ لِيَعْنَادَ وَلُقَّبَ نَاصِرَ السَّنَةِ لَمَّا نَظَرَ أَكْبَارُهَا وَظَفِرَ عَلَيْهِمْ كُمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ وَكَانَ أَبُو يُوسُفَ إِذْ ذَاكَ مَيِّتًا ثُمَّ بَعْدَ عَامَيْنِ رَجَعَ لِمَكَّةَ ثُمَّ لِيَعْنَادَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ ثُمَّ بَعْدَ سَنَةِ لِمِصْرَ فَأَقَامَ بِهَا كَهْفًا لِأَهْلِهَا إِلَى أَنْ تَقَطَّبَ. وَمِنَ الْخَوَارِقِ الَّتِي لَمْ يَقَعْ نَظِيرُهَا لِمُجْتَهِدٍ غَيْرِهِ اسْتِنْبَاطُهُ وَتَحْرِيرُهُ لِمَذْهَبِهِ الْجَدِيدِ عَلَى سَعْيِهِ الْمُفْرِطَةِ فِي نَحْوِ أَرْبَعِ سِنِينَ وَتَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ بِهَا، وَأُرِيدَ بَعْدَ أَزْمِنَةٍ نَقْلُهُ مِنْهَا

مُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (وُلِدَ بِغَزَّةَ الْخ) أَيِ الَّتِي تَوَفَّى فِيهَا هَاشِمٌ جَدُّ النَّبِيِّ ﷺ، وَقِيلَ: وَلِدَ بِعَسْفَلَانَ، وَقِيلَ: بِيَمَى مُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (ثُمَّ أُجِيزَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، ثُمَّ حُوِّلَ إِلَى مَكَّةَ وَهُوَ ابْنُ سِتِّينَ وَنَشَأَ بِهَا وَحَفِظَ الْقُرْآنَ وَهُوَ ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ وَالْمَوْطَأَ وَهُوَ ابْنُ عَشْرِ وَتَفَقَّهَ عَلَى مُسْلِمٍ بْنِ خَالِدٍ مُفْتِي مَكَّةَ الْمَعْرُوفِ بِالزُّنْجِيِّ لِشِدَّةِ شُفْرَتِهِ مِنْ بَابِ أَسْمَاءِ الْأَضْدَادِ، وَأِذْنُ لَهُ فِي الْإِفْتَاءِ وَهُوَ ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةٍ مَعَ أَنَّهُ نَشَأَ يَتِيمًا فِي حِجْرِ أُمِّهِ فِي قَلَّةٍ مِنَ الْعِيْشِ وَضَيْقِ حَالٍ، وَكَانَ فِي صِبَاهٍ يُجَالِسُ الْعُلَمَاءَ، وَيَكْتُبُ مَا يَسْتَفِيدُهُ فِي الْعِظَامِ وَنَحْوِهَا حَتَّى مَلَأَ مِنْهَا خُبَايَا، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى مَالِكٍ الْخ وَعِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَأِذْنُ لَهُ مَالِكٌ فِي الْإِفْتَاءِ وَهُوَ ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةٍ أَه. وَفِي الْبُجَيْرِمِيِّ نَقْلًا عَنْ بَعْضِ الْفُضَلَاءِ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ أَيِ الْخَطِيبِ وَأِذْنُ الْخ أَيِ مُسْلِمٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ، وَصَرَّحَ بِهِ الْإِسْتَوْيُّ وَلَا تَنَافِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا فِي النَّهَايَةِ لِاحْتِمَالِ أَنَّ الْإِذْنَ صَدَرَ مِنْهُمَا أَيُّ: مِنْ مُسْلِمٍ وَمَالِكٍ فِي سَنَةِ وَاحِدَةٍ أَه. ٥ فَوَدَّ: (ثُمَّ لِيَعْنَادَ) سَنَةَ خَمْسِ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ فَاجْتَمَعَ عَلَيْهِ عُلَمَاؤُهَا وَرَجَعَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ عَنْ مَذَاهِبَ كَانُوا عَلَيْهَا إِلَى مَذْهَبِهِ، وَصَنَّفَ بِهَا كِتَابَهُ الْقَدِيمَ مُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (رَجَعَ لِمَكَّةَ) فَأَقَامَ بِهَا مَدَّةً، ثُمَّ لِيَعْنَادَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ فَأَقَامَ بِهَا شَهْرًا مُغْنِي.

٥ فَوَدَّ: (فَأَقَامَ بِهَا) أَيِ سِتِّ سِنِينَ بِدَلِيلِ مَا بَعْدَهُ بِجَيْرِمِيِّ. ٥ فَوَدَّ: (كَهْفًا لِأَهْلِهَا) وَلَمْ يَزَلْ بِهَا نَاشِرًا لِلْعِلْمِ مُلَازِمًا لِلِاشْتِغَالِ بِجَامِعِهَا الْعَتِيقِ مُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (وَتَوَفَّى الْخ) وَسَبَبُ مَوْتِهِ أَنَّهُ أَصَابَتْهُ ضَرْبَةٌ شَدِيدَةٌ فَمَرَضَ بِهَا أَيَّامًا، ثُمَّ مَاتَ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ سَمِعْتُ أَشْهَبَ يَدْعُو عَلَى الشَّافِعِيِّ بِالْمَوْتِ فَكَانَ يَقُولُ اللَّهُمَّ أَمِتِ الشَّافِعِيَّ وَلَا ذَهَبَ عِلْمُ مَالِكٍ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلشَّافِعِيِّ فَقَالَ:

تَمَتَّى أَنْاسُ أَنْ أَمُوتَ وَإِنْ أَمُتَ فَتَلَكَ سَبِيلٌ لَسْتُ فِيهَا بِأَوْحَدٍ
فَقُلْ لِلَّذِي يَنْبَغِي خِلَافَ الَّذِي مَضَى تَهَيَّأْ لِأُخْرَى مِثْلِهَا وَكَأَنَّ قَدْ

فَتَوَفَّى بَعْدَ الشَّافِعِيِّ بِثَمَانِيَةِ عَشَرَ يَوْمًا فَكَانَ ذَلِكَ كَرَامَةً لِلْإِمَامِ شَيْخِنَا، زَادَ الْبُجَيْرِمِيُّ قِيلَ الضَّارِبُ لَهُ أَشْهَبَ حِينَ تَنَظَّرَ مَعَ الشَّافِعِيِّ فَأَفْحَمَهُ الشَّافِعِيُّ فَضَرَبَهُ قِيلَ بِكَلْبِيٍّ وَقِيلَ بِمِفْتَاحٍ فِي جَبْهَتِهِ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الضَّارِبَ لَهُ قَتِيَانِ الْمَغْرِبِيِّ قَالَ بَعْضُهُمْ: وَمِنْ جُمْلَةِ كَرَامَاتِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْفَى ذِكْرَ قَتِيَانٍ وَكَلَامَهُ فِي الْعِلْمِ حَتَّى عِنْدَ أَهْلِ مَذْهَبِهِ أَه. ٥ فَوَدَّ: (سَنَةَ أَرْبَعِ الْخ) يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَلَخَ رَجَبَ وَدُفِنَ بِالْقَرَفَةِ بَعْدَ الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِهِ مُغْنِي قَالَ الرَّبِيعُ: رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ قَبْلَ مَوْتِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ بِأَيَّامِ أَنَّ آدَمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ مَاتَ، وَيُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوا جِنَازَتَهُ فَلَمَّا أَصْبَحَتْ سَأَلَتْ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فَقَالَ: هَذَا مَوْتُ أَهْلِ الْأَرْضِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَّمَ

لِيُبْدَادَ فَظَهَرَ مِنْ قَبْرِهِ لَمَّا فُتِحَ رَوَائِحُ طَيِّبَةِ عَطَلَتِ الْحَاضِرِينَ عَنْ إِحْسَاسِهِمْ فَتَرَ كَوَهُ، وَقَدْ أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصَانِيفَ فِي تَرْجُمَتِهِ حَتَّى بَلَغَتْ نَحْوَ أَرْبَعِينَ مُصَنَّفًا ذُكِرَتْ خُلَاصَتُهَا فِي شَرْحِ الْمَشْكَاةِ وَلِيَتَنَبَّهَ لِكَثِيرٍ مِمَّا فِي رِحْلَتِهِ لِلرَّازِي كَالْبَيْهَقِيِّ فَإِنَّ فِيهَا مَوْضُوعَاتٍ كَثِيرَةً.

(وَيَكُونُ هُنَاكَ وَجْهٌ) مُقَابِلٌ لَهُ (ضَعِيفٌ) لَا يُعْتَمَدُ وَإِنْ كَانَ فِي مُدْرِكِهِ قُوَّةٌ بِالْإِعْتِبَارِ السَّابِقِ (أَوْ قَوْلٌ) لَهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُخْرَجَ يُنْسَبُ إِلَيْهِ وَفِيهِ خِلَافٌ الْأَصَحُّ لَا لِأَنَّهُ لَوْ غُرِضَ عَلَيْهِ لَرُبَّمَا أَبْدَى فَارِقًا إِلَّا مُقَيَّدًا كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ (مُخْرَجٌ) مِنْ نَصِّهِ فِي نَظِيرِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى حُكْمِ مُخَالِفٍ بِأَنْ يَنْقَلُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ نَصٌّ كُلٌّ إِلَى الْأُخْرَى فَيَجْتَمِعُ فِي كُلِّ مَنْصُوصٍ وَمُخْرَجٍ، ثُمَّ الرَّاجِحُ إِمَّا الْمُخْرَجُ وَإِمَّا الْمَنْصُوصُ وَإِمَّا تَقْرِيرُ النَّصِّينِ وَالْفَرْقِ وَهُوَ الْأَغْلَبُ وَمِنَ النَّصِّ فِي مُضْغَةٍ قَالَ الْقَوَابِلُ لَوْ بَقِيَتْ لَتَضَوَّرَتْ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ بِهَا؛ لِأَنَّ مَدَارَهَا عَلَى تَيَقُّنِ بَرَاءَةِ الرَّجِيمِ، وَقَدْ وَجِدَ وَعَدَمَ حُصُولِ أَمِّيَّةِ الْوَلَدِ بِهَا؛ لِأَنَّ مَدَارَهَا عَلَى وُجُودِ اسْمِ الْوَلَدِ، وَلَمْ يُوجَدْ.

(وَحَيْثُ أَقُولُ الْجَدِيدُ) وَهُوَ مَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَصْرٍ وَمِنَ الْمُخْتَصَرِّ وَالْبُيُوطِيِّ وَالْأُمِّ خِلَافًا لِمَنْ شَذَّ. وَقِيلَ مَا قَالَهُ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنْ بَغْدَادَ إِلَى مِصْرَ (فَالْقَدِيمُ).....

أَدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا فَمَا كَانَ إِلَّا يَسِيرُ حَتَّى مَاتَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.

(فَائِدَةٌ) اتَّفَقَ لِبَعْضِ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ رَأَى رَبَّهُ فِي الْمَنَامِ فَقَالَ: يَا رَبِّ بِأَيِّ الْمَذَاهِبِ أَشْتَغِلُ فَقَالَ لَهُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ نَفْسٌ بُجِّرِمِي. □ قَوْلُهُ: (بِالْإِعْتِبَارِ السَّابِقِ) أَيِ فِي شَرْحِ قَوْلِ قَوِيَّ الْخِلَافِ.

□ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ خِلَافٌ) أَيِ فِي نِسْبَةِ الْقَوْلِ الْمُخْرَجِ إِلَى الشَّافِعِيِّ وَقَوْلُهُ الْأَصَحُّ لَا أَيِ لَا يُنْسَبُ لِلشَّافِعِيِّ وَقَوْلُهُ إِلَّا مُقَيَّدًا أَيِ بِكَوْنِهِ مُخْرَجًا وَقَوْلُهُ كَمَا أَفَادَهُ أَيِ التَّقْيِيدُ. □ قَوْلُهُ: (بِأَنْ يَنْقَلُ إِلَيْهِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالنَّهْايَةِ وَالتَّخْرِيجِ أَنْ يُجِيبَ الشَّافِعِيُّ بِحُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي صَوْرَتَيْنِ مُتَشَابِهَتَيْنِ، وَلَمْ يَظْهَرْ مَا يَصْلُحُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فَيَنْقَلُ الْأَصْحَابُ جَوَابَهُ فِي كُلِّ صُورَةٍ مِنْهُمَا إِلَى الْأُخْرَى فَيَحْصُلُ فِي كُلِّ صُورَةٍ مِنْهُمَا قَوْلَانِ مَنْصُوصٍ وَمُخْرَجٍ الْمَنْصُوصُ فِي هَذِهِ هُوَ الْمُخْرَجُ فِي تِلْكَ، وَالْمَنْصُوصُ فِي تِلْكَ هُوَ الْمُخْرَجُ فِي هَذِهِ فَيُقَالُ: فِيهِمَا قَوْلَانِ بِالتَّقْيِيدِ. وَالْغَالِبُ فِي مِثْلِ هَذَا عَدَمُ إِطْبَاقِ الْأَصْحَابِ عَلَى التَّخْرِيجِ بَلْ مِنْهُمْ مَنْ يُخْرَجُ وَمِنْهُمْ مَنْ يُبْدَى فَرْقًا بَيْنَ الصَّوْرَتَيْنِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْمَنْصُوصُ) لِيَتَأَمَّلَ وَجْهَ الْمُغَايَرَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَلِيهِ بَصْرِيٌّ وَيُمْكِنُ تَوْجِيهِ الْمُغَايَرَةِ بِأَنْ الْمُرَادُ أَنَّ الرَّاجِحَ أَمَّا الْمُخْرَجُ أَيِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَالْمَنْصُوصُ فِي الثَّانِيَةِ، وَأَمَّا الْمَنْصُوصُ أَيِ فِي الْأُولَى وَالْمُخْرَجُ فِي الثَّانِيَةِ عَكْسُ الْأُولَى. □ قَوْلُهُ: (وَالْفَرْقُ) مَنْصُوبٌ بِأَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ لِلتَّقْرِيرِ أَيِ وَأَمَّا تَقْرِيرُ التَّصْنِيفِ مَعَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَسْأَلَةِ وَنَظِيرِهَا قَالَهُ الْكُرْدِيُّ، وَيَجُوزُ بَلْ يَتَعَيَّنُ أَنَّهُ بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى تَقْرِيرِ الْإِنْجِ كَمَا يُعْلَمُ بِمُرَاجَعَةِ التَّحْوِ.

□ قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْأَغْلَبُ) أَيِ التَّقْرِيرُ كُرْدِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَيِ الْأَغْلَبُ أَوْ التَّقْرِيرُ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى انْقِضَاءِ الْإِنْجِ) مُتَعَلِّقٌ بِالنَّصِّ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ مَدَارَهَا) أَيِ انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ وَالتَّائِيثُ بِإِعْتِبَارِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

□ قَوْلُهُ: (وَعَدَمُ حُصُولِ الْإِنْجِ) عَطْفٌ عَلَى انْقِضَاءِ الْإِنْجِ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَا قَالَهُ الْإِنْجِ) أَيِ إِخْدَاثًا أَوْ اسْتِفْرَازًا

وهو ما قاله قبل دخولها (خلافه) ومنه كتابه الحجّة (أو) أقول (القديم أو في قول قديم) لا يُنافيه عَدَمُ وَقُوعِ هذه في كلامه؛ لأنّه لم يذكر أنّه قالها بل إنّ صدرت فهي كسابقتها (فالجديد خلافه) والعمل عليه إلا في نحو عشرين، وعَبَّرَ بعضهم بِنَيْفٍ وثلاثين مسألة يأتي بيان كثير منها، وأنّه لِنَحْوِ صِحِّهِ الحديث به عَمَلًا بما تواتر عن وصيّة الشافعي أنّه إذا صَحَّ الحديث من غير مُعارضٍ فهو مذهبه، ولو نُصِّصَ فيه على ما لم يُنصَّ عليه في الجديد، وجب اعتِماده؛ لأنّه لم يثبت رجوعه عن هذا بِخُصُوصِهِ.

عميرة عبارة المُغني الجديد ما قاله الشافعي بمضَرّ تَصْنِيفًا أو إفتاء ورواته البويطي والمزني والربيع والمراذلي وحرمله ويونس بن عبد الأعلى وعبد الله بن الزبير المكي ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم الذي انتقل أخيرًا إلى مذهب أبيه، وهو مذهب مالك وغير هؤلاء والثلاثة الأول هم الذين تصدّوا لِذَلِكَ وقاموا به، والباقون نُقِلَتْ عَنْهُمْ أشياء مَخْصُورَةٌ على تفاوتٍ بينهم اهـ. وفي النهاية ما يوافقها. هـ قوله: (وهو ما قاله قبل دخولها) شامل لما قاله في طريقها سم عبارة المُغني والقديم ما قاله الشافعي بالعراق تَصْنِيفًا، وهو الحجّة أو أفتى به ورواته جماعة أشهرهم الإمام أحمد بن حنبل والزعفراني والكراسي وأبو ثور وقد رجّع الشافعي عنه وقال: لا أجعل في حلٍّ مَنْ رواه عتي، وقال الإمام لا يحلّ عدّ القديم من المذهب وقال المازدي في أثناء كتاب الصداق غير الشافعي جميع كتبه القديمة في الجديد إلا الصداق، فإنّه ضرب على مواضع منه وزاد مواضع وأما ما وجد بين مضرّ والعراق فالمتأخّر جديد والمتقدّم قديم وإذا كان في المسألة قولان قديم وجديد فالجديد هو المعمول به إلا في مسائل يسيرة نحو السبعة عشر أفتى فيها بالقديم قال بعضهم: وقد تتعّب ما أفتى فيه بالقديم فوجد منصوصًا عليه في الجديد أيضًا ونَبّه في شرح المذهب هنا على شيئين أحدهما أنّ إفتاء الأُصْحَابِ بالقديم في بعض المسائل مَحْمُولٌ على أنّ اجتهادهم أداهم إلى القديم لِظُهُورِ دَلِيلِهِ ولا يلزم من ذلك نسبته إلى الشافعي قال: وحيثيذ فمن ليس أهلاً لِلتَّخْرِيجِ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ وَالْفَتْوَى بالجديد، ومن كان أهلاً لِلتَّخْرِيجِ وَالْاجْتِهَادِ فِي الْمَذْهَبِ يَلْزَمُهُ اتِّبَاعُ مَا اقْتَضَاهُ الدَّلِيلُ فِي الْعَمَلِ وَالْفَتْوَى بِهِ مُبَيَّنًا أَنَّ هَذَا رَأْيُهُ وَأَنَّ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ كَذَا وَكَذَا. قال: وهذا كُلُّهُ فِي قَدِيمٍ لَمْ يُعْضِده حَدِيثٌ صَحِيحٌ لَا مُعَارِضَ لَهُ فَإِنْ اعْتَصَدَ بِدَلِيلٍ فَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ قَالَ إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي، الثَّانِي أَنَّ قَوْلَهُمْ: الْقَدِيمُ مُرْجُوعٌ عَنْهُ وَلَيْسَ بِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ مُحَلٌّ فِي قَدِيمٍ نَصَّ فِي الْجَدِيدِ عَلَى خِلَافِهِ أَمَّا قَدِيمٌ لَمْ يَتَعَرَّضْ فِي الْجَدِيدِ لِمَا يُوَافِقُهُ وَلَا لِمَا يُخَالِفُهُ فَإِنَّهُ مَذْهَبُهُ اهـ. هـ قوله: (عَدَمُ وَقُوعِ هَذِهِ أَيْ لَفْظَةِ فِي قَوْلٍ قَدِيمٍ. هـ قوله: (وعبر بعضهم بنيفٍ وثلاثين إلخ) وقد يقال لا منافاة بأن يَرَادَ بِالنَّحْوِ مَا يَقْرُبُ مِنْ نَيْفٍ وَثَلَاثِينَ. هـ قوله: (وأنّه إلخ) عطف على بيان إلخ. هـ قوله: (ولو نصّ فيه) أي في القديم. هـ قوله: (لم ينصّ عليه في الجديد) أي لم يتعرّض في الجديد لِمَا يُوَافِقُهُ وَلَا لِمَا يُخَالِفُهُ مُغْنِي.

هـ قوله: (قبل دخولها) شامل لما قاله في طريقها.

(وَحَيْثُ أَقُولُ: وقيل كذا، فهو وجهٌ ضعيفٌ والصحيحُ أو الأصحُّ خلافه وَحَيْثُ أَقُولُ وفي قول كذا فالراجحُ خلافه) وكان تركه لبيان قُوَّة الخلاف وضعفه فيهما لِعَدَم ظُهوره له أو لإغراء الطالب على تأمله والبحث عنه ليقوى نظره في المدارك والماخِذُ ووَصَفُ الوجه بالضعف دون القول تأدُّبًا. (ومنها مسائل) جمعُ مسألة وهي ما يترهنَّ على إثبات محموله لِمَوْضوعه في العِلْم ومن شأن ذلك أن يُطلَب ويُسأل عنه فلذا يُسمَّى مطلوبًا ومَسْأَلَةً (نفسية) لِعُمومِ نفعها ومَسَّ الحاجة إليها، ووَصَفُ الجمع بالمفرد رعايةً لمفردة سائغ (أضْمُها إليه) أي المُختَصَر في مظانها اللاتفة بها غالبًا (ينبغي) أي يُطلَب ومن ثَمَّ كان الأغلبُ فيها استعمالها في المندوب تارةً والوجوبُ أخرى، وقد تُستعملُ للجواز أو الترجيح ولا ينبغي قد تكونُ للتَّحريم أو الكراهة.....

☐ قَوْلُهُ: (وَكَانَ الْإِنْفُ) بِشَدِّ التَّوْنِ وقوله تَرَكَه الْإِنْفُ أي الْمُصَنَّفُ اسْمُهُ وَخَبَرُهُ. ☐ قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ ظُهورِهِ لَهُ) أي ظُهورِ المذكورِ مِنْ قُوَّةِ الْخِلَافِ وَضعفه لِلْمُصَنَّفِ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (لِيقْوَى الْإِنْفُ) مُتَعَلِّقٌ بِالْإِغْرَاءِ وَعِلَّةٌ لَهُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَوَصَفُ الْوَجْهِ) فِعْلٌ وَمَفْعُولٌ وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَرٌّ رَاجِعٌ إِلَى الْمُصَنَّفِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَهِيَ مَا) أي مَطْلُوبٌ خَبَرِيٌّ يَبْزُهُنَّ الْإِنْفُ أي إِنْ كَانَ كَسْبِيًّا نِهَايَةً أَيْ أَمَّا إِذَا كَانَ بَدِيهِيًّا فَلَا يِقَامُ عَلَيْهِ بُزْهَانٌ عَ شِ عِبَارَةُ الْبُزْهَانِ لِلْفَاضِلِ الْكَلْبِيِّ مَسَائِلُ كُلِّ فَنٍّ حَمَلِيَّاتٌ مُوجِبَاتٌ ضَرُورِيَّاتٌ كَلَامِيَّاتٌ يَبْزُهُنَّ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ الْفَنِّ إِنْ كَانَتْ نَظَرِيَّةٌ الْإِنْفُ، وَقَالَ فِي حَاشِيَتِهِ قَوْلُهُ إِنْ كَانَتْ نَظَرِيَّةٌ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْمَسَائِلَ لَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ نَظَرِيَّةً بَلْ قَدْ تَكُونُ بَدِيهِيَّةً اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (وَمِنْ شَأْنِ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ السَّعْدِ فِي التَّلْوِيحِ اغْلَمْ أَنَّ الْمُرَكَّبَ التَّامَّ الْمُحْتَمِلَ لِلصَّدَقِ وَالْكَذِبِ يُسَمَّى مِنْ حَيْثُ اشْتِمَالُهُ عَلَى الْحُكْمِ قَضِيَّةً وَمِنْ حَيْثُ احْتِمَالُهُ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ خَبَرًا، وَمِنْ حَيْثُ إِفَادَتُهُ الْحُكْمَ إِخْبَارًا وَمِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ جُزْءًا مِنَ الدَّلِيلِ مُقَدِّمَةً وَمِنْ حَيْثُ يُطْلَبُ بِالدَّلِيلِ مَطْلُوبًا وَمِنْ حَيْثُ يَخْصُلُ مِنَ الدَّلِيلِ نَتِيجَةٌ وَمِنْ حَيْثُ يَقَعُ فِي الْعِلْمِ، وَيُسْأَلُ عَنْهُ مَسْأَلَةٌ فَالذَّاتُ وَاحِدَةٌ وَاخْتِلَافُ الْعِبَارَاتِ بِاخْتِلَافِ الْإِغْتِيَارَاتِ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أي مَا يَبْزُهُنَّ الْإِنْفُ. ☐ قَوْلُهُ: (يُسَمَّى مَطْلُوبًا وَمَسْأَلَةً الْإِنْفُ) نَشَرَّ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَوَصَفُ الْجَمْعِ الْإِنْفُ) لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا التَّكْلُفِ فَقَدْ ذَكَرَ الْأَشْمُونِيُّ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ أَنَّ الْأَفْصَحَ فِي وَصْفِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ إِذَا كَانَ لِمَا لَا يَعْقِلُ الْإِنْفَرَادُ بَصْرِيًّا، وَأَيْضًا صَرَّحَ الثُّحَاةُ بِجَوَازِ وَصْفِ غَيْرِ جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ مِنَ الْجُمُوعِ بِمُفْرَدٍ مُؤَنَّثٍ بِتَأْوِيلِ الْجَمَاعَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (غَالِيًا) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ قَدْ يَضْمُهَا فِي غَيْرِ مَظَانِّهَا كَمَا فِي زِيَادَاتِ الْجَنَائِزِ كُرْدِيًّا. ☐ قَوْلُهُ: (أَيُّ يُطْلَبُ الْإِنْفُ) الْأَوْجَهُ أَنْ يَنْبَغِي هُنَا بِمَعْنَى يَلِيقُ وَيَحْسُنُ وَيَتَأَكَّدُ سَم عَلَى حَجٍّ، وَيُمْكِنُ حَمْلُ قَوْلِ ابْنِ حَجَرٍ عَلَيْهِ بِأَنْ يُقَالَ أَيُّ يُطْلَبُ فِي الْعُرْفِ رَشِيدِيًّا. ☐ قَوْلُهُ: (اسْتِعْمَالُهَا) أي لَفْظَةُ يَنْبَغِي. ☐ قَوْلُهُ: (فِي الْمَنْدُوبِ تَارَةً وَالْوُجُوبِ أُخْرَى) وَتُحْمَلُ عَلَى أَحَدِهِمَا بِالْقَرِينَةِ نِهَايَةً بَقِيَ مَا لَوْ لَمْ تَدُلَّ قَرِينَةُ

☐ قَوْلُهُ: (وَكَانَ تَرَكَهُ) أَيُّ الْمُصَنَّفُ، وَقَوْلُهُ: (لِعَدَمِ ظُهورِهِ) أَيُّ الْمَذْكَورِ مِنْ قُوَّةِ الْخِلَافِ وَضعفه، وَقَوْلُهُ لَهُ أَيُّ الْمُصَنَّفِ. ☐ قَوْلُهُ: (غَالِيًا) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ قَدْ يَجْمَعُهَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ لَا فِي مَظَانِّهَا كَمَا فِي زِيَادَةِ الْجَنَائِزِ. ☐ قَوْلُهُ: (يَنْبَغِي) الْأَوْجَهُ أَنْ يَنْبَغِي هُنَا بِمَعْنَى يَلِيقُ وَيَحْسُنُ وَيَتَأَكَّدُ.

(أَنْ لَا يُخَلِّيَ الْكِتَابَ) المذكور وهو الْمُخْتَصَرُ وما ضُمَّ إليه وقد سَمَّاهُ في ظَهرِ حُطْبَتِهِ بِحُطْبَةِ المنهاج وهو كالمنهج والنهج يَفْتَحُ فَشْكُونُ الطَّرِيقِ الواضِحُ من نَهْجٍ كَذَا أَوْضَحَهُ، وقد يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى سَلَكَ فَقَطْ (منها) لِنَفَاسَتِهَا وَوَصْفِهَا بِالنَّفَاسَةِ، والضَّمُّ أَفَادَهُ كَلَامُهُ السَّابِقُ لَكِنْ أَعَادَهُمَا هُنَا بِزِيَادَةٍ يَنْبَغِي وَمَعْمُولُهُ إِظْهَارُ السَّبَبِ زِيَادَتِهَا مَعَ خُلُوقِهَا عَنِ التَّنَكُّيَةِ بِخِلَافِ سَابِقِهَا. (وَأَقُولُ) غَالِبًا فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ نَحْوُ قَوْلِهِ فِي فَصْلِ الْخَلَاءِ وَلَا يَتَكَلَّمُ وَإِنْ كَانَ زِيَادَةً مَسْأَلَةً بِرَأْسِهَا وَسَيُعَلِّمُ مِنْ قَوْلِهِ وَفِي الْحَقَائِقِ قَيْدُ الْإِنْخِ أَنْ لَهُ زِيَادَاتٌ مِنْ غَيْرِ تَمَيِّزٍ وَمِنْ الْاسْتِقْرَاءِ أَنَّهُ يَقُولُ ذَلِكَ أَيْضًا فِي اسْتِدْرَاكِ التَّصْحِيحِ عَلَيْهِ (فِي أَوَّلِهَا قُلْتُ وَفِي آخِرِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ) أَيِ مِنْ كُلِّ عَالِمٍ وَزَعَمَ بَعْضُ الْحَقِيقِيِّ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ قِيلَ مُطْلَقًا. وَقِيلَ لِلْإِعْلَامِ بِحُكْمِ الدَّرْسِ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ لَا إِيهَامَ فِيهِ بَلْ فِيهِ غَايَةُ التَّفْوِيضِ الْمَطْلُوبِ بَلْ فِي حَدِيثِ الْبُخَارِيِّ فِي بَابِ الْعِلْمِ فِي قِصَّةِ مُوسَى مَعَ الْخَضِرِ صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ مَا يَدُلُّ لَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ فِيهِ فَعَتَّبَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى أَيِ حَيْثُ سُئِلَ عَنْ أَعْلَمِ النَّاسِ فَقَالَ أَنَا إِذْ لَمْ يَرُدِّ الْعِلْمُ إِلَيْهِ إِذْ رَدَّهُ إِلَيْهِ صَادِقٌ بِأَنْ

وَيَنْبَغِي أَنْ تُحْمَلَ عَلَى التَّذَبُّبِ إِنْ كَانَ التَّرَدُّدُ فِي حُكْمِ شَرْعِيٍّ، وَإِلَّا فَعَلَى الْإِسْتِحْسَانِ وَالْيَاقَةِ وَمَعْنَاهَا هُنَا كَمَا قَالَ عَمِيرَةُ إِنَّهُ يُطَلَّبُ وَيَحْسُنُ شَرْعًا تَرَكَ خُلُوقَ الْكِتَابِ مِنْهَا ع. ش.
 قول (لَسِي): (أَنْ يُخَلِّيَ) لَعَلَّهُ مِنَ الْإِخْلَاءِ. قول: (الْمَذْكُورُ) يَنْبَغِي حَذْفُهُ. قول: (أَفَادَةُ) أَيِ الْوَصْفِ بِهِمَا. قول: (كَلَامُهُ السَّابِقُ) أَيِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ مَعَ مَا ضَمَّهُ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ التَّفَائِسِ الْمُسْتَجَادَاتِ.
 قول: (لَكِنْ أَعَادَهُمَا) أَيِ الْوَضْفَيْنِ، وَكَانَ الْأَوْفَقُ لِمَا قَبْلَهُ الْإِفْرَادَ. قول: (لِسَبَبِ زِيَادَتِهَا) أَيِ تِلْكَ الْمَسَائِلِ مَعَ خُلُوقِهَا أَيِ تِلْكَ الزِّيَادَةِ. قول: (بِخِلَافِ سَابِقِهَا) أَيِ مِنَ التَّفَائِسِ الْمُتَقَدِّمَةِ يَعْنِي أَنَّهُ لَا تَنَكُّيَّةَ عَلَى الْمُصَنِّفِ فِي زِيَادَةِ فُرُوعٍ عَلَى مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْفُرُوعِ إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى اسْتِعَابِ الْفُرُوعِ الْفَقْهِيَّةِ حَتَّى يُنَكِّتَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ مَسْأَلَةً كَذَا، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكُرَهَا بِخِلَافِ التَّنْبِيهِ عَلَى الْقِيُودِ وَاسْتِدْرَاكِ التَّصْحِيحِ فَإِنَّ التَّنَكُّيَّةَ يَتَوَجَّهَ عَلَى مَنْ أَطْلَقَ فِي مَوْضِعِ التَّقْيِيدِ أَوْ مَشَى عَلَى خِلَافِ الْمُصَحِّحِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مُعْنِي.

قول (لَسِي): (وَأَقُولُ فِي أَوَّلِهَا الْإِنْخِ) أَيِ لِيَتَمَيَّزَ عَنْ مَسَائِلِ الْمُحَرَّرِ مَحَلِّيٍّ أَيِ مَعَ التَّيَرِي مِنْ دَعْوَى الْأَعْلَمِيَّةِ عَمِيرَةُ. قول: (فَلَا يَرُدُّ الْإِنْخِ) تَفْرِيعٌ عَلَى التَّقْيِيدِ بِغَالِبًا. قول: (وَإِنْ كَانَ الْإِنْخِ) الْوَاوُ لِلْحَالِ.
 قول: (يَقُولُ ذَلِكَ) أَيِ مَا يَأْتِي مِنْ قُلْتُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَقَوْلُهُ فِي اسْتِدْرَاكِ التَّصْحِيحِ الْإِنْخِ أَيِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمَزَادَةِ كَقَوْلِهِ قُلْتُ الْأَصَحُّ تَحْرِيمُ ضَبَّةِ الذَّهَبِ مُطْلَقًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ مُعْنِي.
 قول (لَسِي): (فِي أَوَّلِهَا قُلْتُ وَفِي آخِرِهَا الْإِنْخِ) الْمُرَادُ بِالْأَوَّلِ وَالْآخِرِ مَعْنَاهُمَا الْعَرْفِيُّ فَيَصْدُقُ بِمَا اتَّصَلَ بِالْأَوَّلِ وَالْآخِرِ بِالْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ عَمِيرَةُ. قول: (لَا إِيهَامَ) أَيِ لِمُشَارَكَةِ غَيْرِهِ لَهُ فِي الْعِلْمِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ اسْمَ التَّفْضِيلِ يَقْتَضِي الْمُشَارَكَةَ فِي أَصْلِ الْفِعْلِ. قول: (مَا يَدُلُّ لَهُ) أَيِ لَطَلَبٍ مَا فَعَلَهُ الْمُصَنِّفُ.
 قول: (إِذْ رَدَّهُ الْإِنْخِ) فِي كَوْنِ هَذَا الْقَدْرِ كَافِيًا فِي الْإِسْتِدْلَالِ تَأْمَلْ بِصُرِّي.

يَقُولُ اللَّهُ أَعْلَمَ بَلِ الْقُرْآنُ دَالٌّ لَهُ وَهُوَ ﴿اللَّهُ أَعْلَمَ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ وقد قال عليّ كَرَّمَ
 اللَّهُ وَجْهَهُ: وأبرّدها على كبدي إذا سُئِلْتُ عَمَّا لَا أَعْلَمُ أَنْ أَقُولَ اللَّهُ أَعْلَمُ. وَلَا يُنَافِيهِ مَا فِي
 الْبُخَارِيِّ أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَنْ سُورَةِ النَّصْرِ فَقَالُوا اللَّهُ أَعْلَمُ فَغَضِبَ وَقَالَ
 قُولُوا: نَعْلَمُ أَوْ لَا نَعْلَمُ. وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّهُ قَالَ لِمَنْ قَالَ مَرَّةً قَدْ تَيَقَّنَّا إِنْ كُنَّا لَا نَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ
 لِيَتَعَيَّنَ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّهُ فِيمَنْ جَعَلَ الْجَوَابَ بِهِ ذَرْبَةً إِلَى عَدَمِ إِخْبَارِهِ عَمَّا سُئِلَ عَنْهُ، وَهُوَ يَعْلَمُ
 وَقَدْ ذَكَرَ الْأَيْمَةُ فِي اللَّهِ أَكْبَرُ وَأَعْلَمُ وَنَحْوَهُمَا مَا يُضَرِّحُ بِحُسْنِ مَا فَعَلَهُ الْمُصَنِّفُ فَعَلَيْكَ بِهِ.
 وَمِمَّا يُؤَيِّدُهُ أَيْضًا قَوْلُهُمْ يُسْنُّ لِمَنْ سُئِلَ عَمَّا لَا يَعْلَمُ أَنْ يَقُولَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ وَمُنِيعٌ نَحْوُ مَا
 أَحْلَمَ اللَّهُ نَظْرًا لِتَقْدِيرِ الثَّحَاةِ فِي التَّعَجُّبِ شَيْءٌ صَبَّرَهُ كَذَا مَرْدُودٌ بِأَنَّ فِيهِ غَايَةَ الْإِجْلَالِ وَبَنَحُو
 ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَيْسُوا لَهُ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصَرَ بِهِمْ وَأَسْمَعُ﴾ [البكهف: ٢٦] أَيِ مَا
 أَبْصَرَهُ وَأَسْمَعَهُ. كَمَا قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ وَغَيْرُهُ لِقَوْلِ قَتَادَةَ لَا أَحَدٌ أَبْصَرَ مِنَ اللَّهِ وَلَا أَسْمَعُ وَتَقْدِيرُ
 الثَّحَاةِ الْمَذْكُورِ غَيْرُ لَزِيمٍ وَلَا مُطَّرِدٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَقَامٍ.....

□ فَوَدَّ: (وَهُوَ اللَّهُ أَعْلَمَ الْإِنْسَانِ) أَيِ وَقُلَّ اللَّهُ أَعْلَمَ بِمَا لَيْسُوا. □ فَوَدَّ: (وَأَبْرَدَهَا) أَيِ الْكَلِمَاتِ أَوْ الْأَجْرِيَّةِ أَوْ
 الْأَقْوَالِ مُبْتَدَأً خَبَرَهُ أَنْ أَقُولَ الْإِنْسَانِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيِ مَا فَعَلَهُ الْمُصَنِّفُ. □ فَوَدَّ: (عَنْ سُورَةِ النَّصْرِ).
 أَيِ عَنِ الْمُرَادِ بِالنَّصْرِ وَالْفَتْحِ فِيهَا. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ قَالَ) أَيِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. وَقَوْلُهُ: (لِمَنْ قَالَه)
 أَيِ خِطَابًا لِمَنْ قَالَ اللَّهُ أَعْلَمُ. وَقَوْلُهُ: (مَرَّةً) يَظْهَرُ أَنَّهُ ظَرَفَ لِقَالِ الْأَوَّلِ. □ فَوَدَّ: (قَدْ تَيَقَّنَّا الْإِنْسَانِ) مَقُولُ
 عُمَرَ. قَالَ سَمِ قَدْ ضَبَبَ الشَّارِحُ بَيْنَ قَدْ تَيَقَّنَّا وَبَيْنَ أَنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ أَمْ وَقَضَيْتُهُ أَنْ قَوْلُهُ إِنْ كُنَّا لَا نَعْلَمُ عَلَى
 تَقْدِيرِ لَمْ مُتَعَلِّقَةً بِتَيَقَّنَّا، وَقَوْلُهُ إِنَّ اللَّهَ الْإِنْسَانِ مَفْعُولُهُ. □ فَوَدَّ: (لِتَعَيَّنَ حَمْلُهُ الْإِنْسَانِ) عِلَّةٌ لِعَدَمِ الْمُنَافَاةِ،
 وَالضَّمِيرُ لِمَا فِي الْبُخَارِيِّ. □ فَوَدَّ: (عَمَّا سُئِلَ عَنْهُ الْإِنْسَانِ) أَوْ عَنْ حَالِ نَفْسِهِ مِنْ عِلْمٍ أَوْ جَهْلٍ مَا سُئِلَ عَنْهُ.
 □ فَوَدَّ: (وَمِمَّا يُؤَيِّدُهُ) أَيِ حَسَنُ مَا فَعَلَهُ الْمُصَنِّفُ لَا رَدَّ قَوْلِ ذَلِكَ الْبَعْضِ بِصُرِّي. □ فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَيِ
 مِثْلُ مَا ذَكَرَهُ الْأَيْمَةُ فِي نَحْوِ اللَّهِ أَكْبَرُ وَأَعْلَمُ. □ فَوَدَّ: (وَمُنِيعٌ الْإِنْسَانِ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ مَرْدُودٌ وَهُوَ كَلَامُ
 اسْتِطْرَادِيٍّ. □ فَوَدَّ: (لِتَقْدِيرِ الثَّحَاةِ فِي التَّعَجُّبِ الْإِنْسَانِ) يَعْنِي لِتَفْسِيرِ الثَّحَاةِ صِغَةً التَّعَجُّبِ بِذَلِكَ.
 □ فَوَدَّ: (وَبَنَحُو قُلِ الْإِنْسَانِ) عَطَفَ عَلَى بَأَنَّ فِيهِ الْإِنْسَانِ فَإِنْ كَانَ الرَّدُّ مَأْخُودًا مِنَ الْآيَةِ فَهُوَ مَحَلٌّ تَأْمُلُ إِذْ لَا نِزَاعَ
 فِي صِحَّةِ الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا هُوَ فِي إِطْلَاقِ خُصُوصِ الصِّغَةِ وَإِنْ كَانَ مِنْ لَفْظِ الْمُفْسِّرِ فَلَا يَضِلُّحُ
 لِلِاسْتِذْلَالِ بِهِ مَعَ أَنَّ إِرَادَتَهُ بَعِيدَةٌ مِنَ السِّيَاقِ، وَقَدْ يَخْتَارُ الثَّانِي وَيَمْنَعُ قَوْلُهُ فَلَا يَصِحُّ الْإِنْسَانِ بِاتِّفَاقِ
 الصَّرَفِيِّينَ عَلَى أَنَّ صِغَتِي التَّعَجُّبِ مَا أَفْعَلَهُ وَأَفْعِلْ بِهِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ. □ فَوَدَّ: (كَمَا قَالَ الْإِنْسَانِ) أَيِ هَذَا
 التَّفْسِيرُ وَقَوْلُهُ لِقَوْلِ قَتَادَةَ الْإِنْسَانِ مُتَعَلِّقٌ بِقَالَهُ أَيِ فَسَّرَ ابْنُ عَطِيَّةٍ وَغَيْرُهُ بِذَلِكَ التَّفْسِيرِ أَخَذًا لَهُ مِنْ قَوْلِ قَتَادَةَ.
 □ فَوَدَّ: (وَتَقْدِيرِ الثَّحَاةِ الْإِنْسَانِ) أَقُولُ لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا التَّكْلُفِ فَقَدْ ذَكَرَ الرَّضِيُّ أَنَّ مَعْنَى مَا أَحْسَنَ زَيْدًا فِي

□ فَوَدَّ: (قَدْ تَيَقَّنَّا) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنَّ اللَّهَ.

بِمَا يُنَاسِبُهُ كَشْيءٍ وَصَفَهُ بِذَلِكَ أَمَّا نَفْسُهُ أَوْ مِنْ شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ.
(وما وجدته) أَيُّهَا النَّاطِرُ فِي هَذَا الْمُخْتَصَرِ (مِنْ زِيَادَةِ لَفْظَةٍ) أَيِ كَلِمَةٍ كَظَاهِرٍ وَكَثِيرٍ فِي قَوْلِهِ فِي
التَّيْمُمِ فِي غُضُو ظَاهِرٍ بِجُرْجِهِ دَمٌ كَثِيرٌ (وَنَحْوُهَا) كَالْهَمْزَةِ فِي أَحَقُّ مَا يَقُولُ الْعَبْدُ فَإِنَّهَا جُزْءُ
كَلِمَةٍ لَا كَلِمَةٍ (عَلَى مَا فِي الْمُحَرَّرِ فَاعْتَمِدْهَا فَلَا بُدَّ مِنْهَا) أَيِ لَا غِنَى وَلَا عَوَظَ عَنْهَا لِطَالِبِ

الأَصْلِ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ لَا أَعْرِفُهُ جَعَلَ زَيْدًا حَسَنًا، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى إِنْشَاءِ التَّعَجُّبِ وَانْتَمَى عَنْهُ مَعْنَى
الْجَعْلِ فَجَازَ اسْتِعْمَالُهُ فِي التَّعَجُّبِ عَنْ شَيْءٍ يَسْتَحِيلُ كَوْنُهُ بِجَعْلٍ جَاعِلٍ نَحْوُ مَا أَفَدَرَ اللَّهُ وَمَا أَعْلَمَهُ،
وَذَلِكَ لِأَنَّهُ اقْتَصَرَ مِنَ اللَّفْظِ عَلَى ثَمَرَتِهِ، وَهِيَ التَّعَجُّبُ مِنَ الشَّيْءِ سَوَاءً كَانَ مَجْعُولًا وَلَوْ سَبَبٌ أَوْ لَا إِلَى
أَنْ قَالَ بَلْ مَعْنَى مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وَأَحْسَنَ بَزِيدَ الْآنَ أَيِ حَسَنَ حَسَنَ زَيْدًا اهـ. □ فَوُدَّ: (بِمَا يُنَاسِبُهُ) خَيْرٌ؛
لِأَنَّ أَيَّ يُقَدَّرُ بِمَا لَخَّ. □ فَوُدَّ: (فِي هَذَا الْمُخْتَصَرِ) الْأَخْسَنُ فِي هَذَا الْكِتَابِ عَمِيرَةٌ.

□ فَوُدَّ (السَّي): (مِنْ زِيَادَةِ لَفْظَةِ الْإِخ) أَيِ بَدُونِ قُلْتُ نِهَائَةً. □ فَوُدَّ: (كَظَاهِرٍ) يَقْتَضِي أَنَّ الْمَزِيدَ عَلَى
الْمُحَرَّرِ لَفْظَةٌ ظَاهِرٌ فَقَطُّ وَعِبَارَةٌ مُحَلِّيٌّ وَالْمُعْنَى أَيِ وَالنَّهْيَةُ زِيَادَةُ كَثِيرٍ وَفِي غُضُو ظَاهِرٍ فِي قَوْلِهِ فِي
التَّيْمُمِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِجُرْجِهِ دَمٌ كَثِيرًا وَالشَّيْنُ الْفَاحِشُ فِي غُضُو ظَاهِرٍ اهـ وَهِيَ تَقْتَضِي أَنَّ الْمَزِيدَ قَوْلُهُ فِي
غُضُو ظَاهِرٍ لَا ظَاهِرٍ فَقَطُّ، وَهُوَ الَّذِي يُطَابِقُ مَا رَأَيْتُهُ فِي نُسْخَةٍ مِنَ الْمُحَرَّرِ فَلَعَلَّ النُّسْخَةَ الَّتِي وَقَفَ
عَلَيْهَا الشَّارِحُ مُخَالَفَةً لِلنُّسْخِ الْمَشْهُورَةِ، وَعِبَارَةُ الشَّيْخِ عَمِيرَةٌ فِي حَاشِيَةِ الْمُحَلِّيِّ قَوْلُ الشَّارِحِ كَثِيرًا
رَاجِعٌ لِلْفَظَةِ، وَقَوْلُهُ وَفِي غُضُو ظَاهِرٍ رَاجِعٌ لِنَحْوِ اللَّفْظَةِ انْتَهَى. وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْأَوَّلَى إِنْقَاءُ اللَّفْظَةِ عَلَى
ظَاهِرِهَا فَتَشْمَلُ هَمْزَةً أَحَقُّ وَلَا ضَرُورَةَ إِلَى تَفْسِيرِهَا بِالْكَلِمَةِ بِضَرْبٍ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ مَزِيدًا كَثِيرٌ
وَفِي غُضُو ظَاهِرٍ فَالْأَوَّلُ مِثَالٌ لِلْفَظَةِ وَالثَّانِي مِثَالٌ لِنَحْوِهَا وَمَا هُنَا مِنْ أَنَّ جُمْلَةً فِي غُضُو ظَاهِرٍ مَزَادَةٌ
وَهُوَ الْمَوَاقِفُ لِلْوَاقِعِ كَمَا فِي الدَّقَائِقِ وَوَقَعَ فِي التُّخْفَةِ أَنَّ الْمَزَادَ لَفْظَةٌ ظَاهِرٌ فَقَطُّ اهـ. □ فَوُدَّ: (كَالْهَمْزَةِ فِي
أَحَقُّ) قَضِيَّةٌ تَعْرِيفُ الْكَافِيَةِ لِلْكَلِمَةِ أَنَّ هَذِهِ الْهَمْزَةُ كَلِمَةٌ، وَيُمَثَّلُ لِلنَّحْوِ بِزِيَادَةِ الْبَاءِ فِي قَوْلِهِ فِي الْبَيْعِ
حَبَّتِي حِنْطَةً، وَعِبَارَةُ الْمُحَرَّرِ حَبَّةٌ حِنْطَةٌ سَمَ وَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ بَاءُ التَّثْنِيَةِ أَوَّلَى مِنَ الْهَمْزَةِ بِالْذَّخُولِ فِي تَعْرِيفِ
الْكَلِمَةِ، وَلِذَا اخْتَلَفُوا فِي الْبَاءِ هَلْ هِيَ كَلِمَةٌ أَوْ بَعْضُهَا رُجِّعَ فِي الْإِمْتِحَانِ الْأَوَّلِ وَلَمْ يَذْكُرُوا الْهَمْزَةَ فِي
مَحَلِّ الْإِخْتِلَافِ وَمُقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّهَا لَيْسَتْ كَلِمَةً بَلْ بَعْضُهَا بِاتِّفَاقٍ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْأَطَوِيُّ فِي حَاشِيَةِ
الْإِمْتِحَانِ.

□ فَوُدَّ (السَّي): (فَاعْتَمَدَهَا) أَيِ الزِّيَادَةَ عَمِيرَةً أَيِ جَعَلَهَا عُمْدَةً فِي الْإِفْتَاءِ وَنَحْوِهِ نِهَائَةً وَهَذَا جَوَابُ الشَّرْطِ
وَقَوْلُهُ فَلَا بُدَّ مِنْهَا لِلتَّعْلِيلِ سَمَ.

□ فَوُدَّ: (أَيُّهَا النَّاطِرُ) وَإِنَّمَا خَاطَبَ النَّاطِرَ بِهِذَيْنِ دَفْعًا لِتَوَهُمِ أَنَّهُمَا وَقَعَا مِنَ الشَّاسِخِ أَوْ مِنَ الْمُصَنَّفِ
سَهْوًا شَرْحُ م. ر. □ فَوُدَّ: (كَالْهَمْزَةِ فِي أَحَقُّ) قَضِيَّةٌ تَعْرِيفُ الْكَافِيَةِ لِلْكَلِمَةِ أَنَّ هَذِهِ الْهَمْزَةُ كَلِمَةٌ، وَيُمَثَّلُ
لِلنَّحْوِ بِزِيَادَةِ الْبَاءِ فِي قَوْلِهِ فِي الْبَيْعِ حَبَّتِي حِنْطَةً وَعِبَارَةُ الْمُحَرَّرِ حَبَّةٌ حِنْطَةٌ. □ فَوُدَّ: (فَاعْتَمَدَهَا) جَوَابُ
الشَّرْطِ وَقَوْلُهُ فَلَا بُدَّ مِنْهَا لِلتَّعْلِيلِ.

الْعِلْمُ لِتَوْقُفِ صِحَّةِ الْحُكْمِ أَوْ ظُهُورِهِ عَلَيْهَا (وَكَذَا مَا وَجَدْتَهُ) فِيهِ (مِنَ الْأَذْكَارِ) جَمْعُ ذِكْرٍ وَهُوَ لُغَةٌ كُلُّ مَذْكَورٍ وَشَرْعًا قَوْلٌ سَبَقَ لِإِنَاءٍ أَوْ دُعَاءٍ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ شَرْعًا أَيْضًا لِكُلِّ قَوْلٍ يُثَابِتُ قَائِلُهُ (مُخَالَفًا لِمَا فِي الْمُخَرَّرِ وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِ الْفِقْهِ فَاعْتَمِدَهُ فَإِنِّي حَقَّقْتُهُ) أَيِ ذَكَرْتُهُ وَأَثْبَتُهُ وَأَصْلُهُ لُغَةٌ صِرَتْ مِنْهُ عَلَى يَقِينٍ كَتَحَقَّقْتُهُ (مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ) وَهُوَ لُغَةٌ ضِدُّ الْقَدِيمِ وَاصْطِلَاحًا عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ ذَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْلًا وَفِعْلًا وَصِفَةً (الْمُعْتَمَدَةُ) فِي نَقْلِهِ لَاعْتِنَاءِ أَهْلِهِ بِلَفْظِهِ، وَالْفُقَهَاءُ إِنَّمَا يَعْتَمِدُونَ غَالِبًا بِمَعْنَاهُ دُونَ غَيْرِ الْمُعْتَمَدَةِ فِيهِ حَتَّى عَلَى إِثَارِ فِعْلِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ يُؤَثِّرُ الْمُعْتَمَدَ عَلَى غَيْرِهِ (وَقَدْ أَقْدَمْتُ بَعْضَ مَسَائِلِ الْفَصْلِ لِمُنَاسِبَةِ) أَيِ لَوْقُوعِ النِّسْبَةِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُمَا وَجْهٌ مُنَاسِبٌ (أَوْ اخْتِصَاصٌ) قَبْلَ أَحَدِهِمَا كَافٍ لَاسْتِزَامِهِ الْآخَرَ. انْتَهَى.

❏ قَوْلُ (لَسِيْ): (وَكَذَا) خَبَرٌ مُّقَدَّمٌ، وَقَوْلُهُ: (مَا وَجَدْتَهُ) مُبْتَدَأٌ مُّؤَخَّرٌ عَمِيرَةٌ وَإِنَّمَا خَاطَبَ النَّاطِرَ بِهَذَيْنِ دَفْعًا لِتَوَهُّمِ أَنَّهُمَا وَقَعَا مِنَ التَّنَاسُخِ أَوْ مِنَ الْمُصَنَّفِ سَهْوًا نِّهَايَةً. ❏ قَوْلُهُ: (لِتَوْقُفِ صِحَّةِ الْحُكْمِ إِلَخْ) كَانَ يَتَّبِعِي أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ لِيَشْمَلَ زِيَادَةَ الْبَاءِ فِي قَوْلِهِ فِي الْبَيْعِ حَبْتِي حِنْطَةً فَإِنَّمَا أَفَادَتِ الْبُطْلَانَ فِي الْحَبْتَيْنِ مَنْطِقًا وَفِي الْحَبَةِ بِمَقْهُومِ الْأَوَّلَى سَم. ❏ قَوْلُهُ: (وَشَرْعًا قَوْلٌ سَبَقَ لِإِنَاءٍ أَوْ دُعَاءٍ إِلَخْ) وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا يَأْتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنَّفِ وَلَا تَبْطُلُ بِالذِّكْرِ وَالِدُّعَاءُ إِذَا ظَاهِرٌ مِنَ الْعَطْفِ التَّغَايُرُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الدُّعَاءَ فِي ذَلِكَ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ ع ش. ❏ قَوْلُهُ: (لِكُلِّ قَوْلٍ إِلَخْ) أَيِ قِيْشْمَلُ نَحْوِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّهْيِ عَنْ الْمُنْكَرِ. ❏ قَوْلُهُ: (عِلْمٌ يُعْرَفُ إِلَخْ) هَذَا تَعْرِيفٌ لِعِلْمِ الْحَدِيثِ رِوَايَةً. ❏ قَوْلُهُ: (وَصِفَةً) أَيِ وَتَقْرِيرًا وَهُمَا.

❏ قَوْلُ (لَسِيْ): (الْمُعْتَمَدَةُ) أَيِ كَالصَّحِيحَيْنِ وَبَقِيَّةِ الْكُتُبِ السَّيِّئَةِ نِّهَايَةً. ❏ قَوْلُهُ: (فِي نَقْلِهِ) الضَّمِيرُ رَاجِعٌ لِلْحَدِيثِ، وَقَوْلُهُ: (لِإِعْتِنَاءِ أَهْلِهِ إِلَخْ) عِلَّةٌ لِكُونِهَا مُعْتَمَدَةً عَمِيرَةٌ. ❏ قَوْلُهُ: (دُونَ غَيْرِ الْمُعْتَمَدَةِ) حَالٌ. ❏ قَوْلُهُ: (فِيهِ إِلَخْ) أَيِ فِي الرِّصْفِ بِالْمُعْتَمَدَةِ.

❏ قَوْلُ (لَسِيْ): (بَعْضُ مَسَائِلِ الْفَضْلِ) إِنَّمَا قِيْدَ بِالْفَضْلِ إِشْعَارًا بِأَنَّهُ إِنَّمَا يُقَدَّمُ مِنْ فَضْلِ إِلَى غَيْرِهِ فِي الْبَابِ وَلَوْ أُطْلِقَ شَمَلَ التَّقْدِيمَ مِنْ بَابٍ أَوْ كِتَابٍ إِلَى آخَرٍ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ ذَلِكَ إِذْ مِنْ شَأْنِهِ قَوَاثِ الْمُنَاسِبَةِ وَالْإِخْتِصَارِ سَم.

❏ قَوْلُ (لَسِيْ): (أَوْ اخْتِصَارٌ) يَتَّبِعِي جَعْلُ أَوْ مَانِعَةٌ خُلُوٌّ لَا جَمْعُ إِذْ قَدْ يَجْتَمِعُ الْمُنَاسِبَةُ وَالْإِخْتِصَارُ، وَوَجْهٌ

❏ قَوْلُهُ: (لِتَوْقُفِ صِحَّةِ الْحُكْمِ إِلَخْ) كَانَ يَتَّبِعِي أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ لِيَشْمَلَ زِيَادَةَ الْبَاءِ فِي قَوْلِهِ فِي الْبَيْعِ حَبْتِي حِنْطَةً فَإِنَّمَا أَفَادَتِ الْبُطْلَانَ فِي الْحَبْتَيْنِ مَنْطِقًا وَفِي الْحَبَةِ بِمَقْهُومِ الْأَوَّلَى. ❏ قَوْلُهُ: (مَسَائِلِ الْفَضْلِ) إِنَّمَا قِيْدَ بِالْفَضْلِ إِشْعَارًا بِأَنَّهُ إِنَّمَا يُقَدَّمُ مِنْ فَضْلِ إِلَى غَيْرِهِ فِي الْبَابِ، وَلَوْ أُطْلِقَ شَمَلَ التَّقْدِيمَ مِنْ بَابٍ أَوْ كِتَابٍ إِلَخْ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ ذَلِكَ إِذْ مِنْ شَأْنِهِ قَوَاثِ الْمُنَاسِبَةِ وَالْإِخْتِصَارِ. ❏ قَوْلُهُ: (أَوْ اخْتِصَارٌ) يَتَّبِعِي جَعْلُ

وَيُرَدُّ بِمَنْعِ الْإِسْتِلْزَامِ إِذْ قَدْ تَوَجَّدُ مُنَاسَبَةٌ بَلَا اخْتِصَارٍ بَلْ قَدْ لَا تَوَجَّدُ إِلَّا مَعَ عَدَمِهِ، وَقَدْ يُوجَدُ اخْتِصَارٌ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ مِنَ الْمُنَاسَبَةِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَذَلِكَ كَمَا وَقَعَ لَهُ أَوَّلُ الْجِرَاحِ فَإِنَّهُ أَخَّرَ بَحْثَ الْمُكْرَهِ عَنْ بَحْثِ السَّبَبِ الْمَوْجِبِ لِلْقَوْدِ لِجَمْعِ أَقْسَامِ الْمَسْأَلَةِ بِمَحَلِّ وَاحِدٍ.

(وَرُدُّهَا) لِلتَّقْلِيلِ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ عُرْفُ الْفُقَهَاءِ وَإِنْ قِيلَ إِنَّهَا لِلتَّكْثِيرِ أَكْثَرُ، وَقَدْ قِيلَ بِهِمَا فِي «زَيْمًا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ» [الحج: ٢٠]. (قَدِّمْتُ فَصْلًا) وَهُوَ لُغَةٌ الْحَاجِزُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ وَهُوَ فِي الْكُتُبِ كَذَلِكَ لِفَصْلِهِ بَيْنَ أَجْنَاسِ الْمَسَائِلِ وَأَنْوَاعِهَا (لِلْمُنَاسَبَةِ) كَفَصْلِ كُفَّارَاتِ مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ عَلَى الْإِحْصَارِ. (وَأَرْجُو) مِنَ الرَّجَاءِ ضِدُّ الْيَأْسِ فَهُوَ تَجَوُّزٌ وَقُوعٌ مَحْبُوبٌ عَلَى قُرْبٍ وَاسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِهِ كَمَا فِي «مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا» [نوح: ١٣] أَيْ لَا

حُصُولِ الْإِخْتِصَارِ بِالتَّقْدِيمِ أَنَّ الْمُقَدَّمَ قَدْ يَتَشَارَكُ مَعَ مَا قُدِّمَ إِلَيْهِ فِي عَامِلٍ أَوْ خَبَرٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَيَكْتَفِي لِهَؤُلَاءِ بِوَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ سَم. □ قَوْلُهُ: (بِمَنْعِ الْإِسْتِلْزَامِ الْخ) أَقُولُ وَلَوْ سُلِّمَ فَالْجَمْعُ يَبْتَهِمُا يُفِيدُ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا قَدْ يُقْصَدُ بِخُصُوصِهِ، وَهُوَ لَا يُفْهَمُ مِنَ الْإِخْتِصَارِ عَلَى أَحَدِهِمَا سَم. □ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيْ انْفِرَادُ الْمُنَاسَبَةِ عَنِ الْإِخْتِصَارِ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْخ) فِيهِ اسْتِخْدَامٌ إِذْ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْمَرْجِعِ لَفْظُ فَضْلِ بَلْ الْجُمْلَةُ الْمَخْصُوصَةُ مِنَ الْأَلْفَافِ أَوْ الْمَسَائِلِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا قُرِّرَ فِي مَحَلِّهِ سَم.

□ قَوْلُهُ (سَيِّ): (لِلْمُنَاسَبَةِ) لَمْ يَقُلْ أَوْ الْإِخْتِصَارِ كَأَنَّهُ لِيُعْذِرَهُ وَإِنْ أُمِكنَ كَانَ يَخْصُلُ بِالتَّقْدِيمِ اشْتِرَاكُ الْفَضْلَيْنِ فِي تَرْجُمَةٍ عَامَّةٍ سَم. □ قَوْلُهُ: (كَفَضْلِ الْخ) عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَتَقْدِيمِ فَضْلِ التَّخْيِيرِ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ عَلَى فَضْلِ الْفَوَاتِ وَالْإِخْصَارِ اهـ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي كَمَا فُعِلَ فِي بَابِ الْإِخْصَارِ وَالْفَوَاتِ، فَإِنَّهُ أَخَّرَهُ عَنِ الْكَلَامِ عَلَى الْجَزَاءِ وَالْمُحَرَّرُ قَدِّمَهُ عَلَيْهِ وَمَا فَعَلَهُ الْمُصَنِّفُ فِي الْمِنْهَاجِ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ وَأَخَّرَهَا الْإِضْطِيَادُ وَلَا شَكَّ أَنَّ فَضْلَ التَّخْيِيرِ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ مُنَاسِبٌ لَهُ لِيَتَعَلَّقَ بِالْإِضْطِيَادِ فَتَقْدِيمُ الْفَوَاتِ عَلَيْهِ غَيْرُ مُنَاسِبٍ كَمَا لَا يَخْفَى اهـ. □ قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِهِ) أَيْ غَيْرِ ضِدِّ الْيَأْسِ كُرْدِي.

أَوْ مَانِعَةٌ خُلُوٌّ لَا جَمْعُ إِذْ قَدْ تَجَمَّعُ الْمُنَاسَبَةُ وَالْإِخْتِصَارُ وَوَجْهَ حُصُولِ الْإِخْتِصَارِ بِالتَّقْدِيمِ أَنَّ الْمُقَدَّمَ قَدْ يَتَنَازَلُ مَعَ مَا قُدِّمَ عَلَيْهِ فِي عَامِلٍ، أَوْ خَبَرٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَيَكْتَفِي لِهَؤُلَاءِ بِوَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ. □ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ الْخ) قَدْ يَقُولُ هَذَا الْقَائِلُ إِنَّ الْإِخْتِصَارَ مُنَاسِبٌ فَالْإِخْتِصَارُ عَلَى الْمُنَاسَبَةِ كَافٍ فَلَا يَبْهَضُ هَذَا الرَّدُّ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ: (بِمَنْعِ الْإِسْتِلْزَامِ الْخ) أَقُولُ وَلَوْ سُلِّمَ فَالْجَمْعُ يَبْتَهِمُا يُفِيدُ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا قَدْ يُقْصَدُ بِخُصُوصِهِ إِذْ لَا يُفْهَمُ ذَلِكَ مِنَ الْإِخْتِصَارِ عَلَى أَحَدِهِمَا. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ فِي الْكُتُبِ كَذَلِكَ الْخ) لَا يَخْفَى أَنَّ مُسَمَّى الْفَضْلِ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ لَفْظُ فَضْلِ بَلْ الْجُمْلَةُ الْمَخْصُوصَةُ مِنَ الْأَلْفَافِ أَوْ الْمَسَائِلِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا قُرِّرَ فِي مَحَلِّهِ فَمُسَمَّى الْفَضْلِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي فِي بَابِ الْحَدِيثِ يُقَدِّمُ دَاخِلَ الْخَلَاءِ يَسَارَهُ إِلَى بَابِ الْوُضُوءِ فَقَضِيَّةٌ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَوْحِظَ فِي تَسْمِيَةِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ فَضْلًا كَوْنُهَا فَصَلَتْ بَيْنَ بَابِ الْوُضُوءِ وَبَابِ الْحَدِيثِ وَلَعَلَّهُ بَعِيدٌ، وَلَا يَبْغَدُ أَنَّهُ إِنَّمَا لَوْحِظَ فِي ذَلِكَ التَّسْمِيَةِ أَنَّ تِلْكَ الْجُمْلَةَ مَفْصُولَةٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (لِلْمُنَاسَبَةِ) لَمْ يَقُلْ أَوْ

تَخَافُونَ عَظَمَتَهُ مَجَازٌ يَحْتَاجُ لِقَرِينَةٍ (إِنْ) عَبَّرَ بِهَا مَعَ أَنَّ الْمُنَاسِبَ لِلرَّجَاءِ إِذَا إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ مَعَ رَجَائِهِ مُلَاحِظٌ لِمَقَامِ الْخَوْفِ الْمُقْتَضِي لِلتَّرَدُّدِ فِي التَّمَامِ اللَّازِمِ لِلْمَرْجُوِّ (تَمَّ هَذَا الْمُخْتَصَرُ) الْحَاضِرُ ذَهْنًا وَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَى وَضْعِ الْخُطْبَةِ كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌّ فِي أَوَّلِ شَرْحِي لِلإِشْرَادِ وَتَقَدُّمُهَا يَدُلُّ عَلَيْهِ صَنِيعُهُ فِي مَوَاضِعَ، وَقَدْ تَمَّ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ (أَنْ يَكُونَ فِي مَعْنَى الشَّرْحِ) مِنْ شَرْحِ كَشْفِ وَبَيِّنَ (لِلْمُحَرِّرِ) لِقِيَامِهِ بِأَكْثَرِ وَظَائِفِ الشُّرَاحِ مِنْ إِبْدَالِ الْغَرِيبِ وَالْمَوْهِمِ وَذِكْرِ قُيُودِ الْمَسْأَلَةِ وَبَيَانِ

﴿قَوْلُ (لِسِي): (إِنْ تَمَّ) جَوَابُهُ مَحْذُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ أَرْجُو عَمِيرَةً أَيْ عِنْدَ الْبُصْرِيِّينَ، وَأَمَّا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ فَالْمُقَدَّمُ هُوَ نَفْسُ الْجَوَابِ وَلَا حَذْفٌ وَلَا تَقْدِيرٌ وَجَرَى عَلَيْهِ الْفُقَهَاءُ وَالْمَنَاطِقَةُ عَبْدُ الْحَكِيمِ.

﴿قَوْلُهُ: (لِمَقَامِ الْخَوْفِ) أَيْ مَرْبِّتِهِ لِأَنَّ حَقَّ الْعَبْدِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الرَّجَاءِ وَالْخَوْفِ عَلَى كُلِّ حَالٍ كَرْدِيٍّ.

﴿قَوْلُهُ: (فِي التَّمَامِ اللَّازِمِ لِلْمَرْجُوِّ) حَاصِلُهُ أَنَّ الْمُصَنَّفَ إِنَّمَا عَبَّرَ بِأَنَّ فِي التَّغْلِيْقِ عَلَى التَّمَامِ اللَّازِمِ لِلْمَرْجُوِّ أَيْ كَوْنِ هَذَا الْمُخْتَصَرِ فِي مَعْنَى الشَّرْحِ مَعَ أَنَّ رَجَاءَ الْمَلْزُومِ يُقْتَضِي رَجَاءَ لَازِمِهِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ فِي مَقَامِ الْخَوْفِ الْمُقْتَضِي لِلتَّرَدُّدِ فِي الْمَرْجُوِّ الْمُسْتَلْزِمِ لِلتَّرَدُّدِ فِي لَازِمِهِ أَيْ التَّمَامِ بِهِ يَنْدَفِعُ مَا فِي سَم.

﴿قَوْلُ (لِسِي): (هَذَا الْمُخْتَصَرُ) لَمْ يَقُلِ الْكِتَابُ مَعَ أَنَّهُ أَنْسَبَ إِذِ الْمَرْجُوُّ تَمَامُ الْمُخْتَصَرِ وَمَا ضُمَّ إِلَيْهِ لَا الْمُخْتَصَرُ فَقَطْ كَمَا قَالَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُخْلِيَ الْكِتَابُ تَغْلِيْقًا لِلْمُخْتَصَرِ عَلَى مَا ضُمَّ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ انْتَهَى بِكَرِّيٍّ أ. ه. ع. ش. ﴿قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَقَدَّمَ الْإِنْخ) مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمَ كُلُّهُ وَالْأَنَاقِي إِذْ تَمَّ فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ الْإِشَارَةِ لِمَا فِي الذَّهْنِ وَإِنْ صَحَّ أَنْ يُشَارَ لِلْخَارِجِيِّ سَم. ﴿قَوْلُهُ: (كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌّ) أَيْ كَوْنُ الْمُشَارِ إِلَيْهِ الْحَاضِرِ فِي الذَّهْنِ مُطْلَقًا. ﴿قَوْلُهُ: (فِي أَوَّلِ شَرْحِي لِلإِشْرَادِ) وَمَا بَيْنَهُ تَبَعَ فِيهِ الدَّوَانِيَّ وَقَدْ تَعَقَّبَهُ شَيْخُنَا عَيْسَى وَصَنَّفَ فِي جَوَازِ الْأَمْرَيْنِ وَسَوَّضَ الْمَقَامَ فِي حَاشِيَتِنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى سَم. ﴿قَوْلُهُ: (شَرْحِي لِلإِشْرَادِ) كَذَا فِيمَا رَأَيْتُ مِنَ النُّسخِ بِالْيَاءِ وَلَامِ الْجَرِّ وَفِي نُسخَةٍ سَمِ مِنَ الشَّرْحِ شَرْحُ الْإِشْرَادِ بِالْإِفْرَادِ وَالْإِضَافَةِ.

﴿قَوْلُهُ: (الشُّرَاحِ) الْمُنَاسِبُ الشُّرُوحُ. ﴿قَوْلُهُ: (مِنْ إِبْدَالِ الْغَرِيبِ الْإِنْخ) فِي كَوْنِ الْإِبْدَالِ الْمَذْكُورِ مِنْ وَظِيفَةِ الشَّارِحِ نَظَرًا لَا أَنْ يُرَادَ لَازِمُهُ مِنْ وُجُودِ التَّنْبِيهِ عَلَى وُجُودِ مَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُبَدَلَ بِصُرِّيٍّ، وَقَوْلُهُ: (مِنْ وُجُودِ التَّنْبِيهِ الْإِنْخ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى مِنْ تَفْسِيرِهِمَا.

الِإِخْتِصَارُ كَأَنَّهُ لِيُعْذَرَهُ وَإِنْ أُمِكنَ كَانَ يَخْصُلُ بِالتَّقْدِيمِ اشْتِرَاكُ الْفَضْلَيْنِ فِي تَرْجَمَةٍ عَامَّةٍ أَوْ بَعْضُ مَسَائِلِهِمَا فِي نَحْوِ عَامِلٍ أَوْ خَبَرٍ. ﴿قَوْلُهُ: (فِي التَّمَامِ اللَّازِمِ لِلْمَرْجُوِّ) قَدْ يُفْهِمُ هَذَا الْكَلَامُ أَنَّ الْمَرْجُوَّ هُوَ الْمُعْلَقُ بِأَنْ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا لَا يَخْفَى فَتَأَمَّلْهُ بَلِ الْمَرْجُوُّ أَنْ يَكُونَ الْإِنْخ فَتَأَمَّلْهُ فَظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يُعَبَّرَ بِأَنْ فِي الْمَرْجُوِّ بَلْ فِي الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ الْمَرْجُوُّ وَقَوْلُهُ لِلْمَرْجُوِّ أَيْ كَوْنُ هَذَا الْمُخْتَصَرِ فِي مَعْنَى الشَّرْحِ. ﴿قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَقَدَّمَ الْإِنْخ) مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمَ كُلُّهُ وَالْأَنَاقِي إِذْ تَمَّ فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ الْإِشَارَةِ لِمَا فِي الذَّهْنِ، وَإِنْ صَحَّ أَنْ يُشَارَ لِلْخَارِجِيِّ. ﴿قَوْلُهُ: (أَوَّلِ شَرْحِي لِلإِشْرَادِ) أَيْ فِي قَوْلِهِ وَبَعْدُ فَهَذَا مُخْتَصَرُ الْإِنْخ وَمَا بَيْنَهُ تَبَعَ فِيهِ الدَّوَانِيَّ وَقَدْ تَعَقَّبَهُ شَيْخُنَا عَيْسَى وَصَنَّفَ فِي جَوَازِ الْأَمْرَيْنِ وَسَوَّضَ الْمَقَامَ فِي حَاشِيَتِنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى نَعَمْ كَوْنُ الْإِشَارَةِ فِي عِبَارَةِ الْمُنْهَاجِ هَذِهِ لِمَا فِي الذَّهْنِ هُوَ الْمُنَاسِبُ فَتَأَمَّلْهُ.

أصل الخلاف ومراتبه وضَمَّ زيادات نفيسة إليه ولم يبقَ إلا ذكرُ نحو الدليل والتعليق فلذا لم يقل شرحاً ثم علَّل ذلك بقوله (فلاني لا أحذف) بإعجام الدالِّ أسقطَ (منه شيئاً) بحسب ما عَزَمَت عليه (من الأحكام) التي في نُسختي، ولم يكن فيما ذكرته ما يُفهم ما حذفته فلا يردُّ عليه شيءٌ مما اعترض عليه بحذفه له من أصله. والحكم الشرعي خطابُ الله تعالى المُتعلِّقُ بفعل المُكَلَّف من حيثُ إنَّه مُكَلَّفٌ والشيءُ لغةٌ عند أكثر أئمتنا ما يصحُّ أن يُعلم ويُخبر عنه وعليه أكثر الاستعمال في القرآن وغيره وعند آخرين كالبيضاوي حقيقة في الموجود مجاز في المعدوم ولم تختلف الأشاعرة والمعتزلة في إطلاقه على الموجود، وإنما النزاع بينهما في شيءٍ المعلوم بمعنى ثبوته في الخارج وعدم ثبوته فيه فعند الأشاعرة لا وعند المعتزلة نعم قال المصنِّف وغيره ووافقونا على أنَّ المُحال لا يُسمَّى شيئاً ومحلُّ بسط ذلك كُتُبُ الكلام (أصلاً) هي عُرفاً للمُبالغة في النفي مصدرًا أو حالاً مؤكدةً لا أحذف أي مُستأصلاً أي قاطعاً للحذف من أصله من قولهم استأصله قطعاه من أصله.

☐ قوله: (إليه) أي المُحرَّر والمأخوذ منه. ☐ قوله: (ثم علَّل إلخ) وجه التعليل أنَّ قوله الآتي مع ما أشرتُ إليه من التفاضل يُفيدُ إبدالَ الغريبِ والموهوم إلخ ما ذكره الشارح سم. ☐ قوله: (ذلك) أي كَوْنُ هذا المُختَصِر في معنى الشرح للمُحرَّر. ☐ قوله: (بحسب ما عَزَمَت إلخ) أي بقدر عزمي وإمكانني فلا يردُّ ما حذف سَهواً لآثته لئس في عزمه وإمكانه كُردي. ☐ قوله: (في نُسختي) أي النسخة التي عندي فلا يردُّ ما حذف من الأصل في بعض النسخ كُردي. ☐ قوله: (التي في نُسختي) لا حاجةً إليه بعد قوله بحسب إلخ نعم، وهو توجية مُستقلُّ فلو ذكره بأو كان أنسب بصرِّي، وقد يُقال أشار به إلى توزيع الحذف. ☐ قوله: (فلا يردُّ عليه شيءٌ إلخ) أي لأنَّ الحذف إما أن يكون سَهواً، وإما أن لا يكون المحذوف في نُسخته، وإما لآثته مأخوذاً من نظيره المذكور كُردي. ☐ قوله: (من أصله) أي من المُحرَّر. ☐ قوله: (خطابُ الله) أي كلامه التَّفْسيُّ الأزلِّي (المُتعلِّقُ بفعل المُكَلَّف) أي البالغ العاقل تعلقاً معنوياً قبل وجوده وتَحْجِيزاً بعد وجوده بعد البعثة (من حيثُ إنَّه مُكَلَّف) أي مُلْزَم ما فيه كُلفةٌ فتناول أي التَّعريفُ الفِعْلُ القُلُوبِيَّ الإِعتقاديَّ وغيره والقولِيَّ وغيره والكفَّ والمُكَلَّف الواجد كالنبي ﷺ في خصائصه والأكثر من الواجد والمُتعلِّق بأوجه التعلُّق الثلاثة من الإِقتضاء الجازم وغير الجازم والتَّخْيِيرُ شَرَحُ جَمْعِ الجوامع للمُحَلِّي. ☐ قوله: (بمعنى ثبوته في الخارج) أي مُتَّفَكاً عن صفة الوجود. ☐ قوله: (أي مُستأصلاً إلخ) يُحتملُ أنه راجعٌ للحال فقط، وأنَّ تَقْدِيرَ المضمرية أضلَّ عدم الحذف أضلاً فيكونُ أضلاً منصوباً بمحذوف سم.

☐ قوله: (ثم علَّل ذلك إلخ) وجه التعليل أنَّ قوله الآتي مع ما أشرتُ إليه من التفاضل يُفيدُ إبدالَ الغريبِ والموهوم إلخ ما ذكره الشارح. ☐ قوله: (أي مُستأصلاً إلخ) يُحتملُ أنه راجعٌ للحال فقط، وأنَّ تَقْدِيرَ

(ولا) أَحَذِفَ منه شيئًا بالمعنى السابق (من الخلاف ولو كان واهيًا) أي ضعیفًا جدًا مجازًا عن الساقط (مع ما) أي أتى بجميع ذلك مصحوبًا بما (أشرت إليه من النفايس) الْمُتَقَدِّمَةُ (وقد) لِلْحَقِيقِ (شرعت) بعد شُرُوعِي في ذلك الْمُخْتَصِرِ كما أفاده السَّيَاقُ أو مع شُرُوعِي فيه عَرُفًا ولا يُنَافِيهِ ذلك السَّيَاقُ والتعبيرُ بالتمام لاحتمالِ أَنَّهُ باعتبارِ ما في الذَّهْنِ (في جمعِ جزءٍ) أي كتابٌ صَغِيرُ الحجم تشبيهاً بِمَعْنَى الجزء لُغَةً وهو بعضُ الشيء (لَطِيفٍ) حجمُهُ جَدًّا (على صورة الشرح) صِفَةً ثَانِيَةً لِجِزْءٍ (لِلدَّقَائِقِ) جمعٌ دَقِيقَةٍ وهي ما خَفِيَ إدراكُهُ إلا بعدَ مزيدِ تأمُّلٍ (هذا الْمُخْتَصِرِ) من حيثِ اختصاره لِعِبَارَةِ الْمُخَرَّرِ لا لِكُلِّ دَقَائِقِ الْكِتَابِ كما أشارَ إليه لفظُ

﴿قوله: (بالمعنى السابق) يُمكنُ أن يكونَ إشارةً إلى اغْتِيَارٍ ما عَزَمَ عليه وما في نُسخَتِهِ سم أي وما حَدَثَه لِقَهْمِهِ مِنْ نَظِيرِهِ. ﴿قوله: (أي ضعیفًا) هو المعنى المجازيُّ، ﴿قوله: (مجازًا عن الساقط) أي والمعنى الحقيقي هو الساقط سم.

﴿قول (س): (مع ما) بفتح العين وسكونها مُعْنَى. ﴿قوله: (أي أتى إلخ) يُريدُ به أن عاملَ الظَرْفِ مأخوذٌ من معنى قوله: فَإِنِّي لا أُحَذِفُ إلخَ عَمِيرَةٍ. ﴿قوله: (بعد شُرُوعِي) لَعَلَّهُ أرادَ بِالْبُعْدِيَّةِ التَّراخِيَّ وبِالْمَعْنِيَةِ الْآتِيَةِ التَّعْقِيبَ كما يُشعرُ به قوله عَرُفًا إِذْ مَعْنَى لَفْظِ الْآخِرِ مِنْ مُتَكَلِّمٍ وَاحِدٍ تَكُونُ فِي الْعَرَفِ بِمَعْنَى التَّعْقِيبِ. ﴿قوله: (ولا يُنَافِيهِ إلخ) يُنظرُ صورةُ المُنافاةِ وانْدِفَاعُها بقوله لاحتمالِ إلخ سم يُعْنِي إِنَّمَا تَحْصُلُ المُنافاةُ لو أُريدَ بِالْمَعْنِيَةِ الْحَقِيقَةِ ولا مَجَالَ لِإِرَادَتِهَا؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْمُخْتَصِرِ وَذَلِكَ الْجُزْءِ اسْمٌ لِلْفِظِ أو النَّقْشِ وَمَعْنَى لَفْظَيْنِ أو نَقْشَيْنِ حَقِيقَةٌ مُسْتَحِيلٌ فَتَعَيَّنَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا التَّعْقِيبُ كما أشارَ إِلَيْهِ بقوله عَرُفًا. ﴿قوله: (والتَّغْيِيرُ بالتمام) أي في قوله إنَّ تَمَّ هَذَا الْمُخْتَصِرُ الْمُفْتَضَى لِسَبْقِ الشُّرُوعِ.

﴿قوله: (لاحتمالِ أَنَّهُ) أي التَّقَدُّمُ الَّذِي هُوَ مَذْلُولُ السَّيَاقِ والتَّغْيِيرُ بِالْتِمَامِ كُرْدِي. ﴿قوله: (من حيثِ اختصاره) أي الكائنة مِنْ حَيْثُ إلخ لا يُقالُ: إِنَّهُ حَيْثُ لا يَشْمَلُ التَّثْبِيَةَ عَلَى الْحِكْمَةِ فِي إلْحَاقِ قَيِّدٍ أو

المُضَدَّرِيَّةِ أَوْضَلُ عَدَمِ الحَذْفِ فَيَكُونُ أَضَلًّا مَنْصُوبًا بِمَحْذُوفٍ. ﴿قوله: (بالمعنى السابق) يُمكنُ أن يكونَ إشارةً إلى اغْتِيَارٍ ما عَزَمَ عليه وما في نُسخَتِهِ. ﴿قوله: (أي ضعیفًا) هو المعنى المجازيُّ وهو بِمَعْنَى السَّاقِطِ لَكِنْ سَقُوطًا مَجَازِيًّا تَشْبِيهاً. ﴿قوله: (مجازًا عن الساقط) الْمَفْهُومُ مِنْهُ أَنَّ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ السَّاقِطَ واسْتَعْمِلَ هُنَا فِي غَيْرِهِ فَاَلْمَعْنَى الْمَجَازِيَّ هُنَا غَيْرُ السَّاقِطِ لَكِنْ الْمُرَادُ أَنَّهُ غَيْرُ السَّاقِطِ حَقِيقَةً وَإِلَّا فَهُوَ ساقِطٌ مَجَازًا لِأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْإِسْتِعَارَةِ. ﴿قوله: (أو مع شُرُوعِي فيه) في هَذَا التَّرْدِيدِ بَحْثٌ لِتَعَيَّنِ بَعْدِيَّةِ الشُّرُوعِ إِذْ لا يَتَصَوَّرُ السَّبْقُ لاسْتِحَالَةِ التَّكَلُّمِ عَلَى ما لم يوجَدْ، وَالْمَعْنَى لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْمُخْتَصِرِ وَذَلِكَ الْجُزْءِ اسْمٌ لِلْفِظِ أو النَّقْشِ وَمَعْنَى لَفْظَيْنِ أو نَقْشَيْنِ مُسْتَحِيلٌ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُريدَ بِالْبُعْدِيَّةِ التَّراخِيَّ وبِالْمَعْنِيَةِ التَّعْقِيبَ تَأْمَلْ، وَلَكِنْ لا إِشْكَالَ مَعَ قوله عَرُفًا. ﴿قوله: (ولا يُنَافِيهِ إلخ) يُنظرُ صورةُ المُنافاةِ وانْدِفَاعُها بقوله: (لاحتمالِ إلخ). ﴿قوله: (من حيثِ اختصاره) قد يَتَوَهَّمُ إِشْكَالٌ قوله مِنْ حَيْثُ اخْتِصَارُهُ بِأَنَّهُ لا يَشْمَلُ التَّثْبِيَةَ عَلَى الْحِكْمَةِ فِي إلْحَاقِ قَيِّدٍ أو حَرْفٍ أو شَرْطٍ لِلْمَسْأَلَةِ لِأَنَّ إلْحَاقَ ذَلِكَ لا اخْتِصَارَ فِيهِ ولا

المُختَصَر، وَصَرَّحَ بِهِ قَوْلُهُ (وَمَقْصُودِي بِهِ التَّنْبِيهِ عَلَى الْحِكْمَةِ) أَيِ السَّبَبِ وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهَا فِي نَحْوِ وَمَنْ يُؤْتِ الْحِكْمَةَ الْعِلْمَ وَالْعَمَلُ الْمُتَوَفَّرُ فِيهِمَا سَائِرُ شُرُوطِ الْكَمَالِ وَمُتَمَّمَاتِهِ (فِي الْعُدُولِ عَنْ عِبَارَةِ الْمُحَرَّرِ وَفِي إِلْحَاقِ) الزَّائِدِ عَلَى الْمُحَرَّرِ بِلا تَمْيِيزٍ مِنْ (قَيْدٍ) لِلْمَسْأَلَةِ (أَوْ حَرْفٍ) فِي الْكَلَامِ كَالْهَمْزَةِ فِي أَحَقَّ (أَوْ شَرْطٍ لِلْمَسْأَلَةِ) وَهُوَ بِالشُّكُونِ لُغَةً تَعْلِيْقُ أَمْرٍ مُسْتَقْبَلٍ بِمِثْلِهِ، وَاصْطِلَاحًا مَا يَأْتِي أَوَّلُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ وَاحْتَلَفُوا هَلِ الشَّرْطُ يُرَادُفُ الْقَيْدَ، وَرُجِّحَ أَنَّ مَالَهُمَا لِشَيْءٍ وَاحِدٍ وَيُرَدُّ بِأَنَّ مِنْ أَقْسَامِ الْقَيْدِ مَا جِيءَ بِهِ لِتَبْيَانِ الْوَاقِعِ كَمَا مَرَّ، وَهُوَ نَقِيضُ الشَّرْطِ (وَنَحْوُ) مُبْتَدَأُ (ذَلِكَ) وَهُوَ التَّنْبِيهِ عَلَى الْمَقَاصِدِ وَمَا قَدْ يَخْفَى وَمِنْهُ بَيَانُ شُمُولِ عِبَارَتِهِ لِمَا لَمْ تَشْمَلْهُ عِبَارَةُ أَصْلِهِ، وَيَصِيحُ جُرْ نَحْوُ وَهُوَ ظَاهِرٌ (وَكَثُرَ ذَلِكَ) الْمَذْكُورِ (مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ) وَهِيَ مَا لَا مَدْرُوحَةَ عَنْهُ،

حَرْفٍ أَوْ شَرْطٍ لِلْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالِاخْتِصَارِ هُنَا خُصُوصَ تَقْلِيلِ اللَّفْظِ بَلْ أَخَذَ جُمْلَةً هَذَا الْكِتَابِ مِنَ الْمُحَرَّرِ وَأَخَذَهُ مِنَ الْمُحَرَّرِ صَادِقٌ مَعَ إِضَافَةِ شَيْءٍ إِلَيْهِ يُنَبِّهُ عَلَى حِكْمَةِ إِضَافَتِهِ إِلَيْهِ وَيَصُدِّقُ عَلَى بَيَانِ حِكْمَةِ تِلْكَ الْإِضَافَةِ أَنَّهُ شَرْحٌ لِدَقِيقَةِ تَتَعَلَّقُ بِاخْتِصَارِ الْمُحَرَّرِ فَتَأَمَّلْهُ سَم. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهَا) أَيِ الْحِكْمَةِ وَقَوْلُهُ الْعِلْمُ الْإِنْخِيبَةُ. □ قَوْلُهُ: (الْمُتَوَفَّرُ) أَيِ الْمُجْتَمِعُ (فِيهِمَا) أَيِ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ. □ قَوْلُهُ: (فِي الْكَلَامِ) قُدِّرَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ لَا يَحْسُنُ تَعَلُّقُهُ بِالمَسْأَلَةِ عَمِيرَةً. □ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بِأَنَّ مِنْ أَقْسَامِ الْقَيْدِ الْإِنْخِيبَةُ) وَمِنْ أَقْسَامِهِ أَيْضًا مَا جِيءَ بِهِ لِتَقْيِيدِ مَحَلِّ الْخِلَافِ مَعَ عُمُومِ الْحُكْمِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: هُوَ قَيْدٌ لِلْمَسْأَلَةِ الَّتِي هِيَ مَحَلُّ الْخِلَافِ، وَمَا جِيءَ بِهِ لِلْإِشَارَةِ إِلَى أَوَّلِيَّةِ الْحُكْمِ فِيمَا خَلَا عَنْ الْقَيْدِ أَوْ إِلَى أَنَّ هَذَا الْمُقَيَّدَ هُوَ مَحَلُّ اسْتِغْرَابِ ثُبُوتِ هَذَا الْحُكْمِ فِيهِ لَا يُقَالَ: حَاصِلُ ذَلِكَ كُلُّهُ أَنَّ الْقَيْدَ أَعَمُّ فَلَيْسَتْغْنِ بِهِ عَنِ الشَّرْطِ وَلَيْمَتَنَّ عَطْفُ الشَّرْطِ عَلَيْهِ بِأَوْ لَا مِتنَاعٍ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ هُنَا؛ لِأَنَّا نَقُولُ جَمَعَ بَيْنَهُمَا اهْتِمَامًا وَتَنْبِيهًا عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَعَطْفُهُ بِأَوْ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِالْقَيْدِ مَا لَا يَكُونُ شَرْطًا لِلْمَسْأَلَةِ قَبْلَانِيَا فِي الْإِرَادَةِ سَم. □ قَوْلُهُ: (مُبْتَدَأُ) أَيِ وَقَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَكَثُرَ ذَلِكَ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُ مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ خَبَرُهُمَا فِيهِ مِنَ الْبُعْدِ مَا لَا يَخْفَى. □ قَوْلُهُ: (وَمَا قَدْ يَخْفَى) عَطْفَ عَلَى الْمَقَاصِدِ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَيِ مِمَّا قَدْ يَخْفَى. □ قَوْلُهُ: (جُرْ نَحْوِ) أَيِ عَطْفًا عَلَى الْحِكْمَةِ أَوْ الْعُدُولِ الْإِنْخِيبَةُ أَوْ الْقَيْدِ الْإِنْخِيبَةُ وَالْأَقْرَبُ الْآخِرُ. □ قَوْلُهُ: (الْمَذْكُورِ) أَيِ مِنَ الدَّقَائِقِ النَّاشِئَةِ عَنِ الْإِخْتِصَارِ عَمِيرَةً عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ أَيِ مِنْ قَوْلِهِ مِنَ التَّفَانِسِ الْمُسْتَجَادَاتِ إِلَى هُنَا أَوْ مِنْ قَوْلِهِ: وَمَقْصُودِي التَّنْبِيهِ إِلَى هُنَا ه. □ قَوْلُهُ: (وَهِيَ) أَيِ الضَّرُورِيَّةُ.

إشْكَالَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالِاخْتِصَارِ هُنَا خُصُوصَ تَقْلِيلِ اللَّفْظِ بَلْ أَخَذَ جُمْلَةً هَذَا الْكِتَابِ مِنْ جُمْلَةِ الْمُحَرَّرِ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَحْصُلَ تَقْلِيلُ اللَّفْظِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أَوْ فِي غَالِبِ الْمَوَاضِعِ مَثَلًا وَأَخَذَهُ مِنَ الْمُحَرَّرِ صَادِقٌ مَعَ إِضَافَةِ شَيْءٍ إِلَيْهِ يُنَبِّهُ عَلَى حُكْمِ إِضَافَتِهِ إِلَيْهِ وَيَصُدِّقُ عَلَى بَيَانِ حِكْمَةِ الْإِضَافَةِ أَنَّهُ شَرْحٌ لِدَقِيقَةِ تَتَعَلَّقُ بِاخْتِصَارِ الْمُحَرَّرِ فَتَأَمَّلْهُ لَكِنْ قَدْ يَظْهَرُ مِنْ ذَلِكَ إِشْكَالُ قَوْلِهِ مِنْ حَيْثُ اخْتِصَارُهُ لِعِبَارَةِ الْمُحَرَّرِ. □ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بِأَنَّ مِنْ أَقْسَامِ الْقَيْدِ الْإِنْخِيبَةُ) أَقُولُ قَدْ يُقَالُ مِنْ أَقْسَامِهِ أَيْضًا مَا جِيءَ بِهِ لِتَقْيِيدِ مَحَلِّ الْخِلَافِ مَعَ

وتفسيرها بما يحتاج إليه قاصِرٌ فمن ثَمَّ فسرها بقوله (التي لا بُدَّ منها) لِمُريدِ الكمالِ بِمَعْرِفَةِ الأشياءِ على وجهها، قال الشُّرَّاحُ واحتَرَزَ بذلك عَمَّا ليس بِضُرُوريٍّ بل حَسَنَ كَزيادةٍ لفظِ الطلاقِ في قوله فَإِن انقَطَعَ لم يَحُلْ قَبْلَ الغُسلِ غيرِ الصَّومِ والطلاقِ مع أَنَّهُ لم يَذْكُرْهُ في المُحَرَّمَاتِ ومع ذِكْرِ أَصلِهِ له في الطلاقِ وَوَجْهَ حُسْنِهِ التَّنْبِيهِ على ما لَعَلَّه يَخْفَى في محلِّ احتياجِ إليه فيه. وفي صِحَّتِهِ نَظَرٌ؛ لأنَّ المُشَارَإِ إليه بِقوله ذلك ليس فيه زيادةٌ مسألةٌ مُستَقِلَّةٌ وهذا الذي أَخْرَجُوهُ به مسألةٌ مُستَقِلَّةٌ نَظِيرٌ ولا يَتَكَلَّمُ السَّابِقَةُ فلا يَصِحُّ إِخْرَاجُهُ به فالوجه أَنَّهُ إِنَّمَا احتَرَزَ بِذلك عن إلحاقِ الحَرْفِ فَإِنَّهُ بعضُ المُشَارِإِ إليه وهو غيرُ ضُرُوريٍّ لَكِنْ بِقَيْدِ كونه لا يَتَوَقَّفُ صِحَّةُ المعنى عليه نَعَمْ إِنْ كانت الإشارةُ لِجَمِيعِ ما مَرَّ من النَّفائِسِ أو المُرادُ بالحَرْفِ مُطْلَقُ الكَلِمَةِ ولو بالمعنى اللُّغَوِيِّ أَتَجَهَّ ما قالوه كما أَنَّهُ مُتَّجَهٌ على جَرِّ نَحْوِ.....

□ فَوَدَّ: (وَتَفْسِيرُهَا بما يَخْتِاجُ إِلَيْهِ قَاصِرٌ) أَقُولُ: لا قُصُورَ فيه؛ لِأَنَّ المُخْتَاجَ إِلَيْهِ أَعَمُّ مِمَّا لا مَندوحةَ عَنْهُ وَبِوَصْفِ الضَّرُورِيَّاتِ بِقوله التي لا بُدَّ مِنْهَا تَصِيرُ بِمَعْنَى ما لا مَندوحةَ عَنْهُ بِخِلَافِ التَّفْسِيرِ لَهَا بما لا مَندوحةَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي كَوْنَ الصِّفَةِ لِلتَّفْسِيرِ، وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ في الصِّفَةِ سَم. □ فَوَدَّ: (فَمَنْ ثَمَّ) لِأَجْلِ إِرَادَةِ المعنى الْأَوَّلِ. □ فَوَدَّ: (لِمَزِيدِ الكَمَالِ إلَخ) مُتَعَلِّقٌ بِلا بُدَّ إلَخ وَعِلَّةٌ لَهُ وفي تَقْرِيبِهَا تَوَقَّفُ، وَلَعَلَّ الْأَنْسَبَ ما في المُعْنَى فَيُحْلُ خُلُوقُهَا بِالْمَقْصُودِ اه. □ فَوَدَّ: (بِمَعْرِفَةِ إلَخ) البَاءُ سَبَبِيَّةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَزِيدِ الكَمَالِ. □ فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) أَي بِأَكْثَرِ. □ فَوَدَّ: (في قوله) أَي المُنْهَاجِ. □ فَوَدَّ: (في مَحَلِّ إلَخ) يَعْني به بابُ الحِنِصِّ، والجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِالتَّنْبِيهِ. □ فَوَدَّ: (وفي صِحَّتِهِ) أَي ما قاله الشُّرَّاحُ. □ فَوَدَّ: (وهذا الذي إلَخ) أَي حَلَّ الطَّلَاقِ قَبْلَ الغُسلِ وقوله به أَي بِأَكْثَرِ. □ فَوَدَّ: (السَّابِقَةُ) أَي في شَرْحِ وَأَقُولُ إلَخ. □ فَوَدَّ: (بعضُ المُشَارِإِ إِلَيْهِ) أَي بِقوله ذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (أو المُرادُ بالحَرْفِ إلَخ) أَي بِأَطْلَاقِ اسمِ الجُزْءِ على الكُلِّ.

□ فَوَدَّ: (ولو بالمعنى اللُّغَوِيِّ) وَهُوَ ما يَتَكَلَّمُ به الإنسانُ قَلِيلاً كانَ أو كَثِيراً. □ فَوَدَّ: (كما أَنَّهُ مُتَّجَهٌ على جَرِّ نَحْوِ) لا يَخْفَى أَنَّ جَرَّ نَحْوٍ هُوَ الْأَصْلُ، وَالظَّاهِرُ المُتَبَادِرُ عَلَيْهِ كَلَامُ الشُّرَّاحِ فَالتَّصْدِيرُ بِغَيْرِهِ

عُمُومُ الحُكْمِ إِلَّا أَنْ يُقالَ هُوَ قَيْدٌ لِلْمَسْأَلَةِ التي هِيَ مَحَلُّ الخِلَافِ وما جِيءَ به لِلإِشارةِ إلى أَوَّلِيَّةِ الحُكْمِ فيما خَلَا عَنِ القَيْدِ أو إلى أَنَّ هَذَا التَّقْيِيدَ هُوَ مَحَلُّ اسْتِغْرابِ ثُبُوتِ الحُكْمِ فيه لا يُقالُ حَاصِلُ ذَلِكَ كُلُّهُ أَنَّ القَيْدَ أَعَمُّ فَلْيُسْتَعْنَ بِهِ عَنِ الشَّرْطِ وَلْيُمْتَنِعْ عَطْفُ الشَّرْطِ عَلَيْهِ بأَوْ لا مِتناعٍ عَطْفِ الخاصِّ على العامِّ بها لِأَنَّا نَقُولُ جَمَعَ بَيْنَهُمَا اهْتِمَامًا وَتَنْبِيهاً على الفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَعَطْفُهُ بأَوْ مَحْمُولٌ على أَنَّهُ ارَادَ بِالْقَيْدِ ما لا يَكُونُ شَرْطًا لِلْمَسْأَلَةِ تَبَايُنًا في الإِرَادَةِ. □ فَوَدَّ: (وَتَفْسِيرُهَا بما يَخْتِاجُ إِلَيْهِ قَاصِرٌ) أَقُولُ لا قُصُورَ فيه لِأَنَّ المُخْتَاجَ أَعَمُّ مِمَّا لا مَندوحةَ مِنْهُ وَبِوَصْفِ الضَّرُورِيَّاتِ بِقوله: التي لا بُدَّ مِنْهَا تَصِيرُ مِمَّا لا مَندوحةَ عَنْهُ بِخِلَافِ التَّفْسِيرِ لَهَا بما لا مَندوحةَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي كَوْنَ الصِّفَةِ لِلتَّفْسِيرِ وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ في الصِّفَةِ.

□ فَوَدَّ: (كما أَنَّهُ مُتَّجَهٌ على جَرِّ نَحْوِ) لا يَخْفَى أَنَّ جَرَّ نَحْوٍ هُوَ الْأَصْلُ وَالظَّاهِرُ المُتَبَادِرُ عَلَيْهِ كَلَامُ الشُّرَّاحِ فَالتَّصْوِيرُ بِقَيْدِهِ المَرْجُوحِ وَبِنَاءِ الإِعْتِراضِ عَلَيْهِ لا وَجْهَ لَهُ إِلَّا مُجَرَّدُ حُبِّ الإِعْتِراضِ.

(وعلى الله) لا غيره (الكريم) بالنوال قبل السؤال أو مطلقاً ومن ثم فُسِّرَ بأنه الذي عَمَّ عطاؤه جميع خلقه بلا سببٍ منهم وتفسيره بالعفو أو العليّ بعيداً (اعتماداً) بأن يُقَدِّرني على إتمامه كما أقدرني على الشروع فيه فإنه لا يؤدُّ من اعتمدَ عليه، وفي هذا كالذي سبق إيدانٌ سبق وضع الخطبة (والله) لا إلى غيره (تفويضاً) من فوض أمره إليه إذا رُدَّ رضاً يفعلُه واعتقاداً لِكَمالِه (واستناداً) في ذلك وغيره فإنه لا يَخِيبُ من استندَ إليه والاعتمادُ والاستنادُ يصحُّ أن

المرجوح، وبناء الإغتراض عليه لا وجه له إلا مُجرَّد حُبِّ الإغتراضِ سم وقد يُمنَعُ الحضرُ بقصدٍ تشحيذِ الأذهانِ. ۞ قوله: (ولا غيره) أشار به وبِقوله الآتي لا إلى غيره إلى أن تقدِّمَ الجارَّ والمجرورِ في الموضِعَينِ لإفادةِ الاختصاصِ.

۞ قول (سُي): (وعلى الله الكريم إلخ) هذا الكلام وإن كان صورته خبراً فالمرادُ به هنا التَّصَرُّعُ إلى الله والالتجاءُ إليه ونحو ذلك فإن الجملةَ الخبريةَ تُذكرُ لإغراضٍ غيرِ إفادةِ مضمونها الذي هو فائدةُ الخبرِ نهايةً أي الذي هو العِلْمُ بمضمونها. ۞ قوله: (بالنوال) أي العطاء. ۞ قوله: (أو مطلقاً) أي بالنوال وغيره عبارةٌ شِ نَقلاً من هَامِشِ نُسخةٍ من شَرْحِ الدِّمِيرِيِّ اِخْتَلَفُوا في مَعْنَى الكريمِ على أقوالٍ أحسنها ما قاله الغزالي في المَقْصِدِ الأَسْنَى إنَّ الكريمَ هو الذي إذا قَدَّرَ عفا وإذا وَعَدَ وفَّى وإذا أَعْطَى زادَ على مُنتَهَى الرِّجاءِ ولا يُبالي كَمَ أَعْطَى، ولا يَمُنْ أَعْطَى وإن رَفَعْتَ حاجَتَكَ إلى غيره لا يَرْضَى، وإن جافاه عاتَبَ وما اسْتَقْصَى ولا يَضِيعُ من لاذَ به والتجى ويُغْنِيهِ عَنِ الوسائلِ والشفعاءِ فَمَنْ اجْتَمَعَ له ذَلِكَ لا يَتَكَلَّفُ فَهُوَ الكريمُ المُطْلَقُ انْتَهَى. ۞ قوله: (ومن ثم) أي لِأَجْلِ إرادةِ هذا المعنى. ۞ قوله: (بأن إلخ) عبارةٌ المحلِّي في تمام هذا المُخْتَصَرِ بأن يُقَدِّرني على إتمامه كما أقدرني على ابتدائه بما تقدَّم على وضع الخطبة اهـ. وقوله: (كما أقدرني إلخ) قال شَيْخُنَا الشَّهَابُ أي بِقَرِينَةٍ وأرجو إن تَمَّ إلخ؛ إذ هو ظاهرٌ في ذلك وكذا قوله وقد شَرَعْتَ في جَمْعِ جَزْءِ إلخ فإن المرادَ معَ الشُّرُوعِ في هذا المُخْتَصَرِ أي بَعْدَهُ اهـ سم عبارةُ المُعْنَى في جميعِ أموري، ومنها تمامُ هذا المُخْتَصَرِ بأن يُقَدِّرني إلخ.

۞ قوله: (كالذي سبق) لَعَلَّه أرادَ به ما مرَّ آنفاً عن سم عَنِ الشَّهَابِ عَمِيرَةٍ. ۞ قوله: (من فوض إلخ) عبارةُ المُعْنَى أي رَدَّ أموره؛ لِأَنَّ التَّفْوِيزَ رَدُّ الأمرِ إلى الله تعالى والبراءةُ مِنَ الحَوْلِ والقُوَّةِ إلآ به اهـ.

۞ قوله: (في ذلك) أي في أن يُقَدِّرني على إتمام هذا الكتاب. ۞ قوله: (ولما تَمَّ إلخ) فيه رَمْزٌ إلى سُؤالِ تَقْدِيرِهِ كيف قال وأسأله إلخ مع أنه لم يَتِمَّ، والسؤالُ في التَّفْعِ بالمعدوم ليس من دَابِّ العُقلاءِ فأجاب بِذَلِكَ بِكُرِّيٍّ اهـ ش.

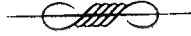
۞ قوله: (اعتماداً) قال المحلِّي في تمام هذا المُخْتَصَرِ بأن يُقَدِّرني على إتمامه كما أقدرني على ابتدائه بما تقدَّم على وضع الخطبة انتَهَى، وقوله: (كما أقدرني إلخ) قال شَيْخُنَا الشَّهَابُ: أي بِقَرِينَةٍ، قوله: (وأرجو إن تَمَّ إلخ) إذ هو ظاهرٌ في ذلك وكذا قوله: (وقد شَرَعْتَ في جَمْعِ جَزْءِ إلخ) فإن المرادَ معَ الشُّرُوعِ في هذا المُخْتَصَرِ أي بَعْدَهُ انتَهَى. ۞ قوله: (والاعتمادُ إلخ) الاعتمادُ أقوى مِنَ الاستِنادِ.

يُدْعَى تَرَادُفُهُمَا، وَأَنَّ الْإِعْتِمَادَ أَحْصَى وَلَمَّا تَمَّ رَجَاؤُهُ بِإِجَابَةِ سُؤَالِهِ قَدَّرَ وَفُورَ مَطْلُوبِهِ. فَقَالَ (وَأَسْأَلُهُ النَّفْعَ بِهِ) أَيَّ بَتَّالِيْفِهِ بِنَيَّْةٍ صَالِحَةٍ (لِي) فِي الْآخِرَةِ إِذْ لَا مُعَوَّلَ إِلَّا عَلَى نَفْعِهَا (وَلِسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ) أَيَّ بَاقِيهِمْ أَوْ جَمِيعِهِمْ مِنَ الشُّرُورِ أَوْ سُورِ الْبَلَدِ بِأَنْ يُلْهِمَهُمُ الْإِعْتِنَاءَ بِهِ وَلَوْ بِمُجَرَّدِ كِتَابَةٍ وَنَقْلِ وَوَقْفٍ، وَنَفْعُهُمْ يَسْتَلْزِمُ نَفْعَهُ؛ لِأَنَّهُ السَّبَبُ فِيهِ (وَرِضْوَانُهُ عَنِّي وَعَنْ أَحِبَّائِي) بِالتَّشْدِيدِ وَالْهَمْزِ أَيَّ مَنْ يُحِبُّونِي وَأُحِبُّهُمْ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ زَمْنُهُمْ؛ لِأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُحِبَّ فِي اللَّهِ كُلُّ مَنْ اتَّصَفَ بِكَمَالٍ سَابِقًا وَلَا حَقًّا. (وَجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ) فِيهِ تَكْرِيرُ الدُّعَاءِ لِلْبَعْضِ الَّذِي هُوَ مِنْهُمْ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِيمَانَ طَالَ فِيمَا بَيْنَهُمَا مِنَ النَّسَبِ الْكَلَامِ وَالْحَقُّ أَنَّهُمَا.....

☐ فَوَدَّ: (وَأَنَّ الْإِعْتِمَادَ الْخ) أَيَّ أَنَّ الْإِعْتِمَادَ أَقْوَى مِنَ الْإِسْتِنَادِ سَم. ☐ فَوَدَّ: (بِإِجَابَةِ الْخ) صِلَةُ رَجَاؤُهُ.
☐ فَوَدَّ: (فِي الْآخِرَةِ) الْأَوَّلَى التَّعْمِيمُ عَمِيرَةٌ عِبَارَةٌ الْمُغْنَى (بِهِ) أَيَّ الْمُخْتَصَرِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لِي بَتَّالِيْفِهِ
اه. ☐ فَوَدَّ: (وَنَقَلَ) أَيَّ إِلَى الْبِلَادِ مَحَلِّي. ☐ فَوَدَّ: (يَسْتَلْزِمُ نَفْعَهُ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ يَسْتَشْبِعُ نَفْعَهُ أَيْضًا اه.
☐ فَوَدَّ: (أَنِّي مَنْ يُحِبُّونِي الْخ) حَمَلَهُ عَلَى الْمَغْنَيْنِ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَلِيقُ تَخْصِيصُهُ اهْتِمَامًا بِهِ وَأَنَّ اللَّفْظَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا وَالْمُشْتَرَكُ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ ظَاهِرٌ فِي مَعْنِيَّتِهِ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَمُوافِقُهُ وَحَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ فَقَطْ وَجْهَهُ بَأَنَّ الْإِعْتِنَاءَ بِالْمُحِبُّوبِ أَقْوَى وَيَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ لَوْ أَتَى بِلَفْظٍ يَخْصُصُهُ أَمَّا حَيْثُ أَتَى بِمَا يَشْمَلُ الْمَغْنَيْنِ بِلَا قَرِينَةٍ تُخْصِصُ أَحَدَهُمَا فَالْوَجْهُ التَّعْمِيمُ سَم عَلَى حِجِّ اه رَشِيدِي وَقَوْلُهُ عَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ صَوَابُهُ الثَّانِي بِقَرِينَةٍ مَا بَعْدَهُ وَأَنَّ الْمَحَلِّيَّ وَالنَّهَائِيَّ وَالْمُغْنَى حَمَلُوهُ عَلَى الثَّانِي فَقَالُوا جَمْعٌ حَبِيبٍ أَيَّ مَنْ أَحَبَّهُمْ اه. ☐ فَوَدَّ: (لِلْبَعْضِ الْخ) الْمُرَادُ بِهِ جُمْلَةُ مَذْلُولِ يَاءِ عَنِّي وَمَذْلُولِ أَجَبَائِي. ☐ فَوَدَّ: (وَالْإِسْلَامَ الْخ) عِبَارَةٌ النَّهَائِيَّةُ وَإِذْ تَعَرَّضَ الْمُصَنِّفُ لِذِكْرِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ وَمَعْرِفَةِ الْمُشْتَقِّ مُتَوَقِّفَةً عَلَى مَعْرِفَةِ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ وَهُوَ هُنَا الْإِيمَانُ وَالْإِسْلَامُ فَلْتَذَكَّرُهُمَا فَالْإِيمَانُ تَصْدِيقُ الْقَلْبِ بِمَا عَلِمَ ضَرُورَةً مَجْبِيءُ الرِّسُولِ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ كَالْتَوْحِيدِ وَالتَّبَوُّةِ وَالبُعْثِ وَالجَزَاءِ وَافْتِرَاضِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَزَكَاةِ الصِّيَامِ وَالحِجِّ وَالْمُرَادُ بِتَصْدِيقِ الْقَلْبِ بِهِ إِذْعَانُهُ وَقَبُولُهُ لَهُ، وَذَهَبَ جُمْهُورُ الْمُحَدِّثِينَ وَالْمُعْتَزِّلَةِ وَالْخَوَارِجُ إِلَى أَنَّ الْإِيمَانَ مَجْمُوعُ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ اعْتِقَادُ الْحَقِّ وَالْإِفْرَارُ بِهِ وَالْعَمَلُ بِمُقْتَضَاهُ فَمَنْ أَخْلَى بِالْإِعْتِقَادِ وَخَذَهُ فَهُوَ مُنَافِقٌ وَمَنْ أَخْلَى بِالْإِفْرَارِ فَهُوَ كَافِرٌ وَمَنْ أَخْلَى بِالْعَمَلِ فَهُوَ فَاسِقٌ وَفَاقًا وَكَافِرٌ عِنْدَ الْخَوَارِجِ وَخَارِجٌ عَنِ الْإِيمَانِ غَيْرٌ دَاخِلٌ فِي الْكُفْرِ عِنْدَ الْمُعْتَزِّلَةِ وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ التَّصْدِيقُ وَخَذَهُ إِضَافَةُ الْإِيمَانِ إِلَى الْقَلْبِ فِي الْقُرْآنِ وَالحَدِيثِ. وَلَمَّا كَانَ تَصْدِيقُ الْقَلْبِ أَمْرًا بَاطِنًا لَا أَطْلَاعَ لَنَا عَلَيْهِ جَعَلَهُ الشَّارِعَ مَنُوطًا بِالتُّطْقِ بِالشَّهَادَتَيْنِ مِنَ الْقَادِرِ عَلَيْهِ وَهَلِ التُّطْقُ بِالشَّهَادَتَيْنِ شَرْطٌ لِإِجْرَاءِ أَحْكَامِ

☐ فَوَدَّ: (أَنِّي مَنْ يُحِبُّونِي وَأُحِبُّهُمْ) حَمَلَهُ عَلَى الْمَغْنَيْنِ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَلِيقُ تَخْصِيصُهُ اهْتِمَامًا بِهِ، وَإِنَّ اللَّفْظَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا وَالْمُشْتَرَكُ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ ظَاهِرٌ فِي مَعْنِيَّتِهِ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَمُوافِقُهُ وَحَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ فَقَطْ وَجْهَهُ بَأَنَّ الْإِعْتِنَاءَ بِالْمُحِبُّوبِ أَقْوَى وَيَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ لَوْ أَتَى بِلَفْظٍ يَخْصُصُهُ أَمَّا حَيْثُ أَتَى بِمَا يَشْمَلُ الْمَغْنَيْنِ بِلَا قَرِينَةٍ تُخْصِصُ أَحَدَهُمَا فَالْوَجْهُ التَّعْمِيمُ.

مُتَّحِدَانِ مَاصِدَقًا إِذْ لَا يُوجَدُ شَرْعًا مُؤْمِنٌ غَيْرُ مُسْلِمٍ وَلَا عَكْسُهُ وَمَنْ آمَنَ بِقَلْبِهِ وَتَرَكَ التَّلَفُّظَ بِلِسَانِهِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ نَقَلَ الْمُصَنِّفُ الإِجْمَاعَ عَلَى تَخْلِيدِهِ فِي النَّارِ لَكِنْ اعْتَرَضَ بَأَن كَثِيرِينَ بَلِ الْمُحَقِّقِينَ عَلَى خِلَافِهِ مُخْتَلِفَانِ مَفْهُومًا إِذْ مَفْهُومُ الإِسْلَامِ الاسْتِسْلَامُ وَالانْقِيَادُ وَمَفْهُومُ الإِيمَانِ التَّصَدِيقُ الْجَارِمُ بِكُلِّ مَا عَلِمَ مَجِيئُهُ ﷺ بِهِ بِالضَّرُورَةِ إجمالاً فِي الإِجْمَالِيِّ وَتَفْصِيلاً فِي التَّفْصِيلِيِّ.



الْمُؤْمِنِينَ فِي الدُّنْيَا مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَالتَّوَارِثِ وَالْمُنَاكَحَةِ وَغَيْرِهَا غَيْرُ دَاخِلٍ فِي مُسَمًّى الإِيمَانِ، أَوْ جُزْءٍ مِنْهُ دَاخِلٍ فِي مُسَمَّاهُ قَوْلَانِ ذَهَبَ جُمْهُورُ الْمُحَقِّقِينَ إِلَى أَوَّلِهِمَا وَعَلَيْهِ مَنْ صَدَّقَ بِقَلْبِهِ وَلَمْ يَقِرَّ بِلِسَانِهِ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الإِقْرَارِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ عِنْدَ اللَّهِ، وَهَذَا أَوْفَقُ بِاللُّغَةِ وَالْعُرْفِ وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ إِلَى ثَانِيهِمَا أَمَّا الْعَاجِزُ عَنِ التَّنْقِيهِ بِهِمَا لِيُخْرَسَ أَوْ سَكُنَتْهُ أَوْ اخْتِرَامَ مَنِيَّةٍ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ فَإِنَّهُ يَصِحُّ إِيْمَانُهُ. وَأَمَّا الإِسْلَامُ فَهُوَ أَعْمَالُ الْجَوَارِحِ مِنَ الطَّاعَاتِ كَالْتَّلَفُّظِ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَلَكِنْ لَا تُعْتَبَرُ الْأَعْمَالُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْخُرُوجِ عَنْ عَهْدَةِ التَّكْلِيفِ بِالإِسْلَامِ إِلَّا مَعَ الإِيمَانِ، وَهُوَ التَّصَدِيقُ الْمَذْكُورُ فَهُوَ شَرْطٌ لِلْإِعْتِدَادِ بِالْعِبَادَاتِ فَلَا يَنْفَكُ الإِسْلَامُ عَنِ الإِيمَانِ وَإِنْ كَانَ الإِيمَانُ قَدْ يَنْفَكُ عَنْهُ كَمَنْ اخْتَرَمَتْهُ الْمَنِيَّةُ قَبْلَ اتِّسَاعِ وَقْتِ التَّلَفُّظِ هَذَا بِالنَّظَرِ لِمَا عِنْدَ اللَّهِ أَمَّا بِالنَّظَرِ لِمَا عِنْدَنَا فَالإِسْلَامُ هُوَ التَّنْقِيحُ بِالشَّهَادَتَيْنِ فَقَطْ فَمَنْ أَقَرَّ بِهِمَا أَجْرَيْنَا عَلَيْهِ أَحْكَامَ الإِسْلَامِ فِي الدُّنْيَا، وَلَمْ نَحْكَمْ عَلَيْهِ بِكُفْرٍ إِلَّا بِظُهُورِ أَمَارَاتِ التَّكْذِيبِ كَالسُّجُودِ اخْتِيَارًا لِلشَّمْسِ أَوْ الإِسْتِخْفَافِ بِنَبِيٍّ أَوْ بِالْمُضْخَفِ أَوْ بِالْكُفْبَةِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اه. قَالَ الرَّشِيدِيُّ: قَوْلُهُ: م ر فَهُوَ مُؤْمِنٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا كَانَ لَوْ عَرَضَ عَلَيْهِ التَّنْقِيحُ بِالشَّهَادَتَيْنِ لَمْ يَمْتَنِعْ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَبُو طَالِبٍ اه. ه قَوْلُهُ: (مُتَّحِدَانِ مَاصِدَقًا) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ كَمَا مَرَّ وَوَفَاقًا لِلْمُعْنَى حَيْثُ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِ الْخِلَافِ مَا نَصَّهُ وَبِالْجُمْلَةِ فَلَا يَصِحُّ إِيْمَانٌ بغيرِ إِسْلَامٍ وَلَا إِسْلَامٌ بغيرِ إِيْمَانٍ فَكُلٌّ مِنْهُمَا شَرْطٌ فِي الْآخِرِ عَلَى الْأَوَّلِ وَشَطْرٌ مِنْهُ عَلَى الثَّانِي اه. ه قَوْلُهُ: (إِذْ لَا يُوجَدُ إِلَخُ) هَذَا لَا يَثْبُتُ الْمُدَّعَى؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْإِتِّحَادُ مَاصِدَقًا لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الْمُعْتَبَرَاتِ جُزْءًا مِنْ أَحَدِهِمَا وَشَرْطًا لِلْآخَرِ فَيَخْتَلِفُ الْمَاصِدَقُ إِذْ مَاصِدَقٌ مَا ذَلِكَ الْبَعْضُ جُزْءٌ مِنْهُ غَيْرُ مَاصِدَقٍ مَا هُوَ شَرْطٌ فِيهِ لِدُخُولِهِ فِي أَحَدِهِمَا وَخُرُوجِهِ عَنِ الْآخَرِ سَمِ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِذْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَدَارَ الْإِتِّحَادِ صِدَقًا اتِّحَادَ الْمُعْتَبَرَاتِ وَلَا مَدْخَلَ لِلشَّرْطِيَّةِ وَالشُّطْرِيَّةِ فَقَوْلُهُ فَيَخْتَلِفُ إِلَخُ فِي حَيْزِ الْمَنْعِ وَقَوْلُهُ: إِذْ مَاصِدَقٌ إِلَخُ لَا يَثْبُتُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

ه قَوْلُهُ: (إِذْ لَا يُوجَدُ إِلَخُ) هَذَا لَا يَثْبُتُ الْمُدَّعَى إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْإِتِّحَادُ مَاصِدَقًا فَالْجَوَازُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الْمُعْتَبَرَاتِ جُزْءًا مِنْ أَحَدِهِمَا وَشَرْطًا لِلْآخَرِ فَيَخْتَلِفُ الْمَاصِدَقُ إِذْ مَاصِدَقٌ مَا ذَلِكَ الْبَعْضُ جُزْءًا مِنْهُ غَيْرُ مَاصِدَقٍ مَا هُوَ شَرْطٌ فِيهِ لِدُخُولِهِ فِي أَحَدِهِمَا وَخُرُوجِهِ عَنِ الْآخَرِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ أَحْكَامِ الطَّهَارَةِ

المُشْتَمِلَةُ عَلَى وَسَائِلَ أَرْبَعَةٍ وَمَقَاصِدَ كَذَلِكَ وَأَفْرَدَهَا بِتَرَاجِمَ دُونَ تِلْكَ إِلَّا النِّجَاسَةَ لِطُولِ مَبَاحِثِهَا فَرَقًا بَيْنَ الْمَقْصُودِ بِالذَّاتِ وَغَيْرِهِ، وَالكِتَابُ كَالْكَتَبِ وَالْكِتَابَةُ لُغَةُ الضَّمِّ وَالْجَمْعِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

□ فَوَدَّ: (عَلَى وَسَائِلَ أَرْبَعَةٍ) لَعَلَّ مُرَادَهُ بِالْوَسَائِلِ الْأَرْبَعَةِ هُنَا اخْتِذَا مِنْ كَلَامِهِ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ الْمِيَاهِ وَالتَّجَاسَاتِ وَالْإِجْتِهَادُ وَالْأَوَانِي، وَبِالْمَقَاصِدِ الْوُضُوءُ وَالْغُسْلُ وَالتَّيْمُمُ وَإِزَالَةُ النِّجَاسَةِ، وَحَيْثُذِ فَهَلَّا عَدَّ مِنَ الْوَسَائِلِ الثَّرَابُ كَالْمِيَاهِ وَالْأَخْدَاتِ كَالْتَّجَاسَاتِ لَكِنْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ وَأَفْرَدَهَا بِتَرَاجِمَ بِالنُّسْبَةِ لِإِزَالَةِ النِّجَاسَةِ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِبَابِ التَّجَاسَةِ بَيَانُ التَّجَاسَةِ ذَاتًا وَإِزَالَةُ فَيَكُونُ قَدْ تَرَجَّمَ لِإِزَالَةِ انْتَهَى سَمِ. أَقُولُ: قَوْلُهُ فَهَلَّا عَدَّ الْخُ قَدْ يُقَالُ لَمَّا كَانَ الثَّرَابُ غَيْرَ رَافِعٍ بَلْ هُوَ مُبِيحٌ لَمْ يُعَدَّهُ فِيهِمَا هُوَ رَافِعٌ، وَالطَّهَارَةُ لَمَّا لَمْ تَتَوَقَّفْ عَلَى الْحَدِيثِ دَائِمًا بَلْ قَدْ تَوَجَّدَ بِلَا سَبَقٍ حَدِيثُ كَالْمَوْلُودِ فَإِنَّهُ لَيْسَ مُحْدِثًا، وَإِنْ كَانَ فِي حُكْمِهِ وَمَعَ ذَلِكَ يُطَهَّرُهُ وَلِيَهُ إِذَا أَرَادَ الطَّوَّافُ بِهِ لَمْ يُعَدَّوَا الْحَدِيثَ مِنَ الْوَسَائِلِ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ لَا تَنْفَلِكَ عَ شِ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الْوَسَائِلَ الْحَقِيقِيَّةَ الْمَاءَ وَالثَّرَابَ وَالْحَجَرَ وَالذَّابِغَ يُجَيِّرُمِي.

□ فَوَدَّ: (وَأَفْرَدَهَا) أَيِ الْمَقَاصِدِ. □ فَوَدَّ: (بِتَرَاجِمَ) بِكَسْرِ الْجِيمِ يُجَيِّرُمِي. □ فَوَدَّ: (لِطُولِ الْخُ) عِلَّةٌ لِلِاسْتِثْنَاءِ وَقَوْلُهُ: (فَرَقًا لِخُ) عِلَّةٌ لِمَا قَبْلَهُ. □ فَوَدَّ: (وَالْكِتَابُ كَالْكَتَبِ وَالْكِتَابَةُ) فَلِكُتَبَ ثَلَاثَةُ مَصَادِرَ أَحَدُهَا مُجَرَّدٌ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالثَّانِي مَزِيدٌ بِحَرْفٍ، وَالثَّالِثُ بِحَرْفَيْنِ وَالْأَخِيرَانِ مُشْتَقَّانِ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ الْمَزِيدَ يُشْتَقُّ مِنَ الْمُجَرَّدِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ السَّعْدُ وَمَحَلُّ قَوْلِهِمُ الْمَصْدَرُ لَا يُشْتَقُّ مِنَ الْمَصْدَرِ إِذَا كَانَ مُجَرَّدَيْنِ أَوْ مَزِيدَيْنِ. □ فَوَدَّ: (الضَّمُّ وَالْجَمْعُ) وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: تَكْتَبُ بَنُو فُلَانٍ إِذَا اجْتَمَعُوا، وَكُتِبَ إِذَا خُطَّ بِالْقَلَمِ لِمَا فِيهِ مِنَ اجْتِمَاعِ الْكَلِمَاتِ وَالْحُرُوفِ، وَعَطْفُ الْجَمْعِ مِنْ عَطْفِ الْأَعْمِ؛ لِأَنَّ الضَّمَّ جَمْعٌ مَعَ تِلَاصُقٍ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْجَمْعِ التِّلَاصُقُ فَيَبْتَنِيهِمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مُطْلَقٌ، وَقِيلَ مِنْ عَطْفِ الْمُرَادِفِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

□ فَوَدَّ: (عَلَى وَسَائِلَ أَرْبَعَةٍ) لَعَلَّ مُرَادَهُ بِالْوَسَائِلِ الْمُقَدَّمَاتِ الَّتِي عَبَّرَ بِهَا فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ، وَقَالَ وَهِيَ أَرْبَعَةٌ: الْمِيَاهُ وَالتَّجَاسَاتُ وَالْإِجْتِهَادُ وَالْأَوَانِي انْتَهَى وَبِالْمَقَاصِدِ الْوُضُوءُ وَالْغُسْلُ وَالتَّيْمُمُ وَإِزَالَةُ النِّجَاسَةِ وَحَيْثُذِ فَهَلَّا عَدَّ مِنَ الْوَسَائِلِ وَالْمُقَدَّمَاتِ الثَّرَابُ كَالْمِيَاهِ وَالْأَخْدَاتِ كَالْتَّجَاسَاتِ لَكِنْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ وَأَفْرَدَهَا بِتَرَاجِمَ بِالنُّسْبَةِ لِإِزَالَةِ النِّجَاسَاتِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بَيَانُ التَّجَاسَةِ ذَاتًا وَإِزَالَةُ فَيَكُونُ قَدْ

واصطلاحاً اسمٌ لِحُمْلَةٍ مُخْتَصَّةٍ مِنَ الْعِلْمِ فَهُوَ إِمَّا بَاقٍ عَلَى مَصْدَرِيَّتِهِ أَوْ بِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ أَوْ الْفَاعِلِ وَالْإِضَافَةُ إِمَّا بِمَعْنَى اللَّامِ أَوْ بَيَانِيَّةٌ، وَيُعَيَّرُ عَنْ تِلْكَ الْجُمْلَةِ بِالْبَابِ وَبِالْفَضْلِ فَإِنْ جُمِعَتْ كَانَ الْأَوَّلُ لِلْمُسْتَمِلَةِ عَلَى الْأَخِيرَيْنِ وَالثَّانِي لِلْمُسْتَمِلَةِ عَلَى الثَّالِثِ وَهُوَ الْمُسْتَمِلَةُ عَلَى مَسَائِلَ غَالِبًا فِي الْكُلِّ، وَالطَّهَارَةُ.....

على أنه لا يَشْتَرَطُ فِي الضَّمِّ التَّلَاصُّ كَالْجَمْعِ شَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (وَاصْطِلَاحًا) أَي فِي اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ وَعُزِّفَ عَنْ مُقَابِلِ اللَّغَوِيِّ فِي الْكِتَابِ بِقَوْلِهِ وَاصْطِلَاحًا: وَفِي الطَّهَارَةِ بِقَوْلِهِ وَشَرْعًا بِنَاءً عَلَى مَا هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنْ أَنَّ الْحَقِيقَةَ الشَّرْعِيَّةَ هِيَ مَا يُتَلَقَّى مَعْنَاهَا مِنَ الشَّارِعِ وَإِنْ مَا لَمْ يُتَلَقَّ مِنَ الشَّارِعِ يُسَمَّى اصْطِلَاحًا وَإِنْ كَانَ فِي عِبَارَاتِ الْفُقَهَاءِ بَأَنِ اصْطَلَحُوا عَلَى اسْتِعْمَالِهِ فِي مَعْنَى وَلَمْ يُتَلَقَّوا التَّسْمِيَةَ بِهِ مِنْ كَلَامِ الشَّارِعِ نَعَمْ قَدْ يُعْبَرُونَ عَنْ اتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ بِقَوْلِهِمْ شَرْعًا؛ لِأَنَّهُمْ حَمَلُوا الشَّرْعَ عَلَى شَيْءٍ وَبُجِّرِمِي. □ قَوْلُهُ: (لِجُمْلَةِ الْإِلْخِ) أَي لِدَلَالِ جُمْلَةٍ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ؛ لِأَنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّ التَّرَاجِمَ أَسْمَاءً لِلْأَلْفَافِ الْمَخْصُوصَةِ بِاعْتِبَارِ دَلَالَتِهَا عَلَى الْمَعَانِي الْمَخْصُوصَةِ عَلَى شَيْءٍ وَشَيْخُنَا وَبُجِّرِمِي. □ قَوْلُهُ: (فَهُوَ إِمَّا بَاقٍ لِلْإِلْخِ) يَغْنِي أَنَّ نَقْلَ كِتَابٍ مِنَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيِّ إِلَى الْإِصْطِلَاحِيِّ إِمَّا ابْتِدَاءً بَأَنِ يُنْقَلُ مِنْ مُطْلَقِ الضَّمِّ إِلَى الضَّمِّ الْمَخْصُوصِ أَوْ ضَمِّ جُمْلَةٍ مُخْتَصَّةٍ مِنْ مَسَائِلِ الْعِلْمِ أَوْ بَعْدَ جَعْلِهِ بِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ أَوْ الْمَضْمُونِ أَوْ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ أَوْ الْجَامِعِ، وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا فِي الْبُضْرِيِّ وَسَمَّ. □ قَوْلُهُ: (إِمَّا بِمَعْنَى اللَّامِ) أَي عَلَى غَيْرِ الثَّانِي وَقَوْلُهُ أَوْ بَيَانِيَّةٌ أَي عَلَى الثَّانِي كَذَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ يُتَأَمَّلُ هَلْ وَجِدَ شَرْطُ الْبَيَانِيَّةِ وَفِي تَخْصِيسِ مَعْنَى اللَّامِ بِغَيْرِ الثَّانِي نَظَرٌ سَمَّ أَقُولُ الْمُرَادُ بِالْبَيَانِيَّةِ هُنَا إِضَافَةُ الْأَعْمِ إِلَى الْأَخْصِ كَيَوْمِ الْأَحَدِ وَلَوْ قَالَ لِلْبَيَانِ لَكَانَ أَوَّلَى إِذِ الْبَيَانِيَّةُ الْمَعْرُوفَةُ فِي التَّحْوِ يَشْتَرَطُ فِيهَا أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ كَحَاتَمِ فُضَّةٍ وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْبَيَانِيَّةَ بِالْمَعْنَى الْمُتَقَدِّمِ تَجْرِي فِي الثَّالِثِ أَيْضًا. □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ جُمِعَتْ) أَي هَذِهِ الْأَلْفَافُ الثَّلَاثَةُ فِي تَصْنِيفِ كَالْمِنْهَاجِ. □ قَوْلُهُ: (غَالِبًا) قَدْ يُقَالُ حَيْثُ

تَرَجَّمَ لِلْإِزَالَةِ. □ قَوْلُهُ: (فَهُوَ إِمَّا بَاقٍ عَلَى مَصْدَرِيَّتِهِ) إِنْ كَانَ الْمُرَادُ الْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِيَّ فَقَبِيهِ أَنَّهُ لَا يَتَأْتِي فِيهِ الْمَصْدَرِيَّةُ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ مِنَ الْعِلْمِ لَيْسَتْ مَعْنَى مَصْدَرِيًّا فَمَا ذَكَرَهُ إِنَّمَا يُنَاسِبُ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةَ.

□ قَوْلُهُ: (أَوْ بِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَي الْمَكْتُوبِ وَقَوْلُهُ أَوْ الْفَاعِلِ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَي الْجَامِعِ لِلطَّهَارَةِ انْتَهَى. □ قَوْلُهُ: (وَالْإِضَافَةُ لِلْإِلْخِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْعُبَابِ وَالْإِضَافَةُ عَلَى غَيْرِ الثَّانِي بِمَعْنَى اللَّامِ وَعَلَيْهِ بَيَانِيَّةٌ انْتَهَى يُتَأَمَّلُ هَلْ وَجِدَ شَرْطُ الْبَيَانِيَّةِ وَفِي تَخْصِيسِ مَعْنَى اللَّامِ بِغَيْرِ الثَّانِي نَظَرٌ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ بَيَانِيَّةٌ) إِنْ أُريدَ بِالْإِضَافَةِ إِضَافَةُ كِتَابٍ إِلَى أَحْكَامِ الَّذِي قَدَرَهُ تَوَقَّفَتِ الْبَيَانِيَّةُ عَلَى اتِّحَادِ الْمُرَادِ بِكِتَابٍ وَأَحْكَامَ بَأَنِ يُرَادُ بِكِتَابِ الْمَسَائِلِ بِمَعْنَى الْأَحْكَامِ وَبِالْأَحْكَامِ الْمَسَائِلُ، وَإِلَّا لَمْ تَصِحَّ الْبَيَانِيَّةُ وَإِنْ أُريدَ الْإِضَافَةُ إِلَى الطَّهَارَةِ تَوَقَّفَتِ الْبَيَانِيَّةُ عَلَى أَنْ يُرَادَ بِالطَّهَارَةِ مَا أُريدَ بِكِتَابٍ لَكِنْ ذَلِكَ خِلَافُ تَفْسِيرِهَا الْآتِي، وَإِلَّا لَمْ تَصِحَّ الْبَيَانِيَّةُ وَلَا يَخْفَى أَنَّ كَوْنَهَا بِمَعْنَى اللَّامِ مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ اتِّحَادِ مَعْنَى الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، هَذَا كُلُّهُ مَعَ قَطْعِ التَّظَرِّ عَمَّا قَبِيلَ إِنْ شَرْطُ الْبَيَانِيَّةِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ

بِالْفَتْحِ مَصْدَرٌ طَهَّرَ يَفْتَحُ هَائِهِ أَفْصَحُ مِنْ ضَمِّهَا يَطْهَرُ بَضْمُهَا فِيهِمَا. وَأَمَّا طَهَّرَ بِمَعْنَى اغْتَسَلَ فَمَثَلُ الْهَاءِ لُغَةٌ الْخُلُوصُ مِنَ الدَّنَسِ وَلَوْ مَعْنَوِيًّا كَالْعَيْبِ، وَشَرَعًا لَهَا وَضْعَانِ حَقِيقَتِي وَهُوَ زَوَالُ الْمَنَعِ النَّاشِئِ عَنِ الْحَدَثِ وَالْخَبَثِ وَمَجَازِيٌّ مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الْمُسَبِّبِ عَلَى السَّبَبِ وَهُوَ الْفِعْلُ الْمَوْضُوعُ لِإِفَادَةِ ذَلِكَ أَوْ بَعْضِ آثَارِهِ كَالْتِيَمِ، وَبِهَذَا الْوَضْعِ عَرَفَهَا الْمُصَنِّفُ بِأَنَّهَا رَفَعُ حَدَثٍ أَوْ إِزَالَةُ نَجَسٍ.....

فَرَضَ الْكَلَامُ فِي اجْتِمَاعِهَا فَلَا حَاجَةَ لِقَيْدٍ غَالِيًّا فَلْتِيَمًا بَصْرِيٌّ أَقُولُ: وَلَا يَلْزَمُ مِنَ اجْتِمَاعِ الثَّلَاثَةِ فِي مُؤَلَّفٍ كَالْمِنْهَاجِ أَنْ يَشْتَمِلَ كُلُّ كِتَابٍ مِنْ كُتُبِهِ وَكُلُّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِهِ وَكُلُّ فُصْلٍ مِنْ فُصُولِهِ عَلَى مَا ذَكَرَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. □ قَوْلُهُ: (بِالْفَتْحِ الْإِنْخ) وَأَمَّا بِالضَّمِّ فَاسْمُ بَقِيَّةِ الْمَاءِ ابْنُ قَاسِمٍ الْغَزِّيُّ أَيُّ مَا فَضَّلَ مِنْ مَاءٍ طَهَارَتِهِ فِي نَحْوِ الْإِبْرِيْقِ لَا فِي نَحْوِ بَثْرِ، وَنَقَلَ الْبِرْزَمَاوِيُّ عَنْ شَيْخِهِ وَعَنِ الْفُشْنِيِّ أَنَّهَا بِالْكَسْرِ اسْمٌ لِمَا يُضَافُ إِلَى الْمَاءِ مِنْ نَحْوِ سِدْرِ شَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (لُغَةُ الْخُلُوصِ الْإِنْخ) عِبَارَةٌ الْتَهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَهِيَ لُغَةُ الْإِنْخ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ تَقْدِيرُ عَاطِفٍ وَمُبْتَدَأٍ وَإِلَّا فَيُحْتَاجُ إِلَى جَعْلِ قَوْلِهِ مَصْدَرٌ الْإِنْخ حَالًا لَا خَيْرًا. □ قَوْلُهُ: (كَالْعَيْبِ) مِنَ الْحَقْدِ وَالْحَسَدِ وَغَيْرِهِمَا شَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (زَوَالُ الْمَنَعِ الْإِنْخ) كَحُرْمَةِ الصَّلَاةِ شِ عِبَارَةٌ الْإِنْفَاعِ وَأَحْسَنُ مَا قِيلَ فِيهِ أَيُّ تَفْسِيرُهَا شَرَعًا أَنَّهُ اِزْتِفَاعُ الْمَنَعِ الْمُتَرْتَّبِ عَلَى الْحَدَثِ وَالتَّجَسُّسِ فَيَدْخُلُ فِيهِ غُسْلُ الذَّمَّةِ وَالْمَجْنُونَةِ لِتَحَلُّ لِحَالِيهِمَا فَإِنَّ الْاِئْتِنَاعَ مِنَ الْوُطْءِ قَدْ زَالَ، وَكَذَا يُقَالُ فِي غُسْلِ الْمَيْتِ فَإِنَّهُ أَزَالَ الْمَنَعَ مِنَ الصَّلَاةِ أَهْ بِحَذْفِ. □ قَوْلُهُ: (وَالْخَبَثِ) الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ. □ قَوْلُهُ: (وَمَجَازِيٌّ) أَيُّ بَاغْتِيَارِ الْأَصْلِ. ثُمَّ صَارَ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً بَقَرِيَّةً سَابِقَ كَلَامِهِ وَلَا حِجَّهُ، فَيُؤَافِقُ حَيْثُذَ مَا فِي كَلَامِ غَيْرِهِ مِنْ أَنَّهُ مَعْنَى حَقِيقَتِي شَرْعِيٌّ كَالْأَوَّلِ، وَيَنْدَفِعُ اغْتِرَاضُ سَمِّ الْبَصْرِيِّ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيُّ الْمَجَازِيٌّ أَوْ السَّبَبُ. □ قَوْلُهُ: (لِإِفَادَةِ ذَلِكَ) أَيُّ الزَّوَالِ. □ قَوْلُهُ: (كَالْتِيَمِ) فَإِنَّهُ يُفِيدُ جَوَازَ الصَّلَاةِ الَّذِي هُوَ مِنْ آثَارِ ذَلِكَ نِهَايَةً وَمَعْنَى وَأَدْخَلَ بِالْكَافِ وَضُوءٌ صَاحِبِ الضَّرُورَةِ لِكُونِهِ يُبَيِّحُ إِبَاحَةً مَخْصُوصَةً بِالنَّسْبَةِ لِقَرَضٍ وَتَوَافُلٍ وَالِاسْتِنْجَاءَ بِالْحَجَرِ لِكُونِهِ يُبَيِّحُ إِبَاحَةً مَخْصُوصَةً بِالنَّسْبَةِ لِصَلَاةٍ فَاعِلِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا الْوَضْعِ) أَيُّ الْمَجَازِيٌّ.

□ قَوْلُهُ: (عَرَفَهَا الْمُصَنِّفُ) أَيُّ فِي مَجْمُوعِهِ مُدْخَلًا فِيهَا الْأَغْسَالُ الْمُسْنُونَةُ وَنَحْوُهَا مَعْنَى. □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهَا رَفَعُ حَدَثٍ الْإِنْخ) قَدْ يُقَالُ فِي صِحَّةِ حَمْلِ التَّعْرِيفِ عَلَى الْمُعَرِّفِ نَظَرٌ سَوَاءٌ أُريدَ بِالْوُضُوءِ مَثَلًا الْمَعْنَى الْمَصْدَرِيَّ أَوْ الْحَاصِلَ بِالْمَصْدَرِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُؤَوَّلَ الرَّفْعُ بِالرَّافِعِ بَصْرِيٌّ عِبَارَةٌ شِ عَنْ سَمِّ عَلَى شَرْحِ الْبَهْجَةِ نَصُّهَا هَذَا التَّعْرِيفُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الرَّفْعَ وَالْإِزَالَهَ هُمَا نَفْسُ نَحْوِ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ وَصَبِّ الْمَاءِ عَلَى

عُمُومٍ وَخُصُوصٍ مِنْ وَجْهِهِ وَإِلَّا فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ آخَرَ انْتَهَى. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ زَوَالُ الْمَنَعِ) لَا يَشْمَلُ نَحْوَ طَهَارَةِ الْخَمْرِ؛ لِقَوْلِهِ: (عَنِ الْحَدَثِ الْإِنْخ).

(تَنْبِيْهٌ): عَدَمُ شُمُولِ بَعْضِ التَّعَارِيفِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذَا الْمَقَامِ لِنَحْوِ طَهَارَةِ الْخَمْرِ بِالتَّحَلُّلِ وَالْجَلْدِ بِالْإِنْدِباغِ لَا يَقْتَضِي تَخْصِيصَ التَّرْجِمَةِ بِغَيْرِ ذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ ذَلِكَ زَائِدًا عَلَى مَا فِي التَّرْجِمَةِ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ التَّعْرِيفُ لِبَعْضِ مَعَانِي الطَّهَارَةِ وَأَنْوَاعِهَا مَعَ عُمُومِ مَا فِي التَّرْجِمَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَمَجَازِيٌّ الْإِنْخ) قَدْ

أو ما في معناهما كالتيَّم وطُهر السَّلس أو على صُورتَهما كالغسلِ الثانيةِ والطُّهرِ المندوبِ وفيه أعني التعبيرَ بالمعنى والصُّورة إشارةً لقولِ ابنِ الرُّفعةِ إنَّها في هَذَيْنِ لا من مجازِ التشبيهِ إلا أنَّ يُجَابَ عنه بِمَنْعِهِ وإثباتِ أنَّها فيها حقيقةٌ عُرْفِيَّةٌ كما صَرَّحُوا به في التَّيَّم، وبدَّعُوا بالطهارة لِخَبَرِ الحَاكِمِ وغيرِهِ «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ»، ثُمَّ يَمَّا بَعْدَهَا على الوَضْعِ البَدِيعِ الآتِي لِأَمْرَيْنِ: الأوَّلُ الخَبَرُ المشهُورُ «بُنِيَ الإسلامُ على خَمْسٍ» وأسَقَطُوا الكلامَ على الشَّهَادَتَيْنِ؛ لأنَّه أفرَدَ يَعْلَمُ وآثَرُوا رِوَايَةَ تَقْدِيمِ الصَّوْمِ على الْحَجِّ؛ لأنَّه فُورِيٌّ ومُتَكَرِّرٌ، وأَفْرَدَ مَنْ يَلْزُمُهُ أَكْثَرُ، والثَّانِي

الْقَوْبُ لَكِنْ قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي أَنَّ الْوُضُوءَ مَثَلًا هُوَ نَفْسُ الرَّفْعِ بَلِ الرَّفْعُ يَحْصُلُ بِهِ، وَلَيْسَ نَفْسُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ.

☐ قَوْلُهُ: (أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُمَا الْإِنْفِ) قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: التَّحْقِيقُ قَوْلُ الْقَاضِي حُسَيْنٍ: إِنَّهَا رَفْعُ الْحَدِّثِ وَإِزَالَةُ التَّجَسُّسِ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ يَرِيدُ بِاسْتِعْمَالِهَا إِلَّا فِيهِمَا وَإِطْلَاقُ حَمَلَةِ الشَّرْعِ عَلَى الْوُضُوءِ الْمُجَدِّدِ وَالْأَغْسَالِ الْمُسْنُونَةِ طَهَارَةً مُجَازًا مِنْ مَجَازِ التَّشْبِيهِ لِشَبَهِهِمَا بِالرَّفْعِ مَعَ افْتِقَارِهِمَا إِلَى التَّيَّةِ فَأُطْلِقْتُهُمَا عَلَى التَّيَّم طَهَارَةً مُجَازًا أَيْضًا كَمَا سَمَّوُا الثَّرَابَ وَضُوءًا أَتَتْهُ ابْنُ شَهْبَةَ اهـ بِضَرِيٍّ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ الْجَوَابُ عَنْهُ.

☐ قَوْلُهُ: (كَالتَّيَّم) هَذَا فِي مَعْنَى رَفْعِ الْحَدِّثِ وَقَوْلُهُ وَطُهِرِ السَّلسُ هَذَا فِي مَعْنَى إِزَالَةِ التَّجَسُّسِ وَفِي مَعْنَاهَا أَيْضًا الْإِسْتِجَاءُ بِالْحَجَرِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا وَطَهَارَةُ الْمُسْتَحَاضَةِ كَمَا فِي الْمُغْنِيِّ وَالدُّبَاغِ وَانْقِلَابِ الْخَمْرِ خَلًّا كَمَا فِي ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (كَالْغَسْلَةِ الثَّانِيَةِ فِي الْوُضُوءِ الْإِنْفِ) عِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَالَّذِي عَلَى صُورَةِ رَفْعِ الْحَدِّثِ الْأَغْسَالُ الْمُنْدُوبَةُ وَالْوُضُوءُ الْمُجَدِّدُ وَالْغَسْلَةُ الثَّانِيَةُ وَالثَّلَاثَةُ فِي طَهَارَةِ الْحَدِّثِ وَالَّذِي عَلَى صُورَةِ إِزَالَةِ التَّجَسُّسِ الْغَسْلَةُ الثَّانِيَةُ وَالثَّلَاثَةُ مِنْ غَسَلَاتِ التَّجَاسُّهِ اهـ. فَقَوْلُ الشَّارِحِ وَالطُّهُرُ الْمُنْدُوبُ شَامِلٌ لِّغَسَلَاتِ التَّجَاسُّهِ كَمَا فِي الْمُغْنِيِّ أَيْضًا. ☐ قَوْلُهُ: (فِي هَذَيْنِ) أَيِ مَا فِي مَعْنَاهُمَا وَمَا عَلَى صُورَتَيْهِمَا. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ مَجَازِ التَّشْبِيهِ) أَيِ قَلَمٌ يُرِيدُ الْمُصَنِّفُ أَنَّهُمَا يُشَارِكُهُمَا فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ أَفْرَادِ الطَّهَارَةِ شَرْعًا وَهَذَا جَوَابٌ بِالْمَنْعِ عَنِ الْإِغْتِرَاضِ الْوَارِدِ عَلَى تَعْرِيفِ الْمُصَنِّفِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَا أَنَّ يُجَابَ الْإِنْفِ) جَوَابٌ عَنْهُ بِالتَّسْلِيمِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِمَنْعِهِ) أَيِ قَوْلِ ابْنِ الرَّفْعَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَنَّهَا فِيهِمَا حَقِيقَةُ الْإِنْفِ) تَأَمَّلْ مَا فِيهِ مِنَ الْمُنَافَاةِ لِمَا سَبَقَ مِنْ أَنَّهَا فِي الْمَعْنَى الثَّانِي مُجَازٌ بِضَرِيٍّ وَسَمَّ. وَتَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَنْهُ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي التَّيَّمِ) أَيِ مِمَّا فِي مَعْنَاهُمَا. ☐ قَوْلُهُ: (لِخَبَرِ الْحَاكِمِ وَغَيْرِهِ الْإِنْفِ) أَيِ مَعَ افْتِتَاحِهِ ﷺ ذَكَرَ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ الْمُبْحُوثِ عَنْهُمَا فِي الْكَلَامِ بِالصَّلَاةِ كَمَا سَيَأْتِي، وَلِكُونِهَا أَعْظَمَ شُرُوطِ الصَّلَاةِ الَّتِي قَدَّمُوهَا عَلَى غَيْرِهَا؛ لِأَنَّهَا أَفْضَلُ عِبَادَاتِ الْبَدَنِ بَعْدَ الْإِيمَانِ نِهَايَةً. ☐ قَوْلُهُ: (الْخَبَرُ الْمَشْهُورُ «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ» تَبَيَّنَتْ كَمَا فِي النَّهَايَةِ «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَإِقَامُ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ وَصَوْمُ رَمَضَانَ وَحَجُّ الْبَيْتِ» اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (يَعْلَمُ) أَيِ عِلْمِ التَّوْحِيدِ. ☐ قَوْلُهُ: (مُتَكَرِّرٌ) أَيِ فِي كُلِّ عَامٍ نِهَايَةً. ☐ قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي الْإِنْفِ) وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا فِي هَذِهِ الْحِكْمَةِ لِلْفَرَائِضِ لَعَلَّهُ لِكُونِهَا عِلْمًا مُسْتَقِلًّا أَوْ لِيَجْعَلَهَا

يُمنَعُ وَيَدَّعَى أَنَّهُ حَقِيقَةٌ عُرْفِيَّةٌ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِثْبَاتِ أَنَّهَا فِيهَا حَقِيقَةٌ عُرْفِيَّةٌ) انْظُرْ هَذَا مَعَ الْجُزْمِ فِي أَصْلِ هَذَا الْمَعْنَى بِأَنَّهُ مُجَازِيٌّ.

أَنَّ الغَرَضَ من البعثَةِ انتظامُ أمرِ المعاشِ والمعادِ بِكَمالِ القُوى التُّطَقِيَّةِ ومُكَمِّلُها العِباداتُ، والشَّهَوِيَّةُ ومُكَمِّلُها غِذاءُ ونَحْوُه المَعامَلاتُ، ووَطءُ ونَحْوُه المُنكَحَاتُ، والغَضَبِيَّةُ ومُكَمِّلُها التَّحَرُّزُ عَنِ الجِنَايَاتِ، وَقُدِّمَتِ الأولى لِشَرَفِها، ثُمَّ الثانيةُ لِشِدَّةِ الحاجةِ إليها، ثُمَّ الثالثةُ؛ لِأَنَّها دونُها في الحاجةِ، ثُمَّ الرابعةُ لِقِلَّةِ وَقوعِها بالنسبةِ لِمَا قبلِها، وإِنَّمَا خَتَمَها الأكثرُ بِالْعِتْقِ تَفَاوُلًا. وَبَدَّعُوا من مُقَدِّماتِ الطَّهارةِ بالماءِ؛ لِأَنَّهُ الأَصْلُ في آلتِها وافتَتَحَ هذا الكِتَابَ بِآيَةِ لِتَعُوذَ بِرُكْنِها على جَميعِ الكِتَابِ لا لِيَكُونِها دَليلُه؛ لِأَنَّ من شَأْنِه التَّأَخُّرُ عَنِ المَدلولِ على أَنَّهُ إِذا كان قاعِدَةً كَلِيَّةً يَنْطَبِقُ عليها أَكثَرُ المَسائِلِ كما هُنا قُدِّمَ ولم يُراعَ ذلك في غَيرِه وإِنْ راعاه أَصلُه كالشافعي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ اختِصارًا (قال اللهُ تعالى ﴿وَأَنزَلْنَا﴾) أَيِ إِنْزَالًا مُسْتَمِرًّا باهِرًا لِلْعُقُولِ ناشِئًا

مِنَ المَعامَلاتِ والمُنكَحَاتِ والجِنَايَاتِ ع ش. □ فَوَدَّ: (انْتِظامُ أمرِ المعاشِ والمعادِ) يَحْتَمِلانِ المَصَدَرَ واسِمَ الزَّمانِ ابنُ قاسِمٍ على البَهْجَةِ أقولُ الأقْرَبُ الثاني ع ش. □ فَوَدَّ: (بِكَمالِ القُوى التُّطَقِيَّةِ إلخ) المُرَادُ بِها القُوى الدَّارِكَةُ وَوَجْهَ كَوْنِ العِباداتِ مُكَمِّلَةً لَهَا أَنَّ المُتَلَبِّسَ بِها مُتَوَجِّهٌ إلى عَالَمِ القُدُسِ مُعْرِضٌ عَنِ عَالَمِ الشَّهَوَاتِ والمُداوِمَةُ على هَذَا الأمرِ سَبَبٌ لِصَفاءِ النَّفْسِ ومَزِيدٌ اسْتِعْدادِها لِلإِسْتِفاضةِ مِنَ المَبْدَأِ الفَياضِ بِإِفاضةِ ما هُوَ سَبَبٌ لِلسَّعادةِ الأَبَدِيَّةِ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَمَعْرِفَةِ صِفائِهِ وأَفْعالِهِ سَبْحانَهُ وتعالى على حَسَبِ الطَّاقةِ البَشَرِيَّةِ بَصْرِيٌّ عِبارةٌ ع ش قوله التُّطَقِيَّةُ أَيِ الإِدْرَاكِيةِ سَمَ على حَجٍّ. وقال في هامِشِ شَرْحِ البَهْجَةِ أَيِ العَفَلِيَّةِ اه وَمَعْنَاهُما واحِدٌ، ثُمَّ قال وَهَلِ المُرَادُ بِكَمالِها بِها أَنَّها تُزِيلُ نَقْصًا يَكُونُ لولاها أَوْ أَنَّها تُقَيِّدُ اغْتِيابَها وَالإِعْدادَ بِها فِيه نَظَرٌ ولا مانِعَ مِنْ إِرادةِ الأمرِينِ انْتَهَى.

□ فَوَدَّ: (التَّحَرُّزُ عَنِ الجِنَايَاتِ) الأولى وَمُكَمِّلُها مَعْرِفَةُ أَحكامِ الجِنَايَاتِ لِيَعْلَمَ الجِنائِيَّةُ المَحْمُودَةُ شَرعًا كالجِهادِ ونَحْوِه فَيَسْتَعْمِلُها فِيها، والمَذْمُومَةُ شَرعًا كالجِنائِيَّةِ على مُسْلِمٍ ظَلَمًا فَيَزِدُها عَنها فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِيٌّ. □ فَوَدَّ: (وَقُدِّمَتِ الأولى) أَيِ العِباداتِ نِهايةً. □ فَوَدَّ: (لِشَرَفِها) عِبارةٌ المُعْنَى اهْتِمَامًا بِالْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ اه وَعِبارةٌ النِّهايةِ لِتَعَلُّقِها بِالْأَشْرَفِ اه وَهُوَ الباري سَبْحانَهُ وتعالى ع ش. وقال الرِّشِيدِيُّ أَيِ كَمالِ القُوى التُّطَقِيَّةِ خِلافًا لِمَا في حاشِيَةِ شَيْخِنا اه. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ الأَصْلُ في آلتِها) أَيِ غَيرِه كالتَّرابِ وأُخْجارِ الإِسْتِجاءِ بَدَلٌ مِنْهُ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (هَذَا الكِتَابُ) أَيِ كِتَابِ الطَّهارةِ. □ فَوَدَّ: (على جَميعِ الكِتَابِ) أَيِ المُنْهاجِ. □ فَوَدَّ: (بِآيَةٍ) وقولُه دَليلُه إلخ أَيِ الكِتَابِ، وَيُحْتَمَلُ الماءُ. □ فَوَدَّ: (إِذا كان إلخ) أَيِ الدَّلِيلِ على أَنَّ المَذلولَ مَذكورٌ إجمالًا في التَّرْجِمَةِ فالْمَذلولُ الإِجماليُّ مُتَقَدِّمٌ على الدَّلِيلِ سَمَ. □ فَوَدَّ: (يَنْطَبِقُ عليها أَكثَرُ إلخ) فِيه قَلْبٌ، والأَصْلُ كما في المُعْنَى تَنْطَبِقُ على أَكثَرِ مَسائِلِ البابِ. □ فَوَدَّ: (أَكثَرُ المَسائِلِ) يُنافِي قولُه قاعِدَةٌ كَلِيَّةٌ. □ فَوَدَّ: (وَلَمْ يُراعَ ذَلِكَ) أَيِ افْتِتاحِ البابِ بِدَليلِه. □ فَوَدَّ: (اخْتِصارًا) عِلَّةٌ لِعَدَمِ مُراعاةِ المُصَنِّفِ لِمَسَلِّكَ المُحَرَّرِ تَبَعًا لِإِمامِ المَذْهَبِ. □ فَوَدَّ: (مُسْتَمِرًّا) أَيِ

□ فَوَدَّ: (التُّطَقِيَّةِ) أَيِ الإِدْرَاكِيةِ. □ فَوَدَّ: (لا لِيَكُونِها دَليلُه إلخ) على أَنَّ المَذلولَ مَذكورٌ إجمالًا في التَّرْجِمَةِ فالْمَذلولُ الإِجماليُّ مُتَقَدِّمٌ على الدَّلِيلِ. □ فَوَدَّ: (مُسْتَمِرًّا) أَيِ لا مُنْقَطِعًا كما يَتَوَهَّمُ مِنْ

عن عَظَمَتِنَا ﴿وَمِنَ السَّمَاءِ﴾ أَي الْجِرْمِ الْمَعْهُودِ إِنْ أُرِيدَ الْإِبْتِدَاءُ أَوِ السَّحَابُ إِنْ أُرِيدَ الْانْتِهَاءُ ﴿مَاءً﴾ فِيهِ عُمُومٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لِلْإِمْتِنَانِ وَبِهَذَا اسْتَفِيدَ مِنْهُ أَنَّهُ طَاهِرٌ إِذْ لَا اِمْتِنَانٌ بِالنَّجَسِ فَمِنْ ثَمَّ كَانَ ﴿طَهُورًا﴾ مَعْنَاهُ مُطَهَّرًا لِغَيْرِهِ وَلَا لَزِمَ التَّأَكِيدُ وَالتَّأْسِيسُ خَيْرٌ مِنْهُ وَيَدُلُّ لذلِكَ أَيْضًا لِطَهَرِ كَم بِهِ، وَأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي فَعُولٍ وَإِنْ جَاءَ مُصَدَّرًا وَلِلْمُبَالَغَةِ بِأَنْ يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ فِي مَعْنَى

لَا مُنْقَطِعًا كَمَا يَتَوَهَّمُ مِنَ الْمَاضِي. □ فَوُدَّ: (عَنْ عَظَمَتِنَا) أَي كَمَا يُشْعِرُ بِهِ ضَمِيرُ الْعَظَمَةِ سَم. □ فَوُدَّ: (أَي الْجِرْمِ الْمَعْهُودِ) هُوَ الْأَقْرَبُ كَثْرًا. سَم. □ فَوُدَّ: (أَوِ السَّحَابِ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَهَلِ الثَّرَاءُ بِالسَّمَاءِ فِي الْآيَةِ الْجِرْمُ الْمَعْهُودُ أَوِ السَّحَابُ قَوْلَانِ حَكَاهُمَا الْمُصَنِّفُ فِي دَقَائِقِ الرِّوَضَةِ وَلَا مَانِعٌ أَنْ يُنْزَلَ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا انْتِهَتْ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُحْصَلَ كَلَامِ الشَّارِحِ جَمْعُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ وَإِبْطَالُ اللَّثَانِي وَرَدَّهُ إِلَى الْأَوَّلِ بِحَسَبِ الْحَقِيقَةِ نَعَمْ لَوْ عَبَّرَ بِالْإِنْزَالِ الْأَوَّلَى وَالثَّانَوِي بِدَلِّ الْإِبْتِدَاءِ وَالْإِنْتِهَاءِ لَكَانَ أَوَّلَى بَصْرِيٍّ. □ فَوُدَّ: (فِيهِ عُمُومٌ) قَدْ يُشْكِلُ الْعُمُومُ بِنَجْعِ بَعْضِ الْمَاءِ الطَّهَوْرِ مِنَ الْأَرْضِ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ أَنَّ أَصْلَ كُلِّ مَاءٍ يَنْبُتُ مِنَ الْأَرْضِ مِنَ السَّمَاءِ سَم. □ فَوُدَّ: (مِنْ حَيْثُ الْخ) لِلتَّعْلِيلِ. □ فَوُدَّ: (أَنَّهُ) أَي تَرْوُلَ هَذِهِ الْآيَةِ. □ فَوُدَّ: (وَبِهَذَا) إِلَى قَوْلِهِ وَأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. □ فَوُدَّ: (وَبِهَذَا) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ لِلْإِمْتِنَانِ سَم. □ فَوُدَّ: (مِنْهُ) أَي مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [المومن: ١٨] نِهَآيَةً وَيَصِحُّ إِزْجَاجُ الضَّمِيرِ إِلَى لَفْظِ الْمَاءِ فِي الْآيَةِ. □ فَوُدَّ: (إِذْ لَا اِمْتِنَانٌ بِالنَّجَسِ) يُتَأَمَّلُ قَمَا الْمَانِعُ مِنْ صِحَّةِ الْإِمْتِنَانِ بِشَيْءٍ، وَإِنْ قَامَ غَيْرُهُ مَقَامَهُ سَم عَلَى حَجِّ أَه. ع ش. وَقَدْ يُقَالُ لَا كَبِيرُ مَوْقِعٍ لَهُ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ بَعْضُهُمُ الثَّرَاءُ نَفْيَ كَمَالِ الْإِمْتِنَانِ بِخَيْرِ مِيٍّ. □ فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي مِنْ أَجْلِ إِفَادَتِهِ الظَّاهِرِيَّةِ. □ فَوُدَّ: (وَلَا لَزِمَ التَّأَكِيدُ الْخ) أَي وَلَوْ جُعِلَ الطَّهَوْرُ بِمَعْنَى الطَّاهِرِ لَزِمَ التَّأَكِيدُ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ مُسْتَفَادَةً مِنْ لَفْظِ الْمَاءِ عَلَى مَا مَرَّ بِخِلَافٍ مَا لَوْ أُرِيدَ بِهِ الْمُطَهَّرُ فَلَا يَكُونُ تَأَكِيدًا بَلْ تَأْسِيسًا أَي مُفِيدًا لِمَعْنَى لَمْ يُفَيْدَ مَا قَبْلَهُ ع ش. □ فَوُدَّ: (وَيَدُلُّ الْخ) فِي دَلَالَتِهِ نَظَرٌ سَم. □ فَوُدَّ: (لِذلِكَ) أَي لِكَوْنِ الْمَاءِ مُطَهَّرًا لِغَيْرِهِ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ غَيْرِهِ وَإِنْ أَوْهَمَ صَنِيعُهُ رُجُوعَ الْإِشَارَةِ لِكَوْنِ طَهُورًا فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى مُطَهَّرٍ لِغَيْرِهِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا مَرَّ عَنْ سَم أَنفَاءً عَلَى أَنَّ الْآيَاتِ يُفَسَّرُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ. □ فَوُدَّ: (أَيْضًا) أَي كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨]. □ فَوُدَّ: (وَأَنَّهُ الْخ) عَطْفٌ

الْمَاضِي. □ فَوُدَّ: (عَنْ عَظَمَتِنَا) أَي كَمَا يُشْعِرُ بِهِ ضَمِيرُ الْعَظَمَةِ. □ فَوُدَّ: (الْمَعْهُودِ) هُوَ الْأَقْرَبُ كَثْرًا. □ فَوُدَّ: (الْإِنْتِهَاءُ) قَدْ يَتَبَادَرُ انْتِهَاءُ الْإِنْزَالِ، وَفِيهِ أَنَّ الْإِنْزَالَ لَمْ يَنْتَهَ بِالسَّحَابِ بَلْ جَاوَزَهُ إِلَى الْأَرْضِ إِلَّا أَنْ يُرَادَ انْتِهَاءُ مَحَلِّهِ وَاسْتِقْرَاضُهُ الْعُلُويِّ. □ فَوُدَّ: (فِيهِ عُمُومٌ الْخ) قَدْ يُشْكِلُ الْعُمُومُ بِأَنَّ الْمَعْنَى حَيْثُ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ كُلَّ مَاءٍ طَهُورٍ مَعَ أَنَّ بَعْضَ الْمَاءِ الطَّهَوْرِ نَبَعَ مِنَ الْأَرْضِ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ أَنَّ أَصْلَ كُلِّ مَا نَبَعَ مِنَ الْأَرْضِ مِنَ السَّمَاءِ فَلْيُتَأَمَّلْ. □ فَوُدَّ: (لِلْإِمْتِنَانِ) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ وَبِهَذَا الْخ. □ فَوُدَّ: (إِذْ لَا اِمْتِنَانٌ بِالنَّجَسِ الْخ) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ الطَّهَوْرِيَّةَ لَمْ تُسْتَفَدْ إِلَّا مِنْ قَوْلِهِ طَهُورًا لَا يَلْزَمُ الْإِمْتِنَانُ بِالنَّجَسِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُنْظَرُ فِي أَنَّهُ لَا اِمْتِنَانٌ بِالنَّجَسِ عَلَى الْإِطْلَاقِ. □ فَوُدَّ: (وَلَا لَزِمَ التَّأَكِيدُ) قَدْ يَمْنَعُ لَزُومُ التَّأَكِيدِ إِذْ لَمْ يُسْتَفَدْ مَعْنَى الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ بِوَضْعِهِ وَلَوْ فِي الْجُمْلَةِ. □ فَوُدَّ: (وَيَدُلُّ لِذلِكَ الْخ) فِي دَلَالَتِهِ نَظَرٌ.

فَاعِلٍ مَعَ مُسَاوَاتِهِ لَهُ تَعْدِيًا كَصُرُوبٍ أَوْ لُزُومًا كَصَبُورٍ وَلِلآلَةِ كَسَحُورٍ لِمَا يُتَسَحَّرُ بِهِ، وَبِهَذَا الشَّرَاطِ مَعَ كَوْنِ الْأَصْلِ مَا ذُكِرَ انْدَفَعَ الِاسْتِدْلَالُ لِطَهُورِيَّةِ الْمُسْتَعْمَلِ نَظَرًا إِلَى إِفَادَةِ الْمُبَالِغَةِ عَلَى أَنَّ فِيمَا قُلْنَاهُ تَكَرَّرًا أَيْضًا لِرَفْعِهِ أَحْدَاثَ أَجْزَاءِ الْغُضْوِ الْوَاحِدِ بِجَرِيهِ عَلَيْهِ أَمَّا الْمَضْمُومُ فَيَخْتَصُّ بِالمَصْدَرِ، وَقِيلَ يَأْتِي بِمَعْنَى الْمُطَهَّرِ لِغَيْرِهِ أَيْضًا وَاخْتِصَاصُ الطَّهَارَةِ بِالمَاءِ الَّذِي أَشَارَتْ إِلَيْهِ الْآيَةُ وَلَا يَرِدُ شَرَابًا طَهُورًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ وُصِفَ بِأَعْلَى صِفَاتِ الدُّنْيَا تَعْبُدِيٌّ أَوْ لِمَا فِيهِ مِنَ الرِّقَّةِ وَاللِّطَافَةِ الَّتِي لَا تَوْجَدُ فِي غَيْرِهِ وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ لَا لَوْنَ لَهُ وَبِهَذَا الْاِخْتِصَاصِ يَتَضَحُّ مِنْهُمْ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ لَا لِمَفْهُومِهِ؛ لِأَنَّهُ لَقَبٌ.

عَلَى ﴿يُطَهِّرُكُمْ بِهِ﴾ [الأنفال: ١١]، وَالضَّمِيرُ لِكَوْنِ ﴿طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨] فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى مُطَهَّرًا لِغَيْرِهِ. **فُؤَدُ:** (وَلِلآلَةِ الْإِنِّح) قَضِيَّتُهُ أَنَّ هَذَا غَيْرُ الْمَعْنَى الْمُرَادِ مِمَّا فِي الْآيَةِ الَّذِي قَالَ فِيهِ إِنَّهُ الْأَصْلُ فِي فَعُولٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ عِبَارَةٌ عَمِيرَةٌ نَقَلَ التَّوَوُّيُّ عَنْ ابْنِ مَالِكٍ أَنَّ فَعُولًا قَدْ يَكُونُ لِلْمُبَالِغَةِ، وَهِيَ أَنَّ يَذُلَّ عَلَى زِيَادَةِ الْإِنِّح، وَقَدْ يَكُونُ اسْمًا لِمَا يُفَعَّلُ بِهِ الشَّيْءُ الْبُرُودُ لِمَا يَتَّبَرَّدُ بِهِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الطَّهُورُ مِنَ الْأَوَّلِ، وَأَنْ يَكُونَ مِنَ الثَّانِي انْتَهَى. وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ أَتَكَرَّرَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَفْتَةِ دَلَالَتُهُ عَلَى التَّطْهِيرِ، وَقَالُوا لَا يَزِيدُ عَلَى مَعْنَى الْمُبَالِغَةِ فِي وَضْفٍ فَاعِلِهِ أَقُولُ كَفَاكَ حُجَّةً قَاطِعَةً عَلَى فَسَادِ قَوْلِهِمْ قَوْلُهُ ﷺ «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا» فَإِنَّ الطَّهُورَ هُنَا لَوْ لَمْ يَكُنْ بِمَعْنَى الْمُطَهَّرِ لَمْ يَسْتَقِمْ لِقَوَاتِ مَا اخْتَصَّتْ بِهِ الْأُمَّةُ بِجَرِيَمِيٍّ. **فُؤَدُ:** (الِاسْتِدْلَالُ بِهِ) أَيِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى طَهُورًا. **فُؤَدُ:** (فِيمَا قُلْنَاهُ) أَيِ فِي كَوْنِ طَهُورًا بِمَعْنَى الْمُطَهَّرِ لِغَيْرِهِ تَكَرَّرًا أَيْ مُبَالِغَةً. **فُؤَدُ:** (أَيْضًا) أَيِ كَمَعْنَى الْمُبَالِغَةِ. **فُؤَدُ:** (أَمَّا الْمَضْمُومُ) أَيِ لَفْظُ طَهُورٍ بِضَمِّ الْفَاءِ. **فُؤَدُ:** (وَاخْتِصَاصُ) مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ تَعْبُدِيٌّ خَبَرٌ سَم. **فُؤَدُ:** (وَلَا يَزِدُّ) أَيِ عَلَى ذَلِكَ الْاِخْتِصَاصِ. **فُؤَدُ:** (لِأَنَّهُ) أَيِ الشَّرَابُ قَدْ وُصِفَ أَيِ فِي الْآخِرَةِ بِأَعْلَى صِفَاتِ الدُّنْيَا أَيْ وَهِيَ كَوْنُهُ مُطَهَّرًا لِغَيْرِهِ. **فُؤَدُ:** (أَوْ لِمَا فِيهِ مِنَ الرِّقَّةِ الْإِنِّح) وَنُقِلَ عَنِ الْإِيْعَابِ مَا نَصَّهِ وَالَّذِي يَتَجَبَّهُ تَرْجِيحُهُ أَنَّهُ مَعْقُولٌ؛ لِأَنَّ التَّعَبُّدَ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ إِبْدَاءِ مَعْنَى مُنَاسِبٍ، وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ.

فُؤَدُ: (وَبِهَذَا الْاِخْتِصَاصِ) أَيِ الَّذِي أَشَارَتْ إِلَيْهِ الْآيَةُ. **فُؤَدُ:** (لَا لِمَفْهُومِهِ) قَالَ الْكَرْدِيُّ: إِنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ لِمَا فِيهِ الْإِنِّح وَفِيهِ مَا لَا يَخْفَى، وَقِيلَ: إِنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى بِهَذَا أَيْ يَتَضَحُّ مِنْهُمْ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ بِهَذَا الْاِخْتِصَاصِ لَا لِكَوْنِ مَفْهُومِ الْمَاءِ يَذُلُّ عَلَى الْمُنْعِ الْمَذْكُورِ أَهْ وَهُوَ الظَّاهِرُ الْمُتَعَيَّنُ لَكِنْ فِيهِ رَكَّةٌ، وَلَوْ قَالَ: وَأَتَضَحُّ بِذَلِكَ أَنَّ مَنَعَهُمُ الْقِيَاسَ عَلَيْهِ لِهَذَا الْاِخْتِصَاصِ لَا لِمَفْهُومِهِ الْإِنِّح كَانَ ظَاهِرًا.

فُؤَدُ: (الْقِيَاسُ) أَيِ قِيَاسَ غَيْرِ الْمَاءِ كَالْتَبْيِذِ عَلَيْهِ أَيِ الْمَاءِ. **فُؤَدُ:** (لِأَنَّهُ لَقَبٌ) أَيِ وَمَفْهُومُهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ لِقَوْلِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ الْمَفَاهِيمُ أَيْ الْمُخَالَفَةُ إِلَّا اللَّقَبُ حُجَّةٌ أَهْ. قَالَ الْبُنَانِيُّ: الْمُرَادُ بِاللَّقَبِ هُنَا الْإِسْمُ

فُؤَدُ: (انْدَفَعَ الْإِسْتِدْلَالُ) قَدْ يَمْنَعُ انْدِفَاعَهُ عَلَى قَاعِدَةِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الْمُشْتَرَكَ إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ الْقَرَائِنِ حُمِلَ عَلَى جَمِيعِ مَعَانِيهِ وَهِيَ هُنَا غَيْرُ مُتَنَافِيَةٍ إِلَّا مَعْنَى الْمَصْدَرِ لَكِنْ إِذَا حُمِلَ عَلَى الْمُبَالِغَةِ وَاقِفٌ غَيْرُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ وَأَصَالَةُ بَعْضِهَا لَا تَقْتَضِي التَّخْصِصَ بِهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَالتَّجَرُّدِ عَنِ الْقَرَائِنِ. **فُؤَدُ:** (وَاخْتِصَاصُ) مُبْتَدَأٌ

(يُشْتَرَطُ لِرَفْعِ الْحَدِّثِ) إِجْمَاعًا وَاعْتِرَاضَ وَهُوَ هُنَا أَمْرٌ اعْتِبَارِيٌّ قَائِمٌ بِالْأَعْضَاءِ يَمْنَعُ صِحَّةَ نَحْوِ الصَّلَاةِ حَيْثُ لَا مُرْخَصَ أَوْ الْمَنْعُ الْمُتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ وَكَوْنُ التَّيَمُّمِ يَرْفَعُ هَذَا لَا يَرُدُّ؛ لِأَنَّهُ رَفَعُ خَاصٍّ بِالنِّسْبَةِ لِقَرِضٍ وَاحِدٍ، وَكَلَامُنَا فِي الرِّفْعِ الْعَامِّ وَهَذَا خَاصٌّ بِالْمَاءِ، وَهُوَ إِمَّا أَصْغَرُ وَرَافِعُهُ الْوُضُوءُ وَإِمَّا أَكْبَرُ وَرَافِعُهُ الْغُسْلُ، وَقَدْ يُقَسَّمُ هَذَا نَظَرًا إِلَى تَفَاوُتِ مَا يَحْرُمُ بِهِ إِلَى مُتَوَسِّطٍ، وَهُوَ مَا عَدَا الْحَيْضَ وَالنِّفَاسَ وَأَكْبَرَ وَهُوَ هُمَا إِذْ مَا يَحْرُمُ بِهِمَا أَكْثَرُ.

(و) رَفَعُ (النَّجَسِ) وَهُوَ شَرْعًا مُسْتَقْدَرٌ يَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّلَاةِ حَيْثُ لَا مُرْخَصَ أَوْ مَعْنَى يُوصَفُ بِهِ الْمَحَلُّ الْمُتَلَاقِي لِعَيْنٍ مِنْ ذَلِكَ مَعَ رُطُوبَةٍ وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ هُنَا؛ لِأَنَّهُ الَّذِي لَا يَرْفَعُهُ إِلَّا الْمَاءُ وَلِأَنَّ الْمُصَنِّفَ اسْتَعْمَلَ فِيهِ الرِّفْعَ كَمَا تَقَرَّرَ، وَهُوَ لَا يَصِحُّ فِيهِ حَقِيقَةٌ إِلَّا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى أَمَّا

الْحَامِدُ الشَّامِلُ لِلْعَلَمِ الشَّخْصِيِّ، وَاسْمُ الْجِنْسِ فَهُوَ مُغَايِرٌ لِلْقَبِ التَّخَوُّيِّ مُغَايِرَةُ الْعَامِّ لِلْخَاصِّ لِشُمُولِهِ لِلْعَلَمِ عِنْدَ التَّحَاةِ الشَّامِلِ لِاتِّوَاعِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَسْمَ وَالْكُنْيَةَ وَالْقَبِ أَه. □ فَوَدَّ: (وَاعْتَرَضَ) أَيُّ بَأَنَّهُ حَكَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَسُفْيَانَ جَوَازَ الْوُضُوءِ بِالتَّيَمُّمِ كُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ هُنَا الْخُ) احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا سَيَأْتِي فِي أَسْبَابِ الْحَدِّثِ فَإِنَّ لَهُ تَمَّ مَعْنَى آخَرَ سَيَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بَصْرِيٍّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهُوَ فِي اللَّغَةِ: الشَّيْءُ الْحَادِثُ، وَفِي الشَّرْعِ: يُطْلَقُ عَلَى أَمْرِ اعْتِبَارِيٍّ الْخُ وَعَلَى الْأَسْبَابِ الَّتِي يَنْتَهِي بِهَا الطَّهَرُ وَعَلَى الْمَنْعِ الْمُتَرْتَّبِ عَلَى ذَلِكَ، وَالْمُرَادُ هُنَا الْأَوَّلُ أَه وَكَذَا اقْتَصَرَ النَّهَايَةُ عَلَى إِرَادَتِهِ فَقَطَّ خِلَافًا لِلشَّارِحِ حَيْثُ جَوَزَ إِرَادَةَ الْمَعْنَى الثَّلَاثِ أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (حَيْثُ لَا مُرْخَصَ) وَهُوَ فَقَدْ الْمَاءَ.

□ فَوَدَّ: (وَكَوْنُ التَّيَمُّمِ الْخُ) جَوَابُ سُؤَالٍ نَشَأَ عَنْ قَوْلِهِ أَوْ الْمَنْعُ الْخُ. □ فَوَدَّ: (بِرَفْعِ هَذَا) أَيُّ الْمَنْعِ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ مَعْنَى فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (هَذَا) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ أَكْبَرَ سَم. □ فَوَدَّ: (هَذَا) أَيُّ مَا يَرْفَعُهُ الْغُسْلُ. □ فَوَدَّ: (مَا عَدَا الْحَيْضَ الْخُ) أَيُّ الْجَنَابَةِ ع ش. □ فَوَدَّ: (إِذَا مَا يَحْرُمُ بِهِمَا أَكْثَرُ) إِذْ يَحْرُمُ بِهِمَا مَا يَحْرُمُ بِالْجَنَابَةِ وَالصَّوْمِ وَالْوُطْءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ع ش.

□ فَوَدَّ (بَشِي): (وَالنَّجَسِ) بِكُسْرِ الْجِيمِ وَفَتْحِهَا أَيُّ مَعَ فَتْحِ التَّوْنِ وَبِاسْكَانِهَا مَعَ كُسْرِ التَّوْنِ وَفَتْحِهَا نَهَايَةُ فَتَّصِيرُ اللَّغَاتِ أَرْبَعَةً وَفِي الْقَامُوسِ لُغَةٌ خَامِسَةٌ وَهِيَ كَعَضْدِ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ شَرْعًا الْخُ) وَلُغَةً مَا يُسْتَقْدَرُ مُغْنِي وَقَالَ النَّهَايَةُ الشَّيْءُ الْمُبْعَدُ أَه. □ فَوَدَّ: (مِنْ ذَلِكَ) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ مُسْتَقْدَرُ سَم.

□ فَوَدَّ: (وَهَذَا الْخُ) ثُمَّ قَوْلُهُ هُوَ لَا يَصِحُّ فِيهِ الْخُ صَرِيحَانِ فِي حَمَلِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي لِلنَّجَسِ لَكِنْ قَوْلُهُ وَمَا رَاعَاهُ هُوَ مَجَازٌ يَقْتَضِي حَمْلَ كَلَامِهِ عَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. □ فَوَدَّ: (وَهَذَا الْخُ) أَيُّ الْمَعْنَى الثَّانِي. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ الَّذِي الْخُ) قَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ الرِّفْعُ الْمُعْتَبَرُ شَرْعًا، وَهُوَ لَا يَكُونُ فِي الْمُسْتَقْدَرِ الْمَذْكُورِ أَيْضًا إِلَّا بِالْمَاءِ بَصْرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (اسْتَعْمَلَ فِيهِ) أَيُّ فِي النَّجَسِ، وَقَوْلُهُ كَمَا تَقَرَّرَ أَيُّ حَيْثُ قُدِّرَ الرِّفْعُ لَا الْإِزَالَةَ وَقَوْلُهُ وَهُوَ أَيُّ الرِّفْعُ لَا يَصِحُّ فِيهِ أَيُّ النَّجَسِ. □ فَوَدَّ: (حَقِيقَةً) كَانَ الْمُرَادُ

وقوله تَعْبُدِيَّ حَبَر. □ فَوَدَّ: (وَإِمَّا أَكْبَرَ) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: (هَذَا). □ فَوَدَّ: (مُسْتَقْدَرُ) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: (مِنْ ذَلِكَ). □ فَوَدَّ: (وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ هُنَا) ثُمَّ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) لَا يَصِحُّ فِيهِ حَقِيقَةٌ إِلَّا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى

على الأول فوصفه به من مجازٍ مُجاوِزته للحدِّث، وكان عُدولُه عن تعبيرِ أصلِه بالإزالة رِعايةً للأوَّل؛ لأنَّه حقيقةٌ وما راعاه هو مجازٌ وهو أبلغُ من الحقيقةِ باتِّفاقِ البلَّغاءِ على أنَّ ذاكَ موهِمٌ إذ يُزيلُه غيرُ الماءِ، وتخصيصُهما لأتَّهما الأصلُ وإلا فالطُّهُرُ المستَوْنُ وطُهرُ السِّلْسِ الذي لا رَفَعَ فيه كالدُّمِّيَّةِ والمَجْنُونَةِ لِتَحِلِّ لِلْمُسْلِمِ والمِيتِ كذلك كما يُعلِّمُ من كلامِه فيما يأتي (ماءٌ مُطلَقٌ) أي استِعمالُه بِمعنى مُزوره عليه فلا يجوزُ كما عَبَّرَ به أصلُه، وأفادَه مفهؤُمُ الاشتِراطِ من جهةِ أنَّ تعاطيَ الشَّيْءِ على خلافِ ما أوجِبَه الشَّارِعُ حرامٌ،.....

اصطِلَاحِيَّةً فَتَأَمَّلْهُ، وقولُه إلَّا على هَذَا المعنى أي الثاني سم. □ فَوَدَّ: (فَوَصَفَه به) أي وَصَفَ التَّجَسُّسَ بالزَّفْع. □ فَوَدَّ: (مِنْ مَجَازٍ مُجَاوِزَتِهِ إلَخ) أي مِنَ المَجَازِ المُرْسَلِ الذي عِلَاقَتُهُ مُجَاوِرَةُ التَّجَسُّسِ لِلْحَدِّثِ فِي البَيَانِ أو الإِسْتِخْصَارِ، وإلَّا فَحَقُّهُ أَنْ يوصَفَ بالإزالة. □ فَوَدَّ: (وَكَانَ عُدولُهُ) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قولِه: (لِأَنَّهُ إلَخ) وقولُه عَن تَغْيِيرِ أَصْلِهِ ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قولِه رِعايةً إلَخ سم عبارةُ البَصْرِيِّ قولُه رِعايةً لِلأوَّلِ عِلَّةٌ لِتَغْيِيرِ أَصْلِهِ إلَخ والأوَّلُ هُوَ مُسْتَقْدَرُ إلَخ، وقولُه لِأَنَّهُ أي تَغْيِيرِ أَصْلِهِ إلَخ عِلَّةٌ لِعُدولِه اهـ.

□ فَوَدَّ: (وَمَا رَاعَاهُ) أي المُصَنِّفُ. □ فَوَدَّ: (عَلَى أَنَّ ذَاكَ) أي تَغْيِيرِ أَصْلِهِ بالإزالة المُقْتَضِي لِحَمْلِ التَّجَسُّسِ على المعنى الأوَّلِ يُوهِمُ انْحِصَارَ إِزَالَتِهِ فِي الماءِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا سَبَقَ هَذَا، وَأَنْتَ خَيْرٌ بَأَنَّ هَذَا الإِيهَامَ مُشْتَرَكٌ الإِلْزَامَ بِنَاءً عَلَى مَا ذُكِرَ مِنَ الْإِبْلَغِيَّةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْعُدُولِ، نَعَمْ إِنْ حُمِلَ التَّجَسُّسُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَلَى الثَّانِي سَلِمَ مِنَ الإِيهَامِ وَلَعَلَّه نَكَنَةُ الْعُدُولِ بِصُرِّي. □ فَوَدَّ: (إِذْ يُزِيلُهُ غَيْرُ الْمَاءِ) قَدْ يُقَالُ: الْمُرَادُ الرَّفْعُ وَالْإِزَالَةُ الشَّرْعِيَّانِ أَيِ الْمُعْتَبَرَيْنِ شَرْعًا وَهُمَا لَا يَكُونَانِ إِلَّا بِالْمَاءِ حَتَّى فِي الْمُسْتَقْدَرِ الْمَذْكُورِ بِصُرِّي. □ فَوَدَّ: (وَتَخْصِيصُهُمَا) أي الْحَدِّثِ وَالتَّجَسُّسِ سم. □ فَوَدَّ: (الَّذِي لَا رَفَعَ إلَخ) صِفَةُ طُهْرِ السِّلْسِ وَلَوْ قَالَ: وَالَّذِي لَا رَفَعَ فِيهِ إلَخ كَانَ أَوْضَحَ. □ فَوَدَّ: (كَالدُّمِّيَّةِ إلَخ) أي كَطُهْرِ الدُّمِّيَّةِ إلَخ.

□ فَوَدَّ: (وَالْمِيتِ) أي وَطُهْرِ الْمِيتِ سم. □ فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أي يُشْتَرَطُ فِيهَا الْمَاءُ الْمُطْلَقُ نِهَائَةً وَمُعْنَى وَهُوَ خَيْرٌ قولُه فَالطُّهُرُ إلَخ. □ فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) أي مَحَلُّ الْحَدِّثِ وَالتَّجَسُّسِ. □ فَوَدَّ: (كَمَا عَبَّرَ بِهِ) أي بِلَا

صَرِيحَانِ فِي حَمْلِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي لِلتَّجَسُّسِ لَكِنْ قولُه: (وَمَا رَاعَاهُ) هُوَ مَجَازٌ يَقْتَضِي حَمْلَ كَلَامِهِ عَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ الَّذِي لَا يَرْفَعُهُ إِلَّا الْمَاءُ) أَقُولُ التَّجَاسُّهُ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ قَدْ تَكُونُ حُكْمِيَّةً وَلَا يَرْفَعُهَا إِلَّا الْمَاءُ فَيَرُدُّ عَلَى هَذَا الْحَضَرِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْحُكْمِيَّةَ أَصْلُهَا عَيْنِيَّةٌ فَيَشْمَلُهَا قولُه: (الْمَلَاقي لِعَيْنِ إلَخ). □ فَوَدَّ: (حَقِيقَةً) كَانَ الْمُرَادُ اصْطِلَاحِيَّةً فَتَأَمَّلْهُ، وقولُه إلَّا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى أَيِ الثَّانِي. □ فَوَدَّ: (وَكَانَ عُدولُهُ) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قولِه لِأَنَّهُ وقولُه عَن تَغْيِيرِ أَصْلِهِ ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قولِه رِعايةً. □ فَوَدَّ: (عَلَى أَنَّ ذَاكَ مُوهِمٌ إلَخ) هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى إِرَادَةِ الْمُحَرِّرِ الْمَعْنَى الْأَوَّلَ وَهُوَ غَيْرُ لَازِمٍ فَلْيَتَأَمَّلْ وقولُه إِذْ يُزِيلُهُ غَيْرُ الْمَاءِ قَدْ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ إِزَالَةَ تَكْفِي لِتَحْوِ الصَّلَاةِ، وَهَذِهِ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْمَاءِ. □ فَوَدَّ: (وَتَخْصِيصُهُمَا) أي الْحَدِّثِ وَالتَّجَسُّسِ. □ فَوَدَّ: (وَالْمِيتِ) أَي وَطُهْرِ الْمِيتِ.

ولا يصح كما صرح به كل من نفى الجل لكن بخفاء وإن سلمنا أنه يستعمل فيهما؛ لأن الأكثر استعماله في الحرمة فقط ومن الاشتراط لكن بظهور ففي كل من العبارتين مزية خلافاً لمن أطلق ترجيح هذه ولمن أطلق ترجيح تلك فتأمل رفع أو إزالته شيء من تلك الأربعة إلا به لأمره تعالى بالتيمم عند فقده «وأمر رسول الله ﷺ بصب الذنوب من الماء على بول ذي

يجوز. □ قوله: (ولا يصح) عطف على لا يجوز. □ قوله: (من نفى الجل) أي الذي هو معنى قول الأصل لا يجوز كزديّ وسمّ وعبارة البصري أي الموجود في عبارة المحرّر وفيه أن الذي في عبارته لا يجوز، وهو الذي يستعمل في نفى الجل ونفي الجواز فتغيّره بنفي الجل فيه ما فيه اه. □ قوله: (أنه يستعمل) أي لا يجوز الذي عبّر عنه الشارح بنفي الجل. □ قوله: (فيهما) أي في الحرمة وعدم الصحة كزديّ. □ قوله: (لأن الأكثر إلخ) ضبب بينه وبين قوله لكن بخفاء سم. □ قوله: (ومن الاشتراط) أي الذي عبّر به المنهاج سم وبصريّ زاد الكزديّ وهو عطف على من نفى الجل اه. □ قوله: (من العبارتين) أي عبارة المثني أي يشترط وعبارة أضله أي لا يجوز وقوله مزية وهي في الأولى ظهور إفادتها عدم الصحة، وفي الثانية إفادتها الحرمة بلا واسطة إن تعاطى الشيء إلخ. □ قوله: (رفع إلخ) تنازع فيه قوله لا يجوز وقوله لا يصح سم وكزديّ. □ قوله: (أو إزالته شيء) فيه ميل إلى ترجيح حمل رفع التجس في كلام المصنف على الإزالة، وفيه من الإيهام ما مرّ بصريّ. □ قوله: (من تلك الأربعة) أي الحدث والتجس وما في معناه وما على صورتها بصريّ عبارة سم كان مراده بالأربعة الحدث الأصغر والأكبر والمستفذر المخصوص، والمعنى الذي يوصف به المحل، وعلى هذا فقد يشكّل عليه في الثالث قوله السابق إذ يُزيله غير الماء إلا أن يُريد أنه لا يجوز إزالته إزالته يُعْتَدُّ بها لتحو الصلاة فليُتَأَمَّلْ اه وعبارة الكزديّ والذي يظهر من بعض تصانيفه أن المراد بالأربعة الحدث والتجس وطهر السلس والطهر المسنون. وأما البواقي من طهر الذمّيّة والمجنونة والميت فداخله في طهر السلس اه. □ قوله: (لأمره تعالى إلخ) عبارة المغني والنهاية وإما تعين الماء في رفع الحدث لقوله: «فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا» [النساء: ٤٣] الأمر للوجوب فلو رَفَعَ غير الماء لَمَّا وَجَبَ التَّيَمُّمُ عِنْدَ فَقْدِهِ وفي إزالة التجس لقوله ﷺ في خبر الصحيحين حين بال الأعرابي في المسجد: «صَبُوا عَلَيْهِ ذَنُوبًا مِنْ مَاءٍ» والذنوب: الذلّ المُمْتَلِئُ ماءً

□ قوله: (من نفى الجل) أي الذي هو معنى عبارة المحرّر. □ قوله: (لكن بخفاء إلخ) قد يُعَكَّرُ على دعوى الخفاء لما ذكره أنه مشترك كما صرحوا به، ومذهب الشافعي أن المشترك عند التجرد عن القرائن ظاهر في معنييه إلا أن يُجاب بأن محله ما لم يعارض ذلك كثرة استعماله في أحد المعنيين فليُتَأَمَّلْ، وضبب بين قوله لكن بخفاء وبين قوله: (لأن الأكثر). □ قوله: (الاشتراط) أي الذي عبّر به المنهاج. □ قوله: (رفع أو إزالة) تنازعه يجوز ويصح من قوله فلا يجوز ولا يصح. □ قوله: (من تلك الأربعة) مراده بالأربعة الحدث الأصغر والأكبر والمستفذر المخصوص، والمعنى الذي يوصف به المحل وعلى هذا فقد يشكّل عليه في الثالث قوله السابق إذ يُزيله غير الماء إلا أن يُريد أنه لا يجوز إزالته

الخَوِصِرَةُ التَّمِيمِي لَمَّا بَالَ فِي الْمَسْجِدِ»، وَهُوَ إِنَّمَا يَنْصَرِفُ لِلْمُطَلَقِ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَبَادِرُ إِلَى الدَّهْنِ وَلَمَنْعِ الْقِيَاسِ عَلَيْهِ كَمَا مَرَّ. وَخَرَجَ بِتِلْكَ الْأَرْبَعَةِ نَحْوَ إِزَالَةِ طَيِّبٍ عَنْ بَدَنِ مُحْرِمٍ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ زَوَالَ عَيْنِهِ وَهُوَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مَاءٍ (وَهُوَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ) عِنْدَ أَهْلِ اللِّسَانِ بِالنِّسْبَةِ لِلْعَالِمِ بِحَالِهِ (اسْمُ مَاءٍ بِلَا قَيْدٍ) لِإِزْمٍ وَإِنْ رُشِّحَ مِنْ بُخَارِ الطَّهْوَرِ الْمُغْلِيِّ أَوْ تَغَيَّرَ بِمَا لَا يَضُرُّ مِمَّا يَأْتِي أَوْ جُمِعَ مِنْ نَدَى وَزَعَمَ أَنَّهُ نَفْسٌ دَابَّةٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ أَوْ كَانَ زَلَالًا وَهُوَ مَا يَخْرُجُ مِنْ جَوْفِ صُورٍ تَوْجِدُ.....

وَالْأَمْرُ لِلْجَوَابِ كَمَا مَرَّ فَلَوْ كَفَى غَيْرُهُ لَمَّا وَجَبَ غَسْلُ الْبَوْلِ بِهِ وَلَا يُقَاسُ بِهِ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّ الطَّهْرَ بِهِ عِنْدَ الْإِمَامِ تَعْبُدِيٌّ وَعِنْدَ غَيْرِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الرِّقَّةِ الْإِنِّحْ، وَحُمِلَ الْمَاءُ فِي الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ عَلَى الْمُطَلَقِ لِتَبَادُرِ الْأُذْهَانِ إِلَيْهِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (التَّمِيمِي) هُوَ مُخَالَفٌ لِمَا فِي الْإِصَابَةِ وَلِمَا فِي الْقَامُوسِ فَلَمَّا قَالَ ذُو الْخَوِصِرَةِ اثْنَانِ أَحَدُهُمَا تَمِيمِيٌّ وَالثَّانِي يَمَانِيٌّ وَالْأَوَّلُ خَارِجِيٌّ لَيْسَ بِصَحَابِيٍّ وَالثَّانِي هُوَ الصَّحَابِيُّ الْبَائِلُ فِي الْمَسْجِدِ انْتَهَى اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَلَمَنْعِ الْقِيَاسِ الْإِنِّحْ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لِأَمْرِهِ تَعَالَى الْإِنِّحْ. □ قَوْلُهُ: (بِالنِّسْبَةِ لِلْعَالِمِ الْإِنِّحْ) قَيَّدَ بِهِ لِيَخْرُجَ الْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي فَرْضٍ وَالتَّغْيِيرُ تَقْدِيرًا، وَقَلِيلٌ وَقَعَ فِيهِ نَجَسٌ لَمْ يُغَيِّرْهُ فَإِنَّ الْعَالِمَ بِحَالِهَا لَا يَذْكُرُهَا إِلَّا مُقَيَّدَةً كَمَا يَأْتِي كُرْدِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (لِإِزْمٍ) قَالَ الْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ: وَلَا يُحْتَاجُ لِقَيْدِ الْقَيْدِ بِكَوْنِهِ لَا زِمًا؛ لِأَنَّ الْقَيْدَ الَّذِي لَيْسَ بِإِزْمٍ كَمَا فِي الْبُيِّنَاتِ مَثَلًا يُطْلَقُ اسْمُ الْمَاءِ عَلَيْهِ بِدُونِهِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ، وَإِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَى الْقَيْدِ فِي جَانِبِ الْإِبْهَاتِ كَقَوْلِنَا غَيْرُ الْمُطَلَقِ هُوَ الْمُقَيَّدُ بِقَيْدٍ لَا زِمَ انْتَهَى اهـ مُغْنِي وَرَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ رُشِّحَ الْإِنِّحْ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَيَدْخُلُ فِي التَّعْرِيفِ مَا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ: الْمَطَرُ وَذَوْبُ الثَّلْجِ وَالْبَرْدُ، وَمَا نَبَعَ مِنَ الْأَرْضِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ مَاءِ الْعَيُونِ وَالْأَبَارِ وَالْأَنْهَارِ وَالْبِحَارِ وَمَا نَبَعَ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ ﷺ أَوْ مِنْ ذَاتِهَا عَلَى خِلَافٍ فِيهِ، وَالْأَرْجَحُ الثَّانِي وَهُوَ أَفْضَلُ الْمِيَاهِ مُطْلَقًا أَوْ نَبَعَ مِنَ الزَّلَالِ وَهُوَ شَيْءٌ انْتَقَدَ مِنَ الْمَاءِ عَلَى صُورَةِ حَيَوَانٍ، وَمَا يَتَعَقَّدُ مِلْحًا؛ لِأَنَّ اسْمَ الْمَاءِ يَتَنَاوَلُهُ فِي الْحَالِ وَإِنْ تَغَيَّرَ بَعْدَ أَوْ كَانَ رَشْحَ بُخَارِ الْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ مَاءٌ حَقِيقَةٌ، وَيَنْقُصُ الْمَاءُ بِقَدْرِهِ وَهُوَ الْمُغْتَمَدُ، وَخَرَجَ بِذَلِكَ الْخَلُّ وَنَحْوُهُ وَمَا لَا يَذْكُرُ إِلَّا مُقَيَّدًا كَمَا مَرَّ وَتُرَابُ التَّيِّمِ وَحَجَرُ الْإِسْتِجَاءِ وَأَدْوِيَةُ الدِّبَاغِ وَالشَّمْسُ وَالتَّارُ وَالرِّيحُ وَغَيْرُهَا حَتَّى الثَّرَابُ فِي غَسَلَاتِ الْكَلْبِ فَلَمَّا الْمَزِيلُ هُوَ الْمَاءُ بِشَرْطِ امْتِزَاجِهِ بِهِ فِي غَسَلِهِ مِنْهَا اهـ. □ قَوْلُهُ: (الْمُغْلِي) قَالَ الْقَلْيُوبِيُّ فِي حَوَاشِي الْمُحَلِّي بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ اللَّامِ انْتَهَى وَقَيَّدَهُ بِالْمُغْلِيِّ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ الْخِلَافِ فَالْبُخَارُ الْمُتَرَشِّحُ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ نَارٍ مِنْ مَاءٍ طَهْوَرٍ طَهْوَرٌ بِلَا خِلَافٍ كُرْدِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (مِمَّا يَأْتِي) مِنْ نَحْوِ طِينٍ وَطُحْلُبٍ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ جُمِعَ مِنْ نَدَى الْإِنِّحْ) وَهُوَ الْمَاءُ الَّذِي يَقَعُ عَلَى الزَّرْعِ وَالْحَشِيشِ الْأَخْضَرِ خُصُوصًا فِي أَيَّامِ الرِّبْعِ كُرْدِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (نَفْسٌ دَابَّةٌ) أَيِ فِي الْبَحْرِ كُرْدِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَعَلَى تَسْلِيمِ وَجُودِ الدَّابَّةِ الْمَذْكُورَةِ فَمِنْ أَيْنَ يُعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْمَجْمُوعَ مِنَ النَّدَى بِخُصُوصِهِ مِنْ نَفْسِ تِلْكَ الدَّابَّةِ لَا غَيْرَ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ يُحْتَمَلُ حَيْثُ يُذَكَّرُ أَنْ يَكُونَ مِنْ نَفْسِهَا، وَأَنْ يَكُونَ مِنَ الطَّلِّ وَهُوَ الظَّاهِرُ الْمُشَاهَدُ فَرَجَّحَ لِذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِيمَا هُوَ عَلَى صُورَةِ الْمَاءِ الْخَالِي عَنِ التَّغْيِيرِ، وَنَحْوُهُ الطَّهْوَرِيَّةُ فَلَا تَرْتَفِعُ بِالشَّكِّ انْتَهَى اهـ. كُرْدِيٌّ عَلَى شَرْحِ بَافْضَلٍ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَا يَخْرُجُ الْإِنِّحْ) صَرِيحُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي أَنَّ الزَّلَالَ اسْمٌ لَصُورَةِ حَيَوَانٍ يَخْرُجُ مِنْ بَاطِنِهَا الْمَاءُ

في نحو الثلج كالحَيَوَانِ، وليست بِحَيَوَانٍ فَإِنْ تَحَقَّقَ كَانَ نَجِسًا؛ لِأَنَّهُ قَيِّدٌ وَخَرَجَ بِالمَاءِ مِنْ حَيْثُ تَعَلَّقَ الْأَشْرَاطُ بِهِ التُّرَابُ، وَلَوْ فِي الْمُغْلَظِ فَإِنَّ الْمُطَهَّرَ هُوَ المَاءُ بِشَرْطِ مَزْجِهِ بِهِ وَمَحْوُ أَدْوِيَةِ الدُّبَاغِ؛ لِأَنَّهَا مُحِيلَةٌ وَحَجَرُ الاسْتِنْجَاءِ؛ لِأَنَّهُ مُرَخَّصٌ وَبِقَوْلِهِ بَلَا قَيِّدٌ مَعَ قَوْلِنَا عِنْدَ إِلَى آخِرِهِ الْمُقَيَّدُ بِلَا زِمٍ وَلَوْ نَحْوُ لَامِ الْعَهْدِ كَخَبَرِ «إِنَّمَا المَاءُ مِنَ المَاءِ» وَكَالْمُتَغَيَّرِ بِالتَّقْدِيرِ وَكَالْمُسْتَعْمَلِ عَلَى الْأَصَحِّ وَكَقَلِيلٍ وَقَعَ فِيهِ نَجَسٌ؛ لِأَنَّ الْعَالِمَ بِهَا لَا يَذْكُرُهَا إِلَّا مُقَيَّدَةً عَلَى أَنَّهَا مُقَيَّدَةٌ شَرْعًا بِخِلَافِ الْمُتَغَيَّرِ بِمَا لَا يَضُرُّهُ وَالْمُقَيَّدُ بِغَيْرِ لَزِمٍ نَحْوُ مَاءِ الْبُغْرِ وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْمُطْلَقَ مَا ذَكَرَ الْمَعْلُومُ مِنْهُ مَعَ ذِكْرِ الْآيَةِ أَنَّ مَا صَدَقَ الطُّهُورُ وَالْمُطْلَقُ وَاجِدٌ. (ف) المَاءُ الْكَثِيرُ وَالْقَلِيلُ (الْمُتَغَيَّرُ بِ) مُخَالِطٍ طَاهِرٌ (مُسْتَغْنَى) يَفْتَحُ الثُّونَ وَكَسْرُهَا بَعِيدٌ مُتَكَلِّفٌ (عَنْ كَزَعْفَرَانٍ) وَمَنْيٍّ وَثَمَرٍ سَاقِطٍ وَطَحْلِبٍ طَرِحَ.....

لَا لِذَلِكَ المَاءِ لَكِنْ كَلَامُ الْقَامُوسِ مُوَافِقٌ لِمَا قَالَهُ الشَّارِحُ مِنْ أَنَّهُ اسْمٌ لِلْمَاءِ. □ فَوَدَّ: (فِي نَحْوِ الثَّلَجِ) أَيِ كَالْمَاءِ الْمُتَجَمِّدِ. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ تَحَقَّقَ الْخ) فَإِنْ شَكَّ فَلَيْسَ بِنَجَسٍ كَمَا هُوَ الْوَاضِحُ لَكِنْ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ التَّطَهُّرُ بِهِ لِلشَّكِّ فِي طَهَوْرِيَّتِهِ بَلْ فِي كَوْنِهِ مَاءً وَلَا أَصْلَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ بِضَرِّيٍّ وَقَوْلُهُ لَكِنْ الظَّاهِرُ الْخَ يَرُدُّهُ مَا مَرَّ إِنَّمَا عَنْ شَرْحِ الْمُبَابِ. □ فَوَدَّ: (مِنْ حَيْثُ تَعَلَّقَ الْإِشْرَاطُ بِهِ) دَفَعَ بِذَلِكَ مَا أوردَ مِنْ أَنَّ المَاءَ لَقَبٌ وَلَا مَفْهُومٌ لَهُ عَلَى الرَّاجِحِ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ فِي الْمُغْلَظِ) أَيِ وَلَوْ اسْتُعْمِلَ فِي تَطْهِيرِ النَّجَسِ الْمُغْلَظِ. □ فَوَدَّ: (وَنَحْوُ أَدْوِيَةِ الدُّبَاغِ) أَيِ كَالشَّمْسِ وَالتَّارِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِطَهَوْرِيَّتِهِمَا. □ فَوَدَّ: (وَبِقَوْلِهِ بَلَا قَيِّدُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمَوْثُرُ هُوَ الْقَيِّدُ اللَّازِمُ مِنْ إِضَافَةِ كَمَاءٍ وَزِدَ أَوْ صِفَةِ كَمَاءٍ دَافِقٍ وَمَاءٍ مُسْتَعْمَلٍ أَوْ مُتَنَجِّسٍ أَوْ لَامِ عَهْدٍ كَالْمَاءِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «نَعَمْ إِذَا رَأَتْ المَاءَ» أَيِ الْمَنِيِّ أَه. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ نَحْوُ لَامِ الْعَهْدِ) أَيِ وَلَوْ كَانَ الْقَيِّدُ لَامَ الْعَهْدِ، وَنَحْوُهُ وَقَوْلُهُ كَخَبَرِ إِنَّمَا الْخُ أَيِ كَاللَّامِ فِي خَبَرِ الْخُ فَإِنَّ اللَّامَ فِي المَاءِ لَامُ الْعَهْدِ، وَالْمَعْنَى هُوَ الْمَنِيُّ وَقَوْلُهُ وَكَالْمُتَغَيَّرِ الْخُ وَكَالْمُسْتَعْمَلِ الْخُ وَكَقَلِيلٍ الْخُ عَطْفٌ عَلَى كَخَبَرِ الْخُ لِكُنْهَائِ أَمْثَلَةٌ لِنَحْوِ الْمُقَيَّدِ بِلَامِ الْعَهْدِ كَزِدِّي. □ فَوَدَّ: (مُقَيَّدَةٌ شَرْعًا) أَيِ بِقَيِّدٍ لَزِمٍ فَلَا يُسَوِّغُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْإِسْتِعْمَالِ الشَّرْعِيِّ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهَا مَاءٌ بَلَا قَيِّدٍ بِضَرِّيٍّ. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْمُتَغَيَّرِ بِمَا لَا يَضُرُّ) أَيِ فَإِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ شَرْعًا مَاءٌ بَلَا قَيِّدٍ بِضَرِّيٍّ. □ فَوَدَّ: (فَالْمُتَغَيَّرُ بِمُخَالِطٍ طَاهِرٍ الْخ) مَحَلُّهُ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ الْمُخَالِطِ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ كَنَحْوِ سِدْرٍ أَوْ عَجِينٍ أَرَادَ تَطْهِيرَهُ فَصَبَّ عَلَيْهِ المَاءُ فَتَغَيَّرَ بِهِ تَغَيَّرًا كَثِيرًا قَبْلَ وَصُولِهِ إِلَى جَمِيعِ أَجْزَائِهِ فَإِنَّهُ يَطْهَرُهَا، وَإِنْ كَانَ تَغَيَّرُهُ كَثِيرًا لِلضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِلُ إِلَى جَمِيعِهَا إِلَّا بَعْدَ تَغَيَّرِهِ هَكَذَا أَخْفَظْتُ مِنْ تَقْرِيرِ شَيْخِنَا الطَّبَّلَاوِيِّ وَهُوَ ظَاهِرٌ بِضَرِّيٍّ وَبُيُوتِيٍّ عَنْ سَم. وَكَذَا فِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا عَنْ الشِّيرَازِيِّ عَنِ الطَّبَّلَاوِيِّ وَمِثْلُهُ. □ فَوَدَّ: (وَكَسْرُهَا) مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ بَعِيدٌ مُتَكَلِّفٌ خَبَرُهُ. □ فَوَدَّ: (وَمَنْيٍّ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَلَا مُتَغَيَّرٍ فِي الْمَعْنَى وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ الْخُ. □ فَوَدَّ: (وَتَمَرٍ سَاقِطٍ) أَيِ وَإِنْ كَانَ شَجَرُهُ نَابِتًا فِي المَاءِ شَرَحُ بِأَفْضَلِ عِبَارَةِ النَّهَايَةِ وَيَضُرُّ التَّغَيَّرُ بِالنَّمَارِ

إِزَالَةً يُعْتَدُّ بِهَا لِنَحْوِ الصَّلَاةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (وَتَمَرٍ سَاقِطٍ) عِبَارَةُ الْمُبَابِ وَكَالْحَبُوبِ إِنْ انْحَلَّ مِنْهَا شَيْءٌ

بَعْدَ دَقِّهِ وَوَرَقِ طُرْحٍ ثُمَّ تَفَتَّتْ وَمِلْحَ جَبَلِيٍّ وَقَطِرَانٍ أَوْ كَافُورٍ مُخَالِطٍ فَكُلُّهُمَا نَوْعَانِ.....

السَّاقِطَةُ بِسَبَبِ مَا انْحَلَّ مِنْهَا سَوَاءٌ أَوْقَعَ بِنَفْسِهِ أَمْ بِإِيقَاعِ كَانَ عَلَى صُورَةِ الْوَرَقِ كَالْوَرْدِ أَمْ لَا أَه. قَالَ ع ش زَادَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ الْكَبِيرِ مَا نَصَّهُ لِإِمْكَانِ التَّحَرُّزِ عَنْهَا غَالِبًا أَقُولُ حَتَّى لَوْ تَعَدَّرَ الْإِحْتِرَازُ عَنْهَا ضَرَّ نَظَرًا لِلْغَالِبِ أَه. وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا وَعِبَارَةٌ سَمِعْتُ عَنْ الشَّارِحِ فِي شَرْحِ الْعُيُوبِ الْمُسَمَّى بِالْإِيْعَابِ وَالْحَبِّ كَالْبُرِّ وَالْقَمَرِ إِنْ غَيَّرَ وَهُوَ بِحَالِهِ فَمُجَاوِرٌ، وَإِنْ انْحَلَّ مِنْهُ شَيْءٌ فَمُخَالِطٌ فَإِنْ طُبِخَ وَغَيَّرَ وَلَمْ يَنْحَلْ مِنْهُ شَيْءٌ فَأَوَجَّهِ الْوَجْهَيْنِ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِمُجَرَّدِ الطَّبْخِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَيَقُّنِ انْحِلَالِ شَيْءٍ مِنْهُ بِحَيْثُ يُسْتَحْدَثُ لَهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ اسْمٌ آخَرٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَتَيَقَّنِ الْانْحِلَالُ فَإِنَّهُ لَا أَثَرَ لِلتَّغْيِيرِ بِهِ وَلَا لِحُدُوثِ اسْمٍ آخَرَ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ مُجَاوِرٌ، وَالتَّغْيِيرُ بِهِ لَا يَضُرُّ وَإِنْ حَدَثَ بِسَبَبِهِ اسْمٌ آخَرُ فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا أَغْلِي مِنْ نَحْوِ الْحُبُوبِ وَالشَّامِ وَمَا لَمْ يُغَلَّ إِنْ تَيَقَّنَ انْحِلَالُ شَيْءٍ مِنْهُ فَمُخَالِطٌ، وَإِلَّا فَمُجَاوِرٌ وَإِنْ حَدَثَ لَهُ اسْمٌ آخَرُ بِذَلِكَ مَا لَمْ يُسَلِّبْ عَنْهُ إِطْلَاقَ اسْمِ الْمَاءِ بِالْكَلِّيَّةِ أَه. أَقُولُ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَخْصُلُ التَّغْيِيرُ الْكَثِيرُ فِي الطَّعْمِ وَاللَّوْنِ بِدُونِ انْحِلَالِ شَيْءٍ. هـ فَوَدَّ: (بَعْدَ دَقِّهِ) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَيُشَبِّهُ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ فِيمَا لَوْ طُرِحَ، ثُمَّ تَفَتَّتْ وَخَالَطَ أَنْتَهَى أَه. سَمِعْتُ شَيْخُنَا عَنْ سَمٍ فِي شَرْحِ أَبِي شُجَاعٍ الْجَزَمِ بِذَلِكَ وَأَقْرَأَهُ وَعِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ قَالَ الْبُرْهَانِيُّ فِي حَوَاشِي الْمُحَلِّيِّ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَيُشَبِّهُ الْإِنْحِاقَ قُلْتُ: وَيَتَّبِعِي جَرِيَانًا مِثْلَ ذَلِكَ فِي الثُّورَةِ وَالزَّرْنِيخِ وَنَحْوِهِمَا. وَقَدْ يُعْضَدُ مَا بَحَثَهُ أَيُّ الْأَذْرَعِيِّ نَظِيرُ الْمَسْأَلَةِ مِنَ الْوَرَقِ الْمَطْرُوحِ أَنْتَهَى كَلَامُ الْبُرْهَانِيِّ أَه. هـ فَوَدَّ: (ثُمَّ تَفَتَّتْ) أَيُّ وَاخْتَلَطَ، وَإِلَّا فَهُوَ مُجَاوِرٌ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ كَانَ تَفَتَّتَ قَبْلَ طَرْجِهِ بِضَرِيٍّ. هـ فَوَدَّ: (فَكُلُّهُمَا) أَيُّ مِنَ الْقَطِرَانِ وَالْكَافُورِ. هـ فَوَدَّ: (نَوْعَانِ) أَيُّ خَلِيطٌ وَمُجَاوِرٌ، وَاخْتَلَفَ فِي الْمُتَغْيِيرِ بِالْكَتَانِ وَالَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَنَّهُ يَتَغَيَّرُ بِشَيْءٍ يَنْحَلُّ مِنْهُ فَيَكُونُ التَّغْيِيرُ بِمُخَالِطٍ مُعْنًى.

قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُ الْمَجْمُوعِ وَالْجَوَاهِرِ وَغَيْرِهِمَا وَالْحَبُّ كَالْبُرِّ وَالْقَمَرِ إِنْ غَيَّرَ وَهُوَ بِحَالِهِ فَمُجَاوِرٌ، وَإِنْ انْحَلَّ مِنْهُ شَيْءٌ فَمُخَالِطٌ فَإِنْ طُبِخَ وَغَيَّرَ وَلَمْ يَنْحَلْ مِنْهُ شَيْءٌ فَوَجْهَانِ، وَحَكَى عِبَارَتَهُمْ فِي تَقْرِيرِ الْوَجْهَيْنِ ثُمَّ قَالَ وَأَوَجَّهِ الْوَجْهَيْنِ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِمُجَرَّدِ الطَّبْخِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَيَقُّنِ انْحِلَالِ شَيْءٍ مِنْهُ بِحَيْثُ يُسْتَحْدَثُ لَهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ اسْمٌ آخَرُ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ مُجَاوِرٌ، وَالتَّغْيِيرُ بِهِ لَا يَضُرُّ، وَإِنْ حَدَثَ بِسَبَبِهِ اسْمٌ آخَرُ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا أَغْلِي مِنْ نَحْوِ الْحُبُوبِ وَالشَّامِ وَمَا لَمْ يُغَلَّ إِنْ تَيَقَّنَ انْحِلَالُ شَيْءٍ مِنْهُ فَمُخَالِطٌ وَإِلَّا فَمُجَاوِرٌ، وَإِنْ حَدَثَ لَهُ بِذَلِكَ اسْمٌ آخَرُ مَا لَمْ يُسَلِّبْ عَنْهُ إِطْلَاقَ اسْمِ الْمَاءِ بِالْكَلِّيَّةِ كَمَا يَأْتِي أَنْتَهَى، وَقَوْلُهُ كَمَا يَأْتِي إِشَارَةٌ إِلَى بَسْطِ ذِكْرِهِ بَعْدَ عَلَى الْمُجَاوِرِ مِنْهُ أَمَّا إِذَا سَلَبَ الْإِطْلَاقَ بِالْكَلِّيَّةِ بَانَ صَارَ لَا يُسَمَّى مَاءً وَلَا يُضَافُ فِيهِ لَفْظُ الْمَاءِ إِلَى ذَلِكَ الْغَيْرِ بَلْ انْسَلَخَ عَنْهُ ذَلِكَ بِسَائِرِ الْإِعْتِبَارَاتِ وَحَدَّثَ لَهُ اسْمٌ آخَرُ اخْتَصَّ بِهِ فَإِنَّ التَّغْيِيرَ بِهِ حَيْثُ لَا يَضُرُّ لِأَنَّا تَيَقَّنُ حَيْثُ أَنَّهُ إِنْ انْفَصَلَتْ عَنْهُ عَيْنُ مُخَالَطَةٍ فَالْأَثَرُ بِهِ لَيْسَ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مُجَاوِرًا بَلْ مِنْ حَيْثُ مَا انْفَصَلَ عَنْهُ مِنَ الْمُخَالِطِ أَنْتَهَى، وَسَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ الْإِشَارَةُ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. هـ فَوَدَّ: (بَعْدَ دَقِّهِ) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَيُشَبِّهُ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ فِيمَا لَوْ طُرِحَ صَحِيحًا ثُمَّ تَفَتَّتْ وَخَالَطَ أَنْتَهَى.

(تَقْرِئًا يَمْنَعُ إِطْلَاقَ اسْمِ الْمَاءِ) لِكَثْرَتِهِ وَلَوْ تَقْدِيرًا، كَأَنَّ وَقَعَ فِي الْمَاءِ مَا يُؤَافِقُهُ كُمُسْتَعْمَلٍ لَكُنْ فِي قَلِيلٍ كَمَا يَأْتِي وَكَمَاءٍ وَرِدَ لَا رِيحَ لَهُ فَإِنَّهُ يُقَدَّرُ وَسَطًا كَرِيحٍ لِأَذْنٍ وَلَوْ عَصِيرٍ وَطَعْمٍ مَاءٍ

هـ قول (الشيء): (يَمْنَعُ إِطْلَاقَ اسْمِ الْمَاءِ) أَي بَأَنْ يُسَمَّى مَاءً مُقَيَّدًا كَمَاءِ الْوَرْدِ أَوْ يُسْتَجَدُّ لَهُ اسْمٌ آخَرُ كَالْمَرْقَةِ شَرْحٌ بِأَفْضَلٍ وَنَهَايَةٌ. هـ قوله: (كَأَنَّ وَقَعَ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي حَتَّى لَوْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ مَا يَمْنَعُ يُوَافِقُهُ فِي الصِّفَاتِ كَمَاءِ الْوَرْدِ الْمُتَقَطِّعِ الرَّائِحَةِ فَلَمْ يَتَغَيَّرْ وَلَوْ قُدِّرَ نَاهِ بِمُخَالَفٍ وَسَطِ كُلِّ الْوَرْدِ الْعَصِيرِ وَطَعْمِ الرُّمَانِ وَرِيحِ اللَّادِنِ لِغَيْرِهِ ضَرٌّ بِأَنْ تُعْرَضَ عَلَيْهِ جَمِيعُ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَا الْمُنَاسِبُ لِلْوَاقِعِ فِيهِ فَقَطُّ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ. وكذا في النِّهَايَةِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ بَدَلَ قَوْلِهِ لَا الْمُنَاسِبُ الْخ مَا نَصَّهُ كَذَا قَالَ ابْنُ أَبِي عَصْرٍ وَاعْتَبَرَ الرَّوْيَانِيُّ الْأَشْبَهَ بِالْخَلِيطِ اهـ. وفي الْبُجَيْرِمِيِّ عَلَى الْإِقْنَاعِ مَا نَصَّهُ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْوَاقِعَ إِنْ كَانَ مَقْضُودَ الصِّفَاتِ كُلِّهَا كَمَاءٌ مُسْتَعْمَلٌ فَلَا بُدَّ مِنْ عَرْضِ الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى الْمَاءِ، وَإِنْ كَانَ مَقْضُودَ الْبَعْضِ كَمَاءٍ وَرِدَ لَهُ رَائِحَةٌ وَلَا طَعْمٌ لَهُ وَلَا لَوْنٌ لَهُ يُخَالِفُ طَعْمَ الْمَاءِ وَلَوْنَهُ فَيُقَدَّرُ فِيهِ الطَّعْمُ وَاللَّوْنُ وَلَا يُقَدَّرُ الرِّيحُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَغَيَّرْ بِرِيحِهِ فَلَا مَعْنَى لِتَقْدِيرِ رِيحٍ غَيْرِهِ، وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ الْوَاقِعُ لَهُ صِفَةٌ فِي الْأَصْلِ، وَقَدْ قُدِّرَتْ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ كَمَاءٍ وَرِدَ مُتَقَطِّعِ الرَّائِحَةِ فَفِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ ابْنِ أَبِي عَصْرٍ وَالرَّوْيَانِيِّ فَالرَّوْيَانِيُّ يَقُولُ يُقَدَّرُ فِيهِ لَوْنُ الْعَصِيرِ وَطَعْمُ الرُّمَانِ وَرِيحُ مَاءِ الْوَرْدِ فَيُقَدَّرُ الْوُضُوءُ الْمَقْضُودُ فِيهِ لَا رِيحَ اللَّادِنِ وَابْنُ أَبِي عَصْرٍ يَقُولُ يُقَدَّرُ فِيهِ طَعْمُ الرُّمَانِ وَلَوْنُ الْعَصِيرِ وَرِيحَ اللَّادِنِ وَلَا يُقَدَّرُ فِيهِ رِيحُ مَاءِ الْوَرْدِ لِفَقْدِهِ بِالْفِعْلِ فَيَكُونُ مَاءُ الْوَرْدِ حَيْثُ يَدَّ كَالْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ وَالْمُعْتَمَدُ كَلَامُ ابْنِ أَبِي عَصْرٍ وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا التَّقْصِيلِ كُلِّهِ بَيْنَ الطَّاهِرِ وَالتَّجَسُّسِ اهـ وفي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا عَلَى ابْنِ قَاسِمٍ الْغَزِّيَّ مَا يُوَافِقُهُ.

هـ قوله: (كَمَا يَأْتِي) أَي مِنْ أَنَّ الْمُسْتَعْمَلُ إِذَا كَثُرَ طَهَّرَ قَاوَلِي إِذَا وَقَعَ فِي الْكَثِيرِ شَرْحٌ بِأَفْضَلٍ. هـ قوله: (فَإِنَّهُ يُقَدَّرُ الْخ) يَتَّبَعِي أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ فَعَيَّرَ ضَرٌّ، وَإِلَّا فَلَهُ الْإِعْرَاضُ عَنِ التَّقْدِيرِ وَاسْتِعْمَالُهُ إِذْ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ شَاكٌ فِي التَّغْيِيرِ الْمُضِرِّ وَالشَّكُّ لَا يَضُرُّ كَمَا يَأْتِي سَمِ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش وَاعْتَمَدَهُ الْبُجَيْرِمِيُّ وَشَيْخُنَا عِبَارَةٌ الْأَوَّلِ أَي جَوَازًا فَلَوْ هَجَمَ شَخْصٌ وَتَوَضَّأَ بِهِ كَانَ وَضُوءُهُ صَحِيحًا سَمِ إِذَا الْأَصْلُ عَدَمُ التَّغْيِيرِ، وَظَاهِرُهُ جَرِيَانٌ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْوَاقِعُ نَجَسًا فِي مَاءٍ كَثِيرٍ انْتَهَى أَجْهَوْرِيٌّ اهـ وَعِبَارَةُ الثَّانِي وَهَذَا التَّقْدِيرُ مَدْنُوبٌ لَا وَاجِبٌ كَمَا نَقَلَهُ الشَّيْخُ الطَّوْخِيُّ عَنْ ابْنِ قَاسِمٍ فَإِذَا أَعْرَضَ عَنِ التَّقْدِيرِ وَهَجَمَ وَاسْتَعْمَلَهُ كَفَى إِلَى أَنْ قَالَ وَظَاهِرُهُ ذَلِكَ جَرِيَانُهُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْوَاقِعُ نَجَسًا مَعَ أَنَّ الشَّيْخَ الطَّوْخِيَّ كَانَ يَقُولُ بِوُجُوبِ التَّقْدِيرِ فِي التَّجَسُّسِ فَرَاجَعَهُ اهـ. هـ قوله: (كَرِيحٍ لِأَذْنٍ) بِقَتْحِ الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ وَهُوَ اللَّبَانُ الذَّكَرُ كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ. وَقِيلَ هُوَ رُطُوبَةٌ تَعْلُو شَعْرَ الْمَغْزِ وَلِحَاحَهَا شَيْخُنَا وَبُجَيْرِمِيُّ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ وَهُوَ نَوْرٌ مَعْرُوفٌ بِمَكَّةَ طَيِّبُ الرَّائِحَةِ اهـ. هـ قوله: (وَلَوْ عَصِيرٍ) أَي عَصِيرِ الْعِنَبِ الْأَسْوَدِ أَوْ الْأَخْمَرِ مَثَلًا لَا الْأَبْيَضِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ أَنَّا نَفَرِّضُهُ مُخَالِفًا لِلْمَاءِ فِي اللَّوْنِ خِلَافًا لِمَا فِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا ع

هـ قوله: (فَإِنَّهُ يُقَدَّرُ وَسَطًا الْخ) يَتَّبَعِي أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ فَعَيَّرَ ضَرٌّ، وَإِلَّا فَلَهُ الْإِعْرَاضُ عَنِ التَّقْدِيرِ وَاسْتِعْمَالُهُ إِذْ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ شَاكٌ فِي التَّغْيِيرِ الْمُضِرِّ وَالشَّكُّ لَا يَضُرُّ.

رُئِيَ إِنْ غَيَّرَ مَعَ ذَلِكَ ضَرْماً وَلَا فِلاً؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ لِمُوَافَقَتِهِ لَا يُغَيَّرُ اعْتِبَارُ بَغْيَرِهِ كَالْحُكُومَةِ (غَيْرِ طَهُورٍ) وَإِنْ كَانَ التَّغْيِيرُ بِمَا عَلَى غُضْوِ الْمُتَطَهِّرِ كَمَا أَنَّهُ غَيْرُ مُطْلَقٍ فَلَوْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مَاءً فَشَرِبَهُ لَمْ يَحْنَثْ. (وَلَا يَضُرُّ) فِي الطَّهَوْرِيَّةِ (تَغْيِيرُ لَا يَمْنَعُ الْاسْمَ) لِقَلَّتِهِ.....

ش رَشِيدِي أَي مِنْ قَوْلِهِ وَتَبَعَهُ الْبُجَيْرِيُّ أَي عَصِيرُ الْعَنْبِ أبيضُ أَوْ أسودُ اهـ. ❦ فَوَدَّ: (وَالْأَفْلَا) فَلَوْ لَمْ يُؤَثَّرْ فِيهِ الْخَلِيطُ حِسًّا وَلَا تَقْدِيرًا اسْتَعْمَلَهُ كُلُّهُ، وَكَذَا لَوْ اسْتَهْلَكَتِ التَّجَاسَةُ الْمَائِعَةُ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ الْمَاءُ وَخَذَهُ وَلَوْ كَمَّلَهُ بِمَانِعٍ يُسْتَهْلَكُ فِيهِ لَكَفَاهُ وَجِبَ تَكْمِيلُ الْمَاءِ بِهِ إِنْ لَمْ تَزِدْ قِيَمَتَهُ عَلَى قِيَمَةِ مَاءٍ مِثْلِهِ مُغْنِي عِبَارَةَ النَّهَايَةِ فَإِنْ لَمْ يُؤَثَّرْ فَهُوَ طَهُورٌ وَلَهُ اسْتِعْمَالُ كُلِّهِ أَي مَجْمُوعُ الْمَاءِ وَالْمُخَالِيطِ، وَيَلْزَمُهُ تَكْمِيلُ الْمَاءِ النَّاقِصِ عَنْ طَهَارَتِهِ الْوَاجِبَةِ بِهِ أَي بِالْمُخَالِيطِ إِنْ تَعَيَّنَ لَكِنْ لَوْ انْعَمَسَ فِيهِ جُنُبٌ نَاقِصًا وَهُوَ قَلِيلٌ أَي مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْمُخَالِيطِ صَارَ مُسْتَعْمَلًا كَمَا لَا يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ التَّجَاسَةَ، وَحَيْثُ فَقَدْ جَعَلْنَا الْمُسْتَهْلَكَ كَالْمَاءِ فِي إِبَاحَةِ التَّطَهِيرِ بِهِ، وَلَمْ نَجْعَلْهُ كَذَلِكَ فِي دَفْعِ التَّجَاسَةِ عَنْ نَفْسِهِ إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ وَعَدَمُ صَبْرٍ وَرَبِّهِ مُسْتَعْمَلًا بِالْإِنْعِمَاسِ اهـ وَقَوْلُهُ م ر إِنْ تَعَيَّنَ قَالَ الرَّشِيدِيُّ أَي بَأْنَ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ، وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا أَنْ لَا تَزِيدَ قِيَمَةُ الْمَانِعِ عَلَى ثَمَنِ مَاءِ الطَّهَارَةِ هُنَاكَ اهـ. وَقَوْلُهُ: (لَكِنْ لَوْ انْعَمَسَ الْإِنْسَانُ) يَأْتِي فِي الشَّرْحِ وَعَنِ الْمُغْنِيِّ مِثْلُهُ. ❦ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْإِنْسَانُ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَلَوْ تَقْدِيرًا كُرْدِيٍّ وَعِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَإِنَّمَا اغْتَبِرَ بِغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ الْإِنْسَانُ. ❦ فَوَدَّ: (اغْتَبِرَ بِغَيْرِهِ كَالْحُكُومَةِ) أَي فَإِنَّمَا لَمَّا لَمْ يُمْكِنَ اغْتِيَاظُهَا فِي الْحُرِّ بِنَفْسِهِ قَدَّرْنَاهُ رَقِيقًا لِنَعْلَمَ قَدْرَ الْوَاجِبِ نِهَايَةً. ❦ فَوَدَّ: (كَالْحُكُومَةِ) أَي فِي كُلِّ جُزْءٍ لَا مُقَدَّرَ فِيهِ مِنَ الدِّيَةِ وَلَا تُعْرَفُ نِسْبَتُهُ مِنْ مُقَدَّرٍ فَإِنَّمَا تُعْتَبَرُ بِالْغَيْرِ وَهُوَ قِيَمَةُ لِلرَّقِيقِ إِذَا حُرُّ لَا قِيَمَةَ لَهُ فَيُقَدَّرُ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ رَقِيقًا وَيُنْظَرُ مَاذَا نَقَصَ بِالْجَنَاحَةِ عَلَيْهِ مِنْ قِيَمَتِهِ فَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ مِنْ دِيَةِ الْحُرِّ فَالْحُكُومَةُ جُزْءٌ مِنْ عَيْنِ الدِّيَةِ نِسْبَتُهُ إِلَى دِيَةِ النَّفْسِ مِثْلُ نِسْبَةِ نَقْصِهَا أَيِ الْجَنَاحَةِ مِنْ قِيَمَتِهِ أَيِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ فَإِذَا كَانَتْ قِيَمَةُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ بِتَقْدِيرِ كَوْنِهِ رَقِيقًا بِدُونِ الْجَنَاحَةِ عَشْرَةً وَبِهَا تِسْعَةٌ مِثْلًا وَجِبَ عَشْرُ الدِّيَةِ كُرْدِيٍّ. ❦ فَوَدَّ: (عَلَى غُضْوِ الْمُتَطَهِّرِ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ أُريدَ تَطَهِيرُ نَحْوِ السُّدْرِ نَفْسَهُ فَتَغْيِيرُ الْمَاءِ بِهِ قَبْلَ وَصُولِهِ إِلَى بَقِيَّةِ أَجْزَائِهِ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ لِكَوْنِهِ ضَرُورِيًّا فِي تَطَهِيرِهِ ع ش وَمَرَّ عَنْ سَمِّ عَنِ الطَّبْلَاوِيِّ مِثْلُهُ. ❦ فَوَدَّ: (فَلَوْ حَلَفَ الْإِنْسَانُ) وَلَوْ وَكَّلَ مَنْ يَشْتَرِي لَهُ مَاءً فَاشْتَرَاهُ لَهُ لَمْ يَقَعْ لِلْمَوْكَلِّ نِهَايَةً وَمُغْنِي زَادَ الْإِقْتِنَاعُ سَوَاءً كَانَ أَي فِي كُلِّ مِنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ التَّغْيِيرُ حِسًّا أَمْ تَقْدِيرًا اهـ. ❦ فَوَدَّ: (فَقَسْرَتُهُ) أَي الْمُتَغَيَّرُ الْمَذْكُورُ وَلَوْ تَقْدِيرًا وَمِنْهُ الْمَمْزُوجُ بِالْشُّكْرِ ع ش وَأَقْرَبُهُ الْبُجَيْرِيُّ. ❦ فَوَدَّ: (لَمْ يَحْنَثْ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَلِفِ بِاللَّهِ وَالطَّلَاقِ وَهُوَ ظَاهِرٌ ع ش وَأَقْرَبُهُ الْبُجَيْرِيُّ. ثُمَّ قَالَ عَنِ الزِّيَادِيِّ وَمَحَلُّ عَدَمِ الْحِنْثِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ مُتَغَيَّرٌ اهـ أَقُولُ ظَاهِرُ كَلَامِهِمُ الْإِطْلَاقُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ع ش فِي مَسْأَلَةِ الشَّرَاءِ حَيْثُ قَالَ قَوْلُهُ م ر وَلَمْ يَقَعْ الْإِنْسَانُ ظَاهِرُهُ وَإِنْ جَهِلَ الْوَكِيلُ حَالَهُ اهـ فَالْإِجْعُ. وَكَذَا أَقْرَبُهُ شَيْخُنَا عِبَارَتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى مَاءً وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَلِفِ بِاللَّهِ وَالْحَلِفِ بِالطَّلَاقِ، وَلَوْ كَانَ التَّغْيِيرُ تَقْدِيرًا كَمَا أَفْتَى بِهِ الطَّبْلَاوِيُّ وَنَقَلَهُ عَنْهُ الشُّرَامِلْسِيُّ اهـ. ❦ فَوَدَّ: (لِقَلَّتِهِ) أَشَارَ بِتَغْلِيلِ مَا هُنَا بِالْقَلَّةِ وَتَغْلِيلِ مَا سَبَاتِي مِنَ الْمُتَعَاطِفَاتِ الثَّلَاثَةِ بِتَعَدُّرِ صَوْنِ الْمَاءِ عَمَّا ذُكِرَ إِلَى أَنَّ مَا هُنَا مُحْتَرَزُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ تَغْيِيرًا يَمْنَعُ إِطْلَاقَ اسْمِ الْمَاءِ أَي لِكَثْرَتِهِ، وَإِنَّ الْمُتَعَاطِفَاتِ الثَّلَاثَةَ الْآتِيَةَ مُحْتَرَزُ قَوْلِهِ بِمُسْتَعْنَى

ولو احتمالا بأن شكّ أهو كثيرٌ أو قليلٌ ما لم يتحقق الكثرة ويشكّ في زوالها. (ولا متغيّر) قيل
الأحسن حذف الميم ليناسب ما قبله ويُرَدُّ بأن التفتُّن المُشعر باتِّحاد المقصود من العبارتين
أقوَد وأبلغ. (بمكث) بتثليث ميمه وطين وطحلب.....

عنه، وإنّ الجميع من الطهور المُساوي للمطلق ماصداً رشيداً، ويحتَمَل أن قول الشارح لِقَلَّتْهِ عِلَّةٌ
لقول المُصنّف لا يَمْنَعُ إلخ لا لقوله: لا يَضُرُّ تَغْيِيرُ إلخ وقول الشارح الآتي لتعذر إلخ عِلَّةٌ لَعَدَمِ ضَرَرِ
الجميع كما هو صريح صنيع النهاية والمُعْنَى. ٥ قوله: (ولو احتمالا إلخ) أي ولو كانت القِلَّةُ غيرَ مُتَيَقِّنَةٍ.
٥ قوله: (بأن شكّ) يَتَّبِعِي أن يَشْمَلَ الشكُّ هنا الظنَّ كما هو الغالب سم. ٥ قوله: (أهو إلخ) أي التَّغْيِيرُ.
٥ قوله: (قيل الأحسن إلخ) ومِمَّنْ قال به المُعْنَى عبارته وكان الأحسن أن يَحذف المُصنّف الميم من قوله
ولا مُتَغْيِرُ إلخ وكذا من قوله وكذا مُتَغْيِرُ مُجاوِرٍ، ويقول ولا تَغْيِيرُ بِمُكْثٍ وكذا مُجاوِرٍ؛ لأنَّ المُتَغْيِرَ لا
يَصِحُّ التَّغْيِيرُ به؛ لِأَنَّهُ لا يَضُرُّ نَفْسَهُ بَلْ الْمُضِرُّ التَّغْيِيرُ، وَيُدْفَعُ ذَلِكَ بما قدَّرته بقولي في الطهارة تبعاً
للشارح اه وقوله في الطهارة والمُرَادُ في صِحَّتِها ع ش. ٥ قوله: (ما لم يتحقق الكثرة إلخ) أي؛ لِأَنَّا تَيَقَّنَّا
دَفْعَ الطَّهَوْرِيَّةِ بِالتَّغْيِيرِ الكثير، والأصل بقاؤه حَتَّى يَتَيَقَّنَ زَوَالُ ذَلِكَ إِذِ اليَقِينُ لا يَرْفَعُهُ إِلَّا يَقِينٌ مِثْلُهُ وهذا
جَرَى الشارح عليه في بَقِيَّةِ كُتُبِهِ أيضاً، وَنَقَلَ شَيْخُ الإسلام والخطيب الشَّزِينِي عن الأذْرَعِيِّ وأقرَّاه
وجزَمَ به الشَّهابُ البُرْلُوسِيُّ على المُحَلِّي وغيره، وخالفَ الجمالَ الرَّمْلِيُّ في ذَلِكَ أي تَبَعاً لَوَالِدِهِ فَقَالَ
في نَهائِهِ طهورٌ أيضاً خِلَافاً لِلأذْرَعِيِّ اه كُرْدِي أقول: وكذا اعْتَمَدَ الطَّبْلَاوِيُّ والبِرْماوِيُّ ما قاله
الأذْرَعِيُّ كما في ع ش عن سم على المنهج.

٥ قول (سني): (ولا مُتَغْيِرُ بِمُكْثٍ إلخ) قال العِمْرَانِيُّ: ولا تُكْرَهُ الطَّهَارَةُ به نِهائَةً ومِثْلُهُ ما تَغْيَرُ بما لا يَضُرُّ
حَيْثُ لم يَجْرِ خِلَافٌ في سَلْبِ الطَّهَوْرِيَّةِ أَمَّا ما جَرَى في سَلْبِ الطَّهَوْرِيَّةِ به خِلَافٌ كَالْمُجاوِرِ والثَّرَابِ إِذَا
طُرِحَ فَيَتَّبِعِي كَرَاهَتَهُ خُرُوجاً مِنْ خِلَافٍ مَنْ مَنَعَ ع ش. ٥ قوله: (ويُرَدُّ بأن التفتُّن إلخ) قد يُقالُ التفتُّنُ إِنَّمَا
يَتَأْتِي إِذَا صَحَّ المَعْنَى وفي صِحَّتِهِ هُنَا نَظَرٌ إِلَّا أن يَكُونَ على حَذْفِ مُضَافٍ أي تَغْيِيرُ مُتَغْيِرٍ سم وتَقَدَّمَ
جَوَابُ آخَرُ عَنِ المُعْنَى. ٥ قوله: (بتثليث ميمه) أي مَعَ إِسْكَانِ الكافِ، وفي المَطْلَبِ لُغَةً رَابِعَةً هِيَ فَتْحُ
الميم والكافِ، وعلى كُلِّ فَهْوٍ مُضَدُّ مَكْثٍ بِفَتْحِ الكافِ أو ضَمِّها شَيْخُنَا.
٥ قول (سني): (وطحلب) ولا فَرْقَ بَيْنَ أن يَكُونَ بِمَقَرِّ المَاءِ أو مَمَرِهِ أو لا نِهائَةً.

٥ قوله: (بأن شكّ) يَتَّبِعِي أن يَشْمَلَ الشكُّ هُنَا الظنَّ كما هو الغالب. ٥ قوله: (ما لم يتحقق الكثرة ويشكّ
في زوالها) عبارةٌ شَرَحَ الرُّوضُ نَعَمَ لو تَغْيَرُ كَثِيراً ثم زالَ بَعْضُهُ بِنَفْسِهِ أو بِماءٍ مُطْلَقٍ ثم شكّ في أن التَّغْيِيرَ
الآن يَسِيرُ أو كَثِيرٌ لم يَطْهُرْ عَمَلًا بالأصل قاله الأذْرَعِيُّ انْتَهَى لَكِنِ الذي اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهابُ الرَّمْلِيُّ
أَنَّهُ يَطْهُرُ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ زَوَالِ بَعْضِ التَّغْيِيرِ يُشَكُّ في أن المَانِعَ مِنَ الطَّهَوْرِيَّةِ باقٍ فَعَمَلْنَا بِأَصْلِ الطَّهَوْرِيَّةِ.
٥ قوله: (ويُرَدُّ بأن التفتُّن إلخ) قد يُقالُ إنَّ التفتُّنَ إِنَّمَا يَتَأْتِي إِذَا صَحَّ المَعْنَى وفي صِحَّتِهِ هُنَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّ
التَّقْدِيرَ ولا يَضُرُّ في طَهَوْرِيَّةِ المَاءِ ماءً مُتَغْيِرًا بما ذَكَرَ إِذِ المنْفِيُّ ضَرُورَةَ التَّغْيِيرِ لا المَاءِ إِلَّا أن يَكُونَ على

يَفْتَحُ لَامِهِ وَضَمُّهَا نَابِتٌ مِنَ الْمَاءِ أَوْ أُلْقِيَ فِيهِ وَلَمْ يُدَقَّ وَوَرَقٌ وَقَعَ بِنَفْسِهِ وَإِنْ تَفَتَّتْ وَخَالَطَ (وَمَا فِي مَقْرُوه) وَمِنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْقَرَبِ الَّتِي يُدْهَنُ بِاطْنُهَا بِالْقَطِرَانِ وَهِيَ جَدِيدَةٌ لِإِصْلَاحِ مَا يُوَضَّعُ فِيهَا بَعْدَ مِنَ الْمَاءِ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْقَطِرَانِ الْمُخَالِطِ (وَمَمْرُوه) لَوْ مَصْنُوعًا مِنْ نَحْوِ نُورَةٍ وَإِنْ طُبِخَتْ وَكَبِرَتْ وَإِنْ فَحُشَ التَّغْيِيرُ بِذَلِكَ كُلُّهُ لَتَعَذَّرَ صَوْنُ الْمَاءِ عَنْهُ، وَلَوْ وُضِعَ مِنْ هَذَا الْمُتَغَيَّرِ

﴿قَوْلُهُ: (بِفَتْحِ لَامِهِ وَضَمُّهَا) أَيِ وَضَمِّ الطَّاءِ نَهَايَةً وَمُعْنَى زَادَ شَيْخُنَا أَوْ كَسَرِهِمَا فَلُغَاتُهُ ثَلَاثٌ أَه.﴾
 ﴿قَوْلُهُ: (نَابِتٌ مِنَ الْمَاءِ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ شَيْءٌ أَخْضَرُ يَغْلُو الْمَاءَ مِنْ طَوْلِ الْمُكْتَبِ أَه.﴾ ﴿قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُدَقَّ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ تَفَتَّتْ وَخَالَطَ فَيُخَالِفُ مَا مَرَّ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ سَمَ عِبَارَةً شَيْخُنَا قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ أُخِذَ، ثُمَّ طُرِحَ صَحِيحًا، ثُمَّ تَفَتَّتْ بِنَفْسِهِ لَمْ يَضُرَّ، وَقِيَاسُ مَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ حَجَرٍ فِي الْأَوْرَاقِ الْمَطْرُوحَةِ الضَّرُّ بِهِ وَبِهِ صَرَّحَ ابْنُ قَاسِمٍ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْكِتَابِ أَه. يَعْني مُخْتَصَرُ أَبِي شُجَاعٍ.﴾
 ﴿قَوْلُهُ (سَمِي): (وَمَا فِي مَقْرُوه) يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ مِنْهُ طَوْنُ السَّاقِيَةِ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ فَهُوَ فِي مَعْنَى مَا فِي الْمَقْرَبَلِ مِنْهُ سَمَ وَيَأْتِي عَنْ شَيْخِنَا وَالبُجَيْرِيِّ مِثْلُهُ بِزِيَادَةٍ.﴾ ﴿قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ مِنَ الْقَطِرَانِ الْخ) اعْتَمَدَ شَخْصًا خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ عِبَارَتُهُ، وَيُعْلَمُ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ الْمَاءَ الْمُتَغَيَّرَ كَثِيرًا بِالْقَطِرَانِ الَّذِي تُدْهَنُ بِهِ الْقَرَبُ إِنْ تَحَقَّقْنَا تَغْيِيرَهُ بِهِ، وَأَنَّهُ مُخَالِطٌ فَغَيْرُ طَهُورٍ، وَإِنْ شَكَّكْنَا أَوْ كَانَ مِنْ مُجَاوِرٍ فَطَهُورٌ سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الرِّيحُ وَغَيْرُهُ خِلَافًا لِلزُّلْزَلِيِّ أَه. وَقَوْلُهُ: (فَغَيْرُ طَهُورٍ) حَمَلَهُ الْمُعْنَى وَكَذَا شَيْخُنَا كَمَا يَأْتِي عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْقَطِرَانُ لَغَيْرِ إِصْلَاحِ الْقَرَبِ.﴾ ﴿قَوْلُهُ: (لِإِصْلَاحِ مَا يُوَضَّعُ الْخ) وَالْمَعْرُوفُ فِي زَمَانِنَا أَنَّ ذَلِكَ لِإِصْلَاحِ نَفْسِ الْقَرْبَةِ لَا الْمَاءِ.﴾ ﴿قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَضْنُوعًا الْخ) أَيِ بَحِثْ صَارَ يُشَبِّهُ الْخَلْقِيَّ بِخِلَافِ الْمَوْضُوعِ فِيهَا أَيِ نَحْوِ الْأَرْضِ لَا بَتْلِكَ الْحَيِثِيَّةِ فَإِنَّ الْمَاءَ يُسْتَعْنَى عَنْهُ نَهَايَةً وَلِيَعَابَ قَالَ شَيْخُنَا: وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَاءَ الْفَسَاقِيِّ وَالصَّهَارِيحِ وَنَحْوَهُمَا الْمَعْمُولَةَ بِالْجِيرِ وَنَحْوَهُ طَهُورٌ، وَأَنَّ مَاءَ الْقَرَبِ الَّتِي تُعْمَلُ بِالْقَطِرَانِ لِإِصْلَاحِهَا كَذَلِكَ وَلَوْ كَانَ مُخَالِطًا بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ لِإِصْلَاحِ الْمَاءِ وَكَانَ مِنَ الْمُخَالِطِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَقَعُ كَثِيرًا مِنْ وَضْعِ الْمَاءِ فِي نَحْوِ جَرَّةٍ وَضِعَ فِيهَا نَحْوُ لَبَنٍ فَتَغْيِيرٌ فَلَا يَضُرُّ وَيَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ مِنْهُ طَوْنُ السَّاقِيَةِ وَسَلْبَةِ الْبُثْرِ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِمَا أَه. زَادَ الْبُجَيْرِيُّ وَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ مَا يَقَعُ مِنَ الْأَوْسَاحِ الْمُتَفَصِّلَةِ مِنْ أَرْجُلِ النَّاسِ مِنْ غَسْلِهَا فِي الْفَسَاقِيِّ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا شَخْصًا، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ بَابِ مَا لَا يُسْتَعْنَى الْمَاءُ عَنْهُ غَيْرِ الْمَمْرِيَّةِ وَالْمَقْرِيَّةِ كَمَا أَفْتَى بِهِ وَالِدُ الشَّارِحِ مَرَّ فِي تَقْيِيرِهِ مِنَ الْأَوْسَاحِ الَّتِي تَتَفَصَّلُ مِنْ أَهْدَانِ الْمُتَغَمِّسِينَ فِي الْمَغَاطِسِ رَشِيدِيٍّ فَعُلِمَ أَنَّ تَغْيِيرَ الْمَاءِ الْمَوْضُوعِ فِي الْأَوَانِي الَّتِي كَانَ فِيهَا الزَيْتُ وَنَحْوُهُ لَا يَضُرُّ. وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي أَنَّ التَّغْيِيرَ بِهِ تَغْيِيرٌ بِمَا فِي الْمَقْرُ أَوْ بِمَا لَا يُسْتَعْنَى عَنْهُ فَعِنْدَ شَخْصٍ تَغْيِيرٌ بِمَا فِي الْمَقْرُ وَعِنْدَ الرَّشِيدِيِّ تَغْيِيرٌ بِمَا لَا يُسْتَعْنَى الْمَاءُ عَنْهُ كَالْقَطِرَانِ الَّذِي فِي الْقَرَبِ أَه.﴾ ﴿قَوْلُهُ: (لَتَعَذَّرَ صَوْنُ الْمَاءِ عَنْهُ) أَيِ عَمَّا ذَكَرَ فَلَا يَمْنَعُ التَّغْيِيرُ بِهِ إِطْلَاقَ الْإِسْمِ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَشْبَهَ التَّغْيِيرُ بِهِ فِي الصُّورَةِ التَّغْيِيرَ الْكَثِيرَ بِمُسْتَعْنَى عَنْهُ

حَذَفِ مُضَافٍ أَيِ تَغْيِيرٌ مُتَغَيَّرٌ.﴾ ﴿قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُدَقَّ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ تَفَتَّتْ وَخَالَطَ فَيُخَالِفُ مَا مَرَّ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ.﴾
 ﴿قَوْلُهُ: (وَمَا فِي مَقْرُوه) يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ مِنْهُ طَوْنُ السَّاقِيَةِ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ فَهُوَ فِي مَعْنَى مَا فِي الْمَقْرَبَلِ مِنْهُ.

على غيره ما غيَّره لم يضرَّ على الأوجه؛ لأنه طَهُورٌ فهو كَالْمُتَغَيَّرِ بِالْمِلْحِ المائي، وكونُ التَّغْيِيرِ

مَحَلٌّ وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي وَالنَّهَايَةِ عِبَارَتُهُمَا وَلَوْ صَبَّ الْمُتَغَيَّرُ بِمُخَالِطٍ لَا يَضُرُّ عَلَى مَاءٍ لَا تَغْيِيرَ فِيهِ فَتَغْيِيرٌ بِهِ كَثِيرًا ضَرٌّ؛ لِأَنَّهُ تَغْيِيرٌ بِمَا يُمَكِّنُ الْإِحْتِرَازَ عَنْهُ، قَالَه ابْنُ أَبِي الصَّيْفِ وَقَالَ الْإِسْنَوِيُّ: إِنَّهُ مُتَّجَهٌ عَلَيْهِ يُقَالُ لَنَا مَاءٌ إِذَا تَصَبَّحَ الطَّهَارَةُ بِكُلِّ مِنْهُمَا مُنْفَرِدًا وَلَا تَصْبَحُ بِهِمَا مُخْتَلِطَيْنِ اهـ. عِبَارَةُ سَمِ قَوْلِهِ لَمْ يَضُرَّ عَلَى الْأَوْجِهَةِ مَشَى جَمَعَ عَلَى أَنَّهُ يَضُرُّ وَبِهِ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَيَوَجَّهَ بِأَنَّهُ إِنَّمَا اغْتَفَرَ تَغْيِيرُهُ بِالنِّسْبَةِ لَهُ فَإِذَا وُضِعَ عَلَى غَيْرِهِ وَتَغْيِيرٌ لَمْ يُغْتَفَرْ بَقِيَ هُنَا أَمْرَانِ: الْأَوَّلُ أَنَّ عِبَارَةَ الشَّارِحِ شَامِلَةً لِلْمُتَغَيَّرِ بِالْمُكْتَبِ وَبِالْمُجَاوِرِ فَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا صُبَّ عَلَى غَيْرِهِ فَغَيَّرَهُ ضَرٌّ عِنْدَ شَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ وَهُوَ بَعِيدٌ جَدًّا فِي الْمُتَغَيَّرِ بِالْمُكْتَبِ بَلْ وَبِالْمُجَاوِرِ لِكَيْتَهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ عَبَّرَ بِقَوْلِهِ وَلَوْ صُبَّ مُتَغَيَّرٌ بِخَلِيطٍ لَا يُؤْثَرُ عَلَى غَيْرِ مُتَغَيَّرٍ فَغَيَّرَهُ كَثِيرًا ضَرٌّ أَنْتَهَى فَصَوَّرَ الْمَسْأَلَةَ بِالْمُتَغَيَّرِ بِالْمُخَالِطِ، وَأَخْرَجَ الْمُتَغَيَّرَ بِالْمُكْتَبِ، وَكَذَا بِالْمُجَاوِرِ الْأَمْرَ الثَّانِي أَنَّهُ صَوَّرَ الْمَسْأَلَةَ بِمَا إِذَا كَانَ الْمُتَغَيَّرُ وَإِذَا كَانَ عَلَى غَيْرِهِ فَهَلْ عَكْسُهُ كَذَلِكَ أَوْ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا فِي نَظَرٍ وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْفَرْقِ، ثُمَّ عَلَى فَتَوَى شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ قَدْ يُحْتَاجُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الضَّرَرِ هُنَا وَعَدَمِهِ فِي طَرَحِ الثَّرَابِ وَالْمِلْحِ الْمَائِيِّ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ الْمِلْحَ مِنْ جِنْسِ الْمَاءِ، وَالتَّغْيِيرُ بِالثَّرَابِ مُجَرَّدٌ كَدَوْرَةٍ اهـ بِحَذْفٍ وَفِي كَلَامِ شَيْخِنَا بَعْدَ تَصْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ بِالْمُتَغَيَّرِ بِمَا فِي الْمَقَرِّ أَوْ الْمَمَرِّ، وَتَرْجِيحُ كَلَامِ الرَّمْلِيِّ مَا نَصَّه. وَأَمَّا لَوْ طُرِحَ غَيْرُ الْمُتَغَيَّرِ عَلَى الْمُتَغَيَّرِ الْمَذْكُورِ فَلَا يَسْلُبُ الطَّهَوْرِيَّةَ عَلَى الرَّاجِحِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَزِدْهُ قُوَّةً لَمْ يُضْعِفْهُ كَمَا نَقَلَهُ عَنْ الشَّيْخِ الْبَابِلِيِّ خِلَافًا لِمَا نَقَلَهُ عَنْ بَعْضِهِمْ عَنْ ابْنِ قَاسِمٍ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى ابْنِ حَجَرٍ اهـ. وَفِي الْبَصْرِيِّ مَا نَصَّه بِتَرَدُّدِ النَّظَرِ فِيمَا لَوْ أَخْرَجَ شَيْءٌ مِمَّا فِي الْمَقَرِّ أَوْ الْمَمَرِّ مِنَ الْمُخَالِطَاتِ، ثُمَّ أَلْفِي فِيهِ وَلَمْ يُحْدِثْ تَغْيِيرًا غَيْرُ مَا كَانَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جِنْسِهِ فَهَلْ يُفَرِّضُ الْمَاءُ خَلِيطًا مِنَ الْأَوْصَافِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا قَبْلَ الطَّرْحِ، وَيُنْظَرُ هَلْ يُغَيَّرُ أَوْ لَا مَحَلَّ تَأَمُّلٍ وَنَظَرٍ، وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الْأَوَّلَ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ الشَّارِحِ الْآتِي فِي شَرْحِ فَإِنْ غَيَّرَهُ فَجَسَّ يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرَ اهـ. أَقُولُ: وَتَصْوِيرُهُمُ الْمَسْأَلَةَ بِصَبِّ الْمُتَغَيَّرِ بِالْمُخَالِطِ عَلَى غَيْرِ الْمُتَغَيَّرِ كَالصَّرِيحِ فِي الثَّانِي أَيْ عَدَمِ ضَرَرِ صَبِّ

□ قَوْلُهُ: (لَمْ يَضُرَّ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) مَشَى جَمَعَ عَلَى أَنَّهُ يَضُرُّ وَبِهِ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَيَوَجَّهَ بِأَنَّهُ إِنَّمَا اغْتَفَرَ تَغْيِيرُهُ بِالنِّسْبَةِ لَهُ فَإِذَا وُضِعَ عَلَى غَيْرِهِ وَتَغْيِيرٌ لَمْ يُغْتَفَرْ، وَكَانَ تَغْيِيرُ ذَلِكَ الْغَيْرِ بِهِ تَغْيِيرًا بِمُخَالِطٍ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَاءَ الْمُتَغَيَّرَ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهِ مُخَالِطٌ لِصِدْقِ حَدِّ الْمُخَالِطِ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ تَغْيِيرُهُ بِمُجَاوِرٍ (بَقِيَ هُنَا أَمْرَانِ): الْأَوَّلُ أَنَّ عِبَارَةَ الشَّارِحِ شَامِلَةً لِلْمُتَغَيَّرِ بِالْمُكْتَبِ وَبِالْمُجَاوِرِ فَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا صُبَّ عَلَى غَيْرِهِ فَغَيَّرَهُ ضَرٌّ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ وَهُوَ بَعِيدٌ جَدًّا فِي الْمُتَغَيَّرِ بِالْمُكْتَبِ بَلْ وَبِالْمُجَاوِرِ لِكَيْتَهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ عَبَّرَ بِقَوْلِهِ وَلَوْ صُبَّ مُتَغَيَّرٌ بِخَلِيطٍ لَا يُؤْثَرُ عَلَى غَيْرِ مُتَغَيَّرٍ فَغَيَّرَهُ كَثِيرًا ضَرٌّ وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا عَلَى مَا اِزْتِصَاهُ جَمَعَ لِسَهُولَةِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ طَهُورًا لَكِنْ مَشَى آخَرُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَضُرُّ وَهُوَ الْأَقْرَبُ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ ذُبَابٌ فِي مَائِهِ وَلَمْ يُغَيَّرْهُ فَصَبَّ عَلَى مَا نَعَى آخَرٌ لَمْ يُؤْثَرْ فِيهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِطَهَارَتِهِ الْمُسَبَّيَّةِ عَنْ مَسَقَّةِ الْإِحْتِرَازِ، فَكَذَلِكَ لَا يَضُرُّ هُنَا لِطَهَوْرِيَّتِهِ الْمُسَبَّيَّةِ عَنْ ذَلِكَ فَصَوَّرَ الْمَسْأَلَةَ بِالْمُتَغَيَّرِ بِمُخَالِطٍ

هنا إنما هو بما في الماء لا بُدُّ أنه لا يُنْظَرُ إليه؛ لأنه أمرٌ مشكوكٌ فيه بل يُحْتَمَلُ أن سَبَبَهُ لَطَافَةُ الماء المُتَبَيَّنُّ هو في أجزائه فقبله الماء الثاني وابتث فيه ولو نَزَلَ بِنَفْسِهِ لم يقبله فلم يكثر تَغْيِيرُهُ به لِكَشَافَتِهِ ومع الشك لا تُسَلَّبُ الطَهُورَةُ المُحَقَّقَةُ ألا ترى أنه لو وَقَعَ بِمَاءٍ مُجَاوِرٍ وَمُخَالِطٍ، وَشَكَّكْنَا فِي التَّغْيِيرِ مِنْهُمَا لم يَضُرُّ فَكَذَا هُنَا.

(وكذا) لا يضر في الطهورية (متغير بمجاور) طاهر على أي حال كان (كعود ودهن) وَإِنْ طَيِّبًا وَكَحَبٌ وَكَثَّانٍ وَإِنْ أَغْلِيَا.....

الْمُتَغَيِّرُ عَلَى الْمُتَغَيِّرِ مِنْ جِنْسِهِ. □ فَوُدَّ: (هنا) أي في الوضع المذكور. □ فَوُدَّ: (لأنه) أي التَّغْيِيرُ هُنَا.

□ فَوُدَّ: (أَنْ سَبَبَهُ) أي تَغْيِيرُ الماء الثاني (لطاقة الماء) أي الأول (المُتَبَيَّنُّ هُوَ) أي ما في الماء الأول وكذا ضَمِيرُ قَبْلِهِ وَضَمِيرُ وَلَوْ نَزَلَ. □ فَوُدَّ: (فَقَبْلَهُ الماء الثاني) قد يُقَالُ: حَاصِلُ أَنْ التَّغْيِيرُ بِمَا فِي الْمَاءِ بِوَاسِطَةِ الْمَاءِ وَذَا لَا يَمْنَعُ الضَّرَرَ سَم. □ فَوُدَّ: (أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ بِمَاءٍ آخٍ) قد يُقَالُ إِنَّ كُلًّا مِنَ الْوَاقِعَيْنِ هُنَا يُمَكِّنُ نِسْبَةَ التَّغْيِيرِ إِلَيْهِمَا فَحَصَلَ الشَّكُّ بِخِلَافِهِ فِيمَا سَبَقَ فَإِنَّ التَّغْيِيرَ بِمَا فِي الْمَاءِ بِلَا رَيْبٍ لَا بِالْمَاءِ إِذْ لَا أَثَرَ لَهُ بِصِرَافَتِهِ فِي التَّغْيِيرِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ فُرِضَ أَنَّ لِلْمَاءِ فِي حَدِّ ذَاتِهِ صِفَةً تُشَاكِلُ صِفَةً مَا هُوَ مَعَهُ كَمُلُوحَةٍ طَعْمٍ أَوْ صُفْرَةٍ لَوْنٍ أَوْ تَنِينَ رِيحٍ وَشَكٌّ فِي تَغْيِيرِ الثَّانِي هَلْ هُوَ مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِنْ مُصَاحِبِهِ أَوْ مِنْهُمَا لَا تَنَجُّ الْقَوْلُ بَعْدَ سَلْبِ طَهُورِيَّتِهِ لِلشَّكِّ بِضَرِيٍّ. □ فَوُدَّ: (طَاهِرٌ) يَأْتِي فِي الْمَثَنِ مُحْتَزَّزُهُ. □ فَوُدَّ: (عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ) أي كَثِيرًا كَانَ التَّغْيِيرُ أَوْ قَلِيلًا وَسَوَاءٌ كَانَ لِلْمُجَاوِرِ جِزْمٌ أَوْ لَا.

□ فَوُدَّ (لِسِي): (كعود) وكالعود ما لو صَبَّ عَلَى بَدَنِهِ أَوْ تَوْبِهِ مَاءٌ وَزِدَ ثَمَّ جَفَّ، وَبَقِيَثَ رَائِحَتُهُ فِي الْمَحَلِّ فَإِذَا أَصَابَهُ مَاءٌ وَتَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ مِنْهُ تَغْيِيرًا كَثِيرًا لَمْ يُسَلَّبِ الطَّهَورَةُ؛ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ وَالْحَالَةَ مَا ذَكَرَ تَغْيِيرُ بِمُجَاوِرٍ أَمَّا لَوْ صَبَّ عَلَى الْمَحَلِّ فِيهِ مَاءٌ يَنْفَصِلُ وَاخْتَلَطَ بِمَا صَبَّهُ فَيُقَدَّرُ مُخَالِفًا وَسَطَاعَ ش.

□ فَوُدَّ (لِسِي): (ودهن) مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ الْمَاءُ الْمُتَغَيِّرُ بِالزَيْتِ وَنَحْوِهِ فِي قَنَادِيلِ الْوُقُودِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ كُرْدِيٍّ. □ فَوُدَّ: (وَإِنْ طَيِّبًا) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ مِنَ التَّطْيِيبِ أَيِ طَيِّبًا بِغَيْرِهِمَا، وَبِحُجُوزِ كَوْنِهِ بِنَاءِ الْفَاعِلِ أَيِ طَيِّبًا غَيْرُهُمَا وَفِي الْقَلْبُوبِيِّ عَلَى الْجَلَالِ قَوْلُهُ وَلَوْ مُطَيَّبَيْنِ بَفَتْحِ التَّحْتِيَةِ الْمُشَدَّدَةِ أَوَّلَى مِنْ كَسْرِهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَضُرَّ الْمَصْنُوعُ فَالْخَلْقِيُّ أَوَّلَى انْتَهَى. وَمَحَلُّهُ كَمَا لَا يَخْفَى إِذَا طَيَّبَ الْعُودُ بِطَيِّبٍ مُجَاوِرٍ، وَإِلَّا ضَرَّ كُرْدِيٍّ.

وَأُخْرِجَ الْمُتَغَيِّرَ بِالْمُكْتَبِ. وَكَذَا بِالْمُجَاوِرِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْمُخَالِطِ مُطْلَقَ الْمُخْتَلَطِ الشَّامِلِ لِلْمُجَاوِرِ، وَقَدْ يُفَرَّقُ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ فِي مَسْأَلَةِ الدُّبَابِ بِأَنْ مِنْ شَأْنِ الدُّبَابِ الْإِبْتِلَاءُ بِوُقُوعِهِ فَكَانَ حُكْمُهُ أَخْفَ، الْأَمْرُ الثَّانِي أَنَّهُ صَوَّرَ الْمَسْأَلَةَ بِمَا إِذَا كَانَ الْمُتَغَيِّرُ وَارِدًا عَلَى غَيْرِهِ فَهَلْ عَكْسُهُ كَذَلِكَ أَوْ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا فِي نَظَرٍ وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْفَرْقِ ثَمَّ عَلَى فَتَوَى شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ قَدْ يَخْتِاجُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الضَّرَرِ هُنَا وَعَدَمِهِ فِي طَرَحِ الثَّرَابِ وَالْمِلْحِ الْمَائِيِّ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ الْمِلْحَ مِنْ جِنْسِ الْمَاءِ، وَالتَّغْيِيرُ بِالثَّرَابِ مُجَرَّدُ كَذُورَةٍ.

□ فَوُدَّ: (فَقَبْلَهُ الماء الثاني) قد يُقَالُ حَاصِلُهُ أَنْ التَّغْيِيرَ بِمَا فِي الْمَاءِ بِوَاسِطَةِ الْمَاءِ وَذَا لَا يَمْنَعُ الضَّرَرَ.

ما لم يُعلم انفصال عَيْنٍ فيه مُخَالَطَةٌ تَسْلُبُ الاسمَ. وبهذا التفصيل يَجْمَعُ بين إطلاقات مُتَبَايِنَةٍ في ماءٍ مُبْلَآتِ الكِتَانِ؛ لأنَّ له حالاتٍ مُتَقَاوِئَةً في التَّغْيِيرِ أَوَّلًا وَآخِرًا كما هو مُشَاهَدٌ نَعَمَ الَّذِي يَنْبَغِي فِيهِمَا شَكٌّ فِي انفِصَالِ عَيْنٍ فِيهِ أَنَّهُ لَوْ تَجَدَّدَ لَهُ اسْمٌ آخَرٌ بَحِثُ تَرْكِ مَعَهُ اسْمِهِ الْأَوَّلِ السَّلْبُ؛ لأنَّ هذا التَّجَدُّدَ قَرِينَةٌ ظَاهِرَةٌ جِدًّا عَلَى انفِصَالِ تِلْكَ الْعَيْنِ فِيهِ (أَوْ بِثَرَابٍ) طَهُورٍ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مُخَالِطٌ، وَإِلَّا فَلَا فَرْقَ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ، وَمِثْلُهُ فِي جَمِيعِ مَا يَأْتِي الْمِلْحُ الْمَائِي لَا الْجَبَلِي إِلَّا إِنْ كَانَ بِمَمَرٍ أَوْ مَقَرٍّ (طَرِخٍ) لَا لِطَهِيرٍ مُغْلَظٍ،

☐ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يُعْلَمِ انفِصَالُ عَيْنٍ إِلَّاخٍ) فَإِنْ قُلْتُ: هَلْ يَدُلُّ نَقْصُهُ عَلَى انفِصَالِ الْعَيْنِ الْمُخَالِطَةِ كَمَا لَوْ وُزِنَ بَعْدَ تَغْيِيرِهِ الْمَاءُ فَوُجِدَ نَاقِصًا قُلْتُ: لَا لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ نَقَصَ بِانْفِصَالِ أَجْزَاءِ مُجَاوِرَةٍ وَلَوْ لَمْ تُشَاهَدْ فِي الْمَاءِ لِاحْتِمَالِ خُرُوجِهَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ التَّصَاقِ بِهَا بَعْضُ جَوَانِبِ الْمَحَلِّ سَمَ عَلَى حَاجِ أَعْرَاشِ.

☐ قَوْلُهُ: (تَسْلُبُ الْأِسْمَ) أَيِ اسْمِ الْمَاءِ بِأَنْ يُقَالَ لَهُ: مَرَقَةٌ مَثَلًا كُرْدِيٌّ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي مَاءِ مُبْلَآتِ الْكِتَانِ) بِالْإِضَافَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (السَّلْبُ) جَوَابٌ لَوْ، عَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ، أَيُّ: مُتَعَيَّنٍ، وَالْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ خَبَرٌ إِنْ، وَهُوَ مَعَ اسْمِهِ وَخَبَرِهِ خَبَرُ الْمُوصُولِ.

☐ قَوْلُ (الْمَنِيِّ): (أَوْ بِثَرَابٍ) أَيِ وَلَوْ مُسْتَعْمَلًا بِنَاءً عَلَى التَّغْلِيلِ بِأَنْ التَّغْيِيرُ مُجَرَّدٌ كَدَوْرَةٍ، وَهَذَا مَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ سَمَ وَكَذَا اعْتَمَدَهُ النَّهَائِيُّ وَالْمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (طَهُورٍ) احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمُسْتَعْمَلِ وَقَوْلُهُ بِنَاءً إِلَّاخٍ أَيِ التَّقْيِيدُ بِالطَّهَوْرِ مَبْنِيٌّ عَلَى إِلَّاخٍ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا فَلَ) أَيِ وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ الثَّرَابَ مُجَاوِرٌ فَلَا يَضُرُّ الثَّرَابُ الْمَطْرُوحُ مُطْلَقًا طَهُورًا كَانَ أَوْ مُسْتَعْمَلًا. ☐ قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (فِي الْأَظْهَرِ) فِي النَّهَائِيِّ وَالْمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ إِلَّاخٍ) وَالْحَاصِلُ أَنَّ الظَّاهِرَ الْوَاقِعَ فِي الْمَاءِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُخَالِطًا أَوْ مُجَاوِرًا، وَالْأَوَّلُ إِمَّا أَنْ يَسْتَعْنِيَ الْمَاءُ عَنْهُ أَوْ لَا، وَالْأَوَّلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ التَّغْيِيرُ بِهِ يَسِيرًا أَوْ كَثِيرًا فَإِنْ كَانَ يَسِيرًا لَمْ يَضُرَّ وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا ضَرَّ، وَتُسْتَشْنَى مِنْهُ الْأَوْرَاقُ إِذَا تَنَاقَرَتْ بِنَفْسِهَا وَتَفَتَّتَتْ وَغُيِّرَتْ وَالْمِلْحُ الْمَائِي وَالثَّرَابُ الظَّاهِرُ أَوْ الطَّهَوْرُ وَإِنْ طَرِحَا فَلَا يَضُرُّ التَّغْيِيرُ بِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، وَالْمُجَاوِرُ إِمَّا أَنْ تَتَحَلَّلَ مِنْهُ أَجْزَاءُ تَمَازُجِ الْمَاءِ وَتُخَالِطَهُ كَالْمِشْمِشِ وَالزَّبِيبِ وَالْعَرِيقِ سَمَ وَالْبَقْمِ فَيَرْجِعُ إِلَى الْمُخَالِطِ فَيَضُرُّ التَّغْيِيرُ بِهِ بِشَرْطِهِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَتَحَلَّلَ مِنْهُ شَيْءٌ كَالْعُودِ وَالذُّهْنِ وَلَوْ مُطْبَّيْنِ فَلَا يَضُرُّ التَّغْيِيرُ بِهِ بُجَيْرِمِيٍّ عَلَى الْإِفْتِخَاعِ وَفِي الْكُرْدِيِّ عَلَى شَرْحِ بِأَفْضَلٍ بَعْدَ نَحْوِ ذَلِكَ مَا نَصَّهُ وَلَكَ ضَبْطُ ذَلِكَ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى بِأَنْ تَقُولَ: يُشْتَرَطُ لِضَرَرِ تَغْيِيرِ الْمَاءِ سِتَّةَ شُرُوطٍ أَنْ لَا يَكُونَ تَغْيِيرُهُ بِنَفْسِهِ، وَأَنْ يَكُونَ الْمُغَيَّرُ مُخَالِطًا وَأَنْ يَسْتَعْنِيَ الْمَاءُ عَنْهُ وَأَنْ لَا يَشُقَّ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ وَأَنْ يَكُونَ التَّغْيِيرُ كَثِيرًا بِحَيْثُ يَمْنَعُ إِطْلَاقَ اسْمِ الْمَاءِ عَلَيْهِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ الْمُغَيَّرُ ثَرَابًا وَلَا مِلْحًا مَائِيًا، وَهَذَا كُلُّهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي الْمُغْيَرِ الظَّاهِرِ أَمَّا

☐ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يُعْلَمِ انفِصَالُ عَيْنٍ فِيهِ مُخَالِطَةٌ) فَإِنْ قُلْتُ هَلْ يَدُلُّ نَقْصُهُ عَلَى انفِصَالِ الْعَيْنِ الْمُخَالِطَةِ كَمَا لَوْ وُزِنَ بَعْدَ تَغْيِيرِهِ الْمَاءُ فَوُجِدَ نَاقِصًا قُلْتُ لَا لِاحْتِمَالِهِ أَنَّهُ نَقَصَ بِانْفِصَالِ أَجْزَاءِ مُجَاوِرَةٍ وَلَوْ لَمْ تُشَاهَدْ فِي الْمَاءِ لِاحْتِمَالِ خُرُوجِهَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ التَّصَاقِ بِهَا بَعْضُ جَوَانِبِ الْمَحَلِّ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ بِثَرَابٍ) أَيِ وَلَوْ

والألم يصير طيناً لا يجري بطبيعته وإلا أئثر جزماً (في الأظهر) إذ التغير بالمجاور ومنه البخور ولو احتمالاً إذ ما شك في أنه مخالط أو مجاور له حكم المجاور، ثم رأيت جمعاً جزماً بأنه مجاور حتى من قال: إنه يضُرُّ لِكَثْرَةِ بِنَاهِ عَلَى الضعيف من التفرقة في المجاور بين الريح وغيره، ولا ينافي كونه مجاوراً أن الأصح في دُخَانِ الشَّيْءِ أَنَّهُ مِنْ نَفْسِ جَرْمِهِ؛ لَأَنَّهُ لَا مَانِعَ أَنْ يَنْفَصِلَ جَرْمُ مُجَاوِرٍ مِنْ جَرْمٍ مُخَالِطٍ إِذِ الْمُشَاهَدَةُ قَاضِيَةٌ فِي الدُّخَانِ بِأَنَّهُ مُجَاوِرٌ يَطْفُو عَلَى الْمَاءِ وَلَا يَخْتَلِطُ بِهِ مُجَرَّدُ تَرَوُّحٍ، وَإِنْ فَحِشَ فَهُوَ كَتَغْيِيرٍ بِجِيفَةٍ عَلَى الشَّطِّ وَبِالْثَّرَابِ.

التَّحْسُّنُ فَيَتَجَسَّسُ مَا وَقَعَ فِيهِ مُطْلَقًا وَإِنْ لَمْ يُغَيِّرْهُ حَيْثُ كَانَ الْمَاءُ دُونَ الْقُلْتَيْنِ اهـ. □ فَوُدَّ: (وَالْأَلَمْ يَضُرُّ إِنْخِ) عبارة المُعْنَى أَمَّا التَّغْيِيرُ بِثَرَابٍ تَطْهِيرِ التَّجَاسَةِ الْكَلْبِيَّةِ وَنَحْوِهَا أَوْ بِثَرَابٍ تَهْبُّ بِهِ الرِّيحُ أَوْ طَرِيحَ بَلَا قَصْدٍ كَانَ أَلْفَاهُ صَبِيٍّ، قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: فَلَا يَضُرُّ جَزْماً اهـ وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ. □ فَوُدَّ: (إِذِ التَّغْيِيرُ إِنْخِ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ مُجَرَّدُ تَرَوُّحٍ كُرْدِيٍّ وَسَمَ. □ فَوُدَّ: (وَمِنْهُ إِنْخِ) أَيِ مِنَ الْمُجَاوِرِ دُخَانِ الشَّيْءِ الَّذِي يَتَبَخَّرُ بِهِ فَلَا يَضُرُّ تَغْيِيرُ الْمَاءِ بِهِ. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ احْتِمَالاً) يَغْنِي أَنْ كَوْنَ الْبُخُورِ مُجَاوِراً وَإِنْ كَانَ احْتِمَالاً لَا تَحْقِيقاً لَكَيْتَهُ كَافٍ فِي عَدَمِ الضَّرَرِ، وَقَوْلُهُ بِأَنَّهُ إِنْخِ أَيِ الْبُخُورِ وَقَوْلُهُ حَتَّى مَن قَالَ إِنَّهُ يَضُرُّ أَيِ جَزَمَ بِكَوْنِهِ مُجَاوِراً، وَقَوْلُهُ لَكَيْتَهُ بَنَاهُ أَيِ هَذَا الْقَوْلُ وَقَوْلُهُ بَيْنَ الرِّيحِ وَغَيْرِهِ يَغْنِي يَقُولُ إِنَّ الْمُجَاوِرَ الَّذِي هُوَ الرَّائِحَةُ يَضُرُّ وَغَيْرُهُ لَا يَضُرُّ كُرْدِيٍّ. □ فَوُدَّ: (لَأَنَّهُ إِنْخِ) مُتَعَلِّقٌ بِمَا يَنَافِي إِنْخِ وَعِلَّةٌ لِعَدَمِ الْمُنَافَاةِ وَقَوْلُهُ: إِذِ الْمُشَاهَدَةُ إِنْخِ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ لَا مَانِعَ إِنْخِ. □ فَوُدَّ: (أَنْ يَنْفَصِلَ جَزْمُ إِنْخِ) انْظُرْ مِنْ أَيْنَ لَزِمَ هُنَا انفصالُ جَزْمِ مُجَاوِرٍ مِنْ جَزْمِ مُخَالِطٍ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَزِمَ مِنْ شُمُولِ الْبُخَارِ لِلدُّخَانِ الْمُخَالِطِ سَمَ. □ فَوُدَّ: (عَلَى الشَّطِّ) أَيِ بِالْقُرْبِ مِنْهُ بِحَيْثُ يَصِلُ رِيحُهَا إِلَى الْمَاءِ لَا أَنَّهَا اتَّصَلَتْ بِهِ كُرْدِيٍّ. □ فَوُدَّ: (مُجَرَّدُ تَرَوُّحٍ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ بِالْمُجَاوِرِ ضَرَّرَ، وَلَيْسَ مُرَادًا نَعَمَ أَنْ تَحَلَّلَ مِنْهُ شَيْءٌ كَمَا لَوْ نَفَعَ الثَّمَرُ فِي الْمَاءِ فَاتَّسَبَّ الْحَلَاوَةُ مِنْهُ سَلَبَ الطَّهَوْرِيَّةِ ع ش عبارة الرَّشِيدِيِّ قَضِيَّتُهُ أَنَّ التَّغْيِيرَ بِالْمُجَاوِرِ لَا يَكُونُ إِلَّا تَرَوُّحاً، وَهُوَ قَوْلُ مَرْجُوحٍ مَعَ أَنَّهُ يُنَاقِضُ مَا سَبَّأْتَنِي لَهُ مَ قَرِيباً فِي مَسْأَلَةِ الْبُخُورِ فَالْوَجْهُ أَنَّهُ مَ رَجَزَى فِي هَذَا التَّغْلِيلِ عَلَى الْغَالِبِ اهـ، وَقَوْلُهُ مَا سَبَّأْتَنِي لَهُ إِنْخِ يَغْنِي بِهِ قَوْلُ النَّهَايَةِ، وَيُظْهِرُ فِي الْمَاءِ الْمُبَخَّرِ الَّذِي غَيَّرَ الْبُخُورُ طَعْمَهُ أَوْ لَوْنَهُ أَوْ رِيحَهُ عَدَمُ سَلْبِهِ الطَّهَوْرِيَّةِ؛ لِأَنَّا لَمْ نَتَحَقَّقْ انْحِلَالَ الْأَجْزَاءِ وَالْمُخَالِطَةَ وَإِنْ بَنَاهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الْوَجْهَيْنِ فِي دُخَانِ التَّجَاسَةِ اهـ. □ فَوُدَّ: (وَبِالْثَّرَابِ) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ بِالْمُجَاوِرِ سَمَ يَغْنِي أَنْ ذَلِكَ عَطْفٌ عَلَى هَذَا.

مُسْتَعْمَلًا بِنَاءً عَلَى التَّغْلِيلِ بِأَنَّ التَّغْيِيرَ مُجَرَّدُ كَدُورَةٍ وَهَذَا مَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. □ فَوُدَّ: (إِذِ التَّغْيِيرُ) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ مُجَرَّدُ كَدُورَةٍ. □ فَوُدَّ: (أَنْ يَنْفَصِلَ جَزْمُ) انْظُرْ مِنْ أَيْنَ لَزِمَ هُنَا انفصالُ جَزْمِ مُجَاوِرٍ مِنْ جَزْمِ مُخَالِطٍ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَزِمَ مِنْ شُمُولِ الْبُخَارِ لِلدُّخَانِ الْمُخَالِطِ. □ فَوُدَّ: (وَبِالْثَّرَابِ) ضَبَبَ

أَمَّا مُجَرَّدُ كَدَوْرَةٍ لَا تَمْنَعُ الْأَسْمَ عَلَيْهِ هُوَ مُجَاوِزٌ، وَالْمُتَعَيِّرُ بِهِ مُطْلَقٌ وَهُوَ الْأَشْهَرُ وَإِنَّمَا لِلتَّسْهِيلِ عَلَى الْعِبَادِ فَهُوَ غَيْرُ مُطْلَقٍ قَالَ جَمَعَ وَهُوَ الْأَقْعَدُ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْمُتَنَزَّحَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَعَادَ الْبَاءَ فِي بَثْرَابٍ وَلَمْ يَجْعَلْهُ مِنْ أَمْثِلَةِ الْمُجَاوِزِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ مُخَالِطٌ، وَأَنَّ التَّعَيِّرَ بِهِ مُغْتَفَرٌ مَعَ ذَلِكَ نَظَرًا لِمَا فِيهِ مِنَ الطَّهَوْرِيَّةِ. وَأَصْلُ هَذَا اخْتِلَافُهُمْ فِي حَدِّ الْمُخَالِطِ أَهْوَا مَا لَا يُمَكِّنُ فَصْلَهُ فَخَرَجَ الثَّرَابُ، أَوْ مَا لَا يَتَمَيَّزُ فِي رَأْيِ الْعَيْنِ فَدَخَلَ، أَوِ الْمُتَعَيِّرُ الْغُرْفُ أَوْجَةً أَشْهَرُهَا الْأَوَّلُ وَقَضِيَّةٌ جَزَمَهُمْ بِإَخْرَاجِ الثَّرَابِ عَلَيْهِ أَنَّ الْمُرَادَ مَا لَا يُمَكِّنُ فَصْلَهُ حَالًا وَلَا مَالًا وَرَجَّحَ شَيْخُنَا فِي بَعْضِ كُتُبِهِ تَبَعًا لِشَيْخِهِ الْقَايَاتِيِّ وَالْأَبِي زُرْعَةَ مَا ذَلَّتْ عَلَيْهِ عِبَارَةُ الْمُتَنَزَّحِ، وَصَرَّحَ بِهِ جَمَعَ مُتَقَدِّمُونَ أَنَّ الثَّرَابَ مُخَالِطٌ، وَأَنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَرْجَحَ مِنَ التَّعَارِيفِ الثَّلَاثَةِ الثَّانِي، وَأَنَّهُ الْمُعْتَمَدُ وَقَدْ يُقَالُ: مَا لَا يُمَكِّنُ فَصْلَهُ حَالًا وَلَا مَالًا لَا يَتَمَيَّزُ فِي رَأْيِ الْعَيْنِ فَيَتَّحِدَانِ، وَيَكُونُ مَا ذَلَّ عَلَيْهِ بَيَانًا لِلْغُرْفِ فَلَا خِلَافَ فِي الْحَقِيقَةِ (وَيُكْرَهُ) تَنْزِيهَا وَقِيلَ تَحْرِيمًا شَرْعًا لَا طِبًّا فَحَسَبُ فَيُنَابِثُ

فَوَدَّ: (مُجَرَّدُ كَدَوْرَةٍ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ غَيَّرَ طَعْمَ الْمَاءِ أَوْ رِيحَهُ ضَرَّ وَلَيْسَ مُرَادًا ع. ش. فَوَدَّ: (وَأَمَّا لِلتَّسْهِيلِ) أَيِ مُغْتَفَرٍ لِلتَّسْهِيلِ أَخَذًا مِنْ كَلَامِهِ بَعْدَ أَوْ مُسْتَتَيٍّ مِنْ غَيْرِ الْمُطْلَقِ لِلتَّسْهِيلِ كَمَا فِي كَلَامِ الْمُعْنِي، وَبِذَلِكَ يَنْدَفِعُ قَوْلُ سَم. يُتَأَمَّلُ هَذَا الْعَطْفُ اه. فَوَدَّ: (فَهُوَ غَيْرُ مُطْلَقٍ) مُعْتَمَدٌ بِجَوْرِ مِي. فَوَدَّ: (وَهُوَ الْأَقْعَدُ) أَيِ الْقَوْلِ بَأَنَّ الْمُتَعَيِّرَ بِالثَّرَابِ غَيْرُ مُطْلَقٍ أَوْفَقَ بِالْقَوَاعِدِ بِإِغْتِيَابِ وَجُودِ التَّعَيِّرِ بِهِ فَتَغْرِيفُ غَيْرِ الْمُطْلَقِ مُنْطَبِقٌ عَلَيْهِ بِجَوْرِ مِي. فَوَدَّ: (وَأَصْلُ هَذَا) أَيِ الْإِخْتِلَافِ فِي الثَّرَابِ أَهْوَا مُخَالِطٌ أَوْ مُجَاوِزٌ. فَوَدَّ: (هُوَ مَا لَا يُمَكِّنُ فَصْلَهُ) اقْتَصَرَ الْمُحَلِّيُّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ جَازِمًا بِع. ش. فَوَدَّ: (فَخَرَجَ الثَّرَابُ)؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ فَصْلَهُ بَعْدَ رُسُوبِهِ نِهَائَةً وَمُعْنِي. فَوَدَّ: (أَوْ مَا لَا يَتَمَيَّزُ الْخ) أَيِ بِخِلَافِ الْمُجَاوِزِ فِيهِمَا مُعْنِي وَنِهَائَةً. فَوَدَّ: (وَرَجَّحَ شَيْخُنَا الْخ) وَكَذَا رَجَّحَهُ النَّهَائَةُ وَالْمُعْنِي. فَوَدَّ: (وَإِنَّ ذَلِكَ الْخ) لَعَلَّهُ بِكُسْرِ الِهْمْزَةِ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: وَرَجَّحَ شَيْخُنَا الْخ. فَوَدَّ: (أَنَّ الْأَرْجَحَ مِنَ التَّعَارِيفِ الْخ) جَرَى عَلَيْهِ النَّهَائَةُ وَالْمُعْنِي. فَوَدَّ: (وَقَدْ يُقَالُ الْخ) قَدْ يَمْنَعُ صِحَّتَهُ وَسَنَدَهُ الْبُخُورُ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ فَصْلَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَعَ تَمَيُّزِهِ فِي رَأْيِ الْعَيْنِ وَبِتَسْلِيمِ صِحَّتِهِ فَالِاتِّحَادُ مَوْقُوفٌ عَلَى صِدْقِ كُلِّيَّةِ الْعَكْسِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِمَا أَفَادَهُ آتِفًا فِي الثَّرَابِ بِضَرِي. فَوَدَّ: (فَيَتَّحِدَانِ) أَيِ الْحَدَّانِ الْأَوَّلَانِ، وَقَوْلُهُ فَلَا خِلَافَ أَيِ بَيْنَ التَّعَارِيفِ الثَّلَاثَةِ لِلْمُخَالِطِ كَرُودِي. فَوَدَّ: (تَنْزِيهَا) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتَ فِي النَّهَائَةِ وَالْمُعْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: وَقِيلَ تَحْرِيمًا. فَوَدَّ: (وَقِيلَ تَحْرِيمًا) وَقِيلَ: لَا يُكْرَهُ اسْتِعْمَالُهُ، وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ وَبِهِ قَالَ الْأَيْمَةُ الثَّلَاثَةُ وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ مُعْنِي أَيِ الْكِرَاهَةِ. فَوَدَّ: (شَرْعًا لَا طِبًّا فَحَسَبُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَائَةِ وَهُوَ أَيِ كِرَاهَةِ الْمُشْمَسِ شَرْعِيَّةً لَا إِشَادِيَّةً وَفَائِدَةُ ذَلِكَ الثَّوَابُ. وَلِهَذَا قَالَ السُّبْكِيُّ التَّحْقِيقُ أَنَّ فَاعِلَ الْإِشَادِ لِمُجَرَّدِ غَرَضِهِ لَا يَثَابُ وَلِمُجَرَّدِ الْإِمْتِنَالِ يَثَابُ، وَلَهُمَا يَثَابُ ثَوَابًا أَتَقَصُّ مِنْ ثَوَابٍ مَنْ مَحْضُ

بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ بِالْمُجَاوِزِ. فَوَدَّ: (وَأَمَّا لِلتَّسْهِيلِ) يُتَأَمَّلُ هَذَا الْعَطْفُ. اه.

التارك امتثالاً شديداً حرّاً وبرداً لِمَنْعِهِمَا الإِسْبَاغَ أَوْ لِلضَّرَرِ فَإِنْ قُلْتَ يُنَافِي هَذَا حَدِيثُ «إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ» قُلْتَ لَا يُنَافِيهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي إِسْبَاغٍ عَلَى مُكْرَهَةٍ لَا بِقَيْدِ الشَّدَةِ، وَهَذَا مَعَ قَيْدِهَا الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ مَنْعٌ وَقُوعُ الْعِبَادَةِ عَلَى كَمَالِ الْمَطْلُوبِ مِنْهَا. وَ (الْمُشْمَسُ) وَلَوْ مُعْطًى لَكُنْ كِرَاهَةُ الْمَكْشُوفِ أَشَدُّ يَعْنِي مَا أَثَرَتْ فِيهِ الشَّمْسُ بِحَيْثُ قَوِيَتْ عَلَى أَنْ تَفْصِلَ بِحِدَّتِهَا مِنْهُ زُهُومَةَ مَاءٍ كَانَ أَوْ مَائِئًا وَكُلُّ شُرُوطِهِ لِلْمَطْوَلاتِ، وَهِيَ أَنْ يَكُونَ يَقْطِرُ حَارًّا وَقْتَ الْحَرِّ...

فَصَدَّ الْإِمْتِثَالَ اهـ. □ فَوَدَّ: (شَدِيدُ حَرِّ الْخ) أَيِ التَّطَهُّرِ بِأَحَدِهِمَا وَمُلَاقَاتِهِ لِلْبَدَنِ شَرْحٌ بِأَفْضَلِ.

□ فَوَدَّ: (لِمَنْعِهِمَا الْإِسْبَاغَ) أَيِ كَمَالِ الْإِتِمَامِ، وَإِلَّا فَلَوْ مَنَعَا تَمَامَ الْوُضُوءِ مِنْ أَضْلِهِ فَلَا تَصِحُّ الطَّهَارَةُ وَتَحَرُّمُ سَمِيعِ ش. □ فَوَدَّ: (أَوْ لِلضَّرَرِ) قَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ الْأَوَّلِ اخْتِصَاصُ الْكِرَاهَةِ بِالطَّهَارَةِ وَقَضِيَّةُ هَذَا التَّغْلِيلِ الْكِرَاهَةُ مُطْلَقًا، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ شَيْخُنَا وَبُجَيْرِمِيٍّ، وَكَذَا فِي عِشْرِينَ عَنْ سَمٍ عَلَى الْمَنْهَجِ.

□ فَوَدَّ: (يُنَافِي هَذَا) أَيِ كِرَاهَةِ اسْتِعْمَالِ شَدِيدِ حَرِّ أَوْ بَرْدِ حَدِيثِ إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ الْخ أَيِ الْمُفِيدِ لَطَلَبِهِ.

□ فَوَدَّ: (لِأَنَّ ذَاكَ) أَيِ مَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ مِنْ طَلَبِ الْإِسْبَاغِ عَلَى الْمَكَارِهِ. □ فَوَدَّ: (عَلَى مُكْرَهَةٍ) يَفْتَحُ الْمِيمَ وَالرَّاءَ وَيَضُمُّ الرَّاءَ: الْمَشَقَّةُ قَامُوسٌ. □ فَوَدَّ: (وَهَذَا مَعَ قَيْدِهَا) أَيِ الْكِرَاهَةِ مُقَيَّدَةً بِالشَّدَةِ شَيْخُنَا.

□ فَوَدَّ: (وَالْمُشْمَسُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ شَدِيدُ حَرِّ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ مُعْطًى) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَا يُكْرَهُ الطَّهَرُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَوْ غَيْرَ غَالِبٍ، إِلَى وَأَنْ يُسْتَعْمَلَ وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (أَشَدُّ) أَيِ لِشِدَّةِ تَأْثِيرِهَا فِي نَهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (يَعْنِي مَا أَثَرَتْ فِيهِ الشَّمْسُ الْخ) أَيِ بَقْصِدٍ وَبِدُونِهِ أَيِ اسْتِعْمَالِهِ شَرْحٌ بِأَفْضَلِ عِبَارَةِ النَّهَايَةِ أَيِ مَا سَخَّطَهُ الشَّمْسُ كَمَا قَالَ الشَّارِحُ رَادًّا عَلَى مَنْ قَالَ إِنَّ حَقَّهُ أَنْ يُعَبَّرَ بِمُتَشَمِّسٍ سِوَا أَنْتَشَمَّسٍ بِنَفْسِهِ أَمْ لَا اهـ. □ فَوَدَّ: (بِحَيْثُ قَوِيَتْ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْإِيْعَابِ وَضَابِطُ الْمُشْمَسِ أَنْ تُؤَثِّرَ فِيهِ السُّخُونَةُ بِحَيْثُ تَفْصِيلُ مِنَ الْإِنَاءِ أَجْزَاءَ سُمِّيَتْ تُؤَثِّرُ فِي الْبَدَنِ لَا مُجَرَّدُ انْتِقَالِهِ مِنْ حَالَةٍ لِأُخْرَى بِسَبَبِهَا، وَإِنْ نُقِلَ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْأَصْحَابِ الْإِكْتِفَاءُ بِذَلِكَ اهـ أَيِ خِلَافًا لِلْمَخْطِيبِ عِشْرِينَ أَيِ حَيْثُ اخْتَارَ الْإِكْتِفَاءُ بِذَلِكَ فِي الْمُعْنَى وَالْإِفْتِنَاعِ. □ فَوَدَّ: (مِنْهُ) أَيِ الْإِنَاءِ نَهَايَةً وَمَنْهَجٌ. □ فَوَدَّ: (زُهُومَةُ) تَغْلُو الْمَاءَ مَحَلِّيٍّ وَمَنْهَجٌ أَيِ تَظْهَرُ عَلَى وَجْهِ الْمَاءِ مَعَ كَوْنِهَا مُنْبَتَّةً فِيهِ أَيْضًا، وَلِذَلِكَ لَوْ خَرَقَ الْإِنَاءُ مِنْ أَسْفَلِهِ وَاسْتَعْمِلَ الْمَاءُ كُرِهَ شَيْخُنَا وَبُجَيْرِمِيٍّ. □ فَوَدَّ: (مَاءَ كَانَ الْخ) أَيِ الْمُشْمَسُ وَقَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا نَهَايَةً وَشَرْحٌ بِأَفْضَلِ.

□ فَوَدَّ: (أَوْ مَائِئًا) دُهْنًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ نَهَايَةً. □ فَوَدَّ: (وَوَكُلَّ الْخ) أَيِ الْمُصَنَّفُ. □ فَوَدَّ: (أَنْ يَكُونَ يَقْطِرُ حَارًّا الْخ) أَيِ كَأَفْصَى الصَّعِيدِ وَالْيَمَنِ وَالْحِجَازِ فِي الصَّيْفِ لَا يَقْطِرُ مُعْتَدِلٍ كَمَقْصَرٍ أَوْ بَارِدٍ كَالشَّامِ فَلَا يُكْرَهُ الْمُشْمَسُ فِيهِمَا وَلَوْ فِي الصَّيْفِ الصَّائِفِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ؛ لِأَنَّ تَأْثِيرَ الشَّمْسِ فِيهِمَا ضَعِيفٌ، وَلَوْ خَالَفَتْ بِلْدَةً قَطَرُهَا حَرَارَةٌ أَوْ بُرُودَةٌ اغْتَبِرَتْ دُونَهُ كَحَوْرَانَ بِالشَّامِ وَالطَّائِفَ بِالْحِجَازِ فَيُكْرَهُ الْمُشْمَسُ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي شَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ خَالَفَتْ الْخ) فِي عِشْرِينَ وَالْبُجَيْرِمِيٍّ مِثْلُهُ.

□ فَوَدَّ: (وَقْتَ الْحَرِّ) أَيِ فِي الصَّيْفِ عِشْرِينَ.

□ فَوَدَّ: (لِمَنْعِهِمَا الْإِسْبَاغَ) أَيِ عَلَى الْوَجْهِ الْكَامِلِ لَا مُطْلَقًا.

في إناء مُنْطَبِع، وهو ما يمتدُّ تحت المطرقة ولو بالقُوَّة كبركة في جبل حديد غير نقدٍ ومَغْشِيٍّ به يَمْنَعُ انفصالَ الزُّهُومَةِ بخلافِ نقدٍ غُشِّيٍّ أو اختَلَطَ بِمَا تَتَوَلَّدُ هي منه ولو غيرَ غَالِبٍ خِلافًا لِلزَّرْكَشِيِّ وأدعاءُها لا تَتَوَلَّدُ إلا من غَالِبٍ أو مُتَحَصِّلٍ بالنارِ مَمْنُوعٌ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ وَإِنْ رَدَدْتَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بِتَوَلُّدِهَا مِنَ الصَّدَاءِ بَلْ هُوَ شَرْطٌ فِيهَا عِنْدَهُ سَوَاءٌ النَقْدُ وَغَيْرُهُ كَمَا سَمِلْتُهُ عِبَارَتُهُ، وَهِيَ تَخْصُ الْكَرَاهَةَ بِكُلِّ إِنَاءٍ مُنْطَبِعٍ مُصَدِّيٍّ وَأَنْ يُسْتَعْمَلَ وَهُوَ حَارٌّ وَلَوْ فِي ثَوْبٍ لَبَسَهُ رَطْبًا

☐ قَوْلُهُ: (فِي إِنَاءٍ مُنْطَبِع) كَالْحَدِيدِ وَالتُّحَاسِ وَالتَّرَاصِصِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ كَالخَرْفِ وَالخَشَبِ وَالجِلْدِ وَالْحَوْضِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (كِبْرَكَةُ الْإِنْع) مِثَالٌ لِلْمُنْطَبِعِ بِالْقُوَّةِ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَنِ الْإِعَابِ أَيْ مَا مِنْ شَأْنِهِ الْإِنْطِلَاعُ أَيْ الْإِمْتِدَادُ تَحْتَ الْمَطْرَقَةِ فَشَمِلَ الْمُشْمَسُ فِي بَرَكَةٍ مِنْ جَبَلٍ حَدِيدٍ مِثْلًا اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (غَيْرِ نَقْدٍ الْإِنْع) أَيْ غَيْرِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فَلَا يُكْرَهُ الْمُشْمَسُ فِيهِمَا مِنْ حَيْثُ هُوَ مُشْمَسٌ لِصَفَاءِ جَوْهَرِهِمَا وَإِنْ حَرَّمَ مِنْ حَيْثُ اسْتِعْمَالُ آتِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ شَيْئًا. ☐ قَوْلُهُ: (وَمَغْشِيٍّ بِهِ) عَطْفٌ عَلَى نَقْدٍ أَيْ غَيْرِ مُطْلَبٍ بِالنَّقْدِ كُرْدِيٍّ. ☐ قَوْلُهُ: (يَمْنَعُ انفصالَ الزُّهُومَةِ الْإِنْع) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَا فَرْقَ فِيهِمَا أَيْ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَفِي الْمُنْطَبِعِ مِنْ غَيْرِهِمَا بَيِّنٌ أَنْ يَصْدَأُ أَوْ لَا. وَأَمَّا الْمَمْنُوعُ بِأَحَدِهِمَا فَلَا رُجُوحَ فِيهِ أَنْ يُقَالَ إِنَّ كَثْرَ التَّنْمِيَةِ بِحَيْثُ يَمْنَعُ انفصالَ شَيْءٍ مِنْ أَصْلِ الْإِنَاءِ لَمْ يُكْرَهُ، وَإِلَّا كُرِّهَ حَيْثُ انْفَصَلَ مِنْهُ شَيْءٌ يُؤَثِّرُ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي الْإِنَاءِ الْمَغْشُوشِ أَهْ قَالَ عَشْرُ قَوْلِهِ مَرَّتَيْنِ أَنْ يَصْدَأَ أَوْ لَا، أَيْ فَلَا يُكْرَهُ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَإِنْ صَدِئَا، وَيُكْرَهُ فِي غَيْرِهِمَا وَلَا يُقَالُ: إِنَّ الصَّدَاءَ فِي غَيْرِهِمَا مَانِعٌ مِنْ وَصُولِ الزُّهُومَةِ إِلَى الْمَاءِ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (يَمْنَعُ انفصالَ الْإِنْع) ظَاهِرُهُ سَوَاءٌ حَصَلَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعَرَضِهِ عَلَى النَّارِ أَمْ لَا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْكُرْدِيُّ بِخِلَافِ قَوْلِ النِّهَايَةِ الْمُتَقَدِّمِ إِنَّ كَثْرَ التَّنْمِيَةِ الْإِنْعَ فَإِنَّ ظَاهِرَهُ اغْتِيَابُ أَنْ يَحْصَلَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعَرَضِهِ عَلَى النَّارِ كَمَا حَمَلَهُ عَلَيْهِ الْبُجَيْرِيُّ، وَأَشَارَ الْكُرْدِيُّ إِلَيْهِ وَالْيَ مُخَالَفَتِهِ لِمَا فِي التَّخْفَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ نَقْدٍ غُشِّيٍّ الْإِنْع) أَيْ فَيُكْرَهُ مُطْلَقًا سَوَاءٌ حَصَلَ مِنَ التَّنْمِيَةِ بَنَحْوِ التُّحَاسِ شَيْءٌ يَعْزِضُهُ عَلَى النَّارِ أَمْ لَا عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ بُجَيْرِيٍّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَدْعَاءُ أَنَّهَا الْإِنْع) أَيْ الزُّهُومَةُ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ مُتَحَصِّلٌ بِالنَّارِ) أَيْ مُتَحَصِّلٌ مِنْهُ شَيْءٌ بِالنَّارِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ) أَيْ يُؤَيِّدُ الْمَنْعَ قَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِنْ رَدَدْتَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ) تَقَدَّمَ عَنِ النِّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ. ☐ قَوْلُهُ: (بِتَوَلُّدِهَا) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَالضَّمِيرُ لِلزُّهُومَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (بَلْ هُوَ) أَيْ الصَّدَاءُ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (عِنْدَهُ) أَيْ الزَّرْكَشِيِّ. ☐ قَوْلُهُ: (كَمَا سَمِلْتُهُ) أَيْ غَيْرُ التَّقْدِ وَقَوْلُهُ وَهِيَ أَيْ عِبَارَةُ الزَّرْكَشِيِّ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (بِكُلِّ إِنَاءٍ مُنْطَبِعٍ الْإِنْع) قَدْ يُقَالُ: لَا دَلَالَةَ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ عَلَى تَوَلُّدِهَا مِنَ الصَّدَاءِ سَم.

☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ حَارٌّ) فَلَوْ بَرَدَ زَالَتْ الْكَرَاهَةُ نِهَائَةً وَمُعْنَى وَبِافْضَلٍ وَسَمَّ قَالَ الشَّارِحُ فِي حَاشِيَةِ فَتْحِ الْجَوَادِ الْمُرَادُ زَوَالُ الْحَرَارَةِ الْمَوْلَدَةِ لِلزُّهُومَةِ لَا مُطْلَقًا فَشَمِلَ مَا لَوْ نَقَصَتْ حَرَارَتُهُ بِحَيْثُ عَادَ إِلَى حَالِهِ لَوْ كَانَ عَلَيْهَا ابْتِدَاءٌ لَمْ يُكْرَهُ أَهْ كُرْدِيٍّ قَالَ سَمُ بَقِيَ مَا لَوْ بَرَدَ، ثُمَّ شَمْسَ أَيْضًا فِي إِنَاءٍ غَيْرِ مُنْطَبِعٍ فَهَلْ تَعَوَّدُ

☐ قَوْلُهُ: (بَلْ هُوَ) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّدَاءِ، وَكَذَا ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ عِبَارَتُهُ وَهِيَ. ☐ قَوْلُهُ: (بِكُلِّ إِنَاءٍ مُنْطَبِعٍ) قَدْ يُقَالُ لَا دَلَالَةَ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ عَلَى تَوَلُّدِهَا مِنَ الصَّدَاءِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ حَارٌّ) فَلَوْ بَرَدَ زَالَتْ

في ظاهرٍ أو باطنٍ بدنٍ حيٍّ كأبرصٍ يُخشى زيادةَ برصه وغيرِ آدميٍّ يُخشى برصه، وذلك للخبرِ الصحيح «دع ما يريئك إلى ما لا يريئك» واستعماله مُريبٌ؛ لأنه يُخشى منه البرصُ كما صَحَّ عن عَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ واعْتَمَدَهُ بعضُ مُحَقِّقِي الْأَطْبَاءِ لِقَبْضِ تلكِ الرُّهُومَةِ على مَسَامِ البدنِ فتَنَجَّسَ الدمُ، ومَحَلُّ هذا وما قبله حيثُ لم يَظُنَّ بِقَوْلِ عَدِلٍ أو بِمَعْرِفَةِ نَفْسِهِ ضَرْزَهُ له بِخُصُوصِهِ، وإلا حَرُمَ فَيَلْزَمُ التَّيَمُّمُ إِنْ لم يجدْ غيره أو لم يَتَعَيَّنْ،

الكرَاهَةُ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا زَالَتْ لِفَقْدِ الْحَرَارَةِ، وَقَدْ وَجَدَتْ أَوْ لَا تَعُودُ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ فِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ يَوَجَّهُ إِطْلَاقُهُمْ بِاحْتِمَالِ أَنَّ التَّبْرِيدَ أَزَالَ الرُّهُومَةَ أَوْ أَزَالَ تَأْثِيرَهَا أَوْ أضعَفَهُ، وَإِنْ وَجَدَتْ الْحَرَارَةُ وَمَا لَوْ سُخُنَ بِالتَّارِ فِي مُنْطَبِعٍ، ثُمَّ بِالشَّمْسِ قَبْلَ أَنْ يَبْرُدَ فَيَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ إِنْ حَصَلَ بِالشَّمْسِ سُخُونَةٌ تَوَثَّرُ الرُّهُومَةُ كَرِهًا وَلَا فَلَا فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. وَقَالَ ع ش فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَاعْتَمَدَهُ الْبُحَيْرِيُّ وَشَيْخُنَا وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ زَوَالِ الْكَرَاهَةِ؛ لِأَنَّ الرُّهُومَةَ بَاقِيَةٌ فِيهِ، وَإِنَّمَا خَمَدَتْ بِالتَّبْرِيدِ فَإِذَا سُخِنَ أَثِيرَتْ تِلْكَ الرُّهُومَةُ الْخَامِدَةُ اهـ. □ فَوُدَّ: (فِي ظَاهِرِ الْإِنِّ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يُسْتَعْمَلُ. □ فَوُدَّ: (أَوْ بَاطِنِ بَدَنِ الْإِنِّ) كَأَكْلٍ وَشُرْبٍ نِهَائِيَّةٍ وَمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (حَيٍّ) وَكَذَا فِي الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَزَمٌ مُغْنِي وَنِهَائِيَّةٌ وَشَرْحٌ بِأَفْضَلٍ وَعَمِيرَةٌ. □ فَوُدَّ: (يُخْشَى زِيَادَةُ بَرَصِهِ) أَي أَوْ شِدَّةُ تَمَكُّنِهِ نِهَائِيَّةٌ يَعْنِي فِيمَا لَوْ عَمَّ الْبَرَصُ بِحَيْثُ لَمْ يَبْقَ لِلزِّيَادَةِ مَجَالٌ بَصْرِيٌّ. □ فَوُدَّ: (يُخْشَى بَرَصُهُ) كَالْخَيْلِ أَوْ أَنْ يَلْحَقَ الْآدَمِيُّ مِنْهُ ضَرَرٌ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (وَذَلِكَ الْإِنِّ) أَي كَرَاهَةُ الشَّمْسِ، وَكَانَ الْأَنْسَبُ أَنْ يُقَدِّمَهُ عَلَى بَيَانِ الشُّرُوطِ كَمَا فِي النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (وَاسْتِعْمَالُهُ) أَي الشَّمْسِ. □ فَوُدَّ: (كَمَا صَحَّ) أَي إِبْرَائِيلُ الْبَرَصُ. □ فَوُدَّ: (فَتَحْبُسَ الدَّمُ) أَي فَيَحْدُثُ الْبَرَصُ.

(فَائِدَةٌ) ذَكَرَ الشَّارِحُ فِي حَاشِيَّتِهِ هُنَا فِي أَسْبَابِ الضَّرَرِ كَلَامًا طَوِيلًا مُلَخَّصُهُ أَنَّ مَا لَا يَتَخَلَّفُ مُسَبِّبُهُ عَنْهُ إِلَّا مُعْجِزَةٌ أَوْ كَرَامَةٌ لَوْلِيٍّ يَحْرُمُ الْإِقْدَامُ عَلَيْهِ، وَكَذَا يَحْرُمُ مَا يَغْلِبُ تَرْتُّبُ مُسَبِّبِهِ عَلَيْهِ وَقَدْ يَنْفَكُ عَنْهُ نَادِرًا. وَأَمَّا مَا لَمْ يَتَرْتَّبْ مُسَبِّبُهُ عَلَيْهِ إِلَّا نَادِرًا كَالشَّمْسِ فَيُكْرَهُ الْإِقْدَامُ عَلَيْهِ وَكَذَا مَا اسْتَوَى طَرَفَا حُصُولِهِ وَعَدَمِهِ اهـ كُرْدِيٌّ. □ فَوُدَّ: (وَمَحَلُّ هَذَا) أَي كَرَاهَةُ الشَّمْسِ (وَمَا قَبْلَهُ) أَي كَرَاهَةُ شَدِيدِ حَرٍّ وَبَرْدٍ (بِقَوْلِ عَدِلٍ) أَي رِوَايَةً نِهَائِيَّةً. □ فَوُدَّ: (أَوْ بِمَعْرِفَةِ نَفْسِهِ) أَي طَبِّيًا لَا تَجَرِبَةً ع ش وَرَشِيدِيٌّ. □ فَوُدَّ: (أَوْ لَمْ يَتَعَيَّنْ) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: لَمْ يَظُنَّ سَمَ وَلَعَلَّ الْأَنْسَبَ وَلَمْ يَتَعَيَّنْ بِالْوَاوِ بَصْرِيٌّ أَي كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخِ.

الكرَاهَةُ كَمَا صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ وَبَقِيَ مَا لَوْ بُرِدَ، ثُمَّ شَمْسٌ أَيْضًا فِي إِنْاءٍ غَيْرِ مُنْطَبِعٍ فَهَلْ تَعُودُ الْكَرَاهَةُ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا زَالَتْ لِفَقْدِ الْحَرَارَةِ وَقَدْ وَجَدَتْ أَوْ لَا تَعُودُ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ فِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ يَوَجَّهُ إِطْلَاقُهُمْ بِاحْتِمَالِ أَنَّ التَّبْرِيدَ أَزَالَ الرُّهُومَةَ أَوْ أَزَالَ تَأْثِيرَهَا أَوْ أضعَفَهُ وَإِنْ وَجَدَتْ الْحَرَارَةُ وَأَنَّ الْكَرَاهَةَ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِسَبَبِهَا، وَقَدْ زَالَتْ بِالتَّبْرِيدِ وَلَمْ يَوْجَدْ بَعْدَ سَبَبِهَا وَهُوَ التَّشْمِيسُ بِشُرُوطِهِ وَبِاحْتِمَالِ أَنَّ الْحَرَارَةَ الْمُؤَثِّرَةَ مَشْرُوطَةٌ بِحُصُولِهَا بِوَاسِطَةِ الْإِنْاءِ الْمُنْطَبِعِ لِحُصُوصِيَّةٍ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوُدَّ: (وَلَمْ يَتَعَيَّنْ) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ لَمْ يَظُنَّ.

وإلا بأن لم يجد غيره وقد ضاق الوقت وجب استعماله وشراؤه ولا كراهة كمسحّن بالنار، ولو بنجس مغلظ؛ لأنها تذهب الزهومة لقوتها بخلافها في الطعام المائع لاختلاطها بأجزائه. ويكره ماء وثراب كل أرض.....

☐ قوله: (ولا حرم) أي وإن تعين. ☐ قوله: (بأن لم يجد غيره إلخ) أي ولم يظن ضرره بما مر كُرديّ وشرح بأفضل. ☐ قوله: (وقد ضاق الوقت إلخ) أي وإن لم يضق لم يجب ما ذكر لكن الأفضل تركه إن تيقن غيره آخر الوقت ع ش. ☐ قوله: (وجب استعماله) ويُنَجِّه أنه يقتصر حيثل على غسلة واحدة فيكره ما زاد عليها والغسل المسنون والوضوء المجدد لعدم وجوب ذلك قاله سم اه بجريمي. ☐ قوله: (ولا كراهة) خالف ابن عبد السلام فصرّح مع الوجوب ببقاء الكراهة، ونظر فيه الغزيّ بأن الكراهة تنافي فرض العين قال الشارح في شرح العباب وهو تنظير ظاهر اه سم وكان مذكره أن الكراهة والوجوب راجعان لجهة واحدة وهي الاستعمال، والشيء إذا كان له جهة واحدة لا يجتمع فيه حكمان، وأما الصلاة في أرض مَغْصُوبَةٍ فلها جهتان، ولذا كان لها حكمان الوجوب والخُرْمَةُ بجريمي.

☐ قوله: (كمسحّن بالنار إلخ) أي إذا سُخِّنَ بالنار ابتداءً بخلاف المُشَمَّسِ إذا سُخِّنَ بالنار قبل تبريده فإن الكراهة باقية كما لو طُبِخَ به طعام مائع فإذا لم تزل الكراهة بنار الطبخ مع شدتها فلا تزول بنار التسخين من باب أولى زياديّ وبجبرميّ وشيخنا ويأتي عن النهاية والمغني مثله. ☐ قوله: (ولو بنجس مغلظ) بالوصف. ☐ قوله: (بخلافها إلخ) يتأمل سم. ☐ قوله: (في الطعام المائع إلخ) أي وإن طُبِخَ بالنار فإنه يكره بخلاف الطعام الجامد كالخبز والأرز المطبوخ به لم يكره، ويؤخذ من ذلك أن الماء المُشَمَّسَ إذا سُخِّنَ قبل تبريده بالنار لا تزول الكراهة، وهو كذلك نهايةً ومغني. ☐ قوله: (لاختلاطها إلخ) وصورته أن الماء المُشَمَّسَ جُعِلَ حال حرارته في الطعام وطُبِخَ به رشديّ. ☐ قوله: (ولا يكره) إلى قوله لكن الأولى في النهاية وإلى قوله: ويكره في المغني إلّا قوله: وجزم إلى: وهو. ☐ قوله: (ويكره ماء وثراب إلخ) وفي

☐ قوله: (ولا كراهة) خالف ابن عبد السلام فصرّح مع الوجوب ببقاء الكراهة ونظر الغزيّ فيه بأن الكراهة تنافي فرض العين دون فرض الكفاية قال الشارح في شرح العباب وهو تنظير ظاهر خلافاً لمن زعم أن فيه نظراً نعم مر أن من يقول بأن الكراهة إرشادية يقول ببقائها مع التعين فإن كان ابن عبد السلام يقول بها فلا اعتراض عليه حيثل انتهى وفي مجامعتها إذا كانت إرشادية للتعين نظر أيضاً.

☐ قوله: (كمسحّن بالنار) لو سُخِّنَ بها في مُنْطَبِعٍ ثم بالشمس قبل أن يبرد فيَحْتَمَلُ أن يقال إن حصل بالشمس سخونة تؤثر الزهومة كرهه وإلا فلا فليتأمل، ولا يكره استعماله أي المُشَمَّسِ في طعام جامد كخبز عجّ به؛ لأن الأجزاء السميّة تستهلك في الجامد بخلافها في المائع وإن طُبِخَ بالنار فإنه يكره، ويؤخذ من ذلك أن المُشَمَّسَ إذا سُخِّنَ بالنار لا تزول الكراهة وهو كذلك كما اعتدّه شيخنا الشهاب الرمليّ إذ نار الطبخ أشدّ فإذا لم تزل الكراهة فنار التسخين أولى، ويحمل قولهم لا يكره المُسحّن بالنار على الابتداء شرح م ر. ☐ قوله: (بخلافها) يتأمل.

غُضِبَ عليها إلا بِثُرِّ النَّاقَةِ بِأَرْضِ ثُمُودَ، ولا يُكْرَهُ الطُّهْرُ بِمَاءٍ زَمْزَمَ وَلَكِنْ الْأُولَى عَدَمُ إِزَالَةِ النَجَسِ بِهِ وَجَزْمُ بَعْضِهِمْ بِحُرْمَتِهِ ضَعِيفٌ بَلْ شَاذٌ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ مَاءِ الْكَوْثَرِ خِلَافًا لِمَنْ نَارَعَ فِيهِ وَيُكْرَهُ الطُّهْرُ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ لِلْخِلَافِ فِيهِ قِيلَ بَلْ وَرَدَ النَّهْيُ عَنْهُ وَعَنِ التَّطَهُّرِ مِنَ الْإِنَاءِ النَّحَاسِ.

شَرَحَ الْعُبَابُ لِلشَّارِحِ قَضِيَّةَ كَلَامِهِ كَرَاهَةَ اسْتِعْمَالِ هَذِهِ الْمِيَاهِ فِي الْبَدَنِ فِي الطَّهَارَةِ وَغَيْرِهَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ بَلْ يَتَّبِعِي كَرَاهَةَ اسْتِعْمَالِهَا فِي غَيْرِ الْبَدَنِ وَكَرَاهَةَ التَّيَمُّمِ بِثَرَابِ هَذِهِ الْأُمْكِنَةِ وَهُوَ قَرِيبٌ وَقَدْ يَدُلُّ لَهُ مَا يَأْتِي عَنْ ابْنِ الْعِمَادِ مِنْ كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ فِيهَا، وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي كَرَاهَةِ أَكْلِ ثِمَارِهَا وَالكَرَاهَةِ أَقْرَبُ أَهْ وَنَقَلَ الْهَاتِفِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى التَّحْفَةِ عَنْ شَرَحِ الْعُبَابِ كَرَاهَةَ حِجَارَتِهَا فِي الْإِسْتِجْنَاءِ وَدِبَاغِهَا فِي الدِّبَاغِ وَأَكْلِ ثِمَارِهَا، وَهَلْ يُكْرَهُ أَكْلُ قَوْتِهَا لَعَلَّ عَدَمَ الْكَرَاهَةِ أَقْرَبُ لِلْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ أَنْتَهَى كُرْدِي.

❦ قَوْلُهُ: (غُضِبَ عَلَيْهَا) أَي عَلَى أَهْلِهَا فَالْمِيَاهُ الْمَكْرُوهَةُ ثَمَانِيَةُ الْمَشْمَسُ وَشَدِيدُ الْحَرَارَةِ وَشَدِيدُ الْبُرُودَةِ وَمَاءُ دِيَارِ ثُمُودَ إِلَّا بِثُرِّ النَّاقَةِ وَمَاءُ دِيَارِ قَوْمِ لُوطٍ وَمَاءُ بَثْرِ بَرَهَوْتٍ وَمَاءُ بَابِلَ وَمَاءُ بَثْرِ ذُرْوَانَ نِهَايَةً وَقَوْلُهُ دِيَارُ ثُمُودَ هِيَ مَدَائِنُ صَالِحٍ الْمَعْرُوفَةُ الْآنَ بِطَرِيقِ الْحِجِّ الشَّامِيِّ بِقُرْبِ الْعُلَا وَيُؤْتِيهِمْ بَاقِيَةٌ إِلَى الْآنَ مَقْفُورَةٌ فِي الْجِبَالِ كَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [الشعراء: ١٤٩] وَيَثُرُ النَّاقَةُ مُسْتَنَاشَةً فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ كُرْدِي وَقَوْلُهُ دِيَارُ قَوْمِ لُوطٍ وَهِيَ بَرْكَةٌ عَظِيمَةٌ فِي مَوْضِعِ دِيَارِهِمُ الَّتِي خُسِفَتْ مُغْنِي، وَقَوْلُهُ: (بَرَهَوْتٌ) مُحَرَّكَةٌ وَبِالضَّمِّ أَي لِلْبَاءِ قَامُوسٌ وَعِبَارَةٌ مَرَاصِدُ الْإِطْلَاعِ بِضَمِّ الْهَاءِ وَسُكُونِ الْوَاوِ وَتَاءِ قَوْفِهَا تُقَطَّانِ وَإِدْ بِالْيَمَنِ قِيلَ هُوَ بِقُرْبِ حَضْرَمَوْتٍ جَاءَ أَنَّ فِيهِ أَرْوَاحُ الْكُفَّارِ وَقِيلَ بِثُرِّ بِحَضْرَمَوْتٍ وَقِيلَ: هُوَ اسْمُ الْبَلَدِ الَّذِي فِيهِ الْبَثْرُ وَرَأَيْتُهَا مُتَيْنَةً فَطِيعَةٌ جَدًّا أَه. ع ش، وَقَوْلُهُ: (أَرْضُ بَابِلَ) اسْمُ مَوْضِعٍ بِالْعِرَاقِ يُنسَبُ إِلَيْهِ السَّحْرُ وَالْخَمْرُ ع ش عِبَارَةٌ الْبَجِيرِ مِي هِيَ مَدِينَةُ السَّحْرِ بِالْعِرَاقِ كَمَا فِي التَّضَرُّبِ أَهْ وَقَوْلُهُ بِثُرِّ ذُرْوَانَ يَفْتَحُ الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ بِالْمَدِينَةِ ع ش أَي الَّتِي وُضِعَ فِيهَا السَّحْرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ مَاءِ الْكَوْثَرِ) أَي فَيَكُونُ أَفْضَلَ الْمِيَاهِ؛ لِأَنَّهُ بِهِ غُسْلٌ صَدْرُهُ ﷺ وَلَا يَكُونُ يُغْسَلُ إِلَّا بِأَفْضَلِ الْمِيَاهِ لَكِنْ تَقَدَّمَ أَنَّ أَفْضَلَ الْمِيَاهِ مَا نَبَعَ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ ﷺ مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (بِمَاءٍ زَمْزَمَ) وَلَا مَاءَ بَحْرٍ وَلَا مَاءَ مُتَغَيَّرٍ بِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (لَكِنْ الْأُولَى الْإِنِّ) وَفَاقًا لِلزِّيَادِيِّ، وَذَهَبَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْمُغْنِي إِلَى كَرَاهَتِهَا. ❦ قَوْلُهُ: (وَيُكْرَهُ الطُّهْرُ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ عَطْفًا عَلَى مَا لَا يُكْرَهُ وَلَا فَضْلُ جُنُبٍ وَحَائِضٍ أَهْ وَأَطَالَ فِي شَرْحِهِ الْإِسْتِدْلَالَ لَهُ وَنَقَلَ فِيهِ تَضَرُّيخَ الْبَغَوِيِّ بِعَدَمِ كَرَاهَتِهِ، وَأَيَّدَهُ بِأَنَّ كُلَّ خِلَافٍ خَالَفَ سُنَّةَ صَحِيحَةٍ لَا تُسَنَّ مُرَاعَاتُهُ سَمِ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ وَجَزَى الشَّارِحُ عَلَى عَدَمِ كَرَاهَةِ الْمُظَهَّرِ بِفَضْلِهَا فِي الْإِمْدَادِ وَحَاشِيَةِ التَّحْفَةِ قَالَ فِيهِمَا

❦ قَوْلُهُ: (وَيُكْرَهُ الطُّهْرُ بِفَضْلِ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ عَطْفًا عَلَى مَا لَا يُكْرَهُ وَلَا فَضْلُ جُنُبٍ وَحَائِضٍ أَنْتَهَى وَأَطَالَ فِي شَرْحِهِ الْإِسْتِدْلَالَ لَهُ وَنَقَلَ فِيهِ تَضَرُّيخَ الْبَغَوِيِّ بِعَدَمِ الْكَرَاهَةِ، وَأَيَّدَهُ بِأَنَّ كُلَّ خِلَافٍ خَالَفَ سُنَّةَ صَحِيحَةٍ لَا تُسَنَّ مُرَاعَاتُهُ ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بِأَنَّ الْخِلَافَ هُنَا لِلْسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ لَهُ سَنَدٌ مِنَ السُّنَّةِ

(والمُسْتَعْمَلُ فِي فَرْضِ الطَّهَارَةِ) أَي مَا لَا بُدَّ مِنْهُ فِي صِحَّتِهَا كَالْغَسَلَةِ الْأُولَى وَلَوْ مِنْ طَهْرِ صَبِيٍّ

والتَّهْيِ عَنْهُ لَمْ يَصِحَّ . وَكَذَلِكَ الْبُرْلُسِيُّ وَغَيْرُهُ قَالَ : وَالْأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ وَارِدَةٌ فِي الْإِبَاحَةِ وَالْمُرَادُ فَضْلُهَا وَخَذَهَا أَمَّا اغْتِسَالُ الرَّجُلِ أَوْ وُضُوؤُهُ مَعَهَا مِنَ الْإِنَاءِ فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ لِلشَّارِحِ الْمُرَادُ بِفَضْلِهَا مَا فَضَّلَ عَنْ طَهَارَتِهَا وَإِنْ لَمْ تَمَسَّهُ دُونَ مَا مَسَّتْهُ فِي شُرْبٍ أَوْ أَذْخَلَتْ يَدَهَا فِيهِ بِلَا نِيَّةٍ أَه .
 ٥ فَوَيْلٌ (لِسَيِّئِ) (فِي فَرْضِ الطَّهَارَةِ) أَي عَنْ الْحَدِيثِ كَالْغَسَلَةِ الْأُولَى مُحَلًى وَنَهَايَةُ وَمُعْنَى ، وَقَضِيَّةٌ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي أَمَّا الْمُسْتَعْمَلُ فِي الْخَبَرِ الْإِنِّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالطَّهَارَةِ هُنَا طَهَارَةُ الْحَدِيثِ وَالتَّجَسُّسِ وَحَمَلَهُ الشَّارِحُ الْمُحَقِّقُ وَالتَّهْيَاةُ وَالْمُعْنَى عَلَى الْأَوَّلِ كَمَا مَرَّ ، ثُمَّ قَالُوا : أَوْ سَيَّئَاتِي الْمُسْتَعْمَلُ فِي التَّجَسُّسِ فِي بَابِهَا . ٥ فَوَيْلٌ : (أَي مَا لَا بُدَّ) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا الْمُسْتَعْمَلُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ : أَوْ صَلَاةٌ نُقِلَ وَقَوْلُهُ أَي يَعْتَقَدُ إِلَى أَوْ مَجْنُونَةٌ . وَكَذَا فِي التَّهْيَاةِ إِلَّا قَوْلُهُ انْقَطَعَ إِلَى أَي يَعْتَقَدُ وَقَوْلُهُ غُسْلُهَا إِلَى غَيْرِ طَهْوَرٍ . ٥ فَوَيْلٌ : (أَي مَا لَا بُدَّ مِنْهُ الْإِنِّ) إِثْمُ الشَّخْصِ بِتَرْكِه أَمْ لَا مُعْنَى وَمُحَلًى وَنَهَايَةُ . ٥ فَوَيْلٌ : (فِي صِحَّتِهَا) أَي صِحَّةُ الطَّهَارَةِ عَنْ الْحَدِيثِ أَوْ التَّجَسُّسِ ، وَبِهِ يَتَدَفَّعُ مَا فِي الْبُصْرِيِّ . ٥ فَوَيْلٌ : (كَالْغَسَلَةِ الْأُولَى) الْكَافُ اسْتِغْفَايَةً أَوْ تَمْثِيلِيَّةً لِإِدْخَالِ الْمُسْحَةِ الْأُولَى أَوْ مَاءِ غُسْلِ الْجَبِيَّةِ أَوْ الْخُفِّ بَدَلُ مَسْحِهِمَا أَوْ غَيْرِ السَّابِعَةِ فِي نَحْوِ غَسَلَاتِ الْكَلْبِ ، قَالَ الْقَلُوبِيُّ بِجَرَمِيٍّ عِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَالْمُسْتَعْمَلُ فِي رَفْعِ الْحَدِيثِ هُوَ مَاءُ الْمَرَّةِ الْأُولَى فِي وُضُوءٍ وَاجِبٍ أَوْ غُسْلٍ كَذَلِكَ بِخِلَافِ مَاءِ غَيْرِ الْمَرَّةِ الْأُولَى وَمَاءِ الْوُضُوءِ الْمُنْدُوبِ أَوْ الْغُسْلِ كَذَلِكَ فَهُوَ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ وَإِنْ نَذَرَهُ ، وَالْمُسْتَعْمَلُ فِي إِزَالَةِ التَّجَسُّسِ هُوَ مَاءُ الْمَرَّةِ الْأُولَى فِي غَيْرِ التَّجَسُّسِ الْكَلْبِيَّةِ وَمَاءُ السَّابِعَةِ فِيهَا بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ فِي غَيْرِهَا أَه . أَي وَغَيْرِ السَّابِعَةِ فِيهَا . ٥ فَوَيْلٌ : (وَلَوْ مِنْ طَهْرِ صَبِيٍّ) وَمِنْ الْمُسْتَعْمَلِ مَاءُ غُسْلِ بَدَلُ مَسْحٍ مِنْ رَأْسٍ أَوْ خُفٍّ وَمَاءُ غُسْلِ الْمَيْتِ مُعْنَى وَنَهَايَةُ زَادَ سَم

أَيْضًا وَإِنْ أُجِيبَ عَنْهُ بِمَا مَرَّ انْتَهَى . ٥ فَوَيْلٌ : (وَالْمُسْتَعْمَلُ فِي فَرْضِ الطَّهَارَةِ) مِنْهُ مَاءُ غُسْلِ الرَّأْسِ بَدَلُ مَسْحِهِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ وَكَلَامُهُمْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي غُسْلِ الْقَدْرِ الَّذِي يَقَعُ مَسْحُهُ فَرَضًا وَيَبْقَى مَا لَوْ غَسَلَ كُلُّ رَأْسِهِ بَدَلًا عَنْ مَسْحِ كُلِّهَا وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمَاءَ يَصِيرُ مَخْلُوطًا مِنَ الْمُسْتَعْمَلِ وَغَيْرِهِ ، وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ يُقَدَّرُ الْقَدْرُ الْمُسْتَعْمَلُ مُخَالِفًا وَسَطًا لَكِنْ مَا ضَاطَبُ ذَلِكَ الْقَدْرُ ، وَقَدْ يُقَالُ أَقْلٌ قَدْرٌ يَتَأْتِي عَادَةً إِفْرَادُهُ بِالْغُسْلِ أَوْ الْمَسْحِ فَلَوْ لَمْ تُمْكِنْ مَعْرِفَتُهُ وَشَكَّ هَلْ يُعَيَّرُ لَوْ قُدِّرَ مُخَالِفًا وَسَطًا فَقَدْ يُقَالُ الْقِيَاسُ الْحُكْمُ بِالطَّهْوَرِيَّةِ إِذْ لَا نَسْلُبُهَا بِالشَّكِّ وَمِنْ هَذَا الْبَحْثِ يَظْهَرُ إِشْكَالُ مَا يَأْتِي فِي الْوُضُوءِ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ فَيَمْنُ لَا شُغْرَ لَهُ يَنْقَلِبُ مِنَ الْجُزْمِ بَاتَهُ لَوْ رَدَّ يَدَهُ لَمْ تُحْسَبْ ثَانِيَةً ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ صَارَ مُسْتَعْمَلًا فَلَيْتَأَمَّلُ ، وَقَدْ يُتَجَبَّهُ أَنْ يُقَالَ أَخْذًا مِنْ هَذَا الْآتِي فِي الْوُضُوءِ بِالْحُكْمِ بِالِاسْتِعْمَالِ عَلَى الْجَمِيعِ فِي كُلِّ مِنَ الْغُسْلِ وَالْمَسْحِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا اخْتَلَطَ الْمُسْتَعْمَلُ بِغَيْرِهِ ، وَتَعَدَّرَ التَّمْيِيزُ حُكْمَ بِاسْتِعْمَالِ الْجَمِيعِ احتياطًا ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ قَدْ يُقَالُ لَمَّا كَانَ الْفَرْضُ يَقَعُ بَيْنَ مَسْحٍ أَقْلٍ جُزْءٍ أَوْ غُسْلِهِ كَانَ الْمُسْتَعْمَلُ يَسِيرًا جَدًّا بِالنَّسْبَةِ لِمَاءِ مَسْحٍ أَوْ غُسْلٍ الْبَاقِي فَلَا يَتَعَيَّرُ بِهِ غَالِبًا عَادَةً لَوْ فُرِضَ مُخَالِفًا وَسَطًا فَالْحُكْمُ بِاسْتِعْمَالِ الْجَمِيعِ مُشْكِلٌ فَلَيْتَأَمَّلُ ثُمَّ بَعْدَ كِتَابَةِ ذَلِكَ رَأَيْتُ قَوْلَ الشَّارِحِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْعُبَابِ أَوْ غُسْلٍ بَدَلُ مَسْحٍ بَعْدَ ذِكْرِ تَصْوِيبِ الْإِسْنَوِيِّ أَنَّهُ طَهْوَرٌ وَرَدَّ

لَمْ يُمَيِّزْ لَطَوَافٍ أَوْ سَلَسٍ أَوْ حَتَفِيٍّ لَمْ يَنْوِ أَوْ صَلَاةٍ نَفِلٍ أَوْ كِتَابِيَّةٍ انْقَطَعَ دَمُهَا لِتَحِلَّ لِحَلِيلٍ مُسْلِمٍ أَيْ يَعْتَقِدُ تَوَقُّفَ الْجِلِّ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْاِكْتِفَاءَ بِنَيْبِهَا.....

وَكَلَامُهُمْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي غَسْلِ الْقَدْرِ الَّذِي يَقَعُ مَسْحُهُ فَرَضًا وَيَبْقَى مَا لَوْ غَسَلَ كُلُّ رَأْسِهِ أَيْ مَثَلًا بَدَلًا عَنْ مَسْحِ كُلِّهَا، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمَاءَ يَصِيرُ مَخْلُوطًا مِنَ الْمُسْتَعْمَلِ وَغَيْرِهِ، وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ يُقَدَّرَ الْقَدْرُ الْمُسْتَعْمَلُ مُخَالِفًا وَسَطًا لَكِنْ مَا ضَابِطُ ذَلِكَ الْقَدْرِ، وَقَدْ يُقَالُ: أَقَلُّ قَدْرٍ يَتَأْتِي عَادَةً إِفْرَادُهُ بِالْغَسْلِ أَوْ الْمَسْحِ فَلَوْ لَمْ تُمَكِّنْ مَعْرِفَتُهُ وَشَكَّ هَلْ يُعَيَّرُ لَوْ قُدِّرَ مُخَالِفًا وَسَطًا فَقَدْ يُقَالُ الْقِيَاسُ الْحُكْمُ بِالطَّهَوْرَةِ؛ إِذَا لَا تَسْلُبُهَا بِالشُّكِّ اهـ. ❦ فَوَدَّ: (مَنْ طَهَّرَ صَبِيٍّ لَمْ يُعَيِّرْ الْإِنْسَ) وَهَلْ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِهَذَا الْوُضُوءِ إِذَا بَلَغَ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا اعْتَدَّ بِوُضُوءٍ وَلَيْهِ لِلضَّرُورَةِ، وَقَدْ زَالَتْ وَنَظِيرُ ذَلِكَ مَا قِيلَ فِي زَوْجِ الْمَجْنُونَةِ إِذَا غَسَلَهَا بَعْدَ انْقِطَاعِ دَمِ الْحَيْضِ مِنْ أَتَاهَا إِذَا أَفَاقَتْ لَيْسَ لَهَا أَنْ تُصَلِّيَ بِذَلِكَ الطُّهْرِ عَ شِ عِبَارَةً الْبُجَيْرِمِيِّ قَالَ شَيْخُنَا م ر وَلَهُ إِذَا مَيَّرَ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ وَفِيهِ بَحْثٌ انْتَهَى قَلْبِي بِهِ اهـ. ❦ فَوَدَّ: (أَوْ حَتَفِيٍّ لَمْ يَنْوِ) وَلَا أَثَرَ لاعتقاده الشافعي أَنَّ مَاءَ الْحَتَفِيِّ فِيمَا ذَكَرَ لَمْ يَرْفَعْ حَدًّا بِخِلَافِ اقْتِدَائِهِ بِحَتَفِيٍّ مَسَّ فَرْجَهُ حَيْثُ لَا يَصِحُّ اعْتِبَارًا بِاعْتِقَادِهِ؛ لِأَنَّ الرَّابِطَةَ مُعْتَبَرَةً فِي الْاِقْتِدَاءِ دُونَ الطَّهَارَاتِ مُعْنِي وَنَهَايَةَ وَأَسْنَى قَالَ الْبُجَيْرِمِيُّ: وَالرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر مَسَّ فَرْجَهُ أَيْ أَوْ أَتَى بِمُخَالَفٍ آخَرَ، وَمِنْهُ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ لَمْ يَنْوِ الْوُضُوءَ اهـ. ❦ فَوَدَّ: (أَوْ كِتَابِيَّةٍ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ فَتَحُوَ الْمَجُوسِيَّةَ وَمِثْلَهَا وَسَمِلَ التَّغْيِيرَ بِالْكِتَابِيَّةِ الدُّمِّيَّةِ وَالْحَرَبِيَّةِ ع ش.

❦ فَوَدَّ: (لِحَلِيلٍ مُسْلِمٍ أَيْ يَعْتَقِدُ الْإِنْسَ) وَفَاقًا لِلْخَطِيبِ وَاعْتَمَدَ الْجَمَالُ الرَّمْلِيَّ أَنَّ قَصْدَ الْجِلِّ كَافٍ، وَإِنْ كَانَ حَلِيلُهَا صَغِيرًا أَوْ كَافِرًا أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهَا حَلِيلٌ أَضَلًّا أَوْ قَصَدَتْ الْجِلَّ لِلزَّوْجِ فَكُلُّ مَنْ حَلِيلُهَا وَالْمُسْلِمُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ، نَعَمْ لَوْ قَصَدَتْ حَتَفِيَّةً جِلًّا وَطِءَ حَتَفِيٍّ يَرَى جِلَّهَا مِنْ غَيْرِ غُسْلٍ لَمْ يَكُنْ مَاؤُهَا مُسْتَعْمَلًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ رَفْعُ مَانِعٍ شَرَعًا أَيْ عِنْدَهُمَا قَلْبِيَّ عَلَى الْجِلَالِ وَلَوْ كَانَ زَوْجُ الْحَتَفِيَّةِ شَافِعِيًّا، وَاعْتَصَلَتْ لِتَحِلَّ لَهُ يَتَبَنَّى أَنْ يَكُونَ مَاؤُهَا مُسْتَعْمَلًا؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ أَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ شَافِعِيَّةً وَزَوْجُهَا حَتَفِيًّا وَاعْتَصَلَتْ لِجِلِّ لَهَا التَّمَكُّينُ كَانَ مَاؤُهَا مُسْتَعْمَلًا أَوْ لِتَحِلَّ لَهُ كَانَ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ حَرَرَهُ حَلْبِيٍّ وَسُلْطَانٍ، وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا مُطْلَقًا حَيْثُ كَانَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ يَعْتَقِدُ تَوَقُّفَ جِلِّ التَّمَكُّينِ عَلَى الْغُسْلِ حَتَفِيٍّ اهـ بُجَيْرِمِيِّ. ❦ فَوَدَّ: (مُسْلِمٍ) أَيْ أَوْ غَيْرِهِ م ر، وَقَوْلُهُ أَيْ يَعْتَقِدُ تَوَقُّفَ الْجِلِّ الْإِنْسَ أَيْ بِخِلَافِ مَنْ يَعْتَقِدُ جِلَّهَا بِدُونِ ذَلِكَ بِاجْتِهَادِهِ أَوْ اجْتِهَادِ مُقَلِّدِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ سَمِ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ قَوْلُهُ لِحَلِيلِهَا الْمُسْلِمِ مَا لَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الْأَسْنَى إِلَى أَنَّهُ مِثَالٌ، ثُمَّ قَالَ: ثُمَّ تَرَجَّحَ عِنْدِي خِلَافُ ذَلِكَ اهـ أَيْ أَنَّهُ قَيِّدٌ، وَمَالَ إِلَى الْأَوَّلِ ابْنُ قَاسِمٍ وَالزِّيَادِيُّ وَالْحَلْبِيُّ وَغَيْرُهُمْ وَنَقَلَ الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ الثَّانِي عَنِ الْجِلَالِ الْمَحَلِّيِّ. وَأَقْرَهُ

غَيْرُهُ عَلَيْهِ مَا نَصَّهُ عَلَى أَنَّ الزَّائِدَ عَلَى الْوَاجِبِ إِذَا كَانَ فِي ضِمْنٍ مَا يُؤَدِّي بِهِ الْوَاجِبُ يَكُونُ لَهُ حُكْمُ الْوَاجِبِ عَلَى تَنَاقُضٍ يَأْتِي فِيهِ، وَالْكَلَامُ حَيْثُ غَسَلَ رَأْسَهُ دَفْعَةً وَاحِدَةً وَإِلَّا فَالْمُسْتَعْمَلُ هُوَ مَا حَصَلَ الْوَاجِبُ دُونَ مَا زَادَ عَلَيْهِ اهـ فَلْيَتَأَمَّلْ. ❦ فَوَدَّ: (مُسْلِمٍ) أَيْ أَوْ غَيْرِهِ م ر. ❦ فَوَدَّ: (أَيْ يَعْتَقِدُ تَوَقُّفَ الْجِلِّ) أَيْ بِخِلَافِ مَنْ يَعْتَقِدُ جِلَّهَا بِدُونِ ذَلِكَ بِاجْتِهَادِهِ أَوْ اجْتِهَادِ مُقَلِّدِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ.

إِنَّمَا هُوَ لِلتَّخْفِيفِ عَلَيْهِ أَوْ مَجْنُونَةٍ أَوْ مُمْتَنِعَةٍ غَسَلَهَا حَلِيلُهَا الْمُسْلِمُ مِنْ ذَلِكَ لِتَجِلَّ لَهُ غَيْرُ طَهْوَرٍ
أَمَّا الْمُسْتَعْمَلُ فِي الْخَبَثِ فَوَاضِحٌ، وَأَمَّا الْمُسْتَعْمَلُ فِي الْحَدَثِ فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ بِاسْتِعْمَالِهِ
زَوَالُ الْمَنْعِ مِنْ نَحْوِ الصَّلَاةِ فَيَنْتَقِلُ إِلَيْهِ كَمَا أَنَّ الْغُسَالَ لَمَّا أَثَرَتْ فِي الْمَحَلِّ تَأَثَّرَتْ وَإِنْ لَمْ
يَجِبْ غَسْلُ النَجَسِ الْمَعْفُو عَنْهُ، وَمَرَّ أَنَّهُ غَيْرُ مُطْلَقٍ أَيْضًا.

وَاعْتَمَدَ الْخَطِيبُ وَكَذَا الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَغَيْرِهِ وَبِعِبَارَةِ التَّخْفِيفِ لِحَلِيلِ مُسْلِمٍ أَيْ يَعْتَقَدُ الْإِنْخِ
فَقَهْمُنَا مِنْهُ أَنَّهَا لَوْ اغْتَسَلَتْ لِتَجِلَّ لِلْحَقْنِيِّ لَا يَكُونُ مَاءُ غُسْلِهَا مُسْتَعْمَلًا، وَيُشْتَرَطُ فِي الْحَلِيلِ أَنْ يَكُونَ
مُكَلَّفًا كَمَا بَحَثَهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ فَإِذَا اغْتَسَلَتْ لِلصَّبِيِّ لَا يَكُونُ مَاءُهَا مُسْتَعْمَلًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْرُمُ
عَلَيْهِ وَطُؤُهَا قَبْلَ الْغُسْلِ وَقَوْلُهُمْ: حَلِيلُهَا جَرَى عَلَى الْغَالِبِ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا مَرَّ فِي الْمَقُولَةِ السَّابِقَةِ عَنْ
الْقَلْبِيِّ وَعَنِ الْحَلَبِيِّ، ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي فِي قِتَاوَى الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَكْلِيفُ الزَّوْجِ خِلَافًا لِمَا
مَرَّ عَنِ الشَّارِحِ اهـ.

☐ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا هُوَ لِلتَّخْفِيفِ الْإِنْخِ) أَيْ وَالْكَافِرُ لَا يَسْتَحِقُّ التَّخْفِيفَ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيْ لِأَجْلِ
انْقِطَاعِ دَمِ حَيْضِهَا أَوْ نِفَاسِهَا.

☐ قَوْلُهُ: (حَلِيلُهَا الْمُسْلِمُ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ عِنْدَ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ كَمَا مَرَّ وَبِعِبَارَتِهِ فِي الْتَهْيَةِ أَوْ كِتَابِيَّةٍ أَوْ مَجْنُونَةٍ أَوْ
مُتَمَنِّعَةٍ عَنْ حَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ لِجِلِّ وَطُؤِهَا اهـ أَيْ وَلَوْ كَانَ الْوَطْءُ زِنَا أَوْ الْحَلِيلُ كَافِرًا ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (غَيْرُ
طَهْوَرٍ) خَبَرٌ قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَالْمُسْتَعْمَلُ الْإِنْخِ).

☐ قَوْلُهُ: (أَمَّا الْمُسْتَعْمَلُ فِي الْحَدَثِ الْإِنْخِ) بَعَارَةُ الْخَطِيبِ أَمَّا كَوْنُهُ طَاهِرًا فَلِأَنَّ السَّلَفَ الصَّالِحَ كَانُوا لَا
يَحْتَرِزُونَ عَمَّا يَتَطَايَرُ عَلَيْهِمْ مِنْهُ، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ: (أَنَّهُ ﷺ عَادَ جَابِرًا فِي مَرَضِهِ وَصَبَّ عَلَيْهِ مِنْ
وُضُوئِهِ) وَأَمَّا كَوْنُهُ غَيْرَ مُطَهَّرٍ فَلِأَنَّ السَّلَفَ الصَّالِحَ كَانُوا مَعَ قَلَّةِ مِيَاهِهِمْ لَمْ يَجْمَعُوا الْمُسْتَعْمَلُ لِلِاسْتِعْمَالِ
ثَانِيًا، بَلْ انْتَقَلُوا إِلَى التَّيْمُمِ وَلَمْ يَجْمَعُوهُ لِلشُّرْبِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَفْذَرُ اهـ وَقَالَ شَيْخُنَا الْحَفْنِيُّ: فَإِنْ قِيلَ لِمَ لَمْ
يَجْمَعُوا مَاءَ الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّالِثَةِ أَجِبَ بِأَنَّ مَاءَهُمَا يَخْتَلِطُ غَالِبًا بِمَاءِ الْمَرَّةِ الْأُولَى، وَبِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُمْ
كَانُوا يَقْتَصِرُونَ فِي أَسْفَارِهِمُ الْقَلِيلَةَ الْمَاءَ عَلَى مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ أَنْتَهَى بِجَيْرِمِي. زَادَ ش. عَلَى ذَلِكَ مَا نَصَّه لَا
يُقَالُ: إِنَّمَا لَمْ يَجْمَعُوهُ لِعَدَمِ تَكْلِيفِهِمْ بِتَخْصِيلِ الْمَاءِ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: مُحَافَظَةُ الصَّحَابَةِ
عَلَى فِعْلِ الْعِبَادَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَكْمَلِ يَوْجِبُ فِي الْعَادَةِ أَنَّهُمْ يُحْصِلُونَهُ مَتَى قَدَرُوا عَلَيْهِ، وَيَذْخِرُونَهُ إِلَى
وَقْتِ الْحَاجَةِ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (فَيَنْتَقِلُ) أَيْ الْمَنْعُ (إِلَيْهِ) أَيْ الْمَاءُ. ☐ قَوْلُهُ: (لَمَّا أَثَرَتْ الْإِنْخِ) أَيْ الطَّهَرُ وَقَوْلُهُ:
تَأَثَّرَتْ أَيْ بَسَلَبِ الطَّهْوَرَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَجِبْ غَسْلُ النَجَسِ الْإِنْخِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَيُمْكِنُ أَنْ
يَوْجَهَ كَوْنُ مَاءِ الْمَعْفُو عَنْهُ مُسْتَعْمَلًا بِأَنَّ الْإِسْتِعْمَالَ مَنْوُطٌ بِإِزَالَةِ الْمَانِعِ، وَإِنَّمَا عُفِيَ عَنْ بَعْضِ جُزْئِيَّاتِهِ
لِعَارِضٍ، وَالتَّنْظَرُ إِلَى الذَّاتِ وَالْأَصْلِ أَوَّلَى مِنْهُ إِلَى الْعَارِضِ عَلَى أَنَّا نَقُولُ: إِنَّهُ عِنْدَ مُلَاقَاتِهِ لِلْمَاءِ صَارَ غَيْرَ
مَعْفُوٍّ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ الْعَفْوُ عَنْهُ أَنْ لَا يُلَاقِيَهُ الْمَاءُ مَثَلًا بِلا حَاجَةِ أَنْتَهَى كُرْدِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَمَرَّ) أَيْ فِي شَرْحِ

☐ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا هُوَ لِلتَّخْفِيفِ) أَيْ وَالْكَافِرُ لَا يَسْتَحِقُّ التَّخْفِيفَ.

(قِيلَ) (وَالْمُسْتَعْمَلُ فِي (نَفْلِهَا) وَمِنْهُ مَاءٌ غَسَلَ بِهِ الرَّجُلُ بَعْدَ مَسْحِ الْخُفِّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مَا نَعَا بِخِلَافِ مَاءِ غَسَلَ بِهِ الْوَجْهَ مَعَ بَقَاءِ التَّيَمُّمِ لِرَفْعِهِ الْحَدِّثَ عَنْهُ (غَيْرُ طَهُورٍ) أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى تَأْدِي الْعِبَادَةِ بِهِ، وَلَوْ مَذْنُوبَةً وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ لَا مَانِعَ يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ حَتَّى يَتَأَثَّرَ بِهِ فَكَانَ بَاقِيًا عَلَى طَهُورِيَّتِهِ، وَبِمَا قُرِرت بِهِ الْمَثَنُ يَنْدَفِعُ الْاِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنْهُ أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ يُشْتَرَطُ اجْتِمَاعُ الْفَرَضِ مَعَ النَّفْلِ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَوْ قَالَ أَوْ كَانَ أَوْضَحَ، ثُمَّ قَوْلُنَا إِنَّ الْمُسْتَعْمَلُ فِي فَرَضٍ

اسم ماء بلا قيد: وقوله أنه أي المستعمل، وقوله أيضًا أي كما أنه غير طهور. □ فَوَدَّ: (وَالْمُسْتَعْمَلُ فِي نَفْلِهَا) يَدْخُلُ فِيهِ مَا لَوْ مَسَّ الْخُنْثَى الْمُتَطَهِّرُ فَرَجَ الرَّجَالِ مِنْهُ فَتَوَضَّأَ احتياطًا فَيَكُونُ مَاءُ هَذَا الْوُضُوءِ طَهُورًا عَلَى الْأَصَحِّ وَإِنْ بَانَ رَجُلًا؛ لِأَنَّ هَذَا الْوُضُوءَ نَفْلٌ سَم. □ فَوَدَّ: (وَمِنْهُ) أَي الْمُسْتَعْمَلُ فِي نَفْلِ الطَّهَارَةِ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْهُ مَا غُسِلَ بِهِ الرَّجُلُ الْإِنْسَانِي) فِيهِ نَظَرٌ بَصْرِيٌّ عِبَارَةٌ سَم قَضِيَّتُهُ اسْتِحْبَابُ هَذَا الْغُسْلِ فَرَأَجَعَهُ اه. وَعِبَارَةُ الْخَطِيبِ: وَأُورِدَ عَلَى ضَابِطِ الْمُسْتَعْمَلِ أَي جَمْعًا مَاءٌ غُسِلَ بِهِ الرَّجُلَانِ بَعْدَ مَسْحِ الْخُفِّ وَمَاءٌ غُسِلَ بِهِ الْوَجْهَ قَبْلَ بَطْلَانِ التَّيَمُّمِ وَمَاءٌ غُسِلَ بِهِ الْخَبَثُ الْمَغْفُوعُ عَنْهُ فَإِنَّهَا لَا تَرْفَعُ الْحَدِّثَ مَعَ أَنَّهَا لَمْ تُسْتَعْمَلْ فِي فَرَضٍ. وَأُجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ بِمَنْعِ عَدَمِ رَفْعِهِ؛ لِأَنَّ غَسْلَ الرَّجُلَيْنِ لَمْ يُؤَثِّرْ شَيْئًا أَي فَلَا يَكُونُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّهُ اسْتَعْمِلَ فِي فَرَضٍ وَهُوَ رَفْعُ الْحَدِّثِ الْمُسْتَفَادُ بِهِ أَكْثَرُ مِنْ قَرِيبَةٍ، وَعَنِ الثَّالِثِ بِأَنَّهُ اسْتَعْمِلَ فِي فَرَضٍ أَصَالَةً اه. قَالَ الْبُجَيْرِيُّ: وَحَاصِلُ الْجَوَابِ عَدَمُ تَسْلِيمِ كَوْنِ الْأَوَّلِ مُسْتَعْمَلًا وَمَنْعُ عَدَمِ دُخُولِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ فِي الْمُسْتَعْمَلِ اه. □ فَوَدَّ: (غُسِلَ بِهِ الرَّجُلُ) أَي فِي دَاخِلِ الْخُفِّ وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ مَاءِ غُسِلَ بِهِ الْوَجْهَ الْإِنْسَانِي وَبَاقِي الْأَعْضَاءِ، وَصَوْرَتُهُ أَنْ يَتَيَمَّمُ لِبُضْرُورَةٍ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ فَعَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْوَجْهَ لَيْسَ بِقَيْدٍ بُجَيْرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَي كَالْمُسْتَعْمَلِ فِي الْفَرَضِ. □ فَوَدَّ: (فَكَانَ بَاقِيًا الْإِنْسَانِي) فَالْمُسْتَعْمَلُ فِي نَفْلِ الطَّهَارَةِ كَالْغُسْلِ الْمُسْنُونِ وَالْوُضُوءِ الْمُجَدِّدِ وَالْغُسْلَةَ الثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَةَ طَهُورٌ عَلَى الْجَدِيدِ خَطِيبٌ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ أَي وَإِنْ نَذَرَهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَيُلَغَزُ فَيَقَالُ لَنَا: غُسْلٌ أَوْ وَضُوءٌ وَاجِبٌ وَمَاؤُهُمَا غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ فَإِذَا اغْتَسَلَ غُسْلَ الْجُمُعَةِ مَثَلًا الْمُنْدُورُ فَلَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ بِمَائِهِ وَيُصَلِّيَ بِهِ الْجُمُعَةَ بُجَيْرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَبِمَا قُرِرت بِهِ الْمَثَنُ) وَهُوَ تَقْدِيرُ خَبَرٍ لِقَوْلِ الْمَثَنِ وَالْمُسْتَعْمَلِ الْإِنْسَانِي وَجُعِلَ قَوْلُهُ غَيْرَ طَهُورٍ خَبَرٌ الْمُقَدَّرُ مَعَ زِيَادَةِ لَفْظِهِ أَيْضًا كُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (يَنْدَفِعُ الْاِعْتِرَاضُ الْإِنْسَانِي) لَا يَخْفَى أَنَّ جِلَّةَ الْمَذْكُورِ إِنَّمَا يُقَيَّدُ صِحَّةُ الْمَثَنِ وَلَا يُقَيَّدُ عَدَمُ أَوْضَحِيَّةِ التَّعْبِيرِ بِأَوِ الثَّانِي أَدْعَاها الْمُعْتَرِضُ. □ فَوَدَّ: (وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَوْ قَالَ

□ فَوَدَّ: (وَنَفْلِهَا) يَدْخُلُ فِيهِ مَا لَوْ مَسَّ الْخُنْثَى الْمُتَطَهِّرُ فَرَجَ الرَّجَالِ مِنْهُ فَتَوَضَّأَ احتياطًا فَيَكُونُ مَاءُ هَذَا الْوُضُوءِ طَهُورًا عَلَى الْأَصَحِّ وَإِنْ بَانَ رَجُلًا؛ وَلَعَلَّهُ بَانَ وَضُوءُ الْاِحْتِيَاظِ لَا يَرْفَعُ الْحَدِّثَ أَي إِذَا بَانَ الْحَالُ.

□ فَوَدَّ: (وَمِنْهُ مَاءٌ غَسَلَ بِهِ الرَّجُلُ الْإِنْسَانِي) قَضِيَّتُهُ اسْتِحْبَابُ هَذَا الْغُسْلِ فَلْيَرَأَجَعْ. □ فَوَدَّ: (لَكِنْ لَا يَنْدَفِعُ اِعْتِرَاضُ الْإِنْسَانِي) إِذْ قَضِيَّةُ الْعِبَارَةِ أَنَّ الْمُسْتَعْمَلُ فِي غُسْلِ الذِّمَّةِ لِيَتَجَلَّ غَيْرُ طَهُورٍ بِلَا خِلَافٍ أَي فِي الْجَدِيدِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَكَانَ الصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ وَقِيلَ بَلْ عِبَادَتُهَا أَي الطَّهَارَةُ انْتَهَتْ. فَيَعْلَمُ بِقَوْلِهِ: (وَقِيلَ بَلْ عِبَادَتُهَا) جَرِيَانٌ وَجْهِ فِي الْمُسْتَعْمَلِ فِي غُسْلِ الذِّمَّةِ بِأَنَّهُ طَهُورٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عِبَادَةً، وَإِنْ كَانَ فَرَضًا أَي لَا بُدَّ مِنْهُ وَأَطَالَ الْكَلَامَ فِي شَأْنِ ذَلِكَ فَرَأَجَعَهُ (هَذِهِ الْقَوْلَةُ لَيْسَتْ فِي الشَّرْحِ).

غَيْرُ طَهُورٍ إِنَّمَا هُوَ (فِي) الْأَصَحِّ (الْجَدِيدِ) لَا الْقَدِيمِ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ لَا يَتَأْتِي انْتِقَالُهُ لِلْمَاءِ، وَجِبَابُ بَأَنَّهُ انْتِقَالَ اعْتِبَارِيٌّ. (فَإِنْ جَمَعَ) الْمُسْتَعْمَلُ عَلَى الْجَدِيدِ فَلْيَعْلَمَ (فَلْتَيْنِ فَطَهُورٌ) وَإِنْ قُلَّ بَعْدَ بَتْفَرِيقِهِ (فِي الْأَصَحِّ) بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَيْضًا أَنَّ اسْتِعْمَالَ الْقَلِيلِ أضعفُهُ. وَقِيلَ أَرَأَى قُوَّتَهُ مِنْ أَصْلِهَا كَحَثَائِهِ ضَبِغَ بِهِ لَا يُؤْثَرُ بَعْدَ وَكَالْتَجَسِ إِذَا بَلَغَهُمَا بِلَا تَغْيِيرٍ وَأُولَى وَزَعَمَ بَقَاءَ وَصْفِ الاسْتِعْمَالِ لَا يُؤْثَرُ؛ لِأَنَّ وَصْفَهُ لَا يَضُرُّهُ مَعَ الْكَثْرَةِ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُسْتَعْمَلُ إِذَا نَزَلَ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ قُدِّرَ مُخَالَفًا وَسَطًا كَمَا مَرَّ أَوْ كَثِيرٍ لَمْ يُقَدَّرْ؛ لِأَنَّهُ يُؤْصَلُ إِلَيْهِ صَارَ طَهُورًا فَغَلِمَ أَنَّ الاسْتِعْمَالَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا مَعَ قَلِيلِ الْمَاءِ أَيْ وَبَعْدَ فَضْلِهِ وَلَوْ حُكِّمًا كَأَنَّ جَاوَزَ مِنْكَبِ الْمُتَوَضَّئِ أَوْ رُكِبَتْهُ وَإِنْ عَادَ لِمَحَلِّهِ أَوْ انْتَقَلَ مِنْ يَدٍ لِأُخْرَى، نَعَمْ لَا يَضُرُّهُ فِي الْمُحْدِثِ خَرَقُ الْهَوَاءِ مَثَلًا لِلْمَاءِ مِنْ

(أَوْ) أَيْ بَدَلَ الْوَائِدِ لَكَانَ أَوْضَحَ مِنْ كَلَامِ الْمُعْتَرِضِ كُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (فِي الْأَصَحِّ فِي الْجَدِيدِ الْإِنِّخ) الْأَخْصَرُ الْأَوَّلَى فِي الْجَدِيدِ الْأَصَحُّ بَلْ تَرَكَ مَا زَادَهُ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فِي الْجَدِيدِ وَالْقَدِيمِ أَنَّهُ طَهُورٌ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْمُسْتَعْمَلُ فِي ثَقُلِ الطَّهَارَةِ عَلَى الْجَدِيدِ طَهُورٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِيمَا لَا بُدَّ مِنْهُ أَهْ قَالَ ع ش وَالْحَاصِلُ أَنَّ فِي الْفَرْصِ قَوْلَيْنِ قَدِيمًا وَجَدِيدًا وَفِي الثَّقُلِ بِنَاءً عَلَى الْجَدِيدِ فِي الْفَرْصِ وَجْهَيْنِ: أَصَحُّهُمَا أَنَّهُ طَهُورٌ أَه. □ فَوَدَّ (لَسِي): (فَإِنْ جَمَعَ الْإِنِّخ) فِي هَذَا التَّفْرِيعِ نَظَرٌ. □ فَوَدَّ: (وَقِيلَ أَرَأَى الْإِنِّخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالثَّانِي لَا يَعُودُ طَهُورًا؛ لِأَنَّ قُوَّتَهُ صَارَتْ مُسْتَوْفَاةً بِالْإِسْتِعْمَالِ فَالْتَحَقَّ بِمَاءِ الْوَرْدِ وَنَحْوِهِ أَه. □ فَوَدَّ: (وَكَالْتَجَسِ الْإِنِّخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ الْإِنِّخ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ عَقِبَ الْمُثْنِ لِحَبْرِ الْقَلْتَيْنِ الْآتِي، وَكَالْمُتَجَسِّسِ إِذَا جُمِعَ قَبْلَهُمَا وَلَا تَغْيِيرَ بِهِ بَلْ أَوَّلَى، وَكَمَا لَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَلَا بُدَّ فِي انْتِفَاءِ الْإِسْتِعْمَالِ عَنْهُ بِلُغْوِهِ قَلْتَيْنِ أَنْ يَكُونَا مِنْ مَحْضِ الْمَاءِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ أَه وَقَوْلُهُ: وَلَا بُدَّ الْإِنِّخ يَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُوَافِقُهُ.

□ فَوَدَّ: (وَأَوَّلَى) لِأَنَّهُ إِذَا زَالَ الْوَضْفُ الْأَغْلَظُ وَهُوَ التَّجَاسُّ بِالْكَثْرَةِ فَالْإِسْتِعْمَالُ أَوَّلَى يُجِيرُ مِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَزَعَمَ الْإِنِّخ) رَدُّ لِدَلِيلِ الْمُقَابِلِ عِبَارَةُ الْمُحَلِّي وَالنَّهَايَةِ، وَالثَّانِي لَا وَالْفَرْقُ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ بِالْجَمْعِ عَنْ وَصْفِهِ بِالْإِسْتِعْمَالِ بِخِلَافِ التَّجَسُّسِ أَه. □ فَوَدَّ: (لَا يُؤْثَرُ؛ لِأَنَّ الْإِنِّخ) ظَاهِرُ كَلَامِهِمُ التَّسْلِيمُ لِلْقَوْلِ الضَّعِيفِ فِي بَقَاءِ وَضْفِ الْإِسْتِعْمَالِ دُونَ وَضْفِ التَّجَاسُّ وَهُوَ مَحَلُّ تَأْمُلٍ، وَلَعَلَّهُ عَلَى سَبِيلِ التَّنْزِيلِ بَصْرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (فِي مَاءٍ قَلِيلٍ) حَالًا وَمَالًا. □ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي شَرْحِ تَغْيِيرِ الْمَنْعِ إِطْلَاقَ اسْمِ الْمَاءِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ كَثِيرًا) أَيْ وَلَوْ مَالًا بِأَنَّ صَارَ كَثِيرًا بِإِضَافَةِ الْمُسْتَعْمَلِ إِلَيْهِ بَصْرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (فَعَلِمَ أَنَّ الْإِسْتِعْمَالَ الْإِنِّخ) أَيْ الْمَضِرَّ. □ فَوَدَّ: (وَبَعْدَ فَضْلِهِ) الْإِنِّخ لَا يَخْفَى مَا فِي إِدْخَالِهِ فِي حَيْزِ الْمَعْلُومِ مِمَّا ذَكَرَهُ.

□ فَوَدَّ: (وَبَعْدَ فَضْلِهِ) إِلَى الْمُثْنِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَهُوَ جَرِيَانٌ إِلَى وَلَوْ أَدْخَلَ، وَقَوْلُهُ وَوَضِحَ إِلَى لِرَفْعِ حَدِيثٍ. □ فَوَدَّ: (كَأَنَّ جَاوَزَ الْإِنِّخ) مِثَالٌ لِلْإِنْفِصَالِ الْحُكْمِيِّ عَنِ الْغَضَبِ فَإِنَّهُ بَسَّجَاوَزَهُ عَنِ الْمَنْكِبِ أَوْ الرُّكْبَةِ لَمْ يَنْفَصِلْ جَسًا بَلْ حُكْمًا؛ لِأَنَّ الْمَنْكِبَ وَالرُّكْبَةَ غَايَةُ مَا طُلِبَ فِي غَسْلِ الْيَدَيْنِ وَالرَّجُلَيْنِ مِنَ التَّحْجِيلِ كُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ لَا يَضُرُّ الْإِنِّخ) وَفِي فَتَاوَى الشَّارِحِ: أَنَّهُ سُئِلَ عَمَّا لَوْ كَانَ عَلَى يَدٍ أَمْرًا أَسَاوِرَ فَتَوَضَّاتُ فَجَرَى الْمَاءُ فَإِذَا وَصَلَ لِلْأَسَاوِرِ فَمِنْهُ مَا يَغْلُو فَوْقَهَا، ثُمَّ يَسْقُطُ عَلَى يَدَيْهَا وَمِنْهُ مَا يَجْرِي

الكف إلى الساعد ولا في الجنب انفصاله من نحو الرأس للصدر ممّا يغلب فيه التقادف وهو جريان الماء إليه على الاتصال. ولو أدخل يده للغسل عن الحدث أولاً بقصد بعد نية الجنب وتثليث وجه المحدث ما لم يقصد الإقتصار على الأولى وإلا فبعدها بلا نية اغتراف.....

تحتها، ثم يجري الجميع على باقي يدها فهل يكفي جريانه مرة واحدة بهذه الصفة فأجاب بقوله قضية كلامهم أنه لا يصير مستعملاً بذلك، وأنه يكفي جريانه مرة واحدة بهذه الصفة المذكورة انتهى كُردي.

☐ قوله: (من نحو الرأس للصدر إلخ) أي بخلاف ما إذا انفصل من الرأس إلى نحو القدم ممّا لا يغلب فيه التقادف شرح بأفضل. ☐ قوله: (مما يغلب فيه التقادف) قال في الحاشية: أما ما لا يغلب فيه التقادف فيغنى عنه في كل من الحدثين، والخبث حتى لو اجتمعت هذه الثلاثة على عضو كيده ارتفعت بغسله واحدة وإن كان ماؤها حصل من ماء محل قريب منها كما لو انتقل الماء من كفه إلى ساعده الذي عليه الثلاثة فيرفعها دفعة واحدة فحينئذ عم العضو ولم تتغير غسلته ولا زاد وزنها وإن خرق الهواء من الكف إلى الساعد؛ لأن المحلّين لما قربا كانا بمنزلة محل واحد فلم يضّر هذا الانفصال انتهى، وسباني ما يتعلق بهذا اه كُردي. ☐ قوله: (وهو) أي التقادف بجبرمي. ☐ قوله: (إليه) الأولى تقديمه على وهو إلخ أو إسقاطه. ☐ قوله: (ولو أدخل) إلى قوله: ولو بيده في النهاية لا قوله: ولا أخذ الماء لغرض آخر وقوله ووضح إلى ولو انغمس. ☐ قوله: (ولو أدخل يده إلخ) هذا مثال وإلا فالمدار على إدخال جزء مما دخل وقت غسله كما هو ظاهر، ومحل ذلك إذا لم ينو رفع الحدث عن الوجه وحده وإلا فلا يصير مستعملاً إلا إذا نوى رفع الحدث عن اليد قبل إدخالها الإناء كما تبّه عليه الشارح في الحاشية كُردي. ☐ قوله: (لغسل عن الحدث أو لا بقصد) مفاده مع مفهوم قوله الآتي بلا نية اغتراف إلخ أن التشريك أي نية الرفع مع نية الاغتراف لا يضّر، وليس بمراد كما يأتي عن ع ش فكان ينبغي تأخيرُه وجعله تفسيراً لقوله: بلا نية اغتراف كما في المغني وشرح بأفضل أو إسقاطه كما في النهاية عبارة الأول ولو عرّف بكفه جنب نوى رفع الجنابة أو محدث بعد غسل وجهه الغسلات الثلاث إن لم يرد الإقتصار على أقل من الثلاث من ماء قليل ولم ينو الاغتراف بأن ينوي استعمالاً أو أطلق صار مستعملاً. ☐ قوله: (وتثليث إلخ) عطفت على نية الجنب. ☐ قوله: (ما لم يقصد إلخ) شامل لقصد الإقتصار على الثانية، وليس مراداً فلو قال: ما لم يقصد الإقتصار على ما دونه وإلا فيعيده لكان أولى بضري أي كما في المغني. ☐ قوله: (بلا نية اغتراف) قال في الحاشية ليس المراد بها التلقظ بنوى الاغتراف، وإنما المراد استشعار النفس أن اغترافها هذا لغسل اليد وفي خادم الزكشي أن حقيقتها أن يضع يده في الإناء بقصد نقل الماء والغسل به خارج الإناء لا بقصد غسلها داخله انتهى. وظاهر أن أكثر الناس حتى العوام إنما يقصدون بإخراج الماء من الإناء غسل أيديهم خارجة ولا يقصدون غسلها داخله وهذا هو حقيقة نية الاغتراف كُردي عبارة المغني، أما إذا نوى الاغتراف بأن قصد نقل الماء من إناء والغسل به خارجة لم يصير مستعملاً ولا يشترط لنية الاغتراف نفي رفع الحدث اه. وقوله: (ولا

ولا قَصِدَ أَخِذَ الْمَاءِ لِعَرَضٍ آخَرَ صَارَ مُسْتَعْمَلًا بالنسبة لِغَيْرِ يَدِهِ فَلَهُ أَنْ يَغْسِلَ بِمَا فِيهَا.....

يُسْتَرْطُ الْخُ) فِي النَّهَايَةِ مِثْلُهُ قَالَ ع ش وَقَوْلُهُ م ر وَلَا يُسْتَرْطُ الْخُ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ نَوَى الْإِغْتِرَافَ وَرَفَعَ الْحَدِيثَ ضَرَّ وَبِهِ صَرَّحَ ابْنُ قَاسِمٍ عَلَى الْبَهْجَةِ أَهْ قَالَ سَم وَأَقْرَبُهُ ع ش مَا نَصَّهُ وَالْوَجْهَ الَّذِي لَا مَحِيصَ عَنْهُ وَلَا التَّفَاتِ لِغَيْرِهِ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ نِيَّةُ الْإِغْتِرَافِ عِنْدَ أَوَّلِ مُمَاسَةِ الْيَدِ لِلْمَاءِ حَتَّى لَوْ خَلَا عَنْهَا أَوَّلَ الْمُمَاسَةِ صَارَ الْمَاءُ بِمُجَرَّدِ الْمُمَاسَةِ مُسْتَعْمَلًا وَإِنْ وَجِدَتْ بَعْدَ لَارْتِفَاعِ الْحَدِيثِ بِمُجَرَّدِ الْمُمَاسَةِ بَقِيَ مَا لَوْ نَوَى عِنْدَ أَوَّلِ الْمُمَاسَةِ، ثُمَّ غَفَلَ عَنِ النِّيَّةِ وَالْيَدُ فِي الْمَاءِ وَاسْتَمَرَّ غَافِلًا إِلَى أَنْ رَفَعَهَا فَهَلْ يَرْتَفِعُ حَدُّهَا فِي زَمَانِ الْغَفْلَةِ فَيَصِيرُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا أَوْ لَا اكْتِفَاءً بِوُجُودِهَا أَوَّلًا فِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ الثَّانِي لَا يَبْعُدُ أَه. ه فَوَ: (وَلَا قَصِدَ أَخِذَ الْمَاءِ الْخُ) فَائِدَةٌ لَوْ اغْتَرَفَ بِيَأْنَاءٍ فِي يَدِهِ فَاتَّصَلَتْ يَدُهُ بِالْمَاءِ الَّذِي اغْتَرَفَ مِنْهُ فَإِنْ قَصَدَ الْإِغْتِرَافَ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ كَيْلٌ هَذَا الْإِنَاءِ مِنَ الْمَاءِ فَلَا اسْتِعْمَالَ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا مُطْلَقًا فَهَلْ يَنْدَفِعُ الْإِسْتِعْمَالُ؛ لِأَنَّ الْإِنَاءَ قَرِينَةٌ عَلَى الْإِغْتِرَافِ دُونَ رَفْعِ الْحَدِيثِ كَمَا لَوْ أَذْخَلَ يَدَهُ بَعْدَ غَسْلِهِ الْوَجْهَ الْأَوَّلَى مَنْ اعْتَادَ التَّثْلِيثَ حَيْثُ لَا يَصِيرُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا لِقَرِينَةِ اعْتِيَادِ التَّثْلِيثِ أَوْ يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا، وَيُفَرِّقُ فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَّجِهَ الثَّانِي أَه م ر، وَلَوْ اخْتَلَفَ عَادَتُهُ فِي التَّثْلِيثِ بَأَنَّ كَانَ تَارَةً يَتْلُكُ وَأُخْرَى لَا يَتْلُكُ وَاسْتَوَى فَهَلْ يَخْتَاجُ لِنِيَّةِ الْإِغْتِرَافِ بَعْدَ غَسْلِهِ الْوَجْهَ الْأَوَّلَى فِيهِ نَظَرٌ، وَيُحْتَمَلُ عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ ابْنُ قَاسِمٍ عَلَى الْبَهْجَةِ أَه ع ش. ه فَوَ: (صَارَ مُسْتَعْمَلًا) أَي وَإِنْ لَمْ تَتَفَصَّلْ يَدُهُ عَنْهُ لَا تَقَالِ الْمُنْعَ إِلَيْهِ وَمَعَ ذَلِكَ لَهُ أَنْ يُحَرِّكَهَا فِيهِ ثَلَاثًا وَتُحْصَلَ لَهُ سُنَّةُ التَّثْلِيثِ شَرْحُ بِافْضِلْ، قَالَ الْكُرْدِيُّ: وَفِي حَاشِيَةِ الشَّارِحِ عَلَى تَحْفَتِهِ لَوْ اغْتَرَفَ أَيِ الْجُبِّ لِنَحْوِ مَضْمُضَةٍ فَغَسَلَ يَدَهُ خَارِجَ الْإِنَاءِ لَمْ يَبْقَ عَلَيْهَا حَدِيثٌ فَلَا يَخْتَاجُ لِنِيَّةِ الْإِغْتِرَافِ أَه.

ه فَوَ: (فَلَهُ أَنْ يَغْسِلَ بِمَا فِيهَا الْخُ) صَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ أَذْخَلَ إِحْدَى يَدَيْهِ كَمَا هُوَ الْفَرَضُ، أَمَا لَوْ أَذْخَلَهُمَا مَعًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَغْسِلَ بِمَا فِيهِمَا بَاقِي إِحْدَاهُمَا لِرَفْعِ حَدِيثِ الْكَفَّيْنِ فَمَتَى غَسَلَ بَاقِي إِحْدَاهُمَا فَقَدْ انْفَصَلَ مَا غَسَلَ بِهِ عَنِ الْأُخْرَى، وَذَلِكَ يُصَيِّرُهُ مُسْتَعْمَلًا، وَمِنْهُ يُعْلَمُ وَضُوحٌ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ قَاسِمٍ فِي شَرْحِهِ عَلَى أَبِي شُجَاعٍ مِنْ أَنَّهُ يُسْتَرْطُ لِصِحَّةِ الْوُضُوءِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ نِيَّةُ الْإِغْتِرَافِ بَعْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ بَأَنَّ يَقْصِدَ أَنَّ الْيَدَ الْيُسْرَى مُعِينَةً لِلْيُمْنَى فِي أَخِذِ الْمَاءِ فَإِنْ لَمْ يَتَوَّ ذَلِكَ أَوْ تَقَعَ حَدِيثُ الْكَفَّيْنِ مَعًا

ه فَوَ: (لِعَرَضٍ آخَرَ) أَيِ كَالشُّرْبِ بَلْ قَدْ يُقَالُ قَصِدَ أَخِذَ الْمَاءِ لِعَرَضٍ آخَرَ مِنْ أَفْرَادِ نِيَّةِ الْإِغْتِرَافِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا أَنْ يَقْصِدَ بِإِذْخَالِ يَدِهِ إِخْرَاجَ الْمَاءِ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِعَرَضٍ غَيْرِ الظُّهْرِ بِهِ خَارِجَ الْإِنَاءِ أَوْ لَا فَلْيَتَأَمَّلْ، وَالْوَجْهَ الَّذِي لَا مَحِيصَ عَنْهُ وَلَا التَّفَاتِ لِغَيْرِهِ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ نِيَّةُ الْإِغْتِرَافِ عِنْدَ أَوَّلِ مُمَاسَةِ الْيَدِ لِلْمَاءِ حَتَّى لَوْ خَلَا عَنْهَا أَوَّلَ الْمُمَاسَةِ صَارَ الْمَاءُ بِمُجَرَّدِ الْمُمَاسَةِ مُسْتَعْمَلًا، وَإِنْ وَجِدَتْ بَعْدَ لَارْتِفَاعِ الْحَدِيثِ بِمُجَرَّدِ الْمُمَاسَةِ (بَقِيَ) مَا لَوْ نَوَى عِنْدَ أَوَّلِ الْمُمَاسَةِ ثُمَّ غَفَلَ عَنِ النِّيَّةِ وَالْيَدُ فِي الْمَاءِ وَاسْتَمَرَّ غَافِلًا إِلَى أَنْ رَفَعَهَا فَهَلْ يَرْتَفِعُ حَدُّهَا فِي الْغَفْلَةِ فَيَصِيرُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا أَوْ لَا اكْتِفَاءً بِوُجُودِهَا أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ الثَّانِي لَا يَبْعُدُ.

باقي ساعدها، وواضح ممّا ذكر أنّ من يصبّ عليه تحضّل له سنّة التّليث ما لم يقصد الإقتصار على الأولى لرفع حدّث يده بالثانية حينئذٍ ما لم ينو صرفه عنه.

فليس له أن يغسل به ساعدٍ إحداهما بل يصبّه، ثم يأخذ غيره لغسل الساعد لكن نقل عن إفتاء الرّملي ما يخالفه. وأنّ اليدين كالعضو الواحد فما في الكفّين إذا غسل به الساعد لا يعدّ منفصلاً عن العضو اه وفيه نظر لا يخفى ومثّل الحنفية الوضوء بالصّب من إبريق أو نحوه ع ش عبارة الكردي وفي فتاوى الشارح سئل عن متوضّي تحت ميزاب تلقى منه الماء بكفّيه مجتمعتين بعد غسل وجهه من غير نية اغتراف فهل يحكم على ما بكفّيه بالاستعمال أو لا فأجاب نعم يحكم عليه بالاستعمال لرفع حدّث اليدين، وكلّ منهما عضو مستقلّ هنا، وحينئذٍ فلا يجوز له أن يغسل به ساعديه ولا أحدهما؛ لأنّه إذا غسلهما به فكأنّه غسل كلّاً بماء كفّها وماء كفّ الأخرى. أمّا إذا نوى الاغتراف فإنه لا يرفع حدّث الكفّين فله أن يغسل به ساعديه أو أحدهما وكالميزاب فيما ذكر ما لو صبّ عليه من إبريق ونحوه فيحتاج إلى نية الاغتراف إن كان يأخذ الماء بيديه جميعاً، وكذا يقال بذلك: لو كان يغترف من بحر وعليه فيلغز بذلك، ويقال لنا متوضّي من بحر يحتاج لنية الاغتراف. اه. وأمّا ما في فتاوى الجمال الرّملي من أنّه لو أراد أن يتوضّأ من حنفية أو إبريق أو نحوه وأخذ الماء بكفّيه معاً فهل تجب نية الاغتراف، وإذا لم ينوها فهل له أن يغسل بما في كفّه ساعده فأجاب قصد التناول صارف له عن الاستعمال فهو بمنزلة نية الاغتراف انتهى فليس ممّا نحن فيه لوجود نية الاغتراف في هذه الصورة بخلاف صورتنا، وما في فتاويه ممّا يخالف هذا يحتمل على ما إذا اغترف بيد واحدة كما بينته في الأضل وللعلامة ابن قاسم العبادي في شرح مختصر أبي شجاع كلام نفيس فيما إذا أدخل يده مجموعتين في إناء ذكرت ملخصه في الأضل فراجعه اه كردي وبذلك علّم ما في البحريّ حيث عقّب كلام ع ش المارّ آتفاً بقوله: والمُعتمد كلام الرّملي اه. ☐ قوله: (باقي ساعدها) وعبارة الرّوض أي والنّهاية والمُعني باقي يده لا غيرها أقول لعلّ محلّ هذا التقييد في المحدث، أمّا الجنب فلا بصريّ عبارة البحريّ على الإقناع قوله باقي يده أي في المحدث أو باقي بدنه في الجنب قلبوبي اه.

☐ قوله: (ممّا ذكر) وهو قوله ما لم يقصد الإقتصار على الأولى، وإلا فبعدها. ☐ قوله: (أن من يصبّ عليه إلخ) يعني أن من يصبّ الماء القليل على بدنه من الرأس إلى القدم يحضّل له سنّة التّليث بالثانية والثالثة في كلّ عضو ما لم يقصد الإقتصار على الأولى فإن قصّده لم يحضّل له سنّة التّليث لرفع حدّث يده بالثانية حين القصد ورفع حدّث الوجه بالأولى ورفع حدّث الرأس بالثالثة والرّجل بالرابعة، وقوله ما لم ينو صرفه عنه أي ما لم ينو صرف الصّب في الثانية عن رفع حدّث اليد وإلا لم يحضّل رفع حدّث اليد كما لا يحضّل التّليث في الوجه. أمّا عدم حصول التّليث فيقصد الإقتصار، وأمّا عدم حصول رفع حدّث اليد فينبية الصّرف وهكذا في باقي الأعضاء قاله الكرديّ فجعل قول الشارح لرفع حدّث يده إلخ علة لمفهوم قوله: ما لم يقصد الإقتصار إلخ وقوله: في كلّ عضو لعلّ صوابه في الوجه، وقال البصريّ: إنه علة لصار مستعملاً اه وهو الظاهر، وعليه فكان ينبغي للشارح أن يبدّل قوله بالثانية بقوله بذلك

وَلَوْ اِنْغَمَسَ مُحَدِّثٌ، ثُمَّ نَوَى أَوْ جُنِبَتْ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ ارْتَفَعَ حَدُّهُ وَمَا دَامَ لَمْ يَخْرُجْ لَهُ أَنْ يَرْفَعَ مَا يَطْرَأُ عَلَيْهِ فِيهِ مِنْ أَصْغَرَ وَأَكْبَرَ بِالْاِنْغِمَاسِ لَا بِالْاِغْتِرَافِ وَلَوْ بِيَدِهِ وَإِنْ نَوَى اِغْتِرَافًا كَمَا شَمِلَهُ كَلَامُهُمْ.

لِيُشْمَلَ مَسْأَلَةُ الْجُنُبِ أَيْضًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَغْيِيرُهُ بِالثَّانِيَةِ لِيُظْهَرَ قَوْلُهُ السَّابِقِ أَوَّلًا بِقَصْدِ قِتَامَلٍ، وَقَوْلُهُ: حَيْثُذِ أَيَّ حِينَ انْقِضَاءِ نِيَّةِ الْاِغْتِرَافِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ وَقَوْلُهُ صَرَفُهُ أَيَّ صَرَفَ إِدْخَالَ الْيَدِ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ بَعْدَ نِيَّةِ الْجُنُبِ أَوْ تَثْلِيثِ وَجْهِ الْمُحَدِّثِ إِلَيْهِ (عَنْهُ) أَيَّ رَفَعَ الْحَدِيثَ، وَيُظْهَرُ أَنَّ قَوْلَهُ حَيْثُذِ يُغْنِي عَنْ قَوْلِهِ: مَا لَمْ يَنْتَوِ إِلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ اِنْغَمَسَ مُحَدِّثٌ إِلَيْهِ) وَلَوْ اِنْغَمَسَ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ جُنُبَانِ، ثُمَّ نَوَى مَعًا اِزْتَفَعَتْ جَنَابَتُهُمَا أَوْ مُرْتَبًا فَالْأَوَّلُ، وَصَارَ مُسْتَعْمَلًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْآخِرِ أَوْ اِنْغَمَسَ بَعْضُهُمَا، ثُمَّ نَوَى مَعًا اِزْتَفَعَتْ عَنْ جُزْأَيْهِمَا، وَصَارَ مُسْتَعْمَلًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى بَاقِيهِمَا أَوْ مُرْتَبًا فَعَنْ جُزْءِ الْأَوَّلِ دُونَ الْآخِرِ وَلِلْأَوَّلِ اِتِّمَامٌ بِاقِيهِ بِالْاِنْغِمَاسِ دُونَ الْاِغْتِرَافِ نِهَايَةً زَادَ الْمُغْنِي وَلَوْ شَكَا فِي الْمَعِيَّةِ، قَالَ شَيْخُنَا: فَالظَّاهِرُ أَنَّهُمَا يَطْهَرَانِ؛ لِأَنَّا لَا نَسْلُبُ الطَّهَوْرَةَ بِالشُّكِّ، وَسَلْبُهَا فِي حَقِّ أَحَدِهِمَا فَقَطُّ تَرْجِيحٌ بِلَا مُرْجَحٍ أَه. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ نَوَى) هُوَ فِي الْحَدِيثِ الْأَصْغَرُ قَيْدٌ؛ إِذْ لَوْ اِنْغَمَسَ مُرْتَبًا عَلَى تَرْتِيبِ الْوُضُوءِ وَنَوَى عِنْدَ الْوُجْهِ صَارَ مُسْتَعْمَلًا بِالنِّسْبَةِ لِلْبَاقِي كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَفِي قِتَاوِيهِ، وَالثَّرَاذُ مِنَ اِنْغِمَاسِ الْمُحَدِّثِ اِنْغِمَاسُ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ فَقَطُّ أَه. كُزْدِي. □ قَوْلُهُ: (أَوْ جُنِبَ) أَيَّ أَوْ اِنْغَمَسَ جُنِبَ وَنَوَى بَعْدَ تَمَامِ اِلْتِمَامِ اِنْغِمَاسِ أَوْ قَبْلَهُ نِهَايَةً وَمُغْنِي وَعَمِيرَةٌ. □ قَوْلُهُ: (وَمَا دَامَ لَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِ) أَيَّ رَأْسَهُ فِيمَا يَظْهَرُ نِهَايَةً وَهُوَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ بِصُرِّي قَالَ ع ش قَوْلُهُ م رَأْسَهُ أَيَّ أَوْ بَعْضَ غُضْوٍ مِنْ أَعْضَاءِ وَضُوئِهِ أَه. □ قَوْلُهُ: (مَا يَطْرَأُ عَلَيْهِ فِيهِ إِلَيْهِ) شَامِلٌ لِمَا هُوَ مِنْ جَنْسِ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ أَوْ غَيْرِهِ، وَصَرَّحَ بِهِ الْخَطِيبُ فِيمَا عَزَاهُ الْبُجَيْرِيُّ إِلَى الشَّارِحِ مِنْ خِلَافِهِ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: وَلَوْ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ لِلرَّدِّ عَلَى الْخِلَافِ كَانَ الْأَوَّلُ حَيْضًا وَالثَّانِي جَنَابَةً بِزَوَلِ الْمَنِيِّ قَلْبِيٍّ وَمِنْ رِوَايَاتِ ابْنِ حَجَرٍ أَه. فَلَعَلَّهُ فِي غَيْرِ التُّخْفَةِ. □ قَوْلُهُ: (بِالْاِنْغِمَاسِ إِلَيْهِ) مُتَعَلِّقٌ بِبِرْفَعِ. □ قَوْلُهُ: (لَا بِالْاِغْتِرَافِ إِلَيْهِ) أَيَّ؛ لِأَنَّهُ بَانْفِصَالِهِ بِالْيَدِ أَوْ فِي إِنْاءٍ صَارَ أَجْنَبِيًّا فَلَا يَرْفَعُ بِخِلَافِ مَا لَوْ اِنْغَمَسَ بَعْدَ ذَلِكَ أَه حَاشِيَةُ الشَّارِحِ

□ قَوْلُهُ: (وَلَوْ اِنْغَمَسَ مُحَدِّثٌ إِلَيْهِ) قَالَ فِي الْإِزْشَادِ وَشَرْحِهِ أَوْ بِالنِّسْبَةِ لِحَدِيثٍ تَعَدَّدَ مَحَلُّهُ كَمَا لَوْ اِنْغَمَسَ فِي الْقَلِيلِ مُحَدِّثٌ نَاوِيًا فَإِنَّ الْحَدِيثَ يَرْتَفِعُ عَنْ وَجْهِهِ فَقَطُّ وَيَصِيرُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا فِي حَقِّ سَائِرِ الْأَعْضَاءِ لِتَعَدُّدِ الْمَحَلِّ كَذَا قَالَ وَهُوَ مُخَالِفٌ لِصُرِيحِ كَلَامِهِمْ وَلَا نَظَرَ لِكَوْنِ أَعْضَاءِ الْمُحَدِّثِ كَأَبْدَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ عَمَلًا بِقَضِيَّةِ التَّرْتِيبِ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّهُ فِي مَسْأَلَةِ اِلْتِمَامِ اِنْغِمَاسِ تَقْدِيرِيٍّ فِي لَحَظَاتٍ لَطِيفَةٍ فَالْأَوَّلُ كَمَا بَيَّنَّتْ فِي بُشْرَى الْكَرِيمِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ إِنْ أَخَّرَ النَّيَّةَ إِلَى تَمَامِ اِلْتِمَامِ اِنْغِمَاسِ اِزْتَفَعَتْ عَنْ الْكُلِّ، وَإِنْ اِنْغَمَسَ مُرْتَبًا عَلَى تَرْتِيبِ الْوُضُوءِ وَنَوَى عِنْدَ الْوُجْهِ صَارَ مُسْتَعْمَلًا بِالنِّسْبَةِ لِلْبَاقِي، وَعَلَيْهِ قَدْ يُحْمَلُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ أَه وَعَلَى هَذَا فَلَوْ تَجَدَّدَ لِلْمُحَدِّثِ حَالٌ اِنْغِمَاسِيهِ حَدَّثَ آخَرَ فَهَلْ يَرْتَفِعُ بِنَيْتِهِ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْقِيَاسُ عَدَمُ اِزْتِفَاعِهِ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ بِالنِّسْبَةِ لِكُلِّ غُضْوٍ صَارَ مُسْتَعْمَلًا بِالنِّسْبَةِ لِلْغُضْوِ الْآخِرِ لَكِنْ عِبَارَةُ الشَّارِحِ هُنَا صُرِيحَةٌ فِي اِزْتِفَاعِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَمَا دَامَ لَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِ) فِيهِ نَظَرٌ فِي صَوْرَةِ الْحَدِيثِ إِنْ أَرَادَ بِالْخُرُوجِ اِنْفِصَالَهُ

(ولا تُنجَسُ قُلْتَا المَاءِ) ولو احتمالا كأن شَكَّ في ماءٍ أبلَغهما أم لا وإن تيقَّنت قُلْتُهُ قَبْلَ (بملاقاة نجس) للخبَرِ الصحيح (إذا بَلَغَ المَاءُ قُلْتَيْنِ لم يحملِ الخَبَثَ) أي لم يقبله كما صرَّحت به رواية لم يُنجَسْ وهي صحيحة أيضا، وخرَجَ بِقُلْتَا المَاءِ الصريح في أنَّهما كُلُّهما من محض المَاءِ ما لو وَقَعَ في ماءٍ ينقُصُ عن قُلْتَيْنِ مائِعٍ يوافقه فبَلَّغهما به، ولم يُغيِّرْه فرضا لو قُدِّرَ مُخالِفًا

على التَّخْفَةِ، وقال البيهقي إنَّ صورة الإغتراف باليد آتة أَدْخَلَ اليدَ في المَاءِ وجَعَلَهَا آلَةً لِلإغتراف فَيَصِيرُ المَاءُ الكائِنُ بها مُسْتَعْمَلًا بِمُجَرَّدِ انفصاله مَعَهَا فلا يَرْفَعُ حَدَثَ الكَفِّ ولا غَيْرِها، وأما إنَّ أَدْخَلَها لا يَهْذِهِ التَّيَّةُ فلا رَيْبَ في ارتفاع حَدْثِهَا بِمُجَرَّدِ الغَمَسِ، ويكونُ المَاءُ الْمُتَفَصِّلُ غَيْرَ مَحْكُومٍ عَلَيْهِ بِالِاسْتِعْمَالِ فيما يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ اتِّصَالَه بِالْيَدِ اتِّصَالًا بِالْبَعْضِ الْمُتَغَمَّسِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ جَمِيعَ الْبَدَنِ كَعُضْوٍ وَاحِدٍ، وَحِينَئِذٍ يَتَّبِعُهُ رَفْعُ حَدْثٍ سَاعِدِهَا به إذا جَرَى عَلَيْهِ المَاءُ مِمَّا فِيهَا بِغَيْرِ فَضْلٍ انْتَهَى كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ احْتِمَالًا) إِلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ أَخَفَّ فِي النِّهَايَةِ إِلَى قَوْلِهِ وَخَرَجَ بِغَالِبًا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ غَالِبًا.

قول المتن: (ولا تُنجَسُ قُلْتَا المَاءِ إلخ) قَضِيَّةٌ لِإِطْلَاقِهِ التَّجَاسَةَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهَا جَامِدَةً أَوْ مَائِعَةً، وَهُوَ كَذَلِكَ وَلَا يَجِبُ التَّبَاعُدُ عَنْهَا حَالُ الإغترافِ مِنَ المَاءِ بِقَدَرِ قُلْتَيْنِ عَلَى الصَّحِيحِ بَلْ لَهُ أَنْ يَغْتَرِفَ مِنْ حَيْثُ شَاءَ حَتَّى مِنْ أَقْرَبِ مَوْضِعٍ إِلَى التَّجَاسَةِ نِهَايَةً أَوْ وَإِنْ كَانَ الْبَاقِي يُنَجِّسُ بِالِانْفِصَالِ عَمِيرَةً، وَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهُ بِزِيَادَةٍ. □ فَوَدَّ: (وَأَنْ تَيَقَّنْتَ إلخ) أَي بَأَنَّ زَادَ الْقَلِيلَ وَاحْتَمَلَ بُلُوغَهُ وَعَدَمَهُ سَم. □ فَوَدَّ: (الْخَبَثُ) كَذَا فِي الْمُحَلَّى وَالنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي بِأَلْ وَعِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ خَبَثًا بِدُونِ أَلْ.

□ فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ يَقْبَلْهُ) عِبَارَةُ الْمُحَلَّى وَالْمُغْنِي وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ أَي يَدْفَعُ التَّجَسُّسَ وَلَا يَقْبَلْهُ أَهْ زَادَ النِّهَايَةَ كَمَا يَقَالُ: فَلَانَّ لَا يَحْمِلُ الظُّلَمَ أَي يَدْفَعُهُ أَه. □ فَوَدَّ: (بِهِ) أَي بِذَلِكَ التَّفْسِيرِ. □ فَوَدَّ: (وَخَرَجَ إلخ) وَفَارَقَ كَثِيرُ المَاءِ كَثِيرَ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ يُنَجِّسُ بِمُجَرَّدِ مُلَاقَاةِ التَّجَاسَةِ بِأَنَّ كَثِيرَهُ قَوِيٌّ وَيَشُقُّ حِفْظُهُ عَنِ التَّجَسُّسِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ وَإِنْ كَثُرَ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (مَا لَوْ وَقَعَ فِي مَاءٍ يَنْقُصُ إلخ) بَقِيَ مَا لَوْ خَلَطَ قُلَّةٌ مِنَ الْمَائِعِ بِقُلْتَيْنِ مِنَ المَاءِ، وَلَمْ تُغَيِّرْهُمَا حِسًّا وَلَا تَقْدِيرًا، ثُمَّ أَخَذَ قُلَّةٌ مِنَ الْمُجْتَمِعِ، ثُمَّ وَقَعَ فِي الْبَاقِي نَجَاسَةٌ وَلَمْ تُغَيِّرْهُ فَهَلْ يُحْكَمُ بِطَهَارَتِهِ لِاحْتِمَالِ أَنَّ الْبَاقِيَ مَحْضُ المَاءِ، وَأَنَّ الْمَأْخُودَ هُوَ الْمَائِعُ وَالْأَصْلُ طَهَارَةُ المَاءِ أَوْ

عَنِ المَاءِ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ بِالْكُلِّيَّةِ لِاقْتِضَائِهِ أَنَّ الْمُحْدِثَ إِذَا انْتَعَسَ وَتَوَى ثُمَّ أَخْرَجَ رَأْسَهُ مَثَلًا مِنَ المَاءِ لَا نَحْكُمُ عَلَى المَاءِ بِالِاسْتِعْمَالِ مَعَ أَنَّهُ فَارَقَهُ عَضْوُ الْمُتَوَضَّعِ إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ جَمِيعُ بَدَنِ الْمُحْدِثِ مَعَ الْإِنْعِمَاسِ كَالْعُضْوِ الْوَاحِدِ كَمَا فِي بَدَنِ الْجُنُبِ فَلْيُرَاجَعْ شَرْحُ الْإِرْشَادِ. □ فَوَدَّ: (وَأَنْ تَيَقَّنْتَ قُلْتَهُ قَبْلَ) أَي بَأَنَّ زَادَ الْقَلِيلَ وَاحْتَمَلَ بُلُوغَهُ وَعَدَمَهُ. □ فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِقُلْتَا المَاءِ إلخ) بَقِيَ مَا لَوْ خَلَطَ قُلَّةٌ مِنَ الْمَائِعِ بِقُلْتَيْنِ مِنَ المَاءِ وَلَمْ تُغَيِّرْهُمَا حِسًّا وَلَا تَقْدِيرًا ثُمَّ أَخَذَ قُلَّةٌ مِنَ الْمُجْتَمِعِ ثُمَّ وَقَعَ فِي الْبَاقِي نَجَاسَةٌ فَلَمْ تُغَيِّرْهُ فَهَلْ يُحْكَمُ بِطَهَارَتِهِ لِاحْتِمَالِ أَنَّ الْبَاقِيَ مَحْضُ المَاءِ وَأَنَّ الْمَأْخُودَ هُوَ الْمَائِعُ وَالْأَصْلُ طَهَارَةُ المَاءِ أَوْ بِنَجَاسَتِهِ؛ لِأَنَّ كَوْنَ الْقُلَّةِ الْمَأْخُودَةِ هِيَ مَحْضُ الْمَائِعِ دُونَ المَاءِ حَتَّى يَكُونَ الْبَاقِيَ مَحْضَ المَاءِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُحَالًا عَادَةً كَانَ فِي حُكْمِهِ فِيهِ نَظَرٌ.

فإنه يُنَجِّسُ بِمَجْرَدِ المُلَاقَاةِ ولا يَدْفَعُ الاستِعمالَ عن نفسه، وإنما نَزَلَ ذلك المائِعُ مِنْزِلَةَ المَاءِ في جَوَازِ الطَّهْرِ بِالكُلِّ؛ لِأَنَّهُ أَخْفُ إِذْ هُوَ رَفَعَ وَذَلِكَ دَفْعٌ وَهُوَ أَقْوَى غَالِبًا أَلَا تَرَى أَنَّ المَاءَ القَلِيلَ الوَارِدَ يَرْفَعُ الحَدَثَ والخَبَثَ ولا يَدْفَعُهُمَا لو وَرَدَا عَلَيْهِ وَمِنْ ثَمَّ اخْتَلَفُوا فِي مُسْتَعْمَلٍ كَثُرَ انْتِهَاءُ هَلْ تَرْفَعُ كَثْرَتُهُ اسْتِعْمَالَهُ أَوْ لَا؟ وَاتَّفَقُوا فِي كَثِيرٍ ابْتِدَاءً عَلَى أَنَّهُ يَدْفَعُ الاستِعمالَ عن نفسه. وَخَرَجَ بِـ «غَالِبًا» نَحْوُ الطَّلَاقِ فَإِنَّهُ يَرْفَعُ النِّكَاحَ، وَلَا يَدْفَعُهُ لِجَلِّ ارْتِجَاعِ المُطَلَّقةِ.....

بِنَجَاسَتِهِ؛ لِأَن كَوْنَ القَلَّةِ المَأخُودَةِ هِيَ مَحْضُ المَائِعِ دُونَ المَاءِ حَتَّى يَكُونَ البَاقِي مَحْضَ المَاءِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُحَالًا عَادَةً كَانَ فِي حُكْمِهِ فِيهِ نَظَرٌ سَمٍ عَلَى حَجٍّ. أَقُولُ: قِيَاسُ مَا فِي الْإِيمَانِ فِيمَا لو حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ طَعَامِ اشْتَرَاهُ زَيْدٌ فَأَكَلَ وَمَا اشْتَرَاهُ زَيْدٌ وَعَمَرُو حَيْثُ قَالُوا: إِنْ أَكَلَ مِنْهُ حَبَّتَيْنِ لَمْ يَخْشُ لَاحْتِمَالِ أَنَّهُمَا مِنْ مَحْضٍ مَا اشْتَرَاهُ عَمَرُو أَوْ أَكْثَرَ نَحْوَ حَفَنَةِ حَيْثُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ مَا أَكَلَهُ مُخْتَلِطٌ مِنْ كُلِّ مِثْمَا، وَنُقِلَ عَنِ شَيْخِنَا الحَلْبِيِّ فِي الدَّرْسِ أَنَّهُ اعْتَمَدَ ذَلِكَ الْقِيَاسَ، وَحَيْثُ يَخْتِاجُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرِّضَاعِ وَمَعَ ذَلِكَ فَالظَّاهِرُ إلْحَاقُهُ بِمَا فِي الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّ مَسْأَلَةَ الرِّضَاعِ خَارِجَةٌ عَنِ نَظَائِرِهَا فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا هـ ش. فَوُدَّ: (وَلَا يَدْفَعُ الاستِعمالَ عَنْ نَفْسِهِ) فَلَوْ انْغَمَسَ فِيهِ جُنُبٌ نَاوِيًا صَارَ مُسْتَعْمَلًا نِهَائَةً وَمُعْنِي. فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ) وَقَوْلُهُ: (إِذْ هُوَ) أَيِ الطَّهْرِ. فَوُدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ التَّنَجُّسِ كُرْدِي. فَوُدَّ: (وَهُوَ أَقْوَى) أَيِ الدَّفْعِ أَقْوَى مِنَ الرَّفْعِ، فَالدَّفْعُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَقْوَى مِنَ الرَّاغِبِ مُعْنِي وَسَمٍ. فَوُدَّ: (وَلَا يَدْفَعُهُمَا إلَخَ) عِبَارَةٌ الْمُعْنِي وَلَا يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ التَّجَاسَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ هـ. فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ إلَخَ) لَا يُقَالُ: قَضِيَّةٌ مَا قَرَّرَهُ أَنَّ الْمُتَرَتَّبَ عَلَيْهِ عَكْسُ هَذَا. وَهُوَ الْإِتِّفَاقُ فِي الْأَوَّلِ وَالْإِخْتِلَافُ فِي الثَّانِي؛ لِأَنَّا نَقُولُ هَذَا أَيِ ذَلِكَ الْقَوْلِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ ضَمِيرَ وَهُوَ أَقْوَى لِلرَّفْعِ سَمٍ. وَفِيهِ نَظَرٌ. فَوُدَّ: (وَاتَّفَقُوا فِي كَثِيرٍ ابْتِدَاءً إلَخَ) زَادَ الْمُعْنِي عَقَبَ ذَلِكَ مُبَيِّنًا لَوَجْهَ التَّأْيِيدِ بِمَا ذُكِرَ مَا نَصَّهُ؛ لِأَنَّ المَاءَ إِذَا اسْتُعْمِلَ وَهُوَ قُلْتَانِ كَانَ دَافِعًا لِلِاسْتِعْمَالِ، وَإِذَا جُمِعَ كَانَ رَافِعًا، وَالدَّفْعُ أَقْوَى مِنَ الرَّفْعِ كَمَا مَرَّ هـ. فَوُدَّ: (عَلَى أَنَّهُ يَدْفَعُ إلَخَ) أَيِ لِقَوَّتِهِ بِكَثْرَتِهِ سَمٍ. فَوُدَّ: (وَخَرَجَ بِغَالِبًا نَحْوُ الطَّلَاقِ) قَدْ يَتَحَيَّلُ أَنَّ الطَّلَاقَ مِنَ الْغَالِبِ؛ لِأَنَّهُ قَوِيٌّ عَلَى الرَّفْعِ، وَلَمْ يَقْوِ عَلَى الدَّفْعِ بَصْرِي. فَوُدَّ: (وَلَا يَدْفَعُهُ) أَيِ فَكَانَ الرَّفْعُ هُنَا أَقْوَى قَالَهُ سَمٍ وَفِيهِ تَأْمُلٌ.

فَوُدَّ: (وَهُوَ) أَيِ الدَّفْعِ وَقَوْلُهُ أَقْوَى فَيَخْتِاجُ لِقَوَّةِ الدَّفْعِ. فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ إلَخَ) لَا يُقَالُ قَضِيَّةٌ مَا قَرَّرَهُ أَنَّ الْمُتَرَتَّبَ عَلَيْهِ عَكْسُ هَذَا وَهُوَ الْإِتِّفَاقُ فِي الْأَوَّلِ وَالْإِخْتِلَافُ فِي الثَّانِي، وَقَوْلُهُ نَحْوُ الطَّلَاقِ إلَخَ قَدْ يُقَالُ هَذَا مِنَ الْغَالِبِ؛ لِأَنَّ عَدَمَ تَأْيِيرِ الطَّلَاقِ الدَّفْعِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الدَّفْعَ أَقْوَى فَلْيَتَأْمَلْ؛ لِأَنَّا نَقُولُ هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ ضَمِيرَ وَهُوَ أَقْوَى لِلدَّفْعِ. فَوُدَّ: (هَلْ تَرْفَعُ كَثْرَتُهُ اسْتِعْمَالَهُ) أَيِ قَلِيلٍ لَا؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَهُ كَانَ حِينَ قَلَّتْ فَلَمْ يَقْوِ عَلَى رَفْعِهِ لِضَعْفِهِ بِالْقَلَّةِ وَالرَّفْعُ قَوِيٌّ فَلَا يَكُونُ لِضَعْفِهِ هَكَذَا يُحْتَمَلُ أَنَّهُ الْمُرَادُ، وَقَوْلُهُ: (وَاتَّفَقُوا إلَخَ) أَيِ لِقَوَّتِهِ بِكَثْرَتِهِ. فَوُدَّ: (وَلَا يَدْفَعُهُ) أَيِ فَكَانَ الرَّفْعُ هُنَا أَقْوَى.

وَعَكْسُهُ الْإِحْرَامُ وَعِدَّةُ الشُّبْهَةِ فَهُوَ أَقْوَى تَأْثِيرًا مِنْهُمَا، فَعَلِمَ أَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَدْفَعُ فَقَطْ كَهَذَيْنِ، وَقَدْ يَرْفَعُ فَقَطْ كَالطَّلَاقِ وَالْمَاءِ هُنَا وَأَنَّ الرَّفْعَ التَّأْثِيرُ بِمَا يَصْلُحُ لَهُ لَوْلَا ذَلِكَ الدَّافِعُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ يُسْنُ لِمَنْ دَعَا بِرَفْعِ بِلَاءٍ وَاقِعٍ أَنْ يَجْعَلَ ظَهَرَ كَفِّهِ لِلسَّمَاءِ، وَيَدْفَعُهُ أَنْ يَقَعَ بِهِ بَعْدَ عَكْسِهِ وَلَوْ كَانَ الْقُلَّتَانِ فِي مُحَلَّتَيْنِ بَيْنَهُمَا اتِّصَالٌ وَبِأَحَدِهِمَا نَجَسٌ نَجَسَ الْآخَرَ إِنْ ضَاقَ مَا بَيْنَهُمَا وَلَا طَهَّرَ النَجَسُ كَمَا يَأْتِي. (فَإِنْ غَيَّرَهُ) أَيِ النَجَسِ الْمَاءُ الْقُلَّتَيْنِ.....

❏ قَوْلُهُ: (وَعَكْسُهُ) أَيِ الطَّلَاقِ (الْإِحْرَامُ وَعِدَّةُ الشُّبْهَةِ الْخُ) قَدْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُمَا لَا يَزْفَعَانِ النِّكَاحَ، وَيَدْفَعَانِهِ لَامْتِنَاعِ الْإِزْتِجَاعِ فِي الْإِحْرَامِ وَعِدَّةِ الشُّبْهَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِجَوَازِ الْإِزْتِجَاعِ فِي الْإِحْرَامِ وَعِدَّةِ الشُّبْهَةِ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِ النِّكَاحِ وَالرَّجْعَةِ، فَلَعَلَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُمَا لَا يَزْفَعَانِ النِّكَاحَ وَيَدْفَعَانِهِ بِمَعْنَى ائْتِنَاعِ ابْتِدَاءِ النِّكَاحِ فِي الْإِحْرَامِ وَعِدَّةِ الشُّبْهَةِ سَم. ❏ قَوْلُهُ: (فَهُوَ أَقْوَى الْخُ) أَيِ؛ لِأَنَّهُ يَزْفَعُ دُونَهُمَا سَم. ❏ قَوْلُهُ: (بِمَا يَصْلُحُ لَهُ) قَدْ يُقَالُ: الْأَوَّلَى لِلتَّأْثِيرِ بِضَرِيٍّ. ❏ قَوْلُهُ: (أَنْ يَقَعَ بِهِ) بَدَلٌ مِنْ ضَمِيرٍ يَدْفَعُهُ. ❏ قَوْلُهُ: (إِنْ ضَاقَ مَا بَيْنَهُمَا) أَيِ بَأَنْ يَكُونَ بَحِثٌ لَوْ حُرِّكَ مَا فِي أَحَدِ الْمُحَلَّتَيْنِ لَا يَتَحَرَّكُ الْآخَرُ، وَمِنْهُ يُعْلَمُ حُكْمُ خِيَاضِ الْأُخْلِيَةِ إِذَا وَقَعَ فِي وَاحِدٍ مِنْهَا نَجَاسَةٌ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ لَوْ حُرِّكَ وَاحِدٌ مِنْهَا تَحَرَّكَ مُجَاوِرُهُ، وَهَكَذَا إِلَى الْآخِرِ يُحْكَمُ بِالتَّنْجِيسِ عَلَى مَا وَقَعَتْ فِيهِ النِّجَاسَةُ وَلَا عَلَى غَيْرِهِ، وَإِلَّا حُكِمَ بِنَجَاسَةِ الْجَمِيعِ كَمَا يُصْرِّحُ بِذَلِكَ سَم عَلَى ابْنِ حَبَرٍ وَيَتَّبِعِي الْاِئْتِفَاءَ بِتَحَرُّكِ الْمُجَاوِرِ وَلَوْ كَانَ غَيْرَ عَنِيفٍ وَإِنْ خَالَفَ عَمِيرَةً فِي حَوَاشِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَاشْتَرَطَ التَّحَرُّكَ الْعَنِيفَ فِي كُلِّ مِنَ الْمُحَرِّكِ وَمَا يُجَاوِرُهُ شِ اعْتَمَدَ الْبُجَيْرِيُّ، ثُمَّ قَالَ وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الْحَفَنِيُّ خِلَافًا لِلْقَلِيلِيِّ وَالْحَلْبِيِّ حَيْثُ اشْتَرَطَا تَبَعًا لِعَمِيرَةَ التَّحَرُّكَ الْعَنِيفَ فِي الْمُحَرِّكِ وَمَا يَلِيهِ اه. وَكَذَلِكَ اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا عِبَارَتُهُ الْمَاءُ الْكَثِيرُ لَا يُنَجِّسُ بِمُجَرَّدِ الْمُلاقَةِ سِوَاهُ كَانَ بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ أَوْ فِي مَحَالٍ مَعَ قُوَّةِ الْإِتِّصَالِ بِحَيْثُ لَوْ حُرِّكَ وَاحِدٌ مِنْهَا تَحَرَّكَ غَيْرُهُ يَتَحَرَّكُ الْآخَرُ وَلَوْ ضَعِيفًا، وَمِنْهُ يُعْلَمُ حُكْمُ حِيْضَانِ بَيُوتِ الْأُخْلِيَةِ فَإِذَا وَقَعَ فِي وَاحِدٍ مِنْهَا نَجَاسَةٌ وَلَمْ تُغَيَّرْ فَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ حُرِّكَ الْوَاحِدُ مِنْهَا تَحَرَّكَ غَيْرُهُ يَتَحَرَّكُ مُجَاوِرُهُ، وَهَكَذَا وَكَانَ الْمَجْمُوعُ قُلَّتَيْنِ فَأَكْثَرُ لَمْ يُحْكَمْ بِالتَّنْجِيسِ عَلَى الْجَمِيعِ، وَإِلَّا حُكِمَ بِالتَّنْجِيسِ عَلَى الْجَمِيعِ إِنْ كَانَ مَا وَقَعَتْ فِيهِ النِّجَاسَةُ مُتَّصِلًا بِالْبَاقِي، وَإِلَّا تَنَجَّسَ هُوَ فَقَطْ اه. ❏ قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي شَرْحٍ وَلَا تَغْيِيرَ فَطَهَّرَ.

❏ قَوْلُهُ (لَسِي): (فَإِنْ غَيَّرَهُ فَتَنَجَّسَ) إِطْلَاقُهُ يَشْمَلُ التَّغْيِيرَ بِمَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ، وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا سَيَأْتِي قَرِيبًا فِي كَلَامِ الشَّارِحِ عَمِيرَةً. ❏ قَوْلُهُ: (أَيِ النِّجَسِ) إِلَى قَوْلِهِ: أَوْ فِي صِفَةٍ فِي النِّجَاسَةِ وَالْمَعْنَى.

❏ قَوْلُهُ: (وَعَكْسُهُ الْإِحْرَامُ وَعِدَّةُ الشُّبْهَةِ) قَدْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُمَا لَا يَزْفَعَانِ النِّكَاحَ وَيَدْفَعَانِهِ لَامْتِنَاعِ الْإِزْتِجَاعِ فِي الْإِحْرَامِ وَعِدَّةِ الشُّبْهَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِجَوَازِ الْإِزْتِجَاعِ فِي الْإِحْرَامِ وَعِدَّةِ الشُّبْهَةِ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِ النِّكَاحِ وَالرَّجْعَةِ فَلَعَلَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُمَا لَا يَزْفَعَانِ النِّكَاحَ وَيَدْفَعَانِهِ بِمَعْنَى ائْتِنَاعِ ابْتِدَاءِ النِّكَاحِ فِي الْإِحْرَامِ وَعِدَّةِ الشُّبْهَةِ. ❏ قَوْلُهُ: (فَهُوَ أَقْوَى)؛ لِأَنَّهُ يَزْفَعُ دُونَهُمَا.

ولو يسيراً أو تقديرًا كأن وقع فيه موافقةً فغيّره بالفرض والتقدير، ثم إن وافقه في الصفات الثلاث قدرناه مخالفاً أشدّ فيها كلون الجبر وريح المسك وطعم الخل أو في صفة قدرناه مخالفاً فيها فقط (فتجسّس) إجماعاً ولو بوصفٍ واحدٍ في الأولى أو بعضه فلكلّ حكمه فإن كثُر

قوله: (ولو يسيراً إلخ) أي سواء أكان التغيّر قليلاً أم كثيراً وسواء المخالط والمجاور نهايةً.
قوله: (ثم إن وافقه إلخ).

(فرغ) وقعت نجاسة كنقطة بول في مائع يوافق الماء، ثم ألقى ذلك المائع في ماء فلتين فهل يفرض مخالفاً أشدّ المائع مع ما وقع فيه من النجاسة أو ما وقع فيه فقط؛ لأن المائع ليس نجساً حتى يقدّر مخالفاً الذي أفتى به شيخنا الشهاب الرملي الثاني وعليه لو كان النجاسة الواقعة في المائع جامدة كعظم ميتة، ثم أخرجت منه قبل إلقائه في الماء لم يفرض شيء هنا فليتنامل وسيأتي آخر الباب عن الشارح خلاف ما أفتى به شيخنا سم. قوله: (في الصفات الثلاث) كالبول المنقطع الرائحة واللون والطعم شيخنا. قوله: (قدرناه إلخ) قد مرّ عن البجيرمي وشيخنا أن التقدير مندوب لا واجب، فإذا غرض عن التقدير وهجم واستعمله كفى. قوله: (مخالفاً أشدّ فيها) عبارة المغني مخالفاً له في أغلظ الصفات اه. قوله: (كلون الجبر إلخ) فلو كان الواقع قدر رطل من البول المذكور فتقول: لو كان الواقع قدر رطل من الخل هل يغيّر طعم الماء أو لا فإن قالوا: يغيّره حكماً بنجاسته، وإن قالوا لا يغيّره نقول لو كان الواقع قدر رطل من الجبر هل يغيّر لون الماء أو لا فإن قالوا: يغيّره حكماً بنجاسته، وإن قالوا لا يغيّره نقول: لو كان الواقع قدر رطل من المسك هل يغيّر ريحه أو لا فإن قالوا يغيّره حكماً بنجاسته، وإن قالوا لا يغيّره حكماً بطهارته ومثله يجري في الطاهر على المعتقد شيخنا. قوله: (أو في صفة إلخ) أي أو في صفتين فرض مخالفاً فيهما كما هو ظاهر. وقوله: (ولو بوصفٍ واحدٍ) أي ولو حصل التغيّر بفرضه فقط بعد فرض الآخرين فلم يتغيّر وقوله في الأولى وهي ما لو وافقه في الصفات الثلاث بصري. قوله: (أو بعضه) ضبب بينه وبين قوله: الماء الفلّتين سم. قوله: (فلكلّ حكمه إلخ) عبارة النهاية ولو تغيّر بعضه فقط فالمتغيّر نجس، وأما الباقي فإن كان كثيراً لم يتنجس، وإلا تنجس ولو بال

قوله: (ثم إن وافقه إلخ).

(فرغ): وقعت نجاسة كنقطة بول في مائع يوافق الماء ثم ألقى ذلك المائع في ماء فلتين، فهل الذي يفرض مخالفاً أشدّ المائع مع ما وقع فيه من النجاسة أو ما وقع فيه فقط؛ لأن المائع ليس نجساً حتى يقدّر مخالفاً الذي أفتى به شيخنا الشهاب الرملي الثاني وعليه لو كانت النجاسة الواقعة جامدة كعظم ميتة ثم أخرجت منه قبل إلقائه في الماء لم يفرض شيء هنا فليتنامل، وسيأتي آخر الباب عن الشارح خلاف ما أفتى به شيخنا. قوله: (وطعم الخل) قد ينظر في أن طعم الخل أشدّ الطعوم، وقد يدعي أن طعم نحو الصبر أشدّ وقد ينظر في الأخيرين بنحو ذلك. قوله: (أو بعضه) ضبب بينه وبين قوله قبل الماء الفلّتين وقوله قدر زواله أي زوال التغيّر بما لا يضر.

غَيْرِ الْمُتَغَيَّرِ بَقِيَ عَلَى طَهَارَتِهِ وَإِلَّا فَلَا، وَإِنَّمَا قَدَّرَ الطَّاهِرُ بِالْوَسْطِ لِأَنَّهُ أَخَفُّ وَلَوْ وَقَعَ فِي مُتَغَيَّرٍ
بِمَا لَا يَضُرُّ قَدْرُ زَوَالِهِ فَإِنْ غَيَّرَ حَيْثُ ضَرَّ وَإِلَّا فَلَا.
(فَإِنْ زَالَ تَغْيِيرُهُ بِنَفْسِهِ) بَأَنْ لَمْ يَنْضَمَّ إِلَيْهِ شَيْءٌ كَأَنْ طَالَ مُكُتُّهُ (أَوْ بِمَاءٍ) انْضَمَّ إِلَيْهِ وَلَوْ مُتَنَجِّسًا،
أَوْ أَخَذَ مِنْهُ وَالباقِي كَثِيرٌ بَأَنْ كَانَ الْإِنَاءُ مُنْحَقًا بِهِ فزَالَ انْخِنَافُهُ وَدَخَلَهُ الرِّيحُ وَقَصَرَهُ أَوْ بِمُجَاوِرٍ
وَقَعَ فِيهِ أَيْ أَوْ بِمُخَالِطِ تَرَوُّحٍ بِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا يَأْتِي فِي نَحْوِ زَعْفَرَانٍ لَا طَعَمَ وَلَا رِيحَ
(طَهَّرَ) لِزَوَالِ سَبَبِ التَّنَجُّسِ.

فِي الْبَحْرِ مَثَلًا فَازْتَفَعَتْ مِنْهُ رَغْوَةٌ فَهِيَ طَاهِرَةٌ كَمَا أَتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهَا بَعْضُ الْمَاءِ
الكَثِيرِ خِلَافًا لِمَا فِي الْعُبَابِ، وَيُمْكِنُ حَمْلُ كَلَامِ الْقَائِلِ بِنَجَاسَتِهَا عَلَى تَحْقِيقِ كَوْنِهَا مِنَ الْبَوْلِ، وَإِنْ
طُرِحَتْ فِي الْبَحْرِ بَعْرَةٌ مَثَلًا فَوَقَعَتْ مِنْهُ قَطْرَةٌ بِسَبَبِ سُقُوطِهَا عَلَى شَيْءٍ لَمْ تُنَجِّسْهُ إِذْ قَالَ عَشْرُ قَوْلِهِ م
عَلَى تَحْقِيقِ كَوْنِهَا الْإِلْحَ كَانَتْ بِرَائِحَةِ الْبَوْلِ أَوْ طَعْمِهِ أَوْ لَوْنِهِ اهـ. □ فَوَدَّ: (زَوَالُهُ) أَيْ التَّغْيِيرُ بِمَا لَا يَضُرُّ.
□ فَوَدَّ: (وَلَا فَلَا) فَلَوْ عَرَفَ دَلُّوًا مِنْ مَاءٍ قَلَّتَيْنِ فَقَطَّ وَفِيهِ نَجَاسَةٌ جَامِدَةٌ لَمْ تُغَيِّرْهُ وَلَمْ يَعْرِفْهَا مَعَ الْمَاءِ
فَبَاطِلُ الدَّلْوِ طَاهِرٌ لِانْفِصَالِ مَا فِيهِ عَنِ الْبَاقِي قَبْلَ أَنْ يَنْقُصَ عَنْ قَلَّتَيْنِ لَا ظَاهِرَ لَهَا لِتَنَجُّسِهِ بِالْبَاقِي
الْمُتَنَجِّسِ بِالنَّجَاسَةِ لِقَلَّتِهِ فَإِنْ دَخَلَتْ مَعَ الْمَاءِ أَوْ قَبْلَهُ فِي الدَّلْوِ انْعَكَسَ الْحُكْمُ شَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ وَقَعَ
الْإِلْحَ) وَيَأْتِي عَنِ النَّهْيَةِ مَا قَدْ يُخَالِفُهُ وَعَنْ عَمِيرَةَ مَا يُوَافِقُهُ. □ فَوَدَّ: (بِمَا لَا يَضُرُّ) صَادِقٌ بِالْمُتَغَيَّرِ بِطَوِيلِ
الْمُكُتِّ، وَهَلِ الْحُكْمُ فِيهِ كَذَلِكَ أَوْ لَا مَحَلُّ تَأْمُلٍ بِضَرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (بَأَنْ لَمْ يَنْضَمَّ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ بِمُجَاوِرٍ
فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (بَأَنْ لَمْ يَنْضَمَّ الْإِلْحَ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ لَا بَعَيْنَ كَطَوِيلِ مُكُتٍّ وَهُبُوبِ رِيحٍ أَوْ أَيْ أَوْ
شَمْسٍ عَشْرُ. □ فَوَدَّ: (كَأَنَّ طَالَ الْإِلْحَ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى كَأَنَّ زَالَ بِطَوِيلِ الْمُكُتِّ اهـ. □ فَوَدَّ: (انْضَمَّ إِلَيْهِ) بِفِعْلِ
أَوْ غَيْرِهِ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (أَوْ بِمُجَاوِرٍ الْإِلْحَ) يَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَظْهَرْ لِلْمُجَاوِرِ رِيحٌ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي
عَنْ عَشْرُ. □ فَوَدَّ: (أَوْ بِمُخَالِطِ تَرَوُّحٍ بِهِ) إِنْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ تَكَيَّفَ بِرَائِحَةِ ذَلِكَ الْمُخَالِطِ فَزَالَتْ رَائِحَةُ
التَّجَاسَةِ فَهُوَ مُشْكِلٌ حَيْثُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا يَأْتِي وَاضِحٌ وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ غَيْرَ ذَلِكَ
فَلْيُحَرِّزْ سَمَ، وَأَشَارَ الْكُرْدِيُّ إِلَى جَوَابِهِ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: تَرَوُّحٌ بِهِ يَغْنِي لَمْ يَقَعْ فِيهِ بَلْ بَلَّغَتْهُ الرَّائِحَةُ فَيُشْبِهُ
الْمُجَاوِرَ اهـ وَيَزِدُّهُ أَيْ جَوَابُ الْكُرْدِيِّ قَوْلُ عَشْرُ مَا نَصَّهُ قَضِيَّةُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَوْ تَرَوُّحَ الْمَاءِ بَنَحْوِ مِسْكِ عَلَى
الشَّطِّ لَمْ يَمْنَعْ مِنْ زَوَالِ التَّجَاسَةِ، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ مُرَادًا؛ لِأَنَّ ظُهُورَ الرَّائِحَةِ فِي الْمَاءِ يَسْتُرُ رَائِحَةَ
التَّجَاسَةِ وَلَا فَرْقَ مَعَ وُجُودِ السَّائِرِ بَيْنَ كَوْنِهِ فِي الْمَاءِ وَكَوْنِهِ خَارِجًا عَنْهُ هَذَا وَفِي ابْنِ عَبْدِ الْحَقِّ أَنَّهُ إِذَا
زَالَتْ رَائِحَةُ التَّجَاسَةِ بِرَائِحَةِ عَلَى الشَّطِّ لَمْ يُحْكَمْ بِبَقَاءِ التَّجَاسَةِ، وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ خِلَافَهُ اهـ. □
فَوَدَّ: (أَوْ لَا رِيحَ) الْأَوَّلَى الْمُوَافِقُ لِمَا يَأْتِي وَلَا رِيحَ بِالْوَاوِ.
□ فَوَدَّ (السِّيَ): (طَهَّرَ) بَفَتْحِ الْهَاءِ أَفْصَحُ مِنْ ضَمِّهَا مُعْنَى وَنَهَايَةٍ.

□ فَوَدَّ: (تَرَوُّحٍ بِهِ) إِنْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ تَكَيَّفَ بِرَائِحَةِ ذَلِكَ الْمُخَالِطِ فَزَالَتْ رَائِحَةُ التَّجَاسَةِ فَهُوَ مُشْكِلٌ
حَيْثُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا يَأْتِي وَاضِحٌ وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ غَيْرَ ذَلِكَ فَلْيُحَرِّزْ.

وإنما لم تُعدَّ طهارة الجلالة بزوال التغيُّر من غير علفٍ طاهر؛ لأنَّ الظاهر أنَّ سبب نجاستها عند القائل بها رداةٌ لحيمها وهي لا تزول إلا بالعلف الطاهر، وإنما لم يُقدِّروا هنا الواقع بعد زوال التغيُّر مخالفاً أشدَّ لأنَّ المخالفة كانت موجودة بالفعل، ثم زالت لقوَّة الماء عليها فلم يكن لِفرض المخالفة حينئذٍ وجهٌ بخلافها ابتداءً ولو عاد التغيُّر لم يضرَّ، أي وإن لم يُحتمل أنَّ يتزوَّج نجس آخر كما شمله إطلاقهم ودلَّ عليه أيضاً كلامه إلا إن بقيت عين النجاسة، وهل يُقال.....

☐ فوه: (وإنما لم تُعدَّ طهارة الجلالة إلخ) أي على الضعيف القائل بعدم عود الطهارة بزوال التغيُّر بنفسه على القول بالنجاسة كما يصرِّح به قوله عند القائل بهاع ش وسَمَّ كُرْدِي. ☐ فوه: (وإنما لم يُقدِّروا هنا الواقع) أي التجسَّس الواقع حيث يكون التغيُّر السابق ناشئاً عن نجاسة خالطت الماء واستمرَّت فيه بضريٍّ عبارة الكُرْدِي أي التجسُّس الواقع في الماء القلَّتين المُعَيَّر له اه. ☐ فوه: (أشدُّ) الأولى حذفه. ☐ فوه: (لأنَّ المخالفة) أي مخالفة التجسُّس للماء كُرْدِي. ☐ فوه: (ولو عاد التغيُّر لم يضرَّ) كذا في النهاية والمُعني عبارة الأول ولو زال التغيُّر، ثم عاد فإن كانت النجاسة جامدةً وهي فيه فَيَجَسُّس وإن كانت مائعةً أو جامدةً، وقد أزيلت قبل التغيُّر الثاني لم يُتَجَسَّس اه قال ع ش قوله م ر فَيَجَسُّس أي من الآن وعليه فلو زال تغيُّره فَتَطَهَّرَ منه جَمْعٌ، ثم عاد تغيُّره لم تجب عليهم إعادة الصلاة التي فعلوها ولم يُحكَمْ بنجاسة أبدانهم ولا ثيابهم؛ لأنَّه بزوال التغيُّر حَكَمَ بطهوريته، والتغيُّر الثاني يجوزُ أنَّه بنجاسة تحلَّت منه بعدُ، وهي لا تُضرُّ فيما مضى، ثم ذَكَرَ عن شرح العُباب لِلرَّمْلِيِّ ما يُخالِفُه أي أنَّه باقٍ على نجاسته وأطال في ردِّه، ثم قال وفي شرح الشيخ حمداً أي على العُباب، ولو زال تغيُّر الماء الكثير بالنجاسة، ثم عاد عادَتَجَسَّسَهُ بَعْدَ تَغْيِيرِهِ، والحال أنَّ التجسُّس الجامد باقٍ فيه لإحالة لِلتَغْيِيرِ الثاني عليه انْتَهَى وهو صريحٌ في أنَّ التغيُّر العائد غير التغيُّر الأول، وإنما نشأ من تحلُّل حصل في النجاسة بعد طهارة الماء فلا أثر لِبَقَاءِ النجاسة في الطهارة ما دام الماء صافياً من التغيُّر اه واعتَمَدَ البُجَيْرِيُّ كما يأتي وقال الرشيديُّ قوله م ر جامدة الظاهر أنَّ مراده بالجامدة المُجاورة ولو مائعة كالدهن وبالمائعة المُستهلكة اه.

☐ فوه: (وإن لم يُحتمل إلخ) سيأتي عن الزركشي وع ش ما يُخالِفُه. ☐ فوه: (إلا إن بقيت إلخ) مَقُولٌ لِقَوْلِهِمْ وَمُسْتَشْنَى عَنْ لَمْ يَضُرَّ يَعْنِي اسْتَشْنَوْا هَذَا فَقَطْ قَدْ لَمْ عَلَى مَا ذَكَرْنَا كُرْدِي، عبارة البُجَيْرِيِّ قال في الإيعاب نَعَمْ يَنْبَغِي أَنَّهُ لَوْ قَالَ أَهْلُ الْخَبَرَةِ أَنَّ التَغْيِيرَ مِنْ تِلْكَ النِّجَاسَةِ كَانَ نَجَسًا اه أي مِنْ حِينَ عَوْدِ التَغْيِيرِ كَمَا قَالَهُ ع ش قال الزركشي: الْمُتَّجِه فِي هَذِهِ أَنَّهُ إِذَا عَادَ ذَلِكَ التَغْيِيرُ الزَّائِلُ فَالْمَاءُ نَجَسٌ وَإِنْ تَغَيَّرَ تَغْيِيرًا آخَرَ لَا سَبَبَ تِلْكَ النِّجَاسَةِ أَصْلًا فَهُوَ طَهُورٌ، وَإِنْ تَرَدَّدَ الْحَالُ فَاحْتِمَالَانِ وَالْأَرْجَحُ الطَّهَارَةُ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ شَوْبَرِيَّ اه. ☐ فوه: (عين النجاسة) أي الجامدة نهائيةً ومُعْنَى. ☐ فوه: (وهل يُقال هذا إلخ) أقول: محلُّ هذا التردُّد كما هو ظاهر حيث أمكن وجود سبب آخر يُحال عليه عود الصفة فإن لم يوجد

☐ فوه: (وإنما لم تُعدَّ طهارة الجلالة) أي على الضعيف أنها لا تعود.

بهذا في زوال نحو ريح مُتَنَجِّسٍ بِالْغُسْلِ، ثُمَّ عَادَ أَوْ يُفْصَلُ بَيْنَ عَوْدِهِ فَوْراً أَوْ مُتَرَاخِياً أَوْ بَيْنَ غَسْلِهِ بِمَاءٍ فَقَطْ أَوْ مَعَ نَحْوِ صَابُونٍ لِثَدْرَةِ الْعُودِ هُنَا جِداً أَوْ يُفَرَّقُ بَيْنَ الْبَاتِنِ لِلنَّظَرِ فِيهِ مَجَالٌ. وَقَضِيَّةٌ مَا سَأَذْكُرُهُ أَنَّ سَبَبَ عَدَمِ التَّأثيرِ هُنَا ضَعْفُهُ بِزَوَالِهِ، ثُمَّ عَوْدُهُ وَحِينَئِذٍ فَذَلِكَ مِثْلُهُ لَوْجُودِ هَذِهِ الْعِلَّةِ فِيهِ نَعَمْ قَدْ يُؤْخَذُ مِمَّا يَأْتِي فِي مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ فِي نَحْوِ فَاغِيَةٍ أَوْ كَادٍ أَوْ طَيِّبٍ يَتَوَبَّ جَفٌّ أَنَّ رِيحَهُ إِنْ ظَهَرَ بِرَشِّ الْمَاءِ اسْتَصْحَبَ لَهُ اسْمُ الطَّيِّبِ وَإِلَّا فَلَا لِأَنَّ ظُهُورَهُ هُنَا إِذَا كَانَ نَاشِئاً عَنْ نَحْوِ مَاءٍ أَثَرٍ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ تَأثيرَ الْمَاءِ فِي الْإِزَالَةِ أَقْوَى مِنْ تَأثيرِ الْجَفَافِ فِيهَا فَائِزٌ، ثُمَّ أَدْنَى قَرِينَةٍ بِخِلَافِهِ هُنَا. وَكَلَامُ الْمُتَنِ يَشْمَلُ التَّغْيِيرَ التَّقْدِيرِيَّ أَيْضاً بِأَنَّ تَمْضِيَّ عَلَيْهِ مُدَّةٌ لَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي الْحِسِّيِّ لَزَالَ أَوْ أَنْ يَضْبُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَاءِ قَدْرٌ لَوْ ضَبَّ عَلَى مَاءٍ مُتَغَيِّرٍ حِسّاً لَزَالَ تَغْيِيرُهُ. وَيُعْلَمُ ذَلِكَ بِأَنَّ يَكُونُ إِلَى جَانِبِهِ عَدِيدٌ فِيهِ مَاءٌ مُتَغَيِّرٌ فَرَالَ تَغْيِيرُهُ بِنَفْسِهِ بَعْدَ مُدَّةٍ فَيُعْلَمُ أَنَّ هَذَا أَيْضاً يَزُولُ تَغْيِيرُهُ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النِّجَاسَةَ مُقَدَّرَةً فَالْمُزِيلُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُقَدَّرًا (أَوْ زَالَ أَيَّ ظَاهِراً فَلَا يُنَافِي التَّعْلِيلُ.....

حَكِيمٌ بِبَقَاءِ نَجَاسَتِهِ شَ وَتَقَدَّمَ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. □ قَوْلُهُ: (بِهَذَا) أَيَّ بَعْدَ صَرَرِ الْعُودِ مُطْلَقاً.
 □ قَوْلُهُ: (نَحْوِ رِيحٍ مُتَنَجِّسٍ) بِالْإِضَافَةِ وَقَوْلُهُ بِالْغُسْلِ مُتَعَلِّقٌ بِزَوَالِ. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ عَادَ) أَيَّ، ثُمَّ عَوْدُ نَحْوِ الرِّيحِ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ مُتَرَاخِياً) أَوْ هُنَا وَفِي قَوْلِهِ الْآتِي أَوْ مَعَ الْإِنْحِ بِمَعْنَى الْوَاوِ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ بَيْنَ غَسْلِهِ) أَيَّ الْمُتَنَجِّسِ. □ قَوْلُهُ: (لِثَدْرَةِ الْإِنْحِ) مُتَعَلِّقٌ بِبَيْفَصْلٍ كُرْدِيٍّ أَقُولُ وَفِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الْعِلَّةِ تَأْمُلُ إِلَّا أَنْ يُرَادَ هُنَا خُصُوصُ التَّرَاخِي وَالْغُسْلِ مَعَ نَحْوِ الصَّابُونِ. □ قَوْلُهُ: (مَا سَأَذْكُرُهُ) أَيَّ فِي شَرْحِ وَالتَّغْيِيرِ الْمُؤَثِّرِ طَعْمٌ أَوْ لَوْ أَنَّ رِيحٌ بَصْرِيٌّ وَكُرْدِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيَّ فِي التَّغْيِيرِ الْعَائِدِ كُرْدِيٍّ، وَالْمُنَاسِبُ فِي زَوَالِ التَّغْيِيرِ بِنَفْسِهِ. □ قَوْلُهُ: (فَذَلِكَ) أَيَّ عَوْدُ نَحْوِ الرِّيحِ بَعْدَ الْغُسْلِ (مِثْلُهُ) أَيَّ مِثْلُ عَوْدِ التَّغْيِيرِ بَعْدَ زَوَالِهِ بِنَفْسِهِ الْإِنْحِ.
 □ قَوْلُهُ: (هَذِهِ الْعِلَّةُ) إِشَارَةٌ إِلَى ضَعْفِهِ الْإِنْحِ، وَضَمِيرُهُ فِيهِ رَاجِعٌ إِلَى عَوْدِ الرِّيحِ كُرْدِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (فَاغِيَةٍ) هِيَ نَوْرُ الْجَنَاءِ وَالكَازَنُورِ طَيِّبُ الرَّاحَةِ وَقَوْلُهُ أَنَّ ظُهُورَهُ الْإِنْحِ تَائِبٌ فَاعِلٌ قَدْ يَوْجَدُ وَضَمِيرُهُ رَاجِعٌ إِلَى رِيحِ الْمُتَنَجِّسِ كُرْدِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيَّ فِي الْمُتَنَجِّسِ الزَّائِلِ رِيحُهُ بِالْغُسْلِ. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَيَّ فِي مَسْأَلَةِ الطَّيِّبِ. □ قَوْلُهُ: (وَكَلامُ الْمُتَنِ) أَيَّ قَوْلُهُ بِأَنَّ يَمْضِيَّ فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَذَلِكَ فِي الْمُغْنِي.
 □ قَوْلُهُ: (أَيْضاً) أَيَّ كَالْحِسِّيِّ. □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ يَمْضِيَّ الْإِنْحِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي، وَيُعْرَفُ زَوَالُ تَغْيِيرِ التَّقْدِيرِيَّ بِأَنَّ يَمْضِيَّ عَلَيْهِ الْإِنْحِ زَادَ الْأُسْتَى، وَيُعْرَفُ أَيْضاً زَوَالُ التَّغْيِيرِ التَّقْدِيرِيَّ بِقَوْلِ أَهْلِ الْخَبَرَةِ أَه. □ قَوْلُهُ: (فِي الْحِسِّيِّ) الْأَوَّلَى حِسِّيًّا كَمَا فِي الْمُغْنِي وَالْأُسْتَى. □ قَوْلُهُ: (وَيُعْلَمُ ذَلِكَ) أَيَّ الْوَجْهَ الْأَوَّلُ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ بِأَنَّ يَمْضِيَّ الْإِنْحِ بَصْرِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (عَدِيدٌ) أَيَّ حَوْضٌ كُرْدِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (يَزُولُ) الْأَنْسَبُ زَالَ بِالْمُضِيِّ كَمَا فِي الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيَّ تَصْوِيرٌ مَعْرِفَةُ زَوَالِ التَّغْيِيرِ التَّقْدِيرِيَّ بِمَا ذَكَرَ. □ قَوْلُهُ: (أَيَّ ظَاهِراً الْإِنْحِ) يَظْهَرُ أَنَّ الْأَقْعَدَ حَمْلُ زَوَالِ التَّغْيِيرِ فِي قَوْلِهِ فَإِنَّ زَوَالُ تَغْيِيرِهِ عَلَى زَوَالِهِ ظَاهِراً لِيَكُونَ فِي الْجَمِيعِ عَلَى نَسَقٍ □ قَوْلُهُ: (أَوْ زَالَ أَيَّ ظَاهِراً) يَظْهَرُ أَنَّ الْأَقْعَدَ حَمْلُ زَوَالِ التَّغْيِيرِ فِي قَوْلِهِ: فَإِنَّ زَالَ تَغْيِيرُهُ عَلَى زَوَالِهِ ظَاهِراً

بالشك الآتي فلا اعتراض على المصنّف بالعطف المقتضي لتقدير الزوال الذي ذكرته، ثم رأيت بعض الشراح أجاب بذلك والرافعي أول كلام الوجيز بذلك تغير ريحه (بمسك و) لونه بسبب (زعفران) وطعمه يخل مثلاً (فلا) للشك في أن التغير زال حقيقة أو استتر، ويؤخذ منه أن زوال الريح والطعم ينحو زعفران لا طعم له ولا ريح والطعم واللون ينحو مسك واللون والريح ينحو خل لا لون له ولا ريح يقتضي عود الطهارة، وهو متجة وفقاً لجمع من الشراح؛ لأنه لا يشك في الاستتار حينئذ ولا يشكل هذا بإيجاب نحو صابون توقفت عليه إزالة نجس مع احتمال ستره لريجه بريحه؛ لأن من شأن ذلك أنه مزيل لا سائر بخلاف هذا. (وكذا) ينحو (تراب وجص) أي جبس زال.....

واحد، ثم قد يكون حقيقة أيضاً كما في مسائل الطهر، وقد لا يعلم ذلك كما في غيرها سم.

قوله: (بالشك الآتي) أي في قوله للشك في أن التغير زال إلخ ع ش. قوله: (فلا اعتراض على المصنّف إلخ) عبارة المغني فإن قيل العلة في عدم عود الطهارة احتمال أن التغير استتر ولم يزُل فكيف يغطيه المصنّف على ما جزم فيه بزوال التغير، وذلك تهافت أجيب بأن المراد زواله ظاهراً كما قدرته وإن أمكن استتاره باطناً اه. قوله: (بذلك) أي تقديراً ظاهراً. قوله: (تغير ريحه) فاعل زال وقوله ولونه إلخ وقوله وطعمه إلخ الواو بمعنى أو واستعمالها في هذا المعنى مجاز ع ش.

قوله: (مثلاً) راجع للكل. قوله: (لشك) إلى قوله وفقاً في النهاية والمغني. قوله: (ويؤخذ منه) أي من التعليل. قوله: (ينحو مسك) لعل وجه عدم تقييد المسك كاخوته حقيقة ظهور لونه أو طعمه سيما مع قلة ما يلقى منه عادة بصري. قوله: (لأنه لا يشك إلخ) قال في النهاية: لأن الزعفران الذي لا طعم له ولا ريح لا يستر الريح ولا الطعم، وكذا يقال في الباقي، ومنه يؤخذ أنه لو وضع مسك في متغير الريح فزال ريحه ولم تظهر فيه رائحة المسك أنه يظهر ولا بعد فيه لعدم الاستتار، ثم قال: واعلم أن رائحة المسك لو ظهرت، ثم زالت وزال التغير حكمنا بالطهارة؛ لأنها لما زالت ولم يظهر التغير علمنا أنه زال بنفسه اه. وفي الكردي عن الإيعاب ما يوافقه. قوله: (في الاستتار) الأنسب في الزوال وقوله ولا يشكل هذا أي الحكم بعدم الطهارة مع زوال التغير ينحو زعفران إلخ بصري. قوله: (من شأن ذلك) أي نحو الصابون. قوله: (بخلاف هذا) أي نحو المسك والزعفران والخل. قوله: (ينحو تراب) فيه تغيير إعراب المتن سم وقر المغني عن ذلك التغير بأن قال وكذا لا يظهر ظاهراً إذا وقع عليه تراب وجص إلخ. قوله: (وجبس).

(فائدة) الجص: ما يبنى به ويطلق وكسر جيمه أفصح من فتحها، وهو عجمي معرب وتسميه العامة

ليكون في الجميع على نسق واحد، ثم قد يكون حقيقة أيضاً في مسائل الطهر، وقد لا يعلم ذلك كما في غيرها. قوله: (ينحو تراب) فيه تغيير إعراب المتن.

تَغْيِرُهُ بِأَحَدِهِمَا فَلَمْ يُوجَدْ رِيحُ النَجَسِ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ لَا يَطْهَرُ الْمَاءُ (فِي الْأَظْهَرِ) لِلشُّكِّ أَيْضًا
وَدَعَوَى أَنَّهُمَا لَا يَغْلِبَانِ عَلَى أَوْصَافِ الْمَاءِ يُرَدُّهَا أَنَّهُمَا يُكَدِّرَانِهِ وَالْكُدْرَةُ مِنْ أَسْبَابِ السَّوْءِ وَلَا
يُنَافِي هَذَا مَا قَبْلَهُ فِي نَحْوِ زَعْفَرَانٍ لَا طَعْمَ لَهُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ لِهَمَا الْأَوْصَافَ الثَّلَاثَةَ فَإِنْ لَمْ
تُوجَدْ اعْتَبِرَ الْوَصْفُ الْمُنَاسِبُ لِمَا فِيهِمَا فَقَطْ وَلَوْ صَفَا الْمَاءُ وَلَا تَغْيَرُ طَهَّرَ جُزْأً كَالثَّرَابِ.
(و) الْمَاءُ (دُونَهُمَا) أَيِ الْقُلْتَيْنِ وَلَمْ يُيَالِ بِكَوْنِ إِضَافَتِهَا إِلَى الضَّمِيرِ ضَعِيفَةً فِي الْعَرَبِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا
شَائِعَةٌ عَلَى الْأَلْسِنَةِ مَعَ دَعَايَةِ الْإِخْتِصَارِ الَّذِي هُوَ بِصَدِّدِهِ، فَرَعَمَ أَنَّ دُونَهُمَا مُبْتَدَأٌ فِي كَلَامِهِ
وَهِيَ لَا تَتَصَرَّفُ عَلَى الْأَصَحِّ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ عَلَى أَنَّ تَصَرُّفَهَا قُرِئَ بِهِ فِي وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ بِالرَّفْعِ
فَلَا بَدْعَ فِيهِ هُنَا.....

الْجِبَسَ وَهُوَ لَحْنٌ مُغْنِي وَنَهَايَةٌ. □ فَوَدَّ: (تَغْيِرُهُ) أَيِ الْمَاءِ الْكَثِيرِ. □ فَوَدَّ: (لَا يَطْهَرُ الْمَاءُ) الْأَسْبَكُ تَقْدِيرُهُ
عَقِبَ وَكَذَا. □ فَوَدَّ: (وَدَعَوَى إِلَى الْخ) رَدٌّ لِدَلِيلٍ مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ. □ فَوَدَّ: (مِنْ أَسْبَابِ السَّوْءِ) فِيهِ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ
أَسْبَابِ السَّوْءِ بَغَيْرِ اللَّوْنِ سَمٍ، وَقَدْ يُقَالُ إِنَّمَا أَرَادُوا ذَلِكَ وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي الرَّدِّ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِي
هَذَا) أَيِ الرَّدِّ الْمَذْكُورِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الظَّاهِرَ الْخ) فِي هَذَا الْفَرْقِ نَظَرٌ وَالْمُنَافَاةُ ظَاهِرَةٌ سَمٍ. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ
لَمْ تُوجَدْ) أَيِ الْأَوْصَافِ الثَّلَاثَةِ فِي الْمُتَغْيِرِ بِالثَّرَابِ أَوْ الْجِبَسِ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ صَفَا الْخ) الْأَوَّلَى التَّفْرِيعُ
كَمَا فِي كَلَامِ غَيْرِهِ. □ فَوَدَّ: (طَهَّرَ جُزْأً إِلَى الْخ) وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِذَا صَفَا الْمَاءُ وَلَمْ يَبْقَ فِيهِ تَكْدُّرٌ يَخْصُلُ بِهِ
الشُّكُّ فِي زَوَالِ التَّغْيَرِ طَهَّرَ كُلُّهُ مِنَ الْمَاءِ وَالثَّرَابِ سَوَاءً كَانَ الْبَاقِي عَمَّا رَسَبَ فِيهِ الثَّرَابُ قُلْتَيْنِ أَمْ لَا نَعَمْ
إِنْ كَانَ عَيْنُ الثَّرَابِ نَجَسَةً لَا يُمَكِّنُ تَطْهِيرَهَا كَثْرَابِ الْمَقَابِرِ الْمُنْبُوشَةِ إِذْ نَجَاسَتُهُ مُسْتَحْكِمَةٌ فَلَا يَطْهَرُ
أَبَدًا؛ لِأَنَّ الثَّرَابَ حَيْثُ كُنْجَاسَةٌ جَامِدَةٌ فَإِنَّ بَقِيَّتَ كَثْرَةِ الْمَاءِ لَمْ يَتَنَجَّسْ، وَلَا تَتَنَجَّسَ وَغَيْرُ الثَّرَابِ مِثْلُهُ
فِي ذَلِكَ نَهَايَةٌ وَقَالَ ع ش وَمِثْلُ ثُرَابِ الْمَقَابِرِ رَغِيفٌ أَصَابَهُ رَطْبًا نَحْوُ زَبَلٍ فَلَا يَطْهَرُهُ الْمَاءُ كَمَا تَبَّهَ عَلَيْهِ
ابْنُ حَجَرٍ، وَخَرَجَ بِنَحْوِ الثَّرَابِ غَيْرُهُ كَالْكَفَنِ وَالْقُطَنِ فَإِنَّهُ يَطْهَرُ بِالْعُسْلِ وَلَا يُنَافِي هَذَا قَوْلُ الشَّارِحِ م ر
وغيرُ الثَّرَابِ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِغَيْرِ الثَّرَابِ مَا يَسْتُرُ التَّجَاسَةَ مِنَ الْجِبَسِ وَالْخَلِّ وَنَحْوِهِمَا اهـ.

□ فَوَدَّ: (وَالْمَاءُ) مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ دُونَهُمَا حَالٌ مِنْ مَرْفُوعٍ يُنَجَّسُ سَمٍ أَيْ وَمِنَ الْمَاءِ عِنْدَ سَيِّئِيهِ الْمُجَوِّزِ
لِمَجْعِيهِ الْحَالِ مِنَ الْمُبْتَدَأِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا) أَيِ تِلْكَ الْإِضَافَةِ. □ فَوَدَّ: (مَعَ دَعَايَةِ الْخ) بِالذَّلَالِ الْمُهِمَلَةِ
بَحْطِ الشَّارِحِ مُصْطَفَى الْحَمَوِيِّ. □ فَوَدَّ: (إِلَيْهَا) مُتَعَلِّقٌ بِالْإِضَافَةِ وَالضَّمِيرُ لِلْإِضَافَةِ. □ فَوَدَّ: (فَرَعَمَ الْخ)
تَفْرِيعٌ عَلَى تَقْدِيرِ الْمَاءِ الْمُبْتَدَأِ. □ فَوَدَّ: (وَهِيَ لَا تَتَصَرَّفُ) أَيِ مُلَازِمَةٌ لِلتَّصَبُّبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ.

□ فَوَدَّ: (عَلَى الْأَصَحِّ) أَيِ عِنْدَ سَيِّئِيهِ وَجُمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ وَيُجَوِّزُ تَصَرُّفَهَا الْأَخْفَشُ وَالْكَوْفِيُّونَ مُغْنِي
وَنَهَايَةٌ أَيْ وَعَلَيْهِ فَبَيَّ مُبْتَدَأٌ بِلَا تَقْدِيرٍ ع ش. □ فَوَدَّ: (لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ) أَيْ؛ لِأَنَّ دُونَ هُنَا مَنْصُوبٌ عَلَى
الظَّرْفِيَّةِ وَالْمُبْتَدَأُ الْمَقْدَرُ. □ فَوَدَّ: (وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ) نَائِبٌ فَاعِلٍ قُرِئَ.

□ فَوَدَّ: (مِنْ أَسْبَابِ السَّوْءِ) فِيهِ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَسْبَابِ السَّوْءِ لِغَيْرِ اللَّوْنِ وَقَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ الْخ فِي هَذَا
الْفَرْقِ نَظَرٌ وَالْمُنَافَاةُ ظَاهِرَةٌ. □ فَوَدَّ: (وَالْمَاءُ) مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ دُونَهُمَا حَالٌ مِنْ مَرْفُوعٍ يُنَجَّسُ.

بالأولى. والكلام في دُونَ الظرفية التي هي نقيضُ فوقَ فما بِمعنى غيرِ مُتَصَرِّفةٍ وفي الكشَافِ معنى دُونَ أدنى مكان من الشيء، وتُسْتَعْمَلُ لِتَفَاوُتِ حَالِ كَرِّدِ دُونَ غَمِرِو أي شَرَفًا، ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهِ فَاسْتَعْمِلَ لِتَجَاوُرِ حَدٍّ إِلَى حَدٍّ ﴿أَوَّلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الامراف: ٣٠] أي لَا يَتَجَاوَرُوا وَلَا يَؤْتِيَنَّ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى وَلَا يَؤْتِيَنَّ الْكَافِرِينَ (يُنَجَّسُ) حيثُ لم يَكُنْ وَاِرْدًا وَلَا فِيهِ تَفْصِيلٌ يَأْتِي. ومنه فَوَازٌ أَصَابَ النَجَسُ أَعْلَاهُ وَمَوْضُوعٌ عَلَى نَجَسٍ يَتَرَشَّحُ مِنْهُ مَاءٌ فَلَا يُنَجَّسُ مَا فِيهِ إِلَّا إِنْ فُرِضَ عَوْدُ التَّرْشِيحِ إِلَيْهِ

☐ قَوْلُهُ: (بِالْأَوَّلَى) الْقَائِلُ بَعْدَ تَصَرُّفِهَا يَقُولُ إِنَّهُ أَيُّ التَّصَرُّفِ غَيْرُ مَقْيَسٍ فَلَا يُنَافِي وَرُودَهُ شُدُودًا، وَهَذَا لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا فَضْلًا عَنِ الْأَوَّلِيَّةِ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْكَلَامُ) أَيُّ الْخِلَافِ. ☐ قَوْلُهُ: (فَمَا بِمَعْنَى غَيْرِ الْخ) هَذِهِ مُنَاسِبَةٌ هُنَا فَتَأَمَّلْهُ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (وَفِي الْكَشَافِ مَعْنَى دُونَ الْخ) اسْتَطَرَّادِي.

☐ قَوْلُهُ (يُنَجَّسُ) أَيُّ هُوَ وَرَطْبٌ غَيْرُهُ كَرِّدٌ وَإِنْ كَثُرَ مُعْنَى عِبَارَةُ بِأَفْضَلِ مَعَ شَرْحِهِ يُنَجَّسُ الْمَاءُ الْقَلِيلُ وَهُوَ مَا يَنْقُصُ عَنِ الْقُلْتَيْنِ بِأَكْثَرٍ مِنْ رَطْلَيْنِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَائِعَاتِ، وَإِنْ كَثُرَ وَبَلَغَ فَلَا كَثِيرَةً بِمُلَاقَاةِ النَّجَاسَةِ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ أَه. وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُوَافِقُهُ. ☐ قَوْلُهُ: (فَقِيهِ تَفْصِيلٌ يَأْتِي) أَيُّ فِي بَابِ النَّجَاسَةِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالْأَطْهَرُ طَهَارَةُ غَسَالَةِ الْخ. ☐ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَيُّ الْوَارِدِ (فَوَازٌ أَصَابَ النَّجَسُ أَعْلَاهُ) فَلَا يُنَجَّسُ أَسْفَلُهُ بِنَجَسِ أَعْلَاهُ كَعَكْسِهِ أَسْنَى وَمُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (أَيُّ بَوَصُولِ النَّجَسِ) وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرِ الْمَاءُ أَوْ كَانَ الْوَاقِعُ مُجَاوِرًا أَوْ عُفِيَ عَنْهَا فِي الصَّلَاةِ فَقَطُّ كَتَوْبٌ فِيهِ قَلِيلٌ دَمٌ أَجَنَّبِيٍّ غَيْرِ مُغْلَظٍ أَوْ كَثِيرٌ مِنْ نَحْوِ بَرَاغِيثٍ وَمِثْلِ الْمَاءِ الْقَلِيلِ كُلِّ مَائِعٍ وَإِنْ كَثُرَ وَجَامِدٌ لَاقَى رَطْبًا نَعَمْ لَوْ تَنَجَّسَتْ يَدُهُ الْيُسْرَى مَثَلًا، ثُمَّ غَسَلَ إِحْدَى يَدَيْهِ وَشَكَ فِي الْمَغْسُولِ أَهْوَى يَدُهُ الْيُمْنَى أَمْ الْيُسْرَى، ثُمَّ أَذْخَلَ الْيُسْرَى فِي مَائِعٍ لَمْ يُنَجَّسْ بِغَمْسِهَا كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ طَهَارَتُهُ، وَقَدْ اغْتَضَدَ بِاحْتِمَالِ طَهَارَةِ الْيَدِ الْيُسْرَى نِهَاجَةً زَادَ الْمُعْنَى وَيُعْفَى عَمَّا تَلْقَاهُ الْفُتْرَانُ مِنَ النَّجَاسَةِ فِي حِيَاضِ الْأُخْلِيَّةِ وَذَرْقِ الطُّيُورِ الْوَاقِعِ فِيهَا لِمَشَقَّةِ الْإِحْتِرَازِ عَنْ ذَلِكَ مَا لَمْ يُغَيَّرْ مَا ذَكَرَ أَه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر أَوْ عُفِيَ عَنْهَا فِي الصَّلَاةِ قَيَّدَ بِهِ لِئَلَّا يُنَافِيَ مَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّ الْمَغْفُورَ عَنْهَا لَا يُنَجَّسُ بِمُلَاقَاتِهَا، وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا عُفِيَ عَنْهُ هُنَا كَالَّذِي يُذَرِّكُهُ الطَّرْفُ غَيْرُ مَا عُفِيَ عَنْهُ فِي الصَّلَاةِ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ فُرِضَ الْخ) يَنْبَغِي أَوْ وَقَفَ عَنِ التَّرْشِيحِ وَأَتَّصَلَ الْخَارِجُ بِمَا فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مَاءٌ قَلِيلٌ مُتَّصِلٌ بِنَجَاسَةٍ سَم عَلَى حَجِّ أَه ش عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلَوْ وُضِعَ كَوْزٌ عَلَى نَجَاسَةٍ وَمَاؤُهُ خَارِجٌ مِنْ أَسْفَلِهِ لَمْ يُنَجَّسْ مَا فِيهِ مَا دَامَ يَخْرُجُ فَإِنْ تَرَاوَجَعَ تَنَجَّسَ كَمَا لَوْ سُدَّ بِنَجَسٍ (مُهْمَةً) إِذَا قَلَّ مَاءُ الْبِرِّ وَتَنَجَّسَ لَمْ يَطْهَرْ بِالتَّرْجِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ نَزَحَ فَقَعَرُ الْبِرِّ يَبْقَى نَجَسًا، وَقَدْ تَنَجَّسَ جُدْرَانُ الْبِرِّ أَيْضًا بِالتَّرْجِ بَلْ بِالتَّكْثِيرِ كَانَ يُتْرَكُ أَوْ يُصَبَّ عَلَيْهِ مَاءٌ لِيَكْثُرَ وَلَوْ كَثُرَ الْمَاءُ، وَتَفَتَّتَ فِيهِ شَيْءٌ

☐ قَوْلُهُ: (بِالْأَوَّلَى) الْقَائِلُ بَعْدَ تَصَرُّفِهَا يَقُولُ إِنَّهُ غَيْرُ مَقْيَسٍ فَلَا يُنَافِي وَرُودَهُ شُدُودًا وَهُوَ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فَضْلًا عَنِ الْأَوَّلِيَّةِ. ☐ قَوْلُهُ: (فَمَا بِمَعْنَى غَيْرِ مُتَصَرِّفَةٍ) هَذِهِ مُنَاسِبَةٌ هُنَا فَتَأَمَّلْهُ. ☐ قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ فُرِضَ عَوْدُ التَّرْشِيحِ) يَنْبَغِي أَوْ وَقَفَ عَنِ التَّرْشِيحِ وَأَتَّصَلَ الْخَارِجُ بِمَا فِيهِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ مَاءٌ قَلِيلٌ مُتَّصِلٌ بِنَجَاسَةٍ.

(بالملاقاة) أي بوصول النجس الغير المعفو عنه له لِمَفْهُومِ حديثِ الْقُلْتَيْنِ السابقِ الْمُخَصَّصِ لِمَعْنَى خَبَرِ «الماء طَهُورٌ لَا يُتَجَسَّسُ فِيهِ». واختارَ كثيرونَ من أصحابنا مذهبَ مالِكٍ أَنَّ الماءَ لَا يُتَجَسَّسُ مُطْلَقًا إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ وَكَأَنَّهُمْ نَظَرُوا لِلتَّسْهِيلِ عَلَى النَّاسِ، وَإِلَّا فَالدَّلِيلُ صَرِيحٌ فِي التَّفْصِيلِ كَمَا تَرَى، وَإِنَّمَا تَتَجَسَّسُ الْمَائِعُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ لَا يَشُقُّ حِفْظُهُ بِخِلَافِ الْمَاءِ فِيهِمَا وَحَيْثُ كَانَ الْمُتَجَسَّسُ الْمُلَاقِي مَاءً اشْتَرَطَ أَنْ لَا يَبْلُغَ قُلْتَيْنِ كَمَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ، (فَإِنْ بَلَغَهُمَا بِمَاءٍ) وَلَوْ مُتَتَجَسَّسًا أَوْ مُتَغَيَّرًا أَوْ مُسْتَعْمَلًا أَوْ مِلْحًا مَائِيًّا أَوْ ثَلَجًا أَوْ بَرْدًا ذَابَ وَتَنَكَّرَ الْمَاءُ لِشَمَلِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ لَا يُنَافِيهِ حَدُّهُمْ الْمُطْلَقُ بِأَنَّهُ مَا يُسَمَّى مَاءً؛ لِأَنَّ هَذَا حَدٌّ بِالنَّظَرِ لِلْعُرْفِ الشَّرْعِيِّ، وَلِهَذَا لَوْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مَاءً اخْتَصَّ بِالْمُطْلَقِ وَمَا فِي الْمُتَنِ تَعْبِيرٌ بِالنَّظَرِ لِلْمُطْلَقِ الْعُرْفِ وَهُوَ شَامِلٌ لِلْمُطْلَقِ وَغَيْرِهِ (وَلَا تَغْيِيرٌ) بِهِ (لَطَهُورٌ) لِكَثْرَتِهِ حِينَئِذٍ.....

نَجَسٌ كَفَارَةٌ تَمَعَّطَ شَعْرُهَا فَهُوَ طَهُورٌ وَيَعْسُرُ اسْتِعْمَالُهُ بِاِغْتِرَافِ شَيْءٍ مِنْهُ كَذَلِكِ إِذْ لَا يَخْلُو مِمَّا تَمَعَّطَ فَيَنْبَغِي أَنْ يُخْرَجَ الْمَاءُ كُلُّهُ لِيُخْرَجَ الشَّعْرُ مَعَهُ فَإِنْ كَانَتْ الْعَيْنُ قَوَارَةً وَتَعَسَّرَ نَزْحُ الْجَمِيعِ نُزِحَ مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ الشَّعْرَ كُلَّهُ خَرَجَ مَعَهُ فَإِنْ اِغْتَرَفَ مِنْهُ قَبْلَ النَّزْحِ وَلَمْ يَتَيَقَّنْ فِيمَا اِغْتَرَفَهُ شَعْرًا لَمْ يَضُرَّ أَه. □ فَوُدَّ: (لَهُ) أَيِ لِلْمَاءِ الْقَلِيلِ مُتَعَلِّقٌ بِوُصُولِ الْإِنِّ. □ فَوُدَّ: (الْمُخَصَّصُ) أَيِ الْمَفْهُومُ. □ فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا رَاكِدًا أَوْ جَارِيًا تَغْيِيرًا أَوْ لَا. □ فَوُدَّ: (وَالدَّلِيلُ الْإِنِّ) أَيِ كَمَفْهُومِ حَدِيثِ الْقُلْتَيْنِ. □ فَوُدَّ: (وَإِنَّمَا تَتَجَسَّسُ الْمَائِعُ الْإِنِّ) وَيُلْتَحَقُّ بِالْمَائِعَاتِ الْمَاءُ الْكَثِيرُ الْمُتَغَيَّرُ بِطَاهِرٍ نِهَائَةً قَالَ عَمِيرَةُ فَلَوْ زَالَ بَعْدَ ذَلِكَ فَالْوَجْهَ عَدَمُ الطَّهَوْرِيَّةِ انْتَهَى وَعَلَيْهِ فَلْيُنْظَرْ بِمَ تَحْصُلُ طَهَارَتُهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي نُسخَةٍ مِنْ عَمِيرَةَ بَدَلَ لَفْظِ عَدَمِ الْإِنِّ عَوْدُ الطَّهَوْرِيَّةِ أَه وَهِيَ وَاضِحَةٌ ع ش وَتَقَدَّمَ فِي شَرْحِ فَتَجَسَّسَ تَفْصِيلُ آخَرُ رَاجِعُهُ. □ فَوُدَّ: (لَا يَشُقُّ) هُوَ فِي كَلَامِ غَيْرِهِ بِالْوَاوِ. □ فَوُدَّ: (فِيهِمَا) أَيِ فِي الضَّعْفِ وَعَدَمِ الْمَشَقَّةِ. □ فَوُدَّ: (الْمُلَاقِي) اسْمٌ مَفْعُولٍ أَيِ مَا لاقاه التَّجَسُّسُ كُرْدِيٌّ أَقُولُ: عَدَمُ بُلُوغِ الْمُلَاقِي اسْمٌ مَفْعُولٍ قُلْتَيْنِ هُوَ مَوْضُوعُ الْمَسْأَلَةِ فَلَا مَعْنَى لِعِلْمِ اشْتِرَاطِهِ مِمَّا يَأْتِي، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ بِصِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ مُتَتَجَسَّسًا) إِلَى قَوْلِهِ بِحَيْثُ يَتَحَرَّكُ فِي النَّهَائَةِ. □ فَوُدَّ: (وَمُتَتَجَسَّسًا) أَيِ لَا تَتَجَسَّسَا كَبُولِ بُجَيْرِمِي. □ فَوُدَّ: (أَوْ مُتَغَيَّرًا) بَنَحْوِ زَعْفَرَانٍ مُعْنَى عِبَارَةِ النَّهَائَةِ بِمُسْتَعْنَى عَنْهُ أَه أَيِ وَخَالِصُ الْمَاءِ قُلْتَانِ كَمَا يَأْتِي، وَمَرَّ أَيْضًا رَشِيدِي. □ فَوُدَّ: (أَوْ مِلْحًا مَائِيًّا أَوْ ثَلَجًا الْإِنِّ) فِي جَعْلِهَا غَايَةً لِلْمَاءِ تَسَامُحٌ. □ فَوُدَّ: (الثَّلَاثَةُ الْأَوَّلُ) أَيِ: الْمُتَتَجَسَّسُ وَالْمُتَغَيَّرُ وَالْمُسْتَعْمَلُ. □ فَوُدَّ: (وَهُوَ شَامِلٌ) أَيِ الْمَاءِ فِي الْعُرْفِ. □ فَوُدَّ: (لِكَثْرَتِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيَنْبَغِي فِي الْمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (لِكَثْرَتِهِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالنَّهَائَةِ لِزَوَالِ □ فَوُدَّ: (بِالْمُلَاقَاةِ).

(فَرَحَ): لَوْ تَنَجَّسَتْ يَدُهُ الْيُسْرَى مَثَلًا ثُمَّ غَسَلَ إِحْدَى يَدَيْهِ وَشَكَ فِي الْمَغْسُولِ أَهَوِ الْيُمْنَى أَمْ الْيُسْرَى ثُمَّ أَذْخَلَ الْيُسْرَى فِي مَائِعٍ لَمْ تَتَجَسَّسْ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ لِأَصْلِ طَهَارَتِهِ مَعَ الْإِعْتِضَادِ بِاحْتِمَالِ طَهَارَةِ الْيُسْرَى انْتَهَى. □ فَوُدَّ: (وَهُوَ شَامِلٌ لِلْمُطْلَقِ وَغَيْرِهِ) يُنَازَعُ فِيهِ مَا تَقْلُوهُ عَنْ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ

ومن بلوغهما به ما لو كان النجس أو الطاهر بحفرة أو حوض آخر وفتح بينهما حاجز، واتسع بحيث يتحرك ما في كل يتحرك الآخر تحركاً عفيفاً وإن لم تزل كدورة أحدهما ومضى زمن يزول فيه تغير لو كان أو بنحو كوز واسع الرأس بحيث يتحرك كما ذكر ممتليئ غمس بماء، وقد مكث فيه بحيث لو كان ما فيه متغيراً زال تغيره لتقويه به حينئذ بخلاف ما لو فقد شرط من ذلك، وينبغي في أحواض تلاصقت الاكتفاء بتحريك الملاصق الذي يبلغ به الفلتين دون غيره. (فلو كوز بإيراد ماء (طهور) عليه أكثر من النجس كما أفهمه المتن لكن بالنسبة للضعيف المسترط لكونه أكثر.....

العلة وهي القلة حتى لو فرق بعد ذلك لم يضر اه. ☐ قوله: (ومن بلوغهما إلخ) عبارة المغني ويكفي الضم وإن لم يمتزج صاف بكدر لحصول القوة بالضم لكن إن انضما بفتح حاجز اعتبر اتساعه ومكثه زمناً يزول فيه التغير لو كان أخذاً من قولهم: ولو غمس كوز ماء واسع الرأس في ماء كمله فلتين وسواه بأن كان الإناء ممتليئاً أو امتلاً بدخول الماء فيه ومكث قدراً يزول فيه تغير لو كان واحد الماءين نجس أو مستعمل طهر؛ لأن تقوي أحد الماءين بالآخر إنما يحصل بذلك فإن فقد شرط من ذلك بأن كان ضيق الرأس أو اتساعه بحيث يتحرك ما فيه يتحرك الآخر تحركاً عفيفاً لكن لم يكمل الماء فلتين أو كمل لم يمتكث زمناً يزول فيه التغير لو كان أو مكث لكن لم يساوه الماء ولم يظهر اه. وبذلك علم ما في كلام الشارح من الإيجاز. ☐ قوله: (لو كان النجس أو الطاهر إلخ) حق التعبير ليظهر عطف قوله الآتي أو بنحو كوز إلخ لو كان أحد الماءين النجس والطاهر بحفرة أو حوض، والآخر بآخر وفتح حاجز بينهما.

☐ قوله: (واتسع إلخ) أي الفتح وهو قوله الآتي ومضى إلخ عطف على قوله فتح. ☐ قوله: (تحركاً عفيفاً إلخ) الظاهر أنه مفعول مطلق لتحرك الآخر لا لتحرك بضرئي، وجري عليه أي على كون عفيفاً قيد التحريك الآخر فقط ع ش والحضي وشيخنا والبجيرمي خلافاً للعلبي والقلوبي حيث اشترطاً تبعاً للبرلسي التحريك العفيف في المحرك وما يليه كما مر كله. ☐ قوله: (وإن لم تزل كدورة أحدهما) يعني أن المعتبر في المكاثر الضم والعجم حتى لو كان أحد الحوضين صافياً، والآخر كدراً وانضما زالت التجاسة من غير توقف على الاختلاط المانع من التميز والكثرة كزدي. ☐ قوله: (ومضى) أي بعد الفتح وقوله أو بنحو كوز عطف على بحفرة كزدي. ☐ قوله: (من ذلك) أي من الشروط المذكورة. ☐ قوله: (بتحرك الملاصق إلخ) الوجه أن يقال بالاكتفاء بتحريك كل ملاصق بتحريك ملاصقه، وإن لم يتحرك بتحريك غيره إذا بلغ المجموع فلتين سم واعتمده ع ش والبجيرمي وشيخنا كما مر. ☐ قوله: (من النجس) أي المتنجس. ☐ قوله: (كما أفهم) أي كون الوارد أكثر المتن أي قوله كوز. ☐ قوله: (لكن بالنسبة للضعيف إلخ) دفع لما يوهمه المتن من اشتراط الأكثرية على القول الراجح

في توجيه إطلاق المتغير كثيراً بما لا يضر التغير به فراجعه يظهر لك ذلك. ☐ قوله: (بتحرك الملاصق إلخ) الوجه أن يقال بالاكتفاء بتحريك كل ملاصق بتحريك ملاصقه، وإن لم يتحرك بتحريك غيره إذا

كما يُعَلِّمُ ذَلِكَ مِمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُفَسِّرِينَ فِي «وَلَا تَمْنَنَّ تَسْتَكْبِرُ» [السدر: ٦] وَإِنْ كَانَ التَّحْقِيقُ نَظَرًا لِلْمَقَامِ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْبَذْلِ لِطَلَبِ الْجَزَاءِ مُطْلَقًا (فَلَمْ يُلْغُهَا لَمْ يَطْهَرْ) لِلْقِلَّةِ، وَبِهِ يُعَلِّمُ أَنَّ قَوْلَهُمْ إِنَّ الْوَارِدَ الْقَلِيلَ لَا يَتَنَجَّسُ بِمُلَاقَاةِ النِّجَاسَةِ، وَقَوْلُهُمْ إِنَّ الْإِنَاءَ يَطْهَرُ حَالًا بِإِدَارَةِ مَاءٍ عَلَى جَوَانِبِهِ أَيْ وَلَوْ بَعْدَ أَنْ مَكَثَ الْمَاءُ فِيهِ مُدَّةً قَبْلَ الْإِدَارَةِ عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ أَخَذًا مِنْ كَلَامِهِمْ أَيْ؛ لِأَنَّ إِيْرَادَهُ مَنَعَ تَنَجُّسَهُ بِالْمُلَاقَاةِ فَلَمْ يَضُرَّ تَأْخِيرُ الْإِدَارَةَ عَنْهَا مَحَلَّهُمَا فِي وَارِدٍ عَلَى حُكْمِيَّةٍ أَوْ غَيْبِيَّةٍ أَزَالَ جَمِيعَ أَوْصَافِهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ وَرَدَ عَلَى غَيْبِيَّةٍ بَقِيَ بَعْضُ أَوْصَافِهَا كَنُقْطَةِ دَمٍ أَوْ مَاءٍ مُتَنَجِّسٍ وَلَمْ يُلْغُهَا، ثُمَّ رَأَيْتَ الْإِسْنَوِيَّ وَغَيْرَهُ صَرَّحُوا بِذَلِكَ فَمَا فِي الْجَوَاهِرِ وَغَيْرِهَا مِنْ أَنَّهُ لَوْ صَبَّ مَاءٌ بِإِنَاءٍ فِيهِ نَجَسٌ مَائِغٌ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ بِهِ طَهَرُ بِالْإِدَارَةِ ضَعِيفٌ. (وَقِيلَ) هُوَ (طَاهِرٌ لَا طَهْرٌ) كَثُوبٌ غُسْلٌ وَيُرَدُّهُ مَفْهُومُ حَدِيثِ الْقَلْتَنِ السَّابِقِ، وَيُجَابُ عَنْ قِيَاسِهِ بِأَنَّ الثُّوبَ زَالَتْ نَجَاسَتُهُ بِمَا وَرَدَ عَلَيْهِ دُونَ الْمَاءِ وَاسْتَفِيدَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الضَّعِيفَ يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ وَارِدًا وَطَهُورًا وَأَكْثَرُ أَيْ وَأَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ نَجَسٌ غَيْبِيٌّ وَلَا هُنَا اسْمٌ بِمَعْنَى غَيْرِ لِفَقْدِ بَعْضِ شُرُوطِ عَطْفِهَا وَمِنْهُ أَنَّ لَا يَصْدُقُ أَحَدُ مُتَعَاظِفِهَا عَلَى الْآخَرِ.....

أَيْضًا كَمَا يَأْتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ. □ فَوُدَّ: (كَمَا يُعَلِّمُ ذَلِكَ الْإِنِّحَ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ بِضَرِيٍّ وَرَشِيدِيٍّ. □ فَوُدَّ: (ذَلِكَ) أَيْ الْإِنِّهَامُ. □ فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَيْ كَثِيرًا كَانَ أَوْ مُسَاوِيًا أَوْ قَلِيلًا. □ فَوُدَّ: (لِلْقِلَّةِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالنَّهَائِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ مَاءٌ قَلِيلٌ فِيهِ نَجَاسَةٌ وَلِإِنَّ الْمَغْهُودَ مِنَ الْمَاءِ أَنْ يَكُونَ غَاسِلًا لَا مَغْسُولًا ه. □ فَوُدَّ: (وَبِهِ يُعَلِّمُ) أَيْ بِمَا فِي الْمَثَنِ. □ فَوُدَّ: (مَحَلَّهُمَا) أَيْ الْقَوْلَيْنِ مُبْتَدَأً وَقَوْلُهُ فِي وَارِدٍ الْخَبْرُ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ أَنَّ. □ فَوُدَّ: (أَزَالَ جَمِيعَ أَوْصَافِهَا) أَيْ مَعَهَا. □ فَوُدَّ: (أَوْ مَاءٍ مُتَنَجِّسٍ) أَيْ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْمَثَنِ. □ فَوُدَّ: (وَلَمْ يُلْغُهَا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ.

□ فَوُدَّ (سَيِّئٌ): (وَقِيلَ طَاهِرٌ لَا طَهْرٌ) وَفِي الْكِفَايَةِ وَغَيْرِهَا مَا يَقْتَضِي أَنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْقَلِيلُ مُتَغَيَّرًا أَمْ لَا مُغْنِي، وَقِيلَ هُوَ طَهُورٌ رَدًّا بِغُسْلِهِ إِلَى أَصْلِهِ نَهَائِيَّةً. □ فَوُدَّ: (كَثُوبٌ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِيِّ. □ فَوُدَّ: (وَيُجَابُ عَنْ قِيَاسِهِ الْإِنِّحَ) قَدْ يُقَالُ هَذَا جَوَابَ بِمَحَلِّ النَّزَاعِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ دُونَ الْمَاءِ هُوَ مَحَلُّ النَّزَاعِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَلِيلَ يَقُولُ بِزَوَالِ نَجَاسَةِ الْمَاءِ فَلْيَتَأْمَلْ سَمِ أَقُولُ: بَلْ ذَلِكَ جَوَابٌ بِالْفَرْقِ بِزَوَالِ عَيْنِ النِّجَاسَةِ فِي الثُّوبِ الْمُقْبِسِ عَلَيْهِ وَعَدَمِ زَوَالِهَا فِي الْمَاءِ الْمُقْبِسِ. □ فَوُدَّ: (إِنَّ الضَّعِيفَ يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ وَارِدًا الْإِنِّحَ) فَلَوْ انْتَفَى الْكَثْرَةُ أَوْ الْإِيرَادُ أَوْ الطَّهَوْرِيَّةُ أَوْ كَانَ بِهِ نَجَاسَةٌ جَامِدَةٌ لَمْ يَطْهَرُ جَزْمًا فَهَذِهِ الْقِيُودُ شَرْطٌ لِلْقَوْلِ بِالطَّهَارَةِ لَا لِلْقَوْلِ بِعَدَمِهَا، فَلَوْ قَالَ فَلَوْ لَمْ يُلْغُهَا لَمْ يَطْهَرُ، وَقِيلَ إِنَّ كَوْنَهُ الْإِنِّحَ فَهُوَ طَاهِرٌ غَيْرُ طَهُورٍ كَانَ أَوْلَى مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (وَمِنْهُ الْإِنِّحَ) يَقْتَضِي أَنَّ

بَلَغَ الْمَجْمُوعُ قُلَّتَيْنِ فَلْيَتَأْمَلْ. □ فَوُدَّ: (وَيُجَابُ عَنْ قِيَاسِهِ الْإِنِّحَ) قَدْ يُقَالُ هَذَا جَوَابَ بِمَحَلِّ النَّزَاعِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ دُونَ الْمَاءِ هُوَ مَحَلُّ النَّزَاعِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَلِيلَ يَقُولُ بِزَوَالِ نَجَاسَةِ الْمَاءِ فَلْيَتَأْمَلْ. □ فَوُدَّ: (وَمِنْهُ أَنَّ لَا يَصْدُقُ الْإِنِّحَ) يَقْتَضِي أَنَّ الْمَفْقُودَ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ شَرْطَهَا أَيْضًا أَنْ تُسَبِّقَ بِإِيجَابٍ أَوْ أَمْرٍ أَوْ نِدَاءٍ

ظَهَرَ إِعْرَابُهَا فِيمَا بَعْدَهَا لِيَكُونَهَا عَلَى صُورَةِ الْحَرْفِ.
 (تَنْبِيْهُ) قِيلَ يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَوْ صَبَّ مَاءٌ مِنْ أُنْبُوبٍ إِنَاءٍ بِهِ مَاءٌ قَلِيلٌ عَلَى سِرْجَيْنِ مِثْلًا،
 وَصَارَ كَالْفَوَارِ الَّذِي أَوَّلُهُ بِالْإِنَاءِ وَآخِرُهُ مُتَّصِلٌ بِالنَّجَسِ تَنْجَسَ حَتَّى مَا فِي الْإِنَاءِ كَقَلِيلِ مَاءٍ
 اتَّصَلَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ وَفِيهِ نَظَرٌ حُكْمًا وَأَخَذًا بَلِ الَّذِي يُتَّبَعُ تَشْبِيْهُهُ بِالْجَارِي الْمُنْدَفِعِ فِي صَبَبٍ
 بَلِ هَذَا لِيَكُونَ أَقْوَى تَدَافُعًا بِانْصِبَابِهِ مِنَ الْغُلُوِّ إِلَى الشُّفْلِ أَوْلَى مِنْهُ بِحُكْمِهِ أَنَّهُ لَا يُنْجَسُ إِلَّا
 الْمُمَاسُّ لِلنَّجَسِ دُونَ مَا قَبْلَهُ وَهَذَا وَاضِحٌ، وَلَئِنَّمَا الَّذِي يَتَرَدَّدُ فِيهِ النَّظَرُ نَظِيرُ ذَلِكَ فِي الْمَائِعِ
 أَيْلَحَقُ بِالْمَاءِ فِيمَا ذَكَرَ فَلَا يُنْجَسُ مِنْهُ أَيْضًا إِلَّا الْمُتَّصِلُ بِالنَّجَسِ لَا لِيَكُونَ الْجَارِي لَهُ تَأْثِيرٌ فِيهِ
 بَلِ لِيَكُونَ مَا فِيهِ مِنَ الْانْصِبَابِ أَقْوَى مِمَّا فِي الْجَارِي مَنَعَ تَسْمِيَةَ غَيْرِ الْمُمَاسِّ مُتَّصِلًا بِالنَّجَسِ
 أَوْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ الْمَائِعَ يَسْتَوِي فِيهِ الْجَارِي وَغَيْرُهُ اعْتِبَارًا بِالتَّوَاضُّعِ الْحِسِّيِّ فِيهِ لِضَعْفِهِ بِخِلَافِ
 الْمَاءِ كُلِّ مُحْتَمَلٍ لَكِنْ كَلَامُ الْإِمَامِ الْآتِي فِي الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ ظَاهِرٌ فِي الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ نَقَلَ عَنْهُمْ
 فِي زَيْتٍ أَفْرَغَ مِنْ إِنَاءٍ فِي إِنَاءٍ آخَرَ بِهِ فَأَرَتْ مِثْقَةً مَا وَجْهَهُ بِمَا يُفِيدُ أَنَّ مَا هُوَ فِي هَوَاءِ الظَّرْفِ
 الثَّانِي الْمَصْبُوبِ فِيهِ الصَّادِقِ بِاتِّصَالِهِ بِمَا فِي إِنَائِهِ وَبِالْفَأْرَةِ بَلِ هَذَا هُوَ الْمُتَبَادَّرُ مِنْ صَبَبٍ مَائِعٍ

الْمَفْقُودُ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ شَرَطَهَا أَيْضًا أَنْ يُسَبَقَ بِالِإِجَابِ أَوْ أَمْرٍ أَوْ نِدَاءٍ، وَقَدْ سَبَقَتْ هُنَا
 بِالِإِجَابِ سَم. □ فَوُدَّ: (أَنْ لَا يَصْدُقَ الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مُعَايِرًا لِمَا قَبْلَهَا كَقَوْلِكَ:
 جَاءَنِي رَجُلٌ لَا امْرَأَةً بِخِلَافِ قَوْلِكَ جَاءَنِي رَجُلٌ لَا زَيْدٌ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ يَصْدُقُ عَلَى زَيْدٍ أَوْ هُوَ
 الظَّاهِرُ يَصْدُقُ عَلَى الظَّاهِرِ. □ فَوُدَّ: (ظَهَرَ إِعْرَابُهَا الْإِنْخ) خَبَرٌ ثَانٍ لِقَوْلِهِ وَلَا هُنَا. □ فَوُدَّ: (لِيَكُونَهَا عَلَى
 صُورَةِ الْحَرْفِ) وَهِيَ مَعَ مَا بَعْدَهَا صِفَةٌ لِمَا قَبْلَهَا نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (بِهِ) أَيِ فِي الْإِنَاءِ وَقَوْلُهُ عَلَى
 سِرْجَيْنِ مُتَعَلِّقٌ بِصَبَبٍ. □ فَوُدَّ: (وَصَارَ) أَيِ الْمَاءِ الْمَصْبُوبِ وَقَوْلُهُ تَنْجَسَ جَوَابٌ لَوْ. □ فَوُدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ)
 أَيِ فِي الْقَلِيلِ الْمَذْكُورِ. □ فَوُدَّ: (حُكْمًا) وَهُوَ التَّنَجُّسُ. □ فَوُدَّ: (تَشْبِيْهُهُ الْإِنْخ) خَبَرٌ بَلِ الَّذِي وَالضَّمِيرُ
 لِلْمَاءِ الْمَصْبُوبِ مِنَ الْأُنْبُوبِ، وَكَذَا الْإِشَارَةُ فِي قَوْلِهِ بَلِ هَذَا وَقَوْلُهُ أَوْلَى مِنْهُ أَيِ مِنَ الْجَارِي الْمُنْدَفِعِ
 الْإِنْخ وَقَوْلُهُ بِحُكْمِهِ مُتَعَلِّقٌ بِأَوْلَى وَضَمِيرُهُ لِلْجَارِي الْمَذْكُورِ. □ فَوُدَّ: (أَنَّهُ لَا يُنْجَسُ الْإِنْخ) بَدَلٌ أَوْ بَيَانٌ
 لِحُكْمِهِ. □ فَوُدَّ: (مِنْهُ) أَيِ مِنَ الْمَائِعِ الْمَصْبُوبِ عَلَى الْكَيْفِيَّةِ السَّابِقَةِ فِي الْمَاءِ. □ فَوُدَّ: (لَا لِيَكُونَ الْجَارِي)
 يَغْنِي الْجَرِيَانُ وَقَوْلُهُ فِيهِ أَيِ فِي الْمَائِعِ. □ فَوُدَّ: (الْأَقْوَى الْإِنْخ) نَعَتْ لِلْانْصِبَابِ وَقَوْلُهُ مُنِعَ الْإِنْخ جُمْلَتُهُ خَبَرٌ
 الْكُونِ. □ فَوُدَّ: (تَسْمِيَةُ الْإِنْخ) أَيِ فِي الْعُرْفِ. □ فَوُدَّ: (بِالنَّجَسِ) تَنَازَعَ فِيهِ الْمُمَاسُّ وَمُتَّصِلًا. □ فَوُدَّ: (أَوْ
 يُفَرَّقُ) عَطْفٌ عَلَى يُلْحَقُ وَقَوْلُهُ يَسْتَوِي فِيهِ أَيِ فِي تَنْجِيسِهِ بِالْمُلَاقَاةِ. □ فَوُدَّ: (ظَاهِرٌ فِي الْأَوَّلِ) أَيِ
 الْإِلْحَاقِ. □ فَوُدَّ: (مَا وَجْهَهُ الْإِنْخ) مِنَ التَّوْجِيهِ وَالْمَوْصُولُ مَفْعُولٌ نَقَلَ. □ فَوُدَّ: (الصَّادِقُ الْإِنْخ) نَعَتْ لِمَاءِ
 الْإِنْخ. □ فَوُدَّ: (فِي إِنَائِهِ) يَغْنِي فِي الظَّرْفِ الْأَوَّلِ الْمَصْبُوبِ مِنْهُ. □ فَوُدَّ: (وَبِالْفَأْرَةِ) أَيِ فِي الظَّرْفِ الثَّانِي

إناء في إناء آخر لا يُتَجَسُّ منه إلا مُلاقِيها، وَوَجْهَهُ ما قَدَّمْتَهُ من أَنَّهُ لم يُوجَد فيه حَقِيقَةُ الاتِّصَالِ العُرْفِيِّ. ثُمَّ رَأَيْتِ الزَّرْكَشِيَّ صَرَّخَ في قَوَاعِيدهُ بِأَنَّ الجَرِيَّةَ من المَائِعِ الجَارِي إِذَا وَقَعَ بِهَا نَجَسٌ صار كُلُّهُ نَجِسًا بِخِلَافِ المَاءِ ومع ذلك الذي يُتَجَسُّ أَنَّهُ لا فَرْقَ هُنَا لِمَا تَقَرَّرَ من الانْصِبَابِ هُنَا الأَقْوَى مِمَّا في الجَارِي إِلَى آخِرِهِ، ثُمَّ رَأَيْتَهُ في شَرْحِ المُهَذَّبِ صَرَّخَ تَقْلًا عن الأَصْحَابِ بِمَا ذَكَرْتَهُ أَنَّهُ لا اتِّصَالَ هُنَا في مَاءٍ ولا مَائِعٍ، وَعِبَارَتُهُ بَعْدَ أَنْ قَرَّرَ أَنَّ المُصَلِّي لو جَرَّحَ فَخَرَجَ دُمُهُ يَتَدَفَّقُ وَلَوْثَ البَشْرَةِ قَلِيلًا لم تَبْطُلْ صَلَاتُهُ وَاحْتَجَّجُوا بِالحَدِيثِ الحَسَنِ في ذلك قَالُوا وَلَأنَّ المُتَنَفِّصَ عن البَشْرَةِ لا يُضَافُ إِلَيْهَا، وَإِنْ كان بَعْضُ الدَّمِ مُتَّصِلًا بِبَعْضِهِ، وَلِهَذَا لو صَبَّ المَاءُ من إِبْرِيْقٍ على نَجَاسَةٍ، وَاتَّصَلَ طَرَفُ المَاءِ بِالنَّجَاسَةِ لم يُحْكَمْ بِنَجَاسَةِ المَاءِ الَّذِي في الإِبْرِيْقِ وَإِنْ كان بَعْضُهُ مُتَّصِلًا بِبَعْضٍ أَي جِسًّا لا حُكْمًا انْتَهَتْ. وَبِهَا يُعْلَمُ بَطْلَانُ ما قِيلَ: يُؤْخَذُ من كَلَامِهِمْ إِلَى آخِرِهِ، وَصِحَّتُهُ ما ذَكَرْتَهُ بَلْ لِيَكُونَ ما فِيهِ من الانْصِبَابِ إِلَى آخِرِهِ، وَيَبَيِّنُهُ أَنَّهُمْ جَزَمُوا بِأَنَّ المُتَنَفِّصَ عن الشَّيْءِ لا يُضَافُ إِلَيْهِ، وَإِنْ تَوَاصَلَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ حَتَّى اتَّصَلَ أَوَّلُهُ بِمَا في الإِبْرِيْقِ وَآخِرُهُ بِالنَّجَسِ فَالخُرُوجُ من الإِبْرِيْقِ مَنَعَ إِضَافَةَ الخَارِجِ مِنْهُ لِمَا فِيهِ مَاءٌ كان أَوْ مَائِعًا فلم يَتَأَثَّرْ ما فِيهِ بالخَارِجِ المُتَّصِلِ بِالنَّجَاسَةِ، وَإِنْ اتَّصَلَ بِمَا فِيهِ أَيْضًا لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ هَذَا الاتِّصَالَ لا عِبْرَةَ بِهِ مع كَوْنِ العُرْفِ قَطْعَ إِضَافَتِهِ إِلَيْهِ كَمَا ذَكَرُوهُ، وَإِلا لم يُعْفَ عن ذلك الدَّمِ فيما إِذَا اتَّصَلَ بِدَمٍ كَثِيرٍ في الأَرْضِ مَثَلًا وَبِقِيَاسِهِمْ مَسْأَلَةُ الدَّمِ على مَسْأَلَةِ المَاءِ عُلِمَ أَنَّهُمْ مُصَرِّحُونَ بِأَنَّهُ لا فَرْقَ بَيْنَ المَاءِ والمَائِعِ في عَدَمِ إِضَافَةِ ما فِي المَاءِ إِلَى الخَارِجِ عَنْهُ فَتَأَمَّلْ ذلك فَإِنَّهُ مُهِمٌّ، وَقَدْ غَفَلَ عَنْهُ كَثِيرُونَ قَلَدُوا ذَلِكَ القَائِلَ أَنَّهُ يُؤْخَذُ من كَلَامِهِمْ النَّجَاسَةُ. (وَيُسْتَنْتَى) مِمَّا يُتَجَسُّ قَلِيلُ المَاءِ المُلْحَقُ بِهِ كَثِيرٌ غَيْرُهُ وَقَلِيلُهُ بِمُلاقَاتِهِ لَهُ فَالْخِلَافُ الآتِي فِي المَاءِ أَيْضًا خِلَافًا لِمَنْ رَعَمَ أَنَّ المَثَنَ يُوهِمُ تَخْصِيصَهُ بِالمَائِعِ.....

وقوله بَلْ هَذَا أَيِ الاتِّصَالِ، وقوله: لا يُتَجَسُّ مِنْهُ إلَخْ خَبَرُ أَنْ. □ فَوَدَّ: (وَمَعَ ذَلِكَ) أَيِ مع تَصْرِيحِ الزَّرْكَشِيَّ بِالْفَرْقِ بَيْنَ المَاءِ والمَائِعِ الجَارِيَيْنِ. □ فَوَدَّ: (لا فَرْقَ هُنَا) أَيِ بَيْنَ المَاءِ والمَائِعِ فِي أَنَّهُ لا يُتَجَسُّ إِلَّا مُلاقِي التَّجَسُّ. □ فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ فيما إِذَا نُصِبَا على الكَيْفِيَّةِ المُتَقَدِّمَةِ. □ فَوَدَّ: (من الانْصِبَابِ إلَخْ) الأَوَّلَى مِنْ أَنَّ الانْصِبَابَ إلَخْ. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ رَأَيْتَهُ) أَيِ المُصَنَّفِ. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ لا اتِّصَالَ هُنَا) أَيِ فِي الانْصِبَابِ. □ فَوَدَّ: (وَاحْتَجَّجُوا إلَخْ) خَبَرٌ وَعِبَارَتُهُ وقوله فِي ذَلِكَ أَيِ عَدَمِ بَطْلَانِ الصَّلَاةِ. □ فَوَدَّ: (وَبِهَا) أَيِ بِعِبَارَةِ شَرْحِ المُهَذَّبِ المَذْكُورَةِ، وقوله وَصِحَّتُهُ إلَخْ عَطَفَ على بَطْلَانِ إلَخْ وقوله بَلْ لِيَكُونَ إلَخْ بَدَلُ مِمَّا ذَكَرْتَهُ وقوله وَيَبَيِّنُهُ أَيِ بَيَانُ وَجْهِ العِلْمِ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ اتَّصَلَ) أَيِ الخَارِجُ، وَكَذَا ضَمِيرُ إِضَافَتِهِ وقوله وَإِلا أَيِ وَإِنْ لم يَمْنَعْ الخُرُوجُ الإِضَافَةَ. □ فَوَدَّ: (لا فَرْقَ بَيْنَ المَاءِ والمَائِعِ إلَخْ) أَيِ المُتَنَفِّصِينَ.

□ فَوَدَّ: (ما فِي الإِنَاءِ إِلَى الخَارِجِ) الأَنْسَبُ العَكْسُ. □ فَوَدَّ: (قَلَدُوا ذَلِكَ القَائِلَ إلَخْ) لَيْسَتْ لَفْظَةُ ذَلِكَ فِي بَعْضِ النُّسخِ المُعْتَبَرَةِ المُقَابِلَةِ غَيْرَ مَرَّةٍ على أَصْلِ الشَّارِحِ. □ فَوَدَّ: (المُلْحَقُ بِهِ) أَيِ بَقِيلِ المَاءِ وقوله

نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ قُسِمَ لَهُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ وَغَفَلَةٌ عَنِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ (مَيْتَةٌ لَا دَمَ لَهَا) أَيْ لِجَنَسِهَا (سَائِلٌ) عِنْدَ شَقِّ غَضْوٍ مِنْهَا فِي حَيَاتِهَا كَذَبَابٍ وَبُغُوضٍ وَقَمَلٍ وَتَرَاغِيثٍ وَخَنَافِسٍ وَبَقٍّ وَغَقْرَبٍ وَوَزْغٍ وَبَنَاتٍ وَرِدَانٍ وَزُنْبُورٍ وَسَامٌ أَبْرَصٌ لَا حَيَّةَ وَسَلْحَفَاةَ وَضَفْدُعَ وَلَوْ شَكَّ فِي شَيْءٍ أَيْسِلُ دَمُهُ أَوْ لَا لَمْ يَجْرَحْ فِيمَا يَظْهَرُ خِلَافًا لِلْغَزَالِيِّ كَمَا يَبَيِّنُهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَغَيْرِهِ بَلْ لَهُ حُكْمٌ مَا لَا يَسِيلُ دَمُهُ.

بِمُلَاقَاتِهِ الضَّمِيرُ لِلْمَوْصُولِ وَالْبَاءُ مُتَعَلِّقٌ بِصِلَتِهِ، وَقَوْلُهُ لَهُ أَيْ لِقَلِيلِ الْمَاءِ الْخَ وَقَوْلُهُ أَيْضًا أَيْ كَالْمَائِعِ.
 □ قَوْلُهُ: (نَظَرًا إِلَى الْخَ) مَقْعُولٌ لَهُ لِقَوْلِهِ زَعَمَ الْخَ. □ قَوْلُهُ: (إِلَى أَنَّهُ) أَيْ الْمَاءُ قُسِمَ لَهُ أَيْ الْمَائِعِ.
 □ قَوْلُهُ (سَائِلٌ): (مَيْتَةٌ) يَجُوزُ فِيهَا التَّخْفِيفُ وَالتَّشْدِيدُ نِهَائَةً.
 □ قَوْلُهُ (سَائِلٌ): (لَا دَمَ لَهَا سَائِلٌ) بَأَنَّ لَا يَكُونُ لَهَا دَمٌ أَصْلًا أَوْ لَهَا دَمٌ لَا يَجْرِي.

(تَنْبِيْهُ) مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ إِذَا اغْتَدَى بِالدَّمِ كَالْحَلَمِ الْكِبَارِ الَّتِي تَوْجَدُ فِي الْإِبِلِ، ثُمَّ وَقَعَ فِي الْمَاءِ لَا يَنْجَسُهُ بِمُجَرَّدِ الْوُقُوعِ فَإِنَّ مَكَتَ فِي الْمَاءِ حَتَّى انْشَقَّ جَوْفُهُ وَخَرَجَ مِنْهُ الدَّمُ احْتِمِلَ أَنْ يَنْجَسَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا عُفِيَ عَنِ الْحَيَوَانِ دُونَ الدَّمِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ يُعْفَى عَنْهُ مُطْلَقًا وَهُوَ الْأَوْجَهُ كَمَا يُعْفَى عَمَّا فِي بَطْنِهِ مِنَ الرُّوثِ إِذَا ذَابَ وَاخْتَلَطَ بِالْمَاءِ وَلَمْ يُغَيَّرْ، وَكَذَلِكَ مَا عَلَى مَنَفَعَةٍ مِنَ التَّجَاسَةِ نِهَائَةً وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الشَّارِحِ فِي حَاشِيَةِ التَّحْفَةِ مَا نَصَّهُ وَلَا عِبْرَةَ بِدَمٍ تَمُصُّهُ مِنْ بَدَنِ آخَرَ كَدَمٍ نَحْوِ بُرْغُوثٍ وَقَمَلٍ أَه.

□ قَوْلُهُ: (أَيْ لِجَنَسِهَا) فَلَوْ كَانَتْ مِمَّا يَسِيلُ دَمُهَا لَكُنْ لَا دَمَ فِيهَا أَوْ فِيهَا دَمٌ لَا يَسِيلُ لِيَصْغَرَهَا فَلَهَا حُكْمُ مَا يَسِيلُ دَمُهَا مُعْنَى زَادَ الْكُرْدِيُّ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ جَنْسٍ مَا لَا يَسِيلُ دَمُهُ لَكُنْ وَجَدَ فِي بَعْضِ أَفْرَادِهِ دَمٌ يَسِيلُ فَلَهُ حُكْمُ مَا لَا يَسِيلُ دَمُهُ فَلَا يَنْجَسُ أَه. □ قَوْلُهُ: (وَزُنْبُورٍ) بِضَمِّ الزَّايِ. □ قَوْلُهُ: (وَسَامٌ أَبْرَصٌ) وَهُوَ مِنْ كِبَارِ الْوَزْغِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ كُرْدِيٌّ عِبَارَةٌ شَيْخَنَا وَالْوَزْغُ بِالتَّحْرِيكِ وَالْكَبِيرُ مِنْهُ سَامٌ أَبْرَصٌ أَه. (وَقَوْلُهُ لِلْغَزَالِيِّ) أَقْرَبُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالتَّهَافُوتِ وَالمُعْنَى كَلَامُ الْغَزَالِيِّ بِضَرْيٍّ زَادَ الْكُرْدِيُّ وَغَيْرُهُمْ. أَه عِبَارَةُ التَّهَافُوتِ وَلَوْ شَكَّكُنَا فِي كَوْنِهَا مِمَّا يَسِيلُ دَمُهَا امْتَحَنَ بِجَرْحِ شَيْءٍ مِنْ جَنْسِهَا لِلْحَاجَةِ كَمَا قَالَ الْغَزَالِيُّ فِي فَنَائِهِ أَه قَالَ الْبُجَيْرِيُّ أَيْ بَفَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ جَنْسِهَا، وَمَحَلَّهُ إِذَا وَجَدَتْ فَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ فَالَّذِي قَالَهُ سَمِ أَنْ الْمُتَّجَةَ الْعَفْوُ كَمَا وَافَقَ الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةَ، وَقَالَ ع ش بَعْدَ نَقْلِ كَلَامِ سَمِ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي التَّجَاسَةِ التَّنَجِيسُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِإِزْمَا وَسُقُوطِهِ رُخْصَةً لَا يُصَارُ إِلَيْهَا إِلَّا بَيَقِينَ أَه وَاسْتَقْرَبَ الْمُحَلِّيُّ الْحُكْمَ بِالتَّجَاسَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَه عِبَارَةٌ ع ش قَوْلُهُ م ر امْتَحَنَ بِجَرْحِ شَيْءٍ مِنْ جَنْسِهَا الْخَ، وَيَكْفِي فِي ذَلِكَ جَرْحُ وَاحِدَةٍ وَفِي سَمِ فِي حَاشِيَةِ الْبَهْجَةِ قَوْلُهُ فَيُجْرَحُ لِلْحَاجَةِ يَتَّجَهُ أَنْ لَهُ الْإِغْرَاضَ عَنِ الْجَرْحِ وَالْعَمَلَ بِالطَّهَارَةِ حَيْثُ احْتِمِلَ أَنَّهُ مِمَّا لَا يَسِيلُ دَمُهُ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ هِيَ الْأَصْلُ وَلَا تَنْجَسُ بِالشَّكِّ انْتَهَى.

□ قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِلْغَزَالِيِّ) يُشْكِلُ عَلَى الْغَزَالِيِّ أَنْ جُرِحَ هَذَا الْفَرْدُ لَا يُفِيدُ أَنَّ جَنْسَهُ مِمَّا يَسِيلُ دَمُهُ مَعَ أَنَّ

(تنبيه) جَوَّزَ في المجموعِ في سائلِ الرِّفْعِ والنَّصَبِ وَوَجْهُهُمَا ظَاهِرٌ وَالْفَتْحُ وَاعْتَرَضَ لِلْفَاصِلِ بِمَا بَسَطْتَ رَدَّهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فَرَاغَهُ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ. (فَلَا تُنَجِّسُ) رَطْبًا (مَائِعًا) كَانَ أَوْ غَيْرَهُ كَثُوبٍ وَأَثَرُ الْمَائِعِ لِمُؤَافَقَتِهِ لِلشَّرَابِ الْآتِي فِي الْخَبَرِ لَا لِلتَّخْصِيصِ بِهِ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ بِمُلَاقَاتِهَا لَهُ إِذَا لَمْ تُغَيِّرْهُ (عَلَى الْمَشْهُورِ).....

❦ قَوْلُهُ: (وَوَجْهُهُمَا) أَيِ وَالرَّفْعُ تَبَعًا لِمَحَلِّ اسْمٍ لَا الْبَعِيدُ وَالتَّصَبُّ تَبَعًا لِمَحَلِّ الْقَرِيبِ .
❦ قَوْلُهُ: (وَاعْتَرَضَ لِلْفَاصِلِ الْإِلْحَ) عِبَارَةٌ ابْنِ عَبْدِ الْحَقِّ قَوْلُهُ لَا دَمَ لَهَا سَائِلٌ قَالَ فِي شَرْحِ الْمُهِذَّبِ بِالْفَتْحِ وَالتَّصَبُّ وَالرَّفْعُ فِيهِمَا وَاعْتَرَضَ بِاتِّفَاءِ الْإِتِّصَالِ الْمُشْتَرِطِ فِي الْفَتْحِ وَأَقُولُ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّ اشْتِرَاطَ الْإِتِّصَالِ فِي الْفَتْحِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنِّ فَتْحَتَهُ فَتْحَةُ بِنَاءٍ أَمَّا إِذَا قُلْنَا بِأَنَّهَا فَتْحَةُ إِغْرَابٍ وَإِنْ تَرَكَ التَّنْوِينَ لِلْمُشَاكَلَةِ فَلَا لَاتِّفَاءٍ عَلَيْهِ الْبِنَاءُ بِالْفَضْلِ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْ تَرْكِيبِهِ مَعَ اسْمٍ لَا قَبْلَ دُخُولِهَا بِخِلَافِهِ عَلَى الثَّانِي ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ كَلَامُ الشَّيْخِ مَبْنِيًّا عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ انْتَهَتْ ع ش .
❦ قَوْلُهُ (سَي): (فَلَا تُنَجِّسُ مَائِعًا) أَيِ وَإِنْ تَقَطَّعَتْ فِيهِ ، وَخَرَجَ فِيهِ دُمُهَا وَرَوُتُهَا عَلَى الْأَوَجِّهِ سَم ، وَتَقَدَّمَ عَنِ النَّهَايَةِ مِثْلُهُ .

❦ قَوْلُهُ (سَي): (مَائِعًا) مَاءٌ أَوْ غَيْرُهُ مُغْنِي . ❦ قَوْلُهُ: (بِمُلَاقَاتِهَا لَهُ الْإِلْحَ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَلَا تُنَجِّسُ .
❦ قَوْلُهُ: (إِذَا لَمْ تُغَيِّرْهُ) فَإِنَّ غَيْرَتَهُ الْمِئْتَةَ لِكَثْرَتِهَا وَإِنْ زَالَ تَغْيِيرُهُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الْمَائِعِ أَوْ الْمَاءِ الْقَلِيلِ مَعَ بَقَائِهِ عَلَى قَلْبِهِ نَجَسَتْ نِهَايَةً وَمُغْنِي زَادَ سَم .
(فَرَعُ) حَيْثُ لَمْ يَتَنَجَّسِ الْمَائِعُ بِالْمِئْتَةِ الْمَذْكُورَةِ لَمْ يَجُزْ أَكْلُهَا مَعَهُ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْأُطْعِمَةِ لِكَيْتِهِ مُشْكِلٌ فِي نَحْوِ نَمْلِ اخْتَلَطَ بِعَسَلٍ ، وَشَقَّ تَخْلِيصُهُ اهـ وَمَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ بَاقِضٍ إِلَى عَوْدِ الطَّهَارَةِ بِزَوَالِ التَّغْيِيرِ قَالَ الْكُرْدِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ وَارْتَضَاهُ فِي شَرْحِي الْإِرْشَادِ عِبَارَةً فَتَحَّ الْجَوَادِ فِيهِ احْتِمَالَانِ لِشَيْخِنَا وَالْأَقْرَبُ عَوْدُ الطَّهَارَةِ اهـ .

❦ قَوْلُهُ (سَي): (عَلَى الْمَشْهُورِ)
(فَائِدَةٌ) لَا يَجِبُ غَسْلُ الْبَيْضَةِ وَالْوَلَدِ إِذَا خَرَجَا مِنَ الْفَرْجِ ، وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُمَا رُطُوبَةٌ

الْعَبْرَةَ بِالْجَنَسِ . ❦ قَوْلُهُ: (فَلَا تُنَجِّسُ مَائِعًا) أَيِ وَإِنْ تَقَطَّعَتْ وَخَرَجَ فِيهِ دُمُهَا وَرَوُتُهَا عَلَى الْأَوَجِّهِ .
❦ قَوْلُهُ: (فَلَا اعْتَرَضَ عَلَيْهِ) بَقِيَ أَنْ مَجْرَدَ مَا قَرَّرَهُ لَا يُدْفَعُ الْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنَ الْمَائِعِ قَسِيمُ الْمَاءِ فَلَا تَقْيِدَ عِبَارَتُهُ حُكْمُ الْمَاءِ ، وَالْجَوَابُ أَنَّ التَّعْيِيرَ بِالِاسْتِثْنَاءِ صَرِيحٌ فِي شُمُولِ الْمَائِعِ هُنَا لِلْمَاءِ ؛ لِأَنَّ الْمَائِعَ غَيْرَ الْمَاءِ لَمْ يَتَقَدَّمَ لَهُ ذِكْرٌ ، وَالِاسْتِثْنَاءُ يَتَوَقَّفُ عَلَى مُسْتَشْنَى مِنْهُ وَلَمْ يَتَقَدَّمَ إِلَّا ذِكْرُ الْمَاءِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَائِعُ شَامِلًا لِلْمَاءِ لِيَتَأْتِيَ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي التَّعْيِيرِ بِهِ بَيَانُ حُكْمِ الْمَاءِ فَصَحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ وَزِيَادَةُ حُكْمِ الْمَائِعِ فِي ذَلِكَ إِمَارَةٌ إِلَى أَنَّ حُكْمَ الْمَائِعِ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا حُكْمُ الْمَاءِ الْقَلِيلِ فِي التَّنَجِّسِ بِالْمُلَاقَاةِ حَيْثُ سَوَّى بَيْنَهُمَا فِي هَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ فَإِنَّ ذَلِكَ فَرَعٌ اسْتَوَاهُمَا فِي الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ .

(فَرَعُ): حَيْثُ لَمْ يَتَنَجَّسِ الْمَائِعُ بِالْمِئْتَةِ الْمَذْكُورَةِ لَمْ يَجُزْ أَكْلُهَا مَعَهُ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْأُطْعِمَةِ لِكَيْتِهِ مُشْكِلٌ فِي نَحْوِ نَمْلِ اخْتَلَطَ بِعَسَلٍ وَشَقَّ تَخْلِيصُهُ . ❦ قَوْلُهُ: (إِذَا لَمْ تُغَيِّرْهُ) أَيِ فَإِنَّ غَيْرَتَهُ يَتَجَسُّ فَإِنْ زَالَ

لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ، ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ فَإِنْ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ» وَفِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ «وَأَنَّهُ يَتَّقِي بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ» وَفِي أُخْرَى «أَحَدُ جَنَاحَيْ الذُّبَابِ سُومٌ وَالْآخَرُ شِفَاءٌ فَإِذَا وَقَعَ فِي الطَّعَامِ فامْقلوه أَي اغْمِسُوهُ فِيهِ فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ السُّومَ وَيُؤَخِّرُ الشِّفَاءَ» وَغَمْسُهُ يُؤَدِّي إِلَى مَوْتِهِ لَا سِيَّما فِي الْحَارِّ فَلَوْ نَجَسَ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ وَقِيسَ بِالذُّبَابِ غَيْرُهُ مِنْ كُلِّ مَا لَيْسَ فِيهِ دَمٌ مُتَعَفِّنٌ، وَإِنْ لَمْ يَغْمَسْ وَقُوْعُهُ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الدَّمِ الْمُتَعَفِّنِ يَقْتَضِي خِفَةَ النِّجَاسَةِ بَلْ طَهَّرَتْهَا عِنْدَ جَمَاعَةٍ كَالْقِفَالِ فَكَانَتِ الْإِنَاطَةُ بِهِ أَوْلَى. وَمَعَ ذَلِكَ لَا بُدَّ مِنْ رِعَايَةِ ذَلِكَ إِذْ لَوْ طُرِحَ فِيهِ مَيِّتٌ مِنْ ذَلِكَ تُجَسَّ إِذْ لَا حَاجَةَ حِينَئِذٍ، وَإِنْ كَانَ الطَّارِحُ غَيْرَ

نَجَسَةٍ انْتَهَى رَوْضٌ وَشَرَحَهُ اهـ ش. □ فَوَدَّ: (لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ) وَلِمَشَقَّةِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهَا نِهَایَةً وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ) أَي وَهُوَ الْبِسَارُ خَطِيبٌ وَعَلَيْهِ قُلُو قُطِعَ جَنَاحُهَا الْأَيْسَرُ لَا يُنْدَبُ غَمْسُهَا لِانْتِفَاءِ الْعِلَّةِ بَلْ قِيَاسٌ مَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ مِنْ حُرْمَةِ غَمْسِ غَيْرِ الذُّبَابِ حُرْمَةً غَمَسَ هَذِهِ الْآنَ لِقَوَاتِ الْعِلَّةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْغَمْسِ ع ش وَقَوْلُهُ جَنَاحُهَا الْأَيْسَرُ أَي أَوْ جَنَاحَهَا كَمَا فِي سَمٍ عَنْ بَعْضِهِمْ. □ فَوَدَّ: (وَإِنَّهُ يَتَّقِي الْإِنْسَ) بِكُسْرِ الهمزة أَي يَجْعَلُهُ وَقَايَةً أَي يَغْتَمِدُ عَلَيْهِ فِي الْوُقُوعِ بِجَيْرِ مَيِّ. □ فَوَدَّ: (فِيهِ هَذَا) مِنْ تَيَمُّنَةِ الْحَدِيثِ بِضَرِي. □ فَوَدَّ: (وَعَمْسَهُ الْإِنْسَ) بَيَانٌ لَوَجْهَ دَلَالَةِ الْحَدِيثِ عَلَى الْمُدَّعَى مِنْ عَدَمِ التَّنَجُّسِ. □ فَوَدَّ: (وَقِيسَ بِالذُّبَابِ الْإِنْسَ) أَي فِي عَدَمِهَا لَا فِي الْغَمْسِ بِجَيْرِ مَيِّ. □ فَوَدَّ: (بَلْ طَهَّرَتْهَا) أَي الْمَيِّتَةَ وَكَانَ الْأَوَّلَى بَلْ عَدَمُهَا. □ فَوَدَّ: (فَكَانَتِ الْإِنَاطَةُ بِهِ) أَي بَعْدَ الدَّمِ الْمُتَعَفِّنِ وَقَوْلُهُ أَوَّلَى أَي مِنْ الْإِنَاطَةِ بِمُحْمٍ الْوُقُوعِ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (وَمَعَ ذَلِكَ) أَي اسْتِثْنَاءُ تِلْكَ الْمَيِّتَاتِ عَنْ التَّنَجُّسِ لَا بُدَّ مِنْ رِعَايَةِ ذَلِكَ أَي الْمَانِعِ بِحِفْظِهِ عَنْهَا قَالَهُ الْكُرْدِيُّ، وَيُظْهَرُ بَلْ يَتَعَيَّنُ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ أَنَّ الْمَعْنَى وَمَعَ أَوَّلَوِيَّةِ الْإِنَاطَةِ بَعْدَ الدَّمِ الْمُتَعَفِّنِ لَا بُدَّ مِنْ رِعَايَةِ عُمُومِ الْوُقُوعِ وَالْحَاجَةِ. □ فَوَدَّ: (إِذْ لَوْ طُرِحَ الْإِنْسَ) أَي إِنْ لَمْ يَخِي قَبْلَ وَصُولِهِ إِلَيْهِ، وَإِلَّا لَمْ يَنْجَسْ اغْتِيَابًا بِحَالَةِ الْوُصُولِ دُونَ الْإِلْقَاءِ، وَبَقِيَ مَا لَوْ طُرِحَ مَيِّتًا، ثُمَّ أَخِي، ثُمَّ مَاتَ هَلْ يُنَجَسُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ وَيُحْتَمَلُ الثَّانِي ع ش وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا الثَّانِي عِبَارَتَهُ فَإِنْ طُرِحَتِ الْمَيِّتَةُ حَيَّةً وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ وَصُولِهَا إِلَيْهِ أَوْ مَيِّتَةً فَأُخِيَّتْ قَبْلَ وَصُولِهَا إِلَيْهِ لَمْ تَضُرَّ فِي الْحَالَتَيْنِ عَلَى الرَّاجِحِ، وَلَوْ مَاتَتْ فِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ وَصُولِهَا إِلَيْهِ فَتَكُونُ طُرِحَتْ مَيِّتَةً وَوَصَلَتْ مَيِّتَةً لَكِنْ أُخِيَّتْ بَيْنَهُمَا فَلَا تَضُرُّ أَيْضًا عَلَى الْمُعْتَمَدِ خِلَافًا لِمَا قَالَهُ الشُّرَامِلْسِيُّ، وَلَوْ وَجَدَتْ فِي الْمَاءِ وَشَكَّ فِي أَنَّهَا وَقَعَتْ بِنَفْسِهَا أَوْ طُرِحَتْ فِيهِ فَهَلْ يُغْفَى عَنْهَا أَوْ لَا وَالَّذِي أَجَابَ بِهِ الرَّمْلِيُّ عَدَمَ الْعَفْوِ؛ لِأَنَّهُ رُخْصَةٌ فَلَا تَغْيِرُهُ فَهَلْ تَعُودُ الطَّهَارَةُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ النِّجَاسَةَ لَا تُنَجَسُ بِمُجَرَّدِ الْمُتْلَاقَةِ بَلْ بِشَرْطِ التَّغْيِيرِ وَقَدْ زَالَ أَوْ لَا تَعُودُ؛ لِأَنَّ الْقَلِيلَ حَيْثُ يُنَجَسُ لَا يَظْهَرُ بِدُونِ الْكَثْرَةِ فِيهِ نَظَرٌ وَالثَّانِي هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ فَلْيَتَأَمَّلْ.

□ فَوَدَّ: (فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ السُّومَ الْإِنْسَ) قَالَ بَعْضُهُمْ قَضِيَّةَ التَّغْلِيلِ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا قُطِعَ جَنَاحَاهُ أَوْ أَحَدُهُمَا لَا يُغْمَسُ لِانْتِفَاءِ الْعِلَّةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْغَمْسِ وَاحْتِمَالِ أَنَّ الْجَنَاحَ الْبَاقِيَ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ هُوَ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ اهـ. □ فَوَدَّ: (إِذْ لَوْ طُرِحَ فِيهِ مَيِّتٌ مِنْ ذَلِكَ نُجَسَ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ الطَّرْحُ سَهْوًا،

مُكَلِّفٍ لَكِنْ مِنْ جَنْسِهِ أَوْ الْمَطْرُوحُ مَاءٌ أَوْ مَائِعًا هِيَ فِيهِ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ إِلَّا أَنْ يُقَالَ يُغْتَفَرُ فِي الشَّيْءِ تَابِعًا مَا لَا يُغْتَفَرُ فِيهِ مَقْصُودًا.....

يُصَارُ إِلَيْهَا إِلَّا يَبْقَيْنِ، وَبَعْضُهُمْ أَجَابَ بِالْعَفْوِ عَمَلًا بِالْأَصْلِ الْمُتَقَدِّمِ اهـ. ثُمَّ أَشَارَ فِي بَحْثِ مَا لَا يُذْرِكُهُ طَرَفٌ إِلَى تَرْجِيحِ الثَّانِي بِمَا نَصَّهُ وَلَوْ شَكَّ هَلْ يُذْرِكُهَا الطَّرَفُ أَوْ لَا عَفِيَ عَنْهَا عَمَلًا بِالْأَصْلِ كَمَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ، وَمُقْتَضَى مَا تَقَدَّمَ عَنِ الرَّمْلِيِّ عَدَمُ الْعَفْوِ اهـ. □ فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيِ فِي الْمَانِعِ وَقَوْلُهُ مِنْ ذَلِكَ أَيِ مِمَّا لَا دَمَ الْخُ بَصْرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (نُجَسَ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ الطَّرْحُ سَهْوًا، وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ كَمَا يَضُرُّ طَرْحُ الْمَيْتِ فِي الْمَانِعِ يَضُرُّ طَرْحُ الْمَانِعِ عَلَى الْمَيْتِ فِي نَحْوِ إِنَاءٍ لَكِنْ لَوْ جُهِلَ كَوْنُ الْمَيْتِ فِي الْإِنَاءِ فَطَرَحَ الْمَانِعُ فِيهِ فَهَلْ يَنْتَجِسُ فِيهِ نَظَرٌ، وَلَا يَبْعُدُ أَنَّهُ لَا يَنْتَجِسُ إِذَا كَانَ الطَّرْحُ لِحَاجَةٍ لَكِنْ قَضِيَّةُ ضَرَرِ الطَّرْحِ بِلَا قَضْدِ الضَّرَرِ هُنَا. وَأَمَّا لَوْ كَانَتْ فِي زَيْتٍ نَحْوِ الْقَنْدِيلِ، وَاحْتِاجَ إِلَى زِيَادَتِهِ فَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ إلقاءُ الزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَشُقُّ سَمَ أَقُولُ سَيَذْكُرُ الشَّارِحُ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ مَا يُفِيدُهُ وَالْكَرْدِيُّ عَنِ الْحَاشِيَةِ مَا يَصْرَحُ بِذَلِكَ، وَقَوْلُهُ وَلَوْ كَانَ الطَّرْحُ سَهْوًا يَأْتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ خِلَافُهُ. □ فَوَدَّ: (لَكِنْ مِنْ جَنْسِهِ) أَيِ الْمُكَلِّفِ لَكِنْ أَتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِأَنَّهُ يَضُرُّ طَرْحُ الْحَيَوَانِ وَلَوْ غَيْرَ مُمَيَّزٍ وَبِهِمَةِ سَمَ، وَاعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَتَبِعَهُ شَيْخُنَا، وَاعْتَمَدَ الْمُغْنِي أَنَّهُ لَوْ طَرَحَهَا غَيْرَ مُمَيَّزٍ لَمْ يَضُرَّ كَمَا يَأْتِي. □ فَوَدَّ: (أَوْ الْمَطْرُوحُ) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّارِحِ سَمَ. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا اقْتَضَاهُ الْخُ) يَأْتِي عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ مَا يُؤَيِّدُهُ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يُقَالَ يُغْتَفَرُ فِي الشَّيْءِ تَابِعًا لَخُ) أَيِ فَلَا يَضُرُّ الطَّرْحُ حَيْثُذِ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ طَرَحَ الْمَانِعِ الَّذِي هِيَ فِيهِ فَإِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ طَرَحَهَا فَيَنْتَجِسُ الضَّرَرُ، وَإِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ طَرَحَهَا فَلَا يَبْعُدُ أَيْضًا الضَّرَرُ، وَيَتَرَدَّدُ التَّنَظُّرُ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قَضْدٌ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ إِنْ كَانَ فِي مَحَلِّ الْحَاجَةِ إِلَى ضَمِّ أَحَدِ الْمَانِعَيْنِ إِلَى الْآخَرِ لَمْ يَضُرَّ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ؛ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ وَلَمْ يَقْصِدْ طَرَحَهَا بِخُصُوصِهَا سَمَ أَقُولُ هَذَا أَيِ قَوْلُهُ وَكَذَا الْخُ لَا يَنْقُصُ عَنِ الطَّرْحِ سَهْوًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. وَقَدْ مَرَّ عَنْهُ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ أَنَّ الطَّرْحَ سَهْوًا يَضُرُّ، وَلَعَلَّ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُ هُنَا مِنْ عَدَمِ ضَرَرِهِ أَيِ الطَّرْحِ سَهْوًا هُوَ الرَّاجِحُ وَفَاقًا لِلْمُغْنِيِّ.

وَيُؤَخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ أَمْسَكَ دُبَابَةً مُتَنَجِّسَةً وَالصَّفَقَا بَنَحْوِ تَوْبِهِ أَوْ أَلْقَاهَا فِي مَانِعٍ تَنْجَسَ شَرَحَ م ر وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ كَمَا يَضُرُّ طَرْحُ الْمَيْتِ فِي الْمَانِعِ يَضُرُّ طَرْحُ الْمَانِعِ عَلَى الْمَيْتِ فِي نَحْوِ إِنَاءٍ لَكِنْ لَوْ جُهِلَ كَوْنُ الْمَيْتِ فِي الْإِنَاءِ وَطَرَحَ الْمَانِعُ فِيهِ فَهَلْ يَنْتَجِسُ فِيهِ نَظَرٌ، وَلَا يَبْعُدُ أَنَّهُ لَا يَنْتَجِسُ إِذَا كَانَ الطَّرْحُ لِحَاجَةٍ لَكِنْ قَضِيَّةُ ضَرَرِ الطَّرْحِ بِلَا قَضْدِ الضَّرَرِ هُنَا، وَأَمَّا لَوْ كَانَتْ فِي زَيْتٍ نَحْوِ الْقَنْدِيلِ وَاحْتِاجَ إِلَى زِيَادَتِهِ فَلَا وَجْهَ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ إلقاءُ الزِّيَادَةِ فِي الْقَنْدِيلِ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا فِيهِ وَلَا يُكَلِّفُ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ إلقاءِ الزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَشُقُّ. □ فَوَدَّ: (لَكِنْ مِنْ جَنْسِهِ) أَيِ الْمُكَلِّفِ، أَتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِأَنَّهُ يَضُرُّ طَرْحُ الْحَيَوَانِ وَلَوْ غَيْرَ مُمَيَّزٍ وَبِهِمَةِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ الْمَطْرُوحُ) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّارِحِ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يُقَالَ يُغْتَفَرُ فِي الشَّيْءِ تَابِعًا مَا لَا يُغْتَفَرُ فِيهِ مَقْصُودًا) أَيِ فَلَا يَضُرُّ الطَّرْحُ حَيْثُذِ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ طَرَحَ الْمَانِعِ الَّذِي هُوَ فِيهِ فَإِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ طَرَحَهَا فَيَنْتَجِسُ الضَّرَرُ، وَإِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ طَرَحَهَا فَلَا يَبْعُدُ أَيْضًا

وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ فِي وَضْعِ الْمُتَعَيِّرِ بِمَا لَا يَضُرُّ عَلَى غَيْرِهِ فَعَيَّرَهُ، وَلَا يُنَافِي الْأَوَّلَ عَدَمَ تَأْثِيرِ إِخْرَاجِهَا وَإِنْ تَعَدَّدَتْ بِنَحْوِ أَصْبُعٍ وَاحِدٍ مَعَ أَنَّ فِيهِ مُلَاقَاتَهَا قَصْداً لِيُضَوِّحَ الْفَرْقَ فَإِنَّهُ هُنَا مُحْتَاجٌ بَلْ مُضْطَرٌّ لِإِخْرَاجِهَا، وَبَلَّغَهَا طَاهِرٌ فَلَا مُوجِبَ لِلتَّنَجِّسِ وَثُمَّ عَيْنُ النَجَاسَةِ وَقَعَتْ بِفِعْلِ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ فَاتَّزَتْ. وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَنْثَى مِنْ ضَرَرِ الْمَطْرُوحِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ كَوَضْعِ لَحْمٍ مُدَوَّدٍ فِي قِدْرِ الطَّبِيخِ فَقَدْ صَرَّحَ الدَّارِمِيُّ بِأَنَّهُ لَا يُتَنَجَّسُ عَلَى الْأَصْحَاحِ هـ. وَيُؤْخَذُ مِنْهُ رَدُّ مَا تَوَهَّمُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ الطَّرْحُ بَلَا قَصْدٍ.....

قوله: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ اغْتِفَارِ التَّابِعِ. □ قوله: (مَا مَرَّ إِلَخ) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ قِيَاسَ الضَّرَرِ هُنَاكَ الَّذِي اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَيِ وَوَلَدَهُ وَالْمُعْنَى الضَّرَرُ هُنَا لَكِنَّ الْوَجْهَ عَلَى هَذَا اغْتِفَارُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ كَمَا لَوْ أَرَادَ أَنْ يَضَعَ لِحَاجَةً فِي قِنْدِيلٍ فِيهِ مَاءٌ أَوْ دَهْنٌ دُهْنًا أَوْ مَاءٌ فِيهِ تِلْكَ الْمِئْتَةُ فَلْيَتَأَمَّلْ عَلَى أَنَّ الْمُتَجَبَّهَ الْفَرْقُ عَلَى طَرِيقِ شَيْخِنَا سَم. □ قوله: (الْأَوَّلُ) أَيِ مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ مِنْ ضَرَرٍ طَرَحَ مَا هِيَ فِيهِ. □ قوله: (عَدَمَ تَأْثِيرٍ) إِلَى قَوْلِهِ لِيُضَوِّحَ الْفَرْقَ فِي الْمُعْنَى وَالنِّهَايَةِ. □ قوله: (بِنَحْوِ أَصْبُعٍ) أَيِ كَعُودٍ وَلَا يَتَنَجَّسُ الْأَصْبُعُ وَلَا الْعُودُ، وَانْظُرْ لَوْ دَعَتْ الْحَاجَةُ لِتَعَدُّدِ الْأَصْبُعِ إِهْ سَم أَقُولُ الْمَدَارُ عَلَى الْحَاجَةِ كَمَا يَأْتِي عَنْ الْكُرْدِيِّ عَنِ الْحَاشِيَةِ. □ قوله: (مَعَ أَنَّ فِيهِ) أَيِ فِي الْإِخْرَاجِ وَقَوْلُهُ مُلَاقَاتُهَا أَيِ مُلَاقَاةُ نَحْوِ الْأَصْبُعِ الْمُنْزَوِّعِ بِهَ لِلْمِئْتَةِ الْمَذْكُورَةِ. □ قوله: (وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ) أَيِ الْفَرْقُ، وَقَالَ الْكُرْدِيُّ: أَيِ عَدَمِ الْمُنَافَاةِ هـ. □ قوله: (وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ إِلَخ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَلَامُ الزَّرْكَشِيِّ مَفْرُوضًا فِيمَا لَوْ طَرَحَ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ لَكِنَّ لِحَاجَةً، وَالْكَلَامُ الْمُعَبَّرُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مَفْرُوضًا فِيمَا لَوْ طَرَحَ مُصَاحِبُهُ مَعَ الْغَفْلَةِ عَنْ وُجُودِهِ فِيهِ أَيِ فَيُتَقَرَّرُ مُطْلَقًا وَلَا تَنَافِي بَيْنَ هَذَيْنِ فَلَا يَتِمُّ. □ قوله: (وَيُؤْخَذُ إِلَخ) بَصْرِيٌّ. □ قوله: (مُدَوَّدٌ) مِنَ الْإِفْعَالِ أَوْ التَّفْعِيلِ وَفِي الْقَامُوسِ دَادَ الطَّعَامُ يَدَادُ دَوْدًا وَأَدَادَ دَوْدٌ وَدَيَّدَ صَارَ فِيهِ الدَّوْدُ هـ. □ قوله: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيِ مِنْ قَوْلِ الزَّرْكَشِيِّ كُرْدِيٌّ. □ قوله: (إِنَّهُ لَا يَضُرُّ الطَّرْحُ بَلَا قَصْدٍ إِلَخ) اعْتَمَدَهُ الْمُعْنَى عِبَارَتُهُ فَإِنَّ غَيْرَتَهُ الْمِئْتَةُ لِكَثْرَتِهَا أَوْ طَرَحَتْ فِيهِ بَعْدَ مَوْتِهَا قَصْداً تَتَنَجَّسَ جِزْماً كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الشَّرْحِ وَالْحَاوِي الصَّغِيرَيْنِ، وَمَفْهُومُ قَوْلِهِمَا أَيِ الشَّرْحِ وَالْحَاوِي الصَّغِيرَيْنِ بَعْدَ مَوْتِهَا قَصْداً أَنَّهُ لَوْ طَرَحَهَا شَخْصٌ بَلَا قَصْدٍ أَوْ قَصْدٍ

الضَّرَرُ؛ لِأَنَّهُ طَرَحَهَا قَصْداً وَطَرَحَ غَيْرَهَا مَعَهَا لَا يُنَافِي ذَلِكَ، وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قَصْدٌ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ إِنَّ كَانَ فِي مَحَلِّ الْحَاجَةِ إِلَى ضَمِّ أَحَدِ الْمَائِعَتَيْنِ إِلَى الْآخَرِ لَمْ يَضُرَّ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ؛ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ، وَلَمْ يَقْصِدْ طَرَحَهَا بِخُصُوصِهَا.

(فَرَعَ): لَوْ طَرَحَهَا حَيَّةٌ فَمَاتَتْ قَبْلَ وَصُولِهَا لِلْمَائِعِ أَوْ مِئْتَةٌ فَحَيَّتْ قَبْلَ وَصُولِهَا إِلَيْهِ فَالْمُتَجَبَّهَ وَفَاقًا لِبَعْضِ مَشَايِخِنَا أَنَّهَا لَا تَتَنَجَّسُ فِي الْحَالَتَيْنِ. □ قوله: (وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ إِلَخ) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ قِيَاسَ الضَّرَرِ هُنَاكَ الَّذِي اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ الضَّرَرُ هُنَا لَكِنَّ الْوَجْهَ عَلَى هَذَا اغْتِفَارُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ كَمَا لَوْ أَرَادَ أَنْ يَضَعَ لِحَاجَةً فِي قِنْدِيلٍ فِيهِ مَاءٌ أَوْ دَهْنٌ دُهْنًا أَوْ مَاءٌ فِيهِ تِلْكَ الْمِئْتَةُ فَلْيَتَأَمَّلْ عَلَى أَنَّ الْمُتَجَبَّهَ الْفَرْقُ عَلَى طَرِيقِ شَيْخِنَا. □ قوله: (بِنَحْوِ أَصْبُعٍ) أَيِ أَوْ عُودٍ وَلَا يَتَنَجَّسُ الْأَصْبُعُ وَلَا الْعُودُ، وَانْظُرْ لَوْ دَعَتْ

مُطْلَقًا إِذْ لَوْ أَرَادُوا هَذَا لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ الْإِسْتِثْنَاءُ فَتَأَمَّلْهُ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ لَوْ طُرِحَتْ فِيهِ قَصْدًا ضَرًّا جُزْمًا؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ قَيْدًا لِلْجُزْمِ لَا لِأَصْلِ الْحُكْمِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ نَعَمْ لَوْ أَخْرَجَهَا بِأَصْبُعِهِ مَثَلًا فَسَقَطَتْ مِنْهُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ لَمْ يَضُرَّ وَكَذَا لَوْ صَفَّى مَاءً هِيَ فِيهِ مِنْ خِرْقَةٍ عَلَى مَائِعٍ آخَرَ إِذْ لَا طَرَحَ هُنَا أَصْلًا وَلَا أَثَرٌ لِيَطْرَحَ نَحْوَ الرِّيحِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْمُكَلَّفِينَ وَلَا لِيَطْرَحَ الْحَيَّ مُطْلَقًا.....

طَرَحَهَا عَلَى مَكَانٍ آخَرَ فَوَقَعَتْ فِي الْمَائِعِ أَوْ أَخَذَ الْمِئْتَةَ لِيُخْرِجَهَا فَوَقَعَتْ فِيهِ بَعْدَ رَفْعِهَا مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَى رَمِيهَا فِيهِ مِنْ غَيْرِ تَقْصِيرٍ بَلْ قَصْدٌ لِإِخْرَاجِهَا فَوَقَعَتْ فِيهِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ أَوْ طَرَحَهَا مَنْ لَا يُمَيِّزُ أَوْ قَصْدًا طَرَحَهَا فِيهِ فَوَقَعَتْ فِيهِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَمَاتَتْ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ، وَهُوَ كَذَلِكَ اهـ. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ سَوَاءٍ كَانَ مَعَ الْإِحْتِيَاجِ أَمْ لَا كُرْدِيٌّ أَوْ سَوَاءٍ كَانَ مُنْشُؤُهَا مِنَ الْمَائِعِ أَوْ لَا، وَالطَّارِحُ مُكَلَّفًا أَوْ لَا. □ فَوَدَّ: (إِذْ لَوْ أَرَادَ هَذَا الْإِلَخَ) فِيهِ تَأَمُّلٌ سَمِىَ أَيِ لِحَوَازِ كَوْنِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي كَلَامِ الزَّرْكَشِيِّ مَفْرُوضًا فِيمَا لَوْ طُرِحَ مَعَ الْعِلْمِ قَصْدًا لَكِنْ لِحَاجَةٍ أَيِ كَمَا مَرَّ عَنِ الْبُضْرِيِّ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ) أَيِ الرَّدِّ سَمِىَ وَكُرْدِيٌّ. □ فَوَدَّ: (قَوْلُ) غَيْرِ وَاحِدٍ) أَيِ كَالشَّرْحِ وَالْحَاوِي الصَّغِيرَيْنِ كَمَا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِيِّ مَعَ جَعْلِهِ الْقَصْدَ قَيْدَ الْأَصْلِ الْحُكْمِ أَيِ الضَّرَرِ. □ فَوَدَّ: (لَا لِأَصْلِ الْحُكْمِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا أَثَرٌ فِي النَّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ الْمِئْتَةَ) فِي الْمُغْنِيِّ. □ فَوَدَّ: (وَكَذَا لَوْ صَفَّى مَاءً هِيَ فِيهِ الْإِلَخَ) أَيِ لَا يَضُرُّ طَرَحُ الْمَائِعِ فِي الْحُرْمَةِ عَلَى الْمُجْتَمِعِ فِيهِ مِنَ الْمِثْنَاتِ الْحَاصِلَةِ مِنْ تَصْفِيَةِ مَائِعٍ سَابِقَةٍ لَكِنْ هَذَا ظَاهِرٌ مَعَ تَوَاضُلِ الصَّبِّ، وَكَذَا مَعَ تَفَاضُلِهِ عَادَةً فَلَوْ فَصِّلَ بَنَحْوِ يَوْمٍ مَثَلًا، ثُمَّ صُبَّ فِي الْخِرْقَةِ مَعَ بَقَاءِ الْمِثْنَاتِ الْمُجْتَمِعَةِ مِنَ التَّصْفِيَةِ السَّابِقَةِ فِيهَا فَلَا يَبْعُدُ الضَّرَرُ إِذْ لَا يَشُقُّ تَنْظِيفُ الْخِرْقَةِ مِنْهَا قَبْلَ الصَّبِّ، وَالْحَالَةُ مَا دُكِرَ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْعَفْوِ وَمِنْ هُنَا يُعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا يَضُرُّ طَرَحُهَا عَلَى الْبَائِعِ يَضُرُّ طَرَحُ الْمَائِعِ عَلَيْهَا فِي غَيْرِ مَا دُكِرَ مِنْ نَحْوِ التَّصْفِيَةِ، وَظَاهِرُهُ وَإِنْ جَهَلَهَا سَمِىَ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَكَذَا الْإِلَخَ) أَيِ لَا يَضُرُّ. □ فَوَدَّ: (إِذْ لَا طَرَحَ الْإِلَخَ) عِبَارَةٌ لِلنَّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ؛ لِأَنَّهُ يَضَعُ الْمَائِعَ فِيهِ الْمِئْتَةَ مُتَّصِلَةً بِهِ، ثُمَّ يَتَصَفَّى مِنْهَا الْمَائِعَ، وَتَبْقَى هِيَ مُتَفَرِّدَةً لَا أَنَّهُ طَرَحَ الْمِئْتَةَ فِي الْمَائِعِ اهـ وَمِنْ تَوْجِيهِمَا بِقَوْلِهِمَا لَا أَنَّهُ طَرَحَ الْمِئْتَةَ الْإِلَخَ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَوْ طَرَحَهَا مَعَهُ عَلَى مَائِعٍ آخَرَ ضَرَّ، وَهُوَ مَا سَبَقَ فِي الشَّرْحِ عَنْ مُقْتَضَى إِطْلَاقِ الْأَصْحَابِ فَتَذَكَّرْ بِضُرِّيِّ. □ فَوَدَّ: (نَحْوُ الرِّيحِ) أَيِ كَالْبَهِيمَةِ وَفَاقًا لِلْمُغْنِيِّ وَخِلَافًا لِلنَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ سَوَاءٍ كَانَ نَشْؤُهُ مِنْهُ أَمْ

الْحَاجَةُ لِيَتَعَدَّدَ الْأَصْبُعُ. □ فَوَدَّ: (إِذْ لَوْ أَرَادُوا هَذَا لَمْ يَصِحَّ) فِيهِ تَأَمُّلٌ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: (رُدَّ). □ فَوَدَّ: (وَكَذَا لَوْ صَفَّى مَاءً هِيَ فِيهِ مِنْ خِرْقَةٍ) أَيِ لَا يَضُرُّ طَرَحُ الْمَائِعِ فِي الْخِرْقَةِ عَلَى الْمُجْتَمِعِ فِيهِ مِنَ الْمِثْنَاتِ الْحَاصِلَةِ مِنْ تَصْفِيَةِ مَائِعٍ سَابِقَةٍ لَكِنْ هَذَا ظَاهِرٌ مَعَ تَوَاضُلِ الصَّبِّ وَكَذَا مَعَ تَفَاضُلِهِ عَادَةً فَلَوْ فَصِّلَ بَنَحْوِ يَوْمٍ مَثَلًا ثُمَّ صُبَّ فِي الْخِرْقَةِ مَعَ بَقَاءِ الْمِثْنَاتِ الْمُجْتَمِعَةِ مِنَ التَّصْفِيَةِ السَّابِقَةِ فِيهَا فَلَا يَبْعُدُ الضَّرَرُ إِذْ لَا يَشُقُّ تَنْظِيفُ الْخِرْقَةِ مِنْهَا قَبْلَ الصَّبِّ، وَالْحَالُ مَا دُكِرَ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْعَفْوِ وَمِنْ هُنَا يُعْلَمُ أَنَّهُ يَضُرُّ طَرَحُهَا عَلَى الْمَائِعِ وَيَضُرُّ طَرَحُ الْمَائِعِ عَلَيْهَا فِي غَيْرِ مَا دُكِرَ مِنْ نَحْوِ التَّصْفِيَةِ

أو المنيّة التي نشؤها منه كما هو ظاهر كلامهما أي من جنسه. وفرض كلامهما في حيّ طرح فيما منشؤه منه، ثم مات فيه بدليل كلام التهذيب ممنوع إذ طرحها حيّة لا يضُرُّ مطلقاً، وعبارة المجموع قال أصحابنا فإن أخرج هذا الحيوان ممّا مات فيه وألقي في مائع غيره أورد إليه فهل يتجسّس فيه القولان في الحيوان الأجنبيّ أي الذي وقع بنفسه، وهذا مُتَّفَقٌ عليه في الطريقتين أنّه لا يضُرُّ اه فتأمّله ليندفع به ما لكثيرين هنا.

(تنبيه) ما ذكرته من التفصيل في المطروحة هو ما عليه جمع من مُحَقِّقِي المُتَأَخِّرِينَ وجرى أكثرهم على أنّ المطروحة تضُرُّ مطلقاً وجمع منهم البلقيني وغيره ودل عليه كلام تنقيح

لا، وسواء أَمَاتَ فيه بَعْدَ ذَلِكَ أم لا نهاية. □ فَوَدَّ: (أو المنيّة إلخ) خلافاً لِصَنِيعِ الْمُغْنِي وَصَرِيحِ التَّهَائِيَةِ عِبَارَتِهِ وَحَاصِلِ الْمُعْتَمَدِ فِي ذَلِكَ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْبَهْجَةِ مَنْطوقاً وَمَفْهُوماً، وَاعْتَمَدَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَافْتَى بِهِنَّ إِنْ طَرِحَتْ حَيَّةٌ لَمْ يَضُرَّ سِوَاهُ كَانَ نَشْؤُهَا مِنْهُ أَمْ لَا وَسِوَاهُ أَمَاتَتْ فِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لَا إِنْ لَمْ تُعَيَّرْ، وَإِنْ طَرِحَتْ ضَرَّ سِوَاهُ كَانَ نَشْؤُهَا مِنْهُ أَمْ لَا وَأَنْ وَقَعَهَا بِنَفْسِهَا لَا يَضُرُّ مُطْلَقاً فَيُغْنَى عَنْهُ كَمَا يُغْنَى عَمَّا يَقَعُ بِالرَّيْحِ، وَإِنْ كَانَ مَيِّتاً وَلَمْ يَكُنْ نَشْؤُهُ مِنْهُ إِنْ لَمْ يُعَيَّرْ، وَلَيْسَ الصَّبِيُّ وَلَوْ غَيْرَ مُمَيِّزٍ، وَالبهيمة كالرَّيْحِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّ لَهُمَا اخْتِيَاراً فِي الْجُمْلَةِ اه وقوله ولو غير مُمَيِّزٍ وَفَاقاً لِلشَّارِحِ وَخِلَافاً لِلْمُغْنِي، وَقَوْلُهُ وَالبهيمة خِلَافاً لَهُمَا كَمَا مَرَّ كُلُّهُ. □ فَوَدَّ: (نَشْؤُهَا) بِفَتْحِ التَّوْنِ وَضَمِّ الْهَمْزَةِ كُرْدِيٍّ وَع ش. □ فَوَدَّ: (كَمَا هُوَ إلخ) أَي عَدَمُ ضَرَرِ طَرَحِ الْمَنِيَّةِ الَّتِي إلخ كُرْدِيٍّ.

□ فَوَدَّ: (أَي مِنْ جِنْسِهِ) أَي وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ ذَلِكَ الْفَرْدِ سَمِ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَنْ حَاشِيَةِ الشَّارِحِ عَلَى تَخْفِئِهِ الْمُرَادُ الْجِنْسُ فَمَا نَشَأَ فِي طَعَامٍ وَمَاتَ فِيهِ، ثُمَّ أُخْرِجَ وَأُعِيدَ فِي ذَلِكَ الطَّعَامِ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَطْعِمَةِ لَا يَضُرُّ وَمِنْهَا الْمَاءُ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ بَعْضُ الْعِبَارَاتِ حَيْثُ مَثَّلَتْ لِذَلِكَ بِدَوْدٍ خَلَّ طَرِحَ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ اه.

□ فَوَدَّ: (مُطْلَقاً) أَي نَشَأَتْ مِنَ الْمَطْرُوحِ فِيهِ أَمْ لَا. □ فَوَدَّ: (وَعِبَارَةُ الْمَجْمُوعِ إلخ) تَأْيِيدٌ لِقَوْلِهِ وَالْمَنِيَّةُ الَّتِي إلخ قَوْلُهُ هَذَا الْحَيَوَانُ أَيِ الَّذِي نَشَأَ مِنْ جِنْسٍ مَائِعٍ مَاتَ فِيهِ وَقَوْلُهُ فِي مَائِعٍ غَيْرِهِ أَيِ مِنْ جِنْسِهِ كُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (فِي الْحَيَوَانِ الْأَجَنَبِيِّ) أَيِ فِي الْحَيَوَانِ الَّذِي مَاتَ فِي مَائِعٍ لَمْ يَنْشَأَ مِنْ جِنْسِهِ.

□ فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَي عَدَمُ ضَرَرِ الْحَيَوَانِ الْأَجَنَبِيِّ الَّذِي وَقَعَ بِنَفْسِهِ. □ فَوَدَّ: (فِي الطَّرِيقَيْنِ) لَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِمَا الْمَشْهُورَ وَمُقَابِلَهُ. □ فَوَدَّ: (جَمْعٌ مِنْ مُحَقِّقِي الْمُتَأَخِّرِينَ) مِنْهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَوَالِدُهُ وَالشَّمْسُ الشَّرِيبِيُّ بِضَرْبٍ وَمَعْلُومٌ مِمَّا قَدَّمْتُهُ أَنَّهُمْ وَافَقُوا الشَّارِحَ فِي أَصْلِ التَّفْصِيلِ لَا فِي شَخْصِهِ. □ فَوَدَّ: (وَجَرَى أَكْثَرُهُمْ عَلَى أَنَّ الْمَطْرُوحَةَ إلخ) عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى شَرْحٍ بِأَفْضَلِ أَطْلَقَ كَثِيرُونَ ضَرَرَ الطَّرَحِ وَاسْتَشْنَى الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ الرِّيحَ فَلَا يَضُرُّ طَرَحُهُ وَزَادَ الشَّارِحُ فِي التَّخْفَةِ طَرَحَ الْبَهِيمَةِ فَلَا يَضُرُّ وَاعْتَمَدَ الطَّبَّلَاوِيُّ وَالْخَطِيبُ الشَّرِيبِيُّ أَنَّهُ إِذَا طَرَحَهَا غَيْرَ مُمَيِّزٍ لَمْ يَضُرَّ، وَزَادَ الْخَطِيبُ أَنَّهُ لَوْ طَرَحَهَا شَخْصٌ بَلَا قَصْدٍ أَوْ قَصَدَ طَرَحَهَا عَلَى مَكَانٍ فَوَقَعَتْ فِي الْمَائِعِ لَا يَضُرُّ، وَجَرَى الْبُلْقَيْنِي عَلَى

وظَاهِرُهُ وَإِنْ جَهِلَهَا. □ فَوَدَّ: (أَي مِنْ جِنْسِهِ) أَي وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْفَرْدِ.

المُصَنَّف أَنَّهُ لَا يَضُرُّ الطَّرْحَ مُطْلَقًا، وَبَيَّنَّتْ مَا فِي ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْغُبَابِ.
(تَنْبِيْهُ آخَرُ) يَظْهَرُ مِنَ الْخَبَرِ السَّابِقِ نَدْبُ غَمَسِ الذُّبَابِ لِدَفْعِ ضَرَرِهِ، وَظَاهِرٌ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَأْتِي فِي غَيْرِهِ بَلْ لَوْ قِيلَ بِمَنْعِهِ فَإِنَّ فِيهِ تَعْدِيًّا بِلا حَاجَةٍ لَمْ يَبْعُدْ، ثُمَّ رَأَيْتُ الدِّمِيرِيَّ صَرَّحَ بِالنَّدْبِ وَبَتَّعِيْمِهِ قَالَ: لِأَنَّ الْكُلَّ يُسَمَّى ذُبَابًا لَعَةُ إِلَّا النُّحْلَ لِحُرْمَةِ قَتْلِهِ اهـ، وَالْوَجْهَ مَا ذَكَرْتَهُ، وَتِلْكَ التَّسْمِيَةُ شَاذَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُعَوَّلْ عَلَيْهَا فِي الْقَامُوسِ، وَعِبَارَتُهُ وَالذُّبَابُ مَعْرُوفٌ وَالنُّحْلُ وَعَبَّرَ فِي الرُّوضَةِ بِالْأَظْهَرِ وَمَا هُنَا أَوَّلِي إِذْ لَا فَرْقَ لِلْخِلَافِ مَعَ هَذَا الْخَبَرِ.

عَدَمَ ضَرَرِ الطَّرْحِ مُطْلَقًا. وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّارِحِ فِي شَرْحِ الْغُبَابِ اعْتِمَادُهُ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى تَحْقِيقِهِ بَعْدَ كَلَامٍ طَوِيلٍ مَا نَصَّهُ وَاعْلَمْنَا أَنَّكَ إِذَا تَأَمَّلْتَ جَمِيعَ مَا تَقَرَّرَ ظَهَرَ لَكَ مِنْهُ أَنَّهُ مَا مِنْ صُورَةٍ مِنْ صُورٍ مَا لَا دَمَ لَهُ سَائِلٌ طَرِحَ أَوْ لَا مَنَشُوهُ مِنَ الْمَاءِ أَوْ لَا إِلَّا وَفِيهَا خِلَافٌ فِي التَّنْجِيسِ وَعَدْيِهِ لَكِنْ تَارَةً يَقْوَى الْخِلَافُ وَتَارَةً لَا، وَفِي هَذَا رُخْصَةٌ عَظِيمَةٌ فِي الْعَفْوِ عَنْ سَائِرِ هَذِهِ الصُّورِ، أَمَّا عَلَى الْمُعْتَمِدِ أَوْ عَلَى مُقَابِلِهِ، وَأَنَّ مَنْ وَقَعَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَلَمْ يَجِدْ طَهَارَةً مَا وَقَعَ فِيهِ أَوْ لَا يَجِلُّ أَكْثَلُهُ إِلَّا عَلَى ضَعِيفٍ جَازٍ لَهُ تَقْلِيدُهُ بِشَرْطِهِ هَذَا كُلُّهُ بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ بِنَجَاسَةِ مَنِيِّهِ أَمَّا عَلَى رَأْيِ جَمَاعَةٍ أَنَّهَا طَاهِرَةٌ فَلَا إِشْكَالَ فِي جَوَازِ تَقْلِيدِ الْقَائِلِينَ بِذَلِكَ، وَعَلَى الرَّاجِحِ السَّابِقِ فِي الْمَطْرُوحِ اسْتِنْتَى الدَّارِمِيُّ مَا يَخْتَاجُ لَطَرَجِهِ كَوَضْعِ لَحْمٍ مُدَوِّدٍ فِي قِدْرِ الطَّبِيخِ فَمَاتَ مَعَهُ دَوْدٌ فَلَا يُنْجَسُ عَلَى أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ مَعَ أَنَّهُ طَرَحَهُ، وَيُقَاسُ بِذَلِكَ سَائِرُ صُورِ الْحَاجَةِ انْتَهَى كَلَامُ الْكُرْدِيِّ. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا مِنْ جِنْسِ الْمُكَلَّفِ أَوْ غَيْرِهِ نَشَأَتْ مِنْ الْمَائِيعِ أَوْ لَا. □ قَوْلُهُ: (مَا فِي ذَلِكَ) أَيِ فِي كُلِّ مِنَ الْإِطْلَاقَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (بَلْ قِيلَ بِمَنْعِهِ الْإِنْفِ) قَضِيَّةٌ صَنِيعُ النِّهَايَةِ اخْتِصَاصُ النَّدْبِ بِالذُّبَابِ وَالْحُرْمَةُ بِالنُّحْلِ. □ قَوْلُهُ: (لَا يَأْتِي فِي غَيْرِهِ) أَيِ لَانْتِفَاءِ الْمَعْنَى الَّذِي لِأَجْلِهِ طُلِبَ غَمَسُ الذُّبَابِ وَهُوَ مُقَاوَمَةُ الدَّاءِ نِهَائِيَّةٌ. □ قَوْلُهُ: (وَالْوَجْهَ مَا ذَكَرْتَهُ) أَيِ مَنْعُ غَمَسِ غَيْرِ الذُّبَابِ عِبَارَةٌ الزَّيَادِيُّ الْغَمَسُ خَاصٌّ بِالذُّبَابِ أَمَّا غَيْرُهُ فَيَحْرُمُ غَمَسُهُ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى إِهْلَاكِهِ انْتَهَتْ اهـ ع ش قَالَ النَّهَايَةُ وَمَحَلُّ جَوَازِ الْغَمَسِ أَوْ الْإِسْتِخْبَابِ إِذَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى الظَّنِّ التَّغْيِيرُ بِهِ أَيِ بَأْنِ يَمُوتُ بِهِ وَيُغَيِّرُهُ وَإِلَّا حَرَّمَ لِمَا فِيهِ مِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ اهـ زَادَ سَمَ عَلَى صَاحِبِهِ وَهَذَا فِي غَيْرِ الْمَاءِ الْقَلِيلِ أَخَذًا مِنْ عَدَمِ حُرْمَةِ الْبَوْلِ فِيهِ، وَكَذَا فِيهِ إِذَا أَدَّى إِلَى تَضَمُّخٍ بِالنَّجَاسَةِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَالنُّحْلُ) عِبَارَةٌ الْقَامُوسِ وَالنُّحْلُ ذُبَابُ الْعَسَلِ وَاجِدَتْهَا بِهَاءٍ اهـ أَيِ مُفْرَدُهَا نَحْلَةٌ بِالتَّاءِ أَوْ قِيَانُوسٌ. □ قَوْلُهُ: (وَمَا هُنَا) أَيِ التَّعْيِيرُ بِالشُّهُورِ. □ قَوْلُهُ: (مَعَ هَذَا الْخَبَرِ) أَيِ إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ الْإِنْفِ.

□ قَوْلُهُ: (نَدْبُ غَمَسِ الذُّبَابِ الْإِنْفِ) مَحَلُّ جَوَازِ الْغَمَسِ أَوْ نَدْبُهُ إِذَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ التَّغْيِيرُ بِهِ أَيِ بَأْنِ يَمُوتُ بِهِ، وَيُغَيِّرُ وَإِلَّا حَرَّمَ لِمَا فِيهِ مِنْ إِثْلَافِ الْمَالِ وَهَذَا فِي غَيْرِ الْمَاءِ الْقَلِيلِ أَخَذًا مِنْ عُمُومِ حُرْمَةِ الْبَوْلِ فِيهِ وَكَذَا فِيهِ إِذَا أَدَّى إِلَى تَضَمُّخٍ بِالنَّجَاسَةِ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْبَوْلَ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ إِثْلَافٌ أَنَّ مَظَنَّةَ الْحَاجَةِ لِدَفْعِ الضَّرَرِ الظَّاهِرِ الْمُجَرَّبِ مِنْهُ بِخِلَافِ الْغَمَسِ الْمَذْكُورِ وَإِنْ نُدِبَ م ر.

(وكذا) يُسْتَشْنَى (في قول نجس) غير مُغْلَظٍ وليس بِفِعْلِهِ على الأوجه (لا يُدْرِكُهُ) لِقَلْبِهِ ولو
احتمالاً بأنْ شَكَّ أَيْدِرِكُهُ أو لا فيما يَظْهَرُ عَمَلًا بالأصل (طَرَفٌ) أي بَصَرٌ مُعْتَدِلٌ مع فرض
مُخَالَفَةِ لَوْنِ الْوَاقِعِ عَلَيْهِ له فلا يُنَجِّسُ، وإنْ تَعَدَّدَتْ مُحَالُهُ.....

قول المتن: (نجس لا يدركه إلخ) فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ يَتَصَوَّرُ الْعِلْمُ بُوْجُودَهُ أَجِيبَ بما إذا عَفَّ الذُّبَابُ على
نَجَسٍ رَطْبٍ، ثم وَقَعَ في مَاءٍ قَلِيلٍ أو مَائِعٍ فَإِنَّهُ لَا يُنَجِّسُ مَعَ أَنَّهُ عَلِقَ في رِجْلِهِ نَجَاسَةً لَا يُدْرِكُهَا
الطَّرْفُ، وَيُمْكِنُ تَصْوِيرُهُ أَيْضًا بما إذا رَأَاهُ قُوِّيُّ الْبَصَرِ دُونَ مُعْتَدِلٍ له فَإِنَّهُ لَا يُنَجِّسُ أَيْضًا شَيْخُنَا
وَبَجِيرَمِي. هـ قوله: (غير مُغْلَظٍ) وَفَاقًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ، وَاعْتَمَدَ النُّهَيْيُّ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَغْلَظِ
وغيره. هـ قوله: (وليس بفعله) وَفَاقًا لِلنُّهَيْيِّ عِبَارَتُهُ وَلَوْ رَأَى ذُبَابَةً على نَجَاسَةٍ أَيْ رَطْبَةٍ فَأَمْسَكَهَا حَتَّى
الضَّغْمَةُ بِدَنِّهِ أَوْ ثَوْبَهُ أَوْ طَرَحَهَا في نَحْوِ مَاءٍ قَلِيلٍ أَتَجَهَّ النَّجِّيسُ قِيَاسًا على مَا لَوْ أَلْقَى مَا لَا نَفْسَ له سَائِلَةً
مُتَنَّةً في ذَلِكَ اهـ. وبِهِ يُعْلَمُ مَا في حَاشِيَةِ شَيْخُنَا وَالبَجِيرَمِي مِنْ أَنَّ ابْنَ حَجَرٍ قَيَّدَ الْعَفْوَ بما إذا لَمْ يَكُنْ
بِفِعْلِهِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الرَّمْلِيِّ الْإِطْلَاقُ إِلَّا أَنَّ يُحْمَلُ قَوْلُهُمْ وَظَاهِرُ كَلَامِ الرَّمْلِيِّ على مَا في غير النُّهَيْيِّ
عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ على شَرْحِ بَافْضَلٍ قَوْلُهُ وَلَمْ يَخْصُلْ بِفِعْلِهِ كَذَلِكَ التَّخَفُّفُ وَغيرُهَا، وَاعْتَمَدَ الزِّيَادِيُّ وَجَزَمَ
به الْحَلَبِيُّ وَنَقَلَ سَمَ على الْمَنْهَجِ عَنِ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ أَنَّهُ ارْتَضَى الْعَفْوَ، وَإِنْ حَصَلَ بِفِعْلِهِ وَقَالَ الْقَلْيُوبِيُّ
سَوَاءٌ وَقَعَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِفِعْلٍ فَاعِلٍ وَلَوْ قَصْدًا بِدَلِيلِ إِطْلَاقِهِ مَعَ التَّفْصِيلِ في الْمُتَنَّةِ، وَبَعْضُهُمْ قَيَّدَ بما إذا لَمْ
يَكُنْ عَنِ قَصْدٍ انْتَهَى، وَعَبَّرَ الشَّارِحُ في الْإِمْدَادِ بِقَوْلِهِ وَلَمْ يَخْصُلْ بِفِعْلِهِ كَمَا يَحْتَجُّ الزَّرْكَشِيُّ لَكِنْ يُنَازَعُ
فيه الْعَفْوُ عَنْ قَلِيلٍ دَمٍ نَحْوِ الْقُمَّلَةِ الْمُقْتُولَةِ قَصْدًا إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ بَأَنَّ ذَاكَ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ بِخِلَافِ هَذَا انْتَهَى .
وفيما نَقَلَهُ عَنْ سَمَ مَا مَرَّ. هـ قوله: (لِقَلْبِهِ) كَتَفُظَةٍ بَوَلٍ وَخَمِيرٍ وَمَا يَعْلُقُ بِنَحْوِ رِجْلِ ذُبَابَةٍ عِنْدَ الْوُقُوعِ في
النَّجَاسَةِ فَيُعْفَى عَنْ ذَلِكَ في الْمَاءِ وَغيره مُغْنِي وَنَهَايَةُ. هـ قوله: (أَيُّ بَصَرٍ) إِلَى الْمَتْنِ في النُّهَيْيِّ وَالْمُغْنِي
إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ اجْتَمَعَ إِلَى رَطْبًا. هـ قوله: (أَيُّ بَصَرٍ مُعْتَدِلٍ) أَيُّ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةِ الشَّمْسِ قَلْيُوبِيُّ عِبَارَةُ النُّهَيْيِّ
وَالْعَبْرَةُ بِكَوْنِهِ لَا يُرَى لِلْبَصَرِ الْمُعْتَدِلِ مَعَ عَدَمِ مَانِعٍ قَلَوْ رَأَى قُوِّيُّ النَّظَرِ مَا لَا يَرَاهُ غَيْرُهُ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ
فَالظَّاهِرُ الْعَفْوُ كَمَا في بَدَأِ الْجُمُعَةِ نَعَمْ يَظْهَرُ فِيمَا لَا يُدْرِكُهُ الْبَصَرُ الْمُعْتَدِلُ في الظِّلِّ وَيُدْرِكُهُ بِوَاسِطَةِ
الشَّمْسِ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِإِدْرَاكِهِ له بِوَاسِطَتِهَا لِكَوْنِهَا تَزِيدُ في التَّجَلِّيِّ فَأَشْبَهَتْ رُؤْيَتَهُ حَيْثُ زُودَ حَدِيدُ الْبَصَرِ
اهـ. هـ قوله: (مَعَ فَرْضِ مُخَالَفَتِهِ إلخ) عُلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ يَسِيرَ الدَّمِ وَنَحْوَهُ مِمَّا لَا يُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ إِذَا وَقَعَ على
ثَوْبٍ أَحْمَرَ، وَكَانَ بِحَيْثُ لَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ أَبْيَضُ رُئِي لَمْ يُغْفَ عَنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَرِ على الْأَحْمَرِ نَهَايَةُ قَالَ ع ش
قَوْلُهُ م رِمَا لَا يُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ أَيُّ كَدَمِ الْمَنَافِدِ أَوْ دَمٍ اخْتَلَطَ بِغَيْرِهِ فَلَا يُقَالُ: إِنَّ يَسِيرَ الدَّمِ يُعْفَى عَنْهُ، ثُمَّ
الْكَلَامُ فِيمَا لو فُرِضَ بِالْفِعْلِ وَخَالَفَ أَمَّا لَوْ اتَّفَقَ أَنَّهُ لَمْ يَفْرَضْ أَضْلًا وَشَكَّ في كَوْنِهِ يُدْرِكُهُ الطَّرْفُ أَوْ لَا
لَمْ يَضُرَّ لِلشَّكِّ في النَّجَاسَةِ به، وَنَحْنُ لَا نُنَجِّسُ مَعَ الشَّكِّ اهـ. هـ قوله: (فلا يُنَجِّسُ إلخ) وَلَوْ وَقَعَ الذُّبَابُ
على دَمٍ، ثُمَّ طَارَ وَوَقَعَ على نَحْوِ ثَوْبٍ أَتَجَهَّ الْعَفْوُ جَزْمًا؛ لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا بِالْعَفْوِ في الدَّمِ الْمُشَاهِدِ فَلَا نُنَجِّسُ

هـ قوله: (غير مُغْلَظٍ) كَذَا قَيَّدَ وَخَوَّلَفَ .

ولو اجتمع لكثير على خلاف يأتي في نظيره في شروط الصلاة ربطاً للمسقة أيضاً أي نظراً لما من شأنه، ومن ثمّ مثلوه بنقطة خمر (قلت: ذا القول أظهن) من القول الآخر الذي لا يستثنى هذا (والله أعلم).

نقول به فيما لم يشاهد منه بطريق الأولى نهاية. ❦ فود: (ولو اجتمع إلخ) خلافاً لشيخ الإسلام والنهاية والمغني عبارة الثاني، ومقتضى كلامه أي المصنف أنه لا فرق بين وقوعه في محلّ ووقوعه في محال وهو قويّ لكن قال الجليلي صورته أن يقع في محلّ واحد، وإلاّ فله حكم ما يذركه الطرف على الأصحّ قال ابن الرقعة: وفي كلام الإمام إشارة إليه كذا نقله الزركشي وأقرّه وهو غريب. قال الشيخ والأوجه تصويره بالسير عرقاً لا بوقوعه في محلّ اه زاد المغني وهو حسن اه. وفي النهاية بعد ذلك كلام آخر قد يخالف ما مرّ منه كما أشار إليه سم والبصريّ لكن حملّه ع ش على ما يوافق الأول وارتضى به شيخنا عبارته أي شيخنا ومقتضى كلام الشارح أنه لا فرق في التجاسة المذكورة بين أن تكون في محلّ واحد أو محال لكن قيّد بعضهم العفو عما لا يذركه الطرف بما إذا لم يكثر بحيث يجتمع منه ما يحسّ قال الرملي في شرحه وهو كما قال اه أي حيث كثر عرقاً وإلاّ فيغفى عنه كما قاله الشبراملسي عليه وأطلق عطية العفو؛ لأن العبرة بكلّ موضع على حدّته اه. وقال الرشيدى إن معتدّ النهاية ما ذكره آخرًا بقوله لكن قيّد بعضهم إلخ، وأن قوله أولاً قال الشيخ: والأوجه إلخ إنما هو مجرد حكاية لما استوجبه الشيخ اه واعتدّ سم أيضاً ما قاله شيخ الإسلام بما نصّه عبارة شرح الإرشاد ولو كان بمواضع متفرقة ولو اجتمع لرئي لم يغف عنه كما صرح به الغزالي وغيره انتهت، ويتّجه العفو إذا كان المجموع يسيراً عرقاً كما قاله شيخ الإسلام وأقرّه محمد الرملي اه. ❦ فود: (رطباً) وكذا جافاً كثوب وبدين جافين كما هو ظاهر، وكذا يغفى عنه لا كلّ ما اتصل به كما قال الشارح في شرح العباب ما نصّه إن من التجس ما يحلّ تناوله كنجاسة لا يذركها الطرف اتّصلت بما كول فإنه يحلّ تناوله على الأصحّ وكغبار سرجين اتّصل بطعام أو دخل الفم لا يخرم ابتلاعه، وكذا قليل دخان التجاسة انتهى سم. ❦ فود: (أي نظراً إلخ) عبارة الكزدي أي من شأنه أن يشقّ وإن كان بعض الأفراد لا يشقّ الاحتراز عنه كنقطة خمر قال في شرح العباب ألا ترى أن دم نحو البراغيث يغفى عن كثيره ولو في ناحية تندثر فيها البراغيث نظراً لا اعتباراً ما من شأنه وجنسه إلخ انتهى. ❦ فود: (لما من شأنه) أي المسقة.

❦ فود: (ولو اجتمع لكثير) عبارة شرح الإرشاد ولو كان بمواضع متفرقة، ولو اجتمع لرئي لم يغف عنه كما صرح به الغزالي وغيره اه وقد يتّجه العفو إذا كان المجموع يسيراً عرقاً كما قاله شيخ الإسلام، وقد أقرّم ر شيخ الإسلام على قوله إن الوجه التّصوير بالسير عرقاً لا بوقوعه في محلّ واحد ثم قال: وقيّد بعضهم العفو عما يذركه الطرف بما إذا لم يكثر بحيث يجتمع منه في دفعات ما يحسّ وهو كما قال اه فليأمل مع ما قبله. ❦ فود: (رطباً) وكذا جافاً كثوب وبدين جافين كما هو ظاهر وكذا يغفى عنه لا كلّ ما اتّصل به كما قال الشارح في شرح العباب اغتراباً على عدم جامعية تعريف التجاسة الذي ذكره ما

وَيُسْتَنْتَى صُورٌ أُخْرَى اسْتَوْعَبَتْهَا مَعَ بَيَانِ مَا فِيهَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ مِنْهَا مَا عَلَى رَجُلِ الذُّبَابِ
وَإِنْ رُئِيَ وَيَسِيرٌ غُرْفًا مِنْ شَعْرِ أَوْ رِيَشٍ نَعَمَ الْمَرْكُوبُ يُعْفَى عَنْ كَثِيرِ شَعْرِهِ وَمَنْ دُخَانٍ أَوْ بُخَارٍ

☞ قَوْلُهُ: (وَيُسْتَنْتَى صُورٌ أُخْرَى إلخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ حَيْثُ قِيلَ بِالْعَفْوِ عَنْهَا بَيْنَ
الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا لَكِنْ فِي سَمِّ مَا نَصَّهُ قِيلَ وَالتَّحْقِيقُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ الْحُكْمُ بِالتَّنْجِيسِ، وَلَكِنْ يُعْفَى عَنْهُ
بِالنَّسْبَةِ لِلْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ أَهْ وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ جَزْمٌ بِاعْتِمَادِهِ حَتَّى يُجْعَلَ مُخَالَفًا لِمَا اقْتَضَاهُ
كَلَامُ الشَّارِحِ م ر ع ش. ☞ قَوْلُهُ: (مِنْهَا مَا عَلَى رَجُلِ الذُّبَابِ إلخ) أَيِ وَمَا يَقَعُ مِنْ بَغْرِ الشَّاةِ فِي اللَّبَنِ فِي
حَالِ الْحَلْبِ فَلَوْ شَكَّ أَوْقَعَ فِي حَالِ الْحَلْبِ أَوْ لَا فَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ يُنَجِّسُ إِذْ شَرَطَ الْعَفْوُ لَمْ تَتَحَقَّقْ نِهَائَةً
وَسَمَّ قَالَ ع ش وَثُلُ ذَلِكَ فِي الْعَفْوِ أَيْضًا تَلَوِيثُ ضَرْعِ الدَّابَّةِ بِنَجَاسَةٍ تَتَمَرَّعُ فِيهَا أَوْ تَوْضَعُ عَلَيْهِ لِمَنْعِ
وَلَدِهَا مِنْ شُرْبِهَا وَمَا لَوْ وُضِعَ الْإِنَاءُ فِي الرَّمَادِ أَوْ التَّنُورِ لِتَسْخِينِهِ فَتَقَطَّيَرَ مِنْهُ رَمَادٌ وَوَصَلَ لِمَا فِي الْإِنَاءِ
لِمَشَقَّةِ الْإِحْتِرَازِ عَنْ ذَلِكَ أَه. ☞ قَوْلُهُ: (وَيَسِيرٌ إلخ) وَقَلِيلُ الدَّمِ الْبَاقِي عَلَى اللَّحْمِ وَالْعَظْمِ شَرْحٌ بِأَفْضَلِ.
وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقَيِّدْهُ بِالْقَلِيلِ. ☞ قَوْلُهُ: (غُرْفًا إلخ) وَفِي حَاشِيَةِ الْهَاتِفِيِّ عَلَى التَّخْفَةِ مَا نَصَّهُ بِهِ
يُغْلَمُ أَنَّ اقْتِصَارَ الرَّافِعِيِّ كَابِنِ الصَّبَاغِ عَلَى شَعْرَتَيْنِ وَسُلَيْمٍ عَلَى ثَلَاثٍ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ التَّحْدِيدُ، وَبِهِ
صَرَّحَ فِي الْمَجْمُوعِ انْتَهَى وَفِي الْإِمْدَادِ وَالْإِيْعَابِ لَوْ قُطِّعَتْ شَعْرَةٌ أَوْ رِيْشَةٌ أَرْبَعًا فَكَالْوَاحِدَةِ وَفِي فَتَاوَى
الشَّارِحِ لَوْ خُلِطَ زَبَادٌ فِيهِ شَعْرَتَانِ أَوْ ثَلَاثُ زَبَادٍ فِيهِ مِثْلُ ذَلِكَ أَوْ لَا شَيْءَ فِيهِ بَحَثٌ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ
مَحَلَّ الْعَفْوِ عَنْ قَلِيلِ شَعْرِ غَيْرِ الْمَأْكُولِ مَا لَمْ يَكُنْ يَفْعَلُهُ فَعَلَيْهِ يُنَجِّسُ الزَّبَادَانِ انْتَهَى أَه كُرْدِي أَقُولُ: لَا
يَبْعُدُ تَقْيِيدُهُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِي طَرَحِ مِثْنَةٍ لَا دَمَ إلخ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ الْخُلْطُ لِحَاجَةٍ. ☞ قَوْلُهُ: (نَعَمَ الْمَرْكُوبُ
إلخ) عِبَارَةٌ شَرْحٌ بِأَفْضَلِ وَالْكَثِيرُ مِنْهُ لِلرَّاكِبِ أَه وَكَتَبَ عَلَيْهِ الْكُرْدِيُّ مَا نَصَّهُ عَزَّرَ فِي التَّخْفَةِ وَشَرَحِي
الْإِزْشَادِ وَالْخَطِيبِ وَالزِّيَادِي وَغَيْرِهِمْ بِالْعَفْوِ عَنْ كَثِيرِ شَعْرِ الْمَرْكُوبِ وَظَاهِرُ الْإِطْلَاقِ يُقَيِّدُ وَلَوْ لَغَيْرِ
الرَّاكِبِ خِلَافَ مَا جَرَى عَلَيْهِ هُنَا إِلَّا أَنَّ يُحْمَلُ ذَاكَ عَلَيْهِ. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِيْعَابِ أَه أَقُولُ وَكَذَا
يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ شَيْخِنَا وَيُغْفَى عَنْهُ فِي نَحْوِ الْقِصَاصِ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ أَه. ☞ قَوْلُهُ: (وَمِنْ دُخَانٍ إلخ) اعْلَمْ أَنَّ
الشَّارِحَ قَدْ ذَكَرَ فِي الْحَاشِيَةِ مَا يُقَيِّدُ أَنَّ قَلَّةَ الدُّخَانِ وَكَثْرَتَهُ تُعَرَّفُ بِالْأَثَرِ الَّذِي يَنْشَأُ عَنْهُ فِي نَحْوِ الثُّوبِ
كَصُفْرَةٍ فَإِنْ كَانَتْ صُفْرَتُهُ فِي الثُّوبِ قَلِيلَةً فَهُوَ قَلِيلٌ وَإِلَّا فَهُوَ كَثِيرٌ، ثُمَّ قَالَ وَالْعَفْوُ عَنِ الدُّخَانِ فِي الْمَاءِ
أَوَّلَى مِنْهُ فِي نَحْوِ الثُّوبِ؛ لِأَنَّهُ فِي هَذَا يَظْهَرُ أَثَرُهُ وَيُذْرَكُ فَيُغْلَمُ وَجُودُهُ وَتُذْرَكُ قَلَّتُهُ وَكَثْرَتُهُ بِخِلَافِ الْمَاءِ

نَصَّهُ؛ لِأَنَّ مِنَ التَّنَجِيسِ مَا يَجِلُّ تَنَاوُلُهُ كَنَجَاسَةِ لَا يُذْرِكُهَا الطَّرْفُ اتَّصَلَتْ بِمَأْكُولٍ فَإِنَّهُ يَجِلُّ تَنَاوُلُهُ عَلَى
الْأَصَحِّ وَهُوَ مِنْ جُمْلَتِهِ ثُمَّ قَالَ: وَكُغْبَارِ سِرْجَيْنِ اتَّصَلَ بِطَعَامٍ أَوْ دَخَلَ الْفَمَ لَا يَحْرُمُ اتِّبَالُهُ وَكَذَا قَلِيلُ
دُخَانِ التَّجَاسَةِ. ☞ قَوْلُهُ: (وَيُسْتَنْتَى صُورٌ أُخْرَى) فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَنَقَلَ ابْنُ الْعِمَادِ الْعَفْوَ عَنْ بَغْرِ شَاةٍ
وَقَعَ فِي اللَّبَنِ حَالِ الْحَلْبِ فَلَوْ وَجَدَ بَغْرٌ فِي لَبَنٍ وَشَكَّ فِي أَنَّهُ وَقَعَ فِي حَالِ الْحَلْبِ أَوْ لَا فَالْوَجْهُ الْحُكْمُ
بِنَجَاسَتِهِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي وَقْعِ التَّجَاسَةِ فِي اللَّبَنِ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ سَبَبُ الْعَفْوِ بِخِلَافِ مَا لَوْ وَجَدَتْ نَجَاسَةٌ
فِي مَاءٍ وَشَكَّ فِي أَنَّهُ قَلِيلٌ أَوْ كَثِيرٌ حَيْثُ يُحْكَمُ بِطَهَارَتِهَا؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ وَقْعِ التَّجَاسَةِ فِي الْمَاءِ لَا يُنَجِّسُهُ
إِلَّا بِشَرَطِ الْقَلَّةِ وَلَمْ تَتَحَقَّقْ، فَالْأَصْلُ الطَّهَارَةُ.

تَصَعَّدَ بِنَارٍ وَلَا كِبْخَارٍ كَنِيفٍ وَرِيحٍ ذُبُرٍ رَطْبٍ فَطَاهِرٌ، وَبَحَثَ الْقُمُولِيَّ نَجَاسَةً جَمِيعَ رَغِيفٍ أَصَابَهُ كَثِيرُهُ لِرُطُوبِيَّتِهِ مُرْدُودٌ بِأَنَّهُ جَامِدٌ فَلَا يَتَنَجَّسُ إِلَّا مُمَاسَّةً فَقَطْ وَلَا يُطَهَّرُهُ الْمَاءُ وَمَنْ غُبَارٍ سِرَجِينَ وَمَا عَلَى مَنْقَذٍ غَيْرِ آدَمِيٍّ مِمَّا خَرَجَ مِنْهُ.....

فَإِذَا غُفِيَ عَنْ قَلِيلِهِ الْمُشَاهِدَ فِي نَحْوِ الْقُوبِ فَأَوَّلَى فِي الْمَاءِ أَه. فَأَفَادَ كَمَا تَرَى فِي الضَّرِّ وَاشْتِرَاطِ الْأَثَرِ فِي نَحْوِ الْقُوبِ، وَنَقَلَ الْهَاتِفِيُّ عَلَى التَّخْفَةِ عَنِ الْإِعَابِ أَنَّهُ لَوْ أَوْقَدَ نَجَاسَةً تَحْتَ الْمَاءِ، وَاتَّصَلَ بِهِ قَلِيلٌ دُخَانٍ لَمْ يَتَنَجَّسْ أَوْ كَثِيرُهُ فَيَتَنَجَّسْ أَه. وَمِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْعَفْوِ عَنْ قَلِيلِ دُخَانِ التَّنَجُّسِ بَيْنَ كَوْنِهِ بِفِعْلِهِ أَوْ لَا وَلَكِنْ فِي الْإِعَابِ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ أَنَّ شَرْطَ الْعَفْوِ أَنْ يَكُونَ عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ، وَأَقْرَهُ وَفِي الشُّبْرَامَلْسِيِّ عَلَى النَّهَايَةِ مَا نَصَّهُ وَيُعْفَى عَنْ قَلِيلِ دُخَانِ النِّجَاسَةِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ وَصُولُهُ لِلْمَاءِ وَنَحْوُهُ بِفِعْلِهِ وَمِنْهُ الْبُخُورُ بِالتَّنَجُّسِ أَوْ الْمُتَنَجِّسِ كَمَا يَأْتِي فَلَا يُعْفَى عَنْهُ وَإِنْ قُلْ؛ لِأَنَّهُ بِفِعْلِهِ وَمِنْ الْبُخُورِ أَيْضًا مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ تَبْخِيرِ الْحَمَامَاتِ أَنْتَهَى كَلَامُ الْكُرْدِيِّ وَقَوْلُهُ وَمِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ إِلَّاخَ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ فَإِنَّ الْوُصُولَ بِسَبَبِ الْإِقَادِ الْمَذْكُورِ لَا يَضِدُّقُ عَلَيْهِ عُرْفًا أَنَّهُ بِفِعْلِهِ بِخِلَافِ الْوُصُولِ بِسَبَبِ التَّبْخِيرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

❦ قَوْلُهُ: (تَصَعَّدَ) أَيِ الْبُخَارِ. ❦ قَوْلُهُ: (كِبْخَارٍ كَنِيفٍ) أَيِ بَيْنَ الْخَلَاءِ كُرْدِيٌّ.

❦ قَوْلُهُ: (فَطَاهِرٌ) فَلَوْ مَلَأَ مِنْهُ قِرْبَةً وَحَمَلَهَا عَلَى ظَهْرِهِ وَصَلَّى بِهَا صَحَّحَتْ صَلَاتُهُ شَيْخُنَا. ❦ قَوْلُهُ: (جَمِيعَ رَغِيفٍ إِلَّاخَ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ جَمِيعَ ظَاهِرِهِ بَصْرِيٌّ. ❦ قَوْلُهُ: (كَثِيرُهُ) أَيِ الدُّخَانِ وَقَوْلُهُ لِرُطُوبِيَّتِهِ أَيِ عِنْدَ رُطُوبِيَّتِهِ وَقَبْلَ التَّخْفِيزِ.

❦ قَوْلُهُ: (وَمِنْ غُبَارٍ سِرَجِينَ) أَيِ وَنَحْوِهِ مِمَّا تَحْمِلُهُ الرِّيحُ كَالذَّرِّ مُغْنِي عِبَارَةً شَيْخُنَا وَمِنْهَا السَّرَجِينُ الَّذِي يُخْبِرُ بِهِ يُعْفَى عَنِ الْخَبَرِ سِوَاهُ أَكَلَهُ مُنْفَرِدًا أَوْ فِي مَانِعٍ كَلْبَيْنِ وَطَبِيخٍ وَمِثْلُهُ الْخُبْزُ الْمُقَمَّرُ فِي الدَّمَسِ فَلَوْ قُتَّ فِي اللَّبَنِ وَغَيْرِهِ غُفِيَ عَنْهُ، وَهَلْ يُعْفَى عَنْ حَمْلِهِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ لَا قَالَ الرَّمْلِيُّ لَا يُعْفَى وَخَالَفَ الْعَلَامَةُ الْخَطِيبُ فَقَالَ يُعْفَى عَنْهُ فِيهَا أَه. زَادَ الْبُجَيْرِيُّ وَلَا يَجِبُ غَسْلُ الْفَمِ مِنْهُ لِنَحْوِ الصَّلَاةِ، وَنُقِلَ عَنْ شَيْخُنَا أَنَّهُ لَا يُسَنُّ أَيْضًا وَفِيهِ نَظَرٌ أَه. وَعِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ وَيُعْفَى عَمَّا يُصِيبُ الْجَنْطَةَ مِنَ الْبَوْلِ وَالرَّوْثِ حَالَ الدِّيَاسَةِ قَالَ الدَّارِمِيُّ وَالْأَخْوَطُ الْمُسْتَحَبُّ غَسْلُ الْفَمِ مِنْ أَكْلِهِ، وَقِيَاسُهُ أَنْ يُسَنَّ غَسْلُ جَمِيعِ مَا يُعْفَى عَنْهُ أَه.

❦ قَوْلُهُ: (وَمَا عَلَى مَنْقَذٍ إِلَّاخَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مَا عَلَى رَجُلٍ إِلَّاخَ أَيِ يُعْفَى عَنْهُ إِذَا وَقَعَ فِي الْمَاءِ مَثَلًا سِوَاهُ أَغْلَبَ وَقُوعُهُ فِيهِ أَمْ لَا بَشَرًا أَنْ لَا يَطْرَأَ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ أَجْنَبِيَّةٌ شَرَحَ بِأَفْضَلٍ قَالَ الْكُرْدِيُّ عَلَيْهِ وَذَكَرَ الشَّارِحُ فِي حَاشِيَةِ التَّخْفَةِ بَعْدَ كَلَامِ مَا نَصَّهُ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ الْعَفْوُ هُنَا عَنْ مَنْقَذِ الْحَيَوَانِ، وَإِنْ كَانَ دُخُولُهُ الْمَاءَ بِفِعْلٍ غَيْرِهِ أَه. وَقَالَ فِي الْإِعَابِ هُوَ مُحْتَمَلٌ، وَيُحْتَمَلُ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِفِعْلِهِ أَيِ الْغَيْرِ وَهُوَ قِيَاسٌ كَثِيرٌ مِنَ الصُّوَرِ الْمُسْتَشْنِيَّاتِ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ بَحَثَ هَذَا أَه. كَلَامُ الْكُرْدِيِّ.

❦ قَوْلُهُ: (مِمَّا خَرَجَ مِنْهُ) كَأَنَّ بِالْجَمَارِ أَوْ رَاثٍ وَبَقِيَ أَثَرُ ذَلِكَ بِمَنْفَذِهِ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ أَه. قَالَ الشَّارِحُ فِي الْحَاشِيَةِ: يُعْفَى عَمَّا فِي الْمَنْقَذِ مِنَ التَّنَجُّسِ الْخَارِجِ مِنْهُ لَا غَيْرُهُ وَلَوْ مِنْ جَوْفِهِ كَقِيَّتِهِ أَنْتَهَى. كُرْدِيٌّ.

وَرَوِثٍ مَنْشُؤُهُ مِنْهُ وَذَرَقَ طَيْرٍ وَمَا عَلَى فِيهِ وَقَمِ كُلُّ مُجْتَرٍّ كَمَا نَقَلَهُ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ عَنْ ابْنِ الصَّبَّاحِ فِي الْبَعِيرِ وَاعْتَمَدَهُ وَقَمِ صَبِيٍّ قَالَ جَمَعَ وَكَذَا مَا تُلْقِيهِ الْفِئْرَانُ مِنَ الرُّوْثِ فِي حِيَاضِ الْأَخْلِيَةِ إِذَا عَمَّ الْإِبِلَاءُ بِهِ وَيُؤَيِّدُهُ بَحْثُ الْفَزَارِيِّ الْعَفْوُ عَنْ بَعْرِ فَأَرَةً فِي مَائِعِ عَمَّ بِهَا الْإِبِلَاءُ وَشَرَطَ ذَلِكَ كُلَّهُ أَنْ لَا يَغْيِرَ، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِ مُغْلَظٍ، وَأَنْ لَا يَكُونَ يَفْعَلُهُ فِيمَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ ذَلِكَ.

☐ قَوْلُهُ: (وَرَوِثٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤَيِّدُهُ فِي النَّهَايَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَرَوِثٍ) الْخُ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَعَنْ رَوِثٍ نَحْوِ سَمَكٍ لَمْ يَضَعُهُ فِي الْمَاءِ عَبَثًا وَالْحَقُّ الْأَذْرَعِيُّ بِهِ مَا نَشُؤُهُ مِنَ الْمَاءِ وَالزَّرْكَشِيُّ مَا لَوْ تَزَلَّ طَائِرٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ طَيْرٍ الْمَاءِ وَذَرَقَ فِيهِ أَوْ شَرِبَ مِنْهُ وَعَلَى فِيهِ نَجَاسَةٌ وَلَمْ تَحُلَّ عَنْهُ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ عَبَثًا وَمِنْ الْعَبَثِ مَا لَوْ وَضِعَ فِيهِ لِمَجَرَّدِ التَّفَرُّجِ عَلَيْهِ فِيمَا يَظْهَرُ، وَلَيْسَ مِنْهُ مَا يَقَعُ كَثِيرًا مِنْ وَضْعِ السَّمَكِ فِي الْآبَارِ وَنَحْوِهَا لَا كُلُّ مَا يَخْصُلُ فِيهَا مِنَ الْعَلَقِ وَنَحْوِهِ حِفْظًا لِمَائِهَا عَنِ الْإِسْتِغْذَارِ، وَقَوْلُهُ م ر لَمْ تَحُلَّ عَنْهُ مَفْهُومُهُ أَنَّهَا إِذَا تَحَلَّلَتْ ضَرَّ، وَقِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ فِيمَا تُلْقِيهِ الْفِئْرَانُ وَفِيمَا لَوْ وَقَعَتْ بَغْرَةٌ فِي اللَّبَنِ الْعَفْوُ لِلْمَشَقَّةِ أَه.

☐ قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيِ الْمَاءِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَذَرَقَ طَيْرٍ) وَيُعْفَى عَمَّا يُمَاسُهُ الْعَسَلُ مِنَ الْكِبَارَةِ الَّتِي تُجْعَلُ مِنْ رَوِثٍ نَحْوِ الْبَقْرِ، وَأَفْتَى جَمَعَ مِنَ الْيَمَنِ بِالْعَفْوِ عَمَّا يَبْقَى فِي نَحْوِ الْكَرْشِ مِمَّا يَشُقُّ غَسْلُهُ وَتَنْقِئَتُهُ مِنْهُ نِهَايَةً، وَجَزَمَ شَيْخُنَا بِهَذَا أَيِ الْعَفْوِ عَمَّا يَبْقَى فِي نَحْوِ الْكَرْشِ الْخُ وَفِي الْكَرْدِيِّ عَنِ الْإِيْعَابِ مَا نَصَّهُ بَلْ بِالْغِ بَعْضُهُمْ فَقَالَ الَّذِي عَلَيْهِ عَمَلٌ مَنْ عَلِمَتْ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ جَوَازُ أَكْلِ الْمَصَارِينِ وَالْأَمْعَاءِ إِذَا نُقِيتْ عَمَّا فِيهَا مِنَ الْفَضْلَاتِ، وَإِنْ لَمْ تُغْسَلْ بِخِلَافِ الْكَرْشِ وَفِيهِ نَظَرٌ، وَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ غَسْلِهَا إِذَا لَا مَشَقَّةَ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَنْقِئَةِ نَحْوِ الْكَرْشِ عَمَّا فِيهِ مَا لَمْ يَبْقَ فِيهِ نَحْوُ رِيحٍ يَغْسُرُ زَوَالَهُ أَه.

☐ قَوْلُهُ: (وَقَمِ كُلُّ مُجْتَرٍّ) فَلَا يُنْجَسُ مَا شَرِبَ مِنْهُ وَيُعْفَى عَمَّا تَطَايَرُ مِنْ رِيْقِهِ الْمُتَنَجِّسِ نِهَايَةً أَيِ وَوَصَلَ لِقُوبٍ أَوْ بَدَنٍ أَوْ غَيْرِهِمَا ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَقَمِ صَبِيٍّ) لَا سِيَّما فِي حَقِّ الْمُخَالِطِ لَهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ يُعْفَى عَمَّا تَحَقَّقَ إصَابَةُ بَوْلٍ تَوَرَّ الدِّيَاسَةِ لَهُ بَلْ مَا نَحْنُ فِيهِ أَوَّلَى وَالْحَقُّ بَعْضُهُمْ بِذَلِكَ أَفْوَاهُ الْمَجَانِينِ. وَجَزَمَ بِهِ الزَّرْكَشِيُّ نِهَايَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَقَمِ صَبِيٍّ أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِتَذِي أُمِّهِ وَغَيْرِهِ، وَقَوْلُهُ م ر عَمَّا تَحَقَّقَ أَيِ وَإِنْ سَهَّلَ غَسْلُهُ كَانَ شَاهِدًا أَثَرِ النِّجَاسَةِ عَلَى قَدَرٍ مُعَيَّنٍ كَكَفِّ وَمِثْلُ الْبَوْلِ الرَّوْثِ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (قَالَ جَمَعَ الْخُ) جَزَمَ بِهِ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي، ثُمَّ قَالَ الْأَوَّلُ وَالضَّابِطُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ أَنَّ الْعَفْوَ مَنْوُطٌ بِمَا يَشُقُّ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ غَالِيًا أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر بِمَا يَشُقُّ الْخُ مِنْ ذَلِكَ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ وَقُوعِ نَجَاسَةٍ مِنَ الْفِئْرَانِ وَنَحْوِهَا فِي الْأَوَانِي الْمُعَدَّةِ لِلِاسْتِعْمَالِ فِي الْبُيُوتِ كَالْجِرَارِ وَالْأَبَارِقِ وَنَحْوِهَا وَمَا يَقَعُ لِإِخْوَانِنَا الْمُجَاوِرِينَ أَيِ فِي الْأَزْهَرِ مِنْ أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ يُرِيدُ الْإِحْتِيَاطَ فَيَتَّخِذُ لَهُ إِبْرِيْقًا لِيَسْتَنْجِيَ مِنْهُ، ثُمَّ يَجِدُ فِيهِ بَعْدَ فَرَاغِ الْإِسْتِنْجَاءِ زَبْلٌ فَيَرَانِ وَمِنْهُ أَيْضًا زَرَقُ الطَّيْرِ فِي الطَّعَامِ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (فِي مَائِعِ) أَيِ أَوْ جَامِدٍ رَطْبًا وَقَوْلُهُ وَأَنْ لَا يَكُونَ يَفْعَلُهُ أَيِ قَصْدًا لَا تَبَعًا كَزُدِّي.

☐ قَوْلُهُ: (وَرَوِثٍ مَنْشُؤُهُ مِنْهُ الْخُ) وَيُعْفَى عَمَّا يُمَاسُهُ الْعَسَلُ مِنَ الْكِبَارَةِ الَّتِي تُجْعَلُ مِنْ رَوِثٍ نَحْوِ الْبَقْرِ وَعَنْ رَوِثٍ نَحْوِ سَمَكٍ لَمْ يَضَعُهُ فِي الْمَاءِ عَبَثًا شَرَحَ م ر. ☐ قَوْلُهُ: (وَذَرَقَ طَيْرٍ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ طَيْرٍ الْمَاءِ شَرَحَ م ر. ☐ قَوْلُهُ: (وَقَمِ صَبِيٍّ) لَا سِيَّما فِي حَقِّ الْمُخَالِطِ وَالْحَقُّ بَعْضُهُمْ بِذَلِكَ أَفْوَاهُ الْمَجَانِينِ

(تنبيه) عَلِمَ من كلامهم في هذه المُسْتَنْبَاتِ أَنَّهَا لَا تُنَجِّسُ مُلَاقِيَهَا وَفِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ أَنَّ الْمَعْفُوتَاتِ ثُمَّ تُنَجِّسُ لَكِنْ لَا تَبْطُلُ بِهَا الصَّلَاةُ مَثَلًا، وَحِينَئِذٍ يُشْكِلُ الْفَرْقُ فَإِنَّ الضَّرُورَةَ أَوْ الْحَاجَةَ الْمَوْجِبَةَ لِلْعَفْوِ مَوْجُودَةٌ فِي الْكُلِّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ عَلَى بُعْدِ إِنْ أَصَلَ الضَّرُورَةَ هُنَا آكَدٌ، وَقَدْ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ عَدَمُ تَأْثِيرِ الْخَمْرِ فِي نَجَاسَةِ طَرَفِهَا إِذَا تَخَلَّلَتْ. وَاخْتِلَافُهُمْ فِي قَلِيلِ شَعْرِ الْجِلْدِ إِذَا انْدَبَعَ هَلْ يَطْهَرُ تَبَعًا لَهُ كَالَّذِي قَبْلَهُ أَوْ يُعْفَى عَنْهُ فَقَطْ أَيْ؛ لِأَنَّهُ أَحْفَ ضَرُورَةٌ مِنْهُ. وَلَوْ تَنَجَّسَ آدَمِيُّ أَوْ حَيَوَانٌ طَاهِرٌ وَإِنْ نَدَرَ اخْتِلَاطُهُ بِالنَّاسِ، ثُمَّ غَابَ وَأَمَكَّنَ إِعَادَةَ طَهْرِهِ حَتَّى مِنْ مُغْلَظٍ، وَالنِّزَاعُ فِي الْهَرَّةِ بِأَنَّ مَا تَأْخُذُهُ بِلِسَانِهَا قَلِيلٌ لَا يُطْهَرُ فَمَهَا يَزِيدُ أَنَّهَا تُكْرَرُ الْأَخْذَ بِهِ عِنْدَ شُرْبِهَا فَيَتَجَذَّبُ إِلَى جَوَانِبِ فِيهَا وَيَطْهَرُ جَمِيعُهُ لَمْ يَتَجَّسَّ مَا مَسَّهُ، وَإِنْ حَكَمْنَا بِبَقَاءِ نَجَاسَتِهِ.....

□ فَوَدَّ: (وَفِي شُرُوطِ الْإِنِّح) عَطَفَ عَلَى فِي هَذِهِ الْإِنِّح. □ فَوَدَّ: (مَثَلًا) أَيْ كَالطَّوَابِ. □ فَوَدَّ: (فِي الْكُلِّ) أَيْ فِي كُلِّ مِنْ نَحْوِ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا. □ فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ) أَيْ الْفَرْقُ.
 □ فَوَدَّ: (وَاخْتِلَافُهُمْ الْإِنِّح) عَطَفَ عَلَى عَدَمِ تَأْثِيرِ الْإِنِّح. □ فَوَدَّ: (كَالَّذِي قَبْلَهُ) أَيْ طَرَفُ الْخَمْرِ الْمُتَخَلِّلَةِ قَالَ الْكُرْدِيُّ: أَرَادَ بِهِ الْمَعْفُوتَ عَلَيْهِ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ تَنَجَّسَ آدَمِيُّ) دَخَلَ فِيهِ الصَّبِيُّ الصَّغِيرُ فَهَذَا الْحُكْمُ ثَابِتٌ فِيهِ وَلَهُ حُكْمٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ تَنَجَّسَ فَمَهُ بِنَحْوِ الْقِنِيِّ وَلَمْ يَغِبْ، وَتَمَكَّنَ مِنْ تَطْهِيرِهِ بَلْ اسْتَمَرَّ مَعْلُومُ التَّنَجُّسِ عُفِيَ عَنْهُ فِيمَا يَشُقُّ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ كَالْتِقَامِ ثُدْيِ أُمِّهِ وَتَقْيِيلِهِ فِي فَمِهِ عَلَى وَجْهِ الشَّفَقَةِ مَعَ الرُّطُوبَةِ كَذَا قَرَّرَهُ الرَّمْلِيُّ سَمِعَ وَعَ شَ وَكُرْدِيُّ. □ فَوَدَّ: (أَوْ حَيَوَانٌ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيُؤْخَذُ فِي الْمُنْعَى.
 □ فَوَدَّ: (أَوْ حَيَوَانٌ طَاهِرٌ) مِنْ هَرَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا مُعْنَى مِنْ فَمِهِ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ أَجْزَائِهِ كُرْدِيُّ عَنِ الْإِيْعَابِ.
 □ فَوَدَّ: (وَأَمَكَّنَ عَادَةً) أَيْ وَلَوْ عَلَى بُعْدٍ فِي مَاءٍ جَارٍ أَوْ رَاكِدٍ كَثِيرٍ شَرَحَ بِأَفْضَلِ. □ فَوَدَّ: (حَتَّى مِنْ مُغْلَظٍ) قَالَ فِي الْإِيْعَابِ، وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ أَيْ الْمَاءِ مُخْتَلِطًا بِثَرَابٍ إِنْ كَانَتْ نَجَاسَةٌ مُغْلَظَةً، وَلَا تُشْتَرَطُ الْغَيْبَةُ سَبْعَ مَرَّاتٍ؛ لِأَنَّهَا فِي الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ تُلْغَى بِلِسَانِهَا فِي الْمَاءِ مَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ انْتَهَى اهـ كُرْدِيُّ. □ فَوَدَّ: (لَمْ يَتَجَّسَّ الْإِنِّح) جَوَابٌ وَلَوْ تَنَجَّسَ الْإِنِّح. □ فَوَدَّ: (مَا مَسَّهُ) أَيْ مِنْ مَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ حَكَمْنَا بِبَقَاءِ نَجَاسَتِهِ الْإِنِّح) وَلَوْ مَسَّ الْمُصَلِّيَ مَحَلَّ النِّجَاسَةِ مِنْ ذَلِكَ الْحَيَوَانِ فَهَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ مَحْكُومٌ

شَرَحَ م ر. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ تَنَجَّسَ آدَمِيُّ) دَخَلَ فِيهِ الصَّبِيُّ الصَّغِيرُ فَهَذَا الْحُكْمُ ثَابِتٌ فِيهِ دُونَ حُكْمِ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ تَنَجَّسَ فَمَهُ بِنَحْوِ الْقِنِيِّ وَلَمْ يَغِبْ، وَتَمَكَّنَ مِنْ تَطْهِيرِهِ بَلْ لَوْ اسْتَمَرَّ مَعْلُومُ التَّنَجُّسِ عُفِيَ عَنْهُ فِيمَا يَشُقُّ الْإِحْتِرَازُ كَالْتِقَامِ ثُدْيِ أُمِّهِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا غَسْلُهُ وَكَتْقِيلُهُ فِي فَمِهِ عَلَى وَجْهِ الشَّفَقَةِ مَعَ الرُّطُوبَةِ فَلَا يَلْزَمُ تَطْهِيرُ الْفَمِ كَذَا قَرَّرَهُ م ر وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ: (وَلَوْ تَنَجَّسَ الْإِنِّح) نَظِيرُ مَا مَرَّ عَنْ شَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ فِيمَا لَوْ تَنَجَّسَتْ يَدُ الْيُسْرَى، وَيُؤْخَذُ مِمَّا ذَكَرُوهُ هُنَا الْحُكْمُ بِبَقَاءِ نَجَاسَةِ الْيُسْرَى فِي مَسْأَلَةِ شَيْخِنَا. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ حَكَمْنَا بِبَقَاءِ نَجَاسَتِهِ عَمَلًا بِالْأَفْضَلِ الْإِنِّح) لَوْ مَسَّ الْمُصَلِّيَ مَحَلَّ النِّجَاسَةِ مِنْ ذَلِكَ الْحَيَوَانِ. فَهَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ مَحْكُومٌ بِنَجَاسَتِهِ وَإِنْ لَمْ يُحْكَمْ بِنَجَاسَةِ مَا مَسَّهُ بِهِ مَعَ الرُّطُوبَةِ أَوْ لَا لِاحْتِمَالِ الطَّهَارَةِ، وَلَا تَبْطُلُ بِالشَّكِّ فِيهِ نَظَرٌ وَمَالَ م ر لِلْأَوَّلِ وَالثَّانِي غَيْرُ بَعِيدٍ.

عَمَلًا بِالأَصْلِ لِضَعْفِهِ بِاحْتِمَالِ طَهْرِهِ مَعَ أَصْلِ طَهَارَةِ الْمَمْسُوسِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَصَابَهُ مِنْ أَحَدِ الْمُشْتَبِهِينَ شَيْءٌ لَمْ يُنَجِّسْهُ لِلشَّكِّ وَهُوَ وَاضِحٌ قَبْلَ الاجْتِهَادِ أَمَّا بَعْدَهُ فَإِنَّهُ إِذَا ظَهَرَ لَهُ بِهِ النَجَسُ فَأَصَابَهُ شَيْءٌ مِنْهُ فَإِنَّهُ يُنَجِّسُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ نَعَمْ هَلْ يَنْعَطِفُ الْحُكْمُ عَلَى مَا مَسَّهُ قَبْلَ ظُهُورِ نَجَاسَتِهِ بِالاجْتِهَادِ لِبُعْدِ التَّبَعِيضِ مَعَ بَقَاءِ ذَاتِ مَا فِي الْإِنَاءِ عَلَى حَالِهَا أَوْ لَا وَاجْزَأ. وَالْاِخْتِلَافُ إِنَّمَا هُوَ فِي خَارِجِ عَنْهَا وَهُوَ الشَّكُّ قَبْلَ الاجْتِهَادِ وَالظَّنُّ بَعْدَهُ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ لَا مُعَارِضَ لِلشَّكِّ فِيمَا مَضَى بِخِلَافِهِ الْآنَ عَارِضَهُ مَا هُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَصْلِ وَهُوَ الاجْتِهَادُ لِتَصَرُّيهِمُ الْآتِي بِطَرَحِ النَّظَرِ لِلأَصْلِ بَعْدَ الاجْتِهَادِ كُلِّ مُحْتَمَلٍ، وَالأَوَّلُ أَقْرَبُ وَادِّعَاءُ قَصْرِ مُعَارَضَةٍ مَا ذَكَرَ عَلَى مَا بَعْدَ الاجْتِهَادِ مَمْنُوعٌ بَلْ تَنْعَطِفُ الْمُعَارَضَةُ فِيمَا مَضَى أَيْضًا. ثُمَّ رَأَيْتَنِي فِي شَرْحِ الْعُبَابِ رَجَّحْتُ الثَّانِي وَعَلَّلْتُهُ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ النَجَاسَةَ لَا تَثْبُتُ بِالنِّسْبَةِ لِمَا هُوَ مُحَقَّقٌ الطَّهَارَةُ بِغَلْبَةِ الظَّنِّ، وَإِنْ تَرْتَّبَتْ عَلَى اجْتِهَادٍ وَلَا يُعَارِضُهُ امْتِنَاعُ التَّطَهُّرِ بِمَاءٍ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ نَجَاسَتُهُ بِالاجْتِهَادِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ اسْتَعْمَلَهُ فِي حَدِيثٍ تَعَدَّرَ جُزْؤُهُ بِالنِّبَةِ أَوْ فِي خَبَثٍ فَهُوَ مُحَقَّقٌ فَلَا يَزُولُ بِمَشْكُوكٍ فِيهِ، وَلَئِنَّهُ لَوْ حُلَّ التَّطَهُّرُ بِهِ حُلُّ التَّطَهُّرِ بِمَظْنُونِ الطَّهَارَةِ بِالأُولَى فَيَلْزَمُ اسْتِعْمَالُ يَقِينِ النَجَاسَةِ نَعَمْ يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِ الزَّرْكَشِيِّ قَضِيَّةٌ مَا نَقَلُوهُ عَنْ ابْنِ سُرَيْجٍ فِيمَا إِذَا تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ أَنَّهُ يُورَدُ مَوَارِدُ الْأَوَّلِ الْحُكْمُ بِتَنْجِيسِهِ هُنَا.....

بِنَجَاسَتِهِ وَإِنْ لَمْ نَحْكَمْ بِنَجَاسَةٍ مَا مَسَّهُ بِهِ مَعَ الرُّطُوبَةِ أَوْ لَا لِاحْتِمَالِ الطَّهَارَةِ وَلَا يُبْطَلُ بِالشَّكِّ فِيهِ نَظَرٌ وَمَالِ الزَّمَلِيِّ لِلأَوَّلِ وَالثَّانِي غَيْرُ بَعِيدٍ سَم. □ فَوَدَّ: (عَمَلًا) عِلَّةٌ لِلْحُكْمِ بِبَقَاءِ نَجَاسَتِهِ وَقَوْلُهُ لِضَعْفِهِ إِنْخِ عِلَّةٌ لِعَدَمِ تَنْجِيسِهِ لِمَا مَسَّهُ بِضَرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيِ مِنَ التَّغْلِيلِ بِالضَّغْفِ. □ فَوَدَّ: (لَوْ أَصَابَهُ) أَيِ شَخْصًا. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ عَدَمِ التَّنَجِيسِ. □ فَوَدَّ: (بِهِ) أَيِ بِالاجْتِهَادِ. □ فَوَدَّ: (فِي خَارِجِ إِنْخِ) أَيِ فِي حَالٍ عَارِضٍ لِلذَّاتِ خَارِجٍ عَنْهَا وَقَوْلُهُ أَوْ لَا أَيِ أَوْ لَا يَنْعَطِفُ كُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَالأَوَّلُ أَقْرَبُ) وَيَأْتِي آيْنًا تَرْجِيحُهُ لِلثَّانِي خِلَافًا لِلشُّبْهِ الْمَسِي حَيْثُ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِهِ كَلَامَ شَرْحِ الْعُبَابِ الْآتِي آيْنًا مَا نَصَّهُ، وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ حَجَرٍ فِي شَرْحِ الْمُنْهَاجِ الْمِيلُ إِلَى تَبْيِينِ النَجَاسَةِ بَعْدَ الاجْتِهَادِ، وَنَقَلَ ابْنُ قَاسِمٍ عَلَى الْمُنْهَاجِ عَنْ الْجَمَالِ الزَّمَلِيِّ اعْتِمَادَ عَدَمِ وَجُوبِ الْغُسْلِ، وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ النَّاشِئَ عَنِ الاجْتِهَادِ يُنْزَلُ مَنَزِلَةَ الْيَقِينِ فَالْقِيَاسُ وَجُوبُ الْغُسْلِ أَه. □ فَوَدَّ: (رَجَّحْتُ الثَّانِي) أَيِ عَدَمَ الْإِنْعِطَافِ. □ فَوَدَّ: (وَلِإِنْ تَرْتَّبَتْ) أَيِ غَلْبَةِ الظَّنِّ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُعَارِضُهُ) أَيِ التَّغْلِيلِ الْمَذْكُورُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ إِنْخِ) عِلَّةٌ لِنَفْيِ الْمُعَارَضَةِ. □ فَوَدَّ: (فَهُوَ مُحَقَّقٌ) أَيِ الْخَبَثِ. □ فَوَدَّ: (بِمَشْكُوكٍ فِيهِ) أَيِ فِي طَهْرِهِ أَرَادَ بِالشَّكِّ مُقَابِلَ الظَّنِّ فَيَشْمَلُ الْوَهْمَ كَمَا هُوَ الْمُرَادُ هُنَا. □ فَوَدَّ: (حُلُّ التَّطَهُّرِ بِمَظْنُونِ الطَّهَارَةِ إِنْخِ) أَيِ وَإِنْ حُلَّ بِهِ أَيْضًا سَاعَ اسْتِعْمَالِهِمَا مَعًا فَيَلْزَمُ اسْتِعْمَالُ يَقِينِ النَجَاسَةِ بِضَرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (فَيَلْزَمُهُ) أَيِ مِنْ اسْتِعْمَالِهِمَا مَعًا كُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ إِنْخِ) يَبَيِّنُ لِمَا نَقَلُوهُ إِنْخِ. □ فَوَدَّ: (بِوَرْدَةٍ) أَيِ الْمَاءِ الثَّانِي الَّذِي انْقَلَبَ اجْتِهَادُهُ إِلَى طَهَارَتِهِ. □ فَوَدَّ: (الْحُكْمُ إِنْخِ) خَبَرٌ قَضِيَّةٌ إِنْخِ. □ فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ فِيمَا لَوْ أَصَابَهُ شَيْءٌ مِنْ أَحَدِ الْمُشْتَبِهِينَ،

أَنْ مَحَلُّ قَوْلِنَا لَا أَثَرَ لظَنِّهِ نَجَاسَةً مَا أَصَابَهُ الرُّشَاشُ بِالنَّسْبَةِ لِعَدَمِ تَنْجِيسِهِ لِمَاسِهِ حَيْثُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ مَا ظَنَّ طَهَارَتَهُ، وَالْأَثَرُ لِمَرَمِهِ بِالنَّسْبَةِ لِصِحَّةِ صَلَاتِهِ غَسَلُ ذَلِكَ لِقَلِّ يُصَلِّي بِتَقْيِينِ النَّجَاسَةِ. (والجاري) وهو ما اندفع في مُنَحْدَرٍ أَوْ مُسْتَوٍ فَإِنْ كَانَ أَمَامَهُ ارْتِفَاعٌ فَهُوَ كَالرَّائِدِ وَجَرِيهِ مَعَ ذَلِكَ مُتَبَاطِئٌ لَا يُعْتَدُّ بِهِ (كَرَاكِدٍ) فِي تَفْصِيلِهِ السَّابِقِ مِنْ تَنْجِيسٍ قَلِيلِهِ بِالمُلاقاةِ وَكَثِيرِهِ بِالتَّعْيِيرِ؛ لِأَنَّ خَبَرَ الْقُلْتَيْنِ عَامٌّ (وَفِي الْقَدِيمِ لَا يُنَجِّسُ) قَلِيلُهُ (بِلا تَعْيِيرٍ) لِقُوَّتِهِ وَعَلَى الْجَدِيدِ فَالْجَرِيَاتُ وَإِنْ اتَّصَلَتْ حِسًّا هِيَ مُتَفَصِّلَةٌ حُكْمًا فَكُلُّ جَرِيَةٍ هِيَ الدَّفْعَةُ بَيْنَ حَافَتَيْ النِّهْرِ أَيْ مَا يَرْتَفِعُ مِنْهُ عِنْدَ تَمْوُجِهِ تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا طَالِبَةً لِمَا أَمَامَهَا هَارِبَةً مِمَّا وَرَاءَهَا فَإِنْ كَانَتْ دُونَ قُلْتَيْنِ بَأَنْ لَمْ تَبْلُغْهُمَا مِسَاحَةً أَوْ أَمَامَهَا الثَّلَاثَةَ تَنْجَسَتْ بِمُجَرَّدِ المُلاقاةِ وَلَا فَالْمُتَعَيِّرُ ثُمَّ إِنْ جَرَبَتْ النَّجَاسَةُ فِي

ثُمَّ ظَنَّ نَجَاسَتَهُ بِالاجْتِهَادِ. □ فَوَدَّ: (أَنْ مَحَلُّ الْخ) نَائِبٌ فَاعِلٌ يُعْلَمُ قَوْلُهُ قَوْلُنَا لَا أَثَرَ لَخِ هُوَ الْقَوْلُ الَّذِي يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ أَنَّ النَّجَاسَةَ لَا تُثَبِّتُ بِالنَّسْبَةِ الْخ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (مَا أَصَابَهُ) أَيْ أَصَابَ مِنْهُ عَلَى الْحَذَفِ وَالِإِصَالِ. □ فَوَدَّ: (لِعَدَمِ تَنْجِيسِهِ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى لِتَنْجِيسِهِ بِإِسْقَاطِ عَدَمِ. □ فَوَدَّ: (حَيْثُ الْخ) خَبَرُ أَنَّ مَحَلَّ الْخ. □ فَوَدَّ: (الْأَنْدَفَعُ) أَيْ انْصَبَّ وَقَوْلُهُ مُنَحْدَرٍ أَيْ مُنْخَفَضٍ وَالْحَذَرُ الْحُطُّ مِنَ الْأَعْلَى إِلَى الْأَسْفَلِ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (فَهُوَ كَالرَّائِدِ) أَيْ فِي كَوْنِهِ مُتَّصِلًا وَاحِدًا فَيَكُونُ جَرِيَّاتُهُ مُتَوَاصِلَةً حِسًّا وَحُكْمًا فَلَا يَتَنَجَّسُ إِذَا بَلَغَ جَمِيعَهُمَا قُلْتَيْنِ فَكَثُرَ إِلَّا بِالتَّعْيِيرِ بَصْرِيٍّ وَشَرْحُ بَاقِضٍ. □ فَوَدَّ: (مَعَ ذَلِكَ) أَيْ وَجُودِ ارْتِفَاعِ أَمَامِهِ. □ فَوَدَّ: (فِي تَفْصِيلِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ وَالْقُلْتَيْنِ فِي التَّهَامَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَيْ مَا يَرْتَفِعُ إِلَى طَالِبِهِ وَقَوْلُهُ بَأَنْ لَمْ تَبْلُغْهُمَا إِلَى تَنْجَسَتْ. □ فَوَدَّ: (فِي تَفْصِيلِهِ السَّابِقِ الْخ) وَفِيمَا يُسْتَنْتَى نِهَائِهِ وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ خَبَرَ الْقُلْتَيْنِ عَامٌّ) فَإِنَّهُ لَمْ يَفْصِلْ فِيهِ بَيْنَ الْجَارِي وَالرَّائِدِ نِهَائِهِ وَمُعْنَى.

□ فَوَدَّ (لِسُنَنِ): (وَفِي الْقَدِيمِ الْخ) وَبِهِ قَالَ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ قَالَ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ وَهُوَ قَوِيٌّ وَقَالَ فِي الْمُهْتَمَاتِ إِنَّهُ قَوْلٌ جَدِيدٌ أَيْضًا كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (لِقُوَّتِهِ) أَيْ لِقُوَّةِ الْجَارِي وَلِأَنَّ الْأَوَّلَيْنِ كَانُوا يَسْتَنْتَجُونَ عَلَى شَطِّ الْأَنْهَارِ الصَّغِيرَةِ، ثُمَّ يَتَوَضَّئُونَ مِنْهَا وَلَا تَنَفُّكُ عَنْ رَشَاشِ النَّجَاسَةِ غَالِبًا، وَعَلَّلَهُ الرَّافِعِيُّ بِأَنَّ الْجَارِيَّ وَارِدٌ عَلَى النَّجَاسَةِ فَلَا يُنَجِّسُ إِلَّا بِالتَّعْيِيرِ كَالْمَاءِ الَّذِي تُزَالُ بِهِ النَّجَاسَةُ وَقَضِيَّةُ هَذَا التَّعْلِيلِ أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا لَا طَهُورًا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُرَادٍ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَهِيَ الدَّفْعَةُ) وَفِي الْقَامُوسِ الدَّفْعَةُ بِالْفَتْحِ الْمَرَّةُ وَبِالضَّمِّ الدَّفْعَةُ مِنَ الْمَطَرِ وَهُوَ الْمُنَاسِبُ هُنَا الضَّمُّ ش. □ فَوَدَّ: (مِنْهُ) أَيْ مِنَ الْمَاءِ الَّذِي بَيْنَ حَافَتَيْ التَّهَرِّ. □ فَوَدَّ: (تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا) تَفْصِيلٌ لِلتَّمَوُّجِ فَالتَّحْقِيقُ أَنْ يُشَاهَدَ ارْتِفَاعُ الْمَاءِ وَأَنْخِفَاضُهُ بِسَبَبِ شِدَّةِ الْهَوَاءِ، وَالتَّقْدِيرُ بِأَنْ يَكُونَ غَيْرَ ظَاهِرِ التَّمَوُّجِ بِالْجَزِي عِنْدَ سُكُونِ الْهَوَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَتَمَوَّجُ وَلَا يَرْتَفِعُ بِجَبْرِ مِيٍّ. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ كَانَتْ الْخ) أَيْ الْجَرِيَّةُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْجَارِيَّ مِنَ الْمَاءِ وَمِنْ رَطْبٍ غَيْرِهِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِمُسْتَوٍ أَوْ قَرِيبٍ مِنَ الْإِسْتِوَاءِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُنَحْدَرًا مِنْ مُرْتَفَعٍ كَالصَّبِّ مِنْ إِبْرِيْقٍ فَالْجَارِي مِنَ الْمُرْتَفَعِ جِدًّا لَا يَتَنَجَّسُ مِنْهُ إِلَّا الْمُلاقِي لِلتَّجَسُّ مَاءً أَوْ غَيْرَهُ، وَأَمَّا فِي

□ فَوَدَّ: (وَهُوَ مَا أَنْدَفَعُ) إِلَى قَوْلِهِ عَلَى إِشْكَالٍ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ أَيْ مَا يَرْتَفِعُ إِلَى طَالِبِهِ.

جارية بِجَرِيهَا طَهَّرَ مَحَلَّهَا بِمَا بَعْدَهَا، وَلَا فَكُلُ مَا مَرَّ عَلَيْهَا مِنَ الْجَرِيَّاتِ الْقَلِيلَةِ نَجِسَ حَتَّى يَقِفَ الْمَاءُ وَمِنْ ثَمَّ يُقَالُ لَنَا مَاءٌ فَوْقَ أَلْفِ قُلَّةٍ وَهُوَ نَجِسٌ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ. (وَالْقُلَّتَانِ) بِالْمِسَاحَةِ فِي الْمُرْتَبِعِ ذِرَاعٌ وَرُبْعٌ طَوْلًا وَمِثْلُهُ عَرْضًا وَمِثْلُهُ غُمُقًا بِذِرَاعِ الْآدَمِيِّ وَهُوَ شَبْرَانِ تَقْرِيبًا وَمَجْمُوعُ ذَلِكَ مِائَةٌ وَخَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ رُبْعًا عَلَى إِشْكَالِ حِسَابِيٍّ فِيهِ يَبَيِّنُهُ مَعَ جَوَابِهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَهِيَ الْمِيزَانُ فَلِكُلِّ رُبْعٍ ذِرَاعٌ أَرْبَعَةُ أَرْطَالٍ لَكِنْ عَلَى مُرَجِّحِ الْمُصَنِّفِ فِي رِطْلٍ بَعْدَازٍ وَعَلَى

الْمُسْتَوِيِّ وَالْقَرِيبِ مِنْهُ فَغَيْرُ الْمَاءِ يُنَجِّسُ كُلَّهُ بِالْمُلَاقَاةِ وَلَا عِبْرَةٌ بِالْجَرِيَّةِ، وَأَمَّا الْمَاءُ فَالْعِبْرَةُ فِيهِ بِالْجَرِيَّةِ فَإِنْ كَانَتْ قُلَّتَيْنِ لَمْ تُنَجِّسْ هِيَ وَلَا غَيْرُهَا إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ، وَإِنْ كَانَتْ أَقْلَ فَبِهَا الَّتِي تَنْجَسَتْ وَمَا قَبْلَهَا مِنَ الْجَرِيَّاتِ بَاقٍ عَلَى طَهَوْرِيَّتِهِ وَلَوْ الْمُتَّصِلَةُ بِهَا. وَأَمَّا مَا بَعْدَهَا فَهُوَ كَذَلِكَ أَيْ بَاقٍ عَلَى طَهَوْرِيَّتِهِ إِلَّا الْجَرِيَّةُ الْمُتَّصِلَةُ بِالْمُتَّجِسَةِ فَلَهَا حُكْمُ الْعُسَالَةِ، وَهَذَا إِذَا كَانَتْ التَّجَاسُّةُ جَارِيَةً مَعَ الْمَاءِ وَإِنْ كَانَتْ وَاقِفَةً فِي الْمَمَرِّ فَكُلُّ مَا مَرَّ عَلَيْهَا يُنَجِّسُ، وَأَمَّا مَا لَمْ يَمُرَّ عَلَيْهَا وَهُوَ الَّذِي فَوْقَهَا فَهُوَ بَاقٍ عَلَى طَهَوْرِيَّتِهِ شَيْخُنَا أَيْ وَإِنْ كَانَ مَاءُ التَّهْرِ كُلُّهُ دُونَ قُلَّتَيْنِ كَمَا نَقَلَهُ الْكُرْدِيُّ عَنِ الْمَحَلِّيِّ وَالزِّيَادِيِّ وَعَنْ حَاشِيَةِ الرُّوضَةِ لِابْنِ الْبُلْقِينِيِّ. □ قَوْلُهُ: (طَهَّرَ مَحَلَّهَا بِمَا بَعْدَهَا) فَلَهُ حُكْمُ التَّجَاسُّةِ حَتَّى لَوْ كَانَ التَّجَسُّسُ مِنْ كُلِّ فَلَاحٍ مِنْ سَبْعِ جَرِيَّاتٍ مَعَ كَدُورَةِ الْمَاءِ بِالتَّرَابِ الطَّهَوْرِ فِي إِحْدَاهُنَّ مُغْنِي وَنَهَايَةً. □ قَوْلُهُ: (وَالْأَيُّ) أَيْ وَإِنْ لَمْ تَجْرِ التَّجَاسُّةُ بِجَرِيِّ الْمَاءِ لِإِقْلَاقِهَا مَثَلًا أَوْ لِضَعْفِ جَرِيَّانِ الْمَاءِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ جَرِيُّ الْمَاءِ أَسْرَعَ مِنْ جَرِيَّانِ التَّجَاسُّةِ كَمَا فِي الْأَسْنَى وَالْإِمْدَادِ وَغَيْرِهِمَا كُرْدِيٌّ عِبَارَةٌ النَّهَائِيَّةُ فَإِنْ كَانَتْ جَامِدَةً وَاقِفَةً اهـ.

□ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ يُقَالُ لَنَا الْخُ) قَالَ فِي الْإِعَابِ وَلَا يُؤَثِّرُ فِي هَذَا الْإِلْفَازِ الَّذِي جَرَوْا عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا لَمْ يَتَلَفَ قُلَّتَيْنِ فَضْلًا عَنْ أَلْفٍ، لِأَنَّهُ مُتَّفَقٌ حُكْمًا، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ اتَّصَالَ صُورَةٌ يَكْفِي فِي الْإِلْفَازِ بِهِ اهـ كُرْدِيٌّ.

□ قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ) أَيْ حِسًا وَلَا تَقْدِيرًا، وَلَوْ كَانَ فِي وَسْطِ التَّهْرِ حُفْرَةٌ عَمِيقَةٌ، وَالْمَاءُ يَجْرِي عَلَيْهَا بِهَيْئَةٍ فَمَاوُهَا كَالرَّائِدِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ يَجْرِي عَلَيْهَا سَرِيعًا بَأَنَّ كَانَ يَغْلِبُ مَاءُهَا وَيُتَذَلُّ فَإِنَّ مَاءَهَا حَيْثُذِ كَالْجَارِي أَمَّا لَوْ كَانَتْ غَيْرَ عَمِيقَةٍ فَلَا أَثَرُ لَهَا سِوَا جَرَى الْمَاءِ عَلَيْهَا سَرِيعًا أَمْ بَطِيئًا كُرْدِيٌّ.

□ قَوْلُهُ: (بِالْمِسَاحَةِ) بِكُسْرِ الْمِيمِ وَمِثْلُهُ الْخُ انْظُرْ مَا فَائِدَةُ زِيَادَةِ مِثْلٍ هُنَا وَفِي الْعُمُقِ. □ قَوْلُهُ: (بِذِرَاعِ الْآدَمِيِّ) أَيْ بِذِرَاعِ الْيَدِ الْمُعْتَدِلَةِ شَرْحٌ بِافْضَلِ. □ قَوْلُهُ: (وَمَجْمُوعُ ذَلِكَ الْخُ) إِضَاحُهُ إِذَا كَانَ الْمُرْتَبِعُ ذِرَاعًا وَرُبْعًا طَوْلًا وَعَرْضًا وَغُمُقًا يَسْطُ الذَّرَاعُ مِنْ جِنْسِ الرُّبْعِ فَيَكُونُ كُلُّ مِنْهَا خَمْسَةُ أَرْبَاعٍ، وَيُعْبَرُ عَنْهَا بِالْأَذْرُعِ الْقَصِيرَةِ فَتُضْرَبُ خَمْسَةُ الطَّوْلِ فِي خَمْسَةِ الْعَرْضِ تَبْلُغُ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ، ثُمَّ يُضْرَبُ الْحَاصِلُ وَهُوَ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ فِي خَمْسَةِ الْعُمُقِ يَحْصُلُ مِائَةٌ وَخَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ ذِرَاعًا يُخْصُ كُلُّ ذِرَاعٍ أَرْبَعَةَ أَرْطَالٍ فَقَبِي الْمِائَةِ ذِرَاعٍ أَرْبَعُمِائَةِ رِطْلٍ وَفِي الْخَمْسَةِ وَالْعِشْرِينَ ذِرَاعًا مِائَةُ رِطْلٍ، فَالْمَجْمُوعُ خَمْسُمِائَةِ رِطْلٍ وَهُوَ مِقْدَارُ الْقُلَّتَيْنِ شَيْخُنَا وَكُرْدِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (وَهِيَ الْمِيزَانُ) أَيْ وَالْمِائَةُ وَالْخَمْسَةُ وَالْعِشْرُونَ الْحَاصِلَةُ مِنْ ضَرْبِ الطَّوْلِ فِي الْعَرْضِ، وَالْحَاصِلُ فِي الْعُمُقِ بَعْدَ بَسْطِهَا أَرْبَاعًا هِيَ الْمِيزَانُ لِمِقْدَارِ

□ قَوْلُهُ: (أَرْبَعَةُ أَرْطَالٍ) أَيْ مِنَ الْخَمْسِمِائَةِ رِطْلٍ.

مُرَجَّحِ الرَّافِعِيِّ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ وَيُوجَّهُ بَأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ هُنَا بَيْنَهُمَا تَفَاوُثٌ إِذْ هُوَ خَمْسَةُ ذِرَاعٍ وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ ذِرْهَمٍ وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يَظْهَرُ بِهِ تَفَاوُثٌ فِي الْمِسَاحَةِ فِيهِ غَيْرُ الْمُرَبَّعِ يُمَسَّحُ وَيُحَسَّبُ مَا يَبْلُغُهُ أَعْبَادُهُ فَإِنْ بَلَغَ ذَلِكَ فَقُلَّتَانِ وَإِلَّا فَلَا، وَقَدْ حَدَّدُوا الْمُدَوَّرَ بِأَنَّهُ ذِرَاعٌ مِنْ سَائِرِ

الْقُلَّتَيْنِ فَلَوْ كَانَ الْعُمُقُ ذِرَاعًا وَنِصْفًا مَثَلًا، وَالطَّوْلُ كَذَلِكَ فَابْسُطْ كُلًّا مِنْهُمَا أَرْبَاعًا تَكُنْ سِتَّةَ أَضْرِبٍ أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ تَحْصُلُ سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ أَضْرِبًا فِي الْعَرْضِ بَعْدَ بَسْطِهِ أَرْبَاعًا فَإِذَا كَانَ الْعَرْضُ ذِرَاعًا فَالْحَاصِلُ مِنْ ضَرْبِ أَرْبَعَةٍ فِي سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ مِائَةً وَأَرْبَعٍ وَأَرْبَعُونَ فَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ قُلَّتَيْنِ إِذْ هُمَا كَمَا عَلِمْتَهُ مِائَةٌ وَخَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ وَإِنْ كَانَ الْعَرْضُ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعٍ ذِرَاعٍ تُضْرَبُ ثَلَاثَةٌ هِيَ بَسْطُ الثَّلَاثَةِ أَرْبَاعِ الذِّرَاعِ فِي سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ، يَكُونُ الْحَاصِلُ مِائَةً وَثَمَانِيَةً فَهُوَ دُونَ الْقُلَّتَيْنِ وَعَلَى هَذَا فِقْسُ كُرْدِيٍّ. ❦ قَوْلُهُ: (إِذْ هُوَ) أَيِ التَّفَاوُثِ بَيْنَ الْمُرَبَّعِ عَلَى مُرَجَّحِ التَّوَوِّيِّ فِي الرُّطْلِ وَبَيْنَهُ عَلَى مُرَجَّحِ الرَّافِعِيِّ فِي الرُّطْلِ أَوْ بَيْنَ الْأَرْبَعَةِ أَرْطَالِ الَّتِي هِيَ قَدْرُ كُلِّ رُبْعٍ عَلَى مُرَجَّحِ التَّوَوِّيِّ فِي الرُّطْلِ وَبَيْنَهَا عَلَى مُرَجَّحِ الرَّافِعِيِّ فِيهِ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ بَعْدَ أَنْ نَقَلَ أَنَّ الْقُلَّتَيْنِ بِالْمِسَاحَةِ مَا ذُكِرَ عَنْ زَوَائِدِ الرُّوْضَةِ مَا نَصَّهُ، ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّ مَا ذُكِرَ عَنْ زَوَائِدِ الرُّوْضَةِ جَرَى فِيهِ عَلَى مُخْتَارِهِ فِي رُطْلِ بَعْدَادَ وَهُوَ مِائَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ ذِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ ذِرْهَمٍ أَمَّا عَلَى مُخْتَارِ الرَّافِعِيِّ فِيهِ وَهُوَ مِائَةٌ وَثَلَاثُونَ ذِرْهَمًا فَيَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ الْمِسَاحَةُ أَيْضًا مَا ذُكِرَ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَزَادَ بِنِسْبَةِ التَّفَاوُثِ بَيْنَهُمَا فِي وَزْنِ الْقُلَّتَيْنِ وَهُوَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَنِصْفُ رُطْلٍ وَنِصْفُ تُسْعِ رُطْلٍ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ إِذْ عَدَمُ تَحْدِيدِهِمُ لِلذِّرَاعِ وَقَوْلُهُمْ إِنَّهُ شِبْرَانِ تَقْرِيبًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ التَّفَاوُثَ مُعْتَمَرٌ أَهْلُ قُلَّتَيْمَلٍّ فِيهِ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ ذِرْهَمٍ) كَذَا فِي نُسخَةِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَيَظْهَرُ أَنَّ الصَّوَابَ وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ ذِرْهَمٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِضَرْيٍّ. ❦ قَوْلُهُ: (لَا يَظْهَرُ بِهِ تَفَاوُثٌ) فِي عَدَمِ الظُّهُورِ نَظَرٌ سَمَ أَيِ يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ أَيْضًا. ❦ قَوْلُهُ: (مَا يَبْلُغُهُ) الضَّمِيرُ لِمَا الْوَاقِعَةِ عَلَى الْمِقْدَارِ وَقَوْلُهُ أَعْبَادُهُ أَيِ غَيْرِ الْمُرَبَّعِ فَاعِلٌ يَبْلُغُ وَمَا فِي الْكُرْدِيِّ مِنْ أَنَّ الضَّمِيرَ الْمُسْتَبَرَّ رَاجِعٌ إِلَى مَا، وَالظَّاهِرُ إِلَى غَيْرِ الْمُرَبَّعِ وَضَمِيرُ أَعْبَادِهِ يَرْجِعُ إِلَى الْمُرَبَّعِ خِلَافَ الصَّوَابِ، وَالصَّوَابُ إِلَى غَيْرِ الْمُرَبَّعِ أَيْضًا. ❦ قَوْلُهُ: (فَإِنْ بَلَغَ) أَيِ مَا يَبْلُغُهُ إِلَخَ ذَلِكَ أَيِ الْمِائَةِ وَالْخَمْسَةِ وَالْعِشْرِينَ رُبْعًا. ❦ قَوْلُهُ: (الْمُدَوَّرُ إِلَخَ) ضَابِطُهُ أَنْ يَكُونَ ذِرَاعًا

❦ قَوْلُهُ: (إِذْ هُوَ) أَيِ التَّفَاوُثِ بَيْنَ الْمُرَبَّعِ عَلَى مُرَجَّحِ التَّوَوِّيِّ فِي الرُّطْلِ وَبَيْنَهُ عَلَى مُرَجَّحِ الرَّافِعِيِّ فِي الرُّطْلِ أَوْ بَيْنَ الْأَرْبَعَةِ أَرْطَالِ الَّتِي هِيَ قَدْرُ كُلِّ رُبْعٍ عَلَى مُرَجَّحِ التَّوَوِّيِّ فِي الرُّطْلِ وَبَيْنَهَا عَلَى مُرَجَّحِ الرَّافِعِيِّ فِيهِ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ بَعْدَ أَنْ نَقَلَ أَنَّ الْقُلَّتَيْنِ بِالْمِسَاحَةِ مَا ذُكِرَ عَنْ زَوَائِدِ الرُّوْضَةِ مَا نَصَّهُ ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّ مَا ذُكِرَ عَنْ زَوَائِدِ الرُّوْضَةِ جَرَى فِيهِ عَلَى مُخْتَارِهِ فِي رُطْلِ بَعْدَادَ وَهُوَ مِائَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ ذِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ ذِرْهَمٍ أَمَّا عَلَى مُخْتَارِ الرَّافِعِيِّ وَهُوَ مِائَةٌ وَثَلَاثُونَ ذِرْهَمًا فَيَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ الْمِسَاحَةُ أَيْضًا مَا ذُكِرَ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَزَادَ بِنِسْبَةِ التَّفَاوُثِ بَيْنَهُمَا فِي وَزْنِ الْقُلَّتَيْنِ وَهُوَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَنِصْفُ رُطْلٍ وَنِصْفُ تُسْعِ رُطْلٍ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ إِذْ عَدَمُ تَحْدِيدِهِمُ لِلذِّرَاعِ وَقَوْلُهُمْ إِنَّهُ شِبْرَانِ تَقْرِيبًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ التَّفَاوُثَ مُعْتَمَرٌ أَهْلُ قُلَّتَيْمَلٍّ فِيهِ. ❦ قَوْلُهُ: (لَا يَظْهَرُ بِهِ تَفَاوُثٌ) فِي عَدَمِ الظُّهُورِ نَظَرٌ.

الجوانب بِذِرَاعِ الْآدَمِيِّ، وَهُوَ شِبْرَانِ تَقْرِيبًا وَذِرَاعَانِ عُمُقًا بِذِرَاعِ النَّجَّارِ وَهُوَ ذِرَاعٌ وَرُبْعٌ وَقِيلَ ذِرَاعٌ وَنِصْفٌ.

(تَبْيِيحُ الظَّاهِرِ أَنَّ مُرَادَهُمْ بِذِرَاعِ النَّجَّارِ ذِرَاعَ الْعَمَلِ الْمَعْرُوفِ، وَحِينَئِذٍ فَتَحْدِيدُهُ بِمَا ذَكَرَ يُنَافِيهِ قَوْلُ السَّمْعُودِيِّ فِي تَارِيخِهِ الْكَبِيرِ ذِرَاعُ الْعَمَلِ ذِرَاعٌ وَثُلُثٌ مِنْ ذِرَاعِ الْحَدِيدِ الْمُسْتَعْمَلِ بِمِصْرَ ذَلِكَ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ قِيرَاطًا وَذِرَاعُ الْيَدِ الَّذِي حُرِّرْنَاهُ أَحَدٌ وَعِشْرُونَ قِيرَاطًا ١ هـ وَبِهِ يَتَأَيَّدُ الثَّانِي إِذِ التَّفَاوُتُ حِينَئِذٍ بَيْنَ ذِرَاعٍ وَنِصْفِ الْيَدِ وَذِرَاعُ الْعَمَلِ نِصْفُ قِيرَاطٍ وَلَمْ يَسْتَتِهِ لِقِلَّتِهِ. وَبِالْوِزْنِ (خَمْسِمِائَةٍ رِطْلٍ) يَفْتَحُ الرَّاءُ وَكُسِرَ هَا وَهُوَ أَفْصَحُ (بَعْدَادِيٌّ) بِإِعْجَابِهِمَا وَإِهْمَالِهِمَا وَإِعْجَابُ وَاحِدَةٍ وَإِهْمَالُ الْأُخْرَى وَيَبْدَالُ الْأَخِيرَةِ نُونًا لِيَخْبَرَ الشَّافِعِيَّ وَالتِّرْمِذِيَّ وَابْنُ هَيَّاشٍ «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ

عَرْضًا وَذِرَاعَيْنِ وَنِصْفًا عُمُقًا وَمَتَى كَانَ الْعَرْضُ ذِرَاعًا كَانَ الْمُحِيطُ ثَلَاثَةً أَذْرُعَ وَسُبْعًا؛ لِأَنَّ الْمُحِيطَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثَةً أَمْثَالِ الْعَرْضِ وَسُبْعٌ مِثْلُهُ فَيَنْسَبُ كُلُّ مِنْ الطَّوْلِ وَهُوَ الْعُمُقُ وَالْعَرْضُ وَالْمُحِيطُ أَرْبَاعًا لِيُجُودَ الرُّبْعُ فِي مِقْدَارِ الْقُلْتَيْنِ فِي الْمُرَبَّعِ فَيَكُونُ الْعَرْضُ أَرْبَعَةً أَذْرُعَ وَالطَّوْلُ عَشْرَةً وَالْمُحِيطُ اثْنَيْ عَشَرَ وَأَرْبَعَةَ أَصْبَاعٍ فَتَضْرِبُ نِصْفَ الْعَرْضِ فِي نِصْفِ الْمُحِيطِ يَخْرُجُ اثْنَا عَشَرَ وَأَرْبَعَةَ أَصْبَاعٍ عَمَلًا بِمُقْتَضَى قَاعِدَتِهِمْ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهَا هُنَا فَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ قَبْلَ الضَّرْبِ اثْنَيْ عَشَرَ وَأَرْبَعَةَ أَصْبَاعٍ، ثُمَّ تَضْرِبُ الْحَاصِلَ فِي عَشْرَةِ الطَّوْلِ يَحْصُلُ مِائَةٌ وَخَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ وَخَمْسَةُ أَصْبَاعٍ فَإِنَّ الضَّرْبَ الْإِثْنَيْنِ عَشَرَ فِي الْعَشْرِ مِائَةً وَعِشْرِينَ وَضَرْبُ الْأَرْبَعَةِ أَصْبَاعِ فِي الْعَشْرِ بِأَرْبَعِينَ سُبْعًا خَمْسَةً وَثَلَاثُونَ سُبْعًا بِخَمْسَةِ صَحِيحَةٍ يَبْقَى خَمْسَةُ أَصْبَاعٍ وَهِيَ زَائِدَةٌ قَالَ بَعْضُهُمْ وَبِهَا حَصَلَ التَّقْرِيبُ لَكِنْ الرَّاجِحُ أَنَّ مَعْنَى التَّقْرِيبِ يَظْهَرُ فِي النِّقْصِ لَا فِي الزِّيَادَةِ شَيْخُنَا وَفِي الْمَغْنِيِّ وَالْبُحَيْرِيِّ نَحْوُهُ إِلَّا قَوْلُهُ وَنِصْفًا وَقَوْلُهُ عَمَلًا إِلَى، ثُمَّ تَضْرِبُ وَقَوْلُهُ قَالَ بَعْضُهُمْ وَقَوْلُهُ لَكِنْ الرَّاجِحُ الْخ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ ذِرَاعٌ وَرُبْعٌ) فِي الْمَغْنِيِّ وَالْبُحَيْرِيِّ وَشَيْخُنَا مَا يُوَافِقُهُ. □ قَوْلُهُ: (الظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُمْ الْخ) الظَّاهِرُ خِلَافُهُ؛ لِأَنَّ مَا أَفَادَهُ يُبَيِّنُ تَكْسِيرَ الْقُلْتَيْنِ مُبَايَنَةً كَثِيرَةً فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِيٌّ عِبَارَةَ الْكُرْدِيِّ عَنْ حَاشِيَةِ التَّحْفَةِ لِلشَّارِحِ بَعْدَ كَلَامٍ طَوِيلٍ مَا نَصَّهُ: وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْمُرَادَ ذِرَاعَ التَّجَارِ بِالتَّاءِ، وَأَنَّهُ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ قِيرَاطًا وَذِرَاعُ الْيَدِ إِحْدَى وَعِشْرُونَ قِيرَاطًا لَزِمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِعُمُقِ الْمُرَبَّعِ ذِرَاعٌ وَرُبْعٌ بِذِرَاعِ الْآدَمِيِّ وَبِعُمُقِ الْمُدَوَّرِ ذِرَاعَانِ مِنْ ذِرَاعِ الْحَدِيدِ، وَالتَّفَاوُتُ بَيْنَهُمَا قَرِيبٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا قُلْنَا الْمُرَادُ بِذِرَاعِ التَّجَارِ بِالتَّوْنِ فَإِنَّ التَّفَاوُتَ بَيْنَهُمَا كَثِيرٌ ١ هـ. □ قَوْلُهُ: (ذِرَاعُ الْعَمَلِ الْمَعْرُوفِ) فِي عُرْفِ الْبُنَاءِ وَالتَّجَارِينِ كُرْدِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (فَتَحْدِيدُهُ) أَيِ ذِرَاعِ التَّجَارِ بِمَا ذَكَرَ أَيِ بِذِرَاعِ وَرُبْعِ. □ قَوْلُهُ: (الْمُسْتَعْمَلِ بِمِصْرَ) أَيِ بِأَيْدِي الْبَاعَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ الذَّرَاعُ وَثُلُثُ الْخ. □ قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيِ بِقَوْلِ السَّمْعُودِيِّ وَقَوْلِهِ الثَّانِي أَيِ أَنَّهُ ذِرَاعٌ وَنِصْفٌ. □ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَسْتَتِهِ) أَيِ الثَّانِي نِصْفُ الْقِيرَاطِ.

□ قَوْلُهُ: (وَبِالْوِزْنِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِالمِسَاحَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَيَبْدَالُ الْأَخِيرَةِ نُونًا) وَبِمِمْ أَوَّلُهُ بَدَلَ الْبَاءِ نِهَآيَةً أَيِ مَعَ التَّوْنِ فَقَطْ كَمَا فِي الْقَامُوسِ عِبَارَتُهُ بَعْدَادُ بِمُهْمَلَتَيْنِ وَمُعْجَمَتَيْنِ، وَتَقْدِيمُ كُلِّ مِنْهُمَا وَبَعْدَانُ وَبَعْدَيْنِ وَمَعْدَانُ مَدِينَةُ السَّلَامِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (لِيَخْبَرَ الشَّافِعِيَّ) إِلَى قَوْلِهِ وَحِينَئِذٍ فَانْتِصَارُ الْخِ فِي النَّهَآيَةِ

قُلْتَيْنِ بِقِلَالٍ هَجَرَ لَمْ يُنَجَّسْ» وهي يَفْتَحُ أُولَاهَا قَرِيَّةٌ بِقُرْبِ الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى مُشْرِفِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ. وَقَدْ قَدَّرَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْقَلَّةَ مِنْهَا أَخَذًا مِنْ تَقْدِيرِ شَيْخِهِ ابْنِ جُرَيْجٍ الرَّائِي لَهَا بِقَرَبَتَيْنِ وَنِصْفِ بِقُرْبِ الْحِجَازِ وَالوَاحِدَةُ مِنْهَا لَا تَزِيدُ غَالِيًا عَلَى مِائَةِ رَطْلٍ بَغْدَادِيٍّ، وَحِينَئِذٍ فَانْتِصَارُ ابْنِ ذَقِيقِ الْعِيدِ لِمَنْ لَمْ يَعْمَلْ بِخَبَرِ الْقُلَّتَيْنِ مُحْتَجًّا بِأَنَّهُ مُبْهَمٌ لَمْ يُبَيِّنْ عَجَبِيًّا إِذْ لَا وَجْهَ لِلْمُنَازَعَةِ فِي شَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ، وَإِنْ سَلَّمْ ضَعْفُ زِيَادَةِ مِنْ قِلَالٍ هَجَرَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اكْتَفَى بِالضَّعِيفِ فِي الْفَضَائِلِ وَالْمَنَاقِبِ فَالْبَيَانُ كَذَلِكَ بَلْ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَحْتَجُّ بِهِ مُطْلَقًا وَأَمَّا اعْتِمَادُ الشَّافِعِيِّ لَهَا فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِمَّا لِهَذَا أَوْ لِثُبُوتِهَا عَنْدهُ (تَقْرِيبًا)؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ الشَّافِعِيِّ أَمْرٌ تَقْرِيبِيٌّ فَلَا يَضُرُّ نَقْصُ رَطْلَيْنِ فَأَقْلُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَخِلَافُهُ يَبَيِّنُ مَا فِيهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ (فِي الْأَصَحِّ) وَقِيلَ هُمَا أَلْفٌ وَقِيلَ سِتُّمِائَةٌ لِاخْتِلَافِ قُرْبِ الْعَرَبِ فَأَخَذْنَا الْأَسْوَأَ، وَزُيِّدَ بِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْغَالِبِ وَهُوَ مَا مَرَّ وَقِيلَ تَحْدِيدٌ فَيَضُرُّ نَقْصُ أَيِّ شَيْءٍ كَانَ، وَزُيِّدَ بِأَنَّهُ إِفْرَاطٌ وَيَتَفْسِيرُ التَّقْرِيبَ، ثُمَّ التَّحْدِيدُ هُنَا يُعْلِمُ أَنَّ التَّحْدِيدَ ثُمَّ غَيْرُ التَّحْدِيدِ هُنَا.

وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَالتَّزْمِيدُ وَالْبَيَقُ. □ فَوُهْ: (قَرِيَّةٌ بِقُرْبِ الْمَدِينَةِ الْخ) تُجَلَّبُ مِنْهَا الْقِلَالُ وَقِيلَ بِالْبَحْرَيْنِ، قَالَه الْأَزْهَرِيُّ قَالَ فِي الْخَادِمِ وَهُوَ الْأَشْبَهُ مُغْنِي قَالَ الْبُجَيْرِيُّ قَوْلُهُ وَهُوَ الْأَشْبَهُ ضَعِيفٌ أَه. □ فَوُهْ: (مِنْ شَيْخِ شَيْخِهِ الْخ) إِذِ الشَّافِعِيُّ أَخَذَ عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ خَالِدِ الرَّزْجِيِّ وَهُوَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ وَاسْمُهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ يُوْنُسَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ جَبْرِيلَ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِجُرَيْمِيٍّ. □ فَوُهْ: (الرَّائِي لَهَا الْخ) فَإِنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ قِلَالَ هَجَرَ فَإِذَا الْقَلَّةُ مِنْهَا تَسَعُ قَرَبَتَيْنِ أَوْ قَرَبَتَيْنِ وَشَيْئًا أَيْ مِنْ قُرْبِ الْحِجَازِ فَاحْتَاطَ الشَّافِعِيُّ فَحَسَبَ الشَّيْءَ نِصْفًا إِذْ لَوْ كَانَ قَوْفُهُ لَقَالَ تَسَعُ ثَلَاثَ قُرْبٍ إِلَّا شَيْئًا عَلَى عَادَةِ الْعَرَبِ فَتَكُونُ الْقُلَّتَانِ خَمْسَ قُرْبٍ مُغْنِي وَنَهَايَةٌ. □ فَوُهْ: (فَالْبَيَانُ كَذَلِكَ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ بِضَرِيٍّ. □ فَوُهْ: (بِهِ) أَيِ الضَّعِيفِ مُطْلَقًا أَيْ فِي الْفَضَائِلِ وَالْمَنَاقِبِ وَغَيْرِهِمَا. □ فَوُهْ: (لَهَا) أَيِ الزِّيَادَةِ الْمَذْكُورَةِ. □ فَوُهْ: (أَمَّا لِهَذَا) إِشَارَةٌ إِلَى الْبَيَانِ كُرْدِيٍّ. □ فَوُهْ: (فَلَا يَضُرُّ نَقْصُ الْخ) وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِ الرَّافِعِيِّ لَا يَضُرُّ نَقْصُ قَدَرٍ لَا يَظْهَرُ بِنَقْصِهِ تَفَاوُتٌ فِي التَّغْيِيرِ بِقَدَرٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمُغَيَّرَةِ الْخ كَذَا فِي النَّهَايَةِ، وَهُوَ مَحَلُّ تَأْمُلٍ بِضَرِيٍّ. □ فَوُهْ: (وَقِيلَ الْخ) عِبَارَةٌ مَحَلِّيٍّ وَالْمُغْنِي قَدَّمَ تَقْرِيبًا عَكْسَ الْمُحَرَّرِ لِيَشْمَلَ وَمَا قَبْلَهُ التَّضْحِيحُ وَالْمُقَابِلُ فِيمَا قَبْلَهُ مَا قِيلَ: الْقُلَّتَانِ أَلْفُ رَطْلٍ؛ لِأَنَّ الْقُرْبَةَ قَدْ تَسَعُ مِائَتَيْنِ رَطْلٍ، وَقِيلَ هُمَا سِتُّمِائَةُ رَطْلٍ وَالْعَدَدُ عَلَى الثَّلَاثَةِ قِيلَ تَحْدِيدٌ فَيَضُرُّ أَيُّ شَيْءٍ نَقَصَ أَهْ بِحَذْفٍ. □ فَوُهْ: (وَيَتَفْسِيرُ التَّقْرِيبَ ثُمَّ) أَيِ بَقَوْلِهِ فَلَا يَضُرُّ الْخ، وَالتَّحْدِيدُ هُنَا أَيِ بَقَوْلِهِ فَيَضُرُّ الْخ. □ فَوُهْ: (أَنَّ التَّحْدِيدَ ثُمَّ الْخ) كَانَ مُرَادُهُ بِالتَّقْرِيبِ، ثُمَّ مَا لَزِمَ مِنْ تَعْيِينِ التَّقْرِيبِ فِي رَطْلَيْنِ إِذْ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ التَّحْدِيدُ بِخَمْسِمِائَةٍ إِلَّا رَطْلَيْنِ سَمَ وَيُصْرِّحُ بِذَلِكَ قَوْلُ الْمُغْنِي فَإِنَّ قِيلَ عَلَى مَا صَحَّحَهُ فِي الرُّوضَةِ مِنْ أَنَّهُ يُعْفَى عَنْ نَقْصِ رَطْلٍ وَرَطْلَيْنِ

□ فَوُهْ: (وَيَتَفْسِيرُ التَّقْرِيبَ ثُمَّ الْخ) كَانَ مُرَادُهُ بِالتَّقْرِيبِ ثُمَّ مَا لَزِمَ مِنْ تَعْيِينِ التَّقْرِيبِ فِي رَطْلَيْنِ إِذْ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ التَّحْدِيدُ بِخَمْسِمِائَةٍ إِلَّا رَطْلَيْنِ.

(والتَغْيِيرُ الْمُؤَثِّرُ بِطَاهِرٍ أَوْ نَجِسٍ طَعْمٌ أَوْ لَوْنٌ أَوْ رِيحٌ) وَحَمْلُ طَعْمٍ وَمَا بَعْدَهُ بِاعْتِبَارِ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ صَحِيحٌ أَيْ تَغْيِيرُ طَعْمٍ إِلَى آخِرِهِ فَاَنْدَفَعَ مَا قِيلَ إِنَّ هَذَا حَمْلٌ غَيْرُ مُفِيدٍ لَا يُقَالُ سَلَمْنَا إِفَادَتَهُ، وَهُوَ لَا يَتَقَيَّدُ بِالْمُؤَثِّرِ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْمُؤَثِّرِ تَغْيِيرُ طَعْمٍ إِلَى آخِرِهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّا نَقُولُ لَيْسَ الْمُرَادُ حَمْلُ كُلِّ عَلَى حَدِّهِ حَتَّى يَرِدَ ذَلِكَ بَلْ حَمْلُ مَا أَفَادَهُ مَجْمُوعُ الْمُتَعَاظِفَاتِ مِنْ انْحِصَارِ الْمُؤَثِّرِ فِي أَحَدِهَا فَلَا يُشْتَرَطُ اجْتِمَاعُهَا وَلَا يُؤَثِّرُ غَيْرُهَا كَحَرَارَةٍ أَوْ بُرُودَةٍ فَأَوْ مَانِعَةٌ خُلُوعًا، وَخَرَجَ بِالْمُؤَثِّرِ بِطَاهِرٍ التَّغْيِيرُ الْيَسِيرُ بِهِ وَبِالْمُؤَثِّرِ يَنْجَسُ التَّغْيِيرُ بِجِيفَةٍ بِالشُّطِّ وَمَا لَوْ وَجَدَ فِيهِ وَصْفٌ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلنَّجَاسَةِ فَلَا يُحَكِّمُ بِنَجَاسَتِهِ فِيمَا يَظْهَرُ تَرْجِيحُهُ فِي الثَّانِيَةِ خِلَافًا لِلْبَغَوِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ لَاحْتِمَالِ أَنَّ تَغْيِيرَهُ تَرَوُّخٌ وَلَا يُنَافِيهِ مَا لَوْ وَقَعَ فِيهِ نَجِسٌ لَمْ يُغَيِّرْهُ حَالًا بَلْ بَعْدَ مُدَّةٍ فَإِنَّهُ يَسْأَلُ أَهْلَ الْخَبَرَةِ وَلَوْ وَاحِدًا فِيمَا يَظْهَرُ فَإِنْ جَزَمَ بِأَنَّهُ مِنْهُ فَيُنَجِّسُ، وَإِلَّا فَلَا.....

تَرْجِعُ الْقُلَّتَانِ أَيْضًا إِلَى التَّحْدِيدِ فَإِنَّهُ يَضُرُّ نَقْصُ مَا زَادَ عَلَى الرُّطَلَيْنِ أَجِيبَ بِأَنَّ هَذَا تَحْدِيدٌ غَيْرُ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ أَه. وَأَمَّا مَا فِي الْكُرْدِيِّ مِمَّا نَصَّهُ قَوْلُهُ أَنَّ التَّحْدِيدَ ثُمَّ أَيْ الْمَعْلُومَ مِنْ قَوْلِهِ تَقْرِيْبًا الْمُقَابِلَ لَهُ، وَالْمُرَادُ أَنَّ هَذَا التَّحْدِيدَ الْمَثْقُولَ بِقِيلَ غَيْرِ التَّحْدِيدِ الْمُقَابِلِ لِلْأَصَحِّ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّكَ قُلْتَ فِي الْخُطْبَةِ لَا أَذْكَرُ الْمُقَابِلَ أَهْ فَبَعِيدٌ عَنِ الْمَرَامِ، وَقَوْلُ سَمٍ بِالتَّقْرِيبِ صَوَابُهُ بِالتَّحْدِيدِ.

❑ قَوْلُ (السُّبِّي: (والتَّغْيِيرُ الْمُؤَثِّرُ) أَيْ حِسًّا أَوْ تَقْدِيرًا نَهَائَةً وَمُعْنَى. ❑ قَوْلُهُ: (وَحَمْلُ طَعْمٍ إِلَخ) أَيْ جَعْلُهُ خَبْرًا لِلتَّغْيِيرِ وَقَوْلُهُ بِاعْتِبَارِ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ أَيْ بِاعْتِبَارِ الْحَالِ الَّذِي اتَّصَفَ بِهِ الطَّعْمُ وَمَا بَعْدَهُ، وَهُوَ التَّغْيِيرُ وَلِذَا قَالَ أَيْ تَغْيِيرُ طَعْمٍ إِلَخ. ❑ قَوْلُهُ: (لَا يُقَالُ إِلَخ) هَذَا اغْتِرَاضُ آخَرٍ حَاصِلُهُ أَنَّ تَقْيِيدَ التَّغْيِيرِ بِالْمُؤَثِّرِ أَيْضًا يَنْقَسِمُ إِلَى هَذِهِ الْأَنْشَاءِ كُرْدِي. ❑ قَوْلُهُ: (هُوَ) التَّغْيِيرُ الْمُتَقَسِّمُ إِلَى مَا ذَكَرَ لَا يَتَقَيَّدُ بِالْمُؤَثِّرِ أَيْ لَا يَخْتَصُّ بِالْمُؤَثِّرِ. ❑ قَوْلُهُ: (لَيْسَ الْمُرَادُ حَمْلُ كُلِّ إِلَخ) أَيْ بِأَنَّهُ يُلَاحِظُ الرِّبْطَ بَعْدَ الْعُطْفِ. ❑ قَوْلُهُ: (مِنْ انْحِصَارِ إِلَخ) فَالتَّغْيِيرُ وَالتَّغْيِيرُ الْمُؤَثِّرُ مُنْحَصِرٌ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ كُرْدِي أَيْ بِخِلَافِ غَيْرِ الْمُؤَثِّرِ لَا يَنْحَصِرُ فِي أَحَدِهَا لِتَحَقُّقِهِ أَيْضًا فِي نَحْوِ الْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ سَم. ❑ قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِالْمُؤَثِّرِ فِي النَّهَائَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَمَا لَوْ وَجَدَ فِي الْمُعْنَى. ❑ قَوْلُهُ: (بِجِيفَةٍ بِالشُّطِّ) أَيْ قُرْبِ الْمَاءِ مُعْنَى. ❑ قَوْلُهُ: (وَمَا لَوْ وَجَدَ إِلَخ) أَيْ وَالتَّغْيِيرُ الَّذِي لَوْ وَجَدَ فِيهِ وَصْفٌ مِنَ الْأَوْصَافِ الثَّلَاثَةِ بِلَا عَيْنٍ، وَقَوْلُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلنَّجَاسَةِ أَيْ كَطَعْمٍ خَمِرٍ وَرِيحٍ عُدْرَةٍ وَلَوْنٍ دَمٍ قَالَ الْكُرْدِيُّ، وَيَظْهَرُ أَنَّ مَا وَاقِعَةً عَلَى الْمَاءِ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ وَالْمُعْنَى، وَتَغْيِيرُ مَا لَوْ وَجَدَ فِيهِ إِلَخ. ❑ قَوْلُهُ: (فَلَا يُحَكِّمُ بِنَجَاسَتِهِ) أَيْ بِمَجْرَدِ التَّغْيِيرِ، وَقَوْلُهُ فِي الثَّانِيَةِ أَيْ فِيمَا لَوْ وَجَدَ إِلَخ كُرْدِي. ❑ قَوْلُهُ: (لَاحْتِمَالِ إِلَخ) عِلَّةٌ لِلتَّرْجِيحِ فِي الثَّانِيَةِ. ❑ قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيْ تَرْجِيحُ عَدَمِ النَّجَاسَةِ فِي الثَّانِيَةِ. ❑ قَوْلُهُ: (مَا لَوْ وَقَعَ فِيهِ) أَيْ الْمَاءِ الْكَثِيرِ. ❑ قَوْلُهُ: (وَلَا) أَيْ بِأَنَّهُ جَزَمَ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ أَوْ تَرَدَّدَ فِيهِ.

❑ قَوْلُهُ: (مِنْ انْحِصَارِ الْمُؤَثِّرِ) أَيْ بِخِلَافِ غَيْرِ الْمُؤَثِّرِ لَا يَنْحَصِرُ فِي أَحَدِهِمَا لِتَحَقُّقِهِ أَيْضًا فِي نَحْوِ الْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ.

لِتَحَقَّقِ الْوُقُوعَ هُنَا لِإِثْمٍ، وَمِمَّا يُصْرِّحُ بِمَا ذَكَرْتَهُ مَا مَرَّ فِي عَوْدِ التَّغْيِيرِ وَلَا نَجَاسَةً بَلْ ذَلِكَ أُولَى مِنْ هَذَا لِتَحَقُّقِ النِّجَاسَةِ وَتَأْثِيرِهَا أَوْ لَا لَكِنْ لَمَّا زَالَتْ ضَعُفُ تَأْثِيرِهَا فَلَمْ يُؤْثَرْ عَوْدُهَا فَإِذَا لَمْ يُؤْثَرْ عَوْدُ الْمُتَحَقِّقِ قَبْلُ فَأُولَى مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ أَصْلًا فَإِنْ قُلْتَ يُمَكِّنُ حَمْلُ كَلَامِ الْبَغَوِيِّ عَلَى مَا إِذَا عَلِمَ أَنَّ لَا نَجَاسَةَ، ثُمَّ يُحْتَمَلُ تَرْوُحُهُ بِهَا. قُلْتَ: يُمَكِّنُ. وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ لَوْ رَأَى فِي فِرَاشِهِ أَوْ ثَوْبِهِ مَنِيًّا لَا يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مِنْ غَيْرِهِ لَزِمَهُ الْغُسْلُ وَقَوْلُهُمْ: لَوْ رَأَى الْمُتَوَضَّئُ عَلَى رَأْسِ ذَكَرِهِ بَلَدًا يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مِنْ غَيْرِهِ لَزِمَهُ الْوُضُوءُ. وَقَوْلُهُمْ شَرَعَتِ الْمَضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ لِيُعْرِفَ طَعْمَ الْمَاءِ وَرِيحَهُ، وَيُؤْخَذُ مِمَّا ذَكَرُوهُ فِي الْمَنِيِّ وَعَلَى رَأْسِ الذَّكَرِ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ نَجِسٍ وَطَاهِرٍ فَتَغْيِيرُ فَإِنْ احْتَمَلَ أَنَّهُ مِنْ أَحَدِهِمَا فَقَطْ، وَمِنْهُ أَنْ يَكُونَ النِّجْسُ لَوْ فُرِضَ وَحْدَهُ لِغَيْرِهِ فَلَهُ حُكْمُهُ وَإِنْ شَكَّ فَإِنْ تَرْتَّبَا فِي الْوُقُوعِ وَتَأَخَّرَ التَّغْيِيرُ عَنْهُمَا أَسْتَدْنَاهُ إِلَى الثَّانِي أَخَذًا مِنْ مَسْأَلَةِ الطَّبِيبَةِ وَإِنْ وَقَعَا مَعًا أَوْ مُرْتَبَّيَا، وَلَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ لَمْ يُؤْثَرْ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ طَهَارَةُ الْمَاءِ هَذَا مَا يَظْهَرُ فِي طَهَارَةِ الْمَسْأَلَةِ، وَوَقَعَ فِي الْخَادِمِ وَغَيْرِهِ مَا يُخَالِفُهُ فَاحْذَرَهُ وَلَوْ خَلَطَهُمَا قَبْلَ الْوُقُوعِ تَنَجَّسَ؛ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ بِالْمُتَنَجِّسِ كَالنَّجِسِ وَمِنْ. ثُمَّ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ إِنَّ دُخَانَ النِّجَاسَةِ وَالْمُتَنَجِّسِ حُكْمُهُمَا

☐ قَوْلُهُ: (لِتَحَقَّقِ الْوُقُوعَ الْإِنْخَ) عِلَّةٌ لِعَدَمِ الْمُنَافَاةِ. ☐ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِيمَا لَوْ وَقَعَ فِيهِ نَجَسٌ الْإِنْخَ (لِإِثْمٍ) أَيِ فِيمَا لَوْ وَجَدَ فِيهِ وَضْفٌ الْإِنْخَ. ☐ قَوْلُهُ: (بِمَا ذَكَرْتَهُ) أَيِ بَعْدَ الْحُكْمِ بِالنِّجَاسَةِ فِي الثَّانِيَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (بَلْ ذَلِكَ أُولَى) أَيِ بِالْحُكْمِ بِالنِّجَاسَةِ وَقَوْلُهُ لِتَحَقَّقِ الْإِنْخَ عِلَّةٌ لِلْأَوَّلَوِيَّةِ فِيمَا مَرَّ. ☐ قَوْلُهُ: (لَمَّا زَالَتْ) أَيِ النِّجَاسَةُ ذَاتًا وَآثَرًا وَهُوَ التَّغْيِيرُ. ☐ قَوْلُهُ: (فَلَمْ يُؤْثَرْ عَوْدُهَا) أَيِ النِّجَاسَةُ أَيِ سَبَبِهَا وَهُوَ التَّغْيِيرُ عَلَى الْإِسْتِخْدَامِ أَوْ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَنْ لَا نَجَاسَةَ ثُمَّ) أَيِ فِي قُرْبٍ مَا وَجَدَ فِيهِ وَضْفٌ الْإِنْخَ. ☐ قَوْلُهُ: (لِيُعْرِفَ طَعْمَ الْمَاءِ وَرِيحَهُ) أَيِ وَيَعْرِفَ بِهِمَا النِّجَاسَةَ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ تُعْرِفُ بِهِمَا أَحْيَانًا. ☐ قَوْلُهُ: (وَعَلَى رَأْسِ الذَّكَرِ) أَيِ وَفِي الْبَلَلِ عَلَى رَأْسِ الذَّكَرِ. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ أَحَدِهِمَا فَقَطْ) أَيِ وَلَا يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مِنَ الْآخَرِ فَقَطْ وَلَا مَعَهُ سَمٌ أَيِ بَأَنْ يَنَاسِبَ التَّغْيِيرُ بَوَاضِعِ ذَلِكَ الْأَحَدِ فَقَطْ. ☐ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَيِ مِنْ اِحْتِمَالِ كَوْنِ التَّغْيِيرِ مِنْ أَحَدِهِمَا فَقَطْ بَعَيْنِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَوْ فُرِضَ وَحْدَهُ لِغَيْرِهِ) أَيِ بَأَنْ وَقَعَا مَعًا كُرْدِيَّيْ أَيِ وَتَوَافَقَا فِي الصِّفَةِ.

☐ قَوْلُهُ: (مِنْ مَسْأَلَةِ الطَّبِيبَةِ) أَيِ الْآتِيَةِ قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَتَغْيِيرُ ظَنِّهِ لَمْ يَعْمَلْ بِالثَّانِي. ☐ قَوْلُهُ: (حُكْمُهُ) أَيِ فَلِذَلِكَ الْمَاءُ حُكْمُ ذَلِكَ الْأَحَدِ مِنَ الطَّهَارَةِ أَوْ النِّجَاسَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيِ التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ وَقَوْلُهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَيِ فِيمَا لَوْ وَقَعَ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ الْإِنْخَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ خَلَطَهُمَا قَبْلَ الْوُقُوعِ) أَيِ خَلَطَ الطَّاهِرَ بِالنَّجِسِ قَبْلَ وَقُوعِهِمَا فِي الْمَاءِ تَنَجَّسَ أَيِ الْمَاءُ الْكَثِيرُ الْمُتَغَيَّرُ بِوُقُوعِهِمَا بَعْدَ الْإِخْتِلَاطِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ التَّغْيِيرَ بِالْمُتَنَجِّسِ الْإِنْخَ) يُؤْخَذُ مِنْهُ التَّصْوِيرُ بِمَا إِذَا كَانَ الْإِخْتِلَاطُ يَنْجَسُ الطَّاهِرَ فَيَخْرُجُ مَا لَوْ كَانَ جَافَيْنِ فَلَيَتَأَمَّلُ فِيهِ سَمٌ. ☐ قَوْلُهُ: (كَالنَّجِسِ) أَيِ كَالْتَّغْيِيرِ بِالنَّجِسِ أَيِ كَمَا تَقَدَّمَ.

☐ قَوْلُهُ: (مِنْ أَحَدِهِمَا فَقَطْ) أَيِ وَلَا يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مِنَ الْآخَرِ فَقَطْ وَلَا مَعَهُ (قَوْلُهُ: لِأَنَّ التَّغْيِيرَ بِالْمُتَنَجِّسِ كَالنَّجِسِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ التَّصْوِيرُ بِمَا إِذَا كَانَ الْإِخْتِلَاطُ يَنْجَسُ الطَّاهِرَ فَيَخْرُجُ مَا لَوْ كَانَ جَافَيْنِ فِيهِ.

واحد أي خلافاً لمن فرقَ لِمُدْرِكِ يَخُصُّ هذه نعم إن خالطَ النجس ماءً واحتجنا للفرص بأن وقع هذا المختلط فيما يوافقُه فرضنا المُغَيَّرِ النجس وحده؛ لأنَّ الماءَ مُمَكِّنٌ يُوَافِقُه فرضنا المُغَيَّرِ النجس وحده؛ لأنَّ الماءَ مُمَكِّنٌ طهره أو مائعاً فرضنا الكل؛ لأنَّ عَيْنَ الجميع صارت نجسة لا يمكن طهرها كما هو ظاهر. (ولو اشتبه) على من فيه أهلية الاجتهاد في ذلك المشتبه بالنسبة لنحو الصلاة ولو صبباً مُمَيِّزاً كما هو ظاهر (ماء) أو ثراب.....

☐ قوله: (فيما يوافقُه) أي في الماء الكثير الذي يوافقُه بخلاف المانع مُطلقاً والماء القليل فإنَّ كلاً يَنْجَسُ بِمُجَرَّدِ وقوع المختلط بالنجس فيه، وإن لم يتغيَّر كما مرَّ. ☐ قوله: (أو مائعاً فرضنا الكل) انظر هذه مع ما تقدَّم عند قول المصنِّف فإنَّ غَيْرَه فَنجس عن فتوى شيخنا الشَّهاب الرَّمْلِيِّ سم أي من أنه يفرض في الاختلاط بالمانع أيضاً النجس وحده؛ لأنَّ المانع ليس نجساً حتَّى يُقدَّر مخالفاً.

☐ قوله: (على من فيه) إلى قوله إذ خصالُ المُخَيَّرِ في النهاية إلا قوله وظاهر إلى المتن وقوله ولم يُلغَا إلى وجوازا وقوله طاهراً. ☐ قوله: (في ذلك المُشْتَبِه) متعلِّق بالاجتهاد وقوله بالنسبة إلخ متعلِّق بأهلية إلخ. ☐ قوله: (لنحو الصلاة) كالطواف وحلِّ التَّناوُل. ☐ قوله: (ولو صبباً) أي مَجْنُوناً أَفاق وميَّز تَمييزاً قوياً بحيث لم يبق فيه حدة تُغَيِّرُ أخلاقه، وتَمْنَعُ من حُسْنِ تصرُّفه ع ش.

☐ قوله: (أو مائعاً فرضنا الكل) انظر هذه مع ما تقدَّم عند قوله فإنَّ غَيْرَه فَنجس عن فتوى شيخنا الشَّهاب الرَّمْلِيِّ. ☐ قوله: (ولو اشتبه ماء طاهر بنجس إلخ) في شرح المُبَابِ لو حصل له رَشَاشٌ من أحد الإناءَيْن لم يُنجَسْ ثوبُه لِلشَّكِّ كما لو أصابه نَقْطُ ثَوْبٍ تَنْجَسُ بعضُه، واشتبه وفارق بطلان الصلاة بلمس بعضه بآته يُشترَطُ فيها ظنُّ الطهارة وهو مُنتَفٍ هُنا، ولو اجْتَهَدَ وظنَّ نجاسة ما أصابه الرَشَاشُ مِنْهُ فَكَذَلِكَ على الأوجه؛ لأنَّ النجاسة لا تُثَبِّتُ بِغَلْبَةِ الظَّنِّ، وإنما امْتَنَعَ استعمال ما غلبَ على ظنِّه نجاسته؛ لِآتِهِ إن استعمله في حَدِيثٍ لم يُمكن الجزم بالتيَّة أو في حَبَثٍ فهو مُحَقِّقٌ فلا يزول بِمَشْكُوكٍ فيه إلخ اهـ.

وقوله: (وهو مُنتَفٍ) هُنا قد يَمْنَعُ إطلاق انتِفائِه إذ قد يظنُّ الطهارة وما ذَكَرَه من الفرق قد يَفْتَضِي عَدَمَ صِحَّةِ الصلاة فيما حصل له الرَشَاشُ المذكور، وإن لم يُنجَسْ، وذلك ممَّا يَضْعُفُ فائدة عَدَمِ الحُكْمِ بِتَنْجِيسِهِ لا يقال يُلْزَمُ صِحَّةُ الصلاة هُنا ويُفَرَّقُ بَيْنَ ما أصابه الرَشَاشُ هُنا، والمُتَنَجِّسُ بعضُه المُشْتَبِه حيثُ بطلت الصلاة بلمس بعضه إن سَلِمَ بَيِّنٌ نَجَاسَتِهِ بخلاف ما أصابه الرَشَاشُ؛ لِأَنَّا نقول ليس المطلوبُ الفرقُ بَيْنَ ما أصابه الرَشَاشُ والمُتَنَجِّسُ بعضُه المُشْتَبِه بَلْ بَيْنَ صِحَّةِ الصلاة مع مُصاحبة الأولِ وعَدَمِ صِحَّتِهَا مع مُصاحبة ما لا قى المُشْتَبِه المذكور. وقد يُتَجَنَّبُ مَنعُ بطلان الصلاة بِمُجَرَّدِ لَمَسِ بعض المُشْتَبِه، وإن بطلت الصلاة عليه وحيثُ فَيَتَجَنَّبُ صِحَّةُ الصلاة مع إصابة الرَشَاشِ، ويُفَرَّقُ بأنَّ المُشْتَبِهَ مُحَقِّقُ النجاسة فَبطلت الصلاة عليه بخلاف ما مَسَّهُ وبخلاف الرَشَاشِ فإنَّ كلاً غير مُحَقِّقِ النجاسة فَلَمْ تَبْطُلْ مَعَهُ، واعْلَمْ أنَّ كلامهم على المسألة الآتية وهي قولهم فإن تركه وتغيَّرَ ظنُّه لم يُعْمَلْ بالثاني على النَّصِّ صريح أو كالصريح في صِحَّةِ صَلَاتِهِ مع ما أصابه من الماء الذي استعمله أو لا مع

وَذَكَرَهُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ وَإِلَّا فَسَيَعْلَمُ مِمَّا سَيَذْكُرُهُ فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ أَنَّ الثِّيَابَ وَالْأَطْعِمَةَ وَغَيْرَهَا سَوَاءٌ اخْتَلَطَ مَالُهُ بِمَالِهِ أَمْ بِمَالٍ غَيْرِهِ يَجُوزُ الاجْتِهَادُ فِيهَا. وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يُعْتَدُ فِيهَا بِالنِّسْبَةِ لِتَحَوُّ الْمَلِكِ بِاجْتِهَادٍ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ (ظَاهِرٌ) أَيِ طَهْرٍ لِيُوَافِقَ قَوْلَهُ وَتَظْهَرُ إِلَى آخِرِهِ (بِنَجَسٍ) أَيِ مُتَنَجِّسٍ أَوْ بِمُسْتَعْمَلٍ (اجْتِهَادٌ) وَإِنْ قُلَّ عَدَدُ الطَّاهِرِ كَوَاحِدٍ فِي مِائَةٍ بَأَنَّ يَبْحَثُ عَنْ أَمَارَةٍ يَظُنُّ بِهَا مَا يَقْتَضِي الْإِقْدَامَ أَوْ الْإِحْجَامَ وَجُوبًا مُصْبِقًا بِضِيْقِ الْوَقْتِ وَمُؤَسَّعًا بِسَعَةِ إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَ الْمُشْتَبِهَيْنِ، وَلَمْ يَلْعَا بِالْخَلْطِ قُلْتَيْنِ فَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنِ الْجِهَادِ تَيْمَمَ.....

☐ قَوْلُهُ: (وَذَكَرَهُ) أَيِ خَصَّ الْمَاءَ بِالذِّكْرِ سَمَ وَنَهَايَةَ أَيِ وَلَمْ يَذْكُرْ مَعَهُ الثَّرَابَ مَعَ اشْتِرَاكِهِ مَعَهُ فِي الطَّهَوْرَةِ رَشِيدِي. ☐ قَوْلُهُ: (يَجُوزُ الْجِهَادُ الْخُ) خَيْرٌ أَنَّ الثِّيَابَ الْخُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يُعْتَدُ فِيهَا الْخُ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الرُّشْدُ فَيَصِحُّ الْجِهَادُ فِيهِ مِنَ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ بِسَفَهٍ وَقَدْ يُنْتَعُ؛ لِأَنَّ السَّفِيهَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّمْلِكِ فَهَوَ كَالصَّبِيِّ وَعَلَيْهِ قَلَوُ اجْتِهَادٍ مُكَلَّفَانِ فِي تَوْبَتَيْنِ وَاتَّفَقَا فِي اجْتِهَادِهِمَا عَلَى وَاحِدٍ فَيَنْبَغِي أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا صَدَقَ صَاحِبُ الْيَدِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَقَفَ الْأَمْرُ إِلَى اصْطِلَاحِهِمَا عَلَى شَيْءٍ وَإِنْ كَانَ فِي أَيْدِيهِمَا جُعِلَ مُشْتَرَكًا، ثُمَّ إِنْ صَدَقْنَا صَاحِبَ الْيَدِ سَلِمَ التَّوْبُ لَهُ وَبَقِيَ التَّوْبُ الْآخَرُ تَحْتَ يَدِهِ إِلَى أَنْ يَرْجِعَ الْآخَرُ، وَيُصَدِّقُهُ فِي أَنَّهُ لَهُ كَمَنْ أَقَرَّ بِشَيْءٍ لِمَنْ يُنْكِرُهُ وَلَوْ ظَنَّ أَنَّ مِلْكَهُ مَا فِي يَدِ غَيْرِهِ فَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَتَصَرَّفُ فِيهِمَا بِيَدِهِ عَلَى وَجْهِ الظَّفَرِ لِمَنْعِهِ مِنْ وَصُولِهِ إِلَى حَقِّهِ بِظَنِّهِ بِسَبَبِ مَنْعِ الثَّانِي مِنْهُ شَيْءٌ وَسَيَأْتِي فِي مَبْنَحِ اشْتِيَاءِ مَاءٍ وَمَاءٍ وَزِدَ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ. ☐ قَوْلُهُ: (لِنَحْوِ الْمَلِكِ) أَيِ كَالِإِنْتِفَاعِ وَالِاخْتِصَاصِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَيِ طَهْرٍ) إِلَى قَوْلِهِ إِذْ خِصَالُ الْمُخَيَّرِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ بَعْدَ تَلْفِيهِمَا. ☐ قَوْلُهُ: (أَيِ طَهْرٍ) كَانَ الْمُنَاسِبُ لِقَوْلِهِ الْآتِي طَاهِرًا أَوْ طَهْرًا إِنْ دَالُ أَيِ بَأَوْ. ☐ قَوْلُهُ: (لِيُوَافِقَ الْخُ) عِلَّةٌ لِلتَّفْسِيرِ.

☐ قَوْلُهُ (سَمَ): (بِنَجَسٍ) أَيِ بِمَاءٍ أَوْ ثُرَابٍ نَجَسٍ مُغْنِي وَنَهَايَةَ. ☐ قَوْلُهُ: (أَيِ مُتَنَجِّسٍ) أَيِ بِدَلِيلٍ أَوْ مَاءٍ وَبَوَلٍ الْخُ سَمَ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ بِمُسْتَعْمَلٍ) أَيِ بِمَاءٍ أَوْ ثُرَابٍ مُسْتَعْمَلٍ مُغْنِي وَنَهَايَةَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِنْ قُلَّ الْخُ) أَيِ حَيْثُ كَانَ الْإِشْتِيَاءُ فِي مَحْصُورٍ ش. ☐ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ يَبْحَثَ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِاجْتِهَادٍ وَتَضْوِيرٌ لَهُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَلْعَا) أَيِ الْمُشْتَبِهَيْنِ (بِالْخَلْطِ قُلْتَيْنِ) أَيِ بِلَا تَغْيِيرٍ مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (تَيْمَمَ) الْأَوْجَهُ خِلَافُهُ وَإِنْ

احْتِمَالٌ أَنْ يَكُونَ هُوَ التَّنَجُّسُ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمَسْأَلَةِ مَا إِذَا تَنَجَّسَ بَعْضُ التَّوْبِ فَاشْتَبَهَ، وَأَنَّ الصَّلَاةَ صَحِيحَةً مَعَ إِصَابَةِ مَا اسْتَعْمَلَهُ أَوْ لَا ثُمَّ تَغْيِيرُ ظَنِّهِ وَعَلَى مَا أَصَابَهُ الْمَاءُ الْأَوَّلُ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ قَدْ يُفَرِّقُ بَاتِّهِ اسْتَعْمَلَهُ مَعَ اجْتِهَادٍ أَذَاهُ إِلَى طَهَارَتِهِ، وَلَا يُقْفَضُ الْجِهَادُ بِالِاجْتِهَادِ بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَذَكَرَهُ) أَيِ خَصَّهُ بِالذِّكْرِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَيِ مُتَنَجِّسٍ) أَيِ بِدَلِيلٍ أَوْ مَاءٍ وَبَوَلٍ الْخُ. ☐ قَوْلُهُ: (فَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنِ الْجِهَادِ تَيْمَمَ) ذَكَرَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْجِهَادِ فِي الْقِبْلَةِ الْآتِي فَقَالَ عَقِبَ الْمَثْنِ الْآتِي فِيهَا وَإِنْ تَحَيَّرَ لَمْ يَقْلُدْ فِي الْأَظْهَرِ وَصَلَّى كَيْفَ كَانَ مَا نَصَّهُ، وَكَذَلِكَ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنِ الْجِهَادِ أَه. وَالْوَجْهَ خِلَافُهُ فِيهِمَا. ☐ قَوْلُهُ: (تَيْمَمَ) الْأَوْجَهُ خِلَافُهُ فَيَجْتَهِدُ وَإِنْ ضَاقَ شَرَحُ م ر.

بعد تَلَفِهِمَا، وجَوَازًا إِنْ وُجِدَ طَاهِرًا أَوْ طَهُورًا بَيِّقِينَ وَزَعَمَ بَعْضُ الشُّرَاحِ وَجُوبَهُ هُنَا أَيْضًا مُسْتَدَلًّا بِأَنَّ كُلًّا مِنْ خِصَالِ الْمُخَيَّرِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ وَاجِبٌ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ مَا هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ إِذْ خِصَالُ الْمُخَيَّرِ انْحَصَرَتْ بِالنِّصِّ، وَهِيَ مَقْصُودَةٌ لِذَاتِهَا وَالْإِجْتِهَادُ وَسِيلَةٌ لِلْعِلْمِ بِالطَّاهِرِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَ الْمُشْتَبِهَيْنِ تَعَيَّنَتْ كَسَائِرُ طُرُقِ التَّحْصِيلِ وَإِنْ وَجَدَ غَيْرَهُمَا لَمْ تَنْحَصِرِ الْوَسِيلَةُ فِي هَذَا بَلْ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ حَدُّ الْوَسِيلَةِ حِينَئِذٍ فَلَمْ يَجِبْ أَصْلًا فَتَأَمَّلْهُ.

ضَاقَ الْوَقْتُ نِهَايَةً اهـ. سَمِ وَوَافَقَ الْمُغْنِي الشَّارِحَ كَمَا يَأْتِي. هـ فَوَدَّ: (بَعْدَ تَلَفِهِمَا) هَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَصِيرَ الْإِثْلَافُ وَلَوْ بَصَّبَ أَحَدُهُمَا فِي الْآخِرِ مَطْلُوبًا وَلَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ وَلَعَلَّ لِهَذَا اسْقَاطَ الْمُغْنِي قَيْدَ بَعْدَ تَلَفِهِمَا كَمَا تَبَيَّنَا. هـ فَوَدَّ: (إِنْ وَجِدَ الْإِخ) أَيِ أَوْ بَلَّغَ الْمَاءُ إِنْ قَلَّتَيْنِ بِالْخُلْطِ بَلَا تَغْيِيرٍ مُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (طَاهِرًا) قَدْ يُنَافِيهِ تَقْسِيرُهُ لِطَاهِرٍ بِظُهُورٍ وَلَعَلَّ لِهَذَا اسْقَاطَ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي كَمَا تَبَيَّنَا. هـ فَوَدَّ: (بَعْضُ الشُّرَاحِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي الْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ لَكِنَّهُمَا وَجَّهًا ضَعُفَ مَا قَالَهُ بِتَوْجِيهِ غَيْرِ تَوْجِيهِ الشَّارِحِ. هـ فَوَدَّ: (يَصْدُقُ) أَيِ عَلَى كُلِّ مِنْهَا نِهَايَةً. هـ فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ كَخِصَالِ الْمُخَيَّرِ. هـ فَوَدَّ: (إِذْ خِصَالُ الْمُخَيَّرِ انْحَصَرَتْ الْإِخ) إِنْ أَرَادَ أَنَّ الْوَاجِبَ الْمُخَيَّرَ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا خَيْثُ كَانَتْ الْخِصَالُ مُنْهَصِرَةً بِالنِّصِّ وَمَقْصُودَةً لِذَاتِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ مُحْتَاجٌ إِلَى سَنَدٍ صَحِيحٍ وَاضِحٍ مِنْ كَلَامِ الْأَيْمَةِ بَلْ إِطْلَاقُهُمْ وَتَعْرِيفُهُمُ الْوَاجِبَ الْمُخَيَّرَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ، وَإِنْ لَمْ يُرَدْ ذَلِكَ فَلَا يُجْدِي مَا ذَكَرَهُ شَيْئًا فِي مَطْلُوبِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش. هـ فَوَدَّ: (تَعَيَّنَتْ) أَيِ وَسِيلَةُ الْإِجْتِهَادِ وَقَوْلُهُ فِي هَذَا أَيِ الْإِجْتِهَادِ. هـ فَوَدَّ: (بَلْ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ حَدُّ الْوَسِيلَةِ) قَدْ يُقَالُ إِنْ أَرَادَ الْوَسِيلَةَ فِي الْجُمْلَةِ فَتَنْفِي الصَّدَقِ مَمْنُوعٌ أَوْ عَلَى التَّعْيِينِ لَمْ يُقَدْ الْمَطْلُوبُ. وَكَذَا قَوْلُهُ: فَلَمْ يَجِبْ أَصْلًا إِنْ أَرَادَ لَمْ يَجِبْ مُطْلَقًا فَهُوَ مَمْنُوعٌ أَوْ عَلَى التَّعْيِينِ لَمْ يُقَدْ الْمَطْلُوبُ فَتَأَمَّلْهُ سَمِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ بَعْدَ بَسْطِهِ فِي رَدِّ كَلَامِ الْوَلِيِّ الْعِرَاقِيِّ نَصُّهَا وَيُمْكِنُ تَوْجِيهِ كَلَامِهِ بِأَنَّهُ وَاجِبٌ عِنْدَ إِرَادَةِ اسْتِعْمَالِ أَحَدِ الْمُشْتَبِهَيْنِ إِذَا اسْتِعْمَلَ أَحَدُهُمَا قَبْلَهُ غَيْرُ جَائِزٍ لِطُلَانِ طَهَارَتِهِ فَيَكُونُ مُتَلَبِّسًا بِعِبَادَةِ فَاسِدَةٍ وَحِينَئِذٍ فَلَا تَنَافِي بَيْنَ مَنْ عَبَّرَ بِالْجَوَازِ

هـ فَوَدَّ: (بَعْدَ تَلَفِهِمَا) هَلْ يَقْتَضِي أَنْ يَصِيرَ الْإِثْلَافُ وَلَوْ بَصَّبَ أَحَدُهُمَا فِي الْآخِرِ مَطْلُوبًا، وَلَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ فَوَدَّ: (لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ) بَلْ هُوَ وَاللَّهُ فِي مَحَلِّهِ وَقَوْلُهُ إِذْ خِصَالُ الْمُخَيَّرِ الْإِخ إِنْ أَرَادَ أَنَّ الْوَاجِبَ الْمُخَيَّرَ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا خَيْثُ كَانَتْ الْخِصَالُ مُنْهَصِرَةً بِالنِّصِّ وَمَقْصُودَةً لِذَاتِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ مُحْتَاجٌ إِلَى سَنَدٍ صَحِيحٍ وَاضِحٍ مِنْ كَلَامِ الْأَيْمَةِ بَلْ إِطْلَاقُهُمْ وَتَعْرِيفُهُمُ الْوَاجِبَ الْمُخَيَّرَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ، وَإِنْ لَمْ يُرَدْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يُجْدِي مَا ذَكَرَهُ سَبَبًا فِي مَطْلُوبِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ الْحَقَّ أَنَّ جَمِيعَ مَا احْتَجَّ بِهِ مُجَرَّدُ دَعْوَى لَا مُسْتَنَدَ لَهَا صَحِيحًا. هـ فَوَدَّ: (بَلْ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ حَدُّ الْوَسِيلَةِ الْإِخ) قَدْ يُقَالُ إِنْ أَرَادَ الْوَسِيلَةَ فِي الْجُمْلَةِ فَتَنْفِي الصَّدَقِ مَمْنُوعٌ أَوْ عَلَى التَّعْيِينِ لَمْ يُقَدْ الْمَطْلُوبُ، وَقَوْلُهُ: لَمْ يَجِبْ إِنْ أُرِيدَ لَمْ يَجِبْ مُطْلَقًا فَهُوَ مَمْنُوعٌ أَوْ عَلَى التَّعْيِينِ لَمْ يُقَدْ الْمَطْلُوبُ فَتَأَمَّلْهُ وَلَا تَغْتَرَّ بِمَا زَخَرَفَهُ فَإِنَّهُ لَا أَسَاسَ لَهُ. هـ فَوَدَّ: (فَتَأَمَّلْهُ) تَأَمَّلْنَاهُ فَلَمْ نَجِدْ لَهُ حَاصِلًا.

(وتَطَهَّرُ بِمَا ظَنَّنَ) بِالاجْتِهَادِ مَعَ ظُهُورِ الْأَمَارَةِ (طَهَارَتِهِ) مِنْهُمَا فَلَا يَجُوزُ الْهُجُومُ مِنْ غَيْرِ اجْتِهَادٍ وَلَا اعْتِمَادٍ مَا وَقَعَ فِي نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ إِمَارَةٍ فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَصِحَّ طَهْرُهُ، وَإِنْ بَانَ أَنْ مَا اسْتَعْمَلَهُ هُوَ الطَّهُورُ كَمَا لَوْ اجْتَهَدَ وَتَطَهَّرَ بِمَا ظَنَّنَ طَهَارَتَهُ، ثُمَّ بَانَ خِلَافُهُ لِمَا هُوَ مُقَرَّرٌ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعِبَادَاتِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَظَنَّ الْمُكَلَّفِ وَسَيَأْتِي أَنَّهُمْ أَعْرَضُوا فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ أَصْلِ طَهَارَةِ الْمَاءِ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَا ظَنَّنَ طَهَارَتَهُ بِاجْتِهَادِهِ لَا يَجُوزُ لِغَيْرِهِ اسْتِعْمَالُهُ إِلَّا إِنْ اجْتَهَدَ فِيهِ بِشَرْطِهِ وَظَنَّ ذَلِكَ أَيْضًا، وَظَاهِرٌ أَنَّ لِلْمُجْتَهِدِ تَطْهِيرَ نَحْوِ حَلِيلَتِهِ الْمَجْنُونَةِ بِهِ أَوْ غَيْرِ مُمَيَّزَةٍ لِلطَّوَافِ بِهِ أَيْضًا. (وَقِيلَ إِنْ قَدَّرَ عَلَى طَاهِرٍ) أَيِ طَهُورٍ آخَرَ غَيْرِ الْمُشْتَبِهَيْنِ كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُهُ خِلَافًا لِمَنْ اعْتَرَضَهُ.....

وَالْوُجُوبُ؛ لِأَنَّ الْجَوَازَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ لَهُ الْإِعْرَاضَ عَنْهُمَا وَالْوُجُوبَ مِنْ حَيْثُ قَضَاهُ إِرَادَةَ اسْتِعْمَالِ أَحَدِهِمَا اهـ وَلَمْ يَرْتَضِ عَ شِ بَتَوَجِيهِهِ الْمَذْكُورِ رَاجِعُهُ. □ فَوُدَّ: (بِالِاجْتِهَادِ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ بِأَمَارَةٍ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ كَاضْطِرَابٍ أَوْ رَشَاشٍ أَوْ تَغْيِيرٍ أَوْ قُرْبٍ كَلَبَ اهـ زَادَ الْمُغْنِي فَيَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ نَجَاسَةُ هَذَا وَطَهَارَتُهُ غَيْرُهُ وَلَهُ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ بِذَوْقِ أَحَدِ الْإِنَاءَيْنِ لَا يُقَالُ يَلْزَمُ مِنْهُ ذَوْقُ النَّجَاسَةِ؛ لِأَنَّ الْمُنْتَوَعَ ذَوْقُ النَّجَاسَةِ الْمُتَيَقَّنَةِ، نَعَمْ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ ذَوْقُ الْإِنَاءَيْنِ؛ لِأَنَّ النَّجَاسَةَ تَصِيرُ مُتَيَقَّنَةً كَمَا أَفَادَهُ شَيْخِي، وَإِنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ الْمُصَرِّحِينَ اهـ. وَيَأْتِي عَنِ النَّهَايَةِ مَا يُوَافِقُ هَذِهِ الزِّيَادَةَ وَقَوْلُهُ بَعْضُ الْمُصَرِّحِينَ، قَالَ الْبَصْرِيُّ: هُوَ الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الطَّبَّلَاوِيُّ اهـ.

□ فَوُدَّ (لِسَيِّ): (طَهَارَتُهُ) أَيِ طَهُورِيَّتِهِ مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (فَلَا يَجُوزُ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا لَوْ اجْتَهَدَ فِي الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةِ. □ فَوُدَّ: (فَإِنْ فَعَلَ الْخُ) أَيِ فَإِنْ هَجَمَ وَأَخَذَ أَحَدَ الْمُشْتَبِهَيْنِ مِنْ غَيْرِ اجْتِهَادٍ، وَتَطَهَّرَ بِهِ لَمْ يَصِحَّ طَهَارَتُهُ وَإِنْ بَانَ الْخُ لِتِلَاقِهِ مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (ثُمَّ بَانَ خِلَافُهُ) أَيِ لَا يَجُوزُ لَهُ الْعَمَلُ بِالْأَوَّلِ. □ فَوُدَّ: (بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ) أَيِ وَلَوْ بِالظَّنِّ بِشَرْطِ عَدَمِ تَبَيُّنِ الْخِلَافِ سَم. □ فَوُدَّ: (وَسَيَأْتِي) إِلَى الْمَثْنِ حِكَاةٌ شِ عَنْ الشَّارِحِ وَأَقْرَهُ. □ فَوُدَّ: (وَسَيَأْتِي) أَيِ فِي شَرْحِ فَإِنْ تَرَكَهُ وَقَوْلُهُ مِنْهُ أَيِ مِمَّا سَيَأْتِي. □ فَوُدَّ: (الْمَجْنُونَةِ) أَيِ أَوْ الْمُتَمَتِّعَةِ مِنَ الْغُسْلِ لِيَجْلَّ لَهُ وَطُوعُهَا وَقَوْلُهُ بِهِ أَيِ بِمَا ظَنَّنَ طَهَارَتَهُ بِاجْتِهَادِهِ. □ فَوُدَّ: (أَيِ طَهُورٍ آخَرَ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثُمَّ فِي الْمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (غَيْرِ الْمُشْتَبِهَيْنِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ الْمُشْتَبِهَيْنِ لَوْ بَلَّغْنَا بِالْخِلَاطِ قُلَّتَيْنِ بَلَا تَغْيِيرٍ لَمْ يَجْرِ هَذَا الْوَجْهَ فَلْيُرَاجَعْ سَم. □ فَوُدَّ: (كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُهُ) لَعَلَّهُ بِإِطْلَاقِهِ سَم أَيِ فَيَنْصَرِفُ إِلَى الْكَامِلِ وَيُحْتَمَلُ بِنَتَكْبِيرِهِ عَلَى قَاعِدَةِ إِعَادَةِ الشَّيْءِ نَكْرَةً، وَقَالَ الْكَرْدِيُّ: وَهُوَ قَوْلُهُ يَبْقَيْنِ اهـ.

□ فَوُدَّ: (خِلَافًا لِمَنْ اعْتَرَضَهُ) أَيِ بَاتَهُ بَوْجُودُ الْمُشْتَبِهَيْنِ فَقَطَّ قَادِرٌ عَلَى طَاهِرٍ يَبْقَيْنِ وَهُوَ أَحَدُهُمَا فَلَا بُدَّ مِنْ زِيَادَةِ قَيْدِ التَّعْيِينِ، وَأَجَابَ غَيْرُ الشَّارِحِ بِأَنَّ الْمُبْهَمَ غَيْرَ مَقْدُورٍ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ بَصْرِيٌّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي

□ فَوُدَّ: (بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ) أَيِ وَلَوْ بِالظَّنِّ بِشَرْطِ عَدَمِ تَبَيُّنِ الْخِلَافِ. □ فَوُدَّ: (غَيْرِ الْمُشْتَبِهَيْنِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُشْتَبِهَيْنِ بِأَنَّ كَانَ لَوْ خَلَطَهُمَا بَلَّغَا قُلَّتَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ لَمْ يَجْرِ هَذَا الْوَجْهَ فَلْيُرَاجَعْ. □ فَوُدَّ: (كَمَا أَفَادَهُ) لَعَلَّهُ بِإِطْلَاقِهِ.

(يَقِينُ فَلَا) يَجُوزُ لَهُ الْجَهْدُ فِي الْإِنَاءَيْنِ كَالْقِبْلَةِ، وَرُدُّ بَأْتِهَا فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ فَطَلَبُهَا مِنْ غَيْرِهَا عَبَثٌ بِخِلَافِ الْمَاءِ وَنَحْوِهِ. وَمِنْ ثَمَّ لَوْ قَدَّرَ عَلَى طَهْرِ يَقِينٍ كَمَا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ جَارٌ لَهُ تَرَكُهُ وَالتَّطَهُّرُ بِالْمُظْنُونِ، وَقَدْ كَانَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ يَسْمَعُ مِنْ بَعْضٍ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى السَّمَاعِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَمَعَ ذَلِكَ الْمُقْتَضَى لِشُدُوزِ هَذَا الْوَجْهِ لَا يَبْعُدُ نَدْبُ رِعَايَتِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ مُصَرِّحًا بِهِ (وَالْأَعْمَى كَبْصِيرٍ) فِيمَا مَرَّ فِيهِ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ لَهُ التَّقْلِيدَ أَيْ وَلَوْ لِأَعْمَى أَقْوَى مِنْهُ إِدْرَاكًَا كَمَا

فَإِنْ قِيلَ: كَانَ يَنْبَغِي لِلْمُصَنِّفِ أَنْ يَقُولَ عَلَى طَاهِرٍ مُعَيَّنٍ فَإِنْ أَحَدَ الْمُشْتَبِهَيْنِ طَاهِرٌ يَبْقِينِ أَجِيبَ بِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ طَاهِرًا يَبْقِينِ لَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ وَقَدْ فَرَضَ الْمُصَنِّفُ الْخِلَافَ فِيمَا إِذَا قَدَّرَ عَلَى طَاهِرٍ يَبْقِينِ اهـ وَلَعَلَّ هَذَا الْجَوَابَ هُوَ مُرَادُ الشَّارِحِ خِلَافًا لِمَا مَرَّ عَنِ الْبَصْرِيِّ مِنْ أَنَّهُ غَيْرُهُ.

قَوْلُ الْمُتَنِّ: (يَبْقِينِ) كَانَ كَانَ عَلَى شَطِّ نَهْرٍ فِي اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ أَوْ فِي صَخْرَاءٍ فِي اسْتِعْمَالِ التُّرَابِ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْجَهْدُ الْخ) بَلْ يَسْتَعْمِلُ الْمُتَيَقِّنُ نَهَايَةً. □ فَوَدَّ: (كَالْقِبْلَةِ) أَيْ إِذَا حَصَلَ تَيَقُّنُهَا بِالْفِعْلِ بِخِلَافِ إِمْكَانِ حُصُولِهِ بِنَحْوِ الصُّعُودِ فَلَا يَمْنَعُ الْجَهْدُ عَلَى مَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي مَحَلِّهِ سَمَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَمَنْ بِمَكَّةَ وَلَا حَائِلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَعْبَةِ اهـ. زَادَ النَّهَايَةَ وَلَكِنْ كَانَ فِي ظُلْمَةٍ أَوْ كَانَ أَعْمَى أَوْ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا حَائِلٌ حَدِثٌ غَيْرُ مُخْتِاجٍ إِلَيْهِ اهـ. □ فَوَدَّ: (بَأْتِهَا فِي جِهَةٍ الْخ) وَبِأَنَّ الْمَاءَ مَالٌ وَفِي الْإِعْرَاضِ عَنْهُ تَقْوِيَةٌ مَالِيَّةٌ مَعَ إِمْكَانِهَا بِخِلَافِ الْقِبْلَةِ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فَطَلَبَهَا الْخ) أَيْ إِذَا قَدَّرَ عَلَيْهَا مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ الْخ) ظَاهِرٌ صَنِيعُهُ أَنَّ الْمَشَارَءَ إِلَيْهِ مُخَالَفَةُ الْمَاءِ وَنَحْوَهُ لِلْقِبْلَةِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ الرَّدُّ وَعَلَى كُلِّ فَنِي هَذَا تَقْرِيعُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي عَقَبَ قَوْلَ الشَّارِحِ وَجَوَّازًا أَنْ قَدَّرَ الْخ إِذَا الْعُدُولُ إِلَى الْمُظْنُونِ مَعَ وَجُودِ الْمُتَيَقِّنِ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ كَانَ يَسْمَعُ الْخ. □ فَوَدَّ: (هَذَا) أَيْ الرَّدُّ الْمُؤَيَّدُ بِأَفْعَالِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ. □ فَوَدَّ: (هَذَا الْوَجْهُ) أَيْ الْقِيلُ. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ رَأَيْتُهُ) أَيْ التَّدَبُّرَ، وَقَالَ الْكُرْدِيُّ أَيْ الْمُصَنِّفُ اهـ. □ فَوَدَّ: (فِيمَا مَرَّ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ لَاخْتِلَافَ بَصِيرَتَيْنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ، وَإِنَّمَا جَارَ إِلَى فَإِنْ قَدَّرَ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ أَيْ وَلَوْ إِلَى إِذَا تَحَيَّرَ.

□ فَوَدَّ (سَيِّ): (وَالْأَعْمَى كَبْصِيرٍ) وَلَوْ اجْتَهَدَ فَأَدَّاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى طَهَارَةِ أَحَدِ الْإِنَاءَيْنِ فَأَخْبَرَهُ بِصِيرٍ مُجْتَهِدٌ بِخِلَافِهِ فَهَلْ يُقْلَدُ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى إِدْرَاكًَا مِنْهُ أَوْ لَا أَخَذًا بِإِطْلَاقِ قَوْلِهِمُ الْمُجْتَهِدُ لَا يُقْلَدُ مُجْتَهِدًا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لَكِنْ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمُ الثَّانِي وَيُوجِّهُ بِأَنَّ الشَّخْصَ لَا يَرْجِعُ إِلَى قَوْلٍ غَيْرِهِ إِذَا خَالَفَ ظَنَّهُ فَأَوَّلَى أَنْ لَا يَرْجِعَ إِلَى مَا يُخْبِرُ عَنْ شَيْءٍ مُسْتَنَدٍ لِلْإِمَارَةِ وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا اقْتِرَابَ مَعْنَى الْأَوَّلِ لَكِنْ مُجَرَّدُ ظُهُورِ الْمَعْنَى لَا يَقْتَضِي الْعُدُولَ عَمَّا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ فَالْوَاجِبُ اعْتِمَادُهُ عَ شَ بِحَذْفٍ. □ فَوَدَّ: (فِيمَا مَرَّ) فِيهِ) أَيْ مِنْ جَوَازِ الْجَهْدِ عِنْدَ الْإِشْتِيَاءِ لَا مُطْلَقًا فَلَا يَرُدُّ الْخ بَصْرِيٌّ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ لِأَعْمَى الْخ) قَيَّدَ الرُّوَضُ بِالْبَصِيرِ وَوَجَّهَهُ فِي شَرْحِهِ سَمَ وَوَأَفَقَهُ الْمُغْنِي.

□ فَوَدَّ: (كَالْقِبْلَةِ) أَيْ إِذَا حَصَلَ تَيَقُّنُهَا بِالْفِعْلِ بِخِلَافِ إِمْكَانِ حُصُولِهِ بِنَحْوِ الصُّعُودِ فَلَا يَمْنَعُ الْجَهْدُ عَلَى مَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي مَحَلِّهِ. □ فَوَدَّ: (أَيْ وَلَوْ لِأَعْمَى الْخ) قَيَّدَ الرُّوَضُ بِالْبَصِيرِ، وَوَجَّهَهُ فِي شَرْحِهِ.

هو ظاهر إذا تحيّر بخلاف البصير (في الأظهر) لقدّرتّه على إدراك النجس بنحو لمس وشم وذوق وحرمة ذوق النجاسة مختصة بغير المشتبه، وإنما جاز له في المواقف التقليد ابتداءً؛ لأن إدراكه له أعسر منه هنا فإن فقد تلك الحواس لم يجتهد جزماً، ويتيمّم فيما إذا تحيّر وفقد من يقلّده ولو لاختلاف بصيرين عليه.....

☐ فوّ: (إذا تحيّر) قال في شرح الإزّشاد قال ابن الرّفعة: وإنما يقلّد لتحيّره إذا ضاق الوقت، وإلا صبر وأعاد الاجتهاد وفيه من المشقة ما لا يخفى بل قولهم الآتي في التيمّم: لو تيقّن الماء آخر الوقت فانتظاره أفضل يرّده؛ لأنهم نظروا ثم إلى الحالة الراهنة دون ما يأتي، وإن تيقّنه فليُنظر إلى ذلك هنا بالأوّل؛ لأنّه وإن صبر واجتهد ليس على يقين من إدراك العلامة اه سم وع ش. ☐ فوّ: (بخلاف البصير) أي فليس له التقليد بصريّ. ☐ فوّ: (وحرمة ذوق النجاسة) عبارة الثّاية وما تقرر من جواز الذوق هو ما قاله الجمهور وهو المتمدّد وما نقله في المجموع عن صاحب البيان من منع الذوق لاحتمال النجاسة ممنوع إذ محلّ حرمة ذوقها عند تحقّقها، ويحصل بذوقها وهنا لم تتحقّقها اه قال ع ش أي فإذا ذاق أحدهما لا يجوز له ذوق الآخر ويصرّح بذلك قول سم على المنهج فلو ذاق أحدهما فهل له ذوق الآخر اعتمد الطّلاويّ أنّ له ذلك، واعتمد الجمال الرّمليّ المنع انتهى أقول فلو خالف وذاق الثّاني وظهر له أنّه الطاهر عجل به، وإن لم يظهر له فهو متحيّر فيتمّم بعد تلّفهما أو تلّف أحدهما، ويجب غسل فيه لتحقّق نجاسته اه بحذف، وقوله واعتمد الجمال الرّمليّ أي والمغني كما مرّ. ☐ فوّ: (مختصّ) الأوّل الثّالث. ☐ فوّ: (وإنما جاز له) أي للأعمى. ☐ فوّ: (تلك الحواس) أي نحو لمس إلخ. ☐ فوّ: (فيما إذا تحيّر إلخ) هل شرطه ضيق الوقت كما في نظيره من القبلة أو يفرّق لوجود البدل هنا الفرق أوجه كما في شرح العباب سم. ☐ فوّ: (ويتيمّم إلخ) أي بعد تلّف الماء وحيثيذ فلا إعادة عليه كما يعلم ممّا يأتي ع ش.

☐ فوّ: (إذا تحيّر) قال في شرح الإزّشاد قال ابن الرّفعة: وإنما يقلّد لتحيّره إذا ضاق الوقت، وإلا صبر وأعاد الاجتهاد وفيه من المشقة ما لا يخفى بل قولهم الآتي في التيمّم: لو تيقّن الماء آخر الوقت فانتظاره أفضل يرّده أنهم نظروا ثم إلى الحالة الراهنة دون ما يأتي، وإن تيقّنه فليُنظر هنا إلى ذلك بالأوّل؛ لأنّه وإن صبر واجتهد ليس على يقين من إدراك العلامة اه. وأقول سيأتي في فصل استقبال القبلة عند قول المصنّف فإن تحيّر لم يقلّد في الأظهر وصلى كيف كان في هامش قوله وصلى كيف كان عن الإمام والشيخين تقييده بما إذا ضاق الوقت لكن ما استدلل به من مسألة التيمّم المذكورة يؤيد الفرق؛ لأنّ البدل موجود هنا وفيها لا هناك.

☐ فوّ: (ويتيمّم فيما إذا تحيّر إلخ) هل شرطه ضيق الوقت كما في نظيره من القبلة أو يفرّق لوجود البدل هنا الفرق أوجه وفي شرح العباب ولو اختلف عليه في القبلة أخذ بقول واحد إذ لا بدّل لها بخلافه هنا، وسيأتي أنّه لا يتعيّن الأوّثق الأعلّم اه.

لَمْ يَتَرَجَّحْ أَحَدُهُمَا عِنْدَهُ، وَيُظْهَرُ ضَبْطُ فَقْدِ الْمُقْلَدِ بِأَنْ يَجِدَ مَشَقَّةً فِي الذَّهَابِ إِلَيْهِ كَمَشَقَّةِ الذَّهَابِ لِلْجُمُعَةِ فَإِنْ كَانَ بِمَحَلٍّ يَلْزِمُهُ قَصْدُهُ لَهَا لَوْ أُقِيمَتْ فِيهِ لَزِمَهُ قَصْدُهُ لِسُؤَالِهِ هُنَا وَلَا فَلَ. (أَوْ) اسْتَبَنَ (مَاءٌ وَبَوْلٌ) لِنَحْوِ انْقِطَاعِ رِيحِهِ (لَمْ يَجْتَهِدْ) فِيهِمَا (عَلَى الصَّحِيحِ)؛ لِأَنَّ الْبَوْلَ لَا أَصْلَ لَهُ فِي التَّطْهِيرِ يُرَدُّ بِالْاجْتِهَادِ إِلَيْهِ وَلَا نَظَرَ لِأَصْلِهِ لِاسْتِحَالَتِهِ إِلَى حَقِيقَةِ أُخْرَى مُغَايِرَةٍ لِلْمَاءِ

☐ قَوْلُهُ: (وَيُظْهَرُ ضَبْطُ الْإِلْحِ) يَنْبَغِي أَنْ تَوَهَّمَهُ بِحَدِّ الْغَوْثِ أَوْ تَيَقَّنَهُ بِحَدِّ الْقُرْبِ سَعَى إِلَيْهِ وَإِنْ تَيَقَّنَ عَدَمَهُ فِيهِمَا فَلَا سَعَى أَخْذًا وَمِمَّا يَأْتِي فِي التَّيَمُّمِ، وَهَذَا أَشْبَهَ بِهِ مِنَ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْمَقَاصِدِ، وَهُمَا مِنَ الْوَسَائِلِ، ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بَحَثَ فِي بَابِ التَّجَاسَةِ فِيمَا لَوْ فَقَدَ نَحْوُ صَابُونٍ مِمَّا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ إِزَالَةُ التَّجَاسَةِ أَنَّهُ يَطْلُبُهُ بِحَدِّ الْغَوْثِ أَوْ حَدِّ الْقُرْبِ أَيْ عَلَى التَّفْصِيلِ. وَهَذَا يُؤَيِّدُ مَا بَحَثَهُ هُنَا بَلْ مَا ذَكَرْتَهُ أَنْسَبَ بِالتَّيَمُّمِ مِنْ ذَلِكَ إِذَا الْفَرْضُ فِي مَسْأَلَتِنَا أَنَّ فَقْدَهُ يُحْمَلُ عَلَى الْعُدُولِ إِلَى التَّيَمُّمِ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَإِنَّ التَّيَمُّمَ لَا يَكُونُ بَدَلًا عَنْ إِزَالَةِ التَّجَاسَةِ وَإِنْ تَنَاسَبَا فِي أَنْ كَلًّا مِنْهُمَا شَرْطُ لِيَصِحَّ الصَّلَاةُ بِضَرِيٍّ، وَنُقِلَ عَنِ الشُّوَبَرِيِّ مَا يُوَافِقُهُ وَيُوَافِقُهُ أَيْضًا قَوْلُ الْحَلَبِيِّ عَلَى الْمُنْهَجِ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مِنْ يَقْلُدُهُ أَيْ فِي حَدِّ الْقُرْبِ، وَقِيلَ فِي مَحَلٍّ يَلْزِمُهُ السَّغْيُ إِلَيْهِ فِي الْجُمُعَةِ لَوْ أُقِيمَتْ فِيهِ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (لَمْ يَتَرَجَّحْ أَحَدُهُمَا) زَائِدٌ عَلَى شَرْحِ الرُّوضِ وَهُوَ يُفِيدُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَرَجَّحْ أَحَدُهُمَا عِنْدَهُ لَا يَقْلُدُ وَاحِدًا مِنْهُمَا، وَكَذَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ الْآتِي قُبِيلٌ أَوْ مَاءٌ وَزِدْ أَوْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ اثْنَانِ وَلَا مُرْجَحَ، قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ أَمَّا إِذَا اعْتَقَدَ أَرْجَحِيَّةَ أَحَدِهِمَا فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ تَقْلِيدُهُ كَمَا بَحَثَهُ فِي الْإِسْعَادِ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ مَا يُؤَيِّدُهُ سَمَ بِحَدِّفِ. ☐ قَوْلُهُ: (لِنَحْوِ انْقِطَاعِ رِيحِهِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَنَحْوُهُ انْقَطَعَتْ رَائِحَتُهُ اهـ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي أَوْ نَحْوُهُ كَانَ انْقَطَعَتْ رَائِحَتُهُ اهـ.

☐ قَوْلُ (لَشِي): (لَمْ يَجْتَهِدْ عَلَى الصَّحِيحِ) أَيْ لِلطَّهَارَةِ فَلَوْ اجْتَهَدَ لِلشُّرْبِ جَازَ لَهُ الطَّهَارَةُ بَعْدَ ذَلِكَ بِمَا ظَنَّهُ مَاءً، قَالَهُ الْمَاوَرَدِيُّ وَاعْتَمَدَهُ طَب وَرَدَّهُ حَجَّ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ وَسَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مَ مَا يَعْلَمُ أَنَّ جَوَازَهُ لِلشُّرْبِ لَمْ يَقْلُدْهُ الْمَاوَرَدِيُّ، وَإِنَّمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَأَنَّ الشَّارِحَ مَ رَ موافقٌ لِحَجَّ فِي مَنَعَ الْاجْتِهَادِ وَهَذَا مَحَلُّهُ عِنْدَ الْإِخْتِيَارِ فَلَوْ اضْطُرَّ لِلشُّرْبِ كَانَ لَهُ الْهُجُومُ وَالشُّرْبُ مِنْ أَحَدِهِمَا بِدُونِ الْاجْتِهَادِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ اخْتَلَطَ إِنَاءٌ بِأَوَانِي بَلَدٍ، وَاسْتَبَنَ فَيَأْخُذُ مَا شَاءَ إِلَى أَنْ يَبْقَى وَاحِدٌ وَلَهُ الْاجْتِهَادُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِذْ لَا مَا يَنْعِي مِنْهُ عَ ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا نَظَرَ لِأَصْلِهِ) أَيْ إِلَى أَنْ أَصْلَهُ مَاءً. ☐ قَوْلُهُ: (لِاسْتِحَالَتِهِ الْإِلْحِ) أَيْ؛ لِأَنَّ

☐ قَوْلُهُ: (لَمْ يَتَرَجَّحْ أَحَدُهُمَا) هَذَا الْقَيْدُ زَائِدٌ عَلَى شَرْحِ الرُّوضِ وَهُوَ يُفِيدُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَرَجَّحْ أَحَدُهُمَا عِنْدَهُ لَا يَقْلُدُ وَاحِدًا مِنْهُمَا، وَكَذَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ الْآتِي قُبِيلٌ أَوْ مَاءٌ وَزِدْ أَوْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ اثْنَانِ وَلَا مُرْجَحَ قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ أَمَّا إِذَا اعْتَقَدَ أَرْجَحِيَّةَ أَحَدِهِمَا فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ تَقْلِيدُهُ كَمَا بَحَثَهُ فِي الْإِسْعَادِ وَقَدْ يُنَازَعُ فِيهِ مَا يَأْتِي فِي نَظِيرِهِ مِنَ الْقِبْلَةِ مِنْ أَنْ تَقْلِيدَ الْأَرْجَحِ أَوَّلَى إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ اهـ. وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ بِأَنَّهُ لَا بَدَلَ لِلْقِبْلَةِ بِخِلَافِ مَا هُنَا ثُمَّ رَأَيْتُ مَا فِي الْحَاشِيَةِ الْأُخْرَى عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ وَهُوَ يُؤَيِّدُ هَذَا الْفَرْقَ، وَمِمَّا يُؤَيِّدُهُ أَوْ يَعِيْنُهُ أَنَّهُ لَوْ جَازَ تَقْلِيدَ الْمَرْجُوحِ لَمْ يَكُنْ لِلرَّاجِحِ أَثَرٌ فَلَيْمَ جَازَ تَقْلِيدَ الْمَرْجُوحِ وَلَمْ يَقْلُدْ الْمُسَاوِي فِيهِمَا إِذَا لَمْ يَتَرَجَّحْ أَحَدُهُمَا كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ فِي الْحَاشِيَةِ الْأُخْرَى بَلْ قَدْ يُقَالُ تَقْلِيدُ الْمُسَاوِي أَوَّلَى مِنْ تَقْلِيدِ الْمَرْجُوحِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

اسماً وطبعاً بخلاف الماء المُنْتَجِسِ فاندفع تفسير الزركشي له بإمكان ردّه للطهارة بوجه وهو في الماء مُمكنٌ بمكائرتِه دون البول انتهى على أنّ فيه غفلة عن قولهم لو كان مع جمع ماء كثير لا يكفيهم إلا ببول يستهلك فيه ولا يُغيّره لاستهلاكه به لزمهم خلطه به قيل له الاجتهاد هنا لشرب ما يظن طهارته وهو غفلة عما يأتي في نحو خمر وخل ولبن أنان ولبن مأكول (بل) هنا وفيما يأتي انتقالية لا إبطائية كما هو الأكثر فيها، ومن ثم قال جمع مُحَقِّقُونَ لم يقع الثاني في القرآن؛ لأنه في الإثبات إنما يكون من باب الغلط فزعم ابن هشام أنّ هذا وهم غير صحيح (يُخلطان) عطف على جملة لم يجتهد أو يُصَبِّان أو يُصَبِّ من أحدهما في الآخر، واحتمال أنّه صبّ من الطاهر فهو باقي على طاهرية ليس أولى من ضده فلم يُنظر إليه على أنّ المدار على أن لا يكون معه طهورٌ يتيقن، وبذلك الصب لا يبقى معه طهورٌ يتيقن فلا إشكال أصلاً وبهذا أعني جعلهم من التلف صبّ شيء من أحدهما في الآخر يتأيد قول القمولي كالرافعي

المُراد بقولهم له أصل في التطهير عدم استحالته عن خلقته الأصلية كالمُنْتَجِسِ والمُسْتَعْمَلِ فإتّهما لم يستحبالاً عن أصل خلقتهما إلى حقيقة أخرى بخلاف نحو البول وماء الورد فإنّ كلّاً منهما قد استحال إلى حقيقة أخرى نهاية وإيعاب. ☐ فوه: (فاندفع) أي بتفسير قولهم له أصل في التطهير بعدم استحالته إلى حقيقة أخرى إلخ تفسير الزركشي له أي لقولهم المذكور وقوله وهو أي الرد. ☐ فوه: (على أنّ فيه) أي تفسير الزركشي. ☐ فوه: (عن قولهم لو كان إلخ) أي الدال على إمكان ما ذكر في البول أيضاً فليتملّ سم. ☐ فوه: (قيل له الاجتهاد إلخ) سيأتي عن النهاية نقله عن بحث الأذري مع ردّه. ☐ فوه: (عما يأتي) أي في التنبية. ☐ فوه: (بل هنا وفيما يأتي انتقالية) كذا في المحلّي والنهاية والمُعني. ☐ فوه: (كما هو) أي الانتقال. ☐ فوه: (لأنه في الإثبات إنما يكون إلخ) قد يكون الإبطال ببل لإبطال قول نحو الكفار فلا مخدور في وقوعه في القرآن سم. ☐ فوه: (إن هذا إلخ) أي قول الجمع. ☐ فوه: (عطف على جملة لم يجتهد) بناء على ما قال ابن مالك إن بل لعطف الجملة فسقط بذلك ما قيل إن الصواب حذف التون؛ لأنه مجزومٌ بحذفها عطفًا على يجتهد لكن الأصح خلاف ما قاله ابن مالك إذ شرط العطف ببل أفراداً مغطوها أي كونه مُفْرَدًا فإن تلاها جملة لم تكن عاطفة بل حرف ابتداء لمجرد الإضراب نهاية زاد المعنى ولا يجوز عطف يُخلطان على يجتهد وأن يقرأ بحذف التون كما قاله بعض الشراح لفساد المعنى إذ يصير التقدير بل لم يُخلطاه. ☐ فوه: (أو يُصَبِّان إلخ) عطف على يُخلطان. ☐ فوه: (أو يُصَبِّ من أحدهما إلخ) أي وإن كان المصوب قدرًا لا يُدرّكه الطرف، ومحلّ العفو عن ذلك إذا لم يكن بفعله كما تقدّم ش. ☐ فوه: (على أنّ المدار) أي مدار صحة التيمم وقول الكُردي أي مدار التلف سبق قلّم. ☐ فوه: (فلا إشكال) أي على جعل الصبّ من أحدهما في الآخر من أنواع التلف.

☐ فوه: (عن قولهم إلخ) أي الدال على إمكان ما ذكر في البول أيضاً فليتملّ. ☐ فوه: (إنما يكون من باب الغلط) قد يكون الإبطال ببل لإبطال قول نحو الكفار فلا مخدور في وقوعه في القرآن.

يُشْتَرَطُ لِحَوَازِ الْجَهَادِ أَنْ لَا يَقَعَ مِنْ أَحَدِ الْمُشْتَبِهَيْنِ شَيْءٌ فِي الْآخِرِ لِتَنْجُسِ هَذَا بَيِّقِينَ فَرَأَى
التَّعَدُّدُ الْمُشْتَرَطُ كَمَا سَيَأْتِي أَنْتَهَى. نَعَمْ تَعْلِيلُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَإِنَّمَا الْحَقُّ تَعْلِيلُهُ بِمَا ذَكَرْتَهُ. فَإِنْ
قُلْتُ: يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَا فِي زَوَائِدِ الرُّوضَةِ وَجَرَى عَلَيْهِ الْقَمُولِيُّ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ اغْتَرَفَ مِنْ دَتْنَيْنِ فِيهِمَا
مَاءٌ قَلِيلٌ أَوْ مَائِعٌ فِي إِنَاءٍ فَرَأَى فِيهِ فَأَرَةً اجْتَهَدَ وَإِنْ اتَّحَدَتِ الْمِعْرُفَةُ مَعَ أَنَّهُمَا حَيْثُذُ إِذَا نَجَسَانِ
إِنْ كَانَتْ فِي الْأَوَّلِ أَوِ الثَّانِي إِنْ كَانَتْ فِيهِ فَهُوَ نَجِسٌ يَقِينًا فَرَأَى التَّعَدُّدُ الْمُشْتَرَطُ؟ قُلْتُ: يُفَرِّقُ
بِأَنَّ الْجَهَادَ هُنَا لِجَلِّ التَّنَاوُلِ وَلَوْ فِي الْمَاءَيْنِ الْقَلِيلَيْنِ فَكَفَى فِيهِ لِضَعْفِهِ بِعَدَمِ تَوَقُّفِهِ عَلَى النِّيَّةِ
التَّعَدُّدُ صُورَةٌ لِيَتَنَاوَلَ الْأَوَّلُ أَوْ يَتْرُكَهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْفَتْنِيَّ اسْتَشْكَلَ الْجَهَادَ فِي مَسْأَلَةِ الرُّوضَةِ
بِأَنَّ الثَّانِي مُتَيَقِّنُ النِّجَاسَةِ وَشَرَطُ الْجَهَادِ أَنْ لَا تَتَيَقَّنَ نَجَاسَةُ أَحَدِهِمَا بِعَيْنِهِ، ثُمَّ أَجَابَ عَنْهُ

فَوُهِ: (يُشْتَرَطُ لِحَوَازِ الْجَهَادِ) قَدْ يُقَالُ هَلَا جَازَ الْجَهَادُ حَيْثُذُ، وَفَائِدَتُهُ أَنَّهُ قَدْ يَظْهَرُ أَنَّ مَا صُبَّ مِنْهُ فِي
الْآخِرِ هُوَ الطَّاهِرُ فَيَسْتَعْمَلُهُ فَلَمْ مَنَعَ الْجَهَادَ سَم. فَوُهِ: (نَعَمْ تَعْلِيلُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ) أَقُولُ: بَلْ هُوَ صَحِيحٌ
فَإِنَّ الْإِشَارَةَ بِهَذَا إِلَى الْمَضْبُوبِ فِيهِ وَهُوَ نَجِسٌ يَقِينًا؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ التَّجَسُّسُ ظَاهِرًا أَوْ الطَّاهِرُ فَقَدْ صُبَّ فِيهِ
مِنَ الْآخِرِ التَّجَسُّسُ، وَحَيْثُذُ فَيَسْقُطُ عَنِ الْإِغْتِيَارِ وَلَمْ يَتَّقِ إِلَّا إِنَاءً وَاحِدًا مُشْكُوكٌ فِيهِ فَاتَّصَحَّ صِحَّةُ كَلَامِ
هَذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ الْجَلِيلَيْنِ بِضَرْيٍ عِبَارَةٌ سَم قَدْ يُقَالُ أَرَادَ التَّعَدُّدُ الْخَاصَّ، وَقَدْ يُرِيدُ إِلَى ذَلِكَ الْوَصْفِ
بِالْمُشْتَرَطِ وَلَعُمْرِي إِنَّ هَذَا لَظَاهِرٌ أَه. فَوُهِ: (وَإِنَّمَا الْحَقُّ تَعْلِيلُهُ) أَيِ تَعْلِيلِ اشْتِرَاطِ جَوَازِ الْجَهَادِ بِأَنَّ لَا
يَقَعَ مِنْ أَحَدِهِمَا شَيْءٌ فِي الْآخِرِ بِمَا ذَكَرْتَهُ أَيِ بَأَنَّهُ لَا يَبْقَى بِذَلِكَ الصَّبِّ مَعَهُ طَهُورًا بَيِّقِينَ. فَوُهِ: (يُشْكِلُ
عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى مَا قَالَهُ الْقَمُولِيُّ مِنْ اشْتِرَاطِ جَوَازِ الْجَهَادِ بِأَنَّ لَا يَقَعَ مِنْ أَحَدِهِمَا شَيْءٌ فِي الْآخِرِ.

فَوُهِ: (أَنَّهُ لَوْ اغْتَرَفَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي فَرَعَ لَوْ اغْتَرَفَ مِنْ دَتْنَيْنِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا مَاءٌ قَلِيلٌ أَوْ مَائِعٌ فِي إِنَاءٍ
وَاحِدٍ فَوَجَدَ فِيهِ فَأَرَةً مِثْلَهُ لَا يَذَرِي مِنْ أَيِّهِمَا هِيَ اجْتَهَدَ فَإِنْ ظَنَّتْهَا مِنَ الْأَوَّلِ وَاتَّحَدَتِ الْمِعْرُفَةُ وَلَمْ تُغَسَّلْ
بَيْنَ الْإِغْتِرَافَيْنِ حُكْمَ بِنَجَاسَتِهِمَا، وَإِنْ ظَنَّتْهَا مِنَ الثَّانِي أَوْ مِنَ الْأَوَّلِ وَاخْتَلَفَتِ الْمِعْرُفَةُ أَوْ اتَّحَدَتِ
وُغَسِّلَتْ بَيْنَ الْإِغْتِرَافَيْنِ حُكْمَ بِنَجَاسَةٍ مَا ظَنَّتْهَا فِيهِ أَه. وَأَقْرَهُ ع. ش. فَوُهِ: (حَيْثُذُ) صَبَّبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ
وَأَنَّ اتَّحَدَتِ الْمِعْرُفَةُ سَم أَيِ حِينَ إِذَا اتَّحَدَتِ الْمِعْرُفَةُ أَيِ وَلَمْ تُغَسَّلْ بَيْنَ الْإِغْتِرَافَيْنِ كَمَا مَرَّ عَنِ الْمُعْنِي
أَيْفًا. فَوُهِ: (هُنَا) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ زَوَائِدِ الرُّوضَةِ. فَوُهِ: (وَلَوْ فِي الْمَاءَيْنِ الْقَلِيلَيْنِ) انْظُرْ هَلْ هَذَا مَنَافٍ
لِمَا قَدَّمَهُ أَنفَا مِنْ قَوْلِهِ وَهُوَ غَفْلَةُ الْخ. فَوُهِ: (فَكَفَى فِيهِ) أَيِ فِي الْجَهَادِ هُنَا لِضَعْفِهِ أَيِ حِلِّ التَّنَاوُلِ.
فَوُهِ: (لِيَتَنَاوَلَ الْأَوَّلُ) أَيِ مَا فِي الْإِنَاءِ الْأَوَّلِ إِنْ ظَنَّ طَهَارَتَهُ بِالْجَهَادِ. فَوُهِ: (فِي مَسْأَلَةِ الرُّوضَةِ) أَيِ

فَوُهِ: (يُشْتَرَطُ لِحَوَازِ الْجَهَادِ الْخ) قَدْ يُقَالُ هَلَا جَازَ الْجَهَادُ حَيْثُذُ، وَفَائِدَتُهُ أَنَّهُ قَدْ يَظْهَرُ أَنَّ مَا صُبَّ
مِنْهُ فِي الْآخِرِ هُوَ الطَّاهِرُ فَيَسْتَعْمَلُهُ فَلَمْ مَنَعَ الْجَهَادَ. فَوُهِ: (فَرَأَى التَّعَدُّدُ الْمُشْتَرَطُ) أَيِ وَهُوَ مَا مَعَهُ
طَهَارَةٌ أَحَدُهُمَا بَيِّقِينَ، وَحَيْثُذُ يَصِحُّ التَّعْلِيلُ. فَوُهِ: (نَعَمْ تَعْلِيلُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ) قَدْ يُقَالُ أَرَادَ التَّعَدُّدُ
الْخَاصَّ، وَقَدْ يُرِيدُ إِلَى ذَلِكَ الْوَصْفِ بِالْمُشْتَرَطِ وَلَعُمْرِي إِنَّ هَذَا ظَاهِرٌ. فَوُهِ: (وَإِنْ اتَّحَدَتِ) صَبَّبَ

يقوله: وَلَعَلَّ ذَلِكَ إِذَا جُهِلَ الثَّانِي بَعْدَ ذَلِكَ أَيْ فحِينَئِذٍ يَجْتَهِدُ لِيُظْهَرَ لَهُ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ وَرَأَيْتَنِي فِي شَرْحِ الْغُبَابِ بَسَطْتُ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ فَرَأَيْتُهُ مُهِمًّا وَمِنْهُ الْجَوَابُ عَنِ الْإِشْكَالِ الْمُسْتَلْزَمِ لِتَنَاقُضِ الْقُمُولِيِّ بِأَنَّ الْجَهْلَ هُنَا إِنَّمَا هُوَ لِبَيَانِ مَحَلِّ الْفَأْرَةِ وَكُلُّ مِنَ الْإِنَاءَيْنِ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مَحَلُّهَا فَالْمُجْتَهِدُ فِيهِ بَاقٍ عَلَى تَعَدُّدِهِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ، وَبَنَى بِالْخُلْطِ عَلَى بَقِيَّةِ أَنْوَاعِ التَّلَفِّ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ. (ثُمَّ يَتِمُّهُ) بَعْدَ نَحْوِ الْخُلْطِ فَلَا يَصِحُّ قَبْلَهُ هُنَا وَفِيمَا إِذَا تَحَيَّرَ الْمُجْتَهِدُ أَوْ اخْتَلَفَ اجْتِهَادُهُ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ كَأَن تَحَيَّرَ الْأَعْمَى وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يُقْلِدُهُ أَوْ وَجَدَهُ وَتَحَيَّرَ أَوْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ اثْنَانِ وَلَا مُرْجِعَ؛ لِأَنَّ مَعَهُ مَاءً طَاهِرًا يَتَقَيَّنُ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى إِعْدَامِهِ وَبِهِ فَارَقَ التَّيَمُّمَ بِحَضْرَةِ مَاءٍ مَنَعَهُ مِنْهُ نَحْوُ سَبْعٍ. (أَوْ) اشْتَبَهَ عَلَيْهِ مَاءٌ (وَمَاءٌ وَرَدَ) لِانْقِطَاعِ رِيحِهِ (تَوْضُّأً) وَجَوَابًا لِمَنْ لَمْ يَجِدْ

زَوَائِدَ الرُّوضَةِ. ١٠ قَوْلُهُ: (وَلَعَلَّ ذَلِكَ) أَيْ جَوَازَ الْجَهْلِ فِي مَسْأَلَةِ الرُّوضَةِ، وَقَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَيْ الْإِعْتِرَافُ مِنَ الذَّنْبِ. ١١ قَوْلُهُ: (لِيُظْهَرَ لَهُ الثَّانِي الْخ) انْظُرْ مَا فَائِدَةُ ظُهُورِ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ قَدْ يَظْهَرُ لَهُ بِدَلِيلِ أَنَّ الْفَأْرَةَ مِنَ الثَّانِي مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ الثَّانِي فَيَحْتَاجُ إِلَى تَعْيِينِهِ بِالْاجْتِهَادِ بِدَلِيلِ سَم. ١٢ قَوْلُهُ: (عَنِ الْإِشْكَالِ الْمُسْتَلْزَمِ الْخ) وَذَلِكَ هُوَ قَوْلُهُ: فَإِنْ قُلْتَ: يُشْكَلُ الْخ وَوَجْهُ الْإِسْتِلْزَامِ أَنَّ الْقُمُولِيَّ فِي ذَلِكَ جَرَى عَلَى مَا فِي الرُّوضَةِ وَقِيلَ تَبَعَ الرَّافِعِي فِي أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِحَوَازِ الْجَهْلِ أَنْ لَا يَقَعَ مِنْ أَحَدِ الْمُشْتَبِهَيْنِ شَيْءٌ فِي الْآخِرِ كُرْدِي. ١٣ قَوْلُهُ: (لِبَيَانِ مَحَلِّ الْفَأْرَةِ) أَيْ، ثُمَّ إِذَا بَانَ مَحَلُّهَا وَآتَى الثَّانِي فَيَتَّبِعِي أَنْ يَجُوزَ اسْتِعْمَالُ الْأَوَّلِ كُرْدِي زَادَ سَم وَحِينَئِذٍ يُشْكَلُ مَنَعُ الْجَهْلِ فِيمَا إِذَا صَبَّ مِنْ أَحَدِهِمَا فِي الْآخِرِ بَلْ كَانَ يَتَّبِعِي الْجَوَازُ قَرُبًا ظَهَرَ لَهُ أَنَّ التَّجَسُّسَ هُوَ الْمَضْبُوبُ فِيهِ فَيَسْتَعْمَلُ الْآخَرَ، ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الْبُرُوسِيَّ مَالَ إِلَى الْجَوَازِ، وَمَنَعَ قَوْلَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ بِمَنَعِ الْجَهْلِ إِذَا قَطَرَ مِنْ أَحَدِ الْإِنَاءَيْنِ فِي الْآخِرِ سَم. ١٤ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ ثُمَّ) أَيْ فِيمَا إِذَا صَبَّ مِنْ أَحَدِهِمَا شَيْءٌ فِي الْآخِرِ. ١٥ قَوْلُهُ: (فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ) يَتَأَمَّلُ. ١٦ قَوْلُهُ: (بَعْدَ نَحْوِ الْخُلْطِ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ فَارَقَ فِي الْمَعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ التَّنَظَّرَ فِي النِّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ. ١٧ قَوْلُهُ: (بَعْدَ نَحْوِ الْخُلْطِ) تَفْسِيرٌ لِثُمَّ. ١٨ قَوْلُهُ: (فَلَا يَصِحُّ) أَيْ التَّيَمُّمُ. ١٩ قَوْلُهُ: (وَبِهِ فَارَقَ) أَيْ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ مَعَهُ مَاءً طَاهِرًا الْخ ع ش وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَحَطَّ الْفَرْقِ قَوْلُهُ لَهُ قُدْرَةُ الْخ. ٢٠ قَوْلُهُ: (لِانْقِطَاعِ رِيحِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِيمَا إِذَا اشْتَبَهَ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ الْمَانِعُ إِلَى لِمَا مَرَّ. ٢١ قَوْلُهُ: (أَوْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ مَاءٌ وَمَاءٌ وَرَدَ الْخ)

بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ حِينَئِذٍ. ٢٢ قَوْلُهُ: (لِيُظْهَرَ لَهُ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ) انْظُرْ مَا فَائِدَةُ ظُهُورِ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ ظَهَرَ لَهُ بِدَلِيلِ أَنَّ الْفَأْرَةَ مِنَ الثَّانِي مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ الثَّانِي، فَيَحْتَاجُ إِلَى تَعْيِينِهِ بِالْاجْتِهَادِ بِدَلِيلِ. ٢٣ قَوْلُهُ: (لِبَيَانِ مَحَلِّ الْفَأْرَةِ) أَيْ وَإِذَا بَانَ مَحَلُّهَا، وَآتَى الثَّانِي فَيَتَّبِعِي أَنْ يَجُوزَ لَهُ اسْتِعْمَالُ الْأَوَّلِ وَحِينَئِذٍ يُشْكَلُ مَنَعُ الْجَهْلِ فِيمَا إِذَا صَبَّ مِنْ أَحَدِهِمَا فِي الْآخِرِ بَلْ كَانَ يَتَّبِعِي الْجَوَازُ قَرُبًا ظَهَرَ لَهُ أَنَّ التَّجَسُّسَ هُوَ الْمَضْبُوبُ فِيهِ فَيَسْتَعْمَلُ الْآخَرَ، ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الْبُرُوسِيَّ مَالَ إِلَى الْجَوَازِ وَمَنَعَ قَوْلَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ بِمَنَعِ الْجَهْلِ إِذَا قَطَرَ مِنْ أَحَدِ الْإِنَاءَيْنِ فِي الْآخِرِ. ٢٤ قَوْلُهُ: (أَوْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ مَاءٌ وَمَاءٌ وَرَدَ الْخ) بَقِيَ مَا لَوْ وَقَعَ الْإِشْتِبَاهُ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَوْ إِنْ مَاءٍ طَاهِرٍ وَمَاءٍ مُتَنَجِّسٍ وَمَاءٍ وَرَدَ فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ الْجَهْلُ نَظَرًا لِلْمَاءِ

غيرهما وجوازاً إن وجدته خلافاً لِمَنْ مَنَعَ حينئذٍ (بكلٍّ) منهما (مؤدة) وإن زادت قيمة ماء الورد الذي يملكه على ثَمَنِ مثلي ماء الطهارة هو عند التحصيل لا الحُصُول مع ضعف ماليته

بقي ما لو وقع الاشتباه بين ثلاث أو إن ماء طهورٍ وماءٍ مُتَنَجِّسٍ وماءٍ وزد فهل يجوز الاجتهاد نظراً للماء الطهور والمُتَنَجِّس ولا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ انضمام ماء الورد إليهما ولا احتمال أن يُصادف ماء الورد كما لا يَضُرُّ احتمال مُصادفة الماء المُتَنَجِّس أو لا يجوز الاجتهاد؛ لأن ماء الورد لا مدخل للاجتهاد فيه ولا احتمال مُصادفته وليس كمُصادفته الماء المُتَنَجِّس؛ لأن له أضلاً في الطهورية بخلاف ماء الورد فيه نَظَرٌ سم على حَجِّ أقول، والأقرب الثاني، ونُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا الْعَلَامَةِ الشَّوْبَرِيِّ أَنَّ الْأَقْرَبَ الْأَوَّلُ وَبَقِيَ أَيْضاً ما لو وقع مثْلُ ذَلِكَ في ماء طهورٍ ومُتَنَجِّسٍ وبُولٍ، والظاهر الإمتناع لِعِلَظِ أَمْرِ تَجَاسَةِ الْبَوْلِ وَبَقِيَ ما لو تَلَفَ أَحَدُهُما في المسألة الأولى هل يجوز له الاجتهاد لاحتمال أن التالف المُتَنَجِّسُ أم لا فيه نَظَرٌ والأقرب الثاني ع ش. أقول: وكذا استقرَّبَ الثاني في مسألة سم بعض المتأخرين بما نصه لكن قاعدة إذا اجتمع المانع والمقتضي غلب المانع على المقتضي تؤيد الثاني اه وقول ع ش إن التالف المُتَنَجِّسُ لعل صوابه ماء الورد. ه قوله: (حينئذٍ) أي حين إذ وجد غيرهما.

قول المتن: (توضاً بكل مرة) ويُعَدُّ في عَدَمِ الْجُزْمِ بِالنِّتَةِ كُنُيَّانِ إِخْدَى الْخُمْسِ، وإن أمكنه الجزم بها بأن يأخذ عرفة من كل منهما إلخ وظاهر كلامهم أن ذلك جائز عند قدرته على طهور يتيقن وإن كان مقتضى العلة كما قال في المجموع الإمتناع كذا في المغني ونحوه في النهاية وهو مُشْكِلٌ بما سيأتي في كلام الشارح فيما إذا اشْتَبَهَ طَهُورٌ بِمُسْتَعْمَلٍ مِنْ عَدَمِ جَوَازِ التَّطَهُّرِ بِكُلِّ مَنَّهُمَا إلخ فإنه هنا قاذرٌ على الطهور بيقين، وثم إنما يفيد الاجتهاد تحصيل طهور بالظن ومع ذلك لم يفتروا له ثم هذه الكيفية لعدم الجزم بالنية مع قدرته على الاجتهاد فتأمل بصري، ويأتي عن سم وع ش رد ما سيأتي في كلام الشارح أيضاً وفي ع ش قوله م رمقتضى العلة أي قوله م ر للضرورة كمن نسي صلاة من الخمس اه. ه قوله: (وإن زادت إلخ) خلافاً لابن المقرئ في روضه نهاية عبارة المغني واستشكل الإسناد وجوب الوضوء بالماء وماء الورد بما ذكره فيمن معه ماء لا يكفيه لوضوئه ولو كمله بمائع يستهلك فيه كماء وزد وغيره أنه يلزمه التكميل بشرط أن لا يزيد ثمنه على ثمن القدر الناقص فكيف يوجبون هنا استعمال ماء كامل وزد مثله، وهو يزيد على ذلك فالصواب الانتقال إلى التيمم، وأجيب عنه بجوابين الأول أنه قدر هنا على طهارة كاملة بالماء، وقد اشْتَبَهَ وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وهناك لم يفتدِر إلخ الثاني أن صورة المسألة هنا في ماء وزد انقطعت رايته وصار كالماء وذلك لا قيمة له غالباً أو قيمته تافهة بخلاف تلك، ويؤخذ من ذلك أنه لو زادت قيمته على ماء الطهارة لم يلزمه استعماله وتيمم

الطهور والماء المُتَنَجِّس ولا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ انضمام ماء الورد إليهما ولا احتمال أن يُصادف ماء الورد كما لا يَضُرُّ احتمال مُصادفة الماء المُتَنَجِّس، أو لا يجوز الاجتهاد؛ لأن ماء الورد لا مدخل للاجتهاد فيه ولا احتمال مُصادفته، وليس كمُصادفته الماء المُتَنَجِّس؛ لأن له أضلاً في الطهورية بخلاف ماء الورد فيه نَظَرٌ.

بالاشتباه المانع لا يُرادُ عقدُ البيعِ عليه ولا يجتهدُ فيهما لما مرَّ أنَّه لا أصلَ لِغيرِ الماءِ في التطهيرِ قِيلَ ويلزُمه وضعُ بعضِ كُلِّ في كفٍّ، ثُمَّ يَغْسِلُ بِكَفِّهِ مَعًا وَجْهَهُ مِنْ غَيْرِ خَلْطٍ لِيَتَأْتِيَ لَهُ الْجَزْمُ بِالنِّيَّةِ حِينَئِذٍ لِمُقَارَنَتِهَا لِعَسَلِ جِزْءٍ مِنْ وَجْهِهِ بِالماءِ يَقِينًا انْتَهَى وهو وَجْهٌ مَعْنَى وظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ مَنْدُوبٌ لَا وَاجِبٌ لِلْمَشَقَّةِ وفيما إذا اشْتَبَهَ طَهُورٌ بِمُسْتَعْمَلٍ لَا يَتَوَضَّأُ بِكُلِّ مِنْهُمَا كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُ الْمُجْمُوعِ لِعَدَمِ جِزْمِهِ بِالنِّيَّةِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الاجْتِهَادِ إِلَّا إِنْ فَعَلَ تِلْكَ الْكَيْفِيَّةَ كَمَا حَزَّرْتُهُ بِمَا فِيهِ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الصَّغِيرِ (وَقِيلَ لَهُ الْاجْتِهَادُ) فِيهِمَا كَالْمَاءَيْنِ وَيُرَدُّهُ مَا تَقَرَّرَ مِنَ الْفَرْقِ.....

كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي فِي رَوِّهِ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (الْمَانِعُ لَا يُرَادُ إِلَّا الْخُ) فِيهِ نَظَرٌ سَمَّ وَجْهَهُ أَنَّ الْإِشْتِبَاهَ لَا يَمْنَعُ مِنْ صِحَّةِ إِيْرَادِ الْعَقْدِ عَلَيْهِ فَلَوْ قَالَ لَهُ بَعْتُكَ هَذَا صَحَّ، وَيُمْكِنُ حَمْلُ كَلَامِ الشَّارِحِ عَلَى مَا إِذَا قَالَ لَهُ بَعْتُكَ هَذَا الْمَاءَ الْوَرْدَ وَهُوَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فَلَا يَصِحُّ بِشَيْئٍ. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَا يَجْتَهِدُ فِيهِمَا) أَيِ لِلطَّهَارَةِ كَمَا يَأْتِي بِخِلَافِهِ لِلشُّرْبِ فَيَجُوزُ، ثُمَّ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَظَهَرَ لَهُ الْمَاءُ مِنْهُمَا تَطَهَّرَ بِهِ كَمَا يَأْتِي أَيْضًا عَ ش. ❦ قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ أَوْ مَاءٍ وَيُؤَلِّمُ لَمْ يَجْتَهِدْ عَلَى الصَّحِيحِ. ❦ قَوْلُهُ: (يَقِينًا) زَادَ النِّهَايَةَ وَالْمُغْنَى، ثُمَّ يَكْفِي، ثُمَّ يُتِمُّ وَضُوءَهُ بِأَحَدِهِمَا، ثُمَّ بِالْآخَرِ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (لَا وَاجِبٌ لِلْمَشَقَّةِ) جَزَمَ بِهِ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنَى كَمَا مَرَّ. ❦ قَوْلُهُ: (لَا يَتَوَضَّأُ بِكُلِّ مِنْهُمَا إِلَّا الْخُ) هَذَا مَمْنُوعٌ مَنَعًا وَاضِحًا بَلْ كَلَامُ الْمُجْمُوعِ كَالْمُهْدَبِ مُصَرِّحٌ بِالْجَوَازِ كَمَا بَسَطْنَا بَيَانَهُ بِهَامِشِ شَرْحِهِ لِلْعُبَابِ سَمَّ عِبَارَةً عَ شَ قَرَعَ إِذَا اشْتَبَهَ الْمُسْتَعْمَلُ بِالطَّهْرِ يَجُوزُ لَهُ الْاجْتِهَادُ، وَقَالَ فِي شَرْحِ الْمُهْدَبِ وَيَجُوزُ أَنْ يَتَوَضَّأَ بِكُلِّ مِنْهُمَا مَرَّةً، وَيُعْتَمَرُ التَّرَدُّدُ فِي التِّيَّةِ لِلضَّرُورَةِ انْتَهَى فَقَدْ انْكَشَفَ لَكَ أَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَى الضَّرُورَةِ تَعَذُّرُ الْاجْتِهَادِ انْتَهَى عَمِيرَةُ وَقَوْلُهُ وَيَجُوزُ أَنْ يَتَوَضَّأَ الْخُ نَقَلَ ابْنُ حَجَّ عَنْ الشَّرْحِ الْمَذْكُورِ خِلَافَ هَذَا. أَقُولُ: الْأَقْرَبُ مَا قَالَهُ عَمِيرَةُ، ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ قَاسِمٍ عَلَى ابْنِ حَجَّ صَرَّحَ بِمَا قُلْتُهُ أَهـ عَ شَ، وَتَقَدَّمَ عَنِ الْبُصْرِيِّ اسْتِشْكَالُ مَقَالَةِ الشَّارِحِ أَيْضًا. ❦ قَوْلُهُ: (فِيهِمَا كَالْمَاءَيْنِ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى.

❦ قَوْلُهُ: (بِالْإِشْتِبَاهِ الْمَانِعِ) فِيهِ نَظَرٌ. ❦ قَوْلُهُ: (لَا يَتَوَضَّأُ بِكُلِّ مِنْهُمَا) هَذَا مَمْنُوعٌ مَنَعًا وَاضِحًا بَلْ كَلَامُ الْمُجْمُوعِ كَالْمُهْدَبِ مُصَرِّحٌ بِالْجَوَازِ كَمَا بَسَطْنَا بَيَانَهُ بِهَامِشِ شَرْحِهِ لِلْعُبَابِ بِنَقْلِ عِبَارَتِهِمَا وَالتَّكْلُمِ عَلَيْهَا، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْمُهْدَبِ مَا نَصَّهُ وَإِنْ اشْتَبَهَ مَاءٌ مُطْلَقٌ وَمُسْتَعْمَلٌ فَوَجْهَانِ أَحَدُهُمَا لَا يَتَحَرَّى؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِسْقَاطِ الْفَرْضِ بَيِّقِينَ بَأَنْ تَوَضَّأَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَالثَّانِي يَتَحَرَّى؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ إِسْقَاطُ الْفَرْضِ بِالطَّاهِرِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْبَقِيْنِ اهـ. قَالَ التَّوَوُّيُّ فِي شَرْحِهِ: هَذَانِ الْوَجْهَانِ مَبْنِيَانِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ السَّابِقَيْنِ فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلَهَا كَمَا بَيَّنَّاهُ، وَالصَّحِيحُ مِنْهُمَا جَوَازُ التَّحَرِّيِ وَيَتَوَضَّأُ بِمَا ظَنَّ أَنَّهُ الْمُطْلَقُ وَالثَّانِي لَا يَجُوزُ التَّحَرِّيُ بَلْ يَلْزُمُهُ الْبَقِيْنُ بَأَنْ يَتَوَضَّأَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مَرَّةً وَعَلَى هَذَا لَوْ أَرَادَ الْإِسْتِجْنَاءُ أَوْ غَسَلَ نَجَاسَةً أُخْرَى غَسَلَ بِأَحَدِهِمَا ثُمَّ الْآخَرِ، وَإِنْ تَوَضَّأَ بِهِمَا فَهُوَ غَيْرُ جَازِمٍ فِي نِيَّتِهِ بِطَهُورِيَّتِهِ وَلَكِنْ يُعَذَّرُ فِي ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ كَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ خَمْسٍ أَهْ فَتَأَمَّلَ فَرَضَ الْخِلَافِ فِي الْجَوَازِ مَعَ تَصْرِيحِهِ بِأَنْ التَّوَضُّؤُ بِكُلِّ

نعم له الاجتهاد للشرب ليشرب ما يطئه الماء أو ماء الورد وإن لم يتوقف أصل شربه على اجتهاد، ثم إذا ظهر له بالاجتهاد الماء جاز له التطهر به على ما قاله المازدي؛ لأنه يغتفر في الشيء تبعاً ما لا يغتفر فيه مقصوداً، ونظيره منع الاجتهاد للوطء ابتداءً وجوازه بعد الاجتهاد للملك.

قوله: (نعم له الاجتهاد للشرب إلخ) والفرق بينه وبين الطهر أنه يستدعي الطهوية، وهما مختلفان والشرب يستدعي الطاهرية وهما طاهران نهاية. قوله: (وإن لم يتوقف إلخ) عبارة المغني والنهاية واستشكل بأن الشرب لا يحتاج إلى اجتهاد، وأجيب بأن الشرب وإن لم يحتاج إليه لكن شرب ماء الورد في طئه يحتاج إليه اه. قوله: (على ما قاله المازدي إلخ) أسقط المغني صيغة التبري، وعبارة النهاية كما قاله المازدي وقد عهد امتناع الاجتهاد للشيء مقصوداً ويستفاده تبعاً كما في امتناع الاجتهاد للوطء، ويملكه تبعاً فيما لو اشتبهت أمته بامة غيره واجتهد فيهما للملك فإنه يطؤها بعده ليجل تصرفه فيها ولكونه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وما بحثه الأذري من مجيء كلام المازدي في الماء والبول بعيد إذ كلامه يشير إلى أنه إنما أباح له الاجتهاد ليشرب ماء الورد، ثم يتطهر بالآخر وهذا غير ممكن هنا وأيضاً فكل من الماءين له أصل في الجلل المطلوب وهو الشرب فجاز الاجتهاد لذلك بخلاف الماء والبول، فالأوجه أنه لا اجتهاد في ذلك ونحوه كميتة ومذكاة مطلقاً أي للأكل وغيره كإطعام الجوارح بل إن وجد اضطرار جاز له تناول هجماً ولا امتنع ولو باجتهاد، وبذلك يندفع ما في التوسط وغيره اه. وقوله فالأوجه إلخ في الكرد في الإيعاب مثله. قوله: (منع الاجتهاد للوطء إلخ) عبارة البرماوي ولو اشتبه أمتا شخصين واجتهد أحدهما فيهما للملك جاز، وثبت ملكه لها بمجرد ذلك سواء وافقه الآخر أو نازعه ولا تقبل منازعته إلا ببيته، وتتعين الثانية للآخر للحضر فيه، ويجل له وطؤها بعده هذا إن لم يجتهد الآخر فإن اجتهد وأدى اجتهاده إلى عين ما آذاه اجتهد الآخر فينبهه الوقف إلى أن يظهر الحال أو يضطرحا انتهت بجبرمي، وتقدم عن ع ش في مبحث اشتباه ماء طاهر بنجس ما يتعلق بالمقام. قوله: (وجوازه) أي الوطء سم وكردني. قوله: (للملك) أي بقصد تمييز الملك فقط؛ لأنه لم يقصد الوطء بالاجتهاد، وإنما الحاصل به الملك وترتب عليه الوطء؛ لأنه

من باب العمل باليقين تجده مصرحاً بجواز ترك الاجتهاد والتوضؤ بكل منهما، وتأمل قوله وإذا توضأ بهما فهو غير جازم إلخ تجده نصاً في أن التوضؤ بكل منهما الذي صرح كلامه بجوازه لا يشترط فيه تلك الكيفية فعلياً بالتدبر. قوله: (نعم له الاجتهاد للشرب إلخ) سيأتي نقل هذا عن المازدي، وقد نظر الشارح في شرح العباب في بحث الأذري من مجيء كلام المازدي في الماء والبول، ثم قال فالأوجه أنه لا اجتهاد في ذلك ونحوه كميتة ومذكاة مطلقاً، وإن اعتمدنا كلام المازدي بل إن وجد اضطرار جاز له تناول هجماً، وإن لم يوجد امتنع ولو باجتهاد اه. باختصار. قوله: (وجوازه) صلب بينه وبين قوله للوطء.

(وَإِذَا اسْتَعْمَلَ مَا ظَنَّهُ) الطاهر من الماءين بالاجتهاد أي كُله أو بعضه (أَرَأَيْتَ) ندباً (الآخر) إن لم يحتج به وقيد بالاستعمال يفرض أنه لم يرد باستعمال أراد؛ لأنه لا يتحقق الإعراض عن الآخر إلا به غالباً فلا يُنافي أن المعتقد ندب الإراقة قبله لئلا يغلط ويتشوش ظنه (فإن تركه) بلا إراقة فإن لم يبق من الأول بقیة لم يجز الاجتهاد؛ لأن شرطه على الأصح عند المصنف أن يكون في معتد حقيقة فلا يجوز في كمين لثوب مثلاً ما داماً متصليين به. وزعم أنه إذا تلف أحدهما ينبغي استعمال الباقي بلا اجتهاد كالمشكوك في نجاسته نظرًا للأصل مردود بأن باب الاجتهاد ترك الأصل بالشك أي أصل الطهارة وأصل عدم وقوع النجس في كل إناء بخصوصه كما ترك الأصل في طيبة ريث تبول في ماء كثير، ثم رُئي عقب البول متغيراً عملاً بالظاهر لقوته باستناده لمعتين مع ضعف احتمال خلافه، وإن بقي من الأول بقیة وإن قلت لجوب استعمال الناقص لزمه عند إرادة الوضوء إعادة الاجتهاد فإن وافق الأول فواضح.

من تمرته كزدي عن شرح العباب. ☐ فوه: (الطاهر) إلى قوله فلا يجوز في المعنى.
 ☐ فوه: (الطاهر) أي الطهور نهاية. ☐ فوه: (ندباً) وقيل وجوباً معني. ☐ فوه: (إن لم يحتج به) أي لنحو عطش نهاية لعل المراد لعطش دابة وكذا آدمي خاف من العطش تلف نفس أو عضو أو مفعلة وإلا لم يجز شربه؛ لأنه له حكم التجسس سم على المنهج ع ش عبارة المعنى إذا لم يخف العطش ليشربه إذا اضطرب اه. ☐ فوه: (يفرض أنه لم يرد إلخ) أشار به إلى إمكان حمل كلام المتن عليه كقوله ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَطَوَّأْنَ فَاسْتَوْدَّ﴾ كما صرح به أي الإمكان المعنى، وحمله عليه أي معنى الإرادة النهائية. ☐ فوه: (إلا به) أي بالاستعمال. ☐ فوه: (لئلا يغلط إلخ) علل المعنى ندب الإراقة قبل الاستعمال بلئلا يغلط فيستعمله وندبها بعد الاستعمال بلئلا يتغير اجتهاده فيشتبه عليه الأمر اه. وظاهر أن كلاً من التعليلين يجري في كل من الإراقتين. ☐ فوه: (بلا إراقة فإن لم يبق إلخ) عبارة المعنى أي لم يرفه وصلّى بالأول الصبح مثلاً، ثم حضرت الظهر وهو مُحَدِّث ولم يبق من الأول شيء إلخ. ☐ فوه: (في معتد حقيقة) أي ابتداء وانتهاء شرح بافضل. ☐ فوه: (فلا يجوز في كمين إلخ) أي وفي إحدى يديه المتصلتين بيده بل يجب غسلهما لتصح صلاته وفي الإيعاب لو اشتبه نجس في أرض واسعة صلى فيها إلى بقاء قدره أو ضيقه غسل جميعها انتهى كزدي. ☐ فوه: (به) أي بالثوب. ☐ فوه: (في ماء كثير) أي غير متغير أخذاً ومما بعده. ☐ فوه: (وإن بقي من الأول) إلى قوله، وظاهر كلامهم في النهاية وإلى قول المتن بل يتيم في المعنى إلا ما أنبه عليه. ☐ فوه: (لزمه عند إرادة الوضوء إلخ) أي إذا لم يكن متذكراً للعلامة الأولى

☐ فوه: (لزمه عند إرادة الوضوء إعادة الاجتهاد) يُمكن أن يكون محله ما إذا لم يكن ذاكرةً لدليل الاجتهاد الأول أو قام عنده معارض أمّا لو كان ذاكرةً له ولا معارض فلا يتعدّ جواز استعماله تلك البقية من غير إعادة الاجتهاد استصحاباً لحكم الاجتهاد الأول وهو ظاهر بل لو كان أثلف الآخر. وقد بقي

(و) إِنْ (تَغَيَّرَ ظَنُّهُ) فِيهِ (لَمْ يَعْمَلْ بِالثَّانِي) مِنْ ظَنِّهِ (عَلَى النَّصِّ) لِقَلَّا يَنْقُضُ الْجَاهِدَ بِالْجَاهِدِ إِنْ

مُغْنِي، وَسَيَاتِي عَنِ النَّهَايَةِ مِثْلَهُ بَزِيَادَةِ وَبِعَارَةِ ع ش أَي بَانَ أَخَذَتْ وَحَضَرَتْ صَلَاةُ أُخْرَى، وَلَمْ يَكُنْ ذَاكِرًا لِلدَّلِيلِ الْأَوَّلِ أَوْ عَارِضَهُ مُعَارِضٌ أَهْ زَادَ سَمَ أَمَا لَوْ كَانَ ذَاكِرًا لَهُ وَلَا مُعَارِضَ فَلَا يَتَعَدُّ جَوَازُ اسْتِعْمَالِهِ تِلْكَ الْبَقِيَّةُ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْإِجْتِهَادِ اسْتِضْحَابًا لِحُكْمِ الْإِجْتِهَادِ الْأَوَّلِ وَهُوَ ظَاهِرٌ بَلْ لَوْ كَانَ أَتْلَفَ الْآخَرَ، وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْأَوَّلِ بَقِيَّةٌ وَاحْتِاجٌ لِلْوُضوءِ وَهُوَ ذَاكِرٌ لِلدَّلِيلِ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ لَمْ يَتَعَدُّ أَيْضًا جَوَازُ التَّطَهُّرِ بِهِ فَلْيُرَاجَعْ أَهْ.

❏ قَوْلُ (لَمْ يَعْمَلْ بِالثَّانِي) يَتَّبِعِي أَنْ يَجُوزَ لِلْأَعْمَى الْمُتَحَيِّرِ تَقْلِيدُ الْبَصِيرِ فِي اجْتِهَادِهِ الثَّانِي الْمُتَغَيَّرِ، وَالْعَمَلُ بِهِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ قَلْدَهُ فِي الْأَوَّلِ، وَعَمِلَ بِهِ بَانَ لَمْ يَكُنْ قَلْدَهُ فِيهِ أَوْ قَلْدَهُ فِيهِ وَلَمْ يَعْمَلْ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بَاعَ الْأَوَّلَ أَوْ بَعْضَهُ، وَهُوَ صَحِيحٌ كَمَا يَأْتِي فِي الْبَيْعِ، ثُمَّ اجْتَهَدَ ثَانِيًا وَتَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ إِلَى طَهَارَةِ الثَّانِي أَنْ يَصِحَّ بَيْعُهُ أَيْضًا، وَهَلْ لَهُ أَكُلُ الثَّمَنِ الْقِيَاسُ حَلَّ ذَلِكَ ظَاهِرًا وَفِي حِلِّهِمَا مَعًا بَاطِنًا نَظَرٌ، وَالْوَجْهُ حُرْمَةُ أَحَدِهِمَا ظَاهِرًا أَيْضًا؛ لِأَنَّ أَحَدَ الْبَيْعَيْنِ بَاطِلٌ يَقِينًا فَتَمَنَّهُ غَيْرُ مَمْلُوكٍ سَمَ عِبَارَةُ ع ش. ❏ قَوْلُهُ: (لَمْ يَعْمَلْ بِالثَّانِي) أَي وَلَا بِالْأَوَّلِ أَيْضًا لِإِعْقَادِهِ الْآنَ بَطْلَانَهُ وَمِنْ قَوَائِدِ جَوَازِ الْإِجْتِهَادِ الثَّانِي مَعَ امْتِنَاعِ الْعَمَلِ بِهِ أَنَّهُ إِذَا ظَنَّ بِهِ طَهَارَةَ الثَّانِي شَرِبَهُ أَوْ بَاعَهُ أَوْ غَسَلَ بِهِ نَجَاسَةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ لَوْ غَسَلَ أَعْضَاءَهُ بَيْنَهُمَا وَمَا أَصَابَهُ الْمَاءُ الْأَوَّلُ مِنْ ثِيَابِهِ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَطَهَّرَ بِالثَّانِي أَهْ.

❏ قَوْلُهُ: (لِقَلَّا يَنْقُضُ الْإِجْتِهَادُ الْإِلْخَ) هَذَا لَا يَأْتِي إِذَا كَانَ الْإِجْتِهَادُ بَيْنَ طَهْوَرٍ وَمُسْتَعْمَلٍ إِذْ لَا يَأْتِي فِيهِ هَذَا التَّرْدِيدُ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَعْمَلَ طَاهِرًا فَلَا يَحْتَاجُ لَغَسْلِ الْأَعْضَاءِ مِنْهُ فَيَتَجَهَّ فِي الْعَمَلِ بِالثَّانِي مُطْلَقًا سَمَ وَمُغْنِي. ❏ قَوْلُهُ: (بِالْإِجْتِهَادِ) أَي مَعَ أَنَّ الْإِجْتِهَادَ الثَّانِي اجْتِهَادٌ صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ بِدَلِيلٍ مَا يَأْتِي عَنِ الْبُلْفِينِيِّ سَمَ.

مِنَ الْأَوَّلِ بَقِيَّةٌ وَاحْتِاجٌ لِلْوُضوءِ وَهُوَ ذَاكِرٌ لِلدَّلِيلِ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ لَمْ يَتَعَدُّ أَيْضًا جَوَازُ التَّطَهُّرِ بِهِ، وَلَيْسَ فِيهِ اجْتِهَادٌ فِي غَيْرِ مُتَعَدِّ؛ إِذْ لَيْسَ هُنَا اجْتِهَادٌ جَدِيدٌ بَلْ اسْتِضْحَابُ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ فَلْيُرَاجَعْ. ❏ قَوْلُهُ: (لَمْ يَعْمَلْ بِالثَّانِي الْإِلْخَ) يَتَّبِعِي أَنْ يَجُوزَ لِلْأَعْمَى الْمُتَحَيِّرِ تَقْلِيدُ الْبَصِيرِ فِي اجْتِهَادِهِ الثَّانِي الْمُتَغَيَّرِ بِهِ، وَالْعَمَلُ بِهِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ قَلْدَهُ فِي الْأَوَّلِ، وَعَمِلَ بِهِ بَانَ لَمْ يَكُنْ قَلْدَهُ فِيهِ أَوْ قَلْدَهُ فِيهِ وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْبَصِيرَ إِنَّمَا لَمْ يَعْمَلْ بِالثَّانِي الْمُتَغَيَّرِ لِإِمْنَانِهِ هُوَ لَزُومُ نَقْضِ الْإِجْتِهَادِ بِالْإِجْتِهَادِ، وَهَذَا الْمَانِعُ مَفْقُودٌ فِي حَقِّ الْأَعْمَى. وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ بَاعَ الْأَوَّلَ أَوْ بَعْضَهُ وَهُوَ صَحِيحٌ كَمَا يَأْتِي فِي الْبَيْعِ ثُمَّ اجْتَهَدَ ثَانِيًا، وَتَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ إِلَى طَهَارَةِ الثَّانِي أَنْ يَصِحَّ بَيْعُهُ أَيْضًا وَهَلْ يَحِلُّ لَهُ أَكُلُ الثَّمَنِ الْقِيَاسُ حَلَّ ذَلِكَ ظَاهِرًا وَفِي حِلِّهِمَا مَعًا بَاطِنًا نَظَرٌ، وَالْوَجْهُ حُرْمَةُ أَحَدِهِمَا ظَاهِرًا أَيْضًا لَا يَقَالُ إِذَا تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ بَيْنَ بَطْلَانٍ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ مَنْعُوقٌ لِأَنَّهُ صَحَّ بَيْعُ الْأَوَّلِ قَبْلَ التَّغَيَّرِ وَتَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ ثَالِثٌ فَلَا يُؤْثِّرُ فِيهِ التَّغَيَّرُ فَلْيَتَأَمَّلْ. ❏ قَوْلُهُ: (لَمْ يَعْمَلْ بِالثَّانِي عَلَى النَّصِّ) سَيَاتِي فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ فِيمَا لَوْ اجْتَهَدَ فِي تَوْبَتَيْنِ أَنَّهُ يَعْمَلُ بِالثَّانِي بِشَرْطِ مَذْكُورٍ ثُمَّ. ❏ قَوْلُهُ: (لِقَلَّا يَنْقُضُ الْإِجْتِهَادُ الْإِلْخَ) هَذَا لَا يَأْتِي إِذَا كَانَ الْإِجْتِهَادُ بَيْنَ طَهْوَرٍ وَمُسْتَعْمَلٍ إِذْ لَا يَأْتِي فِيهِ هَذَا التَّرْدِيدُ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَعْمَلَ طَاهِرًا فَلَا يَحْتَاجُ لَغَسْلِ الْأَعْضَاءِ مِنْهُ فَيَتَجَهَّ فِي الْعَمَلِ بِالثَّانِي مُطْلَقًا. ❏ قَوْلُهُ: (بِالْإِجْتِهَادِ) أَي مَعَ أَنَّ الْإِجْتِهَادَ الثَّانِي اجْتِهَادٌ صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ بِدَلِيلٍ مَا يَأْتِي عَنِ

غَسَلَ جَمِيعَ مَا أَصَابَهُ الْأَوَّلُ أَوْ يُصَلِّي بَيِّقِينَ النَجَاسَةَ إِنْ لَمْ يَغْسِلْهُ وَالتَّزَامَ الْمَخْرَجَ الْأَوَّلَ قِيَاسًا عَلَى الْقِبْلَةِ بَعِيدًا؛ لِأَنَّ أَحَدَ هَذَيْنِ الْفَسَادَيْنِ لَا يَأْتِي فِي الْعَمَلِ بِالثَّانِي فِيهَا لَاحْتِمَالِ الْجَهَةِ الثَّانِيَةِ لِلصَّوَابِ كَالأَوَّلَى فَلَمْ يُلْزَمْ عَلَيْهِ نَقْضُ اجْتِهَادِ أَصْلًا، وَأَخَذَ الْبُلْقِينِي مِمَّا ذُكِرَ أَنَّهُ لَوْ غَسَلَ بَيْنَ الْاجْتِهَادَيْنِ جَمِيعَ مَا أَصَابَهُ بِمَاءٍ غَيْرِهِمَا عَمِلَ الثَّانِي إِذْ لَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ مَا ذُكِرَ وَحِينَئِذٍ.....

❦ قَوْلُهُ: (أَوْ يُصَلِّي الْخ) أَيِ الصَّلَاةِ الثَّانِيَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَالْتِزَامَ الْمَخْرَجِ الْأَوَّلِ) أَيِ الْعَمَلِ بِالثَّانِي وَغَسَلَ جَمِيعَ الْخِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَخَرَجَ ابْنُ سُرَيْجٍ مِنَ النَّصِّ فِي الْاجْتِهَادِ فِي الْقِبْلَةِ الْعَمَلِ بِالثَّانِي وَفَرَّقَ بَأَنِّ الْعَمَلِ بِهِ هُنَا يُؤَدِّي إِلَى نَقْضِ الْاجْتِهَادِ بِالْاجْتِهَادِ إِنْ غَسَلَ مَا أَصَابَهُ الْأَوَّلُ وَإِلَى الصَّلَاةِ بِنَجَاسَةٍ إِنْ لَمْ يَغْسِلْهُ، وَهُنَاكَ لَا يُؤَدِّي إِلَى صَّلَاةٍ بِنَجَاسَةٍ وَلَا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (نَقْضُ اجْتِهَادِ الْخ) أَدَاءُ صَّلَاةٍ مُعَيَّنَةٍ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ يَقِينًا. ❦ قَوْلُهُ: (وَأَخَذَ الْبُلْقِينِي الْخ) قُلْتُ هُوَ وَاضِحٌ، وَقَدْ أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعُلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ وَجُوبُ إِعَادَةِ الْاجْتِهَادِ لِكُلِّ صَّلَاةٍ يُرِيدُ فَعْلَهَا أَيِ مَا لَمْ يَكُنْ بَاقِيًا عَلَى طَهَارَتِهِ نَعَمْ إِنْ كَانَ ذَاكِرًا لِذَلِكَ الْأَوَّلِ لَمْ يُعْذَرْ بِخِلَافِ الثُّبُوتِ الْمُظُنُونِ طَهَارَتُهُ بِالْاجْتِهَادِ فَإِنْ بَقِيَ بِحَالِهِ بِمَنْزِلَةِ بَقَاءِ الشَّخْصِ مُتَطَهِّرًا فَيُصَلِّي فِيهِ مَا شَاءَ حَيْثُ لَمْ يَتَغَيَّرْ ظَنُّهُ سِوَاءَ أَكَانَ يَسْتَرِّ بِجَمِيعِهِ أَمْ يُمَكِّنُهُ الْإِسْتِثَارُ بِبَعْضِهِ لِكِبَرِهِ فَقَطَعَ مِنْهُ قِطْعَةً وَاسْتَرَّ بِهَا وَصَلَّى، ثُمَّ احْتَاجَ إِلَى السَّرِّ لِتَلَفٍّ مَا اسْتَرَّ بِهِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِعَادَةِ الْاجْتِهَادِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ نِهَاجًا.

❦ قَوْلُهُ: (لَوْ غَسَلَ بَيْنَ الْاجْتِهَادَيْنِ الْخ) وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الْجَفْنِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ عَنِ الْبُرْهَانِيِّ وَالزِّيَادِيِّ مَا نَصَّهُ أَيِ وَلَا يُعِيدُ مَا صَلَّاهُ بِالْأَوَّلِ عَلَى الرَّاجِحِ وَلَا يُقَالُ يُلْزَمُ عَلَى الْعَمَلِ بِالثَّانِي الصَّلَاةُ بِنَجَاسَةٍ قَطْعًا إِمَّا فِي الْأَوَّلِ، وَإِمَّا فِي الثَّانِي فَيُلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّا نَقُولُ النَجَاسَةُ غَيْرُ مُعَيَّنَةٍ فَلَا يُعْتَدُّ بِهَا كَمَا قَالُوا فِيمَا لَوْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ لِأَرْبَعِ جِهَاتٍ فَإِنَّهُ لَا يُعِيدُ مَعَ أَنَّهُ صَلَّى لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ قَطْعًا؛ لِأَنَّ الْمُبْطِلَ غَيْرُ مُتَعَيِّنٍ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (مِمَّا ذُكِرَ) أَيِ مِنَ التَّغْلِيلِ بِقَوْلِهِ لِقَوْلِهِ يُلْزَمُ الْخ. ❦ قَوْلُهُ: (جَمِيعُ مَا أَصَابَهُ) أَيِ الْمَاءِ الْأَوَّلِ مِنْ أَعْضَائِهِ وَثِيَابِهِ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (بِمَاءٍ غَيْرِهِمَا) أَيِ بِمَاءٍ طَهُورٍ بَيِّقِينَ أَوْ بِاجْتِهَادٍ غَيْرِ ذَلِكَ الْاجْتِهَادِ نِهَاجًا.

الْبُلْقِينِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَالْتِزَامَ الْمَخْرَجِ الْمُقَابِلِ لِلنَّصِّ. ❦ قَوْلُهُ: (لَوْ غَسَلَ بَيْنَ الْاجْتِهَادَيْنِ الْخ) لَوْ كَانَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ بَاعَ الْأَوَّلَ قَبْلَ تَغْيِيرِ الْاجْتِهَادِ لَمْ يُؤْثَرْ فِي صِحَّةِ الْبَيْعِ تَغْيِيرُ الْاجْتِهَادِ فَلَوْ بَاعَ الْآخَرَ بَعْدَ تَغْيِيرِ الْاجْتِهَادِ إِلَى طَهَارَتِهِ، وَغَسَلَ الْأَعْضَاءَ بَيْنَهُمَا صَحَّ أَيْضًا، وَهَلْ لَهُ أَكُلُ الثَّمَنِينِ بِاطْنًا فِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهُ لَا؛ لِأَنَّ أَحَدَ الْبَيْعَيْنِ بَاطِلٌ يَقِينًا فَكَمُنْتُهُ غَيْرُ مَمْلُوكٍ. ❦ قَوْلُهُ: (بِمَاءٍ غَيْرِهِمَا) فَضِيَّتُهُ أَنَّ الْعَمَلِ بِالثَّانِي مَعَ إِبْرَادِ الْمَاءِ الْآخَرَ مَوَارِدَ الْأَوَّلِ لَا يَنْتَفِي مَعَهُ لُزُومٌ مَا ذُكِرَ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ التَّجَسُّسُ هُوَ الْأَوَّلُ وَبِإِبْرَادِ الثَّانِي مَوَارِدَهُ يُصْبِرُهُ طَاهِرًا، وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَكُونُ الصَّلَاةُ بَيِّقِينَ النَجَاسَةَ، وَإِضَاحُ ذَلِكَ أَنَّ مِنْ لَوَازِمِ الْعَمَلِ بِالثَّانِي غَسْلُ الْأَعْضَاءِ بِالْمَاءِ الْآخَرِ مَعَ احْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ التَّجَسُّسُ مَا اسْتَعْمَلَهُ أَوْ لَا فَتَطْهَرُ الْأَعْضَاءُ بِالْمَاءِ الثَّانِي، وَحِينَئِذٍ لَا يُلْزَمُ كَوْنُ الصَّلَاةِ بَيِّقِينَ النَجَاسَةَ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِقَوْلِهِمْ أَوْ يُصَلِّي بَيِّقِينَ

هو نظيرُ مسألةِ القبلةِ وظاهرُ كلامِهِم الإعراضُ عن الظنِّ الثاني، وما يترتَّبُ عليه حينئذٍ فلو تَغَيَّرَ اجتهادهُ ووضوؤه الأولُ باقٍ صَلَّى به ولا نَظَرَ لَظَنَّهُ نجاسةَ أعضائه الآنَ لما عَلِمْتَ من إلغائه هذا الظنَّ لما يلزَمُ عليه من الفسادِ المذكورِ. (بل يَتَيَمَّمُ) بعدَ نحوِ الخلطِ لا قبله كما مرَّ (بلا إعادة) حيثُ لم يَغْلِبْ وجودُهُ في محلِّ التيمُّمِ (في الأصحِّ)؛ لأنَّهُ ليس مع طاهرٍ يتيقن ولا نَظَرَ إلى أنَّ معه ماءً طاهرًا بالظنِّ؛ لأنَّهُ لا عِبرةَ بهذا الظنِّ لما يلزَمُ عليه من الفسادِ كما تَقَرَّرَ. (تنبيه) ما قَرَّرْتَ به المثنَّ من فرضِ قوله وتَغَيَّرَ ظَنُّهُ فيما إذا بَقِيَ من الأولِ بَقِيَّةٌ، إنَّما هو ليأتي على طَرِيقَتِهِ أَنَّهُ لا يجوزُ الاجتهادُ إلا في مُتَعَدِّدٍ ومن التقييدِ بِنَحْوِ الخلطِ إنَّما هو ليَصِحَّ قوله بلا إعادةٍ لما عَلِمَ من قوله بل يُخْلَطَانِ، ثُمَّ يَتَيَمَّمُ إنَّ شرطَ صِحِّهِ التيمُّمِ تَلَفُّهُمَا أو تَلَفُ

☐ قوله: (هو نظيرُ مسألةِ القبلةِ) أي نظيرُ ما إذا تَغَيَّرَ اجتهادهُ في القبلةِ حَيْثُ يَعْمَلُ بالاجتهادِ الثاني كَرَدِي. ☐ قوله: (صَلَّى بِهِ) وَفَاقًا لِلْمَعْنَى وَسَمَّ وَخِلَافًا لِلنَّهْيِ عِبَارَتُهُ فَإِنْ كَانَ عَلَى طَهَارَتِهِ لَمْ تَجِبْ إِعَادَتُهُ أَيِ الْاجْتِهَادِ إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ قَبْلَ الْحَدَثِ فَلَا يُصَلِّي بِتِلْكَ الطَّهَارَةِ لِاِغْتِقَادِهِ الْآنَ بَطْلَانَهَا اهـ.

☐ قوله: (لما يلزَمُ عليه) أي العملُ بهذا الظنِّ. ☐ قوله: (من الفسادِ المذكورِ) أي عَقِبَ المثنِّ.

☐ قوله: (كما مرَّ) أي في شَرْحِ، ثُمَّ يَتَيَمَّمُ. ☐ قوله: (في محلِّ التيمُّمِ) سَيَأْتِي فِي بَابِ التَّيَمُّمِ بِهَامِشِهِ مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمُغْتَبَرَ مَحَلَّ الصَّلَاةِ سَم. ☐ قوله: (وَلَا نَظَرَ إِلَى أَنَّ مَعَهُ الْخُ) انْظُرْ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ بَعْدَ نَحْوِ الْخُلْطِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ التَّيَمُّمُ بَعْدَ نَحْوِ الْخُلْطِ لَمْ يَبْقَ مَعَهُ طَاهِرًا بِالظَّنِّ، وَجِبَابُ بَمَنْعِ ذَلِكَ إِذَا خُلِطَ مِمَّا ظَنَّهُ فِي الْآخِرِ سَم وَجِبَابُ أَيْضًا بِأَنَّهُ بِالنَّظَرِ إِلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ عَلَى الْأَصَحِّ وَيَأْتِي أَنَّهُ مَعَ النَّظَرِ إِلَيْهِ يَتَعَيَّنُ تَخْرِيجُ كَلَامِهِ عَلَى رَأْيِ الرَّافِعِيِّ فَقَطْ فَلَا يَتَقَيَّدُ التَّيَمُّمُ بِبَعْدِ نَحْوِ الْخُلْطِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ النَّهَايَةُ وَالْمَعْنَى بِمَا نَصَّهُ وَالثَّانِي يُعِيدُ؛ لِأَنَّ مَعَهُ طَاهِرًا بِالظَّنِّ فَإِنْ أَرَاهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ لَمْ يُعَدَّ جُزْأً اهـ.

☐ قوله: (تنبيه) ما قَرَّرْتَ (الْخُ) قَرَّرَ النَّهَايَةُ أَيْضًا عِبَارَةُ الْمُثْنِ بِنَحْوِ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ كَالشَّارِحِ فِيمَا سَيَأْتِي وَهَذَا الَّذِي سَلَكْتَهُ الْخُ بَصْرِي. ☐ قوله: (إِلَّا فِي مُتَعَدِّدٍ) أَيِ ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً. ☐ قوله: (وَمِنِ التَّقْيِيدِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مِنْ قَرَضِ الْخُ وَقَوْلُهُ بِنَحْوِ الْخُلْطِ يَعْنِي بِبَعْدِ نَحْوِ الْخُلْطِ. ☐ قوله: (إِنْ شَرَطَ الْخُ) بَيَّانٌ لِمَا عَلِمَ الْخُ.

التَّجَاسُةُ إِنْ لَمْ يَغْسِلْ مَا أَصَابَهُ الْأَوَّلُ مِنْ غَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ فَإِنَّ غَسْلَ ذَلِكَ لَيْسَ لازِمًا لِاسْتِعْمَالِ الْآخِرِ فِي الطَّهَارَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ☐ قوله: (وَوُضُوءُ الْأَوَّلِ باقٍ صَلَّى بِهِ) هَذَا هُوَ الْوَجْهَ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ عِنْدَ تَغْيِيرِهِ تَصِحُّ صَلَاتُهُ وَإِنْ لَمْ يَطْهَرْ مَا أَصَابَهُ الْمَاءُ الْأَوَّلُ، ثُمَّ رَأَيْتَ أَنَّ ابْنَ الْعِمَادِ قَالَ فَإِنْ كَانَ عَلَى طَهَارَتِهِ لَمْ تَجِبْ إِعَادَتُهُ إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ قَبْلَ الْحَدَثِ فَلَا يُصَلِّي بِتِلْكَ الطَّهَارَةِ لِاِغْتِقَادِهِ الْآنَ بَطْلَانَهَا فَهَوَ كَمَا لَوْ أَخَذْتَ وَاجْتَهَدْتَ، وَتَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ قَبْلَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ انْتَهَى فِيهِ نَظَرٌ. ☐ قوله: (في محلِّ التيمُّمِ) سَيَأْتِي فِي بَابِ التَّيَمُّمِ بِهَامِشِهِ مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمُغْتَبَرَ مَحَلَّ الصَّلَاةِ. ☐ قوله: (وَلَا نَظَرَ إِلَى أَنَّ مَعَهُ مَاءً طَاهِرًا بِالظَّنِّ) انْظُرْ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ بَعْدَ نَحْوِ الْخُلْطِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ التَّيَمُّمُ بَعْدَ نَحْوِ الْخُلْطِ لَمْ يَبْقَ مَعَهُ طَاهِرًا بِالظَّنِّ. وَجِبَابُ بَمَنْعِ ذَلِكَ إِذَا خُلِطَ مِمَّا ظَنَّهُ فِي الْآخِرِ.

أحدهما، وأما اشتراط أن لا يغلب وجود الماء فمعلوم من كلامه في التيمم فعلم أنه لا اعتراض عليه بوجه، وأنه يصح تخريج كلامه على طريق الرافعي أيضاً من جواز الاجتهاد مع عدم التعدد، وأنه لا يحتاج عليها في عدم الإعادة إلى تقييد بنحو خلط؛ لأنه ليس معه إلا إناء واحد فلا طهور معه يتيقن هذا كله مع قطع النظر عن قوله في الأصح فمع النظر إليه يتعين تخريجه على رأي الرافعي فقط؛ لأنه لا يظهر مقابل الأصح مع نحو الخلط المشتراط على رأي المصنف بل مع وجود واحد فقط؛ لأنه ظاهر بالظن. وزعم بعضهم تخالفهما في الإعادة فهي على طريقة الرافعي لا تجب وعلى طريقة المصنف تجب؛ لأن معه طهوراً يتيقن غفلة عن وجوب تقييد ما أطلقه هنا بما قدمه من أن الخلط أي أو نحوه شرط لصحة التيمم وهذا

قوله: (وأنه يصح تخريج كلامه على طريقة الرافعي) أي بفرض قوله وتغير ظنه فيما إذا لم يتيقن من الأول شيء. قوله: (وأنه لا يحتاج إلخ) عطف على قوله أنه لا اعتراض إلخ. قوله: (مع قطع النظر عن قوله في الأصح) كيف يتأتى قطع النظر عنه مع التعبير به في كلامه ع ش. قوله: (مع نحو الخلط إلخ) قد يقال إن من صور الخلط أن يضرب من المظنون طهارته ثانياً في الآخر أو عكسه فيبقى معه طاهراً بالظن كما لو حبل على طريقة الرافعي، فيكون الكلام محتمل على طريقة المصنف في الجملة بصري، وقد يجاب بأن المراد هنا عدم الإعادة مطلقاً أي في جميع صور التلغ. قوله: (غفلة عن وجوب تقييد ما أطلقه هنا إلخ) اعلم أن الجلال المحلي بين أن في وجوب الإعادة على كل من طريق الرافعي وطريق المصنف خلافاً إلا أن الأصح منه على طريق الرافعي أي بأن لم يتيقن من الأول بقیة عدم الوجوب وعلى طريق المصنف بأن بقي الوجوب وبين أيضاً أن محل خلاف الإعادة فيما إذا لم يرق

قوله: (غفلة عن وجوب تقييد ما أطلقه هنا إلخ) اعلم أن الجلال المحلي بين أن في وجوب الإعادة على كل من طريق الرافعي وطريق المصنف خلافاً إلا أن الأصح منه على طريق الرافعي أي بأن لم يتيقن من الأول بقیة عدم الوجوب، وعلى طريق المصنف بأن بقي الوجوب وبين أيضاً أن محل خلاف الإعادة فيهما إذا لم يرق الباقي في الأول، ولم يرقهما في الثاني قبل الصلاة فيهما فإن أراق ما ذكر قبلها فلا إعادة جزماً لكن اغتيابه كون الإراقة قبل الصلاة يتبعي أن يكون ضعيفاً أو فيه تجوُّز، وإلا فالمعتمد أن المعتمد كون الإراقة قبل التيمم إذا علمت ذلك علمت أن حكاية الخلاف في الإعادة تقتضي التصوير بما إذا انتفت الإراقة ونحوها إذ لو لم تنتف كان عدم الإعادة مجزوماً به، وحينئذ فالمسألة مضمورة بما إذا انتفت الإراقة ونحوها، وإذا كانت مضمورة بذلك تعين ما قاله البعض المذكور من التخالف في الإعادة وإجراء الكلام هنا على إطلاقه إذ تقييده ينافي ذكر الخلاف فقوله إن زعم البعض المذكور غفلة فيه نظر بل لعله غفلة ومن هنا يظهر ما في قوله لأنه لا يظهر مقابل الأصح إلخ؛ لأنه يرد عليه أن مقابل الأصح لا يأتي أيضاً على طريق الرافعي إذا حصلت الإراقة التي هي أقوى من نحو الخلط بل الوجه أن يقال في توجيه تعين التخريج على رأي الرافعي؛ لأنه لا يأتي نصحيح عدم الإعادة على طريق المصنف

الذي سلكته في تقرير عبارته من التفصيل أولى مما وقع للمتكلمين عليه من إطلاق بعضهم تخريج كلامه على الرأيين وبعضهم حصّره على رأي الرافعي. وعلم مما مرّ في الماء والبول أنّ شرط الاجتهاد أيضاً أن يتأيد بأصل حل المطلوب فلا يجتهد عند اشتباه حل بحمّ أو لبن

الباقي في الأول، ولم يرفههما في الثاني قبل الصلاة فيهما فإن أراق ما ذكر قبلها فلا إعادة جزماً لكن اغتياره كون الإراقة قبل الصلاة ينبغي أن يكون ضعيفاً أو فيه تجوّز، وإلا فالمُعْتَمَدُ أن المُعْتَبَرُ كَوْنُ الإراقة قبل التيمم إذا علمت ذلك علمت أن حكاية الخلاف في الإعادة تقتضي التصوير بما إذا انتفت الإراقة أو نحوها إذ لو لم تنتف كان عدم الإعادة مجزوماً به، وحيث في المسألة مصوّرة بما إذا انتفت الإراقة ونحوها وإذا كانت مصوّرة بذلك تعيّن ما قاله البعض المذكور من التخالف وإجراء الكلام على إطلاقه، إذ تقيده يُنافي ذكر الخلاف فقوله إن زعم البعض المذكور غفلة فيه نظراً بل لعل غفلة ومن هنا يظهر ما في قوله؛ لأنه لا يظهر مقابل الأصح إلخ؛ لأنه يردّ عليه أن مقابل الأصح لا يأتي أيضاً على طريق الرافعي إذا حصلت الإراقة التي هي من نحو الخلط بل الوجه أن يقال في توجيه تعيّن الترخيع على رأي الرافعي؛ لأنه لا يأتي تصحيح عدم الإعادة على طريق المصنّف بل المصحح حيث إعادة فأحسن التأمل بالإنصاف سم. هـ قوله: (أولى إلخ) انظر ما معنى الأولوية مع اغتياره بأن حمل كلامه على غير رأي الرافعي يُنافي قوله في الأصح حيث قال فمع النظر إليه إلخ، وكيف يدعي أولوية تفصيل في كلامه مع منافاته له سم عبارة البصريّ قوله وبعضهم حصّره إلخ هذا هو الذي استقرّ عليه كلامه رحمه الله تعالى حيث قال آنفاً فمع النظر إليه يتعيّن تخريجه إلخ فما وجه الأولوية مع العينية اهـ.

هـ قوله: (وبعضهم إلخ) بالجزء عطفًا على قوله بعضهم تخريج إلخ. هـ قوله: (وعلم مما مرّ إلخ) عبارة المعنى تنبيه للاجتهاد شروط علم بعضها مما مرّ الأول أن يتأيد بأصل الحل فلا يجتهد في ماء اشتبه ببول كما تقدّم الثاني أن يقع الاشتباه في متعدّد فلو تنجّس أحد كميّه أو إحدى يديه وأشكّل فلا يجتهد كما سيأتي في شروط الصلاة إن شاء الله تعالى، الثالث أن يبقى المشتبهات فلو تلف أحدهما لم يجتهد في الباقي بل يتيمّم ولا يعيد وإن بقي الآخر؛ لأنه ممنوع من استعماله غير قادر على الاجتهاد. الرابع بقاء الوقت فلو ضاق عن الاجتهاد تيمّم وصلى وأعاد، قال العمراني في البيان. الخامس أن يكون للعلامة فيه مجال بأن يتوقّع ظهور الحال فيه كالتياب والأواني والأطعمة فلا يجتهد فيما إذا اشتبه محرّمه بأجنبيّة فأكثّر كما سيأتي إن شاء الله تعالى في النكاح أو ميتة بمذكاة أو نحو ذلك، وشرط الأخذ والعمل بالاجتهاد أن تظهر بَعْدَ العلامة اهـ ووافقه الشارح في جميع ذلك وكذا النهاية إلا في الرابع فعقبه بقوله، والأوجه خلافه اهـ. هـ قوله: (أي كسعة الوقت وتعدّد المشتبه).

بل المصحح حيث هو الإعادة فأحسن التأمل بالإنصاف. هـ قوله: (أولى) انظر ما معنى الأولوية مع اغتياره بأن حمل كلامه على غير رأي الرافعي يُنافي قوله في الأصح؛ حيث قال فمع النظر إليه إلخ

أَنانِ يَلْبَسَ مَأْكُولٍ أَوْ مُدْكَاةٍ بِمَيْتَةٍ وَمِمَّا سَيَذْكُرُهُ فِي مَوَانِعِ النِّكَاحِ أَنَّ شَرْطَهُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ لِلْعَلَامَةِ فِيهِ مَجَالٌ وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَجْتَهِدْ فِي صُورَةِ اخْتِلَاطِ الْمُحْرَمِ الْآتِيَةِ ثُمَّ. وَمِمَّا قَدَّمْتُهُ فِي الْمُتَحَيِّرِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِلْعَمَلِ بِهِ ظُهُورُ الْعَلَامَةِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْإِقْدَامُ عَلَى أَحَدِهِمَا بِمُجَرَّدِ الْحَدْسِ وَالتَّخْمِينِ كَمَا مَرَّ، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا شَرْطًا لِلْعَمَلِ بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ تِلْكَ إِذَا وَجِدَتْ اجْتِهَادًا، ثُمَّ إِنْ ظَهَرَ لَهُ شَيْءٌ عَمِلَ بِهِ وَلَا فَلَ فَمَا دَلَّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ الرُّوضَةِ تَبَعًا لِلْغَزَالِيِّ مِنْ أَنَّ الْأَخِيرَ شَرْطٌ لِلْاجْتِهَادِ أَيْضًا غَيْرُ مُرَادٍ وَعَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ اشْتِرَاطُ كَوْنِهِمَا لِوَاحِدٍ، وَلَا تَطَهَّرُ كُلُّ يَدَانِهِ

☐ فَوَدَّ: (أَوْ مُدْكَاةٍ بِمَيْتَةٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ عَقِبَهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا اشْتَبَهَتْ مُدْكَاةٌ غَيْرُ مَسْمُومَةٍ بِمُدْكَاةٍ مَسْمُومَةٍ فَإِنَّ لَهُ الْاجْتِهَادَ فِيهِمَا قَطْعًا؛ لِأَنَّهُمَا مُبَاحَانِ طَرَأَ عَلَى أَحَدِهِمَا مَانِعٌ ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ: وَهُوَ وَاضِحٌ أَنْتَهَى.

(فَرَعَ): يَتَّبِعِي جَوَازَ الْاجْتِهَادِ إِذَا اشْتَبَهَ اخْتِصَاصُهُ بِاخْتِصَاصٍ غَيْرِهِ لِيَتَمَيَّزَ لَهُ اخْتِصَاصُهُ فَيَتَصَرَّفَ فِيهِ بِمَا يُسَوِّغُ لَهُ فِيهِ سَم. ☐ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثُمَّ لَمْ يَجْتَهِدْ فِي صُورَةِ اخْتِلَاطِ الْمُحْرَمِ الْآتِيَةِ) أَي لَمْ يَجِبِ الْاجْتِهَادُ وَإِنْ جَازَ مَعَ الْعَمَلِ بِهِ فِيهَا إِذَا اخْتَلَطَتْ بِغَيْرِ مَخْصُورٍ بَلْ لَعَلَّهُ أَوْلَى سَم. أَقُولُ ظَاهِرُ صَنِيعِهِمْ بَلْ صَرِيحُ مَا يَأْتِي أَيْفَا عَنِ الْكُرْدِيِّ أَنَّ كُلًّا مِنَ الشُّرُوطِ الْمُتَقَدِّمَةِ شَرْطٌ لِحَوَازِ الْاجْتِهَادِ فَلَا يَجُوزُ بَدُونِ وَاحِدٍ مِنْهَا.

☐ فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَي فِي النِّكَاحِ. ☐ فَوَدَّ: (وَمِمَّا سَيَذْكُرُهُ الْإِنْفُ) فِي عَطْفِهِ عَلَى قَوْلِهِ مِمَّا مَرَّ الْمُتَعَلِّقُ بِقَوْلِهِ عُلِمَ بِالْمُضِيِّ تَسَامُخٌ. ☐ فَوَدَّ: (فِي الْمُتَحَيِّرِ) أَي فِيهَا إِذَا تَحَيَّرَ الْمُجْتَهِدُ. ☐ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَي فِي شَرْحِ وَتَطَهَّرَ بِمَا ظَنَّ طَهَارَتَهُ. ☐ فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا) أَي ظُهُورُ الْعَلَامَةِ وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ أَي أَنْ يَكُونَ لِلْعَلَامَةِ فِيهِ مَجَالٌ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ تِلْكَ أَي الْعَلَامَةَ. ☐ فَوَدَّ: (وَعَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ الْإِنْفُ) أَي نُقِلَ عَنْهُ وَهَذَا كَلَامٌ مُسْتَأْنَفٌ. ☐ فَوَدَّ: (وَعَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ الْإِنْفُ) وَفِي الْكُرْدِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ الشُّرُوطِ الْمُتَقَدِّمَةِ مَا نَصَّهُ فَهَذِهِ شُرُوطُ جَوَازِ الْاجْتِهَادِ، وَأَمَّا شُرُوطُ وَجُوبِهِ فَثَلَاثَةٌ دُخُولُ الْوَقْتِ أَمَّا قَبْلَ الْوَقْتِ فَهُوَ جَائِزٌ. ثَانِيهَا عَدَمُ وُجُودِ غَيْرِ الْمُشْتَبِهِ أَوْ إِرَادَةُ اسْتِعْمَالِهِ. ثَالِثُهَا أَنْ لَا يَبْلُغَ الْمُشْتَبِهَانِ بِالْخِلْطِ قُلْتَيْنِ وَلَا فَلَ يَجِبُ

وَكَيْفَ يَدَّعِي أَوَّلِيَّةَ تَفْصِيلٍ فِي كَلَامِهِ مَعَ مُنَافَاةٍ لَهُ. ☐ فَوَدَّ: (أَوْ مُدْكَاةٍ بِمَيْتَةٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ عَقِبَهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ اشْتَبَهَتْ مُدْكَاةٌ غَيْرُ مَسْمُومَةٍ بِمُدْكَاةٍ مَسْمُومَةٍ فَإِنَّ لَهُ الْاجْتِهَادَ فِيهِمَا قَطْعًا؛ لِأَنَّهُمَا مُبَاحَانِ طَرَأَ عَلَى أَحَدِهِمَا مَانِعٌ ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْقَاضِي قَالَ وَهُوَ وَاضِحٌ أَنْتَهَى.

(فَرَعَ): يَتَّبِعِي جَوَازَ الْاجْتِهَادِ إِذَا اشْتَبَهَ اخْتِصَاصُهُ بِاخْتِصَاصٍ غَيْرِهِ لِيَتَمَيَّزَ لَهُ اخْتِصَاصُهُ فَيَتَصَرَّفَ فِيهِ بِمَا يُسَوِّغُ لَهُ فِيهِ. ☐ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثُمَّ لَمْ يَجْتَهِدْ فِي صُورَةِ اخْتِلَاطِ الْمُحْرَمِ الْآتِيَةِ) أَي لَمْ يَجِبِ الْاجْتِهَادُ وَإِنْ جَازَ مَعَ الْعَمَلِ بِهِ فِيهَا إِذَا اخْتَلَطَتْ بِغَيْرِ مَخْصُورٍ بَلْ لَعَلَّهُ أَوْلَى قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ، وَاسْتَشْكَلَ بِأَنَّهُمْ جَعَلُوا لِلْقَائِفِ أَنْ يُلْحَقَ اِغْتِمَادًا عَلَى الشَّبهِ، وَرَتَّبُوا عَلَيْهِ حِلَّ النِّكَاحِ تَارَةً وَحُزْمَتَهُ أُخْرَى وَالْإِزْتُ وَغَيْرُهُ وَكَانَ قِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّ لِلْقَائِفِ الْاجْتِهَادَ هُنَا بِالْأَوَّلَى، قَالَ الرَّزْكَاشِيُّ وَهُوَ إِشْكَالٌ قَوِيٌّ أَه. وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْإِحَاقَ الْقَائِفِ حُكْمٌ وَهُوَ مِنَ الْحَاكِمِ إِنَّمَا يَنْفَعُ عَلَى غَيْرِهِ، وَعَلَيْهِ فَلَا يَنْفَعُ لِنَفْسِهِ وَلَا عَلَيْهَا وَمِنْ ثُمَّ لَمْ

كما في إن كان ذا غراباً فهي طالق وعكسه الآخر ولم يعلم فإن زوجه كل تحل له ورُدَّ بأن الوطء يستدعي ملك الواطئ للمحل، والوضوء يصح بمغضوب وأوضح منه أنه لا مجال للاجتهاد في الأضباع فأبقينا كلاً على أصل الجدل إذ لا نية ثم تتأثر بالشك، وهنا له مجال من حيث إنه يصح من كل النظر في الطاهر منهما فوجب لتأثر النية بالشك في حق كل منهما. (ولو أخبر بتنجيسه) أي الماء وهو مثال أو استعماله له ولو على الإبهام أو بطهارته على التعيين قبل استعمال ذلك أو بعده وفارق الإبهام، ثم التعيين هنا.....

الاجتهاد، بل يُخَيَّرُ بَيْنَهُ وَيَبْنِي الخلط اه. □ فَوَدَّ: (وَعَنَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ اشْتِرَاطَ كَوْنِهِمَا لِوَاحِدٍ الْخُ) والأوجه كما في الإحياء خلافه عملاً بإطلاقهم كما أوضحته في شرح العباب نهاية. □ فَوَدَّ: (وَرَدَّ الْخُ) وعلى هذا فإن ظن ما لنفسه استعماله أو ما لغيره اجتناب ما لنفسه، واستعمل ما لغيره إن تمكن منه بطريقه الشرعي ولا يمتسم سم. □ فَوَدَّ: (بَابُ الْوُطْءِ الْخُ) عبارة الكردي قال في الإحياء فإن قيل فلو كان الإناء إن لشخصين فينبغي أن يستغني عن الاجتهاد ويتوضأ كل بإنائه؛ لأنه يتحقق طهارته وشك الآن فيه فتقول هذا مُحْتَمَلٌ في الفقه والأرجح في الظن المنع، وإن تعدد الشخص هنا كاتحاده؛ لأن صحة الوضوء لا تستدعي ملكاً بل وضوء الإنسان بماء غيره في رفع الحديث كوضوئه بمائه فلا يبيِّن لاختلاف الملك واتحاده أثرًا بخلاف الوطء لزوجة الغير فإنه لا يحل اه. □ فَوَدَّ: (تَأَثَّرَ) أي تبطل. □ فَوَدَّ: (وَهُنَا) أي في الإناءين لاثنتين وقوله له وقوله فوجب أي الاجتهاد وقوله في حق الخ متعلق بوجِب. □ فَوَدَّ: (أَيِ الْمَاءِ) إلى قوله وإطلاق الفقيه في النهاية. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أي الماء.

□ فَوَدَّ: (أَوْ اسْتِعْمَالِهِ) عطف على تنجيسه. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ عَلَى الْإِبْهَامِ) ومثل ذلك ما لو توضأ من أحد إناءين بلا اشتباه فأخبر بنجاسة أحدهما على الإبهام فاجتهد وأداه اجتهد إلى نجاسة ما تطهر منه فيجب إعادته ما صلاه بتلك الطهارة كما نقله سم على المنهج عن الطبرلاوي وارتضاه ع ش أقول ويُفيده أيضاً قول الشارح كالتحريم أو بعده. □ فَوَدَّ: (قَبْلَ اسْتِعْمَالِ ذَلِكَ الْخُ) متعلق بقول المصنف ولو أخبر ع ش. □ فَوَدَّ: (أَوْ بَعْدَهُ) قد يدل على صحة الطهارة بما لا يجوز استعماله إذا أخبر بعدها بطهارته وفيه نظر ظاهر سم. أي ومخالف لما قدمه في شرح وتطهر بما ظن طهارته. □ فَوَدَّ: (التَّعْيِينَ الْخُ) الأولى وفارق الإبهام ثم الإبهام هنا بأن الإبهام ثم يوجب اجتنابهما والإبهام هنا لا يجوز استعمال واحد منهما، وإن استويا في إفادة جواز الاجتهاد في الماءين. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ) أي في الإخبار بالتنجيس أو الاستعمال وقوله

يَجُزُّ لِلْقَائِفِ أَنْ يَجْتَهِدَ وَيَحْكُمَ لِنَفْسِهِ هُنَا مُطْلَقًا اه. □ فَوَدَّ: (وَرَدَّ الْخُ) وعلى هذا فإن ظن بالاجتهاد ماء لنفسه استعماله وماء لغيره اجتناب ما لنفسه واستعمل ما لغيره إن تمكن منه بطريقه الشرعي ولا يمتسم سم. □ فَوَدَّ: (أَوْ بَعْدَهُ) قد يدل على صحة الطهارة بماء لا يجوز استعماله؛ إذا أخبر بعدها بطهارته وفيه نظر ظاهر. □ فَوَدَّ: (وَفَارَقَ الْإِبْهَامَ ثُمَّ التَّعْيِينَ هُنَا الْخُ) إذا تأملت الفرق الذي أبداه وجدته إنما هو باعتبار الإبهام ثم وعدمه باعتبار هُنَا فتأمل.

بأن التنجيس على الإبهام يُوجب اجتنباهما، والطهارة على الإبهام لا تُجوز استعمال واحد منهما، وإن استويا في إفادة الإبهام في كل جواز الاجتهاد فيهما (مقبول الرواية) وهو المكلف العدل ولو امرأة وقتنا عن نفسه أو عدل آخر فلا يكفي إخبار كافر وفاسق ومميز إلا إن بلغوا عدد التواتر أو أخبر كل عن فعله فيقبل قوله عما أمر بتطهيره طهرته لا طهر (وبين السبب) في

هنا أي في الإخبار بالطهارة. □ قوله: (بأن التنجيس) أي والاستعمال. □ قوله: (وإن استويا) أي الإبهامان وهما إبهام الطهارة وإبهام التجاسة. □ قوله: (في كل) متعلق بالإبهام وقوله جواز إلخ مفعول إفادة إلخ. □ قوله: (وهو المكلف) إلى المتن في المغني إلا قوله أو عدل آخر. □ قوله: (ولو امرأة وقتنا) ولو أغمى نهاية ومغني. □ قوله: (أو عدل آخر) أي عتبه كزيد وعرف المخبر له عدالته، وكذا لو قال أخبرني عدل وكان من أهل التعديل على ما يأتي عن شرح المستدع. □ قوله: (وفاسق إلخ) أي ومجنون ومجهول نهاية ومغني أي مجهول العدالة. □ قوله: (ومميز) عبارة المغني والصبي ولو مميزا وفيما يعتمد المشاهدة. □ زاد النهاية ولو أخبر الصبي بعد بلوغه عما شاهد في صباه من تنجيس إناء ونحوه قبل، وجب العمل بمقتضاه في الزمن الماضي أيضا. □ قال ع ش واقتضاه م ر في المختار على ما ذكر يُفيد أن من لم يحافظ على مروءة أمثاله تُقبل روايته، وهل هو كذلك أو لا فيه نظر فليراجع، وقياس ما قالوه في الصوم وفي دخول الوقت من أنه لو اعتقد صدق الفاسق عمل به مجيئه هنا. □ قوله: (إلا إن بلغوا إلخ) أي من غير المجانين نهاية ومغني وشرح بأفضل قال الكردي أو ظن صدق الصبي والفاسق قال سم على المنهج لا يجب العمل بقوليهما لو ظن صدقهما؛ لأن خبرهما ساقط شرعا، ثم قال وقد يقال ينبغي أن يؤثر كما أثر في وجوب الصوم إذا أخبره بالهلال فاسق أو صبي ظن صدقه. □ عبارة الحلبي لا يعتمدهم ما لم يخبروا عن فعل أنفسهم وما لم يصدقهم ولا اعتمد خبرهم انتهت. □ وتقدم أيضا عن ع ش ما يوافقه. □ قوله: (أو أخبر كل عن فعل نفسه) كقوله بُلت في الإناء مغني عبارة سم لا يخفى أن إخباره عن فعل نفسه غايته أنه كإخبار العدل الذي لا بد معه من بيان السبب أو كونه فقيها موافقا فلا بد من ذلك هنا أيضا فلا يكفي نحو قوله نجست هذا الماء إلا إن بين السبب أو كان فقيها موافقا كصبيته فيه بولا، وأما نحو قوله بُلت فيه ففيه بيان السبب ولا يكفي طهرته إلا إن بين السبب كغمسه في البحر هذا الوجه، وكلام الشارح يُمكن حمله عليه فليتامل. □ قوله: (فيقبل) أي في غير المجنون نهاية. □ قوله: (طهرته) مقول القول.

□ قوله: (مقبول الرواية) أي ولو أغمى اتفاقا إن أخبر عن جس أو ما قبل العمى فإن أخبر عن غيره احتمل مجيء الخلاف في قبول روايته وعبارة الرّوض ولو أغمى. □ قوله: (أو أخبر كل عن فعل نفسه) لا يخفى أن إخباره عن فعل نفسه غايته أنه كإخبار العدل الذي لا بد معه من بيان السبب أو كونه فقيها موافقا فلا بد من ذلك هنا أيضا فلا يكفي نحو قوله نجست هذا الماء إلا إن بين السبب أو كان فقيها موافقا كصبيته فيه بولا، وأما نحو قوله بُلت فيه ففيه بيان السبب ولا يكفي طهرته إلا إن بين السبب

تَنْجِسُهُ أَوْ اسْتِعْمَالِهِ أَوْ طَهْرَهُ كَوَلَعَ هَذَا الْكَلْبُ فِي هَذَا وَقْتُ كَذَا، وَلَمْ يُعَارِضْهُ مِثْلُهُ كَكَانَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ بِمَحَلٍّ كَذَا وَإِلَّا كَانَ اسْتَوِيًا ثِقَةً أَوْ كَثْرَةً أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَوْثَقَ وَالْآخَرُ أَكْثَرَ سَقَطًا وَبَقِيَ أَصْلُ طَهَارَتِهِ (أَوْ كَانَ فَقِيهَا) أَي عَارِفًا بِأَحْكَامِ الطَّهَارَةِ وَالتَّجَاسَةِ أَوْ الِاسْتِعْمَالِ وَإِطْلَاقُ الْفَقِيهِ عَلَى نَحْوِ هَذَا شَائِعٌ غَرْفًا نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي نَحْوِ الْوَقْفِ وَالْوَصِيَّةِ وَتَخْصِيصُهُ بِالْمُجْتَهِدِ اصْطِلَاحٌ خَاصٌّ (مُوَافِقًا) لِاعْتِقَادِ الْمُخْبِرِ فِي ذَلِكَ أَوْ عَارِفًا بِهِ وَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدْهُ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ إِنَّمَا يُخْبِرُهُ بِاعْتِقَادِهِ لَا بِاعْتِقَادِ نَفْسِهِ لِغَلْمِهِ بِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُهُ فَالْتَّبَعِيرُ بِالْمُوَافِقِ لِلْغَالِبِ فَإِنْ قُلْتَ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ يُخْبِرُهُ بِاعْتِقَادِ نَفْسِهِ لِيُخْرِجَ مِنَ الْخِلَافِ قُلْتَ هَذَا احْتِمَالٌ بَعِيدٌ مِمَّنْ يَعْرِفُ الْمَذْهَبَيْنِ فَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُطَرِّدٍ.....

☐ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُعَارِضْهُ الْإِنْفُ) عِبَارَةُ الثَّاهِيَةِ وَالْمُغْنَى وَلَوْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ خَبَرٌ عَدْلَيْنِ فَصَاعِدًا كَانَ قَالَ أَحَدُهُمَا وَلَعَ الْكَلْبُ فِي هَذَا الْإِنَاءِ دُونَ ذَلِكَ وَعَكْسُهُ الْآخَرُ، وَأَمَّا صِدْقُهُمَا صُدْقًا وَحُكْمَ بِنَجَاسَةِ الْمَاءَيْنِ لِاحْتِمَالِ الْوُلُوعِ فِي وَفْتَيْنِ فَلَوْ تَعَارَضَا فِي الْوَقْتِ أَيْضًا بِأَنَّهُ عَيْنَاهُ عَمِلَ بِقَوْلِ أَوْثَقِهِمَا فَإِنْ اسْتَوِيَا فَيَا أَكْثَرَ عَدَدًا فَإِنْ اسْتَوِيَا سَقَطَ خَبَرُهُمَا لِغَدَمِ الْمَرْجُوحِ، وَحُكْمَ بِطَهَارَةِ الْإِنَاءَيْنِ كَمَا لَوْ عَيَّنَّ أَحَدُهُمَا كَلْبًا كَانَ قَالَ وَلَعَ هَذَا الْكَلْبُ وَقْتُ كَذَا فِي هَذَا الْإِنَاءِ، وَقَالَ الْآخَرُ كَانَ ذَلِكَ الْوَقْتُ بِيَلَدٍ آخَرَ مِثْلًا أَهْ ع ش بَعْدَ سَوَقِهِ كَلَامَ الشَّارِحِ مَا نَصَّهُ وَهُوَ مُخَالَفٌ لِظَاهِرِ قَوْلِ الشَّارِحِ م ر عَمِلَ بِقَوْلِ أَوْثَقِهِمَا فَإِنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنْهُ تَقْدِيمُ الْأَوْثَقِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَكْثَرَ عَدَدًا بَلْ يَكَادُ يُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ م ر فَإِنْ اسْتَوِيَا الْإِنْفُ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُعَارِضْهُ مِثْلُهُ) أَي شَخْصٌ مِثْلُهُ فِي قَبُولِ الرِّوَايَةِ وَقَوْلُهُ كَكَانَ الْإِنْفُ مِثَالٌ لِلْمُعَارَضَةِ كُرْدِي. ☐ قَوْلُهُ: (كَكَانَ) أَي ذَلِكَ الْكَلْبُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا) أَي وَإِنْ عَارِضَهُ مِثْلُهُ كَانَ قَالَ كَانَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ بِمَحَلٍّ كَذَا وَجَوَابُ الشَّرْطِ قَوْلُهُ سَقَطًا وَقَوْلُهُ كَانَ اسْتَوِيًا تَنْظِيرٌ لِلشَّرْطِ فَحَاصِلُ الْمَعْنَى وَإِنْ عَارِضَهُ مِثْلُهُ كَانَ قَالَ وَلَعَ هَذَا الْكَلْبُ فِي هَذَا الْمَاءِ وَقْتُ كَذَا، وَقَالَ الْآخَرُ كَانَ حِينَئِذٍ بِيَلَدٍ آخَرَ سَقَطًا وَبَقِيَ أَصْلُ طَهَارَتِهِ كَمَا لَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا وَلَعَ الْكَلْبُ فِي هَذَا دُونَ ذَلِكَ، وَقَالَ الْآخَرُ بَلْ فِي ذَلِكَ دُونَ هَذَا، وَعَيْنًا وَقْتًُا وَاحِدًا وَاسْتَوِيَا ثِقَةً أَوْ كَثْرَةً أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَوْثَقَ وَالْآخَرُ أَكْثَرَ فَإِنَّهُمَا يَسْقُطَانِ أَيْضًا، وَيَبْقَى أَصْلُ طَهَارَتِهِ هَذَا شَرْحُ كَلَامِهِ مُطَابِقًا لِلرُّوُضِ وَشَرْحُهُ لَكِنْ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ أَنَّ قَوْلَهُ كَانَ اسْتَوِيَا الْإِنْفُ مِثَالٌ لَا تَنْظِيرٌ، وَتَصْوِيرُهُ بِمِثْلِ الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ لَا مَانِعَ مِنْهُ إِلَّا أَنَّ فِيهِ تَكَلُّفًا لَا يَخْفَى سَم. ☐ قَوْلُهُ: (وَالِاسْتِعْمَالُ) الْأَوَّلَى أَوِ الطَّهَوْرِيَّةُ وَالِاسْتِعْمَالُ بَصْرِيٌّ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي نَحْوِ الْوَقْفِ الْإِنْفُ) لَوْ قَالَ فِي نَحْوِ الْجَمَاعَةِ وَالْجَنَائِزِ لَكَانَ أَنْسَبَ فَتَأَمَّلْ بَصْرِيٌّ. ☐ قَوْلُهُ: (اصْطِلَاحٌ خَاصٌّ) أَي بِالْأَصُولَيْنِ.

☐ قَوْلُهُ (مُوَافِقًا) وَلَوْ شَكَّ فِي مُوَافَقَتِهِ الظَّاهِرَ أَنَّهُ كَالْمُخَالَفِ، وَكَذَا الشَّكُّ فِي الْفِقْهِ الْأَضْلُ عَدَمُهُ فِيمَا يَظْهَرُ أَنْتَهَى عَمِيرَةُ أَهْ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَي مَا ذُكِرَ مِنْ أَحْكَامِ التَّجَاسَةِ وَالتَّطَهَّارَةِ أَوِ الِاسْتِعْمَالِ وَالتَّطَهُّورِيَّةِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ عَارِفًا بِهِ الْإِنْفُ) عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ وَكَالْمُوَافِقِ مَا إِذَا كَانَ عَارِفًا بِمَذْهَبِ

كَعَمَسْتُهُ فِي الْبَحْرِ هَذَا هُوَ الْوَجْهَ وَكَلَامُ الشَّارِحِ يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا) أَي وَإِنْ

(اعْتَمَدَهُ) وَجُوبًا وَإِنْ لَمْ يُبَيَّنْ بِخِلَافِ عَامِّيٍّ وَمُخَالَفٍ لَمْ يُبَيَّنْ سَبَبًا لانتفاءِ الثُّقَةِ بِقَوْلِهِمَا، وَإِنَّمَا قُبِلَتِ الشَّهَادَةُ عَلَى الرَّدِّ مَعَ الإِطْلَاقِ عَلَى مَا يَأْتِي تَغْلِيظًا عَلَى الْمُرْتَدِّ لِإِمْكَانِ أَنْ يُبْرِهَنَ عَنْ نَفْسِهِ وَوَجِبَ التَّفْصِيلُ فِي الشَّهَادَةِ بِالْجَرَحِ وَلَوْ مِنَ الْفَقِيهِ الْمُوَافِقِ عَلَى مَا فِيهِ؛ لِأَنَّ الْحَاكِمَ يَلْزُمُهُ الْإِحْتِيَاظُ وَمَنْهُ أَنْ لَا يُعَوَّلَ عَلَى إِجْمَالٍ غَيْرِهِ مُطْلَقًا عَلَى مَا يَأْتِي أَوَاخِرَ الشَّهَادَاتِ.

الْمُخْبِرَ بفتح الباء، وأنه لا يُخْبِرُهُ إِلَّا بِاعْتِقَادِهِ فَيَكْفِي مِنْهُ الإِطْلَاقُ كَمَا فِي الإِمْدَادِ وَفَتْحُ الْجَوَادِ وَالْإِيْعَابِ وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وَجُودِ شَرْطَيْنِ أَنْ يَعْلَمَ مَذْهَبَهُ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا يُخْبِرُهُ بِهِ لَكِنْ فِي الثُّخَفَةِ مَا يُفِيدُ اشْتِرَاطَ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ فَقَطْ اهـ.

❏ قول (سئ): (اعْتَمَدَهُ) لَا يَتَعَدُّ أَنْ يَدْخُلَ فِي اعْتِمَادِهِ وَجُوبُ تَطْهِيرِ مَا أَصَابَهُ مِنَ الْمَاءِ الْمُخْبِرِ بِتَنْجُسِهِ، وَإِنْ لَمْ يُتَجَسَّسْ بِالظَّنِّ؛ لِأَنَّ خَبَرَ الْعَدْلِ بِمَنْزِلَةِ الْيَقِينِ شَرْعًا فَلْيُرَاجَعْ سَمِ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش، وَقَدْ قَدَّمَ عَنْهُ عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ وَلَوْ عَلَى الْإِنْبَاهِ الْجَزْمُ بِذَلِكَ. ❏ قوله: (وَإِنْ لَمْ يُبَيَّنْ) أَيِ فِي الشَّقِّ الثَّانِي سَمِ.

❏ قوله: (وَمُخَالَفٍ) أَيِ لَيْسَ عَارِفًا بِاعْتِقَادِ الْمُخْبِرِ. ❏ قوله: (لَمْ يُبَيَّنْ سَبَبًا) وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ كَانَ الْحُكْمُ الَّذِي يُخْبِرُ بِهِ قَدْ وَقَعَ فِيهِ نِزَاعٌ وَاخْتِلَافٌ تَرْجِيحٌ، فَيَكُونُ الْأَرْجَحُ فِيهِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ السَّبَبِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَعَدَّدُ تَرْجِيحٌ مَا لَا يَتَعَدَّدُ الْمُخْبِرُ تَرْجِيحَهُ حَيْثُ يُدْ، فَيَعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِمْ فَقِيهًا مُوَافِقًا أَنَّهُ يَعْلَمُ الرَّاجِحَ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ نِهَائِيَّةً وَمُعْنِيَةً وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الإِمْدَادِ وَالْإِيْعَابِ مَا يُوَافِقُهُ قَالَ ع ش.

❏ قوله: (م ر وَاخْتِلَافٌ تَرْجِيحٌ إلخ) وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَقَعُ مِنَ الْإِخْتِلَافِ بَيْنَ الشَّهَابِ ابْنِ حَجَرٍ وَالشَّارِحِ م ر اهـ. ❏ قوله: (وَإِنَّمَا قُبِلَتِ الشَّهَادَةُ إلخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْعُبَابُ لِلشَّارِحِ أَيِ لِلرَّمْلِيِّ وَإِنَّا فِي الرَّدِّ قَبِلْنَا الشَّهَادَةَ بِهَا مُطْلَقًا مِنَ الْمُوَافِقِ وَغَيْرِهِ مَعَ الْإِخْتِلَافِ فِي أَسْبَابِهَا؛ لِأَنَّ الْمُرْتَدَّ مُتَمَكِّنٌ مِنْ أَنْ يُبْرِهَنَ عَنْ نَفْسِهِ، وَأَنْ يَأْتِيَ بِالشَّهَادَتَيْنِ فَقَدْ دُمَّ الْإِثْنَانِ بِهِمَا وَسُكُوتُهُ تَقْصِيرٌ بَلْ ذَلِكَ قَرِينَةٌ دَالَّةٌ عَلَى صِدْقِ الشَّاهِدِ وَلَا كَذَلِكَ الْمَاءُ ع ش. ❏ قوله: (لِإِمْكَانِ أَنْ يُبْرِهَنَ إلخ) الْأَوَّلَى الْعُطْفُ. ❏ قوله: (مُطْلَقًا) أَيِ مُوَافِقًا كَانَ لِلْحَاكِمِ أَوْ لَا. ❏ قوله: (عَلَى مَا يَأْتِي إلخ).

(فُرُوعٌ) وَلَوْ رَفَعَ نَحْوُ كُلِّ رَأْسِهِ مِنْ إِنَاءٍ فِيهِ مَائِعٌ أَوْ مَاءٌ قَلِيلٌ وَقَمُهُ رَطْبٌ لَمْ يُتَجَسَّسْ إِنْ احْتَمَلَ تَرُطُّبُهُ

عَارِضَهُ مِثْلُهُ كَانَ قَالَ كَانَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ بِمَحَلٍّ كَذَا، وَجَوَابُ الشَّرْطِ قَوْلُهُ سَقَطَا إلخ وَقَوْلُهُ كَانَ اسْتَوَيَا تَطْهِيرٌ لِلشَّرْطِ فَحَاصِلُ الْمَعْنَى وَإِنْ عَارِضَهُ مِثْلُهُ كَانَ قَالَ وَلَغَ الْكَلْبُ فِي هَذَا الْمَاءِ وَقَالَ الْآخَرُ كَانَ حَيْثُ يُدْ بِلَيْدٍ آخَرَ سَقَطَا وَيَقِي أَضْلُ طَهَارَتِهِ كَمَا لَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي هَذَا دُونَ ذَلِكَ وَقَالَ الْآخَرُ بَلْ فِي ذَلِكَ دُونَ هَذَا، وَعَيْنًا وَقَتًا وَاحِدًا وَاسْتَوَيَا ثِقَةً أَوْ كَثْرَةً أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَوْثَقَ وَالْآخَرُ أَكْثَرَ فَلِإِنَّهُمَا يَسْقُطَانِ أَيْضًا، وَيَقِي أَضْلُ طَهَارَتِهِ هَذَا شَرْحُ كَلَامِهِ مُطَابِقًا لِلرُّوَضِ وَشَرْحُهُ لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِهِ إِنْ كَانَ اسْتَوَيَا مِثَالٌ لَا تَطْهِيرٌ وَتَصْوِيرُهُ بِمِثْلِ الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ لَا مَانِعَ مِنْهُ إِلَّا أَنْ فِيهِ تَكَلُّفٌ لَا يَخْفَى. ❏ قوله: (اعْتَمَدَهُ) لَا يَتَعَدُّ أَنْ يَدْخُلَ فِي اعْتِمَادِهِ وَجُوبُ تَطْهِيرِ مَا أَصَابَهُ مِنَ الْمَاءِ الْمُخْبِرِ بِتَنْجُسِهِ وَإِنْ لَمْ يُتَجَسَّسْ بِالظَّنِّ؛ لِأَنَّ خَبَرَ الْعَدْلِ بِمَنْزِلَةِ الْيَقِينِ شَرْعًا فَلْيُرَاجَعْ. ❏ قوله: (وَإِنْ لَمْ يُبَيَّنْ) أَيِ فِي الشَّقِّ الثَّانِي.

(ويجِلُّ اسْتِعْمَالُ كُلِّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ) مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ طَاهِرًا وَإِنْ حُرِّمَ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى كَجِلْدِ آدَمِيِّ
غَيْرِ حَرْبِيٍّ وَمُرْتَدٍّ.....

مِنْ غَيْرِهِ عَمَلًا بِالْأَصْلِ، وَإِلَّا تَنَجَّسَ وَلَوْ غَلَبَتِ النَّجَاسَةُ فِي شَيْءٍ، وَالْأَصْلُ فِيهِ طَاهِرٌ كَثَابِ مُذْمُونِ
الْخَمْرِ وَمُتَدَبِّينَ بِالنَّجَاسَةِ أَيْ كَالْمَجْسُوسِ وَمَجَانِينَ وَصَبَّيَانٍ وَجَزَارِينَ حُكِمَ بِالطَّهَارَةِ عَمَلًا بِالْأَصْلِ وَإِنْ
كَانَ مِمَّا أَطْرَدَتْ الْعَادَةُ بِخِلَافِهِ كَاسْتِعْمَالِ السَّرَجِينِ فِي أَوَانِي الْفَخَّارِ خِلَافًا لِلْمَاوَزْدِيِّ، وَيُحْكَمُ أَيْضًا
بِطَّهَارَةِ مَا عَمَّتْ بِهِ الْبَلَوَى كَعَرَقِ الدَّوَابِّ أَيْ وَإِنْ كَثُرَ وَلُعَابُهَا وَلُعَابُ الصَّغَارِ أَيْ لِلْأَمِّ وَغَيْرِهَا وَالْجَوْخُ .
وَقَدْ اشْتَهَرَ اسْتِعْمَالُهُ بِشَخْمِ الْخَنْزِيرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَمِنْ الْبِدْعِ الْمَذْمُومَةِ غَسْلُ ثَوْبٍ جَدِيدٍ وَقَمْحٍ وَقَمْحٍ مِنْ
نَحْوِ أَكْلِ خُبْزٍ وَالْبَقْلِ الثَّابِتِ فِي نَجَاسَةٍ مُتَنَجِّسٍ نَعْمَ مَا ارْتَفَعَ عَنْ مَنَبَتِهِ طَاهِرٌ، وَلَوْ وَجَدَ قِطْعَةً لَحْمٍ فِي
إِنَاءٍ أَوْ خِرْقَةٍ بَلَدًا لَا مَجُوسَ فِيهِ فَهِيَ طَاهِرَةٌ أَوْ مَرْمِيَةٌ مَكْشُوفَةٌ فَتَنْجَسُ أَوْ فِي إِنَاءٍ أَوْ خِرْقَةٍ وَالْمَجُوسُ بَيْنَ
الْمُسْلِمِينَ، وَلَيْسَ الْمُسْلِمُونَ أَغْلَبَ فَكَذَلِكَ فَإِنْ غَلَبَ الْمُسْلِمُونَ فَطَاهِرَةٌ نِهَائَةً، وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا أَنَّهُ
أَسْقَطَ قَوْلَهُ وَإِنْ كَانَ إِلَى وَيُحْكَمُ زَادَ عَقِبَ خُبْزٍ قَوْلُهُ وَتَرَكَ مَوَاطِنَ الصَّبَّيَانِ لِتَوَهُّمِ نَجَاسَتِهَا هـ . وَفِي
الْآخِرِ قَوْلُهُ وَكَذَا إِنْ اسْتَوَى فِيمَا يَظْهَرُ هـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر عَمَلًا بِالْأَصْلِ أَيْ مَعَ غَلَبَةِ النَّجَاسَةِ عَلَى
أُبْدَانِهِمْ، وَمِنْ ذَلِكَ الْخُبْزُ الْمَخْبُورُ بِمَضَرٍّ وَنَوَاحِيهَا فَإِنَّ الْغَالِبَ فِيهَا النَّجَاسَةُ لِكُونِهِ يُخْبَزُ بِالسَّرَجِينِ،
وَالْأَصْلُ فِيهِ الطَّهَارَةُ وَقَوْلُهُ كَاسْتِعْمَالِ السَّرَجِينِ الْخُ أَيَّ وَكَعْدَمِ الْإِسْتِغْنَاءِ فِي فَرْجِ الصَّغِيرِ وَنَجَاسَةِ مَنْفَذِ
الطَّائِرِ وَالبَيْمَةِ فَلَوْ جَلَسَ صَغِيرٌ فِي جِجَرٍ مُصَلٍّ مَثَلًا أَوْ وَقَعَ طَائِرٌ عَلَيْهِ فَتَحْكُمُ بِصِحَّةِ صَلَاتِهِ اسْتِصْحَابًا
لِأَصْلِ الطَّهَارَةِ فِي فَرْجِ الصَّغِيرِ، وَمَا ذَكَرَ مَعَهُ وَإِنْ أَطْرَدَتْ الْعَادَةُ بِنَجَاسَتِهِ وَقَوْلُهُ غَسْلُ ثَوْبٍ جَدِيدٍ أَيْ مَا
لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ نَجَاسَتُهُ، وَمِمَّا يَغْلِبُ كَذَلِكَ مَا اعْتِيدَ مِنَ التَّسَاهُلِ فِي عَدَمِ التَّحَرُّزِ عَنِ النَّجَاسَةِ وَمَنْ
يَتَعَاطَى حَيَاكَتَهُ أَوْ خِيَاظَتَهُ وَنَحْوَهُمَا، وَقَوْلُهُ فَتَنْجَسُ قَالَ سَمَ عَلَى شَرْحِ الْبَهْجَةِ قَضَيْتُهُ أَنَّهُ تَنَجَّسَ مَا
أَصَابَتْهُ وَهُوَ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ وَقَدْ صَرَّحَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْأَكْلِ كَمَا فَرَضَهُ فِي
الْمَجْمُوعِ أَمَا لَوْ أَصَابَتْ شَيْئًا فَلَا تَنَجَّسُهُ أَنْتَهَى، وَقَدْ سَبَقَهُ الْإِسْنَوِيُّ إِلَى ذَلِكَ هـ .

(فَائِدَةٌ) لَوْ وَجَدَ قِطْعَةً لَحْمٍ مَعَ حِدَاةٍ مَثَلًا هَلْ يُحْكَمُ بِنَجَاسَتِهَا عَمَلًا بِالْأَصْلِ وَهُوَ عَدَمُ تَذَكِّيَةِ الْحَيَوَانِ أَمْ
لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ ع ش بِحَذْفِ أَقُولَ وَقَوْلُهُمَا وَالْجَوْخُ وَقَدْ اشْتَهَرَ اسْتِعْمَالُهُ بِشَخْمِ الْخَنْزِيرِ هَلْ
يُلْحَقُ بِهِ السُّكَّرُ الْإِفْرَنْجِيُّ، وَقَدْ اشْتَهَرَ أَنَّ عَمَلَهُ وَتَضْفِيَّتَهُ بِدَمِ الْخَنْزِيرِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ إِذْ لَا
يَظْهَرُ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ، وَالْأَصْلُ فِيهِ الطَّهَارَةُ فَلْيُرَاجَعْ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْمُغْنِيِّ مَا هُوَ كَالصَّرِيحِ فِي الطَّهَارَةِ .

❏ قَوْلُ (سُ): (وَيَجِلُّ اسْتِعْمَالُ كُلِّ إِنَاءٍ الْخُ) أَيَّ فِي الطَّهَارَةِ وَغَيْرِهَا إِنْجِمَاعًا، وَقَدْ (تَوَصَّاهُ) ﷺ مِنْ شَرِّ
مِنْ جِلْدٍ وَمِنْ قَدَحٍ مِنْ خَسْبٍ وَمِنْ مِخْضَبٍ مِنْ حَجَرٍ) نِهَائَةً زَادَ الْمُغْنِيُّ وَمِنْ إِنَاءٍ مِنْ صُفْرِ، وَكَرِهَ
بَعْضُهُمُ الْأَكْلَ وَالشُّرْبَ مِنَ الصُّفْرِ . قَالَ الْقَزْوِينِيُّ اعْتِيَادُ ذَلِكَ بِتَوَلُّدِهِ مِنْهُ أَمْرَاضٌ لَا دَوَاءَ لَهَا هـ .

❏ قَوْلُهُ: (مِنْ حَيْثُ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرٌ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ غَيْرِ حَرْبِيٍّ وَمُرْتَدٍّ وَإِلَى قَوْلِهِ فِي بَدَنِ فِي النَّهَائَةِ
إِلَّا ذَلِكَ الْقَوْلُ . ❏ قَوْلُهُ: (كَجِلْدِ آدَمِيِّ) أَيَّ أَوْ شَعْرِهِ أَوْ عَظْمِهِ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ أَيْضًا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنْ اتِّفَاقِ
الْأَصْحَابِ كُرْدِيٍّ وَبُجَيْرِيٍّ . ❏ قَوْلُهُ: (غَيْرِ حَرْبِيٍّ وَمُرْتَدٍّ) سَكَتَ النَّهَائَةَ وَالْمُغْنِيُّ عَنْ اسْتِثْنَائِهِمَا، وَقَالَ

وَكَمْفُصُوبٍ بِخِلَافِ النَجَسِ فَيَحْرُمُ إِلَّا فِي مَاءٍ كَثِيرٍ أَوْ جَافٍ وَالْإِنَاءُ جَافٌ نَعَمْ يُكْرَهُ، وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِالنَجَسِ هُنَا مَا يُعْمُ الْمُتَنَجِّسُ وَلَا يُنَافِي الْحُرْمَةَ هُنَا مَا يَأْتِي مِنْ كِرَاهِيَةِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَضْمُنُ بِنَجَاسَةٍ ثُمَّ أَصْلًا.....

الزِّيَادِيُّ وَالْحَلَبِيُّ وَلَا فَرْقَ فِي الْآدَمِيِّ بَيْنَ الْحَزْبِيِّ وَالْمُرْتَدِّ وَغَيْرِهِمَا فَهُمَا مُحْتَرَمَانِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُمَا آدَمِيَيْنِ اهـ.

☐ قَوْلُهُ: (وَكَمْفُصُوبٍ) أَيِ وَمَسْرُوقٍ كُرْدِيٍّ. ☐ قَوْلُهُ: (فَيَحْرُمُ الْإِنَاءُ) أَيِ إِلَّا لِفَرَضٍ وَحَاجَةٍ كَمَا لَوْ وَضَعَ الدُّهْنَ فِي إِنَاءٍ عَظُمَ الْفِيلُ عَلَى قَصْدِ الْإِسْتِضْبَاحِ فَيَجُوزُ ذَلِكَ كَمَا نَقَلَهُ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ، وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الطَّبْلَاوِيُّ وَقَالَ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْجَوَازِ فَقَدْ إِنَاءٌ طَاهِرٌ سَمِ اهـ يُجِيرُ مِيَّ.

☐ قَوْلُهُ: (إِلَّا فِي مَاءٍ كَثِيرٍ الْإِنَاءُ) بَحَثُ الزَّرْكَشِيِّ تَقْيِيدَ ذَلِكَ بِغَيْرِ الْمُتَّخِذِ مِنْ جِلْدِ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ وَعَظْمِهِ، وَنَازَعَهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ، وَقَالَ فِي الْعُبَابِ تَبَعًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ وَغَيْرِهِ أَوْ قَلِيلٍ لِإِطْفَاءِ نَارٍ أَوْ بِنَاءِ جِدَارٍ وَنَحْوِهِ سَمِ زَادَ الْكُرْدِيُّ عَقِبَهُ كَسْفِي زَرْعٍ أَوْ دَابَّةٍ وَكَجَعْلِي الدُّهْنِ فِي عَظْمِ الْفِيلِ لِلْإِسْتِعْمَالِ فِي غَيْرِ الْبَدَنِ أَتَتْهُ، وَقَيَّدَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ بِنَاءَ الْجِدَارِ بِقَوْلِهِ لِغَيْرِ مَسْجِدٍ اهـ، وَاعْتَمَدَ التَّهَابِيَّ مَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ عِبَارَتَهُ وَمَحَلُّ ذَلِكَ كَمَا فِي التَّوَسُّطِ فِي غَيْرِ مَا اتَّخَذَ مِنْ عَظْمِ كَلْبٍ أَوْ خِنْزِيرٍ وَمَا تَفَرَّعَ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا وَحَيَوَانٍ آخَرَ أَمَّا هُوَ فَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ مُطْلَقًا اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (نَعَمْ يُكْرَهُ) أَيِ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ أَوْ جَافٍ الْإِنَاءُ.

☐ قَوْلُهُ: (إِلَّا فِي مَاءٍ كَثِيرٍ) بَحَثُ الزَّرْكَشِيِّ تَقْيِيدَ ذَلِكَ بِغَيْرِ جِلْدِ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ كَمَا بَحَثَ تَقْيِيدَ قَوْلِهِمْ بِجِلِّ اسْتِعْمَالِ الْإِنَاءِ مِنَ الْعَظْمِ التَّجَسُّسِ فِي الْيَابِسِ بِغَيْرِ الْمُتَّخِذِ مِنْ عَظْمِ الْمُعْلَظِ، وَنَازَعَهُ الشَّارِحُ فِيهِمَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَقَالَ فِي الْعُبَابِ تَبَعًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ وَغَيْرِهِ أَوْ قَلِيلٍ لِإِطْفَاءِ نَارٍ أَوْ بِنَاءِ جِدَارٍ أَوْ نَحْوِهِ.

☐ قَوْلُهُ: (أَوْ جَافٍ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَلَا اخْتِصَاصَ لِهَذَا بِالْإِنَاءِ بَلْ سَائِرُ التَّجَاسَّاتِ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْيَابِسِ شَرْحُ عِب. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِي الْحُرْمَةَ هُنَا مَا يَأْتِي الْإِنَاءُ) الَّذِي فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَإِنَّمَا لَمْ يُحْرَمِ الْبَوْلُ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ كَمَا يَأْتِي؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ اسْتِعْمَالُ نَجَسٍ الْعَيْنِ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّ الْحُرْمَةَ فِيهِ لَيْسَتْ لِلتَّجَسُّسِ بِهِ فَقَطُّ بَلْ مَعَ اسْتِعْمَالِ نَجَسِ الْعَيْنِ، وَكَانَ الْعِلَّةُ مُرْكَبَةً وَإِلَّا لَحُرْمِ اسْتِعْمَالِهِ مُطْلَقًا اهـ.

☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَا تَضْمُنُ بِنَجَاسَةٍ ثُمَّ أَصْلًا) يَتَّبِعُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَاءُ الْقَلِيلُ ثُمَّ فِي إِنَاءٍ، وَحَرَمْنَا تَضْمُنُ الثُّوبِ بِالنَّجَاسَةِ حَرَمَ الْبَوْلُ فِيهِ حَيْثُ كَانَ فِيهِ تَضْمُنًا لِلْإِنَاءِ بِالنَّجَاسَةِ وَهُوَ فِي مَعْنَى الثُّوبِ فِي حُرْمَةِ التَّضْمُنِ، وَالْوَجْهُ خِلَافُ ذَلِكَ حَيْثُ كَانَ لِحَاجَةٍ وَقَالَ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى فَإِنْ قُلْتَ لَوْ كَانَ الْمَاءُ الْقَلِيلُ فِي إِنَاءٍ فَهَلْ يَحْرُمُ الْبَوْلُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ تَضْمُنًا لِلْإِنَاءِ، وَهُوَ كَالثُّوبِ قُلْتَ الظَّاهِرُ لَا لِأَنَّ الْبَوْلَ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ فِي الْإِنَاءِ لَا يَزِيدُ عَلَى الْبَوْلِ فِي الْإِنَاءِ الْخَالِي عَنِ الْمَاءِ، وَأُظْهِرَ صَرَّحُوا بِجَوَازِهِ وَالتَّجَسُّسُ لِحَاجَةٍ جَائِزٌ وَبِالْأَوَّلِ، جَوَازُ الْبَوْلِ عَلَى الْأَرْضِ وَإِنْ نَقَصَتْ قِيَمَتُهَا بِهِ؛ لِأَنَّهُ لِحَاجَةٍ فَلْيَتَأَمَّلْ وَهَذَا هُوَ

والكلام هنا في استعمالِ مُتَضَمِّنٍ لِلتَّضَمُّخِ بالنجاسة في بَدَنِ وَكَذَا ثَوْبٌ بِنَاءٍ عَلَى حُرْمَةِ التَّضَمُّخِ بها فيه وهو ما صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ في بعض كُتُبِهِ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ تَصْرِيحُهُمْ بِحِلِّ اسْتِعْمَالِ النَجِسِ في نحوِ عَجْنِ طِينٍ (إلا) مُنْقَطِعٌ إِنْ نَظَرْنَا إِلَى التَّأْوِيلِ السَّابِقِ (ذَهَبًا وَفِضَّةً) أَيِ إِنَاءٍ وَلَوْ بَابًا وَمِرْوَدًا وَخَلًّا لَا كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ مِنْهُمَا (فَيَحْرُمُ) اسْتِعْمَالُهُ فِي أَكْلِ أَوْ

قوله: (وَكَذَا ثَوْبٌ) لَا يَتَعَدُّ أَنْ نَحْوَ الْإِنَاءِ كَذَلِكَ فِي حُرْمَةِ التَّضَمُّخِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ، وَأَمَّا الْأَرْضُ فَالْوَجْهَ أَنَّهُ لَا حُرْمَةَ نَعَمَ إِنْ نَقَضَهَا التَّضَمُّخُ بِلَا حَاجَةٍ إِلَيْهِ لَمْ يَتَعَدَّ التَّحْرِيمُ؛ لِأَنَّهُ إِضَاعَةٌ مَالٍ لِغَيْرِ حَاجَةٍ سَم.

قوله: (بِنَاءٍ عَلَى حُرْمَةِ التَّضَمُّخِ الْخ) وَهُوَ الْمُتَعَدُّ عَ ش. قوله: (وَالْكَلَامُ هُنَا فِي اسْتِعْمَالِ مُتَضَمِّنٍ الْخ) هَذَا قَدْ يَفْتَضِي أَنْ شَرْطَ الْحِلِّ فِي الصُّورِ الْمُسْتَثْنَاءِ عَدَمُ التَّضَمُّخِ وَهُوَ مَحَلُّ نَظَرٍ، وَالْوَجْهَ جَوَازُ مَا فِيهِ تَضَمُّخٌ مَعَ الْحَاجَةِ سَم. قوله: (ذَلِكَ) أَيِ كَوْنِ الْكَلَامِ فِيهِمَا ذِكْرٌ. قوله: (مُنْقَطِعٌ)؛ لِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ الْإِنَاءُ الطَّاهِرُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ طَاهِرًا وَالْمُسْتَثْنَى الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُمَا لَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُمَا طَاهِرَيْنِ بَصْرِيٍّ. قوله: (إِلَى التَّأْوِيلِ السَّابِقِ) هُوَ قَوْلُهُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ طَاهِرًا عَ ش وَكَرْدِيٍّ. قوله: (أَيِ) إِنَاءٍ إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرٌ فِي الثَّهَابَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يُؤْلَفْ إِلَى وَلَوْ عَلَى امْرَأَةٍ. قوله: (وَمِرْوَدًا) وَالْإِبْرَةُ وَالْمَغْلَقَةُ وَالْمَشْطُ وَنَحْوُهَا وَالْكَرَاسِيُّ الَّتِي تُعْمَلُ لِلنِّسَاءِ مُلْحَقَةٌ بِالْأَنِيَةِ كَالصُّنْدُوقِ فِيهِمَا يَظْهَرُ كَمَا قَالَ الْبَذْرُ بْنُ شُهْبَةَ وَالشَّرَارِبُ الْفِضَّةُ غَيْرُ مُحَرَّمَةٍ عَلَيْهِنَ فِيهِمَا يَظْهَرُ لِعَدَمِ تَسْمِيَّتِهِنَّ أَنِيَةً نِهَابَةً وَفِي الْكَرْدِيٍّ عَنِ الْإِعَابِ مِثْلُهُ قَالَ عَ ش. قوله: (مِرْوَدًا وَالشَّرَارِبُ الْخ) أَيِ الَّتِي تَجْعَلُهَا فِيهِمَا تَتَزَيَّنُّ بِهِ بِخِلَافِ مَا تَجْعَلُهُ فِي إِنَاءٍ تَشْرَبُ مِنْهُ أَوْ تَأْكُلُ فِيهِ هـ. وَفِي الْبَجِيرِيِّ عَنِ الطُّوْخِيِّ وَيَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ اسْتِعْمَالُ سُرْمٍ مَوْجِدٍ أَوْ قَبْقَابٍ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَهَا اسْتِعْمَالُ ثَوْبٍ مِنْهُمَا هـ. قوله: (أَوْ خِلَالًا) هُوَ مَا يُخَلَّلُ بِهِ الْأَسْنَانُ وَمِثْلُهُ الْمُسَمَّى بِهِ الْآنَ، وَهُوَ مَا يُخْرُجُ بِهِ وَسَخُ الْأَذَانِ زَادَ فِي الْإِعَابِ وَالْمَرْأَةُ وَبَرَةٌ أَنْفٍ حَيَوَانٍ وَغَيْرَهَا وَإِنْ لَمْ تُسَمَّ أَنِيَةً انْتَهَى كُرْدِيٍّ. قوله: (أَوْ بَعْضُهُ الْخ) يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى تَفْصِيلِ الضَّبَّةِ، وَأَنْ يَبْقَى عَلَى إِبْلَاقِهِ؛ لِأَنَّهُ أَفْحَشُ مِنْهُ بَصْرِيٍّ أَقُولُ الثَّانِي صَرِيحُ صَنِيعِ الْمَنْهَجِ بَلَّ لَا يَظْهَرُ لِلأَوَّلِ وَجْهٌ.

قوله: (سَمِ) (فَيَحْرُمُ) أَيِ إِلَّا لِضَرُورَةٍ بَأَنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ شَرْحُ بَافْضِلٍ، قَالَ فِي الْإِعَابِ وَلَوْ بِأَجْرَةٍ فَاضِلَةٍ عَمَّا يُعْتَبَرُ فِي الْفِطْرَةِ فِيهِمَا يَظْهَرُ كُرْدِيٍّ. قوله: (فَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ الْخ) عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْحَنَائِي مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ حَتَّى يَحْرُمَ عَلَى الْمُكَلَّفِ أَنْ يَسْقِيَ بِهِ مَثَلًا غَيْرَ مُكَلَّفٍ فَإِنْ دَعَتْ ضَرُورَةٌ إِلَى اسْتِعْمَالِهِ كَمِرْوَدٍ مِنْهُمَا لِجَلَاءِ عَيْنِهِ جَازٌ، وَسِوَاهُ كَانَ الْإِنَاءُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا نَعَمَ الطَّهَارَةُ مِنْهُ صَحِيحَةٌ وَالْمَأْكُولُ وَنَحْوُهُ حَلَالٌ؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ لِلْإِسْتِعْمَالِ لَا لِخُصُوصِ مَا ذُكِرَ نِهَابَةً زَادَ الْمُغْنِي وَلا فَرْقَ فِي حُرْمَةِ مَا تَقَدَّمَ بَيْنَ الْخُلُوعِ وَغَيْرِهَا إِذَا الْخِيَلَاءُ مَوْجُودَةٌ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهِ وَلَوْ وَجَدَ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ

الْوَجْهَ فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (فِي اسْتِعْمَالِ مُتَضَمِّنٍ لِلتَّضَمُّخِ) هَذَا قَدْ يَفْتَضِي أَنْ شَرْطَ الْحِلِّ فِي الصُّورِ الْمُسْتَثْنَاءِ عَدَمُ التَّضَمُّخِ وَهُوَ مَحَلُّ نَظَرٍ وَالْوَجْهَ جَوَازُ مَا فِيهِ تَضَمُّخٌ مَعَ الْحَاجَةِ. قوله: (وَكَذَا ثَوْبٌ) لَا يَتَعَدُّ أَنْ نَحْوَ الْإِنَاءِ كَذَلِكَ وَفِيهِ نَظَرٌ، وَأَمَّا الْأَرْضُ فَالْوَجْهَ أَنَّهُ لَا حُرْمَةَ نَعَمَ إِنْ نَقَضَهَا التَّضَمُّخُ بِلَا حَاجَةٍ إِلَيْهِ لَمْ يَتَعَدَّ التَّحْرِيمُ؛ لِأَنَّهُ إِضَاعَةٌ مَالٍ لِغَيْرِ حَاجَةٍ.

غيره وإن لم يؤلف كان كبه على رأسه واستعمل أسفله فيما يصلح له كما شمله إطلاقهم، ولو على امرأة أكلحت به طفلاً لغير حاجة الجلاء للنهي عن ذلك مع التوعّد عليه بما قد يؤخذ منه أن ذلك كبيرة وتجوزهم الاستنجاء بالنقد محله في قطعة لم تُهَيَّأ؛ لأنها حينئذ لا تُعدّ إناء ولم تُطبع؛ لأنه لا احترام لها واتخاذ الرأس من النقد للإناء محله أيضاً إن لم يُسمَّ إناءً بأن كان صفيحة لا تصلح عرفاً لشيء مما تصلح له الآنية.....

عند الاحتياج استعمال الفضة لا الذهب فيما يظهره اهـ. قال ع ش قوله م ر حتى يحرّم على المكلف أن يسقي إلخ قضيته أنه لا يحرّم عليه دفعه للصبي ليشرب منه بنفسه، وقد يقال إنه غير مراد؛ لأنه يجب عليه منعه من المحرمات وإن لم يَأْتِ الصبي بفعلها، ومثله إعطاؤه آلة اللّهُو كالزمار فينبغي أن يحرّم لما مرّ ولا نظّر لتألم الولد لتترك ذلك كما أنه لا نظّر لتأذيه بضرب الولي له تأديباً اهـ. □ قوله: (كان كبه إلخ) أي قلب الإناء. □ قوله: (لغير حاجة الجلاء) فإن احتيج إلى استعمال ذلك كمزود بكسر الميم من ذهب أو فضة يكتحل به لجلاء عينه كأن أخبره طبيب عدل رواية بأن عينه لا تتحلى إلا بذلك جاز استعماله، ويُقدّم المزود من الفضة على المزود من الذهب عند وجودهما معاً وبعد جلاء عينه يجب كسره؛ لأن الضرورة تُقدّر بقدرها شئخنا، وفي البُجَيْرِ مِي مثله إلا قوله كأن أخبره إلى جاز، وقولهما يجب كسره يأتي عن الإيعاب صحة بيّعه. □ قوله: (أن ذلك كبيرة) عبارة شئخنا عدّه البلقيني وكذا الدميري من الكبائر. ونقل الأزرعي عن الجمهور أنه من الصغائر وهو المُعْتَمَد وقال داود الظاهري بكراهة استعمال أواني الذهب والفضة كراهة تنزيه وهو قول للشافعي في القديم وقيل الحرمة مُخْتَصَّة بالأكْل والشرب دون غيرهما أخذاً بظاهر الحديث، وهو «لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما» وعند الحنفية قول بجواز ظروف القهوة وإن كان المُعْتَمَد عندهم الحرمة فينبغي لمن ابتلي بشيء من ذلك كما يقع كثيراً تقليد ما تقدّم ليتخلّص من الحرمة اهـ. □ قوله: (وتجوزهم إلخ) عبارة النهاية ويحرّم البول في إناءٍ منهما أو من أحدهما ولا يشكّل ذلك بحل الاستنجاء بهما؛ لأن الكلام ثم في قطعة ذهب أو فضة لا فيما طبع أو هَيَّأَ منهما لذلك كالإناء المُهَيَّأَ منهما للبول فيه اهـ وكذا في المُغْنِي إلا قوله طبع قال ع ش قوله المُهَيَّأَ منهما قضيته أنه لو بال في إناء ليس مُعدّاً للبول لا يحرّم، والظاهر أنه غير مراد اهـ. □ قوله: (ولم تُطبع إلخ) أما المطبوع قال الزركشي في الخادم كالدرهم والدنانير فلا يجوز الاستنجاء به لِحُرْمَتِهِ، ونقله عن تصريح الأُصْحَابِ وفي شرح العُباب للشارح إذ المُهَيَّأُ إناء كالزود والمطبوعة مُحَرَّمَةٌ بخلاف الخالي عنهما وفي التُحْفَةِ مثله هكذا أطلقوا الطبع فإن كانت العلة أنها مع الطبع لا تفلح فالحكم واضح، وإن كانت العلة الاحترام فينبغي أن يُقَيَّدَ التحريم بما إذا كان الاسم المطبوع مُعْظَماً فحرّره فإنّي لم أره في كلامهم وكأنه باعتراف ما كان أولاً من كتابة شيء من نحو القرآن كزدي بحذف. □ قوله: (واتخاذ الرأس) إلى قوله والعلة في النهاية زاد عقبه ما نصّه، والأوجه كما قاله بعضهم أن المدار على إمكان الإنشاع به وخذه وعدّمه لا بسمره فيه وعدّمه اهـ. □ قوله: (واتخاذ الرأس إلخ) بالتصّب عطفًا على الاستنجاء.

ومع ذلك يحرم نحو وضع شيء عليه للأكل منه مثلاً كما هو ظاهر؛ لأنه استعمال له فهو إناء بالنسبة إليه وإن لم يسم إناء على الإطلاق نظير الخلال والبرود والعلّة العین بشرط ظهور الخلاء أي التفاخر والتعاطف ومن ثم قالوا لو صدئ إناء الذهب أي بحيث ستر الصدا جميع ظاهره وباطنه حل استعماله لقوات الخلاء، وبه يعلم أن تغشية الذهب الساترة لجميعه كالصدا بل أولى وإن لم يحصل منها شيء خلافاً لجمع. وظاهر أن المدار على الاستعمال العرفي أخذاً من قولهم يحرم الاحتواء على مجمرة النقد وشم رائحتها من قرب بحيث يعد متطيقاً بها لا من بعيد ويحرم تبخير نحو البيت بها انتهى فلا تحرم الملاقة بالفم أو غيره من المطر النازل من ميزاب الكعبة وإن مسه الفم على نزاع فيه؛ لأنه لا يعد استعمالاً له عرفاً وليس من الآنية سلسلة الإناء.....

☐ قوله: (ومع ذلك يحرم وضع شيء إلخ) قياس ذلك أن يحرم نحو تؤسد صحيفة أو سبيكة من النقد؛ لأن تؤسدها استعمال لها، وأن يحرم وضع تلك الرأس على الإناء؛ لأنه استعمال له وحيث فلا فائدة في تجويزه للإناء إلا أن يمنع أن مجرد وضعه على الإناء استعمال له سم أي ومنعه مع تسليم كون نحو التؤسد استعمالاً كالمكابرة، ولذا عدّه الإمام الزايعي استعمالاً وإن منعه المغني كما يأتي. ☐ قوله: (إناء الذهب) أي أو الفضة مغني. ☐ قوله: (صدئ) كتب والمصدئ صدئ كتب، وأما الوسخ الذي يستر الإناء فالصدا بالمدع ش. ☐ قوله: (حل استعماله) ظاهره مطلقاً، وقال النهاية والمغني يجري فيه التفصيل الآتي في المموه بنحو نحاس اه. وقال ع ش أي فإن كان الصدا لو فرض نحاساً تحصل منه شيء بالعرض على التار لم يحرم ولا حرم اه. ☐ قوله: (أن تغشية الذهب) أي بنحو نحاس كزدي. وقوله: (وإن لم يحصل منها شيء) خلافاً للنهاية والمغني والمنهج. ☐ قوله: (يحرم الاحتواء) إلى قوله انتهى في النهاية والمغني. ☐ قوله: (ويحرم إلخ) ويحرم التطيب بماء الورد من إناء وما ذكر مغني ونهاية. ☐ قوله: (انتهى) أي قولهم. ☐ قوله: (وإن مسه الفم على نزاع فيه) قد يقال يؤيد المنازع في ذلك ما مرّ آنفاً في مستعمل رأس الإناء بنحو وضع شيء فتذكر وتذكر بضرري عبارة الكزدي وقع النزاع في ذلك لنفس الشارح فضلاً عن غيره قال في الإيعاب أما إذا وضع فاه عليه فإن قصد التبرك حل وإلا حرم، ويحتمل التخييم وقال في الإمداد ولو فتح فاه للمطر النازل من ميزاب الكعبة لم يحرم على الأوجه؛ لأنه لا يعد مستعملاً له بخلاف ما لو مسه بفيه أو قرب منه، وإن قصد التبرك. وقال سم الوجه التفرقة بين أن يكون قريباً فيحرم أو بعيداً فلا كظهيره من المبخرة وفقاً لمحمد الزملي، ونقله الزيادي عن م ر أيضاً اه. ☐ قوله: (سلسلة الإناء) وإن كانت لمحض الزينة اشترط صغرها عرفاً كالضبة

☐ قوله: (ومع ذلك يحرم نحو وضع شيء عليه إلخ) قياس ذلك أن يحرم نحو تؤسد صحيفة أو سبيكة من النقد؛ لأن تؤسدها استعمال لها وأن يحرم وضع تلك الرأس على الإناء؛ لأنه استعمال له، وحيث

وَحَلَقَتْهُ وَلَا غِطَاءَ الْكَوْزِ أَيُّ وَهُوَ غَيْرُ رَأْسِهِ السَّابِقِ صُورَةً وَصَفِيحَةً فِيهَا يُبَوِّتُ لِلْكِزَانِ.....

فِي مَا يَظْهَرُ نَهَايَةً. □ قَوْلُهُ: (وَحَلَقَتْهُ) زَادَ فِي الْإِيْعَابِ أَوْ لِيَابِ مَسْجِدٍ أَوْ غَيْرِهِ أَهْ وَهِيَ بِسُكُونِ اللَّامِ أَفْصَحُ مِنْ فَتْحِهَا، وَأُطْلِقَ هُنَا وَفُتِحَ الْجَوَادِ وَقَالَ فِي الْإِمْدَادِ وَفِي الْمَجْمُوعِ كَالْعَزِيزِ يَتَّبِعِي أَنْ تُجْعَلَ كَالْتَّضْيِيبِ كُرْدِيٍّ، وَتَقَدَّمَ عَنِ النَّهْيَةِ مَا يُوَافِقُهُ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا غِطَاءَ الْكَوْزِ) يَتَّبِعِي أَنْ شَرْطُهُ أَنْ لَا يَكُونَ مُجَوِّفًا، وَإِلَّا كَانَ إِنْءًا بَلْ قِطْعَةً تُجْعَلُ فِي قَمِ الْكَوْزِ أَوْ صَحِيفَةً تُجْعَلُ عَلَى قِمِهِ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فَإِنْ جَعَلَ لِلْإِنْءِ حَلَقَةً مِنْ فِضَّةٍ أَوْ سِلْسِلَةً مِنْهَا أَوْ رَأْسًا جَارًا. وَإِنَّمَا جَارَ ذَلِكَ فِي الرَّأْسِ؛ لِأَنَّهُ مُتَفَصِّلٌ عَنِ الْإِنْءِ لَا يُسْتَعْمَلُ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَلَكَ مِنْهُ بَأَنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ بِحَسْبِهِ وَإِنْ سَلَّمَ فَلْيَكُنْ فِيهِ خِلَافُ الْإِتِّخَاذِ، وَيُمْنَعُ بِأَنْ الْإِتِّخَاذُ يَجْرُ إِلَى الْإِسْتِعْمَالِ الْمُحَرَّمِ بِخِلَافِ هَذَا، وَالْمُرَادُ بِهِ مَا يُجْعَلُ فِي قَمِ الْكَوْزِ فَهُوَ قِطْعَةُ فِضَّةٍ أَمَّا مَا يُجْعَلُ كَالْإِنْءِ وَيُعْطَى بِهِ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ أَمَّا الذَّهَبُ فَلَا يَجُوزُ مِنْهُ ذَلِكَ أَهْ وَيَأْتِي عَنِ الْإِيْعَابِ مَا يُوَافِقُهُمَا فِي التَّفْصِيلِ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ غَيْرُ رَأْسِهِ السَّابِقِ) هَذَا مُخَالِفٌ لِمَا فِي الْإِمْدَادِ حَيْثُ قَالَ، وَتَحِلُّ حَلَقَةُ الْإِنْءِ وَرَأْسُهُ أَيُّ غِطَاؤُهُ وَفِي الْإِيْعَابِ الرَّأْسُ لَهُ صَوْرَتَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ يُقَبَّ مَوْضِعًا مِنْهُ وَمَوْضِعًا مِنَ الْإِنْءِ، وَيُرْبَطُ بِسِمَارٍ حَيْثُ يُفْتَحُ وَيُغْلَقُ كَحَلْقِ الْأَشْنَانِ وَالْمِبْخَرَةِ، وَالثَّانِيَةُ أَنْ يُجْعَلَ صَفِيحَةً عَلَى قَدْرِ رَأْسِهِ، وَيُعْطَى بِهَا لِصَيَانَةٍ مَا فِيهِ وَالْأَوَّلُ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى إِنْءًا وَالثَّانِي جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْمَاءُ سَوَاءً أَتَصَلَّ بِهِ أَمْ لَا وَقَوْلُ ابْنِ الْعِمَادِ إِنَّ الرَّأْسَ هُوَ الْمُتَّصِلُ وَالْغِطَاءُ هُوَ الْمُتَفَصِّلُ فِيهِ نَظَرٌ مَعَ أَنَّ الْخُطْبَ فِيهِ سَهْلٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْغَزِّيَّ قَالَ وَاسْتَشْنَى الْبَغَوِيُّ مِنَ التَّحْرِيمِ غِطَاءَ الْكَوْزِ، وَمُرَادُهُ الصَّفِيحَةُ مِنَ الْفِضَّةِ فَلَوْ كَانَتْ عَلَى هَيْئَةِ الْإِنْءِ حُرِّمَتْ قَطْعًا أَنْتَهَى كُرْدِيٍّ وَتَقَدَّمَ عَنْ سَمِ وَالْمُغْنِيِّ مَا يُوَافِقُ الْإِيْعَابَ فِي التَّفْصِيلِ وَعَنِ النَّهْيَةِ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى إِمْكَانِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ وَخَدَهُ وَعَدَمُهُ لَا بِسَمَرِهِ فِيهِ وَعَدَمِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَصَفِيحَةً فِيهَا يُبَوِّتُ الْخُ) خِلَافًا لِلْنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وَالْحَقُّ صَاحِبُ الْكَافِي فِي احْتِمَالٍ لَهُ طَبَقُ الْكِزَانِ بِغِطَاءِ الْكَوْزِ، وَالْمُرَادُ مِنْهُ

فَلَا فَايِدَةً فِي تَجْوِيزِهِ لِلْإِنْءِ إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ أَنْ مُجَرَّدَ وَضْعِهِ عَلَى الْإِنْءِ اسْتِعْمَالٌ لَهُ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا غِطَاءَ الْكَوْزِ) يَتَّبِعِي أَنْ شَرْطُهُ أَنْ لَا يَكُونَ مُجَوِّفًا وَإِلَّا كَانَ إِنْءًا بَلْ قِطْعَةً تُجْعَلُ فِي قَمِ الْكَوْزِ أَوْ صَفِيحَةً تُجْعَلُ عَلَى قِمِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَصَفِيحَةً فِيهَا يُبَوِّتُ لِلْكِزَانِ) قَدْ يُفْهَمُ مِنْهُ جَوَازُ وَضْعِ الْكِزَانِ فِيهَا وَفِي هَذَا اسْتِعْمَالُ لِتِلْكَ الصَّفِيحَةِ؛ لِأَنَّ الْوَضْعَ فِيهَا اسْتِعْمَالٌ لَهَا أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي نَعَمْ هِيَ لَا تَمْنَعُ حُرْمَةَ الْوَضْعِ فِي الْإِنْءِ وَهَذَا يُخَالِفُ قَوْلَهُ السَّابِقَ، وَمَعَ ذَلِكَ يَحْرُمُ وَضْعُ شَيْءٍ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَالْوَجْهَ حُرْمَةُ اسْتِعْمَالِ الصَّفِيحَةِ فِي وَضْعِ الْكِزَانِ عَلَيْهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا يُبَوِّتٌ مَرَّ وَقَوْلُهُ فِيهَا يُبَوِّتٌ فِي جَوَازِهَا حَيْثُ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مَا فِيهِ يُبَوِّتُ إِنْءًا أَوْ مَا فِي مَعْنَاهِ وَالْوَجْهَ حُرْمَةُ مَا فِيهَا يُبَوِّتُ، وَأَمَّا صَفِيحَةُ لَيْسَ فِيهَا يُبَوِّتٌ فَإِنْ قَصَدَ بَوَضْعَ الْكَوْزِ عَلَيْهَا اسْتِعْمَالُهَا أَوْ عَدَّ وَضَعَهُ عَلَيْهَا اسْتِعْمَالًا لَهَا حَرَمٌ وَإِلَّا فَلَا خِلَافًا لِمَا نُقِلَ عَنِ الْكَافِي مَرَّ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعِبَابِ وَلَيْسَ مِنَ الْآيَةِ نَحْوُ الْكُرْسِيِّ فَيَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ التَّحْلِيَةِ أَهْ قَالَ الْبَذَرُ بْنُ شُهْبَةَ قَدْ يَمْنَعُ كَوْنُ الْكُرْسِيِّ لَيْسَ بِآيَةٍ بَلْ هُوَ آيَةٌ لَوْضَعِ الْقُمَاسِ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ قَالَ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ أَنَّ الْكُرْسِيَّ آيَةٌ كَالصُّنْدُوقِ فَيَحْرُمُ عَلَى الْفَرِيقَيْنِ بِخِلَافِ الشَّرَائِبِ الْفِضَّةِ فَإِنَّهَا لَا تُسَمَّى آيَةً فَتَحِلُّ لِلنِّسَاءِ أَهْ.

وَمَحَلُّهُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى هَيْئَةٍ إِنَاءٍ أَوْ لَا كَحَقِّ الْأَشْنَانِ حَوْماً وَمِنْ الْحَيْلِ الْمُبِيحَةِ لِاسْتِعْمَالِهِ صَبَّ مَا فِيهِ.....

صَفِيحَةٌ فِيهَا ثَقْبُ الْكِزَانِ وَفِي إِبَاحَتِهِ بَعْدَ فَإِنْ فُرِضَ عَدَمُ تَسْمِيَّتِهِ إِنَاءً، وَكَانَتِ الْحُرْمَةُ مَنْوُطَةً بِهَا فَلَا بُدَّ فِيهِ حَيْثُ بِالنِّسْبَةِ لِاتِّخَاذِهِ وَافْتِنَائِهِ أَمَّا وَضْعُ الْكِزَانِ عَلَيْهِ فَاسْتِعْمَالٌ لَهُ، وَالْمُتَّجِهُ الْحُرْمَةُ نَظِيرٌ مَا مَرَّ فِي وَضْعِ الشَّيْءِ عَلَى رَأْسِ الْإِنَاءِ اهـ. وَفِي سَمِّ بَعْدَ ذِكْرِ نَحْوِهِ مَا نَصَّهُ وَقَوْلُهُ فِيهَا يُبَوِّتُ الْخُ فِي جَوَازِهَا حَيْثُ نَظَرُ؛ لِأَنَّ مَا فِيهِ يُبَوِّتُ إِنَاءً أَوْ فِي مَعْنَاهُ، وَالْوَجْهُ حُرْمَةُ مَا فِيهَا يُبَوِّتُ وَأَمَّا صَفِيحَةُ لَيْسَ فِيهَا يُبَوِّتُ فَإِنْ قَصَدَ بَوَضْعَ الْكُوْزِ عَلَيْهَا اسْتِعْمَالُهَا أَوْ عَدَّ وَضَعَهُ عَلَيْهَا اسْتِعْمَالاً لَهَا حُرْمٌ، وَإِلَّا فَلَا خِلَافاً لِمَا نَقَلَ عَنِ الْكَافِي اهـ. □ فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَي مَحَلُّ اسْتِثْنَاءِ السَّلْسَةِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ الْحَيْلِ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الثَّهَابَةِ وَالْمُغْنَى مَا يُوَافِقُهُ. □ فَوَدَّ: (وَالْحَيْلُ الْمُبِيحَةُ الْخُ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَالْحَيْلَةُ فِي اسْتِعْمَالِ مَا فِي إِنَاءٍ التَّقْدِيرُ أَنْ يُخْرِجَ الطَّعَامَ مِنْهُ إِلَى شَيْءٍ بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَأْكُلُهُ أَوْ يَصُبُّ الْمَاءَ فِي يَدِهِ، ثُمَّ يَشْرَبُهُ أَوْ يَتَطَهَّرُ بِهِ أَوْ مَاءَ الْوَرْدِ فِي يَسَارِهِ، ثُمَّ يَتَقَلَّهَ لِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَسْتَعْمِلُهُ انْتَهَى، وَكَانَ الْفَرْقُ بَيْنَ مَاءِ الْوَرْدِ وَالْمَاءِ فِيمَا ذَكَرَهُ أَنَّ الْمَاءَ يُبَاشِرُ اسْتِعْمَالَهُ مِنْ إِنَائِهِ مِنْ غَيْرِ تَوَسُّطِ الْيَدِ عَادَةً فَلَمْ يُعَدَّ صَبَّهُ فِيهَا، ثُمَّ تَنَاوَلَهُ مِنْهَا اسْتِعْمَالاً لِإِنَائِهِ بِخِلَافِ الطَّيِّبِ فَإِنَّهُ لَمْ يُعْتَدَ فِيهِ ذَلِكَ إِلَّا بِتَوَسُّطِ الْيَدِ فَاحْتِجَ لِيَقْلَهُ مِنْهَا إِلَى الْيَدِ الْأُخْرَى قَبْلَ اسْتِعْمَالِهِ، وَإِلَّا كَانَ مُسْتَعْمِلاً لِإِنَائِهِ فِيمَا اغْتِيذَ فِيهِ انْتَهَى. وَقَوْلُهُ: أَوْ مَاءَ الْوَرْدِ فِي يَسَارِهِ أَي بِقَصْدِ التَّفْرِيجِ كَمَا شَرَطَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَخْذًا مِنَ الْجَوَاهِرِ سَمَّ عَلَى حَقِّهِ اهـ ع ش.

□ فَوَدَّ: (وَمِنْ الْحَيْلِ الْمُبِيحَةِ لِاسْتِعْمَالِهِ الْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ، ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الْحَيْلَةَ إِنَّمَا تَمْنَعُ حُرْمَةَ الْاسْتِعْمَالِ بِالنِّسْبَةِ لِلطَّيِّبِ مِنْهُ لَا بِالنِّسْبَةِ لِاتِّخَاذِهِ وَجَعَلَ الطَّيِّبَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَعْمِلٌ لَهُ بِذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْمِلْهُ بِالْأَخْذِ مِنْهُ، وَقَدْ يَتَوَهَّمُ مِنْ عِبَارَتِهِ اخْتِصَاصُ الْحَيْلَةِ بِحَالَةِ الطَّيِّبِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَعِبَارَةُ الْجَوَاهِرِ مَنْ ابْتَلَى بِشَيْءٍ مِنْ اسْتِعْمَالِ آيَةِ التَّقْدِيرِ صَبَّ مَا فِيهَا فِي إِنَاءٍ غَيْرِهَا بِقَصْدِ التَّفْرِيجِ، وَاسْتَعْمَلَهُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَجْعَلِ الطَّعَامَ عَلَى رَغِيفٍ وَيَصُبُّ الدُّهْنَ وَمَاءَ الْوَرْدِ فِي يَدِهِ الْيُسْرَى ثُمَّ يَأْخُذْهُ مِنْهَا بِالْيَمِينِ وَيَسْتَعْمِلُهُ وَيَصُبُّ الْمَاءَ لِلْوُضُوءِ فِي يَدِهِ ثُمَّ يَصُبُّ مِنْ يَدِهِ إِلَى مَحَلِّ الْوُضُوءِ، وَكَذَا لِلشُّرْبِ أَي بَأَنْ يَصُبُّ فِي يَدِهِ ثُمَّ يَشْرَبُ مِنْهَا قَالَ غَيْرُهُ وَكَذَا لَوْ مَدَّ يُسْرَاهُ ثُمَّ كَتَبَ بِيَمِينِهِ اهـ ثُمَّ قَالَ: وَنَظَرَ ابْنُ الْأَسَدِ فِي التَّفْرِيجِ فِي يَسَارِهِ بَأَنَّهُ يُعَدُّ فِي الْعُرْفِ مُسْتَعْمِلاً، وَيُرَدُّ بِمَنْعٍ مَا ذَكَرَهُ قَالَ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ غَيْرَهُ لَوْ صَبَّ عَلَيْهِ مِنْ إِنَاءٍ الذَّهَبِ فِي الْوُضُوءِ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْمِلاً؛ لِأَنَّهُ مَا بَاشَرَ فَإِنْ كَانَ أَذِنَ لَهُ عَصَى مِنْ جِهَةِ الْأَمْرِ فَقَطَّ ثُمَّ قَالَ وَأَفَادَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ مَثَلًا أَنَّ الصَّبَّ فِي الْيُسْرَى لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَهُوَ كَذَلِكَ اهـ وَعِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَالْحَيْلَةُ فِي اسْتِعْمَالِ مَا فِي إِنَاءٍ التَّقْدِيرُ أَنْ يُخْرِجَ الطَّعَامَ إِلَى شَيْءٍ بَيْنَ يَدَيْهِ ثُمَّ يَأْكُلُهُ أَوْ يَصُبُّ الْمَاءَ فِي يَدِهِ ثُمَّ يَشْرَبُهُ أَوْ يَتَطَهَّرُ بِهِ أَوْ مَاءَ الْوَرْدِ فِي يَسَارِهِ ثُمَّ يَتَقَلَّهَ لِيَمِينِهِ ثُمَّ يَسْتَعْمِلُهُ اهـ وَكَانَ الْفَرْقُ بَيْنَ مَاءِ الْوَرْدِ وَالْمَاءِ فِيمَا ذَكَرَهُ أَنَّ الْمَاءَ يُبَاشِرُ اسْتِعْمَالَهُ مِنْ إِنَائِهِ مِنْ غَيْرِ تَوَسُّطِ

ولو في نحو يد لا يستعمله بها، ثُمَّ يَسْتَعْمِلُهُ مِنْهَا نَعَمْ هِيَ لَا تَمْنَعُ حُرْمَةَ الْوَضْعِ فِي الْإِنَاءِ وَلَا حُرْمَةَ اتِّخَاذِهِ فَتَقَطُّنَ لَهُ.

(تنبيه) صَرَّحُوا فِي نَحْوِ كَيْسِ الدَّرَاهِمِ الْحَرِيرِ بِحِلِّهِ وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّهُ مُنْفَصِلٌ عَنِ الْبَدَنِ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فَيَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ يَنْظِيرُ هَذَا هُنَا وَيُؤَيِّدُهُ تَعْلِيلُهُمْ حَلَّ نَحْوِ غِطَاءِ الْكَوْزِ بِأَنَّهُ مُنْفَصِلٌ عَنِ الْإِنَاءِ لَا يُسْتَعْمَلُ، وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ بَأَنَّ مَا هُنَا أَعْلَظُ وَلَعَلَّهُ الْأَقْرَبُ وَمَحَلُّ تَعْلِيلِهِمُ الْمَذْكُورِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ عَلَى هَيْئَةِ إِنَاءٍ كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ.

(تنبيه آخر) محلُّ النظرِ لِكَوْنِهِ يُسَمَّى إِنَاءً بِالنِّسْبَةِ لِلْفِضَّةِ أَمَّا الذَّهَبُ فَيَحْرُمُ مِنْهُ نَحْوُ السَّلْسِلَةِ مُطْلَقًا نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي الضَّبَّةِ لِغِلَظِهِ (وَكَذَا) يَحْرُمُ (اتِّخَاذُهُ) أَيِ اقْتِنَاؤُهُ خِلَافًا.....

❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي نَحْوِ يَدٍ) يَشْمَلُ الْيُمْنَى سَم. ❦ قَوْلُهُ: (نَعَمْ هِيَ الْيَدُ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ، ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الْحِيلَةَ إِنَّمَا تَمْنَعُ حُرْمَةَ الْاسْتِعْمَالِ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّطْيِيبِ مِنْهُ لَا بِالنِّسْبَةِ لِاتِّخَاذِهِ وَجَعَلَ التَّطْيِيبَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ لَهُ بِذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْمِلْهُ بِالْأَخِذِ مِنْهُ، وَقَدْ يُتَوَهَّمُ مِنْ عِبَارَتِهِ أَيِ الْمَجْمُوعِ اخْتِصَاصُ الْحِيلَةِ بِحَالَةِ التَّطْيِيبِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ انْتَهَى اه. سَم عَلَى حَجِّ اه. ع. ش. ❦ قَوْلُهُ: (فِي نَحْوِ كَيْسِ الدَّرَاهِمِ الْحَرِيرِ الْيَدُ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وَلَا يُلْحَقُ بِغِطَاءِ الْإِنَاءِ غِطَاءُ الْعِمَامَةِ وَكَيْسُ الدَّرَاهِمِ إِذَا اتَّخَذَهُمَا مِنْ حَرِيرٍ خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ، إِذْ تَغْطِيَةُ الْإِنَاءِ مُسْتَحَبَّةٌ بِخِلَافِ الْعِمَامَةِ، وَأَمَّا كَيْسُ الدَّرَاهِمِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى اتِّخَاذِهِ مِنْهُ اه. ❦ قَوْلُهُ: (بِحِلِّهِ الْيَدُ) سَيَأْتِي فِي هَامِشِهِ مَنْعُ ذَلِكَ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِي نَحْوِ الْكَيْسِ الْمُتَّخَذِ مِنَ التَّقْدِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ الْيَدُ) أَيِ الْإِحْتِمَالِ الْمَذْكُورُ قَدْ يُقَالُ لَوْ صَحَّ هَذَا التَّأْيِيدُ لَزِمَ جَوَازُ كَوْنِ غِطَاءِ الْكَوْزِ عَلَى هَيْئَةِ الْإِنَاءِ مَعَ أَنَّهُ قَدْ أَمْتِنَاعَهُ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ مَا هُنَا) أَيِ الْمُتَّخَذِ مِنَ التَّقْدِ أَعْلَظُ أَيِ مِنَ الْمُتَّخَذِ مِنَ الْحَرِيرِ و. ❦ قَوْلُهُ: (الْمَذْكُورُ) أَيِ بَقَوْلِهِ وَيُؤَيِّدُهُ تَعْلِيلُهُمْ حَلَّ نَحْوِ غِطَاءِ الْكَوْزِ الْيَدُ. ❦ قَوْلُهُ: (مِمَّا تَقَرَّرَ) أَيِ بَقَوْلِهِ وَمَحَلُّهُ حَيْثُ الْيَدُ. ❦ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ سَمِّيَ إِنَاءً أَمْ لَا.

❦ قَوْلُ (لَسِي): (وَكَذَا اتِّخَاذُهُ الْيَدُ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ لِلتَّجَارَةِ؛ لِأَنَّ آتِيَةَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مَمْنُوعٌ مِنْ اسْتِعْمَالِهَا لِكُلِّ أَحَدٍ وَبِهَذَا فَارَقَ الْحَرِيرَ حَيْثُ جَازَ اتِّخَاذُهُ لِلتَّجَارَةِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَمْنُوعًا مِنْ اسْتِعْمَالِهِ لِكُلِّ أَحَدٍ فَيَجُوزُ اتِّخَاذُهُ لِلتَّجَارَةِ فِيهِ بِأَنْ يَبِيعَهُ لِمَنْ يَجُوزُ لَهُ اسْتِعْمَالُهُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ يَجُوزُ اتِّخَاذُهُ لِلتَّجَارَةِ لِمَنْ يَصُوغُهُ حُلِيًّا أَوْ يَجْعَلُهُ دَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ شَيْخُنَا وَبُجَيْرِ مِي. ❦ قَوْلُهُ: (أَيِ اقْتِنَاؤُهُ) أَيِ بِلَا اسْتِعْمَالٍ، وَيَحْرُمُ

الْيَدُ عَادَةً فَلَمْ يُعَدَّ صَبَّهُ فِيهَا ثُمَّ تَنَاوَلَهُ مِنْهَا اسْتِعْمَالًا لِإِنَائِهِ بِخِلَافِ الطَّيِّبِ فَإِنَّهُ لَمْ يَغْتَدَّ فِيهِ ذَلِكَ إِلَّا بِتَوَسُّطِ الْيَدِ فَاحْتِيجَ لِنَقْلِهِ مِنْهَا إِلَى الْيَدِ الْأُخْرَى قَبْلَ اسْتِعْمَالِهِ وَإِلَّا كَانَ مُسْتَعْمَلًا لِإِنَائِهِ فِيمَا اعْتِيدَ فِيهِ اه. وَقَوْلُهُ أَوْ مَاءَ الْوَرْدِ فِي يَسَارِهِ أَيِ بِقَصْدِ التَّقْرِيفِ كَمَا شَرَطَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَخَذًا مِنَ الْجَوَاهِرِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي نَحْوِ يَدٍ) يَشْمَلُ الْيُمْنَى وَسَيَأْتِي فِي هَامِشِهِ مَنْعُ ذَلِكَ. ❦ قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ تَعْلِيلُهُمْ الْيَدُ) قَدْ يُقَالُ لَوْ صَحَّ هَذَا التَّأْيِيدُ لَزِمَ جَوَازُ كَوْنِ غِطَاءِ الْكَوْزِ عَلَى هَيْئَةِ الْإِنَاءِ مَعَ أَنَّهُ قَدْ أَمْتِنَاعَهُ. ❦ قَوْلُهُ: (وَكَذَا اتِّخَاذُهُ) عِبَارَةُ الْإِزْشَادِ وَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُ وَتَزْيِينُ وَاتِّخَاذُ الْإِنَاءِ وَمُكْحَلُهُ وَخِلَالِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ اه.

لِمَنْ وَهُمْ فِيهِ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ يُجْزَى لاسْتِعْمَالِهِ غَالِبًا كَالَّذِي قَالَ الزَّرْكَشِيُّ كَالشَّبَابَةِ وَمِزْمَارَةِ الرِّعَافَةِ وَكَكَلْبٍ لَمْ يُحْتَجْ لَهُ أَيْ لَا وَقَرْدٍ وَاحِدٍ الْفَوَاسِقِ الْخَمْسِ وَصُورٍ تُقَشَّتْ عَلَى غَيْرِ مُمْتَهِنٍ وَسَقْفٍ مُمَوَّهٍ يَنْقَدُ يَتَخَصَّلُ مِنْهُ شَيْءٌ انْتَهَى وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْقَرْدِ غَيْرُ صَحِيحٍ لِتَصْرِيحِهِمْ بِصِحَّةِ بَيْعِهِ وَالانْتِفَاعِ بِهِ، وَمَا أَدَّى إِلَى مَعْصِيَةٍ لَهُ حُكْمُهَا، وَإِنَّمَا جَازَ اتِّخَاذُ نَحْوِ ثِيَابِ الْحَرِيرِ بِالنِّسْبَةِ لِلرَّجُلِ عَلَى خِلَافِ مَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الَّذِي اسْتَوْجَهَهُ بَعْضُهُمْ؛ لِأَنَّ لِلنَّفْسِ مِثْلًا ذَاتِيًّا لِذَلِكَ أَكْثَرَ فَكَانَ اتِّخَاذُهُ مِثْلَةً اسْتِعْمَالِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ. (وَيَجِلُّ) الْإِنَاءُ (الْمُمَوَّه) أَيْ الْمَطْلِيُّ.....

تَرْيِئُ الْحَوَانِيتِ وَالْيُبُوتِ بَأَنِيَةِ التَّقْدِينِ، وَيَحْرُمُ تَحْلِيَةُ الْكُعْبَةِ وَسَائِرِ الْمَسَاجِدِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ نِهَائَةً مُعْنِي وَهَلْ مِنَ التَّحْلِيَةِ مَا يُجْعَلُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فِي سِتْرِ الْكُعْبَةِ أَوْ يَخْتَصُّ بِمَا يُجْعَلُ بِبَابِهَا أَوْ جُذْرَانِهَا فِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يَظْهَرُ الْآنَ الْأَوَّلُ ع ش عبارة شَيْخُنَا، وَيَحْرُمُ تَحْلِيَةُ الْكُعْبَةِ وَسَائِرِ الْمَسَاجِدِ بِالذَّهَبِ أَوْ بِالْفِضَّةِ، وَيَحْرُمُ كِسْوَتُهَا بِالْحَرِيرِ الْمُزْرَكَشِ بِالذَّهَبِ أَوْ بِالْفِضَّةِ وَيَحْرُمُ التَّفَرُّجُ عَلَى الْمُحْمَلِ الْمَعْرُوفِ وَكِسْوَةُ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ وَنَحْوِهِ وَنُقِلَ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ جَوَازُ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْظِيمِ لِشُعَائِرِ الْإِسْلَامِ وَإِغَاظَةِ الْكُفَّارِ وَهَكَذَا كِسْوَةُ تَابُوتِ الْوَلِيِّ وَعَسَاكِرِهِ اه. وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الْقَلْبُوبِيِّ قَالَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ بِحُلِّ التَّحْلِيَةِ وَهِيَ قِطْعٌ مِنَ التَّقْدِينِ تُسَمَّرُ فِي غَيْرِهَا فِي نَحْوِ الْكُعْبَةِ وَالْمَسَاجِدِ دُونَ غَيْرِهِمَا كَالْمُضْحَفِ وَالْكَرْسِيِّ وَغَيْرِهِمَا وَفِي النَّهَائَةِ تَحْرِيمُهَا فِي الْكُعْبَةِ وَالْمَسَاجِدِ كَغَيْرِهَا وَهُوَ الْوَجْهُ اه. □ فَوَدَّ: (لِمَنْ وَهُمْ فِيهِ) لَعَلَّهُ فَسَّرَ الْإِتِّخَاذَ بِالصَّنْعِ وَلَوْ بِنَحْوِ وَكَيْلِهِ.

□ فَوَدَّ (السِّي): (فِي الْأَصَحِّ) وَالثَّانِي لَا يَحْرُمُ؛ لِأَنَّ التَّهْيِ الْوَارِدَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْإِسْتِعْمَالِ لَا الْإِتِّخَاذَ مُعْنِي وَنِهَائَةً بِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ شَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (كَالَّذِي قَالَ) لَكِنْ يَصِحُّ بَيْعُهُ لِيَنْتَفِعَ بِهِ فِيمَا يَحِلُّ وَمِنْهُ أَنْ يُكْسَرَ لِيَنْتَفِعَ بِرُضَايِهِ بِخِلَافِ آلَةِ اللَّهِو كَمَا تَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ فِي الْإِيْعَابِ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (وَإِخْدَى الْفَوَاسِقِ الْخُ) تَصْرِيحٌ بِحُرْمَةِ اقْتِنَائِهَا سَم. □ فَوَدَّ: (وَمَا أَدَّى إِلَى مَعْصِيَةِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى اسْمِ أَنْ وَخَبَّرَهُ فِي قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ يَجْرُ الْخُ. □ فَوَدَّ: (لِذَلِكَ) أَيْ لِانْتِفَاءِ التَّقْدِينِ. □ فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا جَازَ الْخُ) جَوَابُ سُؤَالِ عَنِّي عَنِ الْبَيَانِ. □ فَوَدَّ: (وَيَجِلُّ الْإِنَاءُ الْمُمَوَّه) مِثْلُهُ السَّقْفُ وَكَذَا الْخَاتَمُ فِيمَا يَظْهَرُ فَيَجِلُّ اسْتِعْمَالُ مُمَوَّهٍ مِنْ ذَلِكَ بِذَهَبٍ لَا يَخْصُلُ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرْضِ عَلَى النَّارِ سَمِ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ وَحَاصِلُ مَسْأَلَةِ التَّمْوِيهِ أَنْ فَعَلَهُ حَرَامٌ مُطْلَقًا حَتَّى فِي حُلِيِّ النِّسَاءِ، وَأَمَّا اسْتِعْمَالُ الْمُمَوَّهِ فَإِنْ كَانَ لَا يَتَحَلَّلُ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرْضِ عَلَى النَّارِ حَلٌّ مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَ يَتَحَلَّلُ حَلٌّ لِلنِّسَاءِ فِي حُلِيِّهِنَّ خَاصَّةً، وَحَرَمٌ فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَمَا أَفَادَهُ الرَّشِيدِيُّ عَلَى النَّهَائَةِ اه. □ فَوَدَّ: (أَيْ الْمَطْلِيُّ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ اللَّامِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ فِي الْمُخْتَارَةِ طَلَاهُ بِالذَّهَبِ وَغَيْرِهِ

□ فَوَدَّ: (وَإِخْدَى الْفَوَاسِقِ) تَصْرِيحٌ بِحُرْمَةِ اقْتِنَائِهَا. □ فَوَدَّ: (وَيَجِلُّ الْإِنَاءُ الْمُمَوَّه) مِثْلُهُ السَّقْفُ وَكَذَا الْخَاتَمُ فِيمَا يَظْهَرُ فَيَجِلُّ اسْتِعْمَالُ مَا مَوَّهَ مِنْ ذَلِكَ بِذَهَبٍ لَا يَخْصُلُ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرْضِ عَلَى النَّارِ م ر.

من أحدهما ينحو نحاس مطلقاً كما مرّ أو من غيرهما بأحدهما أي استعماله حيث لم يتحصّل يقيناً منه شيء وعبارة الأنوار متمولٌ ويوافقها قول الزركشي يظهر في الوزن بالنار.
(تنبيه) ذكر بعض الخبراء المرجوع إليه في ذلك أنّ لهم ماء يُسمّى بالحادّ، وأنّه يُخرج الطلاء

من باب رمى، ولم يذكر فيه أطلّي فقياسه مطلقاً كمزّمي، ومثله المغلي والمقلي والمشوي، وقال الشبراملسي في المغلي إنّهُ بضَمّ الميم وفتح اللام من أغلى ولَحَنُوا مغلياً بفتح الميم وكسر اللام؛ لأنّه لا يُقال غليته، وضبط العلامة البكريّ المغلي بضَمّ الميم وفتح اللام، وقد عرفت ما فيه شيخنا.
□ فوّد: (من أحدهما) أي الذهب والفضة حال من الإناء وقوله ينحو نحاس متعلّق بالميم.
□ فوّد: (مطلقاً) أي سواء حصل منه شيء بالعرض على النار أو لا، وهذا اغتمّده الشارح في كتبه ويوافقه كلام شيخ الإسلام في الغرر حيث أطلق الجُلّ، لكنّه قيّده بالحصول في شرحي المنهج والروض وكذلك الرملي في النهاية وابن المُفري وغيرهم كزديّ أي والخطيب عبارته فإنّ موه غير التقيد كإناء نحاس وخاتم وآلة حربٍ منه بالتقيد، ولم يحصل منه شيء ولو بالعرض على النار أو موه التقيد بغيره أو صدّى مع حصول شيء من الموه به أو الصّداء حلّ استعماله لِقلة الموه به في الأوّل فكانه معدوم ولعدم الخيال في الثانية فإنّ حصل شيء من التقيد في الأولى لِكثرتِه أو لم يحصل منه شيء في الثانية لِقلة حُرْم استعماله، وكذا اتّخاذه في الأصحّ اهـ. □ فوّد: (كما مرّ) أي أنّما بقوله وبه يغلّم أنّ تغشية الذهب إلخ. □ فوّد: (أي استعماله) حتّى المزج مع الاختصار أنّ يُقدّر هذا عَقَبَ ويحلّ بأن يقول استعمال الإناء. □ فوّد: (حيث لم يتحصّل يقيناً إلخ) المُبادرُ منه تعلق قوله يقيناً بالمنفي وهو يتحصّل لا بالتّفي، وقضية ذلك الجُلّ عند الشكّ وهو نظير حال الضّبة عند الشكّ في كبرها كما سيأتي، ويُحتمل التّحرّيم عند الشكّ؛ لأنّه الأصل في استعمال الذهب والفضة فلا يعدلّ عنه إلّا عند تحقّق السّبب المبيح قاله سم، ثمّ أيّده بما في بعض نسخ الأنوار، وقرّق بين التّمويه والتّضبيب بأنّ التّمويه أضيّق، واغتمّده البُجَيرميّ كما يأتي. □ فوّد: (بالتّار) متعلّق بيحصّل. □ فوّد: (يُخرج الطلاء) بالمدّ ككسائه ورياء وهو ما يطلّي به كما في القاموس شيخنا.

(فرغ): إذا حرّمنا الجلوس تحت سقف موه بما يحصل منه شيء بالعرض على النار فهل يحرّم الجلوس في ظلّه الخارج عن مُحاذاته فيه نظرٌ، ويُحتمل أنّ يحرّم إذا قرّب بخلاف ما إذا بُعد أخذاً من مسألة المجمرة. □ فوّد: (حيث لم يتحصّل يقيناً) المُبادرُ منه تعلق قوله يقيناً بالمنفي وهو قوله يتحصّل لا بالتّفي، وقضية ذلك الجُلّ عند الشكّ وهو نظير حال الضّبة عند الشكّ في كبرها كما سيأتي، ويُحتمل التّحرّيم عند الشكّ؛ لأنّه الأصل في استعمال الذهب والفضة فلا يعدلّ عنه إلّا عند تحقّق السّبب المبيح، ويؤيّد هذا ما في بعض نسخ الأنوار من حرمة استعمال الثوب المُركّب من الحرير وغيره إذا شكّ في استوائيهما وكثرة الحرير ويُقرّق بين التّمويه والتّضبيب فإنّ الظاهر جُلّه حيث حلّت الضّبة ممّا يحتاج إليها في الجملة فكان الجُلّ فيها أوسع بخلاف التّمويه فليُتأمل.

وَيُحْصَلُهُ وَإِنْ قَلَّ بِخِلَافِ النَّارِ مِنْ غَيْرِ مَاءٍ فَإِنَّ الْقَلِيلَ لَا يُقَاوِمُهَا فَيَضْمَحِلُّ بِخِلَافِ الْكَثِيرِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَ الْأَيْمَةِ هَذَا دُونَ الْأَوَّلِ لِثُدْرَتِهِ كَالْعَارِفِينَ بِهِ نَعَمْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ مَا خُلِطَ بِالزُّبْتِ لَا يَتَحَصَّلُ مِنْهُ شَيْءٌ بِهَا وَإِنْ كَثُرَ وَبَسَلِيَمِهِ فَيُظْهِرُ اعْتِبَارَ تَجَرُّدِهِ عَنِ الزُّبْتِ، وَأَنَّهَا حِينَئِذٍ هَلْ لِيَحْصُلَ مِنْهُ شَيْءٌ أَوْ لَا (فِي الْأَصَحِّ) لَانْتِفَاءِ الْعَيْنِ حِينَئِذٍ فَإِنْ حَصَلَ حَرَمٌ لَوْجُودِهَا وَالْكَلَامُ فِي اسْتِدَامَتِهِ كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ الْمُؤَوَّهَ أَمَّا فِعْلُ التَّمْوِيهِ فَحَرَامٌ فِي نَحْوِ سَقْفٍ وَإِنَاءٍ.....

☐ قَوْلُهُ: (فَإِنَّ الْقَلِيلَ) أَيِ مِنَ الطَّلَاءِ. ☐ قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيِ الْحُصُولِ بِالنَّارِ (دُونَ الْأَوَّلِ) أَيِ الْحُصُولِ بِالْحَادِ، وَقَوْلُهُ لِثُدْرَتِهِ أَيِ الْمَاءِ الْمَذْكُورِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَانْتِفَاءِ الْعَيْنِ) (إِلَخ) عِلَّةُ الْقِسْمِ الثَّانِي وَعِلَّةُ الْأَوَّلِ عَدَمُ ظُهُورِ الْخِيَلِ بِضَرْبٍ وَغَيْرِ الشَّارِحِ عِلَلُ الثَّانِي بِقَلَّةِ الْمُؤَوَّهِ بِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (فَإِنْ حَصَلَ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ قَدَرُ ضَبَّةِ الزَّيْتِ الْجَائِزَةِ، وَإِنْ كَانَ التَّمْوِيهِ لِحُزْمِ الْإِنَاءِ فَقَطُّ وَإِنْ صَغُرَ فَيَعْلَمُ الْفَرْقُ بَيْنَ بَابِ التَّمْوِيهِ وَبَابِ الضَّبَّةِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ الْآتِي لِإِمْكَانِ فَضْلِهَا مِنْ غَيْرِ تَقْصِصِ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (حَرَمٌ) وَلَوْ شَكَّ هَلْ يَحْصُلُ مِنْهُ شَيْءٌ أَوْ لَا فَالَّذِي يَنْتَجِهُ الْحُرْمَةُ وَلَا يُشْكَلُ بِالضَّبَّةِ عِنْدَ الشَّكِّ؛ لِأَنَّ هَذَا أَضْيَقُ بِذَلِيلِ حُرْمَةِ الْفِعْلِ مُطْلَقًا، وَأَمَّا الْخَاتَمُ الْمُؤَوَّهَ فَقَالَ شَيْخُنَا إِنْ كَانَ مِنْ ذَهَبٍ وَمَوْءَ بِفَضَّةٍ فَإِنْ حَصَلَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ بِالْعَرَضِ عَلَى النَّارِ حَلٍّ وَلَا فَلَ. وَإِنْ كَانَ مِنْ فَضَّةٍ وَمَوْءَ بِذَهَبٍ فَإِنْ حَصَلَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ حَرَمٌ وَلَا فَلَ بُجَيْرِمِي أَيِ فِي حَقِّ الرِّجَالِ. وَأَمَّا فِي حَقِّ النِّسَاءِ فَيَحِلُّ مُطْلَقًا كَمَا مَرَّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْكَلَامُ فِي اسْتِدَامَتِهِ).

(فَرْغَ) إِذَا حَرَّمَ الْجُلُوسَ تَحْتَ سَقْفٍ مُؤَوَّهِ بِمَا يَحْصُلُ مِنْهُ بَشْيَاءٌ بِالْعَرَضِ عَلَى النَّارِ فَهَلْ يَحْرُمُ الْجُلُوسُ فِي ظِلِّهِ الْخَارِجِ عَنْ مُحَاضَاتِهِ فِيهِ نَظَرٌ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَحْرُمَ إِذَا قَرُبَ بِخِلَافِ مَا إِذَا بَعْدَ أَخْذِ مِنْ مَسْأَلَةِ الْمَجْمُوعَةِ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَعَلَى هَذَا فَلَوْلَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدِ مَحَلٌّ يَتِمَّكِنُ مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فِيهِ إِلَّا هَذَا فَهَلْ يَعْدُ ذَلِكَ عُدْرًا فِي عَدَمِ حُضُورِ الْجُمُعَةِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ الذَّهَبِ جَائِزٌ لِلْحَاجَةِ وَحُضُورُهَا حَاجَةٌ أَيُّ حَاجَةٍ عَ ش. ☐ قَوْلُهُ: (أَمَّا فِعْلُ التَّمْوِيهِ) (إِلَخ).

(فَرْغَ) وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْ دَقِّ الذَّهَبِ وَالْفَضَّةِ وَكُلِّهِمَا مُتَفَرِّدَيْنِ أَوْ مَعَ انْصِمَامِهِمَا مَا لِغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَذْوِيَةِ هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ كَغَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْأَذْوِيَةِ أَمْ لَا يَجُوزُ لِمَا فِيهِ مِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ، وَالْجَوَابُ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ يُقَالُ فِيهِ أَنَّ الْجَوَازَ لَا شَكَّ فِيهِ حَيْثُ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ نَفْعٌ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ ذَلِكَ لِتَضَرُّجِهِمْ فِي الْأَطْعِمَةِ بِأَنَّ الْحِجَارَةَ وَنَحْوَهَا لَا يَحْرُمُ مِنْهَا إِلَّا مَا ضَرَّ بِالْبَدَنِ أَوْ الْعَقْلِ. وَأَمَّا تَعْلِيلُ الْحُرْمَةِ بِإِضَاعَةِ الْمَالِ فَمَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ الْإِضَاعَةَ إِنَّمَا تَحْرُمُ حَيْثُ لَمْ تَكُنْ لِعَرَضٍ وَمَا هُنَا لِقَصْدِ التَّدَاوِي، وَضَرَّحُوا بِجَوَازِ التَّدَاوِي بِاللُّؤْلُؤِ فِي الْإِكْتِحَالِ وَغَيْرِهِ، وَرُبَّمَا زَادَتْ قِيَمَتُهُ عَلَى الذَّهَبِ عَ ش. ☐ قَوْلُهُ: (فَحَرَامٌ) وَكَذَا دَفَعُ

☐ قَوْلُهُ: (فَإِنْ حَصَلَ حَرَمٌ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ قَدَرُ الزَّيْتِ الْجَائِزَةِ وَإِنْ كَانَ التَّمْوِيهِ لِحُزْمِ الْإِنَاءِ فَقَطُّ وَإِنْ صَغُرَ فَيَعْلَمُ الْفَرْقُ بَيْنَ بَابِ التَّمْوِيهِ وَبَابِ الضَّبَّةِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ الْآتِي لِإِمْكَانِ فِعْلِهَا مِنْ غَيْرِ تَقْصِصِ لَكِنْ هَذَا الْفَارِقُ إِنَّمَا يُنَاسِبُ الْفِعْلَ وَالْكَلَامَ فِي الْاسْتِدَامَةِ كَمَا قَالَا فِي الْفِعْلِ إِلَّا أَنَّ يُقَالُ لَمَّا كَانَ الْفِعْلُ هُنَا أَيِ فِي التَّمْوِيهِ يَنْشَأُ لِلتَّضْيِيعِ حَرَمٌ مُطْلَقًا، وَضَيَّقَ فِي اسْتِدَامَتِهِ بِتَحْرِيمِهَا حَيْثُ تَحْصُلُ مِنْهُ شَيْءٌ وَإِنْ كَانَ قَدَرُ الضَّبَّةِ الْجَائِزَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَمَّا فِعْلُ التَّمْوِيهِ فَحَرَامٌ) (إِلَخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَبِمَا تَقَرَّرَ

وغيرهما مطلقاً خلافاً لمن فرق؛ لأنه إضاعة مال بلا فائدة فلا أجرة لصانعه كالإناء ولا أرض على مزيله أو كاسيره والكعبة وغيرها سواء في ذلك نعم بحث جلّه في آلة الحرب تمسكاً بأن كلامهم يشمله ويؤجّه بعد تسليمه بأنه لحاجة كما يأتي.

الأجرة عليه وأخذها شيخنا، ويأتي في الشارح مثله. □ فوّد: (وغيرهما) كالخاتم والسيّف سم على المنهج وقضية قوله كالخاتم أنه لا فرق فيه بين كونه لامراً أو رجلاً ع ش ومراً أيضاً عن البخيري التّصريح بذلك. □ فوّد: (مطلقاً) أي سواء حصل منه شيء بالعرض على التار أم لا كزديّ وسواء كان في حليّ النساء أو غيره كما مرّ. □ فوّد: (خلافاً لمن فرق إلخ) قال في شرح العباب، وبما تقرّر من أنّ التفصيل إنما هو في الاستدامة، وأنّ الفعل حرام مطلقاً يجمع بين ما قاله الشيخان هنا من حلّ المموه بما لا يتحصّل منه شيء وما قاله التّووي في الزكاة واللباس واقتضاه كلام الرافعي من تحريمه، وعبارة المجموع صريحة في ذلك وهي تمويه سقف البيت أو الجدار حرام اتفاقاً حصل منه شيء أم لا، وكذا استدامة تمويهه إن حصل منه شيء اه سم. □ فوّد: (لأنه) أي فعل التّمويه. □ فوّد: (كالإناء) أي من التقيد. □ فوّد: (ولا أرض إلخ) ظاهره مطلقاً وفيه إذا جاز استدامته كان لم يحصل منه شيء بالتار توقّف ظاهر فلعله مقيّد بما إذا لم يجز استدامته فليُراجع. □ فوّد: (والكعبة وغيرها سواء في ذلك) أي في فعل التّمويه وفاقاً للنهاية والمغني. □ فوّد: (بأنّ كلامهم يشمله) أي بناء على أنّهم أرادوا بالتّحلية التي جوّزوها لآلة الحرب ما يشمل إلصاق قطع التقيد، ويشمل التّمويه وقوله بعد تسليمه إشارة إلى منعه وعلى هذا يختصّ تحلية آلة الحرب التي جوّزوها بإلصاق قطع التقيد ولا يشمل التّمويه، والفرق بينهما ما أشار إليه بقوله الآتي لإمكان فضليها من غير نقص سم. □ فوّد: (كما يأتي عبارته في الزكاة) وإمكان فضليها أي التّحلية مع عدم ذهاب شيء من عينها فارقت التّمويه السابق أوّل الكتاب أنه حرام لكنّ قضية كلام بعضهم جواز التّمويه هنا أي في آلة الحرب حصل منه شيء أو لا على خلاف ما مرّ في الآنية،

من أنّ التفصيل إنما هو في الاستدامة وأنّ الفعل حرام مطلقاً يجمع بين ما قاله الشيخان هنا من حلّ المموه بما لا يتحصّل منه شيء وما قاله التّووي في الزكاة واللباس واقتضاه كلام الرافعي من تحريمه وعبارة المجموع صريحة في ذلك وهي تمويه سقف البيت أو الجدار حرام اتفاقاً حصل منه شيء أم لا وكذا استدامة تمويهه إن حصل منه شيء إلى أن قال وبما قرّرتّه يتدفع ما تكلفه جمع من فروق بين ما هنا ونّم بما لا يظهر بل لا يصحّ كفرق الإسئوي بأنّ نحو الخاتم أو السيّف ممّا يلبس أو يحمل يحرم مطلقاً لا تصالّه بالبدن بخلاف الإناء وهو عجيب منه مع ما قدّمته عن المجموع في تمويه سقف البيت اه. □ فوّد: (بأنّ كلامهم يشمله) أي بناء على أنّهم أرادوا بالتّحلية التي جوّزوها لآلة الحرب ليشمل إلصاق قطع التقيد ويشمل التّمويه.

□ فوّد: (بعد تسليمه) إشارة إلى منعه وعلى هذا يختصّ تحلية آلة الحرب التي جوّزوها بإلصاق قطع التقيد ولا تشمل التّمويه والفرق بينهما ما أشار إليه بقوله الآتي لإمكان فضليها من غير نقص.

(تنبيه) يُؤْخَذُ مِنْ إطباقهم هنا على نفي الأجرة سُذُودُ قولِ الماورديّ والرّويانيّ يحلُّ ما يُؤْخَذُ بِصُنْعَةِ مُحَرَّمَةٍ كالتنجيم؛ لأنّه عن طيبِ نفسٍ ويردُّ ما علّلا به أنّ كسبَ الزانية كذلِكَ، والخبرُ الصحيحُ أنّ كسبَ الكاهنِ خبيثٌ وأنّ بذلَ المالِ في مُقابَلَةِ ذلك سَفَهٌ فأكله من أكلِ أموالِ الناسِ بالباطلِ ومن ثَمَّ شَنَّعَ الأئمّةُ في الرّدِّ عليهما، وليس من التّمويه لَصَقُ قِطْعٍ نَقْدٍ فِي جَوَائِبِ الإِنَاءِ الْمُعْبَّرِ عَنْهُ فِي الزَكَاةِ بِالتَّحْلِيَةِ لِإِمْكَانِ فَصْلِهَا مِنْ غَيْرِ نَقْصٍ بَلْ هِيَ أَشْبَهُ شَيْءٍ بِالضَّبَّةِ لِزِينَةِ فَيَأْتِي فِيهَا تَفْصِيلُهَا فِيمَا يَظْهَرُ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ عَرَفَ الضَّبَّةَ فِي عُرْفِ الْفُقَهَاءِ بِأَنَّهَا مَا يُلْصَقُ بِالْإِنَاءِ وَإِنْ لَمْ يَنْكَسِرْ، وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ جَعْلِهِمْ سَمَرُ الدَّرَاهِمِ فِي الإِنَاءِ كَالضَّبَّةِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ، وَبِهَذَا يُعْرَفُ أَنَّ تَحْلِيَةَ آلَةِ الْحَرْبِ جَائِزَةٌ وَإِنْ كَثُرَتْ كَالضَّبَّةِ لِحَاجَةٍ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ وَأَنَّ إِطْلَاقَهُمْ تَحْرِيمَ تَحْلِيَةِ غَيْرِهَا يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى قِطْعٍ يَحْصُلُ مِنْ مَجْمُوعِهَا قَدْرُ ضَبَّةٍ كَبِيرَةٍ لِزِينَةِ فَتَأْمَلْهُ. (و) يحلُّ الإِنَاءُ (النَّفِيسُ) فِي ذَاتِهِ (كَيَاقُوتٍ).....

وقد يُفَرِّقُ بَأَن هُنَا حَاجَةٌ لِلزَّيْنَةِ بِاغْتِيَارِ مَا مِنْ شَأْنِهِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ اهـ. والذي أَطْبَقَ عَلَيْهِ إِثْمُنَا إِطْلَاقُ مَنْعِ التّمويه ولو سَلِمَ كَلَامُ الْبَعْضِ الْمَذْكُورِ لَقِيلَ بِنَظَرِهِ فِي حُلِيِّ النِّسَاءِ الْمُبَاحِ لُجُودُ مَا عَلَّلَ بِهِ فِي آلَةِ الْحَرْبِ أَيْضًا كُرْدِيّ.

□ فَوُدَّ: (هُنَا) أَي فِي فِعْلِ التّمويه. □ فَوُدَّ: (وَالْخَبَرُ الْإِنْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّ كَسْبَ الْإِنْخ. □ فَوُدَّ: (فَأَكَلَهُ الْإِنْخ) مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ وَالضَّمِيرُ لِمَا يُؤْخَذُ الْإِنْخ. □ فَوُدَّ: (بِالْبَاطِلِ) بَقِيَ شَيْءٌ آخَرُ وَهُوَ أَنَّهُ هَلْ يُطَالَبُ بِهِ فِي الْآخِرَةِ أَوْ لَا لِطِيبِ النَّفْسِ سَمَ أَقُولُ وَمِثْلُ الْقَلْبِ إِلَى الثَّانِي فَكَأَنَّهُ رَمَاهُ إِلَى الْبَحْرِ وَعَلَى هَذَا فَيُمْكِنُ حَمْلُ قَوْلِ الْمَاورِدِيّ وَالرّويانيّ عَلَيْهِ بِلا رَدٍّ وَتَشْنِيعٍ. □ فَوُدَّ: (وَلَيْسَ مِنَ التّمويه) إِلَى الْمُثَنِّ فِي النِّهَايَةِ. □ فَوُدَّ: (مِنْ جَعْلِهِمْ سَمَرُ الدَّرَاهِمِ الْإِنْخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنِي قَبِيلَ الْبَابِ تَبَتُّهُ سَمَرُ الدَّرَاهِمِ فِي الإِنَاءِ كَالضَّبَّةِ فَيَأْتِي فِيهِ التَّفْصِيلُ السَّابِقُ بِخِلَافِ طَرَجِهَا فِيهِ لَا يَخْرُجُ بِهِ اسْتِعْمَالُ الإِنَاءِ مُطْلَقًا، وَلَا يُكْرَهُ وَكَذَا لَوْ شَرِبَ بِكَفِّهِ وَفِي أَصْبُعِهِ خَاتَمٌ أَوْ فِي فَمِهِ دَرَاهِمٌ أَوْ شَرِبَ بِكَفِّهِ وَفِيهَا دَرَاهِمٌ اهـ. وَفِي النِّهَايَةِ نَحْوُهَا إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا يُكْرَهُ. □ فَوُدَّ: (وَهُوَ) أَيِ التَّعْرِيفُ الْمَذْكُورُ. □ فَوُدَّ: (صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ) إِنْ كَانَتْ تِلْكَ الْقِطْعُ مُتَفَاصِلَةً فَالْحُرْمَةُ هُنَا تُنَاسِبُ قَوْلَهُ الْآتِي، وَلَوْ تَعَدَّدَ الْإِنْخُ سَمَ. □ فَوُدَّ: (وَبِهَذَا) أَيِ بِقَوْلِهِ وَلَيْسَ مِنَ التّمويه الْإِنْخُ كُرْدِيّ. □ فَوُدَّ: (وَلِإِنَّ إِطْلَاقَهُمْ الْإِنْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِنَّ تَحْلِيَةَ الْإِنْخ. □ فَوُدَّ: (وَيَحِلُّ الإِنَاءُ النَّفِيسُ) أَيِ مِنْ غَيْرِ التَّقْدِينِ نِهَايَةً. □ فَوُدَّ: (فِي ذَاتِهِ) أَمَّا النَّفِيسُ بِالصَّنْعَةِ كُرْجَاجٍ وَخَشَبٍ مُحْكَمٍ الْخَرْطُ فَيَحِلُّ بِلا خِلَافٍ مُعْنِي وَنِهَايَةً قَوْلُ الْمُثَنِّ كَيَاقُوتٍ.

(فَائِدَةٌ) عَنْ أَنَسِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اتَّخَذَ خَاتَمًا فَصَبَّ يَاقُوتَ نَفَى عَنْهُ الْفَقْرُ» قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ يُرِيدُ أَنَّهُ

□ فَوُدَّ: (مِنْ أَكْلِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ) بَقِيَ شَيْءٌ آخَرُ وَهُوَ أَنَّهُ هَلْ يُطَالَبُ بِهِ فِي الْآخِرَةِ أَوْ لَا لِطِيبِ النَّفْسِ. □ فَوُدَّ: (وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ) إِنْ كَانَتْ تِلْكَ الْقِطْعُ مُتَفَاصِلَةً فَالرَّحْمَةُ هُنَا تُنَاسِبُ قَوْلَهُ الْآتِي وَلَوْ تَعَدَّدَتْ الْإِنْخُ.

ومرجان وعقيق وبلور أي استعماله (في الأظهر) كالمُتَّخِذِ من نحوِ مِسْكِ وَعَنْبَرٍ؛ لأنه لا يعرفه إلا الخواص فلا تنكسر به قلوب الفقراء بخلاف النقد ومحل الخلاف في غير فص الخاتم فيجمل منه جزءاً وكل ما في تحريمه خلاف قوي كما هنا ينبغي كراهته (وما) أي والإناء الذي (ضُيِّبَ بِذَهَبٍ أو فضة ضبة كبيرة) عرفاً (لزينه) ولو في بعضها بأن يكون بعضها لزينه وبعضها لحاجة كما في أصله المقتضي أنه لا فرق فيما للزينة بين صغره وكبره وكان وجهه أنه لما انتبهتم، ولم يتعمز عملاً للحاجة غلب وصار المجموع كأنه للزينة وعليه فلو تميز الزائد على الحاجة كان له حكم ما للزينة وهو مُتَّجَعٌ (حرم) هو.....

إذا ذهب ماله باع خاتمته فوجد به ثمناً قال: والأشبه إن صح الحديث أن يكون لخاصة فيه كما أن النار لا تؤثر فيه ولا تغيره وقيل من تختم به أمن من الطاعون، وتيسرت له أمور المعاش ويقوي قلبه وتهابه الناس ويسهل عليه قضاء الحوائج، وقيل إن الحجر الأسود من ياقوت الجنة فمسحه المشركون فاسود من مسحهم، وقيل: (إن النبي ﷺ أعطى علياً قصاً من ياقوت، وأمره أن ينقش عليه لا إله إلا الله ففعل وأتى النبي ﷺ فقال له: «لِمَ زدت محمد رسول الله» فقال: والذي بعثك بالحق ما فعلت إلا ما أمرني به فهبط جبريل عليه ﷺ وقال: يا محمد إن الله تعالى يقول لك: أحببتنا فكتبنا اسمنا، ونحن أحببتك فكتبنا اسمك) مغني عبارة البحري ومن خواص الياقوت أن التختم به ينفي الفقر. ومثله المرجان يفتح الميم بزماوي ومن خواصه أيضاً أن النار لا تؤثر فيه ولا تغيره وأن من تختم به أمن من الطاعون إلخ عنائي أه. □ فوه: (ومرجان) إلى قوله المتن وما ضيَّب في المغني. □ فوه: (ومرجان إلخ) وقيرورج وزبرجد بحري وفي هامش المغني عن الدمي ما نصه.

(فائدة) الفيروزج: حجر أخضر مشرب بزرقة يصفو لونه مع صفاء الجو، ويتكدر بتكدره ومن خواصه أنه لم ير في قبيح خاتم منه أبداً، والمرجان إذا علّق على الطفل امتنع عنه عين السوء من الجن والإنس، والبلور من علّق هو عليه لم ير منام سوء أه. □ فوه: (وبلور) بكسر الباء وفتح اللام خطيب أي كسوتور ويجوز بفتح الباء وضّم اللام كما قاله التووي في تحريره بحري. □ فوه: (أي استعماله) أي واتخذه نهايةً ومغني. □ فوه: (كالمُتَّخِذِ من نحو مِسْكِ إلخ) عبارة المغني والمُتَّخِذِ من الطيب المرتفع كمسك وعنبر وعود أما المُتَّخِذُ من طيب غير مُرتَفِعٍ أي كصندل فيجمل بلا خلاف أه. □ فوه: (لأنه لا يعرفه إلخ) ردّ لذيّل المقابل القائل بحُرْمَةِ التقيس. □ فوه: (ومحل الخلاف) إلى قوله فباء بذهب في النهاية.

□ فوه (السن): (ضبة كبيرة إلخ) ومن الضبة مسامير القناب والعصا فيجري فيها التفصيل أجهوري أه بحري. □ فوه: (عرفاً) أي في عرف الناس وهو ما لو عرّض على المقول لتلقته بالقبول شيخنا عبارة النهاية ومرجع الصغر والكبر العرف أه. زاد المغني وقيل الكبير ما تستوعب جانباً من الإناء وقيل ما كان جزءاً كاملاً كشفة أو أذن وقيل ما يلصق للتأثير من بُعد والصغيرة دون ذلك أه. □ فوه: (وكان وجهه) أي وجه عدم الفرق. □ فوه: (وعليه) أي على الوجه المذكور. □ فوه: (كان له حكم ما للزينة إلخ) الأولى جعل الضمير للزائد ش أي فإن تميز الزائد حرم الزائد فقط إن عدّه العرف كبيراً، وإلا فلكل

يعني استعماله للزينة مع الكبير أي المحقق فما شك في كبره الأصل إباحته (أو صغيرة بقدر الحاجة) وهي هنا غرض الإصلاح لا المعجز عن غيرها؛ لأنه يُبيح أصل الإناء (فلا) يحزم بل ولا يُكره للحاجة مع الصغر (أو صغيرة لزينة أو كبيرة لحاجة جان) مع الكراهة فيهما (في الأصح) لوجود الصغر الواقع في محل المسامحة وللحاجة وضبة نُصِبَتْ بِضَبِّ كَنْصَبِ الْمَصْدَرِ

حُكْمُهُ يُجْزِي عِبَارَةَ الْبُضْرِيِّ أَيْ فَيُفْصَلُ فِيهِ بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ هَذَا وَلَوْ حُجِّلَ قَوْلُهُ لَوْ كَانَ بَعْضُهَا لَزِينَةً وَبَعْضُهَا لِحَاجَةً حَرَّمَ عَلَى مَا إِذَا كَانَ بَعْضُ الزَّيْنَةِ كَبِيرًا يَقِينًا سَوَاءَ الْإِنْبَاهُ وَالتَّعْيِينُ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ صَغِيرًا أَوْ مَشْكُوكًا فِيهِ سَوَاءَ الْإِنْبَاهُ وَالتَّعْيِينُ فِيهِمَا أَيْضًا لَكَانَ أَوْجَهُ أَه. □ قَوْلُهُ: (يَعْنِي اسْتِعْمَالُهُ) أَيْ وَاتِّخَاذَهُ نِهَائَةً وَمُغْنِي، وَسَكَتَ عَنِ نَفْسِ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ التَّضْيِيبُ فَهَلْ يَحْرُمُ مُطْلَقًا كَالْتَّمْوِيهِ أَوْ يُفَرَّقُ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ تَغْلِيلِ حُرْمَةِ التَّمْوِيهِ مُطْلَقًا بِأَنَّهُ إِضَاعَةٌ مَالٍ، وَلَعَلَّ الثَّانِي أَقْرَبَ سَمٍ عَلَى حَجِّ أَه ع ش وَبُجْزِي مِي وَشَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (لِلزَّيْنَةِ مَعَ الْكَبِيرِ) عِلَّةٌ لِلْحُرْمَةِ. □ قَوْلُهُ: (أَيِ الْمُحَقِّقِ) إِلَى قَبَاءِ بَدَهِ فِي الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (الْأَصْلُ إِبَاحَتُهُ) الْمُرَادُ بِالْإِبَاحَةِ مَا قَابَلَ الْحُرْمَةَ، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ لَزِينَةٌ كُرِهَتْ أَوْ لِحَاجَةٌ فَلَا فِيمَا يَظْهَرُ قَتَامُلٌ، وَبَقِيَ مَا لَوْ شَكَّ هَلِ الضَّبَّةُ لِلزَّيْنَةِ أَوْ لِلْحَاجَةِ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْجَلُّ مَعَ الْكِرَاهَةِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ الْأَصْلُ إِبَاحَتُهُ ع ش.

□ قَوْلُ (لَسِي): (أَوْ صَغِيرَةً) أَيْ فِي الْعَرْفِ. □ قَوْلُهُ: (عَنْ غَيْرِهَا) أَيْ غَيْرِ ضَبَّةٍ ذَهَبٍ وَفَضَّةٍ عِبَارَةً شَرَحَ الْمُنْهَجُ وَالنِّهَايَةُ عَنْ غَيْرِ الذَّهَبِ وَالْفَضَّةِ أَه وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي عَنْ التَّضْيِيبِ بِغَيْرِ الذَّهَبِ وَالْفَضَّةِ أَه. □ قَوْلُهُ: (لَأنَّهُ يُبَيِّحُ أَصْلَ الْإِنْبَاهِ) أَيْ اسْتِعْمَالَ الْإِنْبَاهِ الَّذِي كُلُّهُ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ فَضْلًا عَنْ الْمُضَيَّبِ بِهِ نِهَائَةً وَمُغْنِي قَالَ السَّيِّدُ عَمَرُ الْبُضْرِيُّ قَوْلُهُمْ: إِنْ الْعَجَزَ عَنْ غَيْرِ آتِيَةِ التَّقْدِيرِ يُبَيِّحُهَا هَلْ هُوَ عَلَى إِطْلَاقِهِ أَوْ مُقَيَّدًا بِمَا إِذَا اضْطُرَّ إِلَيْهِ بِحَيْثُ لَا يَتَأْتَى الْوُصُولُ إِلَى الْمُسْتَعْمَلِ إِلَّا بِاسْتِعْمَالِهَا مَحَلُّ تَأْمُلٍ أَه أَقُولُ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمُ الْأَوَّلُ.

□ قَوْلُ (لَسِي): (لِزِينَةٍ) أَيْ كُلُّهَا أَوْ بَعْضُهَا مُغْنِي وَنِهَائَةً وَقَوْلُهُ لِحَاجَةٍ أَيْ كُلُّهَا مُغْنِي قَالَ شَيْخُنَا وَحَاصِلُ مَسْأَلَةِ الضَّبَّةِ أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً كُلُّهَا لَزِينَةً أَوْ بَعْضُهَا لَزِينَةً وَبَعْضُهَا لِحَاجَةً حُرِّمَتْ فِي الصَّوَرَتَيْنِ وَإِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً كُلُّهَا لِحَاجَةً أَوْ صَغِيرَةً كُلُّهَا لَزِينَةً أَوْ بَعْضُهَا لَزِينَةً وَبَعْضُهَا لِحَاجَةً كُرِهَتْ فِي هَذِهِ الصَّوَرِ الثَّلَاثِ، وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً كُلُّهَا لِحَاجَةً أُبَيِّحَتْ فِي هَذِهِ الصَّوَرَةِ وَلَوْ شَكَّ فِي الصَّغَرِ وَالْكَبَرِ كُرِهَتْ فَمَجْمُوعُ الصَّوَرِ سَبْعَةٌ بِصُورَةِ الشَّكِّ أَه. وَفِي الْبُجْزِيِّ مِثْلُهُ وَقَوْلُهُ وَلَوْ شَكَّ إلخ أَيْ فِيمَا إِذَا كَانَتْ لَزِينَةً بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ لِحَاجَةً فَقَطُّ فُتْبَاحٌ كَمَا مَرَّ عَنْ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَضَبَّةٌ نُصِبَتْ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ وَقَوْلُهُ كَنْصَبِ الْمَصْدَرِ يُحْتَمَلُ أَنَّهَا أَيْ ضَبَّةٌ نَابَتْ عَنْهُ أَيْ الْمَصْدَرِ كَضَرْبَتِهِ سَوَاطٍ فَالتَّقْدِيرُ تَضْيِيبُ ضَبَّةٍ،

□ قَوْلُهُ: (يَعْنِي اسْتِعْمَالُهُ) سَكَتَ عَنِ نَفْسِ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ التَّضْيِيبُ فَهَلْ يَحْرُمُ مُطْلَقًا كَالْتَّمْوِيهِ أَوْ يُفَرَّقُ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ تَغْلِيلِ حُرْمَةِ التَّمْوِيهِ مُطْلَقًا بِأَنَّهُ إِضَاعَةٌ مَالٍ وَلَعَلَّ الثَّانِي أَقْرَبَ. □ قَوْلُهُ: (الْأَصْلُ إِبَاحَتُهُ) أَيْ كَمَا قَالَ فِي الْمَجْمُوع. □ قَوْلُهُ: (وَضَبَّةٌ نُصِبَتْ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ وَقَوْلُهُ كَنْصَبِ الْمَصْدَرِ يُحْتَمَلُ أَنَّهَا نَابَتْ عَنْهُ كَضَرْبَتِهِ سَوَاطٍ فَالتَّقْدِيرُ تَضْيِيبُ ضَبَّةٍ إلخ وَيُحْتَمَلُ أَنْ ذَلِكَ مُرَادُهُمْ.

يُفَعِّلُهُ تَوْشَعًا؛ لَأَنَّهَا اسْمٌ عَيْنٍ وَعَلَيْهِ فَبَاءٌ يَذْهَبُ بِمَعْنَى مَنْ وَهُوَ حَالٌ مِنْ ضَبَّةِ النِّكَرَةِ سَوْغُهُ تَقْدُّمُهُ عَلَيْهَا أَوْ بِنَزْعِ الْخَافِضِ وَهُوَ مَعَ شُدُودِهِ مُوَهِّمٌ نَعَمَ الْوَجْهَ أَنَّ الضَّبَّةَ الْمُموَّهَةَ بِتَقْدِيرِ يَتَحَصَّلُ كَالْمُتَمَحَّضَةِ مِنْهُ. (وَضَبَّةٌ مَوْضِعُ الْاسْتِعْمَالِ) يَنْخَوِ شُرْبٌ أَوْ أَكْلٌ (كَغَيْرِهِ) مِمَّا ذُكِرَ فِي الْحِلِّ وَالْحُرْمَةِ (فِي الْأَصْحَحِ) وَلَا أَثَرَ لِمُبَاشَرَتِهَا بِالْاسْتِعْمَالِ مَعَ وُجُودِ الْمُسَوِّغِ وَلَوْ تَعَدَّدَتْ ضَبَّاتٌ صَغِيرَاتٌ لِزِينَةِ فَمُقْتَضَى كَلَامِهِمْ حِلُّهَا وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَحْصُلْ مِنْ مَجْمُوعِهَا قَدْرُ ضَبَّةٍ كَبِيرَةٍ، وَلَا فَيَنْبَغِي تَحْرِيمُهَا لِمَا فِيهَا مِنَ الْخِيَلَاءِ.....

وَيَحْتَمَلُ أَنْ ذَلِكَ مُرَادُهُمْ سَمِ أَقُولُ كَلَامُ الْمُغْنِيِّ وَالنَّهَائِيِّ كَالصَّرِيحِ فِي الثَّانِي عِبَارَتُهُمَا قَالَ الشَّارِحُ تَوَسَّعَ الْمُصَنِّفُ فِي نَصْبِ الضَّبَّةِ بِفَعْلِهَا نَصَبَ الْمَصْدَرِ أَيْ؛ لِأَنَّ انْتِصَابَ الضَّبَّةِ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ فِيهِ تَوْسُّعٌ عَلَى خِلَافِ الْأَكْثَرِ فَإِنَّ أَكْثَرَ مَا يَكُونُ الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ مَصْدَرًا وَهُوَ اسْمُ الْحَدِّثِ الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ نَحْوُ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] لَكِنْ قَدْ يَنْوُبُ عَنِ الْمَصْدَرِ فِي الْإِنْتِصَابِ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ أَشْيَاءٌ مِنْهَا مَا يُشَارِكُ الْمَصْدَرَ فِي حُرُوفِهِ الَّتِي بُنِيَتْ صِبْغَتُهُ مِنْهَا، وَيُسَمَّى الْمُشَارِكُ فِي الْمَادَّةِ وَهُوَ أَفْسَامٌ مِنْهَا مَا يَكُونُ اسْمٌ عَيْنٍ لَا حَدَّثَ كَالضَّبَّةِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ وَنَحْوَهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَاللَّهُ أَتْلَبُهُ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧] فَضَبَّةٌ اسْمٌ عَيْنٍ مُشَارِكٌ لِمَصْدَرٍ ضَبَّبَ وَهُوَ التَّضْيِيبُ فِي مَادَّتِهِ فَأَنْيَبَ مَنَابِهِ فِي الْإِنْتِصَابِ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (فَبَاءٌ يَذْهَبُ الْخ) مَا الْمَانِعُ أَنْ بَاءً يَذْهَبَ صِلَةُ ضَبَّبَ سَمِ وَقَدْ يُقَالُ الْمَانِعُ كَوْنُ ضَبَّةٍ عَلَيْهِ كَالْمُكْرَرِ وَعَدَمُ حُسْنِهِ نَصَبَهُ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ إِذِ التَّقْدِيرُ حَيْثُذُ وَمَا ضَبَّبَ بِضَبَّةٍ ذَهَبَ أَوْ فَضَّةٍ ضَبَّةٌ كَبِيرَةٌ أَوْ بِنَزْعِ الْخَافِضِ عَطَفَ عَلَى يُضَبَّبُ. □ قَوْلُهُ: (مُوَهِّمٌ) إِذْ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ وَمَا ضَبَّبَ بِضَبَّةٍ كَبِيرَةٍ يَذْهَبُ الْخُ فَيَقْتَضِي أَنَّ الضَّبَّةَ الْكَبِيرَةَ الْمُموَّهَةَ يَذْهَبُ أَوْ فَضَّةٌ تَحْرُمُ مُطْلَقًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بِصَرِيٍّ. وَقَدْ يُقَالُ: هَذَا الْإِبْهَامُ مُوجُودٌ عَلَى الْأَوَّلِ أَيْضًا فَلِمَ دَفَعَهُ هُنَاكَ بِجَعْلِ الْبَاءِ بِمَعْنَى مَنْ دُونَ هُنَا وَلِلْكَرْدِيِّ تَوَجُّهُ آخِرٍ لِلْإِبْهَامِ تَرْكَنَاهُ لِغَايَةِ بَعْدِهِ.

□ قَوْلُهُ: (كَالْمُتَمَحَّضَةِ مِنْهُ) أَيِ فَيَفْصَلُ فِيهَا بَيْنَ الْكَبِيرِ لِزِينَةِ وَغَيْرِهَا هَذَا وَلَوْ قِيلَ يُنْظَرُ حَيْثُذُ لِمُتَحَصِّلِ هَلْ يَبْلُغُ مِقْدَارَ كَبِيرَةٍ فَيَحْرُمُ أَوْ لَا فَلَا لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا فَتَأَمَّلْهُ بِصَرِيٍّ أَيْ غَايَةُ بُعْدِهِ وَلَا فَمَا قَالَهُ الشَّارِحُ أَقْرَبُ مِنْهُ. □ قَوْلُهُ: (يَنْخَوِ شُرْبٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَحَاصِلُهُ فِي النَّهَائِيِّ.

□ قَوْلُهُ (سَمِ: فِي الْأَصْحَحِ)؛ لِأَنَّ الْاسْتِعْمَالَ مَنْسُوبًا إِلَى الْإِنَاءِ كُلِّهِ، وَلِأَنَّ مَعْنَى الْعَيْنِ وَالْخِيَلَاءِ لَا تَخْتَلِفُ نِهَائِيَّةً زَادَ الْمُغْنِيُّ بَلْ قَدْ تَكُونُ الزَّيْنَةُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْاسْتِعْمَالِ أَكْثَرُ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا أَثَرَ لَخ) رَدٌّ لِذَلِيلِ الْمُقَابِلِ الْقَائِلِ بِالْحُرْمَةِ.

□ قَوْلُهُ: (فَبَاءٌ يَذْهَبُ الْخ) مَا الْمَانِعُ أَنْ بَاءً يَذْهَبَ صِلَةُ ضَبَّبَ. □ قَوْلُهُ: (يَنْخَوِ شُرْبٍ الْخ) قَالَ فِي الْإِزْشَادِ وَلَوْ بِمَحَلِّ شُرْبٍ أَوْ اسْتَوَعَبَتْ جُزْءًا قَالَ فِي شَرْحِهِ وَخَرَجَ بَ (جُزْءًا) مَا لَوْ اسْتَوَعَبَتْ الْجَمِيعَ فَلِأَنَّهَا تَحْرُمُ قَطْعًا كَمَا قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ اهـ. وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَنَقَلَهُ الزُّرْكَشِيُّ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ أَنَّهُ لَوْ عَمَّ التَّضْيِيبُ الْإِنَاءَ حَرَّمَ قَوْلًا وَاحِدًا وَفِي إِطْلَاقِهِ وَفَقَّةٌ وَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّهُ مَتَى كَانَ التَّعْمِيمُ لِحَاجَةٍ جَارَ كَمَا شَمِلَهُ إِطْلَاقُهُمْ وَلَا

وبه فارق ما يأتي فيما لو تعدد الدم المعفو عنه ولو اجتمع لكثرة على أحد الوجهين فيه . وحاصله: أن أصل المشقة المقتضية للعفو موجود وبه يبطل النظر لتقدير الكثرة بفرض الاجتماع وهنا المقتضي للحرمة الخيلاء وهو موجود مع التفريق الذي هو في قوة الاجتماع فإن قلت الذي اعتمدته في شرح العباب أنه لا تحل الزيادة على طرازين أو رقتين لزينة فهلا كان ما هنا كذلك بجامع أن الكل للزينة . وأن الأصل في الفضة والتحريم بل الفضة أغلظ فكان ما هنا أولى فإذا امتنع الزائد على ثنتين ثم فهنا أولى قلت يفرق بأن صغر ضبة الزينة وكبرها أحواله على محض العرف وهو عند التعدد مضطرب فنظروا إلى أن ذلك التعدد هل يساوي الكبيرة فيحرم أو لا فيحل . وأما ثم فورد تقديره بأربع أصابع وكان قضيه أنه لا يجوز أكثر من رقة لكن وجدنا الطراز يحل مع تعدده فالحقنا به الترفيع ، فالحاصل أن هناك أصلاً وارداً فاعتبرناه ولا كذلك هناك فاعتبرنا قياس التعدد المضطرب فيه العرف على الكبير للزينة؛ لأنه لا اضطراب فيها: (قلت المذهب تحريم) إناء (ضبة الذهب مطلقاً)؛ لأن الخيلاء فيه أشد كضبة الفضة.....

□ فوه: (وبه فارق إلخ) أي بالتغليل . □ فوه: (ولو اجتمع إلخ) جملة حالية وقوله: (على أحد الوجهين) وهو عدم الضرر الراجح عند الشارح والمزجوح عند النهاية والمعني كما مر .
 □ فوه: (وحاصله) أي الفرق . □ فوه: (موجود) أي في الدم كزدي . □ فوه: (لتقدير الكثرة) الأولى إسقاط تقدير . □ فوه: (فكان ما هنا أولى) يعني عنه ما بعده .
 □ قول (سني: (مطلقاً) أي من غير تفصيل مما مر معني . □ فوه: (لأن الخيلاء فيه أشد) أي من الفضة ، ولأن الحديث في الفضة ولا يلزم من جوازها جوازها ؛ لأنها أوسع بدليل جواز الخاتم للرجل منها ، ومقابل المذهب أن الذهب كالفضة فيأتي فيه ما مر كما نقله الرافعي عن الجمهور معني . □ فوه: (كضبة الفضة إلخ) خلافاً للنهاية عبارته وشملت الضبة للحاجة ما لو عمت جميع الإناء ، وهو كذلك والقول بأنها لا تسمى حينئذ ضبة ممنوع ، ونقل سم مثلها عن الإيعاب وأقره واعتمده الشيخ سلطان وأقره البجيرمي وهذه مع ما قدمه كالشارح من أن تخلية آلة الحرب جائزة وإن كثرت كالضبة لحاجة وإن تعددت اه صريحة في جواز تعميم بيوت الجنابي بالفضة كما أن كلام الشارح هنا مع قوله السابق صريح في خلافه ، وبه يعلم ما في الكزدي على شرح بأفضل مما نصه قوله والكبيرة لحاجة في التخفة والإمداد وفتح الجواد الحزمة إن عمت الإناء ، وأقر الخطيب الشربيني الماورددي على ذلك في شرح التبيين ، وخالف الشارح ذلك في الإيعاب وبحث أنه إن كان التعميم لحاجة جاز كما شمله إطلاقهم ، وكذلك الجمال الرملي في النهاية وهل يجري ذلك فيما جرث به عادة بعض العوام من تعميم بيوت الجنابي بالفضة أفنى بعض فقهاء اليمن بعدم الإلحاق ، وأن ذلك حرام لما فيه من الإسراف ويؤيده ما في الزكاة اه فإنه لا موقع للتردد بقوله فإن كلام الشارح هنا مع كلامه السابق بل ما هنا فقط صريح في المنع . وكلام النهاية هنا مع كلامه السابق صريح في الجواز .

إِذَا عَمَّتِ الْإِنَاءُ وَمِنْهُ مَا اعْتِيدَ فِي مِرَاةِ الْعُيُونِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَأُخِذَ مِنَ الْعِلَّةِ أَنَّهُ لَوْ فَقَدَ غَيْرَ إِنَائِهِمَا تَعَيَّنَ الْفِضَةُ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) .
وَالْأَصْلُ فِي الضَّبَّةِ أَنَّ قَدْحَهُ ﷺ الَّذِي كَانَ يَشْرَبُ فِيهِ سَلْسَلَهُ أَنْسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِضَةً لَانْصِدَاعِهِ أَيْ

قوله: (إِذَا عَمَّتِ الْإِنَاءُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ صَغُرَتْ فِي نَفْسِهَا .

(فَرَعَ): قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَلَوْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا مُضْبِبًا بِمَا يَحْرُمُ وَفِضَةً خَالِصَةً فَهَلْ يَحِلُّ لَهُ اسْتِعْمَالُ الْفِضَةِ لِمَا يَأْتِي أَوْ يَتَعَيَّنُ اسْتِعْمَالُ الْمُضْبِبِ؛ لِأَنَّهُ أَخْفُ كُلِّ مُحْتَمَلٍ، وَكَذَلِكَ لَوْ فَقَدَ غَيْرَ التَّقْدِينِ وَوَجَدَ إِنَاءَ ذَهَبٍ وَإِنَاءَ فِضَةٍ فَهَلْ يَحِلُّ اسْتِعْمَالُ الذَّهَبِ لِتَسَاوِيهِمَا فِي حَالِ الضَّرُورَةِ لِانْتِفَاءِ حُرْمَتِهِمَا عِنْدَهَا أَوْ يَتَعَيَّنُ الْفِضَةُ لِمَا مَرَّ كُلُّ مُحْتَمَلٍ أَيْضًا وَنَظِيرُ ذَلِكَ لَوْ وَجَدَ الْمُضْطَرُّ مِئْتَةَ كَلْبٍ وَحَيَوَانٍ آخَرَ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ، ثُمَّ إِنَّهُ يَتَخَيَّرُ فَلْيَكُنْ هُنَا كَذَلِكَ أَنْتَهَى سَمِ . أَقُولُ تَقْدِمُ عَنِ النَّهَايَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ تَرْجِيحُ تَعَيَّنِ الْفِضَةِ وَعَنِ الْبُجَيْرِمِيِّ وَشَيْخِنَا اعْتِمَادَهُ وَإِلَيْهِ يَمِيلُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي، وَأُخِذَ مِنَ الْعِلَّةِ الْإِنْخَ وَقِيَاسُ ذَلِكَ تَعَيَّنُ الْمُضْبِبِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى، وَإِنْ ادَّعَى الشَّارِحُ فِي الْإِمْدَادِ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا وَتَعَيَّنُ مِئْتَةُ حَيَوَانٍ آخَرَ فِي الثَّالِثَةِ . قوله: (وَمِنْهُ) أَيْ مِنَ التَّعْيِينِ وَقَوْلُهُ: (مُحْتَمَلٌ) يَظْهَرُ أَنَّهُ يَفْتَحُ الْمِيمَ قِيَطًا مِثْلَ مَا مَرَّ عَنِ النَّهَايَةِ .

قوله: (فِي الضَّبَّةِ) أَيْ فِي جَوَازِهَا بِشَرْطِهِ . قوله: (أَنَّ قَدْحَهُ ﷺ الْإِنْخَ) وَاشْتَرَى هَذَا الْقَدْحَ مِنْ مِيرَاثِ التَّضَرِّ بْنِ أَنْسَ بِثَمَانِ مِائَةِ أَلْفٍ دِرْهَمٍ . وَرَوَى عَنِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ رَأَاهُ بِالْبَصْرَةِ، وَشَرِبَ مِنْهُ قَالَ وَهُوَ قَدْحٌ جَيِّدٌ عَرِيضٌ نُضَارٌ بَضْمُ التَّوْنِ وَهُوَ الْخَالِصُ مِنَ الْعُودِ وَهُوَ خَشَبٌ طَيِّبُ الرَّائِحَةِ، وَيُقَالُ أَضْلُهُ مِنَ الْأَثَلِ وَلَوْ أَنَّهُ يَمِيلُ إِلَى الصُّفْرَةِ وَكَانَ مُطَوَّلًا لَا طَوْلُهُ أَقْصَرُ مِنْ عُنُقِهِ كَمَا ذَكَرَهُ الْبِرْ مَاوِيُّ، وَالظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِ شَرْحِ الْمُنْهَجِ (أَيْ شَدَّهُ بِخَيْطِ فِضَةٍ) أَنَّ الضَّبَّةَ كَانَتْ صَغِيرَةً، وَمَعْلُومٌ أَنَّهَا كَانَتْ لِحَاجَةٍ فَهَذِهِ صُورَةُ الْإِبَاحَةِ

يُقَالُ هُوَ لَا يُسَمَّى ضَبَّةً حَيْثُذِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ مَنُوعٌ لِمَا يَأْتِي أَنَّهَا مَا يُصْلَحُ بِهِ خَلْلُ الْإِنَاءِ وَهَذَا يُشْمَلُ ذَلِكَ الْإِنْخَ اهـ . قوله: (إِذَا عَمَّتِ الْإِنَاءُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ صَغُرَتْ فِي نَفْسِهَا .

(فَرَعَ): قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَلَوْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا مُضْبِبًا بِمَا يَحْرُمُ وَفِضَةً خَالِصَةً فَهَلْ يَحِلُّ لَهُ اسْتِعْمَالُ الْفِضَةِ لِمَا يَأْتِي أَوْ يَتَعَيَّنُ اسْتِعْمَالُ الْمُضْبِبِ؛ لِأَنَّهُ أَخْفُ كُلِّ مُحْتَمَلٍ وَكَذَلِكَ لَوْ فَقَدَ غَيْرَ التَّقْدِينِ وَوَجَدَ إِنَاءَ ذَهَبٍ وَإِنَاءَ فِضَةٍ فَهَلْ يَحِلُّ اسْتِعْمَالُ الذَّهَبِ لِتَسَاوِيهِمَا فِي حَالِ الضَّرُورَةِ لِانْتِفَاءِ حُرْمَتِهِمَا عِنْدَهَا أَوْ يَتَعَيَّنُ الْفِضَةُ لِمَا مَرَّ كُلُّ مُحْتَمَلٍ أَيْضًا وَنَظِيرُ ذَلِكَ لَوْ وَجَدَ الْمُضْطَرُّ مِئْتَةَ كَلْبٍ وَحَيَوَانٍ آخَرَ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ ثُمَّ إِنَّهُ يَتَخَيَّرُ فَلْيَكُنْ هُنَا كَذَلِكَ وَمِنْهُ إِنْ سَلَّمَ تَشْأُ قَاعِدَةٌ حَسَنَةٌ وَهِيَ أَنَّ مَا أُبْيَحَ مِنَ الْمُحْرَمَاتِ لَا نَظَرَ إِلَى تَفَاوُتِ أَنْوَاعِهِ حَقَّةً وَغَلَطًا عِنْدَ إِبَاحَتِهِ وَإِنْ نَظَرَ إِلَيْهَا عِنْدَ تَحْرِيمِهِ إِلَى أَنَّ قَالَ: وَلَوْ تَفَرَّقَتْ ضَبَاتُ لَزِينَةٍ وَلَوْ اجْتَمَعَتْ لَكَبَّرَتْ احْتِمَالُ قِيَاسِهِ عَلَى مَا مَرَّ فِيمَا لَا يُدْرِكُهُ الطَّرْفُ فَإِنْ قُلْنَا ثُمَّ إِنَّهُ لَوْ اجْتَمَعَ ضَرٌّ حَرَّمَ هُنَا وَإِلَّا فَلَا وَاحْتِمَالُ التَّحْرِيمِ هُنَا مُطْلَقًا وَالْفَرْقُ أَنَّ ذَلِكَ مُحَلٌّ ضَرُورَةٍ وَلَيْسَ بِاخْتِيَارِهِ بِخِلَافِهِ هُنَا وَهُوَ الْأَقْرَبُ ثُمَّ رَأَيْتُ الزَّرْكَشِيَّ نَقَلَ عَنِ الرُّوْيَانِيِّ فِيهِ وَجْهَيْنِ ثُمَّ قَالَ نَظِيرُ مَا لَا يُدْرِكُهُ الطَّرْفُ اهـ وَقَدْ عَلِمْتُ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا اهـ .

شَعْبَهُ بِخَيْطِ فِضَّةٍ لَانْشِقَاقِهِ وَهُوَ وَإِنْ احْتَمَلَ أَنَّ ذَلِكَ فَعِلَ بَعْدَ وَفَاتِهِ ﷺ خَوْفًا عَلَيْهِ دَلَالَتُهُ بَاقِيَةً؛
لَأَنَّ إِقْدَامَ أَنَسٍ وَغَيْرِهِ عَلَيْهِ مَعَ مُبَالَغَتِهِمْ فِي الْبُعْدِ عَنْ تَغْيِيرِ شَيْءٍ مِنْ آثَارِهِ مُؤْذِنٌ بِأَنَّهُمْ عَلِمُوا مِنْهُ
الإِذْنَ فِي ذَلِكَ، وَنَهْيُ عَائِشَةَ عَنِ الْمُضْطَبِّ بِفَرْضِ صِحَّتِهِ مُحْتَمَلٌ، وَأَصْلُهَا مَا يُصْلَحُ بِهِ خَلْلُ
الْإِنَاءِ، ثُمَّ أَطْلَقَتْ عَلَى مَا هُوَ لِلزَّيْنَةِ تَوْسَعًا.

بُجَيْرِمِيٍّ . هـ قوله: (وَهُوَ وَإِنْ احْتَمَلَ الْخُ) جَوَابٌ عَمَّا نَوَّزَعَ فِي هَذَا الدَّلِيلِ بَأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ شَرِبَ فِي هَذَا الْقَدَحِ وَهُوَ مُسَلَّسٌ بِالْفِضَّةِ، وَإِنَّمَا رُئِيَ هَذَا الْقَدَحُ بِهَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ عِنْدَ أَنَسٍ بَعْدَهُ،
وَأَجَابَ النَّهَايَةَ عَنِ التَّرَاعِ الْمَذْكُورِ بِمَا نَصَّهُ (قَالَ أَنَسٌ: لَقَدْ سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا كَذَا وَكَذَا)
وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْإِشَارَةَ عَائِدَةً لِلْإِنَاءِ بِصِفَتِهِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا عِنْدَهُ وَاحْتِمَالُ عَوْدِهَا إِلَيْهِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ صِفَتِهِ
خِلَافَ الظَّاهِرِ فَلَا يَعُولُ عَلَيْهِ أَهْ وَزَادَ الْبُجَيْرِمِيُّ عَقِبَهُ، وَنَقَلَ ابْنُ سِيرِينَ أَنَّهُ كَانَ فِيهِ حَلَقَةٌ مِنْ حَدِيدٍ فَأَرَادَ
أَنَسٌ أَنْ يَجْعَلَ مَكَانَهَا حَلَقَةً مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ فَقَالَ أَبُو دُجَانَةَ لَا تُغَيِّرُنَّ شَيْئًا وَضَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
فَتَرَابُوا أَهْ . هـ قوله: (مُحْتَمَلٌ) أَيِ قَابِلٌ لِلْمَحَلِّ وَالتَّأْوِيلِ فَيُحْتَمَلُ عَلَى الْكِبِيرَةِ لِزَيْنَةِ بَصْرِيٍّ . هـ قوله:
(وَأَصْلُهَا) أَيِ الضَّبَّةِ (مَا يُصْلَحُ بِهِ الْخُ) مِنْ نَحَاسٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ غَيْرِهِ مُغْنِي وَنَهَايَةً.

(تَبَعَةً) يُكْرَهُ اسْتِعْمَالُ أَوَانِي الْكُفَّارِ وَمَلْبُوسِهِمْ وَمَا يَلْبِي أَسَافِلَهُمْ أَيِ مِمَّا يَلْبِي الْجِلْدَ أَشَدُّ وَأَوَانِي مَاثِمِهِمْ
أَخْفُ، وَكَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي ظَهَرَ مِنْهُ عَدَمُ تَصَوُّرِهِ عَنِ التَّجَاسَاتِ، وَيُسَنُّ إِذَا جَنَّ اللَّيْلُ تَغْطِيَةُ الْإِنَاءِ وَلَوْ
بِعَرْضِ عَوْدِ وَالْحَقُّ بِهِ ابْنُ الْعِمَادِ الْبُزْ وَإِغْلَاقُ الْأَبْوَابِ وَإِكَاءَةُ السَّقَاءِ مُسْمًى لِلَّهِ تَعَالَى فِي الثَّلَاثَةِ وَكَفُّ
النَّصِيَّانِ وَالْمَاشِيَةِ أَوَّلَ سَاعَةٍ مِنَ اللَّيْلِ وَإِطْفَاءُ الْمِصْبَاحِ لِلتَّوَمِ، وَيُسَنُّ ذِكْرُ اسْمِ اللَّهِ عَلَى كُلِّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ
كُزْدِيٍّ وَمُغْنِي . هـ وقوله: (أَوَانِي الْكُفَّارِ) أَيِ وَإِنْ كَانُوا يَتَدَبَّنُونَ بِاسْتِعْمَالِ التَّجَاسَةِ كَطَائِفَةٍ مِنَ الْمَجُوسِ
يَغْتَسِلُونَ بِبُؤْلِ الْبَقَرِ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى .

هـ وقوله: (وَكَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي الْخُ) أَيِ كَمَدَمْنِي الْخَمْرِ وَالْقَضَائِينَ الَّذِينَ لَا يَخْتَرِزُونَ عَنِ التَّجَاسَةِ
مُغْنِي وَشَيْخُنَا.



باب أسباب الحدث

المُرَادُ عند الإطلاقِ غالبًا، وهو الأصغرُ ومَرَّ له معنيانِ ويُطْلَقُ أيضًا على الأسبابِ الآتية، فإنَّ أريدَ أحدَ الأولينِ فالإضافةُ بِمعنى اللامِ أو الثالثُ فهي بَيَانِيَّةٌ وَعَبَّرَ بِالأسبابِ لِيَسْلَمَ عَمَّا أُورِدَ على التعبيرِ بالنواقِصِ من اقتِصائه أنَّها تُبْطِلُ الطُّهْرَ الماضيَ وليس كذلك،

باب أسباب الحدث

قال الزَّمَخْشَرِيُّ: وَإِنَّمَا بَوَّبَ الْمُصَنِّفُونَ فِي كُلِّ فَنٍّ مِنْ كُتُبِهِمْ أَبْوَابًا مَوْشَّحَةً الصُّدُورِ بِالتَّراجِمِ؛ لِأَنَّ الْقَارِئَ إِذَا خَتَمَ بَابًا مِنْ كِتَابٍ ثُمَّ أَخَذَ فِي آخَرٍ كَانَ أَنْشَطَ لَهُ وَأَبْعَثَ عَلَى الدَّرَسِ وَالتَّخْصِيلِ بِخِلَافِ مَا لَوْ اسْتَمَرَ عَلَى الْكِتَابِ بِطَوْلِهِ وَمِثْلِهِ الْمُسَافِرُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ قَطَعَ مِيلًا أَوْ طَوَى فَرَسًا نَقَسَ ذَلِكَ عَنْهُ وَنَشِطَ لِلْمَسِيرِ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْقُرْآنُ سَوْرًا وَجَزَاءَهُ الْقُرْآنُ عَشُورًا وَأُخْمَاسًا وَأَسْبَاعًا وَأَحْزَابًا (مُعْنِي زَادَ الْبُحَيْرِمِيُّ عَنْ الْبِرْماوِيِّ عَنْ السَّيِّدِ الصَّفْوِيِّ)؛ وَلِأَنَّهُ أَسْهَلُ فِي وَجْدَانِ الْمَسَائِلِ وَالرُّجُوعِ لَهَا وَأَدْعَى لِحُسْنِ التَّرْتِيبِ وَالتَّنْظِيمِ وَالْأَلْبَتُّ لَمَّْا تَذَكَّرُ مُتَشِيرَةً فَتَعْسُرُ مُرَاجَعَتُهَا اهـ. قال شَيْخُنَا وَالْأَسْبَابُ جَمْعُ سَبَبٍ، وَهُوَ لُغَةٌ مَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى غَيْرِهِ وَعُرْفًا مَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الْوُجُودُ وَمِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ لِذَاتِهِ وَيُقَالُ إِنَّهُ وَضَفَّ ظَاهِرٌ مُنْضَبِطٌ مَعْرُوفٌ لِلْحُكْمِ، وَهُوَ هُنَا نَقَضُ الْوُضُوءِ اهـ. □ فَوَدَّ: (الْمُرَادُ) إِلَى قَوْلِهِ وَعَبَّرَ فِي النِّهَايَةِ.

□ فَوَدَّ: (عِنْدَ الْإِطْلَاقِ) أَيِ فِي عِبَارَةِ الْفُقَهَاءِ لَا فِي نِيَّةِ التَّائِي فَإِطْلَاقُهُ عَلَى الْأَكْبَرِ مَجَازٌ؛ لِأَنَّ التَّبَادُّرَ مِنْ عِلَامَاتِ الْحَقِيقَةِ حَلَبِيٍّ. □ فَوَدَّ: (غَالِبًا) احْتَرِزَ بِهِ عَنِ الْجُنُبِ فِي النَّيَّةِ إِذَا قَالَ نَوَيْتُ رَفَعَ الْحَدَّثَ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْأَكْبَرَ إِذِ الْقَرِينَةُ قَائِمَةٌ عَلَى ذَلِكَ، هَذَا وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْبُكْرِيِّ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِمُ الْمُرَادُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ أَيِ فِي عِبَارَاتِ الْمُصَنِّفِينَ وَعَلَيْهِ فَلَا يُحْتَاجُ لِلتَّقْيِيدِ بِقَوْلِهِ غَالِبًا ش وَأَشَارَ الْبُحَيْرِمِيُّ إِلَى رَفْعِ إِشْكَالِهِ بِمَا نَصَّه وَالْأَوَّلَى أَنْ يُرَادَ بِغَيْرِ الْغَالِبِ مَا تَقَدَّمَ فِي تَعْرِيفِ الطُّهَارَةِ مِنْ قَوْلِهِ رَفَعَ حَدَّثَ الْخِ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ الْأَكْبَرَ وَالْأَصْغَرَ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَمَرَّ) أَيِ أَوَّلَ الْكِتَابِ كُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (مَعْنِيَانِ) عِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَالْحَدَّثُ لُغَةٌ لِلشَّيْءِ الْحَادِثِ وَعُرْفًا يُطْلَقُ عَلَى السَّبَبِ الَّذِي شَأْنُهُ أَنَّهُ يَنْتَهِي بِهِ الطُّهْرُ وَعَلَى أَمْرِ اعْتِبَارِيٍّ يَقُومُ بِالْأَعْضَاءِ يَمْنَعُ مِنْ صِحَّةِ الصَّلَاةِ حَيْثُ لَا مُرَخَّصَ وَعَلَى الْمَنْعِ الْمُتَرَتَّبِ عَلَى ذَلِكَ أَيِ عَلَى الْأَمْرِ الْإِعْتِبَارِيِّ الْمَذْكُورِ وَالْمُرَادُ بِالْأَمْرِ الْإِعْتِبَارِيِّ الْأَمْرُ الَّذِي اعْتَبَرَهُ الشَّارِعُ مَا نَعَا مِنَ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا لَا الْأَمْرُ الَّذِي يَعْتَبَرُهُ الشَّخْصُ فِي ذَهْنِهِ وَلَا وُجُودَ لَهُ فِي الْخَارِجِ؛ لِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ مَوْجُودٌ قَدْ يُشَاهِدُهُ أَهْلُ الْبَصَائِرِ فَقَدْ حُكِيَ أَنَّ الشَّيْخَ الْخَوَاصَّ كَانَ يُشَاهِدُ ذَلِكَ فِي الْمَغْطَسِ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَيُطْلَقُ) أَيْضًا الْخِ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِطْلَاقٌ حَقِيقِيٌّ اضْطِلَاحِيٌّ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ مَجَازِيٌّ سَم. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ أُريدَ الْخِ) جَزَمَ النِّهَايَةُ وَالْمُعْنِي وَشَرَحَ الْمَنْهَجَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَدَّثِ هُنَا الْأَسْبَابُ خِلَافًا لِمَا يَفِيدُ صَنِيعَ الشَّارِحِ مِنْ جَوَازِ إِرَادَةِ الْأَمْرِ الْإِعْتِبَارِيِّ وَالْمَنْعِ أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (فَهِيَ بَيَانِيَّةٌ) أَيِ مِنْ إِضَافَةِ الْأَعْمَ إِلَى الْأَخْصِ وَالْمُعْنَى

باب أسباب الحدث

□ فَوَدَّ: (وَيُطْلَقُ أَيْضًا) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِطْلَاقٌ حَقِيقِيٌّ اضْطِلَاحِيٌّ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ مَجَازِيٌّ.

وإنما ينتهي بها ولا يضرب تعبيره بالنقض في قوله فخرج المعتاد نقض؛ لأنه قد بان المراد به وبالموجبات من اقتضائه أنها توجه وحدها وليس كذلك بل هي مع إرادة فعل نحو الصلاة ولتقدم السبب طبعاً المناسب له تقدمه وضعا كان تقديمها هنا على الوضوء أظهر من عكسه الذي في الروضة، وإن وجهه بأنه لما ولد محدثاً أي له حكم المحدث احتاج أن يعرف أولاً الوضوء ثم ناقضه ولذا لم يولد جنباً اتفقوا على تقديم موجب الغسل عليه. (هي أربعة) لا غير

أسباب هي الحدث شيخنا. □ فوه: (وإنما ينتهي إلخ) أي الطهر لو كان أو شأها ذلك فيشمل الحدث الثاني مثلاً بجبرمي. □ فوه: (من اقتضائه إلخ) بيان لما والضمير للتعبير بالتواقيض. □ فوه: (لأنه قد بان إلخ) فيه نظر ظاهر؛ لأن التعبير بالأسباب غاية أنه لا يدل على التقض لا أنه يدل على عدمه وقرئ بينهما وعدم دلالة لا ينافي التقض الذي دلت عليه العبارة الأخرى فتدبر سم وبصري. وأجاب عنه ع ش بأنه لم يرد أنه بان من مجرد التعبير بالأسباب بل منه مع العدول عن التواقيض المستعملة في كلام غيره فإن من تأمل وجه العدول ظهر له أن ما يفهم من التقض غير مراد اه. □ فوه: (بالموجبات) ضبب بينه وبين قوله بالتواقيض سم عبارة الكردي عطف على بالتواقيض أي موجبات الوضوء اه. □ فوه: (بل هو) أي موجب الوضوء كردي. □ فوه: (مع إرادة فعل إلخ) قد يشكل هذا باقتضائه عدم الوجوب إذا لم يرد أو أراد عدم بعد دخول الوقت مع أنه بدخوله مخاطب بالصلاة ومخاطبته بها مخاطبة بما لا يتم إلا به إلا أن يقال المراد الإرادة ولو حكماً ولما كان مأموراً بالإرادة بعد الدخول كان في حكم المرید بالفعل فلي تأمل سم على حجج اه ع ش. □ فوه: (طبعاً) في تحقق التقدم الطبيعي هنا بالمعنى المعروف له شيء إلا أن يراد بطبعاً عقلاً سم. □ فوه: (ولتقدم) إلى قوله والحضر في المغني. □ فوه: (ولتقدم السبب إلخ) لا ينافيه أن المذكورات أسباب للمحدث لا للوضوء؛ لأن الحدث جزء سببه فهي سبب بعيد للوضوء على أنه لا بعد في أن يكون سبب الحدث جزء سبب الوضوء فتأمل بصري. □ فوه: (وضعا) أي ذكرنا. □ فوه: (وإن وجه) أي ما في الروضة. □ فوه: (بأنه) أي الإنسان. □ فوه: (أي له حكم المحدث) لم تظهر الضرورة الداعية إلى إخراجها من حقيقته وظاهره بصري. □ فوه: (ثم ناقضه) بصيغة اسم الفاعل والضمير للوضوء. □ فوه: (عليه) أي الغسل. □ فوه: (لا غير) إلى المتن في النهاية إلا قوله

□ فوه: (لأنه قد بان المراد به) فيه نظر ظاهر؛ لأن التعبير بالأسباب غاية أنه لا يدل على التقض لا أنه يدل على عدمه وقرئ بينهما وعدم دلالة لا تنافي التقض التي دلت عليه العبارة الأخرى ظاهراً فتدبر. □ فوه: (وبالموجبات) ضبب بينه وبين قوله قبله بالتواقيض. □ فوه: (مع إرادة إلخ) قد يشكل هذا باقتضاء عدم الوجوب إذا لم يرد أو أراد عدم بعد دخول الوقت مع أنه بدخوله مخاطب بالصلاة ومخاطبته بها مخاطبة بما لا يتم إلا به إلا أن يقال المراد الإرادة ولو حكماً ولما كان مأموراً بالإرادة بعد الدخول كان في حكم المرید بالفعل فلي تأمل. □ فوه: (ولتقدم السبب طبعاً) في تحقق التقدم الطبيعي هنا بالمعنى المعروف له شيء إلا أن يراد بطبعاً عقلاً.

والحضر فيها تعبدِّي، وإن كان كُلُّ منها معقولُ المعنى فمن ثم لم يُقَسَّ عليها نوعُ آخر، وإن قيسَ على جزئياتها ولم ينقُضْ ما عداها؛ لأنَّه لم يثبت فيه شيءٌ كأكلِ لحمِ جزورٍ على ما قالوه وتوزَّعوا بأنَّ فيه حديثين صحيحين ليس عنهما جوابٌ شافٍ.....

والحضر إلى ولم ينقُضْ. □ فُرد: (والحضر فيها تعبدِّي إلخ) القول بالحضر مع أنها معقولةُ المعنى لا يخلو عن شيءٍ نعم لو ثبت عن الشارح ما يؤذن بالحضر فيها ولم يُعقل له معنى لكان متَّجهاً وأتى به فتأمل فالأولى في الاستناد إلى الحضر ما يأتي من قوله لم يثبت إلخ كما هو صنيعُ كثيرين بصريٍّ عبارةً سم. قد يقال فيه تنافٍ؛ لأنَّ ذلك المعنى إن وُجدَ بتمامه في محلٍّ آخرَ نوعاً آخرَ أولاً وجب تعدية الحكم وإلا لم يكن ذلك المعنى علَّةَ الحكم، وإن لم يوجد فانتهاء الحكم لانتهاء علته لا لأنه تعبدِّي ويتَّجه أن يقال المعنى الذي يُذكرُ إما أنه متناسبةٌ وحكمةٌ لا علَّةٌ وإما أن يُغَيَّرَ على وجهٍ لا يتعدَّى لنوع آخرٍ مثلاً لمُسِّ المرأةُ مطَّنةً بالابتداءِ باغتيالِ الجنسِ فخرَجَ لمُسِّ الأمرُ تأمل اه. وعبارةُ النهاية والمُعني هي الأسبابُ أربعةٌ فقط ثابتةٌ بالأدلةِ الآتيةِ وعلَّةُ النقضِ بها غيرُ معقولةٍ فلا يُقاسُ عليها غيرها اه.

□ فُرد: (لحمِ جزورٍ) أي بغيرِ ذكرٍ أو أنثى ع ش. □ فُرد: (على ما قالوه) أي الأصحاب في الاستدلال على عدمِ النقضِ بأكلِ لحمِ جزورٍ. □ وفُرد: (بأن فيه) أي في النقضِ بلحمِ جزورٍ. □ فُرد: (ليس عنهما جوابٌ شافٍ) أقولُ هذا ممنوعٌ بل عنهما الجوابُ الشافِي، وهو جوابُ الأصحابِ بنسخِهما بحديثِ جابرٍ (كانَ آخرُ الأمرينِ من رسولِ اللهِ ﷺ تركَ الوضوءِ ممَّا غيَّرتَ النَّارُ) سم.

□ فُرد: (والحضر فيها تعبدِّي إلخ) قد يقال فيه تنافٍ؛ لأنَّ ذلك المعنى إن وُجدَ بتمامه في محلٍّ آخرَ نوعٍ آخرٍ أو لأوجبِ تعديةِ الحكم وإلا لم يكن ذلك المعنى علَّةَ الحكم، وإن لم يوجد فانتهاء الحكم لانتهاء علته لا؛ لأنه تعبدِّي ويتَّجه أن يقال المعنى الذي يُذكرُ إما أنه متناسبةٌ وحكمةٌ لا علَّةٌ وإما أن يُغَيَّرَ على وجهٍ لا يتعدَّى لنوع آخرٍ مثلاً كلَّمسِ المرأةُ مطَّنةً بالابتداءِ باغتيالِ الجنسِ فخرَجَ لمُسِّ الأمرُ تأمل. □ فُرد: (ليس عنهما جوابٌ شافٍ) أقولُ هذا ممنوعٌ بل عنهما الجوابُ الشافِي، وهو جوابُ الأصحابِ بنسخِهما بحديثِ جابرٍ: (وَكَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ) وأما اعتراضُ التَّوَيُّ عليه بأنَّ هذا الجوابَ ضَعِيفٌ أو باطلٌ؛ لأنَّ حديثَ تَرْكِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّنَهُ النَّارُ عامٌّ وحديثُ الْوُضُوءِ مِنْ لَحْمِ الْجَزْوَرِ خَاصٌّ وَالْخَاصُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَامِّ تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ اه. فَهَوُ اعْتِرَاضٌ بَاطِلٌ فَإِنَّ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ لَيْسَ مِنَ الْعَامِّ وَالْخَاصُّ اللَّذَيْنِ يُقَدَّمُ مِنْهُمَا الْخَاصُّ مُطْلَقًا إِذْ عِبَارَةُ جَابِرٍ لَمْ يَحْكُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى يَكُونَا مِنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ بَيَّنَّ بِهَا مَا عَرَفَهُ مِنْ حَالِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَا اسْتَقَرَّ أَمْرُهُ عَلَيْهِ وَذَلِكَ صَرِيحٌ فِي التَّنْصِيحِ وَإِطْلَاعِهِ عَلَى تَرْكِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ مُطْلَقًا وَهَذَا فِي غَايَةِ الْوُضُوحِ لِلْمُتَأَمِّلِ فَجَوَابُ الْأَصْحَابِ فِي غَايَةِ الْإِسْتِقَامَةِ وَالظُّهْرِ لَكِنْ قَدْ يَرُدُّ شَيْءٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنَّهُ تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ نَحْوَ قَضَى بِالشُّفْعَةِ لَا يَعُمُّ وَفَاقًا لِلْكَثَرَيْنِ وَقِيلَ يَعُمُّ؛ لِأَنَّ قَائِلَهُ عَدَلَ عَارِفٌ

وَأُجِيبُ بَأَنَّا أَجْمَعْنَا عَلَى عَدَمِ الْعَمَلِ بِهِمَا؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ يَنْقُضُهُ يَخْصُهُ بِغَيْرِ شَحِيمَةٍ وَسَنَاهٍ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُمَا لَا يُسَمَّيَانِ لَحْمًا كَمَا يَأْتِي فِي الْإِيمَانِ فَأُخِذَ بِظَاهِرِ النَّصِّ، وَخُرُوجِ نَحْوِ قِيٍّ وَدَمٍ وَمَسٍّ أَمْرَدَ حَسَنٍ أَوْ فَرَجَ بَهِيمَةٍ وَقَهْقَهَةٍ مُصَلٍّ وَانْقِضَاءِ مُدَّةِ الْمَسْحِ وَإِيجَابِهِ لِعَسَلِ الرَّجُلَيْنِ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِهِ لَا لِيَكُونَ يُسَمَّى حَدَثًا وَالتَّبَلُّغُ بِالشَّيْءِ وَالرَّدَّةُ، وَإِنَّمَا أَبْطَلْتُ التَّيَسُّمَ لِضَعْفِهِ وَنَحْوِ شِفَاءِ السَّلْسِ لَا يَرُدُّ؛ لِأَنَّ حَدَثَهُ لَمْ يَرْتَفِعْ. (أَحَدُهَا خُرُوجُ شَيْءٍ) وَلَوْ عُودًا أَوْ رَأْسَ دَوْدَةَ، وَإِنْ عَادَتْ وَلَا يَضُرُّ إِدْخَالَهُ، وَإِنَّمَا امْتَنَعْتُ الصَّلَاةَ لِحَمَلِهِ مُتَّصِلًا بِتَجَسُّسِ إِذَا مَا فِي الْبَاطِنِ لَا يُحْكَمُ بِتَجَسُّسِهِ إِلَّا إِنْ اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنَ الظَّاهِرِ (مَنْ قِيلَهُ) أَيِ الْمُتَوَضُّعِيِّ.....

□ فَوَدَّ: (وَأُجِيبُ) أَيِ مِنْ جَانِبِ الْأَصْحَابِ وَقَوْلُهُ: (بِأَنَّا أَجْمَعْنَا) يَغْنِي الْقَائِلِينَ بِالتَّقْضِ وَالْقَائِلِينَ بِعَدَمِهِ كَزَيْدٍ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّهُمَا لَا يُسَمَّيَانِ لَحْمًا) أَقُولُ وَيُسَلِّمُ أَنََّّهُمَا يُسَمَّيَانِ فَالتَّخْصِصُ أَيْسَرُ تَرْكًا لِلْعَمَلِ بِهِ بِضَرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي فِي الْإِيمَانِ الْخُ) وَيُجَابُ بِأَنَّهُ عَمَمٌ عَدَمُ التَّقْضِ بِالشَّخْمِ مَعَ شُمُولِهِ لَشَخْمِ الظَّهْرِ وَالْجَنْبِ الَّذِي حَكَّمَ الْعُلَمَاءُ فِي الْإِيمَانِ بِشُمُولِ اللَّحْمِ لَهُ نِهَائِيَّةٌ. □ فَوَدَّ: (فَأُخِذَ الْخُ) أَيِ الْقَائِلِ بِالتَّقْضِ. □ فَوَدَّ: (وَخُرُوجِ الْخُ) ضَبَبٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ كَأَكْلِ الْخُ سَمِ عِبَارَةِ الْكُرْدِيِّ عَطَفَ عَلَى أَكْلِ لَحْمِ الْخُ وَكَذَا مَا بَعْدَهُ مِنْ مَسٍّ وَقَهْقَهَةٍ وَانْقِضَاءِ وَالتَّبَلُّغِ وَالرَّدَّةِ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَدَمٍ) أَيِ مِنْ غَيْرِ الْفَرَجِ نِهَائِيَّةٌ. □ فَوَدَّ: (لَا لِيَكُونَ يُسَمَّى حَدَثًا) هَذَا مَحَلُّ تَأَمُّلٍ فَلَاؤُلَى مَا ذَكَرَهُ غَيْرُهُ مِنْ أَنَّ الْكَلَامَ فِي مَوْجِبِ الْوُضُوءِ التَّامِّ بِضَرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَنَحْوِ شِفَاءِ الْخُ) مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ لَا يَرُدُّ الْخُ خَبَرُهُ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ حَدَثَهُ الْخُ) أَيِ فَكَيْفَ يَصِحُّ عَدَمُ الشِّفَاءِ سَبَبًا لِلْحَدَثِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لَمْ يَرْتَفِعْ) فِيهِ نَظَرٌ بِالنَّظَرِ لِتَجَرُّيْزِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْحَدِيثِ الْوَاقِعِ فِي التَّرْجِمَةِ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْمَنْعِ وَهُوَ يَرْتَفِعُ بِظُهُرِهِ، وَيَعُودُ بِشِفَائِهِ كَبَقِيَّةِ الْأَشْيَاءِ بِضَرِيٍّ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنْ مُرَادَهُ لَمْ يَرْتَفِعْ رَفْعًا عَامًّا.

□ فَوَدَّ (لِالشَّيْءِ: (خُرُوجِ شَيْءٍ) أَيِ عَيْنًا أَوْ رِيحًا طَاهِرًا أَوْ نَجِسًا جَافًا أَوْ رَطْبًا مُعْتَادًا كَبَوْلٍ أَوْ نَادِرًا كَدَمٍ انْفِصَالٍ أَوْ لَا قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا نِهَائِيَّةٌ زَادَ الْمُغْنِي طَوْعًا أَوْ كَرْهًا اهـ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ هُوَذَا) حَتَّى لَوْ أَدْخَلَ فِي ذِكْرِهِ مِثْلًا أَوْ مِزْجًا ثُمَّ أَخْرَجَهُ انْتَقَضَ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (إِذْخَالُهُ) أَيِ إِذْخَالَ شَيْءٍ فِي قَبْلِهِ أَوْ ذُبُرِهِ.

□ فَوَدَّ: (أَيِ الْمُتَوَضُّعِيِّ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (أَيِ الْمُتَوَضُّعِيِّ) قَيْدٌ بِذَلِكَ نَظَرًا لِيَكُونَ نَاقِضًا بِالْفِعْلِ وَلَوْ اسْقَطَهُ لَكَانَ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْمَنْظُورَ إِلَيْهِ الشَّأْنُ فَلَوْ خَرَجَ مِنَ الْمُحَدِّثِ يُقَالُ لَهُ حَدَثٌ أَيْضًا

بِاللُّغَةِ وَالْمَعْنَى قُلُوبًا ظُهُورُ عُمُومِ الْحُكْمِ وَمِمَّا صَدَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَأْتِ هُوَ فِي الْحِكَايَةِ بِلَفْظٍ عَامٍّ كَالْجَارِ قُلْتُ ظُهُورُ عُمُومِ الْحُكْمِ بِحَسَبِ ظَنِّهِ وَلَا يَلْزَمُنَا اتِّبَاعُهُ فِي ذَلِكَ. وَهَذَا التَّوْجِيهِ يَجْرِي فِيمَا نَحْنُ فِيهِ فَقَدْ يَكُونُ مَا ذَكَرَهُ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ بِحَسَبِ فَهْمِهِ أَوْ ظَنِّهِ وَيُجَابُ بِأَنْ عِبَارَةَ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ظَاهِرَةٌ ظُهُورًا تَامًّا فِي تَرْكِ النَّبِيِّ ﷺ الْوُضُوءَ الَّذِي كَانَ يَفْعَلُهُ فَهُوَ صَرِيحٌ فِي ثَقُلِ رُجُوعِ النَّبِيِّ ﷺ عَمَّا كَانَ يَفْعَلُهُ وَمِنْ أَبْعَدِ الْبَعِيدِ جَزْأُهُ بِثَقُلِ التَّرْكِ عَلَى مُجَرَّدِ فَهْمِهِ وَظَنِّهِ. □ فَوَدَّ: (وَخُرُوجِ) ضَبَبٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: كَأَكْلٍ وَكَذَا ضَبَبٌ بَيْنَ قَوْلِهِ: وَلَوْ رِيحًا وَقَوْلِهِ: أَوْ بَلَدًا.

الحي الواضح ولو ريحا من ذكره أو قبلها وإن تعددا نعم لما تحققت زيادته أو احتملت.....

وقوله: (الحي) خرج به الميت فلا تنقض طهارته بخروج شيء منه، وإنما تجب إزالة التجاسة عنه فقط وقوله: (الواضح) أخذ الشارح محترز بقوله الآتي أما المشكل شيئا. هـ قوله: (وإن تعددا) أي الذكر والقبل عبارة المغني ولو مخرج الولد أي أو أحد ذكرين يبول بهما أو أحد فرجين يبول بأحدهما وتحيض بالآخر، وإن بال بأحدهما وحاض به فقط اختص الحكم به اهـ. هـ قوله: (نعم لما تحققت إلخ) قال في الروض، وينقض الخارج من أحد ذكرين يبولان قال في شرحه، فإن كان يبول بأحدهما فالحكم له والآخر زائد لا يتعلق به نقض وظاهر أن الحكم في الحقيقة منوط بالأصالة لا بالبول حتى لو كانا أصليين، ويبول بأحدهما، ويطأ بالآخر نقض كل منهما أو كان أحدهما أصليا والآخر زائدا نقض الأصلي فقط، وإن كان يبول بهما وقياس ما يأتي من النقض بمس الزائد إذا كان على سنن الأصلي أن ينقض بالبول منه إذا كان كذلك، وإن التبس الأصلي بالزائد فالظاهر أن النقض منوط بهما لا بأحدهما ولو خلق للمرأة فرجان فبالت وحاضت بهما انتقض الوضوء بالخارج من كل منهما، فإن بالت وحاضت بأحدهما فقط اختص الحكم به ولو بالت بأحدهما وحاضت بالآخر فالوجه تعلق الحكم بكل منهما انتهى وهل يجري تفصيله السابق حتى لو كان أحدهما أصليا والآخر زائدا اختص النقض بالأصلي، وإن بالت أو حاضت بهما واعلم أن قوله السابق، وإن كان يبول بهما ممنوع بل إذا كان يبول بهما نقض كل منهما مطلقا بل البول بهما دليل أصاليهما م ر اهـ سم عبارة ع ش.

(فائدة) لو خلق له فرجان أصليان نقض الخارج من كل منهما أو أصلي وزائد واشتبه فلا نقض بالخارج من أحدهما للشك ولا نقض إلا بالخارج منهما معا فلو انسدا أحدهما وانفتح ثقبه تحت المعدة فلا نقض بالخارج منها؛ لأن انسداد الأصلي لا يتحقق إلا بانسداديهما معا، وينقض الخارج من

هـ قوله: (نعم لما تحققت إلخ) قال في الروض، وينقض الخارج من أحد ذكرين يبولان قال في شرحه، فإن كان يبول بأحدهما فالحكم له والآخر زائد لا يتعلق به نقض وظاهر أن الحكم في الحقيقة منوط بالأصالة لا بالبول حتى لو كانا أصليين، ويبول بأحدهما، ويطأ بالآخر نقض كل منهما أو كان أحدهما أصليا والآخر زائدا نقض الأصلي فقط، وإن كان يبول بهما وقياس ما يأتي من النقض بمس الزائد إذا كان على سنن الأصلي أن ينقض بالبول منه إذا كان كذلك، وإن التبس الأصلي بالزائد فالظاهر أن النقض منوط بهما لا بأحدهما ولو خلق للمرأة فرجان فبالت وحاضت بهما انتقض الوضوء بالخارج من كل منهما، فإن بالت وحاضت بأحدهما فقط اختص الحكم به ولو بالت بأحدهما وحاضت بالآخر فالوجه تعلق الحكم بكل منهما اهـ. وهل يجري هنا تفصيله السابق حتى لو كان أحدهما أصليا والآخر زائدا اختص النقض بالأصلي، وإن بالت أو حاضت بهما واعلم أن قوله السابق، وإن كان يبول بهما ممنوع بل إذا كان يبول بهما نقض كل منهما مطلقا بل البول بهما دليل على أصاليتهما م ر.

حُكِمَ مُنْفَتِحَ تَحْتَ الْمِعْدَةِ أَوْ بَلَلًا رَأَاهُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَحْتَمِلْ كَوْنَهُ مِنْ خَارِجٍ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ أَوْ وَصَلَ نَحْوَ مَذْيَبِهَا لِمَا يَجِبُ غَسْلُهُ فِي الْجَنَابَةِ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ إِلَى الظَّاهِرِ أَوْ خَرَجَتْ رُطُوبَةٌ فَرَجَّهَا إِذَا كَانَتْ مِنْ وَرَاءِ مَا يَجِبُ غَسْلُهُ يَقِينًا وَإِلَّا فَلَا أَمَّا الْمُشْكِلُ فَلَا بُدَّ مِنْ خُرُوجِهِ مِنْ فَرْجِهِ (أَوْ دُبُرِهِ) كَالْدَمِ الْخَارِجِ مِنَ الْبَاسُورِ، وَهُوَ دَاخِلُ الدُّبُرِ لَا خَارِجُهُ وَكَالْبَاسُورِ نَفْسِهِ إِذَا كَانَ ثَابِتًا دَاخِلَ الدُّبُرِ فَخَرَجَ أَوْ زَادَ خُرُوجَهُ وَكَمَقْعَدَةِ الْمَرْحُورِ إِذَا خَرَجَتْ فَلَوْ تَوَضَّأَ حَالَ خُرُوجِهَا ثُمَّ أَدْخَلَهَا لَمْ يَنْتَقِضْ، وَإِنْ أَتَكَأَ عَلَيْهَا بِقُطْنَةٍ حَتَّى دَخَلَتْ وَلَوْ انْفَصَلَ عَلَى تِلْكَ الْقُطْنَةِ شَيْءٌ مِنْهَا لَخُرُوجُهُ حَالَ خُرُوجِهَا وَيَحْتَكَ بَعْضُهُمُ النِّقْصَ بِمَا خَرَجَ مِنْهَا لَا يَخْرُجُهَا؛

الْفَرْجُ الَّذِي لَمْ يَنْسَدَ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ أَصْلِيًّا فَالْتَقِضُ بِهِ ظَاهِرٌ، وَإِنْ كَانَ زَائِدًا فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الثُّبَّةِ الْمُنْفَتِحَةِ وَائْتِدَادِ الْأَصْلِيِّ فَالْتَقِضُ بِهِ مُتَحَقِّقٌ سِوَاكَ كَانَ زَائِدًا أَوْ أَصْلِيًّا بِخِلَافِ الثُّبَّةِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (حُكِمَ مُنْفَتِحَ الْإِنِّخِ) أَيُ وَسَيَاتِي أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ خَارِجُهُ إِذَا كَانَ الْأَصْلِيُّ مُنْفَتِحًا. □ قَوْلُهُ: (أَوْ بَلَلًا) ضَبَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ وَلَوْ رِيحًا سَمَ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَطَفَ عَلَى رِيحًا وَكَذَا قَوْلُهُ: أَوْ وَصَلَ وَقَوْلُهُ أَوْ خَرَجَتْ اهـ لَكِنْ فِي عَطْفِ الْأَخِيرَيْنِ نَوْعٌ تَسَامُحٌ. □ قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَالْأَوَجُّهُ أَنَّهُ لَوْ رَأَى عَلَى ذَكَرِهِ بَلَلًا لَمْ يَنْتَقِضْ وَضُوءُهُ إِلَّا إِذَا لَمْ يُحْتَمَلْ طَرُؤُهُ مِنْ خَارِجٍ خِلَافًا لِلْمَغْزِيِّ كَمَا لَوْ خَرَجَتْ مِنْهَا رُطُوبَةٌ وَشَكَّ فِي أَتَاهَا مِنَ الظَّاهِرِ أَوْ الْبَاطِنِ اهـ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ وَلَا يُكَلِّفُ إِزَالَتَهَا أَيُّ، وَإِنْ أَدَّى ذَلِكَ إِلَى التِّصَاقِ رَأْسَ ذَكَرِهِ بِتَوْبِهِ؛ لِأَنَّا لَمْ نَحْكَمْ بِنَجَاسَتِهَا عِشْرَةً. □ قَوْلُهُ: (بَقِينًا) مَعْمُولٌ لِكَانَتْ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا فَلَ) يَدْخُلُ فِيهِ الشُّكُّ سَمَ.

□ قَوْلُهُ (سَمَ): (أَوْ دُبُرِهِ) وَتَغْيِيرُهُ أَحْسَنُ مِنْ تَغْيِيرِ أَصْلِهِ وَالتَّثْبِيهِ بِالسَّبِيلَيْنِ إِذْ لِمَرْأَةٍ ثَلَاثَةُ مَخَارِجَ اثْنَانِ مِنْ قَبْلِ وَوَاحِدٌ مِنْ دُبُرٍ وَلِشُمُولِهِ مَا لَوْ خُلِقَ لَهُ ذَكَرَانِ فَإِنَّهُ يَنْتَقِضُ بِالْخَارِجِ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا وَكَذَا لَوْ خُلِقَ لِلْمَرْأَةِ فَرْجَانِ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيُ الْبَاسُورُ (دَاخِلُ الدُّبُرِ الْإِنِّخِ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ. □ قَوْلُهُ: (إِذَا خَرَجَتْ) يَتَّبِعِي أَوْ زَادَ خُرُوجُهَا سَمَ. □ قَوْلُهُ: (حَالَ خُرُوجِهَا) أَوْ بَعْدَهُ أَمَّا حَالَ وَقُوعِ الْخُرُوجِ فَيَتَّبِعِي عَدَمُ صِحَّةِ الْوُضُوءِ فَتَأَمَّلْهُ وَقَوْلُهُ ثُمَّ أَدْخَلَهَا سَيَاتِي فِي الصَّوْمِ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ الصَّوْمُ بِإِدْخَالِهَا سَمَ. □ قَوْلُهُ: (حَتَّى دَخَلَتْ) أَيُ الْمَقْعَدَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ انْفَصَلَتْ عَلَى تِلْكَ الْقُطْنَةِ الْإِنِّخِ) صَرِيحٌ فِي عَدَمِ التَّقْضِ

□ قَوْلُهُ: (وَلَا فَلَ) يَدْخُلُ فِيهِ الشُّكُّ. □ قَوْلُهُ: (إِذَا خَرَجَتْ) يَتَّبِعِي أَوْ زَادَ خُرُوجُهَا. □ قَوْلُهُ: (فَلَوْ تَوَضَّأَ حَالَ خُرُوجِهَا الْإِنِّخِ) تَوَهَّمَ بَعْضُ الطَّلَبَةِ أَنَّهُ يَتَّبِعِي أَنْ لَا يَصِحَّ الْوُضُوءُ حَالَ خُرُوجِهَا كَمَا لَا يَصِحُّ الْوُضُوءُ حَالَ خُرُوجِ الْبَوْلِ، وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّ الْوُضُوءَ هُنَا حَالَ خُرُوجِهَا أَيُ بَعْدَهُ إِنَّمَا هُوَ نَظِيرُ الْوُضُوءِ بَعْدَ انْقِطَاعِ الْبَوْلِ وَهُوَ صَحِيحٌ فَتَأَمَّلْ أَمَّا حَالَ وَقُوعِ الْخُرُوجِ فَيَتَّبِعِي عَدَمُ صِحَّةِ الْوُضُوءِ فَتَأَمَّلْهُ.

□ قَوْلُهُ: (أَدْخَلَهَا) سَيَاتِي فِي الصَّوْمِ بَيَانٌ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ الصَّوْمُ بِإِدْخَالِهَا. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ انْفَصَلَ الْإِنِّخِ) صَرِيحٌ فِي عَدَمِ التَّقْضِ بِأَخْذِ قُطْنَةٍ كَانَتْ عَلَيْهَا حَالَ الْخُرُوجِ وَهَذَا، وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّ الْمُتَفَصِّلَ الْمَذْكُورَ لَمْ يَدْخُلْ ثُمَّ يَخْرُجْ وَلَا تَقْضُ.

لأنّها باطنُ الدُّبُرِ، فإن رُدّها بغيرِ باطنِ كَفِّه، فإن قلنا لا يُفْطِرُ بِرُدّها أي، وهو الأصحُّ كما يأتي فمُحْتَمَلٌ، وإن قلنا يُفْطِرُ نَقَضَتْ ضَعِيفٌ بل لا وجهَ له وذلك للنَّصِّ على الغَائِطِ والبَوْلِ والمَذْيِ والريحِ وقيسَ بها كُلُّ خارجٍ. (إلا المنيّ) أي مَنِيّ الْمُتَوَضِّعِ وحده الخارجُ منه أوْلاً فلا نقضَ به حتى يَصْبَحَ غَسْلُهُ، وإن لم يَتَوَضَّأْ اتِّفَاقاً على ما قيل، ويُنَوِّي بِوَضُوءِهِ له سُنةُ الغُسلِ لا رفعَ الحديثِ وزَعَمَ أَنَّ الْمُتَيَمِّمَ حينئِذٍ يُصَلِّي به فُروضاً نظراً لِيَتَقَاءَ وَضُوءُهُ غَلَطٌ؛ لأنَّ الجَنَابَةَ وحدها توجبُ التَّيَمُّمَ لِكُلِّ فرضٍ، وذلك؛ لأنّه أوجبَ أعظَمَ الأمرينِ بِخُصوصِ كونه منياً فلا يُوجبُ أدَوْنَهُما بِعُمومِ كونه خارجاً، وإنّما نَقَضَ الحَيْضُ والنَّفَاسُ؛

بأخذِ قُطْنَةٍ كانتَ عليها حالُ خُرُوجِها هذا، ويتَّبَعِي أن يكونَ المرادُ أنَّ الْمُتَفَصِّلَ المذكورَ لم يَدْخُلْ ثم يَخْرُجْ وإلا نَقَضَ سَم. □ فَوُدَّ: (كما يأتي) أي في الصَّوم. □ فَوُدَّ: (فمُحْتَمَلٌ) أي قَعَدَمُ التَّقْضِ بِرُدّها مُحْتَمَلٌ مُطَابِقٌ لِلوَاقِعِ. □ فَوُدَّ: (ضَعِيفٌ) خَبَرُ قَوْلِهِ وَبَحَثَ إلخ. □ فَوُدَّ: (بَلْ لا وجهَ لَهُ) أي لِذَلِكَ البَحْثِ أي قَوْلُهُ: وإن قلنا يُفْطِرُ نَقَضَتْ. □ فَوُدَّ: (وَذَلِكَ) أي التَّقْضُ بِخُرُوجِ شَيْءٍ إلخ. □ فَوُدَّ: (بِهَا) أي الغَائِطِ وما عَظِيفٌ عليه وقَوْلُهُ كُلُّ خارجٍ أي مِنَ الْقَبْلِ أو الدُّبُرِ غَيْرِ الغَائِطِ وما عَظِيفٌ عليه.

□ فَوُدَّ (سَم): (إلا المنيّ) ومِثْلُهُ الْوَلَدُ الْجَافُّ عَلَى الْمُعْتَمِدِ؛ لأنَّ الْوِلَادَةَ مُوجِبَةٌ لِلْغُسْلِ فلا توجبُ الْوَضُوءَ شَيْخُنَا وَبُجَيْرِمِيَّ أي وَفَاقاً لِلنَّهْيَةِ وَسَمٌ وَخِلَافاً لِلشَّارِحِ وَالْمُعْنِي كَمَا يَأْتِي. □ فَوُدَّ: (أَي مَنِيّ الْمُتَوَضِّعِ) إلى قَوْلِهِ وَلَوْ خَرَجَ فِي النِّهَايَةِ إلَّا قَوْلُهُ عَلَى مَا قِيلَ وَإِلَى قَوْلِهِ وَزَعَمَ فِي الْمُعْنِي إلَّا ذَلِكَ الْقَوْلُ وقَوْلُهُ وَزَعَمَ إلی؛ لأنّه أوجبَ. □ فَوُدَّ: (أَي مَنِيّ الْمُتَوَضِّعِ إلخ) كَانَ أَمْنِي بِمُجَرَّدِ نَظَرٍ أو احْتِلَامٍ مُمَكِّناً مَقْعَدَهُ مُعْنِي أي أَوْ فِكْرٍ أَوْ طَهٍّ ذَكَرٍ أَوْ بَهِيمَةٍ أَوْ مُحَرَّمَةٍ أَوْ إِيلاجِهِ فِي خِرْقَةٍ كُرْدِيٍّ وَشَيْخُنَا.

□ فَوُدَّ: (وَحَدَهُ الْخَارِجُ مِنْهُ إلخ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَرَهُمَا. □ فَوُدَّ: (أَنَّ الْمُتَيَمِّمَ) أي لِلْجَنَابَةِ نِهَايَةً. □ فَوُدَّ: (بِوَضُوءِهِ لَهُ) أي لِلْغُسْلِ. □ فَوُدَّ: (وَذَلِكَ) أي اسْتِثْنَاءُ الْمَنِيِّ. □ فَوُدَّ: (أَعْظَمَ الْأَمْرَيْنِ) أي مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ فَيَنْدَفِعُ بِهِ الْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّ الْجَمَاعَ فِي رَمَضَانَ يُوجِبُ أَعْظَمَ الْأَمْرَيْنِ، وَهُوَ الْكُفَّارَةُ بِخُصوصِ كَوْنِهِ جَمَاعاً وَأَدَوْنَهُمَا، وَهُوَ الْقَضَاءُ بِعُمومِ كَوْنِهِ يُفْطِرُ كَذَا نُقِلَ عَنِ الشَّيْخِ حَمْدَانَ. أَقُولُ قَدْ يُنَمُّعُ أَنَّ الْكُفَّارَةَ أَعْظَمُ مِنَ الْقَضَاءِ بَلْ قَدْ يُدْعَى أَنَّ الْقَضَاءَ أَعْظَمُ مِنَ الْكُفَّارَةِ بِالنِّسْبَةِ لِبَعْضِ الْأَفْرَادِ فَلَا

□ فَوُدَّ: (إلا المنيّ) الْمُعْتَمِدُ أَنَّ الْوِلَادَةَ بَلَا بَلَلٍ كَخُرُوجِ الْمَنِيِّ فَلَا تَنْقُضُ بِخِلَافِ خُرُوجِ غُضُو مُتَفَصِّلٍ فَإِنَّهُ يَنْقُضُ وَلَا يُوجِبُ الْغُسْلَ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ إِذَا بَرَزَ بَعْضُ الْغُضُو لَا يُحْكَمُ بِالتَّقْضِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مُتَفَصِّلٌ؛ لِأَنَّا لَا نَنْقُضُ بِالْبَلَلِ، فَإِنْ تَمَّ خُرُوجُهُ مُتَفَصِّلاً حَكَمْنَا بِالتَّقْضِ وَإِلَّا فَلَا أَهْمَ رَ وَلَوْ خَرَجَ جَمِيعُ الْوَلَدِ مُتَقَطَّعاً عَلَى دُفْعَاتٍ فَيَتَّبَعِي أَنَّ يُقَالُ إِنْ تَوَاصَلَ خُرُوجُ أَجْزَائِهِ الْمُتَقَطَّعَةِ بِحَيْثُ نُسِبَ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ وَجَبَ الْغُسْلُ بِخُرُوجِ الْآخِرِ وَتَبَيَّنَ عَدَمُ التَّقْضِ بِمَا قَبْلَهُ وَإِلَّا بَانَ خَرَجَتْ تِلْكَ الْأَجْزَاءُ مُتَفَاصِلَةً بِحَيْثُ لَا يُنْسَبُ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ كَانَ خُرُوجُ كُلِّ وَاحِدٍ نَاقِضاً وَلَا غُسْلٌ وَلَوْ خَرَجَ نَاقِضاً غُضُو نَقِضَا عَارِضاً كَانَ انْقَطَعَتْ يَدُهُ وَتَخَلَّفَتْ عَنْ خُرُوجِهِ تَوَقَّفَ الْغُسْلُ عَلَى خُرُوجِهَا م ر.

لأنَّ حُكْمَهُمَا أَغْلَظُ وَلَوْ خَرَجَ مِنْهُ مَنِيٌّ غَيْرُهُ أَوْ نَفْسِهِ بَعْدَ اسْتِدْخَالِهِ نَقَضَ كُمُضْغَةً مِنْ امْرَأَةٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ لِاخْتِلَاطِهَا بِمَنِيِّ الرَّجُلِ وَزَعَمَ ابْنُ الْعِمَادِ النِّقَاضَ بِخُرُوجِ مَنِئِهَا.....

يُتَوَجَّهُ السُّؤَالُ عَنْ أَضْلِهِ ع ش. ه فَوَدَّ: (لأنَّ حُكْمَهُمَا أَغْلَظُ) عبارة التَّهْيِيةِ وَالْمُغْنِي؛ لِاتِّهَامِهِمَا بِمَنْعَانِ صِحَّةِ الْوُضُوءِ مُطْلَقًا فَلَا يُجَايِعَانِهِ بِخِلَافِ خُرُوجِ الْمَنِيِّ بِصُحَّةٍ مَعَهُ الْوُضُوءُ فِي صُورَةِ سَلَسِ الْمَنِيِّ فَيُجَايِعُهُ اه. ه فَوَدَّ: (وَلَوْ خَرَجَ مِنْهُ مَنِيٌّ غَيْرُهُ) مُحْتَرَزٌ مَنِ الْمُتَوَضِّعِ وَقَوْلُهُ أَوْ نَفْسِهِ الْخ مُحْتَرَزُ الْخَارِجِ مِنْهُ أَوَّلًا وَقَوْلُهُ كُمُضْغَةً مُحْتَرَزٌ وَحْدَهُ. ه فَوَدَّ: (كُمُضْغَةً الْخ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ مَنِئِي عَلَى نَقْضِ الْوِلَادَةِ سَمِ أَيُّ وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلتَّهْيِيةِ عبارة الْأَوَّلِ نَعَمْ لَوْ وَلَدَتْ وَلَدًا جَافًا انْتَقَضَ وَضُوءُهَا كَمَا فِي فَتَاوَى شَيْخِي أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ صَوْمَهَا يَبْطُلُ بِذَلِكَ؛ وَلِأَنَّ الْوَلَدَ مُتَعَقِّدٌ مِنْ مَنِئِهَا وَمَنِئِي غَيْرِهَا اه. ه وَعبارة الثَّانِي وَلَوْ أَلْقَتْ وَلَدًا جَافًا وَجَبَ عَلَيْهَا الْغُسْلُ وَلَا يَنْتَقِضُ وَضُوءُهَا كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى تَبَعًا لِلزُّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ إِنْ انْعَقَدَ مِنْ مَنِئِهَا وَمَنِئِي لَكِنْ اسْتَحَالَ إِلَى الْحَيَوَانِيَّةِ فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يُعْطَى سَائِرُ أَحْكَامِهِ وَلَوْ أَلْقَتْ بَعْضٌ وَلَدٌ كَيْدَ انْتَقَاضِ وَضُوءِهَا وَلَا غُسْلٍ عَلَيْهَا اه. ه وَفِي سَمِ مِثْلُهُ قَالَ ع ش فَوَدَّ: م ر وَلَدًا جَافًا أَيُّ أَوْ مُضْغَةً جَافَةً سَمِ عَلَى حَجٍّ وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى قَوْلِ حَجٍّ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَلْقَتْ مُضْغَةً وَجَبَ عَلَيْهَا الْغُسْلُ لِاخْتِلَاطِهَا بِمَنِيِّ الرَّجُلِ أَيُّ أَوْ عَلَقَةٍ جَافَةٍ قِيَاسًا عَلَى الْمُضْغَةِ لِمَا يَأْتِي أَنَّ كُلًّا مِثْلَةٌ لِلنَّفَاسِ اه. ه وَفِي الْكُرْدِيِّ مَا نَصَّهُ وَسُئِلَ الْجَمَالُ الزَّمَلِيُّ عَنْ تَخَالُفِهِ مَعَ الْخَطِيبِ فِي إِفْتَاءِ وَإِلَيْهِ فَأَجَابَ بِأَنَّ مَا نَقَلَهُ الْخَطِيبُ صَحِيحٌ لَكِنَّهُ مَرْجُوحٌ عَنْهُ وَفِي سَمِ عَلَى التَّخْفَةِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ إِذَا بَرَزَ بَعْضُ الْعُضْوِ لَا يُحْكَمُ بِالنَّقْضِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مُتَفَصِّلٌ؛ لِأَنَّا لَا نَنْقُضُ بِالشَّكِّ إِذَا تَمَّ خُرُوجُهُ مُتَفَصِّلًا حَكَمْنَا بِالنَّقْضِ وَإِلَّا فَلَا وَإِذَا خَرَجَ بَعْضُ الْوَلَدِ مَعَ اسْتِزَارٍ بَاقِيهِ وَقُلْنَا لَا نَقْضُ فَهَلْ تَصِحُّ الصَّلَاةُ حَيْثُذْ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ اتِّصَالَ الْمُسْتِزِرِّ مِنْهُ بِنَجَاسَةٍ أَوْ لَا كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْخَيْطِ فِيهِ نَظَرٌ وَمَالَ ابْنُ الزَّمَلِيِّ لِلْأَوَّلِ فَلْيُحَرَّرْ انْتَهَى. ه وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنْ الشُّوَبَرِيِّ مَا نَصَّهُ وَأَمَّا خُرُوجُ بَعْضِ الْوَلَدِ فَيَنْقُضُ وَلَا يَلْزَمُهَا بِهِ غُسْلٌ حَتَّى يَتِمَّ جَمِيعُهُ قَالَ شَيْخُنَا م ر وَلَا تُعِيدُ مَا فَعَلْتَهُ مِنَ الْعِبَادَةِ قَبْلَ تَمَامِهِ. وَقِيلَ: يَجِبُ الْغُسْلُ بِكُلِّ عُضْوٍ لَا يُعْقَادُهُ مِنْ مَنِئِهَا وَدُفِعَ بَأَنَّهُ غَيْرُ مُحَقَّقٍ وَقَالَ الْخَطِيبُ تُخَيَّرُ بَيْنَ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ فِي كُلِّ جُزْءٍ وَحَاصِلُ الْمُعْتَمِدِ أَنَّ الْوِلَادَةَ بِلَا بَلَلٍ وَإِلْفَاءِ نَحْوِ الْعَلَقَةِ كَخُرُوجِ الْمَنِيِّ فَلَا تَنْقُضُ بِخِلَافِ خُرُوجِ عُضْوٍ مُتَفَصِّلٍ فَإِنَّهُ يَنْقُضُ وَلَا يُوْجِبُ الْغُسْلُ قَالَ الشَّيْخُ سَمِ وَإِذَا قُلْنَا بَعْدَ النَّقْضِ بِخُرُوجِ بَعْضِ الْوَلَدِ مَعَ اسْتِزَارٍ بَاقِيهِ فَهَلْ تَصِحُّ الصَّلَاةُ حَيْثُذْ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ اتِّصَالَ الْمُسْتِزِرِّ مِنْهُ بِنَجَاسَةٍ أَوْ لَا كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْخَيْطِ فِيهِ نَظَرٌ وَمَالَ شَيْخُنَا لِلْأَوَّلِ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ اه. ه وَقَوْلُهُ وَقِيلَ يَجِبُ الْخُ يَعْني بِهِ الشَّارَحُ. ه فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ الْخ) قَدْ مَرَّ مَا فِيهِ وَلَوْ خَرَجَ جَمِيعُ الْوَلَدِ مُتَقَطَّعًا عَلَى دُفْعَاتٍ فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ إِنْ تَوَاصَلَ خُرُوجُ أَجْزَائِهِ الْمُتَقَطَّعَةِ بِحَيْثُ يُنْسَبُ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ وَجَبَ الْغُسْلُ بِخُرُوجِ الْأَخِيرِ وَتَبَيَّنَ عَدَمُ النَّقْضِ بِمَا قَبْلَهُ وَإِلَّا بِأَنَّ خَرَجَتْ تِلْكَ الْأَجْزَاءُ مُتَفَاصِلَةً بِحَيْثُ لَا يُنْسَبُ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ كَانَ خُرُوجُ كُلِّ وَاحِدٍ نَاقِصًا وَلَا غُسْلٌ وَلَوْ خَرَجَ نَاقِصًا عُضْوًا نَقْصًا

ه فَوَدَّ: (كُمُضْغَةً) الظَّاهِرُ أَنَّهُ مَنِئِي عَلَى نَقْضِ الْوِلَادَةِ.

مُطْلَقًا لاختِلَاطِهِ بِبِلَّةٍ فَرَجَهَا يُرَدُّ بِأَنَّ ذَلِكَ الْاِخْتِلَاطَ غَيْرُ مُحَقَّقٍ دَائِمًا فَسَاوَتْ الرَّجُلَ (وَلَوْ) خَلِيقٌ مُتَسَدُّ الْفَرْجَيْنِ بِأَنَّ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُمَا شَيْءٌ نَقَضَ خَارِجُهُ مِنْ أَيِّ مَحَلٍّ كَانَ، وَلَوْ الْفَمُ أَوْ أَحَدَهُمَا نَقَضَ.....

عَارِضًا كَانَ انْقَطَعَتْ يَدُهُ وَتَخَلَّفَتْ عَنْ خُرُوجِهِ تَوَقَّفَ الْغُسْلُ عَلَى خُرُوجِهَا مَرَّاتٍ عَلَى حَجٍّ وَقَوْلُهُ عَلَى خُرُوجِهَا أَيُّ عَلَى الْإِتِّصَالِ الْعَادِيِّ عَلَى مَا قَدَّمَهُ وَلَا فَلَا يَجِبُ غُسْلٌ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا بَعْضُ وَلَدٍ، وَهُوَ إِنَّمَا يَنْقُضُ عَلَى مَا مَرَّ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ الْخَارِجَ أَوَّلًا لَمَّا أُطْلِقَ عَلَيْهِ اسْمُ الْوَلَدِ عُزْفًا أَوْ جَبَّ الْغُسْلُ بِخُصُوصِهِ حَيْثُ خَرَجَ بَاقِيهِ مُطْلَقًا هَذَا وَمَا قَالَهُ مِنْ أَنَّ خُرُوجَهُ مُتَّفَقًا لَا يَوْجِبُ الْغُسْلَ حَتَّى بِالْجُزْءِ الْآخِرِ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ تَحَقَّقَ خُرُوجُ الْوَلَدِ بِتَمَامِهِ فَلَا وَجْهَ لِعَدَمِ وَجُوبِ الْغُسْلِ بِخُرُوجِ الْجُزْءِ الْآخِرِ وَقَوْلُهُ السَّابِقُ وَجَبَ الْغُسْلُ بِخُرُوجِ الْآخِرِ وَهَلْ يَتَّبِعُ حَيْثُ وَجُوبُ قَضَاءِ الصَّلَاةِ السَّابِقَةِ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْمُتَّجِهَ الْآنَ الثَّانِي سَمَى عَلَى الْبَهْجَةِ أَقُولُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ بَلْ لَا وَجْهَ لِغَيْرِهِ بِنَاءً عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ مِنْ أَنَّ بَعْضَ الْوَلَدِ لَا يَوْجِبُ الْغُسْلَ ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ أَوَّلًا أَوْ ثَانِيًا. ه. قَوْلُهُ: (لِاخْتِلَاطِهَا بِالْخ) هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ خُرُوجَ غُضُوٍّ مِنَ الْوَلَدِ كَذَلِكَ وَفِي فَتْحِ الْجَوَادِ قَضِيَّةُ الْعِلَّةِ أَنَّ خُرُوجَ بَعْضِهِ كَخُرُوجِ كُلِّهِ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ الْمُلَاحَظَةُ هُنَا اسْمُ الْوِلَادَةِ وَهُوَ مُتَّفَقٌ إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى هَذِهِ الْمُلَاحَظَةِ أَه. وَعُمُومٌ مَا ذَكَرَ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ عِنْدَ الشَّارِحِ بَيْنَ انْفِصَالِ جُزْءٍ مِنَ الْوَلَدِ أَوْ لَا وَعِبَارَتُهُ فِي الْإِيْعَابِ وَلَا يُشْتَرَطُ انْفِصَالُ الْوَلَدِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَظَنَّةُ الشَّيْءِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بَلْ لَوْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَى مَا يَجِبُ غُسْلُهُ مِنَ الْفَرْجِ ثُمَّ رَجَعَ وَجَبَ الْغُسْلُ، وَيَتَكَرَّرُ الْغُسْلُ بِتَكَرُّرِ الْوَلَدِ الْجَافِّ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ مَتْنِيٌّ مُتَعَقِّدٌ أَه. وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْجَمَالَ الرَّمْلِيَّ مُخَالِفٌ لِلشَّارِحِ فِيمَا ذَكَرَ كُرْدِي. ه. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُمَا شَيْءٌ) أَيُّ، وَإِنْ لَمْ يَلْتَحِمْ نِهَائِيَّةً، وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مِثْلُهُ. ه. قَوْلُهُ: (وَلَوْ الْفَمُ) هَلْ يَنْقُضُ حَيْثُ خُرُوجُ رِيقِهِ وَنَفْسِهِ مِنْهُ؛ لِأَنَّ خُرُوجَ الرِّيحِ نَاقِضٌ وَالتَّقْضُ بِذَلِكَ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ وَالْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ خِلَافُ ذَلِكَ وَاخْتِصَاصُ هَذَا الْحُكْمِ بِمَا يَطْرَأُ انْفِتَاحُهُ دُونَ الْمُتَفَتِّحِ أَصَالَةً سَمَى عَلَى حَجٍّ أَه. ش. عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ وَعِنْدَ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ وَالْجَمَالَ الرَّمْلِيِّ وَالْخَطِيبِ وَالطَّبَّلَاوِيِّ وَغَيْرِهِمْ لَا يَنْقُضُ مَا خَرَجَ مِنَ الْمَنَافِذِ الْمَفْتُوحَةِ كَالْفَمِ وَالْأُذُنِ بِخِلَافِ مَا إِذَا انْفَتَحَ لَهُ مَخْرَجٌ آخَرُ فَإِنَّ خَارِجَهُ يَنْقُضُ مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ أَه. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ أَحَدِهِمَا) عَطَفَ عَلَى الْفَرْجَيْنِ.

ه. قَوْلُهُ: (وَلَوْ الْفَمُ) هَلْ يَنْقُضُ حَيْثُ خُرُوجُ رِيقِهِ وَنَفْسِهِ مِنْهُ؛ لِأَنَّ خُرُوجَ الرِّيحِ نَاقِضٌ وَالتَّقْضُ بِذَلِكَ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ وَالْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ خِلَافُ ذَلِكَ وَاخْتِصَاصُ هَذَا الْحُكْمِ بِمَا يَطْرَأُ انْفِتَاحُهُ دُونَ الْمُتَفَتِّحِ أَصَالَةً.

(مَسْأَلَةٌ): لَوْ خُلِقَ إِنْسَانٌ بَلَا دُبُرٍ بِالْكُلِّيَّةِ وَلَمْ يَنْفَتِحْ لَهُ مَخْرَجٌ وَقُلْنَا بِمَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيُّ مِنْ أَنَّ الْمُتَفَتِّحَ أَصَالَةً كَالْفَمِ لَا يَقُومُ مَقَامُ الْأَصْلِيِّ فَهَلْ يَنْقُضُ هَذَا بِالتَّوَمِّ الْغَيْرِ الْمُمَكَّنِ أَخْذًا بِإِطْلَاقِهِمْ إِذِ التَّوَمُّ الْغَيْرُ الْمُمَكَّنِ نَاقِضٌ فِيهِ نَظَرٌ يُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ بِعَدَمِ التَّقْضِ؛ لِأَنَّ عِلَّتَهُ أَنَّ التَّوَمَّ الْغَيْرِ الْمُمَكَّنِ مَظَنَّةُ

الْمُنَاسِبُ لَهُ أَوْ لَهَا سَوَاءٌ أَكَانَ انْسِدَادُهُ بِالِتِحَامٍ أَمْ لَا خِلَافًا لِشَيْخِنَا وَصَرَّحَ الْمَاوَرْدِيُّ بِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ لِلْأَصْلِيِّ أَحْكَامُهُ حِينَئِذٍ وَفِيهِ نَظَرٌ لِبَقَاءِ صُورَتِهِ فَلْيَنْقُضْ مَسَّهُ، وَيَجِبُ الْغُسْلُ وَالْحَدُّ بِإِبِلَاجِهِ وَالْإِبِلَاجُ فِيهِ وَغَيْرُ ذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُ صَاحِبَ الْبَيَانِ صَحَّحَ الْإِنْتِقَاضَ بِمَسِّهِ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الذَّكَرِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ لِلْمُنْفَتِحِ حِينَئِذٍ إِلَّا النَقْضُ خِلَافًا لِمَا قَدْ يُوْهِمُهُ كَلَامُ الْمَاوَرْدِيِّ الْمَذْكُورُ أَوْ غَيْرُ مُنْسَدِهِ.

□ فَوَدَّ: (الْمُنَاسِبُ لَهُ الْخُ) يَتَّبِعِي وَغَيْرُ الْمُنَاسِبِ لَهُمَا بِنَاءٌ عَلَى النِّقَاضِ بِالتَّادِيرِ سَم. □ فَوَدَّ: (سَوَاءٌ أَكَانَ الْخُ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ الْخُ. □ فَوَدَّ: (فَلْيَنْقُضْ مَسَّهُ) أَيِ الْأَصْلِيِّ مُفَرَّغٌ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (وَيَجِبُ الْخُ) بِالْجَزْمِ عَطْفًا عَلَى يَنْقُضْ مَسَّهُ. □ فَوَدَّ: (بِإِبِلَاجِهِ الْخُ) أَيِ الْأَصْلِيِّ. □ فَوَدَّ: (خِلَافًا لِشَيْخِنَا) أَقُولُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مَا يَكُونُ مَعَ ذَهَابِ الصُّورَةِ بِالْكَلْبَةِ فَيُجَامِعُ كَلَامُ الشَّارِحِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَبْقَى عَلَى عُمُومِهِ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ وَمُجَرَّدُ بَقَاءِ الصُّورَةِ لَا نَظَرٌ إِلَيْهِ وَلَا لَتَقْضَى كُلُّ مِنْ قُبْلَى الْخُتَى؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَصْلِيٌّ أَوْ بِصُورَتِهِ بَصْرِيٌّ، وَقَوْلُهُ: وَهُوَ الْأَقْرَبُ أَيِ الْمَوَافِقُ لِلنَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (فَلْيَنْقُضْ الْخُ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى كَمَا يَأْتِي. □ فَوَدَّ: (مَسَّهُ الْخُ) أَيِ الْأَصْلِيِّ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا النِّقَاضَ) أَيِ بِخُرُوجِ الْخَارِجِ مِنْهُ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (حِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ إِذَا كَانَ الْإِنْسِدَادُ أَصْلِيًّا وَكَذَا الْحُكْمُ عِنْدَ الشَّارِحِ إِذَا كَانَ عَارِضِيًّا كَمَا يَأْتِي وَأَمَّا الرَّمَلِيُّ وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُ فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ عَنْدهُمْ فِي الْإِنْسِدَادِ الْعَارِضِ، وَأَمَّا الْخُلُقِيُّ فَيَنْعَكِسُ الْحُكْمُ فِيهِ عَنْدهُمْ فَتَنْقِلُ الْأَحْكَامُ كُلُّهَا فِيهِ إِلَى الْمُنْفَتِحِ وَتَسْلُبُ عَنِ الْأَصْلِيِّ كُرْدِي.

□ فَوَدَّ: (خِلَافًا لِمَا قَدْ يُوْهِمُهُ كَلَامُ الْمَاوَرْدِيِّ الْخُ) الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمَلِيُّ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمَاوَرْدِيِّ فَيَثْبُتُ لِلْمُنْفَتِحِ جَمِيعُ أَحْكَامِ الْفَرْجِ حَتَّى يَجِبَ سِتْرُهُ إِذَا كَانَ فَوْقَ السَّرَّةِ وَهَلْ لَهُ حَرِيمٌ يَحْرُمُ التَّمَتُّعُ بِهِ كَمَا حَرَّمَ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ؛ لِأَنَّهُ حَرِيمُ الْفَرْجِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْقِيَاسُ حُرْمَةُ التَّمَتُّعِ بِهِ مِنَ الْحَائِضِ، وَأَنَّهُ لَا حَرِيمَ لَهُ، وَأَنْ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ عَوْرَةٌ بِحَالِهِ، وَإِذَا وَجَبَ سِتْرُهُ هَلْ يَجِبُ كَشْفُهُ عِنْدَ السُّجُودِ أَوْ لَا بَلْ يَسْجُدُ عَلَيْهِ مَسْتَوْرًا الظَّاهِرُ ر هُوَ الثَّانِي؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ جَمْعًا بَيْنَ حُصُولِ السُّجُودِ وَالسَّتْرِ؛ لِأَنَّ السُّجُودَ مَعَ الْحَائِلِ جَائِزٌ لِلْعَذْرِ كَمَا فِي عِصَابَةِ جِرَاحَةِ شَقِّ إِزَالَتِهَا سَم. قَالَ ع ش.

(فَرْغَ): لَوْ خُلِقَتِ السَّرَّةُ فِي مَحَلٍّ أَعْلَى مِنْ مَحَلِّهَا الْغَالِبِ كَصَدْرِهِ أَوْ الرُّكْبَةِ أَسْفَلَ مِنْ مَحَلِّهَا الْغَالِبِ فَالْوَجْهُ اغْتِبَارُهُمَا دُونَ مَحَلِّمَا الْغَالِبِ فَيَحْرُمُ الْاسْتِمْتَاعُ بِمَا بَيْنَهُمَا، وَإِنْ زَادَ عَلَى مَا بَيْنَهُمَا مِنْ مَحَلِّمَا الْغَالِبِ وَلَوْ لَمْ يُخْلَقْ لَهُ سَرَّةٌ أَوْ رُكْبَةٌ قُدِّرَ بِاِغْتِبَارِ الْغَالِبِ سَم عَلَى الْبَهْجَةِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ غَيْرُ مُنْسَدِهِ) أَيِ أَوْ

خُرُوجِ شَيْءٍ مِنَ الدُّبْرِ إِذْ لَا دُبْرَ لَهُ وَيُحْتَمَلُ النِّقَاضُ أَخْذًا بِإِطْلَاقِهِمْ وَاكْتِفَاءً بِأَنَّ التَّوَمَّ مِظَنَّةُ الْخُرُوجِ فِي الْجُمْلَةِ أَيِ بِالنَّظَرِ لِغَيْرِ مِثْلِ هَذَا الشَّخْصِ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الْأَوَّلُ لَا يُقَالُ يُؤَيِّدُ الثَّانِي أَنَّهُ يُحْتَمَلُ الْخُرُوجُ مِنَ الْقُبْلِ؛ لِأَنَّهُ لَا أَثَرَ لِاحْتِمَالِ الْخُرُوجِ مِنْهُ لِثَدْرَتِهِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ تُسْتَشْنَى هَذِهِ الْحَالَةُ فَيُقَامُ فِيهَا الْقُبْلُ مَقَامَ الدُّبْرِ حَتَّى فِي خُرُوجِ الرِّيحِ وَفِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (الْمُنَاسِبُ لَهُ) يَتَّبِعِي وَغَيْرُ الْمُنَاسِبِ لَهُمَا بِنَاءٌ عَلَى النِّقَاضِ بِالتَّادِيرِ. □ فَوَدَّ: (خِلَافًا لِمَا قَدْ يُوْهِمُهُ كَلَامُ الْمَاوَرْدِيِّ) الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ

وَأَمَّا طَرَأُ لَهُ (إِنْ أُنْسِدَ مَخْرُجُهُ) الْمُعْتَادُ أَيُّ صَارَ بِحَيْثُ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ شَيْءٌ (وَانْفَتَحَ) مَخْرُجُ (تَحْتَ) مَعْدَتِهِ (فَخَرَجَ) الْمُعْتَادُ خُرُوجَهُ، وَهِيَ يَفْتَحُ فَكْسِرٍ فِي الْأَفْصَحِ وَيَفْتَحُ أَوْ كَسْرٍ فَسُكُونٍ وَبُكَسْرٍ أَوَّلِيهِ هُنَا سُورَتُهُ وَحَقِيقَتُهَا مُسْتَقَرُّ الطَّعَامِ مِنَ الْمُتَخَفِّفِ تَحْتَ الصَّدْرِ إِلَى السَّرَّةِ (فَخَرَجَ) الْمُعْتَادُ خُرُوجَهُ (نَقَضَ) إِذْ لَا بُدَّ لِلْإِنْسَانِ مِنْ مَخْرَجٍ يَخْرُجُ مِنْهُ حَدَثُهُ (وَكَذَا نَادِرٌ كَدَوْدٍ) وَمِنْهُ

خُلِقَ غَيْرُ مُنْسَدِّ الْمَخْرَجِ فَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الْفَرْجَيْنِ أَوْ إِلَيْهِمَا بِاعْتِبَارِ الْمَخْرَجِ قَالَهُ الْكُرْدِيُّ وَالْأَوَّلَى إِزْجَاعُهُ لِجِنْسِ الْمَخْرَجِ الصَّادِقِ بِهِمَا وَبِأَحَدِهِمَا كَمَا يَأْتِي عَنْ ش.

﴿قَوْلُ (لِسِي): (أُنْسِدَ مَخْرُجَهُ) أَيُّ جِنْسُهُ قِيَصُوقٌ بِمَا لَوْ أُنْسِدَ أَحَدُ مَخْرَجَيْهِ ثُمَّ انْفَتَحَ لَهُ ثُقْبَةٌ عَ شَ عِبَارَةٌ سَمَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ يَكْفِي أُنْسَادُ أَحَدِ الْمَخْرَجَيْنِ وَصَرَّحَ الصَّيْمَرِيُّ بِاشْتِرَاطِ أُنْسَادِهِمَا، وَأَنَّهُ لَوْ أُنْسِدَ أَحَدُهُمَا فَالْحُكْمُ لِلثَّانِي لَا غَيْرَ. وَيَسَطُّ الشَّارِحُ الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَذَكَرَ أَنَّ اشْتِرَاطَ الصَّيْمَرِيِّ ضَعِيفٌ قَالَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ اهـ، وَيَأْتِي أَنْفَاءً عَنِ الْمُغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ.

﴿قَوْلُهُ: (الْمُعْتَادُ الْإِنْفَ) عِبَارَةٌ النَّهْيَةِ الْأَصْلِيَّةِ قَبْلًا كَانَ أَوْ ذُبُّوا بِأَنَّ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَسَدَّ بِالْحِمَةِ اهـ زَادَ الْمُغْنِيُّ وَمَا تَقَرَّرَ مِنَ الْإِكْتِفَاءِ بِأَحَدِ الْمَخْرَجَيْنِ هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْجُمْهُورِ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ صَرَّحَ الصَّيْمَرِيُّ بِاشْتِرَاطِ أُنْسَادِهِمَا وَقَالَ لَوْ أُنْسِدَ أَحَدُهُمَا فَالْحُكْمُ لِلْبَاقِي لَا غَيْرُ اهـ. ﴿قَوْلُهُ: (وَهِيَ) أَيُّ الْمَعْدَةِ أَيُّ الْمُرَادُ بِهَا. ﴿قَوْلُهُ: (سُرَّتُهُ) فَمُرَادُهُمْ بِتَحْتِ الْمَعْدَةِ مَا تَحْتَ السَّرَّةِ نِهَآيَةً قَالَ عَ شَ قَوْلُهُ: مَا تَحْتَ السَّرَّةِ أَيُّ مِمَّا يَفْرُبُ مِنْهَا فَلَا عِبْرَةَ بِانْفِتَاحِهِ فِي السَّاقِ وَالْقَدَمِ، وَإِنْ كَانَ إِطْلَاقُ الْمُصْصَفِ يَشْمَلُ ذَلِكَ فَلْيُرَاجَعَ اهـ.

﴿قَوْلُ (لِسِي): (وَكَذَا نَادِرٌ) يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالتَّادِرِ غَيْرَ الْمُعْتَادِ فَيَشْمَلُ مَا لَمْ يُعْهَدْ لَهُ خُرُوجُ أَضْلًا وَلَا مَرَّةً سَمَ.

الرَّمَلِيُّ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمَاوَزْدِيِّ فَيَبْتُثُّ لِلْمُنْفَتِحِ جَمِيعَ أَحْكَامِ الْفَرْجِ حَتَّى يَجِبَ سَتْرُهُ إِذَا كَانَ فَوْقَ السَّرَّةِ وَهَلْ لَهُ حَرِيمٌ يَحْرُمُ التَّمَتُّعَ بِهِ كَمَا حَرَّمَ بِمَا بَيَّنَّ السَّرَّةَ وَالرُّكْبَةَ؛ لِأَنَّهُ حَرِيمُ الْفَرْجِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْقِيَاسُ حُرْمَةُ التَّمَتُّعِ بِهِ مِنَ الْحَائِضِ، وَأَنَّهُ لَا حَرِيمَ لَهُ، وَأَنْ مَا بَيَّنَّ السَّرَّةَ وَالرُّكْبَةَ عَوْرَةً بِحَالِهِ، وَإِذَا وَجِبَ سَتْرُهُ هَلْ يَجِبُ كَشْفُهُ عِنْدَ السُّجُودِ أَوْ لَا بَلْ يَسْجُدُ عَلَيْهِ مَسْتَوْرًا الظَّاهِرُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ جَمْعًا بَيْنَ حُصُولِ السُّجُودِ وَالسَّتْرِ؛ لِأَنَّ السُّجُودَ مَعَ الْحَائِلِ جَائِزٌ لِلْعُذْرِ كَمَا فِي عِصَابَةِ جِرَاحَةِ شَقِّ إِزَالَتِهَا وَيُفَارِقُ مَا لَوْ احتَاجَ لِسِتْرِ بَعْضِ عَوْرَتِهِ بِيَدِهِ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ يَسْجُدُ عَلَى يَدِهِ، وَإِنْ فَاتَ سَتْرُ ذَلِكَ الْمَحَلِّ بِأَنَّ بَعْضَ الْبَدَنِ لَمْ يَوْضِعْ لِلْسَّتْرِ. ﴿قَوْلُهُ: (إِنْ أُنْسِدَ مَخْرُجُهُ) ظَاهِرُ كَلَامِ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ يَكْفِي أُنْسَادُ أَحَدِ الْمَخْرَجَيْنِ وَصَرَّحَ الصَّيْمَرِيُّ بِاشْتِرَاطِ أُنْسَادِهِمَا، وَأَنَّهُ لَوْ أُنْسِدَ أَحَدُهُمَا فَالْحُكْمُ لِلثَّانِي لَا غَيْرَ وَيَسَطُّ الشَّارِحُ الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَذَكَرَ أَنَّ اشْتِرَاطَ الصَّيْمَرِيِّ ضَعِيفٌ قَالَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ. ﴿قَوْلُهُ: (وَكَذَا نَادِرٌ) يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالتَّادِرِ غَيْرَ الْمُعْتَادِ فَيَشْمَلُ مَا لَمْ يُعْهَدْ لَهُ خُرُوجُ أَضْلًا وَلَا مَرَّةً.

الدُّمُّ وَكَذَا الرِّيحُ هُنَا، وَإِنْ كَانَ مُطْلَقُهُ مُعْتَادًا (فِي الْأَظْهَرِ) كَالْمُعْتَادِ (أَوْ) انْفَتَحَ (فَوْقَهَا) أَيْ
 الْمِعْدَةُ أَوْ فِيهَا أَوْ مُحَاذِيًا لَهَا (وَهُوَ) أَيْ الْأَصْلِيُّ (مُنْسَدٌ) أَيْ سِدَادًا طَارِيًّا (أَوْ) انْفَتَحَ (تَحْتَهَا) وَهُوَ
 مُنْفَتِّحٌ فَلَا يَنْقُضُ خَارِجُهُ الْمُعْتَادَ وَالنَادِرُ (فِي الْأَظْهَرِ)؛ لِأَنَّهُ مِنْ فَوْقَهَا وَفِيهَا وَمُحَاذِيَا بِالْقِيءِ
 أَشْبَهَ وَمِنْ تَحْتِهَا عَنْهُ غَنِيٌّ وَحَيْثُ نَقَضَ الْمُنْفَتِّحُ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ مِنْ أَحْكَامِ الْأَصْلِيِّ غَيْرُ ذَلِكَ وَفِي
 الْمَجْمُوعِ لَوْ نَامَ مُمْكِنُهُ مِنَ الْأَرْضِ أَيْ مَثَلًا لَمْ يَنْقُضْ وَضُوءَهُ.

قوله: (وَكَذَا الرِّيحُ إلخ) هَذَا مَا نَقَلَهُ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ ثُمَّ اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ فِي زِيَادَتِهَا فَقَالَ وَالْمَذْهَبُ أَنَّ
 الرِّيحَ مِنَ الْمُعْتَادِ وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِنَّهُ الصَّوَابُ أَنْتَهَى أَهْ بَصْرِيٌّ.

قوله: (أَوْ فَوْقَهَا) بَقِيَ مَا لَوْ انْفَتَحَ وَاحِدٌ تَحْتَهَا وَآخَرُ فَوْقَهَا وَالْوَجْهُ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِمَا تَحْتَهَا وَلَوْ انْفَتَحَ
 اثْنَانِ تَحْتَهَا وَهُوَ مُنْسَدٌ فَهَلْ يَنْقُضُ خَارِجُ كُلِّ مِنْهُمَا مُطْلَقًا أَوْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْآخَرِ أَوْ
 أَقْرَبَ إِلَى الْأَصْلِيِّ مِنَ الْآخَرِ فَهَوَ الْمُعْتَبَرُ فِيهِ نَظَرٌ سَمِ عَلَى حَاجٍ أَقُولُ وَلَا يَبْغِدُ أَنْ يُقَالَ يَنْقُضُ الْخَارِجُ مِنْ
 كُلِّ مِنْهُمَا تَنْزِيلًا لَهُمَا مَنَزَلَةَ الْأَصْلِيِّينَ وَهُوَ مُقْتَضَى قَوْلِ سَمِ عَلَى شَرْحِ الْبَهْجَةِ لَوْ تَعَدَّدَ هَذَا الثَّقْبُ وَكَانَ
 يَخْرُجُ الْخَارِجُ مِنْ كُلِّ مِنْ ذَلِكَ الْمُتَعَدِّدِ فَيَنْبَغِي التَّقْضُ بِخُرُوجِ الْخَارِجِ مِنْ كُلِّ سِوَاءٍ أَحْصَلَ انْفِتَاحَهُ مَعًا
 أَوْ مُرْتَبَاً؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ أَصْلِيِّينَ م ر، وَيَجُوزُ لِلْحَلِيلِ الْوُطْءُ فِي هَذَا الثَّقْبِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْحَلِيلَةِ دُبُرٌ م ر
 أَهْ بِحُرُوفِهِ فَإِنَّهُ أَطْلَقَ فِي الثَّقْبِ فَيَشْمَلُ الْمُتَحَاذِيَةَ وَمَا بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ع ش. قوله: (أَيْ الْمِعْدَةُ إلخ)
 عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالنَّهْيَةُ أَيْ الْمِعْدَةُ وَالْمُرَادُ فَوْقَ تَحْتِهَا كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخِ أَوْ فَوْقَهُ أَيْ فَوْقَ تَحْتِ الْمِعْدَةِ
 حَتَّى تَدْخُلَ هِيَ بَانَ انْفَتَحَ فِي السَّرَةِ أَوْ مُحَاذِيَا أَوْ فِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ أَه. قوله: (بِالْقِيءِ أَشْبَهَ) إِذْ مَا تُحِيلُهُ
 الطَّبِيعَةُ تَلْقِيَهُ إِلَى الْأَسْفَلِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. قوله: (عَنْهُ غَنِيٌّ) أَيْ لَا ضَرُورَةَ إِلَى جَعْلِ الْحَادِثِ مَخْرَجًا مَعَ
 انْفِتَاحِ الْأَصْلِيِّ مُغْنِي وَنِهَآيَةً. قوله: (لَمْ يَثْبُتْ لَهُ إلخ) هَذَا فِي الْعَارِضِ أَمَّا الْخِلْقِيُّ فَمُنْفَتِّحُهُ كَالأَصْلِيِّ
 فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ كَمَا أَقْبَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالْمُنْسَدُ حَيْثُ كَفَعُضُ زَائِدٌ لَا وَضُوءَ بِمَسِّهِ وَلَا
 غُسْلَ بِإِيلَاجِهِ وَلَا بِإِيلَاجِ فِيهِ قَالَهُ الْمَاوُزِدِيُّ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ لَمْ أَرِ لِيْغِيرِهِ
 تَضَرُّعًا بِمُوَافَقَتِهِ أَوْ مُخَالَفَتِهِ وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّغْيِيرِ بِالْإِنْفِتَاحِ أَنَّهُ لَوْ خَرَجَ مِنْ نَحْوِ فِيمَ لَا يَنْقُضُ لَانْفِتَاحِهِ
 أَصَالَةً نِهَآيَةً زَادَ الْمُغْنِي، وَإِنْ اسْتَبْعَدَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَمِمَّا يَرُدُّ الْإِسْتِيعَادَ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ خُلِقَ لَهُ ذَكَرٌ
 فَوْقَ سُرَّتِهِ يَبُولُ مِنْهُ وَيُجَامِعُ بِهِ وَلَا ذَكَرَ لَهُ سِوَاهُ لَا تَرَى أَنَّا نُدِيرُ الْأَحْكَامَ عَلَيْهِ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ إِنَّا
 نَجْعَلُ لَهُ حُكْمَ التَّقْضِ فَقَطُّ وَلَا حُكْمَ لَهُ غَيْرُ ذَلِكَ أَهْ وَقَوْلُهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ يَعْنِي بِهِ الشَّارِحُ.

قوله: (لَوْ نَامَ مُمْكِنُهُ) أَيْ الْمُنْفَتِّحُ النَّاقِضُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي أَيْ سِوَاءِ كَانَ الْإِنْفِتَاحُ أَصْلِيًّا أَوْ عَارِضِيًّا ع ش.
 قوله: (لَمْ يَنْقُضْ وَضُوءَهُ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي.

قوله: (أَوْ فَوْقَهَا إلخ) بَقِيَ مَا لَوْ انْفَتَحَ وَاحِدٌ مِنْ تَحْتِهَا وَآخَرُ فَوْقَهَا وَالْوَجْهُ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِمَا تَحْتَهَا وَلَوْ
 انْفَتَحَ اثْنَانِ تَحْتَهَا، وَهُوَ مُنْسَدٌ فَهَلْ يَنْقُضُ خَارِجُ كُلِّ مِنْهُمَا مُطْلَقًا أَوْ لَا أَوْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا أَسْفَلَ
 مِنَ الْآخَرِ أَوْ أَقْرَبَ إِلَى الْأَصْلِيِّ مِنَ الْآخَرِ فَهَوَ الْمُعْتَبَرُ فِيهِ نَظَرٌ. قوله: (لَمْ يَثْبُتْ لَهُ إلخ) قَالَ الْمَحَلِّيُّ أَمَّا

(تنبيه) ظاهر المتن هنا مشكّل؛ لأنه جعل انسداد الأصلي مُقَسِّمًا ثُمَّ فَصَلَ بين انسدادِهِ وانفتاحِهِ وقد يُجاب بأنّ قوله أو فوقها معطوفٌ على تحت لا بَقِيد ما قبله ونحو ذلك قد يَقَعُ في كلامِهِمْ. (الثاني زوال العقل) أي التمييز بِخُنُونٍ أو إغماءٍ أو نحو سُكْرِ ولو مُمَكِّنًا مَقْعَدَهُ لِجَمَاعًا أو نومٍ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ» وقد بَيَّنَّتْ خُلاصَةً ما للعلماء في تعريف العقل وتوابعِهِ في شرح العُبابِ.....

❦ فَوَدَّ: (لأنه جعل إلخ) هذا بَقْطَعِ النَّظَرِ عَنِ جُلِّ الشَّارِحِ فَإِنَّهُ حَمَلَ المَثَنَ على الانسدادِ الطَّارِئِ وَذَكَرَ حُكْمَ الانسدادِ الْأَصْلِيِّ قَبْلَهُ على خِلَافِ ما سَلَكَه النِّهَايَةُ والمُعْنَى. ❦ فَوَدَّ: (ثُمَّ فَصَلَ إلخ) أي بقوله، وهو مُنْسَدُّ إلخ وقوله، وهو مُنْفَتِحٌ إلخ. ❦ فَوَدَّ: (وقد يُجاب بأنّ قوله إلخ) ويُجاب أيضًا بأنّ قوله أو فَوْقَهَا غَيْرُ مَعْطُوفٍ على تَحْتِ بَلْ مَعْمُولٌ لِمَحْذُوفٍ أي انْفَتَحَ وَجُمْلَةُ المَحْذُوفِ مَعْطُوفَةٌ على جُمْلَةِ قوله وَلَوْ ائْتَسَدَ مَخْرَجُهُ لَكِنْ يَرُدُّ على هَذَا أَنَّ مِثْلَ هَذَا العُطْفِ مِنْ خِصَائِصِ الواوِ كَمَا في الْأَلْفِيَّةِ، وهو أي الواوِ انْفَرَدَتْ بِعُطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قد بَقِيَ مَعْمُولُهُ إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ أو مَجَازًا عَنِ الواوِ وَيُكْتَفَى بِذَلِكَ في هَذَا الحُكْمِ أو يُخَصُّ ذَلِكَ الحُكْمُ بِحَيْثُ لَا يَشْمَلُ ما نَحْنُ فِيهِ سَمِ وَقَدْ يُدْعَى أَنَّ هَذَا الجَوَابَ تَفْصِيلُ جَوَابِ الشَّارِحِ. ❦ فَوَدَّ: (لا بَقِيد ما قبله) يَغْنِي الانسدادُ الْأَصْلِيُّ بَلْ الْأَصْلِيُّ. ❦ فَوَدَّ: (أي التَّمييز) إلى قوله وَقَدْ بَيَّنَّتْ في النِّهَايَةِ والمُعْنَى. ❦ فَوَدَّ: (بِخُنُونٍ) وَمِنْهُ الخَبَلُ والمَالِيخُولِي وَغَيْرُهُمَا مِنْ بَقِيَةِ أَنْوَاعِهِ وَهُوَ زَوَالُ الإِدْرَاكِ بِالْكُلِّيَّةِ مَعَ بَقَاءِ الْقُوَّةِ وَالْحَرَكَةِ في الْأَعْضَاءِ شَيْخُنَا. ❦ فَوَدَّ: (أو إغماءٍ) وَلَوْ كَانَ لِوَلِيِّ حَالَةِ الذَّكَرِ فَيَنْقُضُ طَهْرَهُ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلْمَالِكِيَّةِ رَحْمَانِي اهْ بُجَيْرِمِي. عبارة ع ش وَمِنْ التَّاقِصِ أَيْضًا اسْتِغْرَاقُ الْأَوْلِيَاءِ أَخْذًا مِنْ إِبْطَالِهِمْ خِلَافًا لِمَا تَوَهُّمُهُ بَعْضُ ضَعْفَةِ الطَّلَبَةِ اهْ وَعبارة شَيْخُنَا، وهو أي الإغماءُ زَوَالُ الشُّعُورِ مِنَ الْقَلْبِ مَعَ الْفُتُورِ في الْأَعْضَاءِ، وهو غَيْرُ نَاقِصٍ في حَقِّ الْأَنْبِيَاءِ كَالنُّومِ وَمِنْ الإغماءِ مَا يَقَعُ في الْحَمَامِ، وَإِنْ قُلَّ فَيَنْقُضُ الْوُضُوءَ فَلْيَتَنَبَّهْ لِهَذَا وَقَوْلُهُ، وهو غَيْرُ نَاقِصٍ في حَقِّ الْأَنْبِيَاءِ كَالنُّومِ فِي ع ش وَالبَجِيرِمِي مِثْلُهُ. ❦ فَوَدَّ: (أو نَحْوُ سُكْرِ) كَانَ زَالَ بِمَرَضٍ قَامَ بِهِ ع ش. ❦ فَوَدَّ: (لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ فَمَنْ نَامَ إلخ) أي وَغَيْرُ النُّومِ مِمَّا ذَكَرَ أَبْلَغُ مِنْهُ فِي الدُّهُولِ الَّذِي هُوَ مَظَنَّةٌ لِخُرُوجِ شَيْءٍ مِنَ الدُّبُرِ كَمَا أَشْعَرَ بِهِ الْخَبَرُ مُعْنَى وَنِهَايَةٍ. ❦ فَوَدَّ: (في تَغْرِيفِ الْعَقْلِ إلخ) وَالْعَقْلُ لُغَةً الْمَنْعُ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ صَاحِبَهُ مِنْ ارْتِكَابِ الْفَوَاحِشِ وَأَمَّا اضْطِلَاحًا فَأَحْسَنُ ما قِيلَ فِيهِ إِنَّهُ صِفَةٌ يُمَيِّزُ بِهَا بَيْنَ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ وَعَنْ

الْأَصْلِيِّ فَأَحْكَامُهُ بَاقِيَةٌ وَفِي الْجَوَاهِرِ أَنَّهُ لَا يَتَّبَعُ لَهُ شَيْءٌ مِنْ أَحْكَامِ الْفَرْجِ إِلَّا وَطْءُ الزَّوْجَةِ. ❦ فَوَدَّ: (وقد يُجاب إلخ) يُجاب أيضًا بأنّ قوله أو فَوْقَهَا غَيْرُ مَعْطُوفٍ على تَحْتِ بَلْ مَعْمُولٌ لِمَحْذُوفٍ أي انْفَتَحَ وَجُمْلَةُ المَحْذُوفِ مَعْطُوفَةٌ على جُمْلَةِ قوله وَلَوْ ائْتَسَدَ مَخْرَجُهُ لَخَ لَكِنْ يَرُدُّ على هَذَا أَنَّ مِثْلَ هَذَا العُطْفِ مِنْ خِصَائِصِ الواوِ كَمَا قَالَ في الْأَلْفِيَّةِ، وَهِيَ أي الواوِ انْفَرَدَتْ بِعُطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قد بَقِيَ مَعْمُولُهُ إِلَّا أَنْ تُجْعَلَ أو مَجَازًا عَنِ الواوِ وَيُكْتَفَى بِذَلِكَ في هَذَا الحُكْمِ أو يُخَصُّ ذَلِكَ الحُكْمُ بِحَيْثُ لَا يَشْمَلُ ما نَحْنُ فِيهِ.

وهو أفضل من العلم؛ لأنه منبعه وأشه؛ لأن العلم يجري منه مجرى النور من الشمس والرؤية من العين ومن عكس أراد من حيث استلزامه له، وأنه تعالى يوصف به لا بالعقل (إلا) متصل كما عرفت في تفسير العقل بما ذكر (نوم) قاعد (ممكّن مقعده) أي أليته من مقره ولو دابة سائرة، وإن استند لما لو زال عنه لسقط أو احتبى

الشافعي أنه آلة التمييز وقيل هو غريزة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات وقيل غير ذلك واختلف في محله فقال أصحابنا: وجُمهور المتكلمين إنه في القلب وقال أصحاب أبي حنيفة وأكثر الأطباء إنه في الدماغ.

(فائدة) قال الغزالي الجنون يُزيل العقل والإغماء يغمّره والتوم يسترّه مغني عبارة شيخنا والأصح أنه في القلب وله شعاع متصل بالدماغ اهـ.

☐ فؤد: (وهو أفضل من العلم) إن أريد بالأفضل الأشرف فهو مُحتمَل أو الأكثر ثواباً فَمَحَلُّ تأمل إن أريد بالعقل الغريزة إذ لا صنْع له فيها بصريّ أقول وكلامهم كالصريح في الأول. ☐ فؤد: (ومن عكس إلخ) عبارة شيخنا، وقال الرّمليّ بالثاني أي العلم أفضل من العقل، وهو المُعتمد لاستلزامه له؛ ولأن الله تعالى يوصف به لا بالعقل اهـ وقوله: وهو المُعتمد قد يُنافي قوله بعد وهذا الخلاف ممّا لا طائل تحته اهـ فتأمل. ☐ فؤد: (من حيث استلزامه) يُتأمل سم عبارة البُجيرميّ ما نصّه وكان الشيخ مخبيّ الدين الكافجي يقول العلم أفضل باختيار كونه أقرب إلى الإفضاء إلى معرفة الله وصفاته والعقل أفضل باختيار كونه منبعاً للعلم وأضلاً له وحاصله أن فضيلة العلم بالذات وفضيلة العقل بالوسيلة إلى العلم اهـ. ☐ فؤد: (متصل) إلى قوله أو هل زالت في المغني إلا قوله قاعد وقوله ويؤخذ إلى وخرج وقوله القاعد وإلى قوله كسائر إلخ في النهاية إلا ما ذكر وقوله مع عدم تدكّر إلى مع الشك.

قول المتن: (إلا نوم إلخ) لا يخفى أن التوم المذكور مُستثنى من محذوف أي زوال العقل بشيء إلا نوم إلخ سم ويستحب الوضوء لمن نام مُتمكّناً خروجا من الخلاف مغني وأسنى وكُرديّ وشيخنا.

☐ فؤد: (قاعد) التقييد بالقاعد الذي زاده قد يرّد عليه أن القائم قد يكون مُمكّناً كما لو انتصب وفرّج بين رجله والصق المخرج بشيء مُرتفع إلى حد المخرج ولا يتّجه إلا أن هذا تمكّن مانع من التفضّص فينبغي الإطلااق ولعلّ التقييد بالنظر للغالب سم على حجّ اهـ ع ش. ونقل شيخنا عن الشيخ عطية أن من قام قائماً مُتمكّناً فلا يتفضّص وضوءه ثم قال وقد تفيده عبارة الشيخ الخطيب ثم ساقها. ☐ فؤد: (ولو دابة سائرة) فغير السائرة من باب أولى كُرديّ. ☐ فؤد: (أو احتبى) أي ضمّ ظهره وساقه بعمامة أو غيرها / نهاية عبارة الكُرديّ الاحتباء هو أن يجلس على أليته رافعاً رُكبتيه محتوياً عليهما بيديه أو يجمع بينهما

☐ فؤد: (من حيث استلزامه) يُتأمل. ☐ فؤد: (إلا نوم إلخ) لا يخفى أن التوم المذكور مُستثنى من محذوف أي زوال العقل بشيء إلا نوم إلخ. ☐ فؤد: (قاعد ممكّن) التقييد بالقاعد الذي زاده قد يرّد عليه أن القائم قد يكون مُمكّناً كما لو انتصب وفرّج بين رجله والصق المخرج بشيء مُرتفع إلى حد المخرج

وليس بين بعض مقعده ومقره تجاف للأمن من خروج شيء حينئذ وعليه حملنا خبر مسلم أن الصحابة كانوا ينامون ثم يصلون ولا يتوضئون وفي رواية لأبي داود ينامون حتى تخفق رؤوسهم الأرض. ويؤخذ من قولهم: للأمن إلى آخره أنه لو أخبر نائماً غير ممكن معصوم كالخضر بناء على الأصح أنه نبي بأنه لم يخرج منه شيء لم ينتقض وضوءه واعتدته بعضهم

وظهره بنحو عمامة كما يفعله بعض الصوفية اهـ. □ فوه: (وليس إلخ) ولا فرق بين التحيف وغيره، وهو ما صرح به في الروضة وغيرها نعم إن كان بين مقعده ومقره تجاف نقض كما نقله في الشرح الصغير عن الزباني وأقره خطيب ونهاية. □ فوه: (تجاف) ولو سد التجافي بنحو قطن لا ينتقض زيادتي وشيخنا. □ فوه: (للأمن من خروج شيء) أي من دبره ولا عبرة باحتمال خروج ریح من قبله، وإن اعتاده؛ لأن شأنه الثدرة شيخنا وع ش ورشيدتي. □ فوه: (وعليه) أي التمكن. □ فوه: (حتى تخفق رؤوسهم) أي يقرب خفقان رؤوسهم إذ لو خفقت رؤوسهم الأرض حقيقة أي وصلت إليها ارتفع الألبان بجيرمي. □ فوه: (ويؤخذ إلخ) ولو نام ممكناً فأخبره عدل بخروج ریح منه أو بنحو مسها له اعتمد الشارح في الإيعاب وغيره وجوب الأخذ بقوله؛ لأنه ظن أقامه الشارح مقام اليقين بل صوته في فتاويه قال الزباني في شرح المحرر: الذي اعتمد شيخنا الجمال الرملي أنه لا يجب عليه قبول خبره فلا نقض بإخبار العدل اهـ ولا تبطل الصلاة بنوم ممكن قال القليوبي، وإن طال ولو في ركن قصير وخالفه شيخنا الرملي في الركن القصير؛ لأن تعاطيه باختياره فهو كالعمد وفيه بحث انتهى اهـ. كزدي وأقر سم وع ش ما قاله الرملي في المسألة الثانية واعتمد البجيرمي ما قاله الرملي في المسألتين وكذا اعتمد شيخنا ثم قال ولو أخبره معصوم أو عدل التواتر بأنه خرج منه شيء حال تمكنه انتقض وضوءه

ولا يتجه إلا أن هذا تمكن مانع من النقض فينبغي الإطلاق ولعل التقييد بالنظر للغالب. □ فوه: (وعليه حملنا خبر مسلم إلخ) فإن قلت حمل الخبر على هذا ليس بأولى من حمله على النوم الخفيف؛ لأنه لا يمنع إدراك خروج الخارج قلت بل هو أولى؛ لأن خروج الخارج قد يخف جداً بحيث يخفى مع أدنى نوم بخلاف التمكن؛ لأنه يمنع الخروج فتأمل. □ فوه: (ويؤخذ من قولهم إلخ) في فتاوى الشارح أنه سئل عن أخبره عدل أنه خرج منه حدث فهل يلزمه قبول خبره أو لا كما أفنى به بعض أهل اليمن فأجاب بأن الصواب أنه يلزمه وزعم أن خبره لا يفيد اليقين بل الظن ولا يرفع يقين طهر بطن حدث يطله أنه لو أخبره بوقوع نجاسة في الماء لزمه قبول خبره مع وجود العلة المذكورة وجهه أن هذا، وإن كان ظناً إلا أنه قائم مقام اليقين شرعاً في أبواب كثيرة اهـ. وقضية ترجيه أنه لو أصابه شيء من ذلك الماء الذي أخبره بوقوع نجاسة فيه لزمه تطهيره ثم رأيت التثنية الآتي في كلامه والوجه أن شرط لزوم قبول خبره أن لا يعلم أن مستنده في إخباره ظنه باجتهاد أو غيره أو يتردد في ذلك؛ لأن ظنه نفسه لا يؤثر فظن غيره أولى ولعل هذا في غاية الظهور فليتأمل ثم تذكرت قول المصنف السابق ولو أخبره بتنجسه مقبول الرواية إلخ، وهو صريح في لزوم التطهير مما أصابه من الماء الذي أخبر العدل بوقوع

وقد تنازعه قاعدة أن ما نيط بالمظنة لا فرق بين وجوده وعدمه كالمشقة في السفر وعلى هذا يتجه عد المثن الزوال نفسه في غير النائم الممكن سببا للحدث. وأما على الأول فوجهه عد أنه سبب لخروج شيء من الدبر غالبا فكأنه قال الأول الخروج نفسه والثاني سببه وخروج بالقاعد الممكن غيره كالنائم على قفاه، وإن استشف وألصق مقعده بمقره وبالنوم الثعاس وأوائل نشأة الشكر لبقاء نوع من التمييز معهما إذ من علامات الثعاس سماع كلام الحاضرين، وإن لم يفهمه ولا ينتفض وضوء شاك هل نام أو نعى أو هل كان ممكنا أو لا أو هل زالت أليته قبل اليقظة أو بعدها وتيقن الرؤيا مع عدم تذكر نوم لا أثر له بخلافه.....

يتيقن الخروج حيثيذ بخلاف ما لو أخبره عدل بذلك اهـ. □ قوله: (وقد تنازعه إلخ) اعتمدته م ر سم وقال البصري يؤيد الأول ويضعف المنازعة فيه تغليبهم لاستثناء نوم الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين بيقظة قلوبهم فتذكر الخارج فتأمل اهـ. □ قوله: (وعلى هذا) أي على النزاع وقوله: (على الأول) أي المأخوذ من قولهم للأمن إلخ. □ قوله: (فوجهه عد) أي عد زوال العقل سببا للحدث. □ قوله: (وإن استشف) وفي القاموس والاستشفاء يشاء فقاء أن يذخل إزاره بين فخذيه ملوياً اهـ. □ قوله: (الثعاس) وهو أوائل النوم ما لم يزال تميزه كزدي. □ قوله: (نشوة السكر) يفتح الواو بلا همزع ش عبارة البجيرمي عن البرماوي يفتح الواو على الأفصح مقدمات السكر وأما بالهمز فالنوم من قولهم نشأ الصبي نما وزاد اهـ. □ قوله: (أو نعى) قال في شرح الروض يفتح العين سم على حج وعبارة المختار نعى ينعى بالضم ومثله في الصحاح ع ش وعبارة القاموس نعى كمنع فهو ناعس اهـ، وهي موافقة لما في شرح الروض. □ قوله: (أو هل زالت أليته إلخ) عبارة النهاية ولو زالت إحدى أليتي نائم ممكن قبل انتيابه نقض أو بعده أو معه أو شك في تقديمه أو أن ما خطر ببالي رؤيا أو حديث نفس فلا اهـ. □ قوله: (لا أثر له بخلافه مع الشك) هذه التفرقة غير متجهة؛ لأن الرؤيا إن كانت من خصائص النوم

نجاسة فيه. □ قوله: (وقد تنازعه إلخ) اعتمدته م ر. □ قوله: (أو نعى) قال في شرح الروض يفتح العين. □ قوله: (وتيقن الرؤيا مع عدم تذكر نوم لا أثر له بخلافه مع الشك إلخ) هذه التفرقة غير متجهة؛ لأن الرؤيا إن كانت من خصائص النوم فلا فرق بين التذكر والشك في النقض حيث لا تمكن بل هي مرجحة مع عدم التذكر أيضاً؛ لأن وجود خاصية الشيء ترجح بل قد تعين وجوده، وإن لم تكن من خصائصه فلا وجه للتفرقة بينهما بالنقض بأحدهما دون الآخر إذ لا نقض بالشك وبالجمله فالوجه أنه إن كان ممكنا ولو احتمالا فلا نقض فيهما ولا حصل النقض فيهما فلي تأمل. □ قوله: (وتيقن الرؤيا إلخ) صريح في أنه يتصور تيقن الرؤيا من غير تذكر نوم ولا شك فيه، وهو محل وقفه قوية وكيف يتيقن الرؤيا التي هي من آثار النوم ولا يشك فيه، فإن قيل؛ لأنه يَحْتَمَل أنها ليست رؤيا بل حديث نفس مثلاً قلنا فلم يوجب تيقن الرؤيا مع أن الفرض يفتنّها وقد يقال المنهج أنه إن تيقن رؤيا لا تكون إلا مع النوم وجب الإنقاض بها، وإن لم يتيقنّها كان وجداً ما يحتمل أنها رؤيا النوم التي لا توجد إلا معه، وأنها غير

مع الشك فيه؛ لأنها مُرَجَّحة لأحد طَرَفَيْهِ ولا وُضُوءٌ بَيْنَنَا كَسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَسَلَّمَ
بِالنَّوْمِ لِبَقَاءِ يَقْظَةِ قُلُوبِهِمْ فَتَدْرِكَ الْخَارِجَ وَعَدَمُ إِدْرَاكِهِ لَطُلُوعِ الشَّمْسِ فِي قِصَّةِ الْوَادِي؛ لِأَنَّ
رُؤْيَاهَا مِنْ وَظَائِفِ الْبَصَرِ أَوْ صُرِفَ الْقَلْبُ عَنْهُ لِلتَّشْرِيعِ الْمُسْتَفَادِ مِنْهُ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ مِنْ
الْأَحْكَامِ مَا لَا يُحْصَى كَثْرَةً. (الثَّالِثُ التِّقَاءُ بَشَرَتِي الرَّجُلِ) أَيِ الذَّكَرِ الْوَاضِحِ الْمُشْتَهِي طَبْعًا
يَقِينًا لِذَوَاتِ الطَّبَاعِ السَّالِمَةِ وَلَوْ صَبِيًّا وَمَمْسُوحًا (وَالْمَرَأَةُ) أَيِ الْأُنْثَى الْوَاضِحَةِ الْمُشْتَهَاةِ طَبْعًا
يَقِينًا لِذَوِي الطَّبَاعِ السَّالِمَةِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُكْرَهًا أَوْ مَيْتًا لَكِنْ لَا يَنْتَقِضُ وُضُوءُ الْمَيِّتِ قَالَ
بَعْضُهُمْ.....

فَلَا فَرْقَ بَيْنَ عَدَمِ التَّذَكُّرِ وَالشَّكِّ فِي التَّقْضِ حَيْثُ لَا تَمَكِينَ بَلْ هِيَ مُرَجَّحةٌ مَعَ عَدَمِ التَّذَكُّرِ أَيْضًا؛ لِإِنَّ
وُجُودَ خَاصَةِ الشَّيْءِ يَرْجَحُ بَلْ قَدْ يُعَيَّنُ وَجُودُهُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ خَصَائِصِهِ فَلَا وَجْهَ لِلتَّفَرُّقِ بَيْنَهُمَا
بِالتَّقْضِ بِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ إِذْ لَا تَقْضُ بِالشَّكِّ وَالْجُمْلَةِ فَالْوَجْهَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مَمْكُتًا وَلَوْ أَحْتِمَالًا فَلَا
تَقْضُ فِيهِمَا وَلَا أَحْصَلَ التَّقْضُ فِيهِمَا فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجِّهِ عَنِ عِبَارَةِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَمِنْ عِلَالَةِ
التَّوَمُّ الرُّؤْيَا فَلَوْ رَأَى رُؤْيَا وَشَكَّ هَلْ نَامَ أَوْ نَعَسَ انْتَقَضَ وُضُوءُهُ اهـ. □ فَوَدَّ: (مَعَ الشَّكِّ فِيهِ) أَيِ وَمَعَ عَدَمِ
احْتِمَالِ التَّكْمُنِ وَلَا فَلَا يَنْتَجِهُ إِلَّا عَدَمُ التَّقْضِ؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ تَحَقُّقُ التَّوَمِّ مَعَ الشَّكِّ فِي تَمَكُّنِهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ
لَا يَنْقُضُ سَمِ. □ فَوَدَّ: (لِأَحَدِ طَرَفَيْهِ) أَيِ لِلتَّوَمِّ. □ فَوَدَّ: (وَلَا وُضُوءَ بَيْنَنَا) كَذَا فِي الْمَغْنَى. □ فَوَدَّ: (وَعَدَمُ
إِدْرَاكِهِ) أَيِ قَلْبِهِ ﷺ. □ فَوَدَّ: (أَوْ صُرِفَ الْقَلْبُ عَنْهُ) أَيِ عَنِ إِدْرَاكِهِ طُلُوعِ الشَّمْسِ. □ فَوَدَّ: (الْمُسْتَفَادِ
مِنْهُ) أَيِ التَّشْرِيعِ صِفَةُ التَّشْرِيعِ وَلَوْ قَالَ وَقَدْ اسْتَفِيدَ مِنْهُ أَيِ صُرِفَ الْقَلْبُ عَنْهُ لَكَانَ أَوْلَى. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ
صَبِيًّا إلخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى سَوَاءٌ أَكَانَ الذَّكَرُ فَحَلًّا أَمْ عَيْنِيًّا أَمْ مُجْبُوبًا أَمْ خَصِيًّا أَمْ مَمْسُوحًا وَسَوَاءٌ
أَكَانَتْ الْأُنْثَى عَجُوزًا أَوْ يَمًّا لَا تُشْتَهَى غَالِبًا أَمْ لَا اهـ. □ فَوَدَّ: (أَيِ الْأُنْثَى) أَيِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالذَّكَرِ الْبَالِغِ
وَبِالْأُنْثَى الْبَالِغَةِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ حَقِيقَتَهُمَا شَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (يَقِينًا) فَلَوْ شَكَّ فَلَا تَقْضُ وَضَائِعُ الشَّهْوَةِ
أَنْتِشَارُ الذَّكَرِ فِي الرَّجُلِ وَمِثْلُ الْقَلْبِ فِي الْمَرَأَةِ شَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُكْرَهًا) أَيِ أَوْ كُلُّ
مِنْهُمَا. □ فَوَدَّ: (قَالَ بَعْضُهُمْ إلخ) عِبَارَةُ عَنِ شِ قَالَ الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ هِيَ أَيِ الْمَرَأَةُ شَامِلَةٌ لِلْجَنَّةِ، وَهُوَ

ذَلِكَ فَلَا تَقْضُ لِلشَّكِّ وَالْكَلَامُ كُلُّهُ حَيْثُ لَا تَمَكِينَ وَلَا فَلَا تَقْضُ مُطْلَقًا. □ فَوَدَّ: (مَعَ الشَّكِّ) أَيِ وَمَعَ
عَدَمِ احْتِمَالِ التَّكْمُنِ وَلَا فَلَا يَنْتَجِهُ إِلَّا عَدَمُ التَّقْضِ؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ تَحَقُّقُ التَّوَمِّ مَعَ الشَّكِّ فِي تَمَكُّنِهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ
أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ. □ فَوَدَّ: (قَالَ بَعْضُهُمْ أَوْ جَنَّتًا) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ تَطَوَّرَ فِي صُورَةِ جِمَارٍ أَوْ كَلْبٍ مَثَلًا وَلَا مَانِعَ
مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ بِالتَّطَوُّرِ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ حَقِيقَتِهِ وَبِهَذَا يَظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ تَزَوَّجَ جَنَّتَةً جَازَ لَهُ وَطُوعُهَا، وَإِنْ تَطَوَّرَتْ
فِي صُورَةِ كَلْبَةٍ مَثَلًا وَلَوْ مُسِيخَتْ الْأُنْثَى حَيَوَانًا كَقِرْدٍ أَوْ جِمَارَةٍ فَهَلْ يَنْقُضُ لَمْسُهَا فِيهِ نَظَرٌ وَسَيَاتِي فِي
الْأَطْعِمَةِ ذِكْرُ اخْتِلَافٍ فِيمَا لَوْ مُسِيخَ حَيَوَانٍ مَأْكُولٍ غَيْرِ مَأْكُولٍ أَوْ بِالْعَكْسِ هَلْ يُنْظَرُ لِمَا كَانَ قِيَجُلٌ أَكَلَهُ
فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي أَوْ لِمَا صَارَ إِلَيْهِ فَيَنْعَكِسُ الْحُكْمُ وَيَنْتَجِهُ تَخْرِيجُ مَا هُنَا عَلَى مَا هُنَاكَ، فَإِنْ اُعْتَبَرْنَا مَا
كَانَ حَصَلَ التَّقْضِ وَلَا فَلَا وَعَلَى الثَّانِي فَيُفَرِّقُ بَيْنَ الْمَسِيخِ وَالتَّطَوُّرِ بِأَنَّ الْمُتَطَوَّرَ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ حَقِيقَتِهِ

أَوْ جَنِيًّا، وَإِنَّمَا يَتَّجِهْ إِنْ جَوَزْنَا نِكَاحَهُمْ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٣٠] أَيْ لَمَسْتُمْ كَمَا قُرِئَ بِهِ فِي السَّبْعِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ تَفْسِيرُهُ بِجَمْعِهِمْ عَلَى أَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ وَخَبَرُ «كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقْبَلُ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ ثُمَّ يُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ» ضَعِيفٌ مِنْ طَرِيقَيْهِ الْوَارِدِ مِنْهُمَا وَعَمَرَهُ رَجُلٌ عَائِشَةُ، وَهُوَ يُصَلِّي يَحْتَمِلُ أَنَّهُ بِحَائِلٍ وَوَقَائِعِ الْأَحْوَالِ الْفِعْلِيَّةِ يُسْقِطُهَا ذَلِكَ وَاللَّمْسُ الْجَسُّ بِالْيَدِ وَنَقُضٌ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ الْإِلْتِذَاذِ الْمُحَرَّكِ لِلشَّهْوَةِ الَّتِي لَا تَلِيْقُ بِحَالِ الْمُتَطَهِّرِ وَقِيَاسٌ بِهِ اللَّامِسُ بِغَيْرِهَا وَلَوْ زَالِدًا أَشْلَّ سَهْوًا بِغَيْرِ شَهْوَةٍ وَاخْتَصَّ الْمَسُّ الْآتِي بِطَيْنِ الْكَفِّ؛ لِأَنَّ الْمِطْئَةَ

كَذَلِكَ إِنْ تَحَقَّقَ كَوْنُ الْمَلْمُوسَةِ مِنَ الْجَنِّ أَتَى مِنْهُمْ كَمَا أَنَّهُ يَجُوزُ تَزَوُّجُ الْجَنِّيَّةِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ بِخِلَافِ مَا لَوْ شَكَّ فِي أُنُوثَةِ الْمَلْمُوسِ مِنْهُمْ إِذْ لَا نَقُضَ بِالشَّكِّ انْتَهَى سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ وَوَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ تَطَوَّرَ وَلِيٌّ بِصُورَةِ امْرَأَةٍ أَوْ مُسِيخٍ رَجُلٌ امْرَأَةً هَلْ يَنْقُضُ أَمْ لَا فَاجْتَبَتْ بَأَنَّ الظَّاهِرَ فِي الْأَوَّلَى عَدَمُ النَّقْضِ لِلْقَطْعِ بِأَنَّ عَيْنَهُ لَمْ تَنْقَلِبْ، وَإِنَّمَا انْخَلَعَ مِنْ صُورَةٍ إِلَى صُورَةٍ مَعَ بَقَاءِ صِفَةِ الذَّكُورَةِ وَأَمَّا الْمُسِيخُ فَالنَّقْضُ فِيهِ مُحْتَمَلٌ لِقُرْبِ تَبَدُّلِ الْعَيْنِ وَقَدْ يُقَالُ فِيهِ بَعْدَ النَّقْضِ أَيْضًا لِاحْتِمَالِ تَبَدُّلِ الصِّفَةِ دُونَ الْعَيْنِ اهـ وَجِبَارَةُ شَيْخِنَا وَيَنْقُضُ وَضُوءُ كُلِّ مِنْهُمَا مَعَ لَذَّةٍ أَوْ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا أَوْ كَرْهًا وَلَوْ كَانَ الرَّجُلُ هَرَمًا أَوْ مَمْسُوحًا أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْجَنِّ وَلَوْ كَانَ عَلَى غَيْرِ صُورَةِ الْآدَمِيِّ حَيْثُ تَحَقَّقَتِ الْمُخَالَفَةُ فِي الذَّكُورَةِ وَالْأُنُوثَةِ وَلَوْ تَصَوَّرَ الرَّجُلُ بِصُورَةِ الْمَرْأَةِ أَوْ عَكْسُهُ فَلَا نَقُضَ فِي الْأَوَّلَى وَيَنْقُضُ الْوَضُوءُ فِي الثَّانِيَةِ لِلْقَطْعِ بِأَنَّ الْعَيْنَ لَمْ تَنْقَلِبْ، وَإِنَّمَا انْخَلَعَتْ مِنْ صُورَةٍ إِلَى صُورَةٍ اهـ. □ فَوَدَّ: (أَوْ جَنِيًّا) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ تَطَوَّرَ فِي صُورَةِ حِمَارٍ أَوْ كَلْبٍ مَثَلًا وَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ بِالتَّطَوُّرِ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ حَقِيقَتِهِ وَلِهَذَا يَظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ تَزَوَّجَ جَنِّيَّةً جَازَ لَهُ وَطُوعُهَا، وَإِنْ تَطَوَّرَتْ فِي صُورَةِ كَلْبَةٍ مَثَلًا.

(فَزَعُ) لَوْ انْتَصَلَ جَزْءُ حَيَوَانٍ بَعْضُ امْرَأَةٍ وَحَلَّتْهُ الْحَيَاءُ نَقَضَ لَمْسُهُ م ر اه سَمِ، وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ اعْتِمَادُ خِلَافِهِ. □ فَوَدَّ: (إِنْ جَوَزْنَا نِكَاحَهُمْ) وَالرَّاجِحُ عِنْدَ الشَّارِحِ عَدَمُهُ وَاعْتَمَدَ الشَّهَابُ الْبُرْلُسِيُّ قَالَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ فِي الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ الْآدَمِيِّ وَغَيْرِهِ وَاعْتَمَدَ الْقَلُوبِيُّ وَقَالَ إِنَّ شَيْخَهُ الزِّيَادِي رَجَعَ إِلَيْهِ آخِرًا أَوْ اعْتَمَدَ الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ النَّقْضَ بِذَلِكَ وَحَلَّ الْمُنَاكِحَةَ وَوَاقَفَهُ الزِّيَادِي فِي حَوَاشِي الْمَنْهَى كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (كَمَا قُرِئَ بِهِ) وَقَدْ عُطِفَ اللَّامِسُ عَلَى الْمَجِيءِ مِنَ الْغَائِطِ وَرُتِبَ عَلَيْهِمَا الْأَمْرُ بِالتَّيْمُمِ عِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ فَدَلَّ عَلَى كَوْنِهِ حَدَثًا كَالْمَجِيءِ مِنَ الْغَائِطِ نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَاللَّمْسُ) إِلَى

بِخِلَافِ الْمَمْسُوحِ وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا لَوْ مُسِيخٌ حَجَرًا وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُجْزَمَ بَعْدَ النَّقْضِ وَلَوْ مُسِيخٌ نِصْفُهَا حَجَرًا مَعَ بَقَاءِ الْحَيَاءِ وَالْإِحْسَاسِ فِي النِّصْفِ الْآخَرِ فَيَتَّجِهُ النَّقْضُ بِلَمْسِ النِّصْفِ الْبَاقِي وَأَمَّا النِّصْفُ الْمَمْسُوحُ، فَإِنْ قُلْنَا فِيمَا لَوْ مُسِيخٌ كُلُّهَا حَجَرًا بِالنَّقْضِ بِلَمْسِهَا فَالنَّقْضُ بِلَمْسِ النِّصْفِ الْحَجَرِيِّ هُنَا أَوَّلَى أَوْ بَعْدِيَّةٌ فَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ بِأَنَّ النِّصْفَ الْحَجَرِيَّ يُعَدُّ مِنْ أَجْزَائِهَا تَبَعًا لِلْبَاقِي وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُجْعَلَ النِّصْفُ الْحَجَرِيُّ بِمَنْزِلَةِ الظُّفْرِ فَلْيُحَرِّزْ.

(فَزَعُ) لَوْ انْتَصَلَ جَزْءُ حَيَوَانٍ بَعْضُ امْرَأَةٍ وَحَلَّتْهُ الْحَيَاءُ نَقَضَ لَمْسُهُ م ر. □ فَوَدَّ: (كَمَا قُرِئَ بِهِ الْخُ) قَدْ

ثُمَّ مُنْخَصِرَةٌ فِيهِ وَالْبَشَرَةُ ظَاهِرُ الْجِلْدِ وَالْحَقُّ بِهَا نَحْوُ لَحْمِ الْأَسْنَانِ وَاللِّسَانِ وَهُوَ مُتَّجِعَةٌ خِلَافًا لَابِنِ عَجَبِيلٍ أَيْ لَا بَاطِنَ الْعَيْنِ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِثْلُهَا لِلذَّهْنِ بِخِلَافِ مَا ذُكِرَ فَإِنَّهُ مِثْلُهَا لِذَلِكَ أَلَا تَرَى أَنَّ نَحْوَ لِسَانِ الْحَلِيلَةِ يُلْتَذُّ بِمِصِّهِ وَلَمِيسِهِ كَمَا صَحَّ عَنْهُ عليه السلام فِي لِسَانِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَلَا كَذَلِكَ بَاطِنُ الْعَيْنِ وَبِهِ يُرَدُّ قَوْلُ جَمْعٍ بِتَقْضِيهِ تَوْهُمَا أَنَّ لَذَّةَ نَظَرِهِ تَسْتَلْزِمُ لَذَّةَ لَمِيسِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بِدَلِيلِ السُّنَنِ وَالشَّعْرِ وَالْفَرْقِ بَأَنَّهُمَا مِمَّا يَطْرَأُ، وَيَزُولُ لَا يُجْدِي؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُلَاحِظُوا فِي عَدَمِ نَقْضِهِمَا إِلَّا أَنَّهُ يُلْتَذُّ بِنَظَرِهِمَا دُونَ مَسِّهِمَا وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي بَاطِنِ الْعَيْنِ.

(فَائِدَةٌ مُهِمَّةٌ) لَا يُكْتَفَى بِالْخِيَالِ فِي الْفَرْقِ قَالَهُ الْإِمَامُ وَعَقَّبَهُ بِمَا يُبَيِّنُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا يَنْقَدِحُ عَلَى بُعْدِ دُونَ مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ أَقْرَبُ مِنَ الْجَمْعِ وَعَبَّرَ غَيْرُهُ بِأَنَّ كُلَّ فَرْقٍ مُؤَثِّرٌ مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ الْجَمَاعَ أَظْهَرُ أَيْ عِنْدَ ذَوِي السَّلِيلَةِ السَّلِيمَةِ وَالْأَفْغِيرِهَا يَكْثُرُ مِنْهُ الرَّلَلُ فِي ذَلِكَ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ بَعْضُ الْأَيُّمَةِ:

قَوْلُهُ خِلَافًا لَابِنِ عَجَبِيلٍ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى . □ قَوْلُهُ: (أَيْ لَا بَاطِنَ الْعَيْنِ) أَيْ وَكُلُّ عَظْمٍ ظَهَرَ فَلَا نَقْصَ بِنَاكِحٍ عِنْدَ الشَّارِحِ كَمَا يَأْتِي . وَقَالَ الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ بِالنَّقْضِ فِيهِمَا وَتَوَسَّطَ الْخَطِيبُ فَقَالَ بِالنَّقْضِ فِي لَحْمِ الْعَيْنِ دُونَ الْعَظْمِ كُرْدِيٍّ عِبَارَةً الْبَصْرِيِّ جَزَمَ صَاحِبُ الْمُغْنَى وَالنَّهَايَةِ بِالنَّقْضِ بِمَسِّ بَاطِنِ الْعَيْنِ وَقَالَ ابْنُ زِيَادٍ فِي الْفَتَاوَى وَالْأَقْرَبُ إِلَى كَلَامِ الْأَصْحَابِ النَّقْضُ وَرَأْيُهُ بِخَطِّ الْعَلَامَةِ أَبِي بَكْرٍ الرَّزَادِيُّ مَنَسُوبًا إِلَى الْجِيلُونِيِّ اهـ وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا مَا فِي النَّهَايَةِ مِنَ النَّقْضِ بِكُلِّ مِنْ بَاطِنِ الْعَيْنِ وَعَظْمٍ وَضَحَّ بِالْكَشْفِ وَنَقَلَ الْبُجَيْرِيُّ عَنْ الشُّوَبَرِيِّ اعْتِمَادَ النَّقْضِ بِبَاطِنِ الْعَيْنِ وَعَنِ الزِّيَادِيِّ اعْتِمَادَ النَّقْضِ بِعَظْمٍ وَضَحَّ بِالْكَشْفِ . □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا ذُكِرَ) أَيْ مِنْ نَحْوِ لَحْمِ الْأَسْنَانِ وَاللِّسَانِ . □ قَوْلُهُ: (وَبِهِ الْإِلْخُ) أَيْ بِالْفَرْقِ الْمَذْكُورِ بَيْنَ بَاطِنِ الْعَيْنِ وَبَيْنَ نَحْوِ لَحْمِ الْأَسْنَانِ وَاللِّسَانِ . □ قَوْلُهُ: (بِدَلِيلِ السُّنَنِ وَالشَّعْرِ) فَإِنَّهُ يُلْتَذُّ بِنَظَرِهِمَا دُونَ لَمِيسِهِمَا . □ قَوْلُهُ: (وَالْفَرْقُ) أَيْ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ بَاطِنِ الْعَيْنِ . □ قَوْلُهُ: (بِمَا يُبَيِّنُ) أَيْ بِكَلَامِ يُبَيِّنُ . □ قَوْلُهُ: (أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ) أَيْ بِالْفَرْقِ الْخِيَالِيِّ . □ قَوْلُهُ: (مَا يَنْقَدِحُ الْإِلْخُ) أَيْ الْفَرْقُ الَّذِي يَظْهَرُ وَقَوْلُهُ: (دُونَ مَا يَغْلِبُ الْإِلْخُ) لَعَلَّ دُونَ بِمَعْنَى عِنْدَ وَقَوْلُهُ إِنَّهُ أَقْرَبُ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ فَاعِلٌ يَغْلِبُ وَضَمِيرُ النَّصْبِ لِمَا الْمُضْوَغَةُ وَقَوْلُهُ مِنَ الْجَمْعِ بَيَانٌ لَهَا عِبَارَةً قَوَاعِدِ الزَّرْكَشِيِّ، قَالَ الْإِمَامُ وَلَا يُكْتَفَى بِالْخِيَالِ فِي الْفَرْقِ بَلْ إِنْ كَانَ اجْتِمَاعُ مَسْأَلَتَيْنِ أَظْهَرَ فِي الظَّنِّ مِنْ افْتِرَاقِهِمَا وَجَبَ الْقَضَاءُ بِاجْتِمَاعِهِمَا، وَإِنْ انْقَدَحَ قَرْنٌ عَلَى بُعْدِ اهـ . □ قَوْلُهُ: (غَيْرُهُ) أَيْ غَيْرُ الْإِمَامِ . □ قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيْ مَا ذُكِرَ مِنَ الْفَرْقِ وَالْجَمْعِ . □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ الْإِلْخُ) أَيْ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْفَرْقِ وَالْجَمْعِ بِمَا عِنْدَ ذَوِي السَّلِيلَةِ السَّلِيمَةِ دُونَ غَيْرِهِمْ .

يُنَاقِشُ فِيهِ بِأَنَّ تَوَافُقَ مَعْنَى الْقُرْآنِ غَيْرُ لَازِمٍ . □ قَوْلُهُ: (أَيْ لَا بَاطِنَ الْعَيْنِ فِيمَا يَظْهَرُ) جَزَمَ ر فِي شَرْحِهِ

كما مرَّ (وشعر وسن)، ويتبغى أن يلحق به كُلُّ عَظْمٍ ظَهَرَ بل أولى؛ لأنَّ في نظرِ السِّنِّ لَذَّةً أَيْ لَذَّةً بخلافِ نظرِ هذا وقولِ الأنوارِ المُرادُ بالبشرةِ هنا غيرُ الشعرِ والسِّنِّ والظُّفْرِ مُرادُه ما صَرَّحوا به هنا من أنَّها ظاهرُ الجِلْدِ وما أُلْحِقَ به كما مرَّ وقولُ جمعٍ يَنْقُضُه يَرُدُّه أنَّ هذا لا يُلْتَذُّ بِلَمْسِهِ ولا يَنْظَرُه كما تَقَرَّرَ (وظفَر) بِضَمٍّ فَشَكُونِ أو ضَمٍّ وَبِكَسْرِ فَشَكُونِ أو كَسْرِ والخامسةُ أَظْفُورٌ (في الأصح) لانْتِفَاءَ لَذَّةِ اللَّمَسِ عنها ولا نَظَرَ لِلإِثْذَاذِ بِنَظَرِها ولا جِزءَ مُتَفَصِّلِ أي، وإن التَّصَقَّ بعدُ بِحَرَارَةِ الدَّمِ لِوُجُوبِ فَصْلِهِ كما يَأْتِي فِي الْجِرَاحِ بل،

فلو لم يَتَلَخَّ أَحَدُهُمَا حَدَّ الشَّهْوَةِ فلا تَقْضَ اهـ. □ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أي فِي شَرْحِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالِاشْتِهَاءِ هُنَا إِبْثَاتًا وَتَقْيَا الْإِشْتِهَاءَ الطَّبِيعِيَّ الْقِيْنِيَّ لِأَرْبَابِ الطَّبَاعِ السَّالِمَةِ كَالْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ وَالسَّيِّدَةِ نَفِيسَةَ فَلَوْ شَكَّ فَلَا تَقْضَ شَيْخُنَا.

□ فَوَدَّ (سني): (وشعر) شَامِلٌ لِلشَّعْرِ الثَّابِتِ عَلَى الْفَرْجِ فَلَا تَقْضَ بِهِ نِهَآيَةً. □ فَوَدَّ: (وَيَتَبَغَى أَنْ يُلْحَقَ الْخُ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى وَخِلَافًا لِلنَّهَآيَةِ وَوَاقَفَهُ أَيِ النَّهَآيَةِ الزِّيَادِيَّ وَسَمَّ وَع ش وَشَيْخُنَا وَالبُجَيْرِيَّ. وَتَقَدَّمَ عَنِ الْبُصْرِيِّ مَا يَمِيلُ إِلَى مَا قَالَه الشَّارِحُ وَعِبَارَتُهُ هُنَا قَوْلُهُ: وَيَتَبَغَى أَنْ يُلْحَقَ بِهِ كُلُّ عَظْمٍ الْخُ نَقْلًا مِنْ زِيَادٍ فِي الْفَتَاوَى عَنْ شَيْخِهِ الْمُزَجِّدِ صَاحِبِ الْعُبَابِ أَنَّهُ أَفْتَى بِتَقْضِ الْعَظْمِ الْمَوْضِعِ ثُمَّ قَالَ وَالْحَاقَّةُ بِالسِّنِّ أَقْرَبُ إِلَى كَلَامِهِمْ وَالْمُعْنَى يُسَاعِدُهُ؛ وَلِهَذَا أَفْتَى شَيْخُنَا الْمَذْهَبِ وَالْإِسْلَامِ الشَّهَابُ الْبُكْرِيُّ الطَّنْبَادَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِعَدَمِ التَّقْضِ مَعَ أَطْلَاعِهِ عَلَى فَتَاوَى شَيْخِنَا الْمُزَجِّدِ عَلَى أَنَّ فِي فَتَاوَى شَيْخِنَا الْمُزَجِّدِ انْتِقَالَ مِنَ اللَّمَسِ إِلَى الْمَسِّ يُعْرَفُ ذَلِكَ بِتَأْمُلِ كَلَامِهِ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَقَوْلُ الْأَنْوَارِ الْخُ) رَدُّ لاسْتِدْلَالِ الْمُخَالِفِ كَالنَّهَآيَةِ بِذَلِكَ عِبَارَتِهِ وَالبَشَرَةُ مَا لَيْسَ بِشَعْرٍ وَلَا سِنَّ وَلَا ظُفْرٍ فَشَمِلَ مَا لَوْ وَضَعَ عَظْمٌ أُتِيَ وَلَمَسَهُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ عِبَارَةُ الْأَنْوَارِ اهـ. □ فَوَدَّ: (مُرَادُهُ مَا صَرَّحُوا بِالْخُ) أَيِ لَا تَعْمِيمُ الْغَيْرِ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ خَبَرٌ وَقَوْلُ الْأَنْوَارِ الْخُ وَقَوْلُهُ مِنْ أَنَّهَا الْخُ بَيَانٌ لِمَا وَقَوْلُهُ وَمَا أُلْحِقَ بِهِ، وَهُوَ لَحْمُ الْأَسْنَانِ وَاللِّسَانِ كُرْدِيَّ أَيِ فَخَرَجَ كُلُّ عَظْمٍ ظَهَرَ كَمَا خَرَجَ الشَّعْرُ وَالسِّنُّ وَالظُّفْرُ.

□ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ آيَفَا بِقَوْلِهِ وَالبَشَرَةُ ظَاهِرُ الْجِلْدِ الْخُ. □ فَوَدَّ: (وَقَوْلُ جَمْعِ الْخُ) مِنْهُمْ النَّهَآيَةُ وَالْوَالِدُ وَالزِّيَادِيُّ وَسَمَّ. □ فَوَدَّ: (بِنَقْضِهِ) أَيِ الْعَظْمِ الظَّاهِرِ. □ فَوَدَّ: (أَنَّ هَذَا لَا يُلْتَذُّ بِلَمْسِهِ الْخُ) قَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا لَوْ كَشَطَ جِلْدَهَا فَظَهَرَ مَا تَحْتَهُ مِنَ اللَّحْمِ فَإِنَّهُ لَا يُلْتَذُّ بِنَظَرِهِ وَلَا بِلَمْسِهِ وَلَا أَظُنُّ أَحَدًا يَمْنَعُ التَّقْضَ بِلَمْسِهِ سَم. □ فَوَدَّ: (بِضَمٍّ) إِلَى قَوْلِهِ أَيْ، وَإِنْ التَّصَقَّ فِي الْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَالْخَامِسَةُ) أَيِ مِنْ لُغَاتِهِ.

□ فَوَدَّ: (أَظْفُورٌ) أَيِ كَعْصُفٍ وَيُجْمَعُ عَلَى أَظْفَارٍ وَأَظْفِيرٍ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (لَانْتِفَاءَ لَذَّةِ اللَّمَسِ عَنْهَا) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ عِبَارَةُ الْمُعْنَى؛ لِأَنَّ مُعْظَمَ الْإِثْذَاذِ فِي هَذِهِ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ دُونَ اللَّمَسِ اهـ. وَهِيَ ظَاهِرَةٌ. □ فَوَدَّ: (وَلَا جِزءَ مُتَفَصِّلِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى صَغِيرَةٍ فِي الْمُثْنِ. □ فَوَدَّ: (أَيْ، وَإِنْ التَّصَقَّ الْخُ) وَلَوْ التَّصَقَّ

□ فَوَدَّ: (لَا يُلْتَذُّ بِلَمْسِهِ وَلَا بِنَظَرِهِ) قَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا لَوْ كَشَطَ جِلْدَهَا فَظَهَرَ مَا تَحْتَهُ مِنَ اللَّحْمِ فَإِنَّهُ لَا يُلْتَذُّ بِنَظَرِهِ وَلَا بِلَمْسِهِ وَلَا أَظُنُّ أَحَدًا يَمْنَعُ التَّقْضَ بِلَمْسِهِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا جِزءَ مُتَفَصِّلِ) لَوْ أُلْصِقَ بِمَحَلِّهِ فَالتَّحَمَّ

وإن لم يجب فصله لخشية محذور تيمّم منه فيما يظهر؛ لأنه مع ذلك في حكم المنفصل، وإنما لم يجب الفصل لعارض بدليل أنه لو زالت الخشية وجب نعم لو فرض عود الحياة فيه بأن نما وسرى إليه الدم احتمل أن يلحق بالمتصل الأصلي وله وجه وجية واحتمل أنه لا فرق، وهو الأقرب إلى إطلاقهم أنه بالفصل الأول صار أجنبًا فلم ينظر لعود حياة ولا لغيره ومن ثم لو ألصق موضعه عضو حيوان لم يلحق بالمتصل، وإن نما جزئًا كما هو ظاهر فعلمنا أن عود الحياة وصفت طردّي لا تأثير له إلا إن كان فوق النصف خلافًا لمن قال بتقص النصف أيضًا ولمن قال لا ينقص إلا النصف الذي فيه الفرج وعجبت استحسان بعضهم لهذا مع وضوح فساده؛ لأن الفرج لا دخل له هنا ولا ما شك في نحو أثوثته أو خثوثته إن قرب الاحتمال عادة فيما يظهر من كلام غير واحد.....

بمحلّه فالتحم وحلته الحياة فالوجه م ر ولنقص به ولو ألصق جزء المرأة المنفصل بيهيمة فالتحم وحلته الحياة فالوجه عدم التقص بلمسه إذ ليس لمسا للنساء ولو التصق عضو بيهيمة بامرأة فالتحم وحلته الحياة فلا يتعد التقص به؛ لأنه صار جزءًا من المرأة سم وقد مر عنه الرملّي الجزم بذلك ووافقه البصريّ عبارته قوله: ؛ لأنه مع ذلك في حكم المنفصل محل تأمل؛ لأنهم إذا ألحقوا الوسخ المتجمّد الذي تعدّ فضله بالأصل فلأن يلحقوا ما ذكر أولي فتأمل اه. □ قوله: (لم يلحق بالمتصل إلخ) خلافًا للرملّيّ وسّم كما مرّ أيضًا. □ قوله: (إلا إن كان إلخ) راجع إلى قوله ولا جزء منفصل. □ قوله: (إلا إذا كان فوق النصف) خلافًا للنهاية والمغني عبارة الأول قال التاشريّ في نكته إن العضو إذا كان دون النصف من آدمي لم ينقص بلمسه أو فوقه نقص أو نصفًا فوجهان انتهى. والأوجه أنه إن كان بحيث يطلق عليه اسم أنثى نقص والآ فلا؛ ولهذا قال الأشمونيّ الأقرب إن كان قطع من نصفه فالعبرة بالنصف الأعلى، وإن شق نصفين لم يعتبر واحد منهما ليزوال الاسم عن كل منهما اه. وفي المغني مثله إلا قوله؛ ولهذا قال إلخ وفي الكرديّ ما نصّه واقتضى كلام النهاية أنه حيث كان يطلق عليه الاسم ينقص وإن كان دون النصف، وهو مقتضى كلام سم والحليّ وصرّح به الزياديّ حيث قال لو قطع الرجل أو المرأة قطعتين تساويان لا فالمدار على بقاء الاسم، فإن بقي نقص والآ فلا انتهى. □ قوله: (ولا ما شك إلخ) عطف على صغيرة في المتن. □ قوله: (إن قرب الاحتمال) أي احتمال الخثوث بصريّ وقال سم كان المراد احتمال الأنوثة أقول الظاهر الأول ثم رأيت في الكرديّ عن الإيعاب ما يصرّح به كما يأتي

وحلته الحياة فالوجه التقص به ولو ألصق جزء المرأة المنفصل بيهيمة فالتحم وحلته الحياة فالوجه عدم التقص بلمسه إذ ليس لمسا للنساء ولو التصق عضو بيهيمة بامرأة فالتحم وحلته الحياة فلا يتعد التقص به؛ لأنه صار جزءًا من المرأة. □ قوله: (إلا إن كان فوق النصف) المدار على ما يطلق عليه أنه أنثى م ر. □ قوله: (إن قرب الاحتمال) كان المراد احتمال الأنوثة.

وَيُسَنُّ الْوُضُوءُ مِنْ كُلِّ مَا قِيلَ فِيهِ إِنَّهُ نَاقِضٌ كُلَّمَا أَمْرَدَ.

(تنبيه) ظاهر كلامهم في هذا الباب أنه لو أخبره غير عدد التواتر بنحو ناقض منه أو له لم يعتمد عليه وقياس ما مر في إخبار عدل الرواية بنجاسة الماء قبوله هنا إلا أن يفرق بأن ما أدير الأمر فيه على فعل الإنسان كالعديد في الصلاة والطواف لا يقبل فيه الخبر والحدث من هذا بخلاف النجاسة ثم رأيت الإمام فرق بين قطعهم فيمن غلب على ظنه الحدث بعد تيقن الطهارة بأن له الأخذ بها وحكايتهم الخلاف فيما غلبت نجاسته بأن الأسباب التي تظهر بها النجاسة كثيرة جداً بخلافها في الحدث فإنها قليلة ولا أثر للنادر فكان التمسك باستصحاب اليقين أقوى انتهى. وفيه تأييد لما ذكرته ورأيتني في شرح العباب قلت ما نصه وظاهره أنه لو أخبره عدل بمسها له أو بنحو خروج ريح منه في حال نومه متمكناً وجب عليه الأخذ بقوله

في مبحث المس. □ قوله: (ويسن الوضوء إلخ) كذا في النهاية والمعني. □ قوله: (كلمس الأمر) أي والصغير وما عطف عليه نهاية ومعني والفضد والحجامه والرعاث والثعاس والتوم قاعداً متمكناً والقيء والقهقهة في الصلاة وأكل ما مسته النار وأكل لحم الجوز والشك في الحدث بافضل. قال الكزدي قوله والقهقهة في الصلاة قال في الإيعاب قضية ما تقرر بل صريحه جواز قطع الصلاة ولو فرضاً ليتوضأ ولو لم يظهر فيها حرفان ويوجه بأن تحصيل الصلاة بطهر متفق عليه لا يبعد أن يكون عذراً مجوزاً للقطع كتحصيل الجماعة انتهى. □ قوله: (تنبيه ظاهر كلامهم إلخ) أعلم أن الظاهر الجاري على القواعد الفقهية انتقاض وضوء من أخبر أنه خرج منه صوت؛ لأن خبر العدل مغمول به في أكثر أبواب الفقه وقد صرح الأصحاب رضي الله تعالى عنهم بنجاسة التائم إذا أوجع فيه، وهو لا يعلم ذلك غالباً إلا بالإخبارية به وفي فتاوى ابن الصلاح ما هو كالصريح فيما ذكر لكن في فتاوى العلامة جمال الدين القمط لو أخبرته المنسوسة وكانت ثقة أنه لمس بشرتها لا يلزمه قبول خبرها؛ لأنه لا يفيد إلا الظن، وهو لا يرفع اليقين انتهى قلت ولا يخلو من نظر؛ لأنه ظن استند إلى إخبار عدل مغمول به فقام ذلك مقام العلم كما لا يخفى فالذي نميل إليه في الفتوى ما قرزناه أولاً بصري. □ قوله: (بنحو ناقض منه) أي كخروج ريح منه وقوله أو له أي كلمسها له. □ قوله: (لم يعتمد) وفقاً للنهية وسم والبجيري وشيخنا. □ قوله: (والحدث من هذا) يتأمل سم أي إذا الحدث قد يكون من غير فعله كما يأتي.

□ قوله: (الأخذ بها) أي بالطهارة. □ قوله: (وحكايتهم إلخ) عطف على قطعهم. □ قوله: (غلبت نجاسته) يعني غلب على الظن تنجسه بعد تيقن طهارته. □ قوله: (بأن الأسباب إلخ) متعلق بفرق. □ قوله: (فكان التمسك) أي فيما إذا غلب على ظنه الحدث بعد تيقن الطهارة. □ قوله: (لما ذكرته) أي من الفرق بين الحدث والتجاسة. □ قوله: (وجب عليه إلخ) تقدم عن البصري ترجيحه وعن الرملي

□ قوله: (والحدث من هذا) يتأمل.

ولا يقال الأصل بقاء الطهارة فلا يُرفع بالظن إذ حَبِرَ العدلُ إنما يُفِيدُه فقط؛ لأننا نقولُ هذا ظنٌّ أَقامَه الشارِعُ مقامَ العلمِ في تنجّسِ المياهِ كما مرَّ وفي غيرها كما يأتي انتهى وهذا هو الذي يَتَجَرَّعُ ويُفَرَّقُ بين ما هنا والعددِ في ذَنبِكَ بأنّه لا يَلَزَمُ منه الحُسابُ إذ قد توجدُ الأربعُ أو السبعُ ولا يُحسَبُ له منها إلا واحدةٌ لِتَرِكَ نحوَ رُكنٍ أو وجودِ صارِفٍ فلم يُفِدِ الإخبارُ به المقصودَ فالغني ولو بَلَغَ حدَّ التواترِ على ما اقتضاه إطلائُهم كما يأتي بما فيه وهنا الإخبارُ قَيَّدَ للمَقْصودِ إذ لا احتِمَالُ يُسْقِطُه فَوَجِبَ قَبولُه على أَنَّ الحديثَ قد يكونُ من غيرِ فعليه.

(الرابعُ مَسْ) الواضحُ والخُتْمُ جزءًا ولو سَهَوَا أو مُكَرَّهًا من (قُبَلِ الآدَمِيِّ).....

وَسَمَّ وشيخنا خلافةً. □ فَوَدَّ: (انتهى) أي ما في شرحِ العُبابِ. □ فَوَدَّ: (وهذا) أي ما قُلْتَه في شرحِ العُبابِ مِنْ وجوبِ الأخذِ. □ فَوَدَّ: (هو الذي يَتَجَرَّعُ إلخ) والظاهرُ أنّه لو تَيَقَّنَ الحديثَ ثم أَخْبَرَه عدلٌ بأنّه تَوَضَّأَ لا يَعْمَلُ بِخَبَرِهِ ويُفَرَّقُ بَيْنَ العملِ بإخبارِهِ بالحديثِ وَعَدَمِ العملِ بإخبارِهِ بالتَّوَضُّؤِ بالاحتياطِ في المَوْضِعَيْنِ سَم. □ فَوَدَّ: (ويُفَرَّقُ إلخ) قد يُفَرَّقُ بالاحتياطِ وقولُه في ذَنبِكَ أي الصَّلَاةِ والطَّوافِ سَم.

□ فَوَدَّ: (منه) أي من العددِ وَتَحَقُّقِهِ. □ فَوَدَّ: (إذ قد توجدُ الأربعُ) أي أربعَ رَكَعَاتٍ أو السَّبْعُ أي سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ. □ فَوَدَّ: (لِتَرِكَ رُكنٍ) أي في الصَّلَاةِ (أو وجودِ صارِفٍ) أي في الطَّوافِ (فَلَمْ يُفِدِ الإخبارُ بِهِ) أي بالعددِ (المقصودُ) أي الحُسابُ. □ فَوَدَّ: (ولو بَلَغَ إلخ) غايةً. □ فَوَدَّ: (كما يأتي) أي في باقي الصَّلَاةِ والحجِّ. □ فَوَدَّ: (وهنا) أي في الحديثِ. □ فَوَدَّ: (الواضحُ) إلى قولِه بالمتنقِذِ في النِّهَايَةِ وإلى قولِه إحاطةُ إلخ في المُغْنِي.

□ فَوَدَّ (سَم): (الرابعُ مَسْ قُبَلِ الآدَمِيِّ) اعْلَمْ أَنَّ المَسَّ يُخَالِفُ اللَّمَسَ مِنْ أَوْجِهِ.

□ فَوَدَّ: (وهذا هو الذي يَتَجَرَّعُ) والظاهرُ أنّه لو تَيَقَّنَ الحديثَ ثم أَخْبَرَه عدلٌ بأنّه تَوَضَّأَ لا يَعْمَلُ بِخَبَرِهِ ويُفَرَّقُ بَيْنَ العملِ بإخبارِهِ عَن الحديثِ وَعَدَمِ العملِ بإخبارِهِ بالتَّوَضُّؤِ بالاحتياطِ في المَوْضِعَيْنِ، فَإِنَّ قُلْتَ لو أَخْبَرَه بطهارةِ الثَّوبِ عَمَلٌ بِخَبَرِهِ عَلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ فَمَا الْفَرْقُ قُلْتَ يُفَرَّقُ بَانَ طَهَارَةَ التَّجَسُّسِ أَوْسَعُ مِنْ طَهَارَةِ الْحَدِيثِ بِدَلِيلِ صِحَّةِ اسْتِقْلَالِ غَيْرِهِ بِتَطْهِيرِ بَدَنِهِ وَتَوْبِهِ عَن التَّجَسُّسِ وَلَا كَذَلِكَ تَطْهِيرُهُ عَن الْحَدِيثِ وَلَوْ أَخْبَرَهُ الْعَدْلُ زَيْدًا بِأَنَّهُ اغْنَى زَيْدًا طَهَرَ ثَوْبَ نَفْسِهِ مَثَلًا فَهَلْ يَعْمَلُ بِخَبَرِهِ فِيهِ نَظَرٌ.

□ فَوَدَّ: (ويُفَرَّقُ إلخ) قد يُفَرَّقُ بالاحتياطِ وقولُه في ذَنبِكَ أي الصَّلَاةِ والطَّوافِ. □ فَوَدَّ: (الرابعُ مَسْ قُبَلِ الآدَمِيِّ إلخ) الظاهرُ أَنَّ المُرَادَ انْمِساسَهُ فلا يُشْتَرَطُ فِعْلٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا حَتَّى لو وَضَعَ زَيْدٌ ذَكَرَهُ فِي كَفِّ عَمَرٍ بِغَيْرِ فِعْلٍ مِنْ عَمَرٍ وَلَا اخْتِيَارِ انْتِقَاضِ وَضْعٍ عَمَرٍ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُم الْآتِي لِهَيْكَلِهِ حُرْمَتُهُ؛ لِأَنَّ المُرَادَ بِهِ هُنَا حُرْمَتُهُ غَالِبًا كَمَا سَيَأْتِي أَوْ؛ لِأَنَّ المُرَادَ انْتِهَاكَه فَلْيَتَأَمَّلْ وقولُه الآدَمِيُّ قد يَخْرُجُ الْجَنِّيُّ وفي شرحِ العُبابِ بَعْدَ أَنْ عَلَّلَ عَدَمَ تَقْضِ مَسِّ فَرْجِ الْبَهِيمَةِ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُشْتَهَى طَبْعًا مَعَ أَنَّهُ لَا تَعَبُّدَ عَلَيْهَا وَلَا حُرْمَةً لَهَا مَا نَصَّهُ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّقْضِ بِمَسِّ فَرْجِ الْجَنِّيِّ؛ إِذَا تَحَقَّقَ مَسُّهُ لَهُ وَهُوَ غَيْرُ بَعِيدٍ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ التَّعَبُّدَ وَلَهُ حُرْمَةٌ أَه.

الواضح.....

أحدها: أَنَّ اللَّمَسَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَيْنَ شَخْصَيْنِ وَالْمَسُّ قَدْ يَكُونُ مِنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ. ثانيها: أَنَّ اللَّمَسَ شَرْطُهُ اخْتِلَافُ التَّوَعُّعِ وَالْمَسُّ لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ ذَلِكَ فَيَكُونُ بَيْنَ الذَّكَرَيْنِ وَالْأُنثَيَيْنِ. ثالثها: اللَّمَسُ يَكُونُ بِأَيِّ مَوْضِعٍ مِنَ الْبَشَرَةِ وَالْمَسُّ لَا يَكُونُ إِلَّا بِبَاطِنِ الْكَفِّ. رابعها: اللَّمَسُ يَكُونُ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ مِنَ الْبَشَرَةِ وَالْمَسُّ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْفَرْجِ خَاصَّةً. خامسها: يَنْتَقِضُ وُضُوءُ اللَّامِسِ وَالْمَلْمُوسِ وَفِي الْمَسِّ يَخْتَصُّ التَّقْضُ بِالْمَاسِّ مِنْ حَيْثُ الْمَسُّ. سادسها: لَمَسُ الْمُحْرَمِ لَا يَنْقُضُ بِخِلَافِ مَسِّهِ سَابِعُهَا لَمَسُ الْمُبَانِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فَوْقَ النَّصْفِ لَا يَنْقُضُ بِخِلَافِ الذَّكَرِ الْمُبَانِ ثَامِنُهَا لَمَسُ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ اللَّذَيْنِ لَمْ يَبْلُغَا حَدَّ الشَّهْوَةِ لَا يَنْقُضُ بِخِلَافِ مَسِّهِمَا تَاسِعُهَا لَمَسُ ابْنَتِهِ الْمُنْفِيَةِ بِاللَّعَانِ لَا يَنْقُضُ كَمَا بَحَثَهُ الشَّارِحُ فِي الْإِمْدَادِ بِخِلَافِ مَسِّهَا وَهَذَا فِيهِ كَلَامٌ طَوِيلٌ يَبَيِّنُهُ فِي الْأَصْلِ كُرْدِيٌّ فِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا عَلَى الْغَزِيِّ مِثْلُهُ إِلَّا قَوْلُهُ: حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فَوْقَ النَّصْفِ وَقَوْلُهُ تَاسِعُهَا إلخ.

❏ قول (سني): (مَسُّ قَبْلِ الْآدَمِيِّ إلخ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ انْمِاسَاسَهُ فَلَا يَشْتَرِطُ فِعْلٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا حَتَّى لَوْ وُضِعَ زَيْدٌ ذَكَرَهُ فِي كَفِّ عَمْرٍو بِغَيْرِ فِعْلٍ مِنْ عَمْرٍو وَلَا اخْتِيَارَ انْتَقَاضِ مَوْضِعٍ عَمْرٍو وَلَا يَنَافِيهِ قَوْلُهُمُ الْآتِي لِهَيْئِكَ حُزْمَتِهِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ هَيْئَتُهُ حُزْمَتُهُ غَالِيًا كَمَا سَيَأْتِي أَوْ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ انْتِهَاكَه فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ قَالَ ع ش وَشَمَلْ إِبْطَاقَ الْمُتَنِ السَّقَطِ وَظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ تُنْفَخْ فِيهِ الرُّوحُ وَفِي فَتَاوَى الشَّارِحِ م ر أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ هَلْ يَنْقُضُ أَمْ لَا؛ لِأَنَّهُ جَمَادٌ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ يَنْقُضُ وَقَدْ يُقَالُ بَعْدَ انْتِقَاضِ التَّقْضِ لِنَتْلِيْقِهِمُ التَّقْضُ بِمَسِّ قَرْجِ الْآدَمِيِّ وَهَذَا لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ هَذَا الْإِسْمُ، وَإِنَّمَا يُقَالُ أَضْلُ آدَمِيٍّ أَوْ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ. الْمُعْتَمَدُ أَنَّ قَرْجَ السَّقَطِ لَا يَنْقُضُ مَسَّهُ إِلَّا إِذَا نُفِخَ فِيهِ الرُّوحُ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ يُقَالُ لَهُ آدَمِيٍّ أَوْ آيٍ، وَإِنْ سَقَطَ مَيْتًا.

❏ قوله: (جُزْءًا) حَقُّهُ أَنْ يُؤَخَّرَ عَنِ الْغَايَةِ.

قول المتن: (قَبْلُ الْآدَمِيِّ) وَمِثْلُهُ الْجَنِّيُّ شَيْخِنَا وَفِي سَمِ وَعِ ش وَالْكُرْدِيُّ عَنِ الْإِيْعَابِ مَا يُوَافِقُهُ وَعِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ وَالْجَنِّيُّ كَالْآدَمِيِّ إِذَا كَانَ عَلَى صُورَةِ الْآدَمِيِّ أ. هـ. قوله: (الواضح) أَمَّا الْمُسْكِلُ فَإِنَّمَا يَنْتَقِضُ بِمَسِّ الْوَاضِحِ مَا لَهُ مِنَ الْمُسْكِلِ فَيَنْتَقِضُ وُضُوءُ الرَّجُلِ بِمَسِّ ذَكَرِ الْخُنْثَى وَالْمَرْأَةُ بِمَسِّ قَرْجِهِ حَيْثُ لَا مَحْرَمِيَّةَ وَلَا صِغَرَ وَلَا عَكْسَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَسِّ أَيْ بِأَنْ يَمَسَّ الرَّجُلُ أَلَةَ النِّسَاءِ مِنَ الْمُسْكِلِ وَالْمَرْأَةُ أَلَةَ الرِّجَالِ مِنْهُ وَلَوْ مَسَّ الْمُسْكِلُ كِلَا الْقَبْلَيْنِ مِنْ نَفْسِهِ أَوْ مِنْ مُسْكِلٍ آخَرَ أَوْ فَرْجَ نَفْسِهِ وَذَكَرَ مُسْكِلٍ آخَرَ أَيْ وَلَا مَحْرَمِيَّةَ بَيْنَهُمَا وَلَا صِغَرَ انْتَقَاضِ وُضُوءِهِ وَلَوْ مَسَّ أَحَدُ الْمُسْكِلَيْنِ قَرْجَ صَاحِبِهِ وَمَسَّ الْآخَرَ ذَكَرَ الْأَوَّلِ انْتَقَاضَ أَحَدُهُمَا لَا بَعِيْنَهُ لَكِنْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يُصَلِّيَ إِذَا أَضْلُ الطَّهَارَةُ نِهَآيَةً بِزِيَادَةِ تَفْسِيرِ زَادَ الْمُغْنِي وَفِي ع ش مِثْلُهُ وَفَائِدَتُهُ أَيْ التَّقْضُ لَا بَعِيْنَهُ أَنَّهُ إِذَا اقْتَدَتْ امْرَأَةٌ بِوَاحِدٍ فِي صَلَاةٍ لَا تَقْتَدِي بِالْآخَرِ أ. هـ. قَالَ الْبُجَيْرِيُّ لِنَعِيْنِهِ أَيْ الْآخَرِ لِلْبُطْلَانِ وَكَذَلِكَ لَا يَقْتَدِي أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ أ. هـ. وَقَالَ ع ش وَلَوْ اتَّضَحَّ الْمُسْكِلُ بِمَا يَقْتَضِي انْتِقَاضَ وُضُوءِهِ أَوْ وُضُوءَ غَيْرِهِ فَهَلْ يُحْكَمُ بِالْإِنْتِقَاضِ وَفَسَادِ مَا فَعَلَهُ بِذَلِكَ الْوُضُوءِ مِنْ نَحْوِ الصَّلَوَاتِ مِمَّا يَتَوَقَّفُ صِحَّتُهُ عَلَى صِحَّةِ الْوُضُوءِ أَمْ لَا لِمُضِيِّ مَا فَعَلَهُ عَلَى الصَّحَّةِ ظَاهِرًا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ أ. هـ. عِبَارَةُ شَيْخِنَا وَلَوْ مَسَّ الْخُنْثَى ذَكَرَهُ وَصَلَّى ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ رَجُلٌ لَزِمَهُ الْإِعَادَةُ كَمَا ظَنُّ

الفرج والناقص منه مُلتقى شَفَرِيهِ المُحِيطَيْنِ بالمنفَذِ إحاطة الشَفَتَيْنِ بالفم دونَ ما عدا ذلك والذَّكْرُ حتى قُلْفَتُهُ الْمُتَّصِلَةُ ولو بعضًا منهما مُتَّصِلًا إن بقي اسمه كدُبُرِ قُوْرٍ وبقي اسمه وقولُ

الطَّهارة فَصَلَّى ثم بَانَ مُحَدِّثًا اهـ. □ فَوَدَّ: (الفرج) بَدَلٌ مِنْ قُبُلِ الْآدَمِيِّ وقوله الْآتِي والذَّكْرُ عَطْفٌ عَلَى الْفَرْجِ. □ فَوَدَّ: (مُلْتَقَى شَفَرِيهِ) عِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَهِيَ أَيْ فَرْجُ الْآدَمِيِّ فِي الرَّجُلِ جَمِيعُ الذَّكْرِ لَا مَا تَبَنَّتْ عَلَيْهِ الْعَانَةُ وَفِي الْمَرْأَةِ مُلْتَقَى شَفَرِيهَا أَيْ شَفَرَاهَا الْمُلتَقِيَانِ وَهُمَا حَزَفَا الْفَرْجَ لَا مَا فَوْقَهُمَا وَمِمَّا يَبْنَتْ عَلَيْهِ الشَّعْرُ وَأَمَّا الْبُظْرُ وَهُوَ اللَّحْمَةُ النَّاتِيَةُ فِي أَعْلَى الْفَرْجِ فَهِيَ نَاقِضٌ عَلَى الْمُعْتَمَدِ عِنْدَ الرَّمْلِيِّ بِشَرْطِ كَوْنِهِ مُتَّصِلًا خِلَافًا لِابْنِ حَجَرٍ فِي قَوْلِهِ بِأَنَّهُ غَيْرُ نَاقِضٍ وَمَحَلُّهُ بَعْدَ قَطْعِهِ نَاقِضٌ أَيْضًا كَمَا قَالَ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِي حَوَاشِي الرُّوضِ. وقال السَّمْسُ الرَّمْلِيُّ كَابِنٌ قَاسِمٌ أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ اهـ. □ فَوَدَّ: (بِالْمُنْفَذِ الْخُ) كَذَا فِي الْمُعْنِيِّ وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ وَاقْتَصَرَ النَّهَايَةُ عَلَى مَا قَبْلَهُ كَمَا مَرَّ قَالَ ع ش قَضَيْتُهُ أَنَّ جَمِيعَ مُلْتَقَاهُمَا نَاقِضٌ وَنُقِلَ عَنْ الْوَالِدِ الشَّارِحِ م ر بِهَوَامِشِ شَرْحِ الرُّوضِ مَا يُوَافِقُ إِطْلَاقَهُ ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَعِبَارَةٌ شَرْحُ الرُّوضِ الْمُرَادُ بِقُبُلِ الْمَرْأَةِ الشُّفْرَانِ عَلَى الْمُنْفَذِ مِنْ أَوَّلِهِمَا إِلَى آخِرِهِمَا أَيْ بَطْنًا وَظَهْرًا لَا مَا هُوَ عَلَى الْمُنْفَذِ مِنْهُمَا أَيْ فَقَطْ كَمَا وَهَمَ فِيهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ انْتَهَى اهـ. وَتَقَدَّمَ عَنْ شَيْخُنَا مَا يُوَافِقُهُ عِبَارَةُ الْبَحِيرِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ فَقَوْلُهُ عَلَى الْمُنْفَذِ لَيْسَ بِقَيِّدٍ اهـ. □ فَوَدَّ: (دُونَ مَا عَدَا ذَلِكَ) فَلَا نَقْضَ بِمَسِّ مُوَضِعِ خِتَانِهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَسٌّ عِنْدَ الشَّارِحِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِي الْإِشْرَادِ وَغَيْرِهِمَا إِذِ النَّاقِضُ مِنْ مُلْتَقَى الشُّفْرَيْنِ عِنْدَهُ مَا كَانَ عَلَى الْمُنْفَذِ خَاصَّةً لَا جَمِيعَ مُلْتَقَى الشُّفْرَيْنِ وَمَوْضِعُ الْخِتَانِ مُرْتَفِعٌ عَنْ مُحَاذَاةِ الْمُنْفَذِ قَالَ الشَّارِحُ فِي الْإِعَابِ وَقَوْلُ الْغَزِّيِّ الْمُرَادُ الشُّفْرَانِ مِنْ أَوَّلِهِمَا إِلَى آخِرِهِمَا لَا مَا هُوَ عَلَى الْمُنْفَذِ فَقَطْ كَمَا وَهَمَ فِيهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ هُوَ الْوَهْمُ اهـ وَخَالَفَ الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ فِي ذَلِكَ وَذَكَرَ مَا يُقِيدُ اغْتِمَادَ كَلَامِ الْغَزِّيِّ عِبَارَتَهُ فِي النَّهَايَةِ وَشَمِلَ أَيْ الْقُبْلُ مَا يُقَطَّعُ فِي خِتَانِ الْمَرْأَةِ وَلَوْ بَارِزًا حَالِ اتِّصَالِهِ وَمُلْتَقَى الشُّفْرَيْنِ اهـ وَكَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شُرُوحِ الْبَهْجَةِ وَالرُّوضِ وَالْمُنْهَجِ يُؤَيِّدُ مَقَالََةَ الشَّارِحِ وَعِبَارَةُ الْآخِرِ مِنْهَا وَالْمُرَادُ بِفَرْجِ الْمَرْأَةِ النَّاقِضِ مُلْتَقَى شَفَرِيهَا عَلَى الْمُنْفَذِ اهـ وَنَحْوُهَا عِبَارَةُ الْخَطِيبِ فِي شَرْحِي التَّنْبِيهِ وَأَبِي شُجَاعٍ كُرْدِيٍّ أَيْ وَفِي الْمُعْنِيِّ وَدَعَاوَاهُ تَأْيِيدَ كَلَامِ شَرْحِ الرُّوضِ لِمَقَالَةِ الشَّارِحِ تَقَدَّمَ عَنْ ع ش خِلَافُهُ. □ فَوَدَّ: (وَالذَّكْرُ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَوْلُ الرَّزْكَشِيِّ فِي الْمُعْنِيِّ وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ كَدُبُرِ قُوْرٍ وَبَقِيَ اسْمُهُ. □ فَوَدَّ: (الْمُتَّصِلَةُ) خَرَجَ بِهِ الْمُنْفَصِلَةُ فَلَا نَقْضَ بِمَسِّهَا صَرَّحَ بِهِ شَرْحٌ بِأَفْضَلِ وَالْمُعْنِيُّ عِبَارَةُ الثَّانِي وَمَسُّ بَعْضِ الذَّكْرِ الْمُبَانِ كَمَسِّ كُلِّهِ إِلَّا مَا قُطِعَ فِي الْخِتَانِ إِذْ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الذَّكْرِ قَالَه الْمَاوَرْدِيُّ وَأَمَّا قُبُلُ الْمَرْأَةِ وَالدُّبُرُ فَالْمُتَّجِهُ أَنَّهُ إِنْ بَقِيَ اسْمُهُمَا بَعْدَ قَطْعِهِمَا نَقَضَ مَسَّهُمَا وَإِلَّا فَلَا ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ مَنُوطٌ بِالْإِسْمِ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الذَّكْرَ لَوْ قُطِعَ وَدُقَّ حَتَّى صَارَ لَا يُسَمَّى ذَكَرًا وَلَا بَعْضُهُ أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ ، وَهُوَ كَذَلِكَ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ بَعْضًا مِنْهُمَا) أَيْ مِنَ الْفَرْجِ وَالذَّكْرِ كُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (بَعْضًا مِنْهُمَا) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ: الْمَاءُ جُزْءُ الْخُ. □ فَوَدَّ: (إِنْ بَقِيَ اسْمُهُ) أَيْ إِنْ أُطْلِقَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ بَعْضُ ذَكَرٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الْحَضَرَمِيَّةِ ع ش أَيْ وَفِي الْمُعْنِيِّ كَمَا مَرَّ. □ فَوَدَّ: (كَدُبُرِ الْخُ) لَعَلَّ الْكَافَ لِلتَّنْظِيرِ لَا لِلتَّمْثِيلِ .

الزركشي لا يتقيد بقدر الحشفة منه موهم ومشتبهها به وكذا زائد عمل أو كان على سنن الأصلي (ب) جزء من (بطن الكف) الأصلي والمشتبه بها وكذا الزائدة من كف أو إصبع إن

☐ قوله: (موهم) أي يوهم أن الحكم غير منوط بالإسم كزدي عبارة الكزدي على شرح بأفضل قال في شرح العباب لا يتقيد بقدر الحشفة، وهو الأقرب كما قاله الزركشي وغيره. وقال في النهاية ويؤخذ من ذلك أن الذكر لو قطع ودق حتى خرج عن كونه يسمى ذكراً لا ينقض، وهو كذلك اهـ واعتد في الإعياب فيما إذا مس ذكراً مقطوعاً أو لمس شخصاً وشك هل هو رجل أو خشي أو عكسه أنه حيث جوز وجود خشي ثمة لا نقض وحيث لم يجوز نقض اهـ. وتقدم قبيل التثبي ما يوافقه.

☐ قوله: (ومشتبهها به) أي بالقبول الأصلي من الذكر والفرج بأن لم يعلم الأصلي منهما كزدي.

☐ قوله: (ولو مشتبهها به) فيه نظر إذ لا نقض بالشك وكذا يقال في قوله والمشتبه بها وفي شرح الروض، وإن التبس الأصلي بالزائد فالظاهر أن النقض منوط بهما لا بأحدهما اهـ سم. واعتد البجيرمي وهو قضية سكوت النهاية والمعني هنا عن مسألة الإشباه وكذا اعتد شيخنا عبارته ولو اشبهت الزائدة بالأصلية كان النقض منوط بهما لا بإحدهما؛ لأن لا تنقض بالشك ولو خلق له في بطن كفه سلعة نقض بجميع جوانبها بخلاف ما لو كانت في ظهرها ولو خلق له إصبع زائدة في باطن الكف، فإن كانت غير مسامة نقض المس بباطنها وظاهرها كالسلعة، وإن كانت مسامة نقض بباطنها دون ظاهرها أو في ظهر الكف، فإن كانت غير مسامة لم تنقض لا ظاهرها ولا بباطنها، وإن كانت مسامة نقض بباطنها دون ظاهرها على المعتد اهـ.

☐ قول (سني: (بطن الكف)) قال في الروض ومن له كفان نقضتا مطلقاً لا زائدة مع عاملة أراد بالزائدة غير العاملة بدليل المقابلة، فإن قيدت بغير المسامة لم يخالف كلام الشارح سم. ☐ قوله: (وكذا الزائدة إلخ) والحاصل أن الذكر الأصلي والمشتبه به ينقضان مطلقاً وكذلك الزائد إن كان عاملاً أو كان على سنن الأصلي والذي لا ينقض هو الزائد الذي علمت زيادته ولم يكن عاملاً ولا على سنن الأصلي، ويجري نظير ذلك في الكف كزدي.

☐ قوله: (بقدر الحشفة) بل الكلام في الإكتفاء بالحشفة؛ لأنها لا تسمى ذكراً ر. ☐ قوله: (ومشتبهها به) فيه نظر إذ لا نقض بالشك وقد ذكر ذلك في شرح الإرشاد أيضاً وكتبنا بهامشه على ذلك فراجعه وكذا يقال في قوله والمشتبه بها وفي شرح الروض، وإن التبس الأصلي بالزائد فالظاهر أن النقض منوط بهما لا بأحدهما اهـ. ☐ قوله: (بطن الكف) قال في الروض: ومن له كفان نقضتا مطلقاً لا زائدة مع عاملة اهـ وقوله مطلقاً قال في شرحه أي سواء كانتا عاملتين أم غير عاملتين اهـ، وقوله: (لا زائدة مع عاملة) أراد بالزائدة غير العاملة بدليل المقابلة بالعاملة، فإن قيدت بغير المسامة لم يخالف كلام الشارح. ☐ قوله: (أو إصبع) في العباب أو ببطن إصبع زائدة إن سامت الأصلية ولم تثبت على ظهر كفه اهـ.

عَمِلَتْ أَوْ سَامَتْ الْأَصْلِيَّةُ بِأَنْ كَانَتْ الْكَفُّ عَلَى مِعْصِيهَا وَالْإِصْبَعُ عَلَى كُفِّهَا وَسَامَتْهُمَا وَبُحِثَ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعَمَلِ وَالْمُسَامَاةِ بِوَقْتِ الْمَسِّ دُونَ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَذَلِكَ لِلخَيْرِ الصَّحِيحِ خِلَافًا لِمَنْ نَارَعَ فِيهِ «إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ بِيَدِهِ إِلَى فَرْجِهِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا سِتْرٌ.....»

قوله: (بأن كانت الكفُّ إلخ) وفاقاً للمعني وخِلَافاً لِلنَّهْيَةِ وَسَمَّ عِبَارَةً الْمُعْنَى وَمَنْ لَهُ كَفَّانِ أَيَّ أَصْلِيَّانِ نَقَضَتَا بِالْمَسِّ سَوَاءً أَكَانَتَا عَامِلَتَيْنِ أَمْ غَيْرَ عَامِلَتَيْنِ لَا زَائِدَةَ مَعَ عَامِلَةٍ فَلَا تَنْقُضُ عَلَى الْأَصَحِّ فِي الرُّوْضَةِ بَلَّ الْحُكْمَ لِلْعَامِلَةِ فَقَطُّ وَصَحَّحَ فِي التَّحْقِيقِ التَّقْضُ بِهَا وَعَزَاهُ فِي الْمَجْمُوعِ لِإِطْلَاقِ الْجُمْهُورِ ثُمَّ نَقَلَ الْأَوَّلَ عَنِ الْبَغَوِيِّ فَقَطُّ وَجَمَعَ ابْنُ الْعِمَادِ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ فَقَالَ: كَلَامُ الرُّوْضَةِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْكَفَّانِ عَلَى مِعْصَمَيْنِ وَكَلَامُ التَّحْقِيقِ فِيمَا إِذَا كَانَتَا عَلَى مِعْصَمٍ وَاحِدٍ أَيَّ وَكَانَتْ عَلَى سَمَتِ الْأَصْلِيَّةِ كَالِإِصْبَعِ الزَّائِدَةِ، وَهُوَ جَمْعٌ حَسَنٌ وَمَنْ لَهُ ذَكَرَانِ نَقَضَ الْمَسُّ بِكُلِّ مَنَّهُمَا سَوَاءً كَانَا عَامِلَيْنِ أَمْ غَيْرَ عَامِلَيْنِ لَا زَائِدَةَ مَعَ عَامِلٍ وَمَحَلُّهُ كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ نَقْلًا عَنِ الْفُورَانِيِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُسَامَاً لِلْعَامِلِ وَلَا فَهَوً كَأَصْبَعٍ زَائِدَةٍ مُسَامَاً لِلْبَقِيَّةِ فَيَنْقُضُ اهـ. وَعَقَّبَ النَّهْيَةُ الْجَمْعَ الْمَذْكُورَ بِمَا نَصَّه فِيهِ قُصُورٌ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ أَسْتِوَاءِ الْمِعْصَمِ الْمُسَامَاةَ وَلَا مِنْ اخْتِلَافِهِ عَدَمُهَا؛ وَلِأَنَّ الْمَدَارَ إِنَّمَا هُوَ عَلَيْهَا أَيُّ الْمُسَامَاةِ لَا عَلَى اتِّحَادِ مَحَلِّ نَبَاتِيهَا؛ لِأَنَّهَا إِذَا وَجِدَتْ وَجِدَتْ الْمُسَاوَاةَ فِي الصُّورَةِ، وَإِنْ لَمْ يَتَّحِدْ مَحَلُّ النَّبَاتِ وَهَذَا أَيُّ الْمُسَاوَاةِ فِي الصُّورَةِ هِيَ الْمُقْتَضِيَةُ لِلتَّقْضِ كَمَا فِي الْإِصْبَعِ وَإِذَا انْتَقَتِ الْمُسَاوَاةُ فِي الصُّورَةِ، وَإِنْ اتَّحَدَ مَحَلُّ النَّبَاتِ فَعَلِمَ أَنَّ قَوْلَ الرُّوْضَةِ لَا تَقْضُ بِكَفٍّ وَذَكَرَ زَائِدَةَ مَعَ عَامِلٍ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ الْمُسَامَاةِ، وَإِنْ كَانَا عَلَى مِعْصَمٍ وَاحِدٍ، وَأَنَّ قَوْلَ التَّحْقِيقِ يَنْقُضُ الْكَفُّ الزَّائِدَةَ مَعَ الْعَامِلِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُسَامَاةِ، وَإِنْ كَانَ عَلَى مِعْصَمٍ آخَرَ وَلَوْ كَانَ لَهُ ذَكَرَانِ يَبُولُ بِأَحَدِهِمَا وَجَبَ الْغُسْلُ بِإِيلَاجِهِ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِالْآخِرِ حُكْمٌ، فَإِنَّ بَالَهُمَا عَلَى الْإِسْتِوَاءِ فَهُمَا أَصْلِيَّانِ اهـ. وَعِبَارَةٌ سَم. قوله: (بأن كانت على مِعْصَمِيهَا) وكذا على مِعْصَمٍ آخَرَ وَحَيْثُ لَمْ تُسَامِثْ لَمْ يَنْقُضْ وَلَوْ عَلَى مِعْصَمِيهَا م ر اهـ. قوله: (عَلَى مِعْصَمِيهَا) الْمِعْصَمُ كَمَقُودٍ مَوْضِعُ السَّوَارِ مِنَ الْيَدِ انْتَهَى مُضْبَاحٌ ع ش. قوله: (وَسَامَتْهُمَا) كَانَ الْأَوَّلَى تَأْنِيثُ الْفِعْلِ.

قوله: (وَبُحِثَ) إِلَى قَوْلِهِ، وَهُوَ بَطْنُ الْإِلْخِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ خِلَافًا لِمَنْ نَارَعَ فِيهِ وَقَوْلُهُ وَيَمْفُوهِيهِ إِلَى إِذِ الْإِفْضَاءِ. قوله: (بِوَقْتِ الْمَسِّ إلخ) يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ عَامِلَةً فِي ابْتِدَاءِ الْأَمْرِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَصَالَتِهَا فَإِذَا طَرَأَ عَدَمُ الْعَمَلِ عَلَيْهَا صَارَتْ أَصْلِيَّةً شَلَاءً وَالشَّلُّ لَا يَمْنَعُ مِنَ التَّقْضِ ع ش وَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ

قوله: (إِنْ سَامَتْ الْأَصْلِيَّةُ) قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ سَوَاءً عَمِلَتْ أَمْ لَا وَسَوَاءً تَبَيَّنَتْ فِي بَطْنِ الْكَفِّ أَمْ ظَهَرَتْ عَلَى الْأَوَّجِ اهـ ثُمَّ نَارَعَ فِي قَوْلِ الْعُبَابِ وَلَمْ تَبَيَّنْ الْإِلْخَ وَبَيَّنَّ أَنَّ كَلَامَ الْمَجْمُوعِ لَا يُخَالِفُ ذَلِكَ بَلَّ فِيهِ مَا يُشْعِرُ بِهِ خِلَافًا لِمَنْ نَقَلَ عَنْهُ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ كَصَاحِبِ الْعُبَابِ فِي تَحْرِيرِهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَتَوَهَّمُ مِنْ عِبَارَتِهِ بِإِدْيِ الرَّأْيِ وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ فَرَاغَهُ وَعَلِمَ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ الَّتِي بِيَاظِنِ الْكَفِّ لَا يَنْقُضُ إِلَّا بَاظِنُهَا فَلَيْسَتْ كَالسَّلْعَةِ الَّتِي بِيَاظِنِ الْكَفِّ الَّتِي الظَّاهِرُ التَّقْضُ بِالْمَسِّ بِهَا مِنْ سَائِرِ جَوَانِبِهَا.

قوله: (بأن كانت الكفُّ على مِعْصَمِيهَا) وكذا على مِعْصَمٍ آخَرَ فَحَيْثُ سَامَتْ تَقْضُ الْمَسُّ بِهَا وَلَوْ عَلَى مِعْصَمٍ آخَرَ وَحَيْثُ لَمْ تُسَامِثْ لَمْ يَنْقُضْ الْمَسُّ بِهَا وَلَوْ عَلَى مِعْصَمِيهَا م ر وَلَوْ كَانَتْ الْمُسَامَاةُ لِلْأَصْلِيَّةِ بَعْضُ الزَّائِدَةِ كَانَ كَانَ أَحَدُ الْمِعْصَمَيْنِ أَفْضَرَ مِنَ الْآخَرِ فَهَلْ يَنْقُضُ أَوْ يَخْتَصُّ التَّقْضُ بِالْقَدْرِ الْمُسَامَاةِ.

ولا حجاب فليَتَوَضَّأْ» وبمفهومه لاشتماله على أداة الشرط خصَّ عموم الخبر الصحيح أيضًا «من مسَّ ذكره فليَتَوَضَّأْ» إذ الإفضاء لغة المسَّ يبطن الكفَّ وهو بطن الراحتين وبطن الأصابع والمنحرف إليهما عند انطباقهما مع يسير تحامل ومسَّ فرج غيره أفحش لهتكه حرمة أي غالبًا إذ نحو يد المكروه والناسي كغيرهما بل رواية من مسَّ ذكرًا تشمله لعموم النكرة الواقعة في حيز الشروط والخبر الناص على عدم النقض قال البغوي كالخطابي منشوخ وفيه، وإن جرى عليه ابن جبان وغيره نظر ظاهر يثبت في شرح المشكاة مع بيان أن الأخذ بخبر النقض أرجح فتعين؛ لأنه الأحوط بل والأصح عند كثيرين من الحفاظ.

(تنبيه) لا ينافي ما تقرَّر من نقض كل من يدين أو ذكرين أو فرجين إن اشتبَه أو زاد وسامت

الكلام كما هو صريح صنيع الشارح في الزائدة فقط.

قوله: (ولا حجاب) عطف مغاير بناء على أن الستر ما يمنع إدراك لون البشرة كأثر الجناة بعد زوال جزمها والحجاب ما له جزم يمنع الإدراك باللمس ويحتمل أنه عطف تفسير على عبارة البجيرمي قوله ستر بفتح السين إن أريد به المضدر ويكسرها إن أريد به السائر والمراد هنا الثاني وعطف الحجاب قال المدايني من عطف التفسير أو يقال المراد بالستر ما يستتر، وإن لم يمنع الرؤية كالزجاج وبالحجاب ما يستتر، ويمنع فهو أخص من الستر فيكون من عطف الخاص على العام اهـ. قوله: (وبمفهومه إلخ) بيانه أن مفهوم الشرط المستفاد من حديث الإفضاء يدل على أن غير الإفضاء لا ينقض فيكون مخصصًا لعموم المسَّ وتخصيص العموم بالمفهوم جائز كزدي وحلي. قوله: (خص إلخ) وقد يقال: إن هذا من باب المطلق والمقيّد؛ لأن المسَّ مطلق فيقيد بخبر الإفضاء كما أشار إليه بعضهم بجيرمي ويجاب بأن الفعل في حيز الشرط بمنزلة النكرة. قوله: (إذ الإفضاء إلخ) عبارة شرح البهجة والمنهج أي وشرحي بأفضل والعباب والإفضاء بها أي باليد وتقيده بقوله بها ظاهر؛ لأن الإفضاء المطلق ليس مغناه في اللغة مخصوصًا بالمسَّ فضلًا عن تقيده بطن الكف بل هذا في معنى الإفضاء باليد قال في التهذيب إلخ ويمكن الجواب عن الشارح م ر بأن ال فيه للعهد والمعهود الإفضاء المتقدّم في قوله إذا أفضى أحدكم بيده إلخ على مدايني. قوله: (يبطن الكف) أي ولو انقلبت الكف ونقل عن ابن حجر في غير الثقة عدم التقصُّ بها مطلقًا وفي شرح العباب للشارح م ر. ولو خلق بلا كف لم يقدر قدرها من الذراع ولا ينافي ما يأتي من أنه لو خلق بلا مرفق أو كعب قدر؛ لأن التقدير ثم ضروري بخلافه هنا؛ لأن المداين على ما هو مظهر للشهوة وعند عدم الكف لا مظنة لها فلا حاجة إلى التقدير انتهى اهـ ش. قوله: (مع يسير تحامل) إنما قيد بذلك أي اليسير ليقول غير التاقص من رؤوس الأصابع إذ التاقص هو ما يستتر عند وضع إحدى الراحتين على الأخرى مع تحامل يسير فلو كان مع تحامل كثير لكثُر غير التاقص وقُلَّ التاقص وفي الإنهايين يضع باطن أحدهما على باطن الآخر شبخنا وبجيرمي. قوله: (تشمله) أي فرج الغير. قوله: (والخبر الناص إلخ) وهو أنه ﷺ سئل عن الرجل يمسَّ ذكره في الصلاة فقال: «هل هو إلا بضعة منك» بجيرمي. قوله: (إن اشتبَه) أي الأصلي منهما بالزائد وقوله أو زاد أي أحدهما وعلم الزائد.

عَدَمَ النَقْضِ بِأَحَدٍ فَرَجِي الْخُنْثَى وَيُوجَّهُ بِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ وَحْدَهُ أَنَّهُ فَرَجٌ رَجُلٍ أَوْ
أُنْثَى فَلَمْ يُؤْتَرِ الشَّبَهُ الصُّورِيُّ فِيهِ بِخِلَافِ كُلِّ مِنْ تِلْكَ فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَدُ رَجُلٍ أَوْ أُنْثَى
وَذَكَرَ رَجُلٌ وَفَرَجٌ أُنْثَى فَاتَّرَ فِيهِ ذَلِكَ (وَكَذَا فِي الْجَدِيدِ حَلْفَةً) بِسُكُونِ اللَّامِ عَلَى الْأَشْهَرِ (ذُبْرُهُ)
كَقَبْلِهِ؛ لِأَنَّ كُلًّا يَنْقُضُ خَارِجَهُ وَيُسَمَّى فَرَجًا وَهِيَ مُلْتَقَى الْمُنْقَذِ فَلَا يَنْقُضُ بَاطِنَ صَفْحَةٍ
وَأُنْثِيَانِ وَعَانَةٍ وَشَعْرَتِ نَبْتٍ فَوْقَ ذَكَرٍ أَوْ فَرَجٍ وَخَبَرٌ «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ أَوْ رُفْغِيهِ أَيْ بِضَمِّ
الرَّاءِ وَبِالْفَاءِ وَالْمُعْجَمَةِ أَصْلُ فَخَذَيْهِ فَلْيَتَوَضَّأْ» مَوْضُوعٌ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلٍ غُرُوزَةٍ وَحِينَئِذٍ يُسَمَّى
الْوَضُوءُ مِنْ ذَلِكَ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ (لَا فَرَجٌ بِبَهِيمَةٍ) وَمِنْهَا هُنَا الطَّيْرُ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ وَذَلِكَ لِعَدَمِ
خُرْمَتِهَا وَاشْتِهَائِهِ طَبْعًا وَمَنْ ثَمَّ حَلَّ نَظَرُهُ وَانْتَفَى الْحَدُّ فِيهِ.

(تَنْبِيْهٌ) ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ بَلْ صَرِيحُهُ أَنَّ الْقَدِيمَ يَقُولُ يَنْقُضُ ذُبْرَ الْبَهِيمَةِ لَا ذُبْرَ الْآدَمِيِّ، وَهُوَ
مُشْكِلٌ جِدًّا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ ذُبْرَهَا مُسَاوٍ لِفَرَجِهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَشَمِلَهُ اسْمُ الْفَرَجِ بِخِلَافِ ذُبْرِهِ
لَيْسَ مُسَاوِيًا لِفَرَجِهِ لِتَخَالُفِ أَحْكَامِهِمَا فِي فُرُوعٍ كَثِيرَةٍ فَلَمْ يَشْمَلْهُ اسْمُ الْفَرَجِ عَلَى الْقَدِيمِ
الِنَاضِرِ لِلْوُقُوفِ عَلَى مُجَرَّدِ الظَّاهِرِ ثَمَّ رَأَيْتُ الرَّافِعِيَّ لِحَظَ ذَلِكَ الْإِشْكَالَ فَخَصَّ الْخِلَافَ بِثَبْلِهَا
وَقَطَعَ فِي ذُبْرِهَا بِعَدَمِ النَقْضِ قَالَ؛ لِأَنَّ ذُبْرَ الْآدَمِيِّ لَا يَنْقُضُ فِي الْقَدِيمِ فَذُبْرُهَا أَوَّلَى انْتَهَى وَقَدْ
عِلِمْتُ أَنَّ لِكَلَامِهِمْ وَجْهًا. (وَيَنْقُضُ فَرَجَ الْمَيْتِ وَالصَّغِيرِ) لِصِدْقِ الْأَسْمِ عَلَيْهِمْ.....

☐ قَوْلُهُ: (وَيُوجَّهُ بِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا الْخُ) قَدْ يُقَالُ لَا أَثَرَ لِهَذَا الْفَرْقِ مَعَ قَاعِدَةِ الْبَابِ أَنَّهُ لَا نَقْضَ بِالشَّكِّ وَتُتَأَمَّلُ
فِي عِبَارَةِ هَذَا الْفَرْقِ فَإِنَّ فِيهَا مَا فِيهَا وَالْأَوْضَحُ أَنَّ يُقَالُ زَائِدُ الْخُنْثَى بِتَقْدِيرِ كَوْنِهِ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى لَيْسَ مِنْ
جِنْسٍ مَا لَهُ سَمٌ ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَشْهَرِ) وَحُكِيَ أَنَّ يُونُسَ فَتَحَهَا قَالَ الدِّمِيرِيُّ وَمِثْلُهَا حَلْقَةُ الْعِلْمِ وَالذِّكْرِ
وَالْحَدِيثِ شَيْخُنَا. ☐ قَوْلُهُ: (كَقَبْلِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَشَعْرَتِ فِي النَّهْيَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (كَقَبْلِهِ) أَيِّ قِيَاسًا عَلَيْهِ نِهَائِيَّةً.
☐ قَوْلُهُ: (فَلَا يَنْقُضُ بَاطِنَ صَفْحَةٍ) وَلَا مَا بَيْنَ الْقُبْلِ وَالذُّبْرِ نِهَائِيَّةً. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ قَوْلِ غُرُوزَةٍ) أَيِّ بِالْإِجْتِهَادِ.
☐ قَوْلُهُ: (مِنْ الْخِلَافِ) أَيِّ لِعُرُوزَةٍ. ☐ قَوْلُهُ: (وَمِنْهَا هُنَا الطَّيْرُ) فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ إِطْلَاقَ الْبَهِيمَةِ عَلَى الطَّيْرِ لَيْسَ
حَقِيقِيًّا لَكِنْ فِي الْمِصْبَاحِ الْبَهِيمَةُ كُلُّ ذَاتٍ أَرْبَعٍ مِنْ دَوَابِّ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَكُلُّ حَيَوَانٍ لَا يُمَيِّزُ فَهَوَ بِبَهِيمَةٍ
وَالْجَمْعُ الْبَهَائِمُ انْتَهَى عَ ش. ☐ قَوْلُهُ: (فَلَا يَرُدُّ) أَيِّ الطَّيْرُ عَلَيْهِ أَيِّ عَلَى الْمُصَنِّفِ أَيِّ مَفْهُومٍ كَلَامِهِ.
☐ قَوْلُهُ: (ثَمَّ رَأَيْتُ الرَّافِعِيَّ لِحَظَ ذَلِكَ الْخُ) بَلْ هُوَ إِنَّمَا يَبَيِّنُ كَلَامَهُمْ وَقَوْلُهُ أَنَّ لِكَلَامِهِمْ فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ
كَلَامُهُمْ وَقَوْلُهُ وَجْهًا هُوَ وَجْهٌ بَارِدٌ سَم.

☐ قَوْلُ (لِسْنِي): (وَيَنْقُضُ فَرَجَ الْمَيْتِ) أَيِّ مَسَّ فَرَجِ الْخُ عَ ش.

☐ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا الْخُ) قَدْ يُقَالُ لَا أَثَرَ لِهَذَا الْفَرْقِ مَعَ قَاعِدَةِ الْبَابِ أَنَّهُ لَا نَقْضَ بِالشَّكِّ وَتُتَأَمَّلُ فِي
عِبَارَةِ هَذَا الْفَرْقِ فَإِنَّ فِيهَا مَا فِيهَا وَالْأَوْضَحُ أَنَّ يُقَالُ زَائِدُ الْخُنْثَى بِتَقْدِيرِ كَوْنِهِ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى لَيْسَ مِنْ جِنْسٍ
مَا لَهُ. ☐ قَوْلُهُ: (لِحَظَ ذَلِكَ) هُوَ إِنَّمَا يَبَيِّنُ كَلَامَهُمْ وَقَوْلُهُ: إِنَّ لِكَلَامِهِمْ فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِهِمْ وَقَوْلُهُ
وَجْهًا هُوَ وَجْهٌ بَارِدٌ.

(وَمَحَلُّ الْجَبِّ) أَيِ الْقَطْعِ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُ الذَّكَرِ أَوْ الْفَرْجِ وَلَوْ بَقِيَ أَدْنَى شَاخِصٍ مِنْهُ نَقَضَ قَطْعًا (وَالذَّكَرُ) وَالْفَرْجُ (الْأَشْلُ) وَبِالْيَدِ الشَّلَاءُ فِي الْأَصْحَنِ لِيَشْمُولَ الْأَسْمَ قِيلَ إِدْخَالُ الْبَاءِ هُنَا مُتَعَتِّقٌ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ فِي مَسِّ قَبْلِ الْمَفْعُولِ وَمَتَى كَانَتِ الْيَدُ مَمْسُوسَةً لِلذَّكَرِ لَا يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُمْ يَبْطِنُ الْكَفُّ الصَّرِيحُ فِي بَاءِ الْآلَةِ الْمُقْتَضِي كَوْنَهَا آلَةً الْمَسِّ انْتَهَى.

وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْإِضَافَةِ صَحِيحٌ وَقَوْلُهُ وَمَتَى إلَخَ فَاسَيْدٌ كَرَعِمَهُ تَعَيَّنَ الْبَاءُ لِلآلَةِ؛ لِأَنَّ جَعْلَ الْيَدِ آلَةً إِنَّمَا هُوَ بِإِعْتِبَارِ الْغَالِبِ وَلَمْ يُبَالَوْا بِذَلِكَ الْإِيهَامُ اتِّكَالًا عَلَى مَا مَهْدُوهُ مِنْ أَنَّهَا مَظَنَّةٌ لِلدَّخْرِ الصَّرِيحِ فِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهَا مَاسَةً لِلذَّكَرِ أَوْ مَمْسُوسَةً لَهُ (وَلَا تَنْقُضُ رُغُوسُ الْأَصَابِعِ وَمَا بَيْنَهَا) وَحَرْفُهَا.....

❑ قَوْلُ (لَسِي): (وَمَحَلُّ الْجَبِّ) وَالْمُرَادُ بِالْمَحَلِّ فِي الذَّكَرِ مَا حَادَى قَصْبَتَهُ إِلَى دَاخِلِ وَفِي الْفَرْجِ مَا حَادَى الشَّفَرَيْنِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَفِي الدُّبُرِ مَا حَادَى الْمَقْطُوعَ قَلْبُوبِيٍّ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا لِمَا قَالَه شَيْخُنَا الْعَزِيزِيُّ إِنَّ مَحَلَّ الْقَطْعِ خَاصٌّ بِالذَّكَرِ فَلَا يَنْقُضُ مَحَلَّ الدُّبُرِ وَمَحَلَّ الْفَرْجِ بِخَيْرِمِيٍّ. ❑ قَوْلُهُ: (أَيِ الْقَطْعِ) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ فِي الْمُغْنِيِّ. ❑ قَوْلُهُ: (أَيِ الْقَطْعِ) قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَلَوْ نَبَتْ مُوَضِعُ الْجَبِّ جِلْدَةً فَمَسَّهَا كَمَسَهُ بِلَا جِلْدَةٍ مُغْنِيٍّ وَإِمْدَادًا. ❑ قَوْلُهُ: (أَوْ الْفَرْجِ) هُوَ حَمْلٌ لِلْجَبِّ عَلَى الْقَطْعِ كَمَا قَدَّمَهُ لَا عَلَى خُصُوصِ قَطْعِ الذَّكَرِ، وَهُوَ كَذَلِكَ لُغَةً، وَإِنْ كَانَ فِي الْعُرْفِ اسْمًا لِقَطْعِ الذَّكَرِ ع. ش. ❑ قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيِ مِنَ الذَّكَرِ مُغْنِيٍّ.

❑ قَوْلُ (لَسِي): (وَالذَّكَرُ الْأَشْلُ) هُوَ الَّذِي يَنْقُضُ وَلَا يَنْتَبِسطُ وَبِالْعَكْسِ مُغْنِيٍّ.

❑ قَوْلُ (لَسِي): (وَبِالْيَدِ الشَّلَاءُ) وَهِيَ الَّتِي بَطَلَ عَمَلُهَا مُغْنِيٍّ. ❑ قَوْلُهُ: (لِيَشْمُولَ الْأَسْمَ) وَفِي حَوَاشِي سَمِ عَلَى حَجَرٍ لَوْ قُطِعَتْ يَدُهُ وَصَارَتْ مُعَلَّقَةً بِجِلْدَةٍ فَهَلْ يَنْقُضُ الْمَسُّ فِيهِ نَظَرٌ انْتَهَى وَالْأَقْرَبُ التَّنْقِضُ لِكَوْنِهَا جُزْءًا مِنَ الْيَدِ، وَإِنْ بَطَلَتْ مَنَعَتْهَا كَالْيَدِ الشَّلَاءُ ع. ش. عِبَارَةُ الْبُخَيْرِيِّ وَسَمِلَ قَوْلُهُ: وَبِالْيَدِ الشَّلَاءُ مَا لَوْ قُطِعَتْ وَصَارَتْ مُعَلَّقَةً بِجِلْدَةٍ كَمَا قَالَه الْحَلْبِيُّ وَفِي الْقَلْبُوبِيِّ عَلَى الْجَلَالِ. وَقَوْلُهُ: وَبِالْيَدِ الشَّلَاءُ خَرَجَ بِهَا الْمَقْطُوعَةُ، وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بَعْضُ جِلْدِهَا إِلَّا إِنْ كَانَتِ الْجِلْدَةُ كَبِيرَةً يَحِثُّ يَمْتَنِعُ أَنْفِصَالُهَا فَرَاغَهُ وَخَرَجَ بِهَا الْيَدُ مِنْ نَحْوِ نَقْدٍ فَلَا تَنْقُضُ بِمَسِّهَا أَيْضًا انْتَهَى. ❑ قَوْلُهُ: (لِإِنَّ الْإِضَافَةَ فِي مَسِّ قَبْلِ إلَخَ) أَيِ وَهُنَا لِلْفَاعِلِ إِذِ التَّقْدِيرُ وَيَنْتَقِضُ بِمَسِّ الْيَدِ الشَّلَاءُ ع. ش. ❑ قَوْلُهُ: (الْمُقْتَضِي كَوْنَهَا) أَيِ الْيَدِ.

❑ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ الْإِيهَامِ) أَيِ إِيهَامِ عَدَمِ التَّنْقِضِ فِيمَا إِذَا كَانَتِ الْيَدُ مَمْسُوسَةً لِلذَّكَرِ. ❑ قَوْلُهُ: (وَمَا بَيْنَهَا وَحَرْفُهَا) الْمُرَادُ بَيِّنُ الْأَصَابِعِ فِيمَا يَظْهَرُ التَّقَرُّ الَّتِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا حَاذَاهَا مِنْ أَعْلَى الْأَصَابِعِ إِلَى أَسْفَلِهَا وَبَحْرُفِهَا جَوَانِبُهَا نِهَآيَةُ زَادِ الْمُغْنِيِّ وَقِيلَ حَرْفُهَا جَانِبُ الْخَنْصَرِ وَالسَّبَابَةِ وَالْإِيهَامُ وَمَا عَادَاهَا بَيْنَهَا وَالْأَوَّلُ أَوَّجَهُ اهْوَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا اهْوَ؛ لَكِنْ اعْتَمَدَ الثَّانِي الْحَلْبِيُّ وَالْقَلْبُوبِيُّ وَفِي الشُّوَبَرِيِّ مَا يُوَافِقُهُ عِبَارَةُ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ وَمَا بَيْنَهَا أَيِ الْأَصَابِعِ، وَهُوَ مَا يَسْتَتِرُ عِنْدَ انْضِمَامِ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ لَا خُصُوصُ التَّقَرُّ وَقَوْلُهُ

❑ قَوْلُهُ: (وَبِالْيَدِ الشَّلَاءُ) لَوْ قُطِعَتْ يَدُهُ وَصَارَتْ مُعَلَّقَةً بِجِلْدَةٍ فَهَلْ يَنْقُضُ الْمَسُّ بِهَا فِيهِ نَظَرٌ.

وَحَرْفُ الْكَفِّ لِيَحْتَرِ الْإِفْضَاءُ السَّابِقَ مَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِثْلَةً لِلدَّيَّةِ.

(وَيَحْرُمُ) عَلَى غَيْرِ فَاقِدِ الطُّهُورَيْنِ وَنَحْوِ السَّلْسِ (بِالْحَدَّثِ) الَّذِي هُوَ أَحَدُ الْأَسْبَابِ أَوْ الْمَانِعِ السَّابِقِ، وَيَصِحُّ إِرَادَةُ الْمَنْعِ لَكِنْ بِتَكْلُفٍ إِذْ يُنَحَلُّ الْمَعْنَى إِلَى أَنَّهُ يَحْرُمُ بِسَبَبِ الْمَنْعِ مِنْ نَحْوِ الصَّلَاةِ الصَّلَاةُ وَذَلِكَ الْمَنْعُ هُوَ التَّحْرِيمُ فَيَكُونُ الشَّيْءُ سَبَبًا لِنَفْسِهِ أَوْ بَعْضِهِ (الصَّلَاةُ) إِجْمَاعًا وَمِثْلُهَا صَلَاةُ الْجَنَازَةِ وَسَجْدَةُ تِلَاوَةٍ.....

وَحَرْفُهَا أَيَّ حَرْفِ الْأَصَابِعِ، وَهُوَ حَرْفُ الْخَنْصَرِ وَحَرْفُ السَّبَابَةِ وَحَرْفُ الْإِبْهَامِ وَقَوْلُهُ وَحَرْفُ الرَّاحَةِ هُوَ مِنْ أَصْلِ الْخَنْصَرِ إِلَى رَأْسِ الزَّنْدِ ثُمَّ مِنْهُ إِلَى أَصْلِ الْإِبْهَامِ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَحَرْفُ الْكَفِّ) لَوْ قَالَ حَرْفُ الرَّاحَةِ لَكَانَ أَوَّلَى كَمَا عَبَّرَ بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ قَلِيوبِي. □ فَوَدَّ: (عَلَى غَيْرِ فَاقِدِ الطُّهُورَيْنِ وَنَحْوِ السَّلْسِ) كَذَا فِي النَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ لَكَ أَنْ تَقُولَ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَى هَذَا إِذَا فُسِّرَ الْحَدَّثُ بِالْأَسْبَابِ أَمَّا إِذَا قُلْنَا إِنَّهُ الْأَمْرُ الْإِغْتِيَارِيُّ فَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا؛ لِأَنَّ مَحَلَّ مَنَعِهِ عِنْدَ عَدَمِ الْمُرْخُصِّ كَمَا مَرَّ فِي تَعْرِيفِهِ وَهُنَا الْمُرْخُصُّ مَوْجُودٌ اهـ. □ فَوَدَّ: (أَوْ الْمَانِعِ السَّابِقِ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (بِتَكْلُفٍ) يَعْنِي بِكَوْنِ الْمُغَايِرَةِ بَيْنَ السَّبَبِ وَالْمُسَبَّبِ اِغْتِيَارِيَّةً كُرْدِيًّا. □ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ الْمَنْعُ هُوَ التَّحْرِيمُ) وَقَدْ يُمْنَعُ بِأَنَّهُ عَدَمُ الصَّحَّةِ فَالْمُغَايِرَةُ ظَاهِرَةٌ. □ فَوَدَّ: (فَيَكُونُ الشَّيْءُ سَبَبًا لِلْخِ) يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ أَنَّهُ إِنْ لَوْحِظَ سَبَبِيَّتُهُ لِجَمِيعِ مَا يَأْتِي فَمِنْ سَبَبِيَّةِ الشَّيْءِ لِنَفْسِهِ لَكِنْ مَعَ الْإِجْمَالِ وَالتَّفْصِيلِ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ أَوْ لِكُلِّ وَاحِدٍ بِانْفِرَادِهِ فَمِنْ سَبَبِيَّةِ الْكُلِّ لِبَعْضِهِ بَضْرِيٍّ، وَيُتَدَفَّعُ بِذَلِكَ مَا فِي سَمِّ مِمَّا نَصَّه قَدْ يُقَالُ هَذَا يَقْتَضِي فَسَادَ إِرَادَةِ الْمَنْعِ لَا صِحَّتَهُ بِتَكْلُفٍ اهـ وَأَشَارَ الْكُرْدِيُّ أَيْضًا إِلَى دَفْعِهِ بِمَا نَصَّه لَكِنْ التَّحْرِيمُ بِاِغْتِيَارٍ أَنَّ مَفْهُومَ الْمَنْعِ يُغَايِرُ نَفْسَهُ بِاِغْتِيَارٍ أَنَّهُ مَصْصُصٌ عَلَيْهِ بِلَفْظٍ يَحْرُمُ، وَهَذِهِ الْمُغَايِرَةُ كَافِيَةٌ فِي السَّبَبِيَّةِ اهـ وَالْفَضْلُ لِلْمُقَدَّمِ.

□ فَوَدَّ: (إِجْمَاعًا) أَيَّ حَيْثُ كَانَ الْحَدَّثُ مُجْمَعًا عَلَيْهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَمَّا نَحْوُ لَمَسِ الْأَجَنَبِيَّةِ وَمَسِّ الْفَرْجِ مِمَّا اخْتَلَفَ فِي تَقْضِيهِ فَلَا تَحْرُمُ بِهِ الصَّلَاةُ إِجْمَاعًا، وَإِنَّمَا تَحْرُمُ بِهِ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِأَنَّهُ حَدَّثٌ كُرْدِيٌّ وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ النَّهَائَةِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ هُنَا إِجْمَاعًا مَحْمُولٌ عَلَى حَدِّثٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ اهـ وَقَالَ ع ش وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ فِي الْجَوَابِ إِنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ حَرُمَتِ الصَّلَاةُ بِمَا هِيَ الْحَدَّثُ إِجْمَاعًا، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ فِي جُزْئِيَّاتِهِ اهـ.

□ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ فِي النَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ عَلَى نِزَاعٍ إِلَى الطَّوَّافِ. □ فَوَدَّ: (صَلَاةُ الْجَنَازَةِ لِلْخِ) فِيهَا خِلَافُ الشَّعْبِيِّ وَابْنِ جَرِيرٍ الطَّبْرِيِّ مُعْنَى فَقَالَا بِجَوَازِهَا مَعَ الْحَدِّثِ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَسَجْدَةُ تِلَاوَةِ الْخِ) قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ مَا يَقَعْلُهُ عَوَامُّ الْفُقَرَاءِ مِنَ السُّجُودِ بَيْنَ يَدَيِ الْمَشَايِخِ فَهَوَّ مِنَ الْعِظَائِمِ أَيَّ الْكِبَائِرِ وَلَوْ كَانَ بِطَهَارَةٍ وَإِلَى الْقِبْلَةِ وَأَخْشَى أَنْ يَكُونَ كُفْرًا وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَحَرَّوْا لَهُ

□ فَوَدَّ: (فَيَكُونُ الشَّيْءُ سَبَبًا لِنَفْسِهِ) قَدْ يُقَالُ هَذَا يَقْتَضِي فَسَادَ إِرَادَةِ الْمَنْعِ لَا صِحَّتَهُ بِتَكْلُفٍ وَقَوْلُهُ أَوْ بَعْضُهُ كَانَ مُرَادُهُ أَنَّ الْمَنْعَ مِنَ الصَّلَاةِ مَثَلًا بَعْضُ الْمَنْعِ مِنْ نَحْوِ الصَّلَاةِ وَعَلَى هَذَا يَتَّبَعِي أَنْ يُرَادَ بِالْبَعْضِ الْفَرْدُ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنَ الصَّلَاةِ قَرَدٌ لِلْمَنْعِ مِنْ نَحْوِ الصَّلَاةِ لَا جَزْءٌ لَهُ فَلْيَتِمَّ أَمَلٌ.

أَوْ شُكْرِ وَخُطْبَةِ جُمُعَةٍ (وَالطَّوَافِ) فَرَضًا وَنَفْلًا لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَلَى نِزَاعٍ فِي رَفْعِهِ صَحَّحَ الْمُصَنِّفُ مِنْهُ عَدَمَهُ الطَّوَافُ بِمَنْزِلَةِ الصَّلَاةِ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَلَّ فِيهِ الْمُنْطِقَ (وَحَمَلَ الْمُصْحَفِ) بِثَلَاثِ مِيمَةٍ وَخَرَجَ بِهِ مَا نُسِخَتْ تِلَاوَتُهُ وَبَقِيَّةُ الْكُتُبِ الْمُنْزَلَةِ (وَمَسُّ وَرْقِهِ) وَلَوْ الْبَيَاضَ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ» وَالْحَمْلُ أَبْلَغُ مِنَ الْمَسِّ (وَكَذَا جِلْدُهُ) الْمُتَّصِلُ بِهِ.....

سُجَّدًا [يوسف: ١٠٠] مَسْخُوحٌ أَوْ مُؤَوَّلٌ عَلَى أَنْ شَرَعَ مَنْ قَبْلُنَا لَيْسَ شَرْعًا لَنَا، وَإِنْ وَرَدَ فِي شَرْعِنَا مَا يُقَرَّرُهُ بَلْ وَرَدَ فِيهِ مَا يَرُدُّهُ نِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ: مِنَ السُّجُودِ الْخَ وَلَا يَتَعَدُّ أَنْ يَمْلَأَ مَا يَقَعُ لِبَعْضِهِمْ مِنَ الْإِنْجِنَاءِ إِلَى حَدِّ الرُّكُوعِ أَوْ مَا زَادَ عَلَيْهِ بِحَيْثُ يَقْرُبُ إِلَى السُّجُودِ وَقَوْلُهُ وَأَخْشَى الْخَ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ وَلَمْ يَجْعَلْهُ كُفْرًا حَقِيقَةً؛ لِأَنَّ مَجْرَدَ السُّجُودِ بَيْنَ يَدَيِ الْمَشَايخِ لَا يَقْتَضِي تَعْظِيمَ الشَّيْخِ كَتَعْظِيمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِحَيْثُ يَكُونُ مَعْبُودًا وَالْكَفْرُ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا قَصَدَ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ أَوْ مُؤَوَّلٌ أَيُّ بِمُتَقَادِرَيْنِ أَوْ يَخْرَوْنَ لِأَجَلِهِ سُجَّدًا لِلَّهِ شُكْرًا هـ. قَوْلُهُ: (نَفْلًا وَفَرَضًا) وَقِيلَ يَصِحُّ طَوَافُ الْوُدَاعِ بِلا طَهَارَةٍ وَوَقَعَ فِي الْكِفَايَةِ نَقْلُهُ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ وَنُسِبَ الْوَهْمُ مُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (بِثَلَاثِ الْمِيمِ) لَكِنَّ الْفَتْحَ غَرِيبٌ مُغْنِي.

قَوْلُ (لَشَيْ): (وَحَمَلَ الْمُصْحَفِ) هُوَ اسْمٌ لِلْمَكْتُوبِ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ بَيْنَ الدَّقَّتَيْنِ زِيَادِيٍّ وَفِي الْمِصْبَاحِ اللَّذْفُ الْجَنْبُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَالْجَمْعُ دُفُوفٌ مِثْلُ فَلَسٍ وَفُلُوسٍ وَقَدْ يُؤْتَى بِالْهَاءِ وَمِنْهُ دَفْنَا الْمُصْحَفِ لِلزَّوْجَيْنِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ.

(فَرَعَ) هَلْ يَحْرُمُ تَصْغِيرُ الْمُصْحَفِ بَأَن يُقَالَ مُصَيِّفٌ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الْحُرْمَةِ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ إِنَّمَا مِنْ حَيْثُ الْخَطُّ مَثَلًا لَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ كَلَامَ اللَّهِ ع ش وَقَالَ شَيْخُنَا يَحْرُمُ تَصْغِيرُ الْمُصْحَفِ وَالسُّورَةِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِيْهَامِ التَّقْصِصِ، وَإِنْ قُصِدَ بِهِ التَّعْظِيمُ هـ. وَلَعَلَّ الْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ. هـ. قَوْلُهُ: (مَا نُسِخَتْ تِلَاوَتُهُ) أَيُّ مِنَ الْقُرْآنِ، وَإِنْ لَمْ يُنْسَخْ حُكْمُهُ بِخِلَافِ مَا كَانَ مَسْخُوحَ الْحُكْمِ دُونَ التَّلَاوَةِ فَيَحْرُمُ مَسُّهُ مُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَبَقِيَّةُ الْكُتُبِ الْخَ) كَتُورَةٍ، وَإِنْجِيلَ قَالَ الْمُتَوَلَّى، فَإِنْ ظَنَّ أَنَّ فِي التَّوْرَةِ وَنَحْوِهَا غَيْرَ مُبَدَّلٍ كَرِهَ مَسَّهُ عِبَارَةً ش ق لَكِنَّ يُكْرَهُ إِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ تَبْدِيلُهُ بَأَن عَلِمَ عَدَمَهُ أَوْ ظَنَّهُ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ شَيْئًا هـ.

قَوْلُ (لَشَيْ): (وَمَسُّ وَرْقِهِ) وَظَاهِرٌ أَنَّ مَسَّهُ مَعَ الْحَدِيثِ لَيْسَ كَبِيرَةً سَمَّ عَلَى الْمَنْهَجِ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا كَالطَّوَافِ وَسُجْدَةِ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ فَإِنَّهَا كَبِيرَةٌ بَلْ يَنْبَغِي أَنَّهُ مَتَى اسْتَحَلَّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ حَكِيمٌ بِكُفْرِهِ وَلَوْ قُطِعَتْ إِضْبَعُهُ مَثَلًا وَاتَّخَذَ إِضْبَعًا مِنْ ذَهَبٍ نُقِلَ بِالذِّرْسِ عَنِ بَسْطِ الْأَنْوَارِ لِلْأَشْمُونِيِّ أَنَّهُ اسْتَظْهَرَ عَدَمَ حُرْمَةِ مَسِّ الْمُصْحَفِ بِهِ وَالْمُعْتَمَدُ خِلَافُهُ كَمَا نَقَلَهُ الشَّارِحُ م ر فِي شَرْحِ الْعُبَابِ عَنِ الْوَالِدِ ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ لِبَيَاضٍ) وَلَوْ بِغَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ وَلَوْ مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ كَتُوبٍ رَقِيقٍ لَا يَمْنَعُ وَصُولَ الْيَدِ إِلَيْهِ مُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (الْمُتَّصِلُ بِهِ الْخَ) وَكَذَا يَحْرُمُ مَسُّ الْمُتَفَصِّلِ عَنْهُ مَا لَمْ يَنْقَطِعْ نَسْبَتُهُ عَنْهُ كَانَ جُعِلَ

قَوْلُهُ: (الْمُتَّصِلُ بِهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ كَغَيْرِهِ، فَإِنْ انْفَصَلَ عَنْهُ فَقَضِيَّتُهُ كَلَامُ الْبَيَانِ الْحُلُّ وَبِهِ صَرَّحَ الْإِسْنَوِيُّ لَكِنَّ نَقْلَ الزَّرْكَشِيِّ عَنْ عَصَارَةِ الْمُخْتَصَرِ لِلْغَزَالِيِّ أَنَّهُ يَحْرُمُ أَيْضًا وَقَالَ ابْنُ الْعِمَادِ إِنَّهُ الْأَصَحُّ زَادَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ تَنْقَطِعْ نَسْبَتُهُ عَنِ الْمُصْحَفِ، فَإِنْ انْقَطَعَتْ كَانَ جُعِلَ جِلْدُ كِتَابٍ لَمْ يَحْرُمَ مَسُّهُ قَطْعًا هـ وَلَوْ انْفَصَلَ مِنْ وَرْقِهِ بِيَاضُهُ كَانَ قَصُّ هَامِشِهِ الْبَيَاضَ فَهَلْ يَجْرِي فِيهِ تَفْصِيلُ الْجِلْدِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ الْجَرِيَانُ.

يَحْرُمُ مَسَّهُ وَلَوْ بِشَعْرَةٍ (على الصحيح)؛ لَأَنَّهُ كَالْجِزءِ مِنْهُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ جُلِّدَ مَعَ الْمُصْحَفِ غَيْرُهُ حَرَمٌ مِثْلُ الْجِلْدِ الْجَامِعِ لِهَمَا مِنْ سَائِرِ جِهَاتِهِ؛ لِأَنَّ وُجُودَ غَيْرِهِ مَعَهُ لَا يَمْنَعُ نِسْبَةَ الْجِلْدِ إِلَيْهِ وَيَتَسَلَّمَ أَنَّهُ مَنْشُوبٌ إِلَيْهِمَا فَتَغْلِبُ الْمُصْحَفِ مُتَعَيَّنٌ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي تَفْسِيرِ وَقُرْآنِ اسْتَوِيَا. فَإِن قُلْتُ: وَجُودُ غَيْرِهِ مَعَهُ فِيهِ يَمْنَعُ إِعْدَادَهُ لَهُ؟

جِلْدُ كِتَابٍ عَلَى الْمُعْتَمَدِ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنِي وَبَصْرِيٌّ وَزِيَادِيٌّ قَالَ ع ش وَلَيْسَ مِنْ انْقِطَاعِهَا مَا لَوْ جُلِّدَ الْمُصْحَفُ بِجِلْدٍ جَدِيدٍ وَتَرَكَ الْأَوَّلَ فَيَحْرُمُ مَسُّهَا أَمَا لَوْ ضَاعَتْ أَوْ رَاقُ الْمُصْحَفِ أَوْ حُرِّقَتْ فَلَا يَحْرُمُ مَسُّ الْجِلْدِ كَمَا يَأْتِي عَنْ سَمِ ثَقْلًا عَنْ الشَّامِسِ الرَّمْلِيِّ أَهْ وَقَالَ الْحَلَبِيُّ عَنْ شَيْخِهِ الْعَلْقَمِيِّ فَيَحِلُّ مَسُّهُ حَيْثُذِ أَيِّ حِينَ انْقِطَاعِ النِّسْبَةِ وَلَوْ كَانَ مَكْتُوبًا عَلَيْهِ ﴿لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة ٧٩] كَمَا هُوَ شَأْنُ جُلُودِ الْمَصَاحِفِ أَهْ. وَقَالَ سَمِ وَلَوْ انْفَصَلَ مِنْ وَرَقِهِ بَيَاضُهُ كَانَ قَصَصٌ هَامِشُهُ فَهَلْ يَجْرِي فِيهِ تَفْصِيلُ الْجِلْدِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَنْعَدُ الْجِرْيَانُ أَهْ وَأَقْرَهُ ع ش.

□ قَوْلُهُ: (يَحْرُمُ مَسُّهُ) وَلَوْ تَوَضَّأَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَنْجِيَ وَأَرَادَ مَسَّ الْمُصْحَفِ لَمْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ لِيَصِحَّ وَضُوءُهُ وَغَايَتُهُ أَنَّهُ مَسَّ الْمُصْحَفَ بَعْضُ طَاهِرٍ مَعَ نَجَاسَةِ غُضْوٍ آخَرَ وَهَذَا لَا أَثَرَ لَهُ فِي جَوَازِ الْمَسِّ بَلْ قَالَ التَّوَوُّيُّ إِنَّهُ لَا يُكْرَهُ خِلَافًا لِلْمُتَوَلَّى، وَيَحْرُمُ وَضْعُ شَيْءٍ عَلَى الْمُصْحَفِ أَوْ بَعْضُهُ كَخَبْزٍ وَمِلْحٍ وَآكَلَهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِزْرَاءً وَامْتِهَانًا شَيْخُنَا زَادَ ع ش فَرَعَانِ: الْوَجْهَ تَخْرِيمَ لَزَقِ أَوْ رَاقِ الْقُرْآنِ وَنَحْوِهِ بِالنَّشَأِ وَنَحْوِهِ فِي الْإِقْنَاعِ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِزْرَاءً وَامْتِهَانًا تَأَمَّلْ. وَهَلْ يَجُوزُ بَيْعُ الْجِلْدِ الْمُتَفَصِّلِ لِكَافِرٍ؛ لِأَنَّ قَصْدَ بَيْعِهِ قَطْعَ لِنِسْبَتِهِ عَنْهُ فِيهِ نَظَرٌ وَمَالَ م ر لِلْجَوَازِ سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ قُلْتُ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ بِأَنَّهُ مُجَرَّدٌ وَضَعُ يَدِ الْكَافِرِ عَلَيْهِ مَعَ نِسْبَتِهِ فِي الْأَصْلِ لِلْمُصْحَفِ إِهَانَةٌ لَهُ أَهْ.

□ قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيِّ مِنَ التَّعْلِيلِ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَوْ جُلِّدَ مَعَ الْمُصْحَفِ الْخُ) أَقُولُ لَوْ قِيلَ إِنَّ كَانَ الْمُصْحَفُ قَلِيلًا بِالنِّسْبَةِ لِمَا مَعَهُ بَحِثٌ لَا يُنْسَبُ الْجِلْدُ إِلَيْهِ أَصْلًا كَرَاخِدٍ مِنْ عَشْرَةٍ مَثَلًا حَلَّ مَسُّهُ وَحَمَلُهُ أَوْ عَكْسُهُ حَرَمًا أَوْ اسْتَوِيَا فَكَذَلِكَ تَغْلِيظًا لِحُرْمَةِ الْقُرْآنِ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ وَجِيهٌ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ تَعْلِيلِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَا يُؤَيِّدُهُ فَتَأَمَّلْ بَصْرِيٌّ أَقُولُ فِي إِطْلَاقِ الْمَسِّ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَالْحَمْلِ فِي الْأُخْرَى نَظَرٌ بَلْ يَتَّبِعِي أَنْ يَجْرِي فِي ذَلِكَ التَّفْصِيلُ الْآتِي فِي الْمَتَاعِ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ سَائِرِ جِهَاتِهِ الْخُ) خِلَافًا لِلنِّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنِي عِبَارَتُهُمَا وَاللَّفْظُ لِلْأَوَّلِ، وَلَوْ حَمَلَ مُصْحَفًا مَعَ كِتَابٍ فِي جِلْدٍ وَاحِدٍ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُصْحَفِ مَعَ الْمَتَاعِ فِي التَّفْصِيلِ وَأَمَّا مَسُّ الْجِلْدِ فَيَحْرُمُ مَسُّ السَّائِرِ لِلْمُصْحَفِ دُونَ مَا عَدَاهُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَهْ. قَالَ ع ش وَمِثْلُ الْجِلْدِ اللَّسَانُ وَالْكَعْبُ فَيَحْرُمُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا مَا حَادَى الْمُصْحَفَ أَهْ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ اعْتَمَدَ الْخَطِيبُ وَالْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ وَالطَّبْلَاوِيُّ وَغَيْرُهُمْ حُرْمَةَ مَسِّ السَّائِرِ لِلْمُصْحَفِ. فَقَطُّ قَالَ سَمِ هَذَا إِنْ كَانَ مَنَقُولًا عَنْ الْأَصْحَابِ وَإِلَّا فَالْوَجْهَ مَا وَافَقَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ أَنَّهُ يَحْرُمُ مَسُّ الْجِلْدِ مُطْلَقًا أَنْتَهَى.

□ قَوْلُهُ: (وُجُودُ غَيْرِهِ مَعَهُ فِيهِ) أَيِّ غَيْرِ الْمُصْحَفِ مَعَ الْمُصْحَفِ فِي الْجِلْدِ.

قُلْتُ: الإِعْدَادُ إِنَّمَا هُوَ قَيْدٌ فِي غَيْرِهِ مِمَّا يَأْتِي لِتَبْطِيحِ قِيَاسِهِ عَلَيْهِ وَأَمَّا هُوَ فَكَالْجُزْءِ كَمَا تَقَرَّرَ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ إِعْدَادُهُ، وَيَلْزَمُ عَاجِزًا عَنْ طَهْرِهِ لَوْ تَيَسَّمَا حَمْلُهُ أَوْ تَوَسَّدَهُ إِنْ خَافَ عَلَيْهِ نَحْوُ غَرَقِي أَوْ حَرَقِي أَوْ كَافِرٍ أَوْ تَنْجِسٍ وَلَمْ يَجِدْ أَمِينًا يُودِعُهُ إِثَاءَهُ، فَإِنْ خَافَ ضَيَاعَهُ جَازَ الْحَمْلُ لَا التَّوَسُّدَ؛ لِأَنَّهُ أَقْبَحُ، وَيَحْرُمُ تَوَسُّدُ كِتَابٍ عِلْمٍ مُحْتَرَمٍ لَمْ يَخْشَ نَحْوَ سَرِقَتِهِ. (و) حَمْلٌ وَمَسٌّ (خَرِيطَةٌ وَصُنْدُوقٌ) يَفْتَحُ أَوَّلُهُ وَصَمُّهُ.....

□ فَوَدَّ: (فِي غَيْرِهِ) أَيِ غَيْرِ الْجِلْدِ وَقَوْلُهُ مِمَّا يَأْتِي أَيِ مِنْ نَحْوِ الْخَرِيطَةِ وَقَوْلُهُ قِيَاسُهُ أَيِ الْغَيْرِ (عَلَيْهِ) أَيِ الْجِلْدِ. □ فَوَدَّ: (وَأَمَّا هُوَ فَكَالْجُزْءِ الْخ) إِنْ أَرَادَ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ غَيْرُ الْمُضْحَفِ فَلَا يَتِمُّ التَّقْرِيبُ، وَإِنْ أَرَادَ مَا يَشْمَلُهُ وَغَيْرُهُ فَفِيهِ مُصَادَرَةٌ. □ فَوَدَّ: (وَيَلْزَمُ) إِلَى قَوْلِهِ، فَإِنْ خَافَ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَى قَوْلِهِ أَوْ تَوَسَّدَهُ وَإِلَى قَوْلِهِ لَا التَّوَسُّدَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا ذَلِكَ الْقَوْلُ وَإِلَى الْمَثَلِ فِي الْإِفْتِنَاعِ. □ فَوَدَّ: (حَمْلُهُ) أَيِ وَلَوْ حَالٌ تَعَوُّطُهُ، وَيَجِبُ التَّيَسُّمُ لَهُ إِنْ أَمَكْنَهُ نِهَايَةً قَالَ ع ش ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ قَعَدَ الثَّرَابُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَقْلِيدُ الْحَنْفِيِّ فِي صِحَّةِ التَّيَسُّمِ مِنْ عَلَى عَمُودٍ مَثَلًا وَلَوْ قِيلَ بِهِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا اه. □ فَوَدَّ: (أَوْ تَوَسَّدَهُ) بُحِثَ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ سَم. □ فَوَدَّ: (نَحْوُ غَرَقِي) أَيِ سَيِّمَا التَّمْزِيقِ. □ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَجِدْ أَمِينًا) أَيِ مُسْلِمًا ثِقَةً نِهَايَةً وَشَرْحَ بَاقِضِلْ، وَيُظْهَرُ أَنَّ الصُّورَةَ فِي الْمُسْلِمِ الثَّقَةِ كَوْنُهُ مُتَّظَرًا أَوْ يُمَكِّنُ وَضْعُهُ عِنْدَهُ عَلَى طَاهِرٍ مِنْ غَيْرِ حَمْلٍ وَلَا مَسٍّ وَلَا فَهْوٍ مَفْقُودٌ شَرْعًا فَوْجُودِهِ كَالْعَدَمِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَإِنْ لَمْ أَرِ مَنْ نَبَّهَ عَلَيْهِ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ خَافَ ضَيَاعَهُ) أَيِ بَغِيرِ مَا تَقَدَّمَ كَأَخِذٍ سَارِقٍ مُسْلِمٍ بُجَيْرِي. □ فَوَدَّ: (جَازَ الْحَمْلُ الْخ) أَيِ وَلَا يَجِبُ ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ لِيَتِمَّ ع ش. □ فَوَدَّ: (لَمْ يَخْشَ نَحْوَ سَرِقَتِهِ) قَالَ فِي الْإِمْدَادِ وَلَا حَلَّ، وَإِنْ اشْتَمَلَ عَلَى آيَاتٍ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (وَحَمْلٌ وَمَسٌّ خَرِيطَةٌ) قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ مَحَلَّ الْخِلَافِ فِي الْمَسِّ كَمَا تُفْهِمُهُ عِبَارَتُهُ أَمَّا الْحَمْلُ فَيَحْرُمُ قَطْعًا اه وكَذَا فِي ابْنِ شُهْبَةَ أَيْضًا فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْأَوَّلَى تَرَكَ الشَّارِحَ تَقْدِيرَ الْحَمْلِ لِثَلَاثِ يَوْهَمَ بَضْرِي.

□ فَوَدَّ (السِّي): (وَالْخَرِيطَةُ) وَهِيَ وَعَاءٌ كَالْكَيْسِ مِنْ أَدَمٍ أَوْ غَيْرِهِ وَالْعِلَاقَةُ كَالْخَرِيطَةِ مُغْنِي وَنِهَايَةً وَشَرْحَ الْمُنْهَجِ قَالَ الْبُجَيْرِيُّ قَوْلُهُ وَالْعِلَاقَةُ أَيِ اللَّائِقَةُ لَا طَوِيلَةَ جِدَا أَيِ فَلَا يَحْرُمُ مَسُّ الرَّائِدِ حَيْثُ كَانَ طَوِيلُهَا

□ فَوَدَّ: (قُلْتُ الْإِعْدَادُ الْخ) عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَمْنَعَ أَنْ وَجُودَ غَيْرِهِ مَعَهُ يَمْنَعُ إِعْدَادَهُ لَهُ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ الْإِعْدَادَ لَهُمَا وَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ تَغْلِيبَ الْمُضْحَفِ لِحُرْمَتِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ وَقَدْ أَعْدَلَهُ أَيِ وَخَذَهُ وَهُوَ يُرَدُّ مَا قُلْنَا هَ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ وَلَعَلَّ الْفَرْقَ أَقْرَبُ هَذَا وَالَّذِي أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّهُ إِنْ مَسَّ الْجِلْدَ الَّذِي فِي جِهَةِ الْمُضْحَفِ حَرُمَ أَوْ الَّذِي فِي جِهَةِ غَيْرِهِ لَمْ يَحْرُمَ اه، وَيَنْقَى الْكَلَامُ فِي الْكَعْبِ فَهَلْ يَحْرُمُ مَسُّهُ مُطْلَقًا أَوْ الْجُزْءُ مِنْهُ الْمُحَازِي لِلْمُضْحَفِ وَهَلِ اللِّسَانُ الْمُتَّصِلُ بِجِهَةِ غَيْرِ الْمُضْحَفِ إِذَا انْطَبَقَ فِي جِهَةِ الْمُضْحَفِ كَذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ. □ فَوَدَّ: (أَوْ تَوَسَّدَهُ) بَحِثَ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ. □ فَوَدَّ: (وَصُنْدُوقٌ) مِنَ الصُّنْدُوقِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بَيِّنُ الرَّبْعَةِ الْمَعْرُوفِ فَيَحْرُمُ مَسُّهُ إِذَا كَانَتْ أَجْزَاءُ الرَّبْعَةِ أَوْ بَعْضُهَا فِيهِ وَأَمَّا الْخَشَبُ الْحَائِلُ بَيْنَهَا فَلَا يَحْرُمُ مَسُّهُ وَكَذَا لَا يَحْرُمُ مَسُّ مَا يُسَمَّى فِي الْعُرْفِ كُرْسِيًا مِمَّا يُجْعَلُ فِي رَأْسِهِ صُنْدُوقُ الْمُضْحَفِ.

وَمِثْلُهُ كُرْسِيٌّ وَضِعَ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (فِيهِمَا مُصْحَفٌ) وَقَدْ أُعِدَّ لَهُ أَيَّ وَحْدَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ

مُفْرَطًا هـ. □ قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ كُرْسِيٌّ الْخ) وَكَذَا فِي الزِّيَادِي، وَمَالَ إِلَيْهِ فِي الْإِيْعَابِ وَاضْطَرَبَ التَّقْلُّ فِيهِ عَنِ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ فَقَالَ الْقَلْبِيُّ: الْكُرْسِيُّ كَالصُّنْدُوقِ فَيَحْرُمُ مَسُّ جَمِيعِهِ قَالَ شَيْخُنَا أَيُّ الزِّيَادِي وَنَقَلَهُ عَنْ شَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ أَيْضًا وَقَالَ سَمَ لَا يَحْرُمُ مَسُّ شَيْءٍ مِنْهُ وَنَقَلَهُ عَنْ شَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ أَيْضًا وَلِي بِهِ أَسْوَةٌ وَخَرَجَ بِكُرْسِيِّ الْمُصْحَفِ كُرْسِيٌّ الْقَارِي فِيهِ فَالْكُرْسِيُّ الْكِبَارُ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى الْخَزَائِنِ لَا يَحْرُمُ مَسُّ شَيْءٍ مِنْهَا نَعَمْ الدَّفْتَانِ الْمُتَطَبِّقَتَانِ عَلَى الْمُصْحَفِ يَحْرُمُ مَسُّهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الصُّنْدُوقِ الْمُتَقَدِّمِ وَفِي سَمَ عَلَى التَّخْفَةِ قَدْ يُقَالُ بَلَّ الْكُرْسِيَّ مِنْ قَبِيلِ الْمَتَاعِ هـ م ر فَكَانَ لِلْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ ثَلَاثَةُ آرَاءٍ فِي الْكُرْسِيِّ كُرْدِيٌّ عِبَارَةٌ ش.

(فَرْغَ) لَوْ وَضِعَ الْمُصْحَفُ عَلَى كُرْسِيٍّ مِنْ خَشَبٍ أَوْ جَرِيدٍ لَمْ يَحْرُمُ مَسُّ الْكُرْسِيِّ قَالَهُ شَيْخُنَا الطَّبْلَاوِيُّ وَشَيْخُنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ وَكَذَا م ر؛ لِأَنَّهُ مُتَفَصِّلٌ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ وَأُطْلِقَ الزِّيَادِيُّ الْحُرْمَةَ فِي الْكُرْسِيِّ فَشَمِلَ الْخَشَبَ وَالْجَرِيدَ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُحَاذِي لِلْمُصْحَفِ وَغَيْرِهِ هـ زَادَ شَيْخُنَا وَقَالَ الْحَلَبِيُّ وَالْقَلْبِيُّ يَحْرُمُ مَسُّ مَا قَرُبَ مِنْهُ دُونَ غَيْرِهِ هـ. وَفِي الْبُحَيْرِيِّ عَنِ الْمَدَائِغِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ الْمُتَقَدِّمَةِ مَا نَصَّهُ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ الْكُرْسِيَّ الصَّغِيرَ يَحْرُمُ مَسُّ جَمِيعِهِ وَالْكَبِيرَ لَا يَحْرُمُ إِلَّا مَسُّ الْمُحَاذِي لِلْمُصْحَفِ هـ وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ وَقَوْلُ الْمُتَنِّ: (صُنْدُوقٌ) مِنَ الصُّنْدُوقِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بَيَّنَّتِ الزُّبَّةُ الْمَعْرُوفِ فَيَحْرُمُ مَسُّهُ إِذَا كَانَتْ أَجْزَاءُ الزُّبَّةِ أَوْ بَعْضُهَا فِيهِ وَأَمَّا الْخَشَبُ الْحَائِلُ بَيْنَهُمَا فَلَا يَحْرُمُ مَسُّهُ وَكَذَا لَا يَحْرُمُ مَسُّ مَا يُسَمَّى فِي الْعُرْفِ كُرْسِيًّا مِمَّا يُجْعَلُ فِي رَأْسِهِ صُنْدُوقُ الْمُصْحَفِ.

(مَسْأَلَةٌ) وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْ خِزَانَتَيْنِ مِنْ خَشَبٍ إِحْدَاهُمَا فَوْقَ الْأُخْرَى كَمَا فِي خَزَائِنِ مُجَاوِرِي الْجَامِعِ الْأَزْهَرِ وَضِعَ الْمُصْحَفُ فِي السُّفْلَى فَهَلْ يَجُوزُ وَضْعُ النَّعَالِ وَنَحْوِهَا فِي الْعُلْيَا فَأَجَابَ م ر بِالْجَوَابِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ إِخْلَالًا بِحُرْمَةِ الْمُصْحَفِ قَالَ بَلَّ يَجُوزُ فِي الْخِزَانَةِ الْوَاحِدَةِ أَنْ يَوْضَعَ الْمُصْحَفُ فِي رَفِّهَا الْأَسْفَلِ وَنَحْوِ النَّعَالِ فِي رَفِّ آخَرَ فَوْقَهُ سَمَ عَلَى حَقِّ قُلْتُ، وَيَتَّبَعِي أَنْ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْجَوَارِ مَا لَوْ وَضِعَ التَّغْلُ فِي الْخِزَانَةِ وَفَوْقَهُ حَائِلٌ كَفَرُوهُ ثُمَّ وَضِعَ الْمُصْحَفُ فَوْقَ الْحَائِلِ كَمَا لَوْ صَلَّى عَلَى ثَوْبٍ مَفْرُوشٍ عَلَى نَجَاسَةٍ أَمَا لَوْ وَضِعَ الْمُصْحَفُ عَلَى خَشَبِ الْخِزَانَةِ ثُمَّ وَضِعَ عَلَيْهِ حَائِلًا ثُمَّ وَضِعَ التَّغْلُ فَوْقَهُ فَمَحَلٌّ نَظَرٌ وَلَا يَتَّبَعُ الْحُرْمَةُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُعَدُّ إِهَانَةً لِلْمُصْحَفِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَقَدْ أُعِدَّ لَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى الْمُتَنِّ فِي النَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَخَدَهُ) أَيَّ بِخِلَافٍ مَا إِذَا أُعِدَّ لَهُ وَلِغَيْرِهِ أَيَّ فَيَحِلُّ الْمَسُّ وَالْحَمْلُ أَقُولُ هُوَ فِي الْمَسِّ ظَاهِرٌ وَأَمَّا فِي الْحَمْلِ فَالظَّاهِرُ جَرِيًّا فِي التَّفْصِيلِ الْآتِي فِي حَمْلِهِ مَعَ

(مَسْأَلَةٌ): وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْ خِزَانَتَيْنِ مِنْ خَشَبٍ إِحْدَاهُمَا فَوْقَ الْأُخْرَى كَمَا فِي خَزَائِنِ مُجَاوِرِي الْجَامِعِ الْأَزْهَرِ وَضِعَ الْمُصْحَفُ فِي السُّفْلَى فَهَلْ يَجُوزُ وَضْعُ النَّعَالِ وَنَحْوِهَا فِي الْعُلْيَا فَأَجَابَ م ر بِالْجَوَابِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ إِخْلَالًا بِحُرْمَةِ الْمُصْحَفِ قَالَ بَلَّ يَجُوزُ فِي الْخِزَانَةِ الْوَاحِدَةِ أَنْ يَوْضَعَ الْمُصْحَفُ فِي رَفِّهَا الْأَسْفَلِ وَنَحْوِ النَّعَالِ فِي رَفِّ آخَرَ فَوْقَهُ. □ قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ كُرْسِيٌّ) قَدْ يُقَالُ بَلَّ الْكُرْسِيَّ مِنْ قَبِيلِ الْمَتَاعِ م ر.

لِشَبَّهِيهِمَا حِينَئِذٍ بِجِلْدِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا انْتَفَى كَوْنُهُ فِيهِمَا أَوْ إِعْدَادُهُمَا لَهُ فَيَجِلُّ حَمْلُهُمَا وَمَشْهُمَا وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيمَا أُعِدَّ لَهُ بَيْنَ كَوْنِهِ عَلَى حُجْمِهِ وَأَنْ لَا، وَإِنْ لَمْ يُعَدَّ مِثْلُهُ لَهُ عَادَةً، وَهُوَ قَرِيبٌ. (و) حَمْلٌ وَمَسٌّ (مَا كُتِبَ لِلدَّرْسِ قُرْآنٌ) وَلَوْ بَعْضُ آيَةٍ.....

الْأَمْتِعة بَلْ هُوَ مِنْ جُزْئِيَّاتِهِ بَصْرِيٌّ، وَيَأْتِي عَنْ سَمٍ مَا يُوَافِقُهُ فِي الْحَمْلِ. هـ فَوَهُ: (حِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ إِذْ وَجِدَ الشَّرْطُ الثَّلَاثَةَ. هـ فَوَهُ: (أَوْ إِعْدَادُهُمَا لَهُ) أَيِ وَخْدَهُ. هـ فَوَهُ: (فَيَجِلُّ حَمْلُهُمَا إِلَخ) ظَاهِرُهُ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةِ ع ش. وَكُتِبَ عَلَيْهِ سَمٌ أَيْضًا مَا نَصَّهُ هَذَا مُشْكِلٌ فِي قَوْلِهِ أَوْ إِعْدَادُهُمَا لَهُ أَيِ مَعَ كَوْنِهِ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ حَمْلِهِمَا وَمَسِّهِمَا حَمْلُهُ وَمَسُّهُ؛ لِأَنَّهُ فِيهِمَا إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمُرَادَ جِلَّ الْحَمْلِ فِي الْجُمْلَةِ أَيِ عَلَى تَفْصِيلِ الْمَتَاعِ الْآتِي؛ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مِنْ قَبِيلِ الْحَمْلِ فِي الْمَتَاعِ وَبِأَنَّ الْمُرَادَ جِلَّ مَسِّهِمَا عَلَى وَجْهِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ مَسُّهُ بِأَنْ يَمَسَّ طَرَفَ الْخَرِيطَةِ الزَّائِدِ عَنْهُ لَا الْمُتَّصِلَ بِهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ مَسَّهُ حَرَامٌ وَلَوْ بِحَائِلٍ وَلِذَا قَالَ فِي الرُّوضِ مُبَالِغَةً عَلَى حُرْمَةِ الْمَسِّ وَلَوْ مِنْ وَرَاءِ ثَوْبِهِ أَيِ وَلَوْ مَسَّ مِنْ وَرَاءِ ثَوْبِهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ أَوْ ثَوْبٍ غَيْرِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. وَتَقَدَّمَ عَنْ الْبَصْرِيِّ مَا يُوَافِقُ جَوَابَهُ فِي جِلِّ الْحَمْلِ وَصَرَّحَ الْبُجَيْرِيُّ بِمَا يُوَافِقُ جَوَابَهُ فِي جِلِّ الْمَسِّ. هـ فَوَهُ: (وَأَنْ لَا إِلَخ) فِي إِطْلَاقِهِ نَظَرٌ سَمٍ عِبَارَةٌ ع ش عِبَارَةٌ سَمٍ عَلَى الْمَنْهَجِ نَقْلًا عَنْ الشَّارِحِ شَرْطُ الظَّرْفِ أَنْ يُعَدَّ ظَرْفًا لَهُ عَادَةً فَلَا يَخْرُجُ مَسُّ الْخَزَائِنِ فِيهَا الْمَصَاحِفُ، وَإِنْ اتَّخَذَتْ لِيُوضَعَ الْمَصَاحِفُ فِيهَا م ر اهـ زَادَ الْبُجَيْرِيُّ عَنْ سُلْطَانٍ وَالْحَفَنِيِّ إِلَّا مَسَّ الْمُحَاضِي لِلْمُضْحَفِ اهـ. وَيَأْتِي عَنْ شَيْخِنَا مَا يُوَافِقُهُ. هـ فَوَهُ: (وَأَنْ لَمْ يُعَدَّ مِثْلُهُ لَهُ عَادَةً إِلَخ) قَالَ فِي الْإِعْيَابِ الْمُرَادُ بِالْمُعَدِّ لَهُ مَا أُعِدَّ لَهُ وَقَدْ سُمِّيَ وَعَاءً لَهُ عُرْفًا سِوَاءَ أُعْمِلَ عَلَى قَدَرِهِ أَمْ كَانَ أَكْبَرَ مِنْهُ خِلَافًا لِمَنْ قِيَدَهُ بِكَوْنِهِ عُمِلَ عَلَى قَدَرِهِ اهـ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ بِذَلِكَ مَا فِي التُّحْفَةِ وَالتَّهْنِئَةِ كُرْدِيٍّ وَتَقَدَّمَ مَا يُوَافِقُهُ عَنْ سَمٍ وَغَيْرِهِ وَيُصْرِّحُ بِهِ أَيْضًا قَوْلُ شَيْخِنَا مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: وَخَرِيطَةٌ أَيِ كَيْسٍ إِنْ عُدَّ لَهُ عُرْفًا وَلَاقَ بِهِ لَا نَحْوِ تَلَيْسَ وَغِرَارَةٍ فَلَا يَخْرُجُ إِلَّا مَسُّ الْمُحَاضِي لِلْمُضْحَفِ فَقَطْ اهـ.

هـ فَوَهُ (سَمِي): (وَمَا كُتِبَ إِلَخ) أَيِ وَمَحَلُّ مَا كُتِبَ أَيِ مِنَ الْقُرْآنِ لِلدَّرْسِ قُرْآنٌ فَهُوَ مِنَ الْإِظْهَارِ فِي مَوْضِعِ الْإِضْمَارِ فَانْدَقَعَ مَا يُقَالُ إِنَّهُ إِنَّمَا تَعَرَّضَ لِلْمَكْتُوبِ مَعَ أَنَّ الْمَقْصُودَ فِي الْمَقَامِ بَيَانُ الْمَكْتُوبِ فِيهِ وَانْظُرْ هَلْ يَشْمَلُ مَا ذُكِرَ نَحْوُ السَّارِيَةِ وَالْجِدَارِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهَ لَا م ر اهـ سَمٍ. هـ فَوَهُ (سَمِي): (وَمَا كُتِبَ) أَيِ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا لِيَدْخُلَ الْخَتْمُ الْآتِي فِي الْهَامِشِ ع ش أَيِ الطَّبْعِ.

هـ فَوَهُ: (فَيَجِلُّ حَمْلُهُمَا وَمَشْهُمَا) هَذَا مُشْكِلٌ فِي قَوْلِهِ أَوْ إِعْدَادُهُمَا لَهُ أَيِ مَعَ كَوْنِهِ فِيهِمَا بِدَلِيلِ مُقَابَلَةِ هَذَا لِمَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ حَمْلِهِمَا وَمَسِّهِمَا حَمْلُهُ وَمَسُّهُ؛ لِأَنَّهُ فِيهِمَا إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمُرَادَ جِلَّ الْحَمْلِ فِي الْجُمْلَةِ أَيِ عَلَى تَفْصِيلِ الْمَتَاعِ الْآتِي؛ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مِنْ قَبِيلِ الْحَمْلِ فِي الْمَتَاعِ وَبِأَنَّ الْمُرَادَ جِلَّ مَسِّهِمَا عَلَى وَجْهِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ مَسُّهُ بِأَنْ يَمَسَّ طَرَفَ الْخَرِيطَةِ الزَّائِدِ عَنْهُ لَا الْمُتَّصِلَ بِهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ مَسَّهُ حَرَامٌ وَلَوْ بِحَائِلٍ وَلِذَا قَالَ فِي الرُّوضِ مُبَالِغَةً عَلَى حُرْمَةِ الْمَسِّ وَلَوْ مِنْ وَرَاءِ ثَوْبِهِ أَيِ وَلَوْ مَسَّ مِنْ وَرَاءِ ثَوْبِهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ أَوْ ثَوْبٍ غَيْرِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ فَوَهُ: (وَأَنْ لَا) فِي إِطْلَاقِهِ نَظَرٌ. هـ فَوَهُ: (وَمَا كُتِبَ) أَيِ

(كاللوح في الأصح)؛ لأنه كالمصحف وظاهر قولهم بعض آية أن نحو الحرف كاف وفيه بعد بل ينبغي في ذلك البعض كونه جملة مفيدة وقولهم كُتِبَ لدرس أن العبرة في قصد الدراسة والتبرك بحال الكتابة دون ما بعدها وبالكاتب لنفسه.....

❏ قول (س): (كلوح) يتبني بحيث يعدّ لوحاً للقرآن عرفاً فلو كُتِبَ جداً كباب عظيم فالوجه عدم حرمة مسّ الخالي منه عن القرآن سم عبارة ع ش يؤخذ منه أنه لا بد أن يكون ممّا يُكْتَبُ عليه عادة حتى لو كُتِبَ على عمود قرآن للدراسة لم يحرم مسّ غير الكتابة خطيباً وزيادياً ويؤخذ منه أنه لو نقّس القرآن على خشبية وختّم بها الأوراق بقصد القراءة وصار يقرأ يحرم مسّها، وليس من الكتابة ما يقصّ بالمقصّ على صورة حروف القرآن من ورق أو قماش فلا يحرم مسّها.

❏ قول (س): (وما كُتِبَ لدرس قرآن إلخ) بخلاف ما كُتِبَ لغير ذلك كالتمايم المفهودة عرفاً نهاية عبارة المغني أما ما كُتِبَ لغير دراسة كالتسمية، وهي ورقة يُكْتَبُ فيها شيء من القرآن ويُعلّق على الرأس مثلاً للتبرك والثياب التي يُكْتَبُ عليها والدراهم كما سيأتي فلا يحرم مسّها ولا حملها وتكره كتابة الحروز أي من القرآن وتعليقها إلا إذا جعل عليها شمع أو نحوهُ ويستحب التطهر لحمل كُتِبَ الحديث ومسّها. اه قال ع ش قوله: كالتمايم إلخ يؤخذ منه أنه لو جعل المصحف كله أو قريباً من الكل تسمية حرم؛ لأنه لا يقال له حينئذ تسمية عرفاً. وفي البجيرمي ما نصّه قال شيخنا الجوهري نقلاً عن مشايخه يشترط في كتاب التسمية أن يكون على طهارة وأن يكون في مكان طاهر وأن لا يكون عنده تردد في صحتها وأن لا يقصد بكتابتها تجربتها وأن لا يتلفظ بما يُكْتَبُ وأن يحفظها عن الأبصار بل وعن بصره بعد الكتابة وبصر ما لا يغفل وأن يحفظها عن الشمس وأن يكون قاصداً وجه الله في كتابتها وأن لا يشكّلها وأن لا يطمس حروفها وأن لا ينقّطها وأن لا يترّبّها وأن لا يمسّها بحديد وزاد بعضهم شرطاً للصحة، وهو أن لا يكتبها بعد العصر وشرطاً للجودة، وهو أن يكون صائماً. اه. قول: (بل يتبني إلخ) لم أره لغيره وهو محل تأمل والأليق بالتعظيم الملحوظ هنا عدم التقصيل وإنشاء الكلام على إطلاقه بصري عبارة الكردي قوله: بل يتبني إلخ أقره الحلبي على المنهج وقال القليوبي ولو حرّفاً. وفي الإيعاب لو محي ما فيه فلم يزل والذي يظهر بقاء حرمة إلى أن تذهب صور الحروف وتتعدّر قراءتها انتهى. قول: (وقولهم كُتِبَ إلخ) أي وظاهر قولهم إلخ. قول: (أن العبرة) إلى قوله وظاهره إلخ أقره ع ش وكذا أقره الشوبري ثم قال ولو نوى بالمعظم غيره كأن باعه فتوى به المشتري غيره أئجه كونه غير معظم حينئذ كما أشار إليه شيخنا في شرح العباب. اه. قول: (بحال الكتابة إلخ) وفي فتاوى

ومحل ما كُتِبَ أي من القرآن لدرس قرآن فهو من الإظهار في موضع الإضمار فاندفع ما يقال إنه إما تعرّض للمكتوب مع أن المقصود في المقام بيان المكتوب فيه، وأنه لا يصح التمثيل المذكور إلا بتقدير وانظر هل يشمل ما ذكر نحو السارية والجدار فيه نظر والوجه لا م ر. قول: (كلوح) يتبني بحيث يعدّ لوحاً للقرآن عرفاً فلو كُتِبَ جداً كباب عظيم فالوجه عدم حرمة مسّ الخالي منه عن القرآن ويحتمل أن حمّله كحمل المصحف في امتعة.

أو لغيره تبرعاً وإلا فأميره أو مستأجره وظاهر عطف هذا على المصحف أن ما يُسمى مصحفاً عرفاً لا عبرة فيه بقصد دراسة ولا تبرك، وأن هذا إنما يُعتبر فيما لا يشمأه، فإن قصد به دراسة حرم أو تبرك لم يحرم، وإن لم يُقصد به شيء نُظر للقرينة فيما يظهر، وإن أفهم قوله: لدرس أنه لا يحرم إلا القسم الأول. (والأصح حل حمليه في) هي بمعنى مع كما عجز به غيره فلا يُشترط كون المتاع ظرفاً له (أمتعة) بل متاع ومثله حمل حامليه.....

الجمال الزملي كتب تيممة ثم جعلها للدراسة أو عكسه هل يُعتبر القصد الأول أو الطارئ أوجب بأنه يُعتبر الأصل لا القصد الطارئ اهـ. وفي القليوبي على المحلي، ويتغير الحكم بتغير القصد من التيممة إلى الدراسة وعكسه انتهى كزدي. □ قوله: (أو لغيره تبرعاً) الظاهر أن المراد بالمُتبرع الكاتب للغير بغير إذنه لا بغير مقابل كما هو المُبادر منه بصري. □ قوله: (وظاهر عطف هذا إلخ) بل ظاهره أن هذا لا يُسمى مصحفاً إذ المصحف ما يُقصد للدوام لا ما ذكره بقوله أن ما يُسمى إلخ فتأمل بصري.

□ قوله: (وأن هذا) أي القصد وقوله، فإن قصد به أي بما لا يُسمى مصحفاً عرفاً. □ قوله: (وإن لم يُقصد به شيء إلخ) لو قيل بالحرمة حيث يُدعى مطلقاً لكان وجبهاً نظراً إلى أن الأصل فيه قصد الدراسة، فإن عارضه شيء يُخرجه عنه عمل بمقتضاه وإلا بقي على أصله بصري. □ قوله: (نظر للقرينة إلخ) لو كان الكلام مفروضاً في عدم العلم بقصد الكاتب أو الأمر لكان للنظر للقرائن وجهٌ لئلا يستدل بها على القصد وليس كذلك بل هو مفروض في عدم القصد وعليه فالذي يظهر والله أعلم ما ذكرته لك آنفاً من الحرمة مطلقاً نظراً إلى أن الأصل في كتابة الألفاظ قصد الدراسة للدوام كالمصحف أو لا للدوام كاللوح، فإن عارضه ما يُخرجه عنه كقصد التبرك فقط عمل به وإلا بقي على أصله بصري، ويأتي عن ش في آداب قضاء الحاجة ما يفيد عدم الحرمة في الإطلاق ولعل ما قاله السيّد عمر البصري أقرب. □ قوله: (إلا القسم الأول) أي ما قصد به الدراسة.

□ قول (س): (في أمتعة) ينبغي أن شرط جواز ذلك بشرطه الآتي أن لا يُعد ما سأل؛ لأن مسه حرام ولو بحائل، وإن قصد غيره فقط سم. □ قوله: (هي بمعنى) (إلى) المثنى في النهاية. □ قوله: (هي بمعنى مع) يُغني عنه جعلها مستعملة في الظرفية الحقيقية والمجازية بناءً على جوازه أو على عموم المجاز بصري. □ قوله: (بل متاع) وإن لم يصلح للاستباح ع ش. □ قوله: (ومثله) أي حمليه في متاع.

□ قوله: (ومثله حمل حامليه) قضيته أنه يجري فيه تفصيل المتاع في القصد وعدمه، وهو كما قال في شرح العباب أنه لا يبعد وقد يقال في المثني الحل مطلقاً؛ لأن حمل حامليه لا يُعد حملاً له فلا اعتبار

□ قوله: (في أمتعة) ينبغي أن شرط جواز ذلك بشرطه الآتي أن لا يُعد ما سأل؛ لأن مسه حرام ولو بحائل، وإن قصد غيره فقط فليتأمل. □ قوله: (ومثله حمل حامليه) قضيته أنه يجري فيه تفصيل المتاع في القصد وعدمه، وهو كما قال في شرح العباب أنه لا يبعد وقد يقال في المثني الحل مطلقاً؛ لأن حمل حامليه لا يُعد حملاً له فلا اعتبار بقصده.

بِقَصْدِهِ؛ لِأَنَّ الْمُصْحَفَ تَابِعٌ حِينَئِذٍ أَيْ بِالنِّسْبَةِ لِلْقَصْدِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ كِبَرِ جَرَمِ الْمَتَاعِ وَصِغَرِهِ
كَمَا شَمَلَهُ إِطْلَاقُهُمْ أَوْ مُطْلَقًا عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ وَجَرَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ لَكِنْ
قَضِيَّةٌ مَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْمَوْرَدِيِّ الْحُرْمَةُ، وَهِيَ قِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي اسْتِوَاءِ التَّفْسِيرِ وَالْقُرْآنِ
وَفِي بُطْلَانِ الصَّلَاةِ إِذَا أُطْلِقَ فَلَمْ يَقْصِدْ تَفْهِيمًا وَلَا قِرَاءَةً. وَيُؤَيِّدُهُ تَعْلِيلُهُمُ الْجَلَّ فِي الْأَوَّلَى بِأَنَّهُ
لَمْ يُخَلَّ بِالتَّعْظِيمِ إِذْ حَمَلَهُ هُنَا يُخَلُّ بِهِ لِعَدَمِ قَصْدِهِ بِصِرْفِهِ عَنْهُ، فَإِنْ قَصَدَ الْمُصْحَفَ حَرَمًا، وَإِنْ
قَصَدَهُمَا فَقَضِيَّةٌ عِبَارَةٌ سُلِيمٌ بَلْ صَرِيحُهَا الْحُرْمَةُ خِلَافًا لِلأُذْرَعِيِّ وَجَرَى عَلَيْهَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ
الْمُتَأَخِّرِينَ. وَهُوَ الْقِيَاسُ وَجَرَى آخَرُونَ - أَخَذًا مِنْ «الْعَزِيزِ» - عَلَى الْجَلِّ،

بِقَصْدِهِ سَمِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَلَوْ حَمَلَ حَامِلُ الْمُصْحَفِ لَمْ يَحْرُمْ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ حَامِلٍ لَهُ عُرْفًا أَه. قَالَ ع ش
قَوْلُهُ: م ر وَلَوْ حَمَلَ إِلَخُ أَيْ وَلَوْ كَانَ بِقَصْدِ حَمَلِ الْمُصْحَفِ خِلَافًا لِحَجِّ حَيْثُ قَالَ بِالْحُرْمَةِ إِذَا قَصَدَ
الْمُصْحَفَ ثُمَّ ظَاهِرُ عِبَارَةِ الشَّارِحِ م ر أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْحَامِلِ لِلْمُصْحَفِ بَيْنَ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ الَّذِي لَا
يُنْسَبُ إِلَيْهِ حَمْلٌ، وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَدْمِيِّ وَغَيْرِهِ أَه عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى شَرْحِ بَاقِضٍ اعْتَمَدَهُ أَيْ جَرِيَانُ
تَفْصِيلِ الْمَتَاعِ فِي حَمَلِ حَامِلِ الْمُصْحَفِ الشَّارِحُ أَيْضًا فِي التَّخْفَةِ وَالْإِمْدَادِ وَالْإِعْيَابِ وَاعْتَمَدَ الْجَمَالُ
الرَّمْلِيُّ الْجَلَّ مُطْلَقًا وَكَذَا سَمِ وَالزِّيَادِيُّ قَالَ الشُّبْرَامِلْسِيُّ وَظَاهِرُ كَلَامِ النَّهَايَةِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ إِلَخُ وَفِي
الْقَلُوبِيِّ عَلَى الْمُحَلِّيِّ قَالَ شَيْخُنَا الطَّبَّلَاوِيُّ مَحَلُّ الْجَلِّ إِنْ كَانَ الْمَحْمُولُ مِمَّنْ يُنْسَبُ إِلَيْهِ لَا نَحْوُ طِفْلِ
انْتَهَى وَعِبَارَةُ شَيْخِنَا وَلَا يَحْرُمُ حَمْلُ حَامِلِهِ مُطْلَقًا عِنْدَ الْعَلَامَةِ الرَّمْلِيِّ. وَقَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ حَجَرٍ فِيهِ
تَفْصِيلُ الْأَمْتِعةِ وَقَالَ الطَّبَّلَاوِيُّ إِنْ نُسِبَ الْحَمْلُ إِلَيْهِ بَانَ كَانَ الْحَامِلُ لِلْمُصْحَفِ صَغِيرًا حَرَمًا وَلَا فَلَا
أه. قَوْلُهُ: (بِقَصْدِهِ) أَيْ الْمَتَاعِ سَمِ أَيْ الْبَاءُ مُتَعَلِّقٌ بِحَمْلِهِ فِي الْمَثْنِ. قَوْلُهُ: (فَلَا فَرْقَ بَيْنَ كِبَرِ جَزْمِ
الْمَتَاعِ إِلَخُ) وَفِي شَرْحِهِ عَلَى الْإِرْشَادِ، وَإِنْ صَغُرَ جِدًّا وَفِي قَنَاقِهِ مَا يُسَمَّى مَتَاعًا وَفِي قَنَاقِهِ الْجَمَالِ
الرَّمْلِيِّ وَالْمَرَادُ بِالْمَتَاعِ مَا يَخْسُنُ عُرْفًا اسْتِثْبَاعُهُ لِلْمُصْحَفِ وَقَيَّدَ الْخَطِيبُ الْمَتَاعَ بِأَنْ يَصْلُحَ لِلِاسْتِثْبَاعِ
عُرْفًا لَا نَحْوَ إِبْرَةٍ أَوْ خَيْطِهَا وَوَاقَفَهُ الْحَلَبِيُّ كُرْدِيُّ عِبَارَةُ شَيْخِنَا الْجَمْعُ لَيْسَ قَيْدًا فَيَكْفِي الْمَتَاعُ الْوَاحِدُ
وَلَوْ صَغِيرًا جِدًّا كَالْإِبْرَةِ كَمَا قَالَه الرَّمْلِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ. وَقَالَ الشَّيْخُ الْخَطِيبُ لَا بُدَّ أَنْ يَصْلُحَ لِلِاسْتِثْبَاعِ
عُرْفًا، وَيَحْمِلُهُ مَعَهُ مُعَلَّقًا حَذَرًا مِنَ الْمَسِّ وَلَا حَرَمَ عَلَيْهِ حَيْثُ عُدَّ مَا سَأَلَهُ عُرْفًا أَه. قَوْلُهُ: (أَوْ مُطْلَقًا)
عَطَفَ عَلَى بِقَصْدِهِ. قَوْلُهُ: (وَجَرَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا إِلَخُ) وَكَذَا جَرَى عَلَيْهِ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنِي.

قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيْ مَا اقْتَضَاهُ مَا فِي الْمَجْمُوعِ مِنَ الْحُرْمَةِ تَعْلِيلُهُمُ الْجَلَّ فِي الْأَوَّلَى أَيْ فِي صُورَةِ قَصْدِ
الْمَتَاعِ فَقَطَّ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ قَصَدَ الْمُصْحَفَ حَرَمًا) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُعْنِي. قَوْلُهُ: (وَجَرَى عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ)
مِنْهُمْ الْخَطِيبُ، وَقَوْلُهُ وَجَرَى آخَرُونَ إِلَخُ مِنْهُمْ النَّهَايَةُ عِبَارَةُ شَيْخِنَا وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَقْصِدَ الْمُصْحَفَ
وَحَدَّهُ بِأَنْ يَقْصِدَ الْمَتَاعَ أَوْ يُطْلِقَ فَلَوْ قَصَدَ الْمُصْحَفَ وَحَدَّهُ حَرَمَ عَلَيْهِ وَلَوْ قَصَدَ الْمُصْحَفَ مَعَ الْمَتَاعِ لَمْ
يَحْرُمْ عِنْدَ الرَّمْلِيِّ، وَيَحْرُمُ عِنْدَ ابْنِ حَجَرٍ كَالْخَطِيبِ أَه وَعِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى شَرْحِ بَاقِضٍ جَرَى الشَّارِحُ

والمس هنا كالحمل فإذا وضع يده فأصاب بعضها المصحف وبعضها غيره تأتى فيها التفصيل المذكور ولو ربط متاع مع مصحف فهل يأتى هنا ذلك التفصيل كما شمله كلامهم أو لا؛ لأنه ليربطه به مع علمه بذلك لا يتصور قصد حمليه وحده كل محتمل، فإن قلت تصور كون أحدهما هو المقصود بالحمل والآخر تابع يتأتى ولو مع الربط. قلت: إنما يتأتى هذا إن فصلنا في قصدهما بناءً على الحرمة فيه بين كون أحدهما تابعاً والآخر مثبوعاً، وفيه بعد من كلامهم بل الظاهر منه أنه عند قصدهما لا فرق. (و) حملة ومسه في نحو ثوب كتبت عليه

في هذا الكتاب على الجمل في صورتين أي قصد المتاع وحده والإطلاق والحرمة في صورتين أي قصد المصحف فقط أو قصده مع المتاع وجرى على ذلك في شرحه على الإزشاء والعباب تبعاً لشيخ الإسلام في شروحه على المنهج والبهجة والروض والخطيب في المغني والإفتاح وظاهر كلام التُّخفة اغتماد الحرمة في حالة الإطلاق أيضاً فلا يحل عندها إلا أن قصد المتاع وحده واغتمد الجمال الرمليّ الحِلّ في ثلاث أحوال والحرمة في حالة واحدة، وهي ما إذا قصد المصحف وحده اهـ.

☐ قوله: (والمس هنا) أي فيما إذا كان المصحف مع متاع. ☐ قوله: (تأتى فيها التفصيل إلخ) فيه نظر ويتجه التحريم مطلقاً فليأتمل سم جزم به الحلبي وكذا شيخنا كما مر. ☐ قوله: (فأصاب بعضها المصحف) يعني ما يحاذيه من الحائل الخفيف. ☐ قوله: (فيها) أي في صورة الوضع المذكور.

☐ قوله: (لا يتصور قصد حمليه إلخ) ما المانع من كون المراد بقصده وحده أن يكون الغرض حملة دون غيره وحيث يتصور قصد حمليه وحده مع الربط سم، وهو ظاهر. ☐ قوله: (وحمله ومسه إلخ) مقتضاه أن مس الحروف القرآنية على أفرادها سائغ حيث يكون التفسير أكثر بصريّ عبارة المغني ظاهر كلام الأصحاب حيث كان التفسير أكثر لا يحرّم مسه مطلقاً قال في المجموع؛ لأنه ليس بمصحف أي ولا في معناه كما قاله شيخنا اهـ. وخالف النهاية فقال العبرة في الكثرة وعدمها في المس بحالة موضعه وفي الحمل بالجميع كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى وعبارة سم بعد نقل إفتاء الشهاب الرمليّ المذكور وقضيته أن الورقة الواحدة مثلاً يحرّم مسها إذا لم يكن تفسيرها أكثر، وإن كان مجموع التفسير أكثر من المصحف بل، وأنه يحرّم مس آية مميزة في ورقة، وإن كان تفسير تلك الورقة أكثر من قرأتها وفي شرح الإزشاء للشارح خلاف ذلك كله فراجع اهـ واغتمد الإفتاء المذكور شيخنا عبارته والمنظور إليه جملة القرآن والتفسير في الحمل. وأما في المس، فإن مس الجملة فكذلك وإلا فالمنظور إليه موضع وضع يده مثلاً. ☐ قوله: (في نحو ثوب إلخ) ويحل التّوّم فيه ولو مع الجنابة شيخنا وبجبرميّ.

☐ قوله: (تأتى فيها التفصيل المذكور) فيه نظر ويتجه التحريم مطلقاً فليأتمل. ☐ قوله: (لا يتصور إلخ) ما المانع من كون المراد بقصده وحده أن يكون الغرض حملة دون غيره وحيث يتصور قصد حمليه وحده مع الربط.

(وتفسير) أكثر منه مع الكراهية وكذا في حمليه مع متاع للخلاف في حرمة أيضا لا أقل أو مساو تميز القرآن عنه أم لا؛ لأنه المقصود حينئذ وفارق استواء الحرير مع غيره بتعظيم القرآن وهل العبرة هنا في الكثرة والقلة بالحروف الملقوطة أو المرسومة كل مُحتمل والذي يتجه الثاني ويُفَرَّقُ بينه وبين ما يأتي في بَدَلِ الفاتحة بأن المدار ثم على القراءة، وهي إنما ترتبط باللفظ دون الرسم وهنا على المحمول، وهو إنما يرتبط بالحروف المكتوبة لِثَعْدٍ في كل ويُنظر الأكثر لِيَكُونَ غيره تابعًا له وعلى الثاني فيظهر أنه يُعتَبَرُ في القرآن رسمه بالنسبة لِخَطِّ المصحف الإمام، وإن خَرَجَ عن مُصْطَلَحِ عِلْمِ الرسم؛ لأنه ورد له رسم لا يُقاس عليه فَتَعَيَّنَ

□ فوه: (وتفسير) هل، وإن قصد حمل القرآن وحده ظاهر إطلاقهم نعم شوبري وفي الكندي ما نصه قال الشارح في حاشية فتح الجواد ليس منه مصحف حشي من تفسير أو تفاسير، وإن ملكت حواشيه وأجنابه وما بين سطوره؛ لأنه لا يسمى تفسيرًا بوجه بل اسم المصحف باقي له مع ذلك وغاية ما يقال له مصحف مُحشي اه. وفي فتاوى الجمال الرملي أنه كالتفسير وفي الإيعاب الجمل، وإن لم يُسم كتاب تفسير أو قصد به القرآن وحده أو تميز بنحو حُمرَةٍ على الأصح وفي شرح الإرشاد للشارح المراد فيما يظهر التفسير وما يتبعه مما يُذكر معه ولو استطرادا، وإن لم يكن له مناسبة به والكثرة من حيث الحروف لفظًا لا رسمًا ومن حيث الجملة فتمحض إحدى الورقات من أحدهما لا عبرة به اه وكذا في فتح الجواد والإيعاب انتهى كلام الكندي. □ فوه: (أكثر منه) والورع عدم حمل تفسير الجلايين؛ لأنه، وإن كان زائدًا بحرفين رُبَّمَا غفل الكاتب عن كتابة حرفين أو أكثر شيخنا. □ فوه: (مع الكراهية) كذا في المغني والنهاية. □ فوه: (لا أقل أو مساو) كذا في النهاية والمغني. □ فوه: (تميز القرآن إلخ) عبارة المغني سواء تميزت ألفاظه بلون أم لا اه. □ فوه: (لأنه المقصود إلخ) أي دون القرآن حينئذ أي إذ كان التفسير أكثر من القرآن نهاية وهذا التعليل قد يُنافي ما مرَّ عن الإيعاب والشوبري وقال المغني؛ لأنه لعدم الإخلال بتعظيمه حينئذ اه، وهو يُناسب ذلك. □ فوه: (وفارق) أي استواء التفسير مع القرآن فحرم حمليه ومسه حينئذ استواء الحرير إلخ أي فلم يحرم لبسه. □ فوه: (وهل العبرة) إلى قوله ولو شك أقره ع ش. □ فوه: (والذي يتجه الثاني) أي اعتبار الحروف المرسومة أي خلافًا لما في شرح الإرشاد. □ فوه: (في كل) أي من التفسير والقرآن. □ فوه: (ليكون غيره) أي غير الأكثر تابعًا له أي للأكثر. □ فوه: (وعلى الثاني) أي الحروف المرسومة. □ فوه: (أنه يُعتَبَرُ) إلى قوله؛ لأنه إلخ جزم به شيخنا. □ فوه: (ليخط المصحف الإمام) وهو الذي كان يقرأ فيه سيدنا عثمان وأتخذَه لِنَفْسِهِ ع ش.

□ فوه: (وتفسير أكثر) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأن العبرة في المس بالمنسوس وفي الحمل بالمجموع اه وقضيته أن الورقة الواحدة مَثَلًا يحرم مسها إذا لم يكن تفسيرها أكثر، وإن كان مجموع التفسير أكثر من المصحف بل، وأنه يحرم مس أية متميزة في ورقة، وإن كان تفسير تلك الورقة أكثر من قرأتها وفي شرح الإرشاد للشارح خلاف ذلك كله فراجع.

اعتباره به وفي التفسير رسمه على قواعد علم الخط؛ لأنه لما لم يرد فيه شيء وجب الرجوع فيه للقواعد المقررة عند أهله ولو شك في كون التفسير أكثر أو مساوياً حل فيما ظهر لعدم تحقق المانع، وهو الاستواء ومن ثم حل نظير ذلك في الضبة والحري. وجرى بعضهم في الحري على الحرمة فقياسها هنا كذلك بل أولى، ويجري ذلك فيما لو شك أقصد به الدراسة أو التبرك ويفرق بين هذا وما قدمته فيما لم يقصد به شيء بأنه لما لم يوجد ثم مقتضى لحل ولا حرمة تعين النظر للقرينة الدالة على أنه من جنس ما يقصد به تبرك أو دراسة وهنا وجد احتمالان تعارضا فنظرنا لمقوي أحدهما، وهو أصل عدم الحرمة والمانع على الأول والاحتياط على الثاني فتأمله وبما قدرته في عطف تفسير اندفع جعله معطوفاً على الضمير المجزور ثم اعترضه بأنه ضعيف على أن التحقيق أنه لا ضعف فيه (و) حملته ومشه في (ذنان) عليها سورة الإخلاص أو غيرها؛ لأن القرآن لما لم يقصد هنا لِمَا وُضِعَ له من الدراسة

فؤد: (عند أهله) أي أهل الخط وأئمة وكتبه كمقدمة ابن الحاجب في علم الخط. فؤد: (حل فيما يظهر) خلافاً للنهاية والمغني والطبلاوي وسم وع ش والشوبري وشيخنا. فؤد: (أو مساوياً) الأولى أو غيره. فؤد: (لعدم تحقق المانع) قد يعارض بأن الأصل في القرآن الحرمة حتى يتحقق المبيح سم. فؤد: (بل أولى) اعتمدته النهاية والمغني كما مر. فؤد: (ويجري ذلك) أي الظاهر والقياس كزدي. فؤد: (فيما شك أقصد به تبرك إلخ) نقل الحلبي في حواشي المنهج الحل عند الشك عن الشارح وأقره وفي المغني ما يفيد الحرمة ونقلت عن الجمال الرملي أيضاً وقال سم في حواشي المنهج الوجه التحريم؛ لأنه الأصل في المصحف وفاقاً لشيخنا الطبلاوي وفي شرح المحرر للزيادي يؤخذ من العلة أنه لو شك هل قصد به الدراسة أو التبرك أنه يحرم تعظيماً للقرآن كزدي. فؤد: (بين هذا) أي الحل فيما لو شك أقصد به الدراسة أو التبرك وقال الكزدي أي ما ذكر هنا من أن الظاهر الحل في الشك في مساواة التفسير وكفرته والشك في قصد الدراسة أو التبرك والقياس الحرمة اه. فؤد: (وما قدمته) أي في شرح وما كتبت لدرس قرآن إلخ. فؤد: (على الأول) هو قوله: حل فيما يظهر وقوله على الثاني هو قوله: فقياسها إلخ كزدي. فؤد: (وبما قدرته إلخ) أي بتقديم في المفيدة لعطف تفسير على امتعة لا على الضمير المجزور في حمله بدون إعادة الجار. فؤد: (بأنه ضعيف) أي عند الجمهور. فؤد: (على أن التحقيق إلخ) أي الذي جرى عليه ابن مالك ومن تبعه. فؤد: (سني: (وذنانير) أي أو دراهم كتبت عليها قرآن وما في معناها كتبت الفقه والقوب المطرر بآيات من القرآن والحيطان المنقوشة والطعام نهاية ومغني. فؤد: (عليها) إلى قوله وفي بمعنى مع في النهاية والمغني. فؤد: (أو غيرها) أي غير سورة الإخلاص من القرآن.

فؤد: (لعدم تحقق المانع) قد يعارض بأن الأصل في القرآن الحرمة حتى يتحقق المبيح.

فؤد: (ومن ثم حل) يمكن بناء على هذا الحكم التحريم في المصحف والفرق ظاهر.

والحِفْظُ لم تجر عليه أحكامه ولذا حلُّ أَكُلِّ طَعَامٍ وَهَدْمُ جِدَارٍ نُقِشَ عليهما وفي بِمَعْنَى مع
فيما لا ظُهُورَ لِلظُّرْفِيَّةِ فيه كما قَدَّمتُ الإشارةَ إليه. (لا) جِلُّ (قَلْبٍ وَرَقَةٍ) أو وَرَقَةٍ منه (بَعُودٍ)
مَثَلًا من جَانِبٍ إِلَى آخَرَ وَلَوْ قَائِمَةً كما شَمِلَهُ إِطْلَاقُهُ (فِي الْأَصَحِّ) لانتقاله بِفِعْلِهِ فَصَارَ كَأَنَّهُ
حَامِلُهُ (و) الْأَصَحُّ (أَنَّ الصَّبِيَّ) الْمُمَيَّزَ إِذْ لَا يَجُوزُ تَمَكُّينُ غَيْرِهِ مِنْهُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَنْتَهِكُهُ
(الْمُحَدِّثُ) حَدَثًا أَصْغَرَ أَوْ أَكْبَرَ وَبَحَثَ مَنَعَ الْجُنُبِ الْقُرْآنَ، وَأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى وَلِيِّهِ تَمَكُّينُهُ مِنْهُ
إِنَّمَا يَتَأْتَى عَلَى بَحَثٍ مَنَعَ الْجُنُبِ هُنَا مِنَ الْمَسِّ وَلَيْسَ كَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ أَكَّدَ لِحُرْمَتِهِ عَلَى
الْمُحَدِّثِ بِخِلَافِ الْقِرَاءَةِ فَلَا قِيَاسَ (لَا يُمْنَعُ) مِنْ مَسِّهِ وَحَمْلِهِ.....

☐ فَوُدَّ: (أَكُلْ طَعَامَ الْخ) أَي وَلَبَسُ ثَوْبٍ طُرِّزَ بِذَلِكَ ع ش. ☐ فَوُدَّ: (فِيمَا لَا ظُهُورَ لِلظُّرْفِيَّةِ) الَّذِي تَقَدَّمَ
أَنَّ فِي بِمَعْنَى مَعَ مُطْلَقًا فَتَأَمَّلْهُ مَعَ مَا هُنَا بَصْرِيٌّ. ☐ فَوُدَّ: (أَوْ وَرَقَةٍ مِنْهُ) يُغْنِي عَنْهُ حَمْلُ الْإِضَافَةِ فِي الْمُثْنِ
عَلَى الْجِنْسِ. ☐ فَوُدَّ: (إِطْلَاقُهُ) يَغْنِي الْمَجُوزُ بَصْرِيٌّ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ أَيِ إِطْلَاقِ الْمُصَنَّفِ فِي الْأَصَحِّ
الْآتِي فِي قَوْلِهِ قُلْتُ الْأَصَحُّ الْخ اه انْظُرْ مَا الْمَانِعُ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ رُجُوعِ الضَّمِيرِ لِلرَّافِعِيِّ
الْمَانِعِ. ☐ فَوُدَّ: (الْمُمَيَّزُ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَحَثَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَى قَوْلِهِ وَمُطْلَقًا. ☐ فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) ظَاهِرُهُ
وَلَوْ لِحَاجَةِ التَّعْلِيمِ إِذَا تَأَتَّى تَعْلِيمُهُ سَمٍ وَقَالَ شَيْخُنَا يَمْنَعُهُ وَلِيَّهُ لِثَلَا يَنْتَهِكُ مَا لَمْ يَكُنْ مُلَاحِظًا لَهُ اه عِبَارَةُ
ع ش يُؤْخَذُ مِنَ الْعِلَّةِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَهُ مَنْ يَمْنَعُهُ مِنْ انْتِهَاكِهِ لَمْ يَحْرُمْ اه عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ قَالَ فِي الْإِيْعَابِ
نَعَمْ يَنْتَهِكُهُ حُلُّ تَمَكُّينِ غَيْرِ الْمُمَيَّزِ مِنْهُ لِحَاجَةِ تَعْلِيمِهِ إِذَا كَانَ بِحَضْرَةِ نَحْوِ الْوَلِيِّ لِلْأَمْنِ مِنْ أَنَّهُ يَنْتَهِكُهُ حَيْثُ يَنْتَهِكُ
قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ الْقَاضِي وَلَا تُمَكِّنُ الصَّبِيَّانِ مِنْ مَخَوِ الْأَنْوَاعِ بِالْأَقْدَارِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُمْ يُمْنَعُونَ
أَيْضًا مِنْ مَخَوِهَا بِالْبُصَاقِ وَبِهِ صَرَّحَ ابْنُ الْعِمَادِ اه. وَفِي الْقَلْبُوبِيِّ عَلَى الْمَحَلِّيِّ يَجُوزُ مَا لَا يَشْعُرُ
بِالْإِهَانَةِ كَالْبُصَاقِ عَلَى اللَّوْحِ لِمَخَوِهِ؛ لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ اه. وَفِي فَتَاوَى الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ جَوَازُ ذَلِكَ حَيْثُ قُصِدَ
بِهِ الْإِعَانَةُ عَلَى مَخَوِ الْكِتَابَةِ وَفِي فَتَاوَى الشَّارِحِ يَحْرُمُ مَسُّ الْمُضْحَفِ بِإِصْبَعٍ عَلَيْهِ رِقُّ إِذْ يَحْرُمُ إِصْبَالُ
شَيْءٍ مِنَ الْبُصَاقِ إِلَى شَيْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْمُضْحَفِ وَيُسْنُ مَنَعَ الصَّبِيِّ مَسَّ الْمُضْحَفِ لِلتَّعْلُمِ خُرُوجًا مِنْ
خِلَافِ مَنْ مَنَعَهُ مِنْهُ اه. ☐ فَوُدَّ: (مَنَعَ الْجُنُبِ الْخ) أَي مَنَعَ الصَّبِيِّ الْجُنُبِ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ بَصْرِيٌّ.
☐ فَوُدَّ: (وَلَيْسَ كَذَلِكَ) أَي وَكَذَا الْبَحْثُ الْأَوَّلُ قَالَ الْكُرْدِيُّ أَفْتَى التَّوَوُّيُّ بِحُلِّ قِرَاءَةِ الصَّبِيِّ وَمُكْنِيهِ فِي
الْمَسْجِدِ مَعَ الْجَنَابَةِ اه. ☐ فَوُدَّ: (عَلَى أَنَّهُ) أَي الْمَسِّ. ☐ فَوُدَّ: (فَلَا قِيَاسَ) أَي لِمَنَعَ الصَّبِيِّ الْجُنُبِ مِنْ
قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عَلَى مَنْعِهِ مِنْ مَسِّهِ. ☐ فَوُدَّ: (لَا يُمْنَعُ مِنْ مَسِّهِ وَحَمْلِهِ الْخ) أَي لَا يَجِبُ مَنْعُهُ مِنْ ذَلِكَ بَلْ

☐ فَوُدَّ: (وَأَنَّ الصَّبِيَّ الْمُحَدِّثَ لَا يُمْنَعُ) عَبَّرَ فِي الْمَنْهَجِ بِقَوْلِهِ وَلَا يَجِبُ مَنْعُ صَبِيٍّ مُمَيَّزٍ ثُمَّ قَالَ فِي شَرْحِهِ
وَالْتَّضَرُّيخِ بَعْدَ الْوُجُوبِ وَبِالْمُمَيَّزِ مِنْ زِيَادَتِي اه وَقَضَيْتُهُ جَوَازُ الْمَنْعِ أَي مَنَعَ الْوَلِيِّ وَهُوَ قَرِيبٌ؛ لِأَنَّ
غَايَةَ الْحَاجَةَ وَمَشَقَّةَ الْإِسْتِمْرَارِ عَلَى الطَّهَارَةِ أَنْ تُبَيِّحَ التَّمَكُّينَ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ الْمَحْظُورِ وَأَمَّا أَنَّهُ تَوَجُّهُ
وَتَحْرُمُ الْمَنْعُ قَبْعِيدٌ وَالْأَضْلُ أَنَّ الْمَحْظُورَ يُبَاحُ عِنْدَ الْحَاجَةِ أَوْ الضَّرُورَةِ وَلَا يَجِبُ عِنْدَ ذَلِكَ؛ وَلِأَنَّ فِي

عند حاجة تعلّمه ودرسه ووسيلتهما كحمله.....

يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ مُغْنِي وَتَقَدَّمَ عَنْ فَتَاوَى الشَّارِحِ مِنْهُ وَقَالَ سَمِ قَضِيَّةُ كَلَامِ شَرْحِ الْمَنْهَجِ جَوَازُ الْمَنْعِ ، وَهُوَ قَرِيبٌ ؛ لِأَنَّ غَايَةَ الْحَاجَةِ وَمَشَقَّةَ الْإِسْتِمْرَارِ عَلَى الطَّهَارَةِ أَنْ تُبَيِّحَ التَّمَكِّينَ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ الْمَحْظُورِ وَأَمَّا أَنَّهُ تَوَجُّهُهُ وَتَحْرُمُ الْمَنْعِ قَبْعِيدٌ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ تَمَكُّيْنُهُ ، وَيَحْرُمُ مَنْعُهُ كَمَا تَصْلُحُ لَهُ عِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ وَقَدْ يَتَّجِعُ إِنْ كَانَتْ مَصْلَحَةُ الصَّبِيِّ فِي التَّمَكِّينِ ثُمَّ رَأَيْتَ بِخَطِيئَةٍ فِي مُسَوِّدَةٍ شَرْحِي لِأَبِي شُجَاعٍ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْوَلِيِّ وَالْمُعَلِّمِ مَنْعُهُ مِنْ مَسِّهِ وَحَمْلِهِ مَعَ الْحَدِيثِ ثُمَّ رَأَيْتَ الْعُبَابَ جَزَمَ بِبَذْبِ الْمَنْعِ تَبَعًا لِيَعِضُّهُمْ وَكَذَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَقَوْلُهُ وَقَدْ يَتَّجِعُ إِلَيْهِ لَعَلَّهُ هُوَ الْأَقْرَبُ . □ قَوْلُهُ : (مِنْ مَسِّهِ) إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي . □ قَوْلُهُ : (مِنْ مَسِّهِ وَحَمْلِهِ) لَا فِي الْمُضْخَفِ وَلَا فِي اللَّوْحِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَلَا فِي نَحْوِهِمَا مِنْ كُلِّ مَا كُتِبَ عَلَيْهِ قُرْآنٌ لِدَرْسِهِ وَلَا فَرْقٌ بَيْنَ الذِّكْرِ وَالْأُنْثَى شَيْخُنَا . □ قَوْلُهُ : (عِنْدَ حَاجَةِ تَعْلَمِهِ إِلَيْهِ) وَلَيْسَ مِنْهَا حَمْلُ الْعَبْدِ الصَّغِيرِ مُضْخَفًا لِسَيِّدِهِ الصَّغِيرِ مَعَهُ إِلَى الْمَكْتَبِ ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَيْسَ بِمُتَعَلِّمٍ وَفَاقًا فِي ذَلِكَ لِمَا مَشَى عَلَيْهِ الطَّبْلَاوِيُّ وَالْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ أَهْ كَرْدِي . □ قَوْلُهُ : (عِنْدَ حَاجَةِ تَعْلَمِهِ وَدَرْسِهِ) أَيِ بِخِلَافِ تَمَكُّينِهِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالطَّوَافِ وَنَحْوِهِمَا مَعَ الْحَدِيثِ نَعَمْ نَظِيرُ الْمَسْأَلَةِ مَا إِذَا قُرَأَ لِلْعَبْدِ لَا لِلدَّرَاسَةِ بِأَنَّ كَانَ حَافِظًا أَوْ كَانَ يَتَعَلَّمُ مِقْدَارًا لَا يَحْصُلُ بِهِ الْحِفْظُ فِي الْعَادَةِ وَفِي الرَّافِعِيِّ مَا يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ فَتَقَطُّنَ لِذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ كَذَا فِي خَطِّ ابْنِ قَاسِمٍ الْغَزِّيِّ شَارِحِ الْمِنْهَاجِ وَفِي سَمِ عَلَى حَجٍّ مَا نَصَّهُ وَالْوَجْهَ أَنَّهُ لَا يُمْنَعُ مِنْ حَمْلِهِ وَمَسِّهِ لِلْقِرَاءَةِ فِيهِ نَظَرٌ أَوْ إِنْ كَانَ حَافِظًا عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ إِذَا أَفَادَتْهُ الْقِرَاءَةُ فِيهِ نَظَرٌ .

(فَائِدَةٌ) مَا فِي مَقْصُودِهِ كَالِاسْتِظْهَارِ فِي حِفْظِهِ وَتَقْوِيَّتِهِ حَتَّى بَعْدَ فَرَاغِ مُدَّةِ حِفْظِهِ إِذَا أَثَّرَ ذَلِكَ فِي تَرْسِيخِ حِفْظِهِ انْتَهَى وَقَدْ يُقَالُ لَا تَنَافِي لِإِمْكَانِ حَمْلٍ مَا فِي الرَّافِعِيِّ عَلَى إِرَادَةِ التَّعْبُدِ الْمَخْصُصِ وَمَا نَقَلَهُ سَمِ عَلَى مَا إِذَا تَعَلَّقَ بِقِرَائَتِهِ فِيهِ غَرَضٌ يَعُودُ إِلَى الْحِفْظِ كَمَا أَشْعَرَ بِهِ قَوْلُهُ : كَالِاسْتِظْهَارِ إِلَيْهِ .

(فَائِدَةٌ) وَقَعَ السُّؤَالُ فِي الدَّرْسِ عَمَّا لَوْ جَعَلَ الْمُضْخَفُ فِي خُرْجٍ أَوْ غَيْرِهِ وَرَكِبَ عَلَيْهِ هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا فَأَجَبْتُ عَنْهُ بِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ يُعَدُّ إِزْرَاءً بِهِ كَأَن وَضَعَهُ تَحْتَهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبُرْذَعَةِ أَوْ كَانَ مُلَاقِيًا لَا عَلَى الْخُرْجِ مَثَلًا مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ بَيْنَ الْمُضْخَفِ وَبَيْنَ الْخُرْجِ وَعَدُّ ذَلِكَ إِزْرَاءً لَهُ كَكُونِ الْفَخْدِ صَارَ مَوْضِعًا عَلَيْهِ حُرْمٌ وَلَا فَلَا فَتَبَّهَ لَهُ فَإِنَّهُ يَقَعُ كَثِيرًا وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ اضْطُرَّ إِلَى مَأْكُولٍ وَكَانَ لَا يَصِلُ

حَمْلُهُ عَلَى الطَّهَارَةِ مَصْلَحَةٌ لَهُ لِيَعْتَادَ ذَلِكَ فَلَا يَتْرُكُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا بَلَغَ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَلْزَمَهُ تَمَكُّيْنُهُ ، وَيَحْرُمُ مَنْعُهُ كَمَا يَصْلُحُ لَهُ عِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ وَقَدْ يَتَّجِعُ إِنْ كَانَتْ مَصْلَحَةُ الصَّبِيِّ فِي التَّمَكِّينِ ثُمَّ رَأَيْتَ بِخَطِيئَةٍ فِي مُسَوِّدَةٍ شَرْحِي لِأَبِي شُجَاعٍ أَنَّهُ يُسَنُّ لِلْوَلِيِّ وَالْمُعَلِّمِ مَنْعُهُ مِنْ مَسِّهِ وَحَمْلِهِ مَعَ الْحَدِيثِ ثُمَّ رَأَيْتَ الْعُبَابَ جَزَمَ بِبَذْبِ الْمَنْعِ تَبَعًا لِيَعِضُّهُمْ وَكَذَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَالْوَجْهَ أَنَّهُ لَا يُمْنَعُ مِنْ حَمْلِهِ وَمَسِّهِ لِلْقِرَاءَةِ فِيهِ نَظَرٌ ، أَوْ إِنْ كَانَ حَافِظًا عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ إِذَا أَفَادَتْ الْقِرَاءَةُ فِيهِ نَظَرٌ .

(فَائِدَةٌ) : مَا فِي مَقْصُودِهِ كَالِاسْتِظْهَارِ عَلَى حِفْظِهِ وَتَقْوِيَّتِهِ حَتَّى بَعْدَ فَرَاغِ مُدَّةِ حِفْظِهِ إِذَا أَثَّرَ ذَلِكَ فِي تَرْسِيخِ حِفْظِهِ وَقَوْلُهُ الْمُمَيِّزُ الْمُتَبَادِرُ إِرَادَةُ التَّمْيِيزِ الشَّرْعِيِّ فَلَا اِغْتِيَابَ بَغَيْرِهِ .

لِلْمَكْتَبِ وَالْإِثْبَانِ بِهِ لِلْمُعَلِّمِ لِيَعْلَمَهُ مِنْهُ فِيمَا يَظْهَرُ وَذَلِكَ لِمَشَقَّةِ دَوَامِ طَهْرِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ الْعِمَادِ قَالَ يَجُوزُ تَمْكِينُهُ مِنْ حَمْلِهِ لِلدَّرَاسَةِ وَالتَّبَرُّكِ وَنَقْلِهِ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ، وَأَنَّ هَذَا هُوَ صَرِيحُ كَلَامِهِمْ اعْتِبَارًا بِمَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُحْتَاجَ إِلَيْهِ أَنْتَهَى وَفِي عُمُومِهِ نَظَرٌ كَتَخْصِيصِ الْإِسْنَوِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ بِالْحَمْلِ لِلدَّرَاسَةِ فَلَا وَجْهَ مَا ذَكَرْتَهُ.

(قُلْتُ الْأَصْحَحُ جُلُّ قَلْبٍ وَرَقَةٍ مُطْلَقًا (بَعُودٍ) أَوْ نَحْوِهِ (وَبِهِ قَطَعَ الْعِرَاقِيُّونَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَمْلٍ وَلَا فِي مَعْنَاهُ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ انفَصَلَتِ الْوَرَقَةُ عَلَى الْعُودِ حُرْمٌ اتِّفَاقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ حَمْلٌ كَمَا لَوْ لَفَّ كُتْمُهُ عَلَى يَدِهِ وَقَلَبَ بِهَا وَرَقَةً مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ تَنْفَصِلْ، وَيَحْرُمُ مَشَهُ.....

إِلَيْهِ إِلَّا بِشَيْءٍ يَضَعُهُ تَحْتَ رِجْلَيْهِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا الْمُضْخَفُ فَهَلْ يَجُوزُ وَضْعُهُ تَحْتَ رِجْلَيْهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَمْ لَا فَاجْتَبَتْ عَنْهُ بَأَنَّ الظَّاهِرَ الْجَوَازُ فَإِنْ حِفْظُ الرُّوحِ مُقَدَّمٌ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ الْآدَمِيِّ عَلَى غَيْرِهِ وَمِنْ ثُمَّ لَوْ أَشْرَفَتْ سَفِينَةٌ فِيهَا مُضْخَفٌ وَحَيَوَانٌ عَلَى الْغُرْقِ وَاحْتِيجُ إِلَى إلقاءِ أَحَدِهِمَا لِتَخْلِيصِ السَّفِينَةِ أَلْقَى الْمُضْخَفُ حِفْظًا لِلرُّوحِ الَّذِي فِي السَّفِينَةِ لَا يُقَالُ وَضْعُ الْمُضْخَفِ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ امْتِنَانًا؛ لِأَنَّا نَقُولُ كَوْنُهُ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ مَانِعٌ عَنْ كَوْنِهِ امْتِنَانًا أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ السُّجُودُ لِلصَّنَمِ وَالتَّصَوُّرُ بِصُورَةِ الْمُشْرِكِينَ عِنْدَ الْخَوْفِ عَلَى الرُّوحِ بَلْ قَدْ يُقَالُ إِنَّهُ إِنْ تَوَقَّفَ إِنْقَادُ رُوحِهِ عَلَى ذَلِكَ وَجَبَ وَضْعُهُ حَيْثُ يُذِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَوْ وُجِدَ الْقَوْتُ بِيَدِ كَافِرٍ وَلَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ إِلَّا بِدَفْعِ الْمُضْخَفِ لَهُ جَازٌ لَهُ الدَّفْعُ لِكِنْ يَنْبَغِي لَهُ تَقْدِيمُ الْمِيتَةِ وَلَوْ مُعْلَظَةً إِنْ وَجَدَهَا عَلَى دَفْعِهِ لِكَافِرٍ ش، وَقَوْلُهُ: وَيُحْتَمَلُ الْإِنْخُ أَيُّ احْتِمَالًا رَاجِحًا وَقَوْلُهُ عَلَى دَفْعِهِ الْإِنْخُ يَنْبَغِي وَعَلَى وَضْعِ الْمُضْخَفِ تَحْتَ رِجْلَيْهِ. □ فَوُدَّ: (لِلْمَكْتَبِ الْإِنْخُ) يَنْبَغِي وَعَنِ الْمَكْتَبِ إِلَى الْبَيْتِ. □ فَوُدَّ: (وَالْتَّبَرُّكِ) الْوَجْهَ خِلَافَهُ سَم. □ فَوُدَّ: (وَنَقْلِهِ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى حَمْلِهِ الْإِنْخُ.

□ فَوُدَّ: (وَنَقْلِهِ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ) وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ فِي الْحَمْلِ الْمُتَعَلِّقِ بِالدَّرَاسَةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِعَرَضٍ أَوْ كَانَ لِعَرَضٍ آخَرَ مُنْعٍ مِنْهُ جَزْمًا مُغْنِي وَنَهَايَةً. □ فَوُدَّ: (مَا ذَكَرْتَهُ) أَيُّ مِنْ جَوَازِ التَّمْكِينِ لِلدَّرَاسَةِ وَوَسِيلَتِهَا وَعَدَمِهِ لِغَيْرِهَا. □ فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَيُّ سَوَاءٌ أَكَانَتِ الْوَرَقَةُ قَائِمَةً فَصَفَحَهَا بِخَوْرِ عُودٍ أَمْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ نِهَايَةً. □ فَوُدَّ: (أَوْ نَحْوِهِ) أَيُّ كَمَا لَوْ قَتَلَ كُتْمُهُ وَقَلَبَ بِهِ مُغْنِي (قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَجَزَمَ فِي الْمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (لَيْسَ بِحَمْلٍ الْإِنْخُ) أَيُّ وَلَا مَسَّ نِهَايَةً وَمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (وَيَحْرُمُ مَسُّ الْإِنْخُ) وَيَحْرُمُ كَتَبُ الْقُرْآنِ أَوْ شَيْءٍ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى بِنَجِسٍ وَعَلَى نَجِسٍ وَمَسَّهُ بِهِ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَغْفُوفٍ عَنْهُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ لَا بَطَاهِرٍ مِنْ مُتَنَجِّسٍ، وَيَحْرُمُ السَّفَرُ بِهِ إِلَى أَرْضِ الْكُفَّارِ إِذَا خِيفَ وَقُوعُهُ فِي أَيْدِيهِمْ وَنُسَخَبَتْ كُتُبُهُ وَابْصَاحُهُ وَنَقْطُهُ وَشَكْلُهُ، وَيَجُوزُ كَتَبُ آيَتَيْنِ وَنَحْوِهِمَا إِلَيْهِمْ فِي أَثْنَاءِ كِتَابٍ وَيُمْنَعُ الْكَافِرُ مِنْ مَسِّهِ لِإِسْمَاعِهِ، وَيَحْرُمُ تَعْلِيمُهُ وَتَعْلُمُهُ إِنْ كَانَ مُعَانِدًا وَغَيْرَ الْمُعَانِدِ إِنْ رُجِيَ إِسْلَامُهُ جَازَ تَعْلِيمُهُ وَإِلَّا فَلَا وَتُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ بِقَمٍّ مُتَنَجِّسٍ وَتَجُوزُ بِلَا كَرَاهَةٍ بِحَمَامٍ وَطَرِيقٍ إِنْ لَمْ يَلْتَمَسْ عَنْهَا وَإِلَّا كُرِهَتْ إِفْنَاعٌ قَالَ

□ فَوُدَّ: (وَالْتَّبَرُّكِ) الْوَجْهَ خِلَافَهُ. □ فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) ظَاهِرُهُ وَلَوْ لِحَاجَةِ التَّعْلِيمِ إِذَا تَأَتَّى تَعْلِيمُهُ وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ وَقَضِيَّةُ التَّعْلِيلِ بِخَشْيَةِ الْإِنْتِهَاكِ امْتِنَاعُهُ، وَإِنْ وَصَّاهُ الْوَلِيُّ فَلْيَتَأَمَّلْ.

كَكُلِّ اسمٍ مُعْظَمٍ يُمْتَنَجَسُ بِغَيْرِ مَغْفُوءٍ عَنْهُ وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ تَعْظِيمًا لَهُ وَوُطِئَ شَيْءٌ نَقِشَ بِهِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كِرَاهَةِ لُبْسِ مَا كُتِبَ عَلَيْهِ الْمُسْتَلَزِمُ لِجُلُوسِهِ عَلَيْهِ الْمُسَاوِي لَوُطِئِهِ بِأَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا هَذَا الْإِسْتِلْزَامَ وَالْمُسَاوَاةَ أَمْكَنَّا أَنْ نَقُولَ: وَطِئَهُ فِيهِ إِهَانَةٌ لَهُ قَصْدًا وَلَا كَذَلِكَ لُبْسُهُ وَيُفْتَقَرُّ فِي الشَّيْءِ تَابِعًا مَا لَا يُفْتَقَرُّ فِيهِ مَقْصُودًا وَوَضَعَ نَحْوَ دِرْهَمٍ فِي مَكْتُوبِهِ وَجَعَلَهُ وَقَايَةً وَلَوْ

الْبُجَيْرِيُّ قَوْلُهُ: وَيَحْرُمُ كَتَبُ الْقُرْآنِ إلَخَ وَكَذَلِكَ كِتَابَةُ الْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ فِيمَا يَظْهَرُ قَوْلُهُ: لَا بَطَاهِرَ إلَخَ أَي لَا يَحْرُمُ مَسَّهُ بَعْضُ طَاهِرٍ مِنْ بَدَنِ مُتَنَجِّسٍ لَكِنَّهُ يُكْرَهُ فَإِذَا تَنَجَّسَ كَفَّهُ إِلَّا أَضْبَعًا مِنْهُ فَمَسَّ بِهِذَا الْإِضْبَاعَ الْمُضْحَفَ، وَهُوَ طَاهِرٌ مِنَ الْحَدِيثِ جَازَ وَقَوْلُهُ وَنَقَطَهُ إلَخَ أَي صَيَانَةً لَهُ مِنَ اللَّحَنِ وَالتَّحْرِيفِ، وَيَجُوزُ كِتَابَةُ الْقُرْآنِ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ بِخِلَافِ قِرَاءَتِهِ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ فَتَمْتَنِعُ وَفِي ع ش عَنْ سَمٍ عَلَى حَجٍّ. (فَرَعُ) أَقْنَى شَيْخُنَا م ر بِجَوَازِ كِتَابَةِ الْقُرْآنِ بِالْقَلَمِ الْهِنْدِيِّ وَقِيَاسَهُ جَوَازَهُ بَنَحْوِ الثَّرَكِيِّ أَيْضًا.

(فَرَعُ) آخِرُ الْوَجْهِ جَوَازُ تَقْطِيعِ حُرُوفِ الْقُرْآنِ فِي الْقِرَاءَةِ فِي التَّعْلِيمِ لِلْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ أَنْتَهَى وَقَوْلُهُ وَتُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ بِقَمٍّ مُتَنَجِّسٍ وَكَذَا فِي حَالِ خُرُوجِ الرِّيحِ لَا مَعَ نَحْوِ مَسٍّ أَوْ لَمَسٍ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقْدَرٍ عَادَةً وَقَوْلُهُ وَلَا كِرِهَتْ هَذَا شَامِلٌ لِمَا يَفْعَلُهُ السَّائِلُ فِي الطَّرِيقِ وَعَلَى الْأَعْتَابِ فَفِيهَا التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ، فَإِنْ التَّهَى عَنْهَا كِرِهَتْ وَلَا فَلَا كِرَاهَةَ إِذْ لَيْسَ الْقَصْدُ إِهَانَةَ الْقُرْآنِ وَلَا حَرَمٌ بَلْ رُبَّمَا كَانَ كُفْرًا اه كَلَامُ الْبُجَيْرِيِّ قَالَ شَيْخُنَا وَكَذَلِكَ تَكْرَهُ قِرَاءَةَ الْعِلْمِ بِقَمٍّ مُتَنَجِّسٍ اه. □ قَوْلُهُ: (كَكُلِّ اسمٍ مُعْظَمٍ) يَشْمَلُ اسْمَ الْأَنْبِيَاءِ وَ. □ قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ مَغْفُوءٍ عَنْهُ) قَضِيَّةُ التَّقْيِيدِ بِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ الْمَسُّ بِمَوْضِعِ الْمَغْفُوءِ عَنْهُ سَمٌ، وَيَأْتِي مَا فِيهِ. □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ) أَي بَيْنَ الْمَغْفُوءِ عَنْهُ وَغَيْرِهِ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ عَلَى الْمَنْهَجِ قَوْلُهُ: وَمَسَّهُ بَعْضُ نَجِسٍ وَفِي حَاشِيَةِ شَرْحِ الرُّوضِ وَلَوْ بِمَغْفُوءٍ عَنْهُ ش. وقال سَمٌ بِغَيْرِ مَغْفُوءٍ عَنْهُ وَعِبَارَةُ الْحَلَبِيِّ أَي وَلَوْ بِمَغْفُوءٍ عَنْهُ حَيْثُ كَانَ عَيْنًا لَا أَثَرًا وَيُحْتَمَلُ الْأَخْذُ بِالْإِطْلَاقِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الصَّغِيرِ وَمَسَّهُ بَعْضُ مُتَنَجِّسٍ بِرَطْبٍ مُطْلَقًا وَبِجَافٍ غَيْرِ مَغْفُوءٍ عَنْهُ اه. □ قَوْلُهُ: (وُطِئَ شَيْءٌ إلَخَ) أَي يَحْرُمُ الْمَشْيُ عَلَى فِرَاشٍ أَوْ خَشَبٍ أَوْ مِثْلًا نَقِشَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْخُنَا زَادَ الْمُغْنِي أَوْ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى اه.

□ قَوْلُهُ: (وَوَضَعَ نَحْوَ دِرْهَمٍ إلَخَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَا يَجُوزُ جَعْلُ نَحْوِ ذَهَبٍ فِي كَاعِدٍ كُتِبَ عَلَيْهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ اه قَالَ ع ش أَي أَوْ غَيْرَهَا مِنْ كُلِّ مُعْظَمٍ كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَجٍّ فِي بَابِ الْإِسْتِنْجَاءِ وَمِنْ الْمُعْظَمِ مَا يَقَعُ فِي الْمَكَاتِبَاتِ وَنَحْوِهَا مِمَّا فِيهِ اسْمُ اللَّهِ وَاسْمُ رَسُولِهِ مَثَلًا فَيَحْرُمُ إِهَانَتُهُ بَنَحْوِ وَضْعِ دِرَاهِمٍ فِيهِ اه. □ قَوْلُهُ: (وَجَعَلَهُ وَقَايَةً إلَخَ) هَذَا قَيْدٌ يُفِيدُ حُرْمَةَ جَعْلِهِ مَا فِيهِ اسْمُ النَّبِيِّ ﷺ وَقَايَةً وَلَوْ لِمَا فِيهِ

□ قَوْلُهُ: (كَكُلِّ اسمٍ مُعْظَمٍ) شَمِلَ اسْمَ الْأَنْبِيَاءِ، وَقَوْلُهُ: (بِمُتَنَجِّسٍ إلَخَ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ فَلَوْ كَانَ عَلَى بَعْضِ بَدَنِ الْمُنْتَظَرِ نَجَاسَةٌ غَيْرُ مَغْفُوءٍ عَنْهَا فَمَسَّ الْمُضْحَفَ بِمَوْضِعِهَا حَرَمٌ أَوْ بَغِيرِهِ فَلَا، قَالَ الْمُتَوَلَّى لَكِنْ يُكْرَهُ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالتَّقْيِيدُ بِغَيْرِ الْمَغْفُوءِ عَنْهَا ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ اه وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ عَلَى التَّقْيِيدِ يَجُوزُ الْمَسُّ بِمَوْضِعِ الْمَغْفُوءِ عَنْهَا. □ قَوْلُهُ: (وَجَعَلَهُ وَقَايَةً) هَذَا يُفِيدُ حُرْمَةَ جَعْلِهِ مَا فِيهِ اسْمُ النَّبِيِّ ﷺ وَقَايَةً وَلَوْ لِمَا فِيهِ قُرْآنٌ بِنَاءً عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ سَابِقًا كَكُلِّ اسمٍ مُعْظَمٍ مُلَاحَظٌ فِي هَذِهِ

لِما فيه قُرْآنَ فيما يَظْهَرُ ثُمَّ رَأَيْتَ بَعْضَهُمْ بَحَثَ حِلِّ هَذَا وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ وَتَمْزِيْقُهُ عَبَثًا؛ لِأَنَّهُ إِزْرَاءٌ بِهِ وَتَرْكُ رَفْعِهِ عَنِ الْأَرْضِ، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَجْعَلَهُ فِي شَقٍّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَسْقُطُ فِيمَتَّهَنْ وَيُلْغَ مَا كُتِبَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ أَكْلِهِ لِزَوَالِ صُورَتِهِ قَبْلَ مُلَاقَاتِهِ لِلْمَعِدَةِ وَلَا تَضُرُّ مُلَاقَاتُهُ لِلرِّيْقِ؛ لِأَنَّهُ مَا دَامَ بِمَعِدَتِهِ غَيْرَ مُسْتَقْدِرٍ وَمَنْ ثُمَّ جَازَ مَصَّهُ مِنَ الْحَلِيلَةِ كَمَا يَأْتِي فِي الْأُطْعِمَةِ. قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَمَدَّ الرَّجُلُ لِلْمُصْحَفِ وَلِلْمُحَدِّثِ كُتِبَهُ بِلَا مَسٍّ.....

قُرْآنَ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ السَّابِقَ كَكُلِّ اسْمٍ مُعْظَمٍ مُلَاحَظَ فِي هَذِهِ الْمَغْطُوفَاتِ أَيْضًا فَلْيَحَرِّزْ سَم.
 ٥ فَوَدَّ: (ثُمَّ رَأَيْتَ بَعْضَهُمْ بَحَثَ حِلِّ هَذَا) أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. فَقَالَ يَجُوزُ وَضْعُ كُرَّاسٍ الْعِلْمِ فِي وَرْقَةٍ كُتِبَ فِيهَا الْقُرْآنُ. انْتَهَى وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يُقْصَدِ امْتِنَافُهُ أَوْ أَنَّهُ يُصَيِّبُهَا الْوَسْخُ لَا الْكُرَّاسَ وَلَا حَرَمٌ بَلْ قَدْ يَكْفُرُ أَهْلُ سَمِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَلَوْ جَعَلَ نَحْوَ كُرَّاسٍ فِي وَقَايَةٍ مِنْ وَرَقٍ كُتِبَ عَلَيْهَا نَحْوُ الْبِسْمَلَةِ لَمْ يَحْرُمُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِعَدَمِ الْإِمْتِنَانِ وَلَوْ أَخَذَ قَالًا مِنَ الْمُصْحَفِ جَازَ مَعَ الْكَرَاهَةِ قَالَ ع ش يَنْبَغِي أَنَّ الْمُرَادَ بِنَحْوِ الْبِسْمَلَةِ مَا يُقْصَدُ بِهِ التَّبَرُّكُ عَادَةً أَمَّا أَوْرَاقُ الْمُصْحَفِ فَيَنْبَغِي حُرْمَةُ جَعْلِهَا وَقَايَةً لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِهَانَةِ لَكِنْ فِي سَمٍ تَقْلًا عَنِ الْوَالِدِ الشَّارِحِ جَوَّازُهُ فَلْيَحَرِّزْ أَه.

٥ فَوَدَّ: (وَتَمْزِيْقُهُ) أَيِ تَمْزِيْقِ الْوَرَقِ الْمَكْتُوبِ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ وَنَحْوِهِ شَيْخُنَا. ٥ فَوَدَّ: (وَتَرْكُ رَفْعِهِ إِلَخ) الْمُرَادُ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا رَأَى وَرْقَةً مَطْرُوحَةً عَلَى الْأَرْضِ حُرْمٌ عَلَيْهِ تَرْكُهَا بِقَرِينَةٍ قَوْلُهُ بَعْدَ، وَيَنْبَغِي إِلَخَ وَلَيْسَ الْمُرَادُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ وَضْعُ الْمُصْحَفِ عَلَى الْأَرْضِ وَالْقِرَاءَةُ فِيهِ ع ش وَقَوْلُهُ: (وَرَقَةٍ إِلَخ) أَيِ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ نَحْوِ الْقُرْآنِ. ٥ فَوَدَّ: (وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَجْعَلَهُ إِلَخ) وَطَرِيقُهُ أَنْ يُغْسِلَهُ بِالْمَاءِ أَوْ يُحَرِّقَهُ بِالنَّارِ صِيَانَةً لِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ تَعَرُّضِهِ لِلْإِمْتِنَانِ شَرْحُ الرُّوضِ وَانْظُرْ هَلِ الْمُرَادُ بِالْإِنْبِغَاءِ هُنَا التَّذَبُّبُ أَوْ الْوُجُوبُ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ. ٥ فَوَدَّ: (وَيُلْغَ إِلَخ) كَذَا فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. ٥ فَوَدَّ: (مَا كُتِبَ إِلَخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى قِرْطَاسٌ فِيهِ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى أَه قَالَ ع ش أَيِ أَوْ اسْمُ مُعْظَمِ كَأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ حَيْثُ دَلَّتْ قَرِينَةٌ عَلَى إِرَادَتِهِمْ عِنْدَ الْإِشْتِرَاكِ فِيهِ أَه. ٥ فَوَدَّ: (وَمَدَّ الرَّجُلِ) عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ وَفِي النَّهْيَةِ، وَيَحْرُمُ مَدُّ الرَّجُلِ إِلَى جِهَةِ الْمُصْحَفِ وَوَضْعُهُ تَحْتَ يَدِ كَافِرٍ وَمِثْلُهُ التَّمَائِمُ، وَإِنْ كَانُوا يُعْظَمُونَهَا وَيُسَنُّ الْقِيَامُ لَهُ وَتَقْبِيلُهُ، وَيَحْرُمُ مَسُّهُ بِالسِّنِّ وَالظُّفْرِ أَيْضًا حَالَةَ الْحَدِيثِ بِخِلَافِ الْيَدِ الْمُتَّخِذَةِ مِنَ الدَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ وَعِبَارَةُ الرَّحْمَانِيِّ فَخَرَجَتْ التَّمِيمَةُ وَلَوْ لِكَافِرٍ نَعَمْ فِي سَمٍ مَا يَقْتَضِي مَنَعَهَا لَهُ وَعِبَارَتُهُ، وَيَحْرُمُ تَمْلِكُهَا مَا فِيهِ قُرْآنٌ، وَيَنْبَغِي الْمَنْعُ مِنَ التَّمِيمَةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْقُصُ عَنْ آثَارِ السَّلَفِ أَه قَالَ ابْنُ حَجٍّ وَلَوْ جَعَلَهُ مِرْوَحَةً لَمْ يَحْرُمَ لِقَلَّةِ الْإِمْتِنَانِ أَه وَلَوْ قِيلَ بِالْحُرْمَةِ لَمْ يَبْعُدْ أَه كَلَامُ الْبُجَيْرِمِيِّ. ٥ فَوَدَّ: (لِلْمُحَدِّثِ إِلَخ) وَمِثْلُهُ

الْمَغْطُوفَاتِ أَيْضًا فَلْيَحَرِّزْ وَقَوْلُهُ ثُمَّ رَأَيْتَ بَعْضَهُمْ بَحَثَ حِلِّ هَذَا إِلَخَ أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فَقَالَ يَجُوزُ وَضْعُ كُرَّاسِ الْعِلْمِ فِي وَرْقَةٍ كُتِبَ فِيهَا الْقُرْآنُ انْتَهَى وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يُقْصَدِ امْتِنَافُهُ أَوْ أَنَّهُ يُصَيِّبُهَا الْوَسْخُ لَا الْكُرَّاسَ وَلَا حَرَمٌ بَلْ قَدْ يَكْفُرُ. ٥ فَوَدَّ: (لِزَوَالِ صُورَتِهِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَوْ مَحَا نَحْوُ اللَّوْحِ الَّذِي فِيهِ قُرْآنٌ بِمَاءٍ جَازَ لِإِقَاءِ ذَلِكَ الْمَاءِ عَلَى التَّجَاسَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ الْفَرْقَ احْتِمَالًا فِي غَايَةِ الْقُوَّةِ وَمِنْهُ أَنَّ إِقَاءَهُ هُنَا عَلَى التَّجَاسَةِ قَصْدِي.

وَيُسَنُّ الْقِيَامَ لَهُ كَالْعَالِمِ بَلْ أَوْلَى وَصَحَّ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ لِلتَّوَارَةِ» وَكَأَنَّهُ لِعَلِّمِهِ بَعْدَ تَبْدِيلِهَا وَيُكْرَهُ حَرْقُ مَا كُتِبَ عَلَيْهِ إِلَّا لِعَرَضٍ نَحْوِ صَيَانَةٍ وَمِنْهُ تَحْرِيقُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلْمَصَاحِفِ وَالْغَسْلُ أَوْلَى مِنْهُ عَلَى الْأَوْجِهِ بَلْ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ فِي السَّيْرِ صَرِيحٌ فِي حُرْمَةِ الْحَرْقِ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ إِضَاعَةٌ لِلْمَالِ.

فَإِنْ قُلْتُ: مَرَّ أَنْ خَوْفَ الْحَرْقِ مُوجِبٌ لِلْحَمْلِ مَعَ الْحَدِيثِ وَلِلتَّوَشُّدِ وَهَذَا مُقْتَضٍ لِجُرْمَةِ الْحَرْقِ مُطْلَقًا قُلْتُ ذَاكَ مَفْرُوضٌ فِي مُصْحَفٍ وَهَذَا فِي مَكْتُوبٍ لِغَيْرِ دِرَاسَةٍ أَوْ لَهَا وَبِهِ نَحْوُ بَلَى

الْجُنُبِ حَيْثُ لَا مَسَّ وَلَا حَمْلَ كُرْدِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (وَيُسَنُّ الْقِيَامَ لَهُ) يَتَّبِعِي وَلِتَفْسِيرِ حَيْثُ حَرَّمَ مَسَّهُ وَحَمْلَهُ مَرَاهِمٌ، وَيَأْتِي عَنِ الْبَصْرِيِّ مَا يُفِيدُ أَنَّ قَوْلَهُ حَيْثُ إِنْخَ لَيْسَ بِقَيْدٍ قَالَ الْبُخَيْرِيُّ وَاسْتَدَلَّ السُّبْكِيُّ عَلَى جَوَازِ تَقْيِيلِ الْمُصْحَفِ بِالْقِيَاسِ عَلَى تَقْيِيلِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، وَيَدَّ الْعَالِمِ وَالصَّالِحِ وَالْوَالِدِ إِذَا مِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْهُمْ أَه. □ قَوْلُهُ: (وَكَأَنَّهُ لِعَلِّمِهِ بَعْدَ تَبْدِيلِهَا) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ لِلْعِلْمِ بَأَنِّ فِيهَا غَيْرَ مُبَدَّلٍ قَطْعًا وَوُجُودُ مُبَدَّلٍ مَعَهُ بَفَرْضِ تَسْلِيمِهِ لَا يَمْنَعُ حُرْمَتَهُ فِيمَا يَظْهَرُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ بِالْأَوَّلَى تُدَبُّ الْقِيَامَ لِلتَّفْسِيرِ مُطْلَقًا أَيْ قَلَّ أَوْ كَثُرَ نَظَرًا لَوُجُودِ الْقُرْآنِ فِي ضِمْنِهِ بَلْ لَوْ قِيلَ بِنَذْرِهِ لِكِتَابِ مُشْتَمِلٍ عَلَى نَحْوِ آيَةٍ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا وَلَمْ أَرِ تَقْلًا فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا تَقْلُوهُ عَنِ الْمُتَوَلَّى وَأَقْرَوَهُ مِنْ أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلْمُحَدِّثِ مَسَّ نَحْوِ التَّوَارَةِ إِذَا ظَنَّ أَنَّ بِهِ غَيْرَ مُبَدَّلٍ أَه وَقَوْلُ ابْنِ شُهْبَةَ أَنَّهُ لَمْ يُبَدَّلْ جَمِيعٌ مَا فِيهِمَا فَفِيهِمَا كَلَامُ اللَّهِ، وَهُوَ مُحْتَرَمٌ أَه وَكُلُّ مِنْهُمَا يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتَهُ أَوَّلًا بِصُرِّيٍّ. □ قَوْلُهُ: (وَيُكْرَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْهُ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَالْغَسْلُ فِي الْمُغْنِيِّ. □ قَوْلُهُ: (مَا كُتِبَ إِنْخَ) أَيْ مِنَ الْخَشَبِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي أَيْ مَثَلًا فَالْوَرَقُ كَذَلِكَ قَلْبُوبِيٍّ.

□ قَوْلُهُ: (إِلَّا لِعَرَضٍ نَحْوِ صَيَانَةٍ) أَيْ فَلَا يُكْرَهُ بَلْ قَدْ يَجِبُ إِذَا تَعَيَّنَ طَرِيقًا لِصَوْنِهِ، وَيَتَّبِعِي أَنْ يَأْتِيَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي جِلْدِ الْمُصْحَفِ أَيضًا ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَالْغَسْلُ أَوْلَى مِنْهُ) أَيْ إِذَا تَيَسَّرَ وَلَمْ يَخْشَ وَقُوعَ الْغَسَالَةِ عَلَى الْأَرْضِ وَإِلَّا فَالتَّحْرِيقُ أَوْلَى بِخَيْرٍ مِمَّا بِصُرِّيٍّ. قَالَ الشَّيْخُ عَزَّ الدِّينَ وَطَرِيقُهُ أَنْ يَغْسِلَهُ بِالْمَاءِ أَوْ يُحَرِّقَهُ بِالنَّارِ قَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّ الْإِحْرَاقَ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْغَسَالَةَ قَدْ تَقَعَّ عَلَى الْأَرْضِ انْتَهَى ابْنُ شُهْبَةَ أَه.

□ قَوْلُهُ: (بَلْ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ إِنْخَ) إِضْرَابٌ عَنِ الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ عَلَى الْأَوْجِهِ. □ قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ إِنْخَ) أَيْ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيْ قَصِدَ بِهِ نَحْوُ الصَّيَانَةِ أَوْ لَا. □ قَوْلُهُ: (ذَاكَ) أَيْ مَا مَرَّ.

□ قَوْلُهُ: (مَفْرُوضٌ فِي مُصْحَفٍ) هَذَا يَقْتَضِي حُرْمَةَ حَرْقِ الْمُصْحَفِ أَيْ لِغَيْرِ غَرَضٍ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيْ قَوْلُهُ وَيُكْرَهُ حَرْقُ إِنْخَ. □ قَوْلُهُ: (فِي مَكْتُوبٍ إِنْخَ) قَدْ يُقَالُ أَوْ ذَاكَ بَدُونِ غَرَضٍ وَهَذَا الْغَرَضُ مُعْتَبَرٌ

□ قَوْلُهُ: (وَيُسَنُّ الْقِيَامَ لَهُ) يَتَّبِعِي وَلِتَفْسِيرِ حَيْثُ حَرَّمَ مَسَّهُ وَحَمْلَهُ م. ر. □ قَوْلُهُ: (مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ إِضَاعَةٌ لِلْمَالِ) قَضِيَّةٌ هَذَا أَنَّ الْغَسْلَ كَذَلِكَ. □ قَوْلُهُ: (قُلْتُ ذَاكَ مَفْرُوضٌ فِي مُصْحَفٍ) هَذَا يَقْتَضِي حُرْمَةَ حَرْقِ الْمُصْحَفِ أَيْ لِغَيْرِ غَرَضٍ وَقَوْلُهُ وَهَذَا فِي مَكْتُوبٍ لِغَيْرِ دِرَاسَةٍ إِنْخَ قَدْ يُشْكَلُ عَلَى هَذَا الصَّنِيعِ أَنَّهُ جَعَلَ مِنْ هَذَا حَرْقِ الْمُصْحَفِ حَيْثُ قَالَ وَمِنْهُ تَحْرِيقُ عُثْمَانَ إِنْخَ. □ قَوْلُهُ: (وَهَذَا فِي مَكْتُوبٍ إِنْخَ) قَدْ يُقَالُ إِنَّ ذَاكَ بَدُونِ غَرَضٍ وَهَذَا الْغَرَضُ يُعْتَبَرُ كَمَا فِي قِصَّةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مِمَّا يَتَصَوَّرُ مَعَهُ قَصْدُ نَحْوِ الصِّيَانَةِ وَأَمَّا النَّظَرُ لِإِضَاعَةِ الْمَالِ فَأَمْرٌ عَامٌّ لَا يَخْتَصُّ بِهَذَا عَلَى أَنَّهَا تَجُوزُ لِغَرَضٍ مَقْصُودٍ وَلَا يُكْرَهُ شُرْبُ مَحْوِهِ، وَإِنْ بَحَثْنَا ابْنَ عَبْدِ السَّلَامِ حَرَمْتَهُ. (وَمَنْ تَيَقَّنَ طَهْرًا أَوْ حَدَثًا وَشَكَّ) أَي تَرَدَّدَ بِاسْتِوَاءٍ أَوْ رُجْحَانٍ (فِي ضِدِّهِ) أَطْرَأَ عَلَيْهِ أَمْ لَا (عَمِلَ بِتَقْيِينِهِ) بِاعْتِبَارِ الْإِسْتِصْحَابِ فَلَا يُنَافِي اجْتِمَاعُ الشَّكِّ مَعَهُ وَذَلِكَ «لِنَهْيِهِ ﷺ الشَّاكَّ فِي الْحَدِيثِ عَنْ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا أَنْ يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا». وَفِي وَجْهِ يَجِبُ الْوُضُوءُ وَحِينَئِذٍ فَالْقِيَاسُ نَدْبُهُ لَكِنْ يُشَكَّلُ عَلَيْهِ النَّهْيُ فِي الْحَدِيثِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ مِنْهُ النَّهْيُ عَنْ أَخْذِ بِشَكِّ يُوَدِّي إِلَى

كَمَا فِي قِصَّةِ سَيِّدِنَا عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ سَم. هـ قَوْلُهُ: (بِهَذَا) أَي بِإِخْرَاقِ الْقُرْآنِ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَا يُكْرَهُ شُرْبُ مَحْوِهِ) (إِلَخ) أَي مَحْوٍ مَا كُتِبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ وَشُرْبُهُ نِهَائَةٌ وَمُعْنَى. قَالَ ع ش تَوَقَّفَ سَم عَلَى حَجٍّ فِي جَوَازِ صَبِّهِ عَلَى نَجَاسَةٍ أَقُولُ، وَيَنْبَغِي الْجَوَازُ وَلَوْ قَصْدًا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا مُحِيتْ حُرُوفُهَا وَلَمْ يَبْقَ لَهَا أَثَرٌ لَمْ يَكُنْ فِي صَبِّهَا عَلَى النِّجَاسَةِ إِهَانَةٌ وَعِبَارَةُ الشَّارِحِ م ر فِي الْفَتَاوَى الْأُولَى عَسَلُهُ وَصَبُّ مَاءٍ غُسَالَتِهِ فِي مَحَلِّ طَاهِرٍ اه. هـ قَوْلُهُ: (وَإِنْ بَحَثْنَا) (إِلَخ).

(فَوَائِدُ) يُكْرَهُ كُتْبُ الْقُرْآنِ عَلَى حَائِطٍ وَسَقْفٍ وَلَوْ لِمَسْجِدٍ وَثِيَابٍ وَطَعَامٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَيُنْدَبُ لِلْقَارِئِ التَّعَوُّذُ لِلْقِرَاءَةِ وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ وَالتَّذَبُّرُ وَالتَّخَشُّعُ وَالتَّرْتِيلُ وَالبُكَاءُ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْبُكَاءِ فَلْيَبْكُ الْفَضْلُ وَالْأَفْضَلُ قِرَاءَتُهُ نَظَرًا فِي الْمُضْحَفِ إِلَّا إِنْ زَادَ خُشُوعُهُ فِي الْقِرَاءَةِ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ فَتَكُونُ أَفْضَلَ فِي حَقِّهِ وَيُنْدَبُ خُتْمُهُ أَوَّلَ النَّهَارِ أَوْ اللَّيْلِ وَأَنْ يَكُونَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ لَيْلَتِهَا وَيُسَنُّ الدُّعَاءُ عَقِبَهُ وَحُضُورُهُ وَالشُّرُوعُ فِي خُتْمَةٍ أُخْرَى بَعْدَهُ، وَيَتَأَكَّدُ صَوْمُ يَوْمِ خُتْمِهِ وَكَثْرَةُ تِلَاوَتِهِ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ لِمُنْفَرِدٍ أَفْضَلُ مِنْهُ خَارِجَهَا وَنِسْيَانُهُ أَوْ شَيْءٌ مِنْهُ كَبِيرَةٌ وَيُسَنُّ أَنْ يَقُولَ أَنَسِيْتُ كَذَا لَا نَسِيْتُهُ، وَيَخْرُمُ تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ بِلَا عِلْمٍ شَيْخَنَا وَخَطِيبٍ. هـ قَوْلُهُ: (أَي تَرَدَّدَ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي وَجْهِ فِي النَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى.

قَوْلُ الْمُتَنِّ: (عَمِلَ بِتَقْيِينِهِ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ عَمَلًا بِمُقْتَضَى يَقِينِهِ السَّابِقِ سَم عِبَارَةُ ع ش أَي جَازَ لَهُ الْعَمَلُ بِهِ وَمَعَ ذَلِكَ يُسَنُّ لَهُ الْوُضُوءُ اه. هـ قَوْلُهُ: (بِاخْتِيَارِ الْإِسْتِصْحَابِ) أَي فَاِلْمَعْنَى بِاسْتِصْحَابِ يَقِينِهِ وَقَوْلُهُ: (فَلَا يُنَافِي اجْتِمَاعُ الْإِلَخ) (الاجْتِمَاعُ غَيْرُ مُتَصَوِّرٍ سَم عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَمَنْ ظَنَّ الضَّدَّ لَا يَعْمَلُهُ بَطْنُهُ؛ لِأَنَّ ظَنَّ اسْتِصْحَابِ الْيَقِينِ أَقْوَى مِنْهُ فَعُلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْيَقِينِ اسْتِصْحَابُهُ وَإِلَّا فَالْيَقِينُ لَا يُجَازِيهِ شَكٌّ اه. هـ قَوْلُهُ: (مِنَ الْمَسْجِدِ) أَي الصَّلَاةِ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (فَالْقِيَاسُ نَدْبُهُ) ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ وَلَوْ فِي دَاخِلِ الصَّلَاةِ فَيُنْدَبُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا، وَيَتَوَضَّأُ كَمَا مَرَّ عَنِ الْإِعْيَابِ عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ وَيُسَنُّ الْوُضُوءُ مِنْ كُلِّ مَا قِيلَ إِنَّهُ نَاقِضٌ. هـ قَوْلُهُ: (يُشَكَّلُ عَلَيْهِ) أَي عَلَى التَّدْبِيرِ. هـ قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ الْإِلَخ) أَوْ يُقَالَ لَمْ يَرِدْ حَقِيقَةُ النَّهْيِ بَلِ الْإِعْلَامُ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْأَخْذُ بِهَذَا الشَّكِّ سَم.

هـ قَوْلُهُ: (عَمِلَ بِتَقْيِينِهِ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ عَمَلًا بِمُقْتَضَى يَقِينِهِ السَّابِقِ وَقَوْلُهُ بِاخْتِيَارِ الْإِسْتِصْحَابِ أَي فَاِلْمَعْنَى بِاسْتِصْحَابِ يَقِينِهِ وَقَوْلُهُ فَلَا يُنَافِي اجْتِمَاعُ الْإِلَخ (الاجْتِمَاعُ غَيْرُ مُتَصَوِّرٍ. هـ قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ الْإِلَخ) أَي أَوْ يُقَالَ لَمْ يَرِدْ حَقِيقَةُ النَّهْيِ بَلِ الْإِعْلَامُ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْأَخْذُ بِهَذَا الشَّكِّ.

وسوسة وتشكك غالب وزعم الرافعي ومن تبعه أنه يعمل بظن الطهر بعد يقين الحدث مؤول أو وهم ورفع يقين الطهر بنحو النوم ويقين الحدث بالماء المظنون طهره لا يردان على القاعدة؛ لأنهما مما يجعل فيه الظن كاليقين وكذا ما ذكروه بقولهم. (فلو تيقنهما) بأن وجدنا منه بعد الشمس مثلاً (وجهل السابق) منهما (فضلاً ما قبلهما) يأخذ به بتفصيله المطوي اختصاراً (في الأصح)، فإن كان قبلهما محدثاً فهو الآن متطهرًا مطلقاً لتيقنه الطهر وشكه في تأخر الحدث عنه والأصل عدم تأخره أو متطهرًا، فإن احتيل وقوع تجديد منه فهو الآن محدث لتيقن رفع الحدث لأحد طهره مع الشك في تأخر الطهر الآخر عنه والأصل عدم تأخره وقرينة احتمال التجديد تؤيده، وإن لم يحتمل فهو متطهر؛ لأن الظاهر تأخر طهره الثاني عن حديثه ولو علم قبلهما طهارة وحدنا وجهل أسبقهما نظر لما قبل قبلهما وهكذا ثم أخذ بالضد في الأوتار وبالميل في الأشفاق بعد اعتبار احتمال وقوع التجديد وعدمه كما بينته بما

☐ قوله: (مؤول إلخ) بأن مراده أن الماء المظنون طهارته بالاجتهاد مثلاً يزفع يقين الحدث وحمله على هذا، وإن كان بعيداً أولى من حمله على أن ظن الطهر يزفع يقين الحدث الذي حمله عليه ابن الرفعة وغيره وقال لم أره لغير الرافعي وأسقطه المصنف من الروضة وقال التشائي أنه معدود من أواميه مغني وزاد النهاية تأويلاً آخر راجعه. ☐ قوله: (ورفع يقين إلخ) جواب سؤال وارد على المتن. ☐ قوله: (بنحو النوم) أي والحال أن الحدث فيه مظنون بضري. ☐ قوله: (ويقين الحدث إلخ) عطف على يقين الطهر. ☐ قوله: (بالمظنون إلخ) أي بالاجتهاد مثلاً مغني. ☐ قوله: (على القاعدة) أي السابقة في المتن قال للعهد الذكري. ☐ قوله: (بتفصيله) أي الآتي آنفاً في الشارح. ☐ قوله: (المطوي إلخ) أي في المتن. ☐ قوله: (فإن كان قبلهما) إلى قوله ولا أثر في النهاية إلا قوله مطلقاً وقوله ولو علم إلى، فإن لم يعلم وقوله بكل حال إلى قوله وعدمه في المغني إلا قوله بكل حال الأول. ☐ قوله: (مطلقاً) أي اعتاد تجديد الطهارة أم لا مغني. ☐ قوله: (لتيقنه الطهر إلخ) قد يعارض بأنه تيقن الحدث وشك في تأخر الطهر والأصل عدمه ويوجب بتيقن رفع الطهارة أحد الحدتين فقوي اختيارها سم. ☐ قوله: (فإن اجتمل وقوع تجديد إلخ) أي بأن اعتاد تجديد الطهارة، وإن لم تطرذ عادته مغني زاد النهاية وتثبت عادة التجديد ولو بمرة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه. ☐ قوله: (لأحد إلخ) متعلق بالرفع المضاف إلى فاعله. ☐ قوله: (الآخر) بكسر الخاء. ☐ قوله: (عنه) أي رفع الحدث متعلق بالتأخر. ☐ قوله: (عدم تأخره) أي الطهر الآخر.

☐ قوله: (تؤيده) أي عدم تأخره خبر وقرينة إلخ. ☐ قوله: (وإن لم يحتمل) أي بأن لم يعتد التجديد مغني ونهاية. ☐ قوله: (لما قل قبلهما) الأولى الأخصر حذف قبل كما في المغني وغيره. ☐ قوله: (ثم أخذ بالضد في الأوتار إلخ) توضيح ذلك أن يقال تيقن طهرًا وحدنا بعد الشمس مثلاً وجهل أسبقهما

☐ قوله: (لتيقنه الطهر إلخ) قد يعارض بأنه تيقن الحدث وشك في تأخر الطهر والأصل عدمه ويوجب بتيقن رفع الطهارة أحد الحدتين فقوي اختيارها.

فيه في شرح الغباب، فإن لم يعلم ما قبلهما لزمه الوضوء بكل حال حيث احتيل وقوع تجديد منه لتعارض الاحتمالين بلا مرجح بخلاف من لم يحتمل وقوع تجديد منه فإنه يأخذ بالطهر بكل حال فلا أثر لتذكره وعدمه.

وتيقنهما قبل الفجر كذلك وتيقنهما قبل العشاء كذلك فهذه ثلاث مراتب أولاها ما قبل العشاء؛ لأنها أول مراتب الشك وما قبل الفجر هو المرتبة الثانية وما بعد الشمس هو المرتبة الثالثة فينظر إلى ما قبل العشاء كقبل المغرب، فإن علم أنه كان إذ ذاك محدثاً فهو الآن قبل العشاء متطهر أو متطهراً فهو الآن محدث إن اعتاد التجديد ولا فمطهر ثم ينقل الكلام إلى المرتبة الثانية، وهي ما قبل الفجر، فإن كان حكيماً عليه قبل العشاء بالحدث فهو الآن متطهر إلى آخر ما سبق ثم ينقل الكلام إلى ما بعد الشمس ومثل ما سبق فتقول المحسني أي الزيادي يأخذ في الوتر بالضد وفي الشفع بالمثلي مراده الضد والمثلي بالنظر لما قبل أول مراتب الشك، وهو المتيقن لا بالنظر لما قبل آخرها والوتر أول مراتب الشك كقبل العشاء والمتيقن حاله قبل المغرب والشفع ثاني المراتب، وهو قبل الفجر وحاله بعد الشمس وتر؛ لأنها ثالثة وهكذا على سلوك طريق الترقى كما يؤخذ من ع ش على م ر اه حفني وإذا تأملت ذلك تجد كل واحدة من المراتب ضد ما قبلها فإذا كان قبل أول المراتب محدثاً فهو في المرتبة الأولى متطهر، وإذا حكمنا عليه بالتطهر فهو في الثانية محدث إن اعتاد التجديد، فإن لم يعتد فهو متطهر أيضاً، وإذا حكمنا عليه بالحدث في الثانية فهو في الثالثة متطهر، وإذا حكمنا عليه بالتطهر ففي الثالثة محدث إن اعتاد التجديد، فإن لم يعتد فمتطهر وهكذا في جميع المراتب بجبرمي.

☐ قوله: (فإن لم يعلم إلخ) مُحْتَزَرٌ قَيِّدٌ مَلْحُوظٌ فيما سبق تقديره فصيّد ما قبلهما يأخذ به إن علمه بجبرمي.

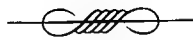
☐ قوله: (ما قبلهما) أي أضلاً ولو بمراتب.

☐ قوله: (بكل حال) لم يظهر المراد به ولم يذكره هنا شنيخ الإسلام ولا النهاية والمغني وقول الكُرْدِي أي سواء علم ما قبلهما أم لا اه ظاهر السقوط؛ لأن قول الشارح، فإن لم يعلم ما قبلهما المراد به العموم والاستغراق كما مر.

☐ قوله: (لتعارض الاحتمالين) أي الحدث والطهر بجبرمي.

☐ قوله: (بخلاف من لم يحتمل إلخ) عبارة المغني أما من يعتاد التجديد فيأخذ بالطهارة مطلقاً كما مر اه.

☐ قوله: (بكل حال) أي علم ما قبلهما أم لا ثم الأولى إسقاطه؛ لأن الكلام مع عدم التذكّر.



(فصل) في آداب قاضي الحاجة ثم الاستنجاء

(يُقَدِّمُ) ندباً (داخلُ الخلاء) ولو لحاجة أخرى وكذا في أكثر الآداب الآتية وعبر به كالخارج للغالب والمراد الواصل لمحل قضاء الحاجة ولو بصحراء والتعيين فيها لغير المعد بالقصد لصيرورته به مستقذراً كالخلاء الجديد وفيما له دهليز طویل يُقَدِّمُها عند بابه ووصوله لمحل جلوسه.....

فصل في آداب قاضي الحاجة

والآداب بالمد جمع أدب والمراد به هنا المطلوب شرعاً فيشمل المستحب والواجب ع ش .
 ٥ قوله: (ثم الاستنجاء) أي آداب الاستنجاء بمعنى الإزالة قال النهاية يُعْبَرُ عنه بالاستنجاء وبالإستطابة وبالإستجمار والأولان يعمان الماء والحجر والثالث يختص بالحجر اه . ٥ قوله: (ندباً) كذا في المغني وقال اعلّم أنّ جميع ما هو مذكور في هذا الفصل من الآداب مَحْمُولٌ على الاستنجاب إلا الاستقبال والاستدبار اه قال الرشيد قوله: إلا الاستقبال والاستدبار يعني ما يتعلق بهما إذ الأدب إنما هو تركهما إذ هما إما حرامان أو مكروهان أو خلاف الأولى أو مباحان كما يأتي اه . ٥ قوله: (ولو لحاجة أخرى) كوضع متاع أو أخذه ع ش . ٥ قوله: (وكذا في أكثر الآداب) يخرج بقيد الأكثر نحو اعتماد اليسار جالساً واستقبال القبلة واستدبارها ومن الأكثر أن لا يحمل ذكر الله وقوله: (لغالب) أي فلا مفهوم له سم . ٥ قوله: (والمراد) إلى قوله وفيما له دهليز في النهاية والمغني ثم قالوا وقياس ما تقدم أنه يقدم اليمين في الموضع الذي اختاره للصلاة من الصحراء، وهو كذلك اه . ٥ قوله: (والمراد الواصل لمحل) أي والعائد منه . ٥ قوله: (ولو بصحراء) كأنه أشار بالغاية إلى أنّ الخلاء مستعمل في مكان قضاء الحاجة مطلقاً مجازاً وإلا فالخلاء عرفاً كما في المحلّي البناء المعد لقضاء الحاجة ع ش .
 ٥ قوله: (لصيرورته به إلخ) وأما كونه مأوى الشياطين فلا بدّ فيه من قضائها فيه بالفعل وأما كونه معداً فلا يصير إلا بإرادة العود إليه وهذا في غير الكنيف أما هي فتصير معدة ومأوى للشياطين بمجرد تهيتها لقضائها، وإن لم تقض فيها بالفعل بزماوي وفي ع ش ما يوافق . ٥ قوله: (كالخلاء الجديد) ظاهر التشبيه أنّ الخلاء الجديد لا يصير مستقذراً إلا بإرادة قضاء الحاجة فيه فلا يكفي بناؤه لذلك لكن بحث شيخنا م ر أنّ هذا هو المراد بالإرادة المذكورة وعليه فالتشبيه ناقص رشدي عبارة شيخه، وهو ع ش الظاهر أنّ المراد بما ذكر أنّ الخلاء يصير مستقذراً بالإعداد لا أنه يتوقف أي استقذاره على إرادة قضاء الحاجة فيه اه وجزم به شيخنا وكذا البرماوي كما مر . ٥ قوله: (ووصوله لمحل جلوسه) أي، ويمشي

فصل

٥ قوله: (في أكثر) يخرج بقيد أكثر نحو اعتماد اليسار جالساً واستقبال القبلة واستدبارها ومن الأكثر أن لا يحمل ذكر الله وقوله للغالب أي فلا مفهوم لهما . ٥ قوله: (ووصوله لمحل جلوسه) أي، ويمشي كيف اتفق في غيرهما؛ لأنه أقدر مما بينه وبين الباب ويحتمل أن يتخير عند وصوله لمحل جلوسه

وأصل الخلاء بالمدّ المحلّ الخالي ثمّ حصّ بما تُقضى فيه الحاجة قيل، وهو اسم شيطان فيه
لحديث يدلّ له (يساره) أو بدلها ككلّ مُستقَدِّر من نحو سوقٍ ومحلّ قَدْرٍ ومعصية كالصاغية
فيحرم دخولها على ما أطلقه غير واحد لكنّ قِيَدَه المُصنّف في فتاويه بما إذا علِمَ أنّ فيها أي
حالٍ دخوله كما هو ظاهر معصية كَرِبًا ولم تكن له حاجة في الدخول ومنه يُؤخذ أنّ محلّ
حرمة دخول كلّ محلّ به معصية كالزنية ما لم يحتج لدخوله أي بأن يتوقّف قضاء ما يتأثّر
بفقدانه تأثّرًا له وقَعَ عُرفًا على دخول محلّها وذلك؛ لأنها للمستقَدِّر.
(و) يُقدّم (الخارج يمينه) كالدخول للمسجد؛ لأنها لغير المُستقَدِّر ومن ثمّ كان الأوجه فيما لا
تكرمه فيه ولا استقذار أنّه يفعل باليمين وفي شريف وأشرف.....

كيف اتّفق في غيرهما؛ لأنّه أفدّر ممّا بينه وبين الباب ويحتمل م ر أن يخجّر عند وصوله لمحلّ جلوسه
أيضًا؛ لأنّ جميع ما بعد الباب أجزاء محلّ واحد ويؤيِّده التّخيير عند وصول ذلك إذا لم يكن دهلِيز أو
كان قصيرًا فليتأمل سم على حجّ، وهو موافق لما اقتضاه كلام الشّارح م ر من التّخيير ع ش.

☐ فوه: (وأصل الخلاء) إلى قوله من نحو سوقٍ في المُعني. ☐ فوه: (بما تقضي إلخ) عبارة المحلّي
والمُعني نقل إلى البناء المُعدّ لقضاء الحاجة عُرفًا اه وتقدّم أنّ البناء ليس بقيد.

☐ فوه (سب): (يساره) بفتح الياء أفصح من كسرهما مُعني. ☐ فوه: (أو بدلها) إلى قوله فيحرم في النهاية.
☐ فوه: (أو بدلها) أي في حقّ فاقدها نهاية. ☐ فوه: (ككلّ مُستقَدِّر إلخ) أي كدخول ذلك وبعد الدخول
يمشي كيف اتّفق سم. ☐ فوه: (من نحو سوقٍ إلخ) كالحمام والمُستحجم نهاية قال ع ش، ويُنبغي أن مثل
هذه المذكورات المخلات المغضوب على أهلها ومقابر الكفار اه. ☐ فوه: (كربا) أي وتمويه وصوغ
إناء التّقيّد. ☐ فوه: (ومنه يؤخذ) أي ممّا في فتاوى المُصنّف. ☐ فوه: (كالزنية) هي بمعنى الزنا كُرديّ
وضبطه القاموس بفتح الزاي وكسرهما. ☐ فوه: (وذلك) راجع إلى المثني.

☐ فوه: (لأنّها للمستقَدِّر) وقد روى التّرمذي عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنّ من بدأ برجله
اليمنى قبل يساره إذا دخل الخلاء ابتلي بالفقر مُعني وسلطان. ☐ فوه: (كان الأوجه إلخ) خلافًا للمُعني
والزيادي والنهاية. ☐ فوه: (ما لا تكرمه فيه إلخ) كأخذ متاع لتحويله من مكان إلى مكان آخر ع ش.

☐ فوه: (أنّه يفعل باليمين) لكنّ قضية قول المجموع ما كان من باب التّكريم يُبدأ فيه باليمين وخلافه
باليَسار يُقتضي أن يكون فيها باليسار نهاية اه واعتدّه الزيادي والمُعني كما مرّ. ☐ فوه: (وفي شريف
وأشرف إلخ) الذي يتّجه في جميع هذه المسائل أنّ المدخول إليه متى كان شريفًا قدّم اليمنى مطلقًا،

أيضًا؛ لأنّ جميع ما بعد الباب أجزاء محلّ واحد ويؤيِّده التّخيير عند وصول ذلك إذا لم يكن دهلِيز أو
كان قصيرًا فليتأمل. ☐ فوه: (ككلّ) أي كدخول ذلك وبعد الدخول يمشي كيف اتّفق. ☐ فوه: (أنّه يفعل
باليمين) لكنّ قضية قول المجموع ما كان من باب التّكريم يُبدأ فيه باليمين وخلافه باليسار يُقتضي أن

كالكعبة وبقية المسجد تُتَجّه مُراعاةً الأُشْرَفِ وَشَرِيفَيْنِ كَمَسْجِدِ بِلْصَقِ مَسْجِدِ مِثْلِهِ يَتَّجِه
التَّخْيِيرُ وَبِهِ يُعْلَمُ تَخْيِيرُ الْخَطِيبِ عِنْدَ صُغُودِهِ لِلْمَنْبَرِ وَشَرِيفٌ وَمُسْتَقْدَرٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ كَبَيْتِ بِلْصَقِ
مَسْجِدٍ وَقَدَرٌ وَأَقْدَرُ مِنْهُ كَخَلَاءٍ فِي وَسْطِ سُوقٍ.....

وَإِنْ كَانَ خَسِيسًا قَدَّمَ الْيُسْرَى مُطْلَقًا أَيْ سَوَاءً تَسَاوَى فِي الشَّرَفِ أَوْ الْخِصَّةِ أَوْ تَفَاوَتَا نَظَرًا لِكَوْنِ الشَّرَفِ
مُقْتَضِيًا لِلتَّكْرِيمِ وَخِلَافَهُ لِيَخْلَافَهُ فَتَأَمَّلْ إِنْ كُنْتَ مِنْ أَهْلِهِ بَصْرِيٌّ . هـ فَوَدَّ : (كَالْكُعْبَةِ وَبَقِيَّةِ الْمَسْجِدِ) يَتَّبِعِي
وَالرَّوْضَةَ وَبَقِيَّةَ الْمَسْجِدِ سَم . هـ فَوَدَّ : (يَتَّجِهُ الْخُ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ يَظْهَرُ مُرَاعَاةُ الْكُعْبَةِ عِنْدَ دُخُولِهَا
وَالْمَسْجِدِ عِنْدَ خُرُوجِهَا مِنْهَا لِشَرَفِهَا هـ قَالَ ع ش فَيَقْدُمُ يَمِينَهُ دُخُولًا وَخُرُوجًا فِيهِمَا خِلَافًا لِابْنِ حَجَرٍ
أَهـ ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا مَرَّ عَنِ الْبَصْرِيِّ . هـ فَوَدَّ : (مُرَاعَاةُ الْأَشْرَفِ) قَضِيَّتُهُ تَقْدِيمُ الْيَمِينِ فِي دُخُولِ الْكُعْبَةِ
وَالْيَسَارِ فِي الْخُرُوجِ مِنْهَا وَيُحْتَمَلُ م ر مُرَاعَاةُ الدُّخُولِ مُطْلَقًا فِي الْكُعْبَةِ وَبَقِيَّةِ الْمَسْجِدِ لِمَزِيدِ عَظَمَتِهَا
فَيَقْدُمُ الْيَمِينِ فِي دُخُولِ الْكُعْبَةِ وَفِي الْخُرُوجِ مِنْهَا وَيُحْتَمَلُ تَقْدِيمُ الْيَمِينِ فِي دُخُولِ الْكُعْبَةِ وَالتَّخْيِيرُ فِي
الْخُرُوجِ مِنْهَا سَم وَأَقْرَبُ الْإِحْتِمَالَيْنِ أَوَّلُهُمَا الْمَوَافِقُ لِمَا مَرَّ عَنِ النَّهْيَةِ وَالْبَصْرِيِّ وَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ
الْشَّارِحِ أَبْعَدُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ . هـ فَوَدَّ : (يَتَّجِهُ التَّخْيِيرُ) يَتَّجِهُ تَقْدِيمُ الْيَمِينِ عِنْدَ دُخُولِ أَوَّلِهِمَا ثُمَّ
التَّخْيِيرُ بَعْدَ ذَلِكَ حَتَّى فِي الدُّخُولِ مِنَ الْأَوَّلِ لِلثَّانِي وَيَتَّجِهُ فِي مُسْتَقْدَرَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ تَقْدِيمُ الْيَسَارِ عِنْدَ
دُخُولِ أَوَّلِهِمَا وَالتَّخْيِيرُ بَعْدَ ذَلِكَ حَتَّى فِي الدُّخُولِ مِنْ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ م ر أَهـ سَم . هـ فَوَدَّ : (تَخْيِيرُ
الْخَطِيبِ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَلَا نَظَرَ إِلَى تَفَاوُتِ بَقَاعِ الْمَسْجِدِ شَرَفًا وَخِصَّةً هـ قَالَ ع ش أَيْ فِي الْحُسْنِ
فَإِنْ قَرِيبَ الْمَنْبَرِ مَثَلًا لَا يُسَاوِي مَا قَرُبَ مِنَ الْبَابِ فِي التَّظَافَةِ وَمَعَ ذَلِكَ لَا نَظَرَ إِلَى هَذَا الشَّرَفِ فَيَتَّخِيرُ
فِي مَشْيِهِ مِنَ أَوَّلِ الْمَسْجِدِ إِلَى مَحَلِّ جُلُوسِهِ أَهـ . هـ فَوَدَّ : (وَشَرِيفُ الْخُ) .

(فَائِدَةٌ) وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ جَعَلَ الْمَسْجِدَ مَوْضِعَ مَكْنَسٍ مَثَلًا وَيَتَّجِهُ تَقْدِيمُ الْيَمِينِ دُخُولًا وَالْيُسْرَى
خُرُوجًا ؛ لِأَنَّ حُرْمَتَهُ ذَاتِيَّةٌ فَتَقَدَّمُ عَلَى الْإِسْتِغْذَارِ الْعَارِضِ وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ مِنْ ذَنْبٍ إِلَى مَكَانٍ جَهْلُ أَنَّهُ
ذَنْبٌ أَوْ شَرِيفٌ فَيَتَّبِعِي حَنْلَهُ عَلَى الشَّرَافَةِ سَم عَلَى الْبَهْجَةِ قُلْتُ بَقِيَ مَا لَوْ اضْطُرَّ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ فِي
الْمَسْجِدِ فَهَلْ يُقَدَّمُ الْيَسَارُ لِمَوْضِعِ قَضَائِهَا أَوْ يَتَّخِيرُ لِمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْحُرْمَةِ الذَّاتِيَّةِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي ؛
لِأَنَّ حُرْمَتَهُ ذَاتِيَّةٌ ع ش أَقُولُ قَدْ يُنَازَعُ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْ سَم قَوْلُ الْإِيْعَابِ وَكَالْخَلَاءِ فِي تَقْدِيمِ الْيُسْرَى دُخُولًا
وَالْيَمِينِ انْصِرَافًا الْحَمَامَ وَالسُّوقَ ، وَإِنْ كَانَ مَحَلُّ عِبَادَةٍ كَالْمَسْمُوعِ الْآنَ فِيمَا يَظْهَرُ وَمَكَانِ الظُّلَمِ وَكُلُّ
مُنْكَرٍ أَهـ فَالْمَسْمُوعُ حُرْمَتُهُ ذَاتِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ عِبَادَةٍ وَمَعَ ذَلِكَ قَدَّمَ الْإِسْتِغْذَارَ الْعَارِضَ عَلَيْهِ كُرْدِيٌّ .

هـ فَوَدَّ : (وَقَدَرٍ وَأَقْدَرٍ) وَلَيْسَ مِنَ الْمُسْتَقْدَرَيْنِ فِيمَا يَظْهَرُ السُّوقُ وَالْقَهْوَةُ بَلِ الْقَهْوَةُ أَشْرَفُ فَيَقْدُمُ يَمِينَهُ

يَكُونُ فِيهَا بِالْيَسَارِ شَرْحُ م ر . هـ فَوَدَّ : (كَالْكُعْبَةِ وَبَقِيَّةِ الْمَسْجِدِ) يَتَّبِعِي وَالرَّوْضَةَ وَبَقِيَّةَ الْمَسْجِدِ وَقَوْلُهُ
يَتَّجِهُ مُرَاعَاةُ الْأَشْرَفِ قَضِيَّتُهُ تَقْدِيمُ الْيَمِينِ فِي دُخُولِ الْكُعْبَةِ وَالْيَسَارِ فِي الْخُرُوجِ مِنْهَا وَيُحْتَمَلُ مُرَاعَاةُ
الدُّخُولِ مُطْلَقًا فِي الْكُعْبَةِ وَبَقِيَّةِ الْمَسْجِدِ لِمَزِيدِ عَظَمَتِهَا فَيَقْدُمُ الْيَمِينِ فِي دُخُولِ الْكُعْبَةِ وَفِي الْخُرُوجِ
مِنْهَا وَيُحْتَمَلُ تَقْدِيمُ الْيَمِينِ فِي دُخُولِ الْكُعْبَةِ وَالتَّخْيِيرُ فِي الْخُرُوجِ مِنْهَا . هـ فَوَدَّ : (يَتَّجِهُ التَّخْيِيرُ) يَتَّجِهُ

يَتَجَهَّ مُرَاعَاةُ الشَّرِيفِ فِي الْأَوَّلَى وَالْأَقْدَرِ فِي الثَّانِيَةِ. (وَلَا يَحْمِلُ) دَاخِلُهُ أَيِ الْوَاصِلُ لِمَحَلِّ قَضَاءِ الْحَاجَةِ (ذَكَرَ اللَّهُ) أَيِ مَكْتُوبِ ذِكْرِهِ كَكُلِّ مُعْظَمٍ.....

دُخُولًا قَالَهُ ش وَلَا يَخْلُو عَنْ نَظَرٍ كُرْدِيٍّ أَقُولُ وَالتَّظَرُّ ظَاهِرٌ بَلْ لَا يَبْعُدُ الْعَكْسُ فِي رَمْنًا. □ قَوْلُهُ: (يَتَجَهَّ مُرَاعَاةُ الشَّرِيفِ إلخ) أَيِ فَيَقْدُمُ عِنْدَ دُخُولِهِ مِنَ الْبَيْتِ لِلْمَسْجِدِ الْيَمِينِ وَعِنْدَ دُخُولِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ لِلْبَيْتِ الْيَسَارِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ دُخُولُ لِلْمَسْجِدِ وَالثَّانِي خُرُوجٌ مِنْهُ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَالْأَقْدَرُ فِي الثَّانِيَةِ) كَانَ مُرَادُهُ تَقْدِيمَ الْيَسَارِ لِدُخُولِ الْخَلَاءِ وَالْيَمِينِ لَخُرُوجِهِ مِنْهُ سَم. □ قَوْلُهُ: (لِمَحَلِّ قَضَاءِ الْحَاجَةِ) هَذَا يُخْرِجُ الدَّهْلِيَّ الْمَذْكُورَ فِيهِ نَظَرٌ سَم وَقَدْ يَمْنَعُ دَعْوَى الْإِخْرَاجِ، وَيَدَّعِي أَنَّهُ إِنَّمَا عَبَّرَ بِهِ لِيَشْمَلَ مَا فِي الصَّخْرَاءِ بِقَرِينَةٍ مَا قَدَّمَهُ هُنَاكَ.

□ قَوْلُ (سَيِّ): (ذَكَرَ اللَّهُ) هُوَ مَا تَضَمَّنَ ثَنَاءً أَوْ دُعَاءً وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مَا فِيهِ ثَوَابٌ. (فَائِدَةٌ) وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ نُقِشَ اسْمُ مُعْظَمٍ عَلَى خَاتَمٍ لَانْتَبَهَ قَصْدُ أَحَدُهُمَا بِهِ نَفْسُهُ وَالْآخَرُ الْمُعْظَمُ اسْمٌ نَبِيْنَا فَهَلْ يُكْرَهُ الدُّخُولُ بِهِ الْخَلَاءِ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ إِنْ اسْتَعْمَلَهُ أَحَدُهُمَا عَمِلَ بِقَصْدِهِ أَوْ غَيْرُهُمَا لَا بِطَرِيقِ التَّيَابَةِ عَنْ أَحَدِهِمَا بَعِيْنَهُ كَرَّةٍ تَغْلِيْبًا لِلْمُعْظَمِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (أَيِ مَكْتُوبٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَالِ الْأَذْرَعِيِّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَمْ يَصِحَّ فِي كَيْفِيَّةِ وَضْعِ ذَلِكَ شَيْءٍ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِيَّا قَوْلَهُ، وَيُظْهَرُ إِلَى فَيُكْرَهُ. □ قَوْلُهُ: (أَيِ مَكْتُوبٍ ذَكَرَهُ إلخ) حَتَّى حَمَلُ مَا كُتِبَ مِنْ ذَلِكَ فِي دَرَاهِمٍ وَنَحْوِهَا مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (كَكُلِّ مُعْظَمٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ دُونَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ إِلَّا مَا عَلِمَ عَدَمَ تَبْدِيلِهِ مِنْهُمَا فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ

تَقْدِيمُ الْيَمِينِ عِنْدَ دُخُولِ أَوَّلِهَا ثُمَّ التَّخْيِيرُ بَعْدَ ذَلِكَ حَتَّى فِي الدُّخُولِ مِنَ الْأَوَّلِ لِلثَّانِي وَيَتَجَهَّ فِي مُسْتَقْدَرَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ تَقْدِيمُ الْيَسَارِ عِنْدَ دُخُولِ أَوَّلِهِمَا وَالتَّخْيِيرُ بَعْدَ ذَلِكَ حَتَّى فِي الدُّخُولِ مِنْ أَحَدِهِمَا لِالْآخَرِ م ر. □ قَوْلُهُ: (يَتَجَهَّ مُرَاعَاةُ الشَّرِيفِ) أَيِ فَيَقْدُمُ عِنْدَ دُخُولِهِ مِنَ الْبَيْتِ لِلْمَسْجِدِ الْيَمِينِ وَعِنْدَ دُخُولِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ لِلْبَيْتِ الْيَسَارِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ دُخُولُ لِلْمَسْجِدِ وَالثَّانِي خُرُوجٌ مِنْهُ. □ قَوْلُهُ: (وَالْأَقْدَرُ) كَانَ مُرَادُهُ تَقْدِيمَ الْيَسَارِ لِدُخُولِ الْخَلَاءِ وَالْيَمِينِ لَخُرُوجِهِ مِنْهُ. □ قَوْلُهُ: (لِمَحَلِّ قَضَاءِ الْحَاجَةِ) هَذَا يُخْرِجُ الدَّهْلِيَّ الْمَذْكُورَ بَلْ وَمُطْلَقَ الدَّهْلِيَّ فِيهِ نَظَرٌ. □ قَوْلُهُ: (ذَكَرَ اللَّهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ لَا حَمْلَ تَوْرَةٍ، وَإِنْجِيلٍ وَنَحْوِهِمَا كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ انْتَهَى أَيِ مَعَ الْخُلُوعِ عَنِ الْمُعْظَمِ بَلْ يَتَّبِعِي التَّقْيِيدُ بِالْمُبْدَلِ. □ قَوْلُهُ: (كَكُلِّ مُعْظَمٍ إلخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ دُونَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ إِلَّا مَا عَلِمَ عَدَمَ تَبْدِيلِهِ مِنْهُمَا فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ كَانَ مَنْسُوحًا انْتَهَى وَيُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: فِي شَرْحِ الرُّوضِ لَا حَمْلَ تَوْرَةٍ، وَإِنْجِيلٍ وَنَحْوِهِمَا كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ انْتَهَى أَيِ لَا يُكْرَهُ حَمْلُ ذَلِكَ أَيِ إِلَّا إِنْ عَلِمَ عَدَمَ تَبْدِيلِهِ بَلْ كَانَ يَتَجَهَّ أَيْضًا اسْتِثْنَاءً مَا شَكَّ فِي تَبْدِيلِهِ لِثُبُوتِ حُرْمَتِهِ مَعَ الشَّكِّ بِدَلِيلِ حُرْمَةِ الْإِسْتِجْنَاءِ بِهِ حَيْثُذُ كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ حَيْثُ قَالَ وَجَوَّزَهُ أَيِ الْإِسْتِجْنَاءِ الْقَاضِي بِوَرَقِ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ، وَيَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى مَا عَلِمَ تَبْدِيلَهُ مِنْهُمَا وَخَلَا عَنْ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَنَحْوِهِ انْتَهَى فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي الْمَنْعِ عِنْدَ الشَّكِّ فَالْمَنْعُ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى بَقَاءِ الْإِحْتِرَامِ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَإِذَا كَرِهَ حَمْلُ مَا عَلِمَ عَدَمَ تَبْدِيلِهِ مِنْهُمَا أَوْ شَكَّ فِيهِ عَلَى

من قرآن واسم نبي وملك مختص أو مشترك وقصد به المعظم.....

كلام الله، وإن كان منسوخاً انتهى ويتجّه استثناء ما شك في تبدّله لثبوت حرمة مع الشك بدليل حرمة الاستنجاء به حيثيّد كما أفاده كلام شرح الرّوض، وإذا كره حمل ما علم عدم تبدّله منهما أو شك فيه على ما تقرّر فيتّجه أنّه يكره حمل ما نسخ تلاوته من القرآن؛ لآته لا ينقص عن التّوراة سم. ٥ قوله: (من قرآن) بحث الزّركشي تخريج ما يوجد نظمه من القرآن في غيره على حرمة التّلفّظ به للجنب قال في شرح العباب، وهو قريب، وإن نظّر فيه غيره سم عبارة ع ش بقي ما يوجد نظمه في غير القرآن وما يوافق لفظ القرآن كلاً ربّ مثلاً فهل يكره حمله أو لا فيه نظّر والأقرب الأوّل ما لم تدلّ قرينة على إرادة غير القرآن. ٥ قوله: (واسم نبي وملك) عبارة التّهاية، ويلحق بذلك أسماء الله تعالى وأسماء الأنبياء، وإن لم يكن رسولاً والملائكة سواء عامّتهم وخاصّتهم اه. وفي سم قال في شرح الإرشاد وظاهر كلامهم أنّه لا يفرّق بين عوامّ الملائكة وخاصّهم وهل يلحق بعوامّ المؤمنين أي صلحاؤهم؛ لأنهم أفضل منهم محلّ نظر وقد يفرّق بأن أولئك معصومون وقد يوجد في المفضول مزية لا توجد في الفاضل انتهى.

(تنبيه) حمل المعظم المكروه هل يشمل صاحبه له فيكره حمل صاحبه له فيه نظّر ولا يتعدّ الشمول وقد تشمله عبارتهم اه وأقرّ ع ش وعبارة الكردي وفي القليوبي على المحلي قال شينخا وكذا صلحاء المسلمين كالصّحابة والأولياء أي يكره كالملائكة وبحنه الحلبي أيضاً في حواشي المنهج ثم قال وهل يكره حمل الاسم المعظم ولو لصاحب ذلك الاسم الظاهر نعم اه. ٥ قوله: (مختص إلخ) قال في شرح العباب، وإن ما عليه الجلالة لا يقبل الصّرف اه، ويتّبعي أن يكون الرّحمن كالجلالة في عدم قبول الصّرف سم. ٥ قوله: (أو مشترك) كعزيز وكريم ومحمّد مغني وشرح بأفضل.

ما تقرّر فيتّجه أنّه يكره حمل ما نسخ تلاوته من القرآن؛ لآته لا ينقص عن التّوراة قليئاً مل. ٥ قوله: (من قرآن) بحث الزّركشي تخريج ما يوجد نظمه من القرآن في غيره على حرمة التّلفّظ به للجنب قال في شرح العباب وهو قريب، وإن نظّر فيه غيره. ٥ قوله: (واسم نبي وملك) قال في شرح الإرشاد، وأنّه أي وظاهر كلامهم أنّه لا فرق بين عوامّ الملائكة وخاصّهم وبه صرّح الإسئوي حيث عبّر بجميع الملائكة وهل يلحق بعوامّ المؤمنين أي صلحاؤهم؛ لأنهم أفضل منهم محلّ نظر وقد يفرّق بأن أولئك معصومون وقد يوجد في المفضول مزية لا توجد في الفاضل انتهى.

(تنبيه): حمل المعظم المكروه هل يشمل صاحبه له فيكره حمل صاحبه له فيه نظّر ولا يتعدّ الشمول وقد تشمله عبارتهم، فإن قيل لو كره حمل صاحبه له لكره دخول صاحبه؛ لأنّ عظّمة الاسم هنا إنّما هي لعظّمته قلّت يفرّق باحتياج صاحبه إلى الدّخول بخلاف اسمه قليئاً مل. ٥ قوله: (مختص أو مشترك) في شرح العباب، وأن ما عليه الجلالة لا يقبل الصّرف لكنّ كلامهم في كتابته على نعم الصّدقة يقتضي خلافه وقد يفرّق بقيام القرينة ثم على الصّرف، وأنّه ليس القصد به إلا التّمييز خلافه هنا

أَوْ قَامَتْ قَرِينَةٌ قَوِيَّةٌ عَلَى أَنَّهُ الْمُرَادُ بِهِ، وَيُظْهِرُ أَنَّ الْعِبْرَةَ يَقْصِدُ كَاتِبُهُ لِنَفْسِهِ وَإِلَّا فَالْمَكْتُوبُ لَهُ
نَظِيرٌ مَا مَرَّ فَيُكْرَهُ حَمْلُ مَا كُتِبَ فِيهِ شَيْءٌ مِمَّا ذُكِرَ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَنْزِعُ خَاتَمَهُ
إِذَا دَخَلَ الْخِلَاءَ وَكَانَ نَقْشُهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، «مُحَمَّدٌ» سَطَّرَ، و«رَسُولٌ» سَطَّرَ، و«اللَّهُ»
سَطَّرَ» وَلَمْ يَصِخْ فِي كَيْفِيَّةٍ وَضَعَ ذَلِكَ شَيْءٌ وَلَوْ دَخَلَ بِهِ وَلَوْ عَمْدًا غَيَّبَهُ نَدْبًا يَنْحَوِ ضَمُّ كَفِّهِ
عَلَيْهِ، وَيَجِبُ عَلَى مَنْ يَسَارِهِ خَاتَمُهُ عَلَيْهِ مُعْظَمُ نَزْعِهِ.....

☐ فَوَدَّ: (أَوْ قَامَتْ قَرِينَةُ الْخ) أَيُّ، فَإِنْ لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ فَلَا ضِلَّ الْإِبَاحَةُ عَ ش. ☐ فَوَدَّ: (وَيُظْهِرُ أَنَّ الْعِبْرَةَ
الْخ) الَّذِي يُظْهِرُ لِيُؤْفِقَ مَا مَرَّ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِالْكَاتِبِ نَفْسِهِ إِنْ كَتَبَ لِنَفْسِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَإِلَّا فَالْمَكْتُوبُ لَهُ
بَضْرِي. ☐ فَوَدَّ: (يَقْصِدُ كَاتِبُهُ الْخ) لَوْ قَصَدَ بِهِ كَاتِبُهُ لِنَفْسِهِ الْمُعْظَمُ ثُمَّ بَاعَهُ فَقَصَدَ بِهِ الْمُشْتَرِي غَيْرَ الْمُعْظَمِ
يُؤْثِرُ قَصْدَ الْمُشْتَرِي فِيهِ نَظَرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَلَّا تَرَى أَنَّ اسْمَ الْمُعْظَمِ إِذَا أُريدَ بِهِ غَيْرُهُ صَارَ غَيْرَ
مُعْظَمٍ انْتَهَى سَمَ عَلَى حَجٍّ قُلْتُ، وَيَبْقَى فِيمَا لَوْ قَصَدَ أَوَّلًا غَيْرَ الْمُعْظَمِ ثُمَّ بَاعَهُ وَقَصَدَ بِهِ الْمُشْتَرِي
الْمُعْظَمُ أَوْ تَغَيَّرَ قَصْدُهُ وَقِيَاسُ مَا ذَكَرُوهُ فِي الْخُمُرَةِ مِنْ أَنَّهَا تَابِعَةٌ لِلْقَصْدِ الْكَرَاهَةِ فِيمَا ذُكِرَ تَأَمَّلْ، وَيَتَّبِعِي
أَنَّ مَا كُتِبَ لِلدَّرَاسَةِ لَا يَزُولُ حُكْمُهُ بِتَغْيِيرِ قَصْدِهِ وَعَلَيْهِ فَلَوْ أَخَذَ مِنْ الْمُصْحَفِ وَقَصَدَ جَعَلَهَا تَمِيمَةً
لَا يَجُوزُ مَسْهَا وَلَا حَمْلُهَا مَعَ الْحَدِيثِ سَيِّمًا وَفِي كَلَامِ ابْنِ حَجَرٍ مَا يُفِيدُ أَنَّهُ لَوْ كَتَبَ تَمِيمَةً ثُمَّ قَصَدَ بِهَا
الدَّرَاسَةَ لَا يَزُولُ حُكْمُ التَّمِيمَةِ انْتَهَى عَ ش. ☐ فَوَدَّ: (وَالْأُصْلُ الْمَكْتُوبُ لَهُ) وَبَقِيَ الْإِطْلَاقُ، وَيَتَّبِعِي عَدَمُ
الْكَرَاهَةِ حَيْثُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةُ عَ ش. ☐ فَوَدَّ: (نَظِيرٌ مَا مَرَّ) أَيُّ فِي شَرْحٍ وَمَا كُتِبَ لِلدَّرَاسَةِ قُرْآنَ
الْخ. ☐ فَوَدَّ: (فَيُكْرَهُ حَمْلُ الْخ) أَيُّ مِنْ حَيْثُ الْخِلَاءُ فَلَا يُنَافِي حُرْمَةُ حَمْلِ الْقُرْآنِ مَعَ الْحَدِيثِ إِنْ فُرِضَ
سَمَ عَلَى حَجٍّ، وَيَتَّبِعِي أَنْ يَلْحَقَ ذَلِكَ كُلُّ مَحَلٍّ مُسْتَقْدَرٍ، وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى الْخِلَاءِ لِكُونِ الْكَلَامِ فِيهِ عَ
ش. ☐ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَصِخْ الْخ) قَالَ فِي الْمُهْمَاتِ وَفِي حِفْظِي أَنَّهَا كَانَتْ تُقْرَأُ مِنْ أَسْفَلٍ لِيَكُونَ اسْمُ اللَّهِ
تَعَالَى فَوْقَ الْجَمِيعِ نِهَاجَةً زَادَ الْمُغْنِي وَقِيلَ كَانَ النَّقْشُ مَعَكُوسًا لِيُقْرَأَ مُسْتَقِيمًا إِذَا خُتِمَ بِهِ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ
وَلَمْ يَثْبُتْ فِي الْأَمْرَيْنِ خَبَرٌ أَه. وَفِي الْبِرْ مَاوِي عَنْ الْمُهْمَاتِ عَقِبَ مَا مَرَّ عَنْهَا وَإِذَا خُتِمَ بِهِ كَانَ عَلَى
الِاسْتِوَاءِ كَمَا فِي خَوَاتِيمِ الْأَكَابِرِ أَه. ☐ فَوَدَّ: (غَيَّبَهُ نَدْبًا الْخ) فَعَلِمَ أَنَّهُ يُطْلَبُ اجْتِنَابُهُ وَلَوْ مَحْمُولًا مُعْيَبًا
سَمَ عَلَى الْبَهْجَةِ أَه عَ ش. ☐ فَوَدَّ: (يَنْحَوِ ضَمُّ كَفِّهِ) كَوَضَعَهُ فِي عِمَامَتِهِ أَوْ غَيْرِهَا مُغْنِي.

☐ فَوَدَّ: (خَاتَمٌ عَلَيْهِ مُعْظَمٌ) شَامِلٌ لِأَسْمَاءِ صَلَحَاءِ الْمُؤْمِنِينَ بِنَاءً عَلَى دُخُولِهِمْ هُنَا سَم. ☐ فَوَدَّ: (وَيَجِبُ
الْخ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ التَّبَرُّكَ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ مَا اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ م ر أَخْرَأَ عَلَى مَا نَقَلَهُ سَم

انْتَهَى وَقَدْ يُقْصَدُ هُنَا مُجَرَّدُ التَّمْيِيزِ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الرَّحْمَنُ كَالْجَلَالَةِ فِي عَدَمِ قَبُولِ الصَّرْفِ.
☐ فَوَدَّ: (يَقْصِدُ كَاتِبُهُ) لَوْ قَصَدَ بِهِ كَاتِبُهُ لِنَفْسِهِ الْمُعْظَمُ ثُمَّ بَاعَهُ فَقَصَدَ بِهِ الْمُشْتَرِي غَيْرَ الْمُعْظَمِ فَهَلْ يُؤْثِرُ
قَصْدَ الْمُشْتَرِي فِيهِ نَظَرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَلَّا تَرَى أَنَّ اسْمَ الْمُعْظَمِ إِذَا أُريدَ بِهِ غَيْرُهُ صَارَ غَيْرَ
مُعْظَمٍ انْتَهَى. ☐ فَوَدَّ: (فَيُكْرَهُ حَمْلُ الْخ) أَيُّ مِنْ حَيْثُ الْخِلَاءُ فَلَا يُنَافِي حُرْمَةُ حَمْلِ الْقُرْآنِ مَعَ الْحَدِيثِ إِنْ
فُرِضَ. ☐ فَوَدَّ: (خَاتَمٌ عَلَيْهِ مُعْظَمٌ) شَامِلٌ لِأَسْمَاءِ صَلَحَاءِ الْمُؤْمِنِينَ بِنَاءً عَلَى دُخُولِهِمْ هُنَا.

عند استنجاء يُنَجِّسُهُ وَمَالَ الْأَذْرَعِي وَغَيْرُهُ إِلَى الْوَجْهِ الْمُحَرَّمِ لِإِدْخَالِ الْمُصْحَفِ الْخَلَاءِ بِلَا ضَرُورَةٍ، وَهُوَ قَوِيّ الْمَذْرُكِ. (وَيَعْتَمِدُ) نَدْبًا فِي حَالِ قَضَاءِ حَاجَتِهِ (جَالِسٌ يَسَارُهُ)؛ لِأَنَّهَا الْأَنْسَبُ بِذَلِكَ بِخِلَافِ يَمِينِهِ فَيَضَعُ أَصَابِعَهَا بِالْأَرْضِ، وَيَنْصِبُ بَاقِيَهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَسْهَلُ لِيُخْرِجَ الْخَارِجَ أَمَّا الْقَائِمُ، فَإِنْ أَمِنَ مَعَ اعْتِمَادِ الْيَسْرَى تَنَجَّسَهَا اعْتَمَدَهَا وَإِلَّا اعْتَمَدَهَا وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ إِطْلَاقُ بَعْضِ الشُّرَاحِ الْأَوَّلِ وَبَعْضُهُمُ الثَّانِي وَقَدْ بَحَثَ الْأَذْرَعِي حُرْمَةَ الْبَوْلِ أَوْ التَّغَوُّطِ قَائِمًا بِلَا عُذْرٍ إِنْ عَلِمَ التَّلْوِثَ وَلَا مَاءً أَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ أَوْ اتَّسَعَ وَحَرَّمَنا التَّضَمُّخَ بِالنَّجَاسَةِ عَيْنًا أَيْ، وَهُوَ الْأَصَحُّ وَبِهِ يُقَيَّدُ إِطْلَاقُهُمْ كِرَاهَةَ الْقِيَامِ بِلَا عُذْرٍ وَوَضَحَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَأْمَنْ

عَنْهُ فِي حَاشِيَةِ شَرْحِ الْبَهْجَةِ ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (عِنْدَ اسْتِنْجَاءٍ يُنَجِّسُهُ) صَرَّحَ فِي الْإِغْلَامِ بِالْكَفْرِ بِالْقَاءِ وَرَقَّةٍ فِيهَا اسْمُ مُعْظَمٍ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ ثُمَّ قَالَ وَهَذَا يَأْتِي فِي الْاسْتِنْجَاءِ أَيْضًا إِذَا قَصَدَ تَضَمُّيخَهُ بِالنَّجَاسَةِ سَمَ عَلَى حَجٍّ. أَقُولُ وَقَوْلُ ابْنِ حَجَرٍ عِنْدَ اسْتِنْجَاءٍ يُنَجِّسُهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْكَلَامَ عِنْدَ خَشْيَةِ التَّنَجُّسِ أَمَّا عِنْدَ عَدَمِهَا بَأَنَ اسْتَجْمَرَ مِنَ الْبَوْلِ وَلَمْ يَخْشَ وَصَوْلَهُ إِلَى الْمَكْتُوبِ لَمْ يَحْرَمْ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ حُرْمَةُ الْقِتَالِ بِسَيْفٍ كُتِبَ عَلَيْهِ قُرْآنٌ أَيْ أَوْ نَحْوُهُ لِمَا ذُكِرَ مِنْ حُرْمَةِ تَنَجِّيسِهِ مَا لَمْ تَدْعُ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ بِأَنَ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ يَدْفَعُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ ع ش أَيْ أَوْ عَنْ مَقْصُومٍ آخَرَ. ٥ قَوْلُهُ: (وَمَالَ الْأَذْرَعِي وَغَيْرُهُ إِلَى الْوَجْهِ الْمُحَرَّمِ) وَيَتَّبَعِي حَمْلُ كَلَامِهِمْ عَلَى مَا إِذَا خِيفَ عَلَيْهِ التَّنَجُّسُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالَ ع ش وَتُمْكِنُ أَنْ يَتَّقَى عَلَى ظَاهِرِهِ وَيُقَالُ الْوَاحِدُ بِالشَّخْصِ لَهُ جِهَتَانِ فَهُوَ حَرَامٌ مِنْ جِهَةِ الْحَمْلِ مَعَ الْحَدِيثِ مَكْرُوهٌ مِنْ جِهَةِ الْحَمْلِ لَهُ فِي الْمَحَلِّ الْمُسْتَقْدَرِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي سَمَ عَلَى حَجٍّ اه. ٥ قَوْلُهُ: (لِإِدْخَالِ الْمُصْحَفِ) أَيْ وَنَحْوِهِ مُغْنِي. ٥ قَوْلُهُ: (وَهُوَ قَوِيّ الْمَذْرُكِ) أَيْ لَا الثَّقُلُ سَمَ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ لَكِنِ الْمَقُولُ الْكِرَاهَةُ وَالْمَذْهَبُ نَقْلُ اه. ٥ قَوْلُهُ: (وَيَنْصِبُ بَاقِيَهَا) وَيَضُمُّ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فَيَحْذِيهِ مُغْنِي (قَوْلُهُ: ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْإِنْخَ) أَيْ وَضَعَ أَصَابِعَ الْيَمَنِ بِالْأَرْضِ مَعَ نَصْبِ بَاقِيَهَا. ٥ قَوْلُهُ: (أَسْهَلُ لِيُخْرِجَ الْخَارِجَ) هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْمِعْدَةَ فِي الْيَسَارِ وَأَمَّا فِي الْبَوْلِ فَلِأَنَّ الْمَثَانَةَ الَّتِي هِيَ مَحَلُّهَا مِثْلُ مَا إِلَى جِهَةِ الْيَسَارِ فَعِنْدَ التَّحَامُلِ عَلَيْهَا يَسْهَلُ خُرُوجُهُ انْتَهَى كُرْدِيُّ عَنِ الْإِيْعَابِ. ٥ قَوْلُهُ: (أَمَّا الْقَائِمُ الْإِنْخَ) أَيْ مُطْلَقًا وَاعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْخَطِيبُ وَالزِّيَادِيُّ وَالشُّوَبَرِيُّ وَغَيْرُهُمْ تَبَعًا لِلْجَلَالِ الْمَحَلِّيَّ أَنَّ الْقَائِمَ فِي الْبَوْلِ يَغْتَمِدُهُمَا مَعًا.

٥ قَوْلُهُ: (وَعَلَى هَذَا) أَيْ التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ. ٥ قَوْلُهُ: (إِطْلَاقُ بَعْضِ الشُّرَاحِ) كَشَيْخِ الْإِسْلَامِ.
٥ قَوْلُهُ: (أَيْ، وَهُوَ الْإِنْخَ) أَيْ تَحْرِيمُ التَّضَمُّخِ الْإِنْخَ. ٥ قَوْلُهُ: (وَبِهِ الْإِنْخَ) أَيْ بِقَوْلِهِ إِنْ عَلِمَ التَّلْوِثَ الْإِنْخَ.

٥ قَوْلُهُ: (عِنْدَ اسْتِنْجَاءٍ يُنَجِّسُهُ) صَرَّحَ فِي الْإِغْلَامِ بِالْكَفْرِ بِالْقَاءِ وَرَقَّةٍ فِيهَا اسْمُ مُعْظَمٍ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ انْتَهَى ثُمَّ أَوْرَدَ أَنَّهُمْ حَرَّمُوا الْاسْتِنْجَاءَ بِمَا فِيهِ مُعْظَمٌ وَلَمْ يَجْعَلُوهُ كُفْرًا ثُمَّ فَرَّقَ بِأَنَّ تِلْكَ حَالُهُ حَاجَةٌ وَأَيْضًا فَاَلْمَاءُ يَمْنَعُ مُلَاقَاةَ النَّجَاسَةِ، فَإِنْ فُرِضَ أَنَّهُ قَصَدَ تَضَمُّيخَهُ بِالنَّجَاسَةِ يَأْتِي فِيهِ مَا هُنَا عَلَى أَنَّ الْحُرْمَةَ لَا تُنَافِي الْكُفْرَ انْتَهَى وَكَلَامُهُ فِي الْإِيرَادِ وَالْجَوَابِ شَامِلٌ لِغَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَهُوَ قَوِيّ الْمَذْرُكِ) أَيْ لَا الثَّقُلُ.

من التنجيس إلا باعتماد اليمين وحدها اعتمدها. (ولا يستقبل القبلة) أي الكعبة وخُرج بها قبله
بيّن المقدس فيكره فيها نظير ما يحرم هنا (ولا يستدبرها) أدباً مع ساتر.....

❦ فؤد: (اعتمدها) أي ندباً.

❦ قول (س): (ولا يستقبل القبلة إلخ) وظاهر كلامهم عدم حرمة استقبال المصحف أو استدباره ببول أو غائط، وإن كان أعظم حرمة من القبلة وقد يوجه بأنه يثبت للمفضول ما لا يثبت للفاضل نعم قد يستقبله أو يستدبره على وجه يعد إزاء فيحرم بل قد يكفر به وكذا يقال في استقبال القبر المكرم أو استدباره سم على حج اهـ ش واغتمده شيخنا. ❦ فؤد: (أي الكعبة) إلى قوله، وإن لم يكن في النهاية إلا قوله والتزّه إلى المثني وكذا في المغني إلا قوله ولو مع عدمه إلى المثني. وفي العباب وغيره ويكره قضاء الحاجة عند قبر محترم، ويحرم عليه وعلى ما يمتنع الاستنجاء به كالمعظم انتهى. قال في شرحه وبحث الأذرع حرمة عند قبور الأنبياء وعند القبور المحترمة المتكرر نبشها لاختلاط تربتها بأجزاء الميت ومن نقل عنه حرمتها عند قبور الشهداء فقط غلط والحق الأذرع بقضاء الحاجة على القبر المحترم البول إلى جداره إذا مسه انتهى ومعلوم أنه إذا كره عند القبر المحترم فعند المصحف أولى سم. ❦ فؤد: (قبله بين المقدس) أي صخرته شيخنا. ❦ فؤد: (فيكره فيها إلخ) أي يكره استقبالها واستدبارها في غير المعدّ وتزول الكراهة بما تزول به الحرمة في الكعبة من الساتر بشرطه كذا في النهاية وحاشية شيخنا وقال المغني إنما يكره استقبالها دون استدبارها كالشمس والقمر اهـ.

قول المثني: (ولا يستدبرها) المراد باستدبارها كشف دبره إلى جهتها حال خروج الخارج منه بأن يجعل ظهره إليها كاشفاً لدبره حال خروج الخارج، وإذا استقبل أو استدبر واستتر من جهتها لا يجب

❦ فؤد: (ولا يستقبل القبلة إلخ).

(تنبيه): ظاهر كلامهم عدم حرمة استقبال المصحف أو استدباره ببول أو غائط، وإن كان أعظم حرمة من القبلة وقد يوجه بأنه يثبت للمفضول ما لا يثبت للفاضل نعم قد يستقبله أو يستدبره على وجه يعد إزاء فيحرم بل قد يكفر به وكذا يقال في استقبال القبر المكرم أو استدباره فليتأمل وفي العباب وغيره وعند أي ويكره قضاء الحاجة عند قبر محترم، ويحرم عليه وعلى ما يمتنع الاستنجاء به كالمعظم انتهى وقوله عند قبر محترم قال في شرحه وبحث الأذرع حرمة عند قبور الأنبياء وعند القبور المحترمة المتكرر نبشها لاختلاط تربتها بأجزاء الميت ومن نقل عنه حرمتها عند قبور الشهداء فقط غلط انتهى وقوله وعليه قال في شرحه والحق الأذرع بذلك البول إلى جداره إذا مسه انتهى ومعلوم أنه إذا كره عند القبر المحترم فعند المصحف أولى. ❦ فؤد: (فيكره إلخ) والأوجه أن السثرة المانعة للحرمة فيما مرّ تمنع الكراهة هنا م. ❦ فؤد: (ولا يستدبرها).

(تنبيه): لا يخفى أن المراد باستدبارها كشف دبره إلى جهتها حال خروج الخارج منه بأن يجعل ظهره إليها كاشفاً لدبره حال خروج الخارج، وأنه إذا استقبل أو استدبر واستتر من جهتها لا يجب الاستتار

ارتفاعه ثلثا ذراع فأكثر وقد دنا منه ثلاثة أذرع فأقل بذراع الآدمي المعتدل،

الاستيتار أيضا عن الجهة المُقابِلَة لِجَهِتِهَا، وإن كَانَ الْفَرْجُ مَكْشُوفًا إِلَى تِلْكَ الْجِهَةِ حَالُ الْخُرُوجِ مِنْهُ؛ لِأَن كَشْفَ الْفَرْجِ إِلَى تِلْكَ الْجِهَةِ لَيْسَ مِنْ اسْتِقبالِ الْقِبْلَةِ وَلَا مِنْ اسْتِذْبَارِهَا خِلَافًا لِمَا يَتَوَهَّمُهُ كَثِيرٌ مِنَ الطَّلَبَةِ لِعَدَمِ مَعْرِفَتِهِمْ مَعْنَى اسْتِقبالِهَا وَاسْتِذْبَارِهَا فَعَلِمَ أَنَّ مَنْ قَضَى الْحَاجَتَيْنِ مَعًا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ غَيْرُ الْاسْتِيتَارِ مِنْ جِهَةِ الْقِبْلَةِ إِنْ اسْتَقْبَلَهَا أَوْ اسْتَذْبَرَهَا فَتَقَطَّنَ لِذَلِكَ سَمِ وَأَقْرَهُ الشُّوْبَرِيُّ. وَقَالَ ع ش فَرْعُ أَشْكَلَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الطَّلَبَةِ مَعْنَى اسْتِقبالِ الْقِبْلَةِ وَاسْتِذْبَارِهَا بِالْبَوْلِ وَالْغَائِطِ وَلَا إِشْكَالَ؛ لِأَن الْمُرَادَ بِاسْتِقبالِهَا بِهِمَا اسْتِقبالُ الشَّخْصِ لَهَا حَالُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ وَاسْتِقبالُ الشَّخْصِ بِوَجْهِهِ لَهَا بِالْبَوْلِ أَوْ الْغَائِطِ عَلَى الْهَيْئَةِ الْمَعْرُوفَةِ وَاسْتِذْبَارِهَا جَعَلَ ظَهْرَهُ إِلَيْهَا بِالْبَوْلِ أَوْ الْغَائِطِ عَلَى الْهَيْئَةِ الْمَعْرُوفَةِ أَيْضًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَعَيْنُ الْخَارِجِ فِيهِمَا خِلَافًا لِمَنْ قَالَ لَا يَكُونُ مُسْتَقْبِلًا إِلَّا إِذَا جَعَلَ ذَكَرَهُ جِهَةَ الْقِبْلَةِ وَاسْتَقْبَلَهَا بِعَيْنِ الْخَارِجِ وَلَا يَكُونُ مُسْتَذْبِرًا إِلَّا إِذَا تَغَوَّطَ، وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى هَيْئَةِ الرَّاجِعِ وَعُلِمَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ يَحْرُمُ الْاسْتِقبالُ بِكُلِّ مِنَ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ وَكَذَلِكَ الْاسْتِذْبَارُ بِكُلِّ مِنْهُمَا خِلَافًا لِمَنْ خَصَّ الْاسْتِقبالَ بِالْبَوْلِ وَالْاسْتِذْبَارَ بِالْغَائِطِ وَقَالَ بَأَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَكْسُ ذَلِكَ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ يَحْرُمُ اهـ. وَعبارة الرشدي بعد كلام ذكره عن شرح الغاية لِسَمِّ وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمَرْجِعَ وَاحِدٌ غَالِبًا وَخِلَافٌ إِنَّمَا هُوَ فِي مُجَرَّدِ التَّسْمِيَةِ فَإِذَا جَعَلَ ظَهْرَهُ لِلْقِبْلَةِ فَتَغَوَّطَ فَالْشَّارِحُ م ر كَالشَّهَابِ ابْنِ حَجَرٍ يُسَمِّيَانِهِ مُسْتَقْبِلًا، وَإِذَا جَعَلَ صَدْرَهُ لِلْقِبْلَةِ وَتَغَوَّطَ يُسَمِّيَانِهِ مُسْتَذْبِرًا وَالشَّهَابُ ابْنُ قَاسِمٍ كَغَيْرِهِ يَعْكِسُونَ ذَلِكَ، وَإِذَا جَعَلَ صَدْرَهُ أَوْ ظَهْرَهُ لِلْقِبْلَةِ وَبَالَ فَالْأَوَّلُ مُسْتَقْبِلٌ اتِّفَاقًا وَالثَّانِي مُسْتَذْبِرٌ كَذَلِكَ نَعَمْ يَقَعُ الْخِلَافُ الْمَعْنَوِيُّ فِيمَا لَوْ جَعَلَ ظَهْرَهُ أَوْ صَدْرَهُ لِلْقِبْلَةِ وَأَلْفَتْ ذَكَرَهُ يَمِينًا أَوْ شِمَالًا وَبَالَ فَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقْبِلٍ وَلَا مُسْتَذْبِرٍ عِنْدَ الشَّارِحِ م ر كَالشَّهَابِ ابْنِ حَجَرٍ بِخِلَافِهِ عِنْدَ الشَّهَابِ ابْنِ قَاسِمٍ وَغَيْرِهِ. هـ قَوْلُهُ: (ارْتِفَاعُهُ ثَلَاثًا ذِرَاعًا الْخ) هَذَا فِي حَقِّ الْجَالِسِ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَرُ سُرَّتَهُ إِلَى مَوْضِعِ قَدَمَيْهِ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي الْقَائِمِ أَنْ يَسْتَرُ مِنْ سُرَّتِهِ إِلَى مَوْضِعِ قَدَمَيْهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَكَلَامُ الْأَصْحَابِ فِي اغْتِيَارِ ذَلِكَ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ صِيَانَةُ الْقِبْلَةِ عَنِ خُرُوجِ الْخَارِجِ مِنَ الْفَرْجِ، وَإِنْ كَانَتْ الْعَوْرَةُ تَنْتَهِي بِالرُّكْبَةِ نِهَاجَةً عَبَارَةً شَيْخِنَا وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ تَعَيَّنَ كَوْنُهُ ثَلَاثِي ذِرَاعٍ فَأَكْثَرَ وَلَعَلَّهُ لِلْغَالِبِ قَلْوُ كَفَاهُ دُونَ الثَّلَاثِينَ أَكْتَفَى بِهِ أَوْ احتاجَ إِلَى زِيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِينَ وَجَبَتْ وَلَوْ بَالَ أَوْ تَغَوَّطَ قَائِمًا فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ سَاتِرًا مِنْ قَدَمِهِ إِلَى سُرَّتِهِ؛ لِأَن هَذَا حَرِيمُ الْعَوْرَةِ اهـ وَعبارة الْمُغْنِي نَعَمْ لَوْ بَالَ قَائِمًا لَا بُدَّ مِنْ ارْتِفَاعِهِ إِلَى أَنْ يَسْتَرَّ عَوْرَتَهُ

أَيْضًا عَنِ الْجِهَةِ الْمُقَابِلَةِ لِجَهِتِهَا، وَإِنْ كَانَ الْفَرْجُ مَكْشُوفًا إِلَى تِلْكَ الْجِهَةِ حَالُ الْخُرُوجِ مِنْهُ؛ لِأَن كَشْفَ الْفَرْجِ إِلَى تِلْكَ الْجِهَةِ لَيْسَ مِنْ اسْتِقبالِ الْقِبْلَةِ وَلَا مِنْ اسْتِذْبَارِهَا خِلَافًا لِمَا يَتَوَهَّمُهُ كَثِيرٌ مِنَ الطَّلَبَةِ لِعَدَمِ مَعْرِفَتِهِمْ مَعْنَى اسْتِقبالِهَا وَاسْتِذْبَارِهَا فَعَلِمَ أَنَّ مَنْ قَضَى الْحَاجَتَيْنِ مَعًا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ غَيْرُ الْاسْتِيتَارِ مِنْ جِهَةِ الْقِبْلَةِ إِنْ اسْتَقْبَلَهَا أَوْ اسْتَذْبَرَهَا فَتَقَطَّنَ لِذَلِكَ .

فَإِنْ فَعَلَ فَخِلَافُ الْأَوَّلَى هَذَا فِي غَيْرِ الْمُعَدِّ أَمَّا هُوَ فَذَلِكَ فِيهِ مُبَاحٌ وَالتَّنَزُّهُ عَنْهُ حَيْثُ سَهْلٌ أَفْضَلُ. (وَيَحْرُمَانِ) أَيِ الْإِسْتِثْبَالِ وَالْإِسْتِدْبَارِ بِعَيْنِ الْفَرْجِ الْخَارِجِ مِنْهُ الْبَوْلُ أَوْ الْغَائِطُ وَلَوْ مَعَ عَدَمِهِ بِالصَّدْرِ لِعَيْنِ الْقِبْلَةِ لَا جَهْتَهَا عَلَى الْأُوجِهِ وَلَوْ اسْتَبْتَهَتْ عَلَيْهِ.....

اه. هـ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ فَعَلَ) أَيِ الْإِسْتِثْبَالِ أَوْ الْإِسْتِدْبَارِ مَعَ السَّائِرِ الْمَذْكُورِ كُرْدِيٌّ. هـ. قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ الْمُعَدِّ) وَيَصِيرُ الْمَحَلُّ مُعَدًّا بِقَضَاءِ الْحَاجَةِ فِيهِ مَعَ قَصْدِ الْعَوْدِ إِلَيْهِ لِذَلِكَ كَمَا فِي سَمٍ عَلَى حَجٍّ، وَيَتَّبِعِي أَوْ يَتَّبِعِيهِ لِذَلِكَ بِقَصْدِ الْفِعْلِ فِيهِ مِنْهُ أَوْ مِمَّنْ يُرِيدُ ذَلِكَ مِنْ أَتْبَاعِهِ ش. هـ. قَوْلُهُ: (أَمَّا هُوَ الْخُ) هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ إِذَا اتَّخَذَ لَهُ مَحَلًّا فِي الصَّخَرَاءِ بِغَيْرِ سَائِرٍ وَأَعَدَّهُ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ لَا يَحْرُمُ قَضَاءُ الْحَاجَةِ فِيهِ لِجِهَةِ الْقِبْلَةِ وَمِنْهُ مَا يَقَعُ لِلْمُسَافِرِينَ إِذَا نَزَلُوا فِي بَعْضِ الْمَنَازِلِ رَشِيدِيٌّ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَعَ عَدَمِهِ الْخُ) أَيِ عَدَمِ مَا ذُكِرَ مِنْ الْإِسْتِثْبَالِ وَالْإِسْتِدْبَارِ كُرْدِيٌّ وَع ش. هـ. قَوْلُهُ: (عَلَى الْأُوجِهِ) وَلَوْ اسْتَقْبَلَهَا بِصَدْرِهِ وَحَوْلَ قِبْلَتِهِ عَنْهَا وَبَالَ لَمْ يَحْرُمُ بِخِلَافِ عَكْسِهِ نِهَآيَةً. هـ. قَوْلُهُ: (وَالْتَّنَزُّهُ الْخُ) اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الرَّشِيدِيٌّ وَعِبَارَتُهُ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ الشَّارِحِ وَتَقْرِيرُهُ بِهِ تَعْلَمُ أَنَّ خِلَافَ الْأَوَّلَى غَيْرُ خِلَافِ الْأَفْضَلِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ خِلَافَ الْأَوَّلَى بِاصْطِلَاحِ الْأُصُولِيِّينَ صَارَ اسْمًا لِلنَّهْيِ عَنْهُ لَكِنَّمَا يَنْتَهِي بِغَيْرِ خَاصٍّ فَهُوَ الْمُعْتَبَرُ عَنْهُ بِالْمَكْرُوهِ كَرَاهَةِ خَفِيفَةٍ وَأَمَّا خِلَافُ الْأَفْضَلِ فَمَنْعَاهُ أَنَّهُ لَا نَهْيَ فِيهِ بَلْ فِيهِ فَضْلٌ إِلَّا أَنَّ خِلَافَهُ أَفْضَلُ مِنْهُ، وَإِنْ تَوَقَّفَ فِي ذَلِكَ شَيْخُنَا ع ش. فِي الْحَاشِيَةِ اه. أَيِ حَيْثُ عَقَّبَ كَلَامَ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ قَدْ يُشْعِرُ التَّعْبِيرُ بِقَوْلِهِ أَفْضَلُ أَنَّ خِلَافَ الْأَفْضَلِ دُونَ خِلَافِ الْأَوَّلَى وَلَمْ أَرَهُ بَلْ هُوَ مُخَالِفٌ لِمَا ذَكَرُوهُ مِنْ أَنَّ الْأَوَّلَى وَالْأَفْضَلُ مُتَسَاوِيَانِ اه. وَوَاقَفَهُ الْبَصْرِيُّ. وَنَقَلَ الْكُرْدِيُّ عَنْ كُتُبِ الشَّارِحِ مَا يُوَافِقُ كَلَامَ الرَّشِيدِيِّ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ: لَكِنَّمَا خِلَافُ الْأَفْضَلِ أَيْ، وَلَيْسَ هُوَ خِلَافُ الْأَوَّلَى كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الشَّارِحُ فِي كُتُبِهِ وَفِي شَرْحِ الْغُبَابِ لَهُ فِعْلُهُ فِي الْأَوَّلِ أَيِ غَيْرِ الْمُعَدِّ مَعَ السَّائِرِ خِلَافُ الْأَوَّلَى فَهُوَ فِي حَيْزِ التَّنْهِائِ الْعَامِّ وَفِي الثَّانِي أَيِ الْمُعَدِّ خِلَافُ الْأَفْضَلِ فَلَيْسَ فِي حَيْزِ التَّنْهِائِ بِوَجْهِ التَّنْهِائِ وَفِي الْبَحْرِ عَنْ بَعْضِهِمُ الْفَضِيلَةُ وَالْمَرْغَبُ فِيهِ مَرْتَبَةٌ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ التَّطَرُّعِ وَالتَّافِلَةِ اه.

هـ. قَوْلُهُ (وَيَحْرُمَانِ الْخُ) يَتَّبِعِي أَنْ يَجِبَ عَلَى الْوَلِيِّ مَنَعُ الصَّبِيِّ وَالْمُجَنَّبِينَ مِنَ الْإِسْتِثْبَالِ وَالْإِسْتِدْبَارِ بِلَا سَائِرٍ بَلْ يَتَّبِعِي وَجُوبُ ذَلِكَ عَلَى غَيْرِ الْوَلِيِّ أَيْضًا؛ لِأَنَّ إِزَالََةَ الْمُتَكَرِّرِ عِنْدَ الْقُدْرَةِ وَاجِبَةٌ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ الْفَاعِلُ سَمِ اه. ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (لِعَيْنِ الْقِبْلَةِ) يَتَّبِعِي أَنْ يُرَادَ بِالْعَيْنِ مَا يُجْزِي اسْتِثْبَالَهُ فِي الصَّلَاةِ فَيَدْخُلَ فِيهِ الْعَيْنُ بِحَسَبِ الْإِسْمِ عَلَى مَا سَيَأْتِي عَنْ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ سَمِ عِبَارَةٌ شَيْخُنَا قَوْلُهُ: اسْتِثْبَالُ الْقِبْلَةِ أَيِ عَيْنِهَا يَقِينًا فِي الْقُرْبِ وَظَنًّا فِي الْبُعْدِ وَكَذَا يُقَالُ فِي اسْتِدْبَارِهَا اه.

هـ. قَوْلُهُ: (هَذَا فِي غَيْرِ الْمُعَدِّ).

(تَنْبِيْهُ): مَتَى يَصِيرُ الْمَحَلُّ مُعَدًّا وَلَا يَتَّعَدُّ وَلَا أَنْ يَصِيرَ بِقَضَاءِ الْحَاجَةِ فِيهِ مَعَ قَصْدِ الْعَوْدِ إِلَيْهِ لِذَلِكَ.

هـ. قَوْلُهُ: (لِعَيْنِ الْقِبْلَةِ) يَتَّبِعِي أَنْ يُرَادَ بِالْعَيْنِ مَا يُجْزِي اسْتِثْبَالَهُ فِي الصَّلَاةِ فَيَدْخُلَ فِيهِ الْعَيْنُ بِحَسَبِ الْإِسْمِ عَلَى مَا سَيَأْتِي عَنْ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ.

لَزِمَهُ الاجْتِهَادُ، وَيَأْتِي هُنَا جَمِيعُ مَا يَأْتِي قُبَيْلَ صِفَةِ الصَّلَاةِ فِيمَا يَظْهَرُ (بِالصَّحَرَاءِ) يَعْنِي بِغَيْرِ الْمُعَدِّ وَحَيْثُ لَا سَائِرَ كَمَا ذَكَرَ وَمِنْهُ إِزْخَاءُ ذَيْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَرَضٌ لِأَنَّ الْقَصْدَ تَعْظِيمَ جِهَةِ الْقِبْلَةِ لَا السُّتْرَ الْآتِي وَالْإِشْتِرَاطَ لَهُ عَرَضٌ يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ لَا يُقَالُ تَعْظِيمُهَا إِنَّمَا يَحْصُلُ بِحُجْبِ عَوْرَتِهِ عَنْهَا؛

هـ قوله: (لَزِمَهُ الاجْتِهَادُ) أَي حَيْثُ لَا سُتْرَةٌ نِهَائِيَّةٌ وَسَمٌّ وَشَرْحٌ بِأَفْضَلِ قَالِ الْكُرْدِيُّ وَالْأَسْنُ ذَلِكَ وَلَمْ يَجِبْ كَمَا فِي شُرُوحِ الْإِرْشَادِ وَالْثُبَابِ لِلشَّارِحِ وَفِي النِّهَائِيَّةِ وَغَيْرِهَا وَالْكَلَامُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا سَبَقَ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مُعَدًّا لِذَلِكَ اهـ. هـ قوله: (مَا يَأْتِي قُبَيْلَ صِفَةِ الصَّلَاةِ) مِنْهُ الْأَخْذُ بِقَوْلِهِ الْمُخْبِرُ عَنْ عِلْمٍ مُقَدَّمًا عَلَى الْاجْتِهَادِ سَمٍّ وَمِنْهُ حُزْمَةُ التَّقْلِيدِ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْاجْتِهَادِ، وَأَنَّهُ يَجِبُ التَّعَلُّمُ لِذَلِكَ نِهَائِيَّةٌ. قَالَ الْكُرْدِيُّ وَمِنْهُ أَنَّهُ يَجِبُ تَكَرُّرُهُ لِكُلِّ مَرَّةٍ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مُتَذَكِّرًا لِلدَّلِيلِ الْأَوَّلِ، وَيَجُوزُ الْاجْتِهَادُ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْمُعَدِّ إِيْعَابٍ وَمِنْهُ أَنَّهُ لَوْ تَحَيَّرَ تَخَيَّرَ، وَأَنَّهُ لَوْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ اجْتِهَادُ اثْنَيْنِ فَعَلَّ مَا يَأْتِي ثُمَّ، وَإِنْ مَحَلَّ ذَلِكَ كُلُّهُ مَا إِذَا لَمْ يَغْلِيهِ الْخَارِجُ أَوْ يَقْصُرَهُ كُنْهُهُ وَلَا فَلَاحَ حَرَجٍ إِمْدَادًا اهـ. هـ قوله: (بِغَيْرِ الْمُعَدِّ) أَي بِنَاءِ كَانَ أَوْ صَحْرَاءَ. هـ قوله: (وَمِنْهُ) أَيِ السَّائِرِ (إِزْخَاءُ ذَيْلِهِ) فَلَوْ لَمْ يَتَيَسَّرْ لَهُ سِتْرٌ إِلَّا بِإِزْخَاءِ ذَيْلِهِ لَمْ يُكَلِّفِ السُّتْرَ بِهِ إِنْ أَدَّى إِلَى تَنْجِيْسِهِ؛ لِأَنَّ فِي تَنْجِيْسِ ثَوْبِهِ مَشَقَّةً عَلَيْهِ وَالسُّتْرُ يَسْقُطُ بِالْمُعْذِرِ شِ قَالَ شَيْخُنَا وَتَكْفِي يَدُهُ إِذَا جَعَلَهَا سَائِرًا اهـ.

هـ قوله: (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَرَضٌ) خِلَافًا لِلنِّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَرِيضًا بِحَيْثُ يَسْتُرُهَا أَيِ الْعَوْرَةَ جَمِيعَهَا سِوَا أَكْأَنَ قَائِمًا أَمْ لَا اهـ زَادَ الْأَوَّلُ عَلَى نَحْوِهَا مَا نَصَّهُ وَيَحْصُلُ بِالْوَهْدَةِ وَالرَّايَةِ وَالذَّابَةِ وَكُتِبَ الرَّمْلُ وَغَيْرِهَا اهـ وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: مَرَّ أَنْ يَسْتُرَ جَمِيعَ مَا تَوَجَّهَ بِهِ أَيِ مِنْ بَدَنِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَعَلَيْهِ لَوْ جَعَلَ جَنْبَهُ لِجِهَةِ الْقِبْلَةِ وَلَوْ ذَكَرَهُ لِأَنَّهَا حَالُ الْبَوْلِ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتُرَ جَمِيعَ جَنْبِهِ عَرَضًا اهـ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَيِ لِلْسَّائِرِ عَرَضٌ اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ فِي كُتْبِهِ فَيَكْفِي هُنَا نَحْوُ الْعَنْزَةِ وَوَافَقَهُ عَلَيْهِ الشَّهَابُ الْقَلْبِيُّ وَخَالَفَ الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ فَاعْتَمَدَ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ عَرَضٌ بِحَيْثُ يَسْتُرُ جَوَانِبَ الْعَوْرَةِ وَاعْتَمَدَهُ الزِّيَادِيُّ وَسَمَّاهُ أَيِ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ. هـ قوله: (لِأَنَّ الْقَصْدَ الْإِلْخَ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِذْ مِنَ الْوَاضِحِ أَنْ لَا تَعْظِيمَ مَعَ عَدَمِ السُّتْرِ عَنْهَا سَمٍّ.

هـ قوله: (لَا السُّتْرُ) أَيِ عَنْ أَغْيَنِ النَّاسِ وَقَوْلُهُ الْآتِي أَيِ أَنْفًا فِي الْمَثْنِ. هـ قوله: (وَالْإِلْخَ) هَذِهِ الْمُلَازِمَةُ مَمْنُوعَةٌ بَلِ الْلَازِمُ عَمَّا ذَكَرَ سِتْرُ الْفَرْجِ عَنْهَا حَالُ خُرُوجِ الْخَارِجِ مِنْهُ سَمٍّ أَيِ وَلَوْ سَلَمْنَا الْمُلَازِمَةَ قَبْطُلَانُ

هـ قوله: (لَزِمَهُ الْاجْتِهَادُ) وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَحَلَّ لُزُومِهِ مَا لَمْ يَسْتَتِرْ بِشَرْطِهِ وَلَا لَمْ يَلْزَمْ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ إِذَا مَنَعَ الْحُزْمَةَ مَعَ تَحَقُّقِ أَنَّهُ إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ فَمَعَ الشَّكَّ بِالْأَوَّلَى. هـ قوله: (وَيَأْتِي هُنَا الْإِلْخَ) مِنْهُ الْأَخْذُ بِقَوْلِ الْمُخْبِرِ عَنْ عِلْمٍ مُقَدَّمًا عَلَى الْاجْتِهَادِ. هـ قوله: (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَرَضٌ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِذْ مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّهُ لَا تَعْظِيمَ مَعَ عَدَمِ السُّتْرِ عَنْهَا انْتَهَى. هـ قوله: (وَالْإِلْخَ) هَذِهِ الْمُلَازِمَةُ مَمْنُوعَةٌ بَلِ الْلَازِمُ عَمَّا ذَكَرَ سِتْرُ الْفَرْجِ عَنْهَا

لأننا نمنع ذلك بِحُلِّ الاستنجاء والجماع وإخراج الريح إليها وأصل هذا التفصيل نهيه ﷺ عن ذُنُوك مع فعله للاستدبار في المُعَدِّ وقد سَمِعَ عن قوم كراهة الاستقبال في المُعَدِّ فأمرَ بِتَحْوِيلِ مَقْعَدَيْهِ لِلْقِبْلَةِ مُبَالَغَةً فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنُودُوحَةٌ عَنِ الْإِسْتِقْبَالِ وَالْإِسْتِدْبَارِ تَخَيَّرَ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا يَفْتَضِيهِ قَوْلُ الْقَفَالِ لَوْ هَبَّتْ رِيحٌ عَنْ يَمِينِ الْقِبْلَةِ، وَيَسَارِهَا وَخَشِيَ الرِّشَاشَ

اللازمَ مَمْنُوعٌ عَلَى مَا مَرَّ عَنْهُ وَعَنْ غَيْرِهِ. ٥ قَوْلُهُ: (لأننا نمنع إلخ) قد يُقَالُ جُلُّ المَذْكُورَاتِ إِلَيْهَا لَا يَصْلُحُ سَنَدًا لِلْمَنْعِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْمَذْكُورَاتِ غَيْرُ مُنَافِيَةٍ لِلتَّعْظِيمِ مُطْلَقًا بِدَلِيلِ جُلِّهَا بِدُونِ سَائِرِ مُطْلَقًا بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ فَتَأَمَّلْهُ سَم. ٥ قَوْلُهُ: (بِحُلِّ الاستنجاء إلخ) أَيِ بِلَا كَرَاهَةٍ نِهَائِيَّةٍ وَمُعْنَى. ٥ قَوْلُهُ: (والجماع إلخ) أَيِ وَقْضٍ وَحِجَامَةٍ نِهَائِيَّةٍ أَوْ قِيءٍ أَوْ حَيْضٍ أَوْ نَفَاسٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ فِي مَعْنَى الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ عَ شِ أَوْ إِخْرَاجِ قَيْحٍ أَوْ مَنِيٍّ أَوْ إِفْءَاءِ نَجَاسَةٍ فَلَا كَرَاهَةَ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَى تَرْكَهُ تَعْظِيمًا لَهَا قَلْبِيًّا. ٥ قَوْلُهُ: (وأصل هذا التفصيل) أَيِ كَوْنِ الْإِسْتِقْبَالِ وَالْإِسْتِدْبَارِ فِي الْمُعَدِّ مُبَاحًا وَفِي غَيْرِهِ مَعَ وُجُودِ السَّائِرِ بِشَرْطِهِ خِلَافُ الْأَوَّلَى وَمَعَ عَدَمِهِ حَرَامًا كُرْدِيًّا. ٥ قَوْلُهُ: (عن ذُنُوك) أَيِ الْإِسْتِقْبَالِ وَالْإِسْتِدْبَارِ. ٥ قَوْلُهُ: (بِتَحْوِيلِ مَقْعَدَيْهِ إلخ) وَكَانَتْ لَبِثَتَيْنِ يَفْضِي عَلَيْهِمَا الْحَاجَةُ بِجَبْرِ مِيٍّ. ٥ قَوْلُهُ: (تَخَيَّرَ بَيْنَهُمَا) خِلَافًا لِلْمُعْنَى وَالنِّهَائِيَّةِ عِبَارَةً الثَّانِي وَمَحَلُّ ذَلِكَ كُلُّهُ مَا لَمْ يَغْلِبْهُ الْخَارِجُ أَوْ يَضُرَّهُ كَثْمُهُ وَالْأَفْلَاحُ حَرَجٌ وَلَوْ هَبَّتْ رِيحٌ عَنْ يَمِينِ الْقِبْلَةِ، وَيَسَارِهَا جَازَ الْإِسْتِقْبَالُ وَالْإِسْتِدْبَارُ، فَإِنْ تَعَارَضَا وَجَبَ الْإِسْتِدْبَارُ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِقْبَالَ أَفْخَشَ أَهْ قَالَ عَ شِ. ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ يَضُرَّهُ إلخ) أَيِ بَأَن تَحْصُلَ لَهُ بِالْكَثْمِ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً فِيمَا يَظْهَرُ وَقَوْلُهُ جَازَ إلخ أَيِ حَيْثُ أَمَكْنَ كُلُّ مِنْهُمَا دُونَ غَيْرِهِ، فَإِنْ أَمَكْنَا مَعًا وَجَبَ الْإِسْتِدْبَارُ كَمَا فِي قَوْلِهِ م ر، فَإِنْ تَعَارَضَا إلخ أَهْ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ قَوْلُهُ: أَيِ النَّهَائِيَّةِ جَازَ إلخ وَفِي سَم عَلَى الْمُنْهَجِ مَعْنَى قَوْلِهِمْ جَازَ الْإِسْتِقْبَالَ وَالْإِسْتِدْبَارُ أَنَّهُ يَجُوزُ الْمُتَمَكِّنُ مِنْهُمَا، فَإِنْ أَمَكْنَا فَهُوَ مَعْنَى تَعَارُضِهِمَا وَهَذَا وَاضِحٌ لَكِنْ الزَّمَانُ أَخْرُجَ إِلَى التَّعَرُّضِ

حَالَ خُرُوجِ الْخَارِجِ مِنْهُ. ٥ قَوْلُهُ: (لأننا نمنع ذلك بِحُلِّ الاستنجاء إلخ) قد يُقَالُ حُلُّ الْمَذْكُورَاتِ إِلَيْهَا لَا يَصْلُحُ سَنَدًا لِلْمَنْعِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْمَذْكُورَاتِ غَيْرُ مُنَافِيَةٍ لِلتَّعْظِيمِ مُطْلَقًا بِدَلِيلِ جُلِّهَا بِدُونِ سَائِرِ مُطْلَقًا بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ فَتَأَمَّلْهُ.

(فَرْعٌ): أَقْنَى شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِيمَنْ قَضَى الْحَاجَةَ قَائِمًا بَأَن شَرْطَ السَّائِرِ فِي حَقِّهِ كَوْنُهُ سَائِرًا مِنْ سُرَّتِهِ إِلَى الْأَرْضِ وَأَقُولُ إِنَّمَا اشْتَرَطَ مِنَ السُّرَّةِ وَلَمْ يَكْفِ مُحَاذَاةُ الْخَارِجِ؛ لِأَنَّ الْعَوْرَةَ حَرِيمُ الْفَرْجِ فَتَبَعَتْهُ فِي هَذَا الْحُكْمِ وَلَوْلَا ذَلِكَ مَا اشْتَرَطُوا لِلْقَاعِدِ ارْتِفَاعَ السُّرَّةِ ثُلَاثِي ذِرَاعٍ فَتَأَمَّلْهُ وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسُ هَذَا الْإِفْتَاءِ أَنَّهُ لَوْ بَالَ قَائِمًا عَلَى طَرَفِ جِدَارٍ وَجَبَ كَوْنُ السَّائِرِ مِنْ سُرَّتِهِ إِلَى الْأَرْضِ فَعَلِمَ أَنَّ خُرُوجَ الْبَوْلِ مَثَلًا إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ مُضِرٌّ، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا مِنَ الْفَرْجِ وَلَوْلَا هَذَا لَمْ يُشْتَرَطْ فِي سُّرَّةِ الْقَاعِدِ زِيَادَةٌ عَلَى مِقْدَارِ مَحَلِّ الْخُرُوجِ مِنَ الْفَرْجِ وَقَدْ يُقَالُ بَلْ قِيَاسُهُ كَوْنُهُ سَائِرًا إِلَى مَحَلِّ قَدَمَيْهِ، وَهُوَ رَأْسُ الْجِدَارِ هُنَا.

٥ قَوْلُهُ: (تَخَيَّرَ بَيْنَهُمَا إلخ) فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَنَّ الظَّاهِرَ رِعَايَةَ الْإِسْتِقْبَالِ كَمَا يُرَاعَى الْقَبْلُ فِي السُّرِّ انْتَهَى. فَالْشَّارِحُ قَصَدَ رَدَّ مَا قَالَهُ وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَا قَاسَ عَلَيْهِ. ٥ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا يَفْتَضِيهِ قَوْلُ الْقَفَالِ) قَدْ يُمْنَعُ الْإِسْتِدْلَالُ بِقَوْلِ الْقَفَالِ لِحُجُوزِ أَنَّ مُرَادَهُ بِقَوْلِهِ جَازًا جَازًا عَلَى الْبَدَلِ أَيِ جَازًا مَا أَمَكْنَ مِنْهُمَا،

جازا فتأمل قوله جازا ولم يقل تعين الاستدبار وعليه يفرق بين هذا وتعين ستر القبل فيما لو وجد كافي أحد سواتئه الآتي في شروط الصلاة بأن الملحظ ثم أن الدبر مستتر بالآيتين بخلاف القبل وهنا أن في كل خروج نجاسة بإزاء القبلة إذ لا استتار في الدبر وقت خروجها فاختلفا ثم لا هنا، فإن قلت يرد على ذلك كراهة استقبال القمرين دون استدبارهما قلت هذا تناقض فيه كلام الشيخين وغيرهما فلا إيراد، وإن كان الأصح ما ذكر وعليه فيفرق بأنهما غلويان فلا تنأى فيهما غالبا حقيقة الاستدبار فلم يكره بخلاف القبلة فإنه يتأى فيها كل

لذلك اه وظاهر أن الكلام حيث لم يمكن الاستتار كما صرح به سم على التخصة أي ولم يوجد معد وقوله ر وجب الاستدبار كذلك في شرعي الإرشاد والإيعاب والمغني وشرحي البهجة والروض لشيخ الإسلام وشرح التبيين للخطيب وأطبق عليه المتأخرون ووقع في التخصة أنه قال في هذه بالتخير وقال سم عليه أي التخصة قد يمنع الاستدلال بقول الفقهاء لجواز أن مراده بقوله جاز أي على البدل أي جاز ما أمكن منهما، فإن أمكننا فعل ما في نظيره اه. وقال الهانفي عليه بعد كلام ما نصه وبهذا علم أن ما نقله الشارح عن الفقهاء غير مرضي عنده ولذا جاء بعلى كما هي عادته اه انتهى كلام الكُردي.

فرد: (وعليه إلخ) أي التخير. فرد: (بأن الملحظ ثم إلخ) فإن قلت لم يتحصّر الملحظ ثم في ذلك بل لاحظوا أيضا تعظيم جهة القبلة كما في شرح الرّوض قلت الفرق أن المبالغة ثم بالقبل فقط وهنا المبالغة بالنجاسة بكل منهما سم. فرد: (وهنا أن في كل إلخ) قد يقال يلزم في الاستقبال محاذاة القبلة بالنجاسة وبالعورة وفي الاستدبار لا يلزم إلا الأول فترجح بصري. فرد: (على ذلك) أي التخير.

فرد: (كرهه استقبال القمرين) أي عند الطلوع أو الغروب؛ لأن هذه الحالة التي يمكنه الاستقبال فيها بخلاف ما إذا صار في وسط السماء فإنه لا يمكنه الاستقبال فيها إلا إذا نام على قفاه وصار يبول على نفسه زيادي اه كُردي قال سم يَحْتَمَلُ أَنْ يَلْحَقَ بِهِمَا قَبْرُ النَّبِيِّ ﷺ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْهُمَا وَقَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ نَظَرَ لِذَلِكَ حَرَمَ اسْتِقْبَالَهُ؛ لِأَنَّهُ أَيَّ قَبْرِ النَّبِيِّ أَكْثَرُ مِنَ الْكُفَّةِ وَالْكَلامُ مِنْ بَعْدِ أَمَّا لَوْ قَرُبَ مِنْهُ فَتَقَدَّمَ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ حُرْمَتُهُ عِنْدَ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ اه. فرد: (وإن كان الأصح إلخ) يكفي في ورود تصحيح ما ذكر سم. فرد: (وعليه) أي على الأصح.

فإن أمكننا فعلى ما في نظيره ونظير ذلك قوله: الآتي في الجراح وجبا وفي القصاص قول. فرد: (بأن الملحظ ثم إلخ)، فإن قلت لم يتحصّر الملحظ ثم في ذلك بل لاحظوا أيضا تعظيم جهة القبلة قال في شرح الرّوض ثم في تعليل لزوم البداءة بالقبل ما نصه؛ لِأَنَّهُ يَتَوَجَّهُ بِالْقَبْلِ الْقِبْلَةُ فَسْتَرَهُ أَهَمُّ تَعْظِيمًا لَهَا؛ وَلِأَنَّ الدَّبْرَ مَسْتَوْرٌ غَالِبًا بِالْأَلْيَيْنِ بِخِلَافِ الْقَبْلِ انْتَهَى. والأصل عدم تركيب العلة، وأن كلا علة مستقلة قلت الفرق أن المبالغة ثم بالقبل فقط وهنا المبالغة بالنجاسة بكل منهما. فرد: (كرهه استقبال القمرين) يَحْتَمَلُ أَنْ يَلْحَقَ بِهِمَا قَبْرُ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْهُمَا وَقَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ نَظَرَ لِذَلِكَ حَرَمَ اسْتِقْبَالَهُ؛ لِأَنَّهُ أَيَّ النَّبِيِّ أَكْثَرُ مِنَ الْكُفَّةِ وَالْكَلامُ مِنْ بَعْدِ أَمَّا لَوْ قَرُبَ مِنْهُ فَتَقَدَّمَ فِي هَامِشِ الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ حُرْمَتُهُ عِنْدَ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ فَلْيَتَأَمَّلْ. فرد: (وإن كان الأصح ما ذكر) يكفي في

منهما فَتَحَيَّرَ وَمَحَلُّ الكراهَةِ هنا حيثُ لا سَاوِيَّ كَالْقِبْلَةِ بل أُولَى ومنه السحابُ كما هو ظاهرٌ وشَمِلَ كَلَامُهُم مُحَاذَاةَ الْقَمَرِ نَهَارًا، وهو مُحْتَمَلٌ وَيُحْتَمَلُ التَّقْيِيدُ بِاللَّيْلِ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ سُلْطَانِهِ، وَعَلَيْهِ فَمَا بَعْدَ الصُّبْحِ يَلْحَقُ بِاللَّيْلِ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي الْكُشُوفِ. ثُمَّ رَأَيْتُ عَنِ الْفَقِيهِ إِسْمَاعِيلَ الْحَضَرَمِيِّ التَّقْيِيدَ بِاللَّيْلِ وَأَجَابَ عَنَّا يُحْتَجُّ بِهِ لِلْإِطْلَاقِ مِنْ رِعَايَةِ مَا مَعَهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ كَرَاهَةُ ذَلِكَ فِي حَقِّ زَوْجَتِهِ نَظَرًا لِمَا مَعَهَا مِنَ الْحَفَظَةِ. (وَيُبَعَّدُ) نَدْبًا عَنِ النَّاسِ فِي الصَّحَرَاءِ بِحَيْثُ لَا يُسْمَعُ لِخَارِجِهِ صَوْتُ وَلَا يُشَمُّ لَهُ رِيحٌ، وَيُظْهَرُ أَنَّ الْبُثْيَانَ كَذَلِكَ إِنْ سَهَّلَ فِيهِ ذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ نَقَلَ عَنِ الْحَلِيمِيِّ أَنَّ غَيْرَ الصَّحَرَاءِ مِمَّا لَمْ يُعَدَّ مِثْلَهَا لَكِنْ تَقْيِيدُهُ بِمَا لَمْ يُعَدَّ بَعِيدٌ بَلِ الْوَجْهَ الْإِبْعَادُ مُطْلَقًا إِنْ سَهَّلَ كَمَا ذَكَرْتَهُ، فَإِنْ لَمْ يَبْعُدْ شَيْءٌ لَهُمْ الْإِبْعَادُ عَنْهُ كَذَلِكَ وَيُسَنُّ أَنْ يُعَيِّبَ شَخْصَهُ عَنِ النَّاسِ لِلاتِّبَاعِ بَلِ صَحَّ «أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ، وَهُوَ بِمَكَّةَ يَقْضِي حَاجَتَهُ بِالْمُعْمَسِ» مَحَلٌّ عَلَى نَحْوِ مِيلَيْنِ مِنْهَا وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الْمُبَالَغَةَ فِي الْبُعْدِ كَانَتْ لِغُذْرِ كَانَتْ تَشَارِ النَّاسِ ثُمَّ حَيْثُ. (وَيُسَيَّرُ) بِالسَّائِرِ السَّابِقِ لَكِنْ مَعَ غَرَضٍ.....

❏ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِي اسْتِقْبَالِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ فِي غَيْرِ الْمُعَدِّ. ❏ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ السَّحَابُ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ هُنَا قُرْبُ السَّائِرِ وَقَدْ يَفْرُقُ بَيْنَ السَّحَابِ وَغَيْرِهِ وَلَعَلَّهُ أَقْرَبُ سَمٍ وَقَضِيَّتُهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ مُطْلَقًا فِي الْبِنَاءِ الْمَانِعِ مِنْ رُؤْيَا الْقَمَرَيْنِ. ❏ قَوْلُهُ: (وَيُحْتَمَلُ التَّقْيِيدُ بِاللَّيْلِ) اعْتَمَدَ النَّهْيُ. ❏ قَوْلُهُ: (فَمَا بَعْدَ الصُّبْحِ الْخُ) أَيِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ. ❏ قَوْلُهُ: (لِلْإِطْلَاقِ) أَيِ الشَّامِلِ لِلنَّهَارِ. ❏ قَوْلُهُ: (مِنْ رِعَايَةِ مَا مَعَهُ) أَيِ الْقَمَرِ بَيَانٌ لِمَا يُحْتَجُّ الْخُ. ❏ قَوْلُهُ: (كَرَاهَةُ ذَلِكَ) أَيِ الْإِسْتِقْبَالِ (فِي زَوْجَتِهِ) أَيِ جَمَاعِهَا.

❏ قَوْلُهُ (وَيُبَعَّدُ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ مِنْ بَعْدٍ لَا بَضْمٍ مِنْ أَبْعَدَ؛ لِأَنَّ ذَاكَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ أَبْعَدَ غَيْرِهِ عَلَى مَا فِي الْمُخْتَارِ لَكِنْ فِي الْمَضْبَاحِ أَنَّ أَبْعَدَ يُسْتَعْمَلُ لَزِمًا وَمُتَعَدِّيًا وَعَلَيْهِ فَيَجُوزُ قِرَاءَتُهُ بَضْمَ الْيَاءِ وَكُسْرَ الْعَيْنِ عِشْ أَقُولُ وَنُفِيدُهُ أَيْضًا تَعْبِيرُ الشَّارِحِ فِيمَا يَأْتِي بِالْإِبْعَادِ. ❏ قَوْلُهُ: (نَدْبًا) إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ فِي النَّهْيِ وَالْمُغْنِي. ❏ قَوْلُهُ: (عَنِ النَّاسِ الْخُ) وَلَوْ فِي الْبُؤْلِ نِهَايَةً وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ. ❏ قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ الْبُعْدِ بِحَيْثُ لَا يُسْمَعُ الْخُ. ❏ قَوْلُهُ: (لَكِنْ تَقْيِيدُهُ) أَيِ الْحَلِيمِيِّ. ❏ قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَبْعُدْ سُنَّ الْخُ) كَذَا فِي الْمُغْنِي. ❏ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ بَحِيثٌ لَا يُسْمَعُ الْخُ. ❏ قَوْلُهُ: (وَيُسَنُّ الْخُ) كَذَا فِي النَّهْيِ. ❏ قَوْلُهُ: (بِالْمُعْمَسِ) كَمُعْظَمٍ وَمُحَدَّثِ اسْمٍ مَوْضِعٍ فِي طَرِيقِ الطَّائِفِ قَامُوسٌ.

❏ قَوْلُهُ (وَيُسَيَّرُ) وَيُخْفَى السَّرُّ بِالماءِ كَمَا لَوْ بَالَ وَأَسَافَلُ بَدَنِهِ مُنْعَمَسَةً فِي مَاءٍ مُتَبَحَّرٍ وَفَاقًا لِمَنْ رَ نَعَمْ يَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِالْكَدْرِ بِخِلَافِ الصَّافِي كَالزُّجَاجِ الصَّافِي وَتَقَدَّمَ عَنْ بَحْثِهِ مَنِ الْإِكْفَاءَ بِالزُّجَاجِ فِي سَرِّ الْقِبْلَةِ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ اهْشَ وَكُرْدِي. ❏ قَوْلُهُ: (بِالسَّائِرِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُسَنُّ فِي النَّهْيِ إِلَّا قَوْلَهُ وَفَارَقَ إِلَى فَرَعَمَ. ❏ قَوْلُهُ: (بِالسَّائِرِ السَّابِقِ) أَيِ بِمُرْتَفِعٍ قَدَرِ ثَلَاثِي ذِرَاعٍ فَأَكْثَرَ وَقَدْ قُرِبَ مِنْهُ ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ فَأَقْلَ بِذِرَاعٍ

الْوُرُودُ تَصْحِيحُ مَا ذَكَرَ. ❏ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ السَّحَابُ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ هُنَا قُرْبُ السَّائِرِ وَقَدْ يَفْرُقُ بَيْنَ

يَمْنَعُ رُؤْيَا عَوْرَتِهِ وَمَحَلَّهُ فِي الْجَالِسِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ تَعْلِيلُ بَعْضِهِمْ لَهُ بِأَنَّهُ يَسْتُرُ مِنْ شُرَّتِهِ إِلَى قَدَمَيْهِ فَافْهَمْ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْقَائِمِ مِنْ ارْتِفَاعِهِ زِيَادَةً عَلَى مَا مَرَّ حَتَّى يَسْتُرَ مِنْ شُرَّتِهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ وَمِنْ عَرَضِهِ حَتَّى يَسْتُرَ عَوْرَتَهُ هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ يَسْهَلُ تَسْقِيفُهُ عَادَةً وَإِلَّا كَفَى، وَإِنْ بَعْدَ عَنْهُ السَّائِرُ وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي الْقِبْلَةِ بِأَنَّ الْقَصْدَ ثُمَّ تَعْظِيمُهَا كَمَا مَرَّ، وَهُوَ لَا يَحْصُلُ مَعَ ذَلِكَ وَهَذَا عَدَمُ رُؤْيَا عَوْرَتِهِ غَالِبًا، وَهُوَ يَحْصُلُ مَعَ ذَلِكَ فَزَعَمَ اتِّحَادُهُمَا لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ وَمَحَلِّ ذَلِكَ كُلُّهُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ مِنْ يَنْظُرُ لِعَوْرَتِهِ غَيْرَ حَلِيلَتِهِ وَعِلْمَهُ وَإِلَّا لَزِمَهُ السُّتْرُ.....

الْأَدَمِيُّ وَلَوْ بِرَاحِلَةٍ أَوْ وَهْدَةٍ أَوْ إِزْحَاءٍ ذَلِيلَةٍ نِهَائَةٍ وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (يَمْنَعُ رُؤْيَا عَوْرَتِهِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي السَّائِرِ هُنَا أَنْ يَكُونَ مُحِيطًا بِهِ مِنْ سَائِرِ الْجَوَانِبِ لِيَحْصُلَ سِتْرُ الْعَوْرَةِ فَيُخَالِفُ الْقِبْلَةَ فِي هَذَا أَيْضًا فَتَأَمَّلْهُ بَصْرِي. □ فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَيِ مَحَلِّ الْإِكْتِفَاءِ بِالسُّتْرِ السَّابِقِ لَكِنْ مَعَ عَرَضٍ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ الْإِلْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّعْلِيلِ وَالضَّمِيرُ لِلْسُّتْرِ السَّابِقِ. □ فَوَدَّ: (إِلَى رُكْبَتَيْهِ) لَا يُقَالُ قَضِيَّةٌ مَا سَبَقَ فِي الْهَامِشِ عَنْ شَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ أَنْ يُقَالَ إِلَى الْأَرْضِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الْفَرْقُ مُمَكِّنٌ ظَاهِرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجِّ قُلْتِ وَالْفَرْقُ أَنَّ الْمَقْصُودَ ثُمَّ التَّعْظِيمُ فَوَجَبَ لِذَلِكَ السُّتْرُ عَنِ الْعَوْرَةِ وَحَرِيمِهَا وَالْمَقْصُودُ هُنَا مَعَ التَّنْظِيرِ الْمُحَرَّمِ وَذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا لِمَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (هَذَا) أَيِ ثُدْبِ السُّتْرِ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (يَسْهَلُ الْإِلْخُ) أَيِ أَوْ مَسْقَفٍ نِهَائَةٍ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ بَعْدَ الْإِلْخُ) أَيِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ نِهَائَةٍ. □ فَوَدَّ: (وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي الْقِبْلَةِ) أَيِ مِنْ عَدَمِ كِفَايَةِ الْبَعِيدِ وَعَدَمِ اشْتِرَاطِ الْعَرَضِ. □ فَوَدَّ: (فَزَعَمَ اتِّحَادُهُمَا) أَيِ السَّائِرِ عَنِ الْقِبْلَةِ وَالسَّائِرِ عَنِ الثُّيُونِ. □ فَوَدَّ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ الْإِلْخُ) أَيِ مَحَلِّ كَوْنِ السُّتْرِ الْمَذْكُورِ مَدْنُوبًا وَقَوْلُهُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ الْإِلْخُ أَيِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ أَحَدٌ أَوْ كَانَ، وَهُوَ يَمْنَعُ يَحِلُّ نَظَرُهُ إِلَيْهِ أَوْ يَخْرُؤُ وَلَكِنْ عِلْمُ غَضِّ الْبَصَرِ بِالْفِعْلِ عَنْهُ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (مَنْ يَنْظُرُ الْإِلْخُ) أَيِ بِالْفِعْلِ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (وَإِلَّا لَزِمَهُ السُّتْرُ الْإِلْخُ) إِذْ كَشَفَهَا بِحَضْرَتِهِ حَرَامٌ وَوُجُوبُ الْبَصَرِ لَا يَمْنَعُ الْحُرْمَةَ عَلَيْهِ خِلَافًا لِمَنْ تَوَهَّمَهُ وَلَوْ أَخَذَهُ الْبَوْلُ وَهُوَ مَخْبُوسٌ بَيْنَ جَمَاعَةٍ جَازَ لَهُ التَّكْشُفُ وَعَلَيْهِمُ الْغَضُّ، فَإِنْ احتَاجَ لِلِاسْتِنْجَاءِ وَقَدْ ضَاقَ الْوَقْتُ وَلَمْ يَوْجَدْ إِلَّا مَاءً بِحَضْرَةِ النَّاسِ جَازَ لَهُ كَشَفُهَا أَيْضًا كَمَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ فِيهِمَا وَظَاهِرُ التَّعْبِيرِ بِالْجَوَازِ فِي الثَّانِيَةِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِيهَا وَالْأَوَّلُ الْوُجُوبُ وَفَارَقَ مَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي تَنْظِيرِهَا مِنَ الْجُمُعَةِ حَيْثُ خَافَ قَوْنَهَا إِلَّا بِالْكَشْفِ الْمَذْكُورِ حَيْثُ جَعَلَهُ جَائِزًا لَا وَاجِبًا قَالَ؛ لِأَنَّ كَشَفَهَا يَسُوءُ صَاحِبِهَا بِأَنَّ الْجُمُعَةَ بَدَلًا وَلَا كَذَلِكَ الْوَقْتُ نِهَائَةٍ وَسَمَّ. □ وَقَوْلُهُ وَالْأَوَّلُ الْوُجُوبُ، وَيَأْتِي فِي شَرْحِ، وَيَجِبُ الْإِسْتِنْجَاءُ اعْتِمَادُهُ وَكَذَا نَقَلَ الْكُرْدِيُّ عَنِ الْإِمْدَادِ وَالْإِعَابِ اعْتِمَادَهُ قَالَ ع. ش. فَوَدَّ: م. □ وَلَوْ أَخَذَهُ الْبَوْلُ الْإِلْخُ أَيِ بَانَ احتَاجَ إِلَيْهِ وَشَقَّ عَلَيْهِ تَرْكُهُ، وَيَنْبَغِي أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ وَصُولُهُ إِلَى حَدٍّ يُخْشَى مَعَهُ مِنْ عَدَمِ الْبَوْلِ مَخْذُورٌ يَتِمُّ بَلَّ يَنْبَغِي وَجُوبُهُ إِذَا تَحَقَّقَ الضَّرَرُ بِتَرْكِهِ وَقَوْلُهُ وَقَدْ ضَاقَ الْوَقْتُ الْإِلْخُ أَفْهَمَ حُرْمَةَ الْإِسْتِنْجَاءِ بِحَضْرَةِ النَّاسِ

السَّحَابِ وَغَيْرِهِ وَلَعَلَّهُ الْأَقْرَبُ. □ فَوَدَّ: (إِلَى رُكْبَتَيْهِ) لَا يُقَالُ قَضِيَّةٌ مَا سَبَقَ فِي الْهَامِشِ عَنْ شَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ أَنْ يُقَالَ إِلَى الْأَرْضِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الْفَرْقُ مُمَكِّنٌ ظَاهِرٌ فَتَأَمَّلْهُ. □ فَوَدَّ: (وَإِلَّا لَزِمَهُ السُّتْرُ) أَيْ؛ لِأَنَّ كَشَفَهَا

على المنقول المَعْتَمِدِ وَيُسَنُّ رَفْعُ ثَوْبِهِ شَيْئًا فَشَيْئًا مُبَالَعَةً فِي السَّتْرِ، فَإِنْ رَفَعَهُ دَفْعَةً قَبْلَ دُثُوهِ كُرَّةً إِلَّا لِحَشْيَةٍ نَحْوِ تَنْجُسٍ وَلَا يَتَخَرَّجُ عَلَى كَشْفِ الْعَوْرَةِ فِي الْخُلُوةِ؛ لِأَنَّهُ يُبَاحُ لِأَدْنَى غَرَضٍ وَهَذَا مِنْهُ وَأَنْ يُعَدَّ الْأَحْجَارُ أَوْ الْمَاءُ قَبْلَ مَجْلُوسِهِ وَلَوْ تَعَارَضَ السَّتْرُ وَالْإِبَاعُ أَوْ وَالِاسْتِقْبَالُ أَوْ

مَعَ اتِّسَاعِ الْوَقْتِ، وَيَتَّبَعِي أَنْ مَحَلَّهَا حَيْثُ لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ إِمَّاكَانُ الْإِسْتِنْجَاءِ فِي مَحَلٍّ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ أَحَدٌ مِمَّنْ يَحْرُمُ نَظَرُهُ، وَالْأَجَازُ لَهُ الْكَشْفُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ كَمَا قِيلَ بِمِثْلِهِ فِي فَائِدِ الطَّهَوْرَيْنِ وَالْمُتِمِّمِ فِي مَحَلٍّ يَغْلِبُ فِيهِ وَجُودُ الْمَاءِ أَوْ وَقَوْلُهُ وَلَمْ يَغْلِبِ الْإِنْحِ صَوَابُهُ يَغْلِبُ. □ فَوَدَّ: (وَيُسَنُّ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ تَعَارَضَ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَلَا يَتَخَرَّجُ إِلَى وَأَنْ يُعَدَّ. □ فَوَدَّ: (وَيُسَنُّ رَفْعُ ثَوْبِهِ شَيْئًا الْإِنْحِ) وَأَنْ يُسَبِّلَهُ شَيْئًا فَشَيْئًا قَبْلَ انْقِضَاءِ قِيَامِهِ مُغْنِي وَبِأَفْضَلٍ وَشَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (فَلِإِنْ رَفَعَهُ الْإِنْحِ) أَيِ فِي الْخُلُوةِ شَرْحٌ بِأَفْضَلٍ.

□ فَوَدَّ: (وَلَا يَتَخَرَّجُ عَلَى كَشْفِ الْعَوْرَةِ الْإِنْحِ) أَيِ عَلَى الْخِلَافِ فِي جَوَازِهِ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ الْكَشْفُ لِغَيْرِ غَرَضٍ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيِ كَشَفَ الْعَوْرَةَ فِي الْخُلُوةِ سَم. □ فَوَدَّ: (لِأَدْنَى غَرَضٍ) كَالِإِغْسَالِ وَالْبَوْلِ وَمُعَاشَرَةِ الزَّوْجِ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَهَذَا مِنْهُ) أَيِ فَلَا يَحْرُمُ سَم أَيِ بِاتِّفَاقٍ. □ فَوَدَّ: (وَأَنْ يُعَدَّ الْأَحْجَارُ) أَيِ إِذَا أَرَادَ الْإِسْتِنْجَاءُ بِهَا (أَوْ الْمَاءُ) أَيِ إِذَا أَرَادَ الْإِسْتِنْجَاءَ بِهِ أَوْ كِلَيْهِمَا إِنْ أَرَادَ الْجَمْعُ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (أَوْ وَالِاسْتِقْبَالُ الْإِنْحِ) أَيِ لَوْ عَارَضَ السَّتْرُ وَالِاسْتِقْبَالُ الْإِنْحِ فِيهِ تَأَمَّلْ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أُرِيدَ بِهَذَا التَّعَارُضُ إِنْ اسْتَقْبَلَ أَوْ اسْتَدْبَرَ فَاتِ السَّتْرِ وَالْأَحْصَلَ فَهَذَا لَيْسَ تَعَارُضًا إِذْ كُلُّ مِّنِ الْإِسْتِقْبَالِ وَالِاسْتِدْبَارِ غَيْرُ مَطْلُوبٍ بَلِ الْمَطْلُوبُ تَرْكُهُ وَالسَّتْرُ الْمَطْلُوبُ حَاصِلٌ مَعَ تَرْكِهِمَا فَفِيهِ جَمْعٌ بَيْنَ الْمَطْلُوبَيْنِ وَلَا يُمَكِّنُ إِلَّا طَلْبَهُ حَيْثُ يُدْ مَعَ السَّتْرِ سَوَاءٌ وَجِبَ أَوْ لَا، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ أَنَّهُ إِنْ اسْتَقْبَلَ أَوْ اسْتَدْبَرَ حَصَلَ السَّتْرُ وَالْأَفَاتِ، وَأَنَّهُ حَيْثُ يُدْ يَتَّبَعِي الْإِسْتِقْبَالُ أَوْ الْإِسْتِدْبَارُ مَعَ السَّتْرِ إِنْ وَجِبَ السَّتْرُ لَوْ جُودَ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْهِ مِمَّنْ يَحْرُمُ نَظَرُهُ، فَإِنْ لَمْ يَجِبْ تَرْكُهُمَا، وَإِنْ فَاتِ السَّتْرُ فَهُوَ مَحَلُّ نَظَرٍ فِي الشَّقِّ الثَّانِي فَلْيَتَأَمَّلْ. سَم أَقُولُ وَقَوْلُهُ: وَإِنْ أُرِيدَ أَنَّهُ الْإِنْحِ هَذَا هُوَ الْمُتَعَيِّنُ بِقَرِينَةِ الْمَقَامِ وَقَوْلُهُ فَهُوَ مَحَلُّ نَظَرِ الْإِنْحِ لَا يَظْهَرُ وَجْهُهُ.

بِحَضْرَةِ النَّاسِ حَرَامٌ وَوُجُوبُ غَضِّ الْبَصَرِ لَا يَمْنَعُ الْحُزْمَةَ خِلَافًا لِمَنْ تَوَهَّمَهُ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيِ كَشَفَ الْعَوْرَةَ وَقَوْلُهُ وَهَذَا مِنْهُ أَيِ فَلَا يَحْرُمُ. □ فَوَدَّ: (أَوْ وَالِاسْتِقْبَالُ الْإِنْحِ) أَيِ أَوْ تَعَارَضَ السَّتْرُ وَالِاسْتِقْبَالُ الْإِنْحِ فِيهِ تَأَمَّلْ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ بِهَذَا التَّعَارُضُ أَنَّهُ إِنْ اسْتَقْبَلَ أَوْ اسْتَدْبَرَ فَاتِ السَّتْرِ وَالْأَحْصَلَ فَهَذَا لَيْسَ تَعَارُضًا إِذْ كُلُّ مِّنِ الْإِسْتِقْبَالِ وَالِاسْتِدْبَارِ غَيْرُ مَطْلُوبٍ بَلِ الْمَطْلُوبُ تَرْكُهُ وَالسَّتْرُ الْمَطْلُوبُ حَاصِلٌ مَعَ تَرْكِهِمَا فَفِيهِ جَمْعٌ بَيْنَ الْمَطْلُوبَيْنِ وَلَا يُمَكِّنُ إِلَّا طَلْبَهُ حَيْثُ يُدْ مَعَ السَّتْرِ سَوَاءٌ وَجِبَ أَوْ لَا، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ أَنَّهُ إِنْ اسْتَقْبَلَ أَوْ اسْتَدْبَرَ حَصَلَ السَّتْرُ وَالْأَفَاتِ، وَأَنَّهُ حَيْثُ يُدْ يَتَّبَعِي الْإِسْتِقْبَالُ أَوْ الْإِسْتِدْبَارُ مَعَ السَّتْرِ إِنْ وَجِبَ السَّتْرُ لَوْ جُودَ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْهِ مِمَّنْ يَحْرُمُ نَظَرُهُ، فَإِنْ لَمْ يَجِبْ تَرْكُهُمَا، وَإِنْ فَاتِ السَّتْرُ فَهُوَ مَحَلُّ نَظَرٍ فِي الشَّقِّ الثَّانِي فَلْيَتَأَمَّلْ وَلَوْ أَخَذَهُ الْبَوْلُ وَهُوَ مَحْبُوسٌ بَيْنَ جَمَاعَةٍ جَازَ لَهُ الْكَشْفُ وَعَلَيْهِمُ الْغَضُّ، فَإِنْ احتَاجَ لِلِاسْتِنْجَاءِ وَقَدْ ضَاقَ الْوَقْتُ وَلَمْ يَجِدْ إِلَّا مَاءً بِحَضْرَةِ النَّاسِ جَازَ لَهُ كَشْفُهَا أَيْضًا كَمَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ فِيهِمَا وَظَاهِرُ التَّعْيِيرِ بِالْجَوَازِ فِي الثَّانِيَةِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِيهَا وَالْأَوْجَهُ الْوُجُوبُ وَفَارَقَ مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا

والاستدبارُ قُدِّمَ السُّرُّ في الأولى كما بُحِثَ وفي غيرها إن وجبَ فيما يظهرُ. (ولا يبول) ولا يتغوطُ (في ماء) مملوكٍ له أو مُباحٍ غيرِ مُسَبَّلٍ ولا موقوفٍ (راكداً) قُلْ أو كثرُ للخبرِ الصحيح أنه ﷺ نهى عن ذلك، فإن فعلَ كُرِهَ ما لم يستبحرَ بحيث لا تعافه نفسُ أَلْبَتَّةَ أمَّا الجاري فلا يُكره في كثيره لِقَوْتِهِ وَبَحَثَ الْمُصَنَّفُ حُرْمَتَهُ في القليل؛ لأنَّ فيه إثلاًفاً له عليه وعلى غيره جوابه، وإن وافقه الإسْئويُّ في بعض تفصيلِ اعْتِمَادِهِ ما قَوَّرْتَهُ أَنَّ الكلامَ في مملوكٍ له أو مُباحٍ وطهره مُمَكِّنٌ بِالْمُكَاتَرَةِ نَعَمْ إِنْ دَخَلَ الْوَقْتُ وَتَعَيَّنَ لَطْهَرُهُ حُزْمٌ كإثلافه، ويحُرِّمُ في مُسَبَّلٍ.....

☐ قَوْلُهُ: (في الأولى) أي تعارض السُّرِّ والإِنْعَادِ وقوله وفي غيرها أي تعارض السُّرِّ والاستقبال أو الاستدبار.

☐ قَوْلُهُ (سُرٌّ): (ولا يبول) وَصَبَّ الْبَوْلُ في الماءِ كالبول فيه مُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يَتَغَوَّطُ) إلى قوله وَعَجِبْتُ في الْمُعْنَى وَالتَّهْلِيَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (فَإِنْ فَعَلَ) أي البول أو الغائطُ في المملوكِ أو المُباحِ وَكَذَا الْبُصَاقُ وَالْمُخَاطُ شَيْئَانَا. ☐ قَوْلُهُ: (كُرِهَ) وَيُكْرَهُ أَيْضاً قَضَاءُ الْحَاجَةِ بِقُرْبِ الْمَاءِ الَّذِي يُكْرَهُ قَضَاؤُهَا فِيهِ مُعْنَى وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ قَالَ الْكُزْدِيُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ بِقُرْبِ الْمَاءِ قَالَ فِي الْإِيْعَابِ بَحِثْ بِصِلْ إِلَيْهِ كَمَا فِي الْجَوَاهِرِ اهـ. وَفِيهِ تَوَقُّفٌ وَالْأَقْرَبُ إِتْقَانُهُ عَلَى ظَاهِرِ إِطْلَاقِهِ فَلْيُرَاجَعْ. ☐ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَسْتَبْحِرْ إِلَخَ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فَلَا كَرَاهَةَ فِي قَضَاءِ الْحَاجَةِ فِيهِ نَهَارًا وَلَا خِلَافَ الْأَوَّلَى كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنْتَهَى سَمَ.

☐ قَوْلُهُ: (بِحَيْثُ لَا تَعَافُهُ إِلَخَ) لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ مَحَلَّ الْبَوْلِ تَعَافُهُ الْأَنْفُسُ كَيْفَمَا كَانَ الْمَاءُ سَيِّمًا عَقِيهَ بَضْرِيٍّ. ☐ قَوْلُهُ: (فَلَا يُكْرَهُ فِي كَثِيرِهِ) أَي دُونَ قَلِيلِهِ فَيُكْرَهُ نَهَايَةً وَمُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (فِي الْقَلِيلِ) أَي مُطْلَقًا مُعْنَى أَي رَاكِدًا كَانَ أَوْ جَارِيًا. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَنَّ وَافَقَهُ) أَي الْمُصَنَّفُ. ☐ قَوْلُهُ: (مَا قَوَّرْتَهُ إِلَخَ) خَبَّرَ وَجَوَابُهُ وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ وَبَحَثَ الْمُصَنَّفُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَطَهَّرَهُ إِلَخَ) جُمْلَةً حَالِيَةً. ☐ قَوْلُهُ: (مُمَكِّنٌ بِالْمُكَاتَرَةِ) لِكَيْتَهُ يَشْكُلُ بِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ يَحُرِّمُ اسْتِعْمَالَ الْإِنَاءِ التَّجْسِ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ وَأَجِيبْ بِأَنَّ هُنَاكَ اسْتِعْمَالًا بِخِلَافِهِ هُنَا مُعْنَى وَع ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَتَعَيَّنَ إِلَخَ) أَي الْمَاءُ الْقَلِيلُ سِوَاكَ رَاكِدًا أَوْ جَارِيًا رَشِيدِيٍّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيَحُرِّمُ فِي مُسَبَّلٍ إِلَخَ) أَي فِي مَمْلُوكٍ لِغَيْرِهِ سَمَ عِبَارَةٌ ع ش بَعْدَ كَلَامِ أَقُولُ الْأَقْرَبُ الْحُرْمَةُ فِي الْمَمْلُوكِ لِلْغَيْرِ

الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِي نَظِيرِهَا مِنَ الْجُمُعَةِ حَيْثُ خَافَ قَوَّتَهَا إِلَّا بِالْكَشْفِ الْمَذْكُورِ حَيْثُ جَعَلَهُ جَائِزًا قَالَ ؛ لِأَنَّهُ كَشَفَهَا يَسُوءُ صَاحِبُهَا بِأَنَّ الْجُمُعَةَ بَدَلًا وَلَا كَذَلِكَ الْوَقْتُ م ر. ☐ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَسْتَبْحِرْ بِحَيْثُ لَا تَعَافُهُ نَفْسُ أَلْبَتَّةَ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فَلَا كَرَاهَةَ فِي قَضَاءِ الْحَاجَةِ فِيهِ نَهَارًا وَلَا خِلَافَ الْأَوَّلَى كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ لَا جُرْمَةَ أَيْضًا إِنْ كَانَ مُسَبَّلًا أَوْ مَمْلُوكًا أَي لِلْغَيْرِ وَيُحْتَمَلُ خِلَافَهُ أَنْتَهَى. ☐ قَوْلُهُ: (فِي مُسَبَّلٍ وَمَوْقُوفٍ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ اسْتَبَحَرَ كَمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ لَكِنْ قَيَّدَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ الْبَكْرِيُّ فِي شَرْحِهِ الْحُرْمَةَ فِي الْمُسَبَّلِ أَوْ الْمَمْلُوكِ لِلْغَيْرِ بِغَيْرِ الْمُسْتَبْحِرِ الْمَذْكُورِ فَلْيَتَأَمَّلْ لِكَيْتَهُ قَرِيبٌ فِي الْمَمْلُوكِ لِلْغَيْرِ إِنْ عَلِمَ رِضَاهُ وَقَدْ يُقَالُ مَعَ عِلْمِ الرِّضَا لَا يَنْبَغِي التَّقْيِيدُ بِالْمُسْتَبْحِرِ وَحَيْثُ قُلْنَا بِالْجَوَازِ لَا يَبْعُدُ تَخْصِيصُهُ بِالْبَوْلِ بَلْ قَدْ يُؤْخَذُ هَذَا مِنْ تَقْيِيدِ الْمُسْتَبْحِرِ بِالْحَيْثِيَّةِ السَّابِقَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وَمَوْقُوفٌ مُطْلَقًا وَمَاءٌ هُوَ وَقِفْتُ فِيهِ إِنْ قُلْتُ لِحُرْمَةِ تَنْجِيسِ الْبَدَنِ وَيُكْرَهُ فِي الْمَاءِ بِاللَّيْلِ مُطْلَقًا كَالْأَغْتِسَالِ لِمَا قِيلَ أَنَّهُ مَاوَى الْجِنِّ وَعَجِيبٌ اسْتِنْتَاجُ الْكَرَاهَةِ مِنْ هَذِهِ الْعِلَّةِ الَّتِي لَا أَصْلَ لَهَا بَلْ لَوْ فُرِضَ أَنَّ لَهَا أَصْلًا كَانَتِ التَّسْمِيَةُ دَافِعَةً لِسَرِّهِمْ فَلْتَحْمِلِ الْكَرَاهَةُ هُنَا عَلَى الْإِرْشَادِيَّةِ وَقَدْ يُجَابُ بِالْتِّزَامِ أَنَّهَا شَرْعِيَّةٌ وَيُوجِبُهُ بِنَظِيرٍ مَا مَرَّ فِي كَرَاهَةِ الْمُشْمَسِ أَنَّهُ مُرِيبٌ وَفِي الْحَدِيثِ «دَعْ مَا يَرِيثُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيثُكَ» وَدَفْعُ التَّسْمِيَةِ لَذَلِكَ إِنَّمَا يُظَنُّ فِي غَيْرِ غَتَاةٍ كُفِّرَتْ بِهِمْ، فَإِنْ قُلْتُ الْمَاءُ الْعَذْبُ رَبَوِيٌّ؛ لِأَنَّهُ مَطْعُومٌ فَلْيَحْزَمْ الْبَوْلُ فِيهِ مُطْلَقًا كَالطَّعَامِ قُلْتُ هَذَا مَا تَحْيَلُهُ بَعْضُ الشُّرَاحِ، وَهُوَ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الطَّعَامَ يَتَنَجَّسُ وَلَا يُمَكِّنُ تَطْهِيرُهُ.....

مُطْلَقًا اسْتَبَحَرَ أَوْ لَا حَيْثُ لَمْ يَعْلَمْ رِضَا مَالِكِهِ؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَنُقِلَ بِالذَّرْسِ عَنْ شَرْحِ الْعَبَّاسِ لِلشَّارِحِ مَا يُوَافِقُ مَا قُلْنَا ه. وَعِبَارَةُ شَيْخِنَا وَهَذَا فِي الْمُبَاحِ أَوْ الْمَمْلُوكِ لَهُ بِخِلَافِ الْمُسَبَّلِ أَوْ الْمَمْلُوكِ لِغَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ عِلْمِ رِضَا فَيَحْرُمُ وَلَوْ مُسْتَبَحَرًا فَيَحْرُمُ عَلَى الشَّخْصِ الْبَوْلُ فِي مَغْطِيسِ الْمَسْجِدِ وَكَذَا فِي مَغْطِيسِ الْحَمَّامِ مِنْ غَيْرِ عِلْمِ رِضَا صَاحِبِهِ، وَإِنْ كَانَ نَافِعًا عِنْدَ الْأَطِبَّاءِ فَقَدْ قَالُوا إِنْ بَوَّلَ فِي الْحَمَّامِ فِي الشَّتَاءِ قَائِمًا خَيْرٌ مِنْ شَرْبَةِ دَوَاءٍ ه. قَوْلُهُ: (وَمَوْقُوفٌ) انْظُرْ مَا صَوَّرَهُ وَقَفَ الْمَاءُ وَقَدْ يُصَوَّرُ بِمَا لَوْ وَقَفَ مَحَلُّهُ كَثِيرٌ مَثَلًا، وَيَكُونُ فِي التَّغْيِيرِ بَوَقْفِهِ تَجَوُّزًا وَيُمْكِنُ تَصْوِيرُهُ بِمَا لَوْ مَلَكَ مَاءٌ كَثِيرًا كَبِيرَةً مَثَلًا وَقَفَ الْمَاءُ عَلَى مَنْ يَتَنَفَّعُ بِهِ مِنْ غَيْرِ نَقْلِ لَهُ عَنْ عِبَارَةِ الرَّشِيدِيِّ وَصَوْرَةُ الْمَوْقُوفِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنْ يَقِفَ إِنْسَانٌ ضَبْعَةً مَثَلًا يُمَلَأُ مِنْ غَلَّتِهَا نَحْوُ صَهْرِيحٍ أَوْ فَسْقِيَةٍ أَوْ أَنْ يَقِفَ بَنُوًّا فَيَدْخُلُ فِيهِ مَاؤُهُ الْمَوْجُودُ وَالْمُتَجَدِّدُ تَبَعًا وَلَا فَالْمَاءُ لَا يَقْبَلُ الْوَقْفَ قَصْدًا ه. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ رَاكِدًا كَانَ أَوْ جَارِيًا قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا بَصْرِيٌّ عِبَارَةُ سَمِ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ اسْتَبَحَرَ كَمَا تَقَدَّمَ ه. قَوْلُهُ: (وَمَا هُوَ وَقِفٌ إِلَّاخ) قُلُوا انْتَعَمَسَ مُسْتَبَحِرٌ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ حَرَمٌ، وَإِنْ قُلْنَا بِالْكَرَاهَةِ فِي الْبَوْلِ فِيهِ لِمَا فِيهِ هُنَا مِنْ تَضْمِينِهِ بِالتَّجَاسَةِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ نَهَايَةً. قَوْلُهُ: (إِنْ قُلْتُ إِلَّاخ) وَكَذَا فِيمَا يَظْهَرُ أَنْ كَثُرَ وَعَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ تَغْيِيرُهُ سَمِ. قَوْلُهُ: (لِحُرْمَةِ تَنْجِيسِ الْبَدَنِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ الْحُرْمَةُ فِيمَا اتَّصَلَ بِهِ بَعْضُ تَوْبِهِ بِنَاءً عَلَى حُرْمَةِ تَنْجِيسِ التَّوْبِ أَيْضًا سَمِ. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ رَاكِدًا أَوْ جَارِيًا قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا. قَوْلُهُ: (مِنْ هَذِهِ إِلَّاخ) أَيُّ كَوْنِ الْمَاءِ مَاوَى الْجِنِّ فِي اللَّيْلِ. قَوْلُهُ: (دَافِعَةً لِسَرِّهِمْ إِلَّاخ) يُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ لَعَلَّ الْوَجْهَ فِي ذَلِكَ تَأْدِيَتُهُ إِلَى تَنْجِيسِهِمْ لِعَدَمِ رُؤْيَيْنَا لَهُمْ لَا الْخَوْفُ مِنْ شَرِّهِمْ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُنْظَرَ هَلِ التَّسْمِيَةُ تَدْفَعُ شَرَّهُمْ الْمَخْشُوسَ كَالْإِيذَاءِ فِي الْبَدَنِ كَمَا تَدْفَعُ الْمَغْفُولُ كَالْوَسْوَسةِ فَقَدْ حُكِيَ تَعَرُّضُهُمْ بِالْإِيذَاءِ الْحَسِيِّ لِكَثَرِ مِنَ الْكُفْلِ مَعَ أَنَّ ظَاهِرَ حَالِهِمْ مُوَاطَبَةُ الذِّكْرِ بَصْرِيٌّ. قَوْلُهُ: (وَيُوجِبُهُ) أَيُّ ذَلِكَ الْإِلْتِزَامُ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ قُلْتُ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا رَاكِدًا أَوْ جَارِيًا قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا.

قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ وَلَوْ فِي مَمْلُوكٍ لِغَيْرِهِ. قَوْلُهُ: (إِنْ قُلْتُ) وَكَذَا فِيمَا يَظْهَرُ أَنْ كَثُرَ وَعَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ تَغْيِيرُهُ. قَوْلُهُ: (لِحُرْمَةِ تَنْجِيسِ الْبَدَنِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ الْحُرْمَةُ فِيمَا اتَّصَلَ بِهِ بَعْضُ تَوْبِهِ بِنَاءً عَلَى حُرْمَةِ تَنْجِيسِ التَّوْبِ أَيْضًا وَقَدْ يَلْحَقُ بِهِ الْإِنَاءُ إِنْ حَرَمْنَا تَنْجِيسَهُ بِلَا حَاجَةٍ وَقَدْ يَقْتَضِي هَذَا حُرْمَةُ الْبَوْلِ فِيهِ إِذَا كَانَ فِي

مائيّه والماء له قُوّة ودَفْعٌ لِلنَّجَاسَةِ عن نفسه فلم يَلْحَقْ هُنا بالمَطْعوماتِ. (و) لا يَبُولُ ولا يَتَغَوَّطُ في (جحرٍ) لِصِحَّةِ النَّهْيِ عنه، وهو الثَّقْبُ أي الخَرَقُ المُسْتَدِيرُ النَّازِلُ في الأَرْضِ وَالْحَقُّ به السَّرْبُ يَفْتَحُ أَوَّلِيهِ أي الشَّقُّ المُسْتَطِيلُ، فَإِنْ فَعَلَ كُرَّةً خَشِيَةً أَنْ يَتَأَذَّى أو يُؤْذِيَ حَيَوَانًا فِيهِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ الْكَلَامَ في غَيْرِ الْمُعَدِّ، وَأَنَّهُ لَا يَكْفِي الإِعْدَادُ هُنا بِالْقَصْدِ.

☐ قَوْلُهُ: (مائيّه) قد يُقَالُ فَيَنْبَغِي الْجَوَازُ فِيمَا يُمَكِّنُ تَطْهِيرَهُ مِنْهُ كَالْبَطِيخَةِ وَالتَّمْرَةِ وَقَوْلُهُ وَدَفْعٌ لِلنَّجَاسَةِ إِنْخَ هَذَا لَا يَأْتِي فِي الْقَلِيلِ إِلَّا أَنْ يُرَادَ فِي الْجُمْلَةِ أَوْ بِاِغْتِيَابِ جَنْسِهِ سَمَ وَدَفْعَ النَّهَايَةِ الْإِشْكَالَ الْمَذْكُورَ مِنْ أَصْلِهِ بِزِيَادَةِ قَوْلِهِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَحْرُمَ فِي الْقَلِيلِ لِإِمْكَانِ طَهْرِهِ بِالْمُكَاتَرَةِ اهـ، وَهُوَ مَعْلُومٌ مِنْ أَوَّلِ كَلَامِ الشَّارِحِ أَيْضًا وَلِذَا سَكَتَ عَنْهُ هُنَا. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يَبُولُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْهُ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَلَمْ أَرِ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ مِنْهُ إِلَى نَقْلُوا.

☐ قَوْلُ (السِّي: وَجَحْرٍ) بِجِيمٍ مَضْمُومَةٍ فَمُهْمَلَةٌ سَاكِنَةٌ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (لِصِحَّةِ النَّهْيِ عَنْهُ) لِمَا يُقَالُ إِنَّهَا مَسَاكِنُ الْجَنِّ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ الثَّقْبُ) بِالْفَتْحِ وَاجِدُ الثَّقُوبِ وَالثَّقْبُ بِالضَّمِّ جَمْعُ ثُقْبَةٍ كَالثَّقْبِ يَفْتَحُ الْقَافُ مُخْتَارٌ وَفِي الْإِفْتِنَاعِ أَنَّهُ بَضَمٌ الْمُثَلَّثَةُ وَسُكُونُ الْقَافِ قُلْتُ الْقِيَاسُ مَا فِي الْمُخْتَارِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مُضَدَّرٌ وَعِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضِ يَفْتَحُ الْمُثَلَّثَةُ أَفْصَحُ مِنْ ضَمِّهَا اهـ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (خَشِيَةً أَنْ يَتَأَذَّى إِنْخَ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِيهِ حَيَوَانٌ ضَعِيفٌ فَيَتَأَذَّى أَوْ قَوِيٌّ فَيُؤْذِيهِ أَوْ يُنَجِّسُهُ اهـ قَالَ ع ش وَلَوْ تَحَقَّقَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ حَيَوَانٌ يُؤْذِي بَلْ مَا لَا يُؤْذِي وَكَانَ يَلْزَمُ مِنْ بَوْلِهِ عَلَيْهِ قَتْلُهُ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ إِنْ نُدِبَ قَتْلُهُ وَكَانَ يَمُوتُ بِسُرْعَةٍ فَلَا حُرْمَةَ وَلَا كِرَاهَةَ، وَإِنْ كُرِهَ قَتْلُهُ، فَإِنْ كَانَ يَمُوتُ بِسُرْعَةٍ فَالْكِرَاهَةُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَمُوتُ بِسُرْعَةٍ بَلْ يَحْصُلُ تَغْذِيبٌ حَرْمٌ لِلْأَمْرِ بِإِحْسَانِ الْقِتْلَةِ، وَإِنْ كَانَ يُبَاحُ قَتْلُهُ، فَإِنْ حَصَلَ تَغْذِيبٌ حَرْمٌ أَوْ انْتَقَى التَّغْذِيبُ، فَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ تَأَذُّ فَيَنْتَجِ عَدَمُ الْكِرَاهَةِ لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِهِمُ الْكِرَاهَةُ، وَإِنْ حَصَلَ تَأَذُّ يَنْتَجِ الْكِرَاهَةُ كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ إِبْطَالُهُمْ فَلْيُحَرِّزْ مَحَلَّ كَلَامِهِمْ مِنْ ذَلِكَ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ اهـ.

☐ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ إِنْخَ) يَتَأَمَّلُ الْأَخْذُ فَإِنَّ الْمُعَدَّ قَدْ يَحْصُلُ فِيهِ الْإِيذَاءُ أَوْ التَّأَذِّي سَم. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ لَا يَكْفِي الْإِعْدَادُ هُنَا) احْتِرَازٌ عَنْ تَقْدِيمِ الْيَسَارِ عِنْدَ إِرَادَةِ الْجُلُوسِ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ بِمَوْضِعٍ مِنَ الصَّخْرَاءِ فَيَكْفِي الْقَصْدُ ثُمَّ هَذَا، وَيَنْبَغِي أَنْ يَحْصُلَ الْإِعْدَادُ هُنَا بِقَضَاءِ الْحَاجَةِ مَعَ قَصْدِ تَكَرُّرِ الْعُودِ إِلَيْهِ لِذَلِكَ

إِنَاءً وَلَكِنْ هَذَا قَدْ لَا يُوَافِقُ جَوَازَ الْبَوْلِ فِي الْإِنَاءِ الْخَالِي عَنِ الْمَاءِ بَلْ سَيَأْتِي نَذْبُ اتِّخَاذِ الْإِنَاءِ لِلْبَوْلِ فِيهِ لَيْلًا وَقَدْ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْخَالِي وَمَا فِيهِ مَاءٌ؛ لِأَنَّهُ فِي الثَّانِي تَنْجِيسٌ لِشَيْئَيْنِ الْمَاءِ وَالْإِنَاءِ بِلَا حَاجَةٍ وَقَدْ يُقَالُ تَنْجِيسُ كُلِّ جَائِزٍ فَكَذَا عِنْدَ الْاجْتِمَاعِ. ☐ قَوْلُهُ: (مائيّه) قد يُقَالُ فَيَنْبَغِي الْجَوَازُ فِيمَا يُمَكِّنُ تَطْهِيرَهُ كَالْبَطِيخَةِ وَالتَّمْرَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَدَفْعٌ لِلنَّجَاسَةِ إِنْخَ) قد يُقَالُ هَذَا لَا يَأْتِي فِي الْقَلِيلِ إِلَّا أَنْ يُرَادَ فِي الْجُمْلَةِ أَوْ بِاِغْتِيَابِ جَنْسِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ) يَتَأَمَّلُ الْأَخْذُ فَإِنَّ الْمُعَدَّ قَدْ يَحْصُلُ فِيهِ الْإِيذَاءُ أَوْ التَّأَذِّي.

☐ قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ لَا يَكْفِي الْإِعْدَادُ هُنَا بِالْقَصْدِ) احْتِرَازٌ عَنْ تَقْدِيمِ الْيَسَارِ عِنْدَ إِرَادَةِ الْجُلُوسِ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ بِمَوْضِعٍ مِنَ الصَّخْرَاءِ هَذَا، وَيَنْبَغِي أَنْ يَحْصُلَ الْإِعْدَادُ هُنَا بِقَضَاءِ الْحَاجَةِ مَعَ قَصْدِ تَكَرُّرِ الْعُودِ إِلَيْهِ لِذَلِكَ.

(تنبيه) وَقَعَ لِشَيْخِنَا وَغَيْرِهِ أَنَّهُمْ نَقَلُوا عَنِ الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ بَحَثَ الْحُرْمَةَ هُنَا لِصِحَّةِ النَّهْيِ، وَأَنَّهُ قَيَّدَ الْكَرَاهَةَ بِغَيْرِ الْمُعَدِّ وَلَمْ أَرْ ذَلِكَ فِي عِدَّةٍ تُسَخِّحُ فِيهِ هُنَا، فَإِنْ كَانَ فِيهِ بِمَحَلٍّ آخَرَ أَوْ فِي بَعْضِ نُسَخِهِ وَإِلَّا فَكَلَامُهُمْ مُؤَوَّلٌ بِأَنَّهُ مُقْتَضَى بَحْثِهِ فِي الْمَلَاعِنِ الْحُرْمَةُ لِصِحَّةِ النَّهْيِ فِيهَا أَنَّ هَذَا مِثْلُهَا فَتَسَبَّوْهُ إِلَيْهِ تَسَامُحًا نَعَمْ نَقَلَ ذَلِكَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ الْمُصَنِّفِ وَلَمْ يُنَسِّبُوهُ لِكِتَابٍ مِنْ كُتُبِهِ قِيلَ وَنَهَى عَنِ الْبَوْلِ فِي الْبَالُوَةِ وَتَحْتَ الْمِيزَابِ وَعَلَى رَأْسِ الْجَبَلِ (و) لَا يَبُولُ وَلَا يَتَقَوَّطُ مَا عِثًا فِي مَحَلِّ صُلْبٍ (و) لَا فِي (مَهَبِّ رِيحٍ) أَيِ جِهَةِ هُبُوبِهَا الْغَالِبِ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ

سم. □ فَوُدَّ: (أَنَّهُ بَحَثَ الْحُرْمَةَ الْإِنْفِ) أَقَرَّهُ الْمُغْنِي وَكَذَا النَّهَايَةُ عِبَارَتُهُ نَعَمْ يَظْهَرُ تَحْرِيمُهُ فِيهِ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ بِهِ حَيَوَانًا مُخْتَرَمًا يَتَأَذَى بِهِ أَوْ يَهْلِكُ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ بَحَثُ الْمَجْمُوعِ اهـ. وَأَقَرَّهُ سَمَ وَنَقَلَ الْكَرْدِيُّ عَنِ الْإِمْدَادِ مِثْلَهُ. □ فَوُدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي الْجُحْرِ وَمَا أَلْحَقَ بِهِ. □ فَوُدَّ: (وَأَنَّهُ قَيَّدَ الْكَرَاهَةَ) أَيِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ كُرْدِيٍّ. □ فَوُدَّ: (وَلَمْ أَرْ ذَلِكَ) أَيِ الْبَحْثِ وَقَوْلُهُ فِيهِ أَيِ فِي الْمَجْمُوعِ وَكَانَ الْأَوَّلَى إِيدَالُهُ بَيْنَهُ أَوْ تَقْدِيمُهُ عَلَى فِي عِدَّةٍ تُسَخِّحُ. □ فَوُدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي مَبْحَثِ آدَابِ قَاضِي الْحَاجَةِ. □ فَوُدَّ: (بِأَنَّهُ مُقْتَضَى بَحْثِهِ) أَيِ بَحْثِ الْمَجْمُوعِ. □ فَوُدَّ: (فِي الْمَلَاعِنِ) أَيِ الْآتِيَةِ آتِفًا. □ فَوُدَّ: (أَنَّ هَذَا الْإِنْفِ) خَبَرٌ أَنَّ مُقْتَضَى الْإِنْفِ وَالْإِشَارَةُ لِنَحْوِ الْجُحْرِ. □ فَوُدَّ: (نَقَلَ ذَلِكَ) أَيِ الْبَحْثِ الْمَذْكُورِ. □ فَوُدَّ: (فِي الْبَالُوَةِ) قَدْ يَشْمَلُهَا الْجُحْرُ سَمَ. وَقَدْ يُنْعَى الشُّمُولُ بِأَنَّ الْبَالُوَةَ فِي قُوَّةِ الْمُعَدِّ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ كَمَا يُشْعِرُ بِهِ تَقْيِيدُ الشَّارِحِ فِيمَا يَأْتِي الْمُسْتَحْجَمُ بِأَنَّهُ لَا مَنَعْدَلَهُ.

فَوُدَّ (سَمَ): (وَمَهَبِّ رِيحٍ) وَمِنْهُ الْمَرَا حِيضُ الْمُشْتَرَكَةِ نَهَايَةً وَشَرْحُ بِأَفْضَلِ زَادَ الْمُغْنِي فَيَنْبَغِي الْبَوْلُ فِي إِنْاءٍ وَإِفْرَاقِهِ فِيهَا لَيْسَلَمَ مِنَ التَّجَاسَةِ قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ اهـ. وَفِي الْكَرْدِيِّ عَنْ فَتَاوَى السَّيِّدِ عَمَرَ الْبُصْرِيِّ الْمَرَا حِيضُ جَمْعٍ مِرْحَاضٍ، وَهُوَ الْبَيْتُ الْمُتَّخَذُ لِقَضَاءِ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ أَيِ التَّوَقُّطِ وَالْمُرَادُ بِالْمَرَا حِيضِ الْمُشْتَرَكَةِ مَا يَقَعُ فِي الْمَدَارِسِ وَالرُّبُطِ وَبِجَوَارِ الْمَسَاجِدِ الْجَوَامِعِ مِنْ اتِّخَاذِ مَرَا حِيضٍ مُتَعَدِّدَةٍ الْمَنَافِذِ مُتَّحِدَةٍ فِي الْبِنَاءِ الْمُعَدِّ لاسْتِقْرَارِ التَّجَاسَةِ فَيُبْنَى بِنَاءً وَاسِعٌ مُسَقَّفٌ يُسَمَّى فِي عَرَفِ أَهْلِ الْحَرَمَيْنِ وَمِصْرَ بِالْبَيَارَةِ بِنَاءً مَوْحِدَةً وَتَحْتِيَّةً مُشَدَّدَةً وَتُفْتَحُ إِلَيْهِ مَنَافِذُ مُتَعَدِّدَةٌ وَيُنْبِئُ لِكُلِّ مَنَفِذٍ حَائِطٌ يَسْتُرُهُ عَنِ الْأَعْيُنِ وَلَهُ بَابٌ يَخْتَصُّ بِهِ فَالْبِنَاءِ الْوَاحِدِ الَّذِي هُوَ مُسْتَقَرُّ التَّجَاسَةِ مُتَّحِدٌ تَشْتَرِكُ فِيهِ تِلْكَ الْمَنَافِذُ، وَيَجْتَمِعُ فِيهِ مَا يَسْقُطُ مِنْهَا مِنَ الْأَقْدَارِ. وَأَمَّا وَجْهُ الْكَرَاهَةِ فِيهَا فَهُوَ أَنَّ الْهَوَاءَ يَنْفُذُ مِنْ أَحَدِهَا مُسْتَقْلَلًا فَإِذَا أَبْرَزَ تَصْعَدُ مِنْ مَنَفِذٍ آخَرَ قَيْرُودُ الرِّشَاشِ إِلَى قَاضِي الْحَاجَةِ اهـ. □ فَوُدَّ: (وَلَا يَبُولُ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْمُرَادُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَكَالْمَائِعِ إِلَى الْمُتَنِ. □ فَوُدَّ: (فِي مَحَلِّ صُلْبٍ) فَإِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ دَقَّ بِحَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِ مُغْنِي وَشَرْحُ بِأَفْضَلِ وَفِي الْكَرْدِيِّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ أَوْ نَحْوَهُ قَالَ فِي الْإِيْعَابِ أَيِ بِأَنَّهُ يَجْعَلُ فِيهِ نَحْوَ حَشِيشٍ أَوْ تُرَابٍ حَتَّى يَأْمَنَ عَوْدَ الرِّشَاشِ إِلَيْهِ اهـ. □ فَوُدَّ: (وَلَا فِي مَهَبِّ رِيحٍ الْإِنْفِ) بَلْ يَسْتَدْبِرُهَا فِي الْبَوْلِ، وَيَسْتَقْبِلُهَا فِي الْغَائِطِ الْمَائِعِ

□ فَوُدَّ: (أَنَّهُ بَحَثَ الْحُرْمَةَ الْإِنْفِ) نَعَمْ يَظْهَرُ تَحْرِيمُهُ أَيِ الْبَوْلِ وَمِثْلُهُ الْغَائِطُ فِيهِ أَيِ فِي الْحَجَرِ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ بِهِ حَيَوَانًا مُخْتَرَمًا يَتَأَذَى بِهِ أَوْ يَهْلِكُ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ بَحَثُ الْمَجْمُوعِ م ر. □ فَوُدَّ: (فِي الْبَالُوَةِ) قَدْ يَشْمَلُهَا الْجُحْرُ. □ فَوُدَّ: (وَمَهَبِّ رِيحٍ) أَيِ مَحَلِّ هُبُوبِهَا وَقَدْ هُبُوبُهَا كَمَا أَفْتَضَاهُ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ وَمِنْهُ

فيكره ذلك، وإن لم تكن هابةً بالفعل لِقَلَّ يعودُ عليه رشاشُ الخارجِ وكالمائعِ جامدٌ يخشى عودَ ريجه والتأذي به ولا يبولُ ولا يتغوطُ في مُستَحَمٍّ لا مُنْفَذَ له؛ لِأَنَّهُ يَجْلِبُ الْوَسْوَاسَ (و) لا في (مُتَحَدِّثٍ)، وهو محلُّ اجْتِمَاعِ النَّاسِ فِي الشَّمْسِ شِتَاءَ وَالظَّلِّ صَيْفًا وَالْمُرَادُ هُنَا كُلُّ مَحَلٍّ يُقْصَدُ لِعَرَضٍ كَمَعِيشَةٍ أَوْ مَقِيلٍ فَيُكْرَهُ ذَلِكَ إِنْ اجْتَمَعُوا لِجَائِزٍ وَإِلَّا فَلَا (وَطَرِيقٍ) فَيُكْرَهُ وَقِيلَ يَحْرُمُ التَّغَوُّطُ وَعَلَيْهِ جَمَاعَةٌ وَذَلِكَ لِصِحَّةِ النَّهْيِ عَنِ التَّحَلِّيِ فِيهِمَا مُعَلَّلًا بِأَنَّهُ يَجْلِبُ اللَّعْنَ كَثِيرًا.

نَهَايَةً وَشَرَحَ بِأَفْضَلٍ وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الْإِيْعَابِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ يَبُولُ، وَيَتَغَوَّطُ مَائِعًا كُرِهَ اسْتِقْبَالُهَا وَاسْتِدْبَارُهَا أَوْ يَبُولُ فَقَطُّ كُرِهَ لَهُ اسْتِقْبَالُهَا أَوْ يَتَغَوَّطُ مَائِعًا فَقَطُّ كُرِهَ لَهُ اسْتِدْبَارُهَا ه. ه. قَوْلُهُ: (وَأَنَّ لَمْ تَكُنْ هَابَةً بِالْفِعْلِ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى وَشَرَحَ الْعِبَابَ لِلرَّمْلِيِّ وَأَقْرَبَ ش وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَشُرُوحَ الْإِزْشَادِ وَالْعِبَابِ وَبِأَفْضَلٍ لِلشَّارِحِ. ه. قَوْلُهُ: (وَكَالْمَائِعِ جَامِدٍ الْخ) وَفَاقًا لِلزِّيَادِيِّ وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى وَشُرُوحَ الْإِزْشَادِ وَالْعِبَابِ لِلشَّارِحِ. ه. قَوْلُهُ: (لَا مُنْفَذَ لَهُ) مَفْهُومُهُ انْتِفَاءُ النَّهْيِ إِذَا كَانَ لَهُ مُنْفَذٌ فَانْظُرْ هَلْ يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ أَيْفًا فِي الْبَالُوَةِ وَقَدْ تُدْفَعُ الْمُنَافَاةُ بِتَقْدِيرِ اعْتِمَادِ مَا تَقَدَّمَ بِأَنَّ صُورَةَ ذَلِكَ الْبُولِ فِي نَفْسِ الْبَالُوَةِ وَصُورَةُ هَذَا الْبُولِ خَارِجَهَا بَحِثْ يَسِيلُ إِلَيْهَا، وَيَنْزِلُ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. س. ه. قَوْلُهُ: (وَهُوَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَالْمُرَادُ، فِي النَّهْيَةِ. ه. قَوْلُهُ: (وَالْأَيُّ) وَإِنْ اجْتَمَعُوا لِحَرَامٍ أَوْ مَكْرُوهٍ فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ بَلْ لَا يَبْعُدُ نَذْبُ ذَلِكَ تَنْفِيرًا لَهُمْ شَرَحَ الْإِزْشَادَ لِحِجِّ اه سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ بَلْ كَو قِيلَ بِالْوُجُوبِ حَيْثُ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ امْتِنَاعُهُمْ مِنَ الْاجْتِمَاعِ لِمَحْرَمٍ وَتَعَيَّنَ طَرِيقًا لِدَفْعِهِمْ لَمْ يَبْعُدْ ش وَفِي الْبُجَيْرِيِّ بَعْدَ ذِكْرِهِ عَنِ الْحَلْبِيِّ مِثْلُ مَا مَرَّ عَنْ شَرَحِ الْإِزْشَادِ مَا نُصِّهَ وَقَدْ يَجِبُ إِنْ لَزِمَ عَلَيْهِ دَفْعُ مَعْصِيَةِ بَرِّ مَاوِيٍّ اه.

ه. قَوْلُ (سَنِي): (وَطَرِيقٍ) أَمَّا الطَّرِيقُ الْمَهْجُورُ فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ مُعْنَى وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الْإِيْعَابِ مِثْلُهُ. ه. قَوْلُهُ: (فَيُكْرَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ مَا لَمْ يَطْهَرِ الْمَحَلُّ وَإِلَى الْمَعْنَى فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ وَفِي عُمُومِهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ. ه. قَوْلُهُ: (فَيُكْرَهُ) أَيُّ كَرَاهَةِ تَنْزِيهِ نَهَايَةً قَالَ ع ش وَلَوْ زِلَقٌ أَحَدٌ فِيهِ وَتَلَفٌ فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْفَاعِلِ، وَإِنْ غَطَّاه بِثَرَابٍ أَوْ نَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْدُثْ فِي التَّالِفِ شَيْئًا وَمَا فَعَلَهُ جَائِزٌ لَهُ اه قَالَ الْبُجَيْرِيُّ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّلَفِ بِالْقِيَامَاتِ حَيْثُ يَضْمَنُ بِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الْحَاجَةِ أَنْ تَكُونَ عَنْ ضَرُورَةٍ وَالْحَقُّ غَيْرُ الْغَالِبِ بِالْغَالِبِ اه. ه. قَوْلُهُ: (وَقِيلَ يَحْرُمُ الْخ) وَالْمُعْتَمَدُ الْكَرَاهَةُ مُعْنَى وَشَرَحَ بِأَفْضَلٍ وَفِي الْكُرْدِيِّ عَلَيْهِ عَنِ الْإِيْعَابِ مَحَلُّ كَرَاهَةِ ذَلِكَ إِنْ كَانَ نَحْوُ الطَّرِيقِ مُبَاحًا أَوْ مِلْكَةً أَوْ بِإِذْنِ مَالِكِهِ أَوْ ظَنِّ رِضَاهِ بِذَلِكَ وَإِلَّا حَرُمَ جَزْمًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَكَذَا يُقَالُ فِي قَضَائِهَا تَحْتَ الشَّجَرَةِ أَوْ فِي

الْمَرَاحِيضِ الْمُشْتَرَكَةِ بَلْ يَسْتَدْبِرُهَا فِي الْبُولِ، وَيَسْتَقْبِلُهَا فِي الْغَائِطِ الْمَائِعِ لِثَلَا يَتَرَشَّشَ بِذَلِكَ وَلَا يَكْرَهُ اسْتِدْبَارُهَا عِنْدَ التَّغَوُّطِ بِغَيْرِ مَائِعٍ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ بِهَا لِمَا فِيهِ مِنْ عَوْدِ الرَّاحَةِ الْكَرِهَةِ عَلَيْهِ إِذْ ذَلِكَ لَا يَقْتَضِي الْكَرَاهَةَ م ر. ه. قَوْلُهُ: (لَا مُنْفَذَ لَهُ) مَفْهُومُهُ انْتِفَاءُ النَّهْيِ إِذَا كَانَ لَهُ مُنْفَذٌ فَانْظُرْ هَلْ يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ أَيْفًا فِي الْبَالُوَةِ وَقَدْ تُدْفَعُ الْمُخَالَفَةُ بِتَقْدِيرِ اعْتِمَادِ مَا تَقَدَّمَ بِأَنَّ صُورَةَ ذَلِكَ الْبُولِ فِي نَفْسِ الْبَالُوَةِ وَصُورَةُ هَذَا الْبُولِ خَارِجَهَا بَحِثْ يَسِيلُ إِلَيْهَا، وَيَنْزِلُ فِيهَا وَفِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(و) لا يبُول ولا يَتَقَوَّطُ (تَحْتَ) شَجَرَةٍ (مُثْمِرَةٍ) أَي من شَأْنِهَا ذَلِكَ فَيُكْرَهُ ما لم يُطَهَّرَ المَحَلُّ أو يعلم مَجِيءَ ماءٍ يُطَهِّرُهُ قَبْلَ وُجُودِهَا خَشْيَةً تَلَوِيثِهَا فَتُعَافَ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ الكَلَامَ فِي ثَمَرَةٍ مَأْكُولَةٍ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ غَيْرَهَا يُعَافَ اسْتِعْمَالُهُ، وَإِنْ طَهَّرَ وَفِي عُمُومِهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ وَالْكَرَاهَةُ فِي الْغَائِطِ أَحْفَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُرَى فَيَجْتَنَّبُ أو يَطَهِّرُهُ وَفِي الْبَوْلِ أَحْفَ مِنْ حَيْثُ إِقْدَامُ النَّاسِ غَالِبًا عَلَى أَكْلِ مَا طَهَّرَ مِنْهُ بِخِلَافِ الْغَائِطِ وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ الْاِخْتِلَافُ فِي ذَلِكَ (وَلَا يَتَكَلَّمُ) أَي يُكْرَهُ لَهُ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ تَكَلَّمَ حَالَ خُرُوجِ بَوْلٍ أو غَائِطٍ وَلَوْ بِغَيْرِ ذِكْرِ أو رَدِّ سَلَامٍ لِلنَّهْيِ عَنْ

نَحْوِ الْحَجَرِ اهـ عبارة البُحَيْرِيِّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ تَكُنِ الطَّرِيقُ مُسَبَّلَةً لِلْمُرُورِ أو مَوْقُوفَةً أو مَمْلُوكَةً لِلْغَيْرِ أَمَا إِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ فَيُحْرَمُ اهـ. وفي ع ش عن سم على المَنْهَجِ بَعْدَ كَلَامِ مَا نَصَّهُ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُلْتَزَمَ الْجَوَازُ أَي فِي الْمَوْقُوفَةِ وَالْمُسَبَّلَةِ لِلْمُرُورِ وَالْمَمْلُوكَةِ لِلْغَيْرِ حَيْثُ لَا ضَرَرَ عَلَى الْأَرْضِ وَلَا يَخْتَلِفُ الْمَقْصُودُ بِهَا بِذَلِكَ كَأَرْضٍ فَلَإِ وَفَقًا أو مَلَكًا اهـ.

﴿قَوْلُ (سَمٍ): (وَتَحْتَ مُثْمِرَةٍ) وَلَوْ كَانَ الثَّمَرُ مُبَاحًا وَفِي غَيْرِ وَقْتِ الثَّمَرَةِ مُغْنِي. ﴿قَوْلُهُ: (أَي مِنْ شَأْنِهَا ذَلِكَ) أَي لَا يَشْتَرِطُ وُجُودُ الثَّمَرِ بِالْفِعْلِ وَفِي سَمٍ عَلَى الْمَنْهَجِ يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مَا مِنْ شَأْنٍ نَوْعِهِ أَنْ يُثْمَرَ لَكَيْتَهُ لَمْ يَتَلَخَّزْ أَوْ أَنَّ الْإِثْمَارَ عَادَةً كَالْوَدِيِّ الصَّغِيرِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ اهـ أَي فَيُكْرَهُ الْبَوْلُ تَحْتَهُ مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى الظَّنِّ حُصُولُ ماءٍ يُطَهِّرُهُ قَبْلَ أَوَانِ الْإِثْمَارِ ع ش. ﴿قَوْلُهُ: (فَيُكْرَهُ) قَالَ فِي الْقَوْتِ مَمْلُوكَةً كَانَتْ الشَّجَرَةُ أو مُبَاحَةً اهـ وَقَوْلُهُ مَمْلُوكَةً شَامِلٌ لِمِلْكِهِ وَمِلْكٍ غَيْرِهِ نَعَمْ إِنْ كَانَتْ الثَّمَرَةُ لِغَيْرِهِ وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ سُقُوطُهَا عَلَى الْخَارِجِ وَتَنَجُّسُهَا بِهِ لَمْ يَتَعَدَّ التَّحْرِيمُ ثُمَّ قَالَ فِي الْقَوْتِ، وَيَجِبُ الْجَزْمُ بِالتَّحْرِيمِ إِذَا كَانَ فِيهِ دُخُولُ أَرْضِ الْغَيْرِ وَشَكٌّ فِي رِضَاهُ بِهِ اهـ سَم. ﴿قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَطَهَّرَ الْمَحَلُّ) كَانَ الْمُرَادُ قَصْدُ تَطْهِيرِهِ سَم.

﴿قَوْلُهُ: (مَجِيءَ ماءٍ لِنَحْ) أَي مِنْ مَطَرٍ أو غَيْرِهِ مُغْنِي عِبَارَةَ النَّهْيِ بِنَحْوِ نَيْلٍ أو سَيْلٍ اهـ. ﴿قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ لِنَحْ) الْوَجْهَ أَنْ يُرَادَ بِالثَّمَرَةِ مَا يُتَنَفَّعُ بِهِ بِأَكْلٍ أو غَيْرِهِ سَمٍ عِبَارَةَ النَّهْيِ وَلَوْ كَانَ الثَّمَرُ مُبَاحًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَأْكُولًا بَلْ مَشْمُومًا أو نَحْوَهُ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ وَقْتِ الثَّمَرَةِ وَغَيْرِهِ اهـ. وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الْإِعَابِ مَا يُوَافِقُهُ.

﴿قَوْلُهُ: (وَفِي عُمُومِهِ نَظَرُ لِنَحْ) فَالْوَجْهَ أَنْ يُرَادَ بِالثَّمَرِ مَا يُتَنَفَّعُ بِهِ بِأَكْلٍ أو غَيْرِهِ كُرْدِي. ﴿قَوْلُهُ: (أَي يُكْرَهُ) إِلَى قَوْلِهِ كَمُجَامِعٍ فِي النَّهْيِ وَالْمُغْنِي. ﴿قَوْلُهُ: (إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهْيِ وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ إِلَّا لِضَرُورَةٍ كَأَنْذَارٍ أَعْمَى فَلَا يُكْرَهُ بَلْ قَدْ يَجِبُ اهـ. ﴿قَوْلُهُ: (أَوْ رَدِّ سَلَامٍ) مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ.

﴿قَوْلُهُ: (وَتَحْتَ شَجَرَةٍ) قَالَ فِي الْقَوْتِ مَمْلُوكَةً كَانَتْ الشَّجَرَةُ أو مُبَاحَةً انْتَهَى وَقَوْلُهُ مَمْلُوكَةً شَامِلٌ لِمِلْكِهِ وَمِلْكٍ غَيْرِهِ نَعَمْ إِنْ كَانَتْ الثَّمَرَةُ لِغَيْرِهِ وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ سُقُوطُهَا عَلَى الْخَارِجِ وَتَنَجُّسُهَا بِهِ لَمْ يَتَعَدَّ التَّحْرِيمُ ثُمَّ قَالَ فِي الْقَوْتِ، وَيَجِبُ الْجَزْمُ بِالتَّحْرِيمِ إِذَا كَانَ فِيهِ وُصُولُ أَرْضِ الْغَيْرِ وَشَكٌّ فِي رِضَاهُ بِهِ انْتَهَى وَالْوَجْهَ أَنْ يُرَادَ بِالثَّمَرَةِ مَا يُتَنَفَّعُ بِهِ بِأَكْلٍ أو غَيْرِهِ. ﴿قَوْلُهُ: (لَمْ يَطَهَّرَ الْمَحَلُّ) كَانَ الْمُرَادُ قَصْدُ تَطْهِيرِهِ.

التحدُّث على الغائِط ولو عَطَسَ حَمِدَ بِقَلْبِهِ فَقَطْ كُجَامَعٌ، فَإِنْ تَكَلَّمَ وَلَمْ يُسَمِعْ نَفْسَهُ فَلَا كِرَاهَةَ أَوْ خَشْيَ وَقُوعَ مَحْذُورٍ بَغَيْرِهِ لَوْلَا الْكَلَامُ وَجِبَ أَمَّا مَعَ عَدَمِ خُرُوجِ شَيْءٍ فَيُكْرَهُ بِذِكْرِ أَوْ قُرْآنٍ فَقَطْ وَاخْتِيَرِ التَّحْرِيمَ فِي الْقُرْآنِ.

(وَلَا يَسْتَنْجِي بِمَاءٍ فِي مَجْلِسِهِ) بِغَيْرِ مُعَدٍّ أَوْ بِهِ إِنْ صَعِدَ مِنْهُ هَوَاءٌ مَقْلُوبٌ فَيُكْرَهُ خَشْيَةَ تَنْجُسِهِ وَيُسْنَى لِمُسْتَنْجٍ بِحَجَرٍ عَدَمُ الْإِنْتِقَالِ.....

☐ قَوْلُهُ: (حَمِدَ بِقَلْبِهِ) وَهَلْ يَثَابُ عَلَى ذَلِكَ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ وَلَا يُنَافِيهِ مَا فِي الْأَذْكَارِ لِلتَّوَيُّ مِنْ أَنَّ الذِّكْرَ الْقَلْبِيَّ بِمُجَرَّدِهِ لَا يَثَابُ عَلَيْهِ لِأَنَّ مَحَلَّهُ فِيمَا لَمْ يُطَلَّبْ وَهَذَا مَطْلُوبٌ فِيهِ بِخُصُوصِهِ ع ش .

☐ قَوْلُهُ: (فَلَا كِرَاهَةَ) إِذْ لَا يُكْرَهُ الْهَمْسُ وَلَا التَّخَنُّعُ مُعْنَى عِبَارَةُ ع ش . وَالْأَقْرَبُ أَنَّ مِثْلَ التَّخَنُّعِ عِنْدَ طَرِيقِ بَابِ الْخَلَاءِ مِنَ الْغَيْرِ لِيَعْلَمَ هَلْ فِيهِ أَحَدٌ أَمْ لَا لَا يُسَمَّى كَلَامًا وَيَتَقَدَّرُ بِهِ فَهَوَ لِحَاجَةٍ، وَهِيَ دَفْعُ دُخُولِ الْغَيْرِ عَلَيْهِ اهـ . ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ خَشْيَ الْإِلْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَقَدْ يُسْنَى إِنْ رَجَحَتْ مَضْلَحَتُهُ عَلَى السُّكُوتِ وَقَدْ يُبَاحُ إِنْ كَانَ ثَمَّ حَاجَةٌ وَلَمْ تَتَرَجَّحِ الْمَضْلَحَةُ فِيهَا أَنْتَهَى سَم . ☐ قَوْلُهُ: (بَغَيْرِهِ) أَيِ أَوْ بِهِ نَفْسِهِ شَرْحٌ بِأَفْضَلٍ . ☐ قَوْلُهُ: (بِذِكْرِ أَوْ قُرْآنٍ) فِي شَرْحِ الْحِصْنِ الْحَصِينِ لِمَوْلَانِهِ مَا نَصَّهُ قَالَتْ عَائِشَةُ (كَانَ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ) وَلَمْ تَسْتَنْحِ حَالًا مِنْ حَالَاتِهِ وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ لَا يَفْعَلُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ مَشْغُولًا بِاللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ أَوْقَاتِهِ ذَاكِرًا لَهُ . وَأَمَّا فِي حَالَةِ التَّخَلِّي فَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يُشَاهِدُهُ لَكِنْ شَرَعَ لِأَمْتِهِ قَبْلَ التَّخَلِّي وَبَعْدَهُ مَا يُدَلُّ عَلَى الْإِغْتِنَاءِ بِالذِّكْرِ وَكَذَلِكَ سُنَّ الذِّكْرُ عِنْدَ الْجَمَاعِ فَالذِّكْرُ عِنْدَ نَفْسِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ وَعِنْدَ الْجَمَاعِ لَا يُكْرَهُ بِالْقَلْبِ بِالْإِجْمَاعِ وَأَمَّا الذِّكْرُ بِاللِّسَانِ حِينَئِذٍ فَلَيْسَ مِمَّا شَرَعَ لَنَا وَلَا نَذَبْنَا إِلَيْهِ ﷺ وَلَا نُقِلَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ بَلْ يَكْفِي فِي هَذِهِ الْحَالَةِ الْحَيَاءُ وَالْمُرَاقَبَةُ وَذِكْرُ نِعْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى فِي إِخْرَاجِ هَذَا الْعَدُوِّ الْمُؤْذِي الَّذِي لَوْ لَمْ يَخْرُجْ لَقَتَلَ صَاحِبَهُ وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الذِّكْرِ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْهُ بِاللِّسَانِ اهـ بَصْرِيٌّ . ☐ قَوْلُهُ: (فَقَطُّ) أَيِ بِخِلَافِ الْكَلَامِ بِغَيْرِهِمَا فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُكْرَهُ حَالُ خُرُوجِ الْخَارِجِ لَا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ خِلَافًا لِمَا يَوْهَمُهُ بَعْضُ الْعِبَارَاتِ إِذْ غَايَتُهُ أَنَّهُ بِمَحَلِّ التَّجَاسَةِ وَمَنْ هُوَ بِمَحَلِّهَا لَا يُكْرَهُ لَهُ الْكَلَامُ بِغَيْرِ ذَلِكَ قَطْعًا إِيْعَابٌ وَاعْتِمَادُ الزِّيَادَةِ وَالْقَلْبِيَّةِ وَالشُّوْبَرِيِّ وَغَيْرُهُمُ الْكِرَاهَةُ مُطْلَقًا اهـ كُرْدِيٌّ وَفِي ع ش مَا نَصَّهُ نَقَلَ سَم عَلَى حَجِّ عَنْهُ الْكِرَاهَةُ مُطْلَقًا حَالُ خُرُوجِ الْخَارِجِ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ لِحَاجَةٍ اهـ لَكِنِّي لَمْ أَرَ ذَلِكَ فِي عِدَّةِ نُسَخٍ مِنْ سَم هُنَا إِلَّا أَنَّ يُرِيدُ مَا قَدَّمْنَا عَنْ سَم عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ وَعَلَيْهِ فِيهِ نَظَرٌ وَقَضِيَّةُ تَقْيِيدِ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ الْكِرَاهَةُ بِحَالِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ عَدَمُ الْكِرَاهَةِ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ وَفَاقًا لِلشَّارِحِ . ☐ قَوْلُهُ: (وَاخْتِيَرِ التَّحْرِيمَ الْإِلْخ) وَهُوَ ضَعِيفٌ مُعْنَى وَنَهَايَةُ، وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ التَّضْرِيحُ بِذَلِكَ . ☐ قَوْلُهُ: (بَغَيْرِ مُعَدٍّ) إِلَى الْمُثْنِ فِي النَّهْيَةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ بِهِ إِلَى فَيُكْرَهُ . ☐ قَوْلُهُ: (إِنْ صَعِدَ الْإِلْخ) أَيِ كَمَا فِي الْمَرَاحِيضِ الْمُشْتَرَكَةِ .

☐ قَوْلُهُ: (أَوْ خَشْيَ وَقُوعَ مَحْذُورٍ الْإِلْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَقَدْ يُسْنَى إِنْ رَجَحَتْ مَضْلَحَتُهُ عَلَى السُّكُوتِ وَقَدْ يُبَاحُ إِنْ كَانَ ثَمَّ حَاجَةٌ وَلَمْ تَتَرَجَّحِ الْمَضْلَحَةُ فِيهَا أَنْتَهَى .

بل يلزمه حيث لا ماء يكفيه لَطَهَارَةُ الْخَبَثِ وَالْحَدِيثِ وَقَدْ دَخَلَ الْوَقْتُ؛ لِأَنَّ قِيَامَهُ يَمْتَنِعُهُ إِجْرَاءُ الْحَجَرِ إِلَّا أَنْ يُبَاعِدَ مَا بَيْنَ فِعْذَتِهِ بِحَيْثُ لَا يَتِمَّاسُ بِاطْنَا صَفَحَتَيْهِ. (وَيَسْتَبْرِئُ) نَدْبًا وَقِيلَ وَجُوبًا وَانْتَصَرَ لَهُ جَمْعُ أَنْ ظَنَّ عَوْدَهُ لَوْلَا الْاسْتِبْرَاءُ (مِنْ الْبَوْلِ) وَكَذَا الْغَائِطُ إِنْ خَشِيَ عَوْدَ شَيْءٍ مِنْهُ عِنْدَ انْقِطَاعِهِ فِيمَا يَظْهَرُ بِنَحْوِ تَنْحُجٍّ وَنَثَرٍ ذَكَرٍ وَجَذْبِهِ بِلُطْفٍ لِقَلَّا يُضْعِفُهُ قَالَ بَعْضُهُمْ وَدَقَّ الْأَرْضَ بِنَحْوِ حَجَرٍ وَمَسَحَ الْبَطْنَ أَخَذًا مِنْ أَمْرِ غَاسِلِ الْمَيِّتِ بِهِ انْتَهَى وَمَسَحَ ذَكَرٍ وَأُنْثَى مَجَامِعَ الْعُرُوقِ بِيَدِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا اعْتَادَهُ مَخْرَجًا لِلْفَضْلَةِ.....

☐ فَوَدَّ: (بَلْ يَلْزَمُهُ حَيْثُ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَقَدْ يَجِبُ الْاسْتِنْجَاءُ فِي مَحَلِّهِ حَيْثُ لَا مَاءَ وَلَوْ انْتَقَلَ لِتَضْمُنِهِ بِالْتَّجَاسَةِ وَهُوَ يُرِيدُ الصَّلَاةَ بِالتَّيَمُّمِ أَوْ بِالْوُضُوءِ وَالْمَاءَ لَا يَكْفِي لُهُمَا أَه. ☐ فَوَدَّ: (حَيْثُ لَا مَاءَ يَكْفِيهِ الْخُ) مَفْهُومُهُ عَدَمُ الزُّرُومِ حَيْثُ وَجَدَ الْمَاءَ الْكَافِيَ لِمَا ذَكَرَ، وَإِنْ لَزِمَ مِنْ انْتِقَالِهِ زِيَادَةُ التَّنْجِيسِ وَالْإِنْتِشَارِ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّهُ تَنْجِيسٌ لِحَاجَةِ الْإِنْتِقَالِ فَجَازَ سَم. ☐ فَوَدَّ: (لِأَنَّ قِيَامَهُ الْخُ) قَدْ يُقَالُ الْإِنْتِقَالُ لَا يَسْتَلْزِمُ الْقِيَامَ وَقَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يُبَاعِدَ الْخُ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْكَلَامَ فِي التَّغَوُّطِ سَم. ☐ فَوَدَّ: (نَدْبًا) كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. ☐ فَوَدَّ: (وَقِيلَ وَجُوبًا) وَهُوَ أَيْ الْقَوْلُ بِالْوُجُوبِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ خُرُوجُ شَيْءٍ مِنْهُ بَعْدَ الْاسْتِنْجَاءِ إِنْ لَمْ يَقْعُلْ نِهَايَةً عِبَارَةُ الْمُغْنَى، وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبِ الْاسْتِبْرَاءُ كَمَا قَالَ بِهِ الْقَاضِي وَالْبَغَوِيُّ وَجَرَى عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ لِقَوْلِهِ ﷺ: «تَنَزَّهُوا مِنَ الْبَوْلِ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ»؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ انْقِطَاعِ الْبَوْلِ عَدَمُ عَوْدِهِ وَيُحْمَلُ الْحَدِيثُ عَلَى مَا إِذَا تَحَقَّقَ أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ بِمُقْتَضَى عَادَتِهِ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَسْتَبْرِئْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ أَه. ☐ فَوَدَّ: (إِنْ ظَنَّ الْخُ) قَيْدٌ لِلْوُجُوبِ، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ مَحَلٌّ خِلَافَ سَم وَتَقَدَّمَ أَيْضًا عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى مَا يُوَافِقُهُ. ☐ فَوَدَّ: (وَكَذَا الْغَائِطُ) كَذَا فِي النَّهَايَةِ. ☐ فَوَدَّ: (عِنْدَ انْقِطَاعِهِ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ فِيمَا يَظْهَرُ. ☐ فَوَدَّ: (عِنْدَ انْقِطَاعِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِسَيْتَبْرِيٍّ وَالضَّمِيرُ لِلْبَوْلِ كَمَا يُفِيدُهُ كَلَامُ غَيْرِهِ وَحَيْثُ كَانَ يَنْبَغِي تَقْدِيمُ قَوْلِهِ فِيمَا يَظْهَرُ عَلَى قَوْلِهِ عِنْدَ انْقِطَاعِهِ. ☐ فَوَدَّ: (بَنَحْوِ تَنْحُجٍّ) أَيْ كَالْمَشْيِ وَأَكْثَرُ مَا قِيلَ فِيهِ سَبْعُونَ خُطْوَةً مُغْنَى وَإِعَابٌ. ☐ فَوَدَّ: (وَنَثَرٍ ذَكَرٍ) بِالْمُثَنَّى وَقِيلَ بِالْمُثَلَّثَةِ كَرْدِيٍّ. ☐ فَوَدَّ: (وَجَذْبِهِ الْخُ) عَطْفُ تَفْسِيرٍ بِجَيْرِمِيٍّ. ☐ فَوَدَّ: (وَمَسَحَ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَنَثَرٍ ذَكَرٍ وَكَيْفِيَّةُ النَّثَرِ أَنْ يَمَسَحَ بِسُرَاهُ مِنْ دُبُرِهِ إِلَى رَأْسِ ذَكَرِهِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بِالْإِبْهَامِ وَالْمُسَبَّحَةِ وَتَضَعُ الْمَرْأَةُ أَطْرَافَ أَصَابِعِ يَدَيْهَا الْيُسْرَى عَلَى عَانَتِهَا أَه عِبَارَةُ النَّهَايَةِ أَوْ وَضَعُ الْمَرْأَةُ يَسَارَهَا عَلَى عَانَتِهَا أَوْ نَثَرَ ذَكَرٍ ثَلَاثًا بَأَنَّهُ يَمَسَحُ بِإِبْهَامِ يُسْرَاهُ وَمُسَبَّحَتِهَا مِنْ مَجَامِعِ الْعُرُوقِ إِلَى رَأْسِ ذَكَرِهِ أَه. ☐ فَوَدَّ: (وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا اعْتَادَهُ الْخُ) قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَالْمُخْتَارِ أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ فَالْقَضْدُ

☐ فَوَدَّ: (حَيْثُ لَا مَاءَ يَكْفِيهِ الْخُ) مَفْهُومُهُ عَدَمُ الزُّرُومِ حَيْثُ وَجَدَ الْمَاءَ الْكَافِيَ لِمَا ذَكَرَ، وَإِنْ لَزِمَ مِنْ انْتِقَالِهِ زِيَادَةُ التَّنْجِيسِ فِي الْإِنْتِشَارِ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّهُ تَنْجِيسٌ لِحَاجَةِ الْإِنْتِقَالِ فَجَازَ. ☐ فَوَدَّ: (لِأَنَّ قِيَامَهُ) قَدْ يُقَالُ الْإِنْتِقَالُ لَا يَسْتَلْزِمُ الْقِيَامَ وَقَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يُبَاعِدَ الْخُ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْكَلَامَ فِي التَّغَوُّطِ. ☐ فَوَدَّ: (إِنْ ظَنَّ عَوْدَهُ) يَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ هَذَا مَحَلٌّ خِلَافَ.

لِقَلَّا يَعُودُ شَيْءٌ فَيَنْجَسُهُ وَلَا يُبَالِغُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يُورِثُ الْوَسْوَاسَ وَالضَّرَرَ، وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَوْ احتَاجَ فِي نَحْوِ الْمَشْيِ لِمَسِكَ الذَّكَرِ الْمُتَنَجِّسِ بِيَدِهِ جَازًا إِنْ عَسَرَ عَلَيْهِ تَحْصِيلُ حَائِلٍ يَقِيهِ النِّجَاسَةَ وَيُكْرَهُ لِغَيْرِ سَلْسِ حَشْوُ ذِكْرِهِ وَيُكْرَهُ الْقِيَامُ قَبْلَ الْإِسْتِنْجَاءِ أَيْ لِمَنْ اسْتَبْرَأَ مِنْ مَجْلُوسٍ لِقَلَّا يُنَافِي مَا مَرَّ، وَيَحْرُمُ التَّبَرُّزُ عَلَى مُحْتَرَمٍ كَعَظَمٍ وَقَبْرِ.....

أَنْ يَظُنَّ أَنَّهُ لَمْ يَتَوَقَّعْ بِمَجْرَى الْبَوْلِ شَيْءٌ يَخَافُ خُرُوجَهُ فَمِنْهُمْ مَنْ يَخْضُلُ لَهُ هَذَا بِأَذْنَى عَصَرٍ وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْتَاجُ إِلَى تَكَرُّرِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْتَاجُ إِلَى تَنْخُحٍ وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْتَاجُ إِلَى مَشْيٍ خُطَوَاتٍ وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْتَاجُ إِلَى صَبْرِ لِحَظَةٍ وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا، وَيَنْبَغِي لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ لَا يَنْتَهِيَ إِلَى حَدِّ الْوَسْوَاسَةِ إِيْعَابٌ وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِقَلَّا يَعُودُ إِلَيْهِ) تَغْلِيلٌ لِلْمَنْ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُبَالِغُ فِيهِ) أَيْ الْإِسْتِبْرَاءِ. □ فَوَدَّ: (إِنْ عَسَرَ إِلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ، وَإِنْ لَمْ يَعْسَرْ؛ لِأَنَّهُ تَنْجَسَ لِحَاجَةٍ سَمَ عَلَى حَجٍّ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِإِطْلَاقِ م ر ا ه ع ش. □ فَوَدَّ: (يُكْرَهُ لِغَيْرِ سَلْسِ حَشْوُ ذِكْرِهِ) أَيْ بَنَحْوِ قُطْنَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَضُرُّهُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِقَلَّا يُنَافِي مَا مَرَّ) يُحْتَمَلُ أَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى مَا فَهِمَ وَمِمَّا سَبَقَ أَنَّ الْإِسْتِبْرَاءَ يَكُونُ بِالْمَشْيِ فَإِذَا أَرَادَهُ لَا يُقَالُ يُكْرَهُ الْقِيَامُ قَبْلَ الْإِسْتِنْجَاءِ سَم. □ فَوَدَّ: (قَبْلَ الْإِسْتِنْجَاءِ إِلَيْهِ) هَلِ الْمُرَادُ بِالْحَجَرِ حَتَّى لَا يُخَالِفَ وَلَا يَسْتَنْجِي بِمَاءٍ فِي مَجْلِسِهِ الْمُقْتَضِي لِلِإِنْتِقَالِ بِالْقِيَامِ أَوِ الصَّادِقِ بِهِ ثُمَّ لِيُنْظَرَ الْمُمَيِّزُ لِهَذَا عَنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَلَيْسَ لِمُسْتَنْجِحٍ بِحَجَرٍ إِلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ قِيَامَهُ إِلَيْهِ وَقَدْ يَنْتَهِجُهُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ تَمَّ السُّنَّةِ وَهَذَا الْكِرَاهَةِ سَم. □ فَوَدَّ: (وَيَحْرُمُ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي مَوْضِعٍ فِي النَّهَآيَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ كَعَظَمٍ وَقَوْلُهُ وَفِي مَوْضِعٍ إِلَى وَيَقْرُبُ قَبْرِ نَبِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَيَحْرُمُ التَّبَرُّزُ إِلَيْهِ) وَلَا يَبْعُدُ الْحَاقُّ غَيْرَهُ مِنْ سَائِرِ النَّجَاسَةِ بِهِ ع ش. □ فَوَدَّ: (عَلَى مُحْتَرَمٍ إِلَيْهِ) وَفِي مَسْجِدٍ وَلَوْ فِي إِنَاءٍ مُغْنِي وَرَوَّضَ زَادَ النَّهَآيَةَ بِخِلَافِ الْفَضْدِ فِيهِ لِحَقِّقَةِ الْإِسْتِغْفَارِ فِي الدَّمِّ وَلِذَا عَفِيَ عَنْ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَه وَزَادَ سَم وَأَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِحُزْمَةٍ إِذْ خَالَ الْمَسْجِدَ قَارُورَةً بَوْلَ مَرِيضٍ لِعَرَضِهَا عَلَى طَبِيبٍ فِيهِ انْتَهَى وَقَدْ يَشْكُلُ بِجَوَازِ إِدْخَالِ النَّجَاسَةِ الْمَسْجِدَ لِحَاجَةِ إِذَا أَمِنَ التَّلَوُّثُ فَلْيَتَأَمَّلْ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَيُكْرَهُ بِقُرْبِ جِدَارِ الْمَسْجِدِ كَمَا قَالَه الْحَلِيمِيُّ وَفِي الْبَيَاضِ الْمُتَخَلِّلِ بَيْنَ الزَّرْعِ وَعَلَّلَهُ فِي الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ مَا وَى الْجَنِّ انْتَهَى. □ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر بِخِلَافِ الْفَضْدِ إِلَيْهِ وَلَوْ بَلَا حَاجَةً إِلَى الْفَضْدِ فِيهِ أَه. □ فَوَدَّ: (كَعَظَمٍ) الْأَقْرَبُ حُزْمَةً إِلْقَائِهِ فِي النَّجَاسَةِ قِيَاسًا عَلَى الْبَوْلِ عَلَيْهِ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَقَبْرِ) الْحَقُّ الْأَذْرَعِيُّ بَخْنَا الْبَوْلُ إِلَى جِدَارِهِ بِالْبَوْلِ عَلَيْهِ نِهَآيَةً وَفِي الرَّشِيدِيِّ هَلْ يَشْمَلُ الْقَبْرُ الْمُحْتَرَمُ قَبْرَ نَحْوِ ذِمِّيٍّ أَه.

□ فَوَدَّ: (إِنْ عَسَرَ عَلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ، وَإِنْ لَمْ يَعْسَرْ؛ لِأَنَّهُ تَنْجَسَ لِحَاجَةٍ. □ فَوَدَّ: (قَبْلَ الْإِسْتِنْجَاءِ) هَلِ الْمُرَادُ بِالْحَجَرِ حَتَّى لَا يُخَالِفَ وَلَا يَسْتَنْجِي بِمَاءٍ فِي مَجْلِسِهِ الْمُقْتَضِي لِإِنْتِقَالِهِ بِالْقِيَامِ أَوِ الصَّادِقِ بِهِ ثُمَّ لِيُنْظَرَ الْمُمَيِّزُ لِهَذَا عَنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَلَيْسَ لِمُسْتَنْجِحٍ بِحَجَرٍ إِلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ قِيَامَهُ إِلَيْهِ وَقَدْ يَنْتَهِجُهُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ تَمَّ السُّنَّةِ وَهَذَا الْكِرَاهَةِ. □ فَوَدَّ: (لِقَلَّا يُنَافِي مَا مَرَّ) يُحْتَمَلُ أَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى مَا فَهِمَ وَمِمَّا سَبَقَ أَنَّ الْإِسْتِبْرَاءَ يَكُونُ بِالْمَشْيِ فَإِذَا أَرَادَهُ لَا يُقَالُ يُكْرَهُ الْقِيَامُ قَبْلَ الْإِسْتِنْجَاءِ. □ فَوَدَّ: (وَيَحْرُمُ التَّبَرُّزُ عَلَى مُحْتَرَمٍ) قَالَ فِي

وفي موضع نُسَكِّ كالجمرَةِ والمشعرِ وبُقْرَبِ قَبْرِ نَبِيِّ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَبَيْنَ قُبُورِ نُبِشَتْ لاختِلَاطِ ثَرْتَيْهَا بِأَجْزَاءِ الْمَيْتِ وَيُكْرَهُ بِقُرْبِ قَبْرِ مُحْتَرَمٍ وَتَشْتَدُّ الْكَرَاهَةُ فِي قَبْرِ وَلِيِّ أَوْ عَالِمٍ أَوْ شَهِيدٍ وَيُسْنُ اتِّخَاذُ إِنَاءٍ لِلْبَوْلِ فِيهِ لَيْلًا نَعَمْ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَنْ يُنْقَعَ الْبَوْلُ فِي إِنَائِهِ»؛

❦ فَوَدَّ: (وَفِي مَوْضِعِ نُسَكِّ الْإِنِّ) وَذَكَرَ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ الْحُرْمَةَ فِي الصَّفا وَالْمَرْوَةِ أَوْ قُرْحٍ وَالْحَقِّ بَعْضُهُمْ بِذَلِكَ مَحَلَّ الرَّمْيِ وَإِطْلَاقُهُ يَقْتَضِي حُرْمَةَ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهَا مَحَالٌ شَرِيفَةٌ ضَبَقَةٌ فَلَوْ جَازَ ذَلِكَ فِيهَا لَاسْتَمَرَّ وَبَقِيَ وَقْتُ الْاجْتِمَاعِ فَيُؤْذِي حَيْثُئِذٍ، وَيُظْهَرُ أَنَّ حُرْمَةَ ذَلِكَ مُفَرَّغَةٌ عَلَى الْحُرْمَةِ فِي مَحَلِّ جُلُوسِ النَّاسِ وَالْمُرَجَّحُ فِيهِ الْكَرَاهَةُ أَمَّا عَرَفَةُ وَمُزْدَلِفَةُ وَمِنَى فَلَا يَحْرُمُ فِيهَا لِسَعَتِهَا نِهَایَةً وَأَقْرَهُ سَم. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَالْمُرَجَّحُ فِيهِ الْكَرَاهَةُ أَيْ فَيَكُونُ الرَّاجِحُ فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ الصَّفا الْإِنِّ الْكَرَاهَةُ لَكِنْ قَدْ يَشْكُلُ عَلَيْهِ مَا وَجَّهَ بِهِ الْحُرْمَةُ مِنْ أَنَّهَا مَحَالٌ شَرِيفَةٌ وَنَارَعَ سَم عَلَى الْمُنْهَجِ فِي الْبِنَاءِ فَقَالَ بَعْدَ تَقْلِيلِهِ عَنِ الشَّارِحِ م ر فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ الْبِنَاءَ مَمْنُوعٌ وَالْفَرْقُ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ قَرِيبٌ أَه، وَهُوَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ م ر مِنْ أَنَّهَا مَحَالٌ شَرِيفَةٌ فَحُرْمَةُ الْبَوْلِ فِيهَا لَيْسَ لِمُجَرَّدِ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا ع ش.

❦ فَوَدَّ: (وَبِقُرْبِ قَبْرِ نَبِيِّ) قَدْ يُقَالُ قِيَاسُهُ الْحُرْمَةُ بِقُرْبِ الْمُضْحَفِ وَقَدْ يُفَرَّقُ لَكِنْ قِيَاسٌ مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ أَنَّهُ يُكْرَهُ بِقُرْبِ جِدَارِ الْمَسْجِدِ أَنَّ الْمُضْحَفَ كَذَلِكَ أَوْ أَوَّلَى سَم وَتَقَدَّمَ عَنْهُ أَنَّهُ يَحْرُمُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ يَعْدُ إِزْرَاءً بَلْ يَكْفُرُ بِهِ. ❦ فَوَدَّ: (فِي قَبْرِ وَلِيِّ الْإِنِّ) أَيْ فِي قُرْبِهِ. ❦ فَوَدَّ: (وَيُسْنُ اتِّخَاذُ إِنَاءٍ الْإِنِّ) قَالَ فِي الْإِبْعَابِ؛ لِأَنَّ دُخُولَ الْحُشُوشِ لَيْلًا يُخْشَى مِنْهُ وَلِخَبَرِ (كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ) قَدْ حُجَّ مِنْ عِيدَانِ يَبُولُ فِيهِ فِي اللَّيْلِ، وَيَضَعُهُ تَحْتَ السَّرِيرِ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَلَمْ يُضَعِّفُوهُ وَلَا يُعَارِضُهُ مَا رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ وَالحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا يُنْقَعُ بَوْلٌ فِي طَسَبٍ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْنَنَا فِيهِ بَوْلٌ مُنْقَعٌ» لَاحْتِمَالِ أَنْ يُرَادَ بِالْإِنْتِفَاعِ طَوْلُ الْمُكْنِ وَمَا جُعِلَ فِي الْإِنَاءِ كَمَا ذَكَرَ لَا يَطُولُ مُكْنُهُ غَالِبًا أَوْ أَنَّ النَّهْيَ خَاصٌّ بِالنَّهَارِ وَرُخْصَ فِيهِ بِاللَّيْلِ لِمَا مَرَّ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ التَّوَوُّيِّ الْأَوَّلَى اجْتِنَابُهُ نَهَارًا لِغَيْرِ حَاجَةٍ

الرَّوْضِ وَبِمَسْجِدٍ وَلَوْ فِي إِنَاءٍ وَأَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ بِحُرْمَةِ إِدْخَالِ الْمَسْجِدِ قَارُورَةَ بَوْلٍ مَرِيضٍ لِعَرَضِهَا عَلَى طَبِيبٍ فِيهِ انْتَهَى وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ بِجَوَازِ إِدْخَالِ النَّجَاسَةِ الْمَسْجِدَ لِحَاجَةٍ إِذَا أَمِنَ التَّلَوُّيْتُ فَلْيَتَأَمَّلْ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَيُكْرَهُ بِقُرْبِ جِدَارِ الْمَسْجِدِ كَمَا قَالَه الْحَلِيمِيُّ وَفِي الْبَيَاضِ الْمُتَخَلِّلِ بَيْنَ الزَّرْعِ وَعَلَّاهُ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ مَا أَوَى الْجِنَّ انْتَهَى. ❦ فَوَدَّ: (وَفِي مَوْضِعِ نُسَكِّ كَالْجَمْرَةِ وَالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ) وَذَكَرَ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ الْحُرْمَةَ فِي الصَّفا وَالْمَرْوَةِ أَوْ قُرْحٍ وَالْحَقِّ بَعْضُهُمْ بِذَلِكَ مَحَلَّ الرَّمْيِ وَإِطْلَاقُهُ يَقْتَضِي حُرْمَةَ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهَا مَحَالٌ شَرِيفَةٌ ضَبَقَةٌ فَلَوْ جَازَ فِيهَا ذَلِكَ لَاسْتَمَرَّ وَبَقِيَ وَقْتُ الْاجْتِمَاعِ فَيُؤْذِي حَيْثُئِذٍ، وَيُظْهَرُ أَنَّ حُرْمَةَ ذَلِكَ مُفَرَّغَةٌ عَلَى الْحُرْمَةِ فِي مَحَلِّ جُلُوسِ النَّاسِ وَسَيَأْتِي أَنَّ الْمُرَجَّحَ الْكَرَاهَةُ أَمَّا عَرَفَةُ وَمُزْدَلِفَةُ وَمِنَى فَلَا يَحْرُمُ وَلَا يُكْرَهُ فِيهَا لِسَعَتِهَا م ر.

❦ فَوَدَّ: (وَبِقُرْبِ قَبْرِ نَبِيِّ) قَدْ يُقَالُ قِيَاسُهُ الْحُرْمَةُ بِقُرْبِ الْمُضْحَفِ وَقَدْ يُفَرَّقُ لَكِنْ قِيَاسٌ مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ أَنَّهُ يُكْرَهُ بِقُرْبِ جِدَارِ الْمَسْجِدِ أَنَّ الْمُضْحَفَ كَذَلِكَ أَوْ أَوَّلَى. ❦ فَوَدَّ: (عَنْ أَنْ يُنْقَعَ) فِي شَرْحِ

لأن الملائكة أي الذين للرَّحمة والزَّيَّارة لا تدخلُ بيتًا هو فيه ككَلْبٍ ولو مُعَلَّمًا وجُنُبٍ وصورَةٍ ونَهَى أَنْ يَقُولَ الْإِنْسَانُ أَهْرَقَتِ الْمَاءَ وَلَكِنْ لِيَقُلْ ثَلُتْ. (ويقول) ندبًا (عند دخوله) أي وُصُوله لِمَحَلِّ قِضَاءِ حَاجَتِهِ أَوْ لِيَابِهِ، وَإِنْ بَعْدَ مَحَلِّ الْجُلُوسِ عَنْهُ وَلَوْ لِحَاجَةٍ أُخْرَى، فَإِنْ أَغْفَلَ ذَلِكَ حَتَّى دَخَلَ قَالَ يَقْلِبُهُ (باسم الله) أي أَتَحَضَّضُ وَلَا يَزِيدُ «الرحمن الرحيم»، وَإِنَّمَا قُدِّمَ التَّعَوُّذُ عَلَيْهَا عِنْدَ الْقِرَاءَةِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ جُمْلَتِهَا وَعَنْ ابْنِ كَيْجٍ أَنَّهُ إِنْ قَصَدَ بِاسْمِ اللَّهِ الْقُرْآنَ حَرَمٌ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى حُرْمَةِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الْخِلَاءِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ) أَيِ اعْتَصِمَ (بِكَ مِنَ الْخُبْثِ) بِضَمِّ الْبَاءِ وَإِسْكَانِهَا جَمْعُ خَبِيثٍ وَهُمْ ذُكْرَانُ الشَّيَاطِينِ.....

انْتَهَى كُرْدِيٌّ. □ فَوَ: (وَصُورَةٌ) هَلْ يُسْتَشْتَى مَا فِي مَحَلِّ الْإِمْتِهَانِ سَم. □ فَوَ: (نَدْبًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَيَجِبُ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ، وَإِنْ بَعْدَ إِلَى، فَإِنْ أَغْفَلَ وَقَوْلُهُ وَعَنْ ابْنِ كَيْجٍ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ وَإِسْكَانُهَا. □ فَوَ: (أَيِ وُصُولِهِ إِلَخ) عِبَارَةُ الْإِمْدَادِ أَيِ وَالْمُغْنِيِّ عِنْدَ إِرَادَةِ دُخُولِهِ لِلْخِلَاءِ أَوْ وُصُولِهِ لِمَحَلِّ إِرَادَةِ الْجُلُوسِ فِيهِ فِي الصَّخْرَاءِ كُرْدِيٌّ. □ فَوَ: (أَوْ لِيَابِهِ) أَوْ تَنْوِيعِيَّةٌ سَم. □ فَوَ: (وَلَوْ لِحَاجَةٍ أُخْرَى) بِالنِّسْبَةِ لِلتَّعَوُّذِ نِهَايَةً أَيِ أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلدَّعَاءِ كَقَوْلِهِ غُفْرَانُكَ إِلَخَ فَيَخْتَصُّ بِقَاضِي الْحَاجَةِ عَ ش، وَيَأْتِي عَنْ سَمٍ مَا يُوَافِقُهُ. □ فَوَ: (فَإِنْ أَغْفَلَ ذَلِكَ) أَيِ تَرَكَ قَوْلَهُ بِاسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ إِلَخَ نِسْبَانًا أَوْ عَمْدًا مُغْنِي.

□ فَوَ (لِسَمٍ): (بِاسْمِ اللَّهِ) هَكَذَا يُكْتَبُ بِالْأَلِفِ، وَإِنَّمَا حُذِفَتْ مِنْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لِكَثْرَةِ تَكَرُّرِهَا مُغْنِي وَكُرْدِيٌّ. □ فَوَ: (وَلَا يَزِيدُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمِ) أَيِ لَا يُسْتَحَبُّ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَحَلَّ لَيْسَ مَحَلًّا ذَكَرَ فَلَا يَتَجَاوَزُ فِيهِ الْمَأْثُورُ مُغْنِي. □ فَوَ: (وَإِنَّمَا قُدِّمَ التَّعَوُّذُ إِلَخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَفَارَقَ تَأْخِيرَ التَّعَوُّذِ عَنِ الْبِسْمَلَةِ هُنَا تَعَوُّذَ الْقِرَاءَةِ حَيْثُ قُدِّمَ عَلَيْهَا بِأَنَّهُ ثُمَّ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالْبِسْمَلَةُ مِنْهُ فَقُدِّمَ عَلَيْهَا بِخِلَافِهِ هُنَا اهِ. □ فَوَ: (لِأَنَّهَا مِنْ جُمْلَتِهَا) يَعْنِي أَنَّ التَّعَوُّذَ هُنَاكَ لِلْقِرَاءَةِ وَالْبِسْمَلَةُ مِنَ الْقِرَاءَةِ فَقُدِّمَ التَّعَوُّذُ عَلَيْهَا بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ نِهَايَةً. □ فَوَ: (وَهُوَ مَبْنِيٌّ إِلَخَ) أَيِ إِنْ كَانَ كَلَامُهُ فِيمَا إِذَا أَتَى بِهَا بَعْدَ الدُّخُولِ وَقَدْ يُشْكِلُ عَلَى كُلِّ مَنْ الْبِنَاءِ وَالْمَبْنَى أَنَّ كَرَاهَةَ الْقُرْآنِ أَوْ حُرْمَتَهُ إِنَّمَا هُوَ دَاخِلُ الْخِلَاءِ وَبِاسْمِ اللَّهِ مَحَلُّهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَهِيَ خَارِجُ الْخِلَاءِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُلْحِقُوا بَابَ الْخِلَاءِ بِدَاخِلِهِ لِقُرْبِهِ مِنْهُ وَتَعَلُّقِهِ بِهِ أَوْ يُحْمَلُ ذَلِكَ عَلَى مَا إِذَا قَالَهَا بَعْدَ الدُّخُولِ سَم.

الْعَبَابُ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِالْإِنْتِقَاعِ طَوْلُ الْمُكْتَبِ. □ فَوَ: (وَصُورَةٌ) هَلْ يُسْتَشْتَى مَا فِي مَحَلِّ الْإِمْتِهَانِ. □ فَوَ: (أَوْ لِيَابِهِ) تَنْوِيعِيَّةٌ. □ فَوَ: (وَهُوَ مَبْنِيٌّ إِلَخَ) أَيِ إِنْ كَانَ كَلَامُهُ فِيمَا إِذَا أَتَى بِهَا بَعْدَ الدُّخُولِ وَقَدْ يُشْكِلُ عَلَى كُلِّ مَنْ الْبِنَاءِ وَالْمَبْنَى أَنَّ كَرَاهَةَ الْقُرْآنِ أَوْ حُرْمَتَهُ إِنَّمَا هُوَ دَاخِلُ الْخِلَاءِ وَبِاسْمِ اللَّهِ مَحَلُّهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَهِيَ خَارِجُ الْخِلَاءِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُلْحِقُوا بَابَ الْخِلَاءِ بِدَاخِلِهِ لِقُرْبِهِ مِنْهُ وَتَعَلُّقِهِ بِهِ وَيُحْمَلُ ذَلِكَ عَلَى مَا إِذَا قَالَهَا بَعْدَ الدُّخُولِ. □ فَوَ: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ إِلَخَ) قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ هَذَا الذِّكْرُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِبْنِيسَ نَجَسَ الْعَيْنَ لَكِنْ ذَكَرَ الْبُعُوثِي فِي شَرْحِ السُّنَّةِ أَنَّهُ طَاهِرُ الْعَيْنِ كَالْمُشْرِكِ وَاسْتَدَلَّ بِأَنَّهُ ﷺ أَمْسَكَ إِبْنِيسَ فِي الصَّلَاةِ وَلَمْ يَقْطَعْهَا- وَلَوْ كَانَ نَجِسًا لَمَا أَمْسَكَ فِيهَا وَلَكِنَّهُ نَجَسَ الْفِعْلَ مِنْ حَيْثُ الطَّبْعُ.

(والخبائث) جمع خبيثة وهنّ إنائهم للتّباع (و) يقول (عند خروجه منه) أو مفارقتِه له (عُفْرانك) أي اغفر أو أسألك وحِكْمَةُ هذا، الاعترافُ بغاية العجزِ عن شكرِ هذه النعمة المُنطَوِية على جلائلِ من النعم لا تُحصى ومن ثمّ قيلَ يُكرِّرها (الحمدُ لله الذي أذهب عني الأذى) بهضمِه وتسهيلِ خروجه (وعافاني) منه للتّباع أيضًا ومن الآدابِ أيضًا أن يَنْتَعِلَ، ويستزِرَ رأسه ولا يطيلَ قُعوده بلا ضرورة ولا يعبثُ ولا ينظرُ للسماءِ أو فرجه أو خارجِه بلا حاجة.

❏ قولُ (سئ): (والخبائث) زاد الغزاليّ اللهم إني أعوذُ بك من الرّجسِ التّجسّ الخبيثِ المُخبِثِ الشّيطانِ الرّجيمِ مُعني عبارة الكُرْدِيّ زاد في العُبابِ اللهم إني أعوذُ بك من الرّجسِ إلخ.
❏ قوله: (أي اغفر أو أسألك) عبارة الإيعابِ منصوبٌ بمُخَدِّفٍ وجوبًا إذ هو بدلٌ من اللفظِ بالفعلِ أو على أنّه مفعولٌ به أي أسألك قال في المجموع، وهو أجودٌ واختاره الخطابيُّ وغيره اه كُرْدِيّ.

❏ قولُ (سئ): (وعند خروجه) أي عَقِبَه مُعني عبارة القليوبيّ أي بعدَ تمامه، وإن بعدَ كدِهلِيزٍ طویلِ اه وعبارة سم. ❏ قوله: (وعند خروجه) قد يشمَلُ الخُروجَ بعدَ الدُّخُولِ لِحاجةٍ أُخرى بدليلِ قوله السّابِقِ ولو لِحاجةٍ أُخرى وقد يُستَبَعِدُ مُناسَبَةُ الذي أذهب عني الأذى إلخ لِدَلِكِ اه وقد تقدّم عن النّهاية وع ش إطلاقُ نَذْبِ التّعوُّذِ واختصاصُ نَذْبِ عُفْرانك إلخ بقاضي الحاجة. ❏ قوله: (منه) أي من الخلاءِ وقوله أو مفارقتِه له أي لِمَحَلِّ قِضاءِ الحاجةِ في نَحْوِ الصّخرِاءِ. ❏ قوله: (وحِكْمَةُ هذا) عبارة النّهاية وسببُ سُؤالِه المُغفَرة عند انّصِرافِه تَرْكُهُ ذِكْرَ اللَّهِ تعالى في تلكِ الحالةِ أو خوْفُه من تقصيرِه في شكرِ نِعَمِ اللَّهِ تعالى التي أنعمَها عليه فأطعمه ثم هَضَمَه ثم سهّلَ خُروجَه اه. ❏ قوله: (الاعترافُ إلخ) خبرٌ وحِكْمَةُ إلخ. ❏ قوله: (ومن ثمّ قيلَ يُكرِّرها) عبارة المُعني ويكرِّرُ عُفْرانك ثلاثًا اه. قال الكُرْدِيّ ويُنذِبُ أن يُريدَ عَقِبَ عُفْرانك رَبَّنَا وإلَيْكَ المصيرُ الحمدُ لله الذي أذاقني لذّته وأبقَى في قوَّتِه وأذهب عني أذاه لِمَا بيّنته في الأصلِ اه وعبارة المُعني وفي مُصنّفِ عبدِ الرّزّاقِ وابنِ أبي شَيْبَةَ أن نوحًا عليه السّلامُ كان يقولُ الحمدُ لله الذي أذاقني إلخ.

❏ قوله: (ولا يغبث) أي يبيده ولا يَلْتَفِتُ يَمِينًا وشِمَالًا مُعني. ❏ قوله: (ولا يطيلُ قُعوده) عبارة المُعني ويكرِّه إطالة المُكثِ في مَحَلِّ قِضاءِ الحاجةِ المارودي عَن لُقْمانَ أنّه يورثُ وجعًا في الكبدِ، فإن قيلَ شَرَطُ الكراهةِ وجودُ نَهْيٍ مَخْصُوصٍ ولم يوجَدَ أُجيبُ بأنّ هذا ليسَ بلازمٍ بَلْ حَيْثُ وُجِدَ التّنهِي وَجِدَتِ الكراهةُ لا أنّها حَيْثُ وُجِدَتِ وُجِدَ لِكثَرَةِ وجودِها في كلامِ الفُقهاءِ بلا نَهْيٍ مَخْصُوصٍ اه وأقرّها البصريّ.

❏ قوله: (وعند خروجه) قد يشمَلُ الخُروجَ بعدَ الدُّخُولِ لِحاجةٍ أُخرى وقد يُستَبَعِدُ مُناسَبَةُ الذي أذهب عني الأذى وعافاني لِذَلِكِ.

(ويجب) لا فوراً بل عند إرادة نحو صلاة أو ضيق وقت وحينئذ لو تعيّن الماء وعلم أن ثم من لا يغض بصره عن غورته لم يُعذر بخلاف نظيره في الجمعة؛ لأنهم توسّعوا فيها بأعذار هذا أشد من كثير منها بخلاف إخراج الصلاة عن وقتها (الاستنجاء) للأحاديث الآمرة به مع التوعّد في بعضها على تركه من النجوى، وهو القطع فكأن المستنجي يقطع به الأذى عن نفسه مقدماً وجوباً على طهر سلس ومتمّم ونذراً في غيره (بماء) على الأصل، ويكفي فيه.....

❏ قول (الشي): (ويجب الاستنجاء) شرع مع الوضوء لئلاّ الإسراء وقيل في أول البغنة، وهو رخصة ومن خصائصنا وأما بالماء فليس من خصائصنا والوجوب في حق غير الأنبياء؛ لأن فضلايتهم طاهرة شيننا وع ش. ❏ قوله: (لا فوراً) كذا في النهاية والمغني. ❏ قوله: (بل عند إرادة نحو صلاة) أي حقيقة أو حكماً بأن دخل وقت الصلاة، وإن لم يرد فعلها في أوله والحاصل أنه بدخول الوقت وجب الاستنجاء وجوباً موسعاً بسعة الوقت ومضيّقاً بضيقه كبقية الشروط ع ش. ❏ قوله: (نحو صلاة) أي مما يتوقّف على الوضوء كطواف وسجدة تلاوة كزدي. ❏ قوله: (أو ضيق وقت) يتبني أو خوف انتشار وتضمخ بالتجاسة سم وفيه ما يأتي عن ع ش. ❏ قوله: (وحيثئذ) أي حين إذ ضاق الوقت. ❏ قوله: (من لا يغض إلخ) أي ممن يحرم نظره. ❏ قوله: (لم يغفر) أي في ترك الاستنجاء بل وجب عليه التّكشّف والاستنجاء وفقاً للنهاية والإمداد والإيعاب كما مر. ❏ قوله: (لأنهم توسّعوا إلخ)؛ ولأن لها بدلاً ولا كذلك الوقت نهاية. ❏ قوله: (من التجو إلخ) أي الاستنجاء مأخوذاً من التجو بمعنى القطع فمعناه لغة طلب قطع الأذى وأما شرعاً فهو إزالة الخارج التّجس الملوّث من الفرج عن الفرج بماء أو حجر بشرطه شيننا.

❏ قوله: (فكان المستنجي إلخ) إنما أتى بكأن التي للظن مع أن قطع الأذى محقق؛ لأن القطع الحقيقي إنما يكون في متّصل الأجزاء الحسيّة مع شدة الحمل والأذى ليس كذلك على أنها قد تأتي للتّحقيق شيننا. ❏ قوله: (مقدماً وجوباً) إلى قوله إلا إن شملها في النهاية والمغني إلا قوله ولا يسن إلى، وهو.

❏ قوله: (ونذراً في غيره) عبارة النهاية والمغني، ويجوز تأخيرها عن وضوء السليم اه. قال ع ش أي ما لم يؤدّ التأخير للإنتشار والتضمخ بالتجاسة سم على المنهج وقد يتوقّف فيه فإن التضمخ بالتجاسة إنما يحرم حيث كان عبثاً وهذا نشأ عما يحتاج إليه نعم إن قضى حاجته في الوقت وعلم أنه لا يجد الماء في الوقت وجب بالحجر فوراً كما هو ظاهر ويوافق هذا الحمل ما ذكره بعده بقوله فرع لو قضى الحاجة بمكان لا ماء فيه وعلم أنه لا يجد الماء في الوقت وقد دخل الوقت فينبغي أن يجب الاستنجاء بالحجر فوراً لئلاّ يجف الخارج اه وأفهم تقييد قضاء الحاجة بكونه في الوقت أنه لو قضى حاجته قبله لا يجب الفور ويوجه بأنه قبل الدخول لم يخاطب بالصلاة؛ ولهذا لو كان معه ماء وباعه قبل الوقت صح، وإن علم أنه لا بدله في الوقت ع ش. ❏ قوله: (على الأصل) أي في إزالة التجاسة والإكتفاء فيها بالحجر رخصة خارجة عن الأصل كزدي. ❏ قوله: (ويكفي فيه) أي في حصول الاستنجاء وسقوط طلبه.

❏ قوله: (أو ضيق وقت) يتبني أو خوف انتشار وتضمخ بالتجاسة.

غَلَبَةُ ظَنِّ زَوَالِ النَجَاسَةِ وَلَا يُسَنُّ حِينَئِذٍ شَمُّ يَدِهِ وَزَعْمُ وَجُوبِهِ رَدَّدَتْهُ فِي شَرْحِ الْغُبَابِ، وَهُوَ مِنْ يَدِهِ دَلِيلٌ عَلَى نَجَاسَةِ يَدِهِ فَقَطْ إِلَّا أَنْ يَشْمَهَا مِنَ الْمُتْلَاقِي لِلْمَحَلِّ فَإِنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى نَجَاسَتَيْهِمَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. وَالْكَلَامُ فِي رِيحٍ لَمْ تَعْسُرْ إِزَالَتُهَا كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي وَلَوْ تَوَقَّفَتْ فِي الْمَحَلِّ عَلَى نَحْوِ أَشْنَانٍ أَوْ صَابُونٍ فَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِمْ ثُمَّ الْوُجُوبُ هُنَا وَفِيهِ مِنَ الْعُسْرِ مَا لَا يَخْفَى، وَيَنْبَغِي الْاسْتِرْحَاءُ لِقَلَّا يَبْقَى أَثَرُهَا فِي تَضَاعِيفِ شَرْحِ الْمَقْعَدَةِ فَلْيَتَنَبَّهْ لِدَلَالَةِ (أَوْ حَجَرٍ) وَنَحْوِهِ لِلتَّابَعِ وَمَرَّ حُكْمُ مَاءِ زَمْزَمَ وَحَجَرِ الْحَرَمِ كَغَيْرِهِ (وَجَمْعُهُمَا).....

قوله: (غَلَبَةُ ظَنِّ زَوَالِ النَجَاسَةِ) وَعَلَامَتُهُ ظُهُورُ الْحُشُونَةِ بَعْدَ التَّعْوِمَةِ فِي الذِّكْرِ وَأَمَّا الْأُنْثَى فَبِالْعَكْسِ قَالَهُ شَيْخُنَا. قوله: (حِينَئِذٍ) أَي حِينَ وُجُودِ غَلَبَةِ ظَنِّ الزَّوَالِ. قوله: (وَهُوَ) أَي شَمُّ رَائِحَةِ النَجَاسَةِ. قوله: (دَلِيلٌ عَلَى نَجَاسَةِ يَدِهِ الْإِلَاحُ) فَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ قَبْلَ غَسْلِهَا، وَيَتَجَسَّسُ مَا أَصَابَهَا مَعَ الرُّطُوبَةِ إِنْ عَلِمَ مُلَاقَاتَهُ لِعَيْنِ مَحَلِّ النَجَاسَةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ شَكَّ هَلْ الْإِصَابَةُ بِمَوْضِعِ النَجَاسَةِ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّا لَا نَتَجَسَّسُ بِالشَّكِّ ع. ش. قوله: (فَإِنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى نَجَاسَتَيْهِمَا) خِلَافًا لِلنَّهْيِ وَالْمُغْنِي وَالزِّيَادِيُّ وَشَيْخُنَا عِبَارَتُهُمَا وَلَوْ شَمَّ رَائِحَةَ النَجَاسَةِ فِي يَدِهِ وَجِبَّ غَسْلُهَا وَلَمْ يَجِبْ غَسْلُ الْمَحَلِّ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ خَفَّفَ فِي هَذَا الْمَحَلِّ حَيْثُ اكْتَفَى فِيهِ بِالْحَجَرِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمَاءِ قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ إِلَّا إِنْ شَمَّ الرَّائِحَةَ مِنْ مَحَلٍّ لَا قِيَّ الْمَحَلِّ فَيَجِبُ غَسْلُ الْمَحَلِّ أَيْضًا وَإِطْلَاقُهُمْ يُخَالِفُهُ اهـ وَعِبَارَةُ الْأَوَّلِينَ وَلَا يَضُرُّ شَمُّ رِيحِهَا بِيَدِهِ فَلَا يَدُلُّ عَلَى بَقَائِهَا عَلَى الْمَحَلِّ، وَإِنْ حَكَمْنَا عَلَى يَدِهِ بِالنَجَاسَةِ؛ لِأَنَّا لَمْ نَتَحَقَّقْ أَنَّ مَحَلَّ الرِّيحِ بَاطِنُ الْإِصْبَعِ الَّذِي كَانَ مُلَاصِقًا لِلْمَحَلِّ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ فِي جَوَانِبِهِ فَلَا نَتَجَسَّسُ بِالشَّكِّ أَوْ أَنَّ هَذَا الْمَحَلَّ قَدْ خَفَّفَ فِيهِ فِي الْإِسْتِجَاءِ بِالْحَجَرِ فَخَفَّفَ فِيهِ هُنَا اهـ. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: م. ر. بَاطِنُ الْإِصْبَعِ مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَوْ تَحَقَّقَ الرِّيحُ فِي بَاطِنِهِ حُكْمَ بِنَجَاسَةِ الْمَحَلِّ فَيَجِبُ إِعَادَةُ الْإِسْتِجَاءِ وَبِهِ جَزَمَ حَجٌّ وَمُقْتَضَى قَوْلِهِ أَوْ أَنَّ هَذَا الْمَحَلَّ الْإِلَاحُ عَدَمُ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ م. ر. فَخَفَّفَ الْإِلَاحُ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ تَوَقَّفَتْ إِزَالَةُ الرَّائِحَةِ عَلَى أَشْنَانٍ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَجِبْ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ اهـ. قوله: (مِمَّا يَأْتِي) أَي فِي بَابِ النَجَاسَةِ. قوله: (وَلَوْ تَوَقَّفَتْ) أَي إِزَالَةُ الرِّيحِ. قوله: (وَفِيهِ مِنَ الْعُسْرِ الْإِلَاحُ) وَلِذَا اعْتَمَدَ ع. ش. عَدَمَ الْوُجُوبِ كَمَا مَرَّ آنِفًا.

قوله: (وَيَنْبَغِي الْإِلَاحُ) عِبَارَةُ شَيْخُنَا وَلَا بُدَّ أَنْ يَسْتَرْخِي لِقَلَّا تَبْقَى النَجَاسَةُ فِي تَضَاعِيفِ الْفَرْجِ فَيَسْتَرْخِي حَتَّى تَنْعَسِلَ تَضَاعِيفُ الْمَقْعَدَةِ مِنْ كُلِّ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ وَتَضَاعِيفُ فَرجِ الْمَرْأَةِ اهـ.

قوله: (سَنِي: (أَوْ حَجَرٍ) عُلِمَ مِنْهُ أَنَّ الْوَاجِبَ أَحَدُهُمَا وَشَمِلَ إِطْلَاقُهُ حَجَرَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ إِذَا كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا قَالِعًا، وَهُوَ الْأَصَحُّ مُعْنَى. قوله: (وَنَحْوِهِ) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَفِي مَعْنَى الْحَجَرِ الْإِلَاحُ.

قوله: (وَمَرَّ الْإِلَاحُ) أَي فِي شَرْحِ وَيُكْرَهُ الْمُشَمِّسُ عِبَارَتُهُ هُنَاكَ وَلَا يُكْرَهُ الطَّهْرُ بِمَاءِ زَمْزَمَ لَكِنْ الْأَوَّلَى عَدَمُ إِزَالَةِ التَّجَسُّسِ بِهِ اهـ. قوله: (هُنَا) أَي فِي الْجَمْعِ. قوله: (حُكْمُ مَاءِ زَمْزَمَ الْإِلَاحُ) عِبَارَةُ النَّهْيِ وَالْمُغْنِي وَشَمِلَ إِطْلَاقُهُ مَاءَ زَمْزَمَ وَأَحْجَارَ الْحَرَمِ فَيَجُوزُ بِهِمَا عَلَى الْأَصَحِّ اهـ. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: م. ر. زَمْزَمَ يَمْنَعُ الصَّرْفَ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّائِيثِ الْمَعْنَوِيِّ وَقَوْلُهُ م. ر. وَأَحْجَارِ الْحَرَمِ وَلَوْ اسْتَنْجَى بِحَجَرٍ مِنْ

في بُولٍ أو غَائِطٍ بَأَن يُقَدَّمَ الْحَجَرُ (أَفْضَلُ) مِنَ الْاِقْتِصَارِ عَلَى أَحَدِهِمَا لِيَجْتَنِبَ مَسُّ النِّجَاسَةِ لِإِزَالَةِ عَيْنَيْهَا بِالْحَجَرِ وَمِنْ ثَمَّ حَصَلَ أَصْلُ السُّنَّةِ هُنَا بِالنَّجَسِ خِلَافًا لِمَنْ نَازَعَ فِيهِ وَلِمَنْ نَقَلَ عَنْ نَصِّ كَلَامِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ يَأْتُمُّ بِهِ. وَإِنْ قِيلَ مَحَلُّهُ أَنَّ فَعْلَهُ عَيْنًا وَبِدُونِ الثَّلَاثِ مَعَ الْإِنْقَاءِ فِيهِمَا وَالْاِقْتِصَارِ عَلَى الْمَاءِ أَفْضَلُ مِنْهُ عَلَى الْحَجَرِ؛ لِأَنَّهُ يُزِيلُهُمَا بَلْ يَتَعَيَّنُ فِي قُبُلِي مُشْكِلٌ دُونَ ثُبُوتِهِ الَّتِي يَمَحُلُهَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ لِأَصَالَتِهَا حِينَئِذٍ وَفِي ثُقْبَةٍ مُنْفَتِحَةٍ وَبُولٍ الْأَقْلَفِ إِذَا وَصَلَ

الْمَسْجِدَ، فَإِنْ كَانَ مُتَّصِلًا حَرَمٌ وَلَمْ يُجْزِهِ، وَإِنْ كَانَ مُنْفَصِلًا، فَإِنْ بَيَعَ بَيْعًا صَاحِبًا وَانْقَطَعَتْ نِسْبَتُهُ عَنِ الْمَسْجِدِ كَفَى الْإِسْتِنْجَاءُ بِهِ وَإِلَّا فَلَا كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ عَنِ الشَّامِلِ وَأَقْرَاهُ وَمِثْلُ الْمَسْجِدِ غَيْرُهُ مِنَ الْمَدَارِسِ وَالرِّبَاطَاتِ وَخَرَجَ بِالْمَسْجِدِ حَرِيمُهُ وَرَحَابُهُ مَا لَمْ يَعْلَمْ وَقَفَّتْهَا وَقَوْلُهُ مَرَّ فَيَجُوزُ بِهِمَا الْخُ وَالْقِيَاسُ الْكِرَاهَةُ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ لَكِنْ قَالَ الزَّيَادِيُّ أَيْ وَابْنُ حَجَّجٍ الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ بِمَاءٍ زَمَزَمَ خِلَافُ الْأَوَّلَى اهـ. □ قَوْلُهُ: (فِي بُولٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي ثُقْبَةٍ فِي الْتَّهْيَاةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ خِلَافًا إِلَى وَبِدُونِ الثَّلَاثِ وَإِلَى قَوْلِهِ فَلَيْسَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: ذَلِكَ وَقَوْلُهُ أَوْ بَكْرٍ. □ قَوْلُهُ: (أَصْلُ السُّنَّةِ) وَأَمَّا كَمَالُ السُّنَّةِ فَلَا بُدَّ مِنْ بَقِيَّةِ شُرُوطِ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْحَجَرِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَحَجَرُ الْحَرَمِ كَغَيْرِهِ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ قَوْلِ الْمُتَنِّ (وَجَمْعُهُمَا أَفْضَلُ) أَيْ، فَإِنْ تَرَكَّهُ كَانَ مَكْرُوهًا عَشْرَ وَفِيهِ وَقْفَةٌ ظَاهِرَةٌ. □ قَوْلُهُ: (بِالنَّجَسِ) وَلَوْ مِنْ مُعَلِّظٍ، وَإِنْ وَجَبَ التَّسْبِيحُ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْخُنَا وَعَشْرَ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ وَفِي الْإِعَابِ قَالَ بَعْضُهُمْ وَقَدْ يَجِبُ اسْتِغْمَالُ النَّجَاسَةِ فِيهِ بِأَن يَكُونَ مَعَهُ مِنَ الْمَاءِ مَا لَا يَكْفِيهِ لَوْ لَمْ يُزَلِّهِ بِالنَّجَسِ الَّذِي لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ وَذَكَرَهُ أَيْضًا فِي الْإِمْدَادِ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ لِبَعْضِهِمْ وَفِي الْإِمْدَادِ يَتَجَهَّزُ الْخَاقُ بَعْضُهُمْ سَائِرَ النَّجَاسَاتِ الْعَيْنِيَّةِ بِذَلِكَ فَيَسُنُّ فِيهَا الْجَمِيعَ لِمَا ذَكَرَ وَكَذَا فِي الْحَلْبِيِّ عَلَى الْمُنْهَجِ. وَقَالَ سَمِ فِي حَوَاشِي الْمُنْهَجِ ظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ وَفَاقًا لِمَنْ رَفَاهُمْ عَدَمَ الْإِسْتِنْجَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا ذَكَرُوا ذَلِكَ فِي الْإِسْتِنْجَاءِ أَنْتَهَى كُرْدِيِّ وَفِي عَشْرَ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ سَمِ الْمَذْكُورِ مَا نَصَّهُ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ أَدَّتْ إِزَالَتَهَا إِلَى مُخَامَرَةِ النَّجَاسَةِ بِالْيَدِ اسْتِحْبَابٌ لِإِزَالَتِهَا بِالْجَاوِدِ أَوَّلًا قِيَاسًا عَلَى الْإِسْتِنْجَاءِ لَوْجُودِ الْعِلَّةِ فِيهِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يَأْتُمُّ بِهِ) الْوَجْهَ الْوَجِيهَ أَنَّهُ يَأْتُمُّ بِالنَّجَسِ اسْتِغْلَالًا بِقَصْدِ الْعِبَادَةِ لَا مَعَ الْمَاءِ سَمِ. □ قَوْلُهُ: (مَحَلُّهُ) أَيْ النَّصُّ أَوْ الْإِثْمُ (إِنْ فَعَلَهُ) أَيْ النَّجَسَ. □ قَوْلُهُ: (وَبِدُونِ الثَّلَاثِ) عَطَفَ عَلَى النَّجَسِ. □ قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أَيْ بِالنَّجَسِ وَالذَّوْنِ.

□ قَوْلُهُ: (بَلْ يَتَعَيَّنُ الْخُ) عِبَارَةُ الْتَّهْيَاةِ وَالْخُنْثَى الْمُشْكِلُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى الْحَجَرِ إِذَا بَالَ مِنْ قُرْبِهِ أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا لِاتِّبَاسِ الْأَصْلِيِّ بِالزَّائِدِ نَعَمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَلْنَا الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى بَلْ أَلَّةٌ لَا تُشْبِهُ وَاحِدَةً مِنْهُمَا يَخْرُجُ مِنْهَا الْبُولُ أُنْتَجَتْ فِيهِ إِجْزَاءُ الْحَجَرِ لِانْتِفَاءِ احْتِمَالِ الزِّيَادَةِ، وَإِنْ كَانَ مُشْكِلًا فِي ذَاتِهِ اهـ. قَالَ عَشْرَ قَوْلُهُ: لِانْتِفَاءِ الْخُ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ مَحَلُّ الْعَجَبِ فَيَكْفِي فِيهِ الْحَجَرُ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُ الذَّكَرِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (أَفْضَلُ مِنْهُ الْخُ) وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الْإِعَابِ هَذَا إِنْ لَمْ يَجِدْ فِي نَفْسِهِ كِرَاهَةً الْحَجَرِ أَوْ نَحْوِهِ وَمَا يَأْتِي فِي مَسْحِ الْخُفِّ وَغَيْرِهِ وَإِلَّا فَالْحَجَرُ أَفْضَلُ الْخُ. □ قَوْلُهُ: (وَفِي ثُقْبَةٍ مُنْفَتِحَةٍ) زَادَ الْمُغْنِي تَحْتَ

□ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يَأْتُمُّ) الْوَجْهَ الْوَجِيهَ أَنَّهُ يَأْتُمُّ بِالنَّجَسِ اسْتِغْلَالًا بِقَصْدِ الْعِبَادَةِ لَا مَعَ الْمَاءِ.

للجلدة وبول يُثَبُّ أو يَكْرٍ وصلَ لِمَدْخَلِ الذَّكْرِ يَقِينًا لا في دَمٍ حَيْضٍ أو نِفَاسٍ لم يَنْتَشِرْ عن محله فلها بعد الانقطاع ولو ثَبَّتَا الاستنجاء به فيما إذا أرادت التيمُّم لِفَقْدِ الماءِ ولا إعادة عليها ويُوَجِّه ما ذَكَرَ في البولِ الوَاصِلِ لِمَدْخَلِ الذَّكْرِ بأنَّه يَلْزَمُ من انتقاله لِمَدْخَلِهِ انتشاره عن محله إلى ما لا يُجْزِئُ فيه الحَجَرُ فليس السَّبَبُ عَدَمُ وُضُوءِ الحَجَرِ لِمَدْخَلِهِ خِلافًا لِمَنْ وَهَمَ فيه؛ لأنَّ نَحْوَ الخِرْقَةِ تَصِلُ له واعلم أنَّ الواجبَ عليها غَسْلُ ما ظَهَرَ بِجُلُوسِهَا على قَدَمَيْهَا ونَزَعَ فيه الإسْتَوِيُّ بأنَّ الْمُتَّجِّهَ هو الوجه المُوَجِّبُ لِعَسَلِ باطنِ فرجها؛ لأنَّه صار ظاهرًا بالثَّيَابَةِ قال كما يَجِبُ غَسْلُ باطنِ الفم من النجاسة دون الجنابة انتهى وَلَكِ رَدُّه بأنَّ باطنَ الفرج الذي لا يَظْهَرُ بالجلوس على القَدَمَيْنِ لا يُشَبِّهُ الفم؛ لأنَّه يَظْهَرُ ولا يعسرُ إِيصَالُ الماءِ إليه فمن ثَمَّ فَصَلَ فيه بين الجنابة والنجاسة. وأمَّا باطنُ الفرج المذكور فلا يَظْهَرُ أصلًا، ويعسرُ إِيصَالُ الماءِ إليه فلم يَجِبْ غَسْلُهُ في جنابة ولا نجاسة. (وفي معنى الحَجَرِ) الوارد بناءً على أنَّ الأَصَحَّ عندنا في

المعدة ولو كان الأَصْلِيُّ مُنْسَدًا أي إذا كان الانسداد عارضًا كما مرَّ اه عبارة الكُرْدِيِّ، وإنَّ قَامَتْ مَقَامَ الأَصْلِيِّ في انْتِفَاضِ الوُضُوءِ بخارجها بأنْ انْفَتَحَتْ تَحْتَ السَّرَّةِ وأنسَدَّ الأَصْلِيُّ وهذا في الانْتِفَاحِ العارضِ مِمَّا أَطْبَقَ عليه الْمُتَأَخَّرُونَ أما الخِلْفِيُّ فَقَدْ مَرَّ في أسبابِ الحَدِيثِ الخِلافُ فيه، وأنَّ الشَّارِحَ كَشَّيخُ الإِسْلَامِ جَرَى على أنَّه كالانسدادِ العارضِ وَجَرَى الجمالُ الرَّمْلِيُّ أي والمُعْنَى على أنَّ الأحكامَ جَمِيعَهَا تَثْبُتُ حِينَئِذٍ لِلْمُنْفَتِحِ ومنها إجزاء الحَجَرِ فيه اه. □ فَوَدَّ: (أو بَكْرٍ) قال المُعْنَى بِخِلَافِ البَكْرِ؛ لِأَنَّ البَكَارَةَ تَمْنَعُ نُزُولَ البولِ إلى مَدْخَلِ الذَّكْرِ اه. □ فَوَدَّ: (بَعْدَ الانْقِطَاعِ إلخ) عبارة المُعْنَى وفائدته فيمَنْ انْقَطَعَ دَمُهَا وَعَجَزَتْ عَنِ اسْتِعْمَالِ الماءِ واستنجت بالحجر ثم تيمَّمت لِنَحْوِ مَرَضٍ فَإِنَّهَا تُصَلِّي ولا إعادة عليها اه. □ فَوَدَّ: (فَلَيْسَ السَّبَبُ) أي تَعَيَّنَ الماءُ. □ فَوَدَّ: (عليها) أي المَرَاةُ ولو ثَبَّتِيَّةً. □ فَوَدَّ: (لباطنِ فرجها) أي الذي لا يَظْهَرُ بالجلوسِ على القَدَمَيْنِ. □ فَوَدَّ: (قال) أي الإسْتَوِيُّ وكذا ضَمِيرُ رَدِّهِ.

□ فَوَدَّ (سُي): (وفي معنى الحَجَرِ إلخ) إشارة إلى القياس وقول الشَّارِحِ الواردُ إشارةً إلى وجودِ شَرْطِ الأَصْلِ، وهو كَوْنُهُ مَنْصُوصًا عليه، وإلى أنَّ المُرَادَ بالحَجَرِ هُنَا حَقِيقَتُهُ لا ما يَصِحُّ الإسْتِنْجَاءُ به شَرْعًا إذ لا يَصِحُّ إِرَادَةُ هَذَا المعنى هُنَا؛ لِأَنَّهُ مُنْدَرِجٌ فِيهِ المَقِيسُ أيضًا سم. □ فَوَدَّ: (وهو كَوْنُهُ مَنْصُوصًا عليه) فيه نَظَرٌ يُعْلَمُ بِمُرَاجَعَةِ جَمْعِ الجَوَامِيعِ. □ فَوَدَّ: (الواردِ) عبارة التَّهَانِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ جيءَ له بِرُؤْيَا قَرَامَاهَا وقال: «هَذَا رُكْسٌ» أي نَجَسٌ، فَتَعْلِيلُهُ مَنَعَ الإسْتِنْجَاءَ بِهَا بِكَوْنِهَا رُكْسًا لا بِكَوْنِهَا غَيْرَ حَجَرٍ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ما في

□ فَوَدَّ: (وفي معنى الحَجَرِ) إشارةً إلى القياس وقوله الواردُ إلى وجودِ شَرْطِ الأَصْلِ، وهو كَوْنُهُ مَنْصُوصًا عليه وإلى أنَّ المُرَادَ بالحَجَرِ هُنَا حَقِيقَتُهُ لا ما يَصِحُّ الإسْتِنْجَاءُ به شَرْعًا إذ لا يَصِحُّ إِرَادَةُ هَذَا المعنى هُنَا؛ لِأَنَّهُ يَنْدَرِجُ فِيهِ المَقِيسُ أيضًا.

الأصول أن القياس يجوز في الرخص خلافاً لأبي حنيفة وقوله إن ذلك ثبت بدلالة النص ممنوع كيف وحقيقة الحجر مغايرة لما ألحق به (كل جامد طاهر قالع غير محترم).....

معنى الحجر كالحجر اه. ه قوله: (وقوله إن ذلك ثبت بدلالة النص ممنوع) اعلم أن معنى دلالة النص عند الحنفية كما قال الكمال المقدسي هو المسمى عندنا مفهوم الموافقة بقسميه الأولى والمساوي انتهى، وأن التسمية بذلك اصطلاح له ولا مشاحة في الاصطلاح وحينئذ فمنع ذلك وما لا وجه له وقوله كيف إلخ وما لا وجه له؛ لأن أبا حنيفة - رضي الله تعالى عنه - لا يدعي عدم مغايرة حقيقة الحجر لما ألحق به بل هو مغترف بالمغايرة لكانه يدعي أن ثبوت هذا الحكم للحجر يدل على ثبوته لما هو في معناه ويسمى ذلك دلالة النص اصطلاحاً له فيظهر أن منشأ ما قاله الشارح أنه لم يحرز معنى دلالة النص عند الحنفية ولعله ظن أن معنى ذلك دلالة اللفظ بالمنطوق وقد يشعر بذلك قوله: كيف إلخ فليأمل سم أقول إنما يتم ما قاله لو ثبت كون التفسير والتسمية المذكورين لأبي حنيفة نفسه وإلا فالظاهر أنهما لإتباعه فقط وفي الكُردي ما نصه واغترض الهاتفي في حواشي التلخيص على ابن قاسم وأطال ومما قاله إن الأحاديث الواردة في جواز الاستنجاء بالحجر لا تدل أي منطوقاً إلا على جوازه به فقط لكون ما ألحق به غير حجر قطعاً وأما جواز الاستنجاء بغير الحجر فلا يثبت إلا بالقياس سواء كان مراد أبي حنيفة من دلالة النص ما هو المراد من مفهوم الموافقة عندنا أو هو المراد من دلالة اللفظ بالمنطوق وبهذا عليم أن اغتراض الشارح إنما هو على إخراج غير الحجر عن القياس لا على اصطلاح أبي حنيفة وأن اغتراض الشارح اغتراض قاطع جداً انتهى. أقول بعد تسليم ذلك الاصطلاح لا يتدفع اغتراض سم بما قاله الهاتفي لما صرح به المحلّي في شرح جمع الجوامع من أن دلالة اللفظ على موافق مفهوم عند كثير من العلماء منهم الحنفية لا منطوق أي كما قال به الغزالي والأيمدي ولا قياسي أي كما قال به الشافعي والإمامان.

ه قوله (سني: قالع) ولو حريراً للرجال وليس من باب اللبس حتى يختلف الحكم بين الرجال والنساء وتفصيل المهمات بين الذكور وغيرهم مردود بأن الاستنجاء به لا يعد استعمالاً في العرف ولو استنجى بذهب أو فضة لم يطبق ولم يهتأ لذلك جاز وإلا حرم وأجزأ نهاية وفي الكُردي عن الإيعاب ما يوافقه

ه قوله: (وقوله إن ذلك يثبت بدلالة النص ممنوع) اعلم أن معنى دلالة النص عند الحنفية كما قال الكمال المقدسي هو المسمى عندنا مفهوم الموافقة بقسميه الأولى والمساوي انتهى. وأن التسمية بذلك اصطلاح له ولا مشاحة في الاصطلاح وحينئذ فمنع ذلك وما لا وجه له وقوله كيف إلخ وما لا وجه له؛ لأن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه لا يدعي عدم مغايرة حقيقة الحجر لما ألحق به بل هو مغترف بالمغايرة لكانه يدعي أن ثبوت هذا الحكم للحجر يدل على ثبوته لما هو في معناه ويسمى ذلك دلالة النص اصطلاحاً وبالجملة فيظهر أن منشأ ما قاله الشارح أنه لم يحرز معنى دلالة النص عند الحنفية ولعله ظن أن معنى ذلك دلالة اللفظ بالمنطوق وقد يشعر بذلك. قوله: (كيف إلخ) فليأمل.

فلا يُجزئ نحو ماءٍ ورِدٍ ومُتَنَجِّسٍ، وإنَّما جازَ الدُبْعُ به كالنَجِسِ؛ لأنَّه عَوَضَ عن الذَّكَاءِ وهي تجوزُ بالمُدِّيَةِ النَجِيسَةِ وَقَصَبِ أَمْلَسَ وَثَرَابٍ أو فحمٍ رَخْوٍ بأنَّ يُلْصَقَ منه شيءٌ بالمَحَلِّ، وَيَتَعَيَّنُ الماءُ لا في أَمْلَسَ لم يُنْقَلْ والنَّصُّ بِإِجْزَاءِ الثَّرَابِ لِحَدِيثٍ فِيهِ أَيْ ضَعِيفٍ مَحْمُولٍ عَلَى مُتَحَجِّجٍ قِيلَ أو عَلَى مُرِيدِ تَنْشِيفِ الرُّطُوبَةِ ثُمَّ غَسَلَهُ بِالماءِ وَيُرَدُّ بأنَّ هَذَا لَا يُسَمَّى اسْتِنْجَاءً وَلَا مُحْتَرَمَ بِلٍ، وَيَعْصِي بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ فَيَتَيَمَّمُ وَيُعِيدُ كَمَطْعُومٍ لَنَا وَلَوْ قَشَرْنَا مَاكُولًا كَالْبَطِيخِ بِخِلَافِ قَشْرِ مُزِيلٍ لَا يُؤْكَلُ.....

في المسألتين وَعَنْ شَرْحِي الإِشْرَادِ مَا يُوَافِقُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ وَيُخَالِفُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَأَقَرَّهُ سَمِثٌ نَقَلَ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا يُوَافِقُهُ وَتَقَدَّمَ فِي الشَّارِحِ فِي بَحْثِ الْإِنَاءِ مَا يُوَافِقُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ.

☐ قَوْلُهُ: (فَلَا يُجْزِئُ) إِلَى قَوْلِهِ، وَيَتَعَيَّنُ فِي الثَّاهِيَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَفِي خَبَرٍ ضَعِيفٍ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ، وَإِنَّمَا إِلَى وَقَصَبِ وَقَوْلُهُ وَالتَّصُّ إِلَى وَلَا مُحْتَرَمَ وَقَوْلُهُ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَى كَمَطْعُومٍ. ☐ قَوْلُهُ: (نَحْوُ مَا) وَرِدٍ) أَيْ كَنَحْلٍ مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَمُتَنَجِّسٍ) عِبَارَةُ الثَّاهِيَةِ وَنَجِسٍ وَمُتَنَجِّسٍ؛ لِأَنَّ التَّجَاسَةَ لَا تَرَالُ بِهِ أَه.

☐ قَوْلُهُ: (وَقَصَبِ أَمْلَسَ) وَنَحْوِ الرَّجَاجِ مُغْنِي قَالَ ع ش وَمَحَلَّ عَدَمِ إِجْزَاءِ الْقَصَبِ فِي غَيْرِ جُذُورِهِ وَفِيمَا لَمْ يَشَقَّ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (رَخْوٍ) أَيْ بِخِلَافِ الثَّرَابِ وَالْفَحْمِ الصُّلْبَيْنِ مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَيَتَعَيَّنُ الْمَاءُ الْخ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ وَشَرْحِ بَاقِضِ وَيُجْزِئُ الْحَجَرُ بَعْدَ الْإِسْتِنْجَاءِ بِشَيْءٍ مُحْتَرَمٍ وَغَيْرِ قَالِعٍ لَمْ يَنْقَلِ التَّجَاسَةُ، فَإِنْ نَقَلَهَا تَعَيَّنَ الْمَاءُ أَه قَالَ الْكُرْدِيُّ أَيْ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي اسْتَقَرَّتْ فِيهِ حَالُ خُرُوجِهَا، وَإِنْ لَمْ تَتَجَاوَزَ الصَّفْحَةَ أَوْ الْحَشْفَةَ وَكَذَا أَيْ يَتَعَيَّنُ إِذَا لَصِقَ بِالْمَحَلِّ مِنْ ذَلِكَ نَحْوُ ثَرَابٍ رَخْوٍ أَوْ أَصَابَهُ مِنْهُ زُهْمَةٌ كَالْعَظْمِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا مُحْتَرَمَ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي خَبَرٍ ضَعِيفٍ فِي الثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَمْ يَجِدْ إِلَى كَمَطْعُومٍ.

☐ قَوْلُهُ: (وَيَعْصِي بِهِ) الْوَجْهَ عَضِيَّانَهُ بِغَيْرِ الْمُحْتَرَمِ مِمَّا ذُكِرَ أَيْضًا إِذَا قَصَدَ بِهِ الْإِسْتِنْجَاءَ الْمَطْلُوبَ؛ لِأَنَّهُ تَعَمَّدَ عِبَادَةَ بَاطِلَةً سَمِثٌ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَشَرْنَا الْخ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ وَأَمَّا الثَّمَارُ وَالْفَوَاكِهُ فَمِنْهَا مَا يُؤْكَلُ رَطْبًا لَا يَابَسًا كَالْبَطِيخِ فَلَا يَجُوزُ الْإِسْتِنْجَاءُ بِهِ رَطْبًا، وَيَجُوزُ يَابَسًا إِذَا كَانَ مُزِيلًا وَمِنْهَا مَا يُؤْكَلُ رَطْبًا، وَيَابَسًا وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ: أَحَدُهَا: مَاكُولُ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ كَالثَّانِيَنِ وَالثَّلَاثِ فَلَا يَجُوزُ الْإِسْتِنْجَاءُ بِرَطْبِهِ، وَيَابِسِهِ وَالثَّانِي مَا يُؤْكَلُ ظَاهِرُهُ دُونَ بَاطِنِهِ كَالخَوْخِ وَالْمِشْمِشِ وَكُلُّ ذِي نَوَى فَلَا يَجُوزُ بِظَاهِرِهِ، وَيَجُوزُ بِنَوَاهِ الْمُنْفَصِلِ وَالثَّلَاثِ مَا لَهُ قَشْرٌ وَمَاكُولُهُ فِي جَوْفِهِ فَلَا يَجُوزُ بِلَبِّهِ وَأَمَّا قَشْرُهُ، فَإِنْ كَانَ لَا يُؤْكَلُ رَطْبًا وَلَا يَابَسًا كَالرُّمَّانِ جَازَ الْإِسْتِنْجَاءُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ حَبُّهُ فِيهِ، وَإِنْ أَكِلَ رَطْبًا، وَيَابَسًا كَالْبَطِيخِ لَمْ يَجْزِ فِي الْحَالَيْنِ، وَإِنْ أَكِلَ رَطْبًا فَقَطُّ كَاللُّوزِ وَالبَاقِلَا جَازَ يَابَسًا لَا رَطْبًا ذَكَرَ ذَلِكَ الْمَاوَزْدِيُّ مَبْسُوطًا وَاسْتَحْسَنَهُ فِي الْمَجْمُوعِ أَه وَأَقَرَّهُ ع ش. وَعَقَبَهُ الْكُرْدِيُّ بِمَا نَصَّهُ قَالَ الشَّارِحُ فِي الْإِعَابِ وَفِي كَوْنِ قَشْرِ الْبَطِيخِ يُؤْكَلُ يَابَسًا نَظَرًا أَه. ☐ قَوْلُهُ: (مُزِيلٍ) أَيْ لِلتَّجَاسَةِ.

☐ قَوْلُهُ: (بَلٍ) وَيَعْصِي بِهِ) الْوَجْهَ عَضِيَّانَهُ بِغَيْرِ الْمُحْتَرَمِ مِمَّا ذُكِرَ أَيْضًا إِذَا قَصَدَ الْإِسْتِنْجَاءَ الْمَطْلُوبَ؛ لِأَنَّهُ تَعَمَّدَ عِبَادَةَ بَاطِلَةً فَعَلِمَ حُرْمَةَ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالتَّجَسُّسِ نَعَمَ الْوَجْهَ عَدَمُ الْحُرْمَةِ إِذَا جَمَعَ بَيْنَ الْحَجَرِ

الْفَقْهُ فَرَّقَ وَجَمَعَ (الْمَحْرَمًا) بِسَبَبٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ وَلَوْ أَحْتِمَالًا كَأَن اِخْتَلَطَتْ مُحْرَمَةٌ بِغَيْرِ مَحْضُورٍ فَلَا يَنْقُضُ لِمُسَّهُ لَوْ بِشَهْوَةٍ (فِي الْأَظْهَرِ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِثْلُهَا لِلشَّهْوَةِ.....

❏ قَوْلُ (لَيْسَ): (إِلَّا مُحْرَمًا) وَهِيَ مَنْ حَرَّمَ نِكَاحُهَا عَلَى التَّأْيِيدِ بِسَبَبٍ مُبَاحٍ لِحُرْمَتِهَا فَخَرَجَ بِقَوْلِهِمْ عَلَى التَّأْيِيدِ أُخْتُ الزَّوْجَةِ وَعَمَّتُهَا وَخَالَتُهَا فَإِنَّ تَحْرِيمَهُنَّ لَيْسَ عَلَى التَّأْيِيدِ بَلْ مِنْ جِهَةِ الْجَمْعِ وَقَوْلُهُمْ بِسَبَبٍ مُبَاحٍ بَنَتْ الْمُوطُوءَ بِشَبْهَةٍ وَأُمُّهَا؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَهُمَا لَيْسَ بِسَبَبٍ مُبَاحٍ إِذْ وَطِئَ الشَّبْهَةُ لَا يَتَّصِفُ بِإِبَاحَةٍ وَلَا غَيْرِهَا وَقَوْلُهُمْ لِحُرْمَتِهَا زَوْجَاتِهِ ﷺ فَإِنَّ تَحْرِيمَهُنَّ لِحُرْمَتِهِ ﷺ مُعْنَى وَنَهَايَةُ الْمَعْنَى قَالَ ع. ش. أَمَّا زَوْجَاتُ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ فَلَا اقْتِرَابَ عَدَمَ حُرْمَتِهِنَّ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ وَحُرْمَتُهُنَّ عَلَى غَيْرِهِمْ بِخِلَافِ زَوْجَاتِهِ ﷺ فَحَرَامٌ حَتَّى عَلَى الْأَنْبِيَاءِ إِنْ زَادَ شَيْخُنَا وَلَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهِنَّ بِخِلَافِ إِمَانِهِ فَلَا يَحْرُمْنَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ إِلَّا إِنْ كُنَّ مَوطُوءَاتٍ لَهُ ﷺ اه. ❏ قَوْلُهُ: (بِسَبَبٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْهُ مَا تَجَمَّدَ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ، وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ أَيِّ مِنْ غَيْرِ حَشِيَّةٍ إِلَى لَا مِنْ نَحْوِ عَرَقٍ. ❏ قَوْلُهُ: (بِسَبَبٍ) أَيِّ قَرَابَةٍ كَمَا فِي الْأُمِّ وَالْبَنَاتِ وَالْأَخْتِ وَ. ❏ قَوْلُهُ: (أَوْ رِضَاعٍ) كَالْأُمِّ وَالْأَخْتِ مِنَ الرِّضَاعِ وَ. ❏ قَوْلُهُ: (أَوْ مُصَاهَرَةٍ) أَيِّ اِزْتِبَاطٍ يُشَبِّهِ الْقَرَابَةَ كَمَا فِي أُمِّ الزَّوْجَةِ وَبَنَاتِهَا وَزَوْجَةِ الْأَبِ وَالْإِنِّ شَيْخُنَا. ❏ قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ مَحْضُورٍ إلخ) فَلَا نَقُضَ بِالْمَحْضُورِ بِالْأَوَّلَى وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَوْ اِخْتَلَطَتْ مَحَارِمُهُ الْعَشْرُ مَثَلًا بِغَيْرِ مَحْضُورٍ أَوْ مَحْضُورٍ فَلَمْ يَسَّ إِحْدَى عَشْرَةَ مَثَلًا اِنْتَقَضَ طَهْرُهُ لِتَحَقُّقِ لَمَسِ الْأَجْنَبِيِّ سَمَ فِي الْكُرْدِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ مَا يُوَافِقُهُ عَنِ النَّهَايَةِ مَا نَصَّهُ وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ مِثْلُهُ مَا لَوْ عَلِمَ أَنَّ مَحْرَمَهُ أَيْضًا اللَّوْنِ مَثَلًا فَلَمْ يَسَّ مَنْ هُوَ أَسْوَدُهُ، وَإِنْ لَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ نَبَّهَ عَلَيْهِ اه. أَقُولُ بَلْ هَذَا مِنْ لَمَسِ الْأَجْنَبِيِّ يَقِينًا لَا أَحْتِمَالًا فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى التَّثْبِيهِ. ❏ قَوْلُهُ: (فَلَا يَنْقُضُ لِمُسَّهُ) وَلَوْ تَزَوَّجَ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ فَلَا نَقُضَ أَيْضًا عَلَى الْمُعْتَمَدِ خِلَافًا لِابْنِ عَبْدِ الْحَقِّ كَالْخَطِيبِ وَكَذَا زَوْجَتَهُ إِذَا اسْتَلْحَقَهَا أَبَوْهُ وَلَمْ يَصْدَفْهُ فَإِنَّ التَّسَبُّبَ يَثْبُتُ وَلَا يَنْفَسِخُ نِكَاحُهُ وَلَا يَنْقُضُ وَضُوءُهُ عَلَى الْمُعْتَمَدِ وَلَا مَانِعٌ مِنْ تَبْعِيضِ الْأَحْكَامِ شَيْخُنَا عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ وَقَالَ فِي النَّهَايَةِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ تَزَوَّجَ مَنْ شَكَّ هَلْ يَبْتَنِي وَبَيْنَهَا رِضَاعٌ مُحْرَمٌ أَوْ اِخْتَلَطَتْ مُحْرَمٌ بِأَجْنَبِيَّاتٍ وَتَزَوَّجَ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ بِشَرْطِهِ وَلَمْ يَسَّ لَمْ يَنْقُضَ طَهْرُهُ وَلَا طَهْرُهَا إِذَا الْأَصْلُ بَقَاءُ الطَّهْرِ وَقَدْ أَقْنَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا بُعْدَ فِي تَبْعِيضِ الْأَحْكَامِ كَمَا لَوْ تَزَوَّجَ مَجْهُولَةَ التَّسَبُّبِ ثُمَّ اسْتَلْحَقَهَا أَبَوْهُ وَلَمْ يَصْدَفْهُ الزَّوْجُ حَيْثُ يَسْتَمِرُّ النِّكَاحُ مَعَ ثُبُوتِ أَخَوَاتِهَا مِنْهُ وَيُلْغَزُ بِذَلِكَ قِيَالُ زَوْجَانِ لَا نَقُضَ بَيْنَهُمَا اه. وَتَقَلَّ الْخَطِيبُ التَّقْضُ فِيمَا تَقَدَّمَ حَيْثُ

بِأَنَّ لَمَسَ بَاطِنِ عَيْنِ الْمَرْأَةِ نَاقِضٌ. ❏ قَوْلُهُ: (مَحْرَمُهُ بِغَيْرِ مَحْضُورٍ) فَلَا نَقُضَ بِالْمَحْضُورِ بِالْأَوَّلَى وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَوْ اِخْتَلَطَتْ مَحَارِمُهُ الْعَشْرُ مَثَلًا بِغَيْرِ مَحْضُورٍ أَوْ مَحْضُورٍ فَلَمْ يَسَّ إِحْدَى عَشْرَةَ مَثَلًا اِنْتَقَضَ طَهْرُهُ لِتَحَقُّقِ لَمَسِ الْأَجْنَبِيِّ وَلَوْ اسْتَلْحَقَ أَبَوْهُ زَوْجَتَهُ لَمْ يَنْقُضْ لِمُسَّهَا لِاحْتِمَالِ صِدْقِهِ وَلَا نَقُضَ بِالشَّكِّ فَلَوْ لَمْ يَسَّ ثُمَّ اسْتَلْحَقَهَا أَبَوْهُ فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَتَبَيَّنَ عَدَمُ التَّقْضِ لِتَبَيُّنِ أَنَّهَا وَمَنْ لَا يَنْقُضُ لِمُسَّهُ لِكُونِهَا مُحْرَمًا أَحْتِمَالًا فَهِيَ بَعْدَ الْإِسْتِلْحَاقِ شَاكٌّ وَلَا نَقُضَ بِالشَّكِّ، فَإِنْ قِيلَ لَوْ مَنَعَ الْإِسْتِلْحَاقُ التَّقْضُ لِاحْتِمَالِ الْمَحْرَمِيَّةِ لَا مَنَعَ التَّقْضُ بِدُونِ اسْتِلْحَاقٍ لَوْ جُودِ الْإِحْتِمَالِ قُلْنَا نَلْتَزِمُ امْتِنَاعَ التَّقْضِ بِدُونِ اسْتِلْحَاقٍ حَيْثُ وَجَدَ الْإِحْتِمَالُ.

فَاسْتَنْبَطَ مِنَ النَّصِّ مَعْنَى خَصَّصَهُ وَلَا يَلْحَقُ بِهِ نَحْوُ مَجُوسِيَّةٍ؛ لِأَنَّهُ تَحْرِيمُهَا لِعَارِضٍ يَزُولُ وَجَعْلُهَا كَالرَّجُلِ فِي حِلٍّ إِقْرَاضِهَا وَتَمْلُكُهَا بِاللُّقْطَةِ إِنَّمَا هُوَ لِقِيَامُ الْمَانِعِ بِهَا الْمُخْرِجِ عَنْ مُشَابَهَةِ ذَلِكَ لِإِعَارَةِ الْجَوَارِي لِلْوُطْءِ فَانْدَفَعَ مَا لِبَعْضِهِمْ هُنَا وَعُلِمَ مِنَ الْإِتِّقَاءِ أَنَّهُ لَا نَقْضَ بِاللَّمْسِ مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ، وَإِنْ رَقَّ وَمِنْهُ مَا تَجَمَّدَ مِنْ غُبَارٍ يُمَكِّنُ فَصْلَهُ أَيْ مِنْ غَيْرِ خَشْيَةِ مُبِيحٍ تَيْثُمُ فِيهِمَا يَظْهَرُ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الْوَشْمِ لَوْ جُوبَ إِزَالَتُهُ لَا مِنْ نَحْوِ عِرْقٍ حَتَّى صَارَ كَالْجَزَاءِ مِنَ الْجِلْدِ، وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ اللَّامِسِ وَالْمَمْلُوسِ لَكِنْ فِيهِ خِلَافٌ صَرَّخَ بِهِمَا لِأَجْلِهِ فَقَالَ (وَالْمَلْمُوسُ كَلَامِي) فِي انْتِقَاضِ وَضُوئِهِ (فِي الْأُظْهَرِ) لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي مِظَنَّةِ اللَّذَّةِ كَالْمُشْتَرَكِينَ فِي الْجِمَاعِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَنْتَقِضْ وَضُوءُ الْمَمْلُوسِ فَرَجُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ مِنْهُ مِثْلُ لِمِظَنَّةِ لَذَّةِ أَصْلًا بِخِلَافِهِ هُنَا.

(وَلَا تَنْقُضُ صَغِيرَةً) وَصَغِيرٌ لَا يُشْتَهَى.....

تَزَوَّجَ بِهَا عَنْ إِفْتَاءِ شَيْخِهِ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ وَاعْتَمَدَهُ فَيَكُونُ مَا نَقَلَهُ الْخَطِيبُ عَنْهُ مِنَ الْمَرْجُوعِ عَنْهُ وَاعْتَمَدَ عَدَمَ التَّقْضِ، وَإِنْ تَزَوَّجَ بِهَا سَمَ وَالزَّيَادِيُّ وَالْحَلْبِيُّ وَغَيْرُهُمْ اهـ. □ فَوُدَّ: (فَاسْتَنْبَطَ الْخ) رَدُّ لَاسْتِدْلَالِ الْمُقَابِلِ الْقَائِلِ بِالتَّقْضِ بِمَعْنَى النَّسَاءِ فِي الْآيَةِ. □ فَوُدَّ: (مَعْنَى يَخْصُصُهُ) وَهُوَ أَنَّ اللَّامِسَ مِظَنَّةُ الْإِلْتِذَاذِ الْمُحَرِّكَ لِلشَّهْوَةِ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَتَأْتِي فِي الْأَجْنَبِيَّاتِ بِخِلَافِ الْمُحَارِمِ كُزْدِيٍّ. □ فَوُدَّ: (نَحْوُ مَجُوسِيَّةٍ) أَيْ كَوْنِيَّةٍ وَمُرْتَدَّةٍ نِهَائِيَّةٍ. □ فَوُدَّ: (عَنْ مُشَابَهَةِ ذَلِكَ) أَيْ الْإِقْرَاضِ كُزْدِيٍّ. □ فَوُدَّ: (فِيهِمَا يَظْهَرُ) أَقْرَهُ ع ش.

□ فَوُدَّ: (لَا مِنْ نَحْوِ عِرْقٍ الْخ) وَكَالْعِرْقِ بِالْأَوَّلَى فِي التَّقْضِ مَا يَمُوتُ مِنْ جِلْدِ الْإِنْسَانِ بِحَيْثُ لَا يُحْسُ بِلَمْسِهِ وَلَا يَتَأَثَّرُ بِغَرَزِ نَحْوِ إِبْرَةٍ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْهُ فَهُوَ كَالْيَدِ الشَّلَاءِ وَتَقَدَّمَ أَنَّهَا تَنْقُضُ، وَيَأْتِي مِثْلُ ذَلِكَ فِيمَا لَوْ يَسْتِ جِلْدُهُ جَبْهَتَهُ حَتَّى صَارَتْ لَا يُحْسُ مَا يُصِيبُهَا فَيَصِحُّ السُّجُودُ عَلَيْهَا وَلَا يُكَلِّفُ إِزَالَةَ الْجِلْدِ الْمَذْكُورِ، وَإِنْ لَمْ يَخْصُلْ مِنْ إِزَالَتِهِ مَسَقَّةٌ ع ش. □ فَوُدَّ: (وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ الْخ) عَطَفَ عَلَى أَنَّهُ لَا تَنْقُضُ الْخ.

□ فَوُدَّ: (لَكِنْ فِيهِ) أَيْ فِي الْمَلْمُوسِ. □ فَوُدَّ: (صَرَّخَ بِهِمَا) لَعَلَّ الْأَنْسَبَ بِهِ أَيْ الْمَلْمُوسِ.

□ فَوُدَّ (لَسِيٍّ): (وَالْمَلْمُوسِ) هُوَ مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ اللَّامِسُ وَلَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ فِغْلُهُ رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ الْخ) فِيهِ شَيْءٌ إِذَا كَانَ الْمَاسُ أَمْرَدَ جَمِيلًا نَاعِمَ الْبَدَنِ جِدًّا إِلَّا أَنْ يُرَادَ مَا مِنْ شَأْنٍ نَوْعِهِ سَم. □ فَوُدَّ: (لَا يُشْتَهَى الْخ) أَيْ لَمْ يَبْلُغْ كُلُّ مِنْهُمَا حَدَّ الشَّهْوَةِ عُرْفًا وَقِيلَ مَنْ لَهُ سَبْعُ سِنِينَ فَمَا دُونَهَا لَا يُنْفَاءُ مِظَنَّةُ الشَّهْوَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا بَلَغَهَا، وَإِنْ انْتَفَتْ بَعْدَ ذَلِكَ لِنَحْوِ هَرَمٍ مُغْنِي وَتَوَهَّمَ بَعْضُ ضَعْفَةِ الطَّلَبَةِ مِنَ الْعِلَّةِ تَقْضِ وَضُوءِ الصَّغِيرَةِ؛ لِأَنَّ مَلْمُوسَهَا، وَهُوَ الْكَبِيرُ مِظَنَّةُ لِلشَّهْوَةِ وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهَا فَاتْنَاهَا لِصِغَرِهَا لَيْسَتْ مِظَنَّةُ لِاشْتِهَائِهَا الْمَلْمُوسَ فَلَا يَنْتَقِضُ وَضُوءُهَا كَمَا لَا يَنْتَقِضُ وَضُوءُ ع ش

عِبَارَةٌ شَيْخِنَا. ثَالِثُهَا: أَيْ الشَّرْطُ إِنْ يَكُونُ كُلُّ مِنْهُمَا بَلَغَ حَدَّ الشَّهْوَةِ عُرْفًا حِنْدَ أَرْبَابِ الطَّبَاعِ السَّلِيمَةِ

□ فَوُدَّ: (لَمْ يَوْجَدْ الْخ) فِيهِ شَيْءٌ إِذَا كَانَ الْمَاسُ أَمْرَدَ جَمِيلًا نَاعِمَ الْبَدَنِ جِدًّا إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِاعْتِبَارٍ مَا مِنْ شَأْنٍ نَوْعِهِ.

لَكِنَّهُ يُكْرَهُ بِهِ إِنْ كَانَ الْمَطْعُومُ دَاخِلَهُ وَفِي خَيْرٍ ضَعِيفُ الْأَمْرِ بِمَاءٍ وَمِلْحٍ فِي غَسَلِ دَمِ الْحَيْضِ وَالْحَقُّ الْخَطَّابِيُّ بِالْمِلْحِ الْعَسَلُ وَالْحُلُّ وَالتَّدْلُكُ بِنَحْوِ النُّخَالَةِ وَغَسَلُ الْيَدِ بِنَحْوِ الْبَطِيخِ انْتَهَى وَكَأَنَّ الزَّرْكَشِيَّ أَخَذَ مِنْهُ قَوْلَهُ الظَّاهِرُ أَنَّ مَنَعَ اسْتِعْمَالَ الْمَطْعُومِ لَا يَتَعَدَّى الاسْتِنْجَاءَ إِلَى سَائِرِ النَجَاسَاتِ فَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُ الْمِلْحِ مَعَ الْمَاءِ فِي غَسَلِ الدَّمِ انْتَهَى. وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْأَخَذَ غَيْرُ صَحِيحٍ لِضَعْفِ الْخَبَرِ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ أَنَّ النَجِسَ إِنْ تَوَقَّفَ زَوَالُهُ عَلَى نَحْوِ مِلْحٍ مِمَّا اعْتِيدَ امْتِهَانُهُ جَازٌ لِلْحَاجَةِ وَإِلَّا فَلَا وَيُفَرَّقُ بَيْنَ الاسْتِنْجَاءِ وَغَيْرِهِ بِأَنَّ الْمَطْعُومَ فِي غَيْرِهِ صَحِيحُهُ مَاءٌ فَخَفَّ امْتِهَانُهُ بِخِلَافِهِ فِي الاسْتِنْجَاءِ وَمَا ذُكِرَ فِي النُّخَالَةِ وَاضْطَحَّ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَطْعُومَةٍ وَفِيمَا بَعْدَهَا يُوجِّهُ بِأَنَّهُ حَيْثُ انْتَفَتِ النَجَاسَةُ انْتَفَى قَبِيحُ الْامْتِهَانِ فَلْيُكْرَهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ آتِفًا أَوْ لِلْجَنِّ كَعَظْمٍ، وَإِنْ أُحْرِقَ أَوْ لَنَا وَلِلْبَهَائِمِ وَالْغَالِبُ نَحْنُ وَكَحَيَوَانٍ كَفَّارَةٌ.....

□ فَوَدَّ: (لَكِنَّهُ يُكْرَهُ الْخُ) يُحْتَمَلُ أَنَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَفْقَدْ غَيْرَهُ وَإِلَّا لَمْ يُكْرَهُ سَم. □ فَوَدَّ: (أَخَذَ مِنْهُ) أَيِ مِنْ ذَلِكَ الْخَبَرِ. □ فَوَدَّ: (جَازَ) أَيِ اسْتِعْمَالَ نَحْوِ الْمِلْحِ. □ فَوَدَّ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَ الْاسْتِنْجَاءِ) أَيِ حَيْثُ امْتَنَعَ بِالْمَطْعُومِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ سَم. □ فَوَدَّ: (وَمَا ذُكِرَ فِي النُّخَالَةِ الْخُ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى عِبَارَتُهُ. (فَائِدَةٌ) يَجُوزُ التَّدْلُكُ وَغَسَلُ الْأَيْدِي بِالنُّخَالَةِ وَدَقِيقِ الْبَاقِلَا وَنَحْوِهِ أَهْ وَقَوْلُهُ فِيمَا بَعْدَهَا، وَهُوَ غَسَلُ الْيَدِ مِنْ نَحْوِ زُهْمَةٍ بِنَحْوِ الْبَطِيخِ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ آتِفًا) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافٍ قَشْرِ مُزِيلٍ الْخُ بِجَمَاعٍ أَنَّ الْمَطْعُومَ فِيهِ انْتَفَتِ النَجَاسَةُ عَنْهُ سَم وَجَزَمَ بِهِ الْبَصْرِيُّ وَالْكُرْدِيُّ. □ فَوَدَّ: (أَوْ لِلْجَنِّ) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا مَكْتُوبٌ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ مُخْتَرَمٌ وَقَوْلُهُ وَيُفَرَّقُ إِلَى وَكَمَكْتُوبٌ وَقَوْلُهُ، وَيَخْرُمُ إِلَى أَوْ عَلِمَ وَمَا أُتِيَ عَلَيْهِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ، وَإِنْ أُحْرِقَ. □ فَوَدَّ: (أَوْ لِلْجَنِّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لَنَا. □ فَوَدَّ: (كَعَظْمٍ) وَمِنْهُ قُرُونُ الدَّوَابِّ وَخَوَافِرُهَا وَأَسْنَانُهَا لَا يُقَالُ الْعِلَّةُ، وَهِيَ كَوْنُهُ يُكْسَى أَوْ فَرَمًا كَانَتْ مُتَّفِقَةً فِيهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ هَذِهِ الْجُحْمَةُ فِي مُعْظَمِهِ وَلَا يَلْزَمُ اطِّرَادُهَا ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ أُحْرِقَ) وَهَلْ يَجُوزُ إِخْرَاقُهُ بِالْوُقُودِ بِهِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْجَوَازُ بِخِلَافٍ إِخْرَاقِ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّهُ ضَيَاعُ مَا لَمْ يَحْشَ. □ فَوَدَّ: (وَالْغَالِبُ نَحْنُ) زَادَ النَّهَايَةَ وَالْمُعْنَى أَوْ عَلَى السَّوَاءِ بِخِلَافٍ مَا لَوْ اخْتَصَّ بِهِ الْبَهَائِمُ أَوْ كَانَ اسْتِعْمَالُهَا لَهُ أَغْلَبَ أَهْ عِبَارَةٌ الْكُرْدِيُّ قَالَ فِي الْعُبَابِ أَوْ لَنَا وَلِلْبَهَائِمِ سَوَاءٌ أَهْ وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْخَطِيبُ وَالْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ وَكَذَا الشَّارِحُ فِي شُرُوحِ الْإِرْشَادِ وَالْعُبَابِ وَغَيْرِهِمْ وَوَقَعَ لَهُ فِي التَّخْفَةِ أَنَّهُ قَالَ أَوْ لَنَا وَلِلْبَهَائِمِ وَالْغَالِبُ نَحْنُ أَهْ فَاقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا حُرْمَةٌ فِي الْمُسَاوِي وَلَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ خِلَافَهُ كَمَا بَيَّنَّتهُ فِي الْأَصْلِ أَهْ. □ فَوَدَّ: (وَكَحَيَوَانٍ) عَطَفَ عَلَى كَمَطْعُومٍ. □ فَوَدَّ: (كَفَّارَةٌ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْمُخْتَرَمِ هُنَا مَا

التَّجَسُّسُ وَالْمَاءُ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ التَّجَسُّسِ حَيْثُ لَغَرَضٌ تَخْفِيفُ مُبَاشَرَةِ النَجَاسَةِ لَا لِكِمَالِ الْعِبَادَةِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ السَّابِقِ فَهُوَ عِبَادَةٌ صَحِيحَةٌ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ. □ فَوَدَّ: (لَكِنَّهُ يُكْرَهُ الْخُ) يُحْتَمَلُ أَنَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَفْقَدْ غَيْرَهُ وَإِلَّا لَمْ يُكْرَهُ. □ فَوَدَّ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَ الْاسْتِنْجَاءِ) أَيِ حَيْثُ امْتَنَعَ بِالْمَطْعُومِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ. □ فَوَدَّ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ آتِفًا) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ السَّابِقِ بِخِلَافٍ قَشْرِ مُزِيلٍ لَا يُؤْكَلُ الْخُ بِجَمَاعٍ أَنَّ الْمَطْعُومَ فِيهِ انْتَفَتِ النَجَاسَةُ عَنْهُ. □ فَوَدَّ: (وَالْغَالِبُ نَحْنُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ، فَإِنْ اسْتَوَى قَوْجَاهِ

وجزئهُ الْمُتَّصِلِ وَكَذَا نَحْوُ يَدِ آدَمِيٍّ مُحْتَرَمٍ، وَإِنْ انفَصَلَتْ وَفُتِرُقُ بَيْنَ نَحْوِ الْفَأْرَةِ وَنَحْوِ الْحَرْبِيِّ
بِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى عِصْمَةِ نَفْسِهِ فَكَانَ أَحْسَنَ وَكَمَكْتُوبٍ عَلَيْهِ اسْمُ مُعْظَمٍ أَوْ مَنْسُوخٍ لَمْ يُعْلَمَ تَبْدِيلُهُ،
وَيَحْرُمُ عَلَى غَيْرِ عَالِمٍ مُتَّبَحِّرٍ مُطَالَعَةُ نَحْوِ تَوْرَةٍ عِلْمَ تَبْدِيلِهَا أَوْ شَكٍّ فِيهِ وَفُتِرُقُ بَيْنَ الْإِلْحَاقِ
الْمَشْكُوكِ فِيهِ بِالْمُبْدَلِ هُنَا لَا فِيمَا قَبْلَهُ بِالْإِحْتِيَاطِ فِيهِمَا أَوْ عِلْمِ مُحْتَرَمٍ.....

حَرَمَ قَتْلُهُ كَمَا ذَكَرُوهُ فِي التَّيْمُمِ وَغَيْرِهِ بَلِ الْمُرَادُ بِهِ مَا يَشْمَلُ مُهْدَرِ الدَّمِ كَالْفَأْرَةِ وَالْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ وَغَيْرِهَا
كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَشَرْحِ الْعُبابِ لِلشَّارِحِ كُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَجَزْئُهُ الْإِلْحَاقُ) قَالَ فِي الْإِعَابِ كَصُوفِهِ
وَوَبْرِهِ وَشَعْرِهِ ثُمَّ قَالَ وَكَذَلِكَ جِمَارٍ وَأَلْيَةِ خُرُوفٍ أَهْ كُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (الْمُتَّصِلُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ إِلَّا إِنْ كَانَ
مُتَّفَصِّلًا مِنْ حَيَوَانٍ غَيْرِ آدَمِيٍّ فَلَا يَحْرُمُ الْإِسْتِنْجَاءُ بِهِ حَيْثُ حُكِمَ بِطَهَارَتِهِ وَكَانَ قَالِعًا كَشَعْرِ مَأْكُولٍ
وَصُوفِهِ وَوَبْرِهِ وَرَيْشِهِ أَهْ. وَفِي الْمُغْنِيِّ وَالْإِعَابِ نَحْوُهَا. □ فَوَدَّ: (مُحْتَرَمٌ) قَالَ فِي الْإِمْدَادِ وَالَّذِي يَظْهَرُ
أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُحْتَرَمِ هُنَا غَيْرُ الْحَرْبِيِّ وَالْمُرْتَدِّ، وَإِنْ جَازَ قَتْلُهُ كَالزَّانِي الْمُحْصَنِ وَالْمُتَّحَنِّمِ قَتْلُهُ فِي الْحِرَابَةِ
أَهْ سَكَتَ الْمُغْنِيُّ عَنْ قَيْدِ مُحْتَرَمٍ وَقَالَ النَّهْيَةِ وَلَوْ حَرْبِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَهْ يَعْنِي ابْنَ
حَجَرٍ عَنِ عِبَارَةِ الْكُرْدِيِّ. وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ اسْتَنْتَى ابْنُ الْعِمَادِ مِنَ الْمَنْعِ جُزْءُ
الْحَيَوَانِ جُزْءُ الْحَرْبِيِّ فِيهِ نَظَرٌ أَهْ وَاعْتَمَدَ الطَّبَّلَاوِيُّ وَالْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ وَسَمُّ الْقَلْبِيِّ وَغَيْرُهُمْ عَدَمَ
جَوَازِ الْإِسْتِنْجَاءِ بِجُزْءِ الْآدَمِيِّ مُطْلَقًا أَهْ. □ فَوَدَّ: (وَنَحْوِ الْحَرْبِيِّ) أَيِ كَالْمُرْتَدِّ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ قَادِرٌ الْإِلْحَاقِ) أَيِ
لَوْ بِإِغْتِيَابِ الْأَضْلِ فَيَشْمَلُ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ مَنْسُوخٍ) يَنْبَغِي عَطْفُهُ عَلَى اسْمِ مُعْظَمٍ لَا عَلَى
مُعْظَمٍ وَتَخْصِيصُ قَوْلِهِ لَمْ يَعْلَمْ الْإِلْحَاقُ بِالْمَعْطُوفِ إِلَّا فَالْوَجْهَ الْإِمْتِنَاعُ فِي الْإِسْمِ الْمُعْظَمِ، وَإِنْ نُسِخَ
وَعِلِمَ تَبْدِيلُهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ تَعْظِيمِهِ سَمَ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِيُّ أَمَّا غَيْرُ مُحْتَرَمٍ كَفَلَسَفَةٍ وَتَوْرَةٍ،
وَالْإِنْجِيلِ عِلِمَ تَبْدِيلِهَا وَخُلُوهُمَا عَنْ مُعْظَمٍ فَيَجُوزُ الْإِسْتِنْجَاءُ بِهِ أَهْ. □ فَوَدَّ: (لَمْ يَعْلَمْ تَبْدِيلُهُ) شَامِلٌ
لِلشَّكِّ فِي تَبْدِيلِهِ سَمَ. □ فَوَدَّ: (وَيَحْرُمُ الْإِلْحَاقُ) وَفِي فَتَاوَى الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ سُئِلَ عَمَّا قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ حَجَرٍ
مِنْ جَوَازِ قِرَاءَةِ التَّوْرَةِ الْمُبْدَلَةِ لِلْعَالِمِ الْمُتَّبَحِّرِ دُونَ غَيْرِهِ فَهَلْ مَا قَالَهُ مُعْتَمَدٌ أَوْ لَا فَأَجَابَ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ
مُطْلَقًا أَهْ كُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (عِلِمَ تَبْدِيلِهَا) يُقِيدُ الْجَوَازَ فِي غَيْرِ الْمُبْدَلَةِ سَمَ وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنْ الْإِعَابِ بَيَّنَّ
غَيْرَ وَاجِدٍ مِنَ الْأَيِّمَةِ أَنَّ مَا بَأْيَدِيهِمْ الْآنَ مِنَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ مُبَدَّلٌ جَمِيعُهُ قَطْعًا لَفْظًا وَمَعْنَى وَيَبْنُونَ ذَلِكَ
بِمَا يَطُولُ ذِكْرُهُ لَكِنْ الْحَقُّ أَنَّ فِيهِمَا مَا يَظُنُّ عَدَمَ تَبْدِيلِهِ لِمُوَافَقَتِهِ مَا عَلَّمْنَاهُ مِنْ شَرْعِنَا، وَيَجِبُ حَمْلُ كَلَامِ
الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا فِي السَّيْرِ مِنْ أَنَّهُ يَحْرُمُ الْإِنْتِفَاعُ بِكُتُبِهِمْ يَغْنِي بِالْمُطَالَعَةِ وَنَقْلَ الزَّرْكَشِيِّ كَالشُّبْكِيِّ
الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ عَلَى مَا عِلِمَ تَبْدِيلُهُ أَوْ شَكٍّ فِيهِ لَكِنْ رَجَّحَ بَعْضُهُمْ جَوَازَ مُطَالَعَتِهَا لِلْعَالِمِ الرَّاسِخِ لَا سِيَّما

بِنَاءً عَلَى ثُبُوتِ الرِّبَا فِيهِ وَالْأَصَحُّ الثُّبُوتُ قَالَهُ الْمَاوَرْدِيُّ وَالزَّوْيَانِيُّ انْتَهَى. □ فَوَدَّ: (أَوْ مَنْسُوخٍ) يَنْبَغِي
عَطْفُهُ عَلَى اسْمِ مُعْظَمٍ لَا عَلَى مُعْظَمٍ وَتَخْصِيصُ قَوْلِهِ لَمْ يَعْلَمْ بِالْمَعْطُوفِ إِلَّا فَالْوَجْهَ الْإِمْتِنَاعُ فِي
الْإِسْمِ الْمُعْظَمِ، وَإِنْ نُسِخَ وَعِلِمَ تَبْدِيلُهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ تَعْظِيمِهِ. □ فَوَدَّ: (لَمْ يَعْلَمْ تَبْدِيلُهُ)
شَامِلٌ لِلشَّكِّ فِي تَبْدِيلِهِ وَقَوْلُهُ عِلِمَ تَبْدِيلِهَا يُقِيدُ الْجَوَازَ فِي غَيْرِ الْمُبْدَلَةِ.

كَمَنْطِقِي وَطَبَّ خَلِيًّا عَنْ مَحْذُورٍ كَالْمَوْجُودَيْنِ الْيَوْمَ؛ لِأَنَّ تَعَلُّمَهُمَا فَرَضٌ كِفَايَةُ لِعُمُومِ نَفْعِهِمَا
أَمَّا مَكْتُوبٌ لَيْسَ كَذَلِكَ فَيَجُوزُ الاسْتِنْجَاءُ بِهِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْحُرُوفَ لَيْسَتْ مُحْتَرَمَةً
لِدَوَاتِهَا فِإِفْتَاءِ الشُّبْكِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ بِحُرْمَةِ دَوَسٍ بُسِطَ كُتِبَ عَلَيْهَا وَقِفٌ مَثَلًا ضَعِيفٌ بَلْ شَاذٌ
كَمَا اعْتَرَفَ هُوَ بِهِ وَحُرْمَةُ جَعَلِ وَرَقَةٍ كُتِبَ فِيهَا اسْمُ مُعْظَمٍ كَاعْدًا لِنَحْوِ نَقْدِ إِنَّمَا هُوَ رِعَايَةٌ
لِلْإِسْمِ الْمُعْظَمِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَعَجِيبٌ الاسْتِدْلَالُ بِهِ وَجَازَ بِالْمَاءِ الْعَذْبِ مَعَ أَنَّهُ مَطْعُومٌ لِدَفْعِهِ
النَّجَسِ عَنْ نَفْسِهِ كَمَا مَرَّ (وَجِلْدٌ) بِالرَّفْعِ وَالْجَرِّ؛ لِأَنَّهُ قَسِيمٌ لِلْجَامِدِ الْمَذْكُورِ، وَإِنْ كَانَ فِي
الْحَقِيقَةِ قَسِيمًا مِنْهُ بِاعْتِبَارِ مَا فِيهِ مِنَ التَّفْصِيلِ وَالْخِلَافِ فَاذْفَعْ زَعْمَ.....

عَنْدَ الْإِحْتِيَاجِ لِلرَّدِّ عَلَى الْمُخَالَفِ، وَهُوَ جَلِيٌّ فَلْيُحْمَلِ الْإِجْمَاعُ عَلَى مَا عَدَا هَذِهِ الْحَالَةَ إِذْ كَلَامُ الْأِيْمَةِ
مَشْحُونٌ بِالتَّقْلُّ عَنْهَا لِلرَّدِّ عَلَيْهِمْ اهـ. □ فَوُدَّ: (كَمَنْطِقِي الْخ) وَحِسَابٌ وَنَحْوٌ وَعَرُوضٌ مُغْنِي وَكُرْدِي.
□ فَوُدَّ: (لِأَنَّ تَعَلُّمَهُمَا الْخ) قَالَ فِي الْإِمْدَادِ بَلْ هُوَ أَيُّ الْمَنْطِقِ أَغْلَاهَا أَيُّ الْعُلُومِ الْآلِيَّةِ وَإِفْتَاءِ التَّوَوِي
كَابِنِ الصَّلَاحِ بِجَوَازِ الْاسْتِنْجَاءِ بِهِ يُحْمَلُ عَلَى مَا كَانَ فِي زَمَنِهِمَا مِنْ خَلْطِ كَثِيرٍ مِنْ كُتْبِهِ بِالْقَوَانِينِ
الْفَلَسَفِيَّةِ الْمُنَابِذَةِ لِلشَّرَائِعِ بِخِلَافِ الْمَوْجُودِ الْيَوْمَ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَلَا مِمَّا يُؤْدِي إِلَيْهِ فَكَانَ
مُحْتَرَمًا بَلْ فَرَضَ كِفَايَةً بَلْ فَرَضَ عَيْنَ إِنْ وَقَعَتْ شُبْهَةٌ لَا يُتَخَلَّصُ مِنْهَا إِلَّا بِمَعْرِفَتِهِ انْتَهَى كُرْدِي.
□ فَوُدَّ: (كَاعْدًا) بَفَتْحِ الْغَيْنِ مُغْنِي وَفِي الْقَامُوسِ وَكَسَرِهَا الْقِرْطَاسُ اهـ وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الْوَقَايَةُ.
□ فَوُدَّ: (وَجَازَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (لِدَفْعِهِ النَّجَسِ الْخ) أَيُّ بِاعْتِبَارِ شَأْنِ نَوْعِهِ كَمَا مَرَّ فَلَا يَرُدُّ
أَنَّ قَلِيلَهُ لَا يَذْفَعُهُ. □ فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ فِي شَرْحٍ وَلَا يَبُولُ فِي مَاءِ الْخِ كُرْدِي. □ فَوُدَّ: (بِالرَّفْعِ) أَيُّ عَطْفًا
عَلَى كُلِّ وَالْجَرِّ أَيُّ عَطْفًا عَلَى جَامِدٍ مُغْنِي وَنَهَايَةٍ. □ فَوُدَّ: (بِاعْتِبَارِ) ضَبَبٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ قَسِيمٌ سَمِ عِبَارَةٌ
الْكُرْدِي مُتَعَلِّقٌ بِقَسِيمٍ وَقَوْلُهُ مِنَ التَّفْصِيلِ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ دُبُعٌ غَيْرُهُ وَقَوْلُهُ وَالْخِلَافُ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ
فِي الْأَظْهَرِ اهـ. □ فَوُدَّ: (فَاذْفَعْ زَعْمَ الْخ) لَا وَجْهَ لِهَذَا الزَّعْمِ مَعَ شُبُوحِ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ بَلْ وَلَا
لِعَدِّهِ قَسِيمًا؛ لِأَنَّ عَطْفَ الْخَاصِّ لَا يَقْتَضِي الْقَسِيمِيَّةَ وَلَا يُنَافِي الْقَسِيمِيَّةَ وَنُكْتَةُ إِفْرَادِهِ مَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ

□ فَوُدَّ: (وَجَازَ بِالْمَاءِ الْعَذْبِ مَعَ أَنَّهُ مَطْعُومٌ لِدَفْعِهِ) أَيُّ دَفْعُهُ مَعَ قَلْبِهِ.

(فَرْعٌ): فِي الرُّوْضِ، وَيَجُوزُ أَيُّ الْاسْتِنْجَاءِ بِذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَجَوْهَرٍ انْتَهَى قَالَ فِي شَرْحِهِ وَبِقِطْعَةٍ دِيْبَاجٍ
نَعَمْ حِجَارَةٍ الْحَرَمِ وَالْمَطْبُوعِ مِنَ الذَّهَبِ قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ يَمْتَنِعُ الْاسْتِنْجَاءُ بِهِمَا لِحُرْمَتِهِمَا، فَإِنْ
اسْتَنْجَى بِهِمَا أَسَاءَ وَأَجْرَاهُ انْتَهَى وَفِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ عَطْفًا عَلَى مَا يَجُوزُ أَوْ كَانَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً لَمْ
يُطْبَعِ أَوْ تَهَيَّأَ لِذَلِكَ كَمَا مَرَّ وَلَا حَرَمٌ وَأَجْرًا انْتَهَى وَاعْتَمَدَهُ مَرَّ كَمَا اعْتَمَدَ جَوَازَ الْاسْتِنْجَاءِ بِحِجَارَةِ
الْحَرَمِ وَلَا إِنَّمِ، وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْاسْتِنْجَاءِ بِقِطْعَةِ الدِّيْبَاجِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ. □ فَوُدَّ: (بِاعْتِبَارِ) ضَبَبٌ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ قَسِيمٌ. □ فَوُدَّ: (فَاذْفَعْ زَعْمَ الْخ) لَا وَجْهَ لِهَذَا الزَّعْمِ مَعَ شُبُوحِ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ
بَلْ وَلَا لِعَدِّهِ قَسِيمًا؛ لِأَنَّ عَطْفَهُ الْخَاصِّ لَا يَقْتَضِي الْقَسِيمِيَّةَ وَلَا يُنَافِي الْقَسِيمِيَّةَ وَنُكْتَةُ إِفْرَادِهِ مَا فِيهِ مِنَ

أَنَّهُ لَا يَصِحُّ كُلُّ مَنَهُمَا (دُبْعٌ) فِي الْأَظْهَرِ لانتقاله عن طَبْعِ اللحم إلى طَبْعِ الثِّيَابِ وَالْحَقَاقِ جِلْدِ الْحَوْتِ الْكَبِيرِ بِهِ يَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا تَحَجَّرَ بِحَيْثُ صَارَ لَا يَلِينُ، وَإِنْ نَقَعَ فِي الْمَاءِ (دُونَ غَيْرِهِ فِي الْأَظْهَرِ)؛ لِأَنَّهُ إِمَّا نَجَسَ أَوْ مَأْكُولٌ نَعَمْ إِنْ اسْتَنْجَى بِشَعْرِهِ الطَّاهِرِ أَجْزَأَ، وَيَحْرُمُ بِجِلْدِ عِلْمٍ إِنْ اتَّصَلَ وَمُصْحَفٍ، وَإِنْ انفَصَلَ، وَإِنَّمَا حَلَّ مَسَّهُ؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ.

والتفصيل سم ولك أن تمنع شيوع عطف الخاص على العام إذا كان العموم بكلمة كل . قوله: (لا يصح كل منهما) عبارة المغني .

(تنبيه) كان ينبغي للمصنف تقديم المنع الذي من أمثلة المخترم فيقول فيمنع بجلد طاهر غير مذبوغ دون جلد مذبوغ طاهر في الأظهر فإن كلامه الآن غير منتظم ؛ لأنه إن كان ابتداء كلام فلا خبر له ، وإن كان معطوفاً على كل كما قدرته في كلامه وقري بالرفع فيكون الجلد المذبوغ قسيماً لكل جلد طاهر إلخ فيكون غيره والفرض أنه بعض منه ، وإن كان مجزئاً كما قدرته أيضاً عطفًا على جامد فكان ينبغي أن يقول ومنه جلد دُبْعٍ أي من أمثلة هذا الجامد جلد طاهر دُبْعٍ جلد غير مذبوغ طاهر في الأظهر اهـ .

قوله: (لانتقاله) إلى قوله: وإما حل في النهاية إلا قوله نعم إلى ، ويحرم . قوله: (لانتقاله عن طبع اللحم إلخ) وهو ، وإن كان مأكولاً حيث كان من مذكى لكن أكله غير مقصود ؛ لأنه لا يعتاد كذا في النهاية وجزم الشارح في فتح الجواد بحزمة أكل المذبوغ مطلقاً أي سواء كان من مذكى أم لا بصري .

قوله: (ينبغي حمله إلخ) بخلاف إظهار إطلاق المغني . قوله: (يحيث لا يلين إلخ) أفاد تخصيص ما ذكر من التفصيل بجلد الحوت أن غيره من جلود المذكاة لا تجزئ قبل الذبح ، وإن اشتدت صلابتها كجلد الجاموس الكبير ، وهو ظاهر ؛ لأنها مما يؤكل ع ش . قوله: (لأنه) إلى قوله ، وإما حل في المغني . قوله: (إما نجس) أي إن كان من غير مأكول مغني . قوله: (نعم إلخ) عبارة الكرددي ومحل المنع بالمطعم على ما قاله جمع متقدمون واعتمد الزركشي وجزم به في الأنوار ما إذا استنجى به من جانب ليس عليه شعر كثير ولا جاز وقد جزم به في العباب وأقره شيخ الإسلام والخطيب وغيرهما وضعه الشارح في الإمداد والإيعاب وفي سم على المنهج بعد أن نقل استثناء الشعر المذكور ما نصه لم يعتمد ر هذا الاستثناء ؛ لأن الشعر متصل به انتهى والكلام كما هو ظاهر في المذبوغ الذي يظهر بالذبح أما جلد المغلظ فلا يجوز ولا يجزئ مطلقاً اهـ . قوله: (إن استنجى بشعره إلخ) أي بجانيه الذي عليه الشعر كرددي . قوله: (وإن انفصل) وفي الإيعاب يكفر في جلد المصحف المتصل قال الزبيدي ، ويسق في المنفصل انتهى قال القليوبي حيث نسب إليه قال الحلبي قال بعضهم وعلى قياسه كسوة

الخلاص والتفصيل . قوله: (أو مأكول) قد يقال جلد المذكى المذبوغ يجوز أيضاً أكله إلا أن يقال غير المذبوغ مأكول لم يتصل عن طبع اللحوم إلى طبع الثياب بخلاف المذبوغ أو يقال المراد مأكول بالوضع والمذبوغ ليس كذلك ، وإن جاز أكله كما يجوز أكل نحو تراب لا يضرب . قوله: (بجلد علم) ينبغي أن منه تفسيراً جازاً مسه وحمله مع الحديث . قوله: (وإنما حل مسه) لعل هذا بناءً على ظاهر

(وشرط) إجزاء الاقتصار على (الحجر) وما في معناه أو المراد بالحجر ما يغتسل به (أن) لا يكون به رطوبة كالمحل ولو من عرق على ما اعتمدته الأذرع وفيه نظر والذي يتجه أنه لا يؤثر ويؤيده ما يأتي وأن (لا يجف النجس) الخارج أو بعضه ولا تعين الماء في الجاف وكذا غيره إن اتصل به، وإن بال أو تعوط ما عا ثانيا ولم يبل غير ما أصابه الأول كما اقتضاه إطلاقهم

الكعبة إلا أن يفرق بأن المصحف أشد حرمة وظاهر أن محله حيث لم يكن نقش عليها معظم اه كزدي عبارة ع ش قوله: وإن انفصل ظاهره، وإن انقطعت نسبته عنه وعليه فيترق بين الحدث بأن الاستنجاء أقبح من المس ويحتمل التقييد بالحدث ولعله الأقرب لكن قضية قول ابن حجر، وإنما حل مسه أي المنفصل؛ لأنه أخف صريح في الفرق المذكور إذ لا يحل مسه إلا إذا انقطعت نسبته إلا أن يقال أراد ابن حجر حل مسه عند من يقول به، وإن لم تنقطع نسبته اه أقول هذا التأويل في غاية البعد لا يعبأ به فالمعتمد الفرق المذكور. □ قوله: (ما يغتسل به) وهو جامد ظاهر إلخ.

□ قوله: (أن لا يكون به رطوبة) فلو استنجى بحجر مبلول لم يصح استنجاؤه؛ لأن بلكه يتنجس بنجاسة المحل ثم ينجسه فتعين الماء نهاية ومغني وشرح بأفضل. □ قوله: (كالمحل) أي ولو كان من أثر نحو استنجاء قلوبوي. □ قوله: (والذي يتجه إلخ) وفاقا للنهاية والمغني. □ قوله: (أنه) أي بكل المحل من عرق لا يؤثر أي؛ لأنه ضروري مغني وقلوبوي. قال سم هل مثل ذلك بكل المحل فيما إذا استنجى بالماء ثم قضى حاجته أيضا قبل جفافه ثم أراد الاستنجاء بالحجر فليأمل أقول تقدم عن القلوبوي، ويأتي عنه نفسه خلافا بل اقتضاهم على استثناء العرق وتعليقهم له بالضرورة كالصريح في أنه يتعين في ذلك الماء ثم رأيت أن ع ش عقب كلام سم المذكور بما نصه أقول الأقرب عدم كونه مثله؛ إلا أن العرق وما تسم به البلوى بخلاف البلل المذكور ونحوه، ويشمل ذلك قوله م ر رطوبة من غير عرق اه وقوله ما يأتي أي في شرح ولا يطرأ اجنبي.

□ قوله (سني: لا يجف) بالكسر وفتح لفة مختار اه ع ش. □ قوله: (ولا تعين إلخ)؛ لأن الحجر لا يزيله هذا ضابط الجفاف المانع من إجزاء الحجر كما يفهمه كلام الإمداد والنهاية وغيرهما. □ قوله: (وإن بال إلخ) غاية لقوله ولا تعين إلخ كزدي. □ قوله: (ولم يبل غير ما أصابه إلخ) يتأمل سم عبارة النهاية والمغني وبل الثاني ما بلة الأول اه قال ع ش قوله: وبل الثاني إلخ صادق بما إذا زاد عليه،

تقييده لحرمة مس جلد المصحف باتصاله به فليأمل. □ قوله: (الذي يتجه أنه لا يؤثر) هل مثل ذلك بكل المحل فيما إذا استنجى بالماء ثم قضى حاجته أيضا قبل جفافه ثم أراد الاستنجاء بالحجر فليأمل.

□ قوله: (ولم يبل غير ما أصابه إلخ) يتأمل وقوله لكن قال جمع متقدمون بإجزائه حيث عباره شرح الروض ويستثنى مما إذا جف ما لو جف بوله ثم بال ثانيا فوصل بول إلى ما وصل إليه بوله الأول فيكفي فيه الحجر صرح به القاضي والغزالي، وقوله: (فوصل بوله إلخ) صريح في أنه لا يشترط على هذا أن يريد الثاني على محل الأول بل يكفي أن يكون بقدره، وهو الوجه خلافا لما أشار إليه الكثر لشيخنا

لِتَعَيْنَ الْمَاءَ بِالْجَفَافِ فَلَا يَرْتَفِعُ بِمَا حَدَّثَ لَكِنْ قَالَ جَمَعَ مُتَقَدِّمُونَ بِإِجْزَائِهِ حِينَئِذٍ وَكَأَنَّهُ لِيَكُونَ الطَّارِئُ مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ فَصَارَا كَشْيءٍ وَاحِدٍ وَبِهِ يُعْلَمُ رَدُّ بَحْثِ بَعْضِهِمْ فِيمَنْ بَالَ ثُمَّ أَمْنَى أَنَّهُ يُجْزِئُهُ الْحَجَرُ وَلَوْ غَسَلَ ذَكَرَهُ ثُمَّ بَالَ قَبْلَ الْجَفَافِ لَمْ يُنَجَّسْ غَيْرُ مُمَاسِّ الْبَوْلِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ وَلَا فَعِيرُ الْمُتَنَصِّفِ (و) أَنَّ (لَا يَنْتَقِلُ) الْخَارِجُ الْمُلَوَّثَ عَمَّا اسْتَقَرَّ فِيهِ عِنْدَ خُرُوجِهِ إِذْ لَا ضَرُورَةَ لِهَذَا الْإِنْتِقَالِ فَصَارَ كَتَنَجِّسِهِ بِأَجْنَبِيٍّ (و) أَنَّ (لَا يَطْرَأُ) عَلَى الْمَحَلِّ الْمُتَنَجِّسِ بِالْخَارِجِ (أَجْنَبِيٍّ) نَجَسٌ مُطْلَقًا أَوْ طَاهِرٌ.....

وَهُوَ مُتَّجِعٌ. ❦ قَوْلُهُ: (لِتَعَيْنَ الْمَاءَ الْخ) جَرَى عَلَيْهِ فِي شُرُوحِ الْإِزْشَادِ وَالْعُبَابِ كُرْدِيٍّ. ❦ قَوْلُهُ: (لَكِنْ قَالَ جَمَعَ مُتَقَدِّمُونَ بِإِجْزَائِهِ الْخ) اعْتَمَدَ النَّهَائِيُّ وَالْمُعْنِي قَالَ الْكُرْدِيُّ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَالرَّوْضِ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ وَسَمٌّ، وَيَلْحَقُ بِمَا لَوْ كَانَ الثَّانِي بِقَدْرِ الْأَوَّلِ فَقَطُّ مَا لَوْ زَادَ عَلَى مَا وَصَلَ إِلَيْهِ الْأَوَّلُ عَلَى الْأَوْجِهَ لَا مَا لَوْ نَقَصَ عَنْهُ وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَزِيدَ الثَّانِي عَلَى مَحَلِّ الْأَوَّلِ بَلْ يَكْفِي أَنْ يَكُونَ بِقَدْرِهِ اهـ وَاعْتَمَدَ الْإِلْحَاقُ الْقَلْيُوبِيُّ وَشَيْخُنَا. ❦ قَوْلُهُ: (رَدُّ بَحْثِ الْخ) وَفَاقًا لِلرَّمْلِيِّ عِبَارَةً شَاطِئُهَا عِبَارَةُ الشَّارِحِ م ر اغْتِيَارُ الْجِنْسِ حَتَّى لَوْ جَفَّ بَوْلُهُ ثُمَّ خَرَجَ مِنْهُ دَمٌ وَصَلَّ لِمَا وَصَلَ إِلَيْهِ بَوْلُهُ لَمْ يُجْزَ الْحَجَرُ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ سَمَّ عَلَى الْبَهْجَةِ وَأَقْنَى الشَّارِحُ م ر رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنْ طَرَأَ الْمَذْيُ وَالْوَدْيُ مَانِعٌ مِنَ الْإِجْزَاءِ فَلَيْسَا كَالْبَوْلِ وَثَقُلَ بِالذَّنْسِ عَنْ تَقْرِيرِ الزِّيَادِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى خِلَافَهُ أَقُولُ وَالْأَقْرَبُ مَا أَقْنَى بِهِ الشَّارِحُ م ر لَاخْتِلَافُهُمَا اهـ. وَوَافَقَ الزِّيَادِيُّ الْقَلْيُوبِيَّ وَكَذَا شَيْخُنَا عِبَارَتَهُ، فَإِنْ جَفَّ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ تَعَيَّنَ الْمَاءُ مَا لَمْ يَخْرُجْ بَعْدَهُ خَارِجٌ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ، وَيَصِلُ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ الْأَوَّلُ كَانَ يَخْرُجُ نَحْوَ مَذْيٍ وَوَدْيٍ وَدَمٍ وَقَبْلَ بَعْدِ جَفَافِ الْبَوْلِ وَلَا كَفَى الْإِسْتِجَابُ بِالْحَجَرِ وَتَقْيِيدُ بَعْضِهِمْ بِمَا إِذَا خَرَجَ بَوْلٌ لِلْغَالِبِ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (وَأَنَّ لَا يَنْتَقِلُ الْخَارِجُ الْخ) فَإِنْ انْتَقَلَ عَنْهُ بَانَ انْفَصَلَ عَنْهُ تَعَيَّنَ فِي الْمُنْفَصِلِ الْمَاءُ وَأَمَّا الْمُتَّصِلُ بِالْمَحَلِّ فَفِيهِ تَفْصِيلٌ يَأْتِي مُعْنَى عِبَارَةِ الْكُرْدِيِّ قَالَ فِي الْإِيْعَابِ مَحَلٌّ هَذَا فِي انْتِقَالِ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي الْإِنْتِقَالِ الْحَاصِلِ مِنْ عَدَمِ الْإِرَادَةِ، فَإِنْ انْتَقَلَ تَعَيَّنَ الْمَاءُ، وَإِنْ لَمْ يُجَاوِزِ الصَّفْحَةَ وَالْحَشْفَةَ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (الْخَارِجُ) إِلَى قَوْلِهِ إِلَّا أَنْ سَالَ فِي النَّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ مُطْلَقًا وَقَوْلُهُ جَافٌ إِلَى رَطْبٍ وَقَوْلُهُ وَلَوْ مَاءٌ لِغَيْرِ تَطْهِيرِهِ. ❦ قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْجَفَافِ لَمْ يُنَجَّسْ) لَكِنْ يَتَّبِعِي هُنَا عَدَمَ إِجْزَاءِ الْحَجَرِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ رُطُوبَةٌ كَالْمَحَلِّ سَمَّ.

❦ قَوْلُ (لَشَيْءٍ) (وَلَا يَطْرَأُ أَجْنَبِيٍّ) أَيُّ وَلَوْ مِنَ الْخَارِجِ كَرَشَائِهِ شَرْحٌ بِإِضْطِحَالٍ. ❦ قَوْلُهُ: (عَلَى الْمَحَلِّ الْمُتَنَجِّسِ الْخ) فِيهِ أَمْرَانِ الْأَوَّلُ أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ حَيْثُ كَانَ الْمَطَرُ وَعَلَيْهِ هُوَ الْمَحَلُّ الْمُتَنَجِّسُ بِالْخَارِجِ كَانَ

الْإِمَامُ الْبُكْرِيُّ مِنْ اغْتِيَارِ زِيَادَةِ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ❦ قَوْلُهُ: (عَلَى الْمَحَلِّ الْمُتَنَجِّسِ بِالْخَارِجِ الْخ) فِيهِ أَمْرَانِ الْأَوَّلُ أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ حَيْثُ كَانَ الْمَطَرُ وَعَلَيْهِ هُوَ الْمَحَلُّ الْمُتَنَجِّسُ بِالْخَارِجِ كَانَ مِنْ لَازِمِ ذَلِكَ أَنَّ الطَّارِئَ اخْتَلَطَ بِالْخَارِجِ وَهَذَا يُنَافِي قَوْلَهُ مُطْلَقًا فِي التَّجَسُّسِ أَيُّ سَوَاءً اخْتَلَطَ بِالْخَارِجِ أَوْ لَا بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ وَقَوْلُهُ: اخْتَلَطَ بِالْخَارِجِ فِي الطَّاهِرِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُخْتَلِطًا. وَالثَّانِي أَنْ الْقِيَاسَ فِيمَا

جافَّ اختَلَطَ بالخارجِ لِمَا مَرَّ فِي التُّرَابِ أَوْ رَطَبٌ وَلَوْ مَاءٌ لِغَيْرِ تَطْهِيرِهِ.....

مِنْ لَازِمِ ذَلِكَ أَنَّ الطَّارِئَ اخْتَلَطَ بِالْخَارِجِ وَهَذَا يُنَافِي قَوْلَهُ مُطْلَقًا فِي التَّجَسُّسِ أَيْ سَوَاءَ اخْتَلَطَ بِالْخَارِجِ أَوْ لَا بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ وَقَوْلُهُ اخْتَلَطَ بِالْخَارِجِ فِي الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُخْتَلِطًا وَالثَّانِي أَنَّ الْقِيَاسَ فِيمَا لَمْ يَخْتَلِطْ بِالتَّجَسُّسِ عَدَمُ مَنَعَ إِجْزَاءِ الْحَجَرِ فِي التَّجَسُّسِ، وَإِنْ كَانَ الطَّارِئُ التَّجَسُّسَ يَخْتَاجُ لِلْمَاءِ فَكَيْفَ يُحْكَمُ بِالْمَنَعِ مُطْلَقًا سَم. □ قَوْلُهُ: (جافَّ إلخ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي وَالتَّهْيَاةِ وَشَيْخِنَا لَكِنَّ الرَّشِيدِيَّ اعْتَمَدَ مَا قَالَهُ الشَّارِحُ. □ قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيْ فِي شَرْحِ كُلِّ جَامِدٍ طَاهِرٍ إلخ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ رَطَبٌ) أَيْ وَلَوْ بَبَلٍ الْحَجَرِ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَاءٌ لِغَيْرِ تَطْهِيرِهِ) عِبَارَةٌ بِافْضَلٍ مَعَ شَرْحِهِ وَأَنْ لَا يُصِيبَهُ مَاءٌ غَيْرُ مُطَهَّرٍ لَهُ، وَإِنْ كَانَ طَهُورًا أَوْ مَائِعٍ آخَرَ بَعْدَ الْإِسْتِجْمَارِ أَوْ قَبْلَهُ لِنَتَجَسُّسِهِمَا وَكَالْمَائِعِ مَا لَوْ اسْتَجَبَى بِحَجَرٍ رَطَبٍ أَهْ قَالَ الْكَرْدِي قَوْلُهُ: غَيْرُ مُطَهَّرٍ لَا يَخْلُو عَنْ تَشْوِيشٍ فَإِنَّ ذَلِكَ يَنْجَرُّ إِلَى أَنَّهُ لَا يَضُرُّ فِي جَوَازِ الْإِسْتِجْمَارِ بِالْحَجَرِ طَرُوفُ مَاءٍ عَلَى الْمَحَلِّ مُطَهَّرٌ لَهُ، وَإِذَا طَهَّرَهُ الْمَاءُ لَا حَاجَةَ إِلَى الْحَجَرِ فَمَا مَعْنَى هَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ وَفِي حَوَاشِي الثُّخَفَةِ لِسَم. □ قَوْلُهُ: (لِغَيْرِ تَطْهِيرِهِ) إِنْ أَرَادَ لِغَيْرِ تَطْهِيرِ الْمَحَلِّ بِمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ تَطْهِيرَ الْمَحَلِّ بِالْمَاءِ لَا يَضُرُّ وَصُولُ ذَلِكَ الْمَاءِ إِلَيْهِ فَهَذَا مَعْلُومٌ لَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ، وَهُوَ لَيْسَ بِمَا نَحْنُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْإِسْتِجْنَاءِ بِالْحَجَرِ، وَإِنْ أَرَادَ لِغَيْرِ تَطْهِيرِ نَفْسِهِ بِمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا قَدَّمَ الْوُضُوءَ عَلَى الْإِسْتِجْنَاءِ فَأَصَابَ مَاءٌ وَضُوءَهُ الْمَحَلَّ بِأَنْ تَقَاطَرَ عَلَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ لَمْ يَمْنَعْ إِجْزَاءَ الْحَجَرِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ مُخَالَفٌ لِصَرِيحِ كَلَامِهِمْ انْتَهَى وَحَاوَلَ الْهَاتِفِيُّ فِي حَوَاشِي الثُّخَفَةِ أَنْ يُجِيبَ عَنْ إيرادِ سَم فَلَمْ يُجِبْ بِشَيْءٍ، عِبَارَتُهُ يَغْنِي إِذَا لَقَاهُ لِتَطْهِيرِهِ فَالْأَمْرُ حَيْثُ ظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يَكْفِيهِ إِلَّا الْمَاءُ وَأَمَّا إِذَا لَقَاهُ لِغَيْرِ تَطْهِيرِهِ كَأَنْ أَصَابَتْهُ نُقْطَةٌ مَاءٍ أَوْ مَائِعٍ سَوَاءٌ أَكَانَ الْمَاءُ مَاءً وَضُوءَهُ فِيمَا إِذَا قَدَّمَ الْوُضُوءَ عَلَى الْإِسْتِجْنَاءِ فَأَصَابَ مَاءٌ وَضُوءَهُ الْمَحَلَّ بِأَنْ تَقَاطَرَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ مَاءً وَضُوءَهُ فَيَكُونُ الْمَاءُ مُتَعَيِّنًا أَيْضًا لِمَا نَقَلْنَاهُ عَنْ الْمَجْمُوعِ هَكَذَا يُفْهَمُ الْمَقَامُ انْتَهَى وَعَلَيْهِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَاءِ الْمُطَهَّرِ لَهُ وَغَيْرِهِ وَحَيْثُ فَلَا يَخْتَاجُ لِقَوْلِهِ لِغَيْرِ تَطْهِيرِهِ بَلْ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ يُوْهِمُ خِلَافَ الْمَقْصُودِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمْ يُثَبِّتْ عَلَيْهِ الشَّارِحُ لَوْضُوحٌ أَنَّهُ حَيْثُ طَهَّرَهُ الْمَاءُ لَا يَخْتَاجُ لِلْحَجَرِ كَمَا قَالَ الْهَاتِفِيُّ فَالْأَمْرُ حَيْثُ ظَاهِرٌ إلخ وَبِالْجُمْلَةِ فَهُوَ غَيْرُ صَافٍ مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ فَحَرَّزَهُ أَهْ.

لَمْ يَخْتَلِطْ بِالتَّجَسُّسِ عَدَمُ مَنَعَ إِجْزَاءِ الْحَجَرِ فِي التَّجَسُّسِ، وَإِنْ كَانَ الطَّارِئُ التَّجَسُّسَ يَخْتَاجُ لِلْمَاءِ فَكَيْفَ يُحْكَمُ بِالْمَنَعِ مُطْلَقًا فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (لِغَيْرِ تَطْهِيرِهِ) إِنْ أَرَادَ لِغَيْرِ تَطْهِيرِ الْمَحَلِّ بِمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ تَطْهِيرَ الْمَحَلِّ بِالْمَاءِ لَا يَضُرُّ وَصُولُ ذَلِكَ الْمَاءِ إِلَيْهِ فَهَذَا مَعْلُومٌ لَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ، وَهُوَ لَيْسَ بِمَا نَحْنُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْإِسْتِجْنَاءِ بِالْحَجَرِ، وَإِنْ أَرَادَ لِغَيْرِ - تَطْهِيرِ نَفْسِهِ بِمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا قَدَّمَ الْوُضُوءَ عَلَى الْإِسْتِجْنَاءِ فَأَصَابَ مَاءٌ وَضُوءَهُ الْمَحَلَّ بِأَنْ تَقَاطَرَ عَلَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ لَمْ يَمْنَعْ إِجْزَاءَ الْحَجَرِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ مُخَالَفٌ لِصَرِيحِ كَلَامِهِمْ لَا يُقَالَ يُؤْيِدُهُ قَوْلُهُمْ لَا يَضُرُّ الْإِخْتِلَاطُ بِمَاءِ الطَّهَارَةِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ مَحَلٌّ ذَلِكَ فِي نَجَاسَةٍ عَفْيًا عَنْهَا فَلَمْ تَجِبْ إِزَالَتُهَا وَالتَّجَاسُّةُ الَّتِي فِي هَذَا الْمَحَلِّ تَجِبُ إِزَالَتُهَا وَلَا يُغْنِي عَنْهَا فَيَضُرُّ اخْتِلَاطُهَا بِالْمَاءِ نَعَمْ إِنْ أَصَابَ الْمَحَلَّ بَعْدَ الْإِسْتِجْنَاءِ بِالْحَجَرِ رَشَاشٌ طَهَارَةٌ نَحْوِ الْوَجْهِ لَمْ يَبْعُدَ الْعَفْوُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

لا عرق إلا إن سأل وجاوز الصفحة أو الحشفة إذ لا يعمُ الايتلاء به حينئذٍ خلافاً لمن زعمه.
(ولو ندر) الخارج كدم (أو انتشر فوق العادة) الغالية وقيل فوق عادة نفسه (ولم يجاوز) غايط
(صفحته)، وهي ما ينضم من الأليين عند القيام (و) بول (حشفته) وهي ما فوق محل الختان،
ويأتي في فاقدها أو مقطوعها نظير ما يأتي في الغسل كما هو ظاهر (جاز الحجز في الأظهر)
إلحاقاً له بالمعتاد؛ لأن جنسه مما يشق، فإن جاوز تعين الماء في المجاوز والمُتَّصِل به مُطلقاً

وأجاب ع ش بما نصّه ويُمكن أن يقال احتُرز بقوله لغير تطهيره عما لو تقاطر من وجهه مثلاً حال غسله
ماء على محل الاستنجاء فلا يضُر؛ لأنه تولد من مأمور به على نجس مغفور عنه فاشبه ما لو تساقط على
ثوبه الملوّث بدم البراغيث اه أقول قوله: فلا يضُر في سم ما يوافق له لكن رده الكُردي بما نصّه هذا
يُخالف قول الشارح في هذا الكتاب وأن لا يصيبه ماء غير مُطهر إلخ إذ ماء طهارة نحو الوجه غير مُطهر
للمحل فلا فرق بين أن يصيبه بعد الاستجمار أو قبله اه ولو سلّم والكلام هنا فيما قبل الاستجمار فلا
يُلاقيه كلام ع ش المفروض فيما بعده. ه قوله: (لا عرق إلخ) هذا في الطاري ولو استنجى بالأحجار
فعرق محله، فإن سأل منه وجاوزَه لزمه غسل ما سأل إليه وإلا فلا لعموم البلوى به م ر اه سم وكذا في
النهاية وشرح بأفضل قال ع ش قوله: م ر لزمه غسل ما سأل إلخ شامل لما لو سأل لما لاقى الثوب من
المحل فيجب غسله وفيه مشقة وقد يقال يُعفى عما يغلب وصوله إليه من الثوب وعبارة الشارح م ر في
شروط الصلاة بعد قول المُصنّف ويُعفى عن محل استجماره نصّها، وإن عرق محل الأثر وتلوّث
بالأثر غيره لعمير تجبّه كما في الروضة والمجموع هنا اه وعبارة الكُردي ظاهره الإكتفاء بالحجر في
غير المُجاوِز وكذلك ظاهر عبارة الإمداد وشرح البهجة والنهاية وهذا ظاهر مع التقطع أما مع الاتصال
فلم يظهر لي وجه بل الذي يظهر وجوب غسل الجميع وذلك؛ لأن استيعاب غسل المُجاوِز يتوقّف
على غسل جزء من الباطن، وإذا غسل جزءاً من الباطن فقد طرأ عليه أجني، وهو ماء الغسل فيتعيّن
الماء في الجميع اه. أقول إن قوله ظاهره الإكتفاء بالحجر إلخ يمتنع أن الكلام في العرق الطاري بعد
الاستنجاء بالحجر كما مرّ عن سم فمفاد عبارتهم المذكورة عدم لزوم الاستنجاء في غير المُجاوِز حينئذٍ
مطلقاً، وأن قوله أما مع الاتصال إلخ يُمكن أن يلتزم ما تقتضيه العبارة المذكورة من العفو عن غير
المُجاوِز لتولد الطاري عليه من مأمور به نظير ما مرّ عن ع ش وسم أنفاً. ه قوله: (الخارج) إلى قوله،
ويظهر في المُعني. ه قوله: (كدم) أي ووذي ومذي مُعني. ه قوله: (فوق العادة الغالية) أي عادة غالب
الناس نهاية.

ه قول (لمش): (وحشفته) أي أو محل الجب في المَجْبُوب سم. ه قوله: (ويأتي إلخ) عبارة المُعني
وشرح بأفضل أو قدرها من مقطوعها في البول اه. ه قوله: (مطلقاً) أي سواء انفصل عما اتصل بالمحل

ه قوله: (لا عرق) هذا في الطاري ولو استنجى بالأحجار فعرق محله، فإن سأل منه وجاوزَه لزمه غسل
ما سأل إليه وإلا فلا لعموم البلوى به م ر. ه قوله: (وحشفته) أي أو محل الجب في المَجْبُوب.

وكذا إن لم يُجاوِزْ وانفصلَ عما اتَّصلَ بالمحلِّ فيَتَعَيَّنُ في المُنفَصِلِ فقط، ويظهرُ أحدًا مما يأتي في الصوم من العفو عن خروج مقعدة المبسور وردها بيده أن من ابتلي هنا بمجاورة الصفحة أو الحشفة دائماً غُفي عنه فيجزيه الحجر للضرورة، ويظهرُ في شمرِ بياطين الصفحة أنه مثلها ولا نظرَ لندبِ إزالته فلا ضرورة لتلوثه؛ لأن تكليف إزالته كلما ظهر منه شيء مُشَقُّ مُضادٌ للترخيص في هذا المحلِّ. (ويجب) لإجزاء الحجر أيضاً (ثلاث مسحات) للنهي الصحيح عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار (ولو) بطرفي حجر بأن لم يتلوث في الثانية فتجوزُ هي والثالثة بطرفٍ واحد؛ لأنه إنما خُفِّفَ النجاسة فلم يؤثر فيه الاستعمال بخلاف الماء ولكون الثراب بذله أعطي حكمه أو (بأطراف حجري) ثلاثة؛ لأن القصد عدُّ المسحات مع الإنقاء وبه فارقَ عدّه في الجمارِ واحدة؛ لأن القصد عدُّ الرميّات. (فإن لم يَنَقِّ) المحلَّ بالثلاث بأن بقي أثر يُزيله ما فوق صغارِ الخرفِ إذ بقاء ما لا يُزيله إلا هي معفو عنه

أم لا كُرِدِيّ عبارة شينخا، فإن تَقَطَّعَ بأن خَرَجَ قطعاً في محالٍ تَعَيَّنَ الماء في المنقطع وكَفِيَ الحجر في المُتَّصِلِ، وإن جاوزَ صفحة أو حشفة تَعَيَّنَ الماء أيضاً في المُجاوِزِ فقط إن لم يكن مُتَّصِلاً ولا تَعَيَّنَ في الجميع وكذا يُقال في المُتَّصِلِ، فإن كان مُتَّصِلاً تَعَيَّنَ الماء في الجميع أو مُنفَصِلاً تَعَيَّنَ في المُتَّصِلِ فقط اهـ. فُود: (وكذا إن لم يُجاوِزْ وانفصلَ إلخ) عبارة النهاية ولو تَقَطَّعَ الخارجُ تَعَيَّنَ في المُنفَصِلِ الماء، وإن لم يُجاوِزْ صفحته ولا حشفته، فإن تَقَطَّعَ وجاوزَ بأن صارَ بعضه باطن الألية أو في الحشفة وبعضه خارجها فَلِكُلِّ حُكْمُهُ اهـ. فُود: (فيجزئه الحجر للضرورة) وظاهرُ كلامهم يُخالفه نهاية قال ع ش، وهو المُعْتَمَدُ عبارته م ر في شرح العباب، فإن اطَّردت بالمجاورة فهو كغيره كما اقتضاه كلامهم ويَحْتَمَلُ إجزاء الحجر لِلْمُسَقَّةِ انْتَهَتْ قال شيخنا الشُّورَبِيُّ ما في شرح م ر العباب أوجه اهـ.

فُود: (لإجزاء الحجر) إلى قوله الذي لا محيد في النهاية إلا قوله ولكون الثراب إلى المتن وقوله يُحْتَمَلُ. فُود: (ولو بطرفي حجر إلخ) ولو غَسَلَ الحجرَ وجفَّ جاز له استعماله ثانياً كدواءٍ دُبِعَ به وثرابٍ استعمل في غَسْلِ نجاسة نحو الكلب، فإن قِيلَ الثرابُ المذكورُ صارَ مُسْتَعْمَلاً فكيف يكفي ثانياً أجيب بأنه لم يَزَلْ مانعاً، وإنما أزاله الماء بشرطِ مزجه بالثرابِ وحيثُ يَجُوزُ التيمُّمُ به إن كان في المرة السابعة، وإن كان قبلها فلا لَتَنَجِّسِهِ فاستفاده فإنها مسألة نفيسة مُعْنِي عبارة الكُرْدِيّ عن الإيعاب والخطيب في شرح التَّيْبَةِ، ويكفي حَجَرٌ واحدٌ يَسْتَنْجِي به ثم يَغْسِلُهُ وَيُسْفُهُ، وَيَسْتَعْمِلُهُ اهـ.

فُود: (لكون الثراب بذله) أي بدل الماء في التيمُّم. فُود: (أو بأطراف حجر ثلاثة) والثلاثة الأحجار أفضل من أطراف حجر لكن أطراف الحجر ليست بمكروهة ولو استنجى بخزقة غليظة ولم يصل البلل إلى وجهها الآخر جاز أن يمسح بالآخر وتُحَسَّبَ مسحتين كما في الإيعاب كُرْدِيّ. فُود: (وفارق عدّه) أي عدَّ الرمي بحجر له ثلاثة أطراف. فُود: (فإن لم يَنَقِّ) بضم الياء وكسر القاف والمحل مفعول به، ويجوزُ فَتَحَ الباء والقاف والمحل فاعل بزمائٍ لكن قول الشارح ثم إن أنقى يدل على الأول،

(وَجَبَ الْإِنْقَاءُ) بِرَابِعٍ وَهَكَذَا ثُمَّ إِنَّ أَنْقَى يُؤَيِّزُ فَوَاضِحٌ (و) إِلَّا (سُنُّ الْإِيْتَارِ) لِلأَمْرِ بِهِ وَلَمْ يُسَنَّ هُنَا تَثْلِيثٌ كَمَا فِي إِزَالَةِ النَجَاسَةِ؛ لِأَنَّهُمْ غَلَّبُوا جَانِبَ التَّخْفِيفِ فِي هَذَا الْبَابِ. (وَكُلُّ حَجَرٍ لِكُلِّ مَحَلٍّ) يُحْتَمَلُ عَطْفُهُ عَلَى ثَلَاثٍ فَيُفِيدُ وَجُوبَ تَعْمِيمِ كُلِّ مَسْحَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ لِكُلِّ جُزْءٍ مِنْ

وَيَجُوزُ أَيْضًا ضَمُّ الْيَاءِ وَقَتْحُ الْقَافِ بِنَاءِ الْمَفْعُولِ مِنَ الْإِنْقَاءِ الْمَحَلِّ نَائِبٌ فَاعِلِهِ. هـ فَوَدُ: (بِرَابِعٍ وَهَكَذَا) أَيِ إِلَى أَنْ لَا يَبْقَى إِلَّا أَثَرٌ لَا يُزِيلُهُ إِلَّا الْمَاءُ أَوْ صِغَارُ الْخَذْفِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالَ الْكُرْدِيُّ هَذَا ضَابِطٌ مَا يَكْفِي فِي الْإِسْتِجَاءِ بِالْحَجَرِ وَتُسَنُّ إِزَالَةُ الْأَثَرِ الَّذِي لَا يُزِيلُهُ إِلَّا الْمَاءُ أَوْ صِغَارُ الْخَذْفِ قَالَ فِي الْإِيْعَابِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ أَوْجَبَهُ وَفِي حَوَاشِي الْمَحَلِّيِّ لِلْقَلْبِيِّ يَجِبُ الْإِسْتِجَاءُ مِنَ الْمُلُوثِ، وَإِنْ كَانَ أَيُّ ابْتِدَاءٍ قَلِيلًا لَا يُزِيلُهُ إِلَّا الْمَاءُ أَوْ صِغَارُ الْخَذْفِ، وَيَكْفِي فِيهِ الْحَجَرُ، وَإِنْ لَمْ يُزَلْ شَيْئًا هُوَ وَعَلَى هَذَا فَيَتَصَوَّرُ الْإِكْتِفَاءُ بِطَرَفٍ وَاحِدٍ مِنْ نَحْوِ حَجَرٍ مِنْ غَيْرِ غَسْلِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كُرْدِيُّ وَمَرَّ عَنِ الْحَلَبِيِّ مَا يُوَافِقُهُ، وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَإِنْ قَالَ ع ش يَتَّبِعِي فِي ذَلِكَ الْإِكْتِفَاءِ بِثَلَاثِ مَسْحَاتٍ بِالْأَحْجَارِ وَلَوْ قِيلَ بَتَّعَيْنِ الْمَاءِ أَوْ صِغَارِ الْخَذْفِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا وَلَعَلَّهُ أَقْرَبُ أَهـ. هـ فَوَدُ: (مَغْفُوعُهُ) وَلَوْ خَرَجَ هَذَا الْقَدْرُ ابْتِدَاءً وَجَبَ اسْتِجَاءُ مِنْهُ وَفَرَّقَ بَيْنَ الْإِبْتِدَاءِ وَالْإِنْتِهَاءِ وَلَا يَتَّعَيْنُ الْإِسْتِجَاءُ بِصِغَارِ الْخَذْفِ الْمُزِيلَةِ بَلْ يَكْفِي إِمْرَارُ الْحَجَرِ، وَإِنْ لَمْ يَتَلَوَّثْ كَمَا اكْتَفَى بِهِ فِي الْمَرَّةِ الثَّالِثَةِ حَيْثُ لَمْ يَتَلَوَّثْ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ حَلَبِيِّ أَهـ بُجَيْرِيٍّ، وَيَأْتِي عَنِ الْقَلْبِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. هـ فَوَدُ: (وَالَا سُنُّ الْإِيْتَارِ) بِالْمُثَنَّةِ بِوَاحِدَةٍ كَانَ حَصَلَ بِرَابِعَةٍ فَيَأْتِي بِخَامِسَةٍ مُغْنِي. هـ فَوَدُ: (تَثْلِيثٌ) أَيِ بَأَنْ يَأْتِيَ بِمَسْحَتَيْنِ بَعْدَ حُصُولِ الْوَاجِبِ سَم. هـ فَوَدُ: (يُحْتَمَلُ عَطْفُهُ عَلَى ثَلَاثٍ) جَزَمَ بِهِ النَّهَائِيُّ. هـ فَوَدُ: (فَيُفِيدُ وَجُوبَ تَعْمِيمِ الْخُ) وَقَوْلُ الْحَاوِي وَمَسْحُ جَمِيعِ مَوَاضِعِ الْخَارِجِ ثَلَاثًا صَرِيحٌ فِي وَجُوبِ تَعْمِيمِ الْمَحَلِّ بِكُلِّ مَسْحَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ، وَأَنَّهُ لَا يَكْفِي تَوَزِيعُ الثَّلَاثِ لِجَانِبَيْهِ وَالْوَسْطِ وَهُوَ خِلَافُ الْمَنْقُولِ عَنِ الْمُعْظَمِ فِي الْعَزِيزِ وَالرَّوَضَةِ مِنْ أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْإِسْتِجَابِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ كُلُّ مِنَ الْكَيْفِيَّتَيْنِ، وَيَدُلُّ لِإِجْزَاءِ التَّوَزِيعِ رِوَايَةُ الدَّارَقُطْنِيِّ وَحَسَنُ إِسْنَادِهَا أَوَّلًا يَجِدُ أَحَدَكُمْ ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ حَجَرَيْنِ لِلصَّفْحَتَيْنِ وَحَجَرًا لِلْمَسْرُوبَةِ وَقَوْلُ الْإِزْشَادِ يَمْسَحُهُ ثَلَاثًا لَيْسَ صَرِيحًا فِي التَّعْمِيمِ بِكُلِّ مَسْحَةٍ نَعَمْ هُوَ ظَاهِرٌ فِيهِ. وَقَدْ مَالَ السُّبْكِيُّ وَابْنُ التَّقِيِّ إِلَى وَجُوبِ التَّعْمِيمِ بِكُلِّ مَسْحَةٍ إِذْ بِالتَّوَزِيعِ تَذَهَبُ فَائِدَةُ التَّثْلِيثِ أَهـ إِسْعَادٌ وَبِعَارَةُ التَّمْشِيَةِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَعْمَ بِالمَسْحَةِ الْوَاحِدَةِ الْمَحَلِّ، وَإِنْ كَانَ أَوَّلَى بَلْ يَكْفِي مَسْحَةُ لَصَفْحَةٍ وَأُخْرَى لِأُخْرَى وَالثَّالِثَةُ لِلْوَسْطِ انْتَهَتْ وَقَالَ التَّوَرُ الْزِيَادِيُّ فِي حَاشِيَةِ شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَقَدْ أَلَفَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُؤَلَّفًا وَاعْتَمَدَ الْإِسْتِجَابَ وَكَذَلِكَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْبَكْرِيُّ أَيْضًا أَلَفَ فِيهَا وَاعْتَمَدَ الْإِسْتِجَابَ انْتَهَى وَأَفَادَ الشَّهَابُ ابْنُ قَاسِمٍ فِي حَاشِيَةِ شَرْحِ الْمُنْهَجِ أَنَّ شَيْخَهُ الشَّهَابَ الْبُرْلُوسِيَّ اعْتَمَدَهُ وَأَلَفَ فِيهِ ثُمَّ قَالَ وَوَأَفَقَهُ عَلَيْهِ جَمْعُ مِنَ الْأَكَابِرِ مِنْ مَشَائِخِهِ وَأَقْرَانِهِمْ وَأَقْرَانِهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّعْمِيمُ بِصُرْيٍ. هـ فَوَدُ: (وَجُوبُ تَعْمِيمِ كُلِّ مَسْحَةٍ)

هـ فَوَدُ: (تَثْلِيثٌ) أَيِ بَأَنْ يَأْتِيَ بِمَسْحَتَيْنِ بَعْدَ حُصُولِ الْوَاجِبِ. هـ فَوَدُ: (يُحْتَمَلُ عَطْفُهُ عَلَى ثَلَاثٍ) قَدْ يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْإِحْتِمَالِ أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْفَضْلُ بَيْنَ الْمُتَعَاظِفَيْنِ بِأَجْنَبِيٍّ، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ وَحَمْلُ الْفَاصِلِ عَلَى

المحلّ وهو المنقولُ الْمُعْتَمَدُ الذي لا محيدَ عنه كما بيّنته في شرحي الإرشادِ والعبابِ وعلى الإيتارِ فيفيدُ ندبَ ذلك لكن من حيث الكيفية بأن يبدأ بأولها من مُقَدِّمِ صَفْحَتِهِ اليمنى ويُديره إلى محلّ ابتدائه وبالثاني من مُقَدِّمِ اليسرى ويُديره كذلك ويُبرِّئ الثالثَ على مسرّيته وصفحته

وقد جَزَمَ الأتوارُ نهايةً وكذا جَزَمَ بِذَلِكَ شَيْخُنَا عِبَارَتُهُ ، وَيَجِبُ تَعْمِيمُ المحلِّ بِكُلِّ مَسْحَةٍ كما قاله الرّمليُّ تَبَعًا لِشَيْخِ الإسلام ، وإن لم يَعْتَمِدْهُ بعضهم اهـ أي ووافقه سم والرشيدى . □ فَوَدَّ : (وهو الْمُعْتَمَدُ المنقولُ) وفاقًا لِلنّهائيةِ والمُعْنَى والمنهَجِ وخلافًا لسم ووافقه الرّشيدى كما يأتي ومالَ إِلَيْهِ البصريُّ كما مرَّ . □ فَوَدَّ : (كما بيّنته في شرحي الإرشادِ) أي بما حاصِلُهُ أنّ في كلامهم شبهَ تعارضٍ فَرَجَحَ جَمْعُ مُتَأَخَّرُونَ الوجوبَ رِعايةً لِلْمُذَرِّكِ وآخرونَ عَدَمَهُ أَخَذًا بِظَاهِرِ كلامهم شَرَحَ بِأَفْضَلِ قال الكُرْدِيُّ قَوْلَهُ : فَرَجَحَ جَمْعُ إلخٍ مِنْهُمْ شَيْخُ الإسلامَ زَكَرِيَّا فِي كُتُبِهِ وَالشَّهَابُ الرّمليُّ وَالْخَطِيبُ الشَّرِينِيّ وَالشَّارِحُ وَالْجَمَالُ الرّمليُّ وَغَيْرُهُمْ وَقَوْلُهُ آخَرُونَ إلخٍ مِنْهُمْ ابْنُ الْمُقَرِّي وابنُ قَاسِمِ الْعَبَادِيّ وَالزِّيَادِيّ وَغَيْرُهُمْ وَأَفْرَدَ الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيّ بِالتَّأْلِيفِ وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ الْكَلَامَ وَقَالَ إِنَّهُ لَمْ يَرِ لِشَيْخِهِ شَيْخِ الإسلامِ فِي الْمُنْهَجِ وَغَيْرِهِ سَلْفًا فِي وُجُوبِهِ لَكِنْ نَقَلَهُ الشَّارِحُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِمَّنْ قَبْلَ شَيْخِ الإسلامِ اهـ . □ فَوَدَّ : (وَعَلَى الْإِيْتَارِ) يُبْعَدُ هَذَا الْعَطْفُ تَرْتِيبَ سَنِّ الْإِيْتَارِ عَلَى عَدَمِ الْإِنْقَاءِ دُونَ التَّعْمِيمِ وَكَذَا يُبْعَدُ ذَلِكَ الْعَطْفُ بَعْدَ أَنْفِهَامِ الْكِيفِيَّةِ الْآتِيَةِ مِنَ التَّعْمِيمِ . □ فَوَدَّ : (نَدَبَ ذَلِكَ) أَيِ التَّعْمِيمِ . □ فَوَدَّ : (بِأَنَّ يَنْدَا) إِلَى الْمُتَنِّ فِي النّهائيةِ وَالْمُعْنَى . □ فَوَدَّ : (بِأَوَّلِهَا) أَيِ الْأَخْجَارِ . □ فَوَدَّ : (وَيُنْدِيرُهُ إلخ) عِبَارَةُ النّهائيةِ ، وَيُبرِّئُهُ عَلَى الصَّفْحَتَيْنِ حَتَّى يَصِلَ إِلَى مَا بَدَأَ مِنْهُ اهـ قَالَ ع ش أي وَمِنْ لَازِمِهِ الْمُرُورُ عَلَى الْوَسْطِ اهـ . وقال الرّشيدى أَي مَعَ مَسْحِ الْمَسْرِيَةِ كَمَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَكُلُّ حَجَرٍ لِكُلِّ مَحَلِّ اهـ وَعِبَارَةُ الكُرْدِيِّ قَوْلُهُ وَيُنْدِيرُهُ أَي يَرْفِقُ وَفِي الْخَادِمِ لِلزَّرْكَشِيِّ أَنَّ الْقِفَالَ قَالَ فِي فِتَاوِيهِ إِذَا كَانَ يُبْرِئُ الْحَجَرَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَرْفَعُهُ ، فَإِنْ رَفَعَ الْحَجَرَ التَّجَسُّسَ ثُمَّ أَعَادَهُ وَمَسَحَ الْبَاقِيَ بِهِ تَنَجَّسَ الْمَحَلُّ بِهِ وَتَعَيَّنَ الْمَاءُ وَمَا دَامَ الْحَجَرُ عَلَيْهِ لَا يَضُرُّ كَالْمَاءِ مَا دَامَ مُتَرَدِّدًا عَلَى الْعَضْوِ لَا نَحْكُمُ بِاسْتِعْمَالِهِ فَإِذَا انْفَصَلَ صَارَ مُسْتَعْمَلًا فَكَذَلِكَ الْحَجَرُ أَنْتَهَى أَقُولُ وَهَذَا مِمَّا مَاصِدَقَاتِ قَوْلِهِمْ وَأَنْ لَا يَطْرَأَ أَجَنَبِيٌّ كَمَا مَرَّ عَنْ شَرَحٍ بِأَفْضَلِ مَا يُصْرَحُ بِهِ . □ فَوَدَّ : (وَيُبرِّئُ الثَّالِثَ إلخ) وَلِلْمَسْحَةِ الزَّائِدَةِ عَلَى الثَّلَاثِ إِنْ احتِيجَ إِلَيْهَا فِي الْكِيفِيَّةِ حُكْمُ الثَّالِثَةِ مُعْنَى ع ش .

الْإِعْتِرَاضُ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ هُنَا وَقَدْ يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي أَنَّهُ يَلْزَمُ تَقْيِيدُ سَنِّ كُلِّ حَجَرٍ لِكُلِّ مَحَلِّ بِمَا إِذَا لَمْ يَنْقُ لَوْ قَوَّعَ هَذَا الْعَطْفُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فِي حَيِّزٍ ، فَإِنْ لَمْ يَنْقُ مَعَ أَنَّهُ لَا يَتَقَيَّدُ بِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ . □ فَوَدَّ : (وهو المنقولُ الْمُعْتَمَدُ) دَعَايَ أَنَّهُ الْمُنْقُولُ الْمُعْتَمَدُ الَّذِي لَا مَحِيدَ عَنْهُ تَسَاهُلٌ قَبِيحٌ مُنَافٍ لِصَرِيحِ كُتُبِ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا فَإِنَّهَا نَاصَةٌ نَصًّا لَا احْتِمَالَ مَعَهُ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ وَلَمْ يَأْتِ فِي شَرْحِي الْإِرْشَادِ وَالْعَبَابِ بِشَيْءٍ يُعْتَدُّ بِهِ وَمَنْ أَرَادَ مُشَاهَدَةَ الْحَقِّ فَعَلِيهِ بَتَأَمُّلٍ مَا قَالَهُ فِيهِمَا مَعَ مَا فِي الْعَزِيزِ وَغَيْرِهِ .

جميعاً ويُدِيرُهُ قَلِيلًا قَلِيلًا وَلَا يُشْتَرِطُ الْوَضْعُ أَوَّلًا عَلَى مَحَلٍّ طَاهِرٍ وَلَا يَصْرِفُ النُّقْلَ الْمُضْطَرَّ إِلَيْهِ الْحَاصِلُ مِنْ عَدَمِ الْإِدَارَةِ (وَقِيلَ يُوزَعْنَ) أَيِ الْأَحْجَارِ (لِحَاثِيَّتِهِ) أَيِ الْمَحَلِّ (وَالْوَسْطِ) فَيَمْسُخُ بِحَجَرٍ الصَّفْحَةَ الَّتِي مَنَى أَوْ لَا وَهَذَا مُرَادٌ مِنْ عَبَّرَ بِوَحْدِهَا ثُمَّ يُعَمِّمُ وَبِثَانِ الْيُسْرَى أَوْ لَا كَذَلِكَ وَبِثَالِثِ الْوَسْطِ أَوْ لَا كَذَلِكَ فَالْخِلَافُ فِي الْأَفْضَلِ وَلَا يُنَافِي مَا سَبَقَ مِنْ وَجُوبِ التَّعْمِيمِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ تَصْرِيحًا لَا يَقْبَلُ تَأْوِيلًا.....

□ فَوُدَّ: (وَيُدِيرُهُ قَلِيلًا لِيُخ) أَيِ فِي كُلِّ مِنْ الثَّلَاثِ. □ فَوُدَّ: (وَلَا يُشْتَرِطُ الْوَضْعُ الْإِلْخ) لَكِنَّهُ يُسَنُّ عِبَارَةً الْمُغْنَى وَشَرَحَ بِأَفْضَلٍ وَيُسَنُّ وَضْعَ الْحَجَرِ الْأَوَّلِ عَلَى مَوْضِعِ طَاهِرٍ قُرْبَ مُقَدِّمِ صَفْحَتِهِ الَّتِي مَنَى وَالثَّانِي كَذَلِكَ قُرْبَ مُقَدِّمِ صَفْحَتِهِ الْيُسْرَى اهـ. □ فَوُدَّ: (قَلِيلًا قَلِيلًا) حَتَّى يَزَقَّ كُلُّ جُزْءٍ مِنْهُ جُزْءًا مِنْهَا مُغْنَى. □ فَوُدَّ: (مِنْ عَدَمِ الْإِدَارَةِ) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ مِنَ الْإِدَارَةِ وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ قَرِيبٌ لَكِنْ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي الْمَجْمُوعِ الْأَوَّلِ وَفِي النِّهَايَةِ الثَّانِي عِبَارَتُهُ وَلَا يَصْرِفُ النُّقْلَ الْحَاصِلُ مِنَ الْإِدَارَةِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَمَا فِي الرُّوضَةِ مِنْ كَوْنِهِ مُضِرًّا مَحْمُولٌ عَلَى ثَقُلٍ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ اهـ. □ فَوُدَّ: (فَيَمْسُخُ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَيْفِيَّةِ الْإِسْتِجَابِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ لَا وَإِلَى بَثَانِ قَوْلِهِ أَوْ لَا كَذَلِكَ فِي مَوْضِعَيْنِ وَقَوْلُهُ كَمَا صَرَّحَ إِلَى، وَإِنَّمَا مَحَلُّهُ. □ فَوُدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ ثُمَّ يُعَمِّمُ. □ فَوُدَّ: (فَالْخِلَافُ فِي الْأَفْضَلِ) أَيِ لَا فِي الْوُجُوبِ عَلَى الصَّحِيحِ مُغْنَى وَنِهَايَةُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ أَيِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ جَعْلَ قَوْلِهِ وَكُلِّ حَجَرٍ مَعْطُوفًا عَلَى الْإِيتَارِ الَّذِي هُوَ الظَّاهِرُ، وَهُوَ الَّذِي سَلَكَهُ الْمُحَقِّقُ الْجَلَالُ وَغَيْرُهُ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَعْنَى كَوْنِ الْخِلَافِ فِي الْإِسْتِجَابِ أَنَّ كُلَّ قَوْلٍ يَقُولُ بِتَذْبِ الْكَيْفِيَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا مَعَ صِحَّةِ الْأُخْرَى وَهَذَا هُوَ نَصُّ الشَّيْخَيْنِ كَمَا يُعْلَمُ بِمُرَاجَعَةِ كَلَامِهِمَا الْغَيْرِ الْقَابِلِ لِلتَّأْوِيلِ وَبَيَّنَّ الشُّهَابُ ابْنَ قَاسِمٍ فِي شَرْحِ الْغَايَةِ أَنَّهُ تَبَيَّنَ وَمِنْهُ يُعْلَمُ عَدَمُ وَجُوبِ التَّعْمِيمِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ عَلَى كُلِّ مِنَ الْوَجْهَيْنِ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَصَنَّفَ فِي ذَلِكَ الشُّهَابُ عَمِيرَةً وَغَيْرَهُ خِلَافَ قَوْلِ الشَّارِحِ م ر الْآتِي كَالشُّهَابِ ابْنِ حَجَرٍ وَلَا بُدَّ عَلَى كُلِّ قَوْلٍ مِنْ تَعْمِيمِ الْمَحَلِّ اهـ. □ فَوُدَّ: (وَلَا يُنَافِي) أَيِ كَوْنِ الْخِلَافِ فِي الْأَفْضَلِ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ أَيِ وَجُوبِ التَّعْمِيمِ وَكَذَا ضَمِيرٌ بِهِ. □ فَوُدَّ: (كَمَا صَرَّحَ بِهِ تَصْرِيحًا لِيُخ) مَنْ وَقَفَ عَلَى عِبَارَةِ الرَّافِعِيِّ وَالرُّوضَةِ وَالْمَجْمُوعِ عَلِمَ أَنَّهَا نَصٌّ قَاطِعٌ فِي عَدَمِ اشْتِرَاطِ التَّعْمِيمِ، وَأَنَّ مَا اسْتَدَلَّ الشَّارِحُ بِهِ إِذَا نُسِبَ إِلَيْهَا كَانَ هَبَاءً مَثُورًا مَعَ أَنَّ إِطْبَاقَهُمُ الْمَذْكُورَ لَا يَدُلُّ عَلَى زَعْمِهِ؛ لِأَنَّ مُبَالَغَتَهُمُ الْمَذْكُورَةَ

□ فَوُدَّ: (كَمَا صَرَّحَ بِهِ تَصْرِيحًا لَا يَقْبَلُ تَأْوِيلًا لِيُخ) مَنْ وَقَفَ عَلَى عِبَارَةِ الرَّافِعِيِّ وَالرُّوضَةِ وَالْمَجْمُوعِ عَلِمَ أَنَّهَا نَصٌّ قَاطِعٌ فِي عَدَمِ اشْتِرَاطِ التَّعْمِيمِ، وَأَنَّ مَا اسْتَدَلَّ الشَّارِحُ بِهِ إِذَا نُسِبَ إِلَيْهَا كَانَ هَبَاءً مَثُورًا مَعَ أَنَّ إِطْبَاقَهُمُ الْمَذْكُورَ لَا يَدُلُّ عَلَى مَا زَعَمَهُ؛ لِأَنَّ مُبَالَغَتَهُمُ الْمَذْكُورَةَ تُفِيدُ أَنَّهُ قَدْ لَا يَكُونُ هُنَاكَ تَعْمِيمٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا سِوَا أَتَقَى الْأَوَّلِ أَمْ لَا وَعَدَمُ الْإِنْقَاءِ بِهِ صَادِقٌ بِأَنَّهُ يَمْسُخُ بِهِ بَعْضُ الْمَحَلِّ فَتَأْمَلُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الشَّارِحَ تَرَكَ نُصُوصَ الشَّيْخَيْنِ الْقَاطِعَةَ قَطْعًا لَا خِفَاءَ فِيهِ لِعَاقِلٍ سَيِّمًا كَلَامَ الْعَزِيزِ وَتَمَسَّكَ بِظَوَاهِرَ مُوَهِّمَةٍ لَوْ فُرِضَ صِحَّةُ التَّمَسُّكِ بِهَا لَمْ تُقَاوِمِ تِلْكَ النُّصُوصَ الْقَاطِعَةَ، وَلَوْ جَبَّ إِلْغَاؤها عَنْهَا وَالْعَجَبُ

إطباقتهم على وجوب الثاني والثالث، وإن أنقضى بالأول وعللوه بأنهما حينئذٍ للاستظهار كثنائي الأقرار وثالثيها في العدة فتأمل، وإنما محله كيفية استعمال الثلاثة فيه مع قول كل قائل بالتعميم وكيفية الاستنجاء بالحجر في الذكر قال الشيخان أن يمسحه على ثلاثة مواضع من الحجر فلو أمره على موضع واحد مؤتين تعين الماء، وهو المعتقد ولو مسحه صعوداً ضرراً أو

تفيد أنه قد لا يكون هناك تعميم؛ لأن معناها سواء أنقضى بالأول أو لا وعدم الإنقاء به صادق بأن يمسح به بعض المحل فتأمل والحاصل أن الشارح ترك خصوص الشيخين القاطعة قطعاً لا خفاء فيه لإعاقل سيما كلام العزيز وتمسك بظاهر موهمة لو فرض صحة التمسك بها لا تقاوم تلك الخصوص القاطعة ولو جوب إلغاؤها عندها والعجب مع ذلك دغواه أن ما ذكره هو المنقول المعتقد فليحذر سم. وقوله: لأن مبالغتهم المذكورة إلخ فيه نظر ظاهر. فو: (إطباقتهم إلخ) فاعل صرح. فو: (وعللوه) أي وجوب الثاني والثالث إلخ. فو: (وإنما محله) أي الخلاف. فو: (مع قول كل إلخ) عبارة النهاية ولا بد على كل قول من تعميم المحل بكل مسحة كما اعتداه الوالد رحمه الله تعالى اهـ وعبارة المغني وعلى كل قول لا بد أن يعم جميع المحل بكل مسحة ليصدق أنه مسحه ثلاث مسحات وقول ابن المقرئ في شرح إرشاده الأصح أنه لا يشترط أن يعم بالمسحة الواحدة المحل، وإن كان أولى بل يكفي مسحة لصفحة وأخرى لأخرى والثالثة للمشرية مردود كما قاله شيخنا اهـ. فو: (وكيفية الاستنجاء إلخ) عبارة المغني ويسن أن لا يستعين يمينه في شيء من الاستنجاء بغير عذر فيأخذ الحجر بيساره بخلاف الماء فإنه يصبه بيمينه، ويغسل بيساره، ويأخذ بها أي اليسار ذكره إن مسح البول على جدار أو حجر كبير أو نحوه أي كارض ضلبي، فإن كان الحجر صغيراً جعله بين عقبيه أو بين إبهامي رجله، فإن لم يتمكن بشيء من ذلك وضعه في يمينه، ويضع الذكر في موضعين وضعا لتثقل البللة وفي الموضع الثالث مسحاً ويحرك يساره وحدها، فإن حرك اليمين أو حركهما كان مستنجباً باليمين، وإنما لم يضع الحجر في يساره والذكر في يمينه؛ لأن مس الذكر بها مكروه وأما قبل المرأة فتأخذ الحجر بيسارها إن كان صغيراً وتمسحه ثلاثاً ولا فحكمها حكم الرجل فيما مر اهـ. وفي الكردي عن الإيعاب مثله إلا قوله وأما قبل المرأة إلخ. فو: (وهو المعتقد) وفقاً للنهاية والمغني. فو: (تعين الماء) أي لو تلوث الموضع بالأولى كما مر. فو: (ضر) خلافاً للنهاية والمغني وسم حيث قالوا واللفظ للأول وقضية كلام المجموع إجزاء المسح ما لم تثقل التجاسة سواء كان من أعلى إلى أسفل أم عكسه خلافاً للقاضي اهـ قال ع ش ويكتفى بذلك إن تكرر الإنساح ثلاثاً وحصل بها الإنقاء كما يؤخذ ذلك من قول سم في حواشي شرح البهجة ما نصه ولو أمر رأس الذكر على حجر على التوالي والاتصال بحيث تكرر إنساح جميع المحل ثلاثاً فأنكر كفى؛ لأن الواجب تكرر إنساحه وقد وجدوا

مع ذلك من دغواه أن ما ذكره هو المنقول المعتقد فليحذر. فو: (ولو مسحه صعوداً ضرراً) الأوجه أنه لا يضر حيث لا نقل ولهذا نظر في المجموع في هذا التفصيل المنقول عن القاضي الحسين.

تُزُولًا فَلَا وَالْأُولَى لِلْمُسْتَنْجِي بِالْمَاءِ أَنْ يُقَدَّمَ الْقُبْلَ وَبِالْحَجَرِ أَنْ يُقَدَّمَ الدُّبُرَ؛ لِأَنَّهُ أَسْرَعُ جَفَافًا.
(وَيُسْنُ الْاسْتِجَاءَ) فِي التَّصْرِيحِ بِهِ أَظْهَرُ شَاهِدٍ لِعَطْفِ كُلِّ عَلَى ثَلَاثٍ (بِيسَارِهِ) لِلتَّهْيِي الصَّحِيحِ
عَنْهُ بِالْيَمِينِ فَيَكْرِهَ كَمَسَّهُ بِهَا وَالِاسْتِجَاءَ بِهَا فِي الْاسْتِجَاءِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَقِيلَ يَحْرُمُ وَعَلَيْهِ جَمْعُ
مِنَّا وَكَثِيرُونَ مِنْ غَيْرِنَا. (وَلَا اسْتِجَاءَ) وَاجِبٌ (لِلدُّدِ وَبَعْرِ بِلَا لُوثٍ فِي الْأَظْهَرِ) إِذْ لَا مَعْنَى لَهُ
كَالْرِيحِ وَمُقَابِلُهُ يُوجِبُهُ اكْتِفَاءُ بِمِظْنَةِ التَّلْوِثِ، وَإِنْ تَحَقَّقَ عَدَمُهُ وَبِهِ فَارَقَ الرِّيحَ عِنْدَهُ وَبِهَذَا
يُظْهِرُ قُوَّتَهُ وَمَنْ ثَمَّ تَأَكَّدَ الْاسْتِجَاءَ مِنْهُ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ.....

دَعَوَى أَنْ هَذِهِ مَسْحَةٌ وَاحِدَةٌ بَفَرْضِ تَسْلِيمِهِ لَا يَقْدَحُ لِتَكَرُّرِ انْمِسَاحِ الْمَحَلِّ حَقِيقَةً قَطْعًا، وَهُوَ
الْوَاجِبُ كَمَا لَا يَخْفَى أَنْتَهَى قُلْتُ وَعَلَيْهِ فَالْمُرَادُ بِالْمَسْحِ فِي عِبَارَاتِهِمُ الْإِنْمِسَاحُ تَدْبِيرٌ وَالظَّاهِرُ جَرِيَانُ مَا
ذَكَرَهُ فِي الذِّكْرِ فِي الدُّبُرِ أَيْضًا كَانَ أَمْرًا حَلَقَةً دُبْرِهِ عَلَى نَحْوِ خِرْقَةٍ طَوِيلَةٍ عَلَى التَّوَالِي وَالِاتِّصَالِ بِحَيْثُ
يَتَكَرَّرُ انْمِسَاحُ الْمَحَلِّ ثَلَاثًا. □ فَوُدَّ: (وَالْأُولَى) إِلَى الْمَثَرِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (أَنْ يُقَدَّمَ الْخُ) وَأَنْ
يُذَلَّكَ يَدَهُ بَعْدَ الْاسْتِجَاءِ بِنَحْوِ الْأَرْضِ ثُمَّ يَغْسِلُهَا وَأَنْ يَنْضَحَ فَرْجَهُ وَازَارَهُ مِنْ دَاخِلِهِ بَعْدَهُ دَفْعًا
لِلْوَسْوَاسِ وَأَنْ يَتَعَمَّدَ فِي غَسْلِ الدُّبُرِ عَلَى إِصْبَعِهِ الْوُسْطَى؛ لِأَنَّهُ أَمْكَنُ وَيُسْنُ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ فَرَاغِ
الْإِسْتِجَاءِ اللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي مِنَ النَّفَاقِ وَحَصِّنْ فَرْجِي مِنَ الْفَوَاحِشِ وَلَا يَتَعَرَّضُ لِلْبَاطِنِ، وَهُوَ مَا لَا
يَصِلُ الْمَاءُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مَنبَعُ الْوَسْوَاسِ نِهَائِيَّةً زَادَ الْمُعْنَى وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ نَعَمَ يُسْنُ لِلْبَكْرِ أَنْ تُدْخَلَ أَصْبُعُهَا
فِي الثَّقَبِ الَّذِي فِي الْفَرْجِ فَتَغْسِلَهُ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر بَعْدَ فَرَاغِ الْإِسْتِجَاءِ وَلَوْ كَانَ بِمَحَلِّ غَيْرِ الْمَحَلِّ
الَّذِي قَضَى فِيهِ حَاجَتَهُ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ كَوْنِ الْإِسْتِجَاءِ بِالْحَجَرِ أَوْ الْمَاءِ أَيْ وَبَعْدَ
الْخُرُوجِ مِنْ مَحَلِّ قَضَاءِ الْحَاجَةِ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يَتَكَلَّمُ مَا دَامَ فِيهِ، وَيَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ بَعْدَ قَوْلِهِ غُفْرَانِكَ الْخُ؛
لِأَنَّ ذَلِكَ مُقَدِّمَةٌ لِاسْتِجَابَةِ الدُّعَاءِ أَه. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ أَسْرَعُ جَفَافًا) أَيْ وَإِذَا جَفَّ تَعَيَّنَ الْمَاءُ وَزَادَ فِي
الِإِعْيَابِ؛ وَلِأَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى التَّمَكُّنِ مِنَ الْجُلُوسِ لِلِاسْتِجَاءِ مِنَ الْبَوْلِ؛ وَلِأَنَّهُ قَدْ يَخْتِاجُ لِلْقِيَامِ لِاسْتِوَاءٍ أَوْ
مَسْحِ ذِكْرِ بِحَاطِطٍ فَقَدَّمَ الدُّبُرَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَامَ انْطَبَقَتْ أَلْيَتَاهُ وَمُنِعَ الْإِسْتِجَاءُ بِالْحَجَرِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ انْتَهَى
كُرْدِي. □ وَفَوُدَّ: (أَظْهَرُ شَاهِدٍ) هُوَ شَاهِدٌ لَيْتَنَ سَم.

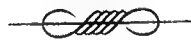
□ فَوُدَّ (سَيِّ): (بِيسَارِهِ) سُئِلَ م ر عَمَّا لَوْ خُلِقَ عَلَى يَسَارِهِ صُورَةٌ جَلَالَةٌ وَنَحْوُهَا مِنْ اسْمِ مُعْظَمٍ فَأَجَابَ
بِأَنَّهُ يَتَخَيَّرُ حَيْثُ لَمْ يَخَالِطِ الْإِسْمَ نَجَاسَةً وَلَا قِبَالِيْمِينَ انْتَهَى أَقُولُ وَلَوْ خُلِقَ ذَلِكَ فِي الْكَفَّيْنِ مَعًا فَهَلْ
يُكَلِّفُ لَفْ خِرْقَةٍ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ تَكْلِيفِهِ ذَلِكَ ثُمَّ يَتَّبَعِي أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِ م ر قِبَالِيْمِينَ أَنَّهُ
يُسْنُ ذَلِكَ لَا أَنَّهُ يَجِبُ؛ لِأَنَّ فِي وَجُوبِهِ عَلَيْهِ مَشَقَّةٌ فِي الْجُمْلَةِ ع ش. □ فَوُدَّ: (لِلنَّهْيِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقِيلَ فِي
الْمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (لِغَيْرِ حَاجَةٍ) كَكَوْنِهِ مَقْطُوعَ الْيُسْرَى أَوْ مَشْلُوكَهَا كُرْدِي. □ فَوُدَّ: (وَبِهِ الْخُ) أَيْ بِالتَّغْلِيلِ
بِالْإِكْتِفَاءِ الْمَذْكُورِ. □ فَوُدَّ: (عِنْدَهُ) أَيْ الْمُقَابِلِ. □ فَوُدَّ: (وَبِهَذَا) أَيْ الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ. □ فَوُدَّ: (قُوَّتُهُ) أَيْ
الْمُقَابِلِ. □ فَوُدَّ: (تَأَكَّدَ الْإِسْتِجَاءَ الْخُ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (مِنْهُ) أَيْ مَا ذَكَرَ مِنَ الدُّدِ وَالْبَعْرِ

□ فَوُدَّ: (أَظْهَرُ شَاهِدٍ) هُوَ شَاهِدٌ لَيْتَنَ.

وَيُكْرَهُ مِنَ الرِّيحِ إِلَّا إِنْ خَرَجَ وَالْمَحَلُّ رَطْبٌ فَلَا يُكْرَهُ وَقِيلَ يَحْرُمُ وَقِيلَ يُكْرَهُ وَبَحَثُ وَجوبه شاذُّ ولو شكَّ بَعْدَ الاستنجاء هل غَسَلَ ذَكَرَهُ أَوْ هَلْ مَسَحَ يَنْتَنِي أَوْ ثَلَاثًا لَمْ تَلْزَمْهُ إِعَادَتُهُ كَمَا لَوْ شَكَّ بَعْدَ الْوُضُوءِ أَوْ سَلَامِ الصَّلَاةِ فِي تَرْكِ فَرَضِ ذَكَرِهِ الْبَغْوِيُّ وَقَوْلُهُ لَكِنْ لَا يُصَلِّي صَلَاةً أُخْرَى حَتَّى يَسْتَنْجِيَ لِتَرَدُّدِهِ حَالِ شُرُوعِهِ فِي كَمَالِ طَهَارَتِهِ ضَعِيفٌ، وَإِنَّمَا ذَاكَ حَيْثُ تَرَدَّدَ فِي أَصْلِ الطَّهَارَةِ عَلَى أَنَّ الَّذِي يَنْتَجِ فِي الْأَوَّلَى وَجُوبُ الاستنجاء فِي الذَّكَرِ وَلَيْسَ قِيَاسٌ مَا ذَكَرَهُ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ دَاخِلٌ فِيهِمَا وَقَدْ تَيَقَّنَ الْإِثْنَانُ بِهِمَا بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّ كُلًّا مِنَ الذَّكَرِ وَالذُّبْرِ مُسْتَقِيلٌ بِنَفْسِهِ فَتَيَقَّنَهُ مُطْلَقُ الاستنجاء لَا يَقْتَضِي دُخُولَ غَسْلِ الذَّكَرِ فِيهِ.



وَجَمَعَ الْمُصَنِّفُ بَيْنَهُمَا لِيُعْلَمَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الطَّاهِرِ وَالتَّجَسِّسِ مُعْنَى وَنَهَايَةٍ. □ فَوُدَّ: (وَيُكْرَهُ) وَفِي الْإِعْيَابِ بَعْدَ كَلَامٍ طَوِيلٍ مَا نَصَّهُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَقْرَبَ إِلَى كَلَامِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ لَا يُسَنُّ الْإِسْتِنْجَاءَ مِنْهُ مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَ لِلتَّفْصِيلِ السَّابِقِ وَجْهٌ وَجِيهٌ أَهْ فَعَلَى مَا فِي التَّحْفَةِ وَالنَّهْيَةِ هُوَ مُبَاحٌ وَذَكَرَ فِي السَّيْرِ مِنَ التَّحْفَةِ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ اسْتَنْجَى مِنَ الرِّيحِ» وَذَكَرَ أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ لَا يَفْعَلَهُ لَكِنْ لَمْ يَقْيِذْهُ بِرُطُوبَةِ الْمَحَلِّ وَفِي فَتْحِ الْجَوَادِ يُسَنُّ مِنْهُ إِنْ كَانَ الْمَحَلُّ رَطْبًا فَتَلَخَّصَ مِنْ هَذِهِ الثَّقُولِ أَنَّ الْإِسْتِنْجَاءَ مِنَ الرِّيحِ مُبَاحٌ عَلَى الرَّاجِحِ حَيْثُ كَانَ الْمَحَلُّ رَطْبًا، وَأَنَّهُ بِحَسَبِ مَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ تَعْتَرِيهِ الْأَحْكَامُ الْخَمْسَةُ كُرْدِيٌّ وَقَوْلُهُ وَالنَّهْيَةُ فِيهِ نَظَرٌ إِذْ ظَاهِرُ صَنِيعِهَا وَصَرِيحُ الْمُعْنَى اعْتِمَادُ الْكِرَاهَةِ مُطْلَقًا. □ فَوُدَّ: (وَقِيلَ) يَحْرُمُ الْإِنِّحَ أَيِ إِذَا كَانَ الْمَحَلُّ رَطْبًا. □ فَوُدَّ: (ذَكَرَهُ الْإِنِّحَ) أَيِ قَوْلُهُ: وَلَوْ شَكَّ إِلَى هُنَا. □ فَوُدَّ: (وَقَوْلُهُ) أَيِ قَوْلِ الْبَغْوِيِّ عَقِبَ كَلَامِهِ الْمَذْكُورِ. □ فَوُدَّ: (صَلَاةً أُخْرَى) أَيِ فِيمَا إِذَا طَرَأَ الشَّكُّ بَعْدَ صَلَاةٍ أَوْ أَثْنَاءَهَا. □ فَوُدَّ: (وَإِنَّمَا ذَاكَ) أَيِ عَدَمِ جَوَازِ شُرُوعِ الصَّلَاةِ مَعَ التَّرَدُّدِ وَقَوْلُهُ حَيْثُ تَرَدَّدَ فِي أَصْلِ الطَّهَارَةِ أَيِ وَمَا هُنَا فِي مُقَدِّمَةِ الطَّهَارَةِ لَا فِي أَصْلِهَا. □ فَوُدَّ: (فِي الْأَوَّلَى) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الشَّكِّ فِي غَسْلِ الذَّكَرِ. □ فَوُدَّ: (فِي الذَّكَرِ) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ: فِي الْأَوَّلَى. □ فَوُدَّ: (قِيَاسٌ مَا ذَكَرَهُ) أَيِ بِقَوْلِهِ كَمَا لَوْ شَكَّ بَعْدَ الْوُضُوءِ الْإِنِّحَ.



□ فَوُدَّ: (فَلَا يُكْرَهُ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ لَكَيْتَهُ يُسَنُّ فِي نَحْوِ الْبَغْرَةِ وَالرِّيحِ مَعَ الرُّطُوبَةِ انْتَهَى، فَإِنْ رَجَعَ قَوْلُهُ: مَعَ الرُّطُوبَةِ لَنَحْوِ الْبَغْرَةِ أَيْضًا فَهُوَ مُشْكِلٌ بَلِ الْوَجْهُ الْوُجُوبُ حَيْثُ لَنَحْوِ الشَّكِّ الْمَحَلِّ فَلْيُرَاجَعْ انْتَهَى.

باب الوُضوء

هو اسمٌ مُصَدِّرٌ وهو التَّوَضُّؤُ والْأَفْصَحُ ضَمُّ واوهِ إنْ أُرِيدَ به الفِعْلُ الذي هو اسْتِعْمَالُ المَاءِ فِي الأَعْضَاءِ الآتِيَةِ مع النِّيَّةِ، وهو المُبَوَّبُ لَهُ وَفَتْحُهَا إنْ أُرِيدَ به المَاءُ الذي يُتَوَضَّأُ بِهِ مَأْخُودٌ مِنَ الوُضْءَةِ وَهِيَ النُّضَارَةُ لِإِزَالَتِهِ لِبُطْلَانِ الذُّنُوبِ وَفُرْضَ مع الصَّلَاةِ لَيْلَةَ الإسْرَاءِ، وهو مِنَ الشَّرَائِعِ الْقَدِيمَةِ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الأحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ والذي مِنْ خَصَائِصِنَا إمَّا الكَيْفِيَّةُ الْمُخْصُوصَةُ أَوْ الغُرَّةُ وَالتَّحْجِيلُ وَمُوجِبُهُ الْحَدَّثُ مع إِرَادَةِ.....

باب الوُضوء

☐ قَوْلُهُ: (هُوَ اسْمٌ مُصَدِّرٌ) إِلَى قَوْلِهِ: لَا نَحْوُ خِضَابٍ فِي الْمُنْعَى إِلَّا قَوْلُهُ، وَهُوَ مِنَ الشَّرَائِعِ إِلَى وَمُوجِبُهُ وَقَوْلُهُ، وَهُوَ مَعْقُولُ الْمَعْنَى إِلَى وَشَرْطُهُ وَقَوْلُهُ أَيْ عِنْدَ الْإِشْتِيَاءِ وَإِلَى قَوْلِهِ كَمَا مَرَّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَمَّا لِكَيْفِيَّةِ إِلَى الْغُرَّةِ وَقَوْلُهُ أَيْ عِنْدَ الْإِشْتِيَاءِ. ☐ قَوْلُهُ: (اسْمٌ مُصَدِّرٌ) وَقَدْ اسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالُ الْمُصَدِّرِ نِهَائِيَّةً وَمُنْعِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ التَّوَضُّؤُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُنْعَى إِذْ قِيَاسُ الْمُصَدِّرِ التَّوَضُّؤُ بِوَزْنِ التَّكَلُّمِ وَالتَّعَلُّمِ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْأَفْصَحُ الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمُنْعَى وَالنَّهَايَةِ بِضَمِّ الْوَائِ اسْمٌ لِلْفِعْلِ الْإِنْخُ وَيَفْتَحُهَا اسْمٌ لِلْمَاءِ الْإِنْخُ وَقِيلَ بِفَتْحِهَا فِيهِمَا وَقِيلَ بِضَمِّهَا فِيهِمَا، وَهُوَ أَضْعَفُهَا أَهْ قَالَ ع ش فُجُمَلَةُ الْأَقْوَالِ ثَلَاثَةٌ وَلَا خُصُوصِيَّةَ لِهَذِهِ بِالْوُضْءِ بَلْ هِيَ جَارِيَةٌ فِيمَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فَعُولٍ نَحْوَ طَهَوْرٍ وَسَحَوْرٍ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (الَّذِي هُوَ الْإِنْخُ) أَيْ شَرْعًا وَلَا حَاجَةَ إِلَى زِيَادَةِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ لِيَشْمَلَ التَّرْتِيبَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَعْضَاءِ الْآتِيَةِ ذَاتُهَا مِنَ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَالرَّأْسِ وَالرَّجْلَيْنِ وَصِفَتُهَا مِنَ التَّرْتِيبِ فِيهَا وَالتَّعْبِيرُ بِالْفِعْلِ وَالِاسْتِعْمَالُ لِلْغَالِبِ، وَالْمَدَارُ عَلَى وَصُولِ الْمَاءِ إِلَى الْأَعْضَاءِ بِالنِّيَّةِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ فِعْلٍ. وَأَمَّا مَغْنَاهُ لُغَةً فَهُوَ غَسْلُ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ سَوَاءً كَانَ بَنِيَّةً أَمْ لَا شَيْخُنَا. ☐ قَوْلُهُ: (يَتَوَضَّأُ بِهِ) أَيْ يُعَدُّ وَيُهَيِّأُ لِلْوُضْءِ بِهِ كَالْمَاءِ الَّذِي فِي الْإِبْرِيْقِ أَوْ فِي الْمِيضَاءِ لَا لِمَا يَصْبَحُ مِنْهُ الْوُضْءُ كَمَاءِ الْبَحْرِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَمَّعْ إِطْلَاقُهُ عَلَى مَاءِ الْبَحْرِ مَثَلًا شَيْخُنَا وَبُجَيْرِمِي. ☐ قَوْلُهُ: (مِنَ الْوُضْءَةِ الْإِنْخُ) أَيْ الْوُضْءُ مَأْخُودٌ مِنَ الْوُضْءَةِ سَم.

☐ قَوْلُهُ: (لِإِزَالَتِهِ لِبُطْلَانِ الذُّنُوبِ) أَيْ سَمِّيَ بِذَلِكَ لِإِزَالَتِهِ الْإِنْخُ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (لَيْلَةَ الإسْرَاءِ) لَكِنْ مَشْرُوعِيَّةٌ سَابِقَةٌ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ رَوَى (أَنَّ جَبْرِيلَ أَتَى لَهُ ﷺ فِي ابْتِدَاءِ الْبُعْثَةِ فَعَلَّمَهُ الْوُضْءَ ثُمَّ صَلَّى بِهِ رَكَعَتَيْنِ) شَيْخُنَا عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ وَفُرْضَ أَوَّلًا لِكُلِّ صَلَاةٍ ثُمَّ تُسَبَّخُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ إِلَّا مَعَ الْحَدَّثِ وَالصَّلَاةِ الَّتِي كَانَ يُصَلِّيُهَا قَبْلَ فُرْضِ الْوُضْءِ هَلْ كَانَ يَتَوَضَّأُ لَهَا أَوْ لَا وَعَلَى الْأَوَّلِ هَلْ كَانَ مَتَدَوِّيًا أَوْ مُبَاحًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي، وَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُمْ هُنَا فُرْضَ لَيْلَةَ الإسْرَاءِ وَلَمْ يَقُولُوا شَرَعَ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (الْحَدَّثُ الْإِنْخُ) أَيْ بِشَرْطِ الْإِنْقِطَاعِ وَقَوْلُهُ مَعَ إِرَادَةِ الْإِنْخُ أَيْ وَلَوْ حُكْمًا لِيَدْخُلَ مَا إِذَا دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ، وَإِنْ لَمْ يَرِدْ

باب الوُضوء

☐ قَوْلُهُ: (مَأْخُودٌ مِنَ الْوُضْءَةِ) أَيْ الْوُضْءُ مَأْخُودٌ.

نحو الصلاة، ويختصّ خلوه بالأعضاء الأربعة وحرمة مس المصحف بغيرها لانتفاء الطهارة الكاملة المبيحة للمس، وهو معقول المعنى، وإنما اكتفي بمس جزء من الرأس؛ لأنه مستور غالباً فكفاه أدنى طهارة؛ لأن تشريفه المقصود يحصل بذلك. وشرطه كالغسل ماءً مطلقاً وظن أنه مطلقاً.....

فعلها في أوله ع ش وبجبرمي. □ قوله: (نحو الصلاة) كطواف وسجدة تلاوة. □ قوله: (وهو معقول المعنى) خلافاً للإمام ومن تبعه نهاية أي حيث أقره عبارته قال الإمام، وهو تعبد لا يعقل مغناه؛ لأن فيه مسحاً ولا تنظيف فيه اه. قال البجبرمي عليه، وهو ضعيف والمُعتمد أنه معقول المعنى؛ لأن الصلاة مُناجاة للرب تعالى فطلب التنظيف لأجلها، وإنما اختص الرأس بالمسح لشره غالباً فاكثفي فيه بأدنى طهارة وخصت الأعضاء الأربعة بذلك؛ لأنها محل احتساب الخطايا أو؛ لأن آدم توجه إلى الشجرة بوجهه ومسّى إليها برجله وتناول منها بيديه ومس برأسه ورقها والتعبد أفضل من معقول المعنى؛ لأن الإتيان فيه أشد كما في الفتاوى الحديثية لابن حجر اه. □ قوله: (وإنما اكتفي بالغ) رد لدليل من قال إنه تعبد ع ش. □ قوله: (وشرطه) مفرد مضاف إلى معرفة فيعم وعبر النهاية والمعنى بشروطه.

□ قوله: (وظن أنه مطلق) قد ينظر في اشتراط الظن بأنه قد يجوز التطهر به، وإن لم يظن الإطلاق أو ظن عدمه فالوجه أن يقال ظن أنه مطلق أو استصحاب الإطلاق حال عدم التماس بمشجس سم ودفع الشارح هذا الإشكال بزيادة أي عند الإشتباه وفي الكُردي عن حاشية فتح الجواد ما نصّه ولا يحتاج

□ قوله: (وشرطه كالغسل ماءً مطلقاً) قال في شرح العباب وجعل الماء شرطاً هو ما صوّبه في المجموع وقد يستشكل بجعلهم الثراب في التيمم من الأركان إلى أن قال والزرزكشي نقل أن كلاً شرط ثم قال وعلى الأول فقد يجاب بأن الماء لما لم يكن خاصاً بالوضوء والغسل بل يعُمهما والخبث كان بالشروط أشبه بخلاف الثراب فإنه خاص بغير الخبث وهو في المغلظة غير مطهر بل المَطهر الماء بشرط مزجه به فكان بالأركان أشبه أنتهى ولا يخفى ما فيه واستشكل بعضهم جعل الثراب ركناً في التيمم بأن التيمم من قبيل العرض؛ لأنه فعل والثراب من قبيل الجوهر؛ لأنه جسم فكيف يتصور أن يكون الجسم جزءاً من العرض أنتهى وأقول هو إشكال ساقط لوجوه منها أن هذا نظير عدّهم العاقد ركناً للبيع مع أن البيع هو العقد ولا يتصور أن يكون العاقد جزءاً من العقد. وقد أجاب ابن الصلاح وغيره هناك بما يأتي نظيره هنا ومنها أنه ليس المراد بكون الثراب ركناً أو شرطاً أن ذاته هي الركن أو الشرط ضرورة أن كلاً من الركن والشرط متعلق بالوجوب والوجوب لا يتعلق بالذوات بل بالأفعال بل المراد بالركن أو الشرط هو استعمال الماء أو الثراب أو يقال كونه المسح بالثراب والغسل بالماء ومنها أن جعله ركناً لا يقتضي كونه جزءاً من الفعل؛ لأن التيمم على هذا التقدير مجموع أمور منها المسح ومنها الثراب فكونه ركناً إنما يقتضي كونه جزءاً من هذا المجموع لا من الفعل الذي هو جزء هذا المجموع فليأتمل.

□ قوله: (وظن أنه مطلق) قد ينظر في اشتراطه الظن بأنه قد يجوز التطهير به، وإن لم يظن الإطلاق أو ظن

أي عند الاشتباه وعدم نحو حيض في غير نحو أغسال الحج وأن لا يكون على العضو ما يُغيّر الماء تغييراً صاراً أو جُرمٌ كثيفٌ يمنع وصوله للبشرة لا نحو خضاب.....

لِظَنِّ الطَّهَارَةِ إِلَّا عِنْدَ وُجُودِ مُعَارِضٍ وَهُوَ اشْتِبَاهُ مَا إِذَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ طَاهِرٌ بِنَجِسٍ فَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ التَّوَضُّؤُ مِنْ أَحَدِهِمَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَجْتَهِدَ مَا يَظُنُّ طَهَارَةً وَاحِدٍ ظَنًّا مُؤَكَّدًا نَاشِئًا عَنِ الْإِجْتِهَادِ وَخَرَجَ بِذَلِكَ مَا لَوْ رَأَى مَاءً وَلَمْ يَظُنَّ فِيهِ طَهَارَةً فَلَهُ التَّطَهُّرُ بِهِ اسْتِنَادًا لِأَصْلِ طَهَارَتِهِ، وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ تَنَجُّسُهُ بِوُقُوعِ مَا الْغَالِبُ فِي جَنْبِهِ التَّجَاسُّ، وَإِنَّمَا لَمْ يُلْتَفَتْ لِهَذَا الظَّنِّ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ أَلْغَاهُ اهـ. □ فَوَدَّ: (أَيُّ عِنْدَ الْإِشْتِبَاهِ) وَالْأَقْلَوُ شَكٌّ فِي تَنَجُّسِ الْمَاءِ الْمُتَقَيَّنِ الطَّهَارَةَ جَازَ الطَّهَرُ بِهِ لِتَرْجُّحِ طَرَفِ الطَّهَارَةِ وَاعْتِضَادِهِ بِالْيَقِينِ فَيُمْكِنُ إِنْقَاءُ كَلَامِهِمْ عَلَى عُمُومِهِ نَظَرًا لِمَا ذُكِرَ بَصْرِيٌّ بِعِبَارَةٍ شَعَبَتْ عَنْ سَمِ آفَاءَ نَفْسِهَا قُلْتُ أَوْ يُقَالُ إِنَّ اسْتِضْحَابَ الطَّهَارَةِ مُحْصَلٌ لِلظَّنِّ فَيَجُوزُ أَنْ يَرُدَّ بَظَنُّ أَنَّهُ مُطْلَقُ الْأَعْمِ مِنْ ظَنِّ سَبَبِ الْإِجْتِهَادِ أَوْ اسْتِضْحَابِ الطَّهَارَةِ اهـ. □ فَوَدَّ: (نَحْوُ حَيْضٍ إلخ) كَالنَّفَاسِ بِعِبَارَةِ الْخَطِيبِ وَعَدَمُ الْمُنَافِي مِنْ نَحْوِ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ فِي غَيْرِ إلخ وَمَسَّ ذَكَرَ اهـ. □ فَوَدَّ: (فِي غَيْرِ نَحْوِ أَغْسَالِ الْحَجِّ) أَيِ فِي الْوُضُوءِ لِغَيْرِ إلخ أَمَّا الْوُضُوءُ لَهَا فَلَا يَشْتَرِطُ فِيهِ عَدَمُ الْمُنَافِي ع ش. □ فَوَدَّ: (نَحْوِ أَغْسَالِ الْحَجِّ) كَالغُسْلِ لِدُخُولِ مَكَّةَ لِغَيْرِ حَاجٍّ وَمُعْتَمِرٍ وَكُفْسِلِ الْعَبْدَيْنِ بِجَيْرِمِي. □ فَوَدَّ: (تَغْيِيرًا صَارًا) قَالَ فِي الْأُمْدَادِ وَمِنْهُ الطَّيِّبُ الَّذِي يُحَسِّنُ بِهِ الشَّعْرُ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَنْشَفُ فَيَمْتَنِعُ وَصُولُ الْمَاءِ لِلْبَاطِنِ فَيَجِبُ إِزَالَتُهُ اهـ وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ مِنَ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (أَوْ جُزْمٌ كَثِيفٌ) كَذَهْنٍ جَامِدٍ وَكَوَسَخٍ تَحْتَ الْأَظْفَارِ نِهَائَةً زَادَ شَرْحُ بَافْضِلٍ خِلَافًا لِلْفَرَايِ اهـ. قَالَ الْكُرْدِيُّ عَلَيْهِ قَالَ الزِّيَادِيُّ فِي شَرْحِ الْمُحَرَّرِ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَمِمَّا تَعَمُّ بِهَا الْبُلُوءُ فَقُلْتُ مَنْ يَسْلَمُ مِنْ وَسَخٍ تَحْتَ أَظْفَارِ يَدَيْهِ أَوْ رِجْلَيْهِ فَلْيَتَقَطَّنْ لِدَلِّكَ أَنْتَهَى وَقَالَ الشَّارِحُ فِي حَاشِيَةِ التُّخْفَةِ وَفِي زِيَادَاتِ الْعِبَادِي وَسَخُ الْأَظْفَارِ لَا يَمْنَعُ جَوَازَ الطَّهَارَةِ؛ لِأَنَّهُ تَشَقُّ إِزَالَتُهُ بِخِلَافِ نَحْوِ الْعَجِينِ تَجِبُ إِزَالَتُهُ قَطْعًا؛ لِأَنَّهُ نَادِرٌ وَلَا يَشَقُّ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ وَاخْتَارَ فِي الْإِحْيَاءِ وَالذَّخَائِرِ هَذَا فَقَالَ يُعْفَى عَنْهُ، وَإِنْ مَنَعَ وَصُولُ الْمَاءِ لِمَا تَحْتَهُ وَاسْتَدَّلَ هُوَ وَغَيْرُهُ -بِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ وَرَمَى مَا تَحْتَهَا- وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ أَنْتَهَى اهـ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (يَمْنَعُ وَصُولَهُ لِلْبَشَرَةِ).

(فَرُغَ) وَقَعَتْ شَوْكَةٌ فِي عَضْوِهِ، فَإِنْ ظَهَرَ بَعْضُهَا لَمْ يَصِحَّ الْوُضُوءُ قَبْلَ قَلْعِهَا؛ لِأَنَّ مَا وَصَلَتْ إِلَيْهِ صَارَ فِي حُكْمِ الظَّاهِرِ، وَإِنْ غَاصَتْ فِي اللَّحْمِ وَاسْتَرَّتْ بِهِ صَحَّ الْوُضُوءُ سَم، وَيَأْتِي مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ بِتَفْصِيلٍ. □ فَوَدَّ: (لَا نَحْوُ خِضَابٍ إلخ) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ أَنَّ مَا يُعْطَى جُزْمُهُ الْبَشَرَةَ إِنْ أُمْكِنَ

عَدَمَهُ فَالْوَجْهُ أَنْ يُقَالَ ظَنُّ أَنَّهُ مُطْلَقٌ أَوْ اسْتِضْحَابُ الْإِطْلَاقِ حَالَ عَدَمِ التَّابُّسِ بِمُتَنَجِّسٍ. □ فَوَدَّ: (لَا نَحْوُ خِضَابٍ) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ أَنَّ مَا يُعْطَى جُزْمُ الْبَشَرَةِ إِنْ أُمْكِنَ زَوَالُهُ عِنْدَ التَّطَهُّرِ الْوَاجِبِ لَمْ يَمْتَنِعْ وَلَا حَرَمَ قَبْلَ الْوَقْتِ وَبَعْدَهُ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ مَنَعَ الْمُكْلَفِ مِنْ تَعَمُّدِ تَنَجِّسِ بَدَنِهِ بِمَا لَا يُعْفَى عَنْهُ قَبْلَ دُخُولِهِ وَبَعْدَهُ مَعَ فَقْدِ الْمَاءِ بِخِلَافِ تَعَمُّدِ الْحَدِيثِ الْأَصْغَرِ أَوْ الْأَكْبَرِ وَلَوْ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَلَوْ مَعَ فَقْدِ الْمَاءِ أَوْ التُّرَابِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَطْرُقُ الْمُكْلَفُ غَالِبًا فَطَرَدُ الْبَابِ فِيهِ بِخِلَافِ التَّضْمِيحِ بِالتَّجَاسُّ أَنْتَهَى

ودُهْنٍ مَائِعٍ وَقَوْلُ الْقَفَالِ تَرَاكُمُ الْوَسَخِ عَلَى الْغَضُو لَا يَمْنَعُ صِبْحَةَ الْوُضُوءِ وَلَا النَقْضَ بِلَمْسِهِ
يَتَعَيَّنُ فَرْضُهُ فِيمَا إِذَا صَارَ جُزْءًا مِنَ الْبَدَنِ لَا يُمَكِّنُ فَصْلُهُ عَنْهُ كَمَا مَرَّ وَلَا يَضُرُّ اخْتِلَاطُ

زَوَالُهُ عِنْدَ الظُّهْرِ الْوَاجِبِ لَمْ يَمْتَنِعْ وَلَا حَرُمَ قَبْلَ الْوَقْتِ وَبَعْدَهُ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ مَنَعَ الْمُكَلِّفِ مِنْ تَعَمُّدِ
تَنْجِيسِ بَدَنِهِ بِمَا لَا يُغْنَى عَنْهُ قَبْلَ دُخُولِهِ وَبَعْدَهُ مَعَ فَقْدِ الْمَاءِ بِخِلَافِ تَعَمُّدِ الْحَادِثِ الْأَصْغَرِ أَوِ الْأَكْبَرِ
وَلَوْ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَلَوْ مَعَ فَقْدِ الْمَاءِ وَالثَّرَابِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَطْرُقُ الْمُكَلِّفُ غَالِيًا فَطُرِدَ الْبَابُ فِيهِ بِخِلَافِ
التَّضَمُّخِ بِالتَّجَاسَةِ انْتَهَى فَلْيَتَنَبَّهْ لِقَوْلِهِ وَلَا حَرُمَ الْخُ وَلْيَتَأَمَّلْ مَا أَفَادَهُ كَلَامُهُ مِنْ جَوَازِ تَعَمُّدِ الْحَدِثِ مِنْ
غَيْرِ حَاجَةٍ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ مَعَ فَقْدِ الْمَاءِ وَالثَّرَابِ فَإِنَّهُ مُشْكِلٌ مَعَ نَحْوِ قَوْلِهِمْ بَعْضِيَانِ مَنْ أَتَلَفَ الْمَاءَ
عَبَثًا بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ فَإِنَّهُ لَا سَبَبَ لِلْبَعْضِيَانِ الْمَذْكُورِ إِلَّا الْمُحَافَظَةَ عَلَى بَقَاءِ الطَّهَارَةِ سَمِ أَقُولُ
وَالِإشْكَالَ الْمَذْكُورَ دَفَعَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَطْرُقُ الْخُ. هـ فَوَهْ: (وَدُهْنٍ مَائِعٍ) قَالَ الشَّارِحُ فِي
حَاشِيَةِ التَّحْفَةِ وَفِي الْمَجْمُوعِ وَالرُّوضَةِ وَلَوْ كَانَ عَلَى أَعْضَائِهِ أَثَرُ دُهْنٍ مَائِعٍ فَتَوَضَّأَ وَأَمَسَ الْمَاءَ الْبَشْرَةَ
وَجَرَى عَلَيْهَا وَلَمْ يَثْبُتْ صَحٌّ وَضُوءُهُ؛ لِأَنَّهُ ثُبُوتُ الْمَاءِ لَيْسَ بِشَرْطٍ وَفِي الْخَادِمِ بَعْدَ ذِكْرِ هَذَا، وَيَجِبُ
حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا أَصَابَ الْغَضُوَ بِحَيْثُ يُسَمَّى غَسَلًا فَلَوْ جَرَى عَلَيْهِ فَتَقَطَّعَ بِحَيْثُ يَظْهَرُ عَدَمُ إِصَابَتِهِ
لِلَّذَلِكَ الْغَضُوَ لَمْ يَكْفِ كُرْدِيٌّ. هـ فَوَهْ: (لَا يُمَكِّنُ فَصْلُهُ عَنْهُ) أَيُّ بِحَيْثُ يَخْشَى مِنْ فَصْلِهِ عَنْهُ مَخْظُورٌ
تَيْثُمُ عَ ش. هـ فَوَهْ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ فِي أَسْبَابِ الْحَدِثِ فِي شَرْحِ الثَّالِثِ الْبَقَاءُ بِشَرْتَيِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ وَمِمَّا
نَصَّهُ وَعُلِمَ مِنَ الْإِلْتِقَاءِ أَنَّهُ لَا نَقْضَ بِاللَّمْسِ مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ، وَإِنْ دَقَّ وَمِنْهُ مَا تَجَمَّدَ مِنْ غُبَارٍ يُمَكِّنُ فَصْلُهُ

فَلْيَتَنَبَّهْ لِقَوْلِهِ وَلَا حَرُمَ قَبْلَ الْوَقْتِ وَبَعْدَهُ وَلْيَتَأَمَّلْ مَا أَفَادَهُ كَلَامُهُ مِنْ جَوَازِ تَعَمُّدِ الْحَدِثِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ
بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ مَعَ فَقْدِ الْمَاءِ وَالثَّرَابِ فَإِنَّهُ مُشْكِلٌ مَعَ نَحْوِ قَوْلِهِمْ بَعْضِيَانِ مَنْ أَتَلَفَ الْمَاءَ عَبَثًا بَعْدَ
دُخُولِ الْوَقْتِ وَإِيجَابِهِمْ مَسْحَ الْخُفِّ لِمَنْ كَانَ لَا يَسُهُ بِشَرْطِهِ وَمَعَهُ مَاءٌ لَا يَكْفِيهِ لَوْ غَسَلَ، وَيَكْفِيهِ لَوْ
مَسَحَ فَإِنَّهُ لَا سَبَبَ لِلْبَعْضِيَانِ الْمَذْكُورِ إِلَّا تَقْوِيَتِ الطَّهَارَةِ وَلَا لِلِإِيجَابِ الْمَذْكُورِ إِلَّا الْمُحَافَظَةَ عَلَى بَقَاءِ
الطَّهَارَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(فَرَعُ): وَقَعَتْ شَوْكَةٌ فِي غَضُوهِ، فَإِنْ ظَهَرَ بَعْضُهَا لَمْ يَصِحَّ الْوُضُوءُ قَبْلَ قَلْعِهَا؛ لِأَنَّهُ مَا وَصَلَتْ إِلَيْهِ
صَارَ فِي حُكْمِ الظَّاهِرِ، وَإِنْ غَاصَتْ فِي اللَّحْمِ وَاسْتَتَرَتْ بِهِ صَحَّ الْوُضُوءُ قَالَ فِي الْخَادِمِ وَلَمْ تَصِحَّ
الصَّلَاةُ لِتَنْجُسِهَا بِالْدَمِ فَهِيَ كَالْوَشْمِ انْتَهَى وَنَازَعَهُ السَّيِّدُ أَنَّ الظَّاهِرَ جَرِيَانُ التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ فِي الْعَفْوِ
عَنْ قَلِيلِ الدَّمِ وَكَثِيرِهِ فِي ذَلِكَ ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْوَشْمِ بِأَنَّهُ بِفِعْلِهِ وَعُدْوَانِهِ لِحُرْمَتِهِ بِخِلَافِهَا فَإِنَّهَا فِي
مَحَلِّ الْحَاجَةِ سَيِّمًا فِي حَقِّ مَنْ يَكْثُرُ مَشْيُهُ. هـ فَوَهْ: (كَمَا مَرَّ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ قَوْلَهُ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي
أَسْبَابِ الْحَدِثِ الثَّالِثِ الْبَقَاءُ بِشَرْتَيِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ الْخُ مَا نَصَّهُ وَعُلِمَ مِنَ الْإِلْتِقَاءِ أَنَّهُ لَا نَقْضَ بِاللَّمْسِ
مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ، وَإِنْ رَقَّ وَمِنْهُ مَا تَجَمَّدَ مِنْ غُبَارٍ يُمَكِّنُ فَصْلُهُ أَيُّ مِنْ غَيْرِ خَشْيَةٍ مُبِيحٍ تَيْثُمُ فِيمَا يَظْهَرُ
أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الْوَشْمِ لَوْجُوبُ إِزَالَتِهِ لَا مِنْ نَحْوِ عِزِّي حَتَّى صَارَ كَالْجُزْءِ مِنَ الْجِلْدِ اهْ لَكِنْ هَذَا لَا
يَقْتَضِي أَنْ يَقُولَ كَمَا مَرَّ بَلْ أَنْ يَقُولَ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ.

الخِضَابِ بالنَّشَادِرِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ الطَّهَارَةُ فَقَدْ أَخْبَرَنِي بَعْضُ الْخُبَرَاءِ أَنَّهُ يُنْعَقَدُ مِنَ الْهَبَابِ مِنْ غَيْرِ إِيْقَادٍ عَلَيْهِ بِالنَّجَاسَةِ فَعَايَنَهُ أَنَّهُ نَوْعَانِ وَعِنْدَ الشُّكِّ لَا نَجَاسَةً عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ مِنْهُ مَا مَادَّهُ طَاهِرَةٌ، وَهِيَ التَّبْنُ وَنَحْوُهُ وَلَا يَضُرُّ الْوُقُودُ عَلَيْهِ بِالنَّجَاسَةِ وَتَحْيِلُ أَنَّ رَأْسَ إِنَائِهِ مُنْعَقَدٌ مِنْ دُخَانِهَا مَعَ الْهَبَابِ؛ لِأَنَّ هَذَا غَيْرُ مُحَقَّقٍ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ مُنْعَقَدٌ مِنَ الْهَبَابِ وَحْدَهُ، وَأَنَّ دُخَانَهَا سَبَبٌ لَذَلِكَ الْعَقْدِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ عَيْنِهِ وَبِهَذَا يُعْلَمُ اسْتِزْوَاحُ مَنْ جَزَمَ بِنَجَاسَةِ النَّشَادِرِ حَيْثُ وُجِدَ وَلَا يَضُرُّ فِي الْخِضَابِ تَنْقِيطُهُ لِلْجِلْدِ وَتَرْبِثُهُ الْقِشْرَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْقِشْرَةَ مِنْ عَيْنِ الْجِلْدِ لَا مِنْ جُرْمِ الْخِضَابِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَجَرِي الْمَاءِ عَلَيْهِ وَإِزَالَةُ النَّجَاسَةِ عَلَى تَفْصِيلِ يَأْتِي وَتَحَقُّقُ الْمُقْتَضِي إِنْ بَانَ الْحَالُ وَلَا فَطْهُرُ الْإِحْتِيَاطِ بِأَنْ تَيْقَنَ الطَّهَرُ وَشُكٌّ فِي الْحَدِيثِ فَتَوَضَّأَ مِنْ غَيْرِ نَاقِضٍ صَحِيحٍ.....

أَيُّ مِنْ غَيْرِ خَشْيَةِ مُبِيحٍ تَيْمَمٌ فِيمَا يَظْهَرُ أَخْذًا بِمَا يَأْتِي فِي الْوُشْمِ لَوْ جُوبَ إِزَالَتُهُ لَا مِنْ نَحْوِ عِزْقٍ حَتَّى قَدْ صَارَ كَالْجُزْءِ مِنَ الْجِلْدِ انْتَهَى اهـ سَم. □ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ) أَيُّ مَا أَوْقَدَ عَلَيْهِ بِالنَّجَاسَةِ وَقَوْلُهُ مِنْهُ أَيُّ مِنَ الْأَوَّلِ مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ مَا مَادَّهُ إِلَّا خَبَرُهُ وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ أَنْ. □ قَوْلُهُ: (وَتَحْيِلُ) الْخُ عُطِفَ عَلَى الْوُقُودِ (قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا) أَيُّ الْإِنْعِقَادَ الْمَذْكُورَ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْخُ) الْوَائِي حَالِيَّةٌ وَقَوْلُهُ مِنْ عَيْنِهِ أَيُّ عَيْنِ دُخَانِ النَّجَاسَةِ. □ قَوْلُهُ: (حَيْثُ وَجِدَ) أَيُّ مُطْلَقًا. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يَضُرُّ فِي الْخِضَابِ إِلَّا الْخُ) وَمِنْهُ أَيُّ مِمَّا لَا يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ لِلْبَشْرَةِ الْخِضَابُ بِالْعَفْصِ وَلَا نَظَرَ لِتَنْظِيفِ الْجِسْمِ مِنْ حَرَارَتِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْجُزْمَ حَيْثُ يُدْخِلُ مِنْ نَفْسِ الْبَدَنِ إِمْدَادًا اهـ كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (وَجَزِي الْمَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ وَتَحَقُّقُ الْمُقْتَضِي فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَإِلَّا فِي الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَجَزِي الْمَاءِ عَلَيْهِ) يَغْنِي عَلَى الْعُضْوِ مَحَلَّ تَأْمُلٍ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ فِي الشُّرُوطِ الْخَارِجَةِ عَنْ حَقِيقَةِ الْوُضُوءِ وَمَاهِيَّتِهِ وَجَزِي الْمَاءِ دَاخِلٌ فِي حَقِيقَةِ الْغُسْلِ؛ لِأَنَّهُ سَيَلَانُ الْمَاءِ عَلَى الْعُضْوِ وَغُسْلُ الْأَعْضَاءِ الْمَخْصُوصَةِ دَاخِلٌ فِي حَقِيقَةِ الْوُضُوءِ وَمَاهِيَّتِهِ فَتَدَبَّرْ بَصْرِي وَدَقَّ النَّهَايَةَ وَالْإِمْدَادُ هَذَا الْإِشْكَالَ بِمَا نَصَّهُ وَلَا يَمْنَعُ مَنْ عَدَّ هَذَا شَرْطًا كَوْنُهُ مَعْلُومًا مِنْ مَفْهُومِ الْغُسْلِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُرَادُّ بِهِ مَا يَغْمُ التَّضَحُّعُ اهـ لَكِنْ الْإِشْكَالُ أَقْوَى. □ قَوْلُهُ: (وَإِزَالَةُ النَّجَاسَةِ إِلَّا الْخُ) أَيُّ الْعَيْنِيَّةِ شَرْحٌ بِأَفْضَلِ أَيُّ وَلَوْ بَغْسَلَةٍ وَاحِدَةٍ لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ تُزِيلَ الْغُسْلَةُ عَيْنَهُ وَأَوْصَافُهُ إِلَّا مَا عَسَرَ مِنْ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ وَأَنْ يَكُونَ الْمَاءُ وَارِدًا عَلَى النَّجَسِ إِنْ كَانَ دُونَ الْقُلَّتَيْنِ وَأَنْ لَا تَتَغَيَّرَ الْغُسَالَةُ وَلَا يَزِيدُ وَزْنُهَا بَعْدَ اغْتِيَابٍ مَا يَتَشَرَّبُهُ الْمَغْسُولُ وَيُعْطِيهِ مِنَ الْوَسَخِ الطَّاهِرِ، وَإِنَّمَا قَيَّدَهَا بِالْعَيْنِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا الَّتِي تَحْتَاجُ إِزَالَتَهَا إِلَى هَذِهِ الشُّرُوطِ فَاحْتَاجَ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى إِزَالَتِهَا وَأَمَّا النَّجَسُ الْحُكْمِيُّ فَالْغُسْلَةُ الْوَاحِدَةُ تَكْفِي فِيهِ عَنِ الْحَدِيثِ وَالْخَبَرِ حَيْثُ كَانَ الْمَاءُ الْقَلِيلُ وَارِدًا وَعَمَّ مَوْضِعَ النَّجَاسَةِ بِلَا تَفْصِيلٍ كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (وَتَحَقُّقُ الْمُقْتَضِي إِلَّا الْخُ) وَكَذَا عَدَّهُ الشَّارِحُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الْإِيْعَابِ وَالْخَطِيبُ وَرَدَّهُ النَّهَايَةَ وَالْإِمْدَادُ بَاتَهُ بِالْأَرْكَانِ أَشْبَهَ كُرْدِي.

□ قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ نَاقِضٍ صَحِيحٍ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ إِذَا بَانَ الْحَالُ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ وَجُوبُ إِعَادَةِ مَا صَلَّاهُ بِهِ قَبْلَ بَيَانِ الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ صَلَّى مُخَدَّنًا.

إذا لم يبين الحال ولا يُكَلِّفُ النقص قبله لما فيه من نوع مشقة لكن الأولى فعله خروجا من الخلاف، وإنما صحَّ وضوء الشاك في طهره بعد تيقن حديثه مع تزديده، وإن بان الحال؛ لأن الأصل بقاء الحديث بل لو نوى في هذه إن كان محدثا وإلا فتجديده صحَّ، وإن تذكَّر. وإسلام وتمييز إلا في نحو غسل كتابية مع نيّتها لتحلِّ لحليلها المسلم وتغسله لحليلته المجنونة أو الممتنعة مع النيّة منه بخلاف ما إذا أكرهها لا يحتاج لنيّة للضرورة وتجب إعادته بعد زوال الكفر أو الجنون أو الامتناع لزوال الضرورة وعدم الصارف بأن لا يأتي بمناف للنيّة كردة أو قول إن شاء الله لا بنيّة التبرك أو قطع لا نوم طويل مع التمكن فلا يحتاج لتجديدها إن كان

☐ قوله: (بان الحال) فلو شك هل أخذت أو لا فتوضأ ثم بان أنه كان محدثا لم يصح وضوءه على الأصح مُغْنِي نِهَايَةً وَأَسْنَى. ☐ قوله: (صحيح إلخ) قضيته أنه غير صحيح إذا بان الحال وقضيته ذلك وجوب إعادة ما صلاه به قبل بيان الحال؛ لأنه تبيّن أنه صلى محدثا سم. ☐ قوله: (وإن بان الحال) أي تبيّن أنه كان محدثا. ☐ قوله: (بل لو نوى في هذه إلخ) انظر لو لم يتو ذلك وبان متطهرا سم أي فهل يحصل التجديد أم لا أقول الأقرب حصوله كما يفيد قول السيد عَمَرُ البصريّ قوله: صحَّ يؤخذ منه أن ما مرّ من أن تحقّق المُقْتَضِي إن بان الحال شرطة محلّه غير التجديد اه. ☐ قوله: (وإن تذكَّر) أي أنه كان محدثا. ☐ قوله: (وإسلام وتمييز) أي؛ لأنه عبادة يحتاج لنيّة والكافر ليس من أهلها، وأن غير الممييز لا تصحّ عبادته فعلم أن هذين شرطان لكل عبادة شرح بأفضل. ☐ قوله: (لحليلها المسلم) تقدّم ما فيه من الخلاف في كونه قيدا. ☐ قوله: (أو الممتنعة) ليس على ما ينبغي؛ لأنه ليس من المستثنيات، وإنما ذكره استطرادا لمناسبة مسألة المجنونة في كون النيّة من الحليل فلا تغفل بصريّ. ☐ قوله: (بخلاف ما إذا أكرهها إلخ) أي بآثارته بنفسها مكرهة ومقتضى كلامه الإعتداد بغسل المكرهة، وإن غلب على ظنه عدم نيّتها وفي النفس منه شيء بصريّ. ☐ قوله: (للضرورة) علة للمستثنيات بقوله إلا في نحو إلخ لا لقوله لا يحتاج لنيّة، وإن أوهمته العبارة بصريّ أقول يدفع الإيهام قوله الآتي لزوال الضرورة.

☐ قوله: (وعدم الصارف) إلى قوله كما يأتي في النّهاية والمغني. ☐ قوله: (وعدم الصارف) ويُعَيَّرُ عَنْهُ بدوام النيّة حُكْمًا نِهَايَةً وَمُغْنَى. ☐ قوله: (كردة أو قول إلخ) أو قطع أمثلة المنافي للنيّة، فإن فعل واحدا من هذه الثلاثة في الأثناء انقطعت النيّة فبعدها للباقي كزديّ لا بنيّة التبرك أي بذكر اسم الله أو بهذه الصيغة الدالة على البراءة من الحول والقوة أو بآثاره ﷺ في ذكرها في كل أو غالب أوقاته بعد مجيء الأمر بها وكذا إذا أتى بها بنيّة أن أفعال العباد لا تقع إلا بمشيئة الله تعالى اه كزديّ عن الإيعاب. ☐ قوله: (بنيّة التبرك) أي وخذه ع ش. ☐ قوله: (أو قطع) أي بنيّة القطع. ☐ قوله: (لا نوم إلخ) عطف على

☐ قوله: (إذا لم يبين الحال) في الروض ولو توصّا الشاك احتياطا فبان محدثا لم يجز اه. وفي شرح العباب بخلاف ما إذا بان محدثا، وإن كان قال إن كان محدثا وإلا فتجديده. ☐ قوله: (بل لو نوى في هذه إلخ) انظر لو لم يتو ذلك وبان متطهرا. ☐ قوله: (لا بنيّة التبرك) دخل الإطلاق وقوله كما يأتي أي في قوله الثاني غسل وجهه.

الْبِنَاءُ بِفَعْلِهِ كَمَا يَأْتِي، فَإِنْ قُلْتَ لِمَ أُلْحَقَ الْإِطْلَاقُ هُنَا بِقَصْدِ التَّعْلِيْقِ وَفِي الطَّلَاقِ بِقَصْدِ التَّبَرُّكِ قُلْتَ يُفَرَّقُ بَأَنَ الْجَزْمِ الْمُعْتَبَرِ فِي النِّيَّةِ يَنْتَفِي بِهِ لَانْصِرَافِهِ لِمَذْلُولِهِ مَا لَمْ يَصْرِفْهُ عَنْه بِنِيَّةِ التَّبَرُّكِ وَأَمَّا فِي الطَّلَاقِ فَقَدْ تَعَارَضَ صَرِيحَانِ لَفْظُ الصَّبِيغَةِ الصَّرِيخِ فِي الْوُقُوعِ وَلَفْظُ التَّعْلِيْقِ الصَّرِيخِ فِي عَدَمِهِ لَكِنْ لَمَّا ضَعُفَ هَذَا الصَّرِيخُ بِكَوْنِهِ كَثِيرًا مَا يُسْتَعْمَلُ لِلتَّبَرُّكِ احْتِجَاجٌ لِمَا يُخْرِجُهُ عَنْ هَذَا الِاسْتِعْمَالِ، وَهُوَ نِيَّةُ التَّعْلِيْقِ بِهِ قَبْلَ فِرَاقِ لَفْظِ تِلْكَ الصَّبِيغَةِ.....

رَدٌّ. □ فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَي فِي مَبْحَثِ غَسْلِ الْوُجْهِ. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ قُلْتَ) إِلَى قَوْلِهِ، وَيَأْتِي فِي النِّهَآيَةِ. □ فَوَدَّ: (الْإِطْلَاقُ) أَي فِي قَوْلِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. □ فَوَدَّ: (بِقَصْدِ التَّعْلِيْقِ هُنَا) أَي فَافْسَدِ الْوُضُوءَ وَقَوْلُهُ وَفِي الطَّلَاقِ بِقَصْدِ التَّبَرُّكِ أَي فَوَقَعَ الطَّلَاقُ. □ فَوَدَّ: (يَنْتَفِي بِهِ لَانْصِرَافِهِ إِلَيْهِ) يَقْتَضِي أَنَّ الْكَلَامَ فِي لَفْظِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ كَمَا هُوَ الْمَوَافِقُ لِقَوْلِهِ وَقَوْلِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَحَيْثُ قَبْلَهُ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرِ فِي النِّيَّةِ هُوَ الْقَلْبُ دُونَ اللَّسَانِ، وَإِنْ خَالَفَهُ فَالْثَّآوِي إِنْ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ تَعْلِيْقٌ بِقَلْبِهِ صَحَّحَتْ نِيَّتُهُ، وَإِنْ عَلَنَ بِلِسَانِهِ وَلَا يَكُونُ التَّعْلِيْقُ بِلِسَانِهِ مُنَافِيًا لِجَزْمِ قَلْبِهِ، وَإِنْ وُجِدَ مِنْهُ بِقَلْبِهِ لَمْ تَصِحَّ نِيَّتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ تَعْلِيْقٌ بِلِسَانِهِ وَلَا يَتَأْتَى تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ بِمُلَاحَظَةِ مَعْنَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِقَلْبِهِ؛ لِأَنَّهُ مَعَ مُخَالَفَةِ ظَاهِرِ عِبَارَتِهِ لَا يَتَأْتَى فِيهِ التَّفْصِيلُ بَيْنَ التَّبَرُّكِ وَغَيْرِهِ إِذِ التَّبَرُّكِ إِنَّمَا هُوَ بِاللَّفْظِ لَا بِقَصْدِ مَعْنَى اللَّفْظِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَقَدْ يَمْنَعُ أَنَّ التَّبَرُّكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاللَّفْظِ سَم. وَهَذَا الْمَنْعُ ظَاهِرٌ وَفِي الْبَصْرِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ نَحْوِ عِبَارَتِهِ إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يَتَأْتَى إِلَيْهِ مَا نَصُّهُ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَ الْإِحَاقِ الْإِطْلَاقِ بِالتَّعْلِيْقِ هُنَا وَبِالتَّبَرُّكِ ثُمَّ هُوَ الْأَخْوَطُ فِي الْبَآيِنِ ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَا ذُكِرَ حَيْثُ قَارَنَ التَّلَفُّظُ النِّيَّةَ الْقَلْبِيَّةَ، فَإِنْ تَأَخَّرَ فَلَا يَصُرُّ مُطْلَقًا لِمُضِيِّ النِّيَّةِ عَلَى الصَّحَّةِ ثُمَّ رَأَيْتُ كَلَامَ الشَّارِحِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ مَا يُنْدَبُ لَهُ وَضُوءُ إِلَيْهِ يُؤَدَّى مَا ذُكِرَتْهُ فَرَاجِعُهُ وَكَلَامُ الشَّيْخَيْنِ فِي نِيَّةِ الصَّلَاةِ تَعَرُّضًا لِمَسْأَلَةِ الْمَشِيشَةِ مَعَ قَصْدِ التَّعْلِيْقِ وَقَصْدِ التَّبَرُّكِ فَقَطْ أَهْ وَاسْتَحْسَنَ الْكُرْدِيُّ فَرَقَ الْبَصْرِيُّ الْمَذْكُورَ. □ فَوَدَّ: (وَمَعْرِفَةُ كَيْفِيَّتِهِ) أَي كَيْفِيَّةُ الْوُضُوءِ كَنَظِيرِهِ الْآتِي فِي الصَّلَاةِ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِمَذْلُولِهِ) وَهُوَ التَّعْلِيْقُ. □ فَوَدَّ: (هَذَا الصَّرِيخُ) أَي لَفْظُ التَّعْلِيْقِ. □ فَوَدَّ: (تِلْكَ الصَّبِيغَةُ) أَي صِبْغَةُ الطَّلَاقِ.

□ فَوَدَّ: (قُلْتَ يُفَرَّقُ إِلَيْهِ) هَذَا الْفَرْقُ وَقَوْلُهُ فِيهِ لَانْصِرَافِهِ لِمَذْلُولِهِ يَقْتَضِي أَنَّ الْكَلَامَ فِي لَفْظِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ هُوَ الَّذِي لَهُ الْمَذْلُولُ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِقَوْلِهِ أَوْ قَوْلِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَحَيْثُ قَبْلَهُ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرِ فِي النِّيَّةِ هُوَ الْقَلْبُ دُونَ اللَّسَانِ حَتَّى لَوْ وَجَدَ بِالْقَلْبِ نِيَّةً مُعْتَبَرَةً اِغْتَدَّ بِهَا، وَإِنْ وَجَدَ فِي اللَّسَانِ مَا يُخَالَفُهَا فَالْثَّآوِي إِنْ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ تَعْلِيْقٌ بِقَلْبِهِ بَأَنَ لَمْ يَقْصِدِ التَّعْلِيْقَ صَحَّحَتْ نِيَّتُهُ، وَإِنْ عَلَنَ بِلِسَانِهِ وَلَا يَكُونُ التَّعْلِيْقُ بِلِسَانِهِ مُنَافِيًا لِجَزْمِ قَلْبِهِ، وَإِنْ وُجِدَ مِنْهُ تَعْلِيْقٌ بِقَلْبِهِ لَمْ تَصِحَّ نِيَّتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ تَعْلِيْقٌ بِلِسَانِهِ وَلَا يَتَأْتَى تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ بِمُلَاحَظَةِ مُجَرَّدِ مَعْنَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِقَلْبِهِ؛ لِأَنَّهُ مَعَ مُخَالَفَةِ ظَاهِرِ عِبَارَتِهِ لَا يَتَأْتَى فِيهِ التَّفْصِيلُ بَيْنَ التَّبَرُّكِ وَغَيْرِهِ إِذِ التَّبَرُّكِ إِنَّمَا هُوَ بِاللَّفْظِ لَا بِقَصْدِ مَعْنَى اللَّفْظِ وَقَدْ يَمْنَعُ أَنَّ التَّبَرُّكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاللَّفْظِ.

حتى يقوى على رفعها حينئذ ومعرفة كيفيته وإلا، فإن ظنَّ الكلَّ فرضاً أو شركاً ولم يقصد بفرض مُعَيَّنِ النفلية صَحَّ أو نفلاً فلا، ويأتي هذا في الصلاة ونحوها، وهذه الخمسة الأخيرة شروط في الحقيقة للثبوت وزيد وجوب غسل زائد اشتبه بأصليٍّ وجزء يتحقق به استيعاب العضو وفيه نظر؛ لأنَّ هذين من جملة الأركان كما صرح به قولهم ما لا يتم الواجب إلا به واجِبٌ، ويزيد السلس بدخول الوقت وظنَّ دخوله وتقديم نحو استنجاء وتحفظ احتيج إليه والولاء بينهما وبين الوضوء وبين أفعاله وبينه وبين الصلاة وسيأتي بعض ذلك. (فرضه) أي أركانه (ستة) فقط في حق السليم وغيره.....

☐ قوله: (حتى يقوى) أي لفظ التعليق على رفعها أي تلك الصيغة حينئذ أي حين نية التعليق من لفظه.
 ☐ قوله: (أو شرك) أي بأن يعلم أنَّ الوضوء مُشْتَمِلٌ على فرض ونفل كزدي. ☐ قوله: (أو نفلاً) أي أو ظنَّ الكلَّ نفلاً، ويتبني أن يزداد في العبارة أو شرك وقصد بفرض مُعَيَّنِ النفلية كما هو ظاهر بصريٍّ (قوله، ويأتي هذا) أي التفصيل المذكور بقوله وإلا، فإن ظنَّ إلخ وقال ع ش أي شرط معرفة الكيفية اه.
 ☐ قوله: (ونحوها) أي من كل ما يُعْتَبَرُ فيه التثنية ع ش. ☐ قوله: (وهذه الخمسة الأخيرة) أي المبدوءة بقوله وتحقق المُقتضي. ☐ قوله: (وزيد إلخ) جزم في المغني بكونهما شرطين ونقله في النهاية ثم رده بأنهما بالأركان أشبه بصريٍّ. ☐ قوله: (وجوب غسل زائد إلخ) فلو خُلِقَ له وجهان أو يدان أو رجلان واشتبه الأصلي بالزائد وجب غسل الجميع مغني. ☐ قوله: (كما صرح به إلخ) في كونه مصرحاً بالركنية نظر بصريٍّ. ☐ قوله: (ويزيد) إلى قوله وسيأتي في النهاية والمغني. ☐ قوله: (ويزيد السلس إلخ) منه سلس الريح فتجب الموالاة في أفعال وضوئه وبين الصلاة وظاهر أنها لا تجب بين استنجائه وبين وضوئه؛ لأنَّ مُجَرَّدَ خروج الريح قبل وضوئه لا أثر له سم على حج قلت ويشترط تقديم الاستنجاء على الوضوء؛ لأنه يشترط لظهور صاحب الضرورة تقدُّم إزالة التجاسة ع ش أقول ويفيده كلام سم المذكور أيضاً فتأمل. ☐ قوله: (وبينه وبين الصلاة) قد يقال كون الموالاة بينهما شرطاً لصحة الوضوء محل تأمل نعم بالإخلال بها ينطّل الوضوء كحديث طاري بصريٍّ

☐ قول (الشي: ستة) ولم يعد الماء ركنًا هنا مع عدِّ التراب ركنًا في التيمم؛ لأنَّ الماء غير خاص بالوضوء بخلاف التراب فإنه خاص بالتيمم ولا يرد عليه التجاسة المُغلَّظة؛ لأنه غير مُطَهَّرٍ فيها وخذه بل الماء بشرط امتزاجه بالتراب على أن بعضهم قال إنه لا يحسن عدُّ التراب ركنًا؛ لأنَّ الآلة جسم والفعل عَرْضٌ فكيف يكون الجسم جزءاً من العَرْضِ نهاية وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح العباب ما نصه وأقول هو إشكال ساقط لوجوه منها أن هذا نظير عدِّهم العاقد ركنًا للبيوع مع أن البيوع هو العقد ولا

☐ قوله: (ويزيد السلس) من السلس سلس الريح فتجب الموالاة في أفعال وضوئه وبين الصلاة وظاهر أنها لا تجب بين استنجائه وبين وضوئه إذا لم يكن سلساً بغير الريح أيضاً؛ لأنَّ مُجَرَّدَ خروج الريح قبل وضوئه لا أثر له.

وما تميَّزَ به من وجوب زائِدٍ عليها شروط كما تَقَرَّرَ لا أركاناً أربعةً بِنَصِّ القرآنِ وإثْنانٍ بالشَّئَةِ
ولكونه مُفْرَداً مُضَافاً إلى معرفة، وهو على الصحيح حيث لا عهدٌ لِلْعُمومِ الصَّالِحِ لِلْجَمْعِيَّةِ من
حيث مدلولُ لفظه إذ هو حينئذٍ المعنى الذي استغرَقَه لفظه الصَّالِحُ له من غيرِ حصرٍ، وإن كان
مدلوله في التركيب من حيث الحكم عليه كَلِّيَّةً على الأصحَّ أي محكوماً فيه على كُلِّ فردٍ
فردٍ مُطابِقةً؛ لأنَّه في قُوَّةِ قضايَا بَعْدَ أفرادِهِ.....

يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ الْعَاقِدُ جُزْءاً مِنَ الْعَقْدِ وَقَدْ أَجَابَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَغَيْرُهُ هُنَاكَ بِمَا يَأْتِي تَظْيِيرُهُ هُنَا وَمِنْهَا أَنْ
لَيْسَ الْمُرَادُ بِكَوْنِ الثَّرَابِ رُكْنًا أَوْ شَرْطًا أَنَّ ذَاتَهُ هُوَ الرُّكْنُ أَوْ الشَّرْطُ حَاصِلُهُ أَنَّ كُلًّا مِنَ الرُّكْنِ وَالشَّرْطِ
مُتَعَلِّقٌ بِالْوُجُوبِ وَالْوُجُوبُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالذَّوَاتِ بَلْ بِالْأَفْعَالِ بَلِ الْمُرَادُ بِالرُّكْنِ أَوْ الشَّرْطِ هُوَ اسْتِعْمَالُ
الثَّرَابِ أَوْ الْمَاءِ أَوْ يُقَالُ كَوْنُ الْمَسْحِ بِالثَّرَابِ وَالغَسْلِ بِالْمَاءِ وَمِنْهَا أَنْ جَعَلَهُ رُكْنًا لَا يَقْتَضِي كَوْنَهُ جُزْءاً مِنَ
الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ التَّيَمُّمَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مَجْمُوعٌ أُمُورٍ مِنْهَا الْمَسْحُ وَمِنْهَا الثَّرَابُ فَكَوْنُهُ رُكْنًا إِنَّمَا يَقْتَضِي كَوْنَهُ
جُزْءاً مِنْ هَذَا الْمَجْمُوعِ لَا مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ جُزْءٌ هَذَا الْمَجْمُوعِ فَلْيَتَأَمَّلِ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَمَا تَمَيَّزَ بِهِ) أَيِ
غَيْرِ السَّلِيمِ (مِنْ وَجُوبِ زَائِدٍ) بِالْإِضَافَةِ بَيَانٌ لِمَا (عَلَيْهَا) أَيِ السَّئَةِ (شَرْطٍ) خَبِرٌ وَمَا إلخ. □ فَوَدَّ: (كَمَا
تَقَرَّرَ) أَيِ بَقُولِهِ، وَيَزِيدُ السَّلْسُ إلخ (لَا أركاناً) عُطِفَ عَلَى شَرْطٍ. □ فَوَدَّ: (أربعةً) أَيِ مِنَ السَّئَةِ فَمُسَوِّغٌ
الِإِثْنَاءِ الْوَصْفُ الْمُقَدَّرُ وَقَوْلُهُ بِنَصِّ إلخ خَبَرُهُ. □ فَوَدَّ: (وَلَكُونِهِ) أَيِ لَفْظُ فَرَضٍ فِي فَرَضِهِ وَالْحَاجِزُ مُتَعَلِّقٌ
بِقَوْلِهِ الْآتِي أَخْبَرَ إلخ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ الْمُفْرَدِ الْمُضَافِ إلخ. □ فَوَدَّ: (لِلْعُمومِ) أَيِ فَيَعْمُ كُلُّ فَرَضٍ مِنْهُ
نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (الصَّالِحِ إلخ) نَعَتْ لِلْعُمومِ مُرَادًا بِهِ الْمَعْنَى الْعَامَّةُ عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِخْدَامِ وَقَوْلُهُ مِنْ
حَيْثُ إلخ مُتَعَلِّقٌ بِهِ. □ فَوَدَّ: (إِذْ هُوَ) أَيِ الْمَعْنَى الْعَامَّةِ (حِينَئِذٍ) أَيِ بِالنَّظَرِ إِلَى دَلَالَةِ لَفْظِهِ عَلَيْهِ وَقَطْعِ النَّظَرِ
عَنِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (الصَّالِحِ لَهُ) بِأَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ مُوَضَّوعًا لِذَلِكَ الْمَعْنَى وَلَوْ فِي الْجُمْلَةِ بُنَائِيٍّ عَلَى
شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ. □ فَوَدَّ: (وَلِنْ كَانَ مَذْلُولُهُ) أَيِ مَذْلُولُ اللَّفْظِ الْعَامِّ وَقَوْلُهُ فِي التَّرْكِيبِ مِنْ حَيْثُ
الْحُكْمُ عَلَيْهِ احْتَرَزَ بِذَلِكَ عَنْ دَلَالَتِهِ مُجَرَّدًا عَنْ تَرْكِيبِهِ مَعَ غَيْرِهِ وَعَنْ دَلَالَتِهِ لَا مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ فَإِنَّ
مَذْلُولَهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ هُوَ مَفْهُومُهُ الْمُتَقَدِّمُ إِذِ التَّنْظَرُ فِيهِ حِينَئِذٍ مِنْ حَيْثُ تَصَوُّرُهُ، وَأَنَّهُ مَذْلُولُ اللَّفْظِ فَهُوَ
مُلاحَظَةٌ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ لَا مِنْ حَيْثُ تَرْكِيبُهُ مَعَ غَيْرِهِ وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ الْغَيْرِ بُنَائِيٍّ. □ فَوَدَّ: (كَلِّيَّةً) أَيِ
قَضِيَّةٍ كَلِّيَّةٍ أَيْ يَتَحَصَّلُ مِنْهُ مَعَ مَا حَكَمَ بِهِ عَلَيْهِ قَضِيَّةٌ كَلِّيَّةٌ فَفِي الْكَلَامِ مُسَامَحَةٌ إِذِ الْكَلِّيَّةُ مَذْلُولُ الْقَضِيَّةِ لَا
مَذْلُولُ الْعَامِّ وَكَذَا قَوْلُهُ: أَيِ مُحْكَمًا فِيهِ إلخ إِذِ الْمُحْكَمُ فِيهِ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٌ هُوَ الْقَضِيَّةُ لَا الْعَامُّ فَفِيهِ
تَسَاهُلٌ وَالْأَصْلُ مُحْكَمٌ مَا فِي التَّرْكِيبِ الْمُشْتَبِلِ عَلَيْهِ أَيِ التَّرْكِيبِ الَّذِي جَعَلَ فِيهِ الْعَامُّ مُوَضَّوعًا
وَمُحْكَمًا عَلَيْهِ وَجَعَلَ غَيْرَهُ مُحْكَمًا بِهِ عَلَيْهِ بُنَائِيٍّ. □ فَوَدَّ: (لأنَّه في قُوَّةِ قضايَا بَعْدَ إلخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ
مُطَابِقَةٌ وَلَخَصَّ فِيهَا جَوَابَ الْأَصْفَهَانِيِّ عَنْ سُؤَالِ عَضْرِيهِ الْقَرَفِيِّ الَّذِي مَضْمُونُهُ أَنَّ دَلَالَةَ الْعَامِّ عَلَى
بَعْضِ أَفْرَادِهِ خَارِجَةٌ عَنِ الدَّلَالَةِ الثَّلَاثِ الْمُطَابِقَةِ وَالتَّضْمِينِ وَالِإِثْرَامِ وَحِينَئِذٍ فَلَمَّا أَنْ يُبْطَلُ حَصْرُ
الدَّلَالَةِ فِي الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ أَوْ لَا يَكُونُ الْعَامُّ إِلَّا عَلَى كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٌ الَّذِي هُوَ مَعْنَى الْكَلِّيَّةِ وَحَاصِلُ الْجَوَابِ
أَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي الْمُطَابِقَةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِمْ فِيهَا دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى تَمَامِ مُسَمَّاهِ الْأَعْمَ مِنَ الدَّلَالَةِ

أو الصريح فيها بناءً على ظاهر كلام الثحاة وليس العبرة في مطابقة المبتدأ للخبر إلا باصطلاحهم أن مدلوله كل أي محكوم فيه على مجموع الأفراد من حيث هو مجموعٌ أُخبر عنه بالجمع. ثم رأيت بعض الأصوليين وضَّح ما أشرت إليه بقولي الصالح للجمعية فقال قد يكون معنى المجموع شمول المحكوم عليه لكل فرد، وإن كان الحكم على المجموع لا على الأفراد ومثاله قوله تعالى ﴿إِلَّا أُمَّةٌ أَمَّاكُمْ﴾ [الأنعام: ٣٨] فإن الحكم بأنها أمة على مجموع الدواب والطيور دون أفرادها والحاصل أنه قد تقوم قرينة تدل على أن الحكم

على تمام المسمى أو الدلالة على ما هو في قوة تمام المسمى بتائي بحذف. □ فؤد: (أو الصريح فيها) أي الجمعية عطف على قوله الصالح إلخ. □ فؤد: (وليس العبرة إلخ) لا يخفى أن تطابقهما أمرٌ معتبر في اللغة لا يتبني على الاصطلاح بل هو ثابت قبل وجود الاصطلاح والحاصل أن الذي قرره أهل الأصول في مدلول العام ليس بمجرد الاصطلاح بل هو مدلول لغوي للفظ لا يخالف فيه الثحاة ولا غيرهم وكون الحكم في العام تارة على كل فرد وهو الأكثر وتارة على المجموع أمرٌ مشهور في الأصول وغيرها فلا حاجة لهذه التكاليف التي لا يخفى ما فيها على العارف سم. □ فؤد: (أن مدلوله إلخ) بدل من ظاهر إلخ بصري. □ فؤد: (أخبر عنه إلخ) أقول يمكن توجيه عبارة المتن بأن الإضافة للجنس، وإن كان الأصل فيها الاستغراق والمراد به الماهية لا بشرط لا أو للعهد الخارجي والمراد بالفرد المخصوص المفهود الأركان بقرينة السياق وتعدادها فيما بعد بصري وقوله الماهية لا بشرط أي لا بشرط شيء من التحقق في ضمن فرد أو أكثر وعدمه، وهي المسمأة بالماهية المطلقة وقوله لا بشرط لا أي وليس المراد بالجنس الماهية بشرط لا شيء أي بشرط عدم التحقق في ضمن فرد أصلاً وهي المسمأة بالماهية المجردة أقول، ويجوز أيضاً أن يراد الماهية بشرط شيء المسمأة بالماهية المخلوطة. □ فؤد: (وضَّح ما أشرت إليه إلخ) مراده أن قوله السابق للمعوم الصالح إلخ إشارة إلى أن الحكم على المجموع قد يكون باعتبار شمول المجموع لكل فرد أي إحاطته عليها فوضَّح البعض ذلك الإشارة اه كزدي. □ فؤد: (لكل فرد) متعلق بشمول إلخ. □ فؤد: (ومثال) أي مثال الحكم على المجموع. □ فؤد: (والحاصل) إلى قوله وذكر في النهاية. □ فؤد: (والحاصل) أي حاصل ما يتعلق بالمقام وقال الكزدي أي حاصل كلام البعض اه. □ فؤد: (قرينة إلخ) كما في قولهم رجال البلد يقيمون الصخرة العظيمة أي مجموعهم لا كل فرد فرد وكلام المنهاج من هذا القبيل نهاية.

□ فؤد: (في مطابقة المبتدأ للخبر) لا يخفى أن مطابقتهما أمرٌ معتبر في اللغة لا يتبني على الاصطلاح بل هو ثابت قبل وجود الاصطلاح والحاصل أن هذا الذي قرره أهل الأصول في مدلول العام ليس بمجرد الاصطلاح بل هو مدلول لغوي للفظ لا يخالف فيه الثحاة ولا غيرهم وكون الحكم في العام تارة على كل فرد وهو الأكثر وتارة على المجموع أمرٌ مشهور في الأصول وغيرها فلا حاجة لهذه التكاليف التي لا يخفى ما فيها على العارف.

في العام تحكّم على مجموع الأفراد من حيث هو مجموع من غير نظري إلى كون أفراد العام الجمع أو نحوه أحياناً أو مجموعاً فيكون المحكوم عليه كلاً لا كلياتاً، وهو ما مرّ ولا كلياتاً وهو المحكوم فيه على الماهية من حيث هي أي من غير نظري إلى الأفراد وذكر بعض الأصوليين أنّ للعام دالتين دلالة على المعنى المشترك، وهي التي الحكم فيها على الكلّي من غير نظري إلى خصوص الأفراد، وهي قطعية ودلالة على كل فرد فرد من الأفراد بالخصوص، وهي ظنيّة انتهت. وفيه تأكيد لما مرّ، وإن كان فيه نظري ومخالفة لما عليه محققوهم أي إن أراد الدلالة الحقيقية المطابقة. (أحداه نية رفع حدث) أي رفع حكمه كحرمة نحو الصلاة؛ لأنّ القصد من الوضوء رفع ذلك.....

☐ قوله: (وهو) أي المحكوم عليه الكلية وقوله ما مرّ أي بقوله أي محكوماً فيه على كل فرد فرد. ☐ قوله: (وهو) أي الكلّي. ☐ قوله: (وفيه تأكيد إلخ) لم يظهر وجه التأييد لما ذكره نعم يؤخذ منه بفرض صحته وجه لما نحن فيه بصري وهذا مبني على ما هو الظاهر من أنّ قول الشارح لما مرّ إشارة إلى قوله الصالح للجمعية إلخ وقال الكزديّ أنّه إشارة إلى قوله أي محكوم فيه إلخ وعليه فالتأييد بل التصريح ظاهر لكانه ليس مطلوب الإثبات هنا حتّى يحتاج إلى التأييد. وقوله وجه وجه إلخ يعني به أول الوجهين السابقين منه. ☐ قوله: (أي إن أراد إلخ) أي بخلاف ما إذا أراد الدلالة التضمنية عبارة البنائي اعلم أنّ العلامة اللقائي اغترص كون دلالة العام على فرد مطابقة بأن المطابقة هي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من حيث إنه موضوع له، وأنّ العام موضوع لجميع الأفراد من حيث هو جميعها لا لكل منها فكل واحد منها بعض الموضوع له لإثباته فيكون العام دالاً عليه تضمناً لا مطابقة وما استدلل به من أنّه في قوة قضايا فجابته أنّ ما في قوة الشيء لا يلزم أن يساويه في أحواله وأحكامه اهـ.

☐ قول (سب): (نية رفع حدث) أي على التأوي والكلام عليها من سبعة أوجه جمعها بعضهم في قوله: حقيقة حكم محلّ وزمن. كيفية شرط ومقصود حسن، فحقيقتها لغة القصد وشرعاً قصد الشيء مفترناً بفعله وحكمها الوجوب غالباً ومن غير الغالب نية غسل الميت ومحلّها القلب وزمنها أول العبادات إلّا في الصوم وكيفية تختلف بحسب الأبواب وشرطها إسلام التأوي وتمييزه وعلمه بالمتويّ وعدم إثباته بمنافيتها بأن يستصحبها حكمًا والمقصود بها تمييز العبادة عن العادة كالجلوس للإغتكاف تارة وللسترحة أخرى أو تمييز رتبها كالصلاة تكون تارة فرضاً وأخرى نفلاً نهاية ومعني بزيادة شيخنا.

☐ قوله: (أي رفع) إلى قوله أو نوى في النهاية والمعني إلّا قوله فالحدث إلى، وإن نوى وقوله وبه يرد إلى أو نفي. ☐ قوله: (أي رفع حكمه)؛ لأنّ الواقع لا يرتفع معني. ☐ قوله: (كحرمة نحو الصلاة) الكاف يُعني عن التحريم عبارة شيخنا أي رفع حكمه الذي هو المنع من الصلاة ونحوها، وإن لم يقصد ذلك أو لم يعرفه اهـ وقوله أو لم يعرفه فيه توقف فليراجع عبارة الحلبي، وإن لم يلاحظ المتوضّع هذا المعنى اهـ. ☐ قوله: (لأنّ القصد إلخ) تعليل لمخدوف أي، وإنما اكتفى بنية رفع الحدث؛ لأنّ إلخ بجبرمي

فإذا نواه فقد تعرّض للمقصود فالحدث هنا الأسباب؛ لأن تلك الحرمة مترتبة عليها ويصح أن يُراد به المانع أو المنع فلا يحتاج لتقدير حكم والمراد رفع ما يصدق عليه ذلك، وإن نوى غير ما عليه من أكبر أو أصغر لكن غلطاً لا عمداً لتلاعبه وبه يرد استشكل تصوّره إذ التلاعب والعبث كثير ما يقع من ضعفاء العقول أو نفى بعض أحداثه أو نوى رفعه في صلاة واحدة دون غيرها؛ لأنه لا يتجزأ فإذا ارتفع بعضه ارتفع كله ولا يعارض بضده؛ لأن المرتفع حكم

عبارة الحلبي، وإنما كان رفع الحكم هو المراد؛ لأن القصد من الوضوء رفع موانع الصلاة ونحوها أي المنع المترتب على وجود ذلك الحدث فإذا نواه أي رفع الحدث فقد تعرّض للقصد أي لما هو المقصود من الطهارة، وهو رفع موانع الصلاة ونحوها الذي هو حكم الحدث الذي نواه.

☐ قوله: (فإذا نواه) أي رفع الحدث ع ش وبُجَيْرِمِي. ☐ قوله: (للمقصود) وهو رفع موانع نحو الصلاة بُجَيْرِمِي. ☐ قوله: (لأن تلك إلخ)؛ ولأنها هي التي تتأني فيها جميع الأحكام الآتية التي من جملتها ما لو نوى غير ما عليه رشيدي وع ش. ☐ قوله: (المانع) أي الأمر الذي يقوم بالأعضاء، ويمنع من صحة الصلاة حيث لا مَرُخَصٌ شئنا. ☐ قوله: (فلا يحتاج إلخ) بل لا يصح إلا بتكليف. ☐ قوله: (وإن نوى إلخ) قال في شرح العُباب بعد كلام ذكره ما نصّه ومن ثم اشترط هنا كما قاله الإسئوي ما يأتي في الصلاة من أنه لا بد من قصد فعلها، وأنه لا يكفي إحصار نفس القصد في نحو الوضوء أو الطهارة مع الغفلة عن الفعل انتهى سم. ☐ قوله: (غير ما عليه) أي كأن بال ولم يتم فتوى رفع حدث التوم مغني.

☐ قوله: (وبه يرد إلخ) أي بقوله لتلاعبه. ☐ قوله: (لكن غلطاً) وضابط ما يضُرُّ الغلط فيه وما لا يضُرُّ كما ذكره القاضي وغيره أن ما يعتبر التعرّض له جملة وتفصيلاً أو جملة لا تفصيلاً يضُرُّ الغلط فيه فالأول كالغلط من الصوم إلى الصلاة وعكسه والثاني كالغلط في تعيين الإمام وما لا يجب التعرّض له لا جملة ولا تفصيلاً لا يضُرُّ الغلط فيه كالخطأ هنا وفي تعيين المأموم حيث لم يجب التعرّض للإمامة أما إذا وجب التعرّض لها كإمام الجمعة فإنه يضُرُّ خطيب. ☐ قوله: (لا عمداً) ومن العمد كما في الإمداد وغيره ما لو نوى الذكر رفع حدث نحو الحيض إذ لا يتصوّر فيه الغلط وخالف الجمال الرملي فاعتمد الصحة في الغلط، وإن لم يتصوّر منه كردي. ☐ قوله: (أو نفى بعض أحداثه) أي كأن نام وبال فتوى رفع حدث التوم لا البول شرح بأفضل. ☐ قوله: (أو نوى) إلى قوله ولو نوى في المغني. ☐ قوله: (أو نوى رفعه في صلاة واحدة إلخ) وفاقاً للإسنوي واعتمد النهاية والمغني والشهاب الرملي عدم الصحة في ذلك وفاقاً

☐ قوله: (وإن نوى غير ما عليه إلخ) قال في شرح العُباب بعد كلام ذكره ما نصّه ومن ثم اشترط هنا كما قاله الإسئوي ما يأتي في الصلاة من أنه لا بد من قصد فعلها، وأنه لا يكفي إحصار نفس القصد في نحو الوضوء أو الطهارة مع الغفلة عن الفعل انتهى. ☐ قوله: (أو نوى رفعه في صلاة واحدة دون غيرها) نقل الزركشي في هذه عدم الصحة عن فتاوى البغوي واعتمده شئنا الشهاب الرملي، وإن رده في شرح الروض. ☐ قوله: (لأنه لا يتجزأ فإذا ارتفع بعضه ارتفع كله) قد يقال هذه العبارة متناقضة؛ لأن انقضاء

الأسباب لا نفسها وهو واحد تعددت أسبابه، وهي لا يجب التعرض لها فلغا ذكرها ولو نوى رفعه وأن لا يرفعه أو رفعه في صلاة وأن لا يرتفع لم يصح للتناقض وكذا لو نوى أن يصلي به بمحل نجس. قيل تعبير أصله يرفع الحدث أولى؛ لأن أُل فيه للعهد أي الذي عليه.....

للزكشي وأقره سم ومال إلية السيد البصري عبارة النهاية والمغني وشمل ذلك ما لو نوى أن يصلي به الظهر ولا يصلي به غيرها، وهو كذلك بخلاف ما لو نوى به رفع حديثه بالنسبة لصلاة دون غيرها فإنه لا يصح وضوءه قولاً واحداً كما قاله البغوي؛ لأن حديثه لا يتجزأ إذا بقي بعضه بقي كله وهذا هو المعتمد، وإن قال الشيخ أنه مزدود اهـ. □ قوله: (وكذا لو نوى أن يصلي به الخ) كذا في النهاية والمغني. □ قوله: (بمحل نجس) قال في شرح العباب أو ثوب نجس فإنه لا يصح لذلك أي لتلاعبه؛ ولأنه نوى مغصية كما يأتي وبه يعلم ضعف ما في فتاوى البغوي أنه لو قال نويت الطهارة الواجبة ولا أصلي به قال الشيخ قيل لا يصح والأصح عندي يصح لجميع الصلوات وقيل يصح لما سوى الصلاة اهـ. ويتجه عندي الصحة؛ لأنه لم يجعل الوضوء للمغصية، وإن نواها معه ولا يتعد أن مثل ما لو نواها به بمحل نجس ما لو نوى المقيم بعد الزوال أن يصلي به هذه الظهر مفصورة أي حال إقامته لتلاعبه ولا ينافيه الصحة فيما لو نوى في رجب استباحة صلاة العيد؛ لأنه لا يتعد أن محله إذا أطلق، وأنه لو نوى

تجزئه ينافي ارتفاع بعضه إذ لا بعض إلا للمتجزئ فلا يتصور ارتفاع البعض فإذا أريد ارتفاع بعضه ارتفع كله ورد بأن هذا هو المتنازع فيه فلا يفيده الاستدلال به. □ قوله: (وكذا لو نوى أن يصلي به بمحل نجس) قال في شرح العباب أو ثوب نجس فإنه لا يصح لذلك أي لتلاعبه؛ ولأنه نوى مغصية كما يأتي وبه يعلم ضعف ما في فتاوى البغوي أنه لو قال نويت الطهارة الواجبة ولا أصلي به قال الشيخ قيل لا يصح والأصح عندي يصح لجميع الصلوات وقيل يصح لما سوى الصلاة اهـ. ويتجه عندي الصحة؛ لأنه لم يجعل الوضوء للمغصية، وإن نواها معه ولا يتعد أن مثل ما لو نواها بمحل نجس ما لو نوى المقيم بعد الزوال أن يصلي به هذه الظهر مفصورة أي حال إقامته لتلاعبه ولا ينافيه الصحة فيما لو نوى في رجب استباحة صلاة العيد؛ لأنه لا يتعد أن محله إذا أطلق، وأنه لو نوى بوضوئه صلاته الآن لم يصح لتلاعبه ولا يرد على ذلك أن الأذرع قال في أصل هذه المسألة أعني نية من في رجب صلاة العيد لعل الوجه القائل بعدم الصحة أقرب؛ لأنه متلاعب أقرب؛ لأن كلامه خلاف المذهب؛ لأن كلامه عند الإطلاق وليس هناك صريح تلعب بخلاف ما نحن فيه فإنه قصد صريح التلاعب ولو نوى أن يصلي به في محل متنجس بمغفو عنه لم تبعد الصحة؛ لأنه لا يتعين للصلاة على وجه مبطل وقد تصح الصلاة على التنجس المغفو عنه فليأمل م ر ولو نوى أن يصلي به على من لا تصح الصلاة عليه كشهيد المعركة فالوجه عدم الصحة أو أن يصلي به في الأوقات المكروهة فالوجه الصحة لصحة الصلاة في الأوقات المكروهة في الجملة كما في القضاء وما له سبب نعم إن قصد أن يصلي فيها صلاة لا سبب لها فالوجه عدم الصحة.

أو للشُّمُولِ الدَّاخلِ فيه ما عليه بخلافِ التَّنْكِيرِ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ نِيَّةٌ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ انْتِهَى، وَيُرَدُّ بِأَنَّ فِيهِ إِيهَامَ اشْتِرَاطِ التَّعْرِيفِ فِي النِّيَّةِ، وَهُوَ أَضَرُّ مِنْهُ أَوْ هَمَّه التَّنْكِيرُ عَلَى أَنَّ التَّعْرِيفَ يُؤْهِمُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا تَصِيحُ نِيَّةٌ غَيْرُ مَا عَلَيْهِ مُطْلَقًا فساوَى التَّنْكِيرُ فِي هَذَا فَالْحَقُّ أَنَّ كُلًّا أَحْسَنُ مِنْ وَجْهِ، وَأَنَّ التَّنْكِيرَ أَخَفُّ إِيهَامًا (أَوْ نِيَّةً الطَّهَارَةَ عَنِ الْحَدَثِ أَوْ نِيَّةً (اسْتِباحَةَ مُفْتَقِرٍ إِلَى طَهْرٍ) أَيْ وَضُوءٍ كَمَا أَوْمَأَ إِلَيْهِ التَّعْبِيرُ بِالاسْتِباحَةِ وَدَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: أَوْ مَا يُنْدَبُ لَهُ الْوُضُوءُ كِقِرَاءَةِ فَلَا وَذَلِكَ

بُوضُوءِهِ صَلَاتَهُ الْآنَ لَمْ يَصِحَّ لِتَلَاغِيهِ وَلَوْ نَوَى أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ فِي مَحَلٍّ مُتَنَجِّسٍ بِمَغْفُوٍّ عَنْهُ لَمْ تَبْعُدِ الصَّحَّةُ م. ر. وَلَوْ نَوَى أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ عَلَى مَنْ لَا تَصِيحُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ كَشَهِيدِ الْمَعْرُكَةِ فَالْوَجْهَ عَدَمُ الصَّحَّةِ أَوْ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ فَالْوَجْهَ الصَّحَّةُ لِصَحَّةِ الصَّلَاةِ فِيهَا فِي الْجُمْلَةِ م. ر. كَمَا فِي الْقَضَاءِ وَمَالِهِ سَبَبُ نَعَمٍ إِنْ قَصَدَ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهَا صَلَاةً لَا سَبَبَ لَهَا فَالْوَجْهَ عَدَمُ الصَّحَّةِ م. ر. اهـ سَمَ وَقَوْلُهُ نَعَمَ الْخُ نَقْلُ الْبُصْرِيِّ عَنْ فَتَاوَى ابْنِ زَيْدٍ وَمِثْلُهُ وَأَقْرَهُ. □ فَوَدَّ: (أَوْ لِلشُّمُولِ) أَيْ الْعُمُومِيِّ بِدَلِيلِ مَا بَعْدَهُ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ الْخُ) التَّعْرِيفُ كَذَلِكَ سَمَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الدُّخُولَ فِي التَّعْرِيفِ شُمُولِيٌّ وَفِي التَّنْكِيرِ بَدَلِيٌّ.

□ فَوَدَّ: (نِيَّةٌ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ) أَيْ فَيُؤْهِمُ صِحَّتَهَا مُطْلَقًا. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ أَضَرُّ) أَطَالَ سَمَ فِي رَدِّهِ رَاجِعُهُ.

□ فَوَدَّ: (عَلَى أَنَّ التَّعْرِيفَ يُؤْهِمُ الْخُ) وَكَذَا التَّنْكِيرُ يُؤْهِمُ صَحَّةَ نِيَّةٍ غَيْرِ مَا عَلَيْهِ مُطْلَقًا سَمَ.

□ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيْ عَمْدًا أَوْ خَطَأً. □ فَوَدَّ: (فِي هَذَا) يَعْنِي فِي تَنْظِيرِ هَذَا مِنْ إِيهَامٍ أَنَّهُ يَصِيحُ نِيَّةٌ غَيْرُ مَا عَلَيْهِ مُطْلَقًا. □ فَوَدَّ: (أَوْ نِيَّةَ الطَّهَارَةِ) إِلَى قَوْلِهِ لَا نِيَّةٌ فِي الْمَغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ أَوْ أَدَاءٍ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ إِلَى وَظَاهِرًا. □ فَوَدَّ: (عَنِ الْحَدَثِ) أَوَّلُهُ أَوْ لِأَجْلِ نِيهَايَةِ.

□ فَوَدَّ (لِسَمٍ): (اسْتِباحَةُ مُفْتَقِرٍ إِلَى الْخُ) أَيْ اسْتِباحَةُ شَيْءٍ مُفْتَقِرٍ صِحَّتِهِ إِلَى طَهْرٍ نِيهَايَةٍ وَمَغْنِيٍّ أَيْ فَرَدٍ مِنْ أَفْرَادِهِ كَأَنَّ قَالَ نَوَيْتُ اسْتِباحَةَ الصَّلَاةِ أَوْ مَسَّ الْمُضْحَكِ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ اقْتِحَارِهِمَا إِلَى طَهْرٍ، وَهُوَ الْغُسْلُ وَلَا يَصِيحُ الْوُضُوءُ بِتَنْبِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ بِقَوْلِهِ اسْتِباحَةُ أَذْنَيْهِ اسْتِباحَتُهُمَا تَحْصِيلٌ لِلْحَاصِلِ نِيهَايَةٍ وَمَغْنِيٍّ. قَالَ ع. ش. وَشَرَطُ نِيَّةِ اسْتِباحَةِ الصَّلَاةِ قَصْدُ فِعْلِهَا بِتِلْكَ الطَّهَارَةِ فَلَوْ لَمْ يَقْصِدْ فِعْلَ الصَّلَاةِ أَيْ وَلَا تَحْوَاهَا بُوضُوءُهُ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ فَهُوَ مُتَلَاعِبٌ لَا يُبَازِرُ إِلَيْهِ أَهْ خَطِيبٌ وَمِثْلُهُ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الرُّوضِ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَدَلَّ الْخُ) فِيهِ نَظَرٌ وَلَوْ عَبَّرَ بِأَشْعَرَ قُرْبٍ فِي الْجُمْلَةِ سَمَ. □ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيْ الْمُفْتَقِرُ إِلَى طَهْرٍ.

□ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ الْخُ) التَّعْرِيفُ كَذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (وَيَرَدُّ بِأَنَّ فِيهِ إِيهَامَ الْخُ) يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ التَّنْكِيرَ فِيهِ إِيهَامُ اشْتِرَاطِ التَّنْكِيرِ وَهَذَا يُقَابِلُ إِيهَامَ التَّعْرِيفِ اشْتِرَاطُ التَّعْرِيفِ وَفِيهِ إِيهَامُ صَحَّةِ نِيَّةٍ غَيْرِ مَا عَلَيْهِ مُطْلَقًا وَهَذَا يُقَابِلُ إِيهَامَ التَّعْرِيفِ عَدَمَ صَحَّةِ نِيَّةٍ غَيْرِ مَا عَلَيْهِ مُطْلَقًا فَكَيْفَ يَسُوءُ الرَّدُّ بِأَنَّ إِيهَامَ التَّعْرِيفِ أَضَرُّ وَأَزِيدُ كَمَا هُوَ حَاصِلُ كَلَامِهِ فَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (عَلَى أَنَّ التَّعْرِيفَ يُؤْهِمُ) وَالتَّنْكِيرُ يُؤْهِمُ صَحَّةَ نِيَّةٍ غَيْرِ مَا عَلَيْهِ مُطْلَقًا. □ فَوَدَّ: (التَّعْبِيرُ بِالاسْتِباحَةِ) قَدْ يُقَالُ التَّعْبِيرُ بِالاسْتِباحَةِ شَامِلٌ لِنِيَّةِ اسْتِباحَةِ الْمَكْتُوبِ بِالْمَسْجِدِ الْمُفْتَقِرِ إِلَى طَهْرٍ أَيْ غُسْلٍ فَلَا إِيْمَاءَ فِيهِ إِلَى الْوُضُوءِ وَقَوْلُهُ وَدَلَّ الْخُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَوْ عَبَّرَ بِأَشْعَرَ قُرْبٍ فِي

كطواف، وإن كان بمصر مثلاً أو عيد ولو في رجب؛ لأن نية ما يتوقف عليه، وإن لم يمكنه فعله متضمنة لنية رفع الحدث. وظاهر أنه لو قال نويت استباحة مفتقر لوضوء أجزأه، وإن لم يخطر له شيء من مفرداته أنه وكون نية حينئذ تصدق بنية واحد مبهم مما يقتضيه لا يضرك؛ لأنه مع ذلك متضمن لنية رفع الحدث. (أو) نية (أداء فرض الوضوء) وتدخل المسنونات في هذا ونحوه تبعاً كظهيره في نية فرض الظهر مثلاً على أنه ليس المراد بالفرض هنا حقيقته وإلا لم يصح وضوء الصبي إذا نواه بل فعل طهارة الحدث المشروطة لنحو الصلاة وشرط الشيء يسمى فرضاً ولا يرد عليه صحة نية الصبي فرض الظهر مثلاً بل وجوبها عند الأكثرين؛ لأن

قوله: (وإن كان بمصر مثلاً إلخ) أي ما لم يقيد به حالاً ولا فلا يصح لتلعبه كذا قيل ويؤخذ منه أنه لو كان من المتصرفين بحيث يقدّر على الوصول إلى مكة في الوقت الذي عينه الصحة، وهو ظاهر. وأما لو كان عاجزاً وقت النية ثم عرّضت له القدرة بعد بأن صار متصرفاً أو اتفق له من يوصله إلى مكة في ذلك الوقت من المتصرفين لم يصح لفساد النية عند الإتيان بها وما وقع باطلاً لا يتقلب صحيحاً هذا ومقتضى تعليل ابن حجاج بقوله؛ لأن نية ما يتوقف عليه إلخ أنه لا فرق بين أن يقيد ذلك بفعله حالاً أو لا لكن ينافيه عدم الصحة فيما لو نوى بوضوئه الصلاة بمحل نجس فالأولى الأخذ بما قيل من فساد النية ويحمل ما اقتضاه التعليل المذكور على أن محله إذا لم يصح بمنافيه ع ش وتقدم عن سم ما يوافقه. قوله: (أو عيد إلخ) أي صلاة العيد. قوله: (شيء من مفرداته) أي من حيث خصوصه وإلا فلا بد من تصور ما يصدق عليه أنه يقتضي إلى وضوء؛ لأن النية إنما يعتد بها إذا قصد فعل المنوي بقلبه ع ش.

قوله (س): (أو أداء فرض) قال في الإمداد المراد بالأداء هنا أداء ما عليه لا المقابل للقضاء لاستحالة اه كزدي عبارة ع ش المراد بالأداء الفعل والإتيان لا مقابل القضاء سم على البهجة قلت وذلك؛ لأنه فعل العبادة قبل خروج وقتها والوضوء ليس له وقت مُدَرَّر شرعاً بحيث يكون فعله فيه أداء ويغده قضاء اه. قوله: (في هذا) أي في فرض الوضوء المنوي. قوله: (على أنه إلخ) يوهّم أنه على تقدير أن يكون المراد بفرض الوضوء الطهارة المشروطة إلخ لا يكون دخول المسنونات تبعاً وهو محل تأمل فظاهر أن المشروطة لنحو الصلاة أركانها لا غير بصريّ وسم. قوله: (حقيقة) أي لزوم الإتيان به مغني.

قوله: (إذا نواه) أي أداء فرض الوضوء. قوله: (المشروطة) الأولى التذكير كما في عبارة غيره. قوله: (ولا يرد عليه إلخ) ما كفيته الإبراد سم أقول كفيته أن قضية قول الشارح وإلا لم يصح إلخ عدم صحة نية الصبي فرض الظهر مثلاً إذ لا يتأتى فيها نظير قوله بل فعل إلخ فيبقى الفرض على حقيقته.

الجملة. قوله: (على أنه ليس المراد إلخ) يتأمل ارتباط هذه العبارة بما قبلها مع قوله فيها المشروط إلخ فإن سياقها لبيان حمل الفرض على معنى لا ينافي شموله المسنونات من غير اعتبار تبعية ولا يخفى أن المشروطة تنافي ذلك فتأمل. قوله: (ولا يرد عليه إلخ) ما كفيته الإبراد.

المُرَاد بالفرض ثَمَّ صُورَتُهُ كَمَا فِي الْمُعَادَةِ أَوْ آدَاءِ الْوُضُوءِ أَوْ فَرَضِ الْوُضُوءِ أَوْ الْوُضُوءِ وَالطَّهَارَةِ كَالْوُضُوءِ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ، فَإِنْ قُلْتَ خُرُوجَ الْخَبَثِ بِآدَاءِ الطَّهَارَةِ وَاضْتِحَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ فِيهِ. وَأَمَّا اخْتِصَاصُ فَرَضِ الطَّهَارَةِ وَمِثْلُهُ الطَّهَارَةُ الْوَاجِبَةُ كَمَا فِي الْأَنْوَارِ بِالْحَدَثِ فَمُشْكِلٌ إِذْ طَهَارَةُ الْخَبَثِ كَذَلِكَ قُلْتَ الرِّبْطَ بِالْفَرَضِ وَالْوُجُوبِ إِنَّمَا يَتَبَادَرُ مِنْهُ تِلْكَ لَا هَذِهِ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ لَا تَجِبُ لِلْعَفْوِ عَنْهُ وَمِنْ ثَمَّ اخْتِصَّ بِتِلْكَ الطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ عَلَى أَنَّ رِبْطَهَا بِهَا.....

□ فَوَدَّ: (كَمَا فِي الْمُعَادَةِ) يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّهَا حَيْثُ لَا تَتَمَيَّزُ عَنِ الْمُعَادَةِ سَمَ وَلَكِ أَنْ تَمْتَنَعَ مَضَرَّةَ عَدَمِ التَّمْيِيزِ.
 □ فَوَدَّ: (أَوْ آدَاءِ الْوُضُوءِ) إِلَى قَوْلِهِ، فَإِنْ قُلْتَ فِي النَّهَايَةِ وَحَاشِيَةِ شَيْخِنَا وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ فَصَرَّحَ بِعَدَمِ كِفَايَةِ فَرَضِ الطَّهَارَةِ وَبُعْدَهُ مِنْ عَدَمِ كِفَايَةِ آدَاءِ الطَّهَارَةِ عِنْدَهُ بِالْأَوَّلَى.
 □ فَوَدَّ: (أَوْ فَرَضِ الْوُضُوءِ) أَوْ الْوُضُوءِ الْمَفْرُوضِ أَوْ الْوَاجِبِ وَلَا بُدَّ أَنْ يَسْتَحْضِرَ ذَاتَ الْوُضُوءِ الْمُرَكَّبَةَ مِنَ الْأَرْكَانِ، وَيَقْصِدُ فَعْلَ ذَلِكَ الْمُسْتَحْضِرِ كَمَا قَالُوا نَظِيرُهُ فِي الصَّلَاةِ نَعَمْ لَوْ نَوَى رَفَعَ الْحَدِيثَ كَقِي، وَإِنْ لَمْ يَسْتَحْضِرْ مَا ذَكَرَ لَيَتَضَمَّنْ رَفْعَ الْحَدِيثِ لِذَلِكَ شَيْخِنَا. □ فَوَدَّ: (أَوْ الْوُضُوءِ) وَإِنَّمَا اكْتَفَى بِنِيَّةِ الْوُضُوءِ فَقَطْ دُونَ نِيَّةِ الْغُسْلِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ الْوُضُوءَ لَا يَكُونُ إِلَّا عِبَادَةً فَلَا يُطْلَقُ عَلَى غَيْرِهَا بِخِلَافِ الْغُسْلِ فَإِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى غَسْلِ التَّجَاسَةِ وَالْجَنَابَةِ وَغَيْرِهِمَا نِهَآيَةً وَمُعْنَى وَشَيْخِنَا. □ فَوَدَّ: (فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ) أَيِ قِيْجَزِيٍّ آدَاءِ فَرَضِ الطَّهَارَةِ أَوْ آدَاءِ الطَّهَارَةِ أَوْ فَرَضِ الطَّهَارَةِ وَكَذَا يُجْزِي الطَّهَارَةُ لِلصَّلَاةِ سَمَ قَوْلُهُ: وَكَذَا يُجْزِي الْإِنْحَ أَيِ كَمَا يَأْتِي فِي الشَّارِحِ آتِفًا. □ فَوَدَّ: (خُرُوجَ الْخَبَثِ) أَيِ خُرُوجِ الطَّهَارَةِ عَنِ الْخَبَثِ. □ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ الطَّهَارَةُ الْوَاجِبَةُ) جَزَمَ بِهِ النَّهَايَةُ. □ فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ كَطَّهَارَةِ الْحَدَثِ فِي الْوُجُوبِ وَالْفَرْضِيَّةِ فَلَا يَخْصُلُ التَّمْيِيزُ. □ فَوَدَّ: (تِلْكَ) أَيِ طَهَارَةِ الْحَدَثِ (لَا هَذِهِ) أَيِ طَهَارَةِ الْخَبَثِ.
 □ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) يَعْنِي مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَتَبَادَرُ مِنَ الطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ طَهَارَةُ الْحَدَثِ. □ فَوَدَّ: (اخْتِصَّ بِتِلْكَ) أَيِ طَهَارَةِ الْحَدَثِ (الطَّهَارَةُ لِلصَّلَاةِ) أَيِ أَوْ غَيْرِهَا مِمَّا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْوُضُوءِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي التَّنْبِيهِ وَالْمُهَذَّبِ وَوَافَقَهُ الْمُصَنِّفُ عَلَيْهِ فِي شَرْحِهِ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (عَلَى أَنْ رَبَطَهَا بِهَا) أَيِ رَبَطَ الطَّهَارَةَ

□ فَوَدَّ: (كَمَا فِي الْمُعَادَةِ) يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّهَا حَيْثُ لَا تَتَمَيَّزُ عَنِ الْمُعَادَةِ أَنْتَهَى. □ فَوَدَّ: (فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ) أَيِ لَا فِي الْآخِرِ، وَهُوَ نِيَّةُ الْوُضُوءِ قِيْجَزِيٍّ آدَاءِ فَرَضِ الطَّهَارَةِ أَوْ آدَاءِ الطَّهَارَةِ أَوْ فَرَضِ الطَّهَارَةِ وَكَذَا يُجْزِي الطَّهَارَةُ لِلصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنْ إِضَافَتِهَا لِلصَّلَاةِ طَهَارَةُ الْحَدَثِ دُونَ طَهَارَةِ التَّجَسُّسِ لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهَا بِالصَّلَاةِ وَقَدْ يُوْجِّهُ إِجْزَاءُ نِيَّةِ الطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ لِشُمُولِ الطَّهَارَةِ لِرَفْعِ الْحَدَثِ وَإِزَالَةِ التَّجَسُّسِ فَقَدْ تَضَمَّنَتْ رَفْعَ الْحَدَثِ وَهَذَا التَّوْجِيهِ جَارٍ فِي نِيَّةِ فَرَضِ الطَّهَارَةِ وَشُمُولِ الطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ لِرَفْعِ الْحَدَثِ لَا يَزِيدُ عَلَى شُمُولِ فَرَضِ الطَّهَارَةِ لَهُ إِذْ كُلُّ مَنْ فَرَضَ الطَّهَارَةَ أَوْ الطَّهَارَةَ لِلصَّلَاةِ مِنْ صَبِيحِ الْعُمُومِ وَقَدْ صَرَّحُوا بِانْقِسَامِ الْإِضَافَةِ انْقِسَامَ اللَّامِ فَلَا تَفَاوُتَ بَيْنَهُمَا فَالْفَرْقُ بَيْنَ الطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ وَفَرَضِ الطَّهَارَةِ وَزَعَمُ إِجْزَاءِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي نَظَرًا لِلتَّوْجِيهِ الْمَذْكُورِ مَمْنُوعٌ نَعَمْ قَدْ يُقَالُ قِيَاسُ ذَلِكَ التَّوْجِيهِ إِجْزَاءُ نِيَّةِ الطَّهَارَةِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا سَيَأْتِي.

يُحِبُّهَا لَهَا وَلَا يَضُرُّ شُمُولُهَا لِلْوُضُوءِ الْمُجَدِّدِ كَمَا لَا يَضُرُّ شُمُولُ نِيَّةِ الْوُضُوءِ لَهُ وَطَهَرُ
الْخَبَثِ الْغَيْرِ الْمَعْفُو عَنْهُ وَاجِبٌ لِدَاثِهِ بِدَلِيلِ الْإِثْمِ بِالتَّضَمُّخِ بِهِ وَمِنْ ثَمَّ وَجِبَ الْفَوْرُ فِي إِزَالَتِهِ
حِينَئِذٍ وَلَمْ تَجِبْ فِيهِ نِيَّةٌ لِعَدَمِ تَمَحُّضِهِ لِلْعِبَادَةِ، فَإِنْ قُلْتَ هِيَ تَشْمَلُ الْغُسْلَ أَيْضًا قُلْتَ لَا يَضُرُّ
لِمَا يَأْتِي أَنَّهُ يَكْفِي عَنِ الْوُضُوءِ فَلَيْسَ بِأَجَنَبِيٍّ وَمِنْ ثَمَّ كَفَتْ فِي الْغُسْلِ أَيْضًا لِاسْتِزَامِهَا رَفَعَ
الْحَدِيثَ الْكَافِي فِيهِ أَيْضًا فَهِيَ مِثْلُهُ فِي الْاِكْتِفَاءِ بِهَا فِي الْبَابَيْنِ لَا الرَّابِعَةِ؛ لِأَنَّهَا تَشْمَلُ الطَّهَرَ
عَنِ الْحَدِيثِ وَالْخَبَثِ مِنْ غَيْرِ مُمَيِّزٍ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَعَدَمُ وَجوبِ التَّعَرُّضِ لِلْفَرْضِيَّةِ يُشْعِرُ بِأَنَّ
اعْتِبَارَ النِّيَّةِ هُنَا لَيْسَ لِلْقُرْبَةِ بَلْ لِلتَّمْيِيزِ؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ اعْتِبَارُ التَّعَرُّضِ لِلْفَرْضِيَّةِ فِي نِيَّةِ الْعِبَادَاتِ
وَبِهِ إِنْ سَلِمَ وَإِلَّا فَمَا يَأْتِي أَنَّ نِيَّةَ رَمَضَانَ لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا التَّعَرُّضُ لِلْفَرْضِيَّةِ يُنَارِعُ فِي عُمُومِهِ
يَتَضَحَّى مَا مَرَّ أَنَّ الْكِتَابِيَّةَ تَنْوِي وَغَلِمَ مِنْهُ أَيْضًا أَنَّ نِيَّةَ فَرْضِ الْوُضُوءِ كَافِيَةٌ.....

بِالصَّلَاةِ. □ قَوْلُهُ: (يُنَحِّضُهَا لَهَا) أَيِ يُنَحِّضُ الطَّهَارَةَ لِلصَّلَاةِ لِطَهَارَةِ الْحَدِيثِ وَقَالَ الْبَصْرِيُّ أَيِ يُمَيِّزُ نِيَّةَ
الطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ إِنْخَ اه. □ قَوْلُهُ: (شُمُولُهَا) أَيِ الطَّهَارَةُ لِلصَّلَاةِ. □ قَوْلُهُ: (وَطَهَرُ الْخَبَثِ إِنْخَ) مُرْتَبِطٌ
بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهَا قَدْ لَا تَجِبُ إِنْخَ وَمِنْ تَيَمُّنِ تِلْكَ الْعِلَّةِ أَوْ بِقَوْلِهِ عَلَى أَنَّ رَبَطَهَا بِهَا إِنْخَ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ
السِّيَاقِ وَالسَّبَاقِ وَعَلَيْهِ فَقَوْلُهُ وَاجِبٌ لِدَاثِهِ أَيِ لَا لِلصَّلَاةِ وَجَرَى الْكُرْدِيُّ عَلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ فَقَالَ
فَالْمُبَادِرُ مِنَ الرَّبْطِ بِالْفَرْضِ وَالْوُجُوبِ هُوَ الْوَاجِبُ لِإِعَارِضٍ وَهُوَ إِرَادَةُ نَحْوِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ التَّوَصِيفَ
بِالْفَرْضِ وَالوَاجِبِ إِنَّمَا يُقَيَّدُ فِيهِ لَا فِي الْوَاجِبِ لِدَاثِهِ اه. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ وَجِبَ وَلَمْ تَجِبْ إِنْخَ) تَفْرِيعٌ
عَلَى الْوُجُوبِ لِدَاثِهِ بَصْرِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (حِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ تَضَمُّخِهِ بِذَلِكَ مِنَ الْخَبَثِ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ قُلْتَ هِيَ
إِنْخَ) أَيِ الطَّهَارَةُ لِلصَّلَاةِ وَيَتَعَلَّقُ هَذَا السُّؤَالُ وَالْجَوَابُ بِنِيَّةِ الطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ دُونَ نِيَّةِ فَرْضِ الطَّهَارَةِ يَتَيَّنُ
بَعْدَ مَا مَرَّ عَنِ الْكُرْدِيِّ. □ قَوْلُهُ: (لِمَا يَأْتِي) أَيِ فِي بَحْثِ التَّرْتِيبِ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَيِ الْغُسْلِ. □ قَوْلُهُ: (كَفَتْ)
أَيِ نِيَّةِ الطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ. □ قَوْلُهُ: (فَهِيَ) أَيِ الطَّهَارَةُ لِلصَّلَاةِ (مِثْلُهُ) أَيِ رَفَعَ الْحَدِيثَ وَقَوْلُهُ بِهَا أَيِ الطَّهَارَةُ
لِلصَّلَاةِ الْأَوَّلَى حَذْفُهُ أَوْ تَذْكِيرُ الضَّمِيرِ. □ قَوْلُهُ: (فِي الْبَابَيْنِ) أَيِ بَابِ الْوُضُوءِ وَبَابِ الْغُسْلِ. □ قَوْلُهُ: (لَا
الرَّابِعَةِ) عَطَفَ عَلَى الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ سَمَ، وَهِيَ نِيَّةُ الطَّهَارَةِ فَقَطْ بَصْرِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (قَالَ الرَّافِعِيُّ) إِلَى الْمُثْنِ
فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ يَتَضَحَّى إِلَى وَعَلِمَ إِنْخَ وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِي الْوُضُوءِ. □ قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيِ
بِقَوْلِ الرَّافِعِيِّ أَنَّ الصَّحِيحَ إِنْخَ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ سَلِمَ) وَإِنْ لَمْ يَسَلِّمْ فَوُجَّهَ أَنَّ الْكِتَابِيَّةَ تَنْوِي أَنَّ النِّيَّةَ تَارَةً تَكُونُ
لِلتَّقَرُّبِ وَتَارَةً تَكُونُ لِلتَّمْيِيزِ سَمَ. □ قَوْلُهُ: (وَالَا إِنْخَ) أَيِ، وَإِنْ لَمْ تُقَيَّدْهُ بِالتَّسْلِيمِ فَلَا يَتِمُّ؛ لِأَنَّ مَا يَأْتِي إِنْخَ
فَقَوْلُهُ فَمَا يَأْتِي إِنْخَ عِلَّةُ الْجَوَابِ وَقَائِمُ مَقَامِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَعَلِمَ مِنْهُ) أَيِ مِنْ قَوْلِ الرَّافِعِيِّ عِبَارَةُ الْمُغْنَى
قَالَ، وَإِنَّمَا صَحَّ الْوُضُوءُ بِنِيَّةِ فَرْضِهِ قَبْلَ الْوَقْتِ مَعَ أَنَّهُ لَا وَضُوءَ عَلَيْهِ بِنَاءً عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ أَنَّ
مَوْجِبَهُ الْبَابُ أَوْ يُقَالُ لَيْسَ الْمُرَادُ هُنَا لَزُومَ الْإِثْبَانِ بِهِ وَإِلَّا لَا مَتَنَعَ وَضُوءُ الصَّبِيِّ بِهَذِهِ النِّيَّةِ بَلِ الْمُرَادُ
فَعَلُ طَهَارَةِ الْحَدِيثِ الْمَشْرُوطُ لِلصَّلَاةِ وَشَرَطُ الشَّيْءِ يُسَمَّى فَرْضًا اه. وَاقْتَصَرَ النَّهَايَةُ عَلَى الْجَوَابِ

□ قَوْلُهُ: (لَا الرَّابِعَةِ) عَطَفَ عَلَى الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ. □ قَوْلُهُ: (وَبِهِ إِنْ سَلِمَ)، وَإِنْ لَمْ يَسَلِّمْ فَوُجَّهَ أَنَّ الْكِتَابِيَّةَ

ولو قبل الوقت لإلغاء ذكر الفرضية والأصل في وجوب النية الحديث الموثق عليه «إنما الأعمال» أي إنما صحتها لإكمالها؛ لأنه خلاف الأصل «بالنيات» جمع نية، وهي شرعاً قصد الشيء مفترناً بفعله وإلا فهو عزم ومحلها القلب فلا عبرة بما في اللسان نعم يُسن التلفُّظ بها في سائر الأبواب خروجا من خلاف موجبها والقصد بها تمييز العبادة عن العادة وتمييز مراتب العبادات. (ومن دام حديثه كمستحاضية) وسلس (كفاه نية الاستباحة) وغيرها ممّا مرّ كمن لم يدم حديثه ولو ماسخ الخفّ (دون) نية (الرفع) للحديث أو الطهارة عنه (على الصحيح فيهما) أي في أجزاء نية نحو الاستباحة وحدها وعدم أجزاء نية نحو الرفع وحدها؛ لأنّ حديثه لا يرتفع وقيل لا بُدّ من جميعهما لتكون الأولى للأحي والمقارن والثانية للسابق وعلى الأصحّ

الثاني وحذف لفظة قال. ☐ فوّ: (ولو قبل الوقت) تقدّم حمل الفرض على معنى الشرط فلا إشكال في الصحة قبل الوقت ولا حاجة للإلغاء المذكور سم وبصري. ☐ فوّ: (والأصل) إلى المتن في النهاية. ☐ فوّ: (مفترناً بفعله) أي فعل ذلك الشيء فيجب اقتراثها بفعل الشيء المنوي إلا في الصوم فلا يجب فيه الاقتراث بل لو فرض وأوقع التية فيه مقارنة للفجر لم يصحّ لجوب التبييت في الفرض فهو مستثنى من وجوب الاقتراث أو أنّ الشارع أقام فيه العزم مقام التية لعسر مراقبة الفجر، وهو الصحيح شيخنا عبارة سم. ☐ فوّ: مفترناً بفعله اختيار الاقتراث في مفهوم التية يشكّل بتحقيقها بدونه في الصوم ولا معنى للإستثناء في أجزاء المفهوم اه. ☐ فوّ: (تمييز العبادة عن العادة) كالجلوس للإغتكاك تارة وللإستراحة أخرى أو تمييز مراتب العبادة كالصلاة تكون تارة قرصاً وأخرى نقلاً نهاية. ☐ فوّ: (وسلس) إلى قوله، ويرد في النهاية والمغني إلا قوله كمن إلى المتن وقوله أو الطهارة عنه. ☐ فوّ: (وسلس) أي سلس بول أو نحوه نهاية ومغني فكان الأنسب تقديمه على قوله وعلى الأصحّ إلخ كما فعله النهاية والمغني إلا أن يقال آخره ليردّه بما يأتي. ☐ فوّ: (هذه) أي عن الحديث سم. ☐ فوّ: (في أجزاء نية الاستباحة وحدها إلخ) بدّل من فيهما في المتن. ☐ فوّ: (لأنّ حديثه إلخ) علة للمعطوف فقط عبارة النهاية والمغني أما الإكتفاء بنية الاستباحة فبالقياس على التيمم. وأما عدم الإكتفاء برفع الحديث فليقاء حديثه اه. ☐ فوّ: (وقيل لا بدّ إلخ) هو مقابل الصحيح في المسألة الأولى وقوله الآتي وقيل تكفي إلخ مقابلته في الثانية. ☐ فوّ: (كمن لم يدم إلخ) لا يخفى ما في هذا القياس. ☐ فوّ: (ولو ماسخ الخفّ) غاية لما في المتن. ☐ فوّ: (وعلى الأصحّ) الأولى الصحيح كما في النهاية أو الأولى كما في المغني.

تتوي أنّ التية تارة تكون للقرّب وتارة تكون للتمييز. ☐ فوّ: (ولو قبل الوقت) تقدّم حمل الفرض على معنى الشرط فلا إشكال في الصحة قبل الوقت ولا حاجة للإلغاء المذكور. ☐ فوّ: (مفترناً بفعله) اختيار الاقتراث في مفهوم التية يشكّل بتحقيقها بدونه في الصوم ولا معنى للإستثناء في أجزاء المفهوم. ☐ فوّ: (للحديث) ضبب بينه وبين عنه.

يُسَنُّ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا خُرُوجًا مِنْ هَذَا الْخِلَافِ وَقِيلَ تَكْفِي نِيَّةُ الرَّفْعِ لِتَضَمُّنِهَا الْإِسْتِباحَةَ، وَيُرَدُّ بِمَنْعِ عَلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ لَوْ سَلِمَ كَانَ لَازِمًا بَعِيدًا، وَهُوَ لَا يَكْتَفِي بِهِ فِي النِّيَّاتِ وَحُكْمِهِ فِي نِيَّةِ مَا يَسْتَبِيحُهُ حُكْمُ الْمُتَيَمِّمِ، وَيَأْتِي إِجْزَاءُ نِيَّتِهِ لِرَفْعِ الْحَدَثِ إِنْ أَرَادَ بِهِ رَفْعَهُ بِالنِّسْبَةِ لِعَرَضٍ فَقَطْ فَكَذَا هُنَا وَبِهِ يَنْدَفِعُ زَعْمُ أَنَّ تَفْسِيرَ رَفْعِ الْحَدَثِ بِرَفْعِ حُكْمِهِ فِيمَا مَرَّ يُلْزِمُهُ صِحَّةُ نِيَّةِ السَّلْسِ لَهُ بِهَذَا الْمَعْنَى وَوَجْهَ انْدِفَاعِهِ أَنَّ رَفْعَ حُكْمِهِ عَامٌّ وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالسَّلِيمِ وَخَاصٌّ، وَهُوَ الْجَائِزُ لِلْسَّلْسِ وَمُجَدِّدُ الْوُضُوءِ لَا تَحْصُلُ لَهُ سُنَّةُ التَّجْدِيدِ إِلَّا بِنِيَّةٍ مِمَّا مَرَّ.....

❦ قَوْلُهُ: (يُسَنُّ الْجَمْعُ الْإِلْخُ) أَي لَتَكُونَ نِيَّةُ الرَّفْعِ لِلْحَدَثِ السَّابِقِ وَنِيَّةُ الْإِسْتِباحَةِ أَوْ نَحْوِهَا الْلاحِقِ وَالْمُقَارِنِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَقِيلَ الْإِلْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالنَّهْيَةِ وَالْأَسْنَى، فَإِنْ قِيلَ نِيَّةُ الْإِسْتِباحَةِ وَخَدَهَا تَفِيدُ الرَّفْعَ كَنِيَّةِ رَفْعِ الْحَدَثِ فَالْعَرَضُ يَخْصُلُ بِهَا وَخَدَهَا أُجِيبُ أَنَّ الْعَرَضَ الْخُرُوجَ مِنَ الْخِلَافِ، وَهُوَ إِنَّمَا يَخْصُلُ بِمَا يُؤَدِّي الْمَعْنَى مُطَابَقَةً لَا التَّزَامًا وَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْصُلُ بِجَمْعِ النِّيَّتَيْنِ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ الْإِلْخُ) فِيهِ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِهَذَا الْمَنْعِ لظُهُورِ أَنَّ رَفْعَ الْحَدَثِ يَسْتَلْزِمُ إِباحَةَ الصَّلَاةِ فَالتَّضَمُّنُ صَحِيحٌ وَقَوْلُهُ كَانَ لَازِمًا بَعِيدًا فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ اللَّازِمَ الْبَعِيدَ مَا كَثُرَتْ وَسَائِطُهُ وَهَذَا مَفْقُودٌ هُنَا بَلْ لَا وَاسِطَةَ هُنَا أَضَلًّا؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَحَقَّقَ الرَّفْعُ تَحَقَّقَتْ إِباحَةُ الصَّلَاةِ سَمِ عَلَى حَاجِ اهـ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (وَحُكْمُهُ فِي نِيَّةِ الْإِلْخُ) لَعَلَّ فِي الْعِبَارَةِ قَلْبًا وَالْأَضْلُ وَحُكْمُ نِيَّتِهِ فِيمَا يَسْتَبِيحُهُ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى وَحُكْمُ نِيَّةِ دَائِمِ الْحَدَثِ فِيمَا يَسْتَبِيحُهُ مِنَ الصَّلَوَاتِ حُكْمُ الْمُتَيَمِّمِ حَرْفًا بِحَرْفٍ، فَإِنْ نَوَى اسْتِباحَةَ قَرْضِ اسْتِباحَةٍ وَلَا فَلَ اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر حَرْفًا بِحَرْفٍ هَذَا إِذَا نَوَى الْإِسْتِباحَةَ فَلَوْ نَوَى الْوُضُوءَ أَوْ قَرْضَ الْوُضُوءِ أَوْ آدَاءَ الْوُضُوءِ هَلْ يَسْتَبِيحُ الْفَرَضَ وَالتَّقْلَ أَوْ التَّقْلَ أَجَابَ عَنْهُ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِأَنَّهُ يَسْتَبِيحُ التَّقْلَ لَا الْفَرَضَ تَنْزِيلًا لَهُ عَلَى أَقْلٍ دَرَجَاتٍ مَا يَفْصِدُ لَهُ غَالِبًا أَقُولُ وَقَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الصَّلَاةَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْفَرَضِ وَالتَّقْلِ فَصِدْقُهَا عَلَى أَحَدِهِمَا كَصِدْقِهَا عَلَى الْآخَرِ فَحُمِلَتْ عَلَى أَقْلٍ الدَّرَجَاتِ بِخِلَافِ الْوُضُوءِ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ رَفْعُ الْمَانِعِ مُطْلَقًا فَعَمِلَ بِهِ وَكَانَ نِيَّتُهُ كَنِيَّةَ اسْتِباحَةِ التَّقْلِ وَالْفَرَضِ مَعًا وَقَدْ يَجْعَلُ الْعُدُولُ إِلَيْهِ دُونَ نِيَّةِ الْإِسْتِباحَةِ قَرِينَةً عَلَيْهِ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ الْإِلْخُ) أَي بِقَوْلِهِ فَكَذَا هُنَا. ❦ قَوْلُهُ: (بِهَذَا الْمَعْنَى) أَي رَفْعِ الْحُكْمِ. ❦ قَوْلُهُ: (عَامٌّ) أَي وَهُوَ الْمُتَبَادِرُ بِجَعْرِ مِي.

❦ قَوْلُهُ: (يُسَنُّ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا خُرُوجًا مِنْ هَذَا الْخِلَافِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ لَتَكُونَ نِيَّةُ الرَّفْعِ لِلْحَدَثِ السَّابِقِ وَنِيَّةُ الْإِسْتِباحَةِ أَوْ نَحْوِهَا لِلْلاحِقِ قَالَ، فَإِنْ قُلْتَ نِيَّةُ الْإِسْتِباحَةِ وَنَحْوُهَا تَفِيدُ الرَّفْعَ كَنِيَّةِ رَفْعِ الْحَدَثِ فَالْعَرَضُ يَخْصُلُ بِهَا وَخَدَهَا قُلْتَ لَا إِذِ الْعَرَضُ الْخُرُوجُ مِنَ الْخِلَافِ وَهُوَ إِنَّمَا يَخْصُلُ بِمَا يُؤَدِّي الْمَعْنَى مُطَابَقَةً لَا التَّزَامًا وَذَلِكَ بِجَمْعِ النِّيَّتَيْنِ انْتَهَى. ❦ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بِمَنْعِ الْإِلْخُ) فِيهِ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِهَذَا الْمَنْعِ لظُهُورِ أَنَّ رَفْعَ الْحَدَثِ يَسْتَلْزِمُ إِباحَةَ الصَّلَاةِ فَالتَّضَمُّنُ صَحِيحٌ لَا يُقَالُ قَدْ يَزْنَعُ الْحَدَثُ وَلَا تُباحُ الصَّلَاةُ لوجودِ مانعٍ آخَرَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَنَقَّطَ لِهَذَا لَمْ تَصِحَّ هَذِهِ النِّيَّةُ مِنَ السَّلِيمِ فَتَأَمَّلْ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (كَانَ لَازِمًا بَعِيدًا) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ اللَّازِمَ الْبَعِيدَ مَا كَثُرَتْ وَسَائِطُهُ وَهَذَا مَفْقُودٌ هُنَا بَلْ لَا وَاسِطَةَ هُنَا أَضَلًّا؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَحَقَّقَ الرَّفْعُ

حتى نية الرفع أو الاستباحة على ما قاله ابن العباد وهو قريب إن أراد صورتهما كما أن مُعيد الصلاة ينوي بها الفرض وزعم أن ذلك في المعادة خارج عن القواعد ممنوع كَيْفَ والشيء لا يُسمى تجديدًا ومُعَادًا إلا إن أُعيد بِصِفَتِهِ الأولى ويُؤخَذُ منه أن الإطلاق هنا كافٍ كهُوَ ثُمَّ فلا تُشترطُ إرادة الصَّورة بل أن لا يُريدَ الحقيقةَ اكتفاءً بانصرافها لمدلولها الشرعي هنا من الصَّورة بِقَرِينَةِ التجديد هنا كالإعادة ثُمَّ. (وَمَنْ نَوَى تَبَرُّدًا) أو تَنْظُفًا (مَعَ نِيَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ) مِمَّا مَرَّ (جَان) لَهُ ذَلِكَ أَيْ لَمْ يَضُرَّهُ فِي نِيَّتِهِ الْمُعْتَبَرَةِ (فِي الصَّحِيحِ) لِحُصُولِهِ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ فَلَا تَشْرِيكَ فِيهِ.....

❏ قَوْلُهُ: (حَتَّى نِيَّةِ الِرْفَعِ أَوِ الْإِسْتِبَاحَةِ) الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الشَّهَابِ الرَّمْلِيُّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي الْمُجَدِّدُ نِيَّةَ الِرْفَعِ أَوِ الْإِسْتِبَاحَةِ سَمَ وَاعْتَمَدَهُ النَّهَائِيُّ وَالْمُغْنِي وَشَيْخُنَا أَيْضًا وَزَادَ الْأَوَّلُ وَمِثْلُ مَا ذُكِرَ أَيْ فِي امْتِنَاعِ نِيَّةِ الِرْفَعِ أَوِ الْإِسْتِبَاحَةِ أَوِ الطَّهَارَةِ عَنِ الْحَدَثِ وَضَوْءِ الْجُنُبِ إِذَا تَجَرَّدَتْ جَنَابَتُهُ أَيْ عَنِ الْوُضُوءِ لِمَا يُسْتَحَبُّ لَهُ الْوُضُوءُ مِنْ أَكْلِ أَوْ نَوْمٍ أَوْ نَحْوِهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَهْ بِزِيَادَةِ عَنْ ع ش. ❏ قَوْلُهُ: (وَهُوَ قَرِيبٌ) وَفِي الْإِيعَابِ الَّذِي يَتَّبِعُهُ فِيمَا لَوْ نَذَرَ التَّجْدِيدَ أَنَّهُ تَكْفِيهِ نِيَّةَ الْوُضُوءِ لَهُ وَنَحْوُهُ دُونَ نِيَّةِ الِرْفَعِ وَالْإِسْتِبَاحَةِ، وَإِنْ قُلْنَا فِي الَّتِي قَبْلَهَا أَيْ الْوُضُوءِ الْمُجَدِّدُ بِالْإِكْتِفَاءِ بِأَحَدِهِمَا فِيهِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ ثَمَّةَ حِكَايَةِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ دُونَ الثَّانِي بِخِلَافِهِ هُنَا أَهْ كُرْدِي. ❏ قَوْلُهُ: (خَارِجٌ عَنِ الْقَوَاعِدِ) وَأَيْضًا أَنَّ الصَّلَاةَ اخْتَلَفَ فِيهَا هَلْ فُرِضَ الْأَوَّلَى أَمْ الثَّانِيَّةُ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ فِي الْوُضُوءِ بِذَلِكَ فَافْتَرَقَا نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَسَمَ.

❏ قَوْلُهُ: (كَيْفَ الْإِلْخ) قَدْ يُنْظَرُ فِي هَذَا الدَّلِيلِ بَأَنَّهُ لَوْ تَمَّ تَوَقُّفُ صِحَّةِ التَّجْدِيدِ أَوْ تَسْمِيَتِهِ تَجْدِيدًا عَلَى حُصُولِ عَيْنِ النِّيَّةِ فِي الْأَوَّلِ فِي الثَّانِي وَلَيْسَ كَذَلِكَ سَمَ. ❏ قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيْ مِنْ قَوْلِهِ كَمَا أَنَّ مُعِيدَ الصَّلَاةِ الْإِلْخ. ❏ قَوْلُهُ: (إِنَّ الْإِطْلَاقَ الْإِلْخ) أَيْ بِدُونِ مِلَاحَظَةِ شَيْءٍ مِنَ الْحَقِيقَةِ وَالصَّوْرَةِ وَنَحْوِهَا

❏ قَوْلُ (السَّيِّ): (وَمَنْ نَوَى) أَيْ بَوْضُوءِهِ نِهَآيَةً. ❏ قَوْلُهُ: (أَوْ تَنْظُفًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ أَوْ مَا يُنْدَبُ فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي لِأَقْوَلِهِ وَالْأَوْجَهُ إِلَى خُرُوجِ.

❏ قَوْلُ (السَّيِّ): (مَعَ نِيَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ) أَيْ مُسْتَحْضِرًا عِنْدَ نِيَّةِ التَّبَرُّدِ وَنَحْوِهِ نِيَّةَ الْوُضُوءِ مُغْنِي وَنِهَآيَةً.

❏ قَوْلُهُ: (لِحُصُولِهِ الْإِلْخ) أَيْ كَمَا لَوْ نَوَى الصَّلَاةَ وَدَفَعَ الْغَرِيمَ فَإِنَّهَا تَصِحُّ؛ لِأَنَّ دَفْعَ الْغَرِيمِ حَاصِلٌ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِهُ مُغْنِي وَشَيْخُنَا. ❏ قَوْلُهُ: (فَلَا تَشْرِيكَ الْإِلْخ) أَيْ بَيْنَ قُرْبِيَّةٍ وَغَيْرِهَا مُغْنِي.

تَحَقَّقَتْ إِبَاحَةُ الصَّلَاةِ فَتَأَمَّلْهُ. ❏ قَوْلُهُ: (حَتَّى نِيَّةِ الِرْفَعِ أَوِ الْإِسْتِبَاحَةِ) الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيُّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي الْمُجَدِّدُ نِيَّةَ الِرْفَعِ أَوِ الْإِسْتِبَاحَةِ. ❏ قَوْلُهُ: (وَزَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ فِي الْمَعَادَةِ خَارِجٌ عَنِ الْقَوَاعِدِ) وَأَيْضًا فَقَدْ قِيلَ أَنَّ الْفَرْضَ إِحْدَاهُمَا لَا بَعِيْنَهَا. ❏ قَوْلُهُ: (كَيْفَ الْإِلْخ) قَدْ يُنْظَرُ فِي هَذَا الدَّلِيلِ بَأَنَّهُ لَوْ تَمَّ تَوَقُّفُ صِحَّةِ التَّجْدِيدِ أَوْ تَسْمِيَتِهِ تَجْدِيدًا عَلَى حُصُولِ عَيْنِ النِّيَّةِ فِي الْأَوَّلِ فِي الثَّانِي وَلَيْسَ كَذَلِكَ. ❏ قَوْلُهُ: (وَمَنْ نَوَى تَبَرُّدًا مَعَ نِيَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ جَارَ فِي الصَّحِيحِ).

(فَرُغَ): لَوْ أَدْخَلَ يَدَهُ الْمَاءَ الْقَلِيلَ بَعْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ قَاصِدًا رَفَعَ الْحَدَثَ وَنِيَّةَ الْإِغْتِرَافِ فَهَلْ يَغْلِبُ فِيهِ نِيَّةُ رَفْعِ الْحَدَثِ فَيَرْتَفِعُ حَدَثُ يَدِهِ أَوْ نِيَّةُ الْإِغْتِرَافِ فَلَا يَرْتَفِعُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَبْعُدُ عَدَمُ الِارْتِفَاعِ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ

لكن من حيث الصَّحَّة بخلافه من حيث الثَّواب ومن ثَمَّ اختلفوا في حُصُولِهِ والأَوْجِه كما يَكُنُّهُ بِأَدْلِيَّتِهِ الواضِحَةِ في حاشِيَةِ الإيضاح وغيرِها إِنْ قَصَدَ العِبَادَةُ يُثَابُ عَلَيْهِ بِقَدْرِهِ، وَإِنْ انْضَمَّ لَهُ غَيْرُهُ مِمَّا عَدَا الرِّبَاءَ وَنَحْوَهُ مُسَاوِيًا أَوْ رَاجِحًا وَخَرَجَ بِمَعَ طُرُوقِهَا بَعْدَ النِّيَّةِ الْمُعْتَبَرَةِ فَيُطْلَعُ مَا لَمْ يَكُنْ ذَاكِرًا لَهَا؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ تُعَدُّ قَاطِعَةً لَهَا فَيَجِبُ إِعَادَةُ مَا عَسَلَهُ لِلتَّبَرُّيدِ بِنِيَّةٍ رَفَعَ الْحَدِيثِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ.

☐ قَوْلُهُ: (لَكِنْ مِنْ حَيْثُ الْإِخ) اسْتِذْرَاكَ عَلَى قَوْلِهِ أَيْ لَمْ يَضُرَّهُ الْإِخ. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْأَوْجِه الْإِخ) وَالْمُعْتَمَدُ كَمَا قَالَهُ الْغَزَالِيُّ اعْتِبَارُ الْبَاعِثِ، فَإِنْ كَانَ الْأَغْلَبُ بَاعِثُ الْآخِرَةِ أُتِيَ وَإِلَّا أَيْ بَأْنَ كَانَ الْأَغْلَبُ بَاعِثُ الدُّنْيَا أَوْ اسْتَوَيَا فَلَا نِهَآةَ وَشَيْخُنَا وَظَاهِرُ الْمُعْنَى اعْتِمَادُهُ أَيْضًا. ☐ قَوْلُهُ: (مِمَّا عَدَا الرِّبَاءَ) وَأَمَّا الرِّبَاءُ فَيُسْقِطُ الثَّوَابَ مُطْلَقًا كَمَا يَأْتِي فِي بَابِ صَلَاةِ التَّغْلِيلِ وَقَوْلُهُ وَنَحْوَهُ أَيْ كَالْعَجَبِ وَقَوْلُهُ مُسَاوِيًا الْإِخ تَفْصِيلٌ لِمَا عَدَا الْإِخ كُرْدِي وَالْأَوَّلَى لِلْغَيْرِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِمَعَ) أَيْ إِلَى آخِرِهِ (طُرُوقِهَا) أَيْ نِيَّةِ التَّبَرُّدِ وَنَحْوِهِ مُعْنَى.

☐ قَوْلُهُ: (فَيُطْلَعُ الْإِخ) وَلَا يَقْطَعُ نِيَّةَ الْإِغْتِرَافِ حُكْمُ النِّيَّةِ السَّابِقَةِ، وَإِنْ عَزَبَتْ؛ لِأَنَّهَا لِمَصْلَحَةِ الطَّهَارَةِ لِصَوْنِهَا مَاءَهَا عَنِ الْإِسْتِعْمَالِ شَرَحَ بِأَفْضَلِ قَالِ سَمِ وَقَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ بِمَصْلَحَةِ الطَّهَارَةِ أَنَّ نِيَّةَ الْإِغْتِرَافِ حَيْثُ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا مَعَ الْغَفْلَةِ عَنِ النِّيَّةِ تَقْطَعُهَا وَلَيْسَ بَعِيدًا سَمِ عِبَارَةُ النِّهَآةِ وَهَلْ نِيَّةُ الْإِغْتِرَافِ كَنِيَّةِ التَّبَرُّدِ فِي كَوْنِهَا تَقْطَعُ حُكْمَ مَا قَبْلَهَا أَوَّلًا وَالْمُعْتَمَدُ كَمَا رَجَّحَهُ الْبُلْقِينِيُّ عَدَمَ قَطْعِهَا لِكَوْنِهَا لِمَصْلَحَةِ الطَّهَارَةِ إِذْ تَصُونُ مَاءَهَا عَنِ الْإِسْتِعْمَالِ لَا سِيَّمَا وَنِيَّةُ الْإِغْتِرَافِ مُسْتَلَزِمَةٌ تَذَكُّرُ نِيَّةٍ رَفَعَ الْحَدِيثَ عِنْدَ وُجُودِهَا بِخِلَافِ نِيَّةِ التَّنْظِيفِ اه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر وَنِيَّةُ الْإِغْتِرَافِ مُسْتَلَزِمَةٌ الْإِخ قَالَ سَمِ عَلَى حَجٍّ لَعَلَّهُ بِاعْتِبَارِ الْغَالِبِ وَإِلَّا فَيُمْكِنُ أَنْ يَقْصِدَ إِخْرَاجَ الْمَاءِ لِيَتَطَهَّرَ بِهِ خَارِجَ الْإِنَاءِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُلَاحِظَ السَّابِقَةَ وَلَا أَنَّهُ طَهَّرَ وَجْهَهُ وَلَا أَرَادَ تَطْهِيرَ خُصُوصٍ يَدِهِ بِهَذَا الْمَاءِ الَّذِي أَخْرَجَهُ فَقَدْ تَصَوَّرَتْ نِيَّةُ الْإِغْتِرَافِ مَعَ الْغَفْلَةِ عَنِ النِّيَّةِ انْتَهَى وَقَدْ يَمْنَعُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ نِيَّةُ الْإِغْتِرَافِ إِذْ حَقِيقَتُهَا الشَّرْعِيَّةُ إِخْرَاجَ الْمَاءِ خَارِجَ الْإِنَاءِ بِقَصْدِ التَّطْهِيرِ لِمَا بَقِيَ مِنْ أَعْضَائِهِ كَمَا ذَكَرَهُ حَجٌّ فِي الْإِيْعَابِ وَعَلَيْهِ فَهِيَ مُسْتَلَزِمَةٌ لَهَا دَائِمًا لَا غَالِيًا اه.

☐ قَوْلُهُ: (فَيَجِبُ إِعَادَةُ الْإِخ) أَيْ دُونَ اسْتِثْنَائِ طَهَارَتِهِ نِهَآةً وَمُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (بِنِيَّةٍ رَفَعَ الْحَدِيثِ) أَيْ أَوْ نَحْوِهِ وَالْبَاءُ مُتَعَلِّقٌ بِالْإِعَادَةِ

الْإِغْتِرَافِ مُعَارِضَةً لِنِيَّةِ رَفَعَ الْحَدِيثِ وَمُنَافِيَةً لَهَا فَلَمْ تَوُثِّرْ وَقَدْ يُقَالُ نِيَّةٌ رَفَعَ الْحَدِيثِ وَنِيَّةُ الْإِغْتِرَافِ تَعَارِضًا فَتَسَاقَطَا وَتَبْقَى النِّيَّةُ السَّابِقَةُ عِنْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ سَالِمَةً عَنِ الْمُعَارِضِ فَيَرْفَعُ حَدَثُ الْيَدِ بِمُقْتَضَاهَا، وَيَرُدُّ عَلَى هَذَا أَنَّ نِيَّةَ الْإِغْتِرَافِ مُعَارِضَةٌ لِلنِّيَّةِ السَّابِقَةِ أَيْضًا وَلِهَذَا لَوْ خَلَّتْ عَنْ مُقَارَنَةِ نِيَّةٍ رَفَعَ الْحَدِيثِ مَنَعَتْ رَفَعَ حَدَثِ الْيَدِ مَعَ سَبْقِ النِّيَّةِ السَّابِقَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ☐ قَوْلُهُ: (مُسَاوِيًا أَوْ رَاجِحًا) فِي شَرْحِ م ر وَالْمُعْتَمَدُ كَمَا قَالَهُ الْغَزَالِيُّ اعْتِبَارُ الْبَاعِثِ، فَإِنْ كَانَ الْأَغْلَبُ بَاعِثُ الْآخِرَةِ أُتِيَ وَإِلَّا فَلَا.

☐ قَوْلُهُ: (فَيُطْلَعُ مَا لَمْ يَكُنْ ذَاكِرًا لَهَا) وَهَذَا بِخِلَافِ نِيَّةِ الْإِغْتِرَافِ فَإِنَّهَا لَا تَقْطَعُ حُكْمَ النِّيَّةِ السَّابِقَةِ إِذَا عَزَبَتْ كَمَا رَجَّحَهُ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ؛ لِأَنَّهَا لِمَصْلَحَةِ الطَّهَارَةِ إِذْ تَصُونُ مَاءَهَا عَنِ الْإِسْتِعْمَالِ؛ وَلِأَنَّهَا لَا

(أَوْ) نَوَى اسْتِبَاحَةً (مَا يَنْدُبُ لَهُ وَضُوءٌ كَقِرَاءَةِ) لِقُرْآنٍ أَوْ حَدِيثٍ أَوْ عِلْمٍ شَرْعِيٍّ أَوْ آلَةٍ لَهُ وَكَدَرَسٍ أَوْ كِتَابَةٍ لَشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَكَدْخُولِ مَسْجِدٍ وَزِيَارَةِ قَبْرِ وَبَعْدَ تَلْفِظِ بِمَعْصِيَةٍ وَالْحَقُّ بِهِ فَعَلَهَا وَغَضَبٍ وَحَمَلٍ مَيِّتٍ وَمَسَّهُ كَنَحْوِ أَبْرَصٍ أَوْ يَهُودِيٍّ وَنَحْوِ فَصِيدٍ وَقَصٍّ ظُفْرِ وَكُلُّ مَا قِيلَ إِنَّهُ نَاقِضٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا اسْتَوْعَبْتَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ (فَلَا) يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ أَي لَا يَكْفِيهِ فِي رَفْعِ الْحَدِيثِ (فِي الْأَصْح)؛ لِأَنَّهُ جَائِزٌ مَعَهُ فَلَا يَتَضَمَّنُ قَصْدَهُ قَصْدَ رَفْعِ الْحَدِيثِ نَعَمْ إِنْ نَوَى الْوُضُوءَ لِلْقِرَاءَةِ لَمْ يَطُلْ إِلَّا إِنْ قَصَدَ التَّعْلِيْقَ بِهَا.....

قَوْلُ (السَّي): (أَوْ مَا يَنْدُبُ لَهُ وَضُوءٌ إلَخ) قَالَ الْمُحَلِّيُّ أَي نَوَى الْوُضُوءَ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَنَحْوِهَا انْتَهَى اهـ
سَم، وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُفَصِّلُهُ. قَوْلُهُ: (أَوْ عِلْمٍ شَرْعِيٍّ) أَي وَحَمَلٍ كُتِبَ وَسَمَاعٌ حَدِيثٌ وَفَقِهٌ وَاسْتِغْرَاقِي ضَحِكٌ وَخَوْفٌ نِهَائِيَّةٌ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر وَسَمَاعٌ حَدِيثٌ هُوَ، وَإِنْ كَانَ الْوُضُوءُ لَهُ سُنَّةٌ كَالْقُرْآنِ لِكُنْهٍ لَا ثَوَابَ فِي مُجَرَّدِ الْقِرَاءَةِ وَالسَّمَاعِ لِلْحَدِيثِ بَلْ لَا بُدَّ فِي حُصُولِ ذَلِكَ مِنْ قَصْدِ حِفْظِ الْفَاضِلِ وَتَعَلُّمِ أَحْكَامِهِ عَلَى مَا نَقَلَهُ ابْنُ الْعِمَادِ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي إِسْحَاقَ وَرَدَّ بِهِ عَلَى مَنْ قَالَ بِحُصُولِ الثَّوَابِ مُطْلَقًا بِأَنَّهُ لَمْ يَطْلُعْ عَلَى كَلَامِ الشَّيْخِ أَبِي إِسْحَاقَ وَفِي قِتَاوَى ابْنِ حَجَرٍ بَعْدَ ثَقُلِهِ كَلَامَ ابْنِ الْعِمَادِ وَاسْتَظْهَرَهُ لِكَلَامِ الشَّيْخِ أَبِي إِسْحَاقَ مَا نَصَّهُ وَافْتَاءَ بَعْضُهُمْ بِحُصُولِ الثَّوَابِ مُطْلَقًا هُوَ الْأَوْجَهُ عِنْدِي؛ لِأَنَّ سَمَاعَهُ لَا يَخْلُو عَنْ فَائِدَةٍ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا عَوْدُ بَرَكْتِهِ ﷺ عَلَى الْقَارِئِ لَكَانَ ذَلِكَ كَافِيًا انْتَهَى وَمَا اسْتَوْجَهَهُ حَجَّ يَوَافِقُهُ ظَاهِرُ إِطْلَاقِ الشَّارِحِ م ر وَلَهُ وَجْهٌ وَجِيهٌ اهـ. قَوْلُهُ: (وَبَعْدَ تَلْفِظِ إلَخ) أَي سَبْقِهِ مِنْهُ. قَوْلُهُ: (كَنَحْوِ أَبْرَصٍ إلَخ) أَي كَمَسَّ نَحْوِ أَبْرَصٍ إلَخ. قَوْلُهُ: (وَنَحْوِ قَصْدٍ) كَالْحِجَامَةِ ع ش.

قَوْلُهُ: (فَلَا يَجُوزُ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النِّهَائَةِ وَالْمُغْنَى. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) أَي مَا يَنْدُبُ لَهُ وَضُوءٌ جَائِزٌ مَعَهُ أَي الْحَدِيثِ. قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ قَصَدَ التَّعْلِيْقَ إلَخ) بِأَن قَصْدَ أَنَّهُ لَا يَأْتِي بِالْوُضُوءِ إِلَّا لِأَجْلِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَلَا يُقَالُ أَنَّ نِيَّةَ الْوُضُوءِ كَافِيَةٌ لِرَفْعِ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ هُنَا عُلِّقَ بِهَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى وَضُوءٍ م ر اهـ بِجُزْئِيٍّ وَفِي ع ش بَعْدَ ذِكْرِهِ كَلَامَ الشَّارِحِ وَإِقْرَارِهِ مَا نَصَّهُ قَالَ سَم عَلَى الْمُنْهَجِ، وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي حَالِ الإِطْلَاقِ إلِخاقِهِ بِالْأَوَّلِ أَي التَّعْلِيْقِ أَقْرَبُ وَفِيهِ نَظَرٌ انْتَهَى وَلَعَلَّ وَجْهَ النَّظَرِ أَنَّهُ إِذَا قَالَ نَوَيْتُ الْوُضُوءَ حِمْلٌ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ لَفْظُهُ وَهُوَ رَفْعُ الْمَنْعِ مِنَ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا فَذِكْرُ الْقِرَاءَةِ طَارِئٌ بَعْدَهُ، وَهُوَ لَا يَضُرُّ وَالتَّعْلِيْقُ إِنَّمَا يَضُرُّ

يَرِدَانِ عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ بِخِلَافِ نِيَّةِ نَحْوِ التَّبَرُّدِ فَإِنَّهَا عَسَلُ الْأَعْضَاءِ بَنِيَّةٌ فَوَرَدَتْ هِيَ وَعَسَلُ الْأَعْضَاءِ لِرَفْعِ الْحَدِيثِ عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ فَجَاءَ الثَّنَافِي؛ وَلِأَنَّ نِيَّةَ الْإِغْتِرَافِ مُسْتَلَزِمَةٌ لِتَذَكُّرِ نِيَّةِ رَفْعِ الْحَدِيثِ عِنْدَ وُجُودِهَا انْتَهَى وَقَوْلُهُ مُسْتَلَزِمَةٌ إلَخ لَعَلَّهُ بِاِغْتِرَافِ الْغَالِبِ وَالْأَقْيَمُ كُنْ أَنْ يَقْصِدَ إِخْرَاجَ الْمَاءِ لِيَتَطَهَّرَ بِهِ خَارِجَ الْإِنَاءِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُلَاحِظَ نِيَّتَهُ السَّابِقَةَ وَلَا أَنَّهُ طَهَّرَ وَجْهَهُ وَلَا أَرَادَ تَطْهِيرَ خُصُوصٍ يَدِهِ بِهَذَا الْمَاءِ الَّذِي أَخْرَجَهُ فَقَدْ تَصَوَّرَتْ نِيَّةُ الْإِغْتِرَافِ مَعَ الْغَفْلَةِ عَنِ النَّيَّةِ وَقَضِيَّةُ التَّعْلِيلِ بِمَصْلَحَةِ الطَّهَارَةِ أَنَّ نِيَّةَ الْإِغْتِرَافِ حَيْثُ لَا يَخْتَاجُ إِلَيْهَا مَعَ الْغَفْلَةِ عَنِ النَّيَّةِ تَقْطَعُهَا وَلَيْسَ بَعِيدًا فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (أَوْ مَا يَنْدُبُ لَهُ وَضُوءٌ) قَالَ الْمُحَلِّيُّ أَي إِنْ نَوَى الْوُضُوءَ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَنَحْوِهَا انْتَهَى.

أَوَّلًا بخلاف ما لو لم يقصده إلا بعد ذكره الوُضوءَ مثلاً لِصِحَّةِ النِّيَّةِ حينئذٍ فلا يُبطلُها ما وَقَعَ بعدُ أو القراءةُ إِنْ كَفَتْ وإلا فالصلاةُ صَحَّحَ على ما مَالَ إليه في البحرِ كما لو نوى زكاةَ ماله الغائبِ إِنْ بَقِيَ وإلا فالحاضرُ واعتَرَضَ بَأَنَّ الوُضوءَ عبادةٌ بَدَنِيَّةٌ، وهي أَضيقُ لِعَدَمِ قَبولِها النِّيابةَ بخلافِ المَالِيَّةِ وقد يُجابُ بَأَنَّ كونَها وسيلةً أضعفُها فلم يبعدُ إلحاقُها بالمَالِيَّةِ أَمَّا ما لا يُنْدَبُ له وُضوءٌ كعبادةِ وزيارَةِ نحوِ وإلِدٍ وقادِمٍ وتشبيحِ جنازةٍ وخُروجِ لِسَفَرٍ وعَقْدِ نِكَاحٍ وصُومٍ ونحوِ بُسٍ فلا تكفي نِيَّتُهُ جُزْئاً. (وَيَجِبُ قَرْنُهَا) أَي النِّيَّةُ (بِأَوَّلِ) مَغْسُولٍ (من الوجه) ومنه ما يَجِبُ غَسْلُهُ من نحوِ اللِّحْيَةِ قال بعضهم ومن مُجاوِرِهِ من نحوِ الرَّأسِ وظاهرُ كلامِهِم يُخالِفُهُ، ويظْهَرُ

حَيْثُ قَارَنَ قَصْدُهُ اللَّفْظَ وَيُمْكِنُ الجوابُ بَأَنَّ المقصودَ مِنَ النِّيَّةِ الجُزْمُ بِالِاسْتِباحَةِ فَذَكَرُ ما هُوَ مُباحٌ بَعْدَها مُخِلٌ لِلجُزْمِ بها فَأَشْبَهَ ما لو قال نَوَيْتُ الوُضوءَ إِنْ شاءَ اللَّهُ وأُطْلِقَ اهـ عبارةً البُصريُّ يَتَّبِعِي أَنْ يُلْحَقَ الإِطْلَاقُ بِالتَّعْلِيْقِ نَظِيرُ ما مَرَّرْنا تَعَقُّلَ التَّعْلِيْقِ فيما نَحْنُ فيه لا يَخْلُو عَن خَفَاءٍ إِلَّا أَنْ يُرادَ بِهِ مُجَرَّدُ الإِزْبِاطِ بَيْنَهُما وَكَوْنُهُ لِاجْلِها اهـ. □ فَوَدَّ: (أَوَّلًا) أَي قَبْلَ الفراغِ مِنْ ذِكْرِ الوُضوءِ. □ فَوَدَّ: (فَلَا يُبْطِلُها ما وَقَعَ بَعْدُ) فيه نَظَرٌ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ القِراءةِ بَعْدُ بِقَصْدِ تَعْلِيْقِ الوُضوءِ بها يَتَضَمَّنُ قَطْعَ النِّيَّةِ نَعْمَ مُجَرَّدُ نِيَّةِ القِراءةِ بدونِ قَصْدِ تَعْلِيْقِها بالوُضوءِ لا إِشْكالَ فيه سم. □ فَوَدَّ: (أو القِراءةُ إلخ) عبارةً العُبابِ فَرَعَ لو نَوَى الوُضوءَ لِلثَّلَاوةِ، فَإِنْ لم يَصِحَّ فَلِلصَّلَاةِ فَيَحْتَمِلُ صِحَّتَهُ كَالزَّكَاةِ انْتَهَى سم. □ فَوَدَّ: (صَحَّ) خِلَافاً لِلنَّهايةِ. □ فَوَدَّ: (زَكَاةُ ماله الغائبِ) أَي بِمَحَلٍّ لا يُعَدُّ إِخْراجُها في المَوْضِعِ الَّذِي أُخْرِجَ فيه نَقْلاً لِلزَّكَاةِ ع ش. □ فَوَدَّ: (واعْتَرَضَ بَأَنَّ الوُضوءَ إلخ) وَيُعْتَرَضُ أَيْضاً بَأَنَّ نِيَّةَ المَذْكُورِ أَوَّلًا في مَسْأَلَةِ الزَّكَاةِ صَحِيحَةٌ في نَفْسِها بخلافِ مَسْأَلَتِنا سم أَي فَإِنَّ القِراءةَ غَيْرَ مُعْتَدَّةٍ بِنِيَّتِها على كُلِّ حَالٍ ع ش. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّ كَوْنِها) أَي العِبادَةُ البَدَنِيَّةُ الَّتِي هِيَ الوُضوءُ. □ فَوَدَّ: (أَمَّا ما لا يُنْدَبُ) إلى المَثْنِ في النَّهايةِ والمُعْنَى.

□ فَوَدَّ: (بِأَوَّلِ مَغْسُولٍ) يَتَّبِعِي أو مَمْسُوحٍ فيما لو كانَ بِوَجْهِهِ جَبيرةٌ فَيَكْفِي قَرْنَ النِّيَّةِ بِأَوَّلِ مَسْحِها قَبْلَ غَسْلِ صَحِيحِ الوجهِ فَتَغْيِيرُهُم بِالغَسْلِ جُزْئِيٌّ على الغالبِ سم، وَيَأْتِي عَن شَرْحِ العُبابِ ما يوافقُهُ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْهُ إلخ) عبارةٌ ع ش فَرَعَ يَتَّبِعِي جَوَازُ اقْتِرَانِ النِّيَّةِ بِغَسْلِ شَعْرِ الوجهِ قَبْلَ غَسْلِ بَشَرَتِهِ؛ لِأَنَّ غَسْلَهُ أَصْلِيًّا لا بَدَلَ وَفاقاً لِم ر وعليه فَلَوْ قَطَعَ الشَّعْرُ قَبْلَ غَسْلِ الوجهِ لا يَحْتَاجُ لِتَجْدِيدِ النِّيَّةِ أَخْذاً مِنَ الْعِلَّةِ المَذْكُورَةِ اهـ. □ فَوَدَّ: (وظاهرُ كلامِهِم إلخ) عبارةٌ ع ش فَرَعَ قال م ر ولا يَكْفِي قَرْنَ النِّيَّةِ بما يَجِبُ

□ فَوَدَّ: (فَلَا يُبْطِلُها ما وَقَعَ بَعْدُ) فيه نَظَرٌ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ القِراءةِ بَعْدُ بِقَصْدِ تَعْلِيْقِ الوُضوءِ بها تَتَضَمَّنُ قَطْعَ النِّيَّةِ نَعْمَ مُجَرَّدُ نِيَّةِ القِراءةِ بدونِ قَصْدِ تَعْلِيْقِها بالوُضوءِ لا إِشْكالَ فيه. □ فَوَدَّ: (أو القِراءةُ إِنْ كَفَتْ إلخ) عبارةً العُبابِ فَرَعَ لو نَوَى الوُضوءَ لِلثَّلَاوةِ، فَإِنْ لم يَصِحَّ فَلِلصَّلَاةِ فَيَحْتَمِلُ صِحَّتَهُ كَالزَّكَاةِ انْتَهَى.

□ فَوَدَّ: (واعْتَرَضَ إلخ) يُعْتَرَضُ أَيْضاً بَأَنَّ نِيَّةَ المَذْكُورِ أَوَّلًا في مَسْأَلَةِ الزَّكَاةِ صَحِيحَةٌ في نَفْسِها بخلافِ مَسْأَلَتِنا. □ فَوَدَّ: (بِأَوَّلِ مَغْسُولٍ) يَتَّبِعِي أو مَمْسُوحٍ فيما لو كانَ بِوَجْهِهِ جَبيرةٌ فَيَكْفِي قَرْنَ النِّيَّةِ بِأَوَّلِ مَسْحِها قَبْلَ غَسْلِ صَحِيحِ الوجهِ فَتَغْيِيرُهُم بِالغَسْلِ جُزْئِيٌّ على الغالبِ.

أَنْ مَا يَجِبُ غَسْلُهُ مِنَ الْأَنْفِ الْآتِي لَيْسَ كَالْمُجَاوِرِ؛ لِأَنَّ هَذَا بَدَلٌ عَنْ جُزْءٍ مِنَ الْوَجْهِ فَأَعْطِيَ حُكْمَهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ وَذَلِكَ لِيَعْتَدَّ بِمَا بَعْدَهُ فَلَوْ قَرَنَهَا بِأَثْنَائِهِ كَفَى وَوَجِبَ إِعَادَةُ غَسْلِ مَا سَبَقَهَا لِوُقُوعِهِ لَعَوًا بِحُلُولِهِ عَنِ النِّيَّةِ الْمُقَوِّمَةِ لَهُ.

(تَنْبِيْهُ) الْأَوْجُهَ فَيَمْنُ سَقَطَ غَسْلُ وَجْهِهِ فَقَطْ لِعِلَّةٍ وَلَا جَبِيْرَةٌ وَجُوبُ قَرْنِهَا بِأَوَّلِ مَغْسُولٍ مِنَ الْيَدِ، فَإِنْ سَقَطَتْ أَيْضًا فَالرَّأْسُ فَالرَّجُلُ وَلَا يَكْتَفِي بِنِيَّةِ التَّيْمُمِ لَاسْتِقْلَالِهِ كَمَا لَا تَكْفِي نِيَّةُ

غَسْلِهِ زِيَادَةً عَلَى غَسْلِ الْوَجْهِ لَيَمَّ غَسْلُهُ إِذَا بَدَأَ بِهِ لِيَتَمَحَّضَهُ لِلتَّبَعِيَّةِ بِخِلَافِ قَرْنِهَا بِالشَّعْرِ فِي اللَّحْيَةِ وَلَوْ الْخَارِجُ عَنْ حَدِّهَا إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ مَا يُخَالِفُهُ أَيْ قَوْلُهُ وَلَوْ الْخَارِجُ الْخُ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ وَمِثْلُ الشَّعْرِ بَاطِنُ اللَّحْيَةِ الْكَثِيفَةِ فَتَكْفِي النَّيَّةُ عِنْدَ غَسْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَجِبْ وَجَزَمَ بِجَمِيعِ ذَلِكَ الْبُجَيْرِمِيُّ ثُمَّ قَالَ خِلَافًا لِمَا فِي حَاشِيَةِ الْقَلْيُوبِيِّ مِنْ أَنَّهُ لَا يَكْفِي قَرْنُهَا بِبَاطِنِ الشَّعْرِ الْكَثِيفِ أَهْ وَوَأَقْبَ شَيْخُنَا الْقَلْيُوبِيُّ عِبَارَتَهُ وَمِمَّا يُعْتَبَرُ قَرْنُ النَّيَّةِ بِهِ مَا يَجِبُ غَسْلُهُ مِنْ شُعُورِهِ وَلَوْ الشَّعْرُ الْمُسْتَرْسِلَ لَا مَا يُتَدَبُّ غَسْلُهُ كَبَاطِنِ لَحْيَةٍ كَثِيفَةٍ وَلَوْ قَصَّ الشَّعْرُ الَّذِي نَوَى مَعَهُ لَمْ تَجِبِ النَّيَّةُ عِنْدَ الشَّعْرِ الْبَاقِي أَوْ غَيْرِهِ مِنْ بَاقِي أَجْزَاءِ الْوَجْهِ أَهْ.

□ فَوَدَّ: (لَيْسَ كَالْمُجَاوِرِ) أَيْ فَيَجْزِي الْإِفْتِرَاءُ بِذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ ذَلِكَ) أَيْ الْمُجَاوِرِ. □ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) إِلَى التَّنْبِيْهِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (لِيَعْتَدَّ بِمَا بَعْدَهُ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُنْهَجُ وَالْمُعْنَى وَشَيْخُنَا فَوُجُوبُ قَرْنِهَا بِالْأَوَّلِ لِيَعْتَدَّ بِهِ أَهْ أَيْ لَا لِيَعْتَدَّ بِهَا بُجَيْرِمِيُّ. □ فَوَدَّ: (بِأَثْنَائِهِ) أَيْ أَثْنَاءِ غَسْلِ الْوَجْهِ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (كَفَى) أَيْ الْقَرْنُ وَالْأَوَّلَى كَفَتْ بِالتَّائِيثِ كَمَا فِي الْمُعْنَى ثُمَّ قَالَ وَيُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ اسْتِصْحَابُ النَّيَّةِ إِلَى آخِرِ الْوُضُوءِ لَكِنْ مَحَلُّهُ فِي الْإِسْتِصْحَابِ الذَّكْرِيُّ وَأَمَّا الْحُكْمِيُّ، وَهُوَ أَنْ لَا يَنْوِي قَطْعَهَا وَلَا يَأْتِي بِمُنَافِيهَا كَالرَّدَّةِ فَوَاجِبٌ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَهْ. □ فَوَدَّ: (وَلَا جَبِيْرَةٌ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَمَحَلُّهُ حَيْثُ لَا جَبِيْرَةٌ وَلَا أَجْزَأَتُهُ النَّيَّةُ عِنْدَ مَسْحِهَا بِالْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ عَنْ غَسْلٍ مَا تَحْتَهَا عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ فِي التَّيْمُمِ أَهْ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (فَالرَّجُلُ) فَلَوْ عَمَّتِ الْعِلَّةُ جَمِيعَ أَعْضَائِهِ كَفَى تَيْمُمٌ وَاحِدٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ جَبِيْرَةٌ، فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ جَبِيْرَةٌ صَلَّى كَقَائِدِ الطُّهَوْرَيْنِ وَتَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ ع ش أَهْ بُجَيْرِمِيُّ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَكْتَفِي بِنِيَّةِ التَّيْمُمِ الْخُ) سَنَذَكُرُ فِي بَابِ التَّيْمُمِ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ مَا نَصَّهُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ لَوْ كَانَتْ يَدُهُ عَلِيْلَةً، فَإِنْ نَوَى عِنْدَ غَسْلٍ وَجْهَهُ رَفَعَ الْحَدِّثَ احْتِاجَ لِنِيَّةٍ أُخْرَى عِنْدَ التَّيْمُمِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْدَرْجُ فِي النَّيَّةِ

□ فَوَدَّ: (وَمِنْ مُجَاوِرِهِ الْخُ) وَالْأَوْجُهَ فِيمَا لَوْ سَقَطَ غَسْلُ الْوَجْهِ سُقُوطُ غَسْلِ مَا يُجَاوِرُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ تَحَقُّقِ غَسْلِهِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَكْتَفِي بِنِيَّةِ التَّيْمُمِ) سَيَأْتِي أَنَّنَا نَنْقُلُ فِي بَابِ التَّيْمُمِ بِإِزَاءِ قَوْلِهِ وَلَوْ نَوَى فَرَضَ التَّيْمُمِ لَمْ يَكْفِ فِي الْأَصَحِّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ مَا نَصَّهُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ لَوْ كَانَتْ يَدُهُ عَلِيْلَةً، فَإِنْ نَوَى عِنْدَ غَسْلٍ وَجْهَهُ رَفَعَ الْحَدِّثَ احْتِاجَ لِنِيَّةٍ أُخْرَى عِنْدَ التَّيْمُمِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْدَرْجُ فِي النَّيَّةِ الْأَوَّلَى أَوْ نِيَّةِ الْإِسْتِبَاحَةِ فَلَا، وَإِنْ عَمَّتِ الْجِرَاحَةُ وَجْهَهُ لَمْ يَخْتِجْ عِنْدَ غَسْلٍ غَيْرِهِ إِلَى نِيَّةٍ أُخْرَى غَيْرِ نِيَّةِ التَّيْمُمِ انْتَهَى وَقَوْلُهُ أَوْ نِيَّةِ الْإِسْتِبَاحَةِ فَلَا كَقَوْلِهِ لَمْ يَخْتِجْ الْخُ قِيَاسُهُمَا الْإِكْتِفَاءُ بِنِيَّةِ الْإِسْتِبَاحَةِ فِي التَّيْمُمِ عَنِ النَّيَّةِ عِنْدَ أَوَّلِ مَغْسُولٍ مِنَ الْيَدِ هُنَا خِلَافُ قَوْلِهِ وَلَا يَكْتَفِي بِنِيَّةِ التَّيْمُمِ لَاسْتِقْلَالِهِ وَنِيَّةِ الْوُضُوءِ إِذَا كَانَتْ نِيَّةُ الْإِسْتِبَاحَةِ عَنْ نِيَّةِ التَّيْمُمِ لِلْيَدِ.

الْوُضُوءِ فِي مَحَلِّهَا عَنِ التَّيَمُّمِ لِنَحْوِ الْيَدِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (وَقِيلَ يَكْفِي) قَرْنُهَا (بِسُنَّةٍ قَبْلَهُ)؛ لِأَنَّهَا مِنْ جُمْلَتِهِ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ تَذْمُ لِعَسَلِ شَيْءٍ مِنَ الْوَجْهِ وَلَا كَفَتْ قَطْعًا لاقْتِرَانِهَا بِالْوَاجِبِ حِينَئِذٍ نَعَمْ

الْأُولَى أَوْ نِيَّةَ الْإِسْتِباحَةِ فَلَا، وَإِنْ عَمَّتِ الْجِرَاحَةُ وَجْهَهُ لَمْ يَخْتَجِ عِنْدَ عَسَلٍ غَيْرِهِ إِلَى نِيَّةٍ أُخْرَى غَيْرَ نِيَّةِ التَّيَمُّمِ انْتَهَى وَقَوْلُهُ أَوْ نِيَّةَ الْإِسْتِباحَةِ فَلَا كَقَوْلِهِ لَمْ يَخْتَجِ إلَخَ قِيَاسُهُمَا الْإِكْتِفَاءُ بِنِيَّةِ الْإِسْتِباحَةِ فِي التَّيَمُّمِ عَنِ النِّيَّةِ عِنْدَ أَوَّلِ مَغْسُولٍ مِنَ الْيَدِ هُنَا خِلَافُ قَوْلِهِ وَلَا يَكْتَفِي بِنِيَّةِ التَّيَمُّمِ لاسْتِقْلَالِهِ وَبِنِيَّةِ الْوُضُوءِ إِذَا كَانَتْ نِيَّةُ الْإِسْتِباحَةِ عَنِ نِيَّةِ التَّيَمُّمِ لِلْيَدِ سَمٍ عَلَى حَجِّ أَقُولُ وَالْأَقْرَبُ مَا قَالَهُ حَجَّ فِي شَرْحِ الْمُنْهَاجِ لِمَا عَلَّلَ بِهِ مِنْ أَنَّ كُلَّ طَهَارَةٍ مُسْتَقِلَّةٌ يُشْتَرَطُ لِصِحَّتِ كُلِّ مِنْهُمَا مَا لَا يُشْتَرَطُ لِأُخْرَى، وَيَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ مَا لَا يَتَرَتَّبُ عَلَى غَيْرِهِ عَشْرٌ وَقَوْلُ سَمٍ وَقِيَاسُهُمَا الْإِكْتِفَاءُ إلَخَ أَقُولُ بَلْ هُوَ صَرِيحُهُمَا.

❦ قَوْلُهُ: (بِنِيَّةِ التَّيَمُّمِ) أَيِ بَدَلِ عَسَلِ الْوَجْهِ مَثَلًا. ❦ قَوْلُهُ: (فِي مَحَلِّهَا) أَيِ مَحَلِّ النِّيَّةِ، وَهُوَ الْوَجْهُ. ❦ قَوْلُ الْمُتَنِّ: (بِسُنَّةٍ قَبْلَهُ) خَرَجَ بِهِ الْإِسْتِجَاءُ فَلَا يَكْفِي قَرْنُهَا بِهِ قَطْعًا عَشْرٌ وَمُعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا) إِلَى قَوْلِهِ لِيَتَوَارَدَ فِيهِمَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (مِنْ جُمْلَتِهِ) أَيِ الْوُضُوءِ وَالْأَصَحُّ الْمُنْعُ إِذَا الْمَقْصُودُ مِنْ الْعِبَادَةِ أَرْكَانُهَا وَالسُّنَنُ تَوَابِعُ نِيَّائَةٍ وَمُعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّهُ إلَخَ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالنِّهَايَةِ. وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا عَزَبَتْ قَبْلَ عَسَلِ الْوَجْهِ، فَإِنْ بَقِيََتْ إِلَى عَسَلِهِ كَفَى بَلْ هُوَ أَفْضَلُ لِيُثَابَ عَلَى السُّنَنِ السَّابِقَةِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا خَلَّتْ عَنِ النِّيَّةِ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ ثَوَابُهَا وَعِبَارَةُ شَيْخِنَا وَيُنْدَبُ أَنْ يَنْوِيَ سُنَنَ الْوُضُوءِ عِنْدَ عَسَلِ الْكَفَّيْنِ لِيَحْصُلَ لَهُ ثَوَابُ السُّنَنِ الَّتِي قَبْلَ عَسَلِ الْوُجْهِينِ كَعَسَلِ الْكَفَّيْنِ وَالْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِشْقَاقِ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ هَذِهِ النِّيَّةَ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ ثَوَابُهَا هـ وَقَوْلُهُ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ هَذِهِ النِّيَّةَ قَدْ يُخَالَفُ مَا مَرَّ عَنِ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِذَلِكَ لَا أَصَالَه وَلَا تَبَعِيَّةَ قَالَ عَشْرٌ قَوْلُهُ: م ر؛ لِأَنَّهَا إلَخَ قَضِيَّةٌ هَذَا التَّعْلِيلُ سُقُوطُ الطَّلَبِ بِفِعْلِ السُّنَنِ الْمُتَقَدِّمَةِ بِدُونِ النِّيَّةِ لَكِنْ لَا ثَوَابَ لَهُ لَكِنْ نَقَلَ شَيْخُنَا الشُّوَبَرِيُّ عَنْ مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ لِابْنِ الْقَيِّبِ أَنَّ السُّنَةَ لَا تَحْصُلُ بِدُونِ النِّيَّةِ فَلَا يَسْقُطُ الطَّلَبُ بِالْعَسَلِ الْمُجَرَّدِ عَنْهَا هـ. ❦ قَوْلُهُ: (نَعَمْ إلَخَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَوْ اقْتَرَنَتِ النِّيَّةُ بِالْمُضْمَضَةِ أَوِ الْإِسْتِشْقَاقِ وَانْعَسَلَ مَعَهُ جُزْءٌ مِنَ الْوَجْهِ أَجْزَاةً، وَإِنْ عَزَبَتْ نِيَّتُهُ بَعْدَهُ سِوَاةً أَكَانَ بِنِيَّةِ الْوَجْهِ، وَهُوَ وَاضِحٌ أَمْ لَا لِيُوجِدَ عَسَلُ جُزْءٍ مِنَ الْوَجْهِ مُقْتَرِنًا بِالنِّيَّةِ غَيْرِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ ذَلِكَ الْجُزْءِ مَعَ الْوَجْهِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ لِيُوجِدَ الصَّارِفِ وَلَا تُحَسَّبَ لَهُ الْمُضْمَضَةُ وَلَا الْإِسْتِشْقَاقُ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى أَيِ فِيمَا إِذَا كَانَ بِنِيَّةِ الْوَجْهِ لِعَدَمِ تَقَدُّمِهَا عَلَى عَسَلِ الْوَجْهِ كَمَا قَالَهُ مُجَلِّي فِي الْمُضْمَضَةِ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْعُبَابِ وَالْحَالَةُ الثَّانِيَةُ كَالْأُولَى كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَعِلْمٌ أَنَّهُ لَا يَجِبُ اسْتِصْحَابُ النِّيَّةِ

❦ قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ نَوَى غَيْرَ الْوَجْهِ كَالْمُضْمَضَةِ) أَيِ نَوَى بِالْفِعْلِ الَّذِي آتَى بِهِ مَقْرُونًا بِنِيَّةِ الْوُضُوءِ غَيْرِ الْوَجْهِ بِأَنْ نَوَى الْوُضُوءَ عِنْدَ إِدْخَالِ الْمَاءِ الْفَمَ لَكِنَّهُ نَوَى بِإِدْخَالِهِ الْمُضْمَضَةَ فَانْعَسَلَ مِنْهُ شَيْءٌ مِنَ الشَّفَةِ فَنِيَّةُ غَيْرِ الْوَجْهِ لَيْسَتْ هِيَ النِّيَّةُ الْمُعْتَدُّ بِهَا لاقْتِرَانِهَا بِالشَّفَةِ كَمَا قَدْ يَتَوَهَّمُ وَإِلَّا لَمْ يَتَعَدَّ بِهَا بَلْ هِيَ قَصْدُ الْمُضْمَضَةِ بِالْفِعْلِ الَّذِي آتَى بِهِ وَأَمَّا تِلْكَ فَغَيْرُهَا كَمَا تَقَرَّرَ هَكَذَا يَظْهَرُ فِي تَقْرِيرِ ذَلِكَ وَعِبَارَةُ شَرْحِ الْمُنْهَاجِ نَعَمْ إِنْ انْعَسَلَ مَعَهُ أَيِ مَا قَبْلَ الْوَجْهِ بَعْضُ الْوَجْهِ كَفَى لَكِنْ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ الْوَجْهَ وَجَبَ إِعَادَتُهُ.

إِنْ نَوَى غَيْرَ الْوَجْهِ كَالْمُضْمَضَةِ عِنْدَ انْغِسَالِ حُمْرَةِ الشَّفَةِ كَانَ ذَلِكَ صَارِقًا عَنْ وَقُوعِ الْغَسْلِ
عَنِ الْفَرْضِ لَا عَنِ الْاِعْتِدَادِ بِالنِّيَّةِ؛ لِأَنَّ قَصْدَ الْمُضْمَضَةِ مَعَ وُجُودِ انْغِسَالِ جُزْءٍ مِنَ الْوَجْهِ لَا
يَصْلُحُ صَارِقًا لَهَا؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَا صَدَقَاتِ الْمَنُويِّ بِهَا يَلُ لِّلانْغِسَالِ عَنِ الْوَجْهِ لِتَوَارِدِهِمَا عَلَى
مَحَلٍّ وَاحِدٍ مَعَ تَنَافِيهِمَا فَاتَّصَحَّ بِهَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ أَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ إِجْزَاءِ النِّيَّةِ وَعَدَمِ الْاِعْتِدَادِ
بِالْمَغْشُولِ عَنِ الْوَجْهِ لِاخْتِلَافِ مَلْخَظَيْهِمَا فَتَأَمَّلْهُ لِيَتَعَلَّمَ بِهِ انْدِفَاعَ مَا أَطَالَ بِهِ جَمْعُ هُنَا.

ذَكَرْنَا إِلَى تَمَامِهِ اهـ. وَفِي الْأَسْنَى وَالْمُعْنَى نَحْنُهَا إِلَّا قَوْلَهُ وَالْحَالَةَ الثَّانِيَةَ كَالأُولَى وَقَوْلُهُ وَالْحَالَةَ الثَّانِيَةَ
كَالأُولَى كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ بِالنَّسْبَةِ لِقَصْدِ الْمُضْمَضَةِ أَوِ الْاِسْتِشْقَاقِ فَقَطُّ بِصُرِّيٍّ وَوَاقِفٌ شَيْخُنَا
وَالْبَحِيرِمِيُّ النَّهْيَةَ فَقَالَ مَا نَصَّهُ وَلَا يَكْتَفِي بِقَرْنِ النِّيَّةِ بِمَا قَبْلَ الْوَجْهِ مِنْ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ أَوِ الْمُضْمَضَةِ أَوِ
الْاِسْتِشْقَاقِ إِنْ لَمْ يَنْغَسِلْ مَعَهَا جُزْءٌ مِنَ الْوَجْهِ كَحُمْرَةِ الشَّفَتَيْنِ وَالْأَكْفَتَيْنِ مُطْلَقًا وَفَاتَهُ ثَوَابُ السَّنَةِ مُطْلَقًا
وَالْتَقْصِيلُ فِي وَجُوبِ إِعَادَةِ غَسْلِ ذَلِكَ الْجُزْءِ، فَإِنْ قَصَدَ غَسْلَهُ عَنِ الْوَجْهِ فَقَطُّ لَمْ تَجِبْ إِعَادَتُهُ وَلَا بَأَنْ
قَصَدَ السَّنَةَ فَقَطُّ أَوْ قَصَدَهَا وَغَسَلَ الْوَجْهَ أَوْ أَطْلَقَ وَجَبَتْ إِعَادَتُهُ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَقِيلَ لَا يُعِيدُهُ إِلَّا إِنْ
قَصَدَ السَّنَةَ فَقَطُّ لَا إِنْ قَصَدَ الْوَجْهَ فَقَطُّ أَوْ قَصَدَهُ وَالسَّنَةَ أَوْ أَطْلَقَ، فَإِنْ قَصَدَ تَحْصِيلَ الثَّوَابِ حَيْثُ
أَدْخَلَ الْمَاءَ بِأُتُوبَةٍ مَثَلًا وَالْأَحْسَنُ أَنْ يَتَوَيَّ أَوَّلًا السَّنَةَ فَقَطُّ كَانَ يَقُولُ تَوَيَّتُ سُنَنَ الْوُضُوءِ ثُمَّ يَتَوَيَّ عِنْدَ
أَوَّلِ غَسْلِ الْوَجْهِ النِّيَّةَ الْمُعْتَبِرَةَ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي ثَلَاثِ مَقَامَاتٍ الْأَوَّلُ فِي الْاِكْتِفَاءِ بِالنِّيَّةِ. الثَّانِي:
فِي قَوَاتِ ثَوَابِ السَّنَةِ، الثَّالِثُ فِي وَجُوبِ إِعَادَةِ غَسْلِ ذَلِكَ الْجُزْءِ فَتَأَمَّلْ اهـ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ نَوَى غَيْرَ الْوَجْهِ
كَالْمُضْمَضَةِ إلخ) أَيِ نَوَى بِالْفِعْلِ الَّذِي أَتَى بِهِ مَقْرُونًا بِنِيَّةِ الْوُضُوءِ غَيْرَ الْوَجْهِ بِأَنْ نَوَى الْوُضُوءَ عِنْدَ
إِدْخَالِ الْمَاءِ الْفَمَ لِكَيْتَهُ نَوَى بِإِدْخَالِهِ الْمُضْمَضَةَ فَانْغَسَلَ مِنْهُ شَيْءٌ مِنَ الشَّفَةِ فَنِيَّةٌ غَيْرُ الْوَجْهِ لَيْسَتْ هِيَ
النِّيَّةُ الْمُعْتَدَّةُ بِهَا لِاِفْتِرَاقِهَا بِالشَّفَةِ كَمَا قَدْ يَتَوَهَّمُ. وَإِلَّا لَمْ يُعْتَدَّ بِهَا بَلْ هِيَ أَيِ نِيَّةٌ غَيْرُ الْوَجْهِ قَصْدُ الْمُضْمَضَةِ
بِالْفِعْلِ الَّذِي أَتَى بِهِ وَأَمَّا تِلْكَ أَيِ النِّيَّةِ الْمُعْتَدَّةُ بِهَا فَغَيْرُهَا كَمَا تَقَرَّرَ هَكَذَا يَظْهَرُ فِي تَقْرِيرِ ذَلِكَ وَعِبَارَةُ شَرْحِ
الْمُنْهَجِ نَعَمْ إِنْ اِنْغَسَلَ مَعَهُ أَيِ مَا قَبْلَ الْوَجْهِ بَعْضُ الْوَجْهِ كَفَى لَكِنْ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ الْوَجْهَ وَجَبَتْ إِعَادَتُهُ
سَم. □ قَوْلُهُ: (غَيْرَ الْوَجْهِ) أَيِ وَحْدَهُ بِأَنْ نَوَى غَيْرَ الْوَجْهِ فَقَطُّ أَوْ تَوَاهُمَا أَوْ أَطْلَقَ قَلْبُوبِي. □ قَوْلُهُ: (صَارِقًا
لَهَا) أَيِ لِلنِّيَّةِ؛ لِأَنَّهُ أَيِ انْغِسَالِ جُزْءٍ مِنَ الْوَجْهِ كُرْدِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (بَلْ لِّلانْغِسَالِ) أَيِ اِعْتِدَادِهِ وَقَوْلُهُ عَنِ
الْوَجْهِ مُتَعَلِّقٌ بِهَذَا الْمَضَافِ الْمُقَدَّرِ. □ قَوْلُهُ: (لِتَوَارِدِهِمَا عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ) الْمُتَبَادِرُ رُجُوعُ هَذَا الضَّمِيرِ
الْمُتَنَّى لِقَصْدِ الْمُضْمَضَةِ أَوْ لِلْمُضْمَضَةِ وَانْغِسَالِ الْجُزْءِ الْمَذْكُورِ وَحَيْثُ يَمْنَعُ دَعْوَى تَوَارِدِهِمَا عَلَى

□ قَوْلُهُ: (لِتَوَارِدِهِمَا عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ) الْمُتَبَادِرُ رُجُوعُ هَذَا الضَّمِيرِ الْمُتَنَّى لِقَصْدِ الْمُضْمَضَةِ أَوْ
لِلْمُضْمَضَةِ وَانْغِسَالِ الْجُزْءِ الْمَذْكُورِ وَحَيْثُ يَمْنَعُ دَعْوَى تَوَارِدِهِمَا عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ
الْقَصْدِ وَالْمُضْمَضَةِ مَحَلُّهُ دَاخِلُ الْفَمِ وَانْغِسَالِ الْجُزْءِ الْمَذْكُورِ مَحَلُّهُ خَارِجُهُ، فَإِنْ أَرَادَ بِالْمَحَلِّ جُمْلَةَ
الْوَجْهِ فَهَذَا لَا يُؤْتَرُ مَعَ اخْتِلَافِ مَحَلِّهِمَا مِنْهُ.
(فَرْعٌ): حَيْثُ أَجْزَأَتِ النِّيَّةُ فَاتَتْ الْمُضْمَضَةُ.

(وله تفريقها) أي نيّة رفع الحدث والطهارة عنه لا غيرهما لِعَدَمِ تَصَوُّرِهِ فِيهِ (على أعضائه) أي الوُضوءُ كَأَن يَنْوِي عند غَسْلِ الوجه رفعَ الحدث عنه أو عنه لا عن غيره وَهَكَذَا (في الأصح) كما يجوزُ تفريقُ أفعالِ الوُضوءِ وفي كُلِّ من هاتين الصّورتين يحتاجُ لِتَجْدِيدِ النِّيّةِ عند كُلِّ عُضْوٍ لم تَشْمَلْهُ نِيّةٌ ما قَبْلَهُ.....

مَحَلٌّ وَاحِدٌ؛ لِأَن كُلًّا مِنَ الْقَصْدِ وَالْمُضْمَضَةِ مَحَلُّ دَاخِلِ الْفَمِ وَاتِّغْسَالِ الْجُزْءِ الْمَذْكُورِ مَحَلُّ خَارِجِهِ، فَإِن أَرَادَ بِالْمَحَلِّ جُمْلَةَ الْوَجْهِ فَهَذَا لَا يُؤْتَرُ مَعَ اخْتِلَافِ مَحَلِّمَا مِنْهُ.

(فَرَعَ) حَيْثُ أَجْزَأَتِ النَّيَّةُ فَاتَتْ الْمُضْمَضَةُ سَمَ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ بِالضَّمِيرِ اعْتِدَادُ الْإِنْتِغَالِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُ الشَّارِحِ بَعْدَ وَقَصْدِ الْمُضْمَضَةِ الْمُقْتَضِي لِعَدَمِ اعْتِدَادِ الْإِنْتِغَالِ سَوَاءً قَصَدَ الْمُضْمَضَةَ فَقَطْ، وَهُوَ ظَاهِرٌ أَوْ مَعَ الْوَجْهِ كَمَا مَرَّ عَنْ شَيْخِنَا وَقَوْلِي ع ش إِذَا جَمَعَ فِي نِيَّتِهِ بَيْنَ فَرْضٍ وَسُنَّةٍ مَقْصُودَةٌ بَطْلًا فَالْقِيَاسُ فِيمَا إِذَا قَصَدَ الْمُضْمَضَةَ وَالْوَجْهَ وَجُوبُ غَسْلِ ذَلِكَ الْجُزْءِ مَعَ الْوَجْهِ ثَانِيًا وَعَدَمُ الْإِعْتِدَادِ بِمَا فَعَلَهُ أَوَّلًا أَه، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَحَلِّ الْإِنْتِغَالُ نَفْسُهُ.

﴿فَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ﴾ (وَلَهُ) أَيِ الْمُتَوَضِّعِ وَلَوْ دَائِمَ الْحَدَثِ، وَإِنْ لَمْ يَجْزُ لَهُ تَفْرِيْقُ أَفْعَالِهِ بُجَيْرِمِيٍّ. □ فَوَيْلٌ: (لَا غَيْرُهُمَا) خِلَافًا لِظَاهِرِ إِطْلَاقِ الْمَنْهَجِ وَالتَّهْيِئَةِ وَالْمُعْنَى وَصَرِيحَ مُحْشِيهَا الزِّيَادِي وَع ش وَالبُجَيْرِمِيُّ عِبَارَةُ الْأَخِيرِينَ قَوْلُهُ: تَفْرِيْقُهَا أَيِ النَّيَّةِ أَيِ بَسَائِرِ صَوَرِهَا الْمُتَقَدِّمَةِ أَخْذًا مِنْ إِطْلَاقِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِابْنِ حَجَّ أَه. □ فَوَيْلٌ: (لِعَدَمِ تَصَوُّرِهِ إِلَخ) قَدْ يَمْنَعُ بَلْ يَنْبَغِي أَنَّهُ لَوْ نَوَى عِنْدَ كُلِّ عُضْوٍ غَسْلَهُ عَنِ الْوُضُوءِ أَوْ لِأَجْلِ اسْتِباحَةِ الصَّلَاةِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ صَحَّ وَكَانَ مِنْ تَفْرِيْقِ النَّيَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ عَلَى حَجَّ أَه ع ش. □ فَوَيْلٌ: (كَأَن يَنْوِي) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرٌ فِي النَّهَايَةِ. □ فَوَيْلٌ: (عِنْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ إِلَخ) وَكَيْفِيَّةُ تَفْرِيْقِ النَّيَّةِ عِنْدَ الْمُسْنُونِ كَأَن يَقُولَ نَوَيْتُ مَسْحَ الْأُذُنَيْنِ عَنِ سُنَّةِ الْوُضُوءِ سَمَ وَفَائِدَةُ التَّفْرِيْقِ عَدَمَ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ بِإِذْخَالِ الْيَدِ مِنْ غَيْرِ نِيَّةِ الْإِغْتِرَافِ قَبْلَ نِيَّةِ رَفْعِ حَدِيثِهَا شَوْبَرِيٍّ أَه بُجَيْرِمِيٍّ. □ فَوَيْلٌ: (عَنهُ إِلَخ) قَيْدٌ فَلَوْ لَمْ يَقُلْهُ لَمْ يَكُنْ مِنَ التَّفْرِيْقِ لِشُمُولِ النَّيَّةِ لِمَا بَعْدَهُ بُجَيْرِمِيٍّ، وَيَأْتِي عَنِ النَّهَايَةِ مِثْلُهُ. □ فَوَيْلٌ: (وَهَكَذَا) وَلَا فَرْقَ فِي جَوَازِ تَفْرِيْقِهَا بَيْنَ أَنْ يَضُمَّ إِلَيْهَا نَحْوُ نِيَّةِ تَبَرُّدٍ أَوْ لَا نِهَايَةَ. □ فَوَيْلٌ: (مِنْ هَاتَيْنِ الصَّوْرَتَيْنِ) أَيِ الْمَذْكُورَتَيْنِ بِقَوْلِهِ عَنْهُ أَوْ عَنْهُ لَا عَنْ غَيْرِهِ. □ فَوَيْلٌ: (عِنْدَ كُلِّ عُضْوٍ إِلَخ) وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَوْ نَوَى عِنْدَ غَسْلِ وَجْهِهِ رَفَعَ الْحَدَثَ عَنْهُ وَعِنْدَ غَسْلِ الْيَدَيْنِ رَفَعَ الْحَدَثَ وَلَمْ يَقُلْ عَنْهُمَا كَفَاهُ ذَلِكَ وَلَمْ يَحْتَجْ لِلنِّيَّةِ عِنْدَ مَسْحِ رَأْسِهِ وَغَسْلِ رِجْلَيْهِ إِذْ نَبَّهَ عِنْدَ يَدِهِ الْآنَ كُنِّيَّتِهِ عِنْدَ وَجْهِهِ نِهَايَةَ أَيِ كَمَا لَوْ نَوَى رَفَعَ الْحَدَثَ عِنْدَ وَجْهِهِ وَأَطْلَقَ فَإِنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالْجَمِيعِ ع ش. □ فَوَيْلٌ: (لَمْ تَشْمَلْهُ نِيَّةٌ مَا قَبْلَهُ) بِخِلَافِ مَا لَوْ شَمِلَتْهُ كَأَن أَطْلَقَ عِنْدَ غَسْلِ الْيَدَيْنِ نِيَّةً

□ فَوَيْلٌ: (لِعَدَمِ تَصَوُّرِهِ فِيهِ) قَدْ يَمْنَعُ بَلْ يَنْبَغِي أَنَّهُ لَوْ نَوَى عِنْدَ كُلِّ عُضْوٍ غَسْلَهُ عَنِ الْوُضُوءِ أَوْ لِأَجْلِ اسْتِباحَةِ الصَّلَاةِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ صَحَّ وَكَانَ مِنْ تَفْرِيْقِ النَّيَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَيْلٌ: (عِنْدَ كُلِّ عُضْوٍ لَمْ تَشْمَلْهُ نِيَّةٌ مَا قَبْلَهُ) بِخِلَافِ مَا لَوْ شَمِلَتْهُ كَأَن أَطْلَقَ عِنْدَ غَسْلِ الْيَدَيْنِ نِيَّةً رَفَعَ الْحَدَثَ فَلَا يَحْتَاجُ لِتَجْدِيدِهَا لِمَا بَعْدَهَا. (فَرَعَ): اخْتَلَفَ فِيمَا لَوْ نَوَى عِنْدَ كُلِّ عُضْوٍ رَفَعَ الْحَدَثَ وَأَطْلَقَ فَهَلْ يَصِحُّ وَتَكُونُ كُلُّ نِيَّةٍ مُؤَكَّدَةً لِمَا

لو أبطله أو نحو الصلاة في الأثناء أثيب على ما مضى إن كان لعذر وإلا فلا وظاهر أن خلاف التفريق يأتي في الغسل وقد يشكّل ما هنا بالطواف فإنه لا يجوز تفريق النية فيه مع جواز تفريقه كالوضوء وقول الزركشي يجوز التقرب بطوفة واحدة ضعيف وقد يجاب بأنهم ألحقوا الطواف في هذه الصلاة؛ لأنه أكثر سببها بها من غيرها. (الثاني غسل وجهه) يعني انغساله ولو يفعل غيره

رفع الحديث فلا يحتاج لتجديدها لما بعدهما.

(فرغ) اختلف فيما لو نوى كل عضو رفع الحديث وأطلق فهل يصح، ويكون كل نية مؤكدة لما قبلها أو لا يصح؛ لأن كل نية تقطع النية السابقة عليها كما لو نوى الصلاة في أثنائها فإنه يكون قاطعاً لنهايتها وقد يتجه الأول ويفرق بأن الصلاة أضيق سموع ش زاد المغيبي بعد ذكر ما يوافقه عن ابن شعبة ما نصه وهذا حسن لكنه ليس من التفريق؛ لأن النية الأولى حصل بها المقصود لجميع الأعضاء اهـ.

☐ قوله: (ولو أبطله) إلى قوله وظاهر في المغيبي. ☐ قوله: (ولو أبطله) أي بحديث أو غيره نهاية.

☐ قوله: (أثيب إلخ) ويبطل بالردة التيمم ونية الوضوء والغسل ولو نوى قطع الوضوء انقطعت النية فيعيدها للباقي مغيبي ونهاية قال ع ش وهل من قطع النية ما لو عزم على الحديث ولم يوجد منه فيه نظر وقياس ما صرحوا به في الصلاة من أنه لو عزم على أن يأتي بمبطل كالعمل الكثير لم تبطل إلا بالشروع فيه أنها لا تنقطع هنا بمجرّد العزم المذكور فلا يحتاج لإعادة ما غسله بعد العزم اهـ. ☐ قوله: (لعذر) هو أولى من قول النهاية والمغيبي بغير اختياره اهـ. ☐ قوله: (يأتي في الغسل) فينوي رفع جنبه رأسه فقط ثم يشقه الأيمن ثم الأيسر ثم أسفله، ويجوز على قياسه أن يفرق النية على عضو واحد بأن ينوي رفع حديث كفه ثم ساعده كما نقله الإطفيحي عن ع ش اهـ بجبرمي. ☐ قوله: (فإنه لا يجوز تفريق النية فيه) قد يشكّل الإمتناع فيما لو نوى عند الحجر أن يدور إلى أن يصل إليه عن الطواف أو لأجله وهكذا إلى تمام السبع سم. ☐ قوله: (وقد يشكّل) إلى المتن نقله ع ش عن الشارح وأقره. ☐ قوله: (وقول الزركشي إلخ) أي المقتضي لجواز تفريق النية في الطواف. ☐ قوله: (في هذا) أي في عدم جواز تفريق النية.

☐ قوله: (غسل وجهه) وفي فتاوى م ر ولو ابتلي بالكحل وغير الكحل ماء غسل الوجه لم يضراً اهـ بجبرمي عن الأجهوري. ☐ قوله: (يفني) إلى قوله قال في النهاية والمغيبي. ☐ قوله: (يفني انغساله إلخ) يُحتمل أن يكون المراد مضد المبنى للمفعول أو الحاصل بالمضد، وهو ظاهر بل لك أن تقول يجوز إبقاؤه على ظاهره وفعل الغير المستند لإذنه أو المقترن بنيتة فعله حكماً بصري. ☐ قوله: (انغساله) أي مع النية ذكرًا كما علم مما مرّ رشدي. ☐ قوله: (ولو يفعل غيره إلخ) ولو ألقاه غيره في نهر مكرها فتوى فيه رفع الحديث صح وضوءه نهاية زاد المغيبي ولو نسي لعمّة في وضوئه أو غسله فأنغسلت في الغسلة

قبلها أو لا يصح؛ لأن كل نية تقطع النية السابقة عليها كما لو نوى الصلاة في أثنائها فإنه يكون قاطعاً لنهايتها وقد يتجه الأول ويفرق بأن الصلاة أضيق بدليل أنه لا يصح تفريق نيتها بخلاف الوضوء.

☐ قوله: (فإنه لا يجوز تفريق النية فيه) قد يشكّل الإمتناع فيما لو نوى عند الحجر أن يدور إلى أن يصل إليه عن الطواف أو لأجله وهكذا إلى تمام السبع.

بلا إذنه أو يسْقُوطه في نحو نهرٍ إن كان ذا كِرَا للثَّيِّه فيهما وكذا في سائر الأعضاء بخلاف ما وقَّع منها بفعله كَتَعَرَّضَهُ لِلْمَطَرِ ومَشِيَهُ في الماء لا يُشْتَرَطُ فيه ذلك إقامة له مقامها قال تعالى ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] وخَرَجَ بالغسل هنا وفي سائر ما يجبُ غَسْلُهُ مِمَّنِ الماءِ بلا جريانٍ فلا يكفي اتفاقاً بخلاف غَمَسِ الغُصْرِ في الماءِ فإنه يُسَمَّى غَسَلًا (وهو) طَوْلًا ظاهراً (ما بين منابت) شَعْرٍ (رأسه غالباً) تحت (مُنْتَهَى) أي طَرَفِ الْمُقْبِلِ من (لَحْيَيْهِ) بِفَتْحِ اللامِ على المشهور فهو من الوجه دون ما تحته والشعرُ النابتُ على ما تحته ويتأويلُ الرَّافِعِيُّ له بأنَّ المُنْتَهَى قد يُرادُ به ما يليه من جهة الحنك لا آخره يندفعُ الاعتراضُ على المثنِّ بأنه يقتضي

الثانية أو الثالثة بِنَيْهِ التَّنْفُلِ أو في إعادة وضوء أو غُسلٍ لِإِنْشَائِهِ له أَجْزاً بخلاف ما لو انْعَسَلْتَ في تجديد وضوء فإنه لا يُجْزئُهُ ؛ لِأَنَّهُ طَهْرٌ مُسْتَقْبَلٌ بِنَيْهِ لم تَوَجَّهْ لِرَفْعِ الْحَدِّثِ أَصْلًا وبخلاف ما لو تَوَضَّأَ احتياطاً فانْعَسَلْتَ فيه فإنه لا يُجْزئُهُ أيضاً لِما مرَّ اهـ . ة فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ ذَا كِرَا لِلثَّيِّهِ الْخ) أي بخلاف ما لو عَزَبَتِ الثَّيِّه فيهما فلا يُجْزئُهُ لِانْتِفَاءِ فِعْلِهِ مَعَ الثَّيِّهِ وَقَوْلُهُمْ لا يُشْتَرَطُ فِعْلُهُ مَحَلُّهُ إِذَا كَانَ مُتَدَكِّراً لِلثَّيِّهِ مُعْنِي وَنَهَايَةُ .

ة فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا وَقَّعَ مِنْهَا) أي مِنْ الْأَعْضَاءِ أَي انْعَسَالِهَا عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ . ة فَوَدَّ: (لا يُشْتَرَطُ فِيهِ ذَلِكَ الْخ) أي تَذَكُّرُ الثَّيِّهِ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ نَوَى الْوُضُوءَ عِنْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ وَغَسَلَ أَعْضَاءَهُ غَيْرَ رِجْلَيْهِ ثُمَّ نَزَلَ فِي الْمَاءِ غَائِلًا عَنِ الثَّيِّهِ اِزْتَفَعَ حَدُّهُمَا لِيَكُونَ التَّزَوُّلُ مِنْ فِعْلِهِ ثُمَّ ظَاهِرٌ مَا ذَكَرَ أَنَّهُ لَوْ نَزَلَ لِعَرَضٍ كِلَازَالَةٍ مَا عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْوَحْلِ أَوْ قَصَدَ أَنْ يَقْطَعَ الْبَحْرَ، وَيَخْرُجَ مِنْهُ إِلَى الْجَانِبِ الْآخِرِ اِزْتَفَعَ حَدُّهُمَا، وَيَتَّبِعِي خِلَافَهُ ؛ لِأَنَّ تَزَوُّلَهُ لِذَلِكَ الْغَرَضِ يُعَدُّ صَارِفًا عَنِ الْحَدِّثِ وَمَحَلٌّ عَدَمِ اشْتِرَاطِ اسْتِخْضَارِ الثَّيِّهِ حَيْثُ لَا صَارِفَ كَمَا قَالَ سَمٍ عَلَى الْمُنْهَجِ ع ش . عِبَارَةُ الْبُحَيْرِيِّ وَبَعْدَ هَذَا أَي قَرْنِ الثَّيِّهِ بِأَوَّلِ غَسْلِ الْوَجْهِ يَكْفِي الْإِسْتِضْحَابُ الْحُكْمِيُّ بِأَنَّ لَا يَصْرِفُهَا بِنَيْهِ قَطَعَ أَوْ قَصَدَ تَبَرُّدَ أَوْ نَحْوَهُمَا كَتَنْظِيفٍ وَمِنْهُ مَا إِذَا تَوَضَّأَ عَلَى الْفُسْقِيَّةِ فِي مَوْضِعٍ ثُمَّ انْتَقَلَ قَبْلَ غَسْلِ رِجْلَيْهِ فَعَسَلَهُمَا بِقَصْدِ التَّنْظِيفِ فَإِنَّهُ صَارِفٌ فَلَا بُدَّ أَنْ يَسْتَحْضِرَ نَيْتَهُ الْوُضُوءِ اهـ . ة فَوَدَّ: (وَتَحْتَ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى مَنَابِتٍ وَتَقْدِيرُهُ مَبْنِيٌّ عَلَى تَأْوِيلِ الرَّافِعِيِّ الْآتِي .

ة فَوَدَّ: (أَي طَرَفَ الْخ) تَفْسِيرٌ لِمُنْتَهَى كَمَا يَأْتِي . ة فَوَدَّ: (فَهُوَ الْخ) أَي قَمْنَتَهُ اللَّحْيَيْنِ مِنَ الْوَجْهِ كَمَا تَقَرَّرَ، وَإِنْ لَمْ تَشْمَلْهُ عِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ نَهَايَةً وَمُعْنِي . ة فَوَدَّ: (دُونَ مَا تَحْتَهُ) أَي تَحْتَهُ الْمُتَنَهَى وَقَوْلُهُ وَالشَّعْرُ الْخُ عَطْفٌ عَلَى الْمُضَوَّلِ وَقَوْلُهُ عَلَى مَا تَحْتَهُ إِظْهَارٌ فِي مَقَامِ الْإِضْمَارِ . ة فَوَدَّ: (لَهُ) أَي لِقَوْلِ الْمُثْنِ الْمُتَنَهَى لَحْيَيْهِ . ة فَوَدَّ: (بِأَنَّ الْمُتَنَهَى) أَي لَفْظُ مُتَنَهَى اللَّحْيَيْنِ وَقَوْلُهُ يَلِيهِ أَي يَلِي الْمُتَبَادَرِ مِنَ الْمُتَنَهَى، وَهُوَ الْآخَرُ بَصْرِيٌّ . ة فَوَدَّ: (لَا آخِرَهُ) أَي لَا آخِرَ الْمُتَنَهَى، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُتَبَادَرُ مِنْهُ .

ة فَوَدَّ: (كَتَعَرَّضَهُ لِلْمَطَرِ) الَّذِي فِي الرُّوضِ اِغْتِبَارُ نَيْتِهِ فِي هَذِهِ فَقَالَ أَوْ تَعَرَّضَ لِلْمَطَرِ نَاوِيًا لَمْ يَمْسَحْ أَجْزَاهُ اِنْتَهَى .

خُرُوجِ مُنْتَهَاهُمَا مِنَ الْبَيْنَةِ وَهُمَا الْعِظْمَانِ اللَّذَانِ عَلَيْهِمَا الْأَسْنَانُ السُّفْلَى. وَتَفْسِيرُ الْمُتَنَهَى بِمَا ذَكَرْتَهُ يَشْمَلُ طَرَفَ الْمُقْبِلِ وَمِمَّا تَحْتَ الْعِذَارِ إِلَى الذَّقَنِ الَّتِي هِيَ مِنْ مُنْتَهَاهُمَا أَيْ مُجْتَمَعُهُمَا وَمِنْ ثَمَّ عَبَّرَ غَيْرُهُ بِمُنْتَهَى اللَّحْيَيْنِ وَالذَّقَنِ (و) عَرْضًا ظَاهِرًا (مَا بَيْنَ أُذُنَيْهِ) حَتَّى مَا ظَهَرَ بِالْقَطْعِ مِنْ جُرْمٍ نَحْوِ أَنْفٍ قُطِعَ لِيُوقَعَ الْمُوَاجَهَةُ الْمَأْخُودُ مِنْهَا الْوَجْهَ بِذَلِكَ بِخِلَافِ بَاطِنٍ عَيْنٍ بَلْ لَا يُسَنُّ بَلْ قَالَ بَعْضُهُمْ: يُكْرَهُ.....

قُودُ: (وَهُمَا) أَيْ اللَّحْيَانِ. قُودُ: (بِمَا ذَكَرْتَهُ) أَيْ بِطَرَفِ الْمُقْبِلِ الْإِلَخ. قُودُ: (يَشْمَلُ طَرَفَ الْمُقْبِلِ الْإِلَخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَأَسْفَلَ الْمُقْبِلِ مِنَ الذَّقَنِ وَاللَّحْيَيْنِ وَفَسَّرَ فِي شَرْحِهِ الذَّقْنَ بِمُجْتَمَعِ اللَّحْيَيْنِ وَاللَّحْيَيْنِ بِالْعِظْمَيْنِ اللَّذَيْنِ تَبَيَّنَتْ عَلَيْهِمَا الْأَسْنَانُ السُّفْلَى سَم. قُودُ: (مِنْ تَحْتِ الْعِذَارِ الْإِلَخ) بَيَانٌ لِلْمُقْبِلِ. قُودُ: (هِيَ مِنْ مُنْتَهَاهُمَا) لَعَلَّ الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ مِنْ. قُودُ: (وَمِنْ ثَمَّ الْإِلَخ) أَيْ مِنْ أَجْلِ إِرَادَتِهِمُ الشُّمُولِ. قُودُ: (إِلَى الذَّقَنِ) دَاخِلٌ فِي الْمُغَيَّا.

قَوْلُ (وَمَا بَيْنَ أُذُنَيْهِ) أَيْ بَيَّنَّ وَتَدَيَّيْهُمَا وَلَوْ تَقَدَّمَتْ أُذُنَاهُ عَنْ مَحَلِّهِمَا أَوْ تَأَخَّرَتْ عَنْهُ فَالْعَبْرَةُ بِمَحَلِّهِمَا الْمُغْتَاذِ فَيَجِبُ غَسْلُهُمَا فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُمْ أَنْاطُوا الْحُكْمَ بِمَا تَقَعُ بِهِ الْمُوَاجَهَةُ بِخِلَافِ الْمِرْقَتَيْنِ وَالْكَعْبَيْنِ وَالْحَشْفَةِ فَإِنَّهُمْ أَنْاطُوا الْحُكْمَ بِهَا وَلَوْ خَرَجَتْ عَنْ حَدِّ الْإِعْتِدَالِ حَتَّى لَاصَقَ الْمِرْقَةُ الْمُنَكَّبُ وَالْكَعْبُ الرُّكْبَةُ فَهَوَ الْمُعْتَبَرُ كَمَا فِي الْحَشْفَةِ شَيْخُنَا وَع ش وَبُجَيْرِمِي. قُودُ: (حَتَّى مَا ظَهَرَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَاخْتَلَفَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُثْنِي وَقَوْلُهُ حَتَّى مَا ظَهَرَ بِالْقَطْعِ الْإِلَخ أَيْ مَا بَاشَرَهُ الْقَطْعُ فَقَطُّ أَمَّا بَاطِنُ الْأَنْفِ أَوْ الْفَمِ فَهَوَ عَلَى حَالِهِ بَاطِنٌ، وَإِنْ ظَهَرَ بِالْقَطْعِ فَلَا يَجِبُ غَسْلُهُ كَمَا يَأْتِي فِي الشَّارِحِ أَه كُرْدِي عِبَارَةُ ع ش فَرَعٌ قَالُوا يَجِبُ غَسْلُ مَا ظَهَرَ بِقَطْعِ شَفَةِ أَوْ أَنْفٍ وَالْمُرَادُ مَا ظَهَرَ مِنْ مَحَلِّ الْقَطْعِ لَا مَا كَانَ مُسْتَتِرًا بِالْمَقْطُوعِ فَلَا يَجِبُ غَسْلُ مَا ظَهَرَ بِقَطْعِ الشَّفَةِ مِنْ لَحْمِ الْأَسْنَانِ وَالْأَسْنَانِ وَكَذَا لَا يَجِبُ غَسْلُ مَا ظَهَرَ بِقَطْعِ الْأَنْفِ مِمَّا كَانَ تَحْتَهُ، وَإِنْ صَارَ بَارِزًا مُنْكَشِفًا وَفَاقًا لِمَا أَقْبَى بِهِ شَيْخُنَا حَجَّ أَه سَم عَلَى الْمُنْهَجِ وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ م بِخِلَافِ بَاطِنِ الْأَنْفِ وَالْفَمِ وَالْعَيْنِ أَه وَفِي حَاشِيَةِ شَيْخُنَا مَا يُوَافِقُهُ. وَقَالَ الْبُصْرِيُّ بَعْدَ ذِكْرِ مَا مَرَّ عَنْ سَم عَلَى الْمُنْهَجِ مَا نَصَّهُ أَقُولُ يَنْبَغِي أَنْ يَتَأَمَّلَ هَذَا الْإِفْتَاءَ فَإِنَّهُ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ عَلَّلَ الْأَصَحَّ مِنْ وَجُوبِ غَسْلِ مَا ظَهَرَ بِالْقَطْعِ مِنْ أَنْفٍ وَشَفَةِ بِقَوْلِهِ كَمَا لَوْ كَشَطَ جِلْدَهُ وَجْهَهُ أَوْ يَدَهُ ثُمَّ حَكَى مُقَابِلَ الْأَصَحِّ بِقَوْلِهِ وَالثَّانِي لَا؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُمَكِّنُهُ غَسْلُهُ قَبْلَ الْقَطْعِ وَلَمْ يَكُنْ وَاجِبًا فَبَقِيَ عَلَى مَا كَانَ أَه وَبِهِ يَظْهَرُ أَنَّ الْإِفْتَاءَ الْمَذْكُورَ إِنَّمَا يَتَخَرَّجُ عَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه وَفِيهِ نَظَرٌ.

قُودُ: (مِنْ جُرْمٍ نَحْوِ أَنْفٍ) كَحُمْرَةِ الشَّفَتَيْنِ نِهَايَةً. قُودُ: (بِخِلَافِ بَاطِنِ الْعَيْنِ).

قُودُ: (يَشْمَلُ طَرَفَ الْمُقْبِلِ الْإِلَخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَأَسْفَلَ الْمُقْبِلِ مِنَ الذَّقَنِ وَاللَّحْيَيْنِ وَفَسَّرَ فِي شَرْحِهِ الذَّقْنَ بِمُجْتَمَعِ اللَّحْيَيْنِ وَفَسَّرَ فِيهِ اللَّحْيَيْنِ بِالْعِظْمَيْنِ اللَّذَيْنِ تَبَيَّنَتْ عَلَيْهِمَا الْأَسْنَانُ السُّفْلَى.

قُودُ: (بِخِلَافِ بَاطِنِ عَيْنٍ).

(فَرَعٌ): لَوْ نَبَتْ شَعْرٌ فِي الْعَيْنِ وَخَرَجَ إِلَى حَدِّ الْوَجْهِ فَهَلْ يَجِبُ غَسْلُ مَا فِي حَدِّ الْوَجْهِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ فِي

لِلضَّرَرِ وَأَنْفٍ وَفَمٍ، وَإِنْ ظَهَرَ بِقَطْعِ جَفْنٍ وَأَنْفٍ وَشَفَةِ، وَإِنَّمَا جُعِلَ ظَاهِرًا إِذَا تَنَجَّسَ لِغِلْظِ أَمْرِ
النَّجَاسَةِ وَاخْتَلَفَتْ فِتَاوَى الْمُتَأَخِّرِينَ فِي أُنْمُلَةٍ أَوْ أَنْفٍ مِنْ نَقْدِ التَّحَمِّ وَخَشْيٍ مِنْ إِزَالَتِهِ مُحَذَّوْرٌ
تَيَمُّمٌ وَالَّذِي يَظْهَرُ وَجُوبُ غَسَلٍ مَا فِي مَحَلِّ الْإِلْتِحَامِ مِنَ الْأَنْفِ لَا غَيْرُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَدَلًا إِلَّا عَنْ
هَذَا إِذِ الْأَنْفُ الْمُقَطَّوعُ لَا يَجِبُ أَنْ يُغْسَلَ مِمَّا ظَهَرَ بِالْقَطْعِ إِلَّا مَا بَاشَرَهُ الْقَطْعُ فَقَطْ وَكُلُّهُ مِنَ
الْأُنْمُلَةِ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ عَنْ جَمِيعِ مَا ظَهَرَ بِالْقَطْعِ وَلَيْسَ هَذَا كَالْجَبِيرَةِ حَتَّى يَمَسَّحَ بِأَقْيَمِهِ بَدَلًا عَمَّا
أَخَذَهُ مِنْ مَحَلِّ الْقَطْعِ؛ لِأَنَّهَا رُخْصَةٌ وَبَصَدِّ الزَّوَالِ، وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي عَظَمِ وَصِلٍ وَلَمْ يَكْتَسِ
وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَنْقُضُ لَمَسُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِاخْتِلَافِ الْمُدْرَكِينَ، وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْوَجْهَ مَا ذُكِرَ

(فَرُغَ) لَوْ نَبَتَ شَعْرٌ فِي الْعَيْنِ وَخَرَجَ إِلَى حَدِّ الْوَجْهِ فَهَلْ يَجِبُ غَسْلُ مَا فِي حَدِّ الْوَجْهِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ فِي حَدِّ
الْوَجْهِ أَوْ لَا تَبَعًا لِمَنْبَتِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْقَلْبُ إِلَى الثَّانِي أَمِيلٌ سَمِ وَجَزَمَ عَشِ الثَّانِي بِمَا عَزَوْ.

❑ قَوْلُهُ: (لِلضَّرَرِ) أَيِ إِنْ تَوَهَّمَ الضَّرَرُ وَمُقْتَضَاهُ الْحُرْمَةُ إِنْ تَحَقَّقَ الضَّرَرُ طَبْلَاوِيًّا أَهْ بِجَيْرِ مِيٍّ.
❑ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا جُعِلَ) أَيِ بَاطِنِ الْعَيْنِ وَالْأَنْفِ وَالْفَمِ. ❑ قَوْلُهُ: (لِغِلْظِ أَمْرِ النَّجَاسَةِ) بِدَلِيلِ إِزَالَتِهَا عَنْ
الشَّهِيدِ حَيْثُ كَانَتْ غَيْرَ دَمِ الشَّهَادَةِ، وَيَجِبُ غَسْلُ مَوْقِ الْعَيْنِ قَطْعًا، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ تَخَوُّرٌ رَمَاصٍ يَمْنَعُ
وَصُولَ الْمَاءِ إِلَى الْمَحَلِّ الْوَاجِبِ وَجَبَ إِزَالَتُهُ وَغَسْلُ مَا تَحْتَهُ نِهَائَةً وَمُعْنَى. ❑ قَوْلُهُ: (لَا غَيْرُ) قَدْ يُقَالُ
هَلَا وَجَبَ أَيْضًا غَسْلُ مَا صَارَ سَائِرًا لِباطِنِ الْأَنْفِ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ مَا كَانَ مِنَ الْأَنْفِ سَائِرًا لَهُ وَكَانَ يَجِبُ
غَسْلُهُ ثُمَّ سَمِعْتُ عَنْ فِتَاوَى شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ مَا يَقْتَضِي وَجُوبَ غَسَلِ جَمِيعِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَفِي
شَرْحِ م ر أَيِ النَّهَابَةِ حَتَّى لَوْ اتَّخَذَ لَهُ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ وَجَبَ غَسْلُهُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ؛ لِأَنَّهُ وَجَبَ عَلَيْهِ
غَسْلُ مَا ظَهَرَ مِنْ أَنْفِهِ بِالْقَطْعِ وَقَدْ تَعَدَّرَ فَصَارَ الْأَنْفُ الْمَذْكُورُ فِي حَقِّهِ كَالْأَضْلِيِّ. اه. سَمِ. ❑ قَوْلُهُ: (إِلَّا
مَا بَاشَرَهُ الْبُخْ) ظَاهِرُ الْمَنْعِ.

❑ قَوْلُهُ: (وَكُلُّهُ) عُطِفَ عَلَى مَا فِي مَحَلِّ الْإِلْتِحَامِ وَالضَّمِيرُ لِلتَّقْدِيرِ وَلَوْ قَالَ وَكُلُّهَا أَيِ الْأُنْمُلَةِ مِنْهُ كَانَ أَوَّلَى
وَقَوْلُهُ وَلَيْسَ هَذَا أَيِ التَّقْدِيرِ الْمَجْعُولِ أُنْمُلَةً (قَوْلُهُ: ؛ لِأَنَّهَا) أَيِ الْجَبِيرَةِ. ❑ قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي هَذَا) أَيِ مَا ذُكِرَ
فِي الْأُنْمُلَةِ الْمَأْخُذَةِ مِنَ التَّقْدِيرِ. ❑ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَكْتَسِ) أَيِ بَلَحَمِ. ❑ قَوْلُهُ: (لِاخْتِلَافِ الْمُدْرَكِينَ) فَعِلَّةُ
وُجُوبِ الْغَسْلِ أَنَّهُ بَدَلٌ عَمَّا ظَهَرَ وَعِلَّةُ عَدَمِ التَّقْضِ أَنَّهُ لَا يُلْتَذُّ بِهِ كَرْدِيٍّ.

حَدِّ الْوَجْهِ أَوْ لَا تَبَعًا لِمَنْبَتِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْقَلْبُ إِلَى الثَّانِي أَمِيلٌ وَلَا يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ وَجُوبُ غَسَلٍ مَا حَادَى مِنْ
الْيَدِ الزَّائِدَةِ النَّاتِيَةِ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْفَرْضِ الْيَدِ الْأَضْلِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا تُسَمَّى يَدًا وَالْيَدُ يَجِبُ غَسْلُهَا بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ
نَبَتَ شَعْرٌ فِي الْعَضْدِ وَتَدَلَّى وَحَادَى الْيَدَ لَمْ يَجِبْ غَسْلُهُ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ وَجُوبَ غَسَلِ الْمُحَادِي مِنْهَا
لِوُجُودِ مُسَمَّى الْيَدِ لَا لِمُجَرَّدِ الْمُحَادَاةِ وَالْأَلَوْجَبِ غَسْلُ الْمُحَادِي مِنَ الشَّعْرِ الْمَذْكُورِ. ❑ قَوْلُهُ: (لَا غَيْرُ)
قَدْ يُقَالُ هَلَا وَجَبَ أَيْضًا غَسْلُ مَا صَارَ سَائِرًا لِباطِنِ الْأَنْفِ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ مَا كَانَ مِنَ الْأَنْفِ سَائِرًا لَهُ وَكَانَ
يَجِبُ غَسْلُهُ ثُمَّ سَمِعْتُ عَنْ فِتَاوَى شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ مَا يَقْتَضِي وَجُوبَ غَسَلِ جَمِيعِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ
وَفِي شَرْحِ م ر حَتَّى لَوْ اتَّخَذَ لَهُ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ وَجَبَ عَلَيْهِ غَسْلُهُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛
لِأَنَّهُ وَجَبَ عَلَيْهِ غَسْلُ مَا ظَهَرَ مِنْ أَنْفِهِ بِالْقَطْعِ وَقَدْ تَعَدَّرَ فَصَارَ الْأَنْفُ الْمَذْكُورُ فِي حَقِّهِ كَالْأَضْلِيِّ.

(فمنه) الجبينان وهما جانبا الجبهة والبياض الذي بين الأذنين والعذار وهو الشعر النابت على العظم الناتئ بقرب الأذن و (موضع الغمم)، وهو ما ينبت عليه الشعر من الجبهة لا موضع الصلح، وهو ما انحسر عنه الشعر من مقدم الرأس وعنهما احتزروا بقولهم غالبًا. قال الإمام وغيره وهو مستدرك؛ لأن محل الأول ليس من منابت الرأس والثاني ليس من منابت الوجه قيل الأحسن قوله أصله الرأس؛ لأن منابت شعر رأسه شيء موجود لا غالب فيه ولا نادر اه وليس في محله؛ لأن الموجود كذلك هو الشعر وأما محل نبته الغالب وغيره فلا يفترق الحال

□ قوله: (وهو الشعر النابت إلخ) هذا اقتصار على بعض العذار إذ العذار يتصل بالصّدغ وأسفله بالعارض فهو المحاذي للأذن كزدي عبارة سم قال في الروض وهما أي العذاران جذاء الأذنين قال في شرحه أي محاذيان لهما بين الصّدغ والعرض وقيل هما العظمانيان التائبان بإزاء الأذنين اه. □ قوله: (وهو ما ينبت إلخ) والغمم أن يسيل الشعر حتى تضيق الجبهة أو القفا يقال رجل أعظم وامرأة عماء والعرب تدم به وتمدح بالترع؛ لأن الغمم يدل على البلادة والجبن والبخل والترع بضد ذلك كما قيل: فلا تشكحي إن كرق الله بيننا أعظم القفا والوجه ليس بانزعاً

مُعني ونهاية. □ قوله: (لا موضع الصلح) عطف على قوله الجبينان. □ قوله: (وعنهما احتزروا إلخ) عبارة النهاية وقوله غالبًا إيضاح لبيان إخراج الصلح وإدخال الغمم إذ التغيير بالمنابت كافٍ في ذلك فيهما؛ لأن موضع الصلح منبت شعر الرأس، وإن انحسر الشعر عنه ليسبب والجبهة ليست منبته، وإن نبت عليها الشعر ولذا قال الإمام إلخ اه زاد المعني فنبت الشيء ما صلح لنباته وغير منبته ما لم يصلح له كما يقال الأرض منبت لصلاحيتها لذلك، وإن لم يوجد فيها نبات والحجر ليس منبتاً لعدم صلاحيته، وإن وجد فيه نبات اه وقال الرشيد أغلّم أن المصنّف إنما زاد غالبًا كغيره؛ لأنه أراد بالمنبت ما ينبت عليه الشعر بالفعل والإمام بنى اعتراضه على أن المراد به ما من شأنه النبات فلم يتواردا على محل واحد اه. □ قوله: (لأن محل الأول) أي الغمم وقوله والثاني أي الصلح. □ قوله: (ليس من منابت الوجه) الأخصر المناسب من منابته أي الرأس. □ قوله: (قيل الأحسن إلخ) نقله المعني عن الولي العراقي وأقره. □ قوله: (وأما محل نبته إلخ) فيه أن الرأس المعين لا يثبت له محل نبت غالبًا وغير غالب إذ لا يحصل فيه إلا نبت واحد أبدًا بخلاف فطلق الرأس وقوله فلا يفترق الحال إلخ في عدم الإفتراق نظر فليتأمل جدًا سم عبارة السيد عمر قوله: كما هو واضح في دعوى الوضوح خفاء؛ لأن المنبت تابع للنابت فحيث تعين وتشخص كان المنبت كذلك فلا غالب فيه ولا نادر نعم قد يقال في دفع أصل

□ قوله: (وهو الشعر على العظم الناتئ بقرب الأذن) في الروض وهما أي العذاران جذاء الأذنين قال في شرحه أي محاذيان لهما بين الصّدغ والعارض وقيل هما العظمانيان التائبان بإزاء الأذنين اه. □ قوله: (وأما محل نبته إلخ) فيه أن الرأس المعين لا يثبت له محل نبت غالب وغير غالب إذ لا يحصل فيه إلا نبت واحد أبدًا بخلاف مطلق الرأس فتدبر. □ قوله: (فلا يفترق الحال) في عدم الإفتراق نظر فليتأمل جدًا.

فيه بين التعبير بالرأس ورأسه كما هو واضح (وكذا التحذيف) بإعجام الذال أي موضعه من الوجه (في الأصح) لمحاذاة بياض الوجه إذ هو ما بين ابتداء العذار والتزعة يُعتاد تنحيته ليشبع الوجه (لا) الصدغان وهما المتصلان بالعذار من فوق وتد الأذنين إلا أنه لا يمكن غسل الوجه إلا بغسل بعض كل منهما كما يعلم مما يأتي ولا (التزعتان) يفتح الزاي أفصح من إسكانها (وهما بياضان يكتفان الناصية) أي يحيطان بها فليسا من الوجه بل من الرأس؛ لأنهما في تدويره (قلت صحح الجمهور أن موضع التحذيف من الرأس) لاتصال شعره بشعره (والله أعلم).

الاغتراض الضمير عائد إلى المتوضي المطلق أو الشخص المطلق لا خصوص المتوضي نفسه فيحصل فيه عموم يقبل التعميم اهـ. □ قوله: (بإعجام الذال) والعامّة اليوم يُبدلون الذال بالفاء فيقولون موضع التخفيف كزدي. □ قوله: (أي موضعه) إلى قوله، ويجب في النهاية والمعنى إلا قوله إلا أنه إلى المثني. □ قوله: (أي موضعه من الوجه) وضابطه كما قال الإمام وجرّم به المصنّف في دقائقه أن تضع طرف خيط على رأس الأذن والطرف الثاني على أعلى الجبهة ويُفرض هذا الخيط مستقيماً فما نزل عنه إلى جانب الوجه فهو موضع التحذيف نهاية ومعنى وإعاب قال ع ش قوله م ر على رأس الأذن المراد برأس الأذن الجزء المحاذي لا على العذار قريباً من الوتد وليس المراد به أعلى الأذن من جهة الرأس؛ لأنه ليس محاذياً لمبدأ العذار وقوله م ر إلى جانب الوجه أي حد الوجه وحده ابتداء العذار وما يليه اهـ. □ قوله: (إذ هو ما بين ابتداء العذار إلخ) أعلم أنّ من ابتداء العذار إلى جهة التزعة جزءاً مما بين الأذنين فالحكم بأنّ عرض الوجه ما بين الأذنين قد ينافيه خروج التحذيف من حد الوجه على مصحح الجمهور فليُحرز والوجه أن يكون مصححهم في القدر الزائد من التحذيف على ما بين الأذنين وفاقاً ل م ر وسم. □ قوله: (يُغتاد إلخ) أي تَعْتَادُهُ النساء والأشرف نهاية ومعنى المراد بالأشرف الأكابر ومن له وجاهة، وإن لم تكن من أولاد فاطمة رضي الله تعالى عنها بجيرمي. □ قوله: (بعض كل منهما) أي من الصدغين. □ قوله: (مما يأتي) أي أنفاً.

□ قول (لشي): (الناصية) هي مقدّم الرأس من أعلى الجبين معني. □ قول (لشي): (أن موضع التحذيف من الرأس إلخ) المراد بعض محل التحذيف، وهو أغلاه وإلا فبعضه داخل في حد الوجه على ما حدّده بجيرمي ومرّ عن سم ما يوافقه. □ قوله: (كالصلع إلخ) أي كموضعه نهاية. □ قوله: (والتحذيف) أي والصدغين نهاية ومعني.

□ قوله: (إذ هو ما بين ابتداء العذار والتزعة) قال في شرح الرّوض وربما يقال بين الصدغ والتزعة قال الرافعي والمعنى لا يختلف؛ لأن الصدغ والعذار متلاصقان اهـ وفي عدم الاختلاف تأمل فتأمل وأعلم أنّه من ابتداء العذار إلى جهة التزعة جزءاً مما بين الأذنين فالحكم بأنّ عرض الوجه ما بين الأذنين قد ينافيه خروج التحذيف من حد الوجه على مصحح الجمهور فليُحرز والوجه أن يكون مصححهم في القدر الزائد من التحذيف على ما بين الأذنين وفاقاً ل م ر فليُتأمل.

وَيُسْنَى غَسْلُ كُلِّ مَا قِيلَ إِنَّهُ مِنَ الْوَجْهِ كَالصَّلَعِ وَالنَّزَعَتَيْنِ وَالتَّحْذِيفِ. (وَيَجِبُ غَسْلُ) مُحَاذِيهِ
 مِنْ سَائِرِ جَوَانِبِهِ مِمَّا لَا يَتَحَقَّقُ غَسْلُ جَمِيعِهِ إِلَّا بِغَسْلِهِ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ الْمُطْلَقُ إِلَّا بِهِ
 وَاجِبٌ، وَيَجِبُ غَسْلُ شَعْرِ الْمُحَاذِي، وَإِنْ كَثُفَ كَمَا يَجِبُ غَسْلُ (كُلُّ هُدْبٍ) بِالْمُهِمْلَةِ
 (وَحَاجِبٍ وَعِذَانٍ) بِالْمُعْجَمَةِ، وَهُوَ مَا مَرَّ وَمَا انْحَطَّ عَنْهُ إِلَى اللَّحْيَةِ عَارِضٌ وَحُكْمُهُ حُكْمُهَا
 (وَشَارِبٍ وَخَدٍّ وَعَنْقَفَةٍ شَعْرًا وَبَشْرًا) تَحْتَهُ، وَإِنْ كَثُفَ لِنُدْرَةِ الْكثَافَةِ فِيهَا فَأُلْحِقَتْ بِالْغَالِبِ وَمَيَّزَ
 بِهِذَيْنِ مَعَ أَنَّ تِلْكَ أَسْمَاءَ لِلشُّعُورِ إِلَّا الْخَدَّ لِيُبَيِّنَ أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا هِيَ وَمَحَلُّهَا وَقِيلَ لِيَرْجِعَ شَعْرًا
 لِلْخَدِّ وَبَشْرًا لِغَيْرِهِ وَفِيهِ قَلَاقَةٌ بَلْ إِيهَامٌ أَنَّ وَاجِبَ الْخَدِّ غَسْلُ شَعْرِهِ فَقَطْ وَغَيْرُهُ غَسْلُ بَشَرَتِهِ
 فَقَطْ (وَقِيلَ لَا يَجِبُ بَاطِنُ عَنْقَفَةٍ كَثِيفَةٍ) بِالْمُثَلَّثَةِ أَيْ غَسْلُهُ شَعْرًا وَلَا بَشْرًا؛ لِأَنَّ بَيَاضَ الْوَجْهِ لَا
 يُحِيطُ بِهَا فَهِيَ عَلَيْهِ كَاللَّحْيَةِ فِي أَحْكَامِهَا الْآتِيَةِ. (وَاللَّحْيَةُ) بِكَسْرِ اللَّامِ أَفْصَحُ مِنْ فَتْحِهَا،
 وَهِيَ الشَّعْرُ النَّائِبُ عَلَى الذَّقْنِ الَّتِي هِيَ مُجْتَمَعُ اللَّحْيَيْنِ وَمِثْلُهَا الْعَارِضُ وَأُطْلِقَهَا ابْنُ سِيدِهِ عَلَى
 ذَلِكَ وَشَعْرُ الْخَدَّيْنِ (إِنْ خَفَّتْ كَهُدْبٍ).....

❏ قَوْلُ (سُي): (وَيَجِبُ غَسْلُ الْخ) إِلَّا إِذَا سَقَطَ غَسْلُ الْوَجْهِ قَالَ ع ش وَلَوْ سَقَطَ غَسْلُ الْوَجْهِ مَثَلًا لَمْ
 يَجِبْ غَسْلُ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَقَطَ الْمُبْتَوَى سَقَطَ التَّابِعُ اه. ❏ قَوْلُهُ: (غَسْلُ مُحَاذِيهِ الْخ)
 أَيْ غَسْلُ جُزْءٍ مِنَ الرَّأْسِ وَمِنَ الْحَلْقِ وَمِنَ تَحْتِ الْحَتَكِ وَمِنَ الْأُذُنَيْنِ، وَيَجِبُ أَذْنَى زِيَادَةٍ فِي غَسْلِ
 الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ مُغْنِي وَنِهَايَةٌ. ❏ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ مَا لَا يَتِمُّ الْخ) هَذَا التَّعْلِيلُ لَا يَأْتِي فِيمَا زَادَهُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي،
 وَيَجِبُ غَسْلُ شَعْرِ الْمُحَاذِي، وَإِنْ كَثُفَ. ❏ قَوْلُهُ: (بِالْمُهِمْلَةِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالتَّهَايَةُ، وَهُوَ بَضْمُ الْهَاءِ
 وَسُكُونُ الدَّالِّ الْمُهِمْلَةِ وَضَمُّهَا وَفَتْحُهَا مَعَ الشَّعْرِ التَّابِتِ عَلَى أَجْفَانِ الْعَيْنِ اه. ❏ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَا مَرَّ)
 أَيْ فِي شَرْحِ قِمْنِهِ الْخَ عِبَارَةٌ التَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي، وَهُوَ بِذَالِ مُعْجَمَةِ الشَّعْرِ التَّابِتِ الْمُحَاذِي لِلْأُذُنِ بَيْنَ
 الصُّدْغِ وَالْعَارِضِ أَوَّلَ مَا يَنْبُتُ لِأَمْرَدٍ غَالِيًا اه. ❏ قَوْلُهُ: (وَمَا انْحَطَّ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِيهِ قَلَاقَةٌ فِي التَّهَايَةُ
 وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ قِيلَ.

❏ قَوْلُ (سُي): (شَعْرًا أَوْ بَشْرًا) أَيْ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا نِهَايَةٌ وَمُغْنِي. ❏ قَوْلُهُ: (وَمَيَّزَ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالتَّهَايَةُ،
 فَإِنْ قِيلَ كَانَ يَنْبَغِي إِسْقَاطُ شَعْرٍ أَوْ يَقُولُ وَبَشَرْتُهَا أَيْ بَشَرْتُهَا جَمِيعُ ذَلِكَ فَقَوْلُهُ شَعْرًا تَكَرَّرَ فَإِنْ مَا تَقَدَّمَ
 اسْمٌ لَهَا لَا لِمَنَابِتِهَا وَقَوْلُهُ وَبَشْرًا غَيْرُ صَالِحٍ لِتَفْسِيرِ مَا تَقَدَّمَ أَجِبَ بِأَنَّهُ ذَكَرَ الْخَدَّ أَيْضًا فَتَضَمَّنَ عَلَى شَعْرِهِ
 كَمَا نَصَّ عَلَى بَشَرَةٍ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الشَّعْرِ اه. ❏ قَوْلُهُ: (إِنَّ الْمُرَادَ هُنَا هِيَ) أَيْ الشُّعُورُ الْمَذْكُورَةُ وَكَذَا يُقَالُ
 فِي الْحَدِّ أَيْضًا الْمُرَادُ هُوَ وَالْحَالُ فِيهِ فَالْأَوَّلَى ذِكْرُهُ، وَإِنْ كَانَ تَرْكُهُ لِلْعِلْمِ بِهِ بِالْمُقَاسَةِ بَصْرِيٍّ أَوْ قَوْلٍ يُغْنِي
 عَنْهُ تَفْسِيرُ الْمُرَادِ بِالْمُرَادِ بِهِذَيْنِ كَمَا هُوَ الْمُبَادِرُ. ❏ قَوْلُهُ: (قَلَاقَةٌ) أَيْ اضْطِرَابٌ كُرْدِي. ❏ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ
 بَيَاضَ الْخ) فِي هَذَا التَّعْلِيلِ تَوَقَّفَ عِبَارَةُ التَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي كَاللَّحْيَةِ اه وَهِيَ ظَاهِرَةٌ. ❏ قَوْلُهُ: (فَهِيَ) أَيْ
 الْعَنْقَفَةُ الْكَثِيفَةُ (عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَلَوْ قَالَ وَقِيلَ عَنْقَفَةٌ كَلِخِيَّةٍ لَكَانَ أَشْمَلَ وَأَخْصَرَ مُغْنِي.
 ❏ قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهَا الْعَارِضُ) أَيْ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ ذَلِكَ مِنْ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ مُغْنِي. ❏ قَوْلُهُ: (وَأُطْلِقَهَا الْخ) أَيْ

فَيَجِبُ غَسْلُ دَاخِلِهَا وَبَاطِنِهَا أَيْضًا (وَالَا) تَخِيفُ بِأَنْ كَثُفَتْ بِأَنْ لَمْ تُرَ الْبَشَرَةُ مِنْ خِلَالِهَا فِي مَجْلِسِ التَّخَاطُبِ غُرْفًا قَلِيلَ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنَّ الشَّارِبَ مَثَلًا لَا يَكُونُ إِلَّا كَثِيفًا لِيَتَعَدَّرَ رُؤْيَا الْبَشَرَةِ مِنْ خِلَالِهِ غَالِبًا إِنْ لَمْ يَكُنْ دَائِمًا مَعَ تَصْرِيحِهِمْ فِيهِ بِأَنَّهُ مِمَّا تَنْدُرُ فِيهِ الْكَثَافَةُ فَلَاوَلَى الضَّبْطُ بِأَنْ الْكَثِيفُ مَا لَا يَصِلُ الْمَاءُ لِبَاطِنِهِ إِلَّا بِمَسَقَّةٍ بِخِلَافِ الْخَفِيفِ اهـ. وَيُرَدُّ بِأَنْ هَذَا الضَّبْطُ فِيهِ إِيهَامٌ لِعَدَمِ انْضِبَاطِ الْمَسَقَّةِ فَالْحَقُّ مَا قَالُوهُ وَلَا يَرُدُّ مَا ذُكِرَ فِي الشَّارِبِ؛ لِأَنَّ مُرَادَهُمْ أَنَّ جِنْسَ تِلْكَ الشُّعُورِ الْخِفَّةُ فِيهِ غَالِبَةٌ بِخِلَافِ جِنْسِ اللَّحِيَةِ وَالْعَارِضِ نَعَمْ لَمَّا حَكَى الرَّافِعِيُّ الْأَوَّلُ قَالَ: وَقِيلَ الْخَفِيفُ مَا يَصِلُ الْمَاءُ إِلَى مُنْتَبِهِ بَلَا مُبَالِغَةٍ وَقَدْ يُرْجَّحُ بِأَنَّ الشَّارِبَ مِنَ الْخَفِيفِ وَالْغَالِبِ مِنْهُ الرُّؤْيَا اهـ وَيُجَابُ بِأَنْ كَوْنُ الشَّارِبِ مِنَ الْخَفِيفِ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِلْحَكْمِ إِذْ كَثِيفُهُ كَخَفِيفِهِ حُكْمًا وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْحَدِّ فَالْوَجْهُ فِيهِ هُوَ الْأَوَّلُ وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ الشَّارِبُ لِمَا تَقَرَّرَ (فَلْيُغْسَلِ) الذَّكَرُ الْمُحَقَّقُ (ظَاهِرُهَا) وَلَا يُكَلَّفُ غَسْلُ بَاطِنِهَا، وَهُوَ الْبَشَرَةُ وَدَاخِلُهَا وَهُوَ مَا اسْتَتَرَ مِنْ شَعْرِهَا لِعُسْرِ إِيصَالِ الْمَاءِ إِلَيْهَا إِذْ كَثَافَتُهَا غَيْرُ نَادِرَةٍ وَلَمَّا خَرَجَ مِنْهَا عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ بِأَنْ كَانَ لَوْ مُدٌّ خَرَجَ بِالْمُدِّ عَنْ جِهَةِ نُزُولِهِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي فِي شَعْرِ الرَّأْسِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَنْقَطِعُ نِسْبَتُهُ عَنْ

اللَّحِيَةِ وَلَعَلَّهُ جَوَابٌ عَمَّا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِيِّ أَنْفَا قَوْلُهُ: عَلَى ذَلِكَ أَيِ الْعَارِضِ. □ فَوُدَّ: (فَيَجِبُ) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ. □ فَوُدَّ: (يَلْزَمُ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى ضَبْطِ الْكَثِيفِ بِمَا ذُكِرَ. □ فَوُدَّ: (مَثَلًا) لَعَلَّهُ أَذْخَلَ بِهِ الْحَاجِبَ. □ فَوُدَّ: (إِنْ لَمْ يَكُنْ) أَيِ التَّعَدُّرُ. □ فَوُدَّ: (فِيهِ) أَيِ فِي الشَّارِبِ. □ فَوُدَّ: (فِيهِ إِيهَامٌ) كَذَا فِيمَا أَطْلَعْنَا مِنَ الشُّبْحِ بِالْيَاءِ الْمُتَنَاءَةِ وَالْأَنْسَبُ بِمَا بَعْدَهُ أَنْ يَكُونَ بِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ. □ فَوُدَّ: (مَا قَالُوهُ) أَيِ مِنْ الضَّبْطِ الْمُتَقَدِّمِ. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّ مُرَادَهُمْ أَنَّ تِلْكَ الْإِلْخَ) فِيهِ تَكَلُّفٌ ظَاهِرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ أَقُولُ بَلْ لَا يَظْهَرُ لَهُ وَجْهٌ إِذَا أُرِيدَ بِتِلْكَ الشُّعُورِ الْكَلِيَّةِ لَا الْكُلِّ. □ فَوُدَّ: (الْأَوَّلُ) أَيِ مِنَ الضَّبْطَيْنِ. □ فَوُدَّ: (وَقَدْ يُرْجَّحُ) أَيِ هَذَا الْقِيلُ الْمَوَافِقُ لِلضَّبْطِ الثَّانِي. □ فَوُدَّ: (وَيُجَابُ الْإِلْخَ) أَيِ عَنْ قَوْلِ الرَّافِعِيِّ وَقَدْ يُرْجَّحُ الْإِلْخَ. □ فَوُدَّ: (إِذْ كَثِيفُهُ الْإِلْخَ) فِيهِ أَنَّ هَذَا جَارٍ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَذْكُورَاتِ فَلِمَ خَصَّوهُ فَهَذَا يُضْعِفُ الْجَوَابَ سَمِ.

□ فَوُدَّ: (فَالْوَجْهُ فِيهِ) أَيِ الرَّاجِعُ فِي حَدِّ الْكَثِيفِ. □ فَوُدَّ: (لِمَا تَقَرَّرَ) أَيِ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ مُرَادَهُمْ الْإِلْخَ وَقَدْ مَرَّ مَا فِيهِ قَوْلُهُ: الذَّكَرُ الْمُحَقَّقُ سَيَذْكُرُ مُحْتَزَرَهُمَا. □ فَوُدَّ: (مَا اسْتَتَرَ مِنْ شَعْرِهَا) وَمِمَّا يَلِي الصَّدْرَ وَمَا بَيْنَ الشَّعْرِ ش. □ فَوُدَّ: (وَلَمَّا خَرَجَ الْإِلْخَ) خَبَرَ لِقَوْلِهِ الْآتِي حُكْمُهَا. □ فَوُدَّ: (بِأَنَّ كَانَ الْإِلْخَ) تَصْوِيرٌ لِلْخُرُوجِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يَفْتَضِي أَنَّ اللَّحِيَةَ خَارِجَةً دَائِمًا مَعَ أَتَمِّهِمْ فَرَّقُوا فِيهَا بَيْنَ الْخَارِجِ وَغَيْرِهِ وَالْمُنْقُولُ عَنْ سَمِ وَقَرَّرَهُ الْمَشَايِخُ أَنَّ الْمُرَادَ بِخُرُوجِهِ أَنْ يَلْتَوِي بِنَفْسِهِ إِلَى غَيْرِ جِهَةِ نُزُولِهِ كَأَن يَلْتَوِي شَعْرُ الذَّقْنِ إِلَى الشَّفَةِ أَوْ إِلَى الْحَلْقِ أَوْ يَلْتَوِي الْحَاجِبُ إِلَى جِهَةِ الرَّأْسِ شَيْخُنَا وَعِ شِ اهـ بَعْجَرِي مَيِّ. □ فَوُدَّ: (أَخَذًا الْإِلْخَ) رَاجِعٌ لِلتَّصْوِيرِ الْمَذْكُورِ وَقَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ الْإِلْخَ عِلَّةُ الْمَاخُودِ وَقَوْلُهُ لِيَأْتِيَ الْإِلْخَ مُتَعَلِّقٌ بِتَنْقِطِعِ الْإِلْخَ وَقَوْلُهُ إِلَّا حَيْثُ أَيِ

□ فَوُدَّ: (لِأَنَّ مُرَادَهُمْ أَنَّ جِنْسَ تِلْكَ الشُّعُورِ الْإِلْخَ) فِيهِ تَكَلُّفٌ ظَاهِرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوُدَّ: (إِذْ كَثِيفُهُ الْإِلْخَ) فِيهِ أَنَّ هَذَا جَارٍ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَذْكُورَاتِ فَلِمَ خَصَّوهُ فَهَذَا يُضْعِفُ الْجَوَابَ.

بَشْرَةِ الْوَجْهِ لِيَأْتِيَ فِيهِ الْخِلَافُ الْآتِي إِلَّا حِينَئِذٍ وَيُؤَيِّدُهُ قِيَاسُ الضَّعِيفِ الْآتِي عَلَى ذَوَابَةِ الرَّأْسِ،
وَيُحْتَمَلُ ضَبْطُهُ بِأَنْ يَخْرُجَ عَنْ تَدْوِيرِهِ بِأَنْ طَالَ عَلَى خِلَافِ الْغَالِبِ حُكْمُهَا لِيُوقِعَ الْمُوَاجَهَةَ
بِهِ كَهَيِّ وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ وَجُوبِ هَذَا وَعَدَمِ إِجْزَاءِ مَسْحِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى رَأْسًا فَيَجِبُ غَسْلُ
بَاطِنِ الْخَفِيفِ أَيْضًا وَظَاهِرِ الْكَثِيفِ فَقَطْ كَالسَّلْعَةِ الْمُتَدَلِّيَةِ عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ وَكَذَا خَارِجُ بَقِيَّةِ
شُعُورِ الْوَجْهِ وَمُحَازِيهِ مُسَامَحَةٌ فِيهِ دُونَ أَصُولِهِ لِيُوقِعَ الْخِلَافُ فِي وَجُوبِ غَسْلِهِ مِنْ أَصْلِهِ
كَمَا قَالَ. (وَفِي قَوْلٍ لَا يَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِ كَثِيفٍ وَلَا ظَاهِرِ وَبَاطِنِ خَفِيفٍ (خَارِجٍ عَنِ الْوَجْهِ)
مِنَ اللَّحْيَةِ وَغَيْرِهَا لِيُخْرِجَهُ عَنِ مَحَلِّ الْفَرْضِ كَذَوَابَةِ الرَّأْسِ، وَإِنَّمَا وَجِبَ التَّعْمِيمُ مُطْلَقًا اتِّفَاقًا
فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ لِعَدَمِ الْمَشَقَّةِ فِيهِ لِقَلَّةِ وَقُوعِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلْوَضُوءِ وَأَمَّا لِحْيَةُ الْخُنْثَى فَيَجِبُ غَسْلُ
بَاطِنِهَا حَتَّى مِنَ الْخَارِجِ مُطْلَقًا لِلشُّكِّ فِي مُقْتَضَى الْمُسَامَحَةِ فِيهَا، وَهُوَ الذُّكُورَةُ فَتَعَيَّنَ الْعَمَلُ
بِالْأَصْلِ مِنْ غَسْلِ الْبَاطِنِ فَاَنْدَفَعَ مَا لِبَعْضِهِمْ هُنَا وَكَذَا الْمَرْأَةُ لِثَدْرَةِ اللَّحْيَةِ لَهَا فَضْلًا عَنْ
كُثَافَتِهَا؛ وَلَأنَّهُ يُسَنُّ لَهَا نَتْفُهَا أَوْ حَلْقُهَا؛ لِأَنَّهُمَا مُثَلَّثَةٌ فِي حَقِّهَا وَهَلْ خَارِجُ بَقِيَّةِ شُعُورِهَا كَذَلِكَ
فَيَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِهِ مُطْلَقًا لِأَمْرِهِمَا بِإِزَالَتِهِ؛ لِأَنَّهُ مُشَوَّرَةٌ أَوْ هُمَا كَغَيْرِهِمَا فِيهِ.....

حِينَ كَانَ لَوْ مُدَّ الْإِنْخ. □ قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ التَّصْوِيرِ الْمَذْكُورِ. □ قَوْلُهُ: (الْآتِي) أَيِ فِي الْمَثْنِ.
□ قَوْلُهُ: (لِيُوقِعَ الْإِنْخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ وَلَمَّا خَرَجَ مِنْهَا حُكْمُهَا. □ قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيِ بِمَا خَرَجَ الْإِنْخ (كَهَيِّ) أَيِ اللَّحْيَةِ
وَقَوْلُهُ وَبِهِ أَيِ بِقَوْلِهِ لِيُوقِعَ الْإِنْخ وَقَوْلُهُ بَيْنَ هَذَا أَيِ وَجُوبِ غَسْلِ الْخَارِجِ مِنَ اللَّحْيَةِ وَقَوْلُهُ مَسَحَ ذَلِكَ أَيِ
الْخَارِجِ عَنْ حَدِّ الرَّأْسِ. □ قَوْلُهُ: (فَيَجِبُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَمُحَازِيهِ.
□ قَوْلُهُ: (فَيَجِبُ الْإِنْخ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ وَلَمَّا خَرَجَ مِنْهَا حُكْمُهَا. □ قَوْلُهُ: (غَسْلُ بَاطِنِ الْخَفِيفِ) الْأَوَّلَى
دَاخِلَ الْخَفِيفِ بِنَاءً عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْبَاطِنِ الْبَشْرَةَ وَلَا بَشْرَةَ هُنَا؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْخَارِجِ
فَمُرَادُهُ بِالْبَاطِنِ هُنَا الدَّخِلُ الْمُتَقَدِّمُ بَصْرِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (الْمُتَدَلِّيَةِ) أَيِ الْخَارِجَةِ نِهَآيَةً. □ قَوْلُهُ: (وَكَذَا) أَيِ
مِثْلُ خَارِجِ اللَّحْيَةِ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ مِثْلُ اللَّحْيَةِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (خَارِجُ بَقِيَّةِ شُعُورِ الْوَجْهِ) فَمَا كَانَ خَفِيفًا مِنْهُ
يَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ وَمَا كَانَ كَثِيفًا يَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِهِ فَقَطْ كُرْدِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (وَمُحَازِيهِ) أَيِ وَخَارِجِ
شُعُورِ مُحَازِيِ الْوَجْهِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ. □ قَوْلُهُ: (مُسَامَحَةٌ فِيهِ) أَيِ فِي خَارِجِ الْبَقِيَّةِ وَمُحَازِيِ الْوَجْهِ
وَكَذَا ضَمِيرُ أَصُولِهِ وَضَمِيرُ غَسْلِهِ. □ قَوْلُهُ: (دُونَ أَصُولِهِ) أَيِ دُونَ مَا فِي حَدِّ الْوَجْهِ فَإِنَّهُ لَا مُسَامَحَةَ فِيهِ بَلْ
يَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ، وَإِنْ كُتِفَ كَمَا تَقَرَّرَ كُرْدِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (لِيُوقِعَ الْإِنْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ مُسَامَحَةٌ فِيهِ.
□ قَوْلُهُ (لِلسَّنِّ): (خَارِجُ الْإِنْخ) أَيِ كُلِّ مِنَ الْكَثِيفِ وَالْخَفِيفِ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا وَجِبَ الْإِنْخ) أَيِ لِلشُّعُورِ مُطْلَقًا
أَيِ لِحْيَتِهِ أَوْ غَيْرِهَا كَثِيفًا أَوْ خَفِيفًا ظَاهِرًا أَوْ بَاطِنًا. □ قَوْلُهُ: (حَتَّى مِنَ الْخَارِجِ الْإِنْخ) وَفَاقًا لِشَرْحِ الْمَنْهَجِ
وَجَلَا قًا لِلنِّهَايَةِ وَالْخَطِيبِ وَوَاقَفَهُمَا عِشْرَ الْبُجَيْرِمِيِّ وَشَيْخُنَا كَمَا يَأْتِي. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ خَفِيفًا أَوْ
كَثِيفًا (مِثْلَةً) أَيِ قَبَاحَةِ كُرْدِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (وَهَلْ خَارِجُ بَقِيَّةِ الْإِنْخ) يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلَّهُ فِيمَا يُطْلَبُ إِزَالَتُهُ
كَالشَّارِبِ وَالْعَنْقَقَةِ لَا غَيْرُهُ كَالْحَاجِبِ وَالْهُذْبِ بَصْرِيٍّ أَيِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمُ الْآتِي لِأَمْرِهَا الْإِنْخ.
□ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ كَلِحْيَتَيْهِمَا. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ خَفِيفًا أَوْ كَثِيفًا. □ قَوْلُهُ: (لِأَمْرِهَا) أَيِ الْمَرْأَةِ أَيِ

كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَلَامِ شَيْخِنَا مَا يُصْرِّحُ بِهِ.....

وقياساً عليها في الخُثْيِ وفي بعض النسخ بضمير التثنية وعليه فيوافق الدليل للمدعي لكن لا تَتِمُّ دَعْوَى أَمْرِ الخُثْيِ بِالْإِزَالَةِ. هـ قوله: (كُلُّ مُحْتَمَلٍ) فَرَضُ هَذَا التَّرَدُّدِ فِيْمَا عَدَا خَارِجَ اللَّحْيَةِ فَهَلْ يَجْرِي فِي خَارِجِهَا حَتَّى يَصِيرَ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيُّ أَنَّهُمَا كَالرَّجُلِ فِي خَارِجِهَا سَمِ أَوْ قَوْلُ يُؤَيَّدُ الْإِلْحَاقُ كَلَامُ النَّهْيَةِ كُرْدِيٌّ. هـ قوله: (وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى وَغَيْرُهُمَا عِبَارَةُ الْأَوَّلَيْنِ وَحَاصِلُ ذَلِكَ أَنَّ شُعُورَ الْوَجْهِ إِنْ لَمْ تَخْرُجْ عَنْ حَدِّهِ فَلَمَّا أَنْ تَكُونَ نَادِرَةً الْكَثَافَةِ كَالْهَذَبِ وَالشَّارِبِ وَالْعَنْقَقَةِ وَلَحْيَةِ الْمَرْأَةِ وَالخُثْيِ فَيَجِبُ غَسْلُهَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا خَفْتُ أَوْ كَثُفْتُ أَوْ غَيْرُ نَادِرَةٍ الْكَثَافَةِ، وَهِيَ لِحْيَةُ الذَّكَرِ وَعَارِضَاهُ، فَإِنْ خَفْتُ بَأَن تَرَى الْبَشْرَةَ مِنْ تَحْتِهَا فِي مَجْلِسِ التَّخَاطُبِ وَجِبَ غَسْلُ ظَاهِرِهَا وَبَاطِنِهَا، وَإِنْ كَثُفْتُ وَجِبَ غَسْلُ ظَاهِرِهَا فَقَطْ، فَإِنْ خَرَجَتْ عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ وَكَانَتْ كَثِيفَةً وَجِبَ غَسْلُ ظَاهِرِهَا فَقَطْ أَيْ سَوَاءٌ كَانَتْ مِنْ رَجُلٍ أَوْ أُنْثَى أَوْ خُثْيٍ، وَإِنْ كَانَتْ نَادِرَةً الْكَثَافَةِ، وَإِنْ خَفْتُ وَجِبَ غَسْلُ ظَاهِرِهَا وَبَاطِنِهَا وَوَقَّعَ لِبَعْضِهِمْ فِي هَذَا الْمَقَامِ مَا يُخَالِفُ مَا تَقَرَّرَ فَاحْذَرْهُ أَهْدَالَ ع. ش. هـ قوله: م ر وَوَقَّعَ لِبَعْضِهِمْ الْإِنْحَاقُ هُوَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ أَهْدَايَ وَابْنُ حَجَرَ وَعِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ وَالْحَاصِلُ أَنَّ لِحْيَةَ الذَّكَرِ وَعَارِضِيهِ وَمَا خَرَجَ عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ وَلَوْ امْرَأَةً وَخُثْيًا إِنْ كَثُفْتُ وَجِبَ غَسْلُ ظَاهِرِهَا فَقَطْ وَمَا عَدَا ذَلِكَ يَجِبُ غَسْلُهُ مُطْلَقًا أَيْ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَلَوْ كَثُفَ هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي شُعُورِ الْوَجْهِ فَاتَّبِعْهُ ع. ش. أَهْ وَعِبَارَةُ شَيْخِنَا حَاصِلُ شُعُورِ الْوَجْهِ سَبْعَةُ عَشَرَ، وَهِيَ الشُّعْرَانِ التَّائِبَانِ عَلَى الْخَذَّيْنِ وَالسَّبَالَانِ تَثْنِيَّةٌ سِبَالٌ بِكسْرِ السِّينِ بِمَعْنَى الْمَسْبُولِ وَهُمَا طَرَفَا الشَّارِبِ وَالْعَارِضَانِ تَثْنِيَّةٌ عَارِضٌ سَمِيَ بِذَلِكَ لِتَعَرُّضِهِ لِرِزْوَالِ الْمُرْدَانِيَّةِ وَهُمَا الْمُتَخَفِضَانِ عَنِ الْأُذُنَيْنِ إِلَى الذَّقَنِ وَالْعِذَارَيْنِ وَهُمَا الشُّعْرَانِ التَّائِبَانِ بَيْنَ الصَّدْغِ وَالْعَارِضِ الْمُحَازِيَانِ لِلْأُذُنَيْنِ وَالْحَاجِبَانِ وَهُمَا الشُّعْرَانِ التَّائِبَانِ عَلَى أَعْلَى الْعَيْنَيْنِ سَمِيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُمَا يَحْجُبَانِ عَنِ الْعَيْنَيْنِ شُعَاعَ الشَّمْسِ وَالْأَهْدَابِ الْأَرْبَعَةَ، وَهِيَ الشُّعُورُ الثَّابِتَةُ عَلَى جُفُونِ الْعَيْنَيْنِ وَاللَّحْيَةُ وَهِيَ الشُّعْرُ الثَّابِتُ عَلَى الذَّقَنِ وَالْعَنْقَقَةُ وَهِيَ الشُّعْرُ الثَّابِتُ عَلَى الشَّفَةِ السُّفْلَى وَالشَّارِبُ، وَهُوَ الشُّعْرُ الثَّابِتُ عَلَى الشَّفَةِ الْعُلْيَا سَمِيَ بِذَلِكَ لِإِمْلَاقَاتِهِ الْمَاءَ عِنْدَ شُرْبِ الْإِنْسَانِ فَكَانَتْ يَشْرَبُ مَعَهُ وَزَادَ فِي الْإِخْيَاءِ الْمُتَفَكِّكَيْنِ وَهُمَا الشُّعْرَانِ التَّائِبَانِ عَلَى الشَّفَةِ السُّفْلَى حَوَالِي الْعَنْقَقَةِ وَيُسَنُّ تَنْظِيفُهُمَا لِمَا قِيلَ إِنَّ الْمَلَكَيْنِ يَجْلِسَانِ عَلَيْهِمَا فَتَصِيرُ الشُّعُورُ بِهِمَا تِسْعَةَ عَشَرَ، وَيَجِبُ غَسْلُ جَمِيعِهَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا إِلَّا الْكَثِيفَ الْخَارِجَ عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ فَيَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِهِ دُونَ بَاطِنِهِ سَوَاءٌ كَانَ مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ وَإِلَّا لِحْيَةَ الرَّجُلِ وَعَارِضِيهِ الْكَثِيفَةَ فَيَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِهَا دُونَ بَاطِنِهَا، وَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ بِخِلَافِ لِحْيَةِ الْمَرْأَةِ وَالخُثْيِ وَعَارِضِيهِمَا فَيَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِهَا وَبَاطِنِهَا، وَإِنْ كَثُفَتْ مَا لَمْ تَخْرُجْ عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ وَإِلَّا وَجِبَ غَسْلُ الظَّاهِرِ دُونَ الْبَاطِنِ كَمَا عَلِمْتَ أَه. هـ قوله: (فِي كَلَامِ شَيْخِنَا الْإِنْحَاقُ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ كَلَامَهُ فِي الْمَنْهَجِ

هـ قوله: (كُلُّ مُحْتَمَلٍ) فَرَضُ هَذَا التَّرَدُّدِ فِيْمَا عَدَا خَارِجَ اللَّحْيَةِ فَهَلْ يَجْرِي فِي خَارِجِهَا حَتَّى يَكُونَ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيُّ أَنَّهُمَا كَالرَّجُلِ فِي خَارِجِهَا. هـ قوله: (فِي كَلَامِ شَيْخِنَا) كَأَنَّهُ يُرِيدُ كَلَامَهُ

ولو خَفَّ بعضها، فَإِنْ تَمَيَّزَ فِلْكَلْ حُكْمُهُ وَإِلَّا وَجِبَ غَسْلُ بَاطِنِ الْكُلِّ احتياطاً وتضعيفاً
المجموع الذي نقله شيخنا عنه لهذا بأنه خلاف ما قاله الأصحاب وما علَّل به الماوردي لا
دلالة فيه لم أره في عدة نسخ منه؛ فلذا جزمْتُ به ومن له وجهان يلزمُهُ غسلُهُما،

وشرحه فإنه يصرُّح بذلك لكن خالفه شيخنا الرملي فجعل الخارج عن حدِّ الوجه من المرأة كهو من
الرجل اه وعليه فمثلها الخنثى بل أولى لاحتمال ذكوريته سم. □ قوله: (ولو خَفَّ) إلى قوله احتياطاً في
النهاية والمُعني. □ قوله: (فإن تَمَيَّزَ إلخ) والمراد بعدم التَّمَيُّز عدم إمكان إفراده بالغسل وإلا فهو مُتَمَيِّزٌ
في نفسه نهاية. □ قوله: (والإلخ) أي، وإن لم يَتَمَيَّزْ بأن كان الكثيف مُتَقَرِّقاً بَيْنَ اثْنَيْنِ الخفيف خطيب
وإيعاب وفي التَّجْزِئَةِ بعد ذكر مثله عن شرح الرُّوض ما نصّه، وهو يُفِيدُ أَنَّ المراد بالتَّمَيُّز كونه في
جانب واحد مثلاً تأمل سمع ش. وقرّر شيخنا الحفني أَنَّ المراد بالتَّمَيُّز أن يسهل إفراد كلِّ بالغسل اه
أقول وفي الحقيقة لا خلاف بينهما. □ قوله: (وجب غسل باطن الكل إلخ) عبارة الخطيب وجب غسل
الكل كما قاله الماوردي؛ لأن إفراد الكثيف بالغسل يشق وإمرار الماء على الخفيف لا يُعْزِئُ وهذا هو
المُعْتَمَدُ، وإن قال في المجموع ما قاله الماوردي خلاف ما قاله الأصحاب اه. □ قوله: (لهذا) أي
قوله: وإلا وجب إلخ. □ قوله: (بأنه إلخ) متعلّق بتضعيف إلخ. □ قوله: (وما علَّل به الماوردي إلخ)
عُطِفَ على اسم أن وخبره فهو ممّا في المجموع. □ قوله: (لم أره إلخ) خبر وتضعيف المجموع إلخ
وقوله منه أي من المجموع. □ قوله: (فلذا جزمْتُ إلخ)؛ لأنه يُحْتَمَلُ إلحاقه في الثابت فيها ويُحْتَمَلُ
إسقاطه من المثروك فيها فَحَصَلَ الشكُّ في نسبته إليه بصري. □ قوله: (به) أي بوجوب الغسل عند عدم
التَّمَيُّز. □ قوله: (ومن له) إلى قوله: لأن الواجب في النهاية والمُعني إلا قوله، وإن فرض إلى أو
رأسان. □ قوله: (ومن له وجهان إلخ) نعم لو كان له وجه من جهة قبلة وآخر من جهة دبره وجب غسل
الأول فقط كما أفق به الشهاب الرملي نهاية ومُعني وسَم. قال ع ش ظاهره م ر، وإن كان الإحساس
بالذي من جهة الدبر فقط وقياس ما مرّ في أسباب الحديث من أن العاملة من الكفّين هي الأصلية أن ما به
الإحساس منهما هو الأصلي ونقل الشوبري في حواشي المنهج عن خط الشارح م رحمه الله تعالى
ما يوافقه اه عبارة شيخنا نعم لو كان أحدهما من جهة قبلة والآخر من جهة دبره وجب غسل الأول دون
الثاني إن استويا عملاً، فإن كان في أحدهما الحواس دون الآخر فالعامل هو الواجب غسله، فإن وجد
فيهما الحواس وأحدهما أكثر عول عليه اه.

في المنهج وشرحه فإنه يصرُّح بذلك لكن خالفه شيخنا الشهاب الرملي فجعل الخارج عن حدِّ الوجه
من المرأة كهو من الرجل اه وعليه فمثلها الخنثى بل أولى لاحتمال ذكوريته. □ قوله: (فإن تَمَيَّزَ إلخ)
المراد كما قاله ابن العباد بالتَّمَيُّز إمكان إفراد كلِّ بالغسل وبعدمه تعذر الإفراد وإلا فكلُّ مُتَمَيِّزٍ في نفسه
على كلِّ حال م ر. □ قوله: (ومن له وجهان إلخ) نعم لو كان له وجه من جهة قبلة وآخر من جهة دبره
وجب غسل الأول فقط كما أفق بذلك شيخنا الشهاب الرملي.

وإن فرض أن أحدهما زائد لوقوع المواجهة بهما أو رأسان كفى مسح بعض أحدهما؛ لأن الواجب مسح جزءٍ مما رأس وعلاً وكل كذلك، ويُتدب أن يبدأ بأعلى وجهه وأن يأخذ الماء بيديه جميعاً للتتابع «وكان ﷺ يُبَلِّغُ بِرَأْسِهِ إِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ مَا أَقْبَلَ مِنْ أَدْنَاهُ».

(تنبيه) ذكروا في الغسل أنه يُعفى عن باطن عقد الشعر أي إذا تعقد بنفسه وألحق بها من ابثلي بنحو طبوع لصق بأصول شعره حتى منع وصول الماء إليها ولم يُمكنه إزالته لكن صرح شيخنا بخلافه، وأنه يتيمم وحمله على مُمكن الإزالة غير صحيح؛ لأنه لا يصح التيمم حينئذ والذي يتجّه العفو للضرورة،.....

☐ فوه: (وإن فرض أن أحدهما زائد إلخ) يُراجع وسيأتي أن اليد الزائدة الغير المحاذية للأصلية لا يجب غسلها فيحتاج للفرق إن عمّ هذا لغير المحاذي أيضاً سم عبارة شيخنا ولو كان له وجهان وجب غسلهما إن كانا أصليين أو كان أحدهما أصلياً والآخر زائداً واشتبه أو لم يشتبه لكنه سامت بخلاف ما إذا لم يشتبه ولم يسامت، ويتبني أن يكتفي في صورة ما لو كان أحدهم أصلياً والآخر زائداً واشتبه بغسلهما بماء واحد بأن غسل أحد الوجهين بماء ثم غسل به الثاني؛ لأن المعتبر في نفس الأمر أحدهما ويحتمل عدم الإتيان بذلك لوجوب غسل كل منهما ظاهراً اه زادع ش، ويكفي قرن التية بأحدهما إذا كانا أصليين فقط فلو كان أحدهما زائداً واشتبه فلا بد من التية عند كل منهما أو تيمم الزائد وكان على سنن الأصلي وجب قرنها بالأصلي دون الزائد، وإن وجب غسله اه زاد البجيرمي قال الغزالي ومثل هذه المسألة لا ينبغي تحقيق المناط فيها ولا الاشتغال بها؛ لأنه يندُر وقوعها جداً فإذا وقعت الحادثة بحث عنها فالمشغل بمثل هذه المسألة كمن أوقد تنوراً في بلد خربة لا يسكن فيها أحد مُتَظَرّاً من يخبر فيه اه أقول فيه توقّف ولو سلّم فمخصوص بزمن أهل التخريج والترجيح كزمنه بخلاف زمننا.

☐ فوه: (كفى مسح بعض أحدهما) ظاهره، وإن كان زائداً سم عبارة شيخنا وع ش والبجيرمي، فإن كانا أصليين كفى مسح بعض أحدهما، وإن كان أحدهما أصلياً والآخر زائداً وتيمم وجب مسح بعض الأصلي دون الزائد ولو سامت أو اشتبه وجب مسح بعض كل منهما اه. ☐ فوه: (والحق بها) أي بعقد الشعر في العفو عنها. ☐ فوه: (بنحو طبوع) كتثور قاموس. ☐ فوه: (ولم يُمكنه إزالته) ينبغي أو يشق إزالته مشقة لا تُحتمل عادة سم. ☐ فوه: (بخلافه) أي الإلحاق. ☐ فوه: (وأنه يتيمم) عطف تفسير لإخلافه. ☐ فوه: (وحمله) أي كلام شيخ الإسلام. ☐ فوه: (والذي يتجّه العفو) هو كذلك وبه أفتى

☐ فوه: (وإن فرض أن أحدهما زائد) يُراجع وسيأتي أن اليد الزائدة الغير المحاذية للأصلية لا يجب غسلها فيحتاج للفرق إن عمّ هذا الغير المحاذي أيضاً. ☐ فوه: (مسح بعض أحدهما) ظاهره، وإن كان زائداً. ☐ فوه: (ولم يُمكنه إزالته) ينبغي أو يشق إزالته مشقة لا تُحتمل عادة. ☐ فوه: (والذي يتجّه العفو) هو كذلك وبه أفتى شيخنا الشهاب الزملي لكن لو زال بعد فراغ الوضوء فهل يجب غسل ما تحته وما بعده أخذاً مما يأتي من قوله نعم إن زال التحامها لزمه غسل ما ظهر من تحته أو يفرق فيه نظر.

فَإِنْ أَمَكَّتْهُ بِحَلْقِي مَحَلُّهُ فَالَّذِي يَتَجَهَّ أَيْضًا وَجُوبُهُ مَا لَمْ يَحْضُلْ لَهُ بِهِ مِثْلَةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً.
(الثَّالِثُ غَسْلُ يَدَيْهِ) مِنْ كَفِّهِ وَذِرَاعَيْهِ وَالْيَدُ مُؤَنَّثَةٌ (مَعَ مَوْفَقِيهِ) بِكَسْرِ ثَمَّ فَتُحْ أَفْصَحُ مِنْ عَكْسِهِ
وَدَلٌّ عَلَى دُخُولِهِمَا الْاِتِّبَاعُ وَالْإِجْمَاعُ بَلْ وَالآيَةُ أَيْضًا بِجَعْلِ إِلَى غَايَةِ اللَّتْرُكِ الْمُقَدَّرِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ
الْيَدَ حَقِيقَةً إِلَى الْمُنَكِّبِ كَمَا هُوَ الْأَشْهُرُ لُغَةً، وَيَجِبُ غَسْلُ جَمِيعِ مَا فِي مَحَلِّ الْفَرْضِ مِنْ نَحْوِ
شِقِّ وَغَوْرِهِ الَّذِي لَمْ يَسْتَتِرْ وَمَحَلُّ شَوْكَةِ لَمْ تَغْصُ فِي الْبَاطِنِ.....

شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ لَكِنْ لَوْ زَالَ بَعْدَ فَرَاغِ الْوُضُوءِ فَهَلْ يَجِبُ غَسْلُ مَا تَحْتَهُ وَمَا بَعْدَهُ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي
فِي قَوْلِهِ نَعَمْ بِأَنَّ زَالَ التَّحَامُهَا إِلَخَ أَوْ يُفَرَّقُ فِيهِ نَظَرُ سَمِّ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ أَمَكَّتْهُ) الْأَوَّلَى
تَأْنِيثُ الْفِعْلِ. □ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَحْضُلْ بِهِ مِثْلَةٌ إِلَخَ) أَيِ كَحَلْقِي لِخِيَةِ الذِّكْرِ. □ فَوَدَّ: (مِنْ كَفِّهِ) إِلَى قَوْلِهِ،
وَيَجِبُ فِي الْمَعْنَى. □ فَوَدَّ: (الْإِتِّبَاعُ) أَيِ الْمُتَّبِعِ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ. □ فَوَدَّ: (بَلْ وَالآيَةُ أَيْضًا إِلَخَ) عِبَارَةٌ
الْمَعْنَى وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] وَجِهَ دَلَالَةُ الْآيَةِ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ تَجَعْلَ الْيَدِ الَّتِي
هِيَ حَقِيقَةٌ إِلَى الْمُنَكِّبِ عَلَى الْأَصَحِّ مَجَازًا إِلَى الْمَرَافِقِ مَعَ جَعْلِ إِلَى غَايَةِ الْغَسْلِ الدَّاخِلَةِ هُنَا فِي الْمَعْنَى
بِقَرْنِيَّتِي الْإِجْمَاعِ وَالِاحْتِطَاطِ لِلْعِبَادَةِ وَالْمَعْنَى اغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ مِنْ رُءُوسِ أَصَابِعِهَا إِلَى الْمَرَافِقِ أَوْ لِلْمَعْنَى
كَمَا فِي قَوْلِهِ ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢] ﴿وَرَبِّدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ﴾ [هود: ٥٢] أَوْ تَجَعْلَ بَاقِيَةً
عَلَى حَقِيقَتِهَا إِلَى الْمُنَكِّبِ مَعَ جَعْلِ إِلَى غَايَةِ اللَّتْرُكِ الْمُقَدَّرِ فَتَخْرُجُ الْغَايَةُ وَالْمَعْنَى اغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ
وَأَثَرُكَو مِنْهَا إِلَى الْمَرَافِقِ أ. □ فَوَدَّ: (بِجَعْلِ إِلَى غَايَةِ إِلَخَ) وَذَلِكَ بِأَنَّ تَجَعْلَ التَّقْدِيرَ هُنَا اغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ
مِنْ الْأَصَابِعِ وَأَثَرُكَو مِنْ أَغْلَاهَا إِلَى الْمَرَافِقِ وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ الْغَسْلُ مِنَ الْأَصَابِعِ الْحَمْلُ عَلَى مَا
هُوَ الْغَالِبُ فِي غَسْلِ الْأَيْدِي أَنَّهُ مِنَ الْأَصَابِعِ وَمِنْ لَازِمِهِ أَنْ يَكُونَ التَّرُكُ مِنَ الْأَعْلَى وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ فِعْلُهُ ﷺ
ع ش وَفِيهِ مَا لَا يَخْفَى مِنَ التَّكْلِيفِ. □ فَوَدَّ: (لِلتَّرُكِ الْمُقَدَّرِ) هَذَا يَخْتَاجُ لِقَرِينَةٍ سَم. □ فَوَدَّ: (وَيَجِبُ) إِلَى
الْمَعْنَى فِي الْمَعْنَى لِأَنَّ قَوْلَهُ وَغَوْرَهُ إِلَى وَسَلْعَةٍ وَقَوْلُهُ وَبِهِ صَرَخَ إِلَى وَجَلْدَةٍ وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ أَنَّهُ اضْطَرَبَ
فِي غَسْلِ مَا جَاوَزَ أَصَابِعَ الْأَصْلِيَّةِ فَأَوَّلُ كَلَامِهِ يُفِيدُ وَجُوبَهُ وَفَاقًا لِلشَّارِحِ وَالْمَعْنَى وَآخِرُهُ يُفِيدُ عَدَمَهُ.

□ فَوَدَّ: (نَحْوُ شِقِّ وَغَوْرِهِ إِلَخَ) عِبَارَةٌ النَّهْيَةِ وَالْمَعْنَى وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ بَاطِنٍ ثَقْبٍ أَوْ شِقِّ فِيهِ نَعَمْ إِنْ كَانَ
لَهُمَا غَوْرٌ فِي اللَّحْمِ لَمْ يَجِبْ إِلَّا غَسْلُ مَا ظَهَرَ مِنْهُمَا وَكَذَا يُقَالُ فِي بَقِيَّةِ الْأَغْضَاءِ أَهْ قَالَ الْكُرْدِيُّ أَغْلَمَ أَنَّ
الَّذِي ظَهَرَ لِي مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُمَا حَيْثُ كَانَا فِي الْجِلْدِ وَلَمْ يَصِلَا إِلَى اللَّحْمِ الَّذِي وَرَاءَ الْجِلْدِ يَجِبُ
غَسْلُهُمَا حَيْثُ لَمْ يَخْشِ مِنْهُ ضَرَرًا وَلَا يَتِمَّ عَنْهُمَا وَحَيْثُ جَاوَزَ الْجِلْدَ إِلَى اللَّحْمِ لَمْ يَجِبْ غَسْلُهُمَا،
وَإِنْ لَمْ يَسْتَتِرْ إِلَّا إِنْ ظَهَرَ الضَّوُّ مِنَ الْجِهَةِ الْأُخْرَى فَيَجِبُ الْغَسْلُ حَيْثُ لَا أَنْ خَشِيَ مِنْهُ ضَرَرًا إِذَا تَقَرَّرَ
ذَلِكَ فَاحْمِلْ عَلَى هَذَا مَا تَرَاهُ فِي كَلَامِهِمْ مِمَّا يُوْهُمُ خِلَافَهُ فَقَوْلُ التَّخْفَةِ وَغَوْرِهِ الَّذِي لَمْ يَسْتَتِرْ أَيُّ بِأَنَّ
ظَهَرَ الضَّوُّ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ، فَإِنْ لَمْ يَظْهَرِ الضَّوُّ فَهُوَ مُسْتَتِرٌ أَوْ الْمُرَادُ بِالَّذِي لَمْ يَسْتَتِرْ الَّذِي لَمْ يَصِلْ
لِحَدِّ الْبَاطِنِ الَّذِي هُوَ اللَّحْمُ، فَإِنْ قُلْتَ مَا الْمُخَوِّجُ إِلَى هَذَا الْحَمْلِ، وَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ مِنْ عِبَارَتِهِ قُلْتَ

□ فَوَدَّ: (بِجَعْلِ إِلَى غَايَةِ اللَّتْرُكِ الْمُقَدَّرِ) وَهَذَا يَخْتَاجُ لِقَرِينَةٍ.

حتى استترت والأصحح الوضوء وكذا الصلاة على الأوجه إذ لا يحكم لما في الباطن ولا يرد التصاق العضو بعد إباتته بالكليّة بحرارة الدم؛ لأن ما بان صار ظاهرًا وسلعة، وإن خرجت عنه وظفر، وإن طال ولا يتسامح بشيء مما تحته على الأصح وشعر، وإن كثف وطال، ويد، وإن زادت وخرجت عن المحاذاة وما تُحاذيه فقط من نحو يد نابية خارجة وبعد قطع الأصلية

الحامل عليه كلامه في غير التُّخفة ثم قال بعد وعبارة الإيعاب وحاشية فتح الجواد، وهي نص فيما قلناه فتأمل بإنصاف اهـ. □ قوله: (حتى استترت) ليس بقيد فقد قال في الإيعاب بعد ذكر قول البغوي في فتاويه شوكته دخلت أضيعة يصح وضوءه، وإن كان رأسها ظاهرًا؛ لأن ما حواله يجب غسله وهو ظاهر وما سترته الشوكته فهو باطن، فإن كان بحيث لو نقش الشوكته بقي ثقبه حيث لا يصح وضوءه إن كان رأس الشوكته خارجًا حتى ينزعه اهـ. ما نصه يتعين حمل الشق الأول على ما إذا جاوزت الجلد إلى اللحم وغاصت فيه فلا يضطر ظهور رأسها حيث لاقتها في الباطن والثاني على ما إذا ستر رأسها جزء من ظاهر الجلد بأن بقي جزء منها اهـ فيحمل قول التُّخفة استترت على دخولها عن حد الظاهر إلى حد الباطن واعتمد الجمال الرملي الشق الثاني من كلام البغوي فعنده إن كانت بحيث لو نُقِشت بقي موضعها ثقبه وجب عليه قلنها ليصح وضوءه وإلا فلا ورأيت في فتاويه م ر أنه عند الشك في كون محلها بعد القلع يبقى مجوفًا أو لا الأصل عدم التجوف وعدم وجوب غسل ما عدا الظاهر اهـ كزدي عبارة شيخنا والبجيري، ويجب غسل موضع شوكته بقي مفتوحًا بعد قلعه ولا يصح الوضوء مع بقائها إذا كانت بحيث لو أزيلت بقي محلها مفتوحًا والأصح الوضوء مع بقائها لكن إن غارت في اللحم واختلطت بالدم الكثير لم تصح الصلاة معها، وإن صح الوضوء وكل هذا فيما إذا كانت رأسها ظاهرة، فإن استتر جميعها لم تضّر لا في الوضوء ولا في الصلاة على المعتد؛ لأنها في حكم الباطن اهـ.

□ قوله: (ولا يرد) أي على قوله إذ لا حكم إلخ (التصاق العضو إلخ) أي حيث لا تصح الصلاة معه فتجب إزالته وغسل ما تحته. □ قوله: (وسلعة إلخ) عطف على نحو شق وهي كما يأتي في الصيال بكسر السين ما يخرج بين الجلد واللحم من الحمصة إلى البطيخة اهـ. وفي القاموس أنها تتحرك إذا حركت عبارة شيخنا وسلعة بكسر السين غدة تخرج إلخ وأما بالفتح فهي أمتعة البائع كما قاله ابن حجر في الزواجر والمشهور أن سلعة المتاع بالكسر أيضًا وأما بالفتح فالشجة اهـ. □ قوله: (ولا يتسامح بشيء إلخ) قال شيخنا ويعفى عن القليل في حق من أثبت به وعندنا قول بالغفو عنه مطلقًا اهـ. □ قوله: (وشعر) أي ظاهرًا وباطنًا معني. □ قوله: (وطال) أي وخرج عن حدها ش وشيخنا. □ قوله: (وما يحاذيه) أي محل الفرض والمراد بالمحاذاة المسامحة لمحل الفرض كزدي وبجيري. □ قوله: (نابية خارجة) أي خارج محل الفرض كأن نبئت في العضد وتدلّت للذراع بجبرمي.

□ قوله: (وبعد قطع الأصلية) إذ في شرح العباب، فإن تددت الزائدة بعد قطع الأصلية فالذي يظهر أنه لا يجب غسله أي المحاذي مطلقًا ويحتمل خلافه.

تُسْتَصْحَبُ تِلْكَ الْمُحَاذَةُ عَلَى الْأُوجِهَةِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ مَا جَاوَزَ أَصَابِعَ الْأَصْلِيَّةِ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ وَبِهِ صَرَخَ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ يَجِبُ غَسْلُ الْجَمِيعِ وَقَوْلُهُمُ الْمُحَاذِي جَرِيٌّ عَلَى الْغَالِبِ ضَعِيفٌ وَجِلْدَةٌ مُتَدَلِّيَةٌ إِلَيْهِ وَلَوْ اسْتَبْهَتْ الْأَصْلِيَّةُ بِالزَّائِدَةِ وَجِبَ غَسْلُهُمَا احتياطاً ولو تجافَّتْ جِلْدَةٌ التَّحَمُّتِ بِالذَّرَاعِ عَنْهُ لَزِمَهُ غَسْلُ مَا تَحْتَهَا لِثَدْرَتِهِ وَإِلَّا لَمْ يَلْزَمَهُ بَلْ لَمْ يَجْزِ لَهُ فَتَقُّهَا نَعَمْ إِنْ زَالَ التَّحَامُّهَا لَزِمَهُ غَسْلُ مَا ظَهَرَ مِنْ تَحْتِهَا لِزَوَالِ الضَّرُورَةِ وَبِهِ فَارَقَ خَلْقَ اللَّحْيَةِ

• قوله: (تُسْتَصْحَبُ تِلْكَ الْمُحَاذَةُ إلَخ) هَذَا هُوَ الْمُتَجَبُّ بَلْ لَوْ لَمْ تَنْبُتِ الزَّائِدَةُ إِلَّا بَعْدَ قَطْعِ الْأَصْلِيَّةِ فَقَدْ يَنْجُو وَجُوبُ غَسْلِ مَا يُحَاذِي مِنْهَا الْأَصْلِيَّةُ لَوْ بَقِيََتْ نَظَرًا لِلْمُحَاذَةِ بِإِغْتِيَابِ مَا مِنْ شَأْنِهِ مَرَاهِمٌ وَع ش. • قوله: (أَنْ مَا جَاوَزَ إلَخ) أَي: وَمِمَّا نَبَتْ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْفَرْضِ مُغْنِي. • قوله: (لَا يَجِبُ غَسْلُهُ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَالثَّاهِيَةِ أَوَّلًا وَمُخَالَفًا لَهُ ثَانِيًا كَمَا مَرَّ. • قوله: (وَقَوْلُهُمُ إلَخ) عُطِفَ عَلَى يَجِبُ إلَخ وَقَوْلُهُ ضَعِيفٌ خَبَرٌ وَقَوْلُ بَعْضِهِمُ إلَخ.

• قوله: (وَجِلْدَةٌ إلَخ) عُطِفَ عَلَى نَحْوِ شَيْءٍ. • قوله: (مُتَدَلِّيَةٌ إِلَيْهِ) أَي مُنْتَهِيَةٌ إِلَى مَحَلِّ الْفَرْضِ كُرْدِي عِبَارَةُ الثَّاهِيَةِ وَالْمُغْنِي، وَإِنْ تَدَلَّتْ جِلْدَةُ الْعَضِدِ مِنْهُ لَمْ يَجِبْ غَسْلُ شَيْءٍ مِنْهَا لَا الْمُحَاذِي وَلَا غَيْرَهُ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْيَدِ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا مَعَ خُرُوجِهَا عَنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ أَوْ تَقَلَّصَتْ جِلْدَةُ الذَّرَاعِ مِنْهُ وَجِبَ غَسْلُهَا؛ لِأَنَّهَا مِنْهُ، وَإِنْ تَدَلَّتْ جِلْدَةُ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ بِأَنْ تَقَلَّعَتْ مِنْ أَحَدِهِمَا وَبَلَغَ التَّقْلُعُ إِلَى الْآخَرِ ثُمَّ تَدَلَّتْ مِنْهُ فَلَا إِغْتِيَابَ بِمَا انْتَهَى إِلَيْهِ تَقْلُعُهَا لَا بِمَا مِنْهُ تَقْلُعُهَا فَيَجِبُ غَسْلُهَا فِيمَا إِذَا بَلَغَ تَقْلُعُهَا مِنَ الْعَضِدِ إِلَى الذَّرَاعِ دُونَ مَا إِذَا بَلَغَ مِنَ الذَّرَاعِ إِلَى الْعَضِدِ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ جُزْءًا مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي اه. • قوله: (وَلَوْ اسْتَبْهَتْ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ تَجَافَّتْ حَقُّهُ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَى قَوْلِهِ وَجِلْدَةٌ. • قوله: (وَجِبَ غَسْلُهُمَا) سِوَا أَنْ خَرَجَتْ مِنَ الْمَنْكِبِ أَمْ مِنْ غَيْرِهِ مُغْنِي. • قوله: (وَلَوْ تَجَافَّتْ إلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالثَّاهِيَةِ وَلَوْ التَّصَقَّتْ بَعْدَ تَقْلُعِهَا مِنْ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ وَجِبَ غَسْلُ مُحَاذِي الْفَرْضِ مِنْهَا دُونَ غَيْرِهِ ثُمَّ إِنْ تَجَافَّتْ عَنْهُ لَزِمَهُ غَسْلُ مَا تَحْتَهَا أَيْضًا لِثَدْرَتِهِ، وَإِنْ سَتَرَتْهُ اكْتَفَى بِغَسْلِ ظَاهِرِهَا اه. • قوله: (نَعَمْ إِنْ زَالَ إلَخ) وَلَوْ تَوَضَّأَ فَقَطَّعَتْ يَدَهُ أَوْ تَقَبَّطَتْ لَمْ يَجِبْ غَسْلُ مَا ظَهَرَ إِلَّا لِحَدِيثِ فَيَجِبُ غَسْلُهُ كَالظَّاهِرِ أَصَالَةً وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْوُضُوءِ لَقَطَعَ يَدَهُ مَثَلًا وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يُحْصَلَ مِنْ يَوْضِئِهِ وَلَوْ بِأَجْرَةٍ مِثْلِ وَالتَّيَّةِ مِنَ الْآذِنِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ تَيَمَّمَ وَصَلَّى وَاعَادَ لِثَدْرَةِ ذَلِكَ مُغْنِي زَادَ شَيْخُنَا عَلَى الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى مَا نَصَّهُ وَلَوْ كَانَ فَاقِدَ الْيَدَيْنِ فَمَسَحَ رَأْسَهُ بَعْدَ غَسْلِ وَجْهِهِ وَتَيَمَّمَ وَضُوءَهُ ثُمَّ نَبَتْ لَهُ يَدَانِ بَدَلَ الْمَفْقُودَتَيْنِ لَمْ يَجِبْ غَسْلُهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخَاطَبَ بِهِ حِينَ الْوُضُوءِ لِقَفْدِهِمَا حِينَهِ فَمَسَحَ الرَّأْسَ وَقَعَ مُعْتَدًّا بِهِ فَلَا يُبْطِلُهُ مَا عَرَضَ مِنْ نَبَاتِ الْيَدَيْنِ اه. • قوله: (لَزِمَهُ غَسْلُ مَا ظَهَرَ إلَخ) أَي وَإِعَادَةً مَا بَعْدَهُ سَم. • قوله: (لِزَوَالِ الضَّرُورَةِ وَبِهِ إلَخ) عِبَارَةُ الثَّاهِيَةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ حَلَقَ لِحَيْثَهُ الْكَثَّةُ؛ لِأَنَّ الْإِقْتِصَارَ عَلَى غَسْلِ ظَاهِرِ الْمُتَلَصِّقَةِ كَانَ لِلضَّرُورَةِ وَقَدْ

• قوله: (تُسْتَصْحَبُ تِلْكَ الْمُحَاذَةُ) هُوَ الْمُتَجَبُّ بَلْ لَوْ لَمْ تَنْبُتِ الزَّائِدَةُ إِلَّا بَعْدَ قَطْعِ الْأَصْلِيَّةِ فَقَدْ يَنْجُو وَجُوبُ غَسْلِ مَا يُحَاذِي مِنْهَا الْأَصْلِيَّةُ لَوْ بَقِيََتْ نَظَرًا لِلْمُحَاذَةِ بِإِغْتِيَابِ مَا مِنْ شَأْنِهِ مَر.

(فَإِنْ قُطِعَ بَعْضُهُ) أَيِ الْمَذْكُورِ مِنَ الْيَدَيْنِ (وَجَبَ) غَسْلُ (مَا بَقِيَ) مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْمَيْسُورَ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ (أَوْ) قُطِعَ (مِنْ مِرْفَقَيْهِ) بِأَنْ فَكَّ عَظْمَ الذَّرَاعِ مِنْ عَظْمِ الْعَضِدِ وَبَقِيَ الْعِظْمَانِ الْمُسَمَّيَانِ بِرَأْسِ الْعَضِدِ (فَرَأْسُ عَظْمِ الْعَضِدِ) يَجِبُ غَسْلُهُ (عَلَى الْمَشْهُورِ)؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمِرْفَقِ إِذْ هُوَ مَجْمُوعُ الْعِظَامِ الثَّلَاثِ (أَوْ) قُطِعَ مِنْ (فَوْقِهِ نُدْبٌ) غَسْلُ (بَاقِي عَضِدِهِ) مُحَافَظَةً عَلَى التَّحْجِيلِ الْآتِي. (الرَّابِعُ مُسَمًّى مَسْحَ) بِيَدٍ أَوْ غَيْرِهَا (لِبَشْرَةِ رَأْسِهِ)، وَإِنْ قُلَّ حَتَّى الْبَيَاضُ الْمُحَازِي لَا عَلَى الدَّائِرِ حَوْلَ الْأُذُنِ كَمَا يَكُونُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الصَّغِيرِ وَحَتَّى عَظْمُهُ إِذَا ظَهَرَ دُونَ بَاطِنِ مَأْمُومَةٍ كَمَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ وَكَأَنَّهُ لَحَظَ أَنَّ الْأَوَّلَ يُسَمَّى رَأْسًا بِخِلَافِ الثَّانِي (أَوْ) مُسَمًّى مَسْحَ لِبَعْضِ (شَعْرٍ) أَوْ شَعْرَةٍ وَاحِدَةٍ (فِي حَذِّهِ) أَيِ الرَّأْسِ بِأَنْ لَا يَخْرُجَ بِالْمَدِّ عَنْهُ.....

زَالَتْ وَلَا كَذَلِكَ اللَّحْيَةُ لِتَمَكُّنِهِ مِنْ غَسْلِ بَاطِنِهَا هـ. □ فَوَدَّ: (أَيِ الْمَذْكُورِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَيِ بَعْضِ مَا يَجِبُ غَسْلُهُ مِنَ الْيَدَيْنِ هـ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْمَيْسُورَ الْخُ) وَلِقَوْلِهِ ﷺ إِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ فَأَتَوْا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ مُغْنِي وَنَهَايَةٌ.

□ فَوَدَّ (سُئِلَ): (أَوْ مِنْ مَرْفِقَيْهِ الْخُ) وَإِنْ قُطِعَ مِنْ مَنَكِبِهِ نُدْبٌ غَسْلُ مَحَلِّ الْقَطْعِ بِالْمَاءِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُغْنِي

□ فَوَدَّ (سُئِلَ): (مُسَمًّى مَسْحَ) الْمُرَادُ بِهِ الْإِنْمِسَاحُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِفِعْلِهِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ لِبَشْرَةِ رَأْسِهِ وَلَوْ الْجُزْءُ الَّذِي يَجِبُ غَسْلُهُ مَعَ الْوَجْهِ تَبَعًا ثُمَّ ظَاهَرَهُ أَنَّهُ يَكْفِي الْمَسْحَ عَلَى الْبَشْرَةِ وَلَوْ خَرَجَتْ عَنْ حَدِّ الرَّأْسِ كَسِلْعَةٍ تَبَثَّ فِيهِ وَخَرَجَتْ عَنْهُ وَبِهِ قَالَ الْأَجْهَرِيُّ وَقَالَ الشِّرْمَالِيُّ لَا يَكْفِي الْمَسْحَ عَلَى الْبَشْرَةِ الْخَارِجَةِ عَنْ حَدِّ الرَّأْسِ كَالشَّعْرِ الْخَارِجِ عَنْ حَدِّهِ فَفِيهَا تَفْصِيلُ الشَّعْرِ وَاسْتَوْجَهَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الرَّأْسَ اسْمٌ لِمَا رَأْسٌ وَعَلَا فَلَا يَصْدُقُ بِذَلِكَ شَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ قُلَّ) أَيِ مُسَمًّى الْمَسْحَ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الضَّمِيرَ لِلْبَشْرَةِ، وَهُوَ أَحْسَنُ مَعْنَى وَعَلَيْهِ فَالتَّذْكِيرُ بِتَأْوِيلِ الْجِلْدِ أَوْ لِمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ أَنَّ مَا لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا بِالنَّاءِ كَالْمَعْرِفَةِ وَالتَّكْرَرِ يَجُوزُ تَذْكِيرُهُ وَتَأْنِيثُهُ. □ فَوَدَّ: (حَتَّى الْبَيَاضُ الْمُحَازِي الْخُ) أَيِ الْبَيَاضِ الَّذِي وَرَاءَ الْأُذُنِ نَهَايَةٌ. □ فَوَدَّ: (وَحَتَّى عَظْمِهِ) إِلَى الْمَثْنِ ذَكَرَهُ عَشْرٌ وَأَقَرَّهُ.

□ فَوَدَّ (سُئِلَ): (أَوْ شَعْرَ الْخُ) وَلَوْ مَسَحَ شَعْرَ رَأْسِهِ ثُمَّ حَلَقَهُ لَمْ تَجِبْ إِعَادَةُ الْمَسْحِ كَمَا تَقَدَّمَ مُغْنِي وَشَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (إِنَّ الْأَوَّلَ) أَيِ عَظْمِ الرَّأْسِ وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ الثَّانِي أَيِ بَاطِنِ الْمَأْمُومَةِ. □ فَوَدَّ: (لِبَعْضِ شَعْرٍ) أَيِ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الْبَعْضُ وَمَا وَجَبَ غَسْلُهُ مَعَ الْوَجْهِ مِنْ بَابٍ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ فَيَكْفِي مَسْحَهُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الرَّأْسِ وَغَسْلُهُ أَوْ لَا كَانَ لِيَتَحَقَّقَ بِهِ غَسْلُ الْوَجْهِ لَا لِيَكُونَهُ قَرْضًا مِنْ فُرُوضِ الْوُضُوءِ عَشْرٌ وَبُخَيْرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (أَيِ الرَّأْسِ) إِلَى قَوْلِهِ، وَإِنَّمَا أَجْزَأُ فِي الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةِ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّ لَا يَخْرُجَ بِالْمَدِّ الْخُ) أَيِ وَلَوْ تَقْدِيرًا بِأَنَّ كَانَ مَعْقُودًا أَوْ مُتَجَعَّدًا غَيْرَ أَنَّهُ بِحَيْثُ لَوْ مَدَّ مَحَلَّ الْمَسْحِ مِنْهُ خَرَجَ

□ فَوَدَّ: (إِذَا ظَهَرَ) هَلِ الْمُرَادُ بِظَهْوَرِهِ مُشَاهَدَتُهُ أَوْ بَحْثُ يَكُونُ إِضْاحًا، وَإِنْ لَمْ يُشَاهَدْ فِيهِ نَظَرٌ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ يُضَبَّطَ بِمَا يَجِبُ غَسْلُهُ فِي الْغَسْلِ.

من جهة نزوله واسترساله، فإن خرج منها ولم يخرج من غيرها مسح غير الخارج، وإنما أجزأ
تقصيره في الشك مطلقاً؛ لأنه ثم مقصود لذاته، وهنا تابع للبشرة والخارج غير تابع لها ولو
وضع يده المبتلة على خرقه على رأس فوصل إليه البلل أجزأ قيل المتجه تفصيل الجرموق اهـ،
ويرد بما مر أنه حيث حصل الغسل بفعله بعد النية لم يشترط تدكؤها عنده والمسح مثله
ويُفَرَّقُ بينه وبين الجرموق بأن ثم صارفاً، وهو مماثلة غير الممسوح عليه له فاحتيج لقصيد
مُمَيِّز ولا كذلك هنا وذلك للآية مع فعله ﷺ فإنه اقتصر على مسح الناصية، وهي ما بين
الزغتين وهو دون الربع.....

عن الرأس نهاية ومغني وشيخنا. □ فوه: (من جهة نزوله) فشعر الناصية جهة نزوله الوجه وشعر القزتين
جهة نزولهما المنكبان وشعر القذال أي مؤخر الرأس جهة نزوله القفا قاله الزياضي في شرح المحرر
كزدي. □ فوه: (واسترساله) عطف تفسير لنزوله هو في النهاية بأو بدل الواو وقال ع ش هو مغطوف
على المد وزاد الرشيدي وحاصله أنه يشترط أن لا يخرج عن حده بنفسه ولا بفعل اهـ.

□ فوه: (ولم يخرج إلخ) وإن لم يخرج إلخ. □ فوه: (وهنا تابع إلخ) والأصح أن كلاً من البشرة والشعر
هنا أصل؛ لأن الرأس لما رأس وعلا وكل منهما عال نهاية زاد المغني، فإن قيل هلا اكتفى بالمسح
على النازل عن حد الرأس كما اكتفى بذلك للتقصير في الشك أجب بأن الماسح عليه غير ماسح على
الرأس والمأمور به في التقصير إنما هو شعر الرأس وهو صادق بالنازل اهـ. □ فوه: (مطلقاً) أي خرج
عن حد الرأس أولاً. □ فوه: (قيل المتجه تفصيل الجرموق) وهو الوجه ولا يتجه فرق بينهما فتأمل م ر
سم على البهجة اهـ ع ش. عبارة شيخنا والمدار على وصول الماء لما يجزئ مسحه بيد أو غيره ولو من
وراء حائل لكن فيه حيز تفصيل الجرموق على المعتمد خلافاً لابن حنبل حيث قال بأنه يكتفي مطلقاً
اهـ. □ فوه: (ويرد بما مر إلخ) قد يقال ما أشار إليه مما مر مفروض حيث لم يكن ثم ما يقبل الصرف إليه
ولاً اشترطت النية ألا ترى أنه لو عرضت له نية التبريد في أثناء العضو فلا بد من استحضار النية معها
ذكرها وإلا لم يعتد بذلك الفعل والحاصل أن قياسه على الجرموق واضح بصري. □ فوه: (بأن ثم صارفاً
إلخ) قد يقال وهنا أيضاً صارف، وهو كون الممسوح عليه ليس من الرأس وكفى بذلك صارفاً سم.

□ فوه: (وذلك للآية إلخ) عبارة المغني قال تعالى ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [البقرة: ٦] وروى مسلم
(أنه ﷺ مسح بناصرته وعلى عمامته) واكتفى بمسح البعض فيما ذكر؛ لأنه المفهوم من المسح عند
إطلاقه ولم يقل أحد بوجوب خصوص الناصية والإكثفاء بها يمنع وجوب الاستيعاب، ومنع وجوب
التقدير بالربع أو أكثر؛ لأنها دونه والياء إذا دخلت على متعدي كما في الآية تكون للتبعض أو على غيره
كما في قوله تعالى ﴿وَلْيَبْطُوا بِالْبَيْتِ الْكَعْبِيِّ﴾ [الحج: ٢٩] تكون للإلصاق اهـ. وفي النهاية نحوها إلا

□ فوه: (بأن ثم صارفاً) قد يقال وهنا أيضاً صارف، وهو كون الممسوح عليه ليس من الرأس وكفى
بذلك صارفاً.

بل دون نصفه وليس الأذنان منه وخبر «الأذنان من الرأس» ضعيف، وإنما وجب تعميم الوجه في التيمم؛ لأنه بدل فأعطي حكمه مبدله ولا يرد مسح الخف لجوازه مع القدرة على الأصل فلم تتحقق فيه البدلية (والأصح جواز غسله) بلا كراهة؛ لأنه مُحْصَلٌ لِمَقْصُودِ الْمَسْحِ مِنْ وَضُوءِ الْبَلَلِ لِلرَّأْسِ وزيادة وهذا مراد من عجز بأنه مسح وزيادة فلا يقال المسح ضد الغسل كيف يُحْصَلُهُ مع زيادة.

(تنبيه) عللوا هنا عَدَمَ كراهة الغسل بأنه الأصل وفوقوا بين وجوب التعميم في المسح في التيمم لا هنا بأنه ثم بدل وهنا أصل فتنج أن كلاً من الغسل والمسح أصلٌ وحينئذٍ فقياسه أن الغسل أحد ما صدقات الواجب المُخَيَّرُ فكيف يقولون بإباحته، وأنه غير مطلوب وقد ذكرنا الجواب عنه في شرح الإرشاد الصغير وقد يُجاب أيضاً بأن في الغسل حيثيتين حصول البلل المقصود من المسح والزيادة على ذلك فهو من الحيثية الأولى أصلي وواجب ومن الحيثية الثانية لا ولا بل مباح فلا تنافي.

أنه قال بدل والباء إذا دخلت إلخ؛ ولأن الباء الداخلة في حيز مُتَعَدِّ إلخ. □ فوه: (بل دون نصفه) أي نصف الربع. □ فوه: (لأنه بدل إلخ) أي ومسح الرأس أصلٌ فاعتبر لفظه مُعْنِي. □ فوه: (ولا يرد مسح إلخ) عبارة المُعْنِي، فإن قيل المسح على الخف بدل فهل وجب تعميمه كمبدله أجب بقيام الإجماع على عَدَمِ وجوبه وبأن التعميم يُفْسِدُهُ مَعَ أَنْ مَسَحَهُ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّخْفِيفِ لِجَوَازِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْغَسْلِ بِخِلَافِ التَّيْمُمِ إِنَّمَا جَازَ لِلضَّرُورَةِ اه. □ فوه: (بلا كراهة) عبارة النهاية والمُعْنِي وأشار بالجواز إلى نفي كل من استخبا به وكراهته اه وعبارة شينخنا وأشعر تغييره بالجواز أن المسح أفضل كما قاله في شرح الحاوي اه. □ فوه: (فتنج) أي مجموع ما تضمنته التعليل والفرق. □ فوه: (فقياسه) أي مقتضى أصالة كل منهما. □ فوه: (في شرح الإرشاد إلخ) قال فيه، فإن قلت كيف هذا أي تعليل عَدَمِ كراهة الغسل بأنه الأصل مَعَ أَنَّهُ مَرَّ أَنَّ الْمَسْحَ أَصْلٌ قُلْتُ الْأَصَالَةُ ثُمَّ إِنَّمَا هِيَ بِالنَّسْبَةِ لِمَسْحِ الْبَعْضِ وَهَذَا لَا يُنَافِي أَصَالَةَ الْغَسْلِ أَوْ هِيَ ثُمَّ بِالنَّسْبَةِ لِمَا بَعْدَ التَّخْفِيفِ وَهَذَا بِالنَّسْبَةِ لِمَا قَبْلَهُ فَتَأَمَّلْ اه وما ذكره أخيراً هو الأظهر بصري أقول ما ذكره أولاً لا يظهر وجهه وكذا ما ذكره أخيراً إلا أن يراد به ما أجاب به سم من أنه يمكن أن المراد بكون الغسل أصلاً أنه القياس لا أنه وجب أولاً، ويكون المسح أصلاً أنه وجب غير بدل عن شيء آخر كان واجباً اه. □ فوه: (فهو من الحيثية الأولى أصلي إلخ) وقد يقال إنه من هذه الحيثية من ما صدقات المسح لا أصل آخر.

□ فوه: (فقياسه أن الغسل أحد ما صدقات الواجب المُخَيَّرِ) يُمكن أن يُجاب بأن الواجب المُخَيَّرُ هو القدر المشترك بين الخصال كما تقرر في الأصول وهذا لا يُنافي أن يتصف بعض الخصال بالإباحة أو غيرها من حيث خصوصه فلي تأمل؛ وبأن المراد بكون الغسل أصلاً أنه القياس لا أنه واجب أولاً وبكون المسح أصلاً أنه وجب غير بدل عن شيء آخر كان واجباً فلي تأمل.

(تنبيه آخر) قد يقال يُعارض ما دُكر من إجزاء نحو الغسل القاعدة الأصولية أنه لا يجوز أن يستتبط من النص معنى يعود عليه بالإبطال ويُجانب بأن هذا ليس من تلك بل من قاعدة أنه يُستتبط من النص معنى يُعممه، وهو هنا بناء على أنه معقول المعنى الرخصة في هذا العضو لستره غالباً كما مرّ وحينئذ فيلزم من الاكتفاء فيه بالأقلّ الاكتفاء فيه بالأكمل حملاً للمسح على وضوء البلل الصادق بحقيقة المسح وحقيقة الغسل فتأمل؛ وبهذا يعلم ورود السؤال على القائلين بالتعبد إلا أن يكونوا قائلين بتعيين المسح (و) جواز (وضع اليد) عليه (بلا مدّ) لحصول المقصود المذكور به. (الخامس غسل رجله مع كعبته) من كل رجل أو مسح خفيهما بشرطه قال تعالى ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] ينصبه، وهو واضح وبجوه على الجواز خلافاً لمن زعم امتناعه وفصل بين المعطوفين للإشارة إلى وجوب الترتيب أو عطفاً على الرؤوس حملاً على مسح الخفين أو على الغسل الخفيف إذ العرب تُسميه مسحاً وحكمته أنهما مظنة للإسراف فأشير لتركه بذلك والحامل على ذلك الإجماع على تعيين غسلهما حيث لا خف وخلاف الشيعة في ذلك وغيره لا يُعتمد به.....

□ فوه: (معنى يعود إلخ) وهو هنا كون المقصود حصول البلل. □ فوه: (من تلك) يعني من المنفيات بتلك القاعدة الأصولية. □ فوه: (وهو إلخ) أي المعنى المستتبط من النص. □ فوه: (بناء على أنه إلخ) أي بناء على الراجح من أن الوضوء معقول الحكمة وقوله الرخصة خبر قوله، وهو. □ فوه: (كما مرّ) أي في أول الباب. □ فوه: (من الاكتفاء فيه) أي الرأس وقوله بالأقلّ أي المسح وقوله بالأكمل أي الغسل. □ فوه: (حملاً للمسح) أي في الآية. □ فوه: (وبهذا إلخ) أي الجواب المذكور وقوله ورود السؤال أي ورود السؤال المتقدم بلا جواب عنه وقوله على القائلين إلخ أي الجواب المذكور وقوله ورود السؤال أي ورود السؤال المتقدم بلا جواب عنه وقوله على القائلين إلخ أي الإمام ومن تبعه

□ فوه: (لشي: غسل رجله إلخ) ولو قطع بعض القدم وجب غسل الباقي، وإن قطع فوق الكعب فلا فريض عليه ويسن غسل الباقي كما مرّ في اليد نهاية زاد المغني وعلى الأصح ولو قطر الماء على رأسه أو تعرّض للمطر، وإن لم يتو المسح أجزاءه ويُجزئ مسح يبرّد وتلج لا يدوبان لما تقدّم اه. □ فوه: (من كل رجل) إلى قوله وحكمته في المغني إلا قوله خلافاً إلى أو عطفاً وإلى قوله والحامل في النهاية إلا ذلك القول. □ فوه: (خلافاً لمن زعم امتناعه) وقال إن شرطه أن يكون بغير حرف عطف نحو هذا خبر ضبّ خرب وهما بعاطف والمقرّر في العربية خلاف ما زعمه بجبرمي. □ فوه: (لمن زعم إلخ) كابن هشام والرضي. □ فوه: (أو عطفاً إلخ) عطف على قوله على الجواز. □ فوه: (وحكمته) أي حكمه التّعبيّر عن الغسل بلفظ المسح. □ فوه: (والحامل على ذلك) أي المذكور من التأويلات رشدي.

□ فوه: (الإجماع إلخ) عبارة النهاية الجمع بين القراءتين وما صحّ من وجوب الغسل اه.

□ فوه: (وخلاف الشيعة في ذلك) أي ذلك الإجماع وغيره من الإجماعات لا يُعتمد به؛ لأن الإجماع في اصطلاح اتفاق المجتهدين من أمة محمد ﷺ على حكم شرعي وليس صاحب البدعة الذي يدعو

وَدَلُّ عَلَى دُخُولِ الْكَعْبَيْنِ هُنَا مَا مَرَّ فِي الْمَرْفَقَيْنِ وَهُمَا الْعِظَامَانِ النَّائِثَانِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ عِنْدَ مَفْصِلِ السَّاقِ وَالْقَدَمِ وَلَوْ فَقَدَ الْكَعْبُ أَوْ الْمَرْفَقُ اعْتَبِرَ قَدْرُهُ أَيَّ مِنْ غَالِبِ أَمْثَالِهِ فِيمَا يَظْهَرُ بِخِلَافِ مَا إِذَا وُجِدَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ الْمُعْتَادِ كَأَنَّ لاصِقَ الْمَرْفَقِ الْمُنَكَّبِ وَالْكَعْبِ الرُّكْبَةَ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ وَكَذَا فِي الْحَشْفَةِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَقَالَ جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ: يُعْتَبَرُ قَدْرُهُ مِنْ غَالِبِ النَّاسِ وَالنُّصُوصِ وَكَلَامِهِمْ مَحْمُولَانِ عَلَى غَالِبِ، وَيَجِبُ هُنَا جَمِيعُ مَا مَرَّ نَظِيرُهُ فِي الْيَدَيْنِ بِمَا عَلَيْهِمَا وَمَا حَاذَاهُمَا وَهَذَا وَثَمَّ إِزَالَةُ مَا يَنْحَوِي شِقُّ أَوْ يُجْرَحُ مِنْ نَحْوِ شَمْعٍ أَوْ دَوَاءٍ مَا لَمْ يَصِلْ لِعُورِ اللَّحْمِ الْغَيْرِ الظَّاهِرِ أَوْ يَلْتَجِمُ فَلَا وَجُوبَ أَوْ يَضُرُّهُ فَيَتَيَمَّمُ. (السادس: تَرْبِيئُهُ هَكَذَا) مِنْ تَقْدِيمِ غَسْلِ الْوَجْهِ فَالْيَدَيْنِ فَالرَّأْسِ فَالرَّجْلَيْنِ.....

النَّاسِ لَإِنِّهَا مِنْ أَمَةِ الدَّعْوَةِ دُونَ الْمُتَابِعَةِ وَمُطْلَقُ الْإِسْمِ لِأَمَةِ الْمُتَابِعَةِ كَذَا فِي التَّلْوِيجِ فَلَا يَنْتَفِي الْإِجْمَاعُ بِمُخَالَفَتِهِ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (وَدَلُّ) إِلَى قَوْلِهِ أَيَّ الْخُ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ فِيمَا يَظْهَرُ فِي النَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (وَهُمَا الْعِظَامَانِ الْخُ) وَفِي وَجْهِ أَنَّ الْكَعْبَ هُوَ الَّذِي فَوْقَ مُشْطِ الْقَدَمِ، وَهُوَ شَادُّ ضَعِيفٌ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (النَّائِثَانِ) أَيِ الْبَارِزَانِ الْمُزْتَفِعَانِ بُجَيْرِي. □ فَوَدَّ: (عِنْدَ مَفْصِلِ السَّاقِ الْخُ) بَفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ الصَّادِ ع. □ فَوَدَّ: (كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ) اعْتَمَدَهُ الْبُجَيْرِيُّ وَشَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (وَقَالَ جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ يُعْتَبَرُ) أَيِ فِيمَا إِذَا وُجِدَ الْمَرْفَقُ أَوْ الْمُنَكَّبُ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ الْمُعْتَادِ. □ فَوَدَّ: (وَالنُّصُوصُ الْخُ) مِنْ مَقُولِ الْجَمْعِ. □ فَوَدَّ: (وَيَجِبُ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ يَلْتَجِمُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (يَنْحَوِي شِقُّ) أَيِ كَتَفُ. □ فَوَدَّ: (مِنْ نَحْوِ شَمْعٍ) أَيِ كَحْنًا وَلَا أَثَرٍ لِدَهْنٍ ذَائِبٍ وَلَوْ نَحْنًا مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَصِلْ لِعُورِ اللَّحْمِ) عِبَارَةٌ ش. أَيِ حَيْثُ كَانَ فِيمَا يَجِبُ غَسْلُهُ مِنَ الشَّقِّ، وَهُوَ ظَاهِرُهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ نَزَلَ إِلَى اللَّحْمِ بِبَاطِنِ الْجُرْحِ فَلَا يَجِبُ إِزَالَتُهُ وَلَوْ كَانَ يُرَى أَه. □ فَوَدَّ: (لِعُورِ اللَّحْمِ الْغَيْرِ الظَّاهِرِ) أَيِ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ وَقَوْلُهُ أَوْ يَلْتَجِمُ الْخُ أَيِ بَعْدَ أَنْ كَانَ ظَاهِرًا مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ أَوْ الْمُرَادُ بِغَيْرِ الظَّاهِرِ الَّذِي وَصَلَ إِلَى اللَّحْمِ، فَإِنْ وَصَلَ حَيْثُ لَحَدَّ الْبَاطِنِ فَهُوَ غَيْرُ ظَاهِرٍ عِبَارَةٌ إِيَّاهُ وَفِي الْخَادِمِ بَعْدَ قَوْلِ الرُّوضَةِ يَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِ الثَّقَبِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ ظَاهِرًا صَوْرَتُهُ كَمَا فِي الْبَحْرِ أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ يَرَى الضَّوْءُ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ وَفِي تَبْصِيرَةِ الْجَوْنِيِّ إِنْ شَقِيقَ الرَّجُلِ إِذَا كَانَتْ يَسِيرَةً لَا تُجَاوِزُ الْجِلْدَ إِلَى اللَّحْمِ وَالظَّاهِرُ إِلَى الْبَاطِنِ وَجَبَ إِصَالُ الْمَاءِ إِلَى جَمِيعِهَا، وَإِنْ فَحَشَتْ حَتَّى اتَّصَلَتْ بِالْبَاطِنِ لَمْ يَلْزَمْهُ إِصَالُ الْمَاءِ لِذَلِكَ الْبَاطِنِ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُهُ مَا كَانَ فِي حَدِّ الظَّاهِرِ، وَيَتَّبَعِي إِلْحَاقُ التَّيَمُّمِ بِالْوُضُوءِ فِي ذَلِكَ حَتَّى يَجِبَ إِصَالُ التُّرَابِ إِلَيْهِ أَه. وَمَا نَقَلَهُ عَنِ الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ يُوَافِقُهُ مَا تَقَرَّرَ عَنِ الْمَجْمُوعِ الْخُ أَهْ كَلَامُ الْإِيْعَابِ أَهْ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (مِنْ تَقْدِيمِ) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ كَبَقِيَّةِ الْفُرُوضِ وَالشُّرُوطِ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهَا إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ خِلَافًا لِلزُّرْكَشِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ بَلْ لَوْ كَانَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا مَا تَقَدَّمَ وَقَوْلُهُ قِيلَ إِلَى وَقَوْلِ الرُّوْيَانِيِّ. □ فَوَدَّ: (مِنْ تَقْدِيمِ غَسْلِ الْوَجْهِ الْخُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي أَيِ كَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْبُدْءِ بِغَسْلِ الْوَجْهِ مَقْرُونًا بِالْيَتِيَّةِ ثُمَّ الْيَدَيْنِ ثُمَّ مَسْحَ الرَّأْسِ ثُمَّ غَسْلَ الرَّجْلَيْنِ أَه. □ فَوَدَّ: (مِنْ تَقْدِيمِ غَسْلِ الْخُ) لَا حَاجَةَ إِلَى لَفْظِ تَقْدِيمِ.

لِغَلِّهِ ﷺ لِلْمُتَّبِعِينَ لِلْوُضُوءِ الْمَأْمُورِ بِهِ وَلِقَوْلِهِ فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ «ابْدُءُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» وَالْعِبْرَةُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ؛ وَلِأَنَّ الْفَصْلَ بَيْنَ الْمُتَّجَانِسِينَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَائِدَةٍ هِيَ وَجُوبُ التَّرْتِيبِ لَا نَدْبُهُ بِقَرِينَةِ الْأَمْرِ فِي الْخَبَرِ فَلَوْ غَسَلَ أَرْبَعَةَ أَعْضَائِهِ مَعَ مَا لَمْ يَحْسِبْ إِلَّا الْوَجْهَ وَلَا يَسْقُطُ كِبَقِيَّةِ الْفُرُوضِ وَالشُّرُوطِ لِنِسْيَانٍ أَوْ إِكْرَاهٍ؛ لِأَنَّهَا مِنْ بَابِ خِطَابِ الْوَضْعِ (فَلَوْ اغْتَسَلَ مُحَدِّثٌ) فِي مَاءٍ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ بِنِيَّةٍ مِمَّا مَرَّ حَتَّى نِيَّةِ الْوُضُوءِ عَلَى الْأُوجْهِ أَوْ نِيَّةٍ نَحْوِ الْجَنَابَةِ أَوْ أَدَاءِ الْغَسْلِ غَلَطًا لَا عَمْدًا خِلَافًا لِلزُّرْكَشِيِّ (فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ أَمَكْنَ تَقْدِيرَ) وَقُوعِ (تَرْتِيبٍ) فِي الْخَارِجِ (بِأَنْ غَطَسَ وَمَكَّتْ) يَقْدِرُ زَمَنَ التَّرْتِيبِ (صَحَّ) لَهُ الْوُضُوءُ (وَالَا) يَمَكْتُ بِأَنْ خَرَجَ حَالًا (فَلَا) يَصِحُّ (قُلْتُ) الْأَصَحُّ الصَّحَّةُ بِلَا مَكِّثٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ؛ لِأَنَّ الْغَسْلَ فِيمَا إِذَا أَتَى بِنِيَّةٍ صَالِحَةٍ لَهُ يَكْفِي لِلْأَكْبَرِ فَأُولَى الْأَصْغَرُ.....

☐ قَوْلُهُ: (لِغَلِّهِ الْإِنْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ -؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَتَوَضَّأْ إِلَّا مُرْتَبًا- وَلَوْ لَمْ يَجِبْ لَتَرَكَّهُ فِي وَقْتٍ أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ بَيَانًا لِلْجَوَازِ كَمَا فِي التَّثْلِيثِ وَنَحْوِهِ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْعِبْرَةُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ) أَيِ وَهُوَ عَامٌّ وَشَامِلٌ لِلْوُضُوءِ نِهَائِيَّةً. ☐ قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّ الْفَصْلَ الْإِنْخ)؛ وَلِأَنَّ الْعَرَبَ إِذَا ذَكَرَتْ مُتَعَاظِفَاتٍ بَدَأَتْ بِالْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبُ فَلَمَّا ذَكَرَ فِيهَا الْوَجْهَ ثُمَّ الْيَدَيْنِ ثُمَّ الرَّأْسَ ثُمَّ الرَّجْلَيْنِ دَلَّتْ عَلَى الْأَمْرِ بِالتَّرْتِيبِ وَإِلَّا لَقَالَ فَاغْسِلُوا وَجُوهَكُمْ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَاغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ نِهَائِيَّةً. ☐ قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّ الْفَصْلَ) أَيِ بِالْمَسْحِ بَيْنَ الْمُتَّجَانِسِينَ أَيِ غَسْلِ الْوَجْهِ وَالرَّجْلَيْنِ. ☐ قَوْلُهُ: (فَلَوْ غَسَلَ أَرْبَعَةَ الْإِنْخ) أَيِ وَلَوْ بغيرِ إِذْنِهِ حَيْثُ نَوَى مَعَ غَسْلِ الْوَجْهِ نِهَائِيَّةً. ☐ قَوْلُهُ: (لَمْ يَحْسِبْ الْإِنْخ) وَقِيلَ لَا يُشْتَرَطُ التَّرْتِيبُ بَلِ الشَّرْطُ فِيهِ عَدَمُ التَّنْكِيسِ وَعَلَيْهِ صَحَّ وَضُوءُهُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ إِنْ نَوَى مُغْنِي.

☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا الْإِنْخ) فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ يَزْجِعَ الضَّمِيرُ لِلشُّرُوطِ فَقَطُّ أَوْ لِلْفُرُوضِ وَيُرَادُ بِهَا فُرُوضُ الْوُضُوءِ، وَيَدْعَى أَنْ لَمَّا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشُّرُوطُ حُكْمُهَا. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ بَابِ خِطَابِ الْوَضْعِ) وَهُوَ خِطَابُ اللَّهِ الْمُتَعَلِّقُ بِكَوْنِ الشَّيْءِ سَبَبًا أَوْ شَرْطًا أَوْ مَانِعًا أَوْ صَحِيحًا أَوْ فَاسِدًا أَوْ لَا مِنْ خِطَابِ التَّكْلِيفِ حَتَّى يَتَأَثَّرَ بِنَحْوِ النِّسْيَانِ.

☐ قَوْلُ (سَيِّ): (مُحَدِّثٌ) أَيِ حَدَثًا أَصْغَرَ فَقَطُّ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأُوجْهِ) أَيِ خِلَافًا لِمَا يَأْتِي عَنِ الرَّوْيَانِيِّ مَعَ رَدِّهِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِنِيَّةٍ مِمَّا مَرَّ) أَيِ وَلَوْ مُتَعَمِّدًا نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ بِنِيَّةٍ نَحْوِ الْجَنَابَةِ) أَيِ نَحْوِ رَفْعِ الْجَنَابَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (غَلَطًا الْإِنْخ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ بِنِيَّةٍ نَحْوِ الْجَنَابَةِ الْإِنْخ.

☐ قَوْلُ (سَيِّ): (إِنْ أَمَكْنَ تَقْدِيرُ تَرْتِيبٍ) الْأُولَى تَرَكُّ تَقْدِيرٍ؛ لِأَنَّ الْإِمْكَانَ يُغْنِي عَنْهُ. ☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْغَسْلَ الْإِنْخ) اقْتَصَرَ النَّهَايَةُ عَلَى التَّغْلِيلِ الْآتِي ثُمَّ قَالَ وَمَنْ عَلَّلَهُ كَالشَّارِحِ بِأَنَّ الْغَسْلَ يَكْفِي الْأَكْبَرِ الْإِنْخَ زَدَ بَاتَهُ يَتَنَقَّضُ بِغَسْلِ الْأَسْفَلِ قَبْلَ الْأَعَالِي اهـ أَيِ فَإِنَّهُ يَكْفِي لِلْغَسْلِ وَلَا يَكْفِي لِلْوُضُوءِ بَلْ يَحْصُلُ لَهُ الْوَجْهَ فَقَطُّ وَسَيَبِّهَ عَلَيْهِ الشَّارِحُ أَيْضًا بِقَوْلِهِ الْآتِي بَلِ الْعِلَّةُ الصَّحِيحَةُ الْإِنْخ. ☐ قَوْلُهُ: (فَأُولَى الْأَصْغَرُ) قَدْ يَمْنَعُ الْمُسَاوَاةَ

☐ قَوْلُهُ: (فَأُولَى الْأَصْغَرُ) قَدْ تَمْنَعُ الْمُسَاوَاةَ فَضْلًا عَنِ الْأُولَوِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْأَصْغَرَ يُعْتَبَرُ فِيهِ التَّرْتِيبُ الَّذِي لَا

ولا نظَر لِكَوْنِ الْمُنَوِّيِّ حِينَئِذٍ طَهْرًا غَيْرَ مُرْتَبٍّ؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِخُصُوصِ التَّرْتِيبِ وَلِتَقْدِيرِ التَّرْتِيبِ فِي لَحْظَاتٍ لَطِيفَةٍ، وَإِنْ لَمْ تُحَسَّنْ قِيلَ هَذَا خِلَافَ الْفَرْضِ إِذْ هُوَ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَقْدِيرَ تَرْتِيبِهِ، وَيُرَدُّ بِمَنْعٍ مَا عُلِّلَ بِهِ كَيْفَ وَالتَّقْدِيرُ مِنَ الْأُمُورِ الْوَهْمِيَّةِ لَا الْحِسِّيَّةِ وَشَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا وَقَوْلُ الرُّوْيَانِيِّ أَنَّ نِيَّةَ الْوُضُوءِ يَغْسِلُهُ أَيْ أَوْ رَفَعَ الْحَدِيثَ الْأَصْغَرَ لَا تُجْزِئُهُ إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ التَّرْتِيبُ حَقِيقَةً مَبْنِيًّا عَلَى طَرِيقَةِ الرَّافِعِيِّ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ بِنَاءَهُ عَلَى الطَّرِيقَتَيْنِ.....

فَضْلًا عَنِ الْأَوَّلِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْأَصْغَرَ يُعْتَبَرُ فِيهِ التَّرْتِيبُ الَّذِي لَا يَحْصُلُ بَدُونِ الْمُكْتَبِ بِخِلَافِ الْأَكْبَرِ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ تَرْتِيبٌ سَم. □ فَوَدَّ: (وَلَا نَظَرَ لِكَوْنِ الْمُنَوِّيِّ إِلَخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَاتَّكَفَى بِنِيَّةِ الْجَنَابَةِ وَنَحْوَهَا مَعَ كَوْنِ الْمُنَوِّيِّ إِلَخ. □ فَوَدَّ: (حِينَئِذٍ) أَيْ حِينَ إِذْ نَوَى نَحْوَ الْجَنَابَةِ. □ فَوَدَّ: (لَا يَتَعَلَّقُ بِخُصُوصِ التَّرْتِيبِ) أَيْ نَفْيًا وَإِبْثَانًا نِهَائَةً وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَلِتَقْدِيرِ التَّرْتِيبِ إِلَخ) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الْغَسْلَ إِلَخ. □ فَوَدَّ: (فِي لَحْظَاتٍ إِلَخ) رُبَّمَا يُفِيدُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ هَذِهِ اللَّحْظَاتِ اللَّطِيفَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ مُجَرَّدَ فَرْضِهِ وَتَقْدِيرِهِ فَزُضًا غَيْرَ مُطَابِقٍ لِلْوَاقِعِ فَهُوَ اعْتِرَافٌ بِانْتِفَاءِ اشْتِرَاطِ التَّرْتِيبِ فَلَا فَايِدَةَ فِي التَّقْدِيرِ حَلْبِي. □ فَوَدَّ: (قِيلَ هَذَا) أَيْ قَوْلُهُ وَلِتَقْدِيرِ التَّرْتِيبِ إِلَخ وَفِي سَمِ بَعْدَ كَلَامٍ مَا نَصَّهُ إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِهِ عَلِمْتَ قُوَّةَ هَذَا الْقِيلِ وَضَعْفَ رَدِّهِ الْمَذْكُورِ، وَأَنْ مَنَعَ مَا عُلِّلَ بِهِ مُكَابَرَةً وَاضِحَةً، وَأَنْ سَنَدَ ذَلِكَ الْمَنَعِ لَا يَصْلُحُ لِلْسَّنَدِيَّةِ فَقَوْلُهُ كَيْفَ إِلَخ يُقَالُ لَيْسَ الْكَلَامُ فِي التَّقْدِيرِ بَلْ فِي الْمُقَدَّرِ وَهُوَ التَّرْتِيبُ وَلَيْسَ أَمْرًا وَهَمِيًّا، فَإِنْ أُريدَ أَنَّهُ أَيْضًا وَهَمِيٌّ، فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْإِكْتِفَاءِ بِفَرْضِهِ فَزُضًا غَيْرَ مُطَابِقٍ فَهُوَ اعْتِرَافٌ بِانْتِفَاءِ التَّرْتِيبِ فَأَيُّ فَايِدَةٍ فِي تَقْدِيرِهِ فَكَانَ يَكْفِي دَعْوَى سُقُوطِ اشْتِرَاطِ التَّرْتِيبِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَوْ مُطَابِقًا لِلْوَاقِعِ فَهُوَ غَيْرُ مُمَكِّنٍ كَمَا تَقَرَّرَ فَلْيَتَأَمَّلِ الْمُتَأَمِّلُ اه. □ فَوَدَّ: (إِذْ هُوَ إِلَخ) أَيْ الْفَرْضُ. □ فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ بِمَنْعٍ إِلَخ) الرَّدُّ إِضَاحٌ؛ لِأَنَّ الْمُنْفِيَّ تَقْدِيرُ التَّرْتِيبِ حَقِيقَةً سَم. □ فَوَدَّ: (مَبْنِيٌّ عَلَى طَرِيقَةِ الرَّافِعِيِّ) أَيْ الطَّرِيقَةِ الَّتِي مَشَى عَلَيْهَا الرَّافِعِيُّ وَالْأَلْفَرُويَانِيُّ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الرَّافِعِيِّ ع ش.

يَحْصُلُ بَدُونِ الْمُكْتَبِ بِخِلَافِ الْأَكْبَرِ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ تَرْتِيبٌ. □ فَوَدَّ: (قِيلَ هَذَا خِلَافَ الْفَرْضِ إِلَخ) لَا يَخْفَى أَنَّ تَحَقُّقَ التَّرْتِيبِ حَقِيقَةً فِي الْوَاقِعِ يَتَوَقَّفُ عَلَى زَمَنِ يَسَعُ مُمَاسَّةَ الْمَاءِ لِكُلِّ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ عَقِبَ مُمَاسَّتِهِ لِمَا قَبْلُ وَهَذَا هُوَ الْمُكْتَبُ الَّذِي اشْتَرَطَهُ الرَّافِعِيُّ قَطْعًا وَالْمُصَنِّفُ نَفَى اشْتِرَاطَ ذَلِكَ وَاتَّكَفَى بِتَقْدِيرِ التَّرْتِيبِ، فَإِنْ أَرَادَ بِتَقْدِيرِهِ مُجَرَّدَ فَرْضِهِ فَزُضًا غَيْرَ مُطَابِقٍ لِلْوَاقِعِ فَهُوَ اعْتِرَافٌ بِانْتِفَاءِ اشْتِرَاطِ التَّرْتِيبِ حَقِيقَةً رَاسًا فَأَيُّ فَايِدَةٍ فِي تَقْدِيرِهِ فَكَانَ يَكْفِي دَعْوَى سُقُوطِ اشْتِرَاطِ التَّرْتِيبِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، وَإِنْ أَرَادَ بِتَقْدِيرِهِ فَرْضَهُ فَزُضًا مُطَابِقًا لِلْوَاقِعِ فَهُوَ غَيْرُ مُتَصَوِّرٍ مَعَ مَا تَقَرَّرَ إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِهِ عَلِمْتَ قُوَّةَ هَذَا الْقِيلِ وَضَعْفَ رَدِّهِ الْمَذْكُورِ، وَأَنْ مَنَعَ مَا عُلِّلَ بِهِ مُكَابَرَةً وَاضِحَةً، وَأَنْ سَنَدَ ذَلِكَ الْمَنَعِ لَا يَصْلُحُ لِلْسَّنَدِيَّةِ فَقَوْلُهُ كَيْفَ إِلَخ يُقَالُ عَلَيْهِ لَيْسَ الْكَلَامُ فِي التَّقْدِيرِ بَلْ فِي الْمُقَدَّرِ، وَهُوَ التَّرْتِيبُ وَلَيْسَ أَمْرًا وَهَمِيًّا، فَإِنْ أُريدَ أَنَّهُ أَيْضًا وَهَمِيٌّ، فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْإِكْتِفَاءِ بِفَرْضِهِ فَزُضًا غَيْرَ مُطَابِقٍ فَهُوَ اعْتِرَافٌ بِانْتِفَاءِ التَّرْتِيبِ كَمَا تَقَدَّمَ أَوْ مُطَابِقًا لِلْوَاقِعِ فَهُوَ غَيْرُ مُمَكِّنٍ كَمَا تَقَرَّرَ فَلْيَتَأَمَّلِ الْمُتَأَمِّلُ. □ فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ إِلَخ)

لِما يَأْتِي وَبَحَثَ ابْنُ الصَّلَاحِ عَدَمَ الإِجْزَاءِ عِنْدَ نِيَّةِ ذَلِكَ أَيَّ، وَإِنْ أَمَكَنَّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُمْ الْغُسْلُ مَقَامَ الْوُضُوءِ ضَعِيفٌ وَمَا عُلِّلَ بِهِ مَمْنُوعٌ إِذْ لَا ضَرُورَةَ بَلْ وَلَا حَاجَةَ لِهَذِهِ الْإِقَامَةِ بَلْ الْعِلَّةُ الصَّحِيحَةُ هِيَ إِمْكَانُ تَقْدِيرِ التَّرْتِيبِ فَكَفَفَتْهُ نِيَّةٌ مَا يَتَضَمَّنُ ذَلِكَ مِنْ جَمِيعِ مَا ذُكِرَ حَتَّى قَصَدَهُ بِغَسْلِهِ الْوُضُوءَ وَمَنْ ثَمَّ كَانَ الْوَجْهَ أَنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ نِسْيَانُ لَمْعَةٍ أَوْ لَمْعٍ فِي غَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ بَلْ لَوْ كَانَ عَلَى مَا عَدَا أَعْضَاءَ الْوُضُوءِ مَانِعٌ كَشَمْعٍ لَمْ يُؤَثِّرْ فِيمَا يَظْهَرُ سِوَاءَ أَمَكَنَّ تَقْدِيرُ التَّرْتِيبِ أَمْ لَا. وَمَنْ قَيَّدَ كَالِإِسْتَوِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ بِإِمْكَانِهِ إِنَّمَا أَرَادَ التَّفْرِيعَ عَلَى الْعِلَّةِ الْأُولَى الضَّعِيفَةِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ تَفْرِيعَهُ عَلَى الْعِلَّتَيْنِ وَمَا أَفْهَمَهُ الْمَثَلُ مِنْ أَنَّ الْغَمْسَ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَأَنَّ الْخِلَافَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمُكْثِ هُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ التَّرْتِيبِ لَا يَأْتِي إِلَّا عِنْدَ غُثُومِ الْمَاءِ لِأَعْضَاءِ الْوُضُوءِ مَعًا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ وَمَا ذَكَرْتُهُ مِنْ أَنَّ الْغَمْسَ فِي الْقَلِيلِ أَيَّ مَعَ تَأْخُرِ النِّيَّةِ عَنِ الْغَمْسِ يَرْفَعُ الْحَدَّثَ

□ فَوَدَّ: (لِما يَأْتِي) أَيَّ فِي بَيَانِ الْعِلَّةِ الصَّحِيحَةِ بِضَرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (عِنْدَ نِيَّةِ ذَلِكَ) أَيَّ نِيَّةِ الْوُضُوءِ أَوْ رَفْعِ الْحَدَّثِ الْأَضْعَرِّ أَيَّ، وَإِنْ أَمَكَنَّ أَيَّ التَّرْتِيبِ حَقِيقَةً. □ فَوَدَّ: (ضَعِيفٌ) خَبَرٌ وَبَحَثُ الْخ. □ فَوَدَّ: (وَمَا عُلِّلَ بِهِ مَمْنُوعٌ) هَذَا الْمَنْعُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْمُقَدِّمَةِ الْمُطَوَّرَةِ وَهِيَ وَالْإِقَامَةُ شَرْطٌ فِي إِجْزَاءِ مَا ذُكِرَ وَيُرْشِدُكَ إِلَى ذَلِكَ سَنَدُ الْمَنْعِ بِضَرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (فَكَفَفَتْهُ) أَيَّ الْغَاطِسُ وَقَوْلُهُ ذَلِكَ أَيَّ رَفْعُ الْحَدَّثِ وَقَوْلُهُ مِنْ جَمِيعِ مَا ذُكِرَ أَيَّ مِنَ النَّيَاتِ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيَّ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْعِلَّةَ الصَّحِيحَةَ مَا ذُكِرَ. □ فَوَدَّ: (الْوَجْهَ) إِلَى قَوْلِهِ بَلْ لَوْ كَانَ فِي الثُّمَنِ. □ فَوَدَّ: (لَمْعَةً) بِضَمِّ اللَّامِ ع ش. □ فَوَدَّ: (بَلْ لَوْ كَانَ الْخ) أَقْرَبُهُ ع ش. □ فَوَدَّ: (سِوَاءَ أَمَكَنَّ تَقْدِيرِ التَّرْتِيبِ) أَيَّ الْحَقِيقِيِّ. □ فَوَدَّ: (وَمَنْ قَيَّدَ) أَيَّ عَدَمِ تَأْثِيرِ الْمَانِعِ كُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (بِإِمْكَانِهِ) أَيَّ التَّرْتِيبِ الْحَقِيقِيِّ. □ فَوَدَّ: (إِنَّمَا أَرَادَ التَّفْرِيعَ) أَيَّ تَفْرِيعِ عَدَمِ تَأْثِيرِ الْمَانِعِ. □ فَوَدَّ: (عَلَى الْعِلَّةِ الْأُولَى) وَهِيَ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الْغُسْلَ فِيمَا إِذَا أَتَى الْخ. □ فَوَدَّ: (هُوَ كَذَلِكَ) لَكِنَّ الْحَقَّ الْقَمُولِيَّ بِالْإِنْعِمَاسِ مَا لَوْ رَقَدَ تَحْتَ مِزَابٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ صَبَّ غَيْرُهُ الْمَاءَ عَلَيْهِ دُفْعَةً وَاحِدَةً وَيُجَابُ عَمَّنْ رَدَّ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِ الْقَمُولِيِّ دُفْعَةً وَاحِدَةً أَنَّ الْمَاءَ عَمَّ جَمِيعَ بَدَنِهِ فِي تِلْكَ الدُّفْعَةِ فَحَيْثُ كَانَ صَارَ كَالْإِنْعِمَاسِ لَا كَمَا لَوْ غَسَلَ أَرْبَعَةَ أَعْضَائِهِ مَعًا لِتَمَازُيْ مَا فِي هَذِهِ دُونَ تِلْكَ وَهَذَا ظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِ الْقَمُولِيِّ فَلَا اغْتِرَاضَ عَلَيْهِ اهـ لِإِعْبَابِ اهـ. كُرْدِيٍّ عِبَارَةُ الْإِطْفِيحِيِّ أَفْهَمَ قَوْلُ الْمَنْهَجِ وَلَوْ ائْتَمَسَ مُحَدِّثُ أَجْزَاءِ أَنْ الْإِنْعِمَاسَ لَا بُدَّ مِنْهُ فَلَا يَكْفِي الْإِغْتِسَالُ بِدُونِهِ لَكِنَّ الْحَقَّ الْقَمُولِيَّ مَا لَوْ رَقَدَ تَحْتَ مِزَابٍ وَانْصَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ بِأَنَّ عَمَّ جَمِيعَ بَدَنِهِ دُفْعَةً وَاحِدَةً، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَازْتِصَافُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ اهـ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ تَقْدِيرَ التَّرْتِيبِ) أَيَّ مُطْلَقًا حَقِيقِيًّا أَوْ لَا.

الرَّدُّ لِإِضَاحٍ؛ لِأَنَّ الْمَنْفِيَّ تَقْدِيرُ التَّرْتِيبِ حَقِيقَةً. □ فَوَدَّ: (لَمْ يُؤَثِّرْ فِيمَا يَظْهَرُ) هَلْ كَذَلِكَ مَا لَوْ كَانَ الْمَانِعُ مَا عَلَى أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ مَا عَدَا أَقْلُ مَا يُجْزَى مَسْحُهُ مِنَ الرَّأْسِ أَيْضًا فِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسٌ عَدَمِ التَّأْثِيرِ فِيمَا ذُكِرَ عَدَمُهُ هُنَا أَيْضًا وَقَدْ يُشْكِلُ بِقَوْلِهِمْ لَوْ غَسَلَ الْأَعْضَاءَ الْأَرْبَعَةَ دُفْعَةً وَاحِدَةً حَصَلَ الْوَجْهَ فَقَطُّ إِذْ لَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَعْمِيمِ جَمِيعِ الْبَدَنِ مَعَ الْمَانِعِ الْمَذْكُورِ. □ فَوَدَّ: (أَيَّ مَعَ تَأْخُرِ الْخ) قَدْ يُقَالُ يَتَّبِعُنِي عَلَى

عن جميع أعضاء الوضوء، وإن لم يمكث نظرًا لذلك التقدير هو المنقول المعتمد خلافاً لمن زعم رفعه عن الوجه فقط إلا أن يحمل على تقدم النية على غمسه وسيعلم مما يأتي في الغسل أنه لو غسل جنبه بدنه إلا أعضاء الوضوء ثم أحدث لم يجب ترتيبها؛ لأن الأصغر اندرج فكأنه لم يوجد، وإنما سئلت نية رفعه خروجا من خلاف من لم يقل باندرجاه فلا تنافي خلافاً لمن وهم فيه أو إلا رجليه مثلاً ثم أحدث كفاه غسلهما عن الأكبر بعد بقية أعضاء الوضوء أو قبلها أو في أثناءها والموجود في الأخيرين وضوء خالٍ عن غسل الرجلين وهما مكشوفتان بلا علة إذ لم يجب فيه غسلهما لا عن الترتيب لوجوبه فيما عداهما.

☐ قوله: (وسيعلم) إلى قوله لا عن الترتيب في النهاية وإلى المتن في المغني. ☐ قوله: (وسيعلم) مما يأتي في الغسل إلخ) أي ولذا سكنت هنا عن استثنائه (قوله: ؛ لأن الأصغر اندرج) أي في الأكبر، وإن لم يتوه نهايةً ومغني بل، وإن نفاه قلوب أي خلافاً لسم حيث قال في أثناء كلام ما نصه ثم رأيت الشارح في شرح العباب لما علل الإندراج بقوله؛ لأن الأصغر اضمحل في الأكبر ولم يبق له حكم كما صرح به الرافعي قال ومنه يؤخذ ارتفاعه، وإن نوى أن لا يرتفع اهـ. وفيه نظر ظاهر ثم أطال في تأييد النظر راجعه. ☐ قوله: (فلا تنافي) أي بين الإندراج وسن نية رفع الحديث الأصغر عند الغسل عن الأكبر.

☐ قوله: (مثلاً) أي أو يذنه مغني. ☐ قوله: (بعد بقية إلخ) فيه منفاة وزد للذقية التي أشار إليها في الغسل ونظير اليد ثم ما عدا الرجلين هنا بصري، ويأتي هناك ما يندفع به المنفاة. ☐ قوله: (في الأخيرين) أي القليلة والتوسط. ☐ قوله: (إذ لم يجب غسلهما) إن أريد عدم الوجوب مطلقاً ولو ضمنا لغيره فممنوع، وإن أريد عدم الوجوب استقلاً فهذا لا يقتضي الخلو عن غسل الرجلين فما ذكره من الخلو، وإن صرحوا به فيه نظر ظاهر وكذا ما ذكره من عدم الخلو عن الترتيب لعدم وجوب غسل الرجلين رداً على قول ابن القاص إنه خالٍ عنه فيه نظر ظاهر أيضاً وذلك؛ لأنه قد بان عدم الخلو عن غسل الرجلين في الجملة مع عدم وجوب الترتيب فتأمل به بإنصاف سم وفي البجيري عن القلوب والعريزي ما يوافق. ☐ قوله: (لا عن الترتيب) عطف على قوله عن غسل الرجلين وتقديره عن سم أيضاً أنه رد على ابن

طريقة ما قرره أن التقدم مع الإنغماس دفعة واحدة كذلك. ☐ قوله: (إذ لم يجب فيه غسلهما) إن أريد عدم الوجوب مطلقاً ولو ضمنا فممنوع يؤيد المنع أنه لو قصد بغسلهما رفع الجنابة عنهما دون الحديث الأصغر بأن قصداً هذا الإثبات وهذا التقي معاً لم يحصل الوضوء كما هو الظاهر؛ لأن قصد رفع الجنابة دون الحديث صارف للغسل عن الحديث فلا يرتفع فلو لم يجب مطلقاً وجب أن يحصل، وإن أريد عدم الوجوب استقلاً فهذا لا يقتضي الخلو عن غسل الرجلين فما ذكره من الخلو، وإن صرحوا به فيه نظر ظاهر. وكذا ما ذكره من عدم الخلو عن الترتيب لعدم وجوب غسل الرجلين رداً على قول ابن القاص إنه خالٍ عنه فيه نظر ظاهر أيضاً وذلك؛ لأنه قد بان عدم الخلو عن غسل الرجلين في الجملة مع عدم وجوب الترتيب فقد لزِم الخلو عن الترتيب فتأمل به بإنصاف ثم رأيت الشارح في شرح العباب

(وسنته) أي الوضوء (السؤال) هذا الحصر إضافي باعتبار المذكور هنا فلا اعتراض،

القاص مع ما فيه . □ قوله: (أي الوضوء) سواء في استيجابه له أكان حال شروعه فيه أم في أثنايه قياساً على ما سيأتي في التسمية وبدؤه بالسواك يشعر بأنه أول السنن، وهو ما جرى عليه جمع وجرى بعضهم على أن أولها غسل كفيه والأوجه أن يقال أول سننه الفعلية المتقدمة عليه السواك وأول الفعلية التي منه غسل كفيه وأول القولية التسمية فيتوي معها عند غسل كفيه ولا يختص طلبه بالوضوء فيسئ لكل غسل أو تيمم، وإن لم يصل به نهاية عبارة المغني بعد ترجيحه للقول الثاني كالشارح كما يأتي ما نصه قال الأذرعى وإذا تركه أو لم أرى أن يأتي به في أثنايه كالتسمية وأولى ولم أره منقولاً اهـ. وهو حسن وقضية تخصيصهم الوضوء بالذكر أنه لا يطلب السواك للغسل، وإن طلب لكل حال قيل ولعل سبب ذلك الاكتفاء باستيجابه في الوضوء المسنون فيه . □ قوله: (هذا الحصر إلخ) جواب عما قيل من أنه لو قال ومن سننه السواك إلخ كما عبر به المحرر لكان أولى لئلا يوهم الحصر فإن له سنتاً لم يذكرها هنا وحاصله أن هذا الحصر إضافي باعتبار المذكور في هذا الكتاب والمعنى وسنته المذكورة في هذا الكتاب هذه المذكورات لا جميع سننه وقد يرد عليه أن الحصر المذكور خال عن الفائدة .

□ قوله: (باعتبار المذكور هنا) يتأمل معناه ففيه خفاء وكان مراده أنه لا سنن للوضوء في هذا الباب من هذا الكتاب إلا هذه المذكورات لكن إنما يخصن هذا لو ذكرت هذه السنن فيما سبق إلا أن يجعل المعنى لا سنن مما نذكره الآن إلا هذه بمعنى لا نذكر الآن من هذه السنن إلا هذه ولا يخفى أنه تكلف سم أي وخال عن الفائدة . □ قوله: (المذكور هنا) أي: في هذا الكتاب من أفعال الوضوء لا مطلقاً

لما علل الإندراج بقوله؛ لأن الأصغر اضمحل في الأكبر ولم يبق له حكم كما صرح به الرافعي قال ومنه يؤخذ ارتفاعه، وإن نوى أن لا يرتفع اهـ وفيه نظر ظاهر ويؤيد النظر أن داخل المسجد إذا نوى غير التحية دون التحية انصرف الفعل عنها ولم تحصل مع اندراجها في غيرها عند الإطلاق والفرق بينهما بأن التداخل في الطهارة أقوى غير قوي، فإن قلت يدفع النظر ما تقدم فيما لو نوى بعض أحواله ونفى غيره من باقيها أنه تصح التية، ويرتفع حدته مطلقاً قلت يفرق بأن مقتضى إحدائه وإحد بخلاف الأصغر مع الأكبر لاختلاف مقتضاهما فإن الأكبر يحرم ما لا يحرمه الأصغر فليتأمل وقد يؤيد النظر أن اندراج الأصغر في الأكبر غايته أن تجعل تية الأكبر تية للأصغر فإذا نوى الجنبه ونوى أن لا يرتفع الأصغر تناقصت التية وصار كما لو نوى رفع الأصغر وأن لا يرتفع وذلك مبطل لها فليتأمل .

□ قوله: (هذا الحصر إضافي) لا يخفى أن معنى كون الحصر هنا إضافياً كون المقصود إثبات السنية للمذكورات ونفيها عن بعض ما عدا المذكورات، وهو ما عدا بقية السنن فانظر ما قاله أيضاً ذلك وقد يوجه بأن ما عدا المذكورات من السنن المذكورة قسمان قسم مذكور في هذا الكتاب كبقية المذكور في هذا الباب وقسم هو سنن أخرى للوضوء مذكور في غير هذا الكتاب كالرؤية والمقصود بالنفي القسم المذكور في غير هذا الكتاب فليتأمل . □ قوله: (باعتبار المذكور هنا) يتأمل معناه ففيه خفاء وكان مراده

وهو مصدر ساك فاه يشوكه وهو لغة الدلك والله؛ وشرعاً استعمال نحو غودي في الأسنان وما حولها وأقله مرة إلا إن كان ليتغير فلا بُد من إزالته فيما يظهر ويحتمل الاكتفاء بها فيه أيضاً؛ لأنها تخففه وذلك للخبر الصحيح «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء» أي أمراً إيجاباً ومحلّه بين غسل الكفين والمضمضة؛ لأنّ أوّل سنّيه التسمية كما يأتي ويُسنّ في السواك حيث نُدب لا يقيّد كونه في الوضوء، وإن أوهمته العبارة اتكالاً على ما هو واضح

بصريّ. □ فود: (وهو مصدر إلخ) أي إذا كان بمعنى الدلك. □ فود: (وهو لغة الدلك والله) فهو مشترك بين المصدر والآلة ع. □ فود: (استعمال نحو غودي) أي من كل حين يُزيل القلح أي صفرة الأسنان ولو نحو خزقة أو أصبع غيره الخيشنة شينخنا. □ فود: (وما حولها) يعني ما يقرب منها فيشمل اللسان وسقف الحنك ع. □ فود: (فأقله إلخ) تفرّيع على إطلاق المعنى الشرعي لكن لا يُناسبه الاستدراك الآتي فإن الإطلاق المذكور يشمل ما يتغير أيضاً. □ فود: (فلا بُد من إزالته) جزم به شينخنا. □ فود: (ويحتمل إلخ) لعلّ هذا الاحتمال أقرب بصريّ. □ فود: (لأنها تخففه) وإطلاق التعريف. □ فود: (وذلك) أي نُدب السواك للوضوء. □ فود: (لولا أن أشق إلخ) أي لولا خوف المشقة موجود إلخ فاندفع ما يقال أن لولا حرف امتناع الوجود وهذا يقتضي العكس وفي عميرة لقائل أن يقول مفاد الحديث نفى أمر الإيجاب لِمكان المشقة وليس من لازم ذلك ثبوت الطلب التنبي فما وجه الاستدلال بهذا الخبر نعم السياق وقوة الكلام تُعطي ذلك. اهـ. □ فود: (لأمرتهم إلخ) وفي رواية لفرّضت عليهم السواك مع كل وضوء نهاية قال ع. ش، فإن قلت هو ﷺ ليس له الاستقلال بالفرض، وإنما يُبلغ ما أمر بتبليغه من الأحكام عن الله تعالى قلنا أجيب بأنه يحتمل أنه فوّض إليه ذلك بأن خيرّه الله تعالى بين أن يأمرهم أمر إيجاب وأن يأمرهم أمر نُدب فاختار الأسهل لهم وكان ﷺ رءوفاً رحيماً اهـ. □ فود: (ومحلّه بين غسل الكفين إلخ) أي على ما قاله ابن الصلاح وابن القيم في عمدته وكلام الإمام وغيره يميل إليه، ويتبني اعتماده وقال الغزالي كالماوردي والقفال محلّه قبل التسمية مُعني وجري على ما قاله الغزالي الشهاب الزملي والنهاية والزيادي وقال شينخنا، وهو المُعتمد وعليه فالسواك أوّل سنن الوضوء الفعلية الخارجة عنه وأما غسل الكفين فأوّل سنن الوضوء الفعلية الداخلة فيه وأما التسمية فأوّل سنن القولية الداخلة فيه. وأما الذكر المشهور بعده فأوّل سنن القولية الخارجة عنه فلا تنافي اهـ. □ فود: (لأن أوّل سنن التسمية) أي عند أوّل غسل اليدين المقروين بالتيّة كما أفاده قوله: كما يأتي وبذلك يظهر التّريب، ويندفع قول السيّد البصريّ تطبيّق هذه العلّة على معلولها يحتاج لتأمل اهـ. □ فود: (اتكالاً إلخ) أي ولم يُبالِ بذلك الإيهام اتكالاً (على ما هو واضح) أي من نُدب

أنّه لا سنن للوضوء في هذا الباب من هذا الكتاب إلا هذه المذكورات لكنّ إنّما يحسن هذا لو ذكرت هذه السنن فيما سبق إلا أن يجعل المعنى لا سنن ممّا تذكره الآن إلا هذه بمعنى لا تذكر الآن من هذه السنن إلا هذه ولا يخفى أنّه تكلف.

كُونُهُ (عَرَضًا) أَي فِي عَرَضِ الْأَسْنَانِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا لَا طُولًا بَلْ يُكْرَهُ لِيَحْتَبِرَ مُرْسَلٌ فِيهِ وَخَشْيَةٌ
إِذْمَاءِ اللَّثَّةِ وَإِفْسَادِ عُمُورِ الْأَسْنَانِ وَمَعَ ذَلِكَ يَحْصُلُ بِهِ أَصْلُ الشُّئَةِ نَعَمَ اللَّسَانُ يَسْتَأْكُ فِيهِ طُولًا
لِيَحْتَبِرَ فِيهِ فِي أَبِي دَاوُدَ وَشَرَطُ السَّوَالِكِ أَنْ يَكُونَ بِمُزِيلٍ، وَهُوَ الْخِشْنُ فَيُجْزَى (بِكُلِّ خَشْنٍ) وَلَوْ
نَحَوَ شُعْبَةٍ.....

ذَلِكَ مُطْلَقًا. □ فَوَدَّ: (كَوْنُهُ الْإِلْحَ) فَاعِلٌ يُسْنُ. □ فَوَدَّ: (أَي فِي عَرَضِ الْأَسْنَانِ) إِلَى قَوْلِهِ أَي مِنْ جَنْبِهِ فِي
الْنِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ لِلِإِتِّبَاعِ إِلَى ثُمَّ بَعْدَهُ وَقَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ إِلَى ثُمَّ الزَّيْتُونُ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ بِمِيزِدٍ.
□ فَوَدَّ: (أَي فِي عَرَضِ الْأَسْنَانِ الْإِلْحَ) وَكَيْفِيَّةُ ذَلِكَ أَنْ يَبْدَأَ بِجَانِبٍ فِيهِ الْأَيْمَنُ، وَيَذْهَبَ إِلَى الْوَسْطِ ثُمَّ
الْأَيْسَرِ، وَيَذْهَبَ إِلَيْهِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى وَشَرَحُ بِأَفْضَلٍ. قَالَ ع ش الْمُتَبَادِرُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ يَبْدَأُ بِجَانِبٍ فِيهِ الْأَيْمَنُ
فَيَسْتَوِجِبُهُ إِلَى الْوَسْطِ بِاسْتِعْمَالِ السَّوَالِكِ فِي الْأَسْنَانِ الْعُلْيَا وَالسُّفْلَى ظَهْرًا وَبَطْنًا إِلَى الْوَسْطِ ثُمَّ الْأَيْسَرِ
كَذَلِكَ أَه. □ فَوَدَّ: (فِيهِ) أَي فِي التَّهْنِي عَنْ الْإِسْتِيَاكِ طُولًا. □ فَوَدَّ: (وَخَشْيَةُ إِذْمَاءِ اللَّثَّةِ) بِكُسْرِ اللَّامِ
وَتَخْفِيفِ التَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ لَحْمِ الْأَسْنَانِ الَّذِي حَوْلَهَا أَوْ اللَّحْمُ الَّذِي تَثَبُّتَ فِيهِ الْأَسْنَانُ وَأَمَّا الَّذِي يَتَخَلَّلُ
الْأَسْنَانُ فَهُوَ عَمَرٌ بَوَزَنٍ تَمَرٍ كُرْدِيٍّ وَلَفْظُ الْبُجَيْرِمِيِّ وَهِيَ بِثَلَاثِ اللَّامِ مَا حَوْلَ الْأَسْنَانِ وَعِبَارَةُ الْقَلْبُوبِيِّ
هِيَ اللَّحْمُ الْمَغْرُورُ فِيهِ الْأَسْنَانُ وَأَصْلُ لُثَّةٍ لَثَى حَذَقْتُ لَامَ الْكَلِمَةِ وَعَوَّضَ عَنْهَا التَّاءُ أَه فَقَوْلُ الْكُرْدِيِّ أَوْ
اللَّحْمُ الْإِلْحَ مُجَرَّدٌ تَقْتَضِي فِي التَّغْيِيرِ. □ فَوَدَّ: (وَإِفْسَادِ عُمُورِ الْأَسْنَانِ) وَهِيَ مَا بَيْنَهَا مِنَ اللَّحْمِ وَاحِدُهُ عَمَرٌ
أَه بَصْرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَمَعَ ذَلِكَ) أَي الْكَرَاهَةِ فِي الطَّوْلِ. □ فَوَدَّ: (نَعَمَ الْإِلْحَ) اسْتِذْرَاكَ بِالنَّظَرِ لظَاهِرِ الْمُثَنِّ
وَالْأَفَالْمُنَاسِبِ وَأَمَّا فِي اللَّسَانِ الْإِلْحَ. □ فَوَدَّ: (نَعَمَ اللَّسَانُ الْإِلْحَ) وَاسْتَحْبُّ أَنْ يُجَرَّ السَّوَالِكُ عَلَى سَقْفٍ فِيهِ
بَلُطْفٍ وَعَلَى كَرَاسِيٍّ أَضْرَاسِهِ أَه خَطِيبٌ، وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجْعَلَ اسْتِعْمَالَهُ فِي كَرَاسِيٍّ الْأَضْرَاسِ تَتِمِّمًا
لِلْأَسْنَانِ ثُمَّ بَعْدَ الْأَسْنَانِ اللَّسَانُ وَيَعْدُ اللَّسَانُ سَقْفُ الْحَنَّاكِ ع ش. □ فَوَدَّ: (يَسْنَاكُ فِيهِ طُولًا) مُقْتَضًى
تَخْصِيصِ الْعَرَضِ بِعَرَضِ الْأَسْنَانِ وَالطَّوْلِ بِاللَّسَانِ أَنَّهُ يَتَخَيَّرُ فِيمَا عَدَاهُمَا مِمَّا يُجَرُّ عَلَيْهِ السَّوَالِكُ،
وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ طُولًا كَاللَّسَانِ فِي غَيْرِ اللَّثَّةِ أَمَّا هِيَ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ عَرَضًا؛ لِأَنَّهُ عَلَّلَ كَرَاهَةَ الطَّوْلِ فِي
الْأَسْنَانِ بِالْخَوْفِ مِنْ إِذْمَاءِ اللَّثَّةِ ع ش وَقَالَ شَيْخُنَا وَسْنُ أَنْ يُجَرَّ عَلَى سَقْفٍ حَلْفِهِ طُولًا وَعَرَضًا بَعْدَ
إِمْرَارِهِ عَلَى كَرَاسِيٍّ أَضْرَاسِهِ طُولًا وَعَرَضًا وَعَلَى بَقِيَّةِ أَسْنَانِهِ عَرَضًا وَعَلَى لِسَانِهِ طُولًا فَيُكْرَهُ فِي طَوْلِ
اللَّسَانِ وَعَرَضِ الْأَسْنَانِ أَه وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ فِي السَّقْفِ مَا قَالَه شَيْخُنَا وَفِي الْكَرَاسِيِّ مَا قَالَه ع ش وَاللَّهُ
أَعْلَمُ. □ فَوَدَّ: (أَنْ يَكُونَ بِمُزِيلٍ) أَي طَاهِرٍ فَلَا يَكْفِي التَّجَسُّ نِهَآيَةً وَمُعْنَى وَشَيْخُنَا، وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ
اخْتِيَارُ إِجْزَائِهِ وَفَاقًا لِلْإِسْنَوِيِّ وَشَرَحَ الرُّوضِ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ الْخِشْنُ) بِكُسْرَتَيْنِ كَمَا فِي الْأَشْمُونِيِّ لَكِنْ
جَوَزَ الْقَامُوسُ فِيهِ فَتَحَ الْخَاءِ وَكُسَرَ الشَّيْنُ بِجَيْرِمِيِّ.

قَوْلُ الْمُثَنِّ: (بِكُلِّ خَشْنٍ) خَرَجَ بِهِ الْمَضْمُضَةُ بِتَحْوِ مَاءِ الْغَاسُولِ، وَإِنْ أَتَقَى الْأَسْنَانُ وَأَزَالَ الْقُلْحَ؛
لِأَنَّهُ لَا تُسَمَّى سِوَاكَ بِخِلَافِهِ بِالْغَاسُولِ نَفْسِهِ نِهَآيَةً وَشَرَحُ بِأَفْضَلٍ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ نَحَوَ شُعْبَةٍ الْإِلْحَ) أَي أَوْ

□ فَوَدَّ: (بِكُلِّ خَشْنٍ) أَي بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا فَلَا يَكْفِي التَّجَسُّ فِيمَا يَظْهَرُ م ر.

وأَشْنَانٍ لِحُصُولِ الْمُقْصُودِ بِهِ مِنَ النِّظَافَةِ وَإِزَالَةِ التَّغْيِيرِ نَعَمْ يُكْرَهُ بِمَجْرَدِ وَعُودِ رِيحَانٍ يُؤْذِي، وَيَحْرُثُ بِذِي شَمٍّ وَمَعَ ذَلِكَ يَحْصُلُ بِهِ أَصْلُ الشُّنَّةِ؛ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ أَوْ الْحُرْمَةَ لِأَمْرِ خَارِجٍ وَالْعُودُ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ وَأَوَّلَاهُ ذُو الرِّيحِ الطَّيِّبِ وَأَوَّلَاهُ الْأَرَاكِ لِلاتِّبَاعِ مَعَ مَا فِيهِ مِنْ طَيِّبٍ طَعْمٍ وَرِيحٍ وَتَشْعِيرَةٍ لَطِيفَةٍ تُنْقِي مَا بَيْنَ الْأَسْنَانِ ثُمَّ بَعْدَهُ النَّخْلُ؛ لِأَنَّهُ آخِرُ سِوَاكَ اسْتَاكَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَحَّ أَيْضًا أَنَّهُ كَانَ أَرَاكًا لَكِنِ الْأَوَّلُ أَصَحُّ أَوْ كُلُّ رَاوٍ قَالَ بِحَسَبِ عِلْمِهِ ثُمَّ الزَّيْتُونُ لِخَبَرِ الدَّارِقُطَنِيِّ «نَعَمْ السَّوَاكُ الزَّيْتُونُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ تُطَيِّبُ الْفَمَ وَتَذْهَبُ بِالْحَفْرِ» أَيِ، وَهُوَ دَاءٌ فِي الْأَسْنَانِ «وَهُوَ سِوَاكِي وَسِوَاكَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي» وَالْيَابِسُ الْمُتَنَدِّي بِالمَاءِ أَوَّلَى مِنَ الرُّطْبِ وَمِنَ الْمُتَنَدِّي بِمَاءِ الْوَرْدِ أَيِ مِنْ جَنْسِهِ وَيُحْتَمَلُ مُطْلَقًا وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِي الْمَاءِ مِنَ الْجَلَاءِ مَا لَيْسَ فِي

خِرْقَةٍ مُغْنِي وَكَرْدِيٍّ وَفِي الْقَامُوسِ السُّعْدُ بِالضَّمِّ طَيِّبٌ مَعْرُوفٌ فِيهِ مَنَفَعَةٌ عَجَبِيَّةٌ فِي الْفُرُوحِ الَّتِي عَسِرَ انْتِدْمَالُهَا أَه. □ فَوَدَّ: (وَأَشْنَانٌ) بَضَمُّ الْهَمْزَةِ عَ ش وَكُسْرُهَا لُغَةً وَهُوَ الْغَاسُولُ أَوْ حَبُّ بَزْمَاوِيِّ أَه بَجَيْرِمِي. □ فَوَدَّ: (يُكْرَهُ بِمَجْرَدِ) وَفَاقًا لِلنَّهْيِ كَمَا مَرَّ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي حَيْثُ قَالَ بَعْدَهُمْ إِنْجَزَائِهِ.

□ فَوَدَّ: (وَعُودُ رِيحَانٍ) وَفِي الْإِيْعَابِ مَا مُلَخَّصُهُ يُكْرَهُ بَعْدَ رِيحَانٍ وَقَضِيبِ الرَّمَانِ وَطُرْفَاءَ وَبِالْعُضْفُرِ وَالْوَرْدِ وَالْكَزْبَرَةِ وَالْقَصَبِ وَالْآسِ وَبِطَرَفِي السَّوَاكِ أَه كُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (يُؤْذِي) عِبَارَةٌ شَيْخُنَا لِمَا قِيلَ مِنْ أَنَّهُ يَوْرِثُ الْجُدَامَ أَه. □ فَوَدَّ: (يَحْصُلُ بِهِ) أَيِ بِمَا ذُكِرَ مِنَ الْمَجْرَدِ وَعُودِ الزَّيْحَانِ وَذِي الشَّمِّ.

□ فَوَدَّ: (وَالْعُودُ أَفْضَلُ لِلْخِ) عِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَالِاسْتِيَاكَ بِالْأَرَاكِ أَفْضَلُ ثُمَّ بِجَرِيدِ النَّخْلِ ثُمَّ الزَّيْتُونِ ثُمَّ ذِي الرِّيحِ الطَّيِّبَةِ ثُمَّ غَيْرِهِ مِنْ بَقِيَّةِ الْعِيدَانِ وَفِي مَعْنَاهُ الْخِرْقَةُ فَهَذِهِ خَمْسُ مَرَاتِبَ، وَيَجْرِي فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْخَمْسَةِ خَمْسُ مَرَاتِبَ فَالْجُمْلَةُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ؛ لِأَنَّ أَفْضَلَ الْأَرَاكِ الْمُتَنَدِّي بِالمَاءِ ثُمَّ الْمُتَنَدِّي بِمَاءِ الْوَرْدِ ثُمَّ الْمُتَنَدِّي بِالرَّيْقِ ثُمَّ الْيَابِسُ غَيْرُ الْمُتَنَدِّي ثُمَّ الرُّطْبُ بِفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الطَّاءِ وَبَعْضُهُمْ يَقْدِّمُ الرُّطْبَ عَلَى الْيَابِسِ وَكَذَا يُقَالُ فِي الْجَرِيدِ وَهَكَذَا نَعَمْ نَحْوُ الْخِرْقَةِ لَا يَتَأْتِي فِيهِ الْمَرْتَبَةُ الْخَامِسَةُ أَه زَادَ الْبَجَيْرِمِيُّ وَكُلُّ مَنْ هَذِهِ الْخَمْسَةُ بِمَرَاتِبِهِ الْخَمْسَةِ مُقَدِّمٌ عَلَى مَا بَعْدَهُ أَه. □ فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِهِ) كَأَشْنَانٍ وَخِرْقَةٍ كُرْدِيٍّ أَيِ وَأَصْبَحَ. □ فَوَدَّ: (وَأَوَّلَاهُ الْأَرَاكِ) وَفِي الْإِيْعَابِ أَغْصَانُهُ أَوَّلَى مِنْ عُروِقِهِ أَه وَعِبَارَةٌ الرَّحِيمِيَّةُ عَنِ الْبَكْرِيِّ وَأَوَّلَاهُ فُرُوعُ الْأَرَاكِ فَأَصُولُهُ الَّتِي فِي الْأَرْضِ انْتَهَتْ أَه كُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (أَوْ كُلُّ رَاوٍ لِلْخِ) هَذَا أَوَّلَى أَوْ مُتَعَيِّنٌ إِذْ لَا مَعْدِلَ إِلَى التَّرْجِيحِ مَعَ إِمْكَانِ الْجَمْعِ بَضْرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَسِوَاكَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي) أَيِ مِنْ عَهْدِ إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ اسْتَاكَ وَنَصَّ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّهُ مِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَمَمِ السَّابِقَةِ لِلْأَنْبِيَاءِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ لِلْأَنْبِيَاءِ مِنْ عَهْدِ إِبْرَاهِيمَ دُونَ أُمَمِهِمْ شَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (وَالْيَابِسُ لِلْخِ) أَيِ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ عَ ش. □ فَوَدَّ: (مِنْ الرُّطْبِ لِلْخِ) عِبَارَةٌ النَّهْيَةِ فِيمَاءِ الْوَرْدِ فَيَغْيِرُهُ كَالرَّيْقِ أَه. □ فَوَدَّ: (وَمِنَ الْمُتَنَدِّي لِلْخِ) وَمِنَ الْيَابِسِ الَّذِي لَمْ يَنْدُ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (أَيِ مِنْ جَنْسِهِ) أَيِ جَنْسِ الْمُتَنَدِّي بِالمَاءِ كُرْدِيٍّ عِبَارَةٌ السَّيِّدِ عُمَرَ الْبَضْرِيِّ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ تَرْتِيبَ الْأَجْنَاسِ مَاخُذٌ مِنَ الْإِتِّبَاعِ فِعْلًا أَوْ قَوْلًا أَه وَعِبَارَةٌ عَ ش ظَاهِرُهُ مَا أَنَّهُ أَيِ الْأَرَاكِ مُقَدِّمٌ بِسَائِرِ أَقْسَامِهِ عَلَى مَا بَعْدَهُ

غيره ويظهر أن اليابس المُنْدَى يغير الماء أولى من الرطب؛ لأنه أبلغ في الإزالة (إلا أضيفه) المتصلة فلا يحصل بها أصل شئ السواك، وإن كانت خشنة (في الأصح) قالوا؛ لأنها لا تسمى سواكاً ولما كان فيه ما فيه اختار المصنف وغيره حصوله بها أما الخشنة من أصبع غيره ولو متصلة وأضيفه المتصلة فيجزئ، وإن قلنا يجب دفنها فوراً وبحت الإسنوي أجزاءها، وإن قلنا بنجاستها ككل خشب نجس، ويلزمه غسل الفم فوراً ليعصيانه واعتراض بأن قياس عدم إجزاء الاستنجاء بالمحترم والنجس عدومه هنا وجوابه أن ذاك رخصة، وهي لا تنأط بمعصية والمقصود منه الإباحة، وهي لا تحصل بنجس بخلاف هذا ليس رخصة إذ لا

اه. قوله: (ويظهر أن اليابس إلخ) وقيل بالعكس ومال إليه البجيرمي وكلام شرح بافضل يفيد أن السواك الرطب أولى من اليابس المُنْدَى بالماء. قوله: (المتصلة) إلى المتن في النهاية والمغني.
 قوله: (ولما كان فيه ما فيه) أي من لزوم عدم إجزاء الأسنان والخرقة ونحو ذلك مما لا يسمى سواكاً في العرف. قوله: (اختار المصنف) أي في المجموع نهاية. قوله: (وأضيفه المتصلة) وفقاً للمغني كما يأتي وخلافاً للنهاية عبارته، فإن كانت متصلة ولو منه فالأوجه عدم إجزائها، وإن قلنا بطهارتها كالاستنجاء بجوامع الإزالة كما بحثه البدر بن شُهبة فقد قال الإمام والاستياك عندي في معنى الاستجمار اه. وإن جرى بعض المتأخرين على إجزائها اه قال ع ش منهم شيخ الإسلام اه وقال السيّد البصري ومقتضى تعليقه أي النهاية أن أضيف غيره المتصلة كذلك، وهو لا يقول به اه.
 قوله: (وإن قلنا يجب دفنها) أي على قولٍ وإلا فالصحيح أنه لا يجب دفن ما انفصل من حي سم عبارة المغني أما المتصلة الخشنة فتجزئ إن قلنا بطهارتها، وهو الأصح ودفنها مستحب لا واجب، وإن قلنا بنجاستها لم تجز كسائر النجاسات خلافاً للإسنوي كما لا يجزئ الاستنجاء بها اه.
 قوله: (عدومه) أي عدم إجزاء النجس هنا أي في الاستياك. قوله: (وجوابه) أي كما في شرح الروض سم. قوله: (إن ذاك) أي الاستنجاء بالحجر مغني وكذا ضمير منه. قوله: (بخلاف هذا) أي الاستياك. قوله: (وليس رخصة) الأسبك فإنه ليس إلخ وقوله المقصود منه إلخ الأولى العطف.

قوله: (حصوله بها) أي لحصول المقصود قال في شرح العباب لا يخبر «يجزئ من السواك إلا الأصابع»؛ لأنه ضعيف، وإن قال الضياء المقدسي لا أرى بإسناده بأساً اه فانظر هل يشكل بالعمل بالضعيف في الفضائل أو لا وليس هذا من ذاك. قوله: (أما الخشنة من أضيف غيره ولو متصلة إلخ) في شرح م ر أما أضيف غيره المتصلة الخشنة فتجزئ، فإن كانت أي الأضبع متصلة ولو منه فالأوجه عدم إجزائها، وإن قلنا بطهارتها كالاستنجاء بجوامع الإزالة كما بحثه البدر بن شُهبة فقد قال الإمام والاستياك عندي في معنى الاستنجاء اه. قوله: (وإن قلنا يجب دفنها) أي على قولٍ وإلا فالصحيح أنه لا يجب دفن ما انفصل من حي. قوله: (وجوابه) أي كما في شرح الروض.

يصدق عليه حدُّها بل هو غريمة المقصود منه مُجرَّد النُظافة فلا يُؤثِّر فيه ذلك ولا يُنافيه خلافاً لبعضهم خبرُ «السَّوَاكِ مطهرةٌ للِّفَمِ»؛ لأنَّ معناه أَلَّةٌ تُنَقِّيه وتُزِيلُ تَغَيُّره فهي طهارةٌ لُغَوِيَّةٌ لا شرعيَّةٌ كما هو واضحٌ ولا يجبُ عَيْنًا بل الواجبُ على مَنْ أَكَلَ نَجَسًا له دُسُومَةٌ إزالتها ولو بغيرِ سِوَاكِ. (وَيُسَنُّ) أي يتأكَّدُ (لِلصَّلَاةِ) فرضها ونفليها، وإنَّ سَلَّمَ من كُلِّ رَكَعَتَيْنِ وَقَرَّبَ الفصلَ ولو لِإِقَائِدِ الطُّهُورَيْنِ، وإنَّ لم يتغيَّر فمُه. والقياسُ أَنَّهُ لو تركه أَوَّلَهَا سُنُّ له تدارُكُه أثناءها بفعلٍ قَلِيلٍ كما يُسَنُّ له دَفْعُ المارِّ بين يَدَيْهِ بِشَرْطِهِ وإرسالُ شَعْرٍ أو كَفٌّ ثَوْبٍ ولو من مُصَلٍّ

□ فَوَدَّ: (مُجَرَّدُ النُظافةِ) أي إزالةُ الرِّيحِ الكريهةِ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أي التَّجَسُّسِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أي إجزاءُ السَّوَاكِ بالتَّجَسُّسِ. □ فَوَدَّ: (خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ) منهم النَّهْيُ والمُعْنَى كما مرَّ. □ فَوَدَّ: (مُطَهَّرَةٌ) بَفَتْحِ الميمِ وكسرها كُلُّ إِنَاءٍ يُطَهَّرُ به أي مِنْهُ فَشَبَّهَ السَّوَاكُ به؛ لِأَنَّهُ يُطَهِّرُ الفَمَ قاله في المجموع مُعْنَى، وَيَأْتِي في الشَّارِحِ ما يوافقه. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ مَعْنَاهُ الْإِلْخَ) قد يُقالُ المَقْصُودُ التَّنْظِيفُ والتَّجَسُّسُ مُسْتَقَدَّرٌ فلا يَكُونُ مُنْظَفًا سَم. □ فَوَدَّ: (فَهِيَ) أي الطَّهَارَةُ المَأخُودُ مِنْهُ مَطَهَّرَةٌ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَجِبُ الْإِلْخَ) قد يُقالُ لو فُرِضَ تَوَقُّفُ زَوَالِهَا عليه عَيْنًا فَطَاهِرٌ أَنَّهُ يَجِبُ بَصْرِيٌّ عِبَارَةٌ شَيْخِنَا وقد يَجِبُ كما إذا نَذَرَهُ أو تَوَقَّفَ عليه زَوَالُ نَجَاسَةٍ أو رِيحٍ كَرِيهِةٍ في نَحْوِ جُمُعَةٍ وَعَلِمَ أَنَّهُ يُؤْذِي غَيْرَهُ وقد يَحْرُمُ كَأَن اسْتَاكَ بِسِوَاكِ غَيْرِهِ بلا إِذْنِهِ ولا عِلْمِ رِضَاهِ، فَإِنَّ كَانَ بِإِذْنِهِ أو عِلْمِ رِضَاهِ لم يَحْرُمُ وَلَمْ يَكُنْ يَكْرَهُ بَلْ هُوَ خِلَافُ الْأَوَّلَى إِنْ لم يَكُنْ لِلتَّبَرُّكِ بِهِ وَلَا كَانَ كَانَ صَاحِبُ السَّوَاكِ عَالِمًا أو وَلِيًّا لم يَكُنْ خِلَافُ الْأَوَّلَى وما كَانَ أَصْلُهُ التَّذَبُّبُ لا يَغْتَرِيهِ الإِبَاحَةُ اهـ.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (لِلصَّلَاةِ) أي ولو قَبْلَ دُخُولِ وَفَيْهَا شَوْبَرِيٍّ اهـ، وَيَأْتِي عَنْ سَمٍ مِثْلُهُ. □ فَوَدَّ: (فَرَضُهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَالْقِيَاسُ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ وَأَيْضًا فِي النَّهْيِ إِلَّا قَوْلَهُ وَيُفَرِّقُ إِلَى وَلِصَّلَاةِ الْجَنَازَةِ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ سَلَّمَ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ) أي مِنْ نَحْوِ التَّرَاوِيحِ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَالْقِيَاسُ الْإِلْخَ) أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخِنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ سَم. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ لو تَرَكَهُ) أي نِسْيَانًا نِهَائَةً. □ فَوَدَّ: (سُنُّ له تَدَارُكُهُ الْإِلْخَ) وَفَاقًا لِلنَّهْيِ وَقَالَ فِي الْمُعْنَى وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْإِسْتِحْبَابِ؛ لِأَنَّ الْكَفَّ مَطْلُوبٌ فِي الصَّلَاةِ فَمُرَاعَاتُهُ أَوَّلَى، وَهُوَ أَوَّلَى بِالْإِعْتِمَادِ؛ لِأَنَّ الْمَسَائِلَ الْمَذْكُورَةَ خَرَجَ فِيهَا عَنِ الْأَصْلِ لُجُودِ الْمُنْقَضَى لَهُ مِنَ السَّنَةِ بَصْرِيٌّ وَإِلَيْهِ مِثْلُ كَلَامِ شَيْخِنَا.

□ فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ الْإِلْخَ) أي ولا يُقالُ لا إِرْضَاءَ لِلرَّبِّ فِي اسْتِعْمَالِ التَّجَسُّسِ الَّذِي حَرَّمَهُ وَذَلِكَ لِانْفِكَائِكَ جِهَةِ التَّحْرِيمِ كما في الصَّلَاةِ فَإِنَّهَا مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ قَطْعًا مَعَ إِجْزَائِهَا فِي ثَوْبٍ وَمَكَانٍ مُحَرَّمَيْنِ لِانْفِكَائِكَ جِهَةِ التَّحْرِيمِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ مَعْنَاهُ الْإِلْخَ) قد يُقالُ المَقْصُودُ التَّنْظِيفُ والتَّجَسُّسُ مُسْتَقَدَّرٌ فلا يَكُونُ مُنْظَفًا. □ فَوَدَّ: (وَالْقِيَاسُ الْإِلْخَ) أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخِنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ، ثُمَّ الْجَامِعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذِهِ الْأُمُورِ الْمُنْصُوصَةِ كُلِّهَا أَوْ بَعْضِهَا كَوْنُهُ أَمْرًا مَطْلُوبًا يَسِيرًا وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا حَدِيثُ: «إِذَا أَمَرْتَكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» وَقَوْلُهُمُ الْمَيْسُورُ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ.

آخَرَ وَلِسَجْدَةِ الثَّلَاوَةِ أَوْ الشُّكْرِ، وَإِنْ تَسَوَّكَ لِلْقِرَاءَةِ عَلَى الْأُوجِهَةِ وَتَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَدَاخُلِ بَعْضِ الْأَغْسَالِ الْمَسْنُونَةِ بِأَنْ مَبْنَاهَا عَلَى التَّدْخُلِ لِمَسَقَّتَيْهَا وَمِنْ ثَمَّ كَفَتْ نِيَّةً أَحَدَهَا عَنْ بَاقِيهَا وَلَا كَذَلِكَ هُنَا لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ يُسْنُّ لِكُلِّ رَكَعَتَيْنِ، وَإِنْ قَرَّبَ الْفَصْلُ؛ وَلَأنَّهُ يُسْنُّ لِلصَّلَاةِ، وَإِنْ تَسَوَّكَ لَوْضُوءِهَا وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُمَا، وَيَفْعَلُهُ الْقَارِئُ بَعْدَ فَرَاغِ الْآيَةِ وَكَذَا السَّامِعُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذْ لَا يَدْخُلُ وَقْتُهَا فِي حَقِّهِ أَيْضًا إِلَّا بِهِ فَمَنْ قَالَ يُقَدِّمُهُ عَلَيْهِ لِيَتَّصِلَ هِيَ بِهِ لِعِلَّةٍ لِرِعَايَةِ الْأَفْضَلِ

☐ قَوْلُهُ: (وَلِسَجْدَةِ الثَّلَاوَةِ إلَخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَأَمَّا الْإِسْتِيَاكُ لِلْقِرَاءَةِ بَعْدَ السُّجُودِ فَيَنْبَغِي بِنَاؤُهُ عَلَى الْإِسْتِعَاذَةِ، فَإِنْ سُنَّتْ سُنٌّ؛ لِأَنَّ هَذِهِ تِلَاوَةٌ جَدِيدَةٌ وَإِلَّا، وَهُوَ الْأَصَحُّ فَلَا اِهْتِمَامَ وَش. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ الشُّكْرِ) وَيَكُونُ وَقْتُهِ بَعْدَ وُجُودِ سَبَبِ السُّجُودِ ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَسَوَّكَ لِلْقِرَاءَةِ) هَذَا مَحَلُّهُ إِذَا كَانَ خَارِجَ الصَّلَاةِ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا وَسَجَدَ لِلثَّلَاوَةِ لَا يُطْلَبُ مِنْهُ الْإِسْتِيَاكُ لِانْسِحَابِ السُّوَالِكِ الْأَوَّلِ عَلَى الصَّلَاةِ وَتَوَابِعِهَا ع. ش. عَنِ الْإِيْعَابِ. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأُوجِهَةِ) أَيِ خِلَافًا لِمَا بَحَثَهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ ثُمَّ قَالَ، وَإِنْ لَمْ يَكْتَفِ بِهِ أَيِ السُّوَالِكِ لِلْقِرَاءَةِ عَنِ التَّسَوُّكِ لِلْسُّجُودِ فَلْيُسْتَحَبَّ لِقِرَاءَتِهِ أَيْضًا بَعْدَ السُّجُودِ اِهْتِمَامَ وَظَاهِرُهُ، وَإِنْ اسْتَأْكَ لِلْسُّجُودِ وَقَدْ مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ خِلَافَهُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ) أَيِ بَيْنَ عَدَمِ تَدَاخُلِ سِوَالِكِ الثَّلَاوَةِ وَسِوَالِكِ سَجْدَتَيْهَا. ☐ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ كَفَتْ إلَخ) أَيِ فِي حُصُولِ أَصْلِ السُّنَّةِ وَشُقُوطِ الطَّلَبِ بِاتِّفَاقٍ وَفِي حُصُولِ الثَّوَابِ أَيْضًا عِنْدَ النِّهَايَةِ وَمَنْ وَاظَبَهُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيَفْعَلُهُ) أَيِ السُّوَالِكِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَقْتُهَا) أَيِ وَقْتُ سَجْدَةِ الثَّلَاوَةِ (فِي حَقِّهِ أَيْضًا) أَيِ فِي حَقِّ السَّامِعِ كَالْقَارِئِ (إِلَّا بِهِ) أَيِ بِالْفَرَاغِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَعَلَّهُ لِرِعَايَةِ الْأَفْضَلِ) وَنَظِيرُهُ الْوُضُوءُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتُهَا فَإِنَّ الْأَفْضَلَ فِعْلُهُ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ لِيَتَّهِيَ لِلْعِبَادَةِ عَقِبَ دُخُولِ وَقْتُهَا لَا يُقَالُ يُشْكَلُ عَلَى أَفْضَلِيَةِ السُّوَالِكِ قَبْلَ الْوَقْتِ حُزْمَةُ الْأَذَانِ قَبْلَهُ لَا شُغْلَالَهُ بِعِبَادَةٍ فَاسِدَةٍ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الْأَذَانُ شُرْعٌ لِلْإِعْلَامِ بِدُخُولِ الْوَقْتِ فِعْلُهُ قَبْلَهُ يُنَافِي مَا شُرِعَ هُوَ لَهُ بَلْ فِعْلُهُ قَبْلَهُ يَوْقِعُ فِي لَبْسٍ بِخِلَافِ السُّوَالِكِ فَإِنَّهُ شُرْعٌ لِشَيْءٍ يَفْعَلُ بَعْدَهُ لِيَكُونَ عَلَى الْحَالَةِ الْكَامِلَةِ، وَهُوَ حَاصِلُ بَفِعْلِهِ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ سَمْعًا عَلَى حَاجٍ اسْتَشْكَلَ ذَلِكَ وَلَمْ يُجِبْ ع. ش. عِبَارَةً سَمِعْتُ قَوْلَهُ لَعَلَّهُ إلَخَ فِيهِ تَضَرُّيخٌ بِإِجْزَائِهِ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتُهَا، وَأَنَّهُ الْأَفْضَلُ وَلَا يَخْلُو ذَلِكَ عَنْ شَيْءٍ مَعَ قَوْلِهِ إِذْ لَا يَدْخُلُ إلَخَ وَكَذَا تَخْصِيصُ السَّامِعِ بِذَلِكَ كَمَا يَقْتَضِيهِ كَذَا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِاشْتِغَالِ الْقَارِئِ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ

☐ قَوْلُهُ: (وَلِسَجْدَةِ الثَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَأَمَّا الْإِسْتِيَاكُ لِلْقِرَاءَةِ بَعْدَ السُّجُودِ فَيَنْبَغِي بِنَاؤُهُ عَلَى الْإِسْتِعَاذَةِ، فَإِنْ سُنَّتْ سُنٌّ؛ لِأَنَّ هَذِهِ تِلَاوَةٌ جَدِيدَةٌ وَإِلَّا، وَهُوَ الْأَصَحُّ فَلَا انْتِهَى. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأُوجِهَةِ) أَيِ خِلَافًا لِمَا بَحَثَهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ ثُمَّ قَالَ، وَإِنْ لَمْ يَكْتَفِ بِهِ أَيِ السُّوَالِكِ لِلْقِرَاءَةِ عَنِ التَّسَوُّكِ لِلْسُّجُودِ فَلْيُسْتَحَبَّ لِقِرَاءَتِهِ أَيْضًا بَعْدَ السُّجُودِ اِهْتِمَامَ وَظَاهِرُهُ، وَإِنْ اسْتَأْكَ لِلْسُّجُودِ وَقَدْ مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ خِلَافَهُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ) أَيِ بَيْنَ عَدَمِ تَدَاخُلِ سِوَالِكِ الثَّلَاوَةِ وَسِوَالِكِ سَجْدَتَيْهَا. ☐ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ كَفَتْ إلَخ) أَيِ فِي حُصُولِ أَصْلِ السُّنَّةِ وَشُقُوطِ الطَّلَبِ بِاتِّفَاقٍ وَفِي حُصُولِ الثَّوَابِ أَيْضًا عِنْدَ النِّهَايَةِ وَمَنْ وَاظَبَهُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيَفْعَلُهُ) أَيِ السُّوَالِكِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَقْتُهَا) أَيِ وَقْتُ سَجْدَةِ الثَّلَاوَةِ (فِي حَقِّهِ أَيْضًا) أَيِ فِي حَقِّ السَّامِعِ كَالْقَارِئِ (إِلَّا بِهِ) أَيِ بِالْفَرَاغِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَعَلَّهُ لِرِعَايَةِ الْأَفْضَلِ) وَنَظِيرُهُ الْوُضُوءُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتُهَا فَإِنَّ الْأَفْضَلَ فِعْلُهُ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ لِيَتَّهِيَ لِلْعِبَادَةِ عَقِبَ دُخُولِ وَقْتُهَا لَا يُقَالُ يُشْكَلُ عَلَى أَفْضَلِيَةِ السُّوَالِكِ قَبْلَ الْوَقْتِ حُزْمَةُ الْأَذَانِ قَبْلَهُ لَا شُغْلَالَهُ بِعِبَادَةٍ فَاسِدَةٍ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الْأَذَانُ شُرْعٌ لِلْإِعْلَامِ بِدُخُولِ الْوَقْتِ فِعْلُهُ قَبْلَهُ يُنَافِي مَا شُرِعَ هُوَ لَهُ بَلْ فِعْلُهُ قَبْلَهُ يَوْقِعُ فِي لَبْسٍ بِخِلَافِ السُّوَالِكِ فَإِنَّهُ شُرْعٌ لِشَيْءٍ يَفْعَلُ بَعْدَهُ لِيَكُونَ عَلَى الْحَالَةِ الْكَامِلَةِ، وَهُوَ حَاصِلُ بَفِعْلِهِ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ سَمْعًا عَلَى حَاجٍ اسْتَشْكَلَ ذَلِكَ وَلَمْ يُجِبْ ع. ش. عِبَارَةً سَمِعْتُ قَوْلَهُ لَعَلَّهُ إلَخَ فِيهِ تَضَرُّيخٌ بِإِجْزَائِهِ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتُهَا، وَأَنَّهُ الْأَفْضَلُ وَلَا يَخْلُو ذَلِكَ عَنْ شَيْءٍ مَعَ قَوْلِهِ إِذْ لَا يَدْخُلُ إلَخَ وَكَذَا تَخْصِيصُ السَّامِعِ بِذَلِكَ كَمَا يَقْتَضِيهِ كَذَا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِاشْتِغَالِ الْقَارِئِ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ

ولصلاة الجنائز وللطواف وذلك لخبير الحميدي بإسناد جيد «ركعتان يسواك أفضل من سبعين ركعة بلا سواك» وليس فيه دليل على أفضليته على الجماعة التي هي سبع وعشرين درجة؛ لأنه لم يتحد الجزاء في الحديثين؛ لأن درجة من هذه قد تعدل كثيرا من تلك السبعين ركعة وأيضا خبر الجماعة أصح بل في المجموع إن خبر السواك ضعيف من سائر طرقه، وإن الحاكم تساهل على عاذته في تصحيحه فضلا عن قوله أنه على شرط مسلم. وقول ابن دقيق العيد المراد بالدرجة الصلاة لخبير مسلم «صلاة الجماعة تعدل خمسًا وعشرين من صلاة الفد» منازع فيه بأنه ليس متفقًا عليه كما صرحوا به أي لإمكان الأخذ بقضيته مضموماً للدرجة التي في غيره فتكون صلاة الجماعة بخمس وعشرين صلاة وخمس وعشرين درجة وهذا هو الأليق بباب الثواب المبني على سعة الفضل والمانع.....

يكنفي تقدم الاستياك لصلاة الظهر على الزوال. وتقدم عن الشوري الجزم بهذا. ☐ قوله: (وللطواف) ولو تقلا نهايةً ومغني. ☐ قوله: (وذلك) أي تأكد سن الاستياك للصلاة. ☐ قوله: (وليس فيه دليل إلخ) عبارة النهاية والمعتد تفضيل صلاة الجماعة أي بلا سواك على صلاة المنفرد بسواك لكثرة الفوائد المترتبة عليها اهـ. ☐ قوله: (التي هي سبع إلخ) وفي رواية بخمس وعشرين درجة كما يأتي في الشرح. ☐ قوله: (من هذه) أي من السبع والعشرين درجة للجماعة. ☐ قوله: (وقول ابن دقيق العيد إلخ) جواب عما يرد على قوله؛ لأنه لم يتحد الجزاء إلخ. ☐ قوله: (من صلاة الفد) بشد الذال أي المنفرد. ☐ قوله: (منازع فيه) خبر وقول ابن دقيق العيد إلخ والضمير المجزؤ له وأما ضمير بأنه فيجوز كونه له وللمراد خلافا لما في الكرد في أنه راجع لخبير مسلم. ☐ قوله: (بقضيته) أي قضية خبر مسلم من التفصيل بالعدد وكذا ضمير في غيره أي في الحديث الأول. ☐ قوله: (وخمس إلخ) وذكر الخمس هنا بناء على رواية أخرى غير رواية السبع كردي أي فالأوفق لما قبله وسبع وعشرين درجة إلا أن يقصد بهذا إلى وجود تلك الرواية. ☐ قوله: (وهذا) أي الأخذ مع الضم. ☐ قوله: (والمانع) عطف على المبني.

☐ قوله: (وذلك لخبير الحميدي إلخ) قال في شرح الروض، فإن قلت حاصله أن صلاة به أفضل من خمس وثلاثين بدونه وقضيته مع خبر -صلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلاته منفردا خمسًا وعشرين ضعفًا- أن السواك للصلاة أفضل من الفرض، وهو خلاف المشهور ثم أجاب ببعض الأجوبة التي ذكرها الشارح ثم قال أو يحمل أي أو يجاب بحمل خبر صلاة الجماعة على ما إذا كانت صلاتها وصلاة الانفراد بسواك أو بدونه والخبر الآخر على ما إذا كانت صلاة الجماعة بسواك والأخرى بدونه فصلاة الجماعة بسواك أفضل منها بدونه بعشر فعليه صلاة الجماعة بلا سواك تفضل صلاة المنفرد بسواك بخمسة عشر انتهى. قوله: (بعشر) وجهها أنهما إذا كانا بلا سواك تزيد صلاة الجماعة بخمس وعشرين فإذا كانت زيادتها إذا كانت وحدها بسواك خمسًا وثلاثين علمنا أن الزيادة للسواك عشر وقوله بخمسة عشر وجهها أنها لو كانا بلا سواك كانت صلاة الجماعة تزيد بخمس وعشرين فإذا كان الانفراد

من حصره يحمل الدرجة على الصلاة، ويمنعه أيضًا أن رواية الصلاة خمس وعشرين ورواية الدرجة سبع وعشرون فكيف يتأتى الحمل مع ذلك وحينئذ فلا إشكال بوجهه ويتسلم أن الدرجة الصلاة فلا شك أن للجماعة فوائد أخرى زائدة على هذا التضعيف في مقابلة الخطأ إليها وتوفر الخشوع والحفظ من الشيطان المقتضي لزيادة الكمال والثواب وغير ذلك مما وردت به السنة وذلك يزيد على زيادة السواك بكثير فلا تعارض. وأما الحمل الذي ذكره شيخنا في شرح الروض فلا يخلو عن تكلف ومخالفة لظاهر الحديثين فيحتاج لإدليل لإمكان الجمع بغيره مما يوافق ظاهرهما كما علمت وجاء بسند حسن عن ابن عمران «الجماعة في مسجد العشرة بخمس عشرة صلاة وفي مسجد الجماعة بخمس وعشرين» ومثل هذا لا دخل للرأي فيه فهو في حكم المرفوع وبه يندفع أيضًا تفسير الدرجة بالصلاة؛ لأن أحاديث

قوله: (من حضره) أي حضر ثواب الجماعة على السبع والعشرين وأرجع الكُرْدِيُّ الضمير لابن دقيق العيد. قوله: (ويمنعه) أي الحضر أو الحمل أيضًا أي كمنع الألتى بباب الثواب. قوله: (وحيثئذ) أي حين الأخذ إلخ. قوله: (فلا إشكال) أي على تفضيل الجماعة على السواك كُرْدِيُّ. قوله: (فلا إشكال) كان معناه أنه حيثئذ يكون ركعتان جماعة بخمس وعشرين صلاة كل صلاة ركعتان فركعتان جماعة بخمسين ركعة ينضم إليها خمس وعشرون درجة والمجموع أزيد من سبعين ركعة فليتامل سم. قوله: (على هذا التضعيف) أي السبع والعشرين. قوله: (في مقابلة الخطأ إلخ) صفة بعد صفة لقوله فوائد أخرى و. قوله: (وتوفر الخشوع إلخ) عطف على الخطأ و. قوله: (المقتضي إلخ) صفة لتوفر إلخ و. قوله: (وغير ذلك) أي غير ما ذكر من الخطأ والتوفير. قوله: (وأما الحمل الذي ذكره شيخنا إلخ) نقله سم ثم وضحه راجعه إن رمت. قوله: (لظاهر الحديثين) أي حديث الجماعة وحديث السواك. قوله: (لإمكان الجمع إلخ) فيه أن هذا الإمكان إنما يخرج لإدليل لو عيّن الشيخ ذلك الجواب من أنه ليس كذلك، وإنما ذكره على سبيل الإحتمال فلا يحتاج إليه دليل سم. قوله: (كما علمت) أي من قوله لإمكان الأخذ إلخ كُرْدِيُّ. قوله: (ومثل هذا) أي درجات العبادة. قوله: (للرأي) أي الاجتهاد. قوله: (فهو) أي الخبر المذكور الوارد عن ابن عمر. قوله: (في حكم المرفوع) أي إليه ﷺ. قوله: (وبه) أي بما جاء عن ابن عمر. قوله: (يندفع إلخ) ما ذكره من

بسواك كان له في مقابلة السواك عشر تسقط من خمس وعشرين. قوله: (فلا إشكال) كان معناه أنه حيثئذ يكون ركعتان جماعة بخمس وعشرين صلاة كل صلاة ركعتان فركعتان جماعة بخمسين ركعة تنضم إليها خمس وعشرون درجة والمجموع أزيد من سبعين ركعة فليتامل. قوله: (لإمكان الجمع بغيره) فيه أن هذا الإمكان إنما يخرج لإدليل لو عيّن الشيخ ذلك الجواب مع أنه ليس كذلك، وإنما ذكره على سبيل الإحتمال فلا يحتاج إلى دليل. قوله: (وبه يندفع) ما ذكره من اندفاع تفسير الدرجة بما ذكر وما استدلل به عليه كلاهما ممنوعان إذ يجوز أن تكون الدرجة هي الصلاة وتكون أحاديث الدرجة

الدرَجَةُ مُتَّفَقَةٌ عَلَى الْخَمْسِ وَالْعِشْرِينَ وَأَحَادِيثُ الصَّلَاةِ مُخْتَلِفَةٌ فَذُلَّ عَلَى أَنَّ الدَّرَجَةَ غَيْرُ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَخْتَلِفْ بِالْمَحَالِّ وَالصَّلَاةُ اخْتَلَفَتْ بِهَا وَحِينَئِذٍ فَتَكُونُ الصَّلَاةُ جَمَاعَةً فِي مَسْجِدِ الْعَشِيرَةِ، وَهُوَ مَا يَازِئُ الدَّوْرَ بَاثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ صَلَاةً وَفِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ وَهُوَ الْجَامِعُ الْأَكْثَرُ جَمَاعَةً غَالِيًا بَاثْنَيْنِ وَخَمْسِينَ صَلَاةً.....

انْتِدَافُ تَفْسِيرِ الدَّرَجَةِ بِمَا ذَكَرَهُ وَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَيْهِ كِلَاهُمَا مَمْنُوعَانِ إِذْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الدَّرَجَةُ هِيَ الصَّلَاةُ، وَتَكُونُ أَحَادِيثُ الدَّرَجَةِ مَحْمُولَةً عَلَى أَحَدِ الْقِسْمَيْنِ فِي أَحَادِيثِ الصَّلَاةِ فَتَأْمَلُهُ سَم.
 ٥ قَوْلُهُ: (مُتَّفَقَةُ الْخ) فِيهِ أَنَّ كُلًّا مِنَ الْخَمْسِ وَالْعِشْرِينَ دَرَجَةً وَالسَّبْعَ وَالْعِشْرِينَ دَرَجَةً وَإِرَادُ كَمَا بَيَّنَّاهُ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِذَلِكَ عَدَمُ وُجُودِ رِوَايَةِ التَّقْصِصِ عَنْ ذَلِكَ. ٥ قَوْلُهُ: (عَلَى الْخَمْسِ وَالْعِشْرِينَ) كَذَا فِي التَّنْخِصِ وَالصَّوَابُ عَلَى السَّبْعِ وَالْعِشْرِينَ؛ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي الدَّرَجَةِ سَبْعٌ وَعِشْرُونَ لَا خَمْسٌ وَعِشْرُونَ اه. ٥ قَوْلُهُ: (فَذُلَّ الْخ) أَيِ مَا ذُكِرَ مِنْ اتِّفَاقِ أَحَادِيثِ الدَّرَجَةِ وَاخْتِلَافِ أَحَادِيثِ الصَّلَاةِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ إِذْ كَانَتْ الدَّرَجَةُ غَيْرَ الصَّلَاةِ. ٥ قَوْلُهُ: (مَا يَازِئُ الدَّوْرَ) أَيِ الْمَخْصُوصُ بِأَهْلِ الدَّوْرِ لِإِقَامَتِهِمْ فِيهِ غَيْرَ الْجُمُعَةِ. ٥ قَوْلُهُ: (بَاثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ صَلَاةً الْخ) أَيِ بَاغْتِيَارِ رِوَايَةِ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ثُمَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُرَدْ بِقَوْلِهِ فَذُلَّ عَلَى أَنَّ الدَّرَجَةَ غَيْرُ الصَّلَاةِ أَنَّهَا غَيْرُ بَحْسَبِ الْحَقِيقَةِ وَالْأَفْجَرُ مُغَايِرَتُهَا لَهَا كَذَلِكَ لَا يَتَفَرَّغُ عَنْهُ أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ جَمَاعَةً فِي مَسْجِدِ الْعَشِيرَةِ بَاثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ صَلَاةً وَفِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ بَاثْنَيْنِ وَخَمْسِينَ صَلَاةً بَلْ يُنَافِي ذَلِكَ التَّفْرِيعَ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ أَنَّهَا زَائِدَةٌ عَلَيْهَا مَعَ كَوْنِهَا بِمَعْنَاهَا وَالْمَعْنَى أَنَّ الْخَمْسَ وَالْعِشْرِينَ دَرَجَةً خَمْسٌ وَعِشْرُونَ صَلَاةً زَائِدَةٌ عَلَى الْخَمْسِ عَشْرَةَ صَلَاةً فِي مَسْجِدِ الْعَشِيرَةِ وَعَلَى الْخَمْسِ وَالْعِشْرِينَ صَلَاةً فِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ إِذْ عَلَى هَذَا يَظْهَرُ ذَلِكَ التَّفْرِيعُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم أَيِ فَإِنْ هَذَا خِلَافُ قَوْلِهِ السَّابِقِ أَيِ لِإِمْكَانِ الْأَخْذِ بِالْخِ الَّذِي هُوَ كَالصَّرِيحِ فِي إِرَادَةِ الْمُغَايِرَةِ بِحَسَبِ الْحَقِيقَةِ ثُمَّ قَوْلُ الْمُحَشِّي وَالْمَعْنَى أَنَّ الْخَمْسَ الْخَمْسَ الْأَصُوبُ الْمَوَافِقُ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ أَيِ بَاغْتِيَارِ الْخِ وَلِذَا فِي الشَّارِحِ أَنَّ السَّبْعَ وَالْعِشْرِينَ دَرَجَةً سَبْعٌ وَعِشْرُونَ صَلَاةً الْخِ. ٥ قَوْلُهُ: (بَاثْنَيْنِ وَخَمْسِينَ صَلَاةً) أَيِ، وَهِيَ تَزِيدُ عَلَى سَبْعِينَ رَكْعَةً سَم أَيِ لِمَا مَرَّ أَنَّ كُلَّ صَلَاةٍ

مَحْمُولَةٌ عَلَى أَحَدِ الْقِسْمَيْنِ فِي أَحَادِيثِ الصَّلَاةِ فَتَأْمَلُهُ. ٥ قَوْلُهُ: (بَاثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ) أَيِ بَاغْتِيَارِ رِوَايَةِ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ثُمَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُرَدْ بِقَوْلِهِ فَذُلَّ عَلَى أَنَّ الدَّرَجَةَ غَيْرُ الصَّلَاةِ أَنَّهَا غَيْرُ بَحْسَبِ الْحَقِيقَةِ وَالْأَفْجَرُ مُغَايِرَتُهَا لَهَا كَذَلِكَ لَا يَتَفَرَّغُ عَنْهُ أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ جَمَاعَةً فِي مَسْجِدِ الْعَشِيرَةِ بَاثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ صَلَاةً وَفِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ بَاثْنَيْنِ وَخَمْسِينَ صَلَاةً بَلْ يُنَافِي ذَلِكَ التَّفْرِيعَ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ أَنَّهَا زَائِدَةٌ عَلَيْهَا مَعَ كَوْنِهَا بِمَعْنَاهَا وَالْمَعْنَى أَنَّ الْخَمْسَ وَالْعِشْرِينَ دَرَجَةً خَمْسٌ وَعِشْرُونَ صَلَاةً زَائِدَةٌ عَلَى الْخَمْسِ عَشْرَةَ صَلَاةً فِي مَسْجِدِ الْعَشِيرَةِ وَعَلَى الْخَمْسِ وَالْعِشْرِينَ صَلَاةً فِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ إِذْ عَلَى هَذَا يَظْهَرُ ذَلِكَ التَّفْرِيعُ فَلْيَتَأَمَّلْ اه. ٥ قَوْلُهُ: (بَاثْنَيْنِ وَخَمْسِينَ صَلَاةً) أَيِ، وَهِيَ تَزِيدُ عَلَى سَبْعِينَ رَكْعَةً وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ أَوْ يُحْمَلُ خَبَرُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ صَلَاتُهَا وَصَلَاةُ الْإِنْفِرَادِ بِسَوَالِكِ أَوْ

وبهذا يتأيد ما قدمته أن تضعيف الجماعة يزيد على تضعيف السواك بكثير ولو عرف من عادته إدماء السواك لقمه استاك بلطف ولا تركه، ويفعله لها ولغيرها ولو بالمسجد إن أمن وصول مستقذر إليه وكراهة بعض الأئمة له فيه أطالوا في ردّها (وتغيّر الفم) ريحاً أو لوناً ينحو نوم أو أكل كريبه أو طول سكوت أو كثرة كلام للخبر الصحيح «السواك مطهرة» أي يكسر

رُكعتان. □ فؤد: (وبهذا يتأيد إلخ) أي بقوله فتكون الصلاة جماعة إلخ. □ فؤد: (ولاً) أي، وإن لم ينفع اللطف في دفع الإدماء عبارته في شرح بأفضل، ويظهر أنه لو خشي تنجس فمه لم يندب لها اه. وكتب عليه الكُرْدِيُّ ما نصّه وفي الإيعاب نحو ما هنا ثم قال ويحتمل خلافه إن اتسع الوقت وعنده ماء يظهر فمه ولم يخش فوات فضيلة التحريم ونحوه ثم رأيت بعضهم صرح بحرمته إذا علم من عادته أنه إذا استاك دمی فمه وليس عنده ماء يغسله به وضاق وقت الصلاة اه. □ فؤد: (لها) أي للصلاة. □ فؤد: (له فيه) أي للإستياك في المسجد. □ فؤد: (أطالوا إلخ) خبر وكراهة إلخ و. □ فؤد: (في ردّها) أي الكراهة يعني في ردّ قوله بها.

□ قول (سني): (وتغيّر الفم) أفهم تغييره بالفم دون السن نذبه لتغيّر فم من لا سن له، وهو كذلك نهاية وشيخنا. قال ع ش هذا قد يشمل الفم في وجوه لا يجب غسله كالوجه الثاني الذي في جهة القفا وليس بعيداً سم اه. □ فؤد: (ريحاً أو لوناً) أي أو طعماً فيما يظهر نعم في الأولين أكد فيما يظهر أيضاً، لأن ضررهما متعد بخلافه ولم يقيّد صاحب المغني التغيّر بوصف ولعله جرح منه إلى التعميم الذي أشرت إليه بصريّ عبارة الحلبيّ ريحاً أو لوناً أو طعماً اه وعبارة البجيرمي على الإنفان قوله: رائحة الفم ليس بقيد بل مثلها اللون كصفرة الأسنان والطعم اه. □ فؤد: (ينحو نوم) إلى التثنية في المغني إلا قوله مضدّر إلى للفم وقوله كالتسمية إلى ومترّل وقوله ولو لغيره إلى وإرادة أكل. □ فؤد: (ينحو نوم إلخ) أي كجوع مغني. □ فؤد: (أو أكل كريبه) كثوم ويصل وكراث شيخنا.

بدونه والخبر الآخر على ما إذا كانت صلاة الجماعة بسواك والأخرى بدونه فصلاة الجماعة بسواك أفضل منها بدونه بعشر فعليه صلاة الجماعة بلا سواك تفضل صلاة المنفرد بسواك بخمسة عشر اه. وقد قدمناه أيضاً فقد أفاد هذا الحمل أن لفضيلة الجماعة خمسا وعشرين ولفضيلة السواك عشراً وبه يتضح ما قرعّه فإذا كانت الصلاتان جماعة لكان إحداهما فقط بسواك فقد استويا فيما للجماعة وصارت التي بسواك زائدة بما للسواك، وهو عشر وإذا كانتا فرادى وإحداهما فقط بسواك زادت على الأخرى بعشر السواك، وإذا كانت إحداهما جماعة بسواك والأخرى فرادى بلا سواك زادت الأولى بما للجماعة، وهو خمس وعشرون وما للسواك، وهو عشر ومجموع ذلك خمس وثلاثون، وإذا كانت إحداهما جماعة بلا سواك والأخرى فرادى به فزيادة الأولى للجماعة، وهي الخمس والعشرون يسقط منها زيادة الثانية للسواك، وهي العشر يبقى خمس عشرة زائدة على الثانية. □ فؤد: (وتغيّر الفم) لو كان له وجهان أحدهما من جهة فاه فإنه لا يجب غسله ولا يطلب مضمضة للفم الذي فيه ولا استنشاق

الميم وفتحها مصدّر ميميّ بِمَعْنَى اسمِ الفاعِلِ من التطهير أو اسمٌ لِلآلَةِ لِلْقَمِ مرضاةً لِلرَّبِّ. ويتأكّد في مواضعٍ أُخَر كقراءةِ قرآنٍ أو حديثٍ أو عِلْمٍ شرعيٍّ أو آليتهِ وَكَذِكْرِ كالتسميةِ أوَّلِ الوُضوءِ وَلِدُخُولِ مسجدٍ ولو خاليًا ومُنْزِلِ ولو لِغيرِهِ ثُمَّ يُحْتَمَلُ تَقْيِيدُهُ بِغَيْرِ الخاليِ ويُفَرَّقُ بَيْنَهُ وبين المسجدِ بأنَّ ملائِكَتهِ أَفْضَلُ فزُوعُوا كما زُوعُوا بِكَراهيةِ دُخُولِهِ خاليًا لِمَنْ أَكَلَ كَريهًا بخلافِ غيرِهِ، وَيَحْتَمَلُ التَّسْوِيَةَ والأوَّلُ أَقْرَبُ وإِرادةِ أَكَلٍ أو نَوْمٍ ولاستيقاظٍ مِنْهُ وَبَعْدَ وَثَرٍ وفي السَّحَرِ.....

☐ فَوَدُ: (مَصْدَرٌ مِيميّ) نَشَرٌ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبِ اللَّفِّ. ☐ فَوَدُ: (بِمَعْنَى اسمِ الفاعِلِ) قَدْ يُقَالُ أو باقٍ عَلَى المَصْدَرِيَّةِ رِعايةً لِلأَبْلَغِيَّةِ بَصْرِيٍّ. ☐ فَوَدُ: (وَيَتَأَكَّدُ) إِلَى قَوْلِهِ أو آليتهِ فِي الأَهِايَةِ. ☐ فَوَدُ: (كَقِراءةِ قُرْآنٍ) وَيَكُونُ قَبْلَ الإِسْتِعاذَةِ شَرْحٌ بِأَفْضَلِ وَنِهايَةٍ. ☐ فَوَدُ: (وَكَذِكْرِ كالتسميةِ إلخ) وَعَلَيْهِ فَيُسْتَحَبُّ السَّوَأُ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ فِي الوُضوءِ لِأَجْلِ التَّسْمِيَةِ وَبَعْدَ غَسْلِ الكَفَّيْنِ لِأَجْلِ الوُضوءِ.

(فائِدة) لو نَذَرَ السَّوَأُ هَلْ يُحْتَمَلُ عَلَى ما هُوَ الْمُتعارَفُ فِيهِ مِنَ الأَسنانِ وما حَوْلَها أَمْ يَشْمَلُ اللِّسانَ وَسَقَفَ الحَلْقِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الأوَّلُ؛ لِأَنَّهُ المُرادُ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «إِذا اسْتَكْتُمَ فاستاكوا عِزْضًا» وَلِتَفْسِيرِهِمُ السَّوَأُ شَرْعًا بِأَنَّهُ اسْتِعمالُ عودٍ وَنَحْوِهِ فِي الأَسنانِ وما حَوْلَها عِشٍ وفي البُجَيْرِ مِيٍّ عَنِ البابِلِيِّ ما يوافِقُهُ فِي مَسْأَلَةِ التَّنْذِيرِ. ☐ فَوَدُ: (كَالتَّسْمِيَةِ أوَّلِ الوُضوءِ) قَضَيْتُهُ الإِسْتِياكَ مَرَّةً لَهَا وَمَرَّةً لِلوُضوءِ بَعْدَ غَسْلِ الكَفَّيْنِ وَبِهِ قالَ فِي شَرْحِ العُبابِ والمُتَّجِّهِ أَيْضًا اسْتِجابُهُ لِلْغَسْلِ، وَإِنْ اسْتَأْكَ لِلوُضوءِ قَبْلَهُ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ لِبَعْضِهِمْ وَوِفاقًا لِمَ رَاهِ سَم. ☐ فَوَدُ: (والأوَّلُ أَقْرَبُ) بَلِ التَّسْوِيَةُ أَقْرَبُ أَخْذاً بِإِطْلاقِ الأَصْحابِ ولا دَعايَ لِلتَّخْصِيصِ بَصْرِيٍّ عِبارَةُ الكُرْدِيِّ عَنِ الإِيعابِ وإِلَيْهِ يُرْشِدُ إِطْلاقُهُم نَظَرَ الملائِكَةِ ذَلِكَ المَحَلُّ وَعَلَيْهِ فلا يَتَقَيَّدُ بِمَنْزِلِهِ اه. ☐ فَوَدُ: (وَإِرادةِ أَكَلِ إلخ) أَيِ أو جِماعٍ لِزُوجَتِهِ أو أَمَتِهِ وَعِنْدَ اجْتِماعِهِ بِإِخوانِهِ وَعِنْدَ دُخُولِ الكُعبَةِ وَعِنْدَ العَطَشِ والجُوعِ وإِرادةِ السَّفَرِ والقُدومِ مِنْهُ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى جَميعِ ذَلِكَ اسْتَأْكَ اليَوْمَ واللَّيْلَةَ مَرَّةً وَفِيهِ فَضائِلُ كَثِيرَةٌ وَخِصالٌ عَدِيدَةٌ أَعْظَمُها أَنَّهُ مَرْضاةٌ لِلرَّبِّ مَسْخَطَةٌ لِلشَّيْطانِ مَطْهَرَةٌ لِلْقَمِ مُطَيِّبٌ لِلنَّكْهَةِ مُصَفِّ لِلْخَلْقَةِ مَزَكٌّ لِلْفِطْنَةِ والفِصاحَةِ قاطِعٌ لِلرُّطوبَةِ مُجَدِّدٌ لِلْبَصَرِ مُبْطِئٌ لِلشَّيْبِ مُسَوِّ لِلظَّهِرِ مُضاعِفٌ لِلأَجْرِ مُزَهِّبٌ لِلْعَدْوِ مُهْضِمٌ لِلطَّعامِ مُزْغَمٌ لِلشَّيْطانِ مُذَكِّرٌ لِلشَّهادَةِ عِنْدَ المَوْتِ وَأَوْصَلُها بَعْضُهُمْ إِلَى نَيْفٍ وَسَبْعِينَ خَصْلَةً وَشَيْخُنَا وَأَكْثَرُها فِي المُعْنَى.

☐ فَوَدُ: (وَالإِسْتِيقاظُ مِنْهُ) أَيِ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ تَغْيِيرٌ؛ لِأَنَّهُ مَطْلُتُهُ بِزُماوِيٍّ. ☐ فَوَدُ: (وفي السَّحَرِ) بِفَتْحَتَيْنِ ما بَيَّنَّ الفَجْرَيْنِ وَجَمَعَهُ أَشْجارٌ وإِدامَتُهُ تَوَرَّثَ السَّعَةِ والغَنَى وَتُسَرَّرُ الرُّزْقُ وَتُسَكِّنُ الصَّداعُ وَتُذْهِبُ

لِلأَنْفِ الَّذِي فِيهِ وَهَلْ يُطَلَّبُ السَّوَأُ لِلْقَمِ الَّذِي فِيهِ، وَيَتَأَكَّدُ لِغَيْرِهِ وَلِلصَّلَاةِ فِيهِ نَظَرٌ وَالطَّلَبُ غَيْرُ بَعِيدٍ. ☐ فَوَدُ: (كَالتَّسْمِيَةِ أوَّلِ الوُضوءِ) قَضَيْتُهُ الإِسْتِياكَ مَرَّةً لَهَا وَمَرَّةً لِلوُضوءِ بَعْدَ غَسْلِ الكَفَّيْنِ وَبِهِ قالَ فِي شَرْحِ العُبابِ والمُتَّجِّهِ أَيْضًا اسْتِجابُهُ لِلْغَسْلِ، وَإِنْ اسْتَأْكَ لِلوُضوءِ قَبْلَهُ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ لِبَعْضِهِمْ وَوِفاقًا لِمَا

وعند الاحتضار وللصائم قبل أوان الخلوف.

(تنبيه) ندبه للذكر الشامل للتسمية مع ندبها لكل أمر ذي بال الشامل للسواك يلزمه دور ظاهر لا مخلص عنه إلا بمنع ندب التسمية له.....

جميع ما في الرأس من الأذى والبلغم وتقوي الأسنان وتزيد فصاحة وحفظاً وعقلاً وتطهر القلب وتذهب الجذام وتتمى المال والأولاد وتؤانس الإنسان في قبره، ويأتيه ملك الموت عند قبض روحه في صورة حسنة بجيرمي عن الزاهد. □ فوه: (وعند الاحتضار) أي بنفس المريض أو غيره وقيل إنه يسهل خروج الروح مغني وبجيرمي. □ فوه: (وللصائم الخ) كما يسن التطيب قبل الإحرام مغني. □ فوه: (أوان الخلوف) أي قبل الزوال كزدي. □ فوه: (ندبه) أي السواك. □ فوه: (يلزمه دور) أي؛ لأن طلب السواك يقتضي طلب التسمية قبله، وهو يقتضي طلب السواك قبلها وهو يقتضي طلب التسمية قبله وهكذا إلى ما لا نهاية له وبهذا يظهر أن اللازم التسلسل لا الدور فإن طلب السواك غير متوقف على طلب التسمية وطلب التسمية له غير متوقف على طلب السواك لها كما لا يخفى، وإن اتفق طلب كلٍّ للآخر بل اللازم طلب تكرار السواك والتسمية من غير نهاية فليتأمل. وقد يقال لو طلب للآخر لم يمكن الإمثال؛ لأن الإثبات بأي منهما يقتضي تقدم الآخر إلى ما لا نهاية له فتأمل سم وتعقبه الهاتفي في حاشيته على الشحفة فقال قوله: دور ظاهر؛ لأن السواك أمر ذو بال وكل أمر ذي بال تستحب له التسمية والتسمية أيضاً ذكر من الأذكار ويستحب لكل ذكر السواك فالتسمية طلبت السواك والسواك طلب التسمية فيكون تسلسلاً إلى غير النهاية، وأن السواك المعتد به شرعاً يتوقف وجوده على التسمية وكون التسمية ذكراً معتداً بكماليها شرعاً أيضاً موقوف على السواك قبلها فيكون دوراً قطعاً كما قال الشارح، وإنما اكتفى الشارح بذكر الدور فقط؛ لأنه أخفى من التسلسل إذ تصوير التسلسل في أمثال هذا المقام ظاهر وشائع انتهى اه كزدي. □ فوه: (إلا بمنع ندب التسمية له) يرد على هذا الحضر حصول المخلص بعكس ذلك أي بمنع ندبه لها قاله سم وقد يجاب بأن منشأ الدور إنما هو التسمية الثانية المطلوبة للسواك المطلوب للتسمية الأولى لا السواك فلذا تعين منع ندب التسمية الثانية المرادة للشارح هنا للتخلص من الدور ثم رأيت في الكزدي عن الهاتفي جواباً آخر نصه قوله إلا بمنع ندب

□ فوه: (تنبيه) أي ندب السواك وقوله يلزمه دور أي؛ لأن طلب السواك يقتضي طلب التسمية قبله وهو يقتضي طلب السواك قبلها، وهو يقتضي طلب التسمية قبله وهكذا إلى ما لا نهاية له وبهذا يظهر أن اللازم التسلسل لا الدور، فإن طلب التسمية للسواك لم يقتض طلب السواك الذي طليث له بل سواكاً آخر لها وهكذا فتأمل على أنه لا تسلسل حقيقة أيضاً فإن طلب السواك غير متوقف على طلب التسمية وطلب التسمية له غير متوقف على طلب السواك لها كما لا يخفى، وإن اتفق طلب كلٍّ للآخر بل اللازم طلب تكرار السواك والتسمية من غير نهاية فليتأمل وقد يقال لو طلب كلٍّ للآخر لم يمكن إلا الإمثال؛ لأن الإثبات بأي منهما يقتضي تقدم الآخر إلى ما لا نهاية له فتأمل. □ فوه: (إلا بمنع ندب التسمية له) يرد على هذا الحضر حصول المخلص بعكس ذلك أي بمنع ندبه لها.

وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ حَصَلَ هُنَا مَانِعٌ مِنْهَا هُوَ عَدَمُ التَّأَهُّلِ لِكَمَالِ النُّطْقِ بِهَا وَيُسَنُّ أَنْ يَكُونَ بِالْيَمِينِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهَا لَا تُبَاشِرُ الْقَدَرَ مَعَ شَرْفِ الْفَمِ وَشَرْفِ الْمَقْصُودِ بِالسَّوَالِ وَأَنْ يَبْدَأَ بِجَانِبِ الْفَمِ الْأَيْمَنِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَوَيَّ بِالسَّوَالِ الشُّنَّةَ كَالنَّسْلِ بِالْجَمَاعِ.....

التَّسْمِيَةُ لَهُ أَيُّ لِلْسَّوَالِ لَا بَمَنْعِ نَذْبِ السَّوَالِ لِلتَّسْمِيَةِ؛ لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ أَمْرٌ ذُو بَالٍ قَطْعًا فَالسَّوَالُ مَدْبُوبٌ لَهُ قَطْعًا بِخِلَافِ السَّوَالِ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْإِسْتِيَاكَ عِنْدَ الْإِمَامِ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي مَعْنَى الْإِسْتِجْمَارِ لَا تُنْذَبُ لَهُ التَّسْمِيَةُ إِذَا تَمَّ هَذَا أُنْذِفَ مَا قِيلَ يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْحَضَرُ الْإِنْجَ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَيُوجَّهُ الْإِنْجَ) لَوْ تَمَّ لَزِمَ أَنَّهَا لَا تُسَنُّ مُطْلَقًا حَيْثُ لَمْ يَتَقَدَّمْ سَوَالُ قَالِهِ السَّيِّدُ الْبُصْرِيُّ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ تَوْجِيهٌ لِتَرْجِيحِ مَنْعِ نَذْبِ التَّسْمِيَةِ مَعَ حُصُولِ الْمُخْلِصِ ظَاهِرًا بَعَكْسِ ذَلِكَ فَيُخْتَصُّ التَّوْجِيهُ الْمَذْكُورُ بِصُورَةِ الدُّورِ.

□ فَوَدَّ: (هُوَ عَدَمُ التَّأَهُّلِ الْإِنْجَ) أَيُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَأَهَّلُ لِذَلِكَ إِلَّا بِالسَّوَالِ. □ فَوَدَّ: (وَيُسَنُّ) إِلَى قَوْلِهِ، وَيَنْبَغِي فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَأَنْ يُجْعَلَ فِي الْمَعْنَى. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيُّ، وَإِنْ كَانَ لِإِزَالَةِ تَغْيِيرِ نِهَائِهِ وَشَرْحِ بِأَفْضَلِ زَادَ الْمَعْنَى وَقِيلَ إِنَّ كَانَ الْمَقْصُودُ بِهِ الْعِبَادَةُ فَيَالْيَمِينِ أَوْ إِزَالَةِ الرَّائِحَةِ فَيَالْيَسَارِ وَقِيلَ بِالْيَسَارِ مُطْلَقًا وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الْإِعَابِ لَوْ كَانَتْ الْآلَةُ أَضْبَعَهُ بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ فِيهَا سُنَّ كَوْنُهَا الْيَسَارُ إِنْ كَانَ تَمَّ تَغْيِيرُ؛ لِأَنَّهَا تُبَاشِرُهُ اهـ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا لَا تُبَاشِرُ الْقَدَرَ) قَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْيَدَ لَا تُبَاشِرُ الْقَدَرَ فِي الْإِسْتِجْنَاءِ بِالْحَجَرِ مَعَ كَرَاهِيَةِ بِالْيَمِينِ وَلَعَلَّ قَوْلَهُ: مَعَ شَرْفِ الْفَمِ الْإِنْجَ لِدَفْعِ وَرُودِ ذَلِكَ سَم. □ فَوَدَّ: (وَأَنْ يَبْدَأَ بِجَانِبِ الْفَمِ الْإِنْجَ) أَيُّ إِلَى يَصِفُهُ وَيُنَيِّي بِالْجَانِبِ الْأَيْسَرِ إِلَى يَصِفُهُ أَيْضًا مِنْ دَاخِلِ الْأَسْنَانِ وَخَارِجِهَا شَيْخُنَا وَتَقَدَّمَ عَنْ عَشٍ مِثْلَهُ بِزِيَادَةٍ. □ فَوَدَّ: (وَيَنْبَغِي الْإِنْجَ) قَالَ الْمَحَلِّيُّ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَوَيَّ الْوُضُوءَ أَوَّلَهُ لِيُثَابَ عَلَى سُنَّتِهِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَى غَسْلِ الْوَجْهِ انْتَهَى وَقَالَ سَم قَوْلُهُ: لِيُثَابَ الْإِنْجَ فَضِيئَتُهُ حُصُولُ الشُّنَّةِ مِنْ غَيْرِ ثَوَابٍ لَكِنْ صَرَّحَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بِأَنَّ لَا تَحْصُلُ الشُّنَّةُ أَيْضًا اهـ. أَقُولُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ يَقَعُ عَنِ الْعِبَادَةِ وَغَيْرِهَا فَمَجْرَدٌ وَقُوعُهُ حَيْثُ لَمْ يَقْتَرِنْ بِالنِّيَّةِ يَنْصَرِفُ إِلَى الْعَادَةِ فَلَا يَكُونُ عِبَادَةً عَشٍ.

□ فَوَدَّ: (أَنْ يَتَوَيَّ بِالسَّوَالِ الْإِنْجَ) أَيُّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْوُضُوءِ إِلَّا فَنِيَّتُهُ تَشْمَلُهُ مَعْنَى وَشَيْخُنَا عِبَارَةٌ شَرَحَ بِأَفْضَلِ، وَيَتَوَيَّ بِهِ سُنَّةُ الْوُضُوءِ بِنَاءً عَلَى مَا مَشَى عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ تَبَعًا لِجَمَاعَةٍ مِنْ أَنَّهُ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ مَحَلَّهُ بَعْدَ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ وَقَبْلَ الْمَضْمُضَةِ فَحَيْثُ لَا يَخْتِاجُ لِنِّيَّةٍ إِنْ نَوَى عِنْدَ التَّسْمِيَةِ لِشُمُولِ النِّيَّةِ لَهُ كَغَيْرِهِ اهـ. وَفِي الْكُرْدِيِّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: لَا يَخْتِاجُ الْإِنْجَ مُرَادُهُ بَعْدَمُ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى النِّيَّةِ عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ لِاسْتِثْنَائِهَا عِنْدَ مَا ذُكِرَ وَإِلَّا فَاسْتِصْحَابُهَا لَا بُدَّ مِنْهُ كَمَا يُرْشِدُ إِلَيْهِ كَلَامُهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ عِبَارَةٌ فَتَحِ الْجَوَادِ وَيُسَنُّ لَهُ أَنْ يَسْتَصْحِبَهَا فِيهِ مِنْ أَوَّلِهِ بِأَنْ يَأْتِيَ بِهَا أَوَّلَهُ عَلَى أَيِّ كَيْفِيَّةٍ مِنْ كَيْفَيَاتِهَا السَّابِقَةِ، وَيَسْتَصْحِبَهَا إِلَى غَسْلِ بَعْضِ الْوَجْهِ لِيَحْصَلَ لَهُ ثَوَابُ السَّنَنِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَيْهِ اهـ. فَتَعْلِيلُهُ بِقَوْلِهِ لِيَحْصَلَ

□ فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا لَا تُبَاشِرُ الْقَدَرَ) قَدْ يَرُدُّ أَنَّ الْيَدَ لَا تُبَاشِرُ الْقَدَرَ فِي الْإِسْتِجْنَاءِ بِالْحَجَرِ مَعَ كَرَاهِيَةِ بِالْيَمِينِ وَلَعَلَّ قَوْلَهُ مَعَ شَرْفِ الْفَمِ الْإِنْجَ لِدَفْعِ وَرُودِ ذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (وَيَنْبَغِي) ظَاهِرُهُ أَنَّ النِّيَّةَ غَيْرُ شَرْطٍ، وَأَنَّ حُصُولَ الشُّنَّةِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنْ يَنْبَغِيَ بِمَعْنَى يَتَحَتَّمُ حَتَّى لَوْ فَعَلَ مَا لَمْ تَشْمَلْهُ نِيَّةٌ مَا سُئِنَ فِيهِ بَلَا نِيَّةِ السُّنَّةِ لَمْ يُثَبِّ عَلَيْهِ وَأَنْ يُؤَوِّدَهُ الصَّبِيُّ لِأَلْفِهِ وَأَنْ يَجْعَلَ خِنْصَرَهُ وَابْهَامَهُ تَحْتَهُ وَالْأَصَابِعَ الثَّلَاثَةَ الْبَاقِيَةَ فَوْقَهُ وَأَنْ يَلْعَ رِيقَهُ أَوَّلَ اسْتِيَاكِهِ إِلَّا لِعُذْرٍ وَأَنْ لَا يَمْصُهُ وَأَنْ يَضَعَهُ فَوْقَ أُذُنِهِ الْيُسْرَى لِيُخَبِّرَ فِيهِ وَاقْتِدَاءً بِالصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَإِنْ كَانَ بِالْأَرْضِ نَصَبَهُ وَلَا يَعْرِضُهُ وَأَنْ يَغْسِلَهُ قَبْلَ وَضْعِهِ كَمَا إِذَا أَرَادَ الِاسْتِيَاكَ بِهِ ثَانِيًا وَقَدْ حَصَلَ بِهِ نَحْوُ رِيحٍ وَلَا يُكْرَهُ إِدْخَالُهُ مَاءً وَضُوءُهُ أَيْ إِلَّا إِنْ كَانَ عَلَيْهِ مَا يُقَدِّرُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَأَنْ لَا يَزِيدَ فِي طَوِيلِهِ عَلَى شِبْرِ وَأَنْ لَا يَسْتَاكَ بِطَرَفِهِ الْآخِرِ قَبْلَ؛ لِأَنَّ الْأَذَى يَسْتَقِرُّ فِيهِ. وَهُوَ بِسِوَاكَ الْغَيْرِ بَلَا إِذْنٍ وَلَا عِلْمٍ رِضًا حَرَامًا وَإِلَّا فَخِلَافُ الْأُولَى إِلَّا لِلتَّبَرُّكِ كَمَا فَعَلَتْهُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَيَتَأَكَّدُ التَّخْلِيلُ لِإِثْرِ الطَّعَامِ قِيلَ.....

إِلَخْ يُفِيدُ تَوَقُّفَ حُصُولِهَا عَلَى اسْتِحْضَارِهَا وَفِي الْإِيعَابِ عَنِ الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ أَنَّ الْأَكْمَلَ أَنْ يَتَوَيَّ مَرَّتَيْنِ مَرَّةً عِنْدَ ابْتِدَاءِ وَضُوءِهِ وَمَرَّةً عِنْدَ غَسْلِ وَجْهِهِ اهـ. عِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَالْأَحْسَنُ أَنْ يَتَوَيَّ أَوَّلًا السُّنَّةَ فَقَطْ كَانَ يَقُولُ نَوَيْتُ سُنَنَ الْوُضُوءِ ثُمَّ يَتَوَيَّ عِنْدَ أَوَّلِ غَسْلِ الْوَجْهِ النِّيَّةَ الْمُعْتَبَرَةَ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيْ مِنَ الْقِيَاسِ عَلَى الْجَمَاعِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِمَعْنَى يَتَحَتَّمُ) أَيْ لِحُصُولِ الثَّوَابِ سَمٍ وَكُرْدِي بَلْ لِحُصُولِ أَضَلِّ السُّنَّةِ كَمَا مَرَّ عَنْ ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ تَشْمَلْهُ إِلَخْ) أَيْ عَمَلًا لَمْ تَشْمَلْهُ إِلَخْ كَالسَّوَالِكِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ فِي الْوُضُوءِ الْمُقَرُونَةِ بِالنِّيَّةِ أَوْ قَبْلَ الْإِحْرَامِ بِالصَّلَاةِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَمْ يُثَبِّ عَلَيْهِ) بَلْ لَا يَسْقُطُ بِهِ الطَّلَبُ أَيْضًا كَمَا مَرَّ عَنْ ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَلْعَ رِيقَهُ أَوَّلَ اسْتِيَاكِهِ) كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَقَالَ ع. ش. وَلَعَلَّ حِكْمَتَهُ التَّبَرُّكُ بِمَا يَحْصُلُ فِي أَوَّلِ الْعِبَادَةِ، وَيَقَعْلُ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ السَّوَالِكُ جَدِيدًا وَعِبَارَةٌ فَنَأَوَى الشَّارِحُ م. ر. الْمُرَادُ بِأَوَّلِ السَّوَالِكِ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ مِنْ رِيقِهِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ السَّوَالِكِ اهـ. عِبَارَةٌ الْبُجَيْرِمِيِّ عَنِ الْمَرْحُومِيِّ وَاسْتَحَبَّ أَنْ يَلْعَ رِيقَهُ أَوَّلَ مَا يَسْتَاكُ وَفِي كُلِّ مَرَّةٍ وَقْتَ وَضْعِهِ فِي الْفَمِ وَقَبْلَ أَنْ يُحَرِّكَ كَثِيرًا لِمَا قِيلَ أَنَّهُ أَمَانٌ مِنَ الْجَذَامِ وَالْبَرَصِ وَكُلِّ دَاءٍ سِوَى الْمَوْتِ وَلَا يَلْعَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئًا لِمَا قِيلَ لِمَ يَوْرَثُ الْوَسْوَاسُ اهـ.

☐ قَوْلُهُ: (إِلَّا لِعُذْرٍ) أَيْ كَانَ يَلْعَ بِهِ قَدْرٌ. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَنْ لَا يَمْصُهُ) فَإِنَّ ذَلِكَ يَوْرَثُ الْبَاسُورَ بُجَيْرِمِيِّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَضَعَهُ إِلَخْ) كَذَا فِي الْمُغْنِيِّ. ☐ قَوْلُهُ: (فَلِنْ كَانَ) أَيْ وَضَعَ السَّوَالِكِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَقَدْ حَصَلَ بِهِ نَحْوُ رِيحٍ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ إِنْ عَلِقَ بِهِ قَدْرٌ اهـ. عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ إِذَا حَصَلَ عَلَيْهِ وَسَخٌ أَوْ رِيحٌ أَوْ نَحْوُهُ كَمَا قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (أَنْ لَا يَزِيدَ إِلَخْ) وَأُطْلِقَ الْمُغْنِيُّ الْكِرَاهَةَ وَنُكِحَ حَمْلُهُ عَلَى مَا قَالَهُ الشَّارِحُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَنْ لَا يَزِيدَ إِلَخْ) كَذَا فِي الْمُغْنِيِّ وَالْإِفْتِاحُ وَزَادَ شَيْخُنَا لِمَا قِيلَ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَزَكِبُ الزَّائِدَ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى شِبْرِ) أَيْ بِالشَّبْرِ الْمُعْتَدِلِ لَا بِشِبْرِ نَفْسِهِ بُجَيْرِمِيِّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَنْ لَا يَسْتَاكَ إِلَخْ) وَاسْتَحَبَّ بَعْضُهُمْ أَنْ يَقُولَ أَوَّلَهُ اللَّهُمَّ بَيِّضْ بِهِ أَسْنَانِي وَشُدْ بِهِ لِسَاتِي وَثَبِّتْ بِهِ لَهَاتِي وَبَارِكْ لِي فِيهِ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ شَيْخُنَا زَادَ الْمُغْنِيُّ قَالَ الْمُصَنِّفُ وَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَضَلُّ فَلِمَ دُعَاءُ حَسَنٌ اهـ.

☐ قَوْلُهُ: (حَرَامٌ) كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيَتَأَكَّدُ التَّخْلِيلُ إِلَخْ) وَيُسَنُّ التَّخْلِيلُ قَبْلَ السَّوَالِكِ وَبَعْدَهُ وَمِنْ آثَارِ الطَّعَامِ شَرَحٌ بِافْضَلِ زَادَ الْمُغْنِيُّ وَكَوْنُ الْخِلَالِ مِنْ عَوْدِ السَّوَالِكِ وَيُكْرَهُ بَنَحُو الْحَدِيدِ اهـ. زَادَ شَيْخُنَا قِيلَ وَيُكْرَهُ إِلَخْ أَوْ مِنَ الْخَلَّةِ الْمَعْرُوفَةِ اهـ. وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الْإِيعَابِ وَيُكْرَهُ بَعْدُ الْقَصَبِ

بل هو أفضل للاختلاف في وجوبه، ويُردُّ بأنه موجودٌ في السَّوَالِكِ أيضًا مع كثرة فوائده التي تزيد على السبعين ولا يبلغ ما أخرجه بالخلال بخلاف لسانه؛ لأنَّ الخارج به يغلب فيه عدم التعيُّر. (ولا يُكرهه) في حالة من الحالات بل هو سنةٌ مطلقًا ولو لمَن لا أسنان له لما مرَّ أنَّه مرضاةٌ للرَّبِّ (إلا للصائم بعد الزوال)؛ لأنَّ خلوفَ فيه، وهو بضَمِّ أوَّلِهِ ويُفتَحُ في لغةٍ شاذَّةٍ تَعْيِزُهُ أَطْيَبُ عند الله من ريحِ المسكِ يومَ القيامةِ.....

وبعود الآس ووردَ التَّهْيِ عَنْهُمَا وَعَنْ عَوْدِ الرُّمَانِ وَالرَّيْحَانِ وَالتِّينِ مِنْ طُرُقٍ ضَعِيفَةٍ، وَأَنَّهَا تُحَرِّكُ عِرْقَ الْجُدَامِ إِلَّا التِّينَ فَإِنَّهُ يورِثُ الْأَكْلَةَ وَجَاءَ فِي طِبِّ أَهْلِ الْبَيْتِ التَّهْيِ عَنِ الْخِلَالِ بِالْخَوْصِ وَالْقَصَبِ وَبِالْحَدِيدِ كَجَلَاءِ الْأَسْنَانِ وَبَزْدِهَا بِهِ وَيُسَنُّ بَلَّ يَتَأَكَّدُ عَلَى مَنْ يَضْحَبُ النَّاسَ التَّنْطِفُ بِالسَّوَالِكِ وَنَحْوِهِ وَالتَّطْيِبِ وَحُسْنِ الْأَدَبِ اهـ. □ فَوَدَّ: (بَلَّ هُوَ أَفْضَلُ) أَيِ مِنَ السَّوَالِكِ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَابْنُ الْعِمَادِ، وَهُوَ أَيِ التَّخَلُّلِ مِنْ أَثَرِ الطَّعَامِ أَفْضَلُ مِنَ السَّوَالِكِ؛ لِأَنَّهُ يَبْلُغُ مِمَّا بَيْنَ الْأَسْنَانِ الْمُعْيِرِ لِلْفَمِ مَا لَا يَبْلُغُهُ السَّوَالِكُ وَرَدَّ بَأَنَّ السَّوَالِكَ مُخْتَلَفٌ فِي وَجوبِهِ اهـ اهـ سم. □ فَوَدَّ: (بَأَنَّهُ مَوْجُودٌ) أَيِ الْإِخْتِلَافُ. □ فَوَدَّ: (فِي حَالَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ أَكَلَ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَيُفْتَحُ فِي لُغَةٍ شاذَّةٍ وَقَوْلُهُ، وَيَمْتَدُّ إِلَى وَحْكُمَةِ الْإِنِّ وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى وَأَطْيَبِيَّتِهِ. □ فَوَدَّ: (بَلَّ هُوَ سُنَّةٌ مُطْلَقًا) تَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِنَا أَنَّهُ يَغْتَرِيهِ الْأَحْكَامُ الْخَمْسَةُ إِلَّا الْإِبَاحَةَ.

□ فَوَدَّ (لِسْنِي): (إِلَّا لِلصَّائِمِ الْإِنِّ) أَيِ وَلَوْ كَانَ نَفْلًا نِهَايَةً وَمُغْنَى زَادَ شَيْخِنَا وَلَوْ حُكْمًا فَيَدْخُلُ الْمُتَمَسِّكُ كَأَن نَسِيَ التَّيَّةَ لَيْلًا فِي رَمَضَانَ فَأَمْسَكَ فَهُوَ فِي حُكْمِ الصَّائِمِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِمَا قَالَه ابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ وَالْخَطِيبُ مِنْ عَدَمِ الْكَرَاهَةِ لِلْمُتَمَسِّكِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي صِيَامِ اهـ. زَادَ الْبُجَيْرِيُّ، فَإِنَّ قِيلَ لِأَيِّ شَيْءٍ كَرِهَ الْإِسْتِيَاكَ بَعْدَ الزَّوَالِ لِلصَّائِمِ وَلَمْ تُكْرَهْ الْمَضْمَضَةُ مَعَ أَنَّهَا مُزِيلَةٌ لِلْخُلُوفِ أَجِيبُ بِأَنَّ السَّوَالِكَ لَمَّا كَانَ مُصَاحِبًا لِلْمَاءِ وَمِثْلَهُ الرِّيقُ كَانَ أَبْلَغَ مِنْ مُجَرِّدِ الْمَاءِ الَّذِي بِهِ الْمَضْمَضَةُ اهـ.

□ فَوَدَّ (لِسْنِي): (بَعْدَ الزَّوَالِ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ مَاتَ فَلَا يُكْرَهُ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ انْقَطَعَ بِالْمَوْتِ وَنُقِلَ عَنْ قَتَاوَى الشَّارِحِ مَا يُوَافِقُهُ ش عَلَى مَا رَوَى فِي حَاشِيَتِهِ هُنَا أَيِ عَلَى الْمَنْهَجِ مَا نَصَّهُ.

(فَرَعَ) مَاتَ الصَّائِمُ بَعْدَ الزَّوَالِ هَلْ يَحْرُمُ عَلَى الْغَاسِلِ إِزَالَةُ خُلُوفِهِ بِسَّوَالِكٍ وَقِيَاسُ دَمِ الشَّهِيدِ الْحُرْمَةُ وَقَالَ بِهِ الرَّمْلِيُّ اهـ بُجَيْرِيُّ، وَيَأْتِي عَنْ شَيْخِنَا مِثْلُهُ. □ فَوَدَّ: (وَيُفْتَحُ الْإِنِّ) وَأَمَّا الرُّوَايَةُ فَبِالضَّمِّ فَقَطَّعَ ش وَمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (تَعْيِزُهُ) أَيِ تَعْيِيرِ رَائِحَتِهِ نِهَايَةً وَمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ الْإِنِّ) أَيِ أَكْثَرُ ثَوَابًا

□ فَوَدَّ: (بَلَّ هُوَ أَفْضَلُ) أَيِ مِنَ السَّوَالِكِ بِدَلِيلِ مَا يَأْتِي وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَابْنُ الْعِمَادِ، وَهُوَ أَيِ التَّخَلُّلِ مِنْ أَثَرِ الطَّعَامِ أَفْضَلُ مِنَ السَّوَالِكِ؛ لِأَنَّهُ يَبْلُغُ مِمَّا بَيْنَ الْأَسْنَانِ الْمُعْيِرِ لِلْفَمِ مَا لَا يَبْلُغُهُ السَّوَالِكُ وَرَدَّ بَأَنَّ السَّوَالِكَ مُخْتَلَفٌ فِي وَجوبِهِ وَوَرَدَ فِيهِ «لَوْ لَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أَمْتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَالِكِ أَوْ لَفَرَضْتُ عَلَيْهِمُ السَّوَالِكَ» وَلَا كَذَلِكَ الْخِلَالُ اهـ.

كما صَحَّ به الحديثُ وَذَكَرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ الْجَزَاءِ وَإِلَّا فَأُطِيبَتْهُ عِنْدَ اللَّهِ مَوْجُودَةٌ فِي الدُّنْيَا أَيْضًا كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ آخَرٍ وَأُطِيبَتْهُ تَذَلُّ عَلَى طَلَبِ إِبْقَائِهِ وَدَلَّ عَلَى تَخْصِيصِهِ بِمَا بَعْدَ الزَّوَالِ مَا فِي خَبَرٍ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ وَحَسَنَتْهُ بَعْضُهُمْ أَنَّ مِنْ خُصُوصِيَّاتِ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَنَّهُمْ يُمَسُّونَ وَخُلُوفُ أَفْوَاهِهِمْ أَطِيبٌ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ وَالْمَسَاءِ لِمَا بَعْدَ الزَّوَالِ، وَيَمْتَدُّ لُغَةً إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ وَمِنَهُ إِلَى الزَّوَالِ صَبَاحٌ وَحِكْمَةُ اخْتِصَاصِهِ بِذَلِكَ أَنَّ التَّغْيِيرَ بَعْدَهُ يَتِمَّخَضُ عَنِ الصَّوْمِ لِيُخْلُوَ الْمَعْدَةُ بِخِلَافِهِ قَبْلَهُ، وَإِنَّمَا حُرِّمَتْ إِزَالَةُ دَمِ الشَّهِيدِ؛ لِأَنَّهَا تَفْوِيثٌ فَضِيلَةٌ عَلَى الْغَيْرِ

عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ الْمَطْلُوبِ فِي نَحْوِ الْجُمُعَةِ أَوْ أَنَّهُ عِنْدَ الْمَلَائِكَةِ أَطِيبٌ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ عِنْدَكُمْ شَيْخُنَا.

قوله: (كَمَا صَحَّ بِهِ) أَي بَأَنَّ خُلُوفَ فِيهِ أَطِيبَ الْخُ. قوله: (لِأَنَّهُ مَحَلُّ الْجَزَاءِ) أَوْ مَحَلُّ ظُهُورِهَا بِإِعْطَاءِ صَاحِبِهَا أَنْوَاعَ الْكَرَامَةِ وَلَعَلَّ هَذَا أَظْهَرَ مِمَّا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ قَالَهُ السَّيِّدُ عُمَرُ الْبَصْرِيُّ وَقَدْ يَدْعِي أَنَّهُ هُوَ مُرَادُ الشَّارِحِ. قوله: (تَذَلُّ عَلَى طَلَبِ إِبْقَائِهِ) أَي فَتُكْرَهُ إِزَالَتُهُ شَرْحُ الْمَنْهَجِ. قوله: (عَلَى تَخْصِيصِهِ الْخُ) أَي تَخْصِيصُ الْخُلُوفِ الْمَطْلُوقِ فِي الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ مُغْنِي. قوله: (وَخُلُوفُ أَفْوَاهِهِمْ الْخُ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ مُقَدِّمَةٌ لِعَامِلِهَا فَيُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ ذَلِكَ فِي الدُّنْيَا وَهُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ ابْنِ الصَّلَاحِ وَالسُّبْكِيِّ وَخَصَّهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بِالْآخِرَةِ وَلَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ فِيهِمَا مُغْنِي. قوله: (وَالْمَسَاءُ لِمَا الْخُ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ لِمَا. قوله: (وَحِكْمَةُ اخْتِصَاصِهِ بِذَلِكَ) أَي اخْتِصَاصُ الْكَرَاهَةِ بِمَا بَعْدَ الزَّوَالِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. قوله: (بِخِلَافِهِ قَبْلَهُ) فَيَحَالُ عَلَى نَوْمٍ أَوْ أَكْلٍ فِي اللَّيْلِ أَوْ نَحْوِهِمَا وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ وَاصَلَ وَأَصْبَحَ صَائِمًا كَرِهَ لَهُ قَبْلَ الزَّوَالِ كَمَا قَالَهُ الْجَبَلِيُّ وَتَبِعَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَالزُّرْكَشِيُّ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي كَصَاحِبِ الْأَثْوَارِ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا كَرَاهَةَ قَبْلَ الزَّوَالِ وَلَوْ لَمْ يَتَسَخَّرْ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ وَيُوجَّهُ بَأَنَّ مِنْ شَأْنِ التَّغْيِيرِ قَبْلَ الزَّوَالِ أَنَّهُ يُحَالُ عَلَى التَّغْيِيرِ مِنَ الطَّعَامِ بِخِلَافِهِ بَعْدَهُ فَأَنَاطُوهُ بِالْمِظْتَةِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى الْإِفْرَادِ كَالْمَشْقَةِ فِي السَّفَرِ نِهَايَةً وَإِعْبَابٌ وَفِي الْمَعْنَى مَا يُوَافِقُهُ وَبِعَارَةُ الْإِمْدَادِ لَوْ تَنَازَلَ لَيْلًا مَا يَمْنَعُ الْوِصَالَ وَلَا يَنْشَأُ مِنْهُ تَغْيِيرٌ فِي الْمَعْدَةِ بَوَاحٍ وَكَذَا لَوْ ازْتَكَبَ الْوِصَالَ الْمُحَرَّمُ فِيمَا يَظْهَرُ كَرِهَ لَهُ السَّوَاكُ مِنَ الْفَجْرِ عَلَى مَا قَالَهُ جَمْعٌ؛ لِأَنَّ الْخُلُوفَ حَيْثُ يَذُوقُ مِنَ الصَّوْمِ السَّابِقِ اهـ. وَيُوَافِقُهَا قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي بِأَنَّ لَمْ يَتَعَاطَ مُفْطِرًا يَنْشَأُ عَنْهُ الْخُ وَفِي عَشٍ مَا نَصَّهُ وَنُقِلَ بِالذَّرْسِ عَنْ شَرْحِ الْعَبَابِ لِلشَّارِحِ م ر تَقْلًا عَنْ الْإِدَةِ مَا يُوَافِقُ مَا قَالَهُ ابْنُ حَجٍّ وَنَصَّ مَا نُقِلَ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ قَرَضَ الْكَلَامِ فِيمَا يُحْتَمَلُ تَغْيِيرُهُ بِهِ أَمَا لَوْ أَفْطَرَ بِمَا لَا يُحْتَمَلُ أَنْ يُحَالُ عَلَيْهِ

قوله: (بِخِلَافِهِ قَبْلَهُ) أَي، وَإِنْ لَمْ يَتَسَخَّرْ عَلَى الْأَوْجَهُ م ر قَالَ الْجَبَلِيُّ إِلَّا إِذَا لَمْ يُفْطَرْ لَيْلًا أَوْ فَيَحْيِيذُ يُكْرَهُ قَبْلَ الزَّوَالِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ حَيْثُ يَذُوقُ مِنَ الصَّوْمِ وَلَا مَخْذُورَ فِيمَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ زَوَالُ الْكَرَاهَةِ بِالْغُرُوبِ وَعَوْدُهَا بِالْفَجْرِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ يَزُولُ بِزَوَالِ عِلَّتِهِ، وَهِيَ هُنَا إِزَالَةُ الصَّائِمِ أَثَرِ صَوْمِهِ، وَيَنْبُتُ عِنْدَ وُجُودِهَا وَلَوْ جَامِعَ لَيْلًا فَقَطْ فَهَلْ تَزُولُ الْكَرَاهَةُ قَبْلَ الزَّوَالِ لِانْقِطَاعِ حُكْمِ الصَّوْمِ أَوَّلًا؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي التَّغْيِيرِ فِيهِ نَظَرٌ اهـ.

ومن ثم لو سَوَّكَ غيره بغير إذنه حَرُمَ عليه لذلك ولو تَمَحَّضَ التَّغَيُّرُ من الصوم قبل الزوالِ بأن لم يتعاطَ مُفْطَرًا يَنْشَأُ عنه تَغَيُّرٌ لَيْلًا كُرِهَ من أوَّلِ النهارِ ولو أَكَلَ بعدَ الزوالِ نَاسِيًا مُعَيَّرًا أو نَامَ وانتَبَهَ كُرِهَ أيضًا على الأوجه؛ لأنه لا يَمْنَعُ تَغَيُّرُ الصوم فيه إزالةً له ولو ضَمِنَا وأيضًا فقد وَجَدَ مُقْتَضِي هو التَّغَيُّرُ وما يَنْبَغِي هو الخُلُوفُ والمَانِعُ مُقَدَّمٌ إلا أن يُقال إنَّ ذلك التَّغَيُّرُ أَذْهَبَ تَغَيُّرَ الصوم لِأَصِحَّاحِهِ فيه وَذَهَابَ بالكُفَيَّةِ فَسُنَّ السَّوَاكُ لذلك كما عليه جَمْعٌ.....

التَّغَيُّرُ كَتَحْوِ سِمْسِمَةٍ أو جَمَاعٍ فَحُكْمُهُ كما لو واصلَ أَفَادَهُ الشَّارِحُ م ر في شَرْحِ الْعُبَابِ وقال إنَّ والدَه أَقْبَى به اهـ. □ فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ سَوَّكَ الْخُ) أو أزالَ الشَّهِيدَ الدَّمَ عَن نَفْسِهِ بأن جَرَحَ جَرْحًا يَقْطَعُ بِمَوْتِهِ مِنْهُ فَأزالَ الدَّمَ عَن نَفْسِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ كُرِهَ شَيْخُنَا زَادَ الْمُغْنِي فَتَقَوُّتِ الْمُكَلَّفِ الْفَضِيلَةُ عَلَى نَفْسِهِ جَائِزٌ وَتَقَوُّتِ غَيْرِهِ لَهَا عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِهِ اهـ. □ فَوُدَّ: (حَرُمَ عَلَيْهِ الْخُ) ولو تَعَمَّدَ مَسَّ أو لَمَسَ غَيْرِهِ مَسًّا أو لَمَسًا نَاقِضًا بغيرِ إِذْنِهِ كَانَ تَعَمَّدَتْ لَمَسَ رَجُلٍ أو تَعَمَّدَ لَمَسَ امْرَأَةٍ بِلَا إِذْنٍ فِي ذَلِكَ يَنْبَغِي التَّخْرِيمُ إِذْ فِيهِ تَقَوُّتُ فَضِيلَةٍ عَلَى غَيْرِهِ بِلَا إِذْنٍ ولو تَعَمَّدَ نَقَضَ طَهَارَةَ نَفْسِهِ عَيْنًا يَنْبَغِي الْكِرَاهَةُ م ر اهـ سمـ.

□ فَوُدَّ: (مُفْطَرًا يَنْشَأُ عَنْهُ الْخُ) خَرَجَ بِهِ نَحْوُ الْجَمَاعِ يُجْبِرُ مِي. □ فَوُدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهِ الْخُ) وَجَرَى الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَالْخَطِيبُ وَالْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ وَابْنُ قَاسِمٍ الْعَبَادِيُّ وَغَيْرُهُمْ عَلَى عَدَمِ كِرَاهَةِ السَّوَاكِ حِينَئِذٍ كُرْدِي.

□ فَوُدَّ: (فَسَنَّ السَّوَاكُ الْخُ) اغْتَمَدَهُ الْمُغْنِي وَالزِّيَادِيُّ وَكَذَا النُّهَيْيَةُ وَفَاقًا لِوَالِدِهِ ثُمَّ قَالَ وَلَوْ أَكَلَ الصَّائِمُ نَاسِيًا بَعْدَ الزَّوَالِ أَوْ مُكْرَهًا أَوْ مُوجَرًّا مَا زَالَ بِهِ الْخُلُوفُ أَوْ قَبْلَهُ مَا مَنَعَ ظُهُورَهُ وَقُلْنَا بَعْدَ فِطْرِهِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ فَهَلْ يُكْرَهُ السَّوَاكُ أَمْ لَا لِزَوَالِ الْمَعْنَى. قَالَ الْأُدْرَعِيُّ أَنَّهُ مُحْتَمَلٌ وَإِطْلَافُهُمْ يَفْهَمُ التَّغْمِيمَ اهـ زَادَ سَمِ أَي فَيُكْرَهُ وَلَا يُخَالِفُ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ عَن إِفْتَاءِ شَيْخُنَا؛ لِأَنَّ ذَاكَ فِيمَا إِذَا حَصَلَ تَغَيُّرٌ بِالتَّوَمُّ أَوِ الْأَخْلِ نَاسِيًا مَثَلًا فَلَا يُكْرَهُ وَفَرَضَ هَذَا فِيمَا إِذَا لَمْ يَحْصُلْ تَغَيُّرٌ بِمَا ذُكِرَ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ زَوَالِ الْخُلُوفِ بِالْأَخْلِ نَاسِيًا مَثَلًا حُصُولُ تَغَيُّرٍ بِذَلِكَ الْأَخْلِ اهـ زَادَ الْكُرْدِيُّ وَعَلَى مَا قَالَهُ أَي سَمِ إِنْ حَصَلَ بِمَا ذُكِرَ تَغَيُّرُ الْفَمِ كُرِهَ السَّوَاكُ عِنْدَ الشَّارِحِ أَي ابْنِ حَجَرٍ دُونَ الْجَمَاعَةِ الْمَذْكُورِينَ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ بِهِ تَغَيُّرٌ كُرِهَ عِنْدَ الشَّارِحِ وَغَيْرِهِ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ بَحَثَ الْأُدْرَعِيُّ كِرَاهَتَهُ لِلصَّائِمِ قَبْلَ الزَّوَالِ إِنْ كَانَ يُدْمِي فَمَهْ لِمَرَضٍ فِي لِسْتِهِ،

□ فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ سَوَّكَ غَيْرَهُ بغيرِ إِذْنِهِ حَرُمَ) لو تَعَمَّدَ مَسَّ أو لَمَسَ غَيْرِهِ مَسًّا أو لَمَسًا نَاقِضًا بغيرِ إِذْنِهِ كَانَ تَعَمَّدَتْ لَمَسَ رَجُلٍ أو تَعَمَّدَ لَمَسَ امْرَأَةٍ أو مَسَّ رَجُلٍ بِلَا إِذْنٍ فِي ذَلِكَ يَنْبَغِي التَّخْرِيمُ إِذْ فِيهِ تَقَوُّتُ فَضِيلَةٍ عَلَى غَيْرِهِ بِلَا إِذْنٍ ولو تَعَمَّدَ نَقَضَ طَهَارَةَ نَفْسِهِ عَيْنًا يَنْبَغِي الْكِرَاهَةُ م ر وقياسٌ ما تَرَرَّ أَنَّهُ لَوْ أزالَ الشَّهِيدَ دَمَ نَفْسِهِ لَمْ يَحْرُمَ بأن جَرَحَ فِي الْحَرْبِ جِرَاحَةً يَقْطَعُ بِمَوْتِهِ مِنْهَا ثُمَّ أزالَهُ بِنَفْسِهِ ثُمَّ مَاتَ فِي الْحَرْبِ وَقَدْ يُقَالُ لَا يَتَحَقَّقُ عِنْدَ الْإِزَالَةِ أَنَّهُ شَهِيدٌ لِّجَوَازِ أَنْ لَا يَمُوتَ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوُدَّ: (وَأَيْضًا فَقَدْ وَجَدَ الْخُ) قَدْ يُشْكِلُ كِلَا التَّوَجِيهَيْنِ بِجَوَازِ إِزَالَةِ التَّجَاسَةِ عَنِ الشَّهِيدِ، وَإِنْ أَذْتُ إِلَى إِزَالَةِ دَمِ الشَّهَادَةِ وَقَدْ عَلِمَ مِمَّا قَرَّرَهُ أَنَّ سَبَبَ كِرَاهَةِ السَّوَاكِ إِزَالَةُ الْخُلُوفِ وَقَضِيَّتُهُ كِرَاهَةُ إِزَالَتِهَا بغيرِ اسْتِيَاكِ. □ فَوُدَّ: (كَمَا عَلَيْهِ جَمْعٌ) أَقْبَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَلَوْ أَكَلَ الصَّائِمُ نَاسِيًا بَعْدَ الزَّوَالِ أَوْ مُكْرَهًا مَا زَالَ بِهِ الْخُلُوفُ أَوْ

وتزول الكراهة بالغروب.

(تنبيه) هل تكره إزالة الخلوْف بعد الزوال بغير السواك كأصبعيه الخشنة المتصلة؛ لأن السواك لم يُكره ليعينه بل لإزالته له كما تقرر فكان ملحظ الكراهة زواله، وهو أعم من أن يكون بسواك أو بغيره أولاً كما دل عليه ظاهر تقييدهم بإزالته بالسواك وإلا لقالوا هنا أو في الصوم يُكره للصائم إزالة الخلوْف بسواك أو غيره كل مُحتمَل والأقرب للمدرك الأول ولكلاهمم الثاني فتأمل. (والتسمية أوله) أي الوضوء للتابع ولخبر «لا وضوء لمن لم يُسم» وأخذ منه

ويخشى الفطر منه إلخ اهـ. □ قوله: (وتزول الكراهة بالغروب) كذا في المغني وشرح الغاية للعزّي وقال شيخنا وكذا بالموت؛ لأنه الآن ليس بصائم كذا قال الشيخ الطوحي وقال غيره لا تزول بالموت بل قياس دم الشهيد الحزمة وبه قال الرملي اهـ. □ قوله: (الخشنة) لا حاجة إليه. □ قوله: (هل يُكره إلخ) اعتمد سَمَ وشيخنا واعتمد البجيرمي عدم الكراهة.

□ قول (نسي): (والتسمية أوله) ويسنُّ التَّعوُّذ قبلها وأن يزيد بعدها الحمد لله على الإسلام ونعمته والحمد لله الذي جعل الماء طهوراً والإسلام نوراً رب أعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون ويسنُّ الإسراؤ بها شيخنا وفي النهاية والمغني مثله إلا قوله والإسلام نوراً وقوله ويسنُّ الإسراؤ بها. □ قوله: (أي الوضوء) ولو بماء مغصوب؛ لأنه قربة والعصيان لعارٍ ويسنُّ لكل أمر ذي بال عبادة أو غيرها كغسل وتيمم وتلاوة ولو من أثناء سورة وجماع وذبح وخروج من منزلي لا للصلاة والحج والأذكار وتكره لمكروه، ويظهر كما قاله الأذرعِي تخريمها لمحرّم نهاية وفي المغني ما يوافقه

قبله ما منع ظهوره قلنا بعدم فطره وهو الأصح فهل يُكره له السواك أم لا لزوال المعنى قال الأذرعِي أنه مُحتمَل وإطلاقهم بفهم التعميم أي فيكره ولا يخالف ذلك ما تقدّم عن إفتاء شيخنا؛ لأن ذاك مفروض فيما إذا حصل تغيّر بالتَّوَم أو الأكل ناسياً مثلاً فلا يُكره وفرض هذا فيما إذا لم يحصل تغيّر بما ذكر فإنه لا يلزم من زوال الخلوْف بالأكل ناسياً مثلاً حصول تغيّر بذلك الأكل. □ قوله: (والتسمية أوله) قال في العباب وتكره أي التسمية لمحرّم ومكروه قال في شرحه بعد أن بين نقل ذلك عن الجواهر ما نصّه والظاهر أن المراد بهما المحرّم أو المكروه لذاته فتسنُّ في نحو الوضوء بماء مغصوب خلافاً لما بحثه الأذرعِي وغيره وبحث الأذرعِي حرمتها عند المحرّم ضعيف، وإن نقله عن الحنفية كما علم مما مر عن العلماء اهـ وأراد بما مر عن العلماء قوله قبل ذلك (فزع) في الجواهر وغيرها عن العلماء أن الأفعال ثلاث قسم تسنُّ فيه التسمية وقسم لا تسنُّ فيه وقسم تُكره فيه اهـ.

(فزع): وقَعَ السؤال هل يقوم مقام التسمية في الوضوء الحمد لله أو ذكر الله كما في بدء الأمور فأجاب م ر بالمنع؛ لأن البدء ورد فيها طلب البدء بالسملة وبالحمد لله ويذكر الله وهذه لم يرد فيها إلا طلب البسملة بقوله عليه الصلاة والسلام: «توضّئوا بسم الله» أي قائلين ذلك كما فسره به الأئمة وأقول لقائل أن يقول أن حديث: «كل أمر ذي بال شامل للوضوء»

أحمدٌ وجوبها وردّه أصحابنا بضعفه أو حملة على الكامل لما يأتي في المضمضة وأقلها بسم الله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم (فإن ترك) ها ولو عمداً (ففي أثنايه) يأتي بها تداركاً لها قائلًا بسم الله أوّل وآخره لا بعد فراغه.....

إلا أنه قال بالكراهة لمحرّم عبارة سم قال في العباب وتكره أي التسمية لمحرّم أو مكروه قال في شرحه والظاهر أن المراد بهما المحرّم أو المكروه لذاته فتسنّ في نحو الوضوء بمغصوب وبخث الأذرع حزمته عند المحرّم ضعيف اهـ وعبارة ع ش قوله: م ر لمحرّم أي لذاته كالزنا وشرب الخمر بقي المباحات التي لا شرف فيها كتغلّ متاع من مكان إلى آخر وقضية ما ذكر أنّها مباحة فيه اهـ وعبارة الرشيدوي ولينظر لو أكل مغصوباً هل هو مثل الوضوء بماء مغصوب أو الحزمة فيه ذاتية والظاهر الأوّل وحيث قد قصورة المحرّم الذي تحرّم التسمية عنده أن يشرب خمراً أو يأكل ميتة لغير ضرورة والفرق بينه وبين أكل المغصوب أن الغضب أمر عارض على حلّ المأكول الذي هو الأصل بخلاف هذا اهـ.

☐ قوله: (أو حملة إلخ) اقتصر عليه في شرحه بأفضل وقال الكردي عليه لم يقل أنه ضعيف كما قال به في التشفة والإيعاب لما بيّنه في الأصل من أن له طرقات يزني بها إلى رتبة الحسن فراجه بل بعض طرقه حسن اهـ. ☐ قوله: (لما يأتي إلخ) راجع للمغطوف فقط. ☐ قوله: (وأقلها) إلى قوله كما يصرّح به في النهاية والمغني. ☐ قوله: (وأقلها بسم الله) فيحصل أصل الستة بذلك ولا يحصل بغيره من الأذكار لطلب التسمية بخصوصها شيخنا عبارة سم.

(فرغ) هل يقوم مقام التسمية في الوضوء الحمد لله أو ذكر الله كما في بداءة الأمور فأجاب م ر بالمنع؛ لأن البداءة ورد فيها طلب البداءة بالبسملة وبالحمدلة ويذكر الله وهذه لم يرد فيها إلا طلب البسملة بقوله - عليه الصلاة والسلام - توضّئوا بسم الله أي قائلين ذلك كما فسّره به الأئمة وأقول لقائل أن يقول أن حديث - كل أمر ذي بال - شامل للوضوء اهـ. ☐ قوله: (وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم) ويأتي بذلك ولو جنباً وحائضاً ونفساء كان يتوضّأ كلٌ منهم لستة الغسل لكن يقصد بها الذكر شيخنا.

قول المتن: (فإن ترك) إن بُني للمفعول فالتذكير بتأويل التسمية بمذكّر أي قول بسم الله أو ذكر بسم الله أو الإتيان به مثلاً سم. ☐ قوله: (قائلاً بسم الله إلخ) أو بسم الله الرحمن الرحيم شيخنا. ☐ قوله: (أوّل وآخره) أي الأتمل ذلك وإلا فالستة تحصل بدونه رشيدوي زاد ع ش والمراد بالأوّل ما قابّل الآخر فيدخل الوسط اهـ أي أو المراد بآخره ما عدا الأوّل. ☐ قوله: (لا بعد فراغه) أي الوضوء أي الفراغ من أفعاله ولو بقي الدعاء بعده على أحد قولين ازتصاه الرملوي ولكن نقل عن الزيادي والشبرايمسي أن المراد، فإن قرع من توابعه حتى الذكر بعده بل والصلاة على النبي ﷺ وسورة إنا

☐ قوله: (فإن ترك) إن بُني للمفعول أشكل التذكير في الضمير؛ لأن ضمير المؤنث، ولو مجازي التانيث يجب تأنيته ويجاب بتأويل التسمية بذكر أي قول بسم الله أو ذكر اسم الله أو الإتيان به مثلاً.

وَكَذَا فِي الْأَكْلِ وَنَحْوِهِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُ الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا بِخِلَافِ نَحْوِ الْجَمَاعِ لِكِرَاهَةِ
الْكَلَامِ عِنْدَهُ، وَهِيَ هُنَا سُتَّةٌ عَيْنٍ وَفِي نَحْوِ الْأَكْلِ سُتَّةٌ كِفَايَةٌ لِمَا يَأْتِي رَابِعُ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ،
وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي الْجَمَاعِ هَلْ يَكْفِي تَسْمِيَةُ أَحَدِهِمَا وَالظَّاهِرُ نَعَمْ.
(وَعَسَلُ كَفَيْهِ) إِلَى كَوَعِيهِ (وَإِنْ تَيَقَّنَ طَهَرَهُمَا) وَيُسَنُّ غَسْلُهُمَا مَعَ اللَّاتِبَاعِ قَبْلَ ظَاهِرِ تَقْدِيمِهِ
السَّوَاكِ أَنَّهُ أَوَّلُ سُتْنِهِ ثُمَّ بَعْدَهُ التَّسْمِيَةُ ثُمَّ غَسْلُ الْكَفَّيْنِ ثُمَّ الْمَضْمَضَةُ ثُمَّ الْاسْتِنْشَاقُ وَبِهِ صَرَحَ
جَمْعٌ مُتَّفَقٌ قَالِ الْأَذْرَعِيُّ، وَهُوَ الْمُنْقُولُ وَإِلَيْهِ يُشِيرُ الْحَدِيثُ وَالنَّصُّ أَهـ. وَلَيْسَ كَمَا قَالَ
بَلِ الْمُنْقُولُ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَكَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ أَنَّ أَوَّلَهُ التَّسْمِيَةُ وَجَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي مَجْمُوعِهِ
وغيرِهِ فَيَنْوِي مَعَهَا عِنْدَ غَسْلِ الْيَدَيْنِ إِذْ هُوَ الْمُرَادُ بِأَوَّلِهِ فِي الْمُتَنِ بِأَنْ يَقْرَأَ النِّيَّةَ بِهَا عِنْدَ أَوَّلِ

أَنْزَلْنَاهُ وَهَذَا أَقْرَبُ شَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (كَذَا فِي الْأَكْلِ) قَالَ شَيْخُنَا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَأْتِي بِهَا بَعْدَ فَرَاغِ الْأَكْلِ لِيَقَيَّنَا
الشَّيْطَانُ مَا أَكَلَهُ، وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الشَّرْبُ كَالْأَكْلِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر أَنَّهُ يَأْتِي بِهَا لِخ
يَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ إِذَا قَصَرَ الْفَضْلَ بَحِثْ يُنْسَبُ إِلَيْهِ عَزْفًا أَهـ عِبَارَةٌ سَمِ مَشَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَلَى سُتَّةِ
الْإِثْنَانِ بِهَا بَعْدَ فَرَاغِ الْأَكْلِ وَنَازَعَهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ ثُمَّ أَيَّدَ مَا قَالَهُ أَيُّ شَيْخِ الْإِسْلَامِ بِحَدِيثِ
لِلطَّبْرَانِيِّ أَهـ وَلَفَّظَهُ كَمَا فِي الْكُرْدِيِّ «مَنْ نَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ فِي أَوَّلِ طَعَامِهِ فَلْيَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ فِي آخِرِهِ».
□ فَوَدَّ: (وَنَحْوُهُ) أَيُّ مِمَّا يَشْتَمِلُ عَلَى أَفْعَالٍ مُتَعَدِّدَةٍ كَالِإِكْتِحَالِ وَالتَّأَلُّفِ وَالشَّرْبِ أَهـ كُرْدِيٌّ عَنْ شَرْحِي
الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ نَحْوِ الْجَمَاعِ) أَقُولُ وَهَلْ يَأْتِي بِهَا بِقَلْبِهِ وَالحَالَةُ هَذِهِ أَوْ لَا لَمْ أَرِ فِي
ذَلِكَ شَيْئًا وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ أَقْرَبُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ إِنَّ الْعَاطِسَ فِي الْخَلَاءِ يَحْمَدُ اللَّهَ بِقَلْبِهِ بَصْرِيٍّ وَبِرِمْوَئِيٍّ
وَمَالَ ع ش إِلَى الثَّانِي. □ فَوَدَّ: (وَالظَّاهِرُ نَعَمْ) وَيُوجِّهُ بِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا دَفْعُ الشَّيْطَانِ، وَهُوَ حَاصِلُ
بِتَسْمِيَّتِهَا وَنُقِلَ عَنِ الشَّارِحِ م ر عَدَمُ الْإِكْتِفَاءِ بِهَا مِنَ الْمِرَاةِ، وَإِنَّمَا تَكْفِي مِنَ الزَّوْجِ؛ لِأَنَّهُ الْفَاعِلُ أَهـ وَفِيهِ
وَفَقَّةٌ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ تَيَقَّنَ طَهَرَهُمَا) أَيُّ أَوْ تَوْضًا مِنْ نَحْوِ إِبْرِيْقٍ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. □ فَوَدَّ: (قَبْلَ الْخِ)
وَمِمَّنْ قَالَ بِهِ النَّهْيَةُ وَوَالِدُهُ كَمَا مَرَّ. □ فَوَدَّ: (إِنَّ أَوَّلَهُ التَّسْمِيَةُ الْخِ) وَفِي سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ مَا نَصَّهُ وَكَانَ
شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ يَجْمَعُ بَيْنَ مَنْ قَالَ أَوَّلَهُ السَّوَاكِ وَمَنْ قَالَ أَوَّلَهُ غَسْلُ الْكَفَّيْنِ بِأَنْ قَالَ أَوَّلَهُ
السَّوَاكِ أَرَادَ أَوَّلَهُ الْمُطْلَقَ وَمَنْ قَالَ أَوَّلَهُ التَّسْمِيَةَ أَرَادَ أَوَّلَهُ مِنَ السُّنَنِ الْقَوْلِيَّةِ الَّتِي هِيَ مِنْهُ وَمَنْ قَالَ أَوَّلَهُ
غَسْلُ الْكَفَّيْنِ أَرَادَ أَوَّلَهُ مِنَ السُّنَنِ الْفِعْلِيَّةِ الَّتِي هِيَ مِنْهُ بِخِلَافِ السَّوَاكِ فَإِنَّهُ سُتَّةٌ فِيهِ لَا مِنْهُ فَلَا يُنَافِي قَرُنُ
النِّيَّةِ قَلْبًا بِالتَّسْمِيَةِ وَلَا تَقْدَمُ السَّوَاكُ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُ سُتَّةٌ فِعْلِيَّةٌ فِي الْوُضُوءِ لَا مِنَ الْوُضُوءِ أَهـ. وَفِي النَّهْيَةِ
نَحْوُهُ بِاخْتِصَارِ بَصْرِيٍّ وَكُرْدِيٍّ وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَا جَرَى عَلَيْهِ الشَّارِحُ كَالْمُغْنِي خَارِجٌ عَنْ هَذَا الْجَمْعِ.
□ فَوَدَّ: (فَيَنْوِي) أَيُّ بِالْقَلْبِ مَعَهَا أَيُّ التَّسْمِيَةِ. □ فَوَدَّ: (بِأَنْ يَقْرَأَ الْخِ) فَيَجْمَعُ فِي الْعَمَلِ بَيْنَ قَلْبِهِ وَلِسَانِهِ
وَجَوَارِحِهِ فَيَكُونُ قَدْ شَغَلَ قَلْبُهُ بِالنِّيَّةِ وَلِسَانُهُ بِالتَّسْمِيَةِ وَأَعْضَاءُهُ بِالْغَسْلِ فِي آيٍ وَاحِدٍ شَيْخُنَا.

□ فَوَدَّ: (وَكَذَا فِي الْأَكْلِ وَنَحْوِهِ) مَشَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَلَى سُتَّةِ الْإِثْنَانِ بِهَا بَعْدَ فَرَاغِ الْأَكْلِ وَنَازَعَهُ
الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ ثُمَّ أَيَّدَ مَا قَالَهُ بِحَدِيثِ الطَّبْرَانِيِّ. □ فَوَدَّ: (قَبْلَ ظَاهِرِ تَقْدِيمِهِ السَّوَاكِ الْخِ) فِي

عَسَلِيْهِمَا كَقَرْنِهَا بِتَحْرِمِ الصَّلَاةِ وَحِينَئِذٍ فَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ يَتَلَفَّظُ بِالنِّيَّةِ بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ وَعَلَيْهِ جَرِيَتْ فِي
 شَرْحِ الْإِرْشَادِ لِتَشْمَلَهُ بَرَكَةُ التَّسْمِيَةِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ يَتَلَفَّظُ بِهَا قَبْلَهَا كَمَا يَتَلَفَّظُ بِهَا قَبْلَ التَّحْرِمِ ثُمَّ
 يَأْتِي بِالْبَسْمَلَةِ مُقَارِنَةً لِلنِّيَّةِ الْقَلْبِيَّةِ كَمَا يَأْتِي بِتَكْبِيرِ التَّحْرِمِ كَذَلِكَ فَاَنْدَفَعَ مَا قِيلَ قَرْنُهَا بِهَا
 مُسْتَحِيلٌ؛ لِأَنَّهُ يُسَنُّ التَّلَفُّظُ بِالنِّيَّةِ وَلَا يُعْقَلُ التَّلَفُّظُ مَعَهُ بِالتَّسْمِيَةِ وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ يَنْوِي عِنْدَ
 غَسْلِ الْيَدَيْنِ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَالْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَابْنُ الصَّبَّاحِ فَالْمُرَادُ بِتَقْدِيمِ التَّسْمِيَةِ عَلَى
 غَسْلِيْهِمَا الَّذِي غَبَّرَ بِهِ غَيْرٌ وَاحِدٌ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْفَرَاغِ مِنْهُ. وَعَلَى هَذَا الْمُعْتَمَدُ يَكُونُ الْاسْتِيَاكُ
 بَيْنَ غَسْلِيْهِمَا وَالْمَضْمُضَةِ كَمَا اسْتَظْهَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ كَالْإِمَامِ وَوَجَّهَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْمَاءَ حِينَئِذٍ
 يَكُونُ عَقِبَهُ كَمَا يُجْمَعُ فِي الْاسْتِنْجَاءِ بَيْنَ الْمَاءِ وَالْحَجَرِ، وَيَلْزَمُ الْأَوَّلُ خُلُوعُ السَّوَالِكِ عَنْ شُمُولِ
 بَرَكَةِ التَّسْمِيَةِ لَهُ أَوْ مُقَارَنَتِهَا لَهُ دُونَ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ.....

□ فَوُدَّ: (يَتَلَفَّظُ بِالنِّيَّةِ) أَي سِرًّا نَهَايَةً. □ فَوُدَّ: (وَعَلَيْهِ جَرِيَتْ الْإِنْفِ) وَكَذَا جَرَى عَلَيْهِ النَّهْيُ وَالْمُعْنَى
 وَغَيْرُهُمَا. □ فَوُدَّ: (فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ) أَي فِي الْإِمْدَادِ وَفَتْحُ الْجَوَادِ كُرْدِيٌّ وَكَذَا جَرَى عَلَيْهِ فِي شَرْحِ
 بِأَفْضَلِ. □ فَوُدَّ: (وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَتَلَفَّظَ بِهَا الْإِنْفِ) قَدْ يُقَالُ يَقْدَحُ فِي هَذَا الثَّانِي خُلُوعُ التَّلَفُّظِ بِالنِّيَّةِ عَنْ شُمُولِ
 بَرَكَةِ التَّسْمِيَةِ لَهُ بِضَرِيٍّ. □ فَوُدَّ: (فَاَنْدَفَعَ) إِلَى قَوْلِهِ وَعَلَى هَذَا فِي النَّهْيِ. □ فَوُدَّ: (فَاَنْدَفَعَ مَا قِيلَ قَرْنُهَا)
 دَفَعَ اسْتِحَالَةَ الْمُقَارَنَةِ لَمْ يَحْصُلْ بِمَا أَجَابَ بِهِ، وَإِنَّمَا حَصَلَ بِهِ بَيَانُ الْمُرَادِ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ حُصُولِ الْمُقَارَنَةِ
 الْمُسْتَحِيلَةِ فَفِيهِ اغْتِرَافٌ بِاسْتِحَالَةِ الْمُقَارَنَةِ الْحَقِيقِيَّةِ الَّتِي قَالَهَا الْمُعْتَرِضُ رَشِيدِيٌّ وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَ
 الشَّارِحِ فَاَنْدَفَعَ الْإِنْفِ مُتَفَرِّعٌ عَلَى كُلِّ مِنَ الْإِحْتِمَالَيْنِ. □ فَوُدَّ: (قَرْنُهَا بِهَا) أَي قَرَنَ النَّيَّةَ بِالتَّسْمِيَةِ.
 □ فَوُدَّ: (وَلَا يُعْقَلُ التَّلَفُّظُ مَعَهُ) أَي مَعَ التَّلَفُّظِ بِالنِّيَّةِ وَقَوْلُهُ بِالتَّسْمِيَةِ مُتَعَلِّقٌ بِالتَّلَفُّظِ أَي لَا يُمَكِّنُ التَّلَفُّظُ
 بِهِمَا فِي آيٍ وَاحِدٍ وَلَوْ قَدَّمَ مَعَهُ عَلَى التَّلَفُّظِ لَا تَصِلُ الْمَوْجِبُ بِعَامِلِهِ وَاتَّضَحَ الْمَعْنَى الْمُرَادُ. □ فَوُدَّ: (وَمَنْ
 صَرَّحَ الْإِنْفِ) تَأْيِيدٌ لِقَوْلِهِ فَيَنْوِي مَعَهَا الْإِنْفِ وَكَذَا قَوْلُهُ فَالْمُرَادُ الْإِنْفِ تَفْرِيعٌ عَلَيْهِ، وَيَجُوزُ تَفْرِيعُهُ عَلَى قَوْلِهِ
 وَمِمَّنْ صَرَّحَ الْإِنْفِ. □ فَوُدَّ: (وَعَلَى هَذَا الْمُعْتَمَدُ) أَي مِنْ أَنَّ أَوَّلَ سُنَنِ الْوُضُوءِ التَّسْمِيَةُ الْمُقَرُونَةُ بِالنِّيَّةِ عِنْدَ
 أَوَّلِ غَسْلِ الْيَدَيْنِ. □ فَوُدَّ: (بَيْنَ الْحَجَرِ وَالْمَاءِ) أَي بِتَعْقِيبِ الثَّانِي لِلأَوَّلِ. □ فَوُدَّ: (وَيَلْزَمُ الْأَوَّلُ) أَي الْمَارُ
 فِي قَوْلِهِ وَقِيلَ الْإِنْفِ. □ فَوُدَّ: (خُلُوعُ السَّوَالِكِ الْإِنْفِ) قَدْ يُقَالُ لَا مَحْذُورَ فِي هَذَا الْخُلُوعِ لِعَدَمِ اسْتِحْبَابِ التَّسْمِيَةِ
 لِلْسَّوَالِكِ أَخْذًا مِمَّا تَقَدَّمَ فِي التَّنْبِيهِ السَّابِقِ فِي جَوَابِ الدَّوْرِ الَّذِي ذَكَرَهُ مِنَ التَّزَامِ عَدَمِ اسْتِحْبَابِهَا لِلْسَّوَالِكِ
 مَعَ تَوَجُّهِهِ سَمِ أَوَّلُ وَمَرُّهُنَا أَنَّ مَا تَقَدَّمَ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ فِي خُصُوصِ التَّسْمِيَةِ ثَانِيًا لِلْسَّوَالِكِ الثَّانِي
 الْمَطْلُوبِ لِلتَّسْمِيَةِ فِي الْوُضُوءِ لِدَفْعِ الدَّوْرِ. □ فَوُدَّ: (لَهُ) أَي لِلْسَّوَالِكِ. □ فَوُدَّ: (أَوْ مُقَارَنَتِهَا) أَي التَّسْمِيَةِ

شَرْحُ م ر وَبَدَّوْهُ بِالْسَّوَالِكِ يُشِيرُ بِأَنَّهُ أَوَّلُ السُّنَنِ، وَهُوَ مَا جَرَى عَلَيْهِ جَمْعٌ وَجَرَى بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّ أَوَّلَهَا
 غَسْلُ كَفَّيْهِ وَالْأَوَّلُ أَنْ يُقَالُ أَوَّلُ سُنَّتِهِ الْفِعْلِيَّةِ الْمُقَدَّمَةِ عَلَيْهِ السَّوَالِكُ وَأَوَّلُ سُنَّتِهِ الْفِعْلِيَّةِ الَّتِي مِنْهُ غَسْلُ
 كَفَّيْهِ وَأَوَّلُ الْقَوْلِيَّةِ التَّسْمِيَةُ فَيَنْوِي مَعَهَا عِنْدَ غَسْلِ كَفَّيْهِ بِأَنَّهُ يَقْرُنُهَا بِهَا عِنْدَ أَوَّلِ غَسْلِيْهِمَا ثُمَّ يَتَلَفَّظُ بِهَا سِرًّا
 عَقِبَ التَّسْمِيَةِ اهـ. □ فَوُدَّ: (وَيَلْزَمُ الْأَوَّلُ الْإِنْفِ) قَدْ يُقَالُ لَا مَحْذُورَ فِي هَذَا الْخُلُوعِ لِعَدَمِ اسْتِحْبَابِ التَّسْمِيَةِ

وهو خلاف ما صرحوا به كما عِلِمَتْ واعتُبرَ قَرْنُ النِّيَّةِ بِمَا ذُكِرَ لِيُثَابَ عَلَيْهِ إِذْ مَا تَقَدَّمَهَا لَا ثَوَابَ فِيهِ، وَإِنَّمَا أُثِيبَ نَاوِي الصَّوْمِ ضَحْوَةً مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَجَرَّأُ وَيُجْزَى هُنَا نِيَّةٌ مِمَّا مَرَّ. وَكَذَا لَوْ نَوَى بِكُلِّ السَّنَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ تَعَرَّضَ لِلْمَقْصُودِ (فَإِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ طَهْرَهُمَا) بِأَنْ تَرَدَّدَ فِيهِ وَصِدْقُهُ يَتَيَقَّنُ نَجَاسَتَهُمَا غَيْرُ مُرَادٍ لَوْضُوحِهِ.

بِالزَّفْعِ عَطْفًا عَلَى خُلُوقِ الْإِنِّحِ وَفِي دَعْوَى لَزُومِهَا. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ كَرْنُ التَّسْمِيَةِ مُقَارِنَةً لِلِسَّوَالِكَ دُونَ غَسَلِ الْكَفَّيْنِ، وَيَجُوزُ إِزْجَاعُ الضَّمِيرِ لِعَدَمِ الْمُقَارِنَةِ بِغَسَلِ الْكَفَّيْنِ. □ فَوَدَّ: (كَمَا عِلِمَتْ) أَيِ مِنْ قَوْلِهِ وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ الْإِنِّحِ. □ فَوَدَّ: (بِمَا ذُكِرَ) أَيِ مِنَ التَّسْوِيَةِ وَغَسَلِ الْكَفَّيْنِ. □ فَوَدَّ: (لَا ثَوَابَ فِيهِ) بَلْ لَا يَحْصُلُ بِهِ أَضَلُّ السَّنَةِ عَلَى مَا مَرَّ عَنْ ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا أُثِيبَ الْإِنِّحِ) جَوَابُ سُؤَالِ نَشَأَ عَنْ قَوْلِهِ إِنْ مَا تَقَدَّمَ الْإِنِّحِ. □ فَوَدَّ: (نَاوِي الصَّوْمِ) أَيِ التَّقَلُّ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَا يَتَجَرَّأُ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ عَدَمَ تَجَرُّبِهِ لَا يَقْتَضِي الثَّوَابَ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ بَلْ يَكْفِي فِي عَدَمِ تَجَرُّبِهِ تَعَيُّنُ الْحُصُولِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ ثَوَابٌ سَم. □ فَوَدَّ: (وَيُجْزَى هُنَا) أَيِ فِي التَّيَّةِ الْمُقَرُونَةِ بِالتَّسْمِيَةِ عِنْدَ غَسَلِ الْيَدَيْنِ. □ فَوَدَّ: (نِيَّةٌ مِمَّا مَرَّ) أَيِ حَتَّى نِيَّةِ رَفْعِ الْحَدِيثِ وَلَا يَقْدَحُ فِي ذَلِكَ أَنَّ السَّنَنَ الْمُتَقَدِّمَةَ لَا تَرْفَعُ الْحَدِيثَ؛ لِأَنَّ السَّنَنَ فِي كُلِّ عِبَادَةٍ تَنْدَرُجُ فِي نِيَّتِهَا عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِيَّةِ قَالَهُ م. ر. وَأَقُولُ نِيَّةُ رَفْعِ الْحَدِيثِ مَعْنَاهَا قَصْدُ رَفْعِهِ بِمَجْمُوعِ أَعْمَالِ الْوُضُوءِ، وَهُوَ رَافِعٌ بِلَا شُبْهَةٍ سَمَاهُ بِجَيْرِمْ. □ فَوَدَّ: (وَكَذَا لَوْ نَوَى الْإِنِّحِ) تَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِنَا أَنَّ الْأَخْسَنَ أَنْ يَنْوِيَ أَوَّلَ السَّنَةِ فَقَطْ كَأَن يَقُولَ ثَوَيْتُ سَنَةَ الْوُضُوءِ ثُمَّ يَنْوِيَ عِنْدَ أَوَّلِ غَسَلِ الْوَجْهِ التَّيَّةَ الْمُعْتَبَرَةَ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيِ النَّاوِي عِنْدَ كُلِّ مِنَ السَّنَنِ الْمُتَقَدِّمَةِ السَّنَةَ.

□ فَوَدَّ (سَمَ): (فَإِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ طَهْرَهُمَا الْإِنِّحِ) قَالَ الْمُحَلِّيُّ، فَإِنْ تَيَقَّنَ طَهْرَهُمَا لَمْ يُكْرَهْ غَسْلُهُمَا وَلَا يُسْتَحَبُّ الْغَسْلُ قَلِيلُهُ كَمَا ذَكَرَهُ فِي تَضْحِيحِ التَّنْبِيهِ إِذَا قُلْتُ فَيَكُونُ مُبَاحًا وَقَدْ يُقَالُ بَلْ يَتَّبَعِي أَنْ يَغْسِلَهُمَا خَارِجَ الْإِنَاءِ لِقَوْلِهِ يَصِيرُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا بِغَسْلِهِمَا فِيهِ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَعْمَلَ فِي نَقْلِ الطَّهَارَةِ غَيْرُ طَهْوَرٍ فَلَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ غَسْلُهُمَا خَوْفَ التَّجَاسَةِ، وَإِنْ كُرِهَ غَسْلُهُمَا لِتَأْدِيَتِهِ لَاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ الَّذِي يُرِيدُ الْوُضُوءَ مِنْهُ ع. ش. وَقَوْلُهُ وَقَدْ يُقَالُ الْإِنِّحِ مَحَلُّ تَأْمُلٍ.

□ فَوَدَّ: (بِأَنْ تَرَدَّدَ فِيهِ) أَيِ عَلَى السَّوَاءِ أَوْ لَا شَرْحٌ بِأَفْضَلٍ. قَالَ ع. ش. أَيِ وَلَوْ مَعَ تَيَقُّنِ الطَّهَارَةِ السَّابِقَةِ. اهـ.

□ فَوَدَّ: (غَيْرُ مُرَادٍ) يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا أَوْ تُحْمَلُ الْكَرَاهَةُ عَلَى مَا يَتَشَمَّلُ كُلًّا مِنَ التَّنْزِيهِ وَالتَّحْرِيمِ سَم. □ فَوَدَّ: (لِوُضُوحِهِ) يَعْنِي لَوْضُوحِ أَنَّهُ لَوْ تَيَقَّنَ نَجَاسَةَ يَدِهِ كَانَ الْحُكْمُ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَيَكُونُ حَرَامًا، وَإِنْ قُلْنَا بِكَرَاهَةِ تَنْجِيسِ الْمَاءِ الْقَلِيلِ لِمَا فِيهِ هُنَا مِنَ التَّضْمِيحِ بِالتَّجَاسَةِ وَهُوَ حَرَامٌ نَهَايَةً وَشَيْخِنَا.

لِلِسَّوَالِكَ أَخَذًا مِمَّا تَقَدَّمَ فِي التَّنْبِيهِ السَّابِقِ فِي جَوَابِ الدَّوْرِ الَّذِي ذَكَرَهُ مِنَ التَّيَزَامِ عَدَمِ اسْتِجَابِهَا لِلِسَّوَالِكَ مَعَ تَوْجِيهِهِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَا يَتَجَرَّأُ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ عَدَمَ تَجَرُّبِهِ لَا يَقْتَضِي الثَّوَابَ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ بَلْ يَكْفِي فِي عَدَمِ تَجَرُّبِهِ تَعَيُّنُ الْحُصُولِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ ثَوَابٌ. □ فَوَدَّ: (غَيْرُ مُرَادٍ) يُمَكِّنُ أَنْ

(كُرِهَ غَمْسُهُمَا) أَوْ غَمَسَ إِحْدَاهُمَا (فِي الْإِنَاءِ) الَّذِي فِيهِ مَائِعٌ أَوْ مَاءٌ دُونَ الْقُلْتَيْنِ (قَبْلَ غَسْلِهِمَا) ثَلَاثًا لِنَهْيِ الْمُسْتَيْقِظِ عَنْ غَمْسِ يَدِهِ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا مُعَلَّلًا لَهُ بِأَنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ الدَّالُّ عَلَى أَنَّ سَبَبَ النَّهْيِ تَوَهُُّمُ النَّجَاسَةِ لِتَوَمُّنٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا لَمْ تَزُلْ الْكَرَاهَةُ بِمَرَّةٍ مَعَ تَيَقُّنٍ

فَوَلَّى (لِسْنِي): (كُرِهَ الْخُ) لَوْ غَمَسَ حَيْثُ كُرِهَ الْغَمْسُ فَعَمَسَ بَعْدَهُ مَنْ غَسَلَ يَدَهُ ثَلَاثًا بِمَاءٍ طَهُورٍ ثُمَّ أَرَادَ غَمْسَهَا فِي مَاءٍ قَلِيلٍ قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا مِنْ ذَلِكَ الْغَمْسِ كَانَ مَكْرُوهًا لِوُجُودِ الْمَعْنَى وَهُوَ احْتِمَالُ النَّجَاسَةِ

سَم. فَوَلَّى (لِسْنِي): (غَمَسَهُمَا) أَيِ غَمَسَ كُلًّا مِنْهُمَا بِجَعْلِ الْإِضَافَةِ لِلِاسْتِغْرَاقِ فَيَشْمَلُ مَا زَادَهُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَهُ الْبُصْرِيُّ وَفِيهِ تَأْمُلٌ. فَوَلَّى: (أَوْ غَمَسَ إِحْدَاهُمَا) أَيِ أَوْ بَعْضَ إِحْدَاهُمَا أَوْ مَسَّهُ بِهِمَا أَوْ بِإِحْدَاهُمَا سَم. فَوَلَّى: (الَّذِي) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. فَوَلَّى: (فِيهِ مَائِعٌ) أَيِ، وَإِنْ كَثُرَ أَوْ مَأْكُولٌ رَطْبٌ نِهَايَةً وَمُعْنَى. فَوَلَّى: (ثَلَاثًا) وَلَوْ كَانَ الشُّكُّ فِي نَجَاسَةِ الْمُعَلَّظَةِ فَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ عَدَمُ زَوَالِ الْكَرَاهَةِ إِلَّا بِغَسْلِ الْيَدِ سَبْعًا إِحْدَاهَا بِتُرَابٍ نِهَايَةً زَادَ سَم بَلَّ تَسْنَعًا إِنْ قُلْنَا بِسَنِّ الثَّامِنَةِ وَالتَّاسِعَةِ أَهْ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر إِحْدَاهَا بِتُرَابٍ أَيِ وَلَا يُسْتَحَبُّ ثَامِنَةٌ وَتَاسِعَةٌ بِنَاءً عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ م ر مِنْ عَدَمِ اسْتِحْبَابِ التَّلَاثِ فِي غَسْلِ النَّجَاسَةِ الْمُعَلَّظَةِ أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْحَدِيثِ فَيُسْتَحَبُّ ذَلِكَ أَهْ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ وَفِي الْإِمْدَادِ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْكَرَاهَةَ لَا تَزُولُ فِي الْمُعَلَّظَةِ إِلَّا بِمَرَّتَيْنِ بَعْدَ السَّبْعِ أَهْ. وَنَقَلَ الْقُلُوبِيُّ عَنْ م ر مَا يُوَافِقُهُ وَابْنُ قَاسِمٍ عَنِ الطَّبْلَاوِيِّ وَالْمُعْنَى اعْتِمَادُهُ وَفِي الْعِنَانِيِّ عَلَى شَرْحِ التَّحْرِيرِ وَلَوْ كَانَتْ النَّجَاسَةُ الْمُشْكُوكُ فِيهَا مُخَفَّفَةً زَالَتْ الْكَرَاهَةُ بِرَشِّهَا ثَلَاثًا أَهْ. وَعِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ.

(فَرَعَ): لَوْ تَرَدَّدَ فِي نَجَاسَةِ مُخَفَّفَةٍ هَلْ يَكْتَفِي فِيهَا بِالرَّشِّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ غَسْلِهَا ثَلَاثًا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَوَّلُ الثَّانِي، وَإِنْ كَانَ الرَّشُّ فِيهَا كَافِيًا بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ كَمَا قَالَهُ ع ش وَاسْتَوْجَبَ سَم الْأَوَّلُ وَقَالَ الْأَجْهَوِيُّ وَمُقْتَضَى كَلَامِهِمْ عَدَمُ الْإِكْتِفَاءِ نَعَمْ يَظْهَرُ حَمْلُ مَا قَالَهُ سَم عَلَى مَا إِذَا أَرَادَ كَالْوُضُوءِ كَلِذْخَالِ يَدِهِ فِي نَحْوِ مَاءٍ قَلِيلٍ أَهْ. وَقَالَ ابْنُ حَجٍّ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَلَوْ تَيَقَّنَ النَّجَاسَةَ وَشَكَّ أَهِيَ مُخَفَّفَةٌ أَوْ مُتَوَسِّطَةٌ أَوْ مُعَلَّظَةٌ فَمَا الَّذِي يَأْخُذُ بِهِ وَالَّذِي يَتَّجِعُ الثَّانِي أَيِ حَمْلًا عَلَى الْأَغْلَبِ انْتَهَتْ. فَوَلَّى: (مُعَلَّلًا) الْخُ حَالٌ مِنْ فَاعِلِ النَّهْيِ الْخُ الْمُحَذَّوْفِ وَقَوْلُهُ الدَّالُّ الْخُ نَعَتْ لِقَوْلِهِ بِأَنَّهُ لَا يَدْرِي الْخُ؛ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ بِهَذَا التَّغْلِيلِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَالْأَمْرُ بِذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ تَوَهُُّمِ النَّجَاسَةِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا أَصْحَابَ أَعْمَالٍ، وَيُسْتَنْجَوْنَ بِالْأَخْجَارِ، وَإِذَا نَامُوا جَالَتْ أَيْدِيهِمْ قَرِيبًا وَقَعَتْ عَلَى مَحَلِّ النَّجْوِ فَإِذَا صَادَقَتْ مَاءً قَلِيلًا نَجَسَتْهُ فَهَذَا مَحْمَلُ الْحَدِيثِ لَا مُجَرَّدُ التَّوَمُّنِ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَيُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ لَمْ

يُجْعَلَ مُرَادًا أَوْ تُحْمَلُ الْكَرَاهَةُ عَلَى مَا يَشْمَلُ كُلًّا مِنَ التَّنْزِيهِ وَالتَّحْرِيمِ. فَوَلَّى: (كُرِهَ غَمْسُهُمَا الْخُ) لَوْ غَمَسَ حَيْثُ كُرِهَ الْغَمْسُ فَعَمَسَ بَعْدَهُ مَنْ غَسَلَ يَدَهُ ثَلَاثًا بِمَاءٍ طَهُورٍ ثُمَّ أَرَادَ غَمْسَهُمَا فِي مَاءٍ قَلِيلٍ قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا مِنْ ذَلِكَ الْغَمْسِ كَانَ مَكْرُوهًا لِوُجُودِ الْمَعْنَى، وَهُوَ احْتِمَالُ النَّجَاسَةِ. فَوَلَّى: (أَوْ غَمَسَ إِحْدَاهُمَا) أَيِ أَوْ بَعْضَ إِحْدَاهُمَا أَوْ مَسَّهُ بِهِمَا أَوْ بِإِحْدَاهُمَا. فَوَلَّى: (ثَلَاثًا) يَتَّجِعُ أَنْ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ الْمُعَلَّظَةِ وَلَا فَسْبَعًا مَعَ التُّرَابِ بَلَّ تَسْنَعًا إِنْ قُلْنَا يُسَنُّ الثَّامِنَةُ وَالتَّاسِعَةُ.

الطَّهْرُ بِهَا؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ إِذَا غَيَّا حُكْمًا بِغَايَةٍ فَإِنَّمَا يَخْرُجُ عَنْ عُهْدَتِهِ بِاسْتِيفَائِهَا فَاذْفَعَ اسْتِشْكَالُ هَذَا بِأَنَّهُ لَا كِرَاهَةَ عِنْدَ تَيَقُّنِ الطَّهْرِ ابْتِدَاءً. وَمَنْ ثَمَّ بَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ مَحَلَّ هَذَا إِذَا كَانَ مُسْتَنْدًا لَيَقِينِ غَسْلِهِمَا ثَلَاثًا فَلَوْ غَسَلَهُمَا فِيمَا مَضَى مِنْ نَجَسٍ مُتَيَقَّنٍ أَوْ مُتَوَهَّمٍ دُونَ ثَلَاثٍ بَقِيَتْ الْكِرَاهَةُ وَهَذِهِ الثَّلَاثُ هِيَ الثَّلَاثُ أَوَّلُ الْوُضُوءِ لِكِنَّهَا فِي حَالَةِ التَّرَدُّدِ يُسَنُّ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْغَمْسِ فِيمَا مَرَّ. (و) بَعْدَ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ تُسَنُّ (الْمُضْمَضَةُ وَ) بَعْدَ الْمُضْمَضَةِ كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ: الْآتِي ثَمَّ يَسْتَنْشِقُ يُسَنُّ (الاسْتِشْقَاقُ) لِلاتِّبَاعِ وَلَمْ يَجِبَا.....

يَتَمَّ وَاحْتِمَالُ نَجَاسَةِ يَدِهِ فَهُوَ فِي مَعْنَى التَّائِمِ وَهُوَ مَاخُودٌ مِنْ كَلَامِهِمْ اه. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الشَّارِعَ الْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا وَاضِحٌ حَيْثُ لَمْ يُعْلَلْهُ وَهَذَا قَدْ عُلِّلَ بِمَا يَفْتَضِي الْإِكْتِفَاءَ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي الْخُ سَمٌ وَبُجَيْرٌ مِي. □ قَوْلُهُ: (إِذَا غَيَّا حُكْمًا الْخ) وَالْحُكْمُ هُنَا كِرَاهَةُ الْغَمْسِ وَالْغَايَةُ الْغُسْلُ ثَلَاثًا. □ قَوْلُهُ: (فَإِنَّمَا يَخْرُجُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ بُجَيْرٌ مِي، وَبِجَوَازِ بِنَاؤِهِ لِلْفَاعِلِ بِرُجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى الْمُكَلَّفِ الْمَعْلُومِ مِنَ الْمَقَامِ. □ قَوْلُهُ: (اسْتِشْكَالُ هَذَا) أَيَّ عَدَمِ زَوَالِ الْكِرَاهَةِ بِمَرَّةٍ الْخ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيَّ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الشَّارِعَ إِذَا غَيَّا الْخ. □ قَوْلُهُ: (بَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ الْخ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُغْنِي أَيْضًا. □ قَوْلُهُ: (أَنَّ مَحَلَّ هَذَا) أَيَّ عَدَمِ الْكِرَاهَةِ عِنْدَ تَيَقُّنِ الطَّهَارَةِ ابْتِدَاءً. □ قَوْلُهُ: (دُونَ ثَلَاثٍ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ كَرَّةً غَمْسُهُمَا قَبْلَ إِكْمَالِ الثَّلَاثِ اه. □ قَوْلُهُ: (بَقِيَتْ الْكِرَاهَةُ) يَتَّبِعِي تَكْمِيلِ مَا مَضَى ثَلَاثًا سَمٌ وَتَقْدَمُ آتِفًا عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي الْجَزْمُ بِذَلِكَ. □ قَوْلُهُ: (وَهَذِهِ الثَّلَاثُ هِيَ الثَّلَاثُ الْخ) قَدْ يُقَالُ بَلْ هِيَ غَيْرُهَا، وَأَنَّ هُنَا سُنَّتَيْنِ إِحْدَاهُمَا الْغُسْلُ ثَلَاثًا لِلْوُضُوءِ وَالثَّانِيَةُ الْغُسْلُ ثَلَاثًا لِلشُّكِّ لِلتَّجَاسَةِ فَهُمَا، وَإِنْ حَصَلَا بِغُسْلٍ وَاحِدٍ ثَلَاثًا لَكِنْ الْأَفْضَلُ تَعَدُّ ذَلِكَ الْغُسْلِ وَأَتَوْهُمُ أَنَّ بَعْضَهُمْ ذَكَرَ ذَلِكَ فَلْيُرَاجِعْ اه سَمٌ وَفِي عَشْرٍ وَحَاشِيَةِ شَيْخِنَا مَا يُوَافِقُهُ بَلَا عَزْوٍ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: هِيَ الثَّلَاثُ أَوَّلُ الْوُضُوءِ زَادَ فِي الْإِعْيَابِ فَلْيَسْتِغْثِ غَيْرُهَا حَتَّى تَكُونَ سِتًّا عِنْدَ الشُّكِّ ثَلَاثًا لِلْوُضُوءِ وَثَلَاثًا لِلْإِدْخَالِ خِلَافًا لِمَنْ غَرِطَ فِيهِ اه وَإِلَيْهِ مِثْلُ الْقَلْبِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. □ قَوْلُهُ: (فِيمَا مَرَّ) أَيَّ فِي الْإِنَاءِ الَّذِي فِيهِ مَانِعٌ الْخ وَقَوْلُ الْكُرْدِيِّ، وَهُوَ قَوْلُهُ: بَأَنَّ يَزِدُّهُ لُزُومُ تَكَرُّرِهِ حَيْثُ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ فِي حَالَةِ التَّرَدُّدِ.

□ قَوْلُ (سُنَّ): (وَالْمُضْمَضَةُ) مَاخُودٌ مِنَ الْمَضِّ، وَهُوَ وَضْعُ الْمَاءِ فِي الْفَمِ وَلَوْ تَعَدَّدَ الْفَمُ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ مَا فِي تَعَدُّدِ الْوَجْهِ، فَإِنْ كَانَا أَصْلِيَّيْنِ تَمَضْمَضَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَصْلِيًّا وَالْآخَرُ زَائِدًا وَتَمَيَّزَ الْأَصْلِيُّ مِنَ الزَّائِدِ وَلَمْ يُسَامَتْ فَالْعِبْرَةُ بِالْأَصْلِيِّ دُونَ الزَّائِدِ، وَإِنْ اشْتَبَهَ الْأَصْلِيُّ بِالزَّائِدِ تَمَضْمَضَ

□ قَوْلُهُ: (إِذَا غَيَّا حُكْمًا بِغَايَةٍ) قَدْ يُقَالُ لِكِنَّهُ عُلِّلَ الْغَايَةَ هُنَا بِمَا يَفْتَضِي الْإِكْتِفَاءَ بِالْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ. □ قَوْلُهُ: (بَقِيَتْ الْكِرَاهَةُ) يَتَّبِعِي إِلَى تَكْمِيلِ مَا مَضَى ثَلَاثًا. □ قَوْلُهُ: (وَهَذِهِ الثَّلَاثُ هِيَ الثَّلَاثُ أَوَّلُ الْوُضُوءِ) قَدْ يُقَالُ بَلْ هِيَ غَيْرُهَا، وَأَنَّ هُنَا سُنَّتَيْنِ إِحْدَاهُمَا الْغُسْلُ ثَلَاثًا لِلْوُضُوءِ وَالثَّانِيَةُ الْغُسْلُ ثَلَاثًا لِلشُّكِّ فِي التَّجَاسَةِ فَهُمَا، وَإِنْ حَصَلَا بِغُسْلٍ وَاحِدٍ ثَلَاثًا لَكِنْ الْأَفْضَلُ تَعَدُّ ذَلِكَ الْغُسْلِ وَأَتَوْهُمُ أَنَّ بَعْضَهُمْ ذَكَرَ ذَلِكَ فَلْيُرَاجِعْ.

للحديث الصحيح «لا تيمم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه، ويديه، ويمسح رأسه، ويغسل رجليه» وخبر «تمضمضوا واستنشقوا» ضعيف وحكمتهما معرفة أوصاف الماء (والأظهر أن فصلهما أفضل) من جمعهما لخبر فيه (ثم على هذا (الأصح) أن الأفضل أنه يتمضمض بغرفة ثلاثاً ثم يستنشق بأخرى ثلاثاً) حتى لا يتثقل عن عضو إلا بعد كمال طهره ومقابلته ثلاث لكل متوالية أو متفرقة؛

في كل منهما وكذا إن تميز لكن سامت وقوله والاستنشاق مأخوذ من الشقي، وهو شم الماء، وهو أفضل من المضمضة؛ لأن أبا ثور من إيماننا قال بوجوب الاستنشاق دون المضمضة وهما واجبان عند الإمام أحمد ومحل المضمضة أفضل من محل الاستنشاق؛ لأنه محل الذكر والقراءة ونحوهما شيخنا. □ فوه: (للحديث إلخ) دليل لتفي الوجوب. □ فوه: (كما أمره الله) أي في قوله: «فأغسلوا وجوهكم» (المائدة: ٦: الآية ع ش وسم. □ فوه: (وحكمتهما) إلخ أي المضمضة والاستنشاق أي حكمه تقديمهما نهاية عبارة المغني والدميري ومن فوائد غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق أولاً معرفة أوصافه، وهي اللون والطعم والرائحة هل تغيرت أو لا اه زاد شيخنا وقال بعضهم شرع غسل الكفين للأكل من موائد الجنة والمضمضة لكلام رب العالمين والاستنشاق لشم روائح الجنة وغسل الوجه للنظر إلى وجه الله الكريم وغسل اليدين لللبس السوار في الجنة ومسح الرأس لللبس التاج والإكليل فيها ومسح الأذنين لسماع كلام الله تعالى وغسل الرجلين للمشي في الجنة انتهى اه. □ فوه: (معرفة أوصاف الماء) هذا قد يؤيد ما قاله البغوي من أنه لو وجد في الماء وصف التجاسة المختص بها ولم يعلم وقوعها فيه حكم بنجاسته سم.

فوه (س): (أن فصلهما إلخ) وضابطه أن لا يجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة وفيه ثلاث كنييات الأولى الأصح الآتي في المتن والثانية والثالثة مقابلته الآتي في الشرح. □ فوه: (من جمعهما) أي الآتي. □ فوه: (على هذا) أي الأظهر وكان الأولى تأخيره عن الأصح عبارة النهاية والمغني ثم الأصح على هذا الأفضل أنه يتمضمض إلخ.

فوه (س): (بغرفة) فيه لغتان الفتح والضم، فإن جمعت على لغة الفتح تعين فتح الراء، وإن جمعت على لغة الضم جاز إسكان الراء وضمها وفتحها فتلخص في عرفات أربع لغات إفتناع. □ فوه: (حتى) إلى قوله فمتى في النهاية والمغني إلا قوله أو متفرقة. □ فوه: (ومقابلته) أي الأصح. □ فوه: (متوالية) أي بأن يتمضمض بثلاث متوالية ثم يستنشق كذلك أو متفرقة أي بأن يتمضمض بواحدة ثم يستنشق بأخرى

فوه: (كما أمره الله)، فإن قيل أمر الله لا يتحصر في القرآن قلنا سياق الحديث لإحاليهم على أمر معلوم وذلك ليس إلا القرآن بخلاف السنة فإنها لا تعلم إلا منه. ولم يبينها فلو أريد أمر الله ولو في غير القرآن لكانت الحوالة على مجهول ولم تُقد شيئاً فتأمل بلطف تدركه. □ فوه: (معرفة أوصاف الماء) هذا قد يؤيد ما قاله البغوي من أنه لو وجد في الماء وصف التجاسة المختص بها ولم يعلم وقوعها فيه حكم بنجاسته.

لأنه أنظف وأفادت ثم ما مر من أن الترتيب هنا مستحق على كل قول لا مستحب لاختلاف المحل كسائر الأعضاء فمتى قدم شيئاً على محله كأن اقتصر على الاستنشاق لغا واعتد

وكذا ثانية وثالثة. هـ قوله: (لأنه) أي ما ذكر من الثلاث لكل من المضمضة والاستنشاق.

هـ قوله: (مستحق) أي شرط في الإعتداد بذلك كترتيب الأركان في صلاة التفل والوضوء المجدد وقوله لا مستحب أي كتقديم اليمنى من اليدين والرجلين في الوضوء على اليسرى منهما؛ لأن نحو اليدين عضوان متفقان اسماً وصورة بخلاف الفم والأنف فوجب الترتيب بينهما كاليد والوجه كزدي عبارة شيخنا وضابط المستحق أن يكون التقديم شرطاً لحصول السنة كما في تقديم غسل الكفين على المضمضة فإنه إن قدم المؤخر وأخر المقدم فإن ما أخره فلا ثواب له ولو فعله وضابط المستحب أن لا يكون التقديم شرطاً لذلك بل يستحب فقط، فإن أخر وقدم اغتبر بما فعله كما في تقديم اليمنى على اليسرى اهـ وقوله فات ما أخره إلخ هذا على ما في الروضة الذي اعتمده الثهاية والمغني والريادي. وأما على ما في المجموع الذي اعتمده شيخ الإسلام والشارح فيفوت ما قدمه إلا إذا أعاده. هـ قوله: (كان اقتصر إلخ) عبارته في شرح بافضل فما تقدم عن محله لغو فلو أتى بالاستنشاق مع المضمضة أو قدمه عليها أو اقتصر عليه لم يحسب ولو قدمهما على غسل الكفين حسب دونهما على المعتد اهـ قال الكزدي عليه قوله: فما تقدم عن محله لغو هذا اعتمده الشارح في كتبه تبعاً لشيخه شيخ الإسلام وكلام المجموع يقتضيه وقال سم العبادي في شرحه على مختصر أبي شجاع، وهو القياس وفي حاشيته على شرح المنهج اعتمده شيخنا الطبلاوي وأقر القليوبي السنوي على أن ما في الروضة خلاف الصواب واعتمد الشهاب الرملي وتبعه الخطيب الشربيني وكذلك الجمال الرملي ما في الروضة أن السابق هو المعتد به وما بعده لغو وقوله لم يحسب أي الاستنشاق لإثباته قبل محله؛ لأن محله بعد المضمضة، وهو في الأولى قدمه مع المضمضة وفي الثانية قدمه عليها وكذلك الثالثة لكانه لم يأت بالمضمضة رأساً أما الأولى فليس من محل الخلاف بين الشارح والجمال الرملي فقد صرح فيها الخطيب الشربيني في شروحه على المنهاج والتبني وأبي شجاع بحسبان المضمضة تحصل دون الاستنشاق، وهو من التابعين للشهاب الرملي وعبارة العناني على التحرير والذي يتعين في المقارنة أن المضمضة تحصل دون الاستنشاق إلا أن أعاده ولا يكون من محل الخلاف اهـ. وأما الثانية فالمعتد به عند الرملي وأتباعه هو الاستنشاق بخلاف الشارح وأتباعه فلو أعاد المضمضة والاستنشاق ثانياً في الثانية حسب الاستنشاق عند الشارح دون الرملي أو في الثالثة حسباً عند الشارح ولم يحسب منهما شيء عند الرملي اهـ. هـ قوله: (لغا) ظاهره، وإن أراد ابتداء ترك المضمضة والاقتصار على الاستنشاق وهو قضية أن الترتيب مستحق سم فلو أتى بعد المضمضة ثم بالاستنشاق حسباً له عند الشارح ومن نحا نحوه ولا يحسبان عند الرملي ومن نحا نحوه، وإنما يحسب عندهم الاستنشاق الأول كزدي. هـ قوله: (لغا) واعتد

هـ قوله: (وأفادت ثم إلخ) قد يقال إنما أفادت أفضلية الترتيب. هـ قوله: (لغا) ظاهره، وإن أراد ابتداء ترك

بِمَا وَقَعَ بَعْدَهُ فِي مَحَلِّهِ مِنْ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ فَالْمُضْمَضَةُ فَالِاسْتِنْشَاقُ؛ لِأَنَّ اللَّاغِي كَالْمَعْدُومِ
كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي الْعَفْوِ عَنِ الدِّيَةِ ابْتِدَاءً فَلَهُ الْعَفْوُ بَعْدَهُ عَنِ الْقَوْدِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ عَفْوَهُ الْأَوَّلَ لَمَّا
وَقَعَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ كَانَ بِمَنْزِلَةِ الْمَعْدُومِ فَجَازَ لَهُ الْعَفْوُ عَنِ الْقَوْدِ عَلَيْهَا، فَإِنْ قُلْتَ قِيَاسُ مَا يَأْتِي
أَنَّهُ لَوْ أَتَى بِالتَّعَوُّذِ قَبْلَ دُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ اعْتَدَّ بِالتَّعَوُّذِ وَفَاتَ دُعَاءُ الْإِفْتِتَاحِ بِالِاسْتِنْشَاقِ فِيمَا
ذُكِرَ وَفَوَاتٌ مَا قَبْلَهُ قُلْتَ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْقَصْدَ بِدُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ أَنْ يَقَعَ الْإِفْتِتَاحُ بِهِ وَلَا يَتَقَدَّمُهُ غَيْرُهُ
وَبِالْبَدَاءَةِ بِالتَّعَوُّذِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَيَتَعَذَّرُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ وَالْقَصْدُ بِالتَّعَوُّذِ أَنْ تَلِيَهُ الْقِرَاءَةُ وَقَدْ وَجَدَ ذَلِكَ
فَاعْتَدَّ بِهِ لَوْ قُوعِهِ فِي مَحَلِّهِ. وَمَا نَحْنُ فِيهِ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلَّ غُضْوٍ مِنَ الْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ
الْمَقْصُودُ مِنْهُ بِالذَّاتِ تَطْهِيرُهُ وَبِالْعَرْضِ لَوْ قُوعُهُ فِي مَحَلِّهِ وَبِالْإِبْتِدَاءِ بِالِاسْتِنْشَاقِ فَاتَ هَذَا
الثَّانِي فَوْقَ لَعَوَا وَحِينَئِذٍ فَكَانَ لَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا فَسُنُّ لَهُ غَسْلُ الْيَدَيْنِ فَالْمُضْمَضَةُ فَالِاسْتِنْشَاقُ
لِيُوجَدَ الْمَقْصُودُ مِنَ التَّطْهِيرِ وَوُقُوعُ كُلِّ فِي مَحَلِّهِ إِذْ لَمْ يُوجَدِ مَانِعٌ مِنْ ذَلِكَ فَتَأَمَّلْهُ، وَيَأْتِي فِي
تَقْدِيمِ الْأُذُنَيْنِ عَلَى مَحَلِّهِمَا مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ وَقَدْ مَثَّ لِشَرْفِ مَنَافِعِ الْفَمِ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ قِوَامِ الْبَدَنِ
أَكْلًا وَنَحْوَهُ وَالرُّوحِ ذِكْرًا وَنَحْوَهُ وَأَقْلَهُمَا وَضُورُ الْمَاءِ لِلْفَمِ وَالْأَنْفِ وَأَكْمَلُهُمَا أَنْ يُبَالِغَ فِي
ذَلِكَ كَمَا قَالَ (وَيُبَالِغُ فِيهِمَا غَيْرُ) بِرَفْعِهِ فَاعِلًا وَنَصْبِهِ اسْتِثْنَاءً.....

بِمَا وَقَعَ بَعْدَهُ، خِلَافًا لِلْمُغْنِي وَالثَّاهِيَةِ كَمَا مَرَّ عِبَارَةُ الْأَوَّلِ فَلَوْ أَتَى بِالِاسْتِنْشَاقِ مَعَ الْمُضْمَضَةِ حُسِبَتْ
دُونَهُ أَوْ أَتَى بِهِ فَقَطُّ حُسِبَ لَهُ دُونَهَا أَوْ قَدَّمَهُ عَلَيْهَا فَقَضِيَتْ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ أَنَّ الْمُؤَخَّرَ يُحْسَبُ وَقَالَ فِي
الرَّوْضَةِ لَوْ قَدَّمَ الْمُضْمَضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ عَلَى غَسْلِ الْكَفِّ لَمْ يُحْسَبِ الْكَفُّ عَلَى الْأَصَحِّ. قَالَ الْإِسْنَوِيُّ
وَصَوَابُهُ لِيُوَافِقَ مَا فِي الْمَجْمُوعِ لَمْ تُحْسَبِ الْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ عَلَى الْأَصَحِّ وَالْمُعْتَمَدُ كَمَا قَالَ
شَيْخِي مَا فِي الرَّوْضَةِ قَالَ لِقَوْلِهِمْ فِي الصَّلَاةِ الثَّلَاثَةِ عَشَرَ تَرْتِيبُ الْأَرْكَانِ فَخَرَجَ السُّنُّ فَيُحْسَبُ مِنْهَا مَا
أَوْقَعَهُ أَوَّلًا فَكَانَتْ تَرْكُ غَيْرِهِ فَلَا يُعْتَدُّ بِفَعْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ كَمَا لَوْ تَعَوَّذَ ثُمَّ أَتَى بِدُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ أَوْ فِي الثَّانِي
نَحْوَهَا. □ فَوُدَّ: (فَلَهُ) أَيِ لَوْلِي الدَّمِ (الْعَفْوُ بَعْدَهُ) أَيِ بَعْدَ الْعَفْوِ عَنِ الدِّيَةِ إِنْخَ (عَنِ الْقَوْدِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْعَفْوِ
إِنْخَ (عَلَيْهَا) أَيِ الدِّيَةِ. □ فَوُدَّ: (الِاعْتِدَادُ إِنْخَ) خَبَرٌ قَوْلُهُ قِيَاسُ مَا يَأْتِي إِنْخَ. □ فَوُدَّ: (وَفَوَاتٌ إِنْخَ) غُطِفَ
عَلَى الْإِعْتِدَادِ. □ فَوُدَّ: (مَا قَبْلَهُ) أَيِ فِي الرُّتْبَةِ مِنْ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ وَالْمُضْمَضَةِ. □ فَوُدَّ: (فَاتَ ذَلِكَ) أَيِ
وُقُوعِ الْإِفْتِتَاحِ بِدُعَائِهِ. □ فَوُدَّ: (إِلَيْهِ) إِلَى دُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَقْصُودِ. □ فَوُدَّ: (مِنْ الْأَعْضَاءِ
الثَّلَاثَةِ) أَيِ الْيَدِ وَالْفَمِ وَالْأَنْفِ. (هَذَا الثَّانِي) أَيِ وَقُوعِهِ فِي مَحَلِّهِ. □ فَوُدَّ: (التَّطْهِيرُ وَوُقُوعُ إِنْخَ)
بَدَلٌ مِنَ الْمَقْصُودِ. □ فَوُدَّ: (وَقَدْ مَثَّ) أَيِ الْمُضْمَضَةُ عَلَى الْإِسْتِنْشَاقِ. □ فَوُدَّ: (وَنَحْوَهُ) كَالشُّرْبِ.
□ فَوُدَّ: (ذِكْرٌ أَوْ نَحْوُهُ) أَيِ كَالْقِرَاءَةِ شَيْخُنَا وَالْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّهْنِي عَنِ الْمُتَكْرَرِ مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (وَضُورُ
الْمَاءِ لِلْفَمِ) أَيِ وَلَوْ لَمْ يُدْرِهِ فِي الْفَمِ وَلَا مَجَّهِ (وَالْأَنْفِ) أَيِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ فِي الْأَنْفِ وَلَا نَثَرَهُ نَهَايَةً.

أو حالاً من ضمير المتوصّي الدالّ عليه السياق (الصائم) لأمرٍ بذلك في الخبر الصحيح بأن يبلغ الماء إلى أقصى الحنك وجهي الأسنان والثلاث ويُسَنُّ إمرار الأصبغ اليسرى عليها ومَجّ الماء، ويصعد الماء بنفسه إلى خيشومه مع إدخال خنصر يسراه وإزالة ما فيه من أذى ولا يستقصي فيه فإنه يصير سعوفاً لا استنشاقاً أي كاملاً وإلا فقد حصل به أقله كما عُلِمَ ممّا مرّ في بيان أقله أمّا الصائم فلا يُبالغ كذلك خشية السبق إلى الحلقي أو الدماغ فيفطر ومن ثمّ كرهت له. وإنما حرّمت القبلة المحركة للشهوة؛ لأن أصلها غير مندوب مع أنّ قليلها يدعو لكثيرها والإنزال المتولّد منها لا حيلة في دفعه وهنا يُمكنه مَجّ الماء (قلت الأظهر تفضيل الجمع) بينهما لصحّة أحاديثه.....

☐ فوّ: (أو حالاً) أي بناء على عدم تعرّفها منها بالإضافة سم. ☐ فوّ: (من ضمير المتوصّي إلخ) راجع لكلّ من الاستثناء والحال يعني من الضمير المستكنّ في يُبالغ الرّاجع إلى المتوصّي المعلوم من السياق. ☐ فوّ: (بأن يبلغ) بناء الفاعل من باب التثنية كقوله، ويصعد الآتي. ☐ فوّ: (إمرار الأصبغ إلخ) الأولى تنكير الأصبغ. ☐ فوّ: (عليها) أي على أقصى الحنك وجهي الأسنان إلخ أو الحنك وجهي الأسنان إلخ أو الأسنان والثلاث احتمالات فليُراجع. ☐ فوّ: (بنفسه) بفتح الفاء بنفسه.

☐ فوّ: (إلى خيشومه) أي أقصى أنفه كزديّ. ☐ فوّ: (وإزالة ما فيه) أي في الأنف. ☐ فوّ: (ولا يستقصي فيه) أي في الاستنشاق بأن يجاوز الماء أقصى الفم بجبرميّ. ☐ فوّ: (سعوفاً) بضّم السين أي إدخال الماء أقصى الأنف قرّره شينخا ويفتحها دواءً يُصبّ في الأنف مضباحٌ بجبرميّ وقوله في أقصى الأنف الأولى قوّ أقصى الأنف. ☐ فوّ: (ولاً إلخ) أي، وإن لم تُقدّر كاملاً فلا يظهر هذا التعليل؛ لأنّه قد حصل بالاستقصاء أقلّ الاستنشاق. ☐ فوّ: (أمّا الصائم إلخ) وكذا الملحّق به كالمُسلِك لِتَرْكِ التّيّة على الأوجه شوبريّ وبرماويّ فتكرّره له أيضاً ش. ☐ فوّ: (ومن ثمّ) أي من أجل خوف الإفطار مُعني.

☐ فوّ: (كرهت له) أي إلّا أن يغسل فمه من نجاسةٍ نهايةً أي فإنّه يجب عليه المُبالغة حيثيّد وعليه فلو سبقه الماء في هذه الحالة إلى جوفه لم يُفطر؛ لأنّه تولّد من مأمورٍ به ع ش وكزديّ. ☐ فوّ: (وإنما حرّمت القبلة إلخ) عبارة الخطيب، فإن قيل لِمَ لم يُحرّم ذلك كما لو قالوا بتخريم القبلة إذا خشي الإنزال مع أنّ العلة في كلّ منهما خوف الإفطار ولذا سوى القاضي أبو الطيّب بينهما فجزم بتخريم المُبالغة أيضاً أجيب بأن القبلة غير مطلوبة إلخ. ☐ فوّ: (لأن أصلها) الأولى الموافقة لتعبير النهاية والمُعني؛ لأنّها. ☐ فوّ: (والإنزال) أي أو الجماع بجبرميّ. ☐ فوّ: (وهنا يُمكنه مَجّ الماء) يؤخذ منه حرمة المُبالغة على صائم قرض غلب على ظنّه سبق الماء إلى جوفه إن فعلها، وهو ظاهرٌ نهايةً اه بصريّ عبارة الكزديّ. قال في الإيعاب بحث بعضهم الحرمة هنا إن عُلِمَ من عادته أنّه إن بالغ نزل الماء جوفه مثلاً أي وكان صومه قرضاً انتهى اه. ☐ فوّ: (بينهما) إلى قول المتن وتثليث الغسل في النهاية

☐ فوّ: (أو حالاً) أي بناء على عدم تعرّفها هنا بالإضافة.

على الفصل لِعَدَمِ صِحَّةِ حَدِيثِهِ وَالْأَفْضَلُ عَلَى الْجَمْعِ كَوْنُهُ (بِثَلَاثٍ غُرْفٍ يَتَمَضَّمُ مِنْ كُلِّ ثَمَّ يَسْتَنْشِقُ) مِنْ كُلِّ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِيُورِدَ التَّصْرِيحَ بِهِ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ وَقِيلَ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِغُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ وَعَلَيْهِ قِيلَ يَتَمَضَّمُ ثَلَاثًا وَلَاءُ ثَمَّ يَسْتَنْشِقُ ثَلَاثًا وَلَاءُ وَقِيلَ يَتَمَضَّمُ ثَمَّ يَسْتَنْشِقُ ثَمَّ ثَانِيَةً كَذَلِكَ ثَمَّ ثَالِثَةً كَذَلِكَ وَالْكُلُّ مُجْزِئٌ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْأَفْضَلِ.

(وَتَثْلِيثُ الْغَسْلِ) وَلَوْ لِلسَّيْلِ عَلَى الْأَوْجِهِ خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ لِمَا يَأْتِي أَنَّهُ يُعْتَفَرُ لَهُ التَّأْخِيرُ لِمَنْدُوبٍ يَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ وَذَلِكَ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى طَلَبِهِ، وَيَحْصُلُ بِتَحْرِيكِ الْيَدِ ثَلَاثًا وَلَوْ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ، وَإِنْ لَمْ يَنْوَ الْأَعْتِرَافَ عَلَى الْمُعْتَمَدِ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا بِالنِّسْبَةِ لَهَا إِلَّا بِالْفَصْلِ كَبَدْنٍ جُنُبٍ انْعَمَسَ نَاقِيًا فِي مَاءٍ قَلِيلٍ، وَيَأْتِي فِي تَثْلِيثِ الْغَسْلِ مَا يُوضِّحُ ذَلِكَ فَبَحْثُ أَنَّهُ لَوْ رَدَّدَ مَاءَ الْأُولَى قَبْلَ انْفِصَالِهِ عَنْ نَحْوِ الْيَدِ عَلَيْهَا لَا تُحْسَبُ ثَانِيَةً؛ فِيهِ نَظَرٌ، وَإِنْ أَمَكَّنَ تَوَجُّيْهُهُ بِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهَا النِّظَافَةَ وَالِاسْتِظْهَارَ فَلَا بُدَّ مِنْ مَاءٍ جَدِيدٍ وَقَدْ يَحْرُمُ بِأَنَّ ضَاقَ الْوَقْتُ بِحَيْثُ لَوْ

وَالْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (عَلَى الْفَصْلِ) بِتَفْصِيلِ الْجَمْعِ. □ فَوَدَّ: (لِيُورِدَ التَّصْرِيحَ بِهِ) أَيِ بَكُونِ الْجَمْعِ بِثَلَاثٍ غُرْفٍ يَتَمَضَّمُ الْخ. □ فَوَدَّ: (وَالْكُلُّ مُجْزِئٌ) أَيِ فِي حُصُولِ السَّئَةِ مُغْنِي.

□ فَوَدَّ (سَيِّ): (وَتَثْلِيثُ الْغَسْلِ وَالْمَسْحِ) الْمَفْرُوضُ وَالْمَنْدُوبُ وَبَاقِي سُنَّتِهِ نِهَايَةً وَمُغْنِي.

□ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ سَنَ تَثْلِيثِ الْغَسْلِ. □ فَوَدَّ: (وَيَحْصُلُ الْخ) عِبَارَةٌ شَيْخَنَا، وَيَحْصُلُ التَّثْلِيثُ فِي الْمَاءِ الْجَارِي بِمُرُورِ ثَلَاثِ جُزَيَّاتٍ وَفِي الْمَاءِ الرَّائِدِ بِالتَّحْرِيكِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ اه. □ فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَا تَنْجُسُ قُلْتَا الْمَاءِ. □ فَوَدَّ: (لَا تُحْسَبُ ثَانِيَةً) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فِيهِ نَظَرٌ) قِيلَ الْبَحْثُ ظَاهِرٌ وَالنَّظَرُ فِيهِ نَظَرٌ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَاءَ الْمُسْتَعْمَلَ فِي الْوَجْهِ لَوْ لَمْ يَتَفَصَّلْ عَنْهُ وَرَدَّ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى لَمْ يَحْصُلْ لَهُ سُنَّةُ التَّثْلِيثِ وَأَجِيبُ بِأَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ هُوَ الْأَصَحُّ أَيِ مُدْرَكًا كَمَا يَظْهَرُ مِمَّا يَأْتِي كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (فِيهِ نَظَرٌ) تَأَمَّلْ هَلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَأْتِي لَهُ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ شِبْهُ تَنَاقُضٍ أَمْ لَا بَصْرِيٍّ أَقُولُ قَدْ أَشَارَ الشَّارِحُ إِلَى دَفْعِهِ هُنَاكَ بِقَوْلِهِ وَلِضَعْفِ الْبَلَلِ الْخ وَحَاصِلُهُ أَنَّ مَاءَ الْمَسْحِ تَافَهُ وَلَيْسَ لَهُ قُوَّةُ كَقُوَّةِ مَاءِ الْغَسْلَةِ الْأُولَى. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ أَمَكَّنَ تَوَجُّيْهُهُ الْخ) وَعَلَى هَذَا يُمَكِّنُ الْفَرْقُ بَيْنَ ذَلِكَ وَالتَّحْرِيكِ فِي الْمَاءِ وَلَوْ قَلِيلًا سَم. □ فَوَدَّ: (فَلَا بُدَّ مِنْ مَاءٍ جَدِيدٍ) فِي تَوَقُّفِ الْإِسْتِظْهَارِ عَلَى الْمَاءِ الْجَدِيدِ نَظَرٌ سَم عِبَارَةُ السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ وَالْمُرَادُ بِالِاسْتِظْهَارِ الْإِحْتِيَاطُ بِتَحْقِيقِ وَصُولِ الْمَاءِ إِلَى جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْمَغْسُولِ وَتَوَقُّفِهِ عَلَى مَاءٍ جَدِيدٍ مَحَلٌّ تَأَمَّلْ اه أَيِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَحْصُلُ جَزْمًا بِالتَّزْدِيدِ. □ فَوَدَّ: (وَقَدْ يَخْرُمُ) إِلَى قَوْلِهِ، وَيَظْهَرُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَقَوْلُ شَارِحٍ إِلَى أَوْ احْتَاجَ وَقَوْلُهُ بَلْ لَوْ كَانَ إِلَى وَقَدْ يُنْدَبُ وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ.

□ فَوَدَّ: (وَقَدْ يَخْرُمُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَقَدْ يَجِبُ الْإِفْتِصَارُ عَلَى مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ عِنْدَ ضَيْقِ وَقْتِ الْفَرْصِ

□ فَوَدَّ: (وَتَثْلِيثُ الْغَسْلِ) لَوْ احْتَاجَ فِي تَعْلِيمِ غَيْرِهِ الْوُضُوءَ إِلَى الْإِفْتِصَارِ عَلَى مَرَّةٍ مَرَّةٍ أَوْ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ يَنْبَغِي أَنْ تَنْتَقِيَ الْكِرَاهَةُ م. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ أَمَكَّنَ تَوَجُّيْهُهُ الْخ) عَلَى هَذَا يُمَكِّنُ الْفَرْقُ بَيْنَ ذَلِكَ وَالتَّحْرِيكِ فِي الْمَاءِ وَلَوْ قَلِيلًا. □ فَوَدَّ: (فَلَا بُدَّ مِنْ مَاءٍ جَدِيدٍ) فِي تَوَقُّفِ الْإِسْتِظْهَارِ عَلَى الْمَاءِ الْجَدِيدِ نَظَرٌ.

﴿قَدْ: (وَالْجَبْرِ وَالْعِمَامَةِ) الْأَوْجَهُ سَنُثَلِّثُ مَسْجِهُمَا بِخِلَافِ الْحُفِّ؛ لِأَنَّ ثَلَاثَ مَسْجِهِ يَعْنِيهِ م. ر. ﴿قَدْ: (وَأَنَّ الْأَوَّلَىٰ أَوَّلَىٰ) فِيهِ نَظَرٌ.

كالبسْمَلَةِ والذِّكْرُ عَقِبَهُ لِلاتِّبَاعِ فِي أَكْثَرِ ذَلِكَ وَيُكْرَهُ النِّقْصُ عَنِ الثَّلَاثِ كَالزِّيَادَةِ عَلَيْهَا أَيِ بِنْيَةِ
الْوُضُوءِ كَمَا بَحَثَهُ جَمَعَ وَتَحَرُّمُ مِنْ مَاءٍ مُوقُوفٍ عَلَى التَّطْهِيرِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُعْطَ الْمُنْدُوبُ مِمَّا

الْقَلْبِ وَقَدْ حَصَلَتْ بِخِلَافٍ غَيْرِهِ اهـ. وفي حاشية المنهَج لِلْحَلَبِيِّ لَا يُنْدَبُ تَثْلِيثُهَا كَمَا أَفْتَى بِهِ وَالِدُ
شَيْخِنَا انْتَهَى اهـ كُرْدِيٌّ وَرَجَّحَ ع ش نَذَبَ تَثْلِيثَ النِّيَّةِ اللَّفْظِيَّةِ وَنَظَرَ الْبُجَيْرِيُّ فِي عِلَّتِهِ وَاسْتَظْهَرَ السَّيِّدُ
الْبُضْرِيُّ عَدَمَ نَذْبِهِ. وقال شَيْخُنَا وَهُوَ أَيِ عَدَمِ التَّذَبُّبِ الْمُعْتَمَدُ اهـ، وَهُوَ الظَّاهِرُ. ٥ قوله: (كالبسْمَلَةِ) أَيِ
أَوَّلِهِ. ٥ قوله: (وَالذِّكْرُ حَقِيقَةٌ) ودُعَاءُ الْأَعْضَاءِ وَقِرَاءَةُ سُورَةِ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [يوسف ٢: شَيْخُنَا وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنْ
الْإِيْعَابِ بِمِثْلِهِ. ٥ قوله: (لِلاتِّبَاعِ فِي أَكْثَرِ ذَلِكَ) وَقِيَاسًا فِي غَيْرِهِ أَغْنَى نَحْوُ ذَلِكَ وَالسُّوَالِكُ وَالتَّسْمِيَةُ
إِيْعَابٌ اهـ كُرْدِيٌّ. ٥ قوله: (وَيُكْرَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَإِنَّمَا لَمْ يُعْطَ فِي الْمُغْنِي وَالنِّهَايَةِ. ٥ قوله: (وَيُكْرَهُ النِّقْصُ)
وَأَمَّا وَضُوءُهُ ﷺ مَرَّةً مَرَّةً وَمَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ فَإِنَّمَا كَانَ لِيَيْنِ الْجَوَارِ شَيْخُنَا زَادَ الْمُغْنِي فَكَانَ فِي ذَلِكَ الْحَالِ
أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ الْبَيَانَ فِي حَقِّهِ ﷺ وَاجِبٌ اهـ. وفي سَمَ مَا نَصَّهُ لَوْ احتَاجَ فِي تَعْلِيمِ غَيْرِهِ الْوُضُوءَ إِلَى
الْإِقْتِصَارِ عَلَى مَرَّةٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ يَنْبَغِي أَنْ تَنْتَفِي الْكَرَاهَةُ م ر اهـ. وفي ع ش مَا نَصَّهُ.

(فَرَعَ) لَوْ نَذَرَ الْوُضُوءَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ هَلْ يَنْتَقِذُ نَذْرَهُ أَمْ لَا؛ لِأَنَّهُ مَكْرُوهٌ فِيهِ نَظَرُ قَالَ شَيْخُنَا الشُّوَبَرِيُّ لَا
يَنْتَقِذُ قُلْتُ، فَإِنْ أَرَادَ بَعْدَ انْتِقَادِهِ إلْغَاءَهُ بِحَيْثُ يَجُوزُ لَهُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى وَاحِدَةٍ فَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ
مُسْتَحَبَّةٌ وَالْمَكْرُوهُ إِنَّمَا هُوَ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الثَّانِيَتَيْنِ، وَإِنْ أَرَادَ بَعْدَ انْتِقَادِهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِقْتِصَارُ عَلَيْهِمَا
فَظَاهِرٌ اهـ. ٥ قوله: (كَالزِّيَادَةِ إلَخ) وَيُكْرَهُ الْإِسْرَافُ فِي الْمَاءِ وَلَوْ عَلَى الشَّطِّ نِهَايَةً أَيِ شَطِّ الْبَحْرِ بِخِلَافِ
مَا لَوْ كَانَ عَلَى نَفْسِ الْبَحْرِ فَلَا كَرَاهَةَ. ٥ قوله: (كَمَا بَحَثَهُ) أَيِ تَقْيِيدُ الزِّيَادَةِ بِنْيَةِ الْوُضُوءِ. ٥ قوله: (وَتَحَرُّمُ
مِنْ مَاءٍ مُوقُوفٍ إلَخ) أَيِ تَحَرُّمُ الزِّيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِ مِنْ مَاءٍ مُوقُوفٍ عَلَى مَنْ يَنْطَلِقُ بِهِ أَوْ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ
كَالْمَدَارِسِ وَالرُّبُطِ؛ لِأَنَّهُمَا غَيْرُ مَاذُونٍ فِيهَا مُغْنِي وَنِهَايَةً. قال ع ش. وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا حُرْمَةُ الْوُضُوءِ مِنْ
مَغَاطِسِ الْمَسَاجِدِ وَالْإِسْتِنْجَاءِ مِنْهَا لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ؛ لِأَنَّ الْوَاقِفَ إِنَّمَا وَقَفَهُ لِلِإِعْتِسَالِ مِنْهُ دُونَ غَيْرِهِ نَعَمْ
يَجُوزُ الْوُضُوءُ وَالْإِسْتِنْجَاءُ مِنْهَا لِمَنْ يُرِيدُ الْغُسْلَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ سُنَنِهِ وَكَذَا يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ حُرْمَةُ مَا
جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ أَنْ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَدْخُلُونَ فِي مَحَلِّ الطَّهَارَةِ لِتَفْرِيعِ أَنْفُسِهِمْ ثُمَّ يَغْسِلُونَ وَجُوهَهُمْ
وَأَيْدِيَهُمْ مِنْ مَاءِ الْفَسَاقِي الْمُعَدَّةِ لِلْوُضُوءِ لِإِزَالَةِ الْغُبَارِ وَنَحْوِهِ بِلَا وَضُوءٍ وَلَا إِرَادَةِ صَلَاةٍ، وَيَنْبَغِي أَنْ
مَحَلُّ حُرْمَةٍ مَا ذُكِرَ مَا لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِفِعْلٍ مِثْلِهِ فِي زَمَنِ الْوَاقِفِ وَيُعْلَمُ بِهِ قِيَاسًا عَلَى مَا قَالُوهُ فِي مَاءِ
الصَّهَارِيجِ الْمُعَدَّةِ لِلشُّرْبِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا جَرَتْ الْعَادَةُ فِي زَمَنِ الْوَاقِفِ بِاسْتِعْمَالِ مَائِهَا لِغَيْرِ الشُّرْبِ وَعِلْمُ بِهِ
لَمْ يَحْرُمْ اسْتِعْمَالُهُ فِيمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَنْصُ الْوَاقِفُ عَلَيْهِ اهـ. قوله: (أَيِ بِنْيَةِ الْوُضُوءِ) أَيِ أَوْ
أَطْلَقَ فَلَوْ زَادَ عَلَيْهَا بِنْيَةُ التَّبَرُّدِ أَوْ مَعَ قَطْعِ نِيَّةِ الْوُضُوءِ عَنْهَا لَمْ يُكْرَهُ مُغْنِي. ٥ قوله: (الْمُنْدُوبُ) نَائِبُ فَاعِلٍ
لَمْ يُعْطَ وَقَوْلُهُ مِمَّا وَقَفَ إلَخَ مُتَعَلِّقٌ بِهِ أَيِ بَلَمْ يُعْطَ. ٥ قوله: (وَإِنَّمَا لَمْ يُعْطَ الْمُنْدُوبُ إلَخ) أَيِ لَمْ يَجُزْ أَنْ
يُعْطِيَ الزَّائِدُ عَلَى الْفَرْضِ لِلْمَيِّتِ مِنَ الْمَوْقُوفِ لِلْأَكْفَانِ مَعَ أَنَّهُ يَجُوزُ التَّطَهُّرُ بِالزَّائِدِ عَلَى الْفَرْضِ إِلَى

وُقِفَ لِلْكَفَانِ؛ لِأَنَّهُ يَسَامَحُ فِي الْمَاءِ لِتَفَاهَيْهِ مَا لَا يَسَامَحُ فِي غَيْرِهِ وَشَرَطُ حُصُولِ التَّلْثِيثِ حُصُولُ الْوَاجِبِ أَوَّلًا وَلَا يَحْصُلُ لِمَنْ تَمَّ وَضُوءُهُ ثُمَّ أَعَادَهُ مَرَّتَيْنِ خِلَافًا لِجَمْعِ مُتَقَدِّمِينَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْقُلْ مَعَ تَبَاعُدِ غَسْلِ الْأَعْضَاءِ وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ فِي الْفَمِ وَالْأَنْفِ وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مَسْحِ بَعْضِ رَأْسِهِ وَتَلْتُهُ حَصَلَتْ لَهُ سُنَّةُ التَّلْثِيثِ كَمَا شَمِلَهُ الْمَثْنُ وَغَيْرُهُ وَقَوْلُهُمْ لَا يُحْسَبُ تَعَدُّ قَبْلَ تَمَامِ الْعُضْوِ؛ مَفْرُوضٌ فِي عُضْوٍ يَجِبُ اسْتِعَابُهُ بِالتَّطْهِيرِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حُسْبَانِ الْغُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ

الْثَلَاثُ مِنَ الْمَاءِ الْمَوْقُوفِ لِلتَّطْهِيرِ لِلْفَرْقِ الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كُرِدِي. □ فُود: (لِتَفَاهَيْهِ) أَيِ حَقَارَتِهِ كُرِدِي. □ فُود: (وَشَرَطُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُفَرَّقُ فِي الْمُغْنِيِّ. □ فُود: (حُصُولُ التَّلْثِيثِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ التَّعَدُّ أَح. □ فُود: (وَلَا يَحْصُلُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ اقْتَصَرَ فِي النَّهَايَةِ. □ فُود: (ثُمَّ أَعَادَهُ إِنْخ) وَحُكْمُ هَذِهِ الْإِعَادَةِ الْكَرَاهَةُ كَالزِّيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِ وَكَانَ وَجْهٌ عَدَمُ حُرْمَةِ ذَلِكَ أَنَّهُ تَابِعٌ لِلطَّهَارَةِ وَتَبِعَةً لَهَا فِي الْجُمْلَةِ فَلَا يُقَالُ أَنَّهُ عِبَادَةٌ فَاسِدَةٌ فَتَحْرُمُ سَمَ عَلَى حَجِّ أَح. ش. عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ وَهُوَ مَكْرُوهٌ كَتَجْدِيدِ الْوُضُوءِ قَبْلَ فِعْلِ صَلَاةٍ أَوْ تَزْيِيلِهَا لَا تَحْرِمُ خِلَافًا لِابْنِ حَجٍّ وَعَلَّلَ الْحُرْمَةَ بِأَنَّهُ تَعَاطَى عِبَادَةٌ فَاسِدَةٌ وَرَدَّه م ر بَانَ الْقَصْدُ مِنْهُ التَّظَافَةُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يَحْرُمُ نَظَرًا لِلْقَوْلِ بِحُصُولِ التَّلْثِيثِ بِهِ أَح. □ فُود: (مَعَ تَبَاعُدِ غَسْلِ الْأَعْضَاءِ إِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالنَّهَايَةِ، فَإِنْ قِيلَ قَدْ مَرَّ فِي الْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ أَنَّ التَّلْثِيثَ يَحْصُلُ بِذَلِكَ أَجِيبُ بِأَنَّ الْفَمَ وَالْأَنْفَ كَعْضُ وَاحِدٍ فَجَازَ ذَلِكَ فِيهِمَا كَالْيَدَيْنِ بِخِلَافِ الْوَجْهِ وَالْيَدِ مَثَلًا لِتَبَاعُدِهِمَا فَيَتَّبِعِي أَنْ يُفْرَغَ مِنْ أَحَدِهِمَا ثُمَّ يَنْتَقِلَ إِلَى الْآخَرِ أَح. وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهَا عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ وَفِي قَوْلِهِ كَالْيَدَيْنِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ تَلْثِيثَ الْيَدَيْنِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَلْثِيثِ إِحْدَاهُمَا قَبْلَ الْآخَرَى بَلْ لَوْ تَلْتُهُمَا مَعًا أَوْ مُرْتَبًا أَجْزَاءَ ذَلِكَ فَتَأَمَّلْهُ وَهَذَا هُوَ الْمُنْجَهِ إِذْ لَا يَشْتَرِطُ تَرْتِيبَ بَيْنَ تَطْهِيرِهِمَا وَاعْتِبَارُ التَّرْتِيبِ بَيْنَهُمَا بِالنِّسْبَةِ لِلثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ دُونَ الْأُولَى وَمِمَّا لَا وَجْهَ لَهَا فَلْيَتَأَمَّلْ أَح. وَأَقْرَهُ ع. ش. □ فُود: (خِلَافًا لِجَمْعِ مُتَقَدِّمِينَ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ خِلَافًا لِلرُّوْيَانِيِّ وَالْفُورَانِيِّ أَح. □ فُود: (وَبِهِ إِنْخ) أَيِ بِقَوْلِهِ مَعَ تَبَاعُدِ غَسْلِ الْأَعْضَاءِ.

□ فُود: (وَتَلْتُهُ) أَيِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ ش. وَأَمَّا لَوْ مَسَحَ بَعْضُ رَأْسٍ ثَلَاثًا فِي مَحَلٍّ مُتَعَدِّدٍ فَتَقِيلُ عَنْ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ أَنَّهُ يَحْصُلُ بِهِ التَّلْثِيثُ وَرَدَّه وَلَدَهُ الشَّمْسُ م ر وَالرَّدُّ ظَاهِرٌ بُجَيْرِمِيِّ. □ فُود: (حَصَلَتْ سُنَّةُ التَّلْثِيثِ) فَهَلْ يُسَنُّ بَعْدَ ذَلِكَ مَسْحُ الْبَاقِيِ وَتَلْتُهُ يَتَّبِعِي نَعَمَ سَم. □ فُود: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ) أَيِ بَيْنَ عَدَمِ حُسْبَانِ التَّلْثِيثِ وَالتَّعَدُّ قَبْلَ تَمَامِ الْعُضْوِ الْوَاجِبِ اسْتِعَابُهُ بِالتَّطْهِيرِ.

□ فُود: (وَلَا يَحْصُلُ لِمَنْ تَمَّ وَضُوءُهُ إِنْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَطْهِيرِهِ فِي الْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ أَنَّ الْوَجْهَ وَالْيَدَ مُتَبَاعِدَانِ فَيَتَّبِعِي أَنْ يُفْرَغَ مِنْ أَحَدِهِمَا ثُمَّ يَنْتَقِلَ إِلَى الْآخَرِ وَأَمَّا الْفَمُ وَالْأَنْفُ فَكَعْضُورٌ فَجَازَ تَطْهِيرُهُمَا مَعًا كَالْيَدَيْنِ انْتَهَى وَفِي قَوْلِهِ كَالْيَدَيْنِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ تَلْثِيثَ الْيَدَيْنِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَلْثِيثِ إِحْدَاهُمَا قَبْلَ الْآخَرَى بَلْ لَوْ تَلْتُهُمَا مَعًا أَجْزَاءَ ذَلِكَ فَتَأَمَّلْهُ وَهَذَا هُوَ الْمُنْجَهِ إِذْ لَا يَشْتَرِطُ تَرْتِيبَ بَيْنَ تَطْهِيرِهِمَا، وَاعْتِبَارُ التَّرْتِيبِ بَيْنَهُمَا بِالنِّسْبَةِ لِلثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ دُونَ الْأُولَى وَمِمَّا لَا وَجْهَ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فُود: (ثُمَّ أَعَادَهُ) وَحُكْمُ هَذِهِ الْإِعَادَةِ الْكَرَاهَةُ كَالزِّيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِ وَكَانَ عَدَمُ حُرْمَةِ ذَلِكَ أَنَّهُ تَابِعٌ لِلطَّهَارَةِ وَتَبِعَةً لَهَا فِي الْجُمْلَةِ فَلَا يُقَالُ أَنَّهُ عِبَادَةٌ فَاسِدَةٌ فَتَحْرُمُ. □ فُود: (حَصَلَتْ لَهُ سُنَّةُ التَّلْثِيثِ) فَهَلْ يُسَنُّ بَعْدَ ذَلِكَ

قبل الفرض بأن هذا غسل محل آخر قصِدَ تطهيره لذاته فلم يتوقف على سبق غيره له وذلك تكرير غسل الأول فتوقف على وجود الأولى إذ لا يحصل التكرير إلا حينئذ (ويأخذ الشاك) في استيعاب أو عدَد (باليقين) وجوباً في الواجب وندباً في المندوب ولو في الماء الموقوف نعم يكفي ظن استيعاب العضو بالغسل، وإن لم يتيقنه كما يتيقنه في شرح الإرشاد ولا نظراً لاحتمال الوقوع في رابعة، وهي بدعة؛ لأنها لا تكون بدعة إلا مع التحقق (ومسح كل رأسه) للاتباع إذ هو أكثر ما ورد في صفة وضوئه ﷺ وخروجاً من خلاف موجه والأفضل في كيفية أن يضع يديه على مقدم رأسه ملصقاً مسبحته بالأخرى وإبهامه بضدغيه، ويذهب بهما لقفاه ثم إن انقلب شعره ردهما لمبدئه ليصل الماء لجميعه ومن ثم كانا مرة وفارقاً نظيرهما في السعي؛ لأن القصْد ثم قطع المسافة وإلا لتحو ضفره أو طوله.....

☐ فوه: (وذلك) أي التثليث والتعدد في العضو المذكور. ☐ فوه: (وجوباً) إلى قوله أي لاختلاط بلله في النهاية والمغني إلا قوله ولو في الماء إلى ولا نظراً وقوله وفارقاً إلى وإلا. ☐ فوه: (وجوباً في الواجب وندباً) فلو شك في استيعاب عضو وجب عليه استيعابه أو هل غسل ثلاثاً أو اثنتين جعله اثنتين وغسل ثلاثة شح بأفضل ومغني. ☐ فوه: (نعم يكفي ظن إلخ) أي فيستثنى هذا من قولهم المراد بالشك في أبواب الفقه مطلق التردد ش. ☐ فوه: (ولا نظراً إلخ) رد لما قيل لا يأخذ بالأكثر حذراً من أن يزيد رابعة فإنها بدعة وترك سنة أهون من ارتكاب بدعة. ☐ فوه: (لأنها إلخ) علة لعدم النظر. ☐ فوه: (إلا مع التحقق) أي عند العلم بكونها رابعة شيخنا. ☐ فوه: (إذ هو إلخ) علة للملة. ☐ فوه: (وخروجاً) عطف على قوله للاتباع. ☐ فوه: (من خلاف موجه) أي كالإمام مالك. ☐ فوه: (ثم إن انقلب شعره) ينبغي إذا لم يتقلب لطوله أن يتوقف تمام الأولى على مسح الجهة التي انقلب الشعر عليها إلى جهة القفا؛ لأن الاستيعاب إنما يتحقق حينئذ سم. ☐ فوه: (لمبدئه) أي مبدأ الوضع عبارة النهاية والمغني إلى المكان الذي ذهب منه اهـ.

☐ فوه: (ومن ثم) أي من أجل أن الرد لأجل ما ذكر. ☐ فوه: (كانا مرة) أي كان الذهاب والرد مسحاً واحدة مغني ونهاية. ☐ فوه: (وفارقاً) أي الذهاب والعود هنا نظيرها في السعي أي حيث يحسب كل من الذهاب والعود في السعي مرة. ☐ فوه: (وإلا) أي، وإن لم يتقلب شعره. ☐ فوه: (لتحو ضفره) أي أو

مسح الباقي وتثليثه ينبغي نعم. ☐ فوه: (ومسح كل رأسه) أفنى الفقهاء بأنه يسن للمرأة مسح ذوائها المسترسلة وفي شرح المهذب خلافه؛ لأنه لما حكى استدلال المخالفين على عدم سن مسح أسفل الخف بأنه ليس محلاً للفرض فلم يسن كالساق قال وأما قياسهم على الساق فجوابه من وجهين: أحدهما: أنه ليس بمحاذٍ للفرض فلم يسن مسحه كالذوابة التازلة عن حد الرأس بخلاف أسفلها فإنه محاذٍ محلّ الفرض فهو كشعر الرأس الذي لم ينزل عن محلّ الفرض اهـ ويؤخذ منه أن إطالة التحجيل غير مسنون لماسح الخف. ☐ فوه: (ثم إن انقلب شعره) ينبغي إذا لم يتقلب لطوله أن يتوقف تمام

فلا لصَيُورَةِ المَاءِ مُسْتَعْمَلًا أَي لا خِتِلَاطٌ بِلَّيْهِ بِبَلَلٍ يَدُهُ الْمُتَفَصِّلُ عَنْهُ حُكْمًا بِالنِّسْبَةِ لِلثَّانِيَةِ وَلِضَعْفِ الْبَلَلِ أَثَرُ فِيهِ أَدْنَى اخْتِلَاطٍ فَلَا يُنَافِيهِ مَا مَرَّ مِنَ التَّقْدِيرِ فِي اخْتِلَاطِ الْمُسْتَعْمَلِ بِغَيْرِهِ، وَيَقَعُ أَقْلُ مُجْزِيٍّ هُنَا وَفِي سَائِرِ نَظَائِرِهِ كَزِيَادَةِ نَحْوِ قِيَامِ الْفَرْضِ عَلَى الْوَاجِبِ إِلَّا بِعَمْرِ الزَّكَاءِ لِيَعْتَدِرَ تَجْزِئَتُهُ فَرْضًا وَالبَاقِي نَفْلًا عَلَى الْمُعْتَمَدِ مِنْ تَنَاقُضٍ فِيهِ يَبَيِّنُهُ بِمَا فِيهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَعَلَى وَقُوعِ الْكُلِّ فَرْضًا فَمَعْنَى عَدِّهِمْ لَهُ مِنَ الشُّنَنِ أَنَّهُ بِاعْتِبَارِ فِعْلِ الْاِسْتِعَابِ إِذَا فَعَلَهُ وَقَعَ وَاجِبًا. (ثُمَّ) مَسَحَ جَمِيعَ (أُذُنَيْهِ) ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا بِبَاطِنِ أَنْمَلَتْنِي سَبَابَتَيْهِ وَإِبَاهَمَيْهِ بِمَاءٍ غَيْرِ مَاءِ الرَّاسِ

عَدَمِهِ وَقَصْرَهُ نِهَايَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (فَلَا إِلَخَ) أَي فَلَا يَرُدُّ إِذْ لَا فَايِدَةَ لَهُ، فَإِنْ رَدَّ لَمْ تُحَسَبِ ثَانِيَةً لِصَيُورَةِ إِلَخَ نِهَايَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (لِصَيُورَةِ المَاءِ مُسْتَعْمَلًا) تَأْمَلُهُ مَعَ قَوْلِهِ أَيْضًا فَبَحَثَ أَنَّهُ لَوْ رَدَّ إِلَخَ انْتَهَى بِضَرْبِيٍّ وَمَرَّ هُنَاكَ جَوَابُهُ. □ قَوْلُهُ: (بِلَّيْهِ) أَي بَلَّلَ شَعْرَهُ وَ. □ قَوْلُهُ: (هَنَةً) أَي عَنِ الشَّعْرِ أَوْ بِلَّيْهِ. □ قَوْلُهُ: (لِلثَّانِيَةِ) أَي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ الْحَاصِلَةِ بِالرَّدِّ. □ قَوْلُهُ: (وَلِضَعْفِ الْبَلَلِ إِلَخَ) لَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ مَعَ قَاعِدَةِ آتَا لَا تَسْلُبُ الطَّهَوْرِيَّةَ بِالشُّكِّ وَمَعَ أَنَّ الْفَرْضَ أَقْلُ مُجْزِيٍّ وَمَاؤُهُ يَسِيرُ جِدًّا بِالنِّسْبَةِ لِمَاءِ الْبَاقِي فَالْغَالِبُ أَنَّهُ لَا يُغَيِّرُ لَوْ قُدِّرَ مُخَالِفًا وَسَطًا فَلْيَتَأَمَّلْ سَمْعًا عَلَى حَاجَةِ ش. □ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ صَاحِبَ الْقَوْلِ الرَّاجِحِ لَا يَقْطَعُ نَظَرَهُ عَنِ الْمَرْجُوحِ وَهُوَ كَمَا يَأْتِي أَنَّ مَسْحَ الرَّاسِ يَقَعُ كُلُّهُ فَرْضًا. □ قَوْلُهُ: (وَيَقَعُ) إِلَى قَوْلِهِ مِنْ تَنَاقُضٍ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (كَزِيَادَةِ نَحْوِ قِيَامِ الْفَرْضِ) أَي كَتَطْوِيلِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْقِيَامِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (إِلَّا بِعَمْرِ الزَّكَاءِ) أَي الْمُخْرَجِ عَنْهَا دُونَ خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ نِهَايَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَى وَقُوعِ الْكُلِّ فَرْضًا) أَي الْمَرْجُوحِ وَ. □ قَوْلُهُ: (لَهُ) أَي لِمَسْحِ الْكُلِّ (وَقَوْلُهُ فَلَا فَعَلَهُ وَقَعَ وَاجِبًا) قَدْ يُقَالُ إِنَّ كَانَ الْوَاجِبَ مُطْلَقًا مَسَحَ الرَّاسَ كُلًّا أَوْ بَعْضًا فَوَاضِحٌ أَوْ مَسَحَ الْبَعْضَ فَمَحَلُّ تَأْمَلٍ بِضَرْبِيٍّ.

□ قَوْلُهُ (ثُمَّ أَدْنِيَهُ) اَعْلَمَنَّ أَنَّ اسْتِحْبَابَ مَسْحِهِمَا غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِاسْتِعَابِ مَسْحِ جَمِيعِ الرَّاسِ وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ مُتَمَسِّكًا بِذِكْرِهِمْ ذَلِكَ عَقِبَ مَسْحِ كُلِّهَا فَقَدْ وَهَمَ نِهَايَةً زَادَ سَمْعًا بَلَّ تَرْتِيبَ مَسْحِهِمَا عَلَى قَوْلِهِ وَمَسَحَ كُلَّ رَأْسِهِ إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ أَضَلِّ مَسْحِهَا نَعَمْ يَبْقَى الْكَلَامُ فِيمَا لَوْ أَرَادَ مَسْحَ جَمِيعِ رَأْسِهِ فَمَسَحَ بَعْضَ رَأْسِهِ ثُمَّ أَدْنِيَهُ فَهَلْ يَقُوتُ سُنَّةُ تَعْمِيمِ الرَّاسِ بِالمَسْحِ فِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسٌ مَا قُلْنَا الْفَوَاتُ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ يُسَنُّ مَسْحُ الرَّاسِ ثَلَاثًا قَبْلَ مَسْحِ الْأُذُنِ وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى طَرِيقِ الْمَجْمُوعِ فِي تَقْدِيمِ الْاِسْتِثْنَاءِ أَمَّا عَلَى طَرِيقِ الرُّوْضَةِ فِيهِ فَلَا إِشْكَالَ هُنَا فِي حُسْبَانِ مَسْحِ الْأُذُنَيْنِ وَقَوَاتِ بَقِيَّةِ الرَّاسِ اه. □ قَوْلُهُ: (ظَاهِرُهُمَا وَبَاطِنُهُمَا) وَالْمُرَادُ بِظَاهِرِهِمَا مَا يَلِي الرَّاسَ وَبَاطِنُهُمَا مَا يَلِي الْوَجْهَ شَيْخُنَا وَبُحَيْرِمِيٍّ فَقَوْلُهُ (سَبَابَتَيْهِ وَإِبَاهَمَيْهِ) نَشَرُّ لَا عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ. □ قَوْلُهُ: (بِمَاءٍ غَيْرِ مَاءِ الرَّاسِ) أَي لِيَحْضُلَ الْأَكْمَلُ وَالْأَفْضَلُ السُّنَّةُ يَحْضُلُ بِبَلَلٍ

الْأُولَى عَلَى مَسْحِ الْجِهَةِ الَّتِي انْقَلَبَ الشَّعْرُ عَلَيْهَا إِلَى جِهَةِ الْقَفَا؛ لِأَنَّ الْاِسْتِعَابَ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ حَيْثُذ. □ قَوْلُهُ: (وَلِضَعْفِ الْبَلَلِ إِلَخَ) لَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ مَعَ قَاعِدَةِ آتَا لَا تَسْلُبُ الطَّهَوْرِيَّةَ بِالشُّكِّ وَمَعَ أَنَّ الْفَرْضَ أَقْلُ مُجْزِيٍّ وَمَاؤُهُ يَسِيرُ جِدًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْبَاقِي فَالْغَالِبُ أَنَّهُ لَا يُغَيِّرُ لَوْ قُدِّرَ مُخَالِفًا وَسَطًا فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَدْنِيَهُ) قَدْ يُتَوَهَّمُ مِنْ تَرْتِيبِهِ عَلَى قَوْلِهِ وَمَسَحَ كُلَّ رَأْسِهِ أَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مَسْحِ بَعْضِ رَأْسِهِ لَمْ

وَمَسَحَ صِمَاخَيْهِمَا بِطَرَفَيْ سَبَابَتَيْهِ بِمَاءٍ جَدِيدٍ أَيْضًا لِلتَّبَاعِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ نَعَمْ مَاءُ الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّالِثَةِ مِنْ مَاءِ الرَّأْسِ يُخْصَلُ أَصْلُ سُنَّةٍ مَسْحِهِمَا؛ لِأَنَّهُ طَهُورٌ وَأَفَادَتْ ثُمَّ الْغَاءُ تَقْدِيمُهُمَا عَلَى مَسْحِ الرَّأْسِ فَيُسَنُّ فَعْلُهُمَا بَعْدَهُ (فَإِنْ عَسَرَ رَفْعُ الْعِمَامَةِ) أَوْ نَحْوِ الْقَلَنْشُوءَةِ أَوْ الْخِمَارِ أَوْ لَمْ يُرِدْ ذَلِكَ نَعَمْ قَدْ يُوجَّهُ تَقْيِيدُهُ بِأَنَّ سَبَبَهُ تَوَقُّفُ الْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ عَلَيْهِ (كَمَلَّ بِالْمَسْحِ عَلَيْهَا).....

الرَّأْسِ فِي الْمَسْحَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّالِثَةِ بِخِلَافِ الْأَوَّلَى شَرْحُ بِأَفْضَلٍ وَشَيْخُنَا، وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ .
 ❦ قَوْلُهُ: (بِمَاءٍ جَدِيدٍ الْخ) أَيِ غَيْرِ مَاءِ الرَّأْسِ وَالْأَذُنَيْنِ لِيُخْصَلَ الْأَفْضَلُ فَلَوْ مَسَحَهُمَا بِمَا فِيهِمَا حَصَلَ أَصْلُ السُّنَّةِ شَرْحُ بِأَفْضَلٍ . ❦ قَوْلُهُ: (وَمَسَحَ صِمَاخَيْهِمَا الْخ) ثُمَّ يُلْصِقُ كَفَّيْهِ وَهُمَا مَبْلُوتَانِ بِالْأَذُنَيْنِ اسْتَظْهَارًا إِفْتِنَاءً وَشَرْحُ بِأَفْضَلٍ وَسُنُّ غَسْلِ الْأَذُنَيْنِ ثَلَاثًا مَعَ الْوَجْهِ لِمَا قِيلَ إِنَّهُمَا مِنْهُ وَمَسْحُهُمَا مَعَ الرَّأْسِ ثَلَاثًا لِمَا قِيلَ إِنَّهُمَا مِنْهُ وَمَسْحُهُمَا ثَلَاثًا اسْتِغْلَالًا لِكَوْنِهِمَا عُضْوَيْنِ مُسْتَقِلَّيْنِ عَلَى الرَّاجِحِ وَالصَّاقِ كَفَّيْهِ مَبْلُوتَيْنِ بِهِمَا ثَلَاثًا اسْتَظْهَارًا فَجُمْلَةُ مَا فِيهِمَا اثْنَتَا عَشْرَةَ مَرَّةً شَيْخُنَا وَقَلِيْبِي . ❦ قَوْلُهُ: (وَأَفَادَتْ ثُمَّ الْغَاءُ تَقْدِيمُهُمَا الْخ) وَلَا يُشْتَرَطُ التَّرْتِيبُ فِي اخْتِذِ الْمَاءِ لِمَسْحِ الرَّأْسِ وَمَسْحِ الْأَذُنَيْنِ فَلَوْ بَلَّ أَصَابِعَهُ وَمَسَحَ رَأْسَهُ بَبَعْضِهَا وَمَسَحَ أَذُنَيْهِ بِبَاقِيهَا كَفَى مُغْنِي وَشَيْخُنَا . ❦ قَوْلُهُ: (فَيُسَنُّ فَعْلُهُمَا الْخ) أَيِ يُشْتَرَطُ لِحُصُولِ السُّنَّةِ تَأْخِيرُهُمَا عَنْ مَسْحِ الرَّأْسِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي وَشَيْخُنَا . ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوِ الْخِمَارِ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْخَبَرُ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى الْمُتَنِ . ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوِ الْقَلَنْشُوءَةِ) بِضَمِّ السِّينِ عِرْقِيَّةٌ مَخْشِيَّةٌ بِقَطْنٍ بُجَيْرِيٍّ . ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ لَمْ يُرَدْ ذَلِكَ) أَيْ، وَإِنْ سَهَّلَ شَرْحُ بِأَفْضَلٍ فَالتَّغْيِيرُ بِالْعُسْرِ جَزْئِيٌّ عَلَى الْغَالِبِ نِهَائِيَّةٌ . ❦ قَوْلُهُ: (نَعَمْ قَدْ يُوْجَّهُ الْخ) وَيُبْعَدُ هَذَا التَّوْجِيهِ عَدَمُ ذِكْرِ الْخِلَافِ هُنَا وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْخِلَافِ هُنَا خِلَافُ مُوجِبِ الْاسْتِعَابِ عِنْدَ عَدَمِ الْعُذْرِ . ❦ قَوْلُهُ: (تَقْيِيدُهُ) أَيِ تَقْيِيدِ التَّكْمِيلِ بِالْعُسْرِ بِأَنَّ سَبَبَهُ أَيِ سَبَبِ التَّقْيِيدِ . ❦ قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَيِ الْعُسْرِ .

❦ قَوْلُ (سُنِّي): (كَمَلَّ بِالْمَسْحِ الْخ) وَافْتَى الْقَفَالُ بِأَنَّهُ يُسَنُّ لِلْمَرْأَةِ اسْتِعَابَ مَسْحِ رَأْسِهَا وَمَسْحِ ذَوَائِبِهَا الْمُسْتَرْسِلَةِ تَبَعًا وَالْحَقُّ غَيْرُهُ ذَوَائِبُ الرَّجُلِ بِذَوَائِبِهَا فِي ذَلِكَ لَكِنْ جَزَمَ فِي الْمَجْمُوعِ بِعَدَمِ اسْتِحْبَابِ مَسْحِ الذَّوَائِبِ نِهَائِيَّةً أَيِ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ قَالَ سَمِ عَلَى حَجٍّ أَنَّ هَذَا أَيِ مَا فِي الْمَجْمُوعِ غَرَضٌ عَلَى م ر

يُسَنُّ مَسْحُهُمَا حَيْثُ فَلَا تَخْصُلُ سُنَّةُ مَسْحِهِمَا، وَهُوَ فَاسِدٌ بَلَّ تَرْتِيبُ مَسْحِهِمَا عَلَى قَوْلِهِ وَمَسَحَ كُلُّ رَأْسِهِ إِنَّمَا هُوَ بِاِغْتِيَابِ أَصْلِ مَسْحِهِمَا نَعَمْ يَبْقَى الْكَلَامُ فِيمَا لَوْ أَرَادَ مَسَحَ جَمِيعَ رَأْسِهِ فَمَسَحَ بَعْضَ رَأْسِهِ ثُمَّ أَذُنَيْهِ فَهَلْ تَقَوَّتْ سُنَّةُ تَعْمِيمِ الرَّأْسِ بِالْمَسْحِ فِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسٌ مَا قُلْنَا الْفَوَاتُ وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ يُسَنُّ مَسْحُ الرَّأْسِ ثَلَاثًا قَبْلَ مَسْحِ الْأَذُنِ وَلَا يَسَعُ أَحَدًا أَنْ يَقُولَ إِنَّهُ لَوْ مَسَحَ الْأَذُنَيْنِ بَعْدَ مَسْحِ الرَّأْسِ مَرَّةً وَاحِدَةً لَمْ يَجْزِ لِمَنَافَةِ ذَلِكَ لِإِطْلَاقِ إِجْرَاءِ الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً وَمَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ كَمَا صَحَّ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى طَرِيقِ الْمَجْمُوعِ فِي تَقْدِيمِ الْاسْتِنْشَاقِ أَمَّا عَلَى طَرِيقِ الرُّوضَةِ فِيهِ فَلَا إِشْكَالَ هُنَا فِي حُسْبَانِ مَسْحِ الْأَذُنَيْنِ وَقَوَاتِ بَقِيَّةِ الرَّأْسِ . ❦ قَوْلُهُ: (كَمَلَّ بِالْمَسْحِ عَلَيْهَا) فِي شَرْحِ م ر وَمُقْتَضَى إِطْلَاقِهِمْ إِجْرَاءَ الْمَسْحِ عَلَيْهَا، وَإِنْ كَانَ تَحْتَهَا عِرْقِيَّةٌ وَنَحْوُهَا وَيُؤَيِّدُهُ مَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ إِجْرَاءِ الْمَسْحِ عَلَى الطَّلَسَانِ وَافْتَى الْقَفَالُ بِأَنَّهُ يُسَنُّ لِلْمَرْأَةِ اسْتِعَابَ مَسْحِ رَأْسِهَا وَمَسْحِ ذَوَائِبِهَا الْمُسْتَرْسِلَةِ تَبَعًا وَالْحَقُّ غَيْرُهُ ذَوَائِبُ

وإن لم يضعها على طهر؛ لأنه ﷺ «مسح ناصيته وعلى عمامته» وأفهم قوله: كمل أنه لا يكفي المسح عليها استقلالاً والخبر المقتصر عليه فيه اختصاراً بدليل الخبر الأول، وينبغي أن لا يقتصر على أقل من الربع خروجاً من خلاف موجب، وإن قيل لا وجه له وأفهم قولهم إن التكميل بالمسح عليها رخصة أن شرطه أن يتعدى لبسها من حيث اللبس كأن لبسها محرم من غير عذر كما يمتنع عليه المسح على خف كذلك.

بعد كلام القفال فرجع إليه ع ش وفي الكزدي إن الإمداد أقر إفتاء القفال وما ألحق به وزاد الإيعاب، وإن خرج عن حد الرأس بحيث لا يجزئ مسحه اه واغتمده شيخنا فقال ويسن مسح الذوائب المسترسلة، وإن جاوزت حد الرأس اه. □ قوله: (وإن لم يضعها إلخ) وفارقت الخف بأنه بدل ومقتضى إطلاقهم أجزاء المسح عليها، وإن كان تحتها عزيمة ونحوها ويؤيده ما بحثه بعضهم من أجزاء المسح على الطيلسان نهايةً وسَمَ وشيخنا. □ قوله: (لا يكفي المسح عليها إلخ) عبارة النهاية لا يكفي الإقتصار على العمامة، وإن سقط مسح الرأس لنحو علة، وهو كذلك وظاهر تغييرهم بالتكميل أن المسح عليها متأخر عن مسح الرأس ويختل غيرُه، وأنه يمسح ما عدا مقابل المنسوح من الرأس، ويكون به محصلاً للستة اه وكذا في المغيي إلا أنه استظهر عدم اشتراط التأخر عن مسح الرأس وأقر سم ما في النهاية، ويأتي عن شيخنا ما يوافقُه وكلام الشارح يفيد الحكمين الأولين أي عدم كفاية الإقتصار على العمامة واشتراط التأخر عن مسح الرأس. □ قوله: (وينبغي أن لا يقتصر إلخ) لا يظهر مناسبة ذكره هنا بل موقعه شرح ومسح كل رأسه إلا أن يكون هذا راجعاً إلى المثنى. □ قوله: (من خلاف موجب) أي كافي حنيفة. □ قوله: (أن شرطه إلخ) وللتكميل شروط خمسة الأول أن يمسح الواجب من الرأس قبل مسح ما عليها من نحو العمامة خلافاً للعلامة الخطيب الثاني: أن لا يمسح المحاذي لما مسحه من الرأس والمعتد أن هذا ليس بشرط بل قال المحشي إن مسح جميع العمامة أكمل الثالث: أن لا يرفع يده بعد مسح الواجب من الرأس وقبل أن يكمل على نحو العمامة وإلا احتاج إلى ماء جديد فهو شرط للتكميل بالماء الأول الرابع أن لا يكون عاصياً باللبس لذاته كأن لبسها محرم لا لعذر فيمتنع التكميل بخلافه لعارض كأن كان غاصباً لها فيكمل الخامس أن لا يكون على نحو العمامة نجاسة مغفورة عنها كدم براغيث شيخنا وكذا في البجيرمي إلا أنه ذكر الشرط الثاني عن الشيخ عميرة ثم ذكر عن الحفني أنه ليس المراد بذلك حقيقة الاشتراط، وإنما المراد أنه لا يشترط في تأدية الستة مسحه كما يفهمه كلام م ر اه. □ قوله: (كذلك) أي لبسه من غير عذر.

الرجل بدوائرها في ذلك وظاهر تغييرهم بالتكميل أن المسح عليها متأخر عن مسح الرأس ويختل غيرُه، وأنه يمسح ما عدا مقابل المنسوح من الرأس، ويكون به محصلاً للستة اه وتقدم عن شرح المهذب خلاف ما أفتى به القفال في الذوائب وعرض على م ر فرجع إليه. □ قوله: (وإن لم يضعها على طهر) وفارقت الخف بأنه بدل. □ قوله: (كمل) هل يعتد بالمسح عليها قبل مسح بعض الرأس فيه نظر

(وتخليل) ما يجب غسل ظاهره فقط من نحو العارض و (اللحية الكثية) من الذكر والأفضل كونه بأصابع يمينه ومن أسفل وبغرفة مستقلة وعرك عارضيه للتابع ومز سن تثليثه وواضح أنه لا يكمل إلا بتعدد غرفاته ثلاثاً خوفاً من خلاف من قال إن ماء النفل مستعمل ويقاس به غيره في ذلك ويحللها المحرم ندبا يرفق أي وجوباً إن ظن أنه يحصل منه انفصال شيء وإلا فتدبا (و) تخليل (أصابعه) اليدين بالتشبيك والرجلين بأي كيفية كان والأفضل بخنصر يسرى يديه ومن أسفل ومثلياً بخنصر يميني رجله مختتماً بخنصر يسراهما للأمر بتخليل اليدين والرجلين في حديث حسن وورد «أنه ﷺ كان يذللك أصابع رجله بخنصره»، ويجب في ملتفة لا يصل لباطنهما إلا به كتحرريك خاتم كذلك، ويحرم فنق ملتجمة ويسن أن يبدأ

قوله: (ما يجب) إلى قوله وبغرفة في النهاية والمغني . قوله: (ما يجب غسل ظاهره فقط إلخ) أما الشعر الخفيف أو الكثيف الذي في حد الوجه من لحية غير الرجل وعارضيه فيجب إيصال الماء إلى ظاهره وباطنه ومتابته بتخليل أو غيره نهايةً ومغني . قوله: (من نحو العارض) أي الكثيف سم . قوله: (وعرك عارضيه) أي يسن ذلكهما . قوله: (ومز) أي في شرج والمسح سن تثليثه أي التخليل . قوله: (أنه) أي تثليث التخليل وكذا ضمير أو به وغيره، ويجوز إزجاعهما للتخليل وقوله: (في ذلك) أي في توقف الكمال على ماء جديد . قوله: (ويحللها المحرم إلخ) وفقاً للمغني وخلافاً للنهاية والزيادي . ومال إليها شيخنا ثم قال وحمل الأول على ما إذا لم يترتب على التخليل تساقط شعره والثاني على خلافه وهذا جمع بين القولين . قوله: (وجوبا) متعلق بالرفق وكذا قوله: ندبا بصري . قوله: (اليدين) إلى قوله ويسن في النهاية وإلى قوله مجزياً في المغني إلا ما أبيته عليه . قوله: (اليدين) أي أصابع اليدين مغني . قوله: (بالتشبيك) الوجه أن يقال بأي كيفية كان والأفضل أن يكون بالتشبيك سم عبارة شرح بأفضل وتخليل أصابع اليدين والرجلين والأولى كونه في أصابع اليدين بالتشبيك لحصوله بسرعة وسهولة، وإنما يكره لمن بالمسجد ينتظر الصلاة اهـ . قوله: (لمن بالمسجد إلخ) أي وكان تشبيكه عبثاً كما هو ظاهر فلا يضر التشبيك في الوضوء، وإن كان في المسجد ينتظر الصلاة رشدي . قوله: (بخنصر يسرى يديه) كذا في النهاية وقال المغني وشرح بأفضل بخنصر اليد اليسرى أو اليمنى كما في المجموع اهـ وقال الكزدي قوله: أو اليمنى إلخ مال إليه في شرح الإرشاد والخطيب في الإقناع واقتصر شرح المنهج والثحفة والنهاية على اليسرى، وفي شرح العباب خنصر اليسرى أليق إذ هي لإزالة الأوساخ وما بين الأصابع لا يخلو عن وسخ اهـ . قوله: (ويجب في ملتفة) أي التخليل ونحوه في أصابع ملتفة نهايةً ومغني . قوله: (ويحرم فنق ملتجمة) أي؛ لأنه تعذيب بلا

وقوله كمل يفهم المنع وعليه فالفرق بينه وبين أجزاء غسل ما زاد على الواجب من اليدين والرجلين مثلاً قبله لا ينج؛ لأن ذاك أصلي في الطهارة بخلاف هذا . قوله: (وتخليل) قال في الروض لا لمخرم اهـ، وهو المعتد م ر . قوله: (العارض) أي الكثيف . قوله: (بالتشبيك إلخ) الوجه أن يقال بأي كيفية

بأطراف أصابع يديه ورجليه، وإن صب عليه غيره على المعتد مجرياً للماء بيده ولا يكتفي بجريانه بطبعه؛ لأنه قد ينقطع فلا يعم وقولهم ولا يكتفي يحتمل عطفه على يبدأ فيكون ذلك سنة أيضاً واستثناؤه لكن محله إن لم يظن عموم الماء للعضو وإلا كفى، وإن جرى بطبعه كما هو ظاهر. (وتقديم اليمنى) لنحو الأقطع مطلقاً أي إن توضأ بنفسه كما هو ظاهر وغيره في اليدين بعد الوجه.....

ضرورة أي إن خاف محذور يئتم فيما يظهر أخذاً من التعليل نهاية وشيخنا زاد الإيعاب إن قال له طيبان عدلان أنه يمكن فتحها ورجا به قوة على العمل اتجه أن يأتي فيه ما سيأتي من التفصيل في قطع السلعة اهـ. وعقب السيد البصري كلام النهاية بما نصه فيه نظر بل الذي يظهر ويؤخذ من إطلاق التغليب في العلة عدم اشتراط ما ذكر اهـ وفيه توقف إذ مطلق التغليب، وإن لم يبح التيمم لا يقتضي الحزمة لا سيما إذا كان لغرض. □ فوه: (بأطراف الخ) أي يغسلها. □ فوه: (وإن صب عليه الخ) وقال الزياطي وشيخنا، فإن صب عليه غيره بدأ بأغلاهما على المعتد اهـ. □ فوه: (فيكون ذلك سنة) وعليه اقتصر الشارح في الإيعاب عبارته ووضح أن قوله أي المجموع ولا يكتفي الخ مبني للفاعل أي يسن له أن لا يكتفي بذلك؛ لأنه قد لا يعم العضو أما لو عمه فكتفي فمن فهم أنه مبني للمفعول، وأنه لا يكتفي بجريانه بطبعه مطلقاً فقد وهم انتهت اهـ كزدي. □ فوه: (لأنه الخ) أي الماء. □ فوه: (واستثناؤه) أي فيكون واجبا بصري. □ فوه: (لكن محله) أي محل وجوب عدم الإكتفاء بجريان الماء بطبعه.

□ فوه: (ولأ كفى) أي، وإن ظن العموم كفى جريانه بطبعه وعلم بذلك أن قوله، وإن جرى بطبعه لا حاجة إليه. □ فوه: (لنحو الأقطع) إلى قوله، ويلحق في النهاية إلا قوله أي إلى وغيره وإلى قوله فالعروة في المعنى إلا قوله أي إلى وغيره وقوله ويلحق إلى ويكره. □ فوه: (لنحو الأقطع) أي من مغلول يد ومخلوق بدونها بصري أي وسليم لم يأت له إلا بالترتيب كأن أراد غسل كفيه بالصب من نحو إبريق فيتجه تقديم اليمنى شيخنا، ويأتي عن سم مثله. □ فوه: (مطلقاً) أي في جميع الأغضاء نهاية.

□ فوه: (أي إن توضأ بنفسه) أي ولم يمكن بالغمس فيما يظهر وجه تقييده بذلك أنه إنما يسن له التيامن مطلقاً لتعذر المعية المطلوبة أصالة في نحو الخدين ولا تتعذر إلا حيث يد بصري. □ فوه: (بالغمس) يتبني ولو حكماً كالوقوف تحت ماء كثير محيط لجميع بدنه في آن واحد. □ فوه: (ولغيره) أي غير نحو الأقطع. □ فوه: (في اليدين الخ) أي، وإن سهل غسلهما معاً كان في بحر شيخنا. □ فوه: (بعد الوجه) خرج به غسل الكفين أول الوضوء فيظهر إن دفعة ومحلها فيما يظهر إن غسلهما

كانت والأفضل أن يكون بالتشبيك. □ فوه: (وتقديم اليمنى الخ) سيأتي عند قول المصنف في التيمم ويُقدم يمينه وأعلى وجهه قول الشارح كالوضوء فيهما. □ فوه: (بعد الوجه) خرج غسل الكفين أول الوضوء فيظهر إن دفعة ومحلها فيما يظهر إن غسلهما بغمس أو اغتراف أو صب من غيره، فإن لم يتيسر غسلهما إلا بصبه من نحو إبريق اتجه تقديم اليمنى.

والرجلين بخلاف البقية تطهرهما معاً وذلك؛ لأنه ﷺ «كان يُحِبُّ التيمُّنَ في تطهيره وشأنه كُلُّهُ» أي ممّا هو من باب التكريم ويُلتحق به ما لا تكرمة فيه ولا إهانة كما مرّ ويُكره تركه. (وَإِطَالَةُ غُرَّتِهِ) بأن يغسل مع الوجه مُقَدِّمَ رَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ وَصَفَحَتَيْ عُنُقِهِ (وَإِطَالَةُ تَحْجِيلِهِ) بأن يغسل مع اليدين بعض العضدين ومع الرجلين بعض الساقين، وإن سَقَطَ في الكُلِّ غَسْلُ الْفَرْصِ لِعُدْرٍ وَغَايَتُهُ اسْتِيعَابُ الْعَضْدِ وَالسَّاقِ وَذَلِكَ لِخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ «إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ

بِغَمْسٍ أَوْ اغْتِرَافٍ أَوْ صَبٍّ مِنْ غَيْرِهِ، فَإِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ غَسْلُهُمَا إِلَّا بِصَبِّهِ مِنْ نَحْوِ إِبْرِيْقٍ أَتَجَهَّ تَقْدِيمُ الْيُمْنَى سَم. □ فَوَدَّ: (وَالرَّجُلَيْنِ) أَي، وَإِنْ كَانَ لَا بَسَّ خُفٍّ شَرَحَ بِأَفْضَلِ وَنَهَايَةً. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْبَقِيَّةِ) أَي الْكَفَّيْنِ وَالْخَدَّيْنِ وَالْأُذُنَيْنِ نِهَايَةً وَجَانِبِي الرَّأْسِ شَرَحَ الْمَنْهَجَ وَمُعْنَى زَادَ شَيْخُنَا وَهَذَا فِي السَّلِيمِ، وَكَذَا فِي نَحْوِ الْأَسْلِ وَالْأَفْطَحِ إِنْ طَهَّرَهُ غَيْرُهُ فَيُطَهَّرُهَا مَعًا وَيُكْرَهُ تَقْدِيمُ الْيُمْنَى كَالسَّلِيمِ اه. □ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَي سَنَ التَّيَامُنِ. □ فَوَدَّ: (أَيِ مِمَّا هُوَ مِنْ بَابِ التَّكْرِيمِ) كَتَشْرِيحِ شَعِيرٍ وَاتِّحَالِ وَحَلَقِ رَأْسٍ وَتَنْفِ إِطِ وَفَصِّ شَارِبٍ وَلُبْسِ نَحْوِ نَعْلٍ وَثَوْبٍ وَتَقْلِيمِ ظُفْرِ وَمُصَافِحَةِ نِهَايَةٍ وَأَخْذِ وَإِعْطَاءِ شَرَحَ بِأَفْضَلِ وَالسَّوَالِكِ وَدُخُولِ الْمَسْجِدِ وَتَحْلِيلِ الصَّلَاةِ وَمُفَارَقَةِ الْخَلَاءِ وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَاسْتِلَامِ الْحَجَرِ وَالرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَيَلْتَقِ بِهِ الْخُ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَي فِي فَضْلِ الْخَلَاءِ وَقَدَّمْنَا مَا فِيهِ ثُمَّ سَم. □ فَوَدَّ: (وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ) أَي تَرْكُ التَّيَامُنِ بِأَنْ يُقَدَّمَ الْيُسْرَى عَلَى الْيُمْنَى أَوْ يَغْسِلَهُمَا مَعَ شِ وَشَوْبَرِيٍّ وَشَيْخُنَا وَكَالْوَضُوءِ فِي ذَلِكَ كُلُّ مَا فِيهِ تَكْرِيمٌ فَيُكْرَهُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْيَسَارِ وَالْمَعِيَّةِ، وَهَلْ يُكْرَهُ التَّيَامُنُ فِي نَحْوِ الْخَدَّيْنِ مِمَّا يَطْهَرُ دَفْعَةً وَاحِدَةً قِيَاسًا عَلَى ذَلِكَ أَوْ يُفَرِّقُ الْأَقْرَبَ الثَّانِي لِمَعَابِ وَشَوْبَرِيٍّ قَالَ ع ش عَنْ سَم مَالٍ إِلَيْهِ الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ اه وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا تَبَعًا لِشَرْحِ الرُّوضِ الْأَوَّلِ أَي كَرَاهَةِ التَّيَامُنِ فِي نَحْوِ الْيَدَيْنِ.

□ فَوَدَّ (سَمِي): (وَإِطَالَةُ غُرَّتِهِ الْخُ) تَقَدَّمَ فِي كَلَامِهِ مَا يُفِيدُ حُسْبَانَ الْغُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ قَبْلَ الْفَرْصِ سَم وَع ش. □ فَوَدَّ: (بِأَنْ يَغْسِلَ) إِلَى قَوْلِهِ فَالْغُرَّةُ فِي النَّهْيَةِ. □ فَوَدَّ: (فِي الْكُلِّ) أَي كُلِّ مِنْ إِطَالَةِ الْغُرَّةِ وَإِطَالَةِ التَّحْجِيلِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَي سَنَ الْإِطَالَةِ. □ فَوَدَّ: (إِنَّ أُمَّتِي الْخُ) أَي أُمَّةَ الْإِجَابَةِ وَالْمُرَادُ الْمُتَوَضُّعُونَ مِنْهُمْ بُجَيْرِيٍّ عِبَارَةٌ ع ش قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَلَا يَحْصُلُ الْغُرَّةُ وَالتَّحْجِيلُ إِلَّا لِمَنْ تَوَضَّأَ بِالْفِعْلِ أَمَّا مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأَ فَلَا يَحْصُلَانِ لَهُ اه، وَيَتَّبِعِي عَلَيْهِ أَنَّ ذَلِكَ خَاصٌّ بِمَنْ تَوَضَّأَ حَالَ حَيَاتِهِ فَلَا يَدْخُلُ مَنْ وَضَّاهُ الْغَائِلُ كَمَا أَشْعَرَهُ بِتَغْيِيرِهِ بِتَوَضُّأٍ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْ أَوْلَادِ الْمُسْلِمِينَ طِفْلًا وَلَمْ يَتَّقِ لَهُ وَضُوءٌ كَذَلِكَ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ ذَلِكَ وَيَحْتَمَلُ خِلَافَهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَعْذُورًا وَبَقِيَ مَا لَوْ تَيَمَّمَ وَلَمْ يَتَوَضَّأَ هَلْ يَحْصُلُ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَيَتَّبِعِي الْأَوَّلَ لِإِقَامَةِ الشَّارِعِ لَهُ مَقَامَ الْوَضُوءِ وَلِذَا تَسَنُّ إِطَالَتُهُمَا فِيهِ أَيْضًا كَمَا يَأْتِي فِي بَابِهِ اه.

□ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَي فِي فَضْلِ الْخَلَاءِ وَقَدَّمْنَا مَا فِيهِ ثُمَّ. □ فَوَدَّ: (وَإِطَالَةُ غُرَّتِهِ) تَقَدَّمَ فِي كَلَامِهِ مَا يُفِيدُ حُسْبَانَ الْغُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ قَبْلَ الْفَرْصِ.

القيامَةُ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ» زَادَ مُسْلِمٌ «وَتَحَجِيلُهُ» أَيِ يُدْعَوْنَ بِيَضِ الْوُجُوهِ وَالْأَيْدِي وَالْأَرْجُلِ فَالْغُرَّةُ وَالتَّحَجِيلُ اسْمَانِ لِلْوَاجِبِ وَإِطَالَتُهُمَا يَحْضُلُ أَقْلُهُمَا بِأَدْنَى زِيَادَةٍ وَكَمَالُهَا بِاسْتِعَابِ مَا مَرَّ وَمَنْ فَسَّرَهُمَا بِغَسْلِ مَا زَادَ عَلَى الْوَاجِبِ فَقَدْ أَبْعَدَ وَخَالَفَ مَذْلُولَهُمَا لُغَةً لِغَيْرِ مُوْجِبٍ. (وَالْمَوَالَاةُ) بَيْنَ أَعْمَالٍ وَوُضُوءِ السَّلِيمِ بِحَيْثُ لَا يَحْضُلُ زَمَنٌ يَجِفُّ فِيهِ الْمَغْسُولُ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِيمَا بَعْدَهُ مَعَ اعْتِدَالِ الْهَوَاءِ وَالْمَحَلِّ وَالزَّمَنِ وَالْبَدَنِ وَيُقَدَّرُ الْمَمْسُوحُ مَغْسُولًا لِلاتِّبَاعِ وَمَرَّ وَجُوبُهَا فِي طَهْرِ السَّلِسِ وَإِذَا ثَلَّثَ فَالْعِبْرَةُ بِالْأَخِيرَةِ وَمَتَى كَانَ الْبِنَاءُ بَعْدَ زَوَالِ الْوَلَاءِ.....

☐ قَوْلُهُ: (لِلْوَاجِبِ) زَادَ النَّهْيَةَ وَالْمُنْدُوبُ. ☐ قَوْلُهُ: (بِاسْتِعَابِ مَا مَرَّ) أَيِ مِنْ مُقَدِّمِ الرَّأْسِ إلَخِ فِي الْغُرَّةِ وَالْعُضْدِ وَالسَّاقِ فِي التَّحَجِيلِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَخَالَفَ مَذْلُولَهُمَا لُغَةً إلَخِ) يُتَأَمَّلُ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (بَيْنَ أَعْمَالِ الْوُضُوءِ) إِلَى قَوْلِهِ، وَإِذَا ثَلَّثَ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَالْمَحَلُّ وَإِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ فَاضِلَةٌ إِلَى، وَهِيَ وَقَوْلُهُ لِيَخْبَرَ إِلَى الْمَثْنِ. ☐ قَوْلُهُ: (بَيْنَ أَعْمَالِ وَضُوءِ السَّلِيمِ إلَخِ) وَكَذَا بَيْنَ الْغَسَلَاتِ وَكَذَا فِي أَجْزَاءِ كُلِّ عَضْوٍ قَلْبِيٍّ عِبَارَةٌ شَيْخُنَا عِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ تَشْمَلُ الْمَوَالَاةَ بَيْنَ الْأَعْضَاءِ وَالْمَوَالَاةَ بَيْنَ الْغَسَلَاتِ وَالْمَوَالَاةَ بَيْنَ أَجْزَاءِ الْعَضْوِ الْوَاحِدِ فَيُعْتَبَرُ الشَّرُوعُ فِي الْغَسَلَةِ الثَّانِيَةِ قَبْلَ جَفَافِ الْأُولَى وَفِي الثَّالِثَةِ قَبْلَ جَفَافِ الثَّانِيَةِ وَيُعْتَبَرُ غَسْلُ كُلِّ جُزْءٍ مِنَ الْعَضْوِ قَبْلَ جَفَافِ الْجُزْءِ الَّذِي قَبْلَهُ اه. ☐ قَوْلُهُ: (مَعَ اعْتِدَالِ الْهَوَاءِ) قَدْ يُقَالُ اشْتِرَاطُ اعْتِدَالِ الْهَوَاءِ يُغْنِي عَنْ اشْتِرَاطِ اعْتِدَالِ الْمَحَلِّ وَالزَّمَنِ أَمَّا الْمَحَلُّ فَلِاسْتِزَامِ خُرُوجِهِ عَنْ الْإِعْتِدَالِ خُرُوجِ الْهَوَاءِ عَنْهُ لِتَأَثُّرِهِ بِهِ وَأَمَّا الزَّمَنُ فَوَضْفُهُ بِالْإِعْتِدَالِ وَعَدَمُهُ تَجَوُّزُ بَاغْتِيَارِ اعْتِدَالِ الْهَوَاءِ الْمَوْجُودِ فِيهِ وَعَدَمِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ الْمَحَلِّيَّ اقْتَصَرَ عَلَى الْهَوَاءِ وَالْمِزَاجِ وَكَذَا وَقَعَ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ الْإِقْتِصَارُ عَلَيْهِمَا بِضَرِيٍّ وَفِي تَقْرِيْبٍ دَلِيلُهُ نَظَرُ نَعَمْ قَدْ يُقَالُ إِنَّ الْعِبْرَةَ بِإِعْتِدَالِ الْهَوَاءِ الرَّاهِنِ وَالْمِزَاجِ الرَّاهِنِ وَلَوْ كَانَ الْقَطْرُ وَالْفَضْلُ غَيْرَ مُعْتَدِلٍ. ☐ قَوْلُهُ: (وَمَرَّ) أَيِ قُبِيلَ قَوْلِ الْمَثْنِ فَرَضُهُ سِتَّةَ كُرْدِيٍّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَجُوبُهَا فِي طَهْرِ السَّلِسِ) وَتَجِبُ أَيْضًا عِنْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

☐ قَوْلُهُ: (فَالْعِبْرَةُ بِالْأَخِيرَةِ) وَيَتَّبَعِي أَنْ يَغْتَبَرَ أَيْضًا أَنْ لَا تَجِفَّ الْأُولَى قَبْلَ الثَّانِيَةِ وَلَا الثَّانِيَةُ قَبْلَ الثَّالِثَةِ سَم وَتَقَدَّمَ مِثْلُهُ عَنْ الْقَلْبِيَّ وَشَيْخُنَا. وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنْ الْإِيْعَابِ مَا نَصَّهُ لَوْ غَسَلَ وَجْهَهُ مَرَّةً وَأَمْسَكَ حَتَّى جَفَّ فَعَسَلَ يَدَيْهِ وَكَانَ بِحَيْثُ لَوْ ثَلَّثَ وَجْهَهُ لَمْ يَجِفَّ بَعْدَ فَاتَتْ الْمَوَالَاةُ وَلَوْ غَسَلَ مَرَّةً وَأَمْسَكَ زَمَنًا ثُمَّ ثَنَّى قَبْلَ جَفَافِهِ وَأَمْسَكَ زَمَنًا ثُمَّ ثَلَّثَ قَبْلَ جَفَافِهِ وَأَمْسَكَ زَمَنًا ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ قَبْلَ جَفَافِ ثَالِثَةِ وَجْهِهِ وَكَانَ بِحَيْثُ لَوْ لَمْ يَكُنْ جَفَّتْ الْأُولَى فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ حَصَلَتْ الْمَوَالَاةُ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ فِيهِمَا خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ اه.

☐ قَوْلُهُ: (وَخَالَفَ مَذْلُولَهُمَا لُغَةً إلَخِ) يُتَأَمَّلُ. ☐ قَوْلُهُ: (فَالْعِبْرَةُ بِالْأَخِيرَةِ) يَتَّبَعِي أَنْ يَغْتَبَرَ أَيْضًا أَنْ لَا تَجِفَّ الْأُولَى قَبْلَ الثَّانِيَةِ وَلَا الثَّانِيَةُ قَبْلَ الثَّالِثَةِ حَتَّى لَوْ جَفَّتْ أُولَى الْوَجْهِ مَثَلًا قَبْلَ ثَانِيَتِهِ أَوْ ثَانِيَتُهُ قَبْلَ ثَالِثَتِهِ لَمْ يَحْضُلِ الْوَلَاءُ بَيْنَ الْوَجْهِ وَالْيَدِ، وَإِنْ لَمْ تَجِفَّ ثَالِثَةُ الْوَجْهِ قَبْلَ أُولَى الْيَدِ فَفِي الْإِقْتِصَارِ عَلَى اعْتِبَارِ الْأَخِيرَةِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ.

يُفْعَلُهُ لَمْ يُشْتَرَطِ اسْتِحْضَاؤُهُ لِلنِّيَّةِ كَمَا مَرَّ (وَأَوْجِبَهَا الْقَدِيمُ) مُطْلَقًا حَيْثُ لَا عُذْرَ؛ لِأَنَّهُ ﷺ «رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي فِي ظَهْرِ قَدَمَيْهِ لُمْعَةً مِثْلَ الدَّرْهِمِ لَمْ يُصْبِهَا الْمَاءُ فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ» وَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ الْخَبَرَ ضَعِيفٌ مُرْسَلٌ وَبِأَنَّهُ صَحَّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا التَّفْرِيقُ بَعْدَ الْجَفَافِ بِخُضْرَةِ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يُنَكِّرُوا عَلَيْهِ.

(وَتَرَكَ الْإِسْتِعَانَةَ) بِالصَّبِّ عَلَيْهِ لِغَيْرِ عُذْرٍ؛ لِأَنَّهُمَا تَرَفُّهُ لَا يَلِيقُ بِمُتَعَبِّدٍ فَهِيَ خِلَافُ السُّنَّةِ، وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهَا وَالسَّيْنُ إِثْمًا.....

❦ قَوْلُهُ: (بِفِعْلِهِ) وَمِنْهُ مَشْيُهُ فِي مَاءٍ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ وَانْظُرْ لَوْ أُكْرِهَ عَلَى الْفِعْلِ. ❦ قَوْلُهُ: (لَمْ يُشْتَرَطِ اسْتِحْضَاؤُهُ الْإِثْمَ) أَيِ بَلِ الشَّرْطُ فَقَدْ الصَّارِفُ أَيِ وَمِنَ الصَّارِفِ قَصْدُ الْمَشْيِ فِي الْمَاءِ لِعَرَضٍ آخَرَ سَمَّيْتُهُ وَتَقَدَّمَ فِي مَبْنِيِّ النَّبِيِّ مَا يَقْتَضِي أَنَّ الْإِكْرَاهَ صَارِفٌ. ❦ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي غَسْلِ الْوُجْهِ.

❦ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ فِي وَضُوءِ السَّلِيمِ وَغَيْرِهِ. ❦ قَوْلُهُ: (حَيْثُ) إِلَى قَوْلِهِ لِحَبْرِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَقَبُولُهَا إِلَيَّ، وَهِيَ قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَا عُذْرَ الْإِثْمَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي التَّفْرِيقِ بغيرِ عُذْرٍ وَفِي طَوْلِ التَّفْرِيقِ أَمَّا بِالْعُذْرِ فَلَا يَضُرُّ قَطْعًا وَقِيلَ يَضُرُّ عَلَى الْقَدِيمِ. وَأَمَّا الْيَسِيرُ فَلَا يَضُرُّ إجماعًا اهـ وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَقِيلَ يَضُرُّ عَلَى الْقَدِيمِ. ❦ قَوْلُهُ: (فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ وَجْهَهُ الْإِسْتِدْلَالَ أَنَّهُ لَوْلَا أَنَّ التَّفْرِيقَ يَضُرُّهُ لَأَمَرَهُ بِمَجَرَّدِ غَسْلِ اللَّمْعَةِ لَا بِإِعَادَةِ الْوُضُوءِ سَمَّيْتُهُ. ❦ قَوْلُهُ: (وَبِأَنَّهُ صَحَّ الْإِثْمَ) وَبِأَنَّهُ ﷺ -تَوَضَّأَ فِي السُّوقِ فَكَسَلَ وَجْهَهُ، وَبِأَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ قَدْ دُعِيَ إِلَى جَنَازَةٍ فَآتَى الْمَسْجِدَ فَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ وَصَلَّى عَلَيْهَا- قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ وَبَيْنَهُمَا تَفْرِيقٌ كَثِيرٌ مُغْنِي وَنَهْيَةٌ.

❦ قَوْلُهُ (لَسِي): (وَتَرَكَ الْإِسْتِعَانَةَ) أَيِ وَلَوْ كَانَ الْمُعِينُ كَافِرًا شَرَحَ بِأَفْضَلٍ وَنَهْيَةٌ. ❦ قَوْلُهُ: (بِالصَّبِّ عَلَيْهِ الْإِثْمَ) وَيَتَّبِعِي أَنَّ لَا يَكُونُ مِنْ ذَلِكَ الْوُضُوءُ مِنَ الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهُمَا مَعْدَةٌ لِلِاسْتِعْمَالِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بِحَيْثُ لَا يَتَأْتِي الْإِسْتِعْمَالُ مِنْهَا عَلَى غَيْرِهِ فَلَيْسَ الْمَقْصُودُ مِنْهَا مُجَرَّدُ التَّرَفُّهِ بَلْ يَتَرْتَّبُ عَلَى الْوُضُوءِ مِنْهَا الْخُرُوجُ مِنْ خِلَافِ مَنْ مَنَعَ الْوُضُوءَ مِنَ الْفَسَاقِ الصَّغِيرَةِ وَنَظَافَةِ مَائِهَا فِي الْغَالِبِ عَنْ مَاءٍ غَيْرِهَا ع ش.

❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُمَا تَرَفُّهُ الْإِثْمَ) وَلَيْسَ مِنَ التَّرَفُّهِ الْمُنْهِي عَنْهُ فِي الْعِبَادَةِ عُذُولُهُ مِنَ الْمَاءِ الْمَالِحِ إِلَى الْعَذْبِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ بِرُمَاطِيٍّ وَحَلْبِيٍّ. ❦ قَوْلُهُ: (خِلَافُ السُّنَّةِ) عَبَّرَ النَّهْيَةُ وَالْمُغْنِي هُنَا وَفِي الْمَوْضِعَيْنِ الْآتِيَيْنِ بِخِلَافِ الْأَوَّلَى وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْإِيضَاحِ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ خِلَافَ الْأَوَّلَى مِنْ أَقْسَامِ الْمُنْهِي عَنْهُ وَخِلَافُ السُّنَّةِ لَا نَهْيَ فِيهِ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّهُ لَمْ يَطْلُبْهَا) أَيِ الْإِعَانَةُ حَتَّى لَوْ أَعَانَهُ غَيْرُهُ، وَهُوَ سَاكِتٌ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَالسَّيْنُ الْإِثْمَ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَتَعْبِيرُهُ بِالِاسْتِعَانَةِ جَزِيٌّ عَلَى

❦ قَوْلُهُ: (بِفِعْلِهِ) أَيِ وَمِنْهُ مَشْيُهُ فِي مَاءٍ لِيَسْلَ رِجْلَيْهِ وَانْظُرْ لَوْ أُكْرِهَ عَلَى الْفِعْلِ وَقَوْلُهُ لَمْ يُشْتَرَطِ اسْتِحْضَاؤُهُ النَّبَةَ أَيِ بَلِ الشَّرْطُ فَقَدْ الصَّارِفُ أَيِ وَمِنَ الصَّارِفِ قَصْدُ الْمَشْيِ فِي الْمَاءِ لِعَرَضٍ آخَرَ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْعِيَابِ فِي أَوَائِلِ الْبَابِ فِيمَنْ دَخَلَ الْمَاءَ لَا بِقَصْدِ غَسْلِ رِجْلَيْهِ فَانْعَسَلْنَا أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ ذَاكِرًا لِلنِّيَّةِ لَكِنَّ الشَّارِحَ رَدَّهُ. ❦ قَوْلُهُ: (لَمْ يُصْبِهَا الْمَاءُ) لَا يُقَالُ إِنَّ الْمُبَادِرَ عَدَمَ غَسْلِهَا مُطْلَقًا فَيُشْكَلُ

لِلْغَالِبِ أَوْ التَّأَكِيدِ أَمَّا هِيَ فِي غَسْلِ الْأَعْضَاءِ فَمَكْرُوهَةٌ، وَيَجِبُ طَلَبُهَا وَلَوْ بِأَجْرَةٍ مِثْلَ فَاضِلَةِ عَمَّا يَأْتِي فِي الْفِطْرَةِ وَقَبُولِهَا عَلَى مَنْ تَعَيَّنَتْ طَرِيقًا لَطَهْرِهِ، فَإِنْ فَقَدَهَا تَيَمَّمَ وَصَلَّى وَأَعَادَ، وَهِيَ فِي إِحْضَارِ نَحْوِ الْمَاءِ مُبَاحَةٌ. (و) تَرَكَ (النَّفْضِ)؛ لِأَنَّهُ كَالْتَبَرِّي مِنَ الْعِبَادَةِ فَهُوَ خِلَافُ السُّنَّةِ كَمَا فِي التَّحْقِيقِ وَشَرْحِي مُسْلِمٍ وَالْوَسِيطِ وَصَحَّحَ فِي الرُّوضَةِ وَالْمَجْمُوعِ إِبَاحَتَهُ وَالرَّافِعِيُّ كَرَاهَتَهُ لِحَبْرِ فِيهِ وَرُودُ بَأَنَّهُ ضَعِيفٌ (وَكَذَا) كَأَنَّ حِكْمَتَهَا مَعَ أَنَّ الْخِلَافَ بِقُوَّتِهِ فِيمَا قَبْلَهُ أَيْضًا تَمَيُّزٌ مُقَابِلَهُ بِصِحَّةِ حَدِيثِ الْحَاكِمِ الْآتِي بِهِ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ.....

الْغَالِبِ عَلَى أَنَّ السَّيْنَ تَرْدُ لِغَيْرِ الطَّلَبِ كَاسْتَحْجَرَ الطَّيْنَ أَيْ صَارَ حَجَرًا فَلَوْ أَعَانَهُ غَيْرُهُ مَعَ قُدْرَتِهِ وَهُوَ سَاكِتٌ مُتَمَكِّنٌ مِنْ مَنَعِهِ كَانَ كَطَلَبِهَا أَه. (وَقَيَّدَ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْمَنَعِ) الشَّارِحُ أَيْضًا فِي الْإِمْدَادِ وَالْإِيْعَابِ وَأَقْرَبَهُ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ كُرْدِي. □ فَوُدَّ: (لِلْغَالِبِ) أَيْ مِنْ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَطْلُبُ الصَّبَّ عَلَيْهِ أَوْ التَّأَكِيدِ أَيْ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦] أَيْ تَيْسَرَ كُرْدِي. □ فَوُدَّ: (طَلَبُهَا) أَيْ الْإِعَانَةُ وَكَذَا ضَمِيرُ تَعَيَّنَتْ. □ فَوُدَّ: (أَمَّا هِيَ) أَيْ الْإِسْتِعَانَةُ لِغَيْرِ عُدْرِ. □ فَوُدَّ: (عَمَّا يَأْتِي فِي الْفِطْرَةِ) أَيْ مِنْ مُؤَنَّتِهِ وَمُؤَنَّةٍ مَنْ تَلَزَمَهُ مُؤَنَّتُهُ يَوْمَهُ وَلَيْلَتُهُ وَمِنْ دَيْنِهِ وَمَسْكَنِ وَخَادِمٍ يَخْتِاجُ إِلَيْهِمَا. □ فَوُدَّ: (وَقَبُولِهَا) أَيْ، وَيَجِبُ قَبُولُ الْإِعَانَةِ عَلَى مَنْ تَعَيَّنَتْ إِلَيْهِ أَيْ كَالْأَقْطَعِ. □ فَوُدَّ: (فِي إِحْضَارِ نَحْوِ الْمَاءِ) أَيْ كَالْإِنَاءِ وَالذَّلْوِ إِعَابٌ أَه كُرْدِي. □ فَوُدَّ: (مُبَاحَةٌ) قَدْ أَطْبَقُوا عَلَى هَذَا وَرَأَيْتُ فِي شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ لِلْقُسْطَلَانِيِّ مَا نَصَّهُ وَأَمَّا إِحْضَارُ الْمَاءِ فَلَا كَرَاهَةَ أَضَلَّ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ أَيْ الْعُسْقَلَانِيُّ لَكِنَّ الْأَفْضَلَ خِلَافُهُ وَقَالَ الْجَلَالُ الْمَحَلِّيُّ وَلَا يُقَالُ أَنَّهَا خِلَافُ الْأَوَّلَى انْتَهَى كُرْدِي. □ فَوُدَّ: (كَمَا فِي التَّحْقِيقِ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَقَوْلُهُ وَالرَّافِعِيُّ كَرَاهَتُهُ قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يُنَافِي مَا فِي التَّحْقِيقِ بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِ الْأَقْدَمِينَ مِنْ إِطْلَاقِ الْمَكْرُوهِ عَلَى خِلَافِ الْأَوَّلَى سَمَ فِيهِ أَنَّ الرَّافِعِيَّ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ لَا مِنَ الْأَقْدَمِينَ. □ فَوُدَّ: (كَانَ حِكْمَتُهَا) يَغْنِي حِكْمَةُ الْفَضْلِ بِكَذَا وَقَوْلُهُ بِقُوَّتِهِ حَالٌ مِنَ الْخِلَافِ وَقَوْلُهُ فِيمَا قَبْلَهُ إِلَخْ خَبَرٌ أَنَّ أَيْ مَوْجُودٌ فِي التَّنْفِصِ كَالْتَنْشِيفِ وَقَوْلُهُ تَمَيُّزٌ مُقَابِلَهُ إِلَخْ خَبَرٌ كَانَ. □ فَوُدَّ: (تَمَيُّزٌ مَا قَبْلَهُ إِلَخْ) لَوْ كَانَ الْمُقَابِلُ نَذْبُ التَّنْشِيفِ لَسَمَّ مَا قَالَهُ لَكِنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ صَنِيعِ الشَّرَاحِ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَّا وَالْمُقَابِلُ الْإِبَاحَةُ، وَأَنْ فَعَلَهُ وَتَرَكَهُ سَوَاءٌ وَعَلَيْهِ فَحَدِيثُ الْحَاكِمِ بَرَدَهَا لَا يُؤَيِّدُهَا وَيَتَسَلَّمَ مَا ذُكِرَ فَحَدِيثُ التَّنْفِصِ الْمُؤَيَّدُ لِمُقَابِلِ مَا قَبْلَهُ مُخْرَجٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ فَأَيُّ تَمَيُّزٍ يُفِيدُهُ حَدِيثُ الْحَاكِمِ مَعَ مَا ذُكِرَ بَصْرِيٌّ. □ فَوُدَّ: (فَلَا اعْتِرَاضَ) أَيْ بَأَنَّهُ كَانَ الْأَوَّلَى تَرَكَ قَوْلَهُ كَذَا لِيَعُودَ الْخِلَافُ إِلَى التَّنْفِصِ.

الْإِسْتِذْلَالُ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ بَابِ التَّفْرِيقِ بَلْ مِنْ تَرَكَ غَسْلِ بَعْضِ الْعُضْوِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ وَجْهَ الْإِسْتِذْلَالِ أَنَّهُ أَمَرَهُ بِإِعَادَةِ الْوُضُوءِ وَلَوْ لَا أَنَّ التَّفْرِيقَ يَضُرُّهُ لِأَمَرِهِ بِمُجَرَّدِ غَسْلِ اللَّمْعَةِ. □ فَوُدَّ: (كَمَا فِي التَّحْقِيقِ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَقَوْلُهُ وَالرَّافِعِيُّ كَرَاهَتُهُ قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يُنَافِي مَا فِي التَّحْقِيقِ بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِ الْأَقْدَمِينَ مِنْ إِطْلَاقِ الْمَكْرُوهِ عَلَى خِلَافِ الْأَوَّلَى.

(التشيفُ)، وهو أخذُ الماءِ بِنَحْوِ خِرْقَةٍ فلا إيهامَ في عبارتهِ خلافاً لِمَنْ زَعَمَهُ يُسْنُّ تركُهُ في طَهْرِ الحَيِّ (في الأصح)؛ لَأَنَّهُ يُزِيلُ أَثَرَ الْعِبَادَةِ فَهُوَ خِلَافُ الشُّنَّةِ؛ لَأَنَّهُ ﷺ «رَدُّ مَنْدِيلٍ جِيءَ بِهِ إِلَيْهِ لِأَجْلِ ذَلِكَ؛ عَقِبَ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ» مَا لَمْ يَحْتَاجْهُ لِنَحْوِ بَرْدٍ أَوْ خَشْيَةِ التِّصَاقِ نَجَسٍ بِهِ أَوْ لِيَتِمَّ عَقِبُهُ فَلَا يُسْنُّ تركُهُ بَلْ يَتَأَكَّدُ فِعْلُهُ واختارَ في شرحِ مُسْلِمٍ إِبَاحَتَهُ مُطْلَقًا وَخَبَّرَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ لَهُ مَنْدِيلٌ يَمْسُخُ بِهِ وَجْهَهُ مِنَ الْوُضُوءِ» وَفِي رِوَايَةٍ «خِرْقَةٌ يَتَنَشَّفُ بِهَا» صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَضَعَفَهُ الثَّرَمِذِيُّ وَعَلَى كُلِّ يَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى أَنَّهُ لِحَاجَةٍ وَالْأُولَى عَدَمُهُ بِنَحْوِ طَرَفِ ثَوْبِهِ وَفَعَلَهُ ﷺ.....

❏ قولُ (سني): (التشيفُ) بِالرَّفْعِ بَخْطِهِ نِهَائَةً. ❏ قوله: (وهو) إلى قوله وَخَبَّرَ فِي النَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى .
❏ قوله: (فَلا إيهامَ في عبارتهِ إلخ) عبارةُ النَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى والتَّعْيِيرُ بِالتَّشْيِيفِ لَا يَقْتَضِي أَنَّ الْمَسْنُونَ تَرْكُهُ إِنَّمَا هُوَ الْمُبَالِغَةُ فِيهِ خِلَافًا لِمَنْ تَوَهَّمَهُ إِذْ هُوَ كَمَا فِي الْقَامُوسِ أَخَذَ الْمَاءَ بِخِرْقَةٍ وَالتَّعْيِيرُ بِهِ هُنَا هُوَ الْمُنَاسِبُ وَأَمَّا التَّشْفُ بِمَعْنَى الشَّرْبِ فَلَا يَظْهَرُ هُنَا إِلَّا بِنَوْعِ تَكْلُفٍ اهـ. ❏ قوله: (يُسْنُّ إلخ) خَبَّرَ التَّشْيِيفُ. ❏ قوله: (في طَهْرِ الحَيِّ) وَسَيَأْتِي أَنَّ الْمَيْتَ يُسْنُّ تَشْيِيفُهُ نِهَائَةً. ❏ قوله: (رَدُّ إلخ) أَي وَجَعَلَ يَنْقُضُ الْمَاءَ بِيَدِهِ وَلَا دَلِيلَ فِيهِ لِإِبَاحَةِ التَّقْضِ لِاحْتِمَالِ كَوْنِهِ فَعَلَهُ بَيَانًا لِلْجَوَازِ نِهَائَةً وَمُعْنَى .
❏ قوله: (مَنْدِيلًا) بِكَسْرِ الْمِيمِ وَتَفْتَحُ وَسَمِيَ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يَنْدُلُ أَي يُزِيلُ الْوَسْخَ وَغَيْرَهُ بِجَرَمِيٍّ .
❏ قوله: (عَقِبَ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ جِيءَ بِهِ. ❏ قوله: (مَا لَمْ يَحْتَاجْهُ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يُسْنُّ تَرْكُهُ إلخ .
❏ قوله: (أَوْ لِيَتِمَّ عَقِبُهُ) أَي لِئَلَّا يَمْنَعَ الْبَلَلُ فِي وَجْهِهِ، وَيَذِيهِ التَّيْمُّ مُعْنَى . ❏ قوله: (بَلْ يَتَأَكَّدُ فِعْلُهُ) بَلْ قَدْ يَجِبُ كَمَا إِذَا خَشِيَ وَقَعَ التَّجَسُّ عَلَيْهِ وَلَا يَجِدُ مَاءً يَغْسِلُهُ بِهِ مَرَّ سَمِ عِبَارَةٌ عَشْ هُوَ شَامِلٌ لِمَا إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ حُصُولُ التَّجَاسَةِ بِهُوْبِ رِيحٍ وَيُوجِّهُ بِأَنَّ التَّضَمُّخَ بِالتَّجَاسَةِ إِنَّمَا يَحْرُمُ إِذَا كَانَ بِفِعْلِهِ عَيْنًا وَأَمَّا هَذَا فَلَيْسَ بِفِعْلِهِ، وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى دَفْعِهِ نَعْمَ يَنْبَغِي وَجُوبُهُ إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ أَوْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ مَاءٌ يَغْسِلُهُ بِهِ وَقَدْ دَخَلَ الْوَقْتُ اهـ. ❏ قوله: (وَاخْتَارَ إلخ) عِبَارَةُ النَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى وَالثَّانِي أَنَّهُ مُبَاحٌ وَاخْتَارَهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَالثَّلَاثُ مَكْرُوهٌ اهـ. ❏ قوله: (مُطْلَقًا) أَي لِحَاجَةٍ وَبِدُونِهَا. ❏ قوله: (وَخَبَّرَ أَنَّهُ إلخ) الْأَسْبَكُ لِخَبَرِ إلخ بِاللَّامِ بَدَلِ الْوَائِ أَوْ أَنَّ يَقُولُ فِيمَا يَأْتِي يَنْبَغِي عَلَى كُلِّ حَمْلِهِ إلخ. ❏ قوله: (عَلَى أَنَّهُ لِحَاجَةٍ إلخ) وَيَتَشَفَّى الْيَسْرَى قَبْلَ الْيُمْنَى لِيَبْقَى أَثَرُ الْعِبَادَةِ عَلَى الْأَشْرَافِ حَلَبِيٍّ وَكَذَا فِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الْإِمْدَادِ وَالْإِيْعَابِ. ❏ قوله: (وَالْأُولَى إلخ) أَي وَإِذَا نَشَفَ لِحَاجَةً أَوْ بِدُونِهَا فَالْأُولَى أَنْ لَا يَكُونَ بِذَيْلِهِ وَطَرَفُ ثَوْبِهِ وَنَحْوِهِمَا فَقَدْ قِيلَ إِنَّ ذَلِكَ يورثُ الْفَقْرَ خَطِيبٌ وَشَيْخُنَا قَالَ الْبَجِيرِيُّ أَي لِلْعَنِيِّ وَزِيَادَتُهُ لِمَنْ هُوَ فَقِيرٌ وَفِي الْحَدِيثِ -، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيُحْرَمَ الرِّزْقُ بِالذَّنْبِ يُصِيبُهُ- فَنَبَتْ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ ارْتِكَابَ الذَّنْبِ سَبَبٌ لِحِرْمَانِ الرِّزْقِ خُصُوصًا الْكَذِبُ وَكَذَلِكَ يوجبُ الْفَقْرَ كَثْرَةُ التَّوَمِ وَالتَّوَمُ عُرْيَانَا إِذَا لَمْ يَسْتَبِرْ بِشَيْءٍ وَالْأَكْلُ جُبْنًا وَالتَّهَاقُوتُ بِسُقَاطَةِ الْمَائِدَةِ وَحَرَقُ قَشْرِ الْبَصْلِ وَقَشْرُ الثَّوْمِ وَكُنْسُ الْبَيْتِ بِاللَّيْلِ وَتَرْكُ الْقُمَامَةِ

❏ قوله: (فَلا يُسْنُّ تَرْكُهُ) بَلْ قَدْ يَجِبُ كَمَا إِذَا خَشِيَ وَقَعَ التَّجَسُّ عَلَيْهِ وَلَا يَجِدُ مَا يَغْسِلُهُ بِهِ مَرَّ .

ذلك مرةً لبَيَانِ الجواز، ويقفُ هنا وفي الغُسلِ حَامِلُ المُنَشَفَةِ عن يمينه والصابُ عن يساره
«وكانت أُمُّ عِيَّاشٍ تَوْضِئُهُ ﷺ، وهي قَائِمَةٌ، وهو قَاعِدٌ».
(ويقولُ بعده) أي عَقِبَ الوُضُوءِ بحيث لا يطولُ بينهما فاصلٌ عُرْفًا فيما يظهرُ نظيرُ سُنَّةِ
الوُضُوءِ الآتيةِ ثُمَّ رَأَيْتُ بعضَهُم قال، ويقولُ فورًا قبل أن يَتَكَلَّمَ انتهَى وَلَعَلَّهُ بَيَانٌ لِلْأَكْمَلِ
(أشهدُ أن لا إلهَ إلا الله وحده لا شريكَ له وأشهدُ أن مُحَمَّدًا عبده ورسوله) لِتَكْفُلِ ذلك بِفَتْحِ
أبوابِ الجَنَّةِ الثمانية لِقاءِله يدخلُ من أيُّها شاءَ كما صَحَّ (اللَّهُمَّ اجْعَلْني من التَّوَّابِينَ واجْعَلْني من
الْمُتَطَهِّرِينَ) رواه الترمذي (سُبْحانَكَ) مَصْدَرٌ جَعَلَ عَلَمًا لِلتَّسْبِيحِ وهو بَرَاءَةُ الله من الشَّوْءِ أي

في البَيْتِ والمشيِ أَمَامَ المشايخِ وَبَدَأَ الوالِدَيْنِ بِاسْمِهِمَا وَغَسَلَ اليَدَيْنِ بِالطَّيْنِ والتَّهَافُوتِ بِالصَّلَاةِ
وخيطةِ الثُّوبِ، وهو على بَدَنِهِ وَتَرَكَ بَيْتَ العَنَكَبُوتِ في البَيْتِ وإسراعَ الخُروجِ مِنَ المَسْجِدِ والتَّكْبِيرِ
بالذَّهَابِ إلى الأسواقِ والبُطْءِ في الرُّجُوعِ مِنْهَا وَتَرَكَ غَسْلَ الأَوَانِي وشِراءَ الخُبْزِ مِنْ فُقَرَاءِ السُّوَالِ
وإطفاءِ السَّراجِ بالتَّسْمِ والكتابةِ بالقَلَمِ المَعْقُودِ والامْتِشَاطُ بِمُشِطٍ مَكْسُورٍ وَتَرَكَ الدُّعَاءَ لِلوَالِدَيْنِ
والتَّعَمُّمَ قَاعِدًا وَالتَّسْرُوتَ قَائِمًا والبُخْلَ والتَّقْتِيرَ والإسْرَافَ اهـ. □ فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَي التَّشْيِيفُ بِطَرَفِ قَوْيِهِ .
□ فَوَدَّ: (وَيَقِفُ) إلى قولِهِ وَكَانَتْ في الْمُغْنِي . □ فَوَدَّ: (أَي عَقِبَ الوُضُوءِ) أَي كَمَا عَبَّرَ بِهِ المُنْهَجُ وَقَوْلُهُ
بِحَيْثُ إلَخَ أَي كَمَا فَسَّرَهُ بِهِ الزِّيَادِيُّ . □ فَوَدَّ: (بِحَيْثُ لَا يَطُولُ إلَخَ) هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ مَتَى طَالَ الْفَضْلُ
عُرْفًا لَا يَأْتِي بِهِ كَمَا لَا يَأْتِي بِسُنَّةِ الوُضُوءِ وَنُقِلَ بِالذَّرْسِ عَنِ الشُّمُسِ الرَّمْلِيِّ أَنَّهُ يَأْتِي بِهِ مَا لَمْ يُحْدِثْ،
وإن طَالَ الْفَضْلُ عَ شِ عِبَارَةُ الْبُحَيْرِيِّ عَلَى الْإِقْنَاعِ هَذَا أَي عَدَمُ طَوْلِ الْفَضْلِ عُرْفًا إِنَّمَا هُوَ الْأَفْضَلُ وَأَمَّا
السُّنَّةُ فَتَحْصُلُ مَا لَمْ يُحْدِثْ فيما يَظْهَرُ شَوْبَرِيٌّ عَلَى التَّحْرِيرِ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَلَعَلَّهُ إلَخَ) أَي قَوْلُهُ قَبْلَ أَنْ
يَتَكَلَّمَ.

□ فَوَدَّ (السُّ): (أَشْهَدُ إلَخَ) وَيُقَدِّمُهُ عَلَى إجابةِ الْمُؤَدِّينِ وَبَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْهُ يُجِيبُ الْمُؤَدِّينَ، وَإِنْ قَرَعَ مِنْ
الأَذَانِ بُجَيْرِيٍّ . □ فَوَدَّ: (لِتَكْفُلِ ذَلِكَ بِفَتْحِ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ إلَخَ) وَقَتْحُهَا لَهُ إِكْرَامًا لَهُ وَإِلَّا فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا
يَدْخُلُ إِلَّا مِنْ وَاحِدٍ فَقَطْ، وَهُوَ مَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى دُخُولُهُ مِنْهُ وَظَاهِرُهُ أَنَّ ذَلِكَ يَحْصُلُ
لِمَنْ فَعَلَهُ وَلَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي عُمُرِهِ وَلَا مَانِعَ مِنْهُ عَ شِ . □ فَوَدَّ: (مِنَ التَّوَّابِينَ) أَي مِنَ الذُّنُوبِ وَلَيْسَ فِيهِ
دُعَاءٌ بِإِكْثَارٍ وَقَوَعِ الذَّنْبِ مِنْهُ بَلْ بَاتَهُ إِذَا وَقَعَ مِنْهُ ذَنْبٌ أَلْهِمَ التَّوْبَةَ مِنْهُ، وَإِنْ كَثُرَ تَغْلِيمًا لِلأُمَّةِ وَقَوْلُهُ مِنَ
الْمُتَطَهِّرِينَ أَي عَنْ تَبَعَاتِ الذُّنُوبِ السَّابِقَةِ وَعَنِ التَّلَوُّثِ بِالسَّيِّئَاتِ اللَّاحِقَةِ أَوْ عَنِ الْأَخْلَاقِ الذَّمِيمَةِ مُلَا
عَلَى الْقَارِي عَلَى الْمَشْكَاةِ وَقِيلَ أَي مِنَ الْمُتَنَزِّهِينَ مِنَ الذُّنُوبِ اهـ بُجَيْرِيٍّ، وَقَوْلُهُ أَي مِنَ الذُّنُوبِ
الْأُولَى أَي مِمَّا لَا يَلِيقُ بِالْعَبْدِ فَالتَّوْبَةُ لَا تَقْتَضِي سَبْقَ الذَّنْبِ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي الْمَغْفِرَةِ وَكَمَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ
قَوْلُهُمْ تُسَنُّ التَّوْبَةُ عَنْ خَارِمِ الْمَرْوَةِ . □ فَوَدَّ: (مَصْدَرٌ) أَي اسْمُ مَصْدَرٍ بُجَيْرِيٍّ . □ فَوَدَّ: (لِلتَّسْبِيحِ) أَي

□ فَوَدَّ: (جَعَلَ عَلَمًا لِلتَّسْبِيحِ) قَالَ الْحَفِيدُ فِي قَوْلِ التَّوْضِيحِ لِلتَّسْبِيحِ مِنْ قَوْلِهِ: إِنَّ سُبْحَانَ عَلَمٌ لِلتَّسْبِيحِ
مَا نَصَّهُ أَي بِمَعْنَى التَّنْزِيهِ لَا لِلتَّسْبِيحِ مَصْدَرٌ سَبَّحَ بِمَعْنَى قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ؛ لِأَنَّ مَذْلُولَ التَّسْبِيحِ عَلَى هَذَا

اعتِقَادُ تَنْزِيهِهِ عَمَّا لَا يَلِيْقُ بِجَلَالِهِ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ اللَّفْظِ بِفِعْلِهِ الَّذِي لَمْ يُسْتَعْمَلْ
فِيَقْدَرُ مَعْنَاهُ لَا يَنْصَرِفُ بَلْ يُلْزَمُ الْإِضَافَةُ وَلَيْسَ مَصْدَرُ السَّبْحِ بَلْ سَبَّحَ مُشْتَقٌّ مِنْهُ اسْتِثْقَاقٌ
حَاشِيَةٌ مِنْ حَاشَا وَلَوْلَيْتَ مِنْ لَوْلَا وَأَقْفَتْ مِنْ أَفٍّ (اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ) وَأَوْهَ زَائِدَةٌ فَالْكُلُّ جُمْلَةٌ
وَاحِدَةٌ أَوْ عَاطِفَةٌ أَيْ وَبِحَمْدِكَ سَبَّحْتَكَ (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ)؛ لِأَنَّ
ذَلِكَ يُكْتَبُ لِقَائِلِهِ فَلَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ إِبْطَالُ كَمَا صَحَّ حَتَّى يَرَى ثَوَابَهُ الْعَظِيمَ وَيُسْنُ أَنْ يَأْتِيَ
بِجَمِيعِ هَذَا ثَلَاثًا كَمَا مَرَّ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ بِصَدْرِهِ رَافِعًا يَدَيْهِ وَبَصَرَهُ وَلَوْ نَحَوَ أَعْمَى كَمَا يُسْنُ
إِمْرَأُ الْمُوسَى عَلَى الرَّأْسِ الَّذِي لَا شَعْرَ بِهِ تَشْبُهًا لِلسَّمَاءِ؛ وَأَنْ يَقُولَ عَقِبَهُ وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ

لِمَاهِيَةِ التَّنْزِيهِ بِجُجْرِمِيَّ عِبَارَةً سَمِ قَوْلُهُ: لِلتَّنْسِيحِ أَيْ بَعْمَى التَّنْزِيهِ لَا لِلتَّنْسِيحِ مَصْدَرٌ سَبَّحَ بَعْمَى قَالَ
سُبْحَانَ اللَّهِ؛ لِأَنَّ مَذْلُولَ التَّنْسِيحِ عَلَى هَذَا لَفْظٌ أَه. قَوْلُهُ: (اعْتِقَادُ تَنْزِيهِهِ) الْأَوَّلَى تَنْزِيْهُهُ. قَوْلُهُ: (عَلَى
أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ اللَّفْظِ بِفِعْلِهِ الْخ) أَيْ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَسْبَحْتَكَ أَيْ أَتَرَهَكَ عَمَّا لَا يَلِيْقُ
بِكَ أَقِيمَ مَقَامَ فِعْلِهِ لِيَذُلَّ عَلَى التَّنْزِيهِ الْبَلِيغِ وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي اللَّهِ مُضَافًا فَيَقْصِدُ تَنْكِيرَهُ ثُمَّ يُضَافُ؛ لِأَنَّ
الْعَلَمَ لَا يُضَافُ وَلَا يُتَى إِلَّا إِذَا قُصِدَ تَنْكِيرُهُ رَحْمَانِيَّ أَهْ بِجُجْرِمِيَّ. قَوْلُهُ: (فَيَقْدَرُ مَعْنَاهُ) فِيهِ تَأْمُلٌ.

قَوْلُهُ: (مُشْتَقٌّ مِنْهُ) أَيْ مَا خُوِذَ مِنْهُ. قَوْلُهُ: (اسْتِثْقَاقٌ حَاشِيَةٌ) بَعْمَى قُلْتُ حَاشَا وَكَذَا الْأَمْرُ فِيمَا بَعْدَهُ.
قَوْلُهُ: (فَالْكُلُّ الْخ) أَيْ مَجْمُوعُ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ. قَوْلُهُ: (جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ) فَالْمَعْنَى سَبَّحْتَكَ
يَا اللَّهُ مُصَاحَبًا بِحَمْدِكَ شُؤْبَرِيَّ أَيْ بِالثَّنَاءِ عَلَيْكَ بِجُجْرِمِيَّ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ ذَلِكَ) أَيْ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ
وَبِحَمْدِكَ الْخ. قَوْلُهُ: (يُكْتَبُ الْخ) أَيْ فِي رَقٍّ ثُمَّ يُطَبِّعُ بِطَائِعِ نِهَآيَةٍ وَمُعْنَى قَالَ ع ش، وَيَتَعَدَّدُ ذَلِكَ
بِتَعَدُّدِ الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّ الْفَضْلَ لَا حَجَرَ عَلَيْهِ أَه. قَوْلُهُ: (فَلَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الْخ) أَيْ يُصَانُ صَاحِبُهُ مِنْ تَعَاطِي
مُبْطِلٍ بَأَنْ يَرْتَدَّ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ وَالْأَقْدَقُ تَقَرَّرَ أَنَّ جَمِيعَ الْأَعْمَالِ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الْإِبْطَالُ بِالرَّدَّةِ شُؤْبَرِيَّ وَفِيهِ
بُشْرَى بَأَنْ مَنْ قَالَ لَا يَرْتَدُّ، وَأَنَّهُ يَمُوتُ عَلَى الْإِيمَانِ حَفْنِيَّ أَهْ بِجُجْرِمِيَّ. قَوْلُهُ: (بِجَمِيعِ هَذَا) أَيْ مَا ذُكِرَ
مِنَ الْأَذْكَارِ. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي شَرْحِ وَتَثْلِيثِ الْغُسْلِ وَالْمَسْحِ. قَوْلُهُ: (مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ) إِلَى قَوْلِهِ
وَأَنْ يَقُولَ فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ نَحَوَ أَعْمَى إِلَى السَّمَاءِ. قَوْلُهُ: (رَافِعًا يَدَيْهِ وَبَصَرَهُ الْخ)
وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ السَّمَاءَ قِبْلَةُ الدُّعَاءِ وَالطَّالِبُ لِشَيْءٍ يَبْسُطُ كَفَّيْهِ لِأَخْذِهِ وَالذَّاعِي طَالِبٌ؛ وَلِأَنَّ حَوَائِجَ الْعِبَادِ
فِي خِزَانَةِ تَحْتَ الْعَرْشِ فَالذَّاعِي يَمْدُ يَدَهُ لِحَاجَتِهِ بِجُجْرِمِيَّ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ نَحَوَ أَعْمَى) أَيْ كَمَنْ فِي ظُلْمَةٍ.
قَوْلُهُ: (كَمَا يُسْنُ الْخ) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ فِي التَّغْلِيلِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَيْهَا لَيْسَ النَّظَرُ
إِلَيْهَا إِذْ هُوَ لَا يُطْلَبُ حَيْثُ ذَاتُهُ لِكُونِهِ شَاغِلًا عَنِ الدُّعَاءِ بَلِ الْمَقْصُودُ تَعْظِيمُهَا بِتَوَجُّهِهَا بِالْوَجْهِ
كَمَا قِيلَ السَّمَاءُ قِبْلَةُ الدُّعَاءِ بَصْرِيَّ. قَوْلُهُ: (عَلَى الرَّأْسِ) أَيْ رَأْسِ الْمُتَحَلِّلِ مِنَ الْإِحْرَامِ.

قَوْلُهُ: (تَشْبُهًا) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ كَمَا يُسْنُ الْخ وَقَوْلُهُ لِلْسَّمَاءِ مُتَعَلِّقٌ بِرَافِعًا. قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَقُولَ) إِلَى قَوْلِهِ،
وَيَقْرَأُ فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (عَقِبَهُ) أَيْ عَقِبَ الْوُضُوءِ أَوْ عَقِبَ جَمِيعِ الذِّكْرِ الْمُتَقَدِّمِ وَصَنِيْعُ شَيْخِنَا صَرِيْحٌ
فِي هَذَا. قَوْلُهُ: (وَصَلَّى اللَّهُ الْخ) قَدْ يُقَالُ يَنْبَغِي أَنْ يَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ التَّعَرُّضُ لِسَيَادَتِهِ ﷺ وَلِلْأَصْحَابِ
بَصْرِيَّ وَعِبَارَةٌ شَيْخِنَا وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمْ أَه.

على مُحَمَّدٍ وآلِ مُحَمَّدٍ، وَيَقْرَأُ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [يوسف ٢: أي ثلاثاً كما هو القياس ثُمَّ رَأَيْتَ بَعْضَ الْأَيْمَةِ صَرَّحَ بِذَلِكَ.

(تنبيه) معنى أَسْتَغْفِرُكَ أَطْلُبُ مِنْكَ الْمَغْفِرَةَ أَيِ سَتَرِ مَا صَدَرَ مِنِّي مِنْ نَقْصٍ بِمَحْوِهِ فِيهِ لَا تَسْتَدْعِي سَبْقَ ذَنْبٍ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ نَدْبٌ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ وَلَوْ لِغَيْرِ مُتَلَبِّسٍ بِالتَّوْبَةِ وَاسْتَشْكِلَ بِأَنَّهُ كَذِبٌ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ خَبَرٌ بِمَعْنَى الْإِنْشَاءِ أَيِ أَسْأَلُكَ أَنْ تَتُوبَ عَلَيَّ أَوْ هُوَ بَاقٍ عَلَى خَبَرِيَّتِهِ وَالْمَعْنَى أَنَّهُ بِصُورَةِ التَّائِبِ الْخَاضِعِ الدَّلِيلِ، وَيَأْتِي فِي وَجْهَتِ وَجْهِي وَخَشَعَ لَكَ سَمْعِي مَا يُؤَافِقُ بَعْضَ ذَلِكَ (وَحَذَفْتُ دُعَاءَ الْأَعْضَاءِ) الْمَذْكُورَ فِي الْمُحَرَّرِ وَغَيْرِهِ وَهُوَ مَشْهُورٌ (إِذْ لَا أَصْلَ لَهُ) يُعْتَدُّ بِهِ وَوُزُوْدُهُ مِنْ طُرُقٍ لَا نَظَرَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا كُلُّهَا لَا تَخْلُو مِنْ كَذَابٍ أَوْ

قَوْلُهُ: (وَيَقْرَأُ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ الْخ) لِمَا وَرَدَ أَنَّ مَنْ قَرَأَ فِي آثِرِ وَضُوئِهِ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر ١: مَرَّةً وَاحِدَةً كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ وَمَنْ قَرَأَهَا مَرَّتَيْنِ كُتِبَ فِي دِيْوَانِ الشُّهَدَاءِ وَمَنْ قَرَأَهَا ثَلَاثًا حَشَرَهُ اللَّهُ مَحْشَرِ الْأَنْبِيَاءِ وَيُسَنُّ بَعْدَ قِرَاءَةِ السُّورَةِ (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي وَوَسِّعْ لِي فِي دَارِي وَبَارِكْ لِي فِي رِزْقِي وَلَا تَقْتِئِي بِمَا زَوَيْتَ عَنِّي) ع ش وفي الكُرْدِيِّ عَنِ الْإِيْعَابِ مِثْلُهُ إِلَى قَوْلِهِ: وَلَا تَقْتِئِي الْخ. قَوْلُهُ: (أَيِ ثَلَاثًا) إِنَّمَا رَاجِعٌ لِلصَّلَاةِ وَالْقِرَاءَةِ أَوْ لِلثَّانِيَةِ فَلَاوَلَى مِثْلُهَا فِي ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَيَشْمَلُهُ الْعُمُومُ السَّابِقُ فِي الثَّلَاثِ بِضَرِيٍّ. قَوْلُهُ: (مِنْ نَقْصٍ) أَيِ ذَنْبًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ بِضَرِيٍّ. قَوْلُهُ: (بِمَحْوِهِ) هَذَا مُخَالِفٌ لِمَا ذَكَرُوا أَنَّ الْعَفْوَ مَحْوُ آثِرِ الذَّنْبِ بِالْكَلِيَّةِ وَالْمَغْفِرَةُ سَتْرُهُ مَعَ بَقَائِهِ وَعَدَمُ الْمُوَاحِدَةِ بِهِ كَمَا ذَكَرَهُ الْبُلَاقِيُّ عَنْ الشُّشُورِيِّ بِجَيْرِمِيٍّ. قَوْلُهُ: (وَاسْتَشْكِلَ بِأَنَّهُ كَذِبٌ) كَأَنَّهُ بِنَاءٌ عَلَى حَمْلِهِ عَلَى الْحَالِ وَإِلَّا فَلَا كَذِبَ يَلْزَمُ عَلَى أَنَّهُ قَدْ لَا يَلْزَمُ الْكُذْبُ عَلَى تَقْدِيرِ الْحَالِ أَيْضًا سَم وَلَعَلَّهُ بِحَمْلِهِ عَلَى الْعَزْمِ عَلَى التَّوْبَةِ. قَوْلُهُ: (بِمَعْنَى الْإِنْشَاءِ أَيِ أَسْأَلُكَ الْخ) لَا يَخْفَى بُعْدُهُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنْ تَوْفَّقَنِي لِلتَّوْبَةِ. قَوْلُهُ: (أَوْ هُوَ بَاقٍ الْخ) لَا حَاجَةَ إِلَى لَفْظِهِ هُوَ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَشْهُورٌ) وَهُوَ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ غَسْلِ كَفْيِهِ اللَّهُمَّ احْفَظْ يَدَيَّ عَنْ مَعَاصِيكَ كُلِّهَا وَعِنْدَ الْمَضْمَضَةِ اللَّهُمَّ اعْتِنِ عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَعِنْدَ الْإِسْتِشْقَاقِ اللَّهُمَّ ارْحَنِي رَائِحَةَ الْجَنَّةِ وَعِنْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ اللَّهُمَّ بَيِّضْ وَجْهِي يَوْمَ تَبْيِضُ وُجُوهُ وَتَسْوَدُّ وُجُوهُ وَعِنْدَ غَسْلِ الْيَدَيْنِ اللَّهُمَّ اعْطِنِي كِتَابِي بِيَمِينِي وَحَاسِبْنِي حِسَابًا يَسِيرًا، وَعِنْدَ الْيُسْرَى اللَّهُمَّ لَا تُعْطِنِي كِتَابِي بِشِمَالِي وَلَا مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي وَعِنْدَ مَسْحِ الرَّأْسِ اللَّهُمَّ حَرِّمْ شَعْرِي وَبَشْرِي عَلَى النَّارِ وَعِنْدَ مَسْحِ الْأَذْنَيْنِ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ وَعِنْدَ غَسْلِ رِجْلَيْهِ اللَّهُمَّ ثَبِّتْ قَدَمَيَّ عَلَى الصِّرَاطِ يَوْمَ تَزِلُ فِيهِ الْأَقْدَامُ نِهَایَةً وَمُعْنِي وَشَرْحُ بِأَفْضَلٍ وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الْإِيْعَابِ زِيَادَةُ أَذْعِيَةِ أُخْرَى، وَأَنْ يَدِّي فِي دُعَاءِ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ وَقَدَمَيَّ فِي دُعَاءِ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ مَثْنً. قَوْلُهُ: (لَا نَظَرَ إِلَيْهِ الْخ) خِلَافًا لِلنَّهَایَةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُ. قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي أَذْكَارِهِ وَتَنْقِيحِهِ لَمْ يَجِئْ فِيهِ شَيْءٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الشَّارِحُ وَفَاتَ

لَفْظُ اه. قَوْلُهُ: (وَاسْتَشْكِلَ بِأَنَّهُ كَذِبٌ) كَأَنَّهُ بِنَاءٌ عَلَى حَمْلِهِ عَلَى الْحَالِ وَإِلَّا فَلَا يَلْزَمُ كَذِبٌ عَلَى أَنَّهُ قَدْ لَا يَلْزَمُ الْكُذْبُ عَلَى تَقْدِيرِ الْحَالِ أَيْضًا.

مُتَّهَمٌ بِالْوَضْعِ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْحُقَاطِ فِيهَا سَاقِطَةٌ بِالْمَرَّةِ وَمِنْ شَرْطِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ كَمَا قَالَ السَّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّ لَا يَشْتَدُّ ضَعْفُهُ فَاتَّضَحَ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ وَانْدَفَعَ مَا أَطَالَ بِهِ الشَّرَاحُ عَلَيْهِ وَبَقِيَ لِلْوُضُوءِ سُنَنٌ كَثِيرَةٌ اسْتَوْفَيْتُهَا بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ. وَمِنْ الْمَشْهُورِ مِنْهَا اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فِي جَمِيعِهِ وَالذَّلْكَ، وَيَتَأَكَّدُ كَالْمَوَالَاةِ لِقُوَّةِ الْخِلَافِ فِيهِمَا.....

الرَّافِعِيُّ وَالتَّوَوُّيُّ أَنَّهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ طُرُقٍ فِي تَارِيخِ ابْنِ جِبَانَ وَغَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَتْ ضَعِيفَةً لِلْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ وَمَشَى شَيْخِي عَلَى أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ وَأَفْتَى بِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ أَهْ زَادَ الْأَوَّلُ وَنَفَى الْمُصَنِّفُ أَصْلَهُ بِاِغْتِيَابِ الصَّحَّةِ أَمَّا بِاِغْتِيَابِ وَرُودِهِ مِنَ الطُّرُقِ الْمُتَقَدِّمَةِ فَلَعَلَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عَنْهُ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَسْتَخْضِرْهُ حَيْثُ ذَكَرَ وَبِإِعْبَارِ الْكُرْدِيِّ عَلَى شَرْحِ بَاقِضِ قَوْلِهِ: لَا أَصْلَ لِدُعَاءِ الْأَعْضَاءِ عَلَى هَذَا جَرَى الشَّرَاحُ فِي كُتُبِهِ. وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الْأَسْنَى أَيْ فِي الصَّحَّةِ وَالْأَقْدَرُ رَوَى عَنْهُ ﷺ مِنْ طُرُقٍ ضَعِيفَةٍ فِي تَارِيخِ ابْنِ جِبَانَ وَغَيْرِهِ وَمِثْلُهُ يُعْمَلُ بِهِ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ أَهْ وَذَكَرَ نَحْوَهُ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَاعْتَمَدَ اسْتِخْبَابَهُ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَلَوْلَهُ وَيُؤْخَذُ مِمَّا نَقَلْتُهُ فِي الْأَصْلِ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ لِلشَّرَاحِ وَعَنْ غَيْرِهِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ عِنْدَ الشَّرَاحِ، وَأَنَّهُ دُعَاءٌ حَسَنٌ لَكِنْ لَا يَعْتَقَدُ سُنَّتَهُ فَيُطْلَبُ الْإِثْنَانُ بِهِ عِنْدَ الشَّرَاحِ أَيْضًا أَهْ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ شَرْطِ الْعَمَلِ الْإِلْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي فَائِدَةٌ شَرْطُ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ أَنْ لَا يَكُونَ شَدِيدَ الضَّعْفِ وَأَنْ يَدْخُلَ تَحْتَ أَصْلٍ عَامٍّ وَأَنْ لَا يَعْتَقَدَ سُنَّتَهُ بِذَلِكَ الْحَدِيثِ أَهْ زَادَ النَّهَايَةُ وَفِي هَذَا الشَّرْطِ أَيْ الْآخِرِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى أَهْ عِبَارَةٌ سَمِ وَشَرْطَ بَعْضُهُمْ أَنْ لَا يَعْتَقَدَ السُّنَّةَ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ لَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْعَمَلِ بِالضَّعِيفِ فِي مِثْلِ مَا نَحْنُ فِيهِ إِلَّا كَوْنُهُ مَطْلُوبًا طَلَبًا غَيْرَ جَازِمٍ وَكُلُّ مَطْلُوبٍ طَلَبًا غَيْرَ جَازِمٍ سُنَّةٌ، وَإِذَا كَانَ سُنَّةً تَعَيَّنَ اِعْتِقَادُ سُنَّتِهِ أَهْ. □ قَوْلُهُ: (أَنْ لَا يَشْتَدُّ ضَعْفُهُ) أَيْ سَوَاءٌ كَانَ الْعَامِلُ مِمَّنْ يُقْتَدَى بِهِ أَمْ لَا بَلْ قَدْ يُقَالُ يَتَأَكَّدُ فِي حَقِّ الْمُقْتَدِي بِهِ لِيَكُونَ فِعْلُهُ سَبَبًا لِإِفَادَةِ غَيْرِهِ الْحُكْمَ الْمُسْتَفَادَ مِنْ ذَلِكَ الْحَدِيثِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (سُنَنٌ كَثِيرَةٌ) مِنْهَا تَقْدِيمُ النَّبِيِّ مَعَ أَوَّلِ السُّنَنِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَى غَسْلِ الْوَجْهِ فَيَحْصُلُ لَهُ ثَوَابُهَا كَمَا مَرَّ وَمِنْهَا التَّلَفُّظُ بِالْمُنَوِيِّ لِيُسَاعِدَ اللِّسَانُ الْقَلْبَ كَمَا تَقَدَّمَ وَيُسِرُّ بِهَا بِحَيْثُ يَسْمَعُ نَفْسُهُ وَمِنْهَا اسْتِصْحَابُ النَّبِيِّ ذِكْرًا بِقَلْبِهِ إِلَى آخِرِ الْوُضُوءِ مُغْنِيًا وَشَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ الْمَشْهُورِ) إِلَى قَوْلِهِ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ فِي الْمَغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا يُكْرَهُ إِلَى وَلَطَمَ الْوَجْهَ وَقَوْلُهُ وَاعْتَرَضَ إِلَى وَاسْرَافٍ. □ قَوْلُهُ: (وَالذَّلْكَ) لَمْ يَكْتَفِ بِفَهْمِهِ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَالذَّلْكَ فِي شَرْحِ وَتِلْكَ الْغَسْلُ الْإِلْخ كَأَنَّهُ لَا

□ قَوْلُهُ: (أَنْ لَا يَشْتَدُّ ضَعْفُهُ) شَرْطَ بَعْضُهُمْ أَيْضًا أَنْ لَا يُعَارِضَهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَلَا حَاجَةٌ إِلَيْهِ لِظُهُورِ أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ حَدِيثَانِ يُنْظَرُ إِلَى التَّرْجِيحِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصَّحِيحَ مُقَدَّمٌ عَلَى الضَّعِيفِ وَشَرْطَ بَعْضُهُمْ أَنْ لَا يَعْتَقَدَ السُّنَّةَ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ لَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْعَمَلِ بِالضَّعِيفِ فِي مِثْلِ مَا نَحْنُ فِيهِ إِلَّا كَوْنُهُ مَطْلُوبًا طَلَبًا غَيْرَ جَازِمٍ وَكُلُّ مَطْلُوبٍ طَلَبًا غَيْرَ جَازِمٍ سُنَّةٌ، وَإِذَا كَانَ سُنَّةً تَعَيَّنَ اِعْتِقَادُ سُنَّتِهِ ثُمَّ رَأَيْتَ فِيمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ فِي الْخُفِّ وَيُسَنُّ مَسْحُ أَغْلَاهِ وَأَسْفَلِهِ خُطُوطًا مَالَهُ تَعَلَّقُ بِهَذَا الْبَحْثِ فَتَأَمَّلْهُ. □ قَوْلُهُ: (وَالذَّلْكَ) لَمْ يَكْتَفِ بِفَهْمِهِ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَالذَّلْكَ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَتِلْكَ الْغَسْلُ وَالْمَسْحُ كَأَنَّهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُ السُّنَّةَ فَتَأَمَّلْهُ.

وَتَجَنَّبُ رَشَائِشَهُ وَجَعَلَ مَا يَصُبُّ مِنْهُ عَنْ يَسَارِهِ وَمَا يَغْتَرِفُ مِنْهُ عَنْ يَمِينِهِ وَتَرَكُ تَكَلُّمَ بِلَا عُذْرٍ وَلَا يُكْرَهُ وَلَوْ مِنْ عَارٍ؛ لِأَنَّهُ ﷺ «كَلَّمَ أُمَّ هَانِيَّ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ، وَهُوَ يَغْتَسِلُ؛ وَلَطَمَ الْوَجَةَ بِالْمَاءِ» وَاعْتَرَضَ بِحَدِيثٍ فِيهِ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ لِبَيَانِ الْجَوَازِ وَالْإِسْرَافِ وَلَوْ عَلَى شَطِّ وَأَنْ يَكُونَ مَأْوُهُ نَحْوَ مَدٍّ كَمَا يَأْتِي وَتَعَهُدُ مَا يَخَافُ إِغْفَالَهُ كَمَوْقِيهِ وَعَقِيَّتِهِ وَخَاتَمِ يَصِلُ الْمَاءُ لِمَا تَحْتَهُ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ بِيَسَارِهِ وَشَرِبَهُ مِنْ فَضْلِ وَضُوئِهِ وَرَشَّ إِزَارَهُ بِهِ إِنْ تَوَهَّمْ حُصُولَ مُقَدَّرٍ لَهُ فِيمَا يَظْهَرُ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ رُشُّهُ ﷺ لِإِزَارِهِ بِهِ قِيلَ وَأَنْ لَا يَصُبُّ مَاءً إِنَائِهِ حَتَّى يَطْفُفَ مُخَالَفَةً لِلْمَجُوسِ وَبَيَّنَّتْ مَا فِيهِ فِي الْفَتَاوَى «وَكَانَ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ أَفْضَلَ مَاءٍ حَتَّى يُسِيلَهُ عَلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ» فَيَنْبَغِي نَدْبُ ذَلِكَ لِمَنْ احتَاجَ لِتَنْظِيفِ مَحَلِّ سُجُودِهِ بِتِلْكَ الْفَضْلَةِ خِلَافًا لِمَا يُؤْهِمُهُ كَلَامُ بَعْضِهِمْ مِنْ نَدْبِهِ مُطْلَقًا وَصَلَاةَ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَهُ.....

يَسْتَلْزِمُ السُّنَّةَ فَتَأَمَّلْهُ سَمِ أَقُولُ بَلْ أَعَادَهُ لِقَوْلِهِ، وَيَتَأَكَّدُ الْإِنْخ. □ قَوْلُهُ: (وَتَجَنَّبُ رَشَائِشَهُ) فَلَا يَتَوَضَّأُ فِي مَوْضِعٍ يَرْجِعُ إِلَيْهِ رَشَاشُ أَسْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَجَعَلَ مَا يَصُبُّ مِنْهُ الْإِنْخ) أَيِ كَالِإِبْرِيْقِ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَتَرَكُ تَكَلُّمَ) وَفِي فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَنَّهُ سُئِلَ هَلْ يُشْرَعُ السَّلَامُ عَلَى الْمُشْتَغِلِ بِالْوُضُوءِ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ الرَّدُّ أَوْ لَا فَأَجَابَ بِأَنَّ الظَّاهِرَ الْأَوَّلُ أَهْ وَهَذَا بِخِلَافِ الْمُشْتَغِلِ بِالْغُسْلِ لَا يُشْرَعُ السَّلَامُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهِ أَنَّهُ قَدْ يَنْكَشِفُ مِنْهُ مَا يُسْتَحْيَا مِنَ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهِ فَلَا يَلِيقُ مُخَاطَبَتُهُ حِينَئِذٍ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (بِلَا عُذْرٍ) عِبَارَةٌ شَرَحَ بِأَفْضَلِ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ كَأَمْرِ بِمَعْرُوفٍ وَنَهْيٍ عَنْ مُنْكَرٍ وَتَعْلِيمِ جَاهِلٍ وَقَدْ يَجِبُ كَأَنْ رَأَى نَحْوَ أَعْمَى يَقَعُ فِي بَثْرٍ أَه. □ قَوْلُهُ: (وَلَطَمَ وَجْهَهُ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى تَكَلُّمِهِ. □ قَوْلُهُ: (لِبَيَانِ الْجَوَازِ) وَاللَّطَمُ خِلَافُ الْأَوَّلَى كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ بِجَيْرِمِي. □ قَوْلُهُ: (وَالْإِسْرَافُ الْإِنْخ) عِبَارَةٌ الْخَطِيبِ وَمِنْهَا أَنْ يَقْتَصِدَ فِي الْمَاءِ فَيُكْرَهُ السَّرَفُ فِيهِ أَهْ قَالَ الْبُجَيْرِمِيُّ وَيُكْرَهُ التَّقْتِيرُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَغْنَمُ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا أَه. □ قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَكُونَ الْإِنْخَ) فَيُجْزَى بِدُونِهِ حَيْثُ أَسْبَحَ وَصَحَّ أَنَّهُ ﷺ (تَوَضَّأَ بِثَلَاثِي مَدٍّ) هَذَا فِيمَنْ بَدَنَهُ كَبَدَنِهِ ﷺ اغْتِدَالًا وَلِيُونَةً وَلَا زَادَ أَوْ نَقَصَ بِالنِّسْبَةِ شَرَحَ بِأَفْضَلِ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) لَعَلَّهُ فِي بَابِ الْغُسْلِ. □ قَوْلُهُ: (كَمَوْقِيهِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَأَنْ يَتَعَهُدَ مَوْقَهُ، وَهُوَ طَرَفُ الْعَيْنِ الَّذِي يَلِي الْأَنْفَ بِالسَّبَابَةِ الْأَيْمَنِ بِالْيُمْنَى وَالْأَيْسَرَ بِالْيُسْرَى وَمِثْلُهُ اللَّحَاطُ، وَهُوَ الطَّرَفُ الْآخَرُ وَمَحَلُّ سَنِّ غَسْلِهِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا رَمَضٌ يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَى مَحَلِّهِ إِلَّا فَعَسَلُهُمَا وَاجِبٌ أَهْ. زَادَ شَرَحُ بِأَفْضَلِ وَالْمُرَادُ بِهِمَا أَيِ الْمَوْقَيْنِ مَا يَشْمَلُ اللَّحَاطَ أَهْ. □ قَوْلُهُ: (وَعَقِيَّتِهِ) وَيُبَالِغُ فِي الْعَقَبِ خُصُوصًا فِي الشُّبَّاءِ فَقَدْ وَرَدَ -وَيْلٌ لِلْأَغْقَابِ- مُغْنِي وَشَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيِ بِفَضْلِ وَضُوئِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ الْإِنْخ) أَيِ عَلَى تَوَهَّمِ ذَلِكَ. □ قَوْلُهُ: (وَأَنْ لَا يَصُبُّ مَاءً إِنَائِهِ حَتَّى يَطْفُفَ) لَعَلَّ مَعْنَاهُ أَنْ لَا يَصُبُّ الْمَاءَ فِي إِنَائِهِ الْمُعَدِّ لِلْوُضُوءِ إِلَى أَنْ يَمْتَلِئَ الْإِنَاءُ إِلَى أَغْلَاهُ بَلْ بِجَعْلِهِ نَازِلًا مِنْهُ. □ قَوْلُهُ: (نَدْبُ ذَلِكَ) أَيِ الْأَفْضَالِ. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ احتِيجَ تَنْظِيفُ ذَلِكَ أَوَّلًا. □ قَوْلُهُ: (بَعْدَهُ) عِبَارَةٌ الْخَطِيبِ عَقِبَ الْفَرَاغِ مِنَ الْوُضُوءِ أَهْ قَالَ الْبُجَيْرِمِيُّ أَيِ وَلَوْ مُجَدِّدًا وَالْمُرَادُ

□ قَوْلُهُ: (وَشَرِبَهُ) ثُمَّ قَوْلُهُ: (وَرَشَّ) هَلْ، وَإِنْ تَوَضَّأَ مِنْ مُسَبَّلٍ.

أَيَّ بَحِيْثٍ يُنْسَبَانِ لَهُ عُزْفًا كَمَا يَأْتِي بِمَا فِيهِ قُبَيْلُ الْجَمَاعَةِ، وَيَحْضُلَانِ بَعْضُهُمَا كَتَحْيَةِ الْمَسْجِدِ وَفِي مَسْحِ الرَّقْبَةِ خِلَافٌ وَالرَّاجِحُ عَدَمُ نَدْبِهِ وَاعْتَرِضَ بِأَنَّ حَدِيثَهُ يُعْمَلُ بِهِ فِي الْفَضَائِلِ. وَيُرَدُّ بِمَا مَرَّ آتِفًا كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ أَنَّ خَبَرَهُمَا مَوْضُوعٌ فَيَتَقَدَّرُ سَلَامَتُهُ مِنَ الْوَضْعِ هُوَ شَدِيدُ الضَّعْفِ فَلَا يُعْمَلُ بِهِ وَيُؤْتَرُ الشَّكُّ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الْوُضُوءِ لَا بَعْدَهُ وَلَوْ فِي النِّيَّةِ عَلَى الْأَوْجَحِ.....

بِالْعَقَبِ فِيمَا يَظْهَرُ أَنَّ لَا يَطْوِلُ الْوَقْتُ بِحَيْثُ لَا تُنْسَبُ الصَّلَاةُ إِلَيْهِ عُزْفًا وَبَحَثَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ امْتِدَادَ وَقْتِهَا عَلَى مَا بَقِيَ الْوُضُوءُ وَحِيلَ قَوْلُهُمْ عَقِبَهُ عَلَى سَنِّ الْمُبَادَرَةِ فِيهِ وَنَظَرُ الْأَقْرَبُ مَا قُلْنَا هـ.

هـ فَوَدَّ: (أَيَّ بَحِيْثٍ الْخ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ فِي صَلَاةِ التَّغْلِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَيَخْرُجُ التَّوَعُّانِ الْخ وَهَلْ تَفَوُّتُ سُنَّةُ الْوُضُوءِ بِالْإِعْرَاضِ عَنْهَا كَمَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ أَوْ بِالْحَدَثِ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ أَوْ بِطَوِيلِ الْفَضْلِ عُزْفًا أَحْتِمَالَاتٍ أَوْجَهاً ثَالِثُهَا كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ فِي رَوَيْهِ وَنُسَخَتْ لِمَنْ تَوَضَّأَ أَنْ يُصَلِّيَ عَقِبَهُ هـ. وَمَالَ السَّيِّدُ الْبَصْرِيُّ إِلَى الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي عِبَارَتُهُ يُقَالُ عَنِ السَّيِّدِ السَّنْهَوْدِيِّ أَنَّهُ أَفْتَى بِامْتِدَادِ وَقْتِهَا مَا دَامَ الْوُضُوءُ بَاقِيًا؛ لِأَنَّ الْقَضْدَ بِهِمَا عَدَمَ تَعْطِيلِ الْوُضُوءِ عَنْ آدَاءِ صَلَاةٍ بِهِ وَصَحَّحَهُ الْفَقِيهَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بِامْتِخَرَمَةٍ وَهِيَ وَجِيهَةٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى هـ. فَوَدَّ: (وَيَخْضُلَانِ) الْأَوَّلَى الثَّانِيَّةُ.

هـ فَوَدَّ: (وَالرَّاجِحُ عَدَمُ نَدْبِهِ) كَذَا فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَةٌ شَرَحَ بِأَفْضَلِ وَأَنَّ لَا يَمْسَحُ الرَّقْبَةَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ شَيْءٌ بَلْ قَالَ التَّوَوُّيُّ إِنَّهُ بَذَعَةٌ وَخَبِرَ (مَسْحُ الرَّقْبَةِ أَمَانٌ مِنَ الْغُلِّ) مَوْضُوعٌ لَكِنَّهُ مُتَعَقَّبٌ بِأَنَّ الْخَبَرَ لَيْسَ بِمَوْضُوعٍ هـ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ عَلَيْهِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَئِمَّتِنَا قَدْ قَلَّدُوا الْإِمَامَ التَّوَوُّيَّ فِي كَوْنِ الْحَدِيثِ لَا أَصْلَ لَهُ وَلَكِنْ كَلَامُ الْمُحَدِّثِينَ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْحَدِيثَ لَهُ طُرُقٌ وَشَوَاهِدٌ يَزْتَقِي بِهَا إِلَى دَرَجَةِ الْحَسَنِ فَالَّذِي يَظْهَرُ لِلْفَقِيرِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِمَسْحِهِ هـ. فَوَدَّ: (بِمَا مَرَّ آتِفًا) أَيَّ فِي قَوْلِهِ وَوَرُودُهُ مِنْ طُرُقٍ الْخ. هـ فَوَدَّ: (أَنَّ خَبَرَهُمَا) أَيَّ دُعَاءِ الْأَعْضَاءِ وَمَسْحِ الرَّقْبَةِ. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ فِي النِّيَّةِ) كَذَا نُقِلَ عَنِ فَتَاوَى شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ وَقَاسَهُ عَلَى الصَّوْمِ لَكِنَّ الَّذِي اسْتَقَرَّ رَأْيُهُ عَلَيْهِ فِي الْفَتَاوَى الَّذِي قَرَأَهُ وَلَدَهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُؤْتَرُ كَمَا فِي الصَّلَاةِ هـ وَسَيَأْتِي أَنَّ الشَّكَّ فِي الطَّهَارَةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ لَا يُؤْتَرُ وَحِينَئِذٍ يَتَحَصَّلُ أَنَّهُ إِذَا شَكَّ فِي نِيَّةِ الْوُضُوءِ بَعْدَ فَرَاغِهِ ضَرَّ أَوْ بَعْدَ الصَّلَاةِ لَمْ يَضُرَّ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الشَّكَّ فِي نِيَّتِهِ بَعْدَهَا لَا يَزِيدُ عَلَى الشَّكِّ فِيهِ نَفْسِهِ بَعْدَهَا، وَيَضُرُّ بِالنِّسْبَةِ لغيرِهَا حَتَّى لَوْ أَرَادَ مَسَّ الْمُضْحَفِ أَوْ صَلَاةَ أُخْرَى امْتَنَعَ ذَلِكَ م ر هـ سَم.

هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ فِي النِّيَّةِ) كَذَا نُقِلَ عَنِ فَتَاوَى شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ وَقَاسَهُ عَلَى الصَّوْمِ لَكِنَّ الَّذِي اسْتَقَرَّ رَأْيُهُ عَلَيْهِ فِي الْفَتَاوَى الَّتِي قَرَأَهَا وَلَدَهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُؤْتَرُ كَمَا فِي الصَّلَاةِ وَقَالَ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْوُضُوءِ وَالصَّوْمِ وَاضِحٌ انْتَهَى وَسَيَأْتِي أَنَّ الشَّكَّ فِي الطَّهَارَةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ لَا يُؤْتَرُ وَحِينَئِذٍ يَتَحَصَّلُ أَنَّهُ إِذَا شَكَّ فِي نِيَّةِ الْوُضُوءِ بَعْدَ فَرَاغِهِ ضَرَّ أَوْ بَعْدَ الصَّلَاةِ لَمْ يَضُرَّ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الشَّكَّ فِي نِيَّتِهِ بَعْدَهَا لَا يَزِيدُ عَلَى الشَّكِّ فِيهِ نَفْسِهِ بَعْدَهَا، وَيَضُرُّ بِالنِّسْبَةِ لغيرِهَا حَتَّى لَوْ أَرَادَ مَسَّ الْمُضْحَفِ أَوْ صَلَاةَ أُخْرَى امْتَنَعَ ذَلِكَ م ر.

استصحاباً لأصل الطهر فلا نظّر لكونه يدخل الصلاة يطهر مشكوك فيه قياساً ما يأتي في الشك بعد الفاتحة وقبل الركوع أنه لو شك بعد غصو في أصل غسله لزمه إعادته أو بعضه لم يلزمه فليحمل كلامهم الأول على الشك في أصل الغصو لا بعضه.

(فرغ) صلى الخمس مثلاً كلاً بوضوء مستقل ثم علم ترك مسح الرأس مثلاً من إحداها لزمه إعادة الخمس ثم إن كمل وضوء العشاء بقرض أن الترك منه وأعادها به أجزأه؛ لأن الترك إن كان من غيره فواضح أو منه فقد كمله، وإن أعادها به بلا تكميل فلا؛ خلافاً لمن وهم فيه لامتناع الصلاة به لاحتمال أن الترك منه فنيته غير جازمة ومن ثم لو غفل وأعادها به لم يبق عليه إلا العشاء كما لو توضأ عن حديث وأعادها ثم علم الترك من هذا أيضاً؛ لأن الترك الأول إن كان من العشاء فليس عليه غيرها أو من غيرها فوضوء العشاء كامل وقد أعادها به مع الجزم بالنية في صورتين.

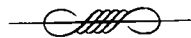


☐ قوله: (استصحاباً لأصل الطهر) فيه نظّر إذ الكلام في تحقّق الطهر لا في بقائه حتّى يستدلّ بالاستصحاب. ☐ قوله: (وقياس إلخ) مبتدأ خبره وقوله أنه لو شك إلخ. ☐ قوله: (أو بعضه) أي في غسل بعض ذلك الغصو. ☐ قوله: (كلامهم الأول) وهو يؤثّر الشك قبل الفراغ من الوضوء.

☐ قوله: (فواضح) أي؛ لأن غير العشاء أعيدت بوضوء كامل والعشاء فعلت مرتين بكامل.

☐ قوله: (خلافاً لمن وهم فيه) تأمل الخلاف ففيه دقّة، وهو أنه لما صلى به وشك بعد العشاء ألزم بواجدة منها العشاء فلا مخلص إلا بالخمس ثم أنه مع بقاء وضوئه شاك في ترك بعض أعضائه بعد كمال طهره والشك حينئذ غير ضارّ فله أن يصلي به ما شاء فيعيدهنّ به حتّى العشاء والزمه إعادتها إنما كان لما طرأ بعد فعلها فاحتمل الترك منها فالزم بها عبد الله بأقشير أي وقوله والشك حينئذ غير ضارّ إلخ يرد بأن الإعادة مع الشك أضعف من فعلهنّ أولاً فلا إجزاء به بالأولى وبما مرّ عن سم أنفاً.

☐ قوله: (لو غفل) أي عن حاله واعتقد الطهارة الكاملة كزدي. ☐ قوله: (كما لو توضأ إلخ) لا يظهر فيه إلا مجرد التنظير في الجزم بالنية لا في المنظر به عبد الله بأقشير ويمكن أن يجاب بحمل قول الشارح توضأ عن حديث على معنى توضأ وضوءاً شأنه أن يكون عن حديث فالمراد توضأً وضوءاً كاملاً في اعتقاده أو على حذف مضاف أي عن توهم حديث وعلى كل من الاحتمالين فالحدث غير واقع في نفس الأمر. ☐ قوله: (لأن الترك الأول) التقييد بالأول بالنظر إلى التوضؤ فقط. ☐ قوله: (وقد أعادها به) هذا لا يتأتى في الثانية أي التوضؤ إلا بأحد التاويلين السابقين. ☐ قوله: (في صورتين) أي الغفلة والتوضؤ.



باب مسح الخُفِّ

المُرَادُ بِهِ الْجِنْسُ أَوِ الْخُفُّ الشَّرْعِيُّ وَكِلَاهُمَا مُجْمَلٌ هُنَا مُبَيَّنٌ فِي غَيْرِهِ فَلَا يَرُدُّ مَنَعُ لُبْسِ خُفٍّ عَلَى صَحِيحَةٍ لِيَمْسَحَهَا وَحْدَهَا وَإِنْ كَانَتْ أُخْرَى عَلَيْهِ لَوْ جُوبِ التَّيَمُّمُ عَنْهَا فَكَانَتْ كَالصَّحِيحَةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا رِجْلٌ فَإِنْ بَقِيَ مِنْ فَرْضِ الْأُخْرَى بَقِيَّةٌ وَإِنْ قُلْتُ تَعَيَّنَ

باب مَسْحِ الْخُفِّ

وَهُوَ مِنْ خُصُوصِيَّاتِ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَشَرَعَ فِي السَّنَةِ الثَّاسِعَةِ مِنَ الْهِجْرَةِ ع ش وَبُجِّرَ مِيَّ وَشَبَّخْنَا .
 ❶ قولُ (مَسَحَ الْخُفَّ) يُمَكِّنُ أَنْ يَوْجَهَ تَغْيِيرُهُ بِالْخُفِّ مُرَادًا بِهِ الْجِنْسُ دُونَ تَغْيِيرِهِ بِالْخُفَّيْنِ بَأَنَّ ذَلِكَ لِيَتَنَاوَلَ الْوَاحِدَ فِيمَا لَوْ فَقَدْ إِحْدَى رِجْلَيْهِ سَم . ❷ قوله: (المُرَادُ) إِلَى قَوْلِهِ بَلْ مُتَوَاتِرَةٌ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوِ الْخُفُّ إِلَى فَلَا يَرُدُّ وَقَوْلُهُ بَلْ ذَكَرَهُ إِلَى وَأُخْرَهُ، وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا أَنَّهُ قَالَ الْأَوَّلَى التَّغْيِيرُ بِالْخُفَّيْنِ . ❸ قوله: (المُرَادُ بِالْجِنْسِ) غَرَضُهُ بِهِ دَفْعُ مَا أُورِدَ عَلَى الْمُتَنِّ مِنْ أَنَّهُ يَوْهَمُ جَوَازَ الْمَسْحِ عَلَى خُفِّ رِجْلٍ وَغَسَلِ الْأُخْرَى وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُعَبَّرَ بِالْخُفَّيْنِ وَحَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّ أَلْ فِي الْخُفِّ لِلْجِنْسِ فَيَشْمَلُ مَا لَوْ كَانَ لَهُ رِجْلٌ وَاحِدَةٌ لِفَقْدِ الْأُخْرَى وَمَا لَوْ كَانَ لَهُ رِجْلَانِ فَأَكْثَرُ فَكَانَتْ كُلُّهَا أَصْلِيَّةً أَوْ بَعْضُهَا زَائِدًا وَاشْتَبَهَ بِالْأَصْلِيِّ أَوْ سَامَتْ بِهِ فَيُلْبَسُ كُلُّهُمَا خُفًّا وَيَمْسَحُ عَلَى الْجَمِيعِ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَشْتَبِهْ وَلَمْ يَسَامَتْ فَالْعَبْرَةُ بِالْأَصْلِيِّ دُونَ الزَّائِدِ فَيُلْبَسُ الْأَوَّلُ خُفًّا دُونَ الثَّانِي إِلَّا أَنْ تَوَقَّفَ لُبْسُ الْأَصْلِيِّ عَلَى لُبْسِ الزَّائِدِ فَيُلْبَسُهُ أَيْضًا شَبَّخْنَا وَع ش . ❹ قوله: (أَوِ الْخُفُّ الشَّرْعِيُّ) يَعْنِي أَنَّ أَلْ لِلْعَهْدِ أَيْ الْخُفُّ الْمَعْنُودُ شَرْعًا فَيَشْمَلُ مَنْ لَهُ رِجْلٌ وَاحِدَةٌ وَمَنْ لَهُ رِجْلَانِ أَوْ أَكْثَرُ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمُتَقَدِّمِ قَالَ ع ش وَهَذَا الْجَوَابُ أَوَّلَى مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْفَعُ الْإِيهَامَ إِذِ الْجِنْسُ كَمَا يَتَحَقَّقُ فِي ضَمَنِ الْكُلِّ كَذَلِكَ يَتَحَقَّقُ فِي ضَمَنِ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا اهـ . ❺ قوله: (هُنَا) أَيْ فِي التَّرْجِمَةِ . ❻ قوله: (مَنَعُ لُبْسِ خُفِّ الْخُفِّ) أَيْ امْتِنَاعُهُ شَرْعًا . ❼ قوله: (عَلَى صَحِيحَةٍ) أَيْ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ . ❽ قوله: (عَلِيلَةٌ) أَيْ بِحَيْثُ لَا يَجِبُ غَسْلُهَا نِهَائَةً وَمُعْنَى . ❾ قوله: (فَكَانَتْ كَالصَّحِيحَةِ) أَيْ فِي امْتِنَاعِ الْإِفْتِصَارِ عَلَى خُفِّ فِي الصَّحِيحَةِ وَالْمَسْحِ عَلَيْهِ وَلِبْسِ الْخُفَّيْنِ جَوَازِ لُبْسِ الْخُفَّيْنِ فِيهِمَا بَعْدَ كَمَالِ طَهَارَتِهِمَا ثُمَّ الْمَسْحِ عَلَيْهِمَا فَيَرْتَفِعُ حَدُّهُمَا مَعًا وَلَا

باب مَسْحِ الْخُفِّ

يُمَكِّنُ أَنْ يَوْجَهَ تَغْيِيرُهُ بِالْخُفِّ مُرَادًا بِهِ الْجِنْسُ دُونَ تَغْيِيرِهِ بِالْخُفَّيْنِ بَتَنَاوُلِ الْوَاحِدِ فِيمَا لَوْ فَقَدْ إِحْدَى رِجْلَيْهِ . ❶ قوله: (لَوْ جُوبِ التَّيَمُّمُ عَنْهَا فَكَانَتْ كَالصَّحِيحَةِ) الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ الْمَذْكُورِ فِي الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا أَنَّهُ يَمْتَنِعُ الْإِفْتِصَارُ عَلَى خُفِّ فِي الصَّحِيحَةِ وَالْمَسْحِ عَلَيْهِ وَأَنَّهُ يَجُوزُ لُبْسُ الْخُفَّيْنِ فِيهِمَا وَالْمَسْحُ عَلَيْهِمَا فَيَرْتَفِعُ حَدُّهُمَا؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ كَالْغَسْلِ فَكَمَا يَكْفِي غَسْلُهَا يَكْفِي مَسْحُهَا وَلَا يَجِبُ مَعَ الْمَسْحِ التَّيَمُّمُ عَنِ الْعَلِيلَةِ لِأَنَّ مَسْحَ خُفِّهَا كَغَسْلِهَا وَمَعَ غَسْلِهَا لَا حَاجَةَ لِلتَّيَمُّمِ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ لَوْ جُوبِ التَّيَمُّمِ عَنْهَا؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهَا فِي نَفْسِهَا يَجِبُ التَّيَمُّمُ عَنْهَا لَا أَنَّ الْمُرَادَ وَجُوبَهُ مُطْلَقًا .

لُبْسُ خُفِّهَا لِيَمْسَحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ شَيْءٌ مَسَحَ عَلَى الْأُخْرَى وَحَدَّهَا، وَذَكَرَهُ هُنَا لِتِمَامِ مُنَاسَبَتِهِ بِالْوُضُوءِ؛ لِأَنَّهُ بَدَلَ عَنْ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ فِيهِ بَلْ ذَكَرَهُ جَمْعٌ فِي خَامِسِ فُرُوضِهِ لِيَبَيِّنَ أَنَّ الْوَاجِبَ الْغَسْلُ أَوْ الْمَسْحُ. وَأَخْرَجَهُ جَمْعٌ عَنِ التَّيَمُّمِ؛ لِأَنَّ فِي كُلِّ مَسْحٍ مُبِيحًا وَأَحَادِيثُهُ صَحِيحَةٌ كَثِيرَةٌ بَلْ مُتَوَاتِرَةٌ وَمَنْ ثَمَّ قَالَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ أَخْشَى أَنْ يَكُونَ إِنْكَارُهُ أَيَّ مَنْ أَصْلَهُ كُفَرًا (يَجُوزُ فِي الْوُضُوءِ) وَلَوْ وُضُوءٌ سَلِسٌ.....

يَجِبُ مَعَ الْمَسْحِ التَّيَمُّمُ عَنِ الْعِلِيلَةِ؛ لِأَنَّ مَسْحَ خُفِّهَا كَغَسْلِهَا وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ لَوْ جُوبِ التَّيَمُّمُ الْخُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهَا قَبْلَ لُبْسِ خُفِّهَا يَجِبُ التَّيَمُّمُ عَنْهَا كَوُجُوبِ غَسْلِ الصَّحِيحَةِ قَبْلَهُ سَمَ بِأَذْنَى تَصَرُّفٍ.

□ فَوَدَّ: (عَلَيْهِمَا) أَيَّ عَلَى خُفِّ الْكَامِلَةِ وَخُفِّ النَّاقِصَةِ. □ فَوَدَّ: (عَلَى الْأُخْرَى) أَيَّ عَلَى خُفِّ الْمُنْفَرِدَةِ. □ فَوَدَّ: (وَحَدَّهَا) هَلْ لَهْ لُبْسُ خُفٍّ فِي بَاقِي فَاقِدَةِ مَحَلِّ الْفَرْضِ لِيَمْسَحَ عَلَيْهَا بَدَلًا عَنْ غَسْلِهِ الْمُسْنُونِ سَمَ وَسَيَأْتِي عَنْهُ مَا يُفِيدُ عَدَمَ سَنِّ ذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (وَذَكَرَهُ هُنَا) أَيَّ ذَكَرَ مَسْحَ الْخُفِّ عَقِبَ الْوُضُوءِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ بَدَلَ عَنْ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ) فَمَسْحُهُ رَافِعٌ لِلْحَدِّثِ لَا مُبِيحٌ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيَّ الْوُضُوءِ. □ فَوَدَّ: (إِنَّ الْوَاجِبَ الْخُ) أَيَّ عَلَى لَابِسِ الْخُفِّ بِشُرُوطِهِ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ فِي كُلِّ الْخُ) قَدْ يُقَالُ غَايَةً مَا يَقْتَضِيهِ هَذَا التَّغْلِيلُ الْوَلَاءَ بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا تَأْخِيرُ الْمَسْحِ عَنِ التَّيَمُّمِ الَّذِي هُوَ الْمَطْلُوبُ فَلَا، نَعَمْ يَتِمُّ بَزِيَادَةِ التَّيَمُّمِ طَهَارَةً كَامِلَةً بَصْرِي. □ فَوَدَّ: (مَسْحًا مُبِيحًا) يَوْهَمُ أَنَّ مَسْحَ الْخُفِّ مُبِيحٌ لَا رَافِعٌ لِلْحَدِّثِ وَهُوَ خِلَافٌ مَا صَرَّحُوا بِهِ أَوَّلَ كِتَابِ الطَّهَارَةِ فَرَاجِعُهُ بَصْرِي وَقَوْلُهُ أَوَّلَ كِتَابِ الطَّهَارَةِ بَلْ هُنَا أَيْضًا كَمَا مَرَّ عَنِ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (بَلْ مُتَوَاتِرَةٌ) أَيَّ عَنِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ كَانُوا لَا يُفَارِقُونَهُ ﷺ سَفَرًا وَلَا حَضَرًا وَجَمَعَ بَعْضُهُمْ رَوَاتِهِ فَجَاوَزُوا الثَّمَانِينَ مِنْهُمْ الْعَشْرَةُ الْمُبَشَّرَةُ وَعِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرِهِ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي سَبْعُونَ مِنَ الصَّحَابَةِ بِالْمَسْحِ عَلَى الْخُفِّينِ وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِهِ خِلَافًا لِلْخَوَارِجِ وَالشَّيْعَةِ كُرْدِي.

□ فَوَدَّ: (بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ) وَهُوَ الْكُرْخِيُّ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (أَخْشَى أَنْ يَكُونَ إِنْكَارُهُ الْخُ) وَكَلَامُ الْقَلْبِيَّيْ عَلَى الْمَحَلِّيِّ يَقْتَضِي تَكْفِيرَ الْمُتَكَبِّرِ لَهُ وَكَلَامُ الْإِمْدَادِ عَدَمَهُ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (أَيَّ مِنْ أَصْلِهِ) احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا إِذَا أَتَكَرَّ بَعْضُ شُرُوطِهِ وَكَيْفِيَّتِهِ وَأَحْكَامَهُ هَاتِفِي أَهْ كُرْدِي عِبَارَةُ السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ قَوْلُهُ أَيَّ مِنْ أَصْلِهِ أَيَّ لَا تَفَاصِيلُ أَحْكَامِهِ إِذْ هِيَ لَمْ تَثْبُثْ إِلَّا بِالْأَحَادِ بِخِلَافِ الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الْجَمْعِ مِنْ طَلَبِ أَصْلِ الْمَسْحِ وَكَوْنِهِ مَشْرُوعًا فَإِنَّهُ ثَابِتٌ بِالتَّوَاتُرِ أَهْ.

□ فَوَدَّ (لَشَيْءٍ): (يَجُوزُ الْخُ) أَيَّ مِنْ حَيْثُ الْعُدُولُ عَنْ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ إِلَيْهِ فَلَا يُنَافِي أَنَّهُ يَقَعُ وَاجِبًا دَائِمًا حَتَّى قَبْلَ أَنَّهُ مِنَ الْوَاجِبِ الْمُخَيَّرِ وَرَدَّ بَأَنَّ شَرْطَ الْوَاجِبِ الْمُخَيَّرِ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَ الشَّيْءِ وَبَدَلِهِ كَمَا هُنَا شَيْخُنَا وَعَ شَ وَرَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ وُضُوءٌ سَلِسٌ) إِلَى قَوْلِهِ بَلْ يُكْرَهُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ فَعِلْمٌ إِلَى أَوْ شَكًّا وَقَوْلُهُ أَوْ أَرْهَقَهُ إِلَى كَانَ وَكَذَا فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ خَافَ مِنَ الْغَسْلِ قَوَّتْ جَمَاعَةٌ. □ فَوَدَّ: (سَلِسٌ)

□ فَوَدَّ: (وَحَدَّهَا) هَلْ لَهْ لُبْسُ خُفٍّ فِي بَاقِي فَاقِدَةِ مَحَلِّ الْفَرْضِ لِيَمْسَحَ عَلَيْهِ بَدَلًا عَنْ غَسْلِهِ الْمُسْنُونِ.

لِإِذَا تَقَرَّرَ لَا فِي غُسْلٍ وَاجِبٍ أَوْ مُنْدُوبٍ وَلَا فِي إِزَالَةِ نَجَسٍ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْغُسْلِ إِذْ لَا مَشَقَّةَ وَأَفْهَمَ يَجُوزُ أَنَّ الْغُسْلَ أَفْضَلُ مِنْهُ نَعَمْ إِنْ تَرَكَهُ رَغْبَةً عَنِ السَّنَةِ أَوْ لِيُثَارَ الْغُسْلُ عَلَيْهِ لَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ أَفْضَلَ مِنْهُ سِوَاةٍ أَوْ جَدَّ فِي نَفْسِهِ كَرَاهَتُهُ لِإِذَا فِيهِ مِنْ عَدَمِ النِّظَافَةِ مَثَلًا أَمْ لَا، فَعَلِمَ أَنَّ الرِّغْبَةَ عَنْهُ أَعَمُّ وَأَنَّ مَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا أَرَادَ الْإِيضَاحَ أَوْ شَكَا فِي جَوَازِهِ أَوْ لِيَتَحَيَّلَ نَفْسِهِ الْقَاصِرَةِ شُبْهَةً فِيهِ أَوْ خَافَ مِنَ الْغُسْلِ فَوْتِ نَحْوِ جَمَاعَةٍ أَوْ أَرَهَقَهُ حَدَثٌ وَهُوَ مُتَوَضِّئٌ وَمَعَهُ مَاءٌ يَكْفِيهِ لَوْ لَيْسَ وَمَسَحَ لَا إِنْ غَسَلَ كَانَ أَفْضَلَ بَلْ يُكْرَهُ تَرْكُهُ.....

بِكَسْرِ اللَّامِ ع ش عبارة النهاية والمُعْنَى دَائِمُ الْحَدِيثِ اهـ . □ فَوَدَّ: (لِإِذَا تَقَرَّرَ) لَعَلَّ كَوْنَهُ بَدَلًا عَنْ غُسْلِ الرَّجُلَيْنِ أَوْ الْمُرَادِ بِمَا تَقَرَّرَ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الْإِلْحَ لَكِنْ قَدْ يَخْدِشُ هَذَا أَنَّهُ لَمْ يُصَرِّحْ بِالْأَحَادِيثِ فَلَمْ يُعْلَمْ أَنَّ مَوْرِدَهَا الْوُضُوءَ بَصْرِيٍّ وَجَزَمَ الْكُرْدِيُّ بِالْأَوَّلِ وَالظَّاهِرُ بَلِ الْمُتَعَيَّنُ الْمَوَافِقُ لِكَلَامِ غَيْرِهِ هُوَ الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي وَعَدَمُ تَضَرُّعِ الشَّارِحِ بِتِلْكَ الْأَحَادِيثِ مَعَ كَوْنِهِ مُسَلِّكًا لَهُ فِي غَالِبِ الْأَبْوَابِ لِكَفَايَةِ عَنْهُ بِقَوْلِهِ كَثِيرَةٌ بَلْ مُتَوَاتِرَةٌ وَقَوْلُهُ فَلَمْ يُعْلَمْ الْإِلْحَ يَمْتَنِعُ ظُهُورُ أَنَّ مَرْجِعَ ضَمِيرٍ وَأَحَادِيثُهُ مَسْنُوحُ الْخُفِّ فِي الْمَثْنِ الْمُرَادُ بِهِ جَزْمًا مَا فِي الْوُضُوءِ . □ فَوَدَّ: (لَا فِي غُسْلٍ وَاجِبٍ أَوْ مُنْدُوبٍ) قَلُّوا أَجَنَّبَ مَثَلًا أَوْ اغْتَسَلَ لِتُخَوِّجُ جُمُعَةً أَوْ تَنْجِسَ رِجْلَهُ فَأَرَادَ الْمَسْنُوحَ بَدَلًا عَنْ غُسْلِ الرَّجُلِ لَمْ يُجْزِ شَيْخُنَا . □ فَوَدَّ: (وَأَفْهَمَ يَجُوزُ) يُتَأَمَّلُ وَجْهُ الْإِفْهَامِ فَإِنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنَ الْجَوَازِ الْإِبَاحَةُ وَهِيَ لَا تَذُلُّ عَلَى أَفْضَلِيَّةٍ غَيْرِهَا إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا ذَكَرَ فِيمَا مَرَّ وَجُوبَ الْغُسْلِ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ فَذَكَرَ الْجَوَازَ فِي مُقَابَلَتِهِ يُشْعِرُ بِمُقَابَلَتِهِ لَهُ وَبِأَنَّهُ مَفْضُولٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ ع ش . □ فَوَدَّ: (رَغْبَةً عَنِ السَّنَةِ) أَيِ الطَّرِيقَةِ وَهِيَ مَسْنُوحُ الْخُفِّينِ بَأَنِّ أَعْرَضَ عَنْهُ لِمُجَرِّدِ أَنَّ الْغُسْلَ تَنْظِيفًا لَا لِمِلْأَحْظَةٍ أَنَّهُ أَفْضَلُ فَلَا يُقَالَ الرِّغْبَةُ عَنِ السَّنَةِ قَدْ تَوَدَّى إِلَى الْكُفْرِ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ كَرِهَهَا مِنْ حَيْثُ نَسَبَتْهَا لِلرَّسُولِ ﷺ ع ش وَبِذَلِكَ يَنْدَفِعُ أَيْضًا مَا فِي سَمِ هُنَا . □ فَوَدَّ: (كَرَاهَتُهُ لِإِذَا فِيهِ الْإِلْحَ) أَيِ الْمَسْنُوحِ . □ فَوَدَّ: (أَعَمُّ) أَيِ مِنَ الْكَرَاهَةِ وَ . □ فَوَدَّ: (بَيْنَهُمَا) أَيِ بَيْنَ الرِّغْبَةِ وَالْكَرَاهَةِ .

□ فَوَدَّ: (أَوْ شَكَا فِي جَوَازِهِ) أَيِ لَمْ تَطْمَئِنَّ نَفْسُهُ إِلَيْهِ لَا أَنَّهُ شَكَّ هَلْ يَجُوزُ لَهُ فَعَلُهُ أَوْ لَا مُعْنَى وَنَهَايَةُ أَيِ وَلَا فَلَا يَجُوزُ لَهُ حَيْثُ لَعَدَمَ جَزْمِهِ بِالْبَيِّنَةِ ع ش وَشَيْخُنَا . □ فَوَدَّ: (شُبْهَةً فِيهِ) أَيِ فِي دَلِيلِهِ لِتُخَوِّجُ مَعَارِضَ لَهُ كَانَ يَقُولُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ نُسِخَ بَابِ الْوُضُوءِ . □ فَوَدَّ: (أَوْ خَافَ الْإِلْحَ) أَوْ كَانَ وَمَنْ يُقْتَدَى بِهِ نَهَايَةً .

□ فَوَدَّ: (فَوْتِ نَحْوِ جَمَاعَةٍ) أَيِ كُلًّا أَوْ بَعْضًا وَظَاهِرُهُ وَإِنْ تَوَقَّفَ الشُّعَارُ عَلَيْهِ وَلَكِنْ يَتَّبَعِي أَنْ يَجِبَ الْمَسْنُوحُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ ع ش وَكَذَا يَجِبُ إِذَا كَانَتْ الْجَمَاعَةُ جَمَاعَةً جُمُعَةً وَاجِبَةً عَلَيْهِ أَجْهَوْرِيٍّ وَقَرَضَ الْمَسْأَلَةَ إِنْ لَمْ يَزُجْ جَمَاعَةً غَيْرَهَا وَلَا كَانَ الْغُسْلُ أَفْضَلَ كَمَا فِي الزِّيَادِيِّ وَالْبَصْرِيِّ ابْدُجِيرِيٍّ .

□ فَوَدَّ: (أَوْ أَرَهَقَهُ) أَيِ عَشِيهِ وَالْمُرَادُ شَارَفَ أَنْ يَغْشَاهُ بِقَرِينَةِ السِّيَاقِ بَصْرِيٍّ . □ فَوَدَّ: (أَفْضَلَ) جَوَابُ قَوْلِهِ إِنْ تَرَكَهُ الْإِلْحَ . □ فَوَدَّ: (بَلْ يُكْرَهُ الْإِلْحَ) أَيِ فِي كُلِّ مِنَ الصُّوَرِ الْأَرْبَعِ الْمُتَقَدِّمَةِ . □ فَوَدَّ: (تَرَكَهُ) أَيِ

□ فَوَدَّ: (أَيِ لِإِثَارِهِ الْغُسْلَ عَلَيْهِ) فِيهِ وَفَقَّةٌ؛ لِأَنَّ إِثَارَ الْغُسْلِ عَلَيْهِ مَطْلُوبٌ ضَرُورَةً أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْهُ فَكَيْفَ يَكُونُ قَضَاهُ مُقْتَضِيًا لِرُجْحَانِ تَرْكِهِ فَتَأَمَّلْ .

وَمِثْلُهُ فِي الْأَوَّلِينَ سَائِرُ الرُّخَصِ. وَقَدْ يَجِبُ لِنَحْوِ خَوْفِ فَوْتِ عَرَفَةَ أَوْ إِنْقَازِ أُسِيرٍ وَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ هُنَا أَفْضَلَ لَا وَاجِبًا وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى مُجَرَّدِ خَوْفٍ مِنْ غَيْرِ ظَنٍّ لَكِنْ سَيَأْتِي أَنَّهُ يَجِبُ الْبَدَاؤُ إِلَى إِنْقَازِ أُسِيرٍ رُجِي وَلَوْ عَلَى بُعْدٍ وَأَنَّهُ إِذَا عَارَضَهُ إِخْرَاجُ الْفَرَضِ عَنْ وَقْتِهِ قُدِّمَ الْإِنْقَازُ أَوْ لِكَوْنِهِ لَا يَسَهُ بِشَرْطِهِ، وَقَدْ تَضَيَّقَ الْوَقْتُ وَعِنْدَهُ مِنَ الْمَاءِ مَا لَا يَكْفِيهِ لَوْ غَسَلَ وَيَكْفِيهِ لَوْ مَسَحَ وَقَدْ يَحْرُمُ كَأَن لَبَسَهُ مُحَرِّمٌ تَعْدِيًّا ثُمَّ إِذَا لَبَسَهُ بِشَرْطِهِ كَانَتْ الْمُدَّةُ فِيهِ.....

الْمُتَحَقِّقُ بِالْغُسْلِ. □ فَوْتُهُ: (وَمِثْلُهُ) أَيِ مِثْلِ مَسْحِ الْخُفِّ وَقَوْلُهُ فِي الْأَوَّلِينَ أَيِ التَّرْكِ رَغْبَةً وَالتَّرْكِ شَكًّا وَقَوْلُهُ سَائِرُ الرُّخَصِ أَيِ بَاقِيهَا كَالْجُمُعِ بِالسَّفَرِ كَرْدِي. □ فَوْتُهُ: (وَقَدْ يَجِبُ) إِلَى قَوْلِهِ وَجَعَلَهُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. □ فَوْتُهُ: (وَقَدْ يَجِبُ الْإِنْح) أَيِ عَيْنًا رَشِيدِي. □ فَوْتُهُ: (لِنَحْوِ خَوْفِ فَوْتِ عَرَفَةَ الْإِنْح) أَوْ انْصَبَّ مَاءُهُ عِنْدَ غَسْلِ رِجْلَيْهِ وَوَجَدَ بَرْدًا لَا يَذُوبُ يَمْسَحُ بِهِ أَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ وَلَوْ اشْتَغَلَ بِالْغُسْلِ لَخَرَجَ الْوَقْتُ أَوْ خَشِيَ أَنْ يَرْفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ الثَّانِي فِي الْجُمُعَةِ أَوْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ عَلَى مَيِّتٍ وَخِيفَ انْفِجَارُهُ لَوْ غَسَلَ نِهَايَةً وَأَقْرَهَ سَم. □ فَوْتُهُ: (فِي الْجُمُعَةِ) أَيِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا أَوْ رَقِيقًا أَوْ نَحْوَهُمَا لَمْ يَجِبْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عَش. □ فَوْتُهُ: (خَوْفِ فَوْتِ عَرَفَةَ) صَوْرَتُهُ أَنْ يَلْبَسَهُ لِعُذْرٍ وَإِلَّا فَيَأْتِي أَنَّ الْمُحَرِّمَ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ لُبْسُ الْمَخِيطِ أَجْهَوِيٍّ أَيِ بَأْنِ كَانَ لَوْ اشْتَغَلَ بِالْغُسْلِ فَاتَهُ الْوَقْتُ بِعَرَفَةَ أَطْفِيحِي أَهْ بُجَيْرِمِي. □ فَوْتُهُ: (أَوْ إِنْقَازِ أُسِيرٍ) أَيِ خَوْفِ فَوْتِ إِنْقَازِ أُسِيرٍ أَيِ أَوْ غَرِيقٍ لَوْ اشْتَغَلَ بِالْغُسْلِ وَيَتَّبَعِي تَقْيِيدُهُ بِضَيْقِ الْوَقْتِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَيِ بَحِثُ لَوْ مَسَحَ أَتَقَدَّ أَمَّا عِنْدَ اتِّسَاعِ الْوَقْتِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْمَسْحُ بَلِ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ الْإِنْقَازُ وَتَأْخِيرُ الصَّلَاةِ أَطْفِيحِي أَهْ بُجَيْرِمِي. □ فَوْتُهُ: (لَكِنْ الْإِنْح) اسْتِدْرَاكٌ عَلَى قَوْلِهِ وَيَتَعَيَّنُ الْإِنْحُ وَتَضَعِيفُ لِكَلَامِ الْبَغُضِّ مَعَ الْحَمْلِ الْمَذْكُورِ. □ فَوْتُهُ: (أَوْ لِكَوْنِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ يَحْرُمُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. □ فَوْتُهُ: (أَوْ لِكَوْنِهِ الْإِنْح) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ لِنَحْوِ خَوْفِ الْإِنْح. □ فَوْتُهُ: (لَا يَسَهُ بِشَرْطِهِ الْإِنْح) أَيِ بِخِلَافِ صُورَةِ الْإِزْهَاقِ السَّابِقَةِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ لُبْسُ الْخُفِّ لِيَمْسَحَ عَلَيْهِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِخْدَاتٍ فِعْلٍ زَائِدٍ نِهَايَةً وَمُغْنَى. □ فَوْتُهُ: (وَقَدْ يَحْرُمُ الْإِنْح) لَمْ يَذْكُرْ لِلْمَكْرُوهِ مِثَالًا لَعَلَّهُ لِعَدَمِ وُجُودِهِ عَش وَقَالَ شَيْخُنَا وَقَدْ يُكْرَهُ فِيمَا إِذَا كَرَّرَ الْمَسْحَ؛ لِأَنَّهُ يَعْيبُ الْخُفَّ أَهْ وَقَدْ يُجَابُ بَأْنِ الْكَلَامِ فِي أَصْلِ الْمَسْحِ. □ فَوْتُهُ: (كَأَن لَبَسَهُ الْإِنْح) أَيِ وَلَا يُجْزِي كَمَا يَأْتِي سَمِ عِبَارَةً عَش وَفِيهِ فِي كَلَامِ حَجٍّ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمَسْحِ الْمُجْزِيَّ بَأْنِ كَانَ مُسْتَوْفِيًا لِلشَّرْطِ وَهُوَ فِيمَا ذَكَرَهُ بَاطِلٌ لِمَا عَلَّلَ بِهِ مِنْ امْتِنَاعِ اللَّبْسِ لِذَاتِهِ أَهْ وَعِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَقَدْ يَحْرُمُ مَعَ الْإِجْزَاءِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْخُفُّ مَغْصُوبًا أَوْ مِنْ حَرِيرٍ لِرَجُلٍ أَوْ مِنْ جِلْدِ آدَمِيٍّ وَمَعَ عَدَمِ الْإِجْزَاءِ فِيمَا إِذَا كَانَ لَا يَسُ الْخُفُّ مُحَرِّمًا أَهْ.

□ فَوْتُهُ: (لِنَحْوِ خَوْفِ فَوْتِ عَرَفَةَ) فِي شَرْحِ م ر أَوْ انْصَبَّ مَاءُهُ عِنْدَ غَسْلِ رِجْلَيْهِ وَوَجَدَ بَرْدًا لَا يَذُوبُ يَمْسَحُ بِهِ أَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ وَلَوْ اشْتَغَلَ بِالْغُسْلِ لَخَرَجَ الْوَقْتُ أَوْ خَشِيَ أَنْ يَرْفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ مِنْ رُكُوعِ ثَانِيَةِ الْجُمُعَةِ أَوْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ عَلَى مَيِّتٍ وَخِيفَ انْفِجَارُهُ لَوْ غَسَلَ أَهْ. □ فَوْتُهُ: (كَأَن لَبَسَهُ مُحَرِّمًا) أَيِ وَلَا يُجْزِي كَمَا يَأْتِي.

(للمقيم المسح على الخف) وكل من سَفَرَهُ لا يُبِيحُ القصرَ (يوماً وليلاً وللمسافر) سَفَرُ قَصْرٍ (ثلاثة أيامٍ بلياليها) المتصلة بها سَبَقَ اليومُ الأوَّلُ ليلته بأنْ أَدَحَتْ وقتَ الغروبِ أو لا بأنْ أَدَحَتْ وقتَ الفجرِ ولو أَدَحَتْ أثناءَ ليلٍ أو نهارٍ اعتُبرَ قدرُ الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع. وكذا في اليوم واللييلة للنص على ذلك في الأحاديث الصحيحة، وابتداء المدة إنما يُحسَبُ (من) انتهاء الحديث).....

❏ قول (سني): (للمقيم) أي ولو عاصياً بإقامته نهايةً ومغني أي كناية عن رزقها وأبق من سيده شيخنا عبارة البجيرمي كعبد أمره سيده بالسفر فأقام اهـ. ❏ فوه: (وكل) إلى قوله أو نؤم في النهاية وإلى قوله ولو نحو مجنون في المغني. ❏ فوه: (وكل من سفره إلخ) أي لكونه قصيراً أو مغمصية أو سافر لغير مقصد معلوم كالهائم ع ش وبجيرمي وشيخنا.

❏ قول (سني): (ثلاثة أيام بلياليها) أي ولو ذهاباً وإياباً نهايةً قال البجيرمي فإن قيل كيف يتصور قوله م ر ولو ذهاباً إلخ فإنه يتقطع سفره بوصوله مقصده يقال يتصور بأن يسافر إلى غير محل إقامته وإذا وصل ولم ينو إقامة تقطع السفر فإنه يترخص ذهاباً وإياباً مدة الثلاثة أجهوري وصوره بعضهم بعائده من سفره لغير وطنه لحاجة اهـ عبارة سم. ❏ فوه: (ثلاثة أيام إلخ) أي وإن لم تتحصل إلا من مجموع الذهاب والإياب بأن قصد محلاً على يومين مثلاً وأنه لا يقسم فيه بل يعود حالاً من طريق آخر على يوم وليلة م ر بقي ما لو سافر ذهاباً فقط مثلاً وكان فوق يوم وليلة ودون الثلاث اهـ وقوله بقي ما لو سافر إلخ قال ع ش قلت وحكمه أنه يمسح إلى إقامته حيث كان سفره مسافة قصر وأقام قبل الثلاث كما يعلم ذلك مما يأتي في شرح ولم يستوف مدة سفر اهـ. ❏ فوه: (اليوم الأول) بالتصريف مفعول سبق وقوله ليلته فاعله.

❏ فوه: (قدر الماضي إلخ) هل المعتبر قدر الماضي بالنسبة أو بالمقدار مثلاً لو كان المسح في منتصف أطول ليلة في السنة فهل يمسح إلى منتصف الليلة الرابعة منها فقط أو إلى أن يمضي منها مقدار نصف الليلة الأولى كل مُحْتَمَل، والأول أخوط والثاني أقرب إلى كلامهم بصري. ❏ فوه: (على ذلك) أي على ما في المتن. ❏ فوه: (من انتهاء الحديث) فلا يحسب زمن استمراره إلا أن يكون نوماً كما أفتى به

❏ فوه: (وللمسافر سفر قصر) قال في الروض فلو عصى به أي بالسفر أو بالإقامة كعبد خالف سيده فيهما ترخص يوماً وليلة انتهى قال في شرحه إذ غايته في الأول إلحاق سفره بالعدم. وأما الثاني: فلا إن الإقامة ليست سبب الرخصة انتهى. ❏ فوه: (ثلاثة أيام إلخ) أي وإن لم تتحصل إلا من مجموع الذهاب والإياب بأن قصد محلاً على يومين مثلاً وأنه لا يقسم فيه بل يعود حالاً من طريق آخر على يوم وليلة م ر بقي ما لو سافر ذهاباً فقط مثلاً وكان فوق يوم وليلة ودون الثلاث اهـ. ❏ فوه: (من انتهاء الحديث) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأن العبرة في النوم بانتيائه ووجهه إمكان قطعه عادة وقياسه أن اللبس واللبس كذلك بل أولى. وقد قرّر م ر بما حاصله فقال إن الحديث إن كان باختياره ولو حكماً كاللبس واللبس وكذا النوم؛ لأن أوائله بالاختيار حسب من ابتدائه وإلا كالإغماء فمن انتيائه. اهـ قال في شرح الروض

كَبُولٍ أَوْ نَوْمٍ أَوْ مَسٍّ وَلَوْ مِنْ نَحْوِ مَجْنُونٍ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَيُوجَّهُ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي نَحْوِ الشُّرُوطِ خِطَابُ الْوَضْعِ كَمَا يَأْتِي فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ وَحِينَئِذٍ فَالْمَجْنُونُ وَغَيْرُهُ سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ فَبَحَثُ الْبُلْقِينِي اسْتِثْنَاءً؛ لِأَنَّهُ لَا صَلَاةَ عَلَيْهِ غَفْلَةً عَنْ ذَلِكَ فَعَلَى الْأَوَّلِ إِنْ أَفَاقَ وَقَدْ بَقِيَ مِنْ

الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَمِثْلُهُ اللَّئْسُ نِهَائَةً. □ قَوْلُهُ: (كَبُولٍ) وَقَوْلُهُ: (أَوْ مَسٍّ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ كَمَا مَرَّ آفَافًا عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى شَرْحٍ بِأَفْضَلٍ، قَوْلُهُ مِنْ نِهَائَةِ الْحَدِيثِ أَيْ مُطْلَقًا عِنْدَ الشَّارِحِ وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْخَطِيبِ وَعِنْدَ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ مِنْ أَنْتِهَائِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِاخْتِيَارِهِ كَبُولٌ وَغَائِطٌ وَمِنْ أَوَّلِهِ إِنْ كَانَ بِاخْتِيَارِهِ كَلَمْسٍ وَنَوْمٍ قَالَ الشَّارِحُ فِي حَاشِيَةِ فَتَحِ الْجَوَادِ هَلِ الْمُرَادُ بِهِ فِيمَا لَوْ وَجَدَ مِنْهُ حَدَثَانِ مُتَعَاقِبَانِ كَأَنَّ مَسَّ وَادَامَ ثُمَّ بَالَ وَانْقَطَعَ الْأَوَّلُ فَلَا تُحْسَبُ الْمُدَّةُ إِلَّا مِنْ انْتِهَاءِ الْمَسِّ أَوْ الثَّانِي فَتُحْسَبُ مِنْ انْتِهَاءِ الْبَوْلِ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَقَضِيَّةٌ تَعْلِيلُهُمُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَأَهَّلُ لِلْعِبَادَةِ إِلَّا بِانْتِهَائِهِ دُونَ انْتِهَاءِ الْبَوْلِ أَه. وَعِبَارَةُ شَيْخِنَا وَمَا جَرَى عَلَيْهِ الشَّارِحُ أَيْ الْغَزِّيُّ مِنْ حُسْبَانِ الْمُدَّةِ مِنْ انْقِضَاءِ الْحَدِيثِ وَمَا عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْمُصَنِّفِينَ مِنْ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ وَاعْتَبَرَ الْعَلَمَةُ الرَّمْلِيُّ حُسْبَانَ الْمُدَّةِ مِنْ أَوَّلِ الْحَدِيثِ الَّذِي شَأْنُهُ أَنْ يَقَعَ بِاخْتِيَارِهِ وَإِنْ وَجَدَ بغيرِ اخْتِيَارِهِ كَالنَّوْمِ وَاللَّمْسِ وَالْمَسِّ سَوَاءً أَنْفَرَدَ وَخَذَهُ أَوْ اجْتَمَعَ مَعَ غَيْرِهِ وَمِنْ آخِرِ الْحَدِيثِ الَّذِي شَأْنُهُ أَنْ يَقَعَ بغيرِ اخْتِيَارِهِ كَالْبَوْلِ وَالْغَائِطِ أَه. وَقَوْلُهُ كَالْبَوْلِ إلَخَ أَيْ وَالرَّيْحَ وَالْجُنُونَ وَالْإِغْمَاءَ بُجَيْرِمِيٍّ قَالَ ع ش فَائِدَةٌ وَقَعَ السُّوَالُ عَمَّا لَوْ ابْتُلِيَ بِالْقَطْعَةِ وَصَارَ زَمَنُ اسْتِثْنَائِهِ مِنْهَا يَأْخُذُ زَمَنًا طَوِيلًا هَلْ تُحْسَبُ الْمُدَّةُ مِنْ قَرَاغِ الْبَوْلِ أَوْ مِنْ آخِرِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ نَعَمْ لَوْ قُرِضَ انْتِصَالُهُ حُسِبَ مِنْ آخِرِهِ أَه. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ مِنْ نَحْوِ مَجْنُونٍ إلَخَ) لَعَلَّ مَحَلَّهُ فِيمَا إِذَا طَرَأَ الْجُنُونُ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثٍ آخَرَ كَبُولٍ أَوْ نَوْمٍ أَوْ مَسٍّ أَوْ بَعْدَهُ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ وَإِلَّا فَالْحَدِيثُ بِالْجُنُونِ فَلَا يَتَأْتِي قَوْلُهُ الْآتِي فَعَلَى الْأَوَّلِ إِنْ أَفَاقَ إلَخَ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ الْمُبَادِرَ مِنْ قَوْلِهِ وَلَوْ نَحْوَ مَجْنُونٍ أَنَّهُ مَفْرُوضٌ فِي حَدِيثٍ طَرَأَ لِمَجْنُونٍ وَهَذَا غَيْرُ مُتَصَوِّرٍ بَصْرِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (فِي نَحْوِ الشُّرُوطِ) أَيْ وَتَوَابِعِهَا فَإِنَّ الْمَسْحَ وَمُدَّتَهُ مِنْ تَوَابِعِ الْوُضُوءِ كُرْدِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيْ فِي مُدَّةِ الْمَسْحِ. □ قَوْلُهُ: (اسْتِثْنَائِهِ) أَيْ الْمَجْنُونِ. □ قَوْلُهُ: (غَفْلَةً عَنْ ذَلِكَ) أَطَالَ سَمَ فِي مَنَعِهِ رَاجِعُهُ. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) أَيْ مِنْ عَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَجْنُونِ وَغَيْرِهِ.

وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَوْ تَوَضَّأَ بَعْدَ حَدِيثِهِ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ فِي الْخُفِّ ثُمَّ أَخَذَتْ كَانَ ابْتِدَاءَ مُدَّتِهِ مِنْ حَدِيثِهِ الْأَوَّلِ وَبِهِ صَرَّحَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ فِي شَرْحِ الْفُرُوعِ. □ قَوْلُهُ: (غَفْلَةً عَنْ ذَلِكَ) أَقُولُ عَلَى الْحُكْمِ بِغَفْلَةِ هَذَا الْإِمَامِ هُنَا مَنَعَ ظَاهِرًا، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَوَّنَ الشُّرُوطَ مِنْ بَابِ خِطَابِ الْوَضْعِ لَا يَقْتَضِي اعْتِبَارَ هَذَا الشَّرْطِ فِي حَقِّ الْمَجْنُونِ إِذِ الشَّرْطُ وَإِنْ كَانَ مِنْ بَابِ خِطَابِ الْوَضْعِ إِلَّا أَنَّ ثُبُوتَ شَرْطِيَّتِهِ تَابِعٌ لِثُبُوتِ مَشْرُوطِهِ الَّذِي هُوَ مِنْ خِطَابِ التَّكْلِيفِ وَهُوَ الصَّلَاةُ وَهِيَ غَيْرُ ثَابِتَةٍ فِي حَقِّ الْمَجْنُونِ فَكَوَّنَهُ مِنْ خِطَابِ الْوَضْعِ لَا يُسَوِّغُ قَطْعَ التَّنَظُّرِ عَنْ مَشْرُوطِهِ الَّذِي هُوَ تَابِعٌ لَهُ فِي الثُّبُوتِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَمْنَعُ اقْتِضَاءُ تَعْلِيلِهِمْ مَا ذَكَرَ إِذْ قَوْلُهُمْ فِي التَّعْلِيلِ؛ لِأَنَّ وَقْتَ الْمَسْحِ لَا يَدْخُلُ بِحَدِيثِهِ إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ مِنْهُ مَسْحٌ جَائِزٌ مُعْتَبَرٌ شَرْعًا فَمَا مَعْنَى دُخُولِ وَقْتِ الْمَسْحِ بِحَدِيثِهِ فَإِنْ أُرِيدَ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَجُوزَ الْمَسْحُ بِأَنْ يَفِيْقَ فَذَلِكَ غَايَةُ التَّكْلِيفِ لَا يَلْزَمُ اعْتِبَارُهُ فَمَعَ

المُدَّةُ التي حُسِبَتْ عليه من الحدث شيءٌ استوفاه وإلا فلا على أَنَّ عِلَّتَهُ تُلْحَقُ الصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ بالمَجْنُونِ فيما ذَكَرَهُ ولا أَظُنُّ أَحَدًا يَقُولُ به فلو عَبَّرَ بِأَنَّهُ ليس مُتَأَهِّلًا لِلصَّلَاةِ لَسَلِمَ من ذلك (بعدُ لُبْسٍ) لِدُخُولِ وَقْتِ الْمَسْحِ به فلو أَحْدَثَ تَوَضُّأً وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ فِيهِ ثُمَّ أَحْدَثَ فَايْتِدَاؤُهَا من الحدثِ الأوَّلِ وَيُسْنُّ لِلإِسْبَةِ قبلَ الحدثِ تجديدُ الوُضوءِ ويمسحُ عليه واغْتَفَرَ له هذا قبلَ الحدثِ لأنَّ وُضوءَهُ تابعٌ غيرُ مقصودٍ ومن ثَمَّ لا تُحْسَبُ المُدَّةُ إلا من الحدثِ ولا يمسحُ سَلِسٌ أَحْدَثَ غيرَ حَدَثِهِ الدَّائِمِ وَمُتَمِّمٌ لغيرِ فَقْدِ الماءِ كَمَرَضٍ وَبَرْدٍ إِلَّا لِمَا يَحِلُّ له لو بَقِيَ

□ فَوُدَّ: (عَلَى أَنْ عِلَّتَهُ) أَيِ قَوْلِ الْبُلْفِينِي؛ لِأَنَّهُ لَا صَلَاةَ إِلَّاخ. □ فَوُدَّ: (لِلدُّخُولِ) إِلَى قَوْلِهِ وَاسْتَشْكَلَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (لِلدُّخُولِ وَقْتُ الْمَسْحِ) أَيِ الرَّافِعِ لِلْحَدَثِ فَلَا يَرُدُّ الْمَسْحُ فِي الْوُضوءِ الْمُجَدِّدِ قَبْلَ الْحَدَثِ مُغْنِي وَسَمَّ. □ فَوُدَّ: (بِهِ) أَيِ بِالْحَدَثِ الْمَذْكُورِ فَاغْتَبَرَتْ مُدَّةُ الْمَسْحِ مِنْهُ فَإِذَا أَحْدَثَ وَلَمْ يَمْسَحْ حَتَّى انْقَضَتْ المُدَّةُ لَمْ يَجُزْ الْمَسْحُ حَتَّى يَسْتَأْنِفَ لُبْسًا عَلَى طَهَارَةٍ نِهَايَةً زَادَ الْمُغْنِي أَوْ لَمْ يُحْدِثْ لَمْ تُحْسَبِ المُدَّةُ وَلَوْ بَقِيَ شَهْرًا مَثَلًا اه. قال ع ش قَوْلُهُ حَتَّى انْقَضَتْ المُدَّةُ أَيِ وَلَوْ مُقِيمًا ثُمَّ عَرَضَ لَهُ السَّفَرُ بَعْدَ اه. وَيَأْتِي عَنْ عَمِيرَةَ مِثْلُهُ. □ فَوُدَّ: (فَلَوْ أَحْدَثَ) أَيِ بَعْدَ اللَّبْسِ و. □ فَوُدَّ: (فِيهِ) أَيِ فِي الْخُفِّ. □ فَوُدَّ: (قَبْلَ الْحَدَثِ) مُتَعَلِّقٌ بِمَا بَعْدَهُ. □ فَوُدَّ: (وَاعْتَفَرَ لَهُ) أَيِ لِمُجَدِّدِ الْوُضوءِ (هَذَا) أَيِ الْمَسْحِ. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّ وُضوءَهُ إِلَّاخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنَّهُ وَإِنْ جَارَ لَيْسَ مَحْسُوبًا مِنَ المُدَّةِ؛ لِأَنَّ جَوَازَ الصَّلَاةِ وَنَحْوَهَا لَيْسَ مُسْتَنَدًا إِلَيْهِ. □ فَوُدَّ: (غَيْرَ حَدَثِهِ الدَّائِمِ) أَمَّا حَدَثُهُ الدَّائِمُ فَلَا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى اسْتِثْنَائِ طَهَرٍ إِلَّا إِذَا أَخَّرَ الدُّخُولَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الطُّهْرِ لِغَيْرِ مَصْلَحَتِهَا وَحَدَّثَهُ يَجْرِي كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِ الْحَيْضِ مُغْنِي وَشَيْخُنَا قَالَ سَمَّ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ عَنْ الْأَسْنَى وَهُوَ يُفِيدُ أَنَّ بَطْلَانَ طَهَرَهُ بِالتَّأْخِيرِ لِغَيْرِ مَصْلَحَةٍ الصَّلَاةِ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ أَحْدَثَ غَيْرَ حَدَثِهِ اه. □ فَوُدَّ: (وَمُتَمِّمٌ لغيرِ فَقْدِ الْمَاءِ إِلَّاخ) بِأَنَّهُ تَمِّمَ لِمَرَضٍ أَوْ جُرْحٍ ثُمَّ لَيْسَ الْخُفَّيْنِ ثُمَّ تَجَسَّمَتِ الْمَشَقَّةُ وَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ الْخُفَّيْنِ شَيْخُنَا وَبُجِّرِمِي وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مِثْلُهُ. □ فَوُدَّ: (إِلَّا لِمَا يَحِلُّ لَهُ) أَيِ لِلْمَذْكُورِ مِنَ السَّلِسِ وَالْمُتَمِّمِ الْمَذْكُورَيْنِ.

ذَلِكَ كُلُّهُ كَيْفَ يَسُوعُ الْهُجُومُ عَلَى الْحُكْمِ بِعَقْلَةٍ هَذَا الْإِمَامُ فَعَلَيْكَ بِالتَّائُلِ. □ فَوُدَّ: (لِلدُّخُولِ وَقْتُ الْمَسْحِ بِهِ) أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِلْوُضوءِ الْوَاجِبِ فَلَا يُنَافِي قَوْلَهُ بَعْدَهُ وَيُسْنُّ لِلإِسْبَةِ قَبْلَ الْحَدَثِ تَجْدِيدُ الْوُضوءِ وَيَمْسَحُ عَلَيْهِ. اه. وَإِذَا جَدَّدَ وَمَسَحَ لَمْ تُحْسَبِ المُدَّةُ مِنْ هَذَا الْمَسْحِ بَلْ مِنَ الْحَدَثِ بَعْدَهُ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ كَلَامِهِمْ وَلِهَذَا صَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ. □ فَوُدَّ: (وَلَا يَمْسَحُ سَلِسٌ أَحْدَثَ غَيْرَ حَدَثِهِ الدَّائِمِ إِلَّاخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَخَرَجَ بِغَيْرِ حَدَثِهِ حَدَّثَهُ الدَّائِمُ فَلَا يَضُرُّ وَلَا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى اسْتِثْنَائِ طَهَرٍ إِلَّا إِذَا أَخَّرَ الدُّخُولَ فِي الصَّلَاةِ بِغَيْرِ الطُّهْرِ لِغَيْرِ مَصْلَحَتِهَا وَحَدَّثَهُ يَجْرِي فَإِذَا تَقَرَّرَ فِي غَيْرِ حَدَثِهِ. اه. وَهُوَ يُفِيدُ أَنَّ بَطْلَانَ طَهَرَهُ بِالتَّأْخِيرِ لِغَيْرِ مَصْلَحَةٍ الصَّلَاةِ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ أَحْدَثَ غَيْرَ حَدَثِهِ. □ فَوُدَّ: (إِلَّا لِمَا يَحِلُّ) ظَاهِرُهُ جَوَازُ الْمَسْحِ كَذَلِكَ وَإِنْ مَضَى بَعْدَ حَدَثِهِ وَقَبْلَ وُضوءِهِ وَمَسَّحَهُ يَوْمَ وَلَيْلَةٍ أَوْ أَكْثَرَ بِلَا طَهَارَةٍ وَلَا صَلَاةٍ، وَقَدْ يُقَالُ يَتَّبَعِي إِذَا مَضَتْ المُدَّةُ احْتَاجَ لِتَجْدِيدِ اللَّبْسِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْطَعْ النَّظَرَ فِي حَقِّهِ عَنْ المُدَّةِ

طهره الذي ليس عليه الخف فإن كان الحدث قبل فعل الفرض مسح له وللتوافل أو بعده مسح للتوافل فقط؛ لأن مسحه مترتب على طهره المفيد لذلك لا غير فإن أراد الفرض وجب النزح وكمال الطهر؛ لأنه محدث بالنسبة للفرض الثاني فكأنه ليس على حدث حقيقة فإن طهره لا يرفع الحدث. واستشكل جواز لبسه ليمسح عليه مع بطلان طهره بتخلل اللبس بينه وبين الصلاة وليس في محله لأنه يُغتفر له الفصل بما بين صلاتي الجمع وهو يسع اللبس وإن تكرّر ولو شفي السلس والمتيم وجب الاستئناف وغسل الرجلين وصورة المسح في التيمم المحض لغير فقد الماء أن يتكلف الغسل وتكلفه حرام على الأوجه؛

□ فؤد: (مسح له وللتوافل إلخ) قال في شرح الإزهاد فإن أراد نقلاً أجزاء المسح له يوماً وليلة أو ثلاثة أيام وإن عصى بترك الفرائض في هذه المدة على الأوجه انتهى. سم عبارة شيخنا واعلم أن دائم الحدث كغيره في المدة فإذا ارتكب الحزمة ولم يصل الفرائض مسح للتوافل يوماً وليلة إن كان مقيماً وثلاثة أيام ولياليهن إن كان مسافراً اه. □ فؤد: (للتوافل فقط) ولو نوى في هذه الحالة استباحة فرض الصلاة هل يصح نيته أم لا فيه نظر والأقرب الثاني ع ش. □ فؤد: (وكمال الطهر) أي بإبدائه أو تكميله عبارة النهاية والمغني وشرح المنهج والطهر الكامل وكتب عليه البجيرمي ما نصه هذا واضح في دائم الحدث دون التيمم إذا تكلف المشقة وتوضاً إذ الواجب عليه غسل الرجلين ع ش وأجيب بأن قوله والطهر الكامل أي ابتداء في دائم الحدث وتتميمًا في التيمم المذكور اه. □ فؤد: (واستشكل إلخ) عبارة المغني فإن قيل اللبس يمنع المبادرة أجيب بأنه يكون في زمن الاشتغال بأسباب الصلاة اه.

□ فؤد: (جواز لبسه) أي السلس. □ فؤد: (بيته) أي بين طهر السلس. □ فؤد: (ولو شفي) إلى قوله وصورة المسح في المغني والنهاية. □ فؤد: (ولو شفي إلخ) أي ولو بعد مسح بعض المدة كما بيته في شرح العباب سم. □ فؤد: (في التيمم المحض) أي فيما لو لبس الخف على التيمم المحض بأن عمّت العلة جميع أعضائه وضوئه. □ فؤد: (أن يتكلف الغسل) يعني يتكلف مع بقاء عليه غسل وجهه ويديه ومسح رأسه بعد حديثه ليمسح على الخف إنداد اه. كزدي. □ فؤد: (وتكلفه حرام إلخ) تردّد السنوي في جواز هذا التكلف والذي يظهر كما قال شيخنا أنه إن غلب على ظنه الضرر حرم وإلا فلا مغني وفي بعض نسخ النهاية مثله وفي بعضها الآخر ضرب على ذلك وكتب عوضه والأوجه الحزمة واستفاد ذلك من عبارة المحلي في شرح جمع الجوامع في الخاتمة قبيل الكتاب الأول بصري وقوله واستفاد

مطلقاً بدليل أن له المسح للتوافل يوماً وليلة أو ثلاثة بلياليها. □ فؤد: (فإن كان الحدث قبل فعل الفرض مسح له وللتوافل) قال في شرح الإزهاد فإن أراد نقلاً أجزاء المسح له يوماً وليلة أو ثلاثة أيام وإن عصى بترك الفرض في هذه المدة على الأوجه اه. □ فؤد: (ولو شفي السلس) أي ولو بعد مسح بعض المدة كما بيته في شرح العباب.

لأنَّ الفَرْضَ أَنَّهُ مُضِرٌّ وَفِي الْمُتَحَيِّرَةِ تَرُدُّدٌ، وَيُتَّبَعُهُ أَنَّهَا لَا تَمْسَحُ إِلَّا لِلتَّوَافِلِ لِأَنَّهَا تَغْتَسِلُ لِكُلِّ فَرْضٍ فَهِيَ بِالنَّسْبَةِ لِغَيْرِهِ مِنْ أَقْسَامِ السَّلْسِ أَمَّا مُتَيَمِّمٌ لِفَقْدِ الْمَاءِ فَلَا يَمْسَحُ شَيْئًا إِذَا وَجَدَهُ لِيُطْلَانَ طَهْرَهُ بِزُورِيَّتِهِ وَإِنْ قُلَّ. (فَإِنْ مَسَحَ) بَعْدَ الْحَدَثِ وَلَوْ أَحَدَ خُفَّيْهِ (حَضَرًا ثُمَّ سَافَرًا أَوْ عَكْسًا) أَيْ مَسَحَ سَافَرًا ثُمَّ أَقَامَ (لَمْ يَسْتَوْفِ مُدَّةَ سَفَرٍ) تَغْلِييًا لِلْحَضَرِ.....

ذَلِكَ مِنْ عِبَارَةِ الْمُحَلِّيِ الْخُ فِي نَظَرٍ ظَاهِرٍ إِذْ عِبَارَتُهُ وَقَدْ يُبَاحُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا كَأَن تَيَمَّمَ لِيَخُوفِ بُطْءِ الْبُرْءِ مِنَ الْوُضُوءِ مَنْ عَمَّتْ ضُرُورَتُهُ ثُمَّ تَوَضَّأَ مُتَحَمِّلًا لِمَشَقَّةِ بُطْءِ الْبُرْءِ وَإِنْ بَطَلَ بُؤُوسُهُ تَيَمُّمُهُ لَا تِنْفَاءً فَائِدَتُهُ اه. وَقَالَ مُحَشِّهِ الْبُنَانِيُّ وَهَذَا الْوُضُوءُ جَائِزٌ عِنْدَنَا مَعَاشِيرَ الْمَالِكِيَّةِ، وَأَمَّا عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ فَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ الطَّلَبَةِ أَنَّهُ حَرَامٌ عَلَى الْمُعْتَمِدِ عِنْدَهُمْ، فَمَا قَالَ الشَّارِحُ إِنَّمَا يَتَمَشَّى عَلَى مَذْهَبِهِ عَلَى الْقَوْلِ الضَّعِيفِ وَلَعَلَّ الشَّارِحَ لَا يَرَى ضَعْفَهُ اه. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْفَرْضَ أَنَّهُ مُضِرٌّ) أَيْ وَالْأَوَّلُ جَبَّ نَزْعُ الْخُفِّ وَلَا يُجْزِئُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ لِحُصُولِ الشِّفَاءِ عَشْرًا وَحَلْبِي. □ فَوُدَّ: (وَيُتَّبَعُهُ الْخُ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي وَالنَّهْيَةِ عِبَارَةُ الْأَوَّلِ وَالْمُتَحَيِّرَةُ تَمْسَحُ عِنْدَ عَدَمِ وَجوبِ الْغُسْلِ عَلَيْهَا اه. وَعِبَارَةُ الثَّانِي وَأَقْرَهُ سَمَّ أَمَّا الْمُتَحَيِّرَةُ فَلَا تَقْلُ فِيهَا وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَمْسَحَ؛ لِأَنَّهَا تَغْتَسِلُ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ وَهُوَ الْأَوْجَهُ إِنْ اغْتَسَلَتْ وَلَيْسَتْ الْخُفُّ فَهِيَ كَغَيْرِهَا وَإِنْ كَانَتْ لَا إِسَةَ قَبْلَ الْغُسْلِ لَمْ تَمْسَحْ اه. وَعِبَارَةُ الْحَلْبِيِّ وَأَمَّا الْمُتَحَيِّرَةُ فَإِنْ اغْتَسَلَتْ وَلَيْسَتْ الْخُفُّ ثُمَّ أَحْدَثَتْ أَوْ طَالَ الْفَضْلُ بَيْنَ غَسْلِهَا وَصَلَاتِهَا وَجَبَ عَلَيْهَا أَنْ تَتَوَضَّأَ فَإِنْ تَوَضَّأَتْ وَمَسَحَتْ الْخُفَّ كَانَتْ كَغَيْرِهَا فَتُصَلِّيَ الْفَرْضَ وَالتَّحْلِيلَ وَتَتَرَعَّه عَنْ كُلِّ فَرِيضَةٍ؛ لِأَنَّهَا تَغْتَسِلُ لَهَا وَقَوْلُ حَجٍّ وَيُتَّبَعُهُ أَنَّهَا لَا تَمْسَحُ إِلَّا لِلتَّوَافِلِ الْخُ فِي أَنَّهَا تَمْسَحُ لِلْفَرْضِ فِيمَا إِذَا أَحْدَثَتْ بَعْدَ الْغُسْلِ أَوْ طَالَ الْفَضْلُ اه. □ فَوُدَّ: (فَلَا يَمْسَحُ شَيْئًا الْخُ) الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ فَلَا يَمْسَحُ لَشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا يَسْتَبِيحُهُ بِالْمَسْحِ لَا فِي مَسْحِ شَيْءٍ مِنَ الْخُفِّ حِفْنِي اه، بُجَيْرِمِي. □ فَوُدَّ: (بَعْدَ الْحَدَثِ) إِلَى قَوْلِهِ وَفَارَقَ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ أَحَدَ خُفَّيْهِ الْخُ) وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ مَسَحَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ وَهُوَ عَاصٍ بِسَفَرِهِ ثُمَّ مَسَحَ الْأُخْرَى بَعْدَ تَوْبَتِهِ فِيمَا يَظْهَرُ خَطِيبٌ وَمِثْلُهُ أَيْضًا مَا لَوْ مَسَحَ فِي سَفَرٍ طَاعَةً ثُمَّ عَصَى بِهِ عَبْدُ الْحَقِّ اه. كُرْدِي، زَادَ الْبُجَيْرِمِيُّ بِخِلَافِ مَا لَوْ عَصَى فِي السَّفَرِ فَإِنَّهُ يُتَمَّ مَسْحُ مُسَافِرٍ اه.

قَوْلُ الْمُتَنِّ: (ثُمَّ سَافَرًا) أَي قَبْلَ مُضِيِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ شَرَحَ أَبِي شُجَاعٍ لِلْفَرْغِيِّ قَالَ شَيْخُنَا خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ مَسَحَ فِي الْحَضَرِ ثُمَّ سَافَرًا بَعْدَ مُضِيِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّنَزُّعُ لِفَرَاغِ الْمُدَّةِ اه. □ فَوُدَّ: (ثُمَّ أَقَامَ) أَي قَبْلَ مُضِيِّ مُدَّةِ الْمُسَافِرِ.

□ فَوُدَّ (لَمْ يَسْتَوْفِ مُدَّةَ سَفَرٍ) فَيَقْتَصِرُ عَلَى مُدَّةٍ مُقِيمٍ فِي الْأَوَّلَى بِقِسْمِهَا خِلَافًا لِلرَّافِعِيِّ فِي الشُّقِّ الثَّانِي وَكَذَا فِي الثَّانِيَةِ إِنْ أَقَامَ قَبْلَ اسْتِفَائِهَا فَإِنْ أَقَامَ بَعْدَهَا لَمْ يَمْسَحْ مُغْنِي وَنَهَايَةُ.

□ فَوُدَّ: (وَفِي الْمُتَحَيِّرَةِ تَرُدُّدٌ) فِي شَرْحِ مَرَّ أَمَّا الْمُتَحَيِّرَةُ فَلَا تَقْلُ فِيهَا وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَمْسَحَ؛ لِأَنَّهَا تَغْتَسِلُ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ وَهُوَ الْأَوْجَهُ إِنْ اغْتَسَلَتْ وَلَيْسَتْ الْخُفُّ فَهِيَ كَغَيْرِهَا وَإِنْ كَانَتْ لَا إِسَةَ قَبْلَ الْغُسْلِ لَمْ تَمْسَحْ اه. □ فَوُدَّ: (لِيُطْلَانَ طَهْرَهُ) قَدْ يَسْتَشْكِلُ بَأَنَّ بَطْلَانَهُ بَعْدَ الْبُئْسِ لَا يَضُرُّ كَمَا لَوْ أَحْدَثَ

نعم إن أقام في الثاني بعد مضي أكثر من يوم وليلة أجزأه ما مضى وخرج بالمسح الحدث ومضى وقت الصلاة حضراً فلا عبرة بهما، بل يستوفي مدة المسافرين وفارق هذا اعتبار الحدث في ابتداء المدة بأن العبرة ثم يجاوز الفعل وهو بالحدث وفي المسح بالتلبس به لأنه أول العبادة بدليل أن من سافر وقت الصلاة له قصرها دون من سافر بعد إحرامه بها فدخل وقت

☐ قوله: (نعم إلخ) أي حاجة لهذا الاستدراك مع أن المثنى يقتضيه بصري. ☐ قوله: (وخرج بالمسح) وخرج به أيضاً ما لو حصل الحدث في الحضر ولم يمسح فيه فإنه إن مضت مدة الإقامة قبل السفر وجب تجديد التلبس وإن مضى يوم مثلاً من غير مسح ثم سافر ومضت ليلة من غير مسح فله استيفاء مدة المسافرين وابتدائها من الحدث الذي في الحضر هكذا ظهر لي من كلامهم وهو واضح نبهت عليه لئلا يذهب الوهم إلى خلافه، كذا في حاشية المحلّي للشيخ عميرة ونقله عنه ابن قاسم في حاشية شرح المنهج وأقره فليئلاً مل مأخذه من كلامهم وإلا فهو وجيه من حيث المعنى ولعل مأخذه من تقدير المدة بشيء محدود فإذا مضت تعين الاستئناف بصري وفي ع ش بعد ذكر كلام عميرة المذكور ما نصه وما ذكره مستفاد من قول الشارح م ر وعلم من اعتبار المسح أنه لا عبرة بالحدث حضراً وإن تلبس بالمدة ولا بمضي وقت الصلاة حضراً ولو أخذت ولم يمسح حتى انقضت المدة لم يجر المسح حتى يستأنف لبساً على طهارة. وقوله من قول الشارح م ر وعلم إلخ أي ومن قول التلخفة وخرج بالمسح الحدث إلخ. ☐ قوله: (الحدث إلخ) أي والوضوء ما عدا المسح كما هو قضية التقييد بالمسح فلو تَوَضَّأَ إلا رجلَيْه حضراً ثم مسحهما سَفَرًا أتم مدة المسافرين سم وكردّي. ☐ قوله: (فلا عبرة بهما) أي لا عبرة بالحدث حضراً وإن تلبس بالمدة ولا بمضي وقت الصلاة حضراً وعرضائه إنما هو بالتأخير لا بالسفر الذي به الرخصة نهاية وشرح المنهج ومغني. ☐ قوله: (وفارق هذا) أي عدم اعتبار الحدث هنا. ☐ قوله: (اعتبار الحدث في ابتداء المدة) أي كون ابتداء المدة من الحدث. ☐ قوله: (بأن العبرة إلخ) قد يقال في التوجيه إن مقتضى الشروع في المدة في الحضر أن يستوفي مدته فقط وإن مسح في السفر عملاً بالاستصحاب لكن خرجنا عن هذا الأصل عند ابتداء المسح في السفر نظراً لكون المقصود لم يقع إلا فيه بقي على الأصل بصري. ☐ قوله: (ثم) أي في ابتداء المدة. ☐ قوله: (يجوز الفعل) أي المسح. ☐ قوله: (وفي المسح) أي في كون المسح مسح إقامة لا سفر. ☐ قوله: (لأنه أول العبادة) انظر المراد بالعبادة الذي هو أولها فإنه ليس أول الوضوء ولا أول الصلاة إلا أن يراد أن التلبس بالمسح أي الشروع فيه هو أول العبادة التي هي المسح سم أي الشامل لجميع ما في المدة.

بعد التلبس. ☐ قوله: (أجزأه) ظاهره وإن شرع في هذه المدة وهو يعلم أن الباقي من سفره دون الثلاث كما لو بقي من سفره بعد مسح المسافرين ومدته يؤمن فافتتح مسحهما مع علمه بأنهما الباقيان فليراجع. ☐ قوله: (وخرج بالمسح الحدث إلخ) أي والوضوء ما عدا المسح كما هو قضية التقييد بالمسح فلو تَوَضَّأَ إلا رجلَيْه حضراً ثم مسحهما سَفَرًا أتم مدة المسافرين. ☐ قوله: (لأنه أول العبادة) انظر المراد بالعبادة

المسح كدخول وقت الصلاة وابتدأه كابتدائها. (وشروطه) ليجوز المسح عليه (أن يلبس بعد كمال طهر) لكل بدنه من الحدثين ولو طهر سلس ومتمم تيممًا محضًا أو مضومًا للغسل كما علم مما مر لقوله ﷺ في الحديث الصحيح «إذا تطهر فلبس خفيه» فلو غسل رجلًا وأدخلها ثم الأخرى وأدخلها لم يجز المسح حتى ينزع الأولى لإدخالها قبل كمال الطهر ولو غسلهما في ساق الخف ثم أدخلهما محل القدم أو هما في مفرهما ثم نزعهما عنه إلى ساق الخف ثم أعادهما إليه جاز المسح بخلاف ما لو لبس بعد غسلهما ثم أحدث قبل وصولهما موضع القدم. وإنما لم يبطل المسح بإزاتيهما عن مفرهما إلى ساق الخف يقيده الآتي ولم

قوله: (ليجوز إلخ) عبارة النهاية والمغني وشيخ الإسلام أي جواز مسح الخف اه. قال ع ش أشار به إلى أن ذات الخف لا تتعلق بها شروط وإنما هي للأحكام اه. قوله: (لكل بدنه من الحدثين) فلو اجتمع عليه الحدثان ففصل أعضاء الوضوء عنهما أو عن الجنابة وقلنا بالإنديراج وليس الخف قبل غسل باقي بدنه لم يمسح عليه لكونه ليسه قبل كمال طهارته نهاية ومغني. قوله: (ومتيمم) عبارة النهاية والمغني وتكرر الطهر ليشمل التيمم وحكمه أنه إن كان لإغوازي الماء لم يكن له المسح بل إذا وجد الماء لزومه نزع الوضوء الكامل وإن كان لمريض ونحوه فأحدث ثم تكلف الوضوء ليمسح فهو كدائم الحدث وقد مر اه. قال الرشيدي لا يخفى أن من جملة ما مر فيه أنه إذا أراد أن يصلي فوضا ثانياً ينزعه ويأتي بطهر كامل، وظاهره أنه لا يأتي هنا لأن الصورة أنه غسل ما عدا الرجلين فالواجب عليه هنا بعد النزح إنما هو غسل الرجلين اه. قوله: (كما علم) أي قوله ولو طهر سلس إلخ (مما مر) أي في شرح بعد لبس. قوله: (فلو غسل) إلى قوله وإنما لم يبطل في المغني وكذا في النهاية إلا قوله ولو غسلهما إلى بخلاف ما. قوله: (فلو غسل رجلاً إلخ) ومنه يعلم بالأولى ما في المغني وشرح المنهج أنه لو لبس قبل غسل رجليه وغسلهما فيه لم يجز المسح إلا أن ينزعهما من موضع القدم ثم يذخلهما فيه اه.

قوله: (ثم الأخرى إلخ) ومثل ذلك ما لو قطعت الرجل اليسرى فلا بد لصحة المسح من نزع الأولى وعودها، وأما لو لبس اليمنى قبل اليسرى ثم لبس اليسرى بعد طهرها فقطعت اليمنى فلا يكلف نزح خف اليسرى لوقوعه بعد كمال الطهر ع ش. قوله: (حتى ينزع الأولى) أي من موضع القدم محلّي ومغني وشرح المنهج أي وإن لم تخرج من الساق ع ش. قوله: (قبل وصولهما إلخ) خرج به ما لو كان بعد الوصول أو مقارناً له ويمكن توجيهه في المقارنة بأنه ينزل وصولهما لمحل القدم مع الحدث منزلة الوصول المتقدم على الحدث لقوة الطهارة ووجد في بعض الهوامش خلافه من غير عزو وقد يتوقف فيه ع ش. قوله: (وإنما لم يبطل إلخ) جواب سؤال مشوه قوله بخلاف ما لو لبس إلخ. قوله: (بقيده الآتي) أي قبيل قول المتن وهو بطهر المسح كزدي أي من أن لا يطول ساق الخف على خلاف العادة

الذي هو أولها فإنه ليس أول الوضوء ولا أول الصلاة إلا أن يراد أن التلبس بالمسح أي الشروع فيه هو أول العبادة التي هي المسح.

يُظْهِرُ مِنْهُمَا شَيْءٌ عَمَلًا بِالْأَصْلِ فِيهِمَا (سَائِرٌ) هُوَ وَمَا بَعْدَهُ أَحْوَالٌ ذُكِرَتْ شُرُوطًا نَظَرًا لِقَاعِدَةٍ أَنَّ الْحَالَ مُقَيَّدَةٌ لِصَاحِبِهَا وَأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مِنْ نَوْعِ الْمَأْمُورِ بِهِ أَوْ مِنْ فِعْلِ الْمَأْمُورِ تَنَاوَلَهَا الْأَمْرُ كَحُجٍّ مُفْرِدًا وَادْخُلْ مَكَّةَ مُحَرَّمًا بِخِلَافٍ اضْرِبْ هِنْدًا جَالِسَةً فَإِنْ قُلْتَ هَذِهِ الْأَحْوَالُ هُنَا مِنْ أَيِّ الْقِسْمَيْنِ قُلْتَ يَصِحُّ كَوْنُهَا مِنَ الْأَوَّلِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ أَيُّ الْمَأْذُونِ فِيهِ لُبْسُ الْخُفِّ وَالسَّائِرِ وَمَا بَعْدَهُ مِنْ نَوْعِهِ أَيْ مِمَّا لَهُ بِهِ تَعَلُّقٌ وَمِنَ الثَّانِي بِاعْتِبَارِ أَنَّهَا تَحْصُلُ بِفِعْلِ الْمُكَلَّفِ أَوْ تَنْشَأُ عَنْهُ (مَحَلُّ فَرْضِهِ) وَلَوْ بَنَحُو زُجَاجَ شَفَافٍ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ هُنَا مَنَعُ نُفُوذِ الْمَاءِ وَبِهِ فَارَقَ سَتْرَ الْعَوْرَةِ وَهُوَ قَدَّمَهُ بِكَعْبِيَّتِهِ.....

بَحِثْ لَوْ كَانَ مُتَعَادًا لَظَهَرَ شَيْءٌ مِنْهُمَا. □ فَوُدَّ: (عَمَلًا بِالْأَصْلِ فِيهِمَا) إِذَا الْأَصْلُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى عَدَمُ الْوُصُولِ وَفِي الثَّانِيَةِ عَدَمُ الزَّوَالِ عَنْ مَوْضِعِ الْقَدَمِ. □ فَوُدَّ: (وَأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ إِنْخَافٌ لَا يَخْفَى أَنَّ جَرِيَانًا هَذِهِ الْقَاعِدَةُ هُنَا إِنَّمَا يَتَأْتَى بِغَايَةِ التَّكْلِيفِ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ تَقْرِيرِهِ مَعَ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهَا فَإِنَّ الْعِبَارَةَ مُصَرَّحَةٌ بِاشْتِرَاطِ اللَّبْسِ بِهَذِهِ الْقِيُودِ فَإِنَّ الْحَالَ قَيَّدَ فِي عَامِلِهَا وَهُوَ اللَّبْسُ هُنَا وَالْمَفْهُومُ مِنْ اشْتِرَاطِ الْمُقَيَّدِ اشْتِرَاطُ قِيُودِهِ سَمِ عِبَارَةٌ شِ أَقُولُ إِنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ بَابِ الْأَمْرِ بِشَيْءٍ مُقَيَّدٍ إِذْ لَا أَمْرَ هُنَا وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ فَإِذَا أُخْبِرَ بِأَنَّ شَرْطَهُ اللَّبْسُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ عَلِمَ أَنَّ اللَّبْسَ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ لَا يَكْفِي فِيهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ

ا. □ فَوُدَّ: (مُفْرِدًا) بِكَسْرِ الرَّاءِ. □ فَوُدَّ: (أَيُّ الْمَأْذُونِ فِيهِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ الْأَمْرَ فِي الْقَاعِدَةِ يُشْمَلُ الْإِذْنَ سَمِ.

□ فَوُدَّ: (أَيُّ مِمَّا لَهُ بِهِ تَعَلُّقٌ) لَمَّا كَانَتْ نَوْعِيَّتُهُ حَقِيقَةً مُفْقُودَةً احْتِاجَ إِلَى صَرَفِهَا عَنْ ظَاهِرِهَا بِسَمِ.

□ فَوُدَّ: (تَحْصُلُ بِفِعْلِ الْمُكَلَّفِ) أَيُّ كَالسَّائِرِ وَقَوْلُهُ أَوْ تَنْشَأُ إِنْخَافٌ أَيُّ كَالِإِمْكَانِ تَبَاعِ الْمَشْيِ فِيهِ.

□ فَوُدَّ: (وَلَوْ بَنَحُو) إِلَى قَوْلِهِ وَالْإِتِّصَالُ إِنْخَافٌ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ يُلْبَسُ إِلَى وَلَا يَضُرُّ.

□ فَوُدَّ: (وَلَوْ بَنَحُو إِنْخَافٌ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ الْبَاءِ. □ فَوُدَّ: (زُجَاجَ شَفَافٍ) أَيُّ إِنْ أُمِكنَ مُتَابَعَةُ الْمَشْيِ عَلَيْهِ نِهَآيَةً. □ فَوُدَّ: (وَبِهِ فَارَقَ سَتْرَ الْعَوْرَةِ) أَيُّ سَائِرِ الْعَوْرَةِ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ هُنَاكَ مَنَعُ الرُّؤْيَا نِهَآيَةً وَمُغْنَى.

□ فَوُدَّ: (وَهُوَ) أَيُّ مَحَلِّ الْفَرْضِ. □ فَوُدَّ: (قَدَّمَهُ بِكَعْبِيَّتِهِ إِنْخَافٌ) فَلَوْ تَخَرَّقَ مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ وَإِنْ قَلَّ خَرَقُهُ

□ فَوُدَّ: (وَأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مِنْ نَوْعِ الْمَأْمُورِ بِهِ إِنْخَافٌ لَا يَخْفَى أَنَّ جَرِيَانًا هَذِهِ الْقَاعِدَةُ هُنَا إِنَّمَا يَتَأْتَى بِغَايَةِ التَّكْلِيفِ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ تَقْرِيرِهِ مَعَ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهَا فَإِنَّ الْعِبَارَةَ مُصَرَّحَةٌ بِاشْتِرَاطِ اللَّبْسِ بِهَذِهِ الْقِيُودِ فَإِنَّ الْحَالَ قَيَّدَ فِي عَامِلِهَا وَهُوَ اللَّبْسُ هُنَا وَالْمَفْهُومُ مِنْ اشْتِرَاطِ الْمُقَيَّدِ اشْتِرَاطُ قِيُودِهِ. □ فَوُدَّ: (أَيُّ الْمَأْذُونِ فِيهِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ الْأَمْرَ فِي الْقَاعِدَةِ يُشْمَلُ الْإِذْنَ. □ فَوُدَّ: (أَيُّ مِمَّا لَهُ بِهِ تَعَلُّقٌ) لَمَّا كَانَتْ نَوْعِيَّتُهُ حَقِيقَةً مُفْقُودَةً احْتِاجَ إِلَى صَرَفِهَا عَنْ ظَاهِرِهَا. □ فَوُدَّ: (مَحَلُّ فَرْضِهِ).

(فَرَعَ): لَوْ كَانَ لَهُ زَائِدٌ مِنْ رَجُلٍ أَوْ أَكْثَرَ وَوَجَبَ غَسْلُهُ بِأَن كَانَ نَابِتًا فِي الْأَصْلِيِّ أَوْ مُحَادِدًا لَهُ فَلَا بُدَّ مِنْ جَعْلِهِ فِي الْخُفِّ لَكِنْ هَلْ يَجِبُ إِفْرَادُهُ بِخُفٍّ عَنِ الْأَصْلِيِّ أَوْ يَكْفِي ضَمُّهُ مَعَ الْأَصْلِيِّ فِي خُفٍّ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَجَبَ طَهْرُهُ تَبَعًا لِلْأَصْلِيِّ فَهُوَ مَعَهُ كَخُفٍّ وَاحِدٍ فِيهِ نَظَرٌ وَالثَّانِي غَيْرُ بَعِيدٍ وَفَاقًا لِلرَّمْلِيِّ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَهَلْ يَجِبُ الْمَسْحُ عَلَى خُفِّهِ أَيْضًا أَوْ يَكْفِي الْمَسْحُ عَلَى الْأَصْلِيِّ؛ لِأَنَّ هَذَا مَعَهُ كَالتَّابِعِ وَكَبَعْضِهِ وَالْمَسْحُ لَا

من سائر جوانبه غير الأعلى عكس سائر العورة؛ لأنه يلبس من أسفل ويتخذ لستر أسفل البدن بخلاف سائرهما فيهما ويكون السراويل من جنسه الحق به وإن تخلفا فيه ولا يضرب تحرق البطانة والظاهرة لا على التحاذي ولا اتصال البطانة به أجزأ الستر بها بخلاف جورب تحته

أو ظهر شيء من محل الفرض من مواضع الخرز ضرر وإنما غفي عن وصول الماء منها لغسر الاحتراز عنه بخلاف ظهور بعض محل الفرض نهاية. □ قوله: (من سائر جوانبه إلخ) متعلق بقول المصنف سائر محل فرضه. □ قوله: (لأنه إلخ) أي الخف. □ قوله: (ويتخذ لستر أسفل البدن) أي فقط وبه يندفع ما في البصري. □ قوله: (بخلاف سائرهما) أي سائر العورة كالقميص وقوله فيهما أي في اللبس والاتخاذ فإنه يلبس من الأعلى ويتخذ لستره أيضا كزدي أي ولو في الجملة فلا يرد تنظير البصري فيه بأنه يتخذ لستر أسفل البدن إذ العورة منه اه. وتقدم جواب آخر عنه. □ قوله: (من جنسه) أي سائر العورة (الحق به) أي بسائر العورة وقوله (وإن تخلفا فيه) أي اللبس والاتخاذ اللذان في السراويل فإنه يلبس من أسفل ويتخذ لستره أيضا كزدي عبارة الشيبسي الضمير في تخلفا راجع لما فهم من قوله بخلاف سائرهما فيهما وهو كونه يلبس من أعلى البدن ويتخذ لستره فلا حاجة لما تكلفه المحشي سم من أن فيه مسامحة، والمراد تخلف فيه نقيضهما تأمله اه. □ قوله: (ولا يضرب إلخ) عبارة المحلي والمغني ولو كان به تحرق محل الفرض ضرر قل أو أكثر ولو تحرقت البطانة أو الظاهرة بكسر أولهما والباقي صفيق لم يضرب ولا ضرر ولو تحرقتا من موضعين غير متحاذيتين لم يضرب اه. زاد النهاية إن كان الباقي صفيقا يمكن متابعة المشي عليه اه. □ قوله: (لا على التحاذي) أي والباقي صفيق كما في شرح الروض ع ش اه. بجبرمي أي وفي النهاية كما مر آنفا. □ قوله: (به) أي بالخف.

□ قوله: (أجزأ الستر بها) أي مطلقا فيما يظهر حتى يظهر التفاوت بينه وبين الجورب فإن فيه التفصيل الآتي في الشرح ولا جزموقان في الأظهر ويحتمل أن يكون المراد بقوله ولا اتصال البطانة به إلخ أنه إذا تحرقت البطانة أو الظاهرة أجزأ وإن كان الباقي لا يمكن تباع المشي عليه بخلاف الجورب فالمراد بقول من قيد هذه بقوله والباقي صفيق أي متين به يمنع ظهور محل الوضوء ويستره بصري وقوله ويحتمل إلخ هذا خلاف صريح ما مر عن النهاية آنفا.

يجب تعميمه فيكفي مسح بعض خفه الأصلي أو لا بد من مسح خف هذا الزائد أيضا؛ لأنه يجب غسله ومسح الخف بدل عن الغسل وكل خف له حكم مستقل فيجب مسح بعضه، فيه نظر. ومال من الأول ويتجه عندي الثاني ثم نقل بعض الفضلاء عن شرح العباب للشارح بحثا ما حاصله وجوب خف مستقل للزائد وجوب مسحه لكن لم أره فيه فلعله ساقط من نسختي.

□ قوله: (بخلاف سائرهما فيهما) أي لأنه لا يلبس من أسفل ولا يتخذ لستر أسفل البدن وحيث يشك قوله وإن تخلفا فيه؛ لأن الأول لم يتخلف فيه إلا أن يريد المجموع وقوله وإن تخلفا فيه يتأمل فلعل فيه مسامحة والمراد تخلف فيه نقيضهما فتأمل.

(طاهراً) لا نجساً ولا مُتَنَجِّساً بما لا يُعفى عنه مطلقاً أو بما يُعفى عنه وقد اختلطَ به ماء المسحِ

قوله: (لا نجساً) إلى قوله ويظهر في النهاية والمعنى .

قوله (شئ): (طاهراً) قضية كونه حالاً من ضمير يلبس أن لا يصح لبس المتنجس وإن طهره قبل المسح كما لم يصح اللبس قبل كمال طهارة الحدث وهو محل نظر ويتجه إجزاء اللبس لكن لا يصح المسح إلا بعد تطهيره عن النجاسة، وكذا يقال في قوله سائر محل فرضه حتى لو لبسه وفيه تحرق يظهر منه محل الفرض ثم رفعه فهل يصح اللبس حينئذ ويجزئ المسح يتجه الإجزاء فليتأمل نعم تبعاً صحة لبس نجس العين كالمُتَّخِذ من جلد الميتة إذا دُبغ حال لبسه سم وقوله قبل المسح طاهره وإن أخذت قبل غسله لكن في ابن حَجَّ ما يفيد اشتراط الغسل قبل الحدث وهذا هو الظاهر ع ش وأجهوري. قوله: (ولا مُتَنَجِّساً) أي ما لم يغسله قبل الحدث ع ش عبارة الرشداني أي لا يكفي المسح عليهما فليست الطهارة شرطاً للبس وإن اقتضى جعل قول المصنف طاهراً حالاً من ضمير يلبس خلاف ذلك اه. وتقدم عن سم ويأتي في الشرح نحوها ع ش. قوله: (مطلقاً) أي اختلطَ به ماء المسح أو لا. قوله: (أو بما يُعفى عنه إلخ) عبارة النهاية والمعنى نعم لو كان على الخف نجاسة مغفوة عنها ومسح من أغلاه ما لا نجاسة عليه صح فإن مسح على محلها واختلط الماء بها زاد التلويث ولزمه إزالته اه. قال ع ش والظاهر أن زيادة التلويث تحصل وإن لم يجاوز المسح محل النجاسة؛ لأن ترطيبها أو زيادته زيادة في التلويث نعم إن عمّت النجاسة المغفوة عنها الخف لم ينعذ جواز المسح عليها م ر اه. سم على حج وعليه يجوز له المسح بيده ولا يكلف حائلاً لما فيه من المشقة؛ ولأنه تولد من مأمور به وقياساً على ما قاله من جواز وضع يده في الطعام ونحوه إذا كان بها نجاسة مغفوة عنها كدم البراغيث اه. وأقره الأجهوري والحفني وعبارة شينخنا ولو عمته النجاسة المغفوة عنها مسح عليه ويُعفى عن يده الملاقية للنجاسة بخلاف ما لو عمّت النجاسة المغفوة عنها العمامة فلا يكمل بالمسح عليها؛ لأن المسح عليها مندوب فليس ضرورياً وما هنا واجب فلا محيد عنه اه. قوله: (وقد اختلطَ به إلخ) يتبني استثناء ما لو اختلطَ به بلا قصد كأن سال إليه سم أي بأن مسح من أعلى الخف ما لا نجاسة عليه وسال

قوله: (طاهراً لا نجساً ولا مُتَنَجِّساً) قضية كونه حالاً من ضمير يلبس أنه لا يصح لبس المتنجس وإن طهره قبل المسح كما لا يصح اللبس قبل كمال طهارة الحدث وهو محل نظر ويتجه إجزاء اللبس لكن لا يصح المسح إلا بعد تطهيره عن النجاسة، وكذا يقال في قوله سائر محل فرضه حتى لو لبسه وفيه خرق يظهر منه محل الفرض ثم رفعه فهل يصح اللبس حينئذ ويجزئ المسح يتجه الإجزاء فليتأمل .

قوله: (بما لا يُعفى عنه) في شرح م ر فلو كان على الخف نجاسة مغفوة عنها ومسح من أغلاه ما لا نجاسة عليه صح فإن مسح على محلها واختلط الماء بها زاد التلويث ولزمه إزالته اه. والظاهر أن زيادة التلويث تحصل وإن لم يجاوز المسح محل النجاسة؛ لأن ترطيبها أو زيادته زيادة في التلويث نعم إن عمّت النجاسة المغفوة عنها الخف لم ينعذ جواز المسح عليها م ر. قوله: (وقد اختلطَ به ماء المسح) يتبني استثناء ما لو اختلطَ به بلا قصد كأن سال إليه وفي شرح العباب ما نَصّه ثم قال يعني الزركشي ما

لانتفاء إباحة الصلاة به، وهي المقصود الأصلي منه ومن ثم لم يجز له أيضًا نحو مس المصحف على المنقول المعتمد في المجموع وغيره. ومن أوهم كلامه خلاف ذلك يتعين حمله على نجس حدث بعد المسح نعم يعفى عن محل خروجه يشعر نجس ولو من خنزير رطب لغوم البلوى به فيطهر ظاهره بغسله سبعا بالتراب ويصلي فيه الفرض والنفل إن شاء

الماء ووصل لموضع التجاسة ع ش. ه قوله: (لانتفاء إباحة الصلاة إلخ) ولأن الخف بدل عن الرجل وهي لا تطهر عن الحدث ما لم تزل نجاستها نهاية ومغني قال ع ش قوله ولأن الخف إلخ قضيته عدم صحة مسح الخف إذا كان على الرجل حائل من نحو شمع أو دهن جامد أو فيها شوكة ظاهرة أو سواد تحت أظفارها فليتامل وفيه نظر والقلب إلى الصحة أميل سم على حج وعليه فيمكن الفرق بأن التجاسة منافية للصلاة التي هي المقصودة بالوضوء ولا كذلك الحائل هذا وقد يؤخذ ما ترجاه من الصحة مع وجود الحائل من قول الشارح م ر الآتي في مسألة الجر موق فإن صلح الأعلى دون الأسفل صح المسح عليه والأسفل كلفافة وقوله ما لم تزل نجاستها عمومته يشمل التجاسة المغفوعة عنها وعليه فلا يكفي غسل الرجل مع بقاء التجاسة المذكورة ولعل وجهه أن ماء الغسل إذا اختلط بالتجاسة نشرها فمنع من الغفو عنها لكن قد يشكّل هذا على ما في سم على المنهج عن م ر من أنه لو غسل ثوب فيه دم براغيث لأجل تنظيفه من الأوساخ لم يضر بقاء الدم فيه ويعفى عما أصابه هذا الماء فتأمل فإن قياسه أنه هنا حيث كان القصد من الغسل رفع الحدث أنه لا يضر اختلاطه بالتجاسة مطلقاً وعليه فيمكن حمل كلامه هنا على نجاسة لا يعفى عنها لكن قوله فيما يأتي فإن مسح على محلها واختلط الماء بها زاد التلويث يخالفه اه. ع ش ولك منع المخالفة بأن ما تقدّم عن م ر وما قاسه عليه فيما لا مندوحة فيه عن مخالطة ماء الطهارة بالتجاسة المغفوعة عنها بخلاف ما يأتي فإن فيه مندوحة عنها بمسح المحل الخالي عن التجاسة وفي البجيري عن سم والزياطي والحلي والأجهوري اعتماد صحة المسح على الخف مع الحائل اه. ه قوله: (ومن أوهم كلامه إلخ) عبارة النهاية والمغني والمتجسس كالتجسس كما في المجموع خلافاً لابن المقري ومن تبعه أنه يصح على الموضع الطاهر ويستفيد به مس المصحف ونحوه قبل غسله والصلاة بعده اه. ه قوله: (رطب) أي الشعر أي أو المحل عبارة المغني والنهاية والخف أو الشعر رطب اه. ه قوله: (فيطهر ظاهره) أي ظاهره ما تحقق خروجه به كما هو ظاهر ويظهر أن

حاصله لو تنجس أسفله بمغفو عنه لم يمسح على أسفله بل على ما لا نجاسة عليه؛ لأنه لو مسح زاد التلويث ولزمه حينئذ غسل اليد وأسفل الخف. اه. وهذا المنقول عن الزركشي في شرح الروض عن المجموع وهو يفيد أن من لازم المسح عليه زيادة التلويث. ه قوله: (لانتفاء إباحة الصلاة إلخ) قال في شرح العباب من جملة حكاية عبارة المجموع نقلاً عن الشافعي والأصحاب؛ ولأن الخف بدل عن الرجل وهي لا تطهر عن الحدث مع بقاء التجسس عليها. اه. وقضيته عدم صحة مسح الخف إذا كان على الرجل حائل من نحو شمع أو دهن جامد أو فيها شوكة ظاهرة أو سواد تحت أظفارها فليتامل.

لِكِنَّ الْأَحْوَطَ تَرْكُهُ وَيُظْهَرُ الْعَفْوُ عَنْهُ أَيْضًا فِي غَيْرِ الْخِفَافِ مِمَّا لَا يَتَيَسَّرُ خَرْزُهُ إِلَّا بِهِ (يُمْكِنُ اتِّبَاعُ الْمَشْيِ فِيهِ) بَلَا نَعْلٍ لِلْحَوَائِجِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهَا غَالِبًا فِي الْمُدَّةِ الَّتِي يُرِيدُ الْمَسْحَ لَهَا وَهِيَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لِلْمُقِيمِ وَنَحْوُهُ وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ لِلْمُسَافِرِ وَيُتَّجَهُ اعْتِبَارُ هَذَا فِي السَّلِسِ وَإِنْ كَانَ يُجَدِّدُ اللَّبْسَ لِكُلِّ فَرَضٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَرَكَهُ وَمَسَحَ لِلتَّوَافِلِ اسْتَوْفَى الْمُدَّةَ بِكَمَالِهَا فَتَقَدَّرَ قُوَّةُ حُفِّهِ بِهَا، وَيَحْتَمِلُ تَقْدِيرَهُ بِمُدَّةِ الْفَرَضِ الَّذِي يُرِيدُ الْمَسْحَ لَهُ فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قُوَّتِهِ وَإِنْ أَقْعَدَ لِابْسِهِ (لَتَرُدُّدِ مُسَافِرٍ

الْمُرَادُ بِالظَّاهِرِ مَا لَيْسَ بِمُسْتَتَرٍ مِنْهُ فَيَشْمَلُ الْبَاطِنَ بِضَرْبٍ عِبَارَةً الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةَ طَهْرًا بِالغَسْلِ ظَاهِرُهُ دُونَ مَحَلِّ الْخَرْزِ وَيُعْفَى عَنْهُ فَلَا يَنْجُسُ الرَّجُلُ الْمُتَبَلِّغَ اهـ. □ فَوَدَّ: (فِي غَيْرِ الْخِفَافِ) أَيِ مَنْ نَحْوِ الْقَرِيبِ وَالرَّوَايَا وَالذَّلَاءِ الْمَخْرُوزَةِ بِشَعْرِ الْخَنْزِيرِ مَثَلًا؛ لِأَنَّ شَعْرَهُ كَالْإِبْرَةِ بُجَيْرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (مِمَّا لَا يَتَيَسَّرُ الْخَرْزُ) قَضِيَّتُهُ تَصْوِيرُ الْعَفْوِ فِي الْخَفِّ بِذَلِكَ سَم.

□ فَوَدَّ (سَمِي): (يُمْكِنُ تَبَاعُ الْمَشْيِ فِيهِ) أَيِ يَسْهُلُ تَوَالِي الْمَشْيِ فَالْمُرَادُ بِإِمْكَانٍ ذَلِكَ سُهُولَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ بِالْفِعْلِ لَا جَوَازَهُ وَلَوْ عَلَى بُعْدٍ بَحِيثٍ يَكُونُ مُسْتَبْعَدَ الْحُصُولِ، وَالتَّبَاعُ بِمَعْنَى التَّوَالِي عَادَةً فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَغْلِبُ الْمَشْيُ فِي مِثْلِهَا بِخِلَافِ الْوَعْرِ أَيْ الصَّغْبَةِ لِكَثْرَةِ الْحِجَارَةِ وَنَحْوِهَا شَيْخُنَا.

□ فَوَدَّ: (بَلَا فِعْلٍ) إِذْ لَوْ اعْتَبِرَ مَعَهُ لَكَانَ غَالِبَ الْخِفَافِ يَخْضُلُ بِهِ ذَلِكَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِلْحَوَائِجِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهَا الْخَرْزُ) أَيِ مَعَ مُرَاعَاةِ اعْتِدَالِ الْأَرْضِ سُهولةً وَضَعُوبَةً فِيمَا يَظْهَرُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فِي الْمُدَّةِ الَّتِي يُرِيدُ الْخَرْزَ) هَلْ يَشْتَرِطُ إِمْكَانُ تَرُدُّدِهِ فِيهِ تِلْكَ الْمُدَّةُ حَتَّى فِي آخِرِهَا أَمْ يَكْفِي صَلَاحِيَّتُهُ فِي الْإِيتِدَاءِ حَتَّى وَلَوْ لَمْ تَوْجَدْ آخِرَهَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي مَعَ مُلَاحَظَةِ قُوَّتِهِ لِمَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ عَاشَ وَيَأْتِي عَنِ الْقَلْبِيِّ وَسَم وَشَيْخُنَا مَا يُوَافِقُهُ. □ فَوَدَّ: (وَنَحْوِهِ) أَيِ كَالْعَاصِي بِسَفَرِهِ. □ فَوَدَّ: (وَلِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِلْمُسَافِرِ) فَإِنْ كَفَى دُونَهَا كَيَوْمٍ وَلَيْلَةٍ صَحَّ الْمَسْحُ عَلَيْهِ فِيهِمَا وَلَوْ كَفَى دُونَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَمْ يَصِحَّ الْمَسْحُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْمُتَبَادَرِ مِنْ لَفْظِ الْخَفِّ الْوَاردِ فِي التَّصْوِصِ شَيْخُنَا عِبَارَةً الْقَلْبِيِّ وَالْإِعْتِبَارِ فِي الْقُوَّةِ بِأَوَّلِ الْمُدَّةِ لَا عِنْدَ كُلِّ مَسْحٍ وَلَوْ قَوِيٍّ عَلَى دُونَ مُدَّةِ الْمُسَافِرِ وَفَوْقَ مُدَّةِ الْمُقِيمِ أَوْ قَدَرَهَا فَلَهُ الْمَسْحُ بِقَدْرِ قُوَّتِهِ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَيُتَّجَهُ اعْتِبَارُ هَذَا فِي السَّلِسِ الْخَرْزُ) أَقُولُ يُتَّجَهُ فِي السَّلِسِ الْمُسَافِرِ اعْتِبَارُ مَا ذُكِرَ فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَقَطْ لِأَنَّهُ لَا يَمْسَحُ مُدَّةَ الْمُسَافِرِ بَلْ وَلَا مُدَّةَ الْمُقِيمِ نَعَمْ إِنْ أَرَادَ تَرَكَ الْفَرَضَ وَالْمَسْحَ لِلتَّوَافِلِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَلَيَالِيهَا أَتَّجَهَ اعْتِبَارُ مَا ذُكِرَ بِمُدَّةِ الْمُسَافِرِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَوْ تَرَكَهُ) أَيِ تَرَكَ السَّلِسَ التَّجْدِيدَ أَوْ الْفَرَضَ. □ فَوَدَّ: (فَعَلِمَ الْخَرْزَ) أَيِ مِنْ تَغْيِيرِ الْمُصَنَّفِ بِالْإِمْكَانِ. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قُوَّتِهِ الْخَرْزُ) الْوَجْهَ اعْتِبَارُ الْقُوَّةِ مِنَ الْحَدَثِ بَعْدَ اللَّبْسِ؛ لِأَنَّ بِهِ دُخُولَ وَقْتِ الْمَسْحِ حَتَّى لَوْ أُمْكِنَ تَرُدُّدُ الْمُقِيمِ فِيهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً

□ فَوَدَّ: (مِمَّا لَا يَتَيَسَّرُ خَرْزُهُ إِلَّا بِهِ) قَضِيَّتُهُ تَصْوِيرُ الْعَفْوِ فِي الْخَفِّ بِذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (وَيُتَّجَهَ اعْتِبَارُ هَذَا فِي السَّلِسِ) أَقُولُ يُتَّجَهُ فِي السَّلِسِ الْمُسَافِرِ اعْتِبَارُ مَا ذُكِرَ فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْسَحُ مُدَّةَ الْمُسَافِرِ بَلْ وَلَا مُدَّةَ الْمُقِيمِ نَعَمْ إِنْ أَرَادَ تَرَكَ الْفَرَضَ وَالْمَسْحَ لِلتَّوَافِلِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَلَيَالِيهَا أَتَّجَهَ اعْتِبَارُ مَا ذُكِرَ بِمُدَّةِ الْمُسَافِرِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (اسْتَوْفَى الْمُدَّةَ) أَيِ يَوْمًا وَلَيْلَةً أَوْ ثَلَاثَةَ.

لِحَاجَاتِهِ الْمُعْتَادَةِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَإِلَّا امْتَنَعَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ كَوَاسِعِ رَأْسٍ أَوْ ضَبِيقٍ لَا يَتَّبِعُ بِالمَشْيِ عَنْ قُرْبٍ وَرَقِيقٍ لَمْ يُجْلَدَ قَدَمَهُ.

(تَنْبِيْهٌ) أَخَذَ ابْنُ الْعِمَادِ مِنْ قَوْلِهِمْ هُنَا لِمُسَافِرٍ بَعْدَ ذِكْرِهِمْ لَهُ وَلِلْمُقِيمِ أَنَّ الْمُرَادَ التَّرَدُّدُ لِحَوَائِجِ سَفَرِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لِلْمُقِيمِ وَسَفَرِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِغَيْرِهِ وَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّ تَعْبِيرَهُمْ بِالمُسَافِرِ هُنَا لِلْغَالِبِ وَأَنَّ الْمُرَادَ فِي الْمُقِيمِ تَرَدُّدَهُ لِحَاجَةِ إِقَامَتِهِ الْمُعْتَادَةِ غَالِبًا كَمَا مَرَّ. وَأَمَّا تَقْدِيرُ سَفَرِهِ وَحَوَائِجِهِ لَهُ وَاعْتِبَارُ تَرَدُّدِهِ لَهَا فَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ مَعَ مَا قَرَّرْتَهُ فَتَأَمَّلْهُ (قِيلَ وَ) وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ (حَلَالًا) فَلَا يَكْفِي حَرِيرٌ لِرَجُلٍ وَنَحْوُ مَغْصُوبٍ وَنَقِيدٍ؛ لِأَنَّ الرُّخْصَةَ لَا تُثَاطُ بِمَعْصِيَةٍ وَالْأَصَحُّ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُشْتَرَطُ.....

مِنْ وَقْتُ اللَّبْسِ لَا مِنْ وَقْتُ الْحَدَثِ لَمْ يَكْفِ م ر سَمَ عَلَى الْبَهْجَةِ وَيَتَّبِعِي أَنْ ضَعَفَهُ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ لَا يَضُرُّ إِذَا لَمْ يَخْرُجْ عَنِ الصَّلَاحِيَّةِ فِي بَقِيَّةِ الْمُدَّةِ ش. ❦ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا امْتَنَعَ الْخُ) يَدْخُلُ تَحْتَ إِلَّا مَا لَوْ لَمْ يَقْوِ لِلتَّرَدُّدِ فِي الثَّلَاثِ بَلْ فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَقَطُّ فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ حَيْثُ تَعَدَّ امْتِنَاعُهُ الْمَسْحَ مُطْلَقًا فَهَوَّ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنِ الْمُقِيمِ فَلْيَمْسَحْ مَسْحَهُ وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ امْتِنَاعَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَلَا إِشْكَالَ، وَقَدْ يُقَالُ إِذَا قَوِيَ لِلتَّرَدُّدِ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَأَقَلَّ مِنْ ثَلَاثٍ هَلَّا جَازَ لَهُ الْمَسْحُ زَمَنَ قَوَّيْتَهُ وَإِنْ زَادَ عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ سَمَ وَتَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِنَا وَالْقَلْبِيُّ الْجَزْمُ بِمَا تَرَجَّاهُ. ❦ قَوْلُهُ: (كَوَاسِعِ رَأْسٍ) أَي لَا يَضِيقُ عَنْ قُرْبٍ ش وَشَيْخُنَا.

❦ قَوْلُهُ: (أَوْ ضَبِيقٍ الْخُ) أَي أَوْ ثَقِيلٍ كَالْحَدِيدِ أَوْ غَلِيظٍ كَالْخَشْبَةِ الْعَظِيمَةِ أَوْ مُحَدَّدٍ رَأْسٍ مُغْنِي وَقَوْلُهُ لَمْ يُجْلَدَ قَدَمَهُ أَي مَحَلَّ قَرْضِهِ كُرْدِيٍّ وَالْأَوَّلَى الْأَسْفَلُ مِنْ كَعْبِهِ. ❦ قَوْلُهُ: (أَخَذَ ابْنُ الْعِمَادِ الْخُ) اعْتَمَدَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْمُغْنِي وَالْقَلْبِيُّ وَالْحَفْنِيُّ وَالْعَزِيزِيُّ وَكَذَا شَيْخُنَا عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ لَتَرَدُّدُ مُسَافِرٍ الْخُ أَفَادَ ذَلِكَ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ تَرَدُّدُ الْمُسَافِرِ فِي حَوَائِجِهِ وَلَوْ بِالنَّسْبَةِ لِلْمُقِيمِ لَكِنْ يُعْتَبَرُ فِي حَقِّ الْمُقِيمِ تَرَدُّدُ الْمُسَافِرِ فِي حَوَائِجِهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً عَلَى الْمُعْتَمِدِ لَا تَرَدُّدُ الْمُقِيمِ فِي حَوَائِجِهِ وَفِي حَقِّ الْمُسَافِرِ تَرَدُّدُهُ فِي حَوَائِجِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِلَا إِلَاهَا أَه. وَنَقَلَ عَ ش عَنْ مُنْهَوَاتِ النِّهَايَةِ مَا يُوَافِقُ مَا يَأْتِي فِي الشَّارِحِ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ م ر وَلِحَاجَةِ يَوْمٍ الْخُ ظَاهِرُهُ اغْتِبَارُ حَوَائِجِ السَّفَرِ وَقَالَ حَجَّ تَنْبِيْهٌ أَخَذَ ابْنُ الْعِمَادِ مِنْ قَوْلِهِمْ هُنَا الْخُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي بَعْضِ هَوَامِشِ الشَّارِحِ م ر مِنْ مَنَاهِيهِ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ م ر وَلِحَاجَةِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِنْ كَانَ مُقِيمًا أَي حَاجَةُ الْمُقِيمِ مِنْ غَيْرِ اغْتِبَارِ حَاجَةِ الْمُسَافِرِ أَه. ❦ قَوْلُهُ: (فَلَا يَكْفِي) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي وَجْهِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (فَلَا يَكْفِي حَرِيرٌ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ فَلَا يُجْزئُ عَلَى مَغْصُوبٍ وَمَسْرُوقٍ مُطْلَقًا أَي لِرَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ وَلَا عَلَى خُفٍّ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ حَرِيرٍ لِرَجُلٍ أَه. ❦ قَوْلُهُ: (وَالْأَصَحُّ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُشْتَرَطُ) فَيَكْفِي الْمَسْحُ عَلَى الْمَغْصُوبِ وَالذَّبْيَاجِ

❦ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا امْتَنَعَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ) يَدْخُلُ تَحْتَ إِلَّا مَا لَوْ لَمْ يَقْوِ لِلتَّرَدُّدِ فِي الثَّلَاثِ بَلْ فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَقَطُّ فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ حَيْثُ تَعَدَّ امْتِنَاعُهُ الْمَسْحَ مُطْلَقًا فَهَوَّ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنِ الْمُقِيمِ فَلْيَمْسَحْ مَسْحَهُ وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ امْتِنَاعَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَلَا إِشْكَالَ. وَقَدْ يُقَالُ إِذَا قَوِيَ لِلتَّرَدُّدِ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَأَقَلَّ مِنْ ثَلَاثٍ هَلَّا جَازَ لَهُ الْمَسْحُ زَمَنَ قَوَّيْتَهُ وَإِنْ زَادَ عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ.

كَالتَيْثُمِ بِمَغْضُوبٍ؛ لِأَنَّ الْمَعْصِيَةَ لَيْسَتْ لِذَاتِ اللَّبْسِ بَلْ لِخَارِجٍ وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجْزِ مَسْحُ خُفِّ الْمُحْرَمِ؛ لِأَنَّ مَعْصِيَتَهُ بِهِ مِنْ حَيْثُ اللَّبْسُ لَا غَيْرُ فَهُوَ كَمَنْعِ اسْتِحْجَارِ الْمُحْتَرَمِ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ فِي ذَاتِهِ وَإِنَّمَا مَنَعَتِ الْمَعْصِيَةُ بِالسَّفَرِ التَّرْخُّصَ؛ لِأَنَّهُ مُبَيِّحٌ وَالْمَغْضُوبُ هُنَا لَيْسَ مُبَيِّحًا بَلْ مُسْتَوْفَى بِهِ. (وَلَا يُجْزِئُ مَنْسُوجٌ لَا يَمْنَعُ مَاءً) يُصَبُّ عَلَى رِجْلَيْهِ أَيْ تُفَوِّدُهُ وَإِنْ كَانَ قَوِيًّا يُمَكِّنُ تِبَاغَ الْمَشْيِ عَلَيْهِ (فِي الْأَصْح) لِأَنَّهُ خِلَافُ الْغَالِبِ مِنَ الْخِفَافِ الْمُتَنَصِّرِفِ إِلَيْهَا التَّنْصُوصُ وَلَيْسَ كَمُتَخَرِّقِ الْبِطَانَةِ وَالظَّهَارَةِ بَلَا تَحَازٍ؛ لِأَنَّ هَذَا مَعَ عَدَمِ مَنَعِهِ لِنُفُوذِ الْمَاءِ إِلَى الرَّجْلِ يُسَمَّى خُفًّا فَهُوَ كَخُفِّ يَصِلُ الْمَاءُ مِنْ مَحَلِّ خَرْزِهِ بِخِلَافِ ذَلِكَ كَجِلْدَةٍ شَدَّهَا عَلَى رِجْلَيْهِ

الْصَفِيْقِ وَالْمُتَّخِذِ مِنْ فِصَّةٍ أَوْ دَهَبٍ لِلرَّجْلِ وَغَيْرِهِ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (كَالتَيْثُمِ الْخُفِّ) أَيْ وَالْوُضُوءِ نِهَايَةً. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْمَعْصِيَةَ لَيْسَتْ لِذَاتِ اللَّبْسِ) قَضِيَّةُ هَذَا الْكَلَامِ جَوَازُ الْمَسْحِ عَلَى خُفِّ مَنْ جَلَدَ أَدْمِيٍّ إِذَا الْحُرْمَةُ فِيهِ لَيْسَتْ مِنْ حَيْثُ اللَّبْسُ سَمِ أَيْ كَمَا صَرَّحَ بِجَوَازِ ذَلِكَ النَّهَايَةَ وَالْمُعْنَى وَقَالَ ع ش وَلَوْ كَانَ الْأَدْمِيُّ مُحْتَرَمًا اهـ. □ قَوْلُهُ: (بَلْ لِخَارِجٍ) أَيْ كَالْتَعْدِي بِاسْتِعْمَالِ مَا لِي غَيْرِهِ فِي نَحْوِ الْمَغْضُوبِ نِهَايَةً وَبِاسْتِعْمَالِ مَا يُؤَدِّي إِلَى الْخِيَلَاءِ وَتَضْيِيقِ التَّقْدِيرِ فِي الذَّهَبِ وَنَحْوِهِ ع ش. □ قَوْلُ (السِّي): (وَلَا يُجْزِئُ مَنْسُوجٌ) أَيْ مَثَلًا فَإِنَّهُ لَا يُجْزِئُ مَا لَا يَمْنَعُ الْمَاءَ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَنْسُوجٍ سَمِ عِبَارَةً الْمُعْنَى تَنْبِيهُ لَوْ حَذَفَ الْمُصَنِّفُ لَفْظَةَ مَنْسُوجٌ وَقَالَ لَا يُجْزِئُ مَا لَا يَمْنَعُ مَاءً لَشَمَلِ الْمَنْسُوجَ وَغَيْرَهُ اهـ. □ قَوْلُ الْمُتَنِّ: (لَا يَمْنَعُ مَاءً) أَيْ مِنْ غَيْرِ مَحَلِّ الْخَرْزِ مَنَهِجٌ وَمُعْنَى أَيْ وَمِنْ غَيْرِ خَرْقِي الْبِطَانَةِ وَالظَّهَارَةِ الْغَيْرِ الْمُتَّحَازِيَّتَيْنِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ سَمِ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مَا يُفِيدُهُ. □ قَوْلُهُ: (يُصَبُّ عَلَى رِجْلَيْهِ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَاءِ الَّذِي يَمْنَعُ الْخُفُّ نُفُودَهُ مَاءَ الصَّبِّ أَيْ وَقْتُ الصَّبِّ بِجَيْرِمِي. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ خِلَافُ الْغَالِبِ الْخُفِّ) لِأَنَّ الْغَالِبَ مِنَ الْخِفَافِ أَنَّهَا تَمْنَعُ النُّفُوذَ خَطِيبٌ وَنِهَايَةً. □ قَوْلُهُ: (الْمُنْصَرِفِ إِلَيْهَا) أَيْ إِلَى الْغَالِبِ وَالتَّائِيثُ لِرِعَايَةِ الْمَعْنَى أَيْ بِذَاتِهَا لَا بِوَاسِطَةِ نَحْوِ شَمْعٍ كَزَيْتٍ وَمِمَّا يَمْنَعُ نُفُوذَ الْمَاءِ الْجَوْحُ الصَّفِيْقُ فَلَوْ جُعِلَ مِنْهُ خُفٌّ صَحَّ الْمَسْحُ عَلَيْهِ. (فَائِدَةٌ) وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ كَانَ لَهُ خُفٌّ قَوِيٌّ وَهُوَ أَسْفَلَ الْكَعْبَيْنِ وَلَكِنْ خِيطٌ عَلَيْهِ السَّرَاوِيلُ الْجَوْحُ الْمَانِعُ مِنَ الْمَاءِ هَلْ يَكْفِي الْمَسْحُ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ أَمْ لَا فَأَقَاتَيْتُ بِجَوَازِ الْمَسْحِ فَإِنَّهُ الْآنَ لَا يَسُّ لِيْخُفُّ شَرْعِيٌّ سَائِرٌ لِمَحَلِّ الْكَعْبَيْنِ أَجْهَوْرِيٍّ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ الْخُفُّ) جَوَابُ سُؤَالِ ظَاهِرِ الْبَيَانِ. □ قَوْلُهُ: (كَجِلْدَةٍ شَدَّهَا الْخُفُّ) عَلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّ مِنْ جُمْلَةِ الشُّرُوطِ أَنْ يُسَمَّى خُفًّا، عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى

□ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْمَعْصِيَةَ لَيْسَتْ لِذَاتِ اللَّبْسِ) قَضِيَّةُ هَذَا الْكَلَامِ جَوَازُ الْمَسْحِ عَلَى خُفِّ مَنْ جَلَدَ أَدْمِيٍّ إِذَا الْحُرْمَةُ فِيهِ لَيْسَتْ مِنْ حَيْثُ اللَّبْسُ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجْزِ الْخُفُّ) هَذَا مَا قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يُجْزِئُ مَنْسُوجٌ) أَيْ مَثَلًا فَإِنَّهُ لَا يُجْزِئُ مَا لَا يَمْنَعُ الْمَاءَ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَنْسُوجٍ وَقَوْلُهُ مَاءً يُصَبُّ عَلَى رِجْلَيْهِ لَوْ صَبَّ عَلَيْهِ مَاءٌ فَتَقَدَّ إِلَى الرَّجْلِ وَشَكَّ هَلْ تَقَدَّ مِنْ مَوَاضِعِ الْخَرْزِ أَوْ مِنْهُ لِيُغْفِرَهُ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ لِلشَّكِّ فِي الشَّرْطِ.

وأحكمها بالربط بجامع أن كلاً لا يُسمَّى خُفًا وفي وجهه أن المُعَبَّرَ ماء المسح لا الغسل وهو ضعيف نقلًا ومدرَكًا وإن جرى عليه جمع؛ لأن أدنى شيء يمتنع ماء المسح أمّا منشوج يمتنع ماء الغسل فيجزئ كلبند وخرق مطبقة. (ولا جرموقان) بضَم الجيم وهما عند الفقهاء خُف فوق خُف مُطلقًا والمراد هنا خُفان صالِحان وقد مسح على أعلاهما فلا يُجزئ (في الأظهر) لأن الرخصة إنما وردت في خُف تغم الحاجة إليه وهذا لا تغم الحاجة إليه أي غالبًا فلا نظَر لعمومها إليه في بعض الأقاليم الباردة مع أنه يمكنه إدخال يده مثلاً ومسح بعض الأسفل ولو وصل البلل إليه من موضع خرز فإن قصده أو الأعلى أو أطلق كفى أو الأعلى وحده فلا

ولا بد في صحته أن يُسمَّى خُفًا فلو لف قطعة آدم على رجله وأحكمها بالشد وأمكنه متابعة المشي عليها لم يصح المسح عليها واستغنى المصنّف عن ذكره احتفاءً بقوله أول الباب يجوز؛ لأن الضمير فيه يعود على الخُف فخرَج غيره. □ فوه: (خُف فوق خُف) الأولى خُفان أحدهما فوق الآخر ثم رأيت قال الرشيد قوله خُف فوق خُف صريح هذا أن الجرموق اسم للأعلى بشرط أسفل وحينئذٍ فالتثنية في عبارة المصنّف باختيار تعدده في الرجلين لكن صريح كلام غيره خلافه وأن كلاً من الأعلى والأسفل يُسمَّى جرموقاً وعليه فالتثنية في كلام المصنّف مُنزلة عليهما اه. □ فوه: (مطلقاً) أي صلحاً للمسح أم لا عبارة المُعْنَى والنهاية والجرموق بضَم الجيم والميم فارسي مُعَرَّب وهو في الأصل شيء كالخُف فيه وُسْع يلبس فوق الخُف للبرد وأطلق الفقهاء أنه خُف فوق خُف وإن لم يكن واسعاً لتعلق الحكم به اه. □ فوه: (والمراد) إلى التثنية في المُعْنَى. □ فوه: (وقد مسح على أعلاهما) أي اقتصر على مسح مُعْنَى. □ فوه: (لأن الرخصة) إلى التثنية في النهاية. □ فوه: (وهذا) أي الجرموق. □ فوه: (ولو وصل البلل إلخ) يعني أن ما في المتن من عدم الإجزاء فيما إذا لم يصل بلل مسح الأعلى إلى الأسفل، وأما لو وصل ففيه التفضيل الآتي قال ع ش ولو شك بعد المسح هل مسح الأسفل أو الأعلى فالأقرب أنه يُنظر إن كان الشك بعد مسحهما أي الخُفَّين جميعاً اغتدَّ بمسحه فلا يُكلف إعادته؛ لأن الشك بعد فراغ الوضوء لا يؤثر وإن كان بعد مسح واحدة وجب إعادة مسحها؛ لأن الشك قبل فراغ الوضوء يؤثر اه. وأقره المدابغي. □ فوه: (فإن قصده) أي وحده مُعْنَى. □ فوه: (أو أطلق) أي بأن لم يقصد واحداً منهما بل قصده المسح في الجملة خلافاً لمن قال إن صورة الإطلاق لا قصده فيها أصلاً شيئاً. □ فوه: (كفى) لأنه قصده إسقاط الفرض بالمسح وقد وصل الماء إليه شَرَح المتهج ويُؤخذ من هذا التعليل أنه لا بد لمسح الخُف من قصده المسح وهو كذلك زيادي وشوَبري اه. بُجيري. □ فوه: (أو الأعلى وحده فلا) وكذا لا يكفي إن قصده واحداً لا بعينه؛ لأنه يوجد في قصده الأعلى وحده وفي غيره فكلما صدق بما

□ فوه: (فإن قصده أو الأعلى إلخ) لو قصده الأعلى أو الأسفل فيتَّجه عدم الإجزاء لفساد هذا التزديد ولو قصده أحدهما أي لاحظ هذا المفهوم فيختل عدم الإجزاء أيضاً لشمول قصده إما لا يُجزئ ويَحْتَمَلُ الإجزاء لشمول قصده إما يُجزئ.

لِوُجُودِ الصَّارِفِ بِقَصْدِهِ مَا لَا يَصِحُّ مَسْحُهُ وَحَدَهُ فَإِنْ لَمْ يَصْلُحِ الْأَسْفَلُ فَكَالْغُفَاةِ فَيَمْسَحُ الْأَعْلَى أَوْ الْأَعْلَى مَسْحَ الْأَسْفَلِ فَإِنْ مَسَحَ الْأَعْلَى فَوَصَلَ بَلَلُهُ لِلْأَسْفَلِ تَأْتَتْ تِلْكَ الصُّورُ الْأَرْبَعُ أَوْ لَمْ يَصْلُحْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فَلَا إِجْزَاءَ وَذَوِ الطَّاقَيْنِ إِنْ خِيطَا بَعْضُهُمَا بِحَيْثُ تَعَدَّرَ فَصْلُ أَحَدِهِمَا فَكَالْخُفِّ الْوَاحِدِ وَإِلَّا فَكَالْجُرْمُوقَيْنِ وَلَوْ تَخَرَّقَ الْأَسْفَلُ وَهُوَ يَطْهَرُ الْغَسْلِ أَوْ الْمَسْحِ جَازَ مَسْحُ الْأَعْلَى؛ لِأَنَّهُ صَارَ أَصْلًا أَوْ وَهُوَ عَلَى حَدِّثٍ فَلَا كَاللُّبْسِ عَلَى حَدِّثٍ وَلَا يُجْزِئُ مَسْحُ خُفٍّ فَوْقَ جَبِيْرَةٍ؛ لِأَنَّهُ مَلْبُوسٌ فَوْقَ مَمْسُوحٍ.....

يُجْزِئُ وَمَا لَا يُجْزِئُ حُمِلَ عَلَى الثَّانِي احتياطًا ع ش وَشَيْخُنَا وَبَحَثَ الْإِجْزَاءَ الطَّلَاوِيَّ وَارْتَضَاهُ الزِّيَادِيُّ. □ قَوْلُهُ: (فَلَا لِوُجُودِ الصَّارِفِ الْإِلْخ) وَمِثْلُهُ مَا لَوْ مَسَحَ عَلَى الْخُفِّ بِقَصْدِ الْبَشْرَةِ شَوْبَرِيٍّ اه. بُجَيْرِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (فَوَصَلَ بَلَلُهُ لِلْأَسْفَلِ) أَيِ مِنْ مَوْضِعِ خَرْزِ نِهَائِهِ وَمُعْنَى أَيِ مَثَلًا. □ قَوْلُهُ: (تَأْتَتْ تِلْكَ الصُّورُ الْإِلْخ) فَإِنْ قَصَدَهُمَا أَوْ الْأَسْفَلَ وَحْدَهُ أَوْ أَطْلَقَ كَقِيٍّ وَإِنْ قَصَدَ الْأَعْلَى فَقَطْ لَمْ يَكْفِ أَيِ وَكَذَا إِنْ قَصَدَ وَاحِدًا مِنْهُمَا لَا بَعِيْنَهُ كَمَا مَرَّ عَنْ ع ش وَشَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (إِنْ خِيطَا بَعْضُهُمَا) يَعْني انْتَصَلَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ بِخِيَاطَةٍ وَنَحْوِهَا نِهَائِهِ. □ قَوْلُهُ: (فُصِّلَ أَحَدُهُمَا) أَيِ عَنِ الْآخَرِ. □ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا فَكَالْجُرْمُوقَيْنِ) بَلْ هُوَ مِنْ أَفْرَادِهِ فَهَلَّا اقْتَصَرَ عَلَى تَقْيِيدِ الْجُرْمُوقَيْنِ بِعَدَمِ الْخِيَاطَةِ سَم. □ قَوْلُهُ: (جَازَ مَسْحُ الْأَعْلَى الْإِلْخ) هَذَا كَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ انْقِطَاعِ الْمُدَّةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْأَعْلَى قَامَ مَقَامَ الْأَسْفَلِ فَكَانَتْ بَاقِي بَحَالِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ م ر أَجَابَ بِعَدَمِ الْانْقِطَاعِ سَم وَيَأْتِي عَنْ ع ش أَنَّهُ مَا يُوَافِقُهُ أَيْضًا وَاسْتَقْرَبَ السَّيِّدُ الْبَصْرِيُّ انْقِطَاعَ الْمُدَّةِ وَاسْتِثْنَاهَا. □ قَوْلُهُ: (أَوْ وَهُوَ عَلَى حَدِّثٍ فَلَا) أَيِ لِأَنَّ وُجُودَ الْأَعْلَى عِنْدَ تَخَرُّقِ الْأَسْفَلِ يَنْزِلُ مَنْزِلَةَ ابْتِدَاءِ اللَّبْسِ فَإِنْ كَانَ عَلَى طَهَارَةِ اللَّبْسِ أَوْ الْمَسْحِ كَانَ كَاللُّبْسِ عَلَى طَهَارَةِ الْآنَ وَهُوَ كَافٍ وَإِنْ كَانَ مُحْدِثًا كَانَ كَاللُّبْسِ عَلَى حَدِّثٍ فَلَا يَكْفِي ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يُجْزِئُ مَسْحُ خُفِّ الْإِلْخ) أَيِ فِيمَا إِذَا وَجَبَ مَسْحُ الْجَبِيْرَةِ بِأَنَّهُ اخْتَدَتْ مِنَ الصَّحِيحِ شَيْئًا سَم وَيَصْرِيٍّ وَزِيَادِيٍّ وَبَرْمَاطِيٍّ وَنَقْلَهُ الْأَجْهَرِيُّ عَنْ م ر وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنَى وَقَالَ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ الْمُرَادُ بِالْمَمْسُوحِ أَيِ فِي التَّلْغِيلِ الْآتِي مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَمْسَحَ فَيَشْمَلُ مَا لَوْ كَانَتْ الْجَبِيْرَةُ لَا يَجِبُ مَسْحُهَا لِعَدَمِ اخْتِذَاهَا شَيْئًا مِنَ الصَّحِيحِ اه وَلَا يَخْفَى بَعْدُهُ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ مَلْبُوسٌ الْإِلْخ) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ تَحَمَّلَ الْمَشَقَّةَ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ثُمَّ وَضَعَ الْجَبِيْرَةَ ثُمَّ لَبَسَ

□ قَوْلُهُ: (فَكَالْجُرْمُوقَيْنِ) بَلْ هُوَ مِنْ أَفْرَادِهِ فَهَلَّا اقْتَصَرَ عَلَى تَقْيِيدِ كَيْفِيَّتِكَ بِعَدَمِ الْخِيَاطَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ تَخَرَّقَ الْأَسْفَلُ وَهُوَ يَطْهَرُ الْغَسْلِ أَوْ الْمَسْحِ جَازَ مَسْحُ الْأَعْلَى) كَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ انْقِطَاعِ الْمُدَّةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْأَعْلَى قَامَ مَقَامَ الْأَسْفَلِ فَكَانَتْ بَاقِي بَحَالِهِ وَمَا ذَكَرْتَهُ فِيمَا سَيَأْتِي مِمَّا يُخَالِفُ ذَلِكَ مَمْنُوعٌ. □ قَوْلُهُ: (جَازَ مَسْحُ الْأَعْلَى) أَيِ وَالظَّاهِرُ انْقِطَاعُ الْمُدَّةِ بِالتَّخَرُّقِ وَابْتِدَاءُ الْمُدَّةِ مِنَ الْحَدِّثِ بَعْدَ التَّخَرُّقِ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ الْآتِي فَظَهَرَ بَعْضُ الرَّجُلِ وَقَوْلُهُ أَوْ وَهُوَ عَلَى حَدِّثٍ فَلَا؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَ الْمَسْحِ هُنَا صَرِيحٌ فِي انْقِطَاعِ الْمُدَّةِ وَإِلَّا فَلَا مَعْنَى لَامْتِنَاعِهِ فَتَأَمَّلْهُ ثُمَّ رَأَيْتُ م ر أَجَابَ بِعَدَمِ الْانْقِطَاعِ وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَقَدْ قَدَّمْتُهُ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ مَلْبُوسٌ فَوْقَ مَمْسُوحٍ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ تَأْخُذَ الْجَبِيْرَةُ شَيْئًا مِنَ

فهو كَمَسَحِ الْعِمَامَةِ. (وَيَجُوزُ مَشْقُوقُ قَدَمٍ شَدًّا) بِالْعَرَى بِحَيْثُ لَا يَظْهَرُ شَيْءٌ مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ. (تَنْبِيهٌ) عَبَّرَ شَارِحٌ بِقَوْلِهِ شَدًّا قَبْلَ الْمَسْحِ وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ لَيْسَ الْمَشْقُوقُ وَلَمْ يَشُدَّهُ إِلَّا بَعْدَ الْحَدَثِ أَنَّهُ يُجْزِئُهُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ لَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ بِالْحَدَثِ شَرَعَ فِي الْمُدَّةِ وَحِينَئِذٍ فَكَيْفَ تُحَسَّبُ الْمُدَّةُ عَلَى مَا لَمْ تَوْجَدْ فِيهِ شُرُوطُ الْإِجْزَاءِ فَالْوَجْهَ أَنَّ كُلَّ مَا طَرَأَ وَزَالَ مِمَّا يَمْنَعُ الْمَسْحَ إِنْ كَانَ قَبْلَ الْحَدَثِ لَمْ يُنْظَرْ إِلَيْهِ أَوْ بَعْدَهُ نَظَرٌ إِلَيْهِ (فِي الْأَصْح) لِإِحْصَاوِ السَّتْرِ وَالْإِتْفَاقِ بِهِ فِي الْإِزَالَةِ وَالْإِعَادَةِ بِسَهُولَةٍ وَبِهِ فَارَقَ جِلْدَةَ الْأَدَمِ السَّابِقَةَ وَاسْتَشْكَلَ بِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى خُفًّا بَلْ زُرْبُولًا وَيُرَدُّ بِمَنْعِ ذَلِكَ. وَتَسْمِيَّتُهُ زُرْبُولًا إِنَّمَا هُوَ اصْطِلَاحٌ لِبَعْضِ النَّوَاحِي فَلَا

الْخُفُّ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْمَسْحُ لِعَدَمِ مَا دُكِرَ مُغْنِي وَنَهَايَهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ سَمِ ثُمَّ زَادَ هُوَ وَالتَّهْيَأَةُ لَكِنْ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِالْمَنْعِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ مِنْ شَأْنِ الْجَبِيرَةِ الْمَسْحُ فَلَا نَظَرَ لِمَا فَعَلَهُ أَه. وَاعْتَمَدَ الْأَوَّلَ أَيْضًا الزِّيَادِيُّ وَالشُّوَبْرِيُّ وَشَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (فَهُوَ كَمَسَحِ الْعِمَامَةِ) قَدْ يُقَالُ يَتَّبَعِي إِذَا أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْخُفِّ وَمَسَحَ الْجَبِيرَةَ وَأَرَادَ الْمَسْحَ عَنِ الْمَغْسُولِ الْبَاقِي أَنَّهُ يُجْزِئُ؛ لِأَنَّ الْمَمْسُوحَ قَدْ تَأَدَّى وَاجِبُهُ وَالْمَغْسُولُ يُجْزِئُ الْمَسْحَ عَنْهُ بَصْرِيٌّ وَقَالَ ع ش ظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ عَدَمُ الْإِجْزَاءِ وَإِنْ أَدْخَلَ يَدَهُ فَمَسَحَ الْجَبِيرَةَ أَيْضًا فَلْيُحَرِّزْ سَم وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ مَسْحَ الْجَبِيرَةِ عَوَضٌ عَنْ غَسَلِ مَا تَحْتَهَا مِنَ الصَّحِيحِ فَكَأَنَّهُ غَسَلَ رِجْلًا وَغَسَلَ خُفَّ الْأُخْرَى وَقَدْ تَقَدَّمَ عَدَمُ إِجْزَائِهِ أَه. □ قَوْلُهُ: (بِالْعَرَى) هِيَ الْعَيُونُ الَّتِي تَوْضَعُ فِيهَا الْأَزْرَارُ جَمْعُ عُزْوَةٍ كَمُدْيَةٍ وَمُدَى مُضْبَاحٌ أَه. □ قَوْلُهُ: (بِحَيْثُ لَا يَظْهَرُ شَيْءٌ إِلَّا الْخُفُّ) أَيِ إِذَا مَسَى مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَّا الْخُفَّ) اعْتَمَدَ الْحَلَبِيُّ وَشَيْخُنَا عِبَارَتَهُ أَنَّ شَرْطَ الطَّهَارَةِ مُعْتَبَرٌ عِنْدَ الْمَسْحِ لَا عِنْدَ اللَّبْسِ حَتَّى لَوْ لَيْسَ خُفَيْنِ نَجَسَيْنِ أَوْ مُتَنَجِّسَيْنِ ثُمَّ طَهَّرَهُمَا قَبْلَ الْمَسْحِ عَلَيْهِمَا، وَأَمَّا بَقِيَّةُ الشُّرُوطِ فَتُعْتَبَرُ عِنْدَ اللَّبْسِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ مِنْ خِلَافِ طَوِيلِ أَه. وَقَوْلُهُ فَتُعْتَبَرُ عِنْدَ اللَّبْسِ إِلَّا الْخُفَّ يَغْنِي قَبْلَ الْحَدَثِ. □ قَوْلُهُ: (فَالْوَجْهَ أَنَّ كُلَّ مَا طَرَأَ إِلَّا الْخُفَّ) وَكَذَا مَا قَارَنَ اللَّبْسَ عَلَى مَا مَرَّ عَنْ سَم. □ قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ قَبْلَ الْحَدَثِ إِلَّا الْخُفَّ) بَلْ قَدْ يُقَالُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بِشُرُوطِ الْخُفِّ عِنْدَ اللَّبْسِ عَلَى الطَّهَارَةِ أَيْضًا سَم وَهَذَا مُخَالِفٌ لِمَا مَرَّ عَنْهُ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ ظَاهِرٌ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ مَا هُنَا مُجَرَّدُ بَحْثٍ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ قَدْ. □ قَوْلُهُ: (لِإِحْصَاوِ السَّتْرِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَيَكْفِي فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ بِمَنْعٍ إِلَى فَهَذَا وَقَوْلُهُ لِخَبَرَيْنِ إِلَى وَاسْتِعَابُهُ. □ قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيِ التَّعْلِيلِ. □ قَوْلُهُ: (وَاسْتَشْكَلَ) أَيِ مَا صَحَّحَهُ الْمُتَنُّ (بِأَنَّهُ) أَيِ الْمَشْقُوقِ (لَا يُسَمَّى خُفًّا إِلَّا الْخُفُّ) أَيِ وَقَدْ مَرَّ اشْتِرَاطُ كَوْنِ الْمَمْسُوحِ عَلَيْهِ يُسَمَّى خُفًّا مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (بِمَنْعِ ذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ التَّسْمِيَةِ وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ

الصَّحِيحُ أَجْزَاءُ مَسْحِ الْخُفِّ عَلَيْهَا إِذْ لَيْسَ فَوْقَ مَمْسُوحٍ حَيْثُ إِذْ لَا يَجِبُ حَيْثُ مَسْحُهَا فَهِيَ كَخِرْقَةٍ عَلَى الرَّجْلِ تَحْتَ الْخُفِّ وَهُوَ ظَاهِرٌ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ مَلْبُوسٌ فَوْقَ مَمْسُوحٍ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ إِذَا تَحَمَّلَ الْمَشَقَّةَ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ثُمَّ وَضَعَ الْجَبِيرَةَ ثُمَّ لَبَسَ الْخُفَّ لِانْتِفَاءِ مَا عُلِّلَ بِهِ لَكِنْ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِالْمَنْعِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ مِنْ شَأْنِ الْجَبِيرَةِ الْمَسْحُ فَلَا نَظَرَ لِمَا فَعَلَهُ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ قَبْلَ الْحَدَثِ لَمْ يُنْظَرْ إِلَيْهِ) بَلْ قَدْ يُقَالُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بِشُرُوطِ الْخُفِّ عِنْدَ اللَّبْسِ عَلَى الطَّهَارَةِ أَيْضًا.

يُنْظَرُ إِلَيْهِ وَيَتَسَلِّمُهُ هَذَا فِي مَعْنَى الْخُفِّ مِنْ كُلِّ وَجْهِ بِخِلَافِ نَحْوِ تِلْكَ الْجِلْدَةِ، أَمَّا إِذَا لَمْ يُشَدَّ كَذَلِكَ فَلَا يَكْفِي وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ شَيْءٌ مِنَ الرَّجْلِ؛ لِأَنَّهُ يَظْهَرُ بِالْمَشْيِ. (وَيُسَنُّ مَسْحَ) ظَاهِرِ (أَعْلَاهُ) السَّائِرِ لِيُظْهَرَ الْقَدَمُ (وَأَسْفَلُهُ) وَعَقِبُهُ وَحَرْفُهُ (خُطُوطًا) بِأَنْ يَضَعَ يُسْرَاهُ تَحْتَ عَقِبِهِ وَيُثْمِنَاهُ عَلَى ظَهْرِ أَصَابِعِهِ ثُمَّ يُبْرِئُ الْيُمْنَى لِسَاقِهِ وَالْيُسْرَى لِأَطْرَافِ أَصَابِعِهِ مِنْ تَحْتِ مُفَرَّجًا بَيْنَ أَصَابِعِ يَدَيْهِ لِخَبَرَيْنِ فِي ذَلِكَ أَحَدُهُمَا صَحِيحٌ وَبِفَرْضِ ضَعْفِهِمَا الضَّعِيفُ يُعْمَلُ بِهِ فِي الْفَضَائِلِ فَاذْدَقَ مَا قِيلَ كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ وَالْأَكْمَلُ بَدَلُ يُسَنُّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُثْ فِي ذَلِكَ سُنَّةٌ عَلَى أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ عَجِيبٌ وَاسْتِيعَابُهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى وَيُكْرَهُ تَكَرُّرُ مَسْحِهِ

الْآتِي وَيَتَسَلِّمُهُ. □ فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ بِالْمُرَى بِحَيْثُ لَا يَظْهَرُ الْخُفُّ.

□ فَوَدَّ (السَّيِّئُ): (وَيُسَنُّ مَسْحَ أَغْلَاهُ الْخُفِّ) هَلْ يُسَنُّ مَسْحَ سَاقِهِ لِتَخْصِيلِ إِطَالَةِ التَّخْجِيلِ كَانَ ظَهَرَ لَنَا سَنَّهُ لَكِنْ رَأَيْنَا بَعْدَ ذَلِكَ عِبَارَةَ الْمَجْمُوعِ صَرِيحَةً فِي عَدَمِ سَنِّهِ سَمَّ وَاعْتَمَدَهُ أَيِ عَدَمَ السُّنَنِ ع ش وَشَيْخُنَا كَمَا يَأْتِي. □ فَوَدَّ: (تَحْتَ عَقِبِهِ) كَذَا عَبَّرَ فِي الْأُسْنَى وَالْمُعْنَى وَعِبَارَةُ الْتَّهْيَاةِ عَلَى أَسْفَلِ الْعَقِبِ وَالْكُلُّ لَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ بَعْدَ تَصْرِيحِهِمْ بِسَنِّ مَسْحِ الْعَقِبِ أَيْضًا بِصُرِّيْ عِبَارَةً ش لَا يَظْهَرُ مِنْ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ شُمُولُ الْمَسْحِ لِلْعَقِبِ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِأَسْفَلِهِ وَضَعُ الْيَدِ عَلَى مُؤَخَّرِ الْعَقِبِ بِحَيْثُ يَسْتَوْعِبُهُ بِالْمَسْحِ أَه. وَعِبَارَةُ الشُّوَبْرِيِّ قَوْلُهُ تَحْتَ الْعَقِبِ الْأَوَّلَى فَوْقَ لِيَعْمَ الْمَسْحَ جَمِيعَ الْعَقِبِ أَه. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ يُبْرِئُ الْيُمْنَى لِسَاقِهِ) أَيِ إِلَى آخِرِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الدِّمِيرِيُّ كَمَا أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ غُسْلُهُ كَذَلِكَ وَلَكِنْ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ لَا يُسَنُّ مَسْحُهُ مُعْنَى وَقَوْلُهُ كَمَا أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ الْخُفِّ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِآخِرِ السَّاقِ مَا يَلِي الرُّكْبَةَ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَقَالَ شَيْخُنَا وَع ش وَالبَّخِيرِيُّ وَالْمُرَادُ إِلَى آخِرِ السَّاقِ وَمَا يَلِي الْقَدَمَ؛ لِأَنَّ مَا وَضَعَهُ عَلَى الْإِنْتِصَابِ يَكُونُ أَوَّلَهُ أَغْلَاهُ وَآخِرُهُ أَسْفَلُهُ فَاعْلَمْ عَلَى الْأَدْمِيِّ رَأْسُهُ وَآخِرُهُ رِجْلَاهُ فَأَوَّلُ السَّاقِ مَا يَلِي الرُّكْبَةَ وَآخِرُهُ مَا يَلِي الْقَدَمَ وَهُوَ الْكَعْبَانِ فَلَا يُسَنُّ التَّخْجِيلُ فِي مَسْحِ الْخُفِّ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ بِسَنِّهِ فِيهِ لَفْظُهُ الْمُرَادُ إِلَى آخِرِ السَّاقِ وَمَا يَلِي الرُّكْبَةَ أَه. □ فَوَدَّ: (بَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ) أَيِ بَيْنَ التَّعْبِيرِ بِيُسَنُّ وَالتَّعْبِيرِ بِالْأَكْمَلِ. □ فَوَدَّ: (وَيُكْرَهُ تَكَرُّرُ مَسْحِهِ) لِأَنَّ ذَلِكَ يَعْيِيهِ وَيُؤْخَذُ مِنَ الْعِلَّةِ عَدَمُ الْكِرَاهَةِ إِذَا كَانَ الْخُفُّ مِنْ نَحْوِ خَشَبٍ وَهُوَ كَذَلِكَ نِهَآيَةً وَمُعْنَى

□ فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا لَمْ يُشَدَّ الْخُفُّ) لَا يَتَعَدُّ أَنْ لَا يَتَعَدَّ بَلْبُسُهُ قَبْلَ الشَّدِّ حَتَّى لَوْ أَخَذَتْ قَبْلَ الشَّدِّ لَمْ تُحْسَبِ الْمُدَّةُ وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ اللَّبْسِ عَلَى حَدِّهِ فَلْيُحَرِّزْ. □ فَوَدَّ: (وَيُسَنُّ مَسْحَ أَغْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ خُطُوطًا) هَلْ يُسَنُّ مَسْحَ سَاقِهِ لِتَخْصِيلِ إِطَالَةِ التَّخْجِيلِ كَانَ ظَهَرَ لَنَا سَنَّهُ لَكِنْ رَأَيْنَا بَعْدَ ذَلِكَ عِبَارَةَ الْمَجْمُوعِ صَرِيحَةً فِي عَدَمِ سَنِّهِ فَإِنَّهُ لَمَّا نَقَلَ اسْتِدْلَالَ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهُ لَا يُسَنُّ مَسْحَ أَسْفَلِهِ بِأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلًّا لِلْفَرْضِ فَلَمْ يُسَنِّ مَسْحَهُ كَالسَّاقِ قَالَ وَأَمَّا قِيَاسُهُمْ عَلَى السَّاقِ فَجَوَابُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَيْسَ بِمَحَاضٍ لِلْفَرْضِ فَلَمْ يُسَنِّ مَسْحَهُ كَالذُّوَابَةِ التَّازِلَةِ عَنْ حَدِّ الرَّأْسِ بِخِلَافِ أَسْفَلِهِ فَإِنَّهُ مُحَاضٍ مَحَلِّ الْفَرْضِ فَهُوَ كَشَعْرِ الرَّأْسِ الَّذِي لَمْ يَنْزِلْ عَنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ. أَه. وَاسْتَفِيدَ مِنْ ذَلِكَ عَدَمُ سَنِّ مَسْحِ الذُّوَابِ التَّازِلَةِ عَنْ حَدِّ الرَّأْسِ خِلَافًا لِمَا

(ويكفي مُسَمًّى مسح) كما في الرأس ومن ثَمَّ أَجْزَأُ مَسَحَ بعضُ شَعْرَةٍ تَبَعًا لَهُ عَلَى الْأُوجَةِ، وَإِنْ بَحَثَ جَمَعَ أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ قَطْعًا وَلَهُ وَجَةٌ وَبَلُّهُ وَغَسَلُهُ وَكُرَّةٌ هُنَا لَا ثَمَّ لِأَنَّهُ يُفْسِدُهُ وَيُجْزِئُ مَسَحَ شَيْءٍ مِنْهُ (يُحَاذِي الْفَرْضَ) إِلَّا بَاطِنَ مَا يُحَاذِي الْفَرْضَ أَتَّفَاقًا وَ (إِلَّا) ظَاهِرَ مَا يُحَاذِي (أَسْفَلَ) الرَّجُلِ وَعَقِبَهَا) وَهُوَ مُؤَخَّرُ الْقَدَمِ (فَلَا) يَكْفِي مَسَحَ ذَلِكَ (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدِ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِمَا وَتَبَيَّنَتْ عَلَى الْأَعْلَى، وَالرُّخْصُ يَتَعَيَّنُ فِيهَا الْاِتِّبَاعُ (قُلْتُ حَرْفُهُ كَأَسْفَلِهِ) لِمَا ذَكَرَ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ). (وَلَا مَسَحَ لِشَاكٍّ فِي بَقَاءِ الْمُدَّةِ) كَأَنَّ شَكَّ فِي زَمَنِ حَدِيثِهِ.....

وَشَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (أَجْزَأُ مَسَحَ بعضُ شَعْرَةٍ إلخ) خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَالزِّيَادَةِ.

□ فَوَدَّ (السِّي): (وَيَكْفِي مُسَمًّى مَسَحَ إلخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَيَكْفِي مَسَحَ الْكَعْبِ وَمَا يُوَازِيهِ فِي مَحَلِّ الْفَرْضِ غَيْرِ الْعَقِبِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ أَه. وَلَا يَتَعَدُّ اجْزَاءَ مَسَحَ خَيْطِ خِيَاطَةِ الْخُفِّ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مِنْهُ سَمٌ عَلَى حَجٍّ وَهَلْ يَكْفِي الْمَسَحُ عَلَى الْأَرْزَارِ وَالْعَرَى الَّتِي لِلْخُفِّ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ الْاِقْتِصَاءُ أَيْضًا إِذَا كَانَتْ مُبَيَّنَّةً فِيهِ نَحْوُ الْخِيَاطَةِ شِ عِبَارَةُ الْبَحِيرِيِّ وَيُظْهَرُ الْاِقْتِصَاءُ بِمَسَحِ أَرْزَارِهِ وَعُرَاهُ وَخَيْطِهِ الْمُحَاذِي لِظَاهِرِ الْأَعْلَى أَه. □ فَوَدَّ: (إِلَّا بَاطِنَ إلخ) قَدْ يُفِيدُ اجْزَاءَ الْمَسَحِ عَلَى مُحَاذِي الْكَعْبَيْنِ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا بِمَا اسْتِثْنَاهُ ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَكُرَّةٌ هُنَا لَا ثَمَّ) أَيِ كُرَّةِ الْغَسَلِ فِي الْخُفِّ لَا فِي الرَّأْسِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ يُفْسِدُهُ) مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَا كَرَاهَةَ إِذَا كَانَ الْخُفُّ مِنْ نَحْوِ حَدِيدٍ أَوْ خَشَبٍ بِشَرْطِهِ وَهُوَ كَذَلِكَ نِهَابَةً وَمُعْنَى وَ سَمٌ وَقَالَ الْبَصْرِيُّ إِنْ الشَّارِحُ اسْتَقْرَبَ فِي فَتْحِ الْجَوَادِ الْكَرَاهَةَ وَلَوْ كَانَ الْخُفُّ مِنْ نَحْوِ خَشَبٍ أَه.

□ فَوَدَّ: (اتَّفَاقًا) وَلَوْ مَسَحَ بَاطِنَ الْمُحَاذِي فَوَصَلَ الْبَلْلُ لِظَاهِرِهِ مِنْ نَحْوِ مَوَاضِعِ الْخَزَزِ لَا بِقَصْدِ الْبَاطِنِ فَقَطَّ فَلَا يَتَعَدُّ الْاجْزَاءَ كَمَا فِي نَظِيرِهِ السَّابِقِ فِي الْجُرْمُوقِ سَمٌ عَلَى الْمُنْهَجِ أَه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (لَمْ يَرِدِ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِمَا) أَيِ عَلَى الْأَسْفَلِ وَالْعَقِبِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَالرُّخْصُ يَتَعَيَّنُ فِيهَا الْاِتِّبَاعُ) تَأَمَّلِ الْجَمْعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّرَ لَهُ فِي الْاِسْتِجْنَاءِ بِالْحَجَرِ مِنْ أَنَّ مَذْهَبَنَا جَوَازُ الْقِيَاسِ فِي الرُّخْصِ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ بَصْرِيِّ. □ فَوَدَّ: (لِمَا ذَكَرَ) أَيِ مِنْ عَدَمِ وَرُودِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى الْحَرْفِ شَرْحُ الْمُنْهَجِ.

□ فَوَدَّ (السِّي): (وَلَا مَسَحَ لِشَاكٍّ إلخ) سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْمُسَافِرُ وَالْمُقِيمُ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (كَأَنَّ شَكَّ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي الْمَجْمُوعِ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ قِيلَ فِي الْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (كَأَنَّ شَكَّ إلخ) وَلَوْ بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ مَا يَسَعُ

أَفْتَى بِهِ الْقَقَالُ فِي ذَوَائِبِ الْمَرْأَةِ. □ فَوَدَّ: (وَيَكْفِي مُسَمًّى مَسَحَ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَيَكْفِي مَسَحَ الْكَعْبِ وَمَا يُوَازِيهِ فِي مَحَلِّ الْفَرْضِ غَيْرِ الْعَقِبِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ خِلَافًا لِمَا نَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَنْ جَمْعٍ مِنْ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِمَا قَدَّمَ السَّاقِ إِلَى رُءُوسِ الْأَظْفَارِ لَا غَيْرُ. أَه. وَلَا يَتَعَدُّ اجْزَاءَ مَسَحَ خَيْطِ خِيَاطَةِ الْخُفِّ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مِنْهُ وَانْظُرْ أَرْزَارَهُ وَعُرَاهُ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ يُفْسِدُهُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ نَحْوِ خَشَبٍ أَوْ حَدِيدٍ بِشَرْطِهِ فَلَا كَرَاهَةَ م. ر. □ فَوَدَّ: (إِلَّا بَاطِنَ مَا يُحَاذِي) لَوْ مَسَحَ بَاطِنَ الْمُحَاذِي فَوَصَلَ الْبَلْلُ لِظَاهِرِهِ مِنْ نَحْوِ مَوَاضِعِ الْخَزَزِ لَا بِقَصْدِ الْبَاطِنِ فَقَطَّ فَلَا يَتَعَدُّ الْاجْزَاءَ كَمَا فِي نَظِيرِهِ السَّابِقِ فِي الْجُرْمُوقِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا مَسَحَ لِشَاكٍّ فِي بَقَاءِ الْمُدَّةِ).

أَوْ أَنْ مَسَحَهُ فِي الْحَضَرِ أَوْ السَّفَرِ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ رُحْصَةً بِشُرُوطٍ مِنْهَا الْمُدَّةُ فَإِذَا شَكَّ فِيهَا رَجَعَ لِأَصْلِ الْغُسْلِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ الشَّكَّ إِنَّمَا يَمْنَعُ فِعْلَ الْمَسْحِ مَا دَامَ موجودًا حَتَّى لَوْ زَالَ جَازَ فِعْلُهُ فَلَوْ شَكَّ مُسَافِرٌ فِيهِ فِي ثَانِي يَوْمٍ ثُمَّ زَالَ قَبْلَ الثَّالِثِ مَسَحَهُ وَأَعَادَ مَا فَعَلَهُ فِي الثَّانِي مَعَ التَّرَدُّدِ الْمَوْجِبِ لَامْتِنَاعِهِ، وَفِي الْمَجْمُوعِ لَوْ شَكَّ أَصْلَى بِالْمَسْحِ ثَلَاثَ صَلَوَاتٍ أَوْ أَرْبَعًا أَخَذَ فِي وَقْتِ الْمَسْحِ بِالْأَكْثَرِ وَفِي آدَاءِ الصَّلَاةِ بِالْأَقَلِّ احتِيَاظًا لِلْعِبَادَةِ فِيهِمَا قِيلَ هَذَا مُنَافٍ لِقَوْلِهِمْ لَوْ شَكَّ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِ صَلَاةٍ فِي فِعْلِهَا لَمْ يَلْزَمَهُ قَضَاؤُهَا اهـ. وَهُوَ اشْتِبَاهٌ لِمَا سَأَذْكُرُهُ وَأَوَائِلُ الصَّلَاةِ أَنَّهُ إِنْ شَكَّ فِي فِعْلِهَا لَزِمَهُ الْقَضَاءُ أَوْ فِي كَوْنِهَا عَلَيْهِ لَمْ يَلْزَمَهُ مَعَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا. (فَإِنْ اجْتَنَبَ) أَوْ حَاضٌ أَوْ نَفْسٌ لَا يَشُهُ.....

رُكْعَةً أَوْ اعْتَقَدَ طَرِيانَ حَدِيثٍ غَالِبٍ فَأَحْرَمَ بَرَكْعَتَيْنِ انْعَقَدَتْ صَلَاتُهُ وَصَحَّ الْإِفْتِدَاءُ بِهِ، وَلَوْ مَعَ عِلْمِ الْمُفْتَدِي بِحَالِهِ وَيُقَارَفُهُ عِنْدَ غُرُوضِ الْبُطْلَانِ مُغْنِي وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنِ الرُّوضِ وَشَرْحِهِ مَا نَصَّهُ وَهَذَا يَزِيدُ بَحْثَ السُّبُكِيِّ الْآتِي فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِنْ قَصَرَ بِأَنْ فَرَعَتْ مُدَّةُ خُفِّ فِيهَا بَطَلَتْ أَنْ مَحَلَّهُ إِذَا ظَنَّ بَقَاءَ الْمُدَّةِ إِلَى فَرَاغِهَا وَإِلَّا لَمْ تَتَعَقَّدْ اهـ وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا الْبَحْثَ وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ عِبَارَةً شَيْخُنَا وَلَوْ بَقِيَ مِنْ مُدَّةِ الْمَسْحِ مَا يَسَعُ رُكْعَةً فَأَحْرَمَ بِأَكْثَرٍ مِنْ رُكْعَةٍ لَمْ تَتَعَقَّدْ صَلَاتُهُ كَمَا قَالَهُ السُّبُكِيُّ وَاسْتَوْجَبَهُ الزَّمَلِيُّ اهـ. زَادَ شَيْخُنَا لِمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ هُنَا وَتَبِعَهُ الْخَطِيبُ فِي الصَّحَّةِ اهـ. (أَوْ أَنْ مَسَحَهُ إِلَخ) أَيِ مَسَحَ الْمُسَافِرُ مُغْنِي. (قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ الشَّكَّ إِنَّمَا يَمْنَعُ إِلَخ)) أَيِ لَا أَنَّهُ يَقْتَضِي الْحُكْمَ بِانْقِضَاءِ الْمُدَّةِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. (قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ فِي بَقَاءِ الْمُدَّةِ بِصُورَتَيْهِ عِبَارَةً لِلنَّهَايَةِ وَعَلَيْهِ لَوْ كَانَ مَسَحَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي عَلَى الشَّكِّ فِي أَنَّهُ مَسَحَ فِي الْحَضَرِ أَوْ السَّفَرِ وَصَلَّى ثُمَّ زَالَ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ وَعِلْمٌ أَنَّ ابْتِدَاءَهُ وَقَعَ فِي السَّفَرِ فَعَلِيهِ إِعَادَةُ صَلَاةِ الْيَوْمِ الثَّانِي. (قَوْلُهُ: (مَسَحَ) أَيِ إِنْ كَانَ أَحَدَتْ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي بِخِلَافِ مَا لَوْ مَسَحَ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَاسْتَمَرَ عَلَى طَهَارَتِهِ إِلَى الْيَوْمِ الثَّالِثِ فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ بِذَلِكَ الْمَسْحِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. (قَوْلُهُ: (أَخَذَ فِي وَقْتِ الْمَسْحِ إِلَخ)) فَلَوْ أَحَدَتْ وَمَسَحَ وَصَلَّى الْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَشَكَّ اتَّقَدَّمَ حَدُّهُ وَمَسَحَهُ أَوَّلَ وَقْتِ الظُّهْرِ وَصَلَّاهَا بِهِ أَمْ تَأَخَّرَ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ وَلَمْ يُصَلِّ الظُّهْرَ فَيَلْزَمُهُ قَضَاؤُهَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهَا عَلَيْهِ وَتُجْعَلُ الْمُدَّةُ مِنْ أَوَّلِ الزَّوَالِ لِأَنَّ الْأَصْلَ غُسْلُ الرَّجُلَيْنِ مُغْنِي. (قَوْلُهُ: (وَهُوَ اشْتِبَاهٌ إِلَخ)) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ إِذْ قَوْلُهُ الْآتِي أَنَّهُ إِنْ شَكَّ فِي فِعْلِهَا الشَّامِلِ لِمَا نَحْنُ فِيهِ هُوَ عَيْنُ قَوْلِهِمْ لَوْ شَكَّ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِ صَلَاةٍ فِي فِعْلِهَا. (قَوْلُهُ: (أَوْ حَاضٍ) إِلَى

(فَرَعَ): قَالَ فِي الرُّوضِ وَلَوْ بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ مَا يَسَعُ رُكْعَةً أَوْ اعْتَقَدَ طَرِيانَ حَدِيثٍ غَالِبٍ فَأَحْرَمَ بَرَكْعَتَيْنِ انْعَقَدَتْ أَيِ صَلَاتُهُ وَصَحَّ الْإِفْتِدَاءُ بِهِ أَيِ وَلَوْ مَعَ عِلْمِ الْمُفْتَدِي بِحَالِهِ كَمَا فِي شَرْحِهِ وَيُقَارَفُ أَيِ يُقَارَفُهُ الْمُفْتَدِي بِهِ عِنْدَ غُرُوضِ الْبُطْلَانِ. اهـ. وَهَذَا يَزِيدُ بَحْثَ السُّبُكِيِّ الْآتِي فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ هُنَاكَ وَإِنْ قَصَرَ بِأَنْ فَرَعَتْ مُدَّةُ خُفِّ فِيهَا بَطَلَتْ أَنْ مَحَلَّهُ إِذَا ظَنَّ بَقَاءَ الْمُدَّةِ إِلَى فَرَاغِهَا، وَإِلَّا لَمْ تَتَعَقَّدْ. اهـ. وَحُمِلَ هَذَا عَلَى مَا إِذَا ظَنَّ بَقَاءَ الْمُدَّةِ لَا تَحْتَمِلُهُ هَذِهِ الْعِبَارَةُ إِلَّا بَغَايَةِ التَّعَسُّفِ.

في أثناء المدة (وجب) عليه إن أراد المسح (تجديداً ليس) بأن ينزعه ويتطهر ثم يلبس ولا يجزئه لمسح بقية المدة الغسل في الخف؛ لأن نحو الجنابة قاطع للمدة للأمر بالنزع منها الدال على عدم أجزاء غيره ولأنها لا تكرر بتكرار الحدث الأصغر وإنما لم يؤثر في مسح الجبيرة؛ لأن الحاجة فيها أشد والنزع أشق ولو تنجسا فغسلهما فيه بقيت المدة للأمر بالنزع في الجنابة دون الخبث وليس هو في معناها.

الباب في المعنى إلا قوله أي ولم يستثره إلى أو انتهت وقوله وإن غسل إلى المثنى وقوله ويجب إلى وخرج وكذا إلى الباب في النهاية إلا قوله في أثناء المدة وقوله أي ولم يستثره إلى أو طال وقوله ويجب إلى خروج. هـ قوله: (في أثناء المدة) يفهم أن الإجناب ونحوه قبل الشروع في المدة لا يوجب تجديد اللبس، وفي إيضاح التاثيري ولو عبر يغني الحاوي عند الإشارة إلى ابتداء المدة بقوله من انتقاض الوضوء بدل قوله من الحدث لكان أولى ليحترز عما قاله الأذرعى بحثاً فيمن لبس الحفنين على طهارة كاملة ثم أخذت جنابة مجردة فإن له أن يغتسل من غير نزع الحفنين ولا يكون ابتداء المدة إلا من حدث نقض الوضوء لا من الجنابة المجردة وإن كانت حدثاً اهـ. وتقدم عن النهاية في ابتداء المدة تفصيلاً الحدث بالأصغر وهو مخرج الأكبر فليتأمل جميعه وليحترز بصري أقول ونظري ش في تفصيل النهاية الموافق لما بحثه الأذرعى بما نصه أما الأكبر وحده بأن خرج منبه وهو موضوع فلا تدخل به المدة لبقاء طهره فإذا أخذت حدثاً آخر دخلت المدة وقضية هذا الكلام أن خروج المني قبل دخول المدة لا يمنع من المسح إذا أراد به بعد؛ لأنه لم يحدث ما يبطل المدة بعد دخولها وفيه نظر؛ لأن ما يوجب الغسل إذا طرأ بعد المدة أبطلها فالقياس أنه يمنع من انعقادها اهـ. أي بالأولى؛ لأن الدوام أقوى من الابتداء ولذا يُعْتَمَرُ فيه ما لا يُعْتَمَرُ في الابتداء وأيضاً يؤيد النظر إطلاق الحديث الأمر بالنزع من الجنابة. هـ قوله: (ولا يجزئه لمسح بقية المدة الغسل إلخ) أي وإن ارتفعت جنابة الرجلين بذلك الغسل ع ش. هـ قوله: (لأنه) (إلخ) علة لما في المثنى. هـ قوله: (منها) أي من الجنابة وقيس بها الحيض والثفاس والولادة نهايةً ومغني. هـ قوله: (على عدم أجزاء غيره) أي غير النزع. هـ قوله: (ولأنها) الأولى التذكير. هـ قوله: (لا تكرر إلخ) فلا يشق النزع لها ويؤخذ مما تقرر رد ما بحثه بعض المتأخرين أن من تجردت جنابته عن الحدث وغسل رجله في الخف جاز له المسح نهايةً وفي سم عن شرح الإزهاج للشارح مثله. هـ قوله: (وإنما لم يؤثر في مسح الجبيرة) أي لم يؤثر نحو الجنابة في مسح الجبيرة الموضوع على طهره ولم يمنعه كما منع مسح الخف مع أن كلا منهما مسح على سائر إحاجة موضوع على طهره مغني. هـ قوله: (ولو تنجسا فغسلهما فيه إلخ) وكذا لا تنقطع المدة إذا غسلهما في داخل الخف عن الغسل المنذور أو المنذوب ع ش وقلوبى وشيخنا. هـ قوله: (وليس هو إلخ) أي بخلاف الحيض والثفاس والولادة ولذا قيست هذه

هـ قوله: (ولأنها لا تكرر) قال في شرح الإزهاج ومنه يؤخذ رد ما بحثه الغزي من أن جنابته إن تجردت عن الحدث وغسل رجله في الخف جاز له المسح اهـ.

(وَمَنْ نَزَعَ) خُفَّيْهِ أَوْ أَحَدَهُمَا وَلَوْ لِحَبِثٍ لَمْ يُمَكِّنْهُ غَسَلُهُ فِي الْخُفِّ أَوْ انْفَتَحَ بَعْضُ الشَّرْحِ أَوْ ظَهَرَ بَعْضُ الرَّجْلِ أَوْ اللَّفَافَةُ عَلَيْهَا أَيْ وَلَمْ يَسْتُرْهُ حَالًا وَلَا احْتَمَلَ الْعَفْوُ عَنْهُ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي كَشْفِ الرِّيحِ لِسَائِرِ الْعَوْرَةِ وَاحْتَمَلَ الْفَرْقَ بَأَنَّ هَذَا نَادِرٌ هُنَا بِخِلَافِهِ ثُمَّ وَهُوَ الَّذِي يُتَّبَعُ؛ لِأَنَّهُمْ احْتِاطُوا هُنَا بِتَنْزِيلِ الظُّهُورِ بِالْقُوَّةِ وَعَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ مَنْزِلَةَ الظُّهُورِ بِالْفِعْلِ وَلَمْ يَحْتَاطُوا بِتَنْظِيرِ ذَلِكَ ثُمَّ، وَسِيْرُهُ أَنَّ مَا هُنَا رُخْصَةٌ وَالشُّكُّ فِي شَرْطِهَا يُوجِبُ الرُّجُوعَ لِلْأَصْلِ وَلَا كَذَلِكَ سَتَرُ الْعَوْرَةِ أَوْ طَالَ سَاقُ الْخُفِّ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ فَخَرَجَتْ الرَّجْلُ إِلَى حَدٍّ لَوْ كَانَ مُعْتَادَ الظُّهُورِ شَيْءٌ مِنْهَا أَوْ انْتَهَتْ الْمُدَّةُ وَلَوْ احْتِمَالًا بَطَلَّ مَسْحُهُ فَيُلْزَمُهُ اسْتِثْنَاءُ مُدَّةٍ أُخْرَى ثُمَّ إِنْ وَجِدَ وَاحِدًا مِمَّا ذَكَرَ (وَهُوَ يَطْهَرُ الْمَسْحَ) وَإِنْ غَسَلَ بَعْدَهُ رِجْلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَغْسِلْهُمَا بِاعْتِقَادِ الْفَرْضِ لِسُقُوطِهِ بِالْمَسْحِ (غَسَلَ قَدَمَيْهِ) فَقَطْ لِيُظْلَانَ طَهْرُهُمَا دُونَ غَيْرِهِمَا بِذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْغَسْلُ،

عَلَيْهَا دُونَهُ. □ فَوُدَّ: (وَمَنْ نَزَعَ خُفَّيْهِ الْخُ) أَوْ خَرَجَا أَوْ أَحَدَهُمَا عَنْ صَلَاحِيَةِ الْمَسْحِ بَنَحْوِ تَخَرُّقِ مُغْنِي وَشَيْخُنَا وَع. ش. □ فَوُدَّ: (أَوْ انْفَتَحَ الْخُ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ شَيْءٌ مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ لَكِنَّهُ إِذَا مَشَى يَظْهَرُ ع. ش. □ فَوُدَّ: (بَعْضُ الشَّرْحِ) بِفَتْحِ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَالرَّاءِ سَمَ وَشَوْبَرِيٌّ أَيْ الْعَرَقُ. □ فَوُدَّ: (أَوْ ظَهَرَ بَعْضُ الرَّجْلِ الْخُ) أَيْ وَلَوْ مِنْ مَحَلِّ الْخَرْزِ بِخِلَافِ نَفْوِذِ الْمَاءِ لِعُسْرِ اشْتِرَاطِ عَدَمِهِ فِيهِ نِهَايَةً وَبُجَيْرِيٌّ.

□ فَوُدَّ: (وَهُوَ الَّذِي الْخُ) نَقْلَهُ الْبُجَيْرِيُّ عَنِ الرَّمْلِيِّ وَهُوَ قَضِيَّةٌ إِبْطَالُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (بِتَنْزِيلِ الظُّهُورِ بِالْقُوَّةِ الْخُ) كَمَا مَرَّ فِي انْفِتَاحِ بَعْضِ الشَّرْحِ وَيَأْتِي قَوْلُهُ أَوْ طَالَ. □ فَوُدَّ: (وَعَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ) أَيْ كَالظُّهُورِ مِنْ مَحَلِّ الْخَرْزِ وَقَوْلُهُ بِالْفِعْلِ أَيْ وَعَلَى الْعَادَةِ. □ فَوُدَّ: (وَالشُّكُّ فِي شَرْطِهَا الْخُ) فِيهِ تَأْمُلٌ سَم. □ فَوُدَّ: (لِلْأَصْلِ) وَهُوَ الْغَسْلُ. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ احْتِمَالًا) أَيْ كَأَنَّ شَكَّ فِي بَقَائِهَا نِهَايَةً وَمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (بَطَلَّ مَسْحُهُ الْخُ) جَوَابٌ وَمَنْ نَزَعَ الْخُ. □ فَوُدَّ: (وَإِنْ غَسَلَ بَعْدَهُ الْخُ) عَلَى الْمُعْتَمِدِ شَوْبَرِيٌّ.

□ فَوُدَّ (سَمِي): (غَسَلَ قَدَمَيْهِ) أَيْ بَنِيَّةٌ جَدِيدَةٌ وَجُوبًا؛ لِأَنَّ نِيَّتَهُ الْأُولَى إِنَّمَا تَنَاوَلَتْ الْمَسْحَ دُونَ الْغَسْلِ ع. ش. وَسَمَ وَشَوْبَرِيٌّ عِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَيُلْزَمُهُ غَسْلُ رِجْلَيْهِ بَنِيَّةٌ جَدِيدَةٌ عَلَى الْمُعْتَمِدِ لِأَنَّهُ طَرَأَ عَلَيْهِمَا حَدَثٌ جَدِيدٌ لَمْ يَشْمَلْهُ النَّيَّةُ السَّابِقَةُ حَتَّى لَوْ كَانَ فِي صَلَاةٍ بَطَلَتْ وَلَوْ كَانَ وَاقِفًا فِي مَاءٍ وَقَصَدَ غَسْلَهُمَا ه.

□ فَوُدَّ: (فَقَطَّ الْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَشَمِلَ كَلَامُهُ السَّلِسَ فَيَكْفِيهِ غَسْلُ رِجْلَيْهِ وَلَوْ لِلْفَرْضِ حَيْثُ حَصَلَ التَّوَالِي بَيْنَ طَهْرِهِ وَصَلَاتِهِ هَذَا هُوَ الَّذِي يَظْهَرُ وَبَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ وَجُوبُ الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَيْهِ فِيهِ نَظَرٌ ه. انْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِطَهْرِهِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ وَضُوءُهُ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْمَسْحُ بِأَنْ يَقَعَ التَّرَعُّ ثُمَّ غَسْلُ الْقَدَمَيْنِ فِي زَمَنِ لَا يَطُولُ بِهِ الْفَضْلُ بَيْنَ ذَلِكَ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ بَعْدَهُ سَمَ وَمَا نَقَلَهُ عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ فِي النَّهَايَةِ مِثْلُهُ إِلَّا قَوْلُهُ حَيْثُ الْخُ إِلَى وَبَحَثِ الْخُ. □ فَوُدَّ: (لِيُظْلَانَ الْخُ) وَقَوْلُهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْخُ كَذَا فِي الْمُغْنِي بَلَا عَاطِفٍ وَلَعَلَّهُ سَقَطَ مِنْ قَلَمِ التَّاسِيخِ كَمَا يُؤَيِّدُهُ اقْتِصَارُ الْمَحَلِّيِّ عَلَى التَّغْلِيلِ الْأَوَّلِ وَالنَّهَايَةِ

□ فَوُدَّ: (الشَّرْحُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بِفَتْحِ الْمُعْجَمَةِ وَالرَّاءِ. □ فَوُدَّ: (وَالشُّكُّ فِي شَرْطِهَا الْخُ) فِيهِ تَأْمُلٌ. □ فَوُدَّ: (غَسَلَ قَدَمَيْهِ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَخْتِاجَ غَسْلَهُمَا لِلنِّيَّةِ؛ لِأَنَّ مَسْحَهُمَا السَّابِقَ صَرَفَ النَّيَّةَ عَنْ

والمسح بَدَل عنه فإذا قَدَرَ عَلَى الْأَصْلِ تَعَيَّنَ كُمَيِّتُهُمْ رَأَى الْمَاءَ (وَفِي قَوْلِي يَتَوَضَّأُ) لِأَنَّ الْوُضُوءَ عِبَادَةٌ يُبْطِلُهَا الْحَدَثُ فَيَبْطُلُ كُلُّهَا بِبُطْلَانِ بَعْضِهَا كَالصَّلَاةِ وَجِبَابُ أَنَّ الصَّلَاةَ تَجِبُ فِيهَا الْمُوَالَاةُ بِخِلَافِ الْوُضُوءِ ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا أَجَابَ بِنَحْوِهِ وَخَرَجَ بِطَهْرِ الْمَسْحِ طَهْرُ الْغَسْلِ بِأَنَّ تَوَضُّأً وَلَيْسَ الْخُفُّ ثُمَّ نَزَعَهُ قَبْلَ الْحَدَثِ أَوْ أَحَدَتْ وَلَكِنْ تَوَضَّأَ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ فِي الْخُفِّ فَلَا يُلْزِمُهُ شَيْءٌ.

بَابُ الْغَسْلِ

يَفْتَحُ الْغَيْنِ مَصْدَرُ غَسَلَ وَاسْمُ مَصْدَرٍ لَاغْتَسَلَ وَيَضُمُّهَا مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْمَاءِ الَّذِي يُغْتَسَلُ بِهِ وَيَكْسِرُهَا اسْمٌ لِمَا يُغْتَسَلُ بِهِ مِنْ سِدْرٍ وَنَحْوِهِ، وَالْفَتْخُ فِي الْمَصْدَرِ وَاسْمِهِ أَشْهَرُ مِنَ الضَّمِّ وَأَفْصَحُ لُغَةً وَقِيلَ عَكْسُهُ وَالضَّمُّ أَشْهَرُ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ.....

عَلَى الثَّانِي. □ قَوْلُهُ: (فَإِذَا قَدَرَ عَلَى الْأَصْلِ تَعَيَّنَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِذَا زَالَ حُكْمُ الْبَدَلِ رَجَعَ إِلَى الْأَصْلِ اه. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ نَزَعَهُ) أَيِ مَثَلًا. □ قَوْلُهُ: (أَوْ أَحَدَتْ الْخُفَّ) أَيِ بَعْدَ وَجُودِ نَحْوِ التَّرَجُّعِ مِمَّا يُبْطِلُ اللَّبْسَ وَيَقْطَعُ الْمُدَّةَ سَم. □ قَوْلُهُ: (فَلَا يُلْزِمُهُ شَيْءٌ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَلَهُ أَنْ يَسْتَأْنِفَ لُبْسَ الْخُفِّ فِي الثَّانِيَةِ بِهِذِهِ الطَّهَارَةُ أَيِ فِيمَا إِذَا أَحَدَتْ وَلَكِنْ الْخُفَّ سَمِ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ عَنْ ع ش بَلْ يُصَلِّي بِذَلِكَ الطَّهْرَ لِبَقَائِهِ وَإِنْ بَطَلَتِ الْمُدَّةُ ثُمَّ إِنْ أَرَادَ الْمَسْحَ نَزَعَ الْخُفَّ ثُمَّ لَبَسَهُ اه. أَيِ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ.

بَابُ الْغَسْلِ

□ قَوْلُهُ: (يَفْتَحُ الْغَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يَجِبُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَاسْمُ مَصْدَرٍ لَاغْتَسَلَ وَقَوْلُهُ: وَقِيلَ: عَكْسُهُ وَإِلَى قَوْلِهِ لَا يَقْطَعُ الْخُفَّ وَفِي (الْثَّانِيَةِ) إِلَى الْقَوْلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (لِمَا يُغْتَسَلُ بِهِ) أَيِ يُضَافُ إِلَى الْمَاءِ وَقَوْلُهُ وَنَحْوُهُ أَيِ كَأَشْنَانٍ وَصَابُونٍ شَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (وَالضَّمُّ أَشْهَرُ الْخُفِّ) أَيِ فِي الْفِعْلِ الرَّافِعِ لِلْحَدَثِ

شُمُولِهَا لِعَسْلِهِمَا وَأَيْضًا فَهَذَا حَدَثٌ جَدِيدٌ حَصَلَ لِلرَّجُلَيْنِ لَمْ تَشْمَلْهُ النَّيَّةُ السَّابِقَةُ لِعَدَمِ وَجُودِهِ عِنْدَهَا قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَشَمِلَ كَلَامُهُ السَّلْسَ فَبِكَيْفِيَةِ غَسَلِ رِجْلَيْهِ وَلَوْ لِلْفَرَضِ حَيْثُ حَصَلَ التَّوَالِي بَيْنَ طَهْرِهِ وَصَلَاتِهِ هَذَا هُوَ الَّذِي يَظْهَرُ وَبَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ وَجُوبُ الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَيْهِ فِيهِ نَظَرٌ. اه. وَقَوْلُهُ بَيْنَ طَهْرِهِ وَصَلَاتِهِ أَنْظَرُ مَا الْمُرَادُ بِطَهْرِهِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ وَضُوءُهُ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْمَسْحُ بِأَنَّ يَتَعَ التَّرَجُّعُ ثُمَّ غَسَلَ الْقَدَمَيْنِ فِي زَمَنِ لَا يَطُولُ بِهِ الْفَضْلُ بَيْنَ ذَلِكَ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ بَعْدَهُ. □ قَوْلُهُ: (فَلَا يُلْزِمُهُ شَيْءٌ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَلَهُ أَنْ يَسْتَأْنِفَ لُبْسَ الْخُفِّ فِي الثَّانِيَةِ أَيِ وَهِيَ مَا إِذَا أَحَدَتْ وَلَكِنْ تَوَضَّأَ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ فِي الْخُفِّ بِهِذِهِ الطَّهَارَةُ وَذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ فِي الْمُهَمَّاتِ وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ وَلَهُ أَنْ يَسْتَأْنِفَ إِلَى وَجُوبِ التَّرَجُّعِ إِذَا أَرَادَ الْمَسْحَ حَتَّى لَوْ كَانَ الْمَقْلُوعُ وَاحِدَةً فَقَطْ فَلَا بُدَّ مِنْ نَزْعِ الْأُخْرَى اه. وَقَدْ يَتَوَهَّمُ مُخَالَفَةُ وَجُوبِ التَّرَجُّعِ إِذَا أَرَادَ الْمَسْحَ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ عِنْدَ قَوْلِهِ مِنَ الْحَدَثِ بَعْدَ لُبْسِ فَلَوْ أَحَدَتْ فَتَوَضَّأَ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ فِي الْخُفِّ وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ هُنَا بَعْدَ اللَّبْسِ مَا يَقْطَعُ الْمُدَّةَ وَيُبْطِلُ اللَّبْسَ كَالنَّزْعِ وَغَيْرِهِ مِمَّا ذُكِرَ فِي تَضْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ.

وهو لغة سيلان الماء على الشيء وشرعاً سيلانه على جميع البدن بالنية ولا يجب فوراً وإن عصى بسببه بخلاف نجس عصى به لا يقطع المعصية ثم ودواهما هنا (موجبه موت) لمسلم غير شهيد كما يعلم مما سيذكره في الجنائز ولا يرد عليه السقوط إذا بلغ أربعة أشهر ولم تظهر فيه أماره الحياة فإنه يجب غسله؛

أما إزالة التنجاسة فالأشهر في لسانهم الفتح ع ش. □ قوله: (وهو لغة إلخ) فيه إجمال فإنه لا يعلم منه أن هذا التفسير بأي المعاني والحاصل أن حملته على الجميع ممتنع أما الغسل بالكسر وبالضم بمعنى الماء فواضح وكذا الغسل بالفتح والضم الذي هو مصدر غسل إذ هو إسله الماء لا سيلانه وكذا اسم المصدر لأنه بمعنى الإغتسال فليتامل بصري، ولا يخفى أن حاصل الحاصل عدم الصحة لا الإجمال عبارة البجيرمي على الإفتاع وقوله وهو بفتح الغين وضمها لغة سيلان الماء إلخ فيه أن الغسل اسم للفعل والسيلان صفة للماء اللهم إلا أن يكون السيلان بمعنى الإسلالة أو أشار به إلى أنه لا يشترط الفعل اه. ولا يخفى أن الجواب الثاني إنما يناسب المعنى الشرعي لا اللغوي الذي فيه الكلام ولك أن تجيب باختيار الاحتمال الثاني وجعله مصدراً لمجهول وإنما اختاره للتفسير دون مصدر المعلوم لمناسبته للمعنى الشرعي المنقول إليه دون الثاني. □ قوله: (سيلان الماء على الشيء) أي مطلقاً مغني أي سواء كان ذلك الشيء بدنًا أو لا وسواء كان بنية أو لا شيخنا. □ قوله: (سيلانه على جميع البدن) أي بشرائط مخصوصة (بالنية) أي في غير غسل الميت نهاية أي أما هو فلا يجب فيه النية بل يستحب فقطع ش عبارة البجيرمي قوله بالنية أي ولو مندوبة فيشمل غسل الميت اه. وهي أحسن. □ قوله: (ولا يجب فوراً) أي أصالة نهاية خرج به ما لو ضاق وقت الصلاة عقب الجنابة أو انقطع الحيض فيجب فيه لا لذاته بل لإيقاع الصلاة في وقتها ع ش. □ قوله: (وإن عصى بسببه) أي كأن رزى. □ قوله: (بخلاف نجس إلخ) أي إزالته. □ قوله: (ثم) أي في الغسل الذي عصى بسببه وقوله هنا أي في النجس الذي عصى به.

□ قول (لشيء) (موجب) بكسر الجيم أي السبب الذي يترتب عليه وجوب الغسل فالسبب هو الموجب بالكسر والغسل هو الموجب بالفتح وهو مفرد مضاف إلى معرفة فيعم فساوى التغيير بموجبات الغسل شيخنا. □ قوله: (كما يعلم مما سيذكره إلخ) أي من أن غير المسلم لا يجب غسله وأن الشهيد يحرم غسله وهو اعتذار عن عدم تقييده هنا حلبي ع ش. □ قوله: (ولا يرد السقوط إلخ) الأولى توجيه ذلك بأنه في معنى الموت بدليل ذكره في الجنائز سم. □ قوله: (عليه) أي على مفهوم قوله موت مغني أو على الحضر المستفاد من كلامه. □ قوله: (فإنه إلخ) علة المنفي بالميم. □ قوله: (يجب غسله) أي مع أنه لا يوصف بالموت على القول الأصح في تعريفه؛ لأن الموت عدم الحياة ويعبر عنه بمفارقة الروح الجسد، وقيل عدم الحياة عما من شأنه الحياة وقيل عرض يضادها لقوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْمَوْتَ

باب الغسل

□ قوله: (ولا يرد عليه السقوط) الأولى توجيه ذلك بأنه في معنى الموت بدليل ذكره في الجنائز.

لأنَّ حدَّ الموتِ وهو مفارقةُ الحياةِ أو عَدَمُها عَمَّا من شأنه الحياةُ أو عرضُ يُضادُّها صادقٌ عليه. (وخيضُ ونفاسٌ) إجماعًا لكنَّ مع انقطاعيهما وإرادةٍ نحوِ صلاةٍ فالموجبُ مُرَكَّبٌ هنا وفيما يأتي (وكذا ولادةٌ).....

وَالْحَيَوَةُ ﴿[الملك ٢:] وَرَدَّ بِأَنَّ الْمَعْنَى قُدْرَ وَالْعَدَمُ مُقَدَّرٌ مُعْنَى وَنَهَايَةُ وَبِهِ يُعْلَمُ فِيمَا أَدْعَاهُ الشَّارِحُ مِنْ صِدْقِ كُلِّ مِنَ التَّعَارِيفِ الثَّلَاثَةِ عَلَى السَّقْفِ. هـ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْإِنْفِصَالَ عِلَّةُ عَدَمِ الْوُجُودِ. هـ قَوْلُهُ: (صَادِقٌ عَلَيْهِ) فِيهِ نَظَرٌ بِالنَّسْبَةِ لِلأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ الْمُفَارَقَةِ سَبْقُ الْوُجُودِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا مَعْنَى الْعَدَمِ وَيُجْعَلُ قَوْلُهُ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ الْإِنْفِصَالَ رَاجِعًا إِلَيْهِ أَيْضًا لَكِنْ يُلْزَمُ حَيْثُ اتَّحَادُ هَذَا مَعَ الثَّانِي سَمَ عَلَى حَجٍّ وَفِي الْمَقَاصِدِ رَدُّ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ عِبَارَتُهُ وَالْمَوْتُ زَوَالُهَا أَيْ الْحَيَاةِ أَيْ عَدَمُ الْحَيَاةِ عَمَّا يَتَّصِفُ بِهَا بِالْفِعْلِ وَهُوَ مُرَادٌ مَنْ قَالَ عَدَمُ الْحَيَاةِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ أَيْ عَمَّا يَكُونُ مِنْ أَمْرِهِ وَصِفَتِهِ الْحَيَاةُ بِالْفِعْلِ فَهِيَ عَدَمٌ مِلْكٌ لَهَا كَالْعَمَى الطَّارِئِ بَعْدَ الْبَصَرِ لَا كَمُطْلَقِ الْعَدَمِ اهـ. وَعَلَيْهِ فَلَا يَدْخُلُ السَّقْفُ فِي الْمَعْنَى عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي أَيْضًا ع ش. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ عَرَضُ الْإِنْفِصَالِ) تَقَدَّمَ عَنِ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى رَدُّ هَذَا الْقَوْلِ قَالَ ع ش وَجَرَى عَلَى رَدِّهِ الْمَقَاصِدُ أَيْضًا لَكِنْ فِي تَفْسِيرِ ابْنِ عَادِلٍ عَنِ ابْنِ الْخَطِيبِ الْحَقُّ أَنَّهُ وَجُودِيٌّ وَيُؤَافِقُهُ مَا نَقَلَهُ الصَّفْوِيُّ عَنْ صَاحِبِ الْوُدِّ أَنَّ عَدَمِيَّةَ الْمَوْتِ كَانَتْ مَنَسُوبَةً إِلَى الْقَدَرِيَّةِ فَفَسَّحَتْ اهـ. هَذَا وَفِي حَوَاشِي السُّيُوطِيِّ أَنَّ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْمَوْتَ جِسْمٌ وَالْآثَارُ مُصَرَّحَةٌ بِذَلِكَ وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ الْجِسْمُ الَّذِي عَلَى صُورَةٍ كَبَشٍ كَمَا أَنَّ الْحَيَاةَ جِسْمٌ عَلَى صُورَةِ فَرَسٍ لَا يَمُوتُ بَشِيءٌ إِلَّا حَيًّا، وَأَمَّا الْمَعْنَى الْقَائِمُ بِالْبَدَنِ عِنْدَ مُفَارَقَةِ الرُّوحِ فَإِنَّهُ أَثَرُ فَتَسْمِيَتِهِ بِالْمَوْتِ مِنْ بَابِ الْمَجَازِ أَوْ الْمُشْتَرَكِ اهـ. وَرَدَّهُ حَجٌّ فِي عَامَّةِ فِتَاوَاهِ فَقَالَ: وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا جِسْمٍ، وَحَدِيثٌ يُؤْتَى بِالْمَوْتِ فِي صُورَةِ كَبَشٍ الْإِنْفِصَالِ مِنْ بَابِ التَّمْثِيلِ ثُمَّ صَحَّحَ كَوْنَهُ أَمْرًا وَجُودِيًّا ع ش. هـ قَوْلُهُ: (لَكِنْ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْقَوَائِلُ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. هـ قَوْلُهُ: (وَأَرَادَ نَحْوِ صَلَاةٍ) أَيْ مِمَّا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْغُسْلِ كَالطَّوَافِ وَقَضِيَّتُهُ عَدَمُ الْوُجُوبِ لِمَنْ لَمْ يُرِدِ الصَّلَاةَ أَوْ أَرَادَ عَدَمَهَا مَعَ أَنَّهُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ مُخَاطَبٌ بِالصَّلَاةِ وَخِطَابُهُ بِهَا خِطَابٌ بِشَرْطِهَا إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا أَمَرَ بِدُخُولِ الْوَقْتِ بِإِرَادَةِ الْفِعْلِ كَانَ فِي حُكْمِ الْمُرِيدِ لَهُ فَيَكُونُ الْمُرَادُ إِرَادَةُ نَحْوِ الصَّلَاةِ وَلَوْ حُكْمًا أَوْ يُقَالُ الْمُرَادُ بِإِرَادَةِ نَحْوِ الصَّلَاةِ دُخُولُ الْوَقْتِ سَمَ.

هـ قَوْلُ (لَسِيٍّ): (وَكَذَا وَلَادَةٌ) أَيْ انْفِصَالُ جَمِيعِ الْوَلَدِ وَلَوْ لِأَحَدِ التَّوَامِينِ فَيَجِبُ الْغُسْلُ بِوِلَادَةِ أَحَدِهِمَا

هـ قَوْلُهُ: (صَادِقٌ عَلَيْهِ) فِيهِ نَظَرٌ بِالنَّسْبَةِ لِلأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ الْمُفَارَقَةِ سَبْقُ الْوُجُودِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا مَعْنَى الْعَدَمِ وَيُجْعَلُ قَوْلُهُ: عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ الْإِنْفِصَالَ رَاجِعًا إِلَيْهِ أَيْضًا لَكِنْ يُلْزَمُ حَيْثُ اتَّحَادُ هَذَا مَعَ الثَّانِي. هـ قَوْلُهُ: (وَأَرَادَ نَحْوِ صَلَاةٍ) قَدْ يُشْكِلُ لِأَنَّ قَضِيَّتَهُ عَدَمُ الْوُجُوبِ إِذَا دَخَلَ الْوَقْتُ وَلَمْ يُرِدِ الصَّلَاةَ أَوْ أَرَادَ عَدَمَهَا مَعَ أَنَّهُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ يُخَاطَبُ بِالصَّلَاةِ وَخِطَابُهُ بِهَا خِطَابٌ بِشَرْطِهَا إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا أَمَرَ بِدُخُولِ الْوَقْتِ بِإِرَادَةِ الْفِعْلِ كَانَ فِي حُكْمِ الْمُرِيدِ لَهُ فَيَكُونُ الْمُرَادُ إِرَادَةُ الصَّلَاةِ وَلَوْ حُكْمًا أَوْ يُقَالُ الْمُرَادُ بِإِرَادَةِ نَحْوِ الصَّلَاةِ دُخُولُ الْوَقْتِ.

بلا بَلَلٍ) ولو لِعَلَقَةٍ وَمُضْغَةٍ قَالَ الْقَوَابِلُ إِنَّهُمَا أَصْلُ آدَمِيٍّ (فِي الْأَصْح) لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْنِي مُنْعَقِدٌ وَمِنْ
ثُمَّ صَحَّ الْغُسْلُ عَقِبَهَا وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ.....

وَيَصِحُّ قَبْلَ وَلَادَةِ الْآخِرِ ثُمَّ إِذَا وَلَدَتْهُ وَجَبَ الْغُسْلُ أَيْضًا وَلَوْ عَصَّ كَلْبٌ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فَخَرَجَ مِنْهُ حَيَوَانٌ
عَلَى صُورَةِ الْكَلْبِ كَمَا يَقَعُ كَثِيرًا فِي بِلَادِ الشَّامِ فَلَا غُسْلَ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُسَمَّى وَلَدًا عُرْفًا كَمَا لَوْ خَرَجَ
نَحْوُ دَوْدَ مِنْ جَوْفِهِ وَذَلِكَ الْحَيَوَانُ طَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَلَّدْ مِنْ مَاءِ الْكَلْبِ سَمَ زَادَ شَيْئًا وَمِنْهُ نَجَسَةٌ وَزَادَ
عَ شَ وَمِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّهُ مَتَى وَطِئَتِ الْمَرْأَةُ وَوَلَدَتْ وَلَوْ عَلَى صُورَةِ حَيَوَانٍ وَجَبَ الْغُسْلُ أَهـ.

❦ فَوَلَدَ (سَمِيٌّ) (بِلَا بَلَلٍ) أَيُّ بَانَ كَانَ الْوَلَدُ جَافًا وَتَفَطَّرَ بِهَا الْمَرْأَةُ الصَّائِمَةُ عَلَى الْأَصْحِ وَيَجُوزُ لِرُؤُوسِهَا
وَطُؤُهَا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْجَنَابَةِ وَهِيَ لَا تَمْنَعُ الْوُطْءَ أَمَّا الْمُضْغَةُ بِالْبَلَلِ فَلَا يَجُوزُ وَطُؤُهَا بَعْدَهَا
حَتَّى تَغْتَسِلَ شَيْئًا وَعَ شَ. ❦ فَوَلَدَ: (وَلَوْ لِعَلَقَةٍ وَمُضْغَةٍ) وَلَهُمَا حُكْمُ الْوَلَدِ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: الْفَطْرُ بِكُلِّ
مِنْهُمَا وَوُجُوبُ الْغُسْلِ وَأَنَّ الدَّمَ الْخَارِجَ بَعْدَ كُلِّ يُسَمَّى نَفَاسًا وَتَزِيدُ الْمُضْغَةُ عَلَى الْعَلَقَةِ بِكَوْنِهَا تَقْضِي
بِهَا الْعِدَّةَ وَيَحْصُلُ بِهَا الْإِسْتِيْرَاءُ وَيَزِيدُ الْوَلَدُ عَلَيْهِمَا بَأَنَّهُ يَثْبُتُ بِهِ أُمِّيَّةُ الْوَلَدِ وَوُجُوبُ الْغُرَّةِ بِزَمَانِيٍّ وَقَوْلُهُ
وَيَزِيدُ الْوَلَدُ الْإِلْحَ قَالَ الْقَلِيْبِيُّ أَيُّ مَا لَمْ يَقُولُوا فِيهَا أَيُّ فِي الْمُضْغَةِ صُورَةً فَإِنْ قَالُوا فِيهَا صُورَةً وَلَوْ خَفِيَّةً
وَجَبَ فِيهَا مَعَ ذَلِكَ غُرَّةٌ وَيَثْبُتُ بِهَا أُمِّيَّةُ الْوَلَدِ أَهـ. ❦ بَجَيْرِمِيٍّ. ❦ فَوَلَدَ: (قَالَ الْقَوَابِلُ الْإِلْحَ) قَالَ فِي الْإِيْعَابِ
أَيُّ أَرْبَعٍ مِنْهُنَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كُرْدِيٍّ وَقَالَ الْحَفْنِيُّ وَشَيْئًا وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ يَكْفِي وَاحِدَةً مِنْهُنَّ أَهـ. وَاسْتَقَرَّ بِهِ
عَ شَ عِبَارَتُهُ قَضِيَّةٌ اشْتَرِطَ هَذَا الْقَوْلُ عَدَمَ الْوُجُوبِ إِذَا لَمْ تَقُلْ الْقَوَابِلُ ذَلِكَ لِعَدَمِهَا أَوْ غَيْرِهِ تَأْمَلُ سَمَ
عَلَى الْمُنْهَجِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَبَقِيَ مَا لَوْ اخْتَلَفَتْ الْقَوَابِلُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ مَا قِيلَ فِي الْإِخْبَارِ بِتَنْجِيسِ الْمَاءِ
مِنْ تَقْدِيمِ الْأَوْثَقِ فَالْأَكْثَرُ عَدَدًا الْإِلْحَ وَقَوْلُهُ الْقَوَابِلُ أَيُّ أَرْبَعٍ مِنْهُنَّ إِنْ قُلْنَا إِنَّهُ شَهَادَةٌ، وَيَحْتَمِلُ الْإِسْتِيفَاءُ
بِوَاحِدَةٍ لِحُصُولِ الظَّنِّ بِخَبَرِهَا وَهُوَ الْأَقْرَبُ أَهـ. ❦ فَوَلَدَ: (إِنَّهُمَا أَصْلُ آدَمِيٍّ) لَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّ تَقْوَلَ الْقَوَابِلُ
إِنَّهُمَا مُتَوَلَّدَتَانِ مِنَ الْمَنِيِّ وَإِنْ فَسَدَتَا بِحَيْثُ لَا يُحْتَمَلُ تَوَلَّدُ الْآدَمِيُّ مِنْهُمَا لِيُخْرَجَ مَا لَوْ وَجَدَ صُورَةً عَلَقَةٍ
أَوْ مُضْغَةٍ وَعَلِمَ تَوَلَّدَهَا مِنَ الْمَنِيِّ أَوْ شَكَّ فِيهِ بِضَرِيٍّ. ❦ فَوَلَدَ: (لِأَنَّ ذَلِكَ) أَيُّ الْوَلَدُ وَلَوْ مُضْغَةً أَوْ عَلَقَةً.
❦ فَوَلَدَ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ الْإِلْحَ) أَيُّ بَلٍ يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ فَلَوْ أَلْقَتْ بَعْضُ الْوَلَدِ وَجَبَ عَلَيْهَا الْوُضُوءُ دُونَ

❦ فَوَلَدَ: (قَالَ الْقَوَابِلُ إِنَّهُمَا أَصْلُ آدَمِيٍّ) كَذَا قَالَ فِي الْخَادِمِ لَكِنْ فِيمَا إِذَا لَمْ تَرَدَّمَا وَلَا بَلَلًا فَإِنَّهُ فِي قَوْلِهِمَا
يَجِبُ الْغُسْلُ بِوَضْعِ الْعَلَقَةِ وَالْمُضْغَةِ وَإِنْ لَمْ تَرَدَّمَا وَلَا بَلَلًا قَالَ كَذَا أَطْلَقُوهُ وَيَجِبُ تَقْيِيدُهُ فِيمَا إِذَا لَمْ
تَرَهُمَا بِمَا إِذَا قَالَ الْقَوَابِلُ إِنَّهُمَا أَصْلُ آدَمِيٍّ. أَهـ. وَيَجِبُ بِالْوِلَادَةِ وَإِنْ خَرَجَ الْوَلَدُ مُتَقَطَّعًا فِي دَفْعَاتٍ
وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَلَا يُشْتَرَطُ انْفِصَالُ الْوَلَدِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَطْلَبَةً لِشَيْءٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بَلْ لَوْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ
إِلَى مَا يَجِبُ غَسْلُهُ مِنَ الْفَرْجِ ثُمَّ رَجَعَ وَجَبَ الْغُسْلُ وَتَكَرَّرَ الْغُسْلُ بِتَكَرُّرِ الْوَلَدِ الْجَافِ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّهُ
مَنِيٌّ وَسَيَاتِي تَكَرَّرُهُ بِتَكَرُّرِ خُرُوجِ الْمَنِيِّ. أَهـ. فَلْيُرَاجَعْ فَإِنَّهُ يَتَبَادَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْغُسْلُ قَبْلَ
انْفِصَالِ الْوَلَدِ. ❦ فَوَلَدَ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ الْإِلْحَ) أَيُّ بَلٍ يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ.

(فَرْغَ): الْوُجْهَ أَنَّ وَلَادَةَ أَحَدٍ تَوَاضَعَتْ بِهَ الْغُسْلُ؛ لِأَنَّهُ وَلَادَةٌ تَامَةٌ وَيَصِحُّ الْغُسْلُ حَيْثُ لَا دَمَ مُؤَثَّرَ.

يَخْرُوجُ بَعْضُ الْوَلَدِ عَلَى مَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ خُرُوجُ مَنِهَا إِلَّا بِخُرُوجِ كُلِّهِ وَلَوْ عُلِّلَ
بِانْتِفَاءِ اسْمِ الْوِلَادَةِ لَكَانَ أَظْهَرُ إِذِ الَّذِي ذَكَرْتُ عَلَيْهِ الْأَخْبَارُ أَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مَخْلُوقٍ مِنْ مَنِهَا.
(وَجَنَابَةُ) إِجْمَاعًا وَتَحْصُلُ لِأَدَمِيِّ حَيٍّ.....

الْغُسْلُ وَكَذَا لَوْ خَرَجَ بَعْضُهُ ثُمَّ رَجَعَ فَيَجِبُ الْوُضُوءُ دُونَ الْغُسْلِ وَلَوْ خَرَجَ الْوَلَدُ مُتَقَطِّعًا فِي دَفْعَاتٍ
وَكَانَتْ تَتَوَضَّأُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَتُصَلِّي ثُمَّ تَمَّ خُرُوجُهُ وَجِبَ الْغُسْلُ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ السَّابِقَةَ؛ لِأَنَّهَا
وَقَعَتْ قَبْلَ وَجوبِ الْغُسْلِ شَيْخُنَا وَسَمَّ زَادَ الْأَوَّلُ وَلَذَتْ مِنْ غَيْرِ الطَّرِيقِ الْمُعْتَادِ فَالَّذِي يَظْهَرُ
وُجوبُ الْغُسْلِ أَخْذًا بِمَا بَحَثَهُ الرَّمْلِيُّ فِيمَا لَوْ قَالَ إِنَّ وَلَذَتْ قَائِلٌ طَالِقٌ قَوْلَذَتْ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ الْمُعْتَادِ،
وَقَالَ بَعْضُهُمْ قَدْ يَنْتَجِ عَدَمُ الْوُجوبِ؛ لِأَنَّ عِلَّتَهُ أَنَّ الْوَلَدَ مَنِيٌّ مُتَعَقِّدٌ وَلَا عِزَّةَ بِخُرُوجِهِ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ
الْمُعْتَادِ مَعَ انْفِتَاحِ الْأَصْلِيِّ وَرَدَّ بِأَنَّ الْوِلَادَةَ نَفْسَهَا صَارَتْ مُوجِبَةً لِلْغُسْلِ فَهِيَ غَيْرُ خُرُوجِ الْمَنِيِّ أَه.
وَقَوْلُهُ فَالَّذِي يَظْهَرُ الْخُ أَيُّ وَفَاقًا لِلشُّوْبَرِيِّ وَالْمَدَائِنِيِّ وَقَوْلُهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْخُ وَهُوَ الْقَلْبِيُّ وَيُؤَافِقُهُ
قَوْلُ الشُّبْرَامَلْسِيِّ وَالْإِطْفِيحِيِّ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّفْصِيلِ فِي انْسِدَادِ الْفَرْجِ بَيْنَ الْأَصْلِيِّ
وَالْعَارِضِ فَإِنْ كَانَ الْانْسِدَادُ أَصْلِيًّا قِيلَ لَهَا وَلَادَةٌ وَكَانَتْ مُوجِبَةً لِلْغُسْلِ وَإِلَّا فَلَا أَه. وَهُوَ الْمَوْافِقُ
لِتَعْلِيلِهِمْ بِأَنَّ ذَلِكَ مَنِيٌّ مُتَعَقِّدٌ. □ قَوْلُهُ: (بِخُرُوجِ بَعْضِ الْوَلَدِ الْخُ) أَيُّ مُتَّصِلًا بِالْبَعْضِ الَّذِي لَمْ يَخْرُجْ أَوْ
مُتَفَصِّلًا عَنْهُ وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ النَّهْيُ وَالْمُغْنَى عِبَارَةُ الْأَوَّلِ، وَلَوْ أَلْقَتْ بَعْضَ وَلَدٍ كَيْدٍ أَوْ رِجْلٍ لَمْ يَجِبْ
عَلَيْهَا الْغُسْلُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَمَا مَرَّ وَقَدْ يُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِهِ وَلَادَةٌ أَه قَالَ الْبُخَيْرِيُّ
وَبَقِيَ مَا لَوْ خَرَجَ بَعْضُهُ وَبِالْبَعْضِ الْآخَرُ دَاخِلٌ هَلْ تَصِحُّ الصَّلَاةُ مَعَهُ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ اتِّصَالُهُ بِنَجَسٍ
مَعَ قَوْلِهِمْ بِطَهَارَةِ رُطُوبَةِ الْفَرْجِ أَوْ لَا تَصِحُّ مَحَلٌّ نَظَرًا أَجْهَوْرِيًّا، وَالظَّاهِرُ الثَّانِي لِاتِّصَالِهِ بِنَجَسٍ أَه.
وَمَا لَ سَمَّ الشُّوْبَرِيُّ إِلَى الْأَوَّلِ كَمَا مَرَّ فِي أَسْبَابِ الْحَدِيثِ. □ قَوْلُهُ: (وَتَحْصُلُ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُغْنَى
إِلَّا قَوْلُهُ أَصْلِيٌّ إِلَى الْخَبَرِ. □ قَوْلُهُ: (لِأَدَمِيِّ) وَمِثْلُهُ الْجَنِّيُّ بِخِلَافِ غَيْرِهِمَا كَالْبَهِيمَةِ شَيْخُنَا وَع ش.

□ قَوْلُهُ: (إِذِ الَّذِي ذَكَرْتُ عَلَيْهِ الْأَخْبَارُ) هَذَا يَرُدُّ مَا وَقَعَ لِبَعْضِهِمْ مِنْ أَنَّهَا تَتَخَيَّرُ بِخُرُوجِ الْبَعْضِ بَيْنَ الْغُسْلِ
لَا حَيْثُمَا أَنْ فِيهِ مِنْ مَنِهَا وَبَيْنَ الْوُضُوءِ لَا حَيْثُمَا كَوْنُهُ مِنْ مَنِ الرَّجُلِ فَقَطُّ وَمِمَّا يَرُدُّهُ أَيْضًا قَوْلُهُمْ فِيمَنْ
قَضَتْ شَهْوَتَهَا أَنَّهُ لَوْ خَرَجَ مِنْهَا مَنِيٌّ بَعْدَ الْغُسْلِ وَجِبَ الْغُسْلُ أَيْضًا وَلَمْ يُخَيَّرْ وَهَا لَا حَيْثُمَا كَوْنُ الْخَارِجِ
مَنِ الرَّجُلِ فَقَطُّ أَوْ مَنِهَا فَقَطُّ وَمِمَّا يَرُدُّهُ أَيْضًا نَقْضُ الْإِسْتَوِيِّ تَعْلِيلَهُمْ وَجوبُ الْغُسْلِ بِالْوِلَادَةِ بِأَنَّ الْوَلَدَ
مَنِيٌّ مُتَعَقِّدٌ بِخُرُوجِ بَعْضِهِ فَإِنَّهُ يُفِيدُ أَنَّهُ لَا يَوْجِبُ لَا عَيْنًا وَلَا تَخْيِيرًا فَتَأَمَّلْ وَإِذَا انْدَفَعُ التَّخْيِيرُ فَالْوَجْهُ نَعْيُنُ
التَّفْضِ بِهِ لِأَنَّهُ خَرَجَ عَنْ حَقِيقَةِ الْمَنِيِّ إِلَى حَقِيقَةِ أُخْرَى وَلَمْ يَوْجَدْ مُسَمًّى الْوِلَادَةَ حَتَّى يَوْجِبَ الْغُسْلُ.
(فَرْغَ): سِئِلَ عَمَّا لَوْ عَضَّ كَلْبٌ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فَخَرَجَ مِنْ فَرْجِهِ حَيَوَانٌ صَغِيرٌ عَلَى صُورَةِ الْكَلْبِ كَمَا
يَقَعُ كَثِيرًا فَهَلْ هَذَا الْحَيَوَانُ نَجَسٌ كَالْكَلْبِ الْمُتَوَلَّدِ مِنْ وَطْءِ الْكَلْبِ لِحَيَوَانٍ طَاهِرٍ حَتَّى يَجِبَ تَسْبِيغُ
الْمُخْرَجِ مِنْهُ وَهَلْ يَجِبُ الْغُسْلُ بِخُرُوجِهِ؛ لِأَنَّهُ وَلَادَةٌ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ غَيْرُ نَجَسٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَلَّدْ مِنْ مَاءِ
الْكَلْبِ وَأَنَّهُ لَا غُسْلَ لِأَنَّ الْوِلَادَةَ الْمُفْتَضِيَّةَ لِلْغُسْلِ هِيَ الْوِلَادَةُ الْمُعْتَادَةُ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ خَرَجَ دَوْدٌ مِنْ

فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ بِهِ (بَدْخُولِ حَشْفَةٍ) مِنْ وَاضِحٍ أَصْلِيٍّ أَوْ مُشْتَبِهٍ بِهِ مُتَّصِلٍ أَوْ مَقْطُوعٍ لِيَحْبَرَ الصَّحِيحَيْنِ «إِذَا تَقَى الْخِتَانَانِ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ» أَيُّ تَحَاذِيًا لَا تَمَاسًا؛ لِأَنَّ خِتَانَهَا فَوْقَ خِتَانِهِ وَإِنَّمَا يَتَحَاذِيَانِ بِتَغْيِيبِ الْحَشْفَةِ لَا بَعْضِهَا وَإِنْ جَاوَزَ قَدْرُهَا الْعَادَةَ عَلَى مَا مَرَّ فِي الْوُضُوءِ

☐ قَوْلُهُ: (فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ بِهِ) وَلَوْ صَيِّيًا أَوْ مَجْنُونًا فَيَجِبُ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ بَعْدَ الْكَمَالِ وَصَحَّ مِنْ مُمَيِّزٍ وَيُجْزِئُهُ وَيُؤْمَرُ بِهِ كَالْوُضُوءِ خَطِيبٌ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ مَقْطُوعٍ) أَيُّ مُبَانٍ بَحِيْثٍ يُسَمَّى ذَكَرًا لَكِنْ لَا يَجِبُ الْغُسْلُ عَلَى صَاحِبِ الذَّكَرِ الْمَقْطُوعِ مِنْهُ وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَى الْمَوْلِجِ فِيهِ وَكَذَا الْفَرْجُ مِنَ الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَ مُبَانًا فَإِنَّهُ يَجِبُ الْغُسْلُ عَلَى الْمَوْلِجِ لَا عَلَى الْمَرْأَةِ الْمَقْطُوعِ مِنْهَا، وَلَوْ دَخَلَ شَخْصٌ فَرجَ امْرَأَةٍ وَجَبَ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ وَلَوْ أَدْخَلَ ذَكَرَهُ فِي ذَكَرِ آخَرَ وَجَبَ الْغُسْلُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا كَمَا أَتَتْ بِهِ الرَّمْلِيُّ شَيْخُنَا وَعَ ش وَيُجْزِئُ مَيِّ. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ وَاضِحٍ) سَيَذْكُرُ مُحْتَرَزَةً. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ مُشْتَبِهٍ بِهِ) تَقَدَّمَ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ أَنَّ التَّقْضِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِهِمَا مَعَافِيَا هُنَا أَنَّ الْغُسْلَ إِنَّمَا يَكُونُ بِإِيلَاجِهِمَا مَعَافِيَا ثُمَّ تَوَقَّفَ سَمِ فِيمَا ذَكَرَهُ حَجَّ هُنَا، وَقَالَ مَا حَاصِلُهُ الْقِيَاسُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ بِإِيلَاجِهِمَا أَه. وَقَدْ يُقَالُ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى سَمَتِ الْأَصْلِيِّ فَإِنْ كَانَ عَلَى سَمَتِهِ أَتَجَهَّ مَا قَالَهُ حَجَّ عَ ش وَوَافَقَهُ الْقَلْبُوبِيُّ وَشَيْخُنَا. ☐ قَوْلُهُ: (مُتَّصِلٍ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النَّهَائَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (إِذَا تَقَى الْخِتَانَانِ الْخ) أَيُّ خِتَانُ الرَّجُلِ وَهُوَ مَحَلُّ قَطْعِ الْقُلْفَةِ وَخِتَانُ الْمَرْأَةِ وَيُسَمَّى خِفَاضًا وَهُوَ مَحَلُّ قَطْعِ الْبَطْرِ شَيْخُنَا. ☐ قَوْلُهُ: (فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ) وَإِنْ لَمْ يَنْزُلْ زَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَالْأَخْبَارُ الدَّالَّةُ عَلَى اغْتِيَابِ الْإِنْزَالِ كَخَبَرِ «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» مَنْسُوخَةٌ وَحَمَلَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْغُسْلُ بِالْإِحْتِلَامِ إِلَّا إِنْ أَنْزَلَ شَيْخُنَا وَخَطِيبٌ. ☐ قَوْلُهُ: (أَيُّ تَحَاذِيًا) يُقَالُ تَقَى الْفَارِسَانِ إِذَا تَحَاذَيَا وَإِنْ لَمْ يَنْضَمَّا وَقَوْلُهُ، لَا تَمَاسًا أَيُّ لَيْسَ الْمُرَادُ مُجَرَّدَ انْضِمَامِهِمَا مِنْ غَيْرِ دُخُولٍ لِعَدَمِ إِيْجَابِ ذَلِكَ لِلْغُسْلِ بِالْإِجْمَاعِ شَيْخُنَا عِبَارَةُ الْخَطِيبِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالتَّقَايِ الْخِتَانَيْنِ انْضِمَامُهُمَا الْخَ بَلْ تَحَاذِيُهُمَا وَذَلِكَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِادْخَالِ الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ إِذَا خِتَانُ مَحَلِّ الْقَطْعِ فِي حَالِ الْخِتَانِ وَخِتَانُ الْمَرْأَةِ فَوْقَ مَخْرَجِ الْبَوْلِ وَمَخْرَجُ الْبَوْلِ فَوْقَ مَدْخَلِ الذَّكَرِ أَه. زَادَ الْكُرْدِيُّ وَمَخْرَجُ الْحَيْضِ وَالْوَلَدُ فَعِنْدَ غَيْبَةِ الْحَشْفَةِ يُحَاذِي خِتَانَهُ خِتَانَهَا أَه. ☐ قَوْلُهُ: (بِتَغْيِيبِ الْحَشْفَةِ) وَهِيَ كَمَا فِي الصَّحَاحِ وَالْقَامُوسِ مَا فَوْقَ الْخِتَانِ نِهَائِيَّةً أَيُّ مَا هُوَ الْأَقْرَبُ مِنَ الْخِتَانِ فَكَأَنَّهُ قَالَ هِيَ رَأْسُ الذَّكَرِ عَ ش. ☐ قَوْلُهُ: (لَا بَعْضُهَا) وَلَوْ مَعَ أَكْثَرِ الذَّكَرِ بَأَنَ شَقِّهِ وَأَدْخَلَ أَحَدُ شَقِّيهِ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ كَلَامِهِمْ نِهَائِيَّةً وَلَوْ شَقَّ ذَكَرَهُ نِصْفَيْنِ فَأَدْخَلَ أَحَدَهُمَا فِي زَوْجَةٍ وَالْآخَرِ فِي زَوْجَةٍ أُخْرَى وَجَبَ عَلَيْهِ دَوْنُهُمَا وَلَوْ أَدْخَلَ أَحَدَهُمَا فِي قُبْلَاهَا وَالْأُخْرَى فِي دُبُرِهَا وَجَبَ الْغُسْلُ عَلَيْهِمَا شَيْخُنَا. ☐ قَوْلُهُ: (لَا بَعْضُهَا الْخ) أَيُّ الْحَشْفَةِ عَطَفَتْ عَلَى حَشْفَةٍ فِي الْمَثَنِ. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا مَرَّ الْخ) أَيُّ فِي شَرْحِ الْخَامِسِ غَسَلَ رِجْلَيْهِ كُرْدِي.

الْجَوْفُ لَمْ يَجِبِ الْغُسْلُ بِسَبَبِهِ مَعَ أَنَّهُ حَيَوَانٌ تَوَلَّدَ فِي الْجَوْفِ وَخَرَجَ مِنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ مُشْتَبِهٍ بِهِ) يُفِيدُ حُصُولَ الْجَنَابَةِ بِدُخُولِ حَشْفَةِ أَحَدِ ذَكَرَيْنِ أَحَدُهُمَا زَائِدٌ قُطْعًا وَاشْتَبَهَ وَهُوَ مُشْكِلٌ إِذْ لَوْ تَمَيَّزَ لَمْ يُعْتَبَرُ فَكَيْفَ يُؤْتَرُ مَعَ احْتِمَالِ الزِّيَادَةِ فَالْوَجْهَ عَدَمُ الْحُصُولِ.

فلم يجب به غسل نعم يسر خروجا من خلاف موجب وإن شد (أو قدرها) من مقطوعها أو مخلوق بدونها الواضح المتصل أو المنفصل فيهما كما صرح به جمع متأخرون في الأول وعبارة التحقيق لا تنافي ذلك خلافا لمن ظنه، وقد صرحوا بأن إللاج المقطوع على الوجهين في نقض الوضوء بمسه، والأصح نقضه ويجري ذلك في سائر الأحكام ففي الأول يُعتبر قدر الذاهية.....

☐ قوله: (فلم يجب به غسل) وأما الوضوء فيجب على المولج فيه بالتزعم من دبره مطلقا ومن قبل أنثى معني. ☐ قوله: (أو قدرها من مقطوعها) أي لا إدخال دونها وإن لم يبق من الذكر غيره نهاية وشيخنا أي بأن كان الحز في آخره ش. ☐ قوله: (أو مخلوق بدونها) يشمل ما لو كان بلون الحشفة وصفيتها بأن كان كله بصورة الحشفة فلا يتوقف وجوب الغسل على إدخال جميعه وهو الظاهر نعم إن تحرز من أسفله بصورة تحزير الحشفة فينبغي أنه لا بد من إدخال الجميع سم وشيخنا زاد ع وشيخنا منه أنه لو كان ذكره الموجود كالشعيرة وليس له حشفة يُقدر له حشفة بأن تُعتبر نسبة حشفة ذكر معتدل إلى باقيه ويُقدر له مثلها فإن فرض أن حشفة المعتدل ربع ذكره كان ربع ذكر هذا هو الحشفة اه. ☐ قوله: (الواضح) الأولى من الواضح بل يُغني عنه الضمير. ☐ قوله: (فيهما) أي قوله المتصل أو المنفصل هذا التعميم معتبر في مقطوع الحشفة والمخلوق بدونها. ☐ قوله: (ويجري ذلك إلخ) هذا مع قوله قبله متصل أو مقطوع ثم قوله المتصل أو المنفصل فيهما يدل على وجوب المهر وحصول التحليل بإلاج الذكر المبان وهو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ولا يخفى أنه في غاية البعد فليراجع وقد وقع البحث في ذلك مع ولده فوافق على أنه في غاية البعد سم على حج وعبارة حج في شرح العباب ونقل الاستوى عن البغوي أنه لا يثبت في المقطوع نسب وإحصان وتحليل ومهر وعدة ومصاهرة وإنطال إحرام ويُفارق الغسل بأنه أوسع بابا اه. وقد يذفع المخالفة بين كلاميه بأن المراد بالإشارة بذلك من قوله ويجري ذلك إلخ ما تقدم من اعتبار قدر الحشفة من مقطوعها أو مخلوق بدونها كما يقتضيه قوله عقبه ففي الأول إلخ ع ش عبارة الرشيدي بعد ذكر كلام سم المار لكن سيأتي في العدة تقييد الشارح م ر وجوب العدة بالذكر المتصل اه. ☐ قوله: (ففي الأول) أي مقطوع الحشفة. ☐ قوله: (يُعتبر قدر الذاهية إلخ) أي من الملاصق للمقطوع إن كان متصلا وإلا فمن أي جهة كان وهذا ظاهر إذا علم قدرها من

☐ قوله: (أو مخلوق بدونها) يشمل ما لو كان بلون الحشفة وصفيتها بأن كان كله بصفة الحشفة (فلا يتوقف وجوب الغسل على إدخال جميعه وهو الظاهر) نعم إن تحرز من أسفله بصورة تحزير الحشفة فينبغي أنه لا بد من إدخال الجميع. ☐ قوله: (ويجري ذلك في سائر الأحكام) هذا مع قوله قبله: متصل أو مقطوع ثم قوله المتصل أو المنفصل فيهما يدل على وجوب المهر وحصول التحليل بإلاج الذكر المبان وهو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ولا يخفى أنه في غاية البعد فليراجع، وقد وقع البحث في ذلك مع ولده فوافق على أنه في غاية البعد.

من بَقِيَّةِ ذِكْرِهَا وَإِنْ جَاوَزَ طُولُهَا الْعَادَةَ كَمَا يَقْتَضِيهِ إِطْلَاقُهُمْ وَفِي الثَّانِي يُعْتَبَرُ قَدْرُ الْمُعْتَدِلَةِ لِغَالِبِ أَمْثَالِ ذَلِكَ الذَّكَرِ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ الْبُلْقِينِيِّ يُعْتَبَرُ الْغَالِبُ فِي غَيْرِهِ اهـ وَكَذَا فِي ذِكْرِ الْبَهِيمَةِ يُعْتَبَرُ قَدْرُ تَكُونُ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِ كِنِيسَةِ مُعْتَدِلَةِ ذِكْرِ الْآدَمِيِّ الْمُعْتَدِلِ إِلَيْهِ فِيمَا يَظْهَرُ فِيهِمَا وَلَمْ تُعْتَبَرِ الْمِسَاحَةُ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهَا عَدَمُ الْغُسْلِ بِدُخُولِ جَمِيعِ ذِكْرِ الْبَهِيمَةِ لَمْ يُسَاوِ ذَلِكَ الْمُعْتَدِلَ وَهُوَ بَعِيدٌ، وَلَوْ ثَنَاهُ وَأَدْخَلَ قَدْرَ الْحَشْفَةِ مِنْهُ مَعَ وُجُودِ الْحَشْفَةِ لَمْ يُؤَثِّرْ وَلَا أَثَرَ عَلَى الْأَوْجَهِ.

مَقْطُوعِهَا فَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ قَدْرَهَا مِنْهُ اجْتَهَدَ فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ عَمِلَ بِالْأَخْوَاطِ عَلَى الْأَقْرَبِ شَيْخُنَا وَقَوْلُهُ وَلَا فَمِنْ أَيِّ جِهَةٍ كَانَ أَيُّ كَمَا رَجَّحَهُ ش مِنْ الْقَوْلَيْنِ لِلرَّمْلِيِّ وَالثَّانِي أَنَّ الْمُعْتَبَرَ جِهَةٌ مُوضِعُ الْحَشْفَةِ وَقَوْلُهُ وَهَذَا ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ فِي الشُّبْرِيِّ . هـ قَوْلُهُ: (مِنْ بَقِيَّةِ ذِكْرِهَا الْخ) وَلَا يُعْتَبَرُ قَدْرُ حَشْفَةِ مُعْتَدِلٍ؛ لِأَنَّ الْإِغْتِيَارَ بِصَاحِبِهَا أَوَّلَى مِنَ الْإِغْتِيَارِ بِغَيْرِهِ نِهَايَةً وَشَيْخُنَا وَكَانَ الْأَوَّلَى إِذْ بَالَ الضَّمِيرِ بِأَلْ أَوْ يَقُولُ مِنْ مُلَاصِقِهَا . هـ قَوْلُهُ: (وَفِي الثَّانِي) أَيُّ فِي الْمَخْلُوقِ بِدُونِ الْحَشْفَةِ . هـ قَوْلُهُ: (لِغَالِبِ أَمْثَالِ ذَلِكَ الذَّكَرِ) أَيُّ أَمْثَالِ ذِكْرِ ذَلِكَ الشَّخْصِ ع ش عِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَالْقَلْبِيُّ لِغَالِبِ أَمْثَالِهِ فَإِذَا كَانَتْ حَشْفَتُهُمْ رُبْعَ ذِكْرِهِمْ كَانَتْ حَشْفَتُهُ رُبْعَ ذِكْرِهِ وَهَكَذَا اهـ . هـ قَوْلُهُ: (وَكَذَا فِي ذِكْرِ الْبَهِيمَةِ يُعْتَبَرُ قَدْرُ الْخ) ذَكَرَ ش وَالْبَجِيرِيُّ عَنِ الزِّيَادِيِّ مِثْلَهُ وَأَقْرَاهُ، وَقَالَ السَّيِّدُ الْبَصْرِيُّ الْأَقْرَبُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ غَيْرِهِ أَيُّ كَالنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي أَنَّ الْعِبْرَةَ بِقَدْرِ حَشْفَةِ مُعْتَدِلَةٍ أَيْ بِالْمِسَاحَةِ وَمَا رَبَّهَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَخْذُورِ مِنْ أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ عَدَمُ الْغُسْلِ بِدُخُولِ جَمِيعِ ذِكْرِ الْبَهِيمَةِ إِنْ كَانَ لَا بُدَّ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ كَمَا عَلِمْتَ اتَّفَقًا عَلَى التِّقَاءِ الْخِتَانَيْنِ لَا عَلَى إِدْخَالِ الْحَشْفَةِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمَوْلُجُ مِنْ ذِكْرِ الْبَهِيمَةِ مِقْدَارًا مَا يَكُونُ فِي حُكْمِ التِّقَاءِ الْخِتَانَيْنِ اهـ . هـ قَوْلُهُ: (كِنِيسَةِ مُعْتَدِلَةِ الْخ) أَيُّ حَشْفَةِ مُعْتَدِلَةِ لِدِكْرِ الْآدَمِيِّ وَقَوْلُهُ إِلَيْهِ أَيُّ الذَّكَرِ الْمُعْتَدِلِ فَإِذَا كَانَتْ حَشْفَتُهُ الْمُعْتَدِلَةُ رُبْعَهُ كَانَتْ حَشْفَةُ ذِكْرِ الْبَهِيمَةِ رُبْعَهُ وَقَوْلُهُ فِيهِمَا أَيُّ فِي إِغْتِيَارِ إِعْتِدَالِ الْحَشْفَةِ وَاعْتِدَالِ الذَّكَرِ . هـ قَوْلُهُ: (لَمْ يُسَاوِ الْخ) أَيُّ كَذَكَرِ قَارَةَ وَقَوْلُهُ ذَلِكَ الْمُعْتَدِلِ أَيُّ مُعْتَدِلَةِ ذِكْرِ الْآدَمِيِّ إِنْ كَانَ كُرْدِيٍّ . هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ ثَنَاهُ الْخ) عِبَارَةٌ نِهَايَةً وَشَيْخُنَا وَلَا يُعْتَبَرُ إِدْخَالُ قَدْرِهَا مَعَ وُجُودِهَا فِيمَا يَظْهَرُ كَمَا لَوْ ثَنَى ذَكَرَهُ وَأَدْخَلَ قَدْرَهَا مِنْهُ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ اهـ.

هـ قَوْلُهُ: (لَمْ يُؤَثِّرْ) أَفْتَى ابْنُ زِيَادٍ تَبَعًا لِلْكَمَالِ بْنِ الرَّدَادِ أَخَذًا مِنْ كَلَامِ الْبُلْقِينِيِّ بِأَنَّ إِدْخَالَ قَدْرِ الْحَشْفَةِ مِنَ الْمَشْنِيِّ يُؤَثِّرُ مُطْلَقًا لَكِنْ يَنْقُصُ التَّظَرُّ فِي أَنَّهُ هَلْ يُنْتَظَرُ لِمِسَاحَةِ الْحَشْفَةِ بَعْدَ الثَّنْيِ وَإِنْ أَدَّى إِلَى اشْتِرَاطِ إِدْخَالِ ضِعْفِهَا؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ تَمَّ عَلَى الْمُحَادَاةِ وَلَا تَحْصُلُ إِلَّا حَيْثُزِيٍّ أَوْ يَكْتَفِي بِمِسَاحَتِهَا قَبْلَهُ وَإِنْ لَمْ تَحْصُلِ الْمُحَادَاةُ حَيْثُزِيٍّ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ بَصْرِيٍّ . هـ قَوْلُهُ: (وَلَا) أَيُّ وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ الْحَشْفَةَ فَمَقَادُ كَلَامِهِ أَنَّ إِدْخَالَ قَدْرِ الْحَشْفَةِ مَعَ وُجُودِهَا لَا أَثَرَ لَهُ مُطْلَقًا أَيُّ مِنَ الْمَشْنِيِّ وَغَيْرِهِ وَمَعَ فَقْدِهَا يُؤَثِّرُ مُطْلَقًا كَذَلِكَ،

هـ قَوْلُهُ: (وَلَا) لَعَلَّ مَعْنَاهُ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ قَدْرُهَا بَلْ نَفْسُهَا فَيُقِيدُ كَلَامُهُ أَنَّ إِدْخَالَ قَدْرِهَا دُونَهَا مَعَ وُجُودِهَا لَا أَثَرَ لَهُ وَهُوَ مِثْلُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ.

(تنبيه) قضية إطلاقهم من أنه لا أثر لدخول بعض الحشفة الشامل لدخول قدر ما فقد منها من باقي الذكر وأن قدر الذاهبة مثلها أنه لو قطع بعضها لا يُقدَّر بقدره من باقيه فلا يؤثر لإلحاق الباقي منها ولو مع بقیة الذكر وفيه بُعد؛ لأنه إذا قُدِّرَ منه قدرُ كلِّها الذاهب فأولى بعضها إلا أن يُجَابَ بأنَّ الموجِبَ تَغْيِيبُ كُلِّها أو قدره فلا يَتَبَعُضُ من بعضها الموجود وقدر المفقود، وقضية إطلاقهم البعض أنه لا فرق بين قطعه من طولها أو عرضها وهو قريب إن اختلَّت اللدَّةُ بقطع بعض الطول أيضًا ويلزَمُ مِنَّا تَقَرُّرُ من عَدَمِ الفرقِ وأنه لا يُقدَّرُ قدرُ البعض الذاهب أنها لو شُقَّتْ نصفين أو شُقَّ الذكر كذلك لا غُسلَ بِتَغْيِيبِ أَحَدِ الشَّقَّيْنِ وفي ذلك اضطراب للمتأخرين ولعلَّ منشأه ما أشرت إليه من إطلاقهم، والمذكر المعارض له والذي يُتَّبَعُ مَدْرَكًا أن بعض الحشفة.....

وقال سم لعلَّ مغناه وإن لم يَدْخُلْ قدرها بل نفسها فَيُفِيدُ كَلَامُهُ أن إدخال قدرها دونها مع وجودها لا أثر له اهـ. □ فَوَدَّ: (الشامل لدخول قدر إلخ) لا يَخْفَى بُعْدُ هَذَا الشُّمُولِ وَبُعْدُ إِرَادَتِهِ سَم. □ فَوَدَّ: (إن قدر الذاهبة) أي كَلًّا أو بعضًا. □ فَوَدَّ: (إنه لو قطع إلخ) خَبَرُ قَوْلِهِ قَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِمْ. □ فَوَدَّ: (ولو مع بقیة الذكر) هَذَا لَا يَتَّبِعِي نَسْبَتَهُ لِإِطْلَاقِهِمْ؛ لِأَن كَلَامَهُمْ مُصَرِّحٌ بِأَن إِدْخَالَ بَقِيَّةِ الذَّكَرِ عِنْدَ فَقْدِ جَمِيعِ الْحَشْفَةِ بَلْ قَدَرُهَا فَقَطْ مِنَ الْبَاقِي يُؤَثِّرُ فَكَيْفَ لَا يُؤَثِّرُ إِدْخَالَ بَقِيَّتِهِ مَعَ بَقِيَّتِهَا فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ هَذِهِ النُّسْبَةَ وَهَمَّ مَخْضُ سَم أَقُولُ وَيُصَرِّحُ بِذَلِكَ أَيِ التَّأثيرِ قَوْلُ الْبَجِيرِيِّ عَلَى الْمُنْهَجِ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ أَوْ قَدَرُهَا مِنْ مَقْطُوعِهَا أَوْ كَلًّا أَوْ بَعْضًا فَإِذَا قُطِعَتْ حَشْفَتُهُ كُلُّهَا أَوْ قُطِعَ بَعْضُهَا يُقَدَّرُ لَهُ حَشْفَةٌ قَدَرِ حَشْفَتِهِ الْمَقْطُوعَةِ سَوَاءً كَانَتْ كَبِيرَةً أَوْ صَغِيرَةً اهـ. □ فَوَدَّ: (وهو قريب إلخ) قَالَ م ر وَيُتَّبَعُ الْبَعْضُ الَّذِي يَوْجَدُ مَعَ فَقْدِهِ مُسَمًّى الْحَشْفَةَ بَلْ يُسَمَّى الْبَاقِي حَشْفَةً لَا بَعْضَ حَشْفَةٍ لَا أَثَرَ لِفَقْدِهِ سَم. □ فَوَدَّ: (وأنه لا يُقدَّرُ قدر البعض إلخ) مَرَّ مَا فِيهِ آيْنًا. □ فَوَدَّ: (أنها لو شُقَّتْ نصفين إلخ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ كَمَا مَرَّ. □ فَوَدَّ: (لا غُسلَ إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر سَم وَكَذَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا كَمَا مَرَّ. □ فَوَدَّ: (من إطلاقهم) تَقَدَّمَ مَا فِيهِ. □ فَوَدَّ: (والمذكر إلخ) عَطَفَ عَلَى إِطْلَاقِهِمْ إلخ وَالْمُرَادُ بِالْمَذْكُورِ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ إِذَا قُدِّرَ مِنْهُ إلخ. □ فَوَدَّ: (والذي يَتَّبَعُ إلخ) تَقَدَّمَ عَنْ سَم وَالْبَجِيرِيِّ اعْتِمَادُهُ. □ فَوَدَّ: (أن بعض الحشفة) أَيْ الدَّاهِبُ مِنْهَا كُرْدِي وَكَتَبَ عَلَيْهِ الْبَصْرِيُّ أَيْضًا مَا نَصَّهُ أَطْلَقَهُ هُنَا وَالْأَقْرَبُ تَقْيِيدُهُ بِمَا مَرَّ لَ آيْنًا مِنْ كَوْنِهِ مُخْلًا لِلَّدَّةِ إِذْ تَقْصُ قَلْقَوَ سِيرَةٍ لَا تُخْلُ بِاللَّدَّةِ يَبْعُدُ كُلُّ الْبُعْدِ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا لَهُمْ اهـ.

(فرغ): لو أَدْخَلَ مَجْمُوعَ شَقِّي الْحَشْفَةِ مِنَ الذَّكَرِ الْمَشْقُوقِ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُؤَثِّرُ كإِدْخَالِهَا مِنَ الذَّكَرِ الْأَشْلِ. □ فَوَدَّ: (الشامل إلخ) لَا يَخْفَى بُعْدُ هَذَا الشُّمُولِ وَبُعْدُ إِرَادَتِهِ. □ فَوَدَّ: (ولو مع بقیة الذكر) هَذَا لَا يَتَّبِعِي نَسْبَتَهُ لِإِطْلَاقِهِمْ؛ لِأَن كَلَامَهُمْ مُصَرِّحٌ بِأَن إِدْخَالَ بَقِيَّةِ الذَّكَرِ عِنْدَ فَقْدِ جَمِيعِ الْحَشْفَةِ بَلْ قَدَرُهَا فَقَطْ مِنَ الْبَاقِي يُؤَثِّرُ فَكَيْفَ لَا يُؤَثِّرُ إِدْخَالَ بَقِيَّتِهِ مَعَ بَقِيَّتِهَا فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ هَذِهِ النُّسْبَةَ وَهَمَّ مَخْضُ قَالَ م ر وَيُتَّبَعُ أَنَّ الْبَعْضَ الَّذِي يَوْجَدُ مَعَ فَقْدِهِ مُسَمًّى الْحَشْفَةَ بِأَن يُسَمَّى الْبَاقِي حَشْفَةً لَا بَعْضَ حَشْفَةٍ لَا أَثَرَ لِفَقْدِهِ. □ فَوَدَّ: (لا غُسلَ بِتَغْيِيبِ أَحَدِ الشَّقَّيْنِ) اعْتَمَدَهُ م ر.

يُقَدَّرُ من باقي الذَّكَرِ قدرُهُ سَوَاءٌ بَعْضُ الطُّوْلِ وِبَعْضُ العَرْضِ وَأَنَّ بَعْضَ الحَشْفَةِ المَشْقُوقِ لا شيءٌ فِيهِ وَأَنَّ الذَّكَرَ المَشْقُوقَ إِنْ أَدْخَلَ مِنْهُ قَدْرَ الذَّاهِبِ مِنْهَا أَثَرٌ وَإِلَّا فَلَا وَلَا يُعَدُّ فِي تَأْثِيرِ قَدْرِ الذَّاهِبِ وَإِنْ كَانَ مَوْجُودًا فِي الشَّقِّ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ الشَّقَّ صَيَّرَهُمَا كَذَكْرَيْنِ مُسْتَقِلَيْنِ. وَزَعَمَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَا يُسَمَّى ذَكْرًا مَمْنُوعٌ بِإِطْلَاقِهِ لِتَصْرِيحِهِمْ بِأَنَّ مَا قُطِعَتْ حَشْفَتُهُ وَبَقِيَ قَدْرُهَا مِنْهُ لِلْأَكْدِيَّةِ وَلَوْ بَعْدَ قَطْعِهِ فَكَذَا كُلُّ مِنَ الشَّقَّيْنِ الْبَاقِي مِنْهُ قَدْرٌ مَا قُفِدَ مِنْهُ مِنَ الحَشْفَةِ لَا بَعْدَ تَسْمِيَّتِهِمَا ذَكْرَيْنِ حِينَئِذٍ فَتَأَمَّلْهُ ثُمَّ رَأَيْتَ عِبَارَةَ المَجْمُوعِ وَهِيَ لَا يَتَعَلَّقُ بِبَعْضِ الحَشْفَةِ وَحْدَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَحْكَامِ فَقَوْلُهُ وَحْدَهُ قَدْ يُفْهِمُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَنْضَمَّ لِذَلِكَ الْبَعْضِ قَدْرُ الذَّاهِبِ مِنَ الْبَاقِي فَيُؤَيِّدُ مَا قَدَّمْتَهُ (فَرَجًا) وَاضِحًا أَيُّ مَا لَا يَجِبُ غَسْلُهُ مِنْ قَبْلًا.....

☐ قَوْلُهُ: (يُقَدَّرُ مِنْ بَاقِي الذَّكَرِ الْإِنِّ) انْظُرْ صَوْرَتَهُ فِي الطُّوْلِ سَمِ عَلَى حَجِّهِ شَ وَلَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهُ التَّوَقُّفِ نَعَمْ لَوْ كَانَ التَّوَقُّفُ فِي تَصْوِيرِ العَرْضِ كَانَ لَهُ وَجْهٌ. ☐ قَوْلُهُ: (لَا شَيْءٌ فِيهِ) أَيُّ لَا غَسْلُ فِي إِدْخَالِهِ عَلَى المَوْلَجِ وَلَا عَلَى المَوْلَجِ فِيهِ نَعَمْ يَجِبُ الوُضُوءُ عَلَى الثَّانِي مُطْلَقًا بِالتَّنْزِعِ وَعَلَى الْأَوَّلِ حَيْثُ لَا مَانِعٌ مِنَ التَّقْضِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِنَّ الذَّكَرَ المَشْقُوقَ الْإِنِّ) فِيهِ نَظَرٌ سَمِ وَتَقَدَّمَ عَنِ النِّهَايَةِ وَشَيْخُنَا مَا يَخَالِفُ ظَاهِرَهُ، وَقَالَ السَّيِّدُ البُصْرِيُّ لَوْ جَعَلَ الحُكْمُ فِي المَشْقُوقِ مُعَلَّقًا بِالتَّسْمِيَةِ لَكَانَ أَقْرَبَ وَأَنْسَبَ بِكَلَامِهِمْ فِي التَّوَاقُضِ فَلَوْ كَانَ أَحَدُ الشَّقَّيْنِ يَسْمَاهُ دُونَ الْآخَرِ أَجَنَّبَ بِالحَشْفَةِ أَيُّ مَا بَقِيَ مِنْهَا أَوْ قَدَّرَهَا مِنْهُ أَيُّ طَوْلًا وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ وَاحِدًا مِنْهُمَا بِهِ لَمْ يَجُنَّبْ بِإِدْخَالِ أَحَدِهِمَا وَلَوْ كُلُّهُ وَلَعَلَّ كَلَامَ النِّهَايَةِ الْمُتَقَدَّمَ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ اه. وَتَقَدَّمَ عَنْ سَمِ عَنْ مَرِّ مَا يُوَافِقُ إِجْمَالَ مَا اسْتَقَرَّ بِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (إِنْ أَدْخَلَ فِيهِ قَدْرَ الذَّاهِبِ الْإِنِّ) يَعْني إِذَا أَدْخَلَ مِنْ أَحَدِ الشَّقَّيْنِ بَعْضَ الحَشْفَةِ الْمَوْجُودَ فِيهِ مَعَ قَدْرِ الْبَعْضِ الْآخَرِ الذَّاهِبِ فِي الشَّقِّ الْآخَرِ مِنْ بَاقِي الشَّقِّ الْأَوَّلِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا بُعْدَ الْإِنِّ) هَذَا مُخَالِفٌ لِإِطْلَاقِ مَا قَدَّمْنَاهُ عَنِ النِّهَايَةِ مِنْ عَدَمِ اغْتِيَارِ إِدْخَالِ قَدْرِ الحَشْفَةِ مَعَ وُجُودِهَا. ☐ قَوْلُهُ: (فِي تَأْثِيرِ قَدْرِ الذَّاهِبِ) أَيُّ مَعَ الْبَعْضِ الْبَاقِي مِنَ الحَشْفَةِ وَقَوْلُهُ وَإِنْ كَانَ أَيُّ الذَّاهِبِ مِنَ الحَشْفَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِإِطْلَاقِهِ) أَيُّ الزَّعْمُ صِلَةُ مَمْنُوعٌ وَقَوْلُهُ لِتَصْرِيحِهِمْ الْإِنِّ سَنَدُ الْمَنْعِ. ☐ قَوْلُهُ: (يُسَمَّى) أَيُّ يُسَمَّى ذَلِكَ الذَّكَرُ أَيُّ الْبَاقِي مِنْهُ ذَكْرًا يَعْني يُعْطَى حُكْمُهُ وَقَوْلُهُ وَلَوْ بَعْدَ قَطْعِهِ أَيُّ قَطَعَ حَشْفَتِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (الْبَاقِي مِنْهُ الْإِنِّ) أَيُّ الْمَوْجُودُ فِي كُلِّ مِنَ الشَّقَّيْنِ فَمِنْ هُنَا بِمَعْنَى فِي ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّهُ صِفَةُ لِقَوْلِهِ كُلُّ الْإِنِّ فَفِيهِ تَوْصِيفُ التَّكْرَةِ بِالمَعْرِفَةِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ أَلْ فِي الْبَاقِي لِلْجِنْسِ فَهُوَ فِي حُكْمِ التَّكْرَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (مِنَ الحَشْفَةِ) بَيَانٌ لِمَا قُفِدَ الْإِنِّ مَشُوبٌ بِبَعْضٍ. ☐ قَوْلُهُ: (لَا بُعْدَ الْإِنِّ) خَبَرٌ قَوْلُهُ كُلُّ الْإِنِّ وَضَمِيرُ تَسْمِيَّتِهَا لَهُ رِعَايَةٌ لِمَعْنَى الْكُلِّ وَإِنْ كَانَتْ خِلَافَ الْغَالِبِ وَقَدْ رَاعَى لَفْظُهُ فِي قَوْلِهِ مِنْهُ فِي مَوْضِعَيْنِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَهِيَ) أَيُّ عِبَارَةُ المَجْمُوعِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَيُّ مَا لَا يَجِبُ الْإِنِّ) أَيُّ فِي الْإِسْتِجَاءِ فَلَوْ غَيَّبَ حَشْفَتَهُ فِي شَفَرِهَا كَانَ كَانَا طَوِيلَيْنِ لَمْ يَجِبِ الْغَسْلُ شَيْخُنَا. ☐ قَوْلُهُ: (قَبْلًا) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ

☐ قَوْلُهُ: (يُقَدَّرُ مِنْ بَاقِي الذَّكَرِ قَدْرُهُ) انْظُرْ صَوْرَتَهُ فِي الطُّوْلِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِنَّ الذَّكَرَ المَشْقُوقَ الْإِنِّ) فِيهِ نَظَرٌ.

أَوْ دُبُرًا وَلَوْ لِسْمَكَةٍ وَمَيِّتٍ وَجَنِيَّةٍ إِنْ تَحَقَّقَ كَعَكْسِهِ عَلَى الْأُوجَةِ فِيهِمَا، وَإِنْ كَانَ نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهًا أَوْ الذَّكَرُ عَلَيْهِ خِرْقَةٌ كَثِيفَةٌ بَلْ وَلَوْ كَانَ فِي قَصْبَةٍ كَمَا أَقْنَى بِهِ بَعْضُهُمْ وَإِنْ نُوزِعَ فِيهِ بَأَنَّ الْأُوجَةَ أَنَّهُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ حُكْمٌ أَصْلًا؛ لِأَنَّ الْقَصْبَةَ فِي مَعْنَى الْخِرْقَةِ إِذَا زَادَتْ كَثَافَتُهَا الشَّامِلُ لَهَا قَوْلُهُمْ وَإِنْ كُثِفَتْ فَلْتَنْطِ الْأَحْكَامُ بِهَا كَهَيِّ. أَمَّا الْخُنْثَى الْمُؤَلَّجُ أَوْ الْمُؤَلَّجُ فِيهِ فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ تَحَقَّقَ كَأَنَّ أَوْلَجَ رَجُلٍ فِي فَرْجِهِ وَهُوَ فِي فَرْجِ امْرَأَةٍ أَوْ دُبُرٍ فَيَجْنِبُ الْمُشْكِلُ يَقِينًا؛ لِأَنَّهُ جَامِعٌ أَوْ جَوْمِعٌ وَالذَّكَرُ الزَّائِدُ إِنْ نَقَضَ مَشَهُ وَجَبَ الْغُسْلُ بِإِيلَاجِهِ.....

وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَجَنِيَّةٍ إِلَى وَإِنْ كَانَ وَقَوْلُهُ وَلَوْ كَانَ إِلَى أَمَّا الْخُنْثَى. □ فَوَدَّ: (أَوْ دُبُرًا) وَلَوْ مِنْ نَفْسِهِ كَانَ أَذْخَلَ ذَكَرَهُ فِي دُبُرِهِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ لَكِنْ لَا حَدَّ عَلَيْهِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَشْتَهِي فَرْجَ نَفْسِهِ شَيْخُنَا وَبِزِمَاوِيِّ وَوَزِيَادِيِّ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ لِسْمَكَةٍ) وَفِي الْبَحْرِ قَالَ أَصْحَابُنَا فِي بَحْرِ الْبُصْرَةِ سَمَكَةٌ لَهَا فَرْجٌ كَفَرْجِ النِّسَاءِ يُولِجُ فِيهَا سَفَهَاءُ الْمَلَاحِينِ فَإِنْ كَانَ لَزِمَ الْغُسْلُ بِالْإِيلَاجِ فِيهَا أَنْتَهَى اهـ. كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (وَمَيِّتٍ) وَغَيْرِ مُمَيِّزٍ وَإِنْ لَمْ يَشْتَهُ وَلَا حَصَلَ إِنْزَالٌ وَلَا قَصْدٌ وَلَا انْتِشَارٌ وَلَا يُعَادُ غُسْلُ الْمَيِّتِ إِذَا أُولِجَ فِيهِ أَوْ اسْتُولِجَ ذَكَرُهُ لِسُقُوطِ تَكْلِيفِهِ كَالْبَهِيمَةِ وَإِنَّمَا وَجِبَ غُسْلُهُ بِالْمَوْتِ تَنْظِيفًا وَإِكْرَامًا لَهُ وَلَا يَجِبُ بِوَطْءِ الْمَيِّتِ حَدَّ كَمَا سَيَأْتِي وَلَا مَهْرٌ نَعَمَ تَفْسُدُ بِهِ الْعِبَادَةُ وَتَجِبُ الْكَفَّارَةُ فِي الصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَكَمَا يُنَاطُ الْغُسْلُ بِالْحَشْفَةِ يَخْصُلُ بِهَا التَّحْلِيلُ وَيَجِبُ الْحَدُّ بِإِيلَاجِهَا وَيَحْرُمُ بِهِ الرِّبْيَةُ وَيَلْزَمُ الْمَهْرُ وَالْعِدَّةُ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَحْكَامِ نِهَآيَةً وَقَوْلُهُ يَخْصُلُ بِهَا أَيَّ إِذَا كَانَتْ مُتَّصِلَةً بِخِلَافِ الْمُبَانَةِ كُرْدِيٍّ عَنِ الْإِيْعَابِ وَتَقَدَّمَ عَنْ عِشْ مِثْلِهِ وَعَنْ سَمِ الرَّشِيدِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. □ فَوَدَّ: (عَلَى الْأُوجَةِ) أَقْرَهُ عِشْ وَجَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا كَمَا مَرَّ.

□ فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ) أَيُّ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولُ بِهِ. □ فَوَدَّ: (نَاسِيًا) أَيُّ أَوْ بِلَا قَصْدٍ أَوْ كَانَ الذَّكَرُ أَشَلَّ أَوْ غَيْرَ مُتَشَبِّهِ خَطِيبٍ زَادَ شَيْخُنَا وَلَوْ حَالَةَ التَّوَمِّ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ كَانَ فِي قَصْبَةٍ الْخ) أَقْرَهُ عِشْ وَجَزَمَ بِهِ الْبُجَيْرِيُّ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْخ) عِلَّةٌ لِلْغَايَةِ. □ فَوَدَّ: (الشَّامِلُ لَهَا) أَيُّ لِيَزِيدَ الْكَثَافَةَ. □ فَوَدَّ: (فَلْتَنْطِ الْأَحْكَامُ الْخ) قَضِيَّتُهُ وَجُوبُ الْمَهْرِ وَثُبُوتُ النَّسَبِ وَحُصُولُ التَّحْلِيلِ بِإِيلَاجِ الذَّكَرِ الْكَائِنِ فِي قَصْبَةٍ لَا مَنَفْعَ لَهَا وَفِيهِ بَعْدُ لَا يَخْفَى وَلَوْ قِيلَ هُنَا بِتَنْظِيرٍ مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ فِي حَاشِيَةٍ وَيَجْرِي ذَلِكَ الْخ لَا يَنْعُدُ بَلْ الَّذِي يَمِيلُ إِلَيْهِ الْقَلْبُ أَنَّ الذَّكَرَ الْمَلْفُوفَ بِخِرْقَةٍ كَثِيفَةٍ لَا مَنَفْعَ لَهَا وَلَا يَحْسُ ذَلِكَ الذَّكَرَ الْمَدْخُولُ فِيهِ كَالذَّكَرِ فِي الْقَصْبَةِ الْمَذْكُورَةِ فَيَجْرِي فِيهِ أَيْضًا نَظِيرُ مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ فَلْيُرَاجِعْ ثُمَّ رَأَيْتُ عِبَارَةَ الْمُغْنَى وَإِيلَاجُ الْحَشْفَةِ بِالْحَائِلِ جَارٍ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ كِلَافْسَادِ الصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَقَوْلُهُ كِلَافْسَادِ الصَّوْمِ وَالْحَجِّ يُؤَيِّدُ مَا قَدَّمْتُهُ. □ فَوَدَّ: (بِهَا كَهَيِّ) أَيُّ بِالْقَصْبَةِ كَالْخِرْقَةِ. □ فَوَدَّ: (أَمَّا الْخُنْثَى) مُحْتَزَّرُ الْوَاضِحِ، وَقَوْلُهُ فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ لَكِنْ يُسْتَحَبُّ وَلَوْ حَذَفَ لَفْظَةً عَلَيْهِ لَكَانَ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ لَا غُسْلَ عَلَى غَيْرِهِ أَيْضًا، عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ عَلَى الْمَوْلِجِ وَلَا عَلَى الْمَوْلِجِ فِيهِ اهـ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ تَحَقَّقَ) أَيُّ مَوْجِبُ الْغُسْلِ.

□ فَوَدَّ: (فِي فَرْجِهِ) أَيُّ قُبْلَهُ خَرَجَ بِهِ مَا إِذَا أُولِجَ غَيْرُهُ فِي دُبُرِهِ فَإِنَّهُ يَجِبُ الْغُسْلُ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِي دُبُرِهِ وَقَوْلُهُ أَوْ دُبُرٍ أَيُّ مُطْلَقًا وَقَوْلُهُ لِأَنَّهُ جَامِعٌ أَيُّ إِنْ كَانَ رَجُلًا بِإِيلَاجِ حَشْفَتِهِ فِي غَيْرِهِ، وَقَوْلُهُ أَوْ جَوْمِعٌ أَيُّ إِنْ كَانَ امْرَأَةً بِإِيلَاجِ غَيْرِهِ فِي قُبْلَهُ شَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (وَالذَّكَرُ الزَّائِدُ الْخ) عِبَارَةُ شَيْخُنَا وَالْقَلْبِيُّ

والأفلا. (وبخروج مني) بتشديد الياء وقد تخفف من مني صب إلى ظاهر الحشفة وفرج البكر أو إلى ما يظهر عند جلوس الثيب على قدميها أي مني الشخص نفسه أول مرة أو مني الرجل من امرأة وطئت في قبلها أو استدخلته وقصت شهوتها بذلك الجماع أو الاستدخال؛ لأنه حينئذ يغلب على الظن اختلاط منيها بالخارج فهو اعتبار للمظنة كالنوم بخلاف ما إذا لم تقضها إذ لا مني لها حينئذ يختلط بالخارج (من طريقه المعتاد) إجماعاً.....

ولو كان له ذكران أصليان أجنب بكل منهما، أو أحدهما أصلي والآخر زائد فإن لم يتميز فالعبرة بهما معاً وإن تميز فالعبرة بالأصلي ولا عبرة بالزائد ما لم يسامت اه. □ فؤد: (ولأفلا) ومر في بحث أسباب الحديث بيان ما يحصل به التقصص مع شروطه كزدي.

□ فؤد (سني): (وبخروج مني) بنظر أم فكر أم احتلام أم غيرها نهاية. □ فؤد: (بتشديد الياء) إلى المثني في المُنْغِي. □ فؤد: (إلى ظاهر الحشفة) إلى قوله أو مني الرجل في النهاية وإلى المثني في حاشية شيخنا.

□ فؤد: (إلى ظاهر الحشفة) قال في العباب أي والنهاية والمُنْغِي وَمَنْ أَحْسَ بَزُولِ مَنِيهِ فَأَمْسَكَ ذَكَرَهُ فَلَمْ يَخْرُجْ فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ حَتَّى لَوْ كَانَ فِي صَلَاةٍ كَمَلَّهَا وَإِنْ حَكَمْنَا بِبُلُوغِهِ بِذَلِكَ أَوْ قُطِعَ وَهُوَ فِيهِ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمُتَفَصِّلِ كَمَا قَالَه الْبَارِزِيُّ وَالْإِسْتَوِيُّ انْتَهَى. وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُ مَا قَالَاهُ وَالْوَجْهُ خِلَافُهُ؛ لِأَنَّ الْمَنِيَّ انْفَصَلَ عَنِ الْبَدَنِ وَمُجَرَّدُ اسْتِتَارِهِ بِمَا انْفَصَلَ مَعَهُ لَا أَثَرَ لَهُ سَمٍ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش وكزدي وقليوبي عبارة شيخنا إلى خارج الحشفة في الرجل فإن لم يخرج من القصة فلا غسل لكن يحكم بالبلوغ بزوله إليها وإن لم يخرج منها حتى لو كان في صلاة أتمها وأجزأته عن فرضه اه.

□ فؤد: (إلى ما يظهر إلخ) أي الذي يجب غسله في الاستنجاء شيخنا. □ فؤد: (أي مني الشخص نفسه) أي بخلاف مني غيره (أول مرة) أي بخلاف ما لو استدخل مني بعد غسله ثم خرج منه لم يجب عليه الغسل شيخنا ونهاية ومُنْغِي. □ فؤد: (أو مني الرجل) إلى المثني أقره ع ش. □ فؤد: (وطئت في قبلها) خرج به ما لو وطئت في دبرها فاغتسلت ثم خرج منها مني الرجل لم يجب عليها إعادة الغسل كما يعلم من التعليل الآتي خطيب وشيخنا. □ فؤد: (أو استدخلته) أي في قبلها. □ فؤد: (فهو إلخ) أي إيجاب الغسل بخروج مني الرجل من امرأة وطئت إلخ. □ فؤد: (بخلاف ما إذا لم تقضها) أي بذلك الوطء أو الاستدخال بأن كانت صغيرة أو نائمة أو بالغة مستيقظة ولم تقص وطرها أو جومعت في دبرها وإن قصت وطرها فلا غسل عليها إيجاب وشيخنا. □ فؤد: (كالنوم) يؤخذ منه نظير ما مر ثم إنه لو أخبرها

□ فؤد: (وبخروج مني) قال في العباب: وَمَنْ أَحْسَ بَزُولِ مَنِيهِ فَأَمْسَكَ ذَكَرَهُ فَلَمْ يَخْرُجْ فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ حَتَّى لَوْ كَانَ فِي صَلَاةٍ كَمَلَّهَا وَإِنْ حَكَمْنَا بِبُلُوغِهِ بِذَلِكَ أَوْ قُطِعَ وَهُوَ فِيهِ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمُتَفَصِّلِ كَمَا قَالَه الْبَارِزِيُّ وَالْإِسْتَوِيُّ اه. وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُ مَا قَالَاهُ وَالْوَجْهُ خِلَافُهُ؛ لِأَنَّ الْمَنِيَّ انْفَصَلَ عَنِ الْبَدَنِ وَمُجَرَّدُ اسْتِتَارِهِ بِمَا انْفَصَلَ مَعَهُ لَا أَثَرَ لَهُ. □ فؤد: (أو استدخلته) هو المتوجه في شرح العباب كشرح الروض وإن كان كلامهم قد يقتضي خلافه.

❦ قوله: (تَحْتَ ضُلْبٍ) قال في شَرْحِ الْعُبَابِ: وَمُنْتَهَاهُ عَجْبُ الذَّنْبِ. ❦ قوله: (وَقَدْ انْسَدَّ الْأَصْلِي) ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ رُجُوعُ هَذَا الْقَيْدِ أَيْضًا لِقَوْلِهِ مِنْ فَرْجٍ زَائِدٍ كَأَحَدٍ فَرْجِي الْخُنْفَى فَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْأَصْلِيِّ بِالنِّسْبَةِ لَهُ الْفَرْجُ الْآخَرُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَصَالَتُهُ مَعْلُومَةً. ❦ قوله: (قِيَاسًا عَلَى مَا مَرَّ فِي الْمُنْفِثِ تَحْتَ الْمِعْدَةِ) قَصَصْتُهُ أَنَّ

المني وإن خَرَجَ دَمًا عَبِيْطًا بِخَاصَّةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ خَوَاصِّهِ الثَّلَاثِ الَّتِي لَا تَوْجَدُ فِي غَيْرِهِ (يَتَدَفَّقُ) وَهُوَ خُرُوجُهُ بِدَفْعَاتٍ وَإِنْ لَمْ يُلْتَذَّ بِهِ وَلَا كَانَ لَهُ رِيحٌ (أَوْ لَذَّةٌ) بِالْمُعْجَمَةِ قَوِيَّةٌ (بِخُرُوجِهِ) وَإِنْ لَمْ يَتَدَفَّقْ لِقَلْبِهِ مَعَ فُتُورِ الذَّكَرِ عَقِبَهُ غَالِيًا (أَوْ رِيحَ عَجِينٍ) أَوْ طَلَعَ نَخْلٍ كَمَا بِأَصْلِهِ وَلَعَلَّهُ سَقَطَ مِنْ نُسَخَتِهِ أَوْ اكْتَفَى بِأَحَدِ النُّظَيْرَيْنِ حَالَ كَوْنِ الْمَنِيِّ (رَطْبًا وَ) رِيحَ (بَيَاضٍ بَيْضٍ) حَالَ كَوْنِ الْمَنِيِّ (جَافًا) وَإِنْ لَمْ يَتَدَفَّقْ وَلَا الثَّدُّ بِخُرُوجِهِ كَأَنْ خَرَجَ مَا بَقِيَ مِنْهُ بَعْدَ الْغُسْلِ (فَلِإِنْ فُقِدَتِ الصِّفَاتُ) يَعْنِي الْخَوَاصَّ الْمَذْكُورَةَ (فَلَا غُسْلَ) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنِيِّ بِخِلَافِ مَا لَوْ فُقِدَ الثَّخَنُ أَوْ الْبَيَاضُ وَوُجِدَ أَحَدُ تِلْكَ الثَّلَاثَةِ نَعَمْ لَوْ شَكَّ فِي شَيْءٍ أَمْنِيٍّ هُوَ أَمْ مَذِيٍّ تَخَيَّرَ وَلَوْ بِالتَّشْهُيِّ فَإِنْ شَاءَ جَعَلَهُ مَنِيًّا

الغُسْلُ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَقَدْ يُجَابُ بِحَمْلِ كَلَامِهِ إِنْ سَلَّمَ أَنَّهُ صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا لَوْ خُلِقَ أَصْلُهُ مُنْسَدًّا هـ. وَيُوجَّهُ الْإِطْلَاقُ بِأَنَّ الصُّلْبَ مَعْدِنُ الْمَاءِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَقَدْ اعْتَمَدَهُ م رَاهـ. سَمِ عِبَارَةُ النَّهَائِيَةِ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَالصُّلْبُ هُنَا كَالْمِعْدَةِ هُنَاكَ قَالَ فِي الْخَادِمِ وَصَوَابُهُ كَتَحْتِ الْمِعْدَةَ هُنَاكَ؛ لِأَنَّ كَلَامَ الْمَجْمُوعِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْخَارِجَ مِنْ نَفْسِ الصُّلْبِ يُوْجِبُ الْغُسْلَ هـ. وَهَوَ كَمَا قَالَ هـ. فَوَدَّ: (الْمَنِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ: وَإِنَّمَا لَزِمَ فِي النَّهَائِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ قَوِيَّةٌ وَقَوْلُهُ كَمَا بِأَصْلِهِ إِلَى حَالِ الْخِ وَإِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ يَقْوَى فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ قَوِيَّةٌ وَقَوْلُهُ لَعَلَّهُ إِلَى حَالِ الْخِ. فَوَدَّ: (عَبِيْطًا) أَي خَالِصًا وَقَوْلُهُ الَّتِي الْخِ صِفَةٌ كَاشِفَةٌ لِلْخَوَاصِّ كُرْدِيٍّ. فَوَدَّ: (قَوِيَّةٌ) لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا التَّشْيِيدِ فِي غَيْرِهِ فَلْيُرَاجِعْ. فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَتَدَفَّقْ) أَي وَلَا كَانَ لَهُ رِيحٌ أَنْظَرِ لِمَ تَرَكَهُ. فَوَدَّ: (مَعَ فُتُورِ الذَّكَرِ الْخِ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ قَلْبِيٍّ.

فَوَدَّ (لِسِيٍّ): (أَوْ رِيحَ عَجِينٍ) أَي لِحِنْطَةٍ وَنَحْوَهَا خَطِيبٌ أَي مِمَّا يُشْبِهُ رَائِحَةَ عَجِينِهِ رَائِحَةً عَجِينِيًّا، وَقَوْلُهُ وَبَيَاضٍ بَيْضٍ أَي لِدَجَاجٍ وَنَحْوِهِ خَطِيبٌ أَي مِمَّا يُشْبِهُ رَائِحَتَهُ رَائِحَتَهَا ع ش. فَوَدَّ: (يَعْنِي الْخَوَاصَّ الْمَذْكُورَةَ) دَفَعَ بِهِ مَا أَوْرَدَ عَلَى الْمُتَنِّ مِنْ لَنْ صِفَاتِ مَنِيِّ الرَّجُلِ الْبَيَاضُ وَالثَّخَنُ مَعَ وَجُوبِ الْغُسْلِ بَانْتِفَائِهِمَا عَنْهُ وَيُفْهَمُ ذَلِكَ مِنْ حَمْلِ أَلْ فِي الْمُتَنِّ عَلَى الْعَهْدِ الذَّكَرِيِّ ع ش. فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ فَقَدَ الثَّخَنُ أَوْ الْبَيَاضُ) أَي فِي مَنِيِّ الرَّجُلِ وَالرَّقَّةُ وَالْإِضْفِرَارَ فِي مَنِيِّ الْمَرْأَةِ شَرْحٌ بِأَفْضَلِ اعْلَمْ أَنَّ الْغَالِبَ فِي مَنِيِّ الرَّجُلِ الثَّخَانَةُ وَالْبَيَاضُ وَفِي مَنِيِّهَا الرَّقَّةُ وَالصُّفْرَةُ وَلَكِنْ لَيْسَ ذَلِكَ مِنْ خَوَاصِّ الْمَنِيِّ؛ لِأَنَّهُمَا تَوْجَدُ فِي غَيْرِهِ كَالرَّقَّةِ فِي الْمَذِيٍّ وَالثَّخَنِ فِي الْوَدِيِّ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ عَدَمُهَا لَا يَنْفِيهِ وَوُجُودُهَا لَا يَقْتَضِيهِ فَقَدْ يَحْمَرُّ مَنِيُّ الرَّجُلِ لِكَثْرَةِ الْجِمَاعِ وَقَدْ يَرِقُ أَوْ يَصْفَرُّ مِنْهُ لِمَرَضٍ وَقَدْ يَبْيَضُّ مَنِيُّ الْمَرْأَةِ لِفَضْلِ قَوَّتِهَا كُرْدِيٍّ. فَوَدَّ: (لَوْ شَكَّ فِي شَيْءٍ الْخِ) كَانَ اسْتَيْقَظَ وَوَجَدَ الْخَارِجَ مِنْهُ أَبْيَضَ ثَخِينًا نِهَائِيًّا.

فَوَدَّ: (لَوْ بِالتَّشْهُيِّ) أَي لَا بِالْإِجْتِهَادِ وَإِذَا اسْتَهْتَتْ نَفْسُهُ وَاحِدًا مِنْهُمَا فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَمَّا اخْتَارَهُ سَوَاءً

الْخَارِجَ مِنْ نَفْسِ الصُّلْبِ لَا أَثَرَ لَهُ كَالْخَارِجِ مِنَ الْمِعْدَةِ ثُمَّ وَاعْتَزَّضَهُ الرَّزْكَشِيُّ كَالِاسْتَنْوِيِّ بِأَنَّ كَلَامَ الْمَجْمُوعِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْخَارِجَ مِنْ نَفْسِ الصُّلْبِ يُوْجِبُ الْغُسْلَ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ. وَقَدْ يُجَابُ بِحَمْلِ كَلَامِهِ إِنْ سَلَّمَ أَنَّهُ صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا لَوْ خُلِقَ أَصْلُهُ مُنْسَدًّا هـ. وَقَدْ يُوْجَّهُ الْإِطْلَاقُ بِأَنَّ الصُّلْبَ مَعْدِنُ الْمَاءِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَقَدْ اعْتَمَدَهُ م ر.

وَاعْتَسَلَ أَوْ مَذْيَا وَعَسَلَهُ وَتَوَضَّأَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَتَى بِأَحَدِهِمَا صَارَ شَاكًّا فِي الْآخَرِ وَلَا إِيْجَابَ مَعَ الشُّكِّ وَإِنَّمَا لَزِمَ مَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ صَلَاتَيْنِ فَعَلَهُمَا لِيَتَيَقَّنَ لُزُومَهُمَا لَهُ فَلَا يَبْرَأُ مِنْهُمَا إِلَّا بِتَقْيِينٍ وَمَنْ مَعَهُ إِذَا مُخْتَلَطٌ تَزَكِيَّةُ الْأَكْثَرِ لِشُهُولَةِ الْعِلْمِ بِالسَّبِيلِ نَعَمْ يَقْوَى وَزُودُ قَوْلِهِمْ لَوْ شَكَّ هَلْ عَلَيْهَا عِدَّةٌ طَلَاقٍ أَوْ وَفَاةٌ لَزِمَهَا الْأَكْثَرُ أَوْ شَكَّ هَلْ زَكَاتُهُ بَقَرَةٌ أَوْ شَاةٌ أَوْ دَرَاهِمُ لَزِمَهُ الْكُلُّ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنْ مَبْنَى الْعِدَّةِ عَلَى الْإِحْتِيَاظِ وَالِاسْتِظْهَارِ لِبِرَاءَةِ الرَّجِيمِ مَا أَمَكَّنَ وَمَنْ ثَمَّ وَجَبَ فِيهَا التَّكْرُرُ مَعَ الْإِكْتِفَاءِ فِي أَصْلٍ مَقْصُودِهَا بَدُونَهُ وَبِأَنْ مَا ذُكِرَ فِي الزَّكَاةِ إِنَّمَا يُتَّبَعُ فِيْمَنْ مَلَكَ الْكُلُّ وَشَكَّ فِي إِخْرَاجِ بَعْضِ أَنْوَاعِهِ وَحِينَئِذٍ هُوَ كَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ صَلَاتَيْنِ فِيمَا ذُكِرَ فِيهِ وَيَلْزَمُهُ سَائِرُ أَحْكَامِ مَا اخْتَارَهُ.....

فَعَلَهُ أَوْ لَمْ يَفْعَلْهُ وَلَا يُعِيدُ مَا صَلَّاهُ نَعَمْ إِنْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ غَيْرُ مَا اخْتَارَهُ بَعْدَ أَنْ صَلَّى صَلَوَاتٍ وَجَبَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ تِلْكَ الصَّلَوَاتِ فَإِنْ تَيَقَّنَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْعُسْلِ فِي صَوْرَتِهِ لِجَزْمِهِ بِالنِّيَّةِ بُجَيْرِمِيٍّ وَشَيْخُنَا فِي سَمْعٍ وَعَشٍ مِثْلُهُ إِلَّا أَنَّهُمَا سَكَنَّا عَنْ وَجُوبِ إِعَادَةِ الصَّلَوَاتِ فِيمَا إِذَا تَيَقَّنَ خِلَافَ مَا اخْتَارَهُ لَظْهُورِهِ. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ إِذَا أَتَى الْإِلْحَ) عِبَارَةُ الْخَطِيبِ لِأَنَّهُ إِذَا أَتَى بِمُقْتَضَى أَحَدِهِمَا بَرِيٍّ مِنْهُ يَقِينًا، وَالْأَصْلُ بَرَاءَتُهُ مِنَ الْآخَرِ وَلَا مُعَارَضَ لَهُ بِخِلَافٍ مَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ صَلَاتَيْنِ حَيْثُ يَلْزَمُهُ فَعَلُهُمَا لِاشْتِغَالِ ذِمَّتِهِ بِهِمَا جَمِيعًا وَالْأَصْلُ بَقَاءُ كُلِّ مِنْهُمَا وَقِيلَ يَلْزَمُهُ الْعَمَلُ بِمُقْتَضَى كُلِّ مِنْهُمَا احتياطًا قِيَاسًا عَلَى مَا قَالُوهُ فِي الزَّكَاةِ مِنْ وَجُوبِ الْإِحْتِيَاظِ بِتَزَكِيَّةِ الْأَكْثَرِ ذَهَبًا وَفِضَّةً فِي الْإِنَاءِ الْمُخْتَلَطِ مِنْهُمَا إِذَا جَهِلَ قَدْرُ كُلِّ مِنْهُمَا وَأَجَابَ الْأَوَّلُ بِمَنْعِ الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّ الْيَقِينَ ثَمَّ مُمَكِّنٌ بِسَبَبِهِ بِخِلَافِهِ هُنَا هـ. بِحَذْفٍ.

□ فَوُدَّ: (مُخْتَلَطٌ) أَيِ مَصْصُوعٌ مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ. □ فَوُدَّ: (وَجَبَ فِيهَا) أَيِ فِي الْعِدَّةِ وَقَوْلُهُ فِي أَصْلٍ مَقْصُودِهَا وَهُوَ الْعِلْمُ بِبِرَاءَةِ الرَّجِيمِ (بَدُونِهِ) أَيِ بَدُونِ تَكَرُّرِ الْحَيْضِ. □ فَوُدَّ: (وَحِينَئِذٍ هُوَ) أَيِ مَنْ شَكَّ فِيمَا عَلَيْهِ مِنَ الزَّكَاةِ. □ فَوُدَّ: (فِيمَا ذُكِرَ الْإِلْحَ) أَيِ فِي تَيَقُّنِ لُزُومِ الْجَمِيعِ وَعَدَمِ الْبِرَاءَةِ مِنْهُ إِلَّا بِتَقْيِينٍ وَهُوَ آدَاءُ الْكُلِّ. □ فَوُدَّ: (وَيَلْزَمُهُ سَائِرُ أَحْكَامِ مَا اخْتَارَهُ) خِلَافًا لِلْمُعْنَى وَالنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُمَا وَإِذَا اخْتَارَ أَنَّهُ مَنِيٌّ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ قَبْلَ اغْتِسَالِهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْجُنُبِ مِنَ الْمُكْحَلِ فِي الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ لِلشُّكِّ فِي الْجَنَابَةِ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخِي هـ. وَمَا قَالَهُ الشَّارِحُ هُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّيْخَانِ عِبَارَةً سَمَّ قَوْلُهُ وَيَلْزَمُهُ سَائِرُ أَحْكَامِ الْإِلْحَ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ إِذَا اخْتَارَ كَوْنَهُ مَذْيَا لَزِمَهُ غَسْلُ مَا أَصَابَ بَدَنَهُ أَوْ ثَوْبَهُ وَبِهِ صَرَّحَ الشَّيْخَانِ عِبَارَةً الرُّوضَةِ فَإِنْ اخْتَارَ الْوُضُوءَ وَجَبَ التَّرْتِيبُ فِيهِ وَغَسَلَ مَا أَصَابَهُ وَقِيلَ لَا يَجِبَانِ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ انْتَهَى وَعِبَارَةُ الشَّرْحِ الصَّغِيرِ فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَيِ الْأَصَحِّ وَهُوَ التَّخْيِيرُ إِذَا تَوَضَّأَ وَجَبَ أَنْ يَغْسِلَ مَا أَصَابَهُ ذَلِكَ الْبَلَلُ مِنْ بَدَنِهِ وَالثَّوْبِ الَّذِي يَسْتَضْحِجُهُ؛ لِأَنَّ عَلَى تَقْدِيرِ وَجُوبِ الْوُضُوءِ يَكُونُ الْخَارِجُ نَجَسًا وَفِيهِ ضَعْفٌ انْتَهَى وَقَضِيَّتُهُ أَيْضًا إِذَا اخْتَارَ كَوْنَهُ لَمْ مَنِيًّا حَرُمَ قَبْلَ الْإِغْتِسَالِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْجُنُبِ لَكِنْ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِخِلَافِهِ فَقَالَ: لَوْ اخْتَارَ كَوْنَهُ مَنِيًّا لَمْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْإِغْتِسَالِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْجُنُبِ لِلشُّكِّ فِي

□ فَوُدَّ: (وَيَلْزَمُهُ سَائِرُ أَحْكَامِ مَا اخْتَارَهُ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ إِذَا اخْتَارَ كَوْنَهُ مَذْيَا لَزِمَهُ غَسْلُ مَا أَصَابَ بَدَنَهُ أَوْ ثَوْبَهُ

ما لم يرجع عنه على الأوجه وحينئذ فيحتمل أنه يعمل بقضية ما رجع إليه في الماضي أيضًا وهو الأحوط.....

الجنابة انتهت وقضية هذا إذا قلنا بالتخيير واختار كونه مذنبًا لم يلزمه غسل ما أصاب ثوبه أو بدنه منه حتى رأس ذكره؛ لأن الأصل طهارته لكن تقدم تصريح الشرح الصغير بخلافه وقد يجاب بالفرق بأنما أوجبنا غسل ما أصابه لأجل الصلاة؛ لأن مقتضى اختيار كونه مذنبًا أنه نجس فلا تصح نية الصلاة مع وجوده للتردد فيها وأما قراءة القرآن والمكث بالمسجد فأمران منفصلان عن الصلاة فلا مقتضى لتحريمهما مع الشك فليتأمل، نعم قياس ما أفتى به أنه لو مس به شيئًا خارجًا لا يتنجس إذ لا نتجس بالشك اهـ. بحذف. هـ قوله: (ما لم يرجع إلخ) قضيته أن له الرجوع عما اختاره وهو ظاهر إذ التقيض إلى خيرته يقتضي ذلك نهاية قال البجيرمي والمعتد أن له الرجوع عما اختاره وإن فعله كما في ع ش ولا إعادة عليه لما صلاه المغني اهـ. هـ قوله: (وحيثئذ) أي حين إذ رجع عما اختاره. هـ قوله: (في الماضي) متعلق بيعمل يعني بالنسبة لما فعله فيما مضى في الاختيار الأول وقوله أيضًا أي كالمستقبل.

وبه صرح الشيخان وذكر المسألة في باب الوضوء آخر الفروض وعبارة الروضة فإن اختار الوضوء وجب الترتيب فيه وغسل ما أصابه وقيل لا يجبان وليس بشيء اهـ. وعبارة الشرح الصغير فعلى هذا الوجه أي الأصح وهو التخيير إذا توضح وجب أن يغسل ما أصاب ذلك البلل من بدنه والثوب الذي يستصحبه؛ لأن تقدير وجوب الوضوء بكون الخارج نجسًا وفيه وجه ضعيف اهـ وقضيته أنه إذا اختار كونه منيًا حرم قبل الإغتسال ما يخرم على الجنب لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملي بخلافه فقال لو اختار كونه منيًا لم يخرم عليه قبل اغتساله ما يخرم على الجنب للشك في الجنابة ولهذا من قال بوجوب الإحتياط بفعل مقتضى الحديثين لا يوجب عليه غسل ما أصاب ثوبه لأن الأصل طهارته اهـ وقضية هذا أننا إذا قلنا بالتخيير واختار كونه مذنبًا لم يلزمه غسل ما أصاب ثوبه منه؛ لأن الأصل طهارته بل قضية هذا عدم وجوب غسل ما أصاب بدنه منه أيضًا حتى رأس ذكره لذلك لكن تقدم تصريح الشرح الصغير بخلافه وعبارة الروضة في حكاية القائل بالإحتياط ما نصه والثاني يجب الوضوء وغسل سائر البدن وغسل ما أصابه البلل اهـ فليُنظر مع قول شيخنا ولهذا إلخ نعم في شرح الروض ما يوافقه ويجاب بأنه لا مخالفة للفرق بين الثوب والبدن؛ لأن الثوب منفصل بقي أن ما أفتى به شيخنا يُشكل بوجوب الوضوء وغسل ما أصاب بدنه أو ثوبه منه إذا اختار كونه مذنبًا، وجه الإشكال أننا لا نتجس بالشك أيضًا ويجاب بالفرق بأنما أوجبنا غسل ما أصابه لأجل الصلاة؛ لأن مقتضى اختيار كونه مذنبًا أنه نجس فلا تصح نية الصلاة مع وجود التردد فيها أما مع قطع النظر عن الصلاة فلا يجب غسل ما أصابه بل التجاسة المحققة لا يجب غسلها إلا للصلاة. وأما قراءة القرآن والمكث في المسجد فأمران منفصلان عن الصلاة فلا مقتضى لتحريمهما مع الشك فليتأمل نعم قياس ما أفتى به أنه لو مس به شيئًا خارجًا لا يتنجس إذ لا نتجس بالشك.

وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ بِهَا إِلَّا فِي الْمُسْتَقْبَلِ لِأَنَّهُ التَزَمَ قَضِيَّةَ الْأَوَّلِ بِفِعْلِهِ بِمُوجِبِهِ فَلَمْ يُؤَثِّرِ
الرُّجُوعُ فِيهِ.
(تَنْبِيْهٌ) هَلْ غَيْرُ الْخَارِجِ مِنْهُ ذَلِكَ مِثْلُهُ فِي التَّخْيِيرِ الْمَذْكُورِ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يَلْزَمُ كُتْلًا الْجَرِي عَلَى

قوله: (وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ بِهَا إِلَّا فِي الْمُسْتَقْبَلِ) هَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ سَمِ عَلَى حَجِّ اهـ. ع ش وَجَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا عِبَارَتَهُ
وَلَهُ الرُّجُوعُ عَنِ الْإِخْتِيَارِ الْأَوَّلِ وَيَخْتَارُ خِلَافَهُ وَلَا يُعِيدُ مَا فَعَلَهُ بِالْأَوَّلِ اهـ. قوله: (تَنْبِيْهٌ) (لِخ) اعْلَمْ أَنَّ
الْوَجْهَ أَنَّ غَيْرَ الْخَارِجِ مِنْهُ لَا يَلْزَمُهُ تَخْيِيرٌ وَأَنَّهُ إِذَا أَصَابَ الْخَارِجَ لَا يَلْزَمُهُ غَسْلُهُ وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ
مَذْيٌ كَسَائِرِ مَا يُصِيبُهُ مِمَّا يَتَرَدَّدُ فِي أَنَّهُ نَجَاسَةٌ أَوْ يَظُنُّهُ نَجَاسَةً؛ لِأَنَّا لَا نُنْجِسُ بِالشَّكِّ الْمُرَادُ بِهِ فِي غَالِبِ
أَبْوَابِ الْفَقْهِ مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ وَأَنَّهُ لَوْ اخْتَارَ الْخَارِجَ مِنْهُ أَنَّهُ مَذْيٌ وَاعْتَسَلَ وَلَمْ يَغْسِلْ مَا أَصَابَهُ مِنْهُ صَحَّ لِغَيْرِهِ
أَنْ يَقْتَدِيَ بِهِ وَإِنْ أَصَابَهُ هُوَ مِنَ الْخَارِجِ أَيْضًا وَلَمْ يَغْسِلْهُ؛ لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنَّهُ شَاكٌّ فِي أَنَّ مَا أَصَابَهُمَا هَلْ
هُوَ نَجَسٌ أَوْ لَا أَوْ ظَنٌّ أَنَّهُ نَجَسٌ وَلَا يَقْضِرُهُ ذَلِكَ فِي صِحَّةِ صَلَاتِهِ وَصِحَّةِ اقْتِدَائِهِ بِذَلِكَ الْإِمَامِ لِأَنَّا لَا
نُنْجِسُ بِالشَّكِّ كَمَا مَرَّ وَأَنَّهُ لَوْ اخْتَارَ الْخَارِجَ مِنْهُ أَنَّهُ مَذْيٌ وَغَسَلَهُ لَمْ يَصِحَّ اقْتِدَاؤُهُ بِمَنْ أَصَابَهُ ذَلِكَ
الْخَارِجُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ الزَّامَهُ الْعَمَلَ بِمُقْتَضَى اخْتِيَارِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْهُ وَمُقْتَضَى اخْتِيَارِهِ أَنَّ إِمَامَهُ
مُتَنَبِّحٌ فَلَا يَصِحُّ اقْتِدَاؤُهُ بِهِ وَيَتَّقَى الْكَلَامُ فِيمَا لَوْ أَصَابَ غَيْرَ الْخَارِجِ مِنْهُ ذَلِكَ الشَّيْءُ مِنَ الْخَارِجِ أَوْ لَمْ
يُصِبه مِنْهُ شَيْءٌ وَأَرَادَ الْإِقْتِدَاءَ بِالْخَارِجِ مِنْهُ ذَلِكَ الْمُخْتَارُ أَنَّهُ مَذْيٌ وَلَمْ يَغْسِلْهُ وَالْوَجْهَ عَدَمُ صِحَّةِ
الْإِقْتِدَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَقِدُ عَدَمَ انْعِقَادِ صَلَاتِهِ لَاغْتِقَادِ تَنْجِيْسِهِ بِاخْتِيَارِهِ أَنَّهُ مَذْيٌ بِخِلَافِ مَا لَوْ غَسَلَهُ فَيَصِحُّ
الْإِقْتِدَاءُ بِهِ وَلَوْ مِمَّنْ أَصَابَهُ مِنْهُ شَيْءٌ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ غَسْلُهُ مُطْلَقًا وَبِذَلِكَ كُلُّهُ مَعَ التَّأَمُّلِ يُنْظَرُ فِيمَا ذَكَرَهُ
الْشَّارِحُ فِي هَذَا التَّنْبِيْهِ سَمِ. قوله: (فِي التَّخْيِيرِ) الْأَوَّلَى فِي التَّخْيِيرِ. قوله: (وَعَلَيْهِ) أَي عَلَى أَنَّهُ مِثْلُهُ فِي

(فَرْغٌ): عَمِلَ بِمُقْتَضَى مَا اخْتَارَهُ ثُمَّ بَانَ الْحَالُ عَلَى وَفْقِ مَا اخْتَارَهُ فَيُتَجَرَّهَ أَنْ يُجَزَّزَهُ أَخْذًا مِمَّا فَرَّقُوا بِهِ
بَيْنَ عَدَمِ الْإِجْرَاءِ إِذَا بَانَ الْحَالُ فِي وُضُوءِ الْإِحْتِيَاظِ وَالْإِجْرَاءِ إِذَا بَانَ الْحَالُ فِي مَسْأَلَةِ الْمُشْتَبِهَةِ بِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ
فِي وُضُوءِ الْإِحْتِيَاظِ. قوله: (وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ بِهَا) وَهُوَ الْأَوْجَهُ. قوله: (تَنْبِيْهٌ) هَلْ غَيْرُ الْخَارِجِ مِنْهُ
ذَلِكَ مِثْلُهُ فِي التَّخْيِيرِ الْمَذْكُورِ) لَيْسَ الْمُرَادُ التَّخْيِيرَ عَلَى الْوَجْهِ الْمُرَادِ فِي الْخَارِجِ مِنْهُ ذَلِكَ إِذْ لَا يُعْقَلُ
الْقَوْلُ بِأَنَّهُ إِذَا اخْتَارَ أَنَّهُ مَذْيٌ اغْتَسَلَ أَوْ مَذْيٌ غَسَلَ مَا أَصَابَهُ فَتَأَمَّلْهُ لَكِنْ قَدْ يَمْنَعُ دَعْوَى عَدَمِ التَّعَقُّلِ
الْمَذْكُورِ بِالنَّسْبَةِ لِاخْتِيَارِ أَنَّهُ مَذْيٌ إِذْ قَدْ يُصِيبُهُ مِنْهُ شَيْءٌ وَيَخْتَارُ أَنَّهُ مَذْيٌ فَلْيَتَأَمَّلْ وَاعْلَمْ أَنَّ الْوَجْهَ أَنَّ غَيْرَ
الْخَارِجِ مِنْهُ لَا يَلْزَمُهُ تَخْيِيرٌ وَأَنَّهُ إِذَا أَصَابَهُ الْخَارِجَ لَا يَلْزَمُهُ غَسْلُهُ وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ مَذْيٌ كَسَائِرِ مَا
يُصِيبُهُ مِمَّا يَتَرَدَّدُ فِي أَنَّهُ نَجَاسَةٌ أَوْ يَظُنُّهُ نَجَاسَةً فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ غَسْلُهُ؛ لِأَنَّا لَا نُنْجِسُ بِالشَّكِّ الْمُرَادُ بِهِ فِي
غَالِبِ أَبْوَابِ الْفَقْهِ مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ وَأَنَّهُ لَوْ اخْتَارَ الْخَارِجَ مِنْهُ أَنَّهُ مَذْيٌ وَاعْتَسَلَ وَلَمْ يَغْسِلْ مَا
أَصَابَهُ مِنْهُ صَحَّ لِغَيْرِهِ أَنْ يَقْتَدِيَ بِهِ وَإِنْ أَصَابَهُ هُوَ مِنَ الْخَارِجِ أَيْضًا وَلَمْ يَغْسِلْهُ؛ لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنَّهُ شَاكٌّ
فِي أَنَّ مَا أَصَابَهُ وَأَصَابَ إِمَامَهُ هَلْ هُوَ نَجَسٌ أَوْ لَا وَذَلِكَ لَا أَثَرَ لَهُ؛ لِأَنَّا لَا نُنْجِسُ بِالشَّكِّ كَمَا لَوْ أَصَابَهُ أَوْ
أَصَابَ إِمَامَهُ أَوْ أَصَابَهُمَا شَيْءٌ آخَرُ شَكٌّ فِي أَنَّهُ نَجَسٌ أَوْ لَا أَوْ ظَنٌّ أَنَّهُ نَجَسٌ فَإِنَّهُ لَا يَقْضِرُهُ ذَلِكَ فِي صِحَّةِ

قضية ما اختاره حتى لو اختار صاحبه أنه مذئ والآخر أنه مني لم يقتد به؛ لأنه جُنب بحسب ما اختاره لم أر في ذلك شيئاً والذي ينفذ أن الثاني لا يلزمه غسل ما أصابه منه للشك وأنه لا يقتدي به في الصورة الأخيرة ويتخير أيضاً خشي بإيلاجه في دُبر ذكر ولا مانع من النقض أو في دُبر خشي أولج ذكره في قبله كما بينته في شرح العباب مع رد ما وقع للزركشي من وهم

التخير المذكور. □ فؤد: (صاحبه) أي من خرج منه ذلك الشيء وقوله والآخر أي من لم يخرج منه ذلك الشيء. □ فؤد: (لأنه) أي صاحبه وقوله اختاره أي الآخر وقوله أن الثاني أي الآخر الذي اختار أن الخارج مني. □ فؤد: (لا يلزمه إلخ) وافقه سم كما مرّ آنفاً. □ فؤد: (وأنه) أي الثاني (لا يقتدي به) أي بصاحب الخارج وقوله في الصورة إلخ أي فيما إذا تخالف اختيارهما وتقدم عن سم ما يخالفه وفي الكردني عن الهاتفي أن ما قاله الشارح هو الأصوب قياساً على عدم جواز اقتداء من أخذ أحد الإناءين المشتهين بظن الطهارة وتوضاً منه بالذي أخذ الآخر منهما بظن الطهارة أيضاً لاغتياده نجاسة إناء صاحبه وعلى عدم جواز الإقتداء بمخالفه في الاجتهاد في جهة القبلة فتدبر اه. أقول وقوله قياساً إلخ ظاهر المنع لظهور الفرق بين المشكوك فيه والمظنون بالاجتهاد الذي نزل الشارح منزلة اليقين.

□ فؤد: (الأخيرة) الأولى المذكورة. □ فؤد: (ويتخير إلخ) أي بين الوضوء والغسل معني. □ فؤد: (في) دُبر ذكر إلخ) أي لأنه أي الخشي إما جُنب بتقدير ذكوره أو مُحَدَث بتقدير أنوثته خطيب أي باللمس، وأما الذكر فيأتي في قوله وكذا يتخير إلخ. □ فؤد: (ولا مانع من النقض) أي بلمسه بأن لم يكن هناك مخرومة ولا على الذكر حائل وإلا لم يجب شيء بجبرمي. □ فؤد: (أو في دُبر خشي إلخ) لأنهما إما جُنبان بتقدير ذكورتهم أو ذكورة أحدهما لوجود الإيلاج فيهما في فرج أصلي بذكر أصلي وإما مُحَدَثان بتقدير أنوثتهما بالتزنج من الدُبر والفرج سم وفيه ما لا يخفى وصوابه كما في المعني؛ لأنه إما جُنب بتقدير ذكوره ذكرًا كان الآخر أو أنثى وبتقدير أنوثته وذكورة الآخر أو مُحَدَث بتقدير أنوثتهما. □ فؤد: (أو في) دُبر خشي أولج ذكره إلخ) وأما إيلاجه في قبل خشي أو في دُبره ولم يولج الآخر في قبله فلا يوجب عليه أي المولج شيئاً خطيب أي لاحتمال أنوثته وكذا لا شيء على المولج فيه في الأولى لاحتمال ذكوره

صلاته وصحة اقتدائه بذلك الإمام وأنه لو اختار الخارج منه أنه مذئ وغسله لم يصح اقتدائه بمن أصابه ذلك الخارج ولم يغسله؛ لأن الشرع ألزمه بمقتضى اختياره وإن لم يتحققه ومقتضى اختياره أن إمامه متنجس فلا يصح اقتدائه به ويبقى الكلام فيما لو أصاب غير الخارج منه ذلك شيء من الخارج أو لم يصبه منه شيء وأراد الإقتداء بالخارج منه ذلك إذا اختار أنه مذئ ولم يغسله والوجه عدم صحة الإقتداء؛ لأنه يعتد عدم انعقاد صلاته لاغتياده تنجسه باختياره أنه مذئ بخلاف ما لو غسله فيصح الإقتداء به ولو بمن أصابه منه شيء؛ لأنه لا يلزمه غسله مطلقاً وبذلك كله مع التأمل ينظر فيما ذكره الشارح في هذا التبيين. □ فؤد: (أو في دُبر خشي إلخ) أي لأنهما إما جُنبان بتقدير ذكورتهم أو ذكورة أحدهما لوجود الإيلاج فيهما في فرج أصلي بذكر أصلي وإما مُحَدَثان بتقدير أنوثتهما بالتزنج من الدُبر

فيه وكذا يتخيز المولج فيه أيضًا ولو رأى منيًا مُحَقَّقًا في نحو ثوبه لزمه الغسل وإعادة كُلِّ صلاةٍ تيقننها بعده ما لم يُحْتَمَلْ أي عادةً فيما يظهرُ خُدوثه من غيره (والمراة كرجل) فيما مرَّ من حصول جنائبيها بالإيلاج وخروج المنى ومن أن منيها يُعرف بإحدى الخواص الثلاث على المُعْتَمَدِ نعم الغالب في منيها الرقة والصفرة وظاهرُ المثني حصرُ الموجب فيما ذُكِرَ وهو كذلك وتخيُّرُ المُستَحاضَةِ ليس هو الموجب بل احتمالُ انقطاع الحيض كما يأتي وتنجسُ جميع البدن إنما يُوجب إزالة النجاسة ولو بكشط الجلد. (ويحرمُ بها) أي الجنابة وإن تجرَّدت عن الحدث الأصغر.....

وأما في الثانية فَيَنْقُضُ وضوءه بالتزنجير مي. □ فؤد: (وكذا يتخيز المولج فيه إلخ) اغترضه البلقيني في الأولى بأن حدته مُحَقَّقٌ بالتزنجير سواء كان المولج ذكراً أو أنثى وبالملاسة أيضاً على تقدير أنوثته وليس هو كمن شك في خارج إلخ؛ لأنه لم يتحقق أحد الأمرين بعينه بخلاف هذا قال فالصواب أنه يلزمه الوضوء دون الغسل لشكه في موجهه فَيَتَعَيَّنُ حملُ كلاميهما على إجراء الخلاف في الخثنى فقط؛ لأنه هو الدائر بين الجنابة والحدث إذ لم يتحقق أحدهما بعينه سم. □ فؤد: (فَيَتَعَيَّنُ إلخ) هذا ظاهر لو أراد بالخثنى فقط المولج بالكسر بخلاف ما إذا أراد به المولج فيه في الصورة الثانية كما يفهمه قوله في الأولى فإن حدته مُحَقَّقٌ فيها أيضاً بالتزنجير كما هو ظاهر. □ فؤد: (ولو رأى) إلى قوله نعم في المعنى والنهاية.

□ فؤد: (في نحو ثوبه) أي أوفراشه ولو بظاهره مُعْنَى وأسنى وإعباب وشرح بأفضل وهو قضية إطلاق التَّحْفَةِ وقيدته النهاية بباطن الثوب وفاقاً للماوردي وجرى عليه القليوبي وغيره ويُمكن رفع الخلاف بحمل كلام الأولين على ما إذا لم يُحْتَمَلْ كونه من غيره والآخرين على ما إذا احتمله كما يورم إلى ذلك كلامهم كزدي وقوله: (وَيُمْكِنُ إلخ) في ع ش ما يوافقه. □ فؤد: (لزمه الغسل) وإن لم يتذكر احتلاماً نهائياً. □ فؤد: (وإعادة كُلِّ صلاةٍ إلخ) أي مكتوبة ويثدب له إعادة ما احتمل أنه فيها كما لو نام مع من يُمكن كونه منه ولو نادراً كالصبي بعد تسع فإنه يثدب لهما الغسل والإعادة نهائياً ومُعْنَى.

□ فؤد: (ما لم يُحْتَمَلْ أي عادةً إلخ) بأن نام في ثوب أو فراش وحده أو مع من لا يُمكن كونه منه كالمسوح نهائياً. □ فؤد: (أي الجنابة) ولم يقل أي المذكورات حتى تشمل الحيض والنفاس والحكم صحيح؛ لأن من المذكورات الموت ولا يتأتى فيه ذلك ولأن إطلاق جواز العبور مُخْتَصَّ بالجنب ولا يجوز في الحيض والنفاس إلا مع أمن التلويث؛ ولأنه ذكرَ مُحَرَّمَاتِ الحيض في بابهِ فلو عَمَّ هنا لزم

والفرج. □ فؤد: (المولج فيه) اغترضه البلقيني في الأولى بأن حدته مُحَقَّقٌ بالتزنجير سواء كان المولج ذكراً أو أنثى وبالملاسة أيضاً على تقدير أنوثته وحيثيذ فليس هو كمن شك في خارج هل هو مني أو مدني؛ لأن ذلك لم يتحقق أحد الأمرين بعينه بخلاف هذا. قال: فالصواب أنه يلزمه الوضوء دون الغسل لشكه في موجهه فَيَتَعَيَّنُ حملُ كلاميهما على إجراء الخلاف في الخثنى فقط؛ لأنه هو الدائر بين الجنابة والحدث إذ لم يتحقق أحدهما بعينه. □ فؤد: (ويحرمُ بها) أي الجنابة فإن قيل هلا قال أي المذكورات

ويأتي ما يحرم بالحَيْضِ في بابه (ما حُرِّمَ بالْحَدَثِ) وَمَرَّ في بابه (وَالْمُكْتِ) وهل ضابطه هنا كما في الاعتكاف أو يكتفى هنا بأدنى طمأنينة لأنه أغلظ، كُلُّ مُحْتَمَلٍ والثاني أقرب أو التردد من مُسْلِمٍ.....

التَّكَرُّرُ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي مَا يَحْرُمُ بِالْحَيْضِ إِلَخ) وَكَذَا النَّفَاسُ وَأَمَّا الْمَوْتُ فَلَا يَتَأْتِي فِيهِ مَا ذَكَرَ رَشِيدِي.

□ قَوْلُ (النَّسْبِ): (وَالْمُكْتِ إِلَخ) وَيُظْهَرُ أَنَّهُ صَغِيرَةٌ كَذَخَالِ النَّجَاسَةِ وَالصَّبِيَّانِ وَالْمَجَانِينِ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ عَدَمِ الْأَمْنِ شَوْبَرِي. □ قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي أَقْرَبُ) وَيُوجِّهُ بَأَنَّهُمْ إِنَّمَا اعْتَبَرُوا فِي الْإِعْتِكَافِ الزِّيَادَةَ؛ لِأَنَّ مَا دُونَهَا لَا يُسَمَّى اعْتِكَافًا وَالْمَدَارُ هُنَا عَدَمُ تَعْظِيمِ الْمَسْجِدِ بِالْمُكْتِ مَعَ الْجَنَابَةِ وَهُوَ حَاصِلُ بَأَدْنَى مُكْتٍ عَشْرَ وَبِعِبَارَةِ الْبُصْرِيِّ أَقُولُ هُوَ كَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لَكِنْ قَوْلُهُمْ إِنَّمَا جَازَ الْعُبُورُ؛ لِأَنَّهُ لَا قُرْبَةَ فِيهِ وَفِي الْمُكْتِ قُرْبَةُ الْإِعْتِكَافِ أَه. فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ الْمَدَارَ فِي الْمُكْتِ عَلَى نَظِيرِ مَا فِي الْإِعْتِكَافِ أَه. وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ مُرَادَهُمْ أَنَّ الْمُكْتِ مِنْ جِنْسِ الْقُرْبَةِ فِي الْجُمْلَةِ بِخِلَافِ الْعُبُورِ. □ قَوْلُهُ: (أَوِ التَّرْدُّدُ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ الْهَمْزَةِ. □ قَوْلُهُ: (أَوِ التَّرْدُّدُ إِلَخ) وَمَحَلُّ حُرْمَةِ الْمُكْتِ وَالتَّرْدُّدُ إِذَا كَانَ لِغَيْرِ عُدْرٍ فَإِنْ كَانَ لِعُدْرٍ كَانَ احْتِلَافًا فَاعْلَقَ عَلَيْهِ بَابَ الْمَسْجِدِ أَوْ خَافَ مِنَ الْخُرُوجِ عَلَى تَلَفِ نَحْوِ مَا لَ جَازَ لَهُ الْمُكْتِ لِلضَّرُورَةِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ التَّيَمُّمُ شَرْحُ بَاقِضٍ وَنَهَايَةُ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مِثْلُهُ وَقَوْلُهُمْ عَلَى تَلَفِ نَحْوِ مَا لَ أَيْ وَإِنْ قَلَّ كَذَرَهُمْ عَشْرَ أَيْ أَوْ اخْتِصَاصٌ أَوْ مَنَعَهُ مَانِعٌ آخَرُ كُرْدِيٍّ عَنِ الْإِعْيَابِ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ مُسْلِمٍ) سَيَذَكُرُ مُحْتَرَزَهُ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ مُكَلِّفٌ وَخَرَجَ بِهِ الصَّبِيُّ الْجُنُبُ فَيَجُوزُ تَمْكِينُهُ مِنَ الْمُكْتِ فِيهِ وَمِنْ الْقِرَاءَةِ كَمَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ عَنْ فَتَاوَى التَّوَوِيٍّ وَمِثْلُهُ الْمَجْنُونُ أَه. وَفِي شَرْحِ م ر مَا يُوَافِقُهُ لَكِنَّهُ يُخَالِفُهُ مَا يَأْتِي فِي شَرْحِ الْقُرْآنِ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ وَلَوْ صَبِيًّا إِلَخَ وَهُوَ أَوْجَهُ مِمَّا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ كَمَا يَلْزَمُ الْوَلِيَّ مَنَعُهُ مِنْ سَائِرِ الْمَعَاصِي فَلْيَتَأَمَّلْ سَم وَبِعِبَارَةِ الشُّبْرَامَلْسِيِّ وَهُوَ أَيْ مَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ مُشْكِلاً وَلَوْ كَانَ مَفْرُوضًا فِيمَا إِذَا احتَاجَ الْمُتَمَيِّزُ لِلْقِرَاءَةِ أَوْ الْمُكْتِ لِلتَّعْلِيمِ لَكَانَ قَرِيبًا أَه.

حَتَّى يَشْمَلَ الْحَيْضَ وَالنَّفَاسَ وَالْحُكْمُ صَحِيحٌ، قُلْتُ: إِنَّمَا لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ لِأَنَّ مِنَ الْمَذْكُورَاتِ الْمَوْتَ وَلَا يَتَأْتِي فِيهِ ذَلِكَ وَهَذَا قُرْبَةٌ عَلَى عَدَمِ التَّعْمِيمِ؛ وَلِأَنَّ إِطْلَاقَ جَوَازِ الْعُبُورِ لَا يَتَأْتِي فِي الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجُوزُ الْعُبُورُ مِنْهُمَا مَعَ أَمْنِ التَّلَوُّيْتِ فإِطْلَاقُهُ الْجَوَازَ إِنَّمَا يُنَاسِبُ الْجَنَابَةَ وَلِأَنَّهُ ذَكَرَ مُحَرَّمَاتِ الْحَيْضِ فِي بَابِهِ فَلَوْ عَمَّ هُنَا لَزِمَ التَّكَرُّرُ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ مُسْلِمٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ مُكَلِّفٌ ثُمَّ قَالَ: وَبِمُكَلِّفٍ أَيْ وَخَرَجَ بِمُكَلِّفِ الصَّبِيِّ الْجُنُبِ فَيَجُوزُ تَمْكِينُهُ مِنَ الْمُكْتِ فِيهِ وَمِنْ الْقِرَاءَةِ كَمَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ عَنْ فَتَاوَى التَّوَوِيٍّ وَاعْتَرِضَ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ لَهُ فَتَاوَى أُخْرَى غَيْرَ مَشْهُورَةٍ فَلَا أَثَرَ لِكُونِهِ لَيْسَ فِي الْمَشْهُورَةِ وَمِثْلُهُ الْمَجْنُونُ أَه. وَمَا نَقَلَهُ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ وَنَظَرَ فِي الْإِعْتِكَافِ عَلَيْهِ يُخَالِفُهُ قَوْلُهُ الْآتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالْقُرْآنَ وَلَوْ صَبِيًّا كَمَا مَرَّ أَه. وَهُوَ أَوْجَهُ مِمَّا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ كَمَا يَلْزَمُ الْوَلِيَّ مَنَعُهُ مِنْ سَائِرِ الْمَعَاصِي فَلْيَتَأَمَّلْ لَكِنْ اعْتَمَدَ الْجَوَازَ م ر فَقَالَ وَمَحَلُّهُ فِي الْبَالِغِ أَمَّا الصَّبِيُّ الْجُنُبُ فَيَجُوزُ

(في) أرض أو جدار أو هواء (المسجد) ولو بالإشاعة أو الظاهر لكونه على هيئة المساجد فيما يظهر؛ لأن الغالب فيما هو كذلك أنه مسجد ثم رأيت الشبكي صرح بذلك فقال إذا رأينا مسجداً أي صورة مسجد يصلى فيه أي من غير منازع ولا علمنا له واقعاً فليس لأحد أن يمنع منه لأن استمراره على حكم المساجد دليل على وقفه كدلالة اليد على الملك فدلالة يد المسلمين على هذا للصلاة فيه دليل على ثبوت كونه مسجداً. قال وإنما نتهت على ذلك لئلا يغتر بعض الطلبة أو الجهلة فينزع في شيء من ذلك إذا قام له هوى فيه اهـ ويؤخذ منه أن حريم زمزم تجري عليه أحكام المسجد.....

❏ قول (سني): (في المسجد) ومثله رخبته وجناح بجداره وإن كان كله في هواء الشارع كما يقتضيه كلام المجموع نهاية وشرح بأفضل وقوله م ر رخبته هي ما وقف للصلاة حال كونها جزءاً من المسجد ش وقوله م ر وجناح إلخ فيه أنه إن كان داخلاً في مسجديته فهو مسجد حقيقة؛ لأن المسجد اسم لهذه الأبنية المخصوصة مع الأرض وإن لم يكن داخلاً في وفقه فظاهر أنه ليس له حكم المسجد رشدي وظاهر أن المراد هو الأول وإنما نبه عليه لئلا يتوهم من كونه في هواء الشارع عدم صحته إذخاله في وفقية المسجد. ❏ قوله: (أرض) إلى قوله أو الظاهر في النهاية. ❏ قوله: (وهواء المسجد) أي ولو طائراً فيه بزماوي. ❏ قوله: (بالإشاعة) أي الاستفاضة. ❏ قوله: (أو الظاهر إلخ) وفي شرحي الإرشاد والإيعاب والنهاية ما يفيد أنه لا بد من استفاضة كونه مسجداً وظاهره يخالفه ما قاله هنا في التخصة كزدي عبارة النهاية وهل شرط الحزمة تحقق المسجدية أو يكتفي بالقرينة فيه احتمال والأقرب إلى كلامهم الأول وعليه فالاستفاضة كافية ما لم يعلم أصله كالمساجد المحدثه بمئى اهـ. قال ع ش قوله م ر والأقرب إلى كلامهم الأول وفي كلام حج ما يرجح الثاني واستشهد له بكلام الشبكي فليراجع والأقرب ما قاله حج اهـ. ❏ قوله: (لكونه إلخ) متعلق بالظاهر. ❏ قوله: (على وقفه) أي للصلاة. ❏ قوله: (على هذا للصلاة) أي على وقفه للصلاة فعلى صلة فدلالة إلخ واللام صلة هذا وقوله فيه خبر مقدم لقوله دليل إلخ والجملة خبر فدلالة إلخ. ❏ قوله: (قال) أي الشبكي. ❏ قوله: (ويؤخذ منه) أي مما مر عن الشبكي. ❏ قوله: (أن حريم زمزم إلخ) رجح البجيرمي خلافه عبارته قال علي الأجهوري المالكي في فتاويه سئل عن بئر زمزم هل هي من المسجد الحرام وهل البول فيها كالبول في المسجد الحرام أم لا فأجاب ليست زمزم من المسجد فالبول فيها أو حريمها ليس بولاً في المسجد وللجنب المكث في ذلك اهـ. وهو كلام وجيه لأن بئر زمزم متقدمة على إنشاء المسجد الحرام فليست داخلة في وفقه فلم يكن لها حكمه وكذلك الكعبة ليست منه لبناء الملائكة لها قبل آدم اهـ بحذف وقوله وكذلك الكعبة إلخ فيه وقفة ظاهرة

له المكث فيه كالقراءة كما ذكره المصنف في فتاويه. ❏ قوله: (في المسجد) في شرح م ر وهل شرط الحزمة تحقق المسجدية أو يكتفي بالقرينة فيه احتمال والأقرب إلى كلامهم الأول وعليه فالاستفاضة كافية ما لم يعلم أصله كالمساجد المحدثه بمئى اهـ.

وَكُونُ حَرِيمِ الْبَيْتِ لَا يَصِحُّ وَقْفُهُ مَسْجِدًا إِنَّمَا يُنْظَرُ إِلَيْهِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهَا خَارِجَةٌ عَنِ الْمَسْجِدِ الْقَدِيمِ وَلَمْ يُعْلَمْ ذَلِكَ بَلْ يُحْتَمَلُ أَنَّهَا مُحْفُورَةٌ فِيهِ وَعَصْدُهُ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى صِحَّةِ وَقْفِ مَا أَحَاطَ بِهَا مَسْجِدًا وَإِلَّا فَوْقَ الْمَمَرِ لِلْبَيْتِ كَوَقْفِ حَرِيمِهَا إِذِ الْحَقُّ فِيهِمَا لِلْعُمُومِ الْمُسْلِمِينَ وَكَالْمَسْجِدِ مَا وَقَفَ بَعْضُهُ وَإِنْ قُلَّ مَسْجِدًا شَائِعًا وَسَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ فِي مَنَى وَتُرْدَلْفَةٌ وَعَرَفَةٌ بِغَيْرِ مَسْجِدِي الْخَيْفِ وَنَمِرَةٍ أَيْ الْأَصْلُ مِنْهُمَا لَا مَا زِيدَ فِيهِمَا (لَا عُبُورُهُ) أَيْ الْمُرُورُ بِهِ.....

وَكَذَا فِيمَا قَبْلَهُ إِذَا ظَاهَرَ أَنَّ الْكَعْبَةَ وَمَا فِي حَوَالِيهَا مِنَ الْمَطَافِ وَمَحَلِّ الْبَيْتِ مَخْلُوقَتَانِ لِلْعِبَادَةِ فَمَسْجِدَيْهِمَا وَضِعَتِ أَصْلِيَّتُهُ لَا طَارِفَةٌ بَعْدَ خَلْقِهِمَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ. □ فَوَدَّ: (وَكُونُ حَرِيمِ الْبَيْتِ الْخ) أَيْ الْمُقْتَضِي لِعَدَمِ الْجُرْيَانِ. □ فَوَدَّ: (إِنْ عَلِمَ أَنَّهَا الْخ) أَيْ بَيْتُ زَمْزَمَ. □ وَفَوَدَّ: (عَنِ الْمَسْجِدِ الْخ) أَيْ الَّذِي حَوْلَ الْبَيْتِ الْمُكْرَمِ. □ فَوَدَّ: (وَعَصْدُهُ) أَيْ ذَلِكَ الْإِحْتِمَالُ. □ فَوَدَّ: (عَلَى صِحَّةِ وَقْفِ مَا أَحَاطَ بِالْخ) أَيْ صِحَّةُ كَوْنِ مَا أَحَاطَ بِبَيْتِ زَمْزَمَ الشَّامِلِ لِمَمَرِّهَا مِنَ الْمَسْجِدِ. □ فَوَدَّ: (وَإِلَّا) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ بَلْ يُحْتَمَلُ أَيْ وَإِنْ لَمْ يُحْتَمَلْ قَالَهُ الْكُرْدِيُّ وَلَعَلَّهُ رَاجِعٌ لِمَا تَضَمَّنَتْهُ قَوْلُهُ وَعَصْدُهُ إِجْمَاعُهُمْ الْخ وَالْمَعْنَى وَإِنْ لَمْ يُرْجَعْ ذَلِكَ الْإِحْتِمَالُ فَلَا يَصِحُّ الْإِجْمَاعُ الْمَذْكُورُ؛ لِأَنَّهُ وَقَفَ الْمَمَرُ لِلْبَيْتِ الدَّخِلِ فِيهَا أَحَاطَ بِهَا الْخ.

□ فَوَدَّ: (وَكَالْمَسْجِدِ) إِلَى قَوْلِهِ وَسَيُعْلَمُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَكَالْمَسْجِدِ مَا وَقَفَ الْخ) أَيْ فِي حُرْمَةِ الْمُكْتَبِ وَفِي التَّحْيَةِ لِلدَّخِلِ بِخِلَافِ صِحَّةِ الْإِعْتِكَافِ فِيهِ وَكَذَا صِحَّةُ الصَّلَاةِ فِيهِ لِلْمَأْمُومِ إِذَا تَبَاعَدَ عَنِ إِمَامِهِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِمِائَةِ ذِرَاعٍ مُغْنِي وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الْإِعَابِ مِثْلُهُ. □ فَوَدَّ: (شَائِعًا) بِأَنَّ مَلَكَ جُزْءًا شَائِعًا مِنْ أَرْضٍ فَوْقَهُ مَسْجِدًا وَتَجِبُ الْقِسْمَةُ وَإِنْ صَغُرَ الْجُزْءُ الْمَوْقُوفُ مَسْجِدًا جِدًّا وَلَوْ كَانَ النُّصْفُ وَفَقًا عَلَى جِهَةِ وَالنُّصْفُ مَوْقُوفًا مَسْجِدًا حَرَّمَ الْمُكْتَبَ فِيهِ وَوَجِبَ قِسْمَتُهُ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِيْعَابًا أَه. كُرْدِيُّ عِبَارَةُ الشُّبْرَامَلْسِيِّ وَتَجِبُ قِسْمَتُهُ قَوْزًا قَالَ الْمِنَاوِيُّ ثُمَّ مَوْضِعُ الْقَوْلِ بِصِحَّةِ الْوَقْفِ أَيْ وَقْفِ الْجُزْءِ الْمُشَاعِ مَسْجِدًا مِنْ أَصْلِهِ حَيْثُ أَمَكَنْتُ قِسْمَةَ الْأَرْضِ أَجْزَاءً وَإِلَّا فَلَا يَصِحُّ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ وَصَرَّحَ بِهِ ابْنُ الصَّبَّاحِ فِي فِتَاوَاهِ أَه. □ فَوَدَّ: (مِمَّا يَأْتِي) لَعَلَّ فِي الْحَجِّ. □ فَوَدَّ: (بِغَيْرِ مَسْجِدِي الْخَيْفِ وَنَمِرَةٍ) هَلْ سَبَقَ اسْتِحْقَاقُ مَنَى وَعَرَفَةٌ حَتَّى اسْتَنْبِأَ سَمَاقًا وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ مَسْجِدَيْتَهُمَا بِجَعْلِ اللَّهِ ثُمَّ إِخْبَارُهُ لِنَبِيِّهِ فَلَا تَتَوَقَّفُ عَلَى السَّبْقِ. □ فَوَدَّ: (لَا مَا زِيدَ فِيهِمَا) وَيَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ مِثْلَ مَا زِيدَ فِيهِمَا مَا زِيدَ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ مِنَ الْمَسْعَى.

□ فَوَدَّ: (لَا عُبُورُهُ) وَلَوْ عَبَّرَ بِنِيَّةِ الْإِقَامَةِ لَمْ يَحْرُمِ الْمُرُورُ فِيهَا يَظْهَرُ خِلَافًا لِابْنِ الْعِمَادِ إِذَا حُرِّمَ

□ فَوَدَّ: (بِغَيْرِ مَسْجِدِي الْخَيْفِ وَنَمِرَةٍ) هَلْ سَبَقَ اسْتِحْقَاقُ مَنَى وَعَرَفَةٌ حَتَّى اسْتَنْبِأَ. □ فَوَدَّ: (أَيْ الْمُرُورُ بِهِ) فِي شَرْحِ مَرْفُوعِهِ رَكِبَ دَابَّتَهُ وَمَرَّ فِيهِ لَمْ يَكُنْ مُكْتًا لِأَنَّهُ سَيَرَهَا مَسْنُوبًا إِلَيْهِ بِخِلَافِ نَحْوِ سَرِيرٍ يَحْمِلُهُ إِنْسَانٌ وَمَنْ دَخَلَهُ فَتَزَلَّ فِي بَيْتِهِ وَلَمْ يَمْكُثْ حَتَّى اغْتَسَلَ لَمْ يَحْرُمْ فِيهَا يَظْهَرُ وَيَحْتَمَلُ مَنَعُهُ؛ لِأَنَّهُ حُصُولُ لَا مُرُورَ وَعَلَى الْأَوَّلِ يُحْمَلُ كَلَامُ الْبَعَوِيِّ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي بَيْتٍ وَدَلَّى نَفْسَهُ فِيهَا بِحَبْلِ حَرَمٍ عَلَى مَا إِذَا تَرْتَبَّ عَلَيْهِ مُكْتٌ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِ نَفْسِهِ وَلَوْ لَمْ يَجِدْ مَاءً إِلَّا فِيهِ جَازَ لَهُ الْمُكْتُ بِقَدْرِ حَاجَتِهِ وَيَتِمُّ لِلذَّكَاءِ

ولو على هيبته وإن حُمِلَ على الأوجه؛ لأنَّ سَيْرَ حامِلِهِ مَنْشُوبٌ إِلَيْهِ فِي الطَّوَافِ وَنَحْوِهِ وَلَوْ
عَنَ لَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ الْخُرُوجِ مِنَ الْبَابِ الْآخِرِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصَدَهُ قَبْلَ وُضُوءِهِ؛ لِأَنَّهُ تَرَدَّدٌ وَهُوَ
أَعْنِي الْمُرُورَ بِهِ لِغَيْرِ غَرَضٍ خِلَافُ الْأُولَى. وَذَلِكَ لِلْخَيْرِ الْحَسَنِ «إِنِّي لَا أُجِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ
وَلَا جُنُبٍ» مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤٣] وَالْأَصْلُ فِي الْاسْتِثْنَاءِ
الِاتِّصَالُ الْمَوْجِبُ لِتَقْدِيرِ مَوَاضِعَ.....

إِنَّمَا هِيَ لِقَصْدِ الْمَغْصِيَةِ لَا لِلْمُرُورِ وَالسَّابِغِ فِي نَهْرٍ فِيهِ كَالْمَاءِ وَمَنْ دَخَلَهُ فَتَزَلَّ بَثْرَهُ وَلَمْ يَمُكِّثْ حَتَّى
اغْتَسَلَ لَمْ يَحْرُمَ فِيمَا يَظْهَرُ وَلَوْ جَامَعَ زَوْجَتَهُ فِيهِ وَهُمَا مَارَانِ فَلَا أَوْجَهَ الْحُرْمَةُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ
عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّهُ لَوْ مَكَثَ جُنُبٌ فِيهِ هُوَ وَزَوْجَتُهُ لَعُذِرَ لَمْ يَجْزُ لَهُ مُجَامَعَتُهَا نِهَائِيَّةٌ أَه. سَمِ قَالَ الْكُرْدِيُّ
جَمِيعُ ذَلِكَ فِي الْإِمْدَادِ وَالْإِيْعَابِ وَأَكْثَرُهُ فِي فَتْحِ الْجَوَادِ أَه. ٥ فَوُدَّ: (وَلَوْ عَلَى هَيْبَتِهِ) إِلَى وَمِنْ خَصَائِصِهِ
فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَذَلِكَ إِلَى نَعَمَ وَقَوْلُهُ وَلَوْ فَقَدَ إِلَى بَلْ لَوْ كَانَ وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. ٥ فَوُدَّ: (وَلَوْ عَلَى هَيْبَتِهِ)
أَيَّ وَحَيْثُ عَبَّرَ لَا يَكْلُفُ الْإِسْرَاعُ فِي الْمَشْيِ بَلْ يَمْشِي عَلَى الْعَادَةِ مُغْنِي وَنَهَائِيَّةٌ. ٥ فَوُدَّ: (وَلَوْ حَمَلَ الْخُ)
عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً وَمَرَّ فِيهِ لَمْ يَكُنْ مُكْتًا؛ لِأَنَّ سَيْرَهَا مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ بِخِلَافِ نَحْوِ سَرِيرٍ يَحْمِلُهُ
إِنْسَانٌ أَه. وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الْإِمْدَادِ وَالْإِيْعَابِ مِثْلُهُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ قِيَاسٌ نَظِيرُهُ مِنَ الصَّلَاةِ
أَنَّهُ إِنْ كَانَ هُنَا زِمَانُهَا بِيَدِهِ لَمْ يَحْرُمِ الْمُرُورُ؛ لِأَنَّهُ سَائِرٌ وَإِنْ كَانَ بِيَدِ غَيْرِهِ حَرُمَ لاسْتِفْرَافِهِ فِي نَفْسِهِ وَنَسْبَةِ
السَّيْرِ إِلَى غَيْرِهِ وَقَوْلُهُ إِنْسَانٌ أَيَّ عَاقِلٌ أَه عِبَارَةُ الْبَحْرِ مِيَّ عَنِ الْأَجْهَرِيِّ وَمِنْ الْعُيُورِ السَّابِغِ فِي نَهْرٍ فِيهِ
أَوْ رَاكِبٌ دَابَّةً تَمُرُّ فِيهِ أَوْ عَلَى سَرِيرٍ يَحْمِلُهُ مَجَانِينُ أَوْ مَعَ عُقْلَاءَ وَالْعُقْلَاءُ مُتَأَخَّرُونَ لِأَنَّ السَّيْرَ حَيْثِيَّةً
مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ أَمَّا لَوْ كَانُوا كُلُّهُمْ عُقْلَاءَ أَوْ الْبَعْضُ عُقْلَاءَ وَالْبَعْضُ مَجَانِينُ وَتَقَدَّمَ الْعُقْلَاءُ حَرُمَ عَلَيْهِ حَيْثِيَّةً؛
لِأَنَّ السَّيْرَ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِمْ وَحَيْثِيَّةً فَهُوَ مَا كَثُ أَه. ٥ فَوُدَّ: (وَنَحْوِهِ) أَيَّ كَالصَّلَاةِ. ٥ فَوُدَّ: (وَلَوْ عَنَ لَهُ
الرُّجُوعُ) الْخُ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ وَمِنْ التَّرَدُّدِ أَنْ يَدْخُلَ لِيَأْخُذَ حَاجَةً مِنَ الْمَسْجِدِ وَيَخْرُجَ مِنْ
الْبَابِ الَّذِي دَخَلَ مِنْهُ دُونَ وَقُوفٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ دَخَلَهُ يُرِيدُ الْخُرُوجَ مِنَ الْبَابِ الْآخِرِ ثُمَّ عَنَ لَهُ الرُّجُوعُ
فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ أَه. ٥ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ تَرَدَّدَ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْإِمْدَادِ وَلَوْ دَخَلَ عَلَى عَزَمَ أَنَّهُ مَتَى وَصَلَ لِلْبَابِ
الْآخِرِ رَجَعَ قَبْلَ مُجَاوَزَتِهِ لَمْ يَجْزُ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ التَّرَدُّدَ أَه. ٥ فَوُدَّ: (خِلَافُ الْأُولَى) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَخِلَافًا
لِلْمُغْنِي عِبَارَتَهُ وَكَمَا لَا يَحْرُمُ لَا يُكْرَهُ إِنْ كَانَ لَهُ غَرَضٌ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ الْمَسْجِدُ أَقْرَبَ طَرِيقَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
لَهُ غَرَضٌ كَرِهَ كَمَا فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا، وَقَالَ فِي الْمَعْجَمِ إِنَّهُ خِلَافُ الْأُولَى لَا مَكْرُوهٌ وَيَتَّبِعِي اعْتِمَادُ
الْأَوَّلِ حَيْثُ وَجَدَ طَرِيقًا غَيْرَهُ فَقَدْ قِيلَ إِنَّهُ يَحْرُمُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَلَا فَخْلَافُ الْأُولَى أَه. ٥ فَوُدَّ: (وَذَلِكَ)

كَمَا لَا يَخْفَى وَلَوْ جَامَعَ زَوْجَتَهُ فِيهِ وَهُمَا مَارَانِ فَلَا أَوْجَهَ الْحُرْمَةُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّهُ
لَوْ مَكَثَ جُنُبٌ فِيهِ هُوَ وَزَوْجَتُهُ لَعُذِرَ لَمْ يَجْزُ لَهُ مُجَامَعَتُهَا أَه. ٥ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ تَرَدَّدَ) قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ وَمِنْ
التَّرَدُّدِ أَنْ يَدْخُلَ لِيَأْخُذَ حَاجَةً مِنَ الْمَسْجِدِ وَيَخْرُجَ مِنَ الْبَابِ الَّذِي دَخَلَ مِنْهُ دُونَ وَقُوفٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ
دَخَلَهُ يُرِيدُ الْخُرُوجَ مِنَ الْبَابِ الْآخِرِ ثُمَّ عَنَ لَهُ الرُّجُوعُ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ م ر. ٥ فَوُدَّ: (وَالْأَصْلُ الْخُ) قَدْ يُقَالُ

قبل الصلاة نعم إن احتلّم فيه وعشر عليه الخروج منه جاز له المكث فيه للضرورة ولزمه التيمّم ويحرم بثرايه وهو الداخل في وقفه ولو فقد الماء إلا فيه ومعه إناء.....

أي ما ذكر من حرمة المكث دون العبور. هـ قوله: (قبل الصلاة) أي في قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء: ٤٣] قال ابن عباس وغيره لا تقربوا مواضع الصلاة؛ لأنه ليس فيها عبور سبيل بل في مواضعها وهو المسجد مغني. هـ قوله: (نعم) إلى قوله فإن فقد في المغني. هـ قوله: (للضرورة) ويتبعني أن يكون منها ما إذا كان خارج المسجد ولم يمكنه الغسل إلا في الحمام لخوف بزد الماء أو نحوه ولم يتيسر له أخذ أجرة الحمام إلا من المسجد فيجوز له الدخول إن تيمّم ومكث قدر حاجته كما قاله الرملي سم على المنهج.

(فائدة) عن الإمام أحمد أن للجنب أن يمكث بالمسجد لكن بشرط أن يتوضأ ولو كان الغسل يمكنه من غير مشقة ع ش. هـ قوله: (ولزمه التيمّم) فلو وجد ماء يكفي بعض أعضائه أو وجد ماء يكفي جميعها لكن منعه نحو البرد من استعماله في جميعها دون بعضها فالأقرب وجوب استعمال المقدور في الصورتين قليلاً للحدّث سم على المنهج اهـ. ع ش وعبارة البجيرمي ويجب عليه أيضاً أن يغسل ما يمكنه غسله من بدنه إذ الميسور لا يسقط بالمعسور برماوي قال شيخنا العريزي وما يقع للشخص في بعض الأحيان من أنه ينام عند نساء أو أولاد مُردٍ ويخشى على نفسه من الوقوع في عريه لو اغتسل عذر مبيح للتيمّم؛ لأنه أشق من الخوف على أخذ المال لكن يغسل من بدنه ما يمكنه غسله ثم يتيمّم ويصلي ويقضي؛ لأن هذه مثل التيمّم للبرد انتهى. هـ قوله: (ويحرم بثرايه إلخ) ويصح نهاية عبارة الخطيب ولكن يجب عليه أن يتيمّم إن وجد غير ثراب المسجد فإن لم يجد غيره لا يجوز له أن يتيمّم به فلو خالف وتيمّم به صحّ تيمّمه كالتيمّم بتراب مغصوب والمراد بتراب المسجد الداخل في وقفه لا المجموع من ريع ونحوه اهـ. وعبارة الكزديّ وحيث لم يجد غيره جاز له المكث بالمسجد جنباً بلا تيمّم كما هو ظاهر قال الشارح في الإيعاب وبحت الأذرع جله بما جلب إليه من خارج وبتراب أرض الغير إذا لم يعلم كراهته لأنه مما يتسامح به عادة انتهى. هـ قوله: (وهو الداخل في وقفه) هل المشتري له من غلّته كأجزائه أو كالذي قرّسه به أحد من غير وقف فيه نظر، والأول أقرب ولو شك في كونه من أجزائه ففيه تردّد ولعلّ التحريم أقرب؛ لأن الظاهر احترامه وكونه من أجزائه حتى يعلم مسوغ لأخذه حاشية الإيضاح لحج وتردّده المذكور في المشتري من الغلة إنما يتأتى إذا قلنا إن الداخل في وقفّته لا يجزئ في التيمّم وحمل ذلك التردّد على أنه هل يجزئ أو لا وأما على ما ذكر الشارح م ر

يعارض هذا الأصل أن الأصل حمل الصلاة على ظاهرها وعدم تقدير مواضع. هـ قوله: (ويحرم بثرايه إلخ) لو شك في الثراب الموجود فيه هل دخل في وقفّته أو طرأ عليها فهل يحرم التيمّم به ويتبعني التحريم لأن الظاهر أنه ثرايه ويؤيده ما تقدّم من ثبوت المسجديّة بالإشاعة، وقد يتّجه اعتبار القرائن اهـ.

تَيَمُّمٌ وَدَخَلَ لِمَلِيهِ لِيُغْتَسِلَ بِهِ خَارِجَهُ فَإِنْ فُقِدَ الْإِنَاءُ جَازَ لَهُ الْاِغْتِسَالُ فِيهِ وَاعْتَفَرَ لَهُ زَمَنُهُ لِلضَّرُورَةِ بَلْ لَوْ كَانَ الْمَاءُ فِي نَحْوِ بَرَكَةٍ فِيهِ جَازَ لَهُ دُخُولُهُ مُطْلَقًا لِيُغْتَسِلَ مِنْهَا وَهُوَ مَارٌّ فِيهَا لِعَدَمِ الْمُكْتِ مِنْ خَصَائِصِهِ وَاللَّهُ جَلَّ جَلُّ الْمُكْتِ لَهُ بِهِ جُنْبًا وَلَيْسَ عَلَيَّ رَضَوُ اللَّهِ مِثْلُهُ فِي ذَلِكَ وَخَبَرُهُ ضَعِيفٌ وَإِنْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ حَسَنٌ غَرِيبٌ. قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَخَرَجَ بِالْمَسْجِدِ نَحْوُ الرِّبَاطِ وَالْمَدْرَسَةِ وَمُصَلَّى الْعِيدِ. (وَالْقُرْآنُ) مِنْ مُسْلِمٍ أَيْضًا وَلَوْ صَبِيًّا كَمَا مَرَّ.....

مِنْ أَنَّ الدَّخَلَ فِي وَفَّقِيَّتِهِ يَحْرُمُ التَّيَمُّمُ بِهِ وَيَصِحُّ بِخِلَافِ الْخَارِجِ عَنْهُ كَالَّذِي تَهَبُّ بِهِ الرِّيحُ فَلَا يَظْهَرُ التَّرَدُّدُ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَّ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ يَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ مُطْلَقًا وَيَصِحُّ ع. ش. قَوْلُهُ: (تَيَمُّمٌ) أَيِ حَتْمًا نِهَائِيَّةً. قَوْلُهُ: (جَازَ لَهُ الْاِغْتِسَالُ الْخُ) وَلَزِمَهُ التَّيَمُّمُ لِلدُّخُولِ. قَوْلُهُ: (جَازَ لَهُ دُخُولُهُ مُطْلَقًا) أَيِ سَوَاءَ كَانَ مَعَهُ إِنَاءٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ دُخُولَهُ وَاعْتِسَالَهُ مِنَ الْبَرَكَةِ بِالْكِفَايَةِ الْمَذْكُورَةِ وَاجِبٌ لَا جَائِزٌ أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِنَاءٌ فَوَاضِحٌ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَعَهُ إِنَاءٌ فَلَا تَهَبُّ لَوْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَسْجِدِ لِمَلِيهِ وَلَا يُغْتَفَرُ إِلَّا لِضَرُورَةٍ كَمَا ذَكَرَهُ وَلَا ضَرُورَةَ وَالْحَالُ مَا ذَكَرَ بَصْرِيٌّ وَقَوْلُهُ سَوَاءٌ كَانَ مَعَهُ إِنَاءٌ الْخُ أَيِ وَسَوَاءٌ تَيَمَّمَ أَوْ لَا وَقَوْلُهُ وَاجِبٌ لَا جَائِزٌ الْخُ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ مَا هُنَا جَوَازٌ بَعْدَ الْاِمْتِنَاعِ فَيَشْمَلُ الْوُجُوبَ. قَوْلُهُ: (وَمِنْ خَصَائِصِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَيَجِلُّ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَلَيْسَ إِلَى وَخَرَجَ وَقَوْلُهُ وَلَوْ صَبِيًّا كَمَا مَرَّ وَقَوْلُهُ كَمَا يَتَنَّهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ. قَوْلُهُ: (وَمِنْ خَصَائِصِهِ الْخُ) وَكَذَا بَقِيَّةُ الْأَنْبِيَاءِ لِكَيْتَهُ لَمْ يَقَعْ مِنْهُ وَاللَّهُ الْمُكْتُ فِيهِ جُنْبًا بُجَيْرِيٍّ. قَوْلُهُ: (حَلُّ الْمُكْتِ الْخُ) قَضِيَّةٌ اخْتِصَارُهُ فِي الْخُصُوصِيَّةِ عَلَى جَلِّ الْمُكْتِ أَنَّهُ وَاللَّهُ كَغَيْرِهِ فِي الْقِرَاءَةِ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَخَبَرُهُ) وَهُوَ كَمَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ عَنِ الْمَجْمُوعِ يَا عَلِيُّ لَا يَجِلُّ لِأَحَدٍ يُجْنِبُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرِي وَغَيْرَكَ سَمِعَ ع. ش. قَوْلُهُ: (ضَعِيفٌ) قَدْ يُقَالُ سَبَقَ مِنَ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ يُعْمَلُ بِهِ فِي الْمَنَاقِبِ عَلَى أَنَّهُ بِمُرَاجَعَةِ أَصْلِ الرُّوضَةِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا أَصْلَ وَلَا مُسْتَنَدَ لِثُبُوتِ هَذِهِ الْخُصُوصِيَّةِ لَهُ وَاللَّهُ إِلَّا حَدِيثُ التِّرْمِذِيِّ هَذَا فَإِنَّ سَقَطَ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ لَمْ يَبْقَ لَهُ مُسْتَنَدٌ وَيَرْجِعُ الْأَمْرُ إِلَى نَفْيِهَا عَنْهُ وَاللَّهُ أَيْضًا كَمَا قَالَ بِهِ الْفَقَّالُ وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَالَّذِي جَزَمَ بِهِ الشَّارِحُ مِنْ ثُبُوتِهَا هُوَ مَا حَكَاهُ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ عَنْ صَاحِبِ التَّلْخِصِ وَأَشَارَ الْإِمَامُ التَّوَوُّيُّ فِي الزَّوَائِدِ إِلَى تَرْجِيحِهِ بِصُرِّيٍّ. قَوْلُهُ: (قَالَ الْخُ) أَيِ قَوْلُهُ وَخَبَرُهُ ضَعِيفٌ الْخُ. قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُفْرَأُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ صَبِيًّا كَمَا مَرَّ وَقَوْلُهُ وَتَحْرِيكَ إِلَى لَا بِالْقَلْبِ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ صَبِيًّا) خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَشَرْحِ الْعُبَابِ كَمَا مَرَّ مَعَ مَا فِيهِ. قَوْلُهُ: (وَمُصَلَّى الْعِيدِ).

(فَائِدَةٌ) لَا بَأْسَ بِالتَّوَمُّ فِي الْمَسْجِدِ لِغَيْرِ الْجُنْبِ وَلَوْ لِغَيْرِ أَغْرَبَ نَعَمْ إِنْ صَبَّقَ عَلَى الْمُصَلِّينَ أَوْ شَوَّشَ عَلَيْهِمْ حَرَمَ التَّوَمُّ فِيهِ قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ وَلَا يَحْرُمُ إِخْرَاجُ الرِّيحِ فِيهِ لَكِنْ الْأَوَّلَى اجْتِنَابُهُ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي بَابِ الْحَدِيثِ لَكِنْ مَعَ مَا فِيهِ كُرْدِيٍّ.

قَوْلُهُ: (وَمِنْ خَصَائِصِهِ وَاللَّهُ الْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَفِيهِ أَيِ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّ خَبَرَ «يَا عَلِيُّ لَا يَجِلُّ لِأَحَدٍ يُجْنِبُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرِي وَغَيْرَكَ» ضَعِيفٌ وَإِنْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ غَرِيبٌ أَهـ.

ولو حرفاً منه أي قراءته باللفظ بحيث يُسمع نفسه إن اعتدل سمعه ولا عارض يمنعه وبإشارة الأخرس وتحريك لسانه كما بيّنت ذلك مع ما فيه في شرح العُباب لا بالقلب للحديث الحسن «لا يقرأ الجُنُب ولا الحائض شيئاً من القرآن» ويقرأ بكسر الهمزة نهى وبضمها خبر بمنعاه نعم يلزم فاقد الطهورين قراءة الفاتحة في صلاته ليتوقّف صحتها عليها وإنما يحرم ما ذكر إن قصد القراءة وحدها أو مع غيرها (وتحلّ) للجُنُب وحائض ونفساء (أذكّاه) ومواعظه وقصصه وأحكامه.....

☐ قوله: (ولو حرفاً منه) لأن نُطقه بحرف بقصد القرآن شروع في المصيبة فالتحريم لذلك لا لكونه يُسمّى قارئاً نهياً قال سم ظاهره ولو بقصد أن لا يزيد عليه وهو ظاهر اهـ. وأقرّه الرشيدي والبجيرمي.

☐ قوله: (وتحريك لسانه) عطف تفسير عبارة الشوبري والمراد إشارة بمحلّ التلطيّ لسانه لا مطلق الإشارة اهـ. ☐ قوله: (لا بالقلب) عبارة النهاية والمغني ويجوز للجُنُب إجراء القرآن على قلبه من غير كراهية والهمس به بتحريك شفّته إن لم يُسمع نفسه والتظر في المصحف وقراءة منسوخ التلاوة وما ورد من كلام الله على لسان رسوله ﷺ أي الحديث القدسي والثوراة والإنجيل اهـ. ☐ قوله: (ويقرأ بكسر الهمزة إلخ) عبارة المغني روي بكسر الهمزة على التهي وبضمها على الخبر المراد به التهي اهـ.

☐ قوله: (نعم يلزم إلخ) ولو نذر قراءة القرآن في وقت معين فأجنب فيه ولم يجد ماء يغتسل به ولا ثراباً يَتِمُّم به وجب عليه القراءة فالمُمتنع عليه التثقل بالقراءة كما في الإزشاء وثابت أيضاً على قراءته المذكورة فهذا كما قد الطهورين حيث أوجبوا عليه صلاة الفرض وقراءة الفاتحة فيه فالقراءة المندورة هنا كالفاتحة ثم فلا بد من قصد القراءة فيها كما في الفاتحة ثم ع ش وأجهوري. ☐ قوله: (فاقد الطهورين) أي الجُنُب بجيرمي. ☐ قوله: (قراءة الفاتحة) ويمتنع قراءة غيرها سم وعبارة الخطيب وفاقد الطهورين يقرأ الفاتحة وجوباً فقط للصلاة؛ لأنه مضطر إليها أما خارج الصلاة فلا يجوز له أن يقرأ شيئاً ولا أن توطأ الحائض أو النفساء إذا انقطع دمها اهـ. ☐ قوله: (في صلاته) أي المفروضة فقط لأنه لا يصلي التوافل ولا بد أن يقصد القراءة وإلا لم تصح صلاته ع ش وكذا قراءة آية في خطبة الجمعة شوبري ومثل قراءة الفاتحة بدلها القرآني لمن عجز عنها كما قرره شيخنا العشماوي اهـ. بجيرمي.

☐ قوله: (ليتوقّف صحتها إلخ) يؤخذ منه جواب ما وقع السؤال عنه من أن فاقد الطهورين إذا تعدّد عليه قراءة القرآن إلا من المصحف ولم يمكنه إلا مع حمله هل يجوز له أو لا بصري أي وهو الجواز.

☐ قوله: (إن قصد القراءة إلخ) هذا يشمل ما لو قرأ آية لإحتجاج بها فيحرم قراءتها له ذكره في المجموع اهـ. بجيرمي عن الشيخ خضر. ☐ قوله: (ومواعظه) إلى قوله لأنه في النهاية والمغني. ☐ قوله: (وأحكامه) وجُملة القرآن لا تخرج عما ذكر فكانه قال تحلّ قراءة جميعه حيث لم يقصد القرآنية ع ش.

☐ قوله: (حرفاً منه) ظاهره ولو بقصد أن لا يزيد عليه وهو الظاهر. ☐ قوله: (قراءة الفاتحة) أي وتمتنع نراءة غيرها.

(لا يَقْصِدُ قُرْآنَ) سِوَا أَقْصَدَ الذِّكْرَ وَحْدَهُ أَمْ أَطْلَقَ؛ لِأَنَّهُ أَيْ عِنْدَ وُجُودِ قَرِينَةٍ تَقْتَضِي صَرْفَهُ عَنْ مَوْضُوعِهِ كَالْجَنَابَةِ هُنَا لَا يَكُونُ قُرْآنًا إِلَّا بِالْقَصْدِ. وَذَهَبَ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ إِلَى أَنَّ مَا لَا يُوجَدُ نَظْمُهُ إِلَّا فِي الْقُرْآنِ كَالْإِخْلَاصِ يَحْزُمُ مُطْلَقًا وَهُوَ مُتَّجِعٌ مُدْرِكًا وَمِنْ ثَمَّ اخْتَارَ جَمْعُ الْحُرْمَةِ فِي حَالَةِ الْإِطْلَاقِ مُطْلَقًا لَكِنْ تَسْوِيَةُ الْمُصَنِّفِ بَيْنَ أَذْكَارِهِ وَغَيْرِهَا مِمَّا ذَكَرَ صَرِيحٌ فِي جَوَازِ كُلِّهِ بِلَا قَصْدٍ وَاعْتِمَادَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَلَوْ أَحْدَثَ جُنُبٌ تَيَمَّمُ بِخَضِرٍ أَوْ سَفَرٍ حُلَّ لَهُ الْمُكُثُّ وَالْقِرَاءَةُ لِيَقَاءٍ تَيَمَّمُهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمَا وَخَرَجَ بِالْقُرْآنِ نَحْوَ التَّوْرَةِ وَمَا نُسِخَتْ تِلَاوَتُهُ، وَالْحَدِيثُ الْقُدْسِيُّ وَبِالْمُسْلِمِ الْكَافِرُ فَلَا يُمْنَعُ مِنَ الْقِرَاءَةِ.....

❏ قَوْلُ (سَيِّئٌ): (لَا يَقْصِدُ قُرْآنَ) كَقَوْلِهِ فِي الْأَكْلِ بِسْمِ اللَّهِ وَعِنْدَ قَرَاغِهِ مِنْهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَعِنْدَ رُكُوبِهِ سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَعِنْدَ الْمُصِيبَةِ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِعُونَ نِهَايَةً. ❏ قَوْلُهُ: (أَمْ أَطْلَقَ) كَأَن جَرَى بِهِ لِسَانُهُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ نِهَايَةً وَمُغْنِي وَإِمْدَادٌ. ❏ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيْ الْقُرْآنَ أَوْ مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَذْكَارِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ.

❏ قَوْلُهُ: (لَا يَكُونُ الْخُ) خَبَرٌ إِنْ أَيْ لَا يُعْطَى حُكْمُ الْقُرْآنِ مِنْ حُرْمَةِ الْقِرَاءَةِ. ❏ قَوْلُهُ: (بِالْقَصْدِ) أَيْ يَقْصِدُ قُرْآنًا وَلَوْ مَعَ غَيْرِهِ ع. ش. ❏ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيْ قَصَدَ الْقُرْآنَ أَوْ لَا. ❏ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ) خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي عِبَارَةُ الْأَوَّلِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ مَا لَا يُوْجَدُ نَظْمُهُ إِلَّا فِيهِ وَبَيْنَ مَا يُوْجَدُ نَظْمُهُ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ كَمَا اعْتَمَدَهُ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ الْأَقْرَبُ لِلْمَغْفُولِ اه. ❏ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيْ مِنْ أَجْلِ مُوَافَقَةِ الْمُذْرَكِ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْجَمْعُ. ❏ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيْ وُجِدَ نَظْمُهُ فِي الْقُرْآنِ أَوْ لَا. ❏ قَوْلُهُ: (لَكِنْ تَسْوِيَةُ الْمُصَنِّفِ) أَيْ فِي غَيْرِ الْمُنْهَاجِ سَم. ❏ قَوْلُهُ: (فِي جَوَازِ كُلِّهِ) أَيْ كُلُّ الْقُرْآنِ أَوْ كُلُّ مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَذْكَارِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ وَالْمَالُ وَاجِدٌ لِمَا مَرَّ عَنْهُ ش. أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ. ❏ قَوْلُهُ: (وَاعْتَمَدَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ) وَكَذَا اعْتَمَدَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ عِبَارَةُ الثَّانِي وَظَاهِرُهُ أَنَّ ذَلِكَ جَارٍ فِيهِمَا يُوْجَدُ نَظْمُهُ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ وَمَا لَا يُوْجَدُ نَظْمُهُ إِلَّا فِيهِ وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا شَبَّهَ قَوْلَ الرُّوضَةِ أَمَّا إِنْ قَرَأَ شَيْئًا مِنْهُ لَا عَلَى قَصْدِ الْقُرْآنِ فَيَجُوزُ بَلْ أَفْتَى شَيْخِي أَيْ الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ بِأَنَّهُ إِنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ جَمِيعَهُ لَا يَقْصِدُ الْقُرْآنَ جَازًا اه.

❏ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَحْدَثَ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُغْنِي. ❏ قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النَّهَايَةِ.

❏ قَوْلُهُ: (وَبِالْمُسْلِمِ الْكَافِرِ) وَفِي خُرُوجِهِ بِذَلِكَ نَظَرٌ إِذْ كَلَامُهُ السَّابِقُ فِي الْحُرْمَةِ وَهِيَ عَامَّةٌ لِلْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ أَشَارَ بِقَوْلِهِ فَلَا يَمْنَعُ الْخُ إِلَى أَنَّ التَّقْيِيدَ بِالْمُسْلِمِ إِنَّمَا هُوَ لِلْحُرْمَةِ وَالْمَنْعِ مَعَ أَنَّ الْكَافِرَ فَيَحْزُمُ عَلَيْهِ وَلَا يَمْنَعُ مِنْهُ ع. ش. اه. ❏ قَوْلُهُ: (فَلَا يُمْنَعُ مِنَ الْقِرَاءَةِ) بَلْ يُمَكِّنُ مِنْهَا أَمَّا

❏ قَوْلُهُ: (تَسْوِيَةُ الْمُصَنِّفِ) أَيْ فِي غَيْرِ الْمُنْهَاجِ. ❏ قَوْلُهُ: (فَلَا يُمْنَعُ مِنَ الْقِرَاءَةِ الْخُ) تَغْيِيرُهُمْ فِي الْكَافِرِ بِلَا يَمْنَعُ دُونَ لَا يَحْزُمُ قَدْ يُشْعِرُ بَعْدَ انْتِفَاءِ الْحُرْمَةِ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِتَكْلِيفِ الْكَافِرِ بِالْفُرُوعِ لَكِنْ قَضِيَّةٌ كَوْنُ ذَلِكَ مُحْتَزَّرَ الْحُرْمَةِ عَلَى الْمُسْلِمِ هُوَ انْتِفَاءُ الْحُرْمَةِ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمُقْتَضَى تَمَكُّينِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامُ لِلْكَافِرِ مِنَ الْمَسْجِدِ مَعَ غَلْبَةِ جَنَابَتِهِ وَإِطْلَاقِهِمْ جَوَازَ دُخُولِ الْكَافِرِ الْمَسْجِدَ لِحَاجَةٍ بِإِذْنِ الْمُسْلِمِ إِذْ لَوْ كَانَ دُخُولُهُ حَرَامًا مَا جَازَ الْإِذْنُ فِيهِ فَلْيُرَاجَعْ.

إِنْ رُجِيَ إِسْلَامُهُ وَلَمْ يَكُنْ مُعَانِدًا وَلَا مِنَ الْمُكْثِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْتَقَدُ حُرْمَتَهُمَا وَإِنَّمَا مُنِعَ مِنْ مَسِّ الْمُصْحَفِ لِأَنَّهُ حُرْمَتُهُ أَكْثَرُ نَعَمْ الذَّمِّيَّةُ الْحَائِضُ أَوْ الثَّفَسَاءُ تُمْنَعُ مِنْهُمَا بِلَا خِلَافٍ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَبِهِ يُعْلَمُ شِدْوُذُ مَشْيِهِمَا عَلَى مُقَابِلِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، وَذَلِكَ لِغِلَظِ حَدِيثِهِمَا وَلَيْسَ لَهُ وَلَوْ غَيْرُ جُنُبٍ دُخُولُ مَسْجِدٍ إِلَّا لِحَاجَةٍ.....

قِرَاءَتُهُ مَعَ الْجَنَابَةِ فَتَحْرُمُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ خِطَابَ عِقَابٍ زِيَادِيٍّ اه. ع ش.
 ٥ قوله: (إِنْ رُجِيَ إِسْلَامُهُ الْخ) وَلَا يَجُوزُ تَعْلِيمُهُ لِلْكَافِرِ الْمُعَانِدِ وَيُمْنَعُ تَعْلِيمُهُ فِي الْأَصَحِّ وَغَيْرِ الْمُعَانِدِ إِنْ لَمْ يَرْجَ إِسْلَامُهُ لَمْ يَجُزْ تَعْلِيمُهُ وَلَا جَازَ نِهَآيَةً وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْمَنْعِ كَوْنُهُ مِنَ الْإِمَامِ بَلْ يَجُوزُ مِنَ الْآحَادِ؛ لِأَنَّهُ نَهَى عَنْ مُنْكَرٍ وَهُوَ لَا يَخْتَصُّ بِالْإِمَامِ ع ش. ٥ قوله: (وَلَمْ يَكُنْ مُعَانِدًا) مُقْتَضَاهُ أَنَّ الْمُعَانِدَ إِذَا رُجِيَ إِسْلَامُهُ يُمْنَعُ مِنْهُ وَفِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ لَا سِمًا إِذَا غَلَبَ الظَّنُّ فَتَقَطَّنَ وَعِبَارَةٌ شَرْحُ الْمَنْهَجِ إِنْ رُجِيَ إِسْلَامُهُ وَلَمْ يَتَّعِزْ لِعَدَمِ الْمُعَانِدَةِ بَصْرِيٍّ وَقَدْ بَصَّرَحُ بِذَلِكَ مَا فِي ع ش عَنْ شَرْحِ الْبَهْجَةِ لِلرَّمْلِيِّ وَمِمَّا نَصَّه، وَعِبَارَتُهُ عَلَى الْبَهْجَةِ نَعَمْ شَرَطُ تَمَكُّنِ الْكَافِرِ مِنَ الْقِرَاءَةِ أَنْ لَا يَكُونَ مُعَانِدًا أَوْ رُجِيَ إِسْلَامُهُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَالْقِيَاسُ أَيْضًا مِنْهُ مِنْ كِتَابَتِهِ الْقُرْآنَ حَيْثُ مُنِعَ مِنْ قِرَاءَتِهِ اه. ٥ قوله: (لِأَنَّهُ حُرْمَتُهُ أَكْثَرُ) بِذَلِيلِ حُرْمَةِ حَمْلِهِ مَعَ الْحَدِيثِ وَحُرْمَةِ مَسِّهِ بِنَجَسٍ بِخِلَافِهَا أَيْ الْقِرَاءَةِ إِذَا تَجَوَّزَ مَعَ الْحَدِيثِ وَبِقِسْمِ نَجَسٍ نِهَآيَةً أَيْ وَلَوْ بِمُغْلَظٍ وَإِنْ تَعَمَّدَ فَعَلَّ ذَلِكَ ع ش. ٥ قوله: (وَلَا مِنَ الْمُكْثِ) لَمْ يُشْتَرَطُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ سَم.

٥ قوله: (تُمْنَعُ مِنْهُمَا) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ الشَّيْخَانِ فِي بَابِ الْحَيْضِ بَلْ فِي الْمَجْمُوعِ فِي الْحَيْضِ لَا خِلَافَ فِيهِ فَمَا وَقَعَ لَهُمَا فِي اللَّعَانِ مِنْ أَنَّهَا كَالْجُنُبِ الْكَافِرِ ضَعِيفٌ انْتَهَى وَفِي شَرْحِ م ر وَفِي مَنَعَ الْكَافِرَةَ إِذَا كَانَتْ حَائِضًا وَأَمِنَتْ التَّلَوِثَ مِنَ الْمَسْجِدِ اخْتِلَافٌ فِي كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ وَالْأَقْرَبُ حَمْلُ الْمَنْعِ عَلَى عَدَمِ حَاجَتِهَا الشَّرْعِيَّةِ وَعَدَمُهُ عَلَى وُجُودِ حَاجَتِهَا الشَّرْعِيَّةِ اه. سَم. وَقَالَ السَّيِّدُ الْبَصْرِيُّ أَقُولُ لَوْ جُمِعَ بِحَمْلِ الْمَنْعِ عَلَى خَشْيَةِ التَّلَوِثِ وَالْجَوَازِ عَلَى الْأَمْنِ مِنْهُ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا فَلْيَتَأَمَّلْ اه. أَقُولُ: وَيُمْنَعُ هَذَا الْجَمْعُ تَقْيِيدُهُمْ مَحَلَّ الْخِلَافِ بِأَمْنِ التَّلَوِثِ كَمَا مَرَّ عَنْ النَّهَآيَةِ، وَيُؤَافِقُ جَمْعُ النَّهَآيَةِ الْمَذْكُورَ قَوْلَ الْمُغْنِيِّ نَعَمْ الْحَائِضُ وَالثَّفَسَاءُ عِنْدَ خَوْفِ التَّلَوِثِ كَالْمُسْلِمَةِ اه.

٥ قوله: (شِدْوُذُ مَشْيِهِمَا) أَيْ الشَّيْخَيْنِ وَقَوْلُهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَيْ فِي اللَّعَانِ. ٥ قوله: (وَلَيْسَ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِيِّ. ٥ قوله: (وَلَيْسَ لَهُ) أَيْ لِلْكَافِرِ ذِكْرًا أَوْ أَتْنَى. ٥ قوله: (إِلَّا لِحَاجَةٍ الْخ) كَالْإِسْلَامِ وَسَمَاعِ قُرْآنٍ لَا كَأَكْلٍ وَشُرْبٍ مُغْنِي عِبَارَةً ع ش أَيْ تَتَعَلَّقُ بِمَضْلَحَتِنَا كِبْنَاءِ الْمَسْجِدِ وَلَوْ تَبَسَّرَ غَيْرُهُ أَوْ تَتَعَلَّقُ بِهِ

٥ قوله: (وَلَا مِنَ الْمُكْثِ) لَمْ يُشَرَطْ فِيهِ مَا قَبْلَهُ. ٥ قوله: (تُمْنَعُ مِنْهُمَا) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ: وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ الشَّيْخَانِ فِي بَابِ الصَّلَاةِ بَلْ فِي الْمَجْمُوعِ فِي الْحَيْضِ لَا خِلَافَ فِيهِ فَمَا وَقَعَ لَهُمَا فِي اللَّعَانِ مِنْ أَنَّهَا كَالْجُنُبِ الْكَافِرِ ضَعِيفٌ اه. وَفِي شَرْحِ م ر وَفِي مَنَعِهَا مِنَ الْمَسْجِدِ اخْتِلَافٌ فِي كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ وَالْأَقْرَبُ حَمْلُ الْمَنْعِ عَلَى عَدَمِ حَاجَتِهَا الشَّرْعِيَّةِ وَعَدَمُهُ عَلَى وُجُودِ حَاجَتِهَا الشَّرْعِيَّةِ وَالْكَلامُ فِيمَنْ أَمِنَ التَّلَوِثَ.

مع إذن مسلم مكلف أو مجلس قاض للحكم به ويظهر أن مجلس مفت به للإفتاء كذلك.
(واقفه) أي الغسل للحي من جنابة أو غيرها أو لسبب مما سن له الغسل إذ الغسل المندوب كالمفروض في الواجب من جهة الاعتداد به والمندوب من جهة كماله نعم يتفارقان في النية كما يعلم مما يأتي في الجمعة وبما تقرّر يعلم أن في عبارته شبه استخدام؛ لأنه أراد بالغسل في الترجمة الأعم من الواجب والمندوب وبالضمير في موجه الواجب وفي أقله وأكمله الأعم إذ الواجب من حيث وصفه بالوجوب لا أقل له ولا أكمل (نية رفع جنابة) ويدخل فيها

لكن حصولها من جهتنا كاستيفائه أو دعواه عند قاض أما غير ذلك فلا يجوز الإذن له فيه لأجله كدخوله لكل في المسجد أو تفرغ نفسه في سقايته التي يدخل إليها منه أما التي لا يدخل إليها منه فلا يمتنع من دخولها بلا إذن مسلم نعم لو غلب على الظن تنجيسهم ماءها أو جذرائها مئعوا ولا يجوز الإذن لهم في الدخول اهـ. فوه: (مع إذن مسلم إلخ) رجل أو امرأة وخرج بالمسجد قبور الأنبياء فلا يجوز الإذن له في دخولها مطلقاً تعظيماً كما في فتاوى الشارح م ر ع ش. فوه: (مكلف إلخ) فإن دخل بغير ذلك عزر بجبرمي وكزدي. فوه: (أو مجلس قاض إلخ) هذا بالنسبة للتمكنين أما هو فيخرم عليه المجلس مع الجنابة لأنه مخاطب بالفروع خطاب عقاب ومثل ذلك القراءة بجبرمي. فوه: (أي الغسل إلخ) عبارة المعنى والنهاية أي الغسل الواجب الذي لا يصح بدونه اهـ. فوه: (أو غيرها) أي وما يوجب الغسل. فوه: (أو لسبب إلخ) عطف على قوله من جنابة إلخ. فوه: (وبما تقرّر يعلم إلخ) فيه نظر بل الضمير في موجه للأعم أي القدر المشترك أيضاً والمعنى أن الموجب لجنس الغسل أي هذه الحقيقة الشرعية الأمور المذكورة بل لا معنى لرجوع الضمير للواجب إذ يصير المعنى الموجب للغسل الواجب ما ذكر ولا وجه له فتأمل سم على حج اهـ. ع ش ولك أن تمنع أولاً رجوع الضمير للأعم بأن المتبادر منه وجوب كل فرد من الحقيقة الشرعية وليس كذلك ثم. فوه: (ولا وجه له) بأن مآل المعنى المذكور كما مر في أول الباب أن الأسباب التي يترتب عليها وجوب الغسل ما ذكر ولا مخدور في ذلك المعنى. فوه: (شبه استخدام) بل نفس الاستخدام كما يفيد تغليظه. فوه: (وفي أقله وأكمله الأعم) لا يخفى ما فيه إذ ما ذكر من الأقل والأكمل لا يجريان في غسل الميت هذا ولعل الأقرب أن مراد المصنف بالغسل في الترجمة المطلق وكذا في موجه وأما في أقله وأكمله فغسل الحي بقرينة ذكرهما بالنسبة إلى الميت في باب وإن أنصفت من نفسك ظهر لك التفاوت بين ما ذكرنا وما أفاده الشارح قدس الله سره بصري. فوه: (إذ الواجب إلخ) هذا يدل على أنه أراد بالمندوب أي في قوله

فوه: (وبما تقرّر يعلم إلخ) أقول ما ذكره فيه نظر بل الضمير في موجه للأعم أي القدر المشترك أيضاً والمعنى أن الموجب لجنس الغسل أي هذه الحقيقة الشرعية الأمور المذكورة بل لا معنى لرجوع الضمير للواجب إذ يصير المعنى الموجب للغسل الواجب ما ذكر ولا وجه له فتأمل. فوه: (إذ الواجب من حيث وصفه بالوجوب لا أقل له ولا أكمل) هذا يدل على أنه أراد بالمندوب سنن الغسل

نحو حيض عليها كعكسيه أي رفع حكمه على ما مرّ بيانه في الوضوء (أو استباحة مفتقر إليه) كالقراءة بخلاف نحو غبور المسجد (أو أداء فرض الغسل) أو فرض أو واجب الغسل أو أداء الغسل، وكذا الغسل للصلاة فيما يظهر كالطهارة للصلاة السابقة في الوضوء أو رفع الحدث؛ لأن رفعه يتضمّن رفع الماهية من أصلها وقولهم إذا أطلق انصرف غالباً مرادهم إطلاقه

من الواجب والمندوب سنّ الغسل وعليه فيمنع قوله: وبالضمير إلخ بل أراد حقيقة الغسل المتحققة في الأقل وفي مجموع الأقل والأكمل وهذا لا يقتضي إيجاب السنّ ومبني ما قدّمناه أنه أراد بالمندوب الغسل المندوب سم. قوله: (هذا يدلّ إلخ) لم يظهر لي وجه الدلالة. هـ قوله: (لا أقلّ له إلخ) فإن الواجب في الغسل استيعاب البدن مفروناً بالتيّة وهذا لا أقلّ له ولا أكمل كزدي. هـ قوله: (ويدخل) ما لم يقصد إلى قوله في المعنى إلا قوله وقولهم إلى أول الصلاة وقوله ومنه يؤخذ إلى ويصح.

هـ قوله: (ويدخل فيها إلخ) فيه أن حكم الجنابة أحص من حكم الحيض فكيف يستلزم رفعه، وأما حكم العكس فواضح نعم لو أريد بالحدث الأمر الإختياري لا ترتفع الإشكال بالكلية بصري أقول ويوافق إطلاق الشارح قول المعني وغيره ولو اجتمع على المرأة غسل حيض وجنابة كفت نية أحدهما قطعاً اهـ. هـ قوله: (أي رفع حكمه إلخ) الأولى الثابت عبارة شيخنا والبجيري أي رفع حكمها وهو المنع من الصلاة ونحوها وتتصرف التية إلى ذلك وإن لم يقصده أو لم يعرفه ومحل الاحتياج إلى تقدير المضاف إن أريد بالجنابة الأسباب كالبقاء الختائين وإنزال المنى؛ لأنها لا ترتفع فإن أريد منها الأمر الإختياري القائم بالبدن الذي يمنع من صحة الصلاة حيث لا مَرَحَص أو أريد منها المنع نفسه فلا حاجة لتقديره اهـ.

هـ قول (س): (أو نية استباحة مفتقر إليه) وتجزئ هذه التية وإن لم يخطر له شيء من جزئياته نظير ما مرّ في الوضوء حلبى اهـ. كزدي قال ع ش وإذا أتى بتلك التية جاء فيها ما قيل في المتيّم من أنه إذا نوى استباحة الصلاة التقل دون الفرض أو استباحة فرض الصلاة استباح الفرض والتقل أو استباحة ما يقتقر إلى طهر كالمكث في المسجد استباح ما عدا الصلاة اهـ. بحذف. هـ قوله: (كالقراءة) أي والطواف والصلاة ونية منقطعة حيض استباحة الوطء ولو محرماً ونحوها نهاية وقوله م ر ولو محرماً أي كالزنا وقوله م ر ونحوها أي كمس المصحف ع ش. هـ قوله: (بخلاف نحو غبور المسجد) أي وما لا يتوقف على غسل كالغسل ليوم العيد فلا تصحّ وقيل إن ندب له صحّحت معني. هـ قوله: (أو فرض) إلى قوله ومرّ في النهاية إلا قوله وقولهم إلى أول الصلاة وقوله ويؤخذ إلى ويصحّ وقوله ما لم يقصد إلى والسلس. هـ قوله: (أو فرض أو واجب الغسل) أي أو الغسل المفروض أو الواجب نهاية. هـ قوله: (أو رفع الحدث) أي أو الحدث الأكبر أو عن جميع البدن نهاية ومعني.

وعليه فيمنع قوله وبالضمير إلخ بل أراد حقيقة الغسل المتحققة في الأقل وفي مجموع الأقل والأكمل وهذا لا يقتضي إيجاب السنّ ومبني ما قدّمناه أنه أراد بالمندوب الغسل المندوب.

في عبارة الفقهاء أو الطهارة عنه أو الواجبة أو للصلاة لا الغسل أو الطهارة فقط؛ لأنه قد يكون عادةً وبه فازق الوضوء أو رفع جنابة وعليها نحو حيض وعكسه غلطاً كنية الأصغر غلطاً وعليه الأكبر فيرتفع حدثه عن أعضاء الوضوء فقط غير رأسه لأنه لم ينو إلا مسحه إذ غسله غير مطلوب بخلاف باطن شعر لا يجب غسله؛ لأنه يسن فكأنه نواه.....

☐ قوله: (أو الطهارة إلخ) كقوله السابق أو رفع الحدث عطف على رفع جنابة وقوله عنه أي عن الحدث. ☐ قوله: (أو الواجبة أو للصلاة) أي أو الطهارة الواجبة أو الطهارة للصلاة وفيه أنها تصدق بالوضوء، وأجيب بأن قرينة حاله تخصص كما أنها خصصت الحدث في كلام المغتسل بالأكبر بجبرمي. ☐ قوله: (أو للصلاة) قد يتكرر مع قوله السابق كالطهارة للصلاة سم. ☐ قوله: (لأنه) أي كلاً من الغسل والطهارة. ☐ قوله: (أو رفع جنابة وعليها حيض إلخ) أي أو رفع جنابة الجماع وجنابته باحتلام أو عكسه صح مع الغلط دون العمد مغني ونهاية. ☐ قوله: (وعكسه) واضح وأما ما قبله ففيه نظير ما مر فلا تغفل بصري. ☐ قوله: (غلطاً) أي ولو كان غير ما عليه لا يمكن أن يكون منه كالحيض من الرجل كما قال به شيخني خلافاً لبعض المتأخرين مغني ونهاية وشيخنا وقولهم لبعض المتأخرين يعنون به الشارح قال ع ش قد يشكل تصوير الغلط في ذلك من الرجل فإن صورته أن يتوي غير ما عليه يظنه عليه وذلك غير ممكن لأنه لا يتصور أن يظن الرجل حصول الحيض له ووجاب بإمكان تصويره بخنثي اتضح بالذكرة ثم خرج دم من فرجه فظنه حيضاً فنواه وقد أجنب بخروج المني من ذكره وبأن يخرج من ذكر الرجل دم فيظنه لجهله حيضاً فيتوي رفعه مع أن جنابته بغيره اه. ☐ قوله: (كنية الأصغر إلخ) فيه نظير ما مر أيضاً فإن حكم الأصغر أحص من حكم الأكبر بصري. ☐ قوله: (غلطاً) واستشكل الغلط بأنه إذا كان المراد حقيقة من سبق اللسان فلا عبرة به؛ لأن التية محلها القلب وإن كان المراد أنه قصد بقلبه رفع الأصغر حقيقة كان مقتضاه أن لا ترفع الجنابة حتى عن أعضاء الوضوء وأجيب بأن المراد بالغلط الجهل بأن ظن أن غسل أعضاء الوضوء بنية رفع الحدث الأصغر كاف عن الأكبر كما يكفي عن الأصغر اه. بجبرمي عن الحفني والشراملي. ☐ قوله: (فيرتفع حدثه) أي الأكبر. ☐ قوله: (لأنه لم ينو إلا مسحه إلخ) نعم يرتفع حدث رأسه الأصغر لإثباته بنية معتبرة في الوضوء كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي سم ونهاية. ☐ قوله: (بخلاف باطن شعره إلخ) عبارة النهاية والمغني باطن لحية الذكر الكثيفة وعارضيه؛ لأنه من مغسوله أصالة فترتفع الجنابة عنه اه. قال ع ش قوله م ر لأنه إلخ قضيته ارتفاع الجنابة عما زاد على الواجب من العرة والتحجيل ثم قال بعد سوق عبارة الشارح ويمكن التوفيق بينهما بأن مراد الشارح م ر بقوله أصالة لا بدلاً بخلاف مسح الرأس فإنه بدل وكونه من مغسوله أصالة بهذا

☐ قوله: (أو للصلاة) قد يتكرر مع قوله السابق كالطهارة للصلاة. ☐ قوله: (لأنه لم ينو إلا مسحه) نعم يرتفع حدث رأسه الأصغر كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي لوجود التية المعتبرة بالنسبة إليه والغسل يقوم مقام مسحه لاشتيماله عليه مع زيادة كما تقدم في محله.

ومنه يُؤخذ ارتفاع جنابة محل الغُرة والتحجيل إلا أن يُفَرَّق بأن غَسَلَ الوجه هو الأصل ولا كذلك محل الغُرة والتحجيل ويصح رفع الحيض بنية النفاس وعكسه ما لم تقصد المعنى الشرعي كما هو ظاهر كنية الأداء بالقضاء وعكسه الآتي والسلس هنا كما مر فتمتنع عليه نية رفع الحدث ونحوه ومر في شروط الوضوء شروط للنية وأنها كالبقية تأتي هنا ويجب في النية أن تكون نية (مقرونة) ينصبه لكونه صفة لمصدر محذوف معمول لنية الملقوظ به ويصح رفعه كما نُقِلَ عن خطه (بأول فرض) ليعتد بما بعدها وهو هنا أول مغسول ولو من أسفل البدن إذ لا يجب هنا ترتيب ويُسن تقديمها مع الشنن المتقدمة كالسواك.....

المعنى شامل للواجب والمندوب اهـ. □ فوه: (ومنه) أي التعليل (يؤخذ إلخ) فيفيد عدم الارتفاع عن الرأس بغير محل الغُرة رشدي. □ فوه: (إلا أن يُفَرَّق) أي بين باطن الشعر ومحل الغُرة والتحجيل. □ فوه: (ويصح إلخ) عبارة النهائية والمعنى نعم يرتفع الحيض بنية النفاس وعكسه مع العمد اهـ. قال الرشدي ظاهره م ر وإن نوى المعنى الشرعي وهو ظاهر اهـ. واعتدله شيخنا والطبلاوي واعتمد ع ش والقلوبي كلام الشارح. □ فوه: (ما لم يقصد المعنى إلخ) أي فلا يصح ويتبني أن يكون محله ما إذا تعمد لتلاعه ولا فهو أولى بالاجزاء مما مر لاتحاد حكمهما على أنه في صورة العمد إذا لاحظ رفع الحكم فلا يتبني التردد في صحته؛ لأن حكمهما متحد لا تفاوت فيه بصري. □ فوه: (كنية الأداء إلخ) قضية ذلك الاجزاء عند الإطلاق فليراجع ما يأتي سم وتقدم أنفاً عن السيد البصري ما يوافقه وعبارة الكردّي ومفهوم كلام الثخفة الصّحة في الإطلاق خلافاً لمفهوم فتح الجواد وصريح الإمداد والإيعاب من عدمها في الإطلاق اهـ. □ فوه: (والسلس هنا إلخ) عبارة النهائية ويأتي ما تقدم في الوضوء هنا من أنه يجب على سلس المني نية الاستياحة إذ لا يكفيه نية رفع الحدث أو الطهارة عنه. □ فوه: (هنا) أي في النية وآته لو نفى من إحدائه غير ما نواه أجزأه اهـ. وفي الكردّي عن الإمداد مثله. □ فوه: (وآتها) أي تلك الشروط المارة في الوضوء (كالبقية) أي كبقية شروط النية الغير المذكورة هناك. □ فوه: (ويجب إلخ) والأولى التفرع. □ فوه: (بمنصبه) إلى قوله ويأتي في النهاية وإلى قوله ويقول في المعنى. □ فوه: (ويصح رفعه إلخ) أي على أنه صفة لقوله نية معني زاد سم ولا يضّر تعريف المضاف إليه نية بالنسبة للمعطوف الأخير لجواز جعل الإضافة إليه للجنس أو جعل ال في الغسل للجنس اهـ. □ فوه: (ليعتد إلخ) فلو نوى بعد غسل جزء منه وجب إعادة غسله نهاية ومعني. □ فوه: (بما بعدها) قد يوهّم أنه لا يعتد بما قارنها وليس كذلك بصري. □ فوه: (وهو إلخ) أي أول الفرض. □ فوه: (كالسواك) صريح في استحباب السواك للغسل وهو ظاهر وظاهره وإن استاك للوضوء قبله وهو الذي يظهر سم.

□ فوه: (كنية الأداء إلخ) قضية ذلك الاجزاء عند الإطلاق فليراجع ما يأتي. □ فوه: (ويصح رفعه) كان المراد على الصفة ولا يضّر تعريف المضاف إليه بالنسبة للمعطوف الأخير لجواز جعل الإضافة إليه للجنس أو جعل ال في الغسل للجنس. □ فوه: (كالسواك) صريح في استحباب السواك للغسل وهو

لِثَابَ عَلَيْهَا كَالْوُضُوءِ وَيَأْتِي فِي غُرُوبِهَا مَا مَرَّ ثُمَّ وَبِقَوْلِي كَالسَّوَالِكِ اندَفَعَ الْفَرْقُ بَأَنَّ مَا تَقَدَّمَ
هنا من جُمْلَةِ الْغُسْلِ الْوَاجِبِ فَلْيَكْتَفِ بِهِ جُزْئًا وَحِينَئِذٍ لَا يَحْتَاجُ لِقَوْلِهِ فَرَضَ بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ
ثُمَّ لَيْسَ مِنَ الْوُضُوءِ الْوَاجِبِ فَاحْتَاجَ إِلَى الْاسْتِصْحَابِ لِغُسْلِ شَيْءٍ مِنَ الْوَجْهِ اهـ. عَلَى أَنَّ
الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ قَصْدَهُ بِالْمُتَقَدِّمِ كَغَسْلِ الْيَدِ قَبْلَ إِدْخَالِهَا الْإِنَاءَ عِنْدَ شَكِّهِ فِي طَهْرِهَا السَّنَّةُ
صَارِفٌ لَهُ عَنِ الْاعْتِدَادِ بِهِ عَنِ الْغُسْلِ فَتَجِبُ إِعَادَتُهُ دُونَ النَّيَّةِ عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ فِي غَسْلِ بَعْضِ
الشَّيْءِ بِقَصْدِ الْمَضْمَنَةِ فَاسْتَوِيَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ (وَتَعْمِيمُ) ظَاهِرٌ وَبَاطِنٌ (شَعْرُهُ) وَلَوْ لِحْيَةً.....

□ فَوُدَّ: (لِثَابَ عَلَيْهَا) فَإِذَا خَلَا عَنْهَا شَيْءٌ مِنَ السَّنَنِ لَمْ يَثْبُثْ عَلَيْهِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ بَلٍّ لَا يَسْقُطُ الطَّلَبُ بِهِ
كَمَا مَرَّ عَنْ ع. ش. □ فَوُدَّ: (مَا مَرَّ) فَلَوْ أَتَى بِهَا مِنْ أَوَّلِ السَّنَنِ وَعَزَّيْتُ قَبْلَ أَوَّلِ الْفَرَضِ لَمْ تَكْفِ مُغْنِي.
□ فَوُدَّ: (فَاسْتَوِيَا) أَيِ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ. □ فَوُدَّ: (مِنْ جُمْلَةِ الْإِنْفِ) خَبَرُ أَنْ قَالَ السَّيِّدُ الْبَصْرِيُّ قَوْلَهُ مِنْ
جُمْلَةِ الْغُسْلِ الْإِنْفِ ذَكَرَ الْمُغْنِي مِنَ السَّنَنِ الْمُتَقَدِّمَةِ الَّتِي لَا تَكُونُ دَاخِلَةً فِي الْغُسْلِ مَا لَوْ تَمَضَّضَ مِنْ نَحْوِ
إِبْرِيْقٍ بِحَيْثُ لَا يَمَسُّ الْمَاءُ حُمْرَةَ شَفْتَيْهِ وَهُوَ وَاضِحٌ اهـ. □ فَوُدَّ: (فَلْيَكْتَفِ بِهِ) أَيِ بِمُقَارَاةٍ مَا تَقَدَّمَ هُنَا وَإِنْ
عَزَبَتْ بَعْدُ. □ فَوُدَّ: (لِقَوْلِهِ فَرَضَ) أَيِ فِي قَوْلِهِ بِأَوَّلِ فَرَضٍ سَم. □ فَوُدَّ: (ثُمَّ) أَيِ فِي الْوُضُوءِ.

□ فَوُدَّ: (لَيْسَ مِنَ الْوُضُوءِ الْإِنْفِ) أَيِ فَإِنَّهُ لَيْسَ الْإِنْفُ. □ فَوُدَّ: (إِلَى الْاسْتِصْحَابِ) أَيِ اسْتِصْحَابِ النَّيَّةِ
وَاسْتِخْضَارِهَا. □ فَوُدَّ: (انْتَهَى) أَيِ الْفَرْقُ. □ فَوُدَّ: (عَلَى أَنَّ الْفَرَضَ يَظْهَرُ الْإِنْفِ) وَيَحْتَمِلُ احْتِمَالًا قَوِيًّا أَنْ
لَا يَكُونَ هَذَا الْقَصْدُ صَارِفًا عَمَّا ذَكَرَ؛ لِأَنَّ الْكَفَّيْنَ مِنْ جُمْلَةِ مَحَلِّ الْفَرَضِ وَقَدْ افْتَرَقَتِ النَّيَّةُ بَغْسَلِيهِمَا
وَقَصْدُ غَسْلِيهِمَا خَارِجَ الْإِنَاءِ احْتِيَاظًا لِأَجْلِ الشَّكِّ فِي طَهْرِهِمَا عَنِ التَّجَاسَةِ لَا يُنَافِي حُصُولَ الْوَاجِبِ،
قَالَ سَم ثُمَّ أَطَالَ فِي تَوْضِيحِهِ لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ الْقِيَاسُ الْآتِي فِي الشَّرْحِ وَلَمْ يُجِبْ عَنْهُ. □ فَوُدَّ: (أَنَّ قَصْدَهُ)
أَيِ قَصْدَ الْمُغْتَسِلِ وَقَوْلُهُ السَّنَةُ مَفْعُولُهُ وَقَوْلُهُ صَارِفٌ الْإِنْفِ خَبَرٌ أَنْ. □ فَوُدَّ: (انْدَفَعَ الْفَرْقُ) أَيِ بَيْنَ الْغُسْلِ
وَالْوُضُوءِ. □ فَوُدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي الْغُسْلِ.

□ فَوُدَّ (لَشَيْءٍ) (وَتَعْمِيمُ شَعْرُهُ) فَلَوْ غَسَلَ أَصُولَ الشَّعْرِ دُونَ أَطْرَافِهِ بَقِيََتِ الْجَنَابَةُ فِيهَا وَازْتَفَعَتْ عَنْ
أَصُولِهَا فَلَوْ حَلَقَ شَعْرَهُ الْآنَ أَوْ قَصَّ مِنْهُ مَا يَزِيدُ عَلَى مَا لَمْ يَغْسِلْهُ صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ غَسْلُ مَا
ظَهَرَ بِالْقَطْعِ بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ يَغْسِلِ الْأَصُولَ أَوْ غَسَلَهَا ثُمَّ قَصَّ مِنَ الْأَطْرَافِ مَا يَنْتَهِي لِحَدِّ الْمَغْسُولِ بِلَا
زِيَادَةٍ فَيَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ مَا ظَهَرَ بِالْحَلْقِ أَوْ الْقَصِّ لِبَقَاءِ جَنَابَتِهِ بَعْدَ وَصُولِ الْمَاءِ إِلَيْهِ ع. ش. وَفِي الرَّشِيدِي
وَالْكَزْدِيِّ عَنِ الْإِيْعَابِ مِثْلُهُ. □ فَوُدَّ: (ظَاهِرٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ طَالَ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا لَفْظَةً نَحْوُ.

ظَاهِرٌ وَظَاهِرُهُ وَإِنْ اسْتَاكَ لِلْوُضُوءِ قَبْلَهُ وَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ. □ فَوُدَّ: (لِقَوْلِهِ فَرَضَ) أَيِ فِي قَوْلِهِ بِأَوَّلِ فَرَضٍ.
□ فَوُدَّ: (عَلَى أَنَّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ قَصْدَهُ الْإِنْفِ) وَيَحْتَمِلُ احْتِمَالًا قَوِيًّا أَنْ لَا يَكُونَ هَذَا الْقَصْدُ صَارِفًا عَمَّا
ذَكَرَ، لِأَنَّ الْكَفَّيْنَ مِنْ جُمْلَةِ مَحَلِّ الْفَرَضِ، وَقَدْ افْتَرَقَتِ النَّيَّةُ بَغْسَلِيهِمَا، وَقَصْدُ غَسْلِيهِمَا خَارِجَ الْإِنَاءِ
احْتِيَاظًا لِأَجْلِ الشَّكِّ فِي طَهْرِهِمَا عَنِ التَّجَاسَةِ لَا يُنَافِي حُصُولَ الْوَاجِبِ مَعَ ذَلِكَ، وَقَدْ يَوْضَحُ ذَلِكَ أَنَّ
إِذَا نَوَى رَفَعَ الْجَنَابَةَ مُقَارِنًا لِغَسْلِ الْكَفَّيْنِ فَعَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ نَوَى عِنْدَ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ رَفَعَ الْجَنَابَةَ وَشَيْئًا آخَرَ

كثيفةً ما عدا النابتَ في نحو عَيْنٍ وأنفٍ وإن طَالَ وذلك للخبرِ الحسنِ، وإن قال المُصَنِّفُ في موضعٍ إنَّه ضعیفٌ بل. قال القُرْطُبِيُّ إنَّه صَحِيحٌ عن عليٍّ كَرَّمَ الله وجهه يرفَعُه «مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَعْرَةٍ مِنْ جَنَابَةٍ لَمْ يَغْسِلْهُ فُِعِلَ بِهِ كَذَا وَكَذَا مِنَ النَّارِ» قال فمن ثَمَّ عَادَيْتُ شَعْرَ رَأْسِي فَيَجِبُ نَقْضُ ضَفَائِزٍ لَا يَصِلُ لِباطِنِهَا إِلَّا بِالنَّقْضِ بِخِلَافِ مَا انْعَقَدَ بِنَفْسِهِ وَإِنْ كَثُرَ وَلَوْ نَتَفَ شَعْرَةٌ لَمْ يَغْسِلْهَا وَجِبَ غَسْلُ مَحَلِّهَا.....

☐ فَوُدَّ: (كَثِيفَةً) وَفَارَقَ الْوُضُوءَ بِتَكَرُّرِهِ بُجَيْرِمِيٍّ وَشَيْخُنَا. ☐ فَوُدَّ: (فِي نَحْوِ عَيْنٍ إِنْخ) لَعَلَّهُ أَدْخَلَ بِالتَّخْوِ بَاطِنَ الْفَمِ لَوْ نَبَتَ فِيهِ شَعْرٌ. ☐ فَوُدَّ: (وَإِنْ طَالَ) كَذَا فِي الزِّيَادِيِّ وَالْحَلَبِيِّ، وَقَالَ الْقَلَيْبِيُّ وَإِنْ خَرَجَ عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ أَه. وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ نَقَلَ الْإِيْعَابُ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ وَأَثَرَهُ أَنَّ مَحَلَّ الْعَفْوِ فِي شَعْرٍ لَمْ يَخْرُجْ عَنِ نَحْوِ الْعَيْنِ وَإِلَّا وَجِبَ غَسْلُ الْخَارِجِ كُرْدِيٍّ وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا مَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ عِبَارَتُهُ نَعَمْ لَا يَجِبُ غَسْلُ شَعْرٍ نَبَتَ فِي الْعَيْنِ أَوْ الْأَنْفِ لِأَنَّهُ مِنَ الْبَاطِنِ لَا مِنَ الظَّاهِرِ إِلَّا إِنْ طَالَ فَيَجِبُ غَسْلُ مَا ظَهَرَ مِنْهُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ أَه. وَأَقْرَعَ ش. مَقَالَةَ الشَّارِحِ وَلَعَلَّهَا هِيَ الْأَقْرَبُ.

☐ فَوُدَّ: (عَنْ عَلِيٍّ إِنْخ) مُتَعَلِّقٌ لِلْخَبَرِ إِنْخ وَحَالٌ مِنْهُ وَقَوْلُهُ يَرْفَعُهُ أَيِ يَرْفَعُ عَلَيَّ ذَلِكَ الْخَبَرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَقَوْلُهُ: (مَنْ تَرَكَ إِنْخ) بَدَلٌ مِنَ الْخَبَرِ. ☐ فَوُدَّ: (قَالَ) أَيِ عَلَيٍّ (فَمِنْ ثَمَّ عَادَيْتُ إِنْخ) أَيِ مِنْ أَجْلِ أَنْ سَمِعْتَ هَذَا التَّهْدِيدَ فَعَلْتَ بِشَعْرِ رَأْسِي فَعِلَ الْعَدُوُّ فَقَطَعْتَهُ مَخَافَةً أَنْ لَا يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى جَمِيعِهِ كُرْدِيٍّ. ☐ فَوُدَّ: (فَيَجِبُ) إِلَى قَوْلِهِ وَسَائِرُ فِي الْمُغْنِيِّ وَالتَّهْيَاةِ إِلَّا قَوْلَهُ بِنَفْسِهِ إِلَى وَلَوْ نَتَفَ فِي الْأَوَّلِ وَإِلَى الْمُثْنِ فِي الثَّانِي. ☐ فَوُدَّ: (نَقْضُ ضَفَائِزٍ) جَمْعُ ضَفِيرَةٍ بِالضَّادِ الْمُعْجَمَةِ ع ش أَيِ وَالْفَاءِ. ☐ فَوُدَّ: (انْعَقَدَ بِنَفْسِهِ وَإِنْ كَثُرَ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ قَصَرَ صَاحِبُهُ بَأَنْ لَمْ يَتَعَهَّدْ بِدُهْنٍ وَنَحْوِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِعَدَمِ تَكْلِيفِهِ تَعَهُّدَ ع ش عِبَارَةً شَيْخُنَا وَالبُجَيْرِمِيِّ وَيُعْفَى عَنِ بَاطِنِ عَقْدِ الشَّعْرِ وَإِنْ كَثُرَتْ حَيْثُ تَعَقَّدَ بِنَفْسِهِ وَإِلَّا عَفِيَ عَنِ الْقَلِيلِ فَقَطَّ عَلَى مَا قَالَهُ الْقَلَيْبِيُّ وَنَقَلَ الْإِطْفِيحِيُّ عَنِ الشُّبَرِ املسي أَنَّهُ إِذَا كَانَ بِغَوْلِهِ لَا يُعْفَى عَنْهُ وَإِنْ قَلَّ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَيُعْفَى عَنِ مَحَلِّ طُبُوعِ عَسَرِ زَوَالِهِ وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى تَيْمُمٍ عَنْهُ خِلَافًا لِمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ أَه. ☐ فَوُدَّ: (وَجِبَ غَسْلُ مَحَلِّهَا) وَكَذَا لَوْ بَقِيَ طَرَفُهَا فَقَطَّعَ مَا لَمْ يَنْغَسِلْ أَيِ لِأَنَّ الْبَادِيَّ مِنَ الشَّعْرِ بِالْقَطْعِ

وَهُوَ الْإِثْبَانُ بِهَذِهِ السُّنَّةِ لَكِنْ غَسْلُ الْكَفَّيْنِ مِنْ جُمْلَةِ الْفَرْضِ، وَقَدْ اقْتَرَنَتِ النَّيَّةُ بِهِ فَلَا يَتَّبَعِي الْغَاوُهُ لِكَوْنِهِ قَصْدٌ بِهِ شَيْئًا آخَرَ مَعَهُ إِذْ قَصْدُ ذَلِكَ الشَّيْءِ الْآخَرِ لَا يُنَافِيهِ وَالْغَاءُ الْغُسْلِ عَنِ الْجَنَابَةِ دُونَ الشَّيْءِ الْآخَرِ مَعَ اتِّحَادِ مَحَلِّهِمَا تَحَكُّمٌ فَلْيَتَأَمَّلْ لَكِنْ يَبْقَى الْكَلَامُ إِنْ قُلْنَا بِالِاغْتِدَادِ بِغَسْلِ الْكَفَّيْنِ عَنِ الْجَنَابَةِ هَلْ تَخْصُلُ السُّنَّةُ أَوْ تَفُوتُ فِيهِ نَظَرٌ. ☐ فَوُدَّ: (وَلَوْ نَتَفَ شَعْرَةٌ إِنْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ فِي الْبَيَانِ وَكَذَا لَوْ بَقِيَ طَرَفُهَا فَقَطَّعَ مَا لَمْ يَنْغَسِلْ أَيِ لِأَنَّ الْبَادِيَّ مِنَ الشَّعْرِ بِالْقَطْعِ كَالْبَادِي مِنَ الْبَشَرَةِ بِالتَّخْفِ وَلِأَنَّ بَعْضَ الشَّعْرِ كَالْعُضْوِ وَهُوَ لَوْ غَسَلَ بَعْضَ يَدِهِ ثُمَّ قُطِعَتْ وَجِبَ غَسْلُ الظَّاهِرِ بِالْقَطْعِ عَلَى الصَّحِيحِ فَكَذَا هُنَا وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي الْمُحَدِّثِ نَعَمْ يَلْزَمُهُ أَيْضًا رِعَايَةُ التَّرْتِيبِ فَيَغْسِلُ الظَّاهِرَ وَمَا بَعْدَهُ مِنْ بَقِيَّةِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ أَه. وَظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ وَجُوبُ غَسْلِ الْبَادِي وَإِنْ كَانَ الْقَطْعُ فِي مَحَلِّ الْغُسْلِ، وَقَدْ يُقَالُ الْمَغْسُولُ مِنْ

مُطْلَقًا (وَبَشَرَهُ) حَتَّى الْأَظْفَارِ وَمَا تَحْتَهَا وَمَا ظَهَرَ مِنْ صِمَاخٍ وَفَرَجٍ عِنْدَ جُلُوسِهَا عَلَى قَدَمَيْهَا وَشُقُوقٍ وَمَا تَحْتَ قُلْفَةٍ وَمَا ظَهَرَ مِنْهَا بِأَشْرِهِ الْقَطْعُ مِنْ نَحْوِ أَنْفٍ مُجْدِعٍ وَسَائِرِ مَعَاظِفِ الْبَدَنِ وَمَحَلِّ التَّوَائِهِ نَعَمْ يَحْرُمُ فَتْحُ الْمُلتَحِمِ، وَذَلِكَ لِحُلُولِ الْحَدِيثِ لِكُلِّ الْبَدَنِ مَعَ عَدَمِ الْمَشَقَّةِ لِئَدْرَةِ الْغَسْلِ وَمَرَّ أَنَّهُ يَضُرُّ تَغْيِيرُ الْمَاءِ تَغْيِيرًا ضَارًّا وَلَوْ بِمَا عَلَى الْغُضُوِّ خِلَافًا لِجَمْعِهِ.
(وَلَا تَجِبُ مَضْمُضَةٌ وَاسْتِنْشَاقٌ) وَإِنْ انْكَشَفَ بَاطِنُ الْفَمِ وَالْأَنْفِ يَقْطَعُ سَائِرَهُمَا وَكَذَا بَاطِنُ الْعَيْنِ وَهُوَ مَا يَسْتَتِرُ عِنْدَ انْطِبَاقِ الْجَفْنَيْنِ وَإِنْ انْكَشَفَ بَقَطْعِهِمَا كَمَا فِي الْوُضُوءِ.....

كالبادي مِنَ الْبَشَرَةِ بِالتَّثْفِيفِ سَمٌ وَكُرْدِيٌّ عَنِ الْإِيْعَابِ. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) لَمْ أَرَهُ فِي كَلَامِ غَيْرِهِ وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ وَلَوْ كَانَتْ مِنْ نَحْوِ لَحْيَةٍ كَثِيفَةٍ. □ قَوْلُهُ: (حَتَّى الْأَظْفَارِ) فَالْبَشَرَةُ هُنَا أَعْمٌ مِنْهَا فِي التَّوَاقُصِ شَيْخُنَا وَبِرْ مَاوِي. □ قَوْلُهُ: (وَمَا تَحْتَهَا) فَلَوْ لَمْ يَصِلِ الْمَاءُ إِلَى بَعْضِ الْبَشَرَةِ لِحَاثِلِ كَشْفِهِ أَوْ وَسَخِ تَحْتِ الْأَظْفَارِ لَمْ يَكْفِ الْغُسْلُ وَإِنْ أَرَادَهُ بَعْدَ فُلَا بُدَّ مِنْ غَسْلِ مَحَلِّهِ وَمِثْلُ الْبَشَرَةِ عَظْمٌ وَضَحٌّ بِالْكَشِطِ وَمَحَلُّ شَوْكَةٍ انْفَتَحَ وَظَاهِرُ أَنْفٍ أَوْ أَصْبُعٍ مِنْ نَحْوِ نَقْدِ شَيْخُنَا عِبَارَةٌ الْخَطِيبِ فَائِدَةٌ لَوْ اتَّخَذَ لَهُ أَثْمَلَةً أَوْ أَثْنَا مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ وَجَبَ عَلَيْهِ غَسْلُهُ مِنْ حَدِيثِ أَصْغَرَ أَوْ أَكْبَرَ وَمِنْ نَجَاسَةٍ غَيْرِ مَغْفُورٍ عَنْهَا؛ لِأَنَّهُ وَجَبَ عَلَيْهِ غَسْلُ مَا ظَهَرَ مِنَ الْأُصْبُعِ وَالْأَنْفِ بِالْقَطْعِ فَصَارَتِ الْأَثْمَلَةُ وَالْأَنْفُ كَالْأَصْلِيَّتَيْنِ اه. قَالَ الْبُجَيْرِيُّ قَوْلُهُ أَثْمَلَةٌ إِنْخٍ وَكَذَا لَوْ اتَّخَذَ رَجُلًا أَوْ يَدًا مِنْ خَشَبٍ قَلْبِيٍّ وَقَوْلُهُ وَجَبَ عَلَيْهِ إِنْخٍ أَيِ إِنْ التَّحَمَّ وَقَوْلُهُ كَالْأَصْلِيَّتَيْنِ أَيِ فِي وُجُوبِ غَسْلِهِمَا لَا فِي نَقْضِ الْوُضُوءِ بِلَمْسِ ذَلِكَ وَلَا تَكْفِي التَّيَّةُ عِنْدَهُمَا أَجْهَوْرِيٍّ مَعَ زِيَادَةِ لِسُلْطَانٍ، وَقَالَ الرَّمْلِيُّ تَكْفِي اه. □ قَوْلُهُ: (مِنْ صِمَاخٍ) هُوَ بَكْسَرُ الصَّادِ فَقَطُّ كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَالْمُخْتَارِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَفَرَجٍ عِنْدَ جُلُوسِهَا إِنْخٍ) وَمَا يَبْدُو مِنْ فَرَجِ الْبِكْرِ دُونَ مَا يَبْدُو مِنْ فَرَجِ الثَّيِّبِ فَيَخْتَلِفُ الْوُجُوبُ فِيهِمَا كُرْدِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (وَشُقُوقٍ) أَيِ لَا غُورَ لَهَا نِهَآةً وَشَرْحٌ بِأَفْضَلِ. □ قَوْلُهُ: (وَمَا تَحْتَ قُلْفَةٍ) أَيِ إِنْ تَيَسَّرَ لَهُ ذَلِكَ وَإِلَّا وَجَبَ إِزَالَتُهَا فَإِنْ تَعَدَّرَ ذَلِكَ صَلَّى كِفَافِدِ الطَّهَوْرَيْنِ وَلَا يَتَيَمَّمُ خِلَافًا لِحَجِّ ع ش زَادَ شَيْخُنَا وَهَذَا فِي الْحَيِّ وَأَمَّا الْمَيِّتُ فَحَيْثُ لَمْ يُمْكِنْ غَسْلُ مَا تَحْتَهَا لَا تُزَالُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُعَدُّ إِزْرَاءً بِهِ وَيُذْفَنُ بِلا صَلَاةٍ عَلَى الْمُعْتَمِدِ عِنْدَ الرَّمْلِيِّ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ يَتَيَمَّمُ عَمَّا تَحْتَهَا وَيُصَلِّي عَلَيْهِ لِلضَّرُورَةِ وَلَا بَأْسَ بِتَقْلِيدِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ سَتَرًا عَلَى الْمَيِّتِ وَالْقُلْفَةُ بِضَمِّ الْقَافِ وَإِسْكَانِ اللَّامِ وَيَفْتَحُهَا مَا يَقْطَعُهَا الْخَائِنُ مِنْ ذَكَرِ الْغُلَامِ وَيُقَالُ لَهَا غُرْلَةٌ بَغْنَيْنِ مُعْجَمَةٌ مَضْمُومَةٌ وَرَاءِ سَاكِنَةٍ وَلَا مَفْتُوحَةٌ اه. □ قَوْلُهُ: (مِمَّا بِأَشْرِهِ الْقَطْعُ) أَيِ بِخِلَافِ الْبَاطِنِ الَّذِي كَانَ مُتَفَتِّحًا قَبْلَ الْقَطْعِ فَلَا يَجِبُ غَسْلُهُ وَإِنْ ظَهَرَ بَعْدَ قَطْعِ مَا كَانَ يَسْتُرُهُ شَيْخُنَا وَكُرْدِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (جُدِعَ) بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ وَجُوبِ التَّعْمِيمِ.

□ قَوْلُهُ: (وَمَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالْمُتَعَيِّرِ بِمُسْتَعْنَى عَنْهُ كُرْدِيٌّ.
□ قَوْلُ (لَسِيٍّ): (وَلَا تَجِبُ مَضْمُضَةٌ إِنْخٍ) أَيِ خِلَافًا لِلْحَقِيقَةِ بِجَيْرِ مِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا فِي الْوُضُوءِ) تَغْلِيلٌ

الشَّعْرُ يَرْفَعُ حَدَثُ ظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ فَإِذَا كَانَ الْقَطْعُ فِي مَحَلِّ الْغَسْلِ لَمْ يَبْقَ فِيهِ حَدَثٌ يَخْتِاجُ إِلَى رَفْعِهِ فَلَا حَاجَةَ لِغَسْلِ الْبَادِي حِينَئِذٍ فَلْيُرَاجَعْ.

وكان وجه نفيه هذا دون الوضوء قوة الخلاف هنا وعدم إغناء الوضوء عنهما لأن لنا قولاً
بوجوب كليهما كالوضوء ومن ثم سنرعايته بالإتيان بهما مستقلين وفي الوضوء وكرة ترك
واحد من الثلاثة وسنإعادة ما تركه منها وتأكد إعادة الأولين وفارق ما ذكر في باطن العين
وجوب تطهيره من الخبث؛ لأنه أفحش وأخذ منه أن مقعدة المبشور إذا خرجت لم يجب
غسلها عن الجنابة ويجب غسل خبيثها ومحلها إن لم يرد إدخالها وإلا لم يجب هذا أيضاً.
(تنبيه) قد يستشكل عددهم باطن الفم باطناً هنا وما يظهر من فرج الثيب ظاهراً بل قد يقال هذا
أولى بكونه باطناً ثم رأيت الإمام صرح بهذه الأولوية فقال لا يجب غسل ما وراء ملتقى
الشفرين كباطن الفم بل أولى اهـ. وقد يجاب أخذاً من تشبيه الأصحاب لباطن الفم بباطن
العين الذي وافق الخصم فيه على أنه باطن ومن تشبيه الشافعي لما يظهر من الفرج بما بين
الأصابع بأن حائل الفم لا تعهد له حالة مستقرة يعتاد زواله فيها بالكلفة ويبقى داخله ظاهراً
كله بخلاف باطن الفرج فإن حائله يعهد فيه ذلك بالجلوس على القدمين المعتاد المؤلف

للمتن. ☐ قوله: (هذا هنا) أي وجوب المضمضة والاستنشاق في الغسل. ☐ قوله: (قوة الخلاف إلخ) أو
أنه لما نص على تغميم الشفر والبشر خشي دخولهما فإن في الأنف شغراً وفي الفم بشراً اهـ. سم عن
كثر البكري. ☐ قوله: (وعدم إغناء الوضوء إلخ) أي المطلوب للغسل أي الموهوم وجوبهما هنا.
☐ قوله: (لأن لنا إلخ) علة للمعطوفين ويختل للمعطوف فقط. ☐ قوله: (بوجوب كليهما) أي في
الغسل استقلالاً وإن كانا موجودين في الوضوء وقوله كالوضوء أي كالقول بوجوبه في الغسل.
☐ قوله: (وفي الوضوء) أي المسنون للغسل معطوف على مستقلين. ☐ قوله: (وكرة) إلى قوله وتأكد في
النهاية والمغني. ☐ قوله: (من الثلاثة) أي المضمضة والاستنشاق والوضوء. ☐ قوله: (وسنإعادة ما تركه
إلخ) أي بأن يأتي به بعد وإن طال الفصل ع ش وكان الأولى تدارك ما تركه إلخ. ☐ قوله: (ما ذكر في
باطن العين) أي عدم وجوب غسله من الجنابة. ☐ قوله: (وأخذ منه) أي من التعليل. ☐ قوله: (لم يجب
غسلها إلخ) ويجب غسل المسرية من الجنابة؛ لأنها تظهر في وقت فتصير من ظاهر البدن شرح أبي
شجاع للغزي وهي ملتقى المنفذ فيسترخي قليلاً ليصل الماء إلى ذلك شيخنا. ☐ قوله: (ومحلها) أي
وجوب غسل خبيثها. ☐ قوله: (عددهم باطن الفم إلخ) أي فلا يجب غسله. ☐ قوله: (وما يظهر من فرج
الثيب إلخ) أي عند جلوسها على قدميها فيجب غسله. ☐ قوله: (فقال لا يجب إلخ) ضعيف.
☐ قوله: (وافق الخصم فيه) أي في باطن العين. ☐ قوله: (بأن إلخ) متعلق بيجاب.

☐ قوله: (وكان وجه نفيه هذا هنا إلخ) عبارة الأستاذ البكري في كثره وإنما نص على نفي الوجوب هنا
دون الوضوء مع أن الخلاف بين العلماء فيهما موجود لأنه لما نص على تغميم الشفر والبشر خشي
دخولهما فإن في الأنف شغراً وفي الفم بشرة وقيل غير ذلك اهـ.

دائماً فأشبه ما بين الأصابع فإنه يظهر بتفريقها المعتاد فاستويا في أن لكل حالة بطون وهو التقاء الشفرين والأصابع وحالة ظهور وهو انفراج كل منهما فكما اتفقوا فيما بين الأصابع على أنه ظاهر فكذلك فيما بين الشفرين ووراء ما ذكرناه مذهب أخرى في باطن الفم منها أنه ظاهر في الوضوء والغسل. وبه قال أحمد وغيره ظاهر في الغسل فقط وكل تمسك من الشئ بما أجاب عنه في المجموع. (واكملهُ) أي الغسل (إزالة القدر) بالمعجمة الطاهر كمنى والنجس كمذي قال المصنف ويتبغى أن يتفطن من يغتسل من نحو إبريقٍ لدقيقة وهي أنه إذا ظهر محل النجس بالماء غسله نائياً ورفع الجنابة؛ لأنه إن غفل عنه بعد بطل غسله وإلا فقد يحتاج للمس فينتقص وضوءه أو إلى كلفة في لف خرقه على يده اهـ وهنا دقيقة أخرى وهي أنه إذا نوى كما ذكر ومس بعد النية ورفع جنابة اليد كما هو الغالب حصل بيده حدث أصغر فقط فلا بد من غسلها بعد رفع حدث الوجه بنية رفع الحدث الأصغر.....

☐ قوله: (فأشبه) أي باطن الفرج أي ما يظهر منه عند الجلوس على القدمين. ☐ قوله: (حالة بطون) أي استتار. ☐ قوله: (وهو التقاء الشفرين إلخ) أي حالة التقاء إلخ وقوله انفراج كل منهما أي حالة انفراج كل من التوعين المذكورين. ☐ قوله: (فكما اتفقوا) أي الأصحاب. ☐ قوله: (ما ذكرناه إلخ) أي من أنه ظاهر في الوضوء والغسل فلا يجب غسله فيهما. ☐ قوله: (في باطن الفم) الأولى تقديمه على قوله مذهب إلخ. ☐ قوله: (منها أنه) ملحق في نسخة المصنف بغير خطه من غير تصحيح ولعله من تصرفات بعض الناظرين فيه يرشد إلى ذلك سقوطها في قوله ظاهر في الغسل فقط باتفاق النسخ فالأولى حذفها فيهما أو إثباتها فيهما بصري. ☐ قوله: (أي الغسل) أي من حيث هو واجبا كان أو مندوبا كما مر. ☐ قوله: (بالمعجمة) إلى قوله قال في النهاية وإلى قوله اهـ. في المغني إلا قوله قال المصنف. ☐ قوله: (الظاهر كمنى والنجس إلخ) أي استظهارا وإن قلنا إنه يكفي غسله لهما نهاية ومغني. ☐ قوله: (ويتبغى) أي يندب بجبرمي. ☐ قوله: (محل التجو) أي من القبل والدبر شيئا. ☐ قوله: (بطل غسله) أي لم يصح. ☐ قوله: (كما هو) أي المس. ☐ قوله: (فلا بد من غسلها إلخ) والمخلص من ذلك أن يقيد النية بالقبل والدبر كأن يقول نويت رفع الحدث من هذين المحلين فيبقى حدث يده حينئذ وترتفع بالغسل بعد ذلك كبقية بدنه شيئا عبارة البجيرمي، وقال شيخنا العشماوي وهذا إذا نوى رفع الحدث الأكبر عن المحل واليد معا أو أطلق فإن نوى رفع الجنابة عن المحل فقط فلا يحتاج إلى نية رفع حدث أصغر عنها؛ لأن الجنابة لم ترتفع عنها فهذا مخلص له من غسل يده نائياً اهـ. ☐ قوله: (بعد رفع حدث الوجه) ثم قوله

☐ قوله: (بعد رفع حدث الوجه ثم قوله الآتي لزمه غسل ما تأخر حدثه في محله) انظر اشتراط كونه بعد رفع حدث الوجه في الأول وفي محله في الثاني هل فيه مخالفة لقوله في باب الوضوء قبيل السنن أو أي اغتسل جنب إلا رجليه مثلاً ثم أحدث كفاه غسلهما عن الأكبر بعد بقية أعضاء الوضوء أو قبلها أو في اثناهما اهـ فإنه يدل على أنه لا يعتبر الترتيب بين ما بقيت جنبته من أعضاء الوضوء وما ارتفعت جنبته

لِتَعْدُرَ الْإِنْدِرَاجَ حِينَئِذٍ (ثُمَّ الْوُضُوءُ) كَامِلًا لِلاتِّبَاعِ وَيُسْنُّ لَهُ اسْتِصْحَابُهُ إِلَى الْفِرَاقِ حَتَّى لَوْ
أَحْدَثَ سُنَّ لَهُ إِعَادَتَهُ. وَزَعَمَ الْمُحَامِلِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ اخْتِصَاصَهُ بِالْغُسْلِ الْوَاجِبِ ضَعِيفٌ كَمَا عَلِمَ
مِمَّا قَدَّمْتَهُ (وَفِي قَوْلٍ يُؤَخِّرُ غَسْلَ قَدَمَيْهِ) لِلاتِّبَاعِ أَيْضًا وَالْخِلَافُ فِي الْأَفْضَلِ وَرُجَّحَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ

الْآتِي لَزِمَهُ غَسْلُ مَا تَأَخَّرَ حَدَثُهُ فِي مَحَلِّهِ أَنْظَرَ اشْتِرَاطَ كَوْنِهِ بَعْدَ رَفْعِ حَدَثِ الْوَجْهِ فِي الْأَوَّلِ وَفِي مَحَلِّهِ
فِي الثَّانِي هَلْ فِيهِ مُخَالَفَةٌ لِقَوْلِهِ فِي بَابِ الْوُضُوءِ قُبِيلَ السُّنَنِ أَوْ اغْتَسَلَ جُنْبٌ إِلَّا رِجْلَيْهِ مَثَلًا ثُمَّ أَخَذَتْ
كَفَاهُ غَسْلُهُمَا عَنِ الْأَكْبَرِ بَعْدَ بَقِيَّةِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ أَوْ قَبْلَهَا أَوْ فِي أَثْنَائِهَا اهـ. فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ
التَّرْتِيبُ بَيْنَ مَا بَقِيََتْ جَنَابَتُهُ مِنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ وَمَا ازْتَفَعَتْ جَنَابَتُهُ مِنْهَا وَطَرَأَ حَدَثُهُ الْأَضْعَفُ فَلْيُرَاجَعْ
سَمَ وَجَزَمَ بِالمُنافاةِ السَّيِّدِ الْبُصْرِيِّ أَقُولُ إِنَّ فِي الْبُجَيْرِيِّ وَحَاشِيَةِ شَيْخِنَا مِثْلُ مَا فِي الشَّارِحِ فِي الْبَابَيْنِ
وَلَكَّ دَفْعَ الْمُنَافَاةِ بِأَن تَرَكَ التَّرْتِيبَ هُنَا لَهُ صَوْرَتَانِ الْأُولَى بِأَن يُقَدَّمَ الْعَضْوُ الْبَاقِي جَنَابَتُهُ كَالرَّجُلِ عَلَى مَا
طَرَأَ حَدَثُهُ الْمُتَقَدِّمُ عَلَيْهِ رُتْبَةً كَالْوَجْهِ وَهِيَ الَّتِي أَفَادَ جَوَازَهَا مَا تَقَدَّمَ فِي الْوُضُوءِ وَالثَّانِيَةُ بِأَن يُقَدَّمَ مَا طَرَأَ
حَدَثُهُ كَالْيَدِ عَلَى مَا بَقِيََتْ جَنَابَتُهُ الْمُتَقَدِّمُ عَلَيْهِ رُتْبَةً كَالْوَجْهِ وَهِيَ الَّتِي أَفَادَ مَعْنَاهَا مَا هُنَا وَلَا تَلَازُمَ بَيْنَهُمَا
كُلِّيًّا وَلَا جُزْئِيًّا حَتَّى يُنَافِيَ جَوَازُ إِحْدَاهُمَا مَعَ الْأُخْرَى. □ قَوْلُهُ: (لِتَعْدُرَ الْإِنْدِرَاجَ الْخ) فَإِنَّ جَنَابَةَ الْيَدِ
اِزْتَفَعَتْ ثُمَّ طَرَأَ الْحَدَثُ الْأَضْعَفُ عَلَيْهَا بِالمَسِّ أَيْ فَالشَّرْطُ أَنْ لَا يُقَدَّمَ غَسْلُ كَفَيْهِ عَلَى الْوَجْهِ، فَلَوْ أُخْرِيَ
بِالْكُلِّيَّةِ عَنْ غَسْلِ جَمِيعِ الْأَعْضَاءِ وَتَوَيَّ كَفَى مَدَابِغِي اهـ. □ قَوْلُهُ: (كَامِلًا الْخ) فَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ
تَأْخِيرِ قَدَمَيْهِ عَنِ الْغُسْلِ مُغْنِي وَنَهَايَةً. □ قَوْلُهُ: (لِلاتِّبَاعِ) أَيْ الْمُنْقُولُ عَنْ قَوْلِهِ ﷺ ع ش. □ قَوْلُهُ: (سُنَّ لَهُ
إِعَادَتُهُ) خِلَافًا لِلنَّهْيِ وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُمَا وَاللَّفْظُ لِلْأَوَّلِ وَلَوْ تَوَضَّأَ قَبْلَ غَسْلِهِ ثُمَّ أَخَذَتْ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ لَمْ
يَخْتِجْ لِتَحْصِيلِ سُنَّةِ الْوُضُوءِ إِلَى إِعَادَتِهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِخِلَافِ مَا لَوْ غَسَلَ يَدَيْهِ فِي
الْوُضُوءِ ثُمَّ أَخَذَتْ قَبْلَ الْمَضْمُضَةِ مَثَلًا فَإِنَّهُ يَخْتِجُ فِي تَحْصِيلِ السُّنَّةِ إِلَى إِعَادَةِ غَسْلِهِمَا بَعْدَ نِيَّةِ
الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ النِّيَّةَ بَطَلَتْ بِالْحَدَثِ اهـ. قَالَ شَيْخُنَا وَحُمِلَ كَلَامُ ابْنِ حَجٍّ عَلَى أَنَّهُ يُعِيدُهُ خُرُوجًا مِنْ
خِلَافِ مَنْ قَالَ بَعْدَ الْإِنْدِرَاجِ فَلَا خِلَافَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا قَالَه الرَّمْلِيُّ اهـ. □ قَوْلُهُ: (اخْتِصَاصُهُ) أَيْ سُنَّ
الْوُضُوءِ وَيُخْتَمَلُ أَيْ سُنَّ اسْتِصْحَابِهِ. □ قَوْلُهُ: (مِمَّا قَدَّمْتَهُ) أَيْ مِنْ إِزْجَاعِ ضَمِيرِ اكْتَمَلَهُ لِلْغُسْلِ الْأَعْمِ.

مِنْهَا وَطَرَأَ حَدَثُهُ الْأَضْعَفُ فَلْيُرَاجَعْ. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ الْوُضُوءُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ أَنَّ
الْوُضُوءَ إِنَّمَا يَكُونُ سُنَّةً فِي الْغُسْلِ الْوَاجِبِ وَبِهِ صَرَّحَ أَبُو زُرْعَةَ وَغَيْرُهُ تَبَعًا لِلْمُحَامِلِيِّ وَلَوْ قِيلَ بِنَدْبِهِ
كَغَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ السُّنَنِ الَّتِي ذَكَرُوهَا هُنَا فِي الْغُسْلِ الْمُسْنُونِ أَيْضًا لَمْ يَبْغُذْ ثُمَّ رَأَيْتِ الْمُصَنِّفَ فِي بَابِ
الْجُمُعَةِ جَزَمَ بِهَذَا الْإِحْتِمَالِ اهـ بِاخْتِصَارٍ وَعِبَارَةِ الْعُبَابِ هُنَا بَعْدَ ذَلِكَ وَالْغُسْلُ الْمُسْنُونُ فِي الْأَقْلِ
وَالْأَكْمَلِ كَالْوَاجِبِ اهـ. وَلَمْ يَزِدْ فِي شَرْحِهِ عَلَى عَزْوِ هَذَا لِلْجَوَاهِرِ. □ قَوْلُهُ: (سُنَّ لَهُ) أَفْتَى شَيْخُنَا
الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بَعْدَ إِعَادَتِهِ مِنْ حَيْثُ سُنَّةُ الْغُسْلِ لِحُصُولِهَا بِالمَرَّةِ الْأُولَى بِخِلَافِ غَسْلِ الْكَفَيْنِ قَبْلَ
الْوُضُوءِ إِذَا أَخَذَتْ بَعْدَهُ سُنَّ إِعَادَتِهِ لِيُطْلَإَنَ بِالْحَدَثِ اهـ.

في لفظ رؤاؤه كان المشعرة بال تكرار بل قيل الثاني إنما يدل على الجواز لا غير وعلى كل تحصيل سنة الوضوء بتقديم كله وبعضه وتأخيريه وتوسطه أثناء الغسل ثم إن تجردت جنابته عن الأصغر نوى به سنة الغسل أي أو الوضوء كما هو ظاهر وإلا نوى نيّة مجزئة مما مر في الوضوء خروجا من خلاف موجه القائل بعدم الإدراج وهذه النيّة بقسميها سنة لإجزاء نيّة الغسل عنها كما تكفي نيّة الوضوء عن خصوص نيّة المضمضة ثم لو أحدث بعد ارتفاع

☐ قوله: (بل قيل الثاني) أي الاتباع الثاني يعني لفظ راويه. ☐ قوله: (وعلى كل) أي من القولين إلى قوله وهذه النيّة في النهاية والمغني إلا قوله أي إلى وإلا. ☐ قوله: (بتقديم كله) وهو الأفضل نهاية ومغني. ☐ قوله: (إن تجردت جنابته) كان احتكم وهو جالس متمكن مغني وكان نظرا أو تفكرا فأنمى شيخنا. ☐ قوله: (نوى به سنة الغسل) كأن يقول نويت الوضوء لسنة الغسل شيخنا. ☐ قوله: (أي أو الوضوء) أي أو يقول نويت الوضوء ويحتمل أن مراده أو ينوي نيّة من نيات الوضوء المتقدمة عبارة عن ش قوله م ر سنة الغسل قضيته تعيين ذلك وإن غير هذه من نيات الوضوء كنوت فرض الوضوء لا يكفي ويتأمل وجهه في نحو نوت فرض الوضوء وعبارة حج بعد لفظ الغسل أي أو الوضوء اه. ☐ قوله: (ولإ) أي وإن لم تجرد جنابته عن الحدث الأصغر بل اجتمعت معه كما هو الغالب شيخنا. ☐ قوله: (نوى نيّة مجزئة إلخ) ظاهر كلامهم أنه لا فرق في ذلك بين أن يقدم الغسل على الوضوء أو يؤخره عنه نهاية عبارة شيخنا هذا ظاهر إن قدم الوضوء على الغسل فإن أخره نوى سنة الغسل إن لم يرد الخروج من خلاف من قال بعدم الإدراج وإلا نوى رفع الحدث أو غيره من النيات المعتبرة اه. وفي المغني وسم ما يوافقه. ☐ قوله: (بقسميها) أحدهما نيّة سنة الغسل والثاني نيّة مجزئة في الوضوء كردي. ☐ قوله: (لإجزاء نيّة الغسل إلخ) هذا ظاهر إذا قدم الغسل ولو شروعا على الوضوء وكذا إذا أخره عنه لكن قدّم نيّة عليه وإلا ففيه توقف إلا أن يريد بالإجزاء مجرد سقوط الطلب وإن لم يثبت عليه فليراجع وكتب عليه سم ما

☐ قوله: (بتقديم كله وبعضه وتأخيريه إلى قوله ثم إن تجردت إلخ) هذا الصنيع كالصريح في أنه إذا لم تكن تجردت جنابته عن الأصغر نوى نيّة مجزئة وإن أخره عن الغسل ولا يمنع من ذلك ارتفاع أصغره حيث يذلل بالإندراج نظرا لمراعاة خلاف موجه وقوله بعدم إدراجه فتكون مراعاة الخلاف وإن لم يقلد المخالف مجزئة لنيّة نحو رفع الحدث وإن كان مرتفعاً في اعتقاده وهذا مما يؤيد أنه يستحب لإفايد الطهورين التيمم على نحو صخر كما سيأتي في التيمم ولا حاجة إلى حمله على تقليد القائل بجواز التيمم عليه لأنه إذا قلده صار من أتباعه في ذلك وليس هذا من مراعاة الخلاف في شيء ومما يؤيد ما ذكرناه من أن قصد مراعاة الخلاف يسوغ ما يخالف اعتقاد الفاعل وإن لم يقلد المخالف ما جمع به شيخنا الشهاب الرملي بين ما سيأتي في المثني من وجوب نيّة الفرضية في المعادة، وما في الروضة من عدم وجوبها في أنه إن أراد مراعاة الخلاف أتى بها وإلا فلا فليتأمل. ☐ قوله: (لإجزاء نيّة الغسل عنها) قد يقال قضيته مراعاة القائل بعدم الإدراج أن لا تجزئ نيّة الغسل عنها عند عدم تجرد الجنابة عن

جناية أعضاء وُضُوئِهِ لَزِمَهُ الْوُضُوءُ مُرْتَبًا بِالنِّيَّةِ لِزَوَالِ انْدِرَاجِهِ الْمُوجِبِ لِسُقُوطِ النِّيَّةِ وَالتَّرْتِيبِ أَوْ بَعْضُهَا لَزِمَهُ غَسْلُ مَا تَأَخَّرَ حَدْثُهُ فِي مَحَلِّهِ بِالنِّيَّةِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَيْقَانًا (ثُمَّ) بَعْدَ الْوُضُوءِ (تَعَهُدُ) مَعَاظِفَهُ) وَهِيَ مَا فِيهِ التَّوَاتُّعُ وَانْعِطَافُ كَالْأُذُنِ وَطَبَقِ الْبَطْنِ وَالشَّرَءُ بِأَنْ يُوَصَلَ الْمَاءُ إِلَيْهَا حَتَّى يَتَيَقَّنَ أَنَّهُ أَصَابَ جَمِيعَهَا وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ حَيْثُ ظَنَّ وَضُوءُهُ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ التَّعْمِيمَ الْوَاجِبَ يُكْتَفَى فِيهِ بِغَلْبَةِ الظَّنِّ وَيَتَأَكَّدُ ذَلِكَ فِي الْأُذُنِ بِأَنْ يَأْخُذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ ثُمَّ يُمِيلُ أُذُنَهُ وَيَضَعُهَا عَلَيْهِ لِيَأْمَنَ مِنْ وَضُوءِهِ لِبَاطِنِهِ وَبَحْثُ تَعَيُّنِ ذَلِكَ عَلَى الصَّائِمِ لِلأَمْنِ بِهِ مِنَ الْمُفْطَرِ (ثُمَّ).....

نَصُّهُ قَدْ يُقَالُ: قَضِيَّةٌ مُرَاعَاةُ الْقَائِلِ بَعْدَ الْإِنْدِرَاجِ أَنْ لَا يُجْزَى نِيَّةُ الْغُسْلِ عَنْهَا عِنْدَ عَدَمِ تَجَرُّدِ الْجَنَابَةِ عَنِ الْأَضْعَفِ فَتَأَمَّلْهُ أَه. وَهُوَ ظَاهِرٌ وَلَعَلَّ لِهَذَا الْإِشْكَالِ سَكَتُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى عَنْ قَوْلِ الشَّارِحِ وَهَذِهِ النَّيَّةُ الْإِنْخ. □ فَوَدَّ: (وَالْتَّرْتِيبُ) عَطْفٌ عَلَى النَّيَّةِ وَقَوْلُهُ أَوْ بَعْضُهَا عَطْفٌ عَلَى أَغْضَاءِ الْإِنْخ. □ فَوَدَّ: (غَسَلَ مَا تَأَخَّرَ حَدْثُهُ) لَوْ قَالَ: غَسَلَهُ لَكَانَ أَحْضَرَ وَأَظْهَرَ لِمَا قَدْ يَوْهَمُ هَذَا أَنَّ الْمُرَادَ بِمَا تَأَخَّرَ حَدْثُهُ غَيْرُ الْبَعْضِ السَّابِقِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَصْرِيٌّ. □ فَوَدَّ: (فِي مَحَلِّهِ الْإِنْخ) هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ لَهُ فِي الدَّقِيقَةِ وَقَدْ عَلِمْتَ مَا فِيهِ بَصْرِيٌّ وَقَدْ مَرَّ الْجَوَابُ عَنْهُ. □ فَوَدَّ: (كَالْأُذُنِ) وَالْمَوْقِ وَتَحْتَ الْمُقْبِلِ مِنَ الْإِتْفِ نِهَائِيَّةً. □ فَوَدَّ: (بِأَنْ يُوَصَلَ الْإِنْخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى كَأَنْ يَأْخُذَ الْمَاءَ بِكَفِّهِ فَيَجْعَلَهُ عَلَى الْمَوَاضِعِ الَّتِي فِيهَا انْعِطَافُ وَالتَّوَاتُّعُ أَه.

□ فَوَدَّ: (وَطَبَقِ الْبَطْنِ) بِكُسْرِ الطَّاءِ وَسُكُونِهَا ع ش وَالْبَطْنُ بِالْكَسْرِ عَظِيمُ الْبَطْنِ فَالْمُعْنَى عَلَيْهِ طَيَّاتُ شَخْصٍ بَطْنٍ يُجْبِرُ مِيٍّ. □ فَوَدَّ: (حَتَّى يَتَيَقَّنَ الْإِنْخ) عِبَارَةٌ النَّهْيَةِ وَإِنَّمَا سَنَّ تَعَهُدُ مَا ذَكَرَ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الثَّقَةِ بِوُصُولِ الْمَاءِ وَأَبْعَدُ عَنِ الْإِسْرَافِ فِيهِ أَه. □ فَوَدَّ: (بِغَلْبَةِ الظَّنِّ) بَلْ بِمُجَرَّدِ الظَّنِّ. □ فَوَدَّ: (وَيَتَأَكَّدُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَبَحْثُ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَيَتَأَكَّدُ ذَلِكَ) أَيِ التَّعَهُدِ. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ يُمِيلُ أُذُنَهُ الْإِنْخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ فِعْلُهُ فَيَجُوزُ لَهُ الْإِنْغِمَاسُ وَصَبُّ الْمَاءِ عَلَى رَأْسِهِ وَإِنْ أُمِكنَ لَهُ الْإِمَالَةُ وَعَلَيْهِ فَهَلْ إِذَا وَصَلَ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَى الصَّمَاخَيْنِ بِسَبَبِ الْإِنْغِمَاسِ مَعَ إِمْكَانِ الْإِمَالَةِ يَنْظُرُ صَوْمُهُ لِمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ وَيَتَأَكَّدُ الْإِنْخ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ تَوَلَّدَ مِنْ مَادُونٍ فِيهِ فِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسُ الْفُطْرِ بِوُصُولِ مَاءِ الْمَضْمَضَةِ إِذَا بَالَغَ الْفُطْرَ لَكِنْ مَحَلَّ الْفُطْرِ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ إِذَا كَانَ مِنْ عَادَتِهِ وَوُصُولُ الْمَاءِ إِلَى بَاطِنِ أُذُنَيْهِ لَوْ انْعَمَسَ بِأَنْ يَتَكَرَّرَ ذَلِكَ فَلَا يَثْبُتُ هُنَا بِمَرَّةٍ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ قَوْلَ الشَّارِحِ م ر بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ سَبَقَ مَاءُ الْمَضْمَضَةِ الْإِنْخ مَا نَصَّهُ بِخِلَافِهِ حَالَةَ الْمُبَالِغَةِ وَبِخِلَافِ سَبَقِ مَائِهِمَا غَيْرُ مَشْرُوعَيْنِ وَبِخِلَافِ سَبَقِ مَاءِ غُسْلِ التَّبَرُّدِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِذَلِكَ وَخَرَجَ بِمَا قَرَّرْنَاهُ سَبَقَ مَاءِ الْغُسْلِ مِنْ خِيَضٍ أَوْ نِفَاسٍ أَوْ جَنَابَةٍ أَوْ مِنْ غُسْلِ مَسْنُونٍ فَلَا يُفْطَرُ بِهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَوْ غَسَلَ أُذُنَيْهِ فِي الْجَنَابَةِ وَنَحَوَهَا فَسَبَقَ الْمَاءُ إِلَى الْجَوْفِ مِنْهُمَا لَا يُفْطَرُ وَلَا نَظَرَ إِلَى إِمْكَانِ إِمَالَةِ الرَّأْسِ بِحَيْثُ لَا يَدْخُلُ شَيْءٌ لِعُسْرِهِ وَيَتَبَغَى كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ لَوْ عَرَفَ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ يَصِلُ مِنْهُ إِلَى جَوْفِهِ أَوْ دِمَاعِهِ بِالْإِنْغِمَاسِ وَلَا يُمَكِّنُهُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ أَنْ يَحْرُمَ الْإِنْغِمَاسُ وَيُفْطَرُ قَطْعًا نَعَمْ مَحَلُّهُ إِذَا تَمَكَّنَ مِنَ الْغُسْلِ لَا عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ وَإِلَّا فَلَا يُفْطَرُ فِيمَا يَظْهَرُ وَكَذَا لَا يُفْطَرُ بِسَبْقِهِ مِنْ غَسْلِ نَجَاسَةٍ فِيهِ وَإِنْ بَالَغَ فِيهَا انْتَهَى. ع ش.

□ فَوَدَّ: (وَيَضَعُهَا) الْأُذُنَ (عَلَيْهِ) أَيِ الْكَفِّ. □ فَوَدَّ: (وَبَحْثُ تَعَيُّنِ ذَلِكَ الْإِنْخ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وَيَتَأَكَّدُ

بعدَ تَعَهُدِهَا (يُفِيضُ) الماءَ (على رأسه و) قبلَ الإفاضَةِ عليه الأولى له إذا كان له شَعْرٌ في نحوِ رأسه أو لِحْيَتِهِ أَنَّهُ (يُخَلِّلُهُ) بأنَّ يُدْخِلَ أصابعَهُ العشرَ مبلولةً أَضْوَلَ شَعْرَهُ لِلاتِّبَاعِ وَيُسَنُّ تَخْلِيلَ سَائِرِ شُعُورِهِ؛ لأنَّ ذلكَ أَقْرَبُ إلى الثَّقَةِ بِعُمُومِ الماءِ لها والمُحْرِمِ كغيرِهِ لكنَّ يَتَحَرَّى الرِّفْقَ خَشْيَةَ الْإِنْتِنَافِ (ثُمَّ) بعدَ الفراغِ من الرأسِ تَخْلِيلًا ثُمَّ إِفَاضَةً يُفِيضُ الماءَ على (شِقِّهِ الْأَيْمَنِ) مُقَدِّمَهُ ثُمَّ مُؤَخَّرَهُ (ثُمَّ) بعدَ فراغِهِ منه جميعَهُ يُفِيضُهُ على شِقِّهِ (الْأَيْسَرِ) كذلكَ وفَارَقَ ما يَأْتِي فِي غُسْلِ الْمَيِّتِ بأنَّ ما هُنَاكَ فِيهِ يَسْتَلْزِمُ تَكَرُّرَ قَلْبِهِ وَفِيهِ مَشَقَّةٌ بِخِلَافِهِ هُنَا وَمَا ذُكِرَ مِنْ هَذَا التَّرْتِيبِ هُوَ مُرَادٌ مِنْ عَجَزَ بعدَ ذلكَ يُسَنُّ تَرْتِيبُ الْغُسْلِ خِلَافًا لِمَا يُؤْهِمُهُ بَعْضُ الْعِبَارَاتِ.

(تَبِيَّةٌ) وَقَعَ فِي الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا مَا يُصْرِّحُ بِأَنَّهُ يُقَدِّمُ غَسْلَ أَعْضَاءِ وَضُوئِهِ عَلَى الْإِفَاضَةِ عَلَى رَأْسِهِ لِشَرْفِهَا وَنَزَاعَ فِيهِ الزَّرَكَشِيِّ ثُمَّ أَوَّلَهُ بِمَا تَنَبَّوْا عَنْهُ عِبَارَتُهَا، وَقَدْ تَوَجَّهَ عَلَى بُعْدِهَا بِأَنَّ شَرْفَ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ اقْتَضَى تَكَرُّرَ طَهَارَتِهَا بِالْوُضُوءِ أَوَّلًا ثُمَّ يَغْسِلُهَا بعدَ ثُمَّ يَغْسِلُهَا فِي ضِمَنِ الْإِفَاضَةِ عَلَى الرَّأْسِ ثُمَّ الْبَدَنِ (وَيَدُلُّكَ) مَا تَصِلُ لَهُ يَدُهُ مِنْ بَدَنِهِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهُ

ذَلِكَ فِي حَقِّ الصَّائِمِ وَقَوْلُ الزَّرَكَشِيِّ يَتَعَيَّنُ مَحْمُولٌ عَلَى ذَلِكَ اهـ. أَيِ التَّأَكُّدِ ش. □ فَوَدَّ: (بَعْدَ تَعَهُدِهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَمَا ذَكَرَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى لِأَقْوَلِهِ وَالْمُحْرِمِ إِلَى الْمَثْنِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ ذَلِكَ) أَيِ تَقْدِيمِ التَّخْلِيلِ وَقَوْلُهُ لَهَا أَيِ لِلشُّعُورِ. □ فَوَدَّ: (وَالْمُحْرِمِ كغيرِهِ إلخ) هَذَا ظَاهِرٌ إِطْلَاقِ الْمَثْنِ وَظَاهِرٌ عَدَمُ تَقْيِيدِ الشَّارِحِ م ر لَهُ لَكِنْ تَقَدَّمَ لِلشَّارِحِ م ر فِي الْوُضُوءِ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ عَدَمَ سَنِّ التَّخْلِيلِ وَعَلَيْهِ فَيُمْكِنُ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَالْوُضُوءِ بِأَنَّهُ يَجِبُ إِيصَالُ الْمَاءِ إِلَى بَاطِنِ الشَّعْرِ هُنَا مُطْلَقًا بِخِلَافِهِ فِي الْوُضُوءِ لَا يَجِبُ إِيصَالُهُ إِلَى بَاطِنِ الْكَثِيفِ عَلَى مَا مَرَّ فَطَلَبَ التَّخْلِيلَ هُنَا مِنَ الْمُحْرِمِ اسْتَظْهَارًا بِخِلَافِ الْوُضُوءِ ش.

□ فَوَدَّ: (ثُمَّ إِفَاضَةُ إلخ) وَلَا يُعَارِضُ هَذَا التَّرْتِيبَ تَغْيِيرُ الْمُصَنِّفِ بِالْوَاوِ لِأَنَّهَا لَا تَقْتَضِي تَرْتِيبًا نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ مُقَدِّمَهُ ثُمَّ مُؤَخَّرَهُ. □ فَوَدَّ: (وَفَارَقَ) أَيِ مَا هُنَا حَيْثُ لَا يَتَقَبَّلُ لِلْأَيْسَرِ إِلَّا بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الْأَيْمَنِ جَمِيعِهِ (مَا يَأْتِي إلخ) أَيِ أَنَّهُ يَغْسِلُ شِقَّهُ الْأَيْمَنِ مِنْ قُدَامِ ثُمَّ الْأَيْسَرِ كَذَلِكَ ثُمَّ يُحَرِّقُهُ وَيَغْسِلُ شِقَّهُ الْأَيْمَنِ مِنْ خَلْفِ ثُمَّ الْأَيْسَرِ كَذَلِكَ قَالَ النِّهَايَةُ وَعَلَى الْفَرْقِ لَوْ فَعَلَ هُنَا مَا يَأْتِي ثُمَّ كَانَ آتِيًا بِأَصْلِ السُّنَّةِ فِيمَا يَظْهَرُ بِالنِّسْبَةِ لِمُقَدِّمِ شِقِّهِ الْأَيْمَنِ دُونَ مُؤَخَّرِهِ لِتَأَخُّرِهِ عَنْ مُقَدِّمِ الْأَيْسَرِ وَهُوَ مَكْرُوهٌ اهـ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّ مَا هُنَا) أَيِ تَقْدِيمِ الْأَيْمَنِ مُقَدِّمَهُ ثُمَّ مُؤَخَّرَهُ عَلَى الْأَيْسَرِ (فِيهِ) أَيِ فِي غُسْلِ الْمَيِّتِ فَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ لَفْظَةً مَا مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ. □ فَوَدَّ: (يَسْتَلْزِمُ تَكَرُّرَ قَلْبِهِ) عِبَارَةٌ تَكَرُّرِ تَقْلِيلِ الْمَيِّتِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَيْسَرِ اهـ. □ فَوَدَّ: (بَعْدَ ذَلِكَ) أَيِ بَعْدَمَا يَأْتِي فِي غُسْلِ الْمَيِّتِ. □ فَوَدَّ: (يُسَنُّ تَرْتِيبُ الْغُسْلِ) أَيِ غُسْلِ الْحَيِّ. □ فَوَدَّ: (وَقَعَ فِي الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا إلخ) اعْتَمَدَهُ الْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَقَدْ تَوَجَّهَ) أَيِ عِبَارَةُ الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا (عَلَى بُعْدِهَا) أَيِ عَنْ هَذَا التَّوَجُّهِ.

الْأَضْعَرُ فَتَأَمَّلْهُ. □ فَوَدَّ: (يَسْتَلْزِمُ تَكَرُّرَ قَلْبِهِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضِ لِمَا يَلْزِمُ فِيهِ مِنْ تَكَرُّرِ تَقْلِيلِ الْمَيِّتِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَيْسَرِ.

دَلِيلُنَا أَنَّ الْآيَةَ وَالْخَبَرَ لَيْسَ فِيهِمَا تَعَرُّضٌ لَهُ مَعَ أَنَّ اسْمَ الْغُسْلِ شَرْعًا وَلَعْنَةً لَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ وَيُؤْخَذُ مِنَ الْعِلَّةِ أَنَّ مَا لَمْ تَصِلْ لَهُ يَدُهُ يَتَوَصَّلُ إِلَى ذَلِكَ بِبَدٍ غَيْرِهِ مَثَلًا إِذِ الْمُخَالَفُ يُوجِبُ ذَلِكَ (وَيُثَلَّثُ) بِالشُّرُوطِ السَّابِقَةِ فِي الْوُضُوءِ تَخْلِيلَ رَأْسِهِ ثُمَّ غَسَلَهُ لِلاتِّبَاعِ ثُمَّ تَخْلِيلَ شُعُورِ وَجْهِهِ ثُمَّ غَسَلَهُ ثُمَّ تَخْلِيلَ شُعُورِ بَقِيَّةِ الْبَدَنِ ثُمَّ غَسَلَهُ قِيَاسًا عَلَيْهِ. وَهَذَا التَّرْتِيبُ ظَاهِرٌ وَإِنْ لَمْ أَرِ مَنْ صَرَّحَ بِهِ، وَتَثْلِيثُ الْبَقِيَّةِ إِمَّا بِأَنْ يَغْسِلَ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ ثُمَّ الْأَيْسَرَ ثُمَّ هَكَذَا ثَانِيَةً ثُمَّ ثَالِثَةً أَوْ يُوَالِي ثَلَاثَةَ الْأَيْمَنِ ثُمَّ ثَلَاثَةَ الْأَيْسَرِ وَكَانَ قِيَاسُ كَيْفِيَّةِ التَّثْلِيثِ فِي الْوُضُوءِ تَعَيُّنُ الثَّانِيَةِ لِلشُّئَةِ وَاقْتِضَاءُ كَلَامِ الشَّارِحِ لَكِنْ مِنَ الْمَعْلُومِ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَثُمَّ فَإِنْ كُنَّا مِنَ الْمُعْشُولِ ثُمَّ كَالْيَدَيْنِ مُتَمَيِّزٌ مُتَفَصِّلٌ عَنِ الْآخَرِ فَتَعَيَّنَتْ فِيهِ تِلْكَ الْكَيْفِيَّةُ لِذَلِكَ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنْ كَوَّنَ الْبَدَنُ فِيهِ كَالْعُضْوِ الْوَاحِدِ مَنَعَ قِيَاسَهُ عَلَى الْوُضُوءِ فِي خُصُوصٍ ذَلِكَ وَأُوجِبَ لَهُ حُكْمًا تَمَيَّزَ بِهِ وَهُوَ حُصُولُ الشُّئَةِ بِكُلِّ مِنَ الْكَيْفِيَّتَيْنِ فَتَأَمَّلْهُ. وَكَذَا يُسَنُّ تَثْلِيثُ الدَّلَكِ وَالتَّسْمِيَةِ.....

□ قَوْلُهُ: (دَلِيلُنَا) أَي عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ الدَّلَكِ. □ قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنَ الْعِلَّةِ الْإِلْخ) وَقَرَّرَ شَيْخُنَا أَنَّ قَوْلَهُ مَا تَصِلُ لَهُ الْإِلْخُ إِخْدَى طَرِيقَتَيْنِ فِي مَذْهَبِ الْمَالِكِيَّةِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ اسْتِعَانَةٌ فِي غَيْرِ مَا وَصَلَتْ إِلَيْهِ يَدُهُ بِخَرْقَةٍ وَنَحْوِهَا وَهِيَ الَّتِي نَقَلَهَا ابْنُ حَبِيبٍ عَنْ سَخْنُونٍ وَهِيَ الْمُعْتَمَدَةُ عَنْهُمْ وَمَنْ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ نَظَرٌ لِلطَّرِيقَةِ الْآخَرَى الَّتِي مَشَى عَلَيْهَا خَلِيلٌ وَهِيَ غَيْرُ مُعْتَمَدَةٍ عَنْهُمْ بُجَيْرِمِيَّ عِبَارَةً شَيْخُنَا إِنَّمَا قِيلَ بِذَلِكَ أَي بِمَا تَصِلُ إِلَيْهِ يَدُهُ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَمَدَ عِنْدَ الْمُخَالَفِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِسْتِنَابَةُ فِيمَا لَمْ تَصِلْ إِلَيْهِ يَدُهُ فَيَضُبُّ الْمَاءَ عَلَيْهِ وَيُخْزِئُهُ وَلَمْ يُنْظَرْ لِلضَّعِيفِ الْقَائِلِ بِوُجُوبِ الْإِسْتِنَابَةِ فِي ذَلِكَ فَإِنْ نَظَرْنَا لَهُ سُنَّ ذَلِكَ مَا ذُكِرَ بَنَحْوِ حَبْلِ أَوْ عَصَا خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (فِي الْوُضُوءِ) أَي فِي سَنِّ تَثْلِيثِهِ. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ غَسَلَهُ) أَي ثُمَّ ذَلِكَ. □ قَوْلُهُ: (شُعُورِ وَجْهِهِ) أَي مِنَ اللَّحْيَةِ وَغَيْرِهَا. □ وَقَوْلُهُ: (ثُمَّ غَسَلَهُ) أَي الْوَجْهَ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الشُّعُورِ أَي ثُمَّ ذَلِكَ الْوَجْهَ وَكَذَا قَوْلُهُ الْآتِي (ثُمَّ غَسَلَهُ) أَي غَسَلَ بَاقِيَ الْبَدَنِ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الشُّعُورِ ثُمَّ ذَلِكَ كَذَا فِي الْإِفْتِنَاعِ الْمُفِيدِ تَأْخِيرَ تَثْلِيثِ الدَّلَكِ عَنْ تَثْلِيثِ الْغُسْلِ وَلَوْ قِيلَ بِالتَّفْرِيقِ بِأَنْ يَغْسِلَ ثُمَّ يَدْلُكَ ثُمَّ هَكَذَا ثَانِيَةً ثُمَّ ثَالِثَةً لَمْ يَبْعُدْ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ تَرْجِيحَ الْبَصْرِيِّ ذَلِكَ التَّفْرِيقَ فِي الْوُضُوءِ.

□ قَوْلُهُ: (قِيَاسًا عَلَيْهِ) أَي عَلَى الْوُضُوءِ. □ قَوْلُهُ: (بِأَنْ يَغْسِلَ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ) أَي الْمُقَدَّمَ ثُمَّ الْمُؤَخَّرَ (ثُمَّ الْأَيْسَرَ) كَذَلِكَ خَطِيبٌ وَع ش وَكَذَا يُقَالُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي أَوْ يُوَالِي ثَلَاثَةَ الْأَيْمَنِ الْإِلْخ. □ قَوْلُهُ: (وَاقْتِضَاءُ كَلَامِ الشَّارِحِ) أَي وَكَلَامِ شَرْحِ الْمُنْهَجِ حَيْثُ اقْتَصَرَا عَلَيْهَا فَقَالَا كَالْوُضُوءِ فَيُسَبِّلُ رَأْسَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ ثَلَاثًا ثُمَّ الْأَيْسَرَ ثَلَاثًا اهـ. □ قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَي لِلتَّمَيِّزِ وَالْإِنْفِصَالِ. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا هُنَا) أَي فِي الْغُسْلِ. □ قَوْلُهُ: (فِي خُصُوصٍ ذَلِكَ) أَي فِي تَعَيُّنِ الْكَيْفِيَّةِ الثَّانِيَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ حُصُولُ الشُّئَةِ بِكُلِّ الْإِلْخ) ظَاهِرُهُ تَسَاوِي الْكَيْفِيَّتَيْنِ وَمُقْتَضَى مَا فَرَّقَ بِهِ مَعَ قَوْلِهِمْ فِي الْوُضُوءِ لَا يُعْتَبَرُ تَعَدُّدُ قَبْلِ تَمَامِ الْعُضْوِ تَعَيُّنُ الْأَوَّلَى فَلَا أَقَلَّ مِنْ تَرْجِيحِهَا وَصَرَّحَ بِهِ شَيْخُنَا فِي النَّهْيَةِ وَيُجَابُ عَنْ الْمُقْتَضَى الْمَذْكُورِ بِأَنْ جَعَلَهُ كَالْعُضْوِ لَا يَقْتَضِي مُسَاوَاتِهِ لَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَمِنْ ثَمَّ سُنَّ هُنَا التَّرْتِيبَ لَا ثَمَّ بَصْرِيَّ وَكَذَا صَرَّحَ بِتَرْجِيحِ الْأَوَّلَى شَرْحُ الرُّوضِ وَعَلَيْهَا اقْتَصَرَ الْخَطِيبُ وَكَذَا الشَّارِحُ فِي شَرْحِي الْإِزْشَادِ، وَقَالَ الْكُرْدِيُّ: الْأَوَّلَى

والذَّكْرُ وسائرُ الشَّئِنِ هنا نظيرُ ما مرَّ هناك ومن ثَمَّ جرى هنا أَكْثَرُ سُنَنِ الوُضُوءِ كَتَسْمِيَةِ مُقْتَرَنَةِ
بِالنِّيَّةِ واستِصْحَائِهَا وتركُ نَفْضٍ وَتَنْشِيفٍ وَاسْتِعَانَةٍ وَتَكْلِمٍ لِغَيْرِ عُذْرِ وَكَالذِّكْرِ عَقِبَهُ وَالِاسْتِقْبَالَ
وَالْمُوَالَاةِ بِتَفْصِيلِهَا السَّابِقِ ثُمَّ وَسَيَذْكُرُهَا فِي التَّيْمُمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَيَكْفِي فِي رَاكِدٍ وَإِنْ قَلَّ تَحْرُكُ
جَمِيعِ الْبَدَنِ ثَلَاثًا وَإِنْ لَمْ يَنْقُلْ قَدَمَيْهِ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ مِنْ اضْطِرَابٍ فِيهِ بَيْنَ الْإِسْنَوِيِّ
وَالْمُتَعَقِّبِينَ لِكَلَامِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ حَرَكَةٍ تَوْجِبُ مُمَاسَةً مَاءٍ لِبَدَنِهِ غَيْرِ الْمَاءِ الَّذِي قَبْلُهَا وَلَمْ يَنْظُرْ
لِهَذِهِ الْغَيْرِيَّةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلانْفِصَالِ الْمُقْتَضِيِ لِلِاسْتِعْمَالِ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ فِي الْانْفِصَالِ الْمُقْتَضِيِ لَهُ

الْكَفِيَّةُ الثَّانِيَةُ كَمَا أَوْضَحْتُهُ فِي الْأَصْلِ فَرَاغَهُ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَالذِّكْرُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ ذِكْرَ أَوَّلِ
الْوُضُوءِ عَقِبَهُ وَذَكَرَ. □ فَوَدَّ: (هَنَّاكَ) أَيِ فِي الْوُضُوءِ. □ فَوَدَّ: (لِغَيْرِ عُذْرِ) لَعَلَّ رَاجِعٌ لِجَمِيعِ الْمَعَاطِفِ.
□ فَوَدَّ: (بِتَفْصِيلِهَا) أَيِ الْمُوَالَاةِ. □ فَوَدَّ: (وَسَيَذْكُرُهَا) أَيِ سُنَنِ الْمُوَالَاةِ فِي الْغُسْلِ. □ فَوَدَّ: (وَغَيْرِ ذَلِكَ)
عَطْفٌ عَلَى الذِّكْرِ وَمِنْ الْغَيْرِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا كَوْنُهُ بِمَحَلٍّ لَا يَنَالُهُ فِيهِ رَشَاشٌ. □ فَوَدَّ: (وَيَكْفِي فِي
رَاكِدٍ إِلَخَ) عِبَارَةُ الْخَطِيبِ وَالنَّهَائِيَةِ وَالْأَسْنَى وَشَيْخُنَا وَلَوْ انْغَمَسَ فِي مَاءٍ فَإِنْ كَانَ جَارِيًا كَفَى فِي التَّثْلِيثِ
أَنْ يُمَرَّ عَلَيْهِ ثَلَاثَ جَرَيَاتٍ لَكِنْ قَدْ يَقُوتُهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتِمَّكُنُ مِنْهُ غَالِيًا تَحْتَ الْمَاءِ إِذْ رُبَّمَا يَضِيقُ نَفْسُهُ
وَإِنْ كَانَ رَاكِدًا انْغَمَسَ فِيهِ ثَلَاثًا بَأَنٍ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنْهُ وَيَنْقُلُ قَدَمَيْهِ أَوْ يَنْتَقِلُ فِيهِ مِنْ مَقَامِهِ إِلَى آخَرَ ثَلَاثًا وَلَا
يَخْتَاجُ إِلَى انْفِصَالِ جُمْلَتِهِ وَلَا رَأْسِهِ؛ لِأَنَّ حَرَكَتَهُ تَحْتَ الْمَاءِ كَجَرِي الْمَاءِ عَلَيْهِ اهـ. قَالَ الْبُجَيْرِيُّ عَلَى
الْإِقْنَاعِ قَوْلُهُ وَيَنْقُلُ قَدَمَيْهِ أَيِ لِأَجْلِ تَثْلِيثِ بَاطِنِ قَدَمَيْهِ وَقَوْلُهُ أَوْ يَنْتَقِلُ فِيهِ أَيِ فِي حَالِ انْغِمَاسِهِ اهـ.
□ فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَنْقُلْ قَدَمَيْهِ إِلَخَ) خِلَافًا لِظَاهِرِ مَا مَرَّ آتِفًا عَنِ النَّهَائِيَةِ وَالْخَطِيبِ وَالْأَسْنَى عِبَارَةُ السَّيِّدِ
الْبَصْرِيِّ قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَنْقُلْ قَدَمَيْهِ إِلَخَ قَدْ يُقَالُ إِذَا لَمْ يَنْقُلْهُمَا يَقُوتُ تَثْلِيثُ بَاطِنِهِمَا اهـ. وَتَقَدَّمَ عَنِ
الْبُجَيْرِيِّ مِثْلُهُ وَقَدْ يُجَابُ بَأَنِ الشَّارِحِ دَفَعَهُ بِالتَّقْيِيدِ بِقَوْلِهِ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ، وَأَمَّا مُطْلَقُ الثَّقَلِ كَانَ يَرْفَعُهُمَا
ثُمَّ يَضَعُهُمَا فِي مَحَلِّهِمَا فَلَا بُدَّ مِنْهُ عِنْدَ الشَّارِحِ أَيْضًا كَمَا يُقَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَحْرُكُ جَمِيعِ بَدَنِهِ وَقَوْلُهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ
حَرَكَةٍ إِلَخَ وَقَدْ يُزْفَعُ الْخِلَافُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَمْعِ الْمُتَقَدِّمِ بِذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمِ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَنْقُلْ
إِلَخَ أَيِ فَيَكْفِي تَحْرِيكُهُمَا اهـ.

□ فَوَدَّ: (أَكْثَرُ سُنَنِ الْوُضُوءِ) الْوَجْهَ أَنَّ مِنْ ذَلِكَ الْأَكْثَرِ السَّوَاكَ وَإِنْ تَسَوَّكَ لِلْوُضُوءِ قَبْلَهُ خِلَافًا لِمَنْ
خَالَفَ. □ فَوَدَّ: (وَيَكْفِي فِي رَاكِدٍ) قَالَ فِي الْعُبَابِ وَيَحْصُلُ التَّثْلِيثُ لِلْمُنْغِمِسِ فِي جَارٍ بَأَنٍ يُمَرَّ عَلَيْهِ
ثَلَاثَ جَرَيَاتٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَحَرَّكْ كَمَا فِي الْخَادِمِ وَغَيْرِهِ لَكِنْ قَدْ يَقُوتُهُ ذَلِكَ لِعُسْرِهِ تَحْتَ
الْمَاءِ إِذْ رُبَّمَا يَضِيقُ نَفْسُهُ اهـ وَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ ذَلِكَ إِلَى تَمَامِ الثَّلَاثِ الْجَرَيَاتِ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ لَكِنْ هَلْ
يُتْلَى فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَجَبَّ تَثْلِيثُهُ وَكَذَا يُقَالُ إِذَا تَرَكَ ذَلِكَ حَتَّى تَحْرُكَ ثَلَاثَ حَرَكَاتٍ فِي الرَّاكِدِ ثُمَّ مَا تَقَدَّمَ فِي
الذِّكْرِ فِي الْوُضُوءِ الْجَارِي هُنَا. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ كُلَّ حَرَكَةٍ تَوْجِبُ مُمَاسَةً مَاءٍ لِبَدَنِهِ إِلَخَ) قَضِيَّةُ هَذَا التَّعْلِيلِ
أَنَّهُ لَوْ اتَّحَدَ الْمَاءُ لَمْ يَكْفِ كَمَا لَوْ وَضَعَ عَلَى الْعُضْوِ مَاءٌ عَمَّهُ ثُمَّ حَرَّكَهُ حَتَّى جَرَى هَذَا الْمَاءُ عَلَيْهِ مِنْ أَحَدِ
طَرَفَيْهِ إِلَى الْآخَرِ فَلَا يَحْصُلُ التَّثْلِيثُ بِذَلِكَ.

على انفصال البدن عنه عرقاً وما هنا ليس كذلك وكان الفرق أنه يُعْتَمَرُ في حُصُولِ سُنَّةِ التَّالِثِ ما لا يُعْتَمَرُ في حُصُولِ الاستِعمالِ؛ لأنه إفسادٌ للماء فلا يكفي فيه الأمور الاعتبارية، وقد مرَّ فيمن أدخل يده بلا نية اغتراف أن له أن يُحَرِّكَهَا ثلاثاً وتحصل له سُنَّةُ التَّالِثِ (وتشيع) المرأة ولو بكراً أو عجزاً خالية غير المُحْدَةِ والمُحَرِّمَةِ (لحيض) ولو احتمالاً كما في المُتَحَيِّرَةِ على الأوجه أو نفاس، وتنجسه بخروج الدم لا يمنع تطيبه المقصود منه (أثره) أي عقب انقطاع دمه والغسل منه (مسكاً) بأن تجعله في قُطْنَةٍ وتدخلها فرجها الواجب غسله لا غيره وإن أصابه الدم خلافاً للمحامي والمُتَوَلَّى نعم للثقة التي ينقض خارجها حكم الفرج على الأوجه. وذلك لأمره ﷺ بما ذكره من ثم تأكد وكراهة تركه؛ لأنه يُطَيَّبُ المحل ثم يهيفه

☐ قوله: (الأمور الاعتبارية) أي كالانفصال هنا. ☐ قوله: (وقد مرَّ إلخ) تأييد لقوله ولم ينظر إلخ. ☐ قوله: (المرأة) إلى قوله نعم في المعنى إلا قوله ولو احتمالاً إلى أو نفاس وقوله وتنجسه إلى المشي وإلى قوله ولا يضُرُّه في النهاية إلا قوله خلافاً للمحامي والمُتَوَلَّى وقوله وأولاه إلى فإن لم تزد وقوله غير ماء الرفع وقوله بل وفي حصول إلى أما المُحْدَةُ. ☐ قوله: (غير المُحْدَةُ إلخ) واستثنى الزركشي المُسْتَحَاضَةَ أيضاً وأثره المعنى. ☐ قوله: (ولو احتمالاً كما في المُتَحَيِّرَةِ إلخ) عبارة النهاية وشمل تغييره بآثر الدم المُسْتَحَاضَةَ إذا شفيت وهو ما تفقَّه الأذرع وغيره والأوجه أن المُتَحَيِّرَةَ عند غسلها كذلك لا احتمال الإنقطاع وأفتى الوالد رحمه الله بحُرْمَةِ جَمَاعٍ مَنْ تَنَجَّسَ ذَكَرُهُ قَبْلَ غَسْلِهِ وَيَتَّبَعِي تَخْصِيصُهُ بِغَيْرِ السَّلْسِ لِتَضَرِيحِهِمْ بِحُلٍّ وَطَاءِ المُسْتَحَاضَةِ مَعَ جَرَيَانِ دِمَهِمَا. وقوله وأفتى إلخ يأتي في الشارح ما يوافق. ☐ قوله: (وتنجسه إلخ) متعلق بمسألة المُتَحَيِّرَةِ فالأولى تقديمه على قوله أو نفاس بصري. ☐ قوله: (وتنجسه) وقوله تطيبه ضميرُهُمَا لِلْمَحَلِّ أو لِلْمَسْكِ أو الأول للثاني والثاني للأول وضميرُ مِنْهُ لِلإِتْبَاعِ. ☐ قوله: (عقب انقطاع دمه) أي دم الحيض أو النفاس بخلاف دم الفساد وغير الدم نهاية. ☐ قول (لشيء) (أثره) بفتح الهَمْزَةِ والمُثَلَّثَةِ ويجوز كسر الهَمْزَةِ وإسكانِ النَّاءِ. ☐ وقوله: (مسكاً) هو فارسيٌّ مُعَرَّبٌ الطَّيِّبُ المعروفُ مُعْنَى. ☐ قوله: (الواجب غسله) وهو ما يفتتح عند جلوسها على قداميها ع. ش. ☐ قوله: (لا غيره) أي غير فرجها إلخ عبارة النهاية وعلم أنه لا يندب تطيب ما أصابه دم الحيض من بقية بدنها وهو كذلك اه. ☐ قوله: (لِلثَّقَةِ التي إلخ) أي ثَقْبَةُ أُنْثَى أُنْثَى فَرْجِهَا أو حُثْيَى حُكْمِ بَأْوَنِيَّتِهِ نِهَائَةً. ☐ قوله: (وذلك) أي سنُّ الإِتْبَاعِ. ☐ وقوله: (بما ذكر) أي بالجعل المذكور بُجَيْرِ مَيٍّ. ☐ قوله: (وكراهة تركه) أي بلا عذرٍ خطيب. ☐ قوله: (لأنه إلخ) علة الأمر بما ذكر.

☐ قوله: (أثره) شمل تغييره بآثر الدم المُسْتَحَاضَةِ إذا شفيت وهو ما تفقَّه الأذرع وغيره والأوجه أن المُتَحَيِّرَةَ بَعْدَ غَسْلِهَا كَذَلِكَ لَا حِتْمَالِ الْإِنْقِطَاعِ وَأَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ بِحُرْمَةِ جَمَاعٍ مَنْ تَنَجَّسَ ذَكَرُهُ قَبْلَ غَسْلِهِ وَيَتَّبَعِي تَخْصِيصُهُ بِغَيْرِ السَّلْسِ لِتَضَرِيحِهِمْ بِحُلٍّ وَطَاءِ المُسْتَحَاضَةِ مَعَ جَرَيَانِ دِمَهِمَا وَسَيَأْتِي هَذَا فِي الشَّرْحِ.

لِلغُلُوقِ حَيْثُ كَانَ قَائِلًا لَهُ (وَالَا) تُرْدَهُ وَإِنْ وَجَدْتَهُ بِشُهُولَةٍ (فَتَحُوهُ) مِنْ طَيِّبٍ وَأُولَاهُ أَكْثَرُهُ حَرَارَةً كَقُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ وَمِنْ ثَمَّ جَاءَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا اسْتِعْمَالُ الْآسِ فَالْتَوَى فَالْمِلْحُ فَإِنْ لَمْ تُرِدِ الطَّيِّبُ فَالطَّيْنُ لِحُصُولِ أَصْلِ الطَّيِّبِ بِذَلِكَ بَلْ لَوْ جَعَلْتَ مَاءً غَيْرَ مَاءِ الرِّفْعِ بَدَلَ ذَلِكَ كَفَى فِي دَفْعِ كِرَاهَةِ تَرْكِ الْإِتْبَاعِ بَلْ وَفِي حُصُولِ أَصْلِ سُنَّةِ النِّظَافَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَالْتَرْتِيبُ لِلْأُولَوِيَّةِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا قِيلَ لِإِجْرَاءِ غَيْرِ الْمِسْلِكِ مَعَ وُجُودِهِ فِيهِ اسْتِنْبَاطُ مَعْنَى يَعُودُ عَلَى النَّصِّ بِالْإِبْطَالِ وَوَجْهَ انْدِفَاعِهِ أَنَّهُ يَكْفِي فِي حِكْمَةِ النَّصِّ عَلَيْهِ كَوْنُهُ

☐ قَوْلُهُ: (تُرْدَهُ الْإِنْحَ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى أَيْ وَإِنْ لَمْ يَتَّسِرْ بِأَنْ لَمْ تَجِدْهُ أَوْ لَمْ تَسْمَعْ بِهِ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (كَقُسْطٍ وَأَظْفَارٍ) الْقُسْطُ بِالضَّمِّ مِنْ عَقَاقِيرِ الْبَحْرِ وَالْأَظْفَارُ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الطَّاءِ ضَرْبٌ مِنَ الْعِطْرِ عَلَى شَكْلِ ظَفْرِ الْإِنْسَانِ يَوْضَعُ فِي الْبُخُورِ، كُرْدِيٌّ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ هُمَا نَوْعَانِ مِنَ الْبُخُورِ وَيُقَالُ فِي الْقُسْطِ كُنْتُ بِضَمِّ الْكَافِ كَمَا فِي الشُّوْبَرِيِّ وَالْأَظْفَارُ شَيْءٌ مِنَ الطَّيِّبِ أَسْوَدُ عَلَى شَكْلِ ظَفْرِ الْإِنْسَانِ وَلَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ كَمَا فِي الْبِرْ مَاوِيٍّ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيْ مِنْ أَجْلِ أَنَّ أُولَاهُ أَكْثَرُهُ حَرَارَةً. ☐ قَوْلُهُ: (اسْتِعْمَالُ الْآسِ) أَيْ الْأَمْرُ بِاسْتِعْمَالِهِ كَمَا يُسْتَفَادُ مِمَّا نَقَلَهُ ابْنُ شُهَبَةَ وَإِنْ أَوْهَمَ كَلَامُ الشَّارِحِ خِلَافَهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَنَدُهُ رِوَايَةُ أُخْرَى بِضَرْبٍ. ☐ قَوْلُهُ: (فَالْتَوَى) أَيْ تَوَى الزَّبِيبُ ثُمَّ مَطْلَقُ التَّوَى بُجَيْرِيٌّ. ☐ قَوْلُهُ: (بَلْ لَوْ جَعَلْتَ مَاءً الْإِنْحَ) عِبَارَةُ الْخَطِيبِ وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ أَيْ الطَّيْنُ كَفَى الْمَاءُ أَه. زَادَ النَّهَايَةُ فِي دَفْعِ الْكِرَاهَةِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ لَا عَنْ السُّنَّةِ خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ أَه. وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَلَى شَرْحِ الْمَنْهَجِ أَيْ غَيْرُ مَاءِ الْغُسْلِ الرَّافِعِ لِلْحَدِيثِ وَعِنْدَ الشَّيْخِ عَمِيرَةَ الْإِكْتِفَاءِ بِمَاءِ الْغُسْلِ الرَّافِعِ لِلْحَدِيثِ أَه. وَعَلَى الْإِقْتِنَاعِ أَيْ مَاءِ الْغُسْلِ فِي دَفْعِ الرَّائِحَةِ لَا عَنْ السُّنَّةِ مَرْحُومِيٍّ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (غَيْرَ مَاءِ الرِّفْعِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ الْإِقْتِصَارَ عَلَى مَاءِ الرِّفْعِ لَا يَكْفِي فِي دَفْعِ الْكِرَاهَةِ سَمِ أَيْ خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْخَطِيبِ عَلَى احْتِمَالٍ. ☐ قَوْلُهُ: (الْإِتْبَاعُ) بِسُكُونِ التَّاءِ. ☐ قَوْلُهُ: (بَلْ وَفِي حُصُولِ أَصْلِ سُنَّةِ النِّظَافَةِ) خِلَافًا لِظَاهِرِ مَا مَرَّ عَنْ النَّهَايَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَبِهِ الْإِنْحَ) أَيْ بِقَوْلِهِ فَالْتَرْتِيبُ الْإِنْحَ. ☐ قَوْلُهُ: (مَعْنَى يَعُودُ عَلَى النَّصِّ الْإِنْحَ) وَهَذَا تَطْيِيرُ قَوْلِ الْحَفْصِيِّ الْعِلَّةُ فِي وَجُوبِ الشَّاءِ فِي الزَّكَاةِ دَفْعُ حَاجَةِ الْفَقِيرِ وَهِيَ تَنْدَفِعُ بِوُجُوبِ قِيَمَتِهَا وَرَدُّوْا ذَلِكَ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ بَطْلَانُ حُكْمِ الْأَصْلِ وَهُوَ وَجُوبُ الشَّاءِ عَلَى التَّعْيِينِ وَهُوَ لَا يَجُوزُ كَذَا فِي ابْنِ شُهَبَةَ وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي جَوَابِ الشَّارِحِ فَإِنَّهُ لَوْ تَمَّ لَمَا صَحَّ رَدُّهُمْ عَلَى الْحَفْصِيِّ بِمَا ذَكَرَ لِجَوَازِ اسْتِنَادِهِمْ لِمَا ذَكَرَهُ بَلْ لَا تَتَحَقَّقُ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ فِي صُورَةٍ مِنَ الصُّوَرِ بِضَرْبٍ. ☐ قَوْلُهُ: (وَوَجْهَ انْدِفَاعِهِ الْإِنْحَ) أَقُولُ: وَأَيْضًا لَوْ سَلَّمَ أَنَّهُ لَيْسَ أَفْضَلُ فَلَيْسَ مِنْ قَبِيلِ اسْتِنْبَاطِ مَا يَعُودُ بِالْإِبْطَالِ بَلْ مِنْ قَبِيلِ مَا يَعُودُ بِالتَّعْمِيمِ كَمَا اسْتَنْبَطُوا مِنْ

☐ قَوْلُهُ: (وَالَا تُرْدَهُ) هَلَّا زَادَ أَوْ لَمْ تَجِدْهُ، وَيُجَابُ بِأَنَّ عَدَمَ الْإِرَادَةِ شَامِلٌ لِعَدَمِ الْوُجُودِ. ☐ قَوْلُهُ: (غَيْرَ مَاءِ الرِّفْعِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ الْإِقْتِصَارَ عَلَى مَاءِ الرِّفْعِ لَا يَكْفِي فِي دَفْعِ الْكِرَاهَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَوَجْهَ انْدِفَاعِهِ الْإِنْحَ) أَقُولُ وَأَيْضًا لَوْ سَلَّمَ أَنَّهُ لَيْسَ أَفْضَلُ فَلَيْسَ مِنْ قَبِيلِ اسْتِنْبَاطِ مَا يَعُودُ بِالْإِبْطَالِ بَلْ مِنْ قَبِيلِ مَا يَعُودُ بِالتَّعْمِيمِ كَمَا اسْتَنْبَطُوا مِنْ نَفْضِ اللَّحْسِ الَّذِي هُوَ الْجَسُّ بِالْيَدِ مَا اقْتَضَى نَفْضَ سَائِرِ صُورِ الْإِلْتِقَاءِ.

أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ أَمَّا الْمُحِدَّةُ فَتَقْصِرُ عَلَى قَلِيلٍ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ وَلَا يَضُرُّ مَا فِيهِمَا مِنَ التَّطَيُّبِ؛
لأنَّهُ يَسِيرُ جِدًّا فَشُومَخَ لَهَا فِيهَا لِلْحَاجَةِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالْمُحَرِّمَةُ كَالْمُحِدَّةِ وَأَوَّلَى بِالْمَنْعِ أَيْ
لِقَصْرِ زَمَنِ الْإِحْرَامِ غَالِبًا. وَمِنْ ثَمَّ رَجَّحَ غَيْرُهُ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا وَسَيَأْتِي فِي الصَّائِمَةِ أَنَّهُ يُكْرَهُ لَهَا
التَّطَيُّبُ فَلَوْ انْقَطَعَ قَبِيلُ الْفَجْرِ فَنَوَتْ وَأَرَادَتْ الْغُسْلَ بَعْدَهُ لَمْ يُسَنَّ لَهَا التَّطَيُّبُ فِيمَا يَظْهَرُ.
(وَلَا يُسَنَّ تَجْدِيدَهُ) أَيْ الْغُسْلَ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ وَلِمَا فِيهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ وَكَذَا التَّيَمُّمُ (بِخِلَافِ الْوُضُوءِ)
يُسَنَّ تَجْدِيدَهُ وَلَوْ لِمَاسِخِ الْخُفِّ كَمَا مَرَّ وَإِنْ كُمِّلَ بِالتَّيَمُّمِ لِتَحْوِجِ مَجْرَحٍ، وَكَوْنُ الْإِثْنَيْنِ بَعْضُ
الطَّهَارَةِ غَيْرَ مَشْرُوعٍ إِنَّمَا هُوَ مَعَ إِمْكَانٍ فَعَلٍ بَعْضُهَا الْآخَرُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّجْدِيدَ كَانَ يَجِبُ
لِكُلِّ صَلَاةٍ فَلَمَّا نَسِخَ وَجُوبُهُ بَقِيَ أَصْلُ طَلَبِهِ وَفِي خَبَرٍ صَحَّحَهُ بَعْضُهُمْ «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ
كُتِبَ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ» وَمَحَلُّ نَدْبِ تَجْدِيدِهِ إِذَا صَلَّى بِالْأَوَّلِ.....

نَصُّ اللَّمَسِ الَّذِي هُوَ الْجَسُّ بِالْيَدِ مَا اقْتَضَى نَقْضَ سَائِرِ صَوَرِ الْإِلْتِقَاءِ سَم. □ قَوْلُهُ: (مَا فِيهِمَا) نَتَى ضَمِيرُ
الْمَغْطُوقَيْنِ بَأْوَ؛ لِأَنَّهُمَا لِلتَّوْبِيعِ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ رَجَّحَ غَيْرُهُ الْإِلْخ) وَاعْتَمَدَهُ النَّهْيُ وَالْمُعْنَى فَقَالَا يَمْتَنِعُ
عَلَى الْمُحَرِّمَةِ اسْتِعْمَالُ الطَّيِّبِ مُطْلَقًا قُسْطًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ طَالَتْ مُدَّةُ إِحْرَامِهَا أَمْ لَا اه. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يُسَنَّ
لَهَا الْإِلْخ) اعْتَمَدَهُ النَّهْيُ قَالَ سَم لَا يُقَالُ بَلْ يَمْتَنِعُ؛ لِأَنَّهُ مُفْطِرٌ لِأَنَّا نَقُولُ تَقَدَّمَ أَنْ مَحَلَّهُ مَا يَظْهَرُ مِنَ الْفَرْجِ
عِنْدَ الْجُلُوسِ وَهَذَا لَا يُفْطِرُ الْوُضُوءُ إِلَيْهِ اه. □ قَوْلُهُ: (التَّطَيُّبُ) أَيْ بَشْيٍ مِنْ أَنْوَاعِ الطَّيِّبِ نَهَايَةً.
□ قَوْلُهُ: (بَعْدَهُ) أَيْ الْفَجْرِ. □ قَوْلُهُ: (أَيْ الْغُسْلِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَيُسَنَّ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَكَذَا التَّيَمُّمُ
وقَوْلُهُ وَكَوْنُ الْإِثْنَيْنِ إِلَى وَذَلِكَ وقَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى وَإِذَا وَكَذَا فِي النَّهْيِ إِلَّا قَوْلَهُ وَذَلِكَ إِلَى وَمَحَلُّ.
□ قَوْلُهُ (السِّي): (وَلَا يُسَنَّ تَجْدِيدَهُ) بَلْ يُكْرَهُ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ جَدَّدَ وَضُوءَهُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ صَلَاةً مَا بِجَامِعٍ
أَنْ كُلًّا غَيْرَ مَشْرُوعٍ ش. □ قَوْلُهُ: (يُسَنَّ تَجْدِيدَهُ) أَيْ فِي السَّلَامِ أَمَّا وَضُوءُ صَاحِبِ الضَّرُورَةِ فَلَا يُسْتَحَبُّ
تَجْدِيدُهُ كَمَا قَالَ الشُّوَبْرِيُّ وَعَ ش بُجَيْرِي. □ قَوْلُهُ: (وَكَوْنُ الْإِثْنَيْنِ الْإِلْخ) جَوَابٌ عَمَّا نَشَأُ مِنَ الْغَايَةِ.
□ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا هُوَ الْإِلْخ) قَدْ يُفِيدُ أَنَّهُ لَا يُجَدَّدُ مَعَهُ التَّيَمُّمُ الْمَضْمُومُ إِلَيْهِ سَم وَيُفِيدُهُ أَيْضًا قَوْلُ الشَّارِحِ
السَّابِقِ وَكَذَا التَّيَمُّمُ. □ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيْ سَنَّ تَجْدِيدِ الْوُضُوءِ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ التَّجْدِيدَ الْإِلْخ) لَوْ سَكَتَ عَنِ
هَذِهِ لَكَانَ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْغُسْلَ كَانَ كَذَلِكَ قَلْبِيًّا. □ قَوْلُهُ: (إِذَا صَلَّى بِالْأَوَّلِ صَلَاةً مَا الْإِلْخ) أَيْ كَمَا قَالَ
الْمُصَنِّفُ فِي بَابِ التَّنْذِيرِ مِنْ زَوَائِدِ الرُّوضَةِ وَشَرْحِ الْمُهَذَّبِ وَالتَّحْقِيقِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَحْيَةِ
الْمَسْجِدِ وَسُنَّةِ الْوُضُوءِ وَغَيْرِهِمَا، فَإِنْ قِيلَ يَتَسَلَّلُ عَلَيْهِ الْأَمْرُ وَيَحْصُلُ لَهُ مَسَقَّةٌ أُجِيبَ بِأَنَّ هَذَا مُفَوَّضٌ
إِلَيْهِ إِذَا أَرَادَ زِيَادَةَ الْأَجْرِ فَعَلَّ مُعْنَى وقَوْلُهُ قِيلَ الْإِلْخ رَدُّ لِمَا اسْتَظْهَرَهُ الْأُسْتَاذُ الْبَكْرِيُّ مِنْ اسْتِثْنَاءِ سُنَّةِ

□ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ رَجَّحَ غَيْرُهُ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا) هَذَا مَا اعْتَمَدَهُ م ر فَيَمْتَنِعُ عَلَى الْمُحَرِّمَةِ اسْتِعْمَالُ الطَّيِّبِ
مُطْلَقًا حَتَّى الْقُسْطُ وَالْأَظْفَارُ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يُسَنَّ لَهَا التَّطَيُّبُ) لَا يُقَالُ: بَلْ يَمْتَنِعُ؛ لِأَنَّهُ يُفْطِرُ لِأَنَّا نَقُولُ
تَقَدَّمَ أَنْ مَحَلَّهُ مَا يَظْهَرُ مِنَ الْفَرْجِ عِنْدَ الْجُلُوسِ وَهَذَا لَا يُفْطِرُ الْوُضُوءُ إِلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا هُوَ مَعَ إِمْكَانٍ
الْإِلْخ) قَدْ يُفِيدُ أَنَّهُ لَا يُجَدَّدُ مَعَهُ التَّيَمُّمُ الْمَضْمُومُ إِلَيْهِ.

صلاة ما ولو ركعة لا سجدة وطوافا وإلا كره كالغسلة الرابعة نعم يتجبه أنه لو قصد به عبادة مستقلة حزم لتلاعبه وإذا لم يعارضه ما هو أهم منه وإلا لزم التسلسل. (ويُسَنُّ أَنْ لَا يَنْقُصَ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ مُتَعَدِّيًا فُضْمِيزُ الْفَاعِلِ لِلْمُتَطَهِّرِ وَقَاصِرًا فَالْمَاءُ هُوَ الْفَاعِلُ وَهُوَ مَا نُقِلَ عَنْ خَطِّهِ

الوضوء أي لئلا يلزم التسلسل بجبرمي. ☐ فوه: (صلاة ما) يشمل صلاة الجنابة سم على حج ويتبني أن المراد بالصلاة الصلاة الكاملة فلو أحرم بها ثم فسدت لم يسن له التجديد ش ومزحومي. ☐ فوه: (لا سجدة) أي لتلاوة أو شكر نهاية. ☐ فوه: (وطوافا) وكذا خطبة الجمعة مزحومي. ☐ فوه: (ولا إلخ) عبارة المغني أما إذا لم يصل به فلا يسن فإن خالف وفعل لم يصح وضوءه؛ لأنه غير مطلوب اه. ☐ فوه: (كره) تنزيها لا تحريما بدليل قوله كالغسلة الرابعة سم زاد النهاية ويصح اه. ولعل ما مر عن المغني من عدم الصحة هو الأقرب ويؤيده قول الشارح الآتي نعم يتجبه إلخ. ☐ فوه: (عبادة مستقلة) لعل مراده بالمستقلة أنها عبادة مطلوبة منه لذاتها ع ش. ☐ فوه: (حزم إلخ) رده الرملي بأن القصد منه النظافة وأطال الشوبري في تأييده والرد على ما قاله ابن حج بجبرمي بحذف. ☐ فوه: (وإذا لم يعارضه إلخ) عطف على قوله إذا صلى إلخ عبارة النهاية والمغني نعم إن عارض التجديد فضيلة أول الوقت قُدمت عليه؛ لأنها أولى منه كما أفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى اه. ☐ فوه: (ولا) أي وإن لم يقيد سن التجديد بأن لا يعارضه الأهم منه. ☐ فوه: (لزم التسلسل) أقول التسلسل غير لازم إذ التجديد إنما يطلب إذا صلى بالأول وأراد أخرى مع بقاء الأول وكل من هذه الأمور الثلاثة غير لازم لجواز أن يصلي وأن لا يريد أخرى وأن لا يبقى الأول فمن أين اللزوم تأمل سم وقد يقال إن مراد الشارح على فرض وجودها كما يفيد رجوع قوله وإلا إلخ للشرط الأخير فقط أي عدم المعارض الأهم. ☐ فوه: (بفتح أوله) إلى قوله وقضية إلخ في النهاية. ☐ فوه: (بفتح أوله) أي وضم القاف مخففة ويجوز ضم الباء مع كسر القاف مُشدِّداع ش. ☐ فوه: (متعديا إلخ) وهذا أولى؛ لأن نسبة التفص إلى المتطهر أولى شوبري. ☐ فوه: (فضمير الفاعل إلخ) أي وماء الوضوء منصوب على أنه مفعول نهاية. ☐ فوه: (وهو إلخ) أي رفع الماء نهاية.

☐ فوه: (صلاة ما) تشمل صلاة الجنابة وقال الأستاذ البكري في كثره غير سنة الوضوء فيما يظهر إلا إذا قلنا لا سنة للوضوء المجدد كما هو ظاهر حديث بلال إلخ اه فليتأمل فيه وكان مراده أننا إذا قلنا للوضوء المجدد سنة اشترط في نذب التجديد أن يصلي بالأول صلاة ما غير سنة الوضوء لئلا يلزم التسلسل وإن قلنا لا سنة له فلا فرق إذ لا يلزم له. ☐ فوه: (ولا كره) أي تنزيها لا تحريما بدليل قوله كالغسلة الرابعة م ر. ☐ فوه: (وإذا لم يعارضه) تصريح بتكرار التجديد بهذا الشرط ولو عارضه فضيلة أول الوقت قُدمت على التجديد؛ لأنها أولى منه أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي. ☐ فوه: (ولا لزم التسلسل) وأقول: التسلسل غير لازم إذ التجديد إنما يطلب إذا صلى بالأول وأراد أخرى مع بقاء الأول وكل من هذه الأمور الثلاثة غير لازم لجواز أن لا يصلي وأن لا يريد أخرى وأن لا يبقى الأول فمن أين اللزوم تأمل.

(ماء الوضوء عن مُدٍّ) وهو رطلٌ وثُلُثٌ (و) ماءُ (الغسلِ عن صاع) وهو خمسة أرتالٍ وثُلُثٌ تقريباً فيهما للاتِّباعِ ومَحَلُّهُ فِيمَنْ بَدَنُهُ قَرِيبٌ مِنْ اعْتِدَالِ بَدَنِهِ ﷺ وتُعْومُ بِهِ وَلَا زَيْدٌ وَنَقْصٌ لَا يُقْبَلُ بِهِ وَقَضِيَّةٌ عِبَارَتُهُمَا مِنْ نَدْبِ عَدَمِ النِّقْصِ لِمَنْ بَدَنُهُ كَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُسَنُّ لَهُ تَرْكُ زِيَادَةِ لَا سَرَفٍ فِيهَا وَالْأَوْجَهُ مَا أَخَذَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ مِنْ كَلَامِهِمْ. وَالْخَبَرُ أَنَّهُ يُنْدَبُ لَهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِمَا أَيْ إِلَّا لِحَاجَةٍ كَتَبَتْ كَمَالِ الْإِثْنَيْنِ بِجَمِيعِ الْمَطْلُوبَاتِ وَزَعَمَ غَيْرُهُ أَنَّ كَلَامَهُمْ يُشْعِرُ بِنَدْبِ زِيَادَةِ لَا سَرَفٍ فِيهَا؛ لِأَنَّ مَذْهَبَهُمَا لَا تَتَأْتِي إِلَّا بِهَا قَطْعًا مَمْنُوعٌ (وَلَا حَدُّ لَهُ) أَيْ لِمَا فِيهِمَا فَلَوْ نَقَصَ عَمَّا ذَكَرَ وَأَسْبَغَ كَفَى وَفِي خَبَرٍ حَسَنِ «أَنَّ ﷺ تَوَضَّأَ بِثُلُثِي مُدٍّ» وَيُسَنُّ أَنْ لَا يَغْتَسِلَ لِجَنَابَةِ أَوْ غَيْرِهَا وَأَنْ لَا يَتَوَضَّأَ لِحَدَثٍ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى الْأَوْجَهُ فِي رَاكِدٍ لَمْ يَسْتَبْجِرْ كَنَابِعٍ مِنْ عَيْنٍ غَيْرِ جَارٍ؛

□ فَوَدَّ: (وَهُوَ رِطْلٌ) إِلَى قَوْلِهِ أَيْ إِلَّا فِي الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (رِطْلٌ وَثُلُثٌ) أَيْ بَعْدَادِي نِهَآيَةٍ وَبِالْمِضْرِيِّ رِطْلٌ تَقْرِيْبًا ع. ش. □ فَوَدَّ: (تَقْرِيْبًا فِيهِمَا) أَيْ فِي الْمُدِّ وَالصَّاعِ. □ فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَيْ مَحَلُّ سَرَفٍ عَدَمِ التَّقْصِ عَمَّا ذَكَرَ. □ فَوَدَّ: (مِنْ نَدْبِ الْإِلْخِ) بَيَانٌ لِعِبَارَتِهِمَا. □ فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيْ قَرِيبٌ مِنْ بَدَنِهِ ﷺ اِغْتِدَالًا وَتُعْومَةٌ. □ فَوَدَّ: (وَالْأَوْجَهُ الْإِلْخِ) وَفَاقًا لِلنَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (مِنْ كَلَامِهِمْ) أَيْ الْأَصْحَابِ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (إِلَّا لِحَاجَةٍ الْإِلْخِ) وَتَكَرَّرَ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثِ وَصَبَّ مَاءٌ يَزِيدُ عَلَى مَا يَكْفِيهِ عَادَةً فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَلَوْ الْأَوَّلَى مَا لَمْ يَغْرَضْ لَهُ وَسُوسَةٌ أَوْ شَكٌّ فِي تَيَقُّنِ الطَّهَارَةِ أَوْ فِي عَدَدِ مَا أَتَى بِهِ وَقَدْ يَقَعُ لِلْإِنْسَانِ أَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ مِنْ مَاءٍ قَلِيلٍ أَوْ مَمْلُوكٍ لَهُ دُبْرُهُ فَيَكْفِيهِ الْقَلِيلُ مِنْ ذَلِكَ وَآتَهُ إِذَا تَطَهَّرَ مِنْ مُسْبِلٍ أَوْ مَلَكٍ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ كَالْحَمَامَاتِ بِالْغِ فِي مِقْدَارِ الْغُرْفَةِ وَأَكْثَرُ مِنَ الْغُرَفَاتِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَحْرُمُ حَيْثُ كَانَ اسْتِعْمَالُهُ لِيَغْرَضَ صَحِيحٌ كَالِاسْتِظْهَارِ فِي الطَّهَارَةِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَزَعَمَ غَيْرُهُ) أَيْ غَيْرُ ابْنِ الرَّفْعَةِ. □ فَوَدَّ: (أَيْ لِمَا فِيهِمَا) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي خَبَرٍ فِي النَّهَآيَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ قَالَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى الْأَوْجِهِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ غَيْرِهِ عَلَى الْأَوْجِهِ) أَيْ خِلَافًا لِلْأُسْتَى وَالْمُغْنِي عِبَارَتُهُ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ فِي الْبَيَانِ وَالْوُضُوءُ فِيهِ كَالْغُسْلِ أَهْ وَهُوَ مَحْمُولٌ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا عَلَى وَضُوءِ الْجُنُبِ أَهْ. □ فَوَدَّ: (فِي رَاكِدٍ) شَامِلٌ

□ فَوَدَّ: (لِحَدَثٍ أَوْ غَيْرِهِ) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى مُخَالَفَةِ مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ حَيْثُ قَالَ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ فِي الْبَيَانِ وَالْوُضُوءُ فِيهِ كَالْغُسْلِ أَهْ وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى وَضُوءِ الْجُنُبِ أَهْ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ صَرَّحَ بِرَدِّ مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ إِلَيْهِ حَيْثُ قَالَ وَفِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْبَيَانِ أَنَّ الْوُضُوءَ فِيهِ كَالْغُسْلِ وَحُجْلٌ عَلَى وَضُوءِ الْجُنُبِ وَسَبَبُ كَرَاهَةِ ذَلِكَ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي طَهْوَرِيَّتِهِ مَعَ أَنَّ الْأَعْضَاءَ لَا تَخْلُو غَالِبًا عَنِ الْأَعْرَاقِ وَالْأَوْسَاحِ فَرُبَّمَا يورثه استغذاراً وقضية ذلك بقاء كلام البيان على عموميه وهو ما أفهمه كلام المجموع لأن وضوء المحدث يتأتى فيه سبب الكراهة المذكور وحيتيذ فلا وجه للحمل المذكور إلى آخر ما أطال به. □ فَوَدَّ: (فِي رَاكِدٍ) شَامِلٌ لِلْمُسْبِلِ وَغَيْرِهِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْكَرَاهَةِ بَيْنَ مَنْ نَظَّفَ جَسَدَهُ قَبْلَ الْاِغْتِسَالِ أَوْ الْوُضُوءِ بِحَيْثُ لَمْ يَبْقَ بِهِ قَلَرٌ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ يَوْجَهُ بَأَنَّ مِنْ شَأْنِ التَّقْسِ أَنْ تُعَافَ الْمَاءُ بَعْدَ الْوُضُوءِ أَوْ الْغُسْلِ مِنْهُ وَإِنْ سَبَقَ التَّنْظِيفُ الْمَذْكُورُ.

لأنه قد يقدّره وأن يؤخّر من أجنب بخروج المنيّ غسله عن بوله إقلاً يخرج معه فضله منيه فيبطل غسله قال بعض الحفاظ وأن يخط من يغتسل في فلاة ولم يجد ما يستتر به خطأ كالدارة ثم يسمي الله ويغتسل فيها وأن لا يغتسل نصف النهار ولا عند العتمة وأن لا يدخل الماء إلا بمغزّره فإن أراد إلقاءه فبعد أن يستتر الماء عورته اهـ. وكأنه اعتمد في غير الأخير على ما رآه كافياً في ندب ذلك. وإن لم يذكره وفيه ما فيه وأن لا يزيل ذو حديث أكبر قبله شيئاً من بدنه ولو نحو دم قال الغزالي لأن أجزاءه تعود إليه في الآخرة بوصف الجنابة ويقال إن كل شعرة تطالبه بجنابتها وأن يغسل كحائض أو نفساء انقطع دمها.....

للمسبّل وغيره وظاهره أنه لا فرق بين من نظف جسده قبل الإغتسال أو الوضوء بحيث لم يبق به قدر وغيره وقد يوجه بأن من شأن النفس أن تعاف الماء بعد الوضوء أو الغسل منه وإن سبق التطييف المذكور سم. هـ قوله: (لأنه قد يقدّره) عبارة المغني والإيعاب وإنما كره ذلك لاختلاف العلماء في طهورية ذلك الماء أو لشبهه بالماء المضاف إلى شيء لازم كماء الورد فيقال ماء عرق أو وسخ اهـ. هـ قوله: (فيبطل غسله) يعني فيحتاج إلى غسل آخر. هـ قوله: (كالدارة) أي الدائرة. هـ قوله: (ولا عند العتمة) وهي ثلث الليل الأول بعد غيوبة الشفق قاموس عبارة النهاية ويكره أن يدخله أي الحمام قبل المغرب وبين العشاءين لأنه وقت انتشار الشياطين اهـ. هـ قوله: (انتهى) أي قول بعض الحفاظ. هـ وقوله: (وكان إلخ) أي ذلك البعض. هـ قوله: (في غير الأخير) والأخير قوله وأن لا يدخل الماء إلا بمغزّره إلخ. هـ قوله: (وفيه ما فيه) قد يتوقف في التطهير فيه حيثيذ وكثيراً ما يقع للشارح وغيره أنه يذكر خبراً ثم يرتب عليه التدب مع أنه ليس مصرّحاً به في كلام الأصحاب بصريّ. هـ قوله: (وأن لا يزيل إلخ) عبارة النهاية والخطيب قال في الإحياء لا ينبغي أن يخلق أو يقلم أو يستجد أو يخرج دماً أو يبين من نفسه جزءاً وهو جنب إذ سائر أجزائه إلخ. هـ قوله: (لأن أجزاءه إلخ) ظاهر هذا الصنيع أن الأجزاء المنفصلة قبل الإغتسال لا يرتفع جنابتها بغسلها سم على حجّ اهـ. ع ش. هـ قوله: (تعود إليه في الآخرة) هذا مبنّى على أن العود ليس خاصاً بالأجزاء الأصلية وفيه خلاف، وقال السعد في شرح العقائد التسفية المعاد إنما هو الأجزاء الأصلية الباقية من أول العمر إلى آخره ع ش عبارة البجيرمي فيه نظر؛ لأن الذي يرد إليه ما مات عليه لا جميع أظفاره التي قلّمها في عمره ولا شعره كذلك فراجع قلبوبي وعبارة المدايني قوله لأن أجزاءه إلخ أي الأصلية فقط كاليد المقطوعة بخلاف نحو الشعر والظفر فإنه يعود إليه منفصلاً عن بدنه لبكته أي توبيخه حيث أمر بأن لا يزيله حالة الجنابة أو نحوها انتهت اهـ. هـ قوله: (ويقال إن كل شعرة إلخ) فائدته التوبيخ واللوم يوم القيامة لإفعل ذلك ويتبني أن محل ذلك حيث قصر كان دخل وقت الصلاة ولم يغتسل وإلا فلا كان فجاء الموت ع ش. هـ قوله: (وأن يغسل) أي

هـ قوله: (لأن أجزاءه تعود إلخ) ظاهر هذا الصنيع أن الأجزاء المنفصلة قبل الإغتسال لا ترتفع جنابتها بغسلها.

فرجه ويتوضأ إن وجد الماء ولا تيمم ويحصل أصل الشئ بغسل الفرج إن أراد نحو جماع أو نوم أو أكل أو شرب ولا كراهة وينبغي أن يلحق بهذه الأربعة إرادة الذكر أخذًا من تيممه ﷺ ليرد سلام من سلم عليه جُنبًا والقصد به في غير الأول تخفيف الحديث فينتقض به وفيه زيادة النشاط للعود فلا ينتقض به وهو كوضوء التجديد والوضوء لنحو القراءة فلا بُد فيه من نية معتبرة ويجوز الغسل عاريًا قال جمع لا الوضوء عقبة ويرد.....

الجُنب. □ قوله: (فرجه) واضح أن محله حيث كان به مُقدّر ولو طاهرًا كالمني وإلا فلا حاجة إليه كما لو أُلج بحائل ولم يُنزَل بصرِي. □ قوله: (ويتوضأ إلخ) وكيفية نية الجُنب وغيره مما يأتي تويت سنة وضوء الأكل أو النوم مثلاً أخذًا مما يأتي في الأغسال المسنونة ويظهر أنها تندرج في الوضوء الواجب بالمعنى الآتي اندراج تحية المسجد في غيرها اه. كُردي عن الإيعاب. □ قوله: (إن أراد إلخ) قيد لكل من غسل الفرج والوضوء والتيمم. □ قوله: (نحو جماع إلخ) انظر هل أدخل بالنحو مجالسة أهل الصلاح ومطالعة كتب الشرع ومقدماتها وكتابتها. □ قوله: (والقصد به) أي بالوضوء في غير الأول أي غير الجماع. □ وقوله: (فينتقض به) أي ذلك الوضوء بالحديث. □ وقوله: (وفيه) أي في الجماع. □ قوله: (فلا ينتقض به) أقول وهذا مما يلغز به فيقال لنا وضوء شرعي لا ينتقض بالحديث بصرِي. □ قوله: (وهو) أي الوضوء لنحو الجماع إلخ مُبتدأ. □ وقوله: (كوضوء التجديد إلخ) خبره. □ قوله: (ويجوز الغسل عاريًا إلخ) ويباح للرجال دخول الحمام ويجب عليهم غُض البصر عما لا يحل لهم النظر إليه وصون عورتهم عن الكشف بحضرة من لا يحل له النظر إليها أو في غير وقت حاجة كشفها ونهى الغير عن كشف عورته وإن علم عدم امتثاله فقد روي أن الرجل إذا دخل الحمام عاريًا لعنه ملكاه ويكره دخوله للنساء بلا عذر؛ لأن أمرهن مبني على المبالغة في الستر ولما في خروجهن من الفشة والشر وقد ورد ما من امرأة تخلع ثيابها في غير بيتها إلا هتك ما بينتها وبين الله- والخائى كالنساء ويتبغى لإدخاله أن يقصد التطهير والتنظيف لا التزّه والتنعّم وتسليم الأجرة قبل دخوله وأن لا يدخله إذا رأى فيه عاريًا وأن لا يعجل بدخول البيت الحار حتى يفرق في الأول وأن لا يكثير الكلام وأن يدخل وقت الخلوة أو يتكلف إخلاء الحمام إن قدر عليه وأن يستغفر الله تعالى ويغدّ خروجه منه يصلي ركعتين ويكرهه أن يدخله قبيل المغرب وبين العشاءين ويكره للصائم، وصب الماء البارد على الرأس وشربه عند خروجه منه من حيث الطب وأن يتذكر بحرارته حرارة جهنم ولا يزيد في الماء على قدر الحاجة والعادة ولا بأس بذلك غيره إلا عورة أو مظلّة شهوة ولا بقوله لغيره عافاك الله ولا بالمصافحة ويتبغى لمن يخالط الناس التّطّيف بإزالة ريح كريهة وسُغير ونحوه واستعمال السّواك وحسن الأدب معهم نهاية بأذى تصرّف وأكثر ذلك في المعنى قال ع ش قوله م ر وإن علم عدم امتثاله ومعلوم أن التّهي عن المنكر والأمر بالمعروف إنّما يجبان عند سلامة العاقبة فلو خاف ضررًا لم يجب عليه وقوله م ر ولا بالمصافحة وما اعتاده الناس من تقبيل الإنسان يد نفسه بعد المصافحة يتبغى أنه لا بأس به أيضًا سيما إذا اعتيد ذلك للتّعظيم اه. □ قوله: (لا الوضوء إلخ) أي عاريًا. □ قوله: (ويرد) أي قول الجمع انظر لم

بأن محله إذا لم يحتج له وإلا كخوف رشاش يلحق ثوبه جاز لما يأتي من حل التعري في الخلوة لأدنى غرض وأفتى بعضهم بحرمة جماع من تنجس ذكره قبل غسله أي إن وجد الماء وينبغي تخصيصه بغير السلس ليتصرحهم بحل وطء المستحاضة مع جريان دميها وغير من يعلم من عادته أن الماء يفتّره عن جماع يحتاج إليه. (ومن به) أي ببذنه (نحس) عيني أو حكمي (يفسله ثم يغتسل ولا تكفي لهما غسلة) واحدة (وكذا في الوضوء) لأنهما واجبان مختلفا الجنس فلا يتداخلان (قلت الأصح تكفيه) حتى في الميت وللعلم بهذا مما هنا سكّت عن استدراك ما يأتي ثم كما ستعلمه (والله أعلم) لحصول الغرض منهما بمرور الماء على المحل أما في الحكمية فواضح. وأما في العينية فالغرض أنها زالت بجرية وأن الماء واد لم

يحمل إطلاق الجمع على ما ذكره مع إمكانه. □ فوه: (بأن محله) أي محل عدم جواز عدم الوضوء عقب الغسل عاريا. □ فوه: (وأفتى) إلى قوله وغير من يعلم تقدّم عن النهاية مثله. □ فوه: (بعضهم) وهو الشهاب الرمثي سم. □ فوه: (بحرمة جماع من تنجس ذكره إلخ) أي بغير المذي أما به فلا يحرم بل يُعفى عن ذلك في حقه بالنسبة للجماع خاصة؛ لأن غسله يفتّره وقد تكرر ذلك منه فيشق عليه وأما بالنسبة لغير الجماع فلا يُعفى عنه فلو أصاب ثوبه شيء من المني المختلط به وجب غسله ثم ما ذكر في المذي لا فرق فيه بين من ابتلي به وغيره فكل من حصل له ذلك كان حكمه ما ذكر وإن نذر خروجه وقضية قول ابن حجّ وغير من يعلم إلخ أن من اعتاد عدم فتور الذكر بغسله وإن تكرر لا يُعفى عن المذي في حقه ش. □ فوه: (أي ببذنه) إلى الباب في المعنى إلا قوله عدم صحة الواجب إلى أنه لو اغتسل وقوله وظاهر إلى المتن وكذا في النهاية إلا قوله أي غسلهما إلى المتن. □ فوه: (سئ): (ولا يخفي لهما غسلة إلخ) وعلى هذا تقديم إزالة النجس شرط لا زكن مغني. □ فوه: (لأنهما) أي غسل النجس وغسل الحدث.

□ فوه: (سئ): (تكفيه) أي تكفي الغسلة من به نجس وحدث عنهما. □ فوه: (حتى في الميت إلخ) في جعله غاية لما قبله المفروض في الحيّ سأمح. □ فوه: (بهذا) أي بالكفاية في غسل الميت. □ فوه: (ما يأتي) أي من اشتراط إزالة التجاسة قبل غسل الميت (ثم) أي في الجنائز نهاية. □ فوه: (لحصول الغرض) وهو رفع مانع صحة نحو الصلاة ويحتمل أن المراد بالغرض هنا انغسال العضو عبارة النهاية

□ فوه: (ما يأتي ثم كما ستعلمه) عبارة المصنّف هناك وأقل الغسل تعميم بدنه بعد إزالة النجس اه وأجاب بعضهم بأن بعد بمعنى مع كما قاله في الوقف في قول القائل بطنا بعد بطن أنه للتعميم دون الترتيب اه ويرد على هذا الجواب بعد كون المتبادر من بعد معنى الترتيب ولهذا ارتكبه في مواضع كما هي أنت طالع طلقه بعد طلقه حيث قالوا بوقوع المضممة أولاً أن المحرّر عبر هناك بمثل عبارة المصنّف هناك فقال وأقل الغسل استيعاب البدن بالغسل بعد أن يزال ما عليه من التجاسة إن كانت اه مع إرادته ببعد الترتيب لأنه معتقده فمن أبعد البعيد أن يُعبر المصنّف بمثل عبارته مريداً

يَتَغَيَّرُ وَلَا زَادَ وَزُنْهُ وَلَا حَالَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعُضْوِ فَإِنْ انْتَفَى شَرْطٌ مِنْ ذَلِكَ فَالْحَدِثُ بَاقٍ كَالنَّجَسِ، فَعِلِمَ أَنَّ الْمُغْلَظَةَ لَا يَطْهَرُ مَحْلُهَا عَنِ الْحَدِثِ إِلَّا بَعْدَ تَسْبِيحِهَا مَعَ التَّغْيِيرِ. (وَمَنْ اغْتَسَلَ لِحَبَابَةٍ أَوْ حَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ (و) نَحْوِ (جُمُعَةٍ) أَوْ عِيدِ بَيْنَتَيْهِمَا (حَصَلَا) أَيِ غُسْلِهِمَا وَإِنْ كَانَ الْأَكْمَلُ إِفْرَادَ كُلِّ يَغُسِّلُ وَإِنَّمَا لَمْ يَصْبَحْ الظُّهْرُ وَسُتَّتْهُ وَخُطْبَةُ الْجُمُعَةِ وَالْكُسُوفُ بِنِيَّةٍ؛ لِأَنَّ مَبْنَى الطُّهَارَاتِ عَلَى التَّدَاخُلِ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ وَمَا فِي مَعْنَاهَا كَالْخُطْبَةِ (أَوْ لِأَحَدِهِمَا حَصَلَ فَقَطْ) عَمَلًا بِمَا نَوَاهُ وَإِنَّمَا لَمْ يَنْدَرِجِ الْمُسْتَوْنُ فِي الْوَاجِبِ؛ لِأَنَّهُ مَقْصُودٌ وَمَنْ ثُمَّ تَيَمَّمَ لِلْعَجْزِ عَنْهُ بِخِلَافِ التَّحِيَّةِ وَمَنْ ثُمَّ حَصَلَتْ بِغَيْرِهَا وَإِنْ لَمْ تَثْرُ عَلَى مَا يَأْتِي؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ إِشْغَالَ الْبُقْعَةِ

وَالْمُغْنِي لِأَنَّ وَاجِبَهُمَا غَسْلُ الْعُضْوِ وَقَدْ وَجَدَ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَلَا حَالَتْ إِلَخ) قَدْ يُقَالُ يُغْنِي عَنْ هَذَا قَوْلُهُ زَالَتْ بِجَرِيهِ بَصْرِيٌّ. □ فَوَدَّ: (فَعِلِمَ إِلَخ) أَيِ مِنْ قَوْلِهِ لِحَصُولِ الْغَرَضِ إِلَخ. □ فَوَدَّ: (لَا يَطْهَرُ مَحْلُهَا عَنِ الْحَدِثِ إِلَخ) أَيِ لِقَاءِ نَجَاسَتِهِ مُغْنِي قَالَ سَمِ وَقَعَ السُّؤَالُ هَلْ تَصِحُّ التَّيَّةُ قَبْلَ السَّابِعَةِ فَأَجَابَ م ر بَعْدَ صِحَّتِهَا إِذَا الْحَدِثُ إِتَمَّ يَرْتَفِعُ بِالسَّابِعَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ قَرْنِ التَّيَّةِ بِهَا وَعِنْدِي أَنَّهَا تَصِحُّ قَبْلَهَا حَتَّى مَعَ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ كُلَّ غَسَلَةٍ لَهَا مَدْخَلٌ فِي رَفْعِ الْحَدِثِ فَقَدْ افْتَرَنْتِ الْغُسْلَ الرَّافِعَ وَالسَّابِعَةُ وَخَذَهَا لَمْ تَرْفَعْ إِذْ لَوْلَا الْغَسَلَاتُ السَّابِقَةُ عَلَيْهَا مَا رَفَعَتْ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. □ وَأَقْرَعُ ش. □ فَوَدَّ: (إِلَّا بَعْدَ تَسْبِيحِهَا إِلَخ) أَيِ بَعْدَ تَمَامِ السَّابِعَةِ يُحَكِّمُ بَارْتِفَاعِ الْحَدِثِ لَا قَبْلَهُ لَا أَنَّهُ يَخْتِاجُ بَعْدَ السَّابِعَةِ إِلَى تَطْهِيرٍ عَنِ الْحَدِثِ بِصْرِيٌّ. □ فَوَدَّ: (إِفْرَادَ كُلِّ يَغُسِّلُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَعَمِيرَةٌ أَنْ يَتَسَبَّلَ لِلْحَبَابَةِ ثُمَّ لِلْجُمُعَةِ كَمَا نَقَلَهُ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْأَصْحَابِ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَخُطْبَةُ الْجُمُعَةِ إِلَخ) بَأَنَّ قَدَّمَ الْكُسُوفَ ثُمَّ خَطَبَ وَتَوَى بِخُطْبَتِهِ خُطْبَةُ الْجُمُعَةِ وَالْكُسُوفُ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (بِنِيَّةٍ) أَيِ لِلظُّهْرِ وَسُتَّتْهُ وَلِخُطْبَةِ الْجُمُعَةِ وَخُطْبَةِ الْكُسُوفِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ مَقْصُودٌ) أَيِ مَعَ عَدَمِ مُسَاوَاةِ الْمُسْتَوْنِ الْغَيْرِ الْمُنَوِّيِّ لِلْوَاجِبِ الْمُنَوِّيِّ أَيِ فِي الْمَقْصُودِ فَأَشْبَهَ سُنَّةَ الظُّهْرِ مَعَ فَرْضِهِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ النَّهَائِيُّ وَالْمُغْنِي وَصَرَّحَ بِذَلِكَ الْحَلْبِيُّ فَاذْدَقَ بِذَلِكَ مَا أَطَالَ بِهِ السَّيِّدُ الْبَصْرِيُّ هُنَا. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثُمَّ تَيَمَّمَ إِلَخ) عِبَارَةُ النَّهَائِيِّ وَالْمُغْنِي وَفَارَقَ مَا لَوْ تَوَى بِصَلَاتِهِ الْفَرْضَ دُونَ التَّحِيَّةِ حَيْثُ تَحْصُلُ وَإِنْ لَمْ يَتَوَاهَا بِأَنَّ الْمَقْصُودَ ثُمَّ إِشْغَالُ الْبُقْعَةِ بِصَلَاةٍ وَقَدْ حَصَلَ وَلَيْسَ الْقَصْدُ هُنَا النِّظَافَةُ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَتَيَمَّمُ عِنْدَ عَجْزِهِ عَنِ الْمَاءِ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ تَثُرْ) أَيِ بِأَنَّ لَمْ تَتَعَرَّضْ أَمَّا لَوْ نُفِيتْ فَلَا تَحْصُلُ بِخِلَافِ الْحَدِثِ الْأَضْعَفِ فَإِنَّهُ يَرْتَفِعُ وَإِنْ نَفَاهُ لِأَضْمِحْلَالِهِ مَعَ الْجَنَابَةِ ع ش. □ فَوَدَّ: (إِشْغَالُ الْبُقْعَةِ) التَّغْيِيرُ بِهِ لُغَةً قَلِيلَةً وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ شَغْلُ الْبُقْعَةِ وَفِي الْمُخْتَارِ شَغْلُ بَسْكَوْنِ الْغَيْنِ وَضَمُّهَا وَشَغْلُ

مُخَالَفَتُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَاسِدًا فَتَأَمَّلْهُ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا بَعْدَ تَسْبِيحِهَا) وَقَعَ السُّؤَالُ هَلْ تَصِحُّ التَّيَّةُ قَبْلَ السَّابِعَةِ فَأَجَابَ م ر بَعْدَ صِحَّتِهَا قَبْلَهَا إِذَا الْحَدِثُ إِتَمَّ يَرْتَفِعُ بِالسَّابِعَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ قَرْنِ التَّيَّةِ بِهَا وَعِنْدِي أَنَّهَا تَصِحُّ قَبْلَهَا حَتَّى مَعَ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ كُلَّ غَسَلَةٍ لَهَا مَدْخَلٌ فِي رَفْعِ الْحَدِثِ فَقَدْ افْتَرَنْتِ التَّيَّةُ بِالْوَلِّ الْغُسْلَ الْوَاقِعَ وَالسَّابِعَةُ وَخَذَهَا لَمْ تَرْفَعْ إِذْ لَوْلَا الْغَسَلَاتُ السَّابِقَةُ عَلَيْهَا مَا رَفَعَتْ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (أَوْ لِأَحَدِهِمَا حَصَلَ) إِنْ كَانَ لَفْظُ الْمُصَنَّفِ إِحْدَاهُمَا بِتَأْنِيثٍ إِحْدَى فَقَوْلُهُ حَصَلَ أَيِ غَسَلَ تِلْكَ الْإِحْدَى.

وَأَفْهَمَ الْمُتَنَزِّلَ عَدَمَ صِحَّةِ الْوَاجِبِ بِنِيَّةِ الْغُفْلِ وَكَذَا عَكْسَهُ لَكِنْ يَظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ تَعَمَّدَ وَإِلَّا فَيَنْبَغِي حُصُولُ السُّنَّةِ بِذَلِكَ لِغُدْرِهِ وَأَنَّهُ لَوْ اغْتَسَلَ لِأَحَدٍ وَاجِبِينَ أَوْ أَحَدٍ نَفْلِينَ فَأَكْثَرَ بِنِيَّةِهِ فَقَطْ حَصَلَ الْآخَرُ وَهُوَ كَذَلِكَ لِمَا مَرَّ أَنَّ مَبْنَى الطُّهَارَاتِ عَلَى التَّدَاخُلِ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِحُصُولِ غَيْرِ الْمُنَوِّي شَفُوطَ طَلَبِهِ كَمَا فِي التَّحِيَّةِ. (قُلْتُ وَلَوْ أَحَدَثْتُ ثُمَّ أَجَنَّبْتُ أَوْ عَكْسَهُ) أَوْ وَجِدًا مَعَ (كَفَى الْغُفْلُ) وَإِنْ لَمْ يَنْوِ مَعَهُ الْوُضُوءَ وَلَا رَتَّبَ أَعْضَاءَهُ (عَلَى الْمَذْهَبِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِانْدِرَاجِ الْأَصْغَرِ فِي الْأَكْبَرِ وَلَا نَظَرَ لاختلاف الجنس مع حصول المقصود وأفهم قوله كفى أنَّ

بِفَتْحِ الشَّيْنِ وَسُكُونِ الْغَيْنِ وَبِفَتْحَتَيْنِ فَصَارَتْ أَرْبَعُ لُغَاتٍ وَالْجَمْعُ أَشْغَالٌ وَسَعْلَةٌ مِنْ بَابٍ قَطَعَ فَهَوَّ شَاغِلٌ وَلَا تَقُلْ أَشْغَلَهُ؛ لِأَنَّهُ لُغَةٌ زِدِيَّةٌ أَه. ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (وَالْإِيجَابِيُّ حُصُولُ السُّنَّةِ الْإِلْخ) فَعَلَى هَذَا لَوْ نَوَى يَوْمَ الْجُمُعَةِ رَفَعَ الْجَنَابَةَ غَلَطًا حَصَلَ غُسْلُ الْجُمُعَةِ سَم. ه. قَوْلُهُ: (لِلْأَحَدِ وَاجِبِينَ الْإِلْخ) هَذَا ظَاهِرٌ فِي وَاجِبِينَ عَنْ حَدِيثٍ أَمَّا وَاجِبَانِ أَحَدُهُمَا عَنْ حَدِيثٍ كَجَنَابَةٍ وَالْآخَرُ عَنْ نَذْرِ فَالْمُتَجَنَّبُ أَيُّ كَمَا قَالَ ه. ر. أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ أَحَدُهُمَا بِنِيَّةِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ أَحَدِهِمَا لَا يَتَضَمَّنُ الْآخَرَ أَمَّا نِيَّةُ الْمُنْذَرِ فَلَيْسَ فِيهَا تَعَرُّضٌ لِرَفْعِ الْحَدِيثِ مُطْلَقًا وَأَمَّا نِيَّةُ الْآخَرِ فَلِأَنَّ الْمُنْذَرِ جِنْسٌ آخَرُ لَيْسَ مِنْ جِنْسٍ مَا عَنْ الْحَدِيثِ بَلْ لَوْ كَانَ عَنْ نَذَرَيْنِ اتَّجَعَتْ عَدَمُ حُصُولِ أَحَدِهِمَا بِنِيَّةِ الْآخَرِ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ سَم عَلَى حَجٍّ وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ التَّذَرُّعَيْنِ أَوْجَبَ فِعْلًا مُسْتَقِلًّا غَيْرَ مَا أَوْجَبَهُ الْآخَرُ مِنْ حَيْثُ الشَّخْصُ وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا لَوْ كَانَ عَلَى الْمَرْأَةِ حَيْضٌ وَنَفَاسٌ وَجَنَابَةٌ حَيْثُ أَجْزَأَهَا نِيَّةٌ وَاحِدَةٌ مِنْهَا أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الثَّلَاثَةِ رَفْعُ مَانِعِ الصَّلَاةِ وَهُوَ إِذَا اِزْتَفَعَ بِالنِّسْبَةِ لِأَحَدِهِمَا اِزْتَفَعَ ضَرُورَةً بِالنِّسْبَةِ لِإِقَامِهَا إِذَا الْمَنْعُ لَا يَتَعَضُّ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ نَفَى بَعْضُهَا لَمْ يَنْتَفِ فَكَانَتْ كُلُّهَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (أَنَّ مَبْنَى الطُّهَارَاتِ الْإِلْخ) أَيِ الْمُشْتَرَكَةِ فِي الْمَقْصُودِ مِنْهَا.

ه. قَوْلُهُ: (وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ الْإِلْخ) هَذَا جَارٍ عَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ لَكِنْ الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ ه. ر. لَوْ طَلِبْتُ مِنْهُ اغْتَسَالَ مُسْتَحَبَّةً كَعِيدٍ وَكُسُوفٍ وَاسْتِسْقَاءٍ وَجُمُعَةٍ وَنَوَى أَحَدَهَا حَصَلَ الْجَمِيعُ الْإِلْخ حُصُولُ ثَوَابِ الْكُلِّ وَهُوَ قِيَاسٌ مَا اعْتَمَدَهُ فِي تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ إِذَا لَمْ يَنْوِهَا ع. ش. عِبَارَةُ الشُّوَبْرِ الْمُعْتَمَدُ حُصُولُ الثَّوَابِ أَيْضًا خِلَافًا لِحَجٍّ وَمَنْ سَبَقَهُ أَه. ه. قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَنْوِ مَعَهُ الْوُضُوءَ) بَلْ لَوْ نَفَاهُ لَمْ يَنْتَفِ لِمَا سَيَأْتِي مِنْ اِضْمِحْلَالِ الْأَصْغَرِ مَعَ الْأَكْبَرِ ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (وَأَفْهَمَ الْإِلْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ

ه. قَوْلُهُ: (وَالْإِيجَابِيُّ حُصُولُ السُّنَّةِ) فَعَلَى هَذَا لَوْ نَوَى يَوْمَ الْجُمُعَةِ رَفَعَ الْجَنَابَةَ غَلَطًا حَصَلَ غُسْلُ الْجُمُعَةِ. ه. قَوْلُهُ: (لِلْأَحَدِ وَاجِبِينَ الْإِلْخ) هَذَا ظَاهِرٌ فِي وَاجِبِينَ عَنْ حَدِيثٍ أَمَّا وَاجِبَانِ أَحَدُهُمَا عَنْ حَدِيثٍ كَجَنَابَةٍ وَالْآخَرُ عَنْ نَذْرِ فَالْمُتَجَنَّبُ أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ أَحَدُهُمَا بِنِيَّةِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ أَحَدِهِمَا لَا تَتَضَمَّنُ الْآخَرَ أَمَّا نِيَّةُ الْمُنْذَرِ فَلَيْسَ فِيهَا تَعَرُّضٌ لِرَفْعِ الْحَدِيثِ مُطْلَقًا، وَأَمَّا نِيَّةُ الْآخَرِ فَلِأَنَّ الْمُنْذَرِ جِنْسٌ آخَرُ لَيْسَ مِنْ جِنْسٍ مَا عَلَى الْمُحَدِّثِ بَلْ لَوْ كَانَ عَنْ نَذَرَيْنِ اتَّجَعَتْ عَدَمُ حُصُولِ أَحَدِهِمَا بِنِيَّةِ الْآخَرِ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ.

ه. قَوْلُهُ: (وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ كَفَى) فِي شَرْحِ ه. ر. وَقَدْ نَبَّهَ الرَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّ الْغُسْلَ إِنَّمَا يَقَعُ عَنِ الْجَنَابَةِ وَأَنَّ الْأَصْغَرَ يَضْمَحِلُّ مَعَهُ أَيِ لَا يَبْقَى لَهُ حُكْمٌ فَلِهَذَا عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ كَفَى أَه.

الأصغر اضمحل ولم يبق له حكم وهو كذلك.

باب النجاسة وإزالتها

قِيلَ كَانَ يَنْبَغِي تَأْخِيرُهَا عَنِ التَّيْمُمِ؛ لِأَنَّهُ بَدَلَ عَمَّا قَبْلَهَا لَا عَنْهَا أَوْ تَقْدِيمُهَا عَقِبَ الْمِيَاهِ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ لِهَذَا الصَّنِيعَ وَجْهًا أَيْضًا وَهُوَ أَنَّ إِزَالَتَهَا لَمَّا كَانَتْ شَرْطًا لِلْوُضُوءِ وَالْعُسْلِ عَلَى مَا مَرَّ وَكَانَ لَا بُدَّ فِي بَعْضِهَا مِنْ ثَرَابِ التَّيْمُمِ كَانَتْ آخِذَةً طَرَفًا مِمَّا قَبْلَهَا وَمِمَّا بَعْدَهَا فَتَوَسَّطَتْ

وَالْمُعْنَى وَقَدْ نَبَّهَ الرَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّ الْعُسْلَ إِنَّمَا يَقَعُ عَنِ الْجَنَابَةِ وَأَنَّ الْأَصْغَرَ يَضْمَحِلُّ مَعَهُ أَيَّ لَا يَبْقَى لَهُ حُكْمٌ فَلِهَذَا عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ كَفَى اهـ. □ قَوْلُهُ: (فَلَمْ يَبْقَ لَهُ حُكْمٌ) فَالْعُسْلُ عَنِ الْأَكْبَرِ فَقَطْ لَا عَنْهُ وَعَنِ الْأَصْغَرِ بَصْرِي.

باب النجاسة وإزالتها

أَيُّ فِي بَيَانِ أَفْرَادِهَا وَقَوْلُهُ إِزَالَتُهَا فِيهِ اسْتِخْدَامُ إِذِ الْمُرَادُ بِالنَّجَاسَةِ هُنَا أَغْيَانُهَا وَبِضْمِيرِهَا فِي إِزَالَتِهَا الْوُضُوءُ الْقَائِمُ بِالْمَحَلِّ الْمَانِعِ مِنْ صِحَّةِ الصَّلَاةِ حَيْثُ لَا مَرُحَصٌ بُجِيرَ مِي. □ قَوْلُهُ: (وَأَزَالَتُهَا) أَيَّ فَتُرْجِمَ لِسْنِيءٍ وَزَادَ عَلَيْهِ وَهُوَ غَيْرُ مَعِيْبٍ عَلَى أَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ هَذَا لَا يُعَدُّ زِيَادَةً فَإِنَّ الْكَلَامَ عَلَى شَيْءٍ يَسْتَدْعِي ذِكْرَ مُتَعَلِّقَاتِهِ وَلَوْازِمِهِ وَلَوْ عَرْضِيَّةً ع ش. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيَّ التَّيْمُمِ. □ قَوْلُهُ: (عَمَّا قَبْلَهَا) أَيَّ عَنِ الْوُضُوءِ وَالْعُسْلِ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ يَتَدَيَّمُهَا عَقِبَ الْمِيَاهِ) أَيَّ لِتَتَوَقَّفَ الْإِزَالَةُ عَلَى الْمَاءِ. □ قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُجَابُ بِالْخ) قَدْ يُجَابُ أَيْضًا بِأَنَّهَا أُخْرَتْ عَنِ الْوُضُوءِ وَالْعُسْلِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهِمَا تَقْدِيمُ إِزَالَتِهَا وَأَنَّهُ يَكْفِي مُقَارَنَةُ إِزَالَتِهَا لَهَا وَقُدِّمَتْ عَلَى التَّيْمُمِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهِ تَقْدِيمُ إِزَالَتِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَقَوْلُهُ لِأَنَّهُ يَكْفِي مُقَارَنَةُ الْخ أَيَّ فِيمَا لَوْ كَانَتْ فِيمَا يَجِبُ غُسْلُهُ فِي الْوُضُوءِ وَالْعُسْلِ أَمَّا لَوْ كَانَتْ فِي غَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ فَيَصِحُّ مَعَ وُجُودِهَا كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ تَقْدِيمُ الْإِسْتِجْنَاءِ عَلَى وَضُوءِ السَّلِيمِ ع ش عبارة السَّيِّدِ عَمَرُ الْبَصْرِيِّ قَدْ يُقَالُ الْأَوَّلَى تَوَجُّهُ هَذَا الصَّنِيعَ بِأَنَّ فِيهِ الْإِشَارَةَ إِلَى أَنَّهَا شَرْطٌ لِلتَّيْمُمِ وَلَيْسَتْ شَرْطًا لِلْوُضُوءِ وَالْعُسْلِ بِاتِّفَاقِهِمْ وَإِلَّا لَمَّا صَحَّ تَطْهِيرُ مَا عَدَا مَحَلَّهَا فِيهِمَا قَبْلَ إِزَالَتِهَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَأَمَّا الْإِخْتِلَافُ فِي الْإِكْتِفَاءِ فِي الْغُسْلِ فَأَمْرٌ آخَرُ لَيْسَ الْمُلْحَظُ فِيهِ أَنَّ رَفَعَ الْحَدِيثَ مُوقُوفٌ عَلَى إِزَالَتِهَا بَلْ إِنَّهُمَا وَاجِبَانِ مُخْتَلِفَا الْجِنْسِ فَلَا يَتَدَاخِلَانِ وَعَلَى التَّنْزِيلِ فَالْمُصَنِّفُ لَا يَرَى ذَلِكَ فَتَأَمَّلْ وَأَنْصِفْ اهـ وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا عَيْنُ جَوَابِ سَمَ إِلَّا أَنَّ فِيهِ زِيَادَةً تَفْصِيلَ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا مَرَّ) لَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ رَأْيَ الرَّافِعِيِّ دُونَ رَأْيِ الْمُصَنِّفِ. □ قَوْلُهُ: (فِي بَعْضِهَا) وَهُوَ النَّجَاسَةُ الْمُعْلَظَةُ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ ثَرَابِ التَّيْمُمِ) أَيَّ مِنْ جِنْسِ الثَّرَابِ الَّذِي يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ التَّيْمُمُ.

باب النجاسة

□ قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُجَابُ بِالْخ) قَدْ يُجَابُ أَيْضًا بِأَنَّهَا أُخْرَتْ عَنِ الْوُضُوءِ وَالْعُسْلِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهِمَا تَقْدِيمُ إِزَالَتِهَا؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي مُقَارَنَةُ إِزَالَتِهَا لَهَا وَقُدِّمَتْ عَلَى التَّيْمُمِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهِ تَقْدِيمُ إِزَالَتِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ.

بينهما إشارة لذلك (هي) لغة المُستَقْدَرُ وشرعاً: بالحدِّ مُستَقْدَرٌ يَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّلَاةِ حَيْثُ لَا مُرْخَصٌ وَحُدُثٌ بغيرِ ذلك، وقد بَسَطْتُ الكلامَ عليه في شرحِ العُبابِ بما لَا يُسْتَفْنَى عن مُراجعتِهِ لِكثرةِ فوائدهِ وعِزَّةِ أَكثَرِها وبالعَدِّ وسلكه لِسهولةِ معرفَتِها به وإشارةً إلى أَنَّ الأصلَ في الأعيانِ الطهارةُ؛

☐ فَوُدَّ: (المُسْتَقْدَرُ) أي ولو طاهراً كالبُصاقِ والمُخاطِ والمنى فالمعنى اللُّغَوِيُّ أَعْمُ مِنَ المعنى الشَّرْعِيِّ كما هو الغالبُ شَيْخُنَا. ☐ فَوُدَّ: (مُسْتَقْدَرُ الْخ) اغْتِبَارُ الاسْتِقْدَارِ هُنَا يُنَافِيهِ اغْتِبَارُ عَدَمِهِ فِي الْحَدِّ الْمَذْكُورِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَغَيْرِهِ بقولهم: كُلُّ عَيْنٍ حَرَّمَ تَنَاوُلُهَا إِلَى أَنْ قَالُوا لَا لِحُرْمَتِهَا وَلَا لاسْتِقْدَارِهَا إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْمَعْنَى أَنَّ حُرْمَةَ تَنَاوُلِهَا لَا لِكُونِهَا مُسْتَقْدَرَةً سَمَ عَلَى مَنَهِجِ أَهْلِ عِشْرِ زَادِ الرَّشِيدِ. وَاعْلَمْ أَنَّ قَضِيَّةَ هَذَا التَّعْرِيفِ أَنَّ التَّجَاسُاتِ كُلَّهَا مُسْتَقْدَرَةٌ وَلَكَ مَنَعُهُ فِي الْكَلْبِ الْحَيِّ، وَلِهَذَا يَأْلَفُهُ مَنْ لَا يَعْتَقِدُ نَجَاسَتَهُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَحْوِ الذُّبِّ وَلَا يُقَالُ الْمُرَادُ اسْتِقْدَارُهَا شَرْعاً إِذْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ الدَّوْرُ أَه. ☐ فَوُدَّ: (يَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّلَاةِ) إِنَّ قُلْتَ هَذَا حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِ التَّجَاسَةِ وَإِذْخَالَ الْحُكْمِ فِي التَّعْرِيفِ يَوْجِبُ الدَّوْرَ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الشَّيْءِ فَرَعَ عَنْ تَصَوُّرِهِ فَيَكُونُ مَوْقُوفاً عَلَيْهَا وَهِيَ مَوْقُوفَةٌ عَلَيْهِ لِكُونِهِ جُزْءاً مِنْ تَعْرِيفِهَا أُجِيبُ بِأَنَّهُ رَسْمٌ وَالرَّسْمُ لَا يَضُرُّ فِيهِ ذَلِكَ أَهْ جَفَنِي أَيِ تَغْيِيرِ الشَّارِحِ بِالْحَدِّ عَلَى اضْطِلَاحِ الْأَصُولِيِّينَ لَا الْمَنَاطِقَةِ. ☐ فَوُدَّ: (حَيْثُ لَا مُرْخَصٌ) أَيِ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ هُنَاكَ مُرْخَصٌ أَيِ مُجَوِّزٌ كَمَا فِي فَاقِدِ الطَّهَوْرَيْنِ وَعَلَيْهِ نَجَاسَةٌ فَإِنَّهُ يُصَلِّي لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ وَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ شَيْخُنَا عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ هَذَا الْقَيْدُ لِلْإِذْخَالِ فَيَدْخُلُ الْمُسْتَنْجِي بِالْحَجَرِ فَإِنَّهُ يُغْفَى عَنْ أَثَرِ الْإِسْتِنْجَاءِ وَتَصِحُّ إِمَامَتُهُ وَمَعَ ذَلِكَ مَحْكُومٌ عَلَى هَذَا الْأَثَرِ بِالتَّجَسُّسِ إِلَّا أَنَّهُ غَفِيَ عَنْهُ أَه. ☐ فَوُدَّ: (بِغَيْرِ ذَلِكَ الْخ) ذَكَرَهُ النَّهَائِيُّ وَالْمُعْنِيُّ وَبَسَطَا فِيهِ أَيْضاً. ☐ فَوُدَّ: (وَبِالْعَدِّ) عَطَفَ عَلَى بِالْحَدِّ. ☐ فَوُدَّ: (وَسَلَكَهُ الْخ) أَيِ سَلَكَ الْمُصَنِّفُ التَّعْرِيفَ بِالْعَدِّ. ☐ فَوُدَّ: (لِلْسَهْوَةِ مَعْرِفَتِهَا بِهِ) أَيِ بِخِلَافِ مَعْرِفَتِهَا بِالْحَدِّ فَإِنَّهَا عَسِيرَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُسْتَهِينِ فَضْلاً عَنْ غَيْرِهِمْ. ☐ فَوُدَّ: (إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَعْيَانِ الْخ) اعْلَمْ أَنَّ الْأَعْيَانَ جَمَادٌ وَحَيَوَانٌ فَالْجَمَادُ كُلُّهُ طَاهِرٌ إِلَّا مَا نَصَّ الشَّارِعُ عَلَى نَجَاسَتِهِ وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ بقوله: كُلُّ مُسْكِرٍ مَائِعٍ وَكَذَا الْحَيَوَانُ كُلُّهُ طَاهِرٌ إِلَّا مَا اسْتَنْتَاهِ الشَّارِعُ أَيْضاً وَقَدْ نَبَّهَ الْمُصَنِّفُ عَلَى ذَلِكَ بقوله وَكَلَبَ الْخَ نَهَائِيَّةً وَمُعْنِيٍّ وَالْمُرَادُ بِالْحَيَوَانِ مَا لَهُ رُوحٌ وَبِالْجَمَادِ مَا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ وَلَا أَصْلُ حَيَوَانٍ وَلَا جُزْءُ حَيَوَانٍ وَلَا مُنْفَصِّلٌ عَنْ حَيَوَانٍ، وَأَصْلُ كُلِّ حَيَوَانٍ وَهُوَ الْمَنِيُّ وَالْعَلَقَةُ وَالْمُضْغَةُ تَابِعٌ لِحَيَوَانِهِ طَهَارَةٌ وَنَجَاسَةٌ وَجُزْءُ الْحَيَوَانِ كَمَيْتَتِهِ كَذَلِكَ وَالْمُنْفَصِّلُ مِنَ الْحَيَوَانِ التَّحْسِنُ نَجِسٌ مُطْلَقاً وَمِنَ الطَّاهِرِ إِنْ كَانَ رَشْحاً كَالْعَرَقِ وَالرِّيقِ وَنَحْوِهِمَا فَطَاهِرٌ أَوْ مِمَّا لَهُ

☐ فَوُدَّ: (مُسْتَقْدَرٌ) لِإِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ اغْتِبَارُ الاسْتِقْدَارِ فِيهَا يُنَاقِضُ اغْتِبَارَ عَدَمِهِ فِي الْحَدِّ الْآخِرِ الْمَذْكُورِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ كَغَيْرِهِ بقوله كُلُّ عَيْنٍ حَرَّمَ تَنَاوُلُهَا إِلَى أَنْ قَالَ لَا لِحُرْمَتِهَا وَلَا لاسْتِقْدَارِهَا الْخ وَتَفْنِيهِ فِي قَوْلِهِمْ فِي الاسْتِذْلَالِ عَلَى نَجَاسَةِ الْمَيْتَةِ، كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ كَغَيْرِهِ لِحُرْمَةِ تَنَاوُلِهَا قَالَ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] وَتَحْرِيمٌ مَا لَيْسَ بِمُحْتَرَمٍ وَلَا مُسْتَقْدَرٍ وَلَا ضَرَرٌ فِيهِ يَدُلُّ عَلَى نَجَاسَتِهِ أَه

لأنها خُلِقَتْ لِمَنَافِعِ الْعِبَادِ وَإِنَّمَا تَحْصُلُ أَوْ تَكْمُلُ بِالطَّهَارَةِ وَإِلَى أَنَّ مَا عَدَا مَا ذَكَرَهُ وَنَحْوَهُ طَاهِرٌ (كُلُّ مُسْكِرٍ) أَيُ صَالِحٌ لِلْإِسْكَارِ فَدَخَلَتْ الْقَطْرَةُ مِنَ الْمُسْكِرِ وَأُرِيدَ بِهِ هُنَا مُطْلَقُ الْمُعْطِي لِلْعَقْلِ لَا ذُو الشَّدَّةِ الْمُطْرِبَةِ وَإِلَّا لَمْ يُحْتَاجْ لِقَوْلِهِمْ (مَائِعٍ) كَخَمْرِ بِسَائِرِ أَنْوَاعِهَا وَهِيَ الْمُتَّخِذَةُ مِنَ الْعِنَبِ، وَبَيِّدَ وَهُوَ الْمُتَّخِذُ مِنْ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ تَعَالَى سَمَّاها رَجَسًا وَهُوَ شَرَعًا النَجَسُ.....

اسْتِحَالَةٌ فِي الْبَاطِنِ فَتَجَسَّ كَالْبَوْلِ، نَعَمْ مَا اسْتَحَالَ لِصَلَاحِ كَاللَّبَنِ مِنَ الْمَأْكُولِ وَالْأَدْمِيِّ وَكَالْبَيْضِ طَاهِرٌ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ جَمِيعَ مَا فِي الْكُونِ إِذَا جَمَادًا أَوْ حَيَوَانًا أَوْ فَضَلَاتٍ فَالْحَيَوَانُ كُلُّهُ طَاهِرٌ إِلَّا الْكَلْبَ وَالْخَنَزِيرَ وَفَرَعَ كُلُّ مِنْهُمَا وَالْجَمَادُ كُلُّهُ طَاهِرٌ إِلَّا الْمُسْكِرَ، وَالْفَضَلَاتُ قَدْ عَلِمْتَ تَفْصِيلُهَا شَيْخُنَا.

☐ قَوْلُهُ: (خُلِقَتْ لِمَنَافِعِ الْعِبَادِ) أَيُ وَلَوْ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَنَحْوُهُ) أَشَارَ بِهِ إِلَى عَدَمِ انْحِصَارِ النَّجَاسَةِ فِيمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ عِبَارَةً الْمُغْنِي وَعَرَّفَهَا الْمُصَنِّفُ كَأَصْلِهِ بِالْعَدْلِ لَكِنْ ظَاهِرُهُ حَصْرُهَا فِيمَا عَدَّهُ وَلَيْسَ مُرَادًا؛ لِأَنَّ مِنْهَا أَشْيَاءٌ لَمْ يَذْكُرْهَا وَسَأَتَبَّهُ عَلَى بَعْضِهَا فَلَوْ ذَكَرَ لَهَا ضَابِطًا إِنْجِمَالًا كَمَا تَقَدَّمَ كَانَ أَوْلَى أَه. ☐ قَوْلُهُ: (فَدَخَلَتْ الْقَطْرَةُ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ إِلَّا إِنْ كَانَ الْمُرَادُ الصَّالِحُ وَلَوْ مَعَ ضَمِيمَةٍ لِغَيْرِهِ بِضَرْبٍ عِبَارَةً سَمِ فِي هَذَا التَّفْرِيعِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْقَطْرَةَ لَا تَصْلُحُ لِلْإِسْكَارِ وَكَانَ الْوَجْهُ أَنْ يُزَادَ عَقِبَ قَوْلِهِ صَالِحٌ لِلْإِسْكَارِ قَوْلُهُ وَلَوْ بِانْضِمَامِهِ لِمِثْلِهِ أَوْ يَقُولُ مُسْكِرٌ وَلَوْ بِاِغْتِيَابِ نَوْعِهِ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (وَأُرِيدَ بِهِ هُنَا الْإِنِّج) ظَاهِرٌ تَفْسِيرُهُمُ الْمُسْكِرَ بِالْمُعْطِي وَإِخْرَاجَهُمُ الْحَشِيشَةَ بِالْمَائِعِ أَنَّ عَصِيرَ الْعِنَبِ إِذَا ظَهَرَ فِيهِ التَّغْيِيرُ وَصَارَ مُعْطِيًا لِلْعَقْلِ وَلَمْ تَصِرْ فِيهِ شِدَّةٌ مُطْرِبَةٌ صَارَ نَجَسًا وَقَدْ يَقْتَضِي قَوْلُهُ م ر الْآتِي فِي التَّخْلِيلِ الْمُحْصَلِ لِبَطْهَارَةِ الْخَمْرِ وَيَكْفِي زَوَالُ الشَّوْءِ الْإِنِّجِ خِلَافَهُ وَأَنَّ الْعَصِيرَ مَا لَمْ تَصِرْ فِيهِ شِدَّةٌ مُطْرِبَةٌ لَا يَحْكُمُ بِنَجَاسَتِهِ وَإِنْ حُرِّمَ تَنَاوُلُهُ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا لَمْ يَخْتَجِ الْإِنِّجِ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وَخَرَجَ بِزِيَادَتِهِ عَلَى أَصْلِهِ مَائِعٌ غَيْرُهُ كَالْحَشِيشَةِ وَالْبَنِّجِ وَالْأَفْيُونِ فَإِنَّهُ وَإِنْ أَسْكَرَ طَاهِرٌ، وَقَدْ صَرَّحَ فِي الْمَجْمُوعِ بِأَنَّ الْبَنِّجَ وَالْحَشِيشَ طَاهِرَانِ مُسْكِرَانِ أَه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر، وَقَدْ صَرَّحَ الْإِنِّجِ أَشَارَ بِهِ إِلَى جَوَابِ اغْتِرَاضِ وَإِدِّ عَلَى الْمُتَنِ تَقْدِيرُهُ أَنَّ الْبَنِّجَ وَالْحَشِيشَةَ مُخَدَّرَانِ لَا مُسْكِرَانِ فَلَا يَخْتِاجُ إِلَى زِيَادَةِ مَائِعٍ لِيُخْرِجَ بِهِ الْبَنِّجَ وَالْحَشِيشَةَ؛ لِأَنَّهُمَا خَارِجَانِ بِقَيْدِ الْإِسْكَارِ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ صَرَّحَ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ بِأَنَّهُمَا مُسْكِرَانِ لَا مُخَدَّرَانِ أَه.

☐ قَوْلُهُ: (لَمْ يَخْتَجِ لِقَوْلِهِمْ الْإِنِّجِ) أَيُ لِأَنَّ مَا فِيهِ شِدَّةٌ مُطْرِبَةٌ لَا يَكُونُ إِلَّا مَائِعًا حِفْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (كَخَمْرِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يَلْزَمُ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ وَعَلَى امْتِنَاعِهِ فِي النَّهْيَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (كَخَمْرِ بِسَائِرِ أَنْوَاعِهَا) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ خَمْرًا كَانَ وَهُوَ الْمُشْتَدُّ مِنْ عَصِيرِ الْعِنَبِ وَلَوْ مُحْتَرَمَةً وَمُثَلَّثَةً وَبَاطِنِ حَبَاتٍ عُثْقُودٍ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا شَأْنُهُ الْإِسْكَارُ وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا أَه زَادَ الْمُغْنِي وَهِيَ أَيُ الْمُثَلَّثَةُ الْمُغْلِي مِنْ مَاءِ الْعِنَبِ حَتَّى صَارَ عَلَى الثَّلَاثِ، وَالْخَمْرُ مُؤَنَّثَةٌ وَتَذْكِيرُهَا لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ وَتَلَحُّقُهَا التَّاءُ عَلَى قَلَّةِ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِهِ) أَيُ كَمَاءِ الزَّبِيبِ وَنَحْوِهِ مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ تَعَالَى الْإِنِّجِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةِ أَمَّا الْخَمْرُ فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْكَامُ رِجْسٌ﴾ [المائدة: ٩٠] وَالرَّجْسُ فِي عُرْفِ الشَّرْعِ النَّجَسُ الْإِنِّجِ، وَأَمَّا التَّبِيدُ فَبِالْقِيَاسِ عَلَى

فَلْيَتَأَمَّلْ. ☐ قَوْلُهُ: (فَدَخَلَتْ الْقَطْرَةُ) فِي هَذَا التَّفْرِيعِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْقَطْرَةَ لَا تَصْلُحُ لِلْإِسْكَارِ فَكَانَ الْوَجْهُ أَنْ يُزَادَ عَقِبَ قَوْلِهِ صَالِحٌ لِلْإِسْكَارِ، قَوْلُهُ وَلَوْ بِانْضِمَامِهِ لِمِثْلِهِ أَوْ يَقُولُ مُسْكِرٌ وَلَوْ بِاِغْتِيَابِ نَوْعِهِ.

ولا يَلْزَمُ منه نجاسة ما بعدها في الآية؛ لأنَّ النجس إمَّا مجازٌ فيه والجمع بين الحقيقة والمجاز جائزٌ وعلى امتناعه وهو ما عليه الأكثرون هو من عُمومِ المجازِ أو حقيقةً لأنَّه يُطْلَقُ أيضًا على مُطْلَقِ المُسْتَقْدَرِ واستعمالِ المُشْتَرَكِ في معانيه جائزٌ استِغْنَاءً بالقرينة كما في الآية فاندفع ما لابن عبد السلام هنا وفي الحديث «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ» وخَرَجَ بالمائع.....

الخمرُ مَعَ التَّنْفِيرِ عَنِ المُسْكِرِ اهـ. □ قوله: (ولا يَلْزَمُ إلخ) عبارةُ الْمُغْنِي وَصَدَّ عَمَّا عَدَّاهَا أي الخمرِ الإجماعُ فَبَقِيََتْ هِيَ وَاسْتَدَلَّ على نَجَاسَتِهَا الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ بِالْإِجْمَاعِ وَحُمِلَ على إجماعِ الصَّحَابَةِ فَمِنِ المجموعِ عَنِ رَبيعةِ شَيْخِ مالِكٍ أَنَّهُ ذَهَبَ إلى طَهَارَتِهَا وَتَقَلَّهَ بَعْضُهُم عَنِ الحَسَنِ وَاللَّيْثِ اهـ.

□ قوله: (مِنهُ) أي مِنْ كَوْنِ الرُّجْسِ شَرْعًا التَّجَسُّسُ وَقَالَ الكُرْدِيُّ أي مِنْ تَسْمِيَةِ تعالى الخمرِ رَجْسًا اهـ.

□ قوله: (ما مجازٌ فيه) يَعْنِي أَنَّ الرُّجْسَ فِيمَا بَعْدَهَا بِمَعْنَى القَدْرِ الذي تَعَاوَى عَنْه النَّفْسُ مَجَازًا كُرْدِيٌّ.

□ قوله: (جائزٌ) أي عِنْدَ الشَّافِعِيِّ نِهَايَةً أي وَالْمُحَقِّقِينَ. □ قوله: (وَعَلَى امْتِنَاعِهِ) أي الجمع. □ قوله: (هو مِنْ عُمومِ المجازِ إلخ) وَهُوَ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ فِي مَعْنَى مَجَازِيٍّ شَامِلٍ لِلْمَعْنَى الوُضْعِيِّ وَغَيْرِهِ كَالْمُسْتَقْدَرِ هُنَا الشَّامِلِ لِلتَّجَسُّسِ وَغَيْرِهِ. قال سَمِ قَدْ يُقَالُ إِذَا كَانَ مِنْ عُمومِ المجازِ فَهُوَ مُسْتَعْمَلٌ فِي القَدْرِ المُشْتَرَكِ بَيْنَ التَّجَسُّسِ وَغَيْرِهِ مَجَازًا فَلَا يَدُلُّ على المطلوبِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ تُفْهِمُ أَنَّ المُرادَ بِهِ بِالنَّسْبَةِ لِلخمرِ هُوَ التَّجَسُّسُ، وَأَيُّ قَرِينَةٍ كَذَلِكَ وَكَذَا إِذَا كَانَ مِنْ بَابِ اسْتِعْمَالِ المُشْتَرَكِ فِي مَعَانِيهِ لَا يَدُلُّ على المطلوبِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ تَدُلُّ على أَنَّ أَحَدَ المَعْنِيَيْنِ الرَّاجِعِ لِلخمرِ هُوَ التَّجَسُّسُ وَأَيُّ قَرِينَةٍ كَذَلِكَ فَتَدْبُرُ فَأَيُّ انْدِفَاعٍ لِمَا لابن عبد السلام هُنَا مَعَ ذَلِكَ فَتَدْبُرُ وَتَعْجَبُ اهـ وَأَجِيبُ عَنِ الأوَّلِ بِأَنَّ القَرِينَةَ عَدَمُ المانعِ عَنِ إِرَادَةِ المَعْنَى الحَقِيقِيَّ بِالنَّسْبَةِ لِلخمرِ وَوُجُودُهُ بِالنَّسْبَةِ لِمَا عَدَّاهَا وَهُوَ الإِجْمَاعُ وَيَأْتِي الجوابُ عَنِ الثَّانِي أَنفَاءً.

□ قوله: (أَوْ حَقِيقَةً) عَطَفَ على قَوْلِهِ مَجَازٌ فِيهِ. □ قوله: (لأنَّه يُطْلَقُ) ظَاهِرُهُ شَرْعًا (أَيْضًا) أي كَمَا يُطْلَقُ على التَّجَسُّسِ. □ قوله: (عَلَى مُطْلَقِ إلخ) لَا يَخْفَى أَنَّهُ على هَذَا يَكُونُ رَجْسٌ فِي الآية كَحَيَوَانٍ فِي قَوْلِكَ الْإِنْسَانُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ وَالْإِبِلُ حَيَوَانٌ مِنْ اسْتِعْمَالِ المُشْتَرَكِ المَعْنَوِيِّ فِي مَعْنَاهِ الْأَعْمِ الشَّامِلِ لِأَنْوَاعٍ مُخْتَلِفَةٍ لَا مِنْ اسْتِعْمَالِ المُشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ فِي مَعَانِيهِ الذي يَدْعِيهِ. □ قوله: (استِغْنَاءً بِالْقَرِينَةِ إلخ) وَهِيَ بِالنَّسْبَةِ لِلخمرِ اسْتِثْنَاءُ الرُّجْسِ فِي التَّجَسُّسِ كَمَا فِي ع ش وَبِالنَّسْبَةِ لِمَا عَدَّاهَا الإِجْمَاعُ كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. □ قوله: (وَفِي الحديثِ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ» فِيهِ تَأْمُلٌ إِذِ الْمُبَادِرُ مِنْهُ الْخُرْمَةُ لَا التَّجَاسَةُ وَلِهَذَا اسْتَدَلَّ الشَّيْخَانِ على نَجَاسَةِ التَّبِيدِ بِقِيَاسِهِ على الخمرِ وَتَبِعَهُمَا مَنْ بَعْدَهُمَا حَتَّى الشَّارِحُ فِي الإِيْعَابِ

□ قوله: (وَهُوَ مِنْ عُمومِ المجازِ) قَدْ يُقَالُ إِذَا كَانَ مِنْ عُمومِ المجازِ فَهُوَ مُسْتَعْمَلٌ فِي القَدْرِ المُشْتَرَكِ بَيْنَ التَّجَسُّسِ وَغَيْرِهِ مَجَازًا فَلَا يَدُلُّ على المطلوبِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ تُفْهِمُ أَنَّ المُرادَ بِهِ بِالنَّسْبَةِ لِلخمرِ هُوَ التَّجَسُّسُ، وَأَيُّ قَرِينَةٍ لَذَلِكَ وَكَذَا إِذَا كَانَ مِنْ بَابِ اسْتِعْمَالِ المُشْتَرَكِ فِي مَعْنِيَتِهِ لَا يَدُلُّ على المطلوبِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ تَدُلُّ على أَنَّ أَحَدَ المَعْنِيَيْنِ الرَّاجِعِ لِلخمرِ هُوَ التَّجَسُّسُ وَأَيُّ قَرِينَةٍ لَذَلِكَ فَتَدْبُرُ فَأَيُّ انْدِفَاعٍ لِمَا لابن عبد السلام هُنَا مَعَ ذَلِكَ فَتَدْبُرُ وَتَعْجَبُ.

نحو البنج والحشيش والأفيون وجوزة الطيب وكثير العنبر والزعفران فهذه كلها مسكرة لكنها جامدة فكانت طاهرة والمراد بالإسكار هنا الذي وقع في عبارة المصنف وغيره في نحو الحشيش مجرد تغيير العقل فلا منافاة بينه وبين تعبير غيره بأنها مخدرة خلافاً لمن وهم فيه وما ذكرته في الجوزة من أنها مسكرة بالمعنى المذكور وأنها حرام صرح به أئمة المذاهب الثلاثة واقتضاه كلام الحنفية ولا يرد على المتن جامد الخمر ودردئه ولا ذائب نحو حشيش

وقال ابن الرفعة في المطلب نقلاً عن البيهقي التبيد كثيره يسكر فكان حراماً وما كان حراماً التحق بالخمر كزدي. □ قوله: (نحو البنج) بفتح الباء كما في القاموس وقوله والحشيش لو صار في الحشيش المذاب شدة مطربة أتجه النجاسة كالمسكر المائع المتخذ من خبز ونحوه وفقاً لشيوخنا الطيلاوي وخالف م ر ثم جزم بالموافقة وفي الإيعاب لو انتفت الشدة المطربة عن الخمر لجمودها ووجدت في الحشيشة لذوياً فالذي يظهر بقاء الخمر على نجاستها؛ لأنها لا تطهر إلا بالتخليل ولم يوجد ونجاسة نحو الحشيشة إذ غابتها أنها صارت كماء خبز ووجدت فيه الشدة المطربة ع ش. □ قوله: (وكثير العنبر إلخ) انظر التقييد بالكثير هنا وتركه فيما قبل سم عبارة السيد البصري هذا الصنيع مشعر بحرمه القليل مما قبله لكن يخالفه قوله الآتي في الأشربة وخرج بالشراب ما حرم من الجمادات فلا حد فيها وإن حرمت وأسكرت على ما مر أول النجاسة بل التعزيز لانتفاء الشدة المطربة عنها ككثير البنج والزعفران والعنبر والجوزة والحشيشة المعروفة فهذا كما ترى دال على جيل القليل الذي لم يصل إلى حد الإسكار كما صرح به غيره اه أقول ومما يدل على جله عبارة الشارح في شرح بافضل أما الجامد فطاهر ومنه الحشيشة والأفيون وجوزة الطيب والعنبر والزعفران فيحرم تناول القدر المسكر من كل ما ذكر كما صرحوا به اه وعبارة شرح المنهج وخرج بالمائع غيره كتبيج وحشيش مسكر فليس يتجسس وإن كان كثيره حراماً اه وعبارة الكزدي على الأول قوله القدر المسكر إلخ أما القدر الذي لا يسكر فلا يحرم؛ لأنه طاهر غير مضر ولا مستفاد اه. □ قوله: (والمراد بالإسكار إلخ) تقدم عن النهاية خلافه.

□ قوله: (بالمعنى المذكور) أي مجرد تغيير العقل. □ قوله: (الثلاثة) أي غير الحنفية بدليل ما بعده. □ قوله: (ولا يرد على المتن) أي مفهومه ومنطوقه وعبارة أخرى جمعه ومنعه. □ قوله: (جامد الخمر إلخ) سئل الوالد رحمه الله تعالى عن الكشك هل هو نجس؛ لأنه مسكر كالبوطة وهل يكون جفافه كالتخلل في الخمر فيطهر أو يكون كالخمر المنعقدة فلا يطهر فأجاب بأنه لا اعتبار بقول هذا القائل فإنه لو فرض كونه مسكراً لكان طاهراً؛ لأنه ليس بمائع اه أي حال إسكاره لو كان مسكراً ويؤخذ منه أن البوطة نجسة وهو كذلك إذ لو نظر إلى جمودها قبل إسكارها لورد على ذلك الزبيب والتمر ونحوهما من الجامدات وهذا ظاهر جلي كذا في النهاية ونقل في المغني الإفتاء المنسوب لإبي المؤلف م ر عنه ثم قال يؤخذ منه أن البوطة طاهرة وهو كذلك اه.

□ قوله: (وكثير العنبر) انظر التقييد بالكثير هنا وتركه فيما قبله.

لم تصير فيه شدة مطربة نظراً لأصليهما (وكلت) للأمر بالتطهير من ولوغه سبعا مع التعفير والأصل عَدَمُ التَّعْبِيدِ إِلَّا لِذَلِيلٍ يَعْتَبِيهِ وَلَا دَلِيلَ عَلَى ذَلِكَ (وخنزير) لأنه أسوأ حالا منه إذ لا يجوز الانتفاع به في حالة الاختيار بحال مع صلاحيته له.....

وقوله: وَيُؤْخَذُ الْخُ اللَّائِقُ بِجَلَالَتِهِ عِلْمًا وَحَالًا لِيَكُونَ بِمَعْرِزٍ عَنْ أحوالِ العامة حَمْلُ مَقَالَتِهِ المذكورة على تَقْدِيرِ تَصْوِيرِ البوظة على أنها في حالٍ إِسْكَارِهَا مِنْ مَقُولَةِ الجامدِ الذي لَا يَسِيلُ بِطَبْعِهِ والجهلُ بِحَقِيقَتِهَا على ما هو عليه لَيْسَ بِنَقْصٍ بَلْ قَدْ يُعَدُّ كَمَالًا فَلَا عِبْرَةَ بِتَشْنِيعٍ مَنْ شَتَّعَ عَلَيْهِ بما هو بَرِيءٌ مِنْهُ وَلَا يَلِيقُ بِجَلَالَتِهِ وَشَأْنُ الْمُؤْمِنِ التِمَاسُ الْمَحَامِلِ الْحَسَنَةِ لِعُمُومِ الْخَلْقِ فَكَيْفَ بِخَوَاصِهِمْ سَيِّدُ عُمَرَ وَقَوْلُهُ بِتَشْنِيعٍ مَنْ شَتَّعَ الْخُ وَمِنْهُمْ سَمِ عِبَارَتُهُ عَلَى الْمَنْهَجِ سُئِلَ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ عَنِ الْكِشْكِ إِذَا صَارَ مُسْكِرًا ثُمَّ قُطِعَ وَجُفِّفَ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ طَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ جَامِدٌ فَأَخَذَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ ذَلِكَ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْمَنْهَاجِ أَنَّ مَا يُسَمَّى بِالْبُوظَةِ طَاهِرٌ وَهَذَا الْأَخْذُ بَاطِلٌ إِذِ الْعِبْرَةُ بِكَوْنِ الشَّيْءِ جَامِدًا أَوْ مَائِعًا بِحَالَةِ الْإِسْكَارِ فَالْجَامِدُ حَالُ إِسْكَارِهِ طَاهِرٌ وَالْمَائِعُ حَالُ إِسْكَارِهِ نَجِسٌ وَإِنْ كَانَ فِي أَصْلِهِ جَامِدًا وَلَوْ صَحَّ مَا تَوَهَّمَهُ لَزِمَ طَهَارَةُ التَّبِيدِ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ جَامِدٌ وَهُوَ الزَّبِيبُ وَلَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ أَه. وَعِبَارَتُهُ هُنَا قَوْلُهُ لَمْ تَصِرْ فِيهِ شِدَّةٌ مُطْرِبَةٌ أَمَّا إِذَا صَارَتْ فِيهِ فَلَا إِشْكَالَ فِي نَجَاسَتِهِ فَلَا إِشْكَالَ فِي نَجَاسَةِ الْبُوظَةِ وَزَعَمُ طَهَارَتِهَا لَمْ يَصُدْرَ عَنْ تَأْمُلٍ صَحِيحٍ وَلَا التَّفَاتِ إِلَيْهِ أَه. وَفِي الْبُحَيْرِيِّ وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا فِيهِ شِدَّةٌ مُطْرِبَةٌ نَجِسٌ سِوَا مَا كَانَ مَائِعًا أَوْ جَامِدًا فَالْكِشْكُ الْجَامِدُ لَوْ صَارَ فِيهِ شِدَّةٌ مُطْرِبَةٌ كَانَ نَجِسًا، وَقَدْ يُقَالُ مَا فِيهِ شِدَّةٌ مُطْرِبَةٌ وَهُوَ جَامِدٌ إِنْ كَانَ مُسْكِرًا قَبْلَ جُمُودِهِ كَانَ نَجِسًا كَالْخَمْرَةِ الْمُتَعَقِّدَةِ وَإِلَّا فَهُوَ طَاهِرٌ كَالْكِشْكِ وَمَا لَا شِدَّةَ فِيهِ غَيْرُ نَجِسٍ مَائِعًا أَوْ جَامِدًا حَلَبِيٌّ عِبَارَةُ الْبِرْمَاوِيِّ. وَأَمَّا الْكِشْكُ فَطَاهِرٌ مَا لَمْ تَصِرْ فِيهِ شِدَّةٌ مُطْرِبَةٌ وَإِلَّا فَهُوَ نَجِسٌ أَيْ إِنْ كَانَ مَائِعًا أَه. وَمِثْلُهُ فِي الْقَلْبِيِّ أَه. وَقَوْلُ الْحَلَبِيِّ، وَقَدْ يُقَالُ الْخُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ الْمُوَافِقُ لِكَلَامِ غَيْرِهِ دُونَ مَا قَبْلَهُ.

❦ قَوْلُ (سَيِّ) (وَكَلْبُ) أَيْ وَلَوْ مُعَلَّمًا نِهَايَةً وَخَطِيبٌ وَشَرْحٌ بِأَفْضَلٍ وَفِي الْبُحَيْرِيِّ عَلَى الْإِظْفِيحِيِّ قَوْلُهُ وَلَوْ مُعَلَّمًا رَدَّ عَلَى الْقَوْلِ الضَّعِيفِ الْقَائِلِ بِطَهَارَتِهِ أَه. ❦ قَوْلُهُ: (لِلْأَمْرِ الْخُ) وَلِخَبَرِ الْبَيْهَقِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ ﷺ دُعِيَ إِلَى دَارٍ فَلَمْ يُجِبْ وَإِلَى أُخْرَى فَأَجَابَ فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: «فِي دَارِ فُلَانٍ كَلْبٌ» قِيلَ: وَفِي دَارِ فُلَانٍ هَرَّةٌ فَقَالَ: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجِيسَةٍ» فَذَلَّ لِيَمَاؤُهُ لِلْعَلَّةِ بِ(إِنَّ) الَّتِي هِيَ مِنْ صَيَغِ التَّغْلِيلِ عَلَى أَنَّ الْكَلْبَ نَجِسٌ نِهَايَةً وَمُعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّةُ الْخُ فِي الْمُعْنَى وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ أَدْمِيًا.

❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ أَسْوَأُ الْخُ) وَادَّعَى ابْنُ الْمُثَنِّرِ الْإِجْمَاعَ عَلَى نَجَاسَتِهِ وَعَوِضَ بِمَذْهَبِ مَالِكٍ وَرِوَايَةٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ بِأَنَّهُ طَاهِرٌ مُعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (مَعَ صَلَاحِيَّتِهِ الْخُ) أَيْ صَلَاحِيَّةُ لَهَا وَقَعَ فَلَا يُنَافِي مَا ذَكَرُوهُ فِي أَوَائِلِ الْبَيْعِ مِنْ أَنَّ بَعْضَ الْحَشَرَاتِ لَهُ مَنَافِعٌ لِكَيْتَافِهَا تَافَهُةٌ بَصْرِيٌّ. ❦ قَوْلُهُ: (لَهُ) أَيْ لِلِإِنْتِفَاعِ بِهِ بِحَمْلِ شَيْءٍ عَلَيْهِ

❦ قَوْلُهُ: (لَمْ تَصِرْ فِيهِ شِدَّةٌ مُطْرِبَةٌ) أَمَّا إِذَا صَارَتْ فِيهِ فَلَا إِشْكَالَ فِي نَجَاسَتِهِ فَلَا إِشْكَالَ فِي نَجَاسَةِ الْبُوظَةِ وَزَعَمُ طَهَارَتِهَا لَمْ يَصُدْرَ عَنْ تَأْمُلٍ صَحِيحٍ وَلَا التَّفَاتِ إِلَيْهِ.

فلا يرد نحو الحشرات؛ ولأنه مندوب إلى قتله من غير ضرر.
(وفرغهما) أي فرغ كل منهما مع الآخر أو مع غيره ولو آدميًا تغليبا للنجس إذ الفرغ يتبع أخس أبويه في النجاسة وتحريم الذبيحة والمناكحة وأشرفهما في الدين وإيجاب البدل وعقد الجزية

مغني. هـ قوله: (فلا ترد إلخ) الأولى تأخيرُهُ عن التعليل الآتي أيضًا كما في المغني. هـ قوله: (ولأنه إلخ) ولأنه منصوب على تحريمه نهايةً وعبارةً المغني وقال تعالى: ﴿أَوْ لَحْمَ خِزْيِرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام ١٤٥: ١] إذ المراد جملته؛ لأن لحمه دخل في عموم الميتة اهـ. هـ قوله: (مندوب إلى قتله إلخ) ظاهره ولو كان عقورًا لكان في العباب في باب البيع وجوب قتل العقور وجواز قتل غيره سم على المنهج اهـ ع عبارة الشوبري أي مدعو إلى قتله بل قد يجب إن كان عقورًا اهـ أي والمراد بالمندوب المغنى اللغوي الشامل للواجب فلا يخالف ما في العباب. هـ قوله: (من غير ضرر) خرج به الفوايق الخمس فإنهن يقتلن لضررهن بجريمي. هـ قوله: (ولو آدميًا) لكن محل كون المتولد بين آدمي أو آدمية ومغلط له حكم المغلط إذا لم يكن على صورة الآدمي خلافًا للشارح، والقياس أنه لا يكلف حيثئذ وإن تكلم وميز وبلغ مدة بلوغ الآدمي إذ هو بصورة الكلب أي أو الخنزير والأصل عدم آدميته ولو مسخ آدمي كلنا فينبغي طهارته استصحابًا لما كان ولو مسخ الكلب آدميًا فينبغي استصحاب نجاسته ولم تر في ذلك شيئًا ووقع البحث فيه مع الفضلاء فتحرر ذلك بحثًا سم على حج اهـ ع ش. هـ قوله: (يتبع أخس أبويه في النجاسة) أي كالمتولد بين كلبية وشاة فهو نجس ويستثنى منه الآدمي ولو في نصفه الأعلى المتولد بين آدمي وكلبية أو بالعكس فإنه طاهر عند الرملي ووالده وقوله وتحريم الذبيحة إلخ فالمتولد بين كتابي ومجوسي لا تحل ذبيحته ولا نكاحه وإن كان أنثى وقوله وإيجاب البدل فالمتولد بين حمار وخشي وحمار أهلي إذا قتله المخرم وجب بدله من الأول وقوله وعقد الجزية فمن كان لأبيه دون أمه كتاب أو

هـ قوله: (ولو آدميًا تغليبا للنجس) هو كما قال وإن قلنا بطهارة آدمي تولد بين آدمي أو آدمية ومغلط فمحل ما ذكر فيما إذا لم يكن على صورة الآدمي خلافًا للشارح والقياس أنه لا يكلف حيثئذ وإن تكلم وميز وبلغ مدة بلوغ الآدمي إذ هو بصورة الكلب أي أو الخنزير والأصل عدم آدميته، ولو مسخ آدمي كلنا فينبغي طهارته استصحابًا لما كان وهو ظاهر على ما يأتي في التبيين الآتي قبيل وجلد نجس بالموت عن بعض المتكلمين إن المتبدل الصفة دون الذات أما على ما يأتي فيه عن بعض المحققين من أنه تعدد الذات الأولى وتختلف أخرى ففيه نظر يُحتمل أن يُحكم بنجاسته؛ لأنه كلب ويُحتمل أن يُحكم بطهارته؛ لأن ما ادَّعاه غير قطعي، بل يُحتمل الصفة فقط ولا تنجس بالشك وعلى الجملة فينبغي أن لا يكلف ويؤيده قولهم لو مسخ الزوج حيوانًا اغتذت زوجته عدة الحياة فإنه صريح في بئونها وخروجه عن حكم الآدميين وإلا فلا وجه لئبونة زوجته، ولو مسخ الكلب آدميًا فينبغي استصحاب نجاسته على الرايين على ما تقرر وهو ظاهر على رأي بعض المتكلمين وكذا على رأي المحققين لعدم القطع بذلك ولا يظهر ما كان نجس العين بالشك ولم تر في ذلك شيئًا ووقع البحث فيه مع الفضلاء

والأَب في النسبِ والأُم في الحرِّيَّة والرَّق وأخفُّهُما في نحو الزكاة والأضحى وقضيته ما تقرَّر من الحكم يتبعه لأخس أبوه أن الآدمي المتولَّد بين آدمي أو آدمية ومغلَّظ له حكم المغلَّظ في سائر أحكامه وهو واضح في النجاسة ونحوها وبحث طهارته نظراً لصورته بعيد من كلامهم بخلافه في التكليف؛ لأن مناطه العقل ولا ينافيه نجاسة عينه للغفو عنها بالنسبة إليه بل وإلى غيره نظير ما يأتي في الوشم ولو بمغلَّظ إذا تعدَّرت إزالته فيدخل المسجد ويمش

شبهة كتاب أقرَّ هو بالجزية كآبيه ببحيرمي. هـ قوله: (والرَّق) قد يشمل بإطلاقه الموطوءة بالملك مع أن الولد لا يتبعها في الرَّق ع ش عبارة البجيرمي قوله في الرَّق أي بشرط أن لا يظن الواطئ في حال وطئه أنها حرة فخرج ما إذا ظن أنها زوجته الحرة أو غر بحرية أمه فإن ولدها حر. هـ قوله: (وأخفُّهُما في نحو الزكاة إلخ) أي في متولَّد بين إبل وبقر مثلاً كزدي وعبارة النهاية والمعني في عدم وجوب الزكاة. هـ قوله: (وهو إلخ) أي ما اقتضاه ما تقرَّر من أن الآدمي المتولَّد إلخ. هـ قوله: (وبحث طهارته نظراً لصورته إلخ) إشارة لرد ما تقدَّم عن الرملي وإليه عبارة شيخنا وفي البجيرمي نحوها فإن كان المتولَّد بين كلب وادمي على صورة الكلب فتجس وإن كان على صورة الآدمي فطاهر عند الرملي ونجس مغفو عنه عند ابن حنبل فيصلي إماماً ويدخل المساجد ويخالط الناس ولا يتجسسهم بلنسيه مع رطوبة ولا يتجسس الماء القليل ولا المائع ويتولَّى الولايات كالقضاء وولاية النكاح وخالف الشيخ الخطيب في ذلك وله حكم التجسس في النكحة والتسري والذبيحة والتوارث وجوز له ابن حنبل التسري إن خاف العنت والمتولَّد بين كلبين نجس ولو كان على صورة الآدمي والمتولَّد بين آدميين طاهر ولو كان على صورة الكلب فإذا كان ينطق ويعقل فهل يكلف قال بعضهم يكلف؛ لأن مناط التكليف العقل وهو موجود، وكذا المتولَّد بين شاتين وهو على صورة الآدمي إذا كان ينطق ويعقل ويجوز ذبحه وأكله وإن صار خطيئاً وإماماً. هـ قوله: (بخلافه إلخ) حال من فاعل واضح. هـ قوله: (ولا ينافيه) أي كونه مكلفاً. هـ قوله: (بل وإلى غيره) قضيته أنه لا يتجسس ما أصابه مع الرطوبة من المسجد أو غيره أو أنه يتجسس لكن يعفى عنه إذ العفو يصدق بكل من الأمرين سم. هـ قوله: (فيدخل المسجد إلخ) الظاهر أن المالك الذي أصابه مغلَّظ ولم يسبغه مع التراب يجوز له دخول المسجد عملاً باعتقاده لكن هل للحاكم منعه لتضرر

فتحرَّز ذلك بخنا. هـ قوله: (بل وإلى غيره) قضيته أنه لا يتجسس ما أصابه مع الرطوبة من المسجد أو غيره أو أنه يتجسس، لكن يعفى عنه إذ العفو يصدق بكل من الأمرين. هـ قوله: (نظير ما يأتي في الوشم) يتأمل فإنه لم يذكر فيما سيأتي في الوشم نصريحاً بالغفو بالنسبة لغيره إذا مسه مع الرطوبة بلا حاجة، وقد يؤيد عدم العفو حينئذ أنه لو مس نجاسة مغفواً عنها على غيره مع الرطوبة بلا حاجة فالظاهر أنه يتجسس إلا أن يفرق. هـ قوله: (فيدخل المسجد) الظاهر أن المالك الذي أصابه مغلَّظ ولم يسبغه مع التراب يجوز له دخول المسجد عملاً باعتقاده، لكن هل للحاكم منعه لتضرر غيره بدخوله حيث يتلوَّث المسجد منه فيه نظر فإن قلنا له منعه فهل له المنع فيما نحن فيه أيضاً أو يفرق فيه نظر.

الناس ولو مع الرطوبة ويؤثمهم؛ لأنه لا تلزمه إعادة ومال الإسنيوي إلى عدم حل مناكحته وجزم به غيره؛ لأن في أحد أصليه ما لا يحل رجلاً كان أو امرأة ولو لمن هو مثله وإن استويا في الدين وقضية ما يأتي في النكاح من أن شرط حل التسري حل المناكحة أنه لا يحل له وطء أمته بالملك أيضاً لكن لو قيل باستثناء هذا إذا تحقق العنت لم يبعد ويقتل بالحر المسلم قيل لا عكسه لتقصيه وقياشه فطمه عن مراتب الولايات ونحوها كالقن بل أولى نعم فيه دية إن كان حراً؛ لأنها تميز بأشرف الأبوين كما مر قال بعضهم وبعيد أن يلحق نسب الواطي حتى يرثه اهـ. والوجه عدم اللحق؛ لأن شرطه حل الوطء أو اقتيرائه بشبهة الواطي وهما

غيره بدخوله حيث يتلوث المسجد منه فيه نظر فإن قلنا له منعه فهل له المنع فيما نحن فيه أيضاً أو يفرق فيه نظر سم على حجة ونقل عن فتاوى حج أن له منعه أي المالك المذکور حيث خيف التلوث وهو ظاهر؛ لأن عدم منعه منه يلزم عليه إفساد عبادة غيره ع ش وقوله فهل له المنع إلخ لا موقع لهذا التردد مع قوله السابق قضيته أنه لا يتجسس إلخ بل قول الشارح ولو مع الرطوبة صريح في عدم إفساد عبادة غيره فلا وجه للمنع فيما نحن فيه أصلاً. هـ قوله: (وجزم به غيره) اعتمدته البجيرمي وشيخنا كما مر.

هـ قوله: (لأن في أحد أصليه) لعل الانسب ترك في بصري أي وما. هـ قوله: (لكن لو قيل إلخ) هل هذا الاستدراك مقصور على التسري أو جار فيه وفي النكاح محل تأمل والأقرب معنى إزجاءه إليهما معاً لا سيما، وقد يتعدى عليه الثاني؛ لأن القدرة على صدق الزوج قد يكون أنسر من قيمة الأمة وأيضاً قد اثره الأول أوسع؛ لأن العبد المكاتب يحل له التزوج بإذن سيده ولا يحل له التسري بإذن سيده فليتأمل بصري وتقدم عن شيخنا ما يفيد الجزم بالأول وسيأتي عن ع ش ما يؤيد عدم تزوجه مطلقاً وفي البجيرمي ما يصرح به عبارته والمُعتمد عند م ر أنه طاهر فيدخل المسجد ويمس الناس ولو رطباً ويؤثمهم ولا تحل مناكحته رجلاً كان أو امرأة؛ لأن في أحد أصليه ما لا تحل مناكحته ولو لمثله ويقتل بالحر لا عكسه ويتسرى ويزوج أمته لا عتيقه أجهوري وزياي اهـ. هـ قوله: (لم يبعد) تقدم اعتماده عن الزياي وغيره وأقره ع ش ثم قال وانظر لو كان أنثى وتحققت العنت فهل يحل لها التزوج أم لا؛ لأنه يمتنع على الغير نكاحها؛ لأن في أحد أصولها ما لا يحل نكاحه فيه نظر والأقرب الثاني للعلية المذكورة فتتعدى تزويجها ويحب عليها الصبر ومنع نفسها عن الرنا بقدر الإمكان اهـ. هـ قوله: (قيل لا عكسه إلخ) أقول هو واضح فما وجه حكايته بصيغة التمريض وإنما التردد في قتل القن المسلم به لتمييزه عليه بشرف الطرفين، والقياس يزعي فيه المماثلة بصري وتقدم أنفاً عن الزياي والأجهوري ما يوافقه.

هـ قوله: (وقياسه) أي قياس عدم العكس وقوله فطمه عن مراتب الولايات إلخ وفاقاً للخطيب وخلافاً للرملّي كما مر عن شيخنا وعبارة البجيرمي فإن كان أحد أصليه آدمياً وكان على صورة الآدمي ولو في نصفه الأعلى فقط فقال شيخنا م ر هو طاهر ويعطى أحكام الآدميين مطلقاً وعلى القول بنجاسته يُعطى حكم الطاهر في الطهارات والعبادات والولايات وغيرها إلا في عدم حل ذبيحته ومناكحته وإزائه وقتل قاتله قلوبّي اهـ. هـ قوله: (لأن شرطه) أي شرط اللحق.

مُتَنَفِّيانِ هنا نعم يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي واطِيٍّ مَجْنُونٍ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمَحَلُّ الْمَوْطُوءُ هُنَا غَيْرُ قَابِلٍ لِلْوَطْءِ فَتَعَذَّرَ الْإِلْحَاقُ بِالْوِاطِيِّ هُنَا مُطْلَقًا فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا قَرِيبَ لَهُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ أُمِّهِ إِنْ كَانَتْ أَدَمِيَّةً وَالَّذِي يُنْجِهُ أَنْ لَهُ أَنْ يُزَوَّجَ أُمُّهُ؛ لِأَنَّهُ بِالْمِلْكِ لَا عَتِيقَتَهُ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ بَعِيدٌ عَنِ الْوِلَايَاتِ قَالَ بَعْضُهُمْ وَلَوْ وَطِئَ آدَمِيٌّ بَهِيمَةٍ فَوَلَدَهَا الْآدَمِيُّ مِلْكٌ لِمَالِكِهَا أَهٌ وَهُوَ مَقِيسٌ.
(وَمِيتَةُ غَيْرِ الْآدَمِيِّ وَالسَّمَكِ وَالْجَرَادِ) لِتَحْرِيمِهَا مَعَ عَدَمِ إِضْرَارِهَا فَلَمْ يَكُنْ إِلَّا لِتَجَاسُتِهَا وَزَعْمِ إِضْرَارِهَا مَمْنُوعٌ.....

☐ فَوَدُ: (أَنْ يُقَالَ الْمَحَلُّ الْإِنْسُ) وَهُوَ الْكَلْبُ. ☐ فَوَدُ: (مُطْلَقًا) أَيِ مَجْنُونًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ. ☐ فَوَدُ: (فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا قَرِيبَ لَهُ الْإِنْسُ) فِيهِ أَنَّ الْقَرِيبَ يَشْمَلُ الْأَوْلَادَ وَهُمْ مُتَصَوِّرُونَ فِي حَقِّهِ فِي وَطْءِ أُمِّهِ عِنْدَ تَحَقُّقِ الْعَنْتِ بِنَاءً عَلَى جَوَازِهِ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ كَمَا تَقَدَّمَ بَلْ قَدْ يَدَّعِي اغْتِيَابَ الشُّبْهَةِ فِي حَقِّهِ وَلَوْ بَأَن يَخْرُجَ مِنْهُ فَتَسْتَدْخِلُهُ امْرَأَةٌ بِشُبْهَةٍ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. ☐ فَوَدُ: (وَالَّذِي يُنْجِهُ الْإِنْسُ) تَقَدَّمَ اغْتِمَادُهُ عَنِ الزِّيَادِيِّ وَالْأَجْهَوِيِّ. ☐ فَوَدُ: (وَهُوَ مَقِيسٌ) أَقُولُ وَلَا يَحِلُّ أَكْلُهُ وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ مَأْكُولَةً؛ لِأَنَّ الْمُتَوَلَّدَ بَيْنَ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ وَبَقِيَ مَا لَوْ وَطِئَ خُرُوفٌ آدَمِيَّةً فَآتَتْ بَوْلَدٍ فَحُكْمُهُ أَنَّهُ لَيْسَ مِلْكًا لِصَاحِبِ الْخُرُوفِ ثُمَّ إِنْ كَانَتْ أُمُّهُ حَرَّةً فَهُوَ حُرٌّ تَبَعًا لَهَا وَإِنْ كَانَتْ رَقِيقَةً فَهُوَ مِلْكٌ لِمَالِكِهَا وَمَعَ ذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُجْزَى فِي الْكُفَّارَةِ تَبَعًا لِأَخْسَ أَصْلَانِهِ كَمَا لَا يُجْزَى الْمُتَوَلَّدُ بَيْنَ مَا يُجْزَى فِي الْأُصْحِيَّةِ وَغَيْرِهِ فِيهَا بَلْ لَعَلَّ هَذَا أَوْلَى مِنْهُ بِعَدَمِ الْإِجْزَاءِ لِانْتِفَاءِ اسْمِ الْآدَمِيِّ عَنْهُ وَإِنْ كَانَ عَلَى صَوْرَتِهِ فَتَنْبَهَ لَهُ وَلَا تَغْتَرَّ بِمَا يُخَالِفُهُ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ وَبَقِيَ أَيْضًا مَا لَوْ تَوَلَّدَ بَيْنَ مَأْكُولَيْنِ مَا هُوَ عَلَى صَوْرَةِ الْآدَمِيِّ وَصَارَ مُمَيِّزًا عَاقِلًا هَلْ تَصِحُّ إِمَامَتُهُ وَبَقِيَّةُ عِبَادَاتِهِ وَهَلْ يَجُوزُ ذَبْحُهُ وَأَكْلُهُ أَمْ لَا وَإِذَا مَاتَ هَلْ يُعْطَى حُكْمُ الْآدَمِيِّ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ. وَالْأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ بِصَحَّةِ إِمَامَتِهِ وَسَائِرِ عِبَادَاتِهِ وَأَنَّهُ يُعَدُّ مِنَ الْأَرْبَعِينَ فِي الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّهَُا مَنُوطَةٌ بِالْعَقْلِ، وَقَدْ جَدُّوا أَنَّهُ يَجُوزُ ذَبْحُهُ وَأَكْلُهُ؛ لِأَنَّهُ مَأْكُولٌ تَبَعًا لِأَصْلَانِهِ وَأَنَّهُ لَا يُعْطَى حُكْمُ الْآدَمِيِّ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحْكَامِ لَا فِي الْحَيَاةِ وَلَا فِي الْمَمَاتِ ع ش.

☐ فَوَدُ (السِّي): (وَمِيتَةُ غَيْرِ الْآدَمِيِّ الْإِنْسُ) وَلَوْ نَحَوْ دُبَابٌ كَذَّ وَدَخَلَ مَعَ شَعْرِهَا وَصُوفِهَا وَوَبَرِّهَا وَرِيشِهَا وَعَظْمِهَا وَظِلْفِهَا وَظَفْرِهَا وَحَافِرِهَا وَسَائِرِ أَجْزَائِهَا نِهَايَةً وَمُغْنِي.

☐ فَوَدُ (السِّي): (وَالسَّمَكُ) وَلَوْ كَانَ طَافِيًا نِهَايَةً بَأَن ظَهَرَ بَعْدَ الْمَوْتِ عَلَى وَجْهِ الْمَاءِ ع ش.

☐ فَوَدُ (السِّي): (وَالْجَرَادُ) هُوَ اسْمُ جَنْسٍ وَاجِدُهُ جَرَادَةٌ تُطْلَقُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى نِهَايَةً وَمُغْنِي.

☐ فَوَدُ: (لِتَحْرِيمِهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَاسْتَنْتَى فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَى قَوْلِهِ وَزَعَمَ إِضْرَارِهَا مَمْنُوعٌ. ☐ فَوَدُ: (مَعَ عَدَمِ إِضْرَارِهَا) أَيِ وَعَدَمِ احْتِرَامِهَا نِهَايَةً وَمُغْنِي. ☐ فَوَدُ: (وَزَعَمَ إِضْرَارِهَا الْإِنْسُ) رَدُّ لِقَوْلِ ابْنِ الرَّفْعَةِ إِنَّ الْإِسْتِدْلَالَ عَلَى نَجَاسَةِ الْمِيتَةِ بِالْإِجْمَاعِ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ فِي أَكْلِ الْمِيتَةِ ضَرَرًا اسْمَ عَلَى الْبُهْجَةِ أَه ع ش.

☐ فَوَدُ: (فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا قَرِيبَ لَهُ الْإِنْسُ) فِيهِ أَنَّ الْقَرِيبَ يَشْمَلُ الْأَوْلَادَ وَهُمْ مُتَصَوِّرُونَ فِي حَقِّهِ فِي وَطْءِ أُمِّهِ عِنْدَ تَحَقُّقِ الْعَنْتِ بِنَاءً عَلَى جَوَازِهِ الَّذِي جَوَّزَهُ كَمَا تَقَدَّمَ، بَلْ قَدْ يَدَّعِي اغْتِيَابَ الشُّبْهَةِ فِي حَقِّهِ وَلَوْ بَأَن يَخْرُجَ بِاحْتِلَامٍ فَتَسْتَدْخِلُهُ امْرَأَةٌ بِشُبْهَةٍ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وهي ما زالت حياته بغير ذكاة شرعية فخرج موث الجنين بذكاة أمه والصيد بالضغطة أو قبل إمكان ذكاته والنأذ بالسهم؛ لأن هذا ذكاتها شرعاً واستثنى منها الآدمي لتكريمه بالنص وهو في الكافر من حيث ذاته فلا ينافي إهداره لوصف عرضي قام به وللخبر الصحيح «لا تُنَجِّسُوا

☐ قوله: (وهي) أي الميتة شرعاً نهائية. ☐ قوله: (ما زالت حياته إلخ) كذبيحة المجوسي والمُحَرَّم بِضَمِّ الميم وما دُبِحَ بالعظم وغير المأكول إذا دُبِحَ مُغْنِي ونهائية قال ع ش قوله م ر والمُحَرَّم أي إذا كَانَ مَا ذَكَاه صَيْدًا وَخَشِيًّا كَمَا يَعْلَمُ مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ أَمَا لَوْ كَانَ مَذْبُوحُهُ غَيْرَ وَخَشِيٍّ كَعَزٍّ مَثَلًا فَلَا يَحْرُمُ اهـ.

☐ قوله: (والنأذ) أي والمُتَرَدِّي مُغْنِي. ☐ قوله: (أو قَبْلَ إِمْكَانِ ذَكَاتِهِ) أي المَغْهُودَةُ فَلَا يُنَافِيهِ مَا بَعْدَهُ رَشِيدِي. ☐ قوله: (ومنها) أي الميتة. ☐ قوله: (الآدمي) ومثله المَلَكُ وَالْجِنُّ فَإِنْ مَيَّتَهُمَا طَاهِرَةٌ كَذَا بِهَامِشٍ شَرْحُ الْبَهْجَةِ بِخَطِّ الزِّيَادِيِّ وَفِي فَتَاوَى الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ مَا يُوَافِقُهُ وَيُوجِّهُ بِمَا وَجَّهَ بِهِ طَاهِرَةُ الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ الْكَلْبِ وَالْآدَمِيِّ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجَسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا- حَيْثُ لَمْ يَقَيِّدْ ذَلِكَ بِالْآدَمِيِّ وَلَا يَشْكُلُ بَأَنَّهُ يَفْتَضِي نَجَاسَةَ الْكَافِرِ؛ لِأَنَّ التَّقْيِيدَ بِالْمُؤْمِنِ فِي هَذَا وَنَظَائِرِهِ لَيْسَ لِإِخْرَاجِ الْكَافِرِ بَلْ لِلشَّاءِ عَلَى الْإِيمَانِ وَالتَّرْغِيبِ فِيهِ ع ش عِبَارَةُ شَيْخِنَا هُنَا وَمِثْلُ الْآدَمِيِّ الْجِنُّ وَالْمَلَكُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَلَائِكَةَ أَجْسَامَ لَهَا مَيِّتَةٌ وَهِيَ الرَّاجِعُ. وَأَمَّا إِنْ قُلْنَا بِأَنَّهَا أَشْبَاحٌ نَوْرَانِيَّةٌ تَنْطَفِي بِمَوْتِهَا فَلَا مَيِّتَةَ لَهَا اهـ. وَفِي بَابِ الطَّهَارَةِ وَمِثْلُ الْآدَمِيِّ الْجِنُّ وَالْمَلَكُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَلَائِكَةَ أَجْسَامٌ كَثِيفَةٌ وَالْحَقُّ أَنَّهُمْ أَجْسَامٌ لَطِيفَةٌ؛ لِأَنَّهُمْ أَجْسَامٌ نَوْرَانِيَّةٌ لَا يَبْقَى لَهُمْ بَعْدَ مَوْتِهِمْ صُورَةٌ اهـ. ☐ قوله: (لتكريمه إلخ) وَقَضِيَّةُ التَّكْرِيمِ أَنْ لَا يُحَكَّمَ بِنَجَاسَتِهِ بِالْمَوْتِ مُغْنِي وَنَهَائِي. ☐ قوله: (وللخبر الصحيح إلخ) وَلَآئِهْ لَوْ كَانَ نَجِسًا لِمَا أَمَرَ بِغَسْلِهِ كَسَائِرِ التَّجَاسَاتِ أَيْ الْعَيْنِيَّةِ لَا يُقَالُ: وَلَوْ كَانَ طَاهِرًا لِمَا أَمَرَ بِغَسْلِهِ كَسَائِرِ الْأَغْيَانِ الطَّاهِرَةِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ غَسَلُ الطَّاهِرِ مَغْهُودٌ فِي الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ بِخِلَافِ التَّجَسُّسِ عَلَى أَنَّ الْغُرْضَ مِنْهُ تَكْرِيمُهُ وَإِزَالَةُ الْأَوْسَاحِ عَنْهُ نَهَائِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ بِخِلَافِ التَّجَسُّسِ قَضِيَّتُهُ أَنَّ عَظَمَ الْمَيِّتَةِ إِذَا تَنَجَّسَ بِمُعْلَظَةٍ لَا يَصِحُّ تَطْهِيرُهُ مِنْهُ لِيَرْجَعَ إِلَى أَصْلِهِ حَتَّى لَوْ أَصَابَ ثَوْبًا رَطْبًا مَثَلًا بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَخْتَجِ لِلتَّنْسِيعِ وَبِهَذِهِ الْقَضِيَّةِ صَرَّحَ سَم عَلَى حَجِّ فِيمَا

☐ قوله: (وهو في الكافر من حيث ذاته) قَالَ فِي شَرْحِهِ لِلْعُبَابِ مِنْ جُمْلَةِ كَلَامٍ طَوِيلٍ فَالْآدَمِيُّ تَثَبُّتُ لَهُ الْحُزْمَةُ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ تَارَةً وَمِنْ حَيْثُ وَضْفُهُ أُخْرَى فَالْحُزْمَةُ الثَّابِتَةُ لَهُ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ تَقْتَضِي الطَّهَارَةَ؛ لِأَنَّهُ وَضَفٌ ذَاتِيٌّ أَيْضًا فَلَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَفْرَادِ وَالثَّابِتَةُ لَهُ مِنْ حَيْثُ وَضْفُهُ تَقْتَضِي احْتِرَامَهُ وَتَعْظِيمَهُ بِحَسَبِ مَا يَلِيقُ بِهِ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْحُزْمَةَ تَثَبُّتُ لَهُ الْحُزْمَةُ الْأُولَى فَكَانَ طَاهِرًا حَيًّا وَمَيِّتًا وَلَمْ تَثَبُّ لَهُ الْحُزْمَةُ الثَّانِيَّةُ فَلَمْ يُحْتَرَمْ وَلَمْ يُعْظَمْ فَجَازَ الْإِسْتِنْجَاءُ بِجَلْدِهِ وَإِغْرَاءِ الْكِلَابِ عَلَى جِفَّتِهِ وَاتِّخَاذِ الْأَوَانِي مِنْ جِلْدِهِ لِأَنَّهُ أَوْجَدَ مِنْ عَوَارِضِ الْمُخَالَفَاتِ مَا أَوْجَبَ إِهْدَارَ عَوَارِضِ الصِّفَاتِ فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ يَتَّضِحُ لَكَ أَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِي كَلَامِهِمْ اهـ. لَكِنْ قَدْ يُقَالُ إِنْ أَرَادَ بِأَنَّ الطَّهَارَةَ وَضَفٌ ذَاتِيٌّ أَنَّهُا مُقْتَضَى الذَّاتِ فَهِيَ مَمْنُوعٌ وَلِذَا اخْتَلَفَتْ الْأَيْمَةُ فِيهَا أَوْ أَنَّهُا قَائِمَةٌ بِالذَّاتِ فَكُلُّ الْأَوْصَافِ كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ أَرَادَ بِالذَّاتِيِّ الْحَقِيقِيِّ، وَقَدْ يُقَالُ لِمَ افْتَضَتْ الذَّاتِيَّةُ الطَّهَارَةَ دُونَ الْإِحْتِرَامِ.

موتاكم فإنَّ المُسْلِمَ لا يَنْجَسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا» وَذَكَرَ الْمُسْلِمُ لِلْغَالِبِ وَمَعْنَى نَجَاسَةِ الْمُشْرِكِينَ فِي الْآيَةِ نَجَاسَةُ اعْتِقَادِهِمْ أَوْ الْمُرَادُ اجْتِنَائِهِمْ كَالنَّجَسِ وَالْخِلَافُ فِي غَيْرِ مَيِّتَةِ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ قِيلَ وَمِثْلُهُمُ الشُّهَدَاءُ وَالسَّمَكُ لِلْإِجْمَاعِ وَالْجِرَادُ لِلْإِجْمَاعِ أَيْضًا عَلَى مَا قَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَلِلخَبَرِ الْحَسَنِ «أُحِلَّتْ لَنَا مَيِّتَتَانِ وَدَمَانِ السَّمَكُ وَالْجِرَادُ وَالْكَبْذُ وَالطُّحَالُ» لَكِنَّ الصَّحِيحَ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّ الْقَائِلَ أُحِلَّتْ إِلَى آخِرِهِ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَكِنَّهُ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ وَرِوَايَةُ رَفَعِ ذَلِكَ ضَعِيفَةٌ جَدًّا وَمَنْ ثَمَّ قَالَ أَحْمَدُ إِنَّهَا مُنْكَرَةٌ وَخَبَرُ «الْجِرَادُ أَكْثَرُ جُنُودِ اللَّهِ لَا أَكُلُهُ وَلَا أَحَرَّمُهُ» صَرِيحٌ فِي حِلِّهِ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ وَإِنَّمَا لَمْ يَأْكُلْهُ لِعُدْرِ كَالضَّبِّ عَلَى أَنَّهُ جَاءَ عِنْدَ أَبِي نُعَيْمٍ «أَنَّهُمْ غَزَوْا سَبْعَ غَزَوَاتٍ يَأْكُلُونَهُ وَيَأْكُلُهُ مَعَهُمْ» وَرِوَايَةُ يَأْكُلُونَهُ صَحَّتْ فِي الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ.

(وَدَمٌ) إِجْمَاعًا حَتَّى مَا يَبْقَى عَلَى الْعِظَامِ وَمَنْ صَرَخَ بِطَهَارَتِهِ أَرَادَ أَنَّهُ يُعْفَى عَنْهُ.....

يَأْتِي لَكِنْ فِي فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ مَا نَصَّهُ (فَرَعَ) سُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَنِ الْإِنَاءِ الْعَاجِ إِذَا وَلَّغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَوْ نَحْوَهُ وَغُسِلَ سَبْعَ مَرَّاتٍ إِحْدَاهَا بِتُرَابٍ فَهَلْ يُكْتَفَى بِذَلِكَ عَنْ تَطْهِيرِهِ أَوْ لَا فَأَجَابَ بِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْعَاجَ يَطْهَرُ بِمَا ذُكِرَ عَنِ النَّجَاسَةِ الْمُعَلَّظَةِ أَهْ وَهُوَ الْأَقْرَبُ ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَذَكَرَ الْمُسْلِمُ لِلْغَالِبِ) كَذَا قَالُوا، وَقَدْ يُقَالُ مَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ وَجَهَ الدَّلَالَةَ مِنْهُ لَطَهَارَةِ الْكَافِرِ أَنَّ الْخِصَمَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ فِي النَّجَاسَةِ بِالمَوْتِ فَإِذَا ثَبَّتَ طَهَارَةَ الْمُسْلِمِ فَالْكَافِرُ مِثْلُهُ لِعَدَمِ الْفَرْقِ اتِّفَاقًا رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (نَجَاسَةُ) اخْتِقَادِهِمْ (إِلَخ) أَي لَا نَجَاسَةَ أَبْدَانِهِمْ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَالْخِلَافُ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنَّهُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ عَلَى مَا قَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ. □ فَوَدَّ: (وَالْخِلَافُ) (إِلَخ) لَمْ يَتَقَدَّمَ حِكَايَةُ الْخِلَافِ فِي كَلَامِهِ فِي مَيِّتَةِ الْآدَمِيِّ لَكِنَّهُ نَائِبٌ وَعِبَارَةٌ الْمَحَلِّي وَكَذَا مَيِّتَةُ الْآدَمِيِّ فِي الْأَظْهَرِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (قِيلَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيُّ أَه. □ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُمُ الشُّهَدَاءُ) ضَعِيفٌ ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَالسَّمَكُ) وَهُوَ مَا يُؤْكَلُ مِنْ حَيَوَانَ الْبَحْرِ وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ سَمَكًا كَمَا سَيَأْتِي فِي الْأَطْعِمَةِ (وَالْجِرَادُ) سَوَاءٌ أَمَاتَا بِاضْطِیَادٍ أَمْ بَقْطَعِ رَأْسٍ وَلَوْ مِمَّنْ لَا يَحِلُّ ذَبْحُهُ مِنَ الْكُفَّارِ أَوْ حَتَفَ أَتْفَهُ نِهَابَةً أَوْ بِلَا جِنَايَةٍ ع. ش. □ فَوَدَّ: (إِنَّهَا) أَي رِوَايَةُ الرَّفْعِ.

□ فَوَدَّ (سَيِّئٌ): (وَدَمٌ) أَي وَلَوْ تَحَلَّبَ مِنْ سَمَكٍ وَكَبِدٍ وَطِحَالٍ نِهَابَةً وَمُعْنَى أَي سَالَ ع. ش. □ فَوَدَّ: (حَتَّى مَا يَبْقَى) إِلَى الْمُتَنِّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَي إِلَى وَتَى. □ فَوَدَّ: (وَمَنْ صَرَخَ) (إِلَخ) ظَاهِرٌ صَنِيعِ الْمُعْنَى أَنَّ التَّرَاعَ مَعْنَوِيٌّ عِبَارَتُهُ، وَأَمَّا الدَّمُ الْبَاقِي عَلَى اللَّحْمِ وَعِظَامِهِ فَقِيلَ إِنَّهُ طَاهِرٌ وَهُوَ قَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي الْمَجْمُوعِ وَجَرَى عَلَيْهِ السُّبُكِيُّ وَبَدَّلَ لَهُ مِنَ السُّتَةِ - قَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كُنَّا نَطْبُخُ الْبُرْمَةَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَعْلُوهَا الصُّفْرَةُ مِنَ الدَّمِ فَتَأْكُلُ وَلَا يُنْكِرُهُ - وَظَاهِرُ كَلَامِ الْحَلِيمِيِّ وَجَمَاعَةٍ أَنَّهُ نَجِسٌ مَغْفُورٌ عَنْهُ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّهُ دَمٌ مَسْفُوحٌ وَإِنْ لَمْ يَسِلْ لِقَلْبِهِ وَلَا يُنَافِيهِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ السُّتَةِ أَه.

□ فَوَدَّ: (أَنَّهُ يُعْفَى عَنْهُ) صَوَّرَهُ بَعْضُهُمْ بِالدَّمِ الْبَاقِي عَلَى اللَّحْمِ الَّذِي لَمْ يَخْتَلِطْ بِشَيْءٍ كَمَا لَوْ دُبِحَتْ شَاةٌ وَقُطِعَ لَحْمُهَا وَبَقِيَ عَلَيْهِ أَثَرٌ مِنَ الدَّمِ بِخِلَافِ مَا لَوْ اخْتَلَطَ بِغَيْرِهِ كَمَا يُفْعَلُ فِي الَّتِي تُذْبَحُ فِي الْمَحَلِّ الْمُعَدِّ

وَاسْتَنْتَى مِنْهُ الْكَبِدَ وَالطُّحَالَ وَالْمِسْكَ أَيِ وَلَوْ مِنْ مَيْتَةٍ إِنْ تَجَسَّدَ وَانْعَقَدَ وَإِلَّا فَهُوَ نَجِسٌ تَبَعًا لَهَا وَالْعَلَقَةُ وَالْمُضْغَةُ وَمَنْيٌّ أَوْ لَبَنٌ خَرَجَا يَلُونِ الدَّمَ وَدَمٌ يَنْضِضُهُ لَمْ تَفْسُدْ (وَقَيْحٌ) لِأَنَّهُ دَمٌ مُسْتَحِيلٌ وَصَدِيدٌ وَهُوَ مَاءٌ رَقِيقٌ يُخَالِطُهُ دَمٌ وَكَذَا مَاءٌ قُرِحٌ أَوْ نَفِطٌ إِنْ تَغَيَّرَ كَمَا سَيَذْكُرُهُ (وَقَيْحٌ).....

لِلذَّبْحِ الْآنَ مِنْ صَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهَا لِإِزَالَةِ الدَّمِ عَنْهَا فَإِنَّ الْبَاقِيَ مِنَ الدَّمِ عَلَى اللَّحْمِ بَعْدَ صَبِّ الْمَاءِ لَا يُغْفَى عَنْهُ وَإِنْ قَلَّ لاختِلاطه بأجنيبي وهو تصوير حسن فليست به له ولا فرق في عَدَمِ الْعَفْوِ عَمَّا ذَكَرَ بَيْنَ الْمُبْتَلَى بِهِ كَالْجَزَائِرِينَ وَغَيْرِهِمْ وَلَوْ شَكَّ فِي الْإِخْتِلَاطِ وَعَدَمِهِ لَمْ يَضُرْ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ شِئْنٌ عِبَارَةُ الْجَمَلِ عَلَى شَرْحِ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ لِمَنْظُومَةِ ابْنِ الْعِمَادِ. قَوْلُهُ: (فَقَبْلَ غَسَلٍ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ بَعْدَ الْغَسْلِ لَا يُغْفَى عَنْهُ أَيِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَغْسِلَهُ حَتَّى يَزُولَ الدَّمُ وَيُغْتَفَرَ بَقَايَاهُ الْيَسِيرَةُ؛ لِإِتْنَاهَا ضَرُورَةٌ لَا يُمْكِنُ قَطْعُهَا اهـ وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ عَلَيْهِ بَعْدَ ذِكْرِهِ عَنْ شَيْخِهِ ع شِئْنٌ مِثْلُهَا، وَقَدْ سَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ مَرَّةً فَقَالَ: يَغْسِلُ الْغَسْلَ الْمُعْتَادَ وَيُغْفَى عَمَّا زَادَ اهـ. قَوْلُهُ: (وَاسْتَنْتَى) إِلَى الْمُتَنِ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ أَيِ إِلَيَّ وَمَنِي.

قَوْلُهُ: (الْكَبِدُ وَالطُّحَالُ) أَيِ وَإِنْ شَجِقَا وَصَارَا كَالدَّمِ فِيمَا يَظْهَرُ ع ش.

قَوْلُهُ: (أَيِ وَلَوْ مِنْ مَيْتَةٍ الْخ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى عِبَارَةُ الْأَوَّلِ وَالْمِسْكَ طَاهِرٌ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ: «الْمِسْكَ أَطْيَبُ الطَّيِّبِ»، وَكَذَا قَارَأْتُهُ بِشَعْرِهَا انْفَصَلَتْ فِي حَالِ حَيَاةِ الطَّيِّبَةِ وَلَوْ احْتِمَالًا فِيمَا يَظْهَرُ أَوْ بَعْدَ ذِكَايَتِهَا وَإِلَّا فَتَجَسَّنَ كَمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ فِي الْمِسْكِ قِيَاسًا عَلَى الْإِنْفِخَةِ اهـ. وَعِبَارَةُ الثَّانِي وَقَارَأْتُهُ طَاهِرَةً وَهِيَ خُرَاجٌ بِجَانِبِ سُرَّةِ الطَّيِّبَةِ كَالسَّلْعَةِ فَتَحْتَكُ حَتَّى تُلْقِيَهَا وَقِيلَ إِنَّهَا فِي جَوْفِهَا تُلْقِيهَا كَالْبَيْضَةِ وَلَوْ انْفَصَلَتْ كُلُّ مِنَ الْمِسْكِ وَالْفَارَةِ بَعْدَ الْمَوْتِ فَتَجَسَّنَ كَاللَّبَنِ وَالشَّعْرِ اهـ. وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الشُّبْرَامَلْسِيِّ مَا يُوَافِقُ كَلَامَ الشَّارِحِ عِبَارَتُهُ وَمَحَلُّ طَهَارَةِ الْمِسْكِ وَقَارَأْتُهُ إِنْ انْفَصَلَتْ الْخ وَكَذَا بَعْدَ مَوْتِهَا إِنْ تَهَيَّأَتْ لِلْخُرُوجِ وَلَوْ شَكَّ فِي نَحْوِ شَعْرِ أَوْ رِيَشٍ أَوْ مِنْ مَأْكُولٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ انْفَصَلَتْ مِنْ حَيٍّ أَوْ مَيِّتٍ أَوْ فِي عَظْمٍ أَوْ جُلْدٍ أَوْ مِنْ مُذَكَّى الْمَأْكُولِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ فِي لَبَنٍ أَوْ لَبَنٍ مَأْكُولٍ أَوْ لَبَنٍ غَيْرِهِ فَهُوَ طَاهِرٌ وَمِنْ ذَلِكَ مَا عَمَّتْ بِهِ الْبَلَوَى فِي مِصْرِنَا مِنَ الْفِرَاءِ الَّتِي تُبَاعُ وَلَا يُعْرَفُ أَصْلُ حَيَوَانِهَا الَّذِي أَحْدَثَ مِنْهُ هَلْ هُوَ مَأْكُولٌ اللَّحْمِ أَوْ لَا وَهَلْ أَخَذَ بَعْدَ تَذَكِّيَّتِهِ أَوْ مَوْتِهِ وَقِيَاسُ مَا ذَكَرَ طَهَارَتُهَا كَطَهَارَةِ الْفَارَةِ مُطْلَقًا إِذَا شَكَّ فِي انْفِصَالِهَا مِنْ حَيٍّ أَوْ مَيِّتٍ خِلَافًا لِتَفْصِيلِهَا لِلْإِسْتَوْيِّ ع ش اهـ. قَوْلُهُ: (وَمَنْيٌّ أَوْ لَبَنٌ خَرَجَا الْخ) هَذَا إِذَا كَانَتْ خَوَاصُّ الْمَنِيِّ أَوْ اللَّبَنِ مَوْجُودَةً فِيهِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (أَوْ لَبَنٌ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ الْهَمْزَةِ.

قَوْلُهُ: (لَمْ تَفْسُدْ) أَيِ بَأَن تَصْلَحَ لِلتَّحَلُّقِ نِهَآيَةً. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَا رَجَعَ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى.

قَوْلُهُ: (دَمٌ مُسْتَحِيلٌ) أَيِ إِلَى ثَنَيْنِ وَقَسَادٍ نِهَآيَةً. قَوْلُهُ: (كَمَا سَيَذْكُرُهُ) أَيِ فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى.

قَوْلُهُ (وَقَيْحٌ) وَهُوَ الرَّاجِعُ بَعْدَ الْوُصُولِ إِلَى الْمِعْدَةِ وَلَوْ مَاءٌ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ كَمَا قَالَاهُ وَالْمُرَادُ

قَوْلُهُ: (وَقَيْحٌ) فِي شَرْحِ م ر وَهُوَ الرَّاجِعُ بَعْدَ الْوُصُولِ إِلَى الْمِعْدَةِ، وَلَوْ مَاءٌ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ، وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ وَصُولُهُ لِمَا جَاوَزَ مَخْرَجَ الْحَرْفِ الْبَاطِنِ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ بَاطِنٌ فِيمَا يَظْهَرُ اهـ. وَلَمْ اغْتَبَرْ مُجَاوِزَةً

وإن لم يتغير ولا استقر في المعدة؛ لأنه فضلة وبلغم المعدة بخلافه من رأس أو صدر كالسائل من فم النائم ما لم يعلم أنه من المعدة نعم من ابتلي به غفي عنه منه في الثوب وغيره

بذلك وصوره لما جاوز مخرج الحزف الباطن؛ لأنه باطن فيما يظهر نعم لو رجع منه حب صحيح صلابته باقية بحيث لو زرع نبت كان متنجسا لا نجسا وقياسه في البيض لو خرج منه صحيحا بعد ابتلاعه بحيث تكون فيه قوة خروج الفرخ أن يكون متنجسا لا نجسا ولو ابتلي شخص بالقيء غفي عنه منه في الثوب وغيره كدم البراغيث وإن كثر كما هو ظاهر نهاية. قال ع ش ومثله بالأولى لو ابتلي بدم اللثة، والمراد بالابتلاء به أن يكثر وجوده بحيث يقل خلوه منه. □ قوله: (وإن لم يتغير) يظهر أن محله في المانع بقرينة ما يأتي في الحب والعبر المبلوع وعليه فما الفرق لا يقال إن ملاقة التجاسة لبعض المائع تنجسه بخلاف غيره؛ لأننا نقول غاية ما يلزمه تنجسه لا صيرورته نجسا ثم رأيت نقلا عن الإسنوي أنه بحث أن الماء الذي يتغير ينبغي أن يكون متنجسا فيظهر بالمكاثرة وهو وجية معنى بصري أي لا نقلا كما تقدم عن النهاية التصريح بخلاف ذلك البحث واعتمد الحلبي وشيخنا ويؤيده قول المغني، وقيل غير المتغير متنجس لا نجس ومال إليه الأذرع اه فذكر ذلك البحث بصيغة التمرض. □ قوله: (لأنه فضلة) أي مستحيلة كالبول مغني. □ قوله: (وبلغم المعدة) ويعرف كونه منها بما يأتي في الماء السائل من الفم ع ش. □ قوله: (بخلافه من رأس إلخ) أي بخلاف البلغم النازل من الرأس أو أقصى الحلق فإنه طاهر نهاية ومغني. □ قوله: (ما لم يعلم إلخ) دخل فيه صورة الشك عبارة النهاية والمغني والماء السائل من فم النائم نجس إن كان من المعدة كأن خرج مئيتا بصفرة لا إن كان من غيرها أو شك في أنه منها أو لا فإنه طاهر اه. قال ع ش قوله م ر كأن خرج إلخ قضيت أنه مع الثن والصفرة يقطع بآته من المعدة ولا يكون من محل الشك وقوله أو شك إلخ من ذلك ما لو أكل شيئا نجسا أو متنجسا وغسل ما يظهر من الفم ثم خرج منه بلغم من الصدر فإنه طاهر؛ لأن ما في الباطن لا يحكم عليه بالتجاسة فلا يتنجس ما مر عليه ولأننا لم نتحقق مروره على محل نجس اه. □ قوله: (من المعدة) أخرج ما قبلها سم. □ قوله: (به) أي بالسائل من المعدة. □ قوله: (غفي عنه إلخ) أي لمشقة الاحتراز عنه ويتبغي أن لا يغفى عنه بالنسبة لغير من ابتلي به إذا مسه بلا حاجة كما نبه عليه سم في نظيره وليس من

مخرج الحزف الباطن وهلا كفى وصوره وفي شرحه أيضا، ولو ابتلي شخص بالقيء غفي عنه منه في الثوب وغيره كدم البراغيث وإن كثر، كما هو ظاهر وجرة ومرة ومثلهما سُم الحية والعقرب وسائر الهوام فيكون نجسا. قال ابن العباد: وتبطل الصلاة بسعة الحية؛ لأن سُمها يظهر على محل اللسعة لا العقرب لأن إبرتها تغوص في باطن اللحم وتمج السُم في باطنه وهو لا يجب غسله وما تقرر من بطلانها بالحية دون العقرب هو الأوجه إلا إن علم ملاقة السُم في الظاهر أو لما لاقى سُمها، وأما الخُرزة التي توجد في المرارة وتستعمل في الأدوية فينبغي كما قاله في الخادم نجاستها؛ لأنها تجسد من التجاسة فأشبهت الماء التجس إذا انعقد ملحا اه. □ قوله: (من المعدة) أخرج ما قبلها.

وإن كثر كدم البراغيث كما هو ظاهر وما رجع من الطعام قبل وضوئه للمعدة مُتَنَجِّسٌ على ما قاله القفال وأطلق غيره طهارته وكلام المجموع في مواضع يُؤَيِّدُها ومِمَّا يُصَرِّحُ بهما ما نقله الزركشي وغيره عن ابن عدلان وأقروه من أن محل بطلان صلاة من ابتلع طرف خيط وبقي بعضه بارزاً إن وصل طرفه للمعدة لاتصال محموله وهو طرفه البارز بالنجاسة حينئذ بخلاف ما إذا لم يصل إليها؛ لأنه الآن ليس حاملاً لمتصل بنجس ويظهر على الأول أن ما جاوز مخرج الحاء المهملة من ذلك؛ لأنه باطن وجرة وهي ما يخرج الحيوان ليخرجه ومرة سوداء

ذلك ما لو شرب من إناء فيه ماء قليل أو أكل من طعام ومس المعلقة مثلاً بفيه ووضعها في الطعام فإن الظاهر أنه لا يتنجس ما في الإناء من الماء أو الطعام لمسقة الاحتراز عنه ولا يلزم من النجاسة التنجيس فلو انصب من ذلك الطعام على غيره شيء لا يتنجسه؛ لأننا لا نحكم بنجاسة الطعام بل هو باق على طهارته ع. ش. ☐ فوه: (وأطلق غيره طهارته) قد يقال: إن علم تنجس ما قبل المعدة بنحو فيء وصل إليه فتجس وإلا فظاهر لأصل قلبي تأمل سم وتقدم أنفاً عن ع. ش. ما يخالفه. ☐ فوه: (على الأول) وهو ما قاله القفال. ☐ فوه: (من ذلك) أي متنجس. ☐ فوه: (لأنه باطن) أقول هذا يشكّل بما تقدم أنفاً من إطلاق طهارة بلغم الصدر مع أن الصدر مجاوز لمخرج الحاء ثم رأيت في شرح الباب عقّب كلام القفال بذلك ثم قال ولئن جرى على كلام القفال أن يجب بالفرق بشدة الابتلاء بذلك وبأن ملاقة الباطن لباطن مثله لا يؤثر وإن خرج ثم رأيت ما يمكن الفرق به بين بلغم الصدر والقني الراجع منه أو قبله وهو قوله الاتي ومن ثم لم يلحقوا به بلغم الصدر كما مرّ اه فتأمله لكن قضية ذلك أن يكون بلغم الصدر متنجساً وحينئذ لا يظهر كبير فائدة للحكم بطهارته إلا أن يقال إن الابتلاء يقتضي الحكم بطهارته وإن لاقى نجساً سم بخذف. ☐ فوه: (وجرة) إلى المتن في المعنى إلا قوله سوداء أو صفراء. ☐ فوه: (وجرة) مثلاً سم الحية والعقرب وسائر الهوام فيكون نجساً قال ابن العباد وتبطل الصلاة بلسعة الحية؛ لأن سمها يظهر على محل اللسعة لا العقرب؛ لأن إزالتها تغوص في باطن اللحم وتمجّ السم في باطنه وهو لا يجب غسله وما تقرّر من بطلانها بالحية دون العقرب هو الأوجه إلا أن علم ملاقة السم للظاهر نهاية وأقره سم. ☐ فوه: (وجرة) بكسر الجيم وهو ما يخرج الحيوان أي من يعبر أو غيره معني.

☐ فوه: (ومرة) بكسر الميم معني. ☐ فوه: (وهي ما في المرارة) إن كان الضمير راجعاً إلى الصفراء فقط وافق مخرج الأطباء أن السوداء في الطحال لا في المرارة لكن يكون في بيانه نوع قصور وإن كان راجعاً إلى المرة كان منافياً للمقرّر عند الأطباء قلبي تأمل بصري، وقد يختار الثاني ويقال: إن المراد بهما المعنى اللغوي لا مضطّح الأطباء.

☐ فوه: (وأطلق غيره طهارته) قد يقال: إن علم تنجس ما قبل المعدة بنحو فيء وصل إليه فتجس وإلا فظاهر الأصل قلبي تأمل. ☐ فوه: (إن ما جاوز مخرج الحاء المهملة من ذلك لأنه باطن) أقول هذا يشكّل بما تقدم أنفاً من إطلاق طهارة بلغم الصدر مع أن الصدر مجاوز لمخرج الحاء بكثير ثم رأيت في شرح

أو صَفْرَاءُ وهي ما في المرارة لا سِتِحَالَتِيهِمَا لِفَسَادِ (وَرَوَتْ) بِالثَّلَاثَةِ وَهُوَ إِمَّا خَاصٌّ بِمَا مِنَ الْآدَمِيِّ كَالْعَذِيرَةِ أَوْ بِمَا مِنْ غَيْرِ الْآدَمِيِّ أَوْ بِمَا مِنْ ذِي الْحَافِرِ أَوْ أَعَمٌّ وَهُوَ مَا فِي الدَّقَائِقِ فَعَلَى غَيْرِهِ أَرِيدَ بِهِ الْأَعْمُ تَوْشَعًا (وَبَوْلٌ) وَلَوْ مِنْ طَائِرٍ وَسَمَكٍ وَجَرَادٍ وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ؛ لِأَنَّهُ ﷺ سَمَى الرُّوثَ رِكْسًا وَهُوَ شَرَعًا النَجَسُ وَأَمَرَ بِصَبِّ الْمَاءِ عَلَى الْبَوْلِ، وَحِكَايَةُ جَمْعِ مَالِكِيَّةٍ قَوْلًا لِلشَّافِعِيِّ بِطَهَارَةِ بَوْلِ الطُّفْلِ غَلَطَ. وَاخْتَارَ جَمْعُ

قوله: (لَا سِتِحَالَتِيهِمَا) أَيِ الْجِرَةِ وَالْجِرَةِ.

قوله (سُئِلَ): (وَرَوَتْ) وَلَوْ مِنْ طَيْرٍ مَأْكُولٍ أَوْ مِمَّا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ أَوْ سَمَكٍ أَوْ جَرَادٍ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي.

قوله: (وَهُوَ إِمَّا خَاصٌّ لِلْخ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَالْعَذِيرَةُ وَالرُّوثُ قِيلَ بِتَرَادُفِهِمَا: وَقَالَ التَّوَوُّيُّ: إِنَّ الْعَذِيرَةَ مُخْتَصَّةٌ بِالْآدَمِيِّ وَالرُّوثُ أَعَمٌّ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَقَدْ يُنْعَى بَلْ هُوَ مُخْتَصٌّ بِغَيْرِ الْآدَمِيِّ ثُمَّ نُقِلَ عَنْ صَاحِبِ الْمُحْكَمِ وَابْنِ الْأَثِيرِ مَا يَفْتَضِي أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِذِي الْحَافِرِ وَعَلَيْهِ فَاسْتَعْمَلَ الْفُقَهَاءُ لَهُ فِي سَائِرِ الْبَهَائِمِ تَوْشَعًا أَهْ وَعَلَى قَوْلِ التَّرَادُفِ فَأَحَدُهُمَا يُغْنِي عَنِ الْآخَرِ وَعَلَى قَوْلِ التَّوَوُّيِّ: الرُّوثُ يُغْنِي عَنِ الْعَذِيرَةِ أَهْ وَفِي الْبُصْرِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهَا عَنِ الْأُسْنِيِّ مَا نَصَّه وَقَوْلُهُ قِيلَ مُتَرَادِفَانِ يَتَصَوَّرُ التَّرَادُفُ بِطَرِيقَيْنِ إِمَّا بِأَنْ يُسْتَعْمَلَ كُلُّ مِنْهُمَا فِي سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ الْمُتَبَادَّرُ وَإِمَّا بِأَنْ يَخْتَصَّ بِفَضْلَةِ الْآدَمِيِّ وَهَذَا مَا فَهِمَهُ صَاحِبُ التَّخْفَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ بُعْدِ قِتَامِلِ أَهْ. قوله: (كَالْعَذِيرَةِ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَكُسْرِ الْمُعْجَمَةِ أُسْنِي.

قوله: (أَوْ بِمَا مِنْ غَيْرِ الْآدَمِيِّ) أَيِ مُطْلَقًا. قوله: (وَلَوْ مِنْ طَائِرٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَحِكَايَةُ جَمْعٍ فِي النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي. قوله: (وَلَوْ مِنْ طَائِرٍ لِلْخ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الرُّوثِ وَالْبَوْلِ. قوله: (عَلَى الْبَوْلِ) أَيِ بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ فِي الْمَسْجِدِ وَقِيَسَ بِهِ سَائِرُ الْأَبْوَالِ، وَأَمَّا -أَمْرُهُ ﷺ الْعُرَيْنَيْنِ بِشَرْبِ آبِ الْإِبِلِ- فَكَانَ لِلتَّداوِي وَالْتِدَاوِي بِالتَّجَسُّسِ جَائِزٌ عِنْدَ فَقْدِ الطَّاهِرِ الَّذِي يَقُومُ مَقَامَهُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «لَمْ يُجْعَلْ شِفَاءُ أُنْتِي فِيمَا حُرِّمَ عَلَيْهَا» فَمَحْمُولٌ عَلَى صِرْفِ الْخَمْرِ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي أَيِ فَلَا يَجُوزُ التَّداوِي بِهِ بِخِلَافِ صِرْفِ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ النَّجَاسَاتِ حَيْثُ لَمْ يَقُمْ غَيْرُهُ مَقَامَهُ ع ش. قوله: (وَاخْتَارَ جَمْعُ لِلْخ) اغْتَمَدَهُ النَّهَائِيَّةُ

الْعُبَابِ عَقِبَ كَلَامِ الْقِفَالِ، قَالَ: وَفِيهِ نَظَرٌ وَقَوْلُهُمْ بِطَهَارَةِ الْبَلْعَمِ الْخَارِجِ مِنَ الصَّدْرِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْوَاصِلَ إِلَى الصَّدْرِ وَمَا قَوْفَهُ إِذَا عَادَ قَبْلَ وَصُولِهِ لِلْمَعْدَةِ لَا يَكُونُ نَجَسًا وَلَا مُتَنَجِّسًا وَسَيَأْتِي قَرِيبًا عَنِ الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِنَتَجِّسِ الْخَيْطِ الْمُتَبَلِّغِ وَصُولُهُ لِلْمَعْدَةِ وَعَنِ الزَّرْكَشِيِّ فِي الْوَاصِلِ لِخَوْصَلَةِ الطَّيْرِ أَنَّ بَاطِنَ حُلُقُومِ الْآدَمِيِّ لَا نَجَاسَةَ فِيهِ وَكُلُّ ذَلِكَ يَرُدُّ كَلَامَ الْقِفَالِ وَلِمَنْ جَرَى عَلَى كَلَامِ الْقِفَالِ أَنَّ يُجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ بِالْفَرْقِ بِشِدَّةِ الْإِنْتِلَاءِ بِذَلِكَ وَبِأَنَّ مُلَاقَاةَ الْبَاطِنِ لِبَاطِنِ مِثْلِهِ لَا يُؤْثِرُ وَإِنْ خَرَجَ، كَمَا قَالُوهُ فِي الْمَنِيِّ يُلَاقِي الْبَوْلَ بِفَرْضِ اتِّحَادٍ مَخْرَجِهِمَا أَوْ اخْتِلَافِهِ فَإِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ يُلَاقِيهِ قَبِيلُ رَأْسِ الذَّكَرِ وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّ ذَكَرَ الْمَعْدَةِ مِثَالٌ وَعَنِ الثَّالِثِ بِمَنْعِهِ؛ لِأَنَّ الزَّرْكَشِيَّ لَمْ يَنْقُلْهُ عَنْ أَحَدٍ فَلَا يُعَارَضُ بِهِ كَلَامُ الْقِفَالِ أَهْ، ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يُمَكِّنُ الْفَرْقَ بِهِ بَيْنَ بَلْعَمِ الصَّدْرِ وَالْقِيءِ الرَّاجِعِ مِنْهُ أَوْ قَبْلَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ الْآتِي، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُلْحَقُوا بِهِ بَلْعَمُ الصَّدْرِ كَمَا مَرَّ أَهْ فَتَأَمَّلْهُ لَكِنَّ قَضِيَّةَ ذَلِكَ أَنَّ يَكُونَ بَلْعَمُ الصَّدْرِ مُتَنَجِّسًا وَحَيْثُ لَا يَظْهَرُ

مُتَعَدِّمُونَ وَمُتَأَخَّرُونَ طَهَارَةَ فَضْلَاتِهِ ﷺ وَأَطَالُوا فِيهِ وَلَوْ قَاءَتْ أَوْ رَأَتْ بِهِيمَةً حَبًّا صُلْبًا بَحِثْ
 لَوْ زُرِعَ نَبَتْ فَهُوَ مُتَنَجِّسٌ يُغَسَّلُ وَيُؤْكَلُ وَالْعَسَلُ يَخْرُجُ قَيْلٌ مِنْ فَمِ النَحْلِ فَهُوَ مُسْتَنْثَى مِنْ
 الْقَيْءِ وَقِيلَ مِنْ ذُبْرِهَا فَهُوَ مُسْتَنْثَى مِنَ الرُّوثِ وَقِيلَ مِنْ ثَقَبَتَيْنِ تَحْتَ جَنَاحِهَا فَلَا اسْتِثْنَاءَ إِلَّا
 بِالنَّظَرِ إِلَى أَنَّهُ حَيْثُذِ كَاللَّبَنِ وَهُوَ مِنْ غَيْرِ الْمَأْكُولِ نَجِسٌ وَلَيْسَ الْعَنْبَرُ رَوْثًا خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ بَلْ
 هُوَ نَبَاتٌ فِي الْبَحْرِ فَمَا تَحَقَّقَ مِنْهُ أَنَّهُ مَبْلُوغٌ مُتَنَجِّسٌ؛ لِأَنَّهُ مُتَجَسِّدٌ غَلِيظٌ لَا يَسْتَحِيلُ وَجِلْدُهُ
 الْمَرَارَةُ طَاهِرَةٌ دُونَ مَا فِيهَا كَالْكِرْشِ وَمِنْهُ الْخَزَزَةُ الْمَعْرُوفَةُ فِيهَا لَا نِعْقَادُهَا مِنَ النِّجَاسَةِ كَحَصَى
 الْكُلَى أَوْ الْمَثَانَةِ.....

وَالْمُعْنَى وَفَاقًا لِلشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ وَخِلَافًا لِلشَّارِحِ كَمَا يَأْتِي عِبَارَتُهُمَا وَاللَّفْظُ لِلأَوَّلِ وَأَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ
 رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَحُمِلَ تَنْزُهُ ﷺ مِنْهَا عَلَى الْإِسْتِخْبَابِ وَمَزِيدِ التَّظَافَةِ، وَأَمَّا الْحَصَاةُ
 الَّتِي تَخْرُجُ مَعَ الْبَوْلِ أَوْ بَعْدَهُ أَخْيَانًا وَتُسَمِّيهِمَا الْعَامَّةُ الْحَصِيَّةَ فَأَفْتَى فِيهَا الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ إِنْ
 أَخْبَرَ طَبِيبٌ عَدْلٌ بِأَنَّهُا مُتَعَدِّدَةٌ مِنَ الْبَوْلِ فَتَنْجَسُ وَإِلَّا فَمُتَنَجِّسَةٌ اهـ. وَقَوْلُهُمَا: وَأَمَّا الْحَصَاةُ إِنْ يَأْتِي فِي
 الشَّارِحِ إِطْلَاقَ نَجَاسَتِهَا. □ فَوُدَّ: (طَهَارَةُ فَضْلَاتِهِ ﷺ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَيَتَّبِعِي طَرْدُ الطَّهَارَةِ فِي فَضْلَاتِ
 سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ نَهَايَةً وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ طَهَارَتِهَا حُلُّ تَنَاوُلِهَا فَيَتَّبِعِي تَحْرِيمُهُ إِلَّا لِعَرَضٍ كَالْمُدَاوَاةِ
 وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الطَّهَارَةِ أَيْضًا احْتِرَامُهَا بِحَيْثُ يَخْرُمُ طَوُّهَا لَوْ وَجَدَتْ بَارِضٍ وَعَلَيْهِ فَيَجُوزُ الْإِسْتِجَاءُ بِهَا
 إِذَا جَمَدَتْ ع ش. □ فَوُدَّ: (وَأَطَالُوا فِيهِ) وَكَذَا أَطَالَ فِيهِ النَّهْيُ. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ قَاءَتْ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْعَسَلُ فِي
 الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ وَقِيلَ مِنْ ثَقَبَتَيْنِ فِي النَّهْيِ. □ فَوُدَّ: (بِهِيمَةً) لَيْسَ بِقَيْدٍ وَمِثْلُهَا الْآدَمِيُّ. □ فَوُدَّ: (قِيلَ مِنْ
 فَمِ النَحْلِ) وَهُوَ الْأَشْبَهُ نَهَايَةً. □ فَوُدَّ: (بَلْ هُوَ نَبَاتٌ فِي الْبَحْرِ) كَذَا فِي النَّهْيِ وَالْمُعْنَى أَيِ فِي بَحْرِ الصَّيْنِ
 كَمَا قَالَه صَاحِبُ الْأَقَالِيمِ السَّبْعَةِ يَقْذِفُهُ الْبَحْرُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ يَأْكُلُهُ الْحَوْتُ فَيَمُوتُ فَيَنْبُذُهُ الْبَحْرُ فَيُؤْخَذُ
 وَيُسْقَى بَطْنُهُ وَيُسْتَخْرَجُ مِنْهُ وَيُغَسَّلُ عَنْهُ مَا أَصَابَهُ مِنْ أَذَاهُ وَالَّذِي يُؤْخَذُ قَبْلَ أَنْ يُلْتَقَطَهُ السَّمَكُ هُوَ أَطْيَبُ
 الْعَنْبَرِ كُرْدِي. □ فَوُدَّ: (وَجِلْدُهُ الْمَرَارَةُ) إِلَى قَوْلِهِ وَعَنِ الْعِدَّةِ فِي النَّهْيِ إِلَّا قَوْلَهُ كَحَصَى الْكُلَى أَوْ الْمَثَانَةِ.
 □ فَوُدَّ: (وَجِلْدُهُ الْمَرَارَةُ) بَفَتْحِ الْمِيمِ مِنْ إِضَافَةِ الْأَعْمِ إِلَى الْأَخْصِ. □ فَوُدَّ: (طَاهِرَةٌ إِنْخ) أَيِ مُتَنَجِّسَةٌ
 كَالْكِرْشِ فَتَطْهَرُ بِغَسْلِهَا نَهَايَةً. □ فَوُدَّ: (وَمِنْهُ) أَيِ مِمَّا فِي الْمَرَارَةِ التَّجَسُّسِ. □ فَوُدَّ: (كَحَصَى الْكُلَى
 وَالْمَثَانَةِ) خِلَافًا لِلنَّهْيِ وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ. وَقَالَ الْبَصْرِيُّ أَقُولُ مُقْتَضَى إِطْلَاقِهِ أَيِ الشَّارِحِ أَنَّهُ نَجِسٌ وَإِنْ

كَبِيرُ فَائِدَةٍ لِلْحُكْمِ بِطَهَارَتِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْإِتِّلَاءَ يَقْتَضِي الْحُكْمَ بِطَهَارَتِهِ وَإِنْ لَاقَى نَجَسًا.
 □ فَوُدَّ: (فَضْلَاتِهِ ﷺ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَيَتَّبِعِي طَرْدُ الطَّهَارَةِ فِي فَضْلَاتِ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَنَازَعَهُ الْجَوْجَرِيُّ
 فِي ذَلِكَ. □ فَوُدَّ: (حَبًّا صُلْبًا إِنْخ) وَقِيَاسُهُ فِي الْبَيْضِ لَوْ خَرَجَ مِنْهُ صَحِيحًا بَعْدَ إِتِّلَاعِهِ بِحَيْثُ يَكُونُ فِيهِ
 قُوَّةُ خُرُوجِ الْفَرْخِ أَنْ يَكُونَ مُتَنَجِّسًا لَا نَجَسًا شَرُحَ م ر. □ فَوُدَّ: (كَحَصَى الْكُلَى) خَالَفَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ
 الرَّمْلِيُّ فَأَفْتَى بِطَهَارَةِ عَيْنِ الْحَصَاةِ لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا حَجَرٌ خَلَقَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ وَلَيْسَ مُتَعَدِّدًا مِنْ نَفْسِ

وَجِلْدَةُ الْإِنْفَحَةِ مِنْ مَأْكُولٍ طَاهِرَةٍ تُؤْكَلُ وَكَذَا مَا فِيهَا إِنْ أُخِذَتْ مِنْ مَذْبُوحٍ لَمْ يَأْكُلْ غَيْرَ اللَّبَنِ وَإِنْ جَاوَزَ سَتَتَيْنِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطِّفْلِ الْآتِي غَيْرُ خَفِيِّ وَعَنِ الْعُدَّةِ وَالْحَاوِي الْجَزْمُ بِنَجَاسَةِ نَسِجِ الْعَنْكَبُوتِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْغَزَالِيِّ وَالْقَزَوِينِيِّ أَنَّهُ مِنْ لُعَابِهَا مَعَ قَوْلِهِمْ إِنَّهَا تَتَغَدَّى بِالذَّبَابِ الْمَيِّتِ لَكِنَّ الْمَشْهُورَ الطَّهَارَةَ كَمَا قَالَهُ الشُّبْكِيُّ وَالْأَذْرَعِيُّ أَيْ لِأَنَّ نَجَاسَتَهُ تَتَوَقَّفُ عَلَى تَحَقُّقِ كَوْنِهِ مِنْ لُعَابِهَا وَأَنَّهَا لَا تَتَغَدَّى إِلَّا بِذَلِكَ وَأَنَّ ذَلِكَ النَّسِجَ قَبْلَ احْتِمَالِ طَهَارَةِ فِيهَا وَأَنَّى بَوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ فِيمَا يَخْرُجُ مِنْ جِلْدٍ نَحْوِ حَيَّةٍ

لَمْ يُعْلَمْ تَوَلُّدُهُ مِنَ الْبَوْلِ وَهُوَ أَوْجَهُ مِمَّنْ قَبْلَ ذَلِكَ أَيْ كَالنَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُتَوَلَّدَةً مِنَ الْبَوْلِ لَكِنَّهَا مُتَوَلَّدَةٌ مِنْ رُطُوبَةٍ كَانَتْ فِي مَعْدِنِ النَّجَاسَةِ فَهِيَ نَجِسَةٌ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي الْبَلْغَمِ الْخَارِجِ مِنْ الْمِعْدَةِ فَتَأْمَلْ أَهْ وَكَذَا اسْتَشْكَلَ ع ش مَا قَالَهُ بَعْدَ ظُهُورِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَصَاةِ الْمَذْكُورَةِ وَبَيْنَ خَرَزَةِ الْحِمْرَةِ الَّتِي أَطْلَقَا نَجَاسَتَهَا . □ قَوْلُهُ : (وَجِلْدَةُ الْإِنْفَحَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَعَنِ الْعُدَّةِ فِي الْمُعْنَى . □ قَوْلُهُ : (وَجِلْدَةُ الْإِنْفَحَةِ) الْإِنْفَحُ هِيَ بَكْسَرُ الْهَمْزَةِ وَفَتْحُ الْفَاءِ وَتَخْفِيفُ الْحَاءِ عَلَى الْأَفْصَحِ لَبَنٌ فِي جَوْفٍ نَحْوِ سَخْلَةٍ فِي جِلْدَةٍ تُسَمَّى إِنْفَحَةً أَيْضًا مُعْنَى وَنَهَايَةٍ . □ قَوْلُهُ : (إِنْ أُخِذَتْ مِنْ مَذْبُوحٍ) الْإِنْفَحُ بِخِلَافِ مَا إِذَا أُخِذَتْ مِنْ مَيِّتٍ أَوْ مِنْ مَذْبُوحٍ أَكَلَ غَيْرَ اللَّبَنِ وَلَوْ لِلتَّداوِي مُعْنَى . □ قَوْلُهُ : (لَمْ يَأْكُلْ غَيْرَ اللَّبَنِ) سَوَاءٌ فِي اللَّبَنِ لَبَنٌ أَمْهَا أَمْ غَيْرِهَا شَرِبَتْهُ أَمْ سُقِيَ لَهَا كَانَ طَاهِرًا أَمْ نَجِسًا وَلَوْ مِنْ نَحْوِ كَلْبَةٍ خَرَجَ عَلَى هَيْئَتِهِ حَالًا أَمْ لَا نَعَمْ يُعْفَى عَنِ الْجَبَنِ الْمَعْمُولِ بِالْإِنْفَحَةِ مِنْ حَيَوَانٍ تَغَدَّى بِغَيْرِ اللَّبَنِ لِعُمُومِ الْبَلْوَى بِهِ فِي هَذَا الزَّمَانِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِذْ مِنَ الْقَوَاعِدِ : أَنَّ الْمُسْقَةَ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ وَأَنَّ الْأَمْرَ إِذَا ضَاقَ اتَّسَعَ نَهَايَةً وَفِي الْمُعْنَى مِثْلُهَا إِلَّا قَوْلَهُ نَعَمْ الْإِنْفَحُ وَقَالَ ع ش قَوْلُ م ر نَعَمْ يُعْفَى الْإِنْفَحُ وَيَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ بِالْعَفْوِ الطَّهَارَةُ كَمَا فِي شَرْحِهِ عَلَى الْعُبَابِ أَيْ فَصِّحْ صَلَاةَ حَامِلِهِ وَلَا يَجِبُ غَسْلُ الْفَمِ مِنْهُ عِنْدَ إِرَادَةِ الصَّلَاةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَهَلْ يُلْحَقُ بِالْإِنْفَحَةِ الْخَبْرُ الْمَخْبُورُ بِالسَّرْجِينِ أَمْ لَا الظَّاهِرُ الْإِلْحَاقُ كَمَا نُقِلَ عَنِ الزِّيَادِيِّ بِالذَّرْسِ فَلْيُرَاجَعْ وَقَوْلُهُ م ر لِعُمُومِ الْبَلْوَى الْإِنْفَحُ وَلَا يَكْلَفُ غَيْرُهُ إِذَا سَهَّلَ تَخْصِيلُهُ أَه . □ قَوْلُهُ : (وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ) أَيْ بَيْنَ ذَلِكَ الْمَذْبُوحِ الْمُجَاوِزِ سَتَتَيْنِ . □ قَوْلُهُ : (غَيْرُ خَفِيِّ) لِأَنَّ الْمُعْوَلَ عَلَيْهِ فِيهِ عَلَى التَّغَدَّى وَعَدَمِهِ وَشَرْبِهِ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ يُسَمَّى تَغَدًيًا وَالْمُعْوَلَ عَلَيْهِ فِيهَا مَا يُسَمَّى إِنْفَحَةً وَهِيَ مَا دَامَتْ تَشْرَبُ اللَّبَنَ لَا تَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ مُعْنَى . □ قَوْلُهُ : (وَعَنِ الْعُدَّةِ) وَهُوَ لِلْقَاضِي شَرْيَحِ أَبِي الْمَكَارِمِ رَشِيدِي . □ قَوْلُهُ : (وَأَنَّى بَوَاحِدٍ) أَيْ مِنْ أَيْنَ لَنَا وَاحِدَ الْإِنْفَحِ يُخِيرِمِي . □ قَوْلُهُ : (مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ) وَيفْرَضُ تَحَقُّقُهَا فَهَوَ حَيْثُ يُدْ مُتَجَسِّسٌ لَا نَجِسٌ كَمَا هُوَ

الْبَوْلُ إِلَّا أَنْ يُخِيرَ عَذْلٌ طَيِّبٌ بِأَنَّهَا مُتَعَقِدَةٌ مِنْ نَفْسِ الْبَوْلِ فَيُحْكَمُ بِنَجَاسَةِ عَيْنِهَا . □ قَوْلُهُ : (لَمْ يَأْكُلْ غَيْرَ اللَّبَنِ) قَالَ فِي الْعُبَابِ تَبَعًا لِيَخْبِتَ الزَّرْكَشِيُّ الطَّاهِرِ قَالَ فِي شَرْحِهِ فَتَكُونُ إِنْفَحَةً أَكَلَتْهُ أَيْ اللَّبَنُ التَّجَسُّسُ نَجِيسَةٌ لِكَيْتَهُ مَزْدُودٌ بِمُخَالَفَتِهِ لِإِطْلَاقِهِمْ وَلِقَوْلِهِ هُوَ أَيْ الزَّرْكَشِيُّ تَفْرِيعًا عَلَى طَهَارَةِ بَوْلِ الْمَأْكُولِ أَنَّهُ لَوْ أَكَلَ نَجَاسَةً فَلَا قُرْبَ طَهَارَتُهُ أَيْضًا وَلِإِنَّ الْمُسْتَحِيلَ فِي الْمِعْدَةِ كَالْمُسْتَحَالِ إِلَيْهِ طَهَارَةُ وَنَجَاسَةُ الْإِنْفَحِ مَا أَطَالَ بِهِ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ . □ قَوْلُهُ : (وَإِنْ جَاوَزَ سَتَتَيْنِ) اعْتَمَدَهُ م ر .

أو عَقَرَبَ فِي حَيَاتِهَا بِطَهَارَتِهِ كَالْعَرَقِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِتَبَعِيدِ تَشْبِيهِهِ بِالْعَرَقِ بَلِ الْأَقْرَبُ أَنَّهُ نَجِسٌ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مُتَجَسِّدٌ مُتَفَصِّلٌ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ كَمَقِيَّتِهِ. وَفِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الشَّيْخِ نَصْرٍ الْعَفْوُ عَنْ بَوْلِ بَقَرٍ الدِّيَاسَةِ عَلَى الْحَبِّ وَعَنِ الْجَوْنِيِّ تَشْدِيدُ النَكِيرِ عَلَى الْبَحْثِ عَنْهُ وَتَطْهِيرُهُ (وَمَذْيُ) لِلْأَمْرِ بِغَسْلِ الذَّكَرِ مِنْهُ وَهُوَ بِمُعْجَمَةٍ وَيَجُوزُ إِهْمَالُهَا سَاكِئَةً، وَقَدْ تَكَسَّرَ مَعَ تَخْفِيفِ الْبَاءِ وَتَشْدِيدِهَا مَاءً أَصْفَرُ رَقِيقٌ غَالِبًا يَخْرُجُ غَالِبًا عِنْدَ شَهْوَةٍ ضَعِيفَةٍ (وَوَدْيُ) إِجْمَاعًا وَهُوَ بِمُهِمَلَةٍ وَيَجُوزُ إِعْجَامُهَا سَاكِئَةً مَاءً أَبْيَضٌ كَثِيرٌ تُخَيَّنُ غَالِبًا يَخْرُجُ غَالِبًا إِذَا عَقِبَ الْبَوْلُ حَيْثُ اسْتَمْسَكَتِ الطَّبِيعَةُ أَوْ عِنْدَ حَمَلٍ شَيْءٍ ثَقِيلٍ.

(وَكَذَا مِنْهُ غَيْرُ الْآدَمِيِّ فِي الْأَصْح) كَسَائِرِ الْمُسْتَحِيلَاتِ أَمَّا مِنْهُ الْآدَمِيُّ، وَلَوْ خَصِيًّا وَمَمْسُوحًا وَخُنْثَى إِذَا تَحَقَّقَ كَوْنُهُ مِنْبَأً فَطَاهِرٌ لِمَا صَحَّ «عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كُنْتُ أَحْكُمُهُ مِنْ ثَوْبٍ

ظَاهِرٌ وَإِنْ أَوْهَمَ كَلَامُهُ خِلَافَهُ بَضْرِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ إلَخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَكَلَامُهُ يُخَالِفُهُ اه. □ قَوْلُهُ: (بَلِ الْأَقْرَبُ أَنَّهُ نَجِسٌ إلَخ) مُتَعَمِّدٌ ش، وَقَالَ الْبَضْرِيُّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ تَحَقَّقَ كَوْنُهُ جُزْءًا مِنَ الْجِلْدِ فَتَنَجَسَ لِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ أَوْ كَوْنُهُ يَتَرَشَّعُ كَالْعَرَقِ ثُمَّ يَتَجَسَّدُ فَطَاهِرٌ وَكَذَا إِنْ شَكَّ فِيمَا يَظْهَرُ نَظَرًا لِمَا ذَكَرَهُ أَوَّلُ الْبَابِ مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَشْيَاءِ الطَّاهِرَةِ اه. □ قَوْلُهُ: (بَقَرُ الدِّيَاسَةِ) أَيِ مَثَلًا فَمِثْلُهُ خَيْلُهَا. □ قَوْلُهُ: (عَلَى الْحَبِّ) أَيِ مَثَلًا فَمِثْلُهُ التِّبْنُ رَشِيدِيٍّ وَجَمَلٌ. □ قَوْلُهُ: (عَنَهُ) أَيِ الْحَبِّ الَّذِي بَالَ عَلَيْهِ بِقَرُ الدِّيَاسَةِ. □ قَوْلُهُ: (تَطْهِيرُهُ) لَعَلَّهُ بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى الْبَحْثِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْعِمَادِ فِي مَنْظُومَتِهِ فَاتْرُكْ غَسْلَ حَنْطَتِهِ وَمِنْ قَوْلِ النَّهَايَةِ وَالْمُنْيِ وَمِنْ الْبِدَعِ الْمَذْمُومَةِ غَسْلُ ثَوْبٍ جَدِيدٍ وَقَمَحٍ اه. □ قَوْلُهُ: (لِلْأَمْرِ إلَخ) أَيِ فِي قِصَّةِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نِهَايَةً وَمُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (بِغَسْلِ الذَّكَرِ) أَيِ مَا مَسَّهُ مِنْهُ كُرْدِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ بِمُعْجَمَةٍ سَاكِئَةٍ) هَذِهِ هِيَ اللَّغَةُ الْفُضْحَى كُرْدِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (غَالِبًا) وَفِي تَعْلِيلِ ابْنِ الصَّلَاحِ أَنَّهُ يَكُونُ فِي الشَّتَاءِ أَبْيَضٌ تُخَيَّنُ وَفِي الصَّيْفِ أَصْفَرُ رَقِيقًا وَرُبَّمَا لَا يُحْسُ بِخُرُوجِهِ وَهُوَ أَغْلَبُ فِي الشَّتَاءِ مِنْهُ فِي الرَّجَالِ خُصُوصًا عِنْدَ هَيَجَانِهِمْ نِهَايَةً أَيِ هَيَجَانِ شَهْوَتِهِمْ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ بِمُهِمَلَةٍ سَاكِئَةٍ) هِيَ اللَّغَةُ الْفُضْحَى كُرْدِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (حَيْثُ اسْتَمْسَكَتِ الطَّبِيعَةُ) أَيِ يَسَسَ مَا فِيهَا قَلْبُوبِيٌّ عِبَارَةُ الْبَضْرِيِّ هَلِ الْمُرَادُ بِالْبَوْلِ أَوْ بِالْعَائِطِ يَنْبَغِي أَنْ يُحَرَّرَ اه وَيَظْهَرُ الثَّانِي. □ قَوْلُهُ: (أَوْ عِنْدَ حَمَلٍ شَيْءٍ ثَقِيلٍ) أَيِ فَلَا يَخْتَصُّ بِالْبَالِغِينَ، وَأَمَّا الْمَذْيُ فَيُحْتَمَلُ اخْتِصَاصُهُ بِالْبَالِغِينَ؛ لِأَنَّ خُرُوجَهُ نَاشِئٌ عَنِ الشَّهْوَةِ ع ش عِبَارَةُ الْحَلْبِيِّ وَالْوَدْيِ يَكُونُ لِلصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْمَذْيِ خَاصٌّ بِالْكَبِيرِ اه.

□ قَوْلُهُ (لَيْسَ): (وَكَذَا مِنْهُ غَيْرُ الْآدَمِيِّ إلَخ) أَيِ وَنَحْوِ الْكَلْبِ أَمَّا مِنْهُ نَحْوُهُ فَتَنَجَسَ بِلَا خِلَافٍ نِهَايَةً وَمُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ خَصِيًّا إلَخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً أَوْ خُنْثَى وَغَايَتُهُ أَيِ مِنْهُ الْخُنْثَى أَنَّهُ خَرَجَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْمُعْتَادِ وَهُوَ لَا يُؤْتَرُ فَالْقَوْلُ بِنَجَاسَتِهِ لَيْسَ بِشَيْءٍ وَسَوَاءٌ فِي الطَّهَارَةِ مِنْهُ الْحَيُّ وَالْمَيِّتُ وَالْخَصِيُّ وَالْمَخْجُوبُ وَالْمَمْسُوحُ فَكُلُّ مَنْ تَصَوَّرَ لَهُ مِنْهُ مِنْهُمْ كَانَ كَعَبْرَةٍ وَخَرَجَ مَنْ لَا يُمَكِّنُ بُلُوغَهُ لَوْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ فَإِنَّهُ يَكُونُ نَجِسًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْنِيٍّ اه قَالَ ع ش أَيِ وَإِنْ وَجَدْتَ فِيهِ خَوَاصَّ الْمَنْنِيِّ وَلِذَا جَزَمَ سَمَ بِنَجَاسَتِهِ حَيْثُ خَرَجَ فِي دُونَ التَّشْعِ وَوَجَّهَهُ بِأَنَّ الْمَنْنِيَّ إِنَّمَا حُكِمَ بِطَهَارَتِهِ لِكَوْنِهِ مُنْشَأً لِلْآدَمِيِّ

رسول الله ﷺ وهو يُصَلِّي» وصَحَّ الاستِدلال به؛ لأنَّ المُخَالَفَ يرى في فضلالته ﷺ ما هو مذهبنا أنَّها كغيرها على أنَّه كان من جمع فَيَلْزَمُ احتِلَاطُ منِّي المرأة به؛ لأنَّه لا يحتلِّمُ كالأنبياء ﷺ وتجويزُ احتِلَامِهِ الذي أفهمه قولُ عائِشةَ في إصباحه صائِماً جُنُباً من جِماع غير احتِلَامٍ محمولٌ على أنَّ المُستَنَجِحَ احتِلَامٌ من فعلٍ برؤية؛ لأنَّ هذا هو الذي يكونُ من الشَّيْطَانِ بخلافه لا عن رؤية شيءٍ لأنَّه قد ينشأ عن نحوٍ مَرَضٍ أو امْتِلَاءٍ أو عِيَةِ المنِيِّ وبفرض صحَّةِ هذا فهو نادرٌ فلا نَظَرَ لاحْتِمَالِهِ وزَعَمَ خُرُوجَهُ من مَخْرَجِ البولِ غيرَ مُحَقَّقٍ بل قال أهلُ التَّشْرِيحِ إنَّ في الذِّكْرِ ثلاثَ مجاريٍ للمَنِيِّ ومَجْرَى للبولِ والوديِّ ومَجْرَى للمَذْيِ بين الأولين وبفرضه فالمُلاقاةُ باطِنًا لا تُؤَثِّرُ بخلافها ظاهراً ومن ثَمَّ يَتَنَجَّسُ من مُسْتَنَجِحٍ بغيرِ الماءِ لِمُلاقَاةِ لها ظاهراً ولا يُنَافِي الأوَّلُ ما مرَّ في الطَّعامِ الخارجِ؛ لأنَّ المُلاقاةَ هنا ضَرُورِيَّةٌ في باطِنَيْنِ

وفيما دونَ التَّنَجُّحِ لا يَصْلُحُ لِذَلِكَ وهذا التَّوْجِيهُ مُطَرِّدٌ فيما وَجَدْتَ فيه خَوَاصُّ المنِيِّ وغيره اهـ .
 □ فَوُدَّ: (وَهُوَ يُصَلِّي) وفي روايةٍ مُسَلِّمٍ فَيُصَلِّي فِيهِ نَهَايَةٌ . □ فَوُدَّ: (ما هو مذهبنا إلخ) تَقَدَّمَ عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي اغْتِمَادُ خِلَافِهِ . □ فَوُدَّ: (إِنَّهَا إِنْ لَمْ يَصِلْ) بَيَانٌ لِلْمَوْصُولِ . □ فَوُدَّ: (كَغَيْرِهَا) أَيِ فِي التَّجَاسَةِ وَكَانَ الْأَوَّلَى كَفَضَلَاتٍ غَيْرِهِ . □ فَوُدَّ: (عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَصِلْ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ قَالَ بَعْضُهُمْ وَهَذَا لَا يَتِمُّ الاستِدلالُ بِهِ إِلَّا عَلَى الْقَوْلِ بِتَجَاسَةِ فَضَلَاتِهِ ﷺ وَأُجِيبُ بِصَحَّةِ الاستِدلالِ بِهِ مُطْلَقًا وَلَوْ قُلْنَا بِطَهَارَةِ فَضَلَاتِهِ ؛ لِأَنَّ مَنِيَّهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كَانَ مِنْ جِماعِ إلخ . □ فَوُدَّ: (فَيَلْزَمُ إلخ) فِي اللُّزُومِ نَظَرٌ لاحْتِمَالِ كَوْنِهِ مِنْ نَحْوِ التَّنَظَّرِ قَالَهُ الْبُصْرِيُّ وَحَقُّهُ أَنْ يَكْتُبَ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ كَانَ مِنْ جِماعٍ مَعَ أَنَّ الشَّارِحَ أَشَارَ إِلَى دَفْعِ ذَلِكَ التَّنَظَّرِ بِقَوْلِهِ الْآتِي وَبِفَرَضِ إلخ . □ فَوُدَّ: (مِنْ فِعْلٍ) أَيِ إِبِلَاجِ بِرُؤْيِيَةِ أَيِ لِصُورَةِ حَيَوَانٍ آدَمِيٍّ أَوْ لَا . □ فَوُدَّ: (لِأَنَّ هَذَا) أَيِ الْإِحْتِلَامَ مِنْ فِعْلٍ بِرُؤْيِيَةِ شَيْءٍ . □ فَوُدَّ: (عَنْ نَحْوِ مَرَضٍ) كَكَثْرَةِ الذِّكْرِ وَالْمُرَاقَبَةِ . □ فَوُدَّ: (وَبِفَرَضِ صِحَّةِ هَذَا) أَيِ كَوْنِهِ نَشَأَ عَنْ نَحْوِ مَرَضٍ أَوْ امْتِلَاءٍ أَوْ عِيَةِ المنِيِّ ع ش . □ فَوُدَّ: (وَبِفَرَضِهِ) أَيِ فَرَضِ اتِّحَادِ الْمُخْرَجِ . □ فَوُدَّ: (وَزَعَمَ خُرُوجَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يُنَافِي فِي الْمَغْنِي مَا يُوَافِقُهُ . □ فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ يَتَنَجَّسُ إلخ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمَغْنِي : وَلَوْ بَالِ الشَّخْصِ وَلَمْ يَغْسِلْ مَحَلَّهُ تَنَجَّسَ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ مُسْتَجْمِرًا بِالْأَخْجَارِ وَعَلَى هَذَا لَوْ جَامَعَ رَجُلٌ مَنْ اسْتَنَجَثَ بِالْأَخْجَارِ تَنَجَّسَ مِنْهُمَا وَيَخْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَجَّسُ ذَكَرَهُ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَنْ اسْتَنَجَثَ إلخ وَكَذَا لَوْ كَانَ هُوَ مُسْتَجْمِرًا بِالْحَجَرِ فَيَخْرُمُ عَلَيْهِ جِماعُهَا وَيَخْرُمُ عَلَيْهَا تَمَكِّيُّهَا وَلَا تَصْمِيرُ بِالْإِمْتِنَاعِ نَاشِئَةً وَعَلَيْهِ قُلُوْ فَقَدْ الْمَاءُ امْتَنَعَ عَلَيْهِ الْجِماعُ وَلَا يَكُونُ فَقْدُهُ عَذْرًا فِي جَوَازِهِ نَعَمْ إِنْ خَافَ الزُّنَا أَتَتْجَهَ أَنَّهُ عَذْرٌ فَيَجُوزُ الْوُطْءُ سِوَاءَ أَكَانَ الْمُسْتَجْمِرُ بِالْحَجَرِ الرَّجُلُ أَوِ الْمَرْأَةُ وَيَجِبُ عَلَيْهَا التَّمَكِّيُّنِ فِيمَا إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مُسْتَجْمِرًا بِالْحَجَرِ وَهِيَ بِالْمَاءِ وَقَوْلُهُ وَيَخْرُمُ عَلَيْهِ أَيِ وَعَلَيْهَا أَيْضًا اهـ . □ فَوُدَّ: (لِمُلاقَاةِ) أَيِ المنِيِّ لَهَا أَيِ التَّجَاسَةِ . □ فَوُدَّ: (الْأَوَّلُ) وَهُوَ عَدَمُ تَأْثِيرِ الْمُلاقَاةِ بَاطِنًا . □ فَوُدَّ: (مَا مَرَّ فِي الطَّعامِ إلخ) أَيِ تَنَجَّسُهُ عِنْدَ الْقِفَالِ . □ فَوُدَّ: (فِي بَاطِنَيْنِ) أَيِ فِي أَمْرَيْنِ بَاطِنَيْنِ وَهُمَا الْمَنِيُّ وَالْبَوْلُ بَصْرِيٌّ .

بِخِلَافِهَا ثُمَّ وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يُلْحِقُوا بِهِ بَلَعَمَ نَحْوِ الصَّدْرِ كَمَا مَرَّ. وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلِيمٌ أَنَّ مَا فِي الْبَاطِنِ نَجِسٌ لِكُنْهٍ فِي الْحَيِّ لَا يُدَارُ عَلَيْهِ مُحْكَمُ النِّجَاسِ إِلَّا إِنْ اتَّصَلَ بِالظَّاهِرِ أَوْ اتَّصَلَ بَعْضُ الظَّاهِرِ كَعَوْدِهِ فِي قَوَاعِدِ الزَّرَكَشِيِّ إِسْهَابٌ فِي ذَلِكَ وَهَذَا تَخْلَاصُهُ الْمُعْتَمَدُ مِنْهُ بَلْ قَوْلُنَا نَجِسٌ لِكُنْهٍ إِلَى آخِرِهِ يُجَمِّعُ بِهِ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْجَوْفِ نَجَاسَةٌ وَمُقَابِلُهُ وَيُسَنُّ غَسْلُهُ رَطْبًا وَفَرْكُهُ يَابِسًا لَكِنْ غَسْلُهُ أَفْضَلُ. (قُلْتُ الْأَصْحُ طَهَارَةٌ مِنْ غَيْرِ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ وَفَرَعَ أَحَدُهُمَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَنَّهُ أَصْلُ حَيَوَانٍ ظَاهِرٍ فَأَشْبَهَ مِنْهُ الْآدَمِيَّ وَمِثْلُهُ يَبْيَضُ مَا لَا يُؤْكَلُ لِحَمِّهِ فَهُوَ ظَاهِرٌ مُطْلَقًا يَحِلُّ أَكْلُهُ مَا لَمْ يُعْلَمْ ضَرَرُهُ وَيَبْيَضُ الْمَيْتَةُ إِنْ تَصَلَّبَ ظَاهِرٌ وَإِلَّا فَتَجِسُّ. (وَلَبِنٌ مَا لَا يُؤْكَلُ غَيْرُ الْآدَمِيَّ) لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ وَلَيْسَ أَصْلُ حَيَوَانٍ ظَاهِرٍ وَبِهِ فَارَقَ مِنْهُ أَمَّا لَبِنٌ

☐ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهَا ثُمَّ) أَيِ بِخِلَافِ الْمُتْلَاقَةِ فِي الطَّعَامِ الْمَذْكُورِ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ ضَرُورِيَّةً وَفِي ظَاهِرِي وَبَاطِنِي كُرْدِي. ☐ قَوْلُهُ: (لَمْ يُلْحِقُوا بِهِ) أَيِ بِالطَّعَامِ الْخَارِجِ قَبْلَ وَصُولِهِ لِلْمَعِدَةِ فِي التَّجَسُّسِ. ☐ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ وَقِيَّة. ☐ قَوْلُهُ: (إِسْهَابُ الْإِخ) أَيِ إطَالَةُ كَلَام. ☐ قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيِ قَوْلُهُ: إِنْ مَا فِي الْبَاطِنِ الْإِخ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُسَنُّ غَسْلُهُ الْإِخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى وَيُسَنُّ غَسْلُ الْمَنِيِّ لِلْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ إِذَا قَالَ ع ش أَيِ مُطْلَقًا رَطْبًا كَانَ أَوْ جَافًا لَكِنْ يُعَارِضُهُ أَنْ مَحَلَّ مُرَاعَاةِ الْخِلَافِ مَا لَمْ تَثْبُتْ سُنَّةٌ صَحِيحَةٌ بِخِلَافِهِ، وَقَدْ ثَبَّتَ فَرْكُهُ يَابِسًا هُنَا فَلَا يُلْتَفَتُ لِخِلَافِهِ إِذَا. ☐ قَوْلُهُ: (وَفَرْكُهُ يَابِسًا الْإِخ) يَتَّبَعِي أَنْ يُتَأَمَّلَ مَعْنَى اسْتِحْبَابِ فَرْكِهِ مَعَ كَوْنِ غَسْلِهِ أَفْضَلَ فَإِنْ كَوَّنَ الْغَسْلُ أَفْضَلَ يُشْعِرُ بِأَنَّ الْفَرْكَ خِلَافُ الْأَوَّلَى فَكَيْفَ يَكُونُ سُنَّةٌ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُمَا سُنَّتَانِ إِحْدَاهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْأُخْرَى كَمَا قِيلَ فِي الْإِقْعَاءِ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ إِنَّهُ سُنَّةٌ وَالْإِفْتِرَاشُ أَفْضَلُ مِنْهُ وَلَكِنْ فِي سَمٍ عَلَى حَجٍّ عَنِ الشَّرْحِ الْإِزْشَادِ وَيُسَنُّ غَسْلُهُ رَطْبًا وَفَرْكُهُ يَابِسًا لِحَدِيثٍ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ وَلَا تَنْظَرُ لِعَدَمِ إِجْزَاءِ الْفَرْكِ عِنْدَ الْمُخَالَفِ لِمُعَارَضَتِهِ لِسُنَّةٍ صَحِيحَةٍ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ مُطْلَقًا إِلَى وَيَبْيَضُ الْمَيْتَةُ. ☐ قَوْلُهُ: (يَبْيَضُ مَا لَا يُؤْكَلُ لِحَمِّهِ الْإِخ) أَيِ حَيَوَانٍ ظَاهِرٍ لَا يُؤْكَلُ الْإِخ وَبَزَرَ الْقَرْزُ وَهُوَ الْبَيْضُ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْهُ دَوْدُ الْقَرْزِ ظَاهِرٌ وَلَوْ اسْتَحَالَتْ الْبَيْضَةُ دَمًا وَصَلَحَ لِلتَّخْلُقِ فَطَاهِرَةٌ وَإِلَّا فَلَا نِهَآيَةَ وَمُعْنَى وَمِنْ هَذَا الْبَيْضُ الَّذِي يَخْصُلُ مِنَ الْحَيَوَانِ بِلَا كَيْسٍ ذَكَرَ فَإِنَّهُ إِذَا صَارَ دَمًا كَانَ نَجِسًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَأْتَى مِنْهُ حَيَوَانٌ إِذَا حَجَّ بِالْمَعْنَى إِذَا ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (فَهُوَ ظَاهِرٌ الْإِخ) شَامِلٌ لِغَيْرِ الْمُتَصَلِّبِ إِذَا خَرَجَ مِنْ حَيٍّ أَوْ مُدَكَّاةً وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ كَالْمَنِيِّ أَوِ الْعَلَقَةِ أَوِ الْمُضْغَةِ سَمٍ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ عَلِيمٌ ضَرَرُهُ أَمْ لَا تَصَلَّبَ أَمْ لَا. ☐ قَوْلُهُ: (سَمٍ) (غَيْرُ الْآدَمِيِّ) أَيِ وَالْجَنِّيِّ فِيمَا يَظْهَرُ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَبِهِ الْإِخ) أَيِ بِقَوْلِهِ وَلَيْسَ الْإِخ.

☐ قَوْلُهُ: (وَيُسَنُّ غَسْلُهُ رَطْبًا) عِبَارَةُ شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَيُسَنُّ غَسْلُهُ رَطْبًا وَفَرْكُهُ يَابِسًا لِحَدِيثٍ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ وَلَا تَنْظَرُ لِعَدَمِ إِجْزَاءِ الْفَرْكِ عِنْدَ الْمُخَالَفِ لِمُعَارَضَتِهِ لِسُنَّةٍ صَحِيحَةٍ. ☐ قَوْلُهُ: (فَهُوَ ظَاهِرٌ مُطْلَقًا) شَامِلٌ لِغَيْرِ الْمُتَصَلِّبِ إِذَا خَرَجَ مِنْ حَيٍّ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ كَالْمَنِيِّ أَوِ الْعَلَقَةِ أَوِ الْمُضْغَةِ.

المأكول كالفرس فطاهر إجماعاً إلا من ذكر أو جلالة فهو نجس على قول والأصح خلافه.
(تنبيه) لم أر من تعرض له صرح بعض الحنفية في لبن الرمكة وهي الفرس أو البرذونة المتخذة للنسل بأنه مسكر فيه شدة مطربة جداً فإن ثبت ذلك في لبن بعينه قلنا بنجاسته دون غيره؛ لأن الظاهر أن ذلك يختلف باختلاف الطباع وأما الحكم على الجنس كله لوجوده في أفراد منه فبعيد نعم قياس ما مر في الميتة التي لا نفس لها سائلة أنه لو ثبت ذلك في أكثر أفراد الجنس حكمنا به على كله ثم رأيت في بعض كتبهم المعتبرة أن الخلاف فيه ليس من حيث إسكاره؛ لأنه حينئذ كبر البنج عندهم وهو مباح أي القليل منه بل من حيث إن اللبن تبع للحم وأبو حنيفة له فيه رواية أنه لا يحل، والأصح حله عنده وأن الكلام ليس في اللبن نفسه مطلقاً بل في المتخذ منه أي وهو أنه يحمض فإذا حمض كان إسكاره على قدر حمضه، وقد يتخذ منه عرق ليشتد السكر منه وهذا لا شك في نجاسته لصدقي حد المسكر عليه ولا فرق بين أكل المحبب وعذبه كحمار أحبل فرساً وشاة ولدت كلها كما شمله كلامهم وقول الزركشي إنه نجس قطعاً ممنوع. وأما لبن آدمي ولو ذكرًا وصغيرة وميتاً فطاهر أيضاً إذ لا يليق بكرامته أن يكون.....

• قوله: (كالفرس) وإن ولدت بغلاً نهاية ومغني. • قوله: (الأصح خلافه) وفقاً للنهاية والمغني.
• قوله: (من تعرض له) أي لما تضمنه هذا التنبيه من حكم لبن الرمكة الآتي. • قوله: (أو البرذونة) يأتي تعريفها في قسم الصدقات كزدي وفي الأوقيانوس أنه نوع من الفرس فيما وراء النهر له كمال صلاحية للحمل اه. • قوله: (المتخذة للنسل) ليتأمل فائدة هذا القيد بضري، ويظهر أنه ليبين المعتاد فيما وراء النهر من اتخاذها للنسل دون الركوب والحمل. • قوله: (لأنه) أي اللبن حينئذ أي حين إسكاره.
• قوله: (أي القليل منه) أي القدر الذي لا يسكر لقلته. • قوله: (فيه) أي في لحم الفرس.
• قوله: (مطلقاً) أي حمض أو لا. • قوله: (ولا فرق) إلى قوله كالثلاث في المغني إلا قوله وشاة إلى وأما لبن آدمي وإلى المتن في النهاية إلا قوله كما هو المعروف إلى ويعفى. • قوله: (ولا فرق إلخ) أي في طهارة لبن المأكول.

(فائدة) اللبن أفضل من عسل النحل كما صرح به الشبكي واللحم أفضل منه كما اعتمد الرملي خلافاً لوالده شوبري أي لقوله ﷺ -سيد أدم أهل الدنيا والآخرة اللحم- ولقوله أيضاً -أفضل طعام الدنيا والآخرة اللحم- اه الجامع الصغير للسيوطي وفي الإحياء ما حاصله أن مداومة أكله أربعين يوماً تورث قسوة القلب وتركه فيها يورث سوء الخلق بجبرمي. • قوله: (وشاة ولدت كلها إلخ) عبارة النهاية وكذا لبن الشاة أو البقرة إذا أولدها كلب أو خنزير فيما يظهر خلافاً للزركشي في خادومه ولا فرق بين لبن البقرة والعجلة والقور والعجل خلافاً للبلقيني ولا بين أن يكون على لون الدم أو لا إن وجدت فيه خواص اللبن كنظيره في المني أما ما أخذ من ضرع بهيمة ميتة فإنه نجس اتفاقاً كما في المجموع اه.

مُنَشَّوُهُ نَجَسًا والزبادُ لَبَنٌ مَأْكُولٌ بَحْرِيٌّ كَمَا فِي الْحَاوِي رِيحُهُ كَالْمِسْكِ وَيَبَاضُهُ بَيَاضُ اللَّبَنِ
فَهُوَ طَاهِرٌ أَوْ عَرَقٌ سِنُورِيٌّ كَمَا هُوَ الْمَعْرُوفُ الْمُشَاهَدُ وَهُوَ كَذَلِكَ عِنْدَنَا وَيُعْفَى عَنْ قَلِيلٍ
شَعْرِهِ كَالثَّلَاثِ كَذَا أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يُبَيِّنُوا أَنَّ الْمُرَادَ الْقَلِيلَ فِي الْمَأْخُودِ لِلِاسْتِعْمَالِ أَوْ فِي الْإِنَاءِ
الْمَأْخُودِ مِنْهُ وَالَّذِي يَتَجَهَّ الْأَوَّلُ إِنْ كَانَ جَامِدًا لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِيهِ بِمَحَلِّ النَجَاسَةِ فَقَطْ فَإِنْ كَثُرَتْ
فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ لَمْ يُعْفَ عَنْهُ وَإِلَّا غُفِيَ بِخِلَافِ الْمَائِعِ فَإِنَّ جَمِيعَهُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ فَإِنْ قُلَّ
الشَّعْرُ فِيهِ غُفِيَ عَنْهُ وَإِلَّا فَلَا وَلَا نَظَرَ لِلْمَأْخُودِ.
(وَالْجُزْءُ الْمُتَفَصِّلُ مِنَ الْحَيِّ كَمَيْتِهِ) طَهَارَةٌ وَنَجَاسَةٌ.....

قوله: (مُنَشَّوُهُ) أَي مَا يُرَبَّى هُوَ بِهِ. □ قوله: (كَمَا هُوَ الْمَعْرُوفُ لِإِلْخ) عبارة الْمُغْنِي كَمَا سَمِعْتَهُ مِنْ ثِقَاتٍ
أَهْلِ الْخَبْرَةِ بِهَذَا أَوْ بِعِبَارَةِ الْكُرْدِيِّ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ الْمَشْهُورُ الَّذِي سَمِعْنَاهُ مِنْ ثِقَاتٍ أَهْلِ الْحَبَشَةِ الَّذِينَ
يَأْتِي الزَّبَادُ مِنْ بَلَدِهِمْ أ. □ قوله: (وَيُعْفَى لِإِلْخ) وَلِيُخْتَرَزَ أَنْ يُصِيبَ النَجَاسَةَ الَّتِي فِي دُبُرِهِ فَإِنَّ الْعَرَقَ
الْمَذْكُورَ مِنْ ثَقَرَتَيْنِ عِنْدَ دُبُرِهِ لَا مِنْ سَائِرِ جَسَدِهِ كَمَا أَخْبَرَنِي بِذَلِكَ مَنْ أَثِقَ بِهِ مُغْنِي. □ قوله: (إِنْ كَانَ
جَامِدًا لِإِلْخ) يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ الْعِبْرَةُ بِالْمُلَاقِي سَوَاءَ الْمَأْخُودُ وَالْمَأْخُودُ مِنْهُ فِي الْإِنَاءِ أَوْ فِي نَحْوِ مِقْلَمَةٍ
عَلَى قَاعِدَةٍ تَنْجَسُ الْجَامِدُ وَحِينَئِذٍ إِذَا كَانَ الشَّعْرُ كَثِيرًا تَنْجَسَ مَا لَقَاهُ فَقَطَّ وَبَعْدَ الْحُكْمِ بِتَنْجُسِ الْمُلَاقِي
فَمَا أَخَذَ مِنْهُ فَهُوَ مَأْخُودٌ مِنْ مُتَنَجِّسٍ سَوَاءً وَجَدَ فِيهِ مِنَ الشَّعْرِ شَيْءٌ أَمْ لَا وَإِذَا كَانَ الشَّعْرُ قَلِيلًا فَيُعْفَى عَمَّا
لَقَاهُ مِنْهُ فَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمُلَاقِي شَيْءٌ فَهُوَ مِمَّا غُفِيَ عَنْهُ فَإِذَا انْفَصَلَ هَذَا الْمُلَاقِي الْمَغْفُوعُ عَنْهُ بِلَا شَعْرِ
قَوَاضِحٍ أَوْ بِشَعْرِ قَلِيلٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ فَكَذَلِكَ أَوْ كَثِيرٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَثِيرًا بِالنِّسْبَةِ لِمَا كَانَ فَلَا عَفْوٌ فَتَأْمَلُ هَذَا
التَّفْصِيلَ فَإِنَّهُ لَا يَكَادُ يُسْتَفَادُ مِنَ التُّخْفَةِ وَلَا مِنْ كَلَامِ السَّيِّدِ وَإِنْ كَانَ عِبَارَتُهُ أَقْرَبَ إِلَيْهِ إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ: وَإِنْ
كَانَ الشَّعْرُ فِي مَأْخُودِهِ كَثِيرًا لَكِنْ بِحَيْثُ لَخَّ لَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ أَوْ عَبْدُ اللَّهِ بِأَقْشِيرٍ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ مَا
ذَكَرَهُ فِي الْمَائِعِ وَاضِحٌ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ فِي الْجَامِدِ فَمَحَلُّ تَأْمَلٍ إِذِ الْعِبْرَةُ فِيهِ كَمَا أَفَادَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
بِمَحَلِّ النَجَاسَةِ فَإِنْ أَخَذَ مِمَّا لَقَاهُ كَثِيرُ الشَّعْرِ فَتَنْجَسُ وَإِنْ كَانَ الشَّعْرُ فِي مَأْخُودِهِ قَلِيلًا بَلْ أَوْ مَعْدُومًا وَإِنْ
أَخَذَ مِمَّا لَمْ يَلَاقِهِ كَثِيرُهُ فَطَاهِرٌ وَإِنْ كَانَ الشَّعْرُ فِي مَأْخُودِهِ كَثِيرًا لَكِنْ بِحَيْثُ يَكُونُ كُلُّ جُزْءٍ مِنَ الْمَأْخُودِ
لَمْ يَلَاقِهِ إِلَّا قَلِيلٌ وَحِينَئِذٍ فَيَخْرُجُ الشَّعْرُ الْمَأْخُودُ كُلُّهُ أَوْ مَا عَدَا قَلِيلَهُ ثُمَّ يَطَّيَّبُ بِهِ فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا اِغْتِيَابَ فِي
الْكثَرَةِ بِالْمَأْخُودِ مُطْلَقًا أ. □ قوله: (لَمْ يُغْفَ عَنْهُ) أَي عَنْ الْمَأْخُودِ وَقَوْلُهُ وَإِلَّا أَي بَأَنْ قُلْتُ غُفِيَ أَي عَنْ
الْمَأْخُودِ.

قوله (سني): (وَالْجُزْءُ الْمُتَفَصِّلُ لِإِلْخ) وَمِنْهُ الْمَشِيمَةُ الَّتِي فِيهَا الْوَلَدُ طَاهِرَةٌ مِنَ الْآدَمِيِّ نَجَسَةً مِنْ غَيْرِهِ أَمَّا
الْمُتَفَصِّلُ مِنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ فَلَهُ حُكْمُ مَيْتَةٍ بِلَا نِزَاعٍ نِهَايَةً وَمُغْنِي. □ قوله: (طَهَارَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِلَّا لِتَنْجُسٍ فِي

قوله: (إِنْ كَانَ جَامِدًا) أَي وَكَانَ حُصُولُ الشَّعْرِ فِيهِ حَالِ الْجُمُودِ. □ قوله: (الْمُتَفَصِّلَةُ فِي الْحَيَاةِ لِإِلْخ)
سَكَتَ عَنْ هَذَا الْقَيْدِ بِالنِّسْبَةِ لِنَفْسِ الْمِسْكِ وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ كَالْأَصْلِ إِنْ الْمِسْكَ طَاهِرٌ
مُطْلَقًا وَجَرَى عَلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ كَالْإِنْفَحَةِ لِإِلْخ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ لَكِنْ الْمُتَجَهَّ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ

فَيَذُ الْأَدْمِي طَاهِرَةً خِلَافًا لِكَثِيرِينَ وَأَلْيَةُ الْخُرُوفِ نَجَسَةٌ لِلْخَبَرِ الْحَسَنِ أَوِ الصَّحِيحِ «مَا قُطِعَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيْتٌ» نَعَمْ فَأَرَةُ الْمَسْكِ الْمُتَفَصِّلَةِ فِي الْحَيَاةِ وَلَوْ اِحْتِمَالًا عَلَى الْأَوْجِهِ أَوْ بَعْدَ ذَكَاتِهِ طَاهِرَةٌ وَإِلَّا لَتَنَجَّسَ الْمَسْكُ بِهَا لِرُطُوبَتِهِ قَبْلَ انْعِقَادِهِ قَبْلَ وَمِنْهُ نَوْعٌ مِنْ غَيْرِ مَأْكُولٍ هُوَ أَطْيَبُهُ وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْثُرَكِيِّ فَيَتَعَيَّنُ اجْتِنَابُ مَا عُلِمَ فِيهِ ذَلِكَ لِتَنَجَّسِهِ.

(إِلَّا شَعَرَ الْمَأْكُولِ فَطَاهِرٌ) لِاجْتِمَاعِهِ وَكَذَا الصُّوفُ وَالرِّيشُ سَوَاءٌ أَتَيْتَفَ أَمْ جَزُءٌ أَمْ تَنَازَرُ وَخَرَجَ بِشَعْرِ الْمَأْكُولِ عُضْوٌ أَبِينِ وَعَلَيْهِ شَعَرٌ فَإِنَّهُ نَجَسٌ وَكَذَا شَعْرُهُ وَكَذَا لَحْمَةٌ عَلَيْهَا رِيشَةٌ وَلَا أَثَرُ لَهَا بِأَصْلِهَا مِنَ الْحُمَرَةِ حَيْثُ لَا لَحْمَ بِهِ وَلَا لِشَعْرِ خَرَجَ مَعَ أَصْلِهِ بِخِلَافِهِ مَعَ قِطْعَةٍ جَلِيدٍ هِيَ مُبْتَنِيَةٌ وَإِنْ قُلْتُ أَحَدًا مِمَّا تَقَرَّرَ فِي لَحْمَةٍ عَلَيْهَا رِيشَةٌ خِلَافًا لِمَا يُوهَّمُهُ كَلَامُ بَعْضِهِمْ،.....

الْثَّاهِيَةِ وَالْمُعْنِي. □ فَوَدُ: (فَيَذُ الْأَدْمِي الْإِلْخُ) أَيِ وَلَوْ مَقْطُوعَةً فِي سَرِقَةٍ نِهَائِيَّةٍ وَمُعْنِي. □ فَوَدُ: (الْمُتَفَصِّلَةِ فِي الْحَيَاةِ الْإِلْخُ) سَكَتَ عَنْ هَذَا الْقَيْدِ بِالنَّسْبَةِ لِتَنَفُّسِ الْمَسْكِ وَفِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ كَالْأَضْلُ أَنْ الْمَسْكَ طَاهِرٌ مُطْلَقًا وَجَرَى عَلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ، وَالْأَوْجُهُ أَنَّهُ كَالِإِنْفِجَةِ الْإِلْخُ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ لَكِنَّ الْمُتَنَجِّهَ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا مِنْ طَهَارَتِهِ مُطْلَقًا مَا لَمْ يَكُنْ فِي أَحَدِهِمَا رُطُوبَةٌ وَإِلَّا فَهُوَ مُتَنَجِّسٌ الْإِلْخُ وَقَالَ م ر أَيِ وَالْخَطِيبُ لَا بُدَّ فِي طَهَارَةِ الْمَسْكِ مِنْ انْفِصَالِهِ حَالِ الْحَيَاةِ أَيْضًا سَم. □ فَوَدُ: (فِي الْحَيَاةِ) أَيِ حَيَاةِ الظُّلْمِيَّةِ نِهَائِيَّةً. □ فَوَدُ: (وَلَوْ اِحْتِمَالًا) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ رَأَى ظُلْمِيَّةً مَيْتَةً وَقَارَةً مُتَفَصِّلَةً عِنْدَهَا وَاحْتِمَالٌ أَنَّ انْفِصَالَهَا قَبْلَ مَوْتِهَا حَكِيمٌ بِطَهَارَتِهَا وَهُوَ مُتَنَجِّهٌ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ طَاهِرَةً قَبْلَ الْمَوْتِ فَتُسْتَضَحَبُ طَهَارَتُهَا وَلَمْ يُعْلَمَ مَا يُزِيلُ الطَّهَارَةَ سَمَ عَلَى حَجِّ أَهْوَ ش (وَبَعْدَ ذَكَاتِهِ) الْأَوَّلَى الثَّانِيَّةُ كَمَا فِي الثَّاهِيَةِ وَالْمُعْنِي.

□ فَوَدُ: (وَإِلَّا لَتَنَجَّسَ الْمَسْكُ) عِبَارَةُ الثَّاهِيَةِ وَالْمُعْنِي وَالْأَسْنَى وَإِلَّا أَيِ وَإِنْ لَمْ تَتَفَصَّلْ فِي الْحَيَاةِ فَتَنَجِّسَانِ أَه. □ فَوَدُ: (بِالْثُرَكِيِّ) مَنَسُوبٌ إِلَى الثُّرُكِ الَّذِينَ فِيهِمَا وَرَاءَ التَّهْرِ. □ فَوَدُ: (ذَلِكَ) أَيِ كَوْنُهُ مِنْ غَيْرِ الْمَأْكُولِ. □ فَوَدُ: (إِجْمَاعًا) إِلَى الْمَثْنِ فِي الثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ بِخِلَافِهِ إِلَى وَلَوْ شَكَّ وَكَذَا فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَقِيَّاسُهُ الْإِلْخُ. □ فَوَدُ: (وَكَذَا الصُّوفُ) أَيِ لِلضَّانِّ (وَالْوَبَرُ) أَيِ لِلْإِبِلِ (وَالرِّيشُ) أَيِ لِلطَّيْرِ. □ فَوَدُ: (سَوَاءٌ أَتَيْتَفَ الْإِلْخُ) وَيُكَرَّرُ تَتَفَّ شَعْرِ الْحَيَوَانِ حَيْثُ كَانَ تَأَلَّمَهُ بِهِ يَسِيرًا وَإِلَّا حَرَمٌ كُرْدِي. □ فَوَدُ: (أَوْ تَنَازَرُ) أَيِ بِنَفْسِهِ. □ فَوَدُ: (وَخَرَجَ بِشَعْرِ الْمَأْكُولِ عُضْوٌ الْإِلْخُ) وَكَذَا خَرَجَ بِذَلِكَ الْقَرْنُ وَالظُّلْفُ وَالظُّفْرُ الْمُبَانَةُ فَهِيَ نَجَسَةٌ شَرْحٌ بِافْضَلٍ وَكَرْدِي. □ فَوَدُ: (وَإِنْ قُلْتُ الْإِلْخُ) يَأْتِي عَنْ الثَّاهِيَةِ وَالْمُعْنِي خِلَافُهُ. □ فَوَدُ: (كَلَامُ بَعْضِهِمْ) لَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ كَلَامَ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ الَّذِي اعْتَمَدَهُ الثَّاهِيَةُ وَالْمُعْنِي عِبَارَتُهُمَا وَاللَّفْظُ لِلْأَوَّلِ هَذَا كَلَّهُ إِذَا لَمْ يَتَفَصَّلْ مَعَ الشَّعْرِ شَيْءٌ مِنْ أَصُولِهِ فَإِنَّ كَانَ كَذَلِكَ مَعَ رُطُوبَةٍ فَهُوَ مُتَنَجِّسٌ يَطْهَرُ بِغَسْلِهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَهْ قَالَ ع ش أَيِ فَلَوْ كَانَ يَسِيرًا لَا وَقَعَ لَهُ كَقِطْعَةٍ لَحْمٍ يَسِيرَةً انْفَصَلَتْ مَعَ الرِّيشِ

الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا مِنْ طَهَارَتِهِ مُطْلَقًا مَا لَمْ يَكُنْ فِي أَحَدِهِمَا رُطُوبَةٌ وَإِلَّا فَهُوَ مُتَنَجِّسٌ الْإِلْخُ وَقَالَ م ر وَلَا بُدَّ فِي طَهَارَةِ الْمَسْكِ مِنْ انْفِصَالِهِ حَالِ الْحَيَاةِ أَيْضًا. □ فَوَدُ: (وَلَوْ اِحْتِمَالًا) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ رَأَى ظُلْمِيَّةً مَيْتَةً وَقَارَةً مُتَفَصِّلَةً عِنْدَهَا وَاحْتِمَالٌ أَنَّ انْفِصَالَهَا قَبْلَ مَوْتِهَا حَكِيمٌ بِطَهَارَتِهَا وَهُوَ مُتَنَجِّهٌ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ طَاهِرَةً قَبْلَ الْمَوْتِ فَيُسْتَضَحَبُ طَهَارَتُهُ وَلَمْ يُعْلَمَ مَا يُزِيلُ الطَّهَارَةَ.

ولو شك في شعر أو نحوه أهر من مأكول أم غيره أو هل انفصل من حي أو ميت فهو طاهر؛ لأن الأصل طهارة نحو الشعر وقياسه أن العظم كذلك وبه صرح في الجواهر (وليست العلقه) وهي دم غليظ استحال عن المني سمي بذلك لغلوقه بكل ما لامسه. (والمضغة) وهي قطعة لحم يقدر ما يمتص استحالت عن العلقه. (ورطوبة الفرج) أي القبل وهو ماء أبيض متردد بين

لم يضرب ويكون الريش طاهرًا م ر سم على المنهج اه. ه قوله: (ولو شك في شعر إلخ) ومثل الشعر اللبن إذا شكنا فيه هل هو من حيوان مأكول أم غيره أو انفصل قبل التذكية أو بعدما فإنه طاهر سواء كان في ظرف أو لا عبارة سم لو شك في اللبن أو في الشعر من مأكول أو آدمي أو لا فهو طاهر خلافًا لما في الأنوار وإن كان ملقى في الأرض؛ لأن الأصل الطهارة ولم تجر العادة بحفظ ما يلقى منه على الأرض بخلاف اللحم فلماذا فصل فيها تفصيلها المعروف اه. ه قوله: (فهو طاهر إلخ) وإنما لم يجز هنا تفصيل اللحم الملقا؛ لأن العادة جرت بإلقاء هذه الأمور وعدم حفظها وإن كانت طاهرة بخلاف اللحم م ر اه سم على حجة اه ع ش. ه قوله: (أن العظم إلخ) أي والجلد سم في شرح الغاية وع ش على م ر اه بجزمي. ه قوله: (كذلك) أي وإن كان مزميًا لجريان العادة برمي العظم الطاهر م ر اه سم. ه قوله: (وبه صرح في الجواهر) أي بخلاف ما لو رأينا قطعة لحم ملقاة وشكنا هل هي من مذكاة أو لا لأن الأصل عدم التذكية نهاية وعبارة فيما سبق في شرح ولو أخبر بتنجسه إلخ ولو وجد قطعة لحم في إناء أو خزقة بيلد لا مجوس فيه فهي طاهرة أو مزمية مكشوفة فتنجسة أو في إناء أو خزقة والمجوس بين المسلمين وليس المسلمون أغلب فكذلك فإن غلب المسلمون فطاهرة ع ش. ه قوله (سني): (وليست العلقه والمضغة إلخ) ومع ذلك فلا يجوز أكل المضغة والعلقه من المذكاة كما صرح بذلك شرح الروض في الأطعمة والأضحية ع ش. ه قوله: (وهي دم) إلى قوله الذي لا يجب في النهاية والمغني.

ه قوله (سني): (ورطوبة الفرج) وقع السؤال في الدرس عما يلاقيه باطن الفرج من دم الحيض هل يتنجس بذلك فيتنجس به ذكر المجاميع أو لا؛ لأن ما في الباطن لا يتنجس أقول الظاهر أنه يتنجس بذلك ومع هذا فينبغي أن يعفى عن ذلك فلا يتنجس ذكر المجاميع لكثرة الإنبلاء به ويتبني أن مثل ذلك أيضًا ما لو أدخلت أصبعها لفرس؛ لأنه وإن لم يعلم الإنبلاء به كالجماجم لكنها قد تحتاج إليه كأن أرادت المبالغة في تنظيف المحل ويتبني أيضًا أنه إن طال ذكره وخرج عن الاعتدال أن لا يتنجس بما

ه قوله: (ولو شك إلخ) لو شك في اللبن من مأكول أو آدمي أو لا فهو طاهر خلافًا للأنوار وإن كان ملقى في الأرض؛ لأن الأصل الطهارة ولم تجر العادة بحفظ ما يلقى منه على الأرض بخلاف اللحم فلماذا فصل فيها تفصيلها السابق. ه قوله: (فهو طاهر إلخ) وإنما لم يجز هنا تفصيل اللحم الملقا؛ لأن العادة جرت بإلقاء هذه الأمور وعدم حفظها وإن كانت طاهرة بخلاف اللحم م ر. ه قوله: (وقياسه أن العظم كذلك) أي وإن كان مزميًا لجريان العادة برمي العظم الطاهر م ر.

المذي والعرق يخرج من باطن الفرج الذي لا يجب غسله بخلاف ما يخرج مما يجب غسله فإنه طاهر قطعاً ومن وراء باطن الفرج فإنه نجس قطعاً ككل خارج من الباطن كالماء الخارج مع الولد أو قبيله والقطع في ذلك ذكره الإمام واعتراض بأن المنقول جريان الخلاف في الكل.....

أصابه من الرطوبة المتولدة من الباطن الذي لا يصل إليه ذكر المجاميع المعتدل لعدم إمكان التحفظ منه فأشبه ما لو ابتلي الثائم بسيلان الماء من فيه فإنه يغفى عنه لمسقة الاحتراز عنه فكذا هنا ع ش .
 هـ قوله: (الذي لا يجب غسله) خلافاً للمعني والنهاية لكن مقتضى آخر كلام الثاني أنه يغفى عنه عبارته والحاصل أنها متى خرجت من محل لا يجب غسله فهي نجسة؛ لأنها حينئذ رطوبة جوفية وهي إذا خرجت إلى الظاهر يحكم بنجاستها فلا تنجس ذكر المجاميع عند الحكم بطهارتها ولا يجب غسل الولد المتفصل من أمه والأمر بغسل الذكر محمول على الاستحباب، ولا تنجس أي الرطوبة مني المرأة على ما مر اه قال ع ش قوله م ر والحاصل إلخ يتأمل هذا مع قوله بعدم وجوب غسل ذكر المجاميع فإنه يصل إلى ما لا يجب غسله من المرأة وعليه فكان القياس نجاسته نعم في كلام سم على البهجة ما يفيد أنا وإن قلنا بنجاسته يغفى عنه وقوله فهي نجسة خلافاً لحج حيث قال بطهارتها إن خرجت مما يصل إليه ذكر المجاميع وهو الأقرب اه . هـ قوله: (بخلاف ما يخرج مما يجب غسله إلخ) والحاصل أن رطوبة الفرج ثلاثة أقسام طاهرة قطعاً وهي ما تكون في المحل الذي يظهر عند جلوسها وهو الذي يجب غسله في الغسل والاستنجاء، ونجسة قطعاً وهي ما وراء ذكر المجاميع، وطاهرة على الأصح وهي ما يصله ذكر المجاميع شيئاً اه بغير م . هـ قوله: (ومن وراء باطن الفرج إلخ) لعل المراد بها الخارجة من داخل الجوف وهو فوق ما لا يلحقه الماء من الفرج سم . هـ قوله: (والقطع في ذلك) أي فيما يخرج من وراء باطن الفرج . هـ قوله: (في الكل) أي من الأقسام الثلاثة .

هـ قوله: (ومن وراء باطن الفرج فإنه نجس قطعاً) جعل الرطوبة ثلاثة أقسام كما ترى، وقد ذكره كذلك في شرح الباب ثم خالفه حيث قال: قال الأذري، ومحل الخلاف في الخارجة مما لا يفرج لجلوس المرأة ولا يلحقه الغسل بالماء، وأما ما يلحقه الغسل فله حكم الظاهر اه . ونقله في الخادم عن صاحب المعين ثم كلام الأذري المذكور صريح في أن الخارجة مما يلحقه الماء لا خلاف في طهارتها أو مما لا يلحقه فيها خلاف والأصح الطهارة وثنا فيه ما يأتي من نجاسة الخارجة من الباطن إلا أن يقال على بُعد يمكن حمل هذه على أن المراد بها الخارجة من داخل الجوف وهو فوق ما لا يلحقه الماء من الفرج وفسر في المجموع الرطوبة الطاهرة بأنها ماء أبيض متردد بين المذي والعرق وفيه أن الخارجة من باطن الفرج نجسة وكلام الشرح الصغير يقتضيه، والحاصل أن الأوجه ما دل عليه كلام المجموع أنها إذا خرجت مما لا يجب غسله كانت نجسة اه . باختصار كبير ولم يرد الاستنوي وشيخ الإسلام وغيرهما على ما تقدم عن المجموع .

(بَنَجَسَ) من الحيوان الطاهر وقول الشارح من الآدمي ليس لإخراجها من غيره بل لبيان أنَّ مُقَابِلَ الْأَصْحَ فيها أقوى من غيره منه فيها من الآدمي كما يُعْلَمُ من تقريره له (في الأصح) أمَّا الأوليانِ فأولى من المني؛ لأنَّهما أَقْرَبُ منه إلى الحيوانية وأما قول الإسنوي شرطهما على طريقة الرافعي أنَّ يكونا من الآدمي لِنَجَاسَةِ مَنِيٍّ غَيْرِهِ عنده وهما أولى منه بالنجاسة ويدلُّ له جزمُ الرافعي بِطَهَارَةِ مَنِيِّ الْآدَمِيِّ وَحِكَايَتُهُ خِلَافًا قَوِيًّا فِي نَجَاسَتِهِمَا مِنْهُ هـ. فَمَرَدُودٌ بَأَنَّهُمَا أَقْرَبُ إِلَى الْحَيَوَانِيَّةِ مِنْهُ وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الدَّمَوِيَّةِ مِنْهُمَا وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ أَصَالََةَ الْمَنِيِّ لَمْ يُعَارِضْهَا فِيهِ مَا يُبْطِلُهَا وَأَصَالَتُهُمَا عَارِضُهَا عِنْدَ مُقَابِلِ الْأَصْحِ الْقَائِلِ بِنَجَاسَتِهِمَا مَا أَبْطَلَهَا وَهُوَ أَنَّ الْعَلَقَةَ دَمٌ كَالْحَيْضِ وَالْمُضْغَةُ قِطْعَةُ لَحْمٍ فَهِيَ كَمِثَّةِ الْآدَمِيِّ النَّجِسَةِ عَلَى قَوْلِ لِلشَّافِعِيِّ فلهذا اتَّضَحَ جَزْمُ الرَّافِعِيِّ بِطَهَارَةِ الْمَنِيِّ وَحِكَايَتُهُ الْخِلَافَ الْقَوِيَّ فِي نَجَاسَتِهِمَا لِكُنْثَا مَعَ ذَلِكَ لَا نَجِزُ عَلَى طَرِيقَةِ الرَّافِعِيِّ بِمَا قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ مِنْ تَقْيِيدِهِمَا بِكَوْنِهِمَا مِنَ الْآدَمِيِّ بَلْ ذَلِكَ مُحْتَمِلٌ لِمَا ذَكَرَ وَإِلِطْلَاقِ طَهَارَتِهِمَا مِنَ الْحَيَوَانِ الطَّاهِرِ نَظَرًا إِلَى أَقْرَبِيَّتِهِمَا مِنَ الْحَيَوَانِيَّةِ وَلَا يُعَارِضُهُ جَزْمُ الرَّافِعِيِّ بِطَهَارَتِهِ وَحِكَايَتُهُ الْخِلَافَ فِي نَجَاسَتِهِمَا؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ فِي ذَلِكَ لِلْأَصْحَابِ النَّاطِرِينَ لِمَا ذَكَرْتَهُ أَنَّ أَصَالََةَ الْمَنِيِّ لَمْ يُعَارِضْهَا شَيْءٌ بِخِلَافِ أَصَالَتِهِمَا وَأَمَّا الْأَخِيرَةُ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ انْفِصَالِهَا وَعَدَمِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ فَلَأَنَّهَا كَالْعَرَقِ.....

□ قَوْلُ (لَسِي) (بَنَجَسَ) بِفَتْحِ الْجِيمِ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (مِنَ الْحَيَوَانِ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (مِنَ الْحَيَوَانِ) إِلَخَ) أَيِ وَلَوْ غَيْرَ مَأْكُولٍ مِنْ آدَمِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ نَهْيَةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (الطَّاهِرُ) خَرَجَ بِهِ التَّجَسُّسُ كَكُلِّ وَنَحْوِهِ نَهْيَةً. □ قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَيِ الثَّلَاثِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْمَثْنِ حَالٌ مِنْ مُقَابِلِ الْأَصْحِ عَلَى مَذْهَبِ سَبِيئِيَّةٍ (مِنْ غَيْرِهِ) أَيِ غَيْرِ الْآدَمِيِّ حَالٌ مِنْ ضَمِيرٍ فِيهَا (أَقْوَى مِنْهُ) أَيِ مِنْ مُقَابِلِ الْأَصْحِ خَبَرٌ أَنَّ أَيِ تِلْكَ الثَّلَاثِ حَالٌ مِنْ ضَمِيرٍ مِنْهُ (مِنَ الْآدَمِيِّ) حَالٌ مِنْ ضَمِيرٍ فِيهَا. □ قَوْلُهُ: (مِنْ تَقْرِيرِهِ) أَيِ الشَّارِحِ الْمُحَقِّقِ (لَهُ) أَيِ لِمُقَابِلِ الْأَصْحِ. □ قَوْلُهُ: (أَمَّا الْأُولَيَانِ) أَيِ طَهَارَةِ الْعَلَقَةِ وَالْمُضْغَةِ (فَأَوْلَى مِنَ الْمَنِيِّ) أَيِ بِالطَّهَارَةِ. □ قَوْلُهُ: (شَرْطُهُمَا) يَعْنِي شَرْطَ طَهَارَةِ الْأُولَيَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (أَنْ يَكُونَا) الْأُولَى الثَّانِيَّةُ. □ قَوْلُهُ: (وَهُمَا) أَيِ الْأُولَيَانِ مِنْ غَيْرِ الْآدَمِيِّ (أُولَى مِنْهُ) أَيِ مِنْ مَنِيٍّ غَيْرِ الْآدَمِيِّ. □ قَوْلُهُ: (وَيَدُلُّ لَهُ) أَيِ لِكُونِهِمَا أَوْلَى مِنَ الْمَنِيِّ بِالنَّجَاسَةِ. □ قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيِ الْآدَمِيِّ. □ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَيِ فِي الرَّدِّ الْمَذْكُورِ. □ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ فِي الْآدَمِيِّ. □ قَوْلُهُ: (بِنَجَاسَتِهِمَا) أَيِ الْعَلَقَةِ وَالْمُضْغَةِ مِنَ الْآدَمِيِّ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ مَا أَبْطَلَهَا. □ قَوْلُهُ: (وَلِهَذَا) أَيِ لِأَنَّ أَصَالََةَ الْمَنِيِّ لَمْ يُعَارِضْهَا شَيْءٌ وَأَصَالََةُ الْعَلَقَةِ وَالْمُضْغَةِ عَارِضُهَا مَا ذَكَرَ. □ قَوْلُهُ: (مَعَ ذَلِكَ) أَيِ التَّنَظُّرِ الْمَذْكُورِ. □ قَوْلُهُ: (بَلْ ذَلِكَ) أَيِ قَوْلِ الْجَنَاحِ وَلَيْسَتْ الْعَلَقَةُ وَالْمُضْغَةُ بَنَجَسٍ وَقَوْلُهُ لِمَا ذَكَرَهُ أَيِ الْإِسْنَوِيِّ مِنَ التَّقْيِيدِ الْمَذْكُورِ وَقَوْلُهُ وَلَا يُعَارِضُهُ أَيِ احْتِمَالِ الْإِطْلَاقِ وَقَوْلُهُ أَيِ لِأَنَّهُ تَابِعٌ أَيِ الرَّافِعِيِّ (فِي ذَلِكَ) أَيِ فِيمَا ذَكَرَ مِنَ الْجَزْمِ وَالْحِكَايَةِ الْمَذْكُورَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْأَخِيرَةُ) أَيِ رُطُوبَةِ الْفَرْجِ.

وتَوَلَّدُهَا مِنْ مَحَلِّ النِّجَاسَةِ غَيْرِ مُتَيَقِّنٍ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ فَلَا يُنْظَرُ إِلَيْهِ وَيُفَرِّضُهُ فَضْرُورَةً وَضُولُ ذِكْرِ الْمُجَامِيعِ وَالْبَيْضِ وَالْوَلَدِ لِمَحَلِّهَا أَوْ جَبَّتْ طَهَارَتَهَا حَتَّى لَا يَتَنَجَّسَ ذَكَرُهُ بِهَا.....

☐ قَوْلُهُ: (وَتَوَلَّدُهَا مِنْ مَحَلِّ النِّجَاسَةِ الْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَيِ وَالنَّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنِي بَعْدَ كَلَامٍ طَوِيلٍ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَوْجَهَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ أَنَّهَا مَتَى خَرَجَتْ مِمَّا لَا يَجِبُ غَسْلُهُ كَانَتْ نَجِسَةً؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ رُطُوبَةٌ جَوْفِيَّةٌ وَالرُّطُوبَةُ الْجَوْفِيَّةُ إِذَا خَرَجَتْ إِلَى الظَّاهِرِ يُحْكَمُ بِنَجَاسَتِهَا اهـ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ هُنَا وَهِيَ مَاءٌ أَيْبُضٌ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْمَذْيِ وَالْعَرَقِ يَخْرُجُ الْخُ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُفَرِّضُهُ الْخُ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ؛ لِأَنَّ غَايَةَ مَا يَفْتَضِيهِ الضَّرُورَةُ الْعَفْوُ لِمَشَقَّةِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ مَعَ كَثْرَةِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ لَا الطَّهَارَةَ بِضَرِيٍّ وَسَمٌ، وَقَدْ يُمْنَعُ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ طَهَارَةِ الطَّعَامِ الْخَارِجِ وَطَهَارَةِ الْبَلْعَمِ النَّازِلِ مِنْ أَقْصَى الْحَلْقِ لِلضَّرُورَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (فَضْرُورَةً) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ قُلْنَا فِي النَّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (حَتَّى لَا يَتَنَجَّسَ ذَكَرُهُ الْخُ) هَذَا ظَاهِرٌ فِي شُمُولِ الرُّطُوبَةِ الطَّاهِرَةِ لِلْخَارِجِ مِمَّا وَرَاءَ مَا يَجِبُ غَسْلُهُ مِنَ الْفَرْجِ لظُهُورِ أَنَّ الذَّكَرَ مُجَاوِزٌ فِي الدُّخُولِ مَا يَجِبُ غَسْلُهُ، وَقَدْ يُقَالُ الْوَلَدُ خَارِجٌ مِنَ الْجَوْفِ الَّذِي لَا كَلَامَ فِي نَجَاسَةٍ مَا فِيهِ سَمٌ.

☐ قَوْلُهُ: (وَتَوَلَّدُهَا مِنْ مَحَلِّ النِّجَاسَةِ غَيْرِ مُتَيَقِّنٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بَعْدَ كَلَامٍ طَوِيلٍ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَوْجَهَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ أَنَّهَا مَتَى خَرَجَتْ مِمَّا لَا يَجِبُ غَسْلُهُ كَانَتْ نَجِسَةً؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ رُطُوبَةٌ جَوْفِيَّةٌ وَالرُّطُوبَةُ الْجَوْفِيَّةُ إِذَا خَرَجَتْ إِلَى الظَّاهِرِ يُحْكَمُ بِنَجَاسَتِهَا اهـ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ هُنَا وَهِيَ مَاءٌ أَيْبُضٌ الْخُ، ثُمَّ قَالَ فِيهِ قِيلَ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ أَيْضًا فِي رُطُوبَةِ الْفَرْجِ قَبْلَ الْبُلُوغِ بِالْحَيْضِ وَإِلَّا فَهِيَ نَجِسَةٌ لِمَا يُلَاقِيهَا مِنَ الدَّمِ فِي الْبَاطِنِ فَتَنَجَّسَ بِهِ وَيُرَدُّ وَإِنْ حُكِيَ عَنْ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ بَأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِكَلَامِهِمُ وَالْمُعْنَى أَمَّا الْأَوَّلُ فَظَاهِرٌ. وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا يَتَّبَعُ إِنْ أُرِيدَ الْحُكْمُ بِنَجَاسَتِهَا فِي حَالِ الْحَيْضِ فَظَاهِرٌ كَمَا مَرَّ أَخَذَهُ مِنْ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ وَإِنْ أُرِيدَ الْإِطْلَاقُ كَانَ غَيْرَ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ لَا حَيْضَ حَتَّى يَتَنَجَّسَ أَوْ وُجُودُهُ فِي الْجَوْفِ فَكَذَلِكَ إِذْ لَا عِبْرَةَ بِالْمُلَاقَاةِ فِيهِ كَمَا يَأْتِي اهـ، ثُمَّ قَالَ فِي قَوْلِ الْعُبَابِ نَعَمْ إِنْ انْفَصَلَتْ رُطُوبَةُ فَرْجِهَا فَتَنَجَّسَتْ مَا نَصَّهُ بِأَنَّ خَرَجَتْ مِنْ جَوْفِهَا وَلَوْ إِلَى دَاخِلِهِ الَّذِي يَجِبُ غَسْلُهُ خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمَهُ عِبَارَتُهُ كَغَيْرِهِ فَالْإِنْفِصَالُ لَيْسَ بِشَرْطٍ إِذِ الرُّطُوبَةُ الْخَارِجَةُ مِنَ الْجَوْفِ طَاهِرَةٌ وَإِنْ انْفَصَلَتْ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ اهـ. ثُمَّ قَالَ وَتَرَدَّدَ ابْنُ الْعِمَادِ فِي طَهَارَةِ الْقِصَّةِ الْبَيْضَاءِ وَهِيَ الَّتِي تَخْرُجُ عَقِبَ انْقِطَاعِ الْحَيْضِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنْ تَحَقَّقَ خُرُوجُهَا مِنْ بَاطِنِ الْفَرْجِ أَوْ أَنَّهَا نَحْوُ دَمٍ مُتَجَمِّدٍ فَتَنَجَّسَتْ وَإِلَّا فَطَاهِرَةٌ اهـ، وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُ الْحُكْمِ بَعْدَمِ نَجَاسَةِ ذِكْرِ الْمُجَامِيعِ بَعْدَ وُجُودِ الْحَيْضِ وَإِنْ انْقَطَعَ وَاغْتَسَلَتْ؛ لِأَنَّ الْمَحَلَّ الَّذِي وَصَلَ إِلَيْهِ تَنَجَّسَ بِدَمِ الْحَيْضِ وَمُلَاقَاةِ الذَّكَرِ لَهُ مُلَاقَاةُ شَيْءٍ مِنَ الظَّاهِرِ وَهُوَ لَا يُمْنَعُ التَّنَجُّسَ وَإِنْ حَكَمْنَا بَعْدَمِ التَّنَجُّسِ بِالْمُلَاقَاةِ فِي الْبَاطِنِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ☐ قَوْلُهُ: (فَضْرُورَةً الْخُ) قَدْ يُقَالُ: هَذِهِ الضَّرُورَةُ لَا تَقْتَضِي الطَّهَارَةَ لِكِفَايَةِ الْعَفْوِ عَنْهَا. ☐ قَوْلُهُ: (حَتَّى لَا يَتَنَجَّسَ الْخُ) قَدْ يُقَالُ الْوَلَدُ خَارِجٌ مِنَ الْجَوْفِ الَّذِي لَا كَلَامَ فِي نَجَاسَةٍ مَا فِيهِ. ☐ قَوْلُهُ: (حَتَّى لَا يَتَنَجَّسَ ذَكَرُهُ) هَذَا ظَاهِرٌ فِي شُمُولِ الرُّطُوبَةِ الطَّاهِرَةِ لِلْخَارِجِ مِمَّا وَرَاءَ مَا يَجِبُ غَسْلُهُ مِنَ الْفَرْجِ لظُهُورِ أَنَّ الذَّكَرَ يُجَاوِزُ فِي الدُّخُولِ مَا يَجِبُ غَسْلُهُ.

كالبيض والوليد ومن ثم قال في المجموع في موضع لا يجب غسل المولود إجماعاً وإن قلنا بنجاسة الرطوبة. وبحث البلقيني أن رطوبة ثقبية بول المرأة نجسة قطعاً إن كان أصلها من الخارج وكذا إن شك؛ لأن الأصل في مثل هذه النجاسة إلا ما تحقق استثنائه وكذا رطوبة فرج الحيوان الطاهر فإنه مخرج البول وكذا رطوبة الذبُر قال وقضية كلام البغوي الجزم بطهارة رطوبة باطن الذكر أي وصريح به جمع ولا شك أن مخرجيمني والبول يجتمعان في ثقبته فإن كان البَلَل من مجرىمني فطاهر أو من مجرى البول أو شك فتجسأه. وما ذكره ظاهر إلا في مسألة فرج الحيوان لما مر فيه وإلا في مسألة الشك فالذي يتجه فيه في الجميع الطهارة ودعواه الأصل السابق متنوعة؛ لأن تلك الرطوبة مشابهة للعرق كما عليم مما مر فلا نحكم بنجاستها إلا إن عليم اختلاطها بنجس.

قوله: (كالبيض والوليد إلخ) وقيد في شرح العباب عدم وجوب غسل الولد بالمتفصل في حياة أمه ثم قال: أما الولد المتفصل بعد موت أمه فعينه طاهرة بلا خلاف ويجب غسله بلا خلاف كذا في المجموع اه. وفي شرح الروض وظاهر أن محل عدم وجوب غسل البيضة والولد إذا لم يكن معهما رطوبة نجسة انتهى سم. قوله: (لا يجب غسل المولود) أي لطهارته بدليل تفريع كلام المجموع على قوله حتى لا يتنجس إلخ لكن هذا قد لا يناسب مع قوله وإن قلنا إلخ إلا أن يجاب بأنه لا أثر للتلقي بين الباطنين في الباطن أو أنه غفي عن ملاقاته لها سم، وقد يجاب بأن شدة الضرورة اقتضت الطهارة كما مر عنه في الطعام الخارج والبلغم النازل عن أقصى الحلق. قوله: (من الخارج) أي مما خرج من الباطن وقال الكُرْدِي أي من البول اه. قوله: (فإنه) أي الفرج. قوله: (قال) أي البلقيني. قوله: (في ثقبته) أي ثقبه الذكر. قوله: (اه) أي بحث البلقيني كُرْدِي. قوله: (لما مر إلخ) أي من قوله فلائها كالعرق إلخ. قوله: (فالذي يتجه فيه) أي في الشك. قوله: (في الجميع) أي في رطوبة ثقبية بول المرأة ورطوبة باطن الذكر بصري أي فيما لو شك في واحدة منهما هل أصلها من الخارج أم لا. قوله: (السابق) أي في قوله؛ لأن الأصل في مثل إلخ. قوله: (كما مر) أي في قوله فلائها كالعرق إلخ. قوله: (إلا إن عليم اختلاطها بنجس) يؤخذ منه أنه إذا عليم ملاقة بدون اختلاط فطاهر ووجه ما

قوله: (لا يجب غسل المولود) قد يشكّل مع قوله وإن قلنا إلخ إلا أن يجاب بأنه لا أثر للتلقي بين الباطنين في الباطن أو أنه غفي عن ملاقاته لها. قوله: (لا يجب غسل المولود) أي لطهارته بدليل تفريع كلام المجموع على قوله حتى لا يتنجس إلخ، لكن هذا قد لا يناسب مع قوله وإن قلنا إلخ وقيد في شرح العباب عدم وجوب غسل الولد المتفصل في حياة أمه. ثم قال أما الولد المتفصل حياً بعد موت أمه فعينه طاهرة بلا خلاف ويجب غسله بلا خلاف كذا في المجموع اه. وفي شرح الروض وظاهر أن محله أي محل عدم وجوب غسل البيضة والولد إذا لم يكن معهما رطوبة نجسة اه. قوله: (لما مر فيه) لكن يحتاج إلى دفع استدلاله بأنه مخرج البول اللهم إلا أن يدفع بأن ملاقة الباطنين في الباطن لا تؤثر

(ولا يطهر نجس العين) يغسل لأنه إنما شرع لإزالة ما طرأ على العين ولا استحالة إلى نحو ملح؛ لأن حقيقة الاستحالة هنا أن يبقى الشيء بحاله وإنما تغيرت صفاته فقط لكن يستثنى من هذا شيان لا ثالث لهما في الحقيقة للنص عليهما ولعموم الاحتياج بل الاضطرار إليهما ومن ثم قال (إلا خمرًا) ولو غير مُحترمة وأراد بها هنا مطلق المُسكر ولو من نحو زبيب وتمر وحُب لتصريجه كالأصحاب في بابي الربا والسلم بحل تلك المُستلزم لطهارتها على أن أهل الأثر ومالك وأحمد على وصفه بذلك كما هو قول للشافعي (تخللت) بنفسها من غير مُصاحبة عين أجنبيّة لها لأن علّة النجاسة والتحريم الإسكاز، وقد زال ولحل اتخاذ الخل إجماعًا وهو مسبوق بالتخمر قيل إلا في ثلاث صور فلو لم يطهر.....

مر أن الملاقاة في باطنين لا تضر فتدبر بضري. □ فؤد: (يغسل) إلى قوله ولا يرد في النهاية إلا قوله قيل وكذا في المغني إلا قوله لتصريجه إلى المتن. □ فؤد: (ولا استحالة إلى نحو ملح) كمثية وقعت في ملاحه فصارت ملحًا أو أخرجت فصارت زماذًا نهايةً ومغني. □ فؤد: (وإنما تغيرت صفاته) بأن يتقلب من صفة إلى صفة أخرى. □ فؤد: (ومن ثم) المشار إليه قوله لكن يستثنى من هذا إلخ. □ فؤد: (ولو غير مُحترمة) والمُحترمة هي التي عصرت لا بقصد الخمرية بأن عصرت بقصد الخلّة أو لا بقصد شيء، وغير المُحترمة هي التي عصرت بقصد الخمرية ويجب إراقها حينئذ قبل التخلل ويتغير الحكم بتغير القصد بعد وهذا التفصيل في التي عصرها المسلم. وأما التي عصرها الكافر فهي مُحترمة مطلقًا شيخنا وبجبرمي. □ فؤد: (بحل تلك) يعني بحل بيع خلالها والسلم فيها. □ فؤد: (على أن أهل الأثر إلخ) عبارة شرح العباب أي والنهاية ظاهر كلامه تغايرهما أي الخمر والتبيذ وهو ما حكاه الشيخان عن الأكثرين لكن في تهذيب الأسماء واللغات عن الشافعي ومالك وأحمد وأهل الأثر أنها اسم لكل مُسكر اهـ سم. □ فؤد: (على وصفه بذلك) أي جروا على تسمية كل مُسكر بالخمر حقيقة وفي المسألة قولان هل الخمر حقيقة في المعتصرة من العنب مجاز في غيرها أو حقيقة في كل مُسكر رشدي.

□ فؤد: (كما هو إلخ) أي كون الخمر حقيقة في مطلق المُسكر. □ فؤد: (تخللت) أي صارت خلًا. □ فؤد: (والتخريم) استطرادي. □ فؤد: (قيل إلخ) عبارة الخطيب قال الحلي قد يصير العصير خلًا من غير تخمر في ثلاث صور إحداهما أن يُصب في الدن المعتق بالخل، ثانيها أن يُصب الخل في العصير فيصير بمخالطته خلًا من غير تخمر لكن محلّه كما علم مما مر أن لا يكون العصير غالبًا، ثالثها

إلا أن قضية ذلك تأثر الملاقاة في ظاهر الفرج ولا مانع من التزامه. □ فؤد: (على أن أهل الأثر إلخ) عبارة شرح العباب ظاهر كلامه تغايرهما أي الخمر والتبيذ وهو ما حكاه الشيخان عن الأكثرين في الأشربة إلى أن قال لكن في تهذيب الأسماء واللغات عن الشافعي ومالك وأحمد وأهل الأثر أنها اسم لكل مُسكر اهـ.

لَتَعْدَرُ اتِّخَاذَهُ وَلَا يَرُدُّ عَلَى إِطْلَاقِهِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ تَخَلُّلُ مَا وَقَعَ فِيهِ خَمْرٌ أَوْ عَظْمٌ نَجِسٌ ثُمَّ نَزَعَ قَبْلَ تَخْلِيلِهِ لِأَنَّ مَانِعَ الطَّهَارَةِ هُنَا تَنَجُّسُهُ لَا كَوْنُهُ خَمْرًا.
(تَبْيِيهُ) الْمُسْتَسْتَنَّى إِنَّمَا هُوَ الْخَمْرُ بِقَيْدِ التَّخْلِيلِ لَا مُطْلَقًا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ فِي عِبَارَتِهِ

أَنْ تُجَرَّدَ حَبَاثُ الْعِنَبِ مِنْ عَنَاقِيدِهِ وَيُمْلَأَ بِهَا الدَّنُّ وَيُطَيَّنَ رَأْسُهُ اهـ. وَجَزَمَ شَيْخُنَا بِذَلِكَ بِلَا عَزْوٍ وَكَذَا يَجْزِمُ بِهِ الشَّارِحُ فِي التَّبْيِيهِ الثَّانِي. هـ فَوَدَّ: (لِتَعْدَرُ اتِّخَاذَهُ) أَيِ انْظُرْهُ مَعَ الْإِلَاحِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ غَالِيًا سَمَ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَلِأَنَّ الْعَصِيرَ لَا يَتَخَلَّلُ إِلَّا بَعْدَ التَّخْمُرِ غَالِيًا فَلَوْ لَمْ تُقَلَّ بِالطَّهَارَةِ لَرُبَّمَا تَعْدَرُ الْخَلُّ وَهُوَ حَلَالٌ إِجْمَاعًا وَلَوْ بَقِيَ فِي قَعْرِ الْإِنَاءِ دُرْدِي خَمْرٍ فَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ كَمَا قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ أَنَّهُ يَطْهَرُ تَبَعًا لِلْإِنَاءِ سِوَاءِ اسْتَحْجَرِ أَمْ لَا كَمَا يَطْهَرُ بَاطِنُ جَوْفِ الدَّنِّ بَلْ هَذَا أَوَّلَى اهـ. هـ فَوَدَّ: (عَلَى إِطْلَاقِهِ) أَيِ الْمَصْصِفِ.

هـ فَوَدَّ: (تَخَلَّلُ مَا وَقَعَ فِيهِ خَمْرٌ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ عَلَى الْخَمْرِ خَمْرٌ ثُمَّ تَخَلَّلَتْ لَمْ تَطْهَرْ، وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ يَتَّبِعِي أَنَّهَا تَطْهَرُ وَيَدُلُّ لَهُ مَا يَأْتِي عَنِ الْبَغَوِيِّ فِيمَا لَوْ ازْتَفَعَتْ بِفِعْلِ فَاعِلٍ ثُمَّ عَمَرَ الْمُزْتَفِعُ قَبْلَ الْجَفَافِ بِخَمْرٍ أُخْرَى بَلْ لَا بُدَّ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ عَلَى الْخَمْرِ نَبِيذٌ ثُمَّ تَخَلَّلَتْ طَهَّرَتْ لِلْمُجَانَسَةِ فِي الْجُمْلَةِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ وَابْنِ الْعِمَادِ وَاحْتَرَزَ الشَّيْخَانِ بِفَرْضِهِمَا التَّفْصِيلَ الْآتِي فِي طَرَحِ الْعَصِيرِ عَلَى خَلٍّ عَمَّا لَوْ طَرَحَ خَمْرٌ فَوْقَ خَمْرٍ فَإِنَّهَا تَطْهَرُ وَيَحْتَمَلُ الْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْخَمْرُ مِنْ جِنْسِهَا فَتَطْهَرُ أَوْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا كَمَا إِذَا صَبَّ النَّبِيذُ عَلَى الْخَمْرِ فَلَا تَطْهَرُ اهـ سَمَ وَيُمْكِنُ أَنْ يُدْفَعَ النَّظَرُ بِإِزْجَاعٍ ثُمَّ نَزَعَ إِلَى خَمْرٍ أَيْضًا وَقَوْلُهُ لَمْ تَطْهَرُ أَيِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي فَتْحِ الْجَوَادِ وَقَوْلُهُ مَا يَأْتِي عَنِ الْبَغَوِيِّ الْإِلَاحُ اعْتَمَدَهُ الْأُسْتَى وَالشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَالنَّهَايَةُ وَشَيْخُنَا وَالبَجِيرِيُّ وَكَذَا اعْتَمَدَهُ الْخَطِيبُ إِلَّا فِي قَيْدٍ قَبْلَ الْجَفَافِ فَقَالَ وَلَوْ بَعْدَ جَفَافِهِ خِلَافًا لِلْبَغَوِيِّ فِي تَقْيِيدِهِ بِقَبْلِ الْجَفَافِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (الْمُسْتَسْتَنَّى إِنَّمَا هُوَ الْإِلَاحُ) قَدْ يُقَالُ بَلِ الْمُسْتَسْتَنَّى الْخَمْرُ مِنْ حَيْثُ هِيَ؛ لِأَنَّ مَعْنَى وَلَا يَطْهَرُ الْإِلَاحُ لَا يَصِيرُ طَاهِرًا أَوْ لَا يَقْبَلُ الطَّهَارَةَ وَحَيْثُ يُنْزَعُ

هـ فَوَدَّ: (لِتَعْدَرُ اتِّخَاذَهُ) انْظُرْهُ مَعَ الْإِلَاحِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ غَالِيًا. هـ فَوَدَّ: (تَخَلَّلُ مَا وَقَعَ فِيهِ خَمْرٌ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ عَلَى الْخَمْرِ خَمْرٌ ثُمَّ تَخَلَّلَتْ لَمْ تَطْهَرُ وَفِيهِ نَظَرٌ، بَلْ يَتَّبِعِي أَنَّهَا تَطْهَرُ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي عَنِ الْبَغَوِيِّ فِيمَا لَوْ ازْتَفَعَتْ بِفِعْلِ فَاعِلٍ ثُمَّ عَمَرَ الْمُزْتَفِعُ قَبْلَ الْجَفَافِ بِخَمْرٍ أُخْرَى، بَلْ لَا يَبْعُدُ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ عَلَى الْخَمْرِ نَبِيذٌ ثُمَّ تَخَلَّلَتْ طَهَّرَتْ لِلْمُجَانَسَةِ فِي الْجُمْلَةِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ وَابْنِ الْعِمَادِ وَاحْتَرَزَ الشَّيْخَانِ بِفَرْضِهِمَا التَّفْصِيلَ الْآتِي فِي طَرَحِ الْعَصِيرِ عَلَى خَلٍّ عَمَّا لَوْ طَرَحَ خَمْرٌ فَوْقَ خَمْرٍ فَإِنَّهَا تَطْهَرُ وَيَحْتَمَلُ الْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْخَمْرُ مِنْ جِنْسِهَا فَتَطْهَرُ أَوْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا كَمَا إِذَا صَبَّ النَّبِيذُ عَلَى الْخَمْرِ فَلَا تَطْهَرُ اهـ.

(فَرَعٌ): فِي شَرْحِ م ر وَلَوْ بَقِيَ فِي قَعْرِ الْإِنَاءِ دُرْدِي خَمْرٍ فَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ كَمَا قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ أَنَّهُ يَطْهَرُ تَبَعًا لِلْإِنَاءِ سِوَاءِ اسْتَحْجَرِ أَمْ لَا كَمَا يَطْهَرُ بَاطِنُ جَوْفِ الدَّنِّ، بَلْ هَذَا أَوَّلَى وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَيْضًا أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْعَصِيرِ بَيْنَ الْمُتَّخِذِ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ وَغَيْرِهِ فَلَوْ جَعَلَ فِيهِ عَسَلًا أَوْ سَكَّرًا أَوْ اتَّخَذَهُ مِنْ نَحْوِ عِنَبٍ وَرُمَانٍ أَوْ بُرٍّ وَزَيْبٍ طَهَّرَ بِانْقِلَابِهِ خَلًّا وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ الْعِمَادِ وَلَيْسَ فِيهِ تَخْلِيلٌ بِمُصَاحَبَةِ عَيْنٍ؛ لِأَنَّ نَفْسَ

تسأله؛ لأن الطهر للخل لا للخمر ويتفرغ على سبق الخل بالتخمر الحث في أنت طالق إن تخمر هذا العصير فتخلل ولم يعلم تخمره نظراً للغالب أو المطرد (وكذا إن ثقلت من شمس إلى ظل وعكسه) فتطهر (في الأصح) إذ لا عين (فإن خللت بطرح شيء) كملح أو وقع فيها بلا طرح وبقي إلى تخللها وإن لم يكن له أثر في التخلل أو نزع، وقد انفصل منه شيء أو كان نجساً وإن نزع فوراً كما مر نعم يستثنى نحو حبات العناقيد مما يعسر التنقي منه كما يصرح

فالذي يصير طاهراً أو يقبل الطهارة إنما هو الخمر لا الخل إذ هو بالنسبة إليه تحصيل الحاصل بصري عبارة سم قد يقال الخل هو الخمر؛ لأن العين العين وإنما تغير الوصف والاسم فيصح أن الخمر أي عينها طهرت اه. فوه: (نظراً إلخ) متعلق بقوله يتفرغ وقوله للغالب أي إذا صح الاستثناء المذكور وهو الذي جرى عليه النهاية والخطيب وغيرهما وسيجزم الشارح به أفقاً في التثنية الثاني وقوله أو المطرد أي لو لم يصح ذلك الاستثناء.

فوه (س): (وكذا إن ثقلت من شمس إلخ) أو من دن إلى آخر أو فتح رأسه للهواء سواء أقصد بكل منهما التخلل أم لا بخلاف ما لو أخرجت منه ثم صب فيه عصير فتخمر ثم تخلل مغني زاد النهاية وكذا لو صب عصير في دن متنجس أو كان العصير متنجساً اه. وهل هذا الثقل حرام أو مكروه والزاجح الكراهة شيخنا وبجيرمي. فوه: (فتطهر) أي إذا لم يحصل بذلك هبوط للخمر عما كانت عليه أو لا ولا تنجست لاتصالها بموضع الدن التنجس بسبب الهبوط بجيرمي.

فوه (س): (بطرح شيء) أي ليس من جنسها أما التي من جنسها فلا تضر فلو صب على الخمر خمر آخر أو نبذ طهر الجميع على المعتد زيادي اه بجيرمي. فوه: (كمال) أي وبصل وخبز حار ولو قبل التخمر مغني ونهاية. فوه: (أو وقع) إلى قوله كما يصرح في النهاية والمغني. فوه: (أو وقع فيها إلخ) وليس منه فيما يظهر الدود المتولد من العصير فلا يضر ش وأقره البجيرمي. فوه: (وإن لم يكن له أثر في التخلل) مقتضى هذه الغاية أن باء بطرح بمعنى مع لا للسببية ثم رأيت في البجيرمي عن ع ش ما نصه والباء بمعنى مع لا سببية؛ لأنه حينئذ يفيد قصر الحكم على عين تؤثر التخلل عادة اه.

فوه: (وقد انفصل منه إلخ) أي أو هبطت الخمر بزعها قليوبى اه قال ع ش بقي ما لو كان من شأنه التخلل ثم أخبره مغموصم بأنه لم يتخلل منه شيء هل يطهر أم لا فيه نظر والأثر الأول؛ لأن هذا ليس مما أقام الشارع فيه المظنة مقام اليقين بل مما بنى فيه الحكم على ظاهر الحال من التخلل من العين وبإخبار المغموصم قطع بانفائه ذلك فوجب الحكم بطهارته بالتخلل اه. فوه: (كما مر) أي قبل التثنية. فوه: (أو كان نجساً إلخ) كالممتجس بالعين العناقيد وحباتها إذا تخمرت في الدن ثم تخللت

العسل أو البر ونحوهما يتخمر كما رواه أبو داود وكذلك السكر فلم يصحب الخمر عين أخرى اه.

فوه: (لأن الطهر للخل لا للخمر) قد يقال الخل هو الخمر؛ لأن العين العين وإنما تغير الوصف والاسم فيصح أن يقال إن الخمر أي عينها طهرت. فوه: (فإن خللت بطرح شيء) عبارة الروض لا

به كلام المجموع وجرى عليه جمع متقدمون ومتأخرون خلافاً لآخرين وإن أولوا كلام المجموع وبنوا كلام غيره على ضعيف إذ لا ملجئ لهم إلى ذلك وكذا ما احتج إليه لعصر يابس أو استقصاء عصر رطب؛ لأنه من ضرورته (فلا) تطهر ويحرم تعمُّد ذلك ليحبر مسلم «أنه عليه السلام سئل عن الخمر تتخذ خلًا فقال لا» وعلمته تنجس المطروح بالملاقاة فينجس الخل،

نهاية قال ع ش عن سم إن في شرح الرُّوض ما يخالفه اه. وقال الرشيدي مراد م ر به الردُّ على الشهاب ابن حجر في شرح الإزشاد اه وفي بعض الهوامش ما نصه قال القاضي والبعوي لو أدخل العنب مع العناقيد في الدَّن وصار خلًا حلَّ قال ابن العباد لأنَّ حبَّات العنب ليست بعين أجنبيَّة وكذا عراجيئه والورق الذي لا يستغنى عنه غالبًا وقال الغزالي التَّقيَّة من الحبَّات والعناقيد لم يوجبها أحد وهذا كُله صريح واضح في المسألة فلا يعدلُ عنه، وإن قال الثَّباب وتبعه الثَّهابة ومثله أي المتنجس بالعين العناقيد وحبَّاتها إذا تخمَّرت في الدَّن ثم تخلَّلت فإنَّه تبع فيه شرح البهجة التابع للجلال البلقيني في جواب سؤال، وقد أطال شارحه ابن حجر في الردُّ عليه فراجعه وعبارة في الإمداد ويستثنى العناقيد وحبَّاتها فلا يضُرُّ مصاحبتهما للخمر إذا تخلَّلت كما أفهمه كلام المجموع وصرَّح به الإمام كالقاضي والبعوي وجزم به البلقيني ومضى عليه الأنوار ونوى الرطب كحبَّات العناقيد انتهت وعبارة الكردي على شرح بافضل ويعنى عن حبَّات العناقيد ونوى التمر ونفله وسماريخ العناقيد على المنقول كما أوضحته في بعض الفتاوى خلافاً لشيخ الإسلام والخطيب والزملّي وغيرهم ووفقاً في ذلك للشارح اه. □ فوه: (ما احتج إلخ) لعله بالمد كما هو صريح تغيير غيره. □ فوه: (ويحرم تعمُّد ذلك) أي بخلاف الثقل من شمس إلى ظلٍّ وعكسه فلا يحرم كما بيَّنه في شرح العباب سم أي بل يكره شيخنا. □ فوه: (تتخذ خلًا) أي تعالج بشيء حتَّى تصير خلًا بجبرمي. □ فوه: (وعلمته) إلى قوله وفي معنى التخلُّل في المعنى إلا قوله كما لو قتل مورثه. □ فوه: (وعلمته) أي عدم الطهارة.

مع غين قال في شرحه كحصاة وحبَّة عنب تخمَّر جوفها اه. وكان صورة الحبَّة المذكورة إذا طرأت بخلاف ما لو بقيت في العصير ابتداءً فينبغي أن لا تضُرَّ إذا تخمَّرت ثم تخلَّل وظاهر أن ما في جوف هذه الحبَّة إذا تخلَّل طهر والحبَّة له كالإناء فينبغي طهارة جوفها تبعاً. □ فوه: (يحرم تعمُّد ذلك) أي بخلاف الثقل من شمس إلى ظلٍّ وعكسه فلا يحرم بما بيَّنه في شرح الثَّباب كما فيه، وظاهر الحديثين حرمة التخليل مطلقاً سواء كان بعين أم بنحو نقل من شمس إلى ظلٍّ وجرى عليه بعضهم، لكن يردُّه كلام الشيخين في الزَّهْن فإنَّه مصرَّح بأنَّ المحرَّم إنما هو التخليل بالعين لا بنحو الثقل من شمس إلى ظلٍّ وعبارة ثهما اتَّخذ الخمر جائز بالإجماع ثم قالوا قوله الخمر بطرح العصير أو الملح أو الخبز الحارَّ أو غيرها فيها حرام والخل الحاصل منها نجس لعلتين: إحداهما: تحريم التخليل. والثانية: نجاسة المطروح بالملاقاة فتسمَّر نجاسته إذ لا مُزيل لها إلخ ما أطال به عنهما وعن غيرهما وما يتعلَّق به، وقد يؤخذ من ذلك أنه لو طرَح العين الطاهرة التي لا يتفصل عنها شيء بقصد نزعها قبل التخلُّل ثم نزعها لم

وقيلَ لَأنَّهُ اسْتَعَجَلَ إِلَى مَقْصُودِهِ بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ فَعُوقِبَ بِتَقْيِضِ قَصْدِهِ كَمَا لَوْ قَتَلَ مُورَثَهُ وَعَلَى هَذَا لَا يَطْهَرُ بِالنَّقْلِ السَّابِقِ وَهُوَ مُقَابِلُ الْأَصَحِّ ثُمَّ وَيَطْهَرُ بِطَهْرِهَا طَرَفُهَا وَمَا ارْتَفَعَتْ إِلَيْهِ لَكِنْ بَغَيْرِ فِعْلِهِ تَبَعًا لَهَا وَفِي مَعْنَى تَحَلُّلِ الْخَمْرِ انْقِلَابَ دَمِ الظُّبِيَةِ مِسْكًَا وَنَحْوَهُ لَا دَمَ الْبَيْضَةِ فَرَحًا؛ لَأنَّهُ بِانْقِلَابِهِ إِلَيْهِ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ طَاهِرٌ؛ لَأنَّهُ أَصْلُ حَيَوَانٍ كَالْمَنْيِّ وَعِنْدَ عَدَمِ انْقِلَابِهِ إِنْ كَانَتْ عَنْ

﴿قَوْلُهُ: (لَأنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي مَعْنَى التَّحَلُّلِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ مُحَرَّمٌ وَقَوْلُهُ كَمَا لَوْ قَتَلَ إِلَى وَيَطْهَرُ.﴾
 ﴿قَوْلُهُ: (بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ) مَا وَجَّهَ ذِكْرُ الْحُرْمَةِ فِي بَيَانِ حِكْمَةِ التَّنْهِيِ وَالْحَالُ أَنَّهُمَا لَمْ تَثْبُتْ إِلَّا بِهِ بِخِلَافِ مَنْعِ مِيرَاثِ الْقَاتِلِ فَإِنَّ مَنْعَ الْقَتْلِ مَعْلُومٌ قَبْلَ ذَلِكَ بِغَيْرِ الدَّلِيلِ الدَّالِّ عَلَى مَنْعِ الْإِزْثِ وَلَعَلَّ هَذَا وَجْهٌ ضَعِيفٌ هَذِهِ الْعِلَّةُ الْمُتَرْتَّبُ عَلَيْهِ ضَعْفُ الْمَبْنِيِّ عَلَيْهِ بَضْرِيٌّ.﴾ ﴿قَوْلُهُ: (وَعَلَى هَذَا) أَيِ التَّغْلِيلِ الثَّانِي.﴾
 ﴿قَوْلُهُ: (بِالنَّقْلِ السَّابِقِ) أَيِ فِي الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ ثُمَّ أَيِ فِي التَّقْلِ السَّابِقِ.﴾ ﴿قَوْلُهُ: (وَمَا ارْتَفَعَتْ إِلَيْهِ لَكِنْ الْخُ) بِخِلَافِ مَا لَوْ تَقَصَّ مِنْ خَمْرِ الدَّنِّ بِأَخْذِ شَيْءٍ مِنْهَا أَوْ أُذْخِلَ فِيهِ شَيْءٌ فَارْتَفَعَتْ بِسَبَبِهِ ثُمَّ أُخْرِجَ فَعَادَتْ كَمَا كَانَتْ إِلَّا إِنْ صُبَّ عَلَيْهَا خَمْرٌ حَتَّى ارْتَفَعَتْ إِلَى الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ وَاعْتَبَرَ الْبَغْوِيُّ كَوْنَهُ قَبْلَ جَفَافِهِ وَاعْتَمَدَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَيَطْهَرُ الدَّنُّ تَبَعًا لَهَا وَإِنْ تَشَرَّبَ بِهَا أَوْ غَلَّتْ وَلَوْ اخْتَلَطَ عَصِيرٌ بِخَلٍّ مَغْلُوبٍ ضَرَّ أَوْ غَالِبٍ فَلَا فَإِنْ كَانَ مُسَاوِيًا فَكَذَلِكَ إِنْ أَخْبَرَ بِهِ عَذْلَانِ يَعْرِفَانِ مَا يَمْنَعُ التَّخْمُرَ وَعَدَمَهُ أَوْ عَذْلٌ وَاحِدٌ فِيمَا يَظْهَرُ أَمَّا إِذَا لَمْ يَوْجَدْ خَبِيرٌ أَوْ وَجِدَ وَشَكَّ فَلَا وَجْهَ إِدَارَةِ الْحُكْمِ عَلَى الْغَالِبِ حَيْثُ يُذْهِبُ نِيَاهَةً. وَفِي الْمُنْعِيِّ مَا يُوَافِقُهُ إِلَّا فِي تَقْيِيدِ الصَّبِّ بِقَبْلِ الْجَفَافِ وَتَقْيِيدِ الْمُسَاوَةِ بِمَا إِذَا أَخْبَرَ بِهِ عَذْلَانِ الْخُ قَالَ سَمِ إِنْ شَرَحَ الرُّوضُ نَقَلَ مَا قَالَهُ الْبَغْوِيُّ مِنَ التَّقْيِيدِ الْمَذْكُورِ وَأَقْرَأَهُ اهْ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ أَنَّ الزِّيَادِيَّ اعْتَمَدَهُ اهْ وَقَوْلُهُ مَرَّ إِلَّا إِنْ صُبَّ عَلَيْهَا خَمْرٌ الْخُ أَيِ أَوْ تَبَيَّنَ أَوْ سُكِّرَ أَوْ عَسَلَ أَوْ نَحْوَهَا كَمَا قَالَهُ الْقَلْبُوبِيُّ فَالْخَمْرُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ وَلَيْسَ فِيهِ تَحْلِيلٌ بِمُصَاحَبَةِ عَيْنٍ؛ لِأَنَّ الْعَسَلَ وَنَحْوَهُ يَتَخَمَّرُ مَدَابِغِي وَسَيَّاتِي عَنْ النِّهَايَةِ مَا يُفِيدُهُ.﴾ ﴿قَوْلُهُ: (لَكِنْ بَغَيْرِ فِعْلِهِ) أَيِ بَلٍّ بِالْإِسْتِدَادِ وَالْغَلْيَانِ أَسْتَى وَخَطِيبٌ.﴾ ﴿قَوْلُهُ: (تَبَعًا لَهَا) وَبَحَثَ فِي ذَلِكَ سَمَ وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ كَانَ يَكْفِي أَنْ يُعْفَى عَنْهُ لِلضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لَطَهَارَةِ الدَّنِّ فَإِنَّهُ لَا تُؤَثِّرُ فِيهِ الْإِسْتِحَالَةُ كَمَا لَا يُخْفِي شَيْخُنَا.﴾ ﴿قَوْلُهُ: (وَنَحْوُهُ) لَعَلَّهُ بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى انْقِلَابِ الْخُ وَيُحْتَمَلُ جَرُّهُ عَطْفًا عَلَى دَمِ الظُّبِيَةِ مِسْكًَا وَأَرَادَ بِنَحْوِهِ صَبْرُورَةَ نَحْوِ الْمَيْتَةِ دُونًَا عِبَارَةُ الْمُنْعِيِّ وَيَطْهَرُ كُلُّ نَجَسٍ اسْتِحَالَ حَيَوَانًا كَدَمِ بَيْضَةِ اسْتِحَالَ فَرَحًا عَلَى الْقَوْلِ بِنَجَاسَتِهِ وَلَوْ كَانَ دَوْدَ كَلْبٍ؛ لِأَنَّ لِلْحَيَاةِ أَثَرًا بَيِّنًا فِي دَفْعِ

يَحْرُمُ ذَلِكَ وَطَهَرُ الْخَلِّ فَلْيَتَأَمَّلْ.﴾ ﴿قَوْلُهُ: (لَكِنْ بَغَيْرِ فِعْلِهِ) خَرَجَ مَا بِفِعْلِهِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَإِنْ ارْتَفَعَتْ بِلَا غَلْيَانٍ، بَلٍّ بِفِعْلِ فَاعِلٍ قَالَ الْبَغْوِيُّ فِي فَتَاوِيهِ فَلَا يَطْهَرُ الدَّنُّ إِذْ لَا ضَرُورَةَ وَكَذَا الْخَمْرُ لَا تَصَالِحُ بِالْمُرْتَفِعِ النَّجَسِ نَعَمْ لَوْ غَمِرَ الْمُرْتَفِعُ قَبْلَ جَفَافِهِ بِخَمْرٍ أُخْرَى طَهَّرَتْ بِالتَّحَلُّلِ اهْ. مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى التَّقْيِيدَ بِالْجَفَافِ وَلَا يُخْفِي أَنَّ فِيمَا ذَكَرَهُ الْبَغْوِيُّ فِي خَمْرِ الْمُرْتَفِعِ دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ لَوْ صَبَّ عَلَى الْخَمْرِ خَمْرًا أُخْرَى مِنْ غَيْرِ ارْتِفَاعٍ لِلأُولَى طَهَّرَتْ بِالتَّحَلُّلِ وَهُوَ الظَّاهِرُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

كَبَسَ ذَكَرَ فَكَذَلِكَ لِصَلَاحِيَّتِهِ لِمَجِيءِ الْفَرْخِ مِنْهُ وَإِلَّا فَلَا وَبِهِ يَجْمَعُ بَيْنَ تَنَاقُضِ الْمُصَنَّفِ فِيهِ.
(تَنْبِيْهٌ) يَكْثُرُ السُّؤَالُ عَنْ زَيْبٍ يُجْعَلُ مَعَهُ طَيْبٌ مُتَنَوِّعٌ وَيُنْقَعُ ثُمَّ يُصْفَى فَتَصِيرُ رَائِحَتُهُ كَرَائِحَةِ
الْخَمْرِ وَالَّذِي يُتَّبَعُ فِيهِ أَنَّ ذَلِكَ الطَّيِّبَ إِنْ كَانَ أَقْلٌ مِنَ الزَّيْبِ تَنْجَسَ وَإِلَّا فَلَا وَلَا عِبْرَةَ
بِالرَّائِحَةِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ لَوْ أُلْقِيَ عَلَى عَصِيرٍ خَلٌّ دُونَهُ أَوْ زَنًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ تَنْجَسَ؛ لِأَنَّهُ لِقَلَّةِ
الْخَلِّ فِيهِ يَتَخَمَّرُ وَإِلَّا فَلَا لِأَنَّ الْأَصْلَ وَالظَّاهِرَ عَدَمُ التَّخَمُّرِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُمْ نَظَرُوا فِي هَذَا
لِلْمِظْطَةِ حَتَّى لَوْ قَالَ خَبِيرٌ إِنْ شَاهَدَنَاهُ مِنْ حِينَ الْخَلْطِ فِي الْأَوَّلَى إِلَى التَّخَلُّلِ وَلَمْ يَشْتَدَّ وَلَا
قَذَفَ بِالزَّبْدِ لَمْ يُلْتَفَتْ لِقَوْلِهِمَا وَكَذَا لَوْ قَالَ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ شَاهَدَنَاهُ اشْتَدَّ وَقَذَفَ بِالزَّبْدِ
وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ بِأَنَّ الْأَشْتِدَادَ قَدْ يَخْفَى فَلَمْ يُنْظَرْ لِقَوْلِهِمَا فِي الْأَوَّلَى بِخِلَافٍ مَا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهُمَا
أَخْبَرَا بِمُشَاهَدَةِ الْأَشْتِدَادِ فَلَمْ يُمَكِّنْ الْإِغَاءُ قَوْلَهُمَا إِلَّا إِنْ قُلْنَا إِنْ مَا نَيْطُ بِالْمِظْطَةِ لَا نَظَرَ لِتَخَلُّفِهِ فِي
بَعْضِ أَفْرَادِهِ وَأَنَّ الْعَلَامَةَ لَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهَا وَوُجُودُ مَا هِيَ عَلَامَةٌ عَلَيْهِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ، فَحِينَئِذٍ

النجاسة ولهذا تطرأ بزوالها؛ ولأن الدود متولد فيه لا منه ولو صار الزبل المختلط بالتراب على هيئة
التراب لطول الزمان لم يظهر اه. □ قوله: (لصلاحيته إلخ) كأن اللام بمعنى عند قبواً ما تقدم عن
النهاية من أن المدار على صلاحيته للتخلل وإلا فدعوى كلية الصلاحية فيما إذا كانت عن كبس ذكر
محل نظر. □ قوله: (تنبيه يكثر السؤال إلخ) عبارة النهاية ولو جعل مع نحو الزيب طيباً متنووعاً ونقع ثم
صفي وصارت رائحته كرائحة الخمر فيحتمل أن يقال إن ذلك الطيب إن كان أقل من الزيب تنجس
وإلا فلا أخذاً من قولهم لو ألقى على عصير خل دونه تنجس وإلا فلا؛ لأن الأصل والظاهر عدم
التخمر ولا عبرة بالرائحة ويحتمل خلافه وهو أوجه اه. أقول لم يبين أن خلافه إطلاق الطهارة أو
إطلاق النجاسة لكن الثاني أقرب؛ لأن إطلاق الطهارة في غاية البعد لشموله ما إذا قل الطيب جدًا مع
القطع حينئذ بالتخمر ولعل وجه اعتماد إطلاق النجاسة وإن كثر الطيب وقل الزيب أن الطيب ليس
بمانع من التخمر وإن كثر بخلاف الخل مع العصير فليأمل بصري وجزم بالأول الأجهوري وكذا ع ش
وأقره الرشيدى عبارته قوله م ر ويحتمل خلافه إلخ وهو الطهارة مطلقاً وهو ما في حاشية الشيخ ع ش
اه. ويؤيده سابق كلام النهاية ولا حقه كما يظهر بمراجعتي. □ قوله: (متنوع) ليس بقيد في الحكم وإنما
قيد به؛ لأنه الذي وقع السؤال عنه لكونه الواقع رشيدى. □ قوله: (ولاً) أي بأن غلبه الخل أو ساواه
خطيب. □ قوله: (ويؤخذ منه) أي من التعليل بأن الأصل إلخ. □ قوله: (في الأولى) أي فيما إذا كان الخل
دون العصير. □ قوله: (ولم يشتد إلخ) الأسبك الموافق لتظيره الآتي إسقاط الواو. □ قوله: (في
الأخيرتين) أي فيما إذا كان الخل أكثر من العصير أو ساواه. □ قوله: (ويحتمل الفرق) أي بين الأولى
وبين الأخيرتين وتقدم عن ع ش آتياً ما يقتضي أنه هو الأقرب. □ قوله: (بخلاف ما بعدها) أي
الأخيرتين. □ قوله: (فحينئذ) أي حين إذ قلنا إن ما نيط بالمظتة إلخ.

□ قوله: (والذي يتبعه إلخ) في شرح م ر ويحتمل خلافه وهو أوجه.

يُتَجَهَّ إِطْلَاقُهُمُ النِّجَاسَةَ وَالْحُرْمَةَ فِي الْأَوَّلَى وَعَدَمُهُمَا فِي الْآخِرَتَيْنِ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْخَلَ فِي كَلَامِهِمْ مِثَالٌ فَيَلْحَقُ بِهِ كُلُّ مَا فِي مَعْنَاهُ مِمَّا لَا يَقْبَلُ التَّخَمُّرَ وَيَمْنَعُ مِنْ وُجُودِهِ إِنْ غَلَبَ أَوْ سَاوَى.

(تَنْبِيْهٌ آخَرٌ) اخْتَلَفَ فِي انْقِلَابِ الشَّيْءِ عَنْ حَقِيقَتِهِ كَالنُّحَاسِ إِلَى الذَّهَبِ فَقِيلَ نَعَمْ لِانْقِلَابِ الْعَصَا تُعْبَانَا حَقِيقَةً بِدَلِيلٍ «إِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى» وَإِلَّا لَبَطَلَ الْإِعْجَازُ وَلَا مَانِعٌ فِي الْقُدْرَةِ مِنْ تَوَجُّهِ الْأَمْرِ التَّكْوِينِيِّ إِلَى ذَلِكَ وَتَخْصِصِ الْإِرَادَةِ لَهُ، وَقِيلَ لَا لِأَنَّ قَلْبَ الْحَقَائِقِ مُحَالٌ وَالْقُدْرَةُ لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ، وَالْحَقُّ الْأَوَّلُ بِمَعْنَى أَنَّهُ تَعَالَى يَخْلُقُ بَدَلَ النُّحَاسِ ذَهَبًا عَلَى مَا هُوَ رَأْيُ الْمُحَقِّقِينَ أَوْ بِأَنْ يَسْلُبَ عَنْ أَجْزَاءِ النُّحَاسِ الْوَصْفَ الَّذِي صَارَ بِهِ نُحَاسًا وَيَخْلُقُ فِيهِ الْوَصْفَ الَّذِي يَصِيرُ بِهِ ذَهَبًا عَلَى مَا هُوَ رَأْيُ بَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ تَجَانُّسِ الْجَوَاهِرِ وَاسْتَوَائِهَا فِي قَبُولِ الصِّفَاتِ، وَالْمُحَالُ إِنَّمَا هُوَ انْقِلَابُهُ ذَهَبًا مَعَ كَوْنِهِ نُحَاسًا لَا مِتْنَاعَ كَوْنِ الشَّيْءِ فِي الزَّمَنِ الْوَاحِدِ نُحَاسًا وَذَهَبًا، وَمَنْ ثَمَّ اتَّفَقَ أَيْمَةُ التَّفْسِيرِ عَلَى مَا مَرَّ فِي الْعَصَا بِأَحَدِ هَذَيْنِ الْإِعْتِبَارَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَبِثَانِيهِمَا يُتَجَهَّ قَوْلُ أَئِمَّتِنَا فِي كَلْبٍ مِثْلًا وَقَعَ فِي مَمْلَحَةٍ فَاسْتَحَالَ مِلْحًا أَنَّهُ بَاقٍ عَلَى نَجَاسَتِهِ بَلْ وَعَلَى الْأَوَّلِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَيَقِّنٍ فَعَمِلُوا بِالْأَصْلِ.

(تَنْبِيْهٌ آخَرٌ) كَثِيرًا مَا يُسْأَلُ عَنْ عِلْمِ الْكِيمِيَاءِ وَتَعْلِيمِهِ هَلْ يَجِلُّ أَوْ لَا وَلَمْ نَزَلْ أَحَدٌ كَلَامًا فِي ذَلِكَ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَنْبَنِي عَلَى هَذَا الْخِلَافِ فَعَلَى الْأَوَّلِ مَنْ عِلِمَ الْعِلْمُ الْمُوَصِّلُ لِلذَّكَاءِ الْقَلْبِ عَلِمًا يَقِينًا جَازَ لَهُ عَمَلُهُ وَتَعْلِيمُهُ إِذْ لَا مَحْذُورَ فِيهِ حِينَئِذٍ بِوَجْهِهِ وَمَا تُخَيَّلُ أَنَّهُ مِنْ هُنَاكَ سِرُّ الْقَدْرِ وَهُوَ لَا

□ قَوْلُهُ: (مِنْ وُجُودِهِ) أَيِ التَّخَمُّرِ. □ قَوْلُهُ: (فِي انْقِلَابِ الشَّيْءِ) أَيِ الْمُتِمِّكِينِ (عَنْ حَقِيقَتِهِ) أَيِ إِلَى حَقِيقَةٍ أُخْرَى. □ قَوْلُهُ: (حَقِيقَةً) أَيِ انْقِلَابًا حَقِيقِيًّا. □ قَوْلُهُ: (وَالْأَوَّلُ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَقِيقِيًّا. □ قَوْلُهُ: (إِلَى ذَلِكَ) أَيِ الْإِنْقِلَابِ. □ قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ الْأَوَّلُ) أَيِ وَقَوْلُهُمْ قَلْبُ الْحَقَائِقِ مُحَالٌ مَفْرُوضٌ فِي حَقَائِقِ الْوَاجِبِ وَالْمُتِمِّكِينِ وَالْمُتَمَتِّعِ وَالْمُرَادُ اسْتِحَالَةُ قَلْبِ الْوَاجِبِ مُتِمِّكًا أَوْ مُتَمَتِّعًا وَعَكْسُ ذَلِكَ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ لِأَجْلِ أَنَّ الْحَقَّ هُوَ الْأَوَّلُ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا مَرَّ) أَيِ مِنَ الْإِنْقِلَابِ حَقِيقَةً. □ قَوْلُهُ: (وَبِثَانِيهِمَا) وَهُوَ انْقِلَابُ الصِّفَةِ فَقَطْ. □ قَوْلُهُ: (إِنَّهُ بَاقٍ عَلَى نَجَاسَتِهِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ مُسِيخٌ آدَمِيٌّ كَلَبًا فَهَوَ عَلَى طَهَارَتِهِ فَلَيْتَأَمَّلُ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) وَهُوَ الْإِبْدَالُ ذَاتًا وَصِفَةً. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يَنْبَنِي) أَيِ الْخِلَافِ فِي تَعْلُمِ الْكِيمِيَاءِ وَالْعَمَلِ بِهِ (عَلَى هَذَا الْخِلَافِ) أَيِ فِي انْقِلَابِ الشَّيْءِ عَنْ حَقِيقَتِهِ (فَعَلَى الْأَوَّلِ) أَيِ جَوَازِ الْإِنْقِلَابِ. □ قَوْلُهُ: (جَازَ لَهُ عَمَلُهُ) يَعْنِي الْعَمَلُ بِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بَعْدَ لَا يُسَمَّى الْعَمَلُ بِهِ الْإِنِّخَ وَبِذَلِكَ التَّأْوِيلِ يَظْهَرُ حَمْلُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) الْعَمَلُ بِعِلْمِ الْكِيمِيَاءِ وَتَعْلِيمِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْإِنِّخُ) أَيِ سِرِّ الْقَدْرِ.

□ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ بَاقٍ عَلَى نَجَاسَتِهِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ مُسِيخٌ آدَمِيٌّ كَلَبًا فَهَوَ عَلَى طَهَارَتِهِ فَلَيْتَأَمَّلُ.

يجوز إفشاؤه كما في تفسير البيضاوي في ﴿بَلَغَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٦٧] فيُرَدُّ بِمَنْعِ أَنَّ هذا منه؛ لأنَّ ما وُضِعَ له عِلْمٌ يُتَوَصَّلُ إِلَيْهِ به لا يُسَمَّى الْعَمَلُ به هَتَكًا لذلك وإِنَّمَا الَّذِي مِنْهُ فِعْلُ الْخَضِرِ ﷺ فِي قَتْلِ الْغُلَامِ وفي بعض حواشي البيضاوي الْمُعْتَمَدَةُ هذا مِنْهُ مَنْزَعٌ صُوفِيٌّ وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتَهُ أَنَّ هَتَكَهُ إِنَّمَا هُوَ فِي نَحْوِ فِعْلِ الْخَضِرِ ﷺ مِمَّا يَكْشِفُهُ اللَّهُ لِأَحْصَائِهِ مَوْهَبَةً إِلَهِيَّةً مِنْ غَيْرِ تَعَلُّمٍ وَلَا اسْتِعْدَادٍ، وَإِنْ قُلْنَا بِالثَّانِي أَوْ لَمْ يَعْلَمْ الْإِنْسَانُ ذَلِكَ الْعِلْمَ الْيَقِينِيَّ وَكَانَ ذَلِكَ وَسِيلَةً لِلْغِشِّ فَالْوَجْهَ الْحُرْمَةُ وَكَذَا تَطْهِيرُ نَحْوِ نُحَاسٍ حَتَّى يَقْبَلَ صَبْعًا أَوْ خَلْطًا؛ لِأَنَّهُ غِشٌّ صَرَفٌ نَعَمْ إِنْ بَاعَهُ لِمَنْ يَعْلَمُهُ بِحَقِيقَتِهِ جَارًا مَا لَمْ يَظُنَّ أَنَّهُ يَغْشَى بِهِ غَيْرَهُ.....

□ فَوَدَّ: (كَمَا فِي تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ) أَيِ إِنْ عِلِمَ الْكَيْمِيَاءُ وَتَعَلَّمَهُ مِنْ هَتَكِ سِرِّ الْقَدْرِ. □ فَوَدَّ: (بِمَنْعِ أَنَّ هَذَا) أَيِ الْعَمَلِ بِعِلْمِ الْكَيْمِيَاءِ وَتَعْلِيمِهِ (مِنْهُ) أَيِ مِنْ هَتَكِ سِرِّ الْقَدْرِ. □ فَوَدَّ: (لِذَلِكَ) أَيِ لِسِرِّ الْقَدْرِ.
 □ فَوَدَّ: (قَتْلُ الْغُلَامِ) مِنْ ظَرْفِيَّةِ الْخَاصِّ لِلْعَامِّ. □ فَوَدَّ: (هَذَا) أَيِ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْعَمَلَ بِالْكَيْمِيَاءِ مِنْ هَتَكِ سِرِّ الْقَدْرِ (مِنْهُ) أَيِ مِنَ الْبَيْضَاوِيِّ. (مَنْزَعٌ صُوفِيٌّ) أَيِ مَشْرَبٌ صُوفِيٌّ وَخِلَافُ التَّحْقِيقِ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ مَا فِي بَعْضِ الْحَوَاشِي. □ فَوَدَّ: (مِمَّا يَكْشِفُهُ اللَّهُ الْخ) أَيِ مِنْ إظهارِ مَا يَكْشِفُهُ اللَّهُ وَالْعَمَلُ بِهِ.
 □ فَوَدَّ: (وَلَا اسْتِعْدَادٍ) مَا الدَّاعِي إِلَى تَفْنِيِ الْاسْتِعْدَادِ مَعَ أَنَّ الصُّوفِيَّةَ يَغْتَبِرُونَهُ وَيُبَيِّنُونَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِيٌّ.
 □ فَوَدَّ: (وَإِنْ قُلْنَا بِالثَّانِي) الْمُرَادُ بِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَتَبَّ عَلَيْهِ بَعْضُهُم الْقَوْلُ بِامْتِنَاعِ الْإِنْقِلَابِ السَّابِقِ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ وَقِيلَ لَا لَا الثَّانِي مِنَ الْإِغْتِيَارَيْنِ السَّابِقِ فِي قَوْلِهِ أَوْ بِأَنَّ يُسَلَّبَ الْخُ كَمَا فَهَمَهُ سَمِ وَبَنَى عَلَيْهِ اغْتِرَاضَهُ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ وَإِنْ قُلْنَا بِالثَّانِي الْخُ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا بِتَجَانُّسِ الْجَوَاهِرِ وَقَرَضْنَا أَنَّ خَاصِيَّةَ التُّحَاسِ سُلِّتَتْ وَحَصَلَ بِدَلِّهَا خَاصِيَّةُ الذَّهَبِ فَهَذَا ذَهَبٌ حَقِيقَةٌ وَلَا فَرْقٌ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ حُصُولِ الذَّهَبِ بِهَذَا الطَّرِيقِ وَحُصُولِهِ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِ وَهُوَ إِعْدَامُ التُّحَاسِ وَخَلْقُ الذَّهَبِ بِدَلِّهِ وَلَا غِشٌّ حَيْثُ قُلْنَا قُلْنَا قُلْنَا. □ فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيِ عِلْمِ الْكَيْمِيَاءِ. □ فَوَدَّ: (وَكَانَ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ الْوَاوِ. □ فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيِ الْعَمَلِ بِالْكَيْمِيَاءِ. □ فَوَدَّ: (فَالْوَجْهَ الْحُرْمَةُ) إِطْلَاقُ مَنْعِهِ عَلَى الْقَوْلِ بِالثَّانِي مَحَلُّ تَأَمُّلٍ عَلَى أَنَّ فِي النَّفْسِ شَيْئًا مِنْ إِطْلَاقِ تَحْرِيمِ الْعِلْمِ الْمُجَرَّدِ الْخَالِي عَنِ الْعَمَلِ وَأَنَّ قَرَضَ حُرْمَةَ الْعَمَلِ لَا شَتْمَالَهُ عَلَى نَحْوِ غِشٍّ لَا سِيَّمَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّ عِلْمَ ذَلِكَ لَا يَجْرُهُ إِلَى عَمَلِهِ وَكَانَ الْمُلْحَظُ فِيهِ أَيِ فِي إِطْلَاقِ الْمَنْعِ بِفَرَضِ تَسْلِيمِهِ حَسَمَ الْبَابِ بَصْرِيٌّ وَهَذَا مِثْلُ مَا مَرَّ عَنْ سَمِ مَبْنِيٍّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالثَّانِي ثَانِي الْإِغْتِيَارَيْنِ لَا ثَانِي الْقَوْلَيْنِ الْمَرْجُوحِ، وَقَدْ مَرَّ مَا فِيهِ وَعَلَى قَرَضِ إِرَادَتِهِ فَلَا اقْتِرَابَ مَا قَالَهُ الشَّارِحُ مِنْ إِطْلَاقِ حُرْمَةِ تَعَلُّمِهِ عَلَى الْقَوْلِ بِالثَّانِي؛ لِأَنَّ شَأْنَ عِلْمِهِ أَنْ يَكُونَ وَسِيلَةً لِنَحْوِ غِشٍّ وَلَوْ بِتَعْلِيمِهِ لِغَيْرِهِ.
 □ فَوَدَّ: (إِنْ بَاعَهُ) أَيِ بَعْدَ نَحْوِ صَبْغِهِ كُرْدِيٍّ. وَظَاهِرٌ أَنَّ الْبَيْعَ لَيْسَ بِقَيْدٍ فَمَثَلُهُ نَحْوُ الْهَبَةِ. □ فَوَدَّ: (لِمَنْ يَعْلَمُهُ) مِنَ الْإِعْلَامِ. □ فَوَدَّ: (جَارَ الْخُ) فِيهِ تَوَقُّفٌ؛ لِأَنَّ شَأْنَهُ أَنْ يَكُونَ وَسِيلَةً لِلْغِشِّ بِدَاوِلِ الْأَيْدِي.

□ فَوَدَّ: (وَإِنْ قُلْنَا بِالثَّانِي) فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا بِتَجَانُّسِ الْجَوَاهِرِ وَقَرَضْنَا أَنَّ خَاصِيَّةَ التُّحَاسِ سُلِّتَتْ وَحَصَلَ بِدَلِّهَا خَاصِيَّةُ الذَّهَبِ فَهَذَا ذَهَبٌ حَقِيقَةٌ وَلَا فَرْقٌ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ حُصُولِ الذَّهَبِ بِهَذَا الطَّرِيقِ وَحُصُولِهِ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِ وَهُوَ إِعْدَامُ التُّحَاسِ وَخَلْقُ الذَّهَبِ بِدَلِّهِ وَلَا غِشٌّ حَيْثُ قُلْنَا قُلْنَا قُلْنَا.

كَبَيْعِ الْعِنَبِ لِعَاصِرِ الْخَمْرِ وَتَحْيُلُ أَنْ الصَّبْغَ الَّذِي لَا يَنْكَشِفُ مُلْحَقٌ بِقَلْبِ الْأَعْيَانِ فَاسِدٌ لِقَوْلِهِمْ ضَابِطُ الْغَيْشِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ وَصْفٌ لَوْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ لَمْ يَرْغَبْ فِيهِ بِذَلِكَ الثَّمَنِ أَيْ وَلَا تَقْصِيرَ مِنَ الْمُشْتَرِي لِمَا يَأْتِي فِي زُجَاجَةٍ ظَنُّهَا جَوْهَرَةٌ وَهِيَ لَا تَقْصِيرُ إِذْ يُعْزَى الْأُطْلَافُ عَلَى حَقِيقَةِ ذَلِكَ الْمَصْبُوغِ، فَإِنْ قُلْتَ صَرَّحُوا بِكَرَاهَةِ ضَرْبِ مِثْلِ سِكَّةِ الْإِمَامِ، وَظَاهِرُهُ جُلُّ ضَرْبِ مَغْشُوشٍ غِشُّهُ بِقَدْرِ غَيْشٍ مُضْرُوبِ الْإِمَامِ قُلْتَ هَذَا الظَّاهِرُ مُتَّجَةً إِذْ لَا مَحْذُورَ حِينَئِذٍ حَيْثُ كَانَ يُسَاوِيهِ غِشًّا وَلِيُونَةً بِحَيْثُ لَا يَتَفَاوَتْ ثَمَنُهُمَا.

(و) إِلَّا (جِلْدُ نَجَسٍ بِالْمَوْتِ) خَرَجَ بِهِ جِلْدُ الْمُغْلُظِ (فَيَطْهَرُ بِدَبْغِهِ) وَانْدِبَاغِهِ وَآثَرُ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ (ظَاهِرُهُ) وَهُوَ مَا لاقاه الدُّبَاغُ (وَكَذَا بَاطِنُهُ) وَهُوَ مَا لَمْ يَلَاقِهِ مِنْ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ أَوْ مَا بَيْنَهُمَا (عَلَى الْمَشْهُورِ) لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ فِيهِ كَخَبَرِ «إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ.....»

□ فَوَدَّ: (كَبَيْعِ الْخَمْرِ الْخُ) رَاجِعٌ لِلْمَنْفَعِيِّ بِالْمِيمِ. □ فَوَدَّ: (فَاسِدُ الْخُ) قَدْ يَمْنَعُ الْفَسَادَ وَدَلَالَةً مَا اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَنْ تَصَوَّرَ تَجَانُّسَ الْجَوَاهِرِ وَأَنْسِلَابَ خَاصِّيَةِ الثُّحَاثِ وَحُصُولَ خَاصِّيَةِ الذَّهَبِ حَقِيقَةً رَغِبَ أَيْ فِي ذَلِكَ الْمَصْبُوغِ سَمَ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الصَّبْغِ سَلْبُ الْخَاصِّيَةِ وَانْقِلَابُهَا كَمَا هُوَ صَرِيحُ جَعْلِ الشَّارِحِ كُلًّا مِنَ الصَّبْغِ وَالْخُلْطِ مُقَابِلًا لِلْكَيْمِيَاءِ. □ فَوَدَّ: (وَمَا ظَاهِرُهُ جُلُّ الْخُ) قَدْ يُنَاقَشُ فِيهِ بَأَنَّ الْمُتَبَادَرَ الْمُتَمَاثِلَةَ مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ لَا مِنْ حَيْثُ الْمَادَّةُ قَالَهُ الْبَصْرِيُّ وَدَعَاوَاهُ التَّبَادُرُ الْمَذْكُورُ ظَاهِرُ الْمَنْعِ. □ فَوَدَّ: (حَيْثُ كَانَ يُسَاوِيهِ الْخُ) يَنْبَغِي وَيَأْمَنُ فِتْنَةُ ظُهُورِهِ.

□ فَوَدَّ (سَيِّ): (وَجِلْدُ الْخُ) أَيْ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ مَأْكُولٍ مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَوْلِ الْمُتَنِ (نَجَسَ) بِثَلَاثَةِ الْجِيمِ لَكِنْ الضَّمُّ قَلِيلٌ يُجِيرُ مِيَّ.

□ فَوَدَّ (سَيِّ): (بِالْمَوْتِ) أَيْ حَقِيقَةُ أَوْ حُكْمًا فَيَشْمَلُ مَا لَوْ سَلَخَ جِلْدُ حَيَوَانٍ وَهُوَ حَيٌّ عَ شِ وَحَفْنِي.

□ فَوَدَّ: (خَرَجَ بِهِ جِلْدُ الْمُغْلُظِ) أَيْ قَبْلَهُ لَا يَطْهَرُ بِالدُّبَاغِ؛ لِأَنَّ الْحَيَاةَ فِي إِفَادَةِ الطَّهَارَةِ أَبْلَغُ مِنَ الدَّبْغِ وَالْحَيَاةُ لَا تُفِيدُ طَهَارَتَهُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. □ فَوَدَّ: (وَانْدِبَاغِهِ) أَيْ وَلَوْ بِوُقُوعِهِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِإِلْقَاءِ رِيحٍ أَوْ تَحْوٍ ذَلِكَ أَوْ بِإِلْقَاءِ الدَّبْغِ عَلَيْهِ وَلَوْ بِتَحْوٍ رِيحٍ نَهَايَةُ وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ الْغَالِبُ) أَوْ الْمُرَادُ بِالدَّبْغِ الْحَاصِلُ بِالْمُضْدَرِّ بَصْرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (مَا لَاقَاه الدُّبَاغُ) أَيْ مِنَ الْوَجْهَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا.

□ فَوَدَّ (سَيِّ): (وَكَذَا بَاطِنُهُ) وَيُؤْخَذُ مِنَ طَهَارَةِ بَاطِنِهِ بِهِ أَنَّهُ لَوْ نُفِثَ الشَّعْرُ بَعْدَ دَبْغِهِ صَارَ مَوْضِعُهُ مُتَنَجِّسًا يَطْهَرُ بِغَسْلِهِ وَهُوَ كَذَلِكَ نَهَايَةُ وَمُغْنِي هَذَا ظَاهِرٌ فِيمَا إِذَا كَثُرَ الشَّعْرُ، وَأَمَّا الشَّعْرُ الْقَلِيلُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ فِي مَنَبَتِهِ بَعْدَ نَتْفِهِ الْخِلَافُ الْآتِي فِي نَفْسِهِ مِنَ الطَّهَارَةِ عِنْدَ الشَّارِحِ وَمَنْ وَاقَفَهُ وَالْعَفْوُ عِنْدَ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ. □ فَوَدَّ: (مِنْ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ الْخُ) الْوَجْهَ أَنْ يُقَالَ مِنْ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ وَمَا بَيْنَهُمَا أَوْ مِمَّا بَيْنَهُمَا فَلَيْتَمَّا لَمْ سَمَ، وَقَدْ يُجَابُ بَأَنَّ أَوْ لِمَنْعِ الْخُلُوفِ فَقَطْ. □ فَوَدَّ: (لِلْأَخْبَارِ) إِلَى قَوْلِهِ عُرْفًا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي

□ فَوَدَّ: (فَاسِدُ الْخُ) قَدْ يَمْنَعُ الْفَسَادَ وَدَلَالَةً مَا اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَيْهِ؛ أَنَّ مَنْ تَصَوَّرَ تَجَانُّسَ الْجَوَاهِرِ وَأَنْسِلَابَ خَاصِّيَةِ الثُّحَاثِ وَحُصُولَ خَاصِّيَةِ الذَّهَبِ حَقِيقَةً رَغِبَ. □ فَوَدَّ: (مِنْ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ) الْوَجْهَ أَنْ يُقَالَ مِنْ

فقد طَهَّرَ» ودَعَوَى أَنَّ الدِّبَاغَ لَا يَصِلُ لِباطِنِهِ مَمْنُوعَةً بَلْ يُصْلِحُهُ بِوَاسِطَةِ الرُّطُوبَةِ فَيَجُوزُ بَيْعُهُ
وَالصَّلَاةُ فِيهِ وَاسْتِعْمَالُهُ فِي الرُّطْبِ نَعَمْ يَحْزُمُ أَكْلُهُ مِنْ مَأْكُولٍ لَا تَنْقَالُهُ لَطَبْعِ الثِّيَابِ وَلَا يَطْهَرُ
شَعْرُهُ إِذْ لَا يَتَأَثَّرُ بِالدِّبَاغِ لَكِنْ يُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ غُرْفًا فَيَطْهَرُ حَقِيقَةً تَبَعًا كَذَنُ الْخَمْرِ وَاخْتَارَ
كَثِيرُونَ طَهَارَةَ جَمِيعِهِ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ قَسَمُوا الْفِرَاءَ وَهِيَ مِنْ دِبَاغِ الْمَجُوسِ وَذَبَحَهُمْ وَلَمْ
يُنْكِرْهُ أَحَدٌ بَلْ نَقَلَ جَمْعٌ أَنَّ الشَّافِعِيَّ رَجَعَ عَنْ تَنْجِيسِ شَعْرِ الْمَيْتَةِ وَضُوفِهَا وَيُجَابُ بِأَنَّ
الرُّجُوعَ لَمْ يَصْعَقْ وَالْاخْتِيَارَ لَمْ يَتَّضِحْ؛ لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ حَالٍ فَعَلِيَّةٌ مُحْتَمَلَةٌ ذَبَحَ الْمَجُوسِ مِنْ حَيْثُ
الْجِنْسُ وَهُوَ لَا يُؤَثِّرُ إِلَّا إِنْ شُوهِدَ فِي شَيْءٍ بِعَيْنِهِ فَعَلَى مُدَّعِي ذَلِكَ إِبْثَاتُهُ.....

إِلَّا قَوْلَهُ لَا تَنْقَالُهُ لَطَبْعِ الثِّيَابِ . □ قَوْلُهُ: (فَقَدْ طَهَّرَ) بِفَتْحِ الْهَاءِ وَضَمِّهَا بِجَيْرِمِيٍّ . □ قَوْلُهُ: (بِوَاسِطَةِ الرُّطُوبَةِ)
أَيِ الْمَوْجُودَةِ فِي الْجِلْدِ أَصَالَةً أَوْ بِوَاسِطَةِ الْمَاءِ الْمَضْبُوبِ عَلَيْهِ . □ قَوْلُهُ: (لَا تَنْقَالُهُ لَطَبْعِ الثِّيَابِ) هَذَا
التَّغْلِيلُ يَقْتَضِي حُزْمَةَ أَكْلِ جِلْدِ الْمَذَكَاةِ إِذَا دُبِغَ بِضَرْيٍ عِبَارَةٌ عَنْ شَرٍّ وَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ تَغْلِيلَ حَجٍّ أَنَّ جِلْدَ
الْمَذَكَاةِ إِذَا دُبِغَ يَحِلُّ أَكْلُهُ مَعَ أَنَّهُ انْتَقَلَ إِلَى طَبْعِ الثِّيَابِ وَلَا يَرُدُّ مِثْلَهُ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ مَ ر لِخُرُوجِ حَيَوَانِهِ
بِمَوْتِهِ عَنْ الْمَأْكُولِ أَه . وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ مَ ر لِخُرُوجِ حَيَوَانِهِ إِلَخْ خَرَجَ بِهِ جِلْدُ الْمَذَكِيِّ وَإِنْ كَانَ
مَذْبُوعًا فَلِأَنَّهُ يَجُوزُ أَكْلُهُ أَه . □ قَوْلُهُ: (فَيَطْهَرُ إِلَخْ) وَفَاقًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ، وَقَالَ الثَّهَابِيُّ وَالْمُعْنِيُّ أَنَّهُ نَجَسٌ
يُعْفَى عَنْهُ أَه . □ قَوْلُهُ: (تَبَعًا إِلَخْ) أَيِ لِلْمَسْقَةِ زِيَادِيٍّ . □ قَوْلُهُ: (كَذَنُ الْخَمْرِ) كَذَا قَالَ الشَّيْخُ وَهُوَ مَحَلُّ
وَقْفَةٍ إِذْ يُمَكِّنُ الْفَرْقُ بَيْنَ الشَّعْرِ وَالذَّنِّ بِأَنَّ الثَّانِيَّ مَحَلُّ ضَرُورَةٍ إِذْ لَوْلَا الْحُكْمُ بِطَهَارَتِهِ لَمْ يُمَكِّنْ طَهَارَةُ
خَلٍّ أَضْلًا بِخِلَافِ الشَّعْرِ لَا ضَرُورَةَ إِلَى الْقَوْلِ بِطَهَارَتِهِ لِإِمْكَانِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ لَا مِنْ جِهَةِ الشَّعْرِ نِهَائِيَّةً . قَالَ
ع ش قَوْلُهُ مَ ر مَحَلُّ ضَرُورَةٍ قَدْ تُمْنَعُ الضَّرُورَةُ بِأَنَّهُ يُقَالُ يُعْفَى عَنْ مُلَاقَاةِ الذَّنِّ لِلْخَلِّ مَعَ نَجَاسَةِ الذَّنِّ
لِلضَّرُورَةِ الْمَذْكُورَةِ وَلَا يَلْزَمُ مِنَ النِّجَاسَةِ التَّنَجِيسُ فَالْفَرْقُ حَيْثُ فِيهِ نَظَرٌ سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ أَه .

□ قَوْلُهُ: (طَهَارَةُ جَمِيعِهِ) أَيِ شَعْرِ الْمَذْبُوعِ وَإِنْ كَثُرَ . □ قَوْلُهُ: (وَهِيَ مِنْ دِبَاغِ الْمَجُوسِ) كَوْنُهَا مِنْ دِبَاغِهِمْ
لَا دَخَلَ لَهُ فَالْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ لِإِبْهَامِ ذِكْرِهِ بِضَرْيٍ وَفِيهِ نَظَرٌ . □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا إِلَخْ) أَيِ قِسْمَةِ الْفِرَاءِ
الْمَذْكُورَةِ . □ قَوْلُهُ: (فَعَلِيَّةٌ مُحْتَمَلَةٌ) صِفَةٌ وَاقِعَةٌ إِلَخْ . □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ لَا يُؤَثِّرُ) أَيِ ذَبْحِ الْمَجُوسِ إِلَخْ .

□ قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ شُوهِدَ إِلَخْ) يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَا ذَكَرُوهُ فِي مَسْأَلَةِ قِطْعَةِ لَحْمٍ وَجَدَتْ مَزْمِيَّةً فِي إِنْاءٍ أَوْ خِرْقَةٍ فِي
بَلَدٍ لَمْ يَغْلِبْ فِيهِ مُسْلِمُوهُ عَلَى مَجُوسِيهِ مِنْ نَجَاسَتِهَا وَفَرَّقَ شَيْخُ مَسَائِدِنَا الْخَطِيبُ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
وَالشَّعْرِ الْمَشْكُوكِ فِي انْتِفَافِهِ مِنْ مَأْكُولٍ بِأَنَّ الْأَضْلَ فِي الشَّعْرِ الطَّهَارَةُ وَفِي اللَّحْمِ عَدَمُ التَّذْكِيَةِ أَه . وَمِنْ
الْمَعْلُومِ أَنَّ الْجِلْدَ كَاللَّحْمِ؛ لِأَنَّ طَهَارَةَ كُلِّ مِنْهُمَا وَحِلُّ تَنَاوُلِهِ مُتَوَقَّفٌ عَلَى التَّذْكِيَةِ فَعِنْدَ الشَّكِّ فِيهَا
الْأَضْلُ عَدَمُهُ فَتَبَيَّنَ مَا فِي كَلَامِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي رَدِّ هَذَا الْإِخْتِيَارِ وَفِي مَسْأَلَةِ السُّنْجَابِ الْآتِيَةِ
بِضَرْيٍ وَتَقَدَّمَ عَنْ ع ش اعْتِمَادُ مَا قَالَهُ الشَّارِحُ فِي فِرَاءِ السُّنْجَابِ وَعَنْ سَمٍ وَغَيْرِهِ اعْتِمَادُ أَنَّ الْجِلْدَ
الْمَشْكُوكَ فِيهِ كَالشَّعْرِ الْمَشْكُوكِ فِيهِ فِي الطَّهَارَةِ لَا كَاللَّحْمِ فِي تَفْصِيلِهِ وَأَيْضًا أَنَّ الْخِلَافَ هُنَا فِي طَهَارَةِ
الْفِرَاءِ مِنْ حَيْثُ شَعْرُهَا، وَأَمَّا جِلْدُهَا فَطَاهِرٌ بِالدِّبَاغِ بِلَا خِلَافٍ . □ قَوْلُهُ: (فَعَلَى مُدَّعِي ذَلِكَ إِلَخْ) الْمُبَادَرُ
أَنَّ الْإِشَارَةَ لِلْمُشَاهَدَةِ فَعَلِيَّةٌ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ الْعَمَلُ بِهِ بَدَلُ إِبْثَاتِهِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهَا لِلْمُخْتَارِ الْمُتَقَدِّمِ .

ومن ثمَّ عَلِمَ ضَعْفُ ما مَالَ إِلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ وَإِنْ أَلْفَ فِيهِ بَعْضُهُمْ مِنْ مَنَعَ الصَّلَاةَ فِي فِرَاءِ السَّنَجَابِ لِأَنَّهُ لَا يُذْبَحُ ذَبْحًا صَحِيحًا بَلِ الصَّوَابُ جُلُّهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يُعْلَمْ فِي شَيْءٍ بِعَيْنِهِ مُطْلَقًا فَهُوَ مِنْ بَابِ مَا غَلَبَ تَنَجُّسُهُ يُرْجَعُ لِأَصْلِهِ وَكَذَا يُقَالُ فِي نِظَائِرِ ذَلِكَ كَالجُبْنِ الشَّامِيِّ الْمُشْتَهَرِ عَمَلُهُ بِإِنْفَحَةِ الْخَنْزِيرِ، وَقَدْ «جَاءَهُ ۞ جُبْنَةً مِنْ عِنْدِهِمْ فَأَكَلَ مِنْهَا وَلَمْ يَسْأَلْ عَنْ ذَلِكَ» (وَالدَّبْعُ نَزْعُ قُضُولِهِ) أَيِ هُوَ حَقِيقَتُهُ أَوْ الْمَقْصُودُ مِنْهُ وَالْإِنْدِبَاغُ انْتِزَاعُهَا وَهُوَ مَا يُعْقَنُ مِنْ نَحْوِ لَحْمٍ وَدَمٍ (بِحَرْفَيْهِ) وَهُوَ مَا يَلْدَغُ اللِّسَانَ بِحِرَافَتِهِ كَقَرْظٍ وَشَبٍّ بِالمَوْحِدَةِ وَشَتٍّ بِالمُثَلَّثَةِ وَذَرْقٍ طَيْرٍ لِلْخَبِيرِ الْحَسَنِ يُطَهَّرُهَا أَيِ المِثَّةُ المَاءُ وَالْقَرْظُ وَضَابِطُ نَزْعِهَا مِنْهُ أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ لَوْ نُقِعَ فِي المَاءِ لَمْ يَغْدُ إِلَيْهِ النَّشْنُ وَهُوَ مُرَادٌ مِنْ عَبَّرَ بِالْفَسَادِ أَوْ هُوَ أَعْمٌ لِيَشْمَلَ نَحْوَ شِدَّةٍ تَصْلُبُهُ وَشُرْعَةٌ بِلَايَةٍ لَكِنْ فِي إِطْلَاقِ ذَلِكَ نَظَرٌ. وَالَّذِي يُتَّجَهُ أَنَّ مَا عَدَا النَّشْنَ إِنْ قَالَ خَبِيرَانِ إِنَّهُ لِفَسَادٍ الدَّبْعُ ضَرٌّ وَلَا فَلَ؛ لِأَنَّا نَجِدُ مَا اتَّفَقَ عَلَى إِثْقَانِ دَبْعِهِ يَتَأَثَّرُ بِالمَاءِ فَلَا يَنْبَغِي النَّظَرُ لِلمُطْلَقِ التَّأَثُّرِ

فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ لِأَجْلِ عَدَمِ تَأَثُّرِ ذَلِكَ. فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَا يُذْبَحُ الْخُ) عِلَّةٌ لِلْمَنَعِ. فَوَدَّ: (بَلِ الصَّوَابُ الْخُ) اعْتَمَدَ شَيْءٌ وَأَقْرَهُ الْبُجَيْرِيُّ. فَوَدَّ: (لِأَنَّ ذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ وَجُودِ ذَبْحٍ صَحِيحٍ. فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ أَصْلًا. فَوَدَّ: (فَهُوَ) أَيِ جِلْدُ السَّنَجَابِ الْمَعْمُولُ قُرُوءَةً. فَوَدَّ: (مِنْ بَابِ الْخُ) قَدْ مَرَّ عَنِ الْبُضْرِيِّ مَنَعُهُ. فَوَدَّ: (كَالْجُبْنِ الشَّامِيِّ الْخُ) فِي جَعْلِ الْجُبْنِ نَظِيرًا تَأَمَّلْ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ وَهُوَ اللَّبْنُ طَاهِرٌ وَشَكٌّ فِي تَنَجُّسِهِ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ وَإِنْ فُرِضَ غَالِبًا قَالَهُ الْبُضْرِيُّ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ بَعْضَ أَصْلِهِ الْإِنْفَحَةُ التَّجَسُّةُ كَمَا أَشَارَ الشَّارِحُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ الْمُشْتَهَرُ الْخُ. فَوَدَّ: (كَالْجُبْنِ الشَّامِيِّ الْخُ) أَيِ وَالسُّكَّرُ الْإِفْرَنْجِيُّ الْمُشْتَهَرُ تَصْفِيَّتُهُ بِدَمِ الْخَنْزِيرِ وَالْأَدْوِيَّةُ الْإِفْرَنْجِيَّةُ الْمُشْتَهَرُ تَزْيِينُهَا بِالْعِزْقِيَّةِ. فَوَدَّ: (وَقَدْ جَاءَهُ ۞ جُبْنَةً الْخُ) فِي الْإِسْتِدْلَالِ بِهَذَا شَيْءٌ لِاحْتِمَالِ أَنْ أَكَلَهُ مِنْهَا لِطَهَارَةِ الْخَنْزِيرِ إِذْ لَيْسَ لَنَا دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى نَجَاسَتِهِ كَمَا قَالَهُ التَّوَوِيُّ سَمَ. وَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ الْكَلَامُ هُنَا فِي إِنْفَحَةِ الْخَنْزِيرِ الثَّابِتِ نَجَاسَةً لِحِمِّهِ بِالتَّصُّ لَا فِي حَيِّهِ الَّذِي كَلَامُ التَّوَوِيِّ مَفْرُوضٌ فِيهِ. فَوَدَّ: (هُوَ) أَيِ التَّنْزُعِ (حَقِيقَتُهُ) أَيِ الدَّبْعِ. فَوَدَّ: (وَهِيَ) إِلَى قَوْلِ الْمَشْنِ وَلَا يَجِبُ فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ هُوَ أَعْمٌ إِلَى الْمَشْنِ.

فَوَدَّ (الشَّيْءُ): (بِحَرْفَيْهِ) بِكُسْرِ الحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (كَقَرْظٍ الْخُ) أَيِ وَعَقَصٍ وَقُشُورِ الرُّمَّانِ مُغْنِي. فَوَدَّ: (وَشَبٍّ بِالمَوْحِدَةِ) هُوَ مِنْ جَوَاهِرِ الْأَرْضِ مَعْرُوفٌ يُشَبُّ الرَّزَاجُ يُذْبَعُ بِهِ وَقَوْلُهُ وَشَتٍّ الْخُ هُوَ شَجَرٌ مُرُّ الطَّعْمِ طَيِّبُ الرِّيحِ يُذْبَعُ بِهِ أَيْضًا مُغْنِي وَرَشِيدِي. فَوَدَّ: (وَذَرْقٍ طَيْرٍ) أَيِ وَزِيلِ نِهَايَةٍ. فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ التَّنْزُعِ. فَوَدَّ: (أَوْ هُوَ الْخُ) أَيِ الْفَسَادِ رَشِيدِي. فَوَدَّ: (وَشُرْعَةٌ بِلَايَةٍ) بِكُسْرِ البَاءِ مَعَ الْقُضْرِ أَوْ بِفَتْحِهَا مَعَ الْمَدِّعِ ش. فَوَدَّ: (لَكِنْ إِطْلَاقَ ذَلِكَ) أَيِ الْفَسَادِ الْأَعْمَ. فَوَدَّ: (أَنَّ مَا عَدَا التَّنِينَ الْخُ) أَيِ أَمَّا التَّنِينَ فَيَضُرُّ مُطْلَقًا ش.

أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ وَمَا بَيْنَهُمَا أَوْ مِمَّا بَيْنَهُمَا فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوَدَّ: (وَقَدْ جَاءَهُ ۞ جُبْنَةً الْخُ) فِي الْإِسْتِدْلَالِ بِهَذَا شَيْءٌ لِاحْتِمَالِ أَنْ أَكَلَهُ مِنْهَا لِطَهَارَةِ الْخَنْزِيرِ إِذْ لَيْسَ لَنَا دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى نَجَاسَتِهِ كَمَا قَالَهُ التَّوَوِيُّ.

به بل لِتَأْتِرْ يَدُلُّ عَلَى فسادِ الدَبِغِ (لا شَمْسٍ وَثَرَابٍ) وَمُلَحْ وَإِنْ جَفَّ وَطَابَ رِيحُهُ لِأَنَّهَا لَمْ تَزَلْ لِعَوْدِ غُفَوْنَتِهِ بِنَقْعِهِ فِي الْمَاءِ (وَلَا يَجِبُ الْمَاءُ) وَفِي نُسْخَةِ مَاءٍ (فِي أَثْنَائِهِ) أَيِ الدَبِغِ (فِي الْأَصْح) لِأَنَّهُ إِحَالَةٌ لَا إِزَالَةٌ وَالْمَقْصُودُ يَحْصُلُ بِرَطْبٍ غَيْرِهِ، وَذَكَرَ الْمَاءَ فِي الْخَبَرِ السَّابِقِ شَرْطًا لِحُصُولِ الطَّهَارَةِ الْكَامِلَةِ لَا لِأَصْلِهَا بِدَلِيلِ حَذْفِهِ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ (وَالْمَدْبُوعُ كَثُوبٌ نَجِسٌ) أَيِ مُتَنَجِّسٌ لِمُلَاقَاتِهِ لِلدُّبَاغِ النَّجِسِ أَوْ الَّذِي تَنْجَسُ بِهِ قَبْلَ طَهْرِ عَيْنِهِ فَيَجِبُ غَسْلُهُ بِمَاءٍ طَهُورٍ مَعَ التَّزْيِينِ وَالتَّسْبِيحِ إِنْ أَصَابَهُ مُغْلَظٌ وَإِنْ سَبَّحَ وَتَرَبَّ قَبْلَ الدَبِغِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يَقْبَلُ الطَّهَارَةَ.

□ قَوْلُهُ: (وَإِنْ جَفَّ وَطَابَ إلَخْ) فَلَوْ مُلَحَ ثُمَّ نُقِعَ فِي الْمَاءِ فَلَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ نَتْنٌ وَلَا غَيْرُهُ مِمَّا مَرَّ يَتَّبِعِي أَنْ يَطْهَرُ فِيمَا يَظْهَرُ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ بَصْرِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا إلَخْ) أَيِ الْفُضُولِ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (أَيِ الدَبِغِ) إِلَى قَوْلِهِ مَعَ التَّزْيِينِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ بِدَلِيلِ إِلَى الْمَتْنِ وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ شَرْطًا إِلَى الْمَتْنِ. □ قَوْلُ (السِّي: (وَلَا يَجِبُ الْمَاءُ إلَخْ) وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَوْ كَانَ كُلُّ مِنَ الْجِلْدِ وَالْدَّبَاغِ جَافًا فَلَا بُدَّ مِنْ مَائِهِ لِيَتَأْتَرَ الْجِلْدُ بِوَاسِطَتِهِ بِالدَّبَاغِ سَمٍ وَنِهَايَةٍ. □ قَوْلُهُ: (لَا إِزَالَةٌ) وَلِهَذَا جَازَ بِالتَّجَسُّسِ الْمُحْصَلِ لِذَلِكَ نِهَايَةً. □ قَوْلُهُ: (شَرْطُ إلَخْ) أَوْ مَحْمُولٌ عَلَى التَّدْبِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (بِدَلِيلِ حَذْفِهِ إلَخْ) فِيهِ نَظَرٌ سَمِ أَيِ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ حَمْلُ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ لَا الْعَكْسَ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ الَّذِي تَنْجَسُ بِهِ) أَيِ الدَّبِغِ الَّذِي تَنْجَسُ بِالْجِلْدِ. □ قَوْلُهُ: (فَيَجِبُ غَسْلُهُ) أَيِ مَا لَقَاهُ الدُّبَاغُ مِنْهُ دُونَ مَا لَمْ يَلَاقِهِ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ سَبَبَ وَجُوبِ الْغَسْلِ مُلَاقَاةُ التَّجَسُّسِ أَوْ الَّذِي تَنْجَسُ بِهِ كَمَا ذَكَرَهُ وَهَذَا مُتَنَفِّذٌ فِيمَا لَمْ يَلَاقِهِ الدُّبَاغُ مِنَ الْوَجْهِ الْآخِرِ وَسَرِيَانِ التَّجَاسَةِ لَا نَقُولُ بِهِ عَلَى الصَّحِيحِ فَلْيُحَرِّزْ فَإِنَّ عَمَّ الدُّبَاغِ الْوَجْهَيْنِ وَجَبَ غَسْلُهُمَا وَهُوَ ظَاهِرٌ سَمِ وَجَزَمَ الشُّوْبَرِيُّ بِمَا اسْتَظْهَرَهُ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ سَبَّحَ وَتَرَبَّ إلَخْ) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ مَا وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهُ وَهُوَ مَا لَوْ بَالَ كَلْبٌ عَلَى عَظْمٍ مَيْتَةٍ غَيْرِ الْمُغْلَظِ فَغَسَلَ سَبْعًا إِحْدَاهَا بِثَرَابٍ فَهَلْ يَطْهَرُ مِنْ حَيْثُ التَّجَاسَةُ

□ قَوْلُهُ: (وَلَا يَجِبُ الْمَاءُ) وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَوْ كَانَ كُلُّ مِنَ الْجِلْدِ وَالْدَّبَاغِ جَافًا فَلَا بُدَّ مِنْ مَائِهِ لِيَتَأْتَرَ الْجِلْدُ بِوَاسِطَتِهِ بِالدَّبَاغِ. □ قَوْلُهُ: (بِدَلِيلِ حَذْفِهِ إلَخْ) فِيهِ نَظَرٌ. □ قَوْلُهُ: (لِمُلَاقَاتِهِ لِلدُّبَاغِ التَّجَسُّسِ إلَخْ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ غَسْلُ مَا لَقِيَ الدُّبَاغَ فَلَا يَجِبُ غَسْلُ الْوَجْهِ الَّذِي لَمْ يَلَاقِهِ الدُّبَاغَ لِانْتِفَاءِ سَبَبِ الْغَسْلِ وَهُوَ مُلَاقَاةُ مَا ذَكَرَ وَسَرِيَانِ التَّجَاسَةِ لَا نَقُولُ بِهِ عَلَى الصَّحِيحِ وَعَلَى هَذَا فَلَوْ كَانَ فِي الْوَجْهِ الْآخِرِ الَّذِي لَمْ يُلَاقِ شَعْرٌ وَحَكْمُنَا بِتَجَاسَتِهِ ثُمَّ نَتَفَهُ لَمْ يَجِبْ غَسْلُ مَا ظَهَرَ مِنْ مَوْضِعِ نَبَاتِهِ كَمَا لَوْ شَقَّ الْجِلْدُ بِحَيْثُ ظَهَرَ مَا بَيَّنَّ الْوَجْهَيْنِ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ نَعَمْ إِنْ حَصَلَ فِي مَنَابِتِ الشَّعْرِ رُطُوبَةٌ اتَّصَلَتْ بِمَنَابِتِهِ وَمَا اتَّصَلَتْ بِهَا مِنَ النَّبَاتِ فِيهَا مِنَ الشَّعْرِ أَتَتْهُ وَجُوبُ غَسْلِ مَا ظَهَرَ مِنْ مَوْضِعِ نَبَاتِهِ بَلْ نَتَفَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

□ قَوْلُهُ: (فَيَجِبُ غَسْلُهُ) أَيِ مَا لَقَاهُ الدُّبَاغُ مِنْهُ دُونَ مَا لَمْ يَلَاقِهِ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ سَبَبَ وَجُوبِ الْغَسْلِ مُلَاقَاةُ الدُّبَاغِ التَّجَسُّسِ أَوْ الَّذِي تَنْجَسُ بِهِ كَمَا ذَكَرَهُ وَهَذَا مُتَنَفِّذٌ فِيمَا لَمْ يَلَاقِهِ الدُّبَاغُ مِنَ الْوَجْهِ الْآخِرِ وَسَرِيَانِ التَّجَاسَةِ لَا نَقُولُ بِهِ عَلَى الصَّحِيحِ فَلْيُحَرِّزْ فَإِنَّ عَمَّ الدُّبَاغِ الْوَجْهَيْنِ وَجَبَ غَسْلُهُمَا وَهُوَ ظَاهِرٌ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ سَبَّحَ وَتَرَبَّ إلَخْ) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ مَا وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهُ وَهُوَ مَا لَوْ بَالَ كَلْبٌ عَلَى عَظْمٍ مَيْتَةٍ غَيْرِ

(وما نجس) ولو من صديد ما عدا التراب إذ لا معنى لتثريبه (بملاقاة) المفاعلة هنا غير مرادة كعاقبت اللص (شيء).....

المُعْلَظَةُ حَتَّى لو أَصَابَ ثَوْبًا رَطْبًا مَثَلًا بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَخْتَجِ لِتَسْبِيحِ الْجَوَابِ لَا يَطْهَرُ أَخْذًا مِمَّا ذُكِرَ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَسْبِيحِ ذَلِكَ الثَّوْبِ سَمٍ وَفِي عِشْرِينَ نَقْلَ كَلَامِ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ مَا نَصَّهُ فِيهِ مَا مَرَّ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَمِثْلُهُ غَيْرُ الْأَدَمِيِّ إِنْ أَحَدٍ مِنْ أَنْ الْأَقْرَبَ مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مِنَ الطَّهَارَةِ مِنْ حَيْثُ النَّجَاسَةُ الْمُعْلَظَةُ .

❏ قول (س): (وما نجس إلخ) اعلم أن النجاسة إما مغلظة أو مخففة أو متوسطة، وقد ذكرها المصنف على الترتيب فبدأ بأولها فقال وما نجس إلخ مغني ونهاية قول المتن (نجس) بالضم والكسر كما في مضباح القرطبي ع ش وتقدم عن البجيرمي أنه بثليث الجيم . ❏ قوله: (ولو من صديد) إلى قوله كما اقتضاه في النهاية وإلى قوله ويوجه في المغني إلا قوله المفاعلة إلى المتن . ❏ قوله: (ولو من صديد) أي معص الكلب من صديد نهية ومغني . ❏ قوله: (ما عدا التراب) لو أصاب هذا التراب شيئاً آخر كبذن أو ثوب فهل يحتاج في تطهير ذلك الشيء إلى التثريب أو لا أفنى شيخنا م ر أولاً بالثاني وثانياً بالأول فهو المعتمد عنده أي وعند ولده م ر لأنه رجوع عن الإفتاء الأول سم . واغتمده أيضاً الشارح في شرحي العباب والإرشاد وجرى عليه سم في شرح مختصر أبي شجاع وقال الزيداني الأقرب الثاني أي عدم الاحتياج إلى التثريب كما اغتمده شيخنا الطندناوي اه وعول عليه الخطيب كزدي . قوله: (واغتمده الشارح إلخ) أي وهو قضية قوله هنا أو متنجس ويأتي عن ع ش عن سم ما يصرح بذلك .

❏ قوله: (إذ لا معنى لتثريبه) يؤخذ منه أنه لا فرق بين التراب المستعمل وغيره فلا يجب تثريبه مطلقاً بخلاف الأرض الحجرية والرمليّة التي لا غبار فيها فلا بد من تثريبها نهية، وقد يقال قياسه عدم الفرق أيضاً بين الطاهر والتجس سم قال ع ش ولا يصير التراب مستعملًا بذلك ؛ لأنه لم يطهر شيئاً وإنما سقط استعمال التراب فيه للعلّة المذكورة ثم ظاهر قوله م ر بخلاف الأرض الحجرية أنه إذا بال كلب على حجر عليه ثراب ووصل بوله إلى الحجر لا يحتاج في تطهير الحجر إلى تثريب وقياس ما

المُعْلَظُ فَعَمِلَ سَبْعًا إِحْدَاهَا بِثَرَابٍ فَهَلْ يَطْهَرُ مِنْ حَيْثُ النَّجَاسَةُ الْمُعْلَظَةُ حَتَّى لو أَصَابَ ثَوْبًا رَطْبًا مَثَلًا بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَخْتَجِ لِتَسْبِيحِ الْجَوَابِ لَا يَطْهَرُ أَخْذًا مِمَّا ذُكِرَ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَسْبِيحِ ذَلِكَ الثَّوْبِ . ❏ قوله: (ما عدا التراب) لو أصاب هذا التراب شيئاً آخر كبذن أو ثوب فهل يحتاج في تطهير ذلك الشيء إلى التثريب أخذًا من الإفتصار على استثناء التراب والاستثناء معيار العموم أو لا أخذًا من أن حكم المُنْقَلِ إِلَيْهِ حُكْمُ الْمُتَقَلِّ عَنْهُ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَوَّلًا بِالثَّانِي وَثَانِيًا بِالأَوَّلِ فَهَوَ الْمُعْتَمَدُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ رُجُوعٌ عَنِ الْإِفْتَاءِ الْأَوَّلِ وَقَوْلُهُ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِتَثْرِيْبِهِ قَالَ م ر فِي شَرْحِهِ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الطَّهْوَرِ وَالْمُسْتَعْمَلِ انْتَهَى ، وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسُهُ عَدَمُ الْفَرْقِ أَيْضًا بَيْنَ الطَّاهِرِ وَالتَّجَسِّسِ فَلْيَتَأَمَّلْ .

غير داخل ماء كثير كما اقتضاه كلام المجموع لكن ظاهر كلام التحقيق أنه لا فرق ويؤجّه بأن الكثير بمجرّده لا يطهر المغلظ فلا يمنعه ابتداءً وكان هذا هو وجه اعتماد الأذرع وغيره للثاني ولم يُنظر والتصريح للإمام وغيره بالأول؛ لأنه مبني على قول الإمام ومن تبعه بطهارة

قاله سم فيما لو تطاير من الأرض الترابية شيء على ثوب أنه لا بد في تطهير الثوب إن أصابته رطوبة من الثراب من غسل الرطوبة التي أصابته وتثريبه أنه لا بد في تطهير الحجر المذكور من الثراب وهو مقتضى التعليل بأنه لا معنى لثريب الثراب ونقل بالدرس عن سم على البهجة ما يصرّح بذلك اهـ.

¶ قوله: (غير داخل ماء كثير) وفاقاً للنهاية والمغني كما يأتي قال سم توهّم بعضهم من ذلك صحة الصلاة مع مس الداخل في الماء الكثير وهو خطأ لأنه ماس للنجاسة قطعاً وغاية الأمر أن مصاحبة الماء الكثير مانعة من التنجيس ومس النجاسة في الصلاة مبطل لها وإن لم يتجس كما لو مس نجاسة جافة وتوهّم بعض الطلبة منه أيضاً أنه لو مس فرجه الداخل في الماء الكثير لم يتقض وضوءه وهو خطأ؛ لأنه ماس قطعاً اهـ. وقوله: مانعة من التنجيس إلخ أي إذا حال الماء بينهما بخلاف ما إذا مس الكلب بيده مثلاً وتحامل عليه بحيث لم يصير بينهما إلا مجرد البلل فإنه يتجس كما يأتي عنه وعن ع ش ما يصرّح به فلا فرق بين المتنجس ومبطل الصلاة خلافاً لما يوهّمه صنيعة. ¶ قوله: (كما اقتضاه كلام المجموع) هو المعتمد سم عبارة المغني ولو كان في إناء ماء كثير قول في نحو الكلب ولم يتقض بولوجه عن قلّتين لم يتجس الماء ولا الإناء إن لم يكن أصاب جرمه الذي لم يصله الماء مع رطوبة أحدهما قاله في المجموع وقضيته أنه لو أصاب ما وصله الماء مما هو فيه لم يتجس وتكون كثرة الماء مانعة من تنجيسه وبه صرح الإمام وغيره وهو مقيّد لمفهوم قول التحقيق لم يتجس الإناء إن لم يصب جرمه ولو وقع في إناء فيه ماء قليل ثم كثر حتى بلغ قلّتين طهر الماء دون الإناء كما نقله البغوي في تهذيبه عن ابن الحداد وأقره وجزم به جمع وصحّح الإمام طهارته؛ لأنه صار إلى حالة لو كان عليها حالة الولوج لم يتجس وتبعه ابن عبد السلام والذميري والأول أوجه اهـ. وفي النهاية ما يوافقه. قال ع ش قوله مانعة من تنجيسه إلخ ومثله ما لو لاقى بدنه شيئاً من الكلب في ماء كثير فإنه لا يتجس؛ لأن ما لاقاه من البلل المتصل بالكلب بعض الماء الكثير بخلاف ما لو أمسكه بيده وتحامل عليه بحيث لم يصير بينه وبين رجله إلا مجرد البلل فإنه يتجس؛ لأن الماء الملاقي ليدّه الآن نجس وكتحامله عليه بيده ما لو علمنا تحامل الكلب على محل وقوفه كالحوض بحيث لا يصير بين رجله ومقرّه حائل من الماء اهـ. ¶ قوله: (للثاني) وعلى الأول فيتجسّه تقييده بما إذا عد الماء حائلاً بخلاف ما لو قبض بيده على رجل

¶ قوله: (غير داخل ماء كثير) توهّم بعضهم من ذلك صحة الصلاة مع مس الداخل في الماء الكثير وهو خطأ؛ لأنه ماس للنجاسة قطعاً وغاية الأمر أن مصاحبة الماء الكثير مانعة من التنجيس ومس النجاسة في الصلاة مبطل لها وإن لم يتجس كما لو مس نجاسة جافة وتوهّم بعض الطلبة منه أيضاً أنه لو مس فرجه الداخل في الماء الكثير لا يتقض وضوءه وهو خطأ لأنه ماس قطعاً. ¶ قوله: (كما اقتضاه كلام المجموع) هو المعتمد. ¶ قوله: (للثاني) وعلى الأول فيتجسّه تقييده بما إذا عد الماء حائلاً بخلاف ما لو

الإناء تبعاً في الصورة الآتية قريباً مع بيان ضعفه ولو وصل شيء من مغلّظ وراء ما يجب غسله من الفرج فهل يُتَجَسَّسُ فيه فيتنجس ما وصل إليه كذكر المجاميع أو لا؛ لأن الباطن لا يُتَجَسَّسُ ما

الكلب داخل الماء شديداً بحيث لا يبقى بينتها وبينه ماء فإنه لا يتجه إلا التنجيس سم وتقدّم عن ش مثله. **قوله:** (في الصورة الآتية) أي أنفاً فيما إذا طهر الماء الكثير بزوال التغير والقليل بالمكاثرة. **قوله:** (ولو وصل شيء إلخ).

(فرغ) حمام غسل داخله كلب ولم يمهّد تطهيره واستمرّ الناس على دخوله والاعتسال فيه مدة طويلة وانتشرت النجاسة إلى حوض الحمام وفوطه ونحو ذلك فما يُثَقَّنُ إصابته شيء له من ذلك فتجسّس وإلا فطاهر؛ لأننا لا نتجسّس بالشكّ ويظهر الحمام المذكور بمرور الماء عليه سبع مرّات إحداهنّ بطفلٍ وما يغتسل به فيه؛ لأن الطفل يحصل به التثريب كما صرح به جماعة ولو مضت مدة يُحْتَمَلُ أنه مرّ عليه ذلك ولو بواسطة الطين الذي في نعال داخله لم يُحْكَمْ بنجاسته كما في الهرة إذا أكلت نجاسةً وغابت غيبة يُحْتَمَلُ طهارةً فيها خطيب ونهاية وقوله ما لم يُحْكَمْ بنجاسته أي نجاسة داخله مع بقاء الحمام على نجاسته ع ش ورشيدني وشيخنا ومدابغي. **قوله:** (وراء ما يجب غسله إلخ) ولو أكل لحم كلب لم يجب تسبيغ دبره من خروجه خطيب زائد النهاية وإن خرج بعينه قبل استحالته فيما يظهر وأثنى به البلقيني؛ لأن الباطن مُحِيلٌ اه قال ع ش خرج باللحم العظم فيجب التسبيغ بخروجه من الدبر ولو على غير صورته ويتبغى أن مثل اللحم العظم الرقيق الذي يؤكل عادة معه ولا عبرة بما تنجس به وقال شيخنا الزيادي بخلاف ما لو تقاياه أي اللحم فإنه يجب عليه تسبيغ فيه مع التثريب اه ومفهومه أنه لا يجب التثريب من القني إذا استحال، وهو ظاهر وما أفاده كلام شيخنا الزيادي من وجوب التسبيغ إذا خرج من فيه يُفْهَمُ قول الشارح م لم يجب تسبيغ دبره إلخ حيث قيّد بالخروج من الدبر وقوله مُحِيلٌ أي من شأنه الإحالة اه. ويأتي في الشارح قبل قول المتن وما نجس بغيرهما إلخ خلاف ما مرّ عن الخطيب والنهاية. **قوله:** (فيتنجس ما وصل إليه إلخ) أما أضلّ تنجيس ما وصل إليه فلا يتبغى التوقّف

قبض بيده على رجل الكلب داخل الماء شديداً بحيث لا يبقى بينتها وبينه ماء فإنه لا يتجه إلا التنجيس. **قوله:** (فيتنجس ما وصل إليه كذكر المجاميع) أقول: أما أضلّ تنجيس ما وصل إليه فلا يتبغى التوقّف فيه؛ لأن ذلك المغلّظ الواصل ما ذكر باقي على نجاسته وملاقاة الظاهر كذكر المجاميع للنجاسة في الباطن يقتضي التنجيس وليس كلامه في أضلّ التنجيس بدليل قوله فعلى الثاني إلخ. وأما تنجسه بتنجيس المغلّظ فقد يدلّ على نفيه أنه لو أكل مغلّظاً ثم خرج منه لم يجب تسبيغ المخرج، وقد يقال ذاك إذا وصل لمحلّ الإحالة وهي المعدة فليُتَأَمَّلَ لا يقال يدلّ على نفي أضلّ التنجيس أيضاً طهارة الإنفحة وإن كان ما شربته السخلة لبناً نجساً؛ لأن الجوف مُحِيلٌ مُطَهِّرٌ لأننا نقول الجوف لا يُحِيلُ التجسّس إلى الطهارة مطلقاً بدليل ما لو شرب بول مغلّظ ثم خرج منه ولوّث المخرج فإنه لا بدّ من غسله كما سيأتي وبذلك نجاسة القني وإن لم يتغير فإذا صار القني نجساً بوضوئه الباطن مع طهارة أضله

لأفاه كُلُّ مُحْتَمَلٍ فعلى الثاني يُسْتَتَنَى هذا من المثني (من نحو بَدَنٍ) أو عرق (كَلْبٍ) وإن تعدَّدَ أو مُتَنَجِّسٌ به (غُسِلَ سَبْعًا) فيه ردٌّ على من أوردَ عليه تنجُّسَ ماءٍ كثيرٍ بِنَحْوِ بَوْلِهِ فَإِنَّهُ يَطْهَرُ

فيه ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْمُعْلَظَ الْوَاصِلَ إِلَى مَا ذُكِرَ بَاقٍ عَلَى نَجَاسَتِهِ ومُلاقاةُ الظَّاهِرِ كَذَكَرِ الْمُجَامِعِ لِلنَّجَاسَةِ فِي الْبَاطِنِ يَفْتَضِي التَّنَجِّسَ وَلَيْسَ كَلَامُهُ فِي أَصْلِ التَّنَجِّسِ بِدَلِيلٍ قَوْلُهُ فَعَلَى الثَّانِي إلخ ، وَأَمَّا تَنَجِّسُهُ تَنَجِّسَ الْمُعْلَظِ فَقَدْ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِهِ أَنَّهُ لَوْ أَكَلَ مُعْلَظًا ثُمَّ خَرَجَ مِنْهُ لَمْ يَجِبْ تَسْبِيعُ الْمَخْرَجِ ، وَقَدْ يُقَالُ ذَاكَ إِذَا وَصَلَ لِمَحَلِّ الْإِحَالَةِ وَهُوَ الْمِعْدَةُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ وَقَوْلُهُ وَقَدْ يُقَالُ إلخ هَذَا قِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي الْقِيَمِ .

☐ قَوْلُهُ : (فَعَلَى الثَّانِي إلخ) قَدْ يُقَالُ بَلْ وَعَلَى الْأَوَّلِ لَا بُدَّ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ ؛ لِأَنَّا وَإِنْ قُلْنَا بِالتَّنَجِّسِ لَا نَقُولُ بِوُجُوبِ تَطْهِيرِ الْمُتَلَقِّي لِلْمُعْلَظِ بَلِ الْمُتَلَقِّي لِلْمُتَلَقِّي ، بَلْ قَدْ يُقَالُ لَا يَتِمُّ الْإِسْتِثْنَاءُ إِلَّا عَلَى الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ الْمَوْضُوعَ مَا نَجَسَ وَعَلَى الثَّانِي مَا نَحْنُ فِيهِ لَيْسَ مِنْ أَفْرَادِ الْمَوْضُوعِ نَعَمْ لَوْ كَانَ الْحُكْمُ كُلَّمَا لَاقَى فَهُوَ نَجَسٌ لَا حَتِيجَ إِلَيْهِ عَلَى الثَّانِي وَبِمَا تَقَرَّرَ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ بَلْ لَا وَجْهَ لِقَوْلِهِ إِنَّمَا غَيْرُ دَاخِلٍ مَاءٍ كَثِيرٍ إلخ فَتَأَمَّلْ بَصْرِيَّ وَقَوْلُهُ لَا نَقُولُ إلخ لَا يَنْسَجِمُ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ هُنَا فَيَتَنَجَّسُ وَقَوْلُهُ الْآتِي أَوْ مُتَنَجَّسٌ بِهِ وَقَوْلُهُ بِوُجُوبِ تَطْهِيرِ الْمُتَلَقِّي لِلْمُعْلَظِ بَلِ الْمُتَلَقِّي لِلْمُتَلَقِّي لَعَلَّ صَوَابَهُ بِوُجُوبِ تَطْهِيرِ الْمُتَلَقِّي لِلْمُتَلَقِّي لِلْمُعْلَظِ الْمُتَلَقِّي لِلْمُعْلَظِ وَقَوْلُهُ نَعَمْ لَوْ كَانَ الْحُكْمُ إلخ قَدْ يُدْعَى أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ بِمُلاقاةِ شَيْءٍ إلخ مُتَضَمِّنٌ لِهَذَا الْحُكْمِ لِمَا تَقَرَّرَ فِي عِلْمِ الْمُنَاطَرَةِ أَنَّ كُلَّ قَيْدٍ مِنْ قِيُودِ الْكَلَامِ مُتَضَمِّنٌ لِحُكْمٍ فَمُفَادُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَمَا لَاقَى شَيْئًا مِنْ كَلْبٍ يَتَنَجَّسُ بِهِ وَيَطْهَرُ بِسَبْعِ غَسَلَاتٍ إِخْدَاهُنَّ بِالثَّرَابِ . ☐ قَوْلُهُ : (مِنْ نَحْوِ بَدَنٍ إلخ) أَيِ كَبُولِهِ وَرَوْتِهِ وَسَائِرِ رُطُوبَاتِهِ مُغْنِي وَنَهَايَةٍ . ☐ قَوْلُهُ : (وَأَنْ تَعْدَدَ) أَيِ وَإِنْ تَعْدَدَ الْوَالِغُ أَوْ الْوُلُوعُ وَكَذَا لَوْ لَاقَى الْمَحَلَّ الْمُتَنَجِّسَ بِذَلِكَ نَجَاسَةً أُخْرَى نِهَايَةً وَمُغْنِي . ☐ قَوْلُهُ : (أَوْ مُتَنَجِّسٌ بِهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ نَحْوِ بَدَنٍ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ سَوَاءٌ أَكَانَ بِجُزْءٍ مِنْهُ أَوْ مِنْ فَضْلَاتِهِ أَوْ بِمَا تَنَجَّسَ بِشَيْءٍ مِنْهُمَا كَانَ وَلَعٌ فِي بَوْلٍ أَوْ مَاءٍ كَثِيرٍ مُتَغَيِّرٍ بِنَجَاسَةٍ ثُمَّ أَصَابَ ذَلِكَ الَّذِي وَلَعٌ فِيهِ ثَوْبًا أَوْ مَعْضَةً مِنْ صَيِّدٍ أَوْ غَيْرِهِ وَسَوَاءٌ كَانَ جَافًا وَلَاقَى رَطْبًا أَمْ عَكْسَهُ اهـ . ☐ قَوْلُهُ : (فِيهِ رَدٌّ) وَجْهَ الرَّدِّ خُرُوجُهُ بِالْغُسْلِ سَمَ ، وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ حَاصِلَ الْإِيرَادِ أَنَّ فِي كَلَامِ الْمُتَنِ حَمْلَ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ وَالْجَوَابَ عَنْهُ بِأَنَّ خُصُوصَ الْمُخْمُولِ قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّ

فَكَيْفَ يَتَنَجَّسُ الْأَصْلُ ، بَلْ قَدْ يُحِيلُهُ إِلَى الطَّهَارَةِ وَقَدْ لَا . ☐ قَوْلُهُ : (غُسِلَ سَبْعًا) فِي شَرْحِ م ر وَلَوْ أَكَلَ لَحْمَ كَلْبٍ لَمْ يَجِبْ تَسْبِيعُ دُبُرٍ فِي خُرُوجِهِ وَإِنْ خَرَجَ بَعَيْنُهُ قَبْلَ اسْتِحَالَتِهِ فِيمَا يَظْهَرُ وَأَفْتَى بِهِ الْبُلْقِينِي ؛ لِأَنَّ الْبَاطِنَ مُحِيلٌ وَقَدْ أَفْتَى الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي حَمَامٍ غُسِلَ دَاخِلُهُ كَلْبٌ وَلَمْ يُعْهَدْ تَطْهِيرُهُ وَاسْتَمَرَّ النَّاسُ عَلَى دُخُولِهِ وَالْإِغْتِسَالِ فِيهِ مَدَّةَ طَوِيلَةٍ وَانْتَشَرَتِ النِّجَاسَةُ إِلَى حُضْرِهِ وَفَوِطِهِ وَنَحْوِهِمَا بِأَنَّ مَا يُتَقَنَّ إِصَابَةً شَيْءٍ لَهُ مِنْ ذَلِكَ نَجَسٌ وَإِلَّا فَطَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا نَجَسَ بِالشَّكِّ وَيَطْهَرُ الْحَمَامُ بِمُرُورِ الْمَاءِ عَلَيْهِ سَبْعَ مَرَّاتٍ إِخْدَاهَا بِطْفَلٍ مِمَّا يُغْتَسَلُ بِهِ فِيهِ لِحْصُولُ الشَّرِيبِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمَاعَةٌ ، وَلَوْ مَضَتْ مَدَّةٌ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مَرَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَلَوْ بِوَاسِطَةِ الطَّيْنِ الَّذِي فِي نَعَالٍ دَاخِلِيَةٍ لَمْ يُحْكَمْ بِالنَّجَاسَةِ كَمَا فِي الْهَرَّةِ إِذَا أَكَلَتْ نَجَاسَةً وَغَابَتْ غَنِيَّةٌ يُحْتَمَلُ فِيهَا طَهَارَةٌ فِيمَا اهـ . ☐ قَوْلُهُ : (فِيهِ رَدٌّ) وَجْهَ الرَّدِّ خُرُوجُهُ بِالْغُسْلِ .

بِرَوَالِ التَّغْيِيرِ عَلَى أَنَّ الْقَلِيلَ كَذَلِكَ وَيَطْهَرُ بِالكَثِيرَةِ فَهُوَ الَّذِي يَرُدُّ بِإِدَائِي الرَّأْيِ أَمَّا ظَرْفُهُ فَلَا يَطْهَرُ إِلَّا بِمَا يَأْتِي فَإِنَّهُ بَعْدَ تَنْجِيْسِهِ بِمُعْلَظٍ لَمْ يُعْهَدْ طَهْرُهُ بِغَيْرِ التَّسْبِيحِ بِخِلَافِ الْمَاءِ عَهْدٌ فِيهِ الطُّهُورُ بِرَوَالِ التَّغْيِيرِ وَالْمُكَاتَّرَةُ فَلَا تَبْعِيَّةَ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهَا (إِحْدَاهُنَّ بِالثَّرَابِ) الطُّهُورُ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «طُهُورُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَعَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْ لَاهُنَّ بِالثَّرَابِ» وَإِذَا وَجِبَ ذَلِكَ فِي وُلُوغِهِ مَعَ أَنَّ فَمَهُ أَطْيَبُ مَا فِيهِ لِكَثْرَةِ لَهْثِهِ فَغَيْرُهُ أَوْلَى وَفِي رِوَايَةِ أُخْرَاهُنَّ، وَفِي أُخْرَى «الثَّامِنَةُ» أَيِ لِمُصَاحِبَةِ الثَّرَابِ لَهَا بِدَلِيلِ رِوَايَةِ السَّابِعَةِ وَفِي أُخْرَى إِحْدَاهُنَّ وَهِيَ مُبَيَّنَّةٌ

الْمُرَادُ بِالْمَوْضُوعِ هُوَ الْخَاصُّ أَيِ الْجَائِدُ كَمَا هُوَ حَاصِلُ الرَّدِّ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ وَالْأَوَّلَى مَا قَالَهُ الشَّوْبَرِيُّ مِنْ أَنَّ قَرِينَةَ التَّخْصِيصِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَلَوْ تَنَجَّسَ مَانِعٌ إِلَخَ وَلِلْكَرْدِيِّ هُنَا كَلَامٌ ظُهُورُ خَطِّهِ يُعْنِي عَنِ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ يَتَنَجَّسُ بَنَحْوِ بَوْلِ الْكَلْبِ. □ فَوَدَّ: (فَهُوَ الَّذِي يَرُدُّ إِلَخَ) أَيِ لِأَنَّهُ الَّذِي يَتَنَجَّسُ بِالمَلَقَةِ سَمِ أَيِ وَأَمَّا الْكَثِيرُ فَإِنَّمَا يَتَنَجَّسُ بِالتَّغْيِيرِ. □ فَوَدَّ: (أَمَّا ظَرْفُهُ إِلَخَ) لَمْ يُبَيِّنْ حُكْمَ ظَرْفِ الْمَاءِ الْكَثِيرِ الْمُتَغَيَّرِ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّ قَوْلَهُ أَمَّا ظَرْفُهُ إِلَخَ فِي مُطْلَقِ الظَّرْفِ بَصْرِيٍّ أَيِ الشَّامِلُ لِظَرْفِ الْمَاءِ الْكَثِيرِ الْمُتَغَيَّرِ وَظَرْفِ الْمَاءِ الْقَلِيلِ بِخِلَافِ ظَرْفِ الْمَاءِ الْكَثِيرِ الْغَيْرِ الْمُتَغَيَّرِ فَإِنَّهُ لَا يَتَنَجَّسُ بِلَا خِلَافٍ كَمَا مَرَّ عَنِ الْخُطْبِ وَالنَّهْيَةِ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا بِمَا يَأْتِي) لَعَلَّ فِي الْحَدِيثِ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالتَّزْيِينِ وَيُحْتَمَلُ فِي الْمَثْنِ بِتَغْلِيْبِ التَّزْيِينِ عَلَى التَّسْبِيحِ عِبَارَةٌ عَنِ شَرْحِ بَأْنِ مُزْجِ الْمَاءِ ثَرَابٍ يَكْذُرُهُ وَحُرْكَ فِيهِ سَبْعَ مَرَّاتٍ وَإِلَّا فَهُوَ بَاقٍ عَلَى نَجَاسَتِهِ حَتَّى لَوْ نَقَصَ عَنِ الْفُلْتَيْنِ عَادَ عَلَى الْمَاءِ بِالتَّزْيِينِ اهـ. □ فَوَدَّ: (فَلَا تَبْعِيَّةَ) أَيِ لِظَرْفِ الْمَاءِ لَهُ. □ فَوَدَّ: (لِمَنْ زَعَمَهَا) يَعْنِي الْإِمَامَ وَمَنْ تَبِعَهُ. □ فَوَدَّ: (أَيِ الطُّهُورِ) إِلَى قَوْلِهِ وَهِيَ مُبَيَّنَّةٌ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (طُهُورُ إِنَاءٍ إِلَخَ) قَالَ التَّوَوُّيُّ فِي (شَرْحِ مُسْلِمٍ) الْأَشْهُرُ فِيهِ ضَمُّ الطَّاءِ وَيُقَالُ بَفَتْحِهَا وَهُمَا لَفْتَانِ اهـ وَالْأَوَّلُ هُنَا أَوَّلَى لِلْإِخْبَارِ عَنْهُ بِالْغُسْلِ الَّذِي هُوَ مُصَدَّرٌ عَنْ شَرْحِهِ وَمَعْنَاهُ بِالضَّمِّ التَّطْهِيرُ وَبِالْفَتْحِ مُطَهَّرٌ بِجَرْمِيٍّ. □ فَوَدَّ: (إِذَا وَلَعَ إِلَخَ) الْوُلُغُ أَخَذَ الْمَاءَ بِظَرْفِ اللِّسَانِ وَهُوَ لَيْسَ بِقَيِّدٍ شَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (فَغَيْرُهُ إِلَخَ) أَيِ مِنْ بَوْلِهِ وَرَوْثِهِ وَعَرَقِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ نِهَآيَةً زَادَ الْمُعْنَى وَفِي وَجْهِ أَنَّ غَيْرَ لُعَابِهِ كَسَائِرِ التَّجَاسَّاتِ اقْتِصَارًا عَلَى مَحَلِّ النَّصِّ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَفِي أُخْرَى الثَّامِنَةُ إِلَخَ) عِبَارَةٌ النَّهْيَةِ وَعَقَرُوهُ الثَّامِنَةُ بِالثَّرَابِ أَيِ بِأَنْ يُصَاحَبَ السَّابِعَةُ لِرِوَايَةِ السَّابِعَةِ بِالثَّرَابِ الْمُعَارِضَةِ لِرِوَايَةِ أَوْ لَاهُنَّ فِي مَحَلِّهِ فَيَسَاقُطَانِ فِي تَعْيِينِ مَحَلِّهِ وَيَكْفِي فِي وَاحِدَةٍ مِنَ السَّبْعِ كَمَا فِي رِوَايَةِ إِحْدَاهُنَّ بِالْبَطْحَاءِ عَلَى أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ لِامْكَانِ الْجَمْعِ بِحَمْلِ رِوَايَةِ أَوْ لَاهُنَّ عَلَى الْإِكْمَالِ لِعَدَمِ احْتِيَاجِهِ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى تَثَرُّبٍ مَا يَتَرَشَّشُ مِنْ جَمِيعِ الْغَسَلَاتِ وَرِوَايَةِ السَّابِعَةِ عَلَى الْجَوَازِ وَرِوَايَةُ إِحْدَاهُنَّ عَلَى الْإِجْزَاءِ وَهُوَ لَا يُنَافِي الْجَوَازَ إِيْضًا اهـ. □ فَوَدَّ: (أَيِ لِمُصَاحِبَةِ الثَّرَابِ لَهَا) أَيِ لِلْسَّابِعَةِ فَتَنَزَّلَ الثَّرَابُ الْمُصَاحِبُ لِلْسَّابِعَةِ مَزَلَّةً الثَّانِيَةَ وَسَمَّاهُ بِاسْمِهَا عَنِ شَرْحِهِ. □ فَوَدَّ: (وَهِيَ مُبَيَّنَّةٌ إِلَخَ) فِيهِ شَيْءٌ سَمِ أَيِ إِذِ الْقَاعِدَةُ الْأَصُولِيَّةُ حَمَلُ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ وَيُجَابُ بِأَنَّهَا فِيمَا إِذَا لَمْ يَتَعَدَّدِ الْمُقَيَّدُ بِقِيُودٍ فَنَافِيَةً وَإِلَّا فَيُحْمَلُ الْمُقَيَّدُ عَلَى الْمُطْلَقِ كَمَا نَبَّهُوا عَلَيْهِ

□ فَوَدَّ: (فَهُوَ الَّذِي يَرُدُّ إِلَخَ) أَيِ لِأَنَّهُ الَّذِي يَتَنَجَّسُ بِالمَلَقَةِ. □ فَوَدَّ: (وَهِيَ مُبَيَّنَّةٌ) فِيهِ شَيْءٌ.

لأن النص على الأولى لبيان الأفضل والأخرى لبيان الجواز وبفرض عدم ثبوتها فالقاعدة أن القيود إذا تنافست سقطت وبقي أصل الحكم وأوفى رواية أولاهن أو أخراهن شك من الراوي كما بينه البيهقي ومزيل العين غسلة واحدة وإن تعدد وفارق ما مر في الاستنجاء بالحجر بينائه على التخفيف وبُحِث أنه لا يُعتد بالتشريب قبل إزالة العين وهو مُتَّبَعُ المعنى ويكفي مرور سبع جريات وتحريكه سبعاً. ويظهر أن الذهاب مرة والعود أخرى ويُفَرَّقُ بينه وبين ما يأتي في تحريك اليد في الحك في الصلاة بأن المدار ثم على الثرف في الراكد من غير تراب في نحو النيل أيام زيادته فعلم أن الواجب من التراب ما يُكَدِّرُ الماء ويصل بواسطته لجميع أجزاء النجس سواء أَمَزَّجَهُمَا قَبْلُ ثُمَّ صَبَّهَما عليه وهو الأولى خروجا من الخلاف أم سَبَقَ وضع الماء أو التراب وإن كان المحل رطباً.....

في دفع تعارض روايات البدء بالبسملة والحمدلة. □ فوه: (لبيان الأفضل) أي لعدم احتياجه بعد ذلك إلى تشريب ما يترشش من جميع الغسلات مُغْنِي ونهاية. □ فوه: (عدم ثبوتها) أي رواية إحداهن. □ فوه: (أن القيود إلخ) المراد ما فوق الواحد. □ فوه: (ومزيل العين) إلى قوله وبَحِث في النهاية والمغني. □ فوه: (ومزيل العين) يتَّجِه أن المراد بالعين مُقَابِلُ الحُكْمِيَّةِ سم فتشمل الجزم والأوصاف حلبي زادع ش فلو غسل النجاسة المغلطة ووضع الماء ممزوجاً بالتراب في الأولى ولم تزل به الأوصاف ثم ضم إليه غسلات أخرى بحيث زالت الأوصاف بمجموعها فهل يُعتد بما وضعه من التراب قبل زوال الأوصاف وعدَّ كله غسلة مضموبة بالتراب أو لا؛ لأنه لما لم تزل بما وضع فيه ألغى واعتد بما بعده فقط قال سم فيه نظر أقول: ولا يعمد القول بالأول اه. أقول البحث الآتي أنفاً صريحاً في الثاني إذا أريد بالعين فيه ما يشمل الأوصاف. □ فوه: (وهو مُتَّبَعُ المعنى) لعل وجه حيلولة العين بين التراب وأجزاء المحل المطلوب تطهيره أي فلو فرض أن الماء الممزوج أزالها أُنِجَ الإجزاء بصرياً ويأتي عن سم وشيخنا زيادة بسط في المقام. □ فوه: (ويكفي) إلى قوله وإن كان المحل في النهاية إلا قوله خروجا من الخلاف وإلى قوله وقولهم في المغني إلا قوله: ويظهر إلى في الراكد. □ فوه: (وتحريكه سبعاً) أي ولو لم يظهر منه شيء بأن حرك داخل الماء سبعاً مُغْنِي. □ فوه: (في الراكد) مُتَعَلِّقُ بقوله وتحريكه إلخ. □ فوه: (في نحو النيل) أي وماء السيل المُتَرَبِّبُ نهاية. □ فوه: (أمرجهما إلخ) ينبغي أن لا يتلغا بالمزج إلى حيث لا يسمان إلا طيناً لما مر أن الماء حينئذ تُسَلَّبُ طهوريته فلا تغفل بصرياً. □ فوه: (خروجاً من الخلاف) عبارة المغني خلافاً للإسنوي في اشتراط المزج قبل الوضع على المحل اه. □ فوه: (أم سبق وضع الماء أو التراب وإن كان المحل رطباً) وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض ما نصه وهذا الكلام كالصريح في أنه إذا كان المحل رطباً

□ فوه: (ومزيل العين) يتَّجِه أن المراد بالعين مُقَابِلُ الحُكْمِيَّةِ. □ فوه: (وهو مُتَّبَعُ المعنى) ينبغي تعينه إن أريد بالعين الجزم، وأما مجرد الأثر من طعم أو لون أو ريح ففي الاعتداد بالتشريب قبل زواله نظر.

لأنه وإرد كالماء وقولهم لا يكفي ذره عليه ولا مسحه أو ذلك به المراد بمجرده.....

بالتجاسة كفى وضع الثراب أولاً لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأنه لو وضع الثراب أولاً على عين التجاسة لم يكفي لتنجسه، وظاهره المخالفة لما ذكر عن (شرح الروض) ووقع البحث في ذلك مع م ر وحاصل ما تحرر معه بالفهم أنه حيث كانت التجاسة عينية بأن يكون جزمها أو أوصافها من طعم أو لون أو ريح موجوداً في المحل لم يكفي وضع الثراب أولاً عليها، وهذا محمل ما أفتى به شيخنا بخلاف وضع الماء أولاً؛ لأنه أقوى بل هو المزيل وإنما الثراب شرط وبخلاف ما لو زالت أوصافها فيكفي وضع الثراب أولاً، وإن كان المحل نجساً وهذا يحتمل عليه ما ذكر عن (شرح الروض) وإنها إذا كانت أوصافها في المحل من غير جزم وصب عليها ماء ممزوجاً بالتراب فإن زالت الأوصاف بتلك الغسلة حسبت وإلا فلا فالمراد بالعين في قولهم مزيل العين واحدة وإن تعدد ما يشمل أوصافها وإن لم يكن جزم اهـ. وأقره ع ش وعبارة شيخنا وحاصل كيفيات المزج أن يمزج الماء بالتراب قبل وضعهما على الشيء المتنجس أو يوضع الماء أولاً ثم يتبع بالتراب أو بالعكس فهذه ثلاث كيفيات ثم إن لم يكن في المحل جزم التجاسة وكان جافاً كفى كل من الثلاث ولو مع بقاء الأوصاف وإن كان في المحل جزم التجاسة لم يكفي واحدة من الثلاث، ولو زال الجزم فإن كان المحل رطباً كفى كل من الأوليين ولا يكفي وضع الثراب أولاً ثم أتباعه بالماء كذا في تقرير الشيخ عوض وارتضاء شيخنا واستظهر بعضهم أنه يكفي حيث لا أوصاف؛ لأن الوارد له قوة ويدل على ذلك ظاهر كلام الشيخ الخطيب ونقله بعضهم عن الشيخ الحفني اهـ وقوله ولو زال الجزم تقدم عن سم ما يوافقه وعن البصري ما يخالفه وقوله: واستظهر بعضهم إلخ موافق لما مر عن سم في محمل كلام شرح الروض.

☐ قوله: (لأنه وإرد) الوجه أن المراد أنه يكفي طهارتهما حال ورود وإلا فهي قطعاً لا تبقى إذ لمخالطتهما الرطوبة يتنجسان بل الماء في كل غسلة ما عدا السابعة يتنجس بملاقاة المحل لبقاء نجاسته ولا يضرب ذلك في طهر المحل عند السابعة سم.

☐ قوله: (المراد بمجرده) أي بدون أتباعه بالماء.

☐ قوله: (لأنه وإرد كالماء) عبارة شرح الروض بأن يوضع أي الماء والتراب ولو مترتبين ثم يمزج قبل الغسل وإن كان المحل رطباً إذ الطهور الوارد على المحل باقي على طهوريته مع القطع بعدم طهر المحل قبل تمام السبع فليُنظر هذا الذي ذكر مثله في شرح العباب أيضاً مع ما يأتي عنه من أن محل كون الوارد لا يتنجس إذا أزال التجاسة عقب وروده إلا أن يستثنى الثراب كالماء هنا ولا لزم عدم إمكان التطهير بالقليل والوجه خلافه.

☐ قوله: (لأنه وإرد) الوجه أن المراد أنه يكفي طهارتهما حال ورود وإلا فهي قطعاً لا تبقى إذ بمخالطتهما الرطوبة يتنجسان، بل الماء في كل غسلة ما عدا السابعة يتنجس بملاقاة المحل لبقاء نجاسته ولا يضرب ذلك في طهر المحل عند السابعة.

(والأظهرُ تعيُّنُ الثُّرابِ) لأنَّه مأمورٌ به للتَّطهيرِ إذ القصدُ منه الجمعُ بين نوعي الطَّهْوَرِ فلم يَمُحَ غيْرُه من نحوِ أَشْنَانٍ أو صابونٍ مقامه كالتَّيْمَمِ وبه فَارَقَ عَدَمَ تَعَيُّنِ نحوِ القِرْطِ في الدِّبَاغِ (و) الأَظْهَرُ (أَنَّ الْخَنْزِيرَ كَكَلْبٍ) لِما مرَّ أَنه أَسْوأُ حَالاً مِنْهُ ومِثْلُه الْمُتَوَلَّدُ مِنْهُ أو من كَلْبٍ مع طَاهِرٍ آخَرَ (ولا يَكْفِي ثَرَابٌ نَجِسٌ) ولا مُسْتَعْمَلٌ فِي الْأَصَحِّ؛ لأنَّه لم يَحْصُلِ الْجَمْعُ بَيْنَ نَوْعِي الطَّهْوَرِ

❦ قولُ (سُئِلَ): (والأظهرُ تعيُّنُ الثُّرابِ) ولو غُبَارَ رَمَلٍ وإنْ عَدِمَ أو أَفْسَدَ التُّوْبَ أو زَادَ الْغَسْلَاتِ فَجَعَلَهَا ثَمَانِيَا مَثَلًا نِهَائِيَّةً أَي فلا يَكُونُ عَدَمُ الثُّرابِ وإفْسادهُ التُّوْبَ والزِّيَادَةُ فِي الْغَسْلَاتِ مُسَقِّطًا لِلثُّرابِ ع ش .

❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ فِي الْمُغْنِي إِيَّاهُ قَوْلُهُ وَبِهِ فَارَقَ إِلَى الْمُثْنِ وَإِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَلَا مَمْزُوجَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ . ❦ قَوْلُهُ: (فَلَمْ يَمُحَ غَيْرُهُ إِلَّا الْخُ) وَالثَّانِي لَا يَتَعَيَّنُ وَيَقُومُ مَا ذَكَرَ وَنَحْوُهُ مَقَامُهُ وَجَرَى عَلَيْهِ صَاحِبُ التَّنْبِيهِ وَالثَّلَاثُ يَقُومُ مَقَامُهُ عِنْدَ فَقْدِهِ لِلضَّرُورَةِ وَلَا يَقُومُ عِنْدَ وَجُودِهِ وَقِيلَ يَقُومُ مَقَامُهُ فِيمَا يُفْسِدُهُ الثُّرابُ كَالْقِيَابِ دُونَ مَا لَا يُفْسِدُهُ مُغْنِي . ❦ قَوْلُهُ: (وَبِهِ فَارَقَ الْخُ) أَي بِالتَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ . ❦ قَوْلُهُ: (مَعَ طَاهِرٍ إِلَّا الْخُ) أَوْ مَعَ الْآخِرِ سَم . ❦ قَوْلُهُ: (آخَرَ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ .

❦ قولُ (سُئِلَ): (نَجِسٌ) أَي مُتَنَجِّسٌ نِهَائِيَّةً . ❦ قَوْلُهُ: (وَلَا مُسْتَعْمَلٌ) أَي فِي حَدِيثٍ أَوْ نَجَسٍ نِهَائِيَّةً وَشَرَحَ

❦ قَوْلُهُ: (مَعَ طَاهِرٍ آخَرَ) أَي أَوْ مَعَ الْآخِرِ . ❦ قَوْلُهُ: (وَلَا يَكْفِي ثَرَابٌ نَجِسٌ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فِي قَوْلِ الرُّوضِ مَمْزُوجًا بِالمَاءِ مَا نَصَّهُ قَبْلَ وَضْعِهِمَا عَلَى الْمَحَلِّ أَوْ بَعْدَهُ بِأَنْ يَوْضَعَا وَلَوْ مُتَرَتِّبَيْنِ ثُمَّ يُمَزَّجَا قَبْلَ الْغَسْلِ وَإِنْ كَانَ الْمَحَلُّ رَطْبًا إِذَا الطَّهْوَرُ الْوَارِدُ عَلَى الْمَحَلِّ بَاقٍ عَلَى طَهْوَرِيَّتِهِ وَبِذَلِكَ جَزَمَ ابْنُ الرُّفْعَةِ فِيمَا لَوْ وَضِعَ الثُّرابُ أَوَّلًا وَمِثْلُهُ عَكْسُهُ بَلَا رَيْبٍ وَهَذَا مُفْتَضَى كَلَامِهِمْ وَهُوَ الْمُتَعَمَّدُ كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ إِلَّا الْخُ وَهَذَا الْكَلَامُ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَحَلُّ رَطْبًا بِالنَّجَاسَةِ كَفَى وَضِعَ الثُّرابِ أَوَّلًا، لَكِنْ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ م ر بَأَنَّهُ لَوْ وَضِعَ الثُّرابُ أَوَّلًا عَلَى عَيْنِ النَّجَاسَةِ لَمْ يَكْفِ لِنَتَجِسِهِ وَظَاهِرُهُ الْمُخَالَفَةُ لِمَا ذَكَرَ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ وَوَقَعَ الْبَحْثُ فِي ذَلِكَ مَعَ م ر وَحَاصِلُ مَا تَحَرَّرَ مَعَهُ بِالْفَهْمِ أَنَّهُ حَيْثُ كَانَتْ النَّجَاسَةُ عَيْنِيَّةً بِأَنْ يَكُونَ جِزْمُهَا أَوْ أَصَافُهَا مِنْ طَعْمٍ أَوْ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ مُوجُودًا فِي الْمَحَلِّ لَمْ يَكْفِ وَضِعَ الثُّرابِ أَوَّلًا عَلَيْهَا وَهَذَا مَحْمَلٌ مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا بِخِلَافِ وَضِعَ الْمَاءِ أَوَّلًا؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى، بَلْ هُوَ الْمُزِيلُ وَإِنَّمَا الثُّرابُ شَرْطٌ وَبِخِلَافِ مَا لَوْ زَالَتْ أَصَافُهَا فَيَكْفِي وَضِعَ الثُّرابِ أَوَّلًا وَإِنْ كَانَ الْمَحَلُّ نَجِسًا وَهَذَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَهُ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ وَأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ أَصَافُهَا فِي الْمَحَلِّ مِنْ غَيْرِ جِزْمٍ وَضَبٍّ عَلَيْهَا مَاءٌ مَمْزُوجًا بِالثُّرابِ فَإِنْ زَالَتْ الْأَوْصَافُ بِتِلْكَ الْغَسْلَةِ حُسِبَتْ وَإِلَّا فَلَا فَالْمُرَادُ بِالْعَيْنِ فِي قَوْلِهِمْ مُزِيلُ الْعَيْنِ وَاحِدَةٌ وَإِنْ تَعَدَّدَ مَا يَشْمَلُ أَصَافُهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جِزْمٌ . ❦ قَوْلُهُ: (وَلَا مُسْتَعْمَلٌ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فِي حَدِيثٍ أَوْ خَبَثٍ اهـ . أَقُولُ صُورَةُ الْمُسْتَعْمَلِ فِي خَبَثِ الثُّرابِ الْمُصَاحِبِ لِلْسَّابِغَةِ فِي الْمُعْلَظَةِ فَإِنَّهُ طَاهِرٌ لَكِنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ لَا يُقَالُ إِنَّمَا يَظْهَرُ كَوْنُهُ مُسْتَعْمَلًا إِنْ قُلْنَا إِنَّهُ شَرْطٌ فِي طَهَارَةِ الْمُعْلَظَةِ لَا شَرْطٌ؛ لِأَنَّا نَقُولُ، بَلْ هُوَ مُسْتَعْمَلٌ وَإِنْ قُلْنَا شَرْطٌ؛ لِأَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ زَوَالُ النَّجَاسَةِ وَإِنْ كَانَ شَرْطًا فَقَدْ أَدَّى بِهِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَسْتَقِلَّ بِذَلِكَ كَمَا أَنَّ الْمَاءَ لَا يَسْتَقِيلُ بِهِ أَيْضًا، بَلْ وَيَتَصَوَّرُ أَيْضًا فِي الْمُصَاحِبِ

ومن ثم اشترط في الثراب هنا ما يأتي في التيمم نعم المختلط برمل خشن أو ناعم ونحو دقيق قليل لا يؤثر في التغيير يكفي هنا كما هو ظاهر لحصول المقصود به هنا لا ثم والطين ثراب تيمم بالقوة فيكفي (ولا) ثراب (ممزوج بمائع) وهو هنا ما عدا الماء الطهور (في الأصح) للنص على غسله بالماء سبعا مع مصاحبة الثراب لإحداهن. ومحل عدم الإجزاء فيما إذا غسله بالماء سبعا الذي أطلقه في التنقيح أن غير المائع الماء أو كأن وضع الممزوج بمائع بعد جفاف المحل بحيث لا يمتزج بالماء وفي تحقيق محل الخلاف الذي في المثن بسط ليس هذا محله.

الروض. أقول: وصورة المستعمل في حبث الثراب المصاحب للسابعة في المغلظة فإنه طاهر ومستعمل وإن قلنا إنه شرط لا شرط؛ لأنه يتوقف عليه زوال التجاسة وإن لم يستقل بذلك كما أن الماء لا يستقل به أيضا بل ويتصور أيضا في المصاحب لغير السابعة إذا طهر لأنه نجس وهو ظاهر ومستعمل لما مر فإذا طهر زال التنجس دون الاستعمال نعم لو طهر بغمسه في ماء كثير عاد طهورا كالماء المستعمل إذا صار كثيرا كذا قاله بعض مشايخنا وفيه نظر فليتأمل فيه فإن الوجه خلافه سم على حجب أي لأن وصف الثراب بالاستعمال باقي وإن زالت التجاسة وفيه على البهجة يتجه أن يعد من المستعمل ما لو استنجى بطين مستحجر ثم طهره من التجاسة ثم جفقه ثم دقه؛ لأنه أزال المائع وفاقا لم راه. وقد يتوقف فيه بأنهم لم يعدوا حجر الاستنجاء من المظهرات ولعل وجهه أن المحل باقي على نجاسته، وقد يقال: هو وإن لم يكن مطهرا للمحل لكنه مزيل للمائع فالحق بالثراب المستعمل في التيمم وهو مقتضى قول الشارح م ر في حديث أن نجس ع ش. فوه: (ومن ثم) أي من أجل أن القصد الجمع بين نوعي الطهور. فوه: (ما يأتي إلخ) فلا يكفي الثراب المحرق ولا المتنجس بعينية أو حكمية متوسطة أو غيرها نهاية. فوه: (المختلط إلخ) أي الغبار المختلط إلخ وإن كان نديا نهاية. فوه: (ونحو دقيق إلخ) عطف على رمل وجزم في شرح الإرشاد بإطلاق أنه لا يكفي المختلط بالدقيق ويمكن حمله على ما يؤثر في التغيير فلا ينافي ما قاله هنا سم. فوه: (في التغيير) أي تغير الماء. فوه: (لحصول المقصود به هنا لإثم) إذ الرمل ونحو الدقيق لا يمتنعان من كدورة الماء بالثراب ويمتنعان من وصول الثراب بالعضوع ش. فوه: (ما عدا الماء الطهور) أي ومنه المستعمل سم. فوه: (الذي إلخ) نعت لعدم الإجزاء إلخ وقوله أن غير إلخ خبر ومحل إلخ. فوه: (أن غير الماء إلخ) فلو مزج الثراب بالماء بعد مزجه بغيره ولم يتغير الماء بذلك تغيرا فاحشا كفى.

لغير السابعة إذا طهر؛ لأنه نجس مستعمل فإذا طهر زال التنجس دون الاستعمال أما أنه نجس فظاهر وأما أنه مستعمل فلا أنه أدى به ما لا بد منه؛ لأن طهارة المحل متوقفة على هذه الغسلة وإن توقفت على غيرها أيضا نعم لو طهر بغمسه في ماء كثير عاد طهورا كالماء المستعمل إذا صار كثيرا كذا قاله بعض مشايخنا وفيه نظر فليتأمل فيه فإن الوجه خلافه اه. فوه: (ونحو دقيق) جزم في شرح الإرشاد بإطلاق أنه لا يكفي المختلط بالدقيق ويمكن حمله على ما يؤثر في التغيير فلا ينافي ما قاله هنا. فوه: (بمائع)

(وما نجس ببول صبي) ذَكَرَ مُحَقِّقٌ (لم يطعم) يَفْتَحِ أَوَّلُهُ أَي يَذُقُ لِلتَّغْذِي (غير لبن).....

(تنبيه) هَلْ يَجِبُ إِرَاقَةُ الْمَاءِ الَّذِي تَنْجَسَ بُولُوغُ الْكَلْبِ وَنَحْوِهِ أَوْ يُنْدَبُ وَجْهَانِ أَحْصَاهُمَا الثَّانِي وَحَدِيثُ الْأَمْرِ بِإِرَاقَتِهِ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ أَرَادَ اسْتِعْمَالَ الْإِنَاءِ وَلَوْ أَدْخَلَ رَأْسَهُ فِي إِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ قَلِيلٌ فَإِنْ خَرَجَ فَمُهْ جَافًا لَمْ يُحْكَمْ بِنَجَاسَتِهِ أَوْ رَطْبًا فَكَذَا فِي أَصْحَ الْوُجْهِينِ عَمَلًا بِالْأَصْلِ وَرُطوبته يُحْتَمَلُ أَنَّهَا مِنْ لَعَابِهِ خَطِيبٌ.

❏ قول (لشي): (وما نجس إلخ) أي مِنْ جَامِدٍ مُعْنِي عِبَارَةً ش دَخَلَ فِي مَا غَيْرِ الْآدَمِيِّ كِإِنَاءٍ أَوْ أَرْضٍ فَيُطَهَّرُ بِالتَّضْحِ كَمَا هُوَ مُفْتَضَى إِبْطَاقِهِمْ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ وَفَارَقَتِ الذُّكُورَ إلخ؛ لِأَنَّ الْإِبْتِلَاءَ الْمَذْكُورَ حِكْمَتُهُ فِي الْأَصْلِ فَلَا يُنَافِي تَخَلُّفَهُ فِي غَيْرِ الْآدَمِيِّ وَعُمُومُ الْحُكْمِ سَمٍ عَلَى حَجٍّ قَالَ شَيْخُنَا الْحَلَبِيُّ: لَوْ وَقَعَتْ قَطْرَةٌ مِنْ هَذَا الْبَوْلِ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ وَأَصَابَ شَيْئًا وَجَبَ غَسْلُهُ وَلَا يَكْفِي نَضْحُهُ، وَلَوْ أَصَابَ ذَلِكَ الْبَوْلُ الصَّرْفَ شَيْئًا كَفَى التَّضْحُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي أَوَّلِ خُرُوجِهِ أَهْ أَقُولُ: وَإِنَّمَا لَمْ يُكْتَفَ بِالتَّضْحِ فِي الْوَاصِلِ مِنَ الْمَاءِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا تَنَجَّسَ بِالْبَوْلِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ تَنَجَّسَ بِغَيْرِ الْبَوْلِ انْتَهَتْ.

❏ قول (لشي): (ببول صبي) خَرَجَ غَيْرُهُ كَقِيَّتِهِ، وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّ الْإِبْتِلَاءَ بَبُولِهِ أَكْثَرُ سَمٍ. ❏ قوله: (يفتح أوله) أي وَثَائِلِهِ نِهَائَةً. ❏ قوله: (أني يذق) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْعُبَابُ أَيِ وَالتَّهْيَاةُ أَيِ لَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ أَهْ وَعِبَارَةٌ أَصْلُ الرُّوضَةِ لَمْ يَطْعَمْ وَلَمْ يَشْرَبْ أَهْ سَمٍ. ❏ قوله: (للتغذي) إِلَى قَوْلِهِ: وَأَجْزَاءُ الْحَجَرِ فِي التَّهْيَاةِ وَالْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ مَعَ قَوْلِهِ الْمُرَادُ بِهِ الْإِنْبَاءُ. ❏ قوله: (للتغذي) ظَاهِرُهُ وَلَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً وَلَوْ قَلِيلًا وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْنِ عَنِ اللَّبَنِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ حَلَبِيٍّ أَهْ بُجَيْرِمِيٍّ.

❏ قول (لشي): (غير لبن) يَشْمَلُ الْمَاءَ وَهَلْ قَشْدَةُ اللَّبَنِ كَاللَّبَنِ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَقَوْلُهُ أَوْ لَا اِغْتَمَدَهُ م وَثَقُلَ بِالذُّرْسِ عَنِ شَيْخِنَا الْحَلَبِيِّ أَنَّهَا مِثْلُ اللَّبَنِ وَهُوَ قَرِيبٌ لَا يَتَّجِعُ غَيْرُهُ ع ش عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ

أَيِ وَمِنْهُ الْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ. ❏ قوله: (وما نجس ببول صبي إلخ) دَخَلَ فِيهَا غَيْرِ الْآدَمِيِّ كِإِنَاءٍ وَأَرْضٍ فَيُطَهَّرُ بِالتَّضْحِ كَمَا هُوَ مُفْتَضَى إِبْطَاقِهِمْ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ الْآتِي وَفَارَقَتِ الذُّكُورَ إلخ؛ لِأَنَّ الْإِبْتِلَاءَ الْمَذْكُورَ حِكْمَتُهُ فِي الْأَصْلِ فَلَا يُنَافِي تَخَلُّفَهُ فِي غَيْرِ الْآدَمِيِّ وَعُمُومُ الْحُكْمِ. ❏ قوله: (ببول صبي) خَرَجَ غَيْرُهُ كَقِيَّتِهِ وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّ الْإِبْتِلَاءَ بَبُولِهِ أَكْثَرُ. ❏ قوله: (لم يطعم غير لبن) هَلْ قَشْدَةُ اللَّبَنِ وَسَمْنُهُ كَاللَّبَنِ أَوْ لَا، لِأَنَّهُمَا لَيْسَا لَبَنًا وَلِهَذَا لَا يَحْتَثُّ بِهِمَا مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَبَنًا فِيهِ نَظَرٌ، وَقَوْلُهُ نَضَحَ لَا يَتَعَدَّى أَنْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَخْتَلِطْ بِرُطُوبَةٍ فِي الْمَحَلِّ مِثْلًا وَلَا وَجَبَ الْغَسْلُ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الرُّطُوبَةَ صَارَتْ نَجَسَةً وَهِيَ لَيْسَتْ بَوْلٌ صَبِيٍّ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ قَطْرَةٌ مِنْهُ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ ثُمَّ أَصَابَ هَذَا الْمَاءَ شَيْئًا فَإِنَّ مِنْ أُنْعِدِ الْبَعِيدِ أَنْ يَكْفِي فِيهِ التَّضْحُ ثُمَّ رَأَيْتَ قَوْلَ الشَّارِحِ كَسَمْنٍ فَصَرَّحَ بِأَنَّ السَّمْنَ لَيْسَ كَاللَّبَنِ. ❏ قوله: (أني يذق) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْعُبَابُ أَيِ لَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ غَيْرِ اللَّبَنِ انْتَهَى، وَعِبَارَةٌ أَصْلُ الرُّوضَةِ لَمْ يَطْعَمْ وَلَمْ يَشْرَبْ سِوَى اللَّبَنِ أَهْ. ❏ قوله: (غير لبن) يَشْمَلُ الْمَاءَ.

ولم يجاوز سنتين (نُضِجَ) بأنَّ يَغْمَهُ الماءُ وإنَّ لم يَسِلْ كما فعله ﷺ مع قوله المراد به الإنشاء في الخبر الصحيح «يُغْسَلُ من بَوْلِ الجاريةِ ويُرْسُ من بَوْلِ الغلامِ» ومثلها الحُنْثَى وفارقت الذَّكَرَ بأنَّ الابدلاءَ بِحَمَلِهِ أَكْثَرُ أَمَّا إِذَا أَكَلَ غَيْرَ لَبَنِ اللَّتَعْدِي كَسَمَنِ أو جاوزَ سنتينَ فَيَتَعَيَّنُ الغَسْلُ ولا يَضُرُّ تناوُلُ شيءٍ لِلتَّحْنِيكِ أو لِلإِصْلَاحِ ولا لَبْنُ آدميٍّ أو غيره.....

والظاهر أنَّ مثلَ اللَّبَنِ القَشْدَةُ أي مِنْ أُمِّه أو لا وإنَّ كَانَ لا يَحْتُ بِأَكْلِهَا مِنْ حَلَفَ لا يَأْكُلُ اللَّبَنَ. قال القليوبي: ودَخَلَ في اللَّبَنِ الزَّائِبُ وما فيه الإِنْفَحَةُ والأَقْطُ ولو مِنْ مُعَلِّطٍ وإنَّ وَجَبَ تَسْبِيْعُ قِمِهِ لا سَمَنٌ وَجِبَتْ وَقَشْدَةُ إِلَّا قَشْدَةُ لَبَنِ أُمِّهِ فَقَطْ اهـ والمُعْتَمَدُ أنَّ الجَبْنَ الخالي مِنَ الإِنْفَحَةِ لا يَضُرُّ وَكَذَا القَشْدَةُ مُطْلَقًا ولو قَشْدَةُ غَيْرِ أُمِّهِ ومثله الرُّبْدُ حَفْنِي وَقِيلَ الرُّبْدُ كَالسَّمَنِ اهـ بِجَيْرِميٍّ وقوله والأَقْطُ فيه وَفَقَةُ. هـ قوله: (وَلَمْ يَجَاوِزْ سَتَيْنِ) أي تَحْدِيدًا أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الزِّيَادِي لو شَرِبَ اللَّبَنُ قَبْلَ الحَوْلَيْنِ ثُمَّ بَالَ بَعْدَهُمَا قَبْلَ أَنْ يَأْكُلَ غَيْرَ اللَّبَنِ فَهَلْ يَكْفِي فِيهِ التَّضْحُ أو يَجِبُ فِيهِ الغَسْلُ والذي يَظْهَرُ الثَّانِي كما اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الطَّنْدَاتِي اهـ. وفي سَمِ عَلَى البُهْجَةِ ومثْلُ مَا قَبْلَ الحَوْلَيْنِ البَوْلُ الْمُصَاحِبُ لِأَخْرِهِمَا اهـ، ولو شَكَّ هَلِ البَوْلُ قَبْلَهُمَا أو بَعْدَهُمَا فَيَنْبَغِي أَنْ يَكْتَفِيَ فِيهِ بِالتَّضْحِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ بُلُوغِ الحَوْلَيْنِ وَعَدَمُ كَوْنِ البَوْلِ بَعْدَهُمَا ع. ش. وفي الكُرْدِيٍّ مَا نَصَّهُ ذَكَرَ الرَّمْلِيُّ عَلَى التَّحْرِيرِ والأَجْهَوِيُّ عَلَى الإِفْنَاعِ أَنَّ ذِكْرَ الحَوْلَيْنِ عَلَى التَّضْحِ فَلَا تَضُرُّ زِيَادَةُ يَوْمَيْنِ حَرَّزَهُ اهـ وقال البَجِيرِميُّ: الْمُعْتَمَدُ الضَّرَرُ لِأَنَّ الحَوْلَيْنِ تَحْدِيدِيَّةٌ هَلَالِيَّةٌ كَمَا ذَكَرَهُ ع. ش. وَيُقَالُ عَنِ الْقَلِيُوبِيِّ اهـ. هـ قوله: (سَتَيْنِ) أي مِنْ تَمَامِ انْفِصَالِهِ سَم.

هـ قولُ (سَيِّ) (نُضِجَ) ولا بُدَّ مَعَ التَّضْحِ مِنْ إِزَالَةِ أَوْصَافِهِ كَقَبِيَّةِ التَّجَاسَاتِ وَسَكْتَوَا عَنْهَا؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ سُهولةُ زَوَالِهَا خِلَافًا لِلزَّرَكَشِيِّ مِنْ أَنَّ بَقَاءَ اللَّوْنِ وَالرَّيْحَ لا يَضُرُّ مُغْنِي وَنَهَايَةً وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ وَزَادَ شَيْخُنَا وَلَا بُدَّ مِنْ عَضْرِ مَحَلِّ البَوْلِ أو جَفَافِهِ حَتَّى لَا يَبْقَى فِيهِ رَطُوبَةٌ تَنْفَصِلُ بِخِلَافِ الرُّطُوبَةِ الَّتِي لَا تَنْفَصِلُ اهـ عِبَارَةُ البَجِيرِميٍّ قَوْلُهُ مِنْ إِزَالَةِ أَوْصَافِهِ أي وَلَوْ بِالتَّضْحِ أَمَّا الْجِزْمُ فَلَا بُدَّ مِنْ إِزَالَتِهِ قَبْلَ ذَلِكَ اهـ. هـ قوله: (وَلِإِنْ لَمْ يَسِلْ) الْأَوَّلَى بِلَا سَيَلَانٍ لِأَنَّ كَلَامَهُ يُوهِمُ أَنَّ حَقِيقَةَ التَّضْحِ تَوْجَدُ مَعَ سَيَلَانِ الْمَاءِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ شَيْخُنَا وَفِي الكُرْدِيٍّ عَنِ الْإِيْعَابِ التَّضْحُ غَلْبَةُ الْمَاءِ لِلْمَحَلِّ بِلَا سَيَلَانٍ وَإِلَّا فَهَوَ الغَسْلُ اهـ. هـ قوله: (مَعَ قَوْلِهِ الْمُرَادُ بِهِ الْإِنْشَاءُ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْإِسْتِدْلَالَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ فَمَا وَجَهَ الْحَمْلَ عَلَيْهِ الَّذِي هُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ بَضْرِيٍّ. هـ قوله: (أَمَّا إِذَا أَكَلَ غَيْرَ لَبَنِ الْإِنْسَانِ) وَلَوْ أَكَلَ قَبْلَ الحَوْلَيْنِ طَعَامًا لِلتَّغْدِي ثُمَّ تَرَكَهُ وَشَرِبَ اللَّبَنَ فَقَطْ غُسِلَ مِنْ بَوْلِهِ وَلَا يُنْضَحُ عَلَى الْأُوجَةِ نَهَايَةً وَزِيَادِيٍّ. هـ قوله: (كَسَمَنِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ مِنْ أُمِّهِ وَهُوَ كَذَلِكَ فَيُغْسَلُ مِنْهُ وَمِثْلُ السَّمَنِ الْجَبْنُ ع. ش. هـ قوله: (فَيَتَعَيَّنُ الغَسْلُ) سَوَاءٌ اسْتَعْنَى بِغَيْرِ اللَّبَنِ لِلتَّغْدِي عَنِ اللَّبَنِ أَمْ لَا نَهَايَةً. هـ قوله: (أَوْ لِلِإِصْلَاحِ) أي وَلِإِنْ حَصَلَ بِهِ التَّغْدِي سَمِ عِبَارَةُ البَضْرِيِّ قَوْلُهُ لِلِإِصْلَاحِ صَادِقٌ بِمَا إِذَا كَانَ الْمُتَنَاوَلُ غِذَاءً يَتَدَاوَى بِهِ وَبِمَا إِذَا اسْتَعْمَلَهُ مَدَّةً مَدِيدَةً وَلَوْ اسْتَعْرِفَتْ الحَوْلَيْنِ وَالْأَوَّلُ وَاضِحٌ وَيُؤَيِّدُهُ اغْتِفَارُهُمُ التَّحْنِيكَ بِتَمَرٍ وَنَحْوِهِ وَالثَّانِي مَحَلُّ تَأْمُلٍ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى اهـ

هـ قوله: (وَلَمْ يَجَاوِزْ سَتَيْنِ) أي مِنْ تَمَامِ انْفِصَالِهِ فَلَا يُحْسَبُ مِنْهُمَا زَمَنُ اجْتِنَانِهِ وَإِنْ طَالَ. هـ قوله: (أَوْ لِلِإِصْلَاحِ) أي وَلِإِنْ حَصَلَ بِهِ التَّغْدِي.

ولو نجسًا على الأوجه؛ لأنَّ للمستحيل في الباطن حكم المستحيل إليه ومن ثمَّ لو أكل أو شرب مُغلَّظًا لزمه غسلُ قُبْلِهِ ودُبُرِهِ مرَّةً لا غير وأجزأه الحجر. والنصُّ بوجوب السبع مع الثراب محمولٌ على ما إذا نزلَ المُغلَّظُ بعينه غيرَ مُستحيلٍ خلافاً لما في فتاوى البلقيني. (وما نجسَ بغيرهما) أي المُغلَّظُ والمُخفَّفُ (إن لم يكن) أي يوجد فيه (عين) بأن كان الذي نجسه حكمية وهي التي لا تحسُّ بصر ولا شَم ولا ذوق والعينية نقیض ذلك (كفى جري الماء) على ذلك

أقول: بل تغييرهم يُشعرُ بقصرِ المُدة. ۞ فَوَدَّ: (ولو نجسًا) أي ولو من مُغلَّظةٍ نهايةً وسَم. ۞ فَوَدَّ: (خلافاً لما في فتاوى البلقيني) أي من عدم وجوب السبع إذا نزلَ بعينه قال م ر والخطيب، ولو ابتلع قطعة لحم مُغلَّظٍ وخرجت أي من دُبُرِهِ حالاً لم يجب تسبیع أو عظمته وخرجت وجب لأن الباطن سريع الإحالة لما يقبل الإحالة سم وجزم بذلك شيخنا بلا عزو. ۞ فَوَدَّ: (أي المُغلَّظُ) إلى قوله ويُفرَّق في النهاية والمغني لإقوله وحَبَّ نفع في بولٍ وقوله باطنها أيضاً. ۞ فَوَدَّ: (أي المُغلَّظُ) وهو الكلب ونحوه (والمُخفَّفُ) وهو بول الصبي المذكور. ۞ فَوَدَّ: (بأن كان إلخ) أي عند إرادة غسله فيدخل ما لو كانت عينية بأن أذكر أثرها ثم انقطع فصارت حكمية سم. ۞ فَوَدَّ: (وهي التي إلخ) أي النجاسة المتبقية التي إلخ مغني. ۞ فَوَدَّ: (لا يحس بصر إلخ) أي لا يذرك له جزم ولا لون ولا طعم ولا ريح سواء أكان عدم الإذراك لخفاء أثرها بالجفاف كبول جفَّ ولم يذرك له طعم ولا لون ولا ريح أو لكون المحل صقيلاً لا تثبت عليه النجاسة كالمرأة والسيف نهاية. ۞ فَوَدَّ: (نقيض ذلك) وهي التي لها جزم أو طعم أو لون أو ريح شيخنا. ۞ فَوَدَّ: (كفى جري الماء) فإن قلت: تخصيص كفاية جري الماء بما إذا لم يكن عين مُشكِلٌ إذ قد

۞ فَوَدَّ: (ولو نجسًا) كلَّين كلبية وقوله على الأوجه اعتمد م ر. ۞ فَوَدَّ: (لما في فتاوى البلقيني) أي من عدم وجوب السبع إذا نزلَ بعينه قال م ر ولو ابتلع قطعة لحم مُغلَّظٍ وخرجت حالاً لم يجب تسبیع أو عظمته وخرجت وجب؛ لأن الباطن سريع الإحالة لما يقبل الإحالة. ۞ فَوَدَّ: (وما نجسَ بغيرهما إلخ) فرغ لو صبَّ الماء على مكان النجاسة وانتشر حولها لم يحكم بنجاسة محل الانتشار كما في الروض وأصله قال في شرحه؛ لأن الماء الوارد على النجاسة طهور ما لم يتغير ولم يتفصل كما مرَّ اه، وظاهره أنه لا يحكم بنجاسة محل الانتشار وإن لم يظهر مكان النجاسة المضروب عليه ويدل عليه التعليل المذكور إذ لو كان المراد أن محل النجاسة طهر بالصَّب لكان الماء طهوراً وإن انفصل، وقد يجاب عن هذا بأن التقيد بعدم الانفصال؛ لأنه بعد الانفصال يصير مستعملاً فلا يوصف حينئذ بأنه طهور، وقد يستشكل الحكم بالطهورية بعد مجاوزة مكان النجاسة، بل ينبغي الحكم بالاستعمال حينئذ إلا أن يقال لا بد في الاستعمال من مجاوزة ذلك الشيء بالكلية، وقد يقال لم اعتبر في التعليل الطهورية فإنه يكفي في عدم الحكم بنجاسة محل الانتشار الظاهرية هذا ولكن ظهر مع م ر أنه لو لم يظهر مكان النجاسة تنجس محل الانتشار حتى لو كان فيه دم مغفوق عنه لم يغف عن إصابة الماء له ولا يقال إن هذا من إصابة ماء الطهارة ويحمل كلام الروض وأصله على ما لو ظهر مكان النجاسة بالصَّب ثم انتشرت الرطوبة اه فليحرز. ۞ فَوَدَّ: (إن لم يكن عين كفى جري الماء) فإن قلت تخصيص كفاية جري الماء بما إذا لم يكن

المحلّ يتنفسه وبغيره مرة إذ ليس ثمّ ما يُزال ومن ذلك سيكّين شقيّتي نجسا وحبّ نُقع في بولٍ ولحم طيّح به فيطهر باطنها أيضا بصّب الماء على ظاهرها ويُفرّق بينها وبين نحو أجرّ

يكفي جزّي الماء، وإن وُجدت العينُ كآثر البول الخفيف الذي يُحسّ ببصرٍ أو شمٍّ أو ذوقٍ لكن لا يُمكنُ تحصيلُ شيءٍ منه قلت: لا نُسَلِّمُ كفايةَ جزّي الماء في نحو الأثر المذكور بل لا بُدَّ معه من زوال الأوصاف على التّفصيل الآتي غاية الأمر أن نحو ذلك الأثر لضعفه تزول أوصافه بجزّي الماء فالحاصل أنّه يكفي في غير العين مُجرّد الجزّي وآته لا بُدَّ في العين من زوال الأوصاف لكتّنها قد تزول بمُجرّد الجزّي فيكتفي به لا لكونه مُجرّد جزّي بل لتضمّنه زوال الأوصاف.

(فرغ) لو صُبَّ الماء على مكانٍ التجاسة وانتشر حولها لم يُحكَم بتجاسة محلّ الانتشار كما في الروض وأصله أي والمغني ولكن ظهر مع ما رآه لو لم يظهر مكان التجاسة تنجس محلّ الانتشار حتّى لو كان فيه دم مغفوّ عنه لم يُغْفَ عن إصابة الماء له ولا يقال: إن هذا من إصابة ماء الطهارة ويحمل كلام الروض وأصله على ما لو ظهر مكان التجاسة بالصّب ثم انتشرت الرطوبة اه فليحرّز سم يحذف.

❏ قول (سني): (كفى جزّي الماء) من غير اشتراط نيّة هنا وفيما مرّ ويأتي؛ لانها من باب التّروك شرح بأفضل وقيل: تجب النيّة ونسب لجمع منهم ابن سُرّنج لكن قال في المجموع: إنّه وجه باطلٌ مُخالف للإجماع. وقال الشارح في (الإيعاب) وحيث فلا يُندب الخروج من خلافه كزدي. ❏ فوّه: (ومن ذلك) أي المُتنجّس بالتجاسة الحُكميّة. ❏ فوّه: (وحبّ نُقع إلخ) أي حتّى انتفخ شئنا عبارة البصريّ ظاهره وإن لم تثب فيه قوّة الإنبات وكان الفرق بينه وبين ما مرّ أي في شرح وبول أن المدار ثم على الاستحالة في الباطن ووصوله لتلك الحالة قرينة عليها اه. ❏ فوّه: (فيطهر باطنها) أي حتّى لو حملها في الصلوة لم يضرّ سم، وقال شئنا بلا عزو ويُعفى عن باطنها اه. ❏ فوّه: (بصّب الماء على ظاهرها) أي فلا يُحتاج إلى سقي السكّين ماءً طهوراً وإغلاء اللحم ولا إلى عصره مُغني ونهاية. ❏ فوّه: (ويُفرّق بينها) أي السكّين والحبّ واللحم المذكورة.

عينٌ مُشكِلةٌ إذ قد يكفي جزّي الماء وإن وُجدت العينُ كآثر البول الخفيف الذي لا يُمكنُ تحصيلُ شيءٍ منه فإنّه عينٌ؛ لأن المراد بها هنا كما أشار إليه الشارح ما يُحسّ ببصرٍ أو شمٍّ أو ذوقٍ والأثر المذكور كذلك؛ لأنّه يُحسّ بالبصر وقد يُحسّ بالشمّ والذوق مع أنّه يكفي جزّي الماء عليه قلت: لا نُسَلِّمُ كفايةَ جزّي الماء في نحو الأثر المذكور، بل لا بُدَّ معه من زوال الأوصاف على التّفصيل الآتي غاية الأمر أن نحو ذلك الأثر لضعفه تزول أوصافه بجزّي الماء فالحاصل أنّه يكفي في غير العين مُجرّد الجزّي وآته لا بُدَّ في العين من زوال الأوصاف لكتّنها قد تزول بمُجرّد الجزّي فيكتفي به لا لكونه مُجرّد جزّي، بل لتضمّنه زوال الأوصاف، ولو سلّم فالمراد أنّ الذي يُحسّ الحُكميّة إطلاقاً كفايةَ جزّي الماء وذلك لا يُنافي أنّه قد يكفي في بعض أفراد العينيّة فليُتأمل. ❏ فوّه: (بأن كان) أي عند إرادة غسله فيدخل ما لو كانت عينيّة بأن أدرك أثرها ثم انقطع فصارت حُكميّة. ❏ فوّه: (فيطهر باطنها) أي حتّى لو حملها في الصلوة لم يضرّ.

نُقِعَ فِي نَجِسٍ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ نَقْعِهِ فِيهِ حَتَّى يُظَنَّ وَضُوءُهُ لِجَمِيعٍ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ الْأَوَّلُ
بِأَنَّ الْأَوَّلَ يُشَبِّهُ تَشَرُّبَ الْمَسَامِ وَهُوَ لَا يُؤَثِّرُ كَمَا لَوْ نَزَلَ صَائِغٌ فِي مَاءٍ فَأَحْسَسَ بِهِ فِي جَوْفِهِ
وَأَيْضًا فَبَاطِلٌ تِلْكَ يُشَبِّهُ الْأَجْوِافَ وَهِيَ لَا طَهَارَةَ عَلَيْهَا كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ بِخِلَافِ نَحْوِ الْأَجْرِ
فِيهِمَا وَفَارَقَ نَحْوَ السَّكِينِ لِبَنَاءِ عَجَنٍ بِمَائِعٍ نَجِسٍ ثُمَّ حَرِقَ فَإِنَّهُ لَا يَطْهُرُ بِاطْنِهِ بِالْغَسْلِ إِلَّا إِذَا
دُقَّ وَصَارَ ثَرَابًا أَوْ نُقِعَ حَتَّى وَصَلَ الْمَاءُ لِبَاطْنِهِ بِتَيْشِيرٍ رَدَّهُ إِلَى الثَّرَابِ وَتَأْثِيرِ نَقْعِهِ فِيهِ بِخِلَافِ
تِلْكَ فَإِنَّ فِي رَدِّ أَجْزَاءِ بَعْضِهَا حَتَّى تَصِيرَ كَالثَّرَابِ مَشَقَّةٌ تَامَّةٌ وَضِياعٌ مَالٍ وَبَعْضُهَا لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ
النَّقْعُ وَإِنْ طَالَ نَعْمَ نَصَّ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْعَفْوِ عَمَّا عَجَنَ مِنَ الْخَرْفِ بِنَجَسٍ أَيْ يُضْطَرُّ
إِلَيْهِ فِيهِ وَاعْتَمَدَهُ كَثِيرُونَ وَالْحَقُّوْا بِهِ الْأَجْرَ.....

قوله: (حَتَّى يُظَنَّ وَضُوءُهُ) ظاهره أنه لا بُدَّ مِنْ ظَنِّ الْوُضُوءِ عَلَى وَجْهِ السَّيْلَانِ حَتَّى تَوْجَدَ حَقِيقَةُ
الْغَسْلِ وَيُحْتَمَلُ الْإِكْتِفَاءُ بِمُطْلَقِ الْوُضُوءِ لِلضَّرُورَةِ مَعَ تَعَذُّرٍ أَوْ تَعَسَّرَ حَقِيقَةُ الْغَسْلِ بِضَرْيٍ أَقُولُ: بَلْ
ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّارِحِ كَغَيْرِهِ هُوَ الثَّانِي أَيْ الْإِكْتِفَاءُ بِمُطْلَقِ الْوُضُوءِ. قوله: (بِأَنَّ الْأَوَّلَ) أَيْ سَقَى السَّكِينِ
نَجَسًا. قوله: (فَبَاطِلٌ تِلْكَ) أَيْ السَّكِينِ وَالْحَبِّ وَاللَّحْمِ. قوله: (بِخِلَافِ نَحْوِ الْأَجْرِ فِيهِمَا) أَيْ
الْمُشَابِهَتَيْنِ فِيهِ نَظَرٌ. قوله: (وَفَارَقَ نَحْوَ السَّكِينِ) إِبْرَارُهُ الْمُغْنِي وَاللَّبْنُ بِكَسْرِ الْمَوْحِدَةِ إِنْ خَالَطَ
نَجَاسَةً جَامِدَةً كَالرُّوثِ لَمْ يَطْهُرْ وَإِنْ طَبِخَ وَصَارَ أَجْرًا لِعَيْنِ النَّجَاسَةِ وَإِنْ خَالَطَهُ غَيْرُهَا كَالْبَوْلِ طَهَّرَ
ظَاهِرُهُ بِالْغَسْلِ وَكَذَا بَاطِنُهُ إِنْ نُقِعَ فِي الْمَاءِ وَلَوْ مَطْبُوحًا إِنْ كَانَ رَخْوًا يَصِلُهُ الْمَاءُ كَالْعَجِينِ أَوْ مَذْقُوقًا
بَحِثْ يَصِيرُ ثَرَابًا فَإِنْ قِيلَ لِمَ اكْتَفَى بِغَسْلِ ظَاهِرِ السَّكِينِ أَيْ فِي طَهَارَةِ ظَاهِرِهَا وَبَاطِنِهَا وَلَمْ يَكْتَفَ بِذَلِكَ
فِي الْأَجْرِ؟ أَجِيبُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يَكْتَفَ بِالْمَاءِ فِي الْأَجْرِ؛ لِأَنَّ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ مُتَأَتٍّ مِنْ غَيْرِ مُلَابَسَةٍ لَهُ فَلَا حَاجَةَ
لِلْحُكْمِ بِطَهَارَةِ بَاطِنِهِ مِنْ غَيْرِ إِيصَالِ الْمَاءِ إِلَيْهِ بِخِلَافِ السَّكِينِ أَهْ زَادَ النِّهَايَةَ وَلَا يُؤْمَرُ بِسَخْقِهَا لِمَا فِيهِ مِنْ
تَقْوِيَةِ مَالِيَّتِهَا وَنَقْصِهَا وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ جَازَ أَنْ تَكُونَ النَّجَاسَةُ دَاخِلَ الْأَجْزَاءِ الصَّغِيرِ أَه. قَالَ الرَّشِيدِيُّ:
قَوْلُهُ لَمْ يَطْهُرْ وَإِنْ طَبِخَ أَيْ لَا ظَاهِرًا وَلَا بَاطِنًا كَمَا هُوَ صَرِيحُ السِّيَاقِ وَصَرِيحُ كَلَامِهِمْ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي
حَاشِيَةِ الشَّيْخِ أَه ع ش. قوله: (فَإِنْ فِي رَدِّ أَجْزَاءِ بَعْضِهَا) فِيهِ أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ فِي الْحَبِّ الْمُتَبَادِرِ إِرَادَتُهُ
مَعَ اللَّحْمِ مِنْ هَذَا الْبَغْضِ، وَلَوْ سَلِمَ قِيلَ إِنَّهُ يُؤَثِّرُ فِيهِ التَّفْعُ فَلْيَطْهُرْ بِهِ. قوله: (حَتَّى يَصِيرَ كَالثَّرَابِ
إِلْخ) قَدْ يُقَالُ: هَذِهِ ضَرُورَةٌ وَغَايَةٌ مَا تَقْتَضِيهِ الْعَفْوُ لَا الطَّهَارَةُ بِضَرْيٍ وَتَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِنَا مَا يُوَافِقُهُ. قوله:
(وَبَعْضُهَا) بِالْتَّضْبِ عَطْفًا عَلَى اسْمِ إِنْ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِهَذَا الْبَغْضِ السَّكِينُ. قوله: (لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ التَّفْعُ) هَذَا
لَا يَظْهَرُ فِي الْحَبِّ وَاللَّحْمِ وَهُمَا مِنْ نَحْوِ السَّكِينِ سَمَ وَيَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا الْبَغْضِ السَّكِينُ فَلَا إِرَادَةَ هُنَا
وَأَمَّا الْإِشْكَالُ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ فَإِنَّ فِي رَدِّ بَعْضِ أَجْزَائِهَا إْلْخَ كَمَا مَرَّ. قوله: (بِنَجَسٍ) ظَاهِرُهُ مُطْلَقًا
جَامِدًا كَانَ كَرَمَادِ السَّرْجِينِ أَوْ مَائِعًا كَالْبَوْلِ فَلْيُرَاجَعْ. قوله: (أَيْ يُضْطَرُّ إِلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ أَوْ تَعَمُّ بِهِ الْبَلَوَى
بِضَرْيٍ. قوله: (وَالْحَقُّوْا بِهِ الْأَجْرَ) عَلَيْهِ فَلَا يَنْجَسُ مَا أَصَابَهُ مَعَ تَوَسُّطِ رُطُوبَةٍ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ ع

قوله: (لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ التَّفْعُ) هَذَا لَا يَظْهَرُ فِي الْحَبِّ وَاللَّحْمِ وَهُمَا مِنْ نَحْوِ السَّكِينِ.

المعجون به (وإن كانت) عَيْنٌ فيه من غيرهما بل أو من أحدهما على الأوجه في المُخَفَّفَةِ والاكْتِفَاءِ بالنَضِجِ فيها إنما هو للغالبِ من زَوَالِ أوصافها به (وَجِبَ) بعدَ زَوَالِ عَيْنِهَا (إِزَالَةُ) أوصافها من (الطَّعْمِ) وإن عَسَرَ لَأَنَّ بَقَاءَهُ دَلِيلٌ عَلَى بَقَاءِ الْعَيْنِ، والأوجه جَوَازُ ذَوْقِ المَحَلِّ إذا غَلَبَ على ظَنِّهِ زَوَالُ طَعْمِهِ لِلْحَاجَةِ (ولا يَضُرُّ) في الحُكْمِ يَطْهَرُ المَحَلُّ حَقِيقَةً (بَقَاءُ لَوْنٍ أو رِيحٍ) يُدْرِكُ بِشَمِّ المَحَلِّ أو بِالْهَوَاءِ.....

ش. □ قَوْلُهُ: (المعجون به) أي بالتَجَسُّسِ ظَاهِرُهُ ولو جَامِدًا فَلْيُرَاجَعْ. □ قَوْلُهُ: (عَيْنٌ فيه) أي في مُطْلَقِ المَتَجَسِّسِ بدونِ قَيْدٍ بغيرهما، وإِنَّمَا رَجَعَ الضَّمِيرُ إِلَيْهِ على طَرِيقِ الإِسْتِخْدَامِ حَتَّى احتَاجَ إلى قَوْلِهِ مِنْ غَيْرِهِمَا لِيُعْطَفَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ بَلْ أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا فَيَتَدَفَّعَ بِذَلِكَ اعْتِرَاضُ السَّيِّدِ البُصْرِيِّ بِأَنَّ ضَمِيرَ فِيهِ عَائِدٌ عَلَى مَا تَجَسَّسَ بغيرِهِمَا فلا ضَرُورَةَ لِقَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِمَا بَلْ هُوَ تَكَرُّرٌ اه. □ قَوْلُهُ: (عَيْنٌ) إلى قولِ المَثَنِ ولا يَضُرُّ في الْمُغْنِي، وإلى قولِ الشَّارِحِ نَعَمْ في التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: يُدْرِكُ إلى المَثَنِ. □ قَوْلُهُ: (بَعْدَ زَوَالِ عَيْنِهَا) أي جِزْمِهَا فَالْمُرَادُ بِالْعَيْنِ هُنَا غَيْرُ مَا أَرَادَهُ بِهَا فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَيْنٌ سَمِعَ ش. أي وَلِلتَّنْبِهِ عَلَيْهِ أَظْهَرَ فِي مَقَامِ الإِضْمَارِ. □ قَوْلُهُ: (أوصافها مِنْ) لا تَظْهَرُ لِتَقْدِيرِهِ ثَمَرَةً. □ قَوْلُهُ: (مِنْ الطَّعْمِ) وإن عَسَرَ لِسَهُولَتِهِ غَالِبًا فَالْحَقُّ بِهِ نَادِرُهَا نَعَمْ، قال في الأَنْوَارِ لو لَمْ يَزَلْ إِلَّا بِالْقَطْعِ عُفِيَ عَنْهُ نِهَايَةٌ اه. سم قال ع ش أي فَيُحْكَمُ بِطَهَارَةِ مَحَلِّهِ مَعَ بَقَاءِ الطَّعْمِ أَخَذًا وَمِمَّا سَيَأْتِي لِلشَّارِحِ م ر فِيمَا لو عَسَرَ زَوَالُ اللَّوْنِ أو الرِّيحِ اه وقال الرَّشِيدِيُّ أي وَلَمْ يَظْهَرْ بِخِلَافِ مَا سَيَأْتِي فِي اللَّوْنِ وَالرِّيحِ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ اه عِبَارَةُ شَيْخِنَا فَيَعْفَى عَنْهُ أي الطَّعْمُ الْمُتَعَدِّرُ مَا دَامَ مُتَعَدِّرًا فَيَكُونُ المَحَلُّ نَجَسًا مَغْفُورًا عَنْهُ لا طَاهِرًا، وَضَابِطُ التَّعَدُّرِ أَنْ لَا يَزُولَ إِلَّا بِالْقَطْعِ فَإِنْ قَدَرَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى زَوَالِهِ وَجِبَ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ مَا صَلَّاهُ بِهِ عَلَى الْمُتَعَدِّدِ وَلَا فَلَامَعْنَى لِلْعَفْوِ اه. وَيَأْتِي عَنِ الْقَلِيبِيِّ مِثْلُهَا. □ قَوْلُهُ: (وَالْأَوْجُه جَوَازُ ذَوْقِ المَحَلِّ إلخ) أي وَأَنَّ مَحَلَّ مَنَعِهِ إِذَا تَحَقَّقَ وَجُودُهَا فِيمَا يُرِيدُ ذَوْقَهُ أَوْ انْحَصَرَتْ فِيهِ نِهَايَةٌ وَعَلَيْهِ قُلُو أُصِيبَ الثُّوبُ بِنَجَاسَةٍ لَا يَعْرِفُ طَعْمَهَا فَأَرَادَ ذَوْقَهَا قَبْلَ الْغَسْلِ لِيَعْلَمَهُ فَيَخْتَرِيهِ بِذَوْقِهِ بَعْدَ صَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ فَظَاهِرُ عِبَارَتِهِ امْتِنَاعُ ذَلِكَ لِتَحَقُّقِ النَجَاسَةِ حَالَ ذَوْقِ المَحَلِّ فَيُغَسَّلُ إِلَى أَنْ يَغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ زَوَالُ النَجَاسَةِ ثُمَّ إِذَا ذَاقَهُ فَوَجَدَ فِيهِ طَعْمًا حَمَلَهُ عَلَى النَجَاسَةِ ثُمَّ قَضِيَّتْ قَوْلُهُ م ر أَوْ انْحَصَرَتْ فِيهِ أَنَّهُ لو ذَاقَ أَحَدَهُمَا امْتَنَعَ عَلَيْهِ ذَوْقُ الْآخَرِ لِانْحِصَارِ النَجَاسَةِ فِيهِ، وَقَدْ مَرَّ لَهُ مَا يُخَالِفُهُ ع ش. □ قَوْلُهُ: (فِي الحُكْمِ يَطْهَرُ المَحَلُّ حَقِيقَةً) أي لَا أَنَّهُ نَجَسٌ مَغْفُورٌ عَنْهُ حَتَّى لو أَصَابَهُ بَلَلٌ لَمْ يَتَنَجَّسْ إِذْ لَا مَعْنَى لِلْغَسْلِ إِلَّا الطَّهَارَةُ وَالْآثَرُ

□ قَوْلُهُ: (بَعْدَ زَوَالِ عَيْنِهَا) أَرَادَ بِالْعَيْنِ هُنَا غَيْرَ مَا أَرَادَهُ بِهَا فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَيْنٌ فَتَأَمَّلْهُ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ الطَّعْمِ) أي وَإِنْ عَسَرَ نَعَمْ قال في الأَنْوَارِ لو لَمْ يَزَلْ إِلَّا بِالْقَطْعِ عُفِيَ عَنْهُ شَرْحُ م ر. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يَضُرُّ بَقَاءُ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ عَسَرَ زَوَالُهُ).

(فَرَعُ): قال شَيْخُنَا نَاصِرُ الدِّينِ الطَّبْلَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا أُريدَ تَظْهِيرُ شَيْءٍ عَلَيْهِ عَجِينٌ أَوْ سِدْرٌ فَتَغْيِيرُ الْمَاءِ الْمَضْبُوبِ عَلَيْهِ بِذَلِكَ فَلَا يَضُرُّ، وَقَدْ ذَكَرْتَ ذَلِكَ لِلرَّمْلِيِّ فَلَمْ يَوَافِقْهُ عَلَيْهِ وَقَالَ بَصُرُ التَّغْيِيرِ

وظاهر أنه بعد طهر الطهر لا يجب شتم ولا نظر نعم ينبغي سنه هنا فعلم أنه لو زال شمه أو بصره خلقة أو لعارض لم يلزمه سؤال غيره أن يشتم أو ينظر له (عسر زواله) ولو من مغلظ بأن لم تتوقف إزالته على شيء أو توقفت على نحو صابون ولم يجده فيما يظهر للمشقة فإن وجده أي يضمن مثله فاضلاً عما يعتبر في التيمم فيما يظهر أيضاً بجامع أن كلاً فيه تحصيل واجب.....

الباقى شبه بما يشق الاحتراز عنه نهاية أي وهو لا يتجسس ع ش عبارة شيخنا والقلوبي، وضابط التّعسر أن لا يزول بالحث بالماء ثلاث مرات فمتى حثه أي اللون أو الريح ثلاثاً ولم يزول طهر المحل فإذا قدر على زواله بعد ذلك لم يجب؛ لأن المحل طاهر، نعم إن بقيا معاً في محل واحد من نجاسة واحدة فيجب زوالهما إلا إن تعدد كما مر في بقاء الطعم لقوة دالتهما على بقاء النجاسة فإن بقيا متفرقين أو من نجاستين وعسر زوالهما لم يضرب اهـ وقوله فمتى حثه إلى نعم يأتي عن النهاية ما قد يخالفه.

☐ قوله: (وظاهر أنه) إلى المتن اعتمده ع ش. ☐ قوله: (لا يجب شتم إلخ) تنبغي زيادة ولا ذوق.

☐ قول (لش): (عسر زواله) أي بحيث لا يزول بالمبالغة بنحو الحث والقرص سواء في ذلك الأرض والثوب والإناء وسواء أطل بقاء الرائحة أم لا نهاية. قال البجيرمي: وسئل م ر عن صباغ يصبغ الغزل بماء الفوه ودم المغز ثم بعد ذلك يغسله غسلًا جيّدًا حتى يصفو ماؤه وتبقى الحُمرة في الغزل فهل والحالة هذه يغنى عن لو إن عسر زواله أو لا فأجاب: نعم يغنى عن لو إن عسر زواله. اهـ. ويظهر أخذًا من مسألة التّمويه أن الفعل حرام مطلقاً فليراجع ويأتي ما يتعلّق بالصّبغ بالتجسس في بحث الغسالة.

☐ قوله: (ولو من مغلظ) فلو عسرت إزاله لو إن نحو دم مغلظ أو ريحه طهر خلافاً للزكشي في خاديه نهاية. ☐ قوله: (بأن لم تتوقف إلخ) أي بأن لا تزول إلا بالقطع أخذاً مما مر في الطعم. ☐ قوله: (أو توقفت على نحو صابون إلخ) عبارة النهاية: ولو توقفت زوال ذلك ونحوه على أشنان أو صابون أو حت أو قرص وجب وإلا استحب، وبه يجمع بين قول الوجوب والاستحباب، والأوجه أنه يعتبر لوجوب

هنا أيضاً. ☐ قوله: (لو زال شمه إلخ) قد يقال لا حاجة لهذا مع ما قبله. ☐ قوله: (ولم يجده فيما يظهر) ويحتمل وهو القياس وظاهر كلامهم أنه لا يظهر؛ لأن الاستعانة بنحو الصابون من شروط الطهارة فلا توجد بدونها وعلى هذا فهل يلزمه طلبه ولو من حد البعد مطلقاً ويفرق بينه وبين الماء بأن له بدلاً وهو الثراب ولا كذلك ما هنا أو إن كان الممتجس بذنه بخلاف ما إذا كان ثوبه لا يلزمه طلبه من حد البعد؛ لأن من صلى عارياً لا قضاء عليه بخلاف من صلى بالنجاسة فيه نظر والثاني غير بعيد ثم رأيت قوله الآتي ومن ثم اتجه أيضاً أن يأتي هنا التفصيل الآتي إلخ.

(فرغ): أفتى شيخنا الشهاب الزملي في ماء نقل من البحر فوضع في زير فوجد فيه طعم زبل أو ريحه أو لونه بنجاسته فقد قال الأصحاب شرع تقديم المضمضة والاستنشاق ليعرف طعم الماء ورائحته اهـ وقضيته أنه لو وجد في ماء طعمًا مثلاً لا يكون إلا للنجاسة حكم بنجاسته وبه صرح البغوي ولا يشكّل

خوطب به ومن ثم أتجه أيضا أن يأتي هنا التفصيل الآتي فيما إذا وجدته يحده الغوث أو القرب نعم لا يجب قبول هبة هذا؛ لأن فيها مئة بخلاف الماء أو توقفت على نحو حث وقرص لزمه وتوقفت الطهارة عليه ويظهر أن المدار في التوقف على ظن المطهر. وعليه يظهر أيضا أن محله إن كان له خبرة وحينئذ لا يلزمه الرجوع لقول غيره وإلا سأل خبيراً ويظهر أيضاً أنه لو

نحو الصابون أن يفضل ثمنه عما يفضل عنه ثمن الماء في التيمم، وإن لم يقدّر على الحث ونحوه لزمه أن يستأجر عليه بأجرة مثله إذا وجدها فاضلة عن ذلك أيضا، وأنه لو تعدّر ذلك أي نحو الصابون حساً أو شرعاً احتمل أن لا يلزمه استعماله بعد ذلك لطهارة المحل حقيقة ويحتمل اللزوم وإن كلاً من الطهر والعفو إنما كان للتعدّر وقد زال وهذا هو الموافق للقواعد بل قياس فقد الماء عند حاجته عدم الطهر مطلقاً وهو الأوجه اهـ وأقرها سم وع ش، قال الرشيدي: قوله ولو توقّف زوال ذلك أي لون التجاسة أو ريحها وليس هذا خاصاً بقول المصنف قلت فإن بقيا إلخ وإن أوهمه سياقه اهـ وقول النهاية وهو الأوجه تقدّم عنه وعن شيخنا وفي الشارح ما يخالفه فيما إذا بقي اللون أو الريح وخده وكذا يخالفه قول البجيرمي ما نصّه فإن قلت: حيث أوجبتم الاستعانة في زوال الأثر من الطعم أو اللون أو الريح أو هما بنحو صابون إذا توقفت الإزالة عليه فما محل قولهم يُعفى عن اللون والريح دون الطعم مع استواء الكل في وجوب إزالة الأثر، وإن توقّف على غير الماء فالجواب أنه تجب الاستعانة بما ذكر في الجميع ثم إن لم يزل بذلك وبقي اللون أو الريح حكّمنا بالطهارة وإن بقيا معاً أو بقي الطعم وخده عفي عنه فقط إن تعدّر لا أنه يصير طاهراً ويترتب على ذلك أننا قلنا بالطهارة وقدّر بعد ذلك على إزالته لم تجب وإن قلنا بالعفو وجبت مداينغي اهـ. □ فوه: (خوطب إلخ) جواب قوله فإن وجدته وقوله به أي بنحو الصابون. □ فوه: (ومن ثم) أي لأجل ذلك الجامع. □ فوه: (فيما إذا وجدته) أي الماء. □ فوه: (قبول هبة هذا) أي نحو الصابون. □ فوه: (أو توقفت إلخ) عطف على قوله وجدته. □ فوه: (على نحو حث) والحث بالمتنّة الحث بنحو عود، والقرص بالمهملة تقطيعه بنحو الطفر أي حكّه به كزدي وقال ع ش والقرص بالصاد المهملة الغسل بأطراف الأصابع، وقيل هو القلع ونحوه اهـ. وقال البجيرمي: والقرص بالضاد المعجمة أو الضاد المهملة الحث بأطراف الأصابع اهـ. □ فوه: (أن محله) أي محل

بأنه لا يحّد بريح الخمر لوضوح الفرق وصورة المسألة أنه لا يكون بقره جيفةً يحتمل أن يكون ذلك منها ونظيره وجوب الغسل إذا رأى في فراشه أو ثوبه ميتاً لا يحتمل أنه من غيره هذا والأوجه خلاف ما قاله البغوي لأصل الطهارة وعدم وقوع التجاسة وعدم التنجيس بالشك ويفرق بينه وبين ما ذكر من نظائره ولا يرد ما تقدّم من فتوى شيخنا؛ لأنه عدّ بول الحيوانات في الماء المنقول منه في الجملة فأشبهه السبب الظاهر بخلاف مسألتنا ليس فيها ما يمكن الإحالة عليه ولا ما تقدّم عن الأصحاب إذ ليس فيه تضييع بأن الطعم مقتض للتجاسة لإمكان حمله على البحث عن حاله إذا وجد طعمه أو ريحه متغيّراً نعم يمكن حمل كلام البغوي على ما إذا علم سبق ما يحال عليه شرح م ر.

عرف من مُعَيَّر شيئاً لم يطرده فيه لاختلاف اللُّصُوق بالمحلِّ بالإعراض من نحو هواءٍ ومزاج كما هو مُشَاهَدٌ وَأَفْهَمُ المَثْنُ أَنَّ المَصْبُوغَ بالنَّجَسِ متى تُثَبِّتَتْ فهي عَيْنُ النِّجَاسَةِ بِأَن تَقُلَّ أَوْ كَانَتْ تَنْفَصِلُ مع المَاءِ اشْتَرَطَ زَوَالُهَا أَوْ لَوْنُهَا أَوْ رِيحُهَا فَقَطْ وَعُسْرُ غُفْيِ عَنْهُ وَمَرٌّ أَوَائِلُ الطَّهَارَةِ مَا لَوْ زَالَ الرِّيحُ ثُمَّ عَادَ وَفِي الاسْتِنْجَاءِ جَوَازُ الاسْتِعَانَةِ بِنَحْوِ العَسَلِ وَالْمِلْحِ (وَفِي الرِّيحِ) العُسْرُ الزَّوَالُ (قَوْلٌ) إِنَّهُ يَضُرُّ وَفِي اللُّوْنِ وَجْهٌ أَيْضًا (قُلْتَ فَإِنْ بَقِيَ مَعًا) بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ (ضُرُّ) عَلَى الصَّحِيحِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ).....

اِغْتِبَارِ ظَنِّ الْمُطَهِّرِ . □ قَوْلُهُ : (شَيْئًا) أَي مِنْ عُسْرِ الزَّوَالِ أَوْ سُهُولَتِهِ فِي مَحَلٍّ وَتَوَقُّفِ زَوَالِهِ فِيهِ عَلَى نَحْوِ الصَّابُونِ وَعَدَمِهِ (لَمْ يَطْرُدْهُ فِيهِ) أَي فِي ذَلِكَ الْمُعَيَّرِ أَي فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْمَحَلِّ . □ قَوْلُهُ : (كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ) . (فَرُغَ) مَاءٌ نَقِلَ مِنَ الْبَحْرِ وَوُضِعَ فِي زِيرٍ فَوُجِدَ فِيهِ طَعْمٌ زَبِيلٌ أَوْ رِيحُهُ أَوْ لَوْنُهُ حُكِمَ بِنَجَاسَتِهِ كَمَا قَالَ الْبَغَوِيُّ وَإِنْ احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ جَائِفَةٍ بَقَرِيَةٍ لَمْ يُحْكَمْ بِنَجَاسَتِهِ خَطِيبٌ ، وَفِي النَّهْيَةِ وَسَمٌّ عَنْ إِفْتَاءِ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ مِثْلُهُ قَالَ ع ش : قَوْلُ م ر حُكِمَ بِنَجَاسَتِهِ ضَعِيفٌ ، وَقَدْ نَقَلَ بِالْذَّرْسِ عَنْ قَتَاوَى وَإِلَيْهِ الْقَوْلُ بِعَدَمِ النَّجَاسَةِ اهـ وَيُوجَّهُ بِأَن هَذَا مِمَّا عَمَّتْ بِهِ الْبُلُوى وَمَا كَانَ كَذَلِكَ لَا يَنْجَسُ اهـ . وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الْحَلْبِيِّ وَالْحَفَنِيِّ مَا نَصَّهُ وَحَاصِلُ الْمُعْتَمَدِ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ حَاشِيَةِ الْأَجْهَرِيِّ أَنَّ الْمَاءَ الَّذِي فِي الزَّرِيرِ إِذَا وَجِدَ فِيهِ طَعْمٌ أَوْ رِيحٌ بَوَلٍ مَثَلًا يُحْكَمُ بِالطَّهَارَةِ إِلَّا إِنْ وَجِدَ سَبَبٌ يُحَالُ عَلَيْهِ النَّجَاسَةُ وَفِي الْقَلْبُوبِيِّ عَلَى الْجَلَالِ لَا يُحْكَمُ بِالنَّجَاسَةِ بِغَيْرِ تَحَقُّقِ سَبَبِهَا فَالْمَاءُ الْمُنْقُولُ مِنَ الْبَحْرِ لِلْأَزْيَارِ فِي الْبُيُوتِ مَثَلًا إِذَا وَجِدَ فِيهِ وَضْفُ النَّجَاسَةِ مَحْكُومٌ بِطَهَارَتِهِ لِلشُّكِّ قَالَ شَيْخُنَا م ر وَأَجَابَ عَمَّا نَقَلَ عَنْ وَإِلَيْهِ مِنَ الْحُكْمِ بِالنَّجَاسَةِ تَبَعًا لِلْبَغَوِيِّ بِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا وَجِدَ سَبَبُهَا اهـ أَي فِي الْبَحْرِ الْمُنْقُولِ مِنْهُ بِأَن أَخْبَرَ بِهِ عَدْلُ اهـ . □ قَوْلُهُ : (أَنَّ الْمَصْبُوغَ) إِلَى قَوْلِهِ : وَمَرٌّ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى كَمَا يَأْتِي قَالَ الْبُجَيْرِيُّ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَصْبُوغَ بَعَيْنِ النَّجَاسَةِ كَالْدَمِ أَوْ بِمُتَنَجِّسٍ تَفَتَّتْ النَّجَاسَةُ فِيهِ أَوْ لَمْ تَفَتَّتْ وَكَانَ الْمَصْبُوغُ رَطْبًا يَطْهَرُ إِذَا صَفَّتِ الْغُسَالَةُ مَعَ الصَّبْغِ بَعْدَ زَوَالِ عَيْنِهِ ، وَأَمَّا إِذَا صُبِغَ بِمُتَنَجِّسٍ وَلَمْ تَفَتَّتْ فِيهِ النَّجَاسَةُ وَكَانَ الْمَصْبُوغُ جَافًا فَإِنَّهُ يَطْهَرُ مَعَ صَبْغِهِ وَقَوْلُهُمْ لَا بُدَّ فِي طَهْرِ الْمَصْبُوغِ بِنَجَسٍ مِنْ أَنْ تَصْفُو الْغُسَالَةُ مَحْمُولٌ عَلَى صَبْغِ نَجَسٍ أَوْ مُخْتَلِطٍ بِأَجْزَاءِ نَجَسَةِ الْعَيْنِ وَفَاقًا فِي ذَلِكَ لِشَيْخِنَا الطَّبَّلَاوِيِّ سَمَ مُلَخَّصًا اهـ وَيَأْتِي عَنْ ع ش مِثْلُهُ . □ قَوْلُهُ : (أَوْ كَانَتْ) أَي عَيْنُ النَّجَاسَةِ . □ قَوْلُهُ : (أَوْ لَوْنُهَا الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ عَيْنُ النَّجَاسَةِ . □ قَوْلُهُ : (وَمَرٌّ أَوَائِلُ الْخ) الَّذِي يَتَلَخَّصُ مِنْ كَلَامِهِ ، ثُمَّ إِنَّ الْعَوْدَ لَا يَضُرُّ ، وَقَوْلُهُ وَفِي الْإِسْتِنْجَاءِ الْخ الَّذِي اسْتَوْجَهَهُ ، ثُمَّ جَوَازُ الاسْتِعَانَةِ بِنَحْوِ الْمِلْحِ مِمَّا اعْتِيدَ امْتِحَانُهُ وَكَوْنُ الْغُسْلِ كَذَلِكَ مَحَلٌّ تَأْمُلُ بِضَرِيٍّ . □ قَوْلُهُ : (بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ) إِلَى قَوْلِهِ : وَلَا يَتَأْتَى فِي النَّهْيَةِ وَالْخَطِيبِ . □ قَوْلُهُ : (بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ) أَي مِنْ نَجَاسَةٍ وَاحِدَةٍ بِإِلْيَ .

□ قَوْلُ (لَشِي) (ضُرُّ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الضَّرَرِ إِذَا بَقِيَ مَعًا بَيْنَ كَوْنِهِمَا مِنْ نَجَاسَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ نَجَاسَتَيْنِ لَكِنْ نَقَلَ عَنْ بَعْضِهِمْ تَقْيِيدَ الضَّرَرِ فِيمَا إِذَا كَانَ فِي مَحَلٍّ بِكَوْنِهِمَا مِنْ نَجَاسَةٍ وَاحِدَةٍ وَيُوجَّهُ بِأَن بَقَاءَهُمَا مِنْ نَجَاسَتَيْنِ لَا تَقْوَى دَلَالَتُهُ عَلَى بَقَاءِ الْعَيْنِ فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مُسْتَقِلَّةٌ لَا اِزْتِيَاظَ لَهَا بِالْأُخْرَى وَكُلُّ

لِقُوَّةِ دَلَالَتِهِمَا عَلَى بَقَاءِ الْعَيْنِ وَثُبُوتِ الْعِزِّ عَنْهُمَا بِخِلَافِ مَا لَوْ بَقِيََا بِمَحَلِّينِ أَوْ مُحَالٍ مِنْ نَحْوِ ثَوْبٍ وَاحِدٍ وَلَا يَتَأْتَى فِيهِ الْخِلَافُ فِيمَا لَوْ تَفَرَّقَتْ دِمَاءٌ فِي ثَوْبٍ كُلِّ مِنْهَا قَلِيلٌ وَلَوْ اجْتَمَعَتْ لَكَثُرَتْ لِأَنَّ مَا هُنَا طَاهِرٌ مُحَلُّهُ حَقِيقَةٌ وَتِلْكَ نَجِسَةٌ مَعْفُودٌ عَنْهَا بِشَرِطِ الْقِلَّةِ فَإِذَا كَثُرَتْ وَلَوْ بِالنَّظَرِ لِمَجْمُوعِهَا ضَرُّ عِنْدَ الْمُتَوَلَّى وَلَمْ يَضُرَّ عِنْدَ الْإِمَامِ وَاسْتِفِيدَ مِنَ الْمُتَيْنِ أَنَّ الْأَرْضَ إِذَا لَمْ تَتَشَرَّبْ مَا تَنْجَسَتْ بِهِ لَا بُدَّ مِنْ إِزَالَةِ عَيْنَيْهِ قَبْلَ صَبِّ الْمَاءِ الْقَلِيلِ عَلَيْهَا كَمَا لَوْ كَانَ فِي إِنْاءٍ وَهُوَ الْمُتَعَمَّدُ، وَمَرَّ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ فَإِنْ كَوْنُهُ بِإِيرَادِ طَهْوَرٍ إِلَى آخِرِهِ مَا يُؤَيِّدُهُ وَإِفْتَاءُ بَعْضِهِمْ بِخِلَافِ ذَلِكَ تَوَهُُّمًا مِنْ بَعْضِ الْعِبَارَاتِ غَيْرِ صَحِيحٍ وَبَعْضُهُمْ بِأَنَّ صَبَّ الْمَاءِ عَلَى عَيْنٍ يَوَلِّ يُطَهِّرُهُ إِذَا لَمْ يَزِدْ بِهَا وَزُنُ الْغُسَالَةِ يُحْمَلُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ التَّقْيِيدُ عَلَى آثَارِ الْعَيْنِ دُونَ جَرْمِهَا، وَقَوْلُ الْمَاوَرِدِيِّ إِذَا صَبَّ عَلَيْهَا مَاءٌ فَعَمَرَهَا أَيْ بَحِثْ اسْتَهِلَكَتْ فِيهِ طَهَّرَ الْمَحَلَّ وَالْمَاءُ لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ أَصْحَابُنَا طَرِيقَةً ضَعِيفَةً؛ لِأَنَّ مُرَادَهُ الْعِرَاقِيُّونَ وَهُمْ قَائِلُونَ بِالضَّعْفِ الْمَارِّ فِي قَوْلِ الْمُتَيْنِ فَلَوْ كَوْنُهُ بِإِيرَادِ طَهْوَرٍ إِلَى آخِرِهِ وَلَوْ كَانَتِ النِّجَاسَةُ جَامِدَةً فَتَفَقَّتْ وَاخْتَلَطَتْ بِالثَّرَابِ لَمْ يَطْهَرُ كَالْمُخْتَلِطِ بِنَحْوِ صَدِيدٍ بِإِفَاضَةِ الْمَاءِ عَلَيْهِ مُطْلَقًا بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِزَالَةِ جَمِيعِ الثَّرَابِ الْمُخْتَلِطِ بِهَا.

(وَيُشْتَرَطُ) فِي طَهْرِ الْمَحَلِّ (وُزُودُ الْمَاءِ) الْقَلِيلِ عَلَى الْمَحَلِّ النَّجِسِ وَلَا تَنْجَسُ لِمَا مَرَّ فَلَا يُطَهِّرُ غَيْرُهُ لِاسْتِحَالَتِهِ وَفَارَقَ الْوَارِدَ بِقُوَّتِهِ لِيَكُونَ عَامِلًا وَمِنْ ثَمِّ لَمْ يَفْتَرِقِ الْحَالُ بَيْنَ الْمُتَنَصِّبِ مِنْ أَنْبُوبٍ وَالصَّاعِدِ مِنْ فَوَارَةٍ مَثَلًا فَلَوْ تَنْجَسَ فَمُهْ كَفَى أَخَذَ الْمَاءَ بِيَدِهِ إِلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يُعْلِفْهَا عَلَيْهِ

وَاحِدَةً بِإِثْرَادِهَا ضَعِيفَةٌ أَهْ وَتَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِنَا اعْتِمَادُهُ. □ قَوْلُهُ: (لِقُوَّةِ دَلَالَتِهِمَا الْخ) لَكِنْ إِذَا تَعَدَّرَ عُفَى عَنْهُمَا مَا دَامَ التَّعَدُّرُ وَتَجِبُ إِزَالَتُهُمَا عِنْدَ الْقُدْرَةِ وَلَا تَجِبُ إِعَادَةُ مَا صَلَّاهُ مَعَهُمَا، وَكَذَا يُقَالُ فِي الطَّعْمِ قَلْبُوبِي أَهْ يُجِيرِمِي وَتَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِنَا وَالْمَدَابِغِي اعْتِمَادُهُ. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ لَوْ بَقِيََا بِمَحَلِّينِ الْخ) أَيْ فَلَا يَضُرُّ لَانْتِفَاءِ الْعِلَّةِ الَّتِي هِيَ قُوَّةُ دَلَالَتِهِمَا عَلَى بَقَائِهَا نِهَائَةً. □ قَوْلُهُ: (وَبَعْضُهُمْ بِأَنَّ صَبَّ الْخ) أَيْ وَإِفْتَاءُ بَعْضِهِمْ بِأَنَّ الْخ. □ قَوْلُهُ: (يُحْمَلُ الْخ) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى مَا يُوَافِقُهُ. □ قَوْلُهُ: (التَّقْيِيدُ) أَيْ بِقَوْلِهِ إِذَا لَمْ يَزِدْ بِهَا. □ قَوْلُهُ: (عَلَى آثَارِ الْعَيْنِ) أَيْ الضَّعِيفَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَانَتِ النِّجَاسَةُ جَامِدَةً) تَقَدَّمَ عَنْ الْمُعْنَى وَالنِّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيْ لَا ظَاهِرُهُ وَلَا بَاطِنُهُ وَسَوَاءٌ وَصَلَ الْمَاءُ إِلَى جَمِيعِ أَجْزَائِهِ أَمْ لَا.

□ قَوْلُهُ: (الْقَلِيلُ) أَيْ بِخِلَافِ الْكَثِيرِ فَيَطْهَرُ الْمَحَلُّ بِهِ وَإِرَادًا كَانَ أَوْ مَوْرُودًا شَيْخِنَا. □ قَوْلُهُ: (النَّجَسُ) أَيْ الْمُتَنَجِّسُ. □ قَوْلُهُ: (وَالْإِ) أَيْ بِأَنَّ وَرَدَ الْمَحَلُّ الْمُتَنَجِّسُ عَلَى الْمَاءِ الْقَلِيلِ. □ قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيْ فِيمَا دُونَ الْقَلْتَيْنِ أَنَّهُ يَنْجَسُ بِوُصُولِ النَّجَسِ الْغَيْرِ الْمَعْفُودِ عَنْهُ لَهُ. □ قَوْلُهُ: (لِاسْتِحَالَتِهِ) أَيْ لِأَن تَكْمِيلَ الشَّيْءِ لِبُغْيِهِ فَرُغَ كَمَالِهِ فِي نَفْسِهِ.

□ قَوْلُهُ: (بِمَحَلِّينِ أَوْ مُحَالٍ) أَقُولُ هُوَ كَمَا لَوْ بَقِيَ أَحَدُهُمَا بِذَيْنِكَ الْمَحَلِّينِ أَوْ تِلْكَ الْمُحَالِ.

وَيَجِبُ غَسْلُ كُلِّ مَا فِي حَدِّ الظَّاهِرِ مِنْهُ وَلَوْ بِالْإِدَارَةِ كَصَبِّ مَاءٍ فِي إِنَاءٍ مُتَنَجِّسٍ وَإِدَارَتِهِ بِجَوَانِبِهِ وَلَا يَجُوزُ لَهُ ابْتِلَاعُ شَيْءٍ قَبْلَ تَطْهِيرِهِ وَأَفْتَى ابْنُ كَبْنٍ فِي مَطَرٍ نَازِلٍ وَسَطٍ إِنَاءٍ مُتَنَجِّسٍ كُلَّهُ بِنَجَاسَتِهِ فَلَا يُطَهِّرُهُ وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى تَقْطِيقِ قَلِيلَةٍ لَمْ يَتَجَاوَزْ كُلَّ مَحَلِّهَا؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ وَارِدَةٍ حَيْثُ إِذْ هُوَ كَمَا تَقَرَّرَ الْعَامِلُ بِأَنْ أَزَالَ النَجَاسَةَ عَنْ مَحَلِّ نَزُولِهِ فَمَا تَقَرَّرَ هُنَا وَأَوَّلُ الطَّهَارَةِ فِي طَهَارَةِ نَحْوِ الْإِنَاءِ بِالْإِدَارَةِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَقِبَ الصَّبِّ مَفْرُوضٌ فِي وَارِدٍ لَهُ قُوَّةٌ فَهَرَبَتِ النَجَاسَةُ

■ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِالْإِدَارَةِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ: فَلَوْ طَهَّرَ إِنَاءٌ أَدَارَ الْمَاءَ عَلَى جَوَانِبِهِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الرُّوضَةِ أَنَّهُ يُطَهَّرُ قَبْلَ أَنْ يَصُبَّ النَجَاسَةُ مِنْهُ، وَهُوَ كَذَلِكَ إِذَا لَمْ تَكُنْ النَجَاسَةُ مَائِعَةً بَاقِيَةً فِيهِ أَمَّا إِذَا كَانَتْ مَائِعَةً بَاقِيَةً فِيهِ لَمْ يُطَهَّرْ مَا دَامَ عَيْنُهَا مَغْمُورًا بِالْمَاءِ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَهُوَ كَذَلِكَ الْخ مِنْهُ مَا لَوْ تَنَجَّسَ قَمِيهِ بِدَمِ اللَّثَّةِ أَوْ بِمَا يَخْرُجُ بِسَبَبِ الْجُشَاءِ فَتَقَلَّهَ ثُمَّ تَمَضَّمَصَ وَأَدَارَ الْمَاءَ فِي قَمِيهِ بِحَيْثُ يَغْمُهُ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ بِالنَجَاسَةِ، فَإِنْ قَمِيهِ يُطَهَّرُ وَلَا يَتَنَجَّسُ الْمَاءُ فَيَجُوزُ ابْتِلَاعُهُ لَطَهَارَتِهِ، فَتَنْبَهْ لَهُ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ وَبَقِيَ مَا لَوْ كَانَتْ لَيْثَةً تُذْمَى مِنْ بَعْضِ الْمَأْكَلِ بِتَشْوِيشِهَا عَلَى لَحْمِ الْأَسْنَانِ فَهَلْ يُغْفَى عَنْهُ فِيمَا تُذْمَى بِهِ لَيْثَةُ لِمَشَقَّةِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ أَمْ لَا لِإِمْكَانِ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِتَنَاوُلِ مَا لَا تُذْمَى لَيْثُهُ فِيهِ نَظَرُ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا تَعْمُ بِهِ الْبُلْوَى حَيْثُ إِذْ أَه. وَمِثْلُ الْقَلْبِ إِلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْمَشَقَّةَ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ. ■ قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَإِذَا غَسَلَ قَمِيهِ الْمُتَنَجِّسَ قَبْلَ ابْتِلَاعِهِ فِي الْغُرْغُرَةِ لِيُغْسَلَ كُلُّ مَا فِي حَدِّ الظَّاهِرِ وَلَا يَتَلَعَّ طَعَامًا وَلَا شَرَابًا قَبْلَ غَسْلِهِ لِأَنَّهُ يَكُونُ أَكَلَ النَجَاسَةِ أَه. وَتَقَدَّمَ عَنْ ع ش أَنَّهُ لَوْ ابْتُلِيَ شَخْصٌ بِدَمِي اللَّثَّةِ بِأَنْ يَكْثُرَ وَجُودُهُ مِنْهُ بِحَيْثُ يَقِلُّ خُلُوهُ عَنْهُ يُغْفَى عَنْهُ أَه. ■ قَوْلُهُ: (وَأَفْتَى ابْنُ كَبْنٍ) بِفَتْحِ الْكَافِ وَكُسْرِ الْمُوَحَّدَةِ الْمُشَدَّدَةِ ثُمَّ نَوَّنَ بِأَمْخَرَمَةٍ. ■ قَوْلُهُ: (كُلُّهُ) لَعَلَّهُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ، وَإِنَّمَا الْمَدَارُ عَلَى عَدَمِ عُمُومِ الْمَطَرِ لِلْمَحَلِّ الْمُتَنَجِّسِ كَمَا يُفِيدُهُ آخِرُ كَلَامِهِ. ■ قَوْلُهُ: (بِنَجَاسَتِهِ فَلَا يُطَهِّرُهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: إِذَا مَحَلُّ كَوْنِ الْوَارِدِ لَا يَتَنَجَّسُ بِمُلَاقَاةِ النَجَاسَةِ إِذَا أَزَالَهَا عَقِبَ وَرُودِهِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ وَلَا زِيَادَةِ وَزَيْنِ أَه. سَم. ■ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا غَيْرُ وَارِدَةٍ الْخ) قَدْ يُقَالُ سَلَّمْنَا أَتَاهَا وَارِدَةٌ إِلَّا أَنَّهَا لَيْسَ فِيهَا السَّيْلَانُ الَّذِي يَتَحَقَّقُ بِهِ الْغُسْلُ وَعَلَى هَذَا فَلَا يَتَعَدُّ الْإِكْتِفَاءُ بِهَا فِي النَجَاسَةِ الْمُخَفَّفَةِ سَم. ■ قَوْلُهُ: (إِذْ هُوَ) أَيِ الْوَارِدِ وَقَوْلُهُ كَمَا تَقَرَّرَ أَيِ فِي قَوْلِهِ لِكُونِهِ عَامِلًا وَقَوْلُهُ الْعَامِلُ خَبَرٌ هُوَ وَقَوْلُهُ بِأَنَّ الْخَ مُتَعَلِّقٌ بِالْعَامِلِ وَالْبَاءُ لِلتَّصْوِيرِ. ■ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ) أَيِ الْإِدَارَةِ وَالتَّذْكِيرُ بِتَأْوِيلِ أَنْ يُدِيرَ. ■ قَوْلُهُ: (مَفْرُوضٌ فِي وَارِدٍ الْخ) عِبَارَتُهُ فِي أَوَّلِ الطَّهَارَةِ مَحَلَّهُ فِي وَارِدٍ عَلَى حُكْمِيَّةٍ أَوْ عَيْنِيَّةٍ أَزَالَ جَمِيعَ أَوْصَافِهَا أَه.

■ قَوْلُهُ: (وَلَا يَجُوزُ لَهُ ابْتِلَاعُ شَيْءٍ قَبْلَ تَطْهِيرِهِ) شَامِلٌ لِلزَّرِيقِ عَلَى الْعَادَةِ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَيُحْتَمَلُ الْمُسَامَحَةُ بِهِ لِلْمَشَقَّةِ وَكَوْنُهُ مِنْ مَعْدِنٍ خَلَقْتُهُ. ■ قَوْلُهُ: (بِنَجَاسَتِهِ فَلَا يُطَهِّرُهُ الْخ) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ إِذَا مَحَلُّ كَوْنِ الْوَارِدِ لَا يَتَنَجَّسُ بِمُلَاقَاةِ النَجَاسَةِ إِذَا أَزَالَهَا عَقِبَ وَرُودِهِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ وَلَا زِيَادَةِ وَزَيْنِ ثُمَّ قَالَ عَنْ الزَّرْكَاشِيِّ لَوْ وَضَعَ ثَوْبًا فِي إِجَانَةٍ فِيهِ دَمٌ مَغْفُوفٌ عَنْهُ وَصَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ تَنَجَّسَ بِمُلَاقَاتِهِ؛ لِأَنَّ دَمَ نَحْوِ الْبَرَاغِيثِ لَا يَزُولُ بِالصَّبِّ فَلَا بُدَّ بَعْدَ زَوَالِهِ مِنْ صَبِّ مَاءٍ طَهَّرَ عَلَيْهِ أَه.

بخلاف تلك الثَّقِط ولو على ثوب مُتَنَجِّسٍ فَإِنَّ كُلًّا مِنْهَا لَمَّا لَمْ تَتَجَاوَزْ مَحَلَّهَا لَمْ تَكُنْ وَّارِدَةً فَمَحَلُّهَا بَاقٍ عَلَى نَجَاسَتِهِ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا عَمَّتْهُ لَمْ تَكُنْ لِلثَّقِطِ النَّازِلَةِ بِالْبَعْضِ قُوَّةً عَلَى تَطْهِيرِهِ (لَا الْعَصْرُ) وَلَوْ فِيْمَا لَهُ حَمْلٌ كَالْبِسَاطِ (فِي الْأَصَحِّ) لَطَهَّارَةُ الْغُسَالَةِ بِشَرْطِهَا الْآتِي وَالْبَلَلُ الْبَاقِي فِيهِ بَعْضُهَا. وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِنْ صُبَّ عَلَيْهِ فِي إِجَانَةٍ مَثَلًا فَإِنْ صَبَّ عَلَيْهِ وَهُوَ بِيَدِهِ لَمْ يَحْتَجْ لِعَصْرِ قَطْعًا كَالنَّجَاسَةِ الْمُخَفَّفَةِ وَالْحُكْمِيَّةِ (وَالْأَظْهَرُ طَهَّارَةُ غُسَالَةٍ) لِنَجَاسَةِ غُفَيِّ عَنْهَا كَدَمٌ أَوْ لَا وَالتَّفْرِقَةُ بَيْنَهُمَا غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهَا قَبْلَ الْغَسْلِ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا مَرَّ أَنَّ مَاءَ الْمَعْفُو عَنْهُ مُسْتَعْمَلٌ (تَفْصِيلٌ) عَنِ الْمَحَلِّ وَهِيَ قَلِيلَةٌ.....

□ فَوُدَّ: (بِخِلَافِ تِلْكَ الثَّقِطِ) أَيِ فَلَيْسَ لَهَا تِلْكَ الْقُوَّةُ وَعَلَى فَرَضِ وُجُودِهَا فِيهِ تَطْهَرُ مَحَلُّهَا كُرْدِيَّ.

□ فَوُدَّ: (لِأَنَّهَا عَمَّتْهُ) أَيِ عَمَّتِ النَّجَاسَةُ الْمَحَلَّ.

□ فَوُدَّ (لِسِّي): (لَا الْعَصْرُ الْإِلَخُ) لِكَيْتِه يُسْتَحَبُّ فِيْمَا يَمْكُنُ عَصْرُهُ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهُ نِهَآيَةً وَمُعْنِي. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ فِيْمَا لَهُ حَمْلٌ الْإِلَخُ) كَذَا فِي النَّهَآيَةِ. □ فَوُدَّ: (فِيهِ) أَيِ فِي الْمَحَلِّ. □ فَوُدَّ: (وَمَحَلُّ الْخِلَافِ) ذَكَرَهُ عَنْهُ وَأَقْرَهُ.

□ فَوُدَّ (لِسِّي): (وَالْأَظْهَرُ طَهَّارَةُ غُسَالَةٍ تَفْصِيلُ الْإِلَخُ) وَلَيْسَتْ بِطَهْوٍ لِاسْتِعْمَالِهَا فِي خَبَثِ نِهَآيَةٍ وَمُعْنِي.

□ فَوُدَّ: (وَالْتَّفَرُّقَةُ بَيْنَهُمَا) لَعَلَّ بِإِطْلَاقِ الْعَفْوِ عَنْ غُسَالَةِ الْمَعْفُو عَنْهُ كَمَا يَأْتِي فِي حَاشِيَةِ قَوْلِهِ وَأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ فِي نَحْوِ الدَّمِ الْإِلَخُ عَنْ الزَّرْكَشِيِّ وَالْجَمَالِ وَالزَّمَلِيِّ. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّ مَحَلَّهَا) أَيِ التَّفْرِقَةَ. □ فَوُدَّ: (لِنَجَاسَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ فَعَلِمَ فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَالتَّفَرُّقَةُ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ وَيَطْهَرُ إِلَى الْمَثْنِ. □ فَوُدَّ: (كَدَمٍ) أَيِ قَلِيلٍ. □ فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ وَالْمُسْتَعْمَلِ فِي فَرَضِ الطَّهَّارَةِ كُرْدِيَّ.

□ فَوُدَّ (لِسِّي): (تَفْصِيلُ إِلَى الْإِلَخُ) وَيَطْهَرُ بِالْغَسْلِ مَضْبُوعٌ بِمُتَنَجِّسٍ انْفَصَلَ عَنْهُ وَلَمْ يَزِدْ الْمَضْبُوعُ وَزْنًا بَعْدَ الْغَسْلِ عَلَى وَزْنِهِ قَبْلَ الصَّنْعِ وَإِنْ بَقِيَ اللَّوْنُ لِعُسْرِ زَوَالِهِ فَإِنْ زَادَ وَزْنُهُ ضَرَّرَ، فَإِنْ لَمْ يَنْفَصِلْ عَنْهُ لِتَعَقُّدِهِ بِهِ لَمْ يَطْهَرُ لِبَقَاءِ النَّجَاسَةِ فِيهِ مُعْنِي، وَكَذَا فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا أَنَّهُ زَادَ أَوْ نَجَسَ عَقَبَ بِمُتَنَجِّسٍ وَسَكَتَ عَنْ قَوْلِهِ فَإِنْ زَادَ الْإِلَخُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر مَضْبُوعٌ الْإِلَخُ أَيِ حَيْثُ كَانَ الصَّنْعُ رَطْبًا فِي الْمَحَلِّ فَإِنْ جَفَّ الثَّوْبُ الْمَضْبُوعُ بِالْمُتَنَجِّسِ كَفَى صَبُّ الْمَاءِ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ تَضْفُ غُسَالَتُهُ حَيْثُ لَمْ يَكُنِ الصَّنْعُ مَخْلُوطًا بِأَجْزَاءِ نَجَسَةِ الْعَيْنِ سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ وَقَوْلُهُ م ر انْفَصَلَ عَنْهُ الْإِلَخُ هَذَا قَدْ يُفِيدُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَعْمَلَ لِلْمَضْبُوعِ مَا يَمْنَعُ مِنْ انْفِصَالِ الصَّنْعِ مِمَّا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ اسْتِعْمَالِ مَا يُسَمَوْنَهُ فِطَامًا لِلثَّوْبِ كَقَشْرِ الرُّمَانِ وَنَحْوِهِ لَمْ يَطْهَرُ بِالْغَسْلِ لِلْعِلْمِ بِبَقَاءِ النَّجَاسَةِ فِيهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ اشْتَرَطَ زَوَالُهَا بِأَنَّ كَانَتْ رَطْبَةً أَوْ مَخْلُوطَةً بِنَجَسِ الْعَيْنِ أَمَا حَيْثُ لَمْ يُشْتَرَطْ زَوَالُهَا بِأَنَّ جَفَّتْ أَيِ وَلَمْ تَكُنْ مَخْلُوطَةً بِنَجَسِ الْعَيْنِ فَلَا يَضُرُّ اسْتِعْمَالُ ذَلِكَ أَه.

□ فَوُدَّ: (وَهِيَ قَلِيلَةٌ) أَمَا الْكَثِيرَةُ فَطَاهِرَةٌ (مَا لَمْ تَتَغَيَّرْ) وَإِنْ لَمْ يَطْهَرِ الْمَحَلُّ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي بَابِ الطَّهَّارَةِ مُعْنِي وَنِهَآيَةً.

□ فَوُدَّ: (لَمْ تَكُنْ لِلثَّقِطِ النَّازِلَةِ الْإِلَخُ) قَدْ يُقَالُ: نُسِلِمُ أَنَّ تِلْكَ الثَّقِطَ وَّارِدَةٌ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ بِهَا الْغَسْلُ الَّذِي هُوَ شَرْطُ لِعَدَمِ السَّيْلَانِ الَّذِي يَتَحَقَّقُ بِهِ وَعَلَى هَذَا فَلَا يَبْعُدُ الْإِكْتِفَاءُ بِهَا فِي النَّجَاسَةِ الْمُخَفَّفَةِ.

(بلا تغيّر) ولا زيادة وزن بعد اعتبار ما يأخذه الثوب من الماء ويُعطيه من الوسخ الطاهر ويظهره الاكتفاء فيهما بالظن (وقد طهر المحل) بأن لم يبق فيه طعم ولا لون أو ريح سهل الزوال ونجاستها إن تغيّر أحد أوصافها أو زاد وزن الماء أو لم يطهر المحل؛ لأن البلب الباقي به بعض المنفصل فلزم من طهارته بعده طهارته ومن نجاسته نجاسته وإلا وجد التحكم فعلم أنها قبل الانفصال عن المحل حيث لم تتغيّر هي طاهرة قطعاً وأن حكمها حكم المحل بعد الغسل فلو تطاير شيء من أول غسالات المغلظ قبل التريب غُسل ما أصابه شيئاً إحداهن يثرب أو من

فول (سني): (بلا تغيّر إلخ) وقع السؤال عما يقع كثيراً أن اللحم يُغسل مراراً ولا تصفو غسالته ثم يطبخ ويظهر في مرقته لون الدم هل يغفى عنه أم لا أقول الظاهر الأول؛ لأن هذا مما يشق الاحتراز عنه ش وقدّمت عن المغني عند قول المتن ودم ما يصبرُ بذلك. فوّه: (بعد اعتبار ما يأخذه الثوب إلخ) فإذا كانت الغسالة قبل الغسل بها قدر رطل وكان مقداره ما يشربه المغسول من الماء قدر أوقية وما يمجه من الوسخ نصف أوقية وكانت بعد الغسل رطلاً إلا نصف أوقية صدق أنه لم يزد وزنها بعد اعتبار مقدار ما يشربه المغسول من الماء وما يمجه من الوسخ الطاهر شيئاً. فوّه: (الاكتفاء فيهما) يُحتمل عوده لعدم التغيّر وعدم الزيادة وللمأخوذ والمُعطي والثاني أقرب معنى بصري. وجزم الحلبي بالثاني.

فوّه: (بأن لم يبق فيه طعم) أي غير متعذر الزوال أخذاً مما مرّ عن النهاية وغيره. فوّه: (ونجاستها إلخ) عطف على طهارة غسالة في المتن. فوّه: (أو لم يطهر المحل) بأن بقي الجرم أو الطعم إلا إن تعذر أو اللون أو الريح إلا إن تعسر أو هما إلا إن تعذرا. فوّه: (بعض المنفصل) في التعبير به تسامح فإن الباقي والمنفصل بعضان من كل واحد بصري والأولى من المجموع. فوّه: (من طهارته) أي المحل (طهارته) أي المنفصل. فوّه: (حيث لم تتغيّر إلخ) لعل المراد، وقد طهر المحل.

فوّه: (ولأن حكمها) إلى قوله بعد استقراره في المغني إلا قوله والمغلظة وقوله وسقوط إلى وإذا نُدب وإلى قوله ومرّ في النهاية إلا ما ذكر، وقوله وإذا نُدب إلى وأنه يتعيّن. فوّه: (من أول غسالات الكلب إلخ) أي وإن كان من غيره فيُغسل قدر ما بقي عليه من السبع مع التريب إن لم يترّب. فوّه: (قبل التريب) أي ولا فلا تريب، فلو جمعت الغسالات كلها في نحو طشت ثم تطاير منها شيء إلى نحو

فوّه: (وقد طهر المحل) في شرح م ر ويستحب أن يُغسل محلّ النجاسة بعد طهرها غسالتين لتكتمل الثلاث ولو مخففة في الأوجه أما المغلظة فلا كما قاله الجيولي في بحر الفتاوى في نشر الحاوي وبه جزم التقي ابن قاضي شهبة في نكت التنبيه؛ لأن المكبر لا يكبر كالمصغر لا يصغر ومعنى المكبر لا يكبر أن الشارع بالغ في تكبيره فلا يزاؤه عليه، كما أن الشيء إذا صغر مرة لا يصغر أخرى وهذا نظير قولهم الشيء إذا انتهى لغايته في التغليظ لا يقبل التغليظ كالأيمان في القسامة وكقتل العمد وشبهه لا تغلظ فيه الذبّة وإن غلظت في الخطأ وهذا أقرب إلى القواعد ويقرب منه قولهم في الجزية أن الحيوان لا يضعف أه.

السابعة لم يجب شيء وأن غسالة المندوب كالغسلة الثانية والثالثة بعد طهر المحل في المتوسطة والمغلظة، وكذا المخففة فيما يظهر خلافا لبعضهم وسقوط وجوب الغسل فيها للترخيص لا يقتضي سقوط ندب التثليث فيها ألا ترى أن الغسل لما سقط عن الرأس في الوضوء لذلك لم يسقط تثليثه وإذا ندب في المتوهمه كما مر ثم فأولى المتيقنة طهور وأنه يتعين في نحو الدم إذا أريد غسله بالصب عليه في جفنة مثلا والماء قليل.....

ثوب وجب غسله سببا لاحتمال أن المتطاير من الأولى فإن لم يكن تراب في الأولى وجب الترتيب وإلا فلا شيخنا وع ش. هـ قوله: (لاحتمال إلخ) لعل حق التعليل؛ لأن المجموع يعطى حكم الأولى.

هـ قوله: (وإن غسالة المندوب إلخ) خبر هذا قوله طهور سم. هـ قوله: (والمغلظة) خالفه النهاية والمغني فقالا واللفظ للأول ويستحب أن يغسل محل التجاسة بعد طهرها غسلين تكميل الثلاث ولو مخففة في الأوجه أما المغلظة فلا كما قاله الجيلوي في بحر الفتاوى في نشر الحاوي وبه جزم التقي بن قاضي شهبة في (نكت التنبية)؛ لأن المكبر لا يكبر كما أن المصغر لا يصغر ولا يشترط في إزالة التجاسة نية، وتجب إزالتها فوراً إن عصى بها وإلا فلتخو صلاة، نعم يسن المبادرة بإزالتها حيث لم تجب اه وزاد المغني وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين المغلظة وغيرها وهو كذلك وإن قال الزركشي: يتبني وجوب المبادرة بالمغلظة مطلقاً اه عبارة شيخنا بعد ذكره ما مر عن الجيلوي وقيل يسن التثليث فيها أي المغلظة بزيادة مرتين بعد السبع وقيل بزيادة سبعين بعدها، وهذان القولان ضعيفان والمعتمد الأول اه.

هـ قوله: (وسقوط وجوب الغسل إلخ) أي بكفاية التوضيح كما مر. هـ قوله: (لذلك) أي للترخيص (في المتوهمه كما مر) أي في حديث -إذا استيقظ أحدكم من نومه- إلخ مغني. هـ قوله: (وأنه يتعين في نحو الدم إلخ) قال في (شرح بافضل) ومثله في سم عن (الإيعاب) ما نصه ولو وضع ثوبا في إجانة وفيه دم مغفوق عنه وصب الماء عليه تنجس بملاقاته؛ لأن دم نحو البراغيث لا يزول بالصب فلا بد بعد زواله من صب ماء طهور وهذا مما يغفل عنه أكثر الناس اه وفي الكزدي قال في (الإيعاب) قال الزركشي في الخادم ويتبني لغاسيل هذا الثوب أن لا يغسل في إنائه قبل تطهيره ثوبا آخر طاهرا ويتحرز عما يصبه من غسالته ويتبني العفو عن مثل هذه الغسالة بالنسبة للثوب وإن لم تزل عين التجاسة المغفوق عنه اه وقوله: ويتبني العفو إلخ ممنوع والوجه أنه لا عفو اه. وفي فتاوى الجمال الرملي: لو غسل الثوب الذي فيه دم براغيث لأجل تنظيفه من الأوساخ لم يضر بقاء الدم فيه ويغنى عن إصابه هذا الماء ومثله إذا تلوّثت رجله من طين الشوارع المغفوق عنه بشرطه وأراد غسل رجله من الحدث فيغنى عما أصابه ماء الوضوء ومثله ما لو كان بأصابعه أو كفه نجاسة مغفوق عنها فأكل رطبا ومثله إذا توضأ للصبح ثم بعد الطهارة وجد عين دم البراغيث في كفه فلا يتنجس الماء الملاقى لذلك؛ لأنه ماء طهارة فهو مغفوق عنه اه وظاهر إطلاق الشارح

هـ قوله: (وإن غسالة المندوب) خبر هذا قوله الآتي طهور. هـ قوله: (والمغلظة) يفيد ندب التثليث في المغلظة بأن يأتي بعد سبع إحداهن بالتراب بغسلتين أيضا فانظر ما سبق.

إزالة عَيْنِهِ وَلَا تَنْجَسَ الْمَاءُ بِهَا بَعْدَ اسْتِقْرَارِهِ مَعَهَا فِيهَا وَمَالَ جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ إِلَى التُّسَامُحَةِ مَعَ زِيَادَةِ الْوِزْنِ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ عَدَمِ الزِّيَادَةِ النِّجَاسَةُ فِي الْمَاءِ وَالْمَحَلِّ أَوْ أَحَدِهِمَا وَلَكِنْ أَسْقَطَ الشَّارِحُ اعْتِبَارَهُ فَلَمْ يَفْتَرِقِ الْحَالَ بَيْنَ الزِّيَادَةِ وَعَدَمِهَا وَيُرَدُّ بِأَنَّهَا حَيْثُ لَمْ تَوْجَدْ فَالْمَاءُ قَهَرُ النِّجَاسَةِ وَأَعَدَمُهَا فَكَأَنَّهَا لَمْ تَوْجَدْ وَلَا كَذَلِكَ مَعَ وُجُودِهَا. وَمَرَّ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ مَتَى عَشُرَتْ إِزَالَةُ النِّجَاسَةِ عَنِ الْمَحَلِّ نَظَرُ لِلْعُسَالَةِ فَقَطْ فَإِنْ لَمْ يَنْقَطِعِ اللَّوْنُ أَوْ الرِّيحُ مَعَ الْإِمْعَانِ وَيُظْهِرُ ضَبْطُهُ بِأَنْ يَحْصُلَ بِالزِّيَادَةِ عَلَيْهِ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً بِالنِّسْبَةِ لِلْمُطَهَّرِ فِي الْغَسْلِ مَعَ نَحْوِ صَابُونٍ أَوْ قَرُصٍ ارْتَفَعَ التَّكْلِيفُ وَاسْتَنْتَى.....

أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ إِرَادَةِ غَسْلِهِ عَنِ الْحَدِيثِ أَوْ عَنِ نَحْوِ الْأَوْسَاحِ، وَبِهِ صَرَّحَ فِي (الإيعاب) حَيْثُ قَالَ بَعْدَ كَلَامِ قَرَرَهُ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَوْ غَسَلَ ثَوْبَهُ فِيهِ نَجَسٌ مَغْفُورٌ عَنْهُ لِنِظَافَةِ أَوْ خَبَثٍ آخَرَ أَوْ يَدِهِ لِحَدِيثٍ أَوْ غَيْرِهِ وَهُوَ عَلَيْهَا احْتِجَاجٌ لِزَوَالِ أَوْصَافِهَا كَغَيْرِهَا بِمَا مَرَّ بِشَرْطِهِ اهـ كَلَامُ الْكُرْدِيِّ. □ فَوُدَّ: (فِي نَحْوِ الدَّمِ الْإِنِّ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَةِ وَلَوْ صَبَّ عَلَى مَوْضِعٍ نَحْوِ بَوْلٍ أَوْ خَمَرٍ مِنْ أَرْضٍ مَاءٌ غَمَرَهُ طَهَّرَهُ وَإِنْ لَمْ يَنْضُبْ أَيْ يَنْشَفْ فَإِنْ صَبَّ عَلَى عَيْنٍ نَحْوِ الْبَوْلِ لَمْ يَطْهَرِ اهـ زَادَ الْمُغْنِي لِمَا عَلِمَ وَمَا مَرَّ أَنَّ شَرْطَ طَهَارَةِ الْعُسَالَةِ أَنْ لَا يَزِيدَ وَزْنُهَا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا يَزِيدُ وَزْنَهُ اهـ. □ فَوُدَّ: (إِزَالَةُ عَيْنِهِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْعَيْنِ هَذَا الْجِرْمُ فَقَطْ.

□ فَوُدَّ: (بَعْدَ اسْتِقْرَارِهِ مَعَهَا) يُفْهَمُ أَنَّهُ قَبْلَ اسْتِقْرَارِهِ لَا يَنْجَسُ حَتَّى لَوْ مَرَّ عَلَى جُزْءٍ مِنَ الْعَيْنِ فَلَمْ يَزُلْهُ وَوَصَلَ إِلَى جُزْءٍ آخَرَ فَازَالَ طَهَّرَهُ فَلْيُرَاجَعْ سَمَ وَلَا يَخْفَى بَعْدَهُ بَلْ مَا قَدَّمْنَاهُ عَنْهُ عَنِ (شَرْحِ الْعُبَابِ) عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ بِنَجَاسَتِهِ فَلَا يُظْهِرُهُ كَالصَّرِيحِ فِي خِلَافِهِ. □ فَوُدَّ: (فَإِنْ لَمْ يَنْقَطِعِ اللَّوْنُ أَوْ الرِّيحُ الْإِنِّ) وَمِثْلُهُ كَمَا مَرَّ وَأَشَارَ إِلَيْهِ سَمَ هُنَا تَعَدَّرَ زَوَالُ الطَّعْمِ مَعًا وَتَعَدَّرَ زَوَالُ الطَّعْمِ. □ فَوُدَّ: (وَمَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ أَوْ رِيحٍ عَسَرَ زَوَالُهُ كُرْدِيِّ. □ فَوُدَّ: (وَيُظْهِرُ ضَبْطَهُ) أَيِ الْإِمْعَانِ (بِأَنْ تَحْصُلَ الْإِنِّ) تَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِنَا ضَبْطُ آخَرٍ رَاجِعُهُ. □ فَوُدَّ: (ارْتَفَعَ التَّكْلِيفُ) هَلِ الْمُرَادُ بِازْتِفَاعِهِ الْعَفْوُ مَعَ بَقَاءِ النِّجَاسَةِ أَوْ الْحُكْمُ بِالطَّهَارَةِ لِلضَّرُورَةِ سَمَ أَقُولُ الْمُرَادُ بِذَلِكَ الْأَوَّلُ عِنْدَ النَّهَائِيَةِ مُطْلَقًا وَالثَّانِي عِنْدَ الشَّارِحِ مُطْلَقًا وَالتَّفْصِيلُ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ بِإِرَادَةِ الْأَوَّلِ فِي الطَّعْمِ وَفِي الرِّيحِ وَاللَّوْنِ مَعًا وَبِإِرَادَةِ الثَّانِي فِي الرِّيحِ أَوْ اللَّوْنِ فَقَطْ كَمَا مَرَّ. □ فَوُدَّ: (وَاسْتَنْتَى الْإِنِّ) اعْتَمَدَ هَذَا صَاحِبُ (الإِسْعَادِ) وَفِي قِتَاوَى شَيْخِنَا الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ أَنَّ هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ سَمَ.

□ فَوُدَّ: (بَعْدَ اسْتِقْرَارِهِ مَعَهَا) يُفْهَمُ أَنَّهُ قَبْلَ اسْتِقْرَارِهِ لَا يَنْجَسُ حَتَّى لَوْ مَرَّ عَلَى جُزْءٍ مِنَ الْعَيْنِ فَلَمْ يَزُلْهُ وَوَصَلَ إِلَى جُزْءٍ آخَرَ فَازَالَ طَهَّرَهُ فَلْيُرَاجَعْ. □ فَوُدَّ: (فَإِنْ لَمْ يَنْقَطِعِ اللَّوْنُ أَوْ الرِّيحُ مَعَ الْإِمْعَانِ الْإِنِّ) لَوْ انْضَمَّ إِلَى اللَّوْنِ وَالْحَالِ مَا ذَكَرَ الرِّيحَ فَهَلِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ فَيَرْتَفِعُ التَّكْلِيفُ أَوْ لَا أَخَذْنَا مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ السَّابِقِ قُلْتُ فَإِنْ بَقِيَ مَعًا ضَرَّ عَلَى الصَّحِيحِ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ هَذَا وَذَاكَ فَيَقْيَدُ ذَاكَ بِعَدَمِ الْإِمْعَانِ حَتَّى لَوْ عَسَرَ مَعَ الْإِمْعَانِ ارْتَفَعَ التَّكْلِيفُ. □ فَوُدَّ: (ارْتَفَعَ التَّكْلِيفُ) هَلِ الْمُرَادُ بِازْتِفَاعِ التَّكْلِيفِ الْعَفْوُ مَعَ بَقَاءِ النِّجَاسَةِ أَوْ الْحُكْمُ بِالطَّهَارَةِ لِلضَّرُورَةِ. □ فَوُدَّ: (وَاسْتَنْتَى مِنْ أَنَّ لَهَا حُكْمَ الْمَحَلِّ الْإِنِّ) اعْتَمَدَ هَذَا صَاحِبُ الإِسْعَادِ حَيْثُ قَالَ فِي قَوْلِ الإِزْشَادِ وَكَمَغْسُولٍ غَسَالَةً لَمْ تَتَغَيَّرْ وَلَمْ تَتَقَلَّ مَا نَصَّهُ فَإِنْ تَغَيَّرَتْ

من أن لها حكم المحلّ تغَيَّرَ بالمُعْلَظَةِ أو زيادةً وزنها فيجب التسبيغ بالتراب من رشاشها مع أن المحلّ يطهر بما بقي من السبع وفيه نظر، وكلامهم يأباه وكما سُمِخَ في الاكتفاء في المحلّ بما بقي من السبع مع أن الباقي به عين النجاسة فكذا غُسلته على أن لك أن تأخذ ممّا مرَّ أن مُزيل العين مرّةً أنه متى نزلت الغسالة مُتَغَيَّرَةً أو زائدة الوزن لا تُحَسَّب من السبع وإنما يُتَدَأُّ حُسْبَانُهَا بَعْدَ زَوَالِ التَّغْيِيرِ وَعَدَمِ الزِّيَادَةِ وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ فِي مُصْحَفٍ تَنْجَسَ بِغَيْرِ مَعْقُوفٍ عَنْهُ بِوُجُوبِ غَسْلِهِ وَإِنْ أَدَّى إِلَى تَلَفِهِ وَلَوْ كَانَ لَيْتِيْمًا وَيَتَغَيَّرُ فَرَضُهُ عَلَى مَا فِيهِ فِيمَا إِذَا مَسَّتِ النِّجَاسَةُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ فِي نَحْوِ الْجِلْدِ أَوْ الْحَوَاشِي. (ولو تَنَجَّسَ مَائِعٌ) غَيْرُ الْمَاءِ وَهُوَ الْمُتَرَادُّ مِنْهُ عَلَى قُرْبِ أَيِّ عَرَفَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا يَمْلَأُ مُحَلًّا

فَوَدَّ: (مِنْ أَنْ لَهَا) أَيِ لِلْغُسَالَةِ. فَوَدَّ: (تَغْيِيرُهُ) أَيِ الْغُسَالَةِ وَالتَّذْكِيرُ بِتَأْوِيلِ الْمُتَفَصِّلِ. فَوَدَّ: (أَوْ زِيَادَةً وَزْنَهَا) أَيِ زَوْنِ غُسَالَةِ الْمُعْلَظَةِ. فَوَدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَيِ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ. فَوَدَّ: (وَكَمَا سُمِخَ الْخُ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى التَّفْرِيعُ. فَوَدَّ: (عَلَى أَنْ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ الْخُ) هُوَ مُتَعَيِّنٌ إِنْ كَانَ الْمُرَادُّ بِالْعَيْنِ فِيمَا مَرَّ مَا لَهُ أَحَدُ الْأَوْصَافِ سَمٍ وَتَقَدَّمَ هُنَاكَ عَنْ غَيْرِهِ أَنَّ الْمُرَادَّ بِالْعَيْنِ هُنَاكَ مَا يَشْمَلُ الْأَوْصَافَ. فَوَدَّ: (وَعَدَمُ الزِّيَادَةِ) عَطَفَ عَلَى زَوَالِ التَّغْيِيرِ. فَوَدَّ: (وَأَفْتَى) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ. فَوَدَّ: (فِي مُصْحَفٍ) هَلْ مِثْلُ الْمُصْحَفِ كُتِبَ الْعِلْمُ الشَّرْعِيُّ أَمْ لَا: فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ ع ش. فَوَدَّ: (لَوْ كَانَ لَيْتِيْمًا) أَيِ وَالْغَائِلِ لَهُ الْوَلِيُّ وَهَلْ لِلْأَجْنَبِيِّ فِعْلُ ذَلِكَ فِي مُصْحَفِ الْيَتِيْمِ بَلْ وَفِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ إِزَالَةِ الْمُتَنَكَّرِ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الْجَوَازِ لِغَدَمِ عَلَيْنَا بِأَنَّ إِزَالَةَ النَّجَاسَةِ مِنْهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ع ش سَيِّمَا، وَقَدْ قَالَ الشَّارِحُ م عَلَى مَا فِيهِ الْمُشْعِرُ بِالتَّوَقُّفِ فِي حُكْمِهِ مِنْ أَضْلِهِ. فَوَدَّ: (عَلَى مَا فِيهِ) أَيِ مِنَ التَّنْظِيرِ ع ش. فَوَدَّ: (فِي نَحْوِ الْجِلْدِ) وَمِنْهُ مَا بَيَّنَّ السُّطُورِ ع ش. فَوَدَّ: (غَيْرُ الْمَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا

الْغُسَالَةُ أَوْ زَادَ وَزْنُهَا فَلَيْسَ لَهَا حُكْمُ الْمَغْسُولِ، بَلْ يَسْتَأْنَفُ التَّطْهِيرَ مِنْهَا ثُمَّ قَالَ وَقَوْلُنَا إِنَّ الْغُسَالَةَ الْمُتَغَيَّرَةَ وَالَّتِي ثَقُلَتْ وَزَنًا تُخَالِفُ حُكْمَ الْمَغْسُولِ أَيِ فِي النَّجَاسَةِ يُنَبَّهُ عَلَى أَنَّ الْمُعْلَظَةَ يَسْتَأْنَفُ التَّطْهِيرَ مِنْهَا بِسَبْعٍ إِحْدَاهَا بِالتَّرَابِ وَإِنْ كَانَ الْمُحَلُّ الَّذِي انْفَصَلَتْ عَنْهُ يَطْهَرُ بِمَا بَقِيَ مِنَ السَّبْعِ الْخُ انْتَهَى وَفِي فَتَاوَى شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ أَنَّ هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ. فَوَدَّ: (فِيهِ عَيْنُ النَّجَاسَةِ) قَدْ يُقَالُ حَيْثُ كَانَ فِيهِ عَيْنُ النَّجَاسَةِ لَمْ يَتِمَّ الْمَرَّةُ الْأَوَّلَى حَتَّى يُقَالَ الْبَاقِي مِنَ السَّبْعِ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوَدَّ: (عَلَى أَنْ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ) يَتَأَمَّلُ هَذَا الْأَخْذُ فَعِيهِ مَا لَا يَخْفَى، وَقَدْ يُقَالُ هُوَ مُتَعَيِّنٌ إِنْ كَانَ الْمُرَادُّ بِالْعَيْنِ فِيمَا مَرَّ مَا لَهُ أَحَدُ الْأَوْصَافِ.

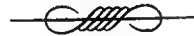
فَوَدَّ: (أَنَّهُ مَتَى نَزَلَتْ الْغُسَالَةُ مُتَغَيَّرَةً الْخُ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَّ بِالْعَيْنِ فِي قَوْلِهِمْ مُزِيلُ الْعَيْنِ مَرَّةً وَإِنْ تَعَدَّدَ هِيَ مُقَابِلُ الْحُكْمِيَّةِ لَا الْجِزْمَ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوَدَّ: (لَا تُحَسَّبُ مِنَ السَّبْعِ الْخُ) قَدْ يُقَالُ قَضِيَّةٌ قَوْلُهُمْ إِنْ مُزِيلُ الْعَيْنِ وَاحِدَةٌ أَنْ يُحَسَّبَ مُزِيلُ الْعَيْنِ مِنَ السَّبْعِ وَإِنْ نَزَلَتْ غُسَالَتُهُ مُتَغَيَّرَةً أَوْ زَائِدَةً الْوَزْنِ لَا يُقَالُ إِذَا نَزَلَتْ كَذَلِكَ يُحْكَمُ بِنَجَاسَةِ الْمُحَلِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ أَثَرٌ فَلَا تُحَسَّبُ مِنَ السَّبْعِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الْمُحَلُّ هُنَا مَخْكُومٌ بِنَجَاسَتِهِ وَإِنْ لَمْ تَنْفَصِلِ الْغُسَالَةُ مُتَغَيَّرَةً وَلَا زَائِدَةً الْوَزْنِ مَا بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ السَّبْعِ وَمَعَ ذَلِكَ

المأخوذ منه وضدّه الجامدُ (تَعَدَّرَ تَطْهِيرُهُ) لِيَتَقَطَّعَ فلا يَغْمُ الماءُ أجزاءَهُ ومن ثَمَّ كانَ الرُّبُوبِيُّ مِثْلَهُ وإنْ كانَ على صُورَةِ الجامدِ ومن ثَمَّ يُشْتَرَطُ في تَنْجِيسِهِ تَوْسُطُ رُطُوبَةٍ، وذلكَ لِأَنَّهُ يَتَقَطَّعُ تَقَطُّعًا مُخْتَلِفًا كُلِّ وَقْتٍ فَيَبْعُدُ مُلَاقَاةَ المَاءِ لِجَمِيعِ مَا تَنْجَسُ مِنْهُ وَلِهَذَا لو لم يَتَخَلَّلْ بَيْنَ تَنْجِيسِهِ وَغَسْلِهِ تَقَطُّعٌ كانَ كَالْجَامِدِ فَيُطَهَّرُ بِغَسْلِ ظَاهِرِهِ.

(وَقِيلَ يَطْهَرُ الدُّهْنُ) إِنْ تَنْجَسَ بِغَيْرِ دُهْنٍ (بِغَسْلِهِ) وَيُزِيدُ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ فِي «الْفَارَةِ تَمُوتُ فِي السَّمَنِ إِنْ كَانَ جَامِدًا فَأَلْقَوْهَا وَمَا حَوْلَهَا وَإِنْ كَانَ مَائِعًا فَلَا تَقْرُبُوه» وَفِي رِوَايَةٍ «فَارِقُوه» إِذْ لو أَمَكْنَ طَهْرُهُ شَرَعًا لَمْ يَأْتِرْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِرَاقَتِهِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ نَعَمَ مَحَلٌّ وَجُوبٌ لِإِرَاقَتِهِ حَيْثُ لَمْ يَرِدْ اسْتِعْمَالُهُ فِي نَحْوِ قُوْدٍ أَوْ إِسْقَاءِ دَابَّةٍ أَوْ عَمَلٍ نَحْوِ صَابُونٍ بِهِ وَيَأْتِي قُبَيْلَ الْعَمِيدِ حُكْمُ الْإِيقَادِ بِهِ فِي الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ وَالْحِيلَةُ فِي تَطْهِيرِ الْعَسَلِ الْمُتَنَجِّسِ إِسْقَاؤُهُ لِلنَّخْلِ وَسَيَاتِي قُبَيْلَ السَّيْرِ فَرْعٌ نَفِيسٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ.

قوله أي عُرْفًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِلَى قَوْلِهِ وَسَيَاتِي فِي النَّهْيَةِ إِلَّا ذَلِكَ .

❑ قَوْلُهُ (سَيِّئٌ) : (تَعَدَّرَ تَطْهِيرُهُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ جَمَدَ ، وَقَدْ قَالَ مَرْفَعٌ تَنْجَسَ الْعَجِينُ فَهَلْ يُمَكِّنُ تَطْهِيرُهُ يُنْظَرُ إِنْ تَنْجَسَ فِي حَالِ جُمُودِهِ أَمْ كُنَّ تَطْهِيرُهُ أَوْ فِي حَالِ مُيُوعَتِهِ فَلَا سَمَ أَيَّ وَإِنْ انْجَمَدَ بَعْدَ انْظَرُ هَلْ يَطْهَرُ ظَاهِرُهُ بِغَسْلِهِ بَعْدَ الْإِنْجِمَادِ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ عَنِ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي فِي اللَّبَنِ الْمَخْلُوطِ بِبَوْلٍ أَوْ لَا ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ فَلَا يَتَنَجَّسُ يَدٌ مَاسِيَةً . ❑ قَوْلُهُ : (لِيَتَقَطَّعَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةِ : وَلَوْ تَنْجَسَ مَائِعٌ غَيْرُ الْمَاءِ وَلَوْ دُهْنًا (تَعَدَّرَ تَطْهِيرُهُ) إِذْ لَا يَأْتِي الْمَاءُ عَلَى كُلِّهِ لِأَنَّهُ بِطَبْعِهِ يَمْنَعُ إصَابَةَ الْمَاءِ أَه . ❑ قَوْلُهُ : (وَمِنْ ثَمَّ) أَيَّ لِأَجْلِ هَذِهِ الْعِلَّةِ . ❑ قَوْلُهُ : (كَانَ الرُّبُوبِيُّ مِثْلَهُ) أَيَّ فِي عَدَمِ إِمْكَانِ تَطْهِيرِهِ نَهْيًا . ❑ قَوْلُهُ : (وَمِنْ ثَمَّ) أَيَّ لِأَجْلِ كَوْنِهِ فِي صُورَةِ الْجَامِدِ . ❑ قَوْلُهُ : (يُشْتَرَطُ فِي تَنْجِيسِهِ الْخُ) فَلَوْ وَقَعَ فِيهِ فَارَةٌ فَمَاتَتْ وَلَا رُطُوبَةً لَمْ يَنْجَسْ مُغْنِي . ❑ قَوْلُهُ : (وَذَلِكَ) أَيَّ عَدَمُ عُمُومِ الْمَاءِ أَجْزَاءَ الرُّبُوبِيِّ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْإِشَارَةَ لِقَوْلِهِ كَانَ الرُّبُوبِيُّ مِثْلَهُ لَكِنْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ التَّكْرَارُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا هُنَا عِلَّةً لِلْعِلَّةِ أَيَّ لِعِلَّتَيْهَا . ❑ قَوْلُهُ : (فَيُطَهَّرُ) أَيَّ الرُّبُوبِيُّ . ❑ قَوْلُهُ : (الْفَارَةُ تَمُوتُ فِي السَّمَنِ) حَالٌ مِنَ الْفَارَةِ أَوْ صِفَةٌ لَهَا وَقَوْلُهُ : إِنْ كَانَ جَامِدًا الْخُ بَدَلٌ مِنَ الْحَدِيثِ . ❑ قَوْلُهُ : (إِذْ لو أَمَكْنَ الْخُ) بَيَانٌ لَوُجْهِ الدَّلَالَةِ . ❑ قَوْلُهُ : (لِمَا فِيهِ) الظَّاهِرُ فِيهَا بِصَرِيٍّ أَيَّ وَالتَّذْكِيرُ بِتَأْوِيلِ أَنْ يُرِيقَ .



تُحْسَبُ الْغَسَلَاتُ مِنَ السَّنْعِ . ❑ قَوْلُهُ : (تَعَدَّرَ تَطْهِيرُهُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ جَمَدَ وَقَالَ مَرْفَعٌ تَنْجَسَ الْعَجِينُ فَهَلْ يُمَكِّنُ تَطْهِيرُهُ يُنْظَرُ إِنْ تَنْجَسَ فِي حَالِ جُمُودِهِ أَمْ كُنَّ تَطْهِيرُهُ أَوْ فِي حَالِ مُيُوعَتِهِ فَلَا .

باب التَّيَمُّمِ

هو لغة: القصد، وشرعاً: إيصال التراب للوجه واليدين بشرائط تأتي وهو رخصة مطلقاً وصحته بالتراب المغصوب لكونه آلة الرخصة لا المجوز لها والممتنع إنما هو كون سببها المجوز لها معصية، ومن خصوصياتنا وفرض سنة أربع وقيل سنة ست والأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع (يتيَّم المحدث) إجماعاً (والجنب) للخبر الصحيح فيه والحائض والتنفاء والمأمور بغسل أو وضوء مسنون،.....

باب التَّيَمُّمِ

□ فَوَدَّ: (هو لغة) إلى قوله قيل في النهاية إلا قوله ويكفي إلى المثني وإلى قوله ويرد في المعنى إلا قوله صحته إلى ومن خصوصياتنا وقوله سنة أربع وقيل وقوله ويكفي إلى التثنية وقوله قيل. □ فَوَدَّ: (هو لغة القصد) يقال: تيممت فلاناً وتيممته وتأممته وأممت أي قصدته معني ونهاية. □ فَوَدَّ: (إيصال التراب إلخ) أي بدلاً عن الوضوء أو الغسل أو عضو منهما وأجمعوا على أنه مختص بالوجه واليدين وإن كان الحدث أكبر معني. □ فَوَدَّ: (بشرائط إلخ) المراد بالشرائط هنا ما لا بد منه رشدي زاد شيخنا فيشمل الأركان فلا يعتزض بأنه أهمل التية والترتيب اه. □ فَوَدَّ: (وهو رخصة إلخ) وقيل عزيمة وبه جزم الشيخ أبو حامد قال والرخصة إنما هي إسقاط القضاء، وقيل فإن تيمم لفقد الماء فعزيمة أو لعذر فرخصة، ومن فوائد الخلاف ما لو تيمم في سفر معصية لفقد الماء، فإن قلنا رخصة وجب القضاء وإلا فلا قاله في الكفاية معني عبارة شيخنا واختلف فيه فقيل رخصة مطلقاً، وقيل: عزيمة مطلقاً وقيل إن كان لفقد الماء فعزيمة وإلا فرخصة وهو الذي اعتمده الشيخ الحفني اه، وعبارة ع ش وهذا الثالث هو الأوفق بما يأتي من صحة تيمم العاصي بالسفر قبل التوبة إن فقد الماء حساً وبطلان تيممه قبلها إن فقد شرعاً كأن تيمم لمرض اه. □ فَوَدَّ: (وصحته بالتراب إلخ) لعله ردّ لدليل من قال: إنه عزيمة عبارة ع ش هذا جواب سؤالٍ مقدّر تقديره فلم قلتم: إن التيمم رخصة، والرخص لا تنأط بالمعاصي فكيف يصح بالتراب المغصوب اه. □ فَوَدَّ: (لكونه إلخ) خبر قوله وصحته إلخ. □ فَوَدَّ: (لا المجوز لها) أي لا لكونه السبب المجوز للرخصة فإنه إنما هو فقد الماء كما يأتي رشدي. □ فَوَدَّ: (والممتنع إنما هو إلخ) يرد عليه العاصي بسفره فإن الأصح صحة تيممه مع أن سبب التيمم فيه وهو السفر الذي هو مظنة الفقد المجوز له معصية ع ش. □ فَوَدَّ: (وقيل سنة ست) رجحه المعني وشيخنا.

□ قول (الشي: يتيَّم المحدث إلخ) خرج بالمحدث وما ذكر معه المتنجس فلا يتيَّم للتجاسة؛ لأن التيمم رخصة فلا يتجاوز محل ورودها معني. □ فَوَدَّ: (والتنفاء إلخ) ومن لدت ولدًا جافاً نهاية

باب التَّيَمُّمِ

□ فَوَدَّ: (وصحته بالتراب المغصوب إلخ) أي وإن كانت الرخص لا تنأط بالمعاصي لكونه من آلة الرخصة إلخ.

وكذا الميت وخصّ الأولين؛ لأنهما محلّ النّص وأغلب من البقية (لأسباب) ويكفي فيها الظّن كما قاله الرّافعي (تنبيه) جعله هذه أسباباً نظراً فيه للظّاهر أنّها المبيحة فلا ينافي أنّ المبيح في الحقيقة إنّما هو سبب واحد هو العجز عن استعمال الماء حسّاً أو شرعاً وتلك أسباب لهذا العجز قيل لو قال لأحد أسباب كان أولى ويرد بوضوح المراد جدّاً فلا أولوية (أحدها فقد الماء) حسّاً كأن حال بينه وبينه سبع فالحسد بالحسّي ما تعذّر استعماله حسّاً ويؤدّه قولهم في راكب بحرٍ خاف من الاستقاء منه لا إعادة عليه؛ لأنّه عادمٌ للماء ويترتب على كون الفقد هنا حسّاً صحّة تيمّم العاصي بسفره حينئذٍ؛ لأنّه لما عجز عن استعمال الماء حسّاً لم يكن لتوقّف صحّة تيمّمه على التوبة فائدة بخلاف ما إذا كان مانعه شرعياً كعطش أو مرضٍ وعبارة المجموع لا يتيمّم للعطش عاصٍ بسفره قبل التوبة اتّفاقاً، وكذا لو كان به قروح وخاف من

ومعني. □ قوله: (وكذا الميت) أي يَتِمُّ كما سيأتي نهاية. □ قوله: (وخصّ الأولين إلخ) ولو اقتصر المصنّف على المحدث كما اقتصر عليه في الحاوي لكان أولى ليشمل جميع ما ذكر أي من الواجبات قال الولي العراقي: وقد يقال: ذكره الجنب بعد المحدث من عطف الأخص على الأعم معني. □ قول (الشي: (لأسباب) جمع سبب يعني لواحد منها نهاية ومعني. □ قوله: (جعل هله) أي ما سيذكره من الفقد وما معه. □ قوله: (بوضوح المراد) أي حتّى من سياق عبارته كقوله فإن تيقّن المسافر فقدّه إلخ وقوله فإن لم يجد يَتِمُّ، وقد تقدّر المضاف أي لأحد أسباب وقريته ما ذكرنا من نحو القولين المذكورين سم أي كما جرى عليه النّهاية والمعني. □ قوله: (فلا أولوية) نفى الأولوية ممنوع قطعاً سم. □ قوله: (حسّاً) والفقد الشرعي كالحسّي بدليل ما لو مرّ مسافر على مسبل على الطريق فَيَتِمُّ، ولا يجوز له الوضوء منه ولا إعادة عليه لقصر الواقف له على الشرب نهاية ومعني. □ قوله: (كان حال بينه إلخ) أقول: وجه أنّ هذا المثال من الفقد الحسّي تعذّر الوصول للماء واستعماله حسّاً بخلاف ما لو قدر على الوصول إليه واستعماله لكنّ منعه الشرع منه فإنّه فقد شرعيّاً واعلم أنّه لا قضاء مع الفقد الحسّي سواء المسافر والمقيم، ومنه مسألة خيلولة السبع ومنه مسألة تناوب البئر إذا انحصر الأمر فيها وعلم أنّ نوبته لا تأتي إلّا خارج الوقت، ومنه مسألة خوف من في السفينة الاستقاء من البحر مراه سم. □ قوله: (لا إعادة عليه إلخ) مقول قولهم. □ قوله: (لأنّه عادم إلخ) قد يقال: المعنى عادم شرعاً فلا دلالة بصري، ولك أن تقول: إنّ الشارح لم يدع الدلالة بل التأييد ويكفي فيه ظهور معنى عادم حسّاً. □ قوله: (هنا) أي مسألتي خيلولة السبع والخوف من الاستقاء من البحر.

□ قوله: (بوضوح المراد) أي حتّى من سياق عبارته كقوله فإن تيقّن المسافر فقدّه يَتِمُّ بلا طلب، وقوله فإن لم يجد يَتِمُّ، وقد تقدّر المضاف أي لأحد الأسباب وقريته ما ذكرنا من نحو القولين المذكورين. □ قوله: (فلا أولوية) نفى الأولوية ممنوع قطعاً وهذه منه مكابرة ظاهرة. □ قوله: (أحدها فقد الماء حسّاً) كأن حال بينه وبينه سبع) أقول وجه هذا المثال من الفقد الحسّي تعذّر الوصول للماء واستعماله حسّاً

استعمال الماء الهلاك؛ لأنه قادرٌ على التوبة وواجبٌ للماء انتهت قال الله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء: ٤٣]. (فإن تيقن) المراد باليقين هنا حقيقته خلافاً لمن وهم فيه بدليل ما يأتي في معنى التوهم (المسافر) أو الحاضر وذكر الأول للغالب.....

هـ قوله: (قال تعالى إلخ) علة لقول المتن أخذها فقد الماء.

هـ قول (س): (فإن تيقن إلخ) ومن صور التيقن فقد كما في البحر ما لو أخبر عدول بفقد بل الأوجه إلحاق العدول في ذلك بالجمع إذا أفاد الظن أخذاً مما يأتي فيما لو بعث التازلون ثقة يطلب لهم نهاية اه سم قال ع ش قوله م ر إلحاق العدول أي ولو عدل رواية، وقوله إذا أفاد الظن قضيته أنه لو بقي معه تردد لا يكون بمنزلة اليقين، والظاهر خلافه لما صرحوا به في مواضع من أن خبر العدول بمجرده منزل منزلة اليقين اه عبارة البجيرمي عن الجفني، والمتمم أن خبر العدول يعمل به وإن لم يكن مستنداً للطلب لأن خبره وإن كان مفيداً للظن إلا أنهم أقاموه مقام اليقين اه. هـ قوله: (المراد باليقين إلخ) وفقاً لظاهر المعنى وخلافاً للنهية كما مر. هـ قوله: (حقيقته) لا يتعد أن يراد به الإعتقاد الجازم وهو أعم من اليقين وقوله بدليل ما يأتي إلخ قد يمنع دلالة ما يأتي لأن من يحمل اليقين هنا على ما يعم الظن يفسر التوهم الآتي بما يخرج ظن الفقد، ويؤيده الإكتفاء بالطلب الذي لم يقدح إلا بمجرّد ظن الفقد فكما يكفي الظن بعد الطلب فليكتف ابتداءً إلا أن يقال: الظن بعد الطلب أقوى سم، وتقدم أنفاً عن الجفني اعتماداً ما قبل إلا إلخ وفقاً للنهية. هـ قوله: (أو الحاضر) إلى قوله إلا إن غلب في النهاية إلا قوله للآية إلى لآته وإلى قوله: ولا طلب فاسق في المعنى إلا قوله وعود الضمير إلى المتن وقوله للآية إلى لآته. هـ قوله: (أو الحاضر) قضيته

بخلاف ما لو قدر على الوصول إليه واستعماله حساً لكن منعه الشرع منه فإنه فقد حسّي شرعي فاندفع الاعتراض بأن هذا فقد شرعي لا حسّي واعلم أنه لا قضاء مع الفقد الحسّي سواء المسافر والمقيم ومنه مسألة خيلولة السبع ومنه مسألة تناوب البئر إذا انحصر الأمر فيها وعلم أن نوبته لا تأتي إلا خارج الوقت ومنه مسألة خوف من في السفينة الاستقاء من البحر م ر وفي شرحه من صور تيقن فقد كما في البحر ما لو أخبر عدول بفقد بل الأوجه إلحاق العدول في ذلك بالجمع إذا أفاد الظن أخذاً مما يأتي فيما لو بعث التازلون ثقة يطلب لهم اه وأقر الاستوي ما نقله عن الماوردي أنه لو أخبره فاسق عن مكان يجب الطلب به أن به ماء لم يعممه أو أنه لا ماء به اعتمده؛ لأن عدمه هو الأصل فيتقوى به خبر الفاسق اه قال الشارح في شرح العباب لكن في إطلاق هذا نظر إلى أن قال فلاوجه أنه لا يقبل خبر الفاسق مطلقاً إلا إن وقع في قلبه صدقه اه. هـ قوله: (حقيقته) لا يتعد أن يراد به الإعتقاد الجازم وهو أعم من اليقين. هـ قوله: (بدليل ما يأتي في معنى التوهم) قد تمنع دلالة ما يأتي على الوهم؛ لأن من يحمل اليقين هنا على ما يعم ظن الفقد يفسر التوهم الآتي بما يخرج ظن الفقد ويؤيده الإكتفاء بالطلب الذي لم يقدح إلا بمجرّد ظن الفقد فكما كفى الظن بعد الطلب فليكتف ابتداءً إلا أن يقال الظن بعد الطلب أقوى. هـ قوله: (أو الحاضر) قضيته أن أحكام حد الغوث الآتية جارية في الحاضر، ومنها اشتراط أمن خروج

(فَقَدْ تَيَمَّمَ بِلَا طَلَبٍ)؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ عَبَثٌ (وَإِنْ تَوَهَّمَهُ) أَيِ جَوَزَ، وَلَوْ عَلَى نُدُورٍ وَجُودِ الْمَاءِ وَعَوْدُ الضَّمِيرِ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ سَائِغٌ عَلَى حَدِّ فَإِنَّهُ رَجَسَ كَمَا هُوَ التَّحْقِيقُ فِي الْآيَةِ بَلْ مُتَعَيَّنٌ هُنَا بِقَرِينَةِ السِّيَاقِ فَلَا اعْتِرَاضَ (طَلَبَهُ).....

أَنَّ أَحْكَامَ حَدِّ الْغَوْثِ الْآتِيَةِ جَارِيَةٌ فِي الْحَاضِرِ، وَمِنْهَا اشْتِرَاطُ أَمْنِ خُرُوجِ الْوَقْتِ فَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ الْحَاضِرَ لَا يَلْزَمُهُ الطَّلَبُ عِنْدَ تَوَهُّمِ الْمَاءِ مِنْ حَدِّ الْغَوْثِ إِلَّا إِنْ أَمِنَ خُرُوجَ الْوَقْتِ، وَمِنْ بَابِ أَوَّلَى حَدِّ الْقُرْبِ وَحَدِّ الْبُعْدِ سَمَ، وَفِي الرَّشِيدِيِّ عَنِ الشَّيْخِ عَمِيرَةَ مَا نَصَّهُ لَكَ أَنْ تَتَوَقَّفَ فِي كَوْنِ الْمُقِيمِ فِيهَا أَيِ فِي حَالِهِ تَيَقُّنٍ وَجُودِ الْمَاءِ كَالْمُسَافِرِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ بِدَلِيلٍ أَنَّ الْمُقِيمَ يَقْصِدُ الْمَاءَ الْمُتَيَقَّنَ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ بِخِلَافِ الْمُسَافِرِ اهـ.

❏ قول (سني): (فَقَدْ) أَيِ الْمَاءِ حَوْلَهُ مُغْنِي.

❏ قول (سني): (بِلَا طَلَبٍ) بِفَتْحِ اللَّامِ وَيَجُوزُ إِسْكَانُهَا نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ❏ قوله: (لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ) أَيِ طَلَبِ الْمَاءِ حِينَ تَيَقُّنِهِ فَقَدْ.

❏ قول (سني): (وَإِنْ تَوَهَّمَهُ الْخُ) يَنْبَغِي أَنْ إِخْبَارَ الصَّبِيِّ الْمُتَمَيِّزِ الَّذِي لَمْ يُعْهَدْ عَلَيْهِ كَذِبٌ مِمَّا يورث الوهم. وَأَمَّا إِذَا أَخْبَرَ بَعْدَ وَجُودِ الْمَاءِ فَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ لِأَنَّ قَوْلَهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ ع ش. ❏ قوله: (أَيِ جَوَزَ الْخُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي، وَالنَّهَآيَةُ وَقَالَ الشَّارِحُ أَيِ وَقَعَ فِي وَهْمِهِ أَيِ ذَهَبَ أَيِ جَوَزَ ذَلِكَ اهـ يَعْنِي تَجَوُّزًا رَاجِحًا وَهُوَ الظَّنُّ أَوْ مَزْجُوحًا وَهُوَ الْوَهْمُ أَوْ مُسْتَوِيًا وَهُوَ الشَّكُّ، فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْوَهْمِ الثَّانِي أَيِ الْمَزْجُوحِ بَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَيْضًا وَفِيهِمْ مِنْهُ أَنَّهُ يُطْلَبُ عِنْدَ الشَّكِّ وَالظَّنِّ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى اهـ. ❏ قوله: (وَعَوْدُ الضَّمِيرِ الْخُ) قَدْ يُقَالُ بَعْدَ تَفْسِيرِ تَوَهُّمِ يَجُوزُ لَا مَانِعٍ مِنْ إِزْجَاعِ الضَّمِيرِ إِلَى الْمُضَافِ الَّذِي هُوَ الْفَقْدُ فَتَأَمَّلْ بِصُرِّيٍّ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالضَّمِيرِ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ مَا يَشْمَلُ ضَمِيرَ فَقْدِهِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ النَّهَآيَةِ وَرُجُوعِ ضَمِيرِهِ لِلْمَاءِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ فَقَدْ الْمَاءُ مُتَعَيَّنٌ وَالْأَصْلُ عَدَمُ تَشْتِيتِ الضَّمَائِرِ وَلَوْ سَلِمَ عَدَمُ الشُّمُولِ، فَالْمَانِعُ أَنْ تَجَوِّزَ الْفَقْدَ يَشْمَلُ يَقِينَهُ فَيَلْزَمُ التَّنَاقُضُ. ❏ قوله: (عَلَى حَدِّ فَإِنَّهُ الْخُ) أَيِ الْخَنْزِيرِ ع ش. ❏ قوله: (كَمَا هُوَ الْخُ) أَيِ رُجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَهُوَ الْخَنْزِيرُ.

❏ قول (سني): (طَلَبَهُ) أَيِ مِمَّا تَوَهَّمَهُ وَإِنْ ظَنَّ عَدَمَهُ كَمَا مَرَّ نِهَآيَةً أَيِ آيِنًا وَهَذَا قَيْدٌ يُنَافِي مَا مَرَّ عَنْهُ عِنْدَ قَوْلِ الْمُتَنَبِّئِيِّ فَإِنَّ تَعَيَّنَ الْخُ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ مَا هُنَا عَلَى ظَنٍّ غَيْرِ مُسْتَنَدٍ لِخَبَرِ عَدَلٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ الرَّشِيدِيَّ دَفَعَ

الْوَقْتِ فَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ الْحَاضِرَ لَا يَلْزَمُهُ الطَّلَبُ عِنْدَ تَوَهُّمِ الْمَاءِ مِنْ حَدِّ الْغَوْثِ إِلَّا إِنْ أَمِنَ خُرُوجَ الْوَقْتِ وَمِنْ بَابِ أَوَّلَى حَدِّ الْقُرْبِ وَحَدِّ الْبُعْدِ. ❏ قوله: (وَإِنْ تَوَهَّمَهُ) قَالَ فِي الْعُبَابِ وَلَوْ مَعَ غَلْبَةِ ظَنٍّ عَدَمِهِ اهـ وَهُوَ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَلَوْ مَكَتْ مَوْضِعَهُ فَالْأَصَحُّ وَجُوبُ الطَّلَبِ مِمَّا يَتَوَهَّمُ فِيهِ الْمَاءُ ثَانِيًا وَثَالِثًا وَهَكَذَا حَيْثُ لَمْ يُقَدْ الطَّلَبُ الْأَوَّلُ يَقِينُ الْفَقْدِ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَإِنْ ظَنَّ الْفَقْدَ اهـ يَتَحَصَّلُ مِنْهُمَا أَنَّ ظَنَّ الْعَدَمِ ابْتِدَاءً لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الطَّلَبِ وَأَنَّ ظَنَّ الْعَدَمِ بَعْدَ الطَّلَبِ يُسْقِطُ الْوُجُوبَ فِي تِلْكَ الْمَرَّةِ لَا فِيمَا يَطْرَأُ بَعْدَهَا فَتَأَمَّلْ. ❏ قوله: (لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ) أَيِ كَالْمَاءِ فِي قَوْلِهِ هُنَا فَقَدْ الْمَاءِ.

وَجُوبًا فِي الْوَقْتِ، وَلَوْ بِنَائِيهِ الثَّقَةِ وَإِنْ أَنَابَهُ قَبْلَ الْوَقْتِ مَا لَمْ يُشْتَرَطْ طَلَبُهُ قَبْلَهُ،.....

المُنَافَاةُ بِذَلِكَ وَعِبَارَةٌ سَمَّاهُ فِي الْعُبَابِ: وَلَوْ مَعَ غَلَبَةِ ظَنِّ عَدَمِهِ أَهْ وَهُوَ مَعَ مَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ مَعَ الْمُتَنِّ فَلَوْ مَكَتْ مَوْضِعَهُ فَلَا صَحَّ وَجُوبُ الطَّلَبِ مِمَّا يَتَوَهَّمُ فِيهِ الْمَاءُ ثَانِيًا وَثَالِثًا حَيْثُ لَمْ يُفْهَدْ الطَّلَبُ الْأَوَّلُ يَقِينُ الْفَقْدِ أَهْ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: وَإِنْ ظَنَّ الْفَقْدَ يَتَحَصَّلُ مِنْهُمَا إِنْ ظَنَّ الْعَدَمَ ابْتِدَاءً لَا يَمْنَعُ وَجُوبُ الطَّلَبِ وَإِنْ ظَنَّ الْعَدَمَ بَعْدَ الطَّلَبِ يُسْقِطُ الْوُجُوبَ فِي تِلْكَ الْمَرَّةِ لَا فِيمَا يَطْرَأُ بَعْدَهَا فَتَأَمَّلْهُ أَهْ.

هـ قَوْلُهُ: (وَجُوبًا فِي الْوَقْتِ) وَلَوْ طَلَبَ قَبْلَ الْوَقْتِ لِفَائِتِهِ أَوْ نَافِلَةٍ فَدَخَلَ الْوَقْتُ عَقِبَ طَلَبِهِ تَيَمَّمَ لِصَاحِبِهِ الْوَقْتُ بِذَلِكَ الطَّلَبِ كَمَا قَالَ الْقَفَالُ فِي فِتَاوَاهِ نِهَائِيَّةً وَإِعَابًا أَيْ وَالْحَالُ أَنَّهُ لَمْ يَحْتَمِلْ تَجَدُّدَ مَاءٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ شَوْبَرِيِّ وَقَالَ الْأَوَّلُ: وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ طَلَبَهُ لِعَطَشٍ نَفْسِهِ أَوْ حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ كَذَلِكَ أَهْ وَاعْتَمَدَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الْإِعَابُ وَعِبَارَةٌ سَمَّاهُ بَعْدَ رَدِّ تَنْظِيرِهِ، ثُمَّ الْوَجْهُ أَنَّهُ حَيْثُ عَلِمَ الْفَقْدَ بِالطَّلَبِ قَبْلَ الْوَقْتِ لِفَائِتِهِ أَوْ عَطَشٍ تَيَمَّمَ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ لِلْحَاضِرَةِ إِذْ لَا فَائِدَةَ فِي الطَّلَبِ أَهْ ثُمَّ قَالَ الْأَوَّلُ: وَقَدْ يَجِبُ طَلَبُهُ قَبْلَ الْوَقْتِ كَمَا فِي الْخَادِمِ أَوْ فِي أَوَّلِهِ لِكَوْنِ الْقَافِلَةِ عَظِيمَةً لَا يُمَكِّنُ اسْتِعَابَهَا إِلَّا بِمُبَادَرَتِهِ أَوَّلَ الْوَقْتِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ تَعْجِيلُ الطَّلَبِ فِي أَظْهَرِ أَحْتِمَالَيْهِ ابْنِ الْأَسْتَاذِ أَهْ وَنَظَرَ فِيهِ م ر سَمَّاهُ بِمَا يَأْتِي مِنْ جَوَازِ إِتْلَافِ الْمَاءِ الَّذِي مَعَهُ قَبْلَ الْوَقْتِ وَأَقْرَاهُ الرَّشِيدِيُّ وَأَطَالَ الْكُرْدِيُّ فِي رَدِّهِ وَقَالَ الْقَلِيبِيُّ: لَا يَجِبُ الطَّلَبُ قَبْلَهُ وَإِنْ عَلِمَ اسْتِفْرَاقَ الْوَقْتِ فِيهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِمَا نُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا م ر أَهْ هـ قَوْلُهُ: (فِي الْوَقْتِ) أَيْ يَقِينًا فَلَوْ تَيَمَّمَ شَاكًا فِيهِ لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ صَادَقَهُ شَيْخُنَا وَع ش، وَفِي النَّهَائِيَّةِ وَشَرْحَ بِأَفْضَلِ مَا يُفِيدُهُ وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنْ (الْإِعَابِ) لَوْ اجْتَهَدَ فَظَنَّ دُخُولَهُ فَطَلَبَ قَبْلَ أَنْ يَصِدَّقَهُ صَحَّ أَهْ هـ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَشْرُطْ طَلَبُهُ قَبْلَهُ) شَامِلٌ لِلْإِطْلَاقِ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلَوْ أَذِنَ لَهُ قَبْلَ الْوَقْتِ لِيَطْلُبَ لَهُ بَعْدَ الْوَقْتِ كَفَى أَمَّا طَلَبُ غَيْرِهِ لَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ بِإِذْنِهِ لِيَطْلُبَ لَهُ قَبْلَ الْوَقْتِ أَوْ إِذْنُ لَهُ قَبْلَ الْوَقْتِ وَأُطْلِقَ فَطَلَبَ لَهُ قَبْلَ الْوَقْتِ أَوْ شَاكًا فِيهِ لَمْ يَكُنْ جَزْمًا فَإِنَّ طَلَبَ لَهُ فِي مَسْأَلَةِ الْإِطْلَاقِ فِي الْوَقْتِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَتْنِظِيرِهِ فِي الْمُحْرِمِ يُوَكِّلُ رَجُلًا لِيَقْعِدَ لَهُ الْكُحَّاحَ، ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ أَيْ فَيَكْفِيهِ أَهْ. وَفِي النَّهَائِيَّةِ مَا يُوَافِقُهَا.

هـ قَوْلُهُ: (فِي الْوَقْتِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ لَوْ طَلَبَ قَبْلَ الْوَقْتِ لِفَائِتِهِ أَوْ تَطَوُّعَ فَلَمَّا فَرَعَ مِنَ الطَّلَبِ دَخَلَ وَقْتُ حَاضِرَةٍ فَلَهُ التَّيَمُّمُ لِلْحَاضِرَةِ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ قَالَ الْقَفَالُ وَعَلَّاهُ بَلَدَ الطَّلَبِ إِذَا كَانَ لِمَا يَجِبُ الطَّلَبُ لَهُ فِي ذَلِكَ جَازَ التَّيَمُّمُ بِذَلِكَ الطَّلَبِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَيَخْرُجُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ طَلَبَ لِعَطَشٍ مُحْتَرَمٍ فَلَمْ يَجِدْهُ كَانَ الْحُكْمُ كَمَا ذَكَرَهُ أَهْ وَفِيهِ نَظَرٌ لِيُوضَحَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فَإِنَّهُ ذَكَرَهُ طَلَبَهُ لِلتَّيَمُّمِ، فَصَحَّ التَّيَمُّمُ الْآخِرُ بِهِ لِاتِّحَادِ جَنْسِهِمَا بِخِلَافِ الطَّلَبِ قَبْلَ الْوَقْتِ لِعَطَشٍ فَإِنَّهُ لَا مُجَانَسَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّيَمُّمِ بَعْدَ الْوَقْتِ حَتَّى يُغْنِيَ عَنْ تَعَدُّدِ طَلَبٍ لَهُ بَعْدَ الْوَقْتِ وَنَقَلَ الزَّرْكَشِيُّ عَنْ أَظْهَرِ أَحْتِمَالَيْنِ لَابِنِ الْأَسْتَاذِ وَجُوبُ الطَّلَبِ قَبْلَ الْوَقْتِ وَأَوَّلُهُ إِذَا عَظُمَتِ الْقَافِلَةُ وَلَمْ يُمَكِّنْ قَطْعُهَا إِلَّا بِذَلِكَ أَهْ. وَالْإِجَابُ أَوَّلُهُ مُتَّبَعَةٌ وَقَبْلَهُ يَحْتَاجُ لِنَظَرٍ لَكِنْ يُؤَيِّدُهُ وَجُوبُ السَّغْيِ عَلَى بَعِيدِ الدَّارِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ أَنَّ الْجُمُعَةَ أَنْيَطُ بَعْضُ أَحْكَامِهَا بِالْفَجْرِ فَلَا يُقَاسُ بِهَا غَيْرُهَا أَهْ مَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ.

ولو واجداً عن ركب للآية، إذ لا يقال لِمَنْ لم يطلب لم يجد ولأنه طهارة ضرورية ولا ضرورة مع إمكان الطهر بالماء ولا يكفي طلب من لم يأذن ولا طلب فاسق إلا إن غلب على ظنه صدقه، وإنما لم يجب طلب المال للحج والزكاة؛ لأنه شرط للوجوب وهو لا يجب تحصيله وما هنا شرط للانتقال عن الواجب إلى بدله فلزم كطلب الرقبة في الكفارة وامتنعت الإنابة في القبلة؛ لأن المدار فيها على الاجتهاد وهو أمر معنوي يختلف باختلاف الأشخاص وهنا على الفقد الحسني وهو لا يختلف.

(تنبيه) ظاهر قولهم طلبه أنه لا بد من تيقن أنه طلب أو أناب من يطلب وطلب فلو غلب على

قوله: (ولو واجداً عن ركب) ومعلوم أنه لا بد من البعث من كل واحد منهم وإن كان تابعاً لغيره كالزوجة والعبد ع. ش. قوله: (للآية) دليل للمتن، وقوله إذ لا يقال إلخ بيان لوجه الدلالة. قوله: (إلا إن غلب إلخ) خلافاً لإطلاق النهاية والمعنى واعتمد ع ش ما قاله الشارح، ثم قال: ومحل عدم الاكتفاء بخبر الفاسق ما لم يتلغوا عدد التواتر اه. قوله: (وهو) أي شرط الوجوب. قوله: (وما هنا شرط إلخ) إن أريد بما هنا فقد الماء فهو شرط الانتقال لكن الطلب لا يتوجه إليه وإن أريد نفس الماء فالطلب يتوجه إليه لكونه ليس شرطاً للانتقال بل شرط الانتقال فلهذا قلنا مل بصرتي، وقد يقال المراد بما هنا العلم بالفقد وهو شرط الانتقال والطلب متوجه إليه. قوله: (ظاهر قولهم طلبه إلخ) محل تأمل قياس ما مر في الموضوع الاكتفاء بغلبة الظن وهو به أنسب من عدد الركعات بل سيأتي في كلامه آخر الباب الاكتفاء بغلبة ظن تعميم الثراب لأعضاء التيمم لأنها من المقاصد دونها فيعتقر فيهما ما لا يعتقر فيها بل ما هنا وسيلة للوسيلة بل نصريحهم هنا بأن استنابة الواحد كافية موضحاً بالاكتفاء بالظن إذ خبره لا يفيد غيره مطلقاً عند الأكثرين إلا إن احتف بقرائن عند بعض المحققين ولكن تحققه نادر جداً فتأمل وأنصف بصرتي وهو وجه مغني لكن يؤيد كلام الشارح ما مر عن النهاية وغيره من اشتراط تيقن كون الطلب في الوقت.

(وأقول): قد يشكك على الوجوب قبل الوقت في الماء المحتاج إليه في الوقت للطهارة وإثلافة عبثاً من غير عضيان من حيث إثلافة ماء الطهارة وإلا فالعضيان ثابت من حيث أنه إضاعة مال كما بين ذلك في شرح الروض قلنا مل وعلى تقدير الوجوب فالمبادر منه أن الوجوب لصحة الطلب حتى إذا عظمت القافلة ولم يمكن قطعها إلا بالطلب قبل الوقت أو أوله فأخر إلى أن ضاق الوقت لم يسقط وجوب الاستيعاب ولم يصح التيمم بدونه ولا لزم صحته بدون طلب قلنا مل، ثم الوجه فيما قدمه أنه حيث علم الفقد بالطلب قبل الوقت لفائتة أو عطش تيمم من غير طلب للحاضرة، إذ لا فائدة في الطلب وقوله وفيه نظر لوضوح الفرق إلخ قد يرد هذا الفرق ما تقدم في باب الاجتهاد فيما لو اشتبه ماء وماء وزد فاجتهد للشرب جاز التطهر بما ظن أنه الماء قلنا مل. قوله: (تنبيه ظاهر قولهم إلخ) قد يوجه بأن الطلب شرط لصحة التيمم، والشرط لا بد من تحقق وجوده إلا أن يدعي أن الشرط ظن الطلب

ظَنَّهُ أَنَّهُ أَوْ نَائِبُهُ طَلَبَ فِي الْوَقْتِ لَمْ يَكْفِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وُجُودِهِ وَلِمَا يَأْتِي أَنَّ مَا تَعَلَّقَ بِالْفِعْلِ كَعَدَدِ الرُّكْعَاتِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْيَقِينِ وَلَا يُنَافِيهِ مَا مَرَّ عَنِ الرَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ الْفَقْدَ وَمَا بَعْدَهُ أَمْرٌ خَارِجٌ عَنْ فِعْلِهِ، وَإِنَّمَا يَلْزُمُهُ الطَّلَبُ مِمَّا تَوَهَّمَهُ فِيهِ (مَنْ رَحِلَهُ) وَهُوَ مَنْزِلُهُ وَأَمْتِعَتُهُ بِأَنْ يُفْتَشَّهَ (وَرُفْقَتَهُ) بِتَلَايَةِ الرِّاءِ الْمُنْسُوبِينَ لِمَنْزِلِهِ عَادَةً لَا كُلَّ الْقَافِلَةِ إِنْ تَفَاحَشَ كِبَرُهَا عُرْفًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِلَى أَنْ يَسْتَوْعِبَهُمْ.....

□ فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيِ اشْتِرَاطِ تَيَقُّنِ الطَّلَبِ. □ فَوَدَّ: (مَا مَرَّ إِلَيْهِ) أَيِ قُبُلِ التَّثْبِيهِ الْأَوَّلِ. □ فَوَدَّ: (وَمَا بَعْدَهُ) أَيِ مِنَ الْأَسْبَابِ. □ فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا يَلْزُمُهُ) إِلَى قَوْلِهِ الْمُنْسُوبِينَ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ: وَشَرَطَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ عَادَةً إِلَى أَنْ يَسْتَوْعِبَهُمْ. □ فَوَدَّ: (مَنْزِلُهُ) أَيِ مَسْكَنِ الشَّخْصِ مِنْ حَجَرٍ أَوْ مَدَرٍ أَوْ شَعْرٍ أَوْ نَحْوِهِ وَقَوْلُهُ وَأَمْتِعَتُهُ أَيِ مَا يَسْتَصْحِبُهُ مَعَهُ مِنَ الْأَثَاثِ شَيْخُنَا وَنَهَايَةُ وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (بِأَنْ يُفْتَشَّهَ) أَيِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِنَائِبِهِ الثَّقَةِ كَمَا مَرَّ. □ فَوَدَّ: (الْمُنْسُوبِينَ إِلَيْهِ) وَالْمُرَادُ بِكَوْنِهِمْ مَنْسُوبِينَ إِلَيْهِ اتِّحَادُهُمْ مَنْزِلًا وَرَحِيلًا بُجَيْرٍ مِمِّيٍّ عِبَارَةُ شَيْخُنَا وَالْمُرَادُ رُفْقَتُهُ الْمُنْسُوبُونَ إِلَيْهِ فِي الْحَطِّ وَالتَّرْحَالِ اهـ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ سُمُّوا بِذَلِكَ لِاتِّفَاقِ بَعْضِهِمْ بَعْضٍ وَهُمْ الْجَمَاعَةُ يَنْزِلُونَ جُمْلَةً وَيَرْحَلُونَ جُمْلَةً وَالْمُرَادُ بِهِمُ الْمُنْسُوبُونَ إِلَيْهِ اهـ. □ فَوَدَّ: (إِنْ تَفَاحَشَ إِلَيْهِ) لَا يَخْفَى تَعَارُضُ مَفْهُومِهِ مَعَ مَفْهُومِ قَوْلِهِ الْمُنْسُوبِينَ لِمَنْزِلِهِ عَادَةً فَلْيُحَرِّزْ سَمَاقُ: وَيَنْدَفِعُ التَّعَارُضُ بِجَعْلِ إِنْ تَفَاحَشَ إِلَيْهِ قَيْدًا لِلْمُنْسُوبِينَ إِلَيْهِ أَيْضًا كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُ السَّيِّدِ الْبُصْرِيِّ مَا نَصَّهُ أَيِ فَإِنْ تَفَاحَشَ كِبَرُهَا اسْتَوْعَبَ الْمُنْسُوبِينَ إِلَيْهِ عَادَةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، ثُمَّ حَدُّ الْغَوْثِ عَلَى التَّفْصِيلِ الْآتِي، ثُمَّ حَدُّ الْقُرْبِ إِنْ وَجَدَ شَرْطُهُ فِيمَا يَظْهَرُ فِيهِمَا اهـ. □ فَوَدَّ: (إِلَى أَنْ يَسْتَوْعِبَهُمْ) إِلَى قَوْلِهِ وَشَرَطَ فِي النَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (إِلَى أَنْ يَسْتَوْعِبَهُمْ) هَلَّا قَيَّدَ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ وَرَحْلَهُ بِذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْغَالِبُ عَدَمُ ضَيْقِ الْوَقْتِ عَنْ اسْتِيعَابِ رَحْلِهِ سَمَاقُ.

بِاسْتِوَاءِ الْأَرْضِ وَاخْتِلَافُهَا، وَقَدْ يُنْظَرُ فِي هَذَا بَأْنَ الْفُرْضِ اخْتِلَافُهَا فَإِنَّهُ صَوَّرَ قَوْلَهُ فَإِنْ احتَاجَ إِلَى تَرَدُّدٍ بِقَوْلِهِ بِأَنْ كَانَ ثُمَّ انْخِفَاضُ أَوْ ارْتِفَاعُ أَوْ نَحْوُ شَجَرٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (الْمُنْسُوبِينَ لِمَنْزِلِهِ عَادَةً) لَا يَخْفَى تَعَارُضُ مَفْهُومِهِ مَعَ مَفْهُومِ قَوْلِهِ إِنْ تَفَاحَشَ كِبَرُهَا فَلْيُحَرِّزْ. □ فَوَدَّ: (إِلَى أَنْ يَسْتَوْعِبَهُمْ إِلَيْهِ) هَلَّا قَيَّدَ بِذَلِكَ أَيْضًا قَوْلَهُ مِنْ رَحْلِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْغَالِبُ عَدَمُ ضَيْقِ الْوَقْتِ عَنْ اسْتِيعَابِ رَحْلِهِ. □ فَوَدَّ: (إِلَى أَنْ يَسْتَوْعِبَهُمْ إِلَيْهِ) لَا يَخْفَى أَنَّهُ قَدْ يَشْرَعُ فِي الطَّلَبِ عِنْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ بِحَيْثُ لَمْ يَبْقَ مَا يَتَأْتَى فِيهِ الطَّلَبُ الْمَذْكُورُ وَيَتَجَهَّ أَنْ يُقَالَ إِنْ وَجُوبُ الطَّلَبِ يَتَعَلَّقُ بِأَوَّلِ الْوَقْتِ حَيْثُ لَمْ يَسْغَ بَعْضُ الْوَقْتِ الطَّلَبِ الْمَذْكُورِ كَمَا يُفِيدُهُ مَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ الْأُسْتَاذِ فَيَجِبُ أَنْ يَقَعَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ أَوْ وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُ مَا يَسْغُ الطَّلَبِ الْمَذْكُورَ حَتَّى لَوْ أَخَّرَ الطَّلَبُ إِلَى ضَيْقِ الْوَقْتِ لَمْ يَسْقُطْ وَوَجِبَ طَلَبُ لَوْ وَقَعَ مِنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ كَفَى وَإِنْ لَزِمَ خُرُوجُ الْوَقْتِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ قَدْ يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ سُقُوطَ وَجُوبِ اسْتِيعَابِهِمْ لِضَيْقِ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ شَرَعَ فِي وَقْتٍ يَسْغُ اسْتِيعَابَهُمْ فَذَلِكَ أَوْ لَا يَسْغُ فَهُوَ مُقَصِّرٌ بِتَرْكِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ وَهُوَ الشَّرْعُ مِنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ أَوْ قَبْلَهُ بِحَيْثُ يَسْغُ الْإِسْتِيعَابَ فَلَا يَسْقُطُ وَجُوبُ الْإِسْتِيعَابِ حِينَئِذٍ فَقَوْلُهُمْ إِلَى أَنْ

أَوْ يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُ تِلْكَ الصَّلَاةَ وَيَكْفِي النِّدَاءَ فِيهِمْ بِمَنْ مَعَهُ مَاءٌ يَجُودُ بِهِ، وَلَوْ بِالثَّمَنِ
فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ وَشَرْطِ ضَمِّ أَوْ بَدَلٍ عَلَيْهِ لذلِكَ وفيه وقفة؛ لِأَنَّ فِيهَا ذِكْرَ طَلَبِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ
بِالْأَوَّلَى (وَنَظَرٌ) مِنْ غَيْرِ مَشْيٍ.....

☐ قَوْلُهُ: (أَوْ يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ الْخ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ أَخَّرَ الطَّلَبَ إِلَى وَقْتٍ لَا يُمْكِنُهُ اسْتِيعَابُ الرُّفْقَةِ فِيهِ وَلَا يُنَافِيهِ
مَا مَرَّ عَنِ الْخَادِمِ مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الطَّلَبُ فِي وَقْتٍ يَسْتَوْعِبُهُمْ فِيهِ وَلَوْ قَبْلَ الْوَقْتِ لِأَنَّ الْكَلَامَ ثُمَّ فِي
وُجُوبِ الطَّلَبِ وَمَا هُنَا فِي وَجُوبِ الصَّلَاةِ وَإِنْ أَثِمَ بِتَأْخِيرِ الطَّلَبِ عَشْرًا فِي سَمْعٍ بَعْدَ كَلَامٍ طَوِيلٍ فَقَوْلُهُمْ
إِلَى أَنْ يَسْتَوْعِبَهُمْ أَوْ يَبْقَى الْخَ ظَاهِرٌ فِي خِلَافِ مَا قَالَهُ ابْنُ الْأُسْتَاذِ السَّابِقِ أَيِ مِنْ وَجُوبِ الطَّلَبِ قَبْلَ
الْوَقْتِ وَأَوَّلُهُ إِذَا عَظُمَتِ الْقَافِلَةُ وَلَمْ يُمْكِنْ قَطْعُهَا إِلَّا بِذلِكَ فَيَتَّبِعِي رَدُّهُ وَمُخَالَفَتُهُ لِمَا بَيَّنَّاهُ فِيهِمَا مَرَّةً وَعِلْمٌ مِنْ
قَوْلِهِمْ أَوْ يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ الْخَ اغْتِيَابًا مِنْ خُرُوجِ الْوَقْتِ هُنَا فَإِذَا بَقِيَ ذَلِكَ تَيَمَّمَ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى شَيْءٍ
آخَرَ مِنْ اسْتِيعَابِ الرُّفْقَةِ وَالتَّنْظَرِ وَالتَّرَدُّدِ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (مَا يَسَعُ تِلْكَ الصَّلَاةُ) أَيِ كَامِلَةً حَتَّى لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ لَوْ
طَلَبَ لَا يَبْقَى مَا يَسَعُهَا كَامِلَةً ائْتَنَعَ الطَّلَبُ وَوَجَبَ الْإِحْرَامُ بِهَا وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَا يَقْضِي لِأَنَّهُ حَيْثُذُ وَإِنْ قَصَرَ
فِي الطَّلَبِ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ تَيَمَّمَ وَلَيْسَ مَعَهُ مَاءٌ كَمَا لَوْ أَتَلَفَ الْمَاءَ عَيْنًا بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ عَشْرًا.

☐ قَوْلُهُ: (وَيَكْفِي النِّدَاءُ الْخ) يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ سَمَاعُ جَمِيعِهِمْ لِنِدَائِهِ حَتَّى لَوْ تَوَقَّفَ عَلَى
التَّكْرِيرِ أَوْ الْإِنْتِقَالِ مِنْ مَحَلٍّ إِلَى آخَرَ تَعَيَّنَ وَبِإِبْرَاهِيمَ نَهَايَةُ نِدَاءِ يَتَمُّ جَمِيعُهُمْ وَالْمُعْنَى نِدَاءُ عَامًّا فِيهِمْ
وَفِيهِمَا إِشْعَارٌ بِمَا ذُكِرَ بَضْرِيٍّ وَنُقِلَ عَنِ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ الشَّالِيِّ فِي (شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْإِيضَاحِ مَا نَصَّهُ) وَيَظْهَرُ
أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ عِلْمُهُمْ بِنِدَائِهِ فَلَوْ عَلِمَ أَنَّ فِيهِمْ أَصَمًّا أَوْ نَائِمًا أَوْ مُعْمَى عَلَيْهِ لَمْ يَتَلَفُهُ
نِدَاؤُهُ وَجَبَ طَلَبُهُ مِنْهُ بِعَيْنِهِ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ) أَيِ قَوْلِهِ وَلَوْ بِالثَّمَنِ. ☐ قَوْلُهُ: (لِذلِكَ) مُتَعَلِّقٌ
بِضَمِّ الْخَ وَالْإِشَارَةُ لِقَوْلِهِ مَنْ مَعَهُ مَاءٌ يَجُودُ بِهِ الْخ. ☐ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ وَقْفَةٌ الْخ) وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ فِي أَكْثَرِ كُتُبِهِ
إِلَّا أَنَّهُ جَرَى فِي (الْإِيضَاحِ) عَلَى اشْتِرَاطِ الضَّمِّ كُرْدِيٍّ. ☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ فِيهَا ذِكْرَ الْخ) بِتَسْلِيمِهِ فِي الْإِكْتِفَاءِ
بِهَذَا الْقَدْرِ نَظَرٌ سَيِّمًا وَمَنْ يَسْرِي ذَهْنُهُ إِلَى الْمَذْلُولَاتِ الْإِلْتِزَامِيَةِ أَخْصَصَ الْخَوَاصَّ بِضْرِيٍّ.

يَسْتَوْعِبُهُمْ أَوْ يَبْقَى الْخَ ظَاهِرٌ فِي خِلَافِ مَا قَالَهُ ابْنُ الْأُسْتَاذِ السَّابِقِ، وَقَدْ يُجَابُ عَنْ قَوْلِنَا فَلِأَنَّهُ قَدْ يَلْزَمُ
عَلَى ذَلِكِ الْخَ بَمَنْعِ هَذَا الزُّرْمِ مَعَ اغْتِيَابِنَا الطَّلَبَ مِنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّ الرُّفْقَةَ الْمُسَوِّبِينَ لِمَنْزِلِهِ قَدْ تَكَثَّرَ
وَيَقُلُ الْوَقْتُ كَمَا فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ أَوْ الصُّبْحِ. وَأَمَّا اغْتِيَابُ الطَّلَبِ قَبْلَ فَيَتَّبِعِي رَدُّهُ وَمُخَالَفَةُ ابْنِ الْأُسْتَاذِ
فِيهِ لِمَا بَيَّنَّاهُ فِيهِمَا مَرَّةً فَلْيَتَأَمَّلْ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ الْخ) فَعِلْمُ اغْتِيَابِ أَمْنِ خُرُوجِ الْوَقْتِ هُنَا. ☐ قَوْلُهُ:
(أَوْ يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ الْخ) قَدْ يُقَالُ: إِنْ أُرِيدَ أَنَّهُ إِذَا بَقِيَ ذَلِكَ تَيَمَّمَ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ لَزِمَ فَوَاتُ
التَّنْظَرِ وَالتَّرَدُّدُ لِمَا تَبَيَّنَ آتِفًا مَعَ أَتَاهُمَا مُعْتَبَرَانِ فِي الطَّلَبِ أَوْ أَنَّهُ إِذَا بَقِيَ ذَلِكَ نَظَرَ وَتَرَدَّدَ لَزِمَ أَنَّهُ قَدْ يَخْرُجُ
الْوَقْتُ فَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ أَوْ يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُ تِلْكَ الصَّلَاةَ مَعَ التَّنْظَرِ وَالتَّرَدُّدِ الْمَذْكُورَيْنِ، وَقَدْ
يُجَابُ بِاخْتِيَارِ الْأَوَّلِ وَقَوَاتِ التَّنْظَرِ وَالتَّرَدُّدِ الْمُعْتَبَرَيْنِ فِي الطَّلَبِ لِضَيْقِ الْوَقْتِ لَا يَزِيدُ عَلَى اسْتِيعَابِ
الرُّفْقَةِ الْمُعْتَبَرِ فِي الطَّلَبِ لِذلِكَ.

(حواليه) من الجهات الأربع إلى الحدّ الآتي (إن كان بمُسْتَوًى) من الأرض ويخصّ مواضع الخضيرة والطير بمزيد احتياط وظاهره وجوب هذا التخصيص، وإنما يظهر إن توقفت غلبته ظنّ الفقد عليه (فإن احتاج إلى تردّد) بأن كان ثمّ انخفاض أو ارتفاع أو نحو شجر (تردّد) حيث آمن بضعا ومحتزما نفسا وعضوا ومالا وإن قلّ واختصاصا وخروج الوقت (قدر نظره) أي ما ينظر إليه في المستوي وهو غلوة سهم المسمى بحدّ الغوث وضبطه الإمام وغيره بأن يكون بحيث لو استغاث بالرفقة مع تشاغلهم وتفاوضهم لأغاثوه ويختلف ذلك باستواء

قول (الشي): (حواليه) مُتردّد بصورة المثني يُقال: حواليه وحواله وحوله بمعنى وهو جانب الشيء المحيط به وبعضهم جعله جمع حول على غير قياس، والقياس أحوال كبيت وآيات شيخنا.

قوله: (من الجهات) إلى قوله قال الرزكشي في (المعني) إلّا قوله وظاهره إلى المثني وإلى قوله واغترض في النهاية. قوله: (الأربع) أي يمينًا وشمالًا وأمامًا وخلفًا شيخ الإسلام وإقناعًا وشيخنا قال البصري والظاهر أن المراد بذلك تعميم الجهات المحيطة به إذ لا معنى للتخصيص اه. قوله: (إلى الحدّ الآتي) وهو حدّ الغوث وأشار به إلى أن قول المثني قدر نظره متعلّق في المعنى بكلّ من نظر وتردّد بجريمي. قوله: (وإنما يظهر) أي الوجوب. قوله: (حيث آمن الخ) عبارة شيخنا والبجريمي ويشترط أمنه على نفس وعضو ومنفعة ومال وإن قلّ واختصاص سواء كانت له أو لغيره وإن لم يلزمه الذبّ وعلى خروج الوقت سواء كان يسقط الفرض بالتيمم أو لا وهذا كله عند التردّد في وجود الماء في حدّ الغوث فإن تيقّن وجوده فيه اشترط الأمن على النفس والعضو والمنفعة والمال إلّا ما يجب بذله في ماء الطهارة إن كان يحصّله بمقابل وإلا اشترط الأمن عليه أيضًا وإلا مال الغير الذي لا يجب الذبّ عنه ولا يشترط الأمن على خروج الوقت ولا على الإختصاص فإن تردّد في وجود الماء فوق ذلك إلى نحو نصف فرسخ ويسمى حدّ القرب لم يجب طلبه مطلقًا فإن تيقّن وجوده فيه وجب طلبه منه إن آمن غير اختصاص ومال يجب بذله في ماء طهارته. وأما خروج الوقت فقال التووي: يشترط الأمن عليه وقال الرافعي لا يشترط وجمع الرملي بينهما بحمل كلام التووي على ما إذا كان في محلّ يسقط فيه الفرض بالتيمم وحمل كلام الرافعي على خلافه فإن كان فوق ذلك ويسمى حدّ البعد لم يجب طلبه مطلقًا اه.

قوله: (وخروج الوقت) أي وانقطاعا عن رفقته معني زاد النهاية وإن لم يستوحش اه.

قول (الشي): (قدر نظره) أي المعتدل نهاية وشيخنا وسيأتي في الشرح مثله. قوله: (وهو غلوة سهم) أي غاية رميه نهاية ومعني وشرح بأفضل أي إذا رماه معتدل الساعد وهي ثلاثمائة ذراع كما أوضحته في الفوائد المدنية في بيان من يقتضى بقوله من متأخري السادة الشافعية بما لم أقف على من سبقني إليه فراجع منه إن أزدته كزدي وفي ع ش عن المضباح هي أي غلوة سهم ثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة اه.

قوله: (مع تشاغلهم) أي بأحوالهم (وتفاوضهم) أي في أقوالهم نهاية أي ومع اعتدال أسماعهم ومع اعتدال صوته وإبداء هذا الحد من آخر رفقته المنسوبين إليه لا من آخر القافلة حلي وع ش وحفني. قوله: (ويختلف ذلك) أي حدّ الغوث.

الأرض واختلافها هذا ما في الروضة كأصلها المُمشير إلى الاتفاق عليه لكن خالفه في المجموع فقال إن كلامهم يُخالِفُه لقولهم إن كان بِمُسْتَوٍ نَظَرٌ حِوَالِيهِ وَلَا يَلْزَمُهُ الْمَشْيُ أَصْلًا وَإِنْ كَانَ يَقْرِبُهُ جَبَلٌ صَعِدَهُ وَنَظَرَ حِوَالِيهِ. إِنْ أَمِنَ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْبُؤْطِطِيِّ وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَدُورَ لِطَلَبِ الْمَاءِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَضَرُّ عَلَيْهِ مِنْ إِثْبَانِهِ فِي الْمَوْضِعِ الْبَعِيدِ مِنْ طَرِيقِهِ وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهِ عِنْدَ أَحَدٍ أَهْلٍ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فَقَدْ أَشَارَ إِلَى نَقْلِ الْإِجْمَاعِ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ التَّرَدُّدِ أَهْلًا وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى تَرَدُّدٍ لَمْ يَتَّعَيْنِ بِأَنْ كَانَ لَوْ صَعِدَ أَحَاطَ بِحَدِّ الْغُوثِ مِنَ الْجِهَاتِ الْأَرْبَعِ، إِذْ لَا فَايِدَةَ مَعَ ذَلِكَ لَوْ جُوبِ التَّرَدُّدِ وَحَمَلَ الْأَوَّلِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ نَحْوُ الصُّعُودِ لَا يُفِيدُ النَّظَرَ لِجَمِيعِ ذَلِكَ فَيَتَّعَيْنُ التَّرَدُّدُ وَاعْتَرَضَ الشُّبْكِيُّ الْمَثَنَ وَتَبِعَهُ جَمْعٌ بِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ قَدْرَ نَظَرِهِ سَوَاءَ أَلْحَقَهُ غُوثٌ أَمْ لَا

قوله: (هذا) أي قول المصنف تردد قدر نظره. قوله: (في المجموع) اعتمدته المعني عبارته قال في المجموع: وليس المراد أن يدور الحد المذكور لأن ذلك أكثر ضررًا عليه من إثبات الماء في الموضع البعيد بل المراد أن يضعه جبلًا أو نحوه بقربه، ثم ينظر حواليه وهذا مراد من عبّر بالتَرَدُّدِ إِلَيْهِ أَهْلًا. قوله: (جبل صعد) أي أو وهذه صعد علوها حلي. قوله: (ونظر حواليه إلخ) يظهر أن المراد بالتَرَدُّدِ فِي هَذَا الْحَدِّ عَلَى الْأَوَّلِ وَالصُّعُودِ عَلَى جَبَلٍ وَالتَّظَرُّ حِوَالِيهِ عَلَى الثَّانِي حَيْثُ تَوَهَّمَهُ فِي هَذَا الْحَدِّ مِنْ حَيْثُ هُوَ لَا فِي مَجَلٍّ مُعَيَّنٍ مِنْهُ وَإِلَّا فَالْوَاجِبُ حِينَئِذٍ السَّعْيُ إِلَيْهِ فَقَطُّ بِشَرْطِهِ لِأَنَّهُ وَالْحَالَةَ هَذِهِ مُتَيَقِّنٌ عَدَمَهُ فِيمَا عَدَاهُ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِنْ تَوَهَّمَهُ فِي مَنْزِلِهِ فَقَطُّ أَوْ رَفَقْتَهُ فَقَطُّ طَلَبَهُ مِنْهُ لَا غَيْرَ بِطَرِيقِهِ السَّابِقِ أَوْ بِمَحَلٍّ مُعَيَّنٍ مِنْ حَدِّ الْغُوثِ يَسْعَى إِلَيْهِ فَقَطُّ أَوْ فِي غَيْرِ مُعَيَّنٍ فَهُوَ مَحَلُّ الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ وَيُحْتَمَلُ وَهُوَ الْأَقْرَبُ أَنْ يَجْرِيَ الْخِلَافُ فِي الْمُعَيَّنِ الْمَذْكُورِ أَيْضًا فَيَنْظُرُ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ بِمُسْتَوٍ وَلَا يَسْعَى إِلَيْهِ أَوْ يَصْعَدُ بِحَيْثُ يَرَاهُ عَلَى الْخِلَافِ بَصْرِيٍّ، أقول: كلامهم كالصریح فيما استظهره كما يظهر بأذني تأمل في كلام الشارح وغيره. قوله: (إن أمن) أي على ما تقدّم. قوله: (وليس ذلك) إثباته الماء في الموضع البعيد. قوله: (عليه) أي واجبا عليه ع. ش. قوله: (فقد أشار إلى نقل الإجماع إلخ) يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: وَلَيْسَ ذَلِكَ إِثْبَانُ الْمَاءِ فِي الْمَوْضِعِ الْبَعِيدِ فَالْإِجْمَاعُ فِيهِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ وَقُوعُهُ فِي الْمَقِيسِ وَإِنْ كَانَ أَوَّلَى لَاحْتِمَالِ الْفَارِقِ بَصْرِيٍّ أَقُولُ: اِعْتِبَارُ مُجَرَّدِ الْإِحْتِمَالِ مَعَ تَحَقُّقِ الْأَوَّلِيَّةِ يُؤَدِّي إِلَى سَدِّ بَابِ الْإِسْتِدْلَالِ. قوله: (ويمكن حمله) أي حمل ما في المجموع أو حمل قولهم وإن كان يقربه إلخ والمآل واحد. قوله: (لوجوب التردد) الأولى للتردد. قوله: (وحمل الأول) أي ما في المتن والروضة. قوله: (لا يفيد النظر إلخ) أي إلى الجهات التي يُحْتَمَلُ وجود الماء فيها فهو بالتصّب على المفعولية ع. ش. قوله: (فيتعين التردد) مقتضاه أنه لو لم يفد نحو الصُّعُودِ إحاطة الجهات الأربع وجب عليه أن يتردد ويمشي في كُلِّ مِنْ الْجِهَاتِ الْأَرْبَعِ إِلَى حَدِّ الْغُوثِ وَفِيهِ بُعْدٌ لِأَنَّ هَذَا رُبَّمَا يَزِيدُ عَلَى حَدِّ الْبُعْدِ هَذَا وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَتَرَدَّدَ وَيَمْشِيَ فِي مَجْمُوعِهَا إِلَى حَدِّ الْغُوثِ لَا فِي كُلِّ جِهَةٍ حَلِيٍّ وَقَرَّرَ شَيْخُنَا الْعَشْمَاوِيُّ عَنْ شَيْخِهِ عَبْدِ رَبِّهِ أَنَّهُ يَمْشِي فِي كُلِّ جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ الْأَرْبَعِ نَحْوَ ثَلَاثَةِ أَذْرَعٍ بِحَيْثُ يُحِيطُ نَظَرُهُ بِحَدِّ الْغُوثِ فَالْمَدَارُ عَلَى كَوْنِ نَظَرِهِ يُحِيطُ بِحَدِّ الْغُوثِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَجْمُوعٌ

خَالَفَ كُلُّ الْأَصْحَابِ أَوْ ضُبِطَ حَدُّ الْغَوْثِ فَهُوَ كَذَلِكَ غَالِبًا لَكِنْ لَوْ زَادَ نَظَرُهُ عَلَيْهِ أَوْ نَقَصَ عَنْهُ اعْتَبِرَ حَدُّ الْغَوْثِ دُونَ النَّظَرِ وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحُوا بِهِ أَهْـ وَقد عَلِمَ الْجَوَابُ عَنِ الْمُثْنِ بِمَا جَمَعْتَ بِهِ مَعَ مَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ النَّظَرَ الْمُعْتَدِلَ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ. (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ) الْمَاءَ بَعْدَ الطَّلَبِ الْمَذْكُورِ (تَيْمَّمَ) لِخُصُولِ الْفَقْدِ حِينَئِذٍ (فَلَوْ) طَلَبَ كَمَا ذَكَرَ وَتَيَمَّمَ وَ (مَكَثَ مَوْضِعَهُ) وَلَمْ يَتَيَقَّنْ بِالطَّلَبِ الْأَوَّلِ أَنَّ لَا مَاءَ (فَالْأَصَحُّ وَجُوبُ الطَّلَبِ) مِمَّا يَتَوَهَّمُ فِيهِ الْمَاءُ ثَانِيًا وَثَالِثًا وَهَكَذَا حَيْثُ لَمْ يُفِدْهُ الطَّلَبُ الْأَوَّلُ.....

الَّذِي يُمْشِيهِ فِي الْجِهَاتِ الْأَرْبَعِ بَلَغَ حَدَّ الْغَوْثِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِلْحَلَبِيِّ بُجَيْرِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ ضُبِطَ حَدُّ الْغَوْثِ) أَيِ أَوْ أَرَادَ قَدَرَ حَدَّ الْغَوْثِ (فَهُوَ كَذَلِكَ) أَيِ فَقَدَرُ نَظَرُهُ قَدْرَ حَدِّ الْغَوْثِ. □ قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى حَدِّ الْغَوْثِ. □ قَوْلُهُ: (بِمَا جَمَعْتَ الْخ) يَعْنِي قَوْلَهُ وَهُوَ غُلُوُّ سَهْمِ الْمُسَمَّى بِحَدِّ الْغَوْثِ وَلَوْ قَالَ بِمَا فَسَّرْتَهُ بِهِ لَسَلِمَ عَنْ إِيْهَامِ إِرَادَةِ قَوْلِهِ وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ الْخ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّ الْمُرَادَ النَّظَرَ الْمُعْتَدِلَ) هَذَا الْوَصْفُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْقَيْدِ أَيِ تَرَدَّدَ قَدْرُ نَظَرِهِ إِنْ كَانَ مُعْتَدِلًا وَبِهَذَا يُجَابُ عَمَّا نَظَرَ بِهِ سَمٍ مِنْ أَنَّ هَذَا الْوَصْفَ إِنَّمَا يَتَأْتَى لَوْ كَانَ الْمُرَادُ جِنْسَ النَّظَرِ أَمَّا بَعْدُ تَقْيِيدِهِ بِكَوْنِهِ نَظَرٌ مُرِيدَ التَّيَمُّمِ فَنَظَرُهُ لَا يَكُونُ تَارَةً قَوِيًّا وَتَارَةً ضَعِيفًا بَلْ عَلَى حَالِهِ وَاحِدَةٌ وَأَجَابَ عَنْهُ بِمَا لَعَلَّ مَا ذَكَرْنَاهُ أَقْرَبُ مِنْهُ عَشْ وَقَوْلُهُ وَأَجَابَ عَنْهُ بِمَا الْخ وَهُوَ قَوْلُهُ إِلَّا أَنَّ يُجَابَ بِأَنَّ نَظَرَهُ قَدْ يَتَفَاوَتْ شِدَّةً وَضَعْفًا وَتَوَسُّطًا بِحَسَبِ الْأَوْقَاتِ أَهْـ. □ قَوْلُهُ: (فَلَا اعْتِرَاضَ) أَيِ فَالْمُرَادُ بِالنَّظَرِ الْمُعْتَدِلِ وَيَدْعِي أَنَّ قَدْرَ النَّظَرِ الْمُعْتَدِلِ مُسَاوٍ لِحَدِّ الْغَوْثِ بِضَرِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (الْمَاءَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَنَظَرَ فِيهِ فِي (الْتِهَاءِ) وَإِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ فَلَوْ عَلِمَ فِي (الْمُغْنِي) إِلَّا قَوْلَهُ وَنَظَرَ إِلَى أَمَّا إِذَا.

□ قَوْلُ (لَسِي: تَيْمَّمَ) وَلَا يَصْرُّ تَأْخِيرَ التَّيَمُّمِ عَنِ الطَّلَبِ إِذَا كَانَ فِي الْوَقْتِ وَلَمْ يَحْدُثْ سَبَبٌ يُحْتَمَلُ مَعَهُ وَجُودُ الْمَاءِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ أَيِ لَا يَمْنَعُ التَّأْخِيرُ الْمَذْكُورُ صِحَّةَ التَّيَمُّمِ رَشِيدِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَتَيَقَّنْ الْخ) أَيِ وَلَمْ يَحْدُثْ مَا يُحْتَمَلُ مَعَهُ وَجُودُ الْمَاءِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مَا يُفِيدُهُ. □ قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَمْ يُفِدْهُ الطَّلَبُ الْخ) قَالَ فِي (شَرْحِ الْإِزْشَادِ) أَيِ وَلَوْ بِقَوْلِ عَدُولٍ طَلَبْنَاهُ فَلَمْ نَجِدْهُ كَمَا اعْتَمَدَهُ جَمْعٌ وَيَتَّبِعِي أَنْ

□ قَوْلُهُ: (النَّظَرُ الْمُعْتَدِلُ) قَدْ يُقَالُ: نَظَرُهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ لَا تَعَدَّدُ فِيهِ وَلَا تَفَاوَتْ فَلَا يَتَصَوَّرُ اخْتِيَارُ الْإِعْتِدَالِ فِيهِ، وَإِنَّمَا يَتَصَوَّرُ اخْتِيَارُ الْإِعْتِدَالِ لَوْ كَانَ الْمَذْكُورُ جِنْسَ النَّظَرِ فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أَنَّ يُجَابَ بِأَنَّ نَظَرَهُ قَدْ يَتَفَاوَتْ شِدَّةً وَضَعْفًا وَتَوَسُّطًا بِحَسَبِ الْأَوْقَاتِ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ) الْفَقْدُ الشَّرْعِيُّ كَالْحِسِّيِّ بِدَلِيلٍ مَا لَوْ مَرَّ مُسَافِرٌ عَلَى مَاءٍ مُسَبَّلٍ عَلَى الطَّرِيقِ فَيَتَيَمَّمُ وَلَا يَجُوزُ الطَّهَرُ مِنْهُ وَلَا إِعَادَةُ عَلَيْهِ لِقُصْرِ الْوَاقِفِ لَهُ عَلَى الشَّرْبِ نَقْلَهُ صَاحِبُ الْبَحْرِ عَنِ الْأَصْحَابِ. وَأَمَّا الصَّهَارِيُّ الْمُسَبَّلَةُ لِلشَّرْبِ فَلَا يَتَوَضَّأُ مِنْهَا أَوْ لِلْإِنْتِفَاعِ فَيَجُوزُ الْوُضُوءُ وَغَيْرُهُ وَإِنْ شَكَّ اجْتَنَبَ الْوُضُوءَ قَالَ الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَقَالَ غَيْرُهُ يَجُوزُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْخَابِيَةِ وَالصَّهْرِيجِ بِأَنَّ ظَاهِرَ الْحَالِ فِيهَا الْإِقْتِصَارُ عَلَى الشَّرْبِ، وَالْأَوْجَهُ تَحْكِيمُ الْعُرْفِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْحَالِ شَرْحُ م. ر. □ قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَمْ يُفِدْهُ الطَّلَبُ الْأَوَّلُ يَقِينُ الْفَقْدِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ أَيْ، وَلَوْ بِقَوْلِ عَدُولٍ طَلَبْنَاهُ فَلَمْ نَجِدْهُ كَمَا اعْتَمَدَهُ جَمْعٌ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَلْحَقَ الْعَدْلَانِ، وَلَوْ

يقين الفقيد (لما يطرأ) من نحو حديث وإرادة فرض ثانٍ؛ لأنه قد يطَّلِع على بغير خَفِيَتْ عليه أو يجد من يدلُّ عليه ويكون الطلبُ الثاني أخفَّ ونظَر فيه بأنه يلزم عليه انعدامه لو تَكَوَّرَ ويُجَاب بِمَنع ذلك حيث لم يُفدِه التَكَوَّرُ اليقين فإنه لا بُدَّ في كُلِّ طَلَبٍ من النظر أو التَرَدُّد على ما مرَّ وإنما التفاوتُ في الإمعان في التفتيش لا غير بِتَسْلِيمِهِ حيث أفادَه التكرارُ اليقين ارتفع الطلبُ عنه كما صَرَّحُوا به فلا وجه للنَّظَر حينئذٍ أمَّا إذا انتَقَلَ لِمَحَلٍّ آخَرَ أو حَدَثَ ما يُوهِمُ ماءً كَرُؤْيَا رَكِبَ أو سَحَابٍ فَيَلْزِمُهُ الطَّلَبُ قَطْعًا (فلو عَلِمَ) عَلِمًا يَقِينًا نعم يظهرُ أنَّ إخبارَ العدلِ كافٍ؛ لأنَّ الشارِعَ أَقَامَهُ في مواضعٍ مقامَ اليقين (ماءً) بِمَحَلٍّ (يَصِلُهُ الْمُسَافِرُ لِحَاجَتِهِ) كاحتِطَابٍ (وَجَبَ قَصْدُهُ)؛ لأنه إذا سَعَى إِلَيْهِ لَشَغَلَهُ الدُّنْيَوِيُّ فَالِدُّنْيَوِيُّ أُولَى وَيُسَمَّى حَدَّ الْقُرْبِ وَهُوَ أَزِيدُ من حَدِّ الْغُوثِ السَّابِقِ، ومن ثَمَّ ضَبَطُوهُ بِنِصْفِ فَرَسَخٍ تَقْرِيبًا، وإنما يَلْزِمُهُ قَصْدُهُ.....

يَلْحَقُ الْعَدْلَانِ وَلَوْ عَدَلْنِي رِوَايَةُ بِالْعُدُولِ وَفَارَقَ مَا يَأْتِي مِنَ الْإِكْتِفَاءِ فِي تَيَقُّنِ وُجُودِ الْمَاءِ بِوَاحِدٍ بِالْإِحْتِيَاظِ لِلْعِبَادَةِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ اهـ. وَهَذَا يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ فِي فَإِنْ تَيَقَّنَ الْمُسَافِرُ الْإِخْ مِنْ كِفَايَةِ الْعَدْلِ سَمَ وَقَوْلُهُ مَا تَقَدَّمَ الْإِخْ أَيَّ عَنِ النَّهْيَةِ. □ قَوْلُهُ: (يَقِينُ الْفَقْدَ) أَيَّ وَإِنْ ظَنَّ الْفَقْدَ كَمَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ سَمَ. □ قَوْلُهُ: (مَنْ نَحْوِ حَدِّ الْإِخْ) كَالْتَدْرِ وَالطَّوَاغِ ع ش، وَقَدْ يُقَالُ إِنَّهُمَا دَاخِلَانِ فِي فَرْضِ ثَانٍ فَلَا تَظْهَرُ فَائِدَةُ التَّخْوِ وَلَعَلَّ لِهَذَا حَذْفَ الْمُغْنِي لَفْظَةَ التَّخْوِ. □ قَوْلُهُ: (وَنَظَرُ فِيهِ) أَيَّ فِي قَوْلِهِمْ وَيَكُونُ الْإِخْ. □ قَوْلُهُ: (بِمَنعِ ذَلِكَ) أَيَّ لَزُومِ انْعِدَامِ الطَّلَبِ لَوْ تَكَوَّرَ، وَقَوْلُهُ وَبِتَسْلِيمِهِ أَيَّ اللَّزُومِ. □ قَوْلُهُ: (ارْتَفَعَ الطَّلَبُ الْإِخْ) كَذَا فِي أَصْلِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَيَتَّبِعِي أَنْ يُتَأَمَّلَ فِي اِزْتِبَاطِهِ لِسَابِقِهِ بِضَرِيٍّ، وَقَدْ يُوَجَّهُ اِزْتِبَاطُهُ لِسَابِقِهِ بِكَوْنِهِ بَيَانًا لِغَايَةِ تَخْفِيفِ الطَّلَبِ الثَّانِي إِلَّا أَنَّهُ كَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يَقُولَ فَإِنَّهُ يَرْتَفِعُ الطَّلَبُ. □ قَوْلُهُ: (مَاءً بِمَحَلٍّ الْإِخْ) وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا، وَإِلَّا فَلَوْ تَيَقَّنَ وُجُودَ الْمَاءِ فِي مَحَلٍّ لَا عَلَى التَّعْيِينِ لَكِنَّهُ فِي حَدِّ الْقُرْبِ قَطْعًا فَلَا وَجْهَ لِلطَّلَبِ إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ إِلَّا بِالتَّرَدُّدِ وَلَيْسَ فِي كَلَامِ أَحَدٍ مِنَ الْأَصْحَابِ مَا يُشِيرُ بِإِجَابِ التَّرَدُّدِ فِي حَدِّ الْقُرْبِ وَإِنَّمَا ذَاكَ فِي حَدِّ الْغُوثِ كَمَا مَرَّ، ثُمَّ رَأَيْتُ الشُّهَابَ ابْنَ قَاسِمٍ قَالَ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ أَنَّ الْعِلْمَ الْمَذْكُورَ مَقْصُورٌ عَلَى جِهَةٍ مُعَيَّنَةٍ وَإِلَّا لَزِمَ الْحَرَجُ الشَّدِيدُ فَتَأَمَّلْ ائْتَهَى أَهْ بَضْرِيٍّ.

□ قَوْلُهُ: (كَاحْتِطَابٍ) إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ مَا فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهُ إِلَّا قَوْلُهُ وَإِنْ تَبِعَهُ إِلَى وَإِنَّمَا لَزِمَ. □ قَوْلُ (السِّي): (يَصِلُهُ الْمُسَافِرُ لِحَاجَتِهِ) أَيَّ مَعَ اغْتِيَابِ الْوَسْطِ الْمُعْتَدِلِ بِالنَّسْبَةِ لِلْوُجُودِ وَالسَّهُولَةِ

عَدَلْنِي رِوَايَةُ بِالْعُدُولِ وَفَارَقَ مَا يَأْتِي مِنَ الْإِكْتِفَاءِ فِي تَيَقُّنِ وُجُودِ الْمَاءِ بِوَاحِدٍ بِالْإِحْتِيَاظِ لِلْعِبَادَةِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ اهـ. وَهَذَا يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ فِي فَإِنْ تَيَقَّنَ الْمُسَافِرُ مِنْ كِفَايَةِ الْعَدْلِ، ثُمَّ قَضِيَتْ هَذَا الْفَرْقِ عَدَمُ الْإِكْتِفَاءِ هُنَا بِالْوَاحِدِ وَفَرَّقَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بَيْنَ الْعَمَلِ بِهَذَا الْخَبَرِ وَعَدَمِ الْعَمَلِ بِخَبَرٍ مَنْ طَلَبَ لَهُ بغيرِ إِذْنِهِ بَأَنْ فَعَلَ هَذَا كَالْعَبَثِ حَيْثُ طَلَبَ لِمَنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فَأَوْرَثَ رِيبةً فِي خَبَرِهِ وَبَسَطَ ذَلِكَ فَرَاغَهُ. □ قَوْلُهُ: (يَقِينُ الْفَقْدَ) أَيَّ وَإِنْ ظَنَّ الْفَقْدَ كَمَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ.

(إِنْ لَمْ يَخَفْ) خُرُوجِ الْوَقْتِ وَلَا كَانَ نَزَلَ آخِرُهُ لَمْ يَلْزَمَهُ خِلَافًا لِلرَّافِعِيِّ وَإِنْ تَبِعَهُ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ بَلْ يَتَيَّمُّ وَيُصَلِّي بِلا قِضَاءٍ،.....

وَالصَّيْفِ وَالشِّتَاءِ مُغْنِي . □ فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ يَخَفْ خُرُوجِ الْوَقْتِ) أَي كُلُّهُ، فَلَوْ كَانَ يُذْرِكُ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّعْيُ لِلْمَاءِ كَمَا اسْتَظْهَرَهُ سَمُ أَجْهَوْرِيِّ أَهْ بِجَيْرِمِيِّ وَفِي عَشْرٍ بَعْدَ ذِكْرِ مَا اسْتَظْهَرَهُ سَمُ مَا نَصَّهُ وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا مَرَّ لِأَنَّ مَا هُنَا فِي الْعِلْمِ وَمَا هُنَاكَ فِي التَّوَهُّمِ وَفَرَّقَ مَا بَيْنَهُمَا أَهْ بِحَذْفٍ . □ فَوَدَّ: (وَلَا كَانَ نَزَلَ آخِرُهُ الْخ) وَيَأْتِي لَوْ نَزَلَ آخِرُ الْوَقْتِ وَلَا مَاءَ مَعْلُومٍ فَلَا يَلْزَمُهُ الطَّلَبُ حَيْثُ يُدْخِلُ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُخْرِجَ بِذَلِكَ مَا لَوْ كَانَ نَازِلًا مِنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ وَالْمَاءِ فِي حَدِّ الْقُرْبِ مِنْهُ فَأَعْرَضَ عَنْ قَضِيهِ إِلَى أَنْ ضَاقَ الْوَقْتُ فَلَا يَتَّبِعِي أَنْ يُجْزِئَهُ هُنَا التَّيَّمُّ بِلا إِعَادَةِ سَمِ وَفِي إِطْلَاقِهِ تَوَقَّفَ ظَاهِرٌ إِذْ قِيَاسُ إِنْثِلَافِ الْمَاءِ فِي الْوَقْتِ فِي مَحَلٍّ لَا يَغْلِبُ فِيهِ الْمَاءُ عَدَمُ لُزُومِ الْإِعَادَةِ فِيمَا إِذَا كَانَ مَحَلُّ النُّزُولِ هُنَا كَذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ . □ فَوَدَّ: (لَمْ يَلْزَمَهُ) بَلْ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا سَمِ . □ فَوَدَّ: (خِلَافًا لِلرَّافِعِيِّ الْخ) عِبَارَةُ التَّهْيِائَةِ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَجَبَ قَضَاهُ وَالْمُصَنِّفُ لَا قَالَ الشَّارِحُ كُلُّ مِنْهُمَا نَقَلَ مَا قَالَهُ عَنْ مُقْتَضَى كَلَامِ الْأَصْحَابِ بِحَسَبِ مَا فَيَمُّهُ وَيُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ الْأَوَّلُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ فِي مَحَلٍّ لَا يَسْقُطُ فِعْلُ الصَّلَاةِ فِيهِ بِالتَّيَّمُّ وَالثَّانِي عَلَى خِلَافِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِ الرُّوضَةِ أَمَّا الْمُقِيمُ فَلَا يَتَيَّمُّ وَعَلَيْهِ أَنْ يَسْعَى وَلَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ وَالتَّعْبِيرُ بِالْمُقِيمِ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ وَالْمَعْوَلُ عَلَيْهِ الْمَحَلُّ أَهْ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ مَرَّ وَعَلَيْهِ أَنْ يَسْعَى الْخِ أَيْ وَلَوْ لِمَا فَوْقَ حَدِّ الْقُرْبِ مَا لَمْ يُعَدَّ مُسَافِرًا أَهْ . □ فَوَدَّ: (بَلْ يَتَيَّمُّ) هَذَا فِي الْمُسَافِرِ أَمَّا الْمُقِيمُ فَلَا يَتَيَّمُّ وَعَلَيْهِ أَنْ يَسْعَى إِلَى الْمَاءِ وَإِنْ قَاتَ بِهِ الْوَقْتُ قَالَ فِي الرُّوضَةِ: لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْقِضَاءِ أَيْ لِيَتَيَّمَّهُ

□ فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ يَخَفْ خُرُوجِ الْوَقْتِ) يَحْتَمِلُ الْإِكْتِفَاءَ بِإِذْرَاكِ رَكْعَةٍ فِي الْوَقْتِ . □ فَوَدَّ: (وَلَا كَانَ نَزَلَ آخِرُهُ لَمْ يَلْزَمَهُ) هَذَا مُصَوَّرٌ كَمَا تَرَى بِمَا إِذَا نَزَلَ آخِرُ الْوَقْتِ وَالْمَاءِ فِي حَدِّ الْقُرْبِ، وَلَوْ قَضَاهُ خَرَجَ الْوَقْتُ وَهُوَ كَذَلِكَ فِي كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ وَيَبْقَى الْكَلَامُ فِيمَا إِذَا نَزَلَ آخِرُ الْوَقْتِ وَلَا يَغْلُمُ مَاءٌ فِي حَدِّ الْقُرْبِ، وَلَوْ طَلَبَ عَلَى الْوَجْهِ الْمُعْتَبَرِ فِي الطَّلَبِ خَرَجَ الْوَقْتُ وَيَسْقُطُ الطَّلَبُ أَيْضًا عِنْدَ التَّوَوُّيِّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَقَطَ وَجُوبُ قَضِيهِ الْمَاءِ الْمُتَيَقِّنُ فَسَقُوطُ التَّفْتِيْشِ عَلَى غَيْرِ الْمُتَيَقِّنِ أَوَّلَى وَإِذَا سَقَطَ لَمْ يَكُنْ مُخَالَفًا لِمَا سَقَّ عَنْ ابْنِ الْأَسْتَاذِ؛ لِأَنَّهُ يُخَصُّ ذَلِكَ بِمَنْ كَانَ نَازِلًا فِي جَمِيعِ الْوَقْتِ وَيُتَّجَهُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ تَمَكُّنَ مِنَ الطَّلَبِ قَبْلَ ضَيْقِ الْوَقْتِ فَأَخَّرَ إِلَى ضَيْقِهِ فَيُتَّجَهُ أَنْ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ الطَّلَبُ، وَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ لِنَحْوِ تَحَقُّقِ عَدَمِ الْمَاءِ قَبْلَ وَصُولِهِ إِلَى مَحَلِّ ضَيْقِ الْوَقْتِ فَلَا يَتَّجَهُ سَقُوطُ الطَّلَبِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى سَقُوطِ السَّعْيِ حَيْثُ يُدْخِلُ لِلْمَاءِ الْمُحَقَّقِ الْوُجُودَ . □ فَوَدَّ: (وَلَا كَانَ نَزَلَ آخِرُهُ لَمْ يَلْزَمَهُ) وَيَأْتِي لَوْ نَزَلَ آخِرُ الْوَقْتِ وَلَا مَاءَ مَعْلُومٍ فَلَا يَلْزَمُهُ الطَّلَبُ حَيْثُ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ الطَّلَبِ وَقَضِيهِ الْمَاءِ الْمَعْلُومِ فِي حَدِّ الْقُرْبِ فَإِنَّ الْفَرْقَ لَا يَبْصَحُ إِذْ غَايَةُ الطَّلَبِ تَحْصِيلُ الْمَاءِ وَهُوَ لَوْ كَانَ مَعْلُومَ الْحُصُولِ ابْتِدَاءً لَمْ يَلْزَمَهُ قَضَاهُ نَعَمْ يَتَّبِعِي وَجُوبُ الطَّلَبِ مِنْ حَدِّ الْغَوِثِ بِشَرْطِهِ وَمَا تَقَرَّرَ لَا يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ الْأَسْتَاذِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا أَخَّرَ الطَّلَبَ إِلَى ضَيْقِ الْوَقْتِ لَمْ يَسْقُطْ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ فِيمَنْ كَانَ نَازِلًا قَبْلَ ضَيْقِ الْوَقْتِ بِرَمَنْ يَسْعَى الطَّلَبُ أَيْ كَمَا تَقَدَّمَ .

وإنما لزم من معه ماء التطهر به وإن عليم خروج الوقت؛ لأنه واجد ومحل ذلك فيمن لا يلزمه القضاء لو تيمم وإلا لزم قصده وإن خرج الوقت؛ لأنه لا بُدَّ له من القضاء ولم يخف (ضرر نفس) أو عضو أو بضع له أو غيره (أو مال) كذلك فوق ما يجب بذله في الماء ثمنًا أو أجرًا فإن خاف شيئًا من ذلك تيمم للمسقة بخلاف مال يجب بذله؛ لأنه ذاهب منه إن قصد الماء.....

مع القدرة على استعمال الماء ظاهر هذا أنه لا فرق بين طول المسافة وقصرها وهو كذلك أي حيث لا مشقة عليه في ذلك وأن التعبير بالمسافر والمقيم جرى على الغالب وأن الحكم منوط بمحل يغلب فيه وجود الماء اهـ مغني وقوله وظاهر هذا إلخ محل تأمل لأنه إن كان في حد القرب وأمن على ما ذكر وجب قصده وإن حصل له مشقة كما اقتضاه كلامهم أو في حد البعد لم يجب قصده مطلقًا كما هو واضح فما المراد بقوله لا فرق إلخ بصري وقوله وإن حصل له مشقة في إطلاقه توقف وقوله مطلقًا تقدم عن الرشدي ويأتي عن سم ما يخالفه. هـ فود: (وإنما لزم من معه ماء) أي حقيقة أو حكمًا بأن يعلم وجوده في حد الغوث كما مرّ قلوبوي وأطفيحي اهـ بجريمي. هـ فود: (لأنه واجد) أي للماء فلا يكون خروج الوقت مجوزًا للعدول إلى التيمم إطفحيي اهـ بجريمي. هـ فود: (ومحل ذلك) أي عدم اللزوم. هـ فود: (فيمن لا يلزمه القضاء إلخ) هذا يفيد أنه لا قضاء إذا غلب في المحل عدم الماء وإن عليم وجوده في حد القرب من ذلك المحل لكن إن ضاق الوقت فليتأمل سم. هـ فود: (كذلك) أي له أو لغيره. هـ فود: (تيمم للمسقة) أي بلا إعادة إن غلب في المحل عدم الماء كما هو ظاهر سم.

(فإن قلت): قوله: وإلا كان نزل آخره هل يخالف ما تقدم أنه يتجه أن يتعلّق الطلب بأول الوقت. (قلت): لا؛ لأنه يتبني تصوير هذا بما إذا كان سائرًا من أول الوقت وقضية ذلك أن هذا الماء كان في حد البعد وهو لا يجب طلبه ما دام في حد البعد أما لو كان نازلًا في جميع الوقت مثلاً فأعرض عن طلب الماء الذي على حد القرب منه إلى أن ضاق الوقت فلا يتجه إلا وجوب الإعادة لتركه الطلب الواجب بل لا يتبني سقوط الطلب عنه عند ضيق الوقت فليتأمل، وقد تقدم حاصل ذلك. هـ فود: (كان نزل آخره) يتبني أن يخرج بذلك ما لو كان نازلًا من أول الوقت والماء في حد القرب منه فأعرض عن قصده إلى أن ضاق الوقت فلا يتبني أن يجزئه هنا التيمم بلا إعادة. هـ فود: (لم يلزمه) بل الظاهر أنه لا يجوز على هذا. هـ فود: (ومحل ذلك إلخ) هذا يفيد أنه لا قضاء إذا غلب في المحل عدم الماء وإن عليم وجوده في حد القرب من ذلك المحل لكن إن ضاق الوقت فليتأمل. هـ فود: (فإن خاف شيئًا من ذلك تيمم للمسقة) قال في العباب: ولراكب سفينة خاف الغرق لو استقى من البحر أن يتيمم ولا يُعيد اهـ قال في شرحه عقب قوله الغرق ما نصّه ونحوه كالتيقار حوت وسقوط متمول معه أو سرقته اهـ وقضيته أنه لا قضاء في مسألنا بل قضيته عدم القضاء في مقيم تيمم للخوف على نفسه أو ماله فليتنظر. هـ فود: (تيمم للمسقة) أي بلا إعادة إن غلب في المحل عدم الماء كما هو ظاهر.

وإن تركَ فلزمه القصدُ لِعَدَمِ العُدْرِ حينئذٍ وبخلافِ اختصاصٍ؛ لأنَّه لا حَظَرَ له في جنبٍ يقينِ الماءِ مع قُدرةِ تحصيله، إذ دَانِقٌ من المالِ خَيْرٌ منه وإنْ كَثُرَ وزَعَمَ أنَّ هذا لا يأتي في نحوِ الكلبِ إلا إنْ حُلَّ قَتْلُهُ وإلا فلا طَلَبَ؛ لأنَّه يلزمه سَقِيهِ والتَّيَمُّمُ فكيف يُؤمَّرُ بِتَحْصِيلِ ما ليس بِحَاصِلٍ وَيُضَيِّعُهُ غَلَطٌ فَاحِشٌ؛ لأنَّ الخَشْيَةَ على الاختصاصِ هنا إنما هي خَشْيَةُ أَخْذِ الغيرِ له لو قَصَدَ الماءَ وتركه لا خَشْيَةَ ذَهَابِ رُوحِهِ بالعَطَشِ وخَوْفُ انْقِطَاعِ عن الرُّفْقَةِ حيثُ تَوَحَّشَ به عُذْرٌ هنا لا في الجُمُوعَةِ؛ لأنَّه هنا يأتي بالبدلِ والجُمُوعَةُ لا بَدَلُ لَهَا (فإن كان) الماءُ (فوق) ذلك) الذي هو حدُّ القُرْبِ ويُسمَّى حدُّ البُعْدِ (تَيَمَّمَ) وإنْ عَلِمَ وُضُوءُهُ في الوقتِ لِلْمَشَقَّةِ التَّامَّةِ في قَصْدِهِ.

☐ قوله: (وإن تركَ) لَعَلَّه مِنْ تَحْرِيفِ التَّاسِيخِ وَأَصْلُهُ أَوْ تَرَكَهَ عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ بَافْضِلٍ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ قَالَ الْكُرْدِيُّ: إِذْ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ طَلَبِهِ يَجِبُ عَلَيْهِ شِرَاؤُهُ بِذَلِكَ الْقَدْرِ وَبِتَقْدِيرِ طَلَبِهِ أَخَذَهُ مِنْ يَخَافُهُ وَهَذَا أَرَادَ بِهِ الرَّدَّ عَلَى الْإِسْنَوِيِّ فِي قَوْلِهِ الْقِيَاسُ خِلَافُهُ لِأَنَّهُ يَأْخُذُهُ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّهُ فَرَدَّهَ بَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ فِي تَحْصِيلِ الْمَاءِ سِوَاةِ أَخَذِهِ مَنْ يَسْتَحِقُّهُ أَوْ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّهُ اهـ. ☐ قوله: (وبخلافِ اختصاصٍ) أي إذا كَانَ يُحْصَلُ الْمَاءُ بِمَا لَمْ يَحْضَرْ ش. ☐ قوله: (وَأَنَّ هَذَا) أي عَدَمَ اشْتِرَاطِ الْأَمْنِ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ.

☐ قوله: (وَخَوْفُ انْقِطَاعِ) إِلَى قَوْلِهِ لَا فِي الْجُمُوعَةِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ حَيْثُ تَوَحَّشَ بِهِ.

☐ قوله: (حَيْثُ تَوَحَّشَ) قَالَ فِي شَرْحِ بَافْضِلٍ وَإِنْ لَمْ يَسْتَوْحِشْ اهـ وَنَقَلَ الْجُبَيْرِيُّ عَنِ الزِّيَادِيِّ مِثْلَهُ وَصَنَعَ النَّهَايَةَ كَالصَّرِيحِ فِيهِ. ☐ قوله: (وَالْجُمُوعَةُ لَا بَدَلُ لَهَا) أَي وَلَيْسَتْ الظُّهْرُ بَدَلًا عَنِ الْجُمُوعَةِ بَلْ كُلُّ أَصْلٍ فِي نَفْسِهِ كَمَا يَأْتِي فِي بَابِ صَلَاةِ الْجُمُوعَةِ.

☐ قولُ (سُي): (فَإِنْ كَانَ فَوْقَ ذَلِكَ الْخُ) هَذَا فِي الْمُسَافِرِ أَمَّا الْمُقِيمُ فَيَلْزَمُهُ السَّغْيُ لِلْمَاءِ فَوْقَ ذَلِكَ أَيْضًا إِلَّا أَنْ يُعَدَّ مُسَافِرًا إِلَيْهِ فَلَا يَلْزَمُهُ السَّغْيُ حِينَئِذٍ سَمِ وَجُبَيْرِيُّ.

☐ قولُ (سُي): (فَوْقَ ذَلِكَ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ فَوْقَ ذَلِكَ يَسِيرُ كَقَدَمٍ مَثَلًا وَفِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يُعَدُّ فَوْقَ حَدِّ الْقُرْبِ فَإِنَّ الْمُسَافِرَ إِذَا عَلِمَ بِمِثْلِ ذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ مِنَ الذَّهَابِ إِلَيْهِ وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ إِذَا بَعُدَتْ الْمَسَافَةُ عُرْفَاعَ ش. ☐ قوله: (وَيُسَمَّى الْخُ) أَي فَوْقَ ذَلِكَ.

☐ قولُ (سُي): (تَيَمَّمَ).

☐ قوله: (فَإِنْ كَانَ فَوْقَ ذَلِكَ تَيَمَّمَ) هَذَا فِي الْمُسَافِرِ أَمَّا الْمُقِيمُ فَيَلْزَمُهُ السَّغْيُ لِلْمَاءِ فَوْقَ ذَلِكَ أَيْضًا إِلَّا أَنْ يُعَدَّ مُسَافِرًا إِلَيْهِ فَلَا يَلْزَمُهُ السَّغْيُ حِينَئِذٍ، ثُمَّ فِي كُلِّ مِنْهُمَا إِذَا صَلَّى بِالتَّيَمُّمِ لِفَقْدِ الْمَاءِ فَإِنْ صَلَّى بِمَوْضِعٍ تَسْقُطُ صَلَاتُهُ بِالتَّيَمُّمِ فَلَا قَضَاءَ وَلَا وَجِبَ وَاعْلَمْ أَنَّهُ فِي الرُّوضِ لَمَّا ذَكَرَ الْمَرَاتِبَ الثَّلَاثَ حَدَّ الْغَوْرِ وَحَدَّ الْقُرْبِ وَحَدَّ الْبُعْدِ وَأَحْكَامَهَا وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ قَالَ أَمَّا الْمُقِيمُ فَلَا يَتَيَمَّمُ وَعَلَيْهِ أَنْ يَسْعَى وَإِنْ فَاتَ بِهِ الْوَقْتُ أَنْتَهَى وَهَكَذَا كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ وَقَضِيَّتُهُ وَجُوبُ السَّغْيِ عَلَى الْمُقِيمِ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ حَتَّى إِلَى حَدِّ الْبُعْدِ لَكِنْ يَتَّبَعِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَحْتَجْ فِي ذَلِكَ إِلَى سَفَرٍ وَإِلَّا فَلَا يَلْزَمُهُ أَي كَمَا مَرَّ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ

(ولو تيقَّنه) أي وجود الماء (آخر الوقت) بأن يَمَيَّ منه وقت يسع الصلاة كلها وطهرها فيه، ولو في منزله الذي هو فيه على الأوجه خلافاً للمأوردِي (فانتظاره أفضل) لفضل الصلاة.....

(فرغ) لو كان في سفينة وخاف غرقاً لو أخذ من البحر تيمم ولا يُعيدُ نهايةً ومُعني قال ع ش قوله غرقاً قال في (شرح العباب) عقبه أو نحوَه كالتيقن حوت وسقوط مَتموِّلٍ معه أو سرِّقته انتهى وقضيته عَدَمُ القضاء في مُقيم تيمم للخوف على نفس أو مالٍ فليُنْتَظَر سم على حَجَّ وقوله ولا يُعيدُ أي وإن قَصُرَ السَّفَرُ قال سم ومحلَّ عَدَمِ الإعادة إذا كان الموضع الذي صَلَّى فيه بذلك التيمم ممَّا لا يَغْلِبُ فيه وجود الماء بقطع النظر عمَّا فيه السفينة، أما لو غلب وجود الماء فيه بقطع النظر عمَّا ذَكَرَ وجب القضاء اهـ.

☐ قوله: (أي وجود الماء) إلى وكان وجه الفرق في النهاية إلا قوله كما عِلِمَ بالأولى وقوله: ومن ثم إلى ومحلَّ الخلاف وقوله ويلزم إلى وقولهم.

☐ قول (سني): (آخر الوقت) أي مع كون التيمم جائزاً له في أثنائه نهايةً ومُعني قال الرشيدي أي وإن لم يكن التيمم جائزاً له في أثنائه بأن كان في محل يغلب فيه وجود الماء فإن الانتظار واجب عليه وإن خرج الوقت كما عِلِمَ من نظيره المارُّ وبه صرح الزيادي اهـ. ☐ قوله: (بأن يبقى إلخ) يتَّجه أن المراد بآخر الوقت ما يشمل أثنائه بل ما عدا وقت الفضيلة سم. ☐ قوله: (منه) أي من وقت الصلاة فقوله (فيه) لا حاجة إليه. ☐ قوله: (ولو في منزله) إلى قوله ويجاب في المعني إلا قوله كما عِلِمَ بالأولى وقوله: ومن ثم إلى ومحلَّ الخلاف. ☐ قوله: (ولو في منزله إلخ) أي بأن يأتي له الماء وهو فيه مُعني. ☐ قوله: (خلافاً للمأوردِي) أي في وجوب التأخير، وقد يكون التعجيل أفضل لعوارض كان كأن يصلي أول الوقت بسُترة ولو أخر لم يصل بها أو كأن يصلي في أوله في جماعة ولو أخر صلى منفرداً أو كأن يَقْدِرُ على القيام أول الوقت ولو أخر لم يَقْدِرُ على ذلك فالتعجيل بالتيمم في ذلك أفضل مُعني ونهايةً ويأتي في الشارح مثله.

☐ قول (سني): (فانتظاره أفضل) لا يبعد أن أفضل منه فعلها بالتيمم أول الوقت وبالأوصء أخره سم أي

الروض بعد ذلك ولا يلزم البدوي الثقل للماء عن التيمم اهـ لشموله التازل بمحل يلزم فيه القضاء لكن يتبعني أن يكون محله في الماء المعلوم. وأما إذا لم يكن معلوماً وضاق الوقت عن الطلب فهل للمقيم التيمم ولا يلزمه الطلب المؤدِّي إلى خروج الوقت كما صرحوا بذلك في المسافر أو لا ويُفرَّق في ذلك أيضاً بين المسافر والمقيم فيه نظر، ثم رأيت ما يأتي على قوله لو توهَّمه في شرح قوله إن لم يكن في صلاة بطل فليَتَأَمَّل. ☐ قوله: (آخر الوقت) يتَّجه أن المراد بآخر الوقت ما يشمل أثنائه بل ما عدا وقت الفضيلة. ☐ قوله: (فانتظاره أفضل) لا يبعد أن أفضل منه فعلها بالتيمم أول الوقت وبالأوصء أخره ولا يُنافي ذلك ردَّ حمل الزركشي الآتي فتأمل وفي شرح م ر ومحلَّ ما ذَكَرَ إذا كان يصليها في الحالين منفرداً أو جماعة أما لو كان إذا قَدَّمها صلاتها بخير التيمم في جماعة وإذا أخرها لنحو الوضوء انفرد فالذي يظهر أخذاً من كلام الأذرعي أن التقدُّم أفضل.

بِالْوُضُوءِ عَلَيْهَا بِالتَّيَمُّمِ (أَوْ ظَنَّهُ) آخِرُهُ أَوْ شَكَّ فِيهِ كَمَا عَلِمَ بِالْأُولَى (فَتَعْجِيلُ التَّيَمُّمِ أَفْضَلُ فِي الْأَظْهَرِ؛ لِأَنَّ فَضْلِيَّتَهُ مُحَقَّقَةٌ فَلَا تُفَوِّتُ لِمَظْنُونٍ وَمَنْ تَمَّ لَوْ تَرْتَّبَ عَلَى التَّأْخِيرِ تَفْوِيتُ فَضِيلَةٍ مُحَقَّقَةٍ نَحْوِ جَمَاعَةٍ سُنِّ التَّقْدِيمِ قَطْعًا، وَمَحَلُّ الْخِلَافِ مَا إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ فَإِنْ صَلَّى بِالتَّيَمُّمِ أَوَّلَ الْوَقْتِ وَبِالْوُضُوءِ آخِرَهُ فَهُوَ النِّهَايَةُ فِي إِحْرَازِ الْفَضِيلَةِ وَيُجَابُ عَنْ اسْتِشْكَالِ ابْنِ الرَّفْعَةِ لَهُ بِأَنَّ الْفَرَضَ الْأُولَى وَلَمْ تَشْمَلْهَا فَضْلِيَّةُ الْوُضُوءِ بِأَنَّ الثَّانِيَةَ لَمَّا كَانَتْ عَيْنَ الْأُولَى كَانَتْ جَابِرَةً لِنَقْصِهَا وَيُلْزَمُ عَلَى مَا قَالَهُ أَنَّ إِعَادَةَ الْفَرَضِ جَمَاعَةٌ لَا تُتَذَبُّ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ الْأُولَى وَلَمْ تَشْمَلْهَا فَضْلِيَّةُ الْجَمَاعَةِ فَكَمَا أَعْرَضُوا عَنْ هَذَا، ثُمَّ لِمَا ذَكَرْتَهُ فَكَذَا هُنَا وَقَوْلُهُمُ الصَّلَاةُ بِالتَّيَمُّمِ لَا تُعَادُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْتَرُ مَعَ الْإِثْبَانِ بِالْبَدْلِ بِخِلَافِ الْإِعَادَةِ لِلْجَمَاعَةِ فِيهِمَا مَحَلُّهُ فَيَمْنُ لَا يَرْجُو الْمَاءَ بَعْدَ وَكَانَ وَجْهَ الْفَرْقِ أَنَّ تَعَاطِي الصَّلَاةِ مَعَ رَجَاءِ الْمَاءِ، وَلَوْ عَلَى بُعْدٍ لَا يَخْلُو عَنْ نَقْصٍ، وَلِذَا ذَهَبَ الْأَيْمَةُ الثَّلَاثَةُ إِلَى مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ أَنَّ التَّأْخِيرَ أَفْضَلُ مُطْلَقًا فَجَبَرَ.....

أَخَذْنَا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي فَإِنْ صَلَّى بِالتَّيَمُّمِ إلخ. □ فَوَدَّ: (آخِرُهُ) الْمُرَادُ بِالْآخِرِ مَا قَابَلَ الْأَوَّلَ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ آخِرِ الْوَقْتِ وَوَسْطِهِ وَلَا بَيْنَ فُحْشِ التَّأْخِيرِ وَعَدَمِهِ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ ش. □ فَوَدَّ: (كَمَا عَلِمَ بِالْأُولَى) مَحَلُّ تَأْمُلٍ بِالنِّسْبَةِ لِجَوَابِ الْخِلَافِ لِأَنَّ الْقَائِلَ بِالتَّعْجِيلِ مَعَ الظَّنِّ يَقُولُ بِهِ مَعَ الشَّكِّ بِالْأُولَى. وَأَمَّا الْقَائِلُ بِالتَّأْخِيرِ فَلَيْسَ كَذَلِكَ بَصْرِيٌّ وَجَوَابُهُ أَنَّ مُرَادَ الشَّارِحِ الْعِلْمَ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَظْهَرِ فَقَطَّ. وَأَمَّا مُقَابَلُهُ فَلَيْسَ مِنْ عَادَةِ الشَّارِحِ الْإِعْتِنَاءُ بَيَانِهِ وَبَيَانِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ فَضِيلَتَهُ) أَيِ التَّعْجِيلِ. □ فَوَدَّ: (لِمَظْنُونٍ) أَيِ وَبِالْأُولَى لِمَشْكُوكٍ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ تَمَّ) مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْفَضِيلَةَ الْمُحَقَّقَةَ لَا تُفَوِّتُ بِغَيْرِهَا. □ فَوَدَّ: (إِذَا اقْتَصَرَ) أَيِ ارَادَ الْإِقْتِصَارَ. □ فَوَدَّ: (وَبِالْوُضُوءِ آخِرَهُ) أَيِ وَلَوْ مُتَّفَرِّدًا سَم. □ فَوَدَّ: (لَهُ) أَيِ لِقَوْلِهِمْ فَإِنْ صَلَّى بِالتَّيَمُّمِ إلخ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّ الْفَرَضَ إلخ) كَقَوْلِهِ لَهُ مُتَعَلِّقٌ بِاسْتِشْكَالِ إلخ، وَقَوْلُهُ بِأَنَّ الثَّانِيَةَ إلخ مُتَعَلِّقٌ بِجَوَابِ إلخ. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا قَالَهُ) أَيِ ابْنِ الرَّفْعَةِ. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيِ فِي الْمُعَادَةِ بِجَمَاعَةٍ (لِمَا ذَكَرْتَهُ) أَيِ مِنْ أَنَّ الثَّانِيَةَ لَمَّا كَانَتْ إلخ، وَقَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِي الْمُعَادَةِ بِوُضُوءٍ. □ فَوَدَّ: (بِالتَّيَمُّمِ) نَعْتُ الصَّلَاةِ. □ فَوَدَّ: (لَا تُعَادُ) أَيِ بِالْوُضُوءِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ إلخ) أَيِ الْإِعَادَةُ فَكَانَ الظَّاهِرُ التَّذْكِيرُ. □ فَوَدَّ: (لَمْ يُؤْتَرُ) أَيِ لَمْ يَرِدْ. وَقَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْإِعَادَةِ لِلْجَمَاعَةِ فِيهِمَا) أَيِ قَاتِنَا وَرَدَّتْ وَلَمْ يَأْتِ بِبَدَلِ الْجَمَاعَةِ فِي الصَّلَاةِ الْأُولَى بَصْرِيٌّ. □ فَوَدَّ: (مَحَلُّهُ) أَيِ مَحَلُّ قَوْلِهِمُ الْمَذْكُورِ. □ فَوَدَّ: (فَيَمْنُ لَا يَرْجُو) أَيِ لَا يَظُنُّ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ عَلَى بُعْدٍ) وَقَوْلُهُ الْآتِي (مَنْ لَمْ يَزُجْهُ أَضْلًا) قَدْ يَفْتَضِيَانِ تَذَبُّبَ الْإِعَادَةِ فِي صُورَةِ الْوَهْمِ وَهُوَ مَحَلُّ تَأْمُلٍ وَإِنْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ فِي الْجُمْلَةِ بَصْرِيٌّ أَقُولُ، وَقَدْ يَدْعَى أَنَّ مُرَادَ الشَّارِحِ يُبْعِدُ الرَّجَاءَ هُنَا الظَّنُّ الْغَيْرُ الْغَالِبِ لَا مَا يَشْمَلُ الشَّكَّ وَالْوَهْمَ كَمَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ الْآتِي أَمَّا لَوْ ظَنَّ إلخ. □ فَوَدَّ: (وَكَانَ وَجْهَ الْفَرْقِ) أَيِ بَيْنَ الرَّاجِي وَغَيْرِهِ. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ رَجَا الْمَاءَ أَوْ شَكَّ فِيهِ. □ فَوَدَّ: (فَجَبَرَ) أَيِ التَّنْقِصُ الْمَذْكُورُ.

يَنْدِبُ الإِعَادَةَ بِالماءِ بخلافِ مَنْ لم يرجِه أصلاً فلا مُحْوِجٌ للإِعَادَةِ في حقِّه. وأما حملُ الزركشيَّ الإِعَادَةَ على مُتَيَقِّنِ الماءِ آخِرَ الوَقْتِ؛ لأنَّ إيقاعه الصَّلَاةَ مع ذلك فيه مَحَلٌّ فهو غَلَطٌ؛ لأنَّ كلامهم إنما هو في مسألة الظَّنِّ كما تَقَرَّرَ أَمَّا لو ظَنَّ أو تَيَقَّنَ عَدَمَهُ آخِرَهُ فالتَّعْدِيمُ أَفْضَلُ جَزْماً وَتَيَقُّنُ الشُّرَّةِ والجماعةِ والقيامِ آخِرَهُ وَظَنُّهَا كَتَيَقُّنِ الماءِ وَظَنُّهُ نَعَمْ يُسَنُّ تَأْخِيرُ لم يَفْحَشَ عَرَفًا لِيُطَانَّ جماعةٌ أَثناءَ الوَقْتِ وَيُظْهَرُ أَنَّ الآخِرِينَ كَذَلِكَ، ولو عَلِمَ ذو النوبة من

□ قَوْلُهُ: (يَنْدِبُ الإِعَادَةَ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى حَذَفُ نَذْبٍ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَزِجْهُ) أَيِ لَمْ يَظْطَه. □ قَوْلُهُ: (أَصْلًا) أَيِ لَا قُوَّةً وَلَا ضَعِيفًا. □ قَوْلُهُ: (فَلَا مُحْوِجٌ لِلإِعَادَةِ إلَخ) الظَّاهِرُ امْتِنَاعُ الإِعَادَةِ أَيِ مُتَفَرِّدًا حَيْثُ ذِ سَم. □ قَوْلُهُ. وأما حَمْلُ الزَّرْكَشِيِّ الإِعَادَةَ إلَخ) أَيِ الْمُتَيَقِّنِ فِي قَوْلِهِمُ الصَّلَاةَ بِالتَّيَمُّمِ لَا تَعَادًا. □ قَوْلُهُ: (أَمَّا لو ظَنَّ) إِلَى قَوْلِهِ إِنْ كَانَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى وَلَوْ عَلِمَ. □ قَوْلُهُ: (كَتَيَقَّنَ الماءَ إلَخ) أَيِ فَيَنْدِبُ التَّأْخِيرُ عِنْدَ التَّيَقُّنِ وَيَجْرِي الْقَوْلَانِ عِنْدَ الظَّنِّ، وَقَدْ يُفْهَمُ مِنْهُ نَظِيرُ مَا سَبَقَ أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ فِي مَسْأَلَةِ الظَّنِّ مَا إِذَا أَرَادَ الْإِقْصَارَ عَلَى وَاحِدَةٍ فَإِنْ أَتَى بِهَا أَوَّلَ الْوَقْتِ خَالِيَةً عَمَّا ذُكِرَ، ثُمَّ أَتَى بِهَا مَعَهُ فَهُوَ النِّهَايَةُ فِي إِخْرَازِ الْفَضِيلَةِ وَهُوَ وَاضِحٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْجَمَاعَةِ، وَكَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْآخِرِينَ فِيمَا يَظْهَرُ أَخْذًا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ سَابِقًا مَعَ مَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ هُنَا، ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي (الرَّوْضِ) مُصَرِّحًا بِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْجَمَاعَةِ بَصْرِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ يُسَنُّ تَأْخِيرُ إلَخ) قَالَهُ الْمُصَنِّفُ وَالْمُعْتَمَدُ الْأَوَّلُ نِهَايَةً وَمُعْنَى أَيِ يُسَنُّ التَّعْجِيلُ وَعَدَمُ التَّأْخِيرِ لَا فَاحِشًا وَلَا غَيْرَهُ سَم. □ قَوْلُهُ: (تَأْخِيرُ لَمْ يَفْحَشَ إلَخ) يُحْتَمَلُ أَنْ يُضْبَطَ بِنِصْفِ الْوَقْتِ إِيْعَابٌ وَإِمْدَادٌ. □ قَوْلُهُ: (وَيُظْهَرُ إلَخ) يَظْهَرُ أَنَّ الْمَاءَ كَذَلِكَ بَصْرِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّ الْآخِرِينَ) أَيِ طَائِفَةَ الشُّرَّةِ أَوْ الْقِيَامِ آخِرَ الْوَقْتِ (كَذَلِكَ) أَيِ كَطَائِفِ الْجَمَاعَةِ آخِرَهُ فِي سَنِّ تَأْخِيرِ لَمْ يَفْحَشَ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ عَلِمَ إلَخ) وَإِنْ تَوَقَّعَ انْتِهَاءَهَا إِلَيْهِ فِي الْوَقْتِ لَزِمَهُ الْإِنْتِظَارُ وَإِذَا دَرَأَ الرُّكْعَةَ الْآخِرَةَ أَوَّلَى مِنْ إِدْرَاكِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ إِدْرَاكِ غَيْرِ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ أَمَّا فِيهَا فَعِنْدَ خَوْفِ قُوْتِ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ وَهُوَ مِمَّنْ تَلَزَمُهُ الْجُمُعَةُ فَلَا وَجْهَ وَجُوبِ الْوُقُوفِ عَلَيْهِ مُتَأَخِّرًا أَوْ مُتَفَرِّدًا لِإِدْرَاكِهَا وَإِنْ خَافَ قُوْتِ قِيَامِ الثَّانِيَةِ وَقِرَاءَتِهَا فَلَا أَوَّلَى لَهُ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ وَيَقِفَ فِي الصَّفِّ الْمُتَأَخِّرِ لِتَصِحَّ جُمُعَتُهُ إِيْجْمَاعًا وَإِذَا دَرَأَ الْجَمَاعَةَ أَوَّلَى مِنْ تَثْلِيثِ الْوُضُوءِ وَسَائِرِ آدَائِهِ فَإِذَا خَافَ قُوْتِ الْجَمَاعَةِ بِسَلَامِ الْإِمَامِ لَوْ أَكْمَلَ الْوُضُوءَ بِآدَائِهِ فَإِذَا دَرَأَ أَوَّلَى مِنْ إِكْمَالِهِ وَلَوْ ضَاقَ وَقْتُهَا أَيِ الصَّلَاةِ أَوْ الْمَاءِ عَنْ سُنَنِ الْوُضُوءِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَفْتَصِّرَ عَلَى فَرَائِضِهِ وَلَا يَلْزَمُ الْبَدْوِيُّ الْإِنْتِقَالَ لِيُظْهَرَ بِالماءِ عَنِ التَّيَمُّمِ نِهَايَةً وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِلَى إِدْرَاكِ الْجَمَاعَةِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَإِذَا دَرَأَ الرُّكْعَةَ إلَخَ ظَاهِرُهُ وَإِنْ أَذْرَكَهَا عَلَى وَجْهِ لَا تَحْصُلُ مَعَهُ الْفَضِيلَةُ كَانَ أَذْرَكَهَا فِي صَفِّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّفِّ الَّذِي أَمَامَهُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ أَوْ فِي صَفِّ

□ قَوْلُهُ: (فَلَا مُحْوِجٌ لِلإِعَادَةِ) الظَّاهِرُ امْتِنَاعُ الإِعَادَةِ أَيِ مُفَرَّدًا حَيْثُ ذِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِيمَا لَمْ يَطْلُبْ إِلَّا إِنْ كَانَ تَمَّ خِلَافُ يُرَاعَى. □ قَوْلُهُ: (كَتَيَقَّنَ الماءَ وَظَنُّهُ) اعْتَمَدَهُ م ر وَقَوْلُهُ نَعَمْ يُسَنُّ إلَخَ الْمُعْتَمَدُ الْإِطْلَاقُ الْأَوَّلُ م ر. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ عَلِمَ ذُو التَّوْبَةِ) أَيِ، وَلَوْ مُقِيمًا م ر.

مُتَرَاكِمِينَ عَلَى نَحْوِ بَثْرِ أَوْ سَتْرِ عَوْرَةٍ أَوْ مَحَلٍّ صَلَاةً أَتَاهَا لَا تَنْتَهِي إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ الْوَقْتِ صَلَّى فِيهِ
بَلَا إِعَادَةً إِنْ كَانَ مِنْ شَأْنِ ذَلِكَ الْمَحَلِّ وَقَتِ التَّيَمُّمِ عَدَمَ غَلْبَةِ وُجُودِ الْمَاءِ فِيهِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا
يَأْتِي وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ عَاجِزٌ حَالًا وَجِنْسٌ عُذْرُهُ غَيْرُ نَادِرٍ وَالْقُدْرَةُ بَعْدَ الْوَقْتِ لَا تُعْتَبَرُ بِخِلَافِ مَنْ
عِنْدَهُ مَاءٌ لَوْ اغْتَرَقَهُ أَوْ غَسَلَ بِهِ خَبَثًا خَرَجَ الْوَقْتُ فَإِنَّهُ لَا يُصَلِّي لِعَدَمِ عَجْزِهِ حَالًا.

أَخَذْتُهُ مَعَ تَقْصَانِ مَا بَيَّنَّ أَيْدِيهِمْ مِنَ الصُّفُوفِ، وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ تَقْيِيدُ ذَلِكَ بِمَا إِذَا كَانَ الْإِقْتِدَاءُ عَلَى وَجْهِ
يَحْصُلُ مَعَهُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ، وَقَوْلُهُ: (فَإِذَا خَافَ فَوَتْ الْجَمَاعَةَ الْخُ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَخَفْ فَوَتْهَا بِذَلِكَ
بَلْ فَوَتْ بَعْضُ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ لَوْ تَلَّتْ أَذْرَكَهُ فِي الشَّهَادَةِ مَثَلًا كَانَ تَثْلِيثُ الْوُضُوءِ أَوَّلَى وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ
الْجَمَاعَةَ قَرَضَ قَتَوَابُهَا يَزِيدُ عَلَى ثَوَابِ السُّنَنِ فَيَتَّبِعِي الْمُحَافَظَةَ عَلَيْهَا وَإِنْ فَاتَتْ سُنَنُ الْوُضُوءِ وَبَقِيَ مَا لَوْ
كَانَ لَوْ تَلَّتْ فَاتَتْهُ الْجَمَاعَةُ مَعَ إِمَامٍ عَذِلَ وَأَذْرَكَهَا مَعَ غَيْرِهِ وَيَتَّبِعِي أَنْ تَرَكَ التَّثْلِيثَ فِيهِ أَفْضَلُ أَيْضًا أَهْ
ش وَقَوْلُهُ مَعَ إِمَامٍ عَذِلَ وَيَتَّبِعِي أَوْ مُوَافِقٍ. □ فَوَدَّ: (ذُو النَّوْبَةِ) أَيْ وَلَوْ مُقِيمًا ر. س. □ فَوَدَّ: (عَلَى نَحْوِ
بَثْرِ الْخُ) أَيْ كَحَمَامٍ تَعَذَّرَ غَسْلُهُ فِي غَيْرِهِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (صَلَّى فِيهِ الْخُ) أَيْ وَجُوبًا سَمِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ
وَالْمُغْنَى بَلْ يُصَلِّي مُتَيَمِّمًا وَعَارِيًا وَقَاعِدًا مِنْ غَيْرِ إِعَادَةٍ أَهْ قَالَ الرَّشِيدِيُّ أَيْ وَالْمَحَلُّ يَغْلِبُ فِيهِ فَقَدْ الْمَاءُ
وَالْأَوْجِبُ الْإِنْتِظَارُ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ كَمَا قَبْلَهُ التَّوَرُّ الْزِيَادِيُّ كَالشَّهَابِ ابْنِ حَجَرٍ أَه. □ فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ
الْخُ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ صَلَّى فِيهِ كَمَا مَرَّ عَنِ الرَّشِيدِيِّ أَنفًا.

□ فَوَدَّ: (صَلَّى فِيهِ بَلَا إِعَادَةً) مَحَلَّهُ فِي الْحَاضِرَةِ أَمَّا فِي الْفَائِتَةِ فَيَلْزِمُهُ التَّأْخِيرُ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْفَائِتَةِ بَعْدُ
أَمَّا فِي الْفَائِتَةِ بِغَيْرِ عُذْرٍ فَفِيهِ نَظَرٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا كَالْحَاضِرَةِ لِوُجُوبِ الْفَوْرِ فِيهَا، وَقَدْ يُقَالُ لَوْ رَاعَيْنَا الْفَوْرَ
امْتَنَعَ التَّأْخِيرُ لِلنَّوْبَةِ فِي الْوَقْتِ أَيْضًا، وَقَدْ يَلْزِمُ فَلْيُرَاجَعْ. □ فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ مِنْ شَأْنِ ذَلِكَ الْمَحَلِّ وَقَتِ
التَّيَمُّمِ نَذْرَةٌ فَقَدْ الْمَاءِ) هَذَا مُشْكِلٌ وَكَانَ الْمُتَبَادُرُ اشْتِرَاطَ مُقْتَضَى هَذَا وَلَعَلَّ هَذَا سَهْوٌ قَالَ فِي شَرْحِ
الْعُبَابِ، وَقَدْ يُسْتَشْكَلُ عَدَمُ الْقَضَاءِ فِي مَسْأَلَةِ الْبَثْرِ بِأَنَّهُ بِمَحَلٍّ يَغْلِبُ فِيهِ وُجُودُ الْمَاءِ أَيْ؛ لِأَنَّ وُجُودَ
الْبَثْرِ بِمَحَلٍّ يَوْجِبُ غَلْبَةَ وُجُودِ الْمَاءِ فِيهِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ عَدَمَ تَمَكُّنِهِ مِنْهَا فِي الْوَقْتِ صَيَّرَهَا كَالْعَدَمِ أَهْ
وَقَالَ فِي قَوْلِ الْعُبَابِ وَلِرَاكِبِ سَفِينَةٍ خَافَ الْغَرَقَ لَوْ اسْتَقَى مِنَ الْبَحْرِ أَنْ يَتَيَمَّمَ وَلَا يُعِيدُ مَا نَصَّهُ؛ لِأَنَّهُ
عَادِمٌ أَيْ وَلَا نَظَرٌ لِكُونِهِ أَوَّلَى بِالْإِعَادَةِ وَمَنْ هُوَ بِمَحَلٍّ يَغْلِبُ فِيهِ وُجُودُ الْمَاءِ؛ لِأَنَّ عَدَمَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ صَيَّرَهُ
كَالْعَدَمِ فَكَانَ كَمَنْ هُوَ بِمَحَلٍّ يَغْلِبُ فِيهِ عَدَمُ الْمَاءِ أَهْ. وَظَاهِرُ جَوَابِهِ عَنْ اسْتِشْكَالِ مَسْأَلَةِ الْبَثْرِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ
بَيْنَ غَلْبَةِ وُجُودِ الْمَاءِ بِوَاسِطَةِ وُجُودِ تِلْكَ الْبَثْرِ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ وَعَدَمَ غَلْبَتِهِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَسْأَلَةِ رَاكِبِ
السَّفِينَةِ الْمَذْكُورَةِ، إِذْ مِنْ شَأْنِ الْمَحَلِّ الَّذِي بِهِ بَحْرٌ تَجْرِي فِيهِ السُّفُنُ عُمُومٌ وَوُجُودُ الْمَاءِ فِيهِ وَحَيْثُ فَقَدْ
يَشْكُلُ تَخْصِيصُ مَا ذَكَرَ فِيهَا أَغْنَى مَسْأَلَةَ الْبَثْرِ بِالْمُسَافِرِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فَإِنَّ الْعُبَابَ قَرَضَهَا
فِي الْمُسَافِرِ بِقَوْلِهِ وَلَوْ اجْتَمَعَ جَمَاعَةٌ مُسَافِرُونَ بِبَثْرِ الْخُ فَقَالَ فِي شَرْحِهِ وَخَرَجَ بِالْمُسَافِرِينَ فِي الْأَوَّلَى
أَيْ مَسْأَلَةَ الْبَثْرِ الْمُقِيمُونَ فَلَا يُصَلِّي أَحَدٌ مِنْهُمْ بِالتَّيَمُّمِ فِي الْوَقْتِ لِمَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ مُقِيمًا لَزِمَهُ
طَلَبُ الْمَاءِ الْخُ انْتَهَى، وَقَدْ يُقَالُ أَرَادَ بِالْمُسَافِرِ مَنْ لَا يَلْزِمُهُ الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّ تَغْيِيرَهُم بِالْمُسَافِرِ وَالْمُقِيمِ

(ولو وجدَ) مُحَدِّثٌ أَوْ جُنُبٌ (ماءٌ) ومنه بَرْدٌ أَوْ ثَلْجٌ قَدَرٌ عَلَى إِذَا بَيَّتهُ أَوْ تُرَابًا (لَا يَكْفِيهِ فَلَا ظَهْرُ وَجُوبِ اسْتِعْمَالِهِ) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرِ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»، وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبِ شِرَاءُ بَعْضِ الرِّقَةِ فِي الْكُفَّارَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِرِقَةٍ وَبَعْضُ الْمَاءِ مَاءٌ، وَلَوْ لَمْ يَجِدْ تُرَابًا وَجِبَ اسْتِعْمَالُهُ جُزْأً وَلَا يُكَلِّفُ مَسْحَ الرَّأْسِ بِنَحْوِ ثَلْجٍ لَا يَذُوبُ وَلَمْ يَجِدْ مِنَ الْمَاءِ مَا يُطَهِّرُ الْوَجْهَ وَالْيَدَيْنِ لِعَدَمِ تَصَوُّرِ اسْتِعْمَالِهِ قَبْلَ التَّيْمُمِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ (وَيَكُونُ) اسْتِعْمَالُهُ وَجُوبًا عَلَى الْمُحَدِّثِ وَالْجُنُبِ (قَبْلَ التَّيْمُمِ)؛ لِأَنَّ التَّيْمُمَ لِعَدَمِ الْمَاءِ فَلَا يَصِحُّ مَعَ وَجُودِهِ نَعْمَ التَّرْتِيبُ فِي الْمُحَدِّثِ وَاجِبٌ وَفِي الْجُنُبِ الَّذِي عَلَيْهِ أَصْغَرُ أَيْضًا أَمْ لَا مَنْدُوبٌ فَيُقَدِّمُ أَعْضَاءَ وُضُوئِهِ، ثُمَّ رَأْسَهُ، ثُمَّ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ، ثُمَّ الْأَيْسَرَ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبِ ذَلِكَ لِعُتُومِ الْجَنَابَةِ لِجَمِيعِ بَدَنِهِ فَلَا مُرْجَحُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ فَعَلَ مَا ذَكَرَ مِنْ تَقْدِيمِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ، ثُمَّ وَجَدَ بَعْضَ مَاءٍ يَكْفِيهِ فِي فَرَضٍ ثَانٍ أَيْضًا وَجِبَ صَرْفُهُ إِلَى الْجَنَابَةِ؛ لِأَنَّ أَعْضَاءَ الْوُضُوءِ حِينَئِذٍ قَدْ ارْتَفَعَتْ جَنَابَتُهَا فَكَانَ

قوله: (مُحَدِّثٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْجُنُبِ فِي الْمَغْنِيِّ وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ لَمْ يَجِدْ إِلَى وَلَا يُكَلِّفُ .
 قوله: (مُحَدِّثٌ إِلَّا) وَمَنْ بِهِ نَجَاسَةٌ وَوَجَدَ مَاءً يَغْسِلُ بِهِ بَعْضَهَا وَجِبَ عَلَيْهِ مَغْنِي . قوله: (اسْتِعْمَالُهُ) أَيِ الْمَاءِ الَّذِي فِيهِ . قوله: (وَلَا يُكَلِّفُ مَسْحَ الرَّأْسِ بِنَحْوِ ثَلْجٍ إِلَّا) فَمَاءٌ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ مَهْمُوزَةٌ مُنَوَّنَةٌ لَا مُوَصُولَةٌ لِئَلَّا يَرَدَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ نَهَايَةً وَمَغْنِي . قوله: (وَلَمْ يَجِدْ إِلَّا) حَالٌ سَم . قوله: (لِعَدَمِ تَصَوُّرِ إِلَّا) هَلَا اسْتَعْمَلَهُ بَعْدَ التَّيْمُمِ لِلرَّجْهِ وَالْيَدَيْنِ، ثُمَّ بَعْدَ اسْتِعْمَالِهِ يَتَيَمَّمُ لِلرَّجْلَيْنِ لِأَجْلِ التَّرْتِيبِ سَم، وَقَدْ يُقَالُ قَدْ أَشَارَ الشَّارِحُ إِلَى مَنَعِهِ بِقَوْلِهِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ وَيَكُونُ إِلَّا إِذْ مُفَادُهُ اشْتِرَاطُ بَدْءِ الطَّهَارَةِ بِالْمَاءِ الْمَوْجُودِ وَهَذَا غَيْرُ مُمَكِّنٍ هُنَا . قوله: (الَّذِي) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ . قوله: (ثُمَّ رَأْسَهُ) يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَكَرُّرُ غَسْلِ رَأْسِهِ وَهُوَ مُشْكِلٌ مَعَ عَدَمِ كِفَايَةِ الْمَاءِ فَكَيْفَ يُكْرِّرُ الرَّأْسَ وَيَتْرُكُ غَيْرَهَا مُطْلَقًا سَم، وَقَدْ يُجَابُ بِحَمَلِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَغْسُولَةِ مِنْهَا . قوله: (ذَلِكَ) أَيِ التَّرْتِيبِ وَتَقْدِيمِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ . قوله: (وَمِنْ) ثُمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ عَدَمِ الْمُرْجَحِ الْمُقْتَضِي لَوْجُوبِ التَّرْتِيبِ . قوله: (وَجِبَ صَرْفُهُ إِلَّا) هَلِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ كَافِيًا لِرَفْعِ الْأَصْغَرِ دُونَ بَقِيَّةِ الْجَنَابَةِ أَوْ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِهِ أَخَذًا مِنْ مَسْأَلَةِ الْمَأْمُورِ بِصَرْفِ

لِلْغَالِبِ وَعَلَيْهِ فَلَعَلَّ الْمُرَادَ هُنَا غَلْبَةُ فَقْدِ الْمَاءِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ هَذِهِ الْبُيِّنَةِ وَقَدْ قَالَ مَرَّ الْوَجْهَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُسَافِرِ وَالْمَقِيمِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ قِبَلِ الْحَاقِلِ الْحَسَنِيِّ أَمَّا لَوْ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ لِعَلْبَةِ وَجُودِ الْمَاءِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ تِلْكَ الْبُيِّنَةِ فَلَا وَجْهَ لِحَوَازِ الصَّلَاةِ بِالتَّيْمُمِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ غَلَبَ الْوُجُودُ مَعَ عَدَمِ الْبُيِّنَةِ امْتَنَعَتِ الصَّلَاةُ بِالتَّيْمُمِ فَمَعَ وَجُودِ الْبُيِّنَةِ أَوَّلَى فَإِنْ عَرَضَ تَعَدُّرُهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ تَيَمَّمَ وَقَضَى . قوله: (لِعَدَمِ تَصَوُّرِ اسْتِعْمَالِهِ إِلَّا) هَلَا اسْتَعْمَلَهُ بَعْدَ التَّيْمُمِ لِلْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ، ثُمَّ بَعْدَ اسْتِعْمَالِهِ يَتَيَمَّمُ لِلرَّجْلَيْنِ لِأَجْلِ التَّرْتِيبِ . قوله: (وَلَمْ يَجِدْ) حَالٌ . قوله: (ثُمَّ رَأْسَهُ) يَلْزَمُ تَكَرُّرُ غَسْلِ رَأْسِهِ وَهُوَ مُشْكِلٌ مَعَ عَدَمِ كِفَايَةِ الْمَاءِ فَكَيْفَ يُكْرِّرُ الرَّأْسَ وَيَتْرُكُ غَيْرَهَا مُطْلَقًا .

غَيْرُهَا أَحَقُّ بِصَرْفِ الْمَاءِ إِلَيْهِ لِتَزِيلِ جَنَابَتِهِ نَعَمْ يَنْبَغِي أَخَذًا بِمَا قَالُوهُ فِي النَّجَسِ أَنَّ مَحَلَّ مَا ذُكِرَ فِيمَنْ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ فَمَنْ يَقْضِي يَتَخَيَّرُ.
(وَيَجِبُ شِرَاؤُهُ) أَيِ الْمَاءِ لِلطَّهَارَةِ وَمِثْلُهُ الثَّرَابُ وَلَوْ بِمَحَلٍّ يَلْزُمُهُ فِيهِ الْقَضَاءُ وَنَحْوُ الدَّلْوِ

الْمَاءِ لِلأُولَى مَحَلٌّ تَأْمُلُ وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ أَقْرَبَ وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ بَصْرِيٌّ. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ يَنْبَغِي أَخَذًا إِنْ أَخَذَ بِمَا ذُكِرَ مَحَلٌّ تَأْمُلُ لِأَنَّ التَّجَاسَةَ لَهَا دَخَلٌ فِي الْقَضَاءِ وَعَدَمِهِ بِالنَّسْبَةِ لِلْحَدَثِ فَلِذَا قُدِّمَتْ عَلَيْهِ حَيْثُ لَا قَضَاءَ مَعَ التَّيَمُّمِ وَخَيْرٌ بَيْنَهُمَا حَيْثُ يَجِبُ مَعَهُ الْقَضَاءُ بِخِلَافِ الْجَنَابَةِ بِالنَّسْبَةِ لِلْحَدَثِ الْأَضْعَفِ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ الْقَضَاءُ وَعَدَمُهُ بَلْ إِنَّ تَمَّ مَا أَفَادَهُ سَابِقًا مِنْ وَجوبِ الصَّرْفِ لَهَا فَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهَا أَغْلَظُ مِنْهُ بَصْرِيٌّ. □ فَوَدَّ: (بِمَا قَالُوهُ فِي النَّجَسِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَلَوْ وَجَدَ مُحَدِّثٌ تَنَجَّسَ بِدَنِّهِ بِمَا لَا يُغْفَى عَنْهُ مَاءٌ لَا يَكْفِي إِلَّا أَحَدُهُمَا تَعَيَّنَ لِلْحَبْتِ لِأَنَّهُ لَا بَدَلَ لِإِزَالَتِهِ بِخِلَافِ الوُضوءِ وَالْغُسْلِ وَظَاهِرٌ أَنَّ تَنَجَّسَ الثُّوبَ إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ نَزْعُهُ كَتَنَجَّسَ الْبَدَنُ فِيمَا ذُكِرَ وَظَاهِرٌ إِطْلَاقُهُمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الْمُقِيمِ وَالْمُسَافِرِ وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الرُّوضَةِ وَبِهِ أَفْتَى الْبَغَوِيُّ وَهُوَ الْأَوْجَهُ وَإِنْ قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ إِنَّ مَحَلَّ تَعَيُّنِهِ لَهَا فِي الْمُسَافِرِ أَمَّا الْمُقِيمُ فَلَا لِيُوجِبَ الْإِعَادَةَ عَلَيْهِ بِكُلِّ حَالٍ وَإِنْ كَانَتْ التَّجَاسَةُ أُولَى وَجَرَى عَلَيْهِ الْمُصَنَّفُ فِي مَجْمُوعِهِ وَتَحْقِيقِهِ وَشَرُطُ صِحَّةِ التَّيَمُّمِ تَقْدِيمُ إِزَالَةِ التَّجَاسَةِ قَبْلَهُ، فَلَوْ تَيَمَّمَ قَبْلَ إِزَالَتِهَا لَمْ يَصِحَّ تَيَمُّمُهُ كَمَا رَجَّحَهُ الْمُصَنَّفُ فِي رَوْضَتِهِ وَتَحْقِيقِهِ فِي بَابِ الْإِسْتِنْجَاءِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ؛ لِأَنَّ التَّيَمُّمَ مُبِيحٌ وَلَا إِبَاحَةَ مَعَ الْمَانِعِ فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ تَيَمَّمَ قَبْلَ الْوَقْتِ وَإِنْ رَجَّحَا فِي هَذَا الْبَابِ الْجَوَازَ أَهْ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَظَاهِرٌ إِلَى وَظَاهِرٌ، قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ نَزْعُهُ أَيِ كَانَ خَافَ الْهَلَكَ لَوْ نَزَعَهُ فَإِنْ أُمَكِّنَ بَانَ لَمْ يَخْشَ مِنْ نَزْعِهِ مَحْذُورٌ تَيَمَّمَ تَوَضُّأً وَنَزَعَ الثُّوبَ وَصَلَّى عَارِيًّا وَلَا إِِعَادَةَ عَلَيْهِ لِأَنَّ فَقْدَ الشُّرْةِ وَمَا يَكْثُرُ وَقَوْلُهُ م ر وَإِنْ رَجَّحَا إِنْخَاشَ عَلَيْهِ حَجَّ أَهْ وَقَوْلُهُ وَهُوَ الْأَوْجَهُ أَيِ خِلَافًا لِلتَّخْفَةِ. □ فَوَدَّ: (أَنَّ مَحَلَّ مَا ذُكِرَ) أَيِ وَجوبِ الصَّرْفِ إِلَى الْجَنَابَةِ. □ فَوَدَّ: (بِتَخَيُّرٍ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ كَمَا مَرَّ أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (أَيِ الْمَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ تَمَّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ كَمَا يَلْزُمُهُ إِلَى فَإِنْ ائْتَنَعَ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ بِمَحَلٍّ إِلَى وَنَحْوِ الدَّلْوِ وَقَوْلُهُ فَإِنْ قِيلَ إِلَى وَلَوْ لَمْ يَكُنْ. □ فَوَدَّ: (أَيِ الْمَاءِ لِلطَّهَارَةِ إِنْخَاشَ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَكْفِهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

□ فَوَدَّ: (وَنَحْوِ الدَّلْوِ) أَيِ كَرِشَاءِ وَلَوْ وَجَدَ ثُوبًا وَقَدَّرَ عَلَى شَدِّهِ فِي الدَّلْوِ أَوْ عَلَى إِذْلَاقِهِ فِي الْبِئْرِ وَعَصْرِهِ أَوْ عَلَى شَقِّهِ وَإِبْصَالِ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ لِيَصِلَ وَجَبَ إِنْ لَمْ يَزِدْ نُقْصَانُهُ عَلَى أَكْثَرِ الْأَمْرَيْنِ مِنْ تَمَنٍّ مِثْلِ الْمَاءِ وَأَجْرَةٍ مِثْلِ الْحَبْلِ، وَلَوْ فَقَدَ الْمَاءَ وَعَلِمَ أَنَّهُ لَوْ حَفَرَ مَجَلَّهُ وَصَلَّ إِلَيْهِ فَإِنْ كَانَ يَحْصُلُ بِحَفَرٍ يَسِيرٍ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ لَزِمَهُ وَإِلَّا فَلَا ذِكْرُهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْمَاوَرِدِيِّ وَهَلْ يَذْبَحُ شَاةَ الْغَيْرِ الَّتِي لَمْ يَحْتَاجْ إِلَيْهَا لِكَلْبِهِ الْمُخْتَرَمِ الْمُحْتَاجِ إِلَى طَعَامٍ وَجِهَانٍ فِي (الْمَجْمُوعِ) أَحَدُهُمَا نَعَمْ كَالْمَاءِ فَيَلْزَمُ مَالِكُهَا بِذَلِكَ لَهُ وَعَلَى تَقْلِيلِهِ اقْتَصَرَ الْمُصَنَّفُ فِي (الرُّوضَةِ) فِي الْأَطْعِمَةِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَثَانِيهِمَا لَا لِكُونَ الشَّاةِ ذَاتَ حُرْمَةٍ أَيْضًا نِهَآيَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لَزِمَهُ يَنْبَغِي أَنَّ الْمُرَادَ بِنَفْسِهِ إِنْ لَاقَ بِهِ أَوْ بَمَنْ يَسْتَأْجِرُهُ إِنْ لَمْ تَزِدْ أَجْرَهُ مِثْلَهُ عَلَى تَمَنٍّ الْمَاءِ وَقَوْلُهُ نَعَمْ إِنْخَاشَ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يَجِبُ لِمَالِكِهَا قِيَمَتُهَا وَأَنَّهُ لَوْ ائْتَنَعَ الْمَالِكُ مِنْ بَدْلِهَا لَهَا جَازَ قَهْرُهُ عَلَى تَسْلِيمِهَا كَمَا فِي الْمَاءِ إِذَا طَلَبَهُ لِدَفْعِ الْعَطَشِ وَائْتَنَعَ مَالِكُهُ مِنْ تَسْلِيمِهِ أَهْ. □ فَوَدَّ: (وَنَحْوِ الدَّلْوِ)

واستيجازه بعد دخول الوقت لا قبله كما يلزمه شراء ساتر العورة فإن امتنع صاحب الماء من بيعه للطهر ولو تعنتا لم يجز بخلاف امتناعه من بذله بغيره وقد احتاج طاليه إليه ليعطش ولم يحتج مالكه لشربه حالاً فيجوز بل له مقائلته فإن قيل هدر أو العطشان ضيمته، ولو لم يكن معه إلا ثمن الماء أو الشتره قدمها لدوام نفعها مع عدم البدل، ومن ثم لزمه شراء ساتر عورة فقه لا ماء طهره سقراً وعلم من وجوب شراء ذلك بطلان نحو بيع ذلك في الوقت بلا حاجة للموجب أو القابل ويبطل تيممه ما قدر على شيء منه في حد القرب وإنما صححت هبة عبد

الاجر عطفًا على ضمير شراؤه بدون إعادة الخافض على مختار ابن مالك أو بالرفع عطفًا على (الثواب). □ فقه: (واستيجازه) أي نحو الدلو وهو بالرفع عطفًا على شراؤه. □ فقه: (بعد دخول الوقت إلخ) متعلق ببيع. □ فقه: (يعطش) أي ولو لحيوانه المخترم كما مر عن النهاية والمغني أنفاً. □ فقه: (قدمها إلخ) ولو عكس هل يصح ويحرم سم. □ فقه: (لا ماء طهره سقراً) الصحيح لزوم هنا أيضًا ر اه سم. □ فقه: (سقراً) يظهر أن التعبير به للغالب وأن المدار على فقد الماء بمحل يغلب فيه الفقد أو يستوي فيه الأمران بصري. □ فقه: (وعلم إلخ) محل تأمل إذ غاية ما يعلم منه حزمة البيع لا بطلانه كما هو ظاهر والأول لا يستلزم الثاني بصري ويمكن أن يجاب بأن إيجاب الشراء مستلزم للنتهي عن نحو البيع لإخراج لازم والنتهي له يقتضي الفساد كما تقرر في الأصول. □ فقه: (بطلان نحو البيع) إلى قول المتن ولو وهب في النهاية إلا قوله وهي أعم إلى المتن وقوله بشرطه إلى وزان وكذا في المغني إلا قوله سواء إلى المتن وقوله صفة كاشفة وقوله وكذا إلى بخلاف. □ فقه: (بطلان نحو البيع إلخ) عبارة النهاية والمغني: ولو باع الماء في الوقت أو وهبه فيه بلا حاجة له ولا للمشتري أو المتهب لم يصح بيعه ولا هبته للمعجز عنه شرعاً لتعنيه للطهر اه قال ع ش ظاهره أنه يبطل في الجميع وإن كان زائداً على القدر المحتاج إليه ولعله غير مراد بل الظاهر الصحة فيما زاد إذا كان مقداره معلوماً أخذاً بما قاله في تفريق الصفقة اه بحذف. □ فقه: (في الوقت) مفهومه أنه لو باعه أو وهبه قبل الوقت صح وسيأتي في كلامه م ر ما يصرح به ع ش ومعنى قول النهاية ولو قدر على تحصيل الماء الذي تصرف فيه قبل الوقت ببيع جائز وهبة لفرع لزم الأصل الرجوع فيه عند احتياجه له لطهارته ولزم البائع فسح البيع في القدر المحتاج إليه فيما إذا كان له خيار كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه وأقره سم. □ فقه: (أو القابل) حاجة القابل تشمل طهره والظاهر أنه غير مراد سم. □ فقه: (وببطل تيممه إلخ) عبارة النهاية والمغني يلزمه استرداد ذلك فإن لم يفعل مع تمكنه لم يصح تيممه لبقائه على ملكه اه. □ فقه: (ما قدر إلخ) أي ولو ضاق الوقت سم. □ فقه: (على شيء منه) أي ما ذكر من الشراء والاستيجار والاسترداد

□ فقه: (قدمها) لدوام نفعها ولو عكس هل يصح ويحرم. □ فقه: (لا ماء طهره سقراً) الصحيح لزوم هنا أيضًا م ر. □ فقه: (أو القابل) حاجة القابل تشمل طهره والظاهر أنه غير مراد. □ فقه: (وببطل تيممه) ظاهره لكل صلاة وإن لم يكف إلا لطهارة واحدة. □ فقه: (ما قدر على شيء منه إلخ) فلو ضاق الوقت

يحتاجه للكفارة؛ لأنها على التراخي أصالة فلا آخر لوقتها وحبّة ملّك يحتاجه لذيّه لتعلّقه بالذمّة، وقد رضي الدائر بها فلم يكن له حجّز على العين فإن عجز عن استرداده تيمّم وصلى وقضى تلك الصلاة بماء أو ثراب بمحلّ يغلب فيه عدم الماء لا ما بعدها؛ لأنّه فوّته قبل وقتها بخلاف ما إذا أثلفه عبثاً في الوقت لا يلزمه قضاء أصلاً لفقده حسّاً لكنّه يعصي إن أثلفه لغير

المفهوم من بطلان نحو البيع ويتعدّد الافتصار على الأخير أخذاً ممّا مرّ آنفاً عن النّهاية والمغني، وإن جرى عليه الكرديّ عبارته قوله ما قدر على شيء منه أي ما دام قادراً على استرداد شيء من الماء المبيع أو الموهوب. □ فوّته: (فلم يكن له حجّز على العين) أي وإن فعل ذلك حيلة من تعلّق غرمائه بعين ماله نهيأة. □ فوّته: (وقضى إلخ) أي إن كان الماء في حدّ القرب فيما يظهر وهو قضية الصنيع سم، ويؤيّده قول المغني ولو مرّ بماء في الوقت وبعد عنه بحيث لا يلزمه طلبه، ثم تيمّم وصلى أجزاءه ولا إعادة عليه لأنّه فاقد للماء اه. □ فوّته: (تلك الصلاة) أي التي وقع تفويت الماء في وقتها لتقصيره فيها نهيأة ومغني. □ فوّته: (يغلب فيه إلخ) الأولى لا يغلب فيه وجود الماء سيّد عمر البصري. □ فوّته: (لا ما بعدها) ظاهره وإن كان الماء عندها باقياً في حدّ القرب ولكنّه معجوز عن استرداده أمّا لو كان مقدوراً عليه فالوجه وجوب قضائه أيضاً؛ لأنّ الماء على ملكه وهو قادر على استعماله سم. □ فوّته: (لأنّه فوّته إلخ) ولو تلف الماء في يد المشتري أو المتّهب، ثم تيمّم وصلى لم تجب عليه إعادة ويضمّن المشتري الماء لا المتّهب إذ فاسد كلّ عقد كصحيحه في الضمان وعدمه نهيأة ومغني. □ فوّته: (في الوقت) أي أو بعده أمّا إذا أثلفه قبل الوقت فلا يعصي من حيث إثلاف ماء الطهارة وإن كان يعصي من حيث أنّه إضاعة مال ولا إعادة أيضاً مغني. □ فوّته: (لكنّه يعصي إن أثلفه إلخ) قضية هذا الصنيع أنّ الإثلاف عبثاً ينقسم إلى

وقضى تلك الصلاة أي إن كان الماء في حدّ القرب فيما يظهر وهو قضية الصنيع وقوله لا ما بعدها ظاهره وإن كان الماء عندها باقياً في حدّ القرب ولكنّه معجوز عن استرداده أمّا لو كان مقدوراً عليه فالوجه وجوب قضائه أيضاً؛ لأنّ الماء على ملكه وهو قادر على استعماله. □ فوّته: (وقضى تلك الصلاة) ينبغي ما لم يصلّها بالتيمّم بعد تلف الماء أخذاً من قول الرّوض وشرّحه ما نصّه وإن تلف الماء في يد المتّهب أو المشتري فكالإراقة في أنّه إذا تيمّم وصلى لا إعادة عليه؛ لأنّه إذا تلف صار فاقدًا له عند التيمّم اه بل قوة سياق الشارح تشعر بفرض القضاء فيما إذا كان الماء باقياً في حدّ القرب وهو ظاهر فليتملّ والمراد بتلك الصلاة التي فوّت الماء في وقتها وعبارة الإزشاد قضى الأولى قال في شرّحه أي التي باع الماء في وقتها اه.

(فرغ): في شرح م ر، ولو قدر على تحصيل الماء الذي نصّر فيه قبل الوقت بيع جائز وحبّة لفرغ لزّم الأصل الرجوع فيه عند احتياجه لإطهارته ولزّم البائع فسّخ البيع في القدر المحتاج إليه فيما إذا كان له خيار كما أفتى به شيخنا الشهاب الرّملي. □ فوّته: (لفقده حسّاً) يؤخّر منه أنّه لو تلف هنا حسّاً قبل الصلاة لا قضاء. □ فوّته: (لكنّه يعصي إن أثلفه لغير غرض إلخ) قضية هذا الصنيع أنّ الإثلاف عبثاً

عَرَضَ لَه كَتَبَرِد (بِثْمَنِ) أَوْ أَجْرَةٍ (مِثْلِهِ) وَهُوَ مَا يَرَعُبُ بِهِ فِيهِ زَمَانًا وَمَكَانًا مَا لَمْ يَنْتَه الْأَمْرُ لِيَسُدَّ الرَّمَقَ؛ لِأَنَّ الشَّرْبَةَ حِينَئِذٍ قَدْ تَسَاوَى ذَنَانِيرُهَا فَلَا يُكَلِّفُ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ وَإِنْ قُلْتَ مَا لَمْ يُبْع بِمُؤَجَّلٍ مُتَمَدِّ إِلَى زَمَنِ يُمَكِّنُهُ الْوُضُوءُ فِيهِ لِمَحَلٍّ مَالِهِ عَادَةً وَالزِّيَادَةُ لَا ثِقَّةَ بِالْأَجَلِ عُرْفًا (إِلَّا أَنْ

إِتْلَافٍ لِعَرَضٍ وَلِغَيْرِهِ فَتَأَمَّلْهُ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ سَمٌ أَيْ وَكَانَ الْمُنَاسِبُ حَذْفَ عِبَارَةِ النِّهَايَةِ وَلَوْ أَتَلَفَ الْمَاءَ قَبْلَ الْوَقْتِ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ مُطْلَقًا وَإِنْ أَتَلَفَهُ بَعْدَهُ لِعَرَضٍ كَتَبَرِدٍ وَتَنْظِيفٍ ثَوْبٍ فَلَا قَضَاءَ أَيْضًا وَكَذَا لِغَيْرِ عَرَضٍ فِي الْأَظْهَرِ لِأَنَّهُ فَاقِدٌ لِلْمَاءِ حَالَ التَّيَمُّمِ لَكِنَّهُ أَثِمَ فِي الشَّقِّ الْأَخِيرِ وَيُقَاسُ بِهِ أَيْ فِي الْإِثْمِ مَا لَوْ أَخَذْتَ فِي الْوَقْتِ عَبَثًا وَلَا مَاءً، ثُمَّ لَا يَلْزَمُ مَنْ مَعَهُ مَاءٌ بِذَلِكَ لِمُحْتَاجِ طَهَارَةٍ بِهِ إِنْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَلَا يَلْزَمُ مَنْ مَعَهُ مَاءٌ الْخُ وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ كَانَ مَعَهُ تُرَابٌ لَا يَلْزَمُهُ بِذَلِكَ لَطَهَارَةٍ غَيْرِهِ إِذْ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُصَحَّحَ عِبَادَةُ غَيْرِهِ، وَحِينَئِذٍ فَهُوَ فَاقِدٌ لِلطَّهَوْرَيْنِ فَيُصَلِّي وَيُعِيدُ كَمَا أَقْتَى بِهِ الْمُؤَلِّفُ م ر اه. ه قَوْلُهُ: (كَتَبَرِد) وَتَحْيِيرُ مُجْتَهِدٍ.

(فُرُوعٌ) وَلَوْ عَطِشُوا وَلَمَّيْتُ مَاءَ شَرِبُوهُ وَيَتَمَمُوهُ وَضَمِنُوهُ لِلْوَارِثِ بِقِيَمَتِهِ لَا بِمِثْلِهِ وَإِنْ كَانَ مِثْلًا إِذَا كَانُوا بَرِيَّةً لِلْمَاءِ فِيهَا قِيَمَةٌ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى وَطَنِهِمْ وَلَا قِيَمَةَ لَهُ فِيهِ وَأَرَادَ الْوَارِثُ تَغْرِيمَهُمْ؛ إِذْ لَوْ رَدُّوا الْمَاءَ لَكَانَ إِسْقَاطًا لِلضَّمَانِ فَإِنْ فُرِضَ الْغَرْمُ بِمَكَانِ الشَّرْبِ أَوْ مَكَانِ آخَرٍ لِلْمَاءِ فِيهِ قِيَمَةٌ وَلَوْ دُونَ قِيَمَتِهِ بِمَكَانِ الشَّرْبِ وَزَمَانِهِ غَرَمٌ مِثْلُهُ كَسَائِرِ الْمِثْلِيَّاتِ، وَلَوْ أَوْصَى بِصَرْفِ مَاءٍ لِأَوَّلَى النَّاسِ وَجَبَ تَقْدِيمُ الْعَطْشَانِ الْمُحْتَزَمِ حِفْظًا لِمُهْجَتِهِ، ثُمَّ الْمَيِّتِ لِأَنَّ ذَلِكَ خَاتِمَةُ أَمْرِهِ، فَإِنْ مَاتَ اثْنَانِ مُرْتَبًا وَوُجِدَ الْمَاءُ قَبْلَ مَوْتِهِمَا قُدِّمَ الْأَوَّلُ لِسَبْقِهِ فَإِنْ مَاتَا مَعًا أَوْ جُهِلَ السَّابِقُ أَوْ وَجِدَ الْمَاءُ بَعْدَهُمَا قُدِّمَ الْأَفْضَلُ لِأَفْضَلِيَّتِهِ بِغَلْبَةِ الظَّنِّ بِكَوْنِهِ أَقْرَبَ إِلَى الرَّخْمَةِ لَا بِالْحُرِّيَّةِ وَالتَّسَبُّبِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَإِنْ اسْتَوَيَا أُفْرِغَ بَيْنَهُمَا، وَلَا يُشْتَرَطُ قَبُولُ الْوَارِثِ لَهُ كَالْكَفَنِ الْمُتَطَوِّعِ بِهِ، ثُمَّ الْمُتَتَجِّسُّ لِأَنَّ طَهْرَهُ لَا يَدُلُّ لَهُ، ثُمَّ الْحَائِضُ أَوْ التَّنَفَّاسُ لِعَدَمِ خُلُوقِهِمَا عَنِ التَّجَسُّسِ غَالِبًا وَلِغَلْظِ حَدِيثِهِمَا فَإِنْ اجْتَمَعَتَا قُدِّمَ أَفْضَلُهُمَا فَإِنْ اسْتَوَيَا أُفْرِغَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ الْجُنُبُ لِأَنَّ حَدَثَهُ أَغْلَظُ مِنْ حَدَثِ الْمُحْدِثِ حَدَثًا أَضْعَفَ، نَعَمْ إِنْ كَفَى الْمُحْدِثُ دُونَهُ فَالْمُحْدِثُ أَوَّلَى لِأَنَّهُ يَرْتَفِعُ بِهِ حَدَثُهُ بِكَمَالِهِ دُونَ الْجُنُبِ مُعْنَى، وَفِي النِّهَايَةِ مِثْلُهُ مَعَ زِيَادَةٍ أَوْ لِنَقْلِهِ مُؤَنَةً كَمَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَإِنْ نَزَعَ فِيهِ عَقِبٌ وَلَا قِيَمَةَ لَهُ فِيهِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر مُؤَنَةٌ أَيْ لَهَا وَقَعٌ وَإِلَّا فَالْتَّقُلُ مِنْ حَيْثُ هُوَ لَا يَكَادُ يَخْلُو عَنْ مُؤَنَةٍ وَعَلَيْهِ فَلَوْ غَصِبَ مِنْهُ مَاءٌ بِأَرْضِ الْحِجَازِ، ثُمَّ وَجَدَهُ بِمَصْرٍ غَرَمَهُ قِيَمَةُ الْمَاءِ لَا مِثْلُهُ وَإِنْ كَانَ لِلْمَاءِ قِيَمَةٌ وَقَوْلُهُ وَلَوْ دُونَ قِيَمَتِهِ أَيْ وَلَا مُؤَنَةً لِنَقْلِهِ إِلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ اه. ه قَوْلُهُ: (بِثْمَنِ أَوْ أَجْرَةٍ مِثْلِهِ) أَيْ إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ بِتَقْدِيرٍ أَوْ عَرَضَ نِهَايَةً وَمُعْنَى. ه قَوْلُهُ: (لَا الشَّرْبَةَ حِينَئِذٍ الْخُ) وَيَتَعَدَّى فِي الرُّخْصِ إِيْجَابٌ مِثْلُ ذَلِكَ نِهَايَةً وَمُعْنَى. ه قَوْلُهُ: (فَلَا يُكَلِّفُ زِيَادَةً) نَعَمْ يُسَنُّ لَهُ شِرَاؤُهُ إِذَا زَادَ عَلَى ثَمَنِ مِثْلِهِ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى ذَلِكَ نِهَايَةً وَمُعْنَى. ه قَوْلُهُ: (مُتَمَدِّ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا وَمَالَهُ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا وَالْأَجَلُ مُتَمَدِّ الْخُ.

يُنْقَسِمُ إِلَى إِتْلَافٍ لِعَرَضٍ وَلِغَيْرِهِ فَتَأَمَّلْهُ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ وَعِبَارَةُ الرُّوضِ وَإِنْ أَتَلَفَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ لِعَرَضٍ كَتَبَرِدٍ وَتَنْظِيفٍ لَمْ يَغْنَصِ أَوْ عَبَثًا لَا قَبْلَ الْوَقْتِ عَصَى وَلَا إِعَادَةَ اه.

يحتاج إليه) أي الثمن أو الأجرة (لذنين) عليه، ولو مؤجلاً سواء الذي في ذمته والمتعلق بعين ماله كضمانه ديناً فيها (مستغرق) صفة كاشفة، إذ من لازم الاحتياج إليه لأجله استغراقه (أو مؤنة سفره) المباح ذهاباً وإياباً على التفصيل الآتي في الحج ومن ثم اعتبرت هنا الحاجة للمسكن والخدام أيضاً ويتجه في المقيم اعتبار الفضل عن يوم وليلة كالفطرة (أو نفقة) المراد بها هنا المؤنة أيضاً وهي أعم لشمولها لساير ما يحتاج إليه سفراً وحضراً كدواء وأجرة طبيب وأجرة خفارة وغيرها (حيوان) آدمي أو غيره، ولو لغيره وإن لم يكن معه على الأوجه؛ لأن هذه الأمور لا تبدل لها بخلاف الماء (محترم) وهو ما حرّم قتله ككلب متنفّع به، وكذا ما لا نفع فيه ولا ضرر على المعتمد بخلاف نحو حربى ومردّد وكلب عقور.....

□ قول (الشي: (لذنين) أي لله أي كالزكاة أو لآدمي نهاية. □ قوله: (صفة كاشفة) الصواب لازمة سم رشيدي أي لأن الصفة الكاشفة هي المبينة لحقيقة متبوعها كقولهم: الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله، واللازمة هي التي لا تنفك عن متبوعها وليست مبينة لمفهومه كالضاحك بالقوة بالنسبة للإنسان ع ش.

□ قول (الشي: (أو مؤنة سفره) لا فرق فيه بين أن يريد في الحال أو بعد ذلك ولا بين نفسه وغيره من مملوك وزوجة ورفيق ونحوهم ممن يخاف انقطاعهم وهو ظاهر نهاية قال ع ش قوله م ر بين أن يريد أي السفر والمراد بالإرادة هنا الاحتياج وقوله م ر ممن يخاف انقطاعهم أي فيجب حملهم مقدماً على ماء طهارته اه. □ قوله: (المباح) المراد به ما يشمل الطاعة عبارة النهاية والمعني مباحاً كان أو طاعة اه. □ قوله: (كالفطرة) يؤخذ من تشبيهه بها أنه يشترط فضله عن مسكنه وخدامه الذي يحتاجه كما قدمه أنفاً ع ش. □ قوله: (أيضاً) لا موقع له.

□ قول (الشي: (حيوان محترم) عبارة شرح (الإرشاد) ممن تلزمه نفقته وإن لم يكن معه ومن رفيقه وحيوان معه ولو لغيره إن عديم نفقته ألتفت سم. □ قوله: (آدمي إلخ) أي مسلم أو كافر ولا فرق بين أن يحتاجه في الحال أو بعد ذلك ولا بين نفسه وغيره من مملوك وزوجة ورفيق ونحوهم مما يخاف انقطاعهم بخلاف الذين لا بد أن يكون عليه كما مرّ معني ونهاية. □ قوله: (وإن لم يكن معه) ذكر هذا التعميم بعد سابقه يصلق بحيوان للغير ليس معه وليس مراداً، فالأولى أن يقول له وإن لم يكن معه أو لغيره إذا كان معه أي في رفقته وأطلع على حاجته بضري عبارة ع ش أي بأن كان له وهو تحت يد غيره أو كان لبعض رفقته اه. □ قوله: (ككلب إلخ) والكلب ثلاثة أقسام عقور هذا لا خلاف في عدم احترامه، والثاني محترم بلا خلاف وهو ما فيه نفع من صيد أو جراسة، والثالث فيه خلاف وهو ما لا نفع فيه ولا ضرر، وقد تناقض فيه كلام التووي والمُعتمد عند شيخنا م ر أي وابن حجر أنه محترم يحرّم قتله حضري اه بجبرمي.

□ قوله: (صفة كاشفة) الصواب لازمة. □ قوله: (حيوان محترم) عبارة شرح الإرشاد حيوان محترم ممن تلزمه نفقته وإن لم يكن معه ومن رفيقه وحيوان معه ولو لغيره إن عديم نفقته اه. □ قوله: (على الأوجه) وقوله: (على المعتمد) اعتمد ذلك أيضاً م ر.

وتارك صلاة بشرطه ومنه أن يؤمر بها في الوقت وأن يستتاب بعده فلا يتوب بناءً على وجوب استنابته ومثله في هذا كل من وجبت استنابته وزان مُحَصَّن فَإِنْ وَجَدَهُمْ كَالْعَدَمِ وَالْمَاءِ الْمُحْتَاجُ لِمَنْهِ لَشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ كَالْعَدَمِ أَيْضًا. (ولو وهب له ماء) أو أَقْرَضَهُ (أو أَعِيَرَ دَلْوًا) أو حَبَلًا (وجِبَ القبول). في الوقت لا قبله (في الأصح)، وكذا يَجِبُ سُؤَالُ كُلِّ مَنْ ذَلِكَ إِنْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا وَلَمْ يَحْتَاجْ لَهُ الْمَالِكُ، وقد ضاق الوقت،.....

☐ قوله: (وتارك صلاة إلخ) قال في (الإمداد): ظاهر ما ذُكِرَ أَنَّ مَنْ مَعَهُ الْمَاءُ لَوْ كَانَ غَيْرَ مُحْتَرَمٍ كَزَانٍ مُحَصَّنٍ لَمْ يَجُزْ لَهُ شُرْبُهُ وَيَتَيَمَّمُ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ لِأَنَّهُ لَا يُشْرَعُ لَهُ قَتْلُ نَفْسِهِ اهـ وقال في (الإيعاب) لَعَلَّ الثَّانِي أَقْرَبُ وَيُفَارِقُ مَا يَأْتِي فِي الْعَاصِي بِسَفَرِهِ بِقُدْرَةِ ذَلِكَ عَلَى التَّوْبَةِ وَهِيَ تُجَوِّزُ تَرْخُصَهُ وَتَوْبَةُ هَذَا لَا تَمْنَعُ إِهْدَارَهُ، نَعَمْ إِنْ كَانَ إِهْدَارُهُ يَزُولُ بِالتَّوْبَةِ كَثَرَكِهِ الصَّلَاةَ بِشَرْطِهِ لَمْ يَتَّعِدْ أَنْ يَكُونَ كَالْعَاصِي بِسَفَرِهِ فَلَا يَكُونُ أَحَقَّ بِمَائِهِ إِلَّا إِنْ تَابَ اهـ كُرِدِي وَسَمَّ وَع ش وقول الإيعاب لَعَلَّ الثَّانِي أَقْرَبُ فِي الْبُجَيْرِ مِي عَنْ م رِ مَثْلُهُ. ☐ قوله: (ومنه أن يؤمر إلخ) ومنه تركها لغير عذرٍ مِنْ نَحْوِ نِسْيَانٍ وَأَنْ يُخْرِجَهَا عَنْ وَقْتِ الْعُلُوبِ إِنْ كَانَتْ تُجْمَعُ مَعَ مَا بَعْدَهَا وَالْكَلَامُ فِي غَيْرِ تَارِكِهَا جُحُودًا وَإِلَّا فَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: وَمُرْتَدٌ كُرِدِي. ☐ قوله: (ومثله) أي تارك الصلاة (في هذا) أي اشتراط أن يستتاب بعد الوقت ولا يتوب (كل من وجبت استنابته) لَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ نَحْوَ الْعَاصِي بِسَفَرِهِ أَوْ مَرَضِهِ. ☐ قوله: (وزان) عَطَفَ عَلَى حَزْبِي. ☐ قوله: (والماء المحتاج إلخ) عبارة النهاية ولو كان معه ماء لا يحتاجه لِلْعَطَشِ لَكِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى ثَمَنِهِ فِي شَيْءٍ وَمِمَّا سَبَقَ جَازَ لَهُ التَّيَمُّمُ كَمَا ذَكَرَهُ فِي (شرح المهذب) اهـ. ☐ قوله: (أيضًا) أي كالتَّيَمُّنِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ لَشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ. ☐ قوله: (أو أَقْرَضَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَفَارَقَ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ آلَةَ الْإِسْتِغَاةِ، وَقَوْلُهُ إِنْجَامًا وَإِلَى قَوْلِهِ وَحَيْثُ فِي الْمُغْنِي إِنْ قَوْلُهُ إِلَى الْعَلْبَةِ إلخ. ☐ قوله: (وفي الوقت إلخ) الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى وَجِبَ إلخ كَمَا فِي غَيْرِهِ. ☐ قوله: (لا قبله) إِذْ لَمْ يُخَاطَبْ وَمَرَّ أَنْ لَمْ يَغْدِمَهُ قَبْلَ الْوَقْتِ فَمَا هُنَا أَوَّلَى رَشِيدِي. ☐ قوله: (سؤال كل من ذلك) أي مِنَ الْهَبَةِ وَالْقَرْضِ وَالْعَارِيَةِ مُغْنِي. ☐ قوله: (إن تعين طريقًا) وَقَوْلُهُ: (وقد ضاق الوقت) بَلْ وَمَا بَيْنَهُمَا هَلَا اِغْتَبَرَهُ فِي وَجُوبِ قَبُولِ الْهَبَةِ وَالْإِعَارَةِ أَيْضًا، وَقَدْ يُقَالُ هُوَ مُعْتَبَرٌ فِي ذَلِكَ أَيْضًا فَهُوَ رَاجِعٌ لِلْجَمِيعِ سَمِ أَقُولُ وَهُوَ أَيُّ الرُّجُوعِ لِلْجَمِيعِ صَرِيحٌ صَنِيعُ النَّهْيَةِ وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ لَكِنَّ الْمُغْنِي ذَكَرَ الْقَيْدَ الْأَوَّلَ عَقِبَ وَجُوبِ السُّؤَالِ وَلَعَلَّهُ عَلَى طَرِيقِ الْإِحْتِيَاكِ وَصَنِيعُ الشَّارِحِ حَيْثُ قَيَّدَ الْمُتَنَّبِ بِقَوْلِهِ فِي الْوَقْتِ إلخ، ثُمَّ عَقَّبَ هَذِهِ الْقِيُودَ بِقَوْلِهِ أَيْ، وَقَدْ جَوَّزَ إلخ ظَاهِرٌ فِي رُجُوعِهَا لَوْجُوبِ السُّؤَالِ فَقَطْ. قوله: (إن تعين طريقًا) أي لَمْ يُمَكِّنْ تَخْصِيلُهَا بِشِرَاءٍ أَوْ نَحْوِهِ مُغْنِي. قوله: (ولَمْ يَحْتَاجْ لَهُ الْمَالِكُ إلخ) فَإِنْ احْتَاجَ إِلَيْهِ الْوَاهِبُ لِعَطَشٍ حَالًا أَوْ مَالًا أَوْ لِغَيْرِهِ حَالًا أَوْ اتَّسَعَ

☐ قوله: (إن تعين طريقًا وَلَمْ يَحْتَاجْ لَهُ الْمَالِكُ، وقد ضاق الوقت) بَلْ وَمَا بَيْنَهُمَا هَلَا اِغْتَبَرَهُ فِي وَجُوبِ قَبُولِ الْهَبَةِ وَالْإِعَارَةِ أَيْضًا وَقَدْ يُقَالُ هُوَ مُعْتَبَرٌ فِي ذَلِكَ أَيْضًا فَهُوَ رَاجِعٌ لِلْجَمِيعِ. ☐ قوله: (ولَمْ يَحْتَاجْ لَهُ الْمَالِكُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فَإِنْ احْتَاجَ إِلَيْهِ لِعَطَشٍ وَلَوْ مَالًا أَوْ لِغَيْرِهِ حَالًا أَوْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ لَمْ يَجِبِ اتِّهَابُهُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ وَنَقَلَهُ الرَّزْكَسِيُّ عَنْ بَعْضِهِمْ وَأَقْرَهُ اهـ.

وقد جَوَزَ بذله له فيما يَظْهَرُ لِعَلْبَةِ المُسَامَحَةِ في ذلك فلم تَعْظُمِ المِئْتَةُ فيه ولأصل عِلْبَةِ السَّلَامَةِ لم يُنْظَرِ والاحْتِمَالُ تَلَفٌ نحو الدَّلْوِ ولا إلى زيادة قِيَمَتِهِ على ثَمَنِ مِثْلِ المَاءِ فَإِنْ لم يَقْبَلِ أَثَمَ، ثُمَّ إِنْ تَيَمَّمَ والماءُ موجودٌ بِحَدِّ القُرْبِ مقدورٌ عليه لم يَصِحَّ تَيَمُّمُهُ وأَعَادَ وإلا بَأَنْ عُدِمَ أو اِمْتَنَعَ مَالِكُهُ منه صَحَّ ولا إِعَادَةَ (ولو وَهَبَ) أو أَقْرَضَ (ثَمَنَهُ) أو آلَةَ الاسْتِيقَاءِ (فَلا) يَلْزَمُهُ قَبُولُهُ إِجْمَاعًا لِعِظَمِ المِئْتَةِ وفارقَ قَرْضِ المَاءِ بَأَنَّ القُدْرَةَ عليه عند المِطَالَبَةِ أَغْلَبَ منها على الثَمَنِ وَحَيْثُ طُولِبَ ولِلْمَاءِ قِيَمَةٌ ولو تَافِهَتْ لَزِمَهُ قَبُولُهُ منه.....

الوقت لم يَجِبْ أَتْهَابُهُ مُعْنِي وَأَسْتَى. قَوْلُهُ: (وَقَدْ ضَاقَ الْوَقْتُ) أَي عَنْ طَلَبِ المَاءِ كَمَا فِي (شَرْحِ الرُّوضِ) أَي وَالْمُعْنِي يُعْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ إِنْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا بَصْرِيٌّ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ) أَي أَوْ لَمْ يَسْأَلْ. قَوْلُهُ: (لَمْ يَصِحَّ تَيَمُّمُهُ) هَلِ الْمُرَادُ مَا دَامَ مُقْدُورًا عَلَيْهِ نَظِيرَ مَا مَرَّ أَوْ بِالنِّسْبَةِ لِتِلْكَ الصَّلَاةِ الَّتِي وَقَعَتْ الْهَبَةُ مَثَلًا فِي وَفْتِهَا مَحَلٌّ تَأْمَلُ وَعَلَى كُلِّ فَهْلٍ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ السُّؤَالُ كَذَلِكَ أَوْ يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا مَحَلٌّ نَظِيرَ كَذَلِكَ بَصْرِيٌّ أَقُولُ قَوْلَ الشَّارِحِ والماءُ موجودٌ فِي حَدِّ القُرْبِ مقدورٌ عليه صَرِيحٌ فِي الشَّقِّ الْأَوَّلِ مِنْ التَّرْدِيدِ الْأَوَّلِ وَيُصَرِّحُ بِكَوْنِهِ مِنَ التَّرْدِيدَيْنِ مُرَادًا قَوْلَ الْبِرْمَاوِيِّ فَإِنْ اِمْتَنَعَ مِنَ الْقَبُولِ وَالسُّؤَالِ لَمْ يَصِحَّ تَيَمُّمُهُ مَا دَامَ قَادِرًا عَلَيْهِ اه. قَوْلُهُ: (وَلَا بَأَنْ عُدِمَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي: وَإِنْ تَعَذَّرَ الْوُصُولُ إِلَيْهِ بِتَلَفٍ أَوْ غَيْرِهِ حَالَةً تَيَمُّمِهِ فَلَا تَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ اه. قَوْلُهُ: (أَوْ اِمْتَنَعَ الْخُ) هَلَا زَادَ أَوْ جَاوَزَ حَدَّ القُرْبِ كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ صَنِيعَةٌ سَمِ عِبَارَةٌ عَشْرُ أَي أَوْ وَصَلَ بَعْدَ مُفَارَقَةِ مَالِكِهِ إِلَى حَدِّ الْبُعْدِ عَمِيرَةٌ اه. وَقَدْ يُقَالُ إِنَّهُ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ (بَأَنْ عُدِمَ) أَي المَاءُ بِحَدِّ القُرْبِ. قَوْلُهُ: (مِئْتَةُ) أَي مِمَّا ذُكِرَ مِنَ الْهَبَةِ وَالْقَرْضِ وَالْعَارِيَةِ. قَوْلُهُ: (صَحَّ وَلَا إِعَادَةَ) مُقْتَضَاهُ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ فِي صَوَرَتَيْ الْعَدَمِ وَالِامْتِنَاعِ حَتَّى بِالنِّسْبَةِ لِتِلْكَ الصَّلَاةِ الَّتِي وَقَعَ نَحْوُ الْهَبَةِ فِي وَفْتِهَا وَمُقْتَضَى مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَجِبُ قَضَاؤُهَا فِي صُورَةِ الْإِمْتِنَاعِ فَلْيُرَاجَعْ وَلْيُحَرِّزْ بَصْرِيٌّ أَقُولُ أَشَارَ سَمِ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ أَوْ اِمْتَنَعَ مَالِكُهُ أَي بِخِلَافِ اِمْتِنَاعِ الْمُشْتَرِي فِي مَسْأَلَةِ الْبَيْعِ السَّابِقِ فَلَا يَمْنَعُ وَجُوبُ الْإِعَادَةِ لِأَنَّ المَاءَ تَمَّ عَلَى مِلْكِهِ اه. قَوْلُهُ: (أَوْ آلَةَ الْإِسْتِيقَاءِ) بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى ثَمَنِهِ وَيُحْتَمَلُ جَرُّهُ عَطْفًا عَلَى ضَمِيرِهِ عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَلَوْ وَهَبَ ثَمَنَهُ أَي المَاءِ أَوْ ثَمَنَ آلَةِ الْإِسْتِيقَاءِ أَوْ أَقْرَضَ ثَمَنَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا بِمَالٍ غَائِبٍ اه. قَوْلُهُ: (لَمْ يَلْزَمُهُ قَبُولُهُ) وَلَوْ مِنْ أَصْلِهِ أَوْ فَرَعِهِ أَوْ كَانَ مُوسِرًا بِمَالٍ غَائِبٍ نِهَآيَةً اه. سَمِ. قَوْلُهُ: (وَحَيْثُ طُولِبَ) أَي مُقْرَضُ المَاءِ بِقَبُولِ مِثْلِهِ مِنَ الْمُقْتَرِضِ. قَوْلُهُ: (وَلِلْمَاءِ قِيَمَةٌ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَاءِ قِيَمَةٌ لَا يَلْزَمُهُ قَبُولُهُ فَانْظُرْ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِمَا اسْتَقْرَضَهُ

قَوْلُهُ: (وَالْأَصْلُ السَّلَامَةُ) أَي بَلْ وَعَلَبْتُهَا. قَوْلُهُ: (أَوْ اِمْتَنَعَ مَالِكُهُ) أَي بِخِلَافِ اِمْتِنَاعِ الْمُشْتَرِي فِي مَسْأَلَةِ الْبَيْعِ السَّابِقِ فَلَا يَمْنَعُ وَجُوبُ الْإِعَادَةِ؛ لِأَنَّ المَاءَ تَمَّ عَلَى مِلْكِهِ. قَوْلُهُ: (أَوْ اِمْتَنَعَ الْخُ) هَلَا زَادَ أَوْ جَاوَزَ حَدَّ القُرْبِ كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ صَنِيعَةٌ. قَوْلُهُ: (أَوْ أَقْرَضَ ثَمَنَهُ) أَي وَلَوْ مِنْ أَصْلِهِ أَوْ فَرَعِهِ أَوْ كَانَ مُوسِرًا بِمَالٍ غَائِبٍ لِمَا فِيهِ مِنَ الْحَرَجِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ وَعَدِمَ أَمِنْ مُطَالَبَتِهِ قَبْلَ وَصُولِهِ إِلَى مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، إِذْ لَا يَدْخُلُهُ أَجَلٌ بِخِلَافِ الشَّرَاءِ وَالِاسْتِجَارِ شَرْحُ م. ر. قَوْلُهُ: (وَحَيْثُ طُولِبَ الْخُ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ

(ولو نسيه) أي الماء أو ثَمَنَهُ أو آلَةَ الاستيقاءِ (في رحله أو أضله فيه) بأن فُتِّشَ عليه فيه (فلم يجدَه بعد) إمعان (الطلب فتيمم) وصلى، ثم بانَّ أنه معه (قضى) الصلاة (في الأظهر) لينسيته في إهماله حتى نسيه أو أضله إلى نوع تقصير، ومن ثم لو نسي يثراً يقرِّبه قضى أيضاً كما إذا لم يعثر عليها به وهي ظاهرة الآثار أماً إذا لم يُمعن فيه فيقضي جزءاً وخرج ينسيه ما لو أدرج ذلك في رحله ولم يعلمه فلا قضاء وعلم من ذلك أنه لو ورث ماء ولم يعلمه لم يلزمه القضاء.....

قيمة عند القرض فهل إذا دفع مثله الذي لا قيمة له يلزمه القبول أو يقال ما لا قيمة له لا يصح إقراضه ولا يثبت في الذمة سم عبارة المثني، فإن قيل لم وجب عليه قرض الماء ولم يجب عليه قبول ثمنه وهو موسر به بمال غائب أجيب بأنه إنما يطالب بالماء عند الوجدان وحيث يهون الخروج عن العهدة، فإن قيل إن أريد وجدان الماء فقد نص الشافعي على أنه إذا أثلف الماء في مفازة ولقيه ببلد أن الواجب قيمته في المفازة وإن أريد قيمته فقيمه وثمنه الذي يقرضه إياه سواء في المعنى، فإذا لا فرق أجيب بأننا إنما أوجبنا على المثلي ذلك لاعتدائه. وأما المقرض فلم يأخذه إلا برضا من مالكة فيرد مثله مطلقاً سواء أُرِدَ في البلد أم في المفازة وفاء بقاعدة القرض أنه يلزمه رد المثل اه بحذف. □ فوه: (فيرد مثله مطلقاً إلخ) كالصريح في الشق الأول من التزديد في خلاف المفهوم المذكور. □ فوه: (أي الماء) إلى قوله وختم في المثني إلا قوله كما إذا إلى وخرج وقوله وعلم إلى المثني وإلى قول المثني الثاني في النهاية إلا قوله، ومن ثم إلى كما إذا. □ فوه: (أو آلة الاستيقاء) ويتبعني أو ثمنها أو أجرتها. □ فوه (الشيء): (أو أضله) أي الماء أو ثمنه أو آلة الاستيقاء (قول المثني فلم يجدَه إلخ) هذا تفسير لإضلاله لأن النسيان لا يقال فيه ذلك معني.

□ فوه (الشيء): (فتيمم) أي بعد غلبة ظن فقده معني ونهاية. □ فوه: (ثم بان إلخ) أي بأن تذكره في النسيان ووجده في الإضلال معني. □ فوه: (بقربه) يُحتمل أن يكون المراد بالقرب في مسألتي النسيان وعدم العثور ما بعد قريباً منه ويكثر تردده إليه لينحو قضاء حاجة ويحتمل في مسألة النسيان خاصة أن المراد به حد القرب لأنه إذا تيقن بها وجب قضدها كما لو تيقن الماء برحله فنسيانها كنسيان به في كونه بعد مقصراً وإن كان التقصير في الثاني أظهر بصري ويظهر أن المراد بالقرب في كل من المسألتين حد الغوث. □ فوه: (وهي ظاهرة الآثار) أي بخلاف خفيها فلا إعادة معني ونهاية. □ فوه: (ما لو أدرج ذلك إلخ) أي الماء أو ثمنه أو آلة الاستيقاء بعد طلبه، أما لو لم يطلبه من رحله لعلجه أن لا ماء فيه، وقد أدرج فيه فيجب القضاء لتقصيره نهاية. □ فوه: (فلا قضاء) ولو تيمم لإضلاله عن القافلة أو عن الماء أو لعصب مائه فلا إعادة قطعاً بنهاية ومعني. □ فوه: (وعلم من ذلك إلخ) أي من عدم القضاء في الإدراج وكان الأخصر الأفيد أن يقول: لو أدرج ذلك في رحله أو ورثه ولم يعلمه فلا قضاء. □ فوه: (ماء) أي

يكن للماء قيمة لا يلزمه قبوله فانظر لو لم يكن لما استقرضه قيمة عند القرض فهل إذا دفع مثله الذي لا قيمة له يلزمه القبول أو يقال ما لا قيمة له لا يصح إقراضه ولا يثبت في الذمة.

(ولو أضلّ رحله) الذي فيه الماء أو الثمن أو آلة الاستقاء (في رحال) لغيره فصلّى بالتيمّم، ثمّ وجده فإن لم يمعن في الطلب قضى قطعاً وإن أمعن فيه (فلا) قضاء؛ لأن من شأن مُحَيِّم الرُفْقَةِ أو الغالب فيه أنه أوسع من مُحَيِّمه فلم يُنسب هنا لتقصير ألبتّة وختم بهاتين مع أنّهما بإخراجه الباب المبحوث فيه عن القضاء أنسب كما يظهر بإدري الرأي تذييلاً لهذا المبحث لمناسبتيهما له وإفادتهما مسائل حسنة في الطلب وهي أنه لا يفيد مع وجود التقصير وأن النسيان ليس عُذراً مُقتضياً لسقوطه وأن الإضلال يُغْتَفَرُ تارة ولا يُغْتَفَرُ أخرى فاندفع اعتراض الشراح عليه في ذكر هاتين هنا وانضح أنّهما هنا أنسب.

(القائي) من أسباب التيمّم الفقد الشرعي لا من حيث نحو المرض كأن وجده بأكثر من ثمن مثله أو وهو مسبّل للشرب أو، وقد احتاج إليه لعطش كما قال.....

أو ثمنه أو آلة الاستقاء ش أي أو أجزأها.

□ قول (سب): (ولو أضلّ رحله إلخ) أي لظلمة ونحوها أو ضلّ عن رُفْقَةِ نهاية. □ فوّ: (لأن من شأن مُحَيِّم الرُفْقَةِ إلخ) يؤخذ منه كما قال شيخنا أن مُحَيِّمه إن اتسع كما في مُحَيِّم بعض الأمراء كان ك مُحَيِّم الرُفْقَةِ نهاية ومُعني والأمراء ليس بقيد وإنما هو لمجرد التصوير لآته الغالب كما هو ظاهر رشدي.

□ قول المتن: (في رحال) ينبغي أن يُقَيَّدَ أخذاً مما مرّ بأن يكونوا منسويين إلى منزله فلو كثروا جداً ولم يجدّه في المنسويين إليه فالذي يظهر أنّه يُفْتَشُ في حدّ الغوث من محلّه نظير الخلاف السابق من التردّد وعدمه. وأما حدّ القرب فلا نظر إليه هنا فيما يظهر لآته لا يعلم له محلاً مُعيّناً حتّى يقصده به وتكليفه التردّد في جميع المسافة لا يخفى ما فيه من المشقة مع أنّهم لم يقولوا بالتردّد أضلاً في حدّ القرب بصريّ. □ فوّ: (وختم) أي السبب الأوّل نهاية. □ فوّ: (بهاتين) أي بمسألتني وجوب القضاء في نسيان الماء أو إضلاله في رحله وعدم وجوبه في إضلال رحله في رحال غيره. □ فوّ: (لهذا المبحث) أي مبحث السبب الأوّل. □ فوّ: (وإفادتهما إلخ) من عطف العلة على معلولها أو على علة أخرى ولعلّ الأوّل مبني ما يأتي عن البصري والثاني مبني ما يأتي عن ع. □ فوّ: (أنه) أي الطلب. □ فوّ: (لا يفيد) عبارة النهاية يُعيد من الإعادة مُتّبِعاً وهو الأنسب لقوله الآتي وأن النسيان ليس عُذراً إلخ.

□ فوّ: (وأن الإضلال إلخ) غاية ما يفيد كلامه إثبات المناسبة لا الأنسيّة بصريّ ويأتي عن ع ش خلافه. □ فوّ: (اعتراض الشراح) منهم المعني والزيادي. □ فوّ: (وانضح أنّهما هنا أنسب) وذلك لإتّهما كما كانا مناسبتين لهذا السبب وهو مُتقدّم سيّما وقد اشتمل ذكرهما فيه على فوائد تتعلّق به كان ذكرهما فيه أنسب ع. □ فوّ: (كان وجده إلخ) مثالاً للتفني. □ فوّ: (أو وهو مسبّل للشرب) أي في الطريق فيتمّ فلا يجوز له الوضوء منه ولا إعادة عليه لقصر الواقف له على الشرب. وأما الصهاريج المُسبّلة للانتفاع فيجوز الوضوء وغيره وإن شكّ اجتنب الوضوء وجوباً قاله العزّ بن عبد السلام رحمه الله تعالى وقال غيره يجوز أن يُفَرَّقَ بين الخابية والصهريج بأن ظاهر الحال فيها أي الخابية

(أن يحتاج إليه) أي الماء (لعطش) حيوان (محترم) بعمومه ومعناه السابقين بأن يخشى منه مرضاً أو نحوه مما يأتي؛ لأن نحو الزوج لا بدل لها ومن ثم حرم عليه التطهر بماء.....

الاقتصار على الشرب والأوجه تحكيم العرف في مثل ذلك ويختلف باختلاف المحال نهاية عبارة المغني أو وجد ماء مسبلاً للشرب حتى قالوا إنه لا يجوز أن يكتحل منه بقطرة ولا أن يجعل منه في دواة ونحو ذلك اهـ.

❦ قول (س): (أن يحتاج) بالبناء للمفعول نهاية ومغني أي ليشمل غير ما ليكه ع ش.

❦ قول (س): (لعطش حيوان) ولا يتيمم لعطش أو مريض عاص بسفره حتى يتوب فإن شرب الماء، ثم تيمم لم يعد نهاية ومغني قال الرشيد قوله م ر بسفره أي أو مريضه اهـ. ❦ قوله: (السابقين) أي في شرح أو نفقة حيوان محترم الأول بقوله آدمي أو غيره ولغيره وإن لم يكن معه والثاني بقوله وهو ما حرم قتله. ❦ قوله: (بأن يخشى) إلى قوله، ومن ثم في المغني وإلى قوله ودعوى في النهاية. ❦ قوله: (ويعا يأتي) ومنه أن لا يشربه إلا بعد إخبار طبيب عدل بأن الشرب يتولد منه محذور تيمم ع ش أي أو بعد معرفته ذلك ولو بالتجربة. ❦ قوله: (لأن نحو الزوج إلخ) أي كمنفعة العضو. ❦ قوله: (ومن ثم حرم إلخ) والظاهر أنه لا يخلصه من الحرمة علمه من نفسه أنه لا يعطي أحداً منهم شيئاً أو عزمه على ذلك لأنه بتوهم وجود المحتاج تعلق به حقه ولم يتعلق به حق الطهارة م ر اه سم. ❦ قوله: (التطهر) الأقرب أنه شامل للاستنجاء فيتعين الاستنجاء بالحجر وإزالة التجاسة عن بدنه فيصلّي بها وتلزمه الإعادة لكنه يستبعد إذا لم يكن إلا مجرد توهم وجود المحترم المذكور.

(تنبيه) حيث ملك الماء فينبغي أن لا يلزمه سقي العطشان مجاناً كما في سائر صور الإضطراب ولهذا

❦ قوله: (لعطش حيوان محترم) قال في شرح الثباب وخرج بالمحترم غيره فلا يكون عطشه مجزواً لبذل الماء له وهل يعتبر الاحترام في ملك الماء أيضاً أو لا فيكون أحق بمائه وإن كان مهذراً لزمنا مع إخصائه أو غيره للنظر فيه مجال ولعل الثاني أقرب؛ لأننا مع ذلك لا نأمره بقتل نفسه وهو لا يحل له قتلها ويقارن ما يأتي في العاصي بسفره بقدرة ذاك على التوبة وهي تجوز ترخصه وتوبة هذا لا تمنع إهداره نعم إن كان إهداره يزول بالتوبة كترك الصلاة بشرطه لم يتعد أن يكون كالعاصي بسفره فلا يكون أحق بمائه إلا إن تاب على أن الزكشي استشكل عدم حل بذل الماء لغير المحترم بأن عدم احترامه لا يجوز عدم سقيه وإن قتل شرعاً؛ لأننا مأمورون بإخسان القتل بأن نسلك أسهل طرق القتل وليس العطش والجوع من ذلك، وقد يجاب بأن ذلك إنما يجب لو متعناه الماء مع عدم الاحتياج إليه. وأما مع الاحتياج إليه للطهر فلا محذور في منعه إلخ ما أطال به في الجواب. ❦ قوله: (ومن ثم حرم) الظاهر أنه لا يخلصه من الحرمة علمه من نفسه أنه لا يعطي أحداً منهم شيئاً أو عزمه على ذلك؛ لأنه بتوهم وجود المحتاج تعلق به حقه ولم يتعلق به حق الطهارة م ر. ❦ قوله: (حرم عليه التطهر إلخ) هل يشمل الاستنجاء بالماء فيحرم أيضاً ويتعين الاستنجاء بالحجر أو لا فيه نظر والقياس الشمول وهل

وإن قلّ ما توهّم محترماً محتاجاً إليه في القافلة وإن كبرت وخرجت عن الضبط وكثيرٌ يجهلون فيتوهّمون أنّ التطهر بالماء حينئذٍ قرينةٌ وهو خطأ قبيحٌ كما نبّه عليه المصنّف في مناسكه ولا يكلف الطهر به، ثمّ جمعه لشرب غير دأبةٍ لاستقذاره عرفاً ويلزمه ذلك إن خشي عطشها وكفاها مستعمله ويظهر أنّه يلحق بالمستعمل كلّ متغيّر بمستقذر عرفاً بخلاف متغيّر بنحو ماء وردٍ ولا يجوز له شرب نجس ما دام معه طاهرٌ على المعتمد بل يشرب الطاهر ويتيمّم ودعوى أنّ الطاهر مستحقٌّ للطهارة فصار كأنّه معدومٌ يرذّها أنّ التّجس لا يجوز شربه إلّا للضرورة ولا ضرورة مع وجود الطاهر وليس تعيّنه للطهارة أولى من تعيّنه للشرب بل الأمر بالعكس؛ لأنّه لا بدل له بخلافها فتعيّن ما ذكر، ولو احتاج لشرب الدأبة لزمه سقيها التّجس

عبر في الجواهر بقوله بل لو علّم في القافلة من يحتاجه لعطش حالاً أو مآلاً لزمه التيمّم وصرف الماء إليه عند الحاجة بعوض أو غيره اه سم . قوله: (وإن قلّ) أي الماء . قوله: (ما توهّم) أي مدة توهّمه عبارةً النّهائية حيث ظنّ اه . قوله: (محتاجاً إليه) أي ولو مآلاً كما يصرّح به السياق سم أي وكما مرّ عن الجواهر . قوله: (وهو خطأ قبيح) أي ويكون كبيرةً فيما يظهر ع ش . قوله: (فلا يكلف) إلى قوله ودعوى في المعنى إلّا قوله ويظهر إلى ولا يجوز . قوله: (ثمّ جمعه لشرب غير دأبة إلخ) ظاهر إطلاقهم وإن لم يكن حاضراً عالمياً بالاستعمال ع ش . قوله: (ويلزمه ذلك) أي الطهر بالماء، ثمّ جمعه . قوله: (وكفاها مستعمله) لعلّه ليس بقيد، ولذا حدّقه النّهائية قلبيّ اجع . قوله: (أنّه يلحق بالمستعمل) أي في أنّه لا يكلف شربه سم أي والطهر بالطهور ع ش . قوله: (كلّ متغيّر إلخ) أي لا يصحّ الطهر به لتغيّره بما يضّرّ رشديّ . قوله: (بخلاف متغيّر إلخ) أي فإنّه يلزمه شربه ويتوضّأ بالطهور ع ش ورشديّ . قوله: (ما ذكر) أي يشرب الطاهر ويتيمّم . قوله: (ولو احتاج لشرب الدأبة لزمه إلخ) كذا في المعنى .

يشمل أيضاً إزالة التّجاسة عن بدنه فيخرّم أيضاً فيصلي بها وتلزمه الإعادة؛ لأنّ العطش مقدّم على التّجاسة فيه نظر أيضاً ولا يبعد الشمول أيضاً لكنّه يستبعد إذا لم يكن إلّا مجرد توهّم وجود المخترّم المذكور قلبيّاً مل .

(تنبيه): حيث ملك الماء فينبغي أن لا يلزمه سقي العطشان مجاناً كما في سائر صور الاضطراب ولهذا عبر في الجواهر بقوله بل لو علّم في القافلة من يحتاجه لعطش حالاً أو مآلاً لزمه التيمّم وصرف الماء إليه عند الحاجة بعوض أو غيره اه قال الشارح في شرح العباب عقّب وظاهره أنّه يلزمه التردّد له إن أمكنه لكن قال الأذرعى ولا شك أنّه يتزوّد لبهيمة لا لكلّ بهيمة، ثم قال الشارح فيه والذي يتّجه أنّه حيث علّم احتياج أحد من القافلة إليه حالاً لزمه التزوّد له إن قدر عليه وإلا فلا اه . قوله: (محتاجاً إليه) أي، ولو مآلاً كما يصرّح به السياق . قوله: (أنّه يلحق بالمستعمل) أي في أنّه لا يكلف شربه .

ويظهر إلحاق غير مميز بالدابة في المستقذر الطاهر لا في التجس ويجوز لعطشان بل يسر إن صبر إيثار عطشان آخر لا لمحتاج لطهر إيثار محتاج لطهر وإن كان حدثه أغلظ كما اقتضاه إطلاقهم؛ لأن الأول حق للنفس والثاني حق لله تعالى نعم لو انتابوا ماءً للتطهر ولم يحرزوه جاز تقديم الغير؛ لأن انتهاء المحتاج إلى ماء مباح من غير إحرازه لا يوجب ملكه له (ولو) لم يحتاج إليه لذلك حالاً بل (مآلاً) أي مستقبلاً وإن ظن وجوده لما تقرر أن الزوج لا بدل لها فاحتيط لها برعايات الأمور المستقبلية أيضاً لعم لو احتاج مالك ماءً إليه أي، ولو لمؤنه ولا يقال الحق لغيره كما هو ظاهر مآلاً وثم من يحتاجه حالاً لزمه بذله له لتحقيق حاجته ومن علم أو ظن حاجة غيره له مآلاً لزمه التزود له إن قدر وإذا تزود للمال ففضلت فضلة فإن ساروا على العادة ولم يمت منهم أحد فالقضاء أي لما كانت تكفيه تلك الفضلة باعتبار عادته الغالبة فيما

□ فؤد: (غير مميز) أي من صبي ومجنون ع ش. □ فؤد: (في المستقذر) أي حيث لا ضرر سم.
 □ فؤد: (لا لمحتاج إلخ) عطف على لعطشان. □ فؤد: (لأن الأول) أي الشرب وقوله (والثاني) أي الطهر. □ فؤد: (انتابوا) كذا في أضله رحمه الله تعالى بصري أي والأولى تناوبوا. □ فؤد: (ولو لم يفتح) إلى قوله أي لما كانت في النهاية إلا قوله: أي ولو إلى مآلاً وكذا في المعنى إلا قوله وإن ظن وجوده. □ فؤد: (وإن ظن إلخ) فيه رد على ما قاله أبو محمد لو غلب على ظنه لقي الماء عند الاحتياج إليه للعطش لو استعمل ما معه لزمه استعماله اهـ وما قاله أبو محمد لا بعد فيه بل قد يقال: إنه حيث غلب على ظنه وجوده لا يكون محتاجاً إليه في المستقبل ع ش. □ فؤد: (وجوده) أي في غده نهاية.
 □ فؤد: (لغيره) أي غير المالك وهو مؤنه. □ فؤد: (مآلاً) ظرف لاحتاج. □ فؤد: (من يحتاجه حالاً) أي ولو لمؤنه. □ فؤد: (لزمه بذله إلخ) ويقدم الآدمي على الدابة فيما يظهر وهل يقدم الآدمي عليها ولو علم هلاكها وانقطاعه أي رآبها عن الرفقة وتولد الضرر له أم لا، فيه نظر، والأقرب الأول لأن خشية الضرر مستقبله، وقد لا تحصل فقدمت الحاجة الحالية عليها وظاهر إطلاقي الشارح أنه يؤثر المحتاج إليه حالاً وإن أخبره منصوص بأنه لا يجد الماء في المال وهو ظاهر للعلّة المذكورة ع ش. □ فؤد: (حاجة غيره) أي شامل لبيمة غيره فيتزود لكل بهيمة له أو لغيره يعلم احتياجها إليه إن قدر سم عن الإيعاب. □ فؤد: (إن قدر) أي وإلا فلا سم. □ فؤد: (أي لما كانت تكفيه إلخ) هل يعتبر وضوء لكل صلاة لا يتعد

□ فؤد: (في المستقذر) أي حيث لا ضرر. □ فؤد: (ومن علم أو ظن حاجة غيره مآلاً لزمه التزود له إن قدر) نقل في شرح العباب العبارة السابقة عن الجواهر، ثم قال وظاهر أنه يلزمه التزود له إن أمكنه لكن قال الأذرع ولا شك أن يتزود لبيمته لا لكل بهيمة، ثم قال في شرح العباب والذي يتجه أنه حيث علم احتياج أحد من القافلة إليه مآلاً لزمه التزود له إن قدر عليه وإلا فلا اهـ، وقد تقدم أيضاً وبه يعلم أنه جزم هنا بهذا البحث خلاف ما يوهّمه كلامه أنه منقول صريحاً. □ فؤد: (أي لما كانت تكفيه إلخ) فيه أمور أحدها هل يعتبر وضوء لكل صلاة لا يتعد نعم، إذ لا يجب الجمع بين صلوات بوضوء وثانيها

يظهر وإلا فلا ولا يجوز ادخار ماء ولا استعماله لطبخ يتيسر الاكتفاء بغيره ولا لتحويل كعلك
يسهل أكله يابساً على الأوجه.....

إذ لا يجب الجمع بين صلوات بوضوء، وهل يعتبر الذي يجب قضاؤه وهو ما يكفي الفضلة من صلوات
أول المدة وهو الصبح أو من آخرها وهو العشاء والحال يختلف فإن الفضلة قد تكفي وضوءاً واحداً فيه
نظر ويحتمل اعتبار آخر المدة ولو كان الماء مشتركاً بينهم فينبغي أن يقال: إن كانت الفضلة لو قُسمت
خصص كلاً ما يمكن الغسل به ولو لبعض عضو فالحكم كما تقرر وإلا فلا اعتبار به فليتأمل سم، وقال ع
ش قوله حج أي لما كانت تكفيه تلك الفضلة إلخ رده ابن عبد الحق فقال: يجب القضاء لجميع
الصلوات السابقة لا لما تكفيه تلك الفضلة كما هو ظاهر اهـ ويوجه بأن كل صلاة صلونها يصدق عليها
أنها فعلت ومعهم ماء غير محتاج إليه فوجوب قضاء الأولى أو الأخيرة وهو ما استقر به سم من احتمالين
أبداهما في كلام حج تحكم اهـ. هـ قوله: (وإلا فلا) أي فإن مات منهم من لو بقي لم يفضل من الماء شيء
أو جدوا في السير على خلاف المعتاد بحيث لو مشوا على العادة لم يفضل شيء فلا قضاء مغني.

هـ قوله: (ولا يجوز ادخار ماء إلخ) قال في (الروض): ولا يدخر أي الماء لطبخ وبَلْ كغك فتيت اهـ
وحاصله الفرق بين الحاجة إليه لما ذكر حالاً فتعتبر أو مآلاً فلا تعتبر مطلقاً وقال م ر: إنه المعتبر اهـ
سم عبارة النهاية: ولا يتيمم لاحتياجه له لغير العطش مآلاً كَبَلْ كغك فتيت وطبخ لحم بخلاف حاجته
لذلك حالاً فله التيمم من أجلها اهـ قال ع ش: ظاهره وإن لم يسهل استعماله إلا بالبل وصرح حج
بخلافه فقيداه بما لم يغسر استعماله وأخذ سم عليه بمقتضاه فقال لو غسر استعماله بدون البل كان
كالعطش اهـ وعبارة الكزدي على شرح بافضل قوله ولا يجوز ادخار الماء لطبخ إلخ بخلاف احتياجه
إليه لذلك حالاً فيستعمله ويتيمم وظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين أن يتيسر الاكتفاء عنه بغيره أو يسهل أكله
يابساً أو لا وعليه جرى الجمال الزمني وجرى التخفة على الفرق بين ما يتيسر الاكتفاء عنه بغيره أو
يسهل أكله يابساً فلا يجوز التيمم أو لا يكون كذلك فيجوز، ولا فرق عنده بين الحال والمال وجرى
المغني على إطلاق جواز التيمم لذلك ولا يسع الناس اليوم إلا هذا اهـ بحذف. هـ قوله: (ولا لتحو بل
كغك) قد مر أن الاحتياج للعطش مشروط بأن يخشى منه مرضاً أو نحوه، فإن فرض أن الاحتياج لتحو
بل الكغك كذلك فهو مثله وإلا فلا ولعل ما ذكرته يمكن أن يجمع به بين الكلامين إذ يتعد القول بأنه

هل يعتبر الذي يجب قضاؤه وهو ما يكفي الفضلة من صلوات أول المدة أو من آخرها والحال يختلف
فإن الفضلة قد تكفي وضوءاً واحداً وأول المدة صبح وآخرها عشاء فيه نظر ويحتمل اعتبار آخر المدة
وثالثها لو كان الماء مشتركاً بينهم فينبغي أن يقال إن كانت الفضلة لو قُسمت خصص كلاً ما يمكن الغسل
به ولو لبعض عضو فالحكم كما تقرر وإلا فلا اعتبار به فليتأمل. هـ قوله: (ولا يجوز ادخار ماء إلخ) قال
في الروض ولا يدخر أي الماء لطبخ وبَلْ كغك فتيت اهـ وحاصله الفرق بين الحاجة إليه لما ذكر حالاً
فتعتبر أو مآلاً فلا تعتبر مطلقاً وقال م ر إنه المعتبر.

فيهما. (الثالث) من الأسبابِ الفقدُ الشرعي من حيث ذلك بأن يكونَ به الآنَ أو يَظُنُّ حُدُوثَهُ بعدَ (مرضٍ يخافُ معه) ليس بِشَرَطٍ بَلْ؛ لأنَّ الغالبَ خَوْفُ ما يَأْتِي مع وجودِ المَرَضِ دونَ فَقْدِهِ والمرادُ أَن يَخَافَ (من استِعمالِهِ) أي الماءِ مُطْلَقًا أو المعجوزَ عن تَسْخِينِهِ مَرَضًا أو زِيادَتَهُ وله وقعٌ لا نحوَ ضِدَاعٍ أو تَأَلُّمٍ خَفِيفٍ أو (على مَنَفَعَةِ عَضْوٍ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَكَسْرِهِ.....

كالعَطَشِ وإن لم يوجَدَ شَرَطُهُ، وكذا القولُ بأنَّهُ لا يُدْخَرُ لِمَا ذَكَرَ مُطْلَقًا وإن خُشِيَ مِنْهُ نَحْوُ مَرَضٍ، وعبارةُ أَصْلِ الرُّوضَةِ الحَاجَةُ لِلْمَاءِ لِعَطَشٍ وَنَحْوِهِ فَدَخَلَ بَلْ نَحْوُ الكَعْكَ فِي قَوْلِهِ وَنَحْوِهِ لَكِنْ بِالْقَيْدِ الْمُعْتَبَرِ فِي الْعَطَشِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَهـ، ثم رَأَيْتُ فِي السَّنْبَاطِيِّ عَلَى الْمُحَلِّيِّ مَا نَصَّهُ لَا لِيَطْبَخَ وَبَلْ كَعْكَ وَفَقِيتَ بِهِ إِلَّا أَن خَافَ مِنْ خِلَافِهِ مَحْذُورًا وَمِمَّا يَأْتِي وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا أَقْنَى بِهِ الْعِرَاقِيُّ مِنْ وَجُوبِ التَّيْمُمِ حِينَئِذٍ بَصْرِيٌّ. □ فَوَدَّ: (فِيهِمَا) أَي فِي الطَّنْبُخِ وَنَحْوِ الْبَلِّ. □ فَوَدَّ: (مِنْ حَيْثُ ذَلِكَ) أَي نَحْوُ الْمَرَضِ السَّابِقِ ذَكَرَهُ فِي السَّبَبِ الثَّانِي بَصْرِيٌّ. □ فَوَدَّ: (أَوْ يَظُنُّ الْخُ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (أَوْ يَظُنُّ حُدُوثَهُ بَعْدُ) تَأَمَّلْ فِي الْيَتَامِ هَذَا الْمَغْطُوفِ بِقَوْلِهِ مَرَضٍ الْخُ إِلَّا أَن يَقْدَرَ هَذَا مُؤَخَّرًا عَنْ قَوْلِهِ مَرَضٍ الْخُ فَإِن جُعِلَ مَرْفُوعٌ يَكُونُ ضَمِيرُ ذَلِكَ بَقِيَ قَوْلُهُ مَرَضٍ الْخُ غَيْرَ مُرْتَبِطٍ سَمِ عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ قَوْلُهُ أَوْ يَظُنُّ حُدُوثَهُ الْخُ مُخْتِاجٌ إِلَى التَّأَمُّلِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمُحَرَّمَ لَوْ خُشِيَ مِنَ التَّجَرُّدِ طَرُوفُ مَرَضٍ كَانَ لَهُ اللَّبْسُ ابْتِدَاءً وَهُوَ مُتَّبَعُهُ مُعْنَى وَسَيَأْتِي فِي هَامِشِ التُّحْفَةِ فِي الْحَجِّ نَقْلُ ذَلِكَ عَنْ فِتَاوَى الشَّيْطَوِيِّ بَصْرِيٌّ.

□ فَوَدَّ (لِسِي): (يَخَافُ الْخُ) شَمِلَ تَغْيِيرُهُ بِالْخَوْفِ مَا لَوْ كَانَ ذَلِكَ بِمَجَرَّدِ التَّوَهُّمِ أَوْ عَلَى سَبِيلِ التَّنْذِرَةِ كَانَ قَالَ لَهُ الْعَدْلُ قَدْ يُخْشَى مِنْهُ التَّلَفُ ع ش وَيُخَالِفُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ أَوْ يَظُنُّ حُدُوثَهُ بَعْدُ وَكَذَا يَأْتِي عَنِ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى مَا يُخَالِفُهُ. □ فَوَدَّ: (لَيْسَ بِشَرَطٍ الْخُ) خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ أَي فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ مَرَضٍ لَيْسَ الْخُ عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَإِن قِيلَ: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ مَرَضٍ لَيْسَ وَجُودُ الْمَرَضِ شَرَطًا بَلْ الشَّرْطُ أَن يَخَافَ مِنْ اسْتِغْمَالِ الْمَاءِ مَا ذَكَرَ كَمَا تَقَرَّرَ أَجِيبَ بِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْخَوْفَ إِنَّمَا يَحْصُلُ مَعَ الْمَرَضِ وَمَعَ هَذَا لَوْ قَالَ أَن يَخَافَ مِنْ اسْتِغْمَالِهِ كَذَا كَانَ أَوَّلَى أَهـ. □ فَوَدَّ: (دُونَ فَقْدِهِ) فَلَوْ وَجَدَ مَعَ فَقْدِهِ أَثَرٌ أَيْضًا سَمِ.

□ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي بَارِدًا أَوْ مُسَخَّنًا وَعبارةُ ع ش قَدَرَ عَلَى تَسْخِينِهِ أَوْ لَا بُجَيْرِمِيٍّ. □ فَوَدَّ: (أَوْ الْمَعْجُوزِ عَنْ تَسْخِينِهِ) أَي فَإِن وَجَدَ مَا يُسَخِّنُهُ بِهِ وَجَبَ تَسْخِينُهُ وَإِن خَرَجَ الْوَقْتُ، وَكَذَا يَجِبُ تَخْصِيلُ مَا يُسَخِّنُهُ بِهِ إِن عَلِمَ بِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ وَإِن خَرَجَ الْوَقْتُ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ وَخَرَجَ بِالتَّسْخِينِ التَّثْبِيهِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ انْتِظَارُهُ ع ش وَاعْتَمَدَ الْحَفْنِيُّ أَهـ بُجَيْرِمِيٍّ. □ فَوَدَّ: (مَرَضًا) أَي حُدُوثَهُ. □ فَوَدَّ: (وَلَهُ وَقَعٌ) الْوَاوُ لِلْحَالِ وَالضَّمِيرُ لِلْمَخَوْفِ مِنْهُ مِنَ الْمَرَضِ وَزِيَادَتِهِ. □ فَوَدَّ: (خَفِيفٌ) رَاجِعٌ لِضِدَاعٍ أَيْضًا.

قَوْلُ الْمُتَنِّ: (عَلَى مَنَفَعَةِ عَضْوٍ) كَعَمَى وَصَمَمَ وَخَرَسَ وَشَلَلٍ مُعْنَى وَنَهَايَةُ. □ فَوَدَّ: (بِضَمِّ أَوَّلِهِ) إِلَى

□ فَوَدَّ: (أَوْ يَظُنُّ حُدُوثَهُ بَعْدُ) تَأَمَّلْ فِي الْيَتَامِ هَذَا الْمَغْطُوفِ بِقَوْلِهِ مَرَضٍ الْخُ إِلَّا أَن يَقْدَرَ هَذَا مُؤَخَّرًا عَنْ قَوْلِهِ مَرَضٍ الْخُ فَإِن جُعِلَ مَرْفُوعٌ يَكُونُ ضَمِيرُ ذَلِكَ بَقِيَ قَوْلُهُ مَرَضٍ الْخُ غَيْرَ مُرْتَبِطٍ. □ فَوَدَّ: (دُونَ فَقْدِهِ) فَلَوْ وَجَدَ مَعَ فَقْدِهِ أَثَرٌ أَيْضًا.

أَنْ تَذْهَبَ كَنَقْصِ ضَوْئِهِ أَوْ سَمِعَ فَالْخَوْفُ عَلَى ذَهَابِ أَصْلِ الْغُضْوِ أَوْ الرُّوحِ أَوَّلَى نَعَمْ مَتَى غَضَى بِنَحْوِ الْمَرَضِ تَوَقَّفَتْ صِحَّةُ تَيْمُمِهِ عَلَى التَّوْبَةِ لِتَعَدِّيهِ (وَكَذَا بَطْءُ الْبَرِّ) بِضَمِّ الْبَاءِ وَفَتْحِهَا فِيهِمَا أَيْ طَوَّلُ مُدَّتِهِ وَإِنْ لَمْ يَزِدْ الْأَلَمُ، وَكَذَا زِيَادَتُهُ وَإِنْ لَمْ تَطُلْ الْمُدَّةُ (أَوِ الشَّيْنُ الْفَاحِشُ) مِنْ نَحْوِ اسْتِحْشَافٍ أَوْ نُحُولٍ أَوْ ثَغْرَةٍ تَبْقَى أَوْ لَحْمَةٍ تَزِيدُ وَأَصْلُهُ الْإِثْرُ الْمُسْتَكْرَهُ (فِي غُضْوٍ ظَاهِرٍ) وَهُوَ مَا يَبْدُو فِي الْمِهْنَةِ غَالِبًا كَالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَقِيلَ مَا لَا يُعَدُّ كَشْفُهُ هُنَا لِلْمُرُوءَةِ وَيَرْجِعُ

قَوْلُهُ وَظَاهِرٌ فِي الْمُغْنِيِّ وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ بِضَمِّ الْبَاءِ إِلَى أَيْ طَوَّلُ. □ قَوْلُهُ: (أَنْ تَذْهَبَ) أَيْ كَلًّا أَوْ بَعْضًا عَمِيرَةً وَنَهَايَةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (كَنَقْصِ وَضَوْءِ الْخ) أَيْ نَقْصًا يَظْهَرُ بِهِ خَلَلٌ عَادَةً شَوْ فِيهِ وَقَفَّةٌ قَلِيلٌ رَاجِعٌ. □ قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ الْمَرَضِ) أَيْ كَالسَّفَرِ نَهَايَةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (أَيْ طَوَّلُ مُدَّتِهِ) أَيْ مُدَّةٌ يَخْصُلُ فِيهَا نَوْعٌ مَشَقَّةٌ وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْرِفْ وَقْتُ صَلَاةٍ أَخَذًا مِنْ إِطْلَاقِهِمْ وَهُوَ الظَّاهِرُ الْمُتَعَيَّنُ شَوْ أَيْ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ أَقَلَّهُ قَدْرٌ وَقْتُ صَلَاةٍ. □ قَوْلُهُ: (وَكَذَا زِيَادَتُهُ) عِبَارَةٌ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِيِّ وَكَذَا زِيَادَةُ الْعِلَّةِ وَهُوَ إِفْرَاطُ الْأَلَمِ وَكَثْرَةُ الْجُفْدَارِ أَيْ بَانَ انْتِشَارُ الْأَلَمِ مِنْ مَوْضِعِهِ لِمَوْضِعٍ آخَرَ شَوْ وَعِبَارَةٌ سَمِ قَوْلُهُ وَكَذَا زِيَادَتُهُ كَذَا فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ، ثُمَّ قَالَا وَلَا يُبَيِّحُهُ التَّأَلُّمُ بِاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ لِحَرٍّ أَوْ بَرْدٍ لَا يَخَافُ مِنَ الْإِسْتِعْمَالِ مَعَهُ مَحْذُورًا فِي الْعَاقِبَةِ أَيْ فَالْتَّأَلُّمُ بِالْإِسْتِعْمَالِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْشَأَ أَلَمٌ مِنْهُ لَا عِبْرَةَ بِهِ بِخِلَافِ التَّأَلُّمِ النَّاشِئِ مِنَ الْإِسْتِعْمَالِ قِتَامَلٍ، وَقَدْ يُقَالُ التَّأَلُّمُ النَّاشِئُ زِيَادَتُهُ قَرَعُ زِيَادَةِ الْمَرَضِ فَقَوْلُهُ وَكَذَا زِيَادَتُهُ مُسْتَدْرَكٌ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ أَوْ زِيَادَتُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ أ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ نَحْوِ اسْتِحْشَافٍ الْخ) أَيْ كَتَّعِيرٍ لَوْنٍ مِنْ بَيَاضٍ إِلَى سَوَادٍ مَثَلًا وَالْإِسْتِحْشَافُ: الرُّقَّةُ مَعَ عَدَمِ الرُّطُوبَةِ، وَالتَّحْوِيلُ: الرُّقَّةُ مَعَ الرُّطُوبَةِ، وَالثَّغْرَةُ الْحُفْرَةُ كُرْدِيٌّ وَبُجَيْرِمِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ ثَغْرَةٍ تَبْقَى أَوْ لَحْمَةٍ تَزِيدُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ صَغُرَ كُلٌّ مِنَ اللَّحْمَةِ وَالثَّغْرَةِ وَلَا مَانِعَ مِنْ تَسْمِيَّتِهِ شَيْئًا لِأَنَّهُ مُجَرَّدٌ وَجُودِهِمَا فِي الْغُضْوِ يَوْرَثُ شَيْئًا وَلَعَلَّ هَذَا الظَّاهِرُ غَيْرُ مُرَادٍ لِأَنَّهُ مَا ذَكَرَهُ بَيَانٌ لِلشَّيْنِ وَهُوَ بِمُجَرَّدِهِ لَا يُبَيِّحُ التَّيْمُمَ، بَلْ إِنْ كَانَ فَاحِشًا تَيْمَّمَ أَوْ يَسِيرًا فَلَا شَوْ أَقُولُ بَلْ ظَاهِرُ صَنِيعِ الشَّارِحِ كَغَيْرِهِ أَنَّ مَا ذَكَرَ بَيَانٌ لِلشَّيْنِ الْفَاحِشِ لَا لِأَصْلِ الشَّيْنِ. □ قَوْلُهُ: (فِي الْمِهْنَةِ) فِي الْقَامُوسِ الْمِهْنَةُ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ وَالتَّحْرِيكِ وَكَلِمَةُ الْجَذْقُ بِالْخِذْمَةِ وَالْعَمَلِ أَيْ وَعِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ الْمِهْنَةُ بِفَتْحِ الْمِيمِ مَعَ كَسْرِ ثَانِيهِ وَحُكِّي كَسْرُهَا مَعَ سُكُونِ الْهَاءِ الْخِذْمَةُ أ. □ قَوْلُهُ: (لِلْمُرُوءَةِ) قَالَ التَّلْمِيسَانِيُّ الْمُرُوءَةُ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا بِالْهَمْزِ وَتَرْكِهِ مَعَ إِبْدَالِهَا وَأَوَّاءَ مَلَكَةً نَفْسَانِيَّةٌ تَقْتَضِي تَخَلُّقَ الْإِنْسَانِ بِأَخْلَاقِ أَمَثَالِهِ أ. وَقَالَ الشَّهَابُ فِي (شَرْحِ الشِّفَاءِ) الْمُرُوءَةُ فَعُولَةٌ بِالضَّمِّ مَهْمُوزٌ، وَقَدْ تَبَدَّلَ هَمْزُهُ وَأَوَّاءَ وَتُدْعَمُ وَتُسَهَّلُ بِمَعْنَى الْإِنْسَانِيَّةِ لِأَنَّهَا مَأْخُودَةٌ مِنَ الْمَرَأَةِ وَهِيَ تَعَاطِي مَا يُسْتَحْسَنُ وَتَجَنُّبُ مَا يُسْتَرَدَّلُ كَالْحَرَفِ الدِّنْيَةِ

□ قَوْلُهُ: (وَكَذَا زِيَادَتُهُ) كَذَا فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ، ثُمَّ قَالَا: وَلَا يُبَيِّحُهُ التَّأَلُّمُ بِاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ لِحَرٍّ أَوْ بَرْدٍ لَا يَخَافُ مِنَ الْإِسْتِعْمَالِ مَعَهُ مَحْذُورًا فِي الْعَاقِبَةِ أَيْ فَالْتَّأَلُّمُ بِالْإِسْتِعْمَالِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْشَأَ أَلَمٌ مِنْهُ لَا عِبْرَةَ بِهِ بِخِلَافِ التَّأَلُّمِ النَّاشِئِ عَنِ الْإِسْتِعْمَالِ قِتَامَلٍ، وَقَدْ يُقَالُ التَّأَلُّمُ النَّاشِئُ زِيَادَتُهُ قَرَعُ زِيَادَةِ الْمَرَضِ فَقَوْلُهُ، وَكَذَا زِيَادَتُهُ مُسْتَدْرَكٌ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ أَوْ زِيَادَتُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (وَأَصْلُهُ الْإِثْرُ) عِبَارَةٌ شَرْحِ الرُّوضِ وَالشَّيْنِ الْإِثْرُ الْمُسْتَكْرَهُ.

لِلأَوَّلِ إِنْ أُرِيدَ النَّظَرُ لِغَالِبِ ذَوِي الْمُرَوَّاتِ وَظَاهِرُ تَقْيِيدِ نَحْوِ الْعُضْوِ هُنَا بِالْمُحْتَرَمِ لِيُخْرَجَ نَحْوُ
يَدٍ تَحْتَمُّ قَطْعُهَا لِسُرْقَةٍ أَوْ مُحَارَبَةٍ بِخِلَافِ وَاجِبَةِ الْقَطْعِ لِقَوْدٍ لِحَتِّمَالِ الْعَفْوِ (فِي الْأُظْهَرِ) لِقَوْلِهِ
تَعَالَى ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى﴾ [النساء: ٤٣] الْآيَةَ وَضَحَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَمَّا بَلَغَهُ أَنَّ شَخْصًا احْتَلَمَ وَبِهِ
جُرْحٌ بِرَأْسِهِ فَأَمَرَ بِالْعُسْلِ فَمَاتَ قَتَلُوهُ فَتَلَّهُمُ اللَّهُ أَوَّلَمَ يَكُنْ شِفَاءً الْعِيِّ السُّؤَالَ وَالْحَقُّ مَا ذَكَرَ
بِالْمَرْضَى؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ وَخَرَجَ بِالْفَاجِسِ نَحْوُ قَلِيلِ سَوَادٍ وَأَثَرُ جُدْرِيٍّ وَبِالظَّاهِرِ الْبَاطِنِ، وَلَوْ فِي
أُمَةٍ حَسَنَاءَ تَنْقُصُ بِهِ قِيَمَتُهَا وَاسْتَشْكَلَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بِأَنَّهُمْ لَمْ يُكَلِّفُوهُ فَلَسَا زَائِدًا عَلَى ثَمَنِ
الْمِثْلِ وَأُجِيبَ عَنْهُ بِمَا يَفْتَضِي عَدَمَ تَحَقُّقِ ذَلِكَ.....

وَالْمَلَابِسِ الْخَسِيسَةِ وَالْجُلُوسِ فِي الْأَسْوَاقِ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُ) خَبَرٌ مُقَدِّمٌ لِقَوْلِهِ تَقْيِيدُ الْخ. □
قَوْلُهُ: (لِيُخْرَجَ نَحْوُ يَدٍ الْخ) هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمَالِكَ لَيْسَ مُحْتَرَمًا فِي حَقِّ نَفْسِهِ، وَقَدْ مَرَّ عَنْ سَمِ أَنْ
الْأَقْرَبَ خِلَافُهُ ع. ش. وَاسْتَقْرَبَ سَمِ هُنَا الْأَوَّلَ عِبَارَتُهُ وَهَلْ تُقَيَّدُ النَّفْسُ أَيْضًا بِالْمُحْتَرَمَةِ أَوْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ
الْإِنْسَانَ لَا يَسُوعُ لَهُ قَتْلُ نَفْسِهِ فَلَا يَتَسَبَّبُ فِيهِ، وَقَدْ يَسُوعُ لَهُ قَطْعُ عُضْوِهِ لِإِكْلَةٍ بِهِ تَأْتِي عَلَى نَفْسِهِ إِنْ لَمْ
يَقْطَعْهُ فَلَهُ التَّسَبُّبُ فِيهِ فِيهِ نَظَرٌ، وَلَا يَبْعُدُ عَدَمُ الْفَرْقِ أَه. قَوْلُهُ بِخِلَافِ وَاجِبَةِ الْقَطْعِ لِقَوْدِ أَيٍّ وَإِنْ كَانَ
الْمُسْتَحَقُّ مَجْنُونًا إِذْ قَدْ يَخْتَاجُ فَيَجُوزُ لَوْلِيهِ غَيْرِ الْوَصِيِّ الْعَفْوُ عَلَى الْأَرْضِ سَمِ. □ قَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِ تَعَالَى)
إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ انْتَفَى فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ بِالتَّجَرُّبَةِ. □ قَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِ تَعَالَى الْخ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ تَغْلِيلٌ لِمَا قَبْلَ
قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَكَذَا الْخُ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الْمُعْنَى وَالنَّهَايَةِ حَيْثُ قَدَّمَاهُ وَذَكَرَاهُ هُنَا. □ قَوْلُهُ: (فَأَمَرَ بِالْعُسْلِ)
أَيٍّ مِنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ لِظَنِّهِ أَنَّ التَّيْمُمَ لَا يَكْفِي وَأَنَّ الْعُسْلَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (فَمَاتَ) أَيٍّ
بِالْإِغْتِسَالِ نَهَايَةً. □ قَوْلُهُ: (قَتَلُوهُ الْخ) مَقُولُ الْقَوْلِ قَالَ ع. ش. وَلَا يَشْكُلُ هَذَا الدُّعَاءُ وَأَمَّا هَلْ لَا يَقْصِدُ
بِهَا حَقِيقَتَهَا بَلْ يَقْصِدُ بِهَا التَّنْذِيرَ أَه. □ قَوْلُهُ: (أَوَّلَمَ يَكُنْ شِفَاءً الْعِيِّ السُّؤَالَ) أَيٍّ أَوَّلَمَ يَكُنْ اهْتِدَاءُ الْجَاهِلِ
أَيٍّ سَبَبِ السُّؤَالِ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ مَا ذَكَرَ بِالْمَرْضَى الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ لِإِطْلَاقِ الْمَرْضَى فِي الْآيَةِ
وَلِأَنَّ مَشَقَّةَ الزِّيَادَةِ وَالْبُطْءَ فَوْقَ مَشَقَّةِ طَلَبِ الْمَاءِ مِنْ فَرَسَخٍ وَضُرَرُ الشَّيْنِ الْمَذْكُورِ فَوْقَ ضُرَرِ الزِّيَادَةِ
الْيَسِيرَةِ عَلَى ثَمَنِ مِثْلِ الْمَاءِ أَه. □ قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ وَرَدَ فِي الْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَأَثَرُ جُدْرِيٍّ) بِضَمِّ
الْجِيمِ وَفَتْحِ الدَّالِ وَيَفْتَحُهُمَا لُغَتَانِ مُخْتَارَتَاهُ ع. ش. □
قَوْلُهُ: (وَاسْتَشْكَلَهُ) أَيٍّ قَوْلُهُمْ وَلَوْ فِي أُمَةٍ حَسَنَاءَ الْخ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يُكَلِّفُوهُ) أَيٍّ الْمُحْتَاجَ لِطَهْرِ.
□ قَوْلُهُ: (عَلَى ثَمَنِ الْمِثْلِ) أَيٍّ لِلْمَاءِ. □ قَوْلُهُ: (عَدَمَ تَحَقُّقِ ذَلِكَ) يَعْنِي أَنَّ التَّقْصَانَ غَيْرَ مُحَقِّقٍ فِي الرِّقِيقِ

□ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ وَاجِبَةِ الْقَطْعِ لِقَوْدِ) أَيٍّ وَإِنْ كَانَ الْمُسْتَحَقُّ مَجْنُونًا، إِذْ قَدْ يَخْتَاجُ فَيَجُوزُ لَوْلِيهِ غَيْرِ
الْوَصِيِّ الْعَفْوُ عَلَى الْأَرْضِ وَهَلْ تُقَيَّدُ النَّفْسُ أَيْضًا بِالْمُحْتَرَمَةِ أَوْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَسُوعُ لَهُ قَتْلُ نَفْسِهِ
فَلَا يَتَسَبَّبُ فِيهِ، وَقَدْ يَسُوعُ لَهُ قَطْعُ عُضْوِهِ لِإِكْلَةٍ بِهِ تَأْتِي عَلَى نَفْسِهِ إِنْ لَمْ يَقْطَعْهُ فَلَهُ التَّسَبُّبُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا
يَبْعُدُ عَدَمُ الْفَرْقِ. □ قَوْلُهُ: (بِمَا يَفْتَضِي عَدَمَ تَحَقُّقِ ذَلِكَ) قَدْ يُقَالُ زِيَادَةُ الْفُلْسِ عَلَى ثَمَنِ الْمِثْلِ غَيْرَ مُحَقِّقٍ
أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ بِالتَّقْوِيمِ وَهُوَ تَحْمِينُ لَيْسَ بَيِّتَيْنِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وأنه لو تحقق نقضه جاز التيمم ورُدُّ بأنه يلزَمُ ذلك في الظاهر أيضًا ولم يقولوا به وليس في محله؛ لأن الاستشكال فيه أيضًا وبما يقتضي استعمال الماء وإن تحقق نقض ذلك كما يقتل بترك الصلاة ورُدُّ بأن ترك قتله يؤدي إلى تفويت حق الله تعالى بالكليّة ولا كذلك هنا؛ لأنّ للماء بدلًا ويمكن توجيه ما أطلقوه بأن الغالب عَدَمُ تأثير القليل في الظاهر والكثير في الباطن بخلاف الكثير في الظاهر فأناطوا الأمر بالغالب فيهما ولم يقولوا على خلافه ويفرق بينه وبين بذله زائدًا على الثمن بأن هذا يُعدُّ غبنًا في المعاملة وهي لكونها العقل أي مُرتبطة بكماله لا يسمَحُ أهلها بالغبن فيها كما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يشح فيها بالتأفّه ويتصدّق بالكثير فقليل له فقال ذاك عقلي وهذا جودي، ثم إن عرف ذلك،

والخُسران مُحَقَّقٌ في الزيادة على ثمن المثل قال سم: قد يقال زيادة الفلّس على ثمن المثل غير مُحَقَّقٍ أيضًا لأنه بالتقويم وهو تخمين ليس بيقين فليُتأمل اهـ. □ فوَد: (وأنه إلخ) أي ويقتضي أنه إلخ. □ فوَد: (نقضه) أي الرقيق. □ فوَد: (ورُد) أي ما اقتضاه كلام المُجيب من جواز التيمم عند تحقق النقص ع ش. □ فوَد: (بأنه يلزَمُ ذلك) أي إن قياس هذا الجواب وجوب استعمال الماء في العضو الظاهر وعَدَمُ جواز التيمم إن لم يتحقق النقص بذلك. □ فوَد: (في الظاهر) أي بالنسبة للشئين اليسير رشدي. □ فوَد: (ولم يقولوا به) أي بوجوب استعمال الماء في العضو الظاهر عند عَدَمُ تحقق النقص. □ فوَد: (وليس إلخ) أي الرَدُّ يتأتى مثله في الظاهر ع ش. □ فوَد: (لأن الاستشكال إلخ) فيه نظر يُعلم بتغلّ كلام الراد وهو ابن شُهبة وعبارة وأجيب بأن حصول الشين بالاستعمال غير مُحَقَّقٍ وإذا كان غير مُحَقَّقٍ لم يسقط به الوجوب، وهذا كما ذكر الأُصْحَابُ كُلُّهُمْ أنه يجب استعمال الشمس إذا لم يجد غيره وإن كان يخشى منه البرص لأن حصوله مظنون، وفيه نظر لأن ما ذكره من عَدَمُ التحقّق جارٍ في الشين الظاهر أيضًا، وقد جَوَّزوا له ترك الغسل والعدول إلى التيمم عند خوفه على الأظهر انتهت فتأمل بصري. □ فوَد: (وبما يقتضي إلخ) يتأمل سم. □ فوَد: (استعمال الماء) أي في الباطن عبارة النهاية وفرق أيضًا بينهما بأنه إنما أمرناه هنا بالاستعمال وإن تحقق نقض لتعلّق حق الله تعالى بالطهارة بالماء فلم نعتبر حق السيّد بدليل ما لو ترك الصلاة فإننا نقضه به وإن فات حقه بالكليّة بخلاف بذل الزيادة اهـ. □ فوَد: (كما يقتل) أي الرقيق. □ فوَد: (توجيه ما أطلقوه) أي من أنه لا أثر لخوف الشين اليسير في الظاهر والفاحش في الباطن. □ فوَد: (بأن الغالب إلخ) فيه نظر سم. □ فوَد: (يفرق بينه) أي بين الخوف على الكثير في الباطن. □ فوَد: (يشح فيها) أي في المعاملة ع ش. □ فوَد: (ثم إن عرف ذلك إلخ) عبارة النهاية والمُعْنَى واللفظ للأوّل وعلى الأوّل أي الأظهر إنما يتيمم إن أخبره بكونه يحصل منه

□ فوَد: (ورُدُّ بأنه يلزَمُ إلخ) لا يخفى أن قياس هذا الجواب في الظاهر هو استعمال الماء إن لم يمتحَقِّق النقص والتيمم إن تحقق فليُتأمل. □ فوَد: (وبما يقتضي) يتأمل. □ فوَد: (بأن الغالب) فيه نظر.

ولو بالتجربة اعتمد معرفته وإلا لإخبار عارف عدل رواية فإن انتفيا وتوهم شيئا مما مر تيمم على الأوجه ولزمته الإعادة لكن لا يفعلها.....

ذَلِكَ وَيَكُونُهُ مَخَوْفًا طَيِّبٌ مَقْبُولُ الرَّوَايَةِ وَلَوْ عَبْدًا أَوْ امْرَأَةً أَوْ عَرَفَ هُوَ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ وَإِلَّا فَلَا يَتَيَّمُّ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي التَّحْقِيقِ وَنَقَلَهُ فِي (الرَّوَضَةِ) عَنِ السَّنَجِيِّ وَأَقْرَهُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ جَزَمَ الْبَعُوثِيُّ بِأَنَّهُ يَتَيَّمُّ، وَقَالَ الْإِسْنَوِيُّ: إِنَّهُ يَدُلُّ لَهُ مَا فِي (الْمَجْمُوعِ) فِي الْأُطْعِمَةِ عَنْ نَصِّ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الْمُضْطَرَّ إِذَا خَافَ مِنَ الطَّعَامِ الْمُحْضَرِّ إِلَيْهِ أَنَّهُ مَسْمُومٌ جَازَ لَهُ تَرْكُهُ وَالْإِنْتِقَالُ إِلَى الْمِيْنَةِ أَهْ فَقَدْ فَرَّقَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُمَا بَأَنَّهُ دَمَتْهُ هُنَا اسْتَعْلَتْ بِالطَّهَارَةِ بِالمَاءِ فَلَا تَبَيُّرٌ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِدَلِيلٍ وَلَا كَذَلِكَ أَكَلَ الْمِيْنَةَ، وَفِي كَلَامِ ابْنِ الْعِمَادِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَلَا كَذَلِكَ أَكَلَ الْمِيْنَةَ لَكَ أَنَّ تَعَارُضَهُ بِأَنَّهُ، ثُمَّ إِضْمًا اسْتَعْلَتْ ذِمَّتُهُ بِطَلَبِ وَقَايَةِ رُوحِهِ بِأَكْلِ الطَّاهِرِ وَضَرَرُهُ غَيْرُ مُحَقَّقٍ فَلَا يَغْدِلُ عَنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ أَهْ وَيَأْتِي عَنْ سَمٍ عَنْ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ مَا يَدْفَعُهُ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِالتَّجَرِبَةِ) خِلَافًا لِظَاهِرِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي مِنْ عَدَمِ كِفَايَةِ مَعْرِفَتِهِ بِالتَّجَرِبَةِ وَاشْتِرَاطِ كَوْنِهِ عَارِفًا بِالطَّبِّ وَاعْتِمَادِهِ ع ش وَالتَّرْشِيدِيَّ وَشَيْخَنَا وَكَذَا سَمٍ عَلَى الْبَهْجَةِ.

هـ قَوْلُهُ: (اعْتَمَدَ مَعْرِفَتَهُ) وَلَوْ فَاسِقًا وَالْمُرَادُ الْمَعْرِفَةُ بِسَبَبِ الطَّبِّ خِلَافًا لِحَجِّ ع ش أَقُولُ: وَقَوْلُهُ الْآتِي أَنفَا وَيَتَبَغْيِي خِلَافُهُ لَأَنَّهُ يُؤَيِّدُ مَا قَالَهُ حَجٌّ مِنْ كِفَايَةِ الْمَعْرِفَةِ بِالتَّجَرِبَةِ. هـ قَوْلُهُ: (فَلِإِخْبَارِ عَارِفٍ عَدْلٍ رِوَايَةً) وَلَوْ ائْتَمَعَ مِنَ الْإِخْبَارِ إِلَّا بِأَجْرَةٍ وَجَبَ دَفْعُهَا لَهُ إِنْ كَانَ فِي الْإِخْبَارِ كُلْفَةٌ كَانَ احْتِجَاجُ فِي إِخْبَارِهِ إِلَى سَعْيٍ حَتَّى يَصِلَ لِلْمَرِيضِ أَوْ لِيَتَفَتِّشَ كُتُبَ لِيُخْبِرَهُ بِمَا يَلِيقُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ كُلْفَةٌ كَانَ حَصَلَ مِنْهُ الْجَوَابُ بِكَلِمَةٍ لَا تَتَّبَعُ لَمْ تَجِبْ لِعَدَمِ اسْتِحْقَاقِ الْأَجْرَةِ عَلَى ذَلِكَ فَإِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ شَيْئًا بِلَا عَقْدٍ تَبَرُّعًا جَازَ، ثُمَّ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ أَخْبِرَهُ فَاسِقٌ أَوْ كَافِرٌ لَا يَأْخُذُ بِخَبَرِهِ وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ، صَدَقَهُ وَيَتَبَغْيِي خِلَافُهُ فَمَتَى غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صَدَقَهُ عَمِلَ بِهِ فَلَوْ تَعَارَضَ إِخْبَارُ عَدُولٍ، فَيَتَبَغْيِي تَقْدِيمُ الْأَوْثَقِ فَالْأَكْثَرُ عَدَدًا فَلَوْ اسْتَوَوْا وَثُوقًا وَعَدَدًا تَسَاقَطُوا وَكَانَ كَانَ لَمْ يَوْجِدْ مُخَيَّرَ فَيَأْتِي فِيهِ كَلَامُ السَّنَجِيِّ وَغَيْرِهِ، وَلَوْ قِيلَ بِتَقْدِيمِ خَيْرٍ مِنْ أَخْبَرٍ بِالضَّرَرِ وَلَمْ يَكُنْ بَعِيدًا لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ عِلْمٌ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمَرَضُ مَضْبُوطًا لَا يَخْتِجُاجُ إِلَى مُرَاجَعَةِ الطَّبِّيبِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ فَذَلِكَ وَإِلَّا وَجَبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَمِنْ التَّعَارُضِ أَيْضًا مَا لَوْ كَانَ يَعْرِفُ الطَّبِّ مِنْ نَفْسِهِ، ثُمَّ أَخْبَرَهُ طَبِّيبٌ آخَرَ بِخِلَافِ مَا يَعْرِفُهُ فَيَأْتِي فِيهِ مَا تَقَدَّمَ ع ش وَقَوْلُهُ، ثُمَّ ظَاهِرُهُ إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ التَّعَارُضِ فِي الْبُجَيْرِيِّ عَنْ سَمٍ عَلَى الْبَهْجَةِ مِثْلُهُ إِلَّا قَوْلُهُ وَكَانَ كَانَ لَمْ يَوْجِدْ إِلَى، ثُمَّ إِنْ كَانَ وَقَوْلُهُ وَمِنْ التَّعَارُضِ لَأَنَّهُ فِي إِطْلَاقِهِ الشَّامِلِ لِمَا إِذَا لَمْ يَزَلْ بِخَبَرِ الطَّبِّيبِ الْآخَرَ ظَنُّ نَفْسِهِ نَظَرُ ظَاهِرٍ. هـ قَوْلُهُ: (وَإِنْ ائْتَفَا) أَيِ مَعْرِفَةِ نَفْسِهِ وَإِخْبَارِ عَدْلٍ بَأَنَّهُ قَدِّعَ فِي مَحَلٍّ يَجِبُ طَلَبُ الْمَاءِ مِنْهُ فِيمَا يَظْهَرُ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (تَيَّمَّمَ لَأَنَّهُ) كَذَا فِي سَائِرِ كُتُبِهِ وَكَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي (الْأَسْنَى) وَ(الْفَرَرِ) يَمِيلُ إِلَيْهِ وَنَقَلَهُ عَنِ الْإِسْنَوِيِّ وَالتَّرْكَشِيِّ وَاعْتَمَدَ الْخَطِيبُ وَالْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ عَدَمَ صِحَّةِ التَّيَّمُّ فِي ذَلِكَ كُرْدِي. هـ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ أَنفَا.

هـ قَوْلُهُ: (وَلَزِمَتْهُ الْإِعَادَةُ) أَيِ وَإِنْ وَجَدَ الطَّبِّيبَ بَعْدَ ذَلِكَ وَأَخْبَرَهُ بِجَوَازِهِ قَبْلَهَا سَمٍ عَلَى الْبَهْجَةِ أَهْ

إلا بعد البرء أو وجود من يُخبره بمبيح التيمم ونازع ابن العباد في جواز التيمم بما فيه نظر والفرق بين هذا ونظيره إلى توهم سم طعام أحضر إليه حتى يعدل عنه للمتيته بأن الصلاة هنا لزمّت ذمته بيقين فلا يبرأ منها إلا بيقين يُردُّ بأننا لا نقول بعدمها حتى يرد ذلك بل يفعلها، ثم بإعادتها وهذا غاية الاحتياط لها مع الخُروج عما قد يكون سبباً لتلف نحو النفس. (وشدة البرد) التي يُخشى منها محذورٌ ممّا ذكر، وقد عجز عن تسخينه أو تدفئة أعضائه (ك) خوف (مرض) في إباحة التيمم لما صَحَّ أن عمرو بن العاص رضي الله عنه تيمم لخوف الهلاك من شدة البرد فأقره الله على ذلك.

بُجِّرَ مَيَّ. □ فَوَدَّ: (إلا بعد البرء) أي أو بالطهارة بالماء سم. □ فَوَدَّ: (أو وجود من يُخبره بمبيح التيمم) أي بأن هذا المرض الذي بك مبيح للتيمم، ويظهر أن يلحق بذلك ما لو تكلف بذلك وتوضأ بضري. □ فَوَدَّ: (في جواز التيمم) أي الذي هو نظير العدول للمتيته واعتمد شيخنا الشهاب الرملي عدم التيمم وقرق بين ما هنا ومسألة السّم المذكورة بأن تعلّق حقّ الله بالماء أقوى بدليل بطلان بيع الماء المحتاج إليه للطهارة بعد دخول الوقت وصحة بيع الطعام المحتاج إليه سم. □ فَوَدَّ: (بين هذا) أي توهم نحو المرض من استعمال الماء. □ فَوَدَّ: (والفرق إلخ) وهو للشهاب الرملي كما مرّ آنفاً. □ فَوَدَّ: (التي يخشى) إلى قول المتن: وإذا في المعنى وإلى التنبه في (النهاية) إلا قوله يدلّ له إلى المتن. □ فَوَدَّ: (وقد عجز عن تسخينه) قال سم في آخر الباب ما نصّه: أما لو وجد ما يسخن به الماء لكن ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالتسخين خرج الوقت وجب عليه الاشتغال به وإن خرج الوقت وليس له التيمم ليصلي به في الوقت أفتى به شيخنا الشهاب الرملي وهو ظاهر لآفته واجد للماء قادر على الطهارة اه وقوله لآفته واجد إلخ أي وبه يفارق مسألة الزخمة المارة وخرج بالتسخين التبريد فإذا كان ساخناً بحيث لو اشتغل بتبريده خرج الوقت فليس له ذلك ويفرق بينهما بأن التبريد ليس من فعله ولا باختياره بخلاف التسخين ع ش واعتمده الحفني كما مرّ. □ فَوَدَّ: (أو تدفئة أعضائه) أي النافعة، أما إذا نفعت التدفئة أو وجد ما يسخن به ولم يخف ما ذكر فإنه لا يتيمم إذ لا ضرر حينئذٍ، والحاصل أنه حيث خاف محذور البرد أو مرضاً حاصلاً أو متوقعاً جاز له التيمم وحيث لا فلا شرع بأفضل ومع الجواز تلزمه الإعادة لئلا يندثر به الماء أو يدثر به العضو كزدي.

□ فَوَدَّ: (إلا بعد البرء) أي أو بالطهارة بالماء. □ فَوَدَّ: (في جواز التيمم) أي الذي هو نظير العدول للمتيته واعتمد شيخنا الشهاب الرملي عدم التيمم وقرق بين ما هنا ومسألة السّم المذكورة بأن تعلّق حقّ الله بالماء أقوى بدليل بطلان بيع الماء المحتاج إليه للطهارة بعد دخول الوقت وصحة بيع الطعام المحتاج إليه. □ فَوَدَّ: (لزمّت ذمته بيقين) لك أن تقول إذا كان المراد أن الصلاة لزمّت ذمته في وقتها بيقين فلا يبرأ منها إلا بيقين سقط هذا الردّ المبني على تجويز تأخير القضاء عن الوقت عند عدم البرء أو وجود المخبر فتأمل.

(وَإِذَا امْتَنَعَ اسْتِعْمَالَهُ) أَيِ الْمَاءِ (فِي) كُلِّ الْبَدَنِ وَجِبَ تَيَمُّمٌ وَاحِدٌ لَا غَيْرَ أَوْ فِي مَحَلٍّ مِنَ الْبَدَنِ (عَضْوٍ) أَوْ غَيْرِهِ لَعَلَّةٌ يُؤْخَذُ مِنْ تَعْيِيرِهِ بِامْتِنَاعِهِ حُرْمَةُ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ مَعَ خَشْيَةِ مَحْذُورٍ مِمَّا مَرَّ وَهُوَ مَتَجَّةٌ فِي غَيْرِ الشَّيْنِ وَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُمُ السَّابِقُ فَإِنْ خَشِيَ ضَرَرَ نَحْوِ الْمَشْمَسِ حَرَّمَ عَلَيْهِ اسْتِعْمَالَهُ نَعَمْ الشَّيْنُ الظَّاهِرُ لَا يَقْتَضِي حُرْمَةً إِلَّا فِي قَنْ تَنْقُصَ قِيَمَتُهُ وَلَمْ يَأْذَنْ مَالِكُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سَاتِرٌ وَجِبَ) عَلَيْهِ قَطْعًا عِنْدَنَا (التَّيَمُّمُ) الشَّرْعِيُّ خِلَافًا لِمَنْ اِكْتَفَى بِمَرِّ التُّرَابِ عَلَيْهِ

❏ قَوْلُ (لَسِي): (وَإِذَا امْتَنَعَ اسْتِعْمَالَهُ) أَيِ الْمَاءِ أَوْ جُوبِهِ مُغْنِي وَيَأْتِي عَنِ (النَّهْيَةِ) مَا يُوَافِقُ أَوَّلَهُ لِهَذَا وَآخِرَهُ لِمَا جَرَى عَلَيْهِ الشَّارِحُ. ❏ قَوْلُهُ: (لَعَلَّةٌ) مِنْ جُزْحٍ أَوْ كَسْرٍ أَوْ مَرَضٍ نِهَائِيَّةٌ أَوْ نَحْوِهَا.
❏ قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ لَمْ يَرُدْ بِامْتِنَاعِهِ تَحْرِيمَهُ بَلْ امْتِنَاعٌ وَجُوبٌ اسْتِعْمَالِهِ وَيَصِحُّ أَنْ يُرِيدَ بِهِ تَحْرِيمَهُ أَيْضًا عِنْدَ غَلْبَةِ ظَنِّ حُصُولِ الْمَحْذُورِ بِالطَّرِيقِ الْمُتَقَدِّمِ فَالِامْتِنَاعُ عَلَى بَابِهِ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ عِنْدَ غَلْبَةِ ظَنِّ الْخُ أَفْهَمَ أَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ مَا ذَكَرَ جَازَ لَهُ التَّيَمُّمُ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا اقْتَضَاهُ تَغْيِيرُ الْمُصَنِّفِ بِالْخَوْفِ وَحَيْثُ فَجِئْتُ أَخْبَرَهُ الطَّبِيبُ أَنَّ الْغَالِبَ حُصُولُ الْمَرَضِ حَرَّمَ اسْتِعْمَالَهُ الْمَاءِ وَإِنْ أَخْبَرَهُ بِمَجَرَّدِ حُصُولِ الْخَوْفِ لَمْ يَجِبْ وَيَجُوزُ التَّيَمُّمُ أَهْ وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْقَنْدَ لَا بُدَّ مِنْهُ لِاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ عَلَى كُلِّ مِنَ الْمُعْتَنِينَ خِلَافًا لِمَا يُوْهِمُهُ كَلَامُهُ م ر أَهْ. ❏ قَوْلُهُ: (مَعَ خَشْيَةِ مَحْذُورٍ الْخُ) الْخَشْيَةُ أَعَمُّ مِنَ الظَّنِّ فَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ الْحُرْمَةُ وَإِنْ لَمْ يَظُنَّ الْمَحْذُورَ، وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ سَمُ أَيِ بَلِ الْحُرْمَةُ مُقَيَّدَةٌ بِالظَّنِّ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُمُ السَّابِقُ الْخُ فَإِنَّهُ قَيَّدَهُ هُنَاكَ بِظَنِّ الضَّرَرِ، بَلْ بَعَلِّيَّتِهِ كَمَا مَرَّ أَيْضًا عَنِ (النَّهْيَةِ) وَحَاشِيَتِهِ. ❏ قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ) شَامِلٌ لِبُطْءِ الْبُرْءِ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ عَنِ ع ش، وَانْظُرْ هَلْ يَحْرُمُ الْاسْتِعْمَالُ عِنْدَ خَوْفِ بُطْءِ الْبُرْءِ الظَّاهِرِ الْحُرْمَةُ أَهْ. ❏ قَوْلُهُ: (نَعَمْ الشَّيْنُ الْخُ) أَيِ الْفَاجِسُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ مِمَّا مَرَّ.

❏ قَوْلُ (لَسِي): (وَجِبَ التَّيَمُّمُ) وَفِي شَرْحِ (الْعُبَابِ) قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: وَيُسْنُ إِذَا تَعَدَّرَ مَسْحُ الْأُذُنَيْنِ أَنْ يَتَيَمَّمَ عَنْهُمَا لِأَنَّهُ يُسْنُ تَطْهِيرُهُمَا وَكَذَا إِذَا تَعَدَّرَ غَسْلُ الْكَفَّيْنِ أَوْ الْمِضْمَضَةُ أَوْ الْإِسْتِشْقَاءُ أَهْ وَيَنْبَغِي سَنُ تَعَدُّدِ التَّيَمُّمِ عَنْ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ عِنْدَ تَعَدُّرِ غَسْلِهِمَا سَم. ❏ قَوْلُهُ: (خِلَافًا الْخُ) عِبَارَةُ (الْمُغْنِي) وَ(النَّهْيَةِ) وَعَرَفَ التَّيَمُّمَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ إِشَارَةً لِلرَّدِّ عَلَى مَنْ قَالَ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِنَّهُ يُجْرُ التُّرَابُ عَلَى الْمَحَلِّ الْمَعْجُوزِ عَنْهُ أَهْ.

❏ قَوْلُهُ: (وَإِذَا امْتَنَعَ اسْتِعْمَالَهُ الْخُ) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: وَيُسْنُ إِذَا تَعَدَّرَ مَسْحُ الْأُذُنَيْنِ أَنْ يَتَيَمَّمَ عَنْهُمَا؛ لِأَنَّهُ يُسْنُ تَطْهِيرُهُمَا، وَكَذَا إِذَا تَعَدَّرَ غَسْلُ الْكَفَّيْنِ أَوْ الْمِضْمَضَةُ أَوْ الْإِسْتِشْقَاءُ أَهْ وَيَنْبَغِي سَنُ تَعَدُّدِ التَّيَمُّمِ عَنْ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ عِنْدَ تَعَدُّرِ غَسْلِهِمَا. ❏ قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْ تَعْيِيرِهِ) قَدْ يُقَالُ الْمَرَادُ بِالِامْتِنَاعِ خَوْفُ الْمَحْذُورِ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ فَلَا يُؤْخَذُ مِنْهُ مَا ذَكَرَ وَإِنْ كَانَ الْمَأْخُودُ صَحِيحًا. ❏ قَوْلُهُ: (مَعَ خَشْيَةِ مَحْذُورٍ) الْخَشْيَةُ أَعَمُّ مِنَ الظَّنِّ فَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ الْحُرْمَةُ وَإِنْ لَمْ يَظُنَّ الْمَحْذُورَ، وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ.

❏ قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ الشَّيْنِ) مِنْ غَيْرِ الشَّيْنِ بُطْءُ الْبُرْءِ فَيُقَيَّدُ اتِّجَاهُ التَّحْرِيمِ فِيهِ، وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِي عَدَمِ التَّحْرِيمِ فِي الشَّيْنِ وَفِي الْفَرْقِ بَيْنَ الشَّيْنِ وَالْبُطْءِ.

وذلك لئلا يخلو محلّ العلة عن طهارة (وكذا) يجب (غسل الصحيح) الذي يمكن غسله (على المذهب) لرواية صحيحة في قصة عمرو السابقة أنّه غسل معافيه وتوضأ وضوءه للصلاة، ثمّ صلى قال البيهقي معناه أنّه غسل ما أمكنه وتوضأ وتيمّم للباقي ويتلطف من خشي سيلان الماء لمحلّ العلة بوضع خرقة مبلولة بقربه لينغسل بقطرها ما حواله من غير أن يسيل إليه شيء ويلزم العاجز استئجار من يفعل ذلك بأجرة مثله إن وجدها فاضلة عمّا يعتبر في الفطرة فإنّ تعذر ذلك قضى لندوره ولا يجب مسح محلّ العلة بالماء كما أفهمه كلامه ويجب بالتراب إن كان بمحلّ التيمّم ما لم يخش منه شيء ممّا مرّ. (ولا ترتيب بينهما) أي التيمّم وغسل الصحيح (للجنّب) والحائض والنفساء أي لا يجب ذلك؛ لأنّ الأصل لا يجب فيه ذلك فأولى بدله، وإنّما وجب تقديم الغسل إذا وجد ماء لا يكفيه؛ لأنّ التيمّم هنا للعلة وهي

قوله: (وذلك لئلا يخلو إلخ) ويلزمه إمرار التراب ما أمكن على محلّ العلة إن كان بمحلّ التيمّم ولم يخش مخذوراً ممّا مرّ (نهاية) و(مغني) ويأتي في الشارح مثله.

قوله (لشيء): (وكذا غسل الصحيح إلخ) قال في (الروض) أي و(المغني) ولما بين حبات الجذري حكم العضو الجريح إن خاف من غسله ما مرّ انتهى اهـ ع ش. قوله: (لرواية) إلى قوله: ويبحث الإشتوئي في (المغني). قوله: (ويتلطف) أي وجوباً إن أدّى ترك التلطف إلى دخول الماء إلى الجراحة، وقد أخبره الطبيب بضرر الماء إذا وصل إليها ع ش اهـ بجريمي. قوله: (بوضع خرقة إلخ) ويتحمل عليها شيء الإسلام وخطيب عبارة النهاية وعصرها اهـ. قوله: (فإن تعذر) ظاهره أنّه يقضي ولو مع الإتيان بالمسّ الآتي في كلامه المصريح به هنا في النهاية، وقد يوجه بأن الواجب الحقيقي الغسل ولم يوجب. وأما إيجاب المسّ فلاّنه إتيان ببعض الواجب لا أنّه يقوم مقام الواجب من كلّ وجه فليتلّ بضرري (ذلك) أي الإشتجار ع ش. قوله: (قضى لندوره) عبارة (النهاية) و(المغني) وشرح بأفضل فإنّ تعذر أمسه ماء بلا إفاضة اهـ قال الكزديّ قوله أمسه ماء وهذه رتبة فوق المسح ودون الغسل جوّزت هنا بدّل الغسل للضرورة اهـ وقال ع ش قوله م ر بلا إفاضة أي وذلك غسل خفيف اهـ وقال البجيري: قوله م ر أمسه بلا إفاضة فإنّ تعذر الإنساس صلى كفايد الطهورين وأعاد ع ش اهـ وهذه العبارات قد نفيد عدم وجوب القضاء مع الإنساس. قوله: (ولا يجب مسح محلّ العلة إلخ) وإن لم يخف منه لأنّ الواجب إنّما هو الغسل، نعم يظهر استحبابه ولا يلزم أن يضع سايزاً على العليل ليتمسح على السائر إذ المسح رخصة فلا يناسبها وجوب ذلك (نهاية) و(مغني) وسّم أي بل يسنّ الوضع المذكور كما يأتي.

قوله: (لم يخش إلخ) أي ولا قيّم التراب على الصحيح فيقضي لتقص البدل والمبدل كما يأتي.

قوله (لشيء): (للجنّب) الأولى لمريد الغسل ولو مندوباً بضرري. قوله: (والحائض إلخ) أي ومن طلب منه غسل مسنون (نهاية) و(مغني). قوله: (وإنما وجب إلخ) وللقول بوجوب تقديم غسل

قوله: (ولا يجب مسح محلّ العلة) نعم يظهر استحبابه.

مُسْتَمِرَّةٌ وَثُمَّ لَفَقِدَ الْمَاءَ فَوَجَبَ اسْتِعْمَالُهُ أَوَّلًا لِيُوجَدَ الْفَقْدُ عِنْدَ التَّيْمُمِ وَالْأَوَّلَى تَقْدِيمُ التَّيْمُمِ لِزِيلِ الْمَاءِ أَثَرِ التُّرَابِ وَبَحَثَ الْإِنْسَوِيُّ نَدْبَ تَقْدِيمِ مَا يُنْدَبُ تَقْدِيمُهُ فِي الْغُسْلِ فِي جَرْحِ بِرَأْسِهِ يَغْسِلُ صَحِيحَهُ، ثُمَّ يَتَيَمَّمُ، ثُمَّ يَغْسِلُ بَاقِي بَدَنِهِ. (تَنْبِيْهٌ) مَا أَفَادَهُ الْمُتَنُّ أَنَّ الْجُنُبَ إِذَا أَحْدَثَ لَا يَلْزَمُهُ التَّرْتِيبُ وَإِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ فِي أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ

الصَّحِيحِ كَوُجُوبِ تَقْدِيمِ مَاءٍ لَا يَكْفِيهِ نِهَآيَةً. □ قَوْلُهُ: (لِزِيلِ الْمَاءِ) هَذَا لَا يَأْتِي إِذَا عَمَّتِ الْعِلَّةُ الْوَجْهَ وَالْيَدَيْنِ وَنَظَرَ الزَّرْكَشِيُّ فِي مَسْحِ السَّائِرِ هَلِ الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنِ التَّيْمُمِ كَالْغُسْلِ، وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ أَنَّ الْأَوَّلَى ذَلِكَ لَكِنْ إِنْ فَعَلَ السُّنَّةَ مِنْ مَسْحِهِ بِالتُّرَابِ لِزِيلِهِ مَاءَ الْمَسْحِ حَيْثُ كَذَا فِي شَرْحِ (الْعُبَابِ) سَمِ عَلَى حَجٍّ وَقَوْلُهُ هَذَا لَا يَأْتِي إِلَّا بِخَظَرٍ لَكِنَّهُ قَدْ يُوَجَّهُ تَقْدِيمُ التَّيْمُمِ فِيهِ بِمَا قَالَهُ الْإِنْسَوِيُّ مِنْ أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يُقَدَّمَ أَعْضَاءُ الْوُضُوءِ عَلَى غَيْرِهَا فَتَقْدِيمُ التَّيْمُمِ حَيْثُ لِكُونِهِ بَدَلًا عَنْ غَسْلِ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى بَقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ شَيْءٍ آيٍ غَيْرِ الرَّأْسِ. □ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْإِنْسَوِيُّ الْإِلْخَ) وَهَذَا الْبَحْثُ ظَاهِرٌ لَا مَعْدِلَ عَنْهُ نِهَآيَةً. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَتَيَمَّمُ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ إِذْ لَا تَرْتِيبَ بَيْنَ أَجْزَاءِ الرَّأْسِ بَضْرِيٍّ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ لِلْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ الَّذِي أَشَارَ الشَّارِحُ إِلَى رَدِّهِ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَإِنَّمَا وَجَبَ الْإِلْخَ وَالْمُقْتَرَعُ عَلَى الْبَحْثِ إِنَّمَا هُوَ قَوْلُهُ، ثُمَّ يَغْسِلُ الْإِلْخَ. □ قَوْلُهُ: (تَنْبِيْهٌ) إِلَى الْمُتَنِّ ذَكَرَهُ شَيْءٌ وَأَقْرَهُ. □ قَوْلُهُ: (مَا أَفَادَهُ الْمُتَنُّ الْإِلْخَ) انْظُرْ مِنْ أَيْنَ أَفَادَ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ مِنْ إِبْطَاقِ قَوْلِهِ وَلَا تَرْتِيبَ بَيْنَهُمَا لِلْجُنُبِ فَفِيهِ أَنَّ الْمُرَادَ بَيْنَ التَّيْمُمِ عَنِ الْجَنَابَةِ وَغَسْلِ الصَّحِيحِ عَنْهَا وَهَذَا غَيْرُ مُوْجُودٍ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ حَتَّى يَكُونَ مُفْهِمًا لِمَا ذُكِرَ فِيهَا وَإِنْ كَانَ مِنْ إِبْطَاقِ مَفْهُومِ قَوْلِهِ الْآتِي وَلَمْ يُحْدِثْ فَلَيْسَ بَعِيدًا فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ وَقَوْلُهُ فِيهِ أَنَّ الْمُرَادَ الْإِلْخَ لَكَ مَنَعُهُ بِأَنَّ إِبْطَاقَ الْمُتَنِّ لَيَنْفِي التَّرْتِيبَ بَيْنَ تَيْمُمِ الْجُنُبِ وَغَسْلِ صَحِيحِهِ شَامِلٌ لِمَا إِذَا كَانَ عَنْ حَدِيثِهِ الْأَكْبَرِ وَلِمَا إِذَا كَانَ عَنْ حَدِيثِ الْأَصْغَرِ وَقَوْلُهُ فَلَيْسَ بِبَعِيدٍ وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَنْعِ فَإِنَّ الْمُصَنِّفَ لَمْ يَتَعَرَّضْ هُنَاكَ لِلتَّرْتِيبِ أَضْلًا.

□ قَوْلُهُ: (لِزِيلِ الْمَاءِ) هَذَا لَا يَأْتِي إِذَا عَمَّتِ الْعِلَّةُ الْوَجْهَ وَالْيَدَيْنِ وَنَظَرَ الزَّرْكَشِيُّ فِي مَسْحِ السَّائِرِ هَلِ الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنِ التَّيْمُمِ كَالْغُسْلِ وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ أَنَّ الْأَوَّلَى يُتَّبَعُهُ أَنَّ الْأَوَّلَى ذَلِكَ لَكِنْ إِنْ فَعَلَ السُّنَّةَ مِنْ مَسْحِهِ بِالتُّرَابِ لِزِيلِهِ مَاءَ الْمَسْحِ حَيْثُ كَذَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ. □ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْإِنْسَوِيُّ الْإِلْخَ) زَادَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَقِبَهُ مَا نَصَّهُ فِي الْبَيَانِ فِيمَا إِذَا كَانَ حَدِيثُهُ أَصْغَرَ مِثْلَ ذَلِكَ وَنَقَلَهُ عَنْهُ فِي الرُّوضَةِ، ثُمَّ قَالَ إِنَّهُ حَسَنٌ أَوْ عِبَارَةٌ الرُّوضَةِ قَالَ صَاحِبُ الْبَيَانِ وَإِذَا كَانَتْ الْجِرَاحَةُ فِي يَدَيْهِ اسْتَحَبَّ أَنْ يَجْعَلَ كُلَّ يَدٍ كَعَضُو فَيَغْسِلُ وَجْهَهُ، ثُمَّ صَحِيحَ الْيُمْنَى وَيَتَيَمَّمُ عَنْ جَرِيحِهَا، ثُمَّ يُطَهِّرُ الْيُسْرَى غَسْلًا وَتَيَمُّمًا، وَكَذَا الرَّجُلَانِ وَهَذَا حَسَنٌ؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ الْيُمْنَى سُنَّةٌ فَإِذَا اقْتَصَرَ عَلَى تَيَمُّمٍ فَقَطْ طَهَّرَهُمَا دَفْعَةً وَاحِدَةً وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنْتَهَى. □ قَوْلُهُ: (مَا أَفَادَهُ الْمُتَنُّ) انْظُرْ مِنْ أَيْنَ أَفَادَ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ مِنْ إِبْطَاقِ قَوْلِهِ وَلَا تَرْتِيبَ بَيْنَهُمَا لِلْجُنُبِ فَفِيهِ أَنَّ الْمُرَادَ بَيْنَ التَّيْمُمِ عَنِ الْجَنَابَةِ وَغَسْلِ الصَّحِيحِ عَنْهَا وَهَذَا غَيْرُ مُوْجُودٍ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ حَتَّى يَكُونَ مُفْهِمًا لِمَا ذُكِرَ فِيهَا وَإِنْ كَانَ مِنْ إِبْطَاقِ مَفْهُومِ قَوْلِهِ الْآتِي وَلَمْ يُحْدِثْ فَلَيْسَ بَعِيدًا فَلْيَتَأَمَّلْ.

يشمل ما لو كانت علته في يده مثلاً فتيمم عن الجنابة، ثم أحدث فتوضأ وأعاد التيمم عن الأكبر لإرادته فرضاً ثانياً فيتحرج فيه تيمم الأصغر وإن كان قبل الوضوء وهو متجه نظير ما مر في جنب بقي رجلاه فأحدث له غسلهما قبل بقيه أعضاء وضوئه وما أوماً إليه كلام شارح أنه لا بد من التيمم في هذه الصورة عن الأصغر وقت غسل العليل فهو منافي لكلامهم أنه حيث اجتمع الأصغر والأكبر اضمحل النظر إلى الأصغر مطلقاً.

(فإن كان محدثاً) حدثاً أصغر (فالأصح اشتراط التيمم وقت غسل العليل) رعاية لترتيب الوضوء فلا ينتقل عن عضو عليل حتى يكمله غسلًا وبدلاً فإن كان الوجه وجب تقديم التيمم على الشروع في غسل شيء من اليدين وله تقديمه على غسل صحيح الوجه وهو أولى وتأخيرُهُ عنه؛ لأنَّ العضو الواحد لا ترتيب فيه (فإن جرح عضوه فتيممان) يلزمانيه لما تقرر من اشتراط التيمم وقت غسل العليل أو أربعة أعضائه ولم تغم الجراحة الرأس ثلاث تيممات؛ لأنَّ الرأس

□ قوله: (يشمل إلخ) خبر قوله وما أفاده إلخ. □ قوله: (إذا أحدث إلخ) أي إذا تيمم وغسل الصحيح وصلى فرضاً، ثم أحدث حدثاً أصغر وأراد فرضاً ثانياً. □ قوله: (فتيمم عن الجنابة) لعل المراد مع غسل الصحيح ليظهر قوله فتوضأ وأعاد التيمم؛ إذ لو لم يغسل الصحيح أولاً لم يقتصر ثانياً على الوضوء والتيمم بل كان واجبه غسل الصحيح أيضاً سم بحذف. □ قوله: (وإن كان) أي تيمم الأكبر. □ قوله: (له غسلهما إلخ) بدل مما مر. □ قوله: (مطلقاً) أي تيمماً ووضوءاً.

□ قول (سني): (فإن كان) أي من به العلة مغني.

□ قول (سني): (محدثاً) مثله مرید التجديد بناءً على ما تقدم من نذبه لمن لا يتم وضوئه إلا بالتيمم بصري. □ قوله: (حدثاً أصغر) إلى قول المتن ويجب في النهاية والمغني إلا قوله أو طلاء وقوله وإن لم توجد إلى المتن. □ قوله: (فإن كان الوجه) ولو كانت العلة في اليد فالواجب تقديم التيمم على مسح الرأس وتأخيرهُ عن غسل الوجه نهاية. □ قوله: (وله تقديمه إلخ) مر أنه يسن البدء بأعلى الوجه فلو كان المانع بأسفله يأتي نظير بحث الإسوي بصري. □ قوله: (وهو أولى) أي ليزيل الماء أثر التراب نهاية.

□ قوله: (وتأخيرهُ عنه) أي وتوسيطهُ نهاية وشرح بأفضل أي بأن يغسل بعض العضو الصحيح، ثم تيمم عن علته، ثم يغسل باقي صحيحه ع ش.

□ قول (سني): (فإن جرح عضوه) أو امتنع استعمالاً فيهما لغير جراحة (مغني) و(منهج). □ قوله: (ولم تغم الجراحة الرأس) الأخصر الأفتد ولم تغمها كما في (النهاية) و(المغني). □ قوله: (فثلاث تيممات)

□ قوله: (فتيمم عن الجنابة) لعل المراد مع غسل الصحيح ليظهر قوله فتوضأ وأعاد التيمم، إذ لو لم يغسل الصحيح أولاً لم يقتصر ثانياً على الوضوء والتيمم بل كان واجبه غسل الصحيح أيضاً فإن قيل يفرض هذا فيما إذا لم يجد ثانياً إلا ما يكفي الوضوء قلنا لا يتعين له بل يغسل به بعض البدن عن الجنابة.

يكفي مسح صحيحه فإن عثته فأربع تيممات أو الثلاثة أيضًا فتيمم واحد عن الوضوء لسقوط الترتيب أو ما عدا الرأس فتيمم واحد عن الوجه واليدين لسقوط غسلهما المقتضي لسقوط ترتيبهما بخلاف ما لو بقي بعضهما، ثم مسحه، ثم واحد عن الرجلين ويُسَنُّ جعل اليدين كعضوين، وكذا الرجلان. (وإن كان) على العليل سائر (كجبيرة) وهي نحو ألواح تُشدُّ لانجبار نحو الكسر أو لصوق يفتح أوله أو طلاء أو عصابة فصد (لا) عبارة أصله ولا قيل وهي أولى لإيهام تلك أن ما يُمكن نزعه لا يُسمَّى سائرًا هـ ويردُّ بأن من الواضح أن هذا قيد للحكم لا لتسميتها سائرًا فلم يُحتج للواو (يُمكن نزعها) عنه لخوف محذورٍ ممَّا مرَّ. (غسل الصحيح) ويتلطف بغسل ما أخذته الجبيرة من الصحيح بحسب الإمكان وما تعذر غسله ممَّا

ولا بد لكل واحدٍ منها من نية مُستقلة على المُعتمد لأن كل واحدٍ منها طهارة مُستقلة لا تكرير لما قبلها ع ش. □ قوله: (فأربع تيممات إلخ) هذا وما قبله وما بعده في الطهارة الأولى، فلو صلى قرصًا ولم يحدث وأراد آخر كفاه تيمم واحد بجبرمي. □ قوله: (أو ما عدا الرأس إلخ) ولو كانت العلة في وجهه ويده تيمم تيممًا عن الوجه قبل الانتقال إلى اليد وتيممًا عن اليد قبل الانتقال لمسح الرأس وله الموالاة بين التيممين بعد فراغ الوجه ولو عمتهما كفاه تيمم واحد عن ذلك لسقوط الترتيب بينهما حيثيذ ومثل ذلك ما لو عمت الرأس والرجلين (نهاية) و(مغني). □ قوله: (ثم مسحه) أي مسح الرأس بعد تيمم الوجه واليدين. قوله: (ويُسَنُّ جعل اليدين إلخ) يتبني أنه لو خلق له وجهان فحيث وجب غسلهما كانا كاليدَين فيكفيهما تيمم ويسن تيممان سم. □ قوله: (كعضوين) أي في التيمم نهاية. □ قوله: (نحو ألواح) عبارة غيره خشب أو قصب هـ. □ قوله: (لانجبار نحو الكسر) أي كالخلع (مغني) و(نهاية). □ قوله: (أو لصوق إلخ) وكذا الشقوق التي في الرجل إن احتاج إلى تطهير شيء فيها يمنع من وصول الماء خطيب أي وقطر بالفعل فيكون هذا الشيء بالنسبة لما تحته جبيرة يأتي فيه تفصيلها بجبرمي. □ قوله: (إيهام تلك إلخ) قد يقال: الإيهام مع الواو أيضًا فتأمل سم. □ قوله: (فلم يحتج إلخ) ومع ذلك هي أوضح لاستغنائها عن الجواب ع ش. □ قوله: (لوجوب النزع) الأولى للنزع.

□ قوله (لشئ): (غسل الصحيح وتيمم كما سبق ويجب مع ذلك إلخ) لا يخفى أن وجوب الجمع بين هذه الأمور الثلاثة لا يتأتى في الرأس؛ إذ لا يجب تكميمه بالطهر فيكفي الإقتصار على مسح الصحيح منه ولا إشكال في ذلك، وكذا الإقتصار على جميع الجبيرة أو التيمم إذا عمت الجبيرة الرأس فلا

□ قوله: (ويُسَنُّ جعل اليدين كعضوين، وكذا الرجلان) يتبني أنه لو خلق له وجهان فحيث وجب غسلهما كانا كاليدَين فيكفيهما تيمم ويسن تيممان. □ قوله: (إيهام تلك) قد يقال الإيهام مع الواو أيضًا فتأمل هـ. □ قوله: (غسل الصحيح وتيمم كما سبق ويجب مع ذلك مسح كل جبيرة بماء) لا يخفى أن وجوب الجمع بين هذه الأمور الثلاثة لا يتأتى في الرأس، إذ لا يجب تكميمه بالطهر فيجب الإقتصار على مسح الصحيح منه ولا إشكال في ذلك، وكذا الإقتصار على مسح جميع الجبيرة أو التيمم إذا

تحتها وأمكنه مشه الماء بلا إفاضة لزمه وإن لم توجد فيه حقيقة الغسل؛ لأنه أقرب إليها من المسح فتعين وحرف مشه بمسحه، ثم استشكل وليس في محله للفرق الظاهر بينهما، ومن ثم لم يجب المسح هنا وفارق المسح بأنه أقرب للغسل كما تقرّر (وتيمّم) لرواية سندها جيّد عند غير البيهقي في المختلّم السابق «لأنما يكفي أن يتيمّم ويعصب على مجرجه خرقه، ثم يمسح عليهما ويغسل سائر جسده» (كما سبق) في مراعاة الحديث للترتيب وتعدّد التيمّم بتعدّد الغضو العليل أما إذا أمكن نزعها بلا خوف محذور ممّا مرّ فيجب ويظهر أنّ محله إن أمكن غسل الجرح.....

يجب الجمع بينهما فيما يظهر لأن مسح الجبيرة هو طهر ما تحتها من الصحيح والتيمّم طهر ما تحتها من الجرح ففي الإقتصار على أحدهما تطهير بعض الرأس وتطهير بعضه كاف؛ إذ لا يجب تغميمه بالطهر كما تقرّر، ويتردّد النظر في أنه هل يتعين الإقتصار على مسح الجبيرة إذا أراد الإقتصار على أحدهما لأنه أقوى من التيمّم بدليل أنه لا يجب إعادته لفرض آخر قبل الحديث بخلاف التيمّم ويجري هذا التردّد فيما إذا لم تعم الجبيرة الرأس فهل يكفي مسح الجبيرة أو يتعين غسل الصحيح المكشوف لأنه أقوى، وكلّ من التيمّم والمسح طهارة ضرورة ولا ضرورة مع وجود الأقوى فليأتمل وبالجملّة فالمتّجه تعين غسل الصحيح حيث أمكن وإلا فمسح جميع الجبيرة ولا يجب التيمّم معها سم بخلاف.

☐ قوله: (لزمه) خبر وما تعدّر إلخ. ☐ قوله: (وحرف مشه إلخ) أي الذي في كلام الشافعي وغيره.

☐ قوله: (للفرق الظاهر إلخ) وعبر بعضهم عن الإنساق المذكور بالمسح وبعضهم بالغسل، والتحقق أنه رتبة بينهما كما أوضحته في الأصل كزدي. ☐ قوله: (في المختلّم السابق) أي في شرح وكذا البرء أو الشين إلخ. ☐ قوله: (إن محله) أي وجوب النزع. ☐ قوله: (إن أمكن غسل الجرح) أي ولم يمكن غسله

عمّت الجبيرة الرأس ولا يجب الجمع بينهما فيما يظهر؛ لأن مسح الجبيرة هو طهر ما تحتها من الصحيح، والتيمّم هو طهر ما تحتها من الجرح ففي الإقتصار على أحدهما تطهير بعض الرأس وتطهير بعضه كاف، إذ لا يجب تغميمه بالطهر كما تقرّر نعم هذا ظاهر بالنسبة لعدم وجوب الجمع بينهما ويتردّد النظر في أنه هل يتعين الإقتصار على مسح الجبيرة إذا أراد الإقتصار على أحدهما؛ لأنه أقوى من التيمّم بدليل أنه لا يجب إعادته لفرض آخر قبل الحديث بخلاف التيمّم، ويجري هذا التردّد فيما إذا لم تعم الجبيرة الرأس بل بقي بعض الصحيح مكشوفاً فهل يكفي مسح الجبيرة أو يتعين غسل الصحيح؛ لأنه أقوى؛ لأنه يزفع الحديث مطلقاً بخلاف المسح فإنه يزفعه إلى البرء وقد يدل على التعين فيما ذكر أنّ كلّاً من التيمّم والمسح طهارة ضرورة ولا ضرورة مع وجود الأقوى فليأتمل وبالجملّة فالمتّجه تعين غسل الصحيح حيث أمكن وإلا فمسح جميع الجبيرة ولا يجب التيمّم معها. ☐ قوله: (إن أمكن غسل الجرح) أي ولم يمكن غسله إلا بالنزع.

أَوْ أَخَذَتْ بَعْضَ الصَّحِيحِ أَوْ كَانَتْ بِمَحَلِّ التَّيْمُمِ وَأَمَكَّنَ مَسْحَ الْعَلِيلِ بِالثَّرَابِ وَإِلَّا فَلَا فَايِدَةً لَوْجُوبِ النَّزْعِ وَسَيَأْتِي آخِرُ الْبَابِ بَقِيَّةً مِنْ أَحْكَامِهَا، وَمِنْهَا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ وَضْعُهَا عَلَى طَهْرٍ (وَيَجِبُ مَعَ ذَلِكَ) السَّابِقِ (مَسْحُ كُلِّ جَبِيْرَةٍ) أَوْ نَحْوِهَا وَقَدْ غَسَلَ عَلَيْهِ (بِمَاءٍ) أَمَّا أَصْلُ الْمَسْحِ فَلِخَبَرِ الْمَشْجُوجِ السَّابِقِ. وَأَمَّا تَعْمِيْمُهُ فَلأنَّهُ مَسْحٌ أُبِيحَ لِلْعَجْزِ عَنِ الْأَصْلِ كَالْمَسْحِ فِي التَّيْمُمِ وَبِهِ فَارَقَتْ الْخُفَّ، وَمَنْ ثَمَّ لَمْ تَتَأَقَّتْ وَلَوْ نَفَذَ إِلَيْهَا نَحْوُ دَمِ الْجُرْحِ وَعَمَّهَا غُفْيَ عَنْ مُخَالَطَةِ مَاءٍ مَسَحَهَا لَهُ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ أَنَّهُ يُعْفَى عَنِ اخْتِلَاطِ الْمَعْفُوعِ عَنْهُ بِأَجَنَبِيٍّ يَحْتَاجُ إِلَى مُمَاسَّتِهِ لَهُ (وَقِيلَ) يَكْفِي مَسْحُ (بَعْضِهَا) كَالْخُفِّ وَهُوَ يَذُلُّ عَمَّا أَخَذَتْهُ مِنَ الصَّحِيحِ، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ لَمْ تَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا أَوْ أَخَذَتْ شَيْئًا أَوْ غَسَلَهُ.....

إِلَّا بِالنَّزْعِ سَم. □ فَوُدَّ: (أَوْ أَخَذَتْ بَعْضَ الصَّحِيحِ) أَي وَلَمْ يَتَأَقَّتْ غَسْلُهُ مَعَ وُجُودِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِضَرْيٍّ. □ فَوُدَّ: (عَلَى طَهْرٍ) أَي كَامِلٍ لَا طَهْرَ ذَلِكَ الْعَضْوِ فَقَطَّ ع. ش. □ فَوُدَّ: (مَعَ ذَلِكَ السَّابِقِ) قَدْ يَشْمَلُ مَسَّ مَا تَحْتَ الْجَبِيْرَةِ الْمَاءِ بِلَا إِفَاضَةٍ وَفِيهِ نَظَرٌ سَم. □ فَوُدَّ: (وَقَدْ غَسَلَ عَلَيْهِ) أَي الْمُحْدِثُ دُونَ الْجُنْبِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ. □ فَوُدَّ: (السَّابِقِ) أَي أَنْفًا بِقَوْلِهِ، ثُمَّ يَمْسَحُ عَلَيْهَا. □ فَوُدَّ: (وَأَمَّا تَعْمِيْمُهُ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَى قَوْلِهِ وَكَانَ قِيَاسُهُ إِلَى وَخَرَجَ. □ فَوُدَّ: (وَبِهِ) أَي بِالتَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ. □ فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي لِأَجْلِ مُفَارَقَتِهَا الْخُفَّ بِذَلِكَ. □ فَوُدَّ: (لَمْ تَتَأَقَّتْ) فَلَهُ الْمَسْحُ إِلَى أَنْ يَبْرَأَ (نَهَايَةً) وَ(مُعْنَى). □ فَوُدَّ: (وَعَمَّهَا إِلَخ) أَنْظُرْ لَوْ عَمَّهَا جِزْمُ الدَّمِ بِحَيْثُ لَا يَصِلُ الْمَسْحُ لِنَفْسِهَا سَم عَلَى حَجِّ أَي فَهَلْ يَكْفِي الْمَسْحُ عَلَى الْجَبِيْرَةِ الَّتِي عَمَّهَا جِزْمُ الدَّمِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ وَفِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا الْعَلَامَةِ الشُّوْبَرِيِّ عَلَى الْمُنْهَجِ عَنْ مُقْتَضَى كَلَامِ الْعُبَابِ مَا يُوَافِقُهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ الشَّارِحِ م ر فِي آخِرِ بَابِ التَّيْمُمِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِجُرْحِهِ دَمٌ كَثِيرٌ مَا نَصَّهُ وَالْأَوَجَهُ حَمَلُ مَا هُنَا عَلَى كَثِيرِ تَجَاوَزَ مَحَلَّهُ أَوْ حَصَلَ بِفِعْلِهِ أَوْ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْجُرْحُ فِي عَضْوِ التَّيْمُمِ وَعَلَيْهِ دَمٌ كَثِيرٌ حَائِلٌ يَمْنَعُ الْمَاءَ وَلِإِصَالِ الثَّرَابِ عَلَى الْعَضْوِ أَهْوَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ لَا يَمْسَحُ هُنَا لَوْجُودِ الْحَائِلِ فَرَاغَهُ ع. ش. أَقُولُ: وَكَلَامُهُمْ هُنَا فِي الْقَضَاءِ فَيَجِبُ مَعَ الدَّمِ الْمَذْكُورِ لِنُقْصَانِ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ وَلَيْسَ الْكَلَامُ هُنَا فِيهِ بَلْ فِي صِحَّةِ الْمَسْحِ وَلَا تَلَازُمِ بَيْنَهُمَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بَلْ غَايَةُ الدَّمِ الْمَذْكُورِ أَنْ يَكُونَ مِنْ وَضْعِ جَبِيْرَةٍ فَوْقَ أُخْرَى وَهُوَ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الْمَسْحِ. □ فَوُدَّ: (كَالْخُفِّ) أَي وَالرَّأْسِ وَفَرْقُ الْأَوَّلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّأْسِ بَأَنَّهُ فِي تَعْمِيْمِهِ مَشَقَّةُ النَّزْعِ وَبَيْنَ الْخُفِّ بَأَنَّهُ فِيهِ ضَرَرًا فَإِنَّ الْإِسْتِعَابَ يُثْلِيهِ نَهَايَةً. □ فَوُدَّ: (وَهُوَ) أَي مَسْحُهَا سَم. □ فَوُدَّ: (أَوْ أَخَذَتْ شَيْئًا إِلَخ) سَكَتَ عَمَّا لَوْ مَسَّهُ مَاءٌ بِلَا إِفَاضَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُغْنِي عَنْ مَسْحِهَا

□ فَوُدَّ: (وَيَجِبُ مَعَ ذَلِكَ السَّابِقِ) قَدْ يَشْمَلُ مَسَّ مَا تَحْتَ الْجَبِيْرَةِ الْمَاءِ بِلَا إِفَاضَةٍ وَفِيهِ نَظَرٌ. □ فَوُدَّ: (وَعَمَّهَا) أَنْظُرْ لَوْ عَمَّهَا جِزْمُ الدَّمِ بِحَيْثُ لَا يَصِلُ الْمَسْحُ لِنَفْسِهَا. □ فَوُدَّ: (وَهُوَ) أَي مَسْحُهَا. □ فَوُدَّ: (أَوْ أَخَذَتْ شَيْئًا وَغَسَلَهُ) سَكَتَ عَمَّا لَوْ مَسَّهُ مَاءٌ بِلَا إِفَاضَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُغْنِي عَنْ مَسْحِهَا.

لم يجب مسحها وكان قياسه أنه لا يجب مسح الزائد على ما أخذته من الصحيح لما تقرّر أنّ مسحها إنما هو بدل عما أخذته منه لا عن محل الجرح؛ لأنّ بذله التيمّم لا غير فوجوب مسح كلّها مستشكّل إلا أنّ إيجاب بأنّ تحديد ذلك لمّا شقّ أعرضوا عنه وأوجبوا الكلّ احتياطاً وخرج بالماء مسحها بالتراب إذا كان يعضو التيمّم فلا يجب؛ لأنّه ضعيف فلا يؤثّر من فوق حائل نعم يسنّ كسّ الجرح يمسح عليه خروجا من الخلاف.
(فإذا تيمّم) من ذكر، وقد صلى فرضاً بعد تيمّمه وغسل صحيحه كما مرّ (لفرض ثانٍ) لما يأتي أنّه لا يؤدّي بالتيمّم إلا فرض (ولم يحدث) يعني ولم يطل تيمّمه.....

سم يعني وفيه نظر كما مرّ. ☐ قوله: (لم يجب مسحها) فإطلاقهم وجوب المسح جرى على الغالب من أنّ السائر يأخذ زيادة على محلّ العلة ولا يغسل خطيب. ☐ قوله: (قياسه) أي قياس عدم وجوب المسح فيما ذكر. ☐ قوله: (من الصحيح) بيان لما أخذته. ☐ قوله: (أنّه لا يجب) الأسبك حذف الضمير.
☐ قوله: (إلا أنّ إيجاب إلخ) هذا حسن وقوله لمّا شقّ أي أو كان قد يشقّ سم. ☐ قوله: (كسّ الجرح إلخ) هل ولو في عضو التيمّم مع منع إيصال التراب للجرح أو لم يأخذ من الصحيح شيئاً، وقد يقال قياس أنّ المسح عليه طهارة ما تحت السائر من الصحيح أنّه إذا أمكنه غسل الصحيح لا يسنّ السائر المذكور لعدم الحاجة إليه بل لا يجوز إلا أنّ يكون المخالف المراعى خلافه يرى ذلك سم على حجة، وقد يقال كون المخالف يرى ذلك لا يقتضي وضع السائر لأنّ رعاية الخلاف إنما تطلب حيث لم تقوّت مطلوباً عندنا وهي هنا تقوّت الغسل الواجب لقدرته عليه اللهم إلا أنّ يقال إنّ الكلام مفروض فيما إذا تعدّد غسل ما حول الجرح من الصحيح فيسّنّ وضع السائر ليمسحه بدل الصحيح منضمّاً للتيمّم بدل الجرح ع ش أي أو مفروض فيما إذا لم يأخذ من الصحيح شيئاً ورأى المخالف أنّ المسح كالتييمّم بدل عن محلّ الجرح. ☐ قوله: (من ذكر) إلى قوله فإن قلت في (النهاية) و(المعني) إلا قوله أو لمعتدّ. ☐ قوله: (من ذكر إلخ) أي من على عليه سائر عبارة (النهاية) و(المعني) من غسل الصحيح وتيمّم عن الجرح وأدّى فريضته اه وهي أولى. ☐ قوله: (كما مرّ) أي في مراعاة المحدث للتزتيب وتعدّد التيمّم بتعدّد العضو العليل ومسح كلّ جيرة لا يمكن نزعها وإمساس الماء ما تعدّد غسله ممّا تحتها.
☐ قوله (سني): (لفرض ثانٍ) أي وثالث وهكذا (نهاية) و(معني). ☐ قوله: (ولم يطل تيمّمه) أي بحدّث أو غيره كردّة سم.

☐ قوله: (إلا أنّ إيجاب) هذا حسن وقوله لمّا شقّ أي أو كان قد يشقّ. ☐ قوله: (كسّ الجرح) هل، ولو في عضو التيمّم مع منع إيصال التراب للجرح أو لم تأخذ من الصحيح. ☐ قوله: (حتى يمسح عليه) قد يقال قياس أنّ المسح عليه طهارة ما تحت السائر من الصحيح أنّه إذا أمكنه غسل الصحيح لا يسنّ السائر المذكور لعدم الحاجة إليه بل لا يجوز إلا أنّ يكون المخالف المراعى خلافه يرى ذلك.

(لَمْ يُعِدِ الْجُنُبَ غَسْلًا) لِشَيْءٍ مِنْ بَدَنِهِ لِبَقَاءِ طَهْرِهِ كَمَا يَأْتِي (وَيُعِيدُ الْمُحْدِثُ) غَسْلَ (مَا بَعْدَ عَلَيْهِ) لِيُطْلَانَ طَهْرُ الْعَلِيلِ وَيَلْزُمُهُ بُطْلَانُ مَا بَعْدَهُ عَمَلًا بِقَضِيَّةِ التَّرْتِيبِ الْوَاجِبِ عَلَى الْمُحْدِثِ دُونَ الْجُنُبِ وَيُرْوَدُ مَا يَأْتِي أَنَّ طَهَارَتَهُ بَاقِيَةٌ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَتَنَقَّلُ بِهِ (وَقِيلَ يَسْتَأْنِفَانِ) أَيِ الْجُنُبِ وَالْمُحْدِثِ لِيَتَرَكَّبَ طَهْرُهُمَا مِنْ أَصْلٍ وَبَدَلٍ فَإِذَا بَطَلَ الْبَدَلُ بَطَلَ الْأَصْلُ كَنَزْعِ الْخُفِّ بِنَاءٍ عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ فِيهِ الْوُضُوءَ (وَقِيلَ الْمُحْدِثُ كَجُنُبٍ) فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِعَادَةِ غَسْلٍ مَا بَعْدَ عَلَيْهِ لِبَقَاءِ طَهْرِهِ الْعَلِيلِ بِدَلِيلِ صِحَّةِ تَنَقُّلِهِ كَمَا تَقَرَّرَ، وَإِنَّمَا وَجِبَتْ إِعَادَةُ تَيْمُمِهِ الْمُتَّحِدِ أَوِ الْمُتَعَدِّدِ لِضَعْفِهِ عَنْ أَداءِ فَرْضٍ ثَانٍ بِهِ فَإِنْ قُلْتُ قِيَاسُ سُقُوطِ التَّرْتِيبِ فِي هَذِهِ الطَّهَارَةِ الثَّانِيَةِ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ بَقَاءِ طَهْرِهِ الْأَوَّلِ بِدَلِيلِ التَّنَقُّلِ بِهِ أَنْ لَا تَجِبُ إِعَادَةُ التَّيْمُمِ الْمُتَعَدِّدِ فِي الْأَوَّلَى بَلْ يَكْفِي تَيْمُمٌ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ تَعَدُّدَهُ فِيهَا إِنَّمَا كَانَ لِضَرُورَةِ التَّرْتِيبِ، وَقَدْ سَقَطَ فِي الثَّانِيَةِ فَتَعَدُّدُهُ فِيهَا الَّذِي جَزَمَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ جَزَمَ الْمَذْهَبُ إِنَّمَا يُنَاسِبُ مُصْصَحُ الرَّافِعِيِّ قُلْتُ هَذَا الْقِيَاسُ لَهُ وَجْهٌ وَإِنْ أَمَكَّنَ الْجَوَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا وَجِبَ فِي الْأَوَّلَى أَنْ يَجِبَ فِي الثَّانِيَةِ سَقَطَ الْمَاءُ لِبَقَاءِ طَهْرِهِ فَبَقِيَ التَّيْمُمُ الْمُتَعَدِّدُ بِحَالِهِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي إِجْبَاجِهِ نَقْضُهُ عَنْ أَداءِ فَرْضٍ ثَانٍ بِهِ وَقَدْ مَرَّ فِي الْوُضُوءِ الْمُجَدِّدِ أَنَّهُ فِي نَحْوِ النِّيَّةِ كَالْأَصْلِ عَمَلًا بِمُقْتَضَى التَّجْدِيدِ أَنَّهُ حِكَايَةُ الْأَوَّلِ بِصِفَتِهِ وَهَذَا مُقَرَّبٌ لِمَا هُنَا فُوجُوبُ تَعَدُّدِ التَّيْمُمِ هُنَا إِنَّمَا هُوَ لِتَوَجُّهِ حِكَايَةِ الْأَوَّلِ فَلَمْ يُنْظَرْ لِكَوْنِ التَّيْمُمِ الْوَاحِدِ يَكْفِي فَتَأَمَّلْهُ (قُلْتُ هَذَا الثَّلَاثُ أَصَحُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ).....

□ فَوَلَّ (سَيِّئًا): (لَمْ يُعِدِ الْجُنُبُ) أَيِ وَنَحْوَهُ غَسْلًا أَيِ وَلَا مَسْحًا مَنِهَجَ وَنَهَايَةَ وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَيَلْزُمُهُ) أَيِ بُطْلَانِ طَهْرِهِ الْعَلِيلِ بُطْلَانُ الْإِنِّ فَإِذَا كَانَتْ الْجِرَاحَةُ فِي الْيَدِ تَيْمُمٌ وَأَعَادَ مَسْحَ الرَّأْسِ، ثُمَّ غَسَلَ الرَّجْلَيْنِ نَهَايَةَ. □ قَوْلُهُ: (عَمَلًا بِقَضِيَّةِ التَّرْتِيبِ الْإِنِّ) كَمَا لَوْ نَسِيَ مِنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ لَعُمَةً مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (أَوِ الْمُتَعَدِّدِ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (لِمَا تَقَرَّرَ) مُتَعَلِّقٌ بِسُقُوطِ الْإِنِّ وَقَوْلُهُ بِدَلِيلِ الْإِنِّ مُتَعَلِّقٌ بِبَقَاءِ طَهْرِهِ الْإِنِّ وَقَوْلُهُ أَنَّ لَا تَجِبُ الْإِنِّ خَبَرٌ قَوْلُهُ قِيَاسُ الْإِنِّ. □ قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلَى) أَيِ فِي الطَّهَارَةِ الْأَوَّلَى صِفَةُ التَّيْمُمِ الْمُتَعَدِّدِ. □ قَوْلُهُ: (بَلْ يَكْفِي تَيْمُمٌ وَاحِدٌ) اعْتَمَدَ النَّهْيَةَ وَالْمُعْنَى وَفَاقًا لِلشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ. □ قَوْلُهُ: (فَتَعَدُّدُهُ فِيهَا) أَيِ فِي الطَّهَارَةِ الثَّانِيَةِ. □ قَوْلُهُ: (مُصْصَحُ الرَّافِعِيِّ) أَيِ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَيُعِيدُ الْمُحْدِثُ مَا بَعْدَ عَلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (سَقَطَ الْمَاءُ) أَيِ غَسْلُ مَا بَعْدَ عَلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (فِي إِجْبَاجِهِ) أَيِ التَّيْمُمِ مِنْ حَيْثُ هُوَ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ الْإِنِّ) فَاعِلٌ مَرَّ وَالضَّمِيرُ لِلْوُضُوءِ الْمُجَدِّدِ وَقَوْلُهُ أَنَّهُ حِكَايَةُ الْإِنِّ بَيَانٌ لِمُقْتَضَى التَّجْدِيدِ. □ قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيِ مَا مَرَّ فِي الْوُضُوءِ وَقَوْلُهُ لِمَا هُنَا أَيِ مِنْ وَجُوبِ إِعَادَةِ التَّيْمُمِ الْمُتَعَدِّدِ وَقَوْلُهُ هُنَا أَيِ فِي الطَّهَارَةِ الثَّانِيَةِ. □ قَوْلُهُ: (حِكَايَةُ الْأَوَّلِ) الظَّاهِرُ الثَّانِي. □ قَوْلُهُ: (قُلْتُ هَذَا الثَّلَاثُ أَصَحُّ) أَيِ

□ قَوْلُهُ: (لَمْ يُعِدِ الْجُنُبُ غَسْلًا) قَالَ فِي الْمَنِهَجِ؛ وَلَا مَسْحًا هِيَ أَيِ بِحَدِّثِ أَوْ غَيْرِهِ كَرَدَّةٍ. □ قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلَى) أَيِ فِي الطَّهَارَةِ الْأَوَّلَى وَقَوْلُهُ بَلْ يَكْفِي تَيْمُمٌ وَاحِدٌ هُوَ مَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فَقَالَ يَكْفِي تَيْمُمٌ وَاحِدٌ.

وَوَجْهَهُ وَاضِحٌ كَمَا عَلِمْتَهُ مِمَّا تَقَرَّرَ فِيهِ خِلَافًا لِمَنْ نَازَعَ فِيهِ أَمَّا إِذَا أَحْدَثَ أَوْ بَطَلَ تَيَمُّمَهُ فَإِنَّهُ يُعِيدُ جَمِيعَ مَا مَرَّ،

فَيُعِيدُ كُلَّ مِنْهُمَا التَّيَمُّمَ فَقَطْ مُعْنِي . □ قَوْلُهُ: (وَوَجْهَهُ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ مَا إِذَا تَرَدَّدَ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ بَطَلَ تَيَمُّمَهُ وَإِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا ذَلِكَ الْقَوْلَ . □ قَوْلُهُ: (وَوَجْهَهُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَهِيَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ وَنَقَلَ الْإِمَامُ الْإِتِّفَاقَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَخْتِاجُ إِلَى إِعَادَةٍ مَا بَعْدَ عَلَيْهِ أَنْ لَوْ بَطَلَتْ طَهَارَةُ الْعَلِيلِ وَطَهَارَةُ الْعَلِيلِ بَاقِيَةٌ بِدَلِيلِ جَوَازِ التَّنْفِيلِ اهـ . □ قَوْلُهُ: (كَمَا عَلِمْتَهُ الْخ) الْأَخْصَرُ الْأَوَّلَى كَمَا مَرَّ . □ قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا أَحْدَثَ الْخ) أَيِ أَوْ اجْتَنَبَ ثَانِيًا ش .

(فَرَعَانِ) لَوْ اجْتَنَبَ صَاحِبُ الْجَبِيرَةِ اغْتَسَلَ وَتَيَمَّمَ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ نَزْعُهَا بِخِلَافِ الْخُفِّ وَالْفَرْقِ أَنْ فِي إِيْجَابِ النَّزْعِ مَشَقَّةٌ وَلَوْ كَانَ عَلَى غُضُوهِ جَبِيرَتَانِ فَرَفَعَ إِحْدَاهُمَا لَمْ يَلْزَمْهُ رَفْعُ الْأُخْرَى بِخِلَافِ الْخُفَّيْنِ لِأَنَّ لُبْسَهُمَا جَمِيعُهَا شَرْطٌ بِخِلَافِ الْجَبِيرَتَيْنِ مُعْنِي وَنَهَايَةٌ . □ قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ يُعِيدُ جَمِيعَ مَا مَرَّ) هُوَ مُشْكِلٌ مَعَ قَوْلِهِ: أَوْ بَطَلَ تَيَمُّمَهُ إِذْ يَدْخُلُ فِيهِ الْبُطْلَانُ بِالرَّدَّةِ مَعَ أَنَّهُ لَا يُعِيدُ غَسَلَ الْأَعْضَاءِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ وَكَذَا يَشْكُلُ فِي الْجُنْبِ فَإِنَّهُ لَا يُعِيدُ جَمِيعَ مَا مَرَّ إِذْ مِنْهُ غَسْلٌ صَحِيحٌ بَدَنَهُ وَهُوَ لَا يُعِيدُ جَمِيعَهُ بَلْ يَغْسِلُ أَعْضَاءَ الْوُضوءِ عَنِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرَ وَمِنْهُ أَيْضًا مَسْحُ السَّائِرِ فِي غَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضوءِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُعِيدُهُ لِأَنَّهُ رَفَعَ جَنَابَهُ مَا تَحْتَهُ مِنَ الصَّحِيحِ رَفْعًا مُقَيَّدًا بِمُدَّةِ عَدَمِ الْبُرءِ كَمَا أَنَّ مَسْحَ الْخُفِّ رَفَعَ حَدَثَ الرَّجُلِ رَفْعًا مُقَيَّدًا بِمُدَّةِ عَدَمِ نَزْعِ الْخُفِّ وَأَيْضًا فَمَسَحُهُ قَائِمٌ مَقَامَ الْغَسْلِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ مَا لَمْ يُحْدِثْ لَا يُعِيدُ لِكُلِّ قَرْصٍ

□ قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ يُعِيدُ جَمِيعَ مَا مَرَّ) هُوَ مُشْكِلٌ مَعَ قَوْلِهِ أَوْ بَطَلَ تَيَمُّمَهُ، إِذْ يَدْخُلُ فِيهِ الْبُطْلَانُ بِالرَّدَّةِ مَعَ أَنَّهُ لَا يُعِيدُ غَسَلَ الْأَعْضَاءِ، إِذِ الرَّدَّةُ لَا تَبْطُلُهُ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ وَهَلْ تَبْطُلُ مَسْحَ الْجَبِيرَةِ فِيهِ نَظَرٌ . □ قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ يُعِيدُ جَمِيعَ مَا مَرَّ) لَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ فِي الْجُنْبِ فَإِنَّهُ لَا يُعِيدُ جَمِيعَ مَا مَرَّ، إِذْ مِنْهُ غَسْلٌ صَحِيحٌ بَدَنَهُ وَهُوَ لَا يُعِيدُهُ جَمِيعَهُ بَلْ يَغْسِلُ بَعْضَهُ وَهُوَ أَعْضَاءُ الْوُضوءِ وَعَنِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ وَمِنْهُ أَيْضًا مَسْحُ السَّائِرِ فِي غَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضوءِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُعِيدُهُ؛ لِأَنَّهُ رَفَعَ مِنْهُ جَنَابَهُ مَا تَحْتَهُ مِنَ الصَّحِيحِ رَفْعًا مُقَيَّدًا بِمُدَّةِ عَدَمِ نَزْعِ الْخُفِّ وَأَيْضًا فَمَسَحُهُ قَائِمٌ مَقَامَ الْغَسْلِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ مَا لَمْ يُحْدِثْ لَا يُعِيدُ لِكُلِّ قَرْصٍ سِوَى التَّيَمُّمِ فَقَطْ، وَلَوْ لَمْ يَتَمَّ مَقَامَ الْغَسْلِ لَوَجَبَتْ إِعَادَتُهُ لِكُلِّ قَرْصٍ وَالْحَدَثُ الْأَصْغَرَ لَا يُؤْتَرُ فِي طَهَارَةِ غَيْرِ أَعْضَائِهِ وَلِهَذَا أَطْلَقَ الْمُحَلِّي وَغَيْرُهُ قَوْلَهُمْ فِيمَا إِذَا أَحْدَثَ وَإِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ بِغَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضوءِ تَيَمُّمَ الْجُنْبِ مَعَ الْوُضوءِ لِلْجَنَابَةِ انْتَهَى فَلَمَّ يَتَعَرَّضُوا لِمَسْحِ السَّائِرِ فَتَأَمَّلْ وَقَوْلُهُمْ تَيَمَّمَ الْجُنْبُ مَعَ الْوُضوءِ لَا يُنَافِي قَوْلَ الرُّوضِ وَإِنْ اغْتَسَلَ الْجُنْبُ وَتَيَمَّمَ عَنْ جِرَاحَتِهِ فِي غَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضوءِ، ثُمَّ أَحْدَثَ بَعْدَ قَرْصِهِ لَمْ يَبْطُلْ حُكْمُ تَيَمُّمِهِ فَيَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي بِوُضوءِهِ مَا شَاءَ مِنَ التَّوَابِلِ انْتَهَى؛ لِأَنَّ كَلَامَهُمْ بِالنِّسْبَةِ لِلْقَرْصِ وَقَوْلُهُ أَعَادَ الْمُحْدِثَ غَسْلَ عَلَيْهِ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بَعْلِيلُهُ الْعُضْوَ الْمُعْتَلَّ بَعْضُهُ فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَةِ جَمِيعِهِ لِارْتِفَاعِ حَدَثِ صَحِيحِهِ بِغَسْلِهِ السَّابِقِ وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْقَدْرَ الْمُعْتَلَّ مِنْهُ فَلَا وَجْهَ لِلتَّعْيِيرِ بِالْإِعَادَةِ إِذَا لَمْ يَغْسِلْ فِيمَا سَبَقَ فَلْيَتَأَمَّلْ .

ولو برئ أعاد المحدث غسل عليه وما بعده وما صلاه جاهلاً به أو توهمه فأزال اللصوق ولم يظهر من الصحيح ما يجب غسله لم يبطل تيممه، وإنما بطل بتوهم الماء؛ لأنه يوجب طلبه والبحث عنه ولا كذلك توهم البرء لو سقطت جبيرته في صلاته بطلت كنز الحف ومحلها ما إذا بان شيء مما يجب غسله، إذ لا يمكن بقاؤها مع وجوب غسل ما ظهر، وكذا ما بعده في الحديث الأصغر أو ما إذا تردّد في بطلان تيممه وطال التردّد أو مضى معه ركن، ثم إن علم البرء بطل تيممه أيضاً وإلا فلا.....

سوى التيمم فقط سم بحذف. □ قوله: (ولو برئ إلخ) عبارة المغني ولو اغتسل الجنب وتيمم عن جراحة في غير أعضاء التيمم، ثم أخذت بعد أداء فريضة من صلاة أو طواف لم يبطل تيممه لأنه وقع عن غير أعضاء الوضوء فلا يؤثر فيه الحديث فيتوضأ ويصلي بوضوئه ما شاء من التوافل (ولو برئ) بتثليث الزاء وهو على طهارة بطل تيممه ووجب غسل موضع العذر جنباً كان أو محدثاً ويجب على المحدث أن يغسل ما بعد موضع العذر رعاية للترتيب كما لو أغفل لمعة بخلاف الجنب ولا يستأنفان الطهارة ويطلان بعضها لا يقتضي بطلان كلها اهـ بحذف وعبارة النهاية ولو رفع الجبيرة عن موضع الكسر فوجدته قد اندمل أعاد كل صلاة صلاها بعد الاندمال بالمسح عليها وإذا تحقق البرء وهو على طهارة كان كوجدان التيمم الماء في تفصيله الآتي اهـ أي يقال إن تحقق ذلك وليس في صلاة امتنع الإحرام بها أو فيها فإن وجب قضاؤها ككون السائر أخذ زيادة على قدر الاستمسك بطلت وإن لم يجب أتمها ع ش. □ قوله: (أعاد المحدث غسل عليه) فيه نظر لأنه إن أراد بعليه العضو المعتل بعضه فلا وجه لإعادة جميعه لارتفاع حدث صحيحه بغسله السابق وإن أراد القدر المعتل منه فلا وجه للتغيير بالإعادة إذ لم يغسل فيما سبق فليتأمل سم أي فكان ينبغي أن يقول غسل محل عليه كما في المغني.

□ قوله: (وما صلاه جاهلاً إلخ) فإن تردّد في وقت البرء قدر بأقرب زمن يمكن البرء فيه ع ش. □ قوله: (أو توهمه) أي البرء سم. □ قوله: (ولم يظهر من الصحيح إلخ) أي بأن يكون اللصوق على قدر الجراحة وقوله ما يجب غسله أي أو ما يمكن إمرار الثراب عليه مغني. □ قوله: (لم يبطل تيممه) أي ولا صلاته ع ش. □ قوله: (بطلت) أي صلاته وإن لم يبرأ مغن ونهاية. □ قوله: (ومحلها) أي محل بطلان الصلاة بسقوط الجبيرة فيها. □ قوله: (أو ما إذا تردّد إلخ) عطف على ما إذا بان إلخ ع ش. □ قوله: (تردّد في بطلان تيممه) أي لتردّده في حصول البرء قاله البصري ولعله مجرّد تمثيل وليس بقيد. □ قوله: (أيضاً) كصلاته. □ قوله: (والأفلا).

(فرغ) لو كانت الجبيرة لصوقاً يترع ويغير كل يوم أو أيام فحكمها كالجبيرة الواحدة كما أفنى به الشبكي وفيه نظر ظاهر بل الأوجه خلافه نهاية أي من أن كل مرة لها حكم مستقل فعلى كلام الشبكي تغيير اللصوق لا يؤثر في طهارته السابقة وعلى كلام الشارح م يؤثر فيجب غسل الصحيح مع ما بعده

وبما تَقَرَّرَ من أَنَّ مَلَحَظَ بُطْلَانِ الصَّلَاةِ غَيْرُ مَلَحَظِ بُطْلَانِ التَّيَمُّمِ اِنْدَفَعَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ لَا أَثَرَ لِظُهُورِ شَيْءٍ مِنَ الصَّحِيحِ فِي بُطْلَانِ التَّيَمُّمِ؛ لِأَنَّهُ عَنِ الْعَلِيلِ وَوَجْهَ اِنْدِفَاعِهِ أَنَّنَا لَمْ نَجْعَلْ هَذَا الظُّهُورَ سَبَبًا لِإِطْلَانِ التَّيَمُّمِ بَلْ لِإِطْلَانِ الصَّلَاةِ وَمَلَحَظُهُمَا مُخْتَلِفٌ كَمَا تَقَرَّرَ.

(فصلٌ في أركانِ التَّيَمُّمِ)

وَكَيْفِيَّتِهِ وَشَتَّىهِ وَمُبْطِلَاتِهِ وَمَا يُسْتَبَاحُ بِهِ مَعَ قَضَائِهِ أَوْ عَدَمِهِ وَتَوَابِعُهَا.
(تَيَمُّمٌ بِكُلِّ) مَا صَدَّقَ عَلَيْهِ اسْمُ (تُرَابٍ)؛ لِأَنَّهُ الصَّعِيدُ فِي الْآيَةِ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ وَمِمَّا يَمْنَعُ تَأْوِيلَهُ بِغَيْرِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [النساء: ٤٣] وَزَعَمُ.....

وَلَا يَنْطُلُ التَّيَمُّمُ عَلَيْهِ ش. □ قَوْلُهُ: (مِنْ أَنَّ مَلَحَظَ بُطْلَانِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ عَلِمَ أَنَّ مَلَحَظَ الْخِ وَأَنْدَفَعَ الْخ. □ قَوْلُهُ: (غَيْرُ مَلَحَظِ بُطْلَانِ التَّيَمُّمِ) فَإِنَّ مَلَحَظَهُ الْبُرْءَ مِنَ الْعِلَّةِ وَمَلَحَظَ بُطْلَانِ الصَّلَاةِ ظُهُورٌ مَا يَجِبُ غَسْلُهُ مِنَ الصَّحِيحِ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (لَمْ نَجْعَلِ الْخ) انْظُرْ هَذَا مَعَ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ وَلَمْ يَظْهَرْ مِنَ الصَّحِيحِ مَا يَجِبُ غَسْلُهُ لَمْ يَنْطُلْ تَيَمُّمُهُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ بَطْلٌ فَقَدْ جَعَلَ الظُّهُورَ سَبَبًا لِإِطْلَانِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ وَبُضْرِي.
فَصُلِّ فِي أَرْكَانِ التَّيَمُّمِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ

□ قَوْلُ (السِّي: (بِكُلِّ تُرَابٍ) يَدْخُلُ فِيهِ الْأَصْفَرُ وَالْأَعْفَرُ وَالْأَحْمَرُ وَالْأَسْوَدُ وَالْأَبْيَضُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ.
□ قَوْلُهُ: (مَا صَدَّقَ) إِلَى قَوْلِهِ فَلَا يَجُوزُ فِي الْمَغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ وَإِلَى قَوْلِهِ وَكَذَا حَبَّتْ فِي النَّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ إِلَّا مَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (صَدَّقَ) الْأَوَّلَى أَطْلِقَ أَوْ إِسْقَاطَ اسْمٍ بَضْرِي. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الصَّعِيدُ فِي الْآيَةِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمَغْنِي لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ أَيُّ تُرَابًا طَاهِرًا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ تُرَابٌ لَهُ غُبَارٌ وَقَوْلُهُ حُجَّةٌ فِي اللَّغَةِ اه. □ قَوْلُهُ: (وَمِمَّا يَمْنَعُ الْخ) هَذَا مَا يَمْنَعُ نَحْوَ التُّورَةِ وَسَحَابَةِ الْأَخْجَارِ سَمَ وَلَكَ أَنْ تَمْنَعَهُ بَعْدَ الْقَوْلِ بِالْوَاسِطَةِ عِبَارَةُ الْقَلْبِيِّ وَجَوَّزَهُ الْإِمَامُ مَا لِكَ بِكُلِّ مَا اتَّصَلَ بِالْأَرْضِ كَالشَّجَرِ وَالزَّرْعِ وَجَوَّزَهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَصَاحِبُهُ مُحَمَّدٌ بِكُلِّ مَا هُوَ مِنْ جَنْسِ الْأَرْضِ كَالزَّرَنِخِ وَجَوَّزَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَبُو يُونُسَ صَاحِبُ أَبِي حَنِيفَةَ بِمَا لَا غُبَارَ فِيهِ كَالْحَجَرِ الصُّلْبِ وَجَعَلُوا مِنْ فِي الْآيَةِ ابْتِدَائِيَّةً وَفَسَّرُوا الصَّعِيدَ بِمَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ لَا بِالتُّرَابِ اه. □ قَوْلُهُ: (وَزَعَمَ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمَغْنِي إِذِ الْإِتْيَانُ بَيْنَ الْمُفِيدَةِ لِلتَّبْعِيضِ يَقْتَضِي أَنْ يَمْسَحَ بَشْيٍ يَخْصُلُ عَلَى الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ بَعْضُهُ وَقَوْلُ بَعْضِ الْأُئِمَّةِ إِنَّهَا لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ فَلَا يُشْتَرَطُ تُرَابٌ ضَعَّفَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ بِأَنَّهُ أَحَدًا مِنَ الْعَرَبِ لَا يَفْهَمُ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ مَسَحَ بِرَأْسِهِ مِنَ الدُّهْنِ وَمِنَ الْمَاءِ وَمِنَ التُّرَابِ إِلَّا مَعْنَى التَّبْعِيضِ وَالْإِدْعَاءُ لِلْحَقِّ أَحَقُّ مِنَ الْجَوْرِ اه. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ مَرَضَعَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ الْخ كَانَ حَنِيفًا وَأَنْصَفَ مِنْ نَفْسِهِ.

□ قَوْلُهُ: (لَمْ نَجْعَلِ الْخ) انْظُرْ هَذَا مَعَ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ وَلَمْ يَظْهَرْ مِنَ الصَّحِيحِ مَا يَجِبُ غَسْلُهُ لَمْ يَنْطُلْ تَيَمُّمُهُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ بَطْلٌ فَقَدْ جَعَلَ الظُّهُورَ سَبَبًا لِإِطْلَانِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

فَصُلِّ

□ قَوْلُهُ: (وَمِمَّا يَمْنَعُ الْخ) هَذَا لَا يَمْنَعُ نَحْوَ التُّورَةِ وَسَحَابَةِ الْأَخْجَارِ.

أَنَّ مِنْ فِيهِ لِلإِبْتِدَاءِ سَفْسَافٌ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ وَصَحَّ «جُعِلَتِ الْأَرْضُ كُلُّهَا لَنَا مَسْجِدًا وَتُرَابُهَا»
وَفِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ «وَتُرْبَتُهَا» وَهِيَ مُتَرَادِفَانِ كَمَا قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ «لَنَا
طَهُورًا» وَالاسْمُ اللَّقَبُ فِي حَيْزِ الْإِمْتِنَانِ لَهُ مَفْهُومٌ كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌّ فِي مَحَلِّهِ (طَاهِرٍ) أَرَادَ بِهِ مَا
يَشْمَلُ الطَّهَوْرَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْآتِي وَلَا يُمْسْتَعْمَلُ وَذَلِكَ لِتَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ لِلطَّيِّبِ فِي الْآيَةِ
بِالطَّاهِرِ فَلَا يَجُوزُ بِنَجَسٍ كَأَنْ يُجْعَلَ فِي بَوْلِ، ثُمَّ جَفَّ أَوْ اخْتَلَطَ بِهِ نَحْوُ رُوَيْتٍ مُتَّفَقَةٍ وَمِنْهُ
تُرَابُ الْمَقْبَرَةِ الْمُنْبُوشَةِ لَا اخْتِلَاطُهَا بِعَذْرَةِ الْمَوْتَى وَصَدِيدِهِمُ الْمُتَجَمِّدُ وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يُطَهِّرْهُ الْمَطَرُ
قَالَ الْقَاضِي، وَلَوْ وَقَعَتْ ذَرَّةٌ نَجَاسَةٍ فِي ضُبْرَةِ تُرَابٍ كَبِيرَةٍ تَحْرَى وَتَيَّمَمَ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى

(فَائِدَةٌ) ذَكَرَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فِي هَذَا الْفَصْلِ أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ كَلَامُ شَخْصٍ فِي إِفْتَاءٍ وَتَضْنِيفٍ لَهُ كَانَ
الْأَخْذُ بِمَا فِي التَّضْنِيفِ أَوْلَى فَرَأَيْنَاهُ ه. ه. قَوْلُهُ: (لِلإِبْتِدَاءِ) الْمُتَبَادَرُ التَّبْعِيضُ كَمَا لَا يَخْفَى فَهُوَ أَرْجَحُ
سَم. ه. قَوْلُهُ: (سَفْسَافٌ) أَي رَدِيءٌ مِنْ قَبِيلِ الْهَذْيَانِ. ه. قَوْلُهُ: (وَالِاسْمُ اللَّقَبُ الْإِنْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَكَوْنُ
مَفْهُومِ اللَّقَبِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ مَحَلُّهُ حَيْثُ لَا قَرِينَةٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْغَزَالِيُّ فِي الْمُنْخُولِ وَهَذَا قَرِينَتَانِ الْعُدُولُ
إِلَى التُّرَابِ فِي الطَّهَوْرَةِ بَعْدَ ذِكْرِ جَمِيعِهَا فِي الْمَسْجِدِيَّةِ وَكَوْنُ السِّيَاقِ لِلْإِمْتِنَانِ الْمُقْتَضِي تَكْثِيرَ مَا يَمْتَنُّ
بِهِ فَلَمَّا افْتَضَرَ عَلَى التُّرَابِ دَلَّ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِالْحُكْمِ ه. ه. قَوْلُهُ: (فِي حَيْزِ الْإِمْتِنَانِ) فِيهِ شَيْءٌ وَيُؤَيِّدُ أَنَّ
لَهُ هُنَا مَفْهُومًا زِيَادَةً تُرَابِهَا أَوْ تُرْبَتِهَا وَإِلَّا كَانَ يَكْفِي أَنْ يَقُولَ مَسْجِدًا وَطَهُورًا فَإِنَّهُ أَخْصَرَ سَم وَقَوْلُهُ وَيُؤَيِّدُ
إِنْخ تَقْدَّمَ مِثْلُهُ عَنِ النِّهَايَةِ أَنْفًا. ه. قَوْلُهُ: (مَا يَشْمَلُ) الصَّوَابُ إِسْقَاطُهُ سَم وَرَشِيدِي وَبَضْرِي أَي لِأَنَّ الْمُرَادَ
بِالتَّأْوِيلِ إِخْرَاجُ الْمُسْتَعْمَلِ وَهُوَ إِنَّمَا يَخْرُجُ حَيْثُ أُريدَ بِالطَّاهِرِ الطَّهَوْرُ لَا مَا يَشْمَلُهُ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ قَوْلُهُ
وَلَا يُمْسْتَعْمَلُ فِي حُكْمِ الإِسْتِثْنَاءِ فَلَا اغْتِرَاضَ عَلَيْهِ ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَي اشْتِرَاطُ الطَّهَارَةِ.

ه. قَوْلُهُ: (بِالطَّاهِرِ) أَي بِالتُّرَابِ الطَّاهِرِ. ه. قَوْلُهُ: (بِنَجَسٍ) أَي مُتَنَجِّسٍ. ه. قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَي مِنَ التُّرَابِ
التَّنَجِّسِ. ه. قَوْلُهُ: (تُرَابُ الْمَقْبَرَةِ الْإِنْخ) أَي وَتُرَابُ الْبَيَّارَةِ مَجْمَعٌ قَاذِرَاتِ الْكِنِيفِ. ه. قَوْلُهُ: (الْمُنْبُوشَةُ) أَي
الَّذِي عَلِمَ تَبَشُّهَا فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ جَازَ بِلَا كَرَاهَةٍ نِهَايَةً وَزِيَادِيٍّ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ م. ر. فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ الْإِنْخ أَي بَأَنَّ
عَلِمَ عَدَمَ تَبَشُّهَا أَوْ شَكَّ فِيهِ وَظَاهِرُ قَوْلِهِ بِلَا كَرَاهَةٍ شُمُولُهُ لِكُلِّ مِنْ هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ فِي
صُورَةِ الشُّكِّ أَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ وَلَمْ يَرِدْ نَهْيٌ عَنْهُ مَعَ الشُّكِّ ه. ه. قَوْلُهُ: (لَاخْتِلَاطُهَا) الْأَوَّلَى الثَّانِي.

ه. قَوْلُهُ: (الْمَطَرُ) أَي وَلَا غَيْرُهُ. ه. قَوْلُهُ: (الْقَاضِي الْإِنْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ أَبُو الطَّيِّبِ ه. ه. وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الْقَاضِي إِذَا
أُطْلِقَ فَالْحَسَنَيْنِ شَيْخُ الْبَغَوِيِّ وَالْقَاضِيَانِ فَهُوَ أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبْرِيُّ فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَأَمَّلَ فِي هَذَا الْمَحَلِّ بَضْرِي.
ه. قَوْلُهُ: (تَحْرَى وَتَيَّمَمَ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْعُبَابِ عَنِ الْقَاضِي لَمْ يَجْزُ لَهُ التَّيَّمُّ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ تَحَرٍّ وَإِنْ كَانَتْ
كَبِيرَةً وَلَهُ أَنْ يَتَحَرَّى وَيَتَيَّمَمَ ه. وَنَتَجَّهَ فِي الْكَبِيرِ جِدًّا جَوَازُ التَّيَّمُّ بِلَا تَحَرٍّ كَمَا لَوْ اشْتَبَهَتْ نَجَاسَةً فِي

ه. قَوْلُهُ: (أَنَّ مِنْ فِيهِ لِلإِبْتِدَاءِ) الْمُتَبَادَرُ التَّبْعِيضُ كَمَا لَا يَخْفَى فَهُوَ أَرْجَحُ. ه. قَوْلُهُ: (فِي حَيْزِ الْإِمْتِنَانِ) فِيهِ
شَيْءٌ هُنَا يُؤَيِّدُ أَنَّ لَهُ مَفْهُومًا زِيَادَةً تُرَابِهَا أَوْ تُرْبَتِهَا وَإِلَّا كَانَ يَكْفِي أَنْ يَقُولَ مَسْجِدًا وَطَهُورًا فَإِنَّهُ أَخْصَرَ.
ه. قَوْلُهُ: (أَرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ الطَّهَوْرَ) الصَّوَابُ إِسْقَاطُ مَا يَشْمَلُ. ه. قَوْلُهُ: (تَحْرَى وَتَيَّمَمَ) عِبَارَةُ شَرْحِ

الضعيف السابق أنه لا يُشترط التعدد في التحري فعلى الأصح لا يتحرى إلا إن كان النجس لا يتجزأ، ثم جعل الثراب قسمين نظير ما مر في فصل الكميين عن القميص بعد تنجس أحدهما ولا يضُرُّ أخذه من ظهر كلب لم يعلم التصاقه به مع رطوبة (حتى ما يداوى به) كالأرمني بكسر أوله وما يؤكل سفها كالمدري وطين مصر المسمى بالطفل كما صرح به جمع وما أخرجته الأرضة منه وإن اختلط بلعابها كمعجون بمائع جف وإن تغير به لونه وطعمه وريحه ويشترط أن يكون له غبار ولم يذكره؛ لأنه الغالب فيه. (و) من ثم صَحَّ (برمل) خَشِنَ (فيه غبار)، ولو منه.....

مكان واسع جدًا تجوز الصلاة فيه سم. □ فوه: (لا يتجزأ) يُراجع مفهوم لا يتجزأ وأسقطه م ر اه سم عبارة عن قوله م ر جاز أي حيث لم يمكن اختلاط النجاسة بكل من القسمين ولعله م ر لم يذكر هذا القيد لتغييره م بالذرة فإنها لا يمكن انفاسمها وقال ابن حَجَّ: لا يتجزأ أي حيث لم يمكن تفرق المختلط من النجاسة فيهما اه وانظر لو هجم وتيمم من غير اجتهاد هل يصح تيممه كما لو تيمم من ثراب على ظهر كلب شك في اتصاله به رطبًا أو جافًا أو لا يصح كما لو اختلط إناء طاهر بنجس الظاهر الثاني لتحقق النجاسة فيما ذكر اه بحذف. □ فوه: (بعد تنجس أحدهما) ظاهره أن فضل أحدهما مع بقاء الكم الثاني متصلاً بالقميص لا يكفي في جواز الاجتهاد ويتبني خلافه لتحقق التعدد بما ذكر ع ش. □ فوه: (ولا يضُرُّ) إلى قوله: ولم يذكره في المغني. □ فوه: (لم يعلم التصاقه به إلخ) فلو علم التصاقه به جافين أو شك فيه جاز وقياس ما مر في المقبرة التي لم يعلم نبشها عدم الكراهة هنا أيضًا، ويحتمل خلافه لأن الغالب هنا الرطوبة ولغلظ نجاسة الكلب ع ش. □ فوه: (كالأرمني) أي والسيخ بكسر الموحدة وهو ما لا يثبت إذا لم يعلم الملح فإن علاه لم يصح التيمم به مغني ونهاية. □ فوه: (بكسر أوله) قال في شرح العباب بفتح الميم وكسرها لغتان خلافاً للإسنوي اه. سم. □ فوه: (منه) أي من المدري لأنه ثراب لا من خشب لأنه لا يسمى ثراباً وإن أشبهه مغني ونهاية. □ فوه: (بمائع) أي كحل نهاية ومغني. □ فوه: (أن يكون له غبار) فإن كان جريشاً أي خشباً أو ندياً لا يرتفع له غبار لم يكفي مغني، ورأيت في فتاوى ابن زياد في رجل تسيل دموعه في كل وقت ومتى اتصل ثراب التيمم بالوجه صار طيناً، قال فالظاهر أخذاً مما تقدم صحته تيممه وأقول أيضًا بصحة تيمم من أثلي بكثرة العرق في بدنه كما شاهدنا ذلك في بعض الناس بحيث لا يؤثر فيه التثيف اه كردي. □ فوه: (ومن ثم) أي لأجل اشتراط وجود الغبار. □ فوه: (برمل خشن إلخ) عبارة النهاية وبرمل لا يلصق ببعض ولو كان ناعماً فيه غبار منه ولو بسحقه

العباب عن القاضي لم يجز له التيمم منها من غير تحرُّ وإن كانت كبيرة وله أن يتحرى وتيمم اه ويتجه في الكبيرة جدًا جواز التيمم بلا تحرُّ كما لو اشتبهت نجاسة في مكان واسع جدًا تجوز الصلاة فيه. □ فوه: (لا يتحرى) يُراجع مفهوم لا يتحرى وأسقطه م ر. □ فوه: (كالأرمني) قال في شرح العباب بفتح الميم وكسرها لغتان خلافاً للإسنوي اه.

بأن سُحِقَ وصار له كما يَبْنَتْه في شرح الإرشاد وغيره أمَّا الناعِمُ فلا؛ لأنَّه لُصِّقَ بالعضو يَمْنَعُ وُصُولَ الغُبَارِ إليه، ومن ثَمَّ لو عَلِمَ عَدَمَ لُصُّوقِهِ لم يُؤَثِّرْ فَإِنَا طَهُمُ. ذلك بالخِشْيَنِ والناعِمِ للغَالِبِ ولا يُنَافِي ما تَقَرَّرَ إعادةُ البَاءِ المُفِيدَةِ لِمُغَايِرَةِ الرَّمْلِ للثَّرَابِ؛ لأنَّه بالنَظَرِ لِصُورَةِ الرَّمْلِ قَبْلَ السَّحْقِ نَعَمَ التَّيَمُّمُ حَقِيقَةٌ إِنَّمَا هُوَ بِالْغُبَارِ الَّذِي صَارَ ثَرَابًا لَا بِالرَّمْلِ فِيهِ الْعِبَارَةُ نَوْعٌ قَلْبٌ وَهُوَ مِمَّا يُؤَثِّرُهُ الْفَصَحَاءُ لِأَعْرَاضٍ لَا يَبْعُدُ قَصْدُ بَعْضِهَا هُنَا (لَا بِمَعْنَى) كَثُورَةُ سَحَاقَةِ خَزْفٍ وَمِثْلُهُ طِينٌ سُوِّيَ وَصَارَ رَمَادًا؛ لأنَّه لَيْسَ بِثَّرَابٍ بِخِلَافِ مَا أَصَابَتْهُ نَارٌ فَاسْوَدَّ وَلَمْ يَصِرْ رَمَادًا.

لأنَّه مِنْ طَبَقَاتِ الْأَرْضِ وَالثَّرَابِ جِنْسٌ لَهُ فَلَا يَصِحُّ بِرَّمْلِ وَلَوْ نَاعِمًا لَا غُبَارَ فِيهِ أَوْ فِيهِ غُبَارٌ لَكِنَّ الرَّمْلَ يَلْصِقُ بِالْعُضْوِ لِمَنْعِهِ وَصُولَ الثَّرَابِ إِلَى الْعُضْوِ أَهْزَادَ الْمُغْنَى وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا شَرْطٌ آخَرُ فِي الثَّرَابِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لَهُ غُبَارٌ يَلْتَقِ بِالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ. □ فَوُدَّ: (بِأَنْ سُحِقَ الْخُ) وَفِي قِتَاوَى الْمُصَنِّفِ لَوْ سُحِقَ الرَّمْلُ الصَّرْفُ وَصَارَ لَهُ غُبَارٌ أَجْزَاءُ أَيُّ بَأْنَ صَارَ كُلُّهُ بِالسَّحْقِ غُبَارًا أَوْ بَقِيَ مِنْهُ خَشِيشٌ لَا يَمْنَعُ لُصُوقَ الْغُبَارِ بِالْعُضْوِ نِهَائِيَّةً. □ فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيُّ لِأَجْلِ اللَّصُوقِ الْمَذْكُورِ. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ عَلِمَ عَدَمَ لُصُوقِهِ) أَيُّ أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ فِيمَا يَظْهَرُ، وَيَتَّبَعِي أَنْ يُقَالَ: وَلَوْ عَلِمَ لُصُوقَ الْخَشِيشِ الْخُ أَوْ تَرَدَّدَ فِيهِ لَا يُجْزِئُ لِعَدَمِ حُصُولِ التَّعْمِيمِ الْآتِي الْمُحْتَاجِ فِيهِ إِلَى غَلَبَةِ الظَّنِّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ فِيمَا يَأْتِي، وَفِي الْعُبَابِ وَهُوَ قِيَاسُ الْوُضُوءِ كَمَا مَرَّ فِيهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ بِصُرِّي. □ فَوُدَّ: (ذَلِكَ) أَيُّ صِحَّةُ التَّيَمُّمِ وَعَدْمُهَا. □ فَوُدَّ: (وَلَا يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ) وَهُوَ قَوْلُهُ وَلَوْ مِنْهُ بِأَنْ سُحِقَ الْخُ كُزْدِي، وَقَضِيَّةُ صَنِيعِ النِّهَايَةِ أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ كَوْنُ الرَّمْلِ مِنْ جِنْسِ الثَّرَابِ السَّابِقِ فِي كَلَامِهِ صَرَاحَةً. □ فَوُدَّ: (نَوْعٌ قَلْبٌ) أَيُّ وَالْأَصْلُ بِغُبَارٍ فِي رَمْلِ، قَالَ ع ش: وَلَا يَبْعُدُ أَنَّهُ أَيُّ قَوْلِ الْمَنِّي وَبِرَّمْلِ فِيهِ غُبَارٌ مِنَ الْمَجَازِ حُكْمًا لِأَنَّهُ إِسْنَادُ اللَّفْظِ إِلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ مِنَ الْمُلَابَسَاتِ وَفِي سَمِ عَلَى حَجٍّ قَدْ يَوْجَهُ بَأَنَّهُ لَوْ قَالَ: وَبِغُبَارِ رَمْلِ أَوْ هَمَّ اشْتِرَاطَ تَمَيُّزِهِ عَنِ الرَّمْلِ أَه. □ فَوُدَّ (لَشَيْءٍ) (لَا بِمَعْنَى) بِكُسْرِ الدَّالِ كَنَفِطٍ وَكِبْرِيَةٍ نِهَائِيَّةً وَمُغْنَى، وَقَوْلُهُمَا كَنَفِطٌ مَحَلٌّ تَأَمَّلْ إِذْ هُوَ لِكَوْنِهِ مِنَ الْمَائِعَاتِ لَيْسَ مِنْ مَحَلِّ التَّوَهُّمِ. □ فَوُدَّ: (كَثُورَةُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَرَّ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَوْ احْتِمَالًا. □ فَوُدَّ: (وَمِثْلُهُ طِينٌ الْخُ) أَيُّ وَسَحَاقَةُ نَحْوِ أَجْرٍ مُغْنَى. □ فَوُدَّ: (كَثُورَةُ) هُوَ الْجَبْرِ قَبْلَ طَفْنِهِ شَيْخُنَا الْحَلْبِيِّ لَكِنَّ عِبَارَةَ الْمُضْبَاحِ التَّوَرُّ بِضَمِّ التَّوْنِ حَجَرُ الْكِلْسِ، ثُمَّ غَلَبَتْ عَلَى اخْتِلَافٍ تُضَافُ إِلَى الْكِلْسِ مِنْ زَرْنِخٍ وَغَيْرِهِ وَتُسْتَعْمَلُ لِإِزَالَةِ الشَّعْرِ انْتَهَتْ، وَفِي الصَّحَاحِ الْكِلْسُ أَيُّ بِالْكَافِ الْمَكْسُورَةِ وَاللَّامِ وَالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ الصَّارُوجُ يُنَى بِهِ أَه وَفِي سَمِ عَلَى حَجٍّ قَالَ فِي الْعُبَابِ وَلَا بِحَجَرٍ أَيُّ وَإِنْ كَانَ رَخْوًا كَالْكُذَّانِ أَيُّ الْبَلَاطِ وَزُجَاجٍ وَخَزْفٍ وَأَجْرٌ سُحِقَتْ أَه قَالَ فِي شَرْحِهِ وَإِنْ صَارَ لَهَا غُبَارٌ لِأَنَّهُا مَعَ ذَلِكَ لَا تُسَمَّى ثَرَابًا أَه ع ش.

□ فَوُدَّ: (نَوْعٌ قَلْبٌ) قَدْ يَوْجَهُ بَأَنَّهُ لَوْ قَالَ وَبِغُبَارِ رَمْلِ أَوْ هَمَّ اشْتِرَاطَ تَمَيُّزِهِ عَنِ الرَّمْلِ. □ فَوُدَّ: (لَا بِمَعْنَى) قَالَ فِي الْعُبَابِ وَلَا بِحَجَرٍ أَيُّ وَإِنْ كَانَ رَخْوًا كَالْكُذَّانِ كَمَا قَالَ فِي شَرْحِهِ وَزُجَاجٍ وَخَزْفٍ وَأَجْرٌ سُحِقَتْ أَه قَالَ فِي شَرْحِهِ وَإِنْ صَارَ لَهَا غُبَارٌ؛ لِأَنَّهُا مَعَ ذَلِكَ لَا تُسَمَّى ثَرَابًا انْتَهَى.

(وَمُخْتَلِطٌ بِدَقِيقٍ وَنَحْوِهِ) كَجِصٍّ وَزَعْفَرَانٍ وَإِنْ قَلَّ الْخَلِيطُ جِدًّا بِحَيْثُ لَا يُدْرِكُ؛ لِأَنَّهُ لِنُعُومَتِهِ يَمْنَعُ وَضُوءَ التُّرَابِ لِلْعُضْوِ (وَقِيلَ إِنْ قَلَّ الْخَلِيطُ جَزَاءً) نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْمَاءِ وَيُرَدُّ مَا تَقَرَّرَ أَنَّ قَلِيلَ الْخَلِيطِ هُنَا يَمْنَعُ وَلَوْ احْتِمَالًا وَضُوءَ الْمُطَهَّرِ لِلْعُضْوِ لِكثَافَتِهِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ لِلطَّافَةِ الْمَاءِ. (و) مَرَّ أَنَّ التُّرَابَ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ طَهُورًا فَحِينَئِذٍ (لَا) يَصِحُّ التَّيَمُّمُ (بِمُسْتَعْمَلٍ) فِي حَدِيثٍ، وَكَذَا خَبِثَ فِيمَا يَظْهَرُ بِأَنْ اسْتَعْمَلَ فِي مَغْلَظٍ (عَلَى الصَّحِيحِ) كَالْمَاءِ بَلْ أَوَّلَى وَكَوْنِ التُّرَابِ لَا يَرْفَعُ الْحَدِيثُ فَلَا يَتَأَثَّرُ بِالِاسْتِعْمَالِ بِخِلَافِ الْمَاءِ يَرُدُّ بِأَنَّ السَّبَبَ فِي الِاسْتِعْمَالِ لَيْسَ هُوَ خُصُوصَ رَفْعِ الْحَدِيثِ كَمَا مَرَّ بَلْ زَوَالُ الْمَنْعِ مِنْ نَحْوِ الصَّلَاةِ بِدَلِيلِ أَنَّ مَاءَ السَّلْسِ مُسْتَعْمَلٌ مَعَ أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ حَدِيثًا فَاسْتَوِيَ (وَهُوَ) أَيُّ الْمُسْتَعْمَلِ (مَا بَقِيَ بَعْضُهُ) أَيُّ التَّيَمُّمِ بَعْدَ مَسْحِهِ. (وَكَذَا مَا تَنَاقَرَتْ) بِالْمُتْلَثِّ مِنْهُ بَعْدَ مَسِّهِ لَهُ وَإِنْ لَمْ يُعْرَضْ عَنْهُ فَلَوْ أَخَذَهُ مِنَ الْهَوَاءِ عَقِبَ انْفِصَالِهِ

□ قَوْلُ (السِّي): (وَمُخْتَلِطٌ بِالْخ) أَيُّ وَلَا بِتُّرَابٍ مُخْتَلِطٌ بِالْخِ مُغْنِي أَيُّ يَقِينًا ع. ش. □ قَوْلُهُ: (كَجِصٍّ) بِكَسْرِ الْجِيمِ وَفَتْحِهَا وَهُوَ الْجِصُّ أَوْ الْجَبْرُ شَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (وَزَعْفَرَانٍ) أَيُّ وَسْطِ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لِنُعُومَتِهِ بِالْخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ مَعَ مَا مَرَّ فِي الرَّمْلِ النَّاعِمِ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ عَدَمَ مَنَعِهِ لَمْ يَضُرَّ بِضَرِّي. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ احْتِمَالًا) إِطْلَاقُهُ يَقْتَضِي أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ وَلَوْ كَانَ مَرْجُوحًا جِدًّا وَهُوَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ لِتَضَرِّيهِمْ بِالْإِكْتِفَاءِ بِغَلَبَةِ ظَنِّ التَّعَمُّيمِ بِضَرِّي أَيُّ وَلَعَلَّ لِهَذَا اسْقَاطُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَكَذَا خَبِثَ بِالْخ) اعْتَمَدَهُ م. ر. وَقَوْلُهُ بِأَنْ اسْتَعْمَلَ بِالْخِ أَيُّ، ثُمَّ طَهَّرَ بِشَرْطِهِ سَمَ عَلَى حَجٍّ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَحَلَّ الْإِحْتِيَاجِ لِلتَّطْهِيرِ إِذَا اسْتَعْمَلَ فِي غَيْرِ الْأَخِيرَةِ أَمَّا إِذَا اسْتَعْمَلَ فِيهَا فَهِيَ طَاهِرَةٌ كَالْعُسَالَةِ الْمُتَفَصِّلَةِ مِنْهَا. وَأَمَّا مَدْرُ الْإِسْتِجَاءِ إِذَا طَهَّرَ أَوْ اسْتَعْمَلَ فِي غَيْرِ الْأَوَّلَى وَلَمْ يَتَلَوَّثْ فَهَلْ يَكْفِي هُنَا إِذَا دُقَّ وَصَارَ تُرَابًا لِأَنَّهُ مُجَفَّفٌ لَا مُزِيلٌ أَوْ لَا لِإِزَالَتِهِ الْمَنْعُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي ع. ش. أَيُّ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ يُرَدُّ بِأَنَّ السَّبَبَ فِي الِاسْتِعْمَالِ بِالْخِ. □ قَوْلُهُ: (كَالْمَاءِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنِّهَايَةُ لِأَنَّهُ أَذْيَ بِهِ فَرَضَ فَلَمْ يَجُزْ اسْتِعْمَالُهُ ثَانِيًا كَالْمَاءِ أَه. □ قَوْلُهُ: (بَلْ أَوَّلَى) أَيُّ لِأَنَّ الْمَاءَ أَقْوَى سَم. □ قَوْلُهُ: (بِدَلِيلِ أَنَّ مَاءَ السَّلْسِ بِالْخِ) قَدْ يَقْتَضِي أَنَّ اسْتِعْمَالَهُ اتِّفَاقِيٌّ لَكِنْ قَالَ الْمُغْنِي وَفِي ع. ش. عَنِ الْإِسْنَوِيِّ مِثْلُهُ مَا نَصَّهُ وَيَجْرِي الْخِلَافُ فِي الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي طَهَارَةِ دَائِمِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّ حَدِيثَهُ لَا يَرْتَفِعُ عَلَى الصَّحِيحِ أَه.

□ قَوْلُ (السِّي): (مَا بَقِيَ بَعْضُهُ) أَيُّ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ فِي تَيَمُّمٍ وَاجِبٍ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (بَعْدَ مَسْحِهِ) عِبَارَةُ غَيْرِهِ حَالَةَ تَيَمُّمِهِ أَه. □ قَوْلُهُ: (بِالْمُتْلَثِّ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (بَعْدَ مَسِّهِ) خَرَجَ بِهِ مَا تَنَاقَرَتْ بَعْدَ مَسِّ مَا مَسَّهُ كَالطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ عَنِ الْمَجْمُوعِ سَمَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنِّهَايَةُ أَمَّا مَا تَنَاقَرَتْ وَلَمْ يَمَسَّ الْعُضْوَ بَلْ لَاقَى مَا لَصِقَ بِالْعُضْوِ فَلَيْسَ بِمُسْتَعْمَلٍ قَطْعًا كَالْبَاقِي فِي الْأَرْضِ أَه. -

□ قَوْلُهُ: (وَكَذَا خَبِثَ) اعْتَمَدَهُ م. ر. وَقَوْلُهُ بِأَنْ اسْتَعْمَلَ أَيُّ، ثُمَّ طَهَّرَ بِشَرْطِهِ. □ قَوْلُهُ: (بَلْ أَوَّلَى) أَيُّ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ أَقْوَى. □ قَوْلُهُ: (بَعْدَ مَسْحِهِ) خَرَجَ مَا تَنَاقَرَتْ بَعْدَ مَسِّ مَا مَسَّهُ كَالطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ وَسَيَأْتِي ذَلِكَ عَنِ الْمَجْمُوعِ.

عَمَّا مَسَّهُ لَمْ يَجْزْ وَإِيهَامُ قَوْلِ الرَّافِعِيِّ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ الاسْتِعْمَالِ إِذَا انفَصَلَ بِالْكُلِّيَّةِ وَأَعْرَضَ عَنْهُ إِلَّا جِزَاءً غَيْرُ مُرَادٍ لَهُ؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ كَالْمَاءِ وَهُوَ يَضُرُّ فِيهِ ذَلِكَ فَأُولَى الثَّرَابِ نَعَمَ يَفْتَرِقَانِ فِي أَنَّهُ لَا يَضُرُّ هُنَا رَفْعُ الْيَدِ بِمَا فِيهَا مِنَ الثَّرَابِ، ثُمَّ عَوْدُهَا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا احتَاجَ لِهَذَا هُنَا نَزَلُوهُ مَنْزِلَةَ الْإِتِّصَالِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ (فِي الْأَصَحِّ) كَالْمُتَقَاطِرِ مِنَ الْمَاءِ وَمَا قِيلَ فِي تَوْجِيهِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ أَنَّ الثَّرَابَ كَثِيفٌ إِذَا عَلِقَ بِالمَحَلِّ مَنْعٌ غَيْرُهُ أَنْ يَلْصُقَ بِهِ بِخِلَافِ الْمَاءِ لِرِقَّتِهِ يَرُودُ بِأَنَّ ذَلِكَ يَفْرَضُ تَسْلِيمُهُ إِنَّمَا يَقْتَضِي غُلُوقَ بَعْضِ المُمَاسِّ لَا كُلَّهُ فَبَعْضُ المُمَاسِّ مُتَنَائِرٌ وَقَدْ اشْتَبَهَ فَمُنِعَ الكُلَّ لِعَدَمِ التَّمْيِيزِ، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ تَمَيَّزَ المُلَاصِقُ عَنْ غَيْرِهِ وَتَحَقَّقَ أَنَّ المُتَنَائِرَ هُوَ ذَلِكَ الْغَيْرُ لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْمَلًا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ المَجْمُوعَ صَرَّحَ بِذَلِكَ فَإِنَّهُ قَسَمَ المُتَنَائِرَ إِلَى مَا

□ فَوَدَّ: (لَمْ يَجْزُ) أَي خِلَافًا لِلْإِسْتَوَائِيِّ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَلِيَهَامُ قَوْلُ الرَّافِعِيِّ لِإِلْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَقَوْلُ الرَّافِعِيِّ إِنَّمَا يَثْبُتُ لِلْمُتَنَائِرِ حُكْمُ الاسْتِعْمَالِ إِذَا انفَصَلَ بِالْكُلِّيَّةِ وَأَعْرَضَ الْمُتَيَمِّمُ عَنْهُ مُرَادُهُ كَمَا قَالَ شَيْخِي أَنَّ يَنْفَصِلَ عَنِ الْمَاسِيحَةِ وَالْمَمْسُوحَةِ لَا مَا فِيهِمَ الْإِسْتَوَائِيُّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ أَخَذَهُ مِنَ الْهَوَاءِ قَبْلَ إِغْرَاضِهِ عَنْهُ أَنَّهُ يَكْفِي اهـ. وفي البَصْرِيِّ بَعْدَ ذِكْرِهِ عَنِ النَّهَآيَةِ مِثْلَهَا مَا نَصَّهُ أَقُولُ: رَأَيْتُ فِي تَغْلِيْقِهِ مَنْسُوبَةً لِلْعُلَاقَاتَيْنِ مِنْ مُتَأَخَّرِي الْمَضَرِّيَيْنِ أَنَّ مُحَصَّلَ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْمُتَنَائِرِ بِالِاسْتِعْمَالِ شَرْطَانِ الْإِنْفِصَالِ بِالْكُلِّيَّةِ عَنِ الْمَاسِيحَةِ وَالْمَمْسُوحَةِ جَمِيعًا وَإِغْرَاضُ الْمُتَيَمِّمِ عَنْهُ وَقَرَعَ الْإِسْتَوَائِيُّ عَلَى الثَّانِي أَنَّهُ لَوْ أَخَذَهُ مِنَ الْهَوَاءِ وَتَيَمَّمَ بِهِ جَازَ قَالَ: وَبِهِ يُعْلَمُ انْدِفَاعُ مَا رُدَّ بِهِ عَلَى الْإِسْتَوَائِيِّ أَنَّ الرَّافِعِيَّ إِنَّمَا ذَكَرَهُ فِيمَا إِذَا رَفَعَ يَدَهُ وَأَعَادَهَا وَكَمَّلَ بِهِ مَسْحَ العُضْوِ اهـ وَهُوَ كَلَامٌ وَجِيهٌ وَفِي قِتَاوَى عِلَاقَةِ الزَّمَنِ وَمُقْتِي الْيَمَنِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الَّذِي نَمِيلُ إِلَيْهِ اغْتِمَادُ مَا قَالَهُ الرَّافِعِيُّ وَجَرَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَالسَّنْهَوْدِيِّ فِي حَاشِيَتِهِ وَشَيْخُنَا الْعَلَامَةُ الْمُزْجَدُ فِي عِبَابِهِ وَالْكَمَالُ الرَّدَّادُ فِي كَوَكِبِهِ وَالْعَلَامَةُ تَقِي الدِّينِ الْفَتَى فِي مُهِمَّاتِ الْمُهِمَّاتِ وَغَيْرُهُمْ وَأَنَّ الْمُتَنَائِرَ قَرِيبٌ مِنَ الْمُتَقَادِفِ مِنَ الْمَاءِ، وَقَدْ قَالُوا بِطَهَارَتِهِ وَالثَّرَابُ أَوْسَعُ بَابًا مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ بِاسْتِعْمَالِهِ فَلَعَا وَجْهٌ أَنَّ الْمُسْتَعْمَلَ طَهُورٌ لِأَنَّهُ لَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ اهـ بَصْرِيٌّ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ كَالْمَاءِ) قَدْ يَمْنَعُ أَنَّ غَايَتَهُ ذَلِكَ، إِذْ قَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ عَلَى العُضْوِ وَلَا يَجْرِي عَلَيْهِ فَاعْتَبَرْ فِيهِ ذَلِكَ دَفْعًا لِلْمَسْقَةِ سَم.

□ فَوَدَّ: (مُقَابِلُ الْأَصَحِّ) وَهَذَا الْوَجْهُ ضَعِيفٌ جِدًّا أَوْ غَلَطٌ فَكَانَ التَّعْبِيرُ بِالصَّحِيحِ أَوْلَى مُغْنِي وَنِهَآيَةُ قَوْلُهُ عَلِقَ بِكُسْرِ اللَّامِ مِنْ بَابِ عَلِمَ يَعْلَمُ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَتَحَقَّقَ أَنَّ الْمُتَنَائِرَ هُوَ ذَلِكَ لِإِلْخ) وَلَوْ شَكَّ أَمَسَ الْمُتَنَائِرُ العُضْوُ أَمْ لَا فَالْقِيَاسُ الْحُكْمُ بِبَقَاءِ طَهُورِيَّتِهِ سَم وَبَصْرِيٌّ وَع ش.

□ فَوَدَّ: (لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ كَالْمَاءِ) قَدْ يَمْنَعُ أَنَّ غَايَتَهُ ذَلِكَ، إِذْ قَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ عَلَى العُضْوِ وَلَا يَجْرِي عَلَيْهِ فَاعْتَبَرْ فِيهِ ذَلِكَ دَفْعًا لِلْمَسْقَةِ. □ فَوَدَّ: (وَتَحَقَّقَ أَنَّ الْمُتَنَائِرَ هُوَ ذَلِكَ) لَوْ شَكَّ أَمَسَ الْمُتَنَائِرُ العُضْوُ أَمْ لَا فَالْقِيَاسُ الْحُكْمُ بِبَقَاءِ طَهُورِيَّتِهِ.

أصاب العضو ثم تناثر عنه وصحح أنه مستعمل وإلى ما لم يمسه اليته وإنما لاقى ما لصق به وقال المشهور أنه غير مستعمل كالباقي بالأرض اهـ. نعم لا يضرب هنا رفع اليد عن العضو، ثم عودها إليه لمسح بقيته للاحتياج إليه هنا لا في الماء كما تقرر وعلم من ذلك جواز تيمم كثيرين من تراب يسير مرات كثيرة حيث لم يتناثر إليه شيء مما ذكر. (ويشترط قصده) أي التراب لقوله تعالى ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٣٠] أي اقصده بالنقل بالعضو أو إليه (فلو سفته) أي التراب (ريخ عليه) أي على وجهه أو يده (فردده) على العضو (ونوى لم يجز) يضم أوله لا انتفاء القصد بانتفاء النقل المحقق له وإن قصد بوقوفه في مهبط التيمم؛ لأنه في الحقيقة لم يقصد التراب وإنما أتاه لما قصد الريخ، ومن ثم لو أخذ من العضو وردّه إليه أو سفته على اليد فمسح بها وجهه مثلاً أو أخذه من الهواء ومسح به مع النية المقرنة بالأخذ في غير الثانية ورفع اليد للمسح فيها كفى لوجود النقل المقرن بالنية حينئذ وظاهر أنه لو كثف التراب في الهواء فمكك وجهه فيه.....

فرد: (نعم لا يضرب هنا إلخ) يغني عنه قوله السابق، نعم يفرقان إلخ. فرد: (وعلم) إلى المتن في النهاية والمغني. فرد: (من ذلك) أي من حضر المستعمل فيما ذكر نهاية ومعني. فرد: (كثيرين) أي أو واحد، وقوله من تراب يسير أي في نحو خرقه نهاية ومعني. فرد: (أي التراب) إلى قوله ومن ثم اشترط في النهاية والمغني إلا قوله بالتقل إلى المتن، وقوله لأنه إلى لو أخذه وقوله مع النية إلى كفى. فرد: (بالعضو أو إليه) الأوضح الموافق لما يأتي إلى العضو به أو غيره. فرد: (يضم أوله) ويصح أن يفتح أوله بناء على أن تعاطي العبادة الفاسدة حرام نهاية أي والأصل في الحرمة إذا أضيفت للعبادات عدم الصحة وإلا فلا يلزم من الحرمة عدم الصحة رشدي وع ش. فرد: (لأنه إلخ) قد يمنع عبارة المغني والنهاية والقصد المذكور لا يكفي هنا بخلاف ما لو برز للمطر في الطهر بالماء فانفسلت أعضاؤه لأن المأمور به فيه الغسل واسمه يطلق ولو بغير قصد بخلاف التيمم اهـ. فرد: (أو سفته) أي الريخ. فرد: (مثلاً) أي أو يده الأخرى. فرد: (مع النية المقرنة إلخ) قد يوهم هذا أنها لو لم تفرق بالأخذ واقتربت بالرفع أنه لا يجزئ وليس كذلك وسيعلم من كلامه في شرح وكذا استدامتها أن وجودها من أول الرفع ليس بشرط بل الشرط أن توجد قبل انتهائه بوصول اليد للوجه بصري عبارة سم قوله: ورفع اليد إلخ قد يفهم منه اعتبار المتبادر منه وهو ابتداء الرفع والوجه الاكتفاء بوجودها في أي حد كان حيث سبقت مماسه للعضو للتراب الممسوح لأن الثقل من ذلك الحد الذي وجدت النية عنده كاف سم. فرد: (فمكك إلخ) بتخفيف العين وتشديد كما في المختار ع ش. فرد: (فمكك وجهه)

فرد: (رفع اليد) قد يفهم منه اعتبار المتبادر منه وهو ابتداء الرفع والوجه الاكتفاء بوجودها في أي حد كان حيث سبقت مماسه للتراب للعضو الممسوح؛ لأن الثقل من ذلك الحد الذي وجدت عنده كاف.

أَجْزَأُ أَيضًا كَمَا لَوْ مَعَكَ بِالْأَرْضِ (وَلَوْ يَمُّمٌ) بَلَا إِذْنَهُ لَمْ يَجْزِ كَمَا لَوْ سَفَقْتَهُ رِيحٌ أَوْ (بِلَاذْنِهِ) بَأَنْ
نَقَلَ الْمَأْذُونُ الثَّرَابَ لِلْغَضْوِ وَمَسَحَهُ بِهِ وَتَوَى الْإِذْنَ نَيْتَةً مُعْتَبَرَةً مُقْتَرَنَةً بِنَقْلِ الْمَأْذُونِ وَمُسْتَدَامَةً
إِلَى مَسْحِ بَعْضِ الْوَجْهِ (جَازٌ)، وَلَوْ بَلَا عُذْرَ إِقَامَةٍ لِفِعْلِ مَأْذُونِهِ مَقَامَ فِعْلِهِ، وَمَنْ ثُمَّ اشْتَرَطَ كَوْنُ
الْمَأْذُونِ مُمَيِّزًا وَلَا يَبْطُلُ نَقْلُ الْمَأْذُونِ بِحَدَثِ الْإِذْنِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُبَاشِرٍ لِلْعِبَادَةِ فَهُوَ كَجَمَاعِ
الْمُسْتَأْجِرِ فِي زَمَنِ إِحْرَامِ الْأَجِيرِ كَذَا قَالَ الْقَاضِي وَمَنْ تَبِعَهُ وَالْمُعْتَمِدُ مَا بَحَثَهُ الشَّيْخَانِ أَنَّهُ
يَبْطُلُ؛ لِأَنَّهُ الْمُبَاشِرُ لِلنَّيَّةِ بَلْ وَالْعِبَادَةِ؛ لِأَنَّ مَأْذُونَهُ إِنَّمَا نَابَ عَنْهُ فِي مُجَرَّدِ اخْتِذِ الثَّرَابِ وَمَسْحِ
غَضْوِهِ بِهِ.....

أَي أَوْ يَدُهُ. □ قَوْلُهُ: (أَجْزَأُ أَيضًا) قَدْ يُقَالُ يَتَّبَعِي الْأَجْزَاءُ وَإِنْ لَمْ يُكْتَفِ الثَّرَابُ إِذَا كَانَ حُصُولُهُ عَلَى الْوَجْهِ
بِحَسَبِ تَحْرِيكِهِ فِي الْهَوَاءِ بَحِثٌ لَوْلَا التَّحْرِيكُ مَا حَصَلَ لِأَنَّ هَذَا نَقْلٌ بِالْغَضْوِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ عِبَارَةُ ع ش
وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ وَلَوْ وَقَفَ حَتَّى جَاءَ الْهَوَاءُ بِالْغُبَارِ عَلَى وَجْهِهِ لَمْ يَكْفِ لِأَنَّهُ لَا فِعْلَ لَهُ هُنَاكَ بِخِلَافِ مَا
قُلْنَا سَمَ عَلَى الْمَشْهَجِ أ. □ قَوْلُهُ: (مُقْتَرَنَةً بِنَقْلِ الْمَأْذُونِ) مُقْتَضَى مَا سَيَأْتِي أَنَّهُ إِذَا وَجِدْتَ قَبْلَ مَسْحِ
الْوَجْهِ أَجْزَأَ بَصْرِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (وَمُسْتَدَامَةً لِلْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَتَوَى الْإِذْنَ عِنْدَ التَّقْلُ
وَعِنْدَ مَسْحِ الْوَجْهِ أ. □ قَالَ ع ش وَلَمْ يَذْكُرْ اشْتِرَاطَ الْإِسْتِدَامَةِ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ الْمُعْتَمِدَ عَدَمَ اشْتِرَاطِهِ أ. □
قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَلَا عُذْرَ) لَكِنْ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ لَا يَأْذَنَ لِغَيْرِهِ فِي ذَلِكَ مَعَ الْقُدْرَةِ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ بَلْ يُكْرَهُ
لَهُ ذَلِكَ وَيَجِبُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْعَجْزِ وَلَوْ بِأَجْرَةٍ عِنْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا مُعْنَى وَنَهْيَةٍ. □ قَوْلُهُ: (وَمَنْ ثُمَّ اشْتَرَطَ كَوْنُ
الْمَأْذُونِ مُمَيِّزًا) خِلَافًا لِظَاهِرِ إِطْلَاقِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْمُعْنَى وَالنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ م ر وَلَوْ صَبِيًّا أَوْ كَافِرًا أَوْ
حَائِضًا أَوْ نَفْسَاءَ حَيْثُ لَا تَقْضَى أ. □ بَمَسِّهَا كَانَ يَكُونُ بَيْنَهُمَا مَحْرُمِيَّةٌ أَوْ صِغَرٌ أَوْ مَسَّةٌ بِحَائِلٍ ع ش قَالَ
ع ش قَوْلُهُ م ر: وَلَوْ صَبِيًّا أَوْ مُمَيِّزًا زِيَادِيٍّ وَحَجَّ وَنَقَلَ سَمَ عَلَى الْمَشْهَجِ عَنْ م ر أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مُمَيِّزًا
بَلْ وَلَا كَوْنُهُ أَدَمِيًّا وَعِبْلَوْتُهُ فَرَعٌ قَالَ م ر لَا فَرْقَ فِي صِحَّةِ نَقْلِ الْمَأْذُونِ بَيْنَ كَوْنِهِ ذَكَرًا وَكَوْنِهِ أُنْثَى وَلَا بَيْنَ
كَوْنِهِ عَاقِلًا وَكَوْنِهِ مَجْنُونًا أَوْ صَبِيًّا لَا يُمَيِّزُ أَوْ دَابَّةً مُعَلِّمَةً بَحِثٌ تَفَعَّلَ بِأَمْرِهِ انْتَهَتْ لَا يُقَالُ: لَا فِعْلَ لَهُ فِي
هَذِهِ الْحَالَةِ لِأَنَّا نَقُولُ فِعْلُ الدَّابَّةِ الْمُعَلِّمَةِ بِأَمْرِهِ وَإِشَارَتِهِ بِمَنْزِلَةِ فِعْلِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ أ. □ وَمِثْلُ مَا ذَكَرَ الْمَلِكُ بِفَتْحِ
الْلَامِ كَمَا نُقِلَ عَنْ م ر بِالذَّرْسِ أ. □ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ م ر: وَلَوْ صَبِيًّا أَوْ وَلَوْ غَيْرَ مُمَيِّزٍ كَمَا أَفْتَى بِهِ
الشَّارِحُ بَلْ أَفْتَى بِأَنَّ الْبَهِيمَةَ مِثْلَهُ أ. □ قَوْلُهُ: (مُمَيِّزًا) قَدْ يَتَّجِعُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ التَّمْيِيزُ بَلْ الشَّرْطُ أَنْ يَتَرْتَّبَ
نَقْلُهُ عَنْ نَحْوِ إِشَارَتِهِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ حَيْثُ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ نَقْلِهِ هُوَ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يَبْطُلُ نَقْلُ الْمَأْذُونِ
إِلَّخ) قَالَ فِي النَّهْيَةِ وَلَوْ يَمَّمَهُ غَيْرُهُ بِإِذْنِهِ فَأَخَذَتْ أَحَدُهُمَا بَعْدَ اخْتِذِ الثَّرَابِ وَقَبْلَ الْمَسْحِ لَمْ يَضُرَّ كَمَا
ذَكَرَهُ الْقَاضِي حُسَيْنٌ فِي فِتَاوِهِ وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ أَمَّا الْإِذْنُ فَلَا تَنَافُيَ غَيْرُ نَاقِلٍ. وَأَمَّا الْمَأْذُونُ لَهُ فَلَا تَنَافُيَ غَيْرُ مُتَمِّمٍ

□ قَوْلُهُ: (أَجْزَأُ أَيضًا) قَدْ يُقَالُ يَتَّبَعِي الْأَجْزَاءُ وَإِنْ لَمْ يُكْتَفِ الثَّرَابُ إِذَا كَانَ حُصُولُهُ عَلَى الْوَجْهِ بِحَسَبِ
تَحْرِيكِهِ فِي الْهَوَاءِ بَحِثٌ لَوْلَا التَّحْرِيكُ مَا حَصَلَ؛ لِأَنَّ هَذَا نَقْلٌ بِالْغَضْوِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (كَذَا قَالَ
الْقَاضِي وَمَنْ تَبِعَهُ) اعْتَمَدَهُ م ر قَالَ: وَعَلَى هَذَا يُكْتَفَى بِالنَّيَّةِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ التَّقْلُ وَعِنْدَ مَسْحِ الْوَجْهِ وَلَا يَحْتَاجُ

ومن ثم لم يضُرْ كُفْرُهُ لا في النِّيَّةِ الْمُقَوِّمَةِ لِلْعِبَادَةِ وَالْمُحْصَلَةِ لَهَا وبه فارقَ المقيسَ عليه المذكورَ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ لا يَضُرُّ حَدَثُ الْمَأْذُونِ؛ لِأَنَّ النَّوَْيَ غَيْرُهُ وبه فارقَ بُطْلَانَ حُجَّتِهِ عَنِ الْغَيْرِ بِجَمَاعِهِ؛ لِأَنَّهُ النَّوَْيُ ثُمَّ (وَقِيلَ يُشْتَرَطُ عُدُنٌ لِلْأَذِنِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الثَّرَابَ وَيُرْذُهُ أَنَّ قَصْدَ مَأْذُونِهِ كَقَصْدِهِ).

(وَأَركَانُهُ) خَمْسَةٌ وَزَادَ فِي الرُّوضَةِ الثَّرَابَ وَقَصَدَهُ وَقَالَ الرَّافِعِيُّ الْأَحْسَنُ إِسْقَاطُهُمَا؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعُدُّوا الْمَاءَ رُكْنًا فِي الْوُضُوءِ فَكَذَا الثَّرَابُ وَلِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنَ النُّقْلِ الْقَصْدُ وَأَجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ اشْتِرَاطَ طَهُورِيَّةِ الْمَاءِ لَا يَخْتَصُّ بِالْوُضُوءِ بَلْ يُشَارِكُهُ فِيهِ الْغُسْلُ وَإِزَالَةُ النَجَسِ فَلَمْ يَحْسُنْ عَدُّهُ

وَكَذَا لَا يَضُرُّ حَدَثُهُمَا فِي الْحَالَةِ الْمَذْكُورَةِ أَيْضًا اهـ وَقَالَ فِي الْمُعْنَى وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ قَالَ الرَّافِعِيُّ يَتَّبَعِي أَنْ يَبْطُلَ بِحَدَثِ الْأَمْرِ كَمَا فِي تَعْلِيْقِي الْقَاضِي حُسَيْنٍ اهـ وَإِنْ كَانَ مَا قَالَاهُ فِي حَدَثِ الْأَذِنِ مَحَلَّهُ فِيمَا إِذَا وَجَدَ قَبْلَ النَّيَّةِ أَوْ بَعْدَهَا وَجَدَّهَا قَبْلَ مَسْحِ الْوَجْهِ فَوَاضِحٌ وَإِلَّا فَمُشْكِلٌ جِدًّا، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِنْ نَوَى أَيَّ بَعْدَ الْحَدَثِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْمَسَاسَةِ قَبْلَ انْتِقَالِ الثَّرَابِ إِلَى الْوَجْهِ فَوَاضِحٌ أَنَّهُ يُكْتَفَى بِهِ لِيُجُودِ الثَّقُلِ الْمُفْتَرِنِ بِالنِّيَّةِ الْمُعْتَمَدِ بِهَا، وَإِنْ نَوَى بَعْدَ انْتِقَالِ الثَّرَابِ إِلَى الْوَجْهِ فَيَتَّبَعِي أَنْ لَا يَعْتَدَّ بِهِ بِضَرْيٍ بِحَذْفِ وَحَمَلِ عَشْرٍ كَلَامِ النَّهْيَةِ عَلَى الشَّقِّ الثَّانِي وَأَقْرَهُ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ مَرَّمٌ لَا يَضُرُّ الْإِنْخَ أَيَّ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَحْدِيدُ نِيَّةِ التَّيْمُمِ كَمَا يَأْتِي، وَقَوْلُهُ أَمَّا الْأَذِنُ الْإِنْخَ خِلَافًا لِابْنِ حَجَّجٍ اهـ وَنَقَلَ سَمْعَنٌ مَرَّمٌ مَا يُصْرِّحُ بِذَلِكَ وَأَقْرَهُ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ كَذَا قَالَهُ الْقَاضِي الْإِنْخَ اعْتَمَدَهُ مَرَّمٌ قَالَ: وَعَلَى هَذَا يُكْتَفَى بِالنِّيَّةِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الثَّقُلِ وَعِنْدَ مَسْحِ الْوَجْهِ وَلَا يُحْتَاجُ لِتَجْدِيدِهَا بَعْدَ الْحَدَثِ وَقَبْلَ مَسْحِ الْوَجْهِ لِصِحَّةِ الثَّقُلِ وَبَقَائِهِ اهـ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَكَذَا اسْتِدَامَتُهَا الْإِنْخَ مَا يُصْرِّحُ بِذَلِكَ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيَّ لِأَجْلِ حَضَرِ النَّيَّةِ فِيمَا ذَكَرَ. □ قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيَّ بِقَوْلِهِ لَا فِي النَّيَّةِ الْإِنْخَ. □ قَوْلُهُ: (بِجَمَاعَةٍ) أَيَّ الْغَيْرِ الْمَحْجُوجِ عَنْهُ وَقَوْلُهُ لِأَنَّهُ الْإِنْخَ أَيَّ الْحَاجِّ عَنِ الْغَيْرِ. □ قَوْلُهُ: (لِلْأَذِنِ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَجِيبَ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى.

□ قَوْلُهُ (لِسَيِّ): (وَأَركَانُهُ) أَيَّ التَّيْمُمِ، وَرُكْنُ الشَّيْءِ: جَانِبُهُ الْأَقْوَى مُعْنَى وَنَهْيَةٍ. □ قَوْلُهُ: (خَمْسَةٌ) الثَّقُلُ وَالنِّيَّةُ وَمَسْحُ الْوَجْهِ وَمَسْحُ الْيَدَيْنِ وَالتَّرْتِيبُ وَسَتَانِي مُرْتَبَةٌ كَذَلِكَ نَهْيَةٍ. □ قَوْلُهُ: (وَأَجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ الْإِنْخَ) هَلْ يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ أَنَّ نَحْوَ النَّيَّةِ لَا يَخْتَصُّ اشْتِرَاطُهُ بِالصَّلَاةِ مَثَلًا مَعَ عَدِّهِ مِنْ أَركَانِهَا وَنَحْوُ الْعَاقِدِ لَا يَخْتَصُّ اشْتِرَاطُهُ بِالْبَيْعِ مَعَ عَدِّهِ مِنْ أَركَانِهِ سَم. □ قَوْلُهُ: (طَهُورِيَّةِ الْمَاءِ) لَعَلَّهُ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى مَوْصُوفِهَا كَمَا يَقِيْدُهُ قَوْلُهُ الْآتِي فَلَمْ يَحْسُنْ عَدُّهُ الْإِنْخَ أَيَّ الْمَاءِ الطَّهَوْرِ.

لِتَجْدِيدِهَا بَعْدَ الْحَدَثِ وَقَبْلَ مَسْحِ الْوَجْهِ لِصِحَّةِ الثَّقُلِ وَبَقَائِهِ.

□ قَوْلُهُ: (وَأَجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ) هَلْ يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ أَنَّ نَحْوَ النَّيَّةِ لَا يَخْتَصُّ اشْتِرَاطُهُ بِالصَّلَاةِ مَثَلًا مَعَ عَدِّهِ مِنْ أَركَانِهَا وَنَحْوُ الْمُصَلِّي لَا يَخْتَصُّ اشْتِرَاطُهُ بِالصَّلَاةِ مَثَلًا مَعَ عَدِّهِ مِنْ أَركَانِهَا وَنَحْوُ الْعَقْدِ لَا يَخْتَصُّ اشْتِرَاطُهُ بِالْبَيْعِ مَعَ عَدِّهِ مِنْ أَركَانِهِ.

رُكْنَا لِلْوُضُوءِ بِخِلَافِ التُّرَابِ فَإِنَّهُ مُخْتَصَّ بِمَحَلِّ التَّيْمُمِ وَيُرَدُّ بِمَنْعِ اخْتِصَاصِ التُّرَابِ أَيْضًا لُوجُوبِهِ فِي الْمُغْلَظَةِ فساوى الماء إلا أن يُفَرَّقَ بَأَنِّ الْمُطَهَّرِ ثُمَّ هُوَ الْمَاءُ لَكِنْ بِشَرْطِ مَرْجِهِ بِهِ فَاخْتَصَّ اسْتِغْلَالُهُ بِالتَّطْهِيرِ بِهِ فَحَسَنَ عَدَّهُ رُكْنَا فِيهِ بِخِلَافِ الْمَاءِ، ثُمَّ وَعَنِ الثَّانِي بَانْفِكَاكِ الْقَصْدِ عَنِ النُّقْلِ بِدَلِيلٍ. مَا مَرَّ فَيَمْنُ وَقَفَ بِمَهَبِّ رِيحٍ قَاصِدًا التُّرَابَ وَرَدُّ بَأَنِّ الْمُدَّعَى أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنَ النُّقْلِ الْقَصْدُ أَيْ لُوجُوبُ قَرْنِ النِّيَّةِ بِهِ كَمَا يَأْتِي لَا عَكْسَهُ فَلَا يَرُدُّ مَا ذَكَرَ فِي الْوُقُوفِ بِمَهَبِّ الرِّيحِ؛ لِأَنَّ الَّذِي فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْ مِنَ الْقَصْدِ النُّقْلُ نَعَمْ قَالَ السُّبْكِيُّ إِفْرَادُ الْقَصْدِ بِالْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالرُّكْنِيَّةِ أُولَى مِنْ عَكْسِهِ الْمَذْكُورِ فِي الْمَثْنِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مَدْلُولُ التَّيْمُمِ الْمَأْمُورُ بِهِ فِي الْآيَةِ وَالنُّقْلُ لَازِمٌ لَهُ وَيُجَابُ بِمَنْعِ لُزُومِ النُّقْلِ لَهُ كَمَا تَقَرَّرَ وَيَتَسَلَّى بِهِ فَمَا فِي الْمَثْنِ هُوَ الْأُولَى؛

فَوَدَّ: (بِمَحَلِّ التَّيْمُمِ) الْإِضَافَةُ لِلْبَيَانِ وَالْأُولَى بِالتَّيْمُمِ. فَوَدَّ: (بَأَنِّ الْمُطَهَّرِ إِلَخ) قَدْ يُقَالُ: يُنَافِيهِ مَا مَرَّ لَهُ أَنِفَا أَنْ تُرَابِ الْمُغْلَظَةِ مُسْتَعْمَلٌ إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ دَخَلٌ فِي التَّطْهِيرِ لَمَا تَأَثَّرَ قَدْرُهُ بِصُرِّي وَسَمِ أَقُولُ دَفَعَ الشَّارِحُ الْمُنَافَاةَ بِقَوْلِهِ لَكِنْ بِشَرْطِ إِلَخ. فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيْ فِي الْمُغْلَظَةِ. فَوَدَّ: (مَرْجِهِ بِهِ) أَيْ مَرْجِ الْمَاءِ بِالتُّرَابِ وَقَوْلُهُ اسْتِغْلَالُهُ أَيْ التُّرَابِ وَقَوْلُهُ بِهِذَا أَيْ بِالتَّيْمُمِ، وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ الْمَاءِ ثُمَّ أَيْ فِي الْوُضُوءِ. فَوَدَّ: (بِدَلِيلٍ مَا مَرَّ فَيَمْنُ وَقَفَ إِلَخ) فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ قَصْدٌ وَلَمْ يَنْقُلْ وَقَوْلُهُ لَا عَكْسَهُ أَيْ أَنَّ الْقَصْدَ يَلْزَمُ مِنْهُ التَّنْقُلُ نِهَائَةً. فَوَدَّ: (قَالَ السُّبْكِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَتَسَلَّى بِهِ فِي النَّهَائَةِ. فَوَدَّ: (قَالَ السُّبْكِيُّ إِلَخ) بِالتَّأَمُّلِ الصَّادِقِ يَظْهَرُ أَنَّهُ بَعْدَ التَّنْقُلِ وَنِيَّةِ الْإِسْتِيَاحَةِ الْمُقْتَرِنَةِ بِهِ لَا يَجِبُ شَيْءٌ زَائِدٌ هُوَ قَصْدٌ بَلْ بِالتَّأَمُّلِ يَظْهَرُ أَنَّ الْقَصْدَ لَيْسَ شَيْئًا زَائِدًا عَلَى التَّنْقُلِ وَالنِّيَّةِ الْمُقْتَرِنَةِ بِهِ فَتَأَمَّلْ وَعَدَمُ الْإِجْزَاءِ فِي صُورَةِ السَّفِي لِعَدَمِ وُجُودِ التَّنْقُلِ، فَإِنْ قِيلَ: الْمُرَادُ بِالْقَصْدِ قَصْدُ حُصُولِ التُّرَابِ وَهُوَ غَيْرُهُمَا قُلْنَا هَذَا لَا يَجِبُ حُصُولُهُ مَعَهُمَا بَلْ مَتَى وَجَدَ نَقْلَ مُقْتَرِنَ نِيَّةِ الْإِسْتِيَاحَةِ كَفَى وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ قَصْدُ حُصُولِ التُّرَابِ وَحَيْثُ يَشْكُلُ مَا ذَكَرَهُ السُّبْكِيُّ وَالشَّارِحُ سَم. فَوَدَّ: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَيْ فِي الْوُقُوفِ بِمَهَبِّ الرِّيحِ. فَوَدَّ: (ذَكَرَ أَوَّلًا) أَيْ فِي قَوْلِهِ وَيُشْتَرَطُ قَصْدُهُ. فَوَدَّ: (حُصُولُهُ) الْأُولَى قَصْدُهُ. فَوَدَّ: (وَيَتَسَلَّى بِهِ) أَيْ بِأَنِّ يُرَادُ بِالْقَصْدِ الْقَصْدُ

فَوَدَّ: (بَأَنِّ الْمُطَهَّرِ ثُمَّ هُوَ الْمَاءُ) قَضِيَّةٌ هَذَا الْحَضَرِ أَنَّ التُّرَابَ غَيْرُ مُطَهَّرٍ أَصْلًا وَهُوَ مَعَ مُنَافَرَتِهِ لِقَوْلِهِ فَاخْتَصَّ اسْتِغْلَالُهُ فَتَأَمَّلْ فِيهِ نَظْرًا؛ لِأَنَّ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَيْضًا مُطَهَّرٌ تَأَثُّرُهُ بِالِاسْتِعْمَالِ حَتَّى لَوْ جَفَّهَ لَمْ يَصِحَّ التَّيْمُمُ بِهِ لِاسْتِعْمَالِهِ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُطَهَّرًا فَلَا وَجْهَ لِلْحُكْمِ بِاسْتِعْمَالِهِ وَانْتِقَالِ الْمَنْعِ إِلَيْهِ وَأَيْضًا فَتُرَابُ التَّيْمُمِ إِنَّمَا هُوَ مُبَيِّحٌ وَتُرَابُ الْمُغْلَظَةِ مُبَيِّحٌ أَيْضًا فَتَأَمَّلْ. فَوَدَّ: (نَعَمْ قَالَ السُّبْكِيُّ إِلَخ) بِالتَّأَمُّلِ الصَّادِقِ يَظْهَرُ أَنَّهُ بَعْدَ التَّنْقُلِ وَنِيَّةِ الْإِسْتِيَاحَةِ الْمُقْتَرِنَةِ بِهِ لَا يَجِبُ شَيْءٌ زَائِدٌ هُوَ قَصْدٌ بَلْ بِالتَّأَمُّلِ يَظْهَرُ أَنَّ الْقَصْدَ لَيْسَ شَيْئًا زَائِدًا عَلَى التَّنْقُلِ وَالنِّيَّةِ الْمُقْتَرِنَةِ بِهِ فَتَأَمَّلْ وَعَدَمُ الْإِجْزَاءِ فِي صُورَةِ السَّفِي لِعَدَمِ وُجُودِ التَّنْقُلِ فَإِنْ قِيلَ الْمُرَادُ بِالْقَصْدِ قَصْدُ حُصُولِ التُّرَابِ وَهُوَ غَيْرُهُمَا قُلْنَا: هَذَا لَا يَجِبُ حُصُولُهُ مَعَهُمَا بَلْ مَتَى وَجَدَ نَقْلَ مُقْتَرِنَ نِيَّةِ الْإِسْتِيَاحَةِ كَفَى وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ قَصْدُ حُصُولِ التُّرَابِ وَحَيْثُ يَشْكُلُ مَا ذَكَرَهُ السُّبْكِيُّ وَالشَّارِحُ. فَوَدَّ: (وَيَتَسَلَّى بِهِ) لَا يُقَالُ السُّبْكِيُّ جَعَلَ الْقَصْدَ مَلْزُومًا وَالتَّنْقُلَ لَازِمًا وَالشَّارِحُ عَكْسَ فَكَيْفَ يَكُونُ مَا

لأنه ذَكَرَ أَوَّلًا الْمَلْزُومَ رِعايَةً لِلْفِظِ الْآيَةِ، ثُمَّ اللَّازِمَ؛ لِأَنَّهُ الْمُطَرِّدُ وَهُوَ الطَّرِيقُ لِدَلِّكَ الْمَلْزُومِ (نَقْلُ الثَّرَابِ) أَيِ تَحْوِيلُهُ مِنْ نَحْوِ الْأَرْضِ أَوْ الْهَوَاءِ إِلَى الْغَضْوِ الْمَسْمُوحِ بِتَفْسِ ذَلِكَ الْغَضْوِ كَأَنْ مَعَكَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ بِالْأَرْضِ وَلَا بُدَّ مِنَ التَّرْتِيبِ حَقِيقَةً، إِذْ لَا يُمْكِنُ تَقْدِيرُهُ هُنَا أَوْ بَغْيَرِهِ مِنْ مَأْذُونِهِ كَمَا مَرَّ أَوْ مِنْ نَفْسِهِ كَأَنْ أَخَذَ مَا سَفَتَهُ الرِّيحُ مِنَ الْهَوَاءِ أَوْ مِنَ الْوَجْهِ كَمَا يَأْتِي، ثُمَّ رَدَّهُ إِلَيْهِ وَكَأَنْ سَفَتَ عَلَى يَدِهِ أَوْ كُفِّهِ، وَلَوْ قَبْلَ الْوَقْتِ فَمَسَحَ بِهِ وَبَعْدَهُ؛ لِأَنَّ النِّقْلَ بِهِ لِلْوَجْهِ إِنَّمَا وَجَدَ بَعْدَ الْوَقْتِ وَأَفْهَمَ عَدَّ النِّقْلَ رُكْنًا يُطْلَانُهُ بِالْحَدَثِ قَبْلَ مَسْحِ الْوَجْهِ مَا لَمْ يُجَدِّدِ النِّتَةَ قَبْلَ وَضُوءِ الثَّرَابِ لِلْوَجْهِ لِيُجُودَ النِّقْلُ حِينَئِذٍ (فَلَوْ نَقَلَ مِنْ وَجْهِهِ) إِلَيْهِ أَوْ (إِلَى يَدَيْهِ) بِأَنْ حَدَّثَ عَلَيْهِ بَعْدَ زَوَالِ ثَرَابِهِ بِالْكُلِّيَّةِ ثَرَابٌ آخَرُ فَأَخَذَهُ وَمَسَحَ بِهِ يَدَيْهِ (أَوْ عَكْسًا) أَيِ نَقَلَ مِنْ يَدَيْهِ إِلَى وَجْهِهِ كَذَا مِنْهَا إِلَيْهَا (كَفَى فِي الْأَصْحَحِ) لِيُجُودَ حَقِيقَةُ النِّقْلِ، وَلَوْ أَخَذَهُ لِيَمْسَحَ بِهِ وَجْهَهُ فَتَذَكَّرَ أَنَّهُ مَسَحَهُ

الْمُتَّصِلُ بِالْمَقْصُودِ. □ فَوَدَّ: (الْمَلْزُومَ) أَيِ الْقَضْدِ. □ وَفَوَدَّ: (رِعايَةً لِلْفِظِ الْآيَةِ) أَيِ لِأَنَّ مَذْلُولَ التَّيْمَمِ فِي الْآيَةِ إِنَّمَا هُوَ الْقَضْدُ. □ وَفَوَدَّ: (ثُمَّ اللَّازِمَ) أَيِ التَّثْلُ. □ وَفَوَدَّ: (لِأَنَّهُ الْمُطَرِّدُ) أَيِ لِأَنَّ التَّثْلُ يُوْجَدُ أَبَدًا بِخِلَافِ الْقَضْدِ فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ التَّثْلُ وَإِنْ كَانَ بِالْغَضْوِ أَوْ إِلَيْهِ لَا بُدَّ مِنْهُ مُطْلَقًا إِلَّا أَنَّ الْقَضْدَ لَزِمَ لَهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فَهُوَ أَيْضًا مَوْجُودٌ أَبَدًا سَمَ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنْ قَوْلَ الشَّارِحِ الْمَذْكُورَ مَبْنِيٌّ عَلَى تَسْلِيمِ لُزُومِ التَّثْلِ لِلْقَضْدِ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ وَجُودِ اللَّازِمِ وَجُودُ الْمَلْزُومِ فَتَبَّهَ الشَّارِحُ عَلَى أَنَّ التَّثْلَ يَسْتَلْزِمُ الْقَضْدَ أَيْضًا فَالْزُومُ عَلَى تَسْلِيمِ مَا قَالَهُ السُّبْكِيُّ مِنَ الطَّرْفَيْنِ وَبِذَلِكَ يَنْدَفِعُ اسْتِشْكَالُ الْبُضْرِيِّ أَيْضًا بِمَا نَصَّه قَوْلُهُ لِأَنَّهُ الْمُطَرِّدُ هَذَا لَا يَنَاسِبُ التَّسْلِيمَ فَتَقَدَّرَ بِهِ. □ فَوَدَّ: (لِذَلِكَ الْمَلْزُومِ) أَيِ الْقَضْدِ سَمَ. □ فَوَدَّ: (أَيِ تَحْوِيلُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ كَفَى فِي الْمَغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَا بُدَّ إِلَى أَوْ بَغْيَرِهِ وَإِلَى وَثَانِيهَا فِي النِّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ إِلَّا ذَلِكَ الْقَوْلُ. □ فَوَدَّ: (وَأَفْهَمَ عَدَّ التَّثْلُ الْإِلْخَ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ وَالنِّهَايَةِ، فَإِنْ قِيلَ إِنَّ الْحَدَثَ بَعْدَ الضَّرْبِ وَقَبْلَ مَسْحِ الْوَجْهِ يَضُرُّ كَالضَّرْبِ قَبْلَ الْوَقْتِ أَوْ مَعَ الشَّكِّ فِي دُخُولِهِ مَعَ أَنَّ الْمَسْحَ بِالضَّرْبِ الْمَذْكُورِ لَا يَتَقَاعَدُ عَنِ التَّمْعُكِ وَالضَّرْبِ بِمَا عَلَى الْكُفِّ أَوْ الْيَدِ فَيَتَبَغَّى جَوَازُهُ فِي ذَلِكَ أَجِيبُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ عِنْدَ تَجْدِيدِ النِّتَةِ كَمَا لَوْ كَانَ الثَّرَابُ عَلَى يَدَيْهِ ابْتِدَاءً وَالْمَنْعُ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ عَدَمِ تَجْدِيدِهَا يُطْلَانُهَا وَيُطْلَانُ التَّثْلُ الَّذِي قَارَنْتَهُ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ فَإِنْ قِيلَ الْإِلْخَ حَاصِلُهُ أَنَّ مَا عَلَّلَ بِهِ الْإِجْرَاءَ فِي مَسْأَلَةِ التَّمْعُكِ حَاصِلٌ بِالْأَوَّلَى فِيمَا لَوْ أَخَذْتَ بَيْنَ التَّثْلِ وَالْمَسْحِ، وَقَوْلُهُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَيِ الْمَسْحِ بِالضَّرْبِ الْمَذْكُورِ وَقَوْلُهُ عِنْدَ تَجْدِيدِ النِّتَةِ أَيِ قِيلَ مَسَّ الثَّرَابُ لِلْوَجْهِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ مَرَّ وَيُطْلَانُ التَّثْلُ فَلَوْ لَمْ يُجَدِّدْهَا إِلَّا عِنْدَ مُمَاسَةِ الثَّرَابِ لَمْ يَكُنْ لَا نِهَايَةَ التَّثْلِ أَهْ. □ فَوَدَّ: (بِأَنْ حَدَّثَ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الْوَجْهِ. □ فَوَدَّ: (مِنْهَا إِلَيْهَا) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمَغْنِيِّ مِنْ يَدٍ إِلَى أُخْرَى أَوْ مِنْ غَضْوٍ، ثُمَّ رَدَّهُ إِلَيْهِ بَعْدَ انْفِصَالِهِ وَمَسْحِهِ بِهِ أَهْ.

قَالَ الشَّارِحُ مَبْنِيًّا عَلَى تَسْلِيمِ مَا قَالَهُ السُّبْكِيُّ؛ لِأَنَّ هَذَا غَلَطٌ وَقَوْلُهُ: وَهُوَ الطَّرِيقُ لِذَلِكَ الْمَلْزُومِ مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِمُ وَالْفِظُ لِيُشْرَحَ الرُّوضُ وَالتَّثْلُ طَرِيقُهُ أَيِ طَرِيقُ الْقَضْدِ.

□ فَوَدَّ: (رِعايَةً لِلْفِظِ الْآيَةِ) أَيِ؛ لِأَنَّ مَذْلُولَ التَّيْمَمِ فِي الْآيَةِ إِنَّمَا هُوَ الْقَضْدُ؛ لِأَنَّهُ الْمُطَرِّدُ أَيِ؛ لِأَنَّ التَّثْلَ يُوْجَدُ أَبَدًا بِخِلَافِ الْقَضْدِ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ التَّثْلَ وَإِنْ كَانَ بِالْغَضْوِ أَوْ الْيَدِ لَا بُدَّ مِنْهُ مُطْلَقًا إِلَّا أَنَّ الْقَضْدَ لَزِمَ لَهُ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فَهُوَ أَيْضًا مَوْجُودٌ أَبَدًا. □ فَوَدَّ: (الْمَلْزُومَ) أَيِ الْقَضْدِ.

جَازَ أَنْ يَمْسَحَ بِهِ يَدَيْهِ أَوْ لِيَدَيْهِ ظَانًّا أَنَّهُ مَسَحَ وَجْهَهُ فَبَانَ أَنَّهُ لَمْ يَمْسَحْهُ جَازَ مَسْحُهُ بِهِ؛ لِأَنَّ قَصْدَ عَيْنِ الْمُتَقَوِّلِ إِلَيْهِ لَا يُشْتَرِطُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ.

(و) ثَانِيهَا (نِيَّةُ اسْتِیَاحَةِ الصَّلَاةِ) وَنَحْوَهَا مِمَّا يَفْتَقِرُ لِلطُّهْرِ وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُ مَا يَسْتَبِيحُهُ، وَلَوْ تَيَمَّمَ بِنِيَّتِهَا ظَانًّا أَنَّ حَدَثَهُ أَصْغَرَ فَبَانَ أَكْبَرَ أَوْ عَكْسَهُ صَحَّ بِخِلَافِ مَا لَوْ تَعَمَّدَ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي نِيَّةِ

قوله: (جَازَ أَنْ يَمْسَحَ بِالْخِ) وقوله: (جَازَ مَسْحُهُ بِهِ بِالْخِ) خَالَفَهُ الْمُغْنِي فِيهِمَا فَقَالَ يُشْتَرِطُ قَصْدُ التُّرَابِ لِعُضْوٍ مُعَيَّنٍ يَمْسَحُهُ أَيْ أَوْ يُطْلَقُ أَه. قوله: (وِثَانِيهَا) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي لِأَقُولِهِ وَأَتَّحِدُ النِّيَّةَ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ فَسَمَاهُ إِلَى نَعَم.

قوله (سَبِي): (نِيَّةُ اسْتِیَاحَةِ الصَّلَاةِ بِالْخِ) يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي نِيَّةِ اسْتِیَاحَةِ مُفْتَقِرٍ إِلَى التَّيَمُّمِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِينِ هَلْ يَكْفِي نَظِيرَ مَا مَرَّ لِلشَّارِحِ فِي الْوُضُوءِ أَوَّلًا وَعَلَى الْأَوَّلِ يَأْتِي فِيهِ مِنْ حَيْثُ الْعُمُومُ وَعَدَمُ إِرَادَتِهِ مَا سَيَأْتِي لَنَا قَرِيبًا بِضَرْيٍ عِبَارَةُ الْبَحْرِ مِي عَلَى الْمَنْهَجِ قَوْلُهُ: وَنِيَّةُ اسْتِیَاحَةِ مُفْتَقِرٍ إِلَيْهِ بِأَنْ يَتَوَيَّ هَذَا الْأَمْرُ الْعَامُّ أَوْ يَتَوَيَّ بَعْضُ أَفْرَادِهِ كَمَا مَرَّ وَإِذَا نَوَى الْأَمْرَ الْعَامَّ اسْتَبَاحَ أَذْنَى الْمَرَاتِبِ وَهُوَ مَا عَدَا الصَّلَاةَ وَخُطْبَةَ الْجُمُعَةِ وَالطَّوَافَ لِأَنَّ مَا نَوَاهُ يَتْرُكُ عَلَى أَذْنَى الْمَرَاتِبِ أَه. وَبِعِبَارَةِ شَيْخُنَا وَيَصِحُّ أَنْ يَتَوَيَّ النِّيَّةَ الْعَامَّةَ كَأَنْ يَقُولَ نَوَيْتُ اسْتِیَاحَةَ مُفْتَقِرٍ إِلَى طُهُرٍ أَه. وَقَالَ ع ش يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فِيهِ إِنْ كَانَ مُخَدِّثًا حَدَّثًا أَصْغَرَ لَمْ يَصِحَّ لِشُمُولِ نِيَّتِهِ لِلْمُكْتَبِ فِي الْمَسْجِدِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَكِلَاهُمَا مُبَاحٌ لَهُ فَلَا تَصِحُّ نِيَّتُهُ كَمَا لَوْ قَالَ فِي وَضُوئِهِ نَوَيْتُ اسْتِیَاحَةَ مُفْتَقِرٍ إِلَى طُهُرٍ وَإِنْ كَانَ مُخَدِّثًا حَدَّثًا أَكْبَرَ صَحَّتْ نِيَّتُهُ وَتَزَلَّتْ عَلَى أَقْلِ الدَّرَجَاتِ فَيَسْتَبِيحُ مَسَّ الْمُضْحَفِ وَنَحْوَهُ أَه. وَقَوْلُهُ كَمَا لَوْ قَالَ فِي وَضُوئِهِ بِالْخِ هَذَا مُخَالَفٌ لِإِطْلَاقِهِمْ بِالصَّحَّةِ هُنَاكَ فَرَاغَهُ. قوله: (مِمَّا يَفْتَقِرُ إِلَى) بَيَانٌ لِنَحْوِ الصَّلَاةِ ع ش. قوله: (وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُ بِالْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنِّهَايَةِ مِمَّا يَفْتَقِرُ اسْتِیَاحَتَهُ إِلَى طَهَارَةِ كَطَوَافٍ وَحَمَلِ مُضْحَفٍ وَسُجُودِ تِلَاوَةِ إِذِ الْكَلَامِ الْآنَ فِي صِحَّةِ التَّيَمُّمِ. وَأَمَّا مَا يُسْتَبَاحُ بِهِ فَسَيَأْتِي أَه. قوله: (وَلَوْ تَيَمَّمَ بِالْخِ) وَلَوْ نَوَى الظُّهْرَ مَقْصُورَةً عِنْدَ جَوَازِهِ فَلَهُ الْإِتِمَامُ أَوْ عِنْدَ امْتِنَاعِهِ لَمْ يَصِحَّ تَيَمُّمُهُ لِعِضْيَانِهِ قَالَهُ الْبَغَوِيُّ فِي فَتَاوِيهِ مُغْنِي عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَوْ نَوَى أَنْ يُصَلِّيَ بِالتَّيَمُّمِ فَرَضَ الظُّهْرَ خَمْسَ رَكَعَاتٍ أَوْ ثَلَاثًا قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي فَتَاوِيهِ لَمْ يَصِحَّ لِأَنَّ آدَاءَ الظُّهْرِ خَمْسَ رَكَعَاتٍ غَيْرُ مُبَاحٍ، وَكَذَا لَوْ نَوَى أَنْ يُصَلِّيَ غُرْبَانًا مَعَ وَجُودِ الثِّيَابِ أَه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لَمْ يَصِحَّ مُعْتَمِدًا أَه. قوله: (صَحَّ) فَلَوْ كَانَ مُسَافِرًا وَاجْتَنَبَ فِيهِ وَنَسِيَ وَكَانَ يَتَوَضَّأُ وَقَتًا أَعَادَ صَلَاةَ الْوُضُوءِ فَقَطَّ لِمَا ذَكَرَ نِهَايَةً وَمُغْنِي أَيْ مِنْ صِحَّةِ تَيَمُّمِ الْمُخَدِّثِ حَدَّثًا أَصْغَرَ بِنِيَّةِ الْأَكْبَرِ غَلَطًا وَعَكْسَهُ ع ش.

قوله: (بِخِلَافِ مَا لَوْ تَعَمَّدَ) أَيْ كَانَ نَوَى اسْتِیَاحَةَ الصَّلَاةِ عَنِ الْأَكْبَرِ مَعَ عَلَمِهِ أَنْ لَيْسَ عَلَيْهِ أَكْبَرٌ وَفِي

قوله: (وَلَوْ تَيَمَّمَ بِنِيَّتِهَا ظَانًّا أَنَّ حَدَثَهُ أَصْغَرَ بِالْخِ)، وَلَوْ كَانَ مُسَافِرًا وَاجْتَنَبَ فِيهِ وَنَسِيَ وَكَانَ يَتَوَضَّأُ وَقَتًا وَيَتَيَمَّمُ وَقَتًا أَعَادَ صَلَاةَ الْوُضُوءِ فَقَطَّ لِمَا ذَكَرَ شَرْحُ م ر. قوله: (بِخِلَافِ مَا لَوْ تَعَمَّدَ) أَيْ كَانَ نَوَى اسْتِیَاحَةَ الصَّلَاةِ عَنِ الْأَكْبَرِ مَعَ عَلَمِهِ أَنْ لَيْسَ عَلَيْهِ أَكْبَرٌ وَفِي شَرْحِ الْكَتْرِ لِلْأُسْتَاذِ الْبَكْرِيِّ مَا نَصَّهُ وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ حَدَّثٌ أَصْغَرُ وَأَكْبَرُ وَنَوَى الْإِسْتِیَاحَةَ عَنْهُمَا كَفَى أَوْ عَنْ أَحَدِهِمَا مُعَيَّنًا لَهُ دُونَ الْآخَرِ فَمَحَلُّ نَظَرِ

المُتَوَضِّعُ أَوْ الْمُتَوَضِّعُ غَيْرَ مَا عَلَيْهِ، وَاتِّحَادُ النِّيَّةِ وَالِاسْتِيَاحَةُ فِي الْحَدَّثَيْنِ هُنَا لَا يَقْتَضِي الصَّحَّةَ
مَعَ التَّعَمُّدِ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ لَابِنِ الرَّفْعَةِ (لَا) نِيَّةٌ (رَفْعُ الْحَدَّثِ) أَوْ الطَّهَارَةُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرَفَعُهُ وَلَا
لَمْ يَبْطُلْ بِغَيْرِهِ كَرُؤْيَا الْمَاءِ وَلَآئِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِعَمْرٍو بَيْنَ الْعَاصِ «صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ لِحُبِّ»
فَسَمَّاهُ جُحْبًا مَعَ تَيَمُّمِهِ إِفَادَةً لِعَدَمِ رَفْعِهِ نَعَمْ لَوْ نَوَى بِالْحَدَّثِ الْمَنْعَ مِنَ الصَّلَاةِ وَبِرَفْعِهِ رَفْعًا
خَاصًّا بِالنَّسْبَةِ لِفَرْضٍ وَنَوَافِلَ جَازَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ نَوَى الْوَاقِعَ.
(تَنْبِيهُ) قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعَمْرٍو صَلَّيْتُ إِلَيْكَ صَرِيحٌ فِي تَقْرِيرِهِ عَلَى إِمَامَتِهِ وَحِينَئِذٍ فَإِنْ قِيلَ يُلْزَمُ الْإِعَادَةُ
أَشْكَلَ بِأَنَّهُ مَنْ تَلَزَّمَهُ لَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُ أَوْ يَعْذَرُ لَزُومُهَا أَشْكَلَ بِأَنَّ الْمُتَيَمِّمَ لِلْبَرْدِ تَلَزَّمَهُ الْإِعَادَةُ، وَقَدْ
يُجَابُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يُفِيدُ صِحَّةَ صَلَاتِهِ.
وَأَمَّا صِحَّةُ صَلَاتِهِمْ خَلْفَهُ فَهِيَ وَاقِعَةٌ حَالِ مُحْتَمَلَةٍ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا بِوُجُوبِ الْإِعَادَةِ حَالَةَ
الِاقْتِدَاءِ فَجَازَ اقْتِدَاؤُهُمْ لَذَلِكَ وَحِينَئِذٍ فَلَا إِشْكَالَ أَصْلًا.

شَرَحَ الْكَثَرُ لِلْأُسْتَاذِ الْبَكْرِيِّ وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ حَدَّثٌ أَضْعَرُّ وَأَكْبَرُ وَنَوَى الْإِسْتِيَاحَةَ عَنْهُمَا كَفَى أَوْ عَنْ
أَحَدِهِمَا مُعَيَّنًا لَهُ دُونَ الْآخَرِ فَمَحَلُّ نَظَرٍ وَالْأَوَّجَهُ أَنَّهُ إِذَا نَوَى الْأَكْبَرَ كَفَى وَإِنْ نَفَى غَيْرَهُ أَوْ الْأَضْعَرَّ لَمْ
يَخْصُلْ لَهُ إِلَّا مَا نَوَاهُ انْتَهَى وَفِي قَوْلِهِ: وَإِنْ نَفَى غَيْرَهُ الْمُقْتَضِي لِحُصُولِ رَفْعِ الْأَضْعَرِّ مَعَ نَفْيِهِ نَظَرٌ وَلَا
يَبْعُدُ عَدَمُ حُصُولِهِ وَقَبُولُهُ الصَّرْفَ عَنْهُ كَمَا لَوْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَنَوَى سُنَّةَ الظُّهْرِ دُونَ التَّحِيَّةِ وَلَكِنْ فِي كَلَامِ
الرَّافِعِيِّ مَا يُفِيدُ أَنَّهُ مَعَ نِيَّةِ رَفْعِ الْأَكْبَرِ يَرْتَفِعُ الْأَضْعَرُّ وَإِنْ نَفَاهُ سَمَ بِحَذْفٍ وَقَوْلُهُ أَنَّهُ مَعَ نِيَّةِ رَفْعِ يَرْتَفِعُ إِلَيْهِ
تَقَدَّمَ عَنْ ش فِي الْغُسْلِ الْجَزْمُ بِذَلِكَ بِلا عَزْوٍ. □ قَوْلُهُ: (وَالِاسْتِيَاحَةُ) أَيِ الْمُسْتَبَاحِ بِهِ.
قَوْلُ الْمُتَن: (لَا رَفْعَ الْحَدَّثِ) أَيِ الْأَضْعَرِّ كَانَ أَوْ أَكْبَرَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (لَآئِهِ لَا يَرْفَعُ إِلَيْهِ) أَيِ فَلَا
تَكْفِي لَآئِهِ إِلَيْهِ وَشَمِلَ كَلَامُهُ مَا لَوْ كَانَ مَعَ التَّيَمُّمِ غَسْلُ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ وَإِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ: أَنَّهُ يَرْفَعُهُ حِينَئِذٍ
نِهَآيَةً. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَبْطُلْ) أَيِ التَّيَمُّمُ وَقَوْلُهُ: (بِغَيْرِهِ) أَيِ الْحَدَّثِ. □ قَوْلُهُ: (صَلَّيْتُ إِلَيْكَ) أَيِ أَصَلَّيْتُ كَمَا
فِي رَوَايَةِ ش. □ قَوْلُهُ: (مَعَ تَيَمُّمِهِ) أَيِ عَنِ الْجَنَابَةِ مِنْ شِدَّةِ الْبَرْدِ نِهَآيَةً. □ قَوْلُهُ: (إِفَادَةُ إِلَيْهِ) وَقَدْ يُقَالُ إِنَّمَا
سَمَّاهُ بِذَلِكَ لِأَنَّ التَّيَمُّمَ لِلْبَرْدِ لَا يَسْقُطُ مَعَهُ الْقَضَاءُ فَكَانَ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (لِفَرْضِ إِلَيْهِ) أَيِ
أَوْ لِفَرْضٍ فَقَطَّ أَوْ نَوَافِلَ فَقَطَّ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا صِحَّةُ صَلَاتِهِمْ) أَيِ وَإِنَّمَا لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالْإِعَادَةِ لِأَنَّهُمَا
عَلَى التَّرَاحِي فَلَيْسَ فِيهِ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَفْتِ الْحَاجَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ.

وَالْأَوَّجَهُ أَنَّهُ إِنْ نَوَى الْأَكْبَرَ كَفَى وَإِنْ نَفَى غَيْرَهُ أَوْ الْأَضْعَرَّ لَمْ يَخْصُلْ لَهُ إِلَّا مَا نَوَاهُ اه وفي قَوْلِهِ وَإِنْ نَفَى
غَيْرَهُ الْمُقْتَضِي لِحُصُولِ رَفْعِ الْأَضْعَرِّ مَعَ نَفْيِهِ نَظَرٌ وَلَا يَبْعُدُ عَدَمُ حُصُولِهِ وَقَبُولُهُ الصَّرْفَ عَنْهُ كَمَا لَوْ دَخَلَ
الْمَسْجِدَ وَنَوَى سُنَّةَ الظُّهْرِ دُونَ التَّحِيَّةِ وَالْفَرْقُ بِأَنَّ مَبْنَى الطَّهَارَاتِ عَلَى التَّدَاخُلِ مَعَ وَجُودِ الصَّرْفِ غَيْرُ
قَوِيٍّ وَيَبْقَى الْكَلَامُ فِيمَا لَوْ نَوَى أَحَدُهُمَا لَا بَعَيْنَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ هَذَا وَلَكِنْ فِي كَلَامِ الرَّافِعِيِّ مَا يُفِيدُ أَنَّهُ مَعَ نِيَّةِ
رَفْعِ الْحَدَّثِ الْأَكْبَرِ يَرْتَفِعُ الْأَضْعَرُّ وَإِنْ نَفَاهُ فِي نِيَّتِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا صِحَّةُ صَلَاتِهِمْ إِلَيْهِ) أَيِ، وَإِنَّمَا لَمْ
يَأْمُرْهُمْ بِالْإِعَادَةِ؛ لِأَنَّهُمَا عَلَى التَّرَاحِي فَلَيْسَ فِيهِ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَفْتِ الْحَاجَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(ولو نوى) التيمم لم يكف جزئاً أو (فرض التيمم) أو فرض الطهارة (لم يكف في الأصح)؛ لأنه طهارة ضرورية غير مقصودة في نفسه فلم يصلح لأن يجعل مقصوداً بخلاف الوضوء، ومن ثم لا يسن تجديده فإن قلت كيف لا يصح هذا مع أنه إنما نوى الواقع قلت ممنوع بإطلاقه؛ لأنه وإن نواه من وجه نوى خلافه من وجه آخر؛ لأن تركه نية الاستباحة وعُدوله إلى نية التيمم أو نية فرضيته ظاهر في أنه عبادة مقصودة في نفسها من غير تقييد بالضرورة وهذا خلاف

□ قوله: (التيمم) إلى قوله: فإن قلت في المعنى وإلى قول المتن ويجب في النهاية.

□ قول (سني): (فرض التيمم) أي أو التيمم المفروض نهاية ومعنى.

□ قول (سني): (لم يكف إلخ) محل ما لم يصفه لتخو صلاة حلبي وشيخنا عبارة ع ش والبجيري على الإنفاع فرغ صمم ابن الزملي على أن محل عدم الإكتفاء بنية التيمم أو فرض التيمم إذا لم يصفها لتخو الصلاة فإن أضافها كنوت التيمم للصلاة أو فرض التيمم للصلاة جاز أخذاً من العلة لأنه إنما بطل هناك لأن التيمم لا يصلح مقصداً ولما أضافه لم يبق مقصداً سم على المنهج أقول ويستبيح التوافل فقط تنزيلاً له على أقل الدرجات اهـ. □ قوله: (لأنه طهارة ضرورة إلخ) هذا التعليل يقتضي أن صاحب الضرورة لا يتوى فرض الوضوء لأن طهره طهر ضرورة وليس مراداع ش. □ قوله: (ومن ثم) أي لأجل أنه غير مقصود في نفسه. □ قوله: (لا يسن تجديده) وقضية عدم سنه أنه إذا جدد لا يصح لكن نقل عن الشارح مكرهاته فقط وهو صريح في الصحة ع ش. □ قوله: (كيف يصح هذا) أي عدم كفاية نية التيمم أو فرضه نهاية. □ قوله: (بإطلاقه) أي الصادق لكل وجه. □ قوله: (أو نية فرضيته) الأولى فرضه.

□ قوله: (ظاهر في أنه عبادة إلخ) هذا لا ينتج أنه نوى خلاف الواقع من وجه وذلك لأنه إن أراد أن ما ذكر ظاهر في أنه أراد أنه عبادة مقصودة إلخ أي في قصده ذلك في نيته فهو ممنوع بل هو خلاف الفرض

□ قوله: (لم يكف) ظاهره وإن ضم إلى نية فرض التيمم كونه للصلاة بأن نوى فرض التيمم للصلاة قال في شرح العباب ما نصه تنبيه قال الإسنوي لو كانت يده علية فإن نوى عند غسل وجهه رفع الحديث احتاج لنية أخرى عند التيمم؛ لأنه لم يندرج في النية الأولى أو نية الاستباحة فلا وإن عمت الجراحة وجهه لم يحتج عند غسل غيره إلى نية أخرى غير نية التيمم وله احتمال بخلاف ذلك فيها والأوجه الأول وتقديم الجنب الغسل أو التيمم يأتي فيه هذا التفصيل اهـ وقضية ذلك أنه لو احتاج لأربع تيممات بأن كان في كل عضو من أعضائه الأربعة علة غير عامة لغير الرأس وعامة له كفى نية الاستباحة عند تيمم الوجه فلا يحتاج بقية التيممات لنية وإن نوى عند غسل صاحبه رفع الحديث فليتأمل وينتفى الكلام فيما لو احتاج لتيمم خامس لعل بنحو ظهره بأن كان جنباً وغسل ما عدا محل تلك العلة عن الجنبية، ثم حصلت العلة في أعضائه الأربعة على الوجه المذكور واحتاج للوضوء فهل يكفي نية استباحة فرض الصلاة عند تيمم الوجه عن النية عند التيمم لعل ظهره كما يكفي عن نية تيممات الوضوء على ما تقرر أو يفرق فيه نظر. □ قوله: (ظاهر في أنه عبادة مقصودة) هذا لا ينتج أنه نوى خلاف

الواقع، ومن ثمّ لمّا لم يكن في تيمّم نحو غسل الجمعة استباحةً جاز له نيّة تيمّم الجمعة وسنّة تيمّمها لانحصار الأمر فيها ويؤخذ ممّا قرّره أنّه لو نوى فرضيّة الإبدالي لا الأصليّ صحّ ويؤجّه بأنّه الآن نوى الواقع من كلّ وجه فلم يكن للإبطال وجه (ويجب قرئها) أي النيّة (بالنقل) السابق أي بأوله؛ لأنّه أوّل الأركان (وكذا) يجب (استدانتها) ذكرّا (إلى مسح شيء من الوجه على الصحيح) حتى لو عزّبت قبل مسح شيء منه بطلت؛ لأنّه المقصود وما قبله وسيلة وإن كان ركناً فعلم من كلامهم بطلانه بغزوبها فيما بين النقل المعتدّ به والمسح وهو كذلك وإن نقل جمع عن أبي خليف الطبريّ الصّحّة واعتمده.....

قطعا ضرورة أنّ الفرض أنّه إن لم يتو ذلك وإن أراد أن ما ذكر يدلّ ظاهراً على ذلك من غير أن يكون هو مريداً لذلك ناوياً له فلم يثبت أنّه خلاف الواقع من وجه فتأمل ذلك فإنّه ظاهر صحيح سم أي والمذكّر مع المقابل إلّا أنّ المذهب نقل لا يسعنا خلافه. □ فوه: (ومن ثمّ إلخ) المشار إليه قوله لأن تركه إلخ. □ فوه: (جاز إلخ) عبارة النّهائية والمعني نعم إن تيمّم ندباً كان تيمّم للجمعة عند تعدّد غسله أجزائه نيّة التيمّم بدّل الغسل اه قال ع ش قوله م ر أجزائه إلخ ظاهره وإن لم يصفه إلى الجمعة أو غسلها وعبارة حجّ من ثمّ لمّا لم يكن إلخ اه يعني تقتضي اشتراط الإضافة فيه أن قوله بدّل الغسل يعني عن الإضافة كما يأتي. □ فوه: (لإحصار الأمر فيها) أي في تلك النية. □ فوه: (فرضيّة الإبدالي) بأن نوى فرض التيمّم قاصداً أنّه بدّل عن الغسل أو الوضوء لا أنّه فرض أصليّ ع ش. □ فوه: (أي بأوله) أسقطه النّهائية والمعني وقال سم قوله أي بأوله لا يخفى ما فيه مع ما تحصّل من أنّه لو قرّنها قبل مماسة وجهه كفى وإن خلا عنه أوّل الثقل وما بعده اه. □ فوه: (حتى لو عزّبت إلخ) أي ولم يجزها قبيل المسح. □ فوه: (بطلانه بغزوبها إلخ) أي ولم يستحضرها قبيل مسح الوجه أخذاً من قوله الآتي وليس من محلّ الخلاف إلخ. □ فوه: (واعتمده) وكذا اعتمده النّهائية والمعني لكنّهما حملاً وفاقاً للمهمات ما نقل عن أبي خليف على ما إذا استحضر النية عند مسح الوجه فالنزاع لفظيّ عبارتهما واللفظ للأوّل قال في المهمات والمتّجه الإكتفاء بإحضارها عندهما وإن عزّبت بينهما واستشهد له بكلام لأبي خليف الطبريّ وهو المعتدّ والتّعبير بالاستدامة كما قاله الوالد رحمه الله تعالى جرى على الغالب لأنّ الزمّن يسير لا تغزّب النية فيه غالباً حتّى أنّه لو لم يتو إلّا عند إرادة المسح للوجه أجزاً ومقابل الأصح لا تجب الاستدامة كما لو قارنت نيّة الوضوء أوّل غسل الوجه، ثم انقطعت اه قال ع ش قوله م ر غالباً كون

الواقع من وجه وذلك؛ لأنّه إن أراد أن ما ذكر ظاهر في أنّه أراد أنّه عبادة مقصودة إلخ أي في قصده ذلك في نيّته فهو ممنوع بل هو خلاف الفرض قطعاً ضرورة أنّ الفرض أنّه لم يتو ذلك وإن أراد أن ما ذكر يدلّ ظاهراً على ذلك من غير أن يكون هو مريداً لذلك ناوياً له فلم يثبت أنّه خلاف الواقع من وجه فتأمل ذلك فإنّه ظاهر صحيح. □ فوه: (أي بأوله) لا يخفى ما فيه مع ما تحصّل من أنّه لو قرّنها قبل مماسة وجهه كفى وإن خلا عنه أوّل الثقل وما بعده.

وليس من محلّ الخلاف كما هو ظاهر ما إذا عَزَبَتْ قبل وُضُوءٍ يده لوجهه، ثُمَّ قَرَنَهَا بِنَقْلِهَا إليه لِمَا عَلِمَ مِنْهُ أَنَّ حَيْثُ بَطَلَ نَقْلُهُ قبل وُضُوءٍ يَدِيَهُ لَوَجْهَهُ فَتَوَى وَرَفَعَهُمَا إِلَيْهِ أَوْ مَرَّغَهُ عَلَيْهِمَا كَفًى. (فإن نوى) يَتَيَمَّمُهُ (فَرْضًا وَنَقْلًا) أي استباحتهما (أَيُّهَا) عَمَلًا بَيْنِيهِ وَأَفْهَمَ تَنْكِيرُهُ الْفَرْضَ عَدَمَ اشْتِرَاطِ تَوْحِيدِهِ فَلَوْ نَوَى فَرْضَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ اسْتَبَاحَ وَاحِدًا مِنْهُمَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا وَتَعْيِينَهُ فِي إِطْلَاقِهِ يُصَلِّي أَيْ فَرْضَ شَاءَ فِي تَعْيِينِهِ كَأَن تَيَمَّمُ لِمَنْدُورَةٍ أَوْ لِفَائِتَةٍ ضَحَى يُصَلِّي غَيْرُهُ كَالظُّهْرِ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهِ وَلَأنَّهُ صَحَّ لِمَا قَصَدَهُ فَجَازَ غَيْرُهُ؛ لِأنَّهُ مِنْ جَنْبِهِ نَعَمْ لَوْ عَيَّنَ فَأَخْطَأَ لَمْ يَصِحَّ بِخِلَافِ الْوُضُوءِ؛ لِأنَّهُ يَرْفَعُ الْحَدَثَ وَإِذَا ارْتَفَعَ اسْتَبَاحَ مَا شَاءَ وَالتَّيَمُّمُ مُبِيحٌ وَبِالْخَطَايَا صَادَقَتْ نِيَّتُهُ اسْتِبَاحَةً مَا لَا يُسْتَبَاحُ (أَوْ) نَوَى (فَرْضًا) فَقَطْ (فَلَهُ النَّقْلُ عَلَى الْمَذْهَبِ)؛

التَّعْيِيرُ بِالِاسْتِدَامَةِ جَزِيًّا عَلَى الْغَالِبِ وَأَنَّ غُزُوبَهَا بَيْنَ الثَّقَلِ وَالْمَسْحِ لَا يَضُرُّ يَبْعُدُهُ فَرْضُ الْخِلَافِ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَمُقَابِلِهِ فِي اخْتِيَارِ الْاسْتِدَامَةِ أَهْ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ ر وَمُقَابِلُ الصَّحِيحِ لَا تَجِبُ الْاسْتِدَامَةُ أَيْ بَلْ يَكْفِي قَرْئُهَا بِالثَّقَلِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَحْضِرْ عِنْدَ مَسْحِ الْوَجْهِ أَهْ. □ فَوَدَّ: (وَلَيْسَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَسَيُعْلَمُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (مِمَّا مَرَّ) أَيْ فِي شَرْحِ نَقْلِ الثَّرَابِ. □ فَوَدَّ: (فَلَوْ نَوَى فَرْضَيْنِ الْخ) أَيْ كَانَ نَوَى اسْتِبَاحَةَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَيَتَيَمَّمُ الصُّحَّةَ أَيْضًا فِيمَا لَوْ نَوَى أَحَدَ فَرْضَيْنِ لَا بَعَيْنِهِ كَانَ قَالَ: نَوَيْتُ اسْتِبَاحَةَ الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ ش. □ فَوَدَّ: (ضَحَى) ظَرَفَ لِقَوْلِهِ تَيَمَّمُ. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ لَوْ عَيَّنَ الْخ) أَيْ كَمَنْ نَوَى فَائِتَةً وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَوْ ظَهْرًا وَإِنَّمَا عَلَيْهِ عَصْرٌ وَكَذَا مَنْ ظَنَّ أَوْ شَكَّ هَلْ عَلَيْهِ فَائِتَةٌ فَتَيَمَّمُ لَهَا ثُمَّ ذَكَرَهَا لَمْ يَصِحَّ تَيَمُّمُهُ لِأَنَّ وَقْتَ الْفَائِتَةِ بِالتَّذَكُّرِ كَمَا سَبَّأَنِي مُعْنَى وَنِهَاجُهُ.

□ فَوَدَّ (سَي): (أَوْ نَوَى فَرْضًا فَلَهُ الثَّقَلُ) أَيْ مَعَ الْفَرْضِ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ أَوْ تَأَخَّرَ نِهَاجُهُ وَمُعْنَى قَالَ ع ش: قَضِيَّةُ إِطْلَاقِ الْمُتَنِّ أَنَّهُ يَسْتَبِيحُ بَنِيَّةَ الْفَرْضِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَغَيْرَهَا مِنَ الْفَرَائِضِ وَإِنْ لَمْ يَقْيِدِ الْفَرْضَ فِي نِيَّتِهِ بِالْعَيْنِيِّ لِأَنَّ الْفَرْضَ اشْتَهَرَ فِي الْفَرْضِ الْعَيْنِيِّ بِحَيْثُ إِذَا أُريدَ غَيْرُهُ لَا يُذَكَّرُ إِلَّا مُقَيَّدًا فَوَجَبَ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَيْهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ فَإِنَّهَا تَصَدَّقُ عَلَى كُلِّ مِنَ الْفَرْضِ وَالثَّقَلِ صِدْقًا وَاحِدًا فَمُطْلَقُهَا يَنْزِلُ عَلَى أَقَلِّ الدَّرَجَاتِ وَبَقِيَ مَا لَوْ قَالَ نَوَيْتُ اسْتِبَاحَةَ فَرْضٍ وَأَطْلَقَ فَهَلْ يُحْمَلُ عَلَى الْفَرْضِ الْعَيْنِيِّ فَيُصَلِّي بِهِ مَا شَاءَ أَوْ عَلَى فَرْضِ الْكِفَايَةِ فَيُصَلِّي بِهِ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ وَمَا فِي مَعْنَاهَا فِيهِ نَظَرٌ وَبِغَضِ الْهَوَاشِ مِنْ غَيْرِ غُزُوبٍ أَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الْجَنَازَةِ تَنْزِيلًا لَهُ عَلَى أَقَلِّ الدَّرَجَاتِ وَأَقُولُ حَيْثُ جَعَلْتُ الْعِلَّةَ التَّنْزِيلَ عَلَى أَقَلِّ الدَّرَجَاتِ فَلَا قُرْبَ حَمْلُهُ عَلَى مَسِّ الْمُضْحَفِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ لِأَنَّ مِمَّا يَصَدَّقُ بِهِ الْفَرْضُ مَسُّ الْمُضْحَفِ وَحَمْلُهُ وَإِذَا وَجَبَ كَانَ خِيفَ عَلَيْهِ تَنَجُّسٌ أَوْ كَافِرٌ وَمِمَّا يَصَدَّقُ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْمُكُثُّ فِي الْمَسْجِدِ إِذَا نَذَرَ الْإِغْتِكَافَ فِيهِ فَلَا يُصَلِّي بِهِ فَرْضًا مِنَ الصَّلَوَاتِ وَلَا نَقْلًا مِنْهَا أَهْ. عِبَارَةُ الْبَجَرِيِّ قَوْلُهُ أَوْ فَرْضًا فَقَطْ الْخ مَحَلُّهُ إِذَا أَضَافَهُ لِلصَّلَاةِ أَمَا لَوْ نَوَى فَرْضًا وَأَطْلَقَ كَانَ نَوَى اسْتِبَاحَةَ فَرْضٍ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَسْتَبِيحُ مَا عَدَا الصَّلَاةَ لِتَنْزِيلِهِ عَلَى أَقَلِّ دَرَجَاتِ الْفَرْضِ وَهُوَ تَمْكِينُ الْخَلِيلِ وَحَمْلُ نَحْوِ الْمُضْحَفِ لِمَنْ نَذَرَهُ أَوْ خَافَ عَلَيْهِ مِنْ أَخْذِ كَافِرٍ أَهْ سَمَ وَهَذَا هُوَ الْأَخْوَطُ أَهْ أَقُولُ لِقَضِيَّةِ إِطْلَاقِ الْمُتَنِّ أَنَّهُ إِذَا نَوَى اسْتِبَاحَةَ فَرْضٍ وَأَطْلَقَ يَسْتَبِيحُ بِهَا الْفَرْضَ الْعَيْنِي كَمَا أَخَذَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ كَمَا ذَكَرَهُ ع ش أَوَّلًا وَأَيْضًا كَلَامُ

لأنه تابع أولوي بالاستباحة وسيعلم أن صلاة الجنابة في حكم النفل وإن تعيّن عليه وظاهر أن الطواف كالصلاة ففرضه يبيح فرضها ونقله يبيح نفلها (أو) نوى (نفلاً) فقط (أو) نوى (الصلاة) وأطلق (تقل) أي جاز له النفل (لا الفرض على المذهب)؛ لأن الفرض أصل فلا يثنى غيره وأخذ بالأحوط في الثانية وكون المفرد المحلى بأل للعموم إنما يفيد فيما مداره على الألفاظ والنيات ليست كذلك على أن بناءها على الاحتياط يمنع العمل فيها بمثل ذلك لو

النهاية والمغني في بيان مقابل المذهب وقول الشارح المأزباً وتعيينه ففي إطلاقه إلخ كالصريح في ذلك والله أعلم. □ فؤد: (أو نوى فرضاً فقط) أي كأن يقول: نويت استباحة فرض الصلاة أو فرض الطواف شيخنا وهذا التصوير بتقييد الفرض بالصلاة أو الطواف موافق لما مرّ آفاً عن البخاري وعن ع ش آخرًا ومخالف لإطلاق المنهاج والمنهج ولكلام النهاية والمغني والشارح كما مرّ. □ فؤد: (لأنه تابع) لعل المراد أن التقل تابع في المشروعية للفرض فإن من لم يخاطب بالفرض لم يخاطب بالتقل أو أن التوافل شرعت جارية للفرائض فكأنها مكملّة لها فعُدّت تابعة بهذا الاعتبار ع ش وقال بعضهم المراد أن الخطاب وقع أولاً بالفرض ليلة الإسراء. وأما السنن فسنّها النبي ﷺ بعداه.

□ فؤد: (وسيعلم إلخ) أي من قول المصنّف الآتي والأصح صحة جناز مع فرض. □ فؤد: (وظاهر) إلى المتن في النهاية والمغني. □ فؤد: (فقرضه) أي ولو مندوراً، قال الشويري: وطواف الوداع كالفرض العيني على الأقرب وإن توقّف فيه بعضهم من حيث إنه ليس ركنًا وللقول بأنه سنة اه ورايت إلحاقه بالعيني في كلام غيره أيضًا كزدي.

□ فؤد (السنن): (لا الفرض) منصوب مفعول على المفعول الذي تضمنه تقل إذ معناه فعل التقل سم وع ش وقضية قول الشارح أي جاز له إلخ أنه مرفوع مفعول على الفاعل الذي تضمنه تقل. □ فؤد: (لأن الفرض) إلى المتن في النهاية إلا قوله نعم إلى فالحاصل وقوله أو خطبة الجمعة. □ فؤد: (لأن الفرض إلخ) أي في الأولى.

(تنبيه) يخفي في نذر الوتر تيمّم واحد وكذا الضحى ونحو ذلك قلوبني وقال الشيخ البجلي نقلًا عن مشايخه لو نذر التراويح وجب عليه عشرة تيمّمات لوجوب السلام من كل ركعتين فليس الجميع كصلاة واحدة من هذه الجهة ولو نذر الضحى أو الوتر كفاه تيمّم واحد حيث لم يندر السلام من عدد معين فإن نذره وجب التيمّم بعده وفي فتاوى م ر ما يوافقه خلافاً لحجّ في شرح العباب اه بخيرمي ويأتي في هامش والتذر كفرّض عن ع ش زيادة بسط واستظهار ما في شرح العباب حجّ. □ فؤد: (إنما يفيد فيما مداره إلخ) يؤخذ منه أنه لو نوى بقلبه استباحة كل صلاة استباح الفرض وهو الذي يتجه ولعله مراد السنوي إذ يجعل مقامه أن يدير الحكم على مجرد التلقظ وأحاد المبتدئين لا يخفى عليهم أنه لا دخل له في التية وجوداً وعدمًا بصري. □ فؤد: (على أن بناءها) أي التيات. □ فؤد: (بمثل ذلك) أي كون

□ فؤد: (لا الفرض) منصوب مفعول على المفعول الذي تضمنه تقل إذ معناه فعل التقل.

فَرَضَ أَنْ لِلْأَلْفَافِ فِيهَا دَخَلًا فَانْدَفَعَ مَا لِلِاسْتَوِيِّ وَغَيْرِهِ هُنَا وَنِيَّةُ مَا عَدَا الصَّلَاةَ كَسَجْدَةِ تِلَاوَةِ
أَوْ مَسٍّ مُصْحَفٍ أَوْ قِرَاءَةِ أَوْ مَكُثٍ بِمَسْجِدٍ أَوْ اسْتِبَاحَةٍ وَطِءٍ تُبَيِّحُ جَمِيعَ مَا عَدَاهَا لَا شَيْئًا
مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا أَعْلَى وَنِيَّةُ الْأَدْوَنِ لَا تُبَيِّحُ الْأَعْلَى نَعَمْ نِيَّةُ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ كَنِيَّةِ صَلَاةِ الْجِنَازَةِ
فَيَسْتَبِيحُ بِهَا مَا عَدَا الْفَرْضَ الْعَيْنِيَّ فَالْحَاصِلُ أَنَّ نِيَّةَ الْفَرْضِ تُبَيِّحُ الْجَمِيعَ وَنِيَّةُ النَّفْلِ أَوْ الصَّلَاةِ
أَوْ صَلَاةِ الْجِنَازَةِ أَوْ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ تُبَيِّحُ مَا عَدَا الْفَرْضَ الْعَيْنِيَّ وَنِيَّةُ شَيْءٍ مِمَّا عَدَا الصَّلَاةَ لَا
تُبَيِّحُهَا وَتُبَيِّحُ جَمِيعَ مَا عَدَاهَا.

(و) ثَالِثُهَا وَرَابِعُهَا وَخَامِشُهَا سَوَاءٌ أَكَانَ عَنْ حَدِيثٍ أَكْبَرَ أَمْ أَصْغَرَ (مَسْخُوحٌ) جَمِيعٌ (وَجْهُهُ) السَّابِقُ
بَيَانُهُ فِي الْوُضُوءِ.....

الْمُفْرَدِ الْمُحَلَّى بِاللَّغُومِ . □ فَوَلَّهِ : (وَنِيَّةُ مَا عَدَا الصَّلَاةَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِي . □ فَوَلَّهِ : (كَسَجْدَةِ تِلَاوَةِ)
أَيِ أَوْ شُكْرِ نِهَآيَةٍ وَمُغْنِي . □ فَوَلَّهِ : (أَوْ مَسٍّ مُصْحَفٍ) أَيِ أَوْ حَمْلِهِ مُغْنِي . □ فَوَلَّهِ : (أَوْ قِرَاءَةِ أَوْ مَكُثٍ الْخُ)
أَيِ لِنَحْوِ جُزْءٍ نِهَآيَةٍ وَمُغْنِي . □ فَوَلَّهِ : (تُبَيِّحُ) الْأَوَّلَى الثَّانِي . □ فَوَلَّهِ : (نَعَمْ نِيَّةُ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ الْخُ) الَّذِي
اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَيِ وَوَلَّاهُ أَنْ خُطْبَةُ الْجُمُعَةِ لَهَا حُكْمُ الْفَرْضِ الْعَيْنِيِّ وَفَاقًا لِظَاهِرِ كَلَامِ
الشَّيْخَيْنِ نَظَرًا لِأَنَّهَا بَدَلُ رَكَعَتَيْنِ عَلَى قَوْلٍ فَلَا يَجْمَعُهَا مَعَ فَرْضٍ عَيْنِيٍّ بِتَيِّمٍ وَاحِدٍ وَلَوْ تَيَّمَّ لَهَا جَازَ أَنْ
يَفْعَلَ بِذَلِكَ التَّيِّمُ الْفَرْضَ الْعَيْنِيَّ سَم . □ فَوَلَّهِ : (فَالْحَاصِلُ الْخُ) عِبَارَةٌ شَيْخُنَا : وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَرَاتِبَ
ثَلَاثَةَ الْمَرْتَبَةِ الْأَوَّلَى فَرْضُ الصَّلَاةِ وَلَوْ مَنْدُورَةٌ وَفَرْضُ الطَّوَافِ كَذَلِكَ وَخُطْبَةُ الْجُمُعَةِ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ
رَكَعَتَيْنِ فَهِيَ كَصَلَاتِهَا عِنْدَ الرَّمْلِيِّ وَيُحْتَاطُ فِيهَا عِنْدَ ابْنِ حَجَرٍ كَشَيْخِ الْإِسْلَامِ فَلَا يُصَلِّي بِالتَّيِّمِ لَهَا
فَرْضًا وَلَا يَجْمَعُ مَعَهَا فَرْضًا آخَرَ وَلَوْ مِثْلَهَا فَلَا يَخْطُبُ ثَانِيًا بَعْدَ أَنْ خَطَبَ أَوَّلًا بِتَيِّمٍ وَاحِدٍ وَلَوْ كَانَ فِي
الْمَرَّةِ الْأَوَّلَى زَائِدًا عَلَى الْأَرْبَعِينَ خِلَافًا لِابْنِ قَاسِمٍ ، وَلَهُ جَمْعُ الْخُطْبَتَيْنِ عَلَى الْمُنْبَرِ الْوَاحِدِ بِتَيِّمٍ وَاحِدٍ
لِأَنَّهَا فَرْضٌ وَاحِدٌ ، الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَةُ نَفْلُ الصَّلَاةِ وَنَفْلُ الطَّوَافِ وَصَلَاةُ الْجِنَازَةِ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ فَرْضٌ كِفَايَةً
فَالْأَصَحُّ أَنَّهَا كَالنَّفْلِ ، الْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ مَا عَدَا ذَلِكَ كَسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ مِنَ الْجُزْءِ
وَنَحْوِهِ وَلَوْ مَنْدُورَةٌ وَمَسٌّ الْمُصْحَفِ وَتَمْكِينُ الْحَلِيلِ فَإِذَا نَوَى وَاحِدًا مِنَ الْمَرْتَبَةِ الْأَوَّلَى اسْتَبَاحَ وَاحِدًا
مِنْهَا وَلَوْ غَيْرَ مَا نَوَاهُ وَاسْتَبَاحَ مَعَهُ جَمِيعَ الثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ وَإِذَا نَوَى وَاحِدًا مِنَ الثَّانِيَةِ اسْتَبَاحَ جَمِيعَهَا وَجَمِيعَ
الثَّالِثَةِ دُونَ شَيْءٍ مِنَ الْأَوَّلَى وَإِذَا نَوَى شَيْئًا مِنَ الثَّالِثَةِ اسْتَبَاحَهَا كُلَّهَا وَامْتَنَعَتْ عَلَيْهِ الْأَوَّلَى وَالثَّانِيَةُ اهـ .

□ فَوَلَّهِ : (وَنَالِثُهَا وَرَابِعُهَا الْخُ) يَعْنِي أَنَّ قَوْلَ الْمَثْنِ : (وَمَسْخُوحٌ وَجْهُهُ) إِشَارَةٌ إِلَى الرُّكْنِ الثَّالِثِ .
□ فَوَلَّهِ : (جَمِيعٌ وَجْهُهُ) أَيِ أَوْ وَجْهِيهِ نِهَآيَةٍ أَيِ حَيْثُ وَجَبَ غَسْلُهُمَا بِأَنْ كَانَا أَصْلَبَيْنِ أَوْ أَحَدُهُمَا زَائِدًا
وَاشْتَبَهَ أَوْ تَمَيَّزَ وَكَانَ عَلَى سَمْتِ الْأَصْلِيِّ فَإِنْ تَمَيَّزَ وَلَمْ يَكُنْ عَلَى سَمْتِهِ لَمْ يَجِبْ غَسْلُهُ فَلَا يَجِبُ مَسْحُهُ

□ فَوَلَّهِ : (نَعَمْ نِيَّةُ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ الْخُ) الَّذِي اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّ خُطْبَةَ الْجُمُعَةِ لَهَا حُكْمُ
الْفَرْضِ الْعَيْنِيِّ وَفَاقًا لِظَاهِرِ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ نَظَرًا؛ لِأَنَّهَا بَدَلُ رَكَعَتَيْنِ عَلَى قَوْلٍ فَلَا يَجْمَعُهَا مَعَ فَرْضٍ
عَيْنِيٍّ بِتَيِّمٍ وَاحِدٍ وَلَوْ تَيَّمَّ لَهَا جَازَ أَنْ يَفْعَلَ بِذَلِكَ التَّيِّمُ الْفَرْضَ الْعَيْنِيَّ .

إلا ما يأتي بالثراب أي إيصاله إليه، ولو بخرقة ومنه ظاهرٌ لحيثه المُسترسِل والمُقْبِل من أنفه على شَفْتَيْهِ وَيَتْبَغِي التَّفْطُلُ لِهَذَا وَنَحْوِهِ فَإِنَّهُ كَثِيرًا مَا يُغْفَلُ عَنْهُ. (ثُمَّ) مَسَحَ جَمِيعَ (يَدَيْهِ) مَعَ (مِرْفَقَيْهِ) لِلآيَةِ مَعَ خَبَرِ الْحَاكِمِ وَصَحَّحَهُ «التَّيْمُّمُ ضَرْبَتَانِ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ» لَكِنْ صَوَّبَ غَيْرُهُ وَقَفَّهَ عَلَى ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَمَنْ ثُمَّ اخْتَارَ الْمُؤَلَّفُ وَغَيْرُهُ الْقَدِيمَ أَنَّهُ يَكْفِي مَسْحُهُمَا إِلَى الْكَوْعَيْنِ لِحَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ الظَّاهِرِ فِيهِ وَلَكِنْ الْبَدَلِيَّةُ الْمُقْتَضِيَةُ لِإِعْطَاءِ الْبَدَلِ حُكْمَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ قَدْ تَرْجِّحُ الْأَوَّلَ عَلَى أَنَّهُ وَاقِعَةٌ حَالٍ فَعَلِيَّةٌ مُحْتَمَلَةٌ فَقَدْ قُتِلَ الْمُقْتَضَى الْبَدَلِيَّةُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ لَهُ مُعَارِضٌ، وَمَنْ ثُمَّ وَجِبَ التَّرْتِيبُ هُنَا كَهُو ثُمَّ،.....

ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (إِلَّا مَا يَأْتِي) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى عَدَمِ وَجُوبِ إِيصَالِهِ مَنِتِ الشَّعْرِ الْخَفِيفِ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَلَيْمَ لَمْ يَقُلْ نَظِيرَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ثُمَّ يَدِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ اكْتِفَاءً بِالْأَوَّلِ. ❦ قَوْلُهُ: (بِالْثَّرَابِ) مُتَعَلِّقٌ بِمَسْحِ وَجْهِهِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَتْبَغِي فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَدِيهِ) الْخُحُّ إِشَارَةٌ إِلَى الرَّابِعِ وَقَوْلُهُ: (ثُمَّ) الْمُفِيدُ لِلتَّرْتِيبِ إِشَارَةٌ إِلَى الْخَامِسِ وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ التَّيْمُّمِ عَنْ حَدِيثِ أَكْبَرَ أَوْ أَصْغَرَ وَغَسَلَ مَسْنُونٍ أَوْ وُضُوءٍ مُجَدِّدٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُطْلَبُ لَهُ التَّيْمُّمُ مُغْنَى وَنِهَايَةٌ. ❦ قَوْلُهُ: (ثُمَّ مَسَحَ) جَمِيعَ يَدَيْهِ الْخُحُّ وَيَأْتِي هُنَا مَا مَرَّ فِي الْوُضُوءِ مِنْ غَسَلٍ مِنْ قُطْعَتِ يَدِهِ أَوْ بَعْضِهَا وَجُوبًا أَوْ نَذْبًا وَكَذَا زِيَادَةُ يَدٍ أَوْ أَصْبُعٍ وَتَدْلِي جِلْدَةٍ نِهَايَةٌ. ❦ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثُمَّ) أَيِ لِأَجْلِ ذَلِكَ التَّصْوِيبِ. ❦ قَوْلُهُ: (اخْتَارَ الْمُؤَلَّفُ) أَيِ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ وَالتَّنْقِيحِ وَقَالَ فِي الْكِفَايَةِ إِنَّهُ الَّذِي يَتَعَيَّنُ تَرْجِيحُهُ هَذَا مِنْ جِهَةِ الدَّلِيلِ وَالْأَقَالِمُ رَجَّحَ فِي الْمَذْهَبِ مَا فِي الْمَثْنِ مُغْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (قَدْ تَرْجَّحَ الْأَوَّلُ) أَيِ مَا فِي الْمَثْنِ.

❦ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ) أَيِ مَا فِي حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثُمَّ) أَيِ لِأَجْلِ تَقْدِيمِ الْمُقْتَضَى الْبَدَلِيَّةِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَجِبَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُخْفَى فِي النِّهَايَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَجِبَ التَّرْتِيبُ) فَيُسْتَرْطَقُ تَقْدِيمُ مَسْحِ الْوَجْهِ عَلَى مَسْحِ الْيَدَيْنِ. ❦ قَوْلُهُ: (كَهُو ثُمَّ) أَيِ فِي الْوُضُوءِ وَلَوْ مُنِعَ شَخْصٌ مِنَ الْوُضُوءِ إِلَّا مُتَّكِسًا حَصَلَ لَهُ غَسْلُ الْوَجْهِ وَيَتَيَمَّمُ لِلْبَاقِي لِعَجْزِهِ عَنِ الْمَاءِ وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى مَنْ غُصِبَ مَائُهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ أُكْرِهَ عَلَى الصَّلَاةِ مُخْلِطًا فَإِنَّهُ تَلَزَمَتْهُ الْإِعَادَةُ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ عَنْ وَضُوءِهِ بِبَدَلٍ فِي هَذِهِ بِخِلَافِ الْأَوَّلَى نِهَايَةً وَنَحْوَهُ فِي الْأَسْنَى أَيِ وَالْمُغْنَى وَقَضِيَّتُهُ عَدَمُ وَجُوبِ الْإِعَادَةِ فِي الْأَوَّلَى وَإِنْ كَانَ تَيَمَّمُ بِمَحَلٍّ لَا يَسْقُطُ بِهِ الْفَرْضُ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ التَّيْمُّمَ لَيْسَ لِعَدَمِ الْمَاءِ جِسًّا حَتَّى يُنْظَرُ لِمَا ذُكِرَ بَلْ لَوْجُودِ الْحِيلُولَةِ نَعَمْ قَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بَاغْتِيَارٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنَّ هَذَا الْعُذْرَ نَادِرٌ وَإِذَا وَقَعَ لَا يَدُومُ أَوْ لَيْسَ كَذَلِكَ يَتَأَمَّلُ بَصْرِيٌّ وَاسْتَقْرَبَ ع ش مَا قَبْلَ نَعَمْ الْخُحُّ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ م ر وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ الْخُحُّ ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ بِمَحَلٍّ يَغْلِبُ فِيهِ وَجُودُ الْمَاءِ وَقِيَاسُ مَا تَقَدَّمَ عَنْ سَمَ فَيَمَنْ كَانَ فِي سَفِينَةٍ وَتَيَمَّمُ فِيهَا لِيَخُوفِ الْغَرَقِ أَنْ مَحَلَّ عَدَمِ الْإِعَادَةِ هُنَا حَيْثُ كَانَ بِمَحَلٍّ لَا

❦ قَوْلُهُ: (إِلَّا مَا يَأْتِي) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى عَدَمِ وَجُوبِ إِيصَالِهِ مَنِتِ الشَّعْرِ الْخَفِيفِ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَلَيْمَ لَمْ يَقُلْ نَظِيرَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ، ثُمَّ يَدِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ❦ قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَدِيهِ) الْخُحُّ هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى رُكْنَيْنِ مَسْحِ الْيَدَيْنِ وَالتَّرْتِيبِ.

وإنما لم يجب في الغسل؛ لأنه لما وجب فيه تعميم البدن صار كله كعضو واحد، ومن ثم يجب وإن تمعك؛ لأن تعميم البدن بالتراب لا يجب مطلقاً فلم يشبه الغسل ويكفي غلبة ظن تعميم العضو بالتراب، وقد يعترض وجوب الترتيب بأن في حديث البخاري المذكور ما يصرح بعدمه لولا تأويل الواو بثم نظراً للبديهة المذكورة. (ولا يجب) بل ويسن (إيصاله) أي التراب (منبت الشعر الخفيف) وفي وجه أو يد لما فيه من المشقة وبه فارق الوضوء (ولا ترتب) بالفتح واجب بل مندوب (في نقله) أي التراب إلى العضوين (في الأصح فلو ضرب بيديه)

يغلب فيه فقد الماء بقطع النظر عن البحر الذي فيه السفينة أن محل عدم الإعادة هنا حيث كان محل لا يغلب فيه وجود الماء ويحتمل عدم الإعادة مطلقاً لكون المانع حسيّاً فاشبه ما لو حال بينه وبين الماء سبع ولعله الأقرب اهـ. ☐ قوله: (وإنما لم يجب إلخ) عبارة المغني فإن قيل: لم يجب الترتيب في الغسل ووجب في التيمم الذي هو بدل منه أجيب بأن الغسل لما وجب فيه تعميم جميع البدن صار كعضو واحد والتيمم يجب في عضوين فقط فاشبه الوضوء اهـ. ☐ قوله: (ومن ثم يجب إلخ) يعني من أجل عدم وجوب التعميم في التيمم وجب الترتيب فيه وإن لم تف به عبارته وحق التعبير وهنا لما لم يجب التعميم أصلاً لم يشبه الغسل فوجب الترتيب وإن تمعك. ☐ قوله: (مطلقاً) أي سواء كان التيمم عن حديث أكبر أم أصغر. ☐ قوله: (وقد يعترض إلخ) لعل الأنسب تقديمه على قوله ويكفي إلخ. ☐ قوله: (ما يصرح بعدمه) أي تصريح مع احتمال الواو لغة وشرعاً للترتيب وغيره سم. ☐ قوله: (نظراً إلخ) مفعول له لقوله تأويل إلخ. ☐ قوله: (بل ولا يسن) إلى التثنية في النهاية والمغني ما يوافقه. ☐ قوله: (لما فيه من المشقة) وعلم حكم الكثيف بطريق الأولى نهايةً ومغني.

☐ قوله (الشي): (فلو ضرب بيديه إلخ) قد يستشكل تفرغ ذلك على عدم وجوب ترتيب الثقل لأن مسح الوجه باليمين ثم اليسار يتضمن ترتيب الثقل إذ في مسح الوجه باليمين نقل بها إليه إن رفعها إليه أو به منها إن وضعه عليها وكذا في مسح اليمين باليسار، وقد وجد أحدهما بعد الآخر إلا أن يصور بما إذا وضع اليمين على الوجه واليسار على اليمين دفعة واحدة، ثم مسح الوجه بأن رد اليمين عليه، ثم اليمين بأن رد اليسار عليها إن صح إجزاء ذلك فيرفع الإشكال وحينئذ تصور مسألة الخرقة الآتية بوضعها دفعة واحدة على الوجه واليدين، ثم ترتب ترديدها عليهما فيندفع الإشكال الآتي فيها فليتمل سم بحذف وقوله وإن صح إجزاء ذلك يأتي عن النهاية ما يفهم إجزاءه وعن ع ش والرشيدي ما يفيد.

☐ قوله: (ما يصرح بعدمه) أي تصريح مع احتمال الواو لغة وشرعاً للترتيب وغيره. ☐ قوله: (فلو ضرب بيديه إلخ) قد يستشكل تفرغ ذلك على عدم وجوب ترتيب الثقل؛ لأن مسح الوجه باليمنى، ثم اليسار يتضمن ترتيب الثقل، إذ في مسح الوجه باليمين نقل بها إليه إن رفعها إليه أو به منها إن وضعه عليها، وكذا في مسح اليمين باليسار، وقد وجد أحدهما بعد الآخر إلا أن يصور بما إذا وضع اليمين على الوجه واليسار على اليمين دفعة واحدة، ثم مسح الوجه بأن رد اليمين عليه، ثم اليمين بأن رد

التراب معاً (ومسح بيمينه) أو يساره (وجهه ويساره) أو يمينه (يمينه) أو يساره (جان)؛ لأنَّ الفرض الأصلي المسح والتقل وسيلة إليه فلم يشترط فيه ترتيب.
(تنبيه) يشترط لصحة التيمم تقدّم طهر جميع البدن من نجس غير مغطى عنه إذا كان معه من الماء ما يكفي لإزالة الخبث القادر هو على إزالته سواء المسافر والحاضر وإن لزمته الإعادة بكلّ تقدير وتقدّم الاجتهاد في القبلة لا ستر العورة؛ لأنّه أخفّ ولهذا لا تجب الإعادة مع العري بخلافها مع الخبث وعدم القبلة.
(ويُنْدَبُ) للتيمم جميع ما مرّ في الوضوء ممّا يُتَصَوَّرُ جريئاً هنا فمن ذلك (التسمية) أوّلاً حتى

□ فوّ: (يُشْتَرَطُ) إلى قوله غير مغطى عنه في النهاية والمُعْنَى . □ فوّ: (تَقَدَّمَ طَهْرُ الْخ) فلو مسح وعلى بدنه نجاسة لم يصحّ تيمّمه لأنّ التيمم لإباحة الصلاة ولا إباحة مع المانع فأشبه التيمم قبل الوقت، ولهذا لو تيمّم قبل استنجائه لم يصحّ تيمّمه ولو تنجّس بدنه بعد تيمّمه لم يطلّ تيمّمه نهايةً ومُعْنَى قال ع ش قوله م ر لم يصحّ الخ أي سواء قدّر على إزالة النجاسة أو لا وعليه فلو عجز عن إزالتها صلى على حاله كفاقد الطهورين لحُرْمَةِ الْوَقْتِ ويُعِيدُ اهـ . □ فوّ: (إذا كان معه من الماء الخ) قضيته أنّه لو لم يكن معه ذلك صحّ تيمّمه مع بقاء النجاسة وبه أفتى ليكنه خولف في ذلك سموع ش ويمنّ خالفه فيه النهاية والمُعْنَى كما مرّ . □ فوّ: (بكلّ تقدير) أي تقدّم الطهر أو تأخّر كزدي . □ فوّ: (وتقدّم الاجتهاد) والأوجه صحة التيمم قبل الاجتهاد في القبلة نهايةً ومُعْنَى وكذا في الأسنى آخرًا . □ فوّ: (لا ستر العورة الخ) وفاقاً لِلنّهَايَةِ والمُعْنَى . □ فوّ: (جميع ما مرّ) هل منه الدلّك فيه نظر سم . □ فوّ: (أوّلًا) إلى قول المتن

اليسار عليها إن صحّ أجزاً ذلك فيزفع الإشكال وحيثُ تَصَوَّرُ مسألة الخرقّة الآتية بوضعهما دفعةً على الوجه واليدين، ثم رتب ترديدهما عليهما فيندفع الإشكال الآتي فيهما فليتاَمَلْ، وقد يستدلّ على صحّة إجزاء ذلك فيزفع الإشكال بما سيأتي في قوله ووصول العبار بين الأصابع من أنّ التفريع في الأولى لا يمنع إجزائه في الثانية إذا مسح به الخ فتأمل، وقد يمنع هذا الاستدلال بتعدد الثقل في صورة وصول العبار بين الأصابع؛ لأنّ وصوله لما بينتها نقل لما بينتها ونقل ما عدا ما بينا إلى الوجه نقل آخر للوجه فقد تعدّد الثقل مع سبق الثقل لما بينتها ولا يضّر؛ لأنّ الشرط ترتيب المسح لا الثقل بل الشرط فيه تعدّده لكن هذا لا يضّر في تصوير مسألة الخرقّة بوضعها على الوجه واليدين دفعةً واحدة إن صحّ أنّ هذا نقل واحد وأنّ ترتيب الترديد عليهما لا يمنع من وحدته، وقد يدلّ على وحدته أنّ الظاهر أنّه لو وضع الوجه واليدين على الأرض دفعةً واحدة، ثم رتب الترديد عليهما لم يكف فليتاَمَلْ . □ فوّ: (إذا كان معه من الماء) قضيته أنّه لو لم يكن معه ذلك صحّ تيمّمه مع بقاء النجاسة وبه أفتى ليكن خولف في ذلك . □ فوّ: (وتقدّم الاجتهاد) رجّح في شرح الرّوض في موضع جواز التيمم قبل الاجتهاد وذكر في موضع آخر قيل عن التحقيق ما مشى عليه الشارح واعتمد م ر الأوّل . □ فوّ: (جميع ما مرّ) يشمل السواك وهو ظاهر وسيأتي وهل منه الدلّك فيه نظر.

لِجَنْبٍ وَنَحْوِهِ وَالذِّكْرُ آخِرُهُ السَّابِقُ ثُمَّ، وَذَكَرَ الْوَجْهَ وَالْيَدَيْنِ بِنَاءً عَلَى نَدْبِهِ وَالِاسْتِقْبَالَ
وَالسَّوَاكَ وَمَحَلَّهُ بَيْنَ التَّسْمِيَةِ وَأَوَّلِ الضَّرْبِ كَمَا أَنَّهُ ثُمَّ بَيْنَ غَسْلِ الْيَدِ وَالْمَضْمَضَةِ، وَالْغُرَّةِ
وَالنَّحِيلِ وَأَنْ لَا يَرْفَعَ يَدَهُ عَنِ الْعُضْوِ حَتَّى يُنْثَمَ مَسْحَهُ وَتَخْلِيلُ أَصَابِعِهِ كَمَا يَأْتِي (وَمَسَحَ وَجْهَهُ
وَيَدَيْهِ بِضَرَبَتَيْنِ) لِوُجُودِهِمَا مَعَ الْاِكْتِفَاءِ بِضَرْبَةٍ حَصَلَ بِهَا التَّعْمِيمُ وَقِيلَ يُسَنُّ ثَلَاثَ ضَرْبَاتٍ
لِكُلِّ عُضْوٍ ضَرْبَةً (قُلْتُ الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ وَجُوبُ ضَرَبَتَيْنِ وَإِنْ أَمَكْنَ بِضَرْبَةٍ بِخَرْقَةٍ وَنَحْوِهَا) كَأَنْ
يَضْرِبَ بِخَرْقَةٍ كَبِيرَةٍ، ثُمَّ يَمْسَحُ بِبَعْضِهَا وَجْهَهُ وَبِبَعْضِهَا يَدَيْهِ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِخَيْرِ الْحَاكِمِ الْمَارِّ
أَيْنَمَا يَمَّا فِيهِ، قِيلَ وَيَشْكُلُ عَلَى وَجُوبِهِمَا جَوَازُ التَّمَعُّكِ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ
الْمُرَادَ بِالضَّرْبِ النُّقْلَ وَلَوْ بِالْعُضْوِ الْمَمْسُوحِ كَمَا مَرَّ لَا حَقِيقَةَ الضَّرْبِ وَالتَّمَعُّكِ يُشْتَرَطُ فِيهِ
الترْتِيبُ كَمَا مَرَّ فَإِذَا مَعَكَ وَجْهَهُ، ثُمَّ يَدَيْهِ فَقَدْ حَصَلَ لَهُ نَقْلَتَانِ نَقْلَةٌ لِلْوَجْهِ وَنَقْلَةٌ لِلْيَدَيْنِ وَآثَرُوا
التَّعْيِيرَ بِالضَّرْبِ لِمُوَافَقَةِ لَفْظِ الْحَدِيثِ وَالْغَالِبُ إِذْ يَكْفِي وَضْعُ الْيَدِ عَلَى ثَرَابٍ نَاعِمٍ بِدُونِهِ كَمَا
أَنَّ قَوْلَهُ فِيهِ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ لِلْغَالِبِ أَيْضًا، إِذْ لَوْ مَسَحَ بِبَعْضِ ضَرْبَةِ الْوَجْهِ وَبِبَعْضِهَا

فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَمَحَلَّهُ إِلَى الْغُرَّةِ الْخ. □ قَوْلُهُ: (وَأَنْ لَا يَرْفَعَ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ جَمِيعُ مَا مَرَّ الْخ.
□ قَوْلُ (لَسِي): (قُلْتُ: الْأَصَحُّ الْخ) هُوَ هُنَا بِمَعْنَى الرَّاجِحِ بِقَرِينَةٍ جَمَعَهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَنْصُوصِ وَلَا يَصِحُّ
حَمْلُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ لِمَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ مِنَ التَّنَافِي، فَإِنَّ الْأَصَحَّ مِنَ الْأَوْجُهَةِ لِلْأَصْحَابِ وَالْمَنْصُوصِ لِلْإِمَامِ
وَفِي الْوَصْفِ بِهِمَا مَعًا تَنَافٍ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (كَأَنَّ يَضْرِبُ) إِلَى قَوْلِهِ: عَلَى مَا فِي الْمَجْمُوعِ فِي النَّهَايَةِ
وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ يُشْتَرَطُ إِلَى وَآثَرُوا. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَمْسَحُ بِبَعْضِهَا وَجْهَهُ وَبِبَعْضِهَا يَدَهُ) أَيِ دَفْعَةٍ
وَاحِدَةٍ نِهَاجَةً قَالَ ع. ش. وَالرَّشِيدِيُّ وَاللَّفْظُ لِلْأَوَّلِ، الْبُطْلَانُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَاضِحٌ لِكَيْتَهُ لِعَدَمِ التَّرْتِيبِ لَا
لِعَدَمِ تَعَدُّدِ الضَّرْبِ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ خُصُوصَ الضَّرْبِ لَيْسَ بِشَرْطٍ بَلْ الْمَدَارُّ عَلَى تَعَدُّدِ الثَّقُلِ وَهُوَ حَاصِلٌ
فِيمَا لَوْ مَسَحَ بِبَعْضِ الْخَرْقَةِ وَجْهَهُ، ثُمَّ بِبَاقِيهَا يَدَيْهِ أَوْ عِبَارَةً سَمَّ لَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ لِأَنَّ مَسْحَ الْوَجْهِ
بِبَعْضِهَا وَالْيَدَيْنِ بِبَعْضِهَا يَتَضَمَّنُ ثَقْلَتَيْنِ مُعْتَبَرَتَيْنِ سَوَاءً وَضَعَ الْعُضْوُ عَلَيْهَا لِتَحَقُّقِ الثَّقُلِ بِهِ أَوْ رَفَعَ
الْبَعْضَ إِلَى الْعُضْوِ فَقَدْ أُمِّدَ الْاِكْتِفَاءُ بِذَلِكَ الَّذِي هُوَ صَرِيحُ هَذِهِ الْمُبَالَغَةِ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ إِلَّا أَنَّ يُجَابَ بِمَا
تَقَدَّمَ فَلْيَتَأَمَّلْ أَوْ هَذَا التَّصْوِيرُ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا كَانَ تَرْدِيدُ الْخَرْقَةِ عَلَيْهِمَا دَفْعَةً وَاحِدَةً كَمَا مَرَّ عَنِ النَّهَايَةِ.
وَأَمَّا إِذَا رَدَّدَ بَعْضُهَا عَلَى الْوَجْهِ ثُمَّ بَاقِيَهَا عَلَى الْيَدَيْنِ فَيُجْزَى هَذَا الْمَسْحُ وَيَنْدَفِعُ الْإِشْكَالُ. □ قَوْلُهُ: (بِمَا
فِيهِ) أَيِ مِنْ كَوْنِهِ مُؤَقَّفًا عَلَى ابْنِ عَمَرَ. □ قَوْلُهُ: (وَالْغَالِبُ) أَيِ لِلْغَالِبِ. □ قَوْلُهُ: (إِذْ يَكْفِي وَضْعُ الْيَدِ
الْخ) لَا لِكَوْنِهِ شَرْطًا إِذْ يَكْفِي الْخ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ فِيهِ) أَيِ قَوْلُهُ ﷺ فِي الْخَيْرِ الْمَارِّ.
□ قَوْلُهُ: (وَبِبَعْضِهَا الْخ) الْأَوَّلَى، ثُمَّ بِبَعْضِهَا الْخ.

□ قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَمْسَحُ بِبَعْضِهَا الْخ) لَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ؛ لِأَنَّ مَسْحَ الْوَجْهِ بِبَعْضِهَا وَالْيَدَيْنِ بِبَعْضِهَا يَتَضَمَّنُ
ثَقْلَتَيْنِ مُعْتَبَرَتَيْنِ سَوَاءً وَضَعَ الْعُضْوُ عَلَيْهَا لِتَحَقُّقِ الثَّقُلِ بِهِ أَوْ رَفَعَ الْبَعْضَ إِلَى الْعُضْوِ، فَقَدْ أُمِّدَ الْاِكْتِفَاءُ
بِذَلِكَ الَّذِي هُوَ صَرِيحُ هَذِهِ الْمُبَالَغَةِ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ إِلَّا أَنَّ يُجَابَ بِمَا تَقَدَّمَ فَلْيَتَأَمَّلْ.

مع أخرى اليدين كفى وتجِبُ الزيادة على ضربتَيْنِ إِنْ لم يحصلِ الاستيعابُ بهما وإلا كُرِهَتْ على ما في المجموع على المحامليِّ والرؤيانيِّ.

(تنبيه) الصورة المذكورة بعد قوله وَإِنْ أَمَكْنَ بِضْرِيَّةٍ بِخَرْقَةٍ هَلِ الضْرِبَةُ الثَّانِيَةُ الْوَاجِبَةُ فِيهَا يَمَسُّ بِهَا الْيَدَيْنِ جَمِيعَهُمَا أَوْ بَعْضَ إِحْدَاهُمَا مُبْهَمًا أَوْ مُعَيَّنًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَمَّ بِالْأُولَى الْوَجْهَ وَبَعْضَ الْيَدَيْنِ جَازًا، لِلنَّظَرِ فِي ذَلِكَ مَجَالٌ وَالَّذِي يُتَّجَهُ أَنَّ الَّذِي يَجِبُ مَسْحُهُ بِهَا هُوَ آخِرُ جُزْءِ مَسْحِهِ مِنَ الْيَدِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي تَتَعَيَّنُ الضَّرْبَةُ الثَّانِيَةُ لَهُ فَيَقَعُ بِالْأُولَى لِقَوَا بِخِلَافٍ مَا قَبْلَهُ.

(وَيُقَدَّمُ) نَدْبًا (يَمِينِهِ) عَلَى يَسَارِهِ (و) يُقَدَّمُ نَدْبًا أَيْضًا (أَعْلَى وَجْهِهِ) عَلَى بَاقِيهِ كَالْوَضُوءِ فِيهَا وَأَسْقَطَ مِنْ أَصْلِهِ نَدْبَ الْكَيْفِيَّةِ الْمَشْهُورَةِ فِي مَسْحِ الْيَدَيْنِ لِعَدَمِ ثُبُوتِ شَيْءٍ فِيهَا، وَمِنْ ثَمَّ....

فَوُدَّ: (مَعَ أُخْرَى الْيَدَيْنِ) أَوْ بِأُخْرَى فَقَطْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَمَّ لِكَيْتِه لَا يُنْتِجُ الْمُدْعَى وَلَوْ قَالَ: أَوْ بَعْضُهَا بَعْضَ الْيَدَيْنِ فَقَطْ لَظَهَرَ التَّقْرِيبُ. فَوُدَّ: (وَلَا كُرِهَتْ الْإِلْخ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْكَرَاهَةِ خِلَافُ الْأُولَى عَلَى طَرِيقَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُخَالِفٌ لِلْحَدِيثِ نَعَمْ إِنْ ثَبَتَ نَهْيٌ خَاصٌّ لَمْ تَبْعُدْ بِضْرِي. فَوُدَّ: (الصُّورَةُ الْمَذْكُورَةُ الْإِلْخ) يُرِيدُ بِهَا قَوْلَهُ كَانَ يُضْرَبُ بِخَرْقَةٍ الْإِلْخ كُرْدِي. فَوُدَّ: (الْوَاجِبَةُ فِيهَا) أَيِ فِي تِلْكَ الصُّورَةِ لِعَدَمِ كِفَايَةِ ضْرِبَةٍ وَوُجُوبِ ضَرْبَتَيْنِ مُطْلَقًا. فَوُدَّ: (يَمَسُّ بِهَا الْإِلْخ) أَيِ يُعِيدُ بِهَا مَسْحَ الْيَدَيْنِ كُرْدِي.

فَوُدَّ: (وَالَّذِي يُتَّجَهُ الْإِلْخ) أَقُولُ مَا ذَكَرَ أَنَّهُ الَّذِي يُتَّجَهُ فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ أَيَّ جُزْءٍ مِنَ الْيَدِ لَوْ أَبْقَاهُ لِلضَّرْبَةِ الثَّانِيَةِ سَوَاءً أَكَانَ ذَلِكَ الْجُزْءُ أَوَّلَ مَنْسُوحٍ مِنَ الْيَدِ أَوْ آخِرَهُ أَوْ غَيْرَهُمَا كَفَى فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَّ وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ وَلَوْ ضَرَبَ بَنَحْوِ خَرْقَةٍ ضْرِبَةً وَمَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ سِوَى جُزْءٍ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ إِحْدَاهُمَا كَأُضْبُعٍ، ثُمَّ ضَرَبَ ضْرِبَةً أُخْرَى وَمَسَحَ بِهَا ذَلِكَ الْجُزْءَ جَازًا لَوْجُودِ الضَّرْبَتَيْنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عِبَارَةً الْمُصَنِّفِ وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ السَّابِقِ يُخَالِفُهُ اهـ. فَوُدَّ: (نَدْبًا) إِلَى قَوْلِهِ: وَأَسْقَطَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ.

فَوُدَّ: (يُقَدَّمُ نَدْبًا) أَيْضًا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. فَوُدَّ: (نَدْبَ الْكَيْفِيَّةِ الْمَشْهُورَةِ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي عِبَارَةً الْأَوَّلِ وَيَأْتِي بِهِ عَلَى كَيْفِيَّتِهِ الْمَشْهُورَةِ وَهِيَ أَنْ يَضَعَ بَطُونَ أَصَابِعِ الْيُسْرَى سِوَى إِبْهَامِ عَلَى ظُهُورِ أَصَابِعِ الْيُمْنَى سِوَى إِبْهَامٍ بِحَيْثُ لَا تَخْرُجُ أَنْامِلُ الْيُمْنَى عَنْ مُسَبَّحَةِ الْيُسْرَى وَلَا مُسَبَّحَةُ الْيُمْنَى عَنْ أَنْامِلِ الْيُسْرَى وَيُؤْمَرُهَا عَلَى ظَهْرِ كَفِّ الْيُمْنَى فَإِذَا بَلَغَ الْكَوْعَ ضَمَّ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ إِلَى حَرْفِ الذَّرَاعِ وَيُؤْمَرُهَا إِلَى الْجَوْفِ، ثُمَّ يُدِيرُ بَطْنَ كَفِّهِ إِلَى بَطْنِ الذَّرَاعِ فَيُؤْمَرُهَا عَلَيْهِ رَافِعًا إِبْهَامَهُ فَإِذَا بَلَغَ الْكَوْعَ أَمَرَ إِبْهَامَ الْيُسْرَى عَلَى إِبْهَامِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يَفْعَلُ بِالْيُسْرَى كَذَلِكَ، ثُمَّ يَمَسُّحُ إِخْدَى الرَّاحَتَيْنِ بِالْأُخْرَى اهـ. فَوُدَّ: (لِعَدَمِ ثُبُوتِ شَيْءٍ الْإِلْخ) عِبَارَةً الْمُغْنِيِّ وَهِيَ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ مُسْتَحَبَّةٌ وَإِنْ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ إِنِّهَا غَيْرُ مُسْتَحَبَّةٍ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِيهَا شَيْءٌ لِأَنَّ مَنْ حَفِظَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ وَصُورَتُهَا أَنْ يَضَعَ بَطُونَ أَصَابِعِ الْيُسْرَى الْإِلْخ.

فَوُدَّ: (مَعَ أُخْرَى الْيَدَيْنِ) أَيِ أَوْ بِأُخْرَى فَقَطْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. فَوُدَّ: (وَالَّذِي يُتَّجَهُ الْإِلْخ) أَقُولُ مَا ذَكَرَ أَنَّهُ الَّذِي يُتَّجَهُ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ أَيَّ جُزْءٍ مِنَ الْيَدِ لَوْ أَبْقَاهُ لِلضَّرْبَةِ الثَّانِيَةِ سَوَاءً أَكَانَ ذَلِكَ الْجُزْءُ أَوَّلَ مَنْسُوحٍ مِنَ الْيَدِ أَوْ آخِرَهُ أَوْ غَيْرَهُمَا كَفَى فَلْيَتَأَمَّلْ.

نقل عن الأكثرين أنها لا تُندَب لِكُنْه مَشَى في الروضة على نديها، وإنما سُنَّ فيها مسح إحدى الراحتين بالأخرى ولم يجب لتَأْدِي فرضيهما بَضْرِبهما بعد مسح الوجه وجاز مسح الذراعين بترابيهما لِعَدَم انفصاله وللحاجة لِتَعْدِر مسح الذراع بِكُفِّها فهو كَنَقْلِ الماء من محلٍّ إلى آخرٍ مِمَّا يَغْلِب فيه التقادُفُ ويُعَدَّر في رفع اليد ورَدُّها كما مرَّ كَرَدُ مُتَقَادِفٍ يَغْلِب في الماء (وتخفيف الغبار) من كُنْهه إن كثُف بالنفض أو النفخ حتى لا يبقى إلا قدر الحاجة للتباع ولِقَلَّا يُشَوُّه خَلْقُه ومن ثَمَّ لا يُسَنُّ تكرار المسح ويُسَنُّ أن لا يمسح التراب عن أعضاء التيمم حتى يفرغ من الصلاة (وموالاته التيمم) بِتَقْدِير التراب ماءً (كالوضوء) فَتُسَنُّ وَقِيلَ تَجِبُ؛ لِأَنَّهُ بَدَلُهُ (قُلْتُ، وكذا الغسل) تُسَنُّ مُوالاته كالوضوء خُرُوجًا من الخلاف. (ويُنْدَب تفريق أصابعه أَوَّلًا) أي أَوَّل كُلِّ ضَرْبَةٍ؛ لِأَنَّهُ أبلغ في إثارة الغبار لاختلاف موقع الأصابع فيسهل تعميم الوجه بَضْرِبَةٍ واحدة، وكذا اليدان ووصول الغبار بين الأصابع من التفريق في الأولى لا يمنع إجزائه في الثانية إذا مسح به لما مرَّ أن ترتيب النقل غير شرط فحصول التراب الثاني من التفريق في الثانية إن لم يزد الأول قُوَّةً لا ينقصه على أن الحاصل من ذلك غالبًا غبارٌ لَبِسه على المحل

فَوَدَّ: (نَقَلَ) أي المُصَنَّفُ. فَوَدَّ: (وإنما سُنَّ) إلى قوله وظاهر في النهاية والمغني. فَوَدَّ: (فيها) أي في الكيفية المشهورة. فَوَدَّ: (لِعَدَم انفصاله) يُتَأَمَّلُ سم. فَوَدَّ: (فهو) أي مسح الذراعين بتراب الراحتين. فَوَدَّ: (كما مرَّ) أي في شرح وكذا ما تنأثر في الأصح. فَوَدَّ: (ومن ثَمَّ) أي لِأَجْلِ أن لا يَحْصُل التشويه. فَوَدَّ: (ويُسَنُّ أن لا يمسح التراب إلخ) ظاهره وإن حَصَلَ مِنْهُ تشويه وهو ظاهر لِأَنَّهُ أثر عبادَةٍ ش. فَوَدَّ: (حتى يفرغ من الصلاة) أي التي فَعَلَهَا فَرَضَهَا وَفَعَلَهَا فَيُسْتَحَبَّ إِدَامَتُهُ حَتَّى يَفْرُغَ مِنَ الرُّوَاتِبِ البُعْدِيَّةِ وَمِنْ الرُّوَاتِبِ إِذَا فَعَلَهُ أَوَّلَ اللَّيْلِ ع ش. فَوَدَّ: (بتقدير التراب ماءً) أي والمسموح مَغْسُولًا نِهَائِيَّةً. فَوَدَّ: (فَتُسَنُّ) وتُسَنُّ الموالاة أيضًا بَيْنَ التيمم والصلاة وَتَجِبُ فِي تيمم دائم الحديث كما تَجِبُ فِي وضوئه نِهَائِيَّةً ومُغْنِي وَتَجِبُ أيضًا فِي وضوء السليم عند ضيق وقت الفريضة نِهَائِيَّةً والأولى في طهارة السليم إلخ. فَوَدَّ: (ووصول الغبار إلخ) عبارة المُغْنِي فَإِنْ قِيلَ يَلْزَمُ عَلَى التَّفْرِيقِ فِي الأولى عَدَمُ صِحَّةِ تيممه لِمَنَعَ الغبار الحاصل فيها بَيْنَ الأصابع وَصُولُ الغبار فِي الثانية أَجِيبَ بِأَنَّهُ لَوْ ائْتَصَرَ عَلَى التَّفْرِيقِ فِي الأولى أَجْزَاهُ لِعَدَمُ وَجوب ترتيب النقل كما مرَّ فَحُصُولُ التراب الثاني إن لم يزد الأول قُوَّةً لَمْ يُنْقُصْه وَأَيْضًا الغبار على المحل لا يَمْنَعُ المَسْحَ بِدَلِيلِ أَنَّ مَنْ غَشِيَهُ غُبَارُ السَّفَرِ لَا يُكَلِّفُ نَفْسُهُ إِلْخ. فَوَدَّ: (في الثانية) يَغْنِي بَعْدَ الضَّرْبَةِ الثانية بِقَرِينَةٍ مَا بَعْدَهُ. فَوَدَّ: (على أن الحاصل إلخ) قد يَشْكُلُ مَا أَفَادَهُ ذَلِكَ مِنْ عَدَمِ ضَرَرِ اليسير على ما تَقَدَّمَ مِنْ إِبْطَالِ أَنَّهُ يَضُرُّ الْخَلِيطُ وَإِنْ قُلَّ فَتَأَمَّلْهُ سَم وَع

فَوَدَّ: (لِعَدَم انفصاله) يُتَأَمَّلُ. فَوَدَّ: (فَتُسَنُّ) وكذا تُسَنُّ الموالاة بَيْنَ التيمم وَبَيْنَ الصَّلَاةِ.
فَوَدَّ: (على أن الحاصل من ذلك غالبًا غبارٌ يسير إلخ) قد يَشْكُلُ مَا أَفَادَهُ ذَلِكَ مِنْ عَدَمِ ضَرَرِ اليسير على ما تَقَدَّمَ مِنْ إِبْطَالِ أَنَّهُ يَضُرُّ الْخَلِيطُ وَإِنْ قُلَّ فَتَأَمَّلْهُ.

وهو لا يمنع الإجزاء بِثَرَابِ التَّيْمُمِ ومن ثَمَّ لو غَشِيَهُ غُبَارٌ لم يُكَلِّفْ نَفْضَهُ لِلتَّيْمُمِ إِلَّا إِنْ مَنَعَ وَصُولُ ثَرَابِهِ لِلْعُضْوِ وعليه يُحْمَلُ إِطْلَاقُ التَّهْذِيبِ وَجُوبُ النَفْضِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ وَصُولُ الْغُبَارِ مِنَ الْأُولَى وَإِنْ كَثُرَ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ تَرْتِيبَ النِّقْلِ غَيْرُ شَرْطٍ فَالْوَاصِلُ مِنَ الْأُولَى يَصْلُحُ لِلتَّيْمُمِ بِهِ إِذَا مَسَحَ بِهِ وَفُتِّرَ مَسَأَلَةُ التَّهْذِيبِ بِأَنَّهُ لَا نَقْلَ فِيهَا، وَمِنْ ثَمَّ لو أَخَذَ الثَّرَابَ فِيهَا بِيَدِهِ وَنَوَى ثَمَّ مَسَحَ بِهِ أَجْزَأً وَإِنْ كَثُرَ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِيمَا لو سَفَقَتْهُ رِيحٌ عَلَى وَجْهِهِ وَلَا يُنَافِي نَدْبَ التَّفْرِيقِ فِي الثَّانِيَةِ نَقْلَ ابْنِ الرَّفْعَةِ الْأَثْفَاقَ عَلَى وَجْهِهِ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ مُحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُرَدِّ التَّخْلِيلَ وَالْأَوَّلُ عَلَى مَا إِذَا أَرَادَهُ فَالْوَاجِبُ فِيهَا إِمَّا التَّفْرِيقُ وَإِمَّا التَّخْلِيلُ فَهُوَ مَعَ التَّفْرِيقِ شُئْنٌ.

(وَيَجِبُ نَزْعُ خَاتَمِهِ) عِنْدَ الْمَسْحِ (فِي) الضَّرْبَةِ (الثَّانِيَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَلَا يَكْفِي تَحْرِيكُهُ لِتَوْقُفِ وَصُولِ الثَّرَابِ لِمَحَلِّهِ عَلَى نَزْعِهِ لِكُثَافَتِهِ وَإِنْ اتَّسَعَ خِلَافًا لِمَا يُؤْهِمُهُ تَعْيِيرُ غَيْرِ وَاحِدٍ بِغَالِبِنَا؛ لِأَنَّ انْتِقَالَهُ لِلْخَاتَمِ بِالتَّحْرِيكِ ثَمَّ عَوْدَهُ لِلْعُضْوِ يُصَيِّرُهُ مُسْتَعْمَلًا وَلَيْسَ كَانْتِقَالِهِ لِلْيَدِ الْمَاسِحَةِ ثَمَّ

شَ وَأَجَابَ الرَّشِيدِيُّ بِمَا نَصَّهُ لَا يَشْكُلُ عَلَيْهِ مَا مَرَّ مِنْ كَوْنِ الْخَلِيطِ يَضُرُّ مُطْلَقًا وَإِنْ قُلَّ لِلْفَرْقِ الظَّاهِرِ بَيْنَ مَا عَلَى الْعُضْوِ خُصُوصًا وَهُوَ مِنْ جِنْسِ الثَّرَابِ الْمَمْسُوحِ بِهِ وَبَيَّنَّ خَلِيطَ أَجَنَّبِي طَارِيٍّ فَانْدَفَعَ مَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ عَ شَ هُنَا هـ وَفِي جَوَابِهِ نَظَرٌ وَبَقِيَ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِتَضْدِيرِ هَذَا الْجَوَابِ بِعَلَى بَلْ هَذَا الْجَوَابُ مَبْنِيٌّ عَلَى تَسْلِيمِ مَنَعَ الْإِجْزَاءِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ أَيْفًا عَنِ الْمُغْنِيِّ . هـ قَوْلُهُ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ مِنَ التَّفْرِيقِ فِي الْأُولَى . هـ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ لِأَجْلِ عَدَمِ الْمَنَعِ . هـ قَوْلُهُ: (غُبَارٌ) أَيِ فِي السَّفَرِ نِهَائِيَّةً . هـ قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ مَنَعَ) أَيِ الْغُبَارُ وَصُولُ ثَرَابِهِ إِلَى التَّيْمُمِ . هـ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ الْخُ) أَيِ الْمَنَعِ . هـ قَوْلُهُ: (وَجُوبُ النَفْضِ) أَيِ لِعُبَارِ السَّفَرِ مَثَلًا . هـ قَوْلُهُ: (وَيُفَارِقُ) أَيِ الْغُبَارُ مِنَ الْأُولَى . هـ قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَيِ فِي مَسَأَلَةِ التَّهْذِيبِ . هـ قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِي) إِلَى الْمَثَرِ فِي النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِيِّ . هـ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا التَّخْلِيلُ) أَيِ لِأَنَّ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ قَبْلَ مَسْحِ وَجْهِهِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ فِي حُصُولِ الْمَسْحِ فَاحْتَاجَ إِلَى التَّخْلِيلِ لِیَحْصُلَ تَرْتِيبُ الْمَسْحَيْنِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي . هـ قَوْلُهُ: (عِنْدَ الْمَسْحِ) أَيِ لَا عِنْدَ التَّقْلِيلِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي . هـ قَوْلُهُ: (وَلَا يَكْفِي تَحْرِيكُهُ) خِلَافًا لِلنَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِيِّ عِبَارَتُهُمَا وَلِإِجَابِهِ لَيْسَ لِعَيْنِهِ بَلْ لِإِصَالِ الثَّرَابِ لِمَا تَحْتَهُ لِأَنَّهُ لَا يَتَأْتِي غَالِبًا إِلَّا بِالنَّزْعِ حَتَّى لو حَصَلَ الْفَرَضُ بِتَحْرِيكِهِ أَوْ لَمْ يَخْتَجِ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِسَعَةِ كَفَى هـ . هـ قَوْلُهُ: (لِتَوْقُفِ الْخُ) عِلَّةٌ لَوْجُوبِ النَّزْعِ وَقَوْلُهُ لِكُثَافَتِهِ عِلَّةٌ لِلتَّوَقُّفِ وَقَوْلُهُ وَإِنْ اتَّسَعَ الْخُ غَايَةُ لِقَوْلِهِ وَلَا يَكْفِي تَحْرِيكُهُ . وَقَوْلُهُ: (لِأَنَّ انْتِقَالَ الْخُ) تَعْلِيلٌ لَّهُمَا وَرَدَّهُ النَّهَائِيَّةُ بِمَا نَصَّهُ لَا يُقَالُ تَحْرِيكُ الْخَاتَمِ غَيْرُ كَافٍ وَإِنْ اتَّسَعَ إِذْ بَانْتِقَالِهِ لِلْخَاتَمِ بِالتَّحْرِيكِ الْخُ لِأَنَّا نَمْنَعُ انْتِفَاءَ الْحَاجَةِ هُنَا لِصَيُورَرْتِهِ نَائِبًا عَنْ مُبَاشَرَةِ الْيَدِ وَأَيْضًا فَوْصُولُ الثَّرَابِ لِمَحَلِّ مَعَ عَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِهِ فِي حُكْمِ عَدَمِ وَصُولِهِ فَيَرْفَعُهُ ثَمَّ عَوْدُهُ يَفْرَضُ كَأَنَّهُ أَوَّلُ مَا وَصَلَهُ الْآنَ فَافْهَمْ هـ .

هـ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُرَدِّ التَّخْلِيلُ) يَنْبَغِي إِذَا لَمْ يُخْلَلْ أَنْ يُشْتَرَطَ أَنْ لَا يَكُونَ الْغُبَارُ الْحَاصِلُ مِنَ الْأُولَى مَانِعًا مِنْ وَصُولِ الْغُبَارِ الثَّانِي إِلَى الْعُضْوِ فَتَأَمَّلْهُ .

عَوْدِهِ لِلْحَاجَةِ إِلَى هَذَا دُونَ ذَلِكَ وَيُسْنُ فِي الْأُولَى لِمَسْحِ وَجْهِهِ بِجَمِيعِ يَدَيْهِ لِلاتِّبَاعِ فَإِنْ قُلْتَ قَوْلُكَ؛ لِأَنَّ انْتِقَالَهُ إِلَى آخِرِهِ غَيْرُ كَافٍ؛ لِأَنَّهُ إِنْ وَصَلَ لِلخَاتَمِ قَبْلَ مَسِّ الْعُضْوِ فَلَا اسْتِعْمَالَ أَوْ بَعْدَهُ فَقَدْ طَهَّرَ الْعُضْوَ بِمَسِّهِ قُلْتَ بَلْ هُوَ كَافٍ لِحَالَةِ أُخْرَى أَغْفَلَهَا حَصْرُكَ وَهِيَ أَنَّ التُّرَابَ لَا بُدَّ أَنْ يُصِيبَ جُزْءًا مِمَّا تَحْتَ الخَاتَمِ الَّذِي تَجَافَى عَنْهُ وَهَذَا التُّرَابُ يَحْتَمِلُ التَّكَاثُفَ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ أَنَّهُ طَبَقَةٌ فَوْقَ أُخْرَى وَمَعْلُومٌ أَنَّ السُّفْلَى مُسْتَعْمَلَةٌ؛ لِأَنَّهَا الْمَاشَةُ دُونَ الَّتِي فَوْقَهَا وَبِتَحْرِيكِ الخَاتَمِ يَنْتَقِلُ هَذَا الْمُخْتَلِطُ إِلَى الْجُزْءِ الَّذِي يَلِي الْأَوَّلَ مِمَّا لَمْ يُصِبه تُّرَابٌ فَلَا يُطَهِّرُهُ وَهَكَذَا كُلُّ جُزْءٍ فَرَضْتَهُ أَصَابَهُ التُّرَابُ دُونَ مَا يَلِيهِ فَاتَّضَحَّ أَنَّ الْمَانِعَ مَوْجُودٌ مَعَ وُجُودِ الخَاتَمِ مُطْلَقًا فَتَقَطُّنَ لَهُ، نَعَمْ إِنْ قُرِضَ تَيَقُّنُ عُثُومِ التُّرَابِ لِجَمِيعِ مَا تَحْتَ الخَاتَمِ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيكِهِ فَلَا إِشْكَالَ فِي الْإِجْزَاءِ حِينَئِذٍ.

(وَمَنْ تَيَمَّمَ)، لِمَرَضٍ لَمْ يَبْطُلَ تَيَمُّمُهُ إِلَّا بِالْبُرْءِ، وَقَدْ يَشْمَلُهُ الْمَثْنُ بِجَعْلِ الْفَقْدِ شَامِلًا لِلشَّرْعِيِّ، وَكَذَا وَجَدَهُ بِأَنْ يَزُولَ مَانِعُهُ وَلَمْ يَقْتَرِنْ.....

□ قَوْلُهُ: (وَيُسْنُ فِي الْأُولَى الْإِلْخ) كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (غَيْرُ كَافٍ) أَيِ فِي إِتْنَاكِ عَدَمِ كِفَايَةِ التَّحْرِيكِ. □ قَوْلُهُ: (يَنْتَقِلُ هَذَا الْمُخْتَلِطُ إِلَى الْجُزْءِ الْإِلْخ) إِنْ أَرَادَ انْتِقَالَهُ إِلَيْهِ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ تَوَسُّطِ انْتِقَالِهِ إِلَى الخَاتَمِ فَأَيُّ مَحْذُورٍ فِيهِ إِذِ التُّرَابُ كَالْمَاءِ مَا دَامَ مُتَرَدِّدًا عَلَى الْعُضْوِ لَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالِاسْتِعْمَالِ بَلْ أَوَّلَى لِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِيهِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْمَاءِ كَمَا مَرَّ وَإِنْ أَرَادَ بَعْدَ انْتِقَالِهِ إِلَى الخَاتَمِ فَهُوَ ظَاهِرٌ بِنَاءً عَلَى مَا قَرَّرَهُ مِنْ الْفَرْقِ بَيْنَ الخَاتَمِ وَالْيَدِ عَلَى مَا فِيهِ غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْفَرَضُ غَيْرُ لَازِمٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُحَشِّيَّ سَمَّ قَالَ: قَوْلُهُ وَبِتَحْرِيكِ الخَاتَمِ الْإِلْخ هَذَا إِنَّمَا يُفِيدُ أَنَّ سَبَبَ اسْتِعْمَالِهِ انْتِقَالُهُ عَمَّا أَصَابَهُ إِلَى الْجُزْءِ الَّذِي يَلِيهِ لَا إِلَى الخَاتَمِ، ثُمَّ عَوَّدَهُ كَمَا هُوَ الْمُعْتَرِضُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَدْفَعْ الْإِغْتِرَاضَ، ثُمَّ إِذَا أَرَادَ الْإِنْتِقَالَ بَعْدَ انْفِصَالِهِ فَهُوَ غَيْرُ لَازِمٍ لِتَحْرِيكِ الخَاتَمِ أَوْ مَعَ اتِّصَالِهِ بِالْعُضْوِ فَلَا يَصِحُّ قَوْلُهُ فَلَا يَطْهَرُ فَتَأَمَّلْهُ أَهْ بَضْرِي.

□ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ اتَّسَعَ أَمْ لَا حَرَكٌ أَمْ لَا. □ قَوْلُهُ: (تَيَقُّنُ عُثُومِ التُّرَابِ الْإِلْخ) أَنْظَرَهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَيَكْفِي غَلْبَةُ تَعْمِيمِ الْعُضْوِ الْإِلْخ الْمَوَافِقُ لِمَا مَرَّ فِي الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ. □ قَوْلُهُ: (لِمَرَضٍ الْإِلْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى فِي شَرْحِ بَطَلٍ وَاحْتِرَازَ بِقَوْلِهِ لِقَدِّ مَاءٍ عَمَّا إِذَا كَانَ لِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ فَلَا يَبْطُلُ تَيَمُّمُهُ إِلَّا بِالْقُدْرَةِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ وَلَا أَثَرَ لَوْ جُودِهِ قَبْلُهَا أَه. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَبْطُلْ تَيَمُّمُهُ) أَيِ بَغَيْرِ الْمُبْطَلَاتِ الْمَشْهُورَةِ سَم.

□ قَوْلُهُ: (إِلَّا بِالْبُرْءِ) أَيِ لَا بَوْجُودَ الْمَاءِ أَوْ تَمْنِيهِ. □ قَوْلُهُ: (بِجَعْلِ الْفَقْدِ) أَيِ الْآنِيِّ. □ قَوْلُهُ: (وَكَذَا وَجَدَهُ) أَيِ يَجْعَلُهُ شَامِلًا لِلشَّرْعِيِّ سَم. □ قَوْلُهُ: (بِأَنْ يَزُولَ الْإِلْخ) تَصْوِيرٌ لِلْوُجُودِ الشَّامِلِ لِلشَّرْعِيِّ.

□ قَوْلُهُ: (يَنْتَقِلُ الْإِلْخ) هَذَا إِنَّمَا يُفِيدُ أَنَّ سَبَبَ اسْتِعْمَالِهِ انْتِقَالُهُ عَمَّا أَصَابَهُ الْحَاجِزُ الَّذِي يَلِيهِ لَا إِلَى الخَاتَمِ، ثُمَّ عَوَّدَهُ كَمَا هُوَ الْمُعْتَرِضُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَدْفَعْ الْإِغْتِرَاضَ، ثُمَّ إِنْ أَرَادَ الْإِنْتِقَالَ بَعْدَ انْفِصَالِهِ فَهُوَ غَيْرُ لَازِمٍ لِتَحْرِيكِ الخَاتَمِ أَوْ مَعَ اتِّصَالِهِ بِالْعُضْوِ لَمْ يَصِحَّ قَوْلُهُ فَلَا يَطْهَرُ فَتَأَمَّلْهُ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَبْطُلْ تَيَمُّمُهُ) أَيِ بَغَيْرِ الْمُبْطَلَاتِ الْمَشْهُورَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَكَذَا وَجَدَهُ) أَيِ يُجْعَلُ شَامِلًا لِلشَّرْعِيِّ.

بِمَانِعٍ آخَرَ أَوْ (لِفَقْدِ مَاءٍ فَوَجَدَهُ) أَوْ تَمَنَّهُ مَعَ إِمْكَانِ شِرَائِهِ وَإِنْ قُلَّ (إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي صَلَاةٍ) بَأَنْ كَانَ قَبْلَ الرَّأْيِ مِنْ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ (يَبْطُلُ) تَيَمُّمُهُ وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنِ الْوُضُوءِ إِجْمَاعًا، وَكَذَا لَوْ تَوَهَّمَهُ وَإِنْ زَالَ تَوَهُّمُهُ سَرِيعًا كَأَنْ رَأَى رَكْبًا أَوْ تَخَيَّلَ سَرَابًا مَاءً أَوْ سَمِعَ مَنْ يَقُولُ عِنْدِي مَاءٌ

☐ قَوْلُهُ: (بِمَانِعٍ آخَرَ) تَضْرِيحٌ بِأَنَّ الْبُرْءَ لَا يُبْطِلُ مَعَ وُجُودِ الْمَانِعِ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ لِفَقْدِ مَاءٍ) عَطْفٌ عَلَى لِمَرَضٍ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ تَمَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيُؤْخَذُ فِي الْمُنْعِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ عَنِ الْوُضُوءِ.
☐ قَوْلُهُ (لَمْ يَكُنْ فِي صَلَاةٍ) أَمَّا بَعْدُ شُرُوعِهِ فِيهَا فَلَا يُطْلَانُ بِتَوَهُّمٍ أَوْ شَكٍّ أَوْ ظَنٍّ مُنْعِيٍّ وَنَهَايَةٍ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مَا يُفِيدُهُ. ☐ قَوْلُهُ: (قَبْلَ الرَّأْيِ) أَيِ قَبْلِ تَمَامِهَا بِقَرِينَةٍ مَا يَأْتِي فَيَشْمَلُ صُورَةَ الْمَعْيَةِ بِضَرِيٍّ وَسَمٍّ وَع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ) سَيَأْتِي تَقْصِيدُهُ بِمَنْ تَلَزَّمَهُ الْإِعَادَةُ. ☐ قَوْلُهُ: (عَنِ الْوُضُوءِ) أَوْ الْغُسْلِ. ☐ قَوْلُهُ: (إِجْمَاعًا) وَلِخَبَرِ أَبِي ذَرٍّ (الثَّرَابُ كَافِيكَ) وَلَوْ لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ حِجَجٍ فَإِذَا وَجَدْتَ الْمَاءَ فَأَمْسَهُ جَلْدَكَ نِهَايَةً وَمُنْعِيٍّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَوْ تَوَهَّمَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ عَنِ الْوُضُوءِ.
☐ قَوْلُهُ: (لَوْ تَوَهَّمَهُ) مِنْهُ مَا لَوْ تَوَهَّمَ زَوَالَ الْمَانِعِ الْحِسِّيِّ كَانَ تَوَهُّمَ زَوَالِ السَّبْعِ فَيَبْطُلُ تَيَمُّمُهُ لَوْجُوبِ الْبَحْثِ عَنْ ذَلِكَ بِخِلَافِ زَوَالِ الْمَانِعِ الشَّرْعِيِّ كَتَوَهُّمِ الشَّفَاءِ فَلَا يُبْطِلُ بِهِ التَّيَمُّمُ كَمَا تَقَدَّمَ لِلشَّارِحِ م ر وَمِنْهُ كَمَا قَالَ حَجَّ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ مَا لَوْ رَأَى رَجُلًا لَا يَسَا إِذَا احْتَمَلَ أَنْ تَحْتَ ثِيَابِهِ مَاءٌ ع. ش.
☐ قَوْلُهُ: (وَإِنْ زَالَ تَوَهُّمُهُ) وَمَحَلُّ بَطْلَانِهِ بِالتَّوَهُّمِ إِنْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ زَمَنٌ لَوْ سَعَى فِيهِ إِلَى ذَلِكَ لِأَمْكَنَتِ التَّطَهُّرُ بِهِ وَالصَّلَاةُ فِيهِ نِهَايَةً وَأَقُولُ هَذَا شَامِلًا لِمَنْ يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يُنَافِيهِ أَنْ مَنْ يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ يَلْزَمُهُ طَلَبُ الْمَاءِ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ لِأَنَّ ذَلِكَ عِنْدَ تَحَقُّقِ وُجُودِهِ سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ الْبُضْرِيِّ يَتَّبِعِي أَنْ تَقْبِذَ مَسْأَلَتَا الْعِلْمِ وَالتَّوَهُّمِ بِمَا إِذَا كَانَ فِيهِمَا بِمَحَلٍّ يَجِبُ طَلَبُهُ مِنْهُ أَخْذًا مِنْ تَعْلِيلِهِ وَإِنْ لَمْ أَرِ مَنْ صَرَّحَ بِهِ حَتَّى لَوْ قَالَ إِنْ بِمَحَلٍّ كَذَا وَهُوَ فَوْقَ الْقُرْبِ مَاءٌ مُبَاحًا أَوْ هُوَ فَوْقَ حَدِّ الْغَوْبِ مَاءٌ نَجِسًا يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يُبْطِلُ تَيَمُّمُ سَامِعِهِ فِي الْحَالِيِّنَ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (كَأَنَّ رَأَى رَكْبًا) أَوْ عَمَامَةً مُطَبِّقَةً بِقُرْبِهِ نِهَايَةً وَمُنْعِيٍّ. ☐ قَوْلُهُ: (سَرَابًا) وَهُوَ مَا يُرَى وَسَطَ النَّهَارِ يُشْبِهُ الْمَاءَ وَلَيْسَ بِمَاءٍ كَمَا فِي الْقَامُوسِ ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ سَمِعَ الْخُ) قَالَ فِي

☐ قَوْلُهُ: (بِمَانِعٍ آخَرَ) تَضْرِيحٌ بِأَنَّ الْبُرْءَ لَا يُبْطِلُ التَّيَمُّمَ مَعَ وُجُودِ الْمَانِعِ. ☐ قَوْلُهُ: (قَبْلَ الرَّأْيِ) إِنْ أَرَادَ قَبْلَ تَمَامِهَا شَمِلَ وَجْدَانَهُ فِي أَثْنَائِهَا وَهُوَ مُتَّجِهٌ لِقَوْلِهِ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَقَضِيَّةٌ قَوْلُهُ قَبْلَ إِحْرَامِ أَنَّهُ لَوْ رَأَهُ فِي أَثْنَاءِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بِانْتِهَائِهَا اهـ وَيَتَّبِعِي وَجْدَانَهُ مَعَ تَمَامِهَا وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ كَذَلِكَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الدُّخُولَ بِتَمَامِهَا وَقَدْ قَارَنَ الْمَانِعَ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي بِأَنْ كَانَ بَعْدَ تَمَامِ الرَّأْيِ مِنْ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَوْ تَوَهَّمَهُ وَإِنْ زَالَ تَوَهُّمُهُ سَرِيعًا الْخُ) وَمَحَلُّ بَطْلَانِهِ بِالتَّوَهُّمِ إِنْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ زَمَنٌ لَوْ سَعَى فِيهِ إِلَى ذَلِكَ لِأَمْكَنَتِ التَّطَهُّرُ بِهِ وَالصَّلَاةُ فِيهِ شَرْحُ م ر، وَأَقُولُ هَذَا شَامِلًا لِمَنْ يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يُنَافِيهِ أَنْ مَنْ يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ يَلْزَمُهُ طَلَبُ الْمَاءِ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عِنْدَ تَحَقُّقِ وُجُودِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (عِنْدِي مَاءٌ الْخُ) فِي الْخَادِمِ، وَلَوْ قَالَ عِنْدِي مِنْ ثَمَنِ خَمْرِ مَاءٌ بَطُلَ التَّيَمُّمُ وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الصَّبِغَةُ غَيْرَ مُلْزَمَةٍ فِي الْإِقْرَارِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْبَحْثُ عَنْ صَاحِبِ الْمَاءِ وَطَلَبُهُ مِنْهُ

لِفُلَانٍ أَوْ نَجِسٍ أَوْ مُسْتَعْمَلٍ أَوْ مَاءٍ وَرِدٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِالْمَانِعِ إِلَّا بَعْدَ تَوَهُّمِهِ الْمَاءَ بِمُجَرِّدِ سَمَاعِهِ لِلْفُظْهِ بِخِلَافِ أَوْدَعْنِي فُلَانٌ مَاءٌ وَهُوَ يَعْلَمُ غَيْبَتَهُ وَعَدَمَ رِضَاهُ بِأَخْذِهِ أَمَّا لَوْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ فَيَبْطُلُ؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْبَحْثُ عَنْهُ وَلِأَنَّهُ إِذَا شَكَّ فِي الرِّضَا صَارَ أَخْذُهُ مُتَوَهُّمًا الْحِلِّ، وَإِنَّمَا يَبْطُلُ فِيمَا إِذَا رَأَاهُ مَثَلًا أَوْ تَوَهُّمَهُ (إِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ) وَجُودُهُ أَوْ تَوَهُّمُهُ (بِمَانِعٍ كَعَطَشٍ) وَسِعَ وَتَعَدَّرَ اسْتِقْدَاءً؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَالْعَدَمِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ كُلَّ مَا مَنَعَ وَجُوبَ الطَّلَبِ كَذَلِكَ وَمِنْهُ أَنْ يَخْشَى مِنْ لَا تَلْزِمُهُ الْإِعَادَةُ خُرُوجَ الْوَقْتِ لَوْ طَلَبَهُ فَقَوْلُهُمْ هُنَا وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ مَحَلُّهُ فَيَمْنُ يَلْزِمُهُ طَلَبُهُ

الْخَادِمِ: وَلَوْ قَالَ لِفُلَانٍ عِنْدِي مِنْ ثَمَنِ خَمْرِ مَاءٌ بَطُلَ تَيَمُّمُهُ لَوْجُوبِ الْبَحْثِ عَنْ صَاحِبِ الْمَاءِ وَطَلَبِهِ مِنْهُ، وَلَوْ سَمِعَ قَائِلًا يَقُولُ عِنْدِي لِلْعَطَشِ مَاءٌ لَمْ يَبْطُلْ تَيَمُّمُهُ بِخِلَافِ عِنْدِي مَاءٌ لِلْعَطَشِ وَنَظِيرُهُ عِنْدِي مَاءٌ لَوْضُوئِي وَلَوْضُوئِي مَاءٌ فَيَبْطُلُ فِي الْأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ نِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر عَنْ صَاحِبِ الْمَاءِ أَيِ الَّذِي اشْتَرَاهُ وَاضِعُ الْيَدِ عَلَى الْمَاءِ مِنْهُ بِثَمَنِ الْخَمْرِ وَقَوْلُهُ م ر لَمْ يَبْطُلْ تَيَمُّمُهُ مُعْتَمِدًا هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ نَجِسٍ أَوْ مُسْتَعْمَلٍ) عَطَفَ عَلَى لِفُلَانٍ وَقَوْلُهُ أَوْ مَاءٍ وَزِدَ عَطَفٌ عَلَى مَاءٍ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ أَوْدَعْنِي الْخُ) وَكَذَا لَوْ قَالَ عِنْدِي لِغَائِبٍ مَاءٌ لَمْ يَبْطُلْ تَيَمُّمُهُ وَلَوْ قَالَ عِنْدِي لِحَاضِرٍ مَاءٌ بَطُلَ تَيَمُّمُهُ مُعْنِي. قَوْلُهُ: (وَهُوَ يَعْلَمُ غَيْبَتَهُ) أَيِ يَسْتَحْضِرُ فِي ذَهْنِهِ عِنْدَ سَمَاعِ لَفْظِ الْمَاءِ مَا ذَكَرَ فِيمَا يَظْهَرُ بَصْرِيٍّ فَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ حُضُورَهُ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ مِنْ حَالِهِ شَيْئًا بَطُلَ لَوْجُوبُ السُّؤَالِ عَنْهُ نِهَآيَةً. قَوْلُهُ: (أَمَّا لَوْ لَمْ يَعْلَمْ الْخُ) شَامِلٌ لِلشَّكِّ فَيَبْطُلُ بِالشَّكِّ فِي الصُّورَتَيْنِ ع ش وَسَمَّ قَالَ الْبَصْرِيُّ: قَوْلُهُ أَمَّا لَوْ لَمْ يَعْلَمْ الْخُ صَادِقٌ بِمَا إِذَا عَلِمَ الْغَيْبَةَ وَالرِّضَا لَكِنْ مَعَ الْعِلْمِ بَعْدَ تَمَكُّينِ الْوَدِيعِ مِنْهُ وَهُوَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ فَيَبْغِي أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ كَسَابِقِهِ أَيْ فَلَا يَبْطُلُ. قَوْلُهُ: (صَارَ أَخْذُهُ مُتَوَهُّمًا الْحِلِّ) الْمُتَوَهُّمُ أَمَّا الْمَرْجُوحُ أَوْ الْوَاقِعُ فِي الْوَهْمِ أَيْ الذَّهْنِ فَيَشْمَلُ الرَّاجِحَ وَعَلَى كُلِّ فَالتَّعْبِيرُ بِالشَّكِّ أَوَّلَى وَإِنْ أَمَكْنَ حَمْلُ التَّوَهُّمِ عَلَى الثَّانِي وَالشَّكِّ عَلَى مُطْلَقِ التَّرَدُّدِ الشَّامِلِ لِلطَّرَفَيْنِ وَالْوَسْطِ بَصْرِيٍّ وَفِيهِ تَأَمُّلٌ بَلْ تَغْيِيرُ الشَّارِحِ أَنْسَبُ بِقَوْلِهِ أَوَّلًا وَكَذَا لَوْ تَوَهُّمَهُ وَبِحَمْلِهِ جُمْلَةً أَخْذَهُ الْخُ عَلَى اسْمِ صَارَ. قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ كُلَّ مَا مَنَعَ وَجُوبَ الطَّلَبِ الْخُ) مَحَلُّهُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فِيمَا إِذَا كَانَ الْوُجْدَانُ مَعَ الْحَاجَةِ إِلَى الطَّلَبِ أَمَّا لَوْ كَانَ حَاضِرًا عِنْدَهُ فَيَبْطُلُ تَيَمُّمُهُ مُطْلَقًا أَخْذًا مِمَّا تَقَدَّمَ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُحَشِّيَّ سَمَّ قَالَ قَوْلُهُ مَحَلُّهُ الْخُ قَدْ يُقَالُ: لَا يُخْتِاجُ إِلَيْهِ بَلْ هُوَ مَمْنُوعٌ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْوُجْدَانِ حُصُولَهُ وَحَيْثُ حَصَلَ بَطُلَ التَّيَمُّمُ وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ وَلَمْ تَلْزِمُهُ الْإِعَادَةُ، وَإِنَّمَا يَتَأَتَّى مَا ذَكَرَهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْوُجْدَانِ الْعِلْمُ بِهِ بِحَيْثُ يُخْتِاجُ فِي حُصُولِهِ إِلَى طَلَبٍ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أَنْ يَلْتَزِمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوُجْدَانِ أَعْمٌ مِنْ حُصُولِهِ وَكَوْنُهُ بِحَيْثُ يَجِبُ طَلَبُهُ أَيْ بَصْرِيٍّ.

اهـ. قَوْلُهُ: (وَعَدَمَ رِضَاهُ) بَقِيَ الشَّكُّ فِي رِضَاهُ دَاخِلًا فِي إِمَّا الْخُ. قَوْلُهُ: (مَحَلُّهُ فَيَمْنُ يَلْزِمُهُ طَلَبُهُ) قَدْ يُقَالُ لَا يُخْتِاجُ لِذَلِكَ فِي الْوُجْدَانِ بَلْ هُوَ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْوُجْدَانِ الْمَاءِ حُصُولَهُ، وَحَيْثُ حَصَلَ بَطُلَ التَّيَمُّمُ وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ وَلَمْ تَلْزِمُهُ الْإِعَادَةُ، وَإِنَّمَا يَتَأَتَّى مَا ذَكَرَهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْوُجْدَانِ الْعِلْمُ بِهِ بِحَيْثُ يُخْتِاجُ فِي حُصُولِهِ إِلَى طَلَبٍ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أَنْ يَلْتَزِمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوُجْدَانِ أَعْمٌ مِنْ حُصُولِهِ وَكَوْنُهُ بِحَيْثُ يَجِبُ طَلَبُهُ.

وإن خاف خُرُوجَ الوقتِ وهو من تلزّمه الإعادة وهذا معلومٌ ممّا قدّمه في الطلبِ فوجب حملُ إطلاقهم هنا عليه كما تقرّر وإنّما لم يبطل بتوهمِ سُترةٍ أو بُرءٍ لعدمِ وجوبِ طلبها للغلبةِ الضّنة بها وعدمِ حصوله بالطلبِ.

(فرغ) ذكر شارحٌ هنا كلاماً عن الحنفية فيما لو مرّ تيمّمٌ نائماً ممكناً بماءٍ، ثم استيقظ وعلمه بعد بُعده عنه ولم يبيّن حكم ذلك عندنا والذي يظهر من كلامهم فيما إذا أدرج في رحله ماءً ولم يقصّر في طلبه أو كان يقربه بقوّة خفيفة الآثار أو رأى واطىء مُتيمّماً الماء دونها عدمُ بطلانِ تيمّمه. (أو) إن وجده بلا مانع أيضاً ولا عبرة بتوهمه هنا (في صلاة) بأن كان بعد تمام الرأى من تكبيرة الإحرام (لا يسقط) أي قضاؤها (به) لكونه بمحلّ الغالب فيه وجود الماء (بطلت) الصلاة لبطلانِ تيمّمها كما عُلِم من سياق كلامه إذ المبحث في مُبطله لا مُبطلها فلا اعتراض عليه (على المشهور) وإن ضاق الوقت على ما تقرّر لعدم الفائدة في بقائها لوجوب إعادتها (وإن أسقطها) لكونه بمحلّ الغالب فيه فقد الماء أو استوى فيه الأمران (فلا) تبطل الصلاة بل يُتمّها ويُسلّم الثانية؛ لأنّ تيمّمه لا يبطل إلا بانتهائها.....

□ فوّ: (وإنما لم يبطل) إلى الفرع في المغني إلا مسألة البرء وإلى المثني في النهاية إلا تلك المسألة.
□ فوّ: (وإنما لم يبطل إلخ) إن كان فاعلُ يبطل ضمير التيمّم كما هو ظاهر السياق ففيه أنه لا موقع لهذا الكلام لأن التيمّم لا يبطل بوجود السُترة فلا وجه للإعتذار عن عدم بطلانه بتوهمها وإن كان ضمير الصلاة قريب لأن من صلى عارياً فوجد سُترة وجب الاستتار فإن استتر فوراً استمرت صحتها وإلا بطلت على ما فصلوه في شروط الصلاة سم أي فكان الظاهر الثابت. □ فوّ: (لغلبة الضّنة بها) أي البُخل بالسُترة وقوله وعدم حصوله أي البرء. □ فوّ: (ولم يبيّن) أي ذلك الشارح ع ش ويجوز كونه بناءً المفعول. □ فوّ: (بتوهمه) المراد به ما يشمل الظنّ كما مرّ عن النهاية والمغني. □ فوّ: (بأن كان بعد تمام الرأى إلخ) هذا يدلّ على أنه إذا كان مع تمام الرأى كان من الوجود لا في صلاة سم.
□ فوّ: (كما عُلِم) أي قوله لبطلانِ تيمّمها. □ فوّ: (فلا اعتراض إلخ) أي بآته كان الأولى له أن يقول بطل أي التيمّم ع ش وظاهر أن ما ذكره الشارح لا يدفع أولويته أي بطل.
□ فوّ (سني): (وإن أسقطها) أي أسقط التيمّم قضاءها نهايةً ومغني. □ فوّ: (لكونه) إلى قوله لا سجود

□ فوّ: (وإنما لم يبطل بتوهم سُترة إلخ) إن كان فاعلُ يبطل ضمير التيمّم كما هو ظاهر السياق فيه أنه لا موقع لهذا الكلام؛ لأن التيمّم لا يبطل بوجود السُترة فلا وجه للإعتذار عن عدم بطلانه بتوهمها وإن كان ضمير الصلاة قريب؛ لأن من صلى عارياً فوجد سُترة وجب الاستتار فإن استتر فوراً استمرت صحتها وإلا بطلت على ما فصلوه في شروط الصلاة. □ فوّ: (بأن كان بعد تمام الرأى) هذا يدلّ على أنه إذا كان مع تمام الرأى كان من الوجود لا في صلاة فانظر هل يشكّل بقوله الآتي أو معها من قوله أمّا لو

وإن تَلَفَ الماءُ وهي منها تبعًا ففعلها إلا سُجُودَ سَهْوٍ تَذَكَّرَهُ بعدها وإن قَرُبَ الفصلُ لِفَصْلِهِ عنها بِالسَّلامِ صُورَةً وإن بَانَ بالعودِ لو جازَ أَنَّهُ لم يَخْرُجْ به وَوَجْهَ عَدَمِ بُطْلَانِهَا بِرُؤْيَيْهِ هُنا أَنَّهُ تَلَبَّسَ بِالمَقْصُودِ كَوُجُودِ المُكْفَرِ الرَّقَبَةِ بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي الصَّوْمِ وَلَيْسَ كَمُصَلٍّ بِخُفٍّ تَخَوَّقَ فِيهَا لَا مِتْناعَ افْتِتَاحِهَا مَعَ تَخَوُّقِهِ مَعَ تَقْصِيرِهِ بِعَدَمِ تَعَهُيدِهِ وَلَا كَأَعْمَى قَلَّدَ فِي القِبْلَةِ فَأَبْصَرَ فِيهِمَا لِيُنَاقِشَهَا عَلَى أَمْرِ ضَعِيفٍ هُوَ التَّقْلِيدُ عَلَى أَنَّ البَدَلَ هُنا لَمْ يَنْقُصْ بِخِلَافِ التَّيْمُمِ وَلَا كَمُعْتَدَةٍ بِالأَشْهُرِ حَاضَتْ فِيهَا لِقْدَرَتُهَا عَلَى الأَصْلِ.....

فِي المُغْنِي وَالتَّهْيِيةِ . □ فَوَدَّ: (وَإِنْ تَلَفَ الماءُ) أَي يَبْطُلُ بِانْتِهَائِهَا وَإِنْ تَلَفَ الماءُ سَمِ أَي عَلِمَ تَلَفَ الماءِ قَبْلَ سَلَامِهِ نِهَايَةً وَمُغْنِي . □ فَوَدَّ: (فَفَعَلَهَا) الأَوَّلَى المُضَارِعُ . □ فَوَدَّ: (لَا سُجُودَ سَهْوٍ إلَخ) كَذَا فِي الزِّيَادِي وَابْنِ عَبْدِ الحَقِّ وَهُوَ مَفْهُومٌ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ م ر أَي وَالمُغْنِي وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي كَلَامِ شَيْخِنَا الشُّوَبَرِيِّ مِنَ التَّوَقُّفِ فِي كَلَامِ حَجِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَبَقِيَ مَا لَوْ تَذَكَّرَ قَوَاتٍ رُكْنٍ بَعْدَ سَلَامِهِ هَلْ يَأْتِي بِهِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ إِنْ قَصُرَ الفَضْلُ أَتَى بِهِ وَلَا فَلَإِنَّهُ كَأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهَا عَ شِ أَي فَيَأْتِي حَيْثُذِ سُجُودَ سَهْوٍ تَذَكَّرَهُ قَبْلَ سَلَامِهِ ثَانِيًا . □ فَوَدَّ: (بَعْدَهَا) أَي التَّسْلِيمَةُ الثَّانِيَةُ وَقَوْلُهُ عَنْهَا أَي عَنِ الصَّلَاةِ . □ فَوَدَّ: (وَإِنْ بَانَ) غَايَةُ قَوْلِهِ لَوْ جازَ أَي العَوْدُ وَقَوْلُهُ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ إلَخ فاعِلُ بَانَ . □ فَوَدَّ: (وَوَجْهَ عَدَمِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ خَيْرَانَ فِي المُغْنِي إلَّا قَوْلُهُ أَوْ مَعَهَا وَقَوْلُهُ فَقَدْ تَقَلَّ إِلَى وَالحَاصِلُ وَإِلَى قَوْلِهِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِي التَّهْيِيةِ إلَّا مَا ذُكِرَ وَقَوْلُهُ وَلَا كَأَعْمَى إِلَى أَنَّ البَدَلَ وَقَوْلُهُ فَانْدَفَعَ إِلَى أَمَّا لَوْ أَقَامَ قَوْلُهُ فَإِنْ وَضَعَ إِلَى وَلَوْ يُمْمَ . □ فَوَدَّ: (لَا مِتْناعَ افْتِتَاحِهَا إلَخ) أَي بِكُلِّ حَالٍ نِهَايَةً وَمُغْنِي . □ فَوَدَّ: (مَعَ تَخَوُّقِهِ مَعَ) تَقْصِيرِهِ أَي بِخِلَافِ مَا هُنا فَإِنَّهُ يَجُوزُ افْتِتَاحُ الصَّلَاةِ بِالتَّيْمُمِ وَلَا تَقْصِيرَ لِإِنَّهُ تَقَدَّمَ الطَّلَبُ سَمِ . □ فَوَدَّ: (عَلَى أَنَّ البَدَلَ هُنا) أَي التَّقْلِيدَ . □ فَوَدَّ: (لَمْ يَنْقُصْ) أَي فَإِنَّهُ مَا دَامَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ مُقَلَّدٌ سَمِ . □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ التَّيْمُمِ) أَي فَإِنَّهُ انْقَضَى بِتَأْمُلِ سَمِ وَجْهَ التَّأْمُلِ أَنَّ البَدَلَ هُنا حَقِيقَةُ دَوَامِ الطَّهْرِ الْمُتَرْتَّبِ عَلَى فِعْلِ التَّيْمُمِ نَظِيرَ دَوَامِ التَّقْلِيدِ الْمُتَرْتَّبِ عَلَى نِيَّتِهِ . □ فَوَدَّ: (حَاضَتْ فِيهَا) أَي فِي الأَشْهُرِ . □ فَوَدَّ: (لِقْدَرَتِهَا إلَخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا مَوْجُودٌ فِي وَجُودِ المُكْفَرِ الرَّقَبَةِ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الصَّوْمِ إلَّا أَنْ يَدَّعِيَ

نَوَى ذَلِكَ مَعَ رُؤْيَةِ الماءِ كَافْتِتَاحِ الصَّلَاةِ حَيْثُذِ كَمَا ذَكَرَهُ قُبَيْلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ إِنْشَاءَ إلَخ، وَقَدْ حَكَمَ بِعَدَمِ البُطْلَانِ فِيهِ وَحَكَمَ هُنا بِالْبُطْلَانِ وَإِنْ أَسْقَطَهَا التَّيْمُمُ إِذَا كَانَ الوجودُ مَعَ تَمَامِ الرِّاءِ فَلْيَتَأْمَلْ إلَّا أَنْ يُفَرِّقَ بِحُرْمَةِ الصَّلَاةِ فِيمَا يَأْتِي لِسَبْقِ انْعِقَادِهَا يَقِينًا لَكِنَّ الوجْهَ خِلَافٌ مَا يَأْتِي فِي المَعْيَةِ وَأَنَّهَا كَالْتَأَخُّرِ وَعَلَى هَذَا يَتَّقَى مَا هُنا مَعَ مَا يَأْتِي فَلْيَتَأْمَلْ . □ فَوَدَّ: (وَإِنْ تَلَفَ الماءُ) أَي يَبْطُلُ بِانْتِهَائِهَا وَإِنْ تَلَفَ الماءُ . □ فَوَدَّ: (مَعَ تَخَوُّقِهِ مَعَ) تَقْصِيرِهِ بِخِلَافِ مَا هُنا فَإِنَّهُ يَجُوزُ افْتِتَاحُ الصَّلَاةِ بِالتَّيْمُمِ وَلَا تَقْصِيرَ؛ لِإِنَّهُ تَقَدَّمَ الطَّلَبُ . □ فَوَدَّ: (عَلَى أَنَّ البَدَلَ) أَي التَّقْلِيدَ وَقَوْلُهُ لَمْ يَنْقُصْ أَي فَإِنَّهُ مَا دَامَ فِي الصَّلَاةِ فَهُوَ مُقَلَّدٌ . □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ التَّيْمُمِ) أَي فَإِنَّهُ انْقَضَى وَبِتَأْمُلِ . □ فَوَدَّ: (لِقْدَرَتِهَا إلَخ) قَدْ يُقَالُ: هَذَا مَوْجُودٌ فِي وَجُودِ المُكْفَرِ الرَّقَبَةِ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الصَّوْمِ إلَّا أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ الصَّوْمَ لَيْسَ بِدَلًا عَنِ الرَّقَبَةِ .

قبل فراغ البدل ولا كُستَحاضية شُفِيتَ فيها لِتَجِدَ حَدِيثُهَا نَعَمَ إِنَّ نَوَى قَاصِرٍ بَعْدَ رُؤْيِيهِ إِقَامَةً
أَوْ إِثْمَانًا بَطَلَتْ؛ لِأَنَّ إِنْشَاءَهُ بِهَذِهِ النِّيَّةِ زِيَادَةٌ لَمْ يَسْتَحِبَّهَا كَافِتِحَ صَلَاةٍ أُخْرَى وَهُوَ بَعْدَ الرُّؤْيَا
بَاطِلٌ فَانْدَفَعَ بِالتَّصْوِيرِ فِيهِمَا بِالْقَاصِرِ مَا لِلْإِسْتَوِيِّ هُنَا أَمَّا لَوْ أَقَامَ أَوْ نَوَى ذَلِكَ قَبْلَ رُؤْيَا الْمَاءِ أَوْ
مَعَهَا فَلَا تَبْطُلُ وَالشُّفَاءُ فِي الصَّلَاةِ كَرُؤْيَا الْمَاءِ فِيهِمَا تَفْصِيلُهُ الْمَذْكُورُ فَإِنْ وَضَعَ الْجَبِيرَةَ عَلَى
طَهْرٍ لَمْ تَبْطُلْ وَلَا بَطَلَتْ، وَلَوْ يُتِمُّ مِثْتَ لِفَقْدِ الْمَاءِ وَصَلَّى عَلَيْهِ، وَلَوْ بِالْوُضُوءِ، ثُمَّ وَجَدَهُ، وَلَوْ
بَعْدَ صَلَاتِهِ وَجَبَ غُسْلُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِي الْحَضَرِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ خَاتِمَةٌ أَمْرِهِ فَاحْتِطَ لَهُ وَقِيَاسُهُ أَنَّ
مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ بِالتَّيْتُمِ، ثُمَّ رَأَى الْمَاءَ قَبْلَ دَفْنِهِ لَزِمَهُ إِعَادَتُهَا إِنْ كَانَ حَاضِرًا أَمَّا الْمُسَافِرُ فَلَا
يَلْزُمُهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِذَا وَجَدَهَا فِيهَا أَوْ بَعْدَهَا فَقَدْ نَقَلَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَأَقْرَبُوهُ الْإِتِّفَاقَ بَلْ أَشَارَ لِتَقْلٍ
الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ كَالْخَمْسِ فِي وُجُودِ الْمَاءِ قَبْلَ إِحْرَامِهَا أَوْ بَعْدَهُ وَرَدُّوا تَفْرِقَةً
الْإِسْتَوِيِّ بَيْنَهُمَا أَخَذًا مِنْ كَلَامِ الْبَغَوِيِّ.....

أَنَّ الصَّوْمَ لَيْسَ بَدَلًا عَنِ الرَّقْبَةِ. وَقَوْلُهُ: (قَبْلَ فَرَاغِ الْبَدَلِ) أَيِ الْبَدَلِ هُنَا وَهُوَ التَّيْتُمُ فُرِغَ مِنْهُ سَمَ.
□ قَوْلُهُ: (شُفِيتَ فِيهَا) أَيِ فِي الصَّلَاةِ. □ قَوْلُهُ: (لِإِنْشَاءِ الْإِخ) وَتَغْلِيًّا لِحُكْمِ الْإِقَامَةِ فِي الْأَوَّلَى نِهَآةً
وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (كَافِتِحَ الْإِخ) خَبَرٌ لِأَنَّ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ الْإِفْتِاحِ. □ قَوْلُهُ: (بِالتَّصْوِيرِ فِيهِمَا) أَيِ فِي نِيَّةِ
الْإِقَامَةِ وَنِيَّةِ الْإِثْمَانِ عِبَارَةٌ الْمُعْنَى بِتَّصْوِيرِ الْأَوَّلَى بِالْقَصْرِ كَالثَّانِيَةِ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ نَوَى ذَلِكَ) أَيِ الْإِقَامَةِ أَوْ
الْإِثْمَانِ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ مَعَهَا) كَذَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَفِيهِ نَظَرٌ مَرَاهُ سَمَ عِبَارَةٌ النَّهَآةِ وَالْمُعْنَى وَاللَّفْظُ
لِلْأَوَّلِ لَوْ قَارَبْتَ الرُّؤْيَا الْإِقَامَةَ أَوْ الْإِثْمَانِ كَانَتْ كَتَقَدُّمِهَا فَتَضَرُّ كَمَا تَقْتَضِيهِ عِبَارَةٌ ابْنِ الْمُثَرِّيِّ وَهُوَ
الْمُعْتَمَدُ كَمَا أَفَادَهُ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اهـ. □ قَوْلُهُ: (فَقِيهَا تَفْصِيلُهُ) صَوَائِهِ فَقِيهِ تَفْصِيلُهَا كَمَا فِي نُسْخَةِ
سَمَ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ فَقِيهِ تَفْصِيلُهَا أَيِ بَيِّنَ أَنْ تَسْقُطَ بِالتَّيْتُمِ أَوْ لَا وَقَوْلُهُ فَإِنَّ الْإِخَ بَيَانٌ لِلتَّفْصِيلِ وَقَوْلُهُ عَلَى طَهْرٍ
أَيِ فِي غَيْرِ أَعْضَاءِ التَّيْتُمِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ وَضَعَ الْإِخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى فَيَنْظُرُ إِنْ كَانَتْ مِمَّا تَسْقُطُ بِالتَّيْتُمِ لَمْ
تَبْطُلْ وَإِنْ كَانَتْ مِمَّا لَا تَسْقُطُ بِالتَّيْتُمِ كَانَ تَيْتُمٌ وَقَدْ وَضَعَ الْجَبِيرَةَ عَلَى حَدَثٍ بَطَلَتْ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ
بَعْدَ صَلَوَاتِهِ) يُعْنَى عَنْهُ قَوْلُهُ وَصَلَّى عَلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (أَنْ مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ بِالتَّيْتُمِ) أَيِ وَلَيْسَ ثُمَّ مَنْ يَخْصُلُ بِهِ
الْفَرَضُ كَمَا يَأْتِي. □ قَوْلُهُ: (بَيْنَهُمَا) أَيِ بَيِّنَ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ وَالْخَمْسِ. □ قَوْلُهُ: (أَخَذًا مِنْ كَلَامِ الْبَغَوِيِّ)
حَمَلَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ كَلَامَ الْبَغَوِيِّ عَلَى كَلَامِ غَيْرِهِ حَيْثُ قَالَ: وَلَوْ يُتِمُّ مِثْتَ وَصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ وَجَدَ
الْمَاءَ بَعْدَ الصَّلَاةِ أَوْ أَثْنَاءَهَا وَجَبَ غُسْلُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْبَغَوِيُّ أَيِ سَوَاءً أَدْرَجَ فِي كَفْنِهِ أَمْ لَا

□ قَوْلُهُ: (قَبْلَ فَرَاغِ الْبَدَلِ) أَيِ الْبَدَلِ هُنَا وَهُوَ التَّيْتُمُ فُرِغَ مِنْهُ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ مَعَهَا) كَذَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ
وَفِيهِ نَظَرٌ مَرَاهُ. □ قَوْلُهُ: (فَقِيهَا تَفْصِيلُهُ) أَيِ بَيِّنَ أَنْ تَسْقُطَ الصَّلَاةُ بِالتَّيْتُمِ أَوْ لَا وَقَوْلُهُ فَإِنَّ الْإِخَ بَيَانٌ لِلتَّفْصِيلِ
وَقَوْلُهُ عَلَى طَهْرٍ أَيِ فِي غَيْرِ أَعْضَاءِ التَّيْتُمِ. □ قَوْلُهُ: (وَرَدُّوا تَفْرِقَةً الْإِسْتَوِيِّ بَيْنَهُمَا أَخَذًا مِنْ كَلَامِ الْبَغَوِيِّ)
حَمَلَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ كَلَامَ الْبَغَوِيِّ عَلَى كَلَامِ غَيْرِهِ حَيْثُ قَالَ: وَلَوْ يُتِمُّ مِثْتَ وَصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ وَجَدَ

والحاصل أنها كغيرها من الخمس وأن تيمم الميت كتيمم الحي. وأما قول ابن خيران ليس لحاضر أن يتيمم ويصلي على الميت فيرد حيث لم يكن ثم غيره وإن أمكن توجيهه بأن صلاته لا تُغني عن الإعادة وليس هنا وقت مضيق وتكون بعده قضاء حتى يفعلها لحرمته بأن وقتها الواجب فعلها فيه أصالة قبل الدفن فتعين فعلها قبله لحرمته، ثم بعده إذا رُئي الماء لإسقاط الفرض على أن عبارته أولت بأنها في حاضر أي أو مسافر واجد للماء خاف لو توضأ فأنته صلاة الجنائز فهذا لا يتيمم عندنا خلافاً لأبي حنيفة أما إذا كان ثم من يحصل به الفرض فليس له التيمم لفعلها؛ لأنه لا ضرورة به.....

على الأوجه ومحلّه كما أشار إليه الأذرعى والزركشي وغيرهما في الحضر أما في السفر فلا يجب شيء من ذلك كالحَيِّ جَزَمَ به ابن سُرَاقَةَ لِكَتَنَةِ فَرَضِهِ فِي الْوُجْدَانِ بَعْدَهَا وَعَلَى كَلَامِ الْبَغَوِيِّ فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَ دَفْنِهِ وَقَبْلَ تَغْيِيرِهِ وَجَبَ إِخْرَاجُهُ وَغُسْلُهُ أَوْ بَعْدَهُ فَلَا وَجْهَ أَنَّهُ يُكْتَفَى بِتَيْمُمِهِ السَّابِقِ مُرَاعَاةً لِحُرْمَتِهِ إِهْ وَقَوْلُهُ وَقَبْلَ تَغْيِيرِهِ وَجَبَ إِخْرَاجُهُ وَغُسْلُهُ فِيهِ نَظَرٌ سَمَّ وَمَا ثَقَلَهُ عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ إِلَى قَوْلِهِ وَعَلَى كَلَامِ الْبَغَوِيِّ الْخُ فِي الْمَعْنَى مِثْلُهُ. □ قَوْلُهُ: (وَالْحَاصِلُ الْخُ) وَلَوْ تَيْمَمَ وَيَمَّمُ الْمَيِّتَ وَصَلَّى عَلَيْهِ بِحَيْثُ لَا يَنْسَقُطُ الصَّلَاةُ بِالتَّيْمُمِ ثُمَّ دَفَنَتْهُ ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ تَوَضَّأَ وَصَلَّى عَلَى قَبْرِهِ وَهَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى تَبَشُّرِ الْمَيِّتِ وَغُسْلِهِ حَيْثُ لَمْ يَتَغَيَّرْ فِيهِ نَظَرٌ، وَقَالَ م ر يَنْبَغِي أَنْ لَا يَتَوَقَّفَ وَتَقَدَّمَ عَنِ الشَّارِحِ مَا يَقْتَضِي خِلَافَهُ سَم. أَقُولُ وَالْأَقْرَبُ مَا تَقَدَّمَ عَنْ حَجٍّ، وَقَدْ يُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ الْمُنْهَاجِ فِي الْجَنَائِزِ حَيْثُ قَالَ: مَتَى دُفِنَ بَلَا غُسْلٍ وَجَبَ تَبَشُّهُ وَغُسْلُهُ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ عَ ش. قَوْلُهُ: (إِنَّهَا) أَي صَلَاةُ الْجَنَائِزَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا تَيْمُمُ الْمَيِّتَ كَتَيْمُمِ الْحَيِّ) فَإِنْ كَانَ فِي مَحَلٍّ يَغْلِبُ فِيهِ فَقَدْ الْمَاءُ أَوْ يَسْتَوِي الْأَمْرَانِ فَلَا إِعَادَةَ وَلَا وَجَبَ غُسْلُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ عَ ش. □ قَوْلُهُ: (حَيْثُ الْخُ) ظَرَفُ قَبْرِهِ وَقَوْلُهُ بِأَنَّ وَقْتُهَا الْخُ صِلَتْهُ عَ ش. □ قَوْلُهُ: (قَبْلَ الدَّفْنِ) خَيْرٌ إِنْ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّ عِبَارَتَهُ) أَي ابْنُ خَيْرَانَ. □ قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا كَانَ ثُمَّ مَنْ يَخْصُلُ الْخُ) خَالَفَهُ النَّهْيُ فَقَالَ وَالْأَوْجَهُ جَوَازُ صَلَاتِهِ عَلَيْهِ أَي الْمَيِّتِ مُطْلَقًا وَإِنْ كَانَ ثُمَّ مَنْ يَخْصُلُ الْفَرَضُ بِهِ إِه وَأَقَرَّهُ سَم وَقَالَ عَ ش قَوْلُهُ م مُطْلَقًا أَي فِي مَحَلٍّ يَغْلِبُ فِيهِ فَقَدْ الْمَاءُ أَمْ لَا لَكِنْ إِذَا لَمْ تَسْقُطِ الصَّلَاةُ بِفِعْلِهِ وَكَانَ ثُمَّ مَنْ

الماء بعد الصلاة أو أثناءها وجب غسله والصلاة عليه كما أفتى به البغوي أي سواء أدرج في كفنه أم لا على الأوجه ومحلّه كما أشار إليه الأذرعى والزركشي وغيرهما في الحضر أما في السفر فلا يجب شيء من ذلك كالحَيِّ جَزَمَ به ابن سُرَاقَةَ لِكَتَنَةِ فَرَضِهِ فِي الْوُجْدَانِ بَعْدَهَا إِلَى أَنْ قَالَ: وَعَلَى كَلَامِ الْبَغَوِيِّ فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَ دَفْنِهِ وَقَبْلَ تَغْيِيرِهِ وَجَبَ إِخْرَاجُهُ وَغُسْلُهُ أَوْ بَعْدَهُ فَلَا وَجْهَ أَنَّهُ يُكْتَفَى بِتَيْمُمِهِ السَّابِقِ مُرَاعَاةً لِحُرْمَتِهِ وَيُصَلَّى بِالْوُضُوءِ عَلَى الْقَبْرِ انْتَهَى. □ قَوْلُهُ: (وَالْحَاصِلُ الْخُ) كَذَا فِي شَرْحِ م ر، وَلَوْ تَيْمَمَ وَيَمَّمُ الْمَيِّتَ وَصَلَّى عَلَيْهِ بِحَيْثُ لَا تَسْقُطُ الصَّلَاةُ بِالتَّيْمُمِ، ثُمَّ دَفَنَتْهُ، ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ وَتَوَضَّأَ وَصَلَّى عَلَى قَبْرِهِ وَهَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى تَبَشُّرِ الْمَيِّتِ وَغُسْلِهِ حَيْثُ لَمْ يَتَغَيَّرْ فِيهِ نَظَرٌ وَقَالَ م ر يَنْبَغِي أَنْ لَا يَتَوَقَّفَ وَتَقَدَّمَ عَنْ الشَّارِحِ مَا قَدْ يَقْتَضِي خِلَافَهُ. □ قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا كَانَ ثُمَّ مَنْ يَخْصُلُ بِهِ الْفَرَضُ الْخُ) فِي شَرْحِ م ر وَالْأَوْجَهُ

إليه ولا فرق في عَدَم بُطْلَانِ الصَّلَاةِ السَّابِقَةِ بِرُؤْيَا المَاءِ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ.
(وَقِيلَ يَبْطُلُ النَّفْلُ)؛ لِأَنَّهُ لَا حُرْمَةَ لَهُ كَالْفَرْضِ وَإِدْخَالُهُ النَّفْلَ فِيمَا يَسْقُطُ بِالتَّيَمُّمِ تَارَةً وَتَارَةً لَا يَفْتَضِي أَنْ نَحْوَ الْمُقِيمِ كَمَا يَلْزُمُهُ قَضَاءُ الْفَرْضِ يُسَنُّ لَهُ قَضَاءُ النَّفْلِ الَّذِي يُشْرَعُ قَضَاؤُهُ وَأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ فِعْلُ النَّفْلِ بِالتَّيَمُّمِ وَإِنْ لَمْ يُشْرَعْ قَضَاؤُهُ وَبِهِ يُصَرِّحُ قَوْلُهُ بَعْدُ وَأَنَّ الْمُتَنَفِّلَ إِلَى آخِرِهِ (وَالْأَصَحُّ إِنْ قَطَعَهَا) أَيِ الصَّلَاةِ الَّتِي تَسْقُطُ بِالتَّيَمُّمِ الشَّامِلَةَ لِلتَّائِلَةِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُهُ فَحَمْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الشُّرَاحِ لَهَا عَلَى الْفَرْضِ إِنَّمَا هُوَ؛ لِأَنَّ مِنْ جُمْلَةِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ وَجْهًا بِحُرْمَةِ الْقَطْعِ وَهُوَ لَا يَأْتِي فِي النَّفْلِ (لِيَتَوَضَّأَ أَفْضَلَ) مِنْ إِثْمَانِهَا بِالتَّيَمُّمِ وَإِنْ كَانَ فِي جَمَاعَةٍ تَفُوتُ بِالْقَطْعِ أَوْ نَوَى إِعَادَتَهَا بِالمَاءِ بَعْدَ فِرَاقِهَا كَمَا شَمِلَهُ كَلَامُهُمْ خُرُوجًا.....

تَسْقُطُ بِغَيْلِهِ وَجَبَتْ عَلَيْهِ وَصَحَّتْ مِمَّنْ لَا تَسْقُطُ بِغَيْلِهِ كَنَافِلَتِهِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (إِلَيْهِ) أَيِ إِلَى التَّيَمُّمِ.
□ قَوْلُهُ: (وَلَا فَرْقَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَإِدْخَالُهُ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (الصَّلَاةُ السَّابِقَةُ) أَيِ الَّتِي تَسْقُطُ بِالتَّيَمُّمِ. □ قَوْلُهُ: (بَيْنَ الْفَرْضِ) أَيِ كَظْهَرِ وَصَلَاةٍ جَنَازَةٍ وَقَوْلُهُ وَالتَّلُّ أَيِ كَعِيدٍ وَوَثَرٍ مُعْنَى.
□ قَوْلُهُ (سَيُ): (وَقِيلَ يَبْطُلُ النَّفْلُ) أَيِ الَّذِي يَسْقُطُ بِالتَّيَمُّمِ نِهَآيَةً. □ قَوْلُهُ: (وَإِدْخَالُهُ الْإِنْخَ) أَيِ بِقَوْلِهِ: وَإِنْ أَسْقَطَهَا الْإِنْخَ وَقَوْلُهُ وَتَارَةً لَا الْأَضُوبَ وَتَارَةً فِيمَا لَا أَيِ لَا يَسْقُطُ بِالتَّيَمُّمِ بِقَوْلِهِ أَوْ فِي صَلَاةٍ لَا تَسْقُطُ بِهِ الْإِنْخَ. □ قَوْلُهُ: (تَقْتَضِي الْإِنْخَ) خَبَرٌ وَإِدْخَالُهُ الْإِنْخَ. □ قَوْلُهُ: (أَنْ نَحْوَ الْمُقِيمِ) أَيِ كَالْعَاصِي بِسَفَرِهِ.
□ قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ) أَيِ وَيَقْتَضِي أَنَّهُ يَجُوزُ لِنَحْوِ الْمُقِيمِ. □ قَوْلُهُ: (فَحَمْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ الْإِنْخَ) جَرَى عَلَيْهِ النَّهْيَةُ وَالْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ لَا يَأْتِي فِي التَّلُّ) أَقُولُ عَدَمَ إِثْبَانِهِ فِي التَّلُّ لَا يَقْتَضِي الْحَمْلَ الْمَذْكُورَ وَلَا يُنَافِي تَعْمِيمَ الْمَسْأَلَةِ لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمُقَابِلَ مُفْصَّلًا وَلَهُ نَظَائِرُ كَثِيرَةٌ سَمِ.
□ قَوْلُهُ (سَيُ): (لِيَتَوَضَّأَ أَفْضَلَ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ صَلَاةً جَنَازَةً وَهُوَ قَرِيبٌ إِنْ لَمْ يُخَشَّ تَغْيِيرُ فَإِنْ خِيفَ عَلَيْهِ تَغْيِيرُ مَا فَالْإِثْمَانُ أَفْضَلُ بَلْ قَدْ يُقَالُ: بِوُجُوبِهِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ فِي جَمَاعَةٍ الْإِنْخَ) أَيِ خِلَافًا لِمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ سَمِ أَيِ وَلِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وَيُظْهَرُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ ابْتَدَأَهَا فِي جَمَاعَةٍ وَلَوْ قَطَعَهَا وَتَوَضَّأَ لَانْفِرَدَ فَالْمُضِي فِيهَا مَعَ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ وَإِنْ ابْتَدَأَهَا مُنْفَرِدًا وَلَوْ قَطَعَهَا وَتَوَضَّأَ لَصَلَّاهَا فِي جَمَاعَةٍ أَوْ ابْتَدَأَهَا فِي جَمَاعَةٍ وَلَوْ قَطَعَهَا وَتَوَضَّأَ لَصَلَّاهَا فِي جَمَاعَةٍ أَوْ ابْتَدَأَهَا مُنْفَرِدًا وَلَوْ قَطَعَهَا وَتَوَضَّأَ لَصَلَّاهَا مُنْفَرِدًا فَقَطَعَهَا أَفْضَلُ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر أَوْ ابْتَدَأَهَا فِي جَمَاعَةٍ الْإِنْخَ ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَتْ الثَّانِيَةُ مَفْضُولَةً وَيَتَّبِعِي تَخْصِيصُهُ بِمَا إِذَا اسْتَوَيْنَا أَوْ كَانَتْ الثَّانِيَةُ أَفْضَلَ مِنَ الْأُولَى اهـ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ نَوَى إِعَادَتَهَا) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى

جَوَازِ صَلَاتِهِ عَلَيْهِ مُطْلَقًا وَإِنْ كَانَ تَمَّ مَنْ يَخْصُلُ بِهِ الْفَرْضُ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ لَا يَأْتِي فِي التَّلُّ) أَقُولُ عَدَمَ إِثْبَانِهِ فِي التَّلُّ لَا يَقْتَضِي الْحَمْلَ الْمَذْكُورَ وَلَا يُنَافِي تَعْمِيمَ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمُقَابِلَ مُفْصَّلًا وَلَهُ نَظَائِرُ كَثِيرَةٌ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ فِي جَمَاعَةٍ) أَيِ خِلَافًا لِمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ نَوَى إِعَادَتَهَا) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ إِعَادَتِهَا بِالمَاءِ وَفِيهِ مُخَالَفَةٌ لِمَا تَقَدَّمَ إِلَّا أَنْ يَصُورَ بِمَا إِذَا كَانَ مَعَ التَّيَمُّمِ رَجَاءُ المَاءِ أَوْ يُقَالُ إِنْ مَحَلَّ كَوْنِ الصَّلَاةِ بِالتَّيَمُّمِ لَا تُعَادُ بِالْوُضُوءِ مَا لَمْ يَرَهُ فِيهَا فَلْيُحَرِّزْ.

من خلافٍ من أوجبته وقُدِّمَ على من حرَّمه؛ لأنَّه أقوى ولا يجوزُ له قَلْبُها نَفْلاً ويُسَلِّمُ من رَكَعَتَيْنِ؛ لأنَّه كافيتاح صلاةٍ بعدَ رُؤْيَةِ الماءِ ومَرَّ أنَّه باطلٌ وبه فَارَقَ نَدْبَهُ لِمَنْ خَشِيَ فُوتَ الجماعةِ كما يَأْتِي نَعَمَ إِنْ ضَاقَ وَقْتُهَا بَأَنْ كَانَ لَوْ تَوَضَّأَ وَقَعَ جُزْءٌ مِنْهَا خَارِجَهُ حُرْمَ قَطْعِهَا لِتَقْوِيَتِهِ بَعْضُهَا مَعَ قُدْرَةِ فِعْلِ جَمِيعِهَا فِيهِ بِلَا ضَرُورَةٍ (و) الْأَصَحُّ (أَنَّ الْمُتَقَطِّلَ) الَّذِي لَمْ يَنْوَ عَدَدًا بَلْ أَطْلَقَ، ثُمَّ رَأَى الْمَاءَ قَبْلَ رَكَعَتَيْنِ.....

مَشْرُوعِيَّةِ إِعَادَتِهَا بِالْمَاءِ فِيهِ مُخَالَفَةٌ لِمَا تَقَدَّمَ إِلَّا أَنْ يُصَوَّرَ بِمَا إِذَا كَانَ مَعَ التَّيَمُّمِ رَجَاءُ الْمَاءِ أَوْ يُقَالُ: إِنْ مَحَلَّ كَوْنُ الصَّلَاةِ بِالتَّيَمُّمِ لَا تُعَادُ بِالْوُضُوءِ مَا لَمْ يَرَهُ فِيهَا فَلْيُحَرِّزْ سَمَ وَقَوْلُهُ أَوْ يُقَالُ الْخُ أَيُّ وَمَا هُنَا لَيْسَ مِنْهَا وَوَجْهٌ طَلَبُ الْإِعَادَةِ هُنَا الْخُرُوجُ مِنَ الْخِلَافِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الشَّارِحُ. □ فَوَدَّ: (مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهُ) أَيُّ الْقَطْعِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَجُوزُ قَلْبُهَا الْخُ) فِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْمُتَجَهِّجُ الْجَوَازُ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ شَرْحِ الرُّوضِ وَغَيْرِهِ سَمَ وَيُصَرِّحُ بِالْجَوَازِ قَوْلُ النَّهَايَةِ قَالَ فِي التَّنْقِيحِ أَوْ قَلْبُهَا نَفْلاً، وَقَدْ يُقَالُ الْأَفْضَلُ قَلْبُهَا نَفْلاً فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَا يُفْضَلُ الْخُرُوجُ مِنْهَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَكَانَ أَرَادَ أَنْ أَصَحَّ الْأَوْجُهَ إِمَّا هَذَا أَوْ الْقَطْعُ وَإِمَّا هَذَا أَوْ الْقَلْبُ لَا أَنَّ ذَلِكَ مَقَالَةٌ وَاحِدَةٌ وَلَمْ أَرِ مَنْ رَجَّحَ قَلْبُهَا نَفْلاً اهـ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ كَافِتِيحُ صَلَاةِ الْخُ) قَدْ يُنْمَعُ بَأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِزِيَادَةٍ عَلَى قَدْرِ مَا نَوَاهُ وَإِنَّمَا غَيَّرَ صِفَتَهُ بِالنِّيَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ م ر اهـ سَم. □ فَوَدَّ: (وَمَرَّ) أَيُّ آيَةً (أَنَّهُ بَاطِلٌ) الْجُمْلَةُ حَالِيَّةٌ. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَيُّ بِالتَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ (فَارَقَ نَدْبَهُ) أَيُّ الْقَلْبِ. □ فَوَدَّ: (نَعَمَ) إِلَى قَوْلِهِ لِتَقْوِيَتِهِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ بَأَنْ كَانَ إِلَى حُرْمَ. □ فَوَدَّ: (بَأَنْ كَانَ الْخُ) قَالَ سَمَ عَنِ الشَّارِحِ م ر: إِنَّهُ مَالَ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ ضَيْقُ الْوَقْتِ عَنْ وَقْعِهَا أَدَاءً حَتَّى لَوْ كَانَ إِذَا قَطَعَهَا وَتَوَضَّأَ أَذْرَكَ رُكْعَةً فِي الْوَقْتِ قَطَعَهَا وَهَذَا أَيُّ مَا نَقَلَهُ سَمَ عَنْهُ م ر يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ م ر لَيْتَ لَا يُخْرِجُهَا عَنْ وَقْتُهَا مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى أَدَائِهَا فِيهِ ع ش وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَلَى الْحَلْبِيِّ أَنَّ الْمُعْتَمِدَ مَا فِي التَّخْفَةِ وَإِلَيْهِ رَجَعَ م ر اهـ. □ فَوَدَّ: (الَّذِي) إِلَى قَوْلِهِ وَحَمَلَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (الَّذِي لَمْ يَنْوَ عَدَدًا) هَذَا التَّقْيِيدُ لَا يُنَاسِبُ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ الْآتِي إِلَّا مَنْ نَوَى عَدَدًا فَكَانَ الْأَوَّلَى لِلشَّارِحِ تَبْقِيَةُ الْمُثْنِ عَلَى إِطْلَاقِهِ قَالَهُ ع ش وَرَدَّهُ الرَّشِيدِيُّ بِمَا نَصَّه أَنَّ هَذَا الْقَيْدَ لَا بُدَّ مِنْ

□ فَوَدَّ: (وَلَا يَجُوزُ لَهُ قَلْبُهَا نَفْلاً الْخُ) فِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْمُتَجَهِّجُ الْجَوَازُ وَهُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِ شَرْحِ الرُّوضِ غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقِيدُوا أَفْضَلِيَّةَ الْخُرُوجِ مِنْهَا هُنَا بِقَلْبِهَا نَفْلاً وَالتَّسْلِيمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ كَمَا قَبِدُوا بِهِ فِيمَا لَوْ قَدَّرَ الْمُتَفَرِّدُ فِي صَلَاتِهِ عَلَى جَمَاعَةٍ؛ لِأَنَّ تَأْثِيرَ رُؤْيَةِ الْمَاءِ فِي التَّنْفِيلِ كَهَوِّ فِي الْفَرَضِ اهـ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ كَافِتِيحُ صَلَاةِ الْخُ قَدْ يُنْمَعُ بَأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِزِيَادَةٍ عَلَى قَدْرِ مَا نَوَاهُ، وَإِنَّمَا غَيَّرَ صِفَتَهُ بِالنِّيَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ م ر. □ فَوَدَّ: (وَقَعَ جُزْءٌ مِنْهَا خَارِجَةً) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فَإِنْ قُلْتُ: تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ إِلَى أَنْ يَبْقَى مِنْ وَقْتُهَا مَا لَا يَسَعُ إِلَّا رُكْعَةٌ مُعْتَمَرٌ لِلْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ فِي الْكِفَايَةِ فِيمَا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ فَائِتَةٌ وَأَرَادَ قَضَاءَهَا قَبْلَ الْمَوْدَاةِ فَإِنَّهُ يُعْتَمَرُ لَهُ ذَلِكَ لِلْخُرُوجِ مِنَ خِلَافٍ وَجُوبِ التَّرْتِيبِ قُلْتُ لَيْسَ رِعَايَةُ خِلَافٍ مِّنْ حَرَمٍ قَطَعَهَا أَوَّلَى مِنْ رِعَايَةِ خِلَافٍ مِّنْ أَوْجَبَةٍ مُطْلَقًا وَبِهَذَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِنَاءً عَلَى تَسْلِيمِهِ، إِذْ لَيْسَ هُنَاكَ إِلَّا خِلَافٌ وَاحِدٌ فَرَاغَيْنَاهُ وَهُنَا خِلَافَانِ مُتَعَارِضَانِ فَتَسَاوَا، إِذْ رِعَايَةُ أَحَدِهِمَا

(لا يُجاوِزُ رَكَعَتَيْنِ) بل يُسَلِّمُ منهما؛ لأنَّه الأحَبُّ المعهُودُ في النوافِلِ فإنَّ رآه بعدَ فِعْلِهِمَا اقْتَصَرَ على الرَكْعَةِ التي رآها فيها وحَمَلَ شارِحُ هذا للعبارة قال لِصِدْقِهَا على أَنَّهُ لم يُجاوِزْ رَكَعَتَيْنِ بعدَ رُؤْيَةِ المَاءِ فَأَوْهَمَ أَنَّ له فِعْلَ رَكَعَتَيْنِ بعدَ رُؤْيَتِهِ مُطْلَقًا وليس كذلك (إلا مَنْ نَوَى عَدَدًا) قبل رُؤْيَةِ المَاءِ وإنَّ زادَ على ما نواه عند الإحرامِ كما هو ظاهرٌ ومنه الرَكْعَةُ عند الفُقهاءِ فالاعتِرَاضُ

ذَكَرَهُ هُنَا خِلَافًا لِمَا في حاشِيَةِ الشَّيْخِ ع ش لِأَنَّهُ سَيُعْلَمُ مِنْ حِكَايَةِ الشَّارِحِ لِلْمُقَابِلِ أَنَّ المُسْتَتَنِيَّ والمُسْتَتَنِيَّ مِنْهُ كُلُّ مِنْهُمَا مَسْأَلَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ لَهَا خِلَافٌ يَخُصُّهَا فَصُورَةُ قَوْلِ المُصَنِّفِ لا يُجاوِزُ رَكَعَتَيْنِ أَنَّهُ لم يَتَوَقَّعْ قَدْرًا كَمَا صَوَّرَهُ به الشَّارِحُ م ر وصورةُ قَوْلِهِ إلا مَنْ نَوَى عَدَدًا عَكْسَ ذَلِكَ اهـ.

❦ قولُ (سُي): (لا يُجاوِزُ رَكَعَتَيْنِ) أي لا يَجُوزُ له ذَلِكَ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (فَإِنْ رَأَاهُ) عِبَارَةٌ المُغْنِي هَذَا إِنْ رَأَى المَاءَ قَبْلَ قِيَامِهِ لِلثَّالِثَةِ فَمَا فَوْقَهَا وإلا أَنَّهُ ما هُوَ فِيهِ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (بَعْدَ فِعْلِهِمَا) عِبَارَةٌ النِّهَايَةِ في ثَالِثَةٍ فَمَا فَوْقَهَا إلَخَ قال ع ش قَوْلُهُ في ثَالِثَةٍ أي بَأَن وَصَلَ إلى حَدِّ يُجْزِئُهُ فِيهِ القِرَاءَةُ وَذَلِكَ بَأَن كَانَ لِلْقِيَامِ أَقْرَبَ إِنْ كَانَ يُصَلِّي مِنْ قِيَامٍ وَبَأَن يَسْتَوِي جَالِسًا وَإِنْ لم يَشْرَعْ في القِرَاءَةِ إِنْ كَانَ يُصَلِّي مِنْ جُلُوسٍ وَنُقِلَ عَنِ العُبَابِ ما يُوَافِقُهُ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (وَحَمَلَ بِالتَّشْدِيدِ) مُسْتَقٌّ مِنْ: قال هَذَا مَحْمُولٌ، كَمَا أَنَّ سَبَّحَ مُسْتَقٌّ مِنْ: قال سُبْحَانَ اللَّهِ وَنَظَرَ مِنْ: قال فِيهِ نَظَرٌ أي قال الشَّارِحُ هَذِهِ العِبَارَةُ مَحْمُولَةٌ لِصِدْقِهَا يَعْني يَجِبُ أَنْ تُحْمَلَ هَذِهِ العِبَارَةُ المُطْلَقَةُ على مُقَيِّدٍ لِئَلَّا يَلْزَمَ الفَسَادُ والقَيْدُ ما أَشارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بقَوْلِهِ قَبْلَ رَكَعَتَيْنِ وَضَمِيرُ لِصِدْقِهَا راجِعٌ إلى العِبَارَةِ والضَّمِيرُ الَّذِي في فَأَوْهَمَ راجِعٌ إلى صِدْقِ قَالِهِ الكُرْدِيُّ وفيهِ تَكَلُّفَاتٌ لا يَقْبَلُهَا العَقْلُ ولا الثَّقَلُ وإِنَّمَا مُرَادُ الشَّارِحِ أَنْ شارِحًا أَذْخَلَ ما زادَهُ الشَّارِحُ بقَوْلِهِ فَإِنْ رَأَاهُ إلَخَ في عِبَارَةِ المَثْنِ وأدَّعَى أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهَا ما إِذْ يَصْدُقُ على هَذِهِ الصُّورَةِ المَزِيدَةِ أَنَّهُ لم يُجاوِزْ فِيهَا رَكَعَتَيْنِ إلَخَ إلاَّ أَنَّ في قَوْلِهِ لِصِدْقِهَا إلَخَ المَحْكِيُّ عَن ذَلِكَ الشَّارِحِ قَلْبًا وَأَضْلَهُ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ على هَذِهِ الصُّورَةِ أَنَّهُ لم يُجاوِزْ فِيهَا رَكَعَتَيْنِ إلَخَ. ❦ قَوْلُهُ: (فَأَوْهَمَ) أي ذَلِكَ الشَّارِحُ يَعْني قَوْلُهُ لِصِدْقِهَا إلَخَ. ❦ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أي قَبْلَ فِعْلِ رَكَعَتَيْنِ أَوْ بَعْدَهُ.

❦ قولُ (سُي): (إلا مَنْ نَوَى عَدَدًا) أقولُ: اسْتِثْناءُ هَذَا مِنْ عَدَمِ مُجاوِزَةِ رَكَعَتَيْنِ يُتَبَادَرُ مِنْهُ أَنَّ المُثَبَّتَ به مُجاوِزَتُهُمَا فلا يُنَاسِبُ حَمْلَ العَدَدِ المَثْوِيِّ على ما يَشْمَلُ الرُّكْعَةَ فَتَأَمَّلْهُ سَم، وقد يُقالُ: هُوَ اسْتِثْناءُ مُنْقَطِعٌ وَكَأَنَّهُ قال وَمَنْ نَوَى عَدَدًا يُيَمِّمُهُ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (وَإِنْ زادَ على ما نواه إلَخَ) كَأَنَّ كَانَ نَوَى رَكَعَتَيْنِ

فَقَطَّ لا مُسَوِّغَ لَهَا وَبَقِيَ العَمَلُ بالأَصْلِ وَهُوَ حُرْمَةُ إِخْرَاجِ بَعْضِ الصَّلَاةِ عَن وَقْفِهَا مَعَ القُدْرَةِ على إيقاعِها كَامِلَةً فِيهِ اهـ فَلْيَتَأَمَّلْ. ❦ قَوْلُهُ: (التي ما لو رآه فيها) بَقِيَ ما لو رآه في أَوَّلِ تَحَرُّكِه لِلتَّهَوُّضِ إلى الثَّالِثَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (إلا مَنْ نَوَى عَدَدًا) أقولُ اسْتِثْناءُ هَذَا مِنْ عَدَمِ مُجاوِزَةِ رَكَعَتَيْنِ يُتَبَادَرُ مِنْهُ أَنَّ المُثَبَّتَ به مُجاوِزَتُهُمَا فلا يُنَاسِبُ حَمْلَ العَدَدِ المَثْوِيِّ على ما يَشْمَلُ الرُّكْنَ فَتَأَمَّلْهُ. ❦ قَوْلُهُ: (عند الإحرامِ) كَأَنَّ كَانَ نَوَى رَكَعَتَيْنِ عند الإحرامِ، ثم قَبْلَ رُؤْيَةِ المَاءِ نَوَى زِيادَةَ رَكَعَتَيْنِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أي العَدَدِ.

عليه باصطلاح الحُساب غير سديد على أن بعضهم وافق الفقهاء (فَيَتِمُّهُ) عَمَلًا بِنِيَّتِهِ ولا يَزِيدُ عليه لِمَا مَرَّ أَنَّ الزِّيَادَةَ كَافِتِيحَ صَلَاةٍ أُخْرَى، ولو رآه أَثْنَاءَ قِرَاءَةِ تَيَمُّمٍ لَهَا بَطُلَ تَيَمُّمُهُ وَإِنْ نَوَى قَدْرًا مَعْلُومًا لَعَدِمَ اِرْتِبَاطُ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ رَآهُ أَثْنَاءَ طَوَافٍ بَطُلَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ صِحَّةَ بَعْضِهِ لَا تَرْتَبِطُ بِبَعْضٍ أَوْ رَأَتْهُ نَحْوُ حَائِضٍ أَثْنَاءَ وَطِئٍ تَيَمَّمَتْ لَهُ وَجِبَ النَّزْعُ بِخِلَافِ مَا لَوْ رَآهُ هُوَ لِبَقَاءِ تَيَمُّمِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْطُلُ إِلَّا بِرُؤْيَيْهَا دُونَ رُؤْيَيْهِ خِلَافًا.....

عند الإحرام ثم قَبْلَ رُؤْيِي الْمَاءِ نَوَى زِيَادَةَ رَكَعَتَيْنِ وَقَوْلُهُ مِنْهُ أَيِ الْعَدَدِ سَم. □ فَوَدَّ: (عَلَى أَنْ بَعْضُهُمْ) أَيِ الْحُسَابِ.

□ فَوَدَّ (نَسِي): (فَيَتِمُّهُ) أَيِ جَوَازًا وَالْأَفْضَلُ قَطْعُهُ لِيُصَلِّيَهُ بِالْوُضُوءِ ش. □ فَوَدَّ: (عَمَلًا) إِلَى قَوْلِهِ خِلَافًا إِنْخَافًا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ رَآهُ أَثْنَاءَ قِرَاءَةِ الْخُ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا رَأَى الْمَاءَ فِي أَثْنَاءِ آيَةٍ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَلَمَّا إِذَا حَرَّمَ الْوُقُوفَ عَلَى مَا انْتَهَى إِلَيْهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْوُقُوفَ إِنَّمَا يَحْرُمُ عَنْ قَصْدِ اسْتِمْرَارِ الْقِرَاءَةِ لَا لِمَنْ قَصَدَ الْإِعْرَاضَ عَنْهَا خُصُوصًا إِذَا كَانَ لِمَانِعٍ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَجْتَنَبَ بَعْدَ انْتِهَائِهِ لِمَا يَحْرُمُ الْوُقُوفَ عَلَيْهِ لَا يَحْرُمُ الْوُقُوفَ حَيْثُ سَم. □ فَوَدَّ: (تَيَمَّمُ لَهَا) أَيِ بَانَ كَانَ جُنْبَاعَ شِئٍ أَوْ نَحْوَهُ.

□ فَوَدَّ: (لَعَدِمَ اِرْتِبَاطُ بَعْضِهَا بِالْخُ) قَالَ سَم عَلَى الْبَهْجَةِ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ عَدَمُ الْبُطْلَانِ إِذَا رَآهُ فِي أَثْنَاءِ جُمْلَةٍ يَرْتَبِطُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا أَهْ أَقُولُ قَدْ يُمْنَعُ هَذَا الْأَخْذُ بَانَ الْمُرَادُ بِالْاِرْتِبَاطِ أَنْ لَا يَغْتَدَّ بِمَا فَعَلَهُ قَبْلَ رُؤْيِي الْمَاءِ لَوْ أَقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الصَّلَاةِ دُونَ غَيْرِهَا شِئٍ أَيْ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي لِأَنَّ صِحَّةَ بَعْضِهِ بِالْخُ. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ الْخُ) أَيِ بِالْتَّعْلِيلِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ صِحَّةَ بَعْضِهِ بِالْخُ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْعُبَابَ لِجَوَازِ تَفْرِيقِهِ، وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّعْلِيلِ أَنَّهُ لَوْ رَآهُ أَثْنَاءَ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ أَتَمَّهَا إِذْ لَا يَجُوزُ تَفْرِيقُهَا انْتَهَتْ سَم. □ فَوَدَّ: (لَا تَرْتَبِطُ بِبَعْضِهَا) فَيَتَوَضَّأُ وَيَأْتِي بِبَقِيَّةِ طَوَافِهِ لِأَنَّ الْمَوَالَاةَ فِيهِ سُنَّةٌ ش.

□ فَوَدَّ: (أَوْ رَأَتْهُ نَحْوُ حَائِضٍ الْخُ) أَيِ مَنْ انْقَطَعَ نَحْوُ حَيْضِهَا رَشِيدٌ. □ فَوَدَّ: (وَجِبَ النَّزْعُ) أَيِ وَحَرَّمَ عَلَيْهَا تَمَكِينُهُ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَا يَبْطُلُ إِلَّا بِرُؤْيَيْهَا بِالْخُ) ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِغْلَامُهَا بِوُجُودِ

□ فَوَدَّ: (لَعَدِمَ اِرْتِبَاطُ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا رَأَى الْمَاءَ فِي أَثْنَائِهِ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَإِنْ عَبَّرَ غَيْرُهُ بِعَدَمِ اِرْتِبَاطِ بَعْضِ الْآيَاتِ بِبَعْضٍ وَشَامِلٌ لِمَا إِذَا حَرَّمَ الْوُقُوفَ عَلَى مَا انْتَهَى إِلَيْهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْوُقُوفَ إِنَّمَا يَحْرُمُ لِمَنْ قَصَدَ اسْتِمْرَارَ الْقِرَاءَةِ لَا لِمَنْ قَصَدَ الْإِعْرَاضَ عَنْهَا خُصُوصًا إِذَا كَانَ الْمَانِعُ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَجْتَنَبَ بَعْدَ انْتِهَائِهِ لِمَا يَحْرُمُ الْوُقُوفَ عَلَيْهِ لَا يَحْرُمُ الْوُقُوفَ حَيْثُ سَم. □ فَوَدَّ: (لَوْ رَآهُ أَثْنَاءَ طَوَافٍ بَطُلَ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْعُبَابَ قَالَ الصَّيْدَلَانِيُّ وَالْفُورَانِيُّ، وَلَوْ رَآهُ أَثْنَاءَ طَوَافٍ قَطَعَهُ لِجَوَازِ تَفْرِيقِهِ انْتَهَى قَالَ فِي شَرَحِ الْعُبَابِ، وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ التَّعْلِيلِ أَنَّهُ لَوْ رَآهُ أَثْنَاءَ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ أَتَمَّهَا، إِذْ لَا يَجُوزُ تَفْرِيقُهَا.

□ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَا يَبْطُلُ إِلَّا بِرُؤْيَيْهَا) ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِغْلَامُهَا بِوُجُودِ الْمَاءِ وَوَجْهُهُ أَنَّ طَهَارَتَهَا بَاقِيَةٌ وَطَوُّهُ جَائِزٌ وَقِيَاسُ مَا هُنَا أَنَّهُ لَوْ اقْتَدَى بِمُقِيمِ سَقَطَ صَلَاتُهُ بِالتَّيَمُّمِ، وَقَدْ رَأَى هُوَ أَغْنَى الْمَأْمُومَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ بِهِ دُونَ الْإِمَامِ صَحَّ اقْتِدَاؤُهُ وَلَمْ يَكُنْ إِغْلَامُهُ بِوُجُودِهِ لَازِمًا.

لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ. (وَلَا يُصَلِّي بِتَيَمُّمٍ)، وَلَوْ مِنْ صَبِيٍّ وَجُنُبٍ تَجَرَّدَتْ جَنَابَتُهُ عَنِ الْحَادِثِ الْأَصْغَرِ خِلَافًا لِمَنْ غَلِطُوا فِيهِ وَيَشْكُلُ عَلَى الصَّبِيِّ تَجْوِيزُهُمْ جَمْعَ الْمُعَادَةِ مَعَ الْأَصْلِيَّةِ بِتَيَمُّمٍ وَاحِدٍ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنْ صَلَاةَ الصَّبِيِّ صَالِحَةٌ لِلْوُقُوعِ عَنِ الْفَرَضِ لَوْ بَلَغَ فِيهَا وَلَا كَذَلِكَ الْمُعَادَةُ.....

الْمَاءِ وَوَجْهَهُ أَنَّ طَهَارَتَهَا بَاقِيَةٌ وَوُطُوهُ جَائِزٌ وَقِيَاسُ مَا هُنَا أَنَّهُ لَوْ افْتَدَى بِتَيَمُّمٍ تَسْقُطُ صَلَاتُهُ بِالتَّيَمُّمِ، وَقَدْ رَأَى هُوَ أَغْنَى الْمَأْمُومَ الْمَاءَ قَبْلَ إِخْرَامِهِ بِهِ دُونَ الْإِمَامِ صَحَّ اقْتِدَاؤُهُ وَلَمْ يَكُنْ إِعْلَامُهُ بِوُجُودِهِ لَازِمًا سَمَّ عَلَى حَجٍّ، وَالظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ رَأَى بَعْدَ إِخْرَامِ الْإِمَامِ وَقَبْلَ إِخْرَامِهِ هُوَ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَلَا وَجْهَ لِلتَّرَدُّدِ لِأَنَّ الْإِمَامَ لَوْ رَأَى الْمَاءَ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ، وَيَصِحُّ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ رَأَى الْمَاءَ قَائِيً فَائِدَةٌ فِي إِخْبَارِ الْمَأْمُومِ لَهُ بِوُجُودِ الْمَاءِ، نَعَمْ إِنْ كَانَ الضَّمِيرُ فِي إِخْرَامِهِ رَاجِعًا لِلْإِمَامِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ قَبْلَ إِخْرَامِ الْإِمَامِ رَأَى الْمَأْمُومَ الْمَاءَ اتَّجَعَ السُّؤَالُ عَ ش. □ قَوْلُهُ: (لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةُ خِلَافًا لِمَا فِي الْأَنْوَارِ مِنْ وَجوبِ التَّنَزُّعِ اهـ.

□ قَوْلُ (السِّي): (وَلَا يُصَلِّي بِتَيَمُّمٍ إِلَّا الْغ) سَوَاءٌ أَكَانَ تَيَمُّمُهُ عَنْ حَدَثٍ أَصْغَرَ أَمْ أَكْبَرَ، وَسَوَاءٌ كَانَ لِمَرَضٍ أَمْ لِفَقْدِ مَاءٍ وَسَوَاءٌ أَكَانَ الْفَرَضُ أَدَاءً أَمْ قَضَاءً نِهَائِيَّةً. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ مِنْ صَبِيٍّ) أَيِ لَا تَهْمُ الْحَقُوقُ صَلَاتُهُ بِالْفَرَائِضِ حَيْثُ لَمْ يُجَوِّزْهَا مِنْ قُعودٍ وَلَا عَلَى الذَّابَّةِ فِي السَّفَرِ لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الصَّبِيَّ وَالْمَجْنُونِ لَوْ فَاتَتْهُمَا صَلَوَاتُ وَارَادَا قَضَاءَهُمَا بَعْدَ الْكَمَالِ عَمَلًا بِالسَّنَةِ فِيهِمَا وَجَبَ عَلَيْهِمَا التَّيَمُّمُ لِكُلِّ فَرَضٍ مَعَ وَقُوعِهِ نَفْلًا لَهُمَا لِلْعِلَّةِ السَّابِقَةِ عَ ش. □ قَوْلُهُ: (وَجُنُبٍ إِلَّا الْغ).

(فُرُوع) لَوْ تَيَمَّمَ عَنْ حَدَثٍ أَكْبَرَ، ثُمَّ أَخَذَتْ حَدَثًا أَصْغَرَ انْتَقَضَ طَهْرُهُ الْأَصْغَرُ لَا الْأَكْبَرُ كَمَا لَوْ أَخَذَتْ بَعْدَ غُسْلِهِ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ كُلُّ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْدِثِ وَيَسْتَمِرُّ تَيَمُّمُهُ عَنِ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ حَتَّى يَجِدَ الْمَاءَ بِلَا مَانِعٍ وَلَوْ غَسَلَ جُنُبَ كُلِّ بَدَنِهِ سِوَى رِجْلَيْهِ، ثُمَّ فَقَدَ الْمَاءَ وَحَصَلَ لَهُ حَدَثٌ أَصْغَرُ وَتَيَمَّمَ لَهُ، ثُمَّ وَجَدَ مَاءً يَكْفِي رِجْلَيْهِ فَقَطَّ تَعَيَّنَ لَهُمَا وَلَا يَبْطُلُ تَيَمُّمُهُ وَلَوْ تَيَمَّمَ أَوَّلًا لِتِمَامِ غُسْلِهِ، ثُمَّ أَخَذَتْ وَتَيَمَّمَ لَهُ، ثُمَّ وَجَدَهُ فِيهِمَا أَيِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرَ وَالْأَكْبَرَ بَطَلَ تَيَمُّمُهُ، وَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ جِمَاعُ أَهْلِهِ وَإِنْ عَلِمَ عَدَمَ الْمَاءِ وَقَتَّ الصَّلَاةَ فَيَتَيَمَّمُ وَيُصَلِّي مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ نِهَائِيَّةٍ وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِمَنْ غَلِطُوا) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَقَوْلُ الدَّمِيرِيِّ وَيُسْتَشْنَى مِنْ إِطْلَاقِهِ الْمُتَيَمَّمُ لِلْجَنَابَةِ عِنْدَ عَجْزِهِ عَنِ الْمَاءِ إِذَا تَجَرَّدَتْ جَنَابَتُهُ عَنِ الْحَدَثِ فَإِنَّهُ يُصَلِّي بِتَيَمُّمِهِ فَرَائِضُ ضَعِيفٌ تَبَعَ فِيهِ صَاحِبُ الْحَاوِي الصَّغِيرِ وَنَقَلَهُ عَنْهُ صَاحِبُ الْمُضْبَاحِ قَالَ وَهُوَ غَيْرُ مَرْضِيٍّ لِأَنَّ الْجَنَابَةَ مَا نَعَتْ اهـ. □ قَوْلُهُ: (تَجْوِيزُهُمْ جَمْعَ الْمُعَادَةِ) عِبَارَةٌ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي وَلَوْ صَلَّى بِتَيَمُّمٍ مَكْتُوبَةٍ مُتَّفَرِّدًا أَوْ فِي جَمَاعَةٍ، ثُمَّ أَعَادَهَا فِي جَمَاعَةٍ بِهِ جَازَ لِأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ فَرَضٍ وَنَافِلَةٍ اهـ. □ قَوْلُهُ: (بِأَنْ صَلَاةَ الصَّبِيِّ) أَيِ الْأَصْلِيَّةِ. □ قَوْلُهُ: (لَوْ بَلَغَ فِيهَا) أَيِ قِيَّتُهَا بِذَلِكَ التَّيَمُّمِ وَفِي فَتَاوَى م مَا يُوَافِقُهُ عَ ش. □ قَوْلُهُ: (وَلَا كَذَلِكَ الْمُعَادَةُ) وَقَدْ يُفَرَّقُ أَيْضًا بِأَنْ فِي جَمْعِ الصَّبِيِّ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ جَمْعًا بَيْنَ فَرَضَيْنِ فِي الْجُمْلَةِ أَيِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُكَلَّفِ الْمُطْلَقِ بِهِ الصَّبِيُّ احْتِيَاطًا بِخِلَافِ الْمُعَادَةِ مَعَ الْأَصْلِيَّةِ فَلَيْسَتْ مَعًا

□ قَوْلُهُ: (وَلَا كَذَلِكَ الْمُعَادَةُ) قَدْ يُقَالُ: بَلْ هِيَ صَالِحَةٌ لِلْوُقُوعِ عَنِ الْفَرَضِ أَيْضًا وَذَلِكَ فِيهَا إِذَا أَعَادَ مَعَ

وإن استَوَيَا في وجوب نية الفرض فيهما كما يأتي أي صورة والقيام وغيرهما، وإنما لم يُصَلِّ بِتَيَمُّمِهِ لِفَرْضٍ بَلَغَ بعده وقبل الدُّخُولِ في الفرض فرضاً كما صَحَّحَهُ في التحقيق احتياطاً له، إذ صلاتُهُ في الحقيقة نفلٌ فلم يَقَعْ تَيَمُّمُهُ إِلَّا لِلنَّفْلِ (غير فرض) واحدٍ عَيْنِي كما صَحَّحَ عن ابنِ عُمَرَ قال البيهقي ولم يُعَرَفْ له مُخَالَفٌ من الصحابة بل روى الدارقطني عن ابنِ عَبَّاسٍ من الشَّيْخَةِ أَنَّ لَا يُصَلِّي بِتَيَمُّمٍ وَاحِدٍ إِلَّا صَلَاةً وَاحِدَةً، ثُمَّ يُحَدِّثُ لِلثَّانِيَةِ تَيَمُّمًا وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ مِنَ الشَّيْخَةِ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ وَلَأنَّ طَهَارَةً ضَعِيفَةً وَلَأنَّ الْوُضُوءَ كَانَ يَجِبُ لِكُلِّ فَرَضٍ فَتُسَخَّ يَوْمَ الْخَنْدَقِ فَبَقِيَ التَّيَمُّمُ عَلَى الْأَصْلِ مِنْ وَجوبِ الطَّهْرِ لِكُلِّ فَرَضٍ وَخَرَجَ بِیُصَلِّي تَمَكِينُ الْحَلِيلِ مِرَارًا بِتَيَمُّمٍ وَجَمْعُهَا بَيْنَ ذَلِكَ وَصَلَاةٍ فَرَضٍ بِأَنَّ نَوْتَهُ فِي تَيَمُّمِهَا كَمَا مَرَّ فَإِنَّهُ جَائِزٌ لِلْمَشَقَّةِ وَعَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ أَنَّ الطَّوَافَ بِمَنْزِلَةِ الصَّلَاةِ فَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ فَرَضَيْنِ مِنْهُ وَلَا بَيْنَ فَرَضِهِ وَفَرَضِ الصَّلَاةِ كَالْخُطْبَةِ وَالْجُمُعَةِ مُطْلَقًا؛ لِأنَّه لَمَّا جَرَى قَوْلُ أَنَّهَا بِمِثَابَةِ رَكَعَتَيْنِ

فَرَضَيْنِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَحَدٍ فَتَدَبَّرْ بِضَرِّي. □ فَوَدَّ: (وإن استويا) أي صَلَاةُ الصَّبِيِّ الْأَصْلِيَّةُ وَمُعَادَتُهُ فَكَانَ الظَّاهِرُ الثَّانِي. □ فَوَدَّ: (وغيرهما) أي وَاسْتِقْبَالَ الْكُفَّةِ وَلَوْ فِي السَّفَرِ. □ فَوَدَّ: (وإنما لم يُصَلِّ) إِلَى قَوْلِهِ: وَإِنَّمَا لَمْ تَسْتَبِخْ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ لَمْ يُعَرَفْ إِلَى بَلِّ رَوَى. □ فَوَدَّ: (لِفَرْضٍ) مُتَعَلِّقٌ بِتَيَمُّمِهِ وَقَوْلُهُ فَرَضًا مَفْعُولٌ لَمْ يُصَلِّ. □ فَوَدَّ: (كَمَا صَحَّحَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ) قَالَ: يَتَيَمَّمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَإِنْ لَمْ يُحَدِّثْ نَهْيَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَلَمْ يُعَرَفْ لَهُ مُخَالَفٌ إِلَّا) أَي فَصَارَ إِجْمَاعًا سَكُوتِيًّا. □ فَوَدَّ: (وَلَأنَّ الْوُضُوءَ) الْأَتَسَّبَ بِقَوْلِهِ فَقِيَ الْإِلْحَ الطَّهَارَةُ بِضَرِّي أَي كَمَا عَبَّرَ بِهِ النَّهْيَةُ. □ فَوَدَّ: (كَانَ يَجِبُ لِكُلِّ فَرَضٍ) أَي لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٦٠] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء: ٤٣] نَهْيَةً.

□ فَوَدَّ: (فَتُسَخَّ يَوْمَ الْخَنْدَقِ الْإِلْحَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، ثُمَّ تُسَخَّ ذَلِكَ فِي الْوُضُوءِ بِأَنَّهُ ﷺ صَلَّى يَوْمَ الْفَتْحِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ فَبَقِيَ التَّيَمُّمُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ أ. □ فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِیُصَلِّي تَمَكِينُ الْحَلِيلِ الْإِلْحَ) لَا يَخْفَى أَنَّ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ الْغَاثَا وَهُوَ أَنَّ يُقَالُ لَنَا تَيَمُّمٌ لَا يَنْتَقِضُ بِخُرُوجٍ خَارِجٍ يَنْقُضُ خُرُوجُهُ الْوُضُوءَ بِضَرِّي. □ فَوَدَّ: (وَجَمْعُهَا) عَطَفَ عَلَى تَمَكِينِ الْإِلْحَ، وَالضَّمِيرُ لِلْمَرْأَةِ وَقَوْلُهُ بَيَّنَّ ذَلِكَ أَي التَّمَكِينِ وَقَوْلُهُ بِأَنَّ نَوْتَهُ أَي الْفَرَضَ لَا التَّمَكِينِ وَنَحْوَهُ. □ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَي قُبِيلَ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَمَسَّحَ وَجْهَهُ.

□ فَوَدَّ: (فَلَأنَّ) أَي مَا ذَكَرَ مِنَ التَّمَكِينِ مِرَارًا وَالْجَمْعُ بَيْنَهُ وَصَلَاةٍ فَرَضٍ. □ فَوَدَّ: (كَالْخُطْبَةِ وَالْجُمُعَةِ) فَلَا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِتَيَمُّمٍ أَيْ وَلَا بَيْنَ خُطْبَتَيْنِ فِي مَحَلِّينِ كَأَنَّ خُطْبَةً فِي مَوْضِعٍ وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ، ثُمَّ انْتَقَلَ لِلْآخِرِ وَأَرَادَ الْخُطْبَةَ لِأَهْلِهِ وَفِيهِ كَلَامٌ لِابْنِ قَائِمٍ فَرَاغَهُ ع. ش. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي سَوَاءٌ تَيَمَّمَ لِلْخُطْبَةِ أَوْ لِلْجُمُعَةِ فَكَانَ الْقَصْدُ بِهِ الْإِشَارَةَ لِرَدِّ مَا فِي الْأُسْتَى بِضَرِّي.

جَمَاعَةٌ نَاسِيًا الْفِعْلَ الْأَوَّلَ، ثُمَّ بَانَ فَسَادُهُ كَمَا سَيَأْتِي فِي مَحَلِّهِ فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أَنَّ يُجَابَ بِأَنَّهُ تَبَيَّنَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ أَنَّهَا لَيْسَتْ مُعَادَةً.

أَلْحَقْتُ بالفرض العيني، وإنما لم يستبح الجمعة بنيتها نظراً لكونها فرض كفاية فالحاصل أنّ لها شبهة متأصلاً بالعيني روعي كما روعي كونها فرض كفاية احتياطاً فيهما ويؤيده ما مرّ في الصبي فإنه روعي في صلاته صورة الفرض فلم يجمع بين فرضين وحقيقة النفل فلم يُصلّ الفرض لو بلغ، وإنما لم يجب تيمّم لكل من الخطبتين؛ لأنهما بمنزلة شيء واحد، ولو صلّى بتيمّم فرضاً تجب إعادته كأن رُبط بخشبية، ثم فكّ جاز له إعادته به وإن كان فعل الأولى فرضاً؛ لأن الثانية هي الفرض الحقيقي فجاز الجمع نظراً لهذا وصلاته الثانية بتيمّم الأولى نظراً لفرضيتهما أولاً هذا غاية ما يوجه به كلامهم هنا، ثم رأيت في كلام شيخنا ما يوافقه لكنّ قياسه هذا على ما يأتي في المنسيّة من خمس لا يتيّم؛ لأن ما عدا الفرض ثم وسيلة له ولا كذلك هنا؛ لأن الأولى وجبت لحرمة الوقت والثانية للخروج من عهدة الفرض فلا وسيلة أصلاً ومع ذلك كلّ هذا يشكّل على ما مرّ في الصبي من رعاية الصورة والحقيقة احتياطاً...

• قوله: (وإنما لم تستبح الجمعة إلخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي أنّه يستبح الجمعة بنيتها أي الخطبة سم عبارة النهاية وعلم من ذلك أنّ الخطيب يحتاج إلى تيمّمين وأنه لو تيمّم للجمعة فله أن يخطب به ولا يصلّي الجمعة به وأنه لو تيمّم للخطبة فلم يخطب فله أن يصلّي به الجمعة اهـ. • قوله: (بنيتها) أي خطبة الجمعة. • قوله: (أن لها) أي للخطبة. • قوله: (روعي) أي فلم يجز الجمع بينها وبين الجمعة وقوله كما روعي كونها فرض إلخ أي فلم تستبح بنيتها الجمعة. • قوله: (فلم يجمع) أي بتيمّم. • قوله: (فلم يصل) أي بتيمّمه لفرض قبل البلوغ. • قوله: (وإنما لم يجب) إلى قوله: وصلاة الثانية في النهاية وإلى قوله هذا غاية في المغني. • قوله: (فجاز الجمع إلخ) عبارة المغني والنهاية فإن قيل: كيف جمعهما بتيمّم مع أن كلّ منهما فرض أجيب بأن هذا كالمنسيّة من خمس يجوز جمعها بتيمّم وإن كانت فروضاً لأن الفرض بالذات واحدة، ويؤخذ من ذلك أنّه لو تيمّم للجمعة ولزمه إعادة الظهر كان له أن يصلّي بذلك التيمّم لما ذكر اهـ. • قوله: (لهذا) أي لكون الفرض الحقيقي هو الثانية. • قوله: (وصلاة الثانية إلخ) عطف على قوله الجمع إلخ. • قوله: (لكن قياسه هذا على إلخ) محل تأمل إذ لم يصرّح أي شيخ الإسلام بأن الجامع ما ذكر حتى يردّ عليه ما أشار إليه بل مراده أن الفرض في كلتا المسألتين واحد بالذات وما عداه فوجوبه بالتبع إما لحرمة الوقت أو ليتوسّل به إلى تيقن البراءة وعبارته: فإن قلت: فكيف جمعهما بتيمّم واحد مع أن كلّ منهما فرض قلت: هذا كالمنسيّة من خمس يجوز جمعها بتيمّم وإن كانت فروضاً لأن الفرض بالذات واحدة انتهت بصريّ وتقدّم عن المغني والنهاية مثل عبارة شيخ الإسلام. • قوله: (فهذا) أي جواز الجمع في صلاة نحو المزبوط بخشب.

• قوله: (وإنما لم يستبح الجمعة بنيتها) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي أنّه يستبح الجمعة بنيتها. • قوله: (جاز له إعادته به إلخ) هل قياس ذلك أن من صلى الجمعة حيث يمتنع التعدّد ولزمه الظهر لشكه في تقدّم جمعته وعدم التمكن من إقامة الجمعة يجوز له فعل الظهر بتيمّم الجمعة أو يفرّق.

بل هذا أولى فتأمل.

(ويَتَقَلُّ ما شاء)؛ لأنَّ النفل لا يَنْحَصِرُ فُحُفَّ فيه (والنذرُ) أي المندور من نحو صلاة وطواف (كفرض) أصلي (في الظاهر)؛ لأنَّ الأصل أَنَّهُ يَسْلُكُ به مسلَكَ واجبِ الشرع نعم إنَّ نذرَ إتمامِ كُلِّ نفلٍ شرع فيه جاز له نوافل مع فرضه؛ لأنَّ ابتداءها نفلٌ والقراءة المندورة كذلك إن عيَّنها

قوله: (بل هذا أولى إلخ) يُمكن أن يُقال: الصلاتان هنا وظيفة واحدة فكفى التيمم لهما بخلاف صلوات الصبي فإنَّ كلاً وظيفة مُستقلة في صلاة الفرض سم.

قوله (الشيء) (ويَتَقَلُّ) أي مع الفريضة وبدونها بتيمم نهاية ومعني.

قوله (الشيء) (والنذر كفرض) قال في شرح العباب كالوتر وإن اشتمل على ركعات مفصولة فيما يظهر لأنه مع ذلك يُسمَّى صلاة واحدة مندورة فلم يلزمه تكرير التيمم بتكرير الفضل ويَحْتَمِلُ خلافه اه وقال م رآه أي الاحتمال ليس بعيداً فانظر سنة الظهر الأربع القليلة والبغدية سم على حَجٍّ، أقول: قوله فلم يلزمه إلخ هو المُعْتَمَدُ ومحلُّه في غير التراويح ما لم يُلْزَمَ أَنَّهُ يَسْلُمُ من كُلِّ رَكْعَتَيْنِ فَإِنَّ نَذَرَ ذَلِكَ وَجِبَ لِكُلِّ رَكْعَتَيْنِ تيمم سواء الوتر والضحي وغيرهما لأنه أخرجهما بنذر السلام من كُلِّ رَكْعَتَيْنِ عَنْ كَوْنِهَا صلاة واحدة. وأما التراويح فلا يَتَعَقَّدُ نَذْرُ السلام فيها لوجوبه شرعاً والواجب لا يَتَعَقَّدُ نَذْرُهُ.

قوله: (فانظر سنة الظهر إلخ) أقول الظاهر أَنَّهُ يَكْتَفِي فيها بتيمم واحد كالوتر وكسنة الظهر الضحي وإن سلم فيها من كُلِّ رَكْعَتَيْنِ. وأما التراويح فقليل يجب أن يَتيمَّمَ فيها لِكُلِّ رَكْعَتَيْنِ لوجوب السلام فيها مِنْهُمَا لَكِنْ يُقَالُ عَنْ فتاوى حَجٍّ أَنَّهُا كالوتر فيكفي لهما بتيمم واحد لأنَّ اسمَ التراويح يَشْمَلُهَا كُلُّهَا فَهِيَ صلاة واحدة وهو ظاهر ع ش وتقدّم في هامش لا الفرض على المذهب لأنَّ الفرض أصل إلخ ما يَتَعَلَّقُ بالمقام. قوله: (من نحو صلاة إلخ) كالقراءة المندورة. قوله: (لأنَّ الأصل) إلى قوله: والقراءة في النهاية والمعني. قوله: (جاز له نوافل مع فرضه) وعليه فلو أبطلها بعدَ الشروع فيها قَهْلٌ إذا أعادها يجوز له أن يَجْمَعَ بَيْنَها وَبَيْنَ فَرْضٍ آخَرَ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لَكِنْ قِيَاسَ قولِ حَجٍّ نَعَمْ إِنْ قَطَعَهَا أي التافلة التي نَذَرَ إتمامها بنية الإغراض، ثم أراد إتمامها احتِمالاً وجوب التيمم لأنه إلخ وجوب التيمم فيما لو أبطلها، ثم أراد إعادتها.

(فرض) تيمم للفرض وأحرم به، ثم بطل أو أبطله فالوجه إعادة ذلك الفرض بذلك التيمم لأنه لم يؤدَّ به الفرض ع ش وقوله أي التافلة التي نَذَرَ إتمامها ويُعْلَمُ بِمُراجعة التُحْفَةِ أَنَّ مَرْجِعَ ضَمِيرِ قَطَعَهَا القراءة المندورة لا التافلة التي إلخ قِيَاسُهُ المَبْنِي عَلَى تَفْسِيرِهِ فاسيدٌ ولو سلم أَنَّ مَرْجِعَ الضمير ما قاله فالمقيس عَيْنُ المقيس عليه فَمَا مَعْنَى قِيَاسِهِ الْمَذْكُورِ. قوله: (كذلك) أي كفرض أصلي أو كالصلاة المندورة فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْمَعَها مَعَ فَرْضٍ آخَرَ بتيمم واحد وجاز له أن يَتَقَلَّ بتيممها ما شاء معها وبدونها.

قوله: (بل هذا أولى فتأمل) يُمكن أن يُقال الصلاتان هنا وظيفة واحدة فكفى التيمم لهما بخلاف صلوات الصبي فإنَّ كلاً وظيفة مُستقلة في صورة الفرض. قوله: (والنذر) قال في شرح العباب كالوتر

نعم إن قَطَعَهَا بِنِيَّةِ الإِعْرَاضِ، ثُمَّ أَرَادَ إِتْمَامَهَا احْتَمَلَ وَجُوبَ التَّيَمُّمِ؛ لِأَنَّهُ بِالْإِعْرَاضِ عَنِ الْبَقِيَّةِ صَيَّرَهَا كَالْفَرْضِ الْمُسْتَقْبَلِ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ نَذَرَ سُورَتَيْنِ فِي وَقْتَيْنِ فَيَحْتَمِلُ وَجُوبَ التَّيَمُّمِ لِكُلِّ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يُسَمَّيَانِ الْآنَ فَرْضًا وَاحِدًا (وَالْأَصَحُّ صِحَّةً) فَرُوضُ كِفَايَةِ نَحْوِ (جَنَائِزٍ) وَإِنْ تَعَيَّنَتْ (مَعَ فَرْضٍ) عَيْنِي لِشَبْهَةِ أَصَالَةِ النَّفْلِ فِي جَوَازِ التَّرْكِ وَتَعَيُّنِهَا بِإِفْرَادِ الْمُكَلِّفِ عَارِضٌ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزَ فِيهَا الْجُلُوسُ وَالرُّكُوبُ؛ لِأَنَّهُ يَمَحُورُ كُنْهًا الْأَعْظَمُ وَهُوَ الْقِيَامُ وَمَرَّ أَنْ نِيَّةَ النَّفْلِ تُبَيِّحُهَا خِلَافًا لِقَوْلِ شَارِحٍ هُنَا لَا تُبَيِّحُهَا؛ لِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهَا فَهِيَ رُبَّةٌ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ أَهْ وَيَلْزَمُهُ أَنَّ نِيَّةَ النَّفْلِ لَا تُبَيِّحُ نَحْوَ مَنْ الْمُصْحَفِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ وَهُوَ خِلَافٌ مَا صَرَّحُوا بِهِ. (وَالْأَصَحُّ (أَنْ مِنْ نَسِيٍّ إِحْدَى الْخَمْسِ) وَلَمْ يَعْلَمْ عَيْنَهَا لَزِمَهُ فَعَلُ الْخَمْسِ فَوْرًا وَجُوبًا إِنْ كَانَ الْفَوَاتُ بِغَيْرِ غُذِيرٍ وَلَا فَنَدَبًا وَكُنْسِيَانِ إِحْدَاهُنَّ مَا لَوْ صَلَّاهُنَّ.....

❦ قَوْلُهُ: (إِنْ قَطَعَهَا) أَيِ الْقِرَاءَةِ الْمَنْدُورَةِ كَمَا يَأْتِي عَنْ سَمٍّ مَا يُفِيدُ هَذَا التَّفْسِيرَ وَيُصَرِّحُ بِذَلِكَ سِيَاقُ كَلَامِ الشَّارِحِ وَسِيَاقُهُ خِلَافًا لِمَا مَرَّ عَنْ عِشْرِينَ مِنْ إِزْجَاعِ الضَّمِيرِ لِلتَّائِلَةِ الَّتِي نَذَرَ إِتْمَامَهَا. ❦ قَوْلُهُ: (اِحْتِمَلُ وَجُوبَ التَّيَمُّمِ) كَانَ هَذِهِ الصُّورَةُ مَفْرُوضَةً فِي الْجُنُبِ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي تَحْتَاجُ قِرَاءَتَهُ لِلطَّهَارَةِ سَمٍّ وَإِلَى تَرْجِيحِ هَذَا الْإِحْتِمَالِ يَمِيلُ كَلَامُ الشَّارِحِ هُنَا وَيُصَرِّحُ بِتَرْجِيحِهِ مَا تَقْلَعُ عِشْرِينَ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ لَهُ وَمِمَّا نَصَّهُ فَإِنْ فُرِضَ تَعَيُّنُهَا لِمَا فِي الْقِرَاءَةِ لِحُوفِ نِسْيَانٍ فَهَلْ يَسْتَبِيحُ مِنْهَا بِتَيَمُّمٍ لَهَا مَا نَوَاهُ وَإِنْ تَعَدَّدَ الْمَجْلِسُ أَوْ مَا دَامَ الْمَجْلِسُ مُتَّحِدًا أَوْ مَا لَمْ يَقْطَعْهَا بِنِيَّةِ الإِعْرَاضِ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَالَّذِي يَنْقَدِحُ الثَّلَاثُ أَهْ. ❦ قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ) أَيِ مِثْلُ مَا لَوْ قَطَعَ الْقِرَاءَةُ الْمَنْدُورَةُ بِنِيَّةِ الإِعْرَاضِ إلَخ. ❦ قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَعَيَّنَتْ) إِلَى قَوْلِهِ: وَمَرَّ فِي النَّهَايَةِ إِلَى قَوْلِهِ: وَيَلْزَمُهُ فِي الْمَعْنَى.

❦ قَوْلُهُ (لَسِيٍّ: (مَعَ فَرْضٍ) مُرَادُهُ بِهِ أَنَّهُ إِذَا تَيَمَّمَ لِفَرْضٍ جَازَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ ذَلِكَ الْفَرْضَ وَيُصَلِّيَ مَعَهُ أَيْضًا عَلَى جَنَائِزٍ مُعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (وَمَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ لَا الْفَرْضُ عَلَى الْمَذَاهِبِ. ❦ قَوْلُهُ: (لِقَوْلِ شَارِحٍ) هُوَ ابْنُ شُهْبَةَ بَصْرِيٍّ. ❦ قَوْلُهُ: (فَهِيَ رُبَّةٌ مُتَوَسِّطَةٌ إلَخ) أَيِ قِيَصَلِّيَ بِتَيَمُّمِ الْفَرِيضَةِ الْجِنَازَةِ وَبِتَيَمُّمِ الْجِنَازَةِ التَّائِلَةِ وَلَا يُصَلِّيَ بِتَيَمُّمِ التَّائِلَةِ الْجِنَازَةِ وَلَا بِتَيَمُّمِ الْجِنَازَةِ الْفَرِيضَةِ وَهَذَا الْقَوْلُ مَمْنُوعٌ فِي الصُّورَةِ الثَّلَاثَةِ صَحِيحٌ فِي الْبَاقِي مُعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (وَيَلْزَمُهُ) أَيِ ذَلِكَ الشَّارِحُ يَعْنِي تَعْلِيلَهُ بِقَوْلِهِ لِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهَا. ❦ قَوْلُهُ: (وَجُوبًا إِنْ كَانَ إلَخ) هَذَا تَفْصِيلُ لِقَوْلِهِ قَوْلًا دُونَ مَا قَبْلَهُ وَإِلَّا لَزِمَ تَفْصِيلُ الزُّرْمِ إِلَى الْوُجُوبِ

وَإِنْ اشْتَمَلَ عَلَى رَكَعَاتٍ مَفْصُولَةٍ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ يُسَمَّى صَلَاةً وَاحِدَةً مَنْدُورَةً فَلَمْ يَلْزَمْهُ تَكْرِيرُ التَّيَمُّمِ بِتَكْرِيرِ الْفَضْلِ وَيَحْتَمَلُ خِلَافُهُ أَهْ وَقَالَ مَرَّ إِنَّهُ لَيْسَ بَعِيدًا فَاظْطَرَّ سِتَّةَ الظُّهْرِ الْأَرْبَعَ الْقَبْلِيَّةِ أَوْ الْبَغْدِيَّةِ. ❦ قَوْلُهُ: (اِحْتَمَلَ وَجُوبَ التَّيَمُّمِ) كَانَ هَذِهِ الصُّورَةُ مَفْرُوضَةً فِي الْجُنُبِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي تَحْتَاجُ قِرَاءَتَهُ لِلطَّهَارَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَجُوبًا إِنْ كَانَ الْفَوَاتُ بِغَيْرِ غُذِيرٍ إلَخ) هَذَا تَفْصِيلُ لِقَوْلِهِ قَوْلًا دُونَ مَا قَبْلَهُ وَإِلَّا لَزِمَ تَفْصِيلُ الزُّرْمِ إِلَى الْوُجُوبِ وَالتَّنْذِيرِ وَهُوَ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ تَفْصِيلُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ مَعَ عَدَمِ صِحَّةِ الْحُكْمِ؛ لِأَنَّ فَعْلَ الْخَمْسِ لَا يَزِمُ مُطْلَقًا.

بِخَمْسٍ وَضُوءَاتٍ، ثُمَّ عَلِمَ تَرَكَ لُمْعَةً مِنْ إِحْدَاهُنَّ لِتَتَيَّنَ حِينَئِذٍ أَنَّ عَلَيْهِ إِحْدَاهُنَّ، وَقَدْ جَهَلَ عَيْنَهَا فَيَلْزِمُهُ فَعَلُهُنَّ، إِذْ لَا تَتَيَقَّنُ بَرَاءَةَ ذِمَّتِهِ إِلَّا بِذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَ فَعَلَهُنَّ بِالتَّيَمُّمِ (كَفَاهُ تَيَمُّمُ لَهُنَّ)؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ وَاحِدٌ وَوُجُوبُ مَا عَدَاهُ مِنَ الْخَمْسِ إِنَّمَا هُوَ بِطَرِيقِ الْوَسِيلَةِ لِتَتَحَقَّقَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ قَالَ الشُّبْكِيُّ وَالْأَحْسَنُ كَفَاهُ لَهُنَّ تَيَمُّمٌ لِإِيهَامِ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَكْفِيهِ تَيَمُّمٌ إِذَا نَوَى بِهِ الْخَمْسَ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلِ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَتَيَمَّمُ تَيَمُّمًا وَاحِدًا لِلْمَنْسِيَةِ وَيُصَلِّي بِهِ الْخَمْسَ انْتَهَى وَإِيهَامُ ذَلِكَ يَدْفَعُهُ مَا هُوَ مَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ فَعَلٌ وَمَا فِيهِ رَائِحَتُهُ كَانَ التَّعَلُّقُ بِالْفِعْلِ فَقَطْ وَيُعْضَدُهُ بَلِ يُعَيِّنُهُ السِّيَاقُ فَإِنَّهُ إِنَّمَا هُوَ فِي نِيَّةِ فَرَضٍ وَاسْتِيبَاحَتِهِ مَعَ غَيْرِهِ تَبَعًا، وَلَوْ تَذَكَّرَ الْمَنْسِيَةَ بَعْدَ فِعْلِ الْخَمْسِ لَمْ تَلْزِمَهُ إِعَادَتُهَا كَمَا رَجَحَهُ الْمُصَنِّفُ وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَوْ ظَنَّ حَدَثًا فَتَوَضَّأَ لَهُ، ثُمَّ تَيَقَّنَهُ بِأَنَّهُ ثُمَّ يُمَكِّنُهُ الْيَقِينَ بِنَحْوِ الْمَسْ بَخْلَافِهِ هُنَا.

وَالْتَذَبَ وَهُوَ فَاسِدٌ لِأَنَّهُ تَفْصِيلُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ مَعَ عَدَمِ صِحَّةِ الْحُكْمِ لِأَنَّ فِعْلَ الْخَمْسِ لَا زِمَ مُطْلَقًا سَمِ أَيَّ فَرَضًا مَعْمُولٍ لِمُقَدَّرٍ أَيْ فَيَفْعَلُهُنَّ فَوَزَا الْخ. □ قَوْلُهُ: (بِخَمْسٍ) الْأَوَّلَى بِخَمْسَةِ بِالتَّاءِ. □ قَوْلُهُ: (إِذَا لَا تَتَيَقَّنُ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ لَزِمَهُ فَعْلُ الْخَمْسِ.

□ قَوْلُ (سَنِي): (كَفَاهُ تَيَمُّمُ لَهُنَّ) وَشُتْرَطُ فِي التَّيَّةِ أَنْ يَقُولَ: نَوَيْتُ اسْتِيبَاحَةَ فَرَضِ الصَّلَاةِ أَوْ الصَّلَاةِ الَّتِي نَسَيْتَهَا مِنَ الْخَمْسِ فِي يَوْمٍ كَذَا مَثَلًا، فَلَوْ عَيَّنَ صَلَاةً مِنَ الْيَوْمِ الَّذِي نَسَى الصَّلَاةَ فِيهِ كَانَ نَوَى اسْتِيبَاحَةَ صَلَاةِ الصُّبْحِ مَثَلًا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ غَيْرَهَا بِهِ مِنْ صَلَوَاتِ ذَلِكَ الْيَوْمِ لِاحْتِمَالِ أَنَّ الْمُعَيَّنَةَ لَيْسَتْ عَلَيْهِ فَلَا يَكُونُ مُسْتَبِيحًا فِي نِيَّتِهِ لِفَرَضِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَوُجُوبُ مَا عَدَاهُ الْخ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى إِسْفَاطُ لَفْظَةِ وَجُوبٍ كَمَا فَعَلَهُ النَّهَائِيُّ وَالْمُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (لِإِيهَامِ ذَلِكَ) أَيِ مَا فِي الْمَثْنِ. □ قَوْلُهُ: (يَدْفَعُهُ مَا هُوَ مَعْلُومٌ أَنَّهُ الْخ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْإِيهَامَ لَا يَنْدَفِعُ بِذَلِكَ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً سَمِ وَالْبُضْرِيُّ قَوْلُهُ كَانَ التَّعَلُّقُ بِالْفِعْلِ الْخَ إِنْ أَرَادَ تَعْيِينَ التَّعَلُّقِ بِالْفِعْلِ مُطْلَقًا فَهُوَ مَمْنُوعٌ أَوْ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْأَصْلُ حَيْثُ سَاعَدَ الْمَعْنَى فَهَذَا لَا يَمْنَعُ جَوَازَ غَيْرِهِ الْمُتَرَتَّبِ عَلَيْهِ الْإِيهَامُ خُصُوصًا مَعَ إِمْكَانِ التَّنَازُعِ فَمَا قَالَهُ كُلُّهُ لَا يَدْفَعُ الْإِيهَامَ وَالِاحْتِرَازُ عَنْهُ أَحْسَنُ أَه. □ قَوْلُهُ: (وَيُعْضَدُهُ) أَيِ تَعَلُّقُ لَهُنَّ بِكَفَاهُ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ إِنَّمَا هُوَ الْخ) قَدْ يَمْنَعُ هَذَا بَلِ السِّيَاقُ فِي الْجَمْعِ بَتَيَمُّمٍ وَاحِدٍ بَيْنَ فَرَضٍ وَغَيْرِهِ تَبَعًا أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَتَوَيَّ بِذَلِكَ التَّيَمُّمِ ذَلِكَ الْفَرَضُ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْفُرُوضِ أَوْ فُرُوضًا أَوْ ذَلِكَ الْفَرَضُ وَمَا يَجْمَعُهُ مَعَهُ سَمِ. □ قَوْلُهُ: (وَاسْتِيبَاحَتِهِ مَعَ غَيْرِهِ) الْأَوَّلَى الْعَكْسُ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ تَذَكَّرَ) إِلَى قَوْلِهِ وَعِلْمَ فِي الْمُعْنِي وَالنَّهَائِيُّ إِلَّا قَوْلَهُ وَيُفَرِّقُ إِلَى الْمَثْنِ. □ قَوْلُهُ: (وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ) أَيِ بَيْنَ تَذَكُّرِ

□ قَوْلُهُ: (كَانَ التَّعَلُّقُ بِالْفِعْلِ فَقَطْ) إِنْ أَرَادَ تَعْيِينَ التَّعَلُّقِ بِالْفِعْلِ مُطْلَقًا فَهُوَ مَمْنُوعٌ أَوْ إِنْ ذَلِكَ هُوَ الْأَصْلُ حَيْثُ سَاعَدَ الْمَعْنَى فَهَذَا لَا يَمْنَعُ جَوَازَ غَيْرِهِ الْمُتَرَتَّبِ عَلَيْهِ الْإِيهَامُ خُصُوصًا مَعَ إِمْكَانِ التَّنَازُعِ أَيْضًا فَمَا قَالَهُ كُلُّهُ لَا يَدْفَعُ الْإِيهَامَ وَالِاحْتِرَازُ عَنْهُ أَحْسَنُ. □ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا هُوَ فِي نِيَّةِ فَرَضٍ وَاسْتِيبَاحَتِهِ) قَدْ يَمْنَعُ هَذَا بَلِ السِّيَاقُ فِي الْجَمْعِ بَتَيَمُّمٍ وَاحِدٍ بَيْنَ فَرَضٍ وَغَيْرِهِ تَبَعًا أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَتَوَيَّ بِذَلِكَ التَّيَمُّمِ ذَلِكَ الْفَرَضُ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْفُرُوضِ أَوْ فُرُوضًا أَوْ ذَلِكَ الْفَرَضُ وَمَا يَجْمَعُهُ مَعَهُ.

(وَأَنَّ نَسِيَ صَلَاتَيْنِ مِنْهُنَّ وَعَلِمَ كَوْنَهُمَا مُخْتَلِفَتَيْنِ) كَظْهَرِ وَعَصِرٍ مِنْ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ (صَلَّى كُلَّ صَلَاةٍ) مِنَ الْخَمْسِ (بِتَيْمُمٍ) وَهَذِهِ طَرِيقَةُ ابْنِ الْقَاصِّ (وَأَنَّ شَاءَ تَيَمُّمَ مَرَّتَيْنِ) عَدَدَ الْمُنْسِي (وَصَلَّى) بِكُلِّ تَيَمُّمٍ عَدَدَ غَيْرِ الْمُنْسِي مَعَ زِيَادَةِ وَاحِدٍ وَتَرْكِ مَا بَدَأَ بِهِ قَبْلَهُ فَيُصَلِّي فِي هَذِهِ الصُّورَةِ (بِالْأَوَّلِ أَرْبَعًا) كَالظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَعَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْفَوَاتُ بِغَيْرِ عُذْرٍ وَجِبَ كَوْنُهَا وَلَاءً أَوْ بِعُذْرٍ كَالنَّسْيَانِ هُنَا شُرُوءُهَا (وِلَاءٌ) لِمَا فِيهِ مِنَ الْمُبَادَرَةِ بِبَرَاءَةِ الذِّمَّةِ (وِبِالثَّانِي أَرْبَعًا) كَذَلِكَ (لَيْسَ مِنْهَا الَّتِي بَدَأَ بِهَا) كَالصُّبْحِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فَيَبْرَأُ بَيْنَيْنِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى مَا عَدَا الصُّبْحَ وَالظُّهْرَ بِتَيَمُّمَيْنِ فَإِنْ كَانَتِ الْمُنْسِيَّتَانِ فِيهِنَّ تَأَدَّتْ كُلُّ بَتَيَمُّمٍ وَإِنْ كَانَتَا تَيْنِكَ تَأَدَّتِ الظُّهْرُ بِالتَّيَمُّمِ الْأَوَّلِ وَالصُّبْحُ بِالثَّانِي وَإِنْ كَانَتَا لِاحِدٍ أَوْ لِكُلِّ مَعَ إِحْدَى هَاتَيْنِ فَكَذَلِكَ وَهَذِهِ طَرِيقَةُ ابْنِ الْحَدَّادِ وَهِيَ الْمُسْتَحْسَنَةُ عَنْدهُمْ وَلَهُمْ فِيهَا عِبَارَاتٌ.....

الْمُنْسِيَّةُ . قَوْلُهُ: (وَعَلِمَ كَوْنَهُمَا إِلَخَ) أَيِ بِخِلَافِ الشَّكِّ الْآتِي سَمِ .

قَوْلُ (لَسِي): (صَلَّى كُلَّ صَلَاةٍ بِتَيَمُّمٍ) أَيِ فَيُصَلِّي الْخَمْسَ بِخَمْسِ تَيَمُّمَاتٍ نِهَآيَةً وَمُعْنَى . قَوْلُهُ: (وَهَذِهِ طَرِيقَةُ ابْنِ الْقَاصِّ) وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ الْقَاصِّ فِي التَّلْخِيصِ تَعَيُّنُ طَرِيقَتِهِ وَمَنْعُ طَرِيقَةِ ابْنِ الْحَدَّادِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَهُوَ يَخْرُجُ عَلَى الْوَجْهِ الذَّاهِبِ إِلَى أَنَّ الْقَضَاءَ عَلَى الْفَوْرِ مُطْلَقًا فَإِنَّ طَرِيقَةَ ابْنِ الْقَاصِّ أَعْجَلُ إِلَى الْبَرَاءَةِ كَذَا أَفَادَهُ ابْنُ شُهَبَةَ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ إِلَخَ أَنَّهُ حَيْثُ كَانَ الْقَضَاءُ عَلَى الْفَوْرِ لِكُونِ الْفَوَاتِ بِغَيْرِ عُذْرٍ تَعَيَّنَ الْأَخْذُ بِطَرِيقَةِ ابْنِ الْقَاصِّ وَهُوَ وَجِيهٌ مُعْنَى لِمَا فِيهِ مِنَ الْمُبَادَرَةِ إِلَى الْبَرَاءَةِ الْوَاجِبَةِ قَوْزًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ إِلَى اِزْتِكَابِ خِلَافِهَا لَكِنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ وَعَلِمَ مِمَّا مَرَّ إِلَخَ يُشِيرُ بِخِلَافِهِ فَلْيُنْتَأَمَلْ بِصُرِيِّ .

قَوْلُ (لَسِي): (وَأَنَّ شَاءَ تَيَمُّمَ مَرَّتَيْنِ) وَظَاهِرُ أَنَّهُ لَوْ صَلَّى الْخَمْسَ مَرَّتَيْنِ بِتَيَمُّمَيْنِ أَجْزَأَهُ سَمِ .

قَوْلُهُ: (عَدَدَ غَيْرِ الْمُنْسِي) وَهُوَ ثَلَاثَةٌ لِأَنَّ الْمُنْسِيَّ ثِنْتَانِ مُعْنَى . قَوْلُهُ: (وَتَرْكِ إِلَخَ) يَجُوزُ جَرُّهُ وَنَضْبُهُ .

قَوْلُهُ: (فِي هَذِهِ الصُّورَةِ) أَيِ الَّتِي فِي الْمَثْنِ . قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ) أَيِ آتِفًا فِي شَرْحِ وَأَنَّ مَنْ نَسِيَ إِحْدَى

الْخَمْسِ .

قَوْلُ (لَسِي): (وِلَاءٌ) مِثَالُ لَا قَيْدَ وَقَوْلُهُ لَيْسَ مِنْهَا الَّتِي بَدَأَ شَرْطًا لَا بُدَّ مِنْهُ نِهَآيَةً وَمُعْنَى .

قَوْلُهُ: (كَالصُّبْحِ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَلَا يَتَيَمَّمُ فِي الْمُعْنَى وَكَذَا فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَمَّا إِذَا إِلَى الْمَثْنِ .

قَوْلُهُ: (كَالصُّبْحِ) الْأَوَّلَى تَأْخِيرُ الصُّبْحِ عَنِ الْعِشَاءِ . قَوْلُهُ: (مَا عَدَا الظُّهْرَ إِلَخَ) أَيِ مِنَ الثَّلَاثَةِ

الْمُتَوَسِّطَةِ وَهِيَ الْعَصْرُ وَالْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ . قَوْلُهُ: (فِيهِنَّ) أَيِ فِي الثَّلَاثَةِ الْمُتَوَسِّطَةِ .

قَوْلُهُ: (إِخْدَى أَوْلَيْكَ) أَيِ الثَّلَاثَةِ الْمُتَوَسِّطَةِ . قَوْلُهُ: (وَلَهُمْ فِيهَا) أَيِ فِي طَرِيقَةِ ابْنِ الْحَدَّادِ وَضَبْطِهَا .

قَوْلُهُ: (وَعَلِمَ كَوْنَهُمَا إِلَخَ) بِخِلَافِ الشَّكِّ الْآتِي . قَوْلُهُ: (وَأَنَّ شَاءَ تَيَمُّمَ مَرَّتَيْنِ) وَظَاهِرُ أَنَّهُ لَوْ صَلَّى

الْخَمْسَ مَرَّتَيْنِ بِتَيَمُّمَيْنِ أَجْزَأَهُ .

وَصَوَابُ أَخْرَ أَمَّا إِذَا لَمْ يَتْرَكَ مَا بَدَأَ بِهِ كَأَنْ يُصَلِّيَ بِالثَّانِي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالصُّبْحَ فَلَا يَبْرَأُ لِاحْتِمَالِ أَنَّ الْمُنْسِيَّيْنِ الْعِشَاءَ وَوَاحِدَةَ غَيْرِ الصُّبْحِ فَبِالْأَوَّلِ تَصِحُّ غَيْرُ الْعِشَاءِ فَتَبْقَى الْعِشَاءُ عَلَيْهِ. (أَوْ) نَسِيَ (مُتَّفِقَيْنِ) بَيْنَهُمَا وَلَا يَكُونَانِ إِلَّا مِنْ يَوْمَيْنِ أَوْ شَكٍّ فِي اتِّفَاقِهِمَا (صَلَّى الْخَمْسَ مَرَّتَيْنِ بِتَيَمُّمَيْنِ)؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَاحِدٌ فَيَقَعُ بِذَلِكَ التَّيَمُّمُ وَمَا عَدَاهُ وَسِيلَةٌ كَمَا مَرَّ، وَلَوْ تَيَقَّنَ تَرَكَ وَاحِدًا مِنْ طَوَائِفِ وَاحِدِ الْخَمْسِ طَافَ وَصَلَّى الْخَمْسَ بِتَيَمُّمٍ؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ فِي الْحَقِيقَةِ وَاحِدٌ وَوُجُوبُ فِعْلِ الْكُلِّ وَسِيلَةٌ نَظِيرُ مَا مَرَّ.

(وَلَا يَتَيَمَّمُ لِفَرْضٍ قَبْلَ) ظَنَّ دُخُولَ (وَقْتِ فِعْلِهِ)؛ لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ وَلَا ضَرُورَةٌ قَبْلَ الْوَقْتِ،

قوله: (وَصَوَابُ أَخْرَ) مِنْهَا أَنْ تَضْرِبَ الْمُنْسِيَّ فِي الْمُنْسِيِّ فِيهِ وَتَزِيدَ عَلَى الْحَاصِلِ عَدَدَ الْمُنْسِيِّ ثُمَّ تَضْرِبَ الْمُنْسِيَّ فِي نَفْسِهِ وَتُسْقِطَهُ مِنَ الْحَاصِلِ وَتُصَلِّيَ بَعْدَ الْبَاقِي فِي نِسْيَانِ صَلَاتَيْنِ تَضْرِبُ اثْنَيْنِ فِي خَمْسَةٍ يَحْصُلُ عَشْرَةٌ تَزِيدُ عَلَيْهِ اثْنَيْنِ، ثُمَّ تَضْرِبُهُمَا فِيهِمَا وَتُسْقِطُ الْحَاصِلَ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ يَبْقَى ثَمَانِيَةٌ وَتَقْدَمُ أَنَّ الشَّرْطَ أَنْ يَتْرَكَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ مَا بَدَأَ بِهِ فِي الْمَرَّةِ قَبْلُهَا نِهَابَةً وَمُعْنِي قَالَ ع. ش. قوله م ر فَمِنْ نِسْيَانِ صَلَاتَيْنِ الْخُ أَيِ فِي نِسْيَانِ ثَلَاثِ صَلَوَاتٍ تَضْرِبُ ثَلَاثَةً فِي خَمْسَةٍ بِخَمْسَةِ عَشَرَ، ثُمَّ تَزِيدُ عَدَدَ الْمُنْسِيِّ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ تَصِيرُ الْجُمْلَةُ ثَمَانِيَةً عَشَرَ تُسْقِطُ مِنْهَا تِسْعَةٌ وَهِيَ الْحَاصِلَةُ مِنْ ضَرْبِ الْمُنْسِيِّ فِي نَفْسِهِ تَبْقَى تِسْعَةٌ وَمِثْلُهُ يُقَالُ فِي نِسْيَانِ أَرْبَعِ أَه. قوله: (فَبِالْأَوَّلِ تَصِحُّ الْخُ) أَيِ فَبِالتَّيَمُّمِ الْأَوَّلِ تَصِحُّ تِلْكَ الْوَاحِدَةُ دُونَ الْعِشَاءِ وَبِالثَّانِي لَمْ يَصَلِّ الْعِشَاءَ مُعْنِي. قوله: (وَلَا يَكُونَانِ) الْأَوَّلَى الثَّانِيَةُ.

قوله (سُي): (صَلَّى الْخَمْسَ مَرَّتَيْنِ الْخُ) أَيِ قِيَصَلِّي بِكُلِّ تَيَمُّمٍ الْخَمْسَ لِيُخْرَجَ عَنِ الْعَهْدَةِ بِتَيَمُّمَيْنِ مُعْنِي.

قوله (سُي): (بِتَيَمُّمَيْنِ) وَلَا يَكْفِيهِ الْعَمَلُ بِالطَّرِيقَةِ السَّابِقَةِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مِنْ كَوْنِ الشَّرْطِ أَنْ يَتْرَكَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ مَا بَدَأَ بِهِ فِي الْمَرَّةِ الَّتِي قَبْلُهَا كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الشَّارِحِ م ر لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْمُنْسِيَانِ صُبْحَيْنِ أَوْ عِشَاءَيْنِ وَهُوَ إِنَّمَا فَعَلَ وَاحِدًا مِنْهُمَا ع. ش. قوله: (وَلَوْ تَيَقَّنَ تَرَكَ وَاحِدَ الْخُ) وَلَوْ نَذَرَ شَيْئًا إِنْ رَزَّهُ اللَّهُ سَالِمًا، ثُمَّ شَكَّ أَنْذَرَ صَدَقَةً أَمْ عَنَّا أَمْ صَلَاةً قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي فَتَاوِيهِ يُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: عَلَيْهِ الْإِثْنَانُ بِجَمِيعِهِمَا كَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنَ الْخَمْسِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ يَجْتَهِدُ كَالْقِبْلَةِ وَالْأَوَانِي أَه وَالزَّاجِحُ الثَّانِي فَإِنْ اجْتَهِدَ وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ وَأَيْسَ مِنْ ذَلِكَ فَالْأَوَجُّهُ وَجُوبُ الْكُلِّ إِذْ لَا يَتِمُّ لَهُ الْخُرُوجُ مِنْ وَاجِبِهِ يَقِينًا إِلَّا بِفِعْلِ الْكُلِّ وَمَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ وَلَوْ جَهَلَ عَدَدَ مَا عَلَيْهِ مِنَ الصَّلَوَاتِ وَقَالَ لَا تَنْقُصُ عَنْ عَشْرِ وَلَا يَزِدُّ عَلَى عَشْرِينَ لَزِمَهُ عَشْرُونَ صَلَاةً، وَلَوْ نَسِيَ ثَلَاثَ صَلَوَاتٍ مِنْ يَوْمَيْنِ وَلَا يَدْرِي أَكُلُّهَا مُخْتَلِفٌ أَوْ ثِنْتَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ وَجَبَ عَشْرٌ أَيْ بِعَشْرِ تَيَمُّمَاتٍ قَالَهُ الْقَفَّالُ قَالَ وَإِنْ نَسِيَ أَرْبَعًا مِنْ يَوْمَيْنِ وَلَا يَدْرِي أَتَاهَا مُخْتَلِفَةٌ أَوْ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ أَوْ خَمْسًا أَوْ سِتًّا لَزِمَهُ صَلَاةً يَوْمَيْنِ أَيْ بِعَشْرِ تَيَمُّمَاتٍ أَيْضًا وَكَذَا فِي السَّبْعِ وَالثَّمَانِ مِنْ يَوْمَيْنِ. وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لَا يَدْرِي أَتَاهَا مُخْتَلِفَةٌ أَوْ مُتَّفِقَةٌ فَإِنَّهُ يَقْضِي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَيْ بِثَلَاثِ تَيَمُّمَاتٍ وَكَذَا أَرْبَعٌ أَوْ خَمْسٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ نِهَابَةً مَعَ زِيَادَةِ مِنْ ع. ش.

قوله: (وَوُجُوبُ فِعْلِ الْكُلِّ) الْأَوَّلَى الْأَخْصَرُ وَمَا عَدَاهُ. قوله: (ظَنَّ دُخُولَ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا أَفَادَهُ فِي الثَّهَابَةِ وَالْمُعْنِي مَا يُوَافِقُهُ إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَوْ احْتِمَالًا.

وإنما جازَ أوله ليحوزَ فضيلته ومبادرةً لبراءة ذمته ولا يصحُّ أيضًا النقلُ قبله، ولو احتمالًا إلا إن جددَ النيةَ بعده قبل المسح كما مرَّ أمّا فيه فيصحُّ له ولو قبل بعض شروطه كخطبة الجمعة لغير الخطيب لِمَا مرَّ فيه أنّه لا بُدَّ له من تيمّنين مطلقًا وكسّتر كما أفاده قولُ الروضة وأصلها قبل وقته وصريح به الإسنادي وغيره ولا ينافيه زيادةُ المثنى وأصله فعله؛ لأنَّ الوقتَ قبلَ فعلِ هذه الشروط يُسمّى وقتَ الفعل فلا اعتراضَ عليهما خلافًا لِمَنْ ظنَّه، وإنما لم يصحَّ أي عند وجودِ الماء لا مطلقًا خلافًا لِمَنْ وهم فيه ففي المجموع إذا قلنا لا يُجزئُ الحجزُ في نادرٍ كالمندي أو إن رطوبةَ الفرج لا يُعفى عنها يتيمّم ويقتضي ويأتي في المثنى أنّ من يجرّحه دمٌ لا يُعفى عنه يتيمّم ويقتضي قبل طهر جميع البدن ممّا لا يُعفى عنه للتضمُّخ به مع ضعف التيمّم لا لكون زواله شرطًا لصحة الصلاة وإلا لما صحَّ قبل زواله عن الثوب والمكان وألحق به الاجتهاد في القبلة.....

• قوله: (فضيلته) أي أول الوقت. • قوله: (النقل) أي نقل الثراب. • قوله: (ولو احتمالًا) إطلاقه شاملٌ للمزجوح وهو يناقض قوله قبل ظن دخول إلخ المارّ أنفاً فيحمل على الشك كما عبّر به النهاية.
• قوله: (قبل المسح) الأولى العطف. • قوله: (كما مرّ) أي في شرح نقل الثراب. • قوله: (أما فيه إلخ) أي أما التيمّم في وقت الفرض يقينًا أو ظنًا فيصحُّ له. • قوله: (كخطبة الجمعة إلخ) ويثُل ذلك ما لو تيمّم الخطيب أو غيره قبل تمام العدد الذي تتعقّد به الجمعة نهايةً ومُغني. • قوله: (لِمَا مرّ) أي في شرح لا الفرض على المذهب. • قوله: (مطلقًا) أي سواء تيمّم للخطبة أو للجمعة. • قوله: (كما أفاده) أي التعميم وقوله: قول الروضة إلخ أي بطريق المفهوم. • قوله: (فعله) الأولى إسقاط الضمير. • قوله: (فلا اعتراض عليهما) أي على المنهاج والمحرّر. • قوله: (وإنما لم يصح) إلى قوله وألحق في شرح المنهج مثله.
• قوله: (أي عند وجود الماء إلخ) إي حسًا وشرعًا خلافًا للنهاية والمغني. • قوله: (فيه) أي الإطلاق.
• قوله: (ففي المجموع إلخ) أي تعليل لقوله أي عند وجود الماء لا مطلقًا، وقوله: أو إن رطوبة إلخ عطف على قوله: لا يُجزئ، وقوله يتيمّم هو محط الاستدلال، وقوله: ويأتي إلخ عطف على قوله في المجموع إلخ فهو تعليل ثانٍ للتقييد بوجود الماء المقدور على استعماله. • قوله: (طهر جميع البدن) متعلّق بقوله السابق وإنما لم يصحّ سم وكذا قوله الآتي للتضمُّخ متعلّق بذلك. • قوله: (جميع البدن) تقييده بالبدن، ثم قوله: وإلا لما صحَّ إلخ تصريح بصحة التيمّم قبل زواله عن الثوب والمكان سم.
• قوله: (لصحة الصلاة) أي التي تُفعل بالتيمّم. • قوله: (ولاً) أي وإن كان عدم صحة التيمّم قبل طهر البدن لكون زوال نجس لا يُعفى عنه شرطًا إلخ. • قوله: (وألحق به الاجتهاد إلخ) تقدّم أنّ الأوجه عند

• قوله: (قبل طهر) متعلّق بقوله السابق، وإنما لم يصحّ. • قوله: (جميع البدن) تقييده بالبدن، ثم قوله: وإلا لما صحَّ إلخ تصريح بصحة التيمّم قبل زواله عن الثوب والمكان. • قوله: (وألحق به الاجتهاد في القبلة) المُعتمد عدمُ الإلحاق.

مِمَّا مَرَّ مِنْ وَجُوبِ الإِعَادَةِ فِيهِمَا وَيَدْخُلُ وَقْتُ فِعْلِ الثَّانِيَةِ فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ بِفِعْلِ الْأُولَى فَيَتَيَّمُّ لَهَا بَعْدَهَا لَا قَبْلَهَا نَعَمْ إِنْ دَخَلَ وَقْتُهَا قَبْلَ فِعْلِهَا بَطُلَ تَيَّمُّهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا صَحَّ لَهَا تَبَعًا وَقَدْ زَالَتِ التَّبَعِيَّةُ بَانْحِلَالِ رَابِطَةِ الْجَمْعِ وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ مِنْ اسْتِبَاحَةِ الظُّهْرِ بِالتَّيَّمُّ لِفَائِئَةِ ضَحَى؛ لِأَنَّهُ ثُمَّ لَمَّا اسْتَبَاحَهَا اسْتَبَاحَ غَيْرَهَا تَبَعًا وَهَذَا لَمْ يَسْتَبِحْ مَا نَوَى عَلَى الصِّفَةِ الْمُنَوَّيَّةِ فَلَمْ يَسْتَبِحْ غَيْرَهُ وَقَضِيَّتُهُ بُطْلَانُ تَيَّمُّهِ بِبُطْلَانِ الْجَمْعِ بِطُولِ الْفَصْلِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلِ الْوَقْتُ فَقَوْلُهُمْ يَبْطُلُ بِدُخُولِهِ مِثَالُ لَا قَيْدٌ، وَلَوْ أَرَادَ الْجَمْعُ تَأْخِيرًا صَحَّ التَّيَّمُّ لِلظُّهْرِ وَقْتُهَا نَظَرًا لِأَصَالَتِهِ لَهَا لَا لِلْعَصْرِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ وَقْتُهَا وَلَا لِمَتَّبِعِهَا؛ لِأَنَّهُ الْآنَ غَيْرُ تَابِعَةٍ لِلظُّهْرِ وَوَقْتُ الْفَائِئَةِ تَذَكُّرُهَا فَلَوْ تَيَّمَّ شَاكًا فِيهَا، ثُمَّ بَانَثَ لَمْ تَصِحَّ وَالْمُنْذَوْرَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ لَا يَصِحُّ لَهَا قَبْلَهُ.....

شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْخَطِيبُ وَالزَّمَلِيُّ عَدَمُ اشْتِرَاطِ تَقَدُّمِ الْاجْتِهَادِ فِي الْقِبْلَةِ بَضْرِيَّ عِبَارَةً سَمِ الْمُعْتَمَدَ عَدَمُ الْإِلْحَاقِ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ قَبِيلِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيُنْدَبُ التَّسْمِيَةُ. ☐ قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أَيِ فِي الصَّلَاةِ مَعَ الْخَبَثِ وَالصَّلَاةِ مَعَ عَدَمِ الْإِسْتِجَابِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيَدْخُلُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (بَعْدَهَا لَا قَبْلَهَا) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَقْتُهَا) أَيِ الثَّانِيَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (بَطُلَ تَيَّمُّهُ) صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يَبَاحُ لَهُ بِهَذَا التَّيَّمُّ شَيْءٌ أَضَلًّا. ☐ قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيِ بِالتَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ. ☐ قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَإِنْ نَوَى فَرَضًا وَنَفْلًا. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ اسْتِبَاحَةِ الظُّهْرِ إلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةِ وَلَوْ تَذَكَّرَ فَائِئَةً فَتَيَّمَّ لَهَا، ثُمَّ صَلَّى بِهِ حَاضِرَةً أَوْ عَكْسَهُ أَجْزَأُ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (ضَحَى) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّيَّمُّ. ☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ إلَخ) الْأَوَّلَى الْعَطْفُ كَمَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْفَائِئَةِ (لَمَّا اسْتَبَاحَهَا) أَيِ الْفَائِئَةِ وَقَوْلُهُ هُنَا أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْجَمْعِ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (مَا نَوَى) وَهِيَ الثَّانِيَةُ كَالْعَصْرِ، وَقَوْلُهُ عَلَى الصِّفَةِ إلَخ وَهِيَ الْجَمْعُ.

☐ قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ التَّغْلِيلِ بِزَوَالِ التَّبَعِيَّةِ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (بُطْلَانُ تَيَّمُّهِ إلَخ) مُعْتَمَدٌ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَرَادَ الْجَمْعُ إلَخ) وَلَوْ تَيَّمَّ لِمَقْصُورَةٍ فَصَلَّى بِهِ تَامَةً جَازَ نِهَايَةً زَادَ الْمُغْنِي، وَكَذَا لَوْ نَوَى الصُّبْحَ، ثُمَّ أَرَادَ الظُّهْرَ مَثَلًا جَازَ كَمَا فِي فِتَاوَى الْبَغَوِيِّ، وَلَوْ تَيَّمَّ لِمُؤَدَّاةٍ فِي أَوَّلِ وَقْتُهَا وَصَلَّاهَا بِهِ فِي آخِرِهِ أَوْ بَعْدَهُ جَازَ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (وَقْتُهَا) أَيِ كَمَا يَصِحُّ وَقْتُ الْعَصْرِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (لِلْعَصْرِ) عَطْفٌ عَلَى الظُّهْرِ.

☐ قَوْلُهُ: (وَلَا لِمَتَّبِعِهَا) أَيِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَتَّبِعُهَا الْآنَ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (شَاكًا) وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ أَوْ ظَانًا سَم أَقُولُ، وَقَدْ يُنَافِيهِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ كِفَايَةِ ظَنِّ دُخُولِهَا وَقْتُ الْفَرَضِ، بَلْ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَهِيَ وَلَا بُدَّ لِصِحَّتِهِ مِنْ مَعْرِفَةِ دُخُولِ الْوَقْتِ يَقِينًا أَوْ ظَنًّا كَتَقَلُّ الثَّرَابِ الْمُقْتَرِنِ بِهِ نَبْثُهُ فَلَوْ تَيَّمَّ شَاكًا فِيهِ لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ صَادَفَ الْوَقْتُ، وَلَا فَرْقَ فِي الْفَرَضِ بَيْنَ الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ فَوَقْتُ الْفَائِئَةِ يَتَذَكَّرُهَا اهـ صَرِيحَةٌ فِي خِلَافِهِ.

☐ قَوْلُهُ: (لَمْ تَصِحَّ) أَيِ الْفَائِئَةُ لِعَدَمِ صِحَّةِ تَيَّمُّهَا، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الضَّمِيرَ لِلتَّيَّمُّ بِتَأْوِيلِ الطَّهَارَةِ وَعَلَى كُلِّ فَلَاوَّلَى التَّذْكِيرُ.

☐ قَوْلُهُ: (صَحَّ التَّيَّمُّ لِلظُّهْرِ) كَذَا فِي الْعُبَابِ وَعَزَاهُ فِي شَرْحِهِ لِلْمَجْمُوعِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا لِمَتَّبِعِهَا) أَيِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَتَّبِعُهَا الْآنَ. ☐ قَوْلُهُ: (شَاكًا) فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَوْ ظَانًا.

وصلاة الجنابة لا يصح لها قبل الغسل أو بدله بل بعده، ولو قبل التكفين لكن يُكره.
 (وكذا النفل المؤقت) راتباً كان أو غيره لا يتيمّم له قبل دخول وقته (في الأصح) لما مرّ في
 الفرض وسيأتي بيان وقت صلاة الرواتب والعيد والكسوف ووقت صلاة الاستسقاء لمن
 أرادها وحده انقطاع الغيث ومع الناس اجتماع أكثرهم وظاهره أنّه يلحق بها في ذلك صلاة
 الكسوفين فيدخل الوقت لمن أرادها وحده بمجرّد التغيّر ومع الناس باجتماع معظمهم
 واعتراض التوقّف على الاجتماع بأنّه يلزم عليه أنّ من أراد صلاة الجنابة أو العيد في جماعة لا
 يتيمّم لها إلا بعد الاجتماع ولا قائل به ويُجانب بالفرق بأن صلاة الجنابة مؤقّنة بمعلوم وهو

☐ قوله: (وصلاة الجنابة إلخ) ولو مات شخص بعد تيمّمه أي التيمّم لجنابة جاز له أي للمُتيمّم أن
 يصلّي عليه أي الميت بذلك التيمّم لما تقدّم أي من جواز الحاضرة بتيمّم الفاتية نهايةً ومُغني بزيادة.
 ☐ قوله: (لا يصح لها قبل الغسل إلخ) الأوجه أنّ المراد بالغسل الغسل الواجبة وإن أُريد غسله ثلاثاً
 نهايةً وأقرّه البصريّ واعتمده ع ش. ☐ قوله: (راتباً) إلى قوله وظاهره في المُغني، وإلى قوله: وظنّ في
 النهاية. ☐ قوله: (انقطاع الغيث إلخ) ثم لو عَنّ له أن يصلّيها مع الجماعة أو صلاًها مُنفرداً، ثم أراد
 إعادتها معهم بذلك التيمّم لم يمتنع ع ش. ☐ قوله: (ومع الناس إلخ) ولو أراد الخروج معهم إلى
 الصحراء وجب تأخير التيمّم إلّاها على الأوجه كما لا يتيمّم لتحية المسجد إلا بعد دخوله اه شرح
 الإزّساد ومفهوم قوله معهم أنّه لو تأخّر عن موافقتهم في الخروج إلى وقت غلب على ظنه اجتماع
 المُعظم في الصحراء جاز التيمّم له قبل خروجه من بيته مثلاً، ولا يُشترط وصوله إلى الصحراء وهو
 واضح ع ش. ☐ قوله: (اجتماع أكثرهم) وظاهره أنّه لو اجتمع دون الأكثر وأرادوا فعلها من غير انتظار
 الباقي جاز لهم التيمّم حينئذ سم. ☐ قوله: (يلحق بها) أي بصلاة الاستسقاء (في ذلك) أي التفصيل.
 ☐ قوله: (بأن صلاة الجنابة مؤقّنة بمعلوم) اغتراضه سم على حجّ بآته إن أراد أنّه معلوم بالوصف بمعنى
 أنّ بدايته معلومة بالوصف وهو فراغ الغسل ونهايته معلومة بالوصف وهو الدفن والاستسقاء
 والكسوف كذلك لأنّ بداية الأوّل معلومة بالوصف وهو انقطاع الغيث مع الحاجة ونهايته معلومة
 بالوصف وهو حصول السقيا وبداية الثاني معلومة بالوصف وهو التغيّر ونهايته معلومة بالوصف وهو
 زوال التغيّر وإن أراد أنّه معلوم بالشخص بمعنى أنّ وقت بدايته ونهايته متعَيّنان لا يتقدّمان ولا يتأخّران
 فهو ممنوع كما هو معلوم وقوله الآتي إذ لا نهاية لوقتهما معلومة يُقال إن أُريد أنّها غير معلومة بالوصف
 فممنوع أو بالشخص فصلاة الجنابة كذلك فليُتأمل اه أقول: ويمكن الجواب بأن الدفن لما كان وقته

☐ قوله: (اجتماع أكثرهم) وظاهره أنّه لو اجتمع دون الأكثر وأرادوا فعلها من غير انتظار الباقي جاز
 التيمّم حينئذ. ☐ قوله: (مؤقّنة بمعلوم) قد يُنظر فيه بآته إن أراد أنّه معلوم بالوصف بمعنى أنّ بدايته
 معلومة بالوصف وهو فراغ الغسل ونهايته معلومة بالوصف وهو الدفن والكسوف والاستسقاء كذلك؛
 لأنّ بداية الأوّل معلومة بالوصف وهو انقطاع الماء مع الحاجة ونهايته معلومة بالوصف وهو حصول

من فراغ الغسل إلى الدفن والعيد وقتها محدّد الطرفين كال مكتوبة فلم يتوقفا على اجتماع وإن أراد به بخلاف الاستسقاء والكسوفين، إذ لا نهاية لوقتهما معلومة فنظر فيهما إلى ما عزم عليه وظن بعضهم أن لا مخلص من ذلك الاعتراض فأجاب بأن الفرض في تيمم للفقد يريد فعلها بالصحراء فإن علم أن لا ماء بها يتيمم بعد الخروج إليها لا قبله لئلا يحدث توهم يطيل تيممه وإن توهم أن بها ماء أخر إلى الاجتماع ويؤد بأن فيه مخالفة لإطلاقهم اعتبار الاجتماع وبأنه قد يعلم أن لا ماء بها فيحدث ما يؤهم حدوث ماء بها فيؤخر للاجتماع فلا وجه لما ذكره من التفصيل والتحية بدخول المسجد وخرج بالمؤقت النوافل المطلقة فيتيمم لها أي وقت شاء ما عدا وقت الكراهة.....

معلومًا باعتبار الغالب وهو ما يريدون دفته فيه نزل منزلة المعلوم لكونه موكولاً إلى فعلهم ولا كذلك الاستسقاء ونحوه ش وفي الرشيدي نحوه وفي البصري بعد ذكره ما يوافق اغتراض سم ما نصه والحاصل أن الفرق بينهما وبين الجنابة محل توقف وأما بينهما وبين العيد فواضح اه. قوله: (فلم يتوقفا) الأولى الثاني. قوله: (في تيمم إلخ) خبر أن. قوله: (فعلها) أي صلاة الاستسقاء.

قوله: (ويؤد) أي جواب البصيص. قوله: (بأن فيه) أي في فرضه المذكور. قوله: (والتحية) إلى قوله قلت في المعنى وإلى المشي في النهاية. قوله: (والتحية) عطف على صلاة الاستسقاء. قوله: (أي وقت شاء إلخ) عبارة المعنى متى شاء إلّا في وقت الكراهة، قال الزركشي: ينبغي أن يكون هذا فيما إذا تيمم في وقتها ليصلي فيه فلو تيمم فيه ليصلي مطلقاً أو في غيره فلا ينبغي منه وهو مرادهم بلا شك، ويؤخذ منه ما قاله شيخنا أنه لو تيمم في غير وقتها ليصلي به فيه لم يصح اه ونحوه في النهاية أيضاً، أقول ما بحثه الزركشي محل تأمل وإن تبعه كثير من المتأخرين لأنه حيث تيمم في وقت الكراهة فقد تيمم قبل الوقت وإن نوى فعلها بعده، ولو تم ما ذكره لصح التيمم للظهر قبل دخول وقتها بنيت فعلها في وقتها أو مع الإطلاق وهو باطل قطعاً لإطلاقهم متجه. وأما ما بحثه شيخ الإسلام فهو متجه مع قطع النظر عن كلام الزركشي لأنه متلاعب في التية ويؤيده ما نقلناه في أول باب الوضوء عن فتاوى العلامة ابن زياد فراجع هذا ما ظهر ببادي النظر، ثم رأيت ابن قاسم في حاشية المنهج تنبه لهذا، وأجاب بأنه وقته في الجملة بدليل جوازه في نحو مكة مطلقاً وفي وقت الاستواء في يوم الجمعة مطلقاً اه وأنت خبير بما في هذا من التكلف مع عدم الضرورة الداعية إليه فلي تأمل بصري. قوله: (النوافل المطلقة) أي وما تأخر سببه أبداً نهاية. قوله: (ما عدا وقت الكراهة إلخ) الأخصر الأوضح إلّا وقت الكراهة أو قبله

السقيا وبداية الثاني معلومة بالوضف وهو التغير ونهايته معلومة بالوضف وهو زوال التغير وإن أراد أنه معلوم بالشخص بمعنى أن وقت بدايته ونهايته متعينان لا يتقدمان ولا يتأخران فهو ممنوع كما هو معلوم وقوله الآتي، إذ لا نهاية لوقتهما معلومة يقال عليه: إن أريد أنها غير معلومة بالوضف فممنوع أو بالشخص فصلاة الجنابة كذلك فلي تأمل.

إِنْ تَيَمَّمْ قَبْلَهُ أَوْ فِيهِ لِيُصَلِّيَ فِيهِ وَلَا صَحَّ فَإِنْ قُلْتَ هِيَ مُؤَقَّتَةٌ أَيْضًا بِمُقْتَضَى مَا ذُكِرَ قُلْتَ الْمُرَادُ بِالْمُؤَقَّتِ مَا لَهُ وَقْتُ مَحْدُودٍ الطَّرَفَيْنِ وَالْمُطْلَقَةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا عَدَا وَقْتَ الْكِرَاهَةِ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ لِمَا يَأْتِي فِيهِ أَنَّ مِنْهُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ وَهُوَ قَدْ يَزِيدُ، وَقَدْ يَنْقُصُ.
(وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تُرَابًا) لِكُونِهِ بِصَحْرَاءَ فِيهَا حَجَرٌ أَوْ رَمْلٌ فَقَطُّ أَوْ بِحَبْسٍ فِيهِ تُرَابٌ نَدِيٌّ وَلَا أُجْرَةٌ مَعَهُ يُحَفِّفُهُ بِهَا (لِزَمِهِ فِي الْجَدِيدِ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَرَضَ) الْمَكْتُوبَ الْأَدَاءَ وَلَوْ الْجُمُعَةَ لِكَيْتَهُ لَا يَحْسُنُ مِنَ الْأَرْبَعِينَ لِنَقْصِهِ وَذَلِكَ لِخُرْمَةِ الْوَقْتِ كَالْعَاجِزِ عَنِ السُّتْرَةِ وَالِاسْتِقْبَالِ وَالِإِزَالَةِ

لِيُصَلِّيَ فِيهِ. □ فَوَدَّ: (إِنْ تَيَمَّمْ قَبْلَهُ) فِي تَقْيِيدِ مَا قَبْلَهُ بِهِ مُسَامَحَةٌ سَم. □ فَوَدَّ: (وَلَا صَحَّ) يَدْخُلُ فِيهِ مَا لَوْ تَيَمَّمْ فِي وَقْتِ الْكِرَاهَةِ لِيُصَلِّيَ بِهِ خَارِجَهُ أَوْ أَطْلَقَ وَهُوَ مُتَّجِهٌ، وَلَا يُقَالُ إِنَّ هَذَا لَيْسَ وَقْتُ الصَّلَاةِ لِأَنَّهُ فِي وَقْتِهَا فِي الْجُمْلَةِ كَمَا فِي نَحْوِ مَكَّةَ سَم. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ قُلْتَ الْإِنِّ) وَارِدٌ عَلَى قَوْلِهِ مَا عَدَا وَقْتَ الْكِرَاهَةِ إِنْ تَيَمَّمْ قَبْلَهُ أَوْ فِيهِ، لِيُصَلِّيَ فِيهِ وَقَوْلُهُ هِيَ أَيِ التَّوَابِلِ الْمُطْلَقَةِ. □ فَوَدَّ: (بِمُقْتَضَى مَا ذُكِرَ) أَيِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ فِي وَقْتِ الْكِرَاهَةِ فَكَانَتْ مُؤَقَّتَةً بغيرِ وَقْتِ الْكِرَاهَةِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (قُلْتَ الْمُرَادُ بِالْمُؤَقَّتِ مَا لَهُ وَقْتُ الْإِنِّ) قَدْ يُقَالُ: جَعَلَهُمُ الْكُسُوفَ وَالِاسْتِسْقَاءَ وَالْجِنَازَةَ وَتَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ مِنَ الْمُؤَقَّتَةِ يُنَافِي تَفْسِيرَهُ بِمَا ذُكِرَ إِذْ أَوْقَاتُهَا مُخْتَلِفَةٌ غَيْرُ مَحْدُودَةٍ الطَّرَفَيْنِ بِضَرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (لِكُونِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُتَّجِهُ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ الْمَكْتُوبَ، وَقَوْلُهُ كَالْعَاجِزِ إِلَى وَهْيِ وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَوْ بِمَحَلٍّ لَا يُسْقِطُ الْقَضَاءَ.

□ فَوَدَّ: (لِكُونِهِ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ بِأَنْ فَقَدَهُمَا حِسًّا كَانَ حُبْسٍ فِي مَوْضِعٍ لَيْسَ فِيهِ وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَوْ شَرَعًا كَانَ وَجَدَ مَاءً وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ لِنَحْوِ عَطَشٍ أَوْ وَجَدَ تُرَابًا نَدِيًّا وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى تَجْفِيفِهِ بِنَحْوِ نَارِ اه.

□ فَوَدَّ: (أَوْ بِحَبْسِ الْإِنِّ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ أَوْ وَجَدَهُمَا وَمَنَعَ مِنْ اسْتِعْمَالِهِمَا مَانِعٌ مِنْ نَحْوِ حَاجَةِ عَطَشٍ فِي الْمَاءِ أَوْ نَدَاوَةِ فِي التُّرَابِ الْإِنِّ. □ فَوَدَّ: (وَلَا أُجْرَةٌ مَعَهُ يُحَفِّفُهُ) أَيِ فَإِنْ أُمِكَّتْهُ التَّجْفِيفُ وَجَبَ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِهِ جِرَاحَةٌ فِي يَدَيْهِ فَغَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ أَرَادَ التَّيَمُّمَ عَنْ جِرَاحَةِ الْيَدَيْنِ أَنَّهُ يَكْلِفُ تَنْشِيفَ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ قَبْلَ اخْتِذِ التُّرَابِ لِأَنَّهُ إِنْ أَخَذَهُ مَعَ بَلَلٍ يَدَيْهِ صَارَ كَالْتُّرَابِ النَّدِيِّ الْمَأْخُودِ مِنَ الْأَرْضِ فَلَا يَصِحُّ التَّيَمُّمُ بِهِ فَتَنَبَّهَ لَهُ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّ تَكْلِيفِهِ تَنْشِيفُ الْوَجْهِ مَا لَمْ يَقِفْ فِي مَهَبِّ الرِّيحِ فَإِنْ وَقَفَ فِيهِ وَحَرَكَ وَجْهَهُ لِأَخْذِ التُّرَابِ مِنَ الْهَوَاءِ فَلَا لُصُولَ التُّرَابِ إِلَى جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْوَجْهِ فِي الْحَالَةِ الْمَذْكُورَةِ ع. ش.

□ فَوَدَّ: (الْمَكْتُوبَ) يَخْرُجُ بِهِ الصَّلَاةُ الْمُنْذُورَةُ لَكِنْ أَسْقَطَهُ غَيْرُهُ وَفِي الْبُحَيْرِيِّ عَنِ الْقَلْبِيِّ قَوْلُهُ الْفَرَضُ أَيِ وَلَوْ بِالنَّذْرِ اه. □ فَوَدَّ: (لِكَيْتَهُ لَا يُحْسَبُ مِنَ الْأَرْبَعِينَ الْإِنِّ) وَيَتَّبِعِي أَنَّ مِثْلَهُ مَا لَوْ تَيَمَّمْ بِمَحَلٍّ يَغْلِبُ فِيهِ وَجُودُ الْمَاءِ فَلَا يُحْسَبُ مِنَ الْأَرْبَعِينَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُصَلِّيَ لِخُرْمَةِ الْوَقْتِ وَيَقْضِي بَعْدَ ذَلِكَ ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ الزُّرُومُ. □ فَوَدَّ: (كَالْعَاجِزِ عَنِ السُّتْرَةِ) قَدْ يَوْهَمُ أَنَّهُ تَلَزَمَهُ الْإِعَادَةُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَكَانَ

□ فَوَدَّ: (وَإِنْ تَيَمَّمْ قَبْلَهُ) فِي تَقْيِيدِ مَا قَبْلَهُ بِهِ مُسَامَحَةٌ. □ فَوَدَّ: (وَالْأَصَحُّ) يَدْخُلُ فِيهِ مَا لَوْ تَيَمَّمْ فِي وَقْتِ الْكِرَاهَةِ لِيُصَلِّيَ بِهِ خَارِجَهُ أَوْ أَطْلَقَ وَهُوَ مُتَّجِهٌ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّ هَذَا لَيْسَ وَقْتُ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُهَا فِي الْجُمْلَةِ كَمَا فِي نَحْوِ مَكَّةَ.

النجاسة وهي صلاةٌ صحيحةٌ يحثُّ بها مَنْ حَلَفَ لَا يُصَلِّي وَيَحْرُمُ الْخُرُوجُ مِنْهَا وَيُطْلَأُ الْحَدُّ وَنَحْوُهُ كَرُؤْيَا مَاءٍ أَوْ تُرَابٍ، وَلَوْ بِمَحَلٍّ لَا يُسْقِطُ الْقَضَاءُ وَيُتَّجَهُ جَوَازُهَا أَوَّلُ الْوَقْتِ خِلَافًا لِابْنِ الْأَثَرِيِّ أَنَّهُ يَجِبُ تَأْخِيرُهَا إِلَى ضَيْقِهِ مَا دَامَ يَرْجُو مَاءً أَوْ تُرَابًا وَعَنِ الْقَفَالِ أَنَّهُ أَفْتَى بِفِعْلِهِ لِصَلَاةِ الْجِنَازَةِ وَيُوجِبُ تَقْدِيمَهَا عَلَى الدَّفْنِ وَإِنْ لَمْ تَفُتْ بِهِ فَعَمِلَتْ وَفَاءً بِحُرْمَةِ الْمَيِّتِ كَحُرْمَةِ الْوَقْتِ فِي غَيْرِهَا لَكِنَّ الَّذِي نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ عَنْ قَضِيَّةِ كَلَامِ الْقَفَالِ أَنَّهُ لَا

الْأَوَّلَى حَذْفُهُ. □ قَوْلُهُ: (وَنَحْوُهُ) أَيِ كَالْكَلَامِ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَيُتَّجَهُ جَوَازُهَا إِلَيْهِ) خِلَافًا لِلنَّهْيِ وَالْمُعْنَى وَالشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَالزِّيَادِيُّ حَيْثُ قَالُوا وَاللَّفْظُ لِلثَّانِي وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ مَا رَجَا أَحَدَ الطَّهَوْرَيْنِ حَتَّى يَضِيقَ الْوَقْتُ اهـ. □ قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِابْنِ الْأَثَرِيِّ إِلَيْهِ) أَفْتَى بِبَحْثِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَهَلْ يَجْرِي بَحْثُهُ فِي الْجُمُعَةِ وَإِنْ كَانَ تَأْخِيرُهَا يَمْتَنِعُهُ فَعَلَهَا لِكُونِهَا لَا تَقَامُ إِلَّا أَوَّلَ الْوَقْتِ سَم. □ قَوْلُهُ: (مَا دَامَ يَرْجُو مَاءً أَوْ تُرَابًا) لَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ طَلَبِهَا عَلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ فِي الطَّلَبِ فَإِذَا طَلَبَ، وَلَمْ يَجِدْ وَاحِدًا مِنْهُمَا فَإِنْ وَصَلَ إِلَى حَدِّ الْيَأْسِ عَادَةً مِنْ أَحَدِهِمَا صَلَّى وَلَوْ أَوَّلَ الْوَقْتِ وَإِلَّا لَمْ يُصَلِّ إِلَّا بَعْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ وَإِذَا تَلَبَّسَ بِالصَّلَاةِ فِي الْحَالَيْنِ، ثُمَّ تَوَهَّمَ وُجُودَ الْمَاءِ بَأَنِّ حَدَثٍ مَا يُحْتَمَلُ مَعَهُ ذَلِكَ بَطَلَتْ. وَأَمَّا مُجَرَّدُ احْتِمَالِ الْمَاءِ فَلَا يَتَّبِعِي أَنْ يُطْلَأَ حَيْثُ لَا رَجَاءَ وَلَا حُدُوثٍ مَا يُحْتَمَلُ مَعَهُ الْوُجُودُ لِلْمَاءِ سَم وَقَوْلُهُ مِنْ أَحَدِهِمَا أَيِ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا وَقَوْلُهُ ثُمَّ تَوَهَّمَ وُجُودَ الْمَاءِ إِلَيْهِ وَمِثْلُ الْمَاءِ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي التُّرَابُ. □ قَوْلُهُ: (بِفِعْلِهِ) أَيِ فَاقِدِ الطَّهَوْرَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (وَيُوجِبُهُ إِلَيْهِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ غَيْرُهُ سَم أَيِ قِيَاوُفٍ مَا يَأْتِي آخِرًا عَنِ الْأَذْرَعِيِّ. □ قَوْلُهُ: (لَكِنَّ الَّذِي نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ عَنْ قَضِيَّةِ كَلَامِ الْقَفَالِ إِلَيْهِ) اعْتَمَدَهُ الْمُعْنَى عِبَارَتُهُ وَتَقَدَّمَ أَنَّ صَلَاةَ الْجِنَازَةِ كَالثَّقَلِ فِي أَتَاهَا تُؤَدَّى مَعَ مَكْتُوبَةِ بَيْتِهِمْ وَاحِدٍ وَقِيَّاسُهُ أَنَّ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ وَهُمْ مَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تُرَابًا وَمَنْ عَلَى بَدَنِهِ نَجَاسَةٌ يَخَافُ مِنْ غَسْلِهَا وَمَنْ حُبَسَ عَلَيْهَا لَا يُصَلُّونَهَا وَهُوَ الظَّاهِرُ وَجَرَى عَلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ فِي فَاقِدِ الطَّهَوْرَيْنِ وَنَقَلَهُ فِي بَابِهَا عَنْ مُقْتَضَى كَلَامِ الْقَفَالِ اهـ وَقَوْلُهُ لَا يُصَلُّونَهَا إِلَيْهِ قَالَ الْقَلِيوبِيُّ: وَإِنْ تَعَيَّنَتْ

□ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِمَحَلٍّ إِلَيْهِ) تَبَعَ فِيهِ شَرْحُ الرُّوضِ فَإِنَّهُ قَيَّدَ الْبُطْلَانَ بِرُؤْيَا التُّرَابِ بِمَا إِذَا كَانَ بِمَحَلٍّ يُعْنَى عَنِ الْقَضَاءِ، ثُمَّ قَالَ: كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ كَذَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ عَنْهُ وَلَمْ أَرَهُ فِيهِ وَفِيهِ نَظَرٌ أَنْتَهَى. وَقَوْلُهُ خِلَافًا لِابْنِ الْأَثَرِيِّ أَفْتَى بِبَحْثِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَهَلْ يَجْرِي بَحْثُهُ فِي الْجُمُعَةِ وَإِنْ كَانَ تَأْخِيرُهَا يَمْتَنِعُهُ فَعَلَهَا لِكُونِهَا لَا تَقَامُ إِلَّا فِي الْوَقْتِ. □ قَوْلُهُ: (مَا دَامَ يَرْجُو مَاءً أَوْ تُرَابًا) لَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ طَلَبِهَا عَلَى التَّفْصِيلِ فِي الطَّلَبِ فَإِذَا طَلَبَ وَلَمْ يَجِدْ وَاحِدًا مِنْهُمَا فَإِنْ وَصَلَ إِلَى حَدِّ الْيَأْسِ عَادَةً مِنْ أَحَدِهِمَا صَلَّى، وَلَوْ أَوَّلَ الْوَقْتِ وَإِلَّا لَمْ يُصَلِّ إِلَّا بَعْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ وَإِذَا تَلَبَّسَ بِالصَّلَاةِ فِي الْحَالَيْنِ، ثُمَّ تَوَهَّمَ وُجُودَ الْمَاءِ بَأَنِّ حَدَثٍ مَا يُحْتَمَلُ مَعَهُ ذَلِكَ بَطَلَتْ، وَأَمَّا مُجَرَّدُ احْتِمَالِ وُجُودِ الْمَاءِ فَلَا يَتَّبِعِي أَنْ يُطْلَأَ حَيْثُ لَا رَجَاءَ وَلَا حُدُوثٍ مَا يُحْتَمَلُ مَعَهُ الْوُجُودُ لِلْمَاءِ. □ قَوْلُهُ: (وَيُوجِبُهُ إِلَيْهِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ غَيْرُهُ.

يُصَلِّيَهَا أَي؛ لَأَنَّهَا فِي مَرْتَبَةِ النِّفْلِ كَمَا مَرَّ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ عَلَّلَهُ بِقَوْلِهِ كَمَا فِي حَقِّ الْمَيِّتِ إِذَا تَعَدَّرَ غُسْلُهُ وَتَيَمَّمَهُ فَإِنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ وَلَا تَهَا فِي حُكْمِ النِّفْلِ وَهُوَ مَمْنُونٌ مِنْهُ أَهْ وَتَبِعَهُ غَيْرُهُ فَقَالَ قَوْلُ الْقِفَالِ يُصَلِّي فِيهِ نَظَرٌ وَإِنْ تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ وَسَبَقَهُمَا لِذَلِكَ الْأَذْرَعِي فَقَالَ لَا يَجُوزُ إِقْدَامُهُ عَلَى فِعْلِهَا قَطْعًا؛ لِأَنَّ وَقْتَهَا مُتَسَيِّغٌ وَلَا تَقُوتُ بِالْدَفْنِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ أَنَّ الْمُتَيَمَّمِ فِي الْحَضَرِ يُصَلِّي عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ يُبَاحُ لَهُ النِّفْلُ الْمُلْحَقَةُ هِيَ بِهِ وَوَقَعَ لِلْأَذْرَعِي أَنَّهُ نَاقَضَ نَفْسَهُ فَقَالَ فِي بَابِ الْجَنَائِزِ مَنْ لَا يَسْقُطُ بِتَيَمُّمِهِ الْفَرَضُ وَفَاقِدُ الطَّهَوْرَيْنِ إِنْ تَعَيَّنَتْ عَلَى أَحَدِهِمَا صَلَّى قَبْلَ الدَّفْنِ، ثُمَّ أَعَادَهَا إِذَا وَجَدَ الطَّهْرَ الْكَامِلَ وَهَذَا التَّفْصِيلُ لَهُ وَجْهٌ ظَاهِرٌ فَلْيُجَمِّعْ بِهِ بَيْنَ مَنْ قَالَ بِالْمَنْعِ وَمَنْ قَالَ بِالْجَوَازِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ الثَّانِي وَإِنْ تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ فَنَظَرُ ظَاهِرٌ وَكَفَاقِدِهِمَا مَنْ عَلَيْهِ بِحَيْثُ خَشِيَ مِنْ إِزَالَتِهِ تَيَمُّمٌ أَوْ حُبْسٌ عَلَيْهِ وَخَرَجَ بِالْفَرَضِ الْمَذْكُورِ مَا عَدَاهُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ تَنْفُلٌ وَلَا قِضَاءٌ فَائِتَةً. مُطْلَقًا وَلَا نَحْوُ مَنْ مَضَحَفٍ،

بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ فَيَذْفَنُ الْمَيِّتُ بِلا صَلَاةٍ أَهْ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَأَيْتُهُ) أَيِ الزَّرْكَشِيِّ. قَوْلُهُ: (إِقْدَامُهُ) أَيِ فَاقِدِ الطَّهَوْرَيْنِ. قَوْلُهُ: (وَلَا يَفُوتُ) أَيِ فِعْلُ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ. قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ جَوَازِ الإِقْدَامِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْخُ) عِلَّةٌ لِعَدَمِ الْمُنَافَاةِ. قَوْلُهُ: (إِنْ تَعَيَّنَتْ) أَيِ بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ غَيْرُهُ. قَوْلُهُ: (صَلَّى) أَيِ أَحَدُهُمَا. قَوْلُهُ: (وَهَذَا التَّفْصِيلُ الْخُ) اغْتَمَدَهُ الثَّاهِيَةُ بِعِبَارَتِهِ وَتَقَدَّمَ أَنَّ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ كَالنِّفْلِ فِي أَنَّهَا تُؤَدَّى مَعَ مَكْتُوبَةِ تَيَمُّمٍ وَاحِدٍ، وَقِيَاسُهُ أَنَّ هَؤُلَاءِ أَيِ فَاقِدِ الطَّهَوْرَيْنِ وَمَنْ بَدَنَهُ نَجَاسَةً أَوْ حُبْسَ بِمَكَانٍ نَجِسٍ لَا يُصَلُّونَهَا وَهُوَ كَذَلِكَ إِذَا حَصَلَ قَرَضُهَا بِغَيْرِهِمْ وَيُؤْخَذُ بِمَا ذُكِرَ أَنَّ مَنْ صَلَّى هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَسْجُدُ فِيهَا لِتِلَاوَةِ وَلَا سَهْوٍ وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَهْ أَيِ مَا لَمْ يَكُنْ مَأْمُومًا وَلَا وَجِبَ السُّجُودُ تَبَعًا لِإِمَامِهِ سَمِعَ وَعَشَّ وَقَلْبِيَّ. قَوْلُهُ: (بَيْنَ مَنْ قَالَ بِالْمَنْعِ الْخُ) أَيِ وَأُطْلِقَ. قَوْلُهُ: (وَأَمَّا قَوْلُ الثَّانِي) أَيِ الَّذِي تَبَعَ الزَّرْكَشِيِّ. قَوْلُهُ: (وَكَفَاقِدِهِمَا) إِلَى قَوْلِهِ: قِيلَ فِي الثَّاهِيَةِ وَالْمُعْنِي مَا يُوَافِقُهُ. قَوْلُهُ: (أَوْ حُبْسٌ عَلَيْهِ) فَإِنَّهُ يُصَلِّي وَجُوبًا لِإِمَاءَ بِأَنَّهُ يَنْحَنِي لِلْسُّجُودِ بِحَيْثُ لَوْ زَادَ أَصَابَهُ وَيُعِيدُ نِهَائَةً وَمُعْنِي. قَوْلُهُ: (مَا عَدَاهُ) يَشْمَلُ الْمُنْذُورَةَ وَقَدْ مَرَّ مَا فِيهِ. قَوْلُهُ: (فَلَا يَجُوزُ لَهُ) أَيِ مَنْ ذُكِرَ مِنْ فَاقِدِ الطَّهَوْرَيْنِ وَمَنْ عَلَى بَدَنِهِ نَجَاسَةً أَوْ حُبْسٌ عَلَيْهَا، أَمَّا فَاقِدُ الشُّرَةِ فَلَهُ التَّنْفُلُ لِعَدَمِ لُزُومِ الإِعَادَةِ لَهُ كَدَائِمِ الْحَدِيثِ وَنَحْوِهِ مِمَّنْ يَسْقُطُ قَرَضُهُ بِالصَّلَاةِ مَعَ وُجُودِ الْمُنَافِي نِهَائَةً وَكَذَا فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: كَدَائِمِ الْحَدِيثِ قَالَ عَشَّ وَقَضِيَّةُ حَضَرِ الْمَنْعِ فِيمَنْ ذُكِرَ أَنَّ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ يَصْبُحُ مِنْهُ الْفَرَضُ يَتَنَفَّلُ وَيَدْخُلُ فِيهِ مَنْ تَحَيَّرَ فِي الْقِبْلَةِ وَالْمَرْبُوطُ عَلَى خَشْيَةٍ وَنَحْوَهُمَا وَفِيهِ بُعْدٌ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يُصَلُّونَ لِلضَّرُورَةِ وَلَا ضَرُورَةَ لِلتَّنْفُلِ أَهْ. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ وَلَوْ بِمَحَلٍّ يَغْلِبُ فِيهِ فَقَدْ الطَّهَوْرَيْنِ. قَوْلُهُ: (وَلَا نَحْوُ مَنْ مَضَحَفٍ) أَيِ كَحَمَلِهِ

قَوْلُهُ: (فَلَا يَجُوزُ لَهُ تَنْفُلٌ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ سُجُودُ السَّهْوِ؛ لِأَنَّهُ تَنْفُلٌ لَيْسَ مِنَ الصَّلَاةِ وَلِهَذَا احتَاجَ إِلَى النَّبِيَّةِ بِخِلَافِ التَّشْهَدِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الصَّلَاةِ نَعَمْ إِنْ كَانَ مَأْمُومًا وَسَجَدَ إِمَامُهُ لِلْسَّهْوِ فَلَا يَبْعُدُ وَجُوبُ مُتَابَعَتِهِ إِيَّاهُ فَلْيُتَأَمَّلْ، وَقَدْ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِامْتِنَاعِ سُجُودِ السَّهْوِ وَالتَّلَاوَةِ.

وكذا نحو قراءة لغير الفاتحة في الصلاة ومكث بمسجد لينحو جُنُبَ وتمكين زوج بعد انقطاع نحو حيض لعدم الضرورة (ويُعبد) وجوبا؛ لأنَّ عُذْرَهُ نَائِزٌ لا يدوم ولا يَدُلُّ هُنَا هَذَا إِنَّ وَجَدَ مَاءً، وكذا ثَرَابًا بِمَحَلٍّ يُسْقِطُ الْقَضَاءُ إِلَّا لَمْ تُجْزِ الإِعَادَةُ هُنَا كَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهَا وَلَيْسَ هُنَا حُرْمَةٌ وَقَدْ تَرَاغَى وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ الْقَوْلَ بِأَنَّ كُلَّ صَلَاةٍ وَجَبَتْ فِي الْوَقْتِ مِنْ خَلَلٍ لَا تَجِبُ إِعَادَتُهَا؛ لِأَنَّ الْقَضَاءُ إِنَّمَا يَجِبُ بِأَمْرِ جَدِيدٍ وَلَمْ يَثْبُتْ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ قَلِيلٌ.....

نهايةً ومُعْنَى . □ قَوْلُهُ: (وَكَذَلِكَ نَحْوُ قِرَاءَةِ الْخُ) عبارة الشارح م ر في شَرْحِ الْعُبَابِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ نَعَمْ فَاقْدِرْ الطَّهْرَيْنِ يَفْرَأُ الْفَاتِحَةَ فَقَطْ حَتْمًا فِي صَلَاةِ الْفَرَضِ نَصَّهَا قَالَ فِي الْإِمْعَادِ: وَهَلْ يَلْحَقُ بِالْفَاتِحَةِ آيَةُ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ وَالسُّورَةُ الْمُعَيَّنَةُ الْمُنْدَوْرَةُ كُلُّ يَوْمٍ لِغَايِدِ الطَّهْرَيْنِ يَوْمًا بِكَمَالِهِ لَمْ أَرْ فِيهِ ثَقْلًا وَقَضِيَّةً كَلَامَ الْإِزْشَادِ نَعَمْ وَهُوَ مُتَّجِعٌ فِي آيَةِ الْخُطْبَةِ وَفِيهِ فِي السُّورَةِ الْمُنْدَوْرَةِ تَرَدُّدٌ وَالْأَوَجُّهُ الْحَاقُّهَا بِمَا قَبْلَهَا أَهْ أَقُولُ وَيَبْقَى مَا لَوْ قَرَأَ بِقَصْدِ الْقُرْآنِ مَعَ الْجَنَابَةِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الطَّهَارَةِ بِالْمَاءِ هَلْ تُجْزِئُهُ الْقِرَاءَةُ مَعَ حُرْمَةِ ذَلِكَ كَالصَّلَاةِ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ أَوْ لَا، أَخَذًا مِمَّا قَالُوهُ فِي الْإِجَارَةِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ اسْتَوْجَرَ لِقِرَاءَةِ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ وَأَجْنَبَ فِيهِ فَقَرَأَ وَهُوَ جُنُبٌ حَيْثُ قَالُوا لَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنَ الْقِرَاءَةِ الثَّوَابَ وَقِرَاءَتُهُ لَا ثَوَابَ فِيهَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لِمَا ذَكَرَ ع ش بِحَذْفِ . □ قَوْلُهُ: (لِنَحْوِ جُنُبٍ) مُتَعَلِّقٌ بِمَسْأَلَتِي الْقِرَاءَةِ وَالْمُكْثِ بَصْرِيٍّ . □ قَوْلُهُ: (وَالْإِلَامُ تَجْزِئُ الْإِعَادَةَ) أَيِ حَيْثُ وَجَدَهُ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ أَمَّا لَوْ وَجَدَهُ فِيهِ بِأَنَّ ظَنَّ عَدَمَ وَجْدَانِهِ فِي جَمِيعِ الْوَقْتِ فَصَلَّى قَبْلَ آخِرِهِ، ثُمَّ وَجَدَ ثَرَابًا بِمَحَلٍّ يَغْلِبُ فِيهِ وَجُودُ الْمَاءِ فَيُعِيدُ لَيَبِينَ أَنَّ صَلَاتَهُ الْأُولَى غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهَا ع ش وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الْعُبَابِ مَا يُوَافِقُهُ . □ قَوْلُهُ: (وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ الْخُ) عبارة المُعْنَى وَمُقَابِلُ الْجَدِيدِ أَقْوَالُ أَحَدُهَا تَجِبُ الصَّلَاةُ بِإِعَادَةٍ وَأَطْرَدَ ذَلِكَ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ وَجَبَتْ فِي الْوَقْتِ مَعَ خَلَلٍ وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُزَنِّيِّ وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ لِأَنَّهُ أَدَّى وَظِيفَةُ الْوَقْتِ وَإِنَّمَا يَجِبُ الْقَضَاءُ بِأَمْرِ جَدِيدٍ ثَانِيهَا يُنْدَبُ لَهُ الْفِعْلُ وَيَجِبُ الْإِعَادَةُ، ثَالِثُهَا يُنْدَبُ لَهُ الْفِعْلُ وَلَا إِعَادَةُ رَابِعُهَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ فِعْلُهَا ه . □ قَوْلُهُ: (قِيلَ مُرَادُهُ الْخُ) جَرَى عَلَيْهِ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى .

□ قَوْلُهُ: (وَالْإِلَامُ تَجْزِئُ الْإِعَادَةَ الْخُ) عبارة في شَرْحِ الْعُبَابِ أَمَّا إِذَا قَدَّرَ عَلَيْهِ بِمَحَلٍّ لَا يُغْنِي التَّيَمُّمُ فِيهِ عَنِ الْقَضَاءِ بِأَنَّ غَلَبَ فِيهِ وَجُودُ الْمَاءِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ قَضَاؤُهَا إِذْ لَا فَائِدَةَ فِيهَا وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قُدْرَتِهِ عَلَى ذَلِكَ فِي الْوَقْتِ وَبَعْدَهُ وَأَنَّهُ إِذَا وَجَدَهُ بَعْدَهُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ صَلَّى فِي الْوَقْتِ عَلَى حَالِهِ أَوْ لَا وَالْأَوَّلُ ظَاهِرٌ لِمَا مَرَّ مِنْ صِحَّةِ صَلَاتِهِ فَقَوْلُ الْبَغَوِيِّ إِنَّ قَدَرَ فِي الْوَقْتِ وَجَبَتْ الْإِعَادَةُ فِيهِ نَظَرٌ وَالثَّانِي كَذَلِكَ فَقَوْلُهُ أَيْضًا بِوُجُوبِ اسْتِعْمَالِهِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ ضَمَّ حَقَّ الْوَقْتِ وَقُوَّتَهُ فَقَضَاهُ بِخِلَافِهِ فِيمَا قَبْلَهُ يَرُدُّهُ قَوْلُ الْمَجْمُوعِ: وَمَنْ قَوَّتَ صَلَاةَ عَمْدًا وَقَدَّرَ الطَّهْرَيْنِ حَرَّمَ عَلَيْهِ عَلَى الصَّوَابِ قَضَاؤُهَا حَيْثُ دَلَّ لِلتَّسْلُسِ مَعَ عَدَمِ الْفَائِدَةِ أَهْ مُلْخَصًا بَلْ تِلْكَ لِقِيَامِ الْعُذْرِ فِيهَا أَوَّلَى مِنْ هَذِهِ أَهْ فَلْيَتَأَمَّلْ هَذَا الرَّدُّ فَإِنَّهُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ لَيْسَ فَاقْدِرْ لِلطَّهْرَيْنِ فَإِنْ قُلْتَ: قَوْلُ الْبَغَوِيِّ إِنَّ قَدَرَ فِي الْوَقْتِ وَجَبَتْ الْإِعَادَةُ يَتَعَيَّنُ عَلَى الشَّارِحِ تَسْلِيمُهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ بِطُلَانِهَا بِرُؤْيَيْهِ فِيهَا بِمَحَلٍّ لَا يُغْنِي عَنِ الْقَضَاءِ إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ مَعَ بَطْلَانِهَا تَجِبُ إِعَادَتُهَا بِهِ كَمَا

مُرَادُهُ بِالْإِعَادَةِ الْقَضَاءُ كَمَا بِأَصْلِهِ لَا مُصْطَلَحَ الْأَصُولِيِّينَ أَنَّ مَا يَوْقِيهِ إِعَادَةٌ وَمَا يَخَارِجُهُ قَضَاءٌ أَوْ هَلْ يَصَحِّحُ بَلْ مُرَادُهُ بِهَا مَا يَشْمَلُ الْأَمْرَيْنِ فَيَلْزِمُهُ فِعْلُهَا فِي الْوَقْتِ وَإِنْ وَجِدَ مَا مَرَّ فِيهِ وَإِلَّا فَخَارِجُهُ.

(وَيَقْضِي الْمُقِيمُ الْمُتِمِّمُ لِفَقْدِ الْمَاءِ) لِثُدْرَةِ فَقْدِهِ فِي الْإِقَامَةِ وَعَدَمِ دَوَامِهِ وَيُباحُّ لَهُ بِالتَّيَمُّمِ إِذَا كَانَ جُزْئًا أَوْ نَحْوَهُ الْقِرَاءَةُ مُطْلَقًا كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا وَقَالَ جَمْعٌ إِنَّهُ كِفَايِدُ الطَّهَوْرَيْنِ وَيُسَنُّ لَهُ قَضَاءُ مَا صَلَّاهُ مِنَ النَّوَافِلِ أَيْ الَّتِي تُقْضَى، وَالْجُمُعَةُ يَفْعَلُهَا وَيَقْضِي الظُّهْرَ (لَا الْمُسَافِرُ) الْمُتِمِّمُ فَلَا يَقْضِي وَإِنْ قَصُرَ سَفَرُهُ لِعُمُومِ الْفَقْدِ فِيهِ وَالتَّعْبِيرُ بِهِمَا لِلْغَالِبِ وَالضَّابِطِ أَنَّهُ مَتَى تَيَمَّمَ بِمَحَلِّ الْغَالِبِ وَقَتِ التَّيَمُّمِ فِيهِ أَيْ وَفِيمَا حَوَالِيهِ إِلَى حَدِّ الْقُرْبِ مِنْ سَائِرِ الْجَوَائِبِ فِيمَا يَظْهَرُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ السَّعْيُ لِذَلِكَ عِنْدَ تَيَقُّنِ الْمَاءِ فِيهِ فَلَا تُعْتَبَرُ الْغَلْبَةُ فِيمَا وَرَاءَ ذَلِكَ وَجُودُ الْمَاءِ أَعَادَ وَإِلَّا بِأَنْ غَلَبَ فَقْدُهُ أَوْ اسْتَوَى الْأَمْرَانِ فَلَا.....

□ قَوْلُهُ: (مُرَادُهُ بِالْإِعَادَةِ) أَيْ فِي الْمَثْنِ. □ قَوْلُهُ: (بَلْ مُرَادُهُ بِهَا مَا يَشْمَلُ الْإِلْحَ) اعْتَمَدَ عَشْرُ وَالرَّشِيدِيُّ.
□ قَوْلُهُ (لِسُنَنِ): (وَيَقْضِي الْمُقِيمُ الْإِلْحَ) أَيْ وَجُوبًا نِهَائِيَةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (لِثُدْرَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلِأَنَّهُ لِمَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَيُسَنُّ إِلَى وَالْجُمُعَةُ وَقَوْلُهُ وَقَتِ التَّيَمُّمِ إِلَى وَجُودِ الْمَاءِ، وَقَوْلُهُ وَلَا يُعْتَبَرُ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ أَوْ جُزْءٍ أَوْ مَرَضٍ. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيْ فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجِهَا الْفَاتِحَةُ وَغَيْرُهَا. □ قَوْلُهُ: (وَقَالَ جَمْعٌ الْإِلْحَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فِي قَوْلِهِ لَا يَقْضِي وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ لِأَنَّهُ أَتَى بِالْمَقْدُورِ وَفِي قَوْلِهِ لَا تَلْزِمُهُ الصَّلَاةُ فِي الْحَالِ بَلْ يَضُرُّ حَتَّى يَجِدَهُ وَعَلَى الْأَوَّلِ هَلْ يَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ غَيْرَ الْفَاتِحَةِ أَوْ لَا كِفَايِدُ الطَّهَوْرَيْنِ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ الْأَوَّلِ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْقَاضِي وَصَاحِبِ الْكَافِي الثَّانِي، وَالْأَوَّلُ أَوْجَهٌ أَم. □ قَوْلُهُ: (وَيُسَنُّ لَهُ) أَيْ لِلْمُقِيمِ الْمُتِمِّمِ. □ قَوْلُهُ: (وَالْجُمُعَةُ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَمَنْ تَيَمَّمَ لِيَزِيدَ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَقَتِ التَّيَمُّمِ إِلَى وَجُودِ الْمَاءِ، وَقَوْلُهُ وَلَا يُعْتَبَرُ إِلَى الْمَثْنِ. وَقَوْلُهُ أَوْ جُزْءٍ أَوْ مَرَضٍ. □ قَوْلُهُ: (الْمُتِمِّمُ) أَيْ لِفَقْدِ الْمَاءِ نِهَائِيَةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (لِعُمُومِ الْفَقْدِ الْإِلْحَ) يَعْني لِعَدَمِ ثُدْرَتِهِ فَيَشْمَلُ اسْتِثْنَاءَ الْأَمْرَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (وَالْتَّعْبِيرُ بِهِمَا) أَيْ بِالْمُقِيمِ وَالْمُسَافِرِ وَوَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ كَانَ بِمَحَلٍّ مَاؤُهُ قَرِيبَ بَحِيْثٍ لَوْ حَفَرَ الْأَرْضَ حَصَلَ الْمَاءُ أَيْ بِغَيْرِ مَشَقَّةٍ تُبَيِّحُ التَّيَمُّمَ هَلْ يَكْلَفُ ذَلِكَ وَلَا يَصِحُّ تَيَمُّمُهُ حَيْثُ كَانَ غَيْرَ لَائِقٍ بِهِ الْحَفَرُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ لِأَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ يُعْتَقَرُ فِي جَانِبِ الْعِبَادَةِ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (لِلْغَائِبِ) فَلَوْ صَلَّى بِالتَّيَمُّمِ، ثُمَّ شَكَّ فِي أَنَّ الْمَحَلَّ يَغْلِبُ فِيهِ وَجُودُ الْمَاءِ أَوْ لَا فَهَلْ يَسْقُطُ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَوَّلُ غَيْرُ بَعِيدٍ سَمِعَ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَقَتِ التَّيَمُّمِ) يَأْتِي مَا فِيهِ. □ قَوْلُهُ: (وَجُودُ الْمَاءِ) فَاعِلُ قَوْلِهِ السَّابِقِ الْغَالِبُ.

الظَّاهِرُ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهَا لَا تَجِبُ إِعَادَتُهَا بِهِ فَهُوَ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ وَالْإشْكَالِ قُلْتُ: قَدْ يُقَرَّقُ الشَّارِحُ بَيْنَ رُؤْيَيْهِ حَالِ الصَّلَاةِ وَرُؤْيَيْهِ بَعْدَ قَرَأَتِهَا فَلَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ تَسْلِيمُ قَوْلِ الْبَغَوِيِّ الْمَذْكُورِ وَإِنْ أَرَادَ مَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ الْمَذْكُورِ نَعَمْ مَا تَقَدَّمَ مِنْ رَدِّهِ عَلَى الْبَغَوِيِّ بِقَوْلِ الْمَجْمُوعِ الْمَذْكُورِ فَفِيهِ تَأَمُّلٌ، إِذْ لَيْسَ فِيمَا ذَكَرَهُ الْبَغَوِيُّ فَاقِدَ الطَّهَوْرَيْنِ.

ولا يُعْتَبَرُ مَحَلُّ الصَّلَاةِ عَلَى الْأَوْجِهِ (إِلَّا الْعَاصِي بِسَفَرِهِ) كَأَيْقٍ وَنَاشِزَةٍ فَإِنَّهُ يَقْضِي سَوَاءً تَيَمَّمَ لِفَقْدِ مَاءٍ.....

□ فَوُدَّ: (وَلَا يُعْتَبَرُ الْخُ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُمَا وَاللَّفْظُ لِلأَوَّلِ وَتَغْيِيرُهُمْ بِمَكَانِ التَّيَمُّمِ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ مِنْ عَدَمِ اخْتِلَافِ مَكَانِ التَّيَمُّمِ وَالصَّلَاةِ بِهِ فِي نُذْرَةِ فَقْدِ الْمَاءِ وَعَدَمِ نُذْرَتِهِ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي ذَلِكَ فَالِإِغْتِيَارُ حِينَئِذٍ بِمَكَانِ الصَّلَاةِ بِهِ كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اهـ. □ فَوُدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهِ) الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ اِغْتِيَارُ مَحَلِّ الصَّلَاةِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُعْتَبَرَ الْإِحْرَامُ بِالصَّلَاةِ حَتَّى لَوْ أُحْرِمَ فِي مَحَلٍّ يَغْلِبُ فِيهِ الْفَقْدُ وَانْتَقَلَ فِي بَقِيَّتِهَا إِلَى مَحَلٍّ بِخِلَافِهِ فَلَا قَضَاءَ.

(تَنْبِيْهُ): إِذَا اِغْتَبَرْنَا مَحَلَّ الصَّلَاةِ فَهَلَّ يُعْتَبَرُ فِي زَمَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى لَوْ وَقَعَتْ فِي صَنِيفٍ وَكَانَ الْغَالِبُ فِي صَنِيفٍ ذَلِكَ الْمَحَلُّ الْعَدَمُ وَفِي شِتَائِهِ الْوُجُودُ فَلَا قَضَاءَ وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ وَجَبَ الْقَضَاءُ أَوْ فِي جَمِيعِ الْعَامِ أَوْ غَالِيهِ أَوْ جَمِيعِ الْعُمُرِ أَوْ غَالِيهِ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَوْجُهُ الْأَوَّلُ وَعَلَيْهِ قَلَوُ غَلَبِ الْوُجُودِ صَنِيفًا وَشِتَاءً فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ لَكِنْ غَلَبَ الْعَدَمُ فِي خُصُوصِ ذَلِكَ الصَنِيفِ الَّذِي وَقَعَتْ فِيهِ فَهَلَّ يُعْتَبَرُ ذَلِكَ فَيَسْقُطُ الْقَضَاءُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَبْعُدُ اِغْتِيَارُهُ وَيَجْرِي جَمِيعُ ذَلِكَ فِي مَحَلِّ التَّيَمُّمِ إِنْ اِغْتَبَرْنَاهُ سَمَّ عَلَى حَجٍّ أَقُولُ وَمَا ذَكَرَ أَنَّهُ الْأَقْرَبُ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ حَجٍّ وَقْتُ التَّيَمُّمِ وَهُوَ مُرَادُ الشَّارِحِ م ر فَإِنَّهُ لَمْ يُخَالِفْ إِلَّا فِي كَوْنِ الْمَكَانِ مُعْتَبَرًا فِيهِ التَّيَمُّمُ أَوْ الصَّلَاةُ ع ش.

□ فَوُدَّ (سَيِّ): (بِسَفَرِهِ) خَرَجَ بِهِ الْعَاصِي فِي سَفَرِهِ كَأَنْ زَنَى أَوْ سَرَقَ فِيهِ، فَإِنَّهُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْمُرْخَصَ غَيْرُ مَا بِهِ الْمَغْصِيَةُ نِهَائَةً. □ فَوُدَّ: (كَأَيْقٍ الْخُ) وَمَنْ سَافَرَ لِيَتَعَبَّ نَفْسَهُ أَوْ دَابَّتَهُ عَبَا فَإِنَّهُ يَلْزُمُهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِالتَّيَمُّمِ وَيَقْضِي مُعْنَى. □ فَوُدَّ: (لِفَقْدِ مَاءٍ) يُحْتَمَلُ تَقْيِيدُ الْفَقْدِ بَعْدَمِهِ، فَإِنْ كَانَ لِمَانِعٍ حَسِّيٍّ كَسَبْعٍ حَائِلٍ وَتَأَخُّرِ نَوْبَتِهِ فِي بَثْرِ تَنَاوُبِهِ عَنِ الْوَقْتِ لَمْ يَبْعُدْ عَدَمُ الْقَضَاءِ م ر اهـ سَمَّ عَلَى حَجٍّ اهـ ع ش.

□ فَوُدَّ: (وَلَا يُعْتَبَرُ مَحَلُّ الصَّلَاةِ عَلَى الْأَوْجِهِ) الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ اِغْتِيَارُ مَحَلِّ الصَّلَاةِ وَمَنْ عَبَّرَ بِمَحَلِّ التَّيَمُّمِ فَهُوَ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ فَإِنَّ الْغَالِبَ اتِّحَادُ مَحَلَّيْهِمَا وَيَتَّبِعِي أَنْ يُعْتَبَرَ الْإِحْرَامُ بِالصَّلَاةِ حَتَّى لَوْ أُحْرِمَ فِي مَحَلٍّ يَغْلِبُ فِيهِ الْفَقْدُ وَانْتَقَلَ فِي بَقِيَّتِهَا إِلَى مَحَلٍّ بِخِلَافِهِ فَلَا قَضَاءَ فَلْيَتَأَمَّلْ قَلَوُ صَلَّيَ بِالتَّيَمُّمِ، ثُمَّ شَكَّ فِي أَنَّ الْمَحَلَّ يَغْلِبُ فِيهِ وَجُودُ الْمَاءِ أَوْ لَا فَهَلَّ يَسْقُطُ الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّهُ بِأَمْرِ جَدِيدٍ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ غَلَبَةِ الْوُجُودِ فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَوَّلُ غَيْرُ بَعِيدٍ.

(تَنْبِيْهُ): إِذَا اِغْتَبَرْنَا مَحَلَّ الصَّلَاةِ فَهَلَّ يُعْتَبَرُ زَمَنُ الصَّلَاةِ حَتَّى لَوْ وَقَعَتْ فِي صَنِيفٍ وَكَانَ الْغَالِبُ فِي صَنِيفٍ ذَلِكَ الْمَحَلُّ الْعَدَمُ وَفِي شِتَائِهِ الْوُجُودُ فَلَا قَضَاءَ وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ وَجَبَ الْقَضَاءُ أَوْ فِي جَمِيعِ الْعَامِ أَوْ غَالِيهِ أَوْ جَمِيعِ الْعُمُرِ أَوْ غَالِيهِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْأَوْجُهَ الْأَوَّلُ وَعَلَيْهِ قَلَوُ غَلَبِ الْوُجُودِ صَنِيفًا وَشِتَاءً فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ لَكِنْ غَلَبَ الْعَدَمُ فِي خُصُوصِ ذَلِكَ الصَنِيفِ الَّذِي وَقَعَتْ فِيهِ فَهَلَّ يُعْتَبَرُ ذَلِكَ فَيَسْقُطُ الْقَضَاءُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَبْعُدُ اِغْتِيَارُهُ وَيَجْرِي جَمِيعُ ذَلِكَ فِي مَحَلِّ التَّيَمُّمِ إِنْ اِغْتَبَرْنَاهُ. □ فَوُدَّ: (لِفَقْدِ مَاءٍ) يُحْتَمَلُ تَقْيِيدُهُ بِالْفَقْدِ وَعَدَمِهِ فَإِنْ كَانَ لِمَانِعٍ حَسِّيٍّ كَسَبْعٍ حَائِلٍ وَتَأَخُّرِ نَوْبَتِهِ فِي بَثْرِ تَنَاوُبِهِ عَنِ

أو جرح أو مرض (في الأصح)؛ لأن سقوط الفرض بالتيمم فيه رخصة أيضا فلا تنأط بمعصية ولأنه لما لزمه فعله خرج عن مضاهاة الرخص المحضة قاله الإمام ويؤخذ منه أن الواجب ليس رخصة محضة، ومن ثم قال الشبكي هو رخصة من حيث قيام سبب الحكم الأصلي وعزيمة من حيث وجوبه وتحتّمه اهـ. وبه يجمع بين من عبّر في أكل الميتة للمضطّر بأنه رخصة ومن عبّر بأنه عزيمة. وأما تردد الإمام في موضع أن الوجوب هل يجامع الرخصة فيحمل على أن مرده هل يجامع الرخصة المحضة هذا ولك أن تقول الذي يُشجّه ما صرح به كلامهم أن الوجوب يجامع الرخصة المحضة وأنه لا ينافي تغييرها إلى سهولة؛ لأن الوجوب فيها لما كان موافقا لغير النفس من حيث إنه أخف عليها من الحكم الأصلي غالبا لم يكن منافيا لما فيها من التسهيل ويصح تيممه فيه إن فقد الماء حسا لخلولة نحو سبغ لهما مرة أول الباب لا شرعا لنحو مرض وعطش فلا يصح تيممه حتى يتوب لقدرته على زوال مانعه

☐ قوله: (أو جرح) أو مرض قد يقال: إن فرض تيممه في هذه الحالة قبل التوبة فغير صحيح كما سيأتي فصلاته حيث لا يتيّم وكلامنا في التيمم أو بعدها فلا وجه للقضاء من حيث المعصية لأقطاعها وقد يجاب بأن مراده الأول واكتفى بوجود التيمم صورة بصرى أي ولو حذفه كغيره لكان أسلم من السؤال وتكلف الجواب.

☐ قول (سبب) (في الأصح) والثاني لا يقضي لأنه لما وجب عليه صار عزيمة وفي وجه ثالث لا يستريح التيمم أصلا، ويقال له إن ثبت استباحت ولا أثبت بترك الصلاة مغني فما يأتي من التعليلين ردّ لهدّنين الوجهين الأول للأول والثاني للثاني، ويندفع بذلك توقف سم في التعليل الثاني وقول الرشدي ولم يظهر له معنى هنا لأنه مساو لتعليل الوجه الثاني اهـ. ☐ قوله: (أي كالتيمم). ☐ قوله: (ولأنه إلخ) تعليل لصحة الصلاة بالتيمم مع كونه رخصة وهي لا تنأط بالمعاصي فكان مقتضى القياس بطلان التيمم حتى يتوب من معصيته ع ش أي ورد للوجه الثالث القائل بعدم صحة التيمم قبل التوبة كما مر، وللكردّي هنا توجية آخر ظاهر السقوط. ☐ قوله: (ويؤخذ إلخ) عبارة النهاية قيل ويؤخذ إلخ.

☐ قوله: (منه) أي من التعليل الثاني. ☐ قوله: (أن الواجب) أي التيمم الواجب على العاصي بسفره. ☐ قوله: (سبب الحكم إلخ) وهو دخول وقت الصلاة. ☐ قوله: (وبه) أي بقول الشبكي. ☐ قوله: (وأنه) أي وجوب المرخص (لا ينافي تغييرها) أي تغيير الرخصة من الصعوبة. ☐ قوله: (ويصح إلخ) هذا مع قوله السابق سواء تيمم لفقد ماء أو جرح أو مرض يتحصّل منه وجوب القضاء في الثلاثة قبل التوبة. وأما صحة التيمم قبلها فعلى هذا التفصيل سم. ☐ قوله: (تيممه) أي العاصي بسفره (فيه) أي في السفر ع ش. ☐ قوله: (لما مر أول الباب) عبارته هناك؛ لأنه لما عجز عن استعمال الماء حسا لم يكن لتوقف

الوقت فلا يبعد عدم القضاء م ر. ☐ قوله: (ولأنه لما لزمه فعله) يتأمل هذا التعليل. ☐ قوله: (ويصح إلخ) هذا مع قوله السابق سواء تيمم لفقد ماء أو جرح أو مرض يتحصّل منه وجوب القضاء في الثلاثة قبل

بالتوبة، ولو عَصَى بالإقامة بِمَحَلٍّ لَا يَغْلِبُ فِيهِ وُجُودُ الْمَاءِ وَتَيَمَّمَ لِفَقْدِهِ لَمْ يَلْزَمَهُ الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلًّا لِلرُّخْصَةِ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ حَتَّى يَفْتَرِقَ الْحَالُ فِيهِ بَيْنَ الْعَاصِي وَغَيْرِهِ بِخِلَافِ السَّفَرِ فَاذْفَعْ مَا لِلشُّبْكِيِّ هُنَا.

(وَمَنْ تَيَمَّمَ لِبَرْدٍ) بِحَضَرٍ أَوْ سَفَرٍ (قَصَصَ فِي الْأُظْهَرِ) لِثُدْرَةٍ فَقَدْ مَا يُسَخَّنُ بِهِ الْمَاءُ أَوْ يُدَثِّرُ بِهِ أَعْضَاءَهُ، وَإِنَّمَا لَمْ يَأْمُرَ ﷺ عَمَرًا بِالْإِعَادَةِ فِي حَدِيثِهِ السَّابِقِ إِذَا لَعِلِمَهُ بِأَنَّهُ يَعْلَمُهَا أَوْ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ عَلَى التَّرَاجِيحِ وَتَأْخِيرِ الْبَيَانِ لَوْ قَبِلَ الْحَاجَةُ جَائِزٌ (أَوْ) تَيَمَّمَ (لِمَرَضٍ) فِي غَيْرِ سَفَرٍ مَعْصِيَةً لِمَا مَرَّ فِيهِ (يَمْنَعُ الْمَاءُ مُطْلَقًا) أَيِ فِي كُلِّ أَعْضَاءِ الطَّهَارَةِ (أَوْ) يَمْنَعُهُ (فِي غَضِي) مِنْهَا (وَلَا سَائِرَ)

صِحَّةِ تَيَمُّمِهِ عَلَى التَّوْبَةِ فَائِدَةٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ مَا مِنْهُ شَرْعِيًّا كَعَطَشٍ أَوْ مَرَضٍ اهـ. ة فَوَدَّ: (لَمْ يَلْزَمَهُ الْقَضَاءُ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ كَمَا مَرَّ وَخِلَافًا لِلْمُعْنِيِّ عِبَارَتُهُ وَكَالْعَاصِي بِسَفَرِهِ الْعَاصِي بِإِقَامَتِهِ فَيَقْضِي اهـ.

ة فَوَدَّ: (بِحَضَرٍ) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ، فِي الْمُعْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ عَادَ إِلَيْهِ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَإِنْ كَانَ، فِي النَّهْيَةِ إِلَّا مَا ذُكِرَ. ة فَوَدَّ: (لِثُدْرَةٍ فَقَدْ مَا يُسَخَّنُ الْخُ) وَلَوْ وَجَدَ مَا يُسَخَّنُ بِهِ الْمَاءَ لَكِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ بِحَيْثُ لَوْ اشْتَغَلَ بِالتَّشْحِينِ خَرَجَ الْوَقْتُ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِسْتِغَالُ بِهِ، وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ وَلَيْسَ لَهُ التَّيَمُّمُ لِيُصَلِّيَ بِهِ فِي الْوَقْتِ أَقْنَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ وَاجِدٌ لِلْمَاءِ قَادِرٌ عَلَى الطَّهَارَةِ بِهِ وَلَوْ تَنَاقَبَ جَمْعُ الْإِسْتِغَالِ مِنْ مُغْتَسِلِ الْحَمَامِ لِلْخَوْفِ مِنَ الْبَرْدِ فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ نَوْبَتَهُ تَأْتِي فِي الْوَقْتِ وَجَبَ انْتِظَارُهَا وَامْتِنَعَ التَّيَمُّمُ سِوَاكَ كَانَ تَأْخُرُهُ عَنْ غَيْرِهِ بَنَحْوِ تَقْدِيمِ صَاحِبِ الْحَمَامِ السَّابِقِ عَلَى غَيْرِهِ أَوْ بَتَعْدِي غَيْرِهِ عَلَيْهِ وَمَنْعُهُ مِنَ التَّقَدُّمِ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا لَا تَأْتِي إِلَّا خَارِجَ الْوَقْتِ صَلَّى بِالتَّيَمُّمِ فِي الْوَقْتِ ثُمَّ يَجِبُ الْقَضَاءُ إِنْ كَانَ ثُمَّ مَاءٌ آخَرُ غَيْرَ مَا تَنَاقَبُوا فِيهِ لَكِنْ امْتِنَعَ اسْتِعْمَالُهُ لِنَحْوِ بَرْدٍ وَلَا فَلَامٍ رَاهِ سَمِ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش. ة فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَأْمُرَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنِيِّ وَالثَّانِي لَا يَقْضِي لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ السَّابِقِ وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ وَيُؤَافِقُهُ الْمُخْتَارُ الْمَارُّ عَنْ الْمُصَنِّفِ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَأْمُرْهُ بِالْإِعَادَةِ وَأَجَابَ الْأَوَّلُ بِأَنَّهُ الْخُ قَوْلُ الْمُتَنِّ (أَوْ لِمَرَضٍ) الْمُرَادُ بِهِ هُنَا أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ جُرْحًا أَوْ غَيْرَهُ نِهَآيَةً وَمُعْنِي.

ة فَوَدَّ: (فِي غَيْرِ سَفَرٍ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنِيِّ حَاضِرًا كَانَ أَوْ مُسَافِرًا اهـ. ة فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ فِيهِ) أَيِ

التَّوْبَةِ. وَأَمَّا صِحَّةُ التَّيَمُّمِ قَبْلَهَا فَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ. ة فَوَدَّ: (لِثُدْرَةٍ فَقَدْ مَا يُسَخَّنُ بِهِ الْمَاءُ) لَوْ وَجَدَ مَا يُسَخَّنُ بِهِ الْمَاءَ لَكِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ بِحَيْثُ لَوْ اشْتَغَلَ بِالتَّشْحِينِ خَرَجَ الْوَقْتُ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِسْتِغَالُ بِالتَّشْحِينِ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ وَلَيْسَ لَهُ التَّيَمُّمُ لِيُصَلِّيَ بِهِ فِي الْوَقْتِ أَقْنَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ وَاجِدٌ لِلْمَاءِ قَادِرٌ عَلَى الطَّهَارَةِ، وَلَوْ تَنَاقَبَ جَمْعُ الْإِسْتِغَالِ مِنْ مُغْتَسِلِ الْحَمَامِ لِلْخَوْفِ مِنَ الْبَرْدِ فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ نَوْبَتَهُ تَأْتِي فِي الْوَقْتِ وَجَبَ انْتِظَارُهَا وَامْتِنَعَ التَّيَمُّمُ سِوَاكَ كَانَ تَأْخُرُهُ عَنْ غَيْرِهِ بَنَحْوِ تَقْدِيمِ صَاحِبِ الْحَمَامِ السَّابِقِ عَلَى غَيْرِهِ أَوْ بَتَعْدِي غَيْرِهِ عَلَيْهِ وَمَنْعُهُ مِنَ التَّقَدُّمِ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا لَا تَأْتِي إِلَّا خَارِجَ الْوَقْتِ صَلَّى بِالتَّيَمُّمِ فِي الْوَقْتِ، ثُمَّ يَجِبُ الْقَضَاءُ إِنْ كَانَ ثُمَّ مَاءٌ آخَرُ غَيْرُ مَا تَنَاقَبُوا فِيهِ لَكِنْ مَنَعَ اسْتِعْمَالُهُ لِنَحْوِ بَرْدٍ وَلَا فَلَامٍ ر.

عليه (فلا) قضاء عليه لِعُثُومِ غُذْرِهِ (إلا أن يكونَ بِمُجَرِّحِهِ) أو غيره (دَمٌ كَثِيرٌ) لا يُعْفَى عنه لِكَوْنِهِ بِفِعْلِهِ قَصْدًا أو جَاوَزَ مَحَلَّهُ أو عَادَ إِلَيْهِ كما يُعْلَمُ مِنَّمَا يَأْتِي فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ إِذَا تَعَذَّرَ غَسْلُهُ حِينَئِذٍ أَعَادَ لِثَدْرَةِ الْعَجْزِ عَنْ إِزَالَتِهِ بِمَاءٍ حَارٍّ أو نَحْوِهِ أَمَّا الْيَسِيرُ فَلَا يَضُرُّ إِلَّا إِنْ كَانَ بِمَحَلِّ التَّيْمُمِ وَمَنَعَ وَضُوءَ الثَّرَابِ لِمَحَلِّهِ لِنَقْصِ الْبَدَلِ وَالْمُبْدِلِ حِينَئِذٍ قِيلَ لَا حَاجَةَ لِهَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ؛ لِأَنَّ مَنْ صَلَّى بِنَجَاسَةٍ لَا يُعْفَى عَنْهَا يَلْزِمُهُ الْقَضَاءُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَيَمِّمًا أَهـ وَيُجَابُ بَأَنَّ فِيهِ فَائِدَةً وَهِيَ التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ فِي مَفْهُومِ الْكَثِيرِ (وإن كان) بالأعضاء أو بعضها (سائر) كجبيرة ولم يكن به دَمٌ لا يُعْفَى عنه هُنَا أَيْضًا وَذَكَرَهُ فِي الْأَوَّلِ تَمَثُّلٌ لَا تَقْيِيدٌ (لم يقض في الأظهر إن وُضِعَ عَلَى طَهْرٍ) لِشَبْهِهِ بِالْخُفِّ بَلْ أَوْلَى لِلضَّرُورَةِ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِغُضْرِ التَّيْمُمِ وَالْأَلْزِمَهُ

أَيْفًا. □ فُود: (أو عاد إلخ) الْأَتْسَبُ وَلَوْ عَادَ إِلَيْهِ بَصْرِيٌّ. □ فُود: (لنقص البدل إلخ) أي لا لأجل النجاسة مُعْنِي. □ فُود: (قيل لا حاجة لهذا الاستثناء إلخ) وفي هذا الاستثناء إشكال آخر وهو عَدَمُ صِحَّةِ التَّيْمُمِ؛ لِأَنَّ شَرْطَهُ طَهَارَةُ الْبَدَنِ عَنْ نَجَسٍ لَا يُعْفَى عَنْهُ وَأَجَابَ عَنْهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِحَمْلِهِ عَلَى مَا إِذَا طَرَأَ الدَّمُ بَعْدَ التَّيْمُمِ أَهـ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ أَيْضًا بِأَنَّهُ طَرَأَ قَبْلَ التَّيْمُمِ لَكِنْ تَعَذَّرَ غَسْلُهُ بِنَاءً عَلَى صِحَّةِ التَّيْمُمِ عِنْدَ تَعَذُّرِ إِزَالَةِ النَجَاسَةِ كَمَا قَرَّرَهُ الشَّارِحُ فِيمَا سَبَقَ سَمِ أَيَّ خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنِي، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا يَتَأْتَى عَلَى كُلِّ مِنَ الْجَوَابَيْنِ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَيُجَابُ إلخ. □ فُود: (وهي التفصيل إلخ) هَذَا التَّفْصِيلُ لَا تَقِي عِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِإِفَادَتِهِ وَالْكَلَامُ فِيهَا بَصْرِيٌّ. □ فُود: (المذكور في مفهوم الكثير) أَي مِنْ أَنَّ الْيَسِيرَ إِنْ كَانَ حَائِلًا بِغُضْرِ التَّيْمُمِ ضَرَّ وَلَا فَلَا رَشِيدِي.

□ فُود (سئي): (وإن كان سائر إلخ) وَالْحَاصِلُ مِنْ صَوْرِ الْجَبِيرَةِ فِي لُزُومِ الْقَضَاءِ وَعَدَمِهِ أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ فِي أَعْضَاءِ التَّيْمُمِ وَجِبَ الْقَضَاءُ مُطْلَقًا سَوَاءً أَخَذْتَ مِنَ الصَّحِيحِ شَيْئًا أَمْ لَا، وَسَوَاءً وَضَعَهَا عَلَى طَهْرٍ أَمْ لَا وَسَوَاءً تَعَذَّرَ نَزْعُهَا أَمْ لَا وَكَذَا إِنْ كَانَتْ فِي غَيْرِ أَعْضَاءِ التَّيْمُمِ وَأَخَذْتَ مِنَ الصَّحِيحِ قَدْرًا زَائِدًا عَلَى قَدْرِ الْإِسْتِمْسَاكِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ مُطْلَقًا وَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ نَزْعُهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ بِغَيْرِ أَعْضَاءِ التَّيْمُمِ وَلَمْ تَأْخُذْ مِنَ الصَّحِيحِ إِلَّا قَدْرَ الْإِسْتِمْسَاكِ وَوُضِعَتْ عَلَى طَهْرٍ أَيْ وَتَعَذَّرَ نَزْعُهَا فَلَا قَضَاءَ وَكَذَا إِذَا لَمْ تَأْخُذْ مِنَ الصَّحِيحِ شَيْئًا سَوَاءً أَوْضِعْتَ عَلَى حَدَثٍ أَوْ طَهْرٍ حَيْثُ كَانَتْ فِي غَيْرِ أَعْضَاءِ التَّيْمُمِ فَلَا يَجِبُ مَسْحُهَا حِينَئِذٍ ش وَبَصْرِيٌّ وَشَوَبَرِيٌّ وَشَيْخُنَا. □ فُود: (وذكره في الأول تمثيل إلخ) الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ وَتَرَكَهُ هُنَا اكْتِفَاءً بِذِكْرِهِ فِي الْأَوَّلِ. □ فُود: (لشبهه) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُعْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ: وَعِبَارَةُ الْمَجْمُوعِ فِي النَّهْيَةِ. □ فُود: (ومحله إن لم يكن إلخ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ مَتَى كَانَ بِغُضْرِ التَّيْمُمِ وَجِبَ الْقَضَاءُ

□ فُود: (قيل لا حاجة لهذا الاستثناء) فِي هَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ إِشْكَالٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ وَهُوَ عَدَمُ صِحَّةِ التَّيْمُمِ؛ لِأَنَّ شَرْطَهُ طَهَارَةُ الْبَدَنِ عَنْ نَجَسٍ لَا يُعْفَى عَنْهُ وَأَجَابَ عَنْهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِحَمْلِهِ عَلَى مَا إِذَا طَرَأَ الدَّمُ بَعْدَ التَّيْمُمِ أَهـ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ أَيْضًا بِأَنَّهُ طَرَأَ قَبْلَ التَّيْمُمِ لَكِنْ تَعَذَّرَ غَسْلُهُ بِنَاءً عَلَى صِحَّةِ التَّيْمُمِ عِنْدَ تَعَذُّرِ إِزَالَةِ النَجَاسَةِ كَمَا قَرَّرَهُ الشَّارِحُ فِيمَا سَبَقَ.

القضاء قطعاً على ما في الروضة لِنَقْصِ البَدَلِ والمُبْدَلِ لِكِنَّ كَلَامِهِ فِي المَجْمُوعِ يَقْتَضِي ضَعْفَهُ (فَإِنْ وُضِعَ عَلَى حَدِيثٍ وَجِبَ نَزْعُهُ) إِنْ لَمْ يُخَفَ مِنْهُ مَحْذُورٌ تَيَمَّمَ؛ لِأَنَّهُ مَسَحَ عَلَى سَائِرِ فَاشْتَرَطَ وَضْعَهُ عَلَى طَهْرِ كَالْخُفِّ (فَإِنْ تَعَذَّرَ) نَزْعُهُ وَمَسَحَ وَصَلَّى (قَضَى عَلَى المَشْهُورِ) لِقَوَاتِ شَرْطِ الوَضْعِ وَمَا أَوْهَمَهُ صَنِيعُهُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ نَزْعُ المَوْضُوعِ عَلَى طَهْرٍ غَيْرِ مُرَادٍ بَلْ هُوَ كَالْمَوْضُوعِ عَلَى حَدِيثٍ لَا اسْتِوَاءَ لِهَمَا فِي وَجُوبِ مَسْحِهِمَا نَعَمْ مَرَّ أَنْ مَسَحَهُ إِنَّمَا هُوَ عَوْضٌ عَمَّا أَخَذَهُ مِنَ الصَّحِيحِ وَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَأْخُذْ شَيْئاً مِنْهُ لَمْ يَجِبْ مَسْحُهُ وَحِينَئِذٍ فَيُتَّبَعُ حَمْلُ قَوْلِهِمْ بِوُجُوبِ النَزْعِ فِيهِمَا وَتَفْصِيلِهِمْ بَيْنَ الوَضْعِ عَلَى طَهْرٍ وَعَلَى حَدِيثٍ عَلَى مَا إِذَا أَخَذْتَ شَيْئاً مِنْهُ وَإِلَّا لَمْ يَجِبْ نَزْعُهُ وَلَا قَضَاءُهُ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَعَدَمِ السَّائِرِ.

(تَنْبِيْهُ) التُّرَادُ بِالطَّهْرِ الْوَاجِبِ وَضَعُهَا عَلَيْهِ لِيَسْقُطَ الْقَضَاءُ الطَّهْرُ الْكَامِلُ كَالْخُفِّ ذَكَرَهُ الْإِمَامُ وَصَاحِبُ الاسْتِيفَاءِ وَعِبَارَةُ المَجْمُوعِ صَرِيحَةٌ فِيهِ وَهِيَ تَجِبُ عَلَيْهِ الطَّهَارَةُ لِوَضْعِ الْجَبِيرَةِ عَلَى غُضُوهِ وَهُوَ مُرَادُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ وَلَا يَضَعُهَا إِلَّا عَلَى وَضْوءٍ انْتَهَتْ

وَأِنْ خَشِيَ مِنْ مَسْحِ الْجُرْحِ بِالتُّرَابِ مَحْذُوراً أَخَذَ مِنْ التَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ، وَإِنْ كَانَ التَّنَزُّعُ لَا يَجِبُ حِينَئِذٍ كَمَا تَقَدَّمَ إِذْ لَا فَائِدَةً فِيهِ بَضْرِيٌّ وَيَأْتِي عَنْ سَمٍ مِثْلُهُ. □ فَوَدَّ: (قَطْعاً) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ مُطْلَقاً. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا فِي الرُّوضَةِ الْخُفِّ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى كَمَا فِي الرُّوضَةِ لِنَقْصِ البَدَلِ والمُبْدَلِ جَمِيعاً وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ قَالَ فِي المَجْمُوعِ إِنْ إِبْطَاقُ الْجُمْهُورِ يَقْتَضِي عَدَمَ الْفَرْقِ أَه.

□ فَوَدَّ (لِسَمٍ): (فَإِنْ وُضِعَ عَلَى حَدِيثٍ الْخُفِّ) أَيِ سَوَاءٍ فِي أَغْضَاءِ التَّيَمُّمِ أَمْ فِي غَيْرِهَا مِنْ أَغْضَاءِ الطَّهَارَةِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مِثْلُهُ قَالَ ع ش وَسَوَاءٌ كَانَ الْحَدِيثُ أَصْغَرَ أَوْ أَكْبَرَ أَه. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ مَسَحَ الْخُفَّ) لَعَلَّ الْمُنَاسِبَ يَمْسَحُ بِالْمَضَارِعِ. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ مَسْحِ كُلِّ جَبِيرَتِهِ وَقِيلَ بَعْضُهَا.

□ فَوَدَّ: (فِيهِمَا) أَيِ فِي المَوْضُوعِ عَلَى حَدِيثٍ وَالمَوْضُوعِ عَلَى طَهْرٍ. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا إِذَا أَخَذْتَ الْخُفَّ) أَيِ وَلَمْ يُمْكِنْ غَسْلُهُ بِدُونِ نَزْعٍ كَمَا سَبَقَ بَضْرِيٌّ. □ فَوَدَّ: (وَلَا قَضَاءً) أَيِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْضُ تَيَمُّمٍ عَلَى مَا مَرَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلَا بُدَّ مِنْ نَزْعِهِ حِينَئِذٍ وَمَسَحَ مَوْضِعَ الْعِلَّةِ بِالتُّرَابِ وَإِلَّا وَجِبَ الْقَضَاءُ سَوَاءً تَرَكَ التَّنَزُّعَ مَعَ إِمْكَانِهِ أَوْ مَعَ عَدَمِ إِمْكَانِهِ أَوْ نَزَعَ وَلَمْ يَمْسَحْ مَوْضِعَ الْعِلَّةِ بِالتُّرَابِ وَلَوْ لِلْخَوْفِ مِنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَم.

□ فَوَدَّ: (الْمُرَادُ الْخُفَّ) وَفَاقاً لِلنِّهَايَةِ كَمَا مَرَّ وَخِلَافاً لِلْمُعْنَى عِبَارَتُهُ وَالمُرَادُ طَهَارَةُ ذَلِكَ الْمَحَلِّ فَقَطَّ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: كَالْخُفِّ إِذَا الْمُشَبَّهُ قَدْ لَا يُعْطَى حُكْمُ الْمُشَبَّهِ بِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ أَه. □ فَوَدَّ: (صَرِيحَةٌ فِيهِ) فِي دَعْوَى الصَّرَاحَةِ تَوَقُّفٌ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ وَجُوبِ الطَّهَارَةِ.

□ فَوَدَّ: (وَلَا قَضَاءً) أَيِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْضُ تَيَمُّمٍ عَلَى مَا مَرَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلَا بُدَّ مِنْ نَزْعِهِ حِينَئِذٍ وَمَسَحَ مَوْضِعَ الْعِلَّةِ بِالتُّرَابِ وَإِلَّا وَجِبَ الْقَضَاءُ سَوَاءً تَرَكَ التَّنَزُّعَ مَعَ إِمْكَانِهِ أَوْ مَعَ عَدَمِ إِمْكَانِهِ أَوْ نَزَعَ وَلَمْ يَمْسَحْ مَوْضِعَ الْعِلَّةِ بِالتُّرَابِ وَلَوْ لِلْخَوْفِ مِنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

وَقَضِيَّةُ التَّشْبِيهِ بِالْخُفِّ أُمُورُ الْأَوَّلِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ كَمَالِ طَهَارَةِ الْوُضُوءِ إِنْ وَضَعَهَا عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَعْضَائِهِ وَكَلَامُ ابْنِ الْأَسْتَاذِ صَرِيحٌ فِي هَذَا وَهُوَ ظَاهِرُ الثَّانِي أَنَّهُ لَوْ وَضَعَهَا عَلَى طَهَارَةِ التَّيَمُّمِ لَفَقِدَ الْمَاءَ لَا يَكْفِيهِ كَمَا لَا يَلْبِسُ الْخُفُّ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَهُوَ ظَاهِرُ الْثَالِثِ أَنَّهُ لَوْ وَضَعَهَا عَلَى غَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ اشْتَرَطَ طَهْرَهُ مِنَ الْحَدَثَيْنِ أَيْضًا وَفِيهِ بُعْدٌ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَرْتَضِهِ الزَّرْكَشِيُّ بَلْ رَجَحَ الْاِكْتِفَاءَ بِطَهَارَةِ مُحَلِّهَا فَلَوْ وَضَعَهَا الْمُحْدِثُ عَلَى غَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ وَلَا جَنَابَةَ، ثُمَّ أَجَنَّبَ مَسَّحَ وَلَا قِضَاءً؛ لِأَنَّهُ عَلَى طَهَارَةِ الْغُسْلِ وَهِيَ لَا تَنْتَقِضُ إِلَّا بِالْجَنَابَةِ فَهِيَ الْآنَ كَامِلَةٌ.

□ قَوْلُهُ: (طَهَارَةُ الْوُضُوءِ) أَيِ وَالْغُسْلِ. □ قَوْلُهُ: (اشْتَرَطَ طَهْرَهُ الْخُفُّ) وَفَاقًا لِظَاهِرِ إِطْلَاقِ النَّهْيَةِ.
□ قَوْلُهُ: (بَلْ رَجَحَ الْاِكْتِفَاءَ الْخُفُّ) اعْتَمَدَهُ الرَّشِيدِيُّ وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. □ قَوْلُهُ: (الْمُحْدِثُ) أَيِ بِالْحَدَثِ الْأَصْغَرِ. □ قَوْلُهُ: (مَسَّحَ الْخُفُّ) أَيِ تَيَمَّمَ وَمَسَّحَ عَلَى الْجَبْرِ وَصَلَّى. □ قَوْلُهُ: (لَا مِنْهُ) أَيِ الْمُحْدِثِ حِينَ الْوَضْعِ (عَلَى طَهَارَةِ الْغُسْلِ) أَيِ الْحَقِيقَةِ (وَهِيَ لَا تَنْتَقِضُ إِلَّا بِالْجَنَابَةِ) أَيِ وَلَا جَنَابَةَ حِينَ الْوَضْعِ (فَهِيَ) أَيِ طَهَارَةُ الْغُسْلِ (الْآنَ) أَيِ حِينَ وَضْعِ الْمُحْدِثِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِيُّ، وَلَوْ تَيَمَّمَ عَنْ حَدَثٍ أَكْبَرَ، ثُمَّ أَخَذَتْ حَدَثًا أَصْغَرَ انْتَقَضَ طَهْرُهُ الْأَصْغَرُ لَا الْأَكْبَرُ، كَمَا لَوْ أَخَذَتْ بَعْدَ غُسْلِهِ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ كُلُّ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْدِثِ وَيَسْتَمِرُّ تَيَمُّمُهُ عَنِ الْحَدَثِ الْأَكْبَرَ حَتَّى يَجِدَ الْمَاءَ بِلَا مَانِعٍ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر عَلَى الْمُحْدِثِ أَيِ مِنْ صَلَاةٍ وَطَوَافٍ وَنَحْوِهِمَا بِخِلَافِ نَحْوِ الْقِرَاءَةِ وَمُكْتَبِ الْمَسْجِدِ فَلَا يَحْرُمُ لِبَقَاءِ طَهْرِهِ بِالنَّسْبَةِ لَهُ فَلَا يَخْتَاجُ لَتَيَمُّمٍ آخَرَ مَا لَمْ تَعْرِضْ لَهُ الْجَنَابَةُ، وَقَوْلُهُ م ر وَيَسْتَمِرُّ تَيَمُّمُهُ أَيِ فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَمْكُثُ فِي الْمَسْجِدِ بِهَذَا التَّيَمُّمِ وَقَوْلُهُ م ر حَتَّى يَجِدَ الْمَاءَ الْخُفُّ وَعَلَيْهِ فَإِذَا أَرَادَ صَلَاةَ النَّافِلَةِ وَتَوَضَّأَ لَهَا لَمْ يَخْتَجِ لِلتَّيَمُّمِ حَيْثُ كَانَ تَيَمُّمُهُ عَنِ الْجَنَابَةِ لِغَلَّةٍ بِغَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ، وَكَذَا لَوْ كَانَ تَيَمُّمُهُ عَنِ الْجَنَابَةِ لَفَقِدَ الْمَاءَ، ثُمَّ أَخَذَتْ حَدَثًا أَصْغَرَ فَيَتَيَمَّمُ بِنِيَّةِ زَوَالِ مَانِعِ الْأَصْغَرِ وَيُصَلِّي بِذَلِكَ التَّيَمُّمِ التَّوَافِلَ لِبَقَاءِ تَيَمُّمِهِ بِالنَّسْبَةِ لِلْحَدَثِ الْأَكْبَرِ أَهْ ع ش. □ قَوْلُهُ: (فَهِيَ الْآنَ) أَيِ حِينَ إِذْ تَيَمَّمَ وَمَسَّحَ عَنِ الْجَنَابَةِ.



باب الحيض

والاستِحاضة والنفاس وَلَمَّا كَانَا كَالتَّائِبِينَ لَهُ لِأَصَالَتِهِ أَمَّا الاستِحاضةُ فَوَاضِحٌ. وَأَمَّا النَّفَاسُ فَلِأَنَّ أَكْثَرَ أَحْكَامِهِ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ عَلَيْهِ وَلِغَلَبَةِ أَحْكَامِهِ أَفْرَدُوهُ بِالتَّرْجِمَةِ، وَهُوَ لُغَةُ السَّيْلَانِ وَشَرَعًا دَمٌ جَبِلَةٌ يَخْرُجُ فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ، وَالنَّفَاسُ الدَّمُ الْخَارِجُ.....

باب الحيض

وَالْحُكْمَةُ فِي ذِكْرِ هَذَا الْبَابِ فِي آخِرِ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَنْوَاعِ الطَّهَارَةِ بَلِ الطَّهَارَةُ تَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَخْصُوصٌ بِالنِّسَاءِ شَ عِبَارَةُ الْبَحِيرِمِيِّ وَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ عَنِ الْغُسْلِ مَعَ أَنَّهُ مِنْ أَسْبَابِهِ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ ذِكْرَهُ قَبْلَهُ عِنْدَ ذِكْرِ مَوْجِبَاتِهِ لِطَوْلِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ وَلِتَعْلُقِهِ بِالنِّسَاءِ فَكَانَ مُؤَخَّرَ الرَّثْبَةِ أَهْ أَيْ وَمَا قَبْلَهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ. □ فَوَدَّ: (فَلِأَنَّ أَكْثَرَ أَحْكَامِهِ الْخُ) أَيْ وَلِقَوْلِهِمْ إِنَّهُ دَمٌ حَيْضٌ مُجْتَمِعٌ سَمَ.

□ فَوَدَّ: (وَلِغَلَبَةِ أَحْكَامِهِ) أَيْ مِنْ حَيْثُ الْوُقُوعُ وَالْأَفْخَاكُمُ الْإِسْتِحَاضَةُ أَكْثَرُ كَمَا لَا يَخْفَى رَشِيدِي وَع ش. □ فَوَدَّ: (أَفْرَدَهُ بِالتَّرْجِمَةِ) أَيْ فَقَدْ تَرَجَّمَ لِشَيْءٍ وَزَادَ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَا يُعَدُّ عَيْنًا بِجَيْرِمِيِّ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ لُغَةُ السَّيْلَانِ) يُقَالُ: حَاضَ الْوَادِي إِذَا سَالَ مَائُهُ وَحَاضَتِ الشَّجَرَةُ إِذَا سَالَ صَنْعُهَا وَيُقَالُ إِنَّ الْحَوْضَ مِنْهُ لِحَيْضِ الْمَاءِ أَيْ سَيْلَانِهِ وَالْعَرَبُ تَدْخُلُ الْوَادِيَ عَلَى الْيَاءِ وَبِالْعَكْسِ نِهَابَةً أَيْ تَأْتِي بِأَحَدِهِمَا بَدَلُ الْآخَرِ.

□ فَوَدَّ: (دَمٌ جَبِلَةٌ) أَيْ دَمٌ يَقْتَضِيهِ الطَّبْعُ السَّلِيمُ خَطِيبٌ. □ فَوَدَّ: (يَخْرُجُ) أَيْ مِنْ عِزْقٍ فِي أَقْصَى رَجَمِ الْمَرْأَةِ عَلَى سَبِيلِ الصَّحَةِ وَلَوْ حَامِلًا؛ لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ الْحَامِلَ تَحِيضٌ وَشَبِلَتِ الْجَنَّةُ فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْأَدَمِيَّةِ فِي ذَلِكَ عَلَى الصَّحِيحِ. وَأَمَّا غَيْرُهَا مِنَ الْحَيَوَانَاتِ فَلَا حَيْضَ لَهَا شَرَعًا وَمَا يَرَى لَهَا مِنَ الدَّمِ فَهُوَ مِنَ الْحَيْضِ اللَّغَوِيِّ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ إِلَّا فِي التَّغْلِيْقِ فِي نَحْوِ الطَّلَاقِ وَالْعِنْتِ كَأَنَّ قَالَ إِنَّ سَالَ دَمٌ فَرَسِي فَرَوْجَتِي طَالِقٌ أَوْ قَعْدِي حُرٌّ وَالَّذِي يَحِيضُ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ أَرْبَعٌ نَظَّمَهَا بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِهِ:

أَرَانِبُ يَحِضْنَ وَالنِّسَاءُ ضَبُعٌ وَخُفَّاشٌ لَهَا دَوَاءُ

وَزَيْدٌ عَلَيْهَا أَرْبَعَةٌ أُخْرَى فَصَارَتْ ثَمَانِيَّةٌ وَقَدْ نَظَّمَهَا بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِهِ:

باب الحيض

قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ الْجَا حِظُّ: وَيَحِيضُ أَيْضًا الْأَرْنَبُ وَالضَّبُعُ وَالْخُفَّاشُ وَزَادَ غَيْرُهُ وَالْحَمْرُ وَهِيَ أَنْثَى الْخَيْلِ وَالتَّائِفَةُ وَالْوَزَغَةُ وَالْكَلْبَةُ أَهْ مَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ لَا أَثَرَ لَهُ فِي الْأَحْكَامِ حَتَّى لَوْ عُلِقَ بِحَيْضِ شَيْءٍ مِنَ الْمَذْكُورَاتِ لَمْ يَقَعْ وَإِنْ خَرَجَ مِنْهَا دَمٌ بِمِقْدَارِ أَقْلِ الْحَيْضِ مَثَلًا أَمَّا أَوَّلًا كَوْنُ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ يَقَعُ لَهَا الْحَيْضُ لَيْسَ أَمْرًا قَطْعِيًّا وَذَكَرَ الْجَا حِظُّ أَوْ غَيْرِهِ لَهُ لَا يَقْتَضِي ثُبُوتَهُ فِي الْوَاقِعِ وَلَا الْقَطْعَ بِهِ. وَأَمَّا ثَانِيًا فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَيْضُ الْمَذْكُورَاتِ فِي سِنٍّ وَعَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ لَا يَتَحَقَّقُ بَعْدَ التَّغْلِيْقِ نَعَمْ إِنْ أَرَادَ بِحَيْضِهَا مُجَرَّدَ خُرُوجِ الدَّمِ مِنْهَا اعْتَبِرَ. □ فَوَدَّ: (فَلِأَنَّ أَكْثَرَ أَحْكَامِهِ) أَيْ وَلِقَوْلِهِمْ إِنَّهُ دَمٌ حَيْضٌ مُجْتَمِعٌ.

بعد فراغ الرِّجَم والاستِحاضة ما عداهما على الأصحَّ والقول بأنَّ بني إسرائيل أوَّل من وقع الحيضُ فيهم يُبطلُه حديثُ الصحيحين «هذا شيءٌ كتَّبه الله على بَنَاتِ آدَمَ» .
(أَقْل سَنَهُ) الذي يُمكن أن يحكُم على ما تراه المرأة فيه بِكونه حيضًا (تسْع سنين) قَمَرِيَّة.....

يَحِيضُ مِنْ ذِي الرِّوْحِ ضَبْعُ مَرَاةٍ وَارْتَبَ وَنَاقَةٌ وَكَلْبَةٌ
خَفَاشُ الْوَزْغَةِ وَالْحَجَرُ فَقَدْ جَاءَتْ ثَمَانِيهِ، وَهَذَا الْمُعْتَمَدُ
شَيْخُنَا هـ قَوْلُهُ: (بَعْدَ فَرَاغِ الرِّجَمِ) أَيِ مِنَ الْحَمْلِ وَلَوْ عُلِقَ أَوْ مُضِغَةً أَوْ وَقَبْلَ مُضِيِّ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا فَإِنْ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ نَفَاسًا كَمَا يَأْتِي ع ش وَشَيْخُنَا. هـ قَوْلُهُ: (مَا عَدَاهُمَا الْإِنْفُ) دَخَلَ فِيهِ دَمُ الطَّلَنِ وَالْخَارِجِ مَعَ الْوَلَدِ فَلَيْسَا بِحَيْضٍ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ آثَارِ الْوِلَادَةِ وَلَا نَفَاسٍ لِقُدُومِهِ عَلَى خُرُوجِ الْوَلَدِ إِلَّا أَنْ يَبْصُلَا بِحَيْضِهَا الْمُتَقَدِّمِ فَيَكُونَانِ حَيْضًا نِهَآيَةً وَمُعْنِي وَكَذَا دَخَلَ فِيهِ الدَّمُ الَّذِي تَرَاهِ الصَّغِيرَةُ وَالْإِسَةُ عِبَارَةً شَرَحَ الْمَنْهَجَ وَالِاسْتِحَاضَةَ دَمٌ عَلَيَّ يَخْرُجُ مِنْ عِزْقٍ قَمُهُ فِي أَذْنَى الرِّجَمِ يُسَمَّى الْعَاذِلُ بِالْمُعْجَمَةِ عَلَى الْمَشْهُورِ سِوَاةٍ أَخْرَجَ أَثَرَ حَيْضٍ أَمْ لَا هَذَا الْمُعْنِي، وَاخْتَلَفَ فِي الدَّمِ الَّذِي تَرَاهِ الصَّغِيرَةُ وَالْإِسَةُ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُقَالُ لَهُ اسْتِحَاضَةٌ وَدَمٌ فَسَادٍ، وَقِيلَ: لَا تُطْلَقُ الْاسْتِحَاضَةُ إِلَّا عَلَى دَمٍ وَقَعَ بَعْدَ حَيْضٍ هـ.
هـ قَوْلُهُ: (يُبْطِلُهُ حَدِيثُ الصَّحِيحَيْنِ الْإِنْفُ) أَيِ لِعُمُومِهِ هَذَا وَلَكِنْ فِي إِبْطَالِهِ لَهُ نَظَرٌ سَمِ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ قِيلَ أَوَّلُ مَنْ حَاضَ أُمْنَا حَوَاءَ لَمَّا كَسَرَتْ شَجَرَةَ الْحِنْطَةِ وَأَذْمَتَهَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَعِزَّتِي وَجَلَالِي لِأَذْمِيتِكَ كَمَا أَذْمِيتُ هَذِهِ الشَّجَرَةَ» م ر أَيِ وَخَطِيبٌ قِيلَ وَكَانَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ، وَلَمَّا أَذْمَتِ الشَّجَرَةَ عَاقَبَ اللَّهُ بَنَاتِهَا بِالْحَيْضِ وَالْوِلَادَةِ وَالنَّفَاسِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «يَا دَاوُدُ أَنَا الرَّبُّ الْمَعْبُودُ أَحْمِلِ الدُّرَّةَ بِمَا فَعَلَ الْعُدُودُ» هـ وَعِبَارَةٌ ع ش وَجُمِعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْإِضَافَةَ لِلْجِنْسِ أَيِ جِنْسِ بَنَاتِ آدَمَ أَوْ بِحَمْلِ قِصَّةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى بِأَنَّهُمْ أَوَّلُ مَنْ فَسَأَ فِيهِمْ وَحَمَلَ مَا فِي قِصَّةِ حَوَاءَ عَلَى الْأَوَّلِ الْحَقِيقِيِّ لَا يُقَالُ يَرُدُّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي الْحَدِيثِ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ الَّتِي تَحِيضُ لِأَنَّا نَقُولُ: لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ حَضَرُ فَالْحُكْمُ بِأَنَّهُ كَتَبَهُ وَقَدَّرَهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ لَا يُنَافِي أَنَّهُ كَتَبَهُ عَلَى غَيْرِهِنَّ أَيْضًا هـ.
هـ قَوْلُ (سَنِي): (أَقْل سَنَهُ الْإِنْفُ) أَيِ وَلَوْ بِالْبِلَادِ الْبَارِدَةِ وَلَوْ رَأَتْ الدَّمُ آيَاتًا بَعْضُهَا قَبْلَ زَمَنِ إِمْكَانِهِ وَبَعْضُهَا فِيهِ جُعِلَ الْمَرْثِيُّ فِي زَمَنِ الْإِمْكَانِ حَيْضًا إِنْ تَوَقَّرَتْ شُرُوطُهُ الْآتِيَةُ نِهَآيَةً وَمُعْنِي.
هـ قَوْلُ (سَنِي): (تِسْعُ سَنِينَ) أَيِ وَغَالِيهِ عَشْرُونَ سَنَةً وَأَكْثَرُهُ اثْنَانِ وَسِتُّونَ سَنَةً ع ش. هـ قَوْلُهُ: (قَمَرِيَّةٌ) إِلَى قَوْلِهِ فَرَعَمَ فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلَهُ أَيِ اسْتِكْمَالُهَا وَإِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ ذَلِكَ.
هـ قَوْلُهُ: (قَمَرِيَّةٌ) نِسْبَةً إِلَى الْقَمَرِ أَيِ الْهَلَالِ وَالسَّنَةِ الْقَمَرِيَّةِ ثَلَاثُمِائَةِ يَوْمٍ وَأَرْبَعَةٌ وَخَمْسُونَ يَوْمًا وَخُمْسُ يَوْمٍ وَسُدُسُهُ لِأَنَّ كُلَّ ثَلَاثِينَ سَنَةً تَرِيدُ أَحَدَ عَشَرَ يَوْمًا بِسَبَبِ الْكُسُوفِ فَإِذَا قُسِطَتْ عَلَى الثَّلَاثِينَ خَصَّ كُلُّ

هـ قَوْلُهُ: (يُبْطِلُهُ حَدِيثُ الصَّحِيحَيْنِ الْإِنْفُ) أَيِ لِعُمُومِهِ هَذَا وَلَكِنْ فِي إِبْطَالِهِ لَهُ نَظَرٌ ظَاهِرٌ. هـ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا تَرَاهِ الْمَرَاةَ فِيهِ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّسْعَ مَعَ الْخَبَرِيَّةِ أَيْضًا مَحَلُّ الرُّؤْيَةِ فَلَا إِلَهَامَ الْآتِي حَاصِلٌ مَعَ الْخَبَرِيَّةِ أَيْضًا لَا يُقَالُ الْمُرَادُ اسْتِكْمَالُهَا فَمَحَلُّ الرُّؤْيَةِ مَا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّا نَقُولُ هَذَا لَيْسَ صَرِيحَ الْعِبَارَةِ وَإِرَادَتُهُ لَا

أي استكمالها إلا إن رآته قبل تمامها بدون ستة عشر يوماً بلياليها فزعم إيهام هذا أن التسع كلها ظرف للحيض ولا قائل به ليس في محله؛ لأنه إنما يؤهم ذلك لو كانت التسع ظرفاً وهي هنا خبر كما هو جليّ وشأن ما بينهما ولا حدٌ لآخر سنه ولا يُنافيه تحديد سنّ اليأس باثنتين وستين سنة لأنه باعتبار الغالب حتى لا يعتبر النقص عنه كما يأتي، ثم وإمكان إنزالها كإمكان حيضها بخلاف إمكان إنزال الصبي لا بد فيه من تمام التاسعة، والفرق حرارة طبع النساء كذا قيل والأوجه أنه لا فرق ثم رأيت صريح بذلك في المجموع حيث جعل الأصح فيهما استكمال التسع أي التقريبي المعتبر بما مرّ وزاد في الصبي وجهاً تسع ونصف وجهها عشر سنين، وأشار إلى أن الإمام فرق بأنها أسرع بلوغاً منه أي؛ لأنها أحر طبعاً منه.

سنة خمس يوم وسدسه لأن ستة منها في خمسة بثلاثين خمسا، والخمسة الباقية في ستة بثلاثين سدسا فيخص كل سنة من الثلاثين خمس يوم وسدسه. وأما السنة الشمسية فهي ثلاثمائة يوم وخمسة وستون يوماً وربع يوم إلا جزءاً من ثلاثمائة جزء من يوم، والسنة العدديّة ثلاثمائة يوم وستون يوماً لا تزيد ولا تنقص شيئاً وع ش. □ فوه: (أي استكمالها) أقول الإيهام بالنسبة لأصل العبارة. وأما بهذا التقدير فيندفع الإيهام مع الظرفية أيضاً، نعم قد يدفع الاحتمال مطلقاً النظر في المعنى؛ إذ مع كون التسع كلها ظرفاً للحيض لا معنى لجعلها أقل سنة كما يذكّر بالتأمل سم. □ فوه: (فزع الخ) تفرع على قوله أي استكمالها والمشار إليه بقوله هذا قول المتن تسع سنين كزدي. □ فوه: (ولا حدٌ لآخر سنه) بل هو ممكن ما دامت المرأة حية نهاية. □ فوه: (ولا يُنافيه) أي قوله ولا حدٌ لآخر سنه ع ش. □ فوه: (لأنه) أي ذلك التحديد. □ فوه: (والأقرب أنه لا فرق) أي في اعتبار استكمال التسع التقريبي أخذاً مما يأتي، وقد اعتمد ذلك م ر ه سم على حجّ عليه فالمعنى أن خروجه من الرجل قبل استكمال التسع بما لا يسع حبساً وطهراً للمرأة يقتضي الحكم ببلوغه لكن ما نقله عن م ر يخالفه ما ذكره م ر هنا أي في الشرح من الاستدراك بقوله م ر نعم سيأتي في باب الحجر أن التسع في المني تحديد لا تقريب اه أي مني الرجل والمرأة ويظهر من كلامه م ر حيث جزم به اعتماد أنه تحديد فيقدم على ما نقله سم عنه م ر من أنه تقريبي ع ش. □ فوه: (أي التقريبي الخ) اعتبار التقريب فيها بما مرّ له وجه في الجملة. وأما فيه فمحل تأمل بصري. □ فوه: (أي لأنها أحر طبعاً الخ) هذا خلاف ما أطبق عليه الأطباء أنها أبرد طبعاً من الرجل وحيث قلل الأولى أن يوجه كلام الإمام بأنها أبلغ شهوة وأتم فلذا يسرع توليد طبيعتها للمني على الوجهين المذكورين بصري.

تمنع احتمالها، ولو مرجوحاً فلا يُنافي الإيهام نعم قد يدفع الاحتمال مطلقاً النظر في المعنى، إذ مع كون التسع كلها ظرفاً للحيض لا معنى لجعلها أقل منه كما يذكّر بالتأمل. □ فوه: (والأوجه أنه لا فرق) أي في اعتبار استكمال التسع التقريبي أخذاً مما يأتي، وقد اعتمد ذلك م ر.

(وأقله) زَمَنًا (يومٌ وليلةٌ) أي قدرُهما مُتَّصِلًا، وهو أربعٌ وعِشْرُونَ ساعةً، وإن لم تتَلَفَّقْ إلا من أربعةَ عَشَرَ يومًا مثلاً بناءً على قولِ السَّحْبِ الآتي آخِرَ البابِ وسيأتي ثَمَّ ما يُعَلِّمُ منه أَنَّ المُرادَ بالاتِّصالِ أَنْ يكونَ نحوَ القُطْنَةِ بحيثُ لو أَدخَلَ ثَلُوثٌ، وإن لم يَخْرُجِ الدَّمُ إلى ما يَجِبُ غَسْلُهُ في الاستنجاءِ. (واكثرُه) زَمَنًا (خَمْسَةَ عَشَرَ) يومًا (بِلَيَالِيهَا)، وإن لم تَتَّصِلْ وغالبُه سِتَّةٌ أو سَبْعَةٌ

□ فَوُدَّ: (زَمَنًا) تَمَيِّزٌ مُحَوَّلٌ عَنِ الْمُضَافِ أَي أَقَلُّ زَمَنِ يَوْمٍ إلَخْ وَدَفَعَ بِهِ مَا أَوْرَدَ عَلَيْهِ مِنْ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي أَقْلَهُ رَاجِعٌ لِلدَّمِّ واسمُ التَّفْصِيلِ بَعْضُ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ فَكَانَتْهُ قَالَ: وَأَقَلُّ دَمِ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَهُوَ لَا يَجُوزُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِخْبَارِ بِاسْمِ الزَّمَانِ عَنِ الْجُزْئِ بُجَيْرِمِيٍّ وَشَيْخُنَا. □ فَوُدَّ: (أَيِ قَدَرُهُمَا) إِلَى قَوْلِهِ وَسَيَأْتِي فِي الثَّهَابَةِ وَالْمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (أَيِ قَدَرُهُمَا) فَسَرَّ بِذَلِكَ لِيَشْمَلَ مَا لَوْ طَرَأَ الدَّمُ فِي أَثْنَاءِ الْيَوْمِ إِلَى مِثْلِهِ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي وَفِي أَثْنَاءِ اللَّيْلَةِ كَذَلِكَ شَيْخُنَا وَع ش. □ فَوُدَّ: (مُتَّصِلًا) لَا يَخْفَى أَنَّ الْكَلَامَ فِي أَقَلِّ الْحَيْضِ فَقَطْ بِدَلِيلِ ذِكْرِهِ مَعَهُ الْأَكْثَرُ وَالْغَالِبُ، وَأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ وُجُودُ الْأَقَلِّ فَقَطْ إِلَّا مَعَ الْإِتِّصَالِ إِذْ مَعَ التَّقْطِيعِ إِنْ بَلَغَ مَجْمُوعُ الدَّمَاءِ يَوْمًا وَلَيْلَةً فَالْجَمِيعُ حَيْضٌ وَيَلْزَمُ الزِّيَادَةُ عَلَى الْأَقَلِّ وَالْأَقْلَ حَيْضٌ مُطْلَقًا، نَعَمْ عَلَى قَوْلِ اللَّفْظِ لَا السَّحْبِ يَتَصَوَّرُ الْأَقْلُ بِدُونِ اتِّصَالٍ فَقَوْلُ الشَّارِحِ، وَإِنْ لَمْ تَتَلَفَّقْ إلَخْ فِيهِ نَظَرٌ سَمِعَ وَع ش وَرَشِيدِيٍّ وَيَأْتِي عَنْ شَيْخِنَا مِثْلُهُ. □ فَوُدَّ: (وَأَنَّ لَمْ تَتَلَفَّقْ إلَخْ) قَدْ يُقَالُ: مَعَ التَّلْفِيقِ الْمَذْكُورِ لَمْ يَوْجِدِ الْأَقْلُ وَخَذَهُ وَلَا مُطْلَقًا مَعَ الْإِتِّصَالِ فَتَأَمَّلْهُ سَمِ عِبَارَةُ شَيْخِنَا يُنَافِيهِ أَيِ التَّلْفِيقِ قَوْلُهُ مُتَّصِلًا؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْإِتِّصَالِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْأَقَلِّ وَخَذَهُ. وَأَمَّا الْأَقْلُ الَّذِي مَعَ غَيْرِهِ فَلَيْسَ فِيهِ اتِّصَالٌ بَلْ يَتَخَلَّلُهُ نَقَاءٌ بِأَن تَرَى دَمًا وَقَتًا وَقَتًا نَقَاءً فَهُوَ حَيْضٌ تَبَعًا لَهُ بِشَرْطِ أَنْ لَا يُجَاوِزَ ذَلِكَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَلَمْ يَنْقُصِ الدَّمُ عَنْ أَقَلِّ الْحَيْضِ، وَهَذَا يُسَمَّى قَوْلُ السَّحْبِ لِأَنَّا سَحَبْنَا الْحُكْمَ بِالْحَيْضِ عَلَى النِّقَاءِ أَيْضًا وَجَعَلْنَا الْكُلَّ حَيْضًا، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَقْلَ لَهُ صَوْرَتَانِ الْأُولَى أَنْ يَكُونَ وَخَذَهُ وَهِيَ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِيهَا الْإِتِّصَالُ، وَالثَّانِيَةُ أَنْ يَكُونَ مَعَ غَيْرِهِ، وَهَذِهِ لَا اتِّصَالَ فِيهَا أَه. □ فَوُدَّ: (إِنَّ الْمُرَادَ بِالْإِتِّصَالِ) أَيِ اتِّصَالِ دَمِ الْحَيْضِ.

□ فَوُدَّ (سُي): (بِلَيَالِيهَا) أَيِ مَعَ لَيَالِيهَا سَوَاءً تَقَدَّمَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ أَوْ تَلَفَّقَتْ شَيْخُنَا وَقَلِيبِيٍّ. □ فَوُدَّ: (وَأَنَّ لَمْ تَتَّصِلْ) إِلَى قَوْلِهِ: وَقَدْ يَشْكُلُ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ فَتَأَمَّلْهُ فِي الثَّهَابَةِ. □ فَوُدَّ: (وَأَنَّ لَمْ تَتَّصِلْ) أَيِ الدَّمَاءِ مُغْنِي وَعِبَارَةُ الثَّهَابَةِ، وَإِنْ لَمْ يَتَّصِلْ دَمُ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ بِلَيْلَتِهِ كَانَ رَأَتْ الدَّمَ أَوَّلَ النَّهَارِ أَه أَيِ فَتَكْمُلُ اللَّيَالِي بِلَيْلَةِ السَّادِسِ عَشَرَ ش.

□ فَوُدَّ: (أَيِ قَدَرُهُمَا مُتَّصِلًا) لَا يَخْفَى أَنَّ الْكَلَامَ فِي أَقَلِّ الْحَيْضِ فَقَطْ بِدَلِيلِ ذِكْرِهِ مَعَهُ الْأَكْثَرُ وَالْغَالِبُ، وَأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ وُجُودُ الْأَقَلِّ فَقَطْ إِلَّا مَعَ اتِّصَالٍ، إِذْ مَعَ التَّقْطِيعِ إِنْ بَلَغَ مَجْمُوعُ الدَّمَاءِ يَوْمًا وَلَيْلَةً فَالْجَمِيعُ حَيْضٌ وَيَلْزَمُ الزِّيَادَةُ عَلَى الْأَقَلِّ وَالْأَقْلَ حَيْضٌ مُطْلَقًا نَعَمْ عَلَى قَوْلِ اللَّفْظِ لَا السَّحْبِ يَتَصَوَّرُ الْأَقْلُ فَقَطْ بِدُونِ اتِّصَالٍ فَقَوْلُ الشَّارِحِ وَإِنْ إلَخْ فِيهِ نَظَرٌ. □ فَوُدَّ: (وَأَنَّ لَمْ تَتَلَفَّقْ) قَدْ يُقَالُ مَعَ التَّلْفِيقِ الْمَذْكُورِ لَمْ يَوْجِدِ الْأَقْلُ وَخَذَهُ وَلَا مُطْلَقًا مَعَ الْإِتِّصَالِ فَتَأَمَّلْهُ.

كُلُّ ذَلِكَ بِاسْتِقْرَاءِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِلِ صَحِّ النَّصِّ بِالْأَخِيرِ. (وَأَقْلُ زَمَنٍ (طَهْرٍ بَيْنَ زَمَنَيْنِ (الْحَيْضَتَيْنِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا) بِأَيَّالِهَا لِأَنَّهُ أَقْلُ مَا ثَبَتَ وَجُودُهُ أَمَّا بَيْنَ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ فَيَكُونُ أَقْلُ مِنْ ذَلِكَ تَقَدَّمَ الْحَيْضُ أَوْ تَأَخَّرَ بَلْ لَوْ رَأَتْ الْحَامِلُ يَوْمًا وَلَيْلَةً دَمًا قُبِيلَ الطَّلَقِ كَانَ حَيْضًا، وَلَوْ رَأَتْ النِّفَاسَ سِتِّينَ، ثُمَّ انْقَطَعَ، وَلَوْ لَحِظَتْ، ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ كَانَ حَيْضًا بِخِلَافِ انْقِطَاعِهِ فِي السِّتِّينَ فَإِنَّ الْعَائِدَ لَا يَكُونُ حَيْضًا إِلَّا إِنْ عَادَ بَعْدَ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا. (وَلَا حَدَّ لَأَكْثَرِهِ) إجماعًا.....

☐ فَوَدَّ: (كُلُّ ذَلِكَ) أَيِ مِنَ الْأَقْلِ وَالْأَكْثَرِ وَالْغَالِبِ. ☐ فَوَدَّ: (بِاسْتِقْرَاءِ الشَّافِعِيِّ إِنْخِ) إِذْ لَا ضَابِطَ لِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لُغَةً وَلَا شَرْعًا فَرَجَعَ فِيهِ إِلَى الْمُتَعَارَفِ بِالِاسْتِقْرَاءِ النَّاقِصِ وَهُوَ دَلِيلٌ ظَنِّيٌّ فَيَقْبُدُ الظَّنَّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَتَّبِعْ لِأَكْثَرِ الْجُزْئِيَّاتِ بَلْ يَكْتَفِي بِشَيْءٍ مِنَ الْبَعْضِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَكْثَرَ كَمَا هُنَا هَذَا مَا يَحْطُ عَلَيْهِ كَلَامُ سَمٍ فِي الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ بُحَيْرِمِيٍّ وَشَيْخُنَا. ☐ فَوَدَّ: (بِالْأَخِيرِ) وَهُوَ كَوْنُ الْغَالِبِ سِتَّةً أَوْ سَبْعَةً. ☐ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ أَقْلُ إِنْخِ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ لِأَنَّ الشَّهْرَ غَالِبًا لَا يَخْلُو عَنْ حَيْضٍ وَطَهْرٍ وَإِذَا كَانَ أَكْثَرُ الْحَيْضِ خَمْسَةَ عَشَرَ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ أَقْلُ الطَّهْرِ كَذَلِكَ اهـ. ☐ فَوَدَّ: (فَيَكُونُ أَقْلُ مِنْ ذَلِكَ) بَلْ قَدْ لَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا طَهْرٌ إِذَا تَقَدَّمَ الْحَيْضُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ لَوْ رَأَتْ حَامِلٌ عَادَتَهَا كَخَمْسَةٍ، ثُمَّ انْتَصَلَتْ الْوِلَادَةُ بِأَخْرِهَا كَانَ مَا قَبْلَ الْوِلَادَةِ حَيْضًا وَمَا بَعْدَهَا نِفَاسًا، وَقَوْلُهُمْ إِنْ الدَّمَ الْخَارِجَ حَالَ الطَّلَقِ وَمَعَ الْوَلَدِ إِذَا انْتَصَلَ بِحَيْضٍ سَابِقٍ حَيْضٌ وَقَضِيَّةٌ قَوْلُهُمْ سَابِقٌ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَسْبِقْهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لَمْ يَكُنْ حَيْضًا، وَإِنْ بَلَغَ مَعَ مَا قَبْلَهُ يَوْمًا وَلَيْلَةً سَمٍ. ☐ فَوَدَّ: (أَوْ تَأَخَّرَ) أَيِ وَكَانَ طَرُوقُهُ بَعْدَ بُلُوغِ النَّفَاسِ أَكْثَرَهُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ نِهَاجُهُ وَمُعْنَى. ☐ فَوَدَّ: (ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ كَانَ حَيْضًا) أَيِ إِذَا بَلَغَ أَقْلَهُ كَمَا يَأْتِي. ☐ فَوَدَّ: (فَإِنَّ الْعَائِدَ إِنْخِ) يَنْبَغِي أَنْ الْمُرَادُ الْعَائِدُ فِي السِّتِّينَ احْتِرَازًا عَنِ الْعَائِدِ بَعْدَهَا كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُ شَرْحِ الرُّوضِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَوْ انْقَطَعَ نِفَاسُهَا دُونَ خَمْسَةِ عَشَرَ، ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ أَكْثَرِ النَّفَاسِ لَا يَكُونُ زَمَنُ الْانْقِطَاعِ طَهْرًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ طَهْرٌ وَالدَّمُ بَعْدَهُ حَيْضٌ انْتَهَى سَمٍ وَبَضْرِيٍّ. ☐ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ عَادَ إِنْخِ) أَيِ وَبَلَغَ أَقْلَهُ وَلَا فَهَوَ دَمٌ فَسَادٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الرُّوضَةِ بَضْرِيٍّ.

☐ فَوَدَّ: (فَيَكُونُ أَقْلُ مِنْ ذَلِكَ) بَلْ قَدْ لَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا طَهْرٌ إِذَا تَقَدَّمَ الْحَيْضُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ لَوْ رَأَتْ حَامِلٌ عَادَتَهَا كَخَمْسَةٍ، ثُمَّ انْتَصَلَتْ الْوِلَادَةُ بِأَخْرِهَا كَانَ مَا قَبْلَ الْوِلَادَةِ حَيْضًا وَمَا بَعْدَهَا نِفَاسًا وَقَوْلُهُمْ: إِنْ الدَّمَ الْخَارِجَ حَالَ الطَّلَقِ وَمَعَ الْوَلَدِ إِذَا انْتَصَلَ بِحَيْضٍ سَابِقٍ حَيْضٌ، وَقَضِيَّةٌ قَوْلُهُمْ سَابِقٌ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَسْبِقْهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لَمْ يَكُنْ حَيْضًا، وَإِنْ بَلَغَ مَعَ مَا قَبْلَهُ يَوْمًا وَلَيْلَةً. ☐ فَوَدَّ: (فَإِنَّ الْعَائِدَ) يَنْبَغِي أَنْ الْمُرَادُ الْعَائِدُ فِي السِّتِّينَ احْتِرَازًا عَنِ الْعَائِدِ بَعْدَهَا كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُ شَرْحِ الرُّوضِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَوْ انْقَطَعَ نِفَاسُهَا دُونَ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ أَكْثَرِ النَّفَاسِ لَا يَكُونُ زَمَنُ الْانْقِطَاعِ طَهْرًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ طَهْرٌ وَالدَّمُ بَعْدَهُ حَيْضٌ اهـ.

فإن المرأة قد لا تحيض أصلاً وغالبه بقیة الشهر بعد غالب الحيض السابق، ولو أطردت عادة امرأة أو أكثر بمخالفة شيء مما مر لم تتبع لأن بحث الأولين أتم وحمل دميها على الفساد أولى من خرق العادة المستمرة وقد يشكك عليه خرقهم لها برؤية امرأة دما بعد سن اليأس حيث حكموا عليه بأنه حيض وأبطلوا به تحديدهم له بما مر وقد يجاب بما مر أنفاً أن ذاك تحديد بالنسبة للنقص عنه لا غير وبأن الاستقراء، وإن كان ناقصاً فيهما لكنه هنا أتم بدليل عدم الخلاف عندنا فيه بخلافه ثم لما يأتي من الخلاف القوي في سنه وفي أن المراد نساء عشيرتها أو كل النساء وعليه المراد في سائر الأزمنة أو زمنها فهذا كله مؤذن بضعف الاستقراء فلم يلتزموا فيه ما التزموه في الحيض فتأمل فإنه مهم لظهور التناقض في كلامهم بإدري الرأي. (ويحرم به) أي الحيض (ما حرم بالجنابة)؛ لأنه أغلظ (و) زيادة هي الطهارة بنية التعبد لغير.....

☐ قوله: (فإن المرأة إلخ) قد يقال: لا يصح أن تعلل بهذا أنه لا حد لأكثر الطهر بين الحيضتين فتأمله إلا أن يكون التعليل باختيار اللازم في الجملة فإنه إذا أمكن أن لا تحيض أصلاً أمكن أن تحيض خيضاً متباعدًا بعض مراته عن بعض سم عبارة النهاية فقد لا تحيض المرأة في عمرها إلا مرة، وقد لا تحيض أصلاً ما زاد المغني حكى القاضي أبو الطيب أن امرأة في زمنه كانت تحيض كل سنة يوماً وليلة وكان نفاسها أربعين، وأخبرني من أثق به أن والدتي كانت لا تحيض أصلاً وأن أختي منها تحيض في كل سنتين مرة ونفاسها ثلاثة أيام بعد موتهما اه. ☐ قوله: (السابق) أي قبيل قول المتن: وأقل طهر إلخ.

☐ قوله: (بمخالفة شيء إلخ) أي بأن تحيض دون يوم وليلة أو أكثر من خمسة عشر يوماً أو تظهر دونها نهايةً ومغني. ☐ قوله: (لم تتبع) أي فلا يحكم بأنه دم حيض بل استحاضة ع ش. ☐ قوله: (وحمل دميها) أي المخالف لما مر. ☐ قوله: (وقد يشكك عليه) أي على التعليل المذكور. ☐ قوله: (بما مر أنفاً) أي في شرح تسع سنين. ☐ قوله: (إن ذاك) أي تحديد سن اليأس باثنتين وستين. ☐ قوله: (فيهما) أي في الحيض وسن اليأس ع ش. ☐ قوله: (عدم الخلاف إلخ) أي الخلاف المشهور وإلا فهناك قول للشافعي بأن أقله يوم وقول بأن أقله مجة وهما غريبان ع ش. ☐ قوله: (هنا) أي في الحيض. ☐ وقوله: (ثم) أي في سن اليأس. ☐ قوله: (وعليه) أي على أن المراد كل النساء. ☐ قوله: (وما التزموه إلخ) أي من عدم الخرق.

☐ قوله: (أي الحيض) إلى قوله لا يقال في النهاية والمغني.

☐ قوله (لش): (ما حرم بالجنابة) أي من صلاة وغيرها نهاية. ☐ قوله: (هي الطهارة إلخ) عبارة المنهج طهر عن حدث أو لعبادة لتلاعها اه أي كغسل الجمعة بجبرمي. قوله: (مع الطهارة إلخ) أي مع

☐ قوله: (فإن المرأة إلخ) قد يقال لا يصح أن تعلل بهذا أنه لا حد لأكثر الطهر بين الحيضتين فتأمله إلا أن يكون التعليل باختيار اللازم في الجملة فإنه إذا أمكن أن لا تحيض أصلاً أمكن أن تحيض خيضاً متباعدًا بعض مراته أبعد عن بعض.

نحو التُّسْلُكِ والعِيْدِ لا يُقَالُ هذا لا يَخْتَصُّ بِالْحَيْضِ بَلْ يُوجَدُ فِي جُنُبٍ بَعْدَ خُرُوجِ مَنْيِهِ وَقَبْلَ انْقِطَاعِهِ، إِذِ الظَّاهِرُ حُرْمَةُ غُسْلِهِ حِينَئِذٍ بِنَيَّْةِ التَّعْبُدِ وَحِينَئِذٍ فَلَا زِيَادَةَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِهِ مَا حَرَّمَ بِالْجَنَابَةِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ هَذِهِ الْحُرْمَةُ لَيْسَتْ لِخُصُوصِ الْمَنِيِّ لِصِحَّةِ الطُّهْرِ بِنَيَّْةِ التَّعْبُدِ مِنْ سَلْسِلِهِ، وَإِنَّمَا هِيَ لِعُمُومِ كَوْنِهِ مَانِعًا مِنْ صِحَّتِهَا فِي غَيْرِ السَّلْسِلِ بِخِلَافِ الْحَيْضِ فَإِنَّ الْحُرْمَةَ لِذَاتِهِ، إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ صِحَّةُ طَهْرٍ مَعَ وُجُودِهِ مُطْلَقًا فَتَأَمَّلْهُ.

و (عُبُورُ الْمَسْجِدِ إِنْ خَافَتْ)، وَلَوْ بِمُتَجَرِّدِ الْإِحْتِمَالِ كَمَا شَمِلَهُ كَلَامُهُمْ وَعَلَيْهِ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اشْتِرَاطِ الظَّنِّ فِي حُرْمَةِ يَبِيعِ نَحْوِ الْعَنْبِ لِمُتَّخِذِهِ خَمْرًا بِأَنَّ الْمَسْجِدَ يُحْتَاطُ لَهُ لَا سِيَّمَا مَعَ وُجُودِ قَرِينَةِ التَّلْوِثِ هُنَا (تَلْوِثُهُ) بِمَثَلْتُهُ بَعْدَ التَّحْتِيَةِ بِالدَّمِ صَيَانَةً لَهُ عَنِ الْخُبْثِ فَإِنْ أُمِنَتْهُ كُرَّةً لَغَلِظَ حَدِيثُهَا وَبِهِ فَارْقَتْ الْجُنُبُ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي كُلِّ ذِي خَبْثٍ يُخَشَى تَلْوِثُهُ بِهِ كَذِي مَجْرَحٍ.....

عَلِمَها بِالْحُرْمَةِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (نَحْوُ التُّسْلُكِ الْإِلَخ) أَي كَالْكُسُوفِ بِجَيْرِ مَيٍّ. □ فَوَدَّ: (هَذَا) أَي حُرْمَةُ الطَّهَارَةِ بِنَيَّْةِ التَّعْبُدِ الْإِلَخ. □ فَوَدَّ: (لِعُمُومِ كَوْنِهِ الْإِلَخ) أَي لِعُمُومِ كَوْنِهِ خَارِجًا مِنْ أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ. □ فَوَدَّ: (مَعَ وُجُودِهِ) أَي الْحَيْضِ مُطْلَقًا أَي اتَّصَلَ دَمُهُ أَوْ تَقَطَّعَ. □ فَوَدَّ: (بِمَثَلْتِهِ الْإِلَخ) دَفَعَ بِهِ تَوَهُُّمَ قِرَائَتِهِ بِالتَّوَنِّ الْمَوْهَمِ أَنَّهُ إِذَا لَوَّنَهُ مِنْ غَيْرِ ظُهُورِ لَوْنٍ فِيهِ كَحُمْرَةٍ لَمْ يَحْرُمَ عَ ش. □ فَوَدَّ: (كُرَّةً) وَمَحَلَّ الْكِرَاهَةِ عِنْدَ انْتِفَاءِ حَاجَةِ عُبُورِهَا نِهَايَةً وَمُعْنَى وَأَسْنَى وَالْأَقْرَبُ أَنَّ مِنَ الْحَاجَةِ الْمُرُورِ مِنَ الْمَسْجِدِ لِبُعْدِ بَيْتِهِ مِنْ طَرِيقِ خَارِجِ الْمَسْجِدِ وَقُرْبِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ وَيُؤَيِّدُهُ تَضَرُّعُهُمْ بِأَنَّهُ يَجُوزُ إِدْخَالُ التَّلْغِ الْمُتَنَجِّسِ الْمَسْجِدَ حَيْثُ أَمِنَ وَصُولُ نَجَاسَةٍ مِنْهُ لِلْمَسْجِدِ وَكَذَا دُخُولُهُ بِثَوْبٍ مُتَنَجِّسٍ نَجَاسَةً حُكْمِيَّةً، وَإِنْ زَادَ عَلَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ عَ ش. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَي بِالْكِرَاهَةِ كُرْدِيٍّ وَيَجُوزُ إِزْجَاعُ الضَّمِيرِ لِلْغَلِظِ. □ فَوَدَّ: (فَارَقَتْ الْجُنُبُ) فَإِنَّ الصَّحِيحَ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّ عُبُورَهُ خِلَافَ الْأَوَّلَى سَم. □ فَوَدَّ: (وَيَجْرِي) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ أَمِنَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَيَجْرِي ذَلِكَ) أَي تَحْرِيمُ عُبُورِ الْمَسْجِدِ. □ فَوَدَّ: (كَذِي جُزْجِ الْإِلَخ) أَي مُسْتَحَاضَةً وَسَلْسِ بَوْلٍ نِهَايَةً وَمُعْنَى.

□ فَوَدَّ: (وَعُبُورُ الْمَسْجِدِ). قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَخَرَجَ بِالْمَسْجِدِ غَيْرُهُ كَمُصَلَّى الْعِيدِ وَالْمَدْرَسَةِ وَالرَّيَاطِ فَلَا يُكْرَهُ وَلَا يَحْرُمُ عُبُورُهُ عَلَى مَنْ ذُكِرَ أَيِ الْحَائِضِ وَذِي النِّجَاسَةِ أَهْ، وَهَذَا مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي لِمَا هُوَ وَاضِحٌ الْإِلَخُ مُقْتَضَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُسْتَحَقِّ عَلَى الْعُمُومِ وَغَيْرِهِ وَمَعَ ذَلِكَ فَفِيمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ نَظَرَ إِذَا تَأَدَّى الْمُسْتَحَقُّونَ بِالتَّلْوِثِ. □ فَوَدَّ: (إِنْ خَافَتْ) قَالَ فِي الْعُبَابِ وَإِنْ خَافَتْ تَلْوِثَ نَحْوِ مَدْرَسَةٍ لَمْ يُكْرَهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ أَي مِنْ حَيْثُ الْحَيْضُ، وَإِنْ حَرَّمَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ حَيْثُ تَنَجَّسَ الْوَقْفُ أَوْ مَلَكُ الْغَيْرِ أَهْ. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ أُمِنَتْهُ كُرَّةً) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَمَحَلُّهَا أَي الْكِرَاهَةُ إِذَا عَبَّرَتْ لِغَيْرِ حَاجَةٍ. □ فَوَدَّ: (فَارَقَتْ الْجُنُبُ) فَإِنَّ الصَّحِيحَ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّ عُبُورَهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى. □ فَوَدَّ: (وَيَجْرِي ذَلِكَ) أَي تَحْرِيمُ الْعُبُورِ.

أو نعل به خَبَث رطَب فَإِنْ أَمِنَ لَمْ يُكْرَهْ فِيمَا يَظْهَرُ وَبِهَذَا يَظْهَرُ الْفَرْقُ وَيُنْدَفِعُ مَا قِيلَ لَا يَحْتَاجُ لِهَذَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ خُصُوصِيَّاتِ الْحَائِضِ لَا يُقَالُ يَجْرِي ذَلِكَ أَيْضًا فِي كُلِّ مَكَانٍ مُسْتَحَقٌّ لِلْغَيْرِ لِمَا هُوَ وَاضِحٌ أَنَّهُ يَحْرُمُ تَنْجِيسُهُ كَالِاسْتِجْمَارِ بِجِدَارِ الْغَيْرِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ إِنَّمَا يَصِحُّ ذَلِكَ عِنْدَ التَّحْقِيقِ أَوْ غَلْبَةِ الظَّنِّ لَا مُطْلَقًا بِخِلَافِ الْمَسْجِدِ لِعَظَمِ حُرْمَتِهِ فَظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ وَعُلِمَ مِمَّا ذُكِرَ حُرْمَةُ الْبَوْلِ فِيهِ فِي إِنْاءٍ وَإِدْخَالِ نَجَسٍ فِيهِ.....

☐ قَوْلُهُ: (أَوْ نَعْلُ بِهِ الْإِنِّ) فَإِنْ أَرَادَ الدُّخُولَ بِهِ فَلَيْدَ لَكُمُ قَبْلَ دُخُولِهِ مُعْنَى . ☐ قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَمِنَ الْإِنِّ) وَخَرَجَ بِالْمَسْجِدِ غَيْرُهُ كَمَصَلَى الْعِيدِ وَالْمَدْرَسَةِ وَالرِّبَاطِ فَلَا يُكْرَهُ وَلَا يَحْرُمُ عُبُورُهُ عَلَى مَنْ ذُكِرَ نَهَايَةُ وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ وَهَذَا مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي لِمَا هُوَ وَاضِحٌ الْإِنِّ يَقْتَضِي الْفَرْقَ بَيْنَ الْمُسْتَحَقِّ عَلَى الْعُمُومِ وَغَيْرِهِ وَمَعَ ذَلِكَ فَفِيمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ نَظَرٌ إِذَا تَأَدَّى الْمُسْتَحَقُّونَ بِالتَّلْوِيثِ اهْ وَعِبَارَةٌ ش قَوْلُهُ م ر، وَلَا يَحْرُمُ عُبُورُهُ الْإِنِّ أَيَّ عِنْدَ مُجَرَّدِ خَوْفِ التَّلْوِيثِ فَإِنْ تَحَقَّقَ أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ حَرْمٌ بَلْ يَجْرِي ذَلِكَ فِي دُخُولِ يَمْلِكُ غَيْرِهِ اهْ حَجَّ بِالْمَعْنَى وَقَالَ سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ وَظَاهِرُهُ عَدَمُ الْحُرْمَةِ مَعَ خَشْيَةِ التَّلْوِيثِ وَهُوَ مُشْكِلٌ وَيَتَّجِهُ وَفَاقًا لِمَ رَأَى الْمُرَادَ لَا يَحْرُمُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مَدْرَسَةً أَوْ رِبَاطًا وَلَكِنْ يَحْرُمُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى إِذَا كَانَ مَمْلُوكًا وَلَمْ يَأْذِنْ الْمَالِكُ وَلَا ظَنُّ رِضَاهُ أَوْ مَوْقُوفًا مُطْلَقًا، نَعَمْ إِنْ كَانَ مَوْقُوفًا وَكَانَ أَرْضُهُ ثَرَابِيَّةً وَكَانَ الدَّمُ يَسِيرًا فَلَا يَبْعُدُ وَفَاقًا لِمَ رَ الْجَوَازُ انْتَهَى اهْ . ☐ قَوْلُهُ: (لَمْ يُكْرَهْ) أَيَّ عُبُورُهُ أَيَّ بِخِلَافِ الْحَائِضِ .

(فَرَعٌ) سُئِلَ م ر عَنْ غَسْلِ التَّجَاسَةِ فِي الْمَسْجِدِ وَانْفِصَالِ الْغُسَالَةِ فِيهِ حَيْثُ حَكَمَ بِطَهَارَتِهَا كَأَن تَكُونَ التَّجَاسَةُ حُكْمِيَّةً فَقَالَ: يَتَّبَعِي التَّحْرِيمَ لِلِاسْتِغْدَارِ، وَإِنْ جَوَّزْنَا الْوُضُوءَ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ سَقُوطِ مَائِهِ الْمُسْتَعْمَلِ فِيهِ لِأَنَّ الْمُسْتَعْمَلَ فِي التَّجَاسَةِ مُسْتَقْدَرٌ بِخِلَافِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي الْحَدِّ السَّاقِطِ مِنَ الْوُضُوءِ .

(فَرَعٌ) يَجُوزُ إلقاء الطَّاهِرَاتِ كَقُشُورِ الْبُطِيخِ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا إِنْ قَدَّرَهُ بِهَا أَوْ قَصَدَ الْإِزْدِرَاءَ بِهِ فَيَحْرُمُ وَيَحْرُمُ إلقاء الْمُسْتَعْمَلِ فِيهِ وَيَجُوزُ الْوُضُوءُ وَإِنْ سَقَطَ الْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ فِيهِ م ر .

(فَرَعٌ) قَالَ م ر يَحْرُمُ الْبُصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ وَيَجُوزُ إلقاء مَاءِ الْمَضْمَضَةِ فِي الْمَسْجِدِ وَإِنْ كَانَ مُخْتَلِطًا بِالْبُصَاقِ لَا اسْتِهْلَاقَ لَهُ وَخَرَجَ بِاسْتِهْلَاقِهِ فِيهِ مَا إِذَا كَانَ الْبُصَاقُ مُتَمَيِّزًا فِي مَاءِ الْمَضْمَضَةِ ظَاهِرًا بِحَيْثُ يُحَسُّ وَيُذْرَكُ مُتَفَرِّدًا فَلْيَتَأَمَّلْ ع ش . ☐ قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا) أَيَّ بِقَوْلِهِ فَإِنْ أَمِنَ الْإِنِّ (يَظْهَرُ الْفَرْقُ) أَيَّ بَيْنَ الْحَائِضِ وَذِي الْخَبَثِ . ☐ قَوْلُهُ: (وَيُنْدَفِعُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ يَظْهَرُ الْإِنِّ . ☐ قَوْلُهُ: (مَا قِيلَ الْإِنِّ) وَفَاقًا لِظَاهِرِ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى . ☐ قَوْلُهُ: (لِهَذَا) أَيَّ لِقَوْلِهِ وَعُبُورِ الْمَسْجِدِ الْإِنِّ . ☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْإِنِّ) أَيَّ تَحْرِيمِ الْعُبُورِ .

☐ قَوْلُهُ: (يَجْرِي ذَلِكَ) أَيَّ تَحْرِيمِ الْعُبُورِ سَمِ . ☐ قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيَّ كَجَرَيَانِهِ فِي كُلِّ ذِي خَبَثٍ الْإِنِّ .

☐ قَوْلُهُ: (لِمَا هُوَ الْإِنِّ) مُتَعَلِّقٌ بِقَالَ الْمُنْفِي . ☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّا الْإِنِّ) مُتَعَلِّقٌ بِقَالَ الثَّقَفِيِّ . ☐ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا يَصِحُّ ذَلِكَ) أَيَّ تَحْرِيمِ عُبُورِ كُلِّ مَكَانٍ الْإِنِّ . ☐ قَوْلُهُ: (عِنْدَ التَّحْقِيقِ الْإِنِّ) أَيَّ تَحْقِيقِ التَّنَجِيسِ أَوْ ظَنِّهِ .

☐ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْمَسْجِدِ) أَيَّ فَيَحْرُمُ عُبُورُهُ بِمُجَرَّدِ احْتِمَالِ التَّنَجِيسِ . ☐ قَوْلُهُ: (وَإِدْخَالِ نَجَسٍ فِيهِ)

☐ قَوْلُهُ: (وَإِدْخَالِ نَجَسٍ فِيهِ) شَامِلٌ لِلتَّنَجِيسِ الْحُكْمِيِّ كَكُتُوبٍ أَصَابَهُ بَوْلٌ جَفَّ وَقَوْلُهُ بَلَا ضَرُورَةَ يَتَّبَعِي

بلا ضرورة، وإن أَمِنَ التَّلَوِيثَ نَعَمْ يَجُوزُ إِخْرَاجُ دَمٍ نَحْوِ فَصْدٍ وَدَمَلٍ وَاسْتِحَاضَةٍ فِي إِنْاءٍ أَوْ قُمَامَةٍ أَوْ ثَرَابٍ مِنْ غَيْرِهِ فِيهِ، وَإِنْ سَهَلَ إِخْرَاجُ ذَلِكَ خَارِجَهُ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ وَبَحَثَ جِلَّ دُخُولِ مُسْتَبْرِي يَدِهِ عَلَى ذَكَرِهِ لِمَنْعٍ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ سِوَاءَ السَّلْسِ وَغَيْرِهِ. (وَالصَّوْمُ) وَلَا يَصِحُّ إِجْمَاعًا فِيمَا، وَهُوَ تَعَبُّدِيٌّ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَمْ يَجِبْ أَصْلًا وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ الْخِلَافِ فِي الْإِيمَانِ وَالتَّعَالِيْقِ وَفِيمَا إِذَا قَضَتْ فَلَا تَحْتَاجُ لِنِيَّةِ الْقَضَاءِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مَا سَبَقَ لِفِعْلِهِ مُقْتَضٍ فِي الْوَقْتِ، وَهَذَا أَوَّلَى مِمَّا ذَكَرَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ (وَيَجِبُ قَضَاؤُهُ) إِجْمَاعًا وَتَسْمِيَّتُهُ قَضَاءً مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ

شَامِلٌ لِلنَّجَسِ الْحُكْمِيِّ كَتَوْبِ أَصَابِهِ بَوَلٌ جَفَّ سَمٍ وَمَرَّ عَنْ شِئْنٍ جَوَازِ الدُّخُولِ بِذَلِكَ التَّوْبِ بِلَا ضَرُورَةٍ. □ قَوْلُهُ: (بِلَا ضَرُورَةٍ) يَتَّبِعِي الْإِكْتِفَاءَ بِالْحَاجَةِ مَرَّاهِمَ. □ قَوْلُهُ: (فِي إِنْاءٍ أَوْ قُمَامَةٍ الْخ) يَتَّبِعِي وَجُوبَ إِخْرَاجِ ذَلِكَ الْإِنْاءِ أَوْ الْقُمَامَةِ أَوْ الثَّرَابِ قُوْرًا لَانْقِضَاءِ الْحَاجَةِ وَالْمَسْجِدُ يُصَانُ عَنْ بَقَاءِ النَّجَاسَةِ فِيهِ بِغَيْرِ حَاجَةٍ مَرَّاهِمَ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِهِ فِيهِ) أَيِ الْمَسْجِدِ. □ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ جِلَّ دُخُولِ مُسْتَبْرِي الْخ) أَقْرَهُ سَمٍ، وَأَقُولُ وَيَتَّبِعِي أَنْ لَا كَرَاهَةَ فِي دُخُولِهِ أَيْضًا وَأَنْ مُرَادَهُ بِالْدُّخُولِ مَا يَشْمَلُ الْمُكْتَّ وَمِثْلُ الْمُسْتَبْرِي بِالْأَوَّلَى الْمُسْتَنْجِي بِالْأَخْجَارِ وَوَقَعَ فِي كَلَامِ الشَّيْخِ الْقَلْبُوبِيِّ خِلَافُهُ. □ وَقَوْلُهُ: (يَدُهُ عَلَى ذَكَرِهِ) أَيِ سِوَاءِ كَانَتْ مَعَ نَحْوِ خِزْقَةٍ عَلَى ذَكَرِهِ أَمْ لَا عَشْرَ. □ وَقَوْلُهُ: (وَيَتَّبِعِي الْخ) فِيهِ وَقْفَةٌ ظَاهِرَةٌ سِيَّما إِذَا تَلَوَّثَ يَدُهُ بِالْخَارِجِ بَلَّ يُخَالِفُ هَذَا، وَالبَحْثُ الَّذِي فِي الشَّارِحِ إِذَا وَجَدَ تَلَوَّثَ الْبَيْدَ لِقَوْلِ الشَّارِحِ الْمَارِّ أَيْضًا وَإِذْخَالَ نَجَسِ الْخ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يَصِحُّ) إِلَى قَوْلِهِ: وَفِيمَا فِي الْمُغْنِيِّ. □ قَوْلُهُ: (إِجْمَاعًا فِيهِمَا) أَيِ فِي تَحْرِيمِ الصَّوْمِ وَعَدَمِ صِحَّتِهِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ عَدَمِ الصَّحَّةِ (تَعَبُّدِيٌّ) قَالَهُ الْإِمَامُ وَالْأَوَجُّهُ أَنَّهُ مَعْقُولُ الْمَعْنَى لِأَنَّ خُرُوجَ الدَّمِ مُضْعِفٌ وَالصَّوْمُ يُضْعِفُ أَيْضًا فَلَوْ أَمِرَتْ بِالصَّوْمِ لاجْتِمَاعِ عَلَيْهَا مُضْعِفَانِ وَالشَّارِعُ نَازِلٌ إِلَى حِفْظِ الْأَبْدَانِ نِهَائِيَّةً. □ قَوْلُهُ: (فِي الْإِيمَانِ وَالتَّعَالِيْقِ) كَانَ يَقُولُ: مَتَى وَجَبَ عَلَيْكَ صَوْمٌ يَوْمَ فَانَتْ طَالِقٌ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مَا سَبَقَ الْخ) يَأْتِي مَا فِيهِ. □ قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيِ قَوْلِهِ بِنَاءً عَلَى الْخ وَقَوْلُهُ: (مِمَّا ذَكَرَهُ الْخ) أَيِ فِي تَوْجِيهِ عَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ لِنِيَّةِ الْقَضَاءِ. □ قَوْلُهُ: (وَتَسْمِيَّتُهُ قَضَاءَ الْخ) قَدْ يُسْتَشْكَلُ حَيْثُذِ فَإِنَّهُ لَيْسَ قَضَاءً حَقِيقَةً كَمَا تَقَرَّرَ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَيْسَ أَدَاءً حَقِيقَةً، إِذْ هُوَ خَارِجُ

الْإِكْتِفَاءَ بِالْحَاجَةِ مَرَّاهِمَ. □ قَوْلُهُ: (فِي إِنْاءٍ أَوْ قُمَامَةٍ الْخ) يَتَّبِعِي وَجُوبَ إِخْرَاجِ ذَلِكَ الْإِنْاءِ أَوْ الْقُمَامَةِ أَوْ الثَّرَابِ قُوْرًا لَانْقِضَاءِ الْحَاجَةِ، وَالْمَسْجِدُ يُصَانُ عَنْ بَقَاءِ النَّجَاسَةِ فِيهِ بِغَيْرِ حَاجَةٍ مَرَّاهِمَ. □ قَوْلُهُ: (وَتَسْمِيَّتُهُ قَضَاءَ الْخ) قَدْ يُسْتَشْكَلُ حَيْثُذِ فَإِنَّهُ لَيْسَ قَضَاءً حَقِيقَةً كَمَا تَقَرَّرَ، وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَيْسَ أَدَاءً حَقِيقَةً، إِذْ هُوَ خَارِجٌ وَقْتُهُ الْمُقَدَّرُ لَهُ شَرْعًا وَمَا هُوَ كَذَلِكَ لَا يَكُونُ أَدَاءً فَيَلْزَمُ الْوَاسِطَةُ. وَعبارةُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَالْقَضَاءُ فِعْلٌ كُلٌّ وَقِيلَ بَعْضُ مَا خَرَجَ وَقْتُ أَدَائِهِ اسْتِذْرَاكَ لِمَا سَبَقَ لَهُ مُقْتَضٍ لِلْفِعْلِ مُطْلَقًا ه. □ وَقَوْلُهُ لِلْفِعْلِ قَالَ الْمَحَلِّيُّ أَيِ لِأَنَّ يَفْعَلَ وَجُوبًا أَوْ نَذْبًا فَإِنَّ الصَّلَاةَ الْمُنْدُوبَةَ تُقْضَى وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا قَالَ الْمَحَلِّيُّ أَيِ مِنَ الْمُسْتَذْرَكِ وَغَيْرِهِ كَمَا فِي قَضَاءِ الصَّلَاةِ الْمَثْرُوكَةِ بِلَا عُذْرِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ كَمَا فِي قَضَاءِ النَّائِمِ الصَّلَاةِ وَالْحَائِضِ الصَّوْمِ فَإِنَّهُ سَبَقَ مُقْتَضٍ لِلْفِعْلِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ مِنْ غَيْرِ النَّائِمِ وَالْحَائِضِ لَا مِنْهُمَا وَأَنَّ الْفَقْدَ

لِفِعْلِهِ مُقْتَضٍ فِي الْوَقْتِ كَمَا تَقَرَّرَ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى صُورَةٍ فَعَلِهِ خَارِجُ الْوَقْتِ (بِخِلَافِ الصَّلَاةِ) لَا يَجِبُ قَضَاؤُهَا إِجْمَاعًا لِلْمَشَقَّةِ بَلْ يُكْرَهُ كَمَا قَالَه جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ أَوْ يَحْزُمُ كَمَا قَالَه الْبَيْضاوِيُّ وَأَقْرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ وَالْمُصَنِّفُ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ الْمُحَقِّقَ جَزَمَ بِهِ فِي شَرْحِهِ لِجَمْعِ الْجَوَامِعِ وَلَا تَتَعَقَّدُ مِنْهَا عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ الْكِرَاهَةَ وَالْحُرْمَةَ هُنَا.....

وَقِيَّتُهُ الْمُقَدَّرُ لَهُ شَرْعًا وَمَا هُوَ كَذَلِكَ لَا يَكُونُ آدَاءُ فَيَلْزَمُ الْوَاسِطَةُ، وَعِبَارَةُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ مَعَ شَرْحِهِ وَالْقَضَاءُ فَعْلُ كُلِّ وَقِيلَ بَعْضُ مَا خَرَجَ وَقْتُ آدَائِهِ اسْتِذْرَاكَ لِمَا سَبَقَ لِفِعْلِهِ مُقْتَضٍ وَجُوبًا أَوْ نَذْبًا مُطْلَقًا أَيْ مِنَ الْمُسْتَذْرَكِ كَمَا فِي قَضَاءِ الصَّلَاةِ الْمَثْرُوكَةِ بِلَا عُذْرٍ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ كَمَا فِي قَضَاءِ التَّائِمِ الصَّلَاةِ وَالْحَائِضِ الصَّوْمِ فَإِنَّهُ سَبَقَ مُقْتَضٍ لِفِعْلِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ مِنْ غَيْرِ التَّائِمِ وَالْحَائِضِ لَا مِنْهُمَا . اهـ . وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ تَسْمِيَتَهُ قَضَاءً تَسْمِيَةً حَقِيقَةً لَا بِالنَّظَرِ لِلصُّورَةِ كَمَا زَعَمَهُ وَإِنْ جَعَلَهُ مِنْ فَوَائِدِ الْخِلَافِ عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ لِئِنَّهُ الْقَضَاءُ مَمْنُوعٌ لِمَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ قَضَاءٌ حَقِيقَةٌ سَم . قُودُ: (بَلْ يُكْرَهُ الْإِنْفِ) وَفَاقًا لِلْأُسْنَى وَالنِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى . قُودُ: (كَمَا قَالَه الْبَيْضاوِيُّ) هُوَ أَبُو بَكْرٍ، وَهُوَ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الشَّيْخَيْنِ وَلَيْسَ هُوَ الْمُفَسِّرُ الْمَشْهُورُ الْآنَ ع ش . قُودُ: (وَهُوَ الْأَوْجَهُ) بَلِ الْأَوْجَهُ كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُنَا عَدَمُ التَّحْرِيمِ بِخِلَافِ الْمَجْنُونِ وَالْمُعْنَى عَلَيْهِ فَيُسَنُّ لَهُمَا الْقَضَاءُ نِهَائِيَةً وَمُعْنَى . قُودُ: (جَزَمَ بِهِ فِي شَرْحِهِ الْإِنْفِ) أَشَارَ الْمُحَسِّي سَم إِلَى التَّوَقُّفِ فِي هَذَا الثَّقَلِ وَذَكَرَ عِبَارَاتٍ عَنِ الشَّرْحِ الْمَذْكُورِ وَمَحَلُّهَا فِي الْآدَاءِ فِي الْحَيْضِ، وَذَكَرَ مَا يُشْعِرُ بِأَنَّهُ لَمْ يَقِفْ فِي الشَّرْحِ الْمَذْكُورِ عَلَى تَعَرُّضٍ لِمَسْأَلَةِ الْقَضَاءِ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَتَأَمَّلْ مَا أَفَادَهُ وَلْيُرَاجِعْ بَصْرِيَّ . قُودُ: (وَلَا تَتَعَقَّدُ الْإِنْفِ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى وَخِلَافًا لِلنِّهَايَةِ عِبَارَتُهُ عَلَى الْكِرَاهَةِ هَلْ تَتَعَقَّدُ صَلَاتُهَا أَوْ لَا وَالْأَوْجَهُ نَعَمْ اهـ أَيْ وَتَتَعَقَّدُ ثَقَلًا مُطْلَقًا فَتَجْمَعُهَا مَعَ قَرْضِ آخَرٍ بَتَيْمٍ وَاجِدِعَ ش . قُودُ: (عَلَيْهِمَا) أَيْ عَلَى الْكِرَاهَةِ وَالْحُرْمَةِ .

سَبَبُ الْوُجُوبِ أَوْ التَّنْذِيرِ فِي حَقِّهِمَا لُوجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَيْهِمَا أَوْ نَذْبِهِ اهـ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ تَسْمِيَتَهُ قَضَاءً تَسْمِيَةً حَقِيقَةً لَا بِالنَّظَرِ لِلصُّورَةِ كَمَا زَعَمَهُ وَأَنْ جَعَلَهُ مِنْ فَوَائِدِ الْخِلَافِ عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ لِئِنَّهُ الْقَضَاءُ مَمْنُوعٌ لِمَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ قَضَاءٌ حَقِيقَةٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَنَشَأَ مَا وَقَعَ فِيهِ الْغَفْلَةُ عَنْ قَوْلِهِمْ مُطْلَقًا وَالْإِقْتِصَارُ عَلَى مَا قَبْلَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ . قُودُ: (جَزَمَ بِهِ فِي شَرْحِهِ لِجَمْعِ الْجَوَامِعِ) يَتَّبِعِي أَنَّهُ يُفْتَشُّ فِي أَبِي مَحَلٍّ مِنْ ذَلِكَ الشَّرْحِ جَزَمَ بِهِ فَإِنْ أَرَادَ قَوْلُهُ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْعَزِيمَةِ وَيُجَابُ بِمَنْعِ الصَّدَقِ فَإِنَّ الْحَيْضَ الَّذِي هُوَ عُذْرٌ فِي التَّرَكِّ مَانِعٌ مِنَ الْفِعْلِ الْإِنْفِ فَهَوَ سَهْوٌ؛ لِأَنَّ هَذَا فِي آدَاءِ الصَّلَاةِ حَالِ الْحَيْضِ لَا فِي قَضَائِهَا بَعْدَ الْحَيْضِ الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ مَعَ أَنَّ هَذَا أَيْضًا فِي الصَّوْمِ الْوَاجِبِ قَضَاؤُهُ فَضْلًا عَنْ مُجَرَّدِ صِحَّتِهِ، وَإِنْ أَرَادَ قَوْلُهُ فِي مَبْحَثٍ أَنَّ مُطْلَقَ نَهْيٍ لِلتَّحْرِيمِ وَالتَّنْذِيرِ لِلْفُسَادِ أَيْ سَوَاءٌ رَجَعَ التَّنْهِي فِيمَا ذَكَرَ إِلَى نَفْسِهِ كَصَلَاةِ الْحَائِضِ وَصَوْمِهَا الْإِنْفِ فَهَوَ سَهْوٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ هَذَا أَيْضًا فِي آدَاءِ الصَّلَاةِ حَالِ الْحَيْضِ لَا فِي الْقَضَاءِ الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ مَعَ أَنَّ هَذَا مُتَعَلِّقٌ أَيْضًا بِالصَّوْمِ الْوَاجِبِ الْقَضَاءُ فَضْلًا عَنْ مُجَرَّدِ صِحَّتِهِ، وَإِنْ أَرَادَ مَحَلًّا آخَرَ فَلْيَفْتَشْ، وَقَوْلُهُ وَلَا تَتَعَقَّدُ مِنْهَا عَلَيْهِمَا الْإِنْفِ فِي الْجَزْمِ بِذَلِكَ مُنْعٌ بَلْ يَحْتَمِلُ صِحَّتُهَا عَلَى الْكِرَاهَةِ بَلْ وَالتَّحْرِيمِ وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ نَهْيَهَا

من حيث كونها صلاة لا لأمر خارج نظير ما يأتي في الأوقات المكروهة نعم ركعتا الطواف يُسنُّ لها قضاؤها على ما في شرح مُسلم عن الأصحاب ونص عليه ليكنه صَوَّب في مجموعِه خلافه، إذ لا يدخل وقتهما إلا بفراغه فلم يكن الوجوب أي على القول به في زمن الحيض قال فإن فرض طروء عقب فراغه أمكن ذلك.....

□ فَوُدَّ: (مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا صَلَاةَ الْخُ) قَدْ يُمْنَعُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ بَلْ يَجُوزُ كَوْنُهُ لِخَارِجٍ كَعَدَمِ قَبُولِ رُخْصَةِ الشَّرْعِ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ عَدَمَ وَجُوبِ الْقَضَاءِ رُخْصَةٌ، وَإِنْ كَانَ التَّرْكَ حَالِ الْحَيْضِ عَزِيمَةً مَعَ عَدَمِ صِلَاحِيَّتِهَا حَالِ الْحَيْضِ لِتِلْكَ الْعِبَادَةِ وَقَدْ يُقَالُ عَدَمُ قَبُولِ رُخْصَةِ الشَّرْعِ خَارِجٌ لِإِزْمٍ لِلْقَضَاءِ وَالتَّنْهِي لِلْإِزْمِ كَهَوِّ لِلذَّاتِ سَم. □ فَوُدَّ: (نَظِيرٌ مَا يَأْتِي الْخُ) بِهَذَا النَّظِيرِ يَنْدَفِعُ عَنْهُ مَا قَدْ يُوْرَدُ عَلَيْهِ مِنْ أَنَّهُ يَلْزَمُ اتِّحَادُ الْقَوْلَيْنِ لِأَنَّهَا إِذَا لَمْ تَتَعَقَّدْ عَلَى الْكِرَاهَةِ أَيْضًا كَانَتْ حَرَامًا؛ لِأَنَّ الْإِفْدَامَ عَلَى الْعِبَادَةِ الْفَاسِدَةِ حَرَامٌ، وَوَجْهَ الْإِنْدِفَاعِ أَنَّ الْأَصْحَابَ قَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ وَلَمْ يَلْزَمِ الْإِتِّحَادُ وَمَعَهَا قِيلَ هُنَاكَ فِي التَّخْلُصِ مِنَ الْإِشْكَالِ يُقَالُ هُنَا مِثْلُهُ سَم وَبَصْرِيٌّ. □ فَوُدَّ: (وَنَصُّ الْخُ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى الْأَصْحَابِ. □ فَوُدَّ: (إِذْ لَا يَدْخُلُ الْخُ) وَأَيْضًا لَا آخِرَ لَوْ قِيَمَا. □ فَوُدَّ: (عَلَى الْقَوْلِ بِهِ) أَيْ وَلَا فَالْأَصَحُّ سُبَيْتُهُمَا لَا وَجُوبُهُمَا. □ فَوُدَّ: (فِي زَمَنِ الْحَيْضِ) أَيْ حَتَّى يَتَأْتِيَ طَلَبُ قَضَائِهِمَا سَم. □ فَوُدَّ: (قَالَ) أَيْ فِي الْمَجْمُوعِ. □ فَوُدَّ: (فَإِنْ فُرِضَ الْخُ) هَذَا الْفَرَضُ صَوَّرَ بِهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ مَا تَقَدَّمَ عَنْ شَرْحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ سَم. □ فَوُدَّ: (أَمَكْنَ ذَلِكَ) أَيْ سَنُ قَضَائِهِمَا.

عَنِ الْقَضَاءِ مِنْ حَيْثُ الْكَوْنُ صَلَاةً وَلَا مِنْ حَيْثُ خَارِجٌ لِإِزْمٍ وَمَنْ ادَّعَى ذَلِكَ فَعَلَيْهِ الْبَيَانُ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ حَيْثُ خَارِجٌ غَيْرَ لَا زِمَ كَعَدَمِ قَبُولِ رُخْصَةِ الشَّرْعِ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ عَدَمَ الْقَضَاءِ رُخْصَةٌ، وَإِنْ كَانَ التَّرْكَ حَالِ الْحَيْضِ عَزِيمَةً مَعَ عَدَمِ تَأْمُلِهَا حَالِ الْحَيْضِ لِتِلْكَ الْعِبَادَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَقَدْ يُقَالُ عَدَمُ قَبُولِ رُخْصَةِ الشَّرْعِ خَارِجٌ لِإِزْمٍ لِلْقَضَاءِ، وَهُوَ نَظِيرُ الْإِعْرَاضِ عَنِ إِضَافَةِ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي جَعَلَهُ سَبَبَ حُرْمَةِ صَوْمِ يَوْمِ التَّحْرِ. □ فَوُدَّ: (مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا صَلَاةً) قَدْ يُمْنَعُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ بَلْ يَجُوزُ كَوْنُهُ لِخَارِجٍ كَعَدَمِ قَبُولِ رُخْصَةِ الشَّرْعِ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ عَدَمَ وَجُوبِ الْقَضَاءِ رُخْصَةٌ وَإِنْ كَانَ التَّرْكَ حَالِ الْحَيْضِ عَزِيمَةً مَعَ عَدَمِ صِلَاحِيَّتِهَا لِتِلْكَ الْعِبَادَةِ حَالِ الْحَيْضِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ عَدَمَ قَبُولِ رُخْصَةِ الشَّرْعِ أَمْرٌ لَا زِمَ لِلْقَضَاءِ فَالتَّنْهِي لِلْإِزْمِ كَهَوِّ لِلذَّاتِ. □ فَوُدَّ: (لَا لِأَمْرِ خَارِجٍ) قَدْ يُؤَيِّدُ أَنَّهُ لِأَمْرِ خَارِجٍ صِحَّةُ قَضَاءِ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ بِنَاءً عَلَى إِبْطَالِ الْمُنْقُولِ عَنِ النَّصِّ وَالْأَصْحَابِ، إِذْ لَا وَجْهَ لِلْفَرْقِ. □ فَوُدَّ: (نَظِيرٌ مَا يَأْتِي الْخُ) بِهَذَا النَّظِيرِ يَنْدَفِعُ عَنْهُ مَا قَدْ يُوْرَدُ عَلَيْهِ مِنْ أَنَّهُ يَلْزَمُ اتِّحَادُ الْقَوْلَيْنِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا لَمْ تَتَعَقَّدْ عَلَى الْكِرَاهَةِ أَيْضًا كَانَتْ حَرَامًا؛ لِأَنَّ الْإِفْدَامَ عَلَى الْعِبَادَةِ الْفَاسِدَةِ حَرَامٌ وَجْهَ الْإِنْدِفَاعِ أَنَّ الْأَصْحَابَ قَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ وَلَمْ يَلْزَمِ الْإِتِّحَادُ وَمَعَهَا قِيلَ هُنَاكَ فِي التَّخْلُصِ مِنَ الْإِشْكَالِ يُقَالُ هُنَا مِثْلُهُ. □ فَوُدَّ: (عَلَى الْقَوْلِ بِهِ) أَيْ وَلَا فَالْأَصَحُّ سُبَيْتُهُمَا لَا وَجُوبُهُمَا، وَقَوْلُهُ فِي زَمَنِ الْحَيْضِ أَيْ حَتَّى يَتَأْتِيَ طَلَبُ قَضَائِهِمَا. □ فَوُدَّ: (فَإِنْ فُرِضَ طَرُوءُهُ) هَذَا الْفَرَضُ صَوَّرَ بِهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ مَا تَقَدَّمَ عَنْ شَرْحِ مُسْلِمٍ

إِنْ سَلِمَ ثُبُوتُهُمَا حِينَئِذٍ هـ. وَتَسْلِيمُ ذَلِكَ ظَاهِرٌ إِنْ مَضَى عَقِبَ الْفَرَاغِ وَقَبْلَ الطَّرْوِ مَا يَسَعُهُمَا لِكَيْلِهِ لَيْسَ قَضَاءٌ لَمَّا وَقَعَ طَلَبُهُ فِي الْحَيْضِ.
(و) يَحْرُمُ (مَا بَيْنَ سُرَّتَيْهَا وَرُكْبَتَيْهَا) إِجْمَاعًا فِي الْوُطْءِ وَلَوْ بِحَائِلٍ بَلْ مَنْ اسْتَحْلَهُ.....

هـ فَوَدَّ: (إِنْ سَلِمَ الْخ) قَدْ يَوْجَهُ ثُبُوتُهُمَا، وَإِنْ لَمْ يَمْضِ عَقِبَ الْفَرَاغِ قَبْلَ الطَّرْوِ مَا يَسَعُهُمَا بَتَّبَعِيَّتُهُمَا لِلطَّوَائِفِ سَمِ أَيُّ وَيُرَدُّ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ قَضَاءٌ لِمَا طَلَبَ فِي الْحَيْضِ بَلْ عَقِبَهُ. هـ فَوَدَّ: (وَتَسْلِيمُ ذَلِكَ) أَيُّ ثُبُوتُهُمَا وَطَلَبُهُمَا فِي الْفَرْضِ الْمَذْكُورِ. هـ فَوَدَّ: (لَيْسَ قَضَاءٌ لِمَا وَقَعَ طَلَبُهُ فِي الْحَيْضِ) أَيُّ بَلْ بَعْدَ الْحَيْضِ. هـ فَوَدَّ: (وَيَحْرُمُ مَا بَيْنَ سُرَّتَيْهَا وَرُكْبَتَيْهَا) أَيُّ الْمُبَاشَرَةِ بِهِ وَلَوْ بِلا شَهْوَةٍ مُغْنِي وَنَهَايَةٍ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مِثْلُهُ قَالَ ع ش: وَظَاهِرُ إِطْلَاقِ الْمُصْطَفِ حُرْمَةُ مَسِّ الشَّعْرِ الثَّابِتِ فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ، وَإِنْ طَالَ وَهُوَ قَرِيبٌ فَلْيُرَاجَعْ. وَظَاهِرُهُ أَيْضًا حُرْمَةُ مَسِّ ذَلِكَ بِظَفَرِهِ أَوْ سِنَّهُ أَوْ شَعْرِهِ وَلَا مَانِعَ مِنْهُ أَيْضًا وَمَا نُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا الْعَلَامَةِ الشُّوَبَرِيِّ مِنْ عَدَمِ حُرْمَتِهِ بِنَحْوِ ظَفَرِهِ قَفِيهِ وَقَفَّةً.

(فَزَع) لَوْ خَافَ الزَّنا إِنْ لَمْ يَطَأَ الْحَائِضَ أَيُّ بَأْنَ تَعَيَّنَ وَطُؤُهَا لِدَفْعِهِ جَازَ بَلْ يَتَّبِعِي وَجُوبُهُ، وَقِيَاسُ ذَلِكَ حِلُّ اسْتِمْنَائِهِ بِيَدِهِ تَعَيَّنَ لِدَفْعِ الزَّنا سَمِ عَلَى حَجٍّ، وَيَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَ ذَلِكَ مَا لَوْ تَعَارَضَ عَلَيْهِ وَطُؤُهَا وَالِاسْتِمْنَاءُ بِيَدِهِ فَيَقْدُمُ الْوُطْءُ لِأَنَّهُ مِنْ جِنْسٍ مَا يُبَاحُ لَهُ فِعْلُهُ وَيَقِي مَا لَوْ دَارَ الْحَالُ بَيْنَ وَطْءٍ زَوْجَتِهِ فِي دُبُرِهَا بَأْنَ تَعَيَّنَ طَرِيقًا كَانَ انْسَدَادُ قُبُلُهَا وَبَيْنَ الزَّنا، وَالْأَقْرَبُ تَقْدِيمُ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ لَا اسْتِمْنَاءَ بِهَا فِي الْجُمْلَةِ وَلِأَنَّهُ لَا حَدَّ عَلَيْهِ بِذَلِكَ، وَمَا لَوْ تَعَارَضَ وَطُؤُهَا فِي الدُّبُرِ وَالِاسْتِمْنَاءُ بِيَدِهِ نَفْسِهِ فِي دَفْعِ الزَّنا وَالْأَقْرَبُ أَيْضًا تَقْدِيمُ الْوُطْءِ فِي الدُّبُرِ لِمَا تَقَدَّمَ، وَيَتَّبِعِي كَفَرُ مَنْ اعْتَقَدَ حِلَّ الْوُطْءِ فِي الدُّبُرِ لِأَنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَى تَحْرِيمِهِ، وَمَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ هـ زَادَ الْبُجَيْرِيُّ وَالْمُعْتَمِدُ أَنَّهُ يَقْدُمُ الْاسْتِمْنَاءُ بِيَدِهِ عَلَى وَطْءٍ زَوْجَتِهِ فِي دُبُرِهَا هـ أَقُولُ: وَلَوْ قِيلَ بِتَقْدِيمِ الْاسْتِمْنَاءِ بِيَدِهِ عَلَى وَطْءِ الْحَائِضِ أَيْضًا لَمْ يَتَّعِدْ إِذْ تَحْرِيمُ الثَّانِي مُجْمَعٌ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْبُجَيْرِيِّ مَا نَصَّهُ قَالَ الْبِرْمَاوِيُّ: وَهُوَ أَيُّ تَقْدِيمُ الْاسْتِمْنَاءِ بِيَدِهِ الْأَقْرَبُ لِأَنَّ الْوُطْءَ فِي الْحَيْضِ مُتَّفَقٌ عَلَى أَنَّهُ كَبِيرَةٌ بِخِلَافِ الْاسْتِمْنَاءِ فَإِنَّ فِيهِ خِلَافًا هـ لِأَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ قَالَ بِجَوَازِهِ عِنْدَ هَيْجَانِ الشَّهْوَةِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ صَغِيرَةٌ هـ. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ بِحَائِلٍ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ.

هـ فَوَدَّ: (بَلْ مَنْ اسْتَحْلَهُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ: وَوُطُؤُهَا فِي فَرْجِهَا أَيُّ فِي زَمَنِ الدَّمِ عَالِمًا عَامِدًا مُخْتَارًا كَبِيرَةٌ يَكْفُرُ مُسْتَحْلَهُ وَيُسْتَحَبُّ لِلوَاطِئِ مَعَ الْعِلْمِ، وَهُوَ عَامِدٌ مُخْتَارٌ فِي أَوَّلِ الدَّمِ أَيُّ زَمَنِ إِقْبَالِهِ وَقَوْرَتِهِ

وغيره. هـ فَوَدَّ: (إِنْ سَلِمَ ثُبُوتُهُمَا) قَدْ يَوْجَهُ ثُبُوتُهُمَا، وَإِنْ لَمْ يَمْضِ عَقِبَ الْفَرَاغِ قَبْلَ الطَّرْوِ مَا يَسَعُهُمَا بَتَّبَعِيَّتُهُمَا لِلطَّوَائِفِ. هـ فَوَدَّ: (وَمَا بَيْنَ سُرَّتَيْهَا وَرُكْبَتَيْهَا) لَوْ مَاتَتْ فِي زَمَنِ الْحَيْضِ فَالْوَجْهَ حُرْمَةُ مُبَاشَرَةٍ مَا بَيْنَ سُرَّتَيْهَا وَرُكْبَتَيْهَا كَمَا فِي الْحَيَاةِ بَلْ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ يَحْرُمُ بَعْدَ الْمَوْتِ مَسُّ مَا بَيْنَ سُرَّتَيْهَا وَرُكْبَتَيْهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ حَائِضًا بِخِلَافِهِ فِي الْحَيَاةِ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْجَنَائِزِ فَحَالُ الْمَوْتِ أَضْيَقُ فَكَانَتْ الْحُرْمَةُ فِيهِ كَمَا ذَكَرَ أَوَّلَى.
هـ فَوَدَّ: (إِجْمَاعًا فِي الْوُطْءِ) قَالَ فِي الْعُبَابِ وَالْوُطْءُ مِنْ عَامِدٍ عَالِمٍ مُخْتَارٍ كَبِيرَةٌ يَكْفُرُ مُسْتَحْلَهُ هـ. وَقَوْلُهُ: (وَالْوُطْءُ) قَالَ فِي شَرْحِهِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ هُنَا وَالرَّوْضَةُ فِي الشَّهَادَاتِ هـ وَاقْتِصَارُهُمْ عَلَى

تَصَدَّقَ وَيُجْزَى وَلَوْ عَلَى فَقِيرٍ وَاحِدٍ بِمِثْقَالِ إِسْلَامِيٍّ مِنَ الذَّهَبِ الْخَالِصِ أَوْ مَا يَكُونُ بِقَدْرِهِ وَفِي آخِرِ الدَّمِ أَيِ زَمَنِ ضَعْفِهِ بِنُصْفِهِ سِوَاءِ أَكَانَ زَوْجًا أَمْ غَيْرَهُ وَمَحَلُّ مَا تَقَرَّرَ فِي غَيْرِ الْمُتَحَيِّرَةِ أَمَا هِيَ فَلَا كَفَّارَةَ بِرُطْبِهَا، وَإِنْ حَرُمَ وَلَوْ أَخْبَرْتَهُ بِالْحَيْضِ فَكَذَّبَهَا لَمْ يَحْرُمُ أَوْ صَدَّقَهَا حَرُمَ، وَإِنْ لَمْ يُكْذِبْهَا وَلَمْ يُصَدِّقْهَا، فَلَا زَوْجَ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ جَلَّ لِلَّهِ بِخِلَافٍ مَنْ عَلَّقَ بِهِ طَلَاقَهَا وَأَخْبَرْتَهُ بِهَ فَإِنَّهَا تَطْلُقُ، وَإِنْ كَذَّبَهَا لِأَنَّهُ مُقَصِّرٌ فِي تَعْلِيلِهِ بِمَا لَا يَعْرِفُ إِلَّا مِنْهَا وَيُقَاسُ الثَّقَاسُ عَلَى الْحَيْضِ فِيمَا ذُكِرَ وَالْوُطْءُ بَعْدَ انْقِطَاعِ الدَّمِ إِلَى الطَّهْرِ كَالْوُطْءِ فِي آخِرِ الدَّمِ وَلَا يُكْرَهُ طَبْخُهَا وَلَا اسْتِعْمَالُ مَا مَسَّتْهُ مِنْ عَجِينٍ أَوْ غَيْرِهِ أَهْ وَأَكْثَرُ مَا ذُكِرَ فِي سَمِّ عَنِ الْعُبَابِ وَشَرْحِهِ فِي الْمُغْنِيِّ مِثْلُهُ إِلَّا قَوْلُهُ م ر أَوْ مَا يَكُونُ بِقَدْرِهِ وَقَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يُكْذِبْهَا إِلَى بَخْلَافِ الْخُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر كَبِيرَةٌ ظَاهِرُهُ وَلَوْ فِيمَا زَادَ مِنْ حَيْضِهَا عَلَى عَشْرَةٍ لَكِنْ يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ سَمِّ إِنْ وَطَّاهَا فِيهِ لَيْسَ بِكَبِيرَةٍ لِتَجْوِيزِ أَبِي حَنِيفَةَ لَهُ.

(فَرَعٌ) قَالَ م ر الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَائِضِ حُضُورُ الْمُخْتَصِرِ سَمِّ عَلَى الْمَنْعِجِ، وَقَوْلُهُ م ر وَيُسْتَحَبُّ لِلْوَاطِئِ الْخُ وَمِثْلُهُ تَارَكَ الْجُمُعَةَ عَمْدًا فَيُسْتَحَبُّ لَهُ التَّصَدُّقُ بِدِينَارٍ إِسْلَامِيٍّ سَمِّ عَلَى حَجٍّ وَقَوْلُهُ م ر مَعَ الْعِلْمِ أَيِ بِالْتَّحْرِيمِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الصَّبِيَّ لَا يَطْلُبُ مِنْ وَلِيِّهِ التَّصَدُّقَ عَنْهُ وَكَذَا لَا يَطْلُبُ مِنْهُ التَّصَدُّقُ بَعْدَ كَمَالِهِ سَمِّ عَلَى حَجٍّ وَقَوْلُهُ م ر تَصَدَّقْ الْخُ قَضِيَّتُهُ تَكَرُّرُ طَلَبِ التَّصَدُّقِ بِمَا ذُكِرَ بِتَكَرُّرِ الْوُطْءِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَظَاهِرُهُ أَيْضًا أَنَّهُ يَتَصَدَّقُ وَإِنْ وَطِئَ لِخَوْفِ الزُّنَا وَتَقَدَّمَ مَا فِيهِ، وَهُوَ عَدَمُ الْحُرْمَةِ فَلَا يَطْلُبُ مِنْهُ التَّصَدُّقُ وَقَوْلُهُ م ر فِيمَا ذُكِرَ أَيِ مِنْ اسْتِحْبَابِ التَّصَدُّقِ بِدِينَارٍ أَوْ بِنُصْفِ دِينَارٍ أَهْ ش قَالَ شَيْخُنَا قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَيُسْنُّ لِكُلِّ مَنْ فَعَلَ مَغْصِيَةَ التَّصَدُّقِ بِدِينَارٍ أَوْ نُصْفِهِ أَوْ مَا يُسَاوِي ذَلِكَ أَهْ وَيُخَالِفُهُ مَا فِي سَمِّ عَنِ الْعُبَابِ وَشَرْحِهِ مِمَّا نَصَّه، وَيُنْدَبُ بِهِ أَيِ بِسَبَبِ الْوُطْءِ الْمُحْرَمِ الْمَذْكُورِ دُونَ مُطْلَقِ الْوُطْءِ وَدُونَ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ التَّمَتُّعَاتِ فَلَا كَفَّارَةَ فِيهَا لِلْوَاطِئِ زَوْجًا أَوْ غَيْرَهُ وَدُونَ الْمَرْأَةِ الْمُوَطَّوءَةِ كَمَا فِي الْجَوَاهِرِ بِدِينَارٍ إِسْلَامِيٍّ إِنْ وَطِئَ أَوَّلَهُ وَبِنُصْفِهِ آخِرَهُ أَيِ الدَّمِ وَهُوَ زَمَنُ ضَعْفِهِ وَشُرُوعِهِ فِي التَّقْصِ أَهْ . قَوْلُهُ: (بَلْ مِنْ اسْتَحْلَةٍ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ بِحَائِلٍ فَلْيُرَاجَعَ.

الْوُطْءُ فِي الْفَرْجِ زَمَنٌ مَا ذُكِرَ يَخْرُجُ الْوُطْءُ فِي غَيْرِ الْفَرْجِ أَوْ بَعْدَ الْإِنْقِطَاعِ وَالتَّمَتُّعُ بِغَيْرِ الْوُطْءِ فَقَضِيَّتُهُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِكَبِيرَةٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

(فَرَعٌ): لَوْ خَافَ الزُّنَا إِنْ لَمْ يَطَّأِ الْحَائِضَ بَأَن تَعَيَّنَ وَطْؤُهَا لَدَفْعِهِ جَازَ لِأَنَّهُ يَرْتَكِبُ أَخْفَ الْمَفْسَدَتَيْنِ لَدَفْعَ أَشَدِّهِمَا بَلْ يَنْتَبِغِي وَجُوبُهُ وَقِيَاسُ ذَلِكَ جَلُّ اسْتِمْنَائِهِ بِيَدِهِ تَعَيَّنَ لَدَفْعِ الزُّنَا.

(فَرَعٌ): أَكْثَرُ الْحَيْضِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ عَشْرُ فَهَلِ الْوُطْءُ كَبِيرَةٌ فِيمَا زَادَ عَلَى الْعَشْرَةِ أَوْ لَا نَظَرًا لِخِلَافِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَيَنْتَبِغِي أَنْ يَجْزِيَ فِيهِ مَا نَقُولُهُ فِي شُرْبِ التَّبِيدِ حَيْثُ يُجْزَى أَبُو حَنِيفَةَ فَرَاغُهُ.

(فَرَعٌ): يُسْنُّ التَّصَدُّقُ بِدِينَارٍ فِي الْوُطْءِ أَوَّلِ الدَّمِ وَبِنُصْفِهِ فِي الْوُطْءِ آخِرَهُ فَلَوْ تَكَرَّرَ الْوُطْءُ هَلْ يَتَكَرَّرُ التَّصَدُّقُ.

(فَرَعٌ): قَالَ فِي الرُّوضِ وَيُسْتَحَبُّ لِلْوَاطِئِ عَمْدًا عَالِمًا فِي أَوَّلِ الدَّمِ وَقَوَّهَ التَّصَدُّقُ وَيُجْزَى عَلَى فَقِيرٍ بِمِثْقَالِ إِسْلَامِيٍّ وَفِي آخِرِهِ وَضِعْفُهُ بِنُصْفِهِ أَهْ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَسِوَاءِ كَانَ الْوَاطِئُ زَوْجًا أَوْ غَيْرَهُ وَكَالْوُطْءِ

كَفَرَ أَي زَمَنَ الدَّمِ وَلِمَفْهُومِ الْخَبَرِ الصَّحِيحِ «لَكَ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ» كِنَايَةٌ عَنْهُمَا وَعَمَّا فَوْقَهُمَا

❦ فَوَدَّ: (كَفَرَ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْأَصْحَابِ وَغَيْرِهِمْ وَكَانَتْهُمْ أَرَادُوا أَنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ مُجْمَعًا عَلَيْهِ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ وَلَا يَخْلُو عَنْ وَفْقَةٍ فَإِنَّ كَثِيرِينَ مِنَ الْعَامَّةِ يَجْهَلُونَهُ أَمَّا اعْتِقَادُ جَلِّهِ بَعْدَ الْإِنْقِطَاعِ وَقَبْلَ الْعُسْلِ أَوْ مَعَ صُفْرَةٍ أَوْ كُذْرَةٍ فَلَا كُفْرَ بِهِ كَمَا فِي الْأَنْوَارِ وَغَيْرِهِ فِي الْأَوَّلَى وَقِيَاسُهَا الثَّانِيَةِ لِلْخِلَافِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا انْتَهَى سَم. ❦ فَوَدَّ: (أَي زَمَنَ الدَّمِ) أَي الْمَجْمُوعِ عَلَى الْحَيْضِ فِيهِ بِخِلَافِ غَيْرِ الْمَجْمُوعِ عَلَيْهِ كَالزَّائِدِ عَلَى الْعَشْرِ فَإِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ أَكْثَرَ الْحَيْضِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ دُونَ مَا زَادَ فَإِنَّهُ لَا يَكْفُرُ مُسْتَحِلَّهُ حِينَئِذٍ شَيْخُنَا وَبُجَيْرِمِي. ❦ فَوَدَّ: (وَلِمَفْهُومِ الْخَبَرِ الصَّحِيحِ الْخُ) وَهُوَ مَنَعُ مَا تَحْتَ الْإِزَارِ كُرْدِي. ❦ فَوَدَّ: (كِنَايَةٌ عَنْهُمَا الْخُ) هَلْ سَكَتَ عَمَّا تَحْتَ الرُّكْبَةِ أَوْ أَرَادَهُ بِمَا فَوْقَهَا الْمُنْدَرِجُ فِي قَوْلِهِ وَعَمَّا فَوْقَهَا سَمِ عِبَارَةٌ الثَّاهِيَةِ أَمَّا الْإِسْتِمْنَاعُ بِمَا عَدَا مَا بَيْنَ الشَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ وَلَوْ بَوَاطٍ فَجَائِزٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ

فِي آخِرِ الدَّمِ الْوُطءُ بَعْدَ انْقِطَاعِهِ إِلَى الطَّهْرِ ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ اه. وَقَوْلُهُ زَوْجًا أَوْ غَيْرَهُ دَخَلَ فِي قَوْلِهِ أَوْ غَيْرَهُ الزَّانِي، وَقَالَ فِي قَوْلِهِ عَالِمًا مَا نَصَّهُ بِالتَّحْرِيمِ وَالْحَيْضِ أَوْ التَّقَاسِ مُخْتَارًا اه وَلَمَّا اسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثِ قَالَ وَقِيسَ بِالْحَيْضِ التَّقَاسِ اه. وَفِي الْعُبَابِ وَشَرْحِهِ وَيُنْدَبُ بِهِ أَي بِسَبَبِ الْوُطءِ الْمُحَرَّمِ الْمَذْكُورِ دُونَ مُطْلَقِ الْوُطءِ وَدُونَ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ التَّمَتُّعَاتِ فَلَا كُفْرَةَ فِيهَا اتِّفَاقًا لِلْوَاطِئِ زَوْجًا أَوْ غَيْرَهُ وَدُونَ الْمَرَاةِ الْمُطَوَّءَةِ كَمَا فِي الْجَوَاهِرِ التَّصَدُّقُ بِدِينَارٍ إِسْلَامِيٌّ إِنْ وُطئَ أَوَّلُهُ كِتَارِكُ فَرْضِ الْجُمُعَةِ عُدَّوَانَا أَي عَالِمًا بِحُرْمَتِهِ عَامِدًا فَإِنَّهُ يُنْدَبُ لَهُ التَّصَدُّقُ بِالْدِينَارِ الْمَذْكُورِ وَقَضِيَّةٌ صَنِيعُهُ أَنَّ التَّصَدُّقَ يَنْصِفُ الدِينَارَ لَا يُسَنُّ لِتَارِكِ الْجُمُعَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَعِبَارَةُ الْمَجْمُوعِ وَيُسَنُّ لِمَنْ تَرَكَهَا بِلَا عُذْرِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِدِينَارٍ أَوْ يَنْصِفَهُ اه وَيُنْدَبُ لِلْوَاطِئِ الْمَذْكُورِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِنِصْفِهِ أَي الدِينَارِ الْمَذْكُورِ إِنْ وُطئَ آخِرُهُ أَي الدَّمِ، وَهُوَ زَمَنُ ضَعْفِهِ وَلَوْ لَمْ يَجِدْ مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ فَهَلْ يَسْقُطُ عَنْهُ الطَّلَبُ بِالثَّبُوتِ أَوْ يَبْقَى حَتَّى يَجِدَ وَجْهَانِ وَالْقِيَاسُ الثَّانِي وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْكُفْرَةَ تُسَنُّ أَيْضًا لِلنَّاسِي وَالْجَاهِلِ لَكِنْ دُونَ كُفْرَةِ الْعَمْدِ وَشَمِلَ تَغْيِيرُهُمْ تَارَةً بِأَوَّلِ الدَّمِ وَآخِرِهِ وَتَارَةً بِأَقْبَالِهِ وَإِذْبَارِهِ الْقَوِيَّ وَالضَّعِيفَ فَقَوْلُ الْمَجْمُوعِ الْمُرَادُ بِأَقْبَالِ الدَّمِ زَمَنُ قُوَّتِهِ وَاشْتِدَادِهِ وَإِذْبَارِهِ زَمَنُ ضَعْفِهِ وَقُرْبُ انْقِطَاعِهِ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ، وَكَذَا الْخَبَرُ السَّابِقُ وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ بَعْضِهِمْ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لِمَا إِذَا وُطئَ فِي وَسْطِهِ، وَالْقِيَاسُ التَّصَدُّقُ بِثُلَاثِي دِينَارٍ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ، إِذْ لَا وَاسِطَةَ لِأَنَّ زَمَنَ الْقُوَّةِ مُسْتَمِرٌّ إِلَى أَنْ يَأْخُذَ فِي التَّقْصِ فَيَدْخُلَ زَمَنُ الضَّعْفِ اه كَلَامُ الْعُبَابِ وَشَرْحُهُ بِاخْتِصَارٍ كَثِيرٍ وَإِسْقَاطِ أَشْيَاءَ، وَلَوْ كَانَ الْوَاطِئُ غَيْرَ مُكَلَّفٍ فَهَلْ لَوْلِيَهُ أَنْ يَطْلُبَ مِنْهُ التَّصَدُّقَ عَنْهُ بِمَالِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ وَفَاقًا لِلرَّمْلِيِّ الْأَوَّلِ، وَهَلْ لَهُ التَّصَدُّقُ مِنْهُ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ لَا يَبْعُدُ الْجَوَازُ وَفَاقًا لِلرَّمْلِيِّ أَيْضًا وَهَلْ يَطْلُبُ مِنْهُ ذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ. ❦ فَوَدَّ: (كَفَرَ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْأَصْحَابِ وَغَيْرِهِمْ وَكَانَتْهُمْ أَرَادُوا أَنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ مُجْمَعًا عَلَيْهِ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ وَلَا يَخْلُو عَنْ وَفْقَةٍ فَإِنَّ كَثِيرِينَ مِنَ الْعَامَّةِ يَجْهَلُونَهُ أَمَّا اعْتِقَادُ جَلِّهِ بَعْدَ الْإِنْقِطَاعِ وَقَبْلَ الْعُسْلِ أَوْ مَعَ صُفْرَةٍ أَوْ كُذْرَةٍ فَلَا كُفْرَ بِهِ كَمَا فِي الْأَنْوَارِ وَغَيْرِهِ فِي الْأَوَّلَى وَقِيَاسُهَا فِي الثَّانِيَةِ لِلْخِلَافِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا اه. ❦ فَوَدَّ: (كِنَايَةٌ عَنْهُمَا الْخُ) هَلْ سَكَتَ عَمَّا تَحْتَ الرُّكْبَةِ أَوْ أَرَادَهُ بِمَا فَوْقَهَا الْمُنْدَرِجُ فِي قَوْلِهِ وَعَمَّا فَوْقَهَا.

مطلقاً وعمماً بينهما بحائِل في غير الوطء (وقيل لا يحرم غير الوطء) لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «اصنعوا كُلَّ شيءٍ إلا النكاح» وَرَجَحُوا الْأَوَّلَ مع أَنَّ هذا أَصَحُّ منه لِنَعَارِضِهِمَا وعنده يَرْتَجِّحُ ما فيه احتياطٌ وفي الخبر «مَنْ حَامَ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ» وبه يَضَعُفُ اخْتِيَارُ الْمُصَنِّفِ لِلثَّانِي، وَإِنْ وَجَّهَ بِأَنَّ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ في مَفْهُومِهِ عُمُومٌ لِلْوَطءِ وغيره وَخُصُوصٌ بِمَا تَحْتَ الْإِزَارِ، والثاني مَنْطُوقُهُ فِيهِ عُمُومٌ لِمَا تَحْتَ الْإِزَارِ وَفَوْقَهُ وَخُصُوصٌ بِمَا عَدَا الْوَطءَ فَيَكُونُ خُصُوصٌ كُلُّ قَاضِيَا عَلَى عُمُومِ الْآخِرِ لِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّخْصِيسِ بَلْ مِنْ بَابِ أَنْ ذَكَرَ بَعْضُ أَفْرَادِ الْعَامِّ لَا يُخَصِّصُهُ.....

حائِلٌ وَكَذَا بِمَا يَبَيِّنُهُمَا بِحَائِلٍ بغيرِ وَطءٍ في الفَرْجِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِيمَنْ لَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ إِنْ بَاشَرَهَا وَطِئَ لِمَا عَرَفَهُ مِنْ عَادَتِهِ مِنْ قُوَّةِ شَبَقِهِ وَقَلَّةِ تَقْوَاهُ وَهُوَ أَوَّلَى بِالتَّحْرِيمِ مِمَّنْ حَرَّكَتِ الْقُبْلَةُ شَهْوَتَهُ وَهُوَ صَائِمٌ. وَأَمَّا نَفْسُ السَّرَةِ وَالرُّجْبِيَةِ فَبَيْنَ الْمَجْمُوعِ وَالتَّثْقِيلِ أَنَّ الْمُخْتَارَ الْجَزْمُ بِجَوَازِ الْإِسْتِمْتَاعِ بِهِمَا اهـ.

☐ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي وَلَوْ بِلَا حَائِلٍ. ☐ قَوْلُهُ: (وَفِي الْخَبَرِ الْإِخ) اسْتِدْلَالٌ لِقَوْلِهِ وَعِنْدَهُ يَرْتَجِّحُ الْإِخْ عِبَارَةً الْمُغْنِي وَالتَّهَائِي وَخُصَّ بِمَفْهُومِ الْأَوَّلِ عُمُومٌ هَذَا الْخَبَرِ وَلِأَنَّ الْإِسْتِمْتَاعَ بِمَا تَحْتَ الْإِزَارِ يَدْعُو إِلَى الْجِمَاعِ فَجَزَمَ لِخَبَرِ مَنْ حَامَ الْإِخ. ☐ قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَي بِخَبَرِ مَنْ حَامَ الْإِخ وَبِجَوَازِ إِزْجَاعِ الضَّمِيرِ لِقَوْلِهِ لِنَعَارِضِهِمَا وَعَدَهُ الْإِخ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي مَفْهُومِهِ عُمُومٌ) أَي يَقْصُرُ عَلَى الْوَطءِ أَخْذًا مِنْ خُصُوصِ الثَّانِي الْمُفِيدِ لِحُلِّ مَا عَدَا الْوَطءَ وَقَوْلُهُ وَالثَّانِي مَنْطُوقُهُ فِيهِ عُمُومٌ أَي يَقْصُرُ عَلَى مَا تَحْتَهُ أَخْذًا مِنْ خُصُوصِ الْأَوَّلِ الْمُفِيدِ لِلتَّقْيِيدِ بِمَا تَحْتَ الْإِزَارِ حَتَّى يَخْتَصَّ حُكْمُ الْإِسْتِمْنَاءِ وَهُوَ حُرْمَةُ الْوَطءِ بِمَا تَحْتَ الْإِزَارِ، وَهُوَ الْوَطءُ فِي الْفَرْجِ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (مَنْطُوقُهُ فِيهِ) الْأَخْصَرُ الْأَنْسَبُ لِمَا قَبْلَهُ فِي مَنْطُوقِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ بَابِ أَنْ ذَكَرَ بَعْضُ أَفْرَادِ الْعَامِّ الْإِخ) إِنْ أَرَادَ بِالْعَامِّ مَفْهُومَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ وَبِبَعْضِ أَفْرَادِهِ خُصُوصَ الْحَدِيثِ الثَّانِي بِمَا عَدَا الْوَطءَ، وَهُوَ قَضِيَّةُ التَّوَجُّهِ الَّذِي نَقَلَهُ فِيهِ أَنَّ هَذَا الْفَرْدَ مَذْكُورٌ بِغَيْرِ حُكْمِ الْعَامِّ لِأَنَّ حُكْمَ الْعَامِّ الْحُرْمَةُ وَحُكْمَ هَذَا الْفَرْدِ الْحِلُّ وَالْفَرْدُ الَّذِي لَا يُخَصِّصُ ذِكْرَهُ الْعَامُّ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مَذْكُورًا بِحُكْمِ

☐ قَوْلُهُ: (فِي مَفْهُومِهِ عُمُومٌ) أَي يَقْصُرُ عَلَى الْوَطءِ أَخْذًا مِنْ خُصُوصِ الثَّانِي الْمُفِيدِ حَلِّ مَا عَدَا الْوَطءَ، وَقَوْلُهُ وَالثَّانِي مَنْطُوقُهُ فِيهِ عُمُومٌ الْإِخْ أَي يَقْصُرُ عَلَى مَا تَحْتَهُ أَخْذًا مِنْ خُصُوصِ الْأَوَّلِ الْمُفِيدِ لِلتَّقْيِيدِ بِمَا تَحْتَ الْإِزَارِ حَتَّى يَخْتَصَّ حُكْمُ الْإِسْتِمْنَاءِ وَهُوَ حُرْمَةُ الْوَطءِ بِمَا تَحْتَ الْإِزَارِ فَلَا يَحْرُمُ إِلَّا الْوَطءُ تَحْتَ الْإِزَارِ أَيْ، وَهُوَ الْوَطءُ فِي الْفَرْجِ. ☐ قَوْلُهُ: (بَلْ مِنْ بَابِ أَنْ ذَكَرَ بَعْضُ أَفْرَادِ الْعَامِّ لَا يُخَصِّصُهُ) إِنْ أَرَادَ الْعَامِّ الْأَوَّلَ الَّذِي هُوَ مَفْهُومُ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ فَإِنْ أَرَادَ بَعْضَ أَفْرَادِهِ الَّذِي لَا يُخَصِّصُهُ خُصُوصَ الْحَدِيثِ الثَّانِي الَّذِي هُوَ مَا عَدَا الْوَطءَ، وَهُوَ قَضِيَّةُ التَّوَجُّهِ الَّذِي نَقَلَهُ فَهُوَ غَلَطٌ؛ لِأَنَّ هَذَا الْفَرْدَ مَذْكُورٌ بِغَيْرِ حُكْمِ الْعَامِّ لِأَنَّ حُكْمَ الْعَامِّ الْحُرْمَةُ، وَحُكْمُ هَذَا الْفَرْدِ الْحِلُّ وَالْفَرْدُ الَّذِي لَا يُخَصِّصُ ذِكْرَهُ الْعَامُّ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مَذْكُورًا بِحُكْمِ الْعَامِّ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ النَّكَاحَ الَّذِي هُوَ الْمُسْتَثْنَى فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ الثَّانِي لَمْ يُفِذْ؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي تَخْصِصُهُ بِالْفَرْدِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ حِلُّ مَا عَدَا النَّكَاحَ وَإِنْ أَرَادَ الْعَامِّ الثَّانِي الَّذِي هُوَ مَنْطُوقُ

وحينئذٍ يتحقق التعارض ويتعين الاحتياط كما تقرر فتأمل وعبارته تحتمل أن المحرم الاستمتاع، وهو عبارة أصله والروضة وغيرهما وأنه المباشرة وهي عبارة المجموع والتحقيق وغيرهما فعلى الأول يحرم النظر بشهوة لا اللمس بغيرها وعلى الثاني عكسه، وهو الأوجه. وببحث الإسنوي تحريم مباشرتها له ينحو إليها فيما بينهما ردوه بأنه استمتاع بما عدا ما بين

العام، وإن أراد به النكاح المستثنى في الحديث الثاني لم يفد لأنه يكفي تخصيصه بالفرد الأول الذي هو ما عدا النكاح، وإن أراد بالعام منطوق الحديث الثاني وبقرده خصوص مفهوم الحديث الأول بما تحت الإزار ففيه ما تقدم من أن هذا الفرد مذكور بغير حكم هذا العام لأن حكم هذا الفرد الحُرْمَةُ وحكم هذا العام الحِلُّ ومثل ذلك يخصص أيضاً أن هذا لا يضُرُّ المصنّف لأنه يكفي في مطلوبه تخصيص العام الأول المنتج أن الحرام الوطء فقط. وأما تخصيص العموم الثاني فهو لا ينافي ذلك فتأمل واحفظه سم وقوله تخصيصه للفرد الأول إلخ أي إخراج الحديث الأول له. □ فوه: (وحينئذٍ يتحقق إلخ) تحقق التعارض ينافي قوله لا يخصصه لأن الذي لا يخصصه ذكره بحكمه وذكره بحكمه لا تعارض معه فتدبره وقوله ويتعين الاحتياط إنما ذكروا الترجيح بالاحتياط إذا لم يندفع التعارض بخصوص الآخر أما إذا اندفع بذلك فيرتكب كما يعلم ذلك بمراجعة الأصول سم. □ فوه: (وهو) أي الثاني (الأوجه) وفاقاً للمنهج وللنهاية والمغني. □ فوه: (وبحث الإسنوي) إلى قوله وسيدكر إلخ عفيه النهاية بما نصه والأوجه عدم الحرمة في جانبها خلافاً للإسنوي اه. □ فوه: (تحريم مباشرتها إلخ) عبارة المغني والنهاية قال الإسنوي: وسكتوا عن مباشرة المرأة للزوج والقياس أن مسها للذكر ونحوه من الاستمتاع بما بين السرة والرغبة حكمه حكم تمتعته بها في ذلك المحل اه والصواب كما قاله بعض المتأخرين في نظم القياس أن يقول كل ما متعنا منه نمتعها أن تلجسه به فيجوز له أن يلمس

الحديث الثاني وأراد بفرده خصوص مفهوم الحديث الأول، فأما أولاً فهو غلط أيضاً؛ لأن هذا الفرد مذكور بغير حكم هذا العام؛ لأن حكم هذا الفرد الحُرْمَةُ وحكم هذا العام الحِلُّ، ومثل ذلك تخصيص. وأما ثانياً فهذا لا يضُرُّ المصنّف لأنه يكفي في مطلوبه تخصيص العام الأول أي المنتج أن الحرام الوطء فقط. وأما تخصيص العموم الثاني فهو لا ينافي ذلك فتأمل واحفظه. □ فوه: (بعض أفراد العام) أي كما تحت الإزار الذي هو محل خصوص الأول فرد من أفراد عموم الثاني لما تحت الإزار وفوقه وما عدا الوطء الذي هو خصوص الثاني فرد من أفراد عموم الأول للوطء وغيره لكن لقائل أن يقول الذي لا يخصص العام ذكر بعض أفراد بحكمه لا ذكره بغير حكمه بل بتقيضه كما هنا فلي تأمل أي وقد تقدم بيانه. □ فوه: (وحينئذٍ يتحقق التعارض) ينافي قوله لا يخصصه لأن الذي لا يخصصه ذكره بحكمه وذكره بحكمه لا تعارض معه فتدبره. □ فوه: (وبتعيين الاحتياط) إنما ذكروا الترجيح بالاحتياط إذا لم يندفع التعارض بخصوص الآخر أما إذا اندفع بذلك فيرتكب كما يعلم ذلك بمراجعة الأصول. □ فوه: (وهو الأوجه) اعتمدته م ر.

سُرَّتْهَا وَرُكْبَتَيْهَا، وَهُوَ جَائِزٌ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ اسْتِمْتَاعِهِ بِمَا عَدَاهُمَا يَلْمِسُهُ بِيَدِهِ أَوْ سَائِرِ بَدَنِهِ أَوْ يَلْمِسُهَا لَهُ لَكِنَّهَا تَمْتَنِعُ بِمَنْعِهِ وَلَا عَكْسُ، وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ كَانَتْ هِيَ الْمُسْتَمْتَعَةُ أَتَضَحَّ مَا قَالَهُ؛ لِأَنَّهُ كَمَا حُرِّمَ عَلَيْهِ اسْتِمْتَاعُهُ بِمَا بَيْنَ سُرَّتْهَا وَرُكْبَتَيْهَا خَوْفَ الْوَطْءِ الْمُحَرَّمِ يَحُرِّمُ اسْتِمْتَاعُهَا بِمَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتَيْهِ لِذَلِكَ وَخَشْيَةُ التَّلَوُّثِ بِالْدَمِ لَيْسَ عِلَّةً وَلَا جُزْءٌ عِلَّةٌ لِوُجُودِ الْحُرْمَةِ مَعَ تَيَقُّنِ عَدَمِهِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُسْتَمْتَعُ أَتَجَّهَ الْحِلُّ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَمْتَعٌ بِمَا عَدَا مَا بَيْنَهُمَا وَسَيَذْكَرُ فِي الطَّلَاقِ حُرْمَتُهُ فِي حَيْضٍ مَمْسُوسَةٍ لَيْسَتْ بِحَامِلٍ بِحَمَلٍ تَعْتَدُّ بِوَضْعِهِ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ فِي ذِكْرِهِ حِلُّهُ فِي قَوْلِهِ.

(فَإِذَا انْقَطَعَ) دَمُ الْحَيْضِ لِيَزْمَنَ إِمَكَانَهُ وَمِثْلُهُ النَّفَاسُ (لَمْ يَحِلَّ قَبْلَ الْغُسْلِ) أَوْ التَّيْمُمِ (غَيْرِ) الطُّهْرِ بِنَيْتِ التَّعَبُّدِ وَالصَّلَاةِ لِغَائِقِ الطُّهُورَيْنِ بَلْ تَجِبُ وَ (الصَّوْمُ)؛ لِأَنَّ سَبَبَ تَحْرِيمِهِ خُصُوصُ الْحَيْضِ وَالْأَحْرَمَ عَلَى الْجُنُبِ. (وَالطَّلَاقُ) لِيُزَوِّلَ مُقْتَضَى التَّحْرِيمِ، وَهُوَ تَطْوِيلُ الْعِدَّةِ وَمَا بَقِيَ لَا يُزُولُ

بِجَمِيعِ سَائِرِ بَدَنِهَا إِلَّا مَا بَيْنَ سُرَّتَيْهَا وَرُكْبَتَيْهَا، وَيَحُرِّمُ عَلَيْهِ تَمَكِّيْتُهَا مِنْ لَمَسِهِ بِمَا بَيْنَهُمَا اهـ عِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَالبُجَيْرِيُّ وَيَحُرِّمُ عَلَى الْمَرْأَةِ وَهِيَ حَائِضٌ أَنْ تُبَاشِرَ الرَّجُلَ بِمَا بَيْنَ سُرَّتَيْهَا وَرُكْبَتَيْهَا فِي أَيِّ جُزْءٍ مِنْ بَدَنِهِ وَلَوْ غَيْرَ مَا بَيْنَ سُرَّتَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ اهـ. □ فَوَدَّ: (أَوْ سَائِرِ بَدَنِهِ الْخ) أَوْ بِمَعْنَى الْوَاوِ. □ فَوَدَّ: (وَقَدْ يُقَالُ الْخ) وَفَاقًا لِشَرْحِ بَافْضِلٍ قَالَ الْكُرْدِيُّ: عَلَيْهِ مَا نَصَّهُ بَحَثُ نَحْوِهِ فِي التَّخْفَةِ أَيْضًا وَجَرَى فِي شُرُوحِهِ عَلَى الْإِزْشَادِ وَالْعُبَابِ وَفِي حَاشِيَتِهِ عَلَى رِسَالَةِ الْقُسَيْرِيِّ فِي الْحَيْضِ عَلَى جَوَازِ تَمَتُّعِهَا بِمَا بَيْنَ سُرَّتَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ اهـ أَيِّ بِمَا عَدَا بَيْنَ سُرَّتَيْهَا وَرُكْبَتَيْهَا كَمَا مَرَّ. □ فَوَدَّ: (أَتَجَّهَ الْحِلُّ الْخ) تَقَدَّمَ عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى مَا يُفِيدُ خِلَافَهُ.

□ فَوَدَّ: (وَسَيَذْكَرُ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَسَيَذْكَرُ الْخ) تَوْطئةٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَإِذَا انْقَطَعَ الْخ وَقَوْلُهُ حُرْمَتُهُ أَيُّ الطَّلَاقِ وَقَوْلُهُ مَمْسُوسَةٍ أَيُّ مَوْطُوعَةٍ ش. □ فَوَدَّ: (فَلَا اعْتِرَاضَ الْخ) وَجْهُ الْإِعْتِرَاضِ أَنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ حُرْمَةَ الطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ فَلَا وَجْهٌ لِيَذْكَرَ حِلُّهُ بِالْإِنْقِطَاعِ سَم. □ وَقَدْ يُقَالُ عَدَمُ سَبْنِ ذِكْرِ الْحُرْمَةِ كَافٍ فِي الْإِعْتِرَاضِ. □ فَوَدَّ: (لِيَزْمَنَ إِمَكَانَهُ) أَيُّ بَأْنَ كَانَ بَعْدَ مُضِيِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ رَشِيدِيَّ عِبَارَةٌ عَ شَ لَعَلَّهُ لِلْإِحْتِرَازِ عَمَّا لَوْ انْقَطَعَ قَبْلَ فَرَاغِ عَادَتِهَا وَظَنَّتْ عَوْدَهُ فَلَا يَجُوزُ لَهَا الصَّوْمُ اهـ. □ فَوَدَّ: (غَيْرِ) الطُّهْرِ الْخ) الطُّهْرُ هُوَ الْغُسْلُ وَالتَّيْمُمُ أَوْ هُمَا مِنْهُ فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ لَمْ يَحِلَّ قَبْلَ الْغُسْلِ أَوْ التَّيْمُمِ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ فَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَقُولَ فَإِذَا انْقَطَعَ حَلُّ الْغُسْلِ أَوْ التَّيْمُمِ، وَلَمْ يَحِلَّ قَبْلَ الْغُسْلِ أَوْ التَّيْمُمِ غَيْرُ الصَّوْمِ الْخ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. □ فَوَدَّ: (وَالصَّلَاةُ) أَيُّ الْمَكْتُوبَةِ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (بَلْ تَجِبُ) أَيُّ الصَّلَاةِ. □ فَوَدَّ: (خُصُوصُ الْحَيْضِ) أَيُّ لَا عُمُومَ الْحَدِّثِ الْأَكْبَرِ. □ فَوَدَّ: (وَمَا بَقِيَ) أَيُّ مِنْ تَمَتُّعٍ وَمَسٍّ مُضْهِفٍ وَحَمَلِهِ وَنَحْوِهَا نِهَايَةً.

□ فَوَدَّ: (فَلَا اعْتِرَاضَ) وَجْهُ الْإِعْتِرَاضِ أَنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ حُرْمَةَ الطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ فَلَا وَجْهٌ لِيَذْكَرَ حِلُّهُ بِالْإِنْقِطَاعِ. □ فَوَدَّ: (غَيْرِ) الطُّهْرِ الْخ) الطُّهْرُ هُوَ الْغُسْلُ وَالتَّيْمُمُ أَوْ هُمَا مِنْهُ فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ لَمْ يَحِلَّ قَبْلَ الْغُسْلِ أَوْ التَّيْمُمِ غَيْرُ الْغُسْلِ أَوْ التَّيْمُمِ مَا فِيهِ فَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَقُولَ فَإِذَا انْقَطَعَ حَلُّ الْغُسْلِ أَوْ التَّيْمُمِ

إِلَّا بِالْغُسْلِ أَوْ بَدَلَهُ لِبَقَاءِ الْمُقْتَضَى مِنَ الْحَدَثِ الْمُعْلَظِ فِي غَيْرِ الْاسْتِمْتَاعِ. وَأَمَّا فِيهِ فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] قُرِئَ فِي السَّبْعِ بِالتَّشْدِيدِ، وَهُوَ وَاضِحٌ الدَّلَالَةِ وَبِالتَّخْفِيفِ وَهُوَ بِفَرْضِ أَنَّهُ بِمَعْنَى الْمُشَدِّدِ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَجَمَاعَةٌ وَاضِحٌ أَيْضًا وَإِلَّا فَلِقَوْلِهِ عَقِبَهُ ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] ..

(تنبيه) ذَكَّرُوا أَنَّ الْجَمَاعَ فِي الْحَيْضِ يُورِثُ عِلَّةَ مُؤَلِّمَةٍ جَدًّا لِلْمُجَامِعِ وَجَذَامَ الْوَلَدِ وَحَكَى الْغَزَالِيُّ امْتِدَادَ هَذَا الثَّانِي لِلْغُسْلِ وَيَرْتَفِعُ قَبْلَ الطَّهْرِ أَيْضًا سُقُوطُ قَضَاءِ الصَّلَاةِ كَذَا عَبَّرَ الرَّافِعِيُّ بِالْقَضَاءِ، وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّ مِنْ شَأْنِ الْقَضَاءِ سَبَقَ مُقْتَضٍ لَهُ فَاتَّضَحَ التَّعْبِيرُ فِيهِ بِالسُّقُوطِ تَارَةً وَعَدَمِهِ أُخْرَى وَلَا كَذَلِكَ الْأَدَاءُ فَاخْتِصَارُ عِبَارَتِهِ بِحَذْفِ الْقَضَاءِ وَاسْتِعْمَالِ السُّقُوطِ فِيهِمَا يُقَوِّتُ التَّنْبِيهَ عَلَى هَذِهِ النُّكْتَةِ الدَّقِيقَةِ وَلَا يُزِدُّ ارْتِفَاعَ حُرْمَةِ نِكَاحِ الْمُسْتَبْرَأَةِ بِالْإِقْطَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْزَمْ بِالْحَيْضِ بَلْ حُرْمَتُهُ مَوْجُودَةٌ قَبْلَهُ فَلَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ.

(وَالِاسْتِحَاضَةُ) كَانَ يُجَاوِزُ الدَّمَ خَمْسَةَ عَشَرَ وَيَسْتَمِرُّ (حَدَّثَ دَائِمًا كَسَلَسَ) بِفَتْحِ اللَّامِ أَيْ دَوَامَ بَوَلٍ أَوْ نَحْوِهِ فَإِنَّهُ حَدَّثَ دَائِمًا أَيْضًا فَهُوَ تَشْبِيهُ لِيَبَانَ حُكْمُهَا الْإِجْمَالِيُّ.....

□ فَوَدَّ: (وَأَمَّا فِيهِ الْخُ) الْأَوَّلَى. وَأَمَّا هُوَ الْخُ كَمَا فِي الْمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (هَذَا الثَّانِي) أَيْ إِبْرَاهِيمُ جَذَامِ الْوَلَدِ. □ فَوَدَّ: (لِلْغُسْلِ) هَلْ أَوْ التَّيَمُّمُ وَظَاهِرُهُ لَا سَمَ وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ اكْتَفَى بِالْغُسْلِ عَنِ التَّيَمُّمِ كَمَا فِي الْمَثْنِ هُنَا بَلْ هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ مَحَاسِنِ الشَّرْعِ. □ فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَيْ كَسَقُوطِ حُرْمَةِ الصَّوْمِ. □ فَوَدَّ: (إِنْ مِنْ شَأْنِ الْقَضَاءِ الْخُ) أَيْ وَالسُّقُوطُ كَذَلِكَ يَقْتَضِي سَبَقَ الْوُجُودِ. □ فَوَدَّ: (وَعَدَمِهِ) أَيْ الْقَضَاءُ أَيْ عَدَمَ وَجُوبِهِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا كَذَلِكَ الْأَدَاءُ) تَأَمَّلْ فِيهِ سَمَ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الْقَضَاءَ يُعْتَبَرُ فِي مَا يَتَّبَعُهُ أَنْ يَسْبِقَ فِي وَقْتِهِ الْخَارِجَ مُقْتَضٍ لَهُ وَلَا كَذَلِكَ الْأَدَاءُ لِأَنَّ مُقْتَضِيهِ فِي وَقْتِهِ قَبْلَ خُرُوجِهِ. □ فَوَدَّ: (فَاخْتِصَارُ عِبَارَتِهِ الْخُ) أَيْ اخْتِصَارُ الرُّوضَةِ عِبَارَةَ الرَّافِعِيِّ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (فِيهِمَا) أَيْ فِي الْقَضَاءِ وَالْأَدَاءِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُزِدُّ) أَيْ عَلَى الْمَثْنِ وَحَضْرِهِ. □ فَوَدَّ: (وَيَسْتَمِرُّ الْخُ) فِي التَّعْبِيرِ بِالِاسْتِمْرَارِ نَظَرٌ سَمَ. □ فَوَدَّ: (بِفَتْحِ اللَّامِ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ يُعْلَمُ فِي الْمُغْنَى لِأَنَّ قَوْلَهُ وَإِشَارَةُ إِلَى وَجُوبِهَا. □ فَوَدَّ: (بِفَتْحِ اللَّامِ).

(فَائِدَةٌ) الْمُسْتَحَاضَةُ اسْمٌ لِلْمَرْأَةِ، وَالِاسْتِحَاضَةُ اسْمٌ لِلدَّمِ وَالسَّلَسُ بِكَسْرِ اللَّامِ اسْمٌ لِلشَّخْصِ وَبِفَتْحِهَا لِلْبَوْلِ وَنَحْوُهُ عَبْدٌ رَهْ أَهْ بَجِيرِمِي. □ فَوَدَّ: (أَوْ نَحْوَهُ) كَالْمَذْيِ وَالْغَائِطِ وَالرَّيْحِ نَهَائَةً وَمُغْنَى وَالْوَدْيِ وَالدَّمِ إِلَّا أَنَّ سَلَسَ الرِّيحِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِسْتِحْضَاءُ مِنْهُ بَلْ يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ كَعَبْرِهِ عَ ش. □ فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ حَدَّثَ دَائِمًا أَيْضًا الْخُ) حَاصِلُهُ أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ حَدَّثَ دَائِمًا تَفْسِيرٌ لِلِاسْتِحَاضَةِ، وَقَوْلُهُ كَسَلَسَ تَشْبِيهًُ بِالِاسْتِحَاضَةِ فِي أَنَّهُ حَدَّثَ دَائِمًا أَشَارَ بِهِ مَعَ التَّفْرِيعِ بَعْدَهُ إِلَى بَيَانِ حُكْمِ الْإِسْتِحَاضَةِ الْإِجْمَالِيِّ، ثُمَّ أَشَارَ

وَلَمْ يَحِلَّ قَبْلَ الْغُسْلِ أَوْ التَّيَمُّمِ غَيْرَ الصَّوْمِ الْخُ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (لِلْغُسْلِ) هَلْ أَوْ التَّيَمُّمُ وَظَاهِرُهُ لَا. □ فَوَدَّ: (وَلَا كَذَلِكَ الْأَدَاءُ) تَأَمَّلْ فِيهِ. □ فَوَدَّ: (وَيَسْتَمِرُّ) فِي التَّعْبِيرِ بِالِاسْتِمْرَارِ نَظَرٌ.

لا تمثيل لها فلهذا فرّع عليه قوله (فلا تمنع الصوم والصلاة) وغيرهما مما يحرم بالحيض كالوطء، ولو حال جريان الدم، والتضمخ بالنجاسة للحاجة جائز بياناً لذلك الحكم الإجمالي.

وقوله (فتغسل المستحاضة فرجها) بياناً لحكمها التفصيلي وإشارة إلى أن أكثر أحكامها الآتية تأتي في السلس وجوباً.....

إلى حكمها التفصيلي بقوله: (فتغسل المستحاضة) رشدي. هـ قوله: (لا تمثيل) ويجوز أن يكون تمثيلاً للحدث الدائم الذي اشتمل عليه التشبيه ع ش عبارة المغني، فإن قيل قوله حدث دائم ليس حداً للإستحاضة ولا لزوم كونه سلس البول إستحاضة وليس كذلك وإنما هو بيان لحكمها الإجمالي أي حكم الدم الخارج بالصفة المذكورة حكم الحدث الدائم وقوله كسلس هو للتشبيه لا للتمثيل أجيب بعدم لزوم ما ذكرته لأنه إنما حكم على الإستحاضة بأنها حدث دائم ولا يلزم من ذلك أن سلس البول ونحوه إستحاضة وقوله كسلس مثال للحدث الدائم اهـ.

هـ قول (س): (فلا يمنع) كذا في المغني بالياء لكانه في المحلى والنهاية بالتاء ولعل الأول بتأويل الحدث الدائم.

هـ قول (س): (فلا تمنع الصوم) أي فرضاً كان أو نفلاً كما هو ظاهر كلامهم وصرحوا به في المتحيرة كما يأتي خلافاً للزركشي في التلخيص نهاية ويأتي في الشارح ما يوافقه. هـ قوله: (بياناً إلخ) علة لقوله فرّع عليه قوله: فلا يمنع إلخ أي بياناً زائداً على البيان الأول وقوله فتغسل إلخ أي وفرّع على ذلك التشبيه قوله إلخ.

هـ قول (س): (فتغسل المستحاضة إلخ) أي في الوقت سم وشئنا أي كما يأتي في المتن رشدي أي فإن قوله وقت الصلاة متعلق لجميع الأفعال السابقة كما نبّه عليه النهاية والمغني وعبارة العباب وشرح الإرشاد فيجب في الوقت الاحتياط بغسل الفرج، ثم خشوه بنحو فطن فإن لم يتدفع به الدم تلجمت إلخ. هـ قوله: (وإشارة إلى أن أكثر أحكامها الآتية إلخ) قال في العباب والسلس بولاً وغيره كالمستحاضة فيما مرّ، قال في شرحه جميعه ومنه أن يخشوا ذكره بقطنة فإن لم ينقطع عصبه بخزقة وأجرى الجلال البلقيني نظير ذلك في سلس الريح اهـ. وفي الروض وشرحه مثله سم. هـ قوله: (وجوباً) وقوله الآتي

هـ قوله: (فتغسل المستحاضة فرجها إلخ) أي في الوقت كما هو ظاهر وعبارة العباب فيجب في الوقت الاحتياط بغسل الفرج ثم خشوه بنحو فطن فإن لم يتدفع به الدم تلجمت إلخ اهـ. وفي شرح الإرشاد مثله. هـ قوله: (وإشارة إلى أن أكثر أحكامها الآتية تأتي في السلس) قال في العباب والسلس بولاً وغيره كالمستحاضة فيما مرّ قال في شرحه جميعه ومنه أن يخشوا ذكره بقطنة فإن لم ينقطع عصبه بخزقة وأجرى الجلال البلقيني نظير ذلك في السلس الريح اهـ. وفي الروض وذو السلس يخطأ مثلها قال في شرحه أي مثل المستحاضة بأن يدخل قطنة في إخليله فإن انقطع وإلا عصب مع ذلك رأس الذكر اهـ.

إِنْ لَمْ تُرَدِّ الاسْتِنْجَاءَ بِالْحَجَرِ أَوْ خَرَجَ الدَّمُ لِمَحَلٍّ لَا يُجْزَى فِيهِ الْحَجَرُ قَبْلَ الْوُضُوءِ أَوْ التَّيَمُّمِ
(و) عَقِبَ الاسْتِنْجَاءِ تَحْشُوهُ وَجُوبًا يَنْحَوِ قُطْنٍ دَفْعًا لِلتَّجَسُّسِ أَوْ تَخْفِيفًا لَهُ، ثُمَّ إِنْ انْقَطَعَ بِهِ لَمْ
يَلْزَمْهَا عَصَبُهُ وَإِلَّا لَزِمَهَا عَقِبَ ذَلِكَ أَتَاهَا (تَعْصِبُهُ) يَفْتَحُ فَسُكُونٌ بِعَصَابَةٍ عَلَى كَيْفِيَّةِ التَّلْجُمِ
الْمَشْهُورَةِ نَعَمْ إِنْ تَأَذَّتْ بِالْحَشْوِ أَوْ الْعَصَبِ وَأَلَمَهَا اجْتِمَاعُ الدَّمِ لَمْ يَلْزَمْهَا، وَإِنْ كَانَتْ صَائِمَةً
تَرَكَتِ الْحَشْوَ نَهَارًا وَاقْتَصَرَتْ عَلَى الْعَصَبِ.....

قَبْلَ الْوُضُوءِ مَعْمُولَانِ لِنُغْسِلَ الْإِنْسَانَ. ٥ قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ تُرَدِّ) إِلَى قَوْلِهِ: وَبِهِ يُعْلَمُ فِي النَّهَايَةِ. ٥ قَوْلُهُ: (تَحْشُوهُ
وَجُوبًا لِلْإِنْسَانِ) قَدْ يَقْتَضِي كَلَامُهُ هَذَا أَنَّهُ لَا يَكْفِي الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْعَصَبِ، وَإِنْ مَنَعَ الدَّمُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ
مُرَادٍ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ سَمِ أَقُولُ وَيُصَرِّحُ بِكِفَايَتِهِ إِذَا مَنَعَ الدَّمُ قَوْلُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي فِي
شَرْحِ وَتَعْصِبُهُ مَا نَصَّهُ بِأَنْ تَشُدَّ خِرْقَةً كَالْتَّكَةِ بَوَسْطِهَا، وَتُلْجَمَ بِأُخْرَى مَشْقُوقَةِ الطَّرْفَيْنِ تَجْعَلُ أَحَدَهُمَا
قُدَامَهَا وَالْآخَرَ وَرَاءَهَا وَتَشُدُّهُمَا بِتِلْكَ الْخِرْقَةِ فَإِنْ دَعَتْ حَاجَتُهَا فِي رَفْعِ الدَّمِ أَوْ تَقْلِيلِهِ إِلَى حَشْوِهِ يَنْحَوِ
قُطْنٍ وَهِيَ مُفْطَرَةٌ وَلَمْ تَتَأَذَّ بِهِ وَجَبَ عَلَيْهَا الْحَشْوُ قَبْلَ الشَّدِّ وَالتَّلْجُمِ وَيُكْتَفَى بِهِ، وَإِنْ لَمْ تَحْتَجْ إِلَيْهِمَا أَه
قَالَ عَشْرُ قَوْلُهُ مَرَّرَ وَيُكْتَفَى بِهِ أَيْ الشَّدُّ وَقَوْلُهُ مَرَّرَ إِلَيْهِمَا أَيْ الشَّدُّ وَالْحَشْوُ أَه. ٥ قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِنْ انْقَطَعَ بِهِ
لِلْإِنْسَانِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَمَا فِي الْكِفَايَةِ مِنْ وَجوبِ الْعَصَبِ مُطْلَقًا فَإِنْ احتاجَتْ لِلْحَشْوِ حَشَتْ
ضَعِيفٌ لِمُخَالَفَتِهِ لِكَلَامِ الشَّيْخَيْنِ الَّذِي تَقَرَّرَ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْحَشْوَ يَمْنَعُ بُرُوزَهُ لِظَاهِرِ الْفَرْجِ بِخِلَافِ
الْعَصَبِ فَقَدَّمَ الْحَشْوَ عَلَيْهِ أَنْتَهَى سَمِ. ٥ قَوْلُهُ: (يَفْتَحُ فَسُكُونٌ) أَيْ وَكَسَرَ الصَّادَ الْمُهْمَلَةَ الْمُخَفَّفَةَ عَلَى
الْمَشْهُورِ نَهَايَةً وَمُغْنِي وَمُقَابِلُهُ ضَمُّ التَّاءِ وَتَشْدِيدُ الصَّادِ عَشْرُ. ٥ قَوْلُهُ: (عَلَى كَيْفِيَّةِ التَّلْجُمِ لِلْإِنْسَانِ) فَقَدَّمَتْ
آيَةً عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. ٥ قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ تَأَذَّتْ) أَيْ تَأَذَّتْ لَا يَحْتَمَلُ عَادَةً وَإِنْ لَمْ يَبِحِ التَّيَمُّمُ عَشْرُ عِبَارَةٌ
سَمِ وَالشُّوْبَرِيُّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ وَيُتَّجَهُ أَنْ يَكْتَفَى فِي التَّأَذِّي بِالْحُرْقَانِ، وَإِنْ لَمْ يَخْصُلْ مُبِيحٌ تَيَمَّمَ أَه.
٥ قَوْلُهُ: (لَمْ يَلْزَمْهَا) أَيْ الْحَشْوُ نَهَايَةً وَمُغْنِي أَيْ أَوْ الْعَصَبُ. ٥ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَتْ صَائِمَةً) أَيْ وَلَوْ نَفَلًا
زِيَادِي. ٥ قَوْلُهُ: (تَرَكَتِ الْحَشْوَ نَهَارًا) بَلْ يَجِبُ تَرْكُهُ إِذَا كَانَ صَوْمُهَا فَرْضًا مُغْنِي وَنَهَايَةً فَلَوْ حَشَتْ نَاسِيَةً
لِلصَّوْمِ فَالظَّاهِرُ عَدَمُ جَوَازِ نَزْعِهِ لِأَنَّهُ لَا يُبْطِلُ صَوْمَهَا بِاسْتِمْرَارِ الْحَشْوِ وَيَنْدَفِعُ مَعَهُ خُرُوجُ الدَّمِ الْمُبْطِلِ

٥ قَوْلُهُ: (تَحْشُوهُ وَجُوبًا لِلْإِنْسَانِ) قَدْ يَقْتَضِي كَلَامُهُ هَذَا أَنَّهُ لَا يَكْفِي الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْعَصَبِ وَإِنْ مَنَعَ الدَّمُ،
وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ. ٥ قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِنْ انْقَطَعَ بِهِ لَمْ يَلْزَمْهَا عَصَبُهُ لِلْإِنْسَانِ)
قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ (وَمَا فِي الْكِفَايَةِ مِنْ وَجوبِ الْعَصَبِ مُطْلَقًا فَإِنْ احتاجَتْ لِلْحَشْوِ حَشَتْ) ضَعِيفٌ
لِمُخَالَفَتِهِ لِكَلَامِ الشَّيْخَيْنِ الَّذِي تَقَرَّرَ. وَوَجْهُهُ أَنَّ الْحَشْوَ يَمْنَعُ بُرُوزَهُ لِظَاهِرِ الْفَرْجِ بِخِلَافِ الْعَصَبِ فَقَدَّمَ
الْحَشْوَ عَلَيْهِ أَه. ٥ قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ تَأَذَّتْ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَيُتَّجَهُ أَنْ يَكْتَفَى فِي التَّأَذِّي بِالْحُرْقَانِ، وَإِنْ
لَمْ يَخْصُلْ مُبِيحٌ تَيَمَّمَ أَه. ٥ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَتْ صَائِمَةً تَرَكَتِ الْحَشْوَ نَهَارًا) قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ
الْبُكْرِيُّ فِي كُنْزِهِ فَإِنْ بَقِيَ الْحَشْوُ لِلنَّهَارِ خَرَجَ عَلَى مَسَالَةِ الْخَيْطِ إِذَا أَصْبَحَ وَبَعْضُهُ مُتَّبِعٌ أَه وَفِيهِ إِشْكَالٌ؛
لِأَنَّ التَّرْعَ هُنَا لَا يَضُرُّ الصَّوْمَ وَالْإِنْبَاءَ لَا يَضُرُّ الصَّلَاةَ فَمَا مَعْنَى هَذَا التَّخْرِيجِ إِلَّا أَنْ يَصُورَ ذَلِكَ بِمَا إِذَا

مُحَافَظَةً عَلَى الصَّوْمِ لَا الصَّلَاةَ عَكْسًا مَا قَالُوهُ فَيَمْنُ ابْتَلَعَ خَيْطًا؛ لِأَنَّ الاسْتِحْضَاءَ عِلَّةٌ مُزْمِنَةٌ الظَّاهِرُ دَوَامُهَا فَلَوْ رُوِعِيَتِ الصَّلَاةُ زُبْمًا تَعَدَّرَ قَضَاءُ الصَّوْمِ وَلَا كَذَلِكَ، ثُمَّ وَبِهِ يُعْلَمُ رَدُّ قَوْلِ الزَّرْكَشِيِّ يَنْبَغِي مِنْهَا مِنْ صَوْمِ النِّفْلِ؛ لِأَنَّهَا إِنْ حَشَتْ أَفْسَرَتْ وَإِلَّا ضَيَّعَتْ فَرَضَ الصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ اضْطِرَارٍ لَذَلِكَ، وَوَجْهَ رَدِّهِ أَنَّ التَّوَسُّعَ لَهَا فِي طُرُقِ الْفَضَائِلِ بِدَلِيلِ مَا يَأْتِي مِنْ جَوَازِ التَّأْخِيرِ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ وَصَلَاةِ النِّفْلِ، وَلَوْ بَعْدَ الْوَقْتِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ، وَإِنْ خَالَفَهُ فِي أَكْثَرِ

لِصَلَاتِهَا وَيَأْتِي مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ ع. ش. □ فَوُدَّ: (مُحَافَظَةً عَلَى الصَّوْمِ) أَيِ لِأَنَّ الْحَشْوَ يُبْطِلُهُ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِصْصَالٌ عَيْنٌ لِلْجَوْفِ سَم. □ فَوُدَّ: (عَكْسًا مَا قَالُوهُ الْخ) وَالْمُرَادُ أَنَّهُمْ رَاعُوا هُنَا مَصْلَحَةَ الصَّوْمِ حَيْثُ أَمَرُوا بِتَرْكِ الْحَشْوِ لِثَلَا يَفْسُدَ بِهِ صَوْمُهَا وَلَمْ يُرَاعُوا مَصْلَحَةَ الصَّلَاةِ حَيْثُ تَرْتَّبَ عَلَى عَدَمِ الْحَشْوِ خُرُوجُ الدَّمِ الْمُقْتَضِي لِفْسَادِهَا بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْخَيْطِ فَإِنَّهُمْ أَوْجَبُوا إِخْرَاجَهُ رِعَايَةً لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ وَأَبْطَلُوا صَوْمَهُ وَنَظَرَ فِيهِ بَعْضُ مَشَايِخِنَا بِأَنَّهُمْ لَمْ يُبْطِلُوا الصَّلَاةَ هُنَا بِخُرُوجِ الدَّمِ كَمَا أَبْطَلُوهَا ثُمَّ بَقَاءُ الْخَيْطِ يَلُ رَاعُوا هُنَا فِي الْحَقِيقَةِ كَلًّا مِنْهُمَا حَيْثُ اغْتَفَرُوا مَا يُنَافِيهِ وَحَكَمُوا بِصِحَّةِ كُلِّ مِنْهُمَا مَعَ وُجُودِ الْمُنَافِي ع. ش. انْظُرْ مَا الْمُنَافِي الْمُتَعْتَرِّ هُنَا لِلصَّوْمِ. □ فَوُدَّ: (فَيَمْنُ ابْتَلَعَ خَيْطًا) أَيِ قَبْلَ الْفَجْرِ وَطَلَعَ الْفَجْرُ وَطَرَفَهُ خَارِجٌ. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّ الاسْتِحْضَاءَ الْخ) أَيِ وَلِأَنَّ الْمَخْذُورَ هُنَا لَا يَنْتَفِي بِالْكَلِّيَّةِ فَإِنَّ الْحَشْوَ يَنْتَجِسُ وَهِيَ حَامِلَتُهُ بِخِلَافِهِ ثُمَّ نِهَايَةٌ وَمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (مُزْمِنَةٌ) أَيِ طَوِيلَةٌ الزَّمَانِ كُرْدِيٌّ. □ فَوُدَّ: (الظَّاهِرُ) الْأَوَّلَى وَالظَّاهِرُ بِالْوَاوِ كَمَا فِي النَّهَائِيَةِ وَفِيمَا يَأْتِي فِي الشَّارِحِ أَوْ فَالظَّاهِرُ بِالْفَاءِ كَمَا فِي الْمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (فَلَوْ رُوِعِيَتِ الْخ).

(فَزَعُ) لَوْ حَشَتْ نَاسِيَةَ الصَّوْمِ أَوْ حَشَتْ لَيْلًا وَأَصْبَحَتْ صَائِمَةً وَالْحَشْوُ بَاقٍ فِي فَرْجِهَا فَهَلْ يَجِبُ نَزْعُهُ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ تَرَدَّدَ فِيهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَأَقُولُ إِنْ كَانَ نَزْعُهُ لَا يُبْطِلُ الصَّوْمَ فَالْوَجْهَ وَجُوبُ النَّزْعِ لِثَلَا تَصِيرَ حَامِلَةً لِنَجَاسَةٍ فِي الصَّلَاةِ بِلَا حَاجَةٍ، وَإِنْ كَانَ يُبْطِلُهُ بَانَ يَتَوَقَّفُ إِخْرَاجُهُ عَلَى إِدْخَالِ نَحْوِ الْإِصْبَعِ بَاطِنَ الْفَرْجِ فَلَا يَجِبُ النَّزْعُ سَم عَلَى الْمُنْهَجِ وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا يَقْتَضِيهِ قَوْلُ الشَّارِحِ م ر فَإِنَّ الْحَشْوَ يَنْتَجِسُ وَهِيَ حَامِلَتُهُ مِنْ وَجُوبِ النَّزْعِ ع. ش. وَالْأَقْرَبُ مَا قَدَّمْنَاهُ عَنْهُ فِي حَاشِيَتِهِ تَرَكَّتِ الْحَشْوُ نَهَارًا مِنْ عَدَمِ جَوَازِ النَّزْعِ مُطْلَقًا. □ فَوُدَّ: (زُبْمًا تَعَدَّرَ قَضَاءُ الصَّوْمِ) أَيِ لِلْحَشْوِ نِهَايَةٌ وَمُعْنَى فَإِنَّهُ يُبْطِلُهُ لِأَنَّ فِيهِ إِصْصَالٌ عَيْنٌ لِلْجَوْفِ. □ فَوُدَّ: (وَبِهِ) أَيِ بِالتَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ. □ فَوُدَّ: (ضَيَّعَتْ الْخ) أَيِ بِخُرُوجِ الدَّمِ.

□ فَوُدَّ: (مِنْ جَوَازِ التَّأْخِيرِ) أَيِ تَأْخِيرِ الصَّلَاةِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ. □ فَوُدَّ: (وَإِنْ خَالَفَهُ الْخ) وَجَمَعَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ بِحَمَلِ الْأَوَّلِ عَلَى الرُّوَاتِبِ أَيْ، وَمِنْهَا الْوِثْرُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَالثَّانِي عَلَى غَيْرِهَا وَظَاهِرُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُرَادَ بِجَوَازِ الرَّائِبَةِ بَعْدَ الْوَقْتِ جَوَازُهَا وَلَوْ مَعَ الْفَضْلِ الْمُسْتَعْنَى عَنْهُ كَانَ صَلَّى الْفَرَضَ أَوَّلَ الْوَقْتِ، ثُمَّ تَمَهَّلَ إِلَى خُرُوجِ الْوَقْتِ فَتَصَلَّى الرَّائِبَةَ وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ جَوَازَ ذَلِكَ بِشَرْطِ الْمَوَالَاةِ كَانَ تَصَلَّى

تَوَقَّفَ النَّزْعُ عَلَى مَا يُبْطِلُ كَمَا إِذَا خَالَ أَصْبَحَ فَرْجُهَا لِإِخْرَاجِ الْحَشْوِ بَانَ لَمْ تَتَمَكَّنْ مِنْ إِخْرَاجِهِ إِلَّا بِإِدْخَالِ أَصْبُعِهَا. □ فَوُدَّ: (مُحَافَظَةً عَلَى الصَّوْمِ) أَيِ لِأَنَّ الْحَشْوَ يُبْطِلُهُ لِأَنَّ فِيهِ إِصْصَالٌ عَيْنٌ لِلْجَوْفِ.

كُتِبَهُ اقْتَضَتْ أَنْ تُسَامَحَ بِذَلِكَ وَلَا يَضُرُّ خُرُوجَ دَمٍ بَعْدَ الْعَصَبِ إِلَّا إِنْ كَانَ لِيَقْصِيرَ فِي الشَّدِّ وَبَحَثَ وَجُوبَ الْعَصَبِ عَلَى سَلْسِ الْمَنِيِّ أَيْضًا تَقْلِيلًا لِلْحَدِيثِ كَالْخَبَثِ قَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ، وَلَوْ انْفَتَحَ فِي مَقْعَدَتِهِ دَمٌ فَخَرَجَ مِنْهُ غَائِطٌ لَمْ يُعْفَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ وَقَالَ وَاللَّهِ بَعْدَ قَوْلِ الْإِسْنَوِيِّ إِنَّمَا يُعْفَى عَنْ بَوْلِ السَّلْسِ بَعْدَ الطَّهَارَةِ مَا ذَكَرَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ بَلْ يُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ أَيْ الْخَارِجِ بَعْدَ أَحْكَامٍ مَا وَجَبَ مِنْ حَشْوٍ وَعَصَبٍ فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ كَمَا فِي التَّنْبِيهِ قَبْلَ الطَّهَارَةِ وَبَعْدَهَا وَتَقْيِيدُهُمْ بِهَا إِنَّمَا هُوَ لِيَبَيِّنَ أَنَّ مَا يَخْرُجُ بَعْدَهَا لَا يَنْقُضُهَا وَتَبِعَهُ فِي الْخَادِمِ بَلْ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ سَلْسُ الْبَوْلِ وَدَمُ الْاسْتِحَاضَةِ يُعْفَى حَتَّى عَنْ كَثِيرِهِمَا لَكِنْ غَلَطَ النَّشَائِيُّ.....

الْفَرْضَ آخِرَ الْوَقْتِ فَيَخْرُجُ قَبْلَ طَوْلِ الْفَضْلِ فَلَهَا فِعْلُ الرَّائِيَةِ حَيْثُ لَكَانَ مُتَّجِهًا مَرَاهِمَ وَأَقَرَّ النَّهَايَةَ الْجَمْعَ الْمَذْكُورَ. □ فَوَدَّ: (إِنْ تُسَامَحَ بِذَلِكَ) أَيْ بِصَوْمِ الثَّغْلِ وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَضُرُّ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَحَثَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَضُرُّ الْخ) أَيْ فِي الصَّلَاةِ أَوْ قِتْلِهَا ع. ش. □ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ كَانَ لِيَقْصِيرَ فِي الشَّدِّ) أَيْ وَنَحْوِهِ كَالْحَشْوِ فَيُطْلُ طُهْرُهَا وَكَذَا صَلَاتُهَا إِنْ كَانَتْ فِي صَلَاةٍ وَيُطْلُ طُهْرُهَا أَيْضًا بِشَفَائِهَا وَإِنْ اتَّصَلَ أَيْ الشِّفَاءُ بِآخِرِهِ أَيْ الطُّهْرِ نِهَايَةً وَمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (لَمْ يُعْفَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ).

(فَرَعَ) اسْتَطْرَادِي وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْ مَيِّتٍ أَكَلَ الْمَرَضُ لَحْمَ مَخْرَجِهِ وَلَمْ يُمْكِنِ الْغَائِلُ قَطَعَ الْخَارِجَ مِنْهُ، فَمَا الْحُكْمُ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ حَيْثُ؟ أَقُولُ الْوَاجِبُ أَنْ يُغَسَّلَ ذَلِكَ الْمَيِّتُ، وَيُغَسَّلَ مَخْرَجُهُ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ وَيُسَدُّ مَخْرَجُهُ بِقُطْنٍ أَوْ نَحْوِهِ وَيُسَدُّ عَلَيْهِ عَقَبُ السَّدِّ عِصَابَةً أَوْ نَحْوَهَا وَيُصَلَّى عَلَيْهِ عَقَبَ ذَلِكَ قَوْرًا، وَلَوْ قَبْلَ وَضْعِ الْكَفَنِ عَلَيْهِ حَيْثُ خِيفَ خُرُوجُ شَيْءٍ مِنْهُ حَتَّى لَوْ غَلَبَهُ شَيْءٌ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَخَرَجَ مِنْهُ قَهْرًا عُفِيَ عَنْهُ لِلضَّرُورَةِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَاللَّهِ) أَيْ وَاللَّهِ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ، وَقَوْلُهُ بَعْدَ قَوْلِ الْإِسْنَوِيِّ أَيْ بَعْدَ ذِكْرِهِ، وَقَوْلُهُ إِنَّمَا يُعْفَى الْخَ مَقُولُ الْإِسْنَوِيِّ، وَقَوْلُهُ مَا ذَكَرَهُ الْخَ أَيْ الْإِسْنَوِيُّ مِنَ الْحَضَرِ مَقُولُ وَالِدِ الْجَلَالِ. □ فَوَدَّ: (كَمَا فِي التَّنْبِيهِ) أَيْ فِي كِتَابِ التَّنْبِيهِ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (وَتَقْيِيدُهُمْ بِهَا) أَيْ بِالطَّهَارَةِ كُرْدِي يُعْنِي بِيَعْدِ الطَّهَارَةِ. □ فَوَدَّ: (وَتَبِعَهُ) أَيْ وَالِدُ الْجَلَالِ. □ فَوَدَّ: (يُعْفَى حَتَّى عَنْ كَثِيرِهِمَا) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ وَيُعْفَى عَنْ قَلِيلِ سَلْسِ الْبَوْلِ فِي الثَّوْبِ وَالْعِصَابَةِ بِالنِّسْبَةِ لِتِلْكَ الصَّلَاةِ خَاصَّةً. وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ الْآتِيَةِ فَيَجِبُ غَسْلُهُ أَوْ تَجْفِيفُهُ وَغَسْلُ الْعِصَابَةِ أَوْ تَجْدِيدُهَا بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ وَيُعْفَى عَنْ كَثِيرِ دَمِ الْاسْتِحَاضَةِ إِنْ لَمْ يُمْكِنْهَا الْحَشْوُ لِتَأْذِيهِ أَوْ صَوْمٍ وَتُصَلَّى فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ، وَإِنْ كَانَ

□ فَوَدَّ: (يُعْفَى حَتَّى عَنْ كَثِيرِهِمَا) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ وَيُعْفَى عَنْ قَلِيلِ سَلْسِ الْبَوْلِ فِي الثَّوْبِ وَالْعِصَابَةِ بِالنِّسْبَةِ لِتِلْكَ الصَّلَاةِ خَاصَّةً. وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ الْآتِيَةِ فَيَجِبُ غَسْلُهُ أَوْ تَجْفِيفُهُ وَغَسْلُ الْعِصَابَةِ أَوْ تَجْدِيدُهَا بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ وَيُعْفَى عَنْ كَثِيرِ دَمِ الْاسْتِحَاضَةِ إِنْ لَمْ يُمْكِنْهَا الْحَشْوُ لِتَأْذِيهِ أَوْ صَوْمٍ وَتُصَلَّى فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ، وَإِنْ كَانَ الدَّمُ يَجْرِي أَهْ وَتَفَرَّقَتْهُ فِي الْعَفْوِ بَيْنَ بَوْلِ السَّلْسِ وَدَمِ الْاسْتِحَاضَةِ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْوَجْهَ اسْتَوَاهُمَا هَ وَقَدْ يُجَابُ بَأَنَّ الدَّمَ أَخَفُّ مِنَ الْبَوْلِ.

أَيَّ بِالنَّسْبَةِ لِكَثِيرِ الْبَوْلِ. (و) عَقِبَ الْعَصَبِ (تَتَوَضَّأُ) وَجُوبًا فَلَا يَجُوزُ لَهَا تَأْخِيرُ الْوُضُوءِ عَنْهُ
 كَمَا لَا يَجُوزُ لَهَا تَأْخِيرُ الْحَشْوِ عَنْ الْاسْتِنْجَاءِ وَالْعَصَبِ عَنِ الْحَشْوِ وَلَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَتَوَضَّأَ إِلَّا
 (وَقْتُ الصَّلَاةِ) لَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ كَالْتِيَمِ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ كَالْمُتِيَمِ فِي تَعْيِينِ نِيَّةِ
 الْاسْتِيَاحَةِ كَمَا قَدَّمَ فِي الْوُضُوءِ وَفِي أَنَّهَا لَا تَجْمَعُ بَيْنَ فَرْضَيْنِ عَيْنِيَيْنِ كَمَا سَنَذْكُرُهُ وَفِي أَنَّهَا
 إِنْ نَوَتْ فَرْضًا وَنَفَلًا أُبِيحَا وَلَا فَمَا نَوَتْ وَغَيْرُهُ مَا لَمْ يَكُنْ أَعْلَى مِنْهُ مِمَّا مَرَّ فِي التِّيَمِ بِتَفْصِيلِهِ
 (وَتَبَادُرُ) بِالْوُضُوءِ لُجُوبِ الْمُوَالَاةِ عَلَيْهَا فِيهِ كَمَا مَرَّ وَلَهَا تَثْلِيثُهُ وَبَقِيَّةُ سُنَنِهِ لِمَا يَأْتِي (بِهَا) أَيَّ
 الصَّلَاةِ عَقِبَهُ تَخْفِيفًا لِلْحَدِيثِ مَا أَمَكَّنَ.....

الْدَّمُ يَجْرِي أَه. وَتَفَرَّقَتْ فِي الْعَفْوِ بَيْنَ بَوْلِ السَّلْسِ وَدَمِ الْإِسْتِحَاضَةِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهَ اسْتَوَاؤُهُمَا أَه. وَقَدْ
 يُجَابُ بِأَنَّ الدَّمَ أَخَفُّ مِنَ الْبَوْلِ سَمَ وَقَوْلُهُ أَوْ تَخْفِيفُهُ لَعَلَّ الْهَمْزَةَ مِنْ زِيَادَةِ التَّاسِيخِ، وَقَوْلُهُ وَقَدْ يُجَابُ
 إِلَخَ لَكِنَّ قَضِيَّةَ قَوْلِهِمُ الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ وَالضَّرُورَةُ تُبَيِّحُ الْمُخْطَوْرَاتِ عَدَمُ الْفَرْقِ هُنَا. □ فَوَدَّ: (أَيَّ
 بِالنَّسْبَةِ لِكَثِيرِ الْبَوْلِ) قَضِيَّةُ اقْتِصَارِهِ فِي التَّغْلِيطِ عَلَى كَثِيرِ الْبَوْلِ أَنَّ كَثِيرَ الدَّمِ يُغْفَى عَنْهُ لَكِنَّ سَبَاتِي
 لِلشَّارِحِ مَرَّتْ تَخْصِيصُ الْعَفْوِ بِالْقَلِيلِ، وَظَاهِرُ تَقْيِيدِ الْعَفْوِ عَنِ الْقَلِيلِ بِالْبَوْلِ أَنَّ الْغَائِطَ لَا يُغْفَى عَنْهُ مُطْلَقًا
 وَإِنْ ابْتُلِيَ بِخُرُوجِهِ شَيْءٌ أَيَّ كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الْجَلَالِ الْبُلْقِينِيِّ. □ فَوَدَّ: (وَتَبِعَهُ) أَيَّ وَالِدُ الْجَلَالِ.

□ فَوَدَّ (لَشَيْءٍ) (وَتَوَضَّأَ) أَيَّ أَوْ تَتِيَمُ نِهَائَةً وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَعَقِبَ الْعَصَبِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَمِنْ ثَمَّ فِي
 النِّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَتَبَادُرُ فِي الْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَتَوَضَّأَ إِلَخَ) وَمِثْلُ الْوُضُوءِ الْإِسْتِنْجَاءُ
 وَمَا بَعْدَهُ كَمَا مَرَّ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا وَقْتُ الصَّلَاةِ) أَيَّ وَلَوْ نَافِلَةً نِهَائَةً زَادَ الْمُعْنَى، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ الْأَوْقَاتِ فِي
 بَابِهِ أَيَّ التِّيَمِ أَه. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا إِلَخَ) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ. □ فَوَدَّ: (كَالتِّيَمِ إِلَخَ) ظَاهِرُهُ اشْتِرَاطُ إِزَالَةِ
 التَّجَاسُؤِ قَبْلَ طَهَارَتِهَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الظُّهْرَ بِالْمَاءِ رَافِعٌ فِي الْجُمْلَةِ أَيَّ فِي غَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ
 فَكَانَ قَوْلًا وَلَا كَذَلِكَ التِّيَمُ شَيْخُنَا الْحَفَنِيُّ أَه. بِجَيْرِ مَيَّ أَيَّ خِلَافًا لِلشُّبْرَامَلْسِيِّ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ
 إِلَخَ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَيَجِيءُ هُنَا جَمِيعُ مَا سَبَقَ، ثُمَّ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ فَدَخَلَ فِي ذَلِكَ التَّوَافُلُ الْمُؤَقَّتَةُ فَلَا
 تَتَوَضَّأُ لَهَا قَبْلَ وَقْتِهَا، وَهُوَ كَذَلِكَ أَه. □ فَوَدَّ: (فَرْضًا وَنَفَلًا) الْأَوَّلَى الْمَوَافِقُ لِمَا سَبَقَ فَرْضًا أَوْ فَرْضًا
 وَنَفَلًا عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَتُجْمَعُ بِطَهَارَتِهَا بَيْنَ فَرْضٍ وَنَوَافِلٍ، وَلَوْ تَوَضَّأَتْ قَبْلَ الزَّوَالِ مَثَلًا لِفَائِتَةٍ فَزَالَتْ
 الشَّمْسُ فَهَلْ لَهَا أَنْ تُصَلِّيَ بِهِ الظُّهْرُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ يُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْخِلَافِ فِي نَظِيرِهَا مِنَ التِّيَمِ وَلَمْ
 يَحْضُرْنِي فِيهِ نَقْلٌ أَه. قَالَ عَشْرُ قَوْلُهُ فِي نَظِيرِهَا إِلَخَ وَالرَّاجِحُ مِنْهُ أَنَّ الْمُتِيَمَ يُصَلِّيُ فَكَذَا هُنَا وَقَدْ يَفْرَقُ
 بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْمُتِيَمَ لَمْ يَطْرَأْ بَعْدَ تِيَمِهِ مَا يُزِيلُ طَهَارَتَهُ بِخِلَافِ الْمُسْتَحَاضَةِ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ أَه.

□ فَوَدَّ: (وَتَبَادُرُ بِالْوُضُوءِ) أَيَّ عَقِبَ مَا قَبْلَهُ وَتَوَالِي أَعْمَالِهِ سَم. □ فَوَدَّ: (بِالْوُضُوءِ) أَيَّ أَوْ التِّيَمِ نِهَائَةً
 وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَلَهَا تَثْلِيثُهُ) خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ حَيْثُ مَنَعَ ذَلِكَ أَيَّ التَّثْلِيثِ نِهَائَةً. □ فَوَدَّ: (لِمَا يَأْتِي) أَيَّ
 فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَلَوْ أَخَّرْتَ إِلَخَ. □ فَوَدَّ: (أَيَّ الصَّلَاةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَاسْتَشْكَلَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا لَفَظَ الْأَعْظَمِ

□ فَوَدَّ: (وَتَبَادُرُ بِالْوُضُوءِ) أَيَّ عَقِبَ مَا قَبْلَهُ وَتَوَالِي أَعْمَالِهِ.

وقال جمعٌ يُعْتَقَرُ الفصلُ بما بين صلاتَي الجمع. (فلو أَخْرَتْ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ كَسْتَرٍ) لِعَوْرَةِ (وانْتِظَارِ جَمَاعَةٍ) مَشْرُوعَةٌ لَهَا وَاجِبَةٌ مُؤَدَّنٌ وَإِقَامَةٌ وَأَذَانٌ لِسَلْسٍ وَذَهَابٌ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ إِنْ شُرِعَ لَهَا (لَمْ يَضُرَّ) لِنَدْبِ التَّأخِيرِ لِدَلَالَةِ ذَلِكَ فَلَا تُعَدُّ بِهِ مَقْصُورَةً وَاسْتُشْكِلَ بِأَنَّ اجْتِنَابَ الْخَبَثِ شَرْطٌ وَمُرَاعَاتُهُ أَحَقُّ وَاجِبٌ بِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُتَوَجَّهُ لَوْ كَانَتْ الْمُبَادَرَةُ تُزِيلُهُ بِالْكُلِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُرَاعَ تَخْفِيفُهُ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْاسْتِحَاضَةَ عِلَّةٌ مُزْمِنَةٌ وَالظَّاهِرُ دَوَامُهَا فَوَسَّعَ لَهَا فِي النَوَافِلِ وَإِنْ أَدَّى إِلَى عَدَمِ اجْتِنَابِ بَعْضِ الْخَبَثِ، وَمَنْ تَمَّ لَوْ اعْتَادَتْ الْانْقِطَاعُ فِي جُزْءٍ مِنَ الْوَقْتِ بِقَدْرِ مَا يَسَعُ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ وَوُثِّقَتْ بِذَلِكَ لَزِمَهَا تَحْرِيهٌ فَإِذَا وَجِدَ الْانْقِطَاعُ فِيهِ لَزِمَهَا الْمُبَادَرَةُ.....

وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ لِسَلْسٍ، الْفَرْقُ هُنَا. ❦ قَوْلُهُ: (وَقَالَ جَمْعٌ الْخ) وَهُوَ الْأَوْجَهُ نِهَائَةً وَمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (بِمَا بَيْنَ صَلَاتَيِ الْجَمْعِ) وَهُوَ الْقَدْرُ الَّذِي لَا يَسَعُ صَلَاةً رَكَعَتَيْنِ بِأَخْفِ مُمَكِّنٍ ع ش. ❦ قَوْلُهُ (سَيِّئٌ): (وَانْتِظَارِ جَمَاعَةٍ) هَلْ يَدْخُلُ فِيهِ مَا لَوْ تَقَيَّقَتْهَا آخِرَ الْوَقْتِ أَوْ طَلَّتْهَا عَلَى مَا مَرَّ فِي التَّيَمُّمِ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَلَهَا التَّأخِيرُ لِصَلَاةِ الرَّائِيَةِ الْقَبْلِيَّةِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ سَمِ عِبَارَةُ الْحَلْبِيِّ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ وَإِنْ طَالَ وَاسْتَغْرَقَ غَالِبَ الْوَقْتِ، وَإِنْ حَرَّمَ عَلَيْهَا ذَلِكَ وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا وَاضِحٌ بِالنَّسْبَةِ لِلْسَّيِّئِ وَالِاجْتِهَادِ فِي الْقِبْلَةِ دُونَ غَيْرِهِمَا فَلْيُحَرَّرْ اه وفي ع ش ما يوافقُه. ❦ قَوْلُهُ: (مَشْرُوعَةٍ) أَيِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ تَكُنْ مَطْلُوبَةً تَكُونُ الْإِمَامُ فَاسِقًا أَوْ مُخَالِفًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ وَمِمَّا يُكْرَهُ فِيهِ الْإِقْدَاءُ ع ش وَاطْفِيحِي. ❦ قَوْلُهُ: (لِسَلْسٍ) عِبَارَةُ النَّهَائَةِ وَاسْتُشْكِلَ التَّمْثِيلُ بِأَذَانِ الْمَرْأَةِ لِعَدَمِ مَشْرُوعِيَّتِهَا لَهَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ يَتَّبَعِي حُكْلُ الْأَذَانِ فِي كَلَامِهِمْ عَلَى الرَّجُلِ السَّلْسِ دُونَ الْمُسْتَحَاضَةِ اه قَالَ ع ش قَوْلُهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْخَ هُوَ صَحِيحٌ وَلَكِنَّهُ لَا يَأْتِي مَعَ جَعْلِهِمُ الْأَذَانَ مِنْ أَمْتِلَةٍ تَأْخِيرُهَا لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ إِذْ هُوَ صَرِيحٌ فِي الْمَرْأَةِ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ التَّغْيِيرَ بِالْمَرْأَةِ لِمَجَرَّدِ التَّمْثِيلِ فَكَانَتْ قِيلَ: فَإِنَّ أَخْرَجَ الْمَرْأَةُ أَوْ غَيْرَهَا يَمْنَنُ دَامَ حَدُّهُ اه. ❦ قَوْلُهُ: (وَذَهَابُ الْخ) أَيِ وَتَحْصِيلُ سُتْرَةٍ وَاجْتِهَادٍ فِي قِبْلَةٍ نِهَائَةً وَمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (إِنْ شُرِعَ لَهَا) أَيِ بِخِلَافِ الشَّائِبَةِ مُطْلَقًا وَغَيْرِهَا الْمُتَرَيَّنَةِ.

❦ قَوْلُهُ (سَيِّئٌ): (لَمْ يَضُرَّ) أَيِ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ نِهَائَةً أَيِ كُلُّهُ حَيْثُ عُذِرَتْ فِي التَّأخِيرِ لِنَحْوِ عَيْنِمِ فَبَالَعَتْ فِي الْاجْتِهَادِ فِي الْقِبْلَةِ أَوْ طَلَبِ السُّتْرِ وَالْأَبَانُ عَلِمَتْ ضَيِّقَ الْوَقْتِ فَلَا يَجُوزُ لَهَا التَّأخِيرُ وَالْقِيَاسُ حَيْثُ يُدْ اِمْتِنَاعُ صَلَاتِهَا بِذَلِكَ الطُّهْرِ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهَا أَنَّهَا أَخْرَتْ لَا لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ وَإِنْ اقْتَضَى إِطْلَاقُهُمُ الْجَوَازَ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (وَمُرَاعَاتُهُ أَحَقُّ) أَيِ مِنْ مُرَاعَاةِ نَحْوِ اِنْتِظَارِ جَمَاعَةٍ مِنَ السُّنَنِ. ❦ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ ذَلِكَ) أَيِ الْإِشْكَالِ. ❦ قَوْلُهُ: (تَخْفِيفُهُ) أَيِ الْخَبَثِ. ❦ قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ وَتَعْصِبُهُ. ❦ قَوْلُهُ: (وَمِنْ تَمَّ) أَيِ لِأَجْلِ رِعَايَةِ هَذَا الظَّاهِرِ. ❦ قَوْلُهُ: (لَوْ اعْتَادَتْ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَوْ انْقَطَعَ فِي النَّهَائَةِ وَالْمُغْنِيِّ. ❦ قَوْلُهُ: (لَوْ اعْتَادَتْ الْانْقِطَاعُ الْخ) أَيِ أَوْ أَخْبَرَهَا بِذَلِكَ ثِقَةً عَارِفًا أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي قُبَيْلَ الْفَصْلِ.

❦ قَوْلُهُ: (وَانْتِظَارِ جَمَاعَةٍ) هَلْ يَدْخُلُ فِيهِ مَا لَوْ تَقَيَّقَتْهَا آخِرَ الْوَقْتِ أَوْ طَلَّتْهَا عَلَى مَا مَرَّ فِي التَّيَمُّمِ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَلَهَا التَّأخِيرُ لِصَلَاةِ الرَّائِيَةِ الْقَبْلِيَّةِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ.

بالفرض فقط ولم يجز لها التعجيل لِسنةٍ فإن رَجَتْ ذلك فقط ففي وجوب التأخير له وجهان
 بناءهما الشيخان على ما مر في التيمم ورجح الزركشي ما جزم به في الشامل من وجوب
 التأخير كما لو كان يَدِينه نجاسة ورجا الماء آخر الوقت فإنه يجب التأخير لإزالتها فكذا هنا
 انتهى؛ وفيه وقفة؛ لأن ذا النجاسة ثم يتسليم ما ذكر فيه لا عُذْر له في التعجيل مع أنه يلزمه
 القضاء لو صَلَّى بالنجاسة، وهذه لها عُذْر لما مر أن الاستحاضة علة مؤمنة والظاهر دواؤها
 (والا) يكن التأخير لمصلحة الصلاة (فيض على الصحيح) لما مر من تكرار الحديث المستغنية
 عنه. (ويجب الوضوء لكل فرض) ولو مندور أو تَنَقَّل ما شاءت كالتيمم بجامع

□ قوله: (بالفرض) أي أقل ما يمكن من فرض الطهر والصلاة التي تريدة كما يأتي. □ قوله: (لِسنةٍ) أي
 كائناً جماعة ونحو ذلك نهاية ومغني. □ قوله: (فإن رَجَتْ ذلك فقط) أي بدون اعتياد وثوقي سم.
 □ قوله: (بناءهما الشيخان على ما مر إلخ) أي فيمن رجا الماء آخر الوقت، وهو المَعْتَمِدُ نِهَايةً ومغني أي
 فيكون التعجيل أفضل ع ش. □ قوله: (في الشامل) هو لابن الصباغ ع ش. □ قوله: (وفيه) أي في ذلك
 الترجيح (وقفة إلخ) وفاقاً للنهاية والمغني كما مر آنفاً. □ قوله: (ولا يكن التأخير إلخ) كأن يكون لأكل
 وشرب وعزل وحديث ونحوها نهاية ومغني.
 □ قول (س): (فيض إلخ) أي التأخير ويطلب طهرها فتجب إعادته وإعادة الإحتياط نهاية ومغني قال ع
 ش قوله م ر ويطلب إلخ قضيته أنها حيث أخرت لا لمصلحة الصلاة امتنع الصلاة في حقها فرضاً أو
 نقلاً، وقوله: م ر أعادته أي الطهر وقوله م ر إعادة الإحتياط أي الغسل والحشو والعصب اه.
 □ قوله: (لما مر إلخ) انظر في أي محل عبارة النهاية والمغني لتكرار الحديث والتجسس مع استغنائها عن
 احتمال ذلك بقدرتها على المبادرة نهاية ومغني.
 □ قول (س): (لكل فرض) وكذا لو أخذت قبل أن تصلّي حَدَثاً خاصاً سم على المنهج ع ش وحلبي.
 □ قوله: (وتتنقل إلخ) ويتبني أن يعلم اعتبار المبادرة بالتوافل بعد الفرض فلو فصلت بينه وبينها لغير

□ قوله: (فقط) أي بدون اعتياد وثوقي. □ قوله: (وتتنقل ما شاءت) يتبني أن يعلم اعتبار المبادرة
 بالتوافل بعد الفرض فلو فصلت بينه وبينها لغير مصلحة صر كما هو ظاهر، ولو استمرت تنقل بعد
 الفرض إلى آخر الوقت بلا فصل لغير مصلحة يتبني أن لا يضّر كما شملته عبارتهم وهل لها التطوع بعد
 الفرض إلى آخر الوقت، ثم نقل الراتبة بعد الوقت بناء على جوازها بعد الوقت فيه نظر وفي شرح
 الروض وظاهر كلام المصنف أنها تستبيح التوافل في الوقت وبعده وبه صرح في الروضة فقال
 والصواب المعروف أنها تستبيح التوافل مستقلة وتبعا لفريضة ما دام الوقت باقياً وبعده أيضاً على
 الأصح لكانه خالف ذلك في أكثر كتبه فصَحَّح في التحقيق وشرحي المذهب ومسلم أنها لا تستبيحها
 بعد الوقت وفرق بينها وبين التيمم بأن حَدَثها مُتَجَدِّد ونجاستها مُتَرَابِدَة اه وجمع شيخنا الشهاب
 الرملي بحمل الأول على الرواتب أي، ومنها الوثور كما هو ظاهر والثاني على غيرها وظاهر ذلك أن

دَوَامِ الْحَدَثِ فِيهِمَا وَصَحَّ قَوْلُهُ ﷺ لِمُسْتَحَاضَةٍ «تَتَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ» (وَكَذَا) يَجِبُ لِكُلِّ فَرَضٍ (تَجْدِيدُ) غَسْلِ الْفَرْجِ وَلِحَشْوٍ (الْعِصَابَةُ فِي الْأَصَحِّ) كَتَجْدِيدِ الْوُضُوءِ، وَلَوْ ظَهَرَ الدَّمُ عَلَى الْعِصَابَةِ أَوْ زَالَتْ عَنْ مَحَلِّهَا زَوَالًا لَهُ وَقَعَ وَجِبَ التَّجْدِيدُ قَطْعًا لِكَثْرَةِ الْخَبَثِ مَعَ إِمْكَانِ بَلِّ سَهْوَةٍ تَقْلِيلِهِ. (وَلَوْ انْقَطَعَ الدَّمُ بَعْدَ) نَحْوِ (الْوُضُوءِ)، وَلَوْ فِي الصَّلَاةِ أَوْ فِيهِ (وَلَمْ تَعْتَدْ انْقِطَاعَهُ وَعَوْدَهُ) وَجِبَ الْوُضُوءُ لِاحْتِمَالِ الشُّفَاءِ وَالْأَصْلُ أَنَّ لَا عَوْدَ (أَوْ) انْقِطَعَ فِيهِ.....

مَضْلَحَةٌ ضَرَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَوْ اسْتَمَرَّتْ تَتَنَقَّلُ بَعْدَ الْفَرَضِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ بَلَا فَضْلٍ لِغَيْرِ مَضْلَحَةٍ يَتَّبِعِي أَنْ لَا يُضَرَّ كَمَا شَمَلَهُ عِبَارَتُهُمْ، وَهَلْ لَهَا التَّطَوُّعُ بَعْدَ الْفَرَضِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ، ثُمَّ فَعَلَ الرَّائِيَّةُ بِنَاءً عَلَى جَوَازِهَا بَعْدَ الْوَقْتِ فِيهِ نَظَرٌ سَمٍ وَمُقْتَضَى مَا تَقَدَّمَ عَنِ الرُّوضَةِ وَجَمْعِ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ الْجَوَازِ.

❦ قَوْلُهُ: (مَا شَاءَتْ) أَيِ بُوْضُوءٍ وَتَقَدَّمَ أَنَّ صَلَاةَ الْجِنَازَةِ حُكْمُهَا حُكْمُ التَّائِلَةِ مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ ظَهَرَ الدَّمُ الْخُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةِ، وَالثَّانِي لَا يَجِبُ تَجْدِيدُهَا لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْأَمْرِ بِإِزَالَةِ التَّجَاسِ مَعَ اسْتِمْرَارِهَا وَمَحَلِّ الْخِلَافِ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ الدَّمُ عَلَى جَوَانِبِ الْعِصَابَةِ وَلَمْ تَزُلْ الْعِصَابَةُ عَنْ مَوْضِعِهَا زَوَالًا لَهُ وَقَعَ وَإِلَّا وَجِبَ التَّجْدِيدُ بَلَا خِلَافٍ أَه. ❦ قَوْلُهُ: (لِكَثْرَةِ الْخَبَثِ مَعَ إِمْكَانِ الْخُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّ وَجُوبِ تَجْدِيدِهَا عِنْدَ تَلَوُّهَا بِمَا لَا يُعْفَى عَنْهُ فَإِنْ لَمْ تَتَلَوَّ أَصْلًا أَوْ تَلَوَّتْ بِمَا يُعْفَى عَنْهُ لِقَلَّتْهُ فَالْوَاجِبُ فِيمَا يَظْهَرُ تَجْدِيدُ رِبَاطِهَا لِكُلِّ فَرَضٍ لَا تَغْيِيرُهَا بِالْكَلِّيَّةِ وَمَا تَقَرَّرَ مِنَ الْعَفْوِ عَنْ قَلِيلِ دَمِ الْإِسْتِحَاضَةِ هُوَ مَا أَقْنَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَاسْتِثْنَاهُ مِنْ دَمِ الْمَنَافِذِ الَّتِي حَكَمُوا فِيهَا بِعَدَمِ الْعَفْوِ عَمَّا خَرَجَ مِنْهَا نِهَآيَةً. ❦ قَوْلُهُ: (بَعْدَ نَحْوِ الْوُضُوءِ) أَيِ كَالْتِيَمِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي الصَّلَاةِ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا مَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ مِنْ تَرَدُّدٍ إِلَى الْمَثْنِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي الصَّلَاةِ) يُخْرِجُ مَا بَعْدَهَا فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهَا شَيْءٌ لَكِنْ هَذَا ظَاهِرٌ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَهِيَ مَا إِذَا لَمْ تَعْتَدْ، أَمَّا إِذَا اعْتَادَتْ انْقِطَاعَهُ قَدَرًا مَا يَسَعُ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ فَالْوَجْهَ وَجُوبُ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ لِأَنَّهُ كَانَ يَلْزَمُهَا انْتِظَارُ الْإِنْقِطَاعِ فَلْيُرَاجَعْ سَمٍ، وَقَوْلُهُ: فَالْوَجْهَ إِلَى آخِرِهِ يَأْتِي عَنْ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي مَا يُصَرِّحُ بِهِ. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ فِيهِ) أَيِ فِي أَثْنَاءِ نَحْوِ الْوُضُوءِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي

❦ قَوْلُ (سَمٍ): (وَلَمْ تَعْتَدْ انْقِطَاعَهُ الْخُ) أَيِ وَلَمْ يُخْبِرْهَا ثِقَةً عَارِفٌ بِعَوْدِهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُفِيدُهُ. ❦ قَوْلُهُ: (وَجِبَ الْوُضُوءُ الْخُ) اقْتِصَارُهُ عَلَى تَقْدِيرِهِ قَدْ يَوْهَمُ أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ وَوَسِعَ الْخُ مُخْتَصِّصٌ بِالْمَغْطُوفِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَرْكَ تَقْدِيرِهِ هُنَا ثُمَّ التَّنْبِيهِ فِي شَرْحِ وَجِبَ الْوُضُوءِ عَلَى رُجُوعِهَا لَهَا كَمَا فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي قَالَ سَمٍ قَوْلُهُ وَجِبَ الْوُضُوءُ فَإِنْ عَادَ عَنْ قُرْبٍ تَبَيَّنَ بَقَاءُ طَهَارَتِهَا لَكِنْ لَوْ

الْمُرَادُ بِجَوَازِ الرَّائِيَّةِ بَعْدَ الْوَقْتِ جَوَازُهَا، وَلَوْ مَعَ الْفَضْلِ الْمُسْتَعْنَى عَنْهُ كَانَ تُصَلِّي الْفَرَضَ أَوَّلَ الْوَقْتِ، ثُمَّ تَمَهَّلَ إِلَى خُرُوجِ الْوَقْتِ فَتَصَلَّى الرَّائِيَّةَ، وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ جَوَازَ ذَلِكَ بِشَرْطِ الْمَوَالَاةِ كَانَ تُصَلِّي الْفَرَضَ آخِرَ الْوَقْتِ فَتَخْرُجُ قَبْلَ طَوْلِ الْفَضْلِ فَلَهَا فَعْلُ الرَّائِيَّةِ حَيْثُ كَانَ لَكَانَ مُتَجَهًّا. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي الصَّلَاةِ) يُخْرِجُ مَا بَعْدَهَا فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهَا شَيْءٌ لَكِنْ هَذَا ظَاهِرٌ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَهِيَ مَا إِذَا لَمْ تَعْتَدْ، أَمَّا إِذَا اعْتَادَتْ، انْقِطَاعَهُ قَدَرًا مَا يَسَعُ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ فَالْوَجْهَ وَجُوبُ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَلْزَمُهَا انْتِظَارُ الْإِنْقِطَاعِ فَلْيُرَاجَعْ. ❦ قَوْلُهُ: (وَجِبَ الْوُضُوءُ) فَإِنْ عَادَ عَنْ قُرْبٍ تَبَيَّنَ بَقَاءُ طَهَارَتِهَا لَكِنْ

أو بعده، وقد (اعتادت) الانقطاع، ولو على نُدورٍ على ما اقتضاه كلامُ الْمُعْظَمِ لَكُنْ بَحَثَ الرَّافِعِيُّ أَنَّهُ كَالْعَدَمِ (وَوَسَّعَ) فِي الصُّورَتَيْنِ (زَمَنَ الْإِنْقِطَاعِ) الْمُتَعَادُ (وُضُوءًا وَالصَّلَاةَ) أَيْ أَقَلُّ مَا يُمَكِّنُ مِنْ وَاجِبِهِمَا فِيمَا يَظْهَرُ تَرْجِيحُهُ مِنْ تَرَدُّدٍ لِلأَذْرَعِيِّ بِاعْتِبَارِ حَالِهَا وَالصَّلَاةُ الَّتِي تُرِيدُهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَفْهَمَتْهُ عِبَارَةُ الرُّوضَةِ خِلَافًا لِلإِسْنَوِيِّ (وَجَبَ الْوُضُوءُ) وَإِعَادَةُ مَا صَلَّيْتَهُ بِهِ لِإِمْكَانِ أَدَاءِ الْعِبَادَةِ بِلا مُقَارَنَةِ حَدِيثٍ وَتَبَيَّنَ بُطْلَانُ الطُّهْرِ اعْتِبَارًا بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَمَّا لَوْ عَادَ الدَّمُ قَبْلَ إِمْكَانِ مَا ذُكِرَ سَوَاءٌ اعْتَادَتْ عَوْدَهُ أَمْ لَا أَوْ ظَنَنْتُ قُرْبَ عَوْدِهِ لِعَادَةِ أَوْ إِخْبَارِ ثِقَةٍ قَبْلَ إِمْكَانِ ذَلِكَ أَيْضًا فَإِنْ وُضُوءُهَا بَاقٍ بِحَالِهِ فَتُصَلِّي بِهِ نَعَمْ إِنْ امْتَدَّ الزَّمَنُ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ

كَانَتْ أَحْرَمَتْ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ عَوْدِهِ لَمْ تَتَعَقَّدْ لِشُرُوعِهَا فِيهَا مَعَ التَّرَدُّدِ اهـ وَيَأْتِي عَنِ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنِيِّ مِثْلُهُ .
 ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْدَهُ) شَامِلٌ لِمَا بَعْدَ الصَّلَاةِ هُنَا بِخِلَافِ صُورَةِ عَدَمِ الْإِعْتِيَادِ الْمُتَقَدِّمَةِ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهَا شَيْءٌ بِالْإِنْقِطَاعِ بَعْدَ الصَّلَاةِ كَمَا مَرَّ عَنْ سَمٍ . ٥ قَوْلُهُ: (وَقَدْ اغْتَادَتْ الْإِنْقِطَاعَ) أَيْ أَوْ أَخْبَرَهَا ثِقَةً عَارِفٌ بِعَوْدِهِ نِهَايَةً وَمُعْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُفِيدُهُ . ٥ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمُعْظَمِ إلخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنِيِّ ، وَهُوَ مَا نَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ عَنْ مُقْتَضَى كَلَامِ الْمُعْظَمِ الْأَصْحَابِ وَهُوَ الْأَوْجَهُ ، وَإِنْ بَحَثَ أَنَّهُ لَا يَتَعَقَّدُ إلْحَاقُ هَذِهِ النَّادِرَةِ بِالْمَعْدُومَةِ اهـ .

٥ قَوْلُ (سَمٍ): (وَوَسَّعَ) بِكُسْرِ السِّينِ نِهَايَةً وَمُعْنِي . ٥ قَوْلُهُ: (فِي الصُّورَتَيْنِ) أَيْ الْإِنْقِطَاعِ بَعْدَهُ وَفِيهِ بَضْرِي وَكَزْدِي وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي الْمُتَعَادُ لَكِنْ صَنِيعُ الْمُنْهَجِ كَالصَّرِيحِ بَلْ صَنِيعُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنِيِّ صَرِيحٌ فِي أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ وَوَسَّعَ إلخ رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَعْطُوفَيْنِ وَيُصَرِّحُ بِذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الْقَلِيبِيِّ مَا نَصَّهُ حَاصِلُهُ أَنَّهُ إِنْ وَسَّعَ زَمَنَ انْقِطَاعِهِ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ وَجَبَ الْوُضُوءُ وَمَا مَعَهُ وَإِلَّا فَلَا - ، وَلَا عِبْرَةَ بِعَادَةِ وَلَا عَدَمِهَا اهـ وَمُقْتَضَى ذَلِكَ وَقَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي سَوَاءٌ اغْتَادَتْ عَوْدَهُ أَمْ لَا إِنْ مُرَادَ الشَّارِحِ بِالصُّورَتَيْنِ الْإِعْتِيَادُ وَعَدَمُهُ . ٥ قَوْلُهُ: (الْمُتَعَادُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنِيِّ بِحَسَبِ عَادَتِهَا أَوْ بِإِخْبَارٍ مَنِ ذَكَرَ اهـ أَيْ ثِقَةً عَارِفٌ . ٥ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِهِ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَالصَّلَاةُ الَّتِي تُرِيدُهَا وَقَوْلُهُ خِلَافًا لِلإِسْنَوِيِّ أَيْ الْقَائِلِ بِأَنَّ الْمُتَنَجَّهَ اعْتِبَارًا أَقَلُّ مَا يُمَكِّنُ كَرَكْعَتَيْنِ فِي طَهْرِ الْمُسَافِرِ مُعْنِي .

٥ قَوْلُ (سَمٍ): (وَجَبَ الْوُضُوءُ) أَيْ وَإِزَالَةُ مَا عَلَى فَرْجِهَا مِنَ التَّجَاسَةِ نِهَايَةً وَمُعْنِي أَيْ فِي صُورَتِي الْإِعْتِيَادِ وَعَدَمِهِ . ٥ قَوْلُهُ: (وَإِعَادَةُ مَا صَلَّيْتَهُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِيِّ وَالنَّهْيَةِ فَلَوْ خَالَفَتْ وَصَلَّتْ بِلا وُضُوءٍ أَيْ فِي صُورَتِي الْإِعْتِيَادِ وَعَدَمِهِ لَمْ تَتَعَقَّدْ صَلَاتُهَا سَوَاءٌ امْتَدَّ الْإِنْقِطَاعُ أَمْ لَا لِشُرُوعِهَا مُتَرَدِّدَةً فِي طَهْرِهَا وَالْمُرَادُ بِبُطْلَانِ وُضُوءِهَا بِذَلِكَ إِذَا خَرَجَ مِنْهَا دَمٌ فِي أَثْنَائِهِ أَوْ بَعْدَهُ وَإِلَّا فَلَا يَبْطُلُ وَتُصَلِّي بِهِ قَطْعًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ لِأَنَّهُ بَانَ أَنَّ طَهْرَهَا رَافِعٌ حَدِيثٌ اهـ . ٥ قَوْلُهُ: (فَتُصَلِّي بِهِ) لَكِنْ تُعِيدُ مَا صَلَّيْتَهُ بِهِ قَبْلَ الْعَوْدِ مُعْنِي . ٥ قَوْلُهُ: (عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ) أَيْ أَوْ الْإِخْبَارِ سَمٍ .

لَوْ كَانَتْ أَحْرَمَتْ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ عَوْدِهِ لَمْ تَتَعَقَّدْ لِشُرُوعِهَا فِيهَا مَعَ التَّرَدُّدِ . ٥ قَوْلُهُ: (عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ) أَيْ أَوْ الْإِخْبَارِ .

بحيث يسع ما دُكر بأن بطلان وضوئها وما صلته به وبما تقرّر علّم أنّ خبر العارِف الثّقة يعودُه قريبًا أو بعيدًا كالعادة، ولو شَفِيت حقيقة لم يلزمها تجديد شيء إلا إن خرج حدث عند الشّرُوع في الوضوء أو بعده.

(فصلٌ في أحكام المُستَحاضة)

إذا (رأت) المرأة الدّم (لسن الحيض) السابق أي فيه، وهو ما بعد التّسع (أقلّه) فأكثر (ولم يعبر) أي يُجاوز الدّم لا يقيّد كونه أقلّه لاستِحاليّته فلم يُحتج للاحتراز عنه على أنّه يصحّ أن يُريد

☐ فوّه: (بأن بطلان وضوئها إلخ) أي اعتبارًا بما في نفس الأمر وطهارة المُستَحاضة مُبيحة لا رافعة ولو استمسك السّلس بالقعود دون القيام صلّى قاعدًا وجوبًا حفظًا لطهارته ولا إعادة عليه وذو الجرح السائل كالمُستَحاضة في الشّد والغسل لكلّ فرض ولا يجوز للسّلس أن يعلّق قارورة ليقطر فيها بؤله لكونه يصير حاملًا لِنجاسة في غير معدنها من غير ضرورة، ويجوز وطء المُستَحاضة، وإن كان دُمها جاريًا في زمن يُحكم لها فيه بكونها طاهرة ولا كراهة فيه نهاية زاد المُغني ومَن دام خروج منيه يلزمه الغسل لكلّ فرض اهـ.

[فصلٌ في أحكام المُستَحاضة]

ولِلإستِحاضة أربعة وأربعون حكمًا مذكورة في المطوّلات نهايةً. ☐ فوّه: (إذا رأت المزاة) أي ولو حاملًا لا مع طلقٍ منهج وخرج بالمرأة الخنثى فلا يُحكم على ما رآه بآته حيض لأنّ مجرد خروج الدّم ليس من علامات الإنضاح ع ش. ☐ فوّه: (أي فيه) يعني أنّ اللّام بمعنى في. ☐ فوّه: (ما بعد التّسع) أي تقرّيبًا فيدخل ما قبلها بزمن لا يسع حيضًا وطهرًا كما تقدّم سم.

☐ فوّه (نسي): (أقلّه) بدل من قول الشارح الدّم. ☐ فوّه: (فأكثر) أي من الأقلّ قال ع ش قوله فأكثر أي أكثر اهـ، وهذا إشارة إلى الجواب الذي ذكره الشارح بقوله على أنّه يصحّ إلخ وتقدّم عن السيّد عمّر ما فيه. ☐ فوّه: (أي يُجاوز الدّم إلخ) ليتأمّل ليعلّم ما فيه وكذا قوله على أنّه يصحّ إلخ. والحاصل أنّ كلّاً منهما مع ما فيه من مزيد التّكليف وإرتكاب التّعسف غير تامّ كما يشهد به التأمّل الصحيح فلا عدول عن تقدير فأكثر كما فعله تبعًا للشارح المحقّق نعم إن أراد بقوله أي يُجاوز إلخ تشميم التّوجيه المُشار إليه بتقدير فأكثر لا أنّ هذا توجيه مُستقلّ فالأوّل تامّ ومع ذلك فالإقتصار على توجيه المحقّق أفعَد بُصريّ.

☐ فوّه: (لا يقيّد كونه أقلّ) هذا الصّنيع قد يفهم أنّ الأقلّ والأكثر وصفان للدّم، والمفهوم من صنيع الشارح المحقّق أنّهما وصفان لزمنه كما هو المُتبادر بُصريّ. ☐ فوّه: (لاستِحاليّته) أي عبور الأقلّ.

فصلٌ

☐ فوّه: (ما بعد التّسع) أي تقرّيبًا فيدخل ما قبلها بزمن لا يسع حيضًا وطهرًا كما تقدّم. ☐ فوّه: (على أنّه يصحّ إلخ) أقول من التّوجيهات القريبة السهلة أن يقال المراد برؤية أقلّ الحيض رؤية قدر أقلّه وهو أربع وعشرون ساعة وهذا صادق برؤية ما زاد على قدره فقط إلى الأكثر وقوّه، إذ رؤية جميع ذلك يصدق

بالأقل هنا ما عدا الأكثر وحينئذ لا يرد على العبارة شيء، لا يقال دون الأكثر بَقِيد كونه دونه لا يُمكنُ مُجاوَزَتُهُ للأكثر أيضًا فساوى الأقل؛ لأننا نقولُ بل يُمكنُ، والفرقُ أنَّ الأقلَ بَقِيد كونه يومًا وليلةً لا يُتَوَهَّمُ فيه مُجاوَزَتُهُ حتى تُنْفَى بخلافِ الدُّونِ لِشُمُولِهِ لِمَا عدا آخرَ لحظةٍ من الخمسة عشر فهو لاتصاله به قد تُتَوَهَّمُ مُجاوَزَتُهُ فاحتيجَ لِتَفْيِهِ وَتَظْهِيرِهِ قولَ المثنى فإنْ بَلَغَهُمَا أي الماءَ دونَ القُلَّتَيْنِ كما هو صَرِيحُ السِّيَاقِ فِيهِ هَذَا التَّأْوِيلُ، وإنْ كَانَ الظَّاهِرُ رُجُوعَ الضَّمِيرِ لِلْمَاءِ لَا بِقَيْدِ كونه دونَ (أكثره) وَلَمْ يَكُنْ بَقِيَّ عَلَيْهَا بَقِيَّةٌ طَهْرٍ كما هو معلومٌ من حُكْمِهِ عَلَى الطَّهْرِ بَأَنَّهُ لَا يُمكنُ أَنْ يَكُونَ دونَ خَمْسَةِ عَشَرَ فاندَفَعَ لِإِرَادَةِ هَذَا عَلَيْهِ (فَكُلُّهُ حَيْضٌ) عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَ واحتمالُ تَغْيِيرِ الْعَادَةِ مُمكنٌ فَلَوْ رَأَتْ خَمْسَةَ أَسْوَدَ، ثُمَّ أَحْمَرَ حَكَمْنَا عَلَى الْأَحْمَرِ أيضًا أَنَّهُ حَيْضٌ ثُمَّ إِنْ انْقَطَعَ قَبْلَ خَمْسَةِ عَشَرَ اسْتَمَرَّ الْحُكْمُ وَإِلَّا فَالْحَيْضُ الْأَسْوَدُ فَقَطْ، أَمَا إِذَا بَقِيَ عَلَيْهَا بَقِيَّةٌ طَهْرٍ كَأَنْ رَأَتْ ثَلَاثَةَ دُمًا، ثُمَّ اثْنَيْ عَشَرَ نَقَاءً، ثُمَّ ثَلَاثَةَ دُمًا، ثُمَّ انْقَطَعَ.....

☐ قوله: (أي كالأقل بَقِيد كونه أقله). ☐ قوله: (بل يُمكنُ) الظَّاهِرُ التَّائِيثُ. ☐ قوله: (والفرقُ إلخ) هذا الفرقُ لَا يُثَبِّتُ مَا ادَّعَاهُ مِنَ الْإِمْكَانِ بَلْ هَذَا الْإِمْكَانُ الَّذِي ادَّعَاهُ ظَاهِرُ الْإِسْتِحَالَةِ كَمَا لَا يَخْفَى سَمِ. ☐ قوله: (فهو لاتصاله به) أي اتصالي الدُّونِ بِآخِرِ لَحْظَةٍ إلخ. ☐ قوله: (كما هو إلخ) أي هَذَا التَّفْسِيرُ. ☐ قوله: (صريحُ السِّيَاقِ) دَعَا الصَّرَاحَةَ مَمْنُوعَةً قَطْعًا وَنَاقِضَةً قَوْلَهُ: وَإِنْ كَانَ الظَّنُّ إلخ سَمِ. ☐ قوله: (دونَ) أي دونَ القُلَّتَيْنِ. ☐ قوله: (ولَمْ يَكُنْ) إِلَى قَوْلِهِ وَخَرَجَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا هُوَ إِلَى الْمَثْنِ. ☐ قوله: (ولَمْ يَكُنْ بَقِيَّ إلخ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّرُهُ وَلَوْ عَبَّرَ بِزَمَنِ إِمْكَانِ الْحَيْضِ قَدْرُهُ بَدَلْ قَوْلِهِ لَيْسَ الْحَيْضُ أَقْلَهُ لَشَمِلَ مَا سَيَذْكُرُهُ وَاسْتَعْنَى عَنْ زِيَادَةِ فَاكْثَرُ مُعْنَى. ☐ قوله: (كما هو إلخ) أي اشْتَرَاطُ أَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهَا بَقِيَّةٌ طَهْرٍ. ☐ قوله: (إيرادُ هذا) أي تَرْكُ الْقَيْدِ الْمَذْكُورِ. ☐ قوله: (على أي صِفَةٍ كَانَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ أَيِ سَوَاءٍ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً أَمْ مُعْتَادَةً وَقَعَ الدَّمُ عَلَى صِفَةٍ وَاحِدَةٍ أَمْ انْقَسَمَ إِلَى قَوِيٍّ وَضَعِيفٍ وَافَقَ ذَلِكَ عَادَتَهَا أَوْ خَالَفَهَا هـ. ☐ قوله: (قَبْلَ خَمْسَةِ عَشَرَ) أي قَبْلَ مُجَاوَزَتِهَا سَمِ. ☐ قوله: (استمرَّ الحُكْمُ) أي بَانَ الْكُلُّ حَيْضٌ.

مَعَهَا رُؤْيَا الْأَقْلَ فَصَحَّ تَقْسِيمُهُ إِلَى عَدَمِ غُيُوبِ الْأَكْثَرِ وَإِلَى غُيُوبِهِ مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ وَعَلَى هَذَا فَمَرْجِعُ الضَّمِيرِ فِي يَغْبِرُ الدَّمُ الْمَرْئِيَّ وَإِلَيْكَ أَنْ تَنْظُرَ أَنَّ هَذَا التَّوَجُّعَ هُوَ مَعْنَى الْعِلَاوَةِ الْمَذْكُورَةِ فَإِنَّ ذَلِكَ غَلَطٌ كَمَا لَا يَخْفَى. ☐ قوله: (والفرقُ إلخ) لَمْ يُثَبِّتْ بِهَذَا الْفَرْقِ الْإِمْكَانُ الَّذِي ادَّعَاهُ بِقَوْلِهِ بَلْ يُمكنُ عَلَى أَنْ دَعَا هَذَا الْإِمْكَانَ دَعَايَ إِمْكَانِ أَمْرِ ظَاهِرِ الْإِسْتِحَالَةِ كَمَا لَا يَخْفَى فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ وَاضِحٌ. ☐ قوله: (فهو لاتصاله به قد تُتَوَهَّمُ مُجاوَزَتُهُ) هَذَا يَقْتَضِي حَضَرَ الْمُشْتَرِطِ عَدَمَ مُجَاوَزَتِهِ فِي الدُّونِ مَعَ أَنَّ الْأَكْثَرَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ آخِرُجٌ لِذَلِكَ الْإِشْتِرَاطِ. ☐ قوله: (كما هو صريحُ السِّيَاقِ) دَعَا الصَّرَاحَةَ مَمْنُوعَةً قَطْعًا وَنَاقِضَةً قَوْلَهُ، وَإِنْ كَانَ الظَّاهِرُ إلخ. ☐ قوله: (قَبْلَ خَمْسَةِ عَشَرَ) أي مُجَاوَزَتِهَا.

فَالثَّلَاثَةُ الْأَخِيرَةُ دَمٌ فَسَادٍ وَخَرَجَ بِانْقِطَاعِ مَا لَوْ اسْتَمَرَّ فَإِنْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً فَعَبِيرٌ مُمَيَّزَةٌ أَوْ مُعْتَادَةٌ عَمِلَتْ بِعَادَتِهَا كَمَا قَالُوهُ فِيمَا لَوْ رَأَتْ خَمْسَتَهَا الْمَعْهُودَةَ أَوَّلَ الشَّهْرِ، ثُمَّ نَقَاءٌ أَرْبَعَةَ عَشَرَ، ثُمَّ عَادَ الدَّمُ وَاسْتَمَرَّ فَيَوْمٌ وَلَيْلَةٌ مِنْ أَوَّلِ الْعَائِدِ طَهَرَتْ، ثُمَّ تَحِيضٌ خَمْسَةَ أَيَّامٍ مِنْهُ وَيَسْتَمِرُّ دَوْرُهَا عِشْرِينَ وَيُمْجَرَّدُ رُؤْيَا الدَّمِ لِيَزَمَنَ إِمَّاكَانَ الْحَيْضِ يَجِبُ التِّزَامُ أَحْكَامِهِ، ثُمَّ إِنْ انْقَطَعَ قَبْلَ يَوْمٍ

فَوُدَّ: (فَالثَّلَاثَةُ الْأَخِيرَةُ الْخ) شَامِلٌ لِلْمُبْتَدَأَةِ أَيْضًا وَانْظُرْ لَوْ كَانَ الدَّمُ الْمَرْئِي بَعْدَ النَّقَاءِ سِتَّةً مَثَلًا فَهَلْ يُجْعَلُ الزَّائِدُ عَلَى تَكْمِلَةِ الطَّهْرِ حَيْضًا لَا يَتَعَدُّ أَنْ يُجْعَلَ سَمٌ عَلَى حَجٍّ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُبْتَدَأَةِ وَالْمُعْتَادَةِ لَكِنْ فِي قَوْلِ حَجٍّ الْآتِي كَمَا قَالُوهُ فِيمَا لَوْ رَأَتْ خَمْسَتَهَا الْخَ مَا يَقْتَضِي تَخْصِيصَ ذَلِكَ بِالْمُعْتَادَةِ وَأَنَّ الْمُبْتَدَأَةَ تَحِيضٌ يَوْمًا وَلَيْلَةً مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ ع. ش. فَوُدَّ: (فَعَبِيرٌ مُمَيَّزَةٌ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الصَّنِيعِ مِنْ إِبْهَامٍ أَنَّ الْمُعْتَادَةَ فِي هَذَا الْحَالِ مُمَيَّزَةٌ فَلَا تَنْسَبُ فَيَوْمٌ وَلَيْلَةٌ بَدَلُ فَعَبِيرٌ مُمَيَّزَةٌ بَصْرِيٌّ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ عَلَى الْمَنْهَجِ وَقَوْلُ ابْنِ حَجَرٍ فَعَبِيرٌ مُمَيَّزَةٌ أَيْ مُسْتَكْمِلَةٌ لِلشَّرْطِ فَلَا يُنَافِي أَنَّهَا تُسَمَّى مُمَيَّزَةً فَاقِدَةً شَرْطٍ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِيمَا يَأْتِي، وَإِنَّمَا كَانَتْ فَاقِدَةً شَرْطٍ تَمَيِّزٍ لِأَنَّ زَمَنَ النَّقَاءِ حُكْمُهُ حُكْمُ الضَّعِيفِ، وَقَدْ نَقَصَ عَنْ أَقَلِّ الطُّهَرِ اه. فَوُدَّ: (عَمِلَتْ بِعَادَتِهَا) انْظُرْ لَوْ لَمْ يُمْكِنْ الْعَمَلُ بِعَادَتِهَا كَأَنَّ كَانَتْ، وَالتَّمْثِيلُ مَا ذَكَرَ خَمْسَةَ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ وَلَعَلَّهَا تَنْتَقِلُ سَمٌ أَيْ مِنَ الْعَادَةِ الْأُولَى كَالْخَمْسَةِ إِلَى الثَّانِيَةِ كَالثَّلَاثَةِ وَبِذَلِكَ يَنْدَفِعُ إِشْكَالُ السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ عَمِلَتْ الْخَ قَدْ يُقَالُ هَذَا الْإِطْلَاقُ مَحَلُّ تَأْمُلٍ لِإِقْتِضَائِهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَادَتُهَا أَكْثَرَ مِنَ الثَّلَاثَةِ عَمِلَتْ بِعَادَتِهَا فَيَسْتَلْزِمُ أَنْ يَحْكُمَ عَلَى النَّقَاءِ الَّذِي لَمْ يَخْتَوِشْ بِدَمَيْنِ بَأَنَّهُ حَيْضٌ، ثُمَّ قَوْلُهُ كَمَا قَالُوهُ فِيمَا لَوْ رَأَتْ الْخَ إِنْ كَانَ الدَّوْرُ الْمُعْتَادُ فِيهَا عِشْرِينَ فَالْتَّنْظِيرُ صَحِيحٌ، وَإِنْ لَمْ يُقَيَّدْ بِذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ فَمَحَلُّ تَأْمُلٍ اه. فَوُدَّ: (مِنَةً) أَيْ مِنَ الْعَائِدِ. فَوُدَّ: (وَبِمُجَرَّدٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. فَوُدَّ: (وَبِمُجَرَّدٍ رُؤْيَا الدَّمِ) أَيْ مُبْتَدَأَةً كَانَتْ أَوْ مُعْتَادَةً وَعَلَى كُلِّ مُمَيَّزَةٍ كَانَتْ أَوْ غَيْرِ مُمَيَّزَةٍ مُغْنَى وَنَهَايَةٌ. فَوُدَّ: (يَجِبُ التِّزَامُ أَحْكَامِهِ) وَمِنْهَا وَقُوعُ الْإِطْلَاقِ الْمُعْلَقِ بِهِ فَيَحْكُمُ بِوُقُوعِهِ بِمُجَرَّدِ رُؤْيَا الدَّمِ، ثُمَّ إِنْ اسْتَمَرَّ إِلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَأَكْثَرَ اسْتَمَرَّ الْحُكْمُ

فَوُدَّ: (فَالثَّلَاثَةُ الْأَخِيرَةُ دَمٌ فَسَادٍ) شَامِلٌ لِلْمُبْتَدَأَةِ أَيْضًا، وَكَتَبَ شَيْخُنَا الْبُرُلُوسِيُّ بِهَامِشٍ شَرْحَ الْمَنْهَجِ مَا نَصَّهُ انْظُرْ هَذَا مَعَ قَوْلِهِمْ آخِرَ الْبَابِ فِي مَسْأَلَةِ الدَّمَاءِ الْمُتَحَلِّلَةِ بِالنَّقَاءِ إِذَا زَادَتْ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ بِالنَّقَاءِ فَهِيَ اسْتِحَاضَةٌ اه. أَقُولُ: يَخْصُصُ ذَلِكَ بِهَذَا وَانْظُرْ لَوْ كَانَ الدَّمُ الْمَرْئِي بَعْدَ النَّقَاءِ سِتَّةً مَثَلًا فَهَلْ يُجْعَلُ الزَّائِدُ عَلَى تَكْمِلَةِ الطَّهْرِ حَيْضًا لَا يَتَعَدُّ أَنْ يُجْعَلَ. فَوُدَّ: (مَا لَوْ اسْتَمَرَّ) لَوْ اسْتَمَرَّ سِتَّةً فَقَطْ مَثَلًا هَلْ يَكْمُلُ الطَّهَرُ بِثَلَاثَةٍ مِنْهَا وَالبَاقِي حَيْضٌ أَوْ كَيْفَ الْحَالُ وَلَا يَتَعَدُّ الْأَوَّلُ، وَقَوْلُهُ كَمَا قَالُوهُ الْخَ لَوْ كَانَتْ عَادَتُهَا خَمْسَةَ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ فَرَأَتْ ثَلَاثَةً دَمًا مِنْ أَوَّلِهِ، ثُمَّ أَرْبَعَةَ عَشَرَ نَقَاءً، ثُمَّ عَادَ الدَّمُ وَاسْتَمَرَّ فَهَلْ نَقُولُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ مِنْ أَوَّلِ الْعَائِدِ طَهَرَتْ، ثُمَّ تَحِيضٌ ثَلَاثَةً وَيَسْتَمِرُّ دَوْرُهَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ، وَقَدْ تَغَيَّرَتْ عَادَتُهَا كَمَا هِيَ مُتَغَيِّرَةٌ فِي مِثَالِهِمُ الْمَذْكُورِ يُتَبَغَى نَعَمْ. فَوُدَّ: (عَمِلَتْ بِعَادَتِهَا) انْظُرْ لَوْ لَمْ يُمْكِنْ الْعَمَلُ بِعَادَتِهَا كَأَنَّ كَانَتْ، وَالتَّمْثِيلُ مَا ذَكَرَ خَمْسَةَ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ وَلَعَلَّهَا تَنْتَقِلُ. فَوُدَّ: (يَجِبُ التِّزَامُ أَحْكَامِهِ)، وَمِنْهَا وَقُوعُ الْإِطْلَاقِ الْمُعْلَقِ بِهِ فَيَحْكُمُ

وليلة بأن أن لا شيء فتقضي صلاة ذلك الزمن وإلا بأن أنه حيض، وكذا في الانقطاع بأن كانت لو أدخلت القطنة خرجت بيضاء نقيّة فيلزمها حينئذ التزام أحكام الطهر، ثم إن عاد قبل خمسة عشر كفّت وإن انقطع فعلت وهكذا حتى تمضي خمسة عشر فحينئذ تردّ كل إلى مردها الآتي فإن لم تجاوزها بأن أن كلاً من الدم والنقاء المحتوش حيض وفي الشهر الثاني وما بعده لا تفعل للانقطاع شيئاً ممّا مرّ لأن الظاهر أنها فيه كالأول.....

بالوقوع وإن انقطع قبل يوم وليلة بأن أن لا وقوع فلو ماتت قبل يوم وليلة فهل يستمر حكم الطلاق لإنا حكمنا بمجرّد الرؤية بأن الخارج حيض ولم يتحقق خلافه ومجرّد الموت لا يمنع كونه حيضاً بخلاف الانقطاع في الحياة أو لا يستمر لاحتمال أنه غير حيض والأصل بقاء النكاح فيه نظر سم على حج والأقرب الأول ع ش. □ فود: (فتقضي صلاة ذلك الزمن) وكذا الصوم فإن كانت صائمة بأن نوت قبل وجود الدم أو عليها به أو ظنت أنه دم فساد أو جهلت صحّ بخلاف ما لو نوت مع العلم بالحكم لتلاعها نهايةً ومغني. □ فود: (والإلخ) عبارة المغني، وإن انقطع ليوم وليلة فأكثر ولدون أكثر من خمسة عشر يوماً فالكل حيض ولو كان قوياً وضعيفاً، وإن تقدّم الضعيف على القوي فإن جاوز الخمسة عشر ردت كل منهن أي من المبتدأة المميّزة وغير المميّزة والمعتادة كذلك إلى مردها وقضت كل منهن صلاة وصوم ما زاد على مردها، ثم في الشهر الثاني وما بعده يتركن التريص ويصلين ويفعلن ما تفعله الطاهرات فيما زاد على مردهن فإن شفتين في دور قبل مجاوزة أكثر الحيض كان الجميع حيضاً كما في الشهر الأول فيعدن الغسل ليتبين عدم صحته لوقوعه في الحيض اه. □ فود: (كفّت) أي عن أحكام الطهر سم وقوله وإن انقطع أي دام الانقطاع سم وفي هذا التفسير توقفت بل صريح السياق أن الانقطاع على ظاهره. □ فود: (فعلت) أي أحكام الطهر. □ فود: (حتى تمضي خمسة عشر) أي تجاوزها سم. □ فود: (الآتي) أي في قول المصنّف فإن عبّره فإن كانت مبتدأة إلخ. □ فود: (وفي الشهر الثاني إلخ) هذا مفروض في الروض وغيره فيما إذا لم تجاوزها وقوله لا تفعل للانقطاع شيئاً أي بل يثبت له ما ثبت له في الشهر الأول بدليل قوله لأن الظاهر إلخ بخلافه على ما في التحقيق وغيره سم.

بوقوعه بمجرّد رؤية الدم، ثم إن استمر إلى يوم وليلة فأكثر استمر الحكم بالوقوع وإن انقطع قبل يوم وليلة بأن لا وقوع فلو ماتت قبل يوم وليلة فهل يستمر حكم الطلاق؛ لإنا حكمنا بمجرّد الرؤية بأن الخارج حيض ولم يتحقق خلافه ومجرّد الموت لا يمنع كونه حيضاً بخلاف الانقطاع في الحياة أو لا يستمر لاحتمال أنه غير حيض، والأصل بقاء النكاح فيه نظر. □ فود: (كفّت) أي عن أحكام الطهر وقوله، وإن انقطع أي دام الانقطاع. □ فود: (تمضي خمسة عشر) أي تجاوزها.

□ فود: (وفي الشهر الثاني إلخ) هذا مفروض في الروض وغيره فيما إذا لم تجاوزها. □ فود: (لا تفعل للانقطاع شيئاً) أي بل يثبت له ما ثبت له في الشهر الأول بدليل قوله لأن الظاهر إلخ بخلافه على ما في التحقيق وغيره. □ فود: (كالأول) أي فيلزمها في الانقطاع أحكام الطهر وفي الدم أحكام الحيض.

هذا ما صحَّحه الرافعي، وهو وجبة لِكِنَّ الذي صحَّحه في التحقيق والروضة وهو المنقول كما في المجموع أن الثاني وما بعده كالأول.
(والصفرة والكدره حَيْضٌ في الأصح) لِيُشْمُولَ الأذى في الآية لهما وَصَحَّ عن عائشة رضي الله عنها أن النساء كُنَّ يَبْعَثْنَ بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة فتقول لا تعجلن حتى تَرَيْنَ القصة البيضاء ولا يعارضه قول أم عطية كُنَّا لَا نَعُدُّ الصفرة والكدره بعد الطهر شيئا؛ لأنَّ الأول أصحَّ وعائشة أفقه وألزم له عليه السلام من غيرها على أن قولها بعد الطهر مُحْتَمِلٌ لاحتماله بعد دخول زَمَنِهِ أو بعد انقضاءه والمُبَيَّنُّ أولى منه وما اقتضاه المثنى من جريان الخلاف في المبتدأ والمعتادة في أيام العادة وغيرها هو الْمُعْتَمَدُ خلافا لما وَقَعَ في الروضة وغيرها قِيلَ سِيَّاقُهُ يُوهِمُ أَنَّهُمَا دَمٌ

☐ فَوَدَّ: (هذا ما صحَّحه الرافعي إلخ) تَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِي وَبَاتِي فِي الشَّارِحِ اعْتِمَادُهُ. ☐ فَوَدَّ: (إنَّ الثاني وما بعده كالأول) أي قِيلَ زَمَنُهَا فِي الْإِنْقِطَاعِ أَحْكَامُ الطُّهْرِ وَفِي الدَّمِ أَحْكَامُ الْحَيْضِ سَمَ.
☐ فَوَدَّ (السِّي): (والصفرة والكدره إلخ) أَطْلَقَ الصُّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ عَلَى ذِي الصُّفْرَةِ وَالْكُدْرَةِ مَجَازًا أَوْ قَدَرِ الْمُضَافِ أَي دُو سَمَ عَلَى حَجِّ اهِ ع ش. ☐ فَوَدَّ: (وَصَحَّ) إِلَى قَوْلِهِ عَلَى أَنَّ قَوْلَهَا فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي.
☐ فَوَدَّ: (يَبْعَثْنَ) كَذَا فِي أَضْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالَّذِي فِي الْأَسْنَى وَغَيْرِهِ يَبْعَثْنَ إِلَيْهَا فَلْيُرَاجِعْ بَصْرِيَّ أَي بزيادة إِلَيْهَا. ☐ فَوَدَّ: (حَتَّى تَرَيْنَ الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ) تُرِيدُ بِذَلِكَ الطُّهْرَ مِنَ الْحَيْضَةِ وَالدَّرَجَةِ بِضَمِّ الدَّالِ وَإِسْكَانِ الرَّاءِ وَبِالْجِيمِ وَرَوِي بِكَسْرِ الدَّالِ وَفَتْحِ الرَّاءِ وَهِيَ نَحْوُ خِرْقَةٍ كَقُطْنَةٍ تَدْخُلُهَا الْمَرْأَةُ فَرَجَهَا، ثُمَّ تَخْرُجُهَا لَتَنْظُرَ هَلْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ الدَّمِ أَمْ لَا وَالْكَرْسُفُ الْقُطْنُ، فَحَاصِلُ ذَلِكَ أَنَّهَا تَضَعُ قُطْنَةً فِي أُخْرَى أَكْبَرَ مِنْهَا أَوْ فِي نَحْوِ خِرْقَةٍ وَتَدْخُلُهَا فَرَجَهَا وَكَأَنَّهُ تَفْعَلُ ذَلِكَ لِئَلَّا تَتَلَوَّتْ يَدُهَا بِالْقُطْنَةِ الصُّغْرَى وَالْقِصَّةُ بِفَتْحِ الْقَافِ: الْحِجْسُ شَبَّهَتْ الرُّطُوبَةَ التَّقِيَّةَ بِالْحِجْسِ فِي الصَّفَاءِ مُغْنِي. ☐ فَوَدَّ: (بعد دخول زَمَنِهِ) فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ وَيُظْهِرْ أَنَّ مُرَادَ الشَّارِحِ أَنَّ قَوْلَهَا مُحْتَمِلٌ لِكَوْنِهِمَا فِي آخِرِ الْحَيْضِ وَفِي أَوَّلِهِ فَكَانَ مُحْتَمَلًا وَقَوْلُ عَائِشَةَ صَرِيحٌ فِي الْأَوَّلِ فَكَانَ مُبَيَّنًا. ☐ فَوَدَّ: (وَمَا اقْتَضَاهُ) إِلَى قَوْلِهِ خِلَافًا لِلْخُ فِي النَّهْيَةِ.
☐ فَوَدَّ: (لِما وَقَعَ فِي الرُّوضَةِ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا رَأَتْ ذَلِكَ فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْعَادَةِ فَلَمَّا رَأَتْهُ فِي الْعَادَةِ قَالَ فِي الرُّوضَةِ جَزْمًا اه. ☐ فَوَدَّ: (قِيلَ إلخ) وَافَقَهُ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ يُفْهَمُ أَنَّ الصُّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ دَمَانِ وَالَّذِي فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ هُمَا مَاءٌ أَصْفَرٌ وَمَاءٌ كَدِرٌ وَلَيْسَا بِدَمٍ وَالْإِمَامُ هُمَا شَيْءٌ كَالصَّدِيدِ تَغْلُوهُ صُفْرَةٌ وَكُدْرَةٌ لَيْسَا عَلَى لَوْنِ الدَّمَاءِ اه وَكَلَامُ الْإِمَامِ هُوَ الظَّاهِرُ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي أَضْلِ الرُّوضَةِ اه وَكَذَا جَزَمَ النَّهْيَةُ بِمَا قَالَه الْإِمَامُ بِلا عَزْوِ.

☐ فَوَدَّ: (والصفرة والكدره حَيْضٌ) أَطْلَقَ الصُّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ عَلَى ذِي الصُّفْرَةِ وَالْكُدْرَةِ مَجَازًا أَوْ قَدَرِ الْمُضَافِ أَي دُو. ☐ فَوَدَّ: (وَصَحَّ عَنْ عَائِشَةَ إلخ) وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا خَبَرُ «إِذَا وَقَعَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ وَهِيَ حَائِضٌ إِنْ كَانَ دَمًا أَحْمَرَ فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِينَارٍ، وَإِنْ كَانَ أَصْفَرَ فَلْيَتَصَدَّقْ بِنُصْفِ دِينَارٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ. ☐ فَوَدَّ: (بعد دخول زَمَنِهِ) يَتَأَمَّلْ.

والمعزوف أنهما ماءان لا دمان انتهى وإيهامه لذلك ممنوع على أن نفى الدمويّة عنهما من أصلها ليس بصحيح.

(فإن عبّره) أي الدم أكثره فإما أن تكون مبتدأة أو معتادة، وكلّ منهما ما مُميّزة أو غير مُميّزة والمُعْتَادَةُ إما ذاكرة للقدر والوقت أو ناسية لهما أو لأحدهما فالأقسام سبعة (فإن كانت مُبتدأة) أي أوّل ما ابتدأها الدم (مُميّزة بأن) تفسير لمُطلق المُميّزة لا يقيد كونها مُبتدأة (تري قويا وضعيفا فالضعيف استحاضة)، وإن طال (والقويّ حيض إن لم ينقص) القويّ (عن أقله) أي الحيض (ولا عبّر أكثره) ليُمكن جعله حيضا (ولا نقص الضعيف عن أقل الطهر) وهو خمسة عشر يوما ولأجل جعل طهرا بين الحيضتين فلو اختل شرط مما ذكر كانت فاقدة شرط تمييز

فوه: (ممنوع) مكابرة سم وبصريّ. فوه: (أي الدم) إلى قوله وإنما يقتصر في النهاية إلا قوله تفسير إلى المتن وإلى قوله وكذا في المعنى إلا ذلك وما أتبه عليه. فوه: (والمُعْتَادَةُ) أي الغير المُميّزة. قول المتن: (فإن كانت) أي من عبّر دمه أكثر الحيض وتسمى بالمُستحاضة شرح المنهج ونهاية ومغني. فوه: (لا يقيد إلخ) لا يحتاج إليه وكذا زيادة مُطلق إذ المُميّزة قيد لا مُقيد حتى يراد مُطلقه مع قطع النظر عن القيد نعم لو قال تفسير للمُميّزة لا للمُبتدأة المُميّزة لكان حسنا بصريّ. فوه: (أي أوّل إلخ) كذا فسره الشارح المُحقّق أيضا والنهاية وشرح المنهج، وهو يحتاج إلى التأمل، ولو اقتصر على أي امرأة ابتدأها الدم لكفى فيما يظهر، ثم رأيت صاحب المغني فسرها بقوله: هي التي ابتدأها الدم بصريّ وفي البحريّ قوله أي أوّل ما ابتدأها إلخ ما مضدرية أي أوّل ابتداء الدم إياها، وهو على حذف مضاف ليصحّ الإخبار أي ذات أوّل إلخ، وهذا تكلف والأولى أن يكون أوّل ظرفا مجازا والتقدير فإن كانت في أوّل ابتداء الدم إياها أي في أوّل زمن ابتداء إلخ اهـ.

فوه (سني: قويا وضعيفا) أي كالأسود والأحمر، وقوله عن أقله، وهو يوم وليلة وقوله ولا عبّر أكثره وهو خمسة عشر يوما مُتصلة نهاية ومغني. فوه: (وهو خمسة عشر يوما وليلة) أي مُتصلة وفي قوله: ولأجل إشارة إلى شرط رابع وهو أن يكون الضعيف متواليا والمراد باتصالها أن لا يتخللها قويّ، ولو تخللها نقاء بحريّ وبصريّ. فوه: (بما ذكر) أي من الشروط الأربعة. فوه: (ليجعل طهرا إلخ) علة للمتن عبارة الشيرازي قول المتن ولا نقص الضعيف إلخ قال الرافعي رحمه الله تعالى لا تأثرريد أن نجعل الضعيف طهرا والقويّ بعده حيضة أخرى وإنما يُمكن ذلك إذا بلغ الضعيف خمسة عشر، ومثل الإسويّ لذلك بما لو رأت يوما وليلة أسود وأربعة عشر أحمر، ثم السوداء، ثم قال: فلو أخذنا بالتمييز هنا واعتبرناه لجعلنا القويّ حيضا والضعيف طهرا والقويّ بعده حيضا آخر فيلزم نقصان الطهر عن أقله اهـ ويندفع بذلك توقف السيّد البصريّ في التطبيق. فوه: (كانت فاقدة شرط) أي مُميّزة فاقدة إلخ.

فوه: (ممنوع) هذا مكابرة.

وسياتي حكمها كأن رأت يوماً أسودَ ويوماً أحمرَ وهكذا لِعَدَمِ اتِّصَالِ الضَّعِيفِ بِخِلَافِ مَا لَوْ رَأَتْ يَوْماً وَلَيْلَةً أَسْوَدَ، ثُمَّ أَحْمَرَ مُسْتَمِرّاً سِنِينَ كَثِيرَةً فَإِنَّ الضَّعِيفَ كُلَّهُ طَهَرَ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرَ الطُّهْرِ لَا حَدَّ لَهُ وَإِنَّمَا يُفْتَقَرُ لِلْقَيْدِ الثَّالِثِ كَمَا قَالَ الْمُتَوَلَّى إِنَّ اسْتِمْرَارَ الدَّمِّ بِخِلَافِ مَا لَوْ رَأَتْ عَشْرَةَ سَوَادًا، ثُمَّ عَشْرَةَ حُمْرَةً مَثَلًا وَانْقَطَعَ فَإِنَّهَا تَعْمَلُ بِتَمْيِيزِهَا مَعَ نَقْصِ الضَّعِيفِ عَنْ خَمْسَةِ عَشَرَ، وَكَذَا لَوْ رَأَتْ خَمْسَةَ أَسْوَدَ، ثُمَّ خَمْسَةَ أَصْفَرَ، ثُمَّ سِتَّةَ أَحْمَرَ أَوْ سَبْعَةَ أَسْوَدَ، ثُمَّ سَبْعَةَ أَحْمَرَ، ثُمَّ ثَلَاثَةَ أَسْوَدَ فَتَعْمَلُ بِتَمْيِيزِهَا فَخِيْضُهَا الْأَسْوَدُ الْأَوَّلُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ الَّذِي صَحَّحَهُ فِي التَّحْقِيقِ وَجَرَى عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَمَحَلُّهُ إِنْ انْقَطَعَ لِمَا تَقَرَّرَ عَنِ الْمُتَوَلَّى.....

❦ فَوَدَّ: (وَسَيَاتِي الْخُ) أَي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ مُبْتَدَأَةً لَا مُمَيِّزَةً الْخُ. ❦ فَوَدَّ: (كَانَ رَأَتْ الْخُ) هَذَا مِثَالٌ فَقَدْ شَرِّطَ الرَّابِعَ وَذَكَرَ الْمُغْنِي فَقَدْ الْبَقِيَّةُ أَيْضًا عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ بِمَا نَصَّهُ فَإِنْ قِيدَ شَرِّطَ مِنْ ذَلِكَ كَانَ رَأَتْ الْأَسْوَدَ يَوْمًا فَقَطُّ أَوْ سِتَّةَ عَشَرَ وَالضَّعِيفَ أَرْبَعَةَ عَشَرَ أَوْ رَأَتْ أَبَدًا يَوْمًا أَسْوَدَ وَيَوْمَيْنِ أَحْمَرَ فَكَفَعِيرِ الْمُمَيِّزَةِ اهـ. ❦ فَوَدَّ: (يَوْمًا الْخُ) أَي أَوْ يَوْمَيْنِ مُغْنِي. ❦ فَوَدَّ: (لِلْقَيْدِ الثَّالِثِ) وَهُوَ أَنْ لَا يَنْقُصَ الضَّعِيفُ عَنْ أَقَلِّ الطُّهْرِ. ❦ فَوَدَّ: (إِنْ اسْتَمْرَرَ الدَّمُّ) مَا ضَابِطُ الْإِسْتِمْرَارِ هُنَا سَمِ، وَالْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِهِمْ وَمِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ مَعَ نَقْصِ الْخُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِسْتِمْرَارِ هُنَا أَنْ لَا يَنْقُصَ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ. ❦ فَوَدَّ: (وَكَذَا لَوْ رَأَتْ الْخُ) تَأْمَلِ الْجَمْعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا سَيَاتِي فِي قَوْلِهِ: وَكَخَمْسَةِ سَوَادًا، ثُمَّ خَمْسَةِ صُفْرَةٍ، ثُمَّ حُمْرَةً مُسْتَمِرَّةً فَالْعَشْرَةُ الْأُولَى خَيْضٌ، ثُمَّ رَأَيْتِ الْمُحْشَى قَالَ: قَوْلُهُ أَوْ سَبْعَةَ أَسْوَدَ، ثُمَّ سَبْعَةَ أَحْمَرَ ثُمَّ ثَلَاثَةَ أَسْوَدَ لَمْ أَرِ هَذَا الْمِثَالَ فِي التَّحْقِيقِ نَعَمْ فِيهِ إِذَا رَأَتْ سَوَادًا، ثُمَّ حُمْرَةً ثُمَّ سَوَادًا كُلُّ سَبْعَةٍ أَنْ خِيْضُهَا السَّوَادُ مَعَ الْحُمْرَةِ وَقِيَاسُهَا فِي هَذَا الْمِثَالِ أَنَّ خِيْضَهَا السَّوَادُ مَعَ الْحُمْرَةِ اهـ كَلَامُ الْمُحْشَى وَمَا أَشَارَ إِلَى اسْتِشْكَالِهِ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ جَارٍ فِي الْأُولَى إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا بَصَرِيٌّ وَسَيَاتِي عَنِ الْمُغْنِي عَنِ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَكَذَا قَوْلُ الْمُحْشَى سَمِ وَقِيَاسُهَا الْخُ يَأْتِي عَنْهُ نَفْسُهُ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا. ❦ فَوَدَّ: (عَلَى الْمُعْتَمِدِ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي فِي الْأُولَى وَخِلَافًا لَهَا فِي الثَّانِيَةِ. ❦ فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ إِنْ انْقَطَعَ الْخُ) إِنْ كَانَ قَيْدًا فِي الثَّانِيَةِ فَقَطُّ فَقَدْ يَقَالُ الْأُولَى أَيْضًا مُحْتَاجَةً إِلَى التَّقْيِيدِ أَوْ فِيهِمَا فَقَدْ يَقَالُ قَوْلُهُ: فَاقِدَةُ شَرِّطَ تَمْيِيزِ مَحَلِّ تَأْمَلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأُولَى بَصَرِيٌّ وَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي عَنِ الْمُغْنِي أَنَّهُ قَيْدٌ لِلثَّانِيَةِ فَقَطُّ وَأَنَّهُ فَرْقٌ بَيْنَهُمَا. ❦ فَوَدَّ: (لِمَا تَقَرَّرَ عَنِ الْمُتَوَلَّى) أَي مِنْ أَنَّ الْقَيْدَ الثَّالِثَ مُفْتَقَرٌ إِلَيْهِ عِنْدَ اسْتِمْرَارِ الدَّمِّ لَا عِنْدَ انْقِطَاعِهِ أَيْضًا فَإِنَّهُ يَتَحَصَّلُ

❦ فَوَدَّ: (إِنْ اسْتَمْرَرَ الدَّمُّ) مَا ضَابِطُ الْإِسْتِمْرَارِ هُنَا. ❦ فَوَدَّ: (أَوْ سَبْعَةَ أَسْوَدَ، ثُمَّ سَبْعَةَ أَحْمَرَ، ثُمَّ ثَلَاثَةَ أَسْوَدَ) لَمْ أَرِ هَذَا الْمِثَالَ فِي التَّحْقِيقِ نَعَمْ فِيهِ إِذَا رَأَتْ سَوَادًا، ثُمَّ حُمْرَةً ثُمَّ سَوَادًا كُلُّ سَبْعَةٍ أَنْ خِيْضُهَا السَّوَادُ مَعَ الْحُمْرَةِ، وَقِيَاسُهُ فِي الْمِثَالِ أَنَّ خِيْضَهَا السَّوَادُ مَعَ الْحُمْرَةِ. ❦ فَوَدَّ: (لِمَا تَقَرَّرَ عَنِ الْمُتَوَلَّى) أَي مِنْ أَنَّ الْقَيْدَ الثَّالِثَ مُفْتَقَرٌ إِلَيْهِ عِنْدَ اسْتِمْرَارِ الدَّمِّ لَا عِنْدَ انْقِطَاعِهِ أَيْضًا فَإِنَّهُ يَتَحَصَّلُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ انْقَطَعَ الدَّمُّ عَمِلَتْ بِالنَّمْيِيزِ مُطْلَقًا وَإِنْ اسْتَمْرَرَ عَمِلَتْ بِهِ بِشَرِّطِ أَنْ لَا يَنْقُصَ الضَّعِيفُ عَنْ أَقَلِّ الطُّهْرِ، فَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا تَعْمَلُ بِالنَّمْيِيزِ فِي الصُّورِ الَّتِي ذَكَرَهَا لِكَوْنِ الضَّعِيفِ فِيهَا نَاقِصًا عَنْ أَقَلِّ الطُّهْرِ إِنْ انْقَطَعَ

وإلا فهي فاقدة شرط تمييز، ولو رأت يوماً وليلة أسود فأحمر فإن انقطع قبل خمسة عشر فالكُلُ حيض، وإن جاوزَ عَمِلَتْ بِتَمْيِيزِهَا فَحَيْضُهَا الْأَسْوَدُ وَتَقْضِي أَيَّامَ الْأَحْمَرِ وَفِي الشَّهْرِ الثَّانِي بِمَجْرَدِ انْقِلَابِ الْأَحْمَرِ تَلْتَزِمُ أَحْكَامُ الطُّهْرِ وَتَعْرِفُ الْقُوَّةَ وَالضَّعْفَ بِاللَّوْنِ فَأَقْوَاهُ الْأَسْوَدُ

مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ عَمِلَتْ بِالتَّمْيِيزِ مُطْلَقًا وَإِنْ اسْتَمَرَّ عَمِلَتْ بِهِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَنْقُصَ الضَّعِيفُ عَنْ أَقْلِ الطُّهْرِ فَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُا إِنَّمَا تَعْمَلُ بِالتَّمْيِيزِ فِي الصَّوْرِ الَّتِي ذَكَرَهَا لِيَكُونَ الضَّعِيفُ فِيهَا نَاقِصًا عَنْ أَقْلِ الطُّهْرِ إِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ فَإِنْ اسْتَمَرَّ فَهِيَ فَاقِدَةٌ شَرْطَ تَمْيِيزٍ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. □ فَوُد: (وَلَا) أَي بَانَ اسْتَمَرَّ (فَهِيَ فَاقِدَةٌ شَرْطَ تَمْيِيزٍ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَمَرَّ الدَّمُ الْأَحْمَرُ فِي مِثَالِهِ الْأَوَّلِ بَعْدَ كَذَا كَانَ حَيْضُهَا يَوْمًا وَلَيْلَةً لِأَنَّ حَيْضَ فَاقِدَةٍ شَرْطِ التَّمْيِيزِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَهَذَا خِلَافُ مَا يَأْتِي الَّذِي صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ مِنْ أَنَّ حَيْضَهَا الْعَشْرُ الْأَوَّلُ سَم، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنْ يَكُونَ حَيْضُ فَاقِدَةٍ شَرْطِ التَّمْيِيزِ يَوْمًا وَلَيْلَةً فِيمَا إِذَا اجْتَمَعَ الْقَوِيُّ وَالضَّعِيفُ فَقَطَّ بِخِلَافِ مَا إِذَا اجْتَمَعَ الْقَوِيُّ وَالضَّعِيفُ وَالْأَضْعَفُ كَمَا هُنَا. □ فَوُد: (قَبْلَ خَمْسَةِ عَشَرَ) أَي مِنْ أَوَّلِ الدَّمِ وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ جَاوَزَ) أَي مَجْمُوعُ الدَّمِ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ. □ فَوُد: (بِمَجْرَدِ انْقِلَابِ الْأَحْمَرِ) أَي انْقِلَابِ الدَّمِ إِلَى الْأَحْمَرِ وَعِبَارَةٌ شَرْحِ الْعُبَابِ، وَلَوْ رَأَتْ قَوِيًّا وَضَعِيفًا كَأَسْوَدَ يَوْمًا وَلَيْلَةً أَوْ

الدَّمُ فَإِنْ اسْتَمَرَّ فَهِيَ فَاقِدَةٌ شَرْطَ تَمْيِيزٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوُد: (وَلَا) أَي بَانَ اسْتَمَرَّ فَهِيَ فَاقِدَةٌ شَرْطَ تَمْيِيزٍ قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَمَرَّ الدَّمُ كَانَ اسْتَمَرَّ الْأَحْمَرُ فِي مِثَالِهِ الْأَوَّلِ بَعْدَ كَذَا كَانَ حَيْضُهَا يَوْمًا وَلَيْلَةً؛ لِأَنَّ حَيْضَ فَاقِدَةٍ شَرْطِ التَّمْيِيزِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَهَذَا خِلَافُ مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ حَيْضَهَا الْعَشْرُ الْأَوَّلِيَّ وَخِلَافُ مَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَإِنَّهُ بَعْدَ أَنْ عَلَّقَ قَوْلَ الرُّوضِ فَالْحَيْضُ السَّوَادُ فَقَطَّ بِثَلَاثِ مَسَائِلَ ثَالِثُهَا أَنْ يَتَأَخَّرَ الضَّعِيفُ وَلَا يَتَّصِلَ بِالْقَوِيِّ كَخَمْسَةِ سَوَادًا، ثُمَّ خَمْسَةِ صُفْرَةٍ، ثُمَّ أَطْبَقَتِ الْحُمْرَةُ قَالَ: وَمَا ذَكَرْتُهُ فِي الثَّالِثَةِ هُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ الرَّوْيَانِيُّ وَصَحَّحَهُ التَّوَوِيُّ فِي تَحْقِيقِهِ وَشَرَّاحِ الْحَاوِي الصَّغِيرِ لِكُنْهَ فِي الْمَجْمُوعِ كَالْأَضْلَى جَعَلَهَا كَتَوَسُّطِ الْحُمْرَةِ بَيْنَ سَوَادَيْنِ وَقَالَ فِي تِلْكَ لَوْ رَأَتْ سَوَادًا، ثُمَّ حُمْرَةً ثُمَّ سَوَادًا كُلُّ وَاحِدٍ سَبْعَةَ أَيَّامٍ فَحَيْضُهَا السَّوَادُ الْأَوَّلُ مَعَ الْحُمْرَةِ انْتَهَى أَي فَيَكُونُ حَيْضُهَا فِي الثَّالِثَةِ السَّوَادُ مَعَ الصُّفْرَةِ فَقَدْ نُسِبَ إِلَى تَصْحِيحِ التَّحْقِيقِ وَغَيْرِهِ أَنَّ حَيْضَهَا فِي الثَّالِثَةِ السَّوَادُ فَقَطَّ وَإِلَى الْمَجْمُوعِ وَالْأَضْلَى أَنَّهُ السَّوَادُ مَعَ الصُّفْرَةِ، وَأَجَابَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ بِأَنَّ الْحُمْرَةَ إِنَّمَا جُعِلَتْ حَيْضًا تَبَعًا لِلْسَّوَادِ وَلِقُرْبِهَا مِنْهُ لِيَكُونَهَا تَلِيهِ فِي الْقُوَّةِ بِخِلَافِ الصُّفْرَةِ مَعَ السَّوَادِ انْتَهَى فَقُلِمَ صِحَّةُ مَا فِي التَّحْقِيقِ. وَأَمَّا الْجَعْلُ الْمَذْكُورُ فَغَيْرُ مُسَلَّمٍ م. □ فَوُد: (وَفِي الشَّهْرِ الثَّانِي) هَذَا لَيْسَ قِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ عَنِ التَّحْقِيقِ وَالرُّوضَةِ وَالْمَجْمُوعِ قُبِيلَ وَالصُّفْرَةِ الْخَ فِيمَا يَظْهَرُ فَتَأَمَّلْهُ وَسَيَأْتِي فِي الْمُبْتَدَأِ الْغَيْرِ الْمُمَيَّزَةِ وَمَا بَعْدَهَا قَوْلُهُ وَفِي الدَّوَرِ الثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ الْخَ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِهَذَا مُخَالَفٌ لِمَا تَقَدَّمَ وَحَاصِلُ ذَلِكَ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّقْطُعِ وَاخْتِلَافِ الدَّمِ.

□ فَوُد: (بِمَجْرَدِ انْقِلَابِ الْأَحْمَرِ) أَي انْقِلَابِ الدَّمِ إِلَى الْأَحْمَرِ وَعِبَارَةٌ شَرْحِ الْعُبَابِ وَسَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّهَا لَوْ رَأَتْ قَوِيًّا وَضَعِيفًا كَأَسْوَدَ يَوْمًا وَلَيْلَةً أَوْ أَكْثَرَ، ثُمَّ اتَّصَلَ بِهِ أَحْمَرٌ قَبْلَ الْخَمْسَةِ عَشْرِ لَزِمَهَا أَنْ تُمَسِكَ فِي مُدَّةِ الْأَحْمَرِ عَمَّا تُمَسِكَ عَنْهُ الْحَائِضُ لِاحْتِمَالِ انْقِطَاعِهِ قَبْلَ مُجَاوِزَةِ الْمَجْمُوعِ خَمْسَةَ عَشَرَ

ومنه ما فيه خُطُوطُ سَوَادٍ فَالْأَحْمَرُ فَالْأَشَقَرُ فَالْأَصْفَرُ فَالْكَدَرُ وَبِالشَّخَانَةِ وَالرَّيْحِ الْكَرِيهِ وَمَا لَهُ ثَلَاثُ صِفَاتٍ كَأَسْوَدَ ثَخِينٍ مُثْنَيْنِ أَقْوَى مِمَّا لَهُ صِفَتَانِ كَأَسْوَدَ ثَخِينٍ أَوْ مُثْنَيْنِ وَمَا لَهُ صِفَتَانِ أَقْوَى مِمَّا لَهُ صِفَةٌ فَإِنْ تَعَادَلَا كَأَسْوَدَ ثَخِينٍ وَأَسْوَدَ مُثْنَيْنِ وَكَأَحْمَرَ ثَخِينٍ أَوْ مُثْنَيْنِ وَأَسْوَدَ مُجَرَّدٍ فَالْحَيْضُ السَّابِقُ وَشَمِلَ قَوْلُهُ وَالْقَوِيُّ حَيْضٌ مَا لَوْ تَأَخَّرَ كَخَمْسَةِ حُمْرَةٍ، ثُمَّ خَمْسَةِ أَوْ أَحَدَ عَشَرَ سَوَادًا، ثُمَّ أَطْبَقَتِ الْحُمْرَةُ، وَلَوْ رَأَتْ مُبْتَدَأَةً خَمْسَةَ عَشَرَ حُمْرَةً ثُمَّ مِثْلَهَا أَسْوَدَ تَرَكَتِ الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ جَمِيعَ الشَّهْرِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَسْوَدَ فِي الثَّانِيَةِ تَبَيَّنَ أَنَّ مَا قَبْلَهُ اسْتِحَاضَةٌ، ثُمَّ إِنْ اسْتَمَرَ الْأَسْوَدُ

أَكْثَرَ، ثُمَّ انْقَضَ بِهِ أَحْمَرٌ قَبْلَ الْخَمْسَةِ عَشَرَ لَزِمَهَا أَنْ تُمَسِكَ فِي مُدَّةِ الْأَحْمَرِ عَمَّا تُمَسِّكُ عَنْهُ الْحَائِضُ لِاحْتِمَالِ انْقِطَاعِهِ قَبْلَ مُجَاوِزَةِ الْمَجْمُوعِ خَمْسَةَ عَشَرَ فَيَكُونُ الْجَمِيعُ حَيْضًا فَإِذَا جَاوَزَهَا كَانَتْ مُمَيَّزَةً فَحَيْضُهَا الْأَسْوَدَ فَقَطْ وَتَغْتَسِلُ وَتَقْضِي أَيَّامَ الْأَحْمَرِ وَفِي الشَّهْرِ الثَّانِي يَلْزَمُهَا الْغُسْلُ وَتَفْعَلُ مَا تَفْعَلُهُ الطَّاهِرَةُ بِمُجَرَّدِ انْقِلَابِهِ إِلَى الْأَحْمَرِ فَإِنْ انْقَطَعَ فِي دَوْرٍ قَبْلَ مُجَاوِزَةِ الْخَمْسَةِ عَشَرَ بَانَ أَنَّهُ مَعَ الْقَوِيِّ حَيْضٌ فِي هَذَا الدَّوْرِ فَيَلْزَمُهَا قَضَاءُ نَحْوِ صَلَاةٍ فَعَلَتْ أَيَّامَ الضَّعِيفِ انْتَهَتْ وَقَوْلُهُ فَيَلْزَمُهَا قَضَاءُ نَحْوِ صَلَاةٍ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ صَلَاةَ لَزِمَتْهَا فِيمَا سَبَقَ وَإِلَّا فَقَدْ بَانَ أَنَّ صَلَوَاتِ أَيَّامِ الضَّعِيفِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ سَمَّ بِحَدِّفِ قَوْلِهِ: (وَتَعْرِفُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَيْسَ قِيَاسًا إِنْ كَانَ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَتَشْمَلُ إِلَيَّ، وَلَوْ رَأَتْ وَإِلَى قَوْلِهِ وَلَيْسَ قِيَاسٌ إِنْ كَانَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَمِنْهُ إِلَى فَالْأَحْمَرُ. ٥ فَوَدَّ: (وَمِنْهُ مَا فِيهِ خُطُوطُ الْإِخْ) مِثْلُ الْأَسْوَدِ فِي ذَلِكَ غَيْرُهُ فِيمَا يَظْهَرُ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي الْمَعْنَى قَالَ: وَالْمُرَادُ بِالضَّعِيفِ الضَّعِيفُ الْمَخْضُ فَلَوْ بَقِيَ فِيهِ خُطُوطٌ مِمَّا قَبْلَهُ فَهُوَ مُلْحَقٌ بِهِ انْتَهَى بِصُرِيِّ. ٥ فَوَدَّ: (مَا لَوْ تَأَخَّرَ) أَيِ وَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهُ ضَعِيفٌ إِيضًا فَيَشْمَلُ مَا لَوْ تَوَسَّطَ وَهُوَ مَا مِثْلُ بِهِ الشَّارِحُ ع ش. ٥ فَوَدَّ: (كَخَمْسَةِ حُمْرَةٍ ثُمَّ خَمْسَةِ أَوْ أَحَدَ عَشَرَ سَوَادًا) إِنْ كَانَ فِي حَيْضِهَا الْأَسْوَدُ. ٥ فَوَدَّ: (تَرَكَتِ الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ) أَيِ وَغَيْرَهُمَا مِمَّا تَتْرُكُهُ الْحَائِضُ مُعْنَى. ٥ فَوَدَّ: (لَمَّا أَسْوَدَ) أَيِ انْقَلَبَ إِلَى الْأَسْوَدِ. ٥ فَوَدَّ: (ثُمَّ إِنْ اسْتَمَرَ الْأَسْوَدُ الْإِخْ) أَيِ وَإِلَّا بَانَ لَهُ مُجَاوِزَةُ عَنْ خَمْسَةِ عَشَرَ، فَتَعْمَلُ بِالتَّمْيِيزِ فَحَيْضُهَا الْأَسْوَدُ.

فَيَكُونُ الْجَمِيعُ حَيْضًا فَإِذَا جَاوَزَتْهَا كَانَتْ مُمَيَّزَةً فَحَيْضُهَا الْأَسْوَدَ فَقَطْ، وَتَغْتَسِلُ وَتَقْضِي أَيَّامَ الْأَحْمَرِ وَفِي الشَّهْرِ الثَّانِي يَلْزَمُهَا الْغُسْلُ وَتَفْعَلُ مَا تَفْعَلُهُ الطَّاهِرَةُ بِمُجَرَّدِ انْقِلَابِهِ إِلَى الْأَحْمَرِ فَإِنْ انْقَطَعَ فِي دَوْرٍ قَبْلَ مُجَاوِزَةِ الْخَمْسَةِ عَشَرَ بَانَ أَنَّهُ مَعَ الْقَوِيِّ حَيْضٌ فِي هَذَا الدَّوْرِ فَيَلْزَمُهَا قَضَاءُ نَحْوِ صَلَاةٍ فَعَلَتْ أَيَّامَ الضَّعِيفِ اهـ وَقَوْلُهُ فَيَلْزَمُهَا قَضَاءُ نَحْوِ صَلَاةٍ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ صَلَاةَ لَزِمَتْهَا فِيمَا سَبَقَ وَإِلَّا فَقَدْ بَانَ أَنَّ صَلَوَاتِ أَيَّامِ الضَّعِيفِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ.

(فَإِنْ قُلْتَ) هَذَا مُشْكِلٌ لِأَنَّ انْتِفَاءَ الْمُجَاوِزَةِ فِي هَذَا الدَّوْرِ لَا يُغَيِّرُ حُكْمَ الْأَدْوَارِ السَّابِقَةِ الَّتِي حُكِمَ عَلَى الضَّعِيفِ فِيهَا بِأَنَّهُ طَهَّرَ.

(قُلْتَ) لَا إِشْكَالَ؛ لِأَنَّ الْأَدْوَارَ السَّابِقَةَ لَهَا طَهَرٌ قَطْعًا فَإِذَا تَرَكَتْ بَعْضُ صَلَوَاتِهِ لَزِمَهَا قَضَاؤُهُ فَإِذَا قَضَتْهُ فِي أَيَّامِ الضَّعِيفِ فِي هَذَا الدَّوْرِ، ثُمَّ انْقَطَعَ قَبْلَ خَمْسَةِ عَشَرَ بَانَ أَنَّ الْقَضَاءَ فِي الْحَيْضِ فَلَا يُجْزِئُ فَيَلْزَمُهَا

كانت غير مُميّزة فحيضُها يومٌ وليلةٌ من أوّل كُلِّ شهرٍ وقصّت الصلاة فلا يتصوّرُ مُستحاضَةٌ تُؤمّرُ بِترك الصلاة والصوم إحدى وثلاثين يوماً إلا هذه، وليس قياسُ هذا ما لو رأت أكرد خمسةَ عَشَرَ ثُمَّ أَصْفَرَ، ثُمَّ أَشْفَرَ، ثُمَّ أَحْمَرَ، ثُمَّ أَسْوَدَ كذلك، ثُمَّ أَسْوَدَ ثَخِينًا أو مُثْنِيًا، ثُمَّ ثَخِينًا مُثْنِيًا كذلك حتى تتوكّد ذَيْنِكَ ثلاثةَ أَشْهُرٍ ونصفًا خلافاً لِجَمْعِ لَأَنَّا إِنَّمَا رَبَّنَا الْحَيْضُ فِيمَا مَرَّ عَلَى الْخَمْسَةِ عَشَرَ الثَّانِيَةِ لِتَسْخِجِهَا لِلأُولَى لِقَوَّتِهَا مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ مَعَ أَنَّ الدَّوْرَ لَمْ يَتِمَّ وَهَذَا لَمَّا تَمَّ الدَّوْرُ ثُمَّ اسْتَمَرَ الدَّمُ لَمْ يَنْظُرْ لِلْقُوَّةِ لِأَنَّهُ عَارِضُهَا تَمَامُ الدَّوْرِ الْمُقْتَضِي لِلْحُكْمِ عَلَيْهِ حَيْثُ مَضَى وَلَمْ يُوْجَدْ فِيهِ تَمْيِيزٌ بِأَنَّ يَوْمًا وَلَيْلَةً مِنْهُ حَيْضٌ وَبَقِيَّتُهُ طَهْرٌ فَوَجِبَ فِي الدَّوْرِ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ عَمَلًا بِالْأَحْوَطِ الْمَبْنِيَّ عَلَيْهِ أَمْرُهَا، أَمَّا الْمُعْتَادَةُ فَيَتَصَوَّرُ تَرْكُهَا لِذَيْنِكَ خَمْسَةً وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا بِأَنَّ تَكُونَ عَادَتُهَا خَمْسَةَ عَشَرَ أَوَّلَ كُلِّ شَهْرٍ فَتَرَى أَوَّلَ شَهْرٍ خَمْسَةَ عَشَرَ حُمْرَةً، ثُمَّ يَنْطِقُ السَّوَادُ فَتَتَرَكُّ الْخَمْسَةُ عَشَرَ الأُولَى لِلْعَادَةِ، ثُمَّ الثَّانِيَةُ لِلْقُوَّةِ رَجَاءً اسْتِقْرَارِ التَّمْيِيزِ، ثُمَّ الثَّالِثَةُ لِأَنَّهُ لَمَّا اسْتَمَرَ السَّوَادُ بِأَنَّ أَمْرَ دَها الْعَادَةُ، وَلَوْ رَأَتْ بَعْدَ الْقَوِيَّ ضَعِيفِينَ وَأَمَكْنَ ضَمُّ

□ فَوَدَّ: (كَانَتْ غَيْرَ مُمَيَّزَةٍ) لِقَوْلِ الشَّرْطِ الثَّانِي. □ فَوَدَّ: (فَحَيْضُهَا يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ) الْخ) أَي وَيَكُونُ ابْتِدَاءُ دَوْرِهَا أَيِ الثَّانِي الْحَادِي وَالثَّلَاثِينَ نِهَآيَةً. □ فَوَدَّ: (وَقَصَّتِ الصَّلَاةَ) أَي وَالصَّوْمَ مُعْنَى أَيِ قَصَّتْ صَلَاةَ غَيْرِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ. □ فَوَدَّ: (لَا يَتَصَوَّرُ مُسْتَحَاضَةً) أَي مُبْتَدَأَةً سَم. □ فَوَدَّ: (أَحَدًا وَثَلَاثِينَ) أَمَّا الثَّلَاثُونَ فَظَاهِرٌ. وَأَمَّا الْأَخَذُ الزَّائِدُ عَلَيْهَا فَلْيَكُونِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ حَيْضًا. □ فَوَدَّ: (وَلَيْسَ قِيَاسُ الْخ) خِلَافًا لِلنَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (مَا لَوْ رَأَتْ) أَيِ الْمُبْتَدَأَةَ وَقَوْلُهُ: (كَذَلِكَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ) إِشَارَةٌ إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ كُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (ذَيْنِكَ) أَيِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ. □ فَوَدَّ: (لِجَمْعِ) وَافْقَهُمُ النَّهَآيَةَ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (فِيمَا مَرَّ) أَرَادَ بِهِ قَوْلُهُ: وَلَوْ رَأَتْ مُبْتَدَأَةَ الْخ كُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (مَعَ أَنَّ الدَّوْرَ الْخ) أَي قَبْلَ تَمَامِ الْخَمْسَةِ عَشَرَ الثَّانِيَةِ وَالْمُنَاسِبُ لِقَوْلِهِ الْآتِي لِأَنَّهُ عَارِضُهَا الْخ لِأَنَّ الدَّوْرَ الْخ. □ فَوَدَّ: (لَمَّا تَمَّ الدَّوْرُ) أَي تَمَّ الثَّلَاثُونَ. □ فَوَدَّ: (لِلْقُوَّةِ) أَيِ لِلثَّالِثَةِ. □ فَوَدَّ: (تَمَامُ الدَّوْرِ) أَيِ الأَوَّلِ بِتَمَامِ الْخَمْسَةِ عَشَرَ الثَّانِيَةِ. □ فَوَدَّ: (وَلَمْ يُوْجَدْ فِيهِ تَمْيِيزٌ) الْخ) قَدْ يَنْظُرُ فِيهِ بِأَنَّ كُلَّ دَوْرٍ فِي نَفْسِهِ وَجَدَتْ فِيهِ شُرُوطُ التَّمْيِيزِ سَم. □ فَوَدَّ: (فِي الدَّوْرِ الثَّانِي) الْمُرَادُ بِهِ غَيْرُ الدَّوْرِ الأَوَّلِ فَيَشْمَلُ مَا بَعْدَ الثَّانِي أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (بِالْأَحْوَطِ) يُتَأَمَّلُ سَم. □ فَوَدَّ: (أَمَّا الْمُعْتَادَةُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ رَأَتْ فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (لِذَيْنِكَ) أَيِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ. □ فَوَدَّ: (يَوْمًا) أَيِ مَعَ لَيْلَتِهِ. □ فَوَدَّ: (اسْتِقْرَارُ التَّمْيِيزِ) أَيِ بَعْدَ الْمَجَاوِزَةِ عَنِ الثَّانِيَةِ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ رَأَتْ الْخ) قَالَ فِي الْمُعْنَى وَإِنْ اجْتَمَعَ قَوِيٌّ وَضَعِيفٌ وَأَضْعَفُ فَالْقَوِيُّ مَعَ مَا يُنَاسِبُهُ مِنْهُمَا فِي الْقُوَّةِ وَهُوَ الضَّعِيفُ حَيْضٌ بِشُرُوطِ ثَلَاثَةِ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْقَوِيُّ وَأَنْ يَتَّصِلَ بِهِ الضَّعِيفُ وَأَنْ يَضْلَحَا مَعًا

القضاء بَعْدَ ذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَتَصَوَّرُ مُسْتَحَاضَةً) أَيِ مُبْتَدَأَةً. □ فَوَدَّ: (وَلَمْ يُوْجَدْ فِيهِ تَمْيِيزٌ) قَدْ يَنْظُرُ فِيهِ بِأَنَّ كُلَّ دَوْرٍ فِي نَفْسِهِ وَجَدَتْ فِيهِ شُرُوطُ التَّمْيِيزِ. □ فَوَدَّ: (بِالْأَحْوَطِ) يُتَأَمَّلُ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ رَأَتْ بَعْدَ الْقَوِيَّ ضَعِيفَيْنِ) مِنْ مَاصِدَقَاتِ هَذَا بِمُجَرَّدِهِ قَوْلُهُ فِيمَا سَبَقَ، وَكَذَا لَوْ رَأَتْ خَمْسَةَ أَسْوَدَ ثُمَّ خَمْسَةَ أَصْفَرَ، ثُمَّ

أُولَئِهَا كَخَمْسَةِ سَوَادًا، ثُمَّ خَمْسَةِ حُمْرَةٍ، ثُمَّ صُفْرَةٍ مُسْتَمِرَّةٍ وَكَخَمْسَةِ سَوَادًا ثُمَّ خَمْسَةِ صُفْرَةٍ، ثُمَّ حُمْرَةٍ مُسْتَمِرَّةٍ فَالْعَشْرَةُ الْأُولَى حَيْضٌ فَإِنْ كَانَتِ الْحُمْرَةُ فِي الْأُولَى أَحَدَ عَشَرَ تَعَدَّرَ ضَمُّهَا لِلْسَوَادِ وَتَعَيَّنَ ضَمُّهَا لِلصُّفْرَةِ. (أَوْ) كَانَتْ (مُبْتَدَأَةً لَا مُمَيِّزَةً بَأَن فِيهِ مَا مَرَّ رَأَتْهُ بِصِفَةٍ)

لِلْحَيْضِ بَأَن لَا يَزِيدُ مَجْمُوعُهُمَا عَلَى أَكْثَرِهِ كَخَمْسَةِ سَوَادًا، ثُمَّ خَمْسَةِ حُمْرَةٍ، ثُمَّ أَطْبَقَتِ الصُّفْرَةُ فَلَاؤَلَانِ حَيْضٌ كَمَا رَجَحَهُ الرَّافِعِيُّ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ وَالْمُصَنَّفِ فِي تَحْقِيقِهِ وَمَجْمُوعُهُ لِاتِّهَامِ قَوَاتِنِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا بَعْدَهُمَا فَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لَهُ كَعَشْرِ سَوَادًا وَسِتَّةِ حُمْرَةٍ ثُمَّ أَطْبَقَتِ الصُّفْرَةُ أَوْ صَالِحًا لَكِنْ تَقَدَّمَ الضَّعِيفُ كَخَمْسَةِ حُمْرَةٍ، ثُمَّ خَمْسَةِ سَوَادًا، ثُمَّ أَطْبَقَتِ الصُّفْرَةُ أَوْ تَأَخَّرَ لَكِنْ لَمْ يَتَّصِلِ الضَّعِيفُ بِالْقَوِيِّ كَخَمْسَةِ سَوَادًا، ثُمَّ خَمْسَةِ صُفْرَةٍ، ثُمَّ أَطْبَقَتِ الْحُمْرَةُ فَحَيْضُهَا فِي ذَلِكَ السَّوَادِ فَقَطْ وَمَا تَقَرَّرَ فِي الثَّالِثَةِ هُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ الرَّوْيَانِيُّ وَصَحَّحَهُ الْمُصَنَّفُ فِي تَحْقِيقِهِ وَشَرَّاحُ الْحَاوِي الصَّغِيرِ لَكَيْتَهُ فِي الْمَجْمُوعِ كَأَصْلِ الرُّوْضَةِ جَعَلَهَا كَتَوَسُّطِ الْحُمْرَةِ بَيْنَ سَوَادَيْنِ وَقَالَ فِي تِلْكَ لَوْ رَأَتْ سَوَادًا ثُمَّ حُمْرَةً، ثُمَّ سَوَادًا كُلٌّ وَاحِدٌ سَبْعَةَ أَيَّامٍ فَحَيْضُهَا السَّوَادُ الْأَوَّلُ مَعَ الْحُمْرَةِ وَفَرَّقَ شَيْخِي بَيْنَهُمَا بَأَن الضَّعِيفُ فِي الْمَقِيسِ عَلَيْهَا تَوَسُّطٌ بَيْنَ قَوَيْنِ فَالْحُفْنَاءُ بِأَسْبَوِيهِمَا وَلَا كَذَلِكَ الْمَقِيسَةُ أَهْ وَنَحْوُهُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا أَنَّهُ نَقَلَ عَنِ الْإِدَّةِ قَوْلًا آخَرَ قَضَيْتُهُ أَنَّهَا لَوْ رَأَتْ سَوَادًا، ثُمَّ صُفْرَةً، ثُمَّ شُفْرَةً لَا تَلْحَقُ الصُّفْرَةُ بِالسَّوَادِ عِنْدَ إِمْكَانِ الْجَمْعِ مَعَ أَنَّهُ وَاضِحٌ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ بِصَرِيٍّ بِحَذْفٍ. □ فَوُدَّ: (بَعْدَ الْقَوِيِّ ضَعِيفَيْنِ) مِنْ مَاصِدَقَاتِ هَذَا بِمُجَرَّدِهِ قَوْلُهُ فِيمَا سَبَقَ وَكَذَا لَوْ رَأَتْ خَمْسَةَ أَسْوَدَ، ثُمَّ خَمْسَةَ أَصْفَرَ، ثُمَّ خَمْسَةَ أَحْمَرَ مَعَ أَنَّهُ تَقَدَّمَ أَنَّ حَيْضَهَا السَّوَادُ فَقَطْ إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ مَفْرُوضٌ مَعَ الْإِنْقِطَاعِ، وَهَذَا مَعَ الْإِسْتِمْرَارِ كَمَا يُفْهَمُ مِنَ الْأَمْثِلَةِ فَهَذَا هُوَ الْمُمَيِّزُ لِأَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ عَنِ الْآخَرِ سَم. □ فَوُدَّ: (فَالْعَشْرَةُ الْأُولَى حَيْضٌ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَخِلَافًا لُهُمَا فِي الثَّانِيَةِ كَمَا مَرَّ أَيْضًا وَعِبَارَةٌ سَم هَذَا فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ حَاصِلُ مَا فِي الْمَجْمُوعِ كَالرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا كَمَا بَيَّنَّتهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الْأُوجَةَ أَنَّ حَيْضَهَا السَّوَادُ فَقَطْ وَاسْتَدَلَّ لَهُ فَرَاغُهُ أَه. □ فَوُدَّ: (تَعَدَّرَ ضَمُّهَا لِلْسَوَادِ الْخ) أَيِ فَحَيْضُهَا السَّوَادُ فَقَطْ. □ فَوُدَّ: (أَوْ كَانَتْ) أَيِ مَنْ جَاوَزَ دَمُهَا أَكْثَرَ الْحَيْضِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. □ فَوُدَّ: (فِيهِ مَا مَرَّ) أَيِ مِنْ تَفْسِيرِ الْمُمَيِّزَةِ وَالْمُرَادُ هُنَا أَنَّ التَّفْسِيرَ لِمُطْلَقٍ غَيْرِ الْمُمَيِّزَةِ فَقَوْلُهُ مَا مَرَّ أَيِ نَظِيرُ مَا مَرَّ سَم. □ فَوُدَّ: (فِيهِ مَا مَرَّ) وَفِيهِ مَا مَرَّ بِصَرِيٍّ.

سِتَّةِ أَحْمَرَ مَعَ أَنَّهُ تَقَدَّمَ أَنَّ حَيْضَهَا السَّوَادُ فَقَطْ إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ مَفْرُوضٌ مَعَ الْإِنْقِطَاعِ، وَهَذَا مَعَ الْإِسْتِمْرَارِ كَمَا يُفْهَمُ مِنَ الْأَمْثِلَةِ فَهَذَا هُوَ الْمُمَيِّزُ لِأَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ عَنِ الْآخَرِ. □ فَوُدَّ: (فَالْعَشْرَةُ الْأُولَى حَيْضٌ) هَذَا فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ حَاصِلُ مَا فِي الْمَجْمُوعِ كَالرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا كَمَا بَيَّنَّتهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ مَعَ رَدِّ قَوْلِ بَعْضِهِمْ إِنَّ كَلَامَ الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا يَقْتَضِي تَرْجِيحَ أَنَّ الْحَيْضَ فِيهَا السَّوَادُ فَقَطْ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْأُوجَةَ أَنَّ حَيْضَهَا السَّوَادُ فَقَطْ وَاسْتَدَلَّ لَهُ فَرَاغُهُ وَبَيَّنَّ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَنَّ كَوْنَ الْحَيْضِ السَّوَادِ فَقَطْ هُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ الرَّوْيَانِيُّ وَصَحَّحَهُ فِي التَّحْقِيقِ وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ كَوْنَهُ الْعَشْرَ الْأُولَى هُوَ قَضِيَّةُ الْمَجْمُوعِ كَالرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا. □ فَوُدَّ: (فِيهِ مَا مَرَّ) أَيِ مِنْ تَفْسِيرِ الْمُمَيِّزَةِ وَالْمُرَادُ هُنَا أَنَّ التَّفْسِيرَ لِمُطْلَقٍ غَيْرِ الْمُمَيِّزَةِ فَقَوْلُهُ مَا مَرَّ أَيِ نَظِيرُ مَا مَرَّ.

واحدة (أو) مُمَيَّزَةٌ بِأَنَّ رَأَتْهُ بِأَكْثَرٍ لَكِنْ (فَقَدَتْ شَرْطَ تَمْيِيزٍ) فَفَقَدَتْ مَعْطُوفٌ عَلَى لَا مُمَيَّزَةٌ لَا عَلَى رَأَتْ فَاَنْدَفَعَ مَا قِيلَ إِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ فَاِقِدَةً شَرْطَ تَمْيِيزٍ تُسَمَّى غَيْرَ مُمَيَّزَةٍ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ تُسَمَّى مُمَيَّزَةٌ غَيْرَ مُعْتَدٍّ بِتَمْيِيزِهَا عَلَى أَنَّ قَوْلَهُمُ الْآتِي وَحَيْثُ إِلَى آخِرِهِ يَقْتَضِي أَنَّهَا لَا يُطْلَقُ عَلَيْهَا اسْمُ الْمُمَيَّزَةِ بِلَا قَيْدٍ وَمِنْ ثَمَّ أُطْلِقَ عَلَيْهَا فِي الرُّوْضَةِ أَنَّهَا غَيْرُ مُمَيَّزَةٍ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ، وَإِنْ عَطَفَ فَقَدَتْ عَلَى رَأَتْ (فَالْأَظْهَرُ أَنَّ حَيْضَهَا يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ) أَنَّ (طَهَرَهَا تِسْعَ وَعِشْرُونَ) لَيَقْتَضِي سُقُوطَ الصَّلَاةِ عَنْهَا فِي الْأَقْلُ وَمَا بَعْدَهُ مَشْكُوكٌ فِيهِ وَالْيَقِينُ لَا يُتْرَكُ إِلَّا بِمِثْلِهِ أَوْ أَمَارَةٍ ظَاهِرَةٍ كَالْتَمْيِيزِ وَالْعَادَةِ لِكَيْتَمَّ فِي الدَّوْرِ الْأَوَّلِ تَصْبِرُ إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ لَعَلَّهُ يَنْقَطِعُ، ثُمَّ بَعْدَهَا إِنْ اسْتَمَرَّ الدَّمُ عَلَى صِفَتِهِ أَوْ تَغَيَّرَ لِأَدَوْنَ اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ، وَإِنْ تَغَيَّرَ لِأَعْلَى صَبَرَتْ أَيْضًا كَمَا مَرَّ وَفِي الدَّوْرِ الثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي بِمُحْجُودٍ مُضَيٍّ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَتَقْضِي مَا زَادَ عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فِي

قوله: (واحدة) إلى قوله: ومن ثم في النهاية وإلى قول المتن في الأظهر في المغني إلا قوله على أن إلى أطلق. قوله: (لكن فقدت شرط تمييز) أي من شروطه السابقة مغني. قوله: (فقدت معطوف إلخ) أي بتقدير موصوف له مغني. قوله: (إنه) أي صنيع المصنف. قوله: (وليس ذلك إلخ) وهذا خلاف في مجرّد التسمية وإلا فالحكم صحيح مغني ونهاية. قوله: (يفتضي أنها إلخ) مسلم لكن لا يتم التقريب وإنما يتم لو كان يقتضي أنها تسمى غير مميّزة وليس كذلك، نعم إطلاق الروضة فيه دلالة على المطلوب غير أنه لا يحسن تفرّعه على ما قبله فتأمل به بصري ولك أن تمنع قوله وليس إلخ بأن عدم تسميتها بالميّزة يستلزم تسميتها بغير المميّزة إذ التقيضان لا يرتفعان فيتم التقريب ويحسن التفرّع. قوله: (وإن عطف فقدت إلخ) أي كما هو الظاهر المتبادر.

قوله (س): (فالأظهر أن حيضها إلخ) نعم إن طرأ لها في أثناء الدم تمييز عادت إليه نسخا إما مضي بالتمييز مغني ونهاية.

قوله (س): (يوم وليلة) أي من أول الدم، وإن كان ضعيفاً مغني. قوله: (وأن طهرها إلخ) إشارة إلى ما استقر به الولي العراقي والمكث من أن قول المصنف وطهرها إلخ يعود الأظهر إليه فيقرأ بالتصبي ويحتمل أنه مفرغ على القول الأول الأظهر فيقرأ بالرفع. قوله: (لتيقن) إلى قوله: (وحيث في النهاية) إلا قوله على صفة أو تغير لأدوّن، وقوله وإن تغير إلى وفي الدور. قوله: (واليقين إلخ) أي كوجوب الصلاة. قوله: (كالتمييز إلخ) عبارة النهاية من تمييز إلخ فالكاف استقصائية. قوله: (لكنها في الدور الأول إلخ) الدور فيمن لم تختلف عاداتها هو المدة التي تستعمل على حيض وطهر كالشهر في المبتدأة، وفيمن اختلفت عاداتها هو جملة الأشهر المستعملة على العادات المختلفة كثر الأشهر أو قلت، ثم إن لم يتركز ردت إلى التوبة الأخيرة على ما يأتي وإن تكرّر بأن انتهت إلى حد في الاختلاف، ثم جاء الدور الثاني على نوب مختلفة أيضاً ففرق بين الانتظام وعدمه على ما يأتي ع ش. قوله: (وصلت) أي وتعمل ما تفعله الطاهرة. قوله: (كما مر) أي في قوله، ولو رأت مبتدأة إلخ. قوله: (تغتسل إلخ) أي إن استمر فقد التمييز نهاية. قوله: (وتصلي إلخ) أي وتعمل ما تفعله الطاهرة مغني.

الدور الأول وعَبَّرَ بِتِسْعٍ وَعِشْرِينَ لَا بَبَقِيَّةِ الشَّهْرِ؛ لِأَنَّ شَهْرَ الْمُسْتَحَاضَةِ الَّذِي هُوَ دَوْرُهَا لَا يَكُونُ إِلَّا ثَلَاثِينَ هَذَا كُلُّهُ إِنْ عَرَفْتَ وَقْتَ ابْتِدَاءِ الدَّمِ وَلَا فَمُتَحَيِّرَةٌ كَمَا يَأْتِي وَحَيْثُ أَطْلَقْتَ الْمُتَيَّرَةَ فَالْمُرَادُ الْجَامِعَةُ لِلشُّرُوطِ السَّابِقَةِ. (أَوْ) كَانَتْ (مُعْتَادَةً) غَيْرَ مُتَيَّرَةٍ (بِأَنَّ سَبَقَ لَهَا حَيْضٌ وَطَهْرٌ) وَهِيَ تَعْلَمُهُمَا (فَتَرُدُّ إِلَيْهِمَا قَدْرًا وَوَقْتًا)، وَإِنْ زَادَ الدَّوْرُ عَلَى تِسْعِينَ يَوْمًا كَانَ لَمْ تَحِضْ مِنْ كُلِّ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسَةً أَيَّامٍ فَهِيَ الْحَيْضُ وَبَاقِي السَّنَةِ طَهْرٌ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ بِأَمْرِ مُسْتَحَاضَةٍ بِالرَّدِّ لَذَلِكَ نَعَمْ يَلْزُمُهَا فِي أَوَّلِ دَوْرِ أَنْ تُمَسِكَ عِنْدَ مُجَاوِزَةِ الْعَادَةِ عَمَّا يَحْرُمُ بِالْحَيْضِ لَعَلَّهُ يَنْقَطِعُ قَبْلَ أَكْثَرِهِ فَيَكُونُ الْكُلُّ حَيْضًا وَفِي الدَّوْرِ الثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ تَغْتَسِلُ بِمُجَرَّدِ مُجَاوِزَةِ الْعَادَةِ وَشَمِلَ كَلَامُهُمْ هُنَا الْآيَةَ إِذَا حَاضَتْ وَجَاوَزَ دَمُهَا خَمْسَةَ عَشَرَ فَتَرُدُّ لِعَادَتِهَا قَبْلَ الْيَأْسِ لِمَا يَأْتِي فِي الْعَدَدِ أَنَّهَا تَحِضُ بِرُؤْيَا الدَّمِ وَيَتَبَيَّنُ كَوْنُهَا غَيْرَ آيَسَةٍ فَلَزِمَ كَوْنُهَا مُسْتَحَاضَةً بِمُجَاوِزَةِ دَمِهَا الْأَكْثَرِ، وَقَوْلُ الْفَتَى وَكَثِيرِينَ مِنْ مُعَاصِرِيهِ إِنَّهُ دَمٌ فَسَادٌ غَفْلَةٌ عَمَّا ذَكَرُوهُ فِي الْعَدَدِ إِنْ أَرَادُوا الْحُكْمَ.....

☐ قَوْلُهُ: (وَعَبَّرَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِيِّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَالَا فَمُتَحَيِّرَةٌ) عِبَارَةُ النَّهْيِ وَالْمُغْنِي فَكَمُتَحَيِّرَةٌ وَقَالَ عِشْرًا جَعَلَهَا مِثْلَ الْمُتَحَيِّرَةِ وَلَمْ يُعَدِّهَا مِنْهَا لِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ الْمُتَحَيِّرَةَ هِيَ الْمُعْتَادَةُ النَّاسِيَةُ لِعَادَتِهَا قَدْرًا وَوَقْتًا وَهَذِهِ لَيْسَتْ مُعْتَادَةً لِكَيْتَبَا مِثْلَهَا فِي الْحُكْمِ أَهَمَّا فِي الشَّارِحِ مِنَ التَّشْبِيهِ الْبَلِيغِ. ☐ قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيُّ حُكْمِهَا نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (لِلشُّرُوطِ الْإِلْحِ) أَيُّ الْأَرْبَعَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ كَانَتْ) أَيُّ مَنْ جَاوَزَ دَمُهَا أَكْثَرَ الْحَيْضِ مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَهِيَ تَعْلَمُهَا) أَيُّ قَدْرًا وَوَقْتًا مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ وَشَمِلَ فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهْيِ. ☐ قَوْلُهُ: (عِنْدَ مُجَاوِزَةِ الْعَادَةِ) أَيُّ إِنْ كَانَتْ دُونَ أَكْثَرِ الْحَيْضِ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (لَعَلَّهُ يَنْقَطِعُ قَبْلَ أَكْثَرِهِ) أَيُّ قَبْلَ مُجَاوِزَةِ أَكْثَرِهِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ عِبَارَةُ النَّهْيِ وَفِي الْمُغْنِيِّ نَحْوُهَا لِاحْتِمَالِ انْقِطَاعِهِ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ فَإِذَا انْقَطَعَ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ فَأَقَلُّ فَالْكُلُّ حَيْضٌ وَإِنْ عَبَّرَها قَضَتْ مَا وَرَاءَ قَدْرِ عَادَتِهَا ه. ☐ قَوْلُهُ: (تَغْتَسِلُ الْإِلْحِ) أَيُّ وَتَصُومُ وَتُصَلِّي نِهَائِيَّةً وَتَفْعَلُ مَا تَفْعَلُهُ الطَّاهِرَةُ مُغْنِي.

☐ قَوْلُهُ: (تَحِضُ) أَيُّ تَعْتَدُ بِالْحَيْضِ. ☐ قَوْلُهُ: (إِنَّهُ) أَيُّ مَا تَرَاهُ الْآيَةُ عِشْرًا. ☐ قَوْلُهُ: (غَفْلَةٌ عَمَّا ذَكَرُوهُ الْإِلْحِ) قَدْ يَمْنَعُ أَنْ مَا قَالُوهُ غَفْلَةٌ وَأَنْ مَا يَأْتِي فِي الْعَدَدِ يَرُدُّ مَا قَالُوهُ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ مَا فِي الْعَدَدِ فِيمَا إِذَا عَلِمَ وَجُودَ دَمِ الْحَيْضِ بِشُرُوطِهِ بَعْدَ سِنِّ الْيَأْسِ وَالدَّمِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ مَشْكُوكٌ فِيهِ سَم عَلَى حَاجِ أَقُولُ: وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِي قَوْلِهِ مَشْكُوكٌ فِيهِ مَعَ قَوْلِهِمْ إِنْ الْآيَةَ إِذَا رَأَتْ مَا لَمْ يَنْقُصْ عَنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ حُكْمٌ بِأَنَّهُ حَيْضٌ فَمَا مَعْنَى كَوْنِهِ مَشْكُوكًا فِيهِ مَعَ أَنْ هَذَا لَوْ وَجِدَ مِثْلَهُ لِغَيْرِ الْآيَةِ لَمْ يُجْعَلْ مَشْكُوكًا فِيهِ بَلْ يُحْكَمُ بِأَنَّهُ حَيْضٌ

☐ قَوْلُهُ: (عِنْدَ مُجَاوِزَةِ الْعَادَةِ) أَيُّ إِنْ كَانَتْ دُونَ أَكْثَرِ الْحَيْضِ. ☐ قَوْلُهُ: (غَفْلَةٌ عَمَّا ذَكَرُوهُ) قَدْ يَمْنَعُ أَنْ مَا قَالُوهُ غَفْلَةٌ وَأَنْ مَا يَأْتِي فِي الْعَدَدِ يَرُدُّ مَا قَالُوهُ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ مَا فِي الْعَدَدِ فِيمَا إِذَا عَلِمَ وَجُودَ دَمِ الْحَيْضِ بِشُرُوطِهِ بَعْدَ سِنِّ الْيَأْسِ وَالدَّمِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ مَشْكُوكٌ فِيهِ.

على جميعه بذلك ولا فهو تحكّم مخالِف لِتَصْرِيحِهِمْ هُنَا أَنَّ دَمَ الْحَيْضِ الْمُجَاوِزِ اسْتِحَاضَةٌ وَقَدْ يُجَابُ عَنْهُمْ بِأَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى اسْتِحَاضَةٍ أَنَّهَا دَمٌ فَسَادٍ فَلَمْ يُخَالَفُوا غَيْرَهُمْ (وَتَبَيَّنَ الْعَادَةُ) الْمَرْدُودَةُ هِيَ إِلَيْهَا فِيمَا ذُكِرَ (بِمَرَّةٍ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ دَلٌّ عَلَى اعْتِبَارِ الشَّهْرِ الَّذِي وَلِيَهُ شَهْرُ اسْتِحَاضَةٍ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ بَيْنَ أَنْ يُخَالِفَ مَا قَبْلَهُ أَوْ يُوَافِقَهُ فَلَوْ كَانَتْ عَادَتُهَا الْمُسْتَمِرَّةُ خَمْسَةً مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، ثُمَّ صَارَتْ سِتَّةً فِي شَهْرٍ، ثُمَّ اسْتَحِضَتْ رُدَّتْ لِلْسِتَّةِ هَذَا فِي عَادَةٍ مُتَّفِقَةٍ وَلَا فَإِنْ انْتَضَمَتْ لَمْ تَبَيَّنْ إِلَّا بِمَرَّتَيْنِ كَأَنَّ حَاضَتْ فِي شَهْرٍ ثَلَاثَةً، ثُمَّ فِي شَهْرٍ خَمْسَةً، ثُمَّ فِي شَهْرٍ سَبْعَةً ثُمَّ ثَلَاثَةً، ثُمَّ خَمْسَةً، ثُمَّ سَبْعَةً، ثُمَّ اسْتَحِضَتْ فِي السَّابِعِ فَتَرَدُّ لِثَلَاثَةٍ ثُمَّ خَمْسَةٍ، ثُمَّ سَبْعَةٍ لِأَنَّ تَعَاثُبَ الْأَقْدَارِ الْمُخْتَلِفَةِ قَدْ صَارَ عَادَةً لَهَا فَإِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ بِأَنَّ اسْتَحِضَتْ فِي الرَّابِعَةِ رُدَّتْ لِلْسَبْعَةِ إِنْ عَلِمْتَهَا وَلَوْ نَسِيتَ تَرْتِيبَ تِلْكَ الْمَقَادِيرِ أَوْ لَمْ تَنْتَظِمِ...

بِالنِّسْبَةِ لِقَدْرِ عَادَتِهَا وَيُحَكَّمُ لِمَا زَادَ بِأَنَّهُ اسْتِحَاضَةٌ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا خَالَفَتْ مَنْ ثَبَتَ لَهَا بِالِاسْتِثْنَاءِ الْيَأْسُ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ أَوْزَنَّا الشَّكَّ فِيمَا رَأَتْهُ مِنَ الدَّمِ حَيْثُ جَاوَزَ الْأَكْثَرَ ش. □ فَوُدَّ: (عَلَى جَمِيعِهِ) أَيِ عَلَى قَدْرِ الْعَادَةِ وَمَا زَادَ عَلَيْهِ. □ فَوُدَّ: (بِذَلِكَ) أَيِ بِأَنَّهُ دَمٌ فَسَادٍ. □ فَوُدَّ: (وَلَا) أَيِ بِأَنَّ أَرَادُوا الْحُكْمَ بِذَلِكَ عَلَى مَا زَادَ عَلَى قَدْرِ الْعَادَةِ. □ فَوُدَّ: (إِنَّ دَمَ الْحَيْضِ الْخُ) أَيِ الشَّامِلِ لِمَا رَأَتْهُ الْإِيسَةُ وَغَيْرُهَا. □ فَوُدَّ: (وَقَدْ يُجَابُ الْخُ) أَيِ مُخْتَارًا لِلثَّانِي. □ فَوُدَّ: (وَتَبَيَّنَ الْعَادَةُ الْخُ) أَيِ إِنْ لَمْ تُخْتَلَفْ فَلَوْ حَاضَتْ فِي شَهْرٍ خَمْسَةً، ثُمَّ اسْتَحِضَتْ رُدَّتْ إِلَيْهَا نِهَائِيَّةً وَمُعْنِي. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْحَدِيثَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنَزِّلِ أَوْ مُتَحَيِّرَةٍ فِي الْمُعْنَى إِلَّا مَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. □ فَوُدَّ: (الْمَذْكُورَ) أَيِ آتِفًا إِنْجَمَالًا. □ فَوُدَّ: (بَيْنَ أَنْ يُخَالِفَ) أَيِ الشَّهْرَ الَّذِي يَلِيهِ شَهْرُ اسْتِحَاضَةٍ. □ فَوُدَّ: (هَذَا) أَيِ مَا فِي الْمُتَنَزِّلِ. □ فَوُدَّ: (فِي عَادَةٍ مُتَّفِقَةٍ) أَيِ غَيْرِ مُخْتَلِفَةٍ. □ فَوُدَّ: (وَلَا) أَيِ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ عَادَتُهَا نِهَائِيَّةً وَمُعْنِي. □ فَوُدَّ: (لَمْ تَبَيَّنْ) أَيِ الْعَادَةُ الْمُخْتَلِفَةُ نِهَائِيَّةً. □ فَوُدَّ: (فِي السَّابِعِ الْخُ) أَيِ فِي الشَّهْرِ السَّابِعِ وَأَقْلُ مَا تَسْتَقِيمُ الْعَادَةُ بِهِ فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ مُعْنِي. □ فَوُدَّ: (فَتَرَدُّ لثَلَاثَةٍ) أَيِ فِي السَّابِعِ (ثُمَّ خَمْسَةً) أَيِ فِي الثَّامِنِ (ثُمَّ سَبْعَةً) أَيِ فِي التَّاسِعِ وَهَكَذَا أَبَدًا مُعْنِي. □ فَوُدَّ: (رُدَّتْ لِلْسَبْعَةِ) أَيِ دُونَ الْعَادَاتِ السَّابِقَةِ نِهَائِيَّةً قَالَ ع ش: وَالسَّبْعَةُ فِي هَذَا الْمِثَالِ هِيَ أَكْثَرُ النَّوَبِ، فَلَوْ حَاضَتْ فِي الشَّهْرِ الثَّالِثِ ثَلَاثَةً أَوْ خَمْسَةً رُدَّتْ إِلَيْهِ وَاحْتِاطَتْ فِي الزَّائِدِ عَلَى مَا يُفِيدُهُ كَلَامُ الْمُنْهَجِ لَكِنْ قَالَ سَم: عَلَيْهِ الَّذِي فِي الْعُبَابِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يَتَكَرَّرِ الدَّوْرُ تَرَدُّ لِلنَّوَبِ الْأَخِيرَةِ وَلَا احْتِاطَ عَلَيْهَا مُطْلَقًا وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ الْمُنْهَاجِ أَهْ وَقَوْلُهُ: عَلَى مَا يُفِيدُهُ كَلَامُ الْمُنْهَجِ أَيِ وَجَرَى عَلَيْهِ التَّحْقُفُ وَالنَّهَائِيَّةُ وَالْمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ نَسِيتَ تَرْتِيبَ تِلْكَ الْمَقَادِيرِ) أَيِ دُونَ الْعَادَاتِ بِأَنَّ لَمْ تَذَرِ تَرْتِيبَ الدَّوْرِ فِي نَحْوِ الْمِثَالِ الْمُتَقَدِّمِ هَكَذَا الثَّلَاثَةَ، ثُمَّ الْخَمْسَةَ، ثُمَّ السَّبْعَةَ أَوْ بِالْعَكْسِ أَوْ الْخَمْسَةَ، ثُمَّ الثَّلَاثَةَ، ثُمَّ السَّبْعَةَ أَوْ بِالْعَكْسِ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْوُجُوهِ الْمُمْكِنَةِ ع ش. □ فَوُدَّ: (أَوْ لَمْ تَنْتَظِمِ) أَيِ بِأَنَّ تَقَدَّمَ هَذِهِ مَرَّةً، وَهَذِهِ أُخْرَى سَم وَنِهَائِيَّةً وَمُعْنَى.

□ فَوُدَّ: (أَوْ لَمْ تَنْتَظِمِ) أَيِ بِأَنَّ تَقَدَّمَ هَذِهِ مَرَّةً وَهَذِهِ مَرَّةً.

أو لم يتكرر الدور ونسيت آخر التوب فيهما احتاطت فتحيض من كل شهر ثلاثة ثم هي كحائض في نحو الوطء وطاهر في العبادة إلى آخر السبعة ليكنها تغتسل آخر الخمسة والسبعة، ثم تكون كطاهر إلى آخر الشهر أو معتادة مميزة قدمت التميز كما قال.
(ويحكم للمعتادة المميزة) حيث خالفت العادة التميز كأن كانت خمسة من أول كل شهر فاستحيضت فرأت خمستها حمرة، ثم خمسة سوادا، ثم حمرة مطبقة (بالتمييز لا العادة) فيكون حيضها السواد فقط (في الأصح)؛ لأن التميز علامة حاضرة وفي الدم الذي هو محل النزاع والعادة منقضية.....

☐ فوه: (أو لم يتكرر الدور) أي كان استحيضت في الشهر الرابع نهاية ومغني. ☐ فوه: (ونسيت آخر التوب) أي فإن ذكرته ردت إلى ما قبل شهر الاستحاضة، ثم تختاط إلى آخر أكثر العادات إن لم يكن هو الذي قبل شهر الاستحاضة نهاية ومغني، وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض وشرجه ما نصه فإن قلت: قد علم مما ذكر أنها تختاط أيضا إلى آخر أكثر التوب فاستوى حال النسيان والذكر، قلت: الفرق أنه في النسيان يكون الاحتياط بعد أقل التوب ولا بد وفي الذكر لا يلزم ذلك؛ لأنها قد تذكر أن آخر التوب الخمسة فيكون الاحتياط فيما بعدها إلى آخر السبعة فليتامل اه. ☐ فوه: (فيها) أي فيما إذا تكرّر الدور ولم تنتظم عاداتها أو لم يتكرر الدور بالكلية. وأما إذا تكرّر وانتظمت ونسيت انتظامها فحيضها أقل التوب، وإن كانت ذاكرة للتوبة الأخيرة حلبي واعتمده الحفني وكذا يؤخذ من سم وع ش اه. بجزمي أقول: وهو خلاف ما اتفق عليه شيخ الإسلام والثخفة والنهية والمغني من الاحتياط عند نسيان آخر التوب مطلقا عبارة سم فيهما كان وجه تسمية الضمير دون جمعه عدم الحاجة إلى هذا القيد في الأولى إذ من لازم نسيان ترتيب الأقدار نسيان آخر التوب لعموم الأقدار للأخيرة فليتامل اه.
☐ فوه: (أو معتادة) إلى قول المشي أو متحيرة في النهاية والمغني إلا ما أثبه عليه. ☐ فوه: (فرأت خمستها إلخ) عبارة المغني والنهاية فرأت عشرة أسود من أول الشهر وبقية أحر فحيضها العشرة الأسود لا الخمسة الأولى اه. ☐ فوه: (وفي الدم) كان المراد بالتمييز فيه التميز.

☐ فوه: (ونسيت آخر التوب) أي فإن ذكرته ردت إلى ما قبل شهر الاستحاضة قال في الروض وشرجه، ثم بعد ردها إلى ذلك تختاط إلى آخر أكثر العادات إن لم يكن هو الذي قبل شهر الاستحاضة اه.

(فإن قلت): قد علم مما ذكر أنها تختاط أيضا إلى آخر أكثر التوب فاستوى حال النسيان والذكر. (قلت): الفرق أنه في النسيان أن يكون الاحتياط بعد أقل التوب ولا بد وفي الذكر لا يلزم ذلك؛ لأنها قد تذكر أن آخر التوب الخمسة فيكون الاحتياط فيما بعدها إلى آخر السبعة فليتامل. ☐ فوه: (فيهما) كان وجه تسمية الضمير دون جمعه عدم الحاجة إلى هذا القيد في الأولى، إذ من لازم نسيان ترتيب الأقدار نسيان آخر التوب كعدم الأقدار للأخيرة فليتامل. ☐ فوه: (وفي الدم) كان المراد بالتمييز فيه التميز.

وفي صاحبتيه ومحل الخلاف حيث لم يتخلل بينهما أقل الطهر ولا كأن كانت عادتها خمسة أول الشهر فرأت عشرين أحمر، ثم خمسة أسود كان كل منهما حيضاً قطعاً.
(أو) كانت (متحيرة بأن) هي إما على بابها؛ لأن المراد هنا المتحيرة المطلقة وهي محصورة فيما ذكر فيكون قوله الآتي الذي هو تصريح بمفهوم الحصر، وإن حفظت المفيد لقسامين آخرتين كل منهما يسمى متحيرة مقيدة راجعاً لمطلق المتحيرة لا يقيد التفسير المذكور، وهذا أحسن أو بمعنى كان ليفيد بالمنطوق أنها ثلاثة أقسام.....

☐ قوله: (وفي صاحبتيه) قد يقال وفيه سم. ☐ قوله: (بينهما) أي العادة والتيميز. ☐ قوله: (ولا كأن كانت إلخ) عبارة شيخ الإسلام والنهاية والمغني، وإن تخلل بينهما أقل الطهر كأن رأت بعد خمستها عشرين ضعيفاً ثم خمسة قوية، ثم ضعيفاً فقدّر العادة حيضاً للعادة والقوي حيضاً آخر لأن بينهما طهراً كاملاً اه. ☐ قوله: (ثم خمسة أسود) ثم استمر السواد سم عبارة المغني، ثم أحمر اه. ☐ قوله: (كان كل منهما) أي من العادة وهي الخمسة الأولى من العشرين الأحمر والتيميز وهو الخمسة الأخيرة الأسود.
☐ قوله: (أو كانت) أي من جاوز دمه أكثر الحيض مغني. ☐ قوله: (على بابها) أي من القصور المفيد للحضر. ☐ قوله: (فيما ذكر) أي التاسية لعادتها قدرًا ووقتًا. ☐ قوله: (وإن حفظت) أي إلى آخره بدل من قوله الآتي. ☐ قوله: (راجعاً إلخ) خبر فيكون قال سم لا حاجة إلى هذا فإن الضمير في أو كانت متحيرة وفي، وإن حفظت راجع لما رجع إليه الضمير في قوله أولاً فإن كانت مبتدأة، وهو المرأة التي عبر دمه أكثر الحيض، فإنها مقسّم هذه الأقسام كما لا يخفى فتأمل اه. ☐ قوله: (لمطلق المتحيرة) أي التي في ضمن المتحيرة المطلقة وقوله: (لا يفيد إلخ) لمجرد التأكيد. ☐ قوله: (وهذا أحسن) يراد عليه وعلى قوله وهي محصورة إلخ أن ما ذكره المصنف حينئذ لا يشمل الجهل لوقت ابتداء الدور أو بالعادة مع أنه من التحير المطلق كما دل عليه عطفه على ما قبله سم، وقد يجاب بحمل الشبان في المتن على مطلق الجهل كما جرى عليه النهاية فما جرى عليه الشارح من عطفه على الشبان مجرد إيضاح وبيان لقسامي الجهل هنا. ☐ قوله: (أو بمعنى كان) أي كما هو الشائع في كلام الشيخين. ☐ قوله: (إنها) مطلق

☐ قوله: (وفي صاحبتيه) قد يقال وفيه. ☐ قوله: (ولا كأن كانت عادتها خمسة أول الشهر إلخ) عبارة شرح الرّوض، وإن تخلل بينهما أقل الطهر كأن رأت بعد خمستها عشرين ضعيفاً، ثم خمسة قوياً، ثم ضعيفاً فقدّر العادة حيضاً للعادة والقوي حيضاً آخر؛ لأن بينهما طهراً كاملاً اه. ☐ قوله: (ثم خمسة أسود) ثم استمر السواد. ☐ قوله: (راجعاً لمطلق المتحيرة إلخ) لا حاجة إلى هذا فإن الضمير في أو كانت متحيرة وفي، وإن حفظت راجع لما رجع إليه الضمير في قوله أولاً فإن كانت مبتدأة، وهو المرأة التي عبر دمه أكثر الحيض فإنها مقسّم هذه الأقسام كما لا يخفى فتأمل اه. ☐ قوله: (وهذا أحسن) يراد عليه وعلى قوله السابق وهي محصورة فيما ذكر أن ما ذكره المصنف حينئذ لا يشمل الجهل بوقت ابتداء الدور أو بالعادة مع أنه من التحير المطلق كما دل عليه عطفه على ما قبله.

أيضاً هذا أحدها والآخراين أفادهما مقابله، وهو، وإن حفظت إلى آخره فتعيين شارح هذا وأدعاه أنه الأصوب ممنوع (نسيث) أو جهلت وقت ابتداء الدور أو (عادتها قدراً ووقتاً) ولا تميز لها وإن قالت دوري ثلاثون وتسمى أيضاً مُحَيَّرَةً بِكَسْرِ الْبَاءِ؛ لأنها حَيَّرَتِ الْفُقَهَاءَ فِي أَمْرِهَا، ومن ثم لم يختلف أصحابنا ويخطئ بعضهم بعضاً في باب كما هنا (ففي قول كُتِبَتْ) غير مُمَيَّزَةٍ فيكون حيضها يوماً وليلة على الأظهر من أول الهلال؛ لأنه الغالب على ما فيه وطهرها ببقية الشهر لما في الاحتياط الآتي من الحرج الشديد المرفوع عن الأمة (والمشهور وجوب الاحتياط) الآتي؛ لأن كل زمن يمر عليها مُحْتَمِلٌ لِلْحَيْضِ وَالطَّهْرِ

الْمُتَحَيَّرَةِ. □ قوله: (أيضاً) الأولى تقديمه على قوله بالمنطوق. □ قوله: (هذا) أي التاسية لإعادتها قدراً ووقتاً والتذكير باغتيال القسم. □ قوله: (إنه الأصوب إلخ) لك أن تستدل على أصوبية هذا بسلامته مما لزم الأول من مخالفة الظاهر في ضمير وإن حفظت على ما قرره سم، وقد يجاب بأن ما استدل به لو سلم إنما يُعِيدُ الْأَظْهَرَةَ لَا الْأُصُوبِيَّةَ. □ قوله: (أو جهلت إلخ) عبارة النهاية أي جهلت عادتها إلخ لنحو غفلة أو علة عارضة، وقد تجزئ وهي صغيرة وتدوم لها عادة حيض، ثم تفقئ مستحاضة فلا تعرف شيئاً مما سبق اه قال ع ش قوله أي جهلت فسر النسيان بالجهل إشارة إلى أنه لا يشتراط سبق العلم كما يشير إليه قوله لنحو غفلة أو علة إلخ اه. □ قوله: (وتسمى إلخ) عبارة النهاية والمعني سميت به أي بالمتحيرة لتحيرها في أمرها، وتسمى المحيرة بكسر الباء أيضاً لأنها إلخ. □ قوله: (ويخطئ) بالجزم عطفًا على يختلف قاله الكردي ويمتنع كتابته بالياء فالظاهر أنه جملة حالية فكان الأولى تقديم المسند إليه أو ترك الواو. □ قوله: (كما هنا) أي في أحكام المتحيرة. □ قوله: (من أول الهلال إلخ) عبارة النهاية نعم لا يمكن إلحاقها بالمبتدأة في ابتداء دورها؛ لأن ابتداء دور المبتدأة معلوم بظهور الدم بخلاف التاسية فيكون ابتداءه أول الهلال ومتى أطلقوا الشهر في مسائل الاستحاضة عتوا به ثلاثين يوماً سواء كان ابتداءه من أول الهلال أم لا إلا في هذا الموضع اه أي فمأزهم بالشهر الهلالي نقص أو كمل ع ش. □ قوله: (لأنه إلخ) أي ابتداء الحيض في أول الهلال. □ قوله: (على ما فيه) عبارة ع ش قال الشيخ عميرة قال الزايعي وهي أي. □ قوله: (لأنه الغالب) دعوى مخالفة للرجس اه، وهذا هو العمدة في تزييف هذا القول اه.

□ قول (س): (والمشهور وجوب الاحتياط) ومحل وجوب ما ذكر عليها كما أفاده الناشر ما لم تصل سن اليأس فإن وصلته فلا وهو ظاهر جلبي شرح م ر سم على حجة وما ذكره عن شرح م ر يوجد في بعض النسخ والصواب إسقاطه ع ش. □ قوله: (الآتي) إلى قوله: (ما لم تغلّم) في النهاية وإلى قوله فإن شككت في المعني.

□ قوله: (إنه الأصوب ممنوع) لك أن تستدل على أصوبية هذا بسلامته مما لزم الأول من مخالفة الظاهر، وإن حفظت على ما قرره. □ قوله: (والمشهور وجوب الاحتياط) ومحل وجوب ما ذكر عليها

والانقطاع وإدامته حكم الحيض عليها باطل إجماعاً والطهر يُنافيه الدم والتبويض تحكّم
فاقتضت الضرورة الاحتياط إلا في عدة فرقة الحياة فإنها بثلاثة أشهر على التفصيل الآتي في
العدد نظراً للغالب أن كل شهر لا يخلو عن حيض وطهر ولأن انتظار سنّ اليأس فيه ضرر لا
يطاق ما لم تعلم قدر دورها فيثلاثة أدوار فإن شككت في قدر دورها، وقالت أعلم أنه لا يزيد
على ستة فدورها ستة وإذا تقرر وجوب الاحتياط (فيحرم) على حليلها (الوطء) ومباشرة ما بين
سرتها وركبتها ويحرم عليها تمكينه لاحتمال الحيض.....

☐ قوله: (ينافيه الدم) أي على هذا الوجه سم عبارة ع ش، وهذا بمجرده لا يصلح مانعاً من كونه طهراً
دائماً لجواز أن يكون كله دم فساد إلا أن يُمنع هذا بأن ما تراه المرأة في سنّ الحيض يجب أن يكون
حيضاً ما لم يمنع منه مانع، والمانع هنا إنما منعه من الحكم على الكل بأنه حيض ولم يمنع من أن بعضه
حيض وبعضه غير حيض اهـ. ☐ قوله: (والتبويض) أي بأن يحكم على بعض معين بأنه حيض وعلى آخر
بأنه طهر ع ش. ☐ قوله: (فاقتضت الضرورة إلخ) ولا يجمع تقديماً لسفر ونحوه ولا تؤم في صلاتها
بطاهر ولا متخيرة بناء على وجوب القضاء عليها ولا يلزمها الفداء عن صومها إن أفطرت لِرضاع
لاحتمال كونها حائضاً مغني. ☐ قوله: (إلا في عدة إلخ) راجع إلى المتن. ☐ قوله: (على التفصيل الآتي
إلخ) أي إذا طلقها في أول الشهر أما إذا طلقها في أثنائه فإن كان مضى منه خمسة عشر أو أكثر لغا ما بقي
واغتذت بثلاثة أشهر بعد ذلك ويحرم طلاقها حينئذ لما فيه من تطويل العدة وإن بقي من الشهر ستة
عشر يوماً فأكثر فبشهرين بعد ذلك ع ش. ☐ قوله: (ما لم تعلم إلخ) راجع إلى قوله فإنها بثلاثة أشهر
كُردي. ☐ قوله: (فإن شككت إلخ) عبارة شرح الرّوض فلو شككت في قدرها أي الأدوار أخذت بالأكثر
قاله الدارمي سم. ☐ قوله: (على حليلها) أي من زوجها وسيدها نهاية، ولو اختلف اغتاضهما فالعبرة
بعقيدة الزوج لا الزوجة ع ش. ☐ قوله: (ومباشرة) إلى قوله: ولو بعد إلخ في النهاية إلا قوله لا طلاقها

كما أفاده التائيري ما لم تصل إلى سنّ اليأس فإن وصلته فلا وهو ظاهر جليّ شرح م ر وأقول لعل ما
قاله التائيري مبني على ظاهر ما سبق عن المغني وغيره. ☐ قوله: (ينافيه الدم) أي على هذا الوجه.
☐ قوله: (فإن شككت إلخ) عبارة شرح الرّوض فلو شككت في قدرها أي الأدوار أخذت بالأكثر قاله
الدارمي. ☐ قوله: (فيحرم على حليلها الوطء) قال التائيري قال أبو شكيل في شرح الوسيط هذا إذا لم
تبلغ سنّ اليأس فإذا بلغت ذلك فالذي يظهر لي وتقضي القواعد أنه يجوز لزوجها أن يجمعها لزوال
احتمال الحيض ويؤيد ما قاله أبو شكيل قول المحامي في الباب وقت انقطاعه ستون سنة اهـ كلام
التائيري.

(فإن قلت): يزود ما قاله أبو شكيل من زوال احتمال الحيض ما قالوه في باب العدد من أنه لو رأت
امرأة الدم بعد سنّ اليأس بشروط الحيض كان حيضاً.
(قلت): لا يزود لجواز أن يكون ذلك مفروضاً في دم متميز عليم أنه حيض لوجود شروطه بخلاف

لا طَلَاُهَا لِأَنَّ عِلَّةَ تَحْرِيمِهِ مِنْ تَطْوِيلِ الْعِدَّةِ لَا يَتَأْتِي هُنَا لِمَا تَقَرَّرَ فِي عِدَّتِهَا وَعَلَى زَوْجِهَا مُؤْنَهَا وَلَا خِيَارَ لَهُ؛ لِأَنَّ وَطْأَهَا مُتَوَقَّعٌ (وَمَسُّ الْمُصْحَفِ) وَالْمُكُثُّ بِالْمَسْجِدِ إِلَّا لِصَلَاةٍ أَوْ طَوَافٍ أَوْ اعْتِكَافٍ، وَلَوْ نَفَلًا (وَالْقِرَاءَةُ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ)، وَإِنْ خَشِيتِ النِّسْيَانَ لِإِمْكَانِ دَفْعِهِ

إِلَى وَعَلَى زَوْجِهَا، وَقَوْلُهُ لِصَلَاةٍ وَإِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَتَغْتَسِلُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ لَا طَلَاُهَا إِلَى وَعَلَى زَوْجِهَا. □ قَوْلُهُ: (لَا طَلَاُهَا) عَطَفَ عَلَى الْوُطْءِ فِي الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ وَمَسُّ الْمُصْحَفِ الْخُ عَطَفَ عَلَى تَمْكِينِهِ فِي الشَّرْحِ وَفِيهِ نَوْعٌ تَعْقِيدٌ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرَ قَوْلِهِ وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا الْخُ عَنْ قَوْلِهِ لَا طَلَاُهَا الْخُ.

□ قَوْلُهُ: (مُؤْنَهَا) أَيِ وَسَائِرِ حُقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ كَالْقِسْمِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (إِلَّا لِصَلَاةٍ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ أَيِ الْإِنْسَوِيِّ فِي الْمُهِمَّاتِ مِنْ جَوَازِ دُخُولِهَا لَهُ لِلصَّلَاةِ قَرْضًا أَوْ تَفَلًُّا رَدَّهُ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِمَفْهُومِ كَلَامِ الرِّوَضَةِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهَا دُخُولُهُ لِدَلِيلِكَ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ خَارِجَهُ بِخِلَافِ الطَّوَافِ وَنَحْوِهِ فَإِنَّهُ مِنْ ضَرُورَتِهِ اهـ عِبَارَةُ سَمِ الْمُعْتَمَدُ حُرْمَةُ مُكْنِهَا بِالْمَسْجِدِ لِغَيْرِ مَا يُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ مِنَ الطَّوَافِ وَالْإِعْتِكَافِ، وَلَوْ لِلصَّلَاةِ م ر، وَعَقَّبَ السَّيِّدُ الْبُصْرِيُّ كَلَامَ النَّهْيَةِ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ م ر لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ خَارِجَهُ فِيهِ أَنَّهَا صَحِيحَةٌ مَعَ تَرْكِ السُّورَةِ فَمَا الْفَارِقُ، وَتَقَلَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الْأَسْنَى كَلَامَ الْمُهِمَّاتِ الْمَذْكُورَ وَأَقْرَاهُ اهـ. □ قَوْلُهُ: (إِلَّا لِصَلَاةٍ أَوْ طَوَافٍ الْخُ) أَيِ إِذَا أَمِنَتِ التَّلَوِيثُ أَسْنَى وَمُغْنِي وَنَهْيَةٍ.

□ قَوْلُ (السَّيِّدِ): (وَالْقِرَاءَةُ الْخُ) أَيِ لِلْفَاتِحَةِ وَالسُّورَةِ نَهْيَةً وَمُغْنِي، وَقَالَ الْبُصْرِيُّ هَلِ الْقِرَاءَةُ الْمَنْذُورَةُ كَالْقِرَاءَةِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ أَوْ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِهَا لَمْ أَرِ فِي ذَلِكَ شَيْئًا وَلَعَلَّ الثَّانِي أَوْجَهُ اهـ وَفِي كَلَامِ ع ش مَا يُؤَيِّدُهُ.

□ قَوْلُ (السَّيِّدِ): (فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْقِرَاءَةُ لِلتَّعَلُّمِ وَيَتَّبِعِي خِلَافَهُ؛ لِأَنَّ تَعَلَّمَ الْقِرَاءَةَ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ فَهِيَ مِنْ مُهِمَّاتِ الدِّينِ بَلْ وَيَتَّبِعِي لَهَا جَوَازُ مَسِّ الْمُصْحَفِ وَحَمْلِهِ إِذَا تَوَقَّفَتْ قِرَاءَتُهُ عَلَيْهِمَا وَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي دَفْعِ النِّسْيَانِ إِجْرَاؤُهُ عَلَى قَلْبِهَا وَلَمْ يَتَّقِ لَهَا قِرَاءَتُهُ فِي الصَّلَاةِ لِمَانِعٍ قَامَ بِهَا كَاشْتِغَالُهَا بِصِنَاعَةٍ تَمْنَعُهَا مِنْ تَطْوِيلِ الصَّلَاةِ وَالتَّافِلَةِ جَازَ لَهَا الْقِرَاءَةُ وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا حَيْثُ يُذَكَّرُ أَنْ تَقْصِدَ بِلَاوَرَتِهَا الذِّكْرَ أَوْ تُطْلِقَ بَلْ يَجُوزُ لَهَا قَصْدُ الْقِرَاءَةِ لِأَنَّ حَدَّثَهَا غَيْرُ مُحَقِّقٍ وَالْعُدْرُ قَائِمٌ بِهَا، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ قِرَاءَتُهَا مَشْرُوعَةً سُنَّ لِلْسَّامِعِ لَهَا سُجُودُ التَّلَاوَةِ وَالْأَفْلَاحِ ش.

الْمَشْكُوكُ فِيهِ لِمَجَاوَزَتِهِ أَكْثَرَ الْحَيْضِ كَمَا هُنَا، ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ تَعَرَّضَ لِهَذَا فِيمَا مَرَّ. □ قَوْلُهُ: (لَا طَلَاُهَا الْخُ) فِيهِ أَمْرَانِ الْأَوَّلُ صَرَّحَ الشَّارِحُ فِي بَابِ الطَّلَاقِ بِأَنَّ طَلَاُهَا لَا سُنِّيَّ وَلَا بَدْعِيَّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي حَيْضٍ وَلَا طَهْرٍ مُحَقَّقٍ، وَكَلَامُهُ هُنَا لَا يُنَافِيهِ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْحُرْمَةِ تُجَامِعُ ذَلِكَ، وَالثَّانِي أَنَّ عَدَمَ الْحُرْمَةِ هَلْ هُوَ وَإِنْ لَمْ تَعْتَدْ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ بِأَنَّ اعْتَدَّتْ بِثَلَاثَةِ أَذْوَارٍ عَلَى مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ مَا لَمْ تَعْلَمْ الْخُ، وَقَدْ يَقْتَضِي مَا تَقْلَنَاهُ عَنْهُ فِي بَابِ الطَّلَاقِ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ الْحَيْضِ. □ قَوْلُهُ: (إِلَّا لِصَلَاةٍ) الْمُعْتَمَدُ حُرْمَةُ مُكْنِهَا بِالْمَسْجِدِ لِغَيْرِ مَا يُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ مِنَ الطَّوَافِ وَالْإِعْتِكَافِ، وَلَوْ لِلصَّلَاةِ م ر.

بإمرارها على القلب والنظر في المصحف إما في الصلاة فجائزاً مطلقاً وفارقت فاقدة الطهورين بأن جنابته مُحَقَّقة. (وتُصَلِّي) وجوباً (الفرائض) ولو منذورة، وكذا صلاة الجنابة كما بَحَثَهُ الإِسْنَوِيُّ (أَبْدَأَ) لاحتِمَالِ الطَّهْرِ (وَكَذَا النِّفْلُ) الرَّاثِبُ وَغَيْرُهُ (فِي الْأَصَحِّ) ندباً؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُهِمَّاتِ الدِّينِ فَلَا وَجْهَ لِجَرْمَانِهَا إِثْمًا، وَلَوْ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِ الْفَرَضِ كَمَا صَحَّحَهُ فِي الرُّوضَةِ، وَإِنْ صَحَّحَ فِي كُتُبٍ خِلَافَهُ لِأَنَّ إِبَاحَةَ النَّوَافِلِ الْمُطْلَقَةِ لَهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا وَسَّعُوا لَهَا فِي شَأْنِ النَّوَافِلِ وَسَكَتَ أَيُّ هُنَا وَإِلَّا فَقَدْ صَرَّخَ بِهِ فِي فَصْلِ الْقُدُورَةِ عَنْ وَجُوبِ قَضَائِهَا مَعَ أَنَّهُ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَهُمَا لِطَوْلِ تَفْرِيعِهِ لَكِنْ انْتَصَرَ كَثِيرُونَ لِعَدَمِ وَجُوبِهِ وَأَنَّهُ الَّذِي عَلَيْهِ النَّصُّ وَالْجُمْهُورُ.

☐ قَوْلُهُ: (بِإِمْرَارِهَا إِلَيْهِ) أَيِ بِالقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ كَمَا يُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِهِ أَمَّا فِي الصَّلَاةِ إِلَيْهِ سَمِ.
 ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى الْقَلْبِ) أَيِ وَتَثَابُ عَلَى هَذَا الْإِمْرَارِ ثَوَابُ الْقِرَاءَةِ ش. ☐ قَوْلُهُ: (أَمَّا فِي الصَّلَاةِ) أَيِ، وَلَوْ نَفْلًا. ☐ قَوْلُهُ: (فَجَائِزَةٌ مُطْلَقًا) أَيِ فَاتِحَةٌ أَوْ غَيْرُهَا نِهَائِيَّةٌ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَقِيلَ تَحْرُمُ الزِّيَادَةُ عَلَى الْفَاتِحَةِ انْتَهَى سَمِ. ☐ قَوْلُهُ: (مُحَقَّقَةٌ) أَيِ فَلِذَا لَمْ يَزِدْ عَلَى الْفَاتِحَةِ سَمِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَكَذَا صَلَاةُ الْجَنَابَةِ) أَيِ صَلَاةُ الْجَنَابَةِ كَصَلَاةِ الْفَرَضِ فِي وَجُوبِ الْغُسْلِ لَهَا لَا فِي صِفَتِهَا الْخَاصَّةِ وَهِيَ وَجُوبُهَا كَالْفَرَضِ، وَلَوْ شَبَّهَهَا بِالنِّفْلِ كَانَ أَوْلَى، قَالَ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَيَتَّبَعِي أَنْ لَا يَسْقُطَ الْفَرَضُ بِفِعْلِهَا لِعَدَمِ إِغْنَاءِ صَلَاتِهَا عَنِ الْقَضَاءِ أَهْوَ عَلَيْهِ فَيَفَرَّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمُتَيَمِّمِ بِأَنْ طَهَّرَهُ مُحَقَّقٌ دُونَ هَذِهِ ش، وَأَقَرَّ الرَّشِيدِيُّ كَلَامَ سَمِ أَيْضًا.
 ☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ مِنْ مُهِمَّاتِ الدِّينِ) أَيِ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي اهْتَمَّ بِهَا الشَّارِعُ وَحَثَّ عَلَى فِعْلِهَا ش.
 ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى وَخِلَافًا لِلنَّهْيِ عِبَارَتُهُ وَشَمِلَ إِطْلَاقُهُ التَّنْفُلَ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِ الْفَرِيضَةِ وَقَدْ عَلِمَ مَا فِيهِ مِمَّا مَرَّ أَهْوَ فِي شَرْحِ (وَيَجِبُ الْوُضُوءُ لِكُلِّ فَرَضٍ) مِنْ أَنَّهَا تَفْعَلُهَا بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ إِنْ كَانَتْ رَائِيَةً بِخِلَافِ التَّنْفُلِ الْمُطْلَقِ ش. ☐ قَوْلُهُ: (بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ) إِنَّمَا تَظْهَرُ هَذِهِ الْمُبَالِغَةُ إِذَا أُريدَ التَّنْفُلُ بِطَهَارَةِ الْفَرَضِ سَمِ أَهْوَ رَشِيدِي. ☐ قَوْلُهُ: (فَقَدْ صَرَّخَ بِهِ) أَيِ بِوُجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَيْهَا. ☐ قَوْلُهُ: (لَكِنْ انْتَصَرَ كَثِيرُونَ لِعَدَمِ وَجُوبِهِ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَهُوَ مَا فِي الْبَحْرِ عَنِ النَّصِّ وَقَالَ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ ظَاهِرُ نَصِّ الشَّافِعِيِّ وَبِذَلِكَ صَرَّحَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَالْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَابْنُ الصَّبَّاحِ وَجُمْهُورُ الْعِرَاقِيِّينَ وَغَيْرُهُمْ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَتْ حَاطِضًا فَلَا صَلَاةَ عَلَيْهَا أَوْ طَاهِرًا فَقَدْ صَلَّتْ، قَالَ فِي الْمُهُمَّاتِ: وَهُوَ الْمُفْتَى بِهِ أَهْوَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ الَّذِي إِلَيْهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ انْتَصَرَ إِلَيْهِ.

☐ قَوْلُهُ: (بِإِمْرَارِهَا عَلَى الْقَلْبِ إِلَيْهِ) أَيِ بِالقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ كَمَا يُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِهِ أَمَّا فِي الصَّلَاةِ إِلَيْهِ.
 ☐ قَوْلُهُ: (فَجَائِزَةٌ مُطْلَقًا) قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَقِيلَ تَحْرُمُ الزِّيَادَةُ عَلَى الْفَاتِحَةِ أَهْوَ. ☐ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ جَنَابَتَهُ مُحَقَّقَةٌ) أَيِ فَلِذَا لَمْ يَزِدْ عَلَى الْفَاتِحَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَكَذَا صَلَاةُ الْجَنَابَةِ) يَتَّبَعِي أَنْ لَا يَسْقُطَ الْفَرَضُ بِفِعْلِهَا لِعَدَمِ إِغْنَاءِ صَلَاتِهَا عَنِ الْقَضَاءِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِ الْفَرَضِ) إِنَّمَا تَظْهَرُ هَذِهِ الْمُبَالِغَةُ إِذَا أُريدَ التَّنْفُلُ بِطَهَارَةِ الْفَرَضِ.

(وَتَفْتَسِلُ لِكُلِّ فَرَضٍ) فِي وَقْتِهِ كَمَا بِأَصْلِهِ وَكَأَنَّهُ اكْتَفَى بِقَوْلِهِ وَتَتَوَضَّأُ وَقْتَ الصَّلَاةِ وَذَلِكَ لَاحْتِمَالِ الانْقِطَاعِ كُلِّ وَقْتٍ وَمَنْ تَمَّ لَوْ ذَكَرَتْ وَقْتَهُ كَعِنْدِ الْغُرُوبِ اغْتَسَلَتْ عِنْدَهُ كُلَّ يَوْمٍ فَقَطْ أَوْ كَانَتْ ذَاتَ تَقْطَعٍ لَمْ تُكْرَرْ مُدَّةُ النِّقَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَطْرَأْ بَعْدَهُ دَمٌ وَيَلْزُمُهَا إِذَا لَمْ تَنْغِمِسْ إِنْ تَرْتَّبَ بَيْنَ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ لَاحْتِمَالِ أَنَّهُ وَاجِبُهَا وَلَا يَلْزُمُهَا نِيَّتُهُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ جَهْلَهَا بِالْحَالِ يُصَيِّرُهَا كَالْغَالِطِ، وَهُوَ يُجْزِئُهُ الْوُضُوءُ بِنِيَّةٍ نَحْوِ الْحَيْضِ وَلَا تَجِبُ الْمُبَادَرَةُ بِهَا عَقِبَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَكَرُّرُ الانْقِطَاعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا بِخِلَافِ الْحَدِيثِ.....

❏ قَوْلُ (السَّيِّئِ): (لِكُلِّ فَرَضٍ) خَرَجَ بِهِ التَّقْلُّ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْإِغْتِسَالُ لَهُ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَائِيَّةٌ أَهْمُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ لِكُلِّ فَرَضٍ أَيْ وَلَوْ نَذَرًا أَوْ صَلَاةً جِنَازَةً زِيَادِيٍّ وَظَاهِرُهُ أَنَّهَا تُصَلِّي عَلَى الْجِنَازَةِ وَلَوْ مَعَ وَجُودِ الرَّجَالِ، ثُمَّ قَوْلُهُ وَصَلَاةً جِنَازَةً هُوَ ظَاهِرٌ حَيْثُ لَمْ تَتَعَدَّدِ الْجِنَازَاتُ فَإِنْ تَعَدَّدَتْ وَصَلَّتْ عَلَيْهَا دَفْعَةً وَاحِدَةً كَفَهَا غُسْلٌ وَاحِدٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَقَوْلُهُ م ر فَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْإِغْتِسَالُ إِلَّا خُ أَي وَيَكْفِيهَا لَهُ الْوُضُوءُ وَظَاهِرُهُ، وَإِنْ فَعَلْتَهُ اسْتِقْلَالًا كَالضُّحَى، وَقَضِيَّةٌ كَلَامُ شَرْحِ الْبَهْجَةِ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ فَعَلَ بَعْدَ غُسْلٍ الْفَرَضِ سِوَاهُ تَقَدَّمَ عَلَى الْفَرَضِ أَوْ تَأَخَّرَ أَمَا لَوْ فَعَلَ اسْتِقْلَالًا سِوَاهُ كَانَ فِي وَقْتِ فَرَضٍ أَوْ لَا فَلَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْغُسْلِ ع ش. ❏ قَوْلُهُ: (فِي وَقْتِهِ) إِلَى الْمُتْنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا بِأَصْلِهِ إِلَى لَاحْتِمَالِ الْإِخْ وَقَوْلُهُ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ إِلَى فَإِنْ أَخَّرْتَ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَيَلْزُمُهَا إِلَى وَلَا تَجِبُ. ❏ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيْ وَجُوبُ الْإِغْتِسَالِ لِكُلِّ فَرَضٍ. ❏ قَوْلُهُ: (لَمْ تُكْرَرْ إِلَّا خُ) أَيْ لَا وَجُوبًا وَلَا نَذْبًا بَلْ لَوْ قِيلَ بِحُرْمَتِهِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا لِأَنَّهُ تَعَاطَى لِعِبَادَةٍ فَاسِدَةٍ ع ش. ❏ قَوْلُهُ: (بَعْدَهُ) أَيْ الْغُسْلُ. ❏ قَوْلُهُ: (وَلَا يَلْزُمُهَا نِيَّتُهُ إِلَّا خُ) يُشْعِرُ بِجَوَازِ نِيَّتِهِ وَالْوَجْهُ خِلَافُهُ لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّ الْوَاجِبَ الْغُسْلُ وَأَنَّ الْوَاجِبَ الْوُضُوءَ وَغُسْلُ جَمِيعِ الْبَدَنِ لَا يَكْفِي فِيهِ نِيَّةُ الْوُضُوءِ، وَلَوْ غَلَطًا بِخِلَافِ الْوُضُوءِ يَكْفِي فِيهِ نِيَّةُ رَفْعِ الْأَكْبَرِ غَلَطًا فَالِاحْتِيَاظُ الْمُخْلَصُ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ تَعَيَّنَ نِيَّةُ رَفْعِ الْأَكْبَرِ سَمَ عَلَى حِجِّ أَهْ رَشِيدِيٍّ. وَأَجَابَ ع ش بِمَا نَصَّهُ وَيُمَكِّنُ أَنَّ الْمُرَادَ لَا يَلْزُمُهَا نِيَّةُ الْوُضُوءِ مَعَ نِيَّةِ رَفْعِ حَدَثِ الْحَيْضِ لَا أَنَّ الْمُرَادَ نَفْيُ لُزُومِهَا مُسْتَقِلَّةً مَعَ تَرْكِ نِيَّةِ رَفْعِ الْحَدِيثِ الْأَكْبَرِ أَهْ وَعِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ لَا يَخْفَى أَنَّ الْأَخْوَاطَ الْإِثْنَانِ بِنِيَّةِ الْوُضُوءِ أَيْضًا بِشَرْطِهَا أَهْ. ❏ قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيْ كَلَزُومِ التَّرْتِيبِ. ❏ قَوْلُهُ: (بِهَا عَقِبَهُ) أَيْ بِالصَّلَاةِ عَقِبَ الْغُسْلِ مُعْنَى. ❏ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ إِلَّا خُ) يَعْنِي أَنَّ الْغُسْلَ

❏ قَوْلُهُ: (لِكُلِّ فَرَضٍ فِي وَقْتِهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَتَغْيِيرُهُ كَأَصْلِهِ بِالْفَرِيضَةِ يُخْرِجُ التَّقْلُّ وَهُوَ احْتِمَالُ ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ فِي التَّقْلِ بَعْدَهَا بَعْدَ تَقْلِهِ عَنِ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ قُلْنَا عَلَيْهَا الْوُضُوءَ لِكُلِّ فَرَضٍ فَلَهَا صَلَاةُ التَّقْلِ وَكُلُّ مَوْضِعٍ قُلْنَا عَلَيْهَا الْغُسْلُ لِكُلِّ فَرَضٍ لَمْ يَجْزِ التَّقْلُّ إِلَّا بِالْغُسْلِ أَيْضًا أَهْ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِينَ التَّقْيِيدُ بِالْفَرَضِ، وَهُوَ أَيْسَرُ وَكَلَامُ الْقَاضِي أَخْوَاطُ أَهْ وَالْمُعْتَمَدُ عَدَمُ وَجُوبِ الْغُسْلِ لِلتَّقْلِ شَرْحُ م ر. ❏ قَوْلُهُ: (وَلَا يَلْزُمُهَا نِيَّتُهُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) يُشْعِرُ بِجَوَازِ فِيهِ وَالْوَجْهُ خِلَافُهُ؛ لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّ الْوَاجِبَ الْغُسْلُ وَأَنَّ الْوَاجِبَ الْوُضُوءَ وَغُسْلُ جَمِيعِ الْبَدَنِ لَا يَكْفِي فِيهِ نِيَّةُ الْوُضُوءِ، وَلَوْ غَلَطًا بِخِلَافِ الْوُضُوءِ يَكْفِي فِيهِ نِيَّةُ رَفْعِ الْأَكْبَرِ غَلَطًا فَالِاحْتِيَاظُ الْمُخْلَصُ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ تَعَيَّنَ الْأَكْبَرُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

واحتمال وقوعه في الحيض والانقطاع بعده لا حيلة في دفعه لكن ينبغي ندبها؛ لأنها تقلل الاحتمال؛ لأنه في الزمن الطويل أظهر منه في اليسير فإن أخرت جددت الوضوء حيث يلزم المستحاضة المؤخرة. (وتصوم رمضان) لاحتمال أنها طاهر جميعه (ثم تصوم شهراً) آخر (كاملين) حال من رمضان وشهراً وتنكيره غير مؤثر لتخصيصه بما قدرته وهي مؤكدة لرمضان لقلاً يتوهم إطلاقه على بعضه.....

إنما تؤمر به لاحتمال الانقطاع ولا يمكن إلخ مغني. □ فؤد: (واحتمال وقوعه إلخ) أي مع أن المبادرة لا تمنع أثر هذا الاحتمال، قال في شرح العباب نعم يَحْتَمَلُ وقوع الغسل في الطهر، وقد بقي منه ما يسع الصلاة فإذا بادرَتْ برئت منها وإذا أخرت أوقعتها في الحيض فلم تبرا فكأن يتبني وجوب المبادرة لهذا الاحتمال كما قاله بعضهم اه. سم عبارة البصري قوله لا يمكن تكرار الانقطاع إلخ مسلم لكن الموجب هنا احتمال ولا مانع من تكرره فالحاصل أن احتمال الانقطاع هنا كخروج الحدث في المستحاضة وفي المبادرة بالصلاة عقب طهارة كل منهما قليل للمقتضى وإن لم يدفعه بالكلفة فالقول بوجوبها ثم لا هنا لا يخلو عن خفاء إذ الذي يظهر بإدبي الرأي التسوية فيها أو في عدمها اه. □ فؤد: (جددت إلخ) أي وجوباً مغني وبصري. □ فؤد: (حيث يلزم المستحاضة إلخ) أي غير المتخيرة ليصح قياس هذه عليها ش. □ فؤد: (المؤخرة) وهي ما لو أخرت لا لمصلحة الصلاة بقدر ما يمنع الجمع بين الصلاتين كما تقدم ع ش وسم.

□ فؤد (الشي: (وتصوم إلخ) أي وجوباً مغني ونهاية. □ فؤد: (لاحتمال) إلى قول المتن، وإن حفظت في النهاية. □ فؤد: (وتنكيره) أي الشهر. □ فؤد: (لتخصيصه إلخ) هذا عجيب فإن المسوغ موجود بدونه، وهو عطفه على المعرفة فإنهم صرحوا بأن ذلك كعكسه من مسوغات مجيء الحال من التكررة سم وع ش ورشيد. □ فؤد: (بما قدرته) أي من لفظ آخر ع ش. □ فؤد: (وهي) أي الحال المذكورة. □ فؤد: (مؤكدة لرمضان) لقائل أن يقول إن رمضان حقيقة في الهلالي الناقص أيضاً فالتقييد بالكمال

□ فؤد: (واحتمال وقوعه إلخ) أي مع أن المبادرة لا تمنع أثر هذا الاحتمال قال في شرح العباب نعم يَحْتَمَلُ وقوع الغسل في الطهر، وقد بقي منه ما يسع الصلاة فإن بادرَتْ برئت منها وإذا أخرت أوقعتها في الحيض فلم تبرا وكان يتبني وجوب المبادرة لهذا الاحتمال كما قاله بعضهم اه. □ فؤد: (حيث يلزم المستحاضة) أي بأن لا يكون لمصلحة الصلاة. □ فؤد: (لتخصيصه بما قدرته) هذا عجيب فإن المسوغ موجود من غير تقدير وهو مشاركتة في الحال للمعرفة فإنهم صرحوا بأن ذلك من مسوغات مجيء الحال من التكررة وبذلك عر في التسهيل وعبر الشيوطي في مسوغ الحال بمسوغات الإيتداء وصرحوا في مسوغات الإيتداء بأن منها أن يعطف على سائغ الإيتداء، نحو زيد ورجل قائمان. □ فؤد: (وهي مؤكدة لرمضان إلخ) أقول لقائل أن يقول إن رمضان حقيقة في الهلالي الناقص أيضاً فالتقييد بالكمال مخرج له فالتأسيس به في غاية الظهور مغني عن التعسف الذي ارتكبه مع أن في صحته نظراً فإن

بل مؤسَّسة كما يُعلَم من قولنا الآتي فالكمال إلى آخره ومؤسَّسة لـ (شَهْرًا) لإفادتها أنَّ المراد به ثلاثون يومًا مُتَوَالِيَةً (فِيحْصُلُ) لها بِفَرْضِ أَنَّ رَمَضَانَ ثلاثون يومًا (من كُلِّ) منهما (أربعة عشر) يومًا لاحْتِمَالِ أَنَّ حَيْضَهَا الْأَكْثَرُ وَأَنَّهُ طَرَأَ أَثْنَاءَ يَوْمٍ وَانْقَطَعَ أَثْنَاءَ السَّادِسِ عَشَرَ فَيَبْطُلُ مِنْهُ سِتَّةُ عَشَرَ يَوْمًا فَإِنْ نَقَصَ رَمَضَانُ حَصَلَ لَهَا مِنْهُ ثَلَاثَةُ عَشَرَ وَبَقِيَ عَلَيْهَا سِتَّةُ عَشَرَ فَإِذَا صَامَتْ شَهْرًا كَامِلًا بَقِيَ عَلَيْهَا يَوْمَانِ هُنَا أَيْضًا فَالْكَمَالُ فِي رَمَضَانَ قَيْدٌ لِفَرْضِ حُصُولِ الْأَرْبَعَةِ عَشَرَ لَا لِيَقْيَاءِ الْيَوْمَيْنِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَى الْمُتَنِ كَمَا لَا يُعْتَرَضُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَا يَبْقَى عَلَيْهَا شَيْءٌ إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْإِنْقِطَاعَ كَانَ لِيَلًا لَوْضُوحِهِ أَيْضًا (ثُمَّ) إِذَا بَقِيَ عَلَيْهَا يَوْمَانِ (تَصُومُ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ) يَوْمًا سِتَّةَ أَيَّامٍ (ثَلَاثَةُ أَوَّلِهَا وَثَلَاثَةُ آخِرِهَا فَيَحْصُلُ الْيَوْمَانِ الْبَاقِيَانِ)؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ إِنْ طَرَأَ أَثْنَاءَ أَوَّلِ صَوْمِهَا حَصَلَ الْأَخِيرَانِ أَوْ ثَانِيَهُ فَالْأَوَّلُ وَالثَّامِنُ عَشَرَ أَوْ ثَالِثُهُ فَالْأَوَّلَانِ، أَوْ أَثْنَاءَ السَّادِسِ عَشَرَ حَصَلَ الثَّانِي وَالثَّالِثُ أَوْ السَّابِعُ عَشَرَ فَالثَّالِثُ وَالسَّادِسُ عَشَرَ أَوْ الثَّامِنُ عَشَرَ فَالسَّادِسُ عَشَرَ وَالسَّابِعُ عَشَرَ وَلَا تَتَعَيَّنُ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ كَمَا هُوَ مَبْشُوطٌ فِي الْمُطَوَّلَاتِ بَلْ بَالِغٌ بَعْضُهُمْ فَقَالَ يُمَكِّنُ تَحْصِيلُهَا بِكَيْفِيَّاتٍ تَبْلُغُ أَلْفَ ضُورَةٍ وَضُورَةٍ وَلَعَلَّهُ فِي جَمِيعِ مَسَائِلِ الصَّوْمِ بِأَنْوَاعِهِ لَا

مُخْرِجٌ لَهُ فَالتَّأْسِيسُ بِهِ فِي غَايَةِ الظُّهُورِ مُغْنٍ عَنِ التَّعَسُّفِ الَّذِي اِزْتَكَبَهُ مَعَ أَنَّ فِي صِحَّتِهِ نَظَرًا، فَإِنْ قَوْلُهُ فَالْكَمَالُ الْإِنْخَ لَا يُفِيدُ التَّأْسِيسَ إِلَّا إِنْ أَرَادَ بِهِ مَا ذَكَرْتَهُ مَعَ قُصُورِ عِبَارَتِهِ عَنْ إِفَادَتِهِ سَم. □ قَوْلُهُ: (بَلْ) مُؤَسَّسَةٌ أَيْ مُحْصَلَةٌ لِمَعْنَى لَمْ يَحْصُلْ بِدُونِهَا ع. ش. □ قَوْلُهُ: (فَيَبْطُلُ مِنْهُ) أَيِ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا (سِتَّةُ عَشَرَ) الْإِنْخَ أَيِ وَبَقِيَ عَلَيْهَا يَوْمَانِ وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكُرَ هَذَا هُنَا حَتَّى يَظْهَرَ قَوْلُهُ الْآتِي هُنَا أَيْضًا قِتَامُلٌ.

□ قَوْلُهُ: (هُنَا أَيْضًا) أَيِ فِيمَا إِذَا نَقَصَ رَمَضَانُ كَمَا فِيمَا إِذَا كَمَلَ هَذَا مُرَادُهُ وَتَقَدَّمَ مَا فِيهِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُقَضِّي مِنْهُ بِكُلِّ حَالٍ سِتَّةَ عَشَرَ يَوْمًا فَإِذَا صَامَتْ الْإِنْخَ بَقِيَ عَلَيْهَا عَلَى كُلِّ مِنَ التَّقْدِيرَيْنِ يَوْمَانِ زَادَ الْمُغْنِي فَلَوْ قَالَ وَتَصُومُ رَمَضَانَ، ثُمَّ شَهْرًا كَامِلًا وَبَقِيَ يَوْمَانِ لَا غِنَى عَنْ كَامِلَيْنِ وَمَا بَعْدَهُ قَالَهُ ابْنُ شُهْبَةَ اه. □ قَوْلُهُ: (لِفَرْضِ الْإِنْخَ) بِالْغَيْنِ الْمُعْجِمَةِ. □ قَوْلُهُ: (فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَى الْمُتَنِ) إِنْ أَرَادَ بِهِ مَا مَرَّ عَنْ ابْنِ الشُّهْبَةِ فَيَرُدُّ بِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ لَا يَدْفَعُ أَوَّلِيَّةَ ذَلِكَ قَالَ ع. ش. وَبَقِيَ الْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ أَيِ الْمُتَنِ مِنْ جِهَةِ أُخْرَى وَهِيَ إِيهَامُهُ أَنَّ رَمَضَانَ فِي حَقِّهَا يُعْتَبَرُ ثَلَاثِينَ كَالشَّهْرِ الْآخَرِ وَإِنْ كَانَ نَاقِصًا إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ هَذَا الْإِيهَامَ ضَعِيفٌ اه. □ قَوْلُهُ: (لَوْضُوحِهِ أَيْضًا) لَا مَوْقِعَ لِأَيْضًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَاجِعًا إِلَى قَوْلِهِ كَمَا لَا يَعْتَرِضُ الْإِنْخَ وَفِيهِ أَنَّ التَّشْبِيهَ مُغْنٍ عَنْهُ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ فَالْكَمَالُ فِي رَمَضَانَ قَيْدٌ لِفَرْضِ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ) الْحَيْضَ إِلَى قَوْلِهِ كَمَا هُوَ فِي الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَلَا تَتَعَيَّنُ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ) ذَكَرَ الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةَ غَيْرَهَا رَاجِعَهُمَا. □ قَوْلُهُ: (يُمْكِنُ تَحْصِيلُهَا) أَيِ تَحْصِيلُ الْبَرَاءَةِ عَنْ قَضَاءِ يَوْمَيْنِ وَكَانَ الْأَوَّلَى تَشْبِيهُ الضَّمِيرِ كَمَا

قَوْلُهُ فَالْكَمَالُ الْإِنْخَ لَا يُفِيدُ التَّأْسِيسَ إِلَّا إِنْ أَرَادَ أَنَّ فِيهِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ رَمَضَانَ يَكُونُ كَامِلًا وَنَاقِصًا وَأَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الْأَمْرَيْنِ فَالتَّقْيِيدُ الْمَذْكُورُ مُخْرِجٌ لِلنَّاقِصِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ عِبَارَتَهُ فِي غَايَةِ الْقُصُورِ وَالبُعْدِ عَنْ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ.

في هذه الصورة يَحْضُوصُهَا لِبِدَاهَةِ فُسَادِهِ (وَيُمْكِنُ قِضَاءُ يَوْمٍ) عَلَيْهَا بِتَذَرٍّ مِثْلًا (بِصَوْمِ يَوْمٍ، ثُمَّ) صَوْمِ (الثَّالِثِ) مِنَ الْأَوَّلِ (وَالسَّابِعِ عَشَرَ) مِنْهُ لَوْ قُوعِ يَوْمٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ فِي الطَّهْرِ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ وَلَا يَتَعَيَّنُ هَذَا أَيْضًا.

(وَأَنْ حِفِظَتْ) أَيِ الْمُتَحَيِّرَةِ لَا بِقَيِّدِ التَّفْسِيرِ كَمَا مَرَّ (شَيْئًا) مِنْ عَادَتِهَا وَنَسِيَتْ شَيْئًا كَالْوَقْتِ فَقَطْ أَوِ الْقَدْرِ فَقَطْ (فَلِلْيَقِينِ) مِنْ طَهْرِ أَوْ حَيْضٍ (حُكْمُهُ)، وَهَذِهِ تَحْيِيرُهَا نِسْبَتِي فَلِذَا جَعَلَهَا عَقِبَ الْمُتَحَيِّرَةِ الْمُطْلَقَةِ فَرَزَعَمَ أَنَّ سِيَاقَهُ يَقْتَضِي أَنَّهَا مُتَحَيِّرَةٌ مُطْلَقَةٌ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ (وَهِيَ فِي) الزَّمَنِ (الْمُحْتَمَلِ) لِلْحَيْضِ وَالطَّهْرِ (كَحَائِضٍ فِي الْوُطْءِ) وَمَسَّ الْمُصْحَفِ وَالْقِرَاءَةِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ (وَطَاهِرٍ فِي الْعِبَادَةِ).....

فِي النَّهْيَةِ. □ قَوْلُهُ: (لَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ) أَيِ صُورَةِ بَقَاءِ يَوْمَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (وَصُورَةُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَوَاحِدَةٌ
 اه. □ قَوْلُهُ: (بِأَنوَاعِهِ) أَيِ الشَّامِلَةِ لِتَقْصِصِ يَوْمٍ وَيَوْمَيْنِ فَأَكْثَرُ. □ قَوْلُهُ: (لَوْ قُوعِ يَوْمٍ الْخ) أَيِ لِأَنَّ الْحَيْضَ إِنْ
 طَرَأَ فِي الْأَوَّلِ سَلِمَ الْآخِرُ أَوْ فِي الثَّالِثِ سَلِمَ الْأَوَّلُ وَإِنْ كَانَ آخِرُ الْحَيْضِ الْأَوَّلِ سَلِمَ الثَّالِثُ أَوِ الثَّالِثُ
 سَلِمَ الْآخِرُ نِهَآيَةً. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يَتَعَيَّنُ هَذَا الْخ) وَفِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى بَعْدَ ذِكْرِ كَيْفِيَّاتِ آخَرٍ مَا نَصَّهُ
 وَاللَّفْظُ لِلثَّانِي هَذَا فِي غَيْرِ الصَّوْمِ الْمُتَّبَاعِ أَمَّا الْمُتَّبَاعُ بِتَذَرٍّ أَوْ غَيْرِهِ فَإِنْ كَانَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ فَمَا دُونَهَا صَامَتْهُ
 وَلَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، الثَّلَاثَةُ مِنْهَا مِنْ سَابِعِ عَشَرَ شُرُوعَهَا فِي الصَّوْمِ بِشَرْطِ أَنْ تَفَرَّقَ بَيْنَ كُلِّ مَرَّتَيْنِ مِنْ
 الثَّلَاثِ بِيَوْمٍ فَأَكْثَرُ حَيْثُ يَتَأْتَى الْأَكْثَرُ وَذَلِكَ فِيمَا دُونَ السَّنَةِ فَلِقِضَاءُ يَوْمَيْنِ وَلَاءَ تَصَوْمٍ يَوْمًا وَثَانِيَةً وَسَابِعِ
 عَشْرَةٍ وَثَامِنَ عَشْرَةٍ وَيَوْمَيْنِ بَيْنَهُمَا وَلَاءَ غَيْرِ مُتَّصِلَيْنِ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّوْمَيْنِ فَتَبَرُّأَ لِأَنَّ الْحَيْضَ إِنْ قُبِعَ فِي
 الْأَوَّلَيْنِ صَحَّ صَوْمُهُمَا وَإِنْ وُجِدَ فِيهِمَا صَحَّ الْآخِرَانِ إِذْ لَمْ يَغْدُ فِيهِمَا وَإِلَّا فَالْمُتَوَسِّطَانِ، وَإِنْ وُجِدَ فِي
 الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي صَحَّ أَيْضًا أَوْ بِالْعَكْسِ فَإِنْ انْقَطَعَ قَبْلَ السَّابِعِ عَشَرَ صَحَّ مَعَ مَا بَعْدَهُ وَإِنْ انْقَطَعَ فِيهِ صَحَّ
 الْأَوَّلُ وَالثَّامِنَ عَشَرَ وَتَحَلَّلَ الْحَيْضُ لَا يَقْطَعُ الْوَلَاءَ وَإِنْ كَانَ الصَّوْمُ الَّذِي تَحَلَّلَ قَدَرًا يَسَعُهُ وَقْتُ الطَّهْرِ
 لِضَرُورَةِ تَحْيِيرِ الْمُسْتَحَاضَةِ فَإِنْ كَانَ الْمُتَّبَاعُ أَرْبَعَةَ عَشَرَ فَمَا دُونَهَا صَامَتْ لَهُ سِتَّةَ عَشَرَ وَلَاءَ، ثُمَّ تَصَوْمُ
 قَدَرَ الْمُتَّبَاعِ أَيْضًا وَلَاءَ بَيْنَ أَفْرَادِهِ وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ السَّنَةِ عَشَرَ فَلِقِضَاءِ ثَمَانِيَةِ مُتَّابِعَةٍ تَصَوْمُ أَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ
 وَلَاءَ فَتَبَرُّأَ إِذْ الْغَايَةُ بَطْلَانُ سِتَّةَ عَشَرَ فَيَبْقَى لَهَا ثَمَانِيَةٌ مِنَ الْأَوَّلِ أَوِ الْآخِرِ أَوْ مِنْهُمَا أَوْ مِنَ الْوَسْطِ وَلِقِضَاءِ
 أَرْبَعَةَ عَشَرَ تَصَوْمُ ثَلَاثِينَ وَإِنْ كَانَ مَا عَلَيْهَا شَهْرَيْنِ مُتَّابِعَيْنِ صَامَتْ مِائَةً وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا وَلَاءَ فَتَبَرُّأَ، إِذْ
 يَخْصُلُ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ أَرْبَعَةَ عَشَرَ فَيَخْصُلُ مِنْ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ سِتَّةَ وَخَمْسُونَ وَمِنْ عِشْرِينَ الْأَرْبَعَةَ الْبَاقِيَةَ
 وَإِنَّمَا وَجِبَ الْوَلَاءُ لِأَنَّهَا لَوْ فَرَّقَتْ احْتِمَلُ الْفِطْرِ فِي الطَّهْرِ فَيَقْطَعُ الْوَلَاءُ اه. □ قَوْلُهُ: (أَيِ الْمُتَحَيِّرَةِ الْخ)
 الْأَقْعَدُ أَيِ الْمَرْأَةِ الَّتِي جَاوَزَ دُمُهَا أَكْثَرَ الْحَيْضِ فَتَأَمَّلْهُ سَم. □ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحٍ أَوْ مُتَحَيِّرَةٍ بِأَنَّ
 الْخ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ عَادَتِهَا) إِلَى قَوْلِهِ فَفِي حِفْظِ الْقَدْرِ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: الْمُحْتَاجَةُ إِلَى
 احْتِيَاطًا.

□ قَوْلُهُ: (أَيِ الْمُتَحَيِّرَةِ لَا بِقَيِّدِ التَّفْسِيرِ) إِلَّا قَعَدَ أَيِ الْمَرْأَةِ الَّتِي جَاوَزَ دُمُهَا أَكْثَرَ الْحَيْضِ فَتَأَمَّلْ.

المُحْتَاجَةُ لِلنِّتَةِ كَمَا عَلِمَ مِنَ الْأَمْثِلَةِ السَّابِقَةِ احتياطًا كَالْمُتَحَيِّرَةِ الْمُطْلَقَةِ (وَأِنْ اِحْتَمَلَ انْقِطَاعًا وَجِبَ الْغُسْلُ لِكُلِّ فَرَضٍ) احتياطًا أيضًا وَلَا فَاَلْوُضُوءُ لِكُلِّ فَرَضٍ فَنَفِي حِفْظِ الْقَدْرِ فَقَطْ كَأَنَّ قَالَتْ كَانَ حَيْضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ كُلِّ شَهْرِ الْخَامِسِ وَالسَّادِسِ حَيْضٌ يَقِينًا وَمَا بَعْدَ الْعَاشِرِ طَهْرٌ يَقِينًا وَمِنَ السَّابِقِ لِلْعَاشِرِ يُحْتَمَلُ الْانْقِطَاعُ فَتَغْتَسِلُ لِكُلِّ فَرَضٍ وَمِنَ الْأَوَّلِ لِلْخَامِسِ يُحْتَمَلُ الطُّرُوءُ فَلَا غُسْلَ قَالُوا وَلَا تَخْرُجُ هَذِهِ أَيُّ الْمُحَافِظَةِ لِلْقَدْرِ فَقَطْ عَنِ التَّحْيِيرِ الْمُطْلَقِ إِلَّا بِحِفْظِ قَدْرِ الدَّوْرِ وَابْتِدَائِهِ وَقَدْرِ الْحَيْضِ كَهَذَا الْمَثَالِ بِخِلَافِ قَوْلِهَا حَيْضِي خَمْسَةٌ وَأَضَلُّنَا فِي دَوْرِي وَلَا أَعْرِفُ سِوَى هَذَا أَوْ دَوْرِي ثَلَاثُونَ وَلَا أَعْرِفُ ابْتِدَاءَهُ فَهِيَ مُتَحَيِّرَةٌ

☐ قَوْلُهُ: (الْمُحْتَاجَةُ لِلنِّتَةِ) خَرَجَ نَحْوُ الْقِرَاءَةِ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (كَمَا عَلِمَ) أَيِ التَّقْيِيدُ بِمَا ذَكَرَهُ.

☐ قَوْلُهُ: (السَّابِقَةِ) فِي الْمُتَحَيِّرَةِ الْمُطْلَقَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا فَاَلْوُضُوءُ إِلَّا) وَيُسَمَّى مَا يُحْتَمَلُ الْانْقِطَاعُ طَهْرًا مَشْكُوكًا فِيهِ وَمَا لَا يُحْتَمَلُ حَيْضًا مَشْكُوكًا فِيهِ نِهَايَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا لَا تَفْعَلُ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ فِي الطَّهْرِ الْمَشْكُوكِ فِيهِ وَلَا فِي الْحَيْضِ الْمَشْكُوكِ فِيهِ وَلَا فِيمَا نَسَبَتْ انْتِظَامَ عَادَتِهَا فَرَدَّتْ لِأَقْلِ التَّوْبِ وَاحْتَاكَّتْ فِي الزَّائِدِ لِأَنَّ الطَّوَافَ لَا آخِرَ لَوْفَتِهِ فَيَجِبُ تَأْخِيرُهُ لِطَهْرِهَا الْمُحَقَّقِ لَا يُقَالُ انْتِظَارُهَا لَهُ مَعَ الْإِحْرَامِ فِيهِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ لِأَنَّا نَقُولُ يُمَكِّنُ دَفْعُهَا بِمَا ذَكَرُوهُ مِنْ أَنَّ الْحَائِضَ حَيْضًا مُحَقَّقًا تَخَلَّصَ مِنَ الْإِحْرَامِ بِالْهَجُومِ عَلَى الطَّوَافِ مُقَلَّدَةً مَذْهَبِ الْحَنَفِيِّ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَأْتِي فِي الْحَجِّ هَذَا وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِمَا لَوْ طَافَتْ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ زَمَنَ التَّحْيِيرِ هَلْ تَجِبُ إِعَادَتُهُ فِي زَمَنٍ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ مَعَهُ وَقُوْعُهُ فِي الطَّهْرِ كَمَا فِي قَضَاءِ الصَّلَوَاتِ أَوْ لَا، وَقِيَاسُ مَا فِي الصَّلَاةِ وَجُوبُ ذَلِكَ أَهْ بِحَذْفٍ. ☐ قَوْلُهُ: (يُحْتَمَلُ الْانْقِطَاعُ) أَيِ وَالْحَيْضُ وَالطَّهْرُ نِهَايَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ لَيْسَ مُرَادُهُمْ بِاحْتِمَالِ الطَّهْرِ هُنَا طَهْرًا أَصْلِيًّا لَا يَكُونُ بَعْدَ الْانْقِطَاعِ كَمَا يَتَوَهَّمُ مِنْ عَطْفِهِ عَلَيْهِ وَجَعَلَ كُلَّ مِنْهُمَا أَحَدَ الْمُحْتَمَلَاتِ فَإِنَّهُ مُسْتَحِيلٌ بَعْدَ فَرَضٍ تَقَدَّمَ الْحَيْضُ يَقِينًا بَلْ مُرَادُهُمُ الطَّهْرُ فِي الْجُمْلَةِ فَالْمُرَادُ بِاحْتِمَالِ الطَّهْرِ وَالْانْقِطَاعِ احْتِمَالُ طَهْرٍ بَعْدَ الْانْقِطَاعِ أَوْ مَعَ الْانْقِطَاعِ. وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُحْتَمَلُ حُصُولُهُ عَلَى الْإِنْفِرَادِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ كَمَا تَبَيَّنَ بَلِ الْمُرَادُ احْتِمَالُ طَهْرٍ مَعَهُ انْقِطَاعٌ سَم عَلَى الْمُنْهَجِ أَه.

☐ قَوْلُهُ: (يُحْتَمَلُ الطُّرُوءُ) وَعِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى يُحْتَمَلُ لِلْحَيْضِ وَالطَّهْرِ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (قَالُوا) أَيِ الْأَصْحَابِ مُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا تَخْرُجُ) إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ قَوْلِهَا فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَفِي حِفْظِ الْوَقْتِ فِي الْمُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ قَوْلِهَا إِلَّا) وَلَوْ قَالَتْ: كُنْتُ أَخْلَطُ شَهْرًا بِشَهْرٍ حَيْضًا فَلَحْظَةٌ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرٍ وَلَحْظَةٌ مِنْ آخِرِهِ حَيْضٌ يَقِينًا وَمَا بَيْنَ الْأَوَّلَى أَيِ التِّي مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ وَلَحْظَةٌ مِنْ آخِرِ الْخَامِسِ عَشَرَ يُحْتَمَلُ الثَّلَاثَةُ، وَهَذِهِ اللَّحْظَةُ أَيِ التِّي آخِرُ الْخَامِسِ عَشَرَ مَعَ لَحْظَةٍ مِنْ أَوَّلِ لَيْلَةِ السَّادِسِ عَشَرَ طَهْرٌ يَقِينًا وَمَا بَيْنَ اللَّحْظَةِ مِنْ أَوَّلِ لَيْلَةِ السَّادِسِ عَشَرَ وَالثَّلْثَةِ مِنْ آخِرِ الشَّهْرِ يُحْتَمَلُ الْحَيْضُ وَالطَّهْرُ دُونَ الْانْقِطَاعِ مُعْنَى وَنِهَايَةً. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا أَعْرِفُ سِوَى هَذَا) أَيِ سِوَى قَدْرِ الْحَيْضِ مِنْ قَدْرِ الدَّوْرِ وَابْتِدَائِهِ.

☐ قَوْلُهُ: (الْمُحْتَاجَةُ لِلنِّتَةِ) خَرَجَ نَحْوُ الْقِرَاءَةِ.

مُطْلَقَةً لَأَنَّ كُلَّ زَمَنٍ يُمْرُ عَلَيْهَا مُحْتَمِلٌ لِلثَّلَاثَةِ الْحَيْضِ وَالطَّهْرِ وَالْإِنْقِطَاعِ وَفِي حِفْظِ الْوَقْتِ فَقَطْ كَأَنَّ قَالَتِ اعْلَمْ أَنِّي أَحْيَضُ فِي الشَّهْرِ مَرَّةً وَأَكُونُ فِي سَادِسِهِ حَائِضًا السَّادِسُ حَيْضٌ يَقِينًا وَالْعَشْرُ الْأَخِيرُ طَهْرٌ يَقِينًا وَمِنْهُ لِلْعَشْرَيْنِ يُحْتَمَلُ الْإِنْقِطَاعُ دُونَ الطُّرُوءِ وَمِنَ الْأَوَّلِ لِلسَّادِسِ يُحْتَمَلُ الطُّرُوءُ فَقَطْ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّ دَمَ الْحَامِلِ) الصَّالِحَ لِكَوْنِهِ حَيْضًا، وَلَوْ بَيْنَ تَوَافُتَيْنِ (حَيْضٍ) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «دَمُ الْحَيْضِ أَسْوَدُ يُعْرَفُ» وَلَأَنَّهُ لَا يَمْنَعُهُ الرِّضَاعُ لَوْ وَجَدَ، وَإِنْ نَدَرَ فَكَذَا الْحَمْلُ، وَإِنَّمَا حَكَّمَ الشَّارِعُ بَرَاءَةَ الرَّجَمِ بِهِ نَظَرًا لِلغَالِبِ، وَكَوْنُ الْحَمْلِ يَشُدُّ مَخْرَجَ الْحَيْضِ إِنَّمَا هُوَ أَغْلَبِيٌّ أَيْضًا نَعَمَ الدَّمُ الْخَارِجُ مَعَ الطَّلُقِ أَوْ الْوَلَدِ لَيْسَ حَيْضًا وَلَا نِفَاسًا وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ

فَوُدَّ: (وَالْعَشْرُ الْأَخِيرُ طَهْرٌ يَقِينًا) فِيهِ نَظَرٌ بِالنِّسْبَةِ لِأَوَّلِهَا إِلَّا أَنْ يَفْرَضَ أَنَّهَا فِي جَمِيعِ السَّادِسِ حَائِضٌ بَضْرِيٌّ. فَوُدَّ: (وَمِنْهُ) أَيِ مِنَ السَّادِسِ. فَوُدَّ: (يُحْتَمَلُ الْإِنْقِطَاعُ) أَيِ وَالْحَيْضُ وَ. فَوُدَّ: (فَقَطْ) أَيِ دُونَ الْإِنْقِطَاعِ.

فَوُدَّ (لِسَيِّئِ): (أَنَّ دَمَ الْحَامِلِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ وَامْرَأَةٌ حَامِلٌ وَحَامِلَةٌ وَالْأَوَّلُ أَشْهَرُ وَأَفْصَحُ، وَإِنْ حَمَلَتْ عَلَى رَأْسِهَا أَوْ ظَهَرَهَا فَحَامِلَةٌ لَا غَيْرَ انْتَهَى اهـ سم. فَوُدَّ: (الصَّالِحَ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَلَايَةً) إِلَى (وَأِنَّمَا). فَوُدَّ: (الصَّالِحَ) أَيِ وَإِنْ خَالَفَ عَادَتَهَا حَيْثُ لَمْ يَنْقُضْ عَنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَلَا زَادَ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ، وَلَوْ بِصِفَةِ غَيْرِ صِفَةِ الدَّمِ الَّذِي كَانَتْ تَرَاهُ فِي غَيْرِ زَمَنِ الْحَمْلِ ع ش.

فَوُدَّ (لِسَيِّئِ): (حَيْضٌ) أَيِ، وَإِنْ وَلَدَتْ مُتَّصِلًا بِآخِرِهِ بَلَا تَخْلُلُ نَقَاءٌ مُغْنِي وَنَهَايَةٌ. فَوُدَّ: (لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ) الْخُ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ لِعُمُومِ الْأَدْلَةِ كَخَبَرِ دَمِ الْحَيْضِ الْخُ. فَوُدَّ: (وَلَايَةً لَا يَمْنَعُهُ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَلَأَنَّهُ دَمٌ لَا يَمْنَعُهُ الرِّضَاعُ بَلْ إِذَا وَجَدَ مَعَهُ حُكْمٌ بِكَوْنِهِ حَيْضًا، وَإِنْ نَدَرَ فَكَذَا لَا يَمْنَعُهُ الْحَمْلُ اهـ. فَوُدَّ: (وَأِنَّمَا حَكَّمَ الْخُ) رَدٌّ لِذَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ. فَوُدَّ: (لَيْسَ حَيْضًا) مَحَلُّهُ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَيْضٍ

فَوُدَّ: (وَالْأَظْهَرُ أَنَّ دَمَ الْحَامِلِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ وَامْرَأَةٌ حَامِلٌ وَحَامِلَةٌ وَالْأَوَّلُ أَشْهَرُ وَأَفْصَحُ، وَإِنْ حَمَلَتْ عَلَى رَأْسِهَا وَظَهَرَهَا فَحَامِلَةٌ لَا غَيْرُ اهـ.

فَوُدَّ: (لَيْسَ حَيْضًا) مَحَلُّهُ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَيْضٍ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الطَّلُقِ وَإِلَّا كَانَ كُلُّ مِنْ الْخَارِجِ مَعَ الطَّلُقِ وَالْخَارِجِ مَعَ الْوَلَدِ حَيْضًا أَيْضًا حَتَّى لَوْ اسْتَمَرَّ الْخَارِجُ مَعَ الطَّلُقِ وَخُرُوجُ الْوَلَدِ إِلَّا أَنَّهُ اتَّصَلَ بِالْخَارِجِ بَعْدَ تَمَامِ الْوِلَادَةِ كَانَ جَمِيعُهُ حَيْضًا وَإِنْ لَزِمَ اتِّصَالُ النَّفَاسِ بِالْحَيْضِ بِدُونِ فَاصِلٍ طَهْرٌ بَيْنَهُمَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ خِلَافُ مَا لَوْ جَاوَزَ دُمُهَا النَّفَاسَ السَّتِينَ فَإِنَّهُ يَكُونُ اسْتِحَاضَةً وَلَا يُجْعَلُ مَا بَعْدَ السَّتِينَ حَيْضًا مُتَّصِلًا بِالنَّفَاسِ وَاعْتِبَارُ الْفَضْلِ بَيْنَهُمَا إِذَا تَقَدَّمَ النَّفَاسُ دُونَ مَا إِذَا تَأَخَّرَ صَرَّحُوا بِهِ. فَوُدَّ: (لَيْسَ حَيْضًا) مَحَلُّهُ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَيْضٍ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الطَّلُقِ وَإِلَّا كَانَ كُلُّ مِنْ الْخَارِجِ مَعَ الطَّلُقِ أَوْ الْوَلَدِ حَيْضًا فَلَوْ رَأَتْ يَوْمًا فَقَطْ دَمًا، ثُمَّ وَضَعَتْ مُتَّصِلًا بِهِ فَظَاهِرٌ أَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ دَمٌ فَسَادٍ، وَإِنْ تَقَدَّمَ بَعْضُهُ عَلَى الطَّلُقِ لِنَقْصِهِ عَنْ أَقْلِ الْحَيْضِ وَلَا يُمَكِّنُ تَكْمِيلَهُ مِنَ الْخَارِجِ عَقِبَ الْوِلَادَةِ لِأَنَّهُ نِفَاسٌ. فَوُدَّ: (لَيْسَ حَيْضًا وَلَا نِفَاسًا)

حَيْضٌ جَرَتْ عَلَيْهِ أَحْكَامُهُ إِلَّا حُرْمَةُ الطَّلَاقِ فِيهِ إِنْ انْقَضَتِ الْعِدَّةُ بِالحَمْلِ لِكَوْنِهِ مَنْشُوبًا
لِلْمُطْلَقِ وَالْأَحْرَمَ لَا نِقِضَاءَ الْعِدَّةَ بِالحَيْضِ حِينَئِذٍ (و) الْأَظْهَرُ أَنَّ (النِّقَاءَ بَيْنَ الدَّمِ) الَّذِي يُمَكِّنُ
كَوْنَهُ حَيْضًا بَأَنَّهُ لَمْ يَزِدْ النِّقَاءَ مَعَ الدَّمِ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ وَاحْتَوَشَ بِدَمَيْنِ فِي الْخَمْسَةِ عَشَرَ وَلَمْ
يَنْقُصْ مَجْمُوعُ الدَّمِ عَنْ أَقَلِّ الحَيْضِ كَمَا تُفِيدُهُ «أَل» الْعَهْدِيَّةُ فِي الدَّمِ فإِصْلَاحُ نُسخَةِ
المُصَنِّفِ الَّتِي يَخْطُهَا كَذَلِكَ إِلَى أَقَلِّ الحَيْضِ.....

مُتَقَدِّمٌ عَلَى الطَّلَاقِ وَالْأَحْرَمَ كَانَ كُلُّ مَنْ خَارِجَ مَعَ الطَّلَاقِ وَالْخَارِجَ مَعَ الْوَلَدِ حَيْضًا أَيْضًا حَتَّى لَوْ اسْتَمَرَ
الْخَارِجُ مَعَ الطَّلَاقِ وَخُرُوجُ الْوَلَدِ إِلَى أَنْ اتَّصَلَ بِالْخَارِجِ بَعْدَ تَمَامِ الْوِلَادَةِ كَانَ جَمِيعُهُ حَيْضًا وَإِنْ لَزِمَ
اتِّصَالُ النَّفَاسِ بِالحَيْضِ بِدُونِ فَاصِلٍ طَهَرِ بَيْنَهُمَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ خِلَافَ مَا لَوْ جَاوَزَ دَمَاهَا النَّفَاسَ السَّتِينَ فَإِنَّهُ
يَكُونُ اسْتِحَاضَةً وَلَا يُجْعَلُ مَا بَعْدَ السَّتِينَ حَيْضًا مُتَّصِلًا بِالنِّقَاسِ وَاعْتِبَارُ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا إِذَا تَقَدَّمَ النَّفَاسُ
دُونَ مَا إِذَا تَأَخَّرَ، وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِمُ السَّابِقِ مَحَلُّهُ مَا لَمْ يَتَّصِلْ الْخُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَّصِلْ بِدَمٍ مُتَقَدِّمٍ قَدَرَ الحَيْضِ
كَيَوْمٍ فَقَطُّ لَا يَكُونُ حَيْضًا، وَإِنْ كَانَ مَجْمُوعُهُ مَعَ مَا تَقَدَّمَهُ قَدَرَ الحَيْضِ فَلْيُرَاجَعْ سَمِ عَلَى حَجِّ وَالْأَقْرَبُ
أَنَّهُ حَيْضٌ لِأَنَّهُ بِمُجَرَّدِ رُؤْيَاهُ حَكَمَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ فَيُسْتَضَحَبُ إِلَى تَحَقُّقِ مَا يُنَافِيهِ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَالْأَحْرَمُ)
شَامِلٌ لِلْمَنْسُوبِ لِغَيْرِهِ كَحَمْلِ الشُّبْهَةِ وَغَيْرِ الْمَنْسُوبِ كَحَمْلِ الزُّنَا، وَوَجْهُ الْحُرْمَةِ فِي الْأَوَّلِ أَنَّ عِدَّةَ
الشُّبْهَةِ مُقَدِّمَةٌ وَمَا قَبْلَ الْوَضْعِ لَا يُحْسَبُ مِنْ عِدَّةِ الطَّلَاقِ كَانَتْ حَائِضًا أَوْ طَاهِرًا سَم. □ قَوْلُهُ: (الَّذِي)
إِلَى قَوْلِهِ: وَدُونَ الطَّلَاقِ فِي النِّقَاسِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا تُفِيدُهُ إِلَى الْمُتَن. □ قَوْلُهُ: (بَأَنَّهُ لَمْ يَزِدْ الْخُ) فَإِذَا
كَانَتْ تَرَى وَقْتًا دَمًا وَقْتًا نِقَاءً وَاجْتَمَعَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ حَكَمْنَا عَلَى الْكُلِّ بِأَنَّهُ حَيْضٌ أَمَّا النِّقَاءُ بَعْدَ آخِرِ
الدَّمَاءِ فَطَهَرُ قَطْعًا، وَإِنْ نَقَصَتِ الدَّمَاءُ عَنْ أَقَلِّ الحَيْضِ فَهِيَ دَمٌ اسْتِحَاضَةٌ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (فإِصْلَاحُ
نُسخَةِ الْمُصَنِّفِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْأَظْهَرُ أَنَّ النِّقَاءَ بَيْنَ دَمَاءِ أَقَلِّ الحَيْضِ فَكَثُرَ حَيْضٌ قَالَ ابْنُ
الْفَرَكَاحِ إِنَّ نُسخَةَ الْمُصَنِّفِ وَالنِّقَاءَ بَيْنَ الدَّمِ حَيْضٌ، ثُمَّ أَضْلَحَهُ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ بَيْنَ أَقَلِّ الحَيْضِ لِأَنَّ
الرَّاجِعَ أَنَّهُ إِنَّمَا يُنْسَجِبُ إِذَا بَلَغَ مَجْمُوعُ الدَّمَاءِ أَقَلَّ الحَيْضِ أَهْ قَالَ الْوَلِيُّ الْإِرَاقِيُّ وَهَذِهِ النُّسخَةُ الَّتِي
شَرَحَ عَلَيْهَا الشُّبْكِيُّ. وَقَالَ ابْنُ التَّقِيْبِ وَقَدْ رَأَيْتِ نُسخَةَ الْمُصَنِّفِ الَّتِي يَخْطُهَا، وَقَدْ أَضْلَحْتُ كَمَا قَالَ
بِغَيْرِ خَطِّهِ أَهْ وَنَحْوُهُ فِي النِّقَاسِ إِلَّا أَنَّ مَا نَقَلَهُ فِيهِ عَنْ ابْنِ الْفَرَكَاحِ عَزَاهُ فِيهَا لِلْبُزْهَانِ الْفَزَارِيِّ، وَهُوَ الْمُرَادُ

مَحَلُّهُ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَيْضٍ مُتَقَدِّمٍ وَالْأَحْرَمَ كَانَ حَيْضًا كَذَا عَبَّرَ بِهِ غَيْرٌ وَاحِدٍ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَّصِلْ بِدَمٍ مُتَقَدِّمٍ
قَدَرَ الحَيْضِ كَيَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَا يَكُونُ حَيْضًا وَإِنْ كَانَ مَجْمُوعُهُ مَعَ مَا تَقَدَّمَهُ قَدَرَ الحَيْضِ فَلْيُرَاجَعْ.
□ قَوْلُهُ: (وَالْأَحْرَمُ) شَامِلٌ لِلْمَنْسُوبِ لِغَيْرِهِ كَحَمْلِ الشُّبْهَةِ وَغَيْرِ الْمَنْسُوبِ كَحَمْلِ الزُّنَا، وَوَجْهُ الْحُرْمَةِ
فِي الْأَوَّلِ أَنَّ عِدَّةَ الشُّبْهَةِ مُقَدِّمَةٌ وَمَا قَبْلَ الْوَضْعِ لَا يُحْسَبُ مِنْ عِدَّةِ الطَّلَاقِ كَانَتْ حَائِضًا أَوْ طَاهِرًا فَإِنْ
قُلْتُ: التَّطْوِيلُ لَمْ يَلْزَمْ مِنَ الطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ حِينَئِذٍ قُلْنَا صَدَقَ فِي الْجُمْلَةِ أَنَّهُ لَزِمَ مِنَ طَلَاقِهَا فِي هَذَا
الْحَيْضِ أَنَّ عِدَّتَهَا بَعْدَ الْوِلَادَةِ وَبَعْدَمَا يَلْقَاهَا مِنَ النَّفَاسِ الَّذِي لَا يُحْسَبُ مِنْ عِدَّتِهَا فَيَحْصُلُ التَّطْوِيلُ وَلَا
يَضُرُّهُ أَنَّ تَحْرِيمَ الطَّلَاقِ فِي عِدَّةِ الشُّبْهَةِ ثَابِتٌ، وَإِنْ كَانَتْ طَاهِرًا لِهَذَا الْمُعْنَى.

ليس في محلّه (حيض) سحبا لحكم الحيض عليه؛ لأنه لما نَقَصَ عن أَقْلِ الطُّهْرِ أَشْبَهَ الفِثْرَةَ بين دَفْعَاتِ الدَّمِ، والفرق بينهما أَنَّ النِّقَاءَ شرطُهُ أَنْ تَخْرُجَ الْقُطْنَةُ بَيْضَاءَ نَقِيَّةً والفِثْرَةُ تَخْرُجُ معها مُلَوِّثَةً، ومن ثَمَّ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا حَيْضٌ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي نَحْوِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْوُطْءِ دُونَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَإِنَّهُ لَا يَحْضُلُ بِهِ إِجْمَاعًا وَدُونَ الطَّلَاقِ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ فِيهِ.

(وَأَقْلُ النَّفَاسِ) وَهُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ بَعْدَ فِرَاقِ جَمِيعِ الرَّجَمِ، وَإِنْ وَضَعْتَ عِلْقَةً أَوْ مُضْغَةً فِيهَا صُورَةٌ خَفِيَّةٌ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي الْغُسْلِ، إِذْ لَا تُسَمَّى وَلَادَةً إِلَّا حَيْثُ يُذِى كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فَلَا تَخَالَفَ بَيْنَ مَا ذَكَرُوهُ هُنَا وَفِي الْعِدَّةِ خِلَافًا لِمَنْ ظَنَّهُ، وَإِطْلَاقُهُمْ أَنَّهَا لَا تَنْقُضِي بِعِلْقَةٍ مَحْمُولٌ عَلَى

بَابِ الْفِرَاقِ لِتَفَرُّجِ كَانَ فِي سَاقِ أَبِيهِ، ثُمَّ مَا شَرَحَا عَلَيْهِ تَبَعًا لِلشَّارِحِ الْمُحَقِّقِ مِنْ حَمَلِ الْأَقْلِ عَلَى الْأَقْلِ اضْطِلَاحًا لَا يُسْتَعْنَى عَنْ تَقْدِيرٍ فَأَكْثَرَ لِكَتِهِ يَشْمَلُ صُورَةً غَيْرَ مُرَادَةٍ، وَهُوَ كَوْنُ الدَّمَاءِ وَأَصِلَهُ إِلَى حَدِّ الْأَكْثَرِ اضْطِلَاحًا إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ تَحَلُّلُ نِقَاءٍ بَيْنَهُمَا مَحْكُومٌ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ حَيْضٌ فَلْيُحْمَلِ الْأَقْلُ عَلَى مَعْنَاهُ لُغَةً وَهُوَ مَا عَدَا الْأَكْثَرَ فَيُسْتَعْنَى عَنْ تَقْدِيرٍ، فَأَكْثَرَ الْمَوْقِعِ فِي إِيهَامٍ مَا لَيْسَ بِمُرَادٍ وَالْأَضْلُ عَدَمُ التَّقْدِيرِ بَصْرِيٌّ. □ فَوُدَّ: (لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ) فِيهِ نَظَرٌ وَيَكْفِي فِي الْإِضْلَاحِ الْإِيهَامُ الْقَوِيُّ وَعَدَمُ تَعَيُّنِ الْعَهْدِيَّةِ وَعَدَمُ الْقَرِينَةِ عَلَيْهَا فَكَوْنُ الْإِضْلَاحِ فِي مَحَلِّهِ مِمَّا لَا يَتَّبِعِي تَرَدُّدٌ فِيهِ سَمِ أَقُولُ بَلْ فِي نَظَرِهِ نَظَرٌ إِذْ لَا يَجُوزُ كَمَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ إِضْلَاحٌ عِبَارَةً كِتَابٍ، وَإِنْ أَذِنَ مُؤَلِّفُهُ فِي خَطْبَتِهِ بِذَلِكَ بَلْ يَكْتُسِبُ فِي هَامِشِهِ قَالَ الْمُصَنِّفُ كَذَا وَصَوَائِهِ كَذَا، وَلَوْ سَلَّمْنَا الْجَوَازَ فَهُوَ مَا لَمْ تَقْبَلِ الْعِبَارَةُ مَعْنَى صَحِيحًا وَلَا فَتَحَمَلُ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ بَعِيدًا كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الْقَاضِي عَضُدُ الدِّينِ. □ فَوُدَّ: (دُونَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ) أَيِ فَلَا تَنْقُضِي بِتَكَرُّرِ هَذَا النِّقَاءِ إِذْ لَا يُعَدُّ هَذَا النِّقَاءَ قُرْءًا سَمِ. □ فَوُدَّ: (الدَّمُ الْخَارِجُ بَعْدَ فِرَاقِ جَمِيعِ الرَّجَمِ) أَيِ وَقَبْلَ أَقْلِ الطُّهْرِ، قُلُوْ لَمْ تَرُدَّ مَا إِلَّا بَعْدَ مُضِيِّ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا فَأَكْثَرَ فَلَا نِفَاسَ لَهَا عَلَى الْأَصَحِّ سَمِ عَنِ الْعُبَابِ وَشَرْحِ الْإِزْشَادِ زَادَ الْمُعْنَى وَالنَّهْيُ وَعَلَى هَذَا فَيَحِلُّ لِلزَّوْجِ أَنْ يَسْتَمْتَعَ بِهَا قَبْلَ غُسْلِهَا أَوْ تَيَمُّمِهَا كَالْجُنُبِ اه. □ فَوُدَّ: (فِيهَا الْإِنْفُ) رَاجِعٌ لِلْعِلْقَةِ أَيْضًا بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْآتِي وَإِطْلَاقُهُمْ الْإِنْفُ سَمِ. □ فَوُدَّ: (صُورَةُ الْإِنْفِ) وَيَتَّبِعِي الْإِكْتِفَاءَ بِإِخْبَارٍ قَابِلَةٍ وَاحِدَةٍ بِهَا لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى مَا يُفِيدُ الظَّنَّ، وَالْوَاحِدَةُ تَحْصُلُهُ ع ش. □ فَوُدَّ: (إِلَّا حَيْثُ يُذِى) أَيِ

□ فَوُدَّ: (لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ) فِيهِ نَظَرٌ وَيَكْفِي فِي الْإِضْلَاحِ الْإِيهَامُ الْقَوِيُّ وَعَدَمُ تَعَيُّنِ الْعَهْدِيَّةِ وَعَدَمُ الْقَرِينَةِ عَلَيْهَا فَكَوْنُ الْإِضْلَاحِ فِي مَحَلِّهِ مِمَّا لَا يَتَّبِعِي تَرَدُّدٌ فِيهِ. □ فَوُدَّ: (دُونَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ) أَيِ فَلَا تَنْقُضِي بِتَكَرُّرِ هَذَا النِّقَاءِ إِذْ لَا يُعَدُّ هَذَا النِّقَاءَ قُرْءًا. □ فَوُدَّ: (الْخَارِجُ بَعْدَ فِرَاقِ جَمِيعِ الرَّجَمِ الْإِنْفِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ كَالْعُبَابِ وَغَيْرِهِ وَقَبْلَ مُضِيِّ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا مِنَ الْوِلَادَةِ اه قُلُوْ لَمْ تَرُدَّ مَا أَضْلًا إِلَّا بَعْدَ خَمْسَةِ عَشَرَ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ فَلَا نِفَاسَ لَهَا بِالْكَلِّيَّةِ فِي أَصَحِّ الْوُجْهَيْنِ كَمَا قَالَ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ اه قَالَ فِي الْعُبَابِ وَالْخَارِجُ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ حَالِ الطَّلُقِ دَمٌ فَسَادٌ وَبَيْنَ التَّوَامَيْنِ حَيْضٌ كَبَعْدِ خُرُوجِ عَضْوٍ دُونَ الْبَاقِي اه وَقَوْلُهُ كَبَعْدِ خُرُوجِ عَضْوٍ لَعَلَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْحَالُ حَالِ طُلُقٍ أَخَذًا مِمَّا قَبْلَهُ. □ فَوُدَّ: (فِيهَا) رَاجِعٌ لِلْعِلْقَةِ أَيْضًا بِدَلِيلِ وَإِطْلَاقُهُمْ الْإِنْفُ. □ فَوُدَّ: (أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي الْغُسْلِ) فِيهِ شَيْءٌ يُعْرَفُ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الْحَوَاشِي، ثُمَّ

الأغلب أنه لا صورة فيها خفية من النفس، وهو الدم، إذ به قوام الحياة أو لخروجه عقب نفس وإذا لم يتصل بالولادة فابتدأه من رؤية الدم على تناقض للمصنف فيه وعليه فزمن النقاء لا نفاس فيه فيلزمها فيه أحكام الطاهرات لكنه محسوب من السنين كما قاله البلقيني (لحظة) هو كقول غيره مجبة بمعنى قول الروضة لا حد لأقله أي لا يتقدر بل ما وجد منه، وإن قل نفاس لكن اللحظة أنسب بذكر الغالب والأكثر؛ لأن الكل زمن (وأكثره ستون) يوماً (وغالبه أربعون) يوماً بالاستقراء كما مر. (ويحزم به ما حزم بالحيض) حتى الطلاق إجماعاً؛ لأنه دم حيض يجمع قبل نفخ الروح وبعد النفخ يكون غذاء الولد ولا يؤثر في لحوقه به في ذلك تخالفهما

حين وجود الصورة. ☐ قوله: (من النفس إلخ) عبارة المغني وهو بكسر التون لغة الولادة وشراً ما مرّ وسمي بذلك لأنه يخرج عقب النفس أو من قولهم: تنفس الصبح إذا ظهر، ويقال لذات النفاس نساء بضم التون وفتح الفاء وجمعها نفاس كعشاء وعشاء ويقال في فعله نفست المرأة بضم التون وفتحها وبكسر الفاء فيهما والضم أفصح. وأما الحائض فيقال فيها نفست بفتح التون وكسر الفاء لا غير ذكره في المجموع اه. ☐ قوله: (قوام الحياة) الأولى قوام النفس. ☐ قوله: (وإذا لم يتصل) إلى قوله لكن اللحظة في النهاية والمغني. ☐ قوله: (وإذا لم يتصل بالولادة إلخ) أي وإذا تأخر خروج الدم عن الولادة فأول النفاس من خروجه لا منها نهاية ومغني. ☐ قوله: (فابتدأه إلخ) أي من حيث الأحكام ع ش أي لا من حيث الحسبان من السنين أو الأربعين. ☐ قوله: (من رؤية الدم) أي قبل مضي أقل الطهر كما مرّ آنفاً. ☐ قوله: (فزمن النقاء) أي الذي بين الولادة ورؤية الدم ع ش. ☐ قوله: (فيلزمها فيه إلخ) فتجب عليها الصلاة في النقاء المذكور، وقد صحّح في المجموع أنه يصح غسلها عقب ولادتها ولا يشكل على ما رجّحناه قول المصنف بطلان صوم من ولدت ولذا جافاً لأنه لما كانت الولادة مظنة خروج الدم أنيط البطلان بوجودها وإن لم يتحقق كما جعل التوم ناقضاً وإن تحقق عدم خروج شيء منه نهاية ومغني. ☐ قوله: (لكنه محسوب إلخ) معتمد ع ش. ☐ قوله: (كما قال البلقيني) عبارته كما في النهاية ابتداء السنين من الولادة وزمن النقاء لا نفاس فيه، وإن كان محسوباً من السنين اه. ☐ قوله: (بل ما وجد منه أو إن قل نفاس) أي ولا يوجد أقل من مجبة أي دفعة نهاية ومغني بضم الدال ع ش. ☐ قوله: (أنسب) أي من المجبة.

☐ قول (سئون) وقال بعض العلماء: سبعون وقال أبو حنيفة أي وأحمد أربعون مغني. ☐ قوله: (لأنه دم) إلى قوله ولك منعه في النهاية وإلى قوله، ثم رأيت في المغني. ☐ قوله: (ولا يؤثر إلخ) عبارة المغني والنهاية فحكمه حكم الحيض في سائر أحكامه إلا في شيتين: أحدهما أن الحيض

عن الخادم. ☐ قوله: (من رؤية الدم) اعتمد م ر. ☐ قوله: (لكنه محسوب من السنين إلخ) قال في شرح العباب ورد بأن حسبان النقاء من السنين من غير جعله نفاساً فيه تدافع بخلاف جعل ابتداءه من الدم اه.

في غيره، إذ النفاس لا يتعلّق به عدّة ولا استبراء ولا بلوغ لحصولها قبله بالولادة أو الإنزال الناشئ عنه العلوق وأقلّه لا يمكن أن يسقط صلاة لتعذر استغراقه لوقتها بخلاف أقلّ الحيض كذا نقله ابن الرفعة عن البندنيجي ولك منعه بأنّه يتصوّر إسقاطه لها بأن تكون مجتونة من أول الوقت إلى أن تبقى لحظة فتتفسّ حينئذ فمقارنة النفاس لهذه اللحظة أسقطت إيجاب الصلاة عنها حتى لا يلزمها قضاؤها، ثم رأيت بعض الشراح أشار لذلك (وعبّوه ستين) يوماً (كعبوره) أي الحيض (أكثره) فيأتي هنا أقسام المستحاضة بأحكامها فإن اعتادت نفاساً وحيضاً فنفاسها

يوجب البلوغ والنفاس لا يوجب إثبوت قبّله بالإنزال الذي حبلت منه، الثاني أن الحيض يتعلّق به العدّة والاستبراء ولا يتعلّقان بالنفاس لحصولهما قبله بمجرّد الولادة، ويخالفه أيضاً في أن أقلّ النفاس لا يسقط الصلاة إلخ فعلم من هذا أن أو في قول الشارح بالولادة أو الإنزال إلخ للتوزيع.

☐ فوه: (لحصولها قبله بالولادة) لا يأتي هذا في العدّة إذا كان الحمل من زنا سم أي أو من وطء شبهة.
☐ فوه: (وأقلّه لا يمكن أن يسقط إلخ) أي وحده كما يصرّح به التعليل فلا يرّد ما أورده الشارح سم عبارة السيّد البصري قوله كذا نقله ابن الرفعة إلخ نقل في النهاية كلام ابن الرفعة وأقرّه من غير تعقيب وتعمّقه في المعنى بنحو ما هنا فقال وربّما يقال قد يسقطه فيما إذا بقي من وقت الضرورة ما يسع تكبيرة الإحرام فنفست أقلّ النفاس فيه فإنّه لا يجب قضاء تلك الصلاة، فعلى هذا لا يستثنى ما قاله اه وقد يجاب من قيل ابن الرفعة بأن المراد أن أقلّ الحيض يسقط بإسقاط الصلاة بخلاف أقلّ النفاس ولا تردّ الصورة المذكورة إذ المسقط فيها للصلاة إنّما هو اجتماعه مع الجنون السابق حتّى لو فرض انقضاء الجنون فلا إسقاط ويكفي هذا القدر إذ الفرض إثبات خصيصيّة للحيض ليسّث للنفاس اه. ☐ فوه: (أشار لذلك) أي للمنع المذكور. ☐ فوه: (فيأتي هنا إلخ) عبارة المعنى؛ لأنّ النفاس كالحيض في غالب أحكامه فكذلك في الرّد عليه عند الإشكال فينظر أمبتدأة تلك في النفاس أم معتادة ممّيزة أم غير ممّيزة ويقاس بما تقدّم في الحيض فتدّ المبتدأة المميّزة إلى التميّيز بشرط أن لا يزيد القوي على ستين ولا ضبط في الضعيف وغير المميّزة إلى لحظة على الأظهر والمعتادة المميّزة إلى التميّيز لا العادة في الأصح وغير المميّزة الحافظة إلى العادة وتثبت بمرّة إن لم تختلف في الأصح وإلا ففيه التفصيل السابق في الحيض

☐ فوه: (لحصولها قبله بالولادة إلخ) قد يقال هذا لا يأتي بالنسبة للعدّة فيما إذا ولدت ولم ترّ دماً فطلقها، ثم رآته قبل خمسة عشر يوماً فقد يقال هذا التقاء الواقع بعد الولادة وقبل رؤية الدم طهر فيعدّ قرءاً؛ لأنّه محتوش بالدم السابق على الولادة وبالدم الواقع بعده فقد تعلّقت به العدّة كالحيض، إذ تعلّقها به ليس إلا بمثل ذلك وبالنسبة للاستبراء فيما إذا ولدت أمته ولم تردّ ما فوطتها حينئذ، ثم باعها، ثم رأت الدم قبل خمسة عشر يوماً فقد يقال يحصل الاستبراء بهذا الدم الذي هو نفاس فلترجع المسألة وتحرّر. ☐ فوه: (لحصولها قبله بالولادة) لا يأتي هذا في العدّة إذا كان الحمل من الزنا. ☐ فوه: (لا يمكن أن يسقط صلاة) أي وحده كما يصرّح به التعليل فلا يرّد ما أورده الشارح.

العادة وبعد قدرها إلى مُضَيِّ قدرِ طهرها المعتاد من الحيض طهر، ثم بعده حيضها كعادتها أو نفاساً فقط فهي مُبتدأة في الحيض فطهرها بعد نفاسها المعتاد تسعة وعشرون يوماً، ثم حيض أقله وتطهر تسعة وعشرين يوماً وهكذا ومثلها فيما ذكر مُبتدأة فيهما، وإن تَكَرَّرَتْ ولادتها بلا دم ونفاس المُبتدأة مَجَّةً أو حيضاً فقط رُدَّتْ في الحيض لِعَادَتِهَا فيه كالطهر وفي النفاس لِمَحَّةٍ كما تُرَدُّ مُمَيَّزَةٌ فيه لِتَمْيِيزِهَا ما لم تزد على سِتِّينَ ولا شرطاً لِلضَّعِيفِ هنا ولو نَسِيَتْ عادة نفاسها احتاطت أبداً سواء المُبتدأة في الحيض والناسية لِعَادَتِهَا فيه. وأما قول ابن الرفعة لا يُتَصَوَّرُ التَّحْيِيزُ في النفاس إِذِ المذهب أَنَّ من عادتها أَنْ لا تراه أصلاً إِذَا رَأَتْ الدَّمَ وجاوزَ السَّتِّينَ تكونُ كالمُبتدأة وحِينَئِذٍ فإِبتداء نفاسها معلومٌ وبه يَنْتَفِي التَّحْيِيزُ ففیه نظرٌ، إِذْ ما

والناسية إلى مَرَدِّ المُبتدأة في قولٍ وتَحْتَاطُ في الْآخِرِ الْأَظْهَرُ في التَّحْقِيقِ اهـ. □ فَوَدَّ: (طهر) أي هو طهرها سم. □ فَوَدَّ: (ومثلها) أي المعتادة نفاساً فقط. □ فَوَدَّ: (فيما ذكر مُبتدأة فيهما) قال في الرُّوضِ إِلاَّ أَنَّ هَذِهِ أَيِ المُبتدأة فيهما نفاساً لَحْظَةً اهـ، وهذا مُرادُ الشَّارِحِ بقوله الآتي ونفاسُ المُبتدأة مَجَّةً فهو كالإِسْتِثْنَاءِ مِنْ قوله ومثلها إلخ سم. □ فَوَدَّ: (مُمَيَّزَةٌ فيه) أي مُبتدأة مُمَيَّزَةٌ في النَّفَاسِ. □ فَوَدَّ: (ما لم تزد) أي المُمَيَّزَةُ يَغْنِي تَمْيِيزُهَا على حَذْفِ المُضَافِ وَكَانَ الظَّاهِرُ التَّذْكِيرُ كَمَا في بَعْضِ النَّسَخِ والمُغْنِي، قال سم لم يَقُلْ وَلَمْ يَنْقُصْ عَنْ أَقْلِهِ كَمَا تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ في الْحَيْضِ لِعَدَمِ تَصَوُّرِ النَّقْصِ هُنَا اهـ. □ فَوَدَّ: (ولا شرط) عبارة المُغْنِي ولا ضَبْطَ اهـ. □ فَوَدَّ: (لا يُتَصَوَّرُ التَّحْيِيزُ) أَيِ الْمُطْلَقُ (في النَّفَاسِ إلخ) اعْتَمَدَهُ النَّهْايَةُ والمُغْنِي لَكِنْ أَقَرَّ الرَّشِيدِيُّ ما قاله الشَّارِحُ. □ فَوَدَّ: (وبه) أي بَعْلُمِهَا إِبْتِدَاءَ نَفَاسِهَا. □ فَوَدَّ: (يَنْتَفِي التَّحْيِيزُ) أَيِ الْمُطْلَقُ.

(خاتمة) يَجِبُ على المَرَاةِ تَعَلُّمُ ما تَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ أَحْكَامِ الْحَيْضِ وَالِإِسْتِحَاضَةِ وَالنَّفَاسِ فَإِنْ كَانَ زَوْجُهَا عَالِمًا لَزِمَهُ تَعْلِيمُهَا وَإِلَّا فَلَهَا الْخُرُوجُ لِسُؤَالِ الْعُلَمَاءِ بَلْ يَجِبُ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ مَنَعُهَا إِلاَّ أَنْ يَسْأَلَ هُوَ

□ فَوَدَّ: (من الحيض) أي هو طهرها. □ فَوَدَّ: (ومثلها فيما ذكر مُبتدأة فيهما) قال في الرُّوضِ إِلاَّ أَنَّ هَذِهِ أَيِ المُبتدأة فيهما نفاساً لَحْظَةً اهـ، وهذا مُرادُ الشَّارِحِ بقوله الآتي ونفاسُ المُبتدأة مَجَّةً اهـ. □ فَوَدَّ: (ونفاسُ المُبتدأة مَجَّةً) هو كالإِسْتِثْنَاءِ مِنْ ومثلها إلخ. □ فَوَدَّ: (ما لم تزد على سِتِّينَ) لم يَقُلْ وَلَمْ تَنْقُصْ عَنْ أَقْلِهِ كَمَا تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ في الْحَيْضِ لِعَدَمِ تَصَوُّرِ النَّقْصِ هُنَا. □ فَوَدَّ: (ولا شرطٌ لِلضَّعِيفِ هُنَا) فيه بَحْثٌ؛ لِأَنَّهُ تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَوْ انْقَطَعَ الدَّمُ في السَّتِّينَ بَعْدَ رُؤْيَيْهِ، ثُمَّ عَادَ قَبْلَ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا مِنْ حِينِ الْإِنْقِطَاعِ كَانَ الْعَائِدُ نَفَاسًا لَا حَيْضًا، إِذِ الطَّهَرُ الْفَاصِلُ بَيْنَ النَّفَاسِ وَالْحَيْضِ في السَّتِّينَ لَا يَكُونُ أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ وَمِنْ لَازِمِ ذَلِكَ كَوْنُ زَمَنِ الْإِنْقِطَاعِ الْمَذْكُورِ نَفَاسًا وَحِينَئِذٍ قَلَّو رَأَتْ مَثَلًا نِصْفَ السَّتِّينَ سَوَاءً، ثُمَّ عَشْرَةٌ حُمْرَةً، ثُمَّ عَادَ الْبَسَادُ وَجَاوَزَ السَّتِّينَ فَإِنْ جَعَلَتْ الْحُمْرَةَ الْمَذْكُورَةَ طَهْرًا وَمَا بَعْدَهَا حَيْضًا خَالَفَ هَذَا الَّذِي تَقَرَّرَ وَإِلَّا لَزِمَ أَنَّ لِلضَّعِيفِ شَرْطًا في الْجُمْلَةِ وَلَمْ يَصِحَّ نَفْيُ جِنْسِهِ على الْإِطْلَاقِ إِلاَّ أَنْ يُرِيدَ لَا شَرْطَ لَهُ بِالنِّسْبَةِ لِمَا بَعْدَ السَّتِّينَ وَهُوَ تَكَلُّفٌ وَإِجْمَالٌ وَإِنْهَامٌ فَلْيَتَأَمَّلْ.

ذَكَرَهُ لَا يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ مُطْلَقِ التَّخْيِيرِ عَنِ النَّفَاسِ لِمَا تَقَرَّرَ فِي النَّاسِيَةِ، وَمَنْ ثَمَّ قَالَ الْجَلَالُ
الْبُلْقِينِي النَّفْسَاءُ النَّاسِيَةُ إِنْ نَسِيَتْ قَدَرَ عَادَةِ نَفَاسِهَا وَعَلِمَتْ وَقْتَ لَدَيْهَا وَجَاوَزَ الدَّمُ تَحْتَاطُ
أَبَدًا إِنْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً؛ لِأَنَّ ابْتِدَاءَ حَيْضِهَا غَيْرُ مَعْلُومٍ، وَإِنْ نَسِيَتْ الْقَدَرَ وَالْوَقْتَ بِأَنْ تَقُولَ
وَلَدْتُ مَجْنُونَةً وَاسْتَمَرَّ بِي الدَّمُ وَأَنَا مُبْتَدَأَةٌ فِي الْحَيْضِ احْتِاطْتُ أَبَدًا أَيْضًا.

وَيُخْبِرُهَا فَتَسْتَعْنِي بِذَلِكَ وَلَيْسَ لَهَا الْخُرُوجُ إِلَى مَجْلِسٍ ذَكَرَ أَوْ تَعْلَمُ خَيْرَ إِلَّا بِرِضَاهُ وَإِذَا انْقَطَعَ دَمُ
النَّفَاسِ أَوْ الْحَيْضِ وَاعْتَسَلَتْ أَوْ تَيَمَّمَتْ حَيْثُ يُشْرَعُ لَهَا التَّيَمُّمُ فَلِلزَّوْجِ أَنْ يَطَّاهَا فِي الْحَالِ مِنْ غَيْرِ
كَرَاهَةٍ، فَإِنْ خَافَتْ عَوْدَ الدَّمِ اسْتَحَبَّ لَهُ التَّوَقُّفُ فِي الْوُطْءِ احْتِيَاظًا مُغْنِي وَنَهَايَةً.



فهرس الموضوعات

فهرس

مقدمة الناشر	٥
خُطبة الكتاب	١٥
كتابُ أحكام الطهارة	١٢٢
بابُ أسبابِ الحدث	٢٣٨
(فصلٌ) في آدابِ قاضي الحاجة ثم الاستنجاء	٢٩١
بابُ الوُضوء	٣٤٠
بابُ مسحِ الخُفِّ	٤٤٢
بابُ الغُسل	٤٦٨
بابُ النجاسة وإزالتها	٥٢١
باب التيمم	٥٨٨
(فصلٌ) في أركانِ التيمم	٦٣٨
بابُ الحيض	٦٩٧
(فصلٌ) في أحكامِ المُستحاضة	٧٢٤



